

# حَاشِي تُحْفَةُ الْمُحْتَاجِ بِشَرْحِ الْمُنْهَاجِ

للعلامتين الفهامين والامامين القدوتين العلامة العارف بالله  
الشيخ عبد الحميد الشرواني نزيل مكة المكرمة والامام المحقق  
والعلامة المدقق الشيخ احمد بن قاسم العبادي على تحفة  
المحتاج بشرح المنهاج تأليف الامام العالم العلامة  
الأوحد الفهامة خاتمة المحققين شهاب الدين احمد  
ابن حجر الهيتمي الشافعي نزيل مكة المشرفة  
تغمده الله الجميع برحمته امين

﴿ الجزء الثامن ﴾

﴿ وبهامشه تحفة المحتاج بشرح المنهاج ﴾

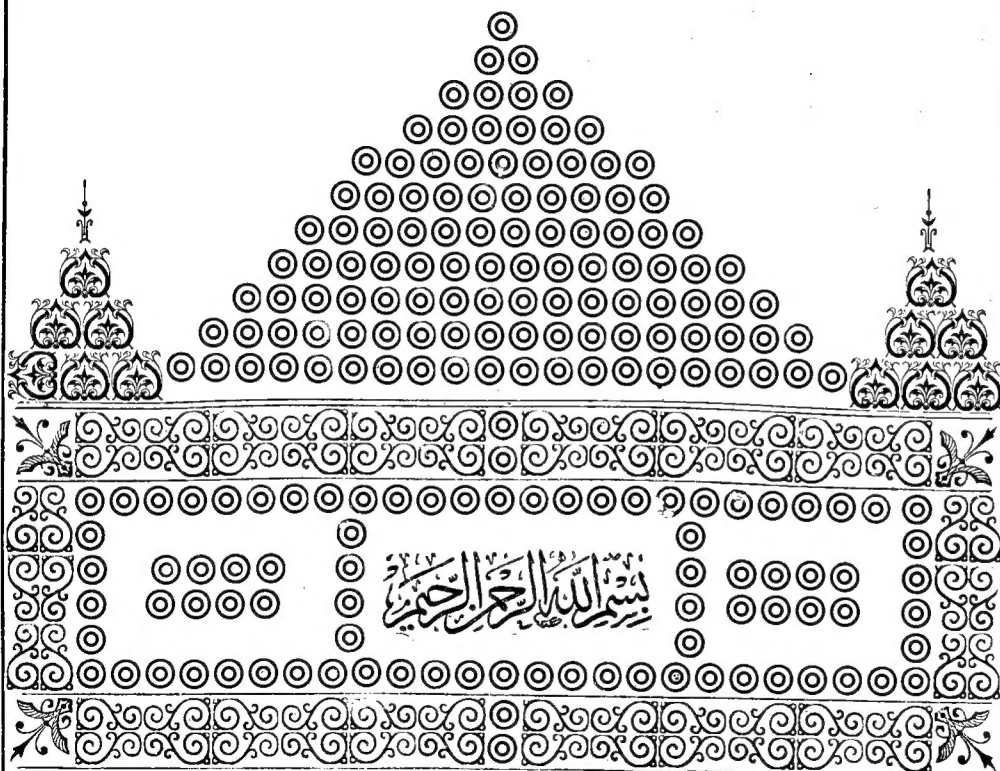
﴿ تنبيه ﴾ قد وضعت حاشية العلامة الشيخ عبد الحميد الشرواني  
في أول كل صحيفة وحاشية الامام ابن قاسم العبادي في آخر كل  
صحيفة مفصلاً بينهما بجدول وجعلت التعقيب تابعة لحاشية الشرواني

﴿ روجعت وصححت على عدة نسخ بمعرفة لجنة من العلماء ﴾

يُطْلَبُ مِنَ النُّكْتَةِ الْبَحْرِيَّةِ الْكُبْرَى بِأَوَّلِ شَيْءٍ مَجْدٍ عَلَى يَمِينِهِ

لصاحبها مصطفى محمد

مُطْبَعَةُ مُصْطَفَى مُحَمَّدٍ  
صاحب المكتبة التجارية الكبرى بمصر



### ﴿ كتاب الطلاق ﴾

(قول المتن الطلاق) اسم مصدر لطلق بتشديد اللام ومصدره التطبيق ومصدر لطلق بتخفيف اللام اه  
 بجيرى (قوله هولغة) الى المتن فى النهاية الاقوله ومن ثم الى اوسئته الخلق (قوله حل القيد) الظاهر ان المراد  
 بالقيد ما يشمل الحسى والمعنوى ليكون بين المعنى اللغوى والمعنى الشرعى عموم وخصوص كما هو الغالب اه  
 رشيدى (قوله والاصل فيه) اى فى الطلاق ووقوعه ومشروعيته (قوله وحكمين) لعل المراد انه حيث داما  
 على الوكالة وجب عليهما ذلك والا فالوكيل لا يجب عليه التصرف فيما وكل فيه اه ع ش (قوله كان يعجز  
 عن القيام الخ) ينبغى ولم يغلب على ظنه انها تؤثر معاشرته مع ذلك على الفرقه وتسمح بما قد يقع من تقصير  
 مساححة باطنية اه سيد عمر (قوله مالم يخش الفجور بها) اى فجور غيره بها فلا يكون مندوبا لان فى  
 ابقائها صونا لها فى الجملة بل يكون مباحا وينبغى انه ان علم فجور غيره بها لو طلقها وانقضاء ذلك عنها مادامت فى  
 عصمتها حرمة طلاقها ان لم يتاذى ببقائها تاذيا لا يحتمل عادة اه ع ش (قوله بامساكها الخ) متعلق بقوله  
 امر الخ (قوله خشية من ذلك) فيه شىء فان قوله لا ترديد لامس افاد ان كونها تحته لم يمنع وقوع ذلك سم  
 وهو مبنى على ان معنى قوله مالم يخش الخ انه يخشى وقوع الفجور بينها وبين الاجنبى والجل على هذا بعيد  
 اذ لا فائدة فى ترك الطلاق على هذا التقدير بل الظاهر انه يخشى حصول فجور بينه وبينها بعد الطلاق لما  
 يعلمه من نفسه من مزيد الميل فليتأمل ويتسلم ان يكون المراد ما فهمه المحشى فقد يكون فى ابقائها تقليل  
 للفجور المتوقع فى الجملة ولا ينافيه قوله المذكور لان المراد ان ذلك ثابت لها بالقوة لا بالفعل المتوقع تحققه على  
 تقدير فراقه لها اه سيد عمر اقول وما فهمه المحشى هو الظاهر المتبادر ولذا جزم به ع ش كما مر او ما قوله بل الظاهر  
 انه الخ مع بعده عن المقام يفيد قول الشارح الاقوى ويلحق الخ فيصير مكررا (قوله تؤدى الى مبيح تيمم)

### ﴿ كتاب الطلاق ﴾

(قوله خشية من ذلك) فيه شىء فان قوله لا ترديد لامس افاد ان كونها تحته لم يمنع وقوع ذلك  
 (قوله تؤدى الى مبيح تيمم) لا يبعد ان يكتب بان لا يحتمل عادة

### ﴿ كتاب الطلاق ﴾

هولغة حل القيد وشرعا  
 حل قيد النكاح باللفظ  
 الاقوى والاصل فيه الكتاب  
 والسنة واجماع الامة بل  
 سائر الملل وهو اما واجب  
 كطلاق مول لم يرد الوطء  
 وحكمين راياه او مندوب  
 كان يعجز عن القيام بحقوقها  
 ولو لعدم الميل اليها او  
 تكون غير عفيفة مالم يخش  
 الفجور بها ومن ثم امر صلى  
 الله عليه وسلم من قال له ان  
 زوجى لا ترديد لامس اى  
 لا تمنع من يريد الفجور بها  
 على احد اقوال فى معناه  
 بامساكها خشية من ذلك  
 ويلحق بخشية الفجور بها  
 حصول مشقة له بفراقها  
 تؤدى الى مبيح تيمم



وكون مقامها عنده امنع لفجورها فيما يظهر فهما اوسية الخلق اى بحيث لا يصبر على عشرتها عادة فما يظهر والافتي توجد امرأة غير سية الخلق وفي الحديث المرأة الصالحة في النساء كالغراب الاعصم كناية عن ندرة وجودها (٣) إذا الاعصم وهو ابيض الجناحين وقيل

الرجلين أو أحدها كذلك أو يأمره به أحد والديه اى من غير نحو تعنت كما هو شأن الحق من الآباء والامهات ومع عدم خوف فتنة أو مشقة بطلاقها فما يظهر أو حرام كالبدعي أو مكروه بان سلم الحال عن ذلك كله للخبر الصحيح ليس شيء من الحلال أبغض إلى الله من الطلاق وفي رواية صحيحة أبغض الحلال إلى الله الطلاق واثبات بغضه تعالى له المقصود منه زيادة التنفير عنه لاحقيقته لمنافاتها لحله ومن ثم قالوا ليس فيه مباح لكن صورته الامام بما إذا لم يشتهها أى شهوة كاملة لثلاثين في مامر في عدم الميل اليها ولا تسمح لنفسه بمؤنتها من غير تمتع بها وأركانها زوج وصيغة وقصد على ما يأتي فيه ومحل وولاية عليه (يشترط لفوذه) اى لصحة تنجيزه او تعليقه كونه من زوج اما وكيله أو الحاكم في المولى فلا يصح منهما تعليقه ويعلم هذا بما قدمه أول الخلع وما سيذكره أنه لا يصح تعليقه قبل النكاح (والتكليف) فلا يصح تعليق ولا تنجيز من

لا يبعد ان يكتفى بان لا تحتمل عادة سم اه ع ش السيد عمر بعد ذكر كلام سم المذكور أقول الامر كما قال اه (قوله وكون مقامها الخ) عطف على قوله حصول مشقة الخ (قوله او سية الخلق) عطف على قوله غير عفيفة (قوله لا يصبر على عشرتها الخ) ببناء المفعول ولوقيل لا يصبر الزوج على عشرتها بان يحصل له منها مشقة لا تحتمل عادة لم يكن بعيدا لان المدار على تضرره وعدمه فليتأمل وعلى الاول لو علم من نفسه الصبر ينبغي عدم الدب صيانة لها عن ضرر الغير اه سيد عمر (قوله وإلا) اى وان لم يقيد بالحيثية المذكورة (قوله كذلك) اى نادر الوجود خبر اذا الاعصم (قوله او يأمره به الخ) عطف على قوله يعجز الخ (قوله او مكروه) قد يقتضى انه فيما إذا خشي الفجور في الصورة السابقة وفيما إذا كان بقاؤها عنده امنع لفجورها يكون مكروها لا غير ولوقيل بالحرمة في صورتين إذا غلب على ظنه ذلك لم يبعدها سيد عمر وتقدم عن ع ش ما يوافقه (قوله واثبات بغضه) مبتدأ خبره قوله المقصود منه الخ (قوله لاحقيقته) ما المانع ان البغض معناه الكراهة وعدم الرضا وهذا صادق بالمكروه كالحرام ولا ينافي ذلك وصفه بالحل لانه يطلق ويراد به الجائر سم اه ع ش (قوله صورته) اى الطلاق المباح (قوله لثلاثين في مامر) اى فى قوله كان يعجز عن القيام بمقوقها ولو لعدم الميل اليها اى فامر فيما إذا انتفت الشهوة بالكلية وما هنا فيما إذا انتفى كمالها وبقي اصلها (قوله ومحل) اى زوجة وقوله عليه اى المحل اه ع ش عبارة الرشيدى قوله وولاية عليه كانه اخرج به غير المكلف اذ ليس له ولاية الطلاق اه (قوله اى لصحة تنجيزه) اى قوله ويعلم مامر فى النهاية (قوله فلا يصح منهما) اى قوله ويعلم مامر فى المغنى (قوله منهما) اى الوكيل والحاكم اه ع ش عبارة السيد عمر قوله فلا يصح منهما تعليقه شامل لما إذا كان الوكيل وكلا فى التعليق وما وجه المنع منه حيث قد فليحرر ثم رايت فى اصل الروضة انه لا يصح التوكيل فى تعليق الطلاق وان اريد به مجرد التعليق لانه ملحق بالايمان وهى لا يدخلها الوكالة اه (قوله ويعلم هذا) اى كون الطلاق من زوج اه ع ش (قوله ما قدمه او الخلع) وهو قوله شرطه زوج (قوله وما سيذكره الخ) قال الشهاب سم فيه نظر ظاهر اه رشيدى عبارة السيد عمر قال الفاضل المحشى فيه نظر ظاهر اه ولعل وجه النظر ان وجه عدم الصحة فيما ذكر عدم الولاية ولا يلزم منه اشتراط خصوص ان لا يقع الا من زوج لانه اذا وقع من وكيل الزوج فقد وقع من ذى ولاية ويمكن ان يحجب بان قوله هذا اشارة اى اعتبار كونه من زوج فى التنجيز والتعليق لا إلى قوله اما وكيله الخ ثم رايت فى المغنى ما نصه فان قيل اهمل المصنف كونه من زوج او وكيله فلا يقع طلاق غيره الا فيما سياتى فى المولى يطلق عليه الحاكم اجيب بانه احاله على ما صرح به فى الخلع وعلى ما سيذكره من انه لا يصح تعليقه قبل ملك النكاح وهو يعين حمل عبارة الشارح على ما اجبت اه (قوله ومغنى عليه ونائم) ذكرهما يقتضى حمل التكليف على ما يشمل التمييز وظاهر كلامهم عدم صحته من النائم وان اثم بنومه لان اثم به لخارج لالذاته اه سم (قوله لو علمه) اى فى حالة التكليف (قول المتن الا السكران) استثناء من المفهوم وهو قوله فلا يصح تعليق ولا تنجيز من نحو صى الخ (قوله تعديا) شمل ذلك الكافران لم يعتد حرمته شرب الخمر لانه مخاطب بفروع الشريعة وخرج به غير المتعدى كمن اكره على شرب مسكر او لم يعلم انه مسكر او شرب دواء مجتئا لحاجة فلا يقع طلاقه مغنى وع ش (قوله وهو المراد به الخ) فليس المراد به من شرب المسكر مطلقا وان لم يزل عقله اه رشيدى (قوله فانه الخ) اى السكران (قوله

(قوله لاحقيقته) ما المانع ان البغض معناه الكراهة وعدم الرضا وهذا صادق بالمكروه كالحرام ولا ينافي ذلك وصفه بالحل لانه يطلق ويراد به الجائر (قوله وما سيذكره الخ) فيه نظر ظاهر (قوله ومغنى عليه ونائم الخ) ذكر المغنى عليه والنائم يقتضى حمل التكليف على ما يشمل التمييز وظاهر كلامهم عدم صحته

نحو صى ويجنون ومغنى عليه ونائم لرفع القلم عنهم لكن لو علمته بصفة فوجدت وبه نحو جنون وقع والاختيار فلا يقع من مكروه كما سيذكره (إلا السكران) وهو من زال عقله بمسكر تعديا وهو المراد به حيث اطلق وسيذكر ان مثله كل من زال عقله بما اثم به من نحو شراب او دواء فانه يقع طلاقه مع عدم تكليفه على الاصح اى مخاطبته حال السكر لعدم فهمه الذى هو شرط التكاليف

ونفوذ (قوله الدال عليه) أى النفوذ نعت له (قوله إجماع الخ) فاعل الدال (قوله على مؤاخذته) متعلق بالإجماع (قوله من باب خطاب الوضع) خبر المبتدأ (قوله ربط الأحكام) أى كوقوع الطلاق وقوله بالأسباب أى كالتلفظ بالطلاق أه عش (قوله تغليظ الخ) أى التغليظ أه كردى (قوله من إيراد النائم والمجنون) وجه الاندفاع أنه وإن تعلق بهما خطاب الوضع فيما عليهما كالاتلافات لكن لم يلحق مالهما بما عليهما على أن خطاب الوضع لم يتعلق بهما في جميع ما عليهما بل في نحو الاتلافات خاصة كما أشار إليه بالعلو في كلامه أه رشيدى (قوله ككون القتل سببا للقصاص) أى فالنائم والمجنون إذا قتلوا لا قصاص عليهما مع أن وجوب القصاص بالقتل من خطاب الوضع أى فحين دخل التخصيص في شأنهما بعدم وجوب ذلك القصاص أمكن التخصيص بغيره لمعنى يقتضيه كما هنا أه عش (قوله والنهى الخ) جواب عن السؤال بأنه كيف يقال أن السكران لا يتعلق به التكليف مع أنه خوطب بالنهى في الآية وحاصل الجواب أن المخاطب فيها ليس من محل الخلاف بل هو مكلف اتفاقا أه رشيدى (قوله النشوة) هو بثلاث النون وبالواو بخلاف النشوة بالهمز فانه يقال نشأ نشأة إذا حيى وربا وشب كذا فى القاموس أه عش (قوله بخلاف من زال الخ) يعنى أن الخلاف فيه أه كردى (قوله ومن أطلق عليه) أى السكران أه عش عبارة الرشيدى يشير به إلى أنه لا خلاف في الحقيقة بين الأئمة في كونه غير مكلف لكن هذا لا يناسب تعبيره بالأصح فيأمر الصريح في ثبوت الخلاف أه وعبارة البجيرمى أى فليس في المسئلة خلاف معنوى فمن قال ليس مكلفا عني أنه ليس مخاطبا خطاب تكليف حال عدم فهمه ومن قال أنه مكلف أراد أنه مكلف حكما أى يجرى عليه أحكام المكلفين أه (قوله والزام الخ) أى وإن أراد حقيقة التكليف فلا يصح لأنه لزم الخ (قوله به) أى بالسكر متعلق باتصل (قوله ويقع الطلاق) أى من مسلم وكافر أه معنى عبارة عش أى من يصح طلاقه ولو سكرانا أه (قوله واختلف المتأخرون في تألق الخ) (فرع) لو قال أنت دالت بالدال فيمكن أن يأتى فيه ما فى تألق بالتاء لأن الدال والطاء متقاربان في الإبدال إلا أن هذا اللفظ لم يشتهر في الألسنة كاشتهار تألق فلا يمكن أن يأتى فيه القول بالوقوع مع فقد النية (فرع) لو قال أنت طالق بالقاف المعقودة قريبة من الكاف كما يلفظ بها العرب فلا شك في الوقوع فلو أبدلها كافا صريحة فقال طالك فيمكن أن يكون كالمقوله قال تألق بالتاء إلا أنه ينحط عنه بعدم الشهرة على الألسنة فالظاهر أنه كذا قال بالدال إلا أنه لا معنى له يحتمله والتاء والقاف والكاف كثير في اللغة أى إبدال بعضها من بعض (فرع) لو أبدل الحرفين فقال تالك بالتاء والكاف فيحتمل أن يكون كناية إلا أنه أضعف من جميع الألفاظ السابقة ثم أنه لا معنى له محتمل ولو قال دالك بالدال والكاف فهو أضعف من تالك مع أن له معان محتملة منها المماثلة للغريم ومنها المساحقة والحاصل أن هنا ألفاظا بعضها أقوى من بعض فأقواها تألق ثم دالت وفى رتبها طالك ثم تالك وهى أبعدا والظاهر القطع بأنها أى تالك لا تكون كناية طلاق ثم رأت المسئلة منقولة في كتب الحنفية سم على حج أه عش (قوله والأوجه أنه إن الخ) خلافا للنهاية والمعنى حيث قالوا وفاقا للشهاب الرملى أنه كناية سواء كانت لغته كذلك أم لا أه ونقل سم عن الجلال السيوطى ما يوافق كلام الشارح وأقره وكذا أقره عش والرشيدى (قوله وإن كان) أى الناطق بتألق (قوله من قوم يبدلون الطاء تاء الخ) وأما إن كان في لسانه يحجز خلقى عن النطق بالطاء فالظاهر أنه ليس من محل الخلاف بل هو صريح في حقه قطعاً فليراجع أه رشيدى (قوله كان على صراحته) قد يؤيد ذلك أنه كترجمة الطلاق بل أولى بل قضية كونه كالتريجة أنه صريح في حق من ليس من القوم المذكورين أيضا إذا عرف هذه اللغة كما أن الترجمة صريح لمن أحسن العربية لشموله للعربى أه سم

ونفوذ تصرفاته له وعليه الدال عليه إجماع الصحابة رضى الله عنهم على مؤاخذته بالغذف من باب خطاب الوضع وهو ربط الأحكام بالأسباب تغليظا عليه لتعديده وألحق ماله بما عليه طردا للباب وبه يندفع ما لبعضهم هنا من إيراد النائم والمجنون على أن خطاب الوضع قد لا يعمها ككون القتل سببا للقصاص والنهى في لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى لمن في أوائل النشوة ببقاء عقله فليس من محل الخلاف بخلاف من زال عقله سواء أصرار رزقا مطروحا أم لا ومن أطلق عليه التكليف أراد أنه بعد صحوه مكلف بقضاء ما داته أو أنه يجرى عليه أحكام المكلفين ولما لزم صحة نحو صلاته وصومه ويعلم بمأمر أوائل الصلاة أنه لو اتصل جنون لم يتولد عن السكر به وقع عليه المدة التى ينتهى إليها السكر غالبا (ويقع) الطلاق (بصريحه) وهو ما لا محتمل ظاهره غير الطلاق ومن ثم وقع إجماعا واختلف المتأخرون في تألق بالتاء بمعنى طالق والأوجه أنه إن كان من قوم يبدلون الطاء تاءوا وطردت لغتهم بذلك

من النائم وإن أتم بنومه لأن إثمه به خارج لآلذاته (قوله كان على صراحته) قد يؤيد ذلك أنه حينئذ كترجمة الطلاق بل أولى بل قضية كونه كالتريجة أنه صريح في حق من ليس من القوم المذكورين أيضا إذا عرف هذه

يحدث بنحو يبيض الدجاج  
إن كان من قوم ينطقون  
بالمشالة في هذا أو نحوه  
وليس من هذا قول قوم  
طلقة بفتح اللام لا افعل  
كذابل هو لغو كما هو ظاهر  
كطالق لا افعل كذا بل  
أولى بخلاف على طلقة  
لا افعل كذا فان الظاهر  
انه كناية (بلانية) لا يقاع  
الطلاق من العارف بمدلول  
لفظه فلا ينافيه ما يأتي انه  
يشترط قصد لفظ الطلاق  
لمعناه فلا يكتفى قصد حره  
فقط كان لقنه اعجمي  
لا يعرف مدلوله فقصد  
لفظه فقط او مع مدلوله  
عند أهله وسيعلم من كلامه  
ان الاكراه يجعل الصريح  
كناية (وبكناية) وهي  
ما يحتمل الطلاق وغيره  
وان كان في بعضها اظهر كما  
قاله الرافعي (مع النية)  
لا يقاعه ومع قصد حره  
أيضا فان لم ينولم يقع اجماعا  
سواء الظاهرة المقترن بها  
قرينة كانت بائن بينونة  
محرمة لتحليلين لي ابداء  
وغيرها كاست بزواج  
الا ان وقع في جواب  
دعوى فاقرار به وانما افاد  
صدقه لا تباع لتصدق  
صراحته في الوقف لان  
صراحته لا تنحصر بخلاف

(قوله ولا) أي بان لم يكن من ذلك القوم أو لم يطرد لغتهم بذلك (قوله لان ذلك الخ) علة لمحذوف مفهوم مما  
قبله أي لا لغو لان الخ (قوله وليس من هذا) أي بما يفيد الطلاق (قوله بخلاف على طلقة) قد يقال ما الوجه في  
كون على طلقة كناية وعلى الطلاق صريح ويجاب بان كلامه هنا في طلقة بفتح اللام لا بسكونها اه  
سيد عمر (قول المتن بلانية) فلو قال لم انوبه الطلاق لم يقبل وحكي الخطابي فيه الاجماع ودين فيما  
بينه وبين الله عز وجل اه معنى (قوله لا يقاع الطلاق) متعلق بنية (قوله لا يقاع الطلاق) التي  
المتن في المعنى والى قوله الا ان يجاب في النهاية (قوله من العارف) متعلق بقول المتن ويقع بصريح الخ فقوله  
انت طالق مثله في ثلاثه اشياء قصد النطق بحره وقصد كونه مستعملا في معناه وقصد ايقاع الطلاق به  
فقصد الا يقاع لا يشترط وهو الذي يحتاج اليه في الكناية وقصد اللفظ بالحروف لا بد منه مطلقا  
واستحضار معناه شرط ايضا فالشرط قصد ان ينطق باللفظ مستعملا في معناه اه كرى (قوله كان لقنه  
الخ) أي لفظ الطلاق وكان صرفه العارف بمدلوله عن معناه واستعمله في معنى اخر على ما فيه من التفصيل اه  
رشدي (قوله وسيعلم الخ) عبارة المعنى نعم المسكر اه اذ انوى مع الصريح الوقوع وقوع الا فلا اه (قوله وان  
كان في بعضها اظهر) أي فلا بد من الظهور في كلا المعنيين بخلاف الصريح فان ظاهره ليس الا الطلاق  
واحتمال غيره ضعيف كلفظ الطلاق اذ اخطبت به الزوجة فان الظاهر منه هو الفراق واما احتمال  
الطلاق من الوثاق فضعيف اه رشدي (قوله ومع قصد حره الخ) ان حمل على ظاهره ليخرج صدورها  
من النائم فليس فيه كبير فائدة بل هو مستغنى عنه وان حمل على قصد حره وقصد كونه مدلول عليه السياق فهو  
حيث يفتضى تعدد القصد فيها وكلام المعنى مصرح به فليحرج وليتأمل الفرق بينهما اه سيد عمر وقد يقال  
ان قصد اللفظ لمعناه لاخراج العجمي اذ القن دال الطلاق وهو لا يعرف معناه وقصد الا يقاع في الكناية  
لاخراج من لم يقصد سواء قصد الاخبار بالفراق او لا وسواء استحضر مع معنى الفراق معنى اخر او لا ثم  
قوله وكلام المعنى الخ وكذا كلام الشارح والنهاية فيما يأتي صريح فيه وتقدم عن الكرى ايضاح تام يندفع  
به الا وهام (قوله سواء الظاهرة الخ) وفاقا للنهاية والمعنى (قوله سواء الظاهرة) عبارة الروض مع شرحه  
فرع لا يلحق الكناية الصريح سؤال المرأة الطلاق ولا قرينة من غصب ونحوه لانه قد يقصد خلاف  
ما تشع به القرينة واللفظ في نفسه محتمل ولا يلحقها به مواطاة كالتواطؤ على جعل قوله انت على حرام  
كطقتك كان قال متى قلت لامرأتى انت على حرام فاني اريد به الطلاق ثم قال لها انت على حرام فلا يكون صريحا  
بل يكون ابتداء لاحتمال تغيير نيته اه (قوله الا ان وقع في جواب دعوى) هل شرطها كونها عند حاكم سم  
اقول الظاهر انه لا يشترط حتى لو ادعت عليه امرأة بانه زوجها التلجب نفقتها مثلا عند غير حاكم فقال لست  
بزوج حتى كان اقرارا بالطلاق فيؤاخذ به عند القاضي اه ع ش (قوله فاقرار به) ويترتب عليه  
وقوع الطلاق ظاهر او اما باطنا فان كان صادقا حرمت عليه والا فلا مالم ينو الطلاق به اه ع ش (قوله  
وانما افاد الخ) جواب سؤال ظاهر البيان (قوله صدقة) هو بالنصب اه سم (قوله لان صرائحه الخ)  
يتأمل اه سم أي في تقريره (قوله بخلاف لا تباع) الاولى صدقة لا تباع (قوله وقد يؤخذ من ذلك)  
أي قول المتن مع النية ما بحثه الخ عبارة النهاية وما بحثه ابن الرفعة وافر جمع من عدم نفوذ طلاق السكران  
بالكناية لتوقفها الخ مردود كما اقتضاه اطلاقهم بان الصريح يعتبر فيه قصد لفظه لمعناه الخ والقلب الى  
ما قاله ابن الرفعة اميل اه سيد عمر (قوله لتوقفه) أي الطلاق بالكناية (قوله السابق) أي في شرح  
الا السكران (قوله ولك ان تقول الخ) وايضا فهو مؤاخذ باقراره فاذا اقر انه نوى اخذناه ووقعنا عليه

اللغة كما ان الترجمة صريح لمن احسن العربية كما يأتي بشموله للعربي (قوله الا ان وقع في جواب دعوى)  
هل شرطها كونها عند الحاكم (قوله صدقة) هو بالنصب (قوله لان صرائحه الخ) يتأمل (قوله  
ولك ان تقول الخ) وايضا فهو مؤاخذ باقراره فاذا اقر انه نوى اخذناه ووقعنا عليه الطلاق (قوله)

الطلاق وايضا فينبوثة الى اخره يأتي في غير الطلاق كالفسخ بخلاف لا تباع لا يأتي في غير الوقف وقد يؤخذ من ذلك ما بحثه ابن الرفعة ان  
السكران لا ينفذ طلاقه بها لتوقفه على النية وهي مستحيلة منه فحل نفوذ تصرفه السابق انما هو بالصراح فقط ولك ان تقول شرط الصريح ايضا

قصد لفظه مطلقا او لمعناه كما تقرر والسكران يستجبل عليه قصد ذلك ايضا فكما وقعوه به ولم ينظر والذلك فكذا هي وكونها يشترط فيها قصدان وفيه قصد واحد لا يؤثر لان الملاحظ ان التخليط عليه اقتضى الوقوع عليه بالصریح من غير قصد وهذا بعينه وجوده فيها فاتجه لإطلاقهم لا ما بحثه وان أقروه إلا أن يجاب بأن (٦) الصريح موقع ظاهر بمجرد لفظه من غير استئصال ولا تحقق قصد بخلاف الكناية لا بد فيها من

تحقق القصد فاقرقاو شرط وقوعه بصريح او كناية رفع صوته بحيث يسمع نفسه لو كان صحيح السمع ولا عارض ولا يقع بغير لفظ عند أكثر العلماء ورأى مالك رضى الله عنه وقوع النفساني (تنبيه) اطلقوا في لست بزوجتي الذي لست في جواب دعوى انه كناية فشمّل ان فعلت كذا فلست بزوجتي وعليه فان نوى معنى فانت طالق الذي هو إنشاء الطلاق عند وجود المعلق عليه وقع وإلا فلا ويوجه بان نفي الزوجية في هذا التركيب قدر اذ به النفي المترتب على الاتشاء الذي نواه وقدير اذ به نفي بعض آثار الزوجية كترك انفاقها او وطئها فاحتاج لنية الايقاع ومثله إن فعلت كذا ما أنت لى بزوجة او ما تكونين لى زوجة لاحتماله لذنيك والفرق ان هذا اشهر في إرادة الطلاق بحيث لا تفهم العامة منه إلا ذلك بخلاف الاول مجرد دعوى على ان قائله غفل عما ياتي ان الاشتهار ليس له دخل إلا على الضعيف الآتي ثم رأيت البلقيني أفتى في ان

الطلاق اه سم وسيأتي مثله عن الرشيدى وعش (قوله قصد لفظه الخ) قديقال المراد بهذا الشرط عدم الصارف لاحقيقة القصد فلا دليل فيه لما ذكره ولا وجه للايقاع عليه بالكناية لم يقر بانه نوى وهو مراد ابن الرفعة سم وقوله المراد بهذا الشرط الخ لا يتخلو عن شيء فانه لو كان المراد ما ذكره لفقد طلاق الاعجمي الملقن إذ لم يعرف معناه ولم يرد به غيره إذ لا صارف حينئذ وايضا فكلامهم صريح في ان المراد حقيقة القصد كما يظهر بمراجعتهم والتأمل اه سيد عمر (قوله مطلقا او لمعناه) اقتصر النهاية والمغنى على الثاني (قوله فكما وقعوه) اى طلاق السكران اى الصريح وقوله لذلك اى للاستحالة (قوله فكذا هي) اى الكناية فيقع بها من غير قصد اللفظ لمعناه ولكن لا بد من النية بان يخبر عن نفسه انه نوى سواء أخبر في حال السكر أو بعده اه عش عبارة الرشيدى ومعلوم أن الصورة أنه أخبر بانه نوى اى ما في حال سكره أو بعده كما هو شأن الحكم بالوقوع بالكنايات وحينئذ فانما وقعنا عليه الطلاق باقراره اه (قوله ويشترط فيها) اى الكناية وقوله وفيه اى الصريح (قوله فاتجه لإطلاقهم) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله وشرط وقوعه) إلى قوله ورأى مالك في النهاية وكذا في المغنى إلا قوله عند أكثر العلماء (قوله لو كان صحيح السمع) يشمل حديث السمع فهل يعتبر او المدارك في المغنى على المعتدل محل تأمل اه سيد عمر ويظهر الاول وان قيد الاعتدال في المغنى احتراز عن ثقل السمع فقط لان حديثه ايضا والله اعلم (قوله وقوع النفساني) اى الوقوع بذنبه يان يضمر في نفسه معنى انت طالق او طلةتك اما ما يخطر للنفس عند المشاجرة او التصجر منها او غير ذلك من العزم على انه لا بد من تلبية لها فلا يقع به طلاق اصلا اه عش (قوله تنبيه اطلاقه الخ) اقول ينبغى التأمل فيما ذكر في اول هذا التنبيه وما نقله عن البلقيني مع ما ياتي عن افتاء ابن الصلاح في شرح قول المصنف والاعتاق كناية طلاق وعكسه في ان غبت عنها سنة اه سم اى فانه اطلاق كونه اقرارا في الظاهر بزوال الزوجية بعد غيبته سنة (قوله وعليه الخ) اى الشمول (قوله عند الخ) متعلق بقوله معنى (قوله ويوجه) اى الشمول (قوله في هذا التركيب) وهو ان فعالت كذا فلست بزوجتي (قوله النفي) اى نفي الزوجية (قوله ومثله) اى هذا التركيب (قوله لذنيك) اى نفي الزوجية ونفي بعض آثارها (قوله ان هذا) اى ان فعلت كذا فلست بزوجتي وقوله لا لذلك اى الطلاق فيصير صريحا وقوله بخلاف الاول اى قوله لست بزوجتي الذي ليس في جواب دعوى اى يحتمل لذنيك فهو كناية اه كردى (قوله مجرد دعوى) خبر قوله والفرق (قوله على ان قائله) اى الفرق المذكور (قوله عما ياتي) اى في قول المصنف فلت الاصح انه كناية وقوله على الضعيف الاتى اى قبيل ذلك (قوله اوانه يطلقها) عطف على قوله انها طالق عند الخ اى ان الزوج يطلقها عند حصول الشكوى اه كردى (قوله فان نوى الفورية) اى أنه يطلقها عقب حصول الشكوى (قوله ففانت طلقت الخ) انظر ما وجهه فان الظاهر ان التطايق على الاحتمال الثاني مجرد وعد لا يلزم الوفاء به ثم رایت قول الشارح الاتى والصواب الخ (قوله إلا بالياس) اى يموت احدهما اه كردى (قوله وبه) اى افتاء البلقيني وقوله كالذى الخ اى ما مر اول التنبيه (قوله في فاتصلحين الخ) اى في ان فعلت كذا فافا الخ (قوله باطلاق الحنث) اى سواء نوى الطلاق او لا (قوله قول شيخه) اى شيخ البلقيني (قوله نعم نقل عنهما) اى عن البلقيني وشيخه اه كردى (قوله قصد لفظه الخ) قديقال المراد بهذا الشرط عدم الصارف لاحقيقة القصد فلا دليل فيه لما ذكره ولا وجه للايقاع عليه بالكناية مالم يقر بانه نوى وهو مراد ابن الرفعة (قوله تنبيه اطلقوا الخ) اقول ينبغى التأمل فيما ذكر في اول هذا التنبيه وما نقله عن البلقيني مع ما ياتي عن افتاء ابن الصلاح في شرح قول المصنف

في شكاني اخوك لست لى بزوجة بانه ان قصد أنها طالق عند حصول الشكوى طلقت أو أنه يطلقها فان نوى الفورية ففانت طلقت والام تطلق إلا بالياس انتهى ملخصا وهو صريح فيما ذكرته أنه كناية وبه كالذى قبله تبين وهم افتاء بعضهم في فاتصلحين لى زوجة باطلاق الحنث والصواب قول شيخه الفتى ان نوى الطلاق طلقت وإلا فلا ككست بزوجتي نعم نقل عنهما



في ما عا د زوج بتي يكون زوجها انهما أطلقا الخنث كالأطلة الثاني في ما عا د تكونين لي بزوجة والذي يتجه انه كناية لان لفظ عا د وقعت زائدة  
ومرفي هذه بدونها انها كناية واما زعم ان زيادة عا د توجب الصراحة فلا يخفى بعده بل (V) شذوذ وعجيب قول الفتى ما عا د يكون

زوجا لها معناه ان بقي لها  
زوجا هفتامله (وصريحه  
الطلاق) اي ما اشتق منه  
اجماعا (وكذا) الخلع  
والمفاداة وما شئت منهما  
على ما مر فيهما ولو قال  
خالعتك على مذهب احمد  
ووجدت شروط الخلع  
الذي يكون فسخابها عنده  
لم يكن ذلك قرينة صارفة  
لصراحة الخلع في الطلاق  
عندنا خلافا لمن وهم فيه  
وفارق ما ياتي في انت طالق  
وهو يحلها من وثاق يانه  
استعمل اللفظ حيثئذ في  
معناه اللغوي فلم يصرفه عن  
مدلوله بالكناية بخلافه هنا  
فهو كانت طالق طلاقا  
لا يقع فعلم ان القرينة  
المخالفة لوضع اللفظ لغو  
كقوله لموطوءه انت  
طالق طلاقا باثنا تملكين  
به نفسك فانه مع ذلك يقع  
رجعيا ولا نظر لقوله باثنا  
الى اخره لمخالفته لموضوع  
الصيغة من كل وجه على أن  
قوله على مذهب احمد غير  
قرينة إذ الفسخ والطلاق  
متحدان في ان كلا فيه حل  
قيد العصمة وترتب عدم  
نحو نقص العدد وسقوط  
المهر قبل الوطء على الفسخ  
فقط لا ينافي ذلك لانه امر  
خارج عن المدلول وكذا  
(الفراق والسراح) بفتح  
السين اي ما اشتق منهما

في ما عا د زوج بنتي الخ) أي فيما لو حلف بالثلاث ما عا د زوج الخ كما ياتي في أدوات التعليق ما يصرح به اه  
كردي عبارة الشارح هناك ولو حلف بالثلاث ان زوج بنته ما عا د يكون لها زوجا ولم يطلق الزوج عقب  
حلته وقعت خلافا لمن اطلق وقوعهن محتجا بان معناه ان بقي لها زوجا لان هذا المعنى لا ينافي ما ذكرته بل  
يؤيده ومحل ذلك ان اراد انتقاء نكاحه بان يطلقها والا فلا اخذ من قولهم في لست بزوجة حتى انه كناية  
ويجري ذلك في ان فعلت كذا ما تصبحين او تعودين لي زوجة اه (قوله كما اطلقه) اي الخنث الثاني اي الشيخ  
اه كردي (قوله والذي يتجه الخ) انظر ما وجهه ولعله ان المعنى فيه ان نوي بما ذكر الحلف انه لا يبي  
بنته مع زوجها بل يكون سببا في طلاقها اه ع ش وقد مر انفاعن الشارح ما يفيد ما يقرب منه (قوله  
وقعت زائدة) الاولى التذكير (قوله ومر) اي انفا قيل قوله والفرق الخ (قوله في هذه) اي ما عا د تكونين لي  
بزوجة ولم يتعرض للتي قبلها لانه سيصرح في الادوات بانها كناية ايضا (قوله بدونها) اي لفظة  
عا د (قوله معناه ان بقي لها زوجا) اي فعلى هذا المعنى يقع مطلقا كما ياتي في مسحت الادوات اه كردي (قوله  
اه) اي قول الفتى (قوله اي ما) اي قوله ولو قال خالعتك في النهاية والمعنى (قوله اي ما اشتق منه) اي او  
نفسه في اوقعت عليك الطلاق ونحوه مما ياتي اه رشدي (قوله الخلع والمفاداة وما اشتق الخ) قد  
يوهم ان المصدر فيهما من الصريح وواضح انه ليس كذلك فينبغي ان يقول وكذا ما اشتق من الخلع  
والمفاداة اه سيد عمر وقوله وواضح انه الخ في اطلاقه نظر اخذ اعمام عن الرشدي ومن قول الشارح  
الاي ولللفظ الطلاق وما اشتق منه امثلة تاتي نظائر هافي البقية ثم قال عطفنا على قول المتن كطقتك ما نصه  
واوقعت عليك طلفة او الطلاق وكذا وضعت عليك طلفة او الطلاق على الاوجه وعلى الطلاق الخ فافاد ان  
نظائر هذه الصيغ من الخلع والمفاداة مثلها (قوله على ما مر الخ) اي في باب الخلع (قوله ولو قال خالعتك الخ)  
اي من غير تقليد صحيح لاحد سم على حج اه ع ش (قوله صارفة الخ) اي الى الكناية (قوله ما ياتي) اي في  
شرح وترجمة الطلاق الخ من انه يخرج عن الصريح الى الكناية (قوله يانه) اي الزوج استعمل اللفظ وهو  
انت طالق حيثئذ اي وقت حلها من الوثاق في معناه اللغوي وهو اطلاقها من الوثاق (قوله بخلافه هنا) قد  
يمنع انه هنا خرج عن مدلوله بالكناية اذ الفسخ حل للعصمة اه سم اقول والى ذلك المنع اشار الشارح  
الاتية (قوله فهو) اي خالعتك على مذهب احمد (قوله كانت طالق) فيه نظر بل بينهما فرق اه سم  
(قوله لموطوءه انت طالق الخ) قد يقال انما لم يحكم فيما ذكر بالبينونة لقيام الدليل على انها انما  
تحصل شرعا باحد ثلاثة طرق اما بطلاق قبل الدخول او بعوض او مع استيفاء العدد فلا يكون قوله المذكور  
ووصفه الطلاق الذي لا يكون باثنا في الشريعة بالبينونة مغير للحكم الشرعي اه سيد عمر (قوله اذ الفسخ  
والطلاق متحدان الخ) تقدم ان الخلع ان اريد به الطلاق فهو طلاق جزما والا فهو محل القولين  
طلاق او فسخ فلو كانا متحدين معنى فما موقع ذلك فليتام اه سيد عمر (قوله وترتب الخ) جواب  
سؤال ظاهر البيان (قوله وسقوط المهر) عطف على عدم نحو الخ (قوله قبل الوطء) متعلق بسقوط الخ  
وقوله على الفسخ متعلق بترتب الخ (قوله لانه امر خارج الخ) خروجه عنه لا يمنع صرف القرينة الحل الى  
ماله ذلك الخارج اه سم (قوله بفتح السين) الى قوله وطالق بعد ان فعلت الخ في النهاية (قوله اي ما اشتق  
منهما) فيه نظير ما مر عن الرشدي (قوله فيه) اي القران (قوله والحق ما لم يتكرر الخ) لم يذكر وجه  
الالحاق اه ع ش (قوله وما لم يرد الخ) اي والحق ما لم يرد الخ (قوله ومحل هذين) اي الفراق  
والاعتاق كناية طلاق وعكسه في ان غبت عنها سنة (قوله ولو قال خالعتك الخ) أي من غير تقليد صحيح  
لاحد (قوله بخلافه هنا) قد يمنع انه هنا خرج عن مدلوله بالكناية اذ الفسخ حل للعصمة (قوله فهو كانت  
طالق الخ) فيه نظر بل بينهما فرق (قوله لانه امر خارج عن المدلول) خروجه عنه لا يمنع صرف القرينة الحل

(على المشهور) لا شتهار هافي معنى الطلاق وورودهما في القرآن مع تكرار الفراق فيه والحق ما لم يتكرر بما تكرر وما لم يرد من المشتقات بما  
ورد لانه بمعناه قال في الاستذكار عن ابن خيران ومحل هذين فيمن عرف صراحتهما اما من لم يعرف الا الطلاق فهو الصريح في حقه فقط

قال الأذرعى وهو ظاهر لا يتجه غيره إذا علم أن ذلك مما يخفى عليه اه وهو متجه في نحو أعجمى لا يدري مدلول ذلك ولم يخاطب أهله مدة يظن بها كذبهم ولا فجعله بالصراحة لا يؤثر فيها (٨) يأتي أن الجهل بالحكم لا يؤثر وإن عذره به وذكر الهوردى أن العبرة في الكفار بالصريح

والسراح أى صراحتهما (قوله إذا علم) ببناء المفعول (قوله وهو متجه) أى كل من قول الاستدكار وقول الأذرعى اه ع ش (قوله مدلول ذلك) أى ما ذكر من الفراق والسراح (قوله اهله) أى من يستعمل الفراق والسراح كالطلاق (قوله ولا لا فجعله الخ) ظاهره أنه يؤخذ به باطنا ولو قيل بعدم المؤاخذه به باطنا لم يعدل أنه لم يقصد وقوع الطلاق أصلا فكان كالأعجمى الذى لا يعرف له معنى اه ع ش وقوله ولو قيل الخ ظاهر لا يحدد عنه (قوله لا يؤثر فيها) أى الصراحة يعنى لا يخرج الصيغة من الصراحة إلى الكناية (قوله ومحل الخ) كذا فى النهاية وفيه وقفة ظاهرة وسكت المغنى على إطلاق الهوردى فقال وظاهر كلامهم أنه لا فرق فى ذلك بين المسلم والكافر والظاهر ما قاله الماوردى أن ما كان عند المشركين صريحا فى الطلاق أجرى عليه حكم الصريح وإن كان كناية عندنا وما كان عندهم كناية أجرى عليه حكم الكناية وإن كان صريحا عندنا لا نأخذ به عقودهم فى شرهم فكذا إطلاقهم اه وهو وجه (قوله إن لم يترافعوا الينا) أى إلى حاكمنا وأما المفتى فيجيب بأن العبرة بما يعتقدون أنه صريح أو كناية اه ع ش (قوله فى البقية) أى فى الفراق والسراح والخلع والمفاداة (قوله وطلقت منه الخ) سيأتى قبيل قول المصنف والاعتاق كناية أن صراحة هذا ضعيف فيقبل الصرف بالنية (قوله منه بعد أن قيل له الخ) الضمير أن الزوج بقرينة ما بعده اه رشدى (قوله بعد أن قيل له طلقها) فإن لم يسبق طلب لم يكن قوله طلقت بغير ذكر مفعول صريحا ولا كناية كما يأتى وظاهره وإن سبق مشاجرة بين الزوجين اه ع ش (قوله طلقها) أى ونحوه كهل هى طالق أو طلقته (قوله ومنها) عطف على منه (قوله الطلاق لازم لى) أى ولو ابتداء كما هو صريح صنيع الروض والمغنى وفيه كلام للشارح الاتى فى شرح باطالق (قوله وطالق) عطف على قوله وطلقت الخ ويحتمل على قوله الطلاق الخ وقوله بعد أن الخ راجع لقوله وطالق فيتم أخذ ما بعده ومما مر عن الروض والمغنى (قوله ويأتى قريبا الخ) أى فى شرح ودعنى (قوله بين هذا) أى قوله طالق بعد أن فعلت الخ (قوله بخلاف طالق فقط) أى بدون ذكر المبتدأ وحروف النداء وقوله أو طلقت فقط أى بدون ذكر المفعول اه مغنى (قوله وإن نواه) أى الزوجة وكذا ضمير قوله بها الاتى (قوله صريح فى طلبة) أى فان نوى أكثر منها وقع مانواه اه ع ش (قوله وإن قال ثلاثا الخ) ليس بغاية (قوله لأن منها) أى سائر المذاهب علة لقوله لا يقع الخ وقوله لأن قائله الخ أى لفظ على سائر المذاهب علة لقوله ولا نظر الخ وقوله إلا المبالغة فى الإيقاع أى شدة العناية بتنجيز الطلاق (قوله عليها) أى على سائر المذاهب المعتمدة اه ع ش (قوله قيل منه) أى فلا يقع شيء أصلا حيث كان من المذاهب من لا يقول بوقوعه لأن المعنى أن اتفقت المذاهب على وقوع الطلاق ثلاثا عليك فانت طالق ثلاثا اه ع ش (قوله كما يأتى) أى فى أوائل فصل تعدد الطلاق (قول المتن ومطلقة) عطف على طالق (قوله بتشديد) إلى قوله وعلوه فى النهاية وكذا فى المغنى إلا فى قوله لا أفعل الخ (قوله بتشديد اللام) أى المفتوحة ولو قال أنت مطلقة بكسر اللام من طلق بالتشديد كان كناية طلاق فى حق النجوى وغيره كما أتى به الودرحم الله تعالى لأن الزوج محل التطبيق وقد أضافه إلى غير محله فلا بد فى وقوعه من صرفه بالنية إلى محله فصار كالمالك قال أنا منك طالق اه نهاية قال ع ش قوله كما لو قال أنا الخ هو كناية (فرع) وقم السؤال عن قال لزوجه إن كان الطلاق بيدك طلقينى فقالت له أنت طالق هل هو صريح أو كناية واجبتا عنه بأنه لا صريح ولا كناية لأن العصمة بيده فلا تملكها هى قوله ذلك اه (قوله وعلى الطلاق) أى فانه صريح وإن لم يذكر المحلوف عليه وفى سم على حج أى أن اقتصر عليه وقع فى الحال كقوله أنت طالق وإن قيده هل ولو نية كان أراد أن يخلف على شيء فلما

والكناية عندهم لا عندنا لانا نعتبر اعتقادهم فى عقودهم فكذا فى طلاقهم ومحل إن لم يترافعوا الينا كما مر بما فيه قبيل فصل اسلم وتحت أكثر من أربع وللغظ الطلاق وما اشق منه أمثلة أتت نظائرها فى البقية (كطاعتك) وطلقت منه بعد أن قيل له طلقها ومنها بعد طلق نفسك وكطلقت هنا الطلاق لازم لى وطالق بعد أن فعلت كذا فز وجت طالق ويأتى قريبا ما يعلم منه الفرق بين هذا وأنت واحدة بخلاف طالق فقط أو طلقت فقط ابتداء فإنه لا يقع به شيء وإن نواه كإفلاعه عن قطع الحفال وإفراه أى لانه لم تسبق قرينة لفظية تربط الطلاق بها (وأنت طالق) لكنه صريح فى طلبة واحدة فقط كانت كل طالق أو نصف طالق وأنت طالق) وإن قال ثلاثا على سائر المذاهب فيقعن وفاقا لابن الصباغ وغيره وخلافا للقاضى أبى الطيب ولا نظر لسكونه لا يقع على سائر المذاهب لأن منها من يمنع وقوع الثلاث جملة لأن قائله لا يريدون به إلا المبالغة فى الإيقاع ومن ثم لو قصد أحد التعليق

إلى ما ه ذاك الخارج (قوله وعلى الطلاق) إن اقتصر عليه وقع فى الحال كقوله أنت طالق وإن قيده هل ولو نية كان أراد أن يخلف على شيء فلما قال على الطلاق بداله وإننى عن الخالف كما فى مسألة الاستثناء اعتبر

عليه قبل منه كما يأتى (ومطلقة) بتشديد اللام ومفارقة ومسرحة (وباطالق) لمن ليس اسمها ذلك كما سيذكره يوم مفارقة قال وبامسرحة وأوقعت عليك طلبة أو الطلاق وكذا وضعت عليك طلبة أو الطلاق على الأوجه وعلى الطلاق خلافا لكثيرين

قال على الطلاق بدله واشئى عن الحلف كما في مسألة الاستثناء اعتبر وجود الصفة فلو قال على الطلاق لا افعل  
كذا لم يحث إلا بالفعل أو لا فعلته لم يحث إلا بالترك مراه وسند كفي فصل قال طلقك بعد قول المصنف  
ولو اراد ان يقول انت طالق ما يفيد عدم الوقوع اه عش وقال السيد عمر بعد ذكر كلام سم المذكور  
اقول قول المحشى لم يحث إلا بالترك لم يبين انه يحث بمضى زمن يمكن فيه الفعل أو لا يحث إلا باليأس  
والظاهر الثاني ثم رايت في قول الشارح الاتي قبيل فصل لوعلى بحمل الخ ما يقتضى ما استظهرته اه  
(قوله وعلى الطلاق) بخلاف طلاقك على فكناية وفارق على الطلاق باحتمال طلاقك فرض على مع عدم  
اشتماره بخلاف على الطلاق اه معنى (قوله وكذا قوله الطلاق يلزمى الخ) إذا خلا عن التعليق اه  
نهاية قال عش قوله إذا خلا عن التعليق ظاهره انه ان اشتمل على التعليق كان دخلا الدار فالطلاق لازم  
لى لا يكون صريحا وهو ظاهر لانه يمين والايمان لا تعلق اه وهذا مخالف لما مر انفا عن سم عن مروى انما  
يوافقه قول الرشيدى مانصه كانه اشار به اى بقوله إذا خلا الخ الى ان شرط الحنث به حالا ان لا يعلمه  
بشئ فان علمته اى حلف به على شئ كان قال على الطلاق او قال الطلاق يلزمى لا افعل او لا فعلن كذا  
فلا يقع عليه الوجود الصفة كما هو واضح اه وعلى هذا قول الشارح الاتي لا افعل كذا الرجوع لما  
بعد وكذا الخ ليس بقيد وهو صريح صنيع الروض والمعنى كما اشرنا اليه (قوله او واجب على الخ) لا فرض  
على نهاية ومعنى وروض اى فليس بصريح ولكنه كناية عش (قوله لغو) حيث لانية اه نهاية (قوله فى  
نظير ذلك) اى نظير الطلاق يلزمى الخ وبالطلاق الخ (قوله الاتي فى النذر) عبارته فى باب النذر ومنه العتق  
يلزمى او يلزمى عتق عبدى فلان او والعتق لا افعل او لا فعلن كذا فان لم ينو التعليق فلو وان نواه تخير  
ثم ان اختار العتق او عتق العين الخ اجزاء مطلقا او الكفارة و اراد عتقه عنها اعتبر فيه صفة الاجزاء ولو  
قال ان فعلت فعبدى حر ففعله عتق قطعا اه سم (قوله وعند تأمل الخ) ظرف ليعلم الاتي اه كردى  
(قوله ثم) اى فى النذر (قوله بمن بحث الخ) مرانفا عن النهاية ما يوافقه (قوله يكون حكمه كالعتق  
الخ) اى فى عدم التعيين واجزاء الكفارة (قوله كما تقر) اى انفا فى قوله ان العتق لا يحلف به

وجود الصفة فلو قال على الطلاق لا افعل كذا لم يحث إلا بالفعل أو لا فعلته لم يحث إلا بالترك مراه (قوله  
لكنهم فى نظير ذلك الاتي فى النذر الخ) عبارته فى باب النذر ومنه العتق يلزمى او يلزمى عتق عبدى فلان  
او والعتق لا افعل او لا فعلن كذا فان لم ينو التعليق فلو وان نواه تخير ثم ان اختار العتق او عتق العين  
الخ اجزاء مطلقا او الكفارة و اراد عتقه عنها اعتبر فيه صفة الاجزاء او لو قال ان فعلت فعبدى حر ففعله عتق  
قطعا وقوله العتق او عتق قنى فلان او والعتق يلزمى ما فعلت كذا الغولانه لا تعليق فيه ولا التزام الخ اه  
وقد هو يحتمل التعليق قوله وقد هو كذا نخطه و ظاهر انه سقط من قلبه يقال بين قد هو اى ان كنت فعلت  
كذا الزمنى عتقه فى فتاوى السيوطى مسألة رجل طلق امراته واحدة ثم خرج من عندها فلقية شخص  
فقال ما فعلت بزواجك فقال طلقتها سبعين فهل يقع عليه الثلاث الجواب نعم يقع عليه الثلاث مؤاخذه  
له باقراره (مسألة) رجل قال لزوجه الطلاق يلزمى ثلاثا ان اذيتنى يكون سبب الفراق بينى وبينك  
فاختلست له نصف فضة فما يقع عليه الجواب يطلقها حينئذ طلقة فبر من حلقه فان لم يفعل وقع عليه  
الثلاث (مسألة) شاهد حلف بالطلاق لا يكتب مع فلان فى ورقة وسم شهادة فكتب الحالف او لا ثم كتب  
الاخر الجواب ان لم يكن اصل الورقة مكتوبة بخط المحلوف عليه ولا كان بينه وبينه هذه الواقعة تواطؤ  
ولا علمه انه يكتب فيها لم يحث والا حنث (مسألة) فيمن قال لزوجه تكونى طالقاهل تطلق ام لا  
لا احتمال هذا اللفظ الحال والاستقبال وهل هو صريح او كناية ولا اذا قلتم بعدم وقوعه فى الحال فتى يقع بمضى  
لحظة ام لا يقع اصلا لان الوقت مبهم الجواب الظاهر ان هذا اللفظ كناية فاراد به وقوع الطلاق  
فى الحال طلقت او التعليق احتاج الى ذكر المعلق عليه ولا فهو وعد لا يقع به شئ ثم بحث باحث فى المسئلة  
الاخيرة فقال الكناية ما احتمل الطلاق وغيره وهذا ليس كذلك فقلت بل هو كذلك لانه يحتمل انشاء الطلاق

وكذا قوله الطلاق يلزمى  
أو طلاقك لازم لى أو  
واجب على لا افعل كذا  
على المنقول المعتمد كذا  
أطلقوه كما اطلقوا أن  
بالطلاق أو والطلاق لا  
أفعل أو ما فعلت كذا  
لغو وعلموه بان الطلاق لا  
يحلف به لكنهم فى نظير  
ذلك الاتي فى النذر وهو  
العتق يلزمى أو والعتق  
لا أفعل أو ما فعلت كذا  
ذكر واما قد يخالف ما هنا  
وعند تأمل ما يأتى ثم ان  
العتق لا يحلف به إلا عند  
التعليق أو الالتزام أو نية  
أحدهما يعلم أنه لا مخالفة  
فتامله ولا تغتر بمن بحث  
جريان ما هناك هنا إذ يلزم  
عليه ان الطلاق يلزمى لا  
أفعل كذا يكون حكمه  
كالعتق يلزمى لا افعل كذا  
وليس كذلك ويفرق بان  
العتق عهد الحلف به كما تقر

فلم يتعين واجزأت الكفارة عنه بخلاف الطلاق لم يعمد الحالف به وإنما المعهود فيه إيقاعه منجز أو عند المعلق به فلم يجز عنه غيره ولو جمع بين  
الفاظ الصريح الثلاثة بنية التاكيد لم يتكرر (١٠) وكذا في الكناية كما رجحه الزركشي وما في الروضة عن شريح من خلافه يحمل على

ماذا نوى الاستئناف أو

اطلق (فرع) يقع من كثير على الطلاق من فرسي أوسبني مثلاً وحكمه كما يعلم مما يأتي في قوله من وثاق أنه ظاهر كناية وباطن صريح ما لم ينو من فرسي قبل فراغ لفظ اليمين فيثبت يكون كناية تتوقف على النية سواء في ذلك العامي وغيره وهذا أصوب من افتناء غير واحد بطلاق عدم وقوع كانت طالق من العمل ويرد بان هذا مقيد بما قلناه أيضاً على أن الأذرع بحث فيمن لا تعمل كبنت نبيل أنه يقع وكالتعليق بالحال ويرد بان شرط التعليق ما ذكرناه من نيته قبل فراغ لفظه فهو ما قلناه وفي الروضة عن المتولى وأقره ما حاصله في أنت طالق من وثاق أنه إنما يخرج عن الصريح إلى الكناية في ظاهر الحكم أما فيما بينه وبين الله تعالى فلا بد أن يعزم على الاتيان بالزيادة قبل فراغ طالق فيثبت أن نوى الإيقاع به وقع وإلا فلا خلاف ما إذا بدت له تلك الزيادة بعد الفراغ فإنه يقع مطلقاً وكذلك نية الزيادة في التدين لا بد أن توجد قبل فراغ طالق أيضاً ويأتي في الاستثناء ما يوافق ذلك وفي الأنوار لو قال نسائي طالق وأراد أقاربه لم تطلق زوجاته ويتعين حملها على الباطن أما في الظاهر

إلا عند التعليق الخ (قوله فلم يتعين) أي العتق (قوله فلم يجز عنه) أي عن الطلاق (قوله ولو جمع بين الفاظ الخ) كان يقول أنت طالق مفارقة مسرحة بلا عطف وإمامع العطف فلا يبعد أنه كاستمرار طالق مع العطف فليراجع (قوله الثلاثة) أي السابقة في المتن (قوله وحكمه كما يعلم مما يأتي في قوله من وثاق الخ) حاصله أنه إذا قصد هذه الزيادة قبل الفراغ من صيغة الطلاق كانت أي أعني صيغة الطلاق كناية فإن نوى بها طلاق زوجته وقع وإلا فلا لأن قصد هذه الزيادة أخرجها عن الصراحة وإذ لم يقصد بها كذلك فالصيغة على صراحتها سم على حججهم ورشيدى وفي النهاية والمغنى والروض والعباب ما يوافق (قوله مما يأتي) أي أنفاعة الروضة (قوله ما لم ينو الخ) قيد للبطوف فقط (قوله من فرسي) أي ونحوه (قوله فيثبت) أي حين إذ قصد نحو من فرسي قبل الفراغ من لفظ اليمين (قوله في ذلك) أي التفصيل المذكور وكذا قوله وهذا الخ (قوله ويرد) أي قوله كانت طالق من العمل بان هذا أي عدم الوقوع في المقيس عليه مقيد بذلك أي بما إذا قصد اتيان من العمل قبل الفراغ مما قبله ولم ينو به طلاق زوجته (قوله أنه يقع) ظاهره مطلقاً (قوله وكالتعليق الخ) عطف على كانت طالق الخ (قوله ويرد الخ) أي قوله كالتعليق الخ (قوله من نيته الخ) أي مع عدم نية طلاق زوجته (قوله فيثبت) أي حين وجود ذلك العزم (قوله وقع الخ) أي ظاهر أو باطن (قوله والا) أي وإن لم ينو إيقاع الطلاق وقوله مطلقاً أي نوى الإيقاع أو لا (قوله وكذلك نية الزيادة الخ) مكرر مع قوله أما فيما بينه وبين الله الخ (قوله ذلك) أي قوله وكذلك نية الزيادة الخ (قوله أنه لا يقبل منه الخ) ينبغي الإمعان قرينة سم على حججهم ش (قوله وكذا يقال) أي يحمل على الباطن (قوله ذكرها) أي صاحب الأنوار مع ذلك أي نسائي طالق (قوله

والوعد به فقال إذا قصد الاستقبال فينبغي أن يقع بعده مضى زمن كالمعلق على مضى زمان فقلت لا لأنه لم يصرح بالتعليق ولا بد في التعليقات من ذكر المعلق وهو الطلاق والمعلق عليه وهو الفعل أو الزمان مثلاً وهنالم يقع ذكر الزمان المعلق عليه قال هو منذ كور في الفعل وهو تكوني فإنه يدل على الحدث والزمان قلت دلالة عليهما ليست بالوضع ولا لفظية ولهذا قال النحاة أن الفعل وضع لحدث مقترن بزمان ولم يقولوا أنه وضع للحدث والزمان وقد صرح ابن جني في الخصائص بأن الدلالات في عرف النحاة ثلاث لفظية وصناعية ومعنوية فالأولى كدلالة الفعل على الحدث والثانية كدلالته على الزمان والثالثة كدلالته على انفعال وصرح ابن هشام الخضر أوى بان دلالة الأفعال على الزمان ليست لفظية بل هي من باب دلالة التضمن ودلالات التضمن والالتزام لا يعمل بها في الطلاق والأقاريرو نحوها بل لا يعتمد فيها إلا مدلول اللفظ من حيث الوضع والدلالة اللفظية تثبت ما قلناه من هذه الصيغة وعد فان قيل لفظ السؤال تكوني يحذف النون قلت لا فرق فانه لغة وعلى تقدير أن يكون لحذف لا فرق في وقوع الطلاق بين المعرب والمحمول بمثل ذلك فان نوى بذلك الأمر على حذف اللام أي لتكوني فهو انشاء فطلق في الحال بلا شك اه (قوله وحكمه كما يعلم مما يأتي في قوله من وثاق) عبارة العباب ولو قال أنت طالق من وثاق أو سرحتك إلى موضع كذا وفارقتك في المنزل فكناية ظاهر أو يقبل باطنا أن قصد قول هذه الزيادة قبل فراغه أو عبر في الروض بدل قول فكناية الخ بقوله كناية أن قارنه العزم على الزيادة أو توسط لأن بداله بعد فقال من وثاق أي ونحوه اه (قوله يكون كناية الخ) عبارة الروض وقوله أنت طالق من وثاق أو من العمل وصرحتك إلى كذا وفارقتك في المنزل كناية أن قارنه العزم على الزيادة أو توسط لأن بداله بعد فقال من وثاق أي ونحوه اه أي فلا يكون كناية بل صريحاً وحاله أنه إذا قصد هذه الزيادة قبل الفراغ من صيغة الطلاق كانت أعني صيغة الطلاق كناية أن نوى بها طلاق زوجته وإلا فلا لأن قصد هذه الزيادة أخرجها عن الصراحة وإن لم يقصد بها كذلك فالصيغة على صراحتها (قوله فالوجه أنه لا يقبل الخ) ينبغي الإمعان قرينة

فالوجه أنه لا يقبل منه ذلك وكذا يقال في مسائل كثيرة ذكرها مع ذلك ثم رايت بعضهم أوله بذلك (لا أنت طلاق و) أنت (الطلاق في الأصح) بل



بل هما كنيانان كان فعالت كذا ففيه طلاقك أو فهو طلاقك كما هو ظاهر لأن المصدر لا يستعمل في العين إلا توسعا وكذا أنت طال ترخيم طالق شذوذا من وجوه واعتماد صراحته مردودا بأنه يصلح ترخيم الطالب وطالع ولا يخصص إلا النية وكذا أنت طلقة أو أصف طلقة أو أنت وطلقة أو مع طلقة أو فيها ولك طلقة أو الطلاق عليك والطلاق وعلم بما تقرر وبما مر في (١١) صيغة النكاح أن الخطأ في الصيغة إذا لم يخل بالمعنى لا يضر كقول الأعراب

بل هما) إلى قوله وكأنه أنما لم ينظر في النهاية (قوله كنيانان) كذا في المعنى (قوله لأن المصدر الخ) هذا ظاهر فيما في المتن اه رشیدی (قوله من وجوه) منها عدم العلية والتاء وعدم النداء اه سم (قوله واعتماد صراحته) رجحنا في الروض وقره في شرحه اه سم (قوله بأنه يصلح الخ) فيه بحث ظاهر لأن هذه الصلاحية لا توجب الكنيانية ويكفي في تخصيصه بترخيم طالق قصدان ترخيمه من غير احتياج إلى نية الطلاق به فتأمل قوله ولا يخصص إلا النية أن أراد نية الطلاق فالخصر ممنوع أو نية ترخيم طالق فإزعمه ساقط اه سم (قوله أو فيها) أي الطلقة عطف على مع طلقة (قوله وعلم بما تقرر) أي في نحو أنت طالق حيث لم يقع به إلا واحدة اه ع ش (قوله كره) أي كالحط (قوله ومنه) أي الخطأ في الصيغة (قوله وان تقول له الخ) يتأمل فيه اه سم إذ ما ذكر فيه التفات لا خطأ (قوله فلا يقبل إرادة غيرها) أي غير الزوجة والمتبادر من هذه العبارة أنه يدين بل قوله لأن تقدم سؤالها الخ ظاهر فيه فإن الصرف إنما يكون عند الإطلاق اه ع ش (قوله وكأنه إنما الخ) عبارة النهاية وقول البغوي لو قال ما كدت الخ نظر فيه الغزى بأن النفي الداخل على كاد لا يشبه على الأصح إلا أن يقال أخذناه للفرق قال الأشموني المعنى ما قاربت أن اطالعك وإذا لم يقارب طلاقها كيف يكون مقاربه وإنما يكون قرارا بالطلاق على قول من يقول إن نفيها أثبات وهو باطل اه قال ع ش قوله نظر فيه الغزى الخ معتمده (قوله لكثيرين) أي آخرين (قوله ولو من أحسن) إلى قوله ولو قال طاء في النهاية (قوله ولو من أحسن العربية) شامل للعربي الذي يحسن غير العربية سم على حجج اه ع ش (قوله وهي ماعد العربية) إلى قوله ولو قال طاء في المعنى (قوله وهي ماعد العربية) عبارة المعنى فإن قيل تخصيص المصنف الترجمة بالعجمية قاصر فإن غير العجمية من اللغات كذلك ولذا عبر في المحرز بسائر اللغات أجيب بأن مراده بالعجمية ماعد العربية من سائر اللغات اه (قوله عندهم) عبارة المعنى عند أهلها (قوله الذي في أصل الروضة الخ) عبارة المعنى اقتصار المصنف على الطلاق قديهم أن ترجمة الفراق والسراح كنيان وهو كذلك كما صححه في أصل الروضة وجزم به ابن المقرئ في روضه للخلاف في صراحتهما بالعربية فضعا بالترجمة اه (قوله ولا ينافي) جواب منشؤه قوله الشهرة الخ (قوله ولا يقبل ظاهر الخ) ودين فيما بينه وبين الله تعالى عز وجل اه معنى (قوله صرف هذه الصرائح الخ) أي بلا قرينة (قوله أردت إطلاقها) عبارة المعنى أردت بالطلاق إطلاقها من وثاق أو بالفراق مفارقة المنزل أو فراقا بالقلب أو بالسراح تسريحها إلى منزل أهلها أو أردت غير هذه الألفاظ ولم يكن قرينة تدل على ذلك فإن كانت قرينة كالوقال الخ اه (قوله أو بالسراح) عطف على مقدر كما مر في كلام المعنى (قوله غيرها) أي غير الألفاظ المذكورة (قوله الأول) أي كطلقتك (قوله فيهما) أي الثاني والثالث

(قوله من وجوه) منها عدم العلية والتاء وعدم النداء (قوله واعتماد صراحته) رجحنا في الروض وقره في شرحه (قوله بأنه يصلح الخ) فيه بحث ظاهر لأن هذه الصلاحية لا توجب الكنيانية ويكفي في تخصيصه بترخيم طالق قصدان ترخيمه من غير احتياج إلى نية الطلاق به فتأمل قوله ولا يخصص إلا النية أن أراد نية الطلاق فالخصر ممنوع أو نية ترخيم طالق فإزعمه ساقط (قوله وان تقول له طلقني فيقول هي مطلقة فلا يقبل الخ) يتأمل كسب الحشوي يتأمل بآراء السطر الذي فيه وان تقول الخ وقبل هذه العبارة ومنه ما لو خاطب زوجته بقوله أنتي أو أنتما طالق فانظر هل قوله يتأمل راجع للمستثنين أو للثانية فقط والظاهر الثاني فلذا أثبتته وحده في التجريد فليتأمل (قوله من أحسن العربية) شامل للعربي الذي يحسن غير العربية (قوله

ولا ينافي تأثير الشهرة هنا عدمه في أنت على حرام لأن ما هنا موضوع للطلاق بخصوصه بخلاف ذاك وإن اشتهر فيه ولا يقبل ظاهر اه صرف هذه الصرائح عن موضوعها بنية كقوله أردت إطلاقها من وثاق أو مفارقتها للمنزل أو بالسراح التوجه إليه أو أردت غير ما فسبق لساننا إليها نعم أن قال الأول وهو يحلها من وثاق أو الثاني كالآن فارقتك وقد ودعها عند سفره أو الثالث كاسرحي عقب أمرها بالتكبير لحل الزراعة على ما بحثه بعضهم فيهما قبل ظاهر أو لو قال طاء ألف لام قاف فهل هو من ترجمة الطلاق أو كناية أو لغو كل محتمل والأقرب الثاني ويفرق بين الترجمة

بان مفاد كل من المترجم به  
وعنه واحد بخلافه هنا فان  
مفاد الحروف المقطعة  
الحروف المنتظمة وهي التي  
بها الايقاع فاختلف المفادان  
فان قلت قضية هذا ترجيح  
الثالث قلت لو قيل به لم يبعد  
لكن ذلك اللفظ الموضع  
مفهوم مما نطق به فصيح  
قصد الايقاع به (وأطلقتك  
وأنت مطلقة) بسكون الطاء  
(كناية) لعدم اشتباهه  
وأقنى بعضهم في تكرير  
طالق من غيرنية ولا شرط  
بانه لغو فلا يقع به شيء حالا  
ولا مآلا وقوله من غيرنية  
غير صحيح لان لفظ طالق  
وحده لغو وان نوى أنت  
والايقاع فكذا مكرره (ولو  
اشتهر لفظ للطلاق كاللحلال)  
بالضم بناء على الاصح عند  
البصريين ان الاسم المحكي  
في حالة الرفع حركته حركة  
حكاية لا اعراب فيقدر  
الاعراب فيه في الحالات  
الثلاث فمن قال هنا بالرفع  
انما يأتي على مقابل الاصح  
انها حركة اعراب أو أنه نظر  
الى ان التقدير هنا كقولك  
الحلال الخ قال كاف داخلة  
على قول محذوف كما هو  
شائع سائق (أو حلال الله  
على حرام) أو أنت على حرام  
أو حرمك أو على الحرام أو  
الحرام يلزمي (فصریح في  
الاصح) لغلبة الاستعمال  
وحصول التفاهم (قلت  
الاصح انه كناية والله أعلم)

(قوله قبل) أي لوجود القرينة الدالة على ذلك (قوله الثاني) أي كناية الطلاق (قوله فان مفاد الحروف المقطعة الحروف الخ) فيه نظر بل مفادها أعم من المنتظمة اه سم (قوله فاختلف المفادان) أي مفاد المقطعة ومفاد المنتظمة (قوله قضية هذا) أي الفرق أو اختلاف المفادين ترجيح الثالث أي كونه لغوا (قوله قلت لو قيل به لم يبعد لكن الخ) لا يخفى بعده فلعل الاقرب انه لغو وفي قول المحشي بل مفادها الخ إشارة ماله اه سيد عمر (قوله الموضع) بكسر القاف (قوله وقوله من غيرنية) أي المفهوم لوقوع الطلاق مع النية (قوله لان لفظ طالق الخ) أي المبتدأ به بخلاف المسبوق بنحو هل أنا طالق كما مر (قول المتن ولو اشتهر) أي عرفا وقوله كاللحلال أي على حرام اه معنى (قوله بالضم) أي قول المتن اغرنى في النهاية (قوله ان الاسم المحكي) نازع فيه الشهاب سم بما حاصله ان هذا انما يتم ان كان المحكي لفظ الحلال وحده وليس كذلك وإنما المحكي جملة الحلال على حرام وحينئذ حركة الجزء الاول باقية على اعرابها وأطال في ذلك فراجع اه رشیدی (قوله في حالة الرفع) الاولى اسقاطه (قوله فمن قال هنا بالرفع انما يأتي الخ) لا يخفى فساد هذا الكلام كما علم بما مر اه سم (قوله أو أنه نظر الخ) عطف على قوله على مقابل الاصح (قوله كما هو الخ) أي حذف القول (قوله أو أنت على حرام) إلى قوله والذي يتجه في المعنى (قول المتن فصریح في الاصح) عند من اشتهر عندهم كما قاله الرافعي تبع للمروزة قلت الاصح المنصوص وعليه الاكثر ون كناية

المنتظمة) فيه نظر بل مفادها أعم من المنتظمة (قوله ان الاسم المحكي الخ) لقائل ان يقول انما يكون هذا من الاسم المحكي في حالة الرفع لو كان مجرد والكاف لفظ الحلال وحده وهو ممنوع بل مجرد وها جملة الحلال على حرام لانه اريد لفظها فصارت بمنزلة المفرد والمعنى كذا الكلام أو اللفظ لان المقصود التمثيل للفظ المشتهر للطلاق وهو مجموع حلال الله على حرام وحينئذ فضع لفظ الحلال ضم اعراب لوقوعه مبتدأ في هذه الجملة لاحكامية وليس مبنيا على مقابل الاصح ولا محتاجا الى النظر الى أن التقدير كقولك بل ما يرد هذا التقدير ان القول المقدّر أن اريد به المعنى المصدرى لم يصح التمثيل الا بغاية التكلف لان القول بالمعنى المصدرى ليس لفظا حتى يصح التمثيل به للفظ لان المراد به المفظوظ وان اريد به اسم المفعول وجب ان يكون ما بعده بدلا منه فيلزم تقدير القول وتاويله وابدال المذكور منه مع الاستغناء عن ذلك بالاقتصار على المذكور الذي هو المقصود فليتأمل (قوله فمن قال هنا بالرفع الخ) لا يخفى فساد هذا الكلام كما علم مما مر في تناوئ السيوطي بسط كبير فيمن قال لزوجه أنت تالقي ناويا به الطلاق هل يقع به طلاق قال فاجبت الذي عندي انه ان نوى به الطلاق وقع سواء كان عاميا أو فقيها ولا يقال انه بمنزلة ما لو قال أنت تالقي فانه لا يقع به شيء لان حرف التاء قريب من مخرج الطاء ويبدل كل منهما من الآخر في كثير من الالفاظ فابدلت التاء طاء في قولهم طرت يد، وثرت أي سقطت وضرب يده بالسيف فاطرها وأترها أي قطعها وابدلت التاء طاء في نحو مصطفي ومصطر ثم أيد الوقوع من المنقول بمسئلة ما اذا اشتهر لفظ للطلاق كاللحلال على قال ولا يظن احد اختصاصه بلفظ الحلال على حرام ونحوه فاما ذكر هذه على سبيل التمثيل فالضابط لفظ يشتم في بلد أو فريق استعماله في الطلاق وهذا اللفظ اشتهر في السنة العوام استعماله فيه فهو كناية في حقهم عند النوى وصریح عند الرافعي واما في حق غيرهم من الفقهاء وعوام بلد لم يشتهر عندهم ذلك في لسانهم فكناية ولا يأتي قوله بانه صریح قال وأما من قال ان تالقا من التلاق وهو معنى غير الطلاق فكلامه اشد سقوطا من ان يتعرض لرده فان التلاق لا يبنى منه وصف على فاعل ثم أيد ايضا بما في الروضة واصلا عن زيادات العبادي ولو قال أنت طال وترك القاف طلقت حملا على الترخيم وقال البوشنجي ينبغي ان لا يقع وان نوى فان قال يا طال ونوى وقع لان الترخيم انما يقع في النداء فاما في غير النداء فلا يقع الا نادرا في الشعر اه وابدال الحرف اقرب من حذفه بالكلية قال الاسنوي في الكوكب ولم يبين الرافعي المراد بهذه النية فيحتمل ان المراد بهانية الطلاق وان المراد بهانية الحذف من طالق قلت فان اريد الاول كان كناية والثاني كان صریحا ثم قال فصل فان لم ينوبه الطلاق فله حالان احدهما أن ينوى به الصرف عن الطلاق ولا شك انه لا يقع شيء ولو قيل بان ذلك يقبل من الفقيه

لأنه لم يتكرر في القرآن للطلاق ولا على لسان حملة الشريعة وانت حرام كناية اتفاقا كذلك عند من لم تشتهر عندهم والذي يتجه على الأول  
معاملة الخالف بعرف بلده ما لم يطل مقامه عند غيرهم ويالف عاداتهم (وكنايته) أي (١٣) الطلاق الفاظ كثيرة بل لا تنحصر (كانت

خفية) أي من الزوج فعيلة  
بمعنى فاعلة (برية) أي منه  
(بنة) أي مقطوعة الوصلة  
اذ البت القطع وتنكير هذا  
لغة والاشهر أنه لا يستعمل  
الامر فبال مع قطع الهمزة  
(بتلة) أي متروكة النكاح  
ومنه نهي عن التبتل ومثلها  
مشلة من مثل به جذعه  
(بائن) من البين وهو الفارقة  
وان زاد بعده بينونة لا  
تحلين بعدها إلى أبدا كما مر  
(اعتدى استبرئ رحمك)  
ولو لغير موطوءة طلقت  
نفسى (الحق) بكسر ثم  
فتح ويجوز عكسه (باهلك)  
أي لاني طلقتك (حبلك  
على غاربك) أي خليت  
سبيلك كما يخلى البعير بالقاء  
زمانه في الصحراء على  
غاربه وهو ما تقدم من  
الظهر وارتفع عن العتق  
(لا أنه) أي أزجر  
(سربك) بفتح فسكون  
وهو الابل وما يرعى من  
المال أي تركتك لاهتم  
بشأنك أما بكسر فسكون  
فهو قطع الظباء وتصح  
ارادته هنا أيضا (اعزى)  
بهملة فعجمة أي تباعدى  
عنى (اغربى) بمعجمة فراء  
أي صبرى غريبة اجنية  
منى (دعنى) أي اتركنى  
(ودعنى) بتشديد الدال

مطلقا اه معنى (قوله لم يتكرر في القرآن الخ) يوم اشترط التكرار فيما ورد في القرآن وليس المراد عبارة  
المعنى لان الصريح إنما يؤخذ من ورود القرآن به وتكرره على لسان حملة الشرع وليس المذكور كذلك  
اه وهى سالمة عن الابهام (قوله على الأول) أي ما صححه الرافعى المرجوح (قوله ويالف عاداتهم) أي  
فيعتبر حالهم فيه اه ع ش (قوله أي الطلاق) إلى قوله كللى واشترى في المعنى لا قوله ومثلها إلى المتن وقوله  
طلقت نفسى وقوله تجردى الزمى اهلك انت ولىة نفسك (قول المتن كانت خلية الخ) لوقال لزوجه تكون  
طالقا هل تطلق أولا لاحتمال هذا اللفظ الحال والاستقبال وهل هو صريح او كناية والظاهر انه  
كناية فان اراد به وقوع الطلاق في الحال طلقت او التعلق احتاج إلى ذكر المعلق عليه ولما فهو وعد  
لا يقع به شيء سم ومحله ان لم يكن معلقا على شيء ولا كقوله ان دخلت الدار تكون طالقا وقع عند وجود  
المعلق عليه واما كونه طالقا فصريح يقع به الطلاق حالا وكذا تكونى على تقدير لام الامر كما قاله ع ش  
اه يجيرى على المنهج (قوله من الزوج) عبارة المعنى منى وكذا يقدر الجار والمجرور فيما بعده اه (قوله مع  
قطع الهمزة) أي على خلاف القياس اه ع ش (قوله عن التبتل) أي التعزب بلا مقتضى له اه ع ش (قوله  
ومثلها) أي بتلة في الكناية وقوله مثله بضم فسكون وقوله جذعه أي قطع انفه (قوله بائن) وحرام اه  
روض (قوله كما مر) أي في شرح وصريحه الطلاق الخ (قوله ويجوز عكسه) عبارة المعنى وقيل عكسه  
وجعله المطر زى خطأ اه وعبارة الرشيدى قوله ويجوز عكسه نقل الزيادة عن المطر زى أنه خطأ وظاهر  
انه لا يكون خطأ إلا ان قصد به معنى الأول اما لو قدر له مفعول كلفظ نفسك فلا خفاء ان لا يكون خطأ  
فتأمل اه (قول المتن باهلك) سواء كان لها اهل ام لا اه معنى (قوله أي لاني طلقتك) راجع لقول المتن  
اعتدى الخ (قوله كما يخلى البعير الخ) أي ليرعى كيف شاء اه معنى (قوله وهو الابل الخ) عبارة القاموس  
السرب الماشية كلها اه سيد عمر (قوله أي صبرى) من صار (قوله أي لاني طلقتك) راجع لقول  
المتن دعنى الخ او لقوله لا انه سربك الخ (قول المتن ونحوها) من النحر اذهبي يا مسخمة ويا  
ملطمة ومنه مالو حلف شخص بالطلاق على شيء فقال شخص اخر وانا من داخل يمينك فيكون  
كناية في حق الثاني اه ع ش (قوله كتجردى وتجربى) أي كاس الفراق وذوقى أي مرارته ويا بنتى

ويدين فيه العامى لم يكن يبيد وهذا لا يتأتى على القول بأنه كناية لان الكناية لا تدين فيها وإنما يتأتى ان  
جعلناه صريحا الثاني ان لا ينوى شيئا بل يطلق والوقوع في هذه الحالة في حق العامى باطناله وجه ما اخذه  
الصراحة او الشبه بالصراحة واما ظاهرا ان نوى بل ينبغى ان لا يجزم به وفي حق الفقيه محل توقف  
(فرع) اما لو قال على التلاق بالناء فهو كناية قطعا في حق كل احد العامى والفقيه والفرق بينه وبين تالق  
ان تالقا لا معنى له يحتمله والتلاق له معنى محتمل (فرع) ولو قال انت دالتى بالدال فيمكن ان يأتى فيه  
ما فى تالق بالناء لان الدال والطاء ايضا متقاربان في الابدال لان هذا اللفظ لم يشتهر في الالسنه كاشتهار  
تالق فلا يمكن أن يأتى فيه القول بالوقوع مع فقد النية (فرع) ولو قال أنت طالق بالقاف المعقودة  
قريبة من الكاف كما يلفظها العرب فلا شك في الوقوع فلو ابدلها كافا صريحة فقال طالك فيمكن ان  
يكون كما لو قال تالق بالناء إلا انه ينحط عنه بعدم الشهرة على الالسنه فالظاهر انه كدالتى بالدال إلا انه لا  
معنى له يحتمله والناء والقاف والكاف كثير في اللغة وقرىء واذا السماء كسطت وقسطت (فرع) فلو  
ابدل الحرفين فقال تالك بالناء والكاف فيحتمل ان يكون كناية الا انه اضعف من جميع الالفاظ السابقة  
ثم انه لا معنى له محتمل ولو قال دالك بالدال والكاف فهو اضعف من تالق مع ان له معانى محتملة منها الماطلة  
للغريم ومنها المساحقة يقال تدالك المراتن أي تساحقتا فيكون كناية قذف بالمساحقة والحاصل  
ان هنا الفاظ بعضها اقوى من بعض فاقتواها تالق ثم دالتى وفي رتبها طالك ثم تالك ثم دالك وهى ابعداها

من الوداع أي لاني طلقتك (ونحوها) من كل ما يشعر بالفارقة أشعار اقربا كتجردى تزودى اخرجى سافرى تقنى تسترى برئت منك  
الزمى اهلك لا حاجة لي بك انت وشانك انت ولىة نفسك وسلام عليك (١) قول المحشى اما ظاهر الخ هكذا في النسخ وهى غير ظاهرة فلتحرر

وكل يائري خلافاً لهم فيها راقعت الطلاق في قبضك ببارك الله لك لا فيك ريد ذكر ان اشركك مع فلا تفر قد طلقت منه او من غيره  
وانا منك طالق او بائن ونوى طلاقها كناية وخرج بنحوها نحو قومي اغناك الله ويفرق بينهما وبين اول الله يسوق اليك الخبر بان هذا اقرب  
إلى إرادة الطلاق به لان ترجى سوق الخير يستعمل في ترجى حصول زوج ولا كذلك الغنى احسن الله جزاءك اغزلى اى بالغين المعجمة  
بخلاف اغزلى بالمهملة اى نفسك عنى فان الذى يظهر أنه كناية اقعدى وفى عنوان الشرف لابن المقرئ أن قتل نكاحك كناية ووافق ابن عبد  
السلام الناشرى وخالفه الوجه الناشرى وغيره قال اما قتل نكاحك فكناية بلاشك اه وبه يعلم ان الوجه الاول لاذل الفرق مع نية الايقاع  
بذلك بين المبنى للفاعل والمفعول ويجرى (١٤)

والعدد على الوجه فان نوى الطلاق وحده وقع او ولعدد وقع ما نواه أخذاً من قول الروضة وغيره فان أنت واحدة أو ثلاث أنه كناية ومثله ما لو قيل له هل هى طالق فقال ثلاثاً كما ياتي قبيل اخر فصل في هذا الباب ويفرق بينه وبين قوله طالق حيث لا يقع به شيء وان نوى أنت بأنه لا قرينة هنا لفظية على تقديرها والطلاق لا يكتفى فيه محض النية بخلاف مسئلتنا فان وقوع كلامه جواباً يؤيد صحة نيته به ما ذكر فلم تتمحض النية للايقاع وكطالق ما لو طلقها رجعياً ثم قال جعلتها ثلاثاً فلا يقع به شيء وان نوى على المعتمد لما قررته وقطع البغوى بوقوع الثلاث ان نواها ينبغي حمله بفرض اعتداده على ما اذا وصلها لفظ الطلاق اذ لو قال انت

إن أمكن كونها بنته وإن كانت معلومة النسب من غيره وتزوجى وانكحى وأحللتك اى للزواج وفتحت عليك الطلاق اى او قعته ووهبتك لاهلك او للناس او للزواج او للاجانب معنى وروض مع شرحه (قوله وكلى) اى زاد الفرق وقوله واشرى اى زاده اه شرح الروض (قوله فيهما) اى كلوى واشرى (قوله لا فيك) فليس بكناية لان معناه بارك الله لى فيك وهو يشعر برغبته فهمامعنى وشرح الروض فلا يقع به طلاق وان نواه عرش (قوله ونوى طلاقها) لا حاجة اليه ولذا حذفه النهاية (قوله نحو قومي الخ) اى فليس كناية اه عرش (قوله بينه) اى اغناك الله (قوله احسن الله جزاءك اغزلى) ونحوهما من الالفاظ التى لا تحتمل الطلاق الا بتعسف كما احسن وجهك وتعالى واقربى اه شرح روض (قوله اقعدى) فليس بكناية (قوله قال) اى غير الوجه الناشرى (قوله وبه يعلم) اى بقول الغير اما قتلت الخ (قوله الاول) اى ان قتل نكاحك كناية (قوله بذلك) اى بمادة قتل (قوله ذلك) اى الخلاف ورجحان الكسائية (قوله ولو قالت له انا) الى قوله وقطع البغوى فى النهاية (قوله ومثله) اى فى انه كناية اه عرش وضمير مثله لقوله ولو قالت له انا مطلقه فقال الف مرة (قوله فى هذا الباب) عبارة النهاية من هذا الباب اه (قوله بينه) اى قوله ثلاثاً فى جواب هل هى طالق وبين قوله طالق اى ابتداء (قوله لا يقع به شيء) اى وان كرره مرارا اه عرش (قوله وكطالق) اى المبتدأ به (قوله فلا يقع به شيء) والاقرب انه لو قال لزوجته انت طالق اولاً وثانياً وثالثاً انه يقع به الثلاث وان لم ينو لان التقدير انت طالق طلاقاً اولاً وطلاقاً ثانياً وطلاقاً ثالثاً اه عرش (قوله وان نوى) اى الطلاق ثلاثاً (قوله لما قررته) اى فى قوله بأنه لا قرينة هنا لفظية الخ (قوله فهذا اولى) اى قوله جعلتها ثلاثاً (قوله بكلامه ثانياً) وهو جعلتها ثلاثاً (قوله وقعن) اى الثلاث (قوله فى تعليقه) اى عينه (قوله وفيه نظر) اى فى قوله او اراد بقوله ثلاثاً الخ (قوله او نوى به) اى بقوله ثلاثاً (قوله بما مر) اى من سكتة التنفس والعى (قوله مطلقاً) اى نوى انه من تنمة الاول اولاً وكذا الاطلاقان الآتيان آنفاً (قوله بذلك) اى بأكثر من سكتة التنفس والعى (قوله ولم تنقطع نسبته الخ) من ذلك ما وقع السؤال عنه ان شخصاً قال عن زوجته بحضور شاهدى طالق فقال له الشاهد لا تكفى طلبة واحدة فقال ثلاثاً ثم اخبر عن نفسه بانى اردت وقوع الثلاث فيقعن لان قوله ثلاثاً حيث كان على هذا الوجه لم تنقطع نسبته عرفاً عن لفظ الطلاق اه عرش (قوله والا) اى وان لم ينو انه من تنمة الاول (قوله وفارق) اى ثلاثاً حيث فصل فيه به متى فصل بذلك ولم تنقطع نسبته عنه عرفاً كما مر فى جعلتها ثلاثاً اى من

والظاهر القطع بأنها لا تكون كناية طلاق أصلاً ثم رأيت المسئلة منقولة فى كتب الحنفية قال صاحب الخلاصة وفى الفتاوى رجل قال لامرأته انت تالق او تالع او طالع او تالك عن الشيخ الامام الجليل ابى بكر محمد بن الفضل انه يقع وان تعدد وقصد ان لا يقع ولا يصدق قضاء ويصدق ديانة الا اذا شهد قبل ان يتلفظ طالق ثم قال ثلاثاً وقد فصل بينهما بأكثر من سكتة التنفس والعى لغا فهذا أولى وعلى الاتصال يحمل افتاء ابن الصلاح بأنه ان أنه قصد بكلامه ثانياً انه من تنمة الاول ويبان له كما وقعن كما لو قال انت ثلاث ونوى الطلاق الثلاث نعم اطلق شيخنا فى فتاويه بالوقوع فانه سئل عن حلف بالطلاق أنه لا يفعل كذا ثم بعد ذلك قال ثلاثاً ثم فعل المحلوف عليه فأجاب بأنه ان نوى الثلاث فى تعليقه أو اراد بقوله ثلاثاً أنه تنمة للتعليق وتفسير له او نوى به الطلاق الثلاث وقع الثلاث والافواحدة اه فلم يفصل بين طول الفاصل وقصره وفيه نظر كقوله او نوى به الى آخره اذ كيف تؤثر النية بلفظ مبتدئ بصريح ولا كناية اذ لم يقتصر به ما يدل عليه والحاصل أن الذى ينبغي اعتداده أنه متى لم يفصل فى ثلاثاً أكثر مما مر اثر مطلقاً متى فصل بذلك ولم تنقطع نسبته عنه عرفاً كان كالكنية فان نوى انه من تنمة الاول ويبان له اثر وإلا فلا وان انقطعت نسبته عنه عرفاً لم يؤثر مطلقاً كما لو قال لها ابتداء ثلاثاً وفارق ما مر فى جعلتها ثلاثاً بأن هذا كلام مستأنف لا يصلح أن يكون من تنمة الاول فلم يؤثر



مطلقا على ما مر قال بعضهم ولو قالت له بذلت صدقي على طلاق فقال طالق ولم يدع إرادته غيرها طلقت كما أشار إليه الشيخان في الثاني في الأفعال القائمة مقام اللفظ انتهى وأراد قولها لوقيل لمن أنكر شيئا أمر أنك طالق إن كنت كاذبا فقال طالق وقال ما أردت طلاق امرأتى قبل لأنهم لم يوجدها إشارة إليها ولا تسمية ولم يدع إرادته غيرها طلقت انتهى (١٥) وبتمامه يعلم تنافي مفهومى ما أردت وإن لم

يدع في حالة الإطلاق لكن وجه غيرهما ما قالاه آخره بان الظاهر ترتب كلامه على كلام القائل ويؤخذ منه الطلاق عند الإطلاق وهو متجه لما مر في شرح كطلقتك ان الظاهر المذكور يصير طالق ونحوه وحده صريحا لكن لضعفه قبل الصرف بالنية اخذا مما قالاه هنا وبه يلتزم اطراف كلامهما ويعلم انه لا متمسك لذلك القائل فيما قالاه لان فيه ما صيره صريحا بخلافه في بذلت إلى آخره فلا يقع به شيء كما افهمه ماسبق من الغاء طالق مالم يسبقه ما يصح تنزيله عليه من نحو إن فعلت كذا فزوجتك طالق واما بذلت الخ فلا يتضح فيه ذلك فتأمل ولو قال متى طلقها فطلاق معلق على إعطائها كذا ثم طلقها وقع لانه إذا وقع لا يعلق والإلزام صحة قصده انه إذا وقع منه لفظ طلاق لا يقع مدلوله وليس كذلك نعم إن قصد في هذه الصورة ذلك التعليق عند الإيقاع قبل ظاهر الاعتضاد ذلك القصد بالقرينة السابقة (والاعتاق) أى كل لفظ صريح له أو كناية (كناية

أنه متى فصل عما قبله بذلك لغا سواء انقطع نسبه عنه عرفا أم لا (قوله على ما مر) أى آتفا من اعتماد التفصيل بين الانفصال وعدمه (قوله غيرها) أى غير الزوجة (قوله واراد) أى البعض بقوله كما أشار إليه الشيخان الخ (قوله قبل) أى ولا يحكم عليه بوقوع الطلاق (قوله وبتمامه) أى قول الشيخين المذكور يعلم تنافي مفهومى الخ أى لان قبول قوله ما أردت طلاق امرأتى يفهم عدم وقوع الطلاق فيما إذا اراد غير الزوجة أو اطلق وقولها ولم يدع إرادته غيرها الخ يفهم وقوع الطلاق فيما إذا ادعى إرادتها أو اطلق (قوله ما أردت) أى إلى آخره وقوله ولم يدع أى إلى آخره وقوله في حالة الإطلاق متعلق بقوله تنافى الخ (قوله لكن وجه غيرهما الخ) حاصله ان مفهوم الثاني معتبر دون الاول اه كرى (قوله ما قالاه آخره) وهو ولم يدع الخ (قوله ويؤخذ منه) أى من ذلك التوجيه قال الكرى أى من الترتب اه (قوله ان الظاهر المذكور) أى بقوله بان الظاهر ترتب كلامه الخ (قوله يصير) من التفصيل (قوله طالق) بضم الحكاية (قوله لضعفه) أى نحو طالق المذكور (قوله بالنية) أى بنية الزوج غير الزوجة (قوله هنا) أى قبل الطرف الثاني في الأفعال القائمة مقام اللفظ (قوله وبه الخ) أى بقوله لكن وجه غيرهما إلى هنا قال الكرى أى بالتوجيه اه (قوله لان فيه) أى ما قالاه ما صيره أى طالق (قوله بخلافه) أى طالق (قوله ماسبق) أى فى شرح كطلقتك (قوله ذلك) أى التنزيل (قوله والا) أى وان وقع معلقا (قوله صحة قصده) أى تأثير هذا القصد (قوله في هذه الصورة) أى فيما لو قال طلقها بعد ان قال متى طلقها (قوله بالقرينة الخ) وهو قوله متى طلقها الخ (قوله أى كل لفظ) أى قوله وببحث في المعنى وإلى قوله أى وبانقضاء العدة لها النهاية الا قوله قال إلى وقوله بان (قوله أى كل لفظ صريح له أو كناية الخ) فقوله لزوجه أعتقتك أو لا ملك لى عليك ان نوى به الطلاق طلقت والا فلاه معنى (قوله صريح له الخ) الاولى له صريح الخ (قوله نعم انا منك الخ) لا يخفى ما في هذا الصنيع وان كان الحكم صحيحا اه سيد عمر عبارة الحلبي قوله انا منك حر الاولى طالق اه وعبارة المعنى فقوله لرقيقه طلقك اوانت خلى او نحو ذلك ان نوى به العتق عتق والا فلا نعم قوله لعبداه اعتدا واستبرى رحك لغو لا يعتق به وان نواه لاستحالة ذلك في حقه وقوله لعبداه او امته انا منك حر أو أعتقت نفسى لغو لا يعتق به وان نواه بخلاف الزوجة لان الزوجية تشمل الجانين بخلاف الرق فانه مختص بالملوك اه (قوله معناها) أى الصيغ المذكورة فيه أى العتق (قوله هنا) أى فى الطلاق (قوله اذ على الزوج الخ) لا يخفى انه انما يناسب الصيغتين الاوليين لا الاخيرتين فالمناسب ما مر عن المعنى آتفا (قوله تشملهما) أى الزوج والزوجة فصحت اضافته لكل منهما اه ع ش (قوله والرق يختص الخ) أى فلم تصح اضافته التخص منه للسيد وقوله لعبد أى امالامته فكناية عتق اه ع ش (قوله الحسابى) بخاء فسين مهملتين فباء عبارة النهاية الخبشانى بخاء معجمة فباء فشين معجمة (قوله انه غير كناية لعبد الخ) قدي توقف فيه فيما اذا كان العبد امرءا جميلا لانه بالحرية يتمتع على سيده ما كان يسوغ له من نظره اليه فيقرب حينئذ ارادة العتق بهذا اللفظ وهو تنفع ونحوه ولا بعد في مخاطبته به والحالة هذه او كان الخطاب من سيده اه سيد عمر اقول وقدي دفع التوقف لقول الشارح عادة (قوله والاذرعى) أى وببحث الاذرعى (قوله لا يكون) أى انه لا يكون الخ (قوله هنا) أى فى الطلاق (قوله قال) أى الاذرعى (قوله ثم) أى فى العتق وقوله كما علم وقال ان امرأتى تطلب منى الطلاق ولا ينبغي لى أن اطلقها فالتلفظ بها قطعاعلمها وتلفظ وشهدوا بذلك عند الحاكم لا يحكم بالطلاق وكان فى الابتداء يفرق بين الجاهل والعالم كما هو جواب شمس الأئمة الحلوانى ثم رجع

طلاق وعكسه) أى كل لفظ للطلاق صريح أو كناية كناية ثم لدلالة كل منهما على إزالته ما يملكه نعم انا منك حر أو أعتقت نفسى لعبد أو أمة أو اعتدى أو استبرئ رحك لعبد لغو وإن نوى العتق لعدم تصور معناها فيه بخلاف نظائرهما هنا إذ على الزوج حجب من جهةها والحاصل أن الزوجية تشملهما والرق يختص بالملوك وببحث الحسابى فى نحو تنفع وتستر لعبد أنه غير كناية لعبد مخاطبته به عادة والاذرعى فى نحو أنت لله ويامولاي ومولاتى لا يكون كناية هنا قال فيحمل ما أطلقوه على الغالب لأن كل كناية ثم كناية هنا أى كما علم فى عكسه

وقوله بانتهى من اوجرت على كناية في الاقرار به وقوله لوليها زوجها اقرار بالطلاق اي وبانقضاء العدة كراه وظاهره ان لم تكذب به ولا  
لزمها العدة مؤاخذه لها باقرارها ولعل (١٦) سكتهم عن ذلك لهذا ولها تزوجى وله زوجنها كناية فيه ومر قبل التفويض ماله تعلق  
بهذا ولوقيل له يازيد فقال  
امراة زيد طالق لم تطلق  
زوجته لان ارادها لان  
المتكلم لا يدخل في عموم  
كلامه كذا في الروضة وفيها  
في امراة من في السكة طالق  
وهو فيها انها تطلق وانما  
يجب على انه يدخل في عموم  
كلامه والذي يتجه اعتماد  
ما ذكر من الحكمين دون  
تعليق الاولى اذ لا عموم  
فيها لان العلم لا عموم فيه  
بدلا ولا شمول بخلاف من  
فان فيها العموم الشمولى  
فشمولها لفظه فلم يحتج لنيتها  
بخلافه في الاولى فاحتاج  
لنيتها على ان لك ان تمنع  
تخرج ما هنا على تلك القاعدة  
الاصولية كما لا يخفى على من  
تأمل فحوى كلامهم عليها  
وملاحظ الخلاف فيها وافق  
ابن الصلاح في ان غبت  
عنها سنة فما انا لها زوج  
بانه اقرار في الظاهر بزوال  
الزوجية بعد غيبة السنة فلها  
بعدها ثم بعد انقضاء عدتها  
تزوج غير ما ابو زرعة في  
الطلاق ثلاثا من زوجتي  
تفعل كذا بانه ان نوى  
ايقاعه بتقدير عدم الفعل  
وقع لان اللفظ يحتمله بتقدير  
كائن او واقع على والا فلا  
وبه يتايد ما افئيت به في  
الطلاق منك ما تزوجت

أى عدم الكلية والحل على الغلبة من قوله نعم الخ (قوله وقوله) أى السيد بانتهى الخ عطف على نحو أنت لله الخ  
فهو بما يحته الاذرى كما هو صريح صنيع النهاية (قوله كناية) أى انه كناية الخ اه ع ش (قوله به) أى  
العتق ولا يخفى انه لما يظهر اذا كان القول المذكور من السيد كما اشرنا اليه لا من السيدة نظير ما مر عن  
الحسبانى فليراجع (قوله وقوله) أى الزوج وظاهر صنيع النهاية انه عطف على نحو أنت لله الخ فهو بما يحته  
الاذرى ايضا (قوله لوليها) أى خطابا لولى الزوجة (قوله اقرار بالطلاق) كان الفرق بين قوله لوليها  
زوجها وقوله لها تزوجى حيث كان أى الثانى كناية فيه أى الاقرار ان الولى يملك تزويجها بنفسه بخلافها  
فليراجع اه رشيدى ولا يخفى ان الفرق المذكور لا يتأتى بالنسبة الى قوله لوليها زوجتها (قوله ومحلها)  
أى كونه اقرار بانقضاء العدة وكذا الاشارة في قوله الآتى عن ذلك (قوله ان لم تكذب به) أى فى  
التطليق (قوله لهذا) أى لتوقف الاقرار بانقضاء العدة على عدم تكذيب المرأة اه كردى (قوله ولها)  
أى للزوجة وقوله له الخ أى لولى الزوجة معطوفان على قوله لوليها الخ (قوله كناية فيه) أى الاقرار  
بالطلاق ثم ان كان كاذبا واخذناه به ظاهر لم تحرم باطنا بخلاف كناية الطلاق فانه اذا نواه حرمت بها  
ظاهر او باطنا اه ع ش (قوله ولوقيل) الى قوله ولما يجيى فى النهاية الا فيما سانه عليه (قوله لم تطلق زوجته)  
معتمداه ع ش (قوله لان المتكلم لا يدخل) يؤخذ منه جواب حادثة وقع السؤال عنها فى الدرس وهى  
ان شخصا اغلق على زوجته الباب ثم حلف بالطلاق ان لا يفتح لها احد وغاب عنها ثم رجع وفتح هل يقع  
الطلاق او لا وهو عدم وقوع الطلاق لما ذكره الشارح اه ع ش (قوله وفيها) أى الروضة خبر مقدم لقوله  
انها تطلق وقوله فى امراة من الخ أى فيما لو قال امراة الخ وقوله وهو فيها أى والحال ان الناطق به فى السكة  
(قوله انها تطلق) عبارة النهاية لا تطلق اه قال ع ش قوله انها لا تطلق هو موافق لما قدمه من ان المتكلم  
لا يدخل فى عموم كلامه وعبارة حج تطلق اه وقال سم قول الشارح فى الروضة الخ قال شيخنا ما نقله  
عن الروضة ليس على هذا الوجه كما بينته فى كتابي فيض الوهاب وبه يندفع ما اورده الشارح اه (قوله  
دون تعليق الاولى) ولو قال فيه اذ مخاطب لا يدخل فى خطابه لكان واضحا اه رشيدى (قوله بخلاف  
من الخ) قد يشكل على هذا الفرق قول الروض أى والمغنى ولو قال نساء المسلمين طوا الق لم تطلق امرأته  
قال فى شرحه ان لم ينو طلاقها بناء على الاصح من ان المتكلم لا يدخل فى عموم كلامه اه سم (قوله عليها)  
أى تلك القاعدة والجار متعلق بكلامهم وقوله وملحظ الخ عطف على فحوى الخ (قوله وافق ابن  
الصلاح) الى قوله وابو زرعة فى النهاية الا قوله فى الظاهر (قوله ان غبت عنها الخ) هذا قريب من نحو ان  
فعلت كذا ما انت بزوجة لى المتقدم فى التنبيه المذكور قبيل قول المتن وصريحه الطلاق فليتام وجه تغاير  
الحكم اه سم عبارة ع ش قد يقال تعريف الاقرار بانه اخبار بحق سابق لغيره لم ينطبق على ما ذكر لانه  
حين الاخبار لم تكن الغيبة وجدت حتى يكون ذلك اخبارا عن الطلاق بعدها فكان الاقرب انه كناية فى  
الطلاق كما قدمناه عن حج فى نحو ان فعلت كذا فقلت لى بزوجة اه (قوله فى الظاهر) انظر ما الحكم فى  
الباطن اذ اقصده انشاء التعليق اه رشيدى اقول وتقدم فى التنبيه انه كناية طلاق حيثئذ فيحمل على  
الباطن لثلاثا (قوله وابو زرعة الخ) عطف على ابن الصلاح (قوله ولو طلبت) الى المتن فى النهاية

عليك انه كناية بتقدير الطلاق واقع على منك ان تزوجت  
عليك اذ هذا يحتمله اللفظ احتمالا ظاهرا فهو نظير ما قاله ابو زرعة ولو طلبت الطلاق فقال اكتبوا لها ثلاثا

وكناية ويفرق بينه وبين ما مر في جعلتها ثلاثا بان ذاك اراد فيه جعل الواقع واحدة ثلاثا وهو متعذر فلم يكن كناية مع ذلك بخلاف هذا فان سؤالها قرينة وكذا زوجي الحاضرة طالق وهي غائبة (وليس الطلاق كناية ظاهرا وعكسه) وان اشتركا في افادة التحريم لا مكان استعمال كل في موضوعه فلا يخرج عنه للقاعدة المشهورة ان ما كان صريحا في باه ووجد نفاذا في موضوعه لا يكون صريحا ولا كناية في غيره وفيها كلام مهم بينته في شرح الارشاد الكبير في باب المسافة وسياتي في انت طالق كظهر امي انه لو نوى بظهر امي طلاقا آخر وقع لانه وقع تابعا فمحل ما هنا في لفظ ظهار وقع مستقلا (فوقال لزوجه انت) او تحويديك (على حرام او حرمتك) او كالخمر او الميتة والخنزير (ونوى طلاقا) وان تعدد (او ظهارا حصل) ما نواه لا فضاء كل منهما التحريم فجاز ان يكنى عنه بالحرام ولا ينافي هذا القاعدة المذكورة لان ايجابه للكفارة عند الاطلاق ليس من باب الصريح والكناية اذ هما من قبيل دلالات الالفاظ ومدلول اللفظ (١٧) تحريمها واما ايجاب الكفارة فحكم

رتبه الشارع عليه عند قصد التحريم او الاطلاق لدلالته على التحريم لا عند قصد طلاق او ظهار اذ لا كفارة في لفظهما والحاصل ان موضوع لفظ التحريم يصدق بكل من الثلاثة لكنه عند الاطلاق اشترى استعماله في تحريم الوطء فقط فجعل صريحا فيما اشترى فيه وكناية فيما لم يشترى فيه وما في القاعدة لعمامه في استعمال لفظ في غير موضوعه مع صلاحية لموضوعه (او نواهما) اي الطلاق والظهار معا (تخبر وثبت ما اختاره) منهما لاهما لثنا قضاهما اذ الطلاق يرفع النكاح والظهار يثبت (وقيل طلاق) لانه اقوى لازالة الملك (وقيل ظهار) لان الاصل بقاء النكاح (تنبيه) الظاهر انه لا يكنى الاختيار هنا بالنية بل لا بد من اللفظ او نحو الاشارة المفهومة لان النية هنا لما تؤثر عند مقارنتها

(قوله فكناية) الظاهر انه كناية في الطلاق والعدد فليراجع اه رشيدى (قوله وبين ما مر في جعلتها ثلاثا) اي من انه لا يقع بشيء وان نوى على المعتمده اه ع (قوله واحدة) معمول الواقع وقوله ثلاثا معمول جعل الخ (قوله وكذا الخ) اي كناية (قوله وهي غائبة) جملة حالية (قوله وان اشتركا) الى قوله وفيها كلام في المعنى والى قوله والحاصل في النهاية الاقوله وفيها كلام الى وسياتي (قوله ان ما كان صريحا الخ) قضية الاختصار في التعليل على ما ذكر وقوله الا في وسياتي الخ ان كلاما من كناية الطلاق والظهار يكون كناية في الآخر وهو ظاهر لان الالفاظ المحتملة للطلاق محتملة للظهار وبالعكس لان البعد عن المرأة المشعر به كل منهما يكون بكل من الطلاق والظهار اه ع (قوله ويصرح بذلك قول المتن فلو قال لزوجه الخ) (قوله فمحل ما هنا) اي قول المتن وعكسه (قوله او كالخمر الخ) عبارة المغنى والاسنى في شرح وعليه كفارة يمين ولو قال انت على كالميتة او الخنزير او الدم فكقوله انت حرام على فيما مر نعم ان قصد به الاستتذار فلا شيء به عليه اه ويعلم بذلك انه كان المناسب تقديم قوله او كالخمر الخ على قول المتن او حرمتك (قول المتن طلاقا) رجعا او بائنا وان تعدداه معنى (قوله وهذا) اي ما في المتن (قوله اذ هما) اي الكون صريحا والكون كناية (قوله تحريمها) اي الزوجة (قوله عليه) اي اللفظ (قوله ان موضوع لفظ التحريم يصدق الخ) اي فهو مشترك بينهما بالاشتراك المعنوي (قوله فيما لم يشترى فيه) اي الطلاق او الظهار (قوله وما في القاعدة الخ) اي وما هنا من استعمال اللفظ في موضوعه الغير المشتهر (قوله معا) سيد كر محترزه (قوله ومن نحو الاشارة) كالكتابة (قوله وهي) اي النية هنا اي في الاختيار (قوله بخلاف زيهما) اي الطلاق والظهار (قوله كناية في اختيار الطلاق) تأمل ما لو تاخر الاختيار مدة فهل يقع الطلاق حينئذ فتعجب العدة من حينئذ او يتبين وقوعه باللفظ الاول حتى لو انقضت العدة قبل اختيار الطلاق اعتد بها ولم تعد اه سيد عمر اقول قياس حسبان عدة المبهمة من التعيين حسبان العقد هنا من الاختيار فليراجع (قوله كاخترتك للظهار الخ) اي فهو صريح في اختيار الظهار (قوله وبه يفرق الخ) اي يكون الاختيار هنا بنحو اللفظ (قوله امالو نواها) الى قوله واعترض البلقيني في النهاية (قوله متربتين) كذا في اصله رحمه الله تعالى وكان الظاهر متربتين اه سيد عمر (قوله يكنى قرنها بجزء الخ) معتمده اه ع (قوله فيتخير ويثبت ما اختاره ايضا الخ) اعتمده المغنى وشرح المنهج والروض (قوله لكن القياس الخ) اعتمدهم اه سم (قوله مارجحه في الانوار من ان المنوى الخ) وهذا ما قاله ابن الحداد وهو المعتمده اه نهاية (قوله صحاما) اي فيتخير ويثبت ما اختاره (قوله يؤيد الاول) وهو مارجحه ابن فليتأمل وجه تغاير الحكم (قوله لكن القياس مارجحه في الانوار) اعتمده م

(٣ - شرواني وابن قاسم - ثامن)

للفظ محتمل وهي هنا ليست كذلك اذ لا لفظ عندها بخلاف نيتها فانها قارنت انت حرام واذ قلنا لا بد من اللفظ فهل فيه كناية وصريح او لا والذي يتجه تصورهما فيه فالاول كجعلتك في العدة فهو كناية في اختيار الطلاق والثاني كاخترتك للظهار او اخترت الظهار لو اختار شيئا لم يجزه الرجوع عنه الى غيره كما هو ظاهر لما تقررا نه لا بد من لفظ او نحوه وحينئذ يقارنه وقوع معناه فلم ينصور الرجوع عنه وبه يفرق بين هذا ومن رأى ما شك فيه اه متى ام مذى لان التخيير ثم بالعمل باحكام ما اختاره ومجرد العمل لا يقتضى المنع من غيره بعد اذ وجد رجوع عنه اليه امالو نواهما متربتين اي بناء على ان نية الكناية يكنى قرنها بجزء من لفظها فيتخير ويثبت ما اختاره ايضا على مارجحه ابن المقرئ لكن القياس مارجحه في الانوار من ان المنوى او لا ان كان الظهار صحاما او الطلاق وهو بائن لظهار او رجعى وقف الظهار فان راجع صار عائد اولزمته الكفارة ولا فلا فان قلت يؤيد الاول ان الطلاق

لا يقع إلا باخر اللفظ فحيث لا فرق بين تقدم الظهار و تاخره قلت ممنوع بل يتبين باخره وقوع المنويين مرتين كما وقعها وحيث فیتعين الثاني فتامله واعترض البلقيني الثاني (١٨) بان الظهار ليس موقوفا بل صحيح ناجز ثم بنى عليه اعتراضا على صحة الرجعة وكونها عودا وكونه

لغو او قد علمت ان ما ادعاه من تفرده فلا يعمل عليه ولا على ما بناء عليه (او) نوى (تحريم عنها) أو نحو فرجها او وطنها (لم تحرم) لما روى النسائي ان ابن عباس سأل من قال ذلك فقال كذبت اى ليست زوجتك عليك حرام ثم تلا اول سورة التحريم (وعليه) في غير نحو رجعية ومعتدة ومحرمه (كفارة يمين) اى مثلها حالا وان لم يوطأ كما لو قاله لامته اخذ من قصة مارية رضى الله عنها النازل فيها ذلك على الاشهر عند أهل التفسير كما قاله البيهقي وروى النسائي عن انس رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كانت له امة يطؤها اى وهى مارية ام ولده ابراهيم فلم تزل به عائشة وحفصة حتى حرمها على نفسه فانزل الله لم تحرم ما احل الله لك الاية ومعنى قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم اى اوجب عليكم كفارة كالكفارة التى تجب فى الايمان وببحث الاذرى حرمة هذا ما فيه من الايذاء والكذب يردده تصريحهما اول الظهار بكراهته بل نازع ابن الرفعة فيها بما يئنه الزركشى انه صلى الله عليه وسلم فعله وهو لا يفعل المكروه ويرد

المقرى من التخيير وثبت ما اختاره اه ع ش (قوله ممنوع الخ) لباحث ان يستدل على هذا الممنوع بأنه لا جائز ان يقع الطلاق قبل آخر اللفظ لان ما قبل الآخر ليس صيغة كاملة فيتعين ان الوقوع مع الآخر ومن لازم ذلك تقارنهما حيث لا فرق بين التقدم والتاخر فقوله بل يتبين الخ ان ارادانه بالآخر يتبين الوقوع قبله ففيه ما علم من ان ما قبل الآخر لا يصح الوقوع به لانه ليس صيغة كاملة وان ارادانه بالآخر يتبين الوقوع معه لم تقارنهما فى الوقوع مع الآخر اللهم إلا ان يقول انها وان تقارنا فى الوقوع مع الآخر لكن ترتبهما فى النية يقتضى تغليب حكم السابق منهما فى وقوعهما ترتب حكمى او يلتزم ان ما قبل الآخر صيغة كاملة بشرط ذكر الآخر وفيه ما فيه اه سم (قوله فيتعين الثاني) اى مارجحه فى الانوار المعتمد اه ع ش (قوله واعترض البلقيني الثاني) اى مارجحه فى الانوار ومحط الاعتراض قول الانوار او رجعى وقف الظهار الخ (قوله ثم بنى عليه اعتراضا) الى قوله وقد علمت مغطى بثوب الاجمال لا طريق لمعرفته بدون اطلاع على كلام البلقيني وغاية ما يمكن كتابته هنا ان قوله وكونها الخ وقوله وكونه معطوفاً على صحة الرجعة وخير الاول للرجعة والثاني للعود والله اعلم (قوله وقد علمت) لعل من انحصار النقل فيها رجحه ابن المقرى وما رجحه الانوار وقوله فلا يعمل عليه لانه ليس من اصحاب الوجوه (أو نحو فرجها) الى قول المتن وعليه فى النهاية ولى قوله وببحث الاذرى فى المغنى لا قوله على الاشهر الى حرمها على نفسه (قوله او نحو فرجها الخ) عبارة اغنى او فرجها او وطنها قال الماوردى اوراسها اه (قوله من قال ذلك) اى امرأتى على حرام (قوله فى غير نحو رجعية الخ) انظر ما المراد بالنحو وقد اقتصر المغنى وشرح المنهج على مدخوله (قوله ومعتدة) اى عن شبهة (قوله محرمه) بكسر الراء المخففة (قوله اى مثلها) الى المتن فى النهاية (قوله اى مثلها) لان ذلك ليس يمين لان اليمين انما تنعقد باسم من اسمائه تعالى او صفة من صفاته اه معنى (قوله كما لو قاله الخ) اى انت على حرام او نحوه مما مر اه معنى (قوله فيها) اى قصة مارية ذلك اى اول سورة التحريم (قوله وببحث الاذرى) مبتدا خبره قوله ليرده الخ (قوله حرمة هذا) اى تحريم نحو عين الحليلة اه ع ش (قوله تصريحهما الخ) اعتمده المغنى (قوله بكرهته) اى تحريم نحو عين الحليلة (قوله فيها) اى الكراهة (قوله ويرد) اى نزاع ابن الرفعة (قوله وفارق) اى نحو انت على حرام اه ع ش (قوله فيه عناد الخ) الجملة صفة كذا (قوله فمن ثم كان) اى الظهار (قوله والايلاء) عطف على الظهار (قوله ولو قال الخ) والانصب تاخيره عن قول المصنف وكذا ان لم يكن له نية فى الاظهر كما فى المغنى (قوله ولو قال لاربعة) عبارة المغنى تنبيهات لو حرم كل ما يملك وله نساء وإماء لزمته الكفارة كما علم مما مر يكفيه كفارة واحدة كما لو حلف لا يكلم جماعة وكلهم ومثله ما لو قال لاربعة زوجات انتن على حرام كما صرح به فى الروضة هنا ولو حرم زوجته مرات فى مجلس او مجالس ونوى التاكيد وكذا ان اطلق سواء كان فى مجلس او مجالس كما فى الروضة فى الاولى وببحثه شيخنا فى الثانية كفاه كفارة واحدة وان نوى الاستئناف

(قوله ممنوع الخ) لباحث ان يستدل على هذا الممنوع بأنه لا جائز أن يقع الطلاق قبل آخر اللفظ لان ما قبل الآخر ليس صيغة كاملة فيتعين ان الوقوع مع الآخر ومن لازم ذلك تقارنهما حيث لا فرق بين التقدم والتاخر فقوله بل يتبين الخ ان ارادانه بالآخر يتبين الوقوع قبله ففيه ما علم من ان ما قبل الآخر لا يصح الوقوع به لانه ليس صيغة كاملة وان ارادانه بالآخر يتبين الوقوع معه لم تقارنهما فى الوقوع مع الآخر اللهم إلا ان يقول انها وان تقارنا فى الوقوع مع الآخر لكن ترتبهما فى النية يقتضى تغليب حكم السابق منهما فى وقوعهما ترتب حكمى او يلتزم ان ما قبل الآخر صيغة كاملة بشرط ذكر الآخر وفيه ما فيه اه سم (قوله) كما لو كرره فى واحدة واطلق (عبارة الروضة) وان اطلق فة ولا ن قال فى شرحه او جهها عدم التعدد كما فى

بأنه يفعله ليان الجواز فلا يكون مكروهاً فى حقه لوجوبه عليه وفارق الظهار بأن مطلق التحريم يحجامع الزوجية بخلاف تعددت التحريم المشابهة لتحريم الام فكان كذا فيه عندنا للشرع فمن ثم كان كبيرة فضلا عن كونها حراما والايلاء بان الايذاء فيه اتم ومن ثم ترتب عليه الطلاق والرفع للحاكم وغيرهما ولو قال لاربعة انتن على حرام بلانية طلاق ولاظهار فكفارة واحدة كما لو كرره فى واحدة واطلق



أو بنية التاكيد وإن تعدد المجلس كاليمين (وكذا) عليه كفارة (إن لم يكن له نية في (١٩) (الظاهر) لأن لفظ التحريم ينصرف شرعا

لا يجاب الكفارة (والثاني) هو (لغو) لأنه كناية في ذلك وخرج بآنت على حرام مالمو حذف على فانه كناية هنا فلا تجب الكفارة فيه إلا بالنية (وإن قاله لامته ونوى عتق ثابت) قطعا لأنه كناية فيه إذ لا مجال للطلاق والظاهر فيها (أو) نوى (تحريم عنها أو لانية) له (فكالزوجة) فيأمر فتلزمه الكفارة نعم لا كفارة في محرمه أبدأ وكذا معتدة ومزوجة ومردة ومحرمه ومجوسية على الأوجه بخلاف نحو نفسها وحائض وصائمة لقرب زوال مانع من ثم لو نوى بتحريمها تحريم وطئها لهذا العارض لم يزمه شيء (ولو قال هذا الثوب أو الطعام أو العبد حرام على) أو نحوه (فلغو) لاشيء فيه لتعذره فيه بخلاف الحلية لا مكانه فيها بطلاق أو عتق (وشرط) تأثير (نية) أن كناية اقترانها بكل اللفظ) وهو أنت بآنت كما قاله الرافعي كجماعة واعتراض بان الصواب ما قاله جمع متقدمون أنه لفظ الكناية كبائن دون أنت لأنها صريحة في الخطاب فلا تحتاج لنية ويرد بانها المالم تستقل بالافادة كانت مع أنت كاللفظ الواحد (وقيل

تعددت بعدد المرات كما في الروضة في الثانية وبخه الزركشي في الأولى اه (قوله عليه كفارة) إلى قول المتن وإشارة ناطق في النهاية (قوله وكذا عليه الخ) عبارة المعنى وكذا لا تحرم عليه وإن كره له ذلك وعليه كفارة يمين في الحال أي مثلها كما مرو ولا يلحق الكناية بالصريح موأطا على جعل قوله أنت على حرام كطلقتك بل يكون كالمبدأ به ولا سؤال المرأة الطلاق ولا قرينة من غضب ونحوه اه (قوله ينصرف شرعا الخ) لا يخفى ما فيه والانسب ينصرف لتحريم العين أو نحوه اه سيد عمر (قوله في ذلك) أي في تحريم الوطء (قوله فانه كناية هنا) أي في وجوب الكفارة اه أسنى والأولى في تحريم الوطء (قوله الإبانة) أي لليمين ومثل أنت حرام مالمو قال على الحرام ولم ينبو بطلاقا فلا كفارة فيه كما ذكره شيخنا الشوبري وفي فتاوى والد الشارح ما يوافقه اه ش وقوله طلاقا المناسب يميننا (قول المتن وإن قاله) أي أنت على حرام أو نحوه بمأمر اه معنى (قوله إذ لا مجال للطلاق الخ) علة المقدر عبارة المعنى أو طلاقا أو ظاهرا لغا إذ لا مجال الخ (قول المتن أو تحريم عينها) أو نحوها بمأمر وهي حلال له اه معنى (قوله فيما مر) إلى قوله ومن ثم في المعنى (قوله محرمه أبدأ) بنسب أو رضاع أو مصاهرة نهاية ومعنى (قوله ومجوسية) أي ووثنية ومستبراة معنى (قوله على الأوجه) وفاقا لشرح المنهج وخلافا للنهية في المحرمه وسكت عنها المعنى والأسنى وقال البجيرمي قول شرح المنهج أو جهما لا ضعيف في المحرمه لأن الأصح فيها وجوب الكفارة اه أقول وهو المناسب لما يأتي من التعليل بقرب زوال المانع (قوله نحو نفسها الخ) كالمصلحة (قوله لهذا العارض) أي نحو النفاس (قوله لتعذره) أي التحريم فيه أي في نحو الثوب بما ليس بيبضع (قوله بخلاف الحلية) أي الزوجة وأما هي حلال له (قوله وهو أنت بآنت) قال في المعنى تنبيه اللفظ الذي يعتبر قرن النية به هو لفظ الكناية كما صرح به الماوردي لكن مثل له الرافعي بقرنها بآنت من أنت بآنت مثلا وصوب في المهمات الأولى والأوجه الاكتفاء بما قاله الرافعي لأن أنت وان لم يكن جزءا من الكناية فهو كالجزء منها لأن معناها المقصود لا يتأدى بدونه اه وقد يقال بل هو جزء حقيقة لأن الكناية قسم من الصيغة والصيغة مجموع أنت بآنت لا بآنت فقط وأيضا فتعريف الكناية يصدق على المجموع إذ هي ما يحتمل المراد وغيره ولا شك أن المجموع هنا كذلك وإن فرض أن أنت لا يحتمل غير الخطاب أذا الكلام كما هو ظاهر في الدلالة التركيبية فتأمل وقد يقال لفظ بآنت قد يراد به خصوص المطلقة وقد يراد به عموم المفارقة الذي هو المعنى للغوى ولا يتخصص بأحد هما إلا بالارادة فليحمل كلام الماوردي على ذلك وكلام الرافعي على قصد الإيقاع بالمجموع مقترنا بالوله أو بأى جزء منه على الخلاف وهذا وإن لم أره لكن كلامهم السابق في التقسيم إلى الصريح والكناية فيه مر من اليه وبه يندفع التعارض والتناقض اه سيد عمر (قوله كما قاله) أي تفسير اللفظ بآنت بآنت (قوله واعتراض الخ) عبارة شرح الروض واللفظ الذي يعتبر قرن النية به هو لفظ الكناية كما صرح به الماوردي والرويانى والبندنجي فمثل الماوردي لقرنها بالأول بقرنها بالباء من بآنت والآخران بقرنها بالحاء من خلية لكن مثل له الرافعي تبعاً لجماعة بقرنها بآنت من أنت بآنت وصوب في المهمات الأولى لأن الكلام في الكنایات وهو ظاهر لكن أثبت ابن الرفعة في المسئلة وجهين وأيد الاكتفاء به اعتدانت والأوجه الاكتفاء بذلك لأن أنت وان لم يكن جزءا من الكناية فهو كالجزء منها لأن المعنى المقصود لا يتأدى بدونه اه يحذف (قوله فلا تحتاج لنية) كان المناسب اخذاً مما مر عن المعنى وشرح الروض فلا يكفي اقتران النية به (قوله بان بآنت) كذا في أصله رحمه الله وكانه على الحكاية وقوله كانت كذا في أصله رحمه الله وهو على تأويله بالكلمة اه سيد عمر (قوله استصحابا) إلى قوله ويظهر في المعنى (قوله دون آخره) يعنى ماعدا

تكرر الحلف بالله تعالى اه أى بخلاف نظيره في الطلاق (قوله أو بنية التاكيد) نال في الروض وشرحه إلا أن نرى الاستثنا فلا يكفيه كفارة بل تعدد بتعدد المرات ومثله كما قال الزركشي وغيره مالمو نواه مع اتحاد المجلس وإن أفهم كلامه كإصلا خلافاً اه (قوله بطلاق أو عتق) قد يقال هو يمكن في المذكورات أيضاً بارادة الملك بنحو البيع إلا أن يفرق إمكان أن يراد بهذا اللفظ الطلاق أو العتق لأن نحو البيع (قوله في الخطاب)

يكفى) اقترانها (بأوله) استصحاباً بالحكمها في باقيه دون آخره لأن انعطافها على ما مضى بعيد ورجحه كثير ونواضعه الاسنوى وغيره

وزعم بعضهم ان الاولى سبق قلم ورجح في (٣٠) اصل الروضة الاكتفاء باوله واخره اى بجزء منه كما هو ظاهر ويظهر ان باقى هذا الخلاف

اوله اه رشيدى (قوله ان الاولى) اى اشتراط الاقتران بكل اللفظ (قوله ورجح في اصل الروضة الخ) عبارة النهاية لكن المرجح في الروضة كاصلها الاكتفاء باوله الخ فالحاصل الاكتفاء بها قبل فراغ لفظها وهو المعتمد اه وعبرة المغنى والذى رجحه ابن المقرئ وهو المعتمد انه يمكن افتراءها ببعض اللفظ سواء كان من اوله او وسطه او اخره لان الميم انما تعتبر بتمامها اه (قوله بجزء منه) اى من اللفظ (قوله ثم زعم) اى قال اه ع ش (قوله لم يقبل) وينبغي تدوينه لانه ان سبق منه ذلك فلا وقوع لا نقضاء العدة قبل تطبيقها ثلاثا اه ع ش (قوله لرفعه الخ) اصله يقبل وقوله الموجبة الخ صفة للثلاث وقوله اللازم صفة للتحليل وقوله له اى للزاعم المذكور نظرا لظاهر إيقاعه الثلاث وقال الكردي والضمير في له يرجع الى مضاف محذوف عن الثلاث وهو الوقوع اه (قوله ولو انكر نيتها) اى الكناية وكان الاولى تذكير الضمير وارجاعه للطلاق كفى النهاية (قوله انه) اى الوارث لا يعلمه الخ وتظهر فائدة ذلك فى العدة اه ع ش (قوله فان نكل) اى الزوج او وارثه (قوله انه نوى) اى فلا يرث منها اذا كان الطلاق باثما (قول المتن وإشارة ناطق بطلاق) كان قالت له زوجته طلقنى فاشار بيده أن اذهبى وقوله بطلاق خرج به إشارته لمحل الطلاق كقول من له زوجتان امرأتى طالق مشيرا لاحدهما وقال أردت الاخرى فانه يقبل كارجحه فى زيادة الروضة اه معنى (قوله وإن نواه) اى قول المتن ويعتدى فى النهاية (قوله وإن نواه الخ) غاية (قوله له) اى للتفهم (قوله حروف موضوعة الخ) لا يخفى ما فيه من المسامحة اه سيد عمر اى فالمراد دوال حروف الخ (قوله نعم لو قال الخ) قد يقال لاحاجة الى هذا الاستدراك لان الطلاق هنا واقع بالعبارة لا بالاشارة ثم رأيت الفاضل المحشى أشار لذلك ولفظه فى هذا الاستدراك شىء لانه ليس المراد الاشارة بالعبارة ولا باعم اه سيد عمر (قوله مشيرا) اى بقوله وهذه (قوله طلقت) اى الاخرى اه ع ش اى واما مخاطبة فتطلق مطلقا (قوله هذا) اى وقوع الطلاق بقوله وهذه بذلك القول (قوله إن نواه) اى الاخرى (قوله فى ذلك) اى لو فصد طلاق الاخرى (قوله مع احتمال الخ) الظاهر انه انما اتى بهذه المعية لإشارة لوجه الاحتياج للنية وقصد به الرد على من ادعى الصراحة وسكت عن توجيه صورة الاطلاق التى تحتها اه رشيدى والوجه انه انما اتى بها لتوجيه ما فهمه قوله هذا إن نواه الخ من أنها لا تطلق إن نوى غيرها (قوله احتمالا قريبا الخ) محل تأمل ثم رأيت الفاضل المحشى قال قوله اى وهذه ليست كذلك فى قرب هذا نظر اه سيد عمر واجاب الرشيدى بما نصه الظاهر ان المراد بقرب هذا الاحتمال انه لا يحتاج فى هذا التقدير الى تعسف وليس المراد انه يفهم منه عند الاطلاق فيها قريبا الذى فهمه شهاب سم حتى نظر فى كون هذا قريبا فتأمل اه (قوله كهى) اى الاشارة بالامان الى الكافر (قوله ونحوه) وهو الاذن فى الدخول مثلا فاشارة الناطق لا يعتد بها الا فى الثلاثة المنظومة فى قوله

إشارة لناطق تعتبر \* فى الاذن والافتاء ذكرها

اه بجرى عبارة ع ش اى كالا جازة والاذن فى دخول الدار اه (قوله فلو قيل له) اى للفتى مثلا (قوله كبيع) اى قوله نعم فى النهاية والى قول المتن فان فهم فى المغنى الا فوله وغيرها وقوله للضرورة (قوله والاقرار الخ) عطف على العقود (قوله وغيرها) لعله انما اتى به لقوله الاق نعم لا تصح الخ (قوله للضرورة) علة لقول المتن ويعتد الخ وإنما لم تقدم الكتابة على الاشارة لان كلا منهما يحتاج لنية فلا مرجح لاحدهما على الاخرى اه ع ش وقد يقال ان الكتابة اوضح من الاشارة وانها موضوعة للفهم بخلاف الاشارة كما مر وعبرة البجيرى عن الحلبي قوله للضرورة لانه ليس كل احد يفهم الكتابة والا فقد يقال مع

قضيته أن الكلام فى نية الخطاب وفيه نظر (قوله ولو اتى بكتابة الخ) كذا شرح مر (قوله نعم لو قال الخ) فى هذا الاستدراك شىء لانه ليس المراد الاشارة بالعبارة ولا باعم (قوله نعم لو قال انت طالق وهذه الخ) ظاهره وإن جعل هذا من عطف الجمل بان قدر خبر الاسم الاشارة اى طالق لان ما قبله قرينة على المقدر اخذا بما ندمه الشارح قبيل قول المصنف والاعتاق كناية (قوله اى وهذه ليست كذلك) فى قرب هذا نظر (قوله

فى الكناية التى ليست لفظا كالكتابة ولو اتى بكتابة ثم بعد مضى قدر العدة اوقع ثلاثا ثم زعم انه نوى بالكناية الطلاق لم يقبل لرفعة الثلاث الموجبة للتحليل اللازم له ولو انكر نيتها صدق بيمينته وكذا وارثه انه لا يعلمه نوى فان نكل حلفت هى او وارثها انه نوى لان الاطلاع على نيته ممكن بالقرائن (واشارة ناطق بطلاق لغو) وان نواه وافهم بها كل احد (وقيل كناية) لحصول الافهام بها كالكتابة ويرد بان تفهم الناطق اشارته نادر مع انها غير موضوعة له بخلاف الكتابة فانها حروف موضوعة للفهم كإشارة نعم لو قال انت طالق وهذه مشيرا للزوجة له اخرى طلقت لانه ليس فيه اشارة محضة ان نواه او اطلق على الوجه لان اللفظ ظاهر فى ذلك مع احتماله لغيره احتمالا قريبا اى وهذه ليست كذلك

وخرج بالطلاق غيره فقد تكون اشارته كعبارة كهو بالامان وكذا الافتاء ونحوه فلو قيل له يجوز كذا فاشار براسه مثلا اى نعم جاز العمل به ونقله عنه (ويعتد باشارة اخر س فى

العقود) كبيع وهبة (والحلول) كطلاق وفسخ وعق والاقارير والدعاوى وغيرها وان امكنته الكتابة

للضرورة نعم لا تصح بها شهادته ولا تبطل بها صلاته

ولا يحنث بها من حلف لا يتكلم ثم خرس (فان فهم طلاقه) وغيرها بها (كل احد فصريحة) وإن (٢١) لم يفهمها أحد (واختص بفهمه)

أى الطلاق منها (فطنون)

أى أهل فطنة وذكاء

(فكناية) وإن انضم إليها

قرائن ومراول الضمان ما

قد يخالف ذلك مع ما فيه

وذلك كما في لفظ الناطق

وتعرف نيته فيما إذا أتى

بإشارة أو كتابة بإشارة

أو كتابة أخرى وكانهم

اغفروا تعريفه بما مع

أنها كناية ولا اطلاع لنا

بها على نيته ذلك للضرورة

وتعيرى بما ذكر أعم وأولى

من قول المتولى ويعتبر في

الآخرس أن يكتب مع

لفظ الطلاق إني قصدت

الطلاق وسيأتي في اللعان

أنهم الحقوا بالآخرس من

اعتقل لسانه ولم يبرج برؤه

وكذا من رجى بعده مضى

ثلاثة أيام فهل قياسه هنا

كذلك أو يفرق والذي

يتجه في الاول الاحاق بل

الآخرس يشمله وفي

الثاني يحتتمل الاحاق قياسا

ويحتتمل الفرق بانه إنما

الحق به ثم لا يحتاجه اللعان

أو اضطراره اليه ولا

كذلك هنا (ولو كتب ناطق)

أو آخرس (طلاقا ولم ينوه

فلفو) إذ لا لفظ ولانية

(ولإن نواه) ومثله كل عقد

وحل وغيرهما ما عدا

النكاح ولم تلتفظ بما كتبه

قدرته على الكتابة لا ضرورة للإشارة اه (قوله ولا يحنث بها من حلف لا يتكلم ثم خرس) مفهوم هذا الكلام انه يحنث بها الآخرس إذا حلف لا يتكلم وسيأتي بيانه في الايمان اه سم وفي البجيرى عن العزيرى النصريح بذلك المفهوم (قول المتن فصريحة) إشارته لا تحتاج لنية كان قيل له كم طلقت زوجتك فأشار بأصابعه الثلاث اه معنى (قوله وإن لم يفهمها أحد) قد يقال هي حينئذ بمثابة لفظ الناطق الذى لا يحتتمل وهو لا يقع به الطلاق وإن نواه فليتامل الفرق بينهما اه سيد عمر اقول واليه يشير سكوت النهاية والمعنى عن هذه الزيادة ويصرح بذلك عرش ما نصه قوله أى أهل فطنة الخ ويبنى أن يأتى هنا ما قيل في السلم من انه يشترط لكون الإشارة كناية ان يوجد فطنون يفهمونها غالباً فى أى محل اتفق للآخرس فيه تصرف بالإشارة فلو فهمها الذين فى غاية الفطنة وقل ان يوجدوا عند تصرف الآخرس لم تكن الإشارة كناية بل تكون كالتى لم يفهمها احد ويبنى ايضا الاكتفاء بفطن واحد فالجمع فى كلامه ليس بقيد اه (قول المتن فكناية) تحتاج للنية (تنبيه) تفسير الآخرس صريح إشارته فى الطلاق بغير طلاق كتفسير اللفظ الشائع فى الطلاق بغيره فلا يقبل منه ظاهر الا بقرينة اه معنى (قوله وذلك كما الخ) راجع لكل من قول المتن فان فهم الخ وان اختص الخ (قوله وتعرف نيته) إلى قوله وفى الثانى فى النهاية لإقوله وكذا من رجى إلى الذى يتجه وقوله فى الاول (قوله بإشارة الخ) متعلق باتى وقوله الاتى بإشارة الخ متعلق بتعرف اه سم (قوله تعريفها) أى بالإشارة أو الكتابة الثانية (قوله ولا اطلاع لنا بها) الجار الثانى متعلق بنية ذلك فكان الاول تأخير عنه (قوله بما ذكر أى إذا أتى بإشارة أو كتابة الخ) (قوله هنا كذلك) أى انه هنا الخ اه عرش (قوله أو يفرق) أى فينتظر إفاقته وإن طال اعتقاله اه عرش (قوله ويحتتمل الفرق بانه الخ) قد يقال وقد يحتاج الى نحو الطلاق والبيع فالاحاق اقرب اه سيد عمر وهو الظاهر وقال عرش والمتبادر من كلام الشارح حيث لم يتعرض لهذا فى الثانى انه حيث رجى برؤه بعد ثلاثة أيام انتظر طال زمن اعتقاله أو قصر اه (قول المتن ولو كتب الخ) أى على ما يثبت عليه الخط كرق وثوب وحجر وخشب لا على نحو ماء كهواء اه معنى عبارة الروض مع شرحه والكتب على الارض ونحوها كناية لا على الماء والهواء ونحوهما اه (قوله أو آخرس) الى قول المتن وإن لم تكن فى النهاية وكذا فى المعنى لإقوله وقيل إلى وخروج وقوله وإن لم يفهمها (قول المتن طلاقاً) ونحوه بما لا يقتصر إلى قبول كالاتفاق والابراء والعفو عن القصاص كان كتب زوجتى أو كل زوجة طالق أو عبدي حر اه معنى وفى سم بعد ذكر ذلك عن الروض أى وسائر التصرفات غير النكاح كما فى شرحه اه أى فكان الاول للشارح ان يكتب قوله ومثله كل عقد الخ عقب المصنف طلاقاً (قول المتن فلفو) أى ويقبل قوله فى ذلك يمينه كما تقدم فى قوله قريباً ولو أنكر نيته الخ اه عرش (قوله ومثله الخ) أى الطلاق (قوله وغيرهما) أى كالاتفاق والدعوى أخذاً مما مر فى الإشارة (قوله ولم تلتفظ الخ) عطف على نواه (قوله لا فادتها حينئذ الخ) عبارة المعنى والروض مع شرحه لان الكتابة طريق فى لفهام المراد وقد اقترنت بالنية فان قرأ ما كتبه حال الكتابة أو بعدها فصريح فان قال قراءته كما كما كتبه بلانية طلاق صدق يمينه وفائدة قوله هذا إذ لم يقارن الكتب النية ولا فلا معنى لقوله اه (قوله وقال إنما قصدت الخ) بخلاف ما لو قصد الانشاء أو أطلق كما يفهمه كلام المحلى ايضا اه عرش (قوله صدق الخ) أى ان أنكرته

ولا يحنث بها من حلف لا يتكلم ثم خرس) مفهوم هذا الكلام انه يحنث الآخرس إذا حلف لا يتكلم وسيأتي بيانه فى الايمان عند قول المصنف أو لا يكلمه الخ (قوله بإشارة) قال ذلك مرتين والاولى متعلقة باتى والثانية بتعرف (قوله فى المتن ولو كتب ناطق طلاقاً الخ) عبارة الروض وان قرأه أى ما كتبه حال الكتابة أو بعدها فصريح فلو قال قراءته كما كيا بلا نية صدق يمينه اه فقراءته عند عدم قصد الحكاية صريح قال فى الروض وفائدة أى قوله المذكور إذ لم يقارن الكتب النية انه قارنها أطلقت ولا معنى لقوله المذكور ومثله أى الطلاق فيما ذكر العتق والابراء والعفو عن القصاص أى وسائر التصرفات غير

(فالاظهر وقوعه) لا فادتها حينئذ وان تلتفظ به ولم ينوه عند التلفظ ولا الكتابة وقال إنما قصدت قراءة المكتوب فقط صدقت

ييمينه (فان كتب إذا بلغك كتابي فانت طالق) ونوى الطلاق (فانما تطلق بيلوغه) ان كان فيه صيغة الطلاق كهذه الصيغة بان امكن قراءتها وان اتمحت لانها المقصود الاصل (٢٣) بخلاف ما عداها من السوابق واللواحق فان اتمحت سطر الطلاق فلا وقوع وقيل ان

قال كتابي هذا والكتاب لم يقع أو كتابي وقع وصححه المصنف في تصحيح التنبيه ونقله الروياني عن الاصحاب وخرج بكتب مالو امر غير فكتب ونوى هو فلا يقع شيء بخلاف مالو امره بالكتابة او كناية اخرى وبالنية فامثل ونوى وبقوله فانت طالق مالو كتب كناية كانت خلية فلا يقع وان نوى اذ لا يكون للكناية كناية كذا حكاه ابن الرفعة عن الرافعي وردوه بان الذي فيه الجزم بالوقوع تبعاً لجمع متقدمين قال الاذرعى وهو الصحيح لانا اذا اعتبرنا الكناية قدرنا انه تلفظ بالمكتوب (وان كتب اذا قرأت كتابي وهي قارئة فقراؤه) اى صيغة الطلاق منه نظير ما مر وان لم تفهمها أو طالعها وفهمتها وان لم تلفظ بشيء منها كما نقل الامام عليه اتفاق علمائنا (طلقت) لوجود المعلق عليه ويظهر انه لا فرق هنا بين ظن كونها امية وعدمه لان اللفظ لا ينصرف عن حقيقة الا عند التعذر ويجرد ظنه لا يصرفه عنها (وان قرىء عليها فلا طلاق (في الاصح)

الزوجة (قول المتن إذا بلغك) أو وصل اليك أو اتاك (فرع) لو كتب إذا بلغك نصف كتابي هذا فانت طالق فبلغها كله طالت كما قاله المصنف فان ادعت وصول كتابه بالطلاق فانكر صدق يمينه فان اقامت بيته بانه خطه لم تسمع الا بروية الشاهد للكتابة وحفظه عنده وقت الشهادة اه مغنى وفي النهاية مانصه اما لو قال إذا جاءك خطي فانت طالق فذهب بعضه وبقي البعض وقع الطلاق وان لم يكن فبابق ذكر الطلاق اه (قوله كهذه الصيغة) اى إذا بلغك كتابي الخ (قوله بان امكن) تصوير لقوله ان كان فيه الخ (قوله من السوابق) كالسملة والجدلة وقوله واللواحق كالصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم (قوله فان اتمحت الخ) اى ولم يبق اثره بعد المحر بحيث يمكن قراءته (قوله وقيل ان قال كتابي هذا الخ) اى وقد اتمحت غير سطر الطلاق اه ع ش (قوله وخرج بكتب) اى في قول المتن ولو كتب ناطق الخ (قوله مالو امر غير) اى بكتابة طلاق زوجته ولو بقوله اكتب زوجة فلان طالق وقوله ونوى هو اى الامر عند كتابة الغير اه ع ش (قوله لو امره بالكتابة او كناية اخرى الخ) يرد عليه ان هذا توكيل في التعليق ومرانه لا يصح الا ان يقال مراده امره بالكتابة بطلاق منجز والغرض منه التنبيه على انه يشترط كون النية من الآتى بالكناية كناية أو غيرها ولا يكفي النية من أحدهما والكناية من الآخر اه ع ش (قوله فامثل ونوى) اى فانه يقع اه ع ش (قوله وبقوله الخ) عطف على بكتب الخ (قوله وردوه) اى ابن الرفعة (قوله بان الذى فيه) اى في كلام الرافعي وقوله وهو الصحيح معتمداً اه ع ش (قول المتن وان كتب الخ) في الروض وان علق بيلوغ الطلاق فسلم موضع الطلاق وقع قطعاً وقراءة بعض الكتاب ان علق بقراءته كوصول بعضه ان علق بوصول الكتاب ثم بوصول الطلاق طلقت بوصول الكتاب طلقتين اه سم (قوله اى صيغة الطلاق) اى وان لم يقرأ الجميع (قوله وان لم تفهمها) وذكر النهاية ضمير المفعول هنا وفي المواضع الثلاثة الآتية (قوله او طالعها) عطف على قرائته (قوله وان لم تلفظ الخ) نعم لو قال الزوج انما اردت القراءة باللفظ قبل قوله فلا تطلق الا بها اه نهاية (قوله لوجود المعلق عليه) هذا لا يظهر بالنسبة لما نقله الشارح عن الامام (قوله ويظهر انه لا فرق الخ) يظهر الفرق فيما اذا قرىء عليها الآتى في قوله وان قرىء عليها فلا فى الاصح ولو علم انها قارئة ثم نسيت القراءة اى او عمت ثم قرىء عليها فينبغى ان لا تطلق او علم انها غير قارئة ثم تعلمت ثم قرأته فينبغى ان تطلق اه سم وقوله ولو علم الخ في النهاية مثله (قوله ويظهر انه لا فرق الخ) الذى يتبادر الى الفهم ان مراد الشارح التعميم في القارئة في قراءتها والقراءة عليها فلا يقع في الثانى وان ظن كونها امية خلافاً لما يقتضيه صنيع المحشى وان كان ما افاده المحشى اوجه اه (قوله هنا) اى في وقوع الطلاق اه ع ش والاولى في اشتراط قراءتها (قوله فلا طلاق) اى وان ظن حال التعليق امية اه ع ش (قوله ان علم حالها) كذا في النهاية والمغنى (قوله

النكاح كما في شرحه (قوله فان كتب اذا بلغك كتابي الخ) في الروض وان علق بيلوغ الطلاق فبلغ موضع الطلاق وقع قطعاً وقراءة بعض الكتاب ان علق بقراءته كوصول بعضه ان علق بوصول الكتاب طلقت بوصول الكتاب طلقتين او بوصول نصف الكتاب فوصل كله طلقت اه وينبغى اذا علق بوصول الكتاب وبوصول نصفه ان تطلق طلقتين (بخلاف مالو امره بالكتابة الخ) ظاهره ولو على الوجه المذكور في المتن مع انه تعليق والتوكيل في التعليق لا يصح كما تقدم في الوكالة (قوله ويظهر الخ) يظهر الفرق فيما اذا قرىء عليها الآتى في قوله وان قرىء عليها فلا فى الاصح ولو علم انها قارئة ثم نسيت القراءة ثم قرىء عليها فينبغى ان لا تطلق او علم انها غير قارئة ثم تعلمت ثم قرأته فينبغى ان لا تطلق ايضاً (قوله ان علم حالها) اى بخلاف ما اذا لم يعلم حالها على الاقرب في الروضة واصحابها وسياتي

ومنه

لعدم قراءتها مع امكانها وإنما الغزل القاضى في

نظير ذلك لان العادة في الاحكام أن يقرأ عليهم المكاتيب فالقصد اعلامه دون قراءته بنفسه بخلاف ما هنا وأيضاً فالغزل لا يصح تعليقه فتعين ارادة اعلامه به بخلاف الطلاق (وان لم تكن قارئة فقرىء عليها طلقت) ان علم حالها لان القراءة فى حق الامي محمولة على الاطلاع

ومنه يؤخذ أنها لو تعلمت وقرأته وان القارىء لو طالعه وأخبرها بما فيه طلقت لان القصد (٢٣) الاطلاع وقد وجد فان لم يعلم لم تطلق

الا ان تعلمت وقرأته

(فصل) في تفويض

الطلاق اليها ومثله تفويض

العق للفق (له تفويض

طلاقها) يعنى المكلفة

لا غيرها (اليها) اجماعا بنحو

طلاق نفسك ان شئت وبحث

أن منه قوله لها طلقيني

بقالت أنت طالق ثلاثا لكنه

كناية فان نوى التفويض

اليها وهى تطلق نفسها

طلقت والا فلا ثم ان نوى

مع التفويض اليها عددا

فسياتي (وهو تملك) للطلاق

(في الجديد) لانه يتعلق

بغرضها فساوى غيره من

التملكات (فيشترط وقوعه

تطبيقها فوراً) وان أتى

بنحو متى على المعتمد بان لا

يتخلل فاصل بين تفويضه

وايقاعها لان التطبيق هنا

جواب التملك فكان

كقبوله وقبوله فورى وهذا

معنى قولهم لان تطبيقها

نفسها متضمن للقبول وقول

الزركشى عدوله عن شرط

قبولها الى تطبيقها يقتضى

تعينه وهو مخالف لكلام

الشرح والروضة حيث قال

ان تطبيقها يتضمن القبول

وهو يقتضى الاكتفاء بقولها

قبلت اذا قصدت به التطبيق

وان حقها ان تقول

حالا قبلت طلقت والظاهر

ومنه أى التعليل (قوله لو تعلمت الخ) ولو علقه بقراءة ما عاينها بانها غير قارئة ثم تعلمت ووصل كتابه هل  
تكنى قراءة غيرها الظاهر الاكتفاء اه نهاية قال ع ش قوله ثم تعلمت الخ المتبادر من هذا الصنيع  
انه اذا قرأته بنفسها طلقت وقوله الظاهر الاكتفاء اى وان قصد قراءتها بنفسها فلا يدين اه (قوله  
وان القارىء الخ) عطف على قوله انها الخ وكان الاولى اوبدل الواو عبارة النهاية قال الاذرى  
مفهومه اى قول المصنف فقرأ عليها الخ اشتراط قراءته عليها فلو طالعه اى الغير وفهمه او  
قرأها أى الصيغة ثم أخبرها بذلك لم تطلق ولم أرفه نصا ويحتمل بانه يكتفى بذلك اذ الغرض  
الاطلاع على ما فيه اه قال ع ش قوله لم تطلق معتمد وقوله ويحتمل انه يكتفى بذلك اى فى الوقوع  
وهو معتمد حج ونقل سم على منهج عن الشارح عدم الوقوع وهو موافق للاحتمال الاول اه  
(قوله فان لم يعلم) اى حالها سم ونهاية اى كونها قارئة اه ع ش

(فصل فى تفويض الطلاق اليها) (قوله فى تفويض الطلاق) الى قول المتن وهو تملك فى النهاية  
(قوله يعنى المكلفة لا غيرها) كذا فى المعنى (قوله بنحو طلق نفسك ان شئت) لو كتب لها طلق  
نفسك كان كناية تفويض كما هو ظاهر اه سم (قوله وبحث الخ) عبارة النهاية والاوجه الخ  
(قوله فقالت انت طالق) خرج به ما لو قالت طلقت نفسى فانه صريح لانها انت بما تضمنه قوله طلقيني اه  
ع ش (قوله لكنه كناية) اى منه ومنهارشيدى وع ش (قوله وهى) اى ونوت الزوجة (قوله والا)  
اى بان لم ينويا واحدهما ماذكر (قوله فسياتي) عبارة النهاية وقع وإلا فواحدة وان ثلثت كما ياتى ولو  
فوض طلاق امرأته الى رجلين فطلق أحدهما واحدة والآخر ثلاثا فالوجه كما قال البندنجي انه يقع  
واحدة اه قال ع ش قوله وقع ظاهره ان مانوا يقع بقوله ذلك وان لم تنو او ذكرت دون مانوا فليحرر  
اه اقول سيأتى فى اواخر الفصل انه يقع فى الاولى واحدة وفى الثانية مانوته واليه يشير قول الشارح فسياتي  
وقول النهاية كما ياتى (قوله لانه) اى التفويض (قول المتن فوراً) نعم لو قال وكلتك فى طلاق نفسك لم  
يشترط الفور اه معنى (قوله وان أتى بنحو متى الخ) خالفه النهاية والمعنى فاعتمد اعدم اشتراط الفورية فى  
نحو متى (قوله لان التطبيق الخ) تعليل لقول المصنف فيشترط وقوعه تطبيقها الخ اه رشيدى اقول  
الظاهر انه تعليل للفورية فقط (قوله فكان) اى التطبيق كقبوله اى التملك (قوله وهذا معنى الخ)  
لا يخفى بعده والظاهر ان المراد بقولهم المذكور ان قوله طلق نفسك معناه بناء على الجديد ملكتك تطبيق  
نفسك فقوله فى جوابه طلقت الخ معناه قبلت وطلقت كان اعتمدت فى البيع الضمنى معناه ذلك فليتأمل  
نعم كلامه رحمه الله توجيه مستقل اه سيد عمر (قوله لان تطبيقها نفسها متضمن للقبول) مقول قولهم  
أوبدل منه (قوله لكلام الشارح) لعل المراد به الشرح الكبير (قوله وهو) اى قولها ان تطبيقها  
يتضمن القبول (قوله وان حقها الخ) عطف على قوله الاكتفاء الخ (قوله انتهى) اى قول الزركشى  
(قوله بعيد) خبر وقول الزركشى الخ (قوله ذلك) اى تعين التطبيق (قوله لما قررته) اى فى قوله لان  
التطبيق هنا الخ وقوله فى معناه اى كلامهما وقوله ان هذا الخ بيان لما قررته وقوله هذا التضمن اى

الجزم به فى كلامه (قوله فان لم يعلم) أى حالها

(فصل فى تفويض الطلاق اليها الخ) (قوله بنحو طلق نفسك ان شئت) لو كتب لها طلق نفسك كان  
كناية تفويض كما هو ظاهر (قوله وبحث الخ) اعتمده مر (قوله طلقت) وهذا بخلاف ما لو قال لاجنى  
وكلتك ان تطلق زوجتى فقال طلقتك ونوى تطبيقها فلا يقع لان النكاح لا يتعلق به بخلاف الزوجة كما نقل  
ذلك الدميرى عن المتولى وسيأتى ذلك مع البحث فيه فى كلام الشارح قبل فصل خطاب الاجنبية (قوله  
وان أتى بنحو متى) كطلق نفسك متى شئت معنى على المعتمد وقيل ان علق بمتى شئت لم يشترط فور جزم به فى  
التنبه وجرى عليه ابن المقرئ والاصفونى والحجازى وصاحب الانوار ونقله فى التهذيب عن النص وهو

اشتراط القبول على الفور ولا يشترط التطبيق على الفور انتهى بعيد جدا بل الصواب تعينه وكلامهما لا يخالف ذلك لما قررته فى  
معناه ان هذا التضمن أوجب الفورية لا الاكتفاء بمجرد القبول لانه لا ينتظم مع قوله طلق نفسك وان قصدت به التطبيق



وقوله وان حقه الى آخره ينافي ما قبله لاسيما قوله والظاهر الى آخره لان الذي قاله أو لأنه لا يكتفى قبلت إلا ان نوت بها التطلق فكيف يبحث هنا الجمع بينهما أو الا كتفاء قبلت (٢٤) في الفورية ثم تطلق بعد فالصواب خلاف ما قاله في السكك نعم لو قال طلق نفسك فقالت

تضمن تطلقها القبول وقوله لانه اى الا كتفاء الخ وقوله وان قصدت به أى بالقبول (قوله وقوله الخ) اى الزركشى لعله معطوف على قوله الصواب الخ (قوله ينافي ما قبله الخ) المناقاة ممنوعة وما ذكره في بيانها لا يثبتها كما يشهد به التامل الصادق وقوله فكيف يبحث هنا الجمع بينهما قلنا أو لا فالحكم بان حقهما الجمع بينهما لا ينافي كفاية القبول إذا قصدت به التطلق لانه حينئذ قبول وتطبيق فقيه جمع بينهما لكن التصريح بكل منهما أولى وهو المراد بان ذلك حقهما فحاصل الكلام انه يكفى القبول مع قصد التطلق لكن الاولى التصريح بالتطبيق أيضا فإى مناقاة في ذلك واما ثانيا فهو اى الزركشى لم يبحث الجمع بل نقله عن مقتضى كلام الشارح والروضة لان قوله وان حقهما عطف على الا كتفاء وقوله أو الا كتفاء بقبلت الخ قلنا اراد اى الزركشى يبحثه هذا مخالفة ما دل عليه كلام الشرح والروضة فحاصل كلامه ان كلامهما دل على اعتبار الفورية في كل من القبول والتطبيق وان الظاهر خلافه من ان اعتبار الفورية إنما هو في القبول فقط فإى مناقاة محذورة في ذلك فليتأمل اه سم (قوله نعم) الى قوله قاله القفال في المغنى وإلى قوله وهو وقوله في النهاية (قوله نعم لو قال الخ) استثناء عن قول المتن فيشترط الخ (قوله وظاهره ان الفصل الخ) قد يتوقف فيه لان قوله لانه فصل يسيرة متصر اعليه في التعليل مشعر اشعار اظاهر بان مدار الاغتفار على كونه يسيرا لا على كونه غير اجنبى ايضا ولا لتعين ذكره في التعليل فتدبره وبه يتايد كلام الشارح الآتى اه سيد عمر (قوله فالذى يتجه) الى قوله بخلاف سائر التليكات في المغنى (قوله لمطلقة التصرف) الى قوله فان قلت في النهاية والمغنى (قوله لا لغيرها) اى اما غير مطلقة التصرف فينبغى انها إذا طلقت تطلق رجعيها وبلغو ذكر المال ثم رأيت شرح المنهج صرح بذلك في اول الخ لعم اه عش (قوله وان لم تقل بالف) قال الرويانى ولو قال لها طلق نفسك فقالت طلقت نفسى بالف درهم قال القاضى الذى عندى انه يقع الطلاق ولا معنى لقولها بالف درهم اه سم عن شرح الروض وقوله يقع الطلاق اى رجعيها اه عش (قوله وما قبله كالمهبة) اى والذى تقدم في اول الفصل بقوله بنحو طلق نفسك ان شئت فهو كالمهبة عبارة المغنى فان لم يذكر عوضا فهو كالمهبة اه (قوله ولو اتى هنا) اى على هذا القول اه سم (قوله مطلقا) اى سواء كان التوكيل بصيغ العقود كوكلتك أو لا كعب (قوله بل عدم الرد) أى بل الشرط عدم الرد اه رشيدى (قول المتن قبل تطلقها) اى قبل الفراغ من تطبيقها فيصح الرجوع مع تطبيقها اه عش عبارة الخطيب في هامش المغنى ولو قارن الرجوع التطلق لم تطلق لان الاصل بقاء العصمة اه (قوله بعده) اى القبول (قوله فلو طلقت الخ) عبارة المغنى فاذا رجعت ثم طلقت لم يقع علت برجوعه ام لا اه (قوله قبل عليها برجوعه) اى ولكنه بعده

المعتمد شرح مر (قوله ينافي ما قبله الخ) أقول المناقاة ممنوعة وما ذكره في بيانها لا يثبتها كما يشهد به التامل الصادق (قوله فكيف يبحث هنا الجمع بينهما) قلنا اما أو لا فالحكم بان حقهما الجمع بينهما لا ينافي كفاية القبول إذا قصدت به التطلق لانه حينئذ قبول وتطبيق فقيه جمع بينهما لكن التصريح بكل منهما أولى وهو المراد بان ذلك حقهما فحاصل الكلام انه يكفى القبول مع قصد التطلق لكن الاولى التصريح بالتطبيق ايضا فإى مناقاة في ذلك واما ثانيا فهو لم يبحث الجمع بل نقله عن مقتضى كلام الشرح والروضة لان قوله وان حقهما عطف على الا كتفاء أى وهو أى كلام الشرح والروضة يقتضى الا كتفاء بما ذكره ويقتضى ان حقهما الخ وقوله أو الا كتفاء بقبلت الخ قلنا اراد يبحثه هذا مخالفة ما دل عليه كلام الشرح والروضة فحاصل كلامه ان كلامهما دل على اعتبار الفورية في كل من القبول والتطبيق وان الظاهر خلافه من ان اعتبار الفورية إنما هو في القبول فقط فإى مناقاة محذورة في ذلك فليتأمل (قوله وان لم تقل بالف) قال الرويانى ولو قال لها طلق نفسك فقالت طلقت نفسى بالف درهم قال القاضى الطبرى الذى عندى انه يقع الطلاق ولا معنى لقولها بالف درهم شرح روض (قوله هنا) اى على هذا القول

كيف يكون تطليقي لنفسى ثم قالت طلقت وقع لانه فصل يسير قاله القفال وظاهره ان الفصل اليسير لا يضر إذا كان غير اجنبى كما مثل به وان الفصل بالاجنبى يضر مطلقا كسائر العقود وجرى عليه الاذرى وفيه نظر لانه ليس محض تملك ولا على قواعده فالذى يتجه أنه لا يضر اليسير ولو اجنبيا كالخلع ثم رايت في الكفاية ما يؤيده وهو قوله الطلاق يتبيل التعليق فجاز أن يتسامح في تملكه بخلاف سائر التليكات اى ومن ثم لو قال ثلاثا فوجدت او عكسه وقعت واحدة كما ياتى وان كان قياس البيع ان لا يقع شيء (فان قال) لمطلقة التصرف لا لغيرها نظير ما مر في الخلع (طلق) نفسك (بالف فطلقت بانث ولزمها الألف) وان لم تقل بالف كما اقتضاه اطلاقه ويكون تملكها بعوض كالبيع وما قبله كالمهبة (وفى قول توكيل) كالمو فوض طلاقها لاجنبى (فلا يشترط) على هذا القول (فور) في تطبيقها (فى الاصح) نظير ما مر فى الوكالة ولو اتى هنا بمضى جاز التأخير قطعاً (فى اشتراط قبولها) على هذا القول ايضا (خلاف الوكيل) ومرآن

الاصح منه انه لا يشترط القبول مطلقا بل عدم الرد (وعلى القولين له الرجوع) عن التفويض (قبل تطبيقها) لان كلام التملك والتوكيل يجوز لموجه الرجوع قبل قبوله ويزيد التوكيل بجواز ذلك بعده أيضا فلو طلقت قبل عليها برجوعه

لم ينفذ (ولو قال إذا جاء رمضان فطلق) نفسك (لغالى) قول (التملك) لأنه لا يصح تعليقه ويصح على قول التوكيل لما مر فيه أن التعليق يبطل خصوصه لا عموم الاذن فان قلت ظاهر قولهم هنا جاز ينافى قولهم في الو كالة لا يجوز قلت نعم لكن مرادهم بجاز هنا نفذ فقط فلا ينافى حرمة ولا يجوز ثم انه يائمه به بناء على حرمة تعاطي العقد الفاسد فلا ينافى صحته ومن عبر ثم بلا يصح (٢٥) مراده من حيث خصوص الاذن وإن

صح من حيث عمومه (ولو قال ابني نفسك فقالت ابنت ونويا) اى هو التفويض بما قاله وهى الطلاق بما قالته (وقع) لان الكناية مع النية كالصريح (والا) ينويا معا بان لم ينويا او احدهما ذلك (فلا) يقع الطلاق لوقوع كلام غير النوى لغوا (ولو قال طلق) نفسك (فقالت ابنت) نفسك (ونوت) (او) قال (ابني ونوى) فقالت (طلقت) نفسك (وقع) كما لو تبايعا بلفظ صريح من احدهما وكناية مع النية من آخر وقول بجلى لفظ الطلاق هنا كناية لا يقع به إلا مع النية ضعيف وذكر نفسى فى ذلك هو ما فى اصله والروضة فان حذفها معا من الكناية ومثلها الصريح فوجهان والاوجه بل المذهب كما قاله الاذرى انه يكفى نيته لنفسها سواء انوى هو ذلك ام لا وافهم كلامه انه لا يشترط توافق لفظيهما صريحا ولا كناية لان قيد بشئ فيقع (ولو قال طلق) نفسك (ونوى ثلاثا) فقالت (طلقت ونوتهن) وان لم تعلم نيته كما هو ظاهر بان وقع ذلك منها اتفاقا خلافا لتقييد شارح له

فى الواقع ولو تنازع فى أن الطلاق قبل الرجوع أو بعده فينبغى أن يأتى فيه تفصيل الرجعة فليراجع اه ع ش (قوله لم ينفذ) اى على القولين اه ع ش (قوله يبطل خصوصه) اى التوكيل ع ش (قوله ظاهر قولهم هنا الخ) اى حيث قالوا هنا لغالى قول التملك وجاز على قول التوكيل اه كرى عبارة الرشيدى وظاهر ان الضمان فى قول ابن حجر جاز وما بعده انما ترجع لعقد التوكيل الذى اقبى به الموكل وقتنا وبانه يفسد خصوصه لا عمومه فالرد عليه بما يأتى اى فى النهاية غير ملاق لكلامه فنامل اه (قوله اى هو) الى قوله خلافا لتقييد الشارح فى المغنى لا قوله كما لو تبايعا الى و ذكر نفسى الخ وقوله ومثلها الصريح وإلى الفصل فى النهاية الا قوله وقوله محلى الى قوله و ذكر نفسى الخ وقوله ومثلها الصريح وقوله وقد لا ترد إلى وخرج وقوله ولها فى الاولى الخ (قوله بما قاله) اى بابني نفسك وقوله وهى اى ونوت وهى وقوله بما قالته اى بابنت (قوله و ذكر نفسى) الاولى و ذكر النفس كفى النهاية (قوله والاوجه الخ) عبارة النهاية اصحهما الوقوع اذ انوت نفسها كما قاله البوشنجى والبعوى قال الاذرى وهو المذهب الصحيح وقضية كلام جماعة من العراقيين وغيرهم الجزم به اه زاد المغنى وجرى عليه شيخنا فى شرح البهجة اه (قوله سواء انوى هو ذلك الخ) فلا يشترط من الزوج نية نفسها بل يكفى ابني حيث نوى به التطلق اه ع ش (قوله وافهم كلامه الخ) عبارة المغنى وافهم كلام المصنف ان المتخالف فى الكناية او الصريح كاختارى نفسك فقالت ابنتها او طلق نفسك فقالت شرحتا لا يضر من باب اولى نعم ان قال لها طلق نفسك بصريح الطلاق او بكنايته او بالتصريح او نحو ذلك فعدلت عن الماذون فيه الى غيره لم تطلق لخالفتها صريح كلامه (قوله إلا ان قيد بشئ) اى من صريح أو كناية اه ع ش (قوله بان علمت الخ) ويدفع المخالفة بحمل بان على معنى كان اه (قوله ذلك اصلا) اى العدد وقوله او نواه اى العدد احدهما اى فقط سم (قوله خلاف) اى فى وقوع الواحدة معنى وع ش (قوله وكذا) اى لا خلاف فى وقوع الواحدة اذ انوت (قوله وكذا اذ انوت هى فقط) صنيعة يقتضى ان فى هذه الصورة خلافا (قوله واحدة الخ) مفعول نوت (قوله هذه الثلاثة) اى التى لا خلاف فيها وهى ما قبل وكذا وقوله ولو نوت الخ وقوله على عبارته اى قوله والا الخ الصادق على هذه الثلاثة المقتضية لجرى ان الخلاف فيها ولو وقع الواحدة فى الشق الثانى من الثالث (قوله بان يحمل الخ) اى كما فعله المحقق المحلى لكونه هو محل الخلاف وقوله من جهتها اى فقط اه رشيدى (قوله السياق) ما هو اه سم (قوله

(قوله يبطل خصوصه الخ) قد يكون الشارح المحلى أشار إلى ذلك بقوله فليتأمل الجمع بين ما هنا وما هناك (قوله والاوجه بل المذهب كما قاله الاذرى الخ) الذى فى شرح الروض فرض كلام الاذرى فى الاختيار فانه لما قال الروض فرع قال لمانا وباللغو يرض اختارى نفسك فقالت اختارى نفسك اختارت نفسها ونوت وقع وإن تركا النفس معا فوجهان احدهما انه لا يقع وإن نوت نفسها والثانى انه يقع اذ انوت نفسها وبين فى شرحه عن الاذرى ان الثانى هو المذهب الصحيح ثم قال فى الروض وإن كرر اختارى واراد واحدة فواحدة أى يقع باختيارها قال فى شرحه فان أراد عدد اوقع او اطلق وقع بعدد اللفظ ان لم يتخالفه فيها وإلا وقع ما اتفقا عليه اه (قوله انه يكفى نيته) قد يشكل ذلك بما نقله الزركشى فيما لو اسقط المفعول فقال طلقت ان مقتضى كلامهم انه لا يقع وإن نوى وان القفال صرح بذلك إلا أن يفرق بين ما وقع جوابا كما هنا وغيره وقد يقال إن كان جوابها مع إسقاط النفس فى كلامه ايضا فى تأثيره نظر (قوله بان علمت) تحمل بان على معنى كان (كادل عليه السياق) ما هو

بقوله عقب ونوتهن بأن علمت نيته الثلاث (ثلاث)

(٤ - شروانى وابن قاسم - ثامن)

لان اللفظ يحتمل العدد وقد نوباه (ولا) ينويا بذلك اصلا او نواه احدهما (فواحدة) تقع لا اكثر (فى الاصح) لان صريح الطلاق كناية فى العدد فاحتاج لنيته منها نعم فيما اذالم ينووا احدهما لا خلاف وكذا اذ انوت هى فقط ولو نوت فيما اذ انوى ثلاثا واحدة أو اثنتين وقع مانوته اتفاقا لانه بعض الماذون فيه وقد لا ترد هذه الثلاثة على عبارته بان يجعل قوله ولا انقيا لنية شيئا من جهتها كادل عليه السياق

وضابط ذلك انهما متى تخالفاني نية العدد وقع مانو اتفاقيه فقط وخرج بقوله ونوى ثلاثا مالو تلفظ بهن فانها اذا قال طافت ولم تذكر عددا ولا نوته تقع الثلاث (ولو قال ثلاثا فوجدت) (٣٦) أي قالت طلقت نفسي واحدة (أو عكسه) أي وحدت فثلثت (فواحدة) تقع فيهما لدخولها في الثلاث التي فوضها في

وضابط ذلك الخ) أي تخالفهما في نية العدد (قوله وخرج) إلى قوله وسياق في المعنى لا قوله ومن ثم إلى ولها في الاولى (قوله لدخولها) أي الواحدة وكذا ضمير عليها (قوله ولها في الاولى) أي فيما لو قال ثلاثا فوجدت عبارة المعنى تنبيهات لها في الاولى بعد ان وحدت راجعها اولم يراجعها ان تريد الثنتين الباقيتين على الواحدة التي اوقعها فوراً إذ لا فرق بين ان تطلق الثلاث دفعة وبين قولها طلقة واحدة وواحدة ولا يقدر تحلل الرجعة من الزوج ولو طلقت نفسها عبثاً ونوت فصادت النفويض لها ولم يطل العمل بينهما طلقت ولو قال جعلت كل أمر لي عليك بيدك كان كناية في التفويض اليها وليس لها أن تطلق نفسها ثلاثا ما لم ينوها هو ولو قال طلق نفسك ثلاثا إن شئت فطلقت واحدة أو واحدة إن شئت فطلقت ثلاثا طلقت واحدة كما لو لم يذكر المشيئة وإن قدم المشيئة على العدد فقال طلق نفسك إن شئت واحدة فطلقت ثلاثا أو عكسه لما لصيرورة المشيئة شرط في اصل الطلاق والمعنى طلق نفسك ان اخترت الثلاث فان اخترت غير هذه لم يوجد الشرط بخلاف مالو اخرها فانها ترجع إلى تفويض المعين والمعنى فوضت اليك ان تطلق نفسك ثلاثا فان شئت فافعل ما فوضت اليك وذلك لا يمنع نفوذ ذلك المعين ولا نفوذ ما يدخل فيه والظاهر كما قال شيخنا أنه لو قدمها على الطلاق ايضا فقال إن شئت طلق ثلاثا أو واحدة كان كالواحدة من العدداه ووافقه النهاية في الاوليين من صور المشيئة الثلاث دون الاخيرة فجعلها لغوا كالثانية واستظهر ع ش ماقاله شيخ الاسلام والمعنى من انها كالأولى

(فصل في بعض شروط الصيغة والمطلق) (قوله في بعض شروط) إلى قوله وجعل البلقين في النهاية (قوله منها) أي من شروط الصيغة فيه مع قوله الآتي في الصيغة تكرار فالأخصر الاولى ويشترط في الصيغة الخ) (قوله عند عروضا صارفها) لا حاجة إلى هذا التقيد لما قدمه اول الباب من ان قصد اللفظ لمعناه شرط مطلقا وغاية الامر انه إذا وجد صارف بما يأتي احتج حينئذ مع هذا القصد إلى قصد الإيقاع لوجود هذا الامر الصارف فتأمل اه رشدي وهذا صريح في ان الصريح المقارن للصارف حكمه حكم الكناية فلا بد فيه من القصدين ولا يقع به الطلاق مع الاطلاق وقد يفيد قول المصنف الاتي وكذا إن اطلق على الأصح فليراجع (قوله لما يأتي في النداء) أي من أن كل لفظ يقبل الصرف لا يقع به إلا بأرادة معناه وقوله لا مطلقا لما يأتي في الهزل الخ أي من انه إذا قصد منه اللفظ دون المعنى وقع ظاهر وباطنا اه كرى (قوله قصد لفظها) نائب فاعل يشترط (قوله لقصد هما) أي اللفظ والمعنى اه ع ش (قول المتن بلسان نائم) وان اثم بومه لان اثم به الخارج لالذاته سم وع ش (قوله وإن اجازة الخ) عبارة المعنى وإن قال بعد استيقاظه وفاقته اجزته أو وقتته اه (قوله وإن اجازة الخ) لا يبعد ان يكون قوله اجزته كناية فيقع به الطلاق إذا اراد انشاء إيقاع الطلاق الآن اه سيد عمر وهو الاقرب ولا ينبغي العدول عنه إلا بنقل صريح (قوله بعد يقظته) أي او عود عقله اه سم (قوله عهد له جنون) أي سابق اه ع ش (قوله صدق بيمينه) معتمد في مدعى الصبا والجنون اه ع ش (قوله قاله الروياني الخ) عبارة المعنى كما قاله الروياني وان قال في الروضة في تصديق النائم نظر اه (قوله أي لانه لا امارة الخ) قد يتوقف في نفي الامارة اه سم (قوله وهو متجه) أي النزاع (قوله على الاخيرين) أي مدعى الصبا ومدعى الجنون أي على تصديقهما باليمين (قوله عدم قبول قوله) أي المطلق أو المعقوقوله ظاهر أي وأما باطنا فينبع له ولعله حيث قصد عدم الطلاق أمالو اطلق فلا لان الصريح يقع به وان لم يقصده اه ع ش وقوله لان الصريح الخ تقدم عن الرشدي تقييده بعدم وجود الصارف فليراجع (قوله ظاهرا) قيد للقبول وقوله تلفظه علة لنفي الاشكال (قوله بقبه) أي امكان الصبا وعهد الجنون اه ع ش (قوله قيل كان مستغنيا الخ) وع ش قال به شيخ الاسلام والمعنى

(فصل في بعض شروط الصيغة والمطلق) (قوله بعد يقظته) أي او عود عقله (قوله أي لانه لا امارة) (قوله) أي لانه لا امارة على النوم وهو متجه ولا يشك على الاخيرين عدم قبول قوله لم أقصد الطلاق والعق ظاهر اه (قوله) (قوله) تلفظه بالصارف مع يقين تكليفه فلم يكن رفقه وهنالم يقين تكليفه حال تلفظه فقبل دعواه الصبا او الجنون بقبه قبل كان مستغنيا

في الثلاث التي فوضها في الاولى ولعدم الاذن في الزائد عليها في الثانية ومن ثم لو قال لرجل طلق زوجتي وأطلق فطلق الوكيل ثلاثا لم يقع الا واحدة ولها في الاولى ان تنفي وتثبث فوراً راجع أولا وسياق في مبحث الناسي قبول قولها في الكناية لم أنو وان كذبها خلافا للباوردي

(فصل في بعض شروط الصيغة والمطلق) منها أنه يشترط في الصيغة عند عروضا صارفها لما يأتي في النداء لا مطلقا لما يأتي في الهزل واللعب ونحوه صريحة كانت أو كناية قصد لفظها مع معناه بأن يقصد استعماله فيه وذلك مستلزم لقصد هما حينئذ اذا مر (بلسان نائم) أو زائل عقل بسبب لم يعص به والا فكالسكران فيما مر (طلاق لغا) وان اجازة وامضاه بعد يقظته لرفع القلم عنه حال تلفظه به ولو ادعى انه حال تلفظه به كان نائما أو صديا أي وأمكن ومثله مجنون عهده جنون صادق بيمينه قاله الروياني ونازعه في الروضة في الاولى

عن هذا باشرطه التكليف اول الباب انتهى ويحاج بان هذا وما بعده كالشرح لذلك على (٢٧) انه يستفاد منه هنا فائدة وهي عدم

تأثير قوله أجزته ونحوه  
لان اللغو لا ينقلب  
بالاجازة غير لغو ولا  
يستفاد هذا من قوله يشترط  
لنفوذ التكليف فتأمل (فلو  
سبق لسانه بطلاق من غير  
قصد) تأكد لفهمه من  
التعبير بالسبق (لغا) كلغو  
اليمين ومثله تلفظه به حاكيا  
وتكرير الفقيه للفظه في  
تصويره ودرسه (ولا يصدق  
ظاهرا) في دعواه سبق  
لسانه او غيره بما يمنع  
الطلاق لتعلق حق الغير به  
ولانه خلاف الظاهر  
الغالب من حال العاقل (الا  
بقريته) كإياني فيمن التف  
بلسانه حرف بآخر فيصدق  
ظاهرا في السبق لظهور  
صدقه حينئذ اما باطنا  
فيصدق مطلقا وكذا لو قال  
لها طاعتك ثم قال اردت ان  
اقول طلبتك ولها قبول  
قوله هنا وفي نظائره ان  
ظنت صدقه بامارة ولمن  
ظن صدقه أيضا ان لا يشهد  
عليه به بخلاف ما اذا علمه  
وجعل البقيني في فتاويه من  
القريته ما لو قال لها أنت

(قوله عن هذا) أي مافي المتن اه رشیدی (قوله وما بعده الخ) فيه تأمل (قوله لان اللغو الخ) توجيه  
للاستفادة (قوله ولا يستفاد هذا من قوله يشترط الخ) أي لان عدم النفوذ يصدق بالوقف كتصرفات  
المرتد في زمن الردة اه سيد عمر (قول المتن من غير قصد) أي لحروف الطلاق لمعناه اه مغني (قوله  
تأكيد) أي قوله من غير قصد تاكيد لما قبله (قوله ومثله) إلى قول المتن لا بقريته في المغني (قوله ومثله الخ)  
لعله في كونه لغوا فقط لاني انه لا يصدق ظاهرا إذ ما ذكر من الحكاية والتصوير قريته ظاهرة في عدم  
إرادة الايقاع (قوله حاكيا) أي لكلام غيره اه مغني أي أو لما كتبه هو كآمر (قوله للفظه) أي  
الطلاق (قوله او غيره) دخل فيه ما تقدم عن الروياني فاي قريته فهو ظاهر كلامهم فيه الا كتفاء بامكان  
الصبا وعهد الجنون فكانهم جعلوا ذلك قريته سم على حج أي لتقريبهما صدقه فيما قاله اه عش  
(قوله كما يأتي الخ) وكان دعاها بعد طهرها من الحيض إلى فراشه واراد ان يقول انت الان طاهرة فسبق  
لسانه وقال انت اليوم طافقة اه مغني (قوله فيمن التف) أي انقلب (قوله فيصدق ظاهر الخ) تفریع  
على قول المتن لا بقريته (قوله أما باطنا فيصدق) أي فيعمل بمقتضاه ولو عبر ببنفعه كان أولى وقوله مطلقا  
أي كان هناك قريته ام لا اه عش (قوله وكذا) أي يصدق باطنا مطلقا اه رشیدی (قوله ثم قال  
اردت ان اقول طلبتك الخ) ظاهره وان لم يكن هناك قريته ويحتمل خلافه فلا يقبل حيث لا قريته وهو  
الظاهر اه عش عبارة الرشیدی قوله وكذا لو قال لها طاعتك الخ الظاهر ان التشبيه راجع لقوله اما  
باطنا فيصدق مطلقا بقريته ما بعده فليراجع اه (قوله ولها قبول) أي ويجوز لها الخ اه عش (قوله  
هنا) أي في دعوى نحو سبق اللسان بلا قريته (قوله ولمن ظن الخ) أي يجوز له الخ اه عش (قوله ولمن  
ظن صدقه ايضا ان لا يشهد الخ) ظاهره انه يجوز له ان يشهد قال في شرح الروض وفيه نظر اه أي بل  
ينبغي ان ليس له الشهادة عليه مع الظن كما انه ليس له تلك مع العلم سم ومغني انظر هل يقال اخذا من هذا  
انه يجب على المرأة الظان صدقه قبله (قوله بخلاف ما اذا علمه) أي سبق اللسان ونحوه بقريته ظاهرة  
فتحرم عليه الشهادة اه عش عبارة الرشیدی أي فلا يجوز له الشهادة فالحالفة بالنسبة إلى ما انفهمه قوله  
ولمن ظن صدقه الخ من ان له ان يشهد اه عبارة الكردی قوله بخلاف ما اذا علمه مفهوم قوله ولمن ظن الخ  
يعني يجوز لمن ظن صدقه ان لا يشهد عليه بالطلاق ويجوز له ان يشهد عليه به ايضا بخلاف ما اذا علم صدقه  
فانه لا يجوز له ان يشهد عليه به اصلا اه وكل من هاتين مخالف لما مر عن سم والمغني (قوله فقال لها) أي  
بقصد الاخبار كما يأتي ويظهر ان الاطلاق بلا قصد شيء من الاخبار والانشاء كقصد الاخبار فليراجع  
(قوله طائنا الخ) مجرد تاكيد لما قبله (قوله بما أخبر به الخ) خرج ما لو قصد به الانشاء وسيسير اليه اه سم (قوله  
بائنا الخ) حال من فاعل اخبر (قوله في اعتقتك الخ) أي فيما إذا قال السيد عقب اداء مكاتبة النجوم  
اعتقتك او انت حر ثم تبين فساد (قوله انه لا يعتق به الخ) فاعل يأتي (قوله قالوا الخ) أي اصحابنا (قوله  
ونظير ذلك) أي قوله اعتقتك الخ اه كردی (قوله ثم قال ظننت الخ) أي وكان قولي نعم طلقتهما مبني على  
هذا الظن (قوله ان ماجرى بيننا) أي بينه وبين الزوجة من نحو طائنا وحده ابتداء (قوله وقد افقتيت)

الخ قد يتوقف نفي الامارة (قوله او غيره) دخل فيه ما تقدم عن الروياني فاي قريته فيه وظاهر كلامهم  
فيه الا كتفاء بامكان الصبا وعهد الجنون فكانهم جعلوا ذلك قريته (قوله ولمن ظن صدقه ايضا ان  
لا يشهد الخ) ظاهره انه يجوز ان يشهد (قوله ولمن ظن الخ) قال في شرح الروض كذا ذكره الاصل هنا  
وذكر أو اخر الطلاق انه لو سمع لفظ رجل بالطلاق وتحقق أنه سبق لسانه اليه لم يكن له أن يشهد عليه بمطلق  
الطلاق وكان ما هنا فيما إذا ظنوا وما هناك فيما إذا تحققوا كما يفهمه كلامه ومع ذلك فيما هنا نظر اه أي  
بل ينبغي أن ليس له الشهادة عليه هنا ايضا (قوله بما أخبر به بانيا) خرج ما لو قصد به الانشاء وسيسير اليه

به بانبا على الظن المذكور انتهى ويأتي في الكتابة في اعتقتك أو أنت حر عقب الاداء المتبين فساد أنه لا يعتق به لقريته أنه إنما  
رتبه على صحة الاداء قالوا ونظير ذلك من قبل له طلقتم امرأتك فقال نعم طلقتهما قال ظننت أن ماجرى بيننا طلاق وقد أفقتت بخلافه

فلا يقبل منه إلا بقرينة انتهى وفيه تأييد لما قاله البلقيني لأنه جعل ظنه الوقوع بانته حرام على قرينة صارفة للاخبار ثانيا عن حقيقة كما جعلوا الاداء قرينة صارفة لانت حراو (٢٨) اعتقتك عن حقيقة وافتاؤه بمارتب عليه كلامه قرينة صارفة له كذلك فان قلت ينافي

ذلك قول التوسط عن ابن رزين حلف بالثلاث انه لا يخرج إلا بها فاخير بان عقده باطل من اصله فخرج بدونها ثم بان صحة عقده وقع الثلاث ولم يعذر في ذلك قلت يفرق بان الاخبار يبطلان العقد امر اجنبى عن المحلوف عليه فلم يصلح قرينة بخلاف ماوافق في المحلوف عليه بشيء فاخير بالثلاث على ظن صحة الافتاء فيان عدم صحة الافتاء فلا يقع عليه شيء للقرينة الظاهرة هنا وبتسليم ان الاخبار يبطلان العقد غير اجنبى يتعين حمل ذلك المحر على انه ليس ممن يعتمد عند الناس فهذا لا يكون اخباره قرينة كما ياتي في شرح قول المتن ففعل ناسيا للتعليق او مكرها عليه مع فروع اخرى لها تعلق بما هنا فان قلت ما ذكر من ان القرينة تفيد إنما يتأتى فيما اذا اخبر مستندا اليها اما اذا انشأ باقاعا ظنا انه لا يقع فانه يقع ولا يفيد ذلك الظن شيئا كما يعلم بما ياتي في وهو يظنها اجنبية ومسئلة البلقيني من هذا قلت ممنوع بل هي من الاول كما يصرح به قول البلقيني بما اخبر به بانينا على الظن المذكور (ولو كان اسمها

أى بعد ذلك القول بخلافه أى الظن المذكور (قوله فلا يقبل منه الخ) قد يقال ماوجه عدم الاكتفاء بالظن هنا والاكتفاء به في مسألة البلقيني فتدبره اه سيد عمر عبارة سم انظر قوله فلا يقبل منه مع قوله ونظير ذلك إلا ان يكون التنظير باعتبار ما افهمه هذا اه وقد يجاب عن كل منهما بان مراد الشارح بالقرينة ثبوت سبق امر بينهما محتمل للطلاق ثم راي قول الشارح في اخر باب الخلع مانصه كما لو قال طلقت ثم قال ظننت ان ما جرى بيننا طلاق وقد افقت بخلافه فانه ان وقع بينهما خصام قبل ذلك في طلقت اه وصريح ام لا كان ذلك قرينة ظاهرة على صدقه فلا يحسن ولا حش اه وهو صريح فيما قلت (قوله انتهى) أى ما ياتي (قوله لانه) أى البلقيني (قوله عن حقيقة) لعل المراد عن حقيقة الشرعية التى هي انشاء الطلاق (قوله وافتاؤه بمارتب عليه الخ) جعل الافتاء قرينة بخالف قوله إلا بقرينة إلا ان يريد قرينة على وجود الافتاء اه سم وأجاب عنه السيد عمر بما نصه يظهر انه أى مضى أى ضمير قول الشارح وافتاؤه الخ ليس إشارة الى الافتاء المفهوم منه وقد افقت السابق انفا بل ابتداء كلام حاصله ان من جملة القرائن ما لو وقع منه لفظ محتمل للطلاق فاستفتى فيه فافقت بالوقوع فاخير بالطلاق معتمدا على الافتاء السابق ثم افقت بعدم الوقوع باللفظ السابق وتبين عدم صحة الافتاء الاول فلا نوع عليه باللفظ الثانى ايضا إذا قال إنما اردت الاخبار لان القرينة وهى الافتاء السابق تدل له فلا يرد على الشارح ما أورده الفاضل المحشى فانه مبنى على حمل الافتاء في كلامه على ما سبق في ضمن وقد افقت الخ ولا يصح حمله عليه بوجه لان ذلك الافتاء في تلك الصورة متأخر عن قوله نعم طلقتها فاني يصلح قرينة للاخبار بل ولو فرض تقدمه لا يصلح ايضا للقرينة بل يؤيد الوقوع بقوله نعم طلقتها كما هو ظاهر للتمام وقوله على حمل الافتاء الخ صرح بهذا الحمل الكردي فيرد ايضا بما ذكر اه (قوله ينافي ذلك) أى ما قاله البلقيني او قولهم ونظير ذلك الخ (قوله وبتسليم ان الخ) لعل تسليم هذا مع الحمل الاتي هو المتعين (قوله اما إذا انشأ باقاعا الخ) يؤخذ من صنيعه هنا وما ياتي انه لو قصد الانشاء في مسألة البلقيني ونظائر ما يقع ظاهرا اتفقا واما الوقوع باطنا ففيه الخلاف الاتي اه سيد عمر أى في مسألة ظنه اجنبية ومعلوم ان ما هنا في قصد الانشاء مع ظن عدم الوقوع واما لو قصد الانشاء بدون ذلك الظن فيقع ظاهر او باطنا بتفاق (قوله ظانا انه لا يقع) أى بهذا الايقاع لظنه حصول البيئونة بما صدر منه ولا (قول المتن ولو كان اسمها طائفا الخ) ولولم يعلم ان اسمها ما ذكر فهل يقع عليه عند الاطلاق فيه نظر ويتجه المنع اه سم اقول قد ينافيه قول الشرح الاتي لو غير اسمها الخ (قوله لها باسمها) الى قول المتن او هو يظنها في النهاية (قوله للقرينة الظاهرة على صدقه) يغنى عنه ما بعده بدون العكس فالاولى الاقتصار عليه كما في المغنى (قوله مع ظهور القرينة الخ) عبارة المغنى وكون اسمها كذلك قرينة تسوغ تصديقه اه (قوله حملا على النداء) ولا نعلم بقصد الطلاق واللفظ هنا مشترك والاصل دوام النكاح اه مغنى (قوله حملا على النداء) هل الحكم كذلك وان عارض ذلك أى النداء قرينة تؤيد ارادة الطلاق كان يقع هذا النداء في اثناء محاصرة وشقاق ترجح الاحتمال الاول باصل بقاء العصمة او محله حيث لم يوجد ما ذكر محل تأمل فليراجع وليحرر اه سيد عمر اقول قد يؤيد الثانى قول الشارح لتبادره وغلبته ومن ثم لو غير الخ (قوله أى بحيث هجر الاول) ينبغي ان يكون محله في عالم بهجره فليشتمل اه سيد عمر (قوله طلقت) أى عند الاطلاق (قوله كالمقصود طلاقها) بقى ما لو قصد النداء والطلاق فمحل هو

(قوله فلا يقبل منه) انظر مع قوله ونظير ذلك إلا ان يكون التنظير باعتبار ما افهمه هذا وانظر قوله إلا بقرينة مع قوله وافتاؤه بمارتب عليه كلامه قرينة الخ (قوله وافتاؤه الخ) جعل الافتاء قرينة بخالف قوله إلا بقرينة إلا ان يريد قرينة على وجود الانشاء (قوله في المتن ولو كان اسمها طائفا الخ) لولم يعلم ان اسمها

طائفا وقال لها (يا طالق وقصد النداء) لها باسمها (لم تطلق) للقرينة الظاهرة على صدقه لانه صرفه بذلك عن معناه مع ظهور من القرينة في صدقه (وكذا ان اطلق) بان لم يقصد شيئا فلا تطلق (في الاصح) حملا على النداء لتبادره وغلبته ومن ثم لو غير اسمها عند النداء أى بحيث هجر الاول طلقت كالمقصود طلاقها وان لم يغير قال الزركشى وضبط المصنف باطالق بالسكون ليفيد انه في باطالق بالضم لا يقع



أى مطلقا لان بناءه على الضم يرشد الى ارادة العلية وفي باطالقا بالنصب يتعين صرفه (٢٩) الى التطبيق أى مطلقا وينبغي في الحالين ان

لا يرجع لدعوى خلاف ذلك انتهى ورد بان اللحن لا يؤثر في الوقوع وعدمه كما يأتي والذي يتجه حمل كلامه على نحوى قصد هذه الدقيقة والقن المسمى حرافيه هذا التفصيل (فان كان اسمها طارقا او طالبا) او طالعا (فقال يا طالق وقال اردت النداء) باسمها (فالتف الحرف) بلساني (صدق) ظاهرا لظهور القرينة فان لم يقل ذلك طلقت وقضيته انه لومات ولم يعلم مراده حكم عليه بالطلاق عملا بظاهر الصيغة ومنه يؤخذ ان مثله في هذا كل من تلفظ بصيغة ظاهرة في الوقوع لسكنها تقبل الصرف بالقرينة وإن وجدت القرينة وهي مسألة حسنة (ولو خاطبها بطلاق) معلق او منجز كما شمله كلامهم ومثله امره لمن يطلقها كما هو ظاهر وإنما اثرت قرائن الهزل في الاقرار لان المعتبر فيه اليقين ولانه اخبار يثار بها بخلاف الطلاق والامر به فيها (هازلا ولا عبا) بان قصد اللفظ دون المعنى وقع ظاهر او باطنا إجماعا وللخبر الصحيح ثلاث جدهن جد وهزلن جد الطلاق والنكاح والرجعة وخصت لتا كد امر الابضاع والا

من باب اجتماع المانع والمقتضى حتى يغلب المانع وهو النداء فلا يقع الطلاق او من قبيل اجتماع المقتضى وغيره فيغلب المقتضى فيقع الطلاق فيه نظر والا قرب الثاني اه عش (قوله أى مطلقا) إن اراد سواء قصد النداء او اطلق او قصد الطلاق فليس بظاهر في قصد الطلاق بل هو ممنوع اذ لا وجه مع قصد الطلاق إلا الوقوع وإن اراد سواء قصد النداء او اطلق فالحكم كذلك مع السكون فلم يزد الضم اليه شيئا اللهم إلا ان يختار الثاني ويراد الاطلاق من غير خلاف في صورتين ويحتاج هذا مع ما فيه الى نقل بذلك فليتامل اه سم (قوله لان بناءه على الضم الخ) يتامل هذا الكلام مع كون البناء على الضم حكم هذه الصيغة وإن لم يرد العلية لانها نكرة مقصودة اه سم وأقره الرشيدى وقد يجاب بما مر من تبادل وغلبة النداء لها باسمها (قوله وفي باطالقا بالنصب يتعين الخ) قد يقال مجرد باطالقا بالنصب لا يقتضى التطبيق اذ ليس شيئا بالمضاف فهو نكرة غير مقصودة وحاصله انه إذا لم يقصد به معين فالزوجة غير مسماة في هذه الصيغة ولا مقصودة بها تعيينها فقد يتجه ان يقال إن لم يقصد بهذه الصيغة الزوجة فلا وقوع وإن قصد ها فكالو لم ينصب فقوله في الحالين الخ المتجه منه اه سم وأقره الرشيدى وقد يجاب بان الزوجة مقصودة بها بقرينة التخاطب لكن لا من حيث شخصها بل من حيث كونها من افراد الصيغة ثم قوله فقد يتجه الخ خلاف موضوع المسئلة من الاطلاق (قوله حمل كلامه) أى الزركشى من عدم الوقوع مع الضم ومن الوقوع مع النصب مطلقا فيها اه عش (قوله والقن الخ) الاولى تقديمه على قوله قال الزركشى الخ (قوله او طالعا) أى ونحوه من الاسماء التى تقارب حروف طالق اه معنى (قوله ظاهرا لظهور القرينة) كذا في المعنى وفي البجيرى والقرينة قرب المخرج والامر الذى ادعاه مانعا من وقوع الطلاق التفاف الحرف أى انقلابه الى الآخر اه (قوله فان لم يقل ذلك) أى اردت النداء اه عش (قوله وقضيته) أى قوله فان يقل الخ (قوله انه لو مات الخ) قد يفرق بان عدم دعوى الحى ما ذكر ظاهر في الحكم بالوقوع بخلاف من مات عقب ما ذكر ان الاصل بقاء العصمة اه سيد عمر ولا يخفى بعده (قوله حكم عليه بالطلاق) أى من وقت الصيغة على المعتمد اه عش (قوله عملا الخ) تعليل لقوله فان لم يقل ذلك طلقت وقوله ومنه يؤخذ أى من هذا التعليل (قوله في هذا) أى فى الحكم بوقوع الطلاق ما لم يقل اردت خلافه اه عش (قوله وإن وجدت الخ) غاية لقوله ان مثله في هذا كل من الخ (قوله كما شمله) أى ما ذكر من المعلق والمنجز اه عش (قوله ومثله) أى مثل خطابه اياها بالطلاق (قوله لمن يطلقها الخ) أى لمن لا يعلق طلاقها لما مر في شرح قول المصنف يشترط لنفوذه من انه لا يصح التعليق من الوكيل وقوله لا يثار بها أى بالقرائن اه عش (قوله فيها) أى التعليلين (قوله وقع ظاهرا) الى قوله وفي رواية في المعنى الا قوله اجماعا (قوله وخصت) أى الثلاثة في الحديث وقوله كذلك أى هزلها وجدها سواء وقوله وفي رواية الخ يحتمل أنه بدل الرجعة ويحتمل انه زائد على الثلاثة وعليه فالتقدير والعق ك هذه الثلاثة وفصله عنها لعدم تعلقه بالابضاع وشبهه بها في

ما ذكر فهل يقع عليه عند الاطلاق فيه نظر ويتجه المنع (قوله أى مطلقا) ان اراد سواء قصد النداء او اطلق او قصد الطلاق فليس بظاهر في قصد الطلاق بل هو ممنوع اذ لا وجه مع قصد الطلاق الا الوقوع وان اراد سواء قصد النداء او اطلق فالحكم كذلك مع السكون فلم يزد الضم عليه شيئا اللهم إلا ان يختار الثاني ويراد الاطلاق من غير خلاف في صورتين ويحتاج هذا مع ما فيه الى نقل بذلك فليتامل (قوله لان بناءه) يتامل هذا الكلام مع كون البناء على الضم حكم هذه الصيغة وان لم يرد العلية لانها نكرة مقصودة (قوله وفي باطالقا بالنصب يتعين الخ) قد يقال مجرد باطالقا بالنصب لا يقتضى التطبيق اذ ليس شيئا بالمضاف لعدم اتصال شيء به فهو نكرة غير مقصودة وحاصله انه إذا لم يقصد به معين فالزوجة غير مسماة في هذه الصيغة ولا مقصودة بها بعينها فقد يتجه ان يقال ان لم يقصد بهذه الصيغة الزوجة فلا وقوع وان قصد ها فكالو لم ينصب فقوله في الحالين الخ المتجه منه (قوله ورد بان اللحن الخ) قد يقال انما يكون لحننا ان قصد به معين والا فهو

فكل التصرفات كذلك وفي رواية والعق وخص لتشوف الشارع اليه ولكون اللعب أعم مطلقا من الهزل عرفا إذ الهزل يختص بالكلام عطفه عليه وإن رادفه لغة كذا قاله شارح وجعل غيره بينهما تغاييرا ففسر الهزل بان يقصد اللفظ دون المعنى واللعب

بان لا يقصد شيئا وفيه نظر إذ قصد اللفظ لا بد ( ٣٠ ) منه مطلقا بالنسبة للوقوع باطنا ومن ثم قالوا لكانت طالق وقصد لفظ الطلاق

دون معناه كما في حال الهزل وقع ولم يدين في قوله ما قصدت المعنى ( او وهو يظنها اجنبية بان كانت في ظلمة او نكحها له وليه او وكيله ولم يعلم ) او ناسيا ان له زوجة كما نقله عن النص واقراه وقال الزركشي ينبغي تخريجه على حنث الناسي وهو متجه ( وقع ) ظاهر الا باطنا كما اقتضاه كلام الشيخين وجزم به بعضهم لكن نقل الاذرعى ما يقتضى خلافه واعتمده وذلك لانه خاطب من هي محل الطلاق والعبرة في العقود ونحوها بما في نفس الامر وقضية هذا الوقوع باطنا لكن عارضه ما عهد من تأثير الجهل في ابطال الابرار من المجهول المشابه لهذا نعم في الكافي ان من قال ولم يعلم له زوجة في البلدان كان لي في البلد زوجة فهي طالق وكانت في البلد فعلى قولي حنث الناسي قال البلقيني وأكثر ما يلح في الفرق بينها صورة التعليق اه ويرد بان لا نظر لانه كالناسي فلا فرق بين التعليق وغيره فالذي يتجه انه ياتي هنا ما ياتي في الجمع بين كلام الشيخين قبيل قوله او بفعل غير من يبالي بتعليقه ويفرق بين ماهذا وعدم وقوعه خلافا للامام على من طلب من الحاضرين أو الحاضرات

التأكد وقوله إذ الهزل الخ علة لكون الهزل أخف وقوله يختص بالكلام أي واللعب قد يكون بغيره وقوله عطفه أي اللعب وقوله عليه أي الهزل اه عش وقدير عليه ان عطف العام من خصائص الو او ( قوله بان لا يقصد شيئا ) كقولها في معرض دلال وملاعبة او استهزاء لطفى فيقول لاعبا او مستهزئا طلقته اه معنى ( قوله وفيه نظر ) أي فيما جعله الغير وقوله لا بد منه مطلقا أي سواء في ذلك الهزل واللعب وغيرهما وقوله ومن ثم أي من أجل انه لا بد من قصد اللفظ اه عش أي مطلقا ( قوله ومن ثم قالوا الخ ) يتأمل وجه التأيد لان عبارتهم الآتية كما في حال الهزل ولو كانت كما في حال اللعب لكان التأيد واضحا وأما الهزل فالقائل المذکور يعتبر فيه قصد اللفظ اه سيد عمر وقد يجاب المؤيد مفهوم قوله وقصد لفظ الطلاق والمشار إليه قول الشارح اذ قصد اللفظ الخ لا ترادفهما ( قوله وقع ) أي ظاهر او باطنا اه عش ( قوله كما نقله عن النص ) اعتمده النهاية والمعنى ( قوله على حنث الناسي ) أي فيما لو حلف لا يفعل كذا فأنسى الحلف ففعله حيث قيل فيه بالحنث وان كان الراجح عدم الحنث اه عش ( قوله وهو متجه ) قد يقال لو اتجه لجري مثله في ظنها اجنبية محشى أي لا مكان تخريجه على حنث الجاهل اه سيد عمر ( قوله لا باطنا ) وفاقا للمعنى وخلافا للنهاية ( قوله كما اقتضاه ) أي عدم الوقوع باطنا وهو الظاهر اه معنى ( قوله لكن نقل الاذرعى ) عبارة المعنى وان قال الاذرعى قضية كلام الرواي ان المذهب الوقوع باطنا اه ( قوله وذلك لانه الخ ) تعليل لما في المتن ( قوله وقضية هذا ) أي التعليل ( قوله نعم ) إلى قوله اه في النهاية والمعنى ( قوله ولم يعلم الخ ) حالية ( قوله فعلى قولي حنث الناسي الخ ) أي والراجح منهما عدم الوقوع لكن صاحب السكافي يقول بالحنث في المبني عليه فكذا في المبني وعليه فلا يحتاج للفرق بينه وبين كلام المصنف ومع ذلك فالمعتمد في مسألة الكافي انه ان قاله على غلبة الظن دون مجرد التعليق لم يقع ولما وقع اه عش ( قوله في الفرق بينهما ) أي بين مسألة المتن وما في الكافي كروى وعش ( قوله صورة التعليق ) أي فلا يقع في مسألة الكافي لوجود التعليق بخلاف مسألة المتن فانه لا تعليق فيها إلا ان هذا لا يلزم ما مر عقب قول المتن ولو خاطبها بطلاق من قوله معلق او منجز اه عش ( قوله ما ياتي في الجمع الخ ) أي ففى مسألة الكافي إن قصد ان الامر كذلك في ظنه أو اعتقاده أو فيما انتهى إليه علمه أي لا يعلم خلافه أو لم يقصد شيئا فلا حنث وإن قصد ان الامر كذلك في نفس الامر بان يقصد به ما يقصد بالتعليق عليه حنث وبين الشارح الفرق بين عدم الوقوع في مسائل التعليق وبين الوقوع على من خاطب زوجته بطلاق ظانا انها اجنبية على هذا التفصيل فراجع اه سم أي في فصل انواع من التعليق ( قوله بين كلام الشيخين ) أي بين اطراف كلامهما ( قوله ويفرق ) إلى قول المتن ولا يقع طلاق مكره في النهاية والمعنى ( قوله بين ماهنا ) أي ما في المتن من الوقوع في مسألة ظنها اجنبية ( قوله على من طلب الخ ) متعلق بعدم وقوعه ( قوله ولا يعلمها ) أي ومثله ما لو علمها كذا في النهاية ونقله الفاضل المحشى عن صاحبها ولم يتعقبه وكان وجهه ان قرينة المقام تدل على ان مراده المعنى اللغوي فلا فرق بين العلم والجهل وعدم العلم في كلامهم محض تصوير لان اصل الكلام في حادثة رفعت إلى الامام فاقى فيها بالحنث والمعتمد خلافه كما تقرراه سيد عمر ( قوله

نكرة غير مقصودة وحكمها النصب فلم حمل على المعين حتى كان لحناء ( قوله وهو متجه ) قد يقال لو اتجه لجري مثله في ظنها اجنبية ( قوله في المتن وقع ) أي ظاهر او باطنا كما اقتضاه كلام الرواي وغيره وانه المذهب وجزم به في الانوار واعتمده الاذرعى شرح مر ( قوله صورة التعليق ) ويؤيده ما ياتي من ان حلف على إثبات او نفي معتمد على غلبة ظنه لا حنث عليه وإن تبين الامر بخلافه فسقط القول بانه مردود كذا شرح مر و اقول ما حمل عليه هو حاصل قول الشارح والذي يتجه الخ لكنه يناقض في رد الشارح المذکور فتأمل ( قوله ما ياتي في الجمع الخ ) أي ففى مسألة الكافي إن قصد ان الامر كذلك في ظنه أو اعتقاده أو فيما انتهى إليه علمه أي لم يعلم خلافه أو لم يقصد شيئا فلا حنث وإن قصد ان الامر كذلك في نفس الامر بان يقصد به ما يقصد بالتعليق عليه حنث وبين الشارح الفرق بين عدم الوقوع في مسائل التعليق على هذا التفصيل وبين الوقوع

ولا يعلمها بانه هنالم يقصد بالطلاق معناه الشرعى بل نحو ما معناه اللغوى وقامت القرينة على ذلك فمن ثم لم يوقعوا عليه شيئا (ولو لفظ مجمى به) أى الطلاق (بالعربية) مثلا اذا الحكم بعم كل من تلفظ بغير لغته (ولم يعرف معناه لم يقع) كتلفظ بكلمة كفر لا يعرف معناها ويصدق في جهله معناه للقرينة ومن ثم لو كان مخالطا لأهل تلك اللغة بحيث تقضى العادة بعلبه بهلم (٣١) يصدق ظاهرا ويقع عليه (وقيل إن نوى

معناها) عند أهلها (وقع) لانه قصد لفظ الطلاق لمعناه وردوه بان المجهول لا يصح قصده (ولا يقع طلاق مكره) بباطل ولا ينافيه ما يأتى فى التعليق من أن المعلق بفعله لو فعل مكرها بباطل او بحق لاحث خلافا لجمع لان الكلام هنا فيما يحصل به الاكراه على الطلاق فاشتراط تعدى المكره به ليعذر المكره وثم فى ان فعل المكره هل هو مقصود بالخلف عليه او لا كالناسى والجاهل والاصح الثانى فلا يتقيد بحق ولا باطل وهذا يتجه ما اقتضاه كلام الرافعى من عدم الحث فى ان اخذت حقه منى فأكراهه السلطان حتى اعطى بنفسه واندفع قول الزركشى المتجه خلافا لانه اكراه بحق كطلاق المولى ووجه اندفاعه ان قوله منى يقتضى ان فعله مقصود بالخلف عليه كفعل الاخذ وقد تقرر ان الفعل المكره عليه غير مقصود بالخلف عليه اكراه بحق او باطل والمولى ليس بما نحن فيه لان الشرع اكراهه على الطلاق نفسه وما نحن فيه الاكراه على خارج عنه

بانه هنالم يقصد الخ) يؤخذ منه انه لا فرق في ذلك بين أن يقول ما ذكر للتضجر أو عدمه حيث أراد بطلقة تم فارت مكانكم أو اطلق اه ع ش (قوله معناه الشرعى) وهو قطع عصمة النكاح (قول المتن لم يقع) أى وإن قصد به معناه عند أهله اه ع ش عبارة للمغنى وإن قصد به قطع النكاح كما لو أراد الطلاق بكلمة لا معنى لها اه (قوله ويصدق في جهله الخ) أى ولا يقع باطنا إن كان صادقا اه ع ش (قوله لم يصدق ظاهرا) ويدين اه معنى (قوله ويقع عليه) أى ظاهر اه ع ش (قوله بباطل) عبارة للنهية بغير حق اه زاد المغنى خلافا لاني حنيفة اه قال ع ش قوله بغير حق يؤخذ منه جواب حادثة هي أن شخصا كان يعتاد الحراثة لشخص فتشاجر معه خلف بالطلاق الثلاث لا يحرث له في هذه السنة فشكاه لشاد البلد فأكراهه على الحراثة في تلك السنة وهدده إن لم يحرث له بالضرب ونحوه وهو انه لا يحرث لان هذا اكراه بغير حق ولا يشترط تجديد الاكراه من الشاد المدكور بل يكفي ما وجد منه او لاحث اكراهه على الفعل جميع السنة عى العادة بل لو قال له احث له جميع السنين وكان حلفه لا يحرث له اصلا لا في تلك السنة ولا في غير هالم يحرث مادام الشاد متوليا تلك البلدة وعلم انه ان لم يحرث عاقبه بخلاف ما لو استاجر له عمل خلف أنه لا بفعله فأكراهه عليه فانه يحرث لان هذا اكراه بحق اه ع ش (قوله او بحق لاحث) خلافا للنهية والمغنى (قوله لاحث) أى على ما يأتى والذي ائفى به شيخنا الشهاب الرملى فم لو كان الطلاق معلقا على صفة انها ان وجدت باكراه بغير حق لم ينحل بها كما لم يقع بها او بحق حث وانحلت مر اه سم (قوله تعدى المكره به) بكسر الراء أى الطلاق ليعذر المكره أى على الطلاق (قوله ان فعل المكره) بفتح الراء أى المعلق عليه الطلاق (قوله او لا) أى وإنما المقصود بالخلف الفعل بالاختيار (قوله المتجه خلافا) أى خلاف عدم الحث اه كرى (قوله ووجه اندفاعه الخ) حاصله ان قوله متى صير فعله هو اعطاؤه بنفسه محلو فاعليه وفعله إذا كان محلو فاعليه لا يتناول ما صاحبه اكراه مطلقا وقوله وقد تقرر ان الفعل المكره الخ فلو كان الاكراه للاخذ على الاخذ فيجرى فيه ما يأتى في قول المصنف او بفعل غيره من يبالى بتعليقه الخ كما هو ظاهر اه سم (قوله والمولى ليس الخ) جواب سؤال (قوله لان الشرع الخ) سياتى عن المغنى انه مبنى على المرجوح (قوله وما نحن فيه) وهو ما اقتضاه كلام الرافعى (قوله على خارج عنه) أى الطلاق وكذا ضمير سبيله (قوله لما تقرر) أى اتفاقا وقوله والاصح الثانى اه كرى (قوله ان فعل المطلق) أى المحلوف عليه (قوله على ذلك) أى الفعل بالاختيار (قوله ما بينهما) أى بين ما نحن فيه وطلاق المولى وقال الكردى أى بين نفس الطلاق والخارج عنه اه (قوله بما ذكرته) اراد به قوله ان قوله منى يقتضى ان فعله الخ اه كرى (قوله لا ترى ذلك) أى اشتراط كون الاخذ باختيار المعطى (قوله الظاهر فى انه لا بد الخ) ممنوع اه سم عبارة السيد عمر لك ان تقول لا يخفى ما فى هذا الرد فاعمل الاولى ان يوجه ما ذكر بان هذه العبارة وإن كان حقيقها التعليق على اخذ الآخذ لكن من يبالى بتعليقه الخ كما هو ظاهر (قوله الظاهر فى انه الخ) ممنوع

جعل الخالف سبيله عند الاختيار لا الاكراه لما تقرر أن الفعل المطلق يحمل على ذلك وشتان ما بينهما ثم رأيت القاضى صرح بما ذكرته فقال ان المحلوف عليه هنا الاخذ باختيار المعطى والامام أقره عليه والزركشى قال نحن لا نرى ذلك بل يكفي الاخذ منه وإن لم يعطاته ويورد بان فيمار آه الغاء لقوله منى الظاهر فى انه لا بد من نوع اختيار له فى الاعطاء اذ من أخذ من مكره لا يقال أخذ منه على الاطلاق

ولما يقال اكرهه حتى اعطاه ويؤخذ مما تقرر ان من حلف لا يكلم فلانا فاجبره القاضي على كلامه لا يحنث به لكن محله فيما فعله لداعية الاكراه وهو ما يزول به الهجر المحرم اما الزائد عليه فيحنث به لانه لانه ليس مكرها عليه فان فرض ان القاضي أجبره على كلامه وان زال الهجر قبله لم يحنث ايضا لما تقرر ان المسكره بياطل لا يحنث فزعم بعضهم ان اجبار القاضي انما ينصرف لما يزول به الهجر المحرم محله حيث لم ينص القاضي على خلاف ذلك وان تعدى به وذلك للخبر الصحيح برفع القلم عنه مع الخبر الصحيح أيضا لا طلاق في إغلاق وفسره كثيرون بالاكراه كأنه أغلق عليه الباب أو الغلق عليه رأيه ومنعوا تفسيره بالغصب للاتفاق على وقوع طلاق الغضبان قال البيهقي وأفتى به جمع من الصحابة ولا يخالف لهم منهم ومنه كما هو ظاهر ما لو حلف لبطانها قبل نومه فغلبه النوم بحيث لم يستطع رده بشرط ان لا يتمكن منه قبل غلبته له بوجه أما الاكراه بحق كطلاق زوجتك وإلاقتلتك بقتلك أبي فيقع معه

الظاهر المتبادر أن المراد بها التعليق بالاغطاء بقرينة انها لما تقال في مقام الامتناع منه والعلاقة ما بينهما من التلازم غالباً نعم ان فرض ادعائه ارادة الحقيقة قبل كما هو اه وقوله لكن الظاهر المتبادر الخ فيه وقفة (قوله) ولما يقال اكرهه الخ بل يقال اخذه منه كرها اه سم (قوله) فاجبره القاضي على كلامه الخ لك ان تقول حكم القاضي لا يتعلق بالامور المستقبلية فاجباره إنما يصح على الكلام في الحال دون الكلام فيما بعد لان الكلام في الاجبار بالحكم فاذا اجبره ثم كلبه بعد ذلك سواء ما يزول به الهجر والزائد عليه حنث لان الحكم لم يتناوله فهو غير مجبر عليه فليتأمل اللهم إلا أن يقال أن الحكم تناوله تبعاً فان كان المراد باجبار القاضي توعدده بنحو الحبس والضرب فظاهر ان هذا لا كراه بالنسبة لكل ما يتعلق به حتى الزائد على الهجر المحرم ثم رايت قوله الاتي قبيل قول المتن وشرط الاكراه والذي يتجه الخ وهو صريح في ان المراد باجبار الحكم والالزام اه اقول وقول الشارح فان فرض ان القاضي الخ كالصريح في ان المراد باجبار القاضي هنا الجبر الحسي ثم رايت سم قد نبه عليه فيما كتبه على قول الشارح الاتي والذي يتجه الخ (قوله) لكن محله فيما فعله الخ) ومحله أيضاً في مرة واحدة فلا يتناول الحكم أكثر منها فاذا اجبره القاضي على كلامه فكلمه على وجه زال به الهجر المحرم ثم كلبه بعد ذلك حنث فيحتاج لا جبار آخر على الكلام بعد ذلك وهكذا ولو حلف لا يدخل لزوجه في دار ايها فاجبره القاضي على الدخول ودخل حنث لعدم صحة حكم القاضي بالدخول إذ لا يلزمه الدخول مراً اه سم اقول الظاهر اخذاً مراً عن ع ش ان اجبار القاضي على ان يكلمه متى لاقاه على المعتاد يكفي في عدم الحنث بغير الكلام الاول ايضا ولا يشترط حيث يتجدد الا جبار (قوله) ما يزول به الهجر المحرم) وهو التكلم مرة اه كردى (قوله) وان تعدى به تأمل الجمع بينه وبين ما نقله الفاضل المحشي عن الجلال الرملي في مسألة الخلط على عدم دخوله في دار ايها وكذا يشكل عليه ما صرحوا به انه ان حكم المولى بالطلاق الثلاث لم يقع ويظهر في الجمع بينهما ان يقال ان كان اجبار القاضي بمجرّد الحكم حنث لانه حينئذ ليس اجباراً شرعياً ولا حسياً وان كان تهديداً بشيء مما ياتي فلا حنث لانه اكراه حسي اه سيد عمر (قوله) وذلك الخ) تعليل لما في المتن وقوله عنه اى المسكره (قوله) وفسره) اى الاغلاق (قوله) قال البيهقي الخ) اثبات للاتفاق (قوله) وأفتى به) اى بوقوع طلاق الغضبان وقوله ولا يخالف الخ اى فكان إجماعاً سكتوا (قوله) ومنه) اى الاكراه الى قوله ويظهر في النهاية لا اقوله وكذا في اكراه القاضي الى قوله نعم (قوله) فغلبه النوم) اى ولو قبل وقته المعتاد وقوله بوجه اى فان تمكن ولم يفعل حتى غلبه النوم حنث وظاهر التعبير بالتمكن انه لا يمنع من الحنث القوت لوجود من يستحي من الوطء بحضورهم عادة كمحرمه وزوجه اخرى ولو قيل بعدم الحنث وجعل ذلك عذراً ويراد بالتمكن التمكن المعتاد في مثله (قوله) ولما يقال اكرهه حتى اعطاه) بل يقال اخذه منه كرها (قوله) ويؤخذ مما تقرر ان من حلف لا يكلم فلانا فاجبره القاضي الخ) لك ان تقول حكم القاضي لا يتعلق بالامور المستقبلية فاجباره إنما يصح على الكلام في الحال دون الكلام فيما بعد لان الكلام في الاجبار بالحكم فاذا اجبره ثم كلبه بعد ذلك سواء ما يزول به الهجر والزائد عليه حنث لان الحكم لم يتناوله فهو غير مجبر عليه فليتأمل اللهم إلا أن يقال أن الحكم تناوله تبعاً فان كان المراد باجبار القاضي توعدده بنحو الحبس والضرب فظاهر ان هذا لا كراه بالنسبة لكل ما يتعلق به حتى الزائد على الهجر المحرم فليجرر ثم رايت قوله الاتي قبيل وشرط الاكراه والذي يتجه الخ وهو صريح في ان المراد باجبار الحكم والالزام (قوله) لكن محله فيما فعله الخ) ومحله أيضاً مرة واحدة فلا يتناول الحكم أكثر منها لان الاكثر لم يوجد فلا يشمل الحكم فاذا اجبره القاضي على كلامه فكلمه على وجه زال به الهجر المحرم ثم كلبه بعد ذلك حنث فيحتاج لا جبار آخر على الكلام بعد ذلك وهكذا ولو حلف لا يدخل لزوجه في دار ايها فاجبره القاضي على الدخول ودخل حنث لعدم صحة حكم القاضي بالدخول إذ لا يلزمه الدخول فلو اجر نفسه لعمل داخل الدار واجبره القاضي على الدخول ودخل حنث لانه فوت البر على نفسه باختياره (كطلاق زوجتك والاقتلتك بقتلك ابني) هذا يدل على ان المراد بالاكراه بحق ما يعم كون المسكره به حقلاً خصوصاً

لم يعبدها ع وش وقوله لو قيل الخ ظاهر لا ينبغي العدول عنه إلا بنقل (قوله) وكذا في إكراه القاضى الخ) أى  
فلفظها عبارة المغنى وصور الطلاق بحق جمع با كراه القاضى المولى بعد مدة الإيلاء على طلاق واحدة فان  
أكره على الثلاث فلفظها لغير الطلاق لأنه يفسق بذلك وينعزل به فان قيل المولى لا نامره بالطلاق عينا بل به  
أو بالفئة ومثل هذا ليس إكراهاً يمنع الوقوع كالوا كره على أن يطلق زوجته أو يعتق عبده فأتى بأحد هما فإنه  
ينفذ أجيب بأن الطلاق قديمتين في بعض صور المولى كالأولى وهو غائب فضت المدة فوكلت بالمطالبة  
فرفعه وكيلها إلى قاضى البلد الذى فيه الزوج وطالبه فان القاضى يأمره بالفئة باللسان في الحال وبالمسير  
إليها أو بمحملها إليه أو الطلاق فان لم يفعل ذلك حتى مضى مدة إمكان ذلك ثم قال أسير إليها الآن لم يمكن بل يجبر  
على الطلاق عينا هكذا أجاب به ابن الرفعة وهو إنما يأتى تفريعا على مرجوح وهو أن القاضى يكره المولى  
على الفئة أو الطلاق والاصح أن الخا كم هو الذى يطلق على المولى المتمتع كما سيأتى في بابها فلا إكراه أصلا  
حتى يحتجز عنه بغير حق اه (قوله نعم) إلى قوله ويظهر في المغنى (قوله زوجة نفسه) أى المسكرة بكسر  
الراء وقوله نوى المسكرة بفتح الراء (قوله هي بمعنى كان) والمصنف يستعمل ذلك في كلامه كثيرا اه  
نهاية (قول المتن أكره) بضم الهزرة اه معنى (قول المتن فوجد) ظاهره وإن لم يملك إلا واحدة وهو  
ظاهر لوجود قرينة الاختيار بالعدول عما أكره عليه اه سم (قول المتن فكنى) أى ونوى اه معنى  
عبارة سم قوله فكنى في هذه المسئلة تأمل لأنه إن أريد أنه كنى بدون نية الطلاق فالكنية بدون النية لا أثر  
لها سواء وجد إكراه أم لا فلا يصح قوله وقع وإن أريد أنه كنى مع النية ففيه أنه لو وافق المسكرة ونوى الطلاق  
وقع لا اختياره فلا حاجة في الوقوع هنا إلى اعتبار مخالفة المسكرة بالعدول عما أمر به وقد يجاب باختيار الشق  
الثاني ولا مانع من تعليل الوقوع بكل من اختياره بالعدول واختياره بالنية اه (قول المتن فكنى) بالتخفيف  
عبارة المختار الكناية أن يتكلم بشيء ويريد غيره وقد كُتبت بكذا عن كذا وكنوت أيضا كناية فيهما  
وكناءه أبا زيدو بأبي زيد تنكية كما تقول سماه اه فجعل التنكية بمعنى وضع الكنية والكنية بمعنى التكلم  
بكلام يريد به غير معناه ولعل هذا بحسب اللغة واما عند أهل الشرع فهي لفظ يحتمل المراد وغيره فيحتاج  
في الاعتماد به نية المراد لحفائه فهي نية أحد محتملات اللفظ لانية معنى مغاير لدلوله اه ع ش (قول المتن فرح)  
بتشديد الراء أى قال سرحتها ووقع الإكراه بالعكس لهذه الصور بأن أكره على واحدة ثلث الخ وقع أى  
الطلاق في الجميع اه معنى وظاهر كلامهم ظاهر أو باطنا وسواء كان المسكرة بفتح الراء عالما بتأثير  
الإكراه أم لا ولو قيد الوقوع في صور العدول إلى الأخف كالعدول من الثلاث إلى الواحدة بعلم تأثير  
الإكراه لم يبعد فليراجع (قوله) لأنه مختار لما أتى به) عبارة المغنى لأن مخالفته أشعر باختياره فيما أتى به اه  
وقضيتها كقول الشارح الاتى لأن الشرط أن يطلق الخ أنه يدين باطنا فليراجع (قوله كاف هنا) أى في  
الوقوع لا اختياره حينئذ اه سم (قوله لأن الشرط) أى شرط منع الإكراه الوقوع (قوله ومن قصد ذلك)  
أى لفظ الطلاق بمعناه (قوله فما أفهمه قولهم نوى الإيقاع) عبارة الروض مع شرحه ولو أكره فقطد  
الإيقاع وقع فصريح لفظ الطلاق عند الإكراه كناية اه وعبارة ابن قاسم الغزى ويستثنى المسكرة

كون نفس الإكراه حقا فإنه ليس له الإكراه على الطلاق وإن استحق قتله (قوله في المتن فوجد) ظاهره وإن  
لم يملك إلا واحدة وهو ظاهر لوجود قرينة الاختيار بالعدول عما أكره عليه (قوله في المتن فكنى) في هذه  
المسئلة تأمل لأنه إن أريد أنه كنى بدون نية الطلاق فالكنية بدون النية لا أثر لها سواء وجد إكراه أم لا  
فلا يصح قوله وقع وإن أريد أنه كنى مع النية ففيه أنه لو وافق المسكرة ونوى الطلاق وقع لا اختياره وتخصيص  
قولهم هذا بالصريح كما قد يتوهم من بعض الألفاظ كقوله في شرح الروض عقب قول الروض ولو  
أكره فقطد الإيقاع وقع فصريح لفظ الطلاق عند الإكراه كناية اه لا وجه له فلا حاجة في الوقوع  
هنا إلى اعتبار مخالفة المسكرة بالعدول عما أمر به وقد يجاب باختيار الشق الثاني ولا مانع من  
تعليل الوقوع بكل من اختياره بالعدول واختياره بالنية (قوله كاف هنا) أى في الوقوع لا اختياره حينئذ

وكذا في إكراه القاضى  
للسولى بشرطه الآتى  
واستشكاه الرافعى وأجاب  
عنه ابن الرفعة بما بينته في  
شرح الارشاد نعم لو  
أكرهه على طلاق زوجة  
نفسه وقع لأنه أبلغ في  
الأذن وكذا إذا نوى  
المسكرة الإيقاع لكنه  
الآن غير مكروه كما في قوله  
(فان ظهر قرينة اختيار  
بان) هي بمعنى كان (أكره)  
على طلاق إحدى امرأته  
مبهما فعين أو معينا فأهم  
أو (على ثلاث فوجد أو  
صريح أو تعليق فكنى أو  
تجزأ أو على) ان يقول (طلقت  
فسرح أو بالعكس) أى  
على واحدة فثلث أو كناية  
فسرح أو تنجز فعلى أو  
تسريح فطلق (وقع) لأنه  
مختار لما أتى به ويظهر أن  
نيته استعمال لفظ الطلاق  
في معناه كاف هنا وإن لم  
يقصد الإيقاع لأن الشرط  
ان يطلق لداعى الإكراه  
ومن قصد ذلك غير مطلق  
لداعيه بل هو مختار له فما  
أفهمه قولهم نوى الإيقاع



ان نية غيره لا تؤثر كافي الكناية غير مراد لقوله لا بد ان يطابق لداعي الاكراه من غير ان يظهر منه قرينة اختيار البتة (تنبيه) الاكراه الشرعي كالحيض فلو حلف ليطآن زوجته (٣٤) الليلة فوجدها حائضاً ولتصوم من غدا فحاضت فيه أو ولييعلن أمته اليوم فوجدها حبلية لم

يحدث وكذا لو حلف ليقضين زيدا حقه في هذا الشهر فعجز عنه كما يأتي وحكاية المزني الاجماع على الحنث هنا غير صحيحة لان الخلاف مشهور كما اشار اليه الرافعي وآخر الطلاق وتبعه محققوا المتأخرين كاليلقيني وغيره فافتوا بعدم الحنث وبعضهم اول كلام المزني وسيأتي أو آخر الايمان وحنث من حلف ليعصين الله وقت كذا فلم يعصه انما هو لحلفه على المعصية قصداً ومن ثم لو حلف لا يصلي الظهر فصلاه حنث والحاصل انه حيث خص يمينه بالمعصية أو أتى بما يعمها قاصداً خرها أو دلت عليه قرينة كما يأتي في مسألة مفارقة الغريم فان ظاهر الخصام والمشاحة فيها أنه أراد لا يفارقه وان أعسر حنث بخلاف من أطلق ولا قرينة فيحمل على الجائر لانه الممكن شرعا والسابق الى الفهم ومنه أن يحلف لا يفارقه ظاهراً يساره فبان أعساره فلا يحنث بمفارقته ولو أراد بالوطء ما يعم الحرام حنث بتركه للحيض كالحلف لا يفعل

على الطلاق فصريحه كناية في حقه إن نوى وقوعه وإلا فلا اه قال شيخنا قوله إن نوى وقوعه وإلا فلا فالشرط في وقوع الطلاق على المكروه نيته ولو صريحاً اه وعبرة بفتح المعين لا طلاق مكره بغير حق بمحذور فاذا قصد المكروه الايقاع للطلاق وقع كما إذا اكراه بحق اه وهذه صريحة في اشتراط نية الايقاع في الاكراه مطلقاً (قوله ان نية غيره) يعني نية معنى لفظ الطلاق بدون نية الايقاع به (قوله الاكراه الشرعي) إلى قوله ومنه ان يحلف في النهاية لا قوله وحكاية المزني إلى قوله وحنث من حلف (قوله فلو حلف ليطآن الخ) أي ويبرن حلف على فعل ذلك بادخال الحشفة فقط ما لم يرد بالوطء قضاء الوطر وقوله فوجدها حائضاً أي تبين أن الحيض كان موجوداً وقت حلفه فلو حلف وهي طاهرة ثم حاضت فان تمكن من وطئها قبل الحيض ولم يفعل حنث وإن لم يتمكن بان طراها الدم عقب الحلف لم يحنث كما مر فيمن غلبه النوم وكما يأتي فيما لو حلف لياكلن ذا الطعام غدا فتلف الطعام بعد مجيء الغد فانه ان تمكن من الاكل ولم ياكل حنث وإلا فلا ومثل ذلك ما لو وجدها مريضاً لا تطيق معه الوطء فلاحنث وتصديق ذلك لانه لا يعلم إلا منها اه عش وقوله بان طراها الدم الخ أي وجد عندهما من يستحي من الوطء بحضوره اخذاً مما مر عنه انفا (قوله أو ولييعلن أمته اليوم) ليتأمل ما لو تعذر بيعها لعدم وجدان مشتر ولعل الاقرب عدم الوقوع قياساً على مسألة النوم السابقة انفا بجامع عدم التمكن وما لو لم يجدر اغبالاً بغير فاحش ولا يبعد الوقوع لانه مقصر اه سيدعمر وسيأتي عن عش في مسألة الحلف على قضاء الحق ما يوافق (قوله حبلية منه) أي أو من غيره بشبهة توجب حرية الحمل اه عش (قوله وكذا لو حلف ليقضين زيدا الخ) قد يقال ما مقتضى كون الاكراه فيه شريعياً فان المتبادر كونه حسياً اه سيدعمر (قوله فعجز عنه) المتبادر من هذا انه لم يقدر على جماعه وان قدر على أكثره ولم يوف به لانه يصدق عليه انه عاجز عن المحلوف عليه ثم المراد بالعجز هنا ان لا يستطيع الوفاء في جزء من الشهر بخلاف ما لو قدر فلم يؤد ثم أعسر بعد فانه يحنث لتفريطه بالبر باختياره كما صرح بذلك الشهاب حجج في آخر الطلاق اه عش (قوله كما اشار اليه) أي إلى الخلاف (قوله وتبعه) أي الرافعي (قوله وسيأتي) أي بيان التأويل (قوله وحنث من حلف الخ) جواب سؤال مقدر حاصله أن هذا الحالف مكره شرعاً على ترك المعصية فكيف حنث مع ذلك اه سم (قوله انما هو الخ) خبر وحنث من الخ (قوله حنث) أي مع انه مكره شرعاً على الصلاة لان الحلف هنا على المعصية اه سم (قوله خص يمينه الخ) كلا أصلي الظهر في هذا اليوم وقوله أو أتى بما يعمها الخ كلا أصلي في هذا اليوم قاصداً بذلك دخول صلاة الظهر في مطلق الصلاة اه عش (قوله قاصداً دخولها) أي المعصية قال السيدعمر مقتضى هذا انه لا بد من هذا القصد مع العموم ومقتضى فرقه الاق خلافة فليتاامل اه (قوله انه اراد الخ) يؤخذ منه انه لو قال إنما حلفت لظني يساره لم يحنث إذا فارقته بلا استيفاء سيما إذا أظهر لما ادعاه سبباً كقوله وجدت معك قبل هذا الوقت دراهم اخذتها من جهة كذا فذكر المدين انه تصرف فيها واثبت ذلك بطريقه اه عش (قوله وإن أعسر) غاية (قوله حنث) جواب حيث خص الخ (قوله ومنه) أي الاكراه الشرعي (قوله ولو اراد بالوطء الخ) أي في المسئلة المذكورة اول التنبيه (قوله بتركه) أي الوطء (قوله قال) أي البعض (قوله

(قوله وحنث من حلف الخ) جواب سؤال مقدر حاصله ان هذا الحالف مكره شرعاً على الصلاة لان الحلف هنا على المعصية (قوله والحاصل به حيث خص يمينه) هل الاكراه الحسي في هذا كالشرعي حتى يتقيد عدم الحنث باكراه الحاكم في مسئلة الهجر السابقة وفي مسئلة الاداء الآتية قبيل المتن عن افتاء كثيرين من المتأخرين بما إذا لم يحلف على المعصية خصوصاً وعموماً بخلاف ما إذا حلف عليها كذلك بان حلف على ترك الاداء الذي وجب والكلام الذي يزول به الهجر (قوله حنث) أي مع انه مكره شرعاً على الصلاة لان الحلف هنا على المعصية

عامداً ولا ناسياً ولا جاهلاً ولا مكرها في حنث مطلقاً قال بعضهم ولو حلف لا يصلي لغير قبلة فصلان أربع ركعات لأربع جهات بالاجتهاد حنث ولا ينظر الى ان اجاب الشرع الصلاة عليه الى هذه الجهات منزل منزلة الاكراه كما تقر قال

لان هذا انما هو في حلف يتضمن الحث على الفعل لاجل الحلف كالمسئلة المذكورة ومسلتنا الحالف فيها يتضمن منع نفسه من الفعل لاجل الحلف ولم يقولوا بان ايجاب الشرع فيه منزل منزلة الاكراه بل صرحوا في لا افارقك فافلس فقارقه مختار احث وان كان فراقه له واجبا ولما لم يظهر للاسوى ذلك ادعى ان كلامهما متناقض انتهى وفي الفرق بين الحث والمنع نظر لان الشارع كما منعه من الفعل الذي حث نفسه عليه في الاول كذلك الزمه بالفعل الذي منع نفسه منه في الثاني فهو مكروه فيهما وقد يفرق بان الاول فيه اثبات وهو لا عموم فيه فلم يتناول اليمين جميع الاحوال بالنص والثاني فيه نفى وهو للعموم لان الفعل كالنكرة اثباتا ونفيا ففيه (٣٥) الحلف على كل جزئية من جزئيات

المفارقة بالمطابقة فصار حالفا على المعصية هنا قصدا فحث كما مر في لبعضين الله وبحث بعضهم عدم الوقوع في مسئلة القبلة لانه ان اراد الفرض فتعلق بمستحيل والا فاجتهد به يصيره جاهلا بالمحلف عليه وليس كما زعم في الاولى لان هذا ليس من التعليق بالمستحيل الشرعي في شيء كما هو واضح واما الثاني فمحتمل بل متجه لان انبهاهم جهة غير القبلة عليه حالة الصلاة يصيره جاهلا عند التوجه الى كل جهة بانها غير القبلة وعليه بعد لا ينفي جهله حالة الفعل والعبرة بهذا دون ما بعد وما قبل فاندفع ما قيل كل احد يعلم ان جهة القبلة واحدة لا غير ووجه اندفاعه ما قررته ان العبرة في الجهل انما هو بجهل المحلف عليه عند الفعل ولا شك انه جاهل بعين المحلف عليه عند ابتداء التوجه الى كل جهة وجعل الجلال البلقيني من الاكراه الشرعي ان لم ادخل الدار فانت طالق وهي

لان هذا اي تنزيل الايجاب الشرعي منزلة الاكراه الحسي (قوله كالمسئلة المذكورة) اي في اول التنبيه (قوله ومسلتنا) اي الحلف انه لا يصلي لغير القبلة (قوله ولم يقولوا) اي الاصحاب (قوله ذلك) اي اختصاص ذلك التنزيل بالحث على الفعل (قوله ان كلامهما) اي كلام الشيخين في تينك المسئلتين اه كرى (قوله انتهى) اي قول البعض (قوله وقد يفرق بان الخ) قد يقال من الاول حلف ليقضين زيدا حقه وهو صادق بما اذا كان بصورة ان لم افضه الخ فزوجتي طالق ومن الثاني حلف لا يصلي الخ وهو صادق بصورة ان صليت الخ فزوجتي طالق مع ان الاول نفى والثاني اثبات فليتا مل وقد يجاب بان مراده بالاول حلف ليقضين اي بلفظ لا قضين ومراده بالثاني لا افارقك فافلس التي استند اليها البعض المشار اليه لاثبات ما اختاره في مسئلة الصلاة اه سيد عمر وعبرة سم والكردى قوله بان الاول اي الحث وقوله والثاني اي المنع اه (قوله ففيه) اي في الثاني (قوله ان اراد) اي بغير القبلة وقوله الفرض اي الغير الفرضي الاحتمالي وقوله فتعلق بمستحيل اي لان كل جهة يصلي اليها باجتهاد يصح ان يفرض انها قبلة فلا يمكن فرض انها غير قبلة وقوله والا اي بان اراد الغير الحقيقي وقوله في الاولى اي قوله ان اراد الفرض وقوله واما الثاني اي قوله والا الخ اه كرى وكان الانسب تذكير الاول او تانيث الثاني (قوله كما هو واضح) اي لتحقيق احتمالي القبلة وعدمها (قوله وهي) اي الدار لغيره اي غير الحالف والجملة حالية (قوله اي الذي لا يعلم رضاه الخ) وقع السؤال عما لو حلف على شراء سلعة معينة في هذا اليوم فامتنع ما لكها من بيعها والذي يتجه انه من الاكراه الشرعي ويظهر قياسا على ما تقدم انه يتعين عليه الشراء ولو باز يد من ثمن المثل ان اراد الخلو ص اه سيد عمر وقوله من الاكراه الشرعي قد يقال انه من الاكراه الحسي نظير ما مر عنه في مسئلة حلف ليقضين زيدا الخ وقوله ولو باز يد الخ اي ان رضى بالبيع بذلك السلعة (قوله لانه الخ) تعليل للجعل المذكور (قوله ويرده) اي ذلك الجعل (قوله فلا اكراه الخ) فيقع الطلاق (قوله نظير ما مر) يعني مسئلة لا تصلي الظهر ومسئلة لا افارقك (قوله ما قاله) اي كونه من الاكراه الشرعي فلا حث (قوله ومر الخ) اي في شرح ولا يقع طلاق مكروه (قوله بما حاصله الخ) متعلق بالرد (قوله له) اي للحالف وقوله عنه اي عن فعل المعلق عليه (قوله لقولهم الخ) تعليل لقوله اي ان لم يكن له الخ (قوله وحلفها) اي القاضي البين المغلظة (قوله منها) اي من اليمين المغلظة (قوله باداء المدعى به الخ) ظاهره ولو باطلا ويؤيده ما ذكره في مسئلة قطاع الطريق اه سيد عمر (قوله ومن ثم الخ) اي من اجل التعليل بذلك الامكان (قوله هنا) اي فيما لو قال ان اخذت حقمك مني الخ (قوله لا بد الخ) اي في عدم الحث ان يجبر اي القاضي (قوله فتركه) اي التوكيل وقوله به اي بالا عطاء بنفسه (قوله قال عن ابن الصباغ فيمن حلف الخ) اي قال في تعليل هذه المسئلة لان العتق حصل الخ حال كون هذا التعليل منقول عن ابن الصباغ (قوله بعق عبده الخ) سيأتي بيان المراد بالحلف بعقته اه سم (قوله المقيد صفة عبده وقوله ان قيده) (قوله بان الاول) اي الحث وقوله والثاني اي المنع (قوله فيمن حلف بعق عبده الخ) وسياتي انفا بيان المراد بالحلف بعقته

لغيره اي الذي لا يعلم رضاه لانه ممنوع من دخولها شرعا ويرده ان هذا حلف على فعل المعصية قصدا فلا اكراه فيه نظير ما مر نعم ان كان الفرض انه ظن رضاه بدخوله ثم بان خلافه وان منع من الدخول اتجه قاله ومر انه لو قال ان اخذت حقمك مني فانت طالق فاعطاه باجبار الحكم كان اكراهه مع رد مال الزركشي فيه بما حاصله ان اجبار الحاكم على فعل المعلق عليه يمنع الوقوع اي ان لم يكن له مندوحة عنه لقولهم لو حلف لا يحلف يميننا مغلظة وحلفها حث لا مكان التخلص منها باداء المدعى به عليه ومن ثم قال الزركشي هنا لا بد ان يجبر على الاعطاء بنفسه والافهور قادر على التوكيل فتركه تقصير في حث به قال عن ابن الصباغ

فمن حلف بعق عبده المقيد ان قيده عشرة اوطال وحلف أيضا أنه لا يحمله هو ولا غيره فشهد عدلان ان القيد خمسة اوطال لحكم بعته ثم حله فوجدوزنه عشرة اوطال فلا شيء الشاهدين لان العتق حصل بالحل لانه حل مختارا لظنه عتقه بالشهادة وقد بان خطؤه مع تقصيره فلا يعذر بالجهل إذ كان من حقه أن لا يحمله حتى يحله الحاكم ويظهر صدقه انه فان قلت ليس هنا حكم حكم عليه بحله فليس هذا مانحن فيه قلت ممنوع لان مفهومه أن الحاكم لو حله لاحتمال أنه لا مندوحة حينئذ ومثل حله كما هو ظاهر مالم ألزم السيد بحله ولم يجد بدا من امثال أمره ويؤخذ من الحكم عليه التقصير مع ظنه العتق بالشهادة أنه (٣٦) لا عبرة بجهل الحكم كما يأتي بسطه آخر الباب ولا بالجهل بالمحلف عليه إذا نسب

فيه إلى تقصير والمراد بالحلف بعته تعليقه عليه لما يأتي في النذر في العتق او العتق يلزمي لا افعل كذا انه لغو بشرطه وتردد بعضهم في انا حيث الحقنا حكم الحاكم بالا كراهه هل يشترط قدرته على المحكوم عليه فلا اثر له في ظالم لا يمتثل له والذي يتجه انه لا فرق لان الفرض أن المحكوم عليه فعل ذلك لداعية امثال الشرع فلا فرق بين قدرة الحاكم على إجباره عليه حسالو امتنع وإن لا وبما تقرر علم صحة ما فتي به كثيرون من المتأخرين ودل عليه كلامهما في مواضع ان من حلف لا يؤدي ما عليه لحكم عليه حاكم بادائه لا يحنث ويأتي في الايمان ماله تعلق بذلك (وشرط) حصول (الا كراه قدرة) (المسكوه) بكسر الراء (على تحقيق ما) اي مؤذ غير مستحق (هدد) (المسكوه) (به) عاجلا سواء اكانت

الح مفعول حلف (قوله وحلف الخ) أي بعته بدليل قوله لان العتق حصل بالحل اه سم (قوله لحكم) أي القاضي وقوله ثم حله الخ أي السيد الخالف (قوله فلا شيء الخ) جواب من حلف بعق عبده الخ (قوله لان العتق حصل بالحل الخ) مفعول قالا (قوله خطؤه) أي الظن (قوله فلا يعذر الخ) قد يقال مسألة القيد هذه تؤيد ما تقدم عن التوسط عن ابن رزين فتدبره اه سيد عمر (قوله ويظهر صدقه) أي الخالف في الحلف الاول (قوله عما نحن فيه) أي الا كراه الشرعي الذي فيه مندوحة عن فعل المعلق عليه (قوله مفهومه) أي مفهوم قول ابن الصباغ إذ كان من حقه أن لا يحمله حتى يحله الحاكم (قوله لاحتمال) أي لم يحنث (قوله ومثل حله) أي الحاكم في عدم الحنث وكذا الضمير المستتر في الزم (قوله انه لا عبرة الخ) قد يمنع هذا الاخذ بان الحنث هنا لتقصيره فلم يعذر بالجهل اه سم (قوله بجهل الحكم) أي حكم الحلف وهو الحنث أي العتق بفعله المحلوف عليه اه كردى (قوله والمراد بالحلف الخ) أي فيما نقلناه عن ابن الصباغ (قوله تعليقه) أي العتق عليه او المحلوف عليه (قوله في النذر) أي في أوائل بابيه وقوله في العتق الخ بدل من قوله في النذر وقوله انه أي الحلف في قوله والعق لا افعل او العتق يلزمي لا أفعل وقوله بشرطه وهو عدم نية التعليق (قوله قدرته) أي الحاكم (قوله له) أي لحكم الحاكم (قوله والذي يتجه الخ) منه يظهر إشكال قوله السابق قبل فان ظهر قرينة اختيار فان فرض ان القاضي اجبره على كلامه وان زال الهجر قبله الخ إذ لا يتصور في هذا الفرض على هذا التقدير الفعل لداعية امثال الشرع إذ الشرع لا يلزم بما زاد على ما يزول به الهجر فليتأمل الا ان يراد في هذا السابق ان القاضي اجبره حسا اه سم (قوله وبما تقرر) أي في قوله والذي يتجه الخ (قوله حصول الا كراه إلى قوله وان علم من عادته) في المعنى الا قوله أو فرط هجوم وإلى قوله قال الزركشي في النهاية (قوله هدد المسكوه) بفتح الراء وقوله عاجلا أي تهديد عاجلا (قول المتن بولاية) منه المشد المنسوب من جهة الملزم اه ع ش (قوله أو فرط هجوم) قد يدخل فيما قبله اه سم ولعل لهذا اسقطه المغني (قول المتن ظنه) يقتضي انه لا يشترط تحققه وهو الاصح اه معنى (قوله أي فعل الخ) بصيغة المضى تفسير لحقه كما هو صريح صنيع النهاية (قوله بدون اجتماع ذلك الخ) عبارة المغني لإبهاء الامور الثلاثة اه (قوله كما مر) أي قبيل قول المتن فان ظهر قرينة (قوله وبما تقرر الخ) عطف على بغير مستحق الخ (قوله لاقتل الخ) أي قوله ذلك (قوله وإن علم الخ) غاية للثاني فقط (قوله كما اقتضاه) أي العموم المذكور وكذا الضمير المستتر في وجه (قوله بان بقاءه) أي الأمر (قوله مالم ألزم السيد بحله) فعل ومفعول (قوله من الخلاف الخ) أي ناشئ من

(قوله وحلف) أي بعته بدليل قوله لان العتق حصل بالحل (قوله انه لا عبرة بجهل الحكم) قد يمنع هذا الاخذ بان الحنث هنا لتقصيره فلم يعذر بالجهل (قوله والذي يتجه الخ) منه يظهر إشكال قوله السابق قبل فان ظهر قرينة اختيار وإن فرض ان القاضي اجبره على كلامه وإن زال الهجر قبله الخ إذ لا يتصور في هذا الفرض على هذا التقدير الفعل لداعية امثال الشرع إذ الشرع لا يلزم بما زاد على ما يزول به الهجر فليتأمل اللهم إلا ان يراد في هذا السابق ان القاضي اجبره حسا (قوله أو فرط الخ) قد يدخل فيما قبله

تدبرته عليه (بولاية أو تغلب) أو فرط هجوم (وعجز المسكوه) بفتح الراء (عن دفعه بهرب أو غيره) كالا ستغائة (وظنه) الخلاف بقرينة عادة مثلا (أنه إن امتنع حققه) أي فعل ما خوفه به اذ لا يتحقق العجز بدون اجتماع ذلك كله وخارج بغير مستحق قوله لمن له عليه قود طلقها والاقتصاص منك كما مر وبما عاجلا لاقتلك غدا فيقع فيهما وان علم من عادته المطردة أنه اذا لم يمتثل امره الآن تحقق القتل غدا كما اقتضاه اطلاقهم ويوجه بان بقاءه للغد غير متيقن فلم يتحقق الالتجاء قال الزركشي وشمل اطلاقه مالم يخوف اخر بما يحسبه مهلكا أي فبان خلافه وللامام فيه احتمالان من الخلاف فيما لو صولوا لسواد ظنوه وعدوا قال في البسيط لعل الاوجه عدم الوقوع لانه ساقط الاختيار

وان كان ذلك بظن فاسداه فان قلت يتنافيه قولهم لا عبرة بالظن البين خطؤه قلت لا يتنافيه لان العبرة هنا بكونه ملجأ ظاهرا وهذا كذلك وتلك القاعدة محلها فيما يشترط له ونحوه دون ما ينط الامر فيه بالظاهر كما هنا (ويحصل) الاكراه (بتخويف بضرب شديد) كصفعة لذي مروءة في الملا كما يصرح به قول الدارمي وغيره ان اليسير في حق ذي المروءة اكراه (او حبس) (٣٧) طويل كافي الروضة وغيرها

عرقا وبجحت الاذرعى نظير ما قبله وهو ان القليل لذي المروءة اكراه (أو اتلاف مال) وقول الروضة ليس باكراه محمول على قليل كتخويف موسر باخذ خمسة دراهم كما في حلية الروياني ونقله في الروضة عن الماسرخسي وقال عن الماوردي انه الاختيار واختاره جمع متأخرون وهذا أولى من تصويب الاذرعى وغيره ما في المتن باطلاقة وظاهر كلامهم هنا انه لا عبرة بالاختصاص وإن كثرت ويؤيده انه لا عبرة هنا بالمال التافه مع انه خير من الاختصاص وان كثرت ويظهر ضبط الموسر المذكور بمن تقضى العادة بانه يسمح بتبدل ما طلب منه ولا يطلق ويؤيده قول كثيرين ان الاكراه باتلاف المال يختلف باختلاف طبقات الناس واحوالهم (ونحوها) من كل ما يؤثر العاقل الاقدام على الطلاق دون كالا ستخفاف بواجبه بين الملا وكالتهديد بقتل بعض معصوم وان علا وسفل وكذارحم محرم على احد وجهين يظهر ترجيحه ويظهر ايضا انه

الخلاف الخ (قوله وان كان ذلك) اى سقوط اختياره (قوله يتنافيه) أى ما اختاره البسيط (قوله ملجأ) بفتح الجيم ويجوز الكسر ايضا (قوله كصفعة) الى قوله ونقله في النهاية والمعنى (قوله كصفعة) اى ضربة واحدة باليد وفي هذا التمثيل نظر عبارة النهاية بضرب شديد فيمن يناسب حاله ذلك والا فالصفعة الشديدة لذي مروءة في الملا كذلك اعبارة المعنى ويختلف الاكراه باختلاف الاشخاص والاسباب المكره عليها فقد يكون شيئا كراهي في شخص دون آخر وفي سبب دون آخر الى ان قال والحبس في الوجه اكراه وإن قل كما قاله الاذرعى والضرب اليسير في اهل المروءات اكراه (قوله ان اليسير) اى الضرب اليسير (قوله وبجحت الاذرعى الخ) جزم به النهاية والمعنى (قوله وهو) اى النظر ان القليل اى الحبس القليل (قوله لذي المروءة اكراه) خرج به غيره فالقليل في حقه ليس اكراه وان ترتب عليه ضرر له في الجملة كاحتياجه لكسب يصرفه على نفسه او عياله فلا نظره لانه بدون الحبس قد يحصل له ترك الكسب ولا يتأثر به اه ع ش (قول المتن أو اتلاف مال) اى واخذه منه بجماع من كلاتقويت على ماله ومنه اى الاتلاف حبس دوا به حبسا يؤدى الى التلف عادة اه ع ش وقوله واخذه الخ قد يقال المراد بالاتلاف هنا ما يشمله كما اشار اليه الشارح بقوله باخذ خمسة دراهم (قوله عن الماوردي) عبارة الروضة الروياني اه سيد عمر (قوله انه الاختيار) اى القليل في حق الموسر ليس باكراه (قوله وهذا أولى الخ) اى محل كلام الروضة على القليل (قوله وان كثر) محل تأمل اذ المدار هنا على ما تقضى العادة بمساحتها بما طلب منه دون ان يطلق فتأمل اه سيد عمر اقول بل قد يدعى ان اتلاف اختصاص بتأثره بداخل في قول المتن ونحوها (قوله ويظهر ضبط الموسر الخ) يشمل ما لو كان منشأ عدم السماع خمسة النفس لا قلة لمال وليس بعيد لان المدار على التاذى الخصوص اه سيد عمر اقول ويفيد ذلك الشمول قول النهاية أو اتلاف ما ليس يتأثر به فقول الروضة انه ليس باكراه محمول على مال قليل لا يبالى به كتخويف موسر اى سخرى باخذ خمسة دراهم اه (قول المتن ونحوها) ليس منه عزله من منصبه حيث لم يستحق ولا يته لان عزله ليس طالبا بل مطلوب شرعا بخلاف متولي به بحق فينبغي ان التهديد بعزله منه كالتهديد باتلاف المال اه ع ش وفي البجيرى عن البرماوى ما نصه ومنه قول المرأة لزوجها طلقنى والا اطعمتك سما مثلا وغلب على ظنه ذلك اه (قوله من كل ما يؤثر) الى قوله بخلاف قول آخر في النهاية الا قوله محرم (قوله كالا ستخفاف) قال ابن الصباغ ان الشتم في حق اهل المروءة اكراه اه بجيرى (قوله وكالتهديد بقتل بعض الخ) عبارة المعنى والتهديد بقتل اصله وان علا وفرعه وان سفل اكراه بخلاف ابن العم ونحوه بل يختلف ذلك باختلاف الناس اه (قوله وكذارحم) وينبغى ان مثله الصديق والخادم المحتاج اليه اه ع ش (قوله به) اى بمن ذكر من الزوج وبعضه ورحمه (قوله فخرت بها) اى حالا اه نهاية (قوله قول آخر) من اضافة المصدر الى فاعله (قوله ولو نحو ولده) خلافا للنهاية والمعنى عبارة الاول ما لم يكن نحو فرع او اصل فانه يكون اكراهها كما بحثه الاذرعى اى في صورة القتل وهو ظاهر اه قال ع ش واما صورة الكفر فليست اكراهها لانه يكفر حالما بقوله ذلك اه (قوله ولو نحو ولده) قد يقال حصول الاكراه بقول نحو ولده ذلك أولى من حصوله باتلاف نحو عشرة دراهم اه سم عبارة المعنى ولا يحصل الاكراه بطلاق زوجته والافتلت نفسى كذا اطلقوه قال الاذرعى ويظهر عدم الوقوع اذا قاله من لو هدد بقتله كان مكرها كالولداه وهو حسن اه (قوله في الصيغة) الى قول المتن وقيل في النهاية وكذا في المعنى الا قوله وما اوهمه الى ولا في المرأة (قوله ولو نحو ولده قد يقال حصول الاكراه بقول نحو ولده ذلك أولى من حصوله باتلاف نحو عشرة دراهم

يلحق بالقتل هنا نحو جرح وجوره بل لو قال له طلق زوجتك والا فخرت بها كان اكراهها فيما يظهر ايضا بخلاف قول آخر ولو نحو ولده خلافا للاذرعى ومن تبعه له طلق والافتلت نفسى او كفرت (وقيل يشترط قتل) لنحو نفسه لانه الذى ينسب به الاختيار (وقيل قتل او قطع او ضرب مخوف) لافضائها الى القتل (ولا تشترط التورية) في الصيغة كان ينوى بطلقت الاخبار كاذبا او اطلاقها من نحو قيد او يقول عقبها

سر إن شاء الله تعالى وما أوهمه كلامهما على ما زعم أن المشيئة بالقلب تنفع وجهه ضعيف ولا في المرأة (بان ينوي غيرها) لا به مجبر على اللفظ فهو منه كالعدم (وقيل إن تركها بلا عذر) كغباوة أو دهشة (وقع) لأشعاره بالاختيار ومن ثم لزمت المكروه على الكفر (ومن أثم يزيل عقله من) نحو (شراب أو دواء) أو وثبة (تفد طلاقه وتصرفه له وعليه قولاً وفعلًا على المذهب) كما مر في السكران بما فيه واحتاج لهذا لما فيه من العموم وليبان ما فيه من الخلاف بخلاف ما إذا لم ياتهم كسكره على شرب خمر وجاهل بها ويصدق بيمينه فيه لا في جهل التحريم إذ لم يعذر فيما يظهر ومكتاويل دواء يزيل العقل للتداوي أي المنحصر فيه فيما يظهر فلا يقع طلاقه ولا ينفذ تصرفه مادام غير مميز لما يصدر منه لرفع القلم عنه ويصدق (٣٨) في دعوى الإكراه على ما نقله الأذرعى ثم بحث أنه يستفسر فإن ذكر الإكراه معتبرا

فذاك فإن أكثر الناس يظن ما ليس باكراه إكراهه والحاصل أن المعتمد في ذلك أنه لا بد قال بعضهم في غير العارف أي الموافق للقاضي وفيه نظر فإن أهل المذهب يختلفون فيما به الإكراه اختلافا كثيرا فالذي يتجه أنه لا فرق من تفصيل ما به الإكراه ثم إن قامت قرينة عليه كحبس صدق يمينه والأفلا بد من البيئة المفصلة وكذا في زوال العقل يصدق لقرينة مرض واعتياد صرع والأفلا بد من أن يحاف الزوجة أنها لا تعلم ذلك (وفي قول لا) ينفذ منه ذلك لما في خبر ما عز أبك جنون فقال لا فقال اشربت الخمر فقال لا فقال رجل فاستنكه فلم يجد فيه ريح خمر أن الاسكار يسقط الإقرار واجب بأن هذا في حدود الله تعالى التي تدرا بالشبهات وفيه نظر إذ ظاهر كلامهم نفوذ تصرفاته

(قوله سرا) أي بحيث يسمعه المكروه أه مغنى (قوله ولا في المرأة) عطف على في الصيغة (قوله) لأنه مجبر (الخ) لتعليل لعدم اشتراط التورية (قوله فهو) أي اللفظ منه أي المكروه (قوله كغباوة الخ) مثال للعذر (قول المتن ووقع) ولو قال له اللصوص لا تترك حتى تحلف بالطلاق أن لا تتجر بنا أحدا كان إكراهه على الحلف فلا وقوع بالأخبار نهاية ومعنى زاد الأول بخلاف ما لو حلف لهم أي من غير سؤال منهم وإن علم عدم إطلاقه إلا بالخالف لعدم إكراهه على الحلف أه وزاد الثاني ولو إكراهه ظالم شخصه على أن يدل على زيد مثلا أو ماله وقد أنكر معرفة محله فلم يخله حتى يحلف له بالطلاق خالف به كاذبا أنه لا يعلمه طلقت لأنه في الحقيقة لم يكره على الطلاق بل خير بينه وبين الدلالة أه (قوله لزمت) أي التورية (قوله كما مر في السكران) إلى قوله على ما نقله الأذرعى في النهاية إلا قوله أي المنحصر فيه فيما يظهر (قوله بخلاف ما إذا) إلى قوله على ما نقله الأذرعى في المغنى إلا قوله لا في جهل التحريم إذ لم يعذر فيما يظهر وقوله أي المنحصر فيه فيما يظهر (قوله ويصدق بيمينه فيه) أي في الجهل بها أه عش عبارة المغنى في الجهل باسكار ما شر به أه قال السيد عمر لعل محله فيما يصدقه ظاهر حاله والا فيبعد تصديق من يعلم منه أنه مدمن استعمالها واصطناعها أه (قوله للتداوي) ولو استعمله طائفاً أنه ينفعه فلا يشترط لعدم وقوع الطلاق تحقق النفع أه عش (قوله ثم بحث) أي الأذرعى إلى قوله والحاصل زاد المغنى عقبه وهذا ظاهر إذا كان بما يخفى عليه ذلك أه (قوله في ذلك) أي في دعوى الإكراه (قوله أي الموافق للقاضي) أي الذي يعلم القاضي من حاله أنه موافق له فيما يحصل به بالإكراه لا في أصل المذهب فقط ولعل تفسيره بهذا الدافع لا اعتراض الشارح الآتي أولى من تضعيفه الذي أشار إليه فتأمل أه سيد عمر (قوله وفيه نظر) أي فيما قاله بعضهم (قوله أنه لا فرق) أي بين العارف وغيره (قوله من تفصيل الخ) صلة قوله لا بد سم وكردى (قوله عليه) أي الإكراه (قوله من البيئة) أي على الإكراه أو قوله المفصلة أي لما به الإكراه (قوله لا تعلم ذلك) أي ما ذكر من الإكراه وزوال العقل وكذا الجهل باسكار ما شر به (قوله لما في خبر ما عز) إلى المتن في النهاية (قوله فاستنكه) أي شم رائحة فمه أه عش (قوله أن الاسكار الخ) بيان لما على سم وعش (قوله التي تدرا) أي تدفع وقوله إذ ظاهر كلامهم الخ معتمد أه عش (قوله أنه لا يحتاج لذلك على الأول) أي بالنسبة للنفوذ وأن احتيج إليه للتعليل بالسكر أه سم عبارة الكردي أي على المذهب بل يحتاج إلى معرفة السكر في غير المعتدى به وفيما إذا قال إن سكرت فانت طالق أه (قوله وإن صار الخ) غاية مفسرة لقوله مطلقا (قوله كما مر) أي في أول الباب (قوله الشائع) إلى قوله بخلاف السمن في النهاية إلا قوله وشعرة إلى المتن وقوله كالظلال إلى المتن (قوله الشائع) كر بعك أو بعضك وقوله المعين كيدك أو رجلك أو نحو ذلك من أعضائها المتصلة بها أه مغنى (قوله أو سنك الخ) أي المتصل بها في الجميع أخذ من قوله الآتي نعم لو انفصل الخ أه عش (قوله لم يقع) كذا في المغنى (قوله)

حتى إقراره بالزنا فالأولى أن يجاب بأنه ليس في الخبر أشربت الخمر متعديا بل يحتمل أنه صلى الله عليه وسلم ولأن جوز أن ذلك لسكر به لم يتعديه فساله عنه (وقيل) ينفذ تصرفه (فما عليه) فقط كالطلاق دون ماله كالنكاح وفي حد السكران عبارات الأصح منها أنه يرجع فيه للعرف بان يصير بحيث لا يميز على أنه لا يحتاج لذلك على الأول لأنه ينفذ فيها له وعليه مطلقا وإن صار ملقى كالزق كما مر (ولو قال ربعك أو بعضك أو جزؤك) الشائع أو المعين قال المتولى حتى لو أشار لشعرة منها بالطلاق طلقت (أو كيدك أو شعرك) أو شعرة منك أخذ من كلام المتولى المذكور (أو ظفرك) أو سنك أو يدك ولو زائدا (طالق وقع) إجماعا في البعض وكالعتق في الباقي وإن فرق نعم لو انفصل نحو أذن أو شعرة منها فاعادته فثبت ثم قال أذنك مثلا طالق لم يقع نظرا إلى أن الزائل العائد كالذي لم يعد



ولان نحو الاذن يجب قطعها كما ياتي في الجراح ثم الطلاق في ذلك يقع على المذكور او لائم (٣٩) يسرى للباقي وقيل هو من باب التعبير

بالبعض عن الكل ففي ان دخلت فيمينك طالق فقطعت ثم دخلت يقع على الثاني فقط (وكذا دمك) طالق يقع به الطلاق (على المذهب) لان به قوام البدن كرتوبة البدن وهي غير العرق وكالروح والنفس بسكون الفاء بخلافه بفتحها كالظل والصحة والصحة (لافضلة كريق وعرق) على الاصح لان البدن ظرف لهما فلا يتعلق بهما حل يتصور قطعه بالطلاق قيل الدم من الفضلات فلم يوجد شرط العطف بلا انتهى ويرد بمنع انه فضلة مطلقا لما مر في تعليله ولو اضافته للشحم طلقت بخلاف البيع كافي الروضة وإن سوى كثيرون بينهما وصوبه غير واحد ويفرق بان الشحم جرم يتعلق به الحل وعدمه والسمن ومثله سائر المعاني كالسمع والبصر معنى لا يتعلق به ذلك وهذا واضح لا غبار عليه وبه يعلم ان الاوجه في حياتك انه لا يقع به شيء الا ان قصد بها الروح بخلاف ما لو اراد المعنى القائم بالحي وكذا ان اطلق على الاوجه وبهذا يتضح ما بحثه الجلال البلقيني ان عقلك طالق لغو لان الاصح عند المتكلمين والفقهاء انه

ولان نحو الاذن أى الملتحمة بعد الفصل (قوله يجب قطعها) يؤخذ منه أنه لو حلها الحياة وقع الطلاق لا متاع قطعها حيثئذ اه ع ش (قوله ففي ان دخلت الخ) قد يقال ينبغي ان يكون محله صورة الاطلاق اما اذا اراد يمينك ذاك من اطلاق اسم الجزء على الكل مجازا فيقع فيما ذكر قطعاً ثم رايتم كلام الفاضل المحشى فيما ياتي يؤيده ما ذكره فليتأمل اه سيد عمر وفيه وقفة اذ القول الثاني لا يتاق مع الاطلاق اذ الظاهر انه لا بد في اطلاق اسم الجزء على الكل من الارادة (قوله لان البدن ظرف لهما) اى ليس لهما اتصال للبدن اتصال خاتمة بخلاف ما قبلهما اه معنى (قوله شرط العطف) وهو التباين (قوله ويرد بمنع الخ) ويرد ايضا بانه عطف على ربعك وجملة وكذا دمك على المذهب اعترض وهو جائز الوقوع بين المتعاطفين وبان الدم لشدة نفعه نزل منزلة غير الفضلة وبنى العطف على هذا التنزيل اه سم عبارة الرشيدى لك ان تقول ما المانع من جعل كريق وعرق نعتا لفضلة والمعنى لا كفضلة متصفة بانها كريق وعرق من كل ما ليس به قوام البدن كالبول ونحوه فتأمل ولعل هذا اولى مما اجاب به الشارح وبما اجاب به الشهاب سم اه (قوله ولو اضافته) اى الطلاق (قوله بخلاف السمن) خالفه المغنى والنهاية فقالا والشحم والسمن جزآن من البدن فيقع بالاضافة الى كل منهما الطلاق اه قال السيد عمر قد يقال ان اراد به ما يسمونه الاطباء بالسمنين بالياء فهو جرم كالشحم فيقع قطعاً او الكون متصفاً به فهو معنى فلا يقع قطعاً ويردد النظر في حالة الاطلاق ولعلها محل الخلاف بناء على ان المتبادر منه امر معنوى او جرم اه وهو حسن (قوله وإن سوى كثيرون بينهما وصوبه الخ) وجزم به ابن المقرئ وهو الاوجه نهاية قال ع ش قوله وهو الاوجه اى التسوية بين الشحم والسمن خلافاً لابن حجاج اه (قوله كالسمع الخ) والحسن والقبح والملاحة والحركة اه معنى (قوله معنى) خبر قوله والسمن وما بينهما اعترض وقوله ذلك اى الحل وعدمه (قوله وبه يعلم) الى قوله وقضيته في النهاية (قوله بخلاف ما لو اراد المعنى الخ) اى فلا تطلق اه ع ش (قوله وكذا ان اطلق الخ) خلافاً للمغنى (قوله وهو متجه) اى على ذلك القول لكنه غير مسلم اه كردى (قوله والحث) عطف على انه لا حث اى وقضيته الحث في العقل الخ اه كردى (قوله لا يتعلق به) اى بالعقل وقوله مطلقاً اى عرضاً كان او جوهر (قوله ومنه الجنين) اى من المنى عبارة المغنى ولا بالجنين لانه شخص مستقل بنفسه وليس محلاً للطلاق اه (قوله لانهما مهيان) الى قوله لكن العرف في النهاية والمغنى (قوله وان احتيج له بالنسبة للتعليل بالسكر) (قوله ويرد بمنع الخ) يراد ايضا بانه عطف على ربعك وجملة وكذا دمك على المذهب اعترض وهو جائز الوقوع بين المتعاطفين كما صرحوا به (قوله ويرد بمنع الخ) وبانه لشدة نفعه نزل منزلة غير الفضلة وبنى العطف على هذا التنزيل (قوله وإن سوى كثيرون بينهما) هو الاوجه مر (قوله والسمن ومثله سائر المعاني كالسمع والبصر معنى) هو كذلك واما قول الاذرعى والسمن ليس معنى بل هو زيادة لحم فيكون كاللحم فيرد عليه انه ان اراد بانه زيادة لحم انه لحم زائد فتكون الزيادة بمعنى الزائد او المراد به فهو ممنوع لظهور ان السمن ليس نفس اللحم وإن اراد به الزيادة بمعناها الظاهر فيكون بالمعنى المصدرى فهو معنى قطعاً غاية الامر ان اللحم متعلقه لكن هذا لا يخرج عن كونه معنى لا يقال المعنى المتعلق بالجزء بمنزلة الجزء والسمن كذلك لا نأقول يرد هذا انهم صرحوا في معان متعلقها الاجزاء بعدم الوقوع كالحركة فان متعلقها الجزء قطعاً نعم قد يؤيد كون السمن جزءاً لا معنى كلامهم في الزيادات حيث جعلوا السمن من الزيادات المتصلة فانه ظاهر في انه جزء الا ان يكون على التسميح او بناء على ان المراد بالزيادات ما هو اعم من المعانى ولهذا اعدوا من المتصلة نحو الصنعة مع انها معنى قطعاً ويجاب ضمناً في الغصب وقولهم العائنه غير الزائل لا يقتضى انه جسم لان الضمان يتعلق بالمعانى كما هو مقرر ثابت وكذا العود والزوال على ان ذلك معقول ايضا بالنسبة للبتق (قوله وبهذا يتضح ما بحثه الجلال البلقيني) وصرح به البغوى في تعليقه شرح مر (قوله لانه لا يتعلق به حل مطلقاً) قضية هذا الكلام ان الروح بناء على انها جوهر يتعلق

عرض وليس بجوهر وقضيته انه لا حث في الروح على القول بانها عرض وهو متجه الحث في العقل بناء على انه جوهر وفيه نظر لانه لا يتعلق به حل مطلقاً فهو كالسمع وما ذكر معه (وكذا منى) ومنه الجنين (ولبن في الاصح) لانهما مهيأت للخروج كالفضلات بخلاف الدم

(ولو قال لمقطوعة ميم يمينك طالق لم يقع) وان التصقت كأمر نظيره (على المذهب) كالمقال لها ذكر طالق والتعبير ببعض عن الكل السابق ضعفه إنما يتأتى في بعض موجود (٤٠) يعبر به عن الباقي وقيد الروايان بما إذا قطعت من الكتف وقضيته أنه إذا بقي منها شيء

كأمر نظيره) أي قبيل قول المصنف وكذا دمك (قول المتن على المذهب المنصوص) لفقد الذي يسرى منه الطلاق إلى الباقي كافي العتق والطريق الثاني يخرج على الخلاف فإن جعلناه من باب التعبير ببعض عن الكل وقع أو من باب السراية فلا اه (قوله ذكر كالح) أي أو لحيتك نهاية ومعنى قال ع شر قوله أو لحيتك طالق أي فانه لا يتبع ومحل حيث لم يكن لها حية وان قلت اه (قوله) إنما يتأتى في بعض موجود (الح) فيه ان التعبير بلفظ البعض لا بنفسه وان التجوز لا يستدعي وجود المعنى الحقيقي فالوجه ان محل الخلاف عند الاطلاق وانه اذا اراد التعبير بقوله يمينك طالق عن ذاتها مجاز اصح وطلقت وان كان يمينها مقطوعة اه سم (قوله وقيد) أي عدم الوقوع في المتن عبارة النهاية والمعنى وصور الروايان المسئلة بما (الح) (قوله وقضيته انه الح) عبارة المعنى وهو يقتضي انها تطلق في المقطوعة من الكف أو المرفق وهو كذلك لان اليد حقيقة إلى المنكب اه وعبارة سم وقد توجه هذه القضية بان اضافة الطلاق إلى اليمين اضافة لكل جزء منها فتي بقي منها جزء تعلق به الطلاق وسرى كما لو اضاف الطلاق لذلك الجزء الباقي بخصوصه اه وعبارة النهاية يقتضي وقوعه في المقطوع من الكف أو المرفق وينبغي أن يكون على الخلاف في ان اليد هل تطلق إلى المنكب أو لا اه قال ع شر والراجح انها تطلق إلى المنكب فتي بقي من مسمى اليد جزء وقع الطلاق باضافته له وان قل اه وقال السيد عمر لك ان تقول اليد وان كانت حقيقة إلى المنكب لكن اسمها للمجموع لا لكل جزء فاذا فقد جزء منها فقد فقد المسمى فليتام اه ولا يخفى انه إنما يفيد فيا اذا كان المضاف إلى الكل عقدا ونحوه لا فيما اذا كان حلا ونحوه كما هنا (قوله) (وبدل له) أي للعرف (اه ومع ذلك) أي مع وجود هذه القراءة (قوله) افتي في انثييك طالق بالوقوع (قوله) اعتمده النهاية (قوله) في انثييك (الح) كذا في اصله رحمه الله وكان الظاهر في انثييك (الح) فليتام اه سيد عمر أي لانه حكاية لقول المطلق انثييك طالق عبارة النهاية ولو طلق احدى انثيها طلقت (الح) وهي سالمة عن الاشكال (قوله) في اصله انثيان) نعمت ثان لعصاني (قوله) وقول اهل التشريع لا يقبل (الح) عطف على قوله لم يرد به (الح) (قوله) اذ مبناه على الحدس) محل تأمل بل مبناه على الاختيار والمشاهدة اه سيد عمر (قوله) فسموهما) الأولى فسموه نظرا لما (قوله) أي بقيد (الح) وهو ان لا يكون اشهر من اللغة (قوله) والاما خصوص (الح) قد منع هذه الملازمة باحتمال ان التخصيص لان الغالب عدم تاتي الجنائية عليهما لاستبطانها اولان مافي الباطن لادية فيه وان وجب في نظيره مما في الظاهر اه سم (قوله) بانثي الذكر) كذا في اصله رحمه الله بهذه الصورة هنا وفي قوله الاتي

بها الحل فان كان وجهه ان البدن بدونهاميت لا يتعلق به الحل لزم أن يقال ذلك وان قلنا انها عرض وان كان وجهه غير ذلك فليحرر (قوله) والتعبير ببعض (الح) فيه ان التعبير بلفظ البعض لا يتفيقه والتجوز لا يستدعي وجود المعنى الحقيقي (قوله) إنما يتأتى في بعض موجود يعبر به عن الباقي) فيه امر ان الاول ان ظاهره غير صحيح لان التعبير باسم البعض لا ببعض فصوله ان يقول يعبر بلفظه والثاني ان التعبير ببعض عن الكل من قبيل المجاز والمجاز لا يشترط فيه وجود المعنى الحقيقي كما هو معروف في محله ولهذا حكمنا بالتجوز والعتق في قول السيد لعبد الذي يمكن ان يولد مثله المعروف بالنسب من غيره هذا ابني فان المعنى الحقيقي وهو بنو ته له منتفية فالوجه ان محل الخلاف عند الاطلاق وانه اذا اراد التعبير بقوله يمينك طالق عن ذاتها مجاز اصح وطلقت إذا كانت يمينها مقطوعة فليتام (قوله) وقضيته (الح) قد توجه هذه القضية بان اضافة الطلاق إلى اليمين اضافة لكل جزء منها فتي بقي منها جزء تعلق به الطلاق وسرى كما لو اضاف الطلاق لذلك الجزء الباقي بخصوصه (قوله) (والاما خصوص (الح) قد منع هذه الملازمة باحتمال ان التخصيص لان الغالب عدم تاتي الجنائية عليهما لاستبطانها اولان مافي الباطن لادية فيه وان وجب في نظيره مما في الظاهر

وقع لكن العرف المطرد انها متى قطعت من الكوع سميت مقطوعة اليمين ويدل له فاقطعوا ايمانها في قراءة شاذة ومع ذلك اكتبوا بقطع الكوع لفعله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> له وردوا قول الظاهرة تطلع من الكتف ووقع لبعضهم انه افتي في انثييك طالق بالوقوع اخذا من قول اهل التشريع الرحم عصاني له عتق طويل في اصله انثيان كذكر مقلوب الوجه بل الصواب عدم الوقوع اما اولا فلتصريحهم بانه لا بد في وجود المعلق به الطلاق من تيقنه أي او الظن القوي بحصوله كما قالوه في التعليق بيلة القدر استنادا لما فيها من الاحاديث الصحيحة وما ذكر ان لها انثيين لم يعلم ولم يظن ظنا قويا إذ لم يرد به خبر معصوم وقول اهل التشريع لا يقبل في مثل ذلك لان مبناه على الحدس والتخمين واما ثانيا فلو سلمنا لهم ما قالوه فغايته انهم راوا ائمه ما هو على صفة الانثيين فسموهما بذلك والتسمية ليست لهم وإنما هي لاهل اللغة فان أعذروا فاهل العرف العام لقول الشيخين ان الاصحاب

إلا الامام والغزالي يقدمون الوضع المعنوي على الوضع العرفي أي بقيد المعلوم مما ساذكره في الايمان وأهل اللغة لم يتعوضوا لثبوتك الانثيين فدل على انه لا وجود لها عندهم وعلى انها لا يسميان بانثيين ولا بصيغتين وكذلك اهل العرف لا يعرفون ذلك فضلا عن تسميته بذلك وكذلك اهل الشرع لا يعرفون ذلك إلا لاهل الايمان وجوب الدية في الانثيين بانثي الذكر الصريح

في أن ما لا يثنى من صورتهما لا يسمى باسمها وإلا لوجب فيهما نصف ما وجب في اثني الذكر على القاعدة المقررة في ذلك نعم إن أراد المعلق بانثنيك اصطلاح أهل التشريح فلا شك في الوقوع ولعل هذا مراد من أطلق الوقوع وإلا فلا كلامه في غاية السقوط كما علم مما تقرر ثم رأت عن بعض المتأخرين أنه أفتى بعدم الوقوع ويتعين حمله على ما قررته (ولو قال أنا منك طالق ونوى تطبيقها) أي إيقاع الطلاق عليها (طلقت) لأن عليه حجر من جهتها إذ لا ينكح معها نحو اختها ولا أربعاً سواها مع ما لها عليه من الحقوق والمؤون فصح حل إضافة الطلاق إليه على حل السبب المقضى لهذا الحجر مع النية وقوله منك رقعة في الروضة وغيره قال الأسنوي وهو غير شرط (٤١) ومن ثم حذفها الدارمي ثم إن اتحدت

زوجته فواضح والافن

قصد هاو مر الفرق بين هذا

وقوله لعبد أنامك حر

(وإن لم ينو طلاقاً) أي

إيقاعه (فلا) يقع عليه شيء

لأنه باضافته لغير محله خرج

عن صراحته فاشترط فيه

قصد الإيقاع لأنه صار

كناية كما تقرر (وكذا إن لم

ينو إضافة لها) وإن نوى

أصل الطلاق أو طلاق نفسه

خلافًا لجمع لا تطلق (في

الاصح) لأنها المحل دون

واللفظ مضاف له فلا بد من

نية صارفة تجعل الإضافة له

إضافة لها ولو فوض إليها

طلاقها فقالت له أنت طالق

فقد مر في فصل التفويض

(ولو قال أنا منك) مر أنه

غير شرط (بائن) أو نحوها

من الكنيات (أشترط

نية) أصل (الطلاق)

وإيقاعه كسائر الكنيات

(وفي) نية (الإضافة) إليها

(الوجهان) في أنا منك

طالق والاصح اشتراطها

قل لا حاجة لهذه لفهمها

بالأولى بما قبلها انتهى ويرد

بمنع ذلك بل بينهما فرق إذ

في أثني الذكر وقد يقال ينبغي أن تراد سنة للياء الثانية اه سيد عمر (قوله إن أراد الخ) ظاهره بل صريح صنيعة عدم الوقوع عند الإطلاق خلافًا لظاهر النهاية كما مر (قوله المعلق) الأولى المطلق بالطاء بدل العين (قوله فلا شك في الوقوع) أقول الأمر كما قال نظر الماسلفناه من المناقشة وإن كان هذا منافياً لما قدمه في قوله أما أو لا الخ فليتامل اه سيد عمر (قوله على ما قررته) أي على ما إذا لم يرد اصطلاح أهل التشريح (قول المتن ونوى تطبيقها) متضمن لامرين نية الطلاق وإضافته إليها فلهذا صرح في بيان المفهوم بالامرين بقوله وإن لم ينو طلاقاً فلا الخ اه سم (قوله أي إيقاع الطلاق) إلى قوله وفي التهمة في النهاية إلا قوله ومر الفرق إلى المتن وقوله كما قاله الزركشي إلى المتن وإلى الفصل في المغنى إلا ما ذكر وقوله ولو فوض إلى المتن وقوله قيل إلى المتن وقوله وظاهر كلامه إلى الخ (قوله لأن عليه حجر المتن) لأن المرأة مقيدة والزوج كالقيد عليها والحل يضاف إلى القيد كما يضاف إلى المقيد فيقال حل فلان المقيد وحل القيد عنه اه مغنى (قوله على حل الخ) صلة محل اه عش (قوله السبب المقضى) وهو عصمة النكاح (قوله ولا فن قصد ها) سكنت عن صورة عدم قصد معينة ويظهر أنه له التعيين كمن طلق إحدى زوجتيه فليتامل وليراجع ثم رأت عبارة المغنى الصريحة فيه اه سيد عمر عبارة سم يعلم منه أي من المتن توقف الوقوع على امرين نية الوقوع وإضافته إليها فلو تعددت الزوجة فإن أضاف إلى الجميع طلقن أو إلى واحدة مثلاً معينة طلقت أو غير معينة طلقت أو غير معينة طلقت واحدة ويعينها وظاهر أن الإضافة مع اللفظ فلو تأخرت لم يقع شيء اه (قوله ومر الفرق) أي في شرح والاعتاق كناية (قوله وقوله لعبد أنا الخ) أي حيث لم يكن كناية في العتق (قوله لا تطلق) الأولى تقديره عقب وكذا كما فعله المغنى (قوله فقد مر الخ) وهو أنه كناية (قوله في فصل التفويض) أي في أوله (قوله مر أنه الخ) أي لفظ منك (قوله والاصح اشتراطها) فإن نوى الطلاق مضافاً إليها وقع وإلا فلا ما مر اه مغنى (قوله لفهمها بالأولى) لأن النية إذا شرطت في التصريح وهو أنا منك طالق في الكناية وهو أنا منك بائن أولى اه مغنى (قوله ويرد بمنع الخ) عبارة المغنى اللهم إلا أن يقال إنما ذكرها تمييزاً بين الكناية القريبة والبعيدة وهي استبراء رحمه الذي تضمنه قوله ولو قال استبرأ الخ اه (قوله بهذا التقرير) أي

(قوله في المتن ونوى تطبيقها) لا يخفى أن نية تطبيقها تتضمن أمرين نية الطلاق وإضافته إليها فلهذا صرح في بيان المفهوم بالامرين بقوله وإن لم ينو طلاقاً فلا الخ (قوله في المتن وكذا إن لم ينو) أي مع اللفظ إضافة إليها في الاصح يعلم منه توقف الوقوع على امرين نية الطلاق وإضافته إليها فلو تعددت الزوجة فإن أضاف إلى الجميع طلقن أو إلى واحدة مثلاً معينة طلقت أو غير معينة طلقت واحدة ويعينها وظاهر أن الإضافة مع اللفظ فلو تأخرت لم يقع شيء (قوله في فصل التفويض) أي في أوله (قوله مر) أي قوله منك (قوله ويرد بمنع الخ) في هذا الرد بحث لأن ما أبداه من الفرق لا ينافي عدم الحاجة والفهم بما تقدم (قوله الأخيران) هذا يقتضى أن نية أصل الطلاق غير نية الإيقاع وهو خلاف قضية قوله السابق ونوى تطبيقها أي إيقاع الطلاق عليها وأما ما ذكره في جواب السؤال الذي أورده فلا يخفى ما فيه على المتأمل (قوله وإن نوى به الطلاق) ظاهره وإن نوى إضافته إليها ويدل له حكاية الوجه الاتي

(٦ - شرواني وابن قاسم - ثامن)

المزنى هنا أصل الطلاق والإيقاع والاضافة وشم الأخيران فقط أي نية إيقاع

الطلاق الملقوظ وإضافته إليها فان قلت عرح في أصل الروضة بأن نية الإيقاع تستلزم نية أصل الطلاق فاستويا قلت استويا وهما بهذا التقرير

لا يمنع حسن التصريح بما علم المفيد لذلك (ولو قال استبرأ) أي أنا كما قاله الزركشي واستشهد له بتصريح الشرح الصفي (رحمى منك)

أو أنا معد منك (فلغو) وإن نوى به الطلاق لاستحالة في حقه وفي التهمة لو قال آخر طلق امرأتى فقال له طلاقك ونوى وقوعه عليها لم تطلق

لأن النكاح لا تعلق له به بخلاف المرأة مع الزوج انتهى وظاهر كلامه أنه لا فرق بين أن يفوض إليه تلك الصيغة مع النية وإن لا وفيه نظر

إذا فوضها إليه لأن قطع النكاح حينئذ له به تعاق (وقيل إن نوى طلاقها وقع) لأن المعنى استبرأه الرحم التي كانت لي منك (فصل) في بيان محل الطلاق والولاية عليه (خطاب الأجنبية بطلاق وتعليقه) بالرفع ويصح جرده لكنه يوم اشترط الخطاب فيه وليس كذلك على أن ذكر أصل الخطاب تصوير لا غير (بنكاح) كان تزوجتها فهي طالق (وغيره) كقوله لأجنبية أن دخلت فانت طالق فتزوجها ثم دخلت (لغو) إجماعاً في المنجز وللخبر الصحيح (٤٢) لا طلاق إلا بعد نكاح وحمله على المنجز يردده خبر الدارقطني بإرسال الله أنى عرضت على

قربة لها فقلت هي طالق  
أن تزوجتها فقال صلى الله  
عليه وسلم هل كان قبل ذلك  
ملك قلت لا قال لا بأس  
وخبره أيضاً سئل صلى الله عليه وسلم  
عن رجل قال يوم أتزوج  
فلانة فهي طالق فقال طلق  
مالاً يملك ولو حكم بصفة  
تعلق ذلك قبل وقوعه حاكم  
يراه نقض لأنه افتاء لا حكم  
أذ شرطه إجماعاً كما قاله  
الحنفية وغيرهم ووقع  
دعوى ملزمة وقبل الوقوع  
لا يتصور ذلك نعم نقل عن  
الحنابلة وبعض المالكية  
عدم اشتراط دعوى كذلك  
فعليه لا ينقض حكم بذلك  
صدر ممن يرى ذلك كما هو  
واضح وتعلق العتق بالملك  
باطل كذلك (والأصح صحة  
تعلق العبد بالثقة كقوله  
أن عتقت) فانت طالق ثلاثاً  
(أو أن دخلت فانت طالق  
ثلاثاً فيقعن) أي الثلاث  
(إذا عتق أو دخلت بعد  
عتقه) لأنه ملك أصل  
الطلاق فاستتبع ولأن ملك  
النكاح مقيد تلك الثلاث  
بشرط الحرية وقد وجد  
وأفهم قوله بعد عتقه أنه لو  
قارن الدخول لفظ العتق  
لم تقع الثالثة وقد يستشكل

بطريق الاستلزام (قوله المفيد) أي التصريح لذلك أي اشتراط الأمور الثلاثة (قوله فقال له)  
أي قال الآخر للزوج وقوله به أي بالآخر (قوله إذا فوضها) أي تلك الصيغة مع النية  
(فصل في بيان محل الطلاق) (قوله في بيان محل الطلاق إلى قوله ولو حكم) في النهاية (قوله والولاية  
عليه) أي محل الطلاق (قول المتن خطاب الأجنبية بطلاق) كانت طالق وتعليقه أي الطلاق ولو قال كل  
أمرأة أتزوجها فهي طالق فرفع إلى قاض شافعي ففسخه قال العبادي أنفسخت البين وقال الهروي ليس  
ذلك بفسخ بل هو حكم بإبطال البين فإن البين الصحيحة لا تنفسخ أه معنى (قوله بالرفع) أي عطفاً على  
خطاب الخ وقوله ويصح جرده أي عطفاً على طلاق كنهه أي الجر (قوله يوم الخ) يفيد أن الحاصل مجرد  
إيهام لا أنه يخرج غير الخطاب صريحاً ووجه ذلك ما قاله سم من أنه يمكن أن يراد بالخطاب هنا المعنى المراد في  
قولهم الحكم خطاب الله الخ فإن تسمية كلام الله خطاباً لم يعتبر فيه اشتماله على أداة خطاب بل توجيه  
الكلام نحو الغير وتعليقه به انتهى أه ع ش (قوله أصل الخطاب) أي الشامل لكل من المنجز والمعلق  
(قوله كقوله لأجنبية) الأولى ذكره في المثال الأول (قوله لا طلاق إلا بعد نكاح) قد يقال المعنى واقع  
لا موقع وهذا مسلم عند المخالف فلا دلالة في الحديث أه سيد عمر عبارة البجيرمي على المنهج آخره أي الحديث  
عن الدليل العقلي لأنه ليس نصاً في المدعى لأنه لا يحتمل نفي إيقاع الطلاق أي انشائه كما هو مذهبنا ويحتمل نفي  
وقوعه فيشهد للإمام مالك فيكون المعنى لا يقع الطلاق المتقدم انشاؤه قبل النكاح إلا بعد وجوده أه  
أقول وقد يقال لا موقع لا لشكال السيد عمر مع قول الشارح وحمله على المنجز الخ الدافع له على أن نفي الشارح  
فرع إمكانه ووقع الطلاق قبل النكاح غير مقصور فلا معنى لحمل كلامه صلى الله عليه وسلم على نفيه (قوله  
قربة) أي ذات قرابة أو هو بمعنى قرينة وقوله ملك أي زوجية وقوله لا بأس أي بنكاحها أه ع ش  
(قوله يوم أتزوج فلانة الخ) مقول قال (قوله قبل وقوعه) أي المعلق عليه ظرف الحكم (قوله يراه) أي  
صحة ذلك التعلق (قوله كما قاله الحنفية الخ) راجع لدعوى الإجماع (قوله لأن ملك) أي قول المتن في  
الظاهر في النهاية (قوله وأفهم قوله بعد عتقه أنه الخ) فيه أن المراد بالعتق هنا معناه لا لفظه (قوله فليقع)  
أي كل من الثلاث فيهما أي في البعديّة والمعية عبارة النهاية فلتقع فيها بتأنيث الفعل وحذف الميم وهي  
ظاهرة قال ع ش قوله فلتقع فيها أنظر ما فائدة عدم وقوع الثالثة لو قيل به فإنه استوفى ما للارقاء قبل  
العتق فلا تعود له إلا بمحلل أه ع ش وقد يقال يظهر فائدته في التعاليق (قوله صرح بذلك الخ) معتمد  
أه ع ش (قوله أو معه الخ) هو محل الاستدلال أه ع ش (قوله في خمس آيات) أي في أحكامها أه  
سم زاد ع ش ومثل هذه الخمس غيرها من حرمة نكاح نحو اختها في عدتها وجوب النفقة والسكنى لها ونحو  
ذلك وأنما لم يذكرها الشافعي لعدم وجود ما يشملها من الآيات أه (قول المتن لا مختلعة) أي بآثمة كما

(فصل في بيان محل الطلاق والولاية عليه) (قوله لكنه يوم اشترط الخطاب الخ) يمكن أن يراد  
بالخطاب هنا المعنى المراد في قولهم الحكم خطاب الله الخ فإن تسمية كلام الله خطاباً لم يعتبر فيه اشتماله على  
أرادة خطاب بل توجيه الكلام نحو الغير وتعليقه به (قوله وذلك يستلزم الخ) قد يقال هذا يلتفت لأن  
المعلول يقارن علته أو يتأخر عنها فليراجع ما تقدم أول باب نكاح المشرک ولينظر الفرق بين  
ما هناك وما هنا حيث اختلاف الترجيح (قوله في خمس آيات) أي في أحكامها

بأنهم قالوا في البيع أنه بآخر الصيغة يتبين ملكه من أولها فقياسه هنا أنه بآخر لفظ العتق يتبين وقوعه من أوله وذلك  
يستلزم ملكه للثلاث من أوله وهو مقارن للدخول في صور تناقل يقع فيهما ثم رأيت شيخنا في شرح البهجة صرح بذلك فقال إن صار قبل وجود  
شرطه أو معه عتيقاً (ويلحق الطلاق رجعية) لأنها في حكم الزوجات هنا وفي الارث وصحة الظهار والايلاء واللعان وهذه الخمسة عناها الشافعي  
رضي الله عنه بقوله الرجعية زوجة في خمس آيات من كتاب الله تعالى (لا مختلعة) لا تقطاع عصمتها بالكلية في تلك الخمس وغيرها وخبر المختلعة

يلحقها الطلاق مادامت في العدة وموضوع ووقفه على أبي الدرداء ضعيف (ولو علقه) أي (٣٢) الطلاق الصادق ثلاث ودونها (بدخول)

مثلا (فبانت) قبل الوطء أو بعده بفسخ أو خلع (ثم نسكحها ثم دخلت لم يقع أن دخلت في البيئونة) لأن البيئتين تناولت دخولا واحدا وقد وجد في حالة لا يقع فيها فأنحلت ومن ثم لم يعلق بكلاما طرعا الخلاف الاتي لاقتضاءها التكرار (وكذا أن لم تدخل) فيها بل بعد تجديد النكاح فلا يقع هنا أيضا (في الاظهر) لا متناع أن يريد النكاح الثاني لأنه يكون تعليق طلاق قبل نكاح فبيئتين أن يريد الأول وقد ارتفع (وفي) قول (ثالث) يقع أن بانت بدون ثلاث (لأن العائد في النكاح الثاني ما بقي من الثلاث فتعود بصفتهما وهي التعليق بالفعل المعلق عليه بخلاف ما إذا بانت بالثلاث لأن العائد طلاقات جديدة هذا إذا علق بدخول مطلقا أو حلف بالطلاق الثلاث أنها تدخل الدار مثلا في هذا الشهر أو أنه يقضيه أو يعطيه دينه في شهر كذا ثم أبانها قبل انقضاء الشهر وبعد تمسكها من الدخول أو تمسكها بما ذكر ثم تزوجها ومضى الشهر ولم توجد الصفة فافق ابن الرفعة أولا بالتخلص ووافق أصحابه النور أبو الحسن البكري

عبر به المنهج والروض (قوله مثلا) أي أو غيره مما يمكن حصوله في البيئونة أما إذا لم يمكن حصول الصفة في البيئونة كان وطئك فانت طالق ثلاثا فبانتا ثم نسكحها لم يقع طلاق قطعا كما هو قضية كلام الروضة وأصلها أه مغنى (قوله قبل الوطء الخ) عبارة المغنى بطلاق أو فسخ قبل الدخول بها أو بعده أما بعرض أو بالثلاث أه وهي أفيد (قوله أو خلع) صرح بذلك الشيخان وغيرهما وبه يطل ما يتوهم من قول السبكي الاتي أن الصيغة أن كانت لا فاعل الخ أن الخلع لا يخلص في نحو أن دخلت فانت طالق ثلاثا نظر الخروج هذه الصيغة عما ذكره السبكي أه سم (قوله ثم دخلت الخ) ثم للترتيب الذكرى بقرينة ما بعدها وعبر الروض والمنهج بالواو (قوله الخلاف الاتي) أي في قول المتن وكذا أن لم تدخل الخ أه عش (قوله لا متناع أن يريد الخ) أي شرعا (قوله وقد ارتفع) أي الأول (قوله فتعود بصفتهما) كذا في النهاية والمغنى بالتأنيث ولعل الأولى التذكير برعاية لفظ الباقي (قوله هذا إذا) إلى قوله وزعم في النهاية لا قوله ومثلها النفي إلى قوله لم يتخلص (قوله هذا إذا علق الخ) أي ما ذكر من إفادة الخلع في الفعل المثبت كالدخل كائن إذا علق بالفعل المطلق الغير المؤقت أما إذا علق بالفعل المؤقت فأنما يفيد الخلع في المنقضي دون المثبت كما سيحققه أه كردى (قوله أن علق بدخول مطلق) فيه نظر والظاهر أن المقيد كان دخلت في هذا الشهر كذلك ولا ينافي ذلك ما ذكره عن ابن الرفعة وغيره لأنه في غير ذلك كما هو ظاهر من تصويره والاحتجاج إليه فليتامل سم على حجة أه رشيدى وعش وسباق عن المغنى والزيادة أن الخلع يخلص في الصبيغ كلها مطلقا (قوله أما لو حلف بالطلاق الثلاث الخ) بأن قال أن لم تدخل الدار في هذا الشهر فانت طالق ثلاثا أه كردى (قوله بما ذكر) أي قضاء الدين أو إعطائه (قوله ثم تزوجها) ليس بقيد كما يدل عليه قوله بعد وبطلانه أه عش (قوله ولم توجد الصفة) أي الدخول أو قضاء الدين أو إعطاؤه وخروج ما إذا وجدت الصفة في الشهر فلا حث والخلع نافذ م أه سم وعش ورشيدى (قوله فافق ابن الرفعة الخ) عبارة النهاية فانه بحث كما صوبه ابن الرفعة ووافق الباجي وافق به الوالد رحمه الله تعالى والشيخ أيضا خلافا لبعض المتأخرين أه قال عش قوله خلافا لبعض المتأخرين أي حجة وذكره شيخنا الزيادة في آخر كلامه في أول الخلع عن البلقين أه (قوله بالتخلص) أي في المسائل الثلاث أه عش (قوله أنه خطأ) أي الافتاء بالتخلص (قوله فإن لم يفعل الخ) أي وأن فعل قبل مضي الشهر لم يقع الثلاث وصح الخلع كما هو ظاهر أه سم (قوله تبين وقوع الثلاث الخ) محله كما هو الفرض إذا وقع الخلع بعد التمكن من فعل المحلوف عليه فإن وقع قبل التمكن فيتجه عدم الوقوع وأن لم يفعل حتى مضى الشهر لا جاز أن يقع الطلاق بعد الخلع لحصول البيئونة به المنافية للوقوع ولا أن يقع قبله لزوم الوقوع قبل التمكن مع أنه لا وقوع قبله كما يؤخذ من مسائل الرغيف وغيره مما نظره أه سم وعش (قوله قبل الخلع) أي بعد مضي زمن التمكن من الفعل كما هو ظاهر أه سم (قوله وبطلانه) أي الخلع من عطف اللازم عبارة عش أي لبين وقوع الثلاث قبله أه (قوله وعلمه) أي الباجي ويحتمل أن الضمير لابن الرفعة (قوله وبحث معه) أي الباجي وقوله وهو أي الباجي أه كردى وصنيع المغنى صريح في أن الضمير لابن الرفعة (قوله لا يلوى) أي

(قوله أو خلع) صرح بذلك الشيخان وغيرهما وبه يطل ما يتوهم من قول السبكي الاتي أن الصيغة أن كانت لا فاعل الخ أن الخلع لا يخلص في نحو أن دخلت فانت طالق ثلاثا نظرا لخروج هذه "صيغة عما ذكره السبكي (قوله هذا أن علق بدخول مطلق) فيه نظر والظاهر أن المقيد كان دخلت في هذا الشهر كذلك ولا ينافي ذلك ما ذكره عن ابن الرفعة وغيره لأنه في غير ذلك كما هو ظاهر من تصويره والاحتجاج عاياه فليتامل (ولم توجد) خرج ما إذا وجدت الصفة في الشهر فلا حث والخلع نافذ م (قوله فإن لم يفعل حتى مضى الشهر الخ) أي وأن فعل قبل مضي الشهر لم يقع الثلاث وصح الخلع كما هو ظاهر (قوله فإن لم يفعل حتى مضى الشهر تبين وقوع الثلاث قبل الخلع) أقول لعل محل إذا وقع الخلع بعد التمكن من فعل المحلوف عليه فإن وقع قبل التمكن فيتجه

والنجم القمولى ثم رجع وبين لهما أنه خطأ وأن الصواب أنه ينتظر فإن لم يفعل حتى مضى الشهر تبين وقوع الثلاث قبل الخلع وبطلانه ووافق الباجي وعلمه بأنها تمكنت من فعل المحلوف عليه ولم تفعل وبحث معه السبكي محتجا للتخلص وهو لا يلوى الأعلى عدمه



وهم معذورون في ذلك فان كلام الاصحاب فيه ما يشهد بالتخلص كان لم يخرج جى هذه الليلة من هذه الدار فانه ينفعه الخلع فيها وان اعاد عقدها ليلا وكذا في مسألة التفاحتين المذكورة (٤٤) في كلام الشيخين ونظائرهما ولعدمه كمالو حلف لتصلين الظهر اليوم فحاضت في وقته

لا يعود إلا على عدمه أى عدم التخلص اه كرى (قوله وهم) أى ابن الرفعة وصاحباها والباجى والسبكى وقوله في ذلك في الاختلاف المذكور (قوله فيه) أى في كلام الاصحاب اه كرى (قوله فيها) أى الليلة (قوله وكذا في مسألة التفاحتين الخ) عبارة النهاية ومسئلة ما لو قال لزوجته ان لم تاكلى هذه التفاحة اليوم فانت طالق وقال لامته ان لم تاكلى التفاحة الاخرى فانت حرة فالتبساخ والع و باع في اليوم ثم جدد واشترى حيث يتخلص اه (قوله ونظائرهما) أى مسألة ان لم يخرج جى الخ ومسئلة التفاحتين اه ع ش (قوله ولعدمه) أى عدم التخلص عطف على للتخلص (قوله لا فاعل) أى ان لا فاعل اه كرى وهذا أولى بما سياتى عن سم من حمله على ظاهره من غير تقدير اداة الشرط ولو ذكرها لشارح في المثال الاول دون الثاني لسلم من اشكال سم ووافق الغالب في باب الاكتفاء (قوله بالعدم) أى عدم الفعل المقيد بزمنه ولا يتحقق أى العدم الا بالاخرى بعدم الفعل الى اخر ذلك الزمن وقد صادفها أى الاخر الزوجة (قوله بائنا) أى من النكاح الاول فيشمل ما لو خالها ثم جدد نكاحها قبل فراغ الشهر مثلا اه ع ش وقوله وليس لليمين الخ أراد به بيان الفرق بين ما هنا وما ياتى من الصيغ (قوله في جميع الوقت) أى المقدر (قوله وبالوجود الخ) جواب سؤال منشؤه قوله وليس لليمين الخ (قوله وبالوجود) هذا انما يظهر في ان لم افعل دون لا فاعل كما هو ظاهر اذ بالوجود فيه يحصل الحث كما ان قوله قبله لانها تعليق بالعدم الخ يظهر في ان لم افعل دون لا فاعل كما هو ظاهر اذ التعليق فيه انما هو بالوجود كما هو ظاهر فلعل هذا الكلام بالنظر لان لم افعل واما لا فاعل فعلى العكس منها في ذلك فليتامل اه ولعل هذا مبنى على حمل لا فاعل على معنى وبالطلاق الثلاث لا فاعل واما اذا حمل على ما مر عن الكرى أى ان لا فاعل فزوجتى طالق ثلاثا فلا فرق بين المثالين (قوله لعدم شرطه) وهو السلب الكلى أى وشتان ما بينهما اه كرى (قوله في ان لم يخرج جى الخ) متعلق بقوله نفعه الخلع والجملة بدل من كلام الشيخين الخ وقوله صريح الخ خبره (قوله في صورتنا) اراد بها قوله لا اقتل او ان لم افعل اه كرى (قوله وان كانت الخ) عطف على قوله ان كانت لا فاعل الخ وقوله لا فاعلنى أى وبالطلاق لا فاعلنى (قوله كاذبا) اقول ومثل اذا اكل اداة شرط غير ان اه ع ش (قوله يتحقق بمناقضة اليمين) أى يحصل بمناقضة الخ اه ع ش (قوله فاذا التزم ذلك) أى البر او الفعل بالطلاق كان قال على الطلاق الثلاث لا دخلن الليلة الدار او اذ لم ادخل الليلة الدار فانت طالق ثلاثا اه كرى (قوله في ذلك)

عدم الوقوع وان لم يفعله حتى مضى الشهر لا جاز ان يقع الطلاق بعد الخلع لحصول البينة به المنافية للوقوع ولا ان يقع قبله للزوم الوقوع قبل التمكن مع انه لا وقوع قبله كما يؤخذ من مسائل الرغيف وغيره مما نظر به الوقوع فان قلت قالوا فى مسألة الرغيف اذا اختلف قبل الغدي حثت لانه فوت فكذا هنا لانه فوت بالخلع قلت الفرق انه هناك يمكن الوقوع لوجود الزوجة بعد مضى الامكان من الغد ولا كذلك هنا لا تنفاه الزوجة وقت التمكن فليتامل ثم رايت الشارح فى باب الايمان قيد بالتمكن فقال فى الكلام على مسألة الرغيف كمالو حلف بالطلاق الثلاث ليسافر فى هذا الشهر ثم خال عطف على قوله فانه يقع عليه الثلاث قبل الخلع لتفويته البر باختياره اه وعلى هذا لو حلف بالثلاث لا بد ان يفعل كذا فى الشهر الاقرب فخالع قبله فلاحث مطلقا فليتامل جدا ويتعين امتناع استمتاعها بمجرد الخلع لان الخلع يقتضى الحرمة ولم يعلم ما يدفعه والاصل ما يدفعه ولا نه ان وجد الفعل بعد الخلع قبل فراغ الشهر بر به واستمر الخلع ولا بانت قبله (قوله قبل الخلع) أى بعد مضى زمن التمكن من الفعل كما هو ظاهر (قوله وبالوجود الخ) هذا انما يظهر فى ان لم افعل دون لا فاعل كما هو ظاهر اذ بالوجود فيه يحصل الحث كما ان قوله قبله لانها تعليق بالعدم الخ انما يظهر فى ان لم افعل دون لا فاعل اذ التعليق فيه انما هو بالوجود كما هو ظاهر فلعل هذا

بعد تمكنها من فعله ولم تفعله أولت شر بن ماء هذا الكوز فانصب بعد امكان شربه او لياكلن ذاعدا فلتلف فيه بعد تمكنه من اكله وحاصل كلام السبكى الذى تجتمع به تلك المسائل التى ظاهرها الثانى بعد بحثه مع ابن الرفعة فيما رجع اليه وصوبه ومع الباجى ان الصيغة ان كانت لا فاعل أو ان لم افعل تخلف لانها تعليق بالعدم ولا يتحقق الا بالاخر وقد صادفها بائنا وليس لليمين هنا الا جهة حث فقط لانها تعلقت بسلب كلى هو العدم فى جميع الوقت وبالوجود لا نقول حصل البر بل لم يحث لعدم شرطه وكلام الشيخين او اخر الطلاق فى ان لم يخرج جى الليلة من هذه الدار وان لم تاكلى هذه التفاحة اليوم نفعه الخلع صريح فى أنه ينفعه فى صورتنا لانها عين صورتها المذكورتين وان كانت لا فاعل ومثلها النفى المشعر بالزمان كاذالم افعل كذا لم يتخلص لان الفعل مقصود منه وهو اثبات جزئى ولليمين جهة بر هى فعله وجهة حث بالسلب الكلى الذى

هو نقيضه والحث يتحقق بمناقضة اليمين وتقويت البر فاذا التزم ذلك بالطلاق وقوته بخلع من جهته حث لتفويته البر باختياره وكلام الشيخين فى لا كلن ذا الطعام غدا صريح فى ذلك انتهى وزعم ان كلام صاحب البيان وغيره يخالف ذلك مردود وقد بسطت ما فى ذلك فى شرح الارشاد الكبير أول الخلع بما لا مزيد على حسنه وتحريره فراجع

و صوب البلقيني وتبعه  
الزركشي مارجع عنه ابن  
الرفعة من التخلص مطلقا  
وفرق بين ما هنا ولا كن  
ذا الطعام غدا فتلف فيه  
بعد تمكنه من أكله حنث  
باستحالة البر في هذه وهنا  
لم يستحل مع الخلع لا مكان  
فعله بعد الخلع ولا نه لم يفوت  
حل البر بل محل الطلاق  
فاذا مضى الزمن المجعول  
ظرفا ولم يفعل المحلوف  
عليه لم يحنث لانه صادف  
بينوتها بالخلع واستدل له  
بانه لو تمكن من الفعل في  
حياتها ثم ماتت لا حنث  
بعد فراغ الشهر لعدم  
المحلوف عليه ولم يقل أحد  
بالحنث قبيل الموت اه  
ويرد بانه يلزم عليه تشيت  
النظائر بخلاف ما تقرر  
وقوله لا مكان فعله بعد  
الخلع في غاية البعد لان فعله  
بعد الخلع مع صحته لا يسمى  
برا لان هذه عصمة أخرى  
وقوله لم يفوت محل البر بل  
محل الطلاق لا ينفعه لان  
تقويت محل الطلاق يستلزم  
تقويت محل البر بل هو  
عينه كما هو واضح والفرق  
بين ما هنا والموت ظاهر إذ  
مع الموت لا ينسب تقويت  
البنة لان النفوس جبلت  
على استبعاد وقته بخلاف  
غيره ولو حلف بالثلاث  
لا يفعل كذا ثم حلف بها

أى عدم التخلص في لا فعلن (قوله و صوب البلقيني وتبعه الزركشي الخ) وهذا هو المعتمد لانه ظاهر  
إطلاق كلام الاصحاب اه معنى واليه يميل كلام سم قال عرش واعتمد شيخنا الزبدي في اول الخلع  
انه يخلصه الخلع في الصبيغ كلها مطلقا اه عبارة الحلبي والحاصل ان عند شيخنا الزبدي ان الخلع يخلص  
مطلقا وإن كان في إثبات مقيد بمن وعند الشيخ ابن حجر انه يخلص في النبي دون الاثبات ولو غير مقيد  
بمن وعند شيخنا مر انه يخلص فيما عدا الاثبات المقيد بمن تأمل اه عبارة الامداد الصيغ اربع اثنتان  
يفيد فيهما الخلع وهما الحلف على النبي كذا أو الحلف على الاثبات معلقا بما لا إشعار له بالزمان  
كان لم يفعل كذا أو اثنتان لا يفيد فيهما الخلع وهما الحلف على الاثبات معلقا بما يشعر بزمان كذا لم يفعل  
كذا أو الحلف بلا فعلن ونحوها اه وبذلك تعلم ما في قول الحلبي وعند الشيخ ابن حجر الخ (قوله مطلقا) اى  
سواء كانت الصيغة إن لم يفعل أو لا فعلن اه كردى (قوله بين ما هنا) وهو قوله اما لو حلف بالطلاق  
الثلاث انها تدخل الدار مثلا في الشهر الخ ونظائرها سواء كانت الصيغة لا يفعل أو ان لم يفعل أو  
لا فعلن (قوله حنث) أى حيث حنث (قوله باستحالة البر) متعلق بقوله وفارق (قوله في هذه) أى مسألة  
لا كن ذا الطعام غدا الخ (قوله لا مكان فعله) اى نحو الدخول المعلق بوجوده او عدمه الطلاق (قوله ولم  
يفعل الخ) الاولى كونه مبنيا للفعول (قوله ثم ماتت) اى قبل فراغ الشهر (قوله اه) اى كلام البلقيني  
(قوله ويرد) اى تصويب البلقيني التخلص مطلقا (قوله بانه يلزم عليه تشيت النظائر) قديقال تشيت  
النظائر للبدر كالمقتضى لذلك لا محذور فيه بل هو لازم بل لا تشيت في المعنى لا تنفاه فليتأمل  
اه سم (قوله ما تقرر) أى بحاصل كلام السبكي (قوله لا يسمى برا) فيه نظر لتصریحهم بان البر لا يختص  
بحال النكاح وانه تنحل اليمين بوجود الصيغة حال البيئونة كما صرح بذلك تبعاهم شيخ الاسلام في شرح  
الروض في مسألة ما لو علق بنفى فعل غير التطبيق كالضرب فضر بها وهى مطلقة طلاقا ولو باثنا انه تنحل اليمين  
وحيث فلا بعد فيما ذكر ومن هنا يظهر منع قوله لان تقويت محل الطلاق يستلزم الخ اه سم (قوله  
بل هو عينه) فيه بحث لان محل الطلاق الزوجة ومحل البر ما يحصل به البر وهو الفعل في لا فعلن وهما متباينان  
قطعوا لو سلم ان ما يحصل به البر ليس هو محل البر فقد اراده البلقيني بمحل البر فالكلام عليه بمنع انه محل البر  
حقيقة لو تم لا يفيد فتأمل اه سم (قوله إذ مع الموت لا ينسب التقويت البنة الخ) واطال سم في رده  
(قوله ولو حلف بالثلاث) إلى قوله لفرقهم في النهاية إلا قوله فقيل إلى بانته وإلا انه اسقط لفظه ولو من  
قول الشارع ولو قبل فعل المحلوف عليه وانه ابدل قوله القياس بقوله يحتمل (قوله ثم حلف بها) اى بالثلاث  
ثانيا وكذا لو حلف بها ابتداء انه لا يخالغ ثم خالغ لم يحنث لما ذكره من التعليل فذا ذكره تصوير لا غير اه

الكلام بالنظر لان لم يفعل واما لا يفعل فعلى العكس منها في ذلك فليتأمل (قوله ويرد بانه يلزم عليه تشيت  
النظائر قد يقال تشيت النظائر للبدر كالمقتضى لذلك لا محذور فيه بل هو لازم بل لا تشيت في المعنى لا تنفاه  
النظيرية حيث فليتأمل (قوله لا يسمى برا) فيه نظر لتصریحهم بان البر لا يختص بحال النكاح وانه تنحل  
اليمين بوجود الصيغة حال البيئونة كما صرح بذلك تبعاهم شيخ الاسلام في شرح الروض في مسألة ما لو علق بنفى  
فعل غير التطبيق كالضرب فضر بها وهى مطلقة طلاقا ولو باثنا انه تنحل اليمين وحيث فلا بعد فيما ذكر ومن  
هنا يظهر منع قوله لان تقويت محل الطلاق يستلزم تقويت محل البر (قوله بل هو عينه) فيه بحث لان محل  
الطلاق الزوجة ومحل البر ما يحصل به البر وهو الفعل في لا فعلن وهما متباينان قطعوا لو سلم ان ما يحصل به  
البر ليس هو محل البر فقد اراده البلقيني بمحل البر فالكلام عليه بمنع ان محل البر حقيقة لو تم لا يفيد فتأمل  
(قوله لا ينسب تقويت) فيه نظر لان تركه مع التمكن تقويت فكيف لا ينسب له وقوله لان النفوس  
الخ لا ينافى التقويت ونسبته وكان النفوس جبلت على ما ذكر جبلت على استبعاد تلف الرغيف مثلاً قبل  
الغدو لم يمنع ذلك لنسبته التقويت على انهم صرحوا في مسألة الرغيف بالحنث إذا مات الخالف في الغد بعد  
تمكنه من أكله وفيما لو حلف ليقضين حقه غدا فمات فيه بعد التمكن منه ولم يقضه وليس ذلك إلا لانه فوت البر

لا يخال ولا يוכל فيه فخالها فقبل يقع الثلاث وغلط بأنه إذا خال بانت فلا يقع المعلق به وقول الجمهور أن الشرط والجزاء يتقارنان في الزمن لا يجري هنا لأن بينهما مترابطين لأن وقوع الثلاث يستدعي تأخر الخلع ووقوعه يستدعي رفعها ولو كان له زوجات خالف بالثلاث ما يفعل كذا ولم ينو واحدة ثم قال (٤٦) ولو قبل فعل المحلوف عليه عينت فلا تلهذا الخلف تعينت ولم يصح رجوعه عنها إلى

تعيينه في غيرها وليس له قبل الحنث ولا بعده توزيع العدد لأن المفهوم من حلفه إفادة البينونة الكبرى فلم يملك رفعها بذلك (ولو طلق) حر (دون ثلاث وراجع أو جدد ولو بعد زوج) وإصابة (عادت ببقية الثلاث) إجماعا إذا لم يكن زوج ووفقا لقول أكابر الصحابة إذا كان ولم يعرف لهم مخالف منهم واستدل له البلقيني بقوله تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره لأنه لم يفرق بين أن تزوج آخر ويدخل بها قبل الثالثة وأن لا فاقضى ذلك أن لا فرق (وان ثلث) الطلاق ثم جدد بعد زوج (عادت بثلاث) إجماعا وغير الحرف في الثنتين كهوفا ذكر في الثلاث (وللعبد) أي من فيه رق وان قل (طاعتان فقط) وأن تزوج حرة لأنه المالك للطلاق فيعطى الحكم به والخبر الدارقطني مرفوعا طلاق العبد ثنتان وقد يملك الثالثة بأن يطلق ذمي ثنتان ثم يحارب ثم يسترق فله ردها

عش (قوله ولا يוכל فيه) أي في الخلع اه عش (قوله وغلط) ببناء المفعول والضمير المستتر للقول بالوقوع (قوله فلا يقع الخ) كما فاق به الوالد رحمه الله تعالى اه نهاية (قوله المعلق به) أي الطلاق المعلق بالخلع (قوله لأن بينهما مترابطين) يتأمل فيه وفي دليله المذكور وكان يمكن أن يبدل قوله لا يجري هنا بقوله لا يفيد هنا لأن الشرط مناف للجزاء فلا يترتب عليه فليتأمل اه سم (قوله لأن وقوع الثلاث يستدعي تأخر الخلع الخ) وذلك أنه لو وقعت الثلاث لم يصح الخ لينتبه اه ولما لم يصح الخلع لم يقع الطلاق لعدم حصول الخلع المعلق عليه الوقوع وحاصله أنه امتنع وقوع الثلاث قطعاً للدور وهو أنه يلزم من وقوعها عدم وقوعها فعدم الوقوع ليس لا انتفاء الترتيب بين الجواب والشرط بل للدور المذكور اه عش (قوله ولو كان له زوجات الخ) سنكتب عن العباب وقتاوى شيخنا الرملي في فصل شك في طلاق ما يتعلق بذلك انظره اه سم (قوله ولم ينو الخ) الوال للحال اه عش (قوله ولو قبل فعل المحلوف عليه) هذا يفيد كما يصح بذلك في آخر باب الطلاق أنه لا فرق في التعيين بين كونه قبل الفعل أو بعده وله أن يعينه في مئة أو بآن بعد التعليق لأن العبرة بوقته لا بوقت وجود الصفة على المعتمد وهو واضح فان يمينه انعقدت مطلقة فلا فرق في التعيين بين كونه قبل الفعل أو بعده وكتب عليه سم ثم مانصه قوله وله أن يعينه الخ تقدم في فصل شك في طلاق أن الذي استقر عليه رأى شيخنا الشهاب الرملي في فتاويه أنه إنما يجوز تعيينه في مئة ومبانه بعد وجود الصفة اه عش (قوله تعينت) أي وللثلاث فيقعن عليها منهن خاصة إذا فعل المحلوف عليه اه عش (قوله وليس له الخ) أي لا ظاهر أو لا باطنا فلا يدين وهذا ظاهر حيث أطلق وقت الخلف أي كاهو الفرض أما لو قال أردت الخلف من بعضهم أو توزيع الثلاث عليهن فقياس ما يأتي فيما لو قال لأربع أو وقعت عليكن أو يبيكن الثلاث الطلقات وقال أردت يبيكن أو عليكن بعضكن الخ أنه يدين اه عش (قوله قبل الحنث) أي قبل فعل المحلوف عليه (قوله توزيع العدد) أي بان يجعل الثلاث مثلا موزعة على الأربع فتطلق كل طلقة اه عش (قوله رفعها) أي البينونة الكبرى وقوله بذلك أي التوزيع (قوله إذا لم يكن زوج) أي أن لم تكن تزوجت بعد الطلاق وقبل التجديد وقوله إذا كان أي الزوج اه عش (قوله ولم يعرف لهم) الوال للحال والضمير للأكابر وضمير منهم للصحابة (قوله واستدل له) أي لا طلاق ما في المتن أو للشق الثاني منه (قوله أي من فيه رق) إلى قول المتن ترثه في المغنى لا قوله إلا ما شذبه الشعبي (قوله لأنه الخ) علة لمقدر أي وإنما لم يعتبر حرية الزوجة لأنه الخ أي الزوج (قوله ثم يحارب) أي نقض العهد اه أسنى عبارة المغنى ثم التحق بدار الحرب اه (قوله فله الخ) أي في حال الرق وقوله ولو كان أي الذي استرق اه عش (قوله طلقها الخ) أي قبل الرق (قوله لأنه لم يستوف الخ) أي بخلاف ما مر انفا (قوله لما مر) أي في قوله لأنه المالك الخ (قوله سئل عن قوله تعالى الخ) ولما كان السؤال ناشئا عنه نسب إليه أو المعنى سئل سؤالا ناشئا عنه أو عن معنى بعد كافي قوله لتركب طبقا عن طبق أي بعد طبق اه بجري (قوله ابن الثانية) أي فقيل ابن الخ (قوله إلا ما شذ الخ) أي الأقوال شذ الخ استثناء عما تضمنه قوله له إجماعا أي لاتفاق أقوال مجتهدي الأئمة عليه (قوله من طلق مريضا الخ) الأولى الزوجان

فقد نسبوه مع الموت المستبعد بالجلبة لتفويت البر فليتأمل (قوله فقيل يقع الثلاث الخ) أفتى شيخنا الشهاب الرملي بعدم الوقوع شرح مر (قوله لأن بينهما مترابطين) يتأمل فيه وفي دليله المذكور وكان يمكن أن يبدل قوله لا يجري هنا الخ بقوله لا يفيد هنا لأن الشرط مناف للجزاء فلا يترتب عليه فليتأمل (ولو كان له زوجات) انظر ما كتبناه عن العباب وقتاوى شيخنا الشهاب الرملي في فصل شك في طلاق ما يتعلق بذلك

بلا محل اعتبارا بكونه حر أو مملوك ولو كان طلقها واحدة فقط ثم نكحها بعد الرق عادت له بواحدة فقط لأنه لم (قول يستوف عدد العبيد قبل رقه) وللحر ثلاث) وأن تزوج أمة لما مر وقد صح أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن قوله تعالى الطلاق مرتان أين الثالثة فقال أو تسريح باحسان (ويقع في مرض موته) ولو ثلاثا إجماعا إلا ما شذ به الشعبي (ويتوارثان) أي من طلق مريضا والمطلقة

(في عدة) طلاق (رجعي) إجماعاً لا بآ (ن) لانقطاع الزوجية (وفي القديم) ونص عليه في الجديد أيضاً (ترثه) بشروط ليس هذا محل ذكرها وبه قال الأئمة الثلاثة لأن ابن عوف طلق امرأته الكلبية في مرض موته فور شاعثمان (٤٧) رضي الله عنها فصولت من ربع الثمن على

بمانين الفاقيل دنانير وقيل دراهم لانه قد يقصد حرمانها فعمل بنقيض قصده كما لا يرث القاتل وإذا قصد به القرار على الجديد كره نظير ما مر في نحو بيع مال الزكاة في أثناء الحول فراراً منها والقياس التحريم لفرقهم بين تردد الشافعي هنا وجزمه ثم بنفع الحيلة بان هذا حق آدمي معين أي أصالة فاحتيط له بقولي أصالة اندفع ليراد ما إذا انحصر مستحقوها وبان المريض محجور عليه فنجع من اسقاط بعض الورثة بخلاف المالك ثم

(فصل) في تعدد الطلاق بنية العدد فيه أو ذكره وما يتعلق بذلك (قال طلقك أو أنت طالق) أو نحو ذلك من سائر الصرائح (ونوى عدداً) ثنتين أو ثلاثاً (وقع) موأواه ولو في غير موطوءة لان اللفظ لما احتمله بدليل جواز تفسيره به كان كناية فيه فوقع قطعاً واستشكل بانه لو نذر الاعتكاف ونوى إياها ففي وجوبها وجهان قال الزركشي وكان الفرق ان الطلاق تدخله الكناية بخلاف الاعتكاف اه وليس بشاف بل ليس بصحيح كما هو ظاهر والذي يتجه في الفرق ان التعدد في الايام خارج عن حقيقة الاعتكاف الشرعية لان

(قول المتن ترثه) إنما عبر به دون يتوارثان تنبيهاً على أنها لو ماتت لا يرثها وهو كذلك اه معنى (قوله) بشروط الخ) أحدها كون الزوجية وارثة فلو أسلمت بعد الطلاق فلا ثانياً سدم اختيارها فلو اختلعت أو سالت فلا ثالثاً كون البينوثة في مرض مخوف ونحوه ومات بسببه فإن برى منه فلا رابعاً كونها بالطلاق لا بلعان وفسخ خامساً كونه منشأ ليخرج ما إذا أقر به سادساً كونه منجزاً اه معنى (قوله) وبه) أي بالقديم (قوله) طلق امرأته الخ) أي طلاقاً باناً اه زيادى (قوله) من ربع الثمن) أي لان زوجاته كن أربعاً اه عش (قوله) به) أي بطلاقها الفرار أي من إرثها (قوله) كره الخ) معتمد اه عش (قوله) بنفع الحيلة) تنازع فيه تردد وجزم وقوله بان هذا متعلق لفرقهم والاشارة الى الارث (فصل في تعدد الطلاق) (قوله) وما يتعلق بذلك) أي من قصد التاكيد والاستئناف وغير ذلك اه عش (قول المتن قال طلقك الخ) أي لو قال شخص لزوجته ولو نائمة أو مجنونة طلقك الخ اه معنى (قوله) أو نحو ذلك) إلى قوله واستشكل في المعنى وإلى قوله ولو قال إنما في النهاية لا لقوله واستشكل إلى المتن (قوله) أو نحو ذلك الخ) أي وإن لم يخاطبها كقوله هذه طالق اه معنى (قوله) جواز تفسيره به) أي تفسير اللفظ بالعدد أي بالمصدر العددي كان يقال أنت طالق ثلاث تطبيقات فان ثلاث تطبيقات تفسير لطاق اه كرهى (قوله) واستشكل) أي كون الوقوع قطعياً (قوله) بل ليس بصحيح) يمكن أن يوجه عدم الصحة بان ما ذكر نذر اعتكاف والندر صيغة التزام يدخلها الصريح والكناية سيد عمر وسم (قوله) والذي يتجه في الفرق الخ) قد يناقش في هذا الفرق بانه لا خفاء أن معنى كونه نوى إياها أنه نوى الاعتكاف في تلك الايام والاعتكاف في تلك الايام غير خارج عن حقيقة الاعتكاف كعدم خروج العدد عن حقيقة الطلاق فليتامل اه سم اقول الاولى في المناقشة ان يقال ان حقيقة الطلاق الشرعية العدد خارج عنها ايضاً لاذي ليست إلا حل عصمة النكاح والعدد من عوارضها كسائر المعدودات وهذا كله على سبيل التزويل ان كلامهم المستشكل مفروض في الاعتكاف والحق أنه مفروض في نذره كما أسلفناه انفا اه سيد عمر وقد يجاب بان المراد من عدم خروج التعدد عن الحقيقة الشرعية ان يكون له في الشرع عدد معين لا يتجاوز عنه كما افاده التعليل وهذا موجود في الطلاق دون الاعتكاف (قوله) لم يربطها) الاولى تذكير ضمير المفعول (قوله) للخبر الصحيح ان ركاة الخ) كان مبنى الاستدلال ان المراد بكونه مطلقاً البتة أنه طلقها بصيغة البتة فليتامل اه سم وأقره عش ورشيدى وعقبه السيد عمر بما نصه ولك أن تقول ان الحديث ليس صريحاً ولا ظاهراً فيما ذكر من ان الطلاق وقع بصيغة البتة التي هي من صيغ الكناية ولعله اشار إلى ذلك بقوله فليتامل والاولى ان يقال ان ما ذكر ليس دليلاً على خصوص الكناية بل على عموم انه إذا وقع طلاقاً صريحاً كان أو كناية ونوى عدداً ولم يتلفظ به انه يقع والحديث حينئذ واضح الدلالة على ذلك وإن جوز أن يكون تطبيق ركاة بلفظ صريح إذا فرق بينه وبين الكناية الا في افادة حل العصمة فان الاول نص فيه والثاني محتمل واما ما نواه من العدد فهما متساويان في عدم افادته فحيث صح

(فصل) في تعدد الطلاق الخ (قوله) بل ليس بصحيح الخ) يحتمل ان وجه ذلك ان الاعتكاف أيضاً تدخله الكناية في العدد في الجملة فانه لو نذر اعتكاف يوم ونوى مع ليلته لزمه اعتكافها ايضاً (قوله) والذي يتجه في الفرق ان الخ) قد يناقش في هذا الفرق بانه لا خفاء أن معنى كونه نوى إياها أنه نوى الاعتكاف في تلك الايام والاعتكاف في تلك الايام غير خارج عن حقيقة الاعتكاف كعدم خروج العدد عن حقيقة الطلاق فليتامل (قوله) للخبر الصحيح ان ركاة الخ) كان مبنى الاستدلال ان المراد بكونه طلقها البتة انه طلقها بصيغة البتة فليتامل (قوله) ثلاثاً) لو لم يزد ثلاثاً ولا نية له وقعت واحدة كما فتي به شيخنا الشهاب

الشارع لم يربط بعدد معين بخلاف التعدد في الطلاق فانه غير خارج عن حقيقة الشرعية فكان المنوي هنا دخلاً في لفظه لاحتماله له شرعاً بخلافه ثم فانه خارج عن لفظه والنية وحدها لا تؤثر في النذر (وكذا الكناية) اذا نوى بها عدداً وقع للخبر الصحيح ان ركاة طلق امرأته

البتة ثم قال ما اردت الا واحدة خلفه عليه السلام على ذلك وردها اليه دل على أنه لو أراد ما زاد عليها وقع والالم يكن لاستحلافه فائدة نية العدد كنية أصل الطلاق فيما مر من اقترانها بكل اللفظ أو بعضه **(فرع)** قال أنت طالق ثلاثا على سائر المذاهب ففيه خلاف مروى الذي يتجه أنه نوى بذلك شدة العناية بالتجيز وقطع **(٤٨)** العلائق وحسم تاويلات المذاهب في رد الثلاث عنها وقع الثلاث وان نوى التعليق بان قصد

ايقاع طلاق اتفقت المذاهب على وقوعه لم تطلق الا إن اتفقت المذاهب المعتد بها على أنها ممن يقع عليها الثلاث حالة التلقظ بها وإن أطلق فللنظر فيه مجال والمتبادر الاغلب من قائل ذلك قصد المعنى الاول فليحمل الطلاق عليه ثم رأيت شيخنا جزم بذلك ولو قال انتما طالقان ثلاثا وأطلق وقع على كل طلقان أو بنية أن كلا طالق ثلاثا وأن كل طلاقة توزع عليهما طلقت كل ثلاثا كذا قال بعضهم وخالفه غيره فقال في أنت وضررتك طالق ثلاثا ولم تعلم نيته يقع الثلاث على كل كل منهما لان المفهوم منه ما يفيد الطلاق الموجب للبينونة الكبرى اه وفي الجزم بكون هذا هو المفهوم من هذه دون الاولى نظر ظاهر بل الوجه أنه محتمل له ولقابله بناء على أن الاجمال بعد التفصيل هل ينزل على الكل التفصيلي أو الاجمالي والوجه هنا الثاني إلا إن قامت القرينة الظاهرة على الاول وهما

اعتبار ارادته مع احدهما صح مع الاخر اه وهذا وجه في ذاته لكن صنيع الشارح والنهاية كالصريح في أن ما ذكر دليل على خصوص السكناية **(قوله البتة)** اي طلاقا مبتوتا اه ع ش عبارة الكردى يعنى لفظ البتة اه **(قوله دل)** اي تخليفه صلى الله عليه وسلم على انه اراد الواحد فقط **(قوله فيما مر)** اي في اوائل الباب في مبحث السكناية **(قوله قال أنت طالق ثلاثا الخ)** لولم يرد ثلاثا ولا لانية له وقعت واحدة كما افق به الوالدرحه الله تعالى تبعا لابن الصباغ اه نهاية اقول هذا الافتاء محل تأمل فينبغي ان يأتى فيه الثلاثة الاحتمال لان فيما لو ثلث فان نوى التجيز وقطع العلائق وقعت واحدة وان نوى التعليق لا تطلق إلا ان اتفقت المذاهب المعتد بها على انها ممن يقع عليها الطلاق حال التلقظ به وان أطلق حمل على الاول والعجب من الفاضل المحشى حيث نقل الافتاء المذكور ولم يتعقبه إلا ان يقال أنه اى الشهاب الرملى إنما اقتصر على حالة الاطلاق فقط لانه لم يتعرض للسائل في سؤاله إلا اليها فافتصر في الجواب على مورد السؤال ومثل هذا يقع في الافتاء كثير افلا يفيد تفهيد الحكم بذلك اه سيد عمر **(قوله مر)** اي في مبحث الصرائح **(قوله والذى يتجه الخ)** **(فرع)** في الروض في آخر الباب أو أنت طالق إن دخلت الدار ثلاثا وقال أردت واحدة إن دخلت ثلاث مرات فالقول قوله اه وفي شرحه قال في الاصل فان اتهم حلف وإن قال اردت انها تطلق العدد المذكور وقعت الثلاث كما صرح به الاصل واقتضاء كلام المصنف وكذا يقتضيه فيما لو أطلق لكن الوجه فيه انها تطلق واحدة فقط للشك في موجب الثلاث سم على حج اه ع ش **(قوله من قائل ذلك)** اي أنت طالق ثلاثا على سائر المذاهب **(قوله قصد المعنى الاول)** اي شدة العناية بالتجيز الخ فليحمل الاطلاق عليه أى يقع الثلاث **(قوله وقع على كل طلقان)** خلافا للنهاية عبارة ولو قال لزوجتيه أنتما طالقان ثلاثا وانت وضررتك طالق ثلاثا ونوى ان كلا طالق ثلاثا او ان كل طلاقة توزع عليهما طلقت كل ثلاثا فان أطلق اتجه وقوع الثلاث على كل منهما لان المفهوم منه ما اوجب للبينونة الكبرى ويحتمل وقوع طلقتين على كل ورجحه بعضهم **(قوله وخالفه غيره الخ)** فعند هذا الغير يقع الثلاث على كل منهما في المستثنين مر اه سم **(قوله فقال في أنت وضررتك طالق الخ)** اي ومثله انتما طالقان ثلاثا **(قوله ما يفيد)** لاحاجة اليه **(قوله بكون هذا)** أى الطلاق الموجب للبينونة الكبرى **(قوله من هذه)** أى أنت وضررتك طالق دون الاولى يعنى الطلقتين فلا تفهمان من هذه اصلا وكان الاولى دون الاولى **(قوله انه)** اي قوله أنت وضررتك طالق وكان الاولى التانيث وللكردى هنا تكلفات مبناها حمل الاولى على الصيغة الاولى وهى انتما طالقان ثلاثا **(قوله محتمل له)** اي للطلاق الموجب للبينونة الكبرى ولقابله اي للطلقتين **(قوله بناء على ان الاجمال)** اي قوله ثلاثا بعد التفصيل اي قوله أنت وضررتك وقوله على الكل التفصيلي اي على كل من الزوجتين او الاجمالي اي على مجموعتهما وقوله الثانى اي الكل الاجمالي وقوله على الاول اي الكل التفصيلي **(قوله كما يأتى)** اي في اوائل السوادة **(قوله فتعين الخ)** خلافا للنهاية كما مر **(قوله يؤيد الثانى)** اي وقوع طلقتين فقط في الصورتين **(قوله بخلافه)**

الرملى تبعا لابن الصباغ شرح مر **(قوله والذى يتجه الخ)** كذا اشرح مر **(فرع)** في الروض في آخر الباب أو أنت طالق ان دخلت الدار ثلاثا وقال اردت واحدة ان دخلت ثلاث مرات فالقول قوله اه قال في شرحه فقال في الاصل فان اتهم حلف وان قال اردت انها تطلق العدد المذكور وقعت الثلاث كما صرح به الاصل واقتضاء كلام المصنف وكذا يقتضيه فيما لو أطلق لكن الوجه فيه انها تطلق واحدة فقط للشك في موجب الثلاث اه **(قوله وخالفه غيره)** فعند هذا الغير يقع الثلاث على كل منهما في المستثنين مر

أصل بقاء العصمة يؤيد الثانى فهو كما يأتى في أنت طالق كالف فتعين وقوع طلقتين فقط عند الاطلاق في الصورتين أى وسياقى لذلك مزيد آخر الفصل وقول الشيخين عن البوشنجى في أنت طالق ثلاثا لا انصفا وأطلق يقع طلقان أى لا انصفهن يؤيد الثانى إلا ان يفرق على بعد بان الاستثناء هنا أهم انه لم يرد للبينونة الكبرى بخلافه في مستلثنا **(ولو قال أنت طالق واحدة)**



بالنصب كما بخطه وكذا لو حذف طالق كما يحثه الزركشي وغيره وكلام الشيخين (٤٩) يدل عليه (ونوى عدد افواحدة) هي التي تقع

دون المنوى لان اللفظ لا

يحتمله (وقيل) يقع

(المنوى) كله مع نصب

فالجر والرفع والسكون

اولى ومعنى واحدة متوحدة

بالعدد المنوى وهو المعتمد

في اصل الروضة نعم ان اراد

طلقه ملفقة من اجزاء

ثلاث طلقات او اراد

بواحدة التوحد وقعن

عليهما (قلت ولو قال) أنت

طالق واحدة او (انت

واحدة) بالرفع والجر او

السكون (ونوى) بعد

نية الايقاع في انت واحدة

لما مر أنها من الكنيات

(عددا فالمنوى) يقع حملا

للتوحيد على التوحد

والتفرد عن الزوج بالعدد

المنوى (وقيل) تقع (واحدة

والله أعلم) لان لفظ الواحدة

لا يحتمل العدد ولو قال ثنتين

ونوى ثلاثا ففي التوشيح

يظهر مجيء الخلاف فيه

هل يقع مانواه او ثنتان

انتهى وهو بعيد لان

الواحدة قد مر امكان

تاويلها بالتوحيد وهنا

لا يظهر تاويل الثنتين بما

يصدق بالثلاث ولو قال

يامائة أو أنت مائة طالق

وقع الثلاث لتضمن ذلك

اتصافها بايقاع الثلاث

بخلاف انت كائة طالق

لا يقع الا واحدة حملا للتشبيه

على أصل الطلاق دون

العدد لانه المتيقن وبخلاف

أى بخلاف التعبير الخالي عن الاستثناء عبارة النهاية بخلاف ما نحن فيه اه وهي أحسن (قوله بالنصب) الى قوله ولو قال ثنتين في النهاية الا قوله او اراد بواحدة النوح وكد في المغنى الا قوله نعم الى المتن وقوله بعد نية الى المتن (قوله وكذا لو حذف طالق الخ) هل يشترط نية الايقاع كما يأتي في نظيره اه سم اقول هو كذلك بلا شك بل ربما يدعى عود كلام الشارح الاتي اليه ايضا اه سيد عمر (قوله لو حذف طالق) اى ونصب واحدة اه معنى (وله عليه) اى على حذف طالق اه عش (قوله لان اللفظ الخ) اى لفظ واحدة (قول المتن وقيل المنوى) معتمد اه عش (قوله مع النص الخ) عبارة المغنى في شرح فواحدة والرفع والجر والسكون كالنصب في هذا وفيما سياتى وتقدير الرفع على انه خبر والنصب على انه صفة لمصدر محذوف والجر على انت ذات واحدة حذف الجار وابقى المجرور بحاله كما قيل لبعضهم كيف أصبحت قال خير اى بخير او يكون المتكلم لحن واللحن لا يغير الحكم عندنا والسكون على الوقف اه وقوله صفة لمصدر الخ هذا على ما صححه المصنف واما على كلام القليل المعتمد فيتمين كون النص على الحال كما يأتي (قوله اولى) خبر فالجر الخ (قوله ومعنى واحدة الخ) اى على القيل واما على الاصح فعناه علقه واحدة اه كرى (قوله ومعنى واحدة متوحدة) بهذا يعلم ان هذا لا يشكل على ما تقدم انه لا يكفي تقدير لفظ الطلاق وذلك لان هنا ما قام مقام لفظه لكونه بمعناه وهو واحدة بالمعنى المذكور فليتام اه سم (قوله متوحدة) اى منى اه معنى (قوله وهو المعتمد) وفاقا للمنهج والنهاية والمغنى والروض (قوله وقعن) الاولى وقع المنوى (قوله عليهما) اى القولين اه عش (قول المتن ولو قال انت واحدة الخ) وفي الروض فان قال انت بائن ثلاثا ونوى الطلاق لا الثلاث وقعن وان نوى واحدة فهل ينظر الى اللفظ او النية وجهان اه وفي شرحه قضية كلام المتولى الجزم بالاول وذ كر الثلاث في هذه والتي قبلها مثال فالثنتان كذلك انتهى اه سم (قوله بالرفع الخ) حاصل ما ذكر ان المعتمد اعتبار المنوى في جميع الحالات اه معنى (قوله بعد نية الايقاع) يمتضى عدم اجزاء المعية وقد ينظر فيه ويمكن ان يوجه بان العدد عارض للايةاع وهو متاخر عن معروضه ولو رتبة اه سيد عمر وقال عش قوله بعد نيته اى او معها اه وهذا هو الظاهر (قوله ففي التوشيح يظهر مجيء الخلاف الخ) اعتمده النهاية والمغنى عبارة الاول نعم يمكن توجيهه اى وقوع الثلاث بانه يصح ارادة الاجزاء فالاصح ما في التوشيح اه وعبارة الثاني والراجع وقوع الثلاث ووجهه انه لما نوى الثلاث بانت طالق ثم قال ثنتين فكانه يريد رفع ما وقع اه (قوله هل يقع مانواه) معتمد اه عش (قوله ولو قال يامائة) الى قوله فتامله في النهاية والمغنى (قوله طالق) راجع لقوله يامائة ايضا (قوله بخلاف انت كائة) اى ولم ينو عددا بدليل قوله الاتي وانما حملنا عليه الخ (قوله وبخلاف انت طالق الخ) اى ولم ينو عددا روض ومعنى ويفيده قول الشارح وانما حملنا الخ (قوله ينفي ما بعدها) فيه تامل محشى سم وكان وجهه ان الواحدة ملفقة من الف اه سيد عمر عبارة النهاية والمغنى يمنع لحوق العدد اه قال عش قوله يمنع لحوق العدد ظاهره وان نوى العدد والظاهر خلافه اه ومر عن الروض والمغنى ويأتى عن

(قوله وكذا لو حذف طالق الخ) عليه هل يشترط نية الايقاع كما يأتي في نظيره اه (قوله ومعنى واحدة متوحدة الخ) بهذا يعلم ان هذا لا يشكل على ما تقدم انه لا يكفي تقدير لفظ الطلاق وذلك لان هنا ما قام مقام لفظه لكونه بمعناه وهو واحدة بالمعنى المذكور فليتام (قوله وهو المعتمد) اعتمده مر ايضا (قوله في المتن ولو قال انت واحدة) قال في الروض فان قال انت بائن ثلاثا ونوى الطلاق لا الثلاث وقعن او انت بائن ثلاثا ونوى واحدة فهل ينظر الى اللفظ او النية وجهان قال في شرحه قضية كلام المتولى الجزم بالاول وذكر الثلاث في هذه والتي قبلها مثال فالثنتان كذلك وبه صرح الاصل اه (قوله يظهر مجيء الخلاف الخ) اعتمده مر (قوله وهنا لا يظهر الخ) نعم يمكن توجيهه بارادة الاخر مر (قوله وقع الثلاث) كذا مر (قوله لا يقع الواحدة) كذا مر (قوله ينفي ما بعدها) فيه تامل

أنت طالق واحدة ألف مرة لان ذكر الواحدة ينفي ما بعدها وانما لم يحمل هنا على أن المراد بها التوحد حتى لا ينافيها ما بعدها لان هذا خلاف المتبادر من لفظها

(٧ - شرواني وابن قاسم - ثامن)

ولما حملناها عليه فيما مر لا فترانية الثلاث به المخرجة له عن مدلوله فتأمل له ولو قال طلقك ثلاثين أو طلاق فلانة ثلاثين ولم ينو الثلاث وقعت واحدة على ما قاله بعضهم في الثانية وقياسها الأولى لأنها اليقين لاحتمال ثلاثين جزأ من طلبة وفيه نظر ظاهر بل الوجه خلافه إذ المتبادر الظاهر ثلاثين طلبة ولا يعضده قول أصل الروضة في أنت طالق كالف أن نوى عددًا فثلاث ولم لا فواحدة لأن التشبيه فيه محتمل للامرين على سواء فليس واحداً منهما متبادراً منه ولو (٥٠) قال عددًا لو أن الطلاق فواحدة أو صفاته فكذلك إلا أن علم أن له صفات من بدعة وسنة

سم انما ما يوافقه (قوله) وإنما حملناها عليه أي التوحيد وقوله فيما مر أي في قول المصنف ولو قال أنت واحدة ونوى عددًا اه عش (قوله) لا فترانية الثلاث به الخ قضيته أنه لو نوى هنا الثلاث وقعن بالأولى اه سم (قوله) ولو قال الخ ولو قال أنت طالق حتى يتم الثلاث أو اكملها ولم ينو الثلاث فواحدة اه مغنى (قوله) أو طلاق فلانة ثلاثين كذا في أصله رحمه الله تعالى اه سيد عمر (قوله) ولا يعضده أي ما قاله بعضهم (قوله) ولم لا فواحدة هذا هو العاضد الموهوم (قوله) محتمل للامرين أي التشبيه في أصل الطلاق والتشبيه في عدده (قوله) فليس واحداً منهما الخ أو الأصل بقاء العصمة (قوله) ولو قال عددًا الخ عبارة المغنى والنهاية ولو قال أنت طالق الوان من الطلاق فواحدة إن لم ينو عددًا بخلاف قوله أنواعاً من الطلاق أو اجناساً منه أو اصنافاً فإن الظاهر كما قال شيخنا وقوع الثلاث أي في الصور الثلاث ولو قالت لزوجها طلقني ثلاثاً فقال أنت طالق ولم ينو عددًا فواحدة ولو طلقها طلبة رجعية ثم قال جعلتها ثلاثاً لم يقع به شيء اه (قوله) أو عددًا (التراب) إلى قوله ويؤيده في النهاية (قوله) أو عددًا (التراب فواحدة) وفاً للروض والمغنى والنهاية (قوله) أو عددًا (الرمال الخ) ولو قال أنت طالق بعدد أنواع التراب أو أكثر الطلاق بالمثلثة أو كله وقوع الثلاث روض ومغنى (قوله) لأنه سمع ترابة أي والخاق التاء عند إرادة الواحدة دليل على أن الأصل موضوع للجمع اه سيد عمر (قوله) بان هذا أي ترابة (قوله) ما قاله الأولون وهو وقوع الواحدة في عدد التراب (قوله) ما تقر في أنت طالق الخ أي من أن التراب اسم جنس أفرادى على الراجح لا عدله (قوله) وقوع الثلاث أيضاً قضيته أن له ريشاً متعددًا وقد يخالفه قوله الاتي وتعليل عدم الوقوع الخ اه سم (قوله) وغاية ما وجه أي البعض عدم الوقوع (قوله) قول الروضة إلى قوله فإن الواحدة في المغنى وإلى قوله ولو خاصمته في النهاية (قوله) وليس هذا أي قوله أنت طالق بعدد كل شعرة الخ اه مغنى (قوله) ولو قال بعدد ضراطه أي لم يلبس ولو قال طلاق أنت ياداهية ثلاثين ونوى واحدة وقعت فقط كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى إذ قوله ثلاثين متعلق بداهية كما هو ظاهر سياق الكلام أو أنت طالق كلها حلت حرمت فواحدة أو عدد ما لا ح بارق أو عدد ما مشى الكلب حافياً أو عدد ما حرك ذنبه وليس هناك برق ولا كلب طلقت ثلاثاً كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى اه نهاية قال عش قوله ونوى واحدة مفهومه أنه إذا أطلق وقع عليه الثلاث وقياس ما يأتي فيما لو قال أنت طالق ثلاثاً ياتى طالق إن شاء الله من وقوع واحدة لأنها المحققة وعود المشبهة إلى ثلاثاً أن يقع هنا واحدة عند الإطلاق لأنها المحققة فيجعل وقوله ثلاثين متصلاً بداهية وقوله كلها حلت الخ ظاهره وإن قصد بلفظ حرمت الطلاق وكان الطلاق رجعياً وفيه وقفة ثم رأت ابن حجج صرح في فصل إذ قال أنت طالق في شهر كذا بتكرر الطلاق عند القصد اه (قوله) ولم يعلم فيه سمك أي سواء اختبر

ولا ولا وتوحيد وتثليث وغيرها أو عدد التراب فواحدة عند جمع بناء على أنه اسم جنس أفرادى أو عدد الرمل فثلاث لأنه اسم جنس جمعى قال ابن العماد وكذا التراب لأنه سمع ترابة ولذا قال آخرون بوقوع الثلاث فيه وقد يجاب بان هذا لم يشتر فيه وبه يتايد ما قاله الأولون ويؤيده أيضاً عدم الوقوع عند جمع في أنت طال بالترخيم وإن نواه لأنه لا يقع في غير النداء إلا ضرورة نادرة فعلنا أن للندرة دخلاً في عدم الوقوع فأولى في عدم العدد ولو قال أنت طالق على عدد ريش الجراد لم تطلق على ما زعمه بعضهم محتجاً بان التقدير طلاقاً متعددًا على عدد كذا وذلك لا وجود له فلا يقع وليس في محله وما يبطله ما تقر في أنت طالق بعدد التراب فإنه يقع وإنما الخلاف في الواقع ولو سلم له أن التقدير ما ذكره وقع الثلاث أيضاً وغاية ما وجه به إنما ينتج أنه طلق أكثر من ثلاث فتؤخذ الثلاث

ويلغو الباقي ومن ثم خالفه غير واحد أو أطالوا في الرد عليه بغير ما ذكرته وتعليل عدم الوقوع بأنه لا يعلم هل له ريش أو لا يرده ذلك قول الروضة في أنت طالق بعدد كل شعرة على جسد بل ليس القياس المختار وقوع طلبة وليس هذا تعلية على صفة فيقال شككنا فيها بل هو تنجيز طلاق وربط للعدد بشيء شككنا فيه فنوقع أصل الطلاق ونلغى العدد فإن الواحدة ليست بعدد وصوبه الزركشى ونقله عن غير واحد ولو قال بعدد ضراطه وقع ثلاث لأن له ذلك بالحديث وفي الكافي لو قال بعدد سمك هذا الحوض ولم يعلم فيه سمك وقعت واحدة

ذلك بالبحث عن الحوض أم لا والظاهر أنه لا يلزمه بحث ولا تنقيش لأن الأصل عدم وقوع ما زاد على الواحدة اه عش (قوله كافي أنت طالق وزن درهم الخ) الى قوله ولو قال في المغنى (قوله او الف درهم) اي وزن الف درهم اه مغنى (قوله ولو قال بعدد شعر الخ) ولو قال أنت طالق ملء الدنيا او مثل الجبل او اعظم الطلاق او اكبره بالموحدة او اطوله او اعرضه او اشده او نحوها وقعت واحدة فقط اه روض مع شرحه زاد النهاية والمغنى او اقل من طلقتين او اكثر من طلقة وقع طلقتان اه قال عش وفي سم على حج ولو قال أنت طالق ملء السموات وقعت واحدة فقط كافي الانوار ومثله ملء البيوت الثلاثة فيقع واحدة فقط كما وجد بخط شيخنا الشهاب الرمي خلافا لما في العباب من وقوع الثلاث ويؤيد ما قاله شيخنا مسئلة الانوار المذكورة مر اه (قوله ولو خاصمته) الى المتن في النهاية لا قوله وفي قبوله الى قوله ولا ينافيه اه سيد عمر (قوله فاخذ بيده عصا فقال هي الخ) قد يشكك بأنه لو قال العصا طالق لم يقع فما الفرق مع ارادة العصا بالضمير كذا افاده الفاضل المحشي ولك ان تقول ان كان استشكله على الوقوع ظاهرا فالفرق واضح او على الوقوع باطنا فتجده ما قاله اه سيد عمر (قوله وفي قبوله وجهان) سئل الامام العلامة الورع احمد بن موسى العجيل عمال قال لزوجه أنت طالق الثلاث والقي عجورة بيده بحضرة شاهدين ونوى العجورة فهل يقبل منه فاجاب نفعنا الله تعالى بعلبه بقبول قوله وجري عليه جماعة من المتأخرين منهم العلامة المحقق السيد السهمودي قال الراجح ما اتي به ابن عجيل لان القاء العجورة قرينة حالية على ارادة ذلك كافي الطلاق من الوثائق بخلاف ما اذا لم تكن العجورة في يده بل كانت في الارض مثلاً وقال اردت العجورة لا الزوجة فانه لا يقبل منه ظاهر او في قبوله باطنا وجهان اصحهما لا يقبل فالخاصل الفرق بين ارادة الاصبع و ارادة العجورة حال القائها انتهى ابن زياد وقول السهمودي بخلاف ما اذا لم تكن العجورة بيده اي او كانت بيده ولم يلقها الى الارض اه سيد عمر وقوله اصحهما لا يقبل تقدم وياتي ما فيه (قوله وفي قبوله وجهان الخ) والمعتمد عند شيخنا الشهاب الرمي القبول باطنا فقد سئل عن شخص تشاجر هو وزوجه في امر من الامور قد فعله فاطبق كفه وقال ان فعلت هذا الامر فانت طالق مخاطبا بيده فهل يقع عليه الطلاق او لا فاجاب بما نصه يقع الطلاق المذكور ظاهر او يدين كما لو قال حفصة طالق وقال اردت اجنبية اسمها ذلك بل الضمير اعراف من الاسم العلم انتهى وجري عليه في شرح الروض سم على حج اه عش عبارة الرشيدى قال ابن حجج وفي قبوله وجهان اصحهما لا انتهى وفي بعض الهوامش عن الشارح انه يقبل باطنا وكذا نقله سم عن قضية فتاوى والد الشارح وعن شرح الروض اه (قوله من طلاق الاخرى) بيان لما رجحه في الروضة (قوله او اردت) الى قوله وظاهر في النهاية وكذا في المغنى لا قوله او معه (قوله او معه) فيه شيء بالنسبة لصورة الامساك لانه ان امسك مع تمام النطق بالقاف فلا وجه لعدم الوقوع او قبله فليس الامساك مع تمام لفظ طالق فليتأمل اه سيد عمر (قوله لخروجها عن محل الطلاق الخ) هذا تعليل لما في المتن فقط دون

(قوله ولو خاصمته زوجته فاخذ بيده عصا فقال هي طالق ثلاثا مريدا العصا وقعن وفي قبوله باطنا وجهان اصحهما الاذكرة القمولى وغيره) والمعتمد عند شيخنا الشهاب الرمي القبول باطنا فقد سئل عن شخص تشاجر هو وزوجه في امر من الامور قد فعله فاطبق كفه وقال ان فعلت هذا الامر فانت طالق مخاطبا بيده فهل يقع عليه الطلاق او لا فاجاب بما نصه يقع الطلاق المذكور ظاهر او يدين كما لو قال حفصة طالق وقال اردت اجنبية اسمها ذلك بل الضمير اعراف من الاسم العلم اه وجري عليه في شرح الروض (قوله ولو خاصمته الخ) قد يشكك ما ذكر في هذه المسئلة بما لو قال على الطلاق من ذراعى مثلاً وقصد بقوله من ذراعى قبل الفراغ بما قبله لا افعل كذا فانه لا حث وان فعل وقد يجاب بان الصيغة في هذا غير مستقلة لا حثا بها الى قوله لا افعل كذا بل هي في معنى التعليق بخلاف ما نحن فيه فليتأمل (قوله فقال هي طالق) قد يشكك بأنه لو قال العصا طالق لم يقع فما الفرق مع ارادة العصا بالضمير (قوله لانه لم يخرج الطلاق هنا عن موضعه الخ) انظر لوصح بالعصا فقال العصا طالق ثلاثا فان التزم الوقوع كان في غاية

كافي أنت طالق وزن درهم  
أى أو ألف درهم ولم ينو  
عددا ولو قال بعدد شعر  
فلان وكان مات من مدة  
وشك اكان له شعر في حياته  
أم لا وقع ثلاث على  
الأوجه لاستحالة خلو  
الانسان عادة عن ثلاث  
شعرات ولو خاصمته  
زوجته فاخذ بيده عصا  
فقال هي طالق ثلاثا مريدا  
العصا وقعن وفي قبوله باطنا  
وجهان اصحهما لا ذكره  
القمولى وغيره ولا ينافيه  
ما رجحه في الروضة فيمن له  
امرأتان فقال مشيرا الى  
إحداهما امرأتى طالق  
وقال اردت الاخرى من  
طلاق الاخرى وحدها  
لانه لم يخرج الطلاق هنا عن  
موضعه بخلافه ثم (ولو  
أراد أن يقول أنت طالق  
ثلاثا فانت) أو اردت أو  
أسلمت قبل الوطء أو أمسك  
شخصا فاه (قبل تمام طالق)  
أو معه (لم يقع) لخروجها  
عن محل الطلاق قبل تمامه

وظاهر ان امسا كذا اختيار اقبل النطق بقاء طالق كذلك (او) ماتت مثلا (بعده قيل) قوله (ثلاثا) او معه كما فهم بالاولى (فثلاث) يقعن عليه لقصد له من حين تلفظه بان طالق وقصد من حيث ذلك موقع لمن وان لم يتلفظ بهن كما مرو به يعلم ان الصورة انه نوى الثلاث عند تلفظه بان طالق وانما قصد تحقيق ذلك بالتلفظ بالثلاث (٥٢) فان لم ينو من عند ان طالق وانما قصد ان لا اذا تم نواهن عند التلفظ بلفظهن وقعت واحدة فقط ولو قصد من مجموع

انت طالق ثلاثا قال الاذرعى كالحسابى فهذا محل الاوجه والاقوى وقوع واحدة لان الثلاث والحالة هذه انما تقع بمجموع اللفظ ولم يتم (وقيل) يقع (واحدة) لوقوع ثلاثا بعد موتها (وقيل لاشيء) اذ الكلام الواحد لا يتبعض وخرج بقوله اراد الى اخره مالو قاله عازما على الاختصار عليه ثم قال ثلاثا بعد موتها فواحدة (تنبيه) قيل ثلاثا تميز ورده الامام بانه جهل بالعربية وانما هو صفة لمصدر محذوف اى طلاقا ثلاثا كضربت زيدا شديدا اى ضربا شديدا وفي الرد بذلك مبالغه بل هو صحيح عربية اذ فيه تفسير للابهام في الجملة قبله ثم رايتهم صرحوا به كما ياتي في شرح فلو قال من لغيرها نعم الحق ان الثاني اظهر والفرق بين هذا وامثاله واضح بما تقرر (وان قال انت طالق انت طالق انت طالق) او انت طالق طالق طالق (وتخلل فصل) بينها بسكون بان يكون فوق سكتة

ما زاده بقوله او معه (قوله وظاهر الخ) ولو قال انت طالق ان او ان لم وقال قصدت الشرط لم يقبل ظاهرا الا ان منع الاتمام كان وضع غيره يده في فمه وحلف فيقبل ظاهرا للارينة اه معنى ونهاية وفي ع ش قوله لم يقبل ظاهرا الخ قياسه ان ما يقع كثير عند المشاجرة من قول الخالف على الطلاق ولم يزد على ذلك ثم يقول اردت ان اقول لا افضل كذا لا يقبل منه ظاهرا الا ان يمنع من الاتمام كوضع غيره يده على فمه اما في الباطن فلا وقوع ثم ينبغي ان مثل وضع اليد على الفم مالدلت قرينة قوية على ارادته الحلف وان اعراضه عنه لغرض يتعلق بذلك اه (قوله كذلك) اى فلا يقع الطلاق (قوله او ماتت مثلا) الى قوله ولو قصد من في المعنى الا قوله او معه الى المتن والى قوله كما ياتي في شرح في النهاية (قوله قبل قوله الخ) اى قبل تمامه (قوله او معه) اى مع تمام قوله ثلاثا (قوله له) اى للثلاث (قوله حيثذ) اى حين تلفظه بان طالق (قوله كما مر) اى في قول المتن قلت ولو قال انت واحدة ونوى الخ (قوله ولو قصد من مجموع الخ) قديقال ان وجد هذا القصد قبل التلفظ ولم يستمر الى حال التلفظ بان طالق فتجه وان قارن جزءا من اجزاء انت طالق فحل نظر فليتام فان قوة كلامهم تفيد ان المدار في التثليث بان طالق على نيته لا على خصوص نيته بهذا اللفظ اه سيد عمر (قوله محل الاوجه) اى الثلاثة التي في المتن (قوله ولم يتم) هذا انما يظهر بالنسبة لما في المتن دون ما زاده بقوله او معه (قوله وخرج) الى قوله وفي الرد في المعنى (قوله قاله عازما) ينبغي ان يكون مثله مالو اطلق اه سيد عمر (قوله ثم رايتهم صرحوا به) دعوى التصريح ممنوعة بل وهم كما سنبينه فيما ياتي فانظره سم على حج اه رشيدى (قوله وامثاله) اى كضربت زيدا شديدا وقوله واضح وهو ان الطلاق هنا متردد بين الواحدة وما زاد عليها فالمراد منه مبهم فقصد تفسيره بخلاف ما مثل به فان الضرب فيه يقع للماهية ولا تكثر فيها وانما التكرار فيما توجد فيه وهو انما يميز بالصفة اه ع ش (قول المتن وان قال الخ) اى لم دخول بها اه معنى (قوله او انت طالق الخ) الى قوله والى في المعنى والى قوله وهل يفرق في النهاية الا قوله مثلا (قوله بينهما) يعنى بين الاولى وما بعدها فتامل اه رشيدى وفي بعض النسخ بينها بلاميم اى بين الثلاثة وهى ظاهرة (قوله فوق سكتة التنفس) ياتي في التنبيه الثاني ضابطه (قوله مثلا) اى او من غيرهما (قوله بين الاجنبى) اى الكلام الاجنبى اه سم (قوله أولا) اى فيمنع هذا الفصل بالكلام مطلقا تأثير قصد التاكيد (قوله فانه) اى السكوت وقوله ثم اى في البيع (قوله بل بالعرف الخ) سياق في التنبيه ان ما هنا مضبوط بالعرف ايضا (قوله من ذلك) اى بما يعتبر هنا به (قوله والفرق) اى بين الطلاق والبيع فيض الفصل بمطلق الكلام في الطلاق دون البيع (قوله فيه رفع للصريح) قديقال والبيع كذلك اه سم وقوله للصريح وهو وقوع الطلاق بكل من اجل الثلاث استقلا لا (قوله فاحتيط له اكثر) اى فجعل الفصل بالكلام مطلقا مانعا عن تأثير قصد التاكيد فوق الثلاث معه وان قصد التاكيد (قوله ثم رايت ما ياتي الخ) اى فالأوجه الفرق هنا بين الاجنبى وغيره كما في البيع (قوله ان ما هنا) اى الاتصال بين الالفاظ هنا (قوله ثم قولهم او منها) اى وقولهم مثلا (قوله والذي يتجه الخ) المتجه ان كلامها لا يضر وان كثر لانه لا مدخل لها في صيغة الطلاق سم على حج اه ع ش عبارة الرشيدى قوله

الاشكال او عدم الوقوع فتدصح اخراج الطلاق عن موضوعه فلا قيل في مسئلتنا باطنا فليتام (قوله ثم رايتهم صرحوا به) دعوى التصريح ممنوعة بل وهم كما سنبينه فيما ياتي فانظره (قوله بين الاجنبى) اى الكلام الاجنبى (قوله فيه رفع للصريح) قديقال والبيع كذلك (قوله والذي يتجه الخ) المتجه ان كلامها

التنفس والى او كلام منه او منها مثلا وان قل وهل يفرق هنا بين الاجنبى وغيره كالبيع أولا لان ما هنا اضيق بدليل ما تقرر منه في السكوت فانه لا يعتبر ثم بما يعتبر به هنا بل بالعرف الا زيد من ذلك كل محتمل والفرق أوجه لان ما هنا فيه رفع للصريح فاحتيط له أكثر ثم رأيت ما ياتي في اتصال الاستثناء وفيه التفصيل بين الاجنبى وغيره مع قولهم ان ما هنا بلغ منه في البيع ثم قولهم او منها مشكل فانها قد تتكلم بكلمة من سكوت به بقدر سكتة التنفس والى والذي يتجه حيثذ ان هذا لا يضر وأن المدار انما هو على سكوتها أو كلامه لا غير (فثلاث)

يقع وإن قصد التأكيده مع الفصل ولأنه معه خلاف الظاهر ومن ثم لو قصد دين نعم يقبل منه قصد التأكيده والاختلاف في معلق بشئ واحد كرهه وإن طال الفصل بل لو أطلق هنا لاحت أيضاً بخلاف ما إذا قصد الاستئناف (والا) يتخلل فصل كذلك (فإن قصدنا كيدا) للاولى أى قبل فراغها أخذنا ما يأتي في الاستثناء ونحوه بالاخيرتين (فواحدة) لأن التأكيده (٥٣) معهود لغة وشرا فان قلت الجملة الثانية ان

كانت خبرية لزم انتفاء التأكيده لأن شرطه اتحاد جنسهما والخبرية ضد الانشائية او انشائية وقع ثنتان قلت يختار الاول ويمنع لزوم ما ذكر لان المراد باتحاد الجنس هنا اتحاد لفظا إذ الكلام في التأكيده اللفظي والجمليان هنا خبريتان لفظا فاتحد الجنس وصح قصد التأكيده وان يختار الثاني ويمنع وقوع طلتين لأن نية التأكيده بالثانية صيرت معناها وعين معنى الاول فلا دلالة لها على إيجاد غير الاول أصلا ولا لزوم أن لا تأكيد فان قلت يلزم من التأكيد بالمعنى المذكور تحصيل الحاصل قلت ممنوع لان ملحظ التأكيد اللفظي التقوية وبالضرورة أن المعنى إذا قصدنا بذلك اللفظ ازداد قوة واعتناء به من الالفاظ فافادة الثانية هذا يمنع زعم أن فيه تحصيل الحاصل ثم رأيت التاج السبكي اجاب باختيار انها انشائية ولا يلزم ما ذكر بانها انشاء للتأكيد فشارك

منه أو منها كذا في التحفة قال سم ان كلامها لا يضر وإن كثروا في نسخة من الشارح حذف أو منها كانه لما قاله سم اه (قوله يقعن) إلى قول الشارح فان قلت في النهاية والمغنى (قوله ولانه) أى التأكيده معه أى الفصل (قوله لو قصد) أى التأكيده اه عش (قوله في معلق بشئ الخ) أى كان دخلت الدار فانت طالت إن دخلت الدار فانت طالت اه مغنى وعش (قوله في معلق بشئ) ولو قال إن دخلت الدار انت طالت بحذف الفاء كان تعليقا كما اقي به الوالد رحمه الله تعالى فيعتبر وجود الصفة وظاهر انه لو ادعى إرادة التمييز عمل به اه نهاية (قوله بل لو أطلق هنا) أى فيما إذا طال الفصل لكن سياق له في باب الايلاء انه يتعد في صورة الاطلاق إذا اختلف المجلس فلعل ما هنا عند اتحاد المجلس فليحرره اه رشيدى (قوله اخذا بما ياتي في الاستثناء الخ) قديم الخ ويكتفى بمقارنة القصد للتأكد من الثانية والثالثة ويفرق بان في نحو الاستثناء رفعا ماسبق أو تغيير الاله بنحو تعليقه فلا بد من سبق القصد ولا لزوم مقتضاه بمجرد وجوده فلا يمكن رفعه ونحوه بعد ذلك بخلاف ما نحن فيه فان التأكيده إنما يؤثر فيما بعد الاول بصرفه عن التأثير أو الوقوع به إلى تقوية غيره فيكفى مقارنة القصد له فليتامل سم على حجج اه عش (قوله بالاخيرتين) متعلق بقصدنا كيدا (قوله قلت يختار الخ) في بعض النسخ هنا وفيما ياتي نختار ونمنع بصيغة التكلم (قوله وان يختار الثاني) عطف على يختار الاول فكان حقه حذف ان إلا ان يكون المعنى ويجوز ان يختار او ولنا ان نختار (قوله لها) أى الثانية وقوله على إيجاد غير الاول أى إيجاد معنى غير معنى الاول وفي بعض النسخ غير الاول وكتب عليه الكردى ما نصه قوله غير الاول أى غير المعنى الاول وقوله ولا الخ معناها وإن دل على إيجاد غير الاول لزم ان لا تأكيد مع انه قصد بها التأكيده (قوله بالمعنى المذكور) أى يكون معنى الثانية غير معنى الاول (قوله باختيارها) أى الثانية (قوله ولا يلزم ما ذكر) أى فقال ما نلزمه وقوع ثنتين (قوله بانها الخ) متعلق لقوله ولا يلزم الخ باعتبار المعنى فانه في قوة ومنع لزوم ما ذكر او بجعل الباء بمعنى اللام وفي بعض فانها الخ وهو غنى عن التكلف (قوله فافترقا فيما انشأناه) أى فان الاول انشأت وقوع الطلاق والثانية أنشأت تأكيد الوقوع (قوله اه) أى جواب السبكي (قوله وما ذكرته الخ) يعنى قوله لان نية التأكيد بالثانية الخ (قوله النظر الذى قيل الخ) لعل ان التأكيده ليس معنى الثانية بل فائدة مترتبة على إعادتها بالمعنى الاول وايضا يلزم على جوابه انتفاء التأكيده لان شرطه اتحاد المعنيين (قول المتن وكذا إن أطلق) أى بان لم يقصد تأكيدا ولا استئنافا فيقع ثلاث قال الزركشى وينبغى ان يلحق بالاطلاق ما لو تعذرت مراجعته بموت أو جنون أو نحوه اه وهو ظاهر اه مغنى (قوله هذا مشكل بقولهم لا بد الخ) قد يقال الاطلاق هنا عدم قصد التأكيده والاستئناف وذلك لا ينافي قصد الطلاق لمعناه اه سم (قوله عمار) أى في فصل بعض شروط الصيغة (قوله في الاخرة) وهى باطلاق الخ (قوله ويأتى) الى المتن في النهاية والمعنى الاقوله قال الاسنوى الى وللبقنى (قوله هذا التفصيل) أى الذى في المتن اه

لا يضر وان كثرت لان لا مدخل لها في صيغة الطلاق (قوله أخذنا ما يأتي في الاستثناء ونحوه) قديم الخ ويكتفى بمقارنة القصد للتأكد من الثانية والثالثة ويفرق بان في نحو الاستثناء رفعا ماسبق أو تغيير الاله بنحو تعليقه فلا بد من سبق القصد ولا لزوم مقتضاه بمجرد وجوده فلا يمكن رفعه ونحوه بعد ذلك بخلاف ما نحن فيه فان التأكيده إنما يؤثر فيما بعد الاول بصرفه عن التأثير والوقوع به إلى تقوية غيره فيكفى مقارنة القصد له فليتامل (هذا مشكل بقولهم لا بد الخ) قد يقال الاطلاق هنا عدم قصد التأكيده والاستئناف

الاولى في أصل الانشاء وافترقا فيما انشأناه اه وما ذكرته أجود وأوضح ومن ثم لم يتأت في النظر الذى قيل في كلام التاج كما يعرف بتامل ذلك كله (او استئنافا فثلاث) لظهور اللفظ فيه مع تأكيد بالنية (وكذا إن أطلق في الاظهر) عملا بظاهر اللفظ وعجيب قول الزركشى هذا مشكل بقولهم لا بد من قصد لفظ الطلاق لمعناه وبما مر في سبق اللسان وفي باطلاق لمن اسمها طالق اه وهو غفلة عمار أنه لا يشترط ذلك القصد إلا عند القرينة الصارفة كما في الاخرة وهنا لا صارف للفظ عن مدلوله فآثر ويأتى هذا التفصيل كما أشرت اليه



فيم امر في تكرير الكناية كبائن وفي اختلاف اللفظ كانت طالق مفارقة مسرحة وكانت طالق بائن اعتدى وفي التكرير فوق ثلاث مرات خلافا لابن عبد السلام ومن تبعه ووفقا لاسنوى قال كما اطلقه الاصحاب وكلام ابن عبد السلام ليس صريحا في امتناعه اى لانه لم يصرح به لما قال ان العرب لا تؤكد فوق ثلاث قال الاسنوى وبقياسه فالخروج عن الممتنع النحوى لا اثر له كما اوضحه في الاقرار وغيره وقد صرح الغزالي في فتاويه بما ذكرته انتهى وللباقى قلة ولا ينبغي ان يتخيل ان الاربعة تقع بها طلبة لفرار العدد لانه اذا صح التاكيد بما يقع لولا تصديها لتاكيد لان يؤكد بما لا يقع عند عدم تصديها لتاكيد اولى (وان تصد بالثانية تاكيد الاولى وبالثالثة استئنافا او عكس) اى تصد بالثانية استئنافا وبالثالثة (٥٤) تاكيد الثانية (فثنتان) عملا بقصده (او) تصد (بالثالثة تاكيد الاولى) او بالثانية

استئنافا وأطلق الثالثة أو بالثالثة استئنافا وأطلق الثانية (ثلاث) يقعن (في الاصح) لتدخل الفاصل بين المؤكد والمؤكد وعملا بقصده وبظاهر اللفظ (تنبيه) قد يشكك وقوع الثلاث في أنت طالق طالق بما مر انه لو قال طالق ونوى أنت أنت ونوى طالق لا يقع به شيء والوقوع بالثانية والثالثة هنا يستلزم تقدير أنت ويرد بمنع الاحتياج لهذا التقدير لان هذا من باب تعدد الخبر لشيء واحد لقريته عدم قصد التاكيد فان قلت قال الرضى ما تعدد لفظا لا معنى ليس من تعدد الخبر في الحقيقة نحو زيد جائع جائع لانها بمعنى واحد والثاني في الحقيقة تاكيد الاول انتهى وعليه فليس هنا تعدد خبر قلت ممنوع والفرق بين ما هنا وما قاله الرضى واضح لانه مصرح بان المعنى لم يتعدد

كردى (قوله فيهما) اى في بحث صريح الخلاف في شرح ياطاق (قوله في تكرير الكناية) متعلق له قوله ياتى (قوله كبائن) مثال للكناية وكان الانسب تكريره كفى النهاية والمغنى. مثال لتكرير الكناية (قوله وفي اختلاف اللفظ) اى صريحا كان او كناية او اياهما (قوله وفي التكرير فوق ثلاث) فيصح ارادة التاكيد بالاربعة. لا فلا يقع بها شيء اه ع شر (قوله وكلام ابن عبد السلام الخ) ظاهر صنيعه انه من قول الاسنوى (قوله في امتناعه) اى التاكيد بالاربعة (قوله وتسليمه) اى صراحة كلام ابن عبد السلام في الامتناع (قوله وللباقى الخ) عطف على قوله الاسنوى (قوله ان يتخيل الخ) اى تخيلا ناشئا عن قول ابن عبد السلام ان العرب لا تؤكد الخ (قوله ان الاربعة) اى مثلا وقوله تقع بها طلبة اى وان قصد بها التاكيد (قوله لفرار العدد) اى عدد التاكيد اه كرى (قوله لانه الخ) صلة له عدم الانتفاء (قوله بما يقع) اى به طلبة وهو الثانية والثالثة وقوله بما لا يقع الخ يعنى به نحو الاربعة (قوله اى قصد) الى قوله وعملا بقصده في النهاية والمغنى (قوله اى قصد بالثانية استئنافا الخ) وليس هذا عكس صورة الماتن لان المذكورة في قوله وبالثالثة تاكيد الاولى وبالثالثة الاستئناف اه مغنى (قوله او قصد بالثالثة الخ) عطف على قوله وبالثالثة تاكيد الثانية (قول الماتن او بالثالثة تاكيد الاولى الخ) ينبغي التبيين هنا اخذ امامه روى اى سم وعش عبارة شرح الروض نعم يدين كما صرح به الاصل اه (قوله لتدخل الفاصل الخ) راجع لصورة الماتن وقوله وعملا بقصده الخ لصورتي الشارح (قوله بما مر انه الخ) قد يقال ما مر حيث لا قريته وهناقريته واضحة على التقدير وهى تقدم انت والمخدوف لقريته كالذكور كما هو مقرر ومشهور وقدمه في الكلام على الصيغة سيد عمر وسم (قوله لو قال طالق ونوى انت) هو محل الاستدلال (قوله لان هذا) اى انت طالق طالق طالق (قوله قلت ممنوع) الى قوله فتامله اقول تسليم انه ليس من تعدد الخبر معناه انه خبر واحد وذلك يرفع الاشكال راسا فالتسليم لا يضر هنا شيئا فتامله والحاصل ان كلاما من تعدد الخبر واتحاده يقتضى اتحاد الخبر عنه فلا تقدير هناك اه سم (قوله معنى مغاير الخ) محل تأمل بل كل منها مدلوله ذات متصفة بانحلال العصمة واما ما ذكره بعد ذلك فحكم من احكامها وحال من احوالها خارج عن مدلول اللفظ وحقيقته فليتأمل اه سيد عمر وقد يقال ان المغايرة في الحكم تكفى في التعدد (قوله واطلاق) الاولى حذفه وحذف الواو من قوله وان فصل وذلك لا ينافى قصد الطلاق لمعناه (قوله في الماتن او بالثالثة تاكيد الاولى) ينبغي التبيين هنا اخذ امامه روى اى (قوله ويرد بمنع الاحتياج الخ) ما المانع من ان يراد ايضا بان هنا قريته لفظية على التقدير وهى اول الكلام والتقدير للقريته اللفظية معتبر كما قدمه في الكلام على الصيغة (قوله قلت ممنوع) الى قوله فتامله اقول تسليم انه ليس من تعدد الخبر معناه انه خبر واحد وذلك يرفع الاشكال راسا فالتسليم لا يضر هنا شيئا فتامله والحاصل ان كلاما من تعدد الخبر واتحاده يقتضى اتحاد الخبر عنه فلا تقدير هناك

فيما ذكره وما هنا متعدد المعنى اذ كل من الطلقات الثلاث له معنى مغاير لما قبله شرعا لان الشارع حصر (قوله) الزليل للعصمة فهين فكل ممنه له دخل في ازالتها فكان في الثانية من الازالة ما ليس في الاولى وفي الثالثة ما ليس في الثانية وحينئذ فهو حيث لم ينو تاكيدا آت باخبار ثلاثة متغايرة عن مبتدأ واحد بخلاف ما في مثال الرضى فتامله (تنبيه اخر) صريح كلامهم في نحو انت طالق طالق وأطلق وقوع الثلاث وان فصل بازيد من سكتة التنفس والعى وحينئذ فهل لهذا الازيد ضابط او لا لم ار فيه شيئا وظاهر كلامهم الثانى وهو مشكك اذ يلزم عليه ان من قال انت طالق ثم بعد سنة مثلا قال طالق انه يقع بالثاني طلبة والذى يتجه ضبط ذلك الازيد بان يكون بحيث ينسب الثانى الى الاول عرفا ولا لم يقع بالثاني شيء لان انت الذى هو خبره كما تقرر انقطعت نسبتته عنه فلم يمكن حمله عليه

والعجب من النحاة في تعدد الخبر لشيء واحد انهم لم يضبطوا ذلك بزمن ايضا فلزمهم ما لزم الفقهاء بما ذكر قتامة ( وإن قال أنت طالق وطالق وطالق صح قصد تأكيد الثاني بالثالث ) لتساويهما في الصفة وهل مثله قصد مطلق التأكيد حملا لكلامه على الصورة الصحيحة او لا لانه صريح فلا يصرف بمحتمل كل محتمل ( لا الاول بالثاني ) ولا بالثالث فلا يصح ظاهرا لاختصاصه بواو العطف المقتضية للغير اما باطنا فيدين فان لم يقصد شيئا فثلاث نظير ما مر وخرج بالعطف بالواو العطف بغيرها وحده او معها كشم والفاء فلا يفيد قصد التأكيد مطلقا ولو حلف لا يدخلها وكرره متواليا او لافان قصدتا كيد الاول أو أطلق فطلقة أو الاستئناف فثلاث كما رو كذا في النين ان تعلقت بحق آدمي كالظهار والنين الغموس لا بالله فلا تتكرر مطلقا لبناء حقه سبحانه وتعالى على المساحة ( وهذه الصور في موطوءة ) ومثلها هنا وفيما يأتي من في حكمها وهي التي دخل فيها ماؤه المحترم ( فلو قالن لغيرها فطلقة بكل حال ) تقع فقط لبيوتها بالاولى وفارق أنت طالق

( قوله والعجب من النحاة ) التعجب منهم بما يتعجب منه ولزوم ما ذكر منهم ممنوع اه سم ( قوله في الصفة ) كذا في نسخ الشارح والنهاية ولعله من تحريف الناسخ واصله في الصيغة كما عبر به المغني ( قوله كل محتمل ) اقول والاقرب صحة حملا لكلامه على الصورة الصحيحة لما مر من ان اللفظ حيث احتمل عدم الوقوع عمل به لاصل بقاء العصمة اه ع ش ( قوله ولا بالثالث ) إلى قوله وخرج في المغني وإلى المتن في النهاية لإلا قوله وحده او معها ( قوله نظير ما مر ) أي في قول المصنف وكذا إن أطلق في الاظهر اه مغني ( قوله وخرج ) خلافا للمغني عبارة وإن كرر الخبر بعطف كان قال أنت طالق وطالق وطالق بالواو كما مثل أو الفاء أو ثم صح قصد تأكيد الثاني بالثالث الخ ( قوله فلا يفيد قصد التأكيد الخ ) وفي العباب في صور منها أو أنت طلق ثم طالق وطالق مانصهوا كذا الاولى بالآخرين أو باحداهما لم يقبل ظاهر أو يدين وإن أكد الثانية بالثالثة قبل اه وهو مصرح بقبول التأكيد بشرطه مع اختلاف العاطف وظاهر في التدين إذا أكد الاولى بغيرها مع ذلك اه سم عبارة ع ش قوله مطلقا أي سواء قصدتا كيد الاول أو الثاني بالثالث أو لم يقصد شيئا قال سم وينبغي ان يدين اه ( قوله ولو حلف لا يدخلها الخ ) لعله في صورة الاطلاق عند عدم التوالى ان اتحد المجلس لما قدمناه فليراجع اه رشيدى عبارة سم وفي الروض وإن كرر في مدخول بها أو غيرها ان دخلت الدار فانت طالق لم يتعد الا ان نوى الاستئناف ولو طال فصل وتعدد مجلس قال الشارح وشمل المستثنى منه ما لو نوى التأكيد أو أطلق فلا تعدد فيهما اه ولا يخفى ان ما ذكرناه هنا في حالة الاطلاق مع تعدد المجلس مخالف لما ذكرناه في الايلاء لو كرر يمين الايلاء أو أطلق فواحدة ان اتحد المجلس والاتعدد ونظير ذلك جار في تعليق الطلاق اه اذ حاصل ما هنا حيث عدم التعدد وما هناك التعدد اه عبارة ع ش وهذا أي ما ذكره الروض وشرحه في هذا الباب يفيد قول الشارح ولو حلف الخ وقوله السابق نعم يقبل منه قصد التأكيد والخبار الخ اه ( قوله أو أطلق ) أي أو قصد الاخبار وقوله كما مر أي في قوله بعد قول المصنف وتخلل فصل فثلاث نعم يقبل منه قصد التأكيد والخبار الخ اه ع ش ( قوله كما مر ) أي في شرح وتخلل فصل فثلاث ( قوله وكذا في النين الخ ) هو بالنسبة لما قبله من عطف الاعم على الاخص اذ الاول حلف ايضا لانه يمنع به نفسه من الدخول أو عطف مابين بالتقييد بقوله إن تعلقت بحق آدمي إذ الاول حلف على صفة متحصنة لا تعلق فيها بحق اصلا والكلام كله في الحلف بالطلاق كما يصرح به قوله لا بالله الخ اه ع ش ( قوله ان تعلقت بحق آدمي ) وعند الحكم بالتعدد لليمين يكفيه كفارة واحدة شرح الروض اه سم ( قوله لا بالله ) أي لا في اليمين بالله ( قوله فلا تتكرر ) أي الكفارة مطلقا أي ولو قصد الاستئناف اه ع ش ( قول المتن وهذه الصور ) أي السابقة كلها في موطوءة أي زوجة موطوءة غير مخالعة اه مغني ( قوله ومثلها هنا ) إلى قول المتن ولو قال لموطوءة في النهاية ( قوله في حكمها وهي التي ) لاجابة اليه ( قوله التي دخل فيها الخ ) أي ولو في الدبر اه ع ش ( قوله وفارق أنت الخ ) انما يتم هذا الفرق لو كان كلامهم في قوله لغير مدخول بها أنت طالق ثلاثا موصورا بما اذا نوى الثلاث بانت طالق بخلاف ما اذا عزم على الاتيان بثلاث لافادة التثليث نظير ما حققه البوشنجي في مسئلة الميتة السابقة فليتأمل اه سيد عمر وسياتي عن

( قوله والعجب من النحاة الخ ) التعجب منهم بما يتعجب منه ولزوم ما ذكر منهم ممنوع ( قوله فلا يفيد قصد التأكيد مطلقا ) عبارة الروض وتطابق ثلاثا بقوله أنت طالق وطالق وطالق للغير اه وفي العباب في صور منها أو أنت طالق ثم طالق وطالق مانصهوا كذا الاولى بالآخرين أو باحداهما لم يقبل ظاهر أو يدين وإن أكد الثانية بالثالثة قبل اه وهو مصرح بقبول التأكيد بشرطه مع اختلاف العاطف وظاهر في التدين إذا أكد الاولى بغيرها مع ذلك ( قوله فلا يفيد قصد التأكيد مطلقا ) ينبغي ان يدين ( قوله ولو حلف لا يدخلها وكرره متواليا الخ ) قال في الروض وشرحه آخر الايلاء لو كرر يمين الايلاء أو اراد التأكيد ولو تعدد المجلس وطال الفصل صدق كتنظيره في تعليق الطلاق وفرق بينهما وبين تنجيز الطلاق بان التنجيز انشاء الايلاء والتعليق يتعلقان بامر مستقبل فالتأكيد بهما اليق أو اراد الاستئناف تعددت ولو أطلق فواحدة ان اتحد

سم توجيه آخر (قوله بانه) أى لفظ ثلاثا (قوله تفسير لما اراده الخ) هذا هو ما اراده الشارح بقوله السابق ثم رايتهم صرحوا به كما ياتي الخ ودعوى ان هذا تصريح بمازعمه وهم قطعاً لان المفعول المطلق يكون لبيان العدد كما صرح به النحاة والبيان والتفسير واحد فالحكم بان ثلاثا تفسير لا يدل فضلا عن انه يصرح على انه تمييز فنشأ التوهم ذكر التفسير المذكور في حد التمييز مع الغفلة عن تقسيمهم المفعول المطلق إلى المبين للعدد والمبين هو المفسر ولذا عبروا به ايضا في التمييز كما قال ابن مالك في الفيته اسم بمعنى من مبين الخ سم على حجج اه رشيدى (قوله لما اراده الخ) لعل المراد به الطلاق لا الطلاق ثلاثا حتى يشترط في وقوع الثلاث مع قوله ثلاثا ارادتها بما قبلها سم على حجج اه عش (قوله اى غير الموطوءة) إلى قول الماتن ولو قال لموطوءة في المغنى لا قوله او قلنا إلى لم يقع (قول الماتن فثنتان) ينبغي اخذا بما مران يدين هنا إذا قصد التاكيد (قوله يقعان) الاولى هنا وفي نظائره الالية التانيث (قوله ولو قال لها الخ) ولو قال ان دخلت الدار فانت طالق طلقة وان دخلت الدار فانت طالق طلقتين فدخلت طلقت ثلاثا وان كانت غير مدخول بها ولو قال لزوجته انت طالق من واحدة إلى ثلاث طلقت ثلاثا ادخلا للطرفين ويفارق نظيره في الاقرار حيث لم يدخل الاخير بان الطلاق له عدد محصور بخلاف ما ذكر او انت طالق ما بين واحدة إلى ثلاث طلقت ثلاثا ايضا لان ما بين بمعنى من بقرينة إلى كما نقله القمولى وغيره عن الروايات وجزم به ابن المقرئ في روضه او ما بين الواحدة والثلاث فواحدة نهاية وشرح الروض زاد المغنى ولو قال انت طالق طلقة قبلها وبعدها طلقة طلقت ثلاثا اه واقره عش (قول الماتن وكذا غير موطوءة الخ) ولو قال لغير المدخول بها انت طالق طلقة رجعية لم تطلق كذا احكامه البغوى عن فتاوى القاضى وحكامه في التهذيب عن المذهب وفيه نظر اه مغنى (قوله لما تقرر انهما يقعان الخ) عبارة النهاية والمغنى يقع عليه ثنتان معا في مع ومعها فقط لاني فوق وتحت واخواتهما كما افهمه كلام ابن المقرئ في روضه تبعا للتولى اه قال عش قوله واخواتهما اى من بقية اسماء الجهات اه (قوله المنجزة) إلى قوله وقيل عكسه في المغنى وإلى قول الماتن ولو قال بعض طلقة في النهاية (قوله ويدين) اى فى الصورتين اه عش (قوله ان قال اردت) الاولى ان اراد (قوله وواحدة في غيرها)

بانت طالق فليس مغيرا له بخلاف العطف والتكرار (ولو قال لهذه) اى غير الموطوءة (ان دخلت) الدار مثلا (فانت طالق وطالق) او انت طالق وطالق ان دخلت (فدخلت فثنتان) يقعان (في الاصح) لو وقوعها معا مقترنتين بالدخول ومن ثم لو عطف بـ أو الفاء أو قلنا بالضعيف ان الواو للترتيب لم يقع الا واحدة ولو قال لها انت طالق احد عشر فثلاث لانها مزجا وصارا ككلمة واحدة او احدا وعشرين فواحدة للعطف (ولو قال لموطوءة انت طالق طلقة مع طلقة) او (طلقة معها طلقة) وكع فوق وتحت كما رجحه شراح الحاوى وغيرهم (فثنتان) يقعان معا وفارق انت طالق مع حفصة لا تطلق حفصة لاحتمال المعية هنا لغير الطلاق احتمالا قريبا (وكذا غير موطوءة في الاصح) لما تقرر لهما يقعان معا كانت طالق طلقتين (ولو قال) انت طالق (طلقة قبل طلقة او) طلقة (بعدها طلقة فثنتان) يقعان مرتبا (في موطوءة) المنجزة او لا ثم المضمنة ويدين ان قال اردت انى سا طلقها (وطلقة في غيرها) لبيّنيتها بالاولى (فلو قال طلقة بعد طلقة او قبلها طلقة فكذا) يقع ثنتان في موطوءة مرتبا

الجلس ولا تعدد ونظير ذلك جار في تعليق الطلاق وعند الحكم بالتعدد لبيّن كيفية كفارة واحدة اه وفيها في هذا الباب وان كرر في مدخول بها او غيرها ان دخلت الدار فانت طالق لم تعدد إلا ان نوى الاستئناف ولو طال فصل وتعدد مجلس قال الشارح وشمل المستثنى منه ما لو نوى التاكيد او اطلق فلا تعدد فيها هو ولا يخفى ان ما ذكره هنا في حالة الاطلاق مع تعدد المجلس بخلاف لما تقدم عنهما فيها نقلا عن باب الابلاء إذ حاصل ما هنا حيث عدم التعدد وما هناك التعدد ثم قال في الروض وشرحه فان قال لها ان دخلت الدار فانت طالق طلقة وان دخلت الدار فانت طالق طلقتين فدخلت طلقت ثلاثا وان كان غير مدخول بها لان الجميع يقع دفعة واحدة وظاهره انه لو حذف العاطف كان الحكم كذلك اه وهذا لا ينافي ما قبله من عدم التعدد إذا كرر التعليق واطلق وذلك لاتحاد المعنى هناك واختلافه هنا نعم لقائل ان يقول قياس عدم التعدد هناك وقوع طلقتين فقط هنا إذ لم يختلف التعليقان إلا بالنسبة لطلقة واحدة إلا ان يقال الاختلاف يدل على الاستئناف ويصرف عن التاكيد (قوله بانه تفسير لما اراده) لعل المراد به الطلاق لا الطلاق ثلاثا حتى يشترط في وقوع الثلاث مع قوله ثلاثا ارادتها بما قبلها (قوله بانه تفسير لما اراده الخ) هذا هو ما اراده الشارح بقوله السابق ثم رايتهم صرحوا به كما ياتي في شرحه ولو قال لغيرها ودعوى ان هذا تصريح بمازعمه وهم قطعاً لان المفعول المطلق يكون لبيان العدد كما صرح به النحاة والبيان والتفسير واحد فالحكم بان ثلاثا تفسير لا يدل فضلا عن انه يصرح على انه تمييز فنشأ التوهم ذكر التفسير المذكور في حد التمييز مع الغفلة عن تقسيمهم المفعول المطلق إلى المبين للعدد والمبين هو المفسر ولذا عبروا به ايضا في التمييز كما قال ابن مالك في ألفيته اسم بمعنى من مبين الخ (قوله كذا رجحه شراح الحاوى) لكن في الروض خلافة فلا يقع في غير الموطوءة فيها الا واحدة (قوله وواحدة في غيرها) تلك الواحدة هي المنجزة لا المضمنة في نحو طلقة قبلها طلقة للدور قال في الروض وشرحه او

لما نرى نعم يصدق يمينه في قوله أوردت قبلها طلبة مملوكة أو ثابتة أو وقعها زوج غيري وعرف على ما يأتي في طالق أمس فلا يقع إلا واحدة في موطوءة (ولو قال) أنت طالق (طلقة في طاعة و أراد مع) طاعة (طلقتان) ولو في ذير موطوءة لصلاحية النطق له قال تعالى ادخلوا في أمم أي معهم (أو الظرف أو الحساب أو طالق فطلقة) لأنه مقتضى الأولين والأول في الثالث (ولو قال نصف طاعة في طاعة فطلقة بكل حال) من هذه الأحوال الثلاثة لو صرح أنه إذا قصد المعية يقع ثنتان وفي حاشية نسخته بغير خطه نصف طاعة في نصف طاعة وهو ما كان فيها اعتراض ما بخطه دون ما كتبه الموافق للمحررو للشرح وليس كما توهم إذ جعل هذه أيضا ما يقصد المعية (٥٧) والواقع بها اثنتان كما قاله

الزركشي تبعاً لشيخه  
الاسنوي والبلقيني لأن  
التقدير نصف طاعة مع  
نصف طاعة فهو كنصف  
طلقة ونصف طاعة لكن  
رده شيخنا في شرح منبهه  
بأنه لا يسلم أنه لو قال هذا  
المقدر يقع ثنتان وإنما وقع  
في نصف طاعة ونصف  
طلقة لتكرر طاعة مع  
العطف المقتضى للتغاير  
بخلاف مع فأنها إنما تقتضي  
المصاحبة وهي صادقة  
بصاحبة نصف طاعة  
لنصفها هو وقد يجاب بأن هذا  
إنما يتجه عند الإطلاق أما  
عند قصد المعية التي تفيد مالا  
تفيدة الظرفية واللام يكن  
لقصدها فائدة فالظاهر  
المتبادر منه أن كل جزء من  
طلقة لأن تكرير الطلقة  
المضاف إليها كل منهما  
ظاهر في تغايرهما وقد مر في  
شرح قوله في الإقرار ولو  
قال درهم في عشرة ما يوضح  
هذا ويبين أن نية المعية تفيد  
مالا يفيد لفظها كما صرحوا  
به ثم مع استشكله والجواب  
عنه فراجعاً فإنه مهم (ولو  
قال) أنت طالق (طلقة

عطف على قوله ثنتان في موطوءة ( قول الماتن في الإصح) أي فيهما أه معنى (قوله الماتن) أي من  
يذو نة غير الموطوءة بالاولى (قوله نعم يصدق يمينه الخ) ظاهر وظاهر أنه لا يشك بقوله السابق ويدين  
إن قال الخ وقد يفرق بقرب هذا وفيه ما فيه سم أقول ويؤيد الفرق جريان الخلاف في هذه دون تلك أه  
سيد عمر (قوله يصدق يمينه في قوله الخ) كذا نقله ابن كج وأقره فاقيد به إطلاق المصنف أه معنى  
(قوله فلا يقع إلا واحدة في موطوءة) كذا في أصله رحمه الله تعالى ومقتضاه أنه لا يقع في غير الموطوءة شيء  
حيث لا يرد وليس بمراد طعاماً فالأولى إسقاط لفظ في موطوءة لابهامه أه سيد عمر (قوله لو صرح أنه الخ)  
علة للتفسير بالثلاث عبارة المعنى ولو قال أنت طالق نصف طاعة في نصف طاعة ولم يرد كل نصف من طاعة  
فطلقة بكل حال ما ذكر من إرادة المعية والظرف أو الحساب أو عدم إرادة شيء لأن الطلاق لا يتجزأ  
(تنبيه) لفظه نصف الثانية مكتوبة في هامش نسخة المصنف بغير خطه وهو الصواب كما ذكرت في المحرر  
والشرح إذ لا يستقيم قوله بكل حال بدونها لأنه يقع عند قصد المعية طلقتان وعلى إثباتها لو أراد نصفاً من كل  
طلقة فطلقتان كما في الآسطة صاء ولو قال طاعة في نصف طاعة فطلقة إلا أن يريد المعية فثنتان أه (قوله اعتراض  
ما بخطه) مفعول توهمها (قوله ادخل هذه) أي ما كتبه أيضاً أي مثل ما بخط المصنف (قوله رده شيخنا الخ)  
ووافق المعنى كما مر أنفاً (قوله المقتضى) أي العطف (قوله بأن هذا) أي قوله فأنها إنما الخ (قوله التي تفيد  
مالا تفيدة الظرفية الخ) مسلم لكن لا يلزم انحصار الفائدة فيما ذكره بل الفرق بينهما أنه في صورة الظرفية  
يقع النصف أصالة والباقي سرياً وفي صورة المعية تقع جميع الطلقة أصالة وقوله فالظاهر المتبادر الخ ممنوع  
أه سيد عمر (قوله لقصدها) أي المعية (قوله منه) أي من المقدر المذكور (قوله أن كل جزء) أي نصف  
(قوله كل منهما) أي النصفين أه ع ش (قوله الماتن) أي في شرح قوله طلقة في طاعة الخ أه ك ر د ي (قوله  
لأنها) أي الطلقة اليقين أي وما زاد مشكوك فيه (قوله ولو قال الخ) أي حلف (قوله برهان يكتب  
أو لا الخ) كما أتى به الوالد رحمه الله تعالى أه نهاية قال الرشيد أعلم أن السيوطي أتى في هذه المسئلة بنظير  
ما قاله والد الشارح لكن بزيادة قيود ورمز بما يؤخذ بعضها مما في فتاوى والد الشارح ولفظ فتاويه أعنى  
السيوطي مسئلة شاهد حلف بالطلاق لا يكتب مع فلان في ورقة رسم شهادة فكاتب الخائف أولاً ثم  
كتب الآخر الجواب إن لم يكن أصل الورقة مكتوباً بخط المحلوف عليه ولا كان بينه وبينه توافق هذه

قال أنت طالق تطليقة قبلها قال في الأصل أو بعدها كل تطليقة طلقت الممسوسة ثلاثاً مع ترتب بين الواحدة  
وباقى الثلاث وطلقت غيرهما واحدة أما في بعدها فظاهر وأما قبلها فلان الواقع إنما هو المنجز إلا المضمن  
لأنه يلزم الدور أه (قوله نعم يصدق يمينه) ظاهر أه لا يشك بقوله السابق ويدين إن قال الخ وقد يفرق  
بقرب هذا وفيه ما فيه (قوله وفي حاشية نسخته بغير خطه نصف طاعة في نصف طاعة) قال في شرحه سواء أراد  
المعية وهو ظاهر أو الظرف أو الحساب أو طالق لأن الطلاق لا يتجزأ أه وقال في قوله أو نصف طاعة  
في نصف طاعة ولم يرد كل نصف من طاعة أه وقضيته أنه لو أراد ذلك اختلف الحكم وهو ظاهر في إرادة  
المعية فيقع طلقتان دون غيرها فليراجع (قوله في الماتن ولو قال طلقة في طلقتين) قال الروض وشرحه ولو

(٨ - شرواني وابن قاسم - ثامن) في طلقتين وقصد معية ثلاث (يقع ولو في غير الموطوءة لما  
مر) (أو) قصد ظرفاً فواحدة (لأنها مقتضاه) (أو حساباً وعرفه فثنتان) لأنهما موجه عند أهله (فإن جهله وقصد معناه)  
عند أهله (فطلقة) لبطالان قصد المحمول (وقيل ثنتان) لأنهما موجه وقد قصده (ولأن لم ينوشها فطلقة) عرفه أو جهله  
لأنها اليقين (وفي قول ثنتان إن عرف حساباً) لأنه مدلوله وفي ثالث ثلاث لتلفظه بهن ولو قال لا أكتب معك في شهادة  
ولم ينو أنه لا يجتمع خطاهما في ورقة برهان يكتب أولاً ثم رفيقه لأن الأول لا يسمى حيثئذ أنه كتب مع الثاني

بخلاف العكس ويقاس بذلك نظائره نعم يظهر فيما استدل به كابتدائه نحو لا أقدم عليك أنه لا فرق بين تقدم الخالف وتأخره (ولو قال) أنت طالق (بعض طلقة) أو نصف طلقة أو ثلثي (٥٨) طلقة (فطلقة إجماعاً) لأنه لا يتبعض (أو نصف طلقة فطلقة) لأنها مجموعهما ورجح الامام

في نحو بعض أنه من باب التعبير بالبعض عن الكل وزيف كونه من باب السراية وقضية كلام الرافعي أن هذا نظير ما مر في يدك طالق فيكون من باب السراية وهو الأصح وتظهر فائدة الخلاف في ثلاثاً إلا نصف طلقة فعلى الثاني يقنع وهو الأصح لأن السراية في الإيقاع لا في الرفع تغليباً للتحريم وفي طلقني ثلاثاً بالف فطلق واحدة ونصفا يقع ثنتان ويستحق ثلثي الألف على الأول ونصفه على الثاني وهو الأصح اعتباراً بما أوقعه لا بما سرى عليه كما مر (إلا أن يريد كل نصف من طلقة) فيقع ثنتان عملاً بقصده (والأصح أن قوله) أنت طالق (نصف طلقتين) ولم يرد ذلك يقع به (طلقة) لأنها نصفهما وحمله على نصف من كل ويكمل بعيدو يفرق بينه وبين ما لو أقر بنصف هذين يكون مقراً بنصف كل منهما بان الشيوع هو المتبادر من الأعيان ويؤيده أنه لو قال على نصف درهمين لزمه درهم اتفاقاً ولم يجر فيه الخلاف هنا (وثلاثة أنصاف طلقة) ولم يرد ذلك طلقتان تكميلاً للنصف الزائد وحمله على كل نصف من طلقة ليقع ثلاث أو إلغاء

الواقعة ولا علم أنه يكتب فها لم يثبت والاحتشاه وهذا يخالفه قول عرش قوله بأن يكتب أولاً الخ أي ولو بعد توأطئه مع رفيقه على أنه يكتب بعده اه (قوله بخلاف العكس) أي بأن يكتب بعده اه عرش (قوله ويقاس بذلك نظائره) وليس من نظائره كما لا يخفى لا آكل مع فلان مثلاً ويقع كثير الاشتغال مع فلان والظاهر أن المراجع في ذلك العرف فاعده العرف مشتغلاً معه يثبت وما لا فلا وذلك يختلف باختلاف الحرف اه رشيدى (قوله نحو لا أقدم عليك الخ) لكن يشترط أن يعد مجتمعاً معه عرفاً بأن يجلساً بمحل يختص به أحدهما أو المجمع بينهما مسجد أو قهوة أو حمام لم يثبت أخذاً بما ذكره في الإيمان فيما لو حلف لا يدخل على زيد فدخل عليه في أحده هذه المذكورات نعم ينبغي أنه إن قصد جلوسه معه ولو بمجرّد الجلوس في المسجد ونحوه حث اه عرش (قوله بين تقدم الخالف) أي قعوده (قوله أو نصف أو ثلثي طلقة) إلى قوله ويظهر فائدة الخلاف في النهاية إلى قول المتن إلا أن يريد في المغنى (قوله لأنه) أي الطلاق (قول المتن أو نصف طلقة فطلقة) وكذا كل تجزئة لا تزيد أجزاً أوها على طلقة اه مغنى (قوله وزيف كونه من باب السراية) قد يقال ينبغي أن محل الخلاف صورة الإطلاق أما إذا أراد به حقيقة فمن السراية قطعاً أو الكل فمن التعبير بالبعض قطعاً بخلاف ما إذا أطلق فإن المتبادر الحقيقة نعم يشكك حينئذ أن ينسب إلى إمام الحرمين مع جلالة القول بالمجاز حينئذ لا يقال ينبغي أن ينأط الحكم بالقرينة فإن وجدت قرينة صارفة عن الحقيقة معينة للمجاز حمل عليه والأحمل على الحقيقة لأنها الأصل المتبادر ولا نظر لإرادته لأننا نقول هذا متجه صناعة إلا أن إطلاقهم ينافيه ألا ترى لقولهم في أنت طالق طلقة في طلقة إن أراد المعية الخ حيث علقوا الحكم على إرادته مع أنه مجاز ولم يتعرضوا للقرينة بالكلية ولتصريحهم السابق في مبحث الصيغة أن اللحن لا يضر وترك القرينة في المجاز كاللحن نعم يتردد النظر في نحو المسئلة الآتية في كلام الشارح وهي طلقني ثلاثاً بالف فطلق واحدة ونصفا وقال أردت بالنصف الكل ولا قرينة هل يجب ثلثا الألف لأنه أوقع ثلثي ما طلبته أو لا يجب إلا النصف لأننا لا نثبت له شيئاً بدعواه تلك الإرادة التي لا قرينة عليها محل نظر فليتامر ولعل الأقرب الثاني لأن الأصل براءة ذمها عما زاد اه سيد عمر (قوله فعلى الثاني يقنع) أي وعلى الأول لا اه سم أي فتقع ثنتان فقط (قوله وفي طلقني ثلاثاً الخ) عطف على قوله في ثلاثاً إلا الخ (قوله يقع ثنتان) أي على القولين (قوله كما مر) أي في باب الخلع في فصل الألفاظ الملزمة للعوض (قوله فيقع ثنتان) إلى قول المتن ولو قال نصف في النهاية (قوله ولم يرد ذلك) عبارة المغنى ومحل الخلاف إذا لم يرد كل نصف من طلقة والأوقع عليه طلقتان قطعاً اه وقد يقال ما ذكره من المراد لا تحتمله الألف وحق المقام إذا لم يرد نصف كل طلقة من طلقتين والأخ فليراجع (قوله بنصف هذين) شامل للدرهمين كذا قال الفاضل المحشى فإن أراد محض التنبيه على الشمول فلا كبير جدوى فيه وإن أراد الاعتراض فليس في محله لأن ما يأتي في غير المعنيين فليتامر اه سيد عمر (قوله من الأعيان) أي المعينة (قوله ويؤيده) أي الفرق (قوله ولم يرد ذلك) أي كل نصف من طلقة (قوله أو إلغاء النصف الخ) عطف على وحمله الخ (قوله الثاني) أي الاتماء (قول المتن أو نصف طلقة وثلث طلقة طلقتان ولو قال الخ) حاصل ما ذكر في أجزاء الطلقة أنه إن

قال أنت طالق من واحدة إلى ثلاث ثلاثاً ادخالا للطرفين ويفارق نظيره في الضمان والإقرار بأن الطلاق محصور في عدد والظاهر استيفاءه بخلاف ما ذكره وكذا يقع الطلاق الثلاث لو قال أنت طالق ما بين الواحدة إلى الثلاث لأن ما بين بمعنى أن معرفته إلى أو قال أنت طالق ما بين الواحدة والثلاث فواحدة لأن الصداقة بالبنية تجعل الثلاث بمعنى الثالثة اه وينبغي وقوع ثنتين في من واحدة إلى ثنتين مر (قوله فعلى الثاني يقنع) أي وعلى الأول لا (قوله ولم يرد ذلك) أي كل نصف من طلقة (قوله في المتن أو نصف طلقة وثلث طلقة طلقتان ولو قال الخ) الضابط أنه كرر لفظ الطلقة المضاف إليه وعطف تعدد الإطلاق بعدد الأجزاء والأ

النصف الزائد لأن الواحد لا يشتمل على تلك الأجزاء فتقع طلقة بعيدوان اعتمد البلقيني الثاني (أو نصف طلقة وثلث طلقة طلقتان) لإضافته كل جزء إلى طلقة وعطفه وكل منها يقتضى التغاير ومن ثم لو حذف الواو وقعت طلقة فقط لضعف اقتضاء الإضافة



وحدهما للتغاير ولو قال خمسة انصاف طلقة او سبعة اثلاث طلقة فثلاث (ولو قال نصف وثلاث طلقة فطلقة) لضد اقتضاء العطف وحده للتغاير ومجموع الجزأين لا يزيد على طلقة بل عدم ذكر طلقة اثر كل جزء دليل ظاهر على أن المراد اجزاء طلقة واحدة (ولو قال لاربع اوقعت عليكن او ينيكن طلقة او طلقتين او ثلاثا أو اربع اوقعت على كل طلقة) لأن كلا يصيبها عند (٥٩) التوزيع واحدة أو بعضها فتكمل (فان

قصد توزيع كل طلقة عليهن وقع في ثنتين ثنتان وفي ثلاث او اربع ثلاث) عملا بقصد خلاف ما إذا اطلق لبعده عن الفهم ولهذا لو قيل اقسام هذه الدراهم على هؤلاء الاربعة لا يفهم منه قسمة كل منها عليهم قال ابو زرعة وكان بعض أهل العصر أخذ من هذا في أمتها طالقان ثلاثا وأطلق أنه يقع على كل ثنتان توزيعا للثلاث عليهما والاقرب عندي وقوع الثلاث على كل منهما كما هو مقتضى اللفظ إذ هو من السكلي التفصيلي فيرجع ثلاث لجميعهما لا بمجموعهما انتهى وفيه وقفة بل الأول هو الأقرب إلى اللفظ وبعضه أصل بقاء العصمة فلم يقع إلا المحقق كما مر ويؤيد ذلك قوله فيمن حلف أن امرأته ليست بمصر وهي بالقاهرة مصر يطلق على كل البلد المعروفة وليست القاهرة منها وعلى الاقليم كله وهي منه فان لم يرد شيئا بنى على أن حمل المشترك على معنييه

كرر لفظ طلقة مع العاطف ولم يزد الاجزاء على طلقة كانت طالق نصف طلقة وثلاث طلقة كان كل جزء طلقة وان اسقط لفظ طلقة كانت طالق ربع وسدس طلقة او اسقط العاطف كانت طالق ثلث طلقة ربع طلقة كان الكل طلقة فان زادت الاجزاء كنصف وثلث وربع طلقة كمل الزائد من طلقة اخرى ووقع به طلقة مغنى ونهاية وسم (قوله ولو قال خمسة الخ) عبارة المغنى وهذا الميزد المكرر على اجزاء طلقتين كخمس اثنان او سبعة ارباع طلقة وان زاد كسبعة اثنان او تسعة ارباع طلقة فثلاث على الاصح وواحدة على مقابله اه بادي تصرف (قول الماتن ولو قال نصف وثلث الخ) ولو قال نصف طلقة ونصفها ونصفها فثلاث لان اراد بالنصف الثالث تأكيد الثاني فطلقتان اه مغنى (قول الماتن أو ثلاثا أو اربعا الخ) ولو قال خمسة او سبعة او ثمانية فطلقتان مالم يرد التوزيع او تسعا فثلاث مطلقا نهاية ومعنى قال عش قوله مالم يرد التوزيع أى توزيع كل طلقة فيقع ثلاث وقوله فثلاث مطلقا أى اراد التوزيع اولا اه (قوله من هذا) أى بما فى الماتن (قوله والاقرب عندي الخ) وفاقا للنهاية والمغنى كما مر (قوله فيرجع ثلاث) أى فى انتها طالقان ثلاثا لجميعهما أى اكل من الزوجتين (قوله وفيه) أى فيما استقر به ابو زرعة (قوله كما مر) أى فى اول الفصل (قوله ويؤيد ذلك الخ) هذا التأييد ممنوع لان مصر على القول الأول بجمل لانه مشترك فليس له ظاهر بخلاف المثنى كأنتما فانه ظاهر فى الحكم على كل من فرديه اه سم (قوله قوله) أى ابى زرعة اه كردى (قوله وهى بالقاهرة) أى ولم يرد أحدهما اه سيد عمر (قوله مصر تطاق الخ) مة قول القول (قوله على كل البلد) أى مجموع البلد وكان الاولى حذف لفظة كل (قوله المعروفة) أى فى زمن ائشارح وزمننا نقوله وليست القاهرة أى مصر القديمة المعروفة فى زمن الشافعى رضى الله تعالى عنه (قول الماتن بعضهم) مبهما كان ذلك البعض او معينا كفلانة وفلانة اه مغنى (قوله لانه خلاف) إلى الماتن فى النهاية والمغنى (قوله قبل) وعليه لو اوقع بين اربعا ثم قال اردت على ثنتين طلقتين طلقتين دون الاخرين لحق الاولين طلقتان طلقتان عملا باقراره ولحق الاخرين طلقة طلقة لنلا يعطل الطلاق فى بعضهن ولو قال اوقعت ينيكن سدس طلقة وربع طلقة وثلث طلقة فطلقت ثلاثا لان تغاير الاجزاء وعطفها مشعر بقسمة كل جزء ينيكن ومثله كما رجحه الشيخ رحمه الله تعالى ما لو قال اوقعت ينيكن طلقة وطلقة وطلقة نهاية ومعنى قال عش قوله ولحق الاخرين الخ أى بحسب الظاهر قياسا على ما تقدم فيما لو اراد ينيكن بعضهم اه (قول الماتن ولو طلقتها) أى إحدى زوجاته (قول الماتن اشركتكم معها الخ) قال فى شرح الروض اما لو قال اشركتكم معها فى الطلاق فتطلق وان لم ينو كذا صرح به ابو الفرج البراز فى نظيره من الظاهر اه سم وعش (قوله او جعلتكم) إلى قول الماتن وكذا فى المغنى وإلى الفرع فى النهاية (قوله فان نوى الطلاق) أى المنجز كما يأتى (قوله ولو طلق الخ) وان اشركها مع ثلاث طلقهن هو او غيره واراد انها شريكه كل منهن طلقت ثلاثا وانها مثل إحداهن طلقت طلقة واحدة وكذا ان اطلق نية الطلاق ولم ينو واحدة ولا عدد لان جعلها كاحداهن اسبق إلى الفهم واطهر من تقدير توزيع كل طلقة ولو اوقع بين ثلاث طلقة ثم اشرك الاربعة معهن وقع على الثلاث طلقة طلقة وعلى الاربعة طلقتان إذ يخصها بالشركة

فان زادت الاجزاء على الطلقة تعدد أيضا بحسبه وإلا فلا (قوله ويؤيد ذلك الخ) هذا التأييد ممنوع لان مصر على القول الأول بجمل لانه مشترك فليس له ظاهر بخلاف المثنى كأنتما فانه ظاهر فى الحكم على كل من فرديه (قوله فى الماتن اشركتكم معها الخ) قال فى شرح الروض اما لو قال اشركتكم معها فى الطلاق فتطلق وان لم

احتياطا كما نقله البيضاوى أو عموما كما نقله الآمدى فعلى الأول لا يقع شيء للشك بخلافه على الثانى لتناول لفظه له (فان قال أردت ينيكن بعضهم لم يقبل ظاهر فى الأصح) لانه خلاف ظاهر اللفظ من اقتضاء الشركة اما باطنا فدين وعليكن كذلك لكن جز ما على ما فيه ولو اوقع ينيكن ثلاثا ثم قال أردت إيقاع ثنتين على هذه وقسمة الاخرى على الباقيات قبل (ولو طلقها ثم قال لاخرى اشركتكم معها أو نت كسى) أو جعلتكم شريكها أو مثلها (فان نوى) الطلاق بقوله ذلك (طلقت وإلا فلا) لانه كناية ولو طلق هو او غيره امرأة ثلاثا ثم قال لامراته اشركتكم معها

فان نوى اصل الطلاق فواحدة او مع (٦٠) العدد فطلقان لانه يخصها واحدة ونصف على المعتمد فان زاد بعد معها في هذا الطلاق

لواحدة ثم لاخرى طلقت  
الثانية ثنتين والثالثة  
واحدة نص عليه هذا في  
التنجيز فلو علق طلاق  
امرأته بدخول مثلاً ثم قال  
ذلك لاخرى روجع فان  
قصد أن الاولى لا تطلق حتى  
تدخل الاخرى لم يقبل لانه  
رجوع عن التعليق وهو لا  
يجوز أو تعليق طلاق الثانية  
بدخول الاولى أو بدخولها  
نفسها صح إلحاقاً للتعليق  
بالتنجيز (وكذا لو قال آخر  
ذلك لامرأته) فان نوى  
طلقت وإلا فلا لانه كناية  
ولو قال أنت طالق عشرة  
فقلت يكفيني ثلاث فقال  
البواقي لضرتك لم يقع على  
الضرة شيء لأن الزيادة على  
الثلاث لغو كما قاله هنا نعم  
ان نوى به طلاقها طلقت  
ثلاثاً أخذاً مما قدمناه في  
الكناية (فرع) جلس  
نساؤه الاربع صفاف قال  
الوسطى منكن طالق وقع  
على الثانية أو الثالثة فيعين  
من شاء منهما لان المفهوم  
من الوسطى الاتحاد ومن  
ثم نص في مكاتب عليه أربع  
نجوم فقال سيده ضعو عنه  
أوسطها على أن الوارث  
يتخير بين الثاني والثالث  
وزعم أن الوسطى من  
يستوى جانبها فلا وسطى  
هنا ممنوع لان ذاك بالنظر

طلقة ونصف اه معنى (قوله فان نوى أصل الطلاق الخ) أما إذا لم ينو ذلك فبيع واحدة كما جزم به صاحب  
الانوار معنى وشرح الروض وافره سم عبارة عش قوله فان نوى أصل الطلاق الخ ينبغي ان مثله مالو  
اطلق لانه المحقق وما زاد مشكوك فيه اه (قوله فان زاد الخ) عبارة المعنى ولو طلق إحدى نساؤه الثلاث  
ثلاثاً ثم قال للثانية اشركتك معها ثم للثالثة اشركتك مع الثانية طلقت الثانية طلقتين لان حصتها من الاولى  
طلقة ونصف والثالثة طلقة لان حصتها من الثانية طلقة اه زاد شرح الروض وافره سم مانصه والظاهر  
أن محله إذا نوى الشركة في عدد الطلاق ويدل له ان كلام المنشور للزنى مقيد بذلك حيث قال ثم قال للثانية  
انت شريكته في هذا الطلاق فالظاهر من قوله في هذا الطلاق انه اراد العدد بخلاف ما إذا لم يذكر ذلك ولم  
ينوه فالوجه في مسئلتنا إذا لم ينو ذلك وقوع واحدة وبه جزم صاحب الانوار وكلام الاصل يميل اليه اه  
وسياق عن النهاية ما يتعلق بذلك (قوله في هذا الطلاق) مفعول زاد قوله ولو واحدة متعلق بزاد عبارة عش  
قوله لو واحدة أي لامرأة ثانية بان كان متزوجاً ثم قال لا تطلق لاولى انت طالق ثلاثاً ثم قال للثانية اشركتك مع  
فلانة في هذا الطلاق ثم قال للثالثة اشركتك مع الثانية في طلاقها اه (قوله ثم لاخرى) أي قال لاخرى  
اشركتك معها أي مع الثانية وهو واضح وأما إذا قال مشير اللاولى ايضاً فينبغي ان يقع ثنتان اه سيد عمر  
(قوله طلقت الثانية الخ) أي لانه يخصها بالاشراك نصف الثلاثة فتكمل ثنتين اه عش (قوله طلقت  
الثانية ثنتين الخ) هذا محمول على ما إذا نوى تشريك الثانية معها في العدد وإلا فواحدة فيها ايضاً اه نهاية  
قال عش قوله والاولى الخ أي بان قصد التشريك في أصل الطلاق او اطلق اه اقول وقضية ما مر عن شرح  
الروض وافره سم أنه لا حاجة إلى تلك النية مع ذكر في هذا الطلاق فتى وجد احداً من من النية او  
الذكر يقع ثنتان وان فقد امعا تقع واحدة (قوله ثم قال ذلك) أي اشركتك معها اه معنى (قوله او  
تعليق الخ) عطف على قوله ان الاولى الخ (قوله او بدخولها الخ) أي او قصد تعليق طلاق الثانية بدخولها  
الخ وان اطلق فالظاهر محله على هذا الاخير اه معنى (قول المتن وكذا لو قال الخ) أي وكذا لو طلق رجل  
زوجته وقال رجل آخر ذلك لامرأته كقوله اشركتك مع طلقة هذا الرجل أو جعلت لك شريكته فان نوى  
طلاقها طلقت الخ (تنبيه) ما ذكره المصنف فيما إذا علم طلاق الذي شوركت فان لم يعلم كماله قال طلقت  
امرأتى مثل ما طلق زيدوه لا يدري كم طلق زيدوه نوى عدد طلاق زيدوه فتضي كلام الرافعي انه لا يقع قال  
الزركشي ومراده العدد لا أصل الطلاق وهو ظاهر اه معنى (قوله فقالت يكفيني ثلاث الخ) بخلاف مالو  
قالت يكفيني واحدة فقال والباقي لضرتك طلقت هي ثلاثاً والضرائر ثنتين ثنتين ان نوى شرح م ر اه  
سم قال عش قوله ان نوى فان لم ينو وقع على كل من الضرائر طلقة لتوزيع الثنتين الباقيتين عليهن وما  
زاد عليهما لغو لما مر من ان الزائد على الثلاث لا يقع ما لم ينو به الايقاع اه (قوله الاتحاد) أي التوحيد

ينوكذا صرح به أبو الفرج البزاز في نظيره من الظهار اه (قوله فان نوى أصل الطلاق الخ) كذا م ر  
(قوله فان زاد بعد معها في هذا الطلاق) عبارة شرح الروض قال أي القاضي أبو الطيب ومثله قول المزني في  
المنثور لو طلق إحدى نساؤه الثلاث ثلاثاً ثم قال للثانية اشركتك معها ثم قال للثالثة اشركتك مع الثانية طلقت  
الثانية طلقتين لان حصتها من الاولى طلقة ونصف والثانية طلقة لان حصتها من الثانية طلقة على ما يأتي  
ايضاً ذلك قريباً مما قال في الروض وان اشركها مع امرأة طلقها ثلاثاً فهل تطلق واحدة أو ثلاثاً أو ثنتين  
وجوه المذهب ثامناً انتهى قال وترجيحه أي الوجه الثالث من زيادته أخذاً من جزم الجر جاني به في تحريره  
ومن كلام القاضي أبي الطيب السابق والظاهر ان كلامهما محله إذا نوى الشركة في عدد الطلاق ويدل له  
ان كلام المنشور مقيد بذلك حيث قال ثم قال للثانية انت شريكته في هذا الطلاق وكذا قال في الثالثة لكن  
القاضي اسقطه فالظاهر من قوله في هذا الطلاق انه اراد العدد بخلاف ما إذا لم يذكر ذلك ولم ينوه فالوجه في  
مسئلتنا إذا لم ينو ذلك وقوع واحدة وبه جزم صاحب الانوار وكلام الاصل يميل اليه اه (قوله فقالت  
يكفيني ثلاث الخ) بخلاف مالو قالت يكفيني واحدة فقال والباقي لضرتك فطلق هي ثلاثاً والضرائر ثنتين

للحقيقة وما هنا المعتبر فيه العرف قال القاضي فان قال من كان منكن الوسطى فهي (٦١) طالق وقع عليهما انتهى وفيه وقفة لان

قوله من وان شملتهما لكن قوله فهي يقتضي التوحيد فلتكن كالاولى ولعل ما قاله مبني على الضعيف في الاولى انه يقع عليهما او متحلقات فللقاضي احتمالا لان لا يقع شيء يقع على واحدة ويعنيها وهو الاوجه لما مر ان الوسطى لا تناول الا واحدة لكنها هنا مبهمة في الكل اذ كل منهن تسمى وسطى فليعين واحدة منهن قال فان قال من كان منكن الوسطى فهي طالق احتمل ان يقع على الكل انتهى وهو مبني على ما مر عنه مع التوقف فيه

(فصل في الاستثناء)  
(يصح الاستثناء لوقوعه في القران والسنة وكلام العرب وهو الاخراج بنحو الاكاستني واحط كما مر في

الاقرار وكذا التعليق بالمشيئة وغيرهما من سائر التعليقات كما اشتهر شرعا فكل ما ياتي من الشروط ماعدا الاستغراق عام في النوعين (بشرط اتصاله) بالمستثنى منه عرفا بحيث يعد كلاما واحدا واحتج له الاصوليون باجماع أهل اللغة وكانهم لم يعتمدوا بخلاف ابن عباس فيه لشدوده بفرض صحته عنه (ولا يضرب في الاتصال) (سكتة تنفس وعي) ونحوها كمروض سعال وانقطاع صوت والسكوت

(قوله قال القاضي الخ) التحقيق ما قاله القاضي كما علمت نعم قد يشكل بالمسئلة السابقة فان المفرد المحلى باللام للعموم الا ان يقال ان من نص في العموم بخلاف المحلى باللام فانه محتمل اه سيد عمر (قوله من كان منكن الخ) كذا في اصله مخطو ووجهه ذكر الضمير باعتبار لفظ من قوله فهي يقتضي التوحيد قد يمنع الاقتضاء لان من يراعى لفظها في ضميرها ونحوه سم وهذا المنع في غاية الاتجاه بل يصح افراد الضمير مع ملاحظة معنى من لان المرجع كل فرد لا مجموع الافراد لا ترى انك تقول اى رجل ياتيني فله درهم ولا تقول فلهم درهم فتأمل اه سيد عمر (قوله او متحلقات) عطف على صفا اه سم (قوله وهو الاوجه) اى الوقوع على واحدة (قوله قال) اى القاضي (قوله فان قال من كان منكن الخ) اى وهن متحلقات (قوله على ما مر عنه) اى عن القاضي انفا (قوله مع التوقف) اى لان قوله من وان شملت الكل لكن قوله فهي يقتضي التوحيد فليكن كالاولى

(فصل في الاستثناء) (قوله لوقوعه في القران) الى التنبيه في النهاية (قوله وكذا) اى كالاستثناء التعليق الخ عبارة النهاية ومثل الاستثناء بل يسمى استثناء شرعا بالمشيئة الخ وعبارة المغنى ثم الاستثناء على ضربين يرفع العدد لا اصل الطلاق كالاستثناء بالا او احدى اخواتها وضرب يرفع اصل الطلاق كالتعليق بالمشيئة وهذا يسمى استثناء شرعا لاشتهاره في العرف قال بعض المحققين وسميت كلمة المشيئة استثناء لصرفها الكلام عن الجزم والثبوت حالا من حيث التعليق بما لا يعلمه الا الله اه (قوله ما عدا الاستغراق) اى واما هو فيشترط عدمه في النوع الاول اعنى الاخراج بنحو الاواما النوع الثاني اعنى التعليق بالمشيئة وغيرها فيكون مستغراقا غالبا اه كرى (قوله بخلاف ابن عباس الخ) فانه حكى عنه جواز انفصال الاستثناء الى شهر وقيل سنة وقيل ابد (قول المتن سكتة تنفس الخ) اى بالنسبة لحال الشخص نفسه لكن ينبغي ما لم يطل على خلاف العادة كذا في هامش المغنى وسياتي عن شرح الارشاد ما يوافق (قوله ولا ينافيه) اى قولهم والسكوت للتذكر اه عش (قوله لانه قد يقصده الخ) لاحاجة الى هذا التكلف بل قد يقصد معينا ثم ينسى ثم يتذكر سيد عمر وسم (قوله اجمالا الخ) يفيدان المراد بالاستثناء في قول المصنف ويشترط ان ينوى الاستثناء اجماله لا تفصيله (قوله وذلك) الى قوله فان قلت في المغنى (قوله

ثنتين مر) (قوله فهي تقتضي التوحيد) قد يمنع الاقتضاء لان من يراعى لفظها في ضميرها ونحوه (قوله او متحلقات) عطف على صفا (فصل في الاستثناء) قال في الانوار والاستثناء شروط الى ان قال الخامس ان يسمع غيره والا فالقول قولها في نفيه وحكم بالوقوع اذا حلفت اه ثم قال ولو قال انت طالق ان شاء الله او اذا شاء الله او متى شاء الله او ان لم يشاء الله او ما لم يشاء الله او الا ان يشاء الله لم يقع الطلاق ولكن بشروط الى ان قال الثامن ان يسمعه غيره والا فلا يصدق وحكم بوقوعه اذا حلفت اه ثم قال في بحث التعليق اذ علق بصفة لم يقع قبل وجودها سواء كانت بما يتحقق حصولها كمجيء الشهر او لا يتحقق كدخول الدار الى ان قال وللتعليق شروط الى ان قال الثالث ان ايدكر الشرط بلسانه فان نوى بقلبه لم يقبل في الظاهر وحكم بالطلاق ولا يشترط ان يسمعه غيره فلو قال قلت انت طالق ان كلمت زيدا وانكرت الشرط صدق بيمينه وقد مر اه وبقوله فيما تقدم من الاستثناء والا فالقول قولها الخ ومن المشيئة والا فلا يصدق الخ مع قوله هنا صدق بيمينه يعلم الفرق بين ما هنا والاولين حيث انكرت المارة ذلك اى من اصله بخلاف ما اذا انكرت له لان اصله بان انكرت سماعها له ووجهه ان ما ادعاه هنا ليس رافعا للطلاق بل مخصوص له بخلاف الاولين فان ما ادعاه فيها رافع للطلاق من اصله ويحتمل ان يفرق بتأمل بان اصل الطلاق في الاخيرة انما علم من اعترافه قال مروا دعي الاستثناء فادعت الزوجة عدمه فالقول قولها وانها لم تسمعه فالقول قوله وكذا الشهود اه (قوله في النوعين) اى الاستثناء والتعليق بالمشيئة الخ (قوله ولا ينافيه) اى السكوت (قوله لانه قد يقصده اجمالا الخ) اقول يمكن قصده تفصيلا ثم ينسى عين ما قصده فيحتاج للتذكر

للتذكر كما قاله في الايمان ولا ينافيه اشتراط قصده قبل الفراغ لانه قد يقصده اجمالا ثم يتذكر العدد الذي يستثنيه

وذلك لان ما ذكر يسير لا يعد فاصلا عرفا بخلاف الكلام الاجنبي وان قل لاماله به تعلق وقد قل اخذنا من قولهم لو قال انت طالق ثلاثا يازانية ان شاء الله صح الاستثناء فان قلت (٦٢) صرحوا بان الاتصال هنا يبلغ منه بين ايجاب نحو البيع وقبوله والذى تقرر يقتضى انه مثله

وذلك الخ) تعليل لما في المتن والشارح معا (قوله لان ما ذكر يسير الخ) قضيته انه لو طال نحو السعال ولو قهر اضر وفي شرح الارشاد للشارح نعم اطلقوا انه لا يضر عرض سعال وينبغي تقييده بالخفيف عرفا ه سم على حج اه ع ش (قوله يازانية) انظر وجهه ان لهذا به تعلقا الا ان يكون بيان عذره في تطليقها سم على حج اه ع ش (قوله والذى تقرر) اى من تفصيل ما يضر وما لا يضر في الاتصال هنا (قول المتن ويشترط ان ينوى الاستثناء) فلا يكتفى بالتلفظ به من غير نية اه معنى (قوله والحق به) اى بالاستثناء وقوله كانت طالق بعد موتى اى اذا نوى ان ياتي بذلك قبل فراغ طالق اه ع ش (قول المتن قبل فراغ البين) هذا ان اخر الاستثناء فان قدمه كانت الا واحدة طالق ثلاثا نواه قبل التلفظ به او يقصد حال الاتيان به آخر اوجه ما بعده ليرتبط به اه حلي عبارة سم قوله قبل فراغ البين قال في الارشاد ان اخره اى الاستثناء عن الصيغة والاقبل التلفظ به فاما يظهر اه والاوجه انه لا يشترط قصد قبل التلفظ به ولو اشترط ان يقصد حال الاتيان به انه استثناء بما ياتي لكان له وجه وجه اه (قوله فيصح كما شمل الخ) كذا في المغنى (قوله وان دخلت) عطف على الواحدة (قوله مامر) اى من الخلاف ورجحان الكفاية (قوله في اقترانها) اى نية الايقاع (قوله في نية الكناية) متعلق بالماروقوله هنا متعلق بلم يجر الخ (قوله على مامر) اى من تصحيح المتن له واعتماد الشارح اكتفاء الاقتران ببعض مطلقا (قوله ذلك) اى ان دخلت (قوله مامر في الكناية) اى من الخلاف اه ع ش (قوله لكنه يشكل) اى مامر عن الشيخين (قوله ثم) اى في الكناية وقوله باقتران نيتها اى باقتران نية الكناية وقوله وهنا فى الاستثناء (قوله الا بما فرقت به) قد يقال عنه مخلص ايضا بما يؤخذ من قوله وانما الحق الخ فليتام على ان قول المتن قبل فراغ الخ ليس صريحا في الاكتفاء بالمقارنة ببعض غاية الامر انه صادق بالمقارنة لبعض والمقارنة للكل فيجوز ان يريد الثاني ويكون التقييد بقبل الفراغ لمجرد الاحتراز عما بعد الفراغ لا لقصد الشمول للمقارنة لبعض فقط فتقوله وهنا باكتفاء الخ اى وصرح هنا باكتفاء الخ ممنوع منعلا لا شبهة فيه فليتام سم على حج اه رشدي (قوله وانما الحق) اى في اشتراط مقارنة النية بكل اللفظ (قوله ما ذكر اه) اى عن المتولى واقراه اه ع ش (قوله لان الرفع فيه) اى فيما ذكر اه ع ش (قوله بمجرد النية مثلها) اى الكناية فيه مناقشة لان الوقوع في الكناية ليس بمجرد النية ولا لاثرائ الطلاق النفساني بل بهام مع اللفظ بخلاف الرفع فيما ذكر فانه بمجرد النية فليتام نعم قد يقال ما نحن فيه اولى باعتبار الاقتران بجميع اللفظ من الكناية لانه اذا

قلت ممنوع بل لو سكت ثم عثا يسير اعر فاله يضر وان زاد على سكتة نحو التنفس بخلافه هنا (قلت ويشترط ان ينوى الاستثناء) والحق به ما في معناه كانت طالق بعد موتى وهو معلوم من قولنا وكذا التعليق الى اخره (قبل فراغ البين في الاصح والله اعلم) لانه ارفع لبعض ما سبق فاحتيج قصده للرفع بخلافه بعد فراغ لفظ البين اجماعا على ما حكاه غير واحد لكنه معترض بان فيه وجهار ججه جمع وحكاه الرويانى عن الاصحاب اما اذا اقترنت بكله فلا خلاف فيه او باوله فقط او اخره فقط او اثنائه فقط فيصح كما شمله ذلك كله المتن ويظهر ان ياتي في الاقتران هنا بان من انت طالق ثلاثا الواحدة او ان دخلت مامر في اقترانها بان من أنت بائن فان قلت لم لم يجر الخلاف المار في نية الكناية هنا قلت يمكن الفرق بان المستثنى صريح في الرفع فكفى فيه ادنى اشعار به بخلاف الكناية فانها الضعف دلالتها على الوقوع محتاج الى مؤكد أقوى وهو اقتران النية بكل اللفظ على مامر ثم رايت

(قوله لان ما ذكر يسير) قضيته انه لو طال نحو السعال ولو قهر اضر وفي شرح الارشاد للشارح نعم اطلقوا انه لا يضر عرض سعال وينبغي تقييده بالخفيف عرفا ه (قوله يازانية) انظر وجهه ان لهذا به تعلقا الا ان يكون بيان عذره في تطليقها (قوله في المتن قبل فراغ البين) قال في شرح الارشاد ان اخره او الاقبل التلفظ به فاما يظهر اه والاوجه انه لا يشترط قصد بل التلفظ به ولو اشترط ان يقصد حال الاتيان به انه استثناء بما ياتي لكان له وجه وجه اه (قوله فيصح كما شمل الخ) كذا في المغنى (قوله وان دخلت) عطف على الواحدة (قوله مامر) اى من الخلاف ورجحان الكفاية (قوله في اقترانها) اى نية الايقاع (قوله في نية الكناية) متعلق بالماروقوله هنا متعلق بلم يجر الخ (قوله على مامر) اى من تصحيح المتن له واعتماد الشارح اكتفاء الاقتران ببعض مطلقا (قوله ذلك) اى ان دخلت (قوله مامر في الكناية) اى من الخلاف اه ع ش (قوله لكنه يشكل) اى مامر عن الشيخين (قوله ثم) اى في الكناية وقوله باقتران نيتها اى باقتران نية الكناية وقوله وهنا فى الاستثناء (قوله الا بما فرقت به) قد يقال عنه مخلص ايضا بما يؤخذ من قوله وانما الحق فليتام على ان قول المتن قبل فراغ الخ ليس صريحا في الاكتفاء بالمقارنة ببعض لان النية قبل الفراغ صادقة بالمقارنة للجميع غاية الامر انها تصدق ايضا ببعض فيجوز ان يريد المقارنة للجميع ويكون التقييد بقبل الفراغ لمجرد الاحتراز عما بعد الفراغ لا لقصد الشمول للمقارنة لبعض فقط فتقوله وهنا باكتفاء اى وصرح هنا باكتفاء الخ ممنوع منعلا لا شبهة فيه

الشيخين نقلا عن المتولى واقراه فيه ان قال انت طالق ونوى ان دخلت انه ان نوى ذلك اثناء الكلمة فوجهان كما في نية الكناية انتهى وهو يقتضى ان ياتي هنا مامر في الكناية لكنه يشكل على المتن فانه صرح ثم باقتران نيتها بكل اللفظ وهنا باكتفاء مقارنة النية لبعضه ولا مخلص عن ذلك الا بما فرقت به وانما الحق ما ذكر اه بالكناية لان الرفع فيه على القول به بمجرد النية مثلها

اعتبر في النية المشروطة معها انضمام لفظ في النية المجردة من باب أولى فمراده المثل في الجملة الصادق بما هو  
 أولى بالحكم من الممثل به لا المثل من كل وجه اه سيد عمر (قوله هنا) اي في الاستثناء بنحو (ال) قول المتن  
 ويشترط عدم استغراقه (الخ) (تنبيه) اشعر كلامه بمسحة استثناء الاكثر كقوله انت طالق ثلاثا  
 الاثنتين وهو كذلك ولا يرد على بطلان المستغرق صحة بنحو انت طالق ان شاء الله حيث رفعت المشيئة جميع  
 ما وقعها لخالف وهو معنى الاستغراق لان هذا خرج بالنص فيبقى غيره على الاصل ويصح تقديم المستثنى  
 على المستثنى منه كانت الا واحدة طالق ثلاثا نهاية ومعنى (قوله ولو بوجه) ان اراد أى وجه كان فمحل  
 تأمل او غير ذلك فليبين ويحتمل ان يكون المراد ان يعرف ان الاستثناء وما الحق به القصد منه التعليق او  
 التخصيص المطلق لا خصوص معانيه التفصيلية المبينة في الفنون الادبية واكثر العوام يفهمون هذا المجمع  
 فلو فرض ان شخصا لفظ هذا اللفظ ثم استفسر عن معناه فلم يفصح عنه بوجه لم ترتب عليه حكمه اه سيد عمر  
 (قوله وان يتلفظ به الخ) قال في الانوار الخامس من شروط الاستثناء ان يسمع غيره والافالقول قولها في  
 نفيه وحكم بالوقوع اذا حلفت ولو قال أنت طالق ان شاء الله أو لم يشاء الله لم يقع الطلاق ولكن بشروط  
 ثامنها ان يسمعه غيره والا فلا يصدق وحكم بوقوعه اذا حلفت ثم قال وللتعليق شروط ثالثا ان يذكر الشرط  
 بلسانه فان نوى بقلبه لم يقبل في الظاهر وحكم بالطلاق ولا يشترط ان يسمعه غيره فلو قال انت طالق ان  
 كلمت زيدا وانكرت الشرط صدق بيمينه وقد مر اه ففرق بين التعليق بغير المشيئة كالدخول وبين  
 الاستثناء والتعليق بالمشيئة عبارة ع ش قال سم على حج والفرق بين التعليق بالصفة وبينه بالمشيئة  
 وبين الاستثناء ان التعليق بالصفة ليس رافعا للطلاق بل مخصص له بخلاف التعليق بالمشيئة والاستثناء فان  
 ماداعاه فيهما رافع للطلاق من اصله ثم محل عدم قبول قوله في المشيئة والاستثناء اذا انكرتهما المرأة وحلفت  
 بخلاف ما اذا ادعى سماعها فانكرته فان القول قوله ولعل وجهه ان مجرد انكار السماع لا يستدعي عدم  
 القول من اصله ومثل ما قيل في المرأة ياتي في الشهود انتهى اه (قوله والالم يقبل) ينبغي ان يكون المراد  
 بالنسبة للتعليق عدم القبول ظاهرا في نحو ان دخلت وان شاء زيد لما ياتي ان من ادعى ارادة ذلك دين  
 وذلك لان عدم الاسماع المذكور مع الارادة اذ الغرض وجودها كما يدل عليه قوله ويشترط أيضا الخ  
 لا ينقص عن مجرد الارادة ان لم يزد عليه اه سم عبارة الرشيدى قوله والالم يقبل اي ظاهرا كما هو قضية  
 التعبير لم يقبل اه وعبارة ع ش قوله والالم يقبل اي ظاهرا ويدين ومثله في هذا الشرط اي سماع  
 الغير التعليق بالمشيئة بخلاف التعليق بصفة اخرى نحو ان دخلت الدار فانه لا يشترط فيه سماع الغير حتى لو  
 قال قلت ان دخلت فانكرت صدق بيمينه اه وهذه كلها مخالفة لما في المعنى عبارته ويشترط ايضا في  
 التلفظ بالاستثناء سماع نفسه عند اعتدال سمعه فلا يكفي ان ينوبه بقلبه ولا ان يتلفظ به من غير ان يسمع  
 نفسه فان ذلك لا يؤثر ظاهر اقطاع ولا يدين على المشهور اه (قوله وان لا يجمع مفرق الخ) عبارة المغنى  
 والروض مع شرحه ولا يجمع المعطوف والمعطوف عليه في المستثنى منه لاسقاط الاستغراق ولا في المستثنى  
 لا ثباته ولا فيهما لذلك اه (قوله لما تقرر الخ) عبارة الاسنى لان المستثنى اذ لم يجمع مفرقه لم يبلغ الا ما حصل به  
 الاستغراق وهو واحدة اه (قوله ومن ثم) اي من اجل افراد كل بحكمه (قوله وفي طلقين ثنتين)

فليتأمل (قوله والالم يقبل) ينبغي ان يكون المراد بالنسبة للتعليق الذى سوى بينه وبين الاستثناء فيما  
 عدا الاستغراق من الشرط عدم القبول ظاهرا في نحو ان دخلت وان شاء زيد لما ياتي ان من ادعى ارادة ذلك  
 دين وذلك لان عدم الاسماع المذكور مع الارادة اذ الغرض وجودها كما يدل عليه قوله ويشترط ايضا ان  
 لا ينقص عن مجرد الارادة اذ لم يزد عليه (قوله في المتن وعدم استغراقه الخ) قال في الروض وقوله مستأنفا انت  
 طالق وطالق وطالق الا طلقة كقوله انت طالق ثلاثا الا طلقة قال في شرحه فيقع طائتان تبع في هذا اصله  
 وهو مبنى على جواز جمع المفرق والاصح خلافه فالاصح يقع ثلاث الغاء للاستثناء لاستغراقه وكذا ان اطلق  
 لذلك ولو قال بدل مستأنفا مؤكدا سلم من ذلك ثم قال في الروض وقوله اي فيما ذكر الا طلقة كقوله والا

بخلاف ما هنا فتأمل  
 (ويشترط) أيضا أن يعرف  
 معناه ولو بوجه وان يتلفظ  
 به بحيث يسمع نفسه ان  
 اعتدل سمعه ولا عارض  
 والالم يقبل وان لا يجمع  
 مفرق ولا يفرق مجتمع في  
 مستثنى أو مستثنى منه أو  
 فيهما لاجل الاستغراق  
 وعدمه (عدم استغراقه)  
 فالمستغرق كثلثا الا ثلاثا  
 باطل اجماعا فيقع الثلاث  
 (ولو قال أنت طالق ثلاثا  
 الاثنتين وواحدة فواحدة)  
 لما تقرر انه لا يجتمع مفرق  
 لاجل الاستغراق بل يفرد  
 كل بحكمه كما هو شأن  
 المتعاطفات ومن ثم طلقت  
 غير موطوءة في طالق  
 وطالق واحدة وفي طلقين

ثنتين وإذالم يجمع المفرق كان المعنى الاثنين لا يقعان فتقع واحدة فيصير قوله واحدة مستغرقا فيطّل وتقع واحدة (وقيل ثلاث) بناء على الجمع فيكون مستغرقا فيطّل من أصله (أو) أنت طالق (ثنتين وواحدة لا واحدة ثلاث) لأنه إذالم يجمع لاجل عدم الاستغراق كانت الواحدة مستثناة من الواحدة وهو مستغرق فيطّل ويقع الثلاث (وقيل ثنتان) بناء على الجمع في المستثنى منه ((تنبيه)) من المستغرق كل امرأة لي طالق غيرك ولا امرأة له سواها (٦٤) صرح به السبكي وسبقة إليه القفال والقاضي في فتاويه غير المشهورة لكنه اعنى القفال

عطف على قوله في طالق وطالق واحدة وذكره استطرادا (قوله وإذالم يجمع المفرق) أي المستثنى المفرق (قوله فيصير قوله واحدة) أي المعطوف على ثنتين (قوله مستغرقا) أي للواحدة الباقية بعد الاستثناء (قوله فيكون) أي مجموع المستثنى (قوله إذا لم يجمع) أي المستثنى من المفرق (قوله كانت الواحدة الخ) قديقال قضية قاعدة رجوع المستثنى لجميع ما تقدم من المتعاطفات كون الواحدة مستثناة من الثنتين أيضا وقضية ذلك أن الواقع ثنتان لا ثلاث لأن استثناءها من الثنتين صحيح مخرج لو واحدة وكذا يقال في نظائر ذلك سم أقول ما قاله متجه معنى لا نقلا نعم لو قال قصدت الاستثناء من المجموع ينبغي أن يقبل اه سيد عمر ويمكن أن يجاب عن اشكال سم بادعاء تخصيص تلك القاعدة باستثناء الصحيح الغير المستغرق (قوله من المستغرق كل امرأة الخ) قال الرشيدى ما نصه النسخ أي نسخ النهاية هنا مختلفة وفي كلها خلل وحاصل ما قاله السبكي وغيره كما نقله عنه العلامة ابن حجر أنه أن قدم غيرك على طالق لا يقع إلا أن قصد الاستثناء سواء قصد الصفة أو أطلق وإن أخره عنه وقع إلا أن قصد أنه صفة أخرت من تقدم سم سواء قصد الاستثناء أو أطلق ووجه ظاهر اه وياتي عن سم ما يوافقه أي الحاصل (قوله ولا امرأة الخ) حال من فاعل قال المحذوف اختصارا (قوله قيده) أي كونه من المستغرق ووقوع الطلاق به بما إذا لم يقله على سبيل الشرط أي إذا لم يرد أن غيرك صفة أخرت عن تقدم اه ع ش (قوله حينئذ) أي حين إذ لم يقله كذلك (قوله وهو) أي الاستثناء (قوله لا يصح) أي فيقع الطلاق (قوله وقيده) أي عدم الوقوع (قوله بما إذا كانت قرينة) أي على إرادة الصفة (قوله أنه يقع) أي الطلاق (قوله وهو) أي أن غيرك صفة الخ اه سم (قوله أو تقم الخ) عطف على يرد المجزوم بلم (قوله ذلك) أي الوقوع عند انتفاء كل من إرادة الصفة وقرينتها (قوله فاقعنا الخ) أي الطلاق (قوله قصد الاستثناء الخ) أي سواء قصد الخ (قوله ولا قرينة) أي للصفة (قوله وقول الاسنوى) أي في الاستدلال على ما ادعاه من عدم الوقوع مطلقا (قوله وما يؤيد الحمل الخ) لك أن تتعجب من التأييد بما نقله عن الرضى لأن حاصله أن حمل غير على الأكثر من حمل الأعلى غير وهذا الأدلة فيه بوجه على أن الاستثناء بغير هو المتبادر وأن الذي يدل على ذلك اثبات أن الاستثناء بغير وحملها على الأكثر من كونها صفة وما ذكر عن الرضى لا يفيد ذلك وأما ما نقله عن الرافعي فالتأييد به قريب ظاهر اه سم (قوله عن الجمهور) يعني عنه قوله الآتي عند الجمهور (قوله وزعم أن الخ) كقوله الآتي وقول الاسنوى أن الخ عطف على جملة وقول الاسنوى الخ (قوله انتهى) أي قول الرافعي (قوله يرد) أي الزعم (قوله بان هذا) أي أنت طالق (قوله مفلتا) أي متناقضا (قوله ولما كان الخ) أي كل امرأة لي طالق الخ (قوله وقول الاسنوى) أي في تأييد دعواه السابقة (قوله في عبارته) أي الخوارزمي (قوله وهي) أي عبارة الخوارزمي خطب امرأة الخ أي لو خطب رجل امرأة الخ (قوله لأنه الخ)

قيده بما إذا لم يقله على سبيل الشرط لأنه حينئذ استثناء وهو مع الاستغراق لا يصح فكأنه قال أنت طالق إلا أنت ومن ثم قال في الروضة عن القفال لو قال كل امرأة لي طالق الأعمرة وليس له امرأة سواها طلقت وأطلق الاسنوى عدم الوقوع وقيده غيره بما إذا كانت قرينة والذي يتجه ترجيحه أنه يقع ما لم يرد أن غيرك صفة أخرت من تقدم وهو مراد القفال بإرادة الشرط أو تقم قرينة على إرادتها كان خاطبته بتزوجت على فقال كل الخ ويوجه ذلك بان ظاهر اللفظ الاستثناء فاقعنا به قصد الاستثناء أو أطلق لأنه حيث لا قصد للصفة ولا قرينة لم يعارض ذلك الظاهر شيء وقول الاسنوى الأصل بقاء العصمة يرد بانهم أخذوا بظاهر اللفظ في مسائل كثيرة كما هو واضح من كلامهم ولم يلتفتوا للأصل المذكور مما يؤيد الحمل فيما ذكر على الاستثناء لكونه المتبادر

طلقة اه (قوله كانت الواحدة مستثناة من الواحدة الخ) قديقال قضية قاعدة رجوع المستثنى لجميع ما تقدم من المتعاطفات كون الواحدة مستثناة من الثنتين أيضا وقضية ذلك أن الواقع ثنتان لا ثلاث لأن استثناءها من الثنتين صحيح مخرج لو واحدة وكذا يقال في نظائر ذلك (قوله وهو) أي أن غيرك صفة مراد القفال الخ (قوله وما يؤيد الحمل الخ) إذ ذكر على الاستثناء لكونه المتبادر الخ لك أن تتعجب من التأييد في نقله عن

أي

من هذا اللفظ قول الرضى حمل غير على الأكثر من العكس وقول الرافعي عن

الجمهور في له على درهم غير دائق بالرفع يلزمه خمسة دوائق عند الجمهور لأنه السابق إلى فهم أهل العرف وإن اخطأ في الأعراب انتهى وزعم أن في إرادة الصفة نسخ اللفظ بعد وقوعه كما في أنت طالق غير طالق يرد بان هذا لا انتظام فيه بل يعد كلاما مفلتا عارفا بخلاف كل امرأة لي طالق غيرك وإذا كان منتظما عارفا قال كلام لا يتم إلا باخاره وقول الاسنوى أن الخوارزمي صرح في صورة التأخير بعدم الوقوع سهو فان الذي في عبارته تقديم سواك على طالق وهي خطب امرأة فامتنعت لأنه متزوج فوضع امرأته في المقابر ثم قال كل امرأة لي



سوى التي في المقابر طالق لم يقع عليه طلاق اه وهذه أعني كل امرأة غير طالق لا نزاع في عدم الوقوع فيها أي الا ان ينوي الاستثناء نصب  
اولا وفارق غيرك صفة غيرك استثناء بان الاولى تفيد السكوت عما بعدها كجاء رجل (٦٥) غير زيد فزيد لم يثبت له مجيء ولا عدمه

والثانية تفيد لما بعد ما ضد  
ما قبلها ولا فرق في الحالين  
أعني تقديم غير وتأخيرها  
بين الجر وقسيمه لا للجن  
بفرض تأنيه هنا لا يؤثر  
ولا بين النحوى وغيره ولا  
بين غير وسوى وإذا صرح  
الخوارزمي في سوى بما مر  
مع قول جمع انها لا تكون  
صفة بغير المتفق على جواز  
كونها صفة أولى (وهو)  
أي الاستثناء بنحو (الا من)  
نفي اثبات وعكسه) أي من  
الاثبات نفي خلافا لابي  
حنيفة فيها وسياقي في  
الايلاء قاعدة مهمة في نحو  
لا طؤك سنة الامرة ولا  
أشكوه الامن حاكم الشرع  
ولا ابيت الا ليلة حاصلها  
عدم الوقوع فراجع ذلك  
فانه دقيق مهم ومنه ان لم  
يكن في الكيس الا عشرة  
دراهم فانت طالق فلم يكن  
فيه شيء فلا تطلق وفي لا  
أفعله الا ان جاء ولدى من  
سفره فمات ولده قبل مجيئه  
ثم فعله تردد وسياقي في تلك  
القاعدة ان الثابت بعد  
الاستثناء هو نقيض  
المفوظ به قبله والذي قبله  
هنا الامتاع مطلقا ونقيضه  
التخير بعد مجيء الولد بين  
الفعل وعدمه فاذا اتفق

أي الخاطب والجار متعلق بامتنعت (قوله سوى التي في المقابر) أي وهي حية اه رشیدی (قوله وهذه  
اعني كل امرأة غيرك الخ) يتحصل من هذا انه عند الاطلاق يقع عند تأخير غيرك او سواك عن  
طالق ولا يقع عند التقديم اه سم (قوله اي الا ان ينوي الخ) فذيقال وإن نوى ذلك لانه مع نيته لم يربط  
الطلاق إلا بما اخرجهما منه اه سم اي وفاقا للنهاية عبارة ومن المستغرق كل امرأة طالق غيرك ولا  
امرأة له سواها كما صرح به السبكي بخلاف ما لو اخر طالق عن غير فلا يقع عند قصد الاستثناء ومثله كل  
امرأة سوى التي في المقابر طالق فيفرق بين التقديم والتأخير ولا فرق في الحالين الخ اه قال ع ش قوله  
كل امرأة طالق غيرك قضية ما ذكر عدم القبول فيما لو اخر غير سواء اقامت قرينة على ارادة الصفة ام لا  
وقضية ما ياتي في الطلاق السني والبدعي خلافاه ثم ساق قول الشارح والذي يتجه ترجيحه إلى وقول الاسوى  
الاصل الخ وافرده (قوله اي الاستثناء) إلى قوله وفي لا افعله في النهاية (قوله في نحو لا طؤك الخ) اي وترك  
الوطء مطلقا وكذا الباقي سم على حجج اه ع ش (قوله لا من حاكم الخ) اي إلى حاكم الخ (قوله حاصلها  
عدم الوقوع) اي حاصل القاعدة عدم وقوع الحث في هذه الصور الثلاث اه كردی (قوله  
عدم الوقوع) اي بترك الوطء والشكاية او المبيت اه رشیدی عبارة ع ش قوله حاصلها الخ اي لان  
الاستثناء من المنع المقدر فكانه قال امنع نفسي من وطئك سنة إلا مرة فلا امنع نفسي منها بل اكون  
على الخيار وهكذا يقال فيما بعده اه (قوله ومنه) اي من حاصل القاعدة قاله الكردی ولك ارجاع الضمير  
إلى النحو (قوله فلا تطلق) ينبغي مراجعة ذلك فانه مشكل لان المفهوم من هذا التصویر تعليق الطلاق  
على انتفاء ما عدا العشرة عن الكيس فاذا لم يكن فيه شيء فقد تحقق هذا الانتفاء فليقع الطلاق فليتامل سم أعلى  
حجج اه ع ش ورشیدی اقول وقد يصور بكون هذا الحلف من نحو فقير ضاق خاطره من منه الزوجة  
عليه بانفاقها له او ليس بينه وبين زوجته موافقة وإنما يمنعه من تطليقها العجز عن مؤنة العدة فالمراد منه  
تعليق الطلاق بوجود ما لا ينقص عن العشرة في الكيس فاذا لم يكن فيه شيء لم يتحقق المعلق عليه الطلاق فلا  
يقع (قوله وفي لا افعله الخ) وقع السؤال كثيرا عمن حلف بالطلاق انه لا يكلم فلان لا في شر ثم تخصا  
وكلمه في شر هل يبحث إذا كلمة بعد ذلك في خير والذي افتى به الوالد رحمه الله تعالى عدم الحث لان الحلال  
يمينه بكلامه الاول إذ ليس فيها ما يقتضي التكرار فصار كما لو قيدها بكلام واحد اه نهاية (قوله تردد)  
مبتدأ مؤخر خبره وفي لا افعله الخ (قوله الامتاع مطلقا) اي مات الوالد ام لا (قوله مطلقا) اي عن التقييد  
الاقى في افتاء بعضهم (قوله وقضيته حثه الخ) ونظير ذلك ما وقع السؤال عنه شخص حلف لا يسافر إلا مع

الرضى لان حاصله ان حمل غير على الاكثر من حمل إلا على غير وهذا لا دلالة فيه بوجه على ان الاستثناء  
بغير هو المتبادر وإنما الذي يدل على ذلك اثبات ان الاستثناء بغير وحملها على الاكثر من كونها صفة وما  
ذكره عن الرضى لا يفيد ذلك وكأنه توهم ان هذا معنى ما ذكر عن الرضى وهو عجيب كما لا يخفى واما ما نقله عن  
الرافعي فالتأييد به قريب ظاهر نعم يمكن ان ينازع فيه بانه اعتمد فيه على متفاهم اهل العرف وهذا يناسب  
الافرار لبناؤه على العرف بخلاف الطلاق لان المقدم فيه الوضع اللغوي إلا ان يرد هذا بان الاقرار قد يعول  
فيه على الوضع اللغوي ايضا فليتامل (قوله وهذه أعني كل امرأة غيرك الخ) يتحصل من هذا انه عند الاطلاق  
يقع عند تأخير غيرك او سواك عن طالق ولا يقع عند التقديم سم (قوله اي الا ان ينوي الخ) قد يقال وإن نوى  
ذلك لانه مع نيته لم يربط الطلاق إلا بما اخرجهما منه (قوله في نحو لا طؤك سنة الامرة الخ) اي وترك  
الوطء مطلقا وكذا الباقي (قوله فلم يكن فيه شيء فلا تطلق) ينبغي مراجعة ذلك فانه مشكل لان المفهوم من  
هذا التصویر تعليق الطلاق على انتفاء ما عدا العشرة عن الكيس فاذا لم يكن فيه شيء فقد تحقق هذا الانتفاء  
فليقع الطلاق فليتامل (قوله وقضيته حثه) اي بالفعل كما يعلم من قول الشارح قبل ثم فعله (قوله

(٩ — شرواني وابن قاسم — ثامن) يجيئه بقي الامتناع على حاله وقضيته حثه بفعله بعد موته مطلقا واما افتاء  
بعضهم في هذه بانه ان كان اعلم ولده باليمين ومات قبل تمكثنه من المجيء لم يقع والواقع فبعد جدا بل لا وجه له كما هو ظاهر بادني تامل

( فلو قال ثلاثا الاثنتين الا (٦٦) طلبة فثنتان ) لان المعنى ثلاثا يقعن الاثنتين لا يقعان الواحدة تقع (أو) أنت طالق

زيد فثنتان ( فلو قال ثلاثا الاثنتين الا فثنتان ) لانه لما عقب المستغرق بغيره خرج عن الاستغراق نظر القاعدة المذكورة اي ثلاثا تقع الا ثلاثا تقع الاثنتين يقعان (وقيل ثلاث) لان المستغرق لغو فيلغو ما بعده (وقيل طلبة) الغاء للمستغرق وحده (أو) أنت طالق (خمسا الاثلاثا فثنتان) اعتبارا للاستثناء من الملفوظ لانه لفظ فاتبع فيه موجب اللفظ (وقيل ثلاث) اعتبارا بالمملوك فيكون مستغرقا فيطل (أو) أنت طالق (ثلاثا الا نصف طلبة) أو الأقله ولا نية له على ما في الاستقصاء ( فثلاث على الصحيح) تكميلا للنصف الباقي في المستثنى منه ولم يعكس لان التكميل انما يكون في الايقاع تغليبا للتحريم فان قال لانصفا روجع فان اراد نصف طلبة فكذلك أو نصف الثلاث أو أطلق فثنتان كما مر أول الفصل الذي قبل هذا (ولو قال أنت طالق ان) أو اذا أومتى مثلا (شاء الله) أو أراد أو رضى أو أحب أو اختار أو أنت طالق بمشيئته (أو) قال أنت طالق (ان) أو اذا مثل لم يشاء الله وقصد

زيد فثنتان ( فلو قال ثلاثا الاثنتين الا فثنتان ) لانه لما عقب المستغرق بغيره خرج عن الاستغراق نظر القاعدة المذكورة اي ثلاثا تقع الا ثلاثا تقع الاثنتين يقعان (وقيل ثلاث) لان المستغرق لغو فيلغو ما بعده (وقيل طلبة) الغاء للمستغرق وحده (أو) أنت طالق (خمسا الاثلاثا فثنتان) اعتبارا للاستثناء من الملفوظ لانه لفظ فاتبع فيه موجب اللفظ (وقيل ثلاث) اعتبارا بالمملوك فيكون مستغرقا فيطل (أو) أنت طالق (ثلاثا الا نصف طلبة) أو الأقله ولا نية له على ما في الاستقصاء ( فثلاث على الصحيح) تكميلا للنصف الباقي في المستثنى منه ولم يعكس لان التكميل انما يكون في الايقاع تغليبا للتحريم فان قال لانصفا روجع فان اراد نصف طلبة فكذلك أو نصف الثلاث أو أطلق فثنتان كما مر أول الفصل الذي قبل هذا (ولو قال أنت طالق ان) أو اذا أومتى مثلا (شاء الله) أو أراد أو رضى أو أحب أو اختار أو أنت طالق بمشيئته (أو) قال أنت طالق (ان) أو اذا مثل لم يشاء الله وقصد

في المتن فلو قال ثلاثا الاثنتين الا طلبة فثنتان (أو ثلاثا) لو قال أنت طالق ثلاثا الا اثنتين الاثنتين وقع طلبة كما في الروض وغيره الغاء للاستثناء الثاني لحصول الاستغراق به وبذلك يعلم انه يلغى المستغرق وان كان في الاخذ به تغليظ فتامله وفيه اعنى الروض أو ثلاثا الاثنتين الا واحدة فثنتان اه هي مسئلة المتن فلا حاجة لذكرها وهو من طرز ما ذكر وفيه ايضا ولو اتى بثلاث الا واحدة الا واحدة قيل ثلاث وقيل ثنتان اه قال في شرحه وقياس ما مر في التي قبلها اي قوله وبثلاث الا اثنتين الاثنتين طلبة ترجيح هذا الى الثاني وهو ظاهر اه وكان المراد الحمل على استثناء الواحدة من الواحدة لا من الباقي بعد الاستثناء الاول كالحمل على استثناء الاثنتين من الاثنتين فيما قبلهما ثم قال في الروض فلو قال أنت طالق ثنتين الا واحدة الا واحدة فقيل ثنتان وقيل واحدة اه قال في شرحه وهذا اي الثاني اوجه ان جعل الاستثناء من الاثبات نفي كذا بخطه والصواب نفيا بالنصب وبالعكس انما يكون في الاستثناء الصحيح لا في المستغرق اخر الكلام اه فليراجع شرح الروض ثم قال في شرحه قال في الاصل ولو قال ثلاثا الا ثلاثا الا اثنتين الا واحدة فقيل ثنتان وقيل واحدة وقال الحناطي ويحتمل وقوع الثلاث الى أن قال في شرحه والوجه الثاني اه (فرع) لو قال أنت طالق ثلاثا غير واحدة بنصب غير وقع فثنتان او بضمها قال الماوردي والرويانى قال اهل العربية يقع ثلاث لانه حينئذ نعت لا استثناء قالوا وليس لاصحابنا فيه نص فان كان المطلق من اهل العربية فالجواب ما قالوه او من غيرهم كان على ما قدمناه من اختلاف وجهين لاصحابنا قال الاذرعى وينبغي ان يستفسر العاى ويعمل بتفسيره شرح روض (قوله او الاقله الخ) اي فالأقل عند الاطلاق محمول على بعض الطلقة قال في شرح الروض بعد نقل كلام الاستقصاء والسابق الى الفهم ان اقله طلبة فتطلق طلقتين اه (قوله على ما في الاستقصاء) اعتمد ما فيه مر (قوله لان التكميل انما يكون في الايقاع) فان قلت يؤخذ من ذلك انه

التعليق) بالمشيئة قبل فراغ اليمين ولم يفصل بينهما واسمع نفسه كما سر (لم يقع) اما في الاول فللخبر الصحيح من حلف ثم قال ان شاء الله فقد استثنى وهو عام للطلاق وغيره وفي خبر لابي موسى الاصفهانى من اعلى اطلق واستثنى فله ثنياء (٦٧) وعلمه اصحابنا المتكلمون بأنه يقتضى مشيئة

جديدة ومشيته تعالى  
 قديمة فهو كالتعليق بمشيئة  
 زيد وقد كان شاء في الماضي  
 والفقهاء بان مشيته تعالى  
 لا تعلم لنا وبه يفرق بين  
 صحة هذا دون المستغرق  
 لان المستغرق يمنع انتظام  
 اللفظ بخلاف هذا واجاب  
 الرافعي عن الاول بانها  
 وان كانت قديمة لكنها  
 تتعلق بالحدوث وتصير  
 الحادث عند حدوثه مراداً  
 فان شاء الله تعليق بذلك  
 التعليق المتجدد ثم معنى ان  
 شاء الله في انت طالق ثلاثاً  
 ان شاء الله اي ان شاء طلاقك  
 ثلاثاً لانصراف اللفظ  
 لجملة المذكور وفي انت طالق  
 ان شاء الله اي طلاقك الذي  
 علقته لا مطلقاً فحينئذ لا يرد  
 ما لو قال بعد احد هذين  
 التعليقين طلقك نظراً الى  
 ان قضية ما علق به الفقهاء  
 وقوعها لانه بطلاقها  
 علم مشيته تعالى لطلاقها  
 ووجه عدم ايراده انه لم  
 يوجد الطلاق المعلق عليه  
 واما في الثاني فلاستحالة  
 الوقوع بخلاف مشيئة الله  
 تعالى وهذا يناسب الاول  
 ولان عدم المشيئة غير  
 معلوم أيضاً وهذا يناسب  
 الثاني لا يقال يلزم من  
 عدم الوقوع تحقق  
 عدم المشيئة الذي هو

طلقت في الحال طلاقاً واحدة لان الاولين للتعليق والواحدة هي اليقين في الثالث وسواء في الاول النحوى  
 وغيره معنى ونهاية قال ع ش قوله وسواء في الاول الخ لئلا يفيد بالاول فان توهم عدم الفرق فيه قريب لاتحاد  
 حر في المفتوح والمكسورة فنص عليه بخلاف الآخرين فان توهم عدم الفرق فيها بعيد فلم يحتج للتنصيص  
 عليه اه (قوله بالمشيئة) في الاول وبعد ما في الثاني اه معنى (قوله قبل فراغ اليمين) فان قصده بعد الفراغ  
 وقع الطلاق اه معنى (قوله كما سر) راجع لقوله قبل فراغ اليمين ولم يفصل الخ ورجعه الكردي الى  
 اسماع نفسه فقط (قوله اما في الاول) اي التعليق بالمشيئة (قوله وهو عام الخ) شامل اه ع ش (قوله فله  
 ثنياء) كذا ضبطه الشارح في اصله بخطه اه سيد عمر يعني بضم فسكون ففتح فقصر وفي القاموس الثنياء  
 بضم فسكون كل ما استثنيت كالتنوي اه (قوله وعلمه) اي قوله فقد استثنى قاله الكردي ولك إرجاع  
 الضمير الى عدم الوقوع في التعليق بمشيئة الله تعالى (قوله بانه) اي التعليق بمشيئته تعالى (قوله فهو) اي  
 التعليق بمشيئة الله تعالى (قوله والفقهاء) عطف على قوله المتكلمون (قوله وبه يفرق) اي بكل من  
 التعليقين (قوله بين صحة هذا) اي التعليق بمشيئته تعالى (قوله يمنع انتظام اللفظ) عبارة المغنى والاسنى  
 كلام متناقض غير منظم اه (قوله بخلاف هذا) عبارة المغنى والاسنى والتعليق بالمشيئة منتظم فانه قد  
 يقع به الطلاق اي كما إذا سبق لسانه او قصد التبرك الخ وقد لا يقع كما إذا قصد التعليق اه (قوله عن  
 الاول) اي تعليل المتكلمين (قوله اي ان شاء الله الخ) الاولى حذف أي وتأخير معنى الى هنا بأن  
 يقول معناه ان شاء الله طلاقك الخ (قوله اي طلاقك الخ) اي ان شاء الله طلاقك الخ وقوله لا مطلقاً  
 راجع الى صورتين قبله اه كردي (قوله التعليقين) اي تعليق الطلاق الثلاث وتعليق اصل الطلاق  
 بمشيئته تعالى (قوله طلقك) اي ونوى ثلاثاً في الاولى واطلق في الثانية وقوله نظراً الخ هو علة ليرد  
 اه سم (قوله وقوعها) اي الطلاقين المنجز والمعلق بالمشيئة اه كردي (قوله انه لم يوجد الخ) يؤخذ  
 منه انه لو اراد هذا المعنى وقع المعلق عليه وهو واضح اه سيد عمر (قوله المعلق عليه) لعل المعنى على  
 مشيئته اه سم (قوله واما في الثاني) اي التعليق بعدم المشيئة عطف على قوله اما في الاول اه كردي  
 (قوله يناسب الاول) اي تعليل المتكلمين (قوله ايضاً) اي كالمشيئة (قوله يناسب الثاني) اي تعليل  
 الفقهاء (قوله يلزم من عدم الوقوع الخ) أي فلزم من عدم الوقوع وهو محال اه سم (قوله  
 الذي الخ) نعت لعدم الخ وقوله اللازم الخ نعت للشرط اه سم (قوله لوقع) اي الطلاق (قوله لا تنفث  
 الصفة) اي المعلق بها وهي عدم المشيئة اه كردي (قوله ينتن المعلق بها) وهو الطلاق (قوله  
 وإيضاحه) اي المعارضة بقوله لوقع لا تنفث الصفة الخ (قوله لا تنفث المعلق عليه) وهو عدم المشيئة

لو قال واحدة ونصف الا واحدة ونصف او وقع طلاقاً لان النصف يكمل في الايقاع دون الرفع فهو فيه لاغ فكانه  
 قال طلقين لا طلاقاً وان له لو قال طلقين ونصف الا طلقين ونصف او وقع طلاقاً لما ذكر فكانه قال ثلاثاً لا طلقين  
 ونظير ذلك ما في الروض بما نصه وهل يقع ثلاثاً لا طلقين ونصف ثلاثاً او واحدة وجهان قال في شرحه  
 اقيسها الثاني اه قلت اخذ ما ذكر ممنوع بناء على انه لا يجمع المفرق لافي المستثنى ولا في المستثنى منه فان قياس  
 ذلك وقوع طلقين في الاولى رجوع الاستثناء فيها للمعطوف مع استغراقه وثلاث في الثانية لذلك وهي  
 نظير قول المتن السابق او اثنين وواحدة الا واحدة فثلاث ولا نسلم ان ذلك نظير ما ذكر عن الروض لعدم  
 تفرق المستثنى منه فيه وانما هو نظير قول الروض وكذا أي يقع طلقان بواحدة ونصف الا واحدة اه نعم  
 ذكر في شرحه ان ظاهر الروضة في هذه وقوع طلاقاً ولا يخفى قياسه في الاولى (قوله نظراً) هو علة ليرد  
 (قوله المعلق عليه) لعل المعنى على مشيئته (قوله يلزم من عدم الوقوع الخ) اي فلزم من عدم الوقوع  
 الوقوع وهو محال (قوله الذي) هو نعت لعدم وقوله اللازم نعت للشرط

الشرط اللازم من تحققه وقوع الطلاق لا نأقول لوقع لا تنفث الصفة اذا يقع الا بمشيئة الله تعالى وبانتفاءها ينتن المعلق بها وايضاحه أنه لو  
 وقع لكان بالمشيئة ولو شاء الله وقوعه لا تنفي عدم مشيئته فلا يقع لا تنفث المعلق عليه فلزم من وقوعه عدم وقوعه لما بين الشرط والجزاء من التضاد

وخرج بقصد التعليق ما إذا سبق لسانه أو (٦٨) قصد التبرك أو أن كل شيء بمشيئة الله تعالى أو لم يعلم هل قصد التعليق أولا وكذا إن

(قوله وخرج) إلى قوله خلافا للاسنوي في المعنى وإلى المتن في النهاية (قوله ما إذا سبق الخ) أي فيقع في هذه الصور اه ع ش (قوله أو لم يعلم) وفي سم عن الشهاب البرلسي مانصه ينبغي قراءته بفتح الياء اه أقول ويصح الضم أيضا اخذ من قول الشارح الآتي فمات ولم تعلم مشيئة الخ (قوله أو لم يعلم الخ) هذا يقتضي الحكم على المعلق ومثله المستثنى عند الجهل بقصد بالوقوع اه سم (قوله وكذا إن اطلق الخ) قد يقال لو توسط فقبل في صورة الاطلاق إن آخر التعليق يقع لأنه أتى بصيغة جازمة وشك في رفعها والاصل عدمه وإن قدم لا يقع لأن الظاهر حينئذ إنما هو التعليق وإن لم يرد له يعود فليتام اه سيد عمر أقول ويوجه إطلاقهم بنظر ماقدمه الشارح في التنبيه من أن ظاهر اللفظ الاستثناء الخ (قوله ذلك) أي نية الاخراج اه ع ش (قوله ولو قال أنت طالق الخ) قد يتوقف فيه إذا قصد التعليق بمجموع الامرين من حيث هو مجموع اه سيد عمر أي لأنه تعليق بمستحيل فلا يقع (قوله في كلام واحد الخ) أي لأنه كأنه قال أنت طالق على أي حالة وجدت اه ع ش وفيه تأكيد لما مر آنفا عن السيد عمر (قوله وكذا يمنع التعليق الخ) أي عند قصد التعليق معنى وسم (قوله التعليق بالمشيئة) إلى قوله قال القاضي في المعنى لإا قوله لعموم الخبر السابق وقوله الاسم وإلى الفصل في النهاية لإا قوله فهو كانت طالق إلى قال (قوله ونية عبادة) الظاهر أن الاطلاق يضر النية اه سم (قول المتن ولو قال يا طالق الخ) فرع لو قال حفصة طالق وعمرة طالق إن شاء الله تعالى فالوجه أن يقال إن قصد عود الاستثناء إلى كل من المتعاطفين أو اطلق لم تطلق واحدة منهما وإن قصد عوده للثاني فقط طلقت الاولى فقط خلافا لظاهر الروض اه نهاية وجرى المعنى على ظاهر الروض من أن الاطلاق كقصد عوده للثاني فقط فطلق الاولى فقط (قوله لان النداء يقتضي تحقق الاسم أو الصفة الخ) لعل اول للتويع في التعبير عبارة المعنى نظرا لصورة النداء المشعر بحصول الطلاق حالته والحاصل لا يعلق بخلاف أنت طالق فانه الخ (قوله ولا يقال) الو او حالية وقوله في الحاصل أي في الشيء المتحقق اه كردى (قوله بخلاف أنت كذا الخ) عبارة المعنى والاسنى بخلاف أنت طالق فانه كما قال الرافعي قد يستعمل عند القرب منه وتوقع الحصول كما يقال للقريب من الوصول أنت واصل وللريض المتوقع شفاؤه قريبا أنت صحيح فينتظم الاستثناء في مثله فعلم أي باطلاق لا يقبل الاستثناء اه (قوله وفي يا طالق أنت طالق الخ) ولو قال أنت طالق واحدة وثلاثا أو اثنتين إن شاء الله فواحدة لاختصاص التعليق بالمشيئة بالاخيرة أو ثلاثا وواحدة إن شاء الله فثلاث أو واحدة ثلاثا أو ثلاثا ثلاثا إن شاء الله لم تطلق لعود المشيئة إلى الجميع لحذف العاطف ولو قال أنت طالق إن لم يشا زيد ولم توجد مشيئته في الحياة وقع قبيل موته أو جنونه المتصل بالموت فان مات وشك في مشيئته لم تطلق للشك في الصفة الموجبة للطلاق اه شرح الروض زاد النهاية والمعنى أو أنت طالق إن لم يشا زيد اليوم ولم يشافيه وقع قبيل الغروب إذ اليوم هنا كالعمر فيامر ولو قال أنت طالق إن شاء زيد فمات أو جن قبل المشيئة لم تطلق وإن خرس فاشار طلقت أو علق بمشيئة الملائكة لم تطلق لأن لهم مشيئة ولم يعلم حصولها وكذا إذا علق بمشيئة بهيمة لأنه تعليق بمستحيل اه (قوله ومحل ذلك الخ) أي ما في المتن وما في الشرح (قول المتن أو أنت طالق إلا إن يشاء الله) قد يقال إذا أراد إلا أن يشاء طلاقك فاحكمه ثم رايت المحلى والخطيب قدرا لإطلاقك هذا والحاصل أن الحكم لا يختلف وإنما المعنى يختلف فان قدر المفعول طلاقك صار في قوة أنت طالق إن لم يشا الله وإن قدر عدم طلاقك صار في

أطلق خلافا للاسنوي وكون اللفظ للتعليق لا ينافي اشتراط قصده كما أن الاستثناء للاخراج واشترط فيه ذلك ولو قال أنت طالق إن شاء الله وإن لم يشا أو شاء أو لم يشا أو إن شاء أو إن لم يشا في كلام واحد طلقت (وكذا يمنع) التعليق بالمشيئة (انعقاد تعليق) كانت طالق إن دخلت إن شاء الله لعموم الخبر السابق وكالتنجيز بل أولى (وعتق) تنجيزا وتعليقا (ويمين) كوا الله لا فعلن كذا إن شاء الله (ونذر) كعل كذا إن شاء الله (وكل تصرف) غير ما ذكر من كل عقد وحل وقرار ونية عبادة (ولو قال يا طالق إن شاء الله وقع في الاصح) لان النداء يقتضي تحقق الاسم أو الصفة حال النداء ولا يقال في الحاصل إن شاء الله بخلاف أنت كذا فانه قد يستعمل للقرب من الشيء كأنه كان أو وقع في صحيح للتوقع قرب وصوله أو شفاؤه وفي يا طالق أنت طالق ثلاثا إن شاء الله وانت طالق ثلاثا يا طالق إن شاء الله يرجع الاستثناء لغير النداء فيقع واحدة قال القاضي ومحل ذلك كله فيمن ليس اسمها طالق أو لا لم يقع شيء أي ما لم يقصد الطلاق (أو) قال (أنت

(قوله أو لم يعلم) كتب شيخنا الشهاب البرلسي بهامش شرح البهجة مانصه ينبغي قراءته بفتح الياء اه (قوله أو لم يعلم الخ) هذا يقتضي الحكم على المعلق ومثله المستثنى عند الجهل بقصد بالوقوع (قوله وكذا يمنع التعليق بالمشيئة) أي مع قصد التعليق (قوله ونية عبادة) الظاهر أن الاطلاق يضر النية (قوله وفي يا طالق أنت طالق ثلاثا إن شاء الله) في الروض ولو قال أنت طالق واحدة وثلاثا إن شاء الله طلقت واحدة وفي عكسه ثلاثا أي لاختصاص المشيئة بالاخير كالاستثناء المستغرق ثم قال وواحدة ثلاثا وثلاثا ثلاثا

طالق إلا إن يشاء الله فلا يقع شيء (في الاصح) إذا المعنى إلا أن يشاء عدم تطبيقك

قوة

ولا اطلاع لنا على ذلك نظير مامر وانتصر جمع للمقابل بانه الذي عليه الجمهور لأنه واقعه وجعل الخلاص بالمشيئة وهي غير معلومة

قوة أنت طالق إن شاء الله فتأمل اه سيد عمر (قوله فهو كانت طالق إلا أن يشاء زيد فمات الخ) أي فانه يقع الطلاق هذا صريح هذا الكلام وصرح به القوت فانظر ذلك مع قول الروض وشرحه وكذا الحكم لو قال أنت طالق إلا أن يشاء زيد فتطلق إن لم توجد مشيئته لأن وجدت مشيئته ولا أن مات وشك في مشيئته كما لو قال إلا أن يشاء الله انتهى سم وقوله مع قول الروض وشرحه الخ تقدم عن النهاية والمغنى ما وافقه (قوله ولم تعلم مشيئته) أي وجود أو عدمه (قوله فان ذكر شيئا اعتمد قوله) انظر ما المراد بالشيء الذي إذا ذكره اعتمد قوله فانه لم يظهر فرق بين توحيي الأصل ومقابلة في أن المغنى إلا أن يشاء عدم طلاقك وغاية الأمر أن الأصل يقول لما كان الطلاق معلقا على عدم المشيئة ولا اطلاع لنا عليه منعنا الوقوع للشك فيه ومقابلة يقول قوله أنت طالق صريح في الوقوع وقوله إلا أن يشاء رفع له ولم نعلم به فعلنا بالأصل اه ع ش (قوله الا ان يسبقني الخ) أي إلا أن قدر سبحانه وتعالى على بفعله اه ع ش

(فصل في الشك في الطلاق) وما يتبع ذلك من نحو الإقرار بين الزوج والعبد قال النهاية والمغنى والشك في الطلاق كما سيأتي ثلاثة أقسام شك في أصله وشك في عدده وشك في محله كمن طلق معينة ثم نسبها اه (قول المتن شك) أي تردد رجحان أو غيره اه مغنى (قوله منجز) إلى التنبيه في النهاية وكذا في المغنى إلا قوله فان أراد إلى وفيما إذا شك وقوله لتحل لغيره يقينا والواو في ولتعود وفي الثلاث (قوله دع ما يريبك) بفتح الياء أفصح من ضمها اه سيد عمر عبارة البجيرمي قوله دع ما يريبك إلى ما لا يريبك بفتح الياء فيهما أفصح وأشهر من ضمها وقوله إلى ما لا يريبك متعلق بمحذوف أي وانتقل إلى ما لا يريبك اه أي أو بقوله يريبك على طريق التضمنين (قوله في الأول) أي الشك في أصل الطلاق (قوله راجع) أي في غير البائن أو يحدد أي في البائن لعدم الوطء أو للخلع أو لانقضاء العدة (قوله والافلينجز طلاقها الخ) ظاهره أنه تحل لغيره لا يقينا بدون طلاق آخر وفيه نظر لانه محكوم بزوجيتها ظاهرا ومشكوك في حلها للغير فليتأمل سم على حجج اه رشيدى (قوله وفي الثاني) أي الشك في العدد (قوله فان كان) أي الأكثر (قوله أو قعن عليها) أي أن كان الطلاق رجعيا كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله الأولى أن يطلق ثلاثا لتحل لغيره الخ) كذا قاله الماوردى قال أبو على الفارق هذا الكلام باطل لأن حلها للغير ييقن لا يتوقف على الثلاث إذ لو طلقها

إن شاء الله لم تطلق قال في شرحه لعود المشيئة إلى الجميع لحذف العاطف اه وبحت مر عوده للجميع مع العاطف أيضا على القاعدة المعروفة من العود للجميع وحل ما ذكر الروض وغيره على ما إذا قصد التخصيص بالآخر فليتأمل (قوله فهو كانت طالق إلا أن يشاء زيد فمات ولم تعلم مشيئته) أي فانه يقع الطلاق هذا صريح هذا الكلام وصرح به في القوت حيث قال كما لو قال أنت طالق إلا أن يشاء زيد ولم تعلم مشيئته فانه يقع الطلاق اه فانظر ذلك مع قول الروض وشرحه وكذا الحكم لو قال أنت طالق إلا أن يشاء زيد فمات ولم تعلم مشيئته لان توجد مشيئته ولا أن مات وشك في مشيئته كما لو قال إلا أن يشاء الله ويفارق الحث في نظيره في الإيمان بان الحث هنا يؤدي إلى رفع النكاح بالشك بخلافه ثم لا يقال والحث ثم يؤدي إلى رفع برائة الذمة بالشك لانا نقول النكاح جعلى والبراءة شرعية والجعلى أقوى من الشرعى كما صرحوا به في الرهن اه

(فصل) (قوله والافلينجز طلاقها لتحل لغيره يقينا) ظاهره أنها تحل لغيره لا يقينا بدون طلاق آخر وفيه نظر لأنها محكوم بزوجيتها ظاهرا ومشكوك في حلها للغير يقينا مفهومه أنه لو لم يطلق ثلاثا حلت لغيره لا يقينا وفيه أنه أن لم يطلق مطلقا اتجه أنها لا تحل لغيره مطلقا لانه محكوم بزوجيتها شرعا بدليل جواز معاشرتها والتمتع بها فكيف تحل لغيره وإن طلق دون ثلاث حلت لغيره يقينا وقوله ولتعود الخ مفهومه أنه لو لم يطلق ثلاثا لم تعد له بعده يقينا وفيه أنه أن لم يطلقها أصلا عادت له يقينا لأنها أن كان لم يقع عليه الطلاق فهي باقية على زوجيته وإن كان وقع عليه حلت له بعده لأن الفرض أنها تزوجت وانقضت عدتها ثم عقد عليها ومع ذلك لاختفاء في عودها له يقينا وإن طلقها دون ثلاث عادت له بعده يقينا سواء كان وقع عليه الطلاق أو لا لانه

فهو كانت طالق إلا أن يشاء زيد فمات ولم تعلم مشيئته قال الأذرى ومحل الخلاف إذا أطلق فان ذكر شيئا اعتمد قوله وأفتى ابن الصلاح فيمن قال لا أفعل كذا إلا أن يسبقني القضاء أو القدر ثم فعله وقال قصدت إخراج ما قدر منه عن العين لم يحث (فصل) شك في أصل (طلاق) منجز أو معلق هل وقع منه أو لا فلا يقع إجماعا (أو في عدد) بعد تحقق أصل الوقوع (فالأقل) لأنه اليقين (ولا يخفى الورع) في الصورتين وهو الأخذ

بالأول والخبر الصحيح دع ما يريبك إلى ما لا يريبك في الأول راجع أو يحدد إن رغب ولا فلينجز طلاقها لتحل لغيره يقينا وفي الثاني يأخذ بالأكثر فان كان الثلاث لم ينكحها إلا بعد زوج فان أراد عودها له بالثلاث أو قعن عليها وفيما إذا شك هل طلق ثلاثا أم لم يطلق أصلا الأولى أن يطلق ثلاثا لتحل لغيره يقينا

ولتعود له بعده يقينا وبالثلث (تنبيه) ذكرهم ثلاثا هنا إنما هو ليحصل له مجموع الفوائد الثلاث المذكورة لا لتوقف كل منهن على الثلاث فتأمل (ولو قال إن كان ذاك الطائر (٧٠) غرابا فانت طالق وقال آخر إن لم يكنه) أي هذا الطائر غرابا (فامرأتى طالق وجهل) حاله (لم يحكم

بطلاق أحد) منهما لأن أحدهما لو انفرد بما قاله لم يحكم بطلاقه لجواز أنه غير المعلق عليه فتعلق الآخر لا يغير حكمه (فإن قاله ما رجل لزوجته طلقت إحداها) يقينا إذ لا واسطة (ولزمه البحث) عنه أن أمكن عليه لنحو علامة يعرفها فيه (والبيان) للمطلقة منهما وعبر غير واحد بقوله والبيان لزوجته أي أن يظهر لها الحال لتعلم المطلقة من غيرها فلا تنافي بين العبارتين ويلزمه أيضا اجتنابهما إلى بيان الحال أما إذا لم يمكنه ذلك فلا يلزمه بحث ولا بيان كما يحتمل الأذرع وغيره وكذا أن كان الطلاق رجعيا كما يأتي لأن الرجعية زوجة (تنبيه) يؤخذ من تعبيره بالبيان هنا مع ما يأتي له أن هذا تعين لا بيان أن محل الفرق بينهما أن جمعا وإلا جاز استعمال كل من اللفظين في كل من المحلين (ولو طلق إحداها بعينها) كان خاطبها به أو نواها عند قوله أحدا كما طالق (ثم جهلها) بنحو نسيان (وقف) وجوبا الأمر من وطء وغيره عنهما (حتى يذكر) المطلقة أي يتذكرها لأن

واحدة وانقضت عدتها حلت للغير يقيناً وإنما التعليل الصحيح أن يقال أن يطلق ثلاثا حتى لو عاد وتزوجها ملك عليها الثلاث انتهى وللشهاب سم بسط لهذا بحثا من غير اطلاع على كلام الفارقي اه رشیدی (قوله) ولتعود له يقينا) يطرقة كلام الفارقي المتقدم كانه عليه الأذرع اه رشیدی وفي سم استشكله بمثل ما تقدم أيضا وفي المغني ما وافق الكلام المتقدم من الفارقي وأشار الشارح إلى دفع ذلك الاشكال بقوله تنبيه ذكرهم الخ (قوله هنا) أي في قولهم الاولى ان يطلق ثلاثا الخ (قوله لا لتوقف كل منهن الخ) أي إذا حلل للغير يقينا والعود له بعده يقينا لا لتوقفان على الثلاث كما مر (قول المتن وقال آخر الخ) ولو حلف كل من شخصين أنه يطحن طحينه مثلا قبل الآخر فالحيلة في عدم حنثهما أن يخطئا ويطحنا معا فلا يحث واحد منهما لعدم العلم بسبق طحين أحدهما ع ش عن البايلي اه بجري (قوله أن لم يكنه) مثنى المصنف على اختيار شيخه ابن مالك في اتصال الضمير الواقع خبر كان ولكن جمهور النحاة على الانفصال اه معنى (قوله لم يحكم بطلاق أحدهما) ولا يلزمهما البحث عن ذلك اه ع ش (قول المتن فان قالهما رجل الخ) (فرع) حلف وحث ثم شك هل حلف بالطلاق أو بالله أفتي شيخنا الشهاب الرملي بانه يجنب زوجته إلى تبين الحال ولا يحكم بطلاقها بالشك انتهى وظاهره وجوب الاجتناب احتياطا ويؤيده انه في مسألة المتن وهي ما لو طلق إحداها ولم يقصد معينة يجب اجتناب كل واحدة منهما ويستفاد من قوله ولا يحكم بطلاقها امتناع تزوجها ولا يبعد وجوب الاجتهاد عليه وكذا المبادرة به إن كان الطلاق بائنا كما في المسئلة المذكورة مر اه سم على حج اه ع ش (قوله يقينا) إلى التنبيه في النهاية والمغني لإقوله وعبر إلى قوله ويلزمه (قوله إذ لا واسطة) أي بين النفي والاثبات اه معنى (قول المتن ولزمه البحث والبيان) ينبغى على قياس ما يأتي أن يقال وعليه البدار بهما اه سم (قوله عنه) أي عن الطائر (قوله أما إذا لم يمكنه ذلك) أي علم الطائر عبارة النهاية فان أيس منه اه (قوله فلا يلزمه بحث ولا بيان) أي ولا يجوز له قربان واحدة منهما اه ع ش عبارة السيد عمر وظاهر وجوب الاعتزال اه (قوله وكذا الخ) أي لا يلزمه بحث ولا بيان أن كان الطلاق رجعيا لكن يجب الاعتزال اه نهاية (قوله أن كان الطلاق رجعيا) أي ما بقيت العدة (قوله كما يأتي) أي في شرح وعليه البدار بهما (قوله تنبيه يؤخذ الخ) في هذا التنبيه وقفة لأن المعلوم مما يأتي أن البيان إذا وقع الطلاق على معينة والتعيين إذا وقع الطلاق على مبهم ولا يخفى أن الطلاق هنا يقع على معينة غاية الأمر أنها غير معلومة ابتداء لعدم تعيين الصفة المعلق عليها ابتداء فإذا علمت الصفة تعينت المطلقة فها هنا من باب البيان لا التعيين فليتأمل سم على حج اه ع و رشیدی (قوله مع ما يأتي له) أي في قوله ويلزمه البيان في الحالة الاولى الخ (قوله أن هذا الخ) بيان لما يأتي وهو أن محل الخ نائب فاعل يؤخذ وقوله بينهما أي لفظي البيان والتعيين (قوله كأن خاطبها به) إلى قول المتن ولو قال زينب في النهاية وكذا في المغني لإقوله ولا مجال للاجتهاد هنا وقوله واستشكل إلى أما إذا (قوله الأمر) نائب فاعل وقف (قوله من وطء الخ) بيان للأمر (قوله عنهما) أي الزوجتين والجار متعلق بوقف (قول المتن حتى يذكر) بتشديد الذال المعجمة كما ضبطه بعضهم نهاية ومعنى (قوله ولم يقع) ببناء المفعول (قول المتن ولو قال لها ولا جنية الخ) وجه دخول هذا الذي بعده في الترجمة أن فيهما اشكال بالنسبة اليها اه رشیدی (قوله أو أمة الخ) عبارة المغني وأتمه مع زوجته وفاسدة النكاح مع صحيحته كالأجنبية مع الزوجة

طلقها وتزوجت وانقضت عدتها وعقد عليها ولا إشكال في عودها يقينا مع ذلك وقد أشار إلى بعض ما ذكرنا في التنبيه المذكور أي بعد فليتأمل (قوله في المتن ولزمه البحث والبيان) ينبغى على قياس ما يأتي أن يقال وعليه البدار بهما (قوله تنبيه يؤخذ من تعبيره بالبيان الخ) في هذا التنبيه وقفة لأن المعلوم مما يأتي أن

إحداهما حرمت عليه يقينا ولا مجال للاجتهاد هنا (ولا يطالب ببيان) للمطلقة (أن صدقناه في الجهل) بها لأن الحق لها فان كذبناه اه وبأدريت واحدة وقالت أنا المطلقة طولب يمين جازمة أنه لم يطلقها ولم يقع منه بنحو نسيان وإن احتمل فان نكل حلفت وقضى لها فان قالت الأخرى ذلك فكذلك (ولو قال لها ولا جنية) أو أمة (إحدا كما طالق وقال قصدت الأجنبية) أو الأمة (قبل) قوله (في الأصح) يمينه لتردد اللفظ



بينهما فصحت إرادتها واستشكل بمالها وصح بطول فانه يعرف المخرج ويرد بانها الى - ١ - والآن ذلك - ٢ - لا يزال واما إذا لم تكن له نية بنصر لزوجته أما إذا لم يقل ذلك فطابق زوجته نعم إن كانت الأجنبية فطاعة منه أو من غيره لم ينصرف لزوجته على ما يجنبه الأسنوي لصدق اللفظ عليهم مصادقا واحدا مع أصل بقاء الزوجية وكما لو اعتق عبده ( ٧١ ) ثم قال له ولعبدك آخر أحدكما لا يعق الآخر وأما إذا قال ذلك

اه (قوله للصحيح) أي للطليل الصحيح بأن ينزل على الطبل الحلال اه رشیدی (قوله لان ذلك) أي انصرف الطبل للصحيح وقوله هنا أي في مسألة المتن (قوله أما إذا لم يقل) إلى قوله نعم يعني عنه ما قبله (قوله على ما يجنبه الأسنوي) عبارة النهاية والمغني كما يجنبه الخ (قوله وكما لو الخ) عطف على قوله لصدق اللفظ الخ (قوله لو اعتق عبده الخ) أي أو اعتق غيره عبدا له الخ اه ع (قوله وأما إذا قال ذلك الخ) ولو قال إن فعلت كذا فاحدا كما طالق ثم فعله بعد موت احدهما أو يبنونها وقع الطلاق على الباقية خلافا لبعض المتأخرين ولو قال لام زوجته ابنتك طالق ثم قال أردت البنت التي ليست زوجتي صدق ولو قال نسأ العالمين طو الق لم تطلق زوجته إن لم ينو طلاقها اه نهاية زاد المغني ولو قال لعبدك أحدكم حر فأتعین العتق في الخي اه (قوله ورجل) ينبغي أن يكون الخنثى كالرجل لأنه ليس محلا للطلاق كذا في هامش المغني (قوله فلا يقبل قوله الخ) قياس مسألة العصا السابقة عدم القبول هنا لا ظاهرا ولا باطنا سم وعش وقال السيد عمر قول المحشي قياس مسألة العصا الخ هذا جار على طريقة الشارح في مسألة العصا واما على ما نقله فيها عن شيخه الشهاب الرمي أي وعن شرح الروض فقياسه القبول هنا باطنا فكان ينبغي له أن يبنه عليه اه وقوله واما على ما نقله فيها عن شيخه الخ وتقدم هناك عن الرشیدی أنه نقل ايضا عن الجمال الرمي (قوله احدهذين) أي الرجل والدابة (قوله ابتداء) إلى قوله وهل يأتي في النهاية (قوله واسم اجنبية) أي اجنبية لم ينكحها نكاحا فاسدا ولا قبل كافي الروض اه سم وفي النهاية والمغني عقب كلام الروض المذكور ما نصه نعم يظهر أن محله حيث لم يعلم بفساد نكاحها ولا فهي اجنبية فيدين ولا يقبل ظاهرا اه (قوله ظاهرا بل يدين) وفاقا للنهاية والمغني (قوله لاحتماله) علة للتدين وقوله إذا الاسم الخ علة لما في المتن اه رشیدی (قوله مع ذلك) أي مع التصريح باسم زوجته اه مغني (قوله بخلاف احد) الاولى احدى (قوله وهل يأتي بحث الأسنوي الخ) اعتمده أي الاتيان بالمغني والنهاية (قوله فيقبل منه تعيين زينب الخ) قياس بحث الأسنوي أنه لا ينصرف لزوجته وإن لم يصدر منه تعيين إلا أن يفرق سم على حج اه ع (قوله عبارة الرشیدی لا يخفى أن الذي تقدم عن بحث الأسنوي أنه ينزل على الاجنبية في حال الاطلاق ولا يحتاج لدعوى ذلك منه كما يصرح به قوله ثم مع بقاء أصل الزوجية وحينئذ لا تفرع هنا مخالف لما يقتضيه بحث الأسنوي اه (قوله التي عرف لها الخ) أي أو ماتت اه مغني (قوله وهل ينفعه) إلى قوله ويؤيده في النهاية (قوله في مسألة المتن) أي قوله ولو قال زينب طالق وقال قصدت الخ اه ع (قوله في جملة حالية (قوله زينب بنت محمد) أي أو بنت احمد كما يؤخذ من قوله لقوله زوجتي الخ اه ع (قوله مامر) أي في النكاح (قوله وليس له الخ) هذا ونظيره الآتي جملة حالية (قوله فلا ينافيه) أي مامر (قوله الثانية) أي التي ليست زوجته (قوله فانه يقبل) وفاقا للنهاية والمغني كما مر (قوله نظير مامر الخ) قضيته أنه يقبل هنا يمينه ايضا (قوله لان اللفظ صالح) إلى قوله فان قلت في النهاية الا قوله وإن نازع فيه

البيان اذا وقع الطلاق على معينة والتعيين اذا وقع على مبهم ولا يخفى أن الطلاق هنا يقع على معينة غاية الامر انها غير معلومة ابتداء لعدم تعيين الصفة المعلق عليها ابتداء فاذا علمت الصفة تعينت المطلقة فما هنا من باب البيان لا التعيين فليتام (قوله فلا يقبل قوله الخ) قياس مسألة العصا السابقة عدم القبول هنا لا ظاهرا ولا باطنا (قوله واسم اجنبية) أي اجنبية لم ينكحها نكاحا فاسدا ولا قبل كافي الروض وبحث بعض الفضلاء تقييد القبول بما اذا لم يعلم بفساد نكاحها ولا لم يقبل ظاهرا أو يدين اه (قوله فيقبل منه تعيين زينب الخ) قياس بحث الأسنوي أنه لا ينصرف لزوجته وإن لم يصدر منه تعيين إلا أن يفرق (قوله

الآخر وأما إذا قال ذلك لزوجته ورجل أو دابة فلا يقبل قوله قصدت أحد هذين لأنه ليس محلا للطلاق (ولو قال) ابتداء أو بعد سؤال طلاق (زينب طالق) وهو اسم زوجته واسم اجنبية ( ) وقال قصدت (الاجنبية فلا) يقبل (على الصحيح) ظاهرا بل يدين لاحتماله وإن بعد إذا الاسم العلم لا اشتراك ولا تناول فيه وضعا فالطلاق مع ذلك لا يتبادر إلا إلى الزوجة بخلاف احدهما يتناولها وضعا تناولوا واحدا فارت نية الاجنبية حينئذ وهل يأتي بحث الأسنوي هنا فيقبل منه تعيين زينب التي عرف لها طلاق منه أو من غيره أو يفرق بأن التبادر هنا لزوجته أقوى فلا يؤثر فيه ذلك كل محتمل وهل ينفعه تصديق الزوجة في مسألة المتن قيل نعم والوجه لا ولو قال زوجتي فاطمة بنت محمد طالق وزوجته زينب بنت محمد طلقت الغاء للخطأ في الاسم لقوله زوجتي الذي هو أقوى بعدم الاشتراك فيه ويؤيده مامر من صحة

زوجتك بتي زينب وليست له الابنت اسمها فاطمة لان البنتية لا اشتراك فيها بخلاف الاسم فافتاء بعضهم بعدم الوقوع نظر للخطأ في الاسم غير صحيح نعم قولهم البنتية لا اشتراك فيها مامر ادهم به البنتية المضافة اليه وليس له الابنت واحدة فلا ينافيه ما لو قال لام زوجته ابنتك طالق وقصد بنتها الثانية فانه يقبل أي نظير ما تقرر في احدا كما (ولو قال لزوجتي احدا كما طالق وقصد معينة) منها (طلقت) لان اللفظ صالح لكل منهما

(والا) يقصد معينة بل أطلق أو قصد مبهمه (٧٢) أو طلاقهما معا كما يأتي وصرح به العبادي وهو مراد الامام بقوله لا يطلقان (فاحداها)

يقع عليها الطلاق مع  
اهاهما (ويلزمه البيان في  
الحالة الاولى والتعيين في  
الثانية) لتعلم المطلقة فيترتب  
عليها أحكام الفراق  
(ويعزلان عنه الى البيان  
او التعيين) لا اختلاط المحرمة  
بالمباحة (وعليه البدار  
بهما) أي بالبيان أو التعيين  
ان طلباته واحداها لرفع  
حبسه المفارقة منهما فان اخرج  
بلا عذر اثم وعزر ان امتنع  
وان نازع فيه البلقيني هذا  
في البائن اما الرجعي فلا  
يجب فيه بيان ولا تعيين ما  
بقيت العدة لان الرجعية  
زوجة اما اذا لم يطالبها قال  
ان الرفعة فلا وجه لا يجابه  
لأنه حقه ما وحق الله تعالى  
فيه الانعزال وقد أوجبناه  
وهو متجه المدرك لكن  
صريح كلامهم خلافه  
ويوجه بان بقاءهما عنده  
ربما اوقعه في محذور  
لنشوف نفس كل الى  
الآخر نظير مامر في  
الصداق في تعاليم المطلقة  
قبل الدخول وعليه  
لو استمهل امهل ثلاثة ايام  
على الاوجه (و) عليه  
(نفقتهما) وسائر مؤنهما  
(في الحال) فلا يؤخر الى  
التعيين او البيان لحبسهما  
عنده حبس الزوجات  
وان لم يقصر في تاخير ذلك  
وإذا بين او عين لم يسترد  
منهما شيئا وبقولي فلا الى  
آخره علم الجواب عن

البلقيني وكذا في المغنى الا قوله وصرح به العبادي وقوله قال ابن الرفعة وقوله وهو متجه المدرك الى وعليه لو  
استمهل (قوله كما يأتي) اي قبيل قول المتن ولو ما تنا (قوله بقوله لا يطلقان) عبارة النهاية والمغنى قبيل قول  
المتن الاق ولو ما تنا قال اي الامام فان نواها فالوجه انهما لا يطلقان اه (قول المتن في الحالة الاولى)  
هي قصد واحدة معينة وقوله في الثانية هي الصور المندرجة في قوله والا (قول المتن وتز لان) بمشاة فوفية  
بخطه فالضمير لزوجته اه مغنى (قوله ان طلبناه الخ) ضعيف اه ع ش (قوله ان طلبناه) اي البيان  
أو التعيين أي عند النهاية والشارح وخالفهما المغنى ومال اليه سم والسيد عمر كما يأتي (قوله هذا) اي  
قول المتن ويلزمه البيان الخ (قوله ما بقيت العدة) فان انقضت لزومه في الحال نهاية ومغنى (قوله اما اذا  
لم يطالبها) اي ولا احداها اه مغنى (قوله لم يطالبها) الظاهر تانيث الفعل كفاي النهاية والمغنى (قوله  
فلا وجه لا يجابه الخ) جزم به المغنى (قوله لا يجابه) اي البيان او التعيين ويحتمل ان الضمير للبدار (قوله  
لكن صريح كلامهم خلافه) اي فيجب البيان او التعيين في البائن حالا وفي الرجعي بعد انقضاء العدة على  
المعتمداه ع ش (قوله ويوجه الخ) هذا التوجيه لا يأتي فيما إذا لم يكن هناك خلوة كأن كانت في غير  
داره او بلده اه سم عبارة السيد عمر لا يخفى ما في هذا التوجيه فان ما ذكر منتف مع وجوب الانعزال  
والفرق بينهما وبين ما نظره واضح جلي اه (قوله قبل الدخول) الاولى حذفه (قوله وعليه لو استمهل)  
اي على وجوب البيان او التعيين فور اوجد الطلب منهما او من احدهما ام لا قال ع ش قوله وعليه لو  
استمهل الخ قضيته انه لو استمهل لم يمهل فيما لو طالبته واحداها وينبغي امهاله ايضا حيث ابدى عذرا اه  
وفيه تأمل (قوله على الاوجه) عبارة المغنى والاسنى قال الاسنوي وقضية ذلك انه لو استمهل لم يمهل وقال  
ابن الرفعة يمهل ويمكن حمل الاول على ما إذا عين ولم يدع نسبنا لا ذلا وجه لا مهال حينئذ والثاني على ما إذا اهتم  
او عين وادعى انه نسي اه (قوله وان لم يقصر) كان كان جاهلا او ناسيا اه مغنى (قوله عن قول شارح)

في المتن وإلا فاحداها) قال في العباب خاتمة من حلف بالطلاق وحسب له زوجات طلقت احداهن ثلاثا  
فليعنيها وليس له ايقاع طلقة فقط على كل واحدة لاقتضاء يمينه البيونة الكبرى اه اي وليس له ايضا  
ايقاع طلقتين على واحدة واخرى على واحدة فلو كانت احدى زوجاته لا يملك عليها الا واحدة فالوجه جواز  
تعيينها للطلاق الثلاث فيقع عليها واحدة وتبينها ويلغو الباقي ولو ماتت احداهن او بانئت قبل التعيين  
فالوجه جواز تعيينها للثلاث لان الطلاق يقع من حين اللفظ فيتبين بينوتها قبل الموت والبيونة فلو علق  
الثلاث لاحدى زوجاته أي كان جاء زيد فاحدى زوجاتي طالق ثلاثا بصفة وجدت وفاقا لما استقر  
عليه راي شيخنا الشهاب الرمي في فتاويه جواز تعيين الميتة والمبانة ان كان موتها او ابايتها بعد وجود الصفة  
لا قبلها ولو حلف بطلقتين كان قال على الطلاق طلقتين ما فعل كذا وحسب له زوجات مملك على كل طلقتين  
فالوجه انه لا يتعين ان يعين احداها بل له توزيع الطلقتين على اثنتين لان يمينه في ذاتها لا تقتضي البيونة  
الكبرى وان اتفق هنا بحسب الواقع انه لو وقع الطلقتين على واحدة حصلت البيونة الكبرى تأمل و تقدم  
في اواخر فصل خطاب الاجنية جواز تعيين احدى الزوجات للحلف قبل الحنث وانه يلزم التعيين ويمتنع  
الرجوع عن المعينة \* ووقع السؤال عن قال على الطلاق ثلاثا ان فعلت كذا فانت طالق واحدة ففعلت  
كذا والذي يظهر وقوع واحدة لانها المتعلقة وقوله على الطلاق لثنا كيد هذا التعليق ثم رايت مروافق على  
وقوع واحدة (فرع) حلف وحنث ثم شك هل حلف بالطلاق او بالله افاق شيخنا الشهاب الرمي  
بانه يجتنب زوجاته الى تبين الحال ولا يحكم بطلاقها بالشك اه وظاهره وجوب الاجتناب احتياطا  
ويؤيده انه في مسألة المتن وهي ما لو طلق احداها ولم يقصد معينة يجب اجتناب الواحدة منهما بخصوصها  
مع عدم تعيينها للحنث ويستفاد من قوله ولا يحكم بطلاقها امتناع تزوجها ولا يبعد وجوب الاجتهاد عليه  
وكذا المبادرة به ان كان الطلاق باثنا كما في مسألة المتن المذكورة مر وقد يفرق بتحقيق صدق اليمين بها  
(قوله ويوجه الخ) هذا التوجيه لا يأتي فيما إذا لم يكن هناك خلوة كان كانت في غير داره او بلده ويمكن ان

جز ما ان عين وعلى الاصح ان لم يعين (وقيل ان لم يعين) (لا يقع الا) (عند التعيين) ولا الوقوع لاني عمل ويرد منع هذا التلازم وانما اللازم وقوعه في محل مبهم وهو لا يؤثر لانه ايهام تعلم عاقبته بالتعيين لانه يتبين به ان لفظ الايقاع يحمل عليه من حيث لا ترى انه لا يحتاج وقته للفظ ايقاع جديد وتعتبر العدة من اللفظ ايضا ان قصد معينة والافق التعيين ولا بدع في تاخر حسابها عن وقت الحكم بالطلاق الا ترى انها تجب في النكاح الفاسد بالوطء ولا تحسب الا من التفريق فان قلت ما الفرق بين الوقوع وبينها قلت (٧٣) يفرق بان الوقوع لا ينافي الايهام المطلق

لانه حكم الشرع بخلافها فانها امر حسي وهو لا يمكن وقوعه مع ذلك آلايهام لان الطلاق قبل التعيين لم يتوجه لو احدثه بخصوصها ولا في نفس الامر (والوطء ليس بيانا) التي قصدها قطعاً لان الطلاق لا يقع بالفعل فكذا يان انه فان بين الطلاق في الموطوءة حد في البائن ولزمه المهر لعذرهما بالجهل او في غيرها قبل فان ادعت الموطوءة انه ارادها حلف فان نكل وحلفت طلقتا وعليه المهر ولا حد للشبهة (ولا تعينا) للموطوءة للنكاح لما رو كمالا تحصل الرجعة بالوطء ويازمه المهر للموطوءة اذا عينها للطلاق (وقيل تعين) ونقل عن الاكثرين كوطء المبيعة من الخيار اجازة او فسخ وكوطء احدى امتين قال لهما احدا كما حرة وردوه بان ملك النكاح لا يحصل بالفعل فلا يتدارك به تخلاف ملك الممن (ولو قال) في الطلاق المعين كما افاده قوله في بيان (مشيرا الى واحدة هذه المطلقة في بيان) لها وهذه لزوجته فهو بيان لغيرها لانه اخبار

وهو ابن النقيب اه معنى (قوله جز ما ان عين الخ) عبارة المغنى ويقع الطلاق في المعينة المبينة باللفظ جز ما وفي المبهمة على الاصح لانه جزم به ونجزه فلا يجوز تاخيره الا ان محله غير مبين او غير معين فيؤمر بالتعيين او التعيين اه (قوله لوقع لاني محل) اي والطلاق شيء معين فلا يقع الا في محل معين نهاية ومعنى (قوله يمنع هذا الخ) عبارة النهاية والمغنى بانه ممنوع منهما الى التعيين كما مر فلو لا وقوع الطلاق قبله لم يمنع منهما اه (قوله انه) اي التعيين (قوله ايضا) اي كالطلاق (قوله الا من التفريق) اي من القاضي او باجتنابه عنها بان لم يجتمع معها كان سافر وغاب مدة العدة اه عش (قوله بين الوقوع) اي وقوع الطلاق وبينها اي العدة (قوله قلت يفرق الخ) اقول قد يفرق بان ذلك هو الاحتياط فيهما كما لا يخفى واما ما فرق به فينبغي التامل فيه اه سم (قوله فانها امر حسي) فيه نظر اه سم (قوله ولا في نفس الامر) عطف على مقدر اي لاني الظاهر ولا في نفس الامر (قوله للتي قصدها) عبارة النهاية والمغنى والوطء لاحداهما ليس بيانا في الحالة الاولى ان المطلقة الاخرى اه (قوله لان الطلاق) الى الماتن في النهاية والمغنى (قوله فان بين الطلاق) تفريع على الماتن عبارة المغنى والنهاية في شرح وقيل تعيين والمعتمد الاول وعليه فيطالب بالبيان والتعيين فان بين الخ (قوله حد الخ) اي لا عذر فيه بوطء اجنبية بلا شبهة معنى ونهاية (قوله في البائن) اي بخلاف الرجعية لاحد بوطئه لها معنى ونهاية اي ويزران علم التحريم ويجب لها المهر عش (قوله او في غيرها) اي غير الموطوءة (قوله وعليه المهر) اي مهرهما (قوله للشبهة) لان الطلاق ثبت بظاهر البين اه معنى (قول المتن ولا تعينها) اي في الحالة الثانية لغير الموطوءة ونهاية ومعنى اي للطلاق (قوله لماسر) اي في شرح ليس بيانا (قوله ويازمه المهر الخ) عبارة المغنى والنهاية والاسنى واللفظ الاول وله ان يعين للطلاق الموطوءة وعليه مهرها لما مرو قضية كلام الروض واصله انه لا حد عليه وان كان الطلاق بائنا وهو المعتمد وان جزم في الانوار بانه يحد كفي الاولى للاختلاف في وقت الطلاق وله ان يعينه لغير الموطوءة اه (قوله اجازة الخ) اي و اجازة من المشتري او فسخ من البائع (قوله في الطلاق) الى قول المتن ولو ما تنافي النهاية الا قوله او قال هذه او هذه استمر الايهام (قوله في الطلاق المعين) عبارة المغنى فيما اذا طلب منه بيان مطلقة معينة نواها اه (قوله المعين) سيذكر محترزه بقوله واما المبهم الخ (قوله لها وهذه الزوجة) الى قول المتن ولو ما تنافي المغنى الا قوله او هذه مع هذه الى المتن وقوله ويفرق الى وخرج (قوله لعدم احتمال لفظه الخ) ان قيل بل هو محتمل لان احدهما مفرد مضاف فيعم قلت خصوص الصيغة الدال على الفرد دون ما زاد مانع من ذلك اه سم (قوله حتى بين) يعني يعين اه رشيدى وفيه نظر اذ

يوجه بان امساك الاجنبية امساك الزوجات اي امساك امساك الزوجات تمتنع ولا يتيزامسا كما عين امساك الزوجات الا بالبيان او التبيين ولا فامساك الزوجات منسحب عليها (قوله قلت يفرق الخ) اقول قد يفرق بان ذلك هو الاحتياط فيهما كما لا يخفى واما ما فرق به فينبغي التامل فيه (قوله فانها امر حسي) فيه نظر (قوله ويازمه المهر) قال في شرح الروض وقضية كلامه كاصله انه لا حد في الاولى اي وهي مالوعين الطلاق فيمن وطئها وان كان الطلاق بائنا وهو ظاهر للاختلاف في انها طلقت باللفظ او لا لكن جزم في الانوار بانه يحد فيها ايضا والوجه الاول والفرق لا تنح اه (قوله المعين) ياتي محترزه (قوله لعدم احتمال لفظه) ان قيل بل هو محتمل لان احدهما مفرد مضاف فيعم قلت خصوص الصيغة الدال على الفرد دون

(١٠ - شرواني وابن قاسم - ثامن) عن ارادته السابقة (او) قال مشير اليهما (اردت هذه وهذه او هذه بل هذه) وهذه مع هذه او هذه و اشار لو واحدة هذه و اشار للاخرى (حكم بطلاقها) ظاهر لانه اقر بطلاق الاولى ثم بطلاق الثانية فيقبل اقراره لارجوعه بذكر بل تغليظا عليه اما باطنا فالملطقة المنوية فان نواهما لم يطلق بل احدهما لان نيتهما باحدا كما لا يعمل بها لعدم احتمال لفظه لما نواه فبقى على ايهامه حتى يبين

ويفرق بين هذا وما مر في هذه مع هذه بان ذاك من حيث الظاهر فنامب التغليظ عليه وهذا من حيث الباطن فعلمنا بقضية النية الموافقة للفظ دون المخالفة وخرج بما ذكر هذه ثم هذه (٧٤) أو فلهذا فتطلق الاولى فقط لانفصال الثانية عنها وهو مرجح قوى فلم ينظر معه لتضمن كلامه

للاعترا ف بينهما او هذه  
بعدها او هذه قبلها هذه  
طلقت الثانية فقط او قال  
هذه او هذه استمرار الابهام  
واما المبهمة فالمطلقة هي  
الاولى مطلقا لانه انشاء  
اختيار لا اخبار وليس له  
اختيارا اكثر من واحدة  
(ولو ماتتا واحداهما قبل  
بيان وتعيين) والطلاق  
بأن (بقيت مطالبته) أى  
المطلق بالبيان او التعيين  
فهو مصدر مضاف للفعول  
ويلزمه ذلك فورا (ليان)  
حكم (الارث) وان لم يرث  
احداهما بتقدير الزوجية  
لكونها كتابية اتفاقا في  
البيان ولانه قد ثبت في  
احداهما يقينا فيوقف  
من مال كل او الميثة نصيب  
زوج ان توارثا فاذا بين او  
عين لم يرث من مطلقة باثنا  
بل من الاخرى نعم ان نازعه  
ورثتها ونكل عن اليمين  
حلفوا ولم يرث (ولو مات)  
الزوج قبل البيان او  
التعيين سواء اماتتا قبله ام  
بعده ام احداهما قبله  
والاخرى بعده ولم تمت  
واحدة منهما ام ماتت  
احداهما دون الاخرى  
(فلا يظهر قبول بيان وارثه)  
لانه اخبار يمكن وقوف  
الوارث عليه بخبر او قرينة

الموضوع الطلاق المعين فحقه التعبير بالبيان (قوله بين هذا) أى قوله أما باطنا فاطلقة المنوية فان نواهما  
لم تطلقا (قوله بما ذكر) او بالعطف بالواو وبل وقوله هذه ثم هذه الخ اى العطف بثم والفاء (قوله  
او هذه بعد هذه الخ) او هذه بعدها هذه او هذه قبل هذه فالمشار اليها اولا هي المطلقة ام معنى (قوله  
طلقت الثانية) اى المشار اليها ثانيا (قوله واما المبهمة الخ) قسم قوله في الطلاق المعين ام عش (قوله  
مطلقا) اى سواء عطف بالواو ام بغيرها ام معنى (قول المتن قبل بيان) اى للبعينة وتعيين اى للمبهمة  
(قوله والطلاق بأن) الى قوله هذا اما مشيا في النهاية وكذا في المغنى لا لقوله ولان لم يرث الى لانه ثبت (قوله  
بأن) اى اورجى وقد انقضت العدة كما هو واضح ام سيد عمر (قوله بالبيان) جزما او التعيين على  
المذهب لبيان حال الارث لانه قد ثبت ارثه ام معنى وهذا احسن من صنع الشارح الا اننا  
(قوله ولان لم يرث احداهما الخ) هذا لا يتأتى اذ اماتت احداهما التي لا يرثها فقط سم ورشيدى (قوله  
لكونها كتابية) اى ومع ذلك يطالب بالبيان او التعيين فان بين او عين في المسئلة لم يرث من الكتابية او في  
الكتابية ورث من المسئلة ام عش (قوله ولانه الخ) عطف على قوله اتفاقا الخ ام رشيدى (قوله  
فيوقف الخ) مستأنف ام رشيدى (قوله نعم ان نازعه) هذا انما يظهر في البيان ام سم عبارة المغنى  
والروض مع شرحه ثم ان نوى معينة فبين في واحدة فلورثة الاخرى تحليفه انه لم يردها بالطلاق فان نكل  
حلفوا ولم يرث منها كما لا يرث من الاولى اذا كانت ميته لان اليمين المردودة كالاقرار وان حلف طالبوه  
بكل المهر ان دخل بها ولا طالبوه بنصفه في احد وجهين يظهر ترجيحه لانهم يزعمهم المذكور ينكرون  
استحقاق النصف وان عين في المبهمة فلا اعتراض لورثة الاخرى عليه لان التعيين الى اختياره وان كذبه  
ورثة المطلقة يعنى الميثة للطلاق فاهم تحليفه انها المطلقة وقد اقر واله بارث لا بدعيه وادعوا عليه مهر الاستقرار  
بالموت ان لم يدخل بها ام وقولهما وان حلف الى قولهما وان عين الخ في النهاية مثله (قوله ونكل عن اليمين)  
انه لم يردها ام سم (قول المتن فلا يظهر قبول بيان وارثه الخ) فان توقف الوارث في التبيين بان قال لا اعلم  
ومات الزوج قبل الزوجتين وقف من تركته ميراث زوجة بينهما حتى تصطلحا او تصطلح ورثتهما بعد موتهما  
وان ماتا قبله وقف من تركتهما ميراث زوج وان مات الزوج وقدمات واحدة منهما قبله ثم الاخرى بعده  
وقف ميراث الزوج من تركتها اى الاولى وقف ميراث الزوج بينهما من تركته حتى يحصل الاصطلاح  
ثم ان بين الوارث الطلاق في الميثة منهما او لا قبل لاضراره بنفسه لحرمانه من الارث واشركة الاخرى في  
ارثه وقبلت شهادته بذلك على باقى الورثة او بينته في المتأخره او كانت باقية فلورثتهما في الاولى ولها في الثانية  
تحليفه على البت ان مورثه طلقها ولورثة الميثة للنكاح تحليفه على نفي العلم ان مورثه طلقها ولا يقبل شهادته اى  
وارث الزوج على باقى الورثة اى ورثة الزوج بطلاق المتأخره للتمية بجره النفع بشهادته اى روض مع شرحه  
ولو شهد اثنتان من ورثة الزوج ان المطلقة فلانة قبلت شهادتهما ان مات قبل الزوجتين لا تنفاه التهمة بخلاف  
مالو ماتا قبله ولو مات بعدهما فبين الوارث واحدة فلورثة الاخرى تحليفه انه لا يعلم ان الزوج طلق مورثهم  
اه (قوله هذا اما مشيا عليه الخ) اعلم ان المحقق المحلى وصاحب المغنى والنهاية اقر واما في المتن وساقوا ما نقله

ما زاد مانع من ذلك (قوله ولان لم يرث احداهما) هذا لا يتأتى اذ اماتت احداهما التي لا يرثها فقط (قوله  
نعم ان نازعه الخ) هذا انما يظهر في البيان (قوله ونكل عن اليمين) اى لم يردها (قوله ونكل عن اليمين) قال في  
الروض وان حلف قال في الروضة طالبوه بكل المهر ان دخل والافل يطالبونه بالكل لاعترا فاهما زوجة  
ام بنصفه لزعمهم انها مطلقة اى قبل الدخول وجهان وفيه نظر لانه اذا حلف ورث نصف المهر او ربعه  
فلا يطالبونه الا بما زاد على ارثه اه قال في شرحه ويدفع النظر بان المراد بمطالبتهم بكل المهر او بنصفه

الشارح

(لا) قبول (تعيينه) لانه اختيار شهوة فلا دخل للوارث فيه هذا اما مشيا عليه هنا الذى اقتضاه كلامهما في الروضة

واصلها انه يقوم مقامه في التعيين أيضا وفصل القفال فقال ان مات قبله لم يعين وارثه ولم يبين اذ لا غرض له في ذلك لان ميراث زوجة من  
ربع او ثمن يوقف بكل حال في الصلح خلف زوجة أو أكثر أو بعدهما أو بينهما مقبل لانه قد يكون له غرض في تعيين احداهما للطلاق

وفيا إذا كانت إحداهما كتابية والآخرى الزوج مسلمين وأبهمت المطلقة ( ٧٥ ) لارث ( ولو قال إن كان ) ذا الطائر

( غراباً فأمرأتى طالق  
والا ) يكن غراباً ( فعبدى  
حر وجمل ) حال الطائر  
وقع أحدهما مبهماً وحينئذ  
( منع منهما ) أى من  
استخدامه والتصرف فيه  
ومن التمتع بها ( إلى البيان )  
للعلم بزوال ملكه عن  
أحدهما وعليه نفقةهما إلى  
البيان ولا يؤجره الحاكم  
وإذا قال حثثت في الطلاق  
طلقت ثم إن صدقه فذاك  
ولا يمين عليه وإن كذبه  
وادعى العتق حلف السيد  
فإن نكل حلف العبد وحكم  
يعتقه أو في العتق عتق ثم  
إن صدقته فسكاً مر وإن  
كذبه ونكل حلفت وحكم  
بطلاقها ( فإن مات لم يقبل  
بيان الوارث على المذهب )  
أنها المطلقة حتى يسقط  
إرثها ويرق العبد لأنه  
متهم في ذلك ومن ثم لو  
عكس قبل قطعاً لأضراره  
بنفسه ونازع فيه الأسوى  
وأطال نقلاً بما يردّه  
من حفظ ومعنى بما يردّه  
أن إضراره لنفسه هو  
الغالب فلا نظر إلى تصور  
أنه قد لا يضره وبحث  
البلقينى أخذاً من العلة  
تقيده بما إذا لم يكن  
على الميت دين ولا أقرع  
تظراً لحق العبد في العتق  
والميت في الرق ليوفى منه

الشارح عن مقتضى الروضة وأصلها مساق الأقوال الضعيفة اه سيد عمر ( قوله وفيما إذا كانت ) إلى قوله  
خلافاً للعراقيين في النهاية لإلا قوله ونازع إلى وبحث ( قوله وأبهمت المطلقة ) أى ومات قبل التعيين اه  
سم ( قوله لا إرث ) أى لليأس من تعيين المطلقة إذ الفرض أنه مات والتعيين لا يقبل من الوارث اه ع ش  
عبارة السيد عمر أى لأنه لا يقبل تعيين الوارث فلا تتعين المسلمة للزوجة ولا توارث بين مسلم وكافر ولعل  
هذا على غير ما مر عن الروضة وأصلها كذا قال الفاضل المحشى وما ترجاه متعين ويؤيده أن قول الشارح وفيما  
الخ كان متصلاً في أصل الشرح بقوله لأنه اختيار شهوة فلا دخل للوارث ثم الحق بعد ذلك في الهامش قوله  
هذا ما مشيا الخ وهذا الصنيع يؤيدان قوله وفيما الخ مفرع على المتن نعم كان لا ليق بالشرح أن ينبه على ذلك  
بعد إلحاق ما مر فليتأمل اه أقول وكذا صنيع النهاية صريح في أن ذلك مفرع على المتن ( قوله أى من  
استخدامه ) إلى قوله فإن قلت في المغنى إلا قوله ولا يؤجره الحاكم وقوله ونازع إلى وبحث ( قوله وعليه  
نفقةهما الخ ) عبارة المغنى وعليه نفقة الزوجة وكذا العبد حيث لا كسب له اه ( قوله ولا يؤجره الحاكم )  
أى لينفق عليه من أجرته أى ولو أرا دالكسب لنفسه فليس يده منه لأنه لا الأصل بقاء الرق حتى يثبت  
ما يزيله فلوا اكتسب بأذن من السيد أو بدونه فينبغى أن ينفق عليه من كسبه لأنه أما باق على الرق فكانه  
للسيد والنفقة واجبة عليه وأما عتق فالمال له ونفقة على نفسه وما زاد على قدر النفقة يوقف إلى أن يتبين  
الحال اه ع ش ( قوله ثم إن صدقه ) أى العبد ( قوله وحكم بعته ) أى والطلاق اه معنى عبارة ع ش  
أى فتطلق المرأة باعتبارها ويعتق العبد بحلفه اه ( قوله أو في العتق ) عطف على قوله في الطلاق ( قوله  
وحكم بطلاقها ) أى ويعتق العبد أيضاً ع ش ومعنى ( قول المتن فإن مات ) أى قبل بيانه ( قوله ويرق  
العبد ) عطف على يسقط الخ ( قوله لو عكس ) أى بان بين الخث في العتق اه ع ش ( قوله لأضراره  
بنفسه ) أى بتشريكة المرأة في التركة وأخرجه العبد عنها اه كردى ( قوله فيه ) أى في قولهم لو عكس  
قبل الخ ( قوله نقلاً ) تمييز محمول عن المضاف والأصل ونازع في نقله أو مفعول مطلق مجازى والأصل نزاعاً  
نقلها ( قوله بما يردّه ) أى بتقل يردّه أن من حفظ الخ وهو الوارث فإنه مثبت للعتق والمنكر الغير الحافظ ناف  
له والمثبت مقدم على النافي اه كردى ( قوله أن من حفظ ) أى حجة على من لم يحفظ ( قوله ومعنى بما  
الخ ) عطف على قوله نقلاً بما الخ ( قوله إلى تصور أنه قد لا يضره ) أى ككون الزوجة كتابية والزوج مسلم  
وما يأتى في بحث البلقينى ( قوله وبحث البلقينى الخ ) معتمد اه ع ش ( قوله أخذاً من العلة ) وهى قوله  
لأضراره بنفسه اه سم ( قوله تقيده ) أى قولهم لو عكس قبل ( قوله على الميت دين ) شامل لما إذا  
حدث الدين بعد الموت كان حفر بئر أعدوا فافتلف بها شىء بعد الموت وبعد تعيين الوارث اه ع ش ( قوله  
والأقراع الخ ) يتأمل معناه فإن الأقراع لا بد منه وإن لم يكن عليه دين اللهم إلا أن يريد أنه إذا قرعت يرق  
ويوفى منه الدين وعلى هذا فهل تطلق فيه نظر فليحرر اه سم عبارة الرشيدى قضيت أن القرعة تؤثر في  
الرق لكن سياتى قريباً خلافه اه وقوله لكن سياتى الخ أقول يمكن تخصيصه بغير ما هنا كما مرانفا عن  
سم ما يشير إليه ( قوله لم نظروا هنا الخ ) حيث لم يقبلوا بيان الوارث وقوله ولم ينظروا إليها الخ أى حيث  
قبلوا إيانها مع احتمال أن يكون له غرض في تبينه واحدة منهما ككونها كتابية والآخرى مسلمة اه ع ش  
( قوله في بعض ما شمله قوله الخ ) أى كما إذا مات بينهما وبين الوارث الميتة بعده للطلاق اه سم ( قوله

مطالبتهم بنصيبيهم من ذلك وأقرب الوجهين المذكورين ثانيهما لزعمهم أنها مطلقة فهم يشكرون استحقاق  
النصف اه ( قوله وأبهمت المطلقة ) أى ومات قبل المتعين ( قوله لا إرث ) أى لأنه لم يقبل تعيين الوارث  
فلا تتعين المسلمة للزوجة ولا توارث بين مسلم وكافر ولعل هذا على غير ما مر عن الروضة وأصلها ( قوله والا  
أقراع الخ ) يتأمل معناه فإن الأقراع لا بد منه وإن لم يكن عليه دين اللهم إلا أن يريد أنه إذا قرعت يرق ويوفى  
منه الدين وعلى هذا فهل تطلق فيه نظر فليحرر ( قوله ولم ينظروا إليها في بعض الخ ) أى كما إذا مات بينهما  
وبين الوارث الميتة بعده للطلاق

دينه فإن قلت لم نظروا هنا إلى التهمة كما ذكر ولم ينظروا إليها في بعض ما شمله قوله فالأظهر

قبول بيان وارثه قات لانها هنا اظهر باعتبار ظهور نفعه في كل من الطرفين المتغايرين وايضا فهنا طريق يمكن التوصل به الى الحق وهو القرعة فنفع غيره مع التهمة ولا كذلك ثم (بل (٧٦) يقرع بين العبد والمرأة) رجاء خروج القرعة للعبد لتأثيرها في العتق وإن لم تؤثر في الطلاق

كما تقبل شهادة رجل وامرأتين في السرقة للمال دون القطع (فان قرع) أي خرجت القرعة له (عتق) من رأس المال ان علق في الصحة والافن الثلث اذ هو فائدة القرعة وترث هي الا اذا صدقت على ان الحنث فيها وهي بائن (او قرعت لم تطلق) اذ لا مدخل للقرعة في الطلاق وانما دخلت في العتق للنص لكن الورع ان ترك الارث (والاصح انه لا يرق) بفتح فكسر كما بخطه لان القرعة لم تؤثر فيما خرجت عليه ففي غيره اولى فيبقى الابهام كما كان ولا يتصرف الوارث فيه خلافا للعراقيين قال صاحب المعين ومحل الخلاف في الظاهر ما في الباطن فيملك التصرف فيه قطعا وفي غير نصيب الزوجة منه اما نصيبها فلا يملكه قطعا

(لأنها) أي التهمة (قوله اظهر باعتبار ظهور نفعه الخ) ولك ان تمنعه بان البعض المذكور كذلك (قوله) فنفع غيره) أي غير ذلك الطريق اه رشدي (قوله رجاء خروج القرعة) إلى قوله ولا ينصرف في المغنى الا قوله كما يقبل إلى المتن (قوله اذ هو) أي العتق (قوله اذ اصدقت على الحنث) عبارة المغنى اذا ادعت ان الحنث فيها (قوله لكن الورع الخ) يظهر انها اذا ارادت سلوك سبيل الورع فلا بد من صورة تمليك منها للورثة حتى يصير ملكهم قطعاً وإن أوهم قوله ان ترك خلافه ثم قضية هذا الصنيع اتها تراث لكن الورع تركه وعبارة متن الروض وإن خرجت لهن يعني الزوجات استمر الاشكال ووقف ارثهن والاولى لهن تركه للورثة انتهى واقره شارحه وهو أي الشارح تابع في ذلك للزركشي فانه تعقب بنحو ذلك تعبير اصل الروضة حيث قال وإن خرجت القرعة على المرأة تطلق لكن الورع الخ فليراجع ثم رايت في حاشية ابن قاسم على شرح المنهج مانصه قوله والورع الخ يوم ان لها الان سبيلا إلى الميراث وليس مراداً فان الاشكال مستمر كما صرح به البرلسي ويمكن ان يقال معنى ترك الميراث ان تعرض عنه وتهب حصتها لبقية الورثة ليتمكنوا من اخذ الجميع ولا يوقف لها شيء فليتأمل اه وفي حاشية الزياي على ذلك مانصه ويمكن حل كلام الشارح على صورة خروج القرعة على البتة انتهى سيد عمر اقول وقد يمنع ما ادعاه من ان قضية هذا الصنيع الخ قول الشارح الاتي فيبقى الابهام الخ فتأمل (قوله فيبقى الابهام كما كان) ولا تعاد القرعة اه اسنى (قوله ولا يتصرف الوارث فيه) وينبغي عدم وجوب النفقة عليه لاننا لم نتحقق دخوله في ملكه وتكون في بيت المال ثم على مياسير المسلمين اه ع ش (قوله فيملك التصرف فيه الخ) الاولى فيملك قطعاً التصرف في غير نصيب الزوجة منه اما الخ

(فصل في بيان الطلاق السني والبدعي) (قوله وهو الجائز) إلى قوله فعليه في النهاية وإلى قوله بخلاف معلق في المغنى الا قوله او حاكم عليه وقوله لكن بحثنا إلى وطلاق متحيرة وقوله بنكاح او شبهة وقوله وإن سبقه إلى المتن وقوله وقد علم ذلك وقوله والخبر ابن عمر إلى ولتضررها وقوله يوجد من البدعة قطعاً (قوله فلا واسطة بينهما) أي السني والبدعي اه ع ش (قوله على احد الاصطلاحين الخ) الاولى هذا احد الاصطلاحين والمشهور خلافه فعليه الخ عبارة المغنى وفيه اصطلاحان احدهما هو اضبط ينقسم إلى سني وبدعي وجرى عليه المصنف حيث قال الطلاق سني وبدعي وثانيهما هو اشهر ينقسم إلى سني وبدعي ولا ولا فان طلاق الصغيرة والآيسة والمختلعة والتي استبان حملها منه وغير المدخول بها لاسنة فيها ولا بدعة (تنبيه) قسم جمع الطلاق إلى واجب كطلاق المولى وطلاق الحكمين في الشقاق اذ ارباه ومندوب كطلاق زوجة غير مستقيمة كسيئة الخالق او كانت غير عفيفة ومكروه كستقيمة الحال و اشار الامام إلى المباح بطلاق من لا يبوها ولا يسمي نفسه بمؤنتها من غير استمتاع بها وحرام كطلاق البدعي كما قال ويحرم البدعي اه (قوله فعليه) أي المشهور (قوله طلاق الحكمين الخ) مبتدأ خبره قوله لاسنة فيه الخ (قوله او حاكم عليه) أي على المولى اه سم (قوله بانه الخ) الباء سببية اه سم (قوله وطلاق متحيرة) عطف على طلاق الحكمين وقوله ومختلعة الخ وقوله معلق الخ وقوله وصغيرة الخ عطف على متحيرة (قوله كما يأتي) أي انفا قيل قول المتن وقيل (قوله منه) لعل الضمير راجع إلى الوطء لا الزوج والافتحاج إلى عطف شبهة على ضمير منه لا على نكاح ولو حذف لفظة منه لسلم عن التكلف (قوله بنكاح او شبهة) وسياتي حل الزنا في الحاشية اه سم (قوله به) أي الطلاق تنازع فيه المصدران وقوله كما يأتي أي في شرح ولم يظهر حمل

(فصل في بيان الطلاق السني والبدعي) (قوله فعليه) أي على المشهور وقوله على المولى (قوله بانه الملبى) الباء سببية (قوله بنكاح او شبهة) وسياتي حل الزنا في الحاشية (قوله في المتن

قول)

الحيض لكن بحثنا في المولى بانه الملبى لها إلى الطلب مع تمكنه من الفية وطلاق

متحيرة اذ لم يقع في طهر محقق ولا حيض محقق ومختلفة في نحو حيض ومعلق طلاقها بصفة وجدت فيه كما يأتي وصغيرة وآيسة وغير موطوءة من ظهر حملها منه بنكاح او شبهة لاسنة فيه ولا بدعة (ويحرم البدعي) لا ضرارها او اضرارها والولد به كما يأتي (وهو ضربان) احدهما



(طلاق) منجز وان سبقه طلاق في طهر قبله (في حيض) او نفاس مسوسة اى موطوءة ولو في الدبر او مستدخلة ماءه المحترم وقد علم ذلك إجماعا والخبر ابن عمر الاتي ولنضرها بطول العدة لإذ بقية دمها لا تحسب منها ومن ثم لا يحرم (٧٧) في حيض حامل عدتها بالوضع وبحث

الأذرعى حله في أمة قال لها سيدها ان طلقك الزوج اليوم فانت حرة فسالت زوجها فيه لاجل العتق فطلقها لان دوام الرق اضربها من تطويل العدة وقد لا يسمح به السيد بعد او بموت وكلمنجز معلق بما يوجد من البدعة قطعاً او يوجد فيه باختياره بخلاف معلق قبله او فيه بما لا يعلم وجوده فيه فوجد فيه لا باختياره فلا اثم فيه لكن يترتب عليه حكم البدعي من نذب الرجعة وغيره (وقيل ان سألته لم يحرم لرضاها بالتطويل والاصح التحريم لانها قد تساله كاذبة كما هو شأنهن ومن ثم لو تحققت رغبتها فيه لم يحرم كما قال (ويجوز خلعها فيه) اى الحيض بعوض منها لان بذلها المال يشعر باضطرارها للفرار حالاً ومن ثم لم يلحق بخلعها خلع (الاجنبى في الاصح) لان خلعها لا يقتضى اضطرارها اليه (ولو قال انت طالق مع) أو في أو عند مثلاً (آخر حيضك) أو قارن آخر صيغة طلاقه آخره (فسنى في الاصح) لاستعقابه الشروع في العدة (او)

(قول المتن طلاق في حيض) قال في شرح الروض ولو في عدة طلاق رجعى وهى تعتد بالافراء انتهى وهو مبنى على الضعيف من استئناف العدة حينئذ نهاية ومعنى وسم (قوله وإن سبقه الخ) لعلمه مبنى على انه إذا طلق في العدة استؤنفت اه سم اى وهو ضعيف كما مر آنفاً (قوله اى موطوءة) الى المتن في النهاية (قوله او مستدخلة ماءه) هل ولو في الدبر اخذاً بما قبله سم على حجج والا قرب نعم ثم رايت في شرح الروض التصريح به عبارة او استدخلت ماءه المحترم ولو في حيض قبله او الدبر اه عش عبارة السيد عمر هل الاستدخال في الدبر كالوطء محل تأمل ثم رأيت قول الشارح الآتى بناء على إمكان العلوق منه انتهى وهو يقتضى ان الاستدخال كالوطء انتهى (قوله وقد علم ذلك) لما قيد به لقول المصنف ويحرم الخ والافاسم البدعة موجود ولو مع عدم العلم كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله دمها) اى المطلقة في الحيض وقوله منها اى العدة (قوله عدتها بالوضع) مفهوماً انها لو كانت حاملاً من شبهة او من وطء زنا حرم وسياق حكم ذلك في قوله ومنه ايضاً ما لو نكح حاملاً من زنا اه عش (قوله وبحث الأذرعى الخ) وهو حسن اه معنى عبارة عش معتمد اه (قوله فيه) اى الطلاق (قوله وكلمنجز الخ) عبارة النهاية والمغنى واحترزنا بالمنجز عن المعلق بدخول الدار مثلاً فلا يكون بدعيًا لكن ينظر لوقت الدخول فان وجد حال الطهر فسنى ولا فبدعى لاثم فيه هنا قال الرافعى ويمكن ان يقال ان وجدت الصفة باختياره اثم بايقاعه في الحيض كأنشأه الطلاق فيه قال الأذرعى انه ظاهر لا شك فيه وليس في كلامهم ما يخالفه اه (قوله بخلاف معلق) هذا قد يشمل ما يأتى انفاً عن المغنى عن الأذرعى (قول المتن ان سألته) اى الطلاق في الحيض نهاية ومعنى وهل سؤلها لذلك محرم الظاهر لا سيد عمر (قول المتن يحرم) ولو علق الطلاق باختيارها فانت به في حال الحيض باختيارها قال الأذرعى فيمكن ان يقال هو كالوطء بسؤلها اى فيحرم وهو ظاهر اه معنى زاد النهاية اى حيث كان يعلم وجود الصفة حال البدعة اه نال عش قوله قال الأذرعى الخ معتمد اه وقال السيد عمر قوله اى حيث كان يعلم الخ هذا القيد لا بد منه ولا فإطلاق التحريم مشكل اه (قوله لرضاها) الى قوله لانها قد تساله في المغنى والى قول المتن فلو وطئ الخ في النهاية الاما سألته عليه (قوله لو تحققت رغبتها الخ) أى كأن دفعت له عوضاً ودلت قرينة قوية على ذلك اه عش (قوله اى الحيض) أى والنفاس اه معنى (قوله ومن ثم لم يلحق بخلعها خلع اجنبى) ولو اذنت للاجنبى ان يختلعا يظهر ان يقال ان كان بما لها فاختلعا والافهوا فاختلعه معنى ونهاية قال عش قوله ان كان بما اى ان كان الاذن في اختلعا بما لها وان اختلعا بما له لان اذنها على الوجه المذكور محقق لرغبتها اه (قوله لا خلع اجنبى) اى فيحرم لان فيه اعانة على المعصية واضرار بالغير اه سيد عمر (قوله لان خلعها) الى قوله وبحث ابن الرفعة في المغنى الا قوله او عند مثلاً وقوله بناء على إمكان العلوق منه وقوله لقوله صلى الله عليه وسلم الى لانه قد يشتد (قوله ما ذكر) اى فى او عند اه عش (قول المتن لم يطاها فيه) قد يقال ما فائدة هذا القيد وعبارة اصل الروضة كالمنهاج وعبارة متن الروض وان لم يطاها اه سيد عمر ويمكن ان يقال ان فائدته ان لا يتكرر ما هنا مع ما بعده (قوله ان علمه) اى الاستدخال وتقدم عن الرشيدى ان العلم قيد للحرمة لا للتسمية بالبدعى

طلاق رجعى) وهو مبنى على الضعيف من استئناف العدة حينئذ (قوله وان سبقه طلاق في طهر قبله) لعلمه مبنى على انه إذا طلق في العدة استؤنفت (قوله او مستدخلة ماءه) هل ولو في الدبر اخذاً بما قبله (قوله بخلاف معلق قبله او فيه بما لا يعلم الخ) عبارة شرح الروض والطلاق المعلق بصفة صادفت من البدعة بدعة لكن لا اثم فيه او زمن السنة سنى فالعبرة بكونه بدعيًا وسنبا وقت وجود الصفة لا بوقت التعليق اذ لا ضرورة حينئذ ولا ندعى في الاصل ويمكن ان يقال ان وجدت الصفة باختياره اثم بايقاعه في الحيض اه (قوله ومن ثم لم يلحق بخلعها خلع الاجنبى) نعم ان خالع الاجنبى باذنها بما لكها فكلها بخلافه بما له ولو باذنها

أنت طالق (مع) ومثلها ما ذكر (آخر طهر) عينه كما دل عليه قوله (لم يطاها فيه فبدعى على المذهب) لانه لا يستعقب العدة (و) ثانيهما (طلاق في طهر وطئ فيه) ولو في الدبر بناء على إمكان العلوق منه وكالوطء استدخال المني المحترم ان علمه نظير ما مر

(من قد تحبل) لعدم صغرها وياسها (ولم يظهر حمل) لقوله صلى الله عليه وسلم في خبر ابن عمر الآتي قبل أن يجامع ولا نه قد يشد ندمه إذا ظهر حمل فان الانسان قد يسمح بطلاق الحائل لا الحامل وقد لا يتيسر له ردها فيتضرر هو والود ومن البدعي أيضا طلاق من لها عليه قسم قبل وفائها أو استرضائها وبحث ابن الرفعة ان (٧٨) سؤلها هنا مبيح وواقفه الاذرعى بل بحث القطع به وتبعه الزركشى لتضمنه الرضا باسقاط حقها

وليس هنا تطويل عدة ومنه ايضا ما لو نكح حاملا من زنا ووطئها لانها لا تشرع في العدة الا بعد الوضع ففيه تطويل عظيم عليها كذا قالاه هنا ومحلها فيمن لم تحض حاملا كما هو الغالب اما من تحيض حاملا فتتقضى عدتها بالاقرء كما ذكره في العدد فلا يحرم طلاقها في طهر لم يطأها فيه اذ لا تطويل حينئذ فاندفع ما اطال به في التوشيح من الاعتراض عليهما ثم فرضهم ذلك فيمن نكحها حاملا من زنا قد يؤخذ منه انها لو زنت وهى في نكاحه فحملت جازله طلاقها وان طالت عدتها لعدم صبر النفس على عشرتها حينئذ وهو محتمل بل ظاهر ولو وطئت زوجته بشبهة فحملت حرم طلاقها حاملا مطلقا لتاخر الشروع في العدة وكذا لو لم تحمل وشرعت في عدة الشبهة ثم طلقها وقد منا عدة الشبهة على الضعيف (فلو وطئ حائضا وطهرت فطلقها) من غير وطئها طاهرا (فبدعي في الاصح) لاحتمال علوقها من ذلك الوطء

(قول المتن من قد تحبل) نائب فاعل ووطئ اه معنى (قوله لعدم صغرها الخ) عبارة المغنى وخرج بمن قد تحبل الصغيرة والآيسة فانها لاسنة ولا بدعة في طلافهما اه اى على الاصطلاح المشهور (قوله وياسها) هل العقيم التى تكررت زوجها للرجال ذوى النسل ولم تحبل منهم كالايسة لان حملها يمنع عادة اولا لانها في مظنة الحمل ويجوز ان يكون عدم حملها من الازواج السابقين لمانع غير العقم محل تأمل فان قلنا بالاول ياتى نظيره في الزوج الذى يعلم من نفسه العقم فليراجع اه سيد عمر اقول والثانى هو الظاهر (قوله قبل وفائها الخ) متعلق بطلاق (قوله وبحث ابن الرفعة) الى قوله وليس هنا تطويل عدة تعقبه النهاية بما نصه لكن كلامهم يخالفه اه وقال ع ش قوله لكن كلامهم الخ معتمد اى فالطريق ان تسقط حقها من القسم اه (قوله ان سؤلها) اى بغير مال اما به فلا اشكال في انه مبيح كما هو ظاهر اه سم (قوله ومنه ايضا) الى قوله فاندفع في المغنى الا قوله لم يطأها فيه (قوله ما لو نكح الخ) اى اطلاق من نكح الخ (قوله لانها لا تشرع في العدة الخ) اى كافي شرح الروض وفيه نظر بل ينبغي انه اذا سبق حمل الزناحيض او نفاس حسب زمن الحمل فراء حيث حاضت بعده فلا وجه لكونه بدعيا اه حلى عبارة ع ش بعد اطالته في استشكل تحليل الشارح المذكور وتايد اشكاله بكلام سم في كتاب العدد ثم رايت لبعضهم ان ما هنا مصور بما اذا لم يسبق لها حيض اما من سبق لها حيض فلا يحرم طلاقها لان مدة حملها يصدق عليها انها طهر محتوش بدمين فتحسب لها قرء اه (قوله الا بعد الوضع) اى والنفاس اه معنى (قوله ومحلها) اى ما قالاه هنا (قوله لم يطأها فيه) يتأمل هذا القيد مع انه لا يمكن حملها من الوطء مع كونها حاملا والطلاق والحالة هذه لا يوجب تطويلا سم على حج وهذا القيد ساقط في بعض نسخ الشارح اه رشيدى وتقدم ان المغنى اسقطه ايضا (قوله عليهما) اى الشيخين (قوله وهو محتمل الخ) قد يتوقف فيه بانه اضرار منع منه وعدم صبر النفس على العشرة يتدارك باجتنبها من غير طلاق فعلل الاوجه الاخذ باطلاقهم اه سيد عمر ولعلمهم يطالع على ما ياتى للشارح من غير تفصيل عن النهاية والا لكان يعزبه اليه (قوله بل ظاهر) غير ان كلامهم يخالفه اذ المنظور اليه تضررها لا تضرره اه نهاية قال ع ش قوله غير ان كلامهم يخالفه معتمد اه (قوله ولو وطئت) الى قوله وكذا لو لم تحمل في المغنى (قوله مطلقا) اى سواء كانت تحيض ام لا اه ع ش (قوله في العدة) اى عدة الطلاق (قوله من غير وطئها) الى قوله وبما تقرر في المغنى والى قول المتن ومن طلق بدعيا في النهاية (قوله طاهرا) حال من ضمير وطئها (قوله بمادفعته الطبيعة) اى اولا وهيئته للخروج اه معنى (قوله وبما تقرر) اى في المتن والشرح (قوله الاول) اى الانقسام الى سنى وبدعي عبارة النهاية المشهور اه اى الانقسام الى سنى وبدعي ولا ولا ولعل الاول هو الا صوب (قوله ان يطلق حاملا) اى وقد نكحها حاملا (قوله لا تحيض) اى في مدة الحمل فقط وقوله او من شبهة اى مطلقا تحيض اولا اه حلى (قوله او يعلق طلاقها) اى الحائل وكذا الضمائر الاتية وقوله مع اخره اى اخر الطهر (قوله قبل اخره) اى اخر نحو الحيض (قوله بمضى بعضه) اى

(قوله ان سؤلها) اى بغير مال اما به فلا اشكال في انه مبيح واطلاقهم يخالفه م ر (قوله لانها لا تشرع في العدة الا بعد الوضع) اى لان الرحم معلوم الشغل فلا معنى للشروع في العدة مع ذلك اذ لا دلالة لمضى الز من مع ذلك على البراءة وانما شرعت فيها معه اذا حاضت لمعارضه الحيض الذى من شأنه الدلالة على البراءة للحمل الزنا فلم ينظر اليه مع وجود الحيض فليتأمل (قوله لم يطأها فيه) تأمل هذا القيد مع انه لا يمكن حملها من الوطء مع كونها حاملا والطلاق والحالة هذه لا يوجب تطويلا (قوله حرم طلاقها حاملا الخ) اعتمده م ر (قوله

وبقية الحيض بمادفعته الطبيعة وبما تقرر علم ان البدعي على الاصطلاح الاول ان يطلق حاملا من زنا لا تحيض أو من شبهة او يعلق الطهر طلاقها بمضى بعض نحو حيض أو بآخر طهر أو يطلقها مع آخره أو في نحو حيض قبل آخره أو يطلقها في طهر وطئها فيه أو يعلق طلاقها بمضى بعضه أو وطئها في حيض او نفاس قبله أو في نحو حيض طلق مع آخره أو علق به والسنى طلاق موطوءة ونحوها تعد باقرءا تبتدئها عقبه

لحيالها أو حملها من زنا وهي تحيض وطفها مع آخر نحو حيض أو في طهر قبل آخره أو علق طلقها بمضى بعضه أو بآخر نحو حيض ولم يطاها في طهر طلقها فيه أو علق طلقها بمضى بعضه ولا وطئها في نحو حيض قبله ولا في نحو حيض طلق مع آخره أو علق بآخره (ويحل خلعها) نظير ما مر في الحائض وقبل يحرم لأن المنع هنا لرعاية الولد فلم يؤثر فيه الرضا بخلافه ثم ويحجب (٧٩) بأن الحرمة هنا ليست لرعاية الولد وحدها بل العلة مركبة من ذلك مع

ندمه وبأخذه العوض تتأكد داعية الفراق ويبعد احتمال الندم وبه يعلم أنه لا فرق هنا بين خلع الاجنبي وغيره (و) يحل (طلاق من طهر حملها) لزوال الندم (تنبيه) وقع تردد في طلاق وكيل بدعي لم ينص له عليه والوجه وفاقا لجمع منهم البلقيني وقوعه كما يقع من موكله (ومن طلق بدعي سن له) ما بقى الحيض الذي طلق فيه أو الطهر الذي طلق فيه والحيض الذي بعده لا فيما بعد ذلك لا تنقلها إلى حالة محل طلاقها فيها (الرجعة) ويكره تركها كما بحثه في الروضة ويؤيده ما مر أن الخلاف في الوجوب يقوم مقام النهي عن الترك كفصل الجمعة ومر في القسم أن من طلق مظلومة فيه لا تلزمه أعادتها للقضاء لها وقد يشملها المتن (ثم إن شاء طلق بعد طهر) الخبر الصحيحين أن ابن عمر رضي الله عنهما طلق امرأته حائضا فقال صلى الله عليه وسلم لعمره فليراجعها ثم لم يسكها حتى تطهر ثم

الطهر الذي وطئها فيه وكذا ضمير قوله قبله راجع إلى الطهر لكن بدون قيد وطئها فيه وهذا التكلف أحو لنا إليه القلب الآتي آنفاً وقوله أو وطئها الخ عطف على وطئها فيه وقوله أو في نحو حيض الخ لا يظهر عطفه على قوله في طهر وطئها الخ وهو ظاهر ولا على قوله في حيض أو نفاس الخ إذ يصير التقدير حينئذ أو يطلقها في طهر وطئها في نحو حيض الخ ولا يخفى ما فيه وأصل العبارة لشرح المنهج لكن الشارح قلب قوله أو يطاها في طهر طلقها فيه إلى أو يطلقها في طهر وطئها فيه فوقع في ما وقع ولوقال هنا أو يطلقها مع آخر نحو حيض أو يعلق طلاقها به لسلامة عن الاشكال (قوله لحيالها) أي عدم حملها ع ش (قول المتن ويحل خلعها) أي الموطوءة في الطهر نهاية ومعنى أي الموطوءة في الحيض وقد طهرت (قوله بل العلة مركبة من ذلك الخ) الاخصر الاوضح بل لذلك مع ندمه (قوله مركبة من) الاولى حذفه (قوله وبه يعلم الخ) أي بالجواب المذكور (قوله وقوعه الخ) أي مع الحرمة كما هو ظاهر وهل الحكم كذلك لو نهاه عن المدعى محل تامل وقد يؤخذ من قوله لم ينص الخ أنه لا يقع وينبغي أن يقطع به لأنه حينئذ تصرف غير ما ذون فيه اه سيد عمر عبارة ع ش ثم إن علم أي الوكيل كونه بدعيًا ثم والإفلا ه (قول المتن ومن طلق بدعيًا) أي ولم يستوف عدد الطلاق نهاية ومعنى (قوله ما بقى الحيض) إلى المتن في المغنى وإلى قول المتن ولو قال الحائض في النهاية إلا قوله ومر إلى المتن (قوله ما بقى الحيض الخ) عبارة المغنى ما لم يدخل الطهر الثاني أن طلقها في طهر جامعها فيه أما إذا طلقها في الحيض فالأخر الحية التي طلقها فيها اه وقوله جامعها فيه أي أو في نحو حيض قبله (قوله لا تنقلها الخ) علة لقوله لا فيما بعده الخ (قول المتن الرجعة) أي أو التجديد إن كان الطلاق بائنًا اه بجري عن الشوري عن الامداد (قوله ويكره تركها الخ) وجري المغنى والاسنى على عدم الكراهة (قوله ويؤيده) أي ما بحثه الروضة من الكراهة وقوله أن الخلاف الخ أي حيث كان قويا اه ع ش (قوله لا يلزمه أعادتها الخ) عبارة المغنى وظاهر كلامهم أنه يستحب لأن الرجعة في معنى النكاح وهو لا يجب اه (قوله الخبر الصحيحين) دليل لسن الرجعة (قوله والحق به) أي بالطلاق في الحيض الذي في الحديث وقوله الطلاق في الطهر أي الذي وطئ فيه اه ع ش أي أو في حيض قبله (قوله ولم تجب الرجعة) أي خلافاً لما لك رضى الله تعالى عنه اه معنى (قوله لأن الامر بالامر بالشئ ليس أمراً الخ) لقوله صلى الله عليه وسلم مروم بالصلاة لسبع سنين اه معنى (قوله لكونك والده) أي فيكون الوجوب لاجل امر الوالد اه معنى (قوله ارتفع الاثم) كذا في المغنى (قوله المتعلق بحقها) أي أما المتعلق بحقه تعالى فمعلوم أنه لا يرتفع الا بالتوبة رشيدة وع ش (قوله من أصله) فيه نظرا ه سم (قوله وبه فارق دفن البصاق الخ) وقد يقال دفن البصاق واجب على التخيير بينه وبين الازالة فاذا تقرر وجوب أحدهما وقد افاد أن الحاصل بالرجعة يبلغ من الحاصل بأحدهما فهي أولى

وبه يعلم أنه لا فرق هنا الخ لا يقال فيه نظر لأن أخذ العوض وإن بعد احتمال الندم أو دفعه لم يدفع احتمال تضرر الولد مع أنه جزء العلة كما صرح به قوله في الجواب بل العلة مركبة الخ لأن كونه جزء العلة لا يمنع التسوية بين خلع الاجنبي وغيره لا انتفاء جزئها الاضر لا يقال لو نظرنا لتضرر الولد حرماً خلعها ايضاً لا نناقول دفع ضررها مقدم على دفع ضرر الولد لأنه إنما نظر إليه تبعاً ولا غير حاصل في الحال وقد لا يحصل بخلاف ضررها (قوله ويكره تركها كافي الروضة) وفيه نظر وينبغي كراهته لصحة الخبر فيها ولدفع الأذى وكان المصنف يعني صاحب الروض تركه لأن الامام قد صرح فيما قاله باجماع اصحابنا والاستناد إلى الخبر وردبانه لانهى فيه اه (قوله لأن الرجعة قاطعة للضرر من أصله) فيه نظر

تحيض ثم تطهر فإن شاء أمسكها وإن شاء طلقها قبل أن يجامع فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء والحق به الطلاق في الطهر ولم تجب الرجعة لأن الامر بالامر بالشئ ليس أمراً بذلك الشئ وليس في فليراجعها أمر لابن عمر لأنه تفرع على أمر عمر فالمعنى فليراجعها لاجل امرك لكونك والده واستفادة الندب منه حينئذ إنما هي من القرينة وإذ أراجع ارتفع الاثم المتعلق بحقها لأن الرجعة قاطعة للضرر من أصله فكانت بمنزلة التوبة ترفع أصل المعصية وبه فارق دفن البصاق في المسجد فإنه قاطع لدوام ضرره لا لأصله

لان تلويث المسجد به قد حصل وبهذا الذي ذكرته يندفع ما قيل رفع الرجعة للتحريم كالتوبة يدل على وجوبها اذ كون الشيء بمنزلة الواجب في خصوصية من خصوصياته لا يقتضي (٨٠) وجوبه وقضية المتن حصول المقصود بطلاقها عقب الحيض الذي طلقها فيه قبل ان يطأها

بالوجوب فاما وقع قوله وبهذا الذي ذكرته الخ نعم قد يقال الوجوب في مسألة البصاق مأخوذ من النص عليه اه سيد عمر (قوله لان تلويث المسجد به قد حصل) فيه ان المرأة قد تضررت ولا بد اه سم (قوله يندفع ما قيل الخ) الا ندفع بما سيد كرهه لا بما ذكره فليتامل اه سيد عمر عبارة سم يتأمل اندفاعه بما ذكره فانه غير ظاهر الا ان يريد انه فهم بما ذكره ان دفع التحريم لم ينحصر اى في الرجعة لحصوله بالتوبة الا ان هذا يقتضى وجوب احد الامرين اه (قوله اذ كون الشيء بمنزلة الواجب الخ) فيه ما فيه لان مسألة الرجعة بتسليم عدم النص مقيسة بقياس الاولى كما علم بما تقرر اه سيد عمر (قوله قبل ان يطأها) متعلق بطلاقها (نوله ليمكن من التمتع الخ) هو وجه امره صلى الله تعالى عليه وسلم بما ذكره وكان ينبغي تأخير عن قوله الاتي والثاني لبيان حصول كماله اه رشيدى (قوله والخبر) اى وقضية الخبر (قوله كما ينهى الخ) اى المحلل (قوله ولا تنافى) اى بين قضيتي المتن والخبر (قوله لان الاول لبيان الخ) قد يقال الاول لا استحباب فيه بالكلية فان الاستحباب حصل بالرجعة ثم هو مخير بين ان يفارق في الطهر وبين ان يمسك فالفرق فيه ليس مندوباً نعم اذا اراد الفرق فالتسوية أخره الى الطهر الثاني فالاولى حينئذ ان يقول لان الاول لبيان الجواز والثاني لبيان الاستحباب نعم لو قال الشارح لان الاول لبيان حصول المفسود من استحباب الرجعة والثاني لبيان حصول كمال المقصود من استحبابها لم يرد عليه شيء اه سيد عمر (قوله بمسوسة) اى موطوءة الى قول المتن ولو قال انت طالق في النهاية الا قوله وللخرج الى المتن وقوله ومن ثم وقع الى المتن (قوله او نفساء) ومعلوم انها لا تكون الامسوسة فلماذا لم يقيد بالحناء وقد يمنع بجواز كون الحمل من غيره فليتامل اه سيد عمر وقد يجب بان الطلاق في النفاس بدعى مطلقا (قول المتن وقع في الحال) اى وان كانت في ابتداء الحيض معنى ونهاية اى ولا يقال انها لا تطلق الا اذا مضى اقل الحيض حتى تتحقق الصفة رشيدى (قوله فيقع عقب انقطاع دمها) اى ولا يتوقف على الاغتسال نهاية ومعنى (قوله ما لم يطأ فيه) اى في الدم اه رشيدى (قول المتن وان مست) اى ولم يظهر حملها اه معنى (قوله او قال لها) اى ان في طهر اه معنى (قول المتن فيه) اى في هذا الطهر والاتمس فيه اى في هذا الطهر ولا في حيض قبله اه معنى اى او ظهر حملها (قوله وهى مدخول بها) تقدم ما يغنى عنه اه رشيدى (قوله اى بمجرد) الى المتن فى المعنى الا قوله بتخييب الحشفة الى هذا كاه (قوله ان انقطع الخ) اى ولم يعد

(قوله لان تلويث المسجد به قد حصل) وفيه ان المرأة تضررت ولا بد (قوله يندفع ما قيل الخ) يتأمل اندفاعه بما ذكره فانه غير ظاهر الا ان يريد انه فهم ما ذكره ان رفع التحريم لم ينحصر لحصوله بالتوبة فلم يجب الا ان هذا يقتضى وجوب احد الامرين (قوله وقضية المتن حصول المقصود الخ) قال فى الروض فان راجع والبدعة لحيض فالمستحب ان لا يطأها فى الطهر منه اى لئلا يكون المقصود من الرجعة مجرد الطلاق وكما ينهى عن النكاح لمجرد الطلاق ينهى عن الرجعة له ثم قال فى الروض او كانت اى او راجع وكانت البدعة لظهر جامعها فيه اى او فى حيض قبله ولم بين حملها ووطىء بعد الرجعة فلا بأس بطلاقها فى الطهر الثانى والاى بان لم يراجعها الا بعد الطهر او راجعها فيه ولم يطأها استحباب ان لا يطلقها فيه اى فى الطهر الثانى لئلا تكون الرجعة للطلاق قال فى شرحه وظاهر ان ذلك فيمن طلق غير من لم تستوف دورها من القسم بخلاف من طلق هذه للزوم الرجعة له ليو فيها حقها اه (قوله فى المتن ولو قال الحائض انت طالق للبدعة الخ) قال ابن قاضى عجولون فى التصحيح وحيث حمل قوله للسنة اول للبدعة على الحالة المنتظرة فقال اردت الايقاع فى الحال قبل لانه غير متهم كما قالاه ونقلنا بعد ذلك عن المتولى انه لو قال لها من البدعة انت طالق طلاقا سنيا او من السنة طلاقا بدعيا ونوى الوقوع فى الحال لم يقع لان اللفظ ينافى النية فيعمل به لانه اقوى اه وسياتى ذلك فى الشرح قريبا (قوله

لا ارتفاع اضرار التطويل والخبر انه يمسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ليمكن من التمتع بها فى الطهر الاول ثم يطلق فى الثانى ولئلا يكون القصد من الرجعة مجرد الطلاق وكما ينهى عن نكاح قصد به ذلك فكذلك الرجعة ولا تنافى لان الاول لبيان حصول اصل الاستحباب والثانى لبيان حصول كماله (ولو قال الحائض) ممسوسة أو نفساء (أنت طالق للبدعة) أو للخرج أو طلاق البدعة أو للخرج (وقع فى الحال) لوجود الصفة (أو) أنت طالق (للسنة) لا يقع الا (حين تطهر) فيقع عقب انقطاع دمها ما لم يطأ فيه فحتى تحيض ثم تطهر (أو) قال (لمن) أى لموطوءة (فى طهر لم تمس فيه) ولا فى حيض قبله (أنت طالق للسنة) وقع فى الحال لوجود الصفة ومس أجنبي بشبهة حملت منه كمنه لما مر أنه بدعى (وان مست) أو استدخلت مائه (لا يقع الا) حين تطهر بعد حيض (لشروعها حينئذ فى حالة السنة) (أو)

قال لها أنت طالق ( للبدعة ) يقع ( فى الحال مست )

أو استدخلت مائه ( فيه ) أو فى حيض قبله ولم يظهر حملها لوجود الصفة ( والا ) تمس فيه ولا استدخلت مائه وهى مدخول بها ( لا يقع الا ) حين تحيض ( أى بمجرد ظهور دمها ثم ان انقطع قبل أقله بان أن لا طلاق

وذلك لدخولها في زمن البدعة نعم إن وطئها بعد التعليق في ذلك الطهر وقع بتغيب الحشفة فيلزمه النزاع فورا وإلا فلا حد ولا مهر إن كان الطلاق بائنا لأن استدامة الوطء ليست وطء وكذا الوطئ غير بشبهة لما فيها هذا (٨١) كله فيمن له سنة وبدعة إذ اللام فيها ككل

ما يتكرر ويتعاقب وينتظر للتأقبات أمان لا سنة لها ولا بدعة فيقع حالا لأن اللام فيها للتعليل وهو لا يقتضي حصول المعلل به ومن ثم وقع حالا في أنت طالق لرضا زيد أو قدومه وإن كره أو لم يقدم (ولو قال) ولا نية له (أنت طالق طلاقة حسنة أو أحسن الطلاق أو أجمله) أو أفضله أو أكمله أو عدله ونحو ذلك (فك) قوله أنت طالق (للسنة) فيأمر فلا يقع في حال بدعة لأن الأولى بالمدح ما وافق الشرع أما إذا قال أردت البدعة ونحو حسنة لنحو سوء خلقها فيقبل إن كان زمن بدعة لأنه غلط على نفسه لازم سنة بل يدين وفارق الغاء بينه الوقوع حالا في قوله لذات بدعة طلاقا سنيا ولذات سنة طلاقا بدعيا بأن نيته هنا لا توافق لفظه ولا بتأويل بعيد أي لأن السنن والبدعي لهما حقيقة شرعية فلم يمكن صرفهما عنها بل فلفت لضعفها بخلاف نيته فيما نحن فيه فانها توافقه لأن البدعي قد يكون حسنا وكاملا مثلا لو صف آخر كسوء خلقها (أو) قال لها ولا نية له أنت طالق (طلقة قبيحة أو أقبح

أه معنى (قوله وذلك الخ) راجع لما في المتن (قوله ولا) أي بأن لم ينزع عرش ورشيدى (قوله إن كان الطلاق بائنا) عبارة شرح الروض وإن كان الطلاق بائنا اه سيد عمر (قوله لأن استدامة الوطء الخ) عبارة شرح الروض لأن أوله مباح اه رشيدى (قوله لما فيها) الذي مر أنه إنما يكون بدعيا إن حملت من الغير وقضية ذلك عدم الوقوع بمجرد وطئها للشك اه سم عبارة السيد عمر قوله لو وطئها غيره بشبهة أي وحملت منه كما مر اه (قوله هذا كله) أي قول المصنف ولو قال الحائض الخ (قوله إذ اللام) أي لام للبدعة أو للسنة فيها أي من هاتين وبدعة أي في طلاقها (قوله ككل ما يتكرر الخ) أي كالسنة والشهر الفلاني اه كرى (قوله أمان لا سنة لها الخ) كصغيرة بمسوسة وكبيرة غير بمسوسة اه معنى (قوله لأن اللام فيها للتعليل) فان صرح بالوقت بأن قال لوقت السنة أو لوقت البدعة قال في البسيط وأقره إن لم ينوشيا فالظاهر الوقوع في الحال وإن أراد التأقبات بمنتظر فيحتمل قوله اه نهاية قال الرشيدى قوله فان صرح الخ أي فيمن لا سنة لها ولا بدعة وقوله فيحتمل وقوعه أي ويكون في نحو الأيسة معلقا على المحال وهذا يندفع توقف الشيخ في الحاشية اه عبارة المغني ولو قال في الصغيرة ونحوها أنت طالق لوقت البدعة أو لوقت السنة ونوى التعليق قبل تصريحه بالوقت وإن لم ينو وقوع الطلاق في الحال اه (قوله لرضا زيد) وفي أصل الروضة لو ادعى إرادة التوقيت يقبل بائنا ولا يقبل ظاهرا على الأصح وفي مختصر المهمات للولى العراقي نقلا عن شيخه الملقبني أن الشيخ أباحامد جزم بأنه يقبل منه ظاهرا اه سيد عمر وجزم المغني بما في الروضة من أنه لا يقبل ظاهرا أو يدين (قوله أو قدومه الخ) (فروع) لو قال أنت طالق برضى زيد أو بقدومه فكقوله إن رضى أو قدم تعليق أو لمن له سنة وبدعة أنت طالق لا للسنة فكقوله للبدعة أو لا للبدعة فكالسنة أو لمن طلقها بدعي إن كنت في حال السنة فانت طالق فلا طلاق ولا تعليق ولو قال لها في حال البدعة أنت طالق طلاقا سنيا الآن أو في حال السنة أنت طالق طلاقا بدعيا الآن وقع في الحال للإشارة إلى الوقت ويلغو اللفظ ولو أنت طالق للسنة إن قدم فلان وأنت طاهر فان قدم وهى طاهر طلقت للسنة والأفلا تطلق في الحال ولا إذا ظهرت نهاية ومعنى (قوله ولا نية له) إلى قول المتن أو سنية في النهاية وكذا في المغني الأقوله وهى في زمن سنة إلى في زمن بدعة (قول المتن فكالسنة) ولو خاطب بقوله للسنة وما الحق به أو للبدعة وما الحق به من ليس طلاقا سنيا ولا بدعيا كالحامل والأيسة وقع في الحال ويلغو ذكر السنة والبدعة اه معنى (قوله ونحو ذلك) الوأوهنا وفي نظيره الاتي بمعنى أو كما عبر به المغني (قوله فيأمر) فان كانت في حيض لم يقع حتى تطهر أو في طهر لم تمس فيه وقع في الحال أو مست فيه وقع حين تطهر بعد حيض اه معنى (قوله أما إذا قال) محترز قوله ولا نية له (قوله إن كان) أي قول الزوج المذكور (قوله وفارق) أي اعتبار النية والتدين هنا (قوله ولا بتأويل الخ) أي لا ظاهرا ولا الخ اه ع ش (قوله فلم يمكن صرفهما عنها) لم لا يمكن بقصد التجوز لعلاقة ما اه سم وأقره السيد عمر (قوله أو قال لها) أي لزوجته اه معنى (قوله فيأمر) فان كانت في حيض أو في طهر مست فيه وقع في الحال والأفحين تحيض اه معنى (قوله أردت قبحه) أي أردت بذلك طلاق السنة ونحو قبيحة أقبحه في حق لنحو حسن عشرتها (قوله إن طلاق مثل هذه) أي حسنة الخلق والعشرة في السنة أي في حالها أقبح أي في حق (قوله أو قال ولا نية له) إلى قوله ولو

لما فيها) الذي مر أنه إنما يكون بدعيا إن حملت من الغير وقضية ذلك عدم الوقوع بمجرد وطئها للشك (قوله وفارق الغاء نيته الوقوع الخ) هذا الفرق يقتضي الغاء نية الوقوع حالا في قوله للسنة وهى في حال بدعة لكن تقدم في الحاشية قريبا خلافا فيحتاج للفرق بين السنة وطلاقا سنيا وقد يفرق بقرب التأويل في السنة وبعده في طلاقا سنيا (قوله فلم يمكن صرفهما عنها) لم لا يمكن بقصد التجوز ولعلاقة ما (قوله

(١١ - شرواني وابن قاسم - ثامن) الطلاق أو أفحشه) أو أسمجه إذا سمج القبيح ونحو ذلك (فك) قوله لها أنت طالق (للبدعة) فيأمر لأن الأولى بالذم ما خالف الشرع أما لو قال وهى في زمن سنة أردت قبحه لنحو حسن عشرتها فيقع حالا لأنه غلط على نفسه أو في زمن بدعة أردت أن طلاق مثل هذه في السنة أقبح فقصدت وقوعه حال السنة دين (أو) قال ولا نية له لذات سنة وبدعة أنت طالق طلاقة

قال في الاسنى لا قوله وقيل إلى فلو قال وقوله على الاول دون الثاني وقوله أو عكسه وقوله في الاول وكذا في  
 المعنى وشرح المنهج لا قوله فلو قال إلى اما لو قال وقوله أو عكسه وإلى قول المتن ولا يحرم في النهاية إلا ما ذكرته  
 في الاسنى (قول المتن سنية بدعية الخ) أى أو لا للسنة ولا للبدعة اه معنى (قوله على الاول) أى من التعليلين  
 (قوله اما لو قال الخ) أى في قوله لذات الاقراء سنية بدعية أو حسنة قبيحة اسنى ومعنى (قوله فانه ثلاث)  
 عبارة المعنى حتى يقع الطلاق الثلاث اه (قوله قبل) أى ويقع عليه الثلاث اه ع ش (قوله في الاول)  
 يحتمل تعلقه بقيل إشارة إلى التصوير بمن لهاسنة وبدعة احترازا عن ليس لهاذلك المذكور بقوله فلو  
 قال ذلك الخ لكن المتبادر بقوله تاخر الوقوع وان المراد بالاولى قوله اما لو قال اردت حسنها من حيث  
 الوقت الخ وبالثانية قوله أو عكسه وحينئذ فقد ينظر في التقيد بقوله في الاولى بانه قد يتاخر الوقوع في الثانية  
 ايضا لتاخر إحدى الصفتين المفسر بهما وبيان ذلك ان قوله أو عكسه يحتمل ان المراد به انه قال اردت حسنها  
 من حيث العدد فانه واحدة وقبحها من حيث الوقت فانه زمان الحيض مثلاً ويحتمل ان المراد به انه قال اردت  
 حسنها من حيث العدد لكونه ثلاثا أى لا مراقتضى حسن كونه ثلاثا وقبحها من حيث الوقت فانه زمان  
 الحيض مثلاً وعلى الوجهين فقد لا تكون حائضاً مثلاً في الحال فيتاخر الوقوع واعلم انه في الروضة وغيرها  
 لم يقيد بالاولى مع التعليل بما ذكر فان كان مراده التعليل في الصورتين تعين الاحتمال الثاني فليحرر اه  
 سم اقول ان ما ذكره اولا من احتمال تعلقه بقيل إشارة إلى التصوير الخ موافق لصنيع النهاية كما مر لكن  
 قضية صنيع المعنى وشرح المنهج والروض كما مر انه متعلق بقيل وان المراد بالاولى قوله اما لو قال أى في  
 قوله لذات الاقراء سنية بدعية الخ اردت حسنها من حيث الوقت الخ احترازا عن ليس كذلك وبقوله  
 عكسه المراد به الاحتمال الاول أى الحسن من حيث العدد فانه واحدة والقبح من حيث الوقت فانه زمان الحيض  
 وان التعليل بقوله لان ضرر الخ راجع للصورة الاولى فقط فيفيد كلامه عدم القبول في الصورة الثانية المذكورة  
 بقوله أو عكسه فيما إذا تاخر الوقوع بان كانت في حال السنة كما هو قضية صنيع النهاية والمعنى وشرح  
 المنهج حيث أسقطوا قوله أو عكسه كما مر والله أعلم (قوله ولو قال ولا نية له ثلاثا) ولو قال أنت طالق خمساً  
 بعضهن للسنة وبعضهن للبدعة طلقت ثلاثاً في الحال اخذاً بالتشطير والتكميل أو طالق طلقتين طلقة للسنة  
 وطلقة للبدعة وقع طلقة في الحال وفي المستقبل طلقة أو طلقتك طلاقاً كاللج أو كالنار وقع حالا ويلغو  
 التشبيه المذكور اه نهاية زاد المعنى والروض ولو قال أنت طالق ثلاثاً بعضهن للسنة وسكت وهى في حال  
 السنة أو البدعة وقع في الحال واحدة فقط أو طالق طلقتين للسنة والبدعة وقع الطلقتان في الحال اه (قوله  
 اقتضى التشطير) أى إذا كانت ذات اقراء وإلا كالصغيرة طلقت في الحال ثلاثاً روض ومعنى (قوله فان  
 اراد غير ذلك الخ) عبارة المعنى وشرح الروض فان قال اردت إيقاع طلقة في الحال وطلقتين في الحال الثاني  
 صدق بيمينه ولو اراد إيقاع بعض كل طلقة في الحال وقع الثلاث في الحال بطريق التكميل اه (قوله غير  
 ذلك) أى غير التشطير اه كرى (قوله الثلاث) إلى قوله واما خبر مسلم في النهاية لا قوله وقيل يحرم

في الاولى يحتمل تعلقه بقيل إشارة إلى التصوير بمن لهاسنة وبدعة احترازا عن ليس لهاذلك المذكورة بقوله  
 فلو قال ذلك الخ لكن المتبادر بتعلقه بقوله تاخر الوقوع وان المراد بالاولى قوله اما لو قال اردت حسنها من  
 حيث الوقت الخ وبالثانية قوله أو عكسه وحينئذ فقد ينظر في التقيد بقوله في الاولى بانه قد يتاخر الوقوع في  
 الثانية ايضا لتاخر إحدى الصفتين المفسر بهما وبيان ذلك أن قوله أو عكسه يحتمل أن المراد به أنه قال  
 اردت حسنها من حيث العدد فانه واحدة وقبحها من حيث الوقت فانه زمان الحيض مثلاً ويحتمل أن المراد  
 به أنه قال اردت حسنها من حيث العدد لكونه ثلاثاً أى لا مراقتضى حسن كونه ثلاثاً وقبحها من حيث  
 الوقت فانه زمان الحيض مثلاً وعلى الوجهين فقد لا تكون حائضاً مثلاً في الحال فيتاخر الوقوع واعلم  
 أنه في الروضة وغيرها لم يقيد بالاولى مع التعليل بما ذكر فان كان مراده التعليل بذلك في الصورتين تعين  
 الاحتمال الثاني فليحرر (قوله فان اراد غير ذلك) أى كان اراد ثلاثاً ثنتين حالا وواحدة في الاخرى

(سنية بدعية أو حسنة قبيحة  
 وقع في الحال ) لتضاد  
 الوصفين فالغياو ببق أصل  
 الطلاق وقيل لان أحدهما  
 واقع لا محالة فلو قال ذلك  
 لمن لا سنة لها ولا بدعة وقع  
 على الاول حالا دون  
 الثاني أما لو قال اردت  
 حسنها من حيث الوقت  
 وقبحها من حيث العدد  
 فانه ثلاث أو عكسه قبل  
 وان تاخر الوقوع في  
 الاول لان ضرر وقوع  
 العدد أكثر من فائدة تاخير  
 الوقوع ولو قال ولا نية له  
 ثلاثا بعضهن للسنة  
 وبعضهن للبدعة اقتضى  
 التشطير فيقع ثنتان حالا  
 والثالثة في الحالة الاخرى  
 فان اراد غير ذلك عمل به  
 ما لم يرد طلقة حالا وثنتين  
 في المستقبل فانه يدين (ولا  
 يحرم جمع الطلقات) الثلاث



لان عويمر العجلاني لما لعن امرأته طلقها ثلاثا قبل أن يخبره النبي صلى الله عليه وسلم بحرمتها عليه رواه الشيخان فلو حرم انهاء عنه لانه أو قعه معتقدا بقاء الزوجية ومع اعتقادها يحرم الجمع عند المخالف ومع الحرمة يجب الانكار (٨٣) على العالم وتعليم الجاهل ولم يوجد اعدل

على أن لا حرمة وقد فعله جمع من الصحابة واقتى به آخرون وقيل يحرم ذلك اما وقوعهن معلقة كانت او منجزة فلا خلاف فيه يعتد به وقد شنع أئمة المذاهب على من خالف فيه وقالوا اخذوه من المتأخرين من لا يعا به فاقى به واقتدى به من اضله الله وخذله واما خبر مسلم عن ابن عباس كان الطلاق الثلاث على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واني بكر وسنتين من خلافة عمر واحدة ثم قال قال عمر ان الناس قد استعجلوا اما كانوا فيه على اناة فلو امضينا عليهم فامضاه عليهم فجوابه انه فيمن يفرق اللفظ فكانوا او لا يصدقون في إرادة التاكيد لديانتهم فلما كثرت الاختلاف فيهم اقتضت المصلحة عدم تصديقهم وإيقاع الثلاث عليهم قال السبكي كالمصنف هذا احسن الاجوبة انتهى وهو عجيب فان صريح مذهبا تصديق مريد التاكيد بشرطه وإن بلغ في الفسق ما بلغ بل قال بعض المحققين احسنها انهم كانوا يعتادونه طلقه ثم في زمن عمر استعجلوا وصاروا يوقعونه ثلاثا فعاملهم بقضيته ووقع الثلاث عليهم فهو إخبار

(قوله لان عويمر) الى قوله وانت خير في المغنى لا قوله وقيل يحرم وقوله وهو عجيب الى وقال (قوله عويمر) كذا في اصله رحمه الله تعالى بغير الف فيحرقه سيد عمر ويمكن ان يقال انه ممنوع من الصرف للعلية والوصفية الاصلية (قوله بحرمتها عليه) اي بانها بانث باللعان اه مغنى (قوله لانه أو قعه الخ) به يعلم ان ما ذكر دليل الزام لا تحقيق وقوله وقد فعله الخ لاحجية فيه لان كان باجماع منهم اه سيد عمر (قوله ومع اعتقادها) اي بقاء الزوجية والتاثير باعتبار المضاف اليه (قوله وتعليم الجاهل) عطف على الانكار (قوله ولم يوجد) اي الانكار والتعليم وقوله فدل اي عدم وجودهما (قوله اما وقوعهن) اي الثلاث اه ع ش (قوله فلا خلاف فيه يعتد به الخ) عبارة النهاية والمغنى فهو ما اقتصر عليه الأئمة ولا اعتبار بما قاله طائفة من الشيعة والظاهرية من وقوع واحدة فقط وإن اختاره من المتأخرين الخ (قوله اختاره) اي ما قاله المخالف من وقوع الواحدة وقال الكردي اي اختار الخلاف اه (قوله واما خبر مسلم الخ) عبارة المغنى واحتجوا بما رواه مسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما كان الطلاق الخ وعلى تقدير صحة هذا الحديث اجيب عنه بجوابين أحدهما الخ (قوله واحدة) خبر كان (قوله قد استعجلوا اما كانوا فيه على اناة) اي قد استعجلوا في امر كان لهم فيه اناة اي مهلة اه كردي (قوله على اناة) متعلق بكانوا اه سم (قوله فلو امضينا عليهم) جواب لو محذوف اي لكان حقا اه كردي (قوله فجوابه الخ) عبارة شرح مسلم فاختلف العلماء في جوابه فالاصح ان معناه انه كان في اول الامر إذا قال لها انت طالق انت طالق ولم ينو تأكيدا ولا استئنافا يحكم بوقوع طلقه لقله ارادتهم الاستئناف بذلك فحمل على الغالب الذي هو إرادة التاكيد فلما كان زمن عمر رضي تعالى الله عنه وكثر استعمال الناس بهذه الصيغة وغلب منهم إرادة الاستئناف بها حملت عند الاطلاق على الثلاث عملا بالغالب السابق الى الفهم منها في هذا العصر اه ولا يخفى انه غير ما ذكره الشارح وسالم عن اشكاله الآتي (قوله فجوابه) اي خبر مسلم انه اي خبر مسلم اه كردي (قوله يصدقون) ببناء المفعول اه سم (قوله وهو عجيب) لك ان تقول ليس بعجيب لان المراد ان هذا احسن الاجوبة في دفع الاشكال وإن لم يوافق الشافعي السيد عمر رضي الله عنه فيما أدى اليه اجتهاده من عدم التصديق ولا يقال هو اجماع فيلزم الشافعي القول به لانه لا يمنع انه اجماع بل هو اجتهاد من السيد عمر رضي الله تعالى عنه سكت عليه من سكت لانه لم يقيم عنده دليل واضح على خلافه ولا يلزم منه موافقته فيه فليتامل اه سم (قوله بشرطه) وهو عدم الفصل (قوله انهم كانوا يعتادونه الخ) معناه كان الطلاق الثلاث الذي يوقعونه الآن دفعة انما كان في الزمن الاول يوقعونه واحدة فقط واعتمد هذا الجواب الشيخ علاء الدين البخاري الحنفى قال ان النص مشير الى هذا من لفظ الاستعجال يعني انه كان للناس اناة اي مهلة في الطلاق فلا يوقعون الا واحدة واحدة فاستعجل الناس وصاروا يوقعون الثلاث دفعة واحدة واما اذا كان معنى الحديث ان إيقاع الثلاث دفعة واحدة كان في الزمن الاول انما يقع واحدة وهذا في الزمن الثاني قبل التنفيذ فما الذي استعجلوه اه مغنى وبذلك يندفع قول الشارح الآتي وانت خير الخ (قوله يعنادونه الخ) اي اعتادوا التطلق واحدة اه سم (قوله يوقعونه ثلاثا) يعني يوقعون الثلاث دفعة واحدة (قوله فهو الخ) اي خبر ابن عباس الخ (قوله والاحسن عندي ان يجاب بان الخ) اطال شرح مسلم في رد الجواب

(قوله على اناة) متعلق بكانوا (قوله يصدقون) هو بالبناء للمجهول (قوله وهو عجيب) لك أن تقول ليس بعجيب لان المراد ان هذا احسن الاجوبة في دفع الاشكال وان لم يوافق الشافعي السيد عمر فيما أدى اليه اجتهاده من عدم التصديق ولا يقال هو اجماع فيلزم الشافعي القول به لانه لا يمنع انه اجماع بل هو اجتهاد من السيد عمر سكت عليه من سكت لانه لم يقيم عنده دليل واضح على خلافه ولا يلزم منه موافقته فيه فليتامل (قوله انهم كانوا يعتادونه طلقه) اي اعتادوا التطلق واحدة

عن اختلاف عادة الناس لاعن تغير حكم في مسئلة واحدة انتهى وأنت خير بعدم مطالبته للظاهر المتبادر من كلام عمر لا سيما مع قول ابن عباس الثلاث إلى آخره فهو تاويل بعيد لا جواب حسن فضلا عن كونه أحسن والاحسن عندي أن يجاب بان عمر لما استشار الناس علم فيه

ناسخا لما وقع قبل فعمل بفضيحه وذلك الناسخ اما خبر بلغه واجماع وهو لا يكون الاعراض ومن ثم اطبق علماء الامة عليه واخبار ابن عباس لبيان ان الناسخ انما عرف بعد مضي مدة من وقاته صلى الله عليه وسلم قال السبكي وابتدع اهل زماننا اى ابن تيمية ومن ثم قال العزبن جماعة انه ضال مضل فقال ان كان التعليق بالطلاق على وجه اليمين لم يجب به الا كفارة يمين ولم يقل بذلك احد من الامة ومع عدم حرمة ذلك هو خلاف الاولى من التفريق على الاقراء والاشهر ليمكن تدارك ندمه ان وقع برجعة او تجديد وخرج بقولنا الثلاث ما لو وقع اربعاً فانه يحرم كما هو ظاهر كلام ابن الرفعة وما يصرح به (٨٤) قول الرويانى انه يعزروا اعتمده الزركشى وغيره ويوجه بانه تعاطى نحو عقد فاسد

بان ذلك كان ثم نسخ الى ان قال مانصه فان قيل فلعل النسخ اما ظهر لهم في زمن عمر قلنا هذا غلط ايضا لانه يكون قد حصل الاجماع على الخطا في زمن ابى بكر والمحققون من الاصوليين لا يشترطون انقراض العصر في صحة الاجماع اهـ (قوله وهو) اى الاجماع (قوله قال السبكي) الى قوله وخرج في النهاية وكذا في المغنى الا قوله اى ابن تيمية الى فقال ودخل في حكاية كلام السبكي بمانصه ولا فرق بين ان يكون ذلك منجزا او معلقا وقد وجدت صفة حلفا كان او غير حلف قال السبكي الخ (قوله انه الخ) اى ابن تيمية (قوله فقال الخ) عطف تفسير على قوله ابتدع الخ (قوله على وجه اليمين) اى بان قصد الحث او المنع وتحقيق الخبر (قوله ولم يقل بذلك) عبارة المغنى وهذه بدعة في الاسلام لم يقلها احد الخ (قوله ومع عدم حرمة ذلك الخ) عبارة المغنى وكما لا يحرم جمعها لا يكره كذلك ولكن يسن الاقتصار على طلبة في القرء لذات الاقراء وفى الشهر لذات الاشهر ليمكن من الرجعة او التجديد ان ندم وإن لم يقتصر على ذلك فليفرق الطلقات على الايام ويفرق على الحامل طلبة في الحال ويراجع واخرى بعد النفاس والثالثة بعد الطهر من الحيض اهـ (قوله ما لو وقع اربعاً) اى في زوجة واحدة اهـ كرى (قوله فانه يحرم) وقوله انه يعزروا خلفه النهاية والمغنى فيهما عبارة سم المعتمد انه لاحرمة ولا تعزير مر اهـ (قوله كما مر) اى في البيع اهـ كرى (قوله واقتصر عليه) الى قوله ولا تتغير هذه الاحوال في المغنى الا قوله وعندنا لاسنة في التفريق وقوله فانه قلت الى وله لا يمكنك الى قول المتن ويدين في النهاية (قوله وعندنا لاسنة في التفريق) في هذا النتي ادنى شىء مع قوله السابق هو خلاف الاولى من التفريق اهـ سم اقول ومخالفته ظاهرة مع ما قدمنا هناك عن المغنى والروض مع شرحه (قوله فاذا رفع لشافعى) عبارة المغنى والنهاية قضية كلام المصنف عود الاستثناء الى الصورتين وهو كذلك خلافا (قوله وليس لك مطاوعته الا ان غلب الخ) تأمل هذا الحصر مع قوله الاتى ولو استوى الخ والعبارة الجامعة ان يقال ان غلب على ظنك صدقه وجب تمكينه وإن شككت على السوية كرهه وإن ظننت الكذب حرم اهـ سيد عمر (قوله وله) عطف على لها اهـ سم (قوله وهذا الخ) اى ما تقدم من معنى التدين وكان ينبغى تاخيرها الى تمام المعنى (قوله بحكم قاض الخ) اى لو فرض قاض يرى قبوله وتمكينه منها ظاهرا وحكم بقبوله وتمكينه اهـ سم والروض مع شرحه (قوله تعويلا على الظاهر) اى ظاهر الحكم وهذا علة لتغير هذه الخ وقوله لما ياتى الخ علة للتغير هذه الخ (قوله اذا كذبه) اى غلب على ظنها كذبه (قوله ولو بعد الحكم) غاية لقوله لا من صدقه اى وليس لها ان تنكحه ولو بعد الحكم بالفرقة اى خلافا لمن اجازه اهـ رشيدى (قول المتن ويدين) اى ايضا على الاصح اهـ معنى (قول المتن من قال الخ) سواء قاله متصلا لليمين او منفصلا

(قوله فانه يحرم) الى قوله انه يعزروا المعتمد انه لاحرمة ولا تعزير مر (قوله وعندنا لاسنة في التفريق) في هذا النتي ادنى شىء مع قوله السابق هو خلاف الاولى من التفريق (قوله وليس لك مطاوعته الا ان غلب الخ) تأمل هذا الحصر مع قوله الاتى ولو استوى الخ (قوله وله) عطف على لها (قوله ولا تتغير هذه الاحوال بحكم قاض) لو فرض قاض يرى قبوله وتمكينه منها ظاهرا او حكم بقبوله وتمكينه

وهو حرام كما مر ونوزع في ذلك بما فيه نظر (ولو قال انت طالق ثلاثا) واقتصر عليه (او ثلاثا للسنة وفسر) في الصورتين (بتفريقها على اقراء لم يقبل) ظاهرا لانه خلاف ظاهر لفظه من وقوعه دفعة في الاولى وكذا في الثانية ان كانت طاهرا والاخير تطهر وعندنا لاسنة في التفريق (الايمان يعتقد تجريم الجمع) اى جمع الثلاث في قرء واحد كالمالكي فاذا رفع لشافعى قبله ظاهرا في كل من تينك الصورتين خلافا لمن خصه بالثانية لان ظاهر حاله انه لا يفعل محرما في معتقده (والاصح انه) اى من لا يعتقد ذلك (يدين) لانه لو وصل ما يدعيه باللفظ لا تنظم ومعنى التدين ان يقال للاحرمة عليه ظاهرا وليس لك مطاوعته الا ان غلب على ظنك صدقه بقرينة اى وحينئذ يلزمها تمكينه ويحرم عليها النشوز ويفرق بينهما القاضى من غير نظر

لتصديقها كما صححه صاحب المعين وجرى عليه ابن الرفعة وغيره فان قلت لو اقرت لرجل بالزوجة فصدقه عنها لم يفرق بينهما وإن كذبها الولي والشهود فملا كان هنا كذلك قلت يفرق بانما لم نعلم ما نعايستند اليه في التفريق وهما علمنا ما نعاظهما اراد ارفعه بتصادقهما فلم ينظر اليه ولا لا يمكنك منها وإن حلت لك فيما بينك وبين الله تعالى ان صدقت قال الراعى وهذا معنى قول الشافعى رضى الله عنه له الطلب وعليها الحرب ولو استوى عندها صدقه وكذبه كره لها تمكينه وإن ظنت كذبه حرم عليها تمكينه ولا تتغير هذه الاحوال بحكم قاض بتفريق ولا بعده تعويلا على الظاهر فقط لما ياتى ان محل نفوذ حكم الحاكم باطنا اذا وافق ظاهر الامر باطنه ولها اذا كذبه ان تنكح بعد العدة من لم يصدق الزوج لا من صدقه ولو بعد الحكم بالفرقة (ويدين من قال انت طالق وقال اردت ان دخلت او ان شاء زيد)

لما مرو لا يقبل منه دعوى ذلك ظاهر إلا التحليف خصمه انه ما يعلم انه قصد ذلك كذا قاله بعضهم وظاهره ان اليمين لو ردت حلف انه اراد ذلك وقبل منه ظاهر او فيه نظر لان غاية الرد انه كالأقرار وقد تقرر ان تصديقها لا نظر اليه (٨٥) وخرج به ان شاء الله فلا يدين فيه لانه يرفع

حكم اليمين جملة فينا في لفظها مطلقا والنية لا تؤثر حينئذ بخلاف بقية التعليقات فانها لا ترفع بل تخصصه بحال دون حال والحق بالاول ما لو قال من اوقع الثلاث كنت طلقت قبل ذلك باثنا اورجعيا وانقضت العدة لانه يريد رفع الثلاث من اصلها وما لو اوقع الاستثناء من عدد نص كاربعتن طوالق واراد الافلانة وانت طالق ثلاثا واراد الا واحدة بخلاف نسائي وبالثاني نية من وثاق لانه تأويل وصرف للفظ من معنى الى معنى فلم يكن فيه رفع لشيء بعد ثبوته والحاصل ان تفسيره بما يرفع الطلاق من اصله كاردت طلاقا لا يقع او ان شاء الله او ان لم يشأ او الا واحدة بعد ثلاثا او ان فلانة بعد اربعتن لم يدين او ما يقيد او يصرفه لمعنى آخر او يخصه كاردت ان دخلت او من وثاق او الا فلانة بعد كل امرأة او نسائي دين وإنما يفعه قصده ما ذكر باطنا كان قبل فراغ اليمين فان حدث بعده لم يفده كما مر في الاستثناء ولو زعم انه اتى به واسمع نفسه فان صدقته فذاك والا حلفت وطلقت

عنها اه عش (قوله لما مر) أى في شرح والأصح أنه يدين (قوله لان غاية الرد) أى اليمين المردودة (قوله وقد تقرر) أى انفا في شرح انه يدين (قوله وخرج به) الى المتن في النهاية (قوله فلا يدين) الى قوله والحق بالاولى في المعنى (قوله مطلقا) أى من كل وجه (قوله حينئذ) أى حين منافاتها للفظ من كل وجه (قوله فانها) أى بقية التعليقات اه عش (قوله والحق بالاول) وهو ان شاء الله سم وعش (قوله ما لو قال الخ) عدم القبول هنا باطنا في غاية الاشكال ولعله غير مراد سم على حج اه عش اقول وقوله في غاية الاشكال ظاهر وقوله ولعله الخ يؤيده ما قدمه الشارح في النكاح في مبحث شاهده في شرح او اتفاق الزوجين (قوله وما لو اوقع الاستثناء الخ) أى ادعى ارادة الاستثناء (قوله كاربعتن طوالق الخ) (فرع) لو قال اربعتن طوالق الافلانة فقضى كلام الروضة صحة هذا الاستثناء خلافا لمن خالف ويؤيده ما تقدم في باب الاقرار من صحة الاستثناء من المعين مر اه سم (قوله بخلاف نسائي) والفرق ان اربعتن ليس من العام لان مدلوله عدد محصور وشرط العام عدم الحصر باعتبار ما دل عليه اللفظ ونسائي وان كان محصورا في الواقع لكن لادلاله بحسب اللفظ على عدده اه عش (قوله وبالثاني) وهو بقية التعليقات اه عش (قوله نية من وثاق) وهل مثله على الطلاق واراد من ذراعى مثلا ويفرق فيه نظر وقد اجاب مر على البديهي بانه لا يدين فيه كافي ارادة ان شاء الله بجامع رفع الطلاق بالكلية فليتأمل جدا فانه قد يرده عليه ان من وثاق فيه رفع الطلاق بالكلية ايضا سم على حج اه عش عبارة السيد عمر بعد ذكر كلام سم نصها الحق انه لا يظهر تفاوت بين من ذراعى وبين من وثاق اه (قوله والحاصل الخ) عبارة الروض والضابط انه ان فسر بما يرفع الطلاق فقال اردت طلاقا لا يقع او ان شاء الله او يخصه بعدد بطلتك ثلاثا واراد الا واحدة او اربعتن واراد الافلانة فلا يدين انتهت اه رشيدى (قوله وإنما يفعه الخ) كذا في المعنى (قوله ولو زعم) أى قال وقوله انه اتى به أى ما ذكر عبارة النهاية بها اه قال عش قوله انه اتى بها الخ أى بالمشيئة خرج به ما لو قال اتيت بقولى ان دخلت الدار ونحوه فانكرت فانه المصدق دونها كما قدمناه في الاستثناء عن سم اه وافرده الرشيدى (قوله والا) أى بان انكرت انه اتى به اه سم (قوله كالمو قال عدلان الخ) انظر التشبيه راجع لما ذاهل الصورة ان العدلين شهدا عند القاضي او أخبرا فقط اه رشيدى أول الظاهر أن مرجع التشبيه قوله حلفت الخ وان الصورة أنهما شهدا عند القاضي والمعنى يثبت الطلاق عند الانكار بالحلف كما ثبت بشهادة عدلين حاضرين انه الخ (قوله قولها) أى الزوجة ولا قولهما أى العدلين (قوله لانه الخ) عبارة النهاية انه الخ باسقاط اللام (قوله لم يكذب) ببناء المفعول من التفعيل وكذا قوله كذب (قوله ما قيمة هذا درهم) هو المحلوف عليه (قول المتن بعضهم) يشعر بفرض المسئلة فيمن له غير الخاصة فلم يكن له غير ما طلقت كما بحثه بعضهم أى الزركشى قياسا على ما لو قال كل امرأة لى طالق الا عمرة ولا امرأه له غير ما فلانها تطاق كافي الروضة واصلها عن

(قوله والحق بالاول) أى وهو ان شاء الله ما لو قال الخ عدم القبول هنا باطنا في غاية الاشكال ولعله غير مراد (قوله وما لو اوقع الاستثناء من عدد نص الخ) (فرع) لو قال اربعتن طوالق الافلانة فقضى كلام الروضة صحة هذا الاستثناء خلافا لمن خالف ويؤيده ما تقدم في باب الاقرار من صحة الاستثناء من المعين مر (قوله وبالثاني نية من وثاق الخ) هل مثله على الطلاق واراد من ذراعى مثلا ويفرق فيه نظر وقد اجاب مر على البديهي بانه لا يدين فيه كافي ارادة ان شاء الله بجامع رفع الطلاق بالكلية فليتأمل جدا فانه قد يرده عليه ان من وثاق فيه رفع الطلاق بالكلية (قوله والا) أى بان انكرت انه اتى به (قوله في المتن وقال اردت بعضهم) قال الزركشى تصويرهم المسئلة بقوله اردت بعضهم صريح في ان الفرض فيما اذا كان له زوجة

كالمو قال عدلان حاضر ان انه لم يات بها لانه نفي محصور ولا يقبل قولها ولا قولها لم نسمعه أى بها بل يقبل قوله يمينه لانه لم يكذب أى ما لو كذب صريحا فانه يحتاج للينة ولو حلف مشير النفس ما قيمة هذا درهم وقال نويت بل اكثر صدق ظاهرا كما اتى به ابو زرعة لان اللفظ يحتمله وان قامت قرينة على ان مراده بل اقل لان النية اقوى من القرينة (ولو قال نسائي طوالق وقال اردت بعضهم

فالمصحيح انه لا يقبل ظاهرا)

لانه خلاف ظاهر اللفظ  
من العموم بل يدين لاحتماله  
(إلا بقرينة بان) أى كان  
(خاصته وقالت) له  
(تزوجت) على (فقال)  
فى إنكاره المتصل بكلامها  
أخذاما يأتى (كل امرأة  
لى طالق وقال اردت غير  
الخاصة) ظهور صدقه  
حينئذ وقيل لا يقبل مطلقا  
ونقله عن الاكثرين ومثل  
ذلك ما لو اردت الخروج  
لمكان معين فقال إن خرجت  
الليلة فانت طالق فخرجت  
لغيره وقال لم أقصد إلا منعها  
من ذلك المعين فيقبل ظاهرا  
للقرينة وما فى الروضة فى  
الايان انه لو قيل له كلم  
زيدا اليوم فقال لا كلمته  
ونوى اليوم قبل ظاهرا الى  
للقرينة أيضا وبه يفرق  
بينه وبين قولها لو قال لا  
أدخل دار زيدو قال اردت  
ما يسكنه دون ما يملكه لم  
يقبل ظاهرا أى لعدم  
القرينة ومرا انه لو قال وهو  
يحياها من وثاق انت طالق  
وقال اردت من وثاق لم يقع  
عليه شيء للقرينة وقيد  
المتولى مسألة الروضة بما إذا  
وصل حلفه بكلام السائل  
وإلا لم تنفعه النية أى لانه  
لاقرينة حينئذ ويظهر  
ضبط الطول والقصر  
بالعرف وأنه هنا أوسع منه  
بين إيجاب البيع وقبوله ثم  
ما ذكر إنما هو فى القرينة  
اللفظية كما ترى ومنه ما لو

فتاوى القفال وأقرأه بخلاف قوله النساء طوالت إلى الأعمرة ولا امرأة له غيرهما والفرق أنه في هذه الصورة لم يصف النساء لنفسه أه معنى ومثله في النهاية إلا أنه زاد عقبه وأقرأه قوله لكن ظاهر إطلاقهم بخلافه لوجود القرينة هنا أي حيث نواها أه وفي سم بعد إطلائها في الرد على الزكشي مانصه وليست مسئلتنا بتأثير ذلك كابتين فالوجه فيها خلاف هذا الذي قاله الزكشي وأنه لا فرق فيها بين ذي الزوجة وذو الزوجات وقال عش قوله لكن ظاهر إطلاقهم الخ معتمداً (قول المتن فالصحيح أنه لا يقبل ظاهر إلا بقرينة) هذا التفصيل يجري في كل موضع قلنا أنه يدين فيه كما صرحوا به فيما إذا قال طلاقاً من وثاق إن كان حلها منه قبل والإفلا أه معنى (قوله لأنه خلاف) إلى قوله وما في الروضة في النهاية (قوله عما يأتي) أي انقاع المتولى (قوله ونقله عن الأكثرين) وحيث ذكرنا رجاءه هنا مخالف لما التزمه الرافعي من تصحيح ما عليه الأكثرين ولا يحسن تعبيره بالصحيح أه معنى (قوله ومثل ذلك الخ) ولو طلب منه جلاء زوجته على رجال أجنب خلف بالطلاق الثلاث أنها لا تجلي عليه ولا على غيره ثم جلست تلك الليلة على النساء ثم قال أردت بلفظ غيره الرجال الأجنب قبل قوله أي ظاهر أبيمينه ولم يقع بذلك طلاق كما أفق به والد رحمه الله تعالى للقرينة الحالية وهي غير ته على زوجته من نظر الأجنب لها أه نهاية وفي سم نحوه (قوله وما في الروضة الخ) عطف على قوله ما لو أردت الخ (قوله كالم) قضية قوله الاتي وقيد المتولى الخ أنه بمحذف أداة الاستفهام أي اكلم زيداً (قوله وبه) أي بقوله أي للقرينة أيضاً وقوله بينه أي بين قول الروضة المار وقوله وبين قولها أي الروضة (قوله ومر) أي في شرح وترجمة الطلاق بالجمجمة صريح على المذهب (قوله حيثئذ) أي حين عدم الاتصال (قوله وأنه) أي العرف أو ما ذكر من الطول والقصر (قوله ثم ما ذكر) أي تأثير القرينة والعمل بها (قوله إنما هو في القرينة اللفظية) أي يتم ذلك فيمن يحلها من وثاق فإن القرينة الحالية بلا شك بل قد ينافي في مسئلة الاخت في كون القرينة لفظية فليتأمل وما يمنع التقييد باللفظية مسئلة جلاء زوجته

غير المختصة فلم يكن له وأراد الاستثناء فينبغي أن يطلق كالأطلاق كل امرأة طالق إلا عمره ولا امرأة له سواها فانها تطلق كما نقلناه عن فتاوى الفقهاء قال بخلاف النساء طالق إلا عمره ولا امرأة له سواها والفرق أنه لم يصفهن إلى نفسه وأقره ويحتمل هنا الوقوع بناء على أن الاستثناء لا يكون إلا من المملوك فإنه لا يملك الإطلاق عمره فكانه استثناءها من نفسها وهو باطل اه كلام الزركشي وأقول فيه نظر ظاهر لأنه لا يخفى أن المراد بقول المصنف كغيره وقال أردت غير المختصة أنه قال أردت بقولي نسائي طالق أو كل امرأة لي فقوله طالق إنما يربطه بقوله نسائي أو كل امرأة لي طالق بعد تقييده بغير المختصة فهو نظير ما قاله السبكي في قول ذي الزوجة الواحدة نسائي أو كل امرأة لي غيرك طالق بتقديم أداة الاستثناء أعني غيرك على قوله طالق من أنها لا تطلق لأنه لم يربط الإطلاق بقوله نسائي أو كل امرأة لي إلا بعد تقييده بغير المختصة غاية الأمر أنه هنالم يصرح بهذا التقييد بل نواه فاحتيج في قوله ظاهر إلى قرينة وهناك صرح به فعمل به مطلقا بخلاف ما إذا أخر أداة الاستثناء فقال كل نسائي أو كل امرأة لي طالق غيرك فإنه يقع الطلاق للاستعراق وليست مسئلتنا نظير ذلك كما تبين فالوجه فيها خلاف هذا الذي قاله الزركشي وأنه لا فرق فيها بين ذي الزوجة وذو الزوجات على أنه يحتمل أنه يحمل كلامه على ما يوافق ما قلناه بأن يريد بقوله وأراد الاستثناء أنه لم ينو غير المختصة بقوله نسائي أو كل امرأة لي أطلق ذلك ثم بعد تلفظه بقوله طالق نوى حينئذ استثناء المختصة وهذا هو نظير ما نظر به فتامله (قوله في المتن فالصحيح أنه لا يقبل ظاهره) ((فرع)) زوجة أريد جلوتها على الرجال فحصلت غيرة الأب أو الزوج خلف أنها لا تجلي عليه ولا على غيره وقال أردت غيره من الرجال فاقى شيخنا الشهاب الرملي بقبول دعواه ظاهره فلا بحث بجلوتها على النساء لقرينة الغيرة المقتضية إرادة الرجال (قوله ومنه ما لو قال الخ) انظر ما للفظية في هذا (قوله كما إذا دخل على صديقه وهو يتعدى فقال) قد قال قضية هذا الكلام أن هذا عند الإطلاق وإن المراد أن اليمين ليست محمولة فيه على الحال وحينئذ فهذا ليس مما نحن فيه من أنه إذا نوى التقييد لم يقبل ظاهرا إلا بقرينة فكيف قيدنا نحن فيه بغير ذلك كما أفاده قوله قبل ثم ذكر الخ فتأمل

## المحكمة

قال لها ان رأيت من أختي شيئا ولم تخبريني به فإنه يحتمل على موجب الريبة اما القرينة الحالية

كما إذا دخل على صديقه وهو يتغدى فقال إن لم تغد معي فأمراني طالق لم يقع الا بالياس (٨٧) وان اقتضت القرينة انه يتغدى معه

الان ذكره القاضي وخالفه البغوى فقيده بما تقتضيه العادة قيل وهو افقه انتهى ويأتى قبيل فصل التعليق بالحل عن الروضة ما يؤيده وعن الاصحاب ما يؤيد الاول وانه مستشكل وما يرجح الثاني النص في مسألة التغدى على ان حلف يتقيد بالتغدى معه الان (فرع) اقر بطلاق او بالثلاث ثم انكر او قال لم يكن الا واحدة فان لم يذكر عذر لم يقبل والا كظننت وكلي طلقها فبان خلافه او ظننت ما وقع طلاقا او الخلع ثلاثا فافتيت بخلافه وصدقته او اقام به بينة قبل (فصل) في تعليق الطلاق بالازمنة ونحوها إذا قال أنت طالق في شهر كذا او في (اوله) او في (اول جزء) ثبت في محل التعليق على ما بحثه الزكشى كونه (منه) وعليه فكان الفرق بينه وبين ما مر اول اول الصوم ان العبرة بالبلد المنتقل اليه لانه ان الحكم ثم منوط بذاته دون غيرها فنيط الحكم بمحلها بخلافه هنا فانه منوط بمحل العصمة وهو غير متقيد بمحل فروعى محل التعليق الذى هو السبب في ذلك الحل وذلك لصدق

الحكمة في النهاية عن افتام والده اه سیدی عمر عبارة سم قوله ومنه ما لو قال الخ انظر ما اللفظية في هذا اه (قوله) كما إذا دخل على صديقه وهو يتغدى الخ) قد يقال قضية هذا الكلام ان هذا عند الاطلاق وان المراد ان المين ليست محمولة فيه على الحال وحينئذ هذا ليس مما نحن فيه من انه إذا نوى التقييد لم يقبل ظاهرا إلا بقرينة فكيف قيد ما نحن فيه بغير ذلك كما افاده قوله قبل ثم ما ذكر الخ فتأمل اه سم (قوله) ما يؤيده اى الثانى (قوله) ما يؤيد الاول) هو قوله لم يقع الا بالياس اه ع ش (قوله) اقر الى الفصل في النهاية (قوله) ثم انكر اى اصل الطلاق (قوله) كظننت وكلي الى قوله ثلاثا يعنى فاقرت على ذلك الظن وقوله فافتيت بخلافه اى بان ما وقع لم يكن طلاقا او الخلع لم يكن ثلاثا فكان الظن فاسدا فالأقرار كذلك اه كرى (قوله) وصدقته اى صدقت الزوج فيما ادعاه من بيان خلاف تطليق الوكيل او خلاف ظنه وقوله او اقام به اى بالخلاف المذكور اه كرى

(فصل في تعليق الطلاق بالازمنة ونحوها) (قوله) ونحوها اى غيرها والمشابهة بين الازمنة وما ذكر معها فى مجرد ان كلاما مستقلا والافلامشابهة بين الزمان والطلاق فيما لو قال ان طلقك فانت طالق ولو قال وما يتبعه لسلم من ذلك اه ع ش (قوله) او فى راسه او دخوله او مجيئه او ابتداءه او استقباله او اول اجزائه نهاية ومعنى (قول المتن باول جزء) اى معوه وهو اول ليلة منه نهاية ومعنى وشرح المنهج (قوله) ثبت في محل التعليق (قوله) فلو علق ببلده وانتقل الى اخرى ورأى فيها الهلال وتبين انه لم يرفى في تلك لم يقع الطلاق بذلك قال الزركشى وظاهر كما قال شيخنا ان محله إذا اختلفت المطالع اه معنى وقوله وظاهر الخ كذا في النهاية قال ع ش قوله وظاهر كما قال الخ معتمد اه (قوله) على ما بحثه الخ) عبارة النهاية كما بحثه الخ (قوله) كونه فاعل ثبت والضمير لاول جزء (قوله) وعليه الى المتن في النهاية (قوله) وعليه اى ما بحثه الزركشى (قوله) بينه اى تحقق اول الشهر اذا علق به الطلاق حيث اعتبر فيه محل التعليق (قوله) لا منه عطف على اليه (قوله) ان الحكم لعل المراد به وجوب الصوم (قوله) بذاته يعنى الصائم اه رشيدى (قوله) فنيط الحكم لعل المراد به ثبوت اول الشهر (قوله) بخلافه هنا) انظر ما المراد بالحكم هنا ولعل الاولى ان يقول بخلاف حل العصمة فانه غير متقيد بمحل فروعى الخ (قوله) الذى هو السبب صفة التعليق (قوله) وذلك اى قول المتن وقع باول جزء اه ع ش (قوله) لصدق ما علق به حينئذ) عبارة المعنى والاسنى والنهاية لتحقيق الاسم باول جزء منه اه (قوله) حتى في الاولى) هى قوله في شهر كذا اه ع ش (قوله) يقع اى الطلاق بحصوله اى الدخول في اولها اى الدار والجوار متعلق بالضمير (قوله) فان اراد الخ) عبارة المعنى والاسنى في شرح فيعجز اول يوم منه فان اراد وسطه او اخره وقد قال انت طالق في شهر كذا او اراد من الايام احد الثلاثة الاول منه وقد قال انت طالق غرة دين لاحتقال ما قاله فيهما ولان الثلاثة الاول غرة في الثانية ولا يقبل ظاهرا وان قال اردت بغرة او براسه المنتصف مثلام يدين وإن قال انت طالق في رمضان مثلا وهو فيه طلق في الحال وان قال وهو فيه انت طالق في اول رمضان او اذا جاء رمضان فطلق في اول رمضان القابل اه (قوله) ما بعد ذلك) اى ما بعد الجزء الاول فيما لو قال انت طالق في شهر كذا اما لو قال ذلك في غيره فلا لعدم احتمال لفظه لغير الاول وعبارة سم على حجب قوله فان اراد ما بعد ذلك هو صادق بما لو اراد اليوم الاخير او اخر اليوم الاخير وقد قال في اوله ولعله غير مراد في مثل هذا الا وجه للتدين حينئذ اه اقول خرج بقوله في مثل هذا ما لو قال انت طالق في اول الشهر ثم قال اردت بالاول النصف الاول من الشهر بمعنى الوقوع في اخر جزء من الخامس عشر مثلا فينبغى تدينه لاحتمال اللفظ لما قاله اه ع ش عبارة الرشيدى قوله فاراد

(فصل في تعليق الطلاق بالازمنة ونحوها) (قوله) في محل التعليق الخ) كذا مر (قوله) فكان الفرق الخ) يمكن ان يستغنى عن الفرق بانها سواء لان التعليق سبب الطلاق فاعتبر محله واعتبار المنتقل اليه انما هو لوجوب المستقبل الواقع في المنتقل اليه فليتامل (قوله) فان اراد ما بعد ذلك) صادق بما لو اراد اليوم الاخير

ما علق به حينئذ حتى في الاولى اذا المعنى فيها اذا جاء شهر كذا او مجيئه يتحقق بمجيء اول جزء منه كما لو علق بدخول دار يقع بحصوله في اولها فان اراد ما بعد ذلك دين (او) قال انت طالق (في نهاره) اى شهر كذا (او اول يوم منه فيتم) الطلاق (بفجر اول يوم منه)

لان الفجر اذ اول النهار و اول اليوم و به يعلم اننا لو قال لها انت طالق يوم يقدم زيد فقدم قبيل الغروب بان طلاقها من الفجر على الاصح عند الاصحاب و قياسه انه لو قال متى قدم (٨٨) فانت طالق يوم خيخ قبل يوم قدمه فقدم يوم الاربعاء بان الوقوع من فجر الخميس الذي

قبله و ترتيب احكام الطلاق الرجعي أو البائن من حينئذ ونظيره ما لو قال أنت طالق قبل موتى باربعة أشهر وعشرة أيام فعاش أكثر من ذلك ثم مات فيتبين وقوعه من تلك المدة ولا عدة عاياهان كان بائنا أو لم يعاشا ولا ارث لهما وأصل هذا قولهم في أنت طالق قبل قدم زيد بشهر يشترط الوقوع قدومه بعدمضى أكثر من شهر من اثناء التعليق فحينئذ يتبين وقوعه قبل شهر من قدمه فتعتمد من حينئذ لانه علق بزمن بينه وبين القدم شهر فاعتبر مع الاكثرية الصادقة بآخر التعليق فاكثر ليقع فيها الطلاق وقولهما بعد مضي شهر من وقت التعليق مرادها برقت التعاقب آخره فيتبين الوقوع مع الآخر لتقارن الشرط والجزاء في الوجود ولو قال الى شهر وقع بعد شهر مؤبدا الا أن يريد تنجيذه وتوقيته فيقع حالا ومثله الى آخر يوم من عمرى و به يعلم انه لو قال انت طالق آخر يوم من عمرى طلقت بطلوع فجر يوم موته ان مات نهارا أو الا فبفجر اليوم السابق على

ما بعد ذلك لعله خصوص الاولى اه (قوله لان الفجر) الى قوله ولو قال في آخر يوم ولم يزد في النهاية (قوله و به يعلم الخ) أى بالتعادل (قوله و قياسه) أى قوله انت طالق يوم يقدم زيد الخ (قوله فقدم يوم الاربعاء) أى او الخميس سم على حج أى فيتبين الوقوع يوم الخميس الذى قبل يوم الخميس الذى قدم فيه اه عش (قوله الذى قبله) أى حيث مضى لها خميس قبل قدمه وبعد التعاقب والافلا وقوع اه (قوله ونظيره) أى المقيس اه عش (قوله فعاش أكثر من ذلك) ينبغى ان يراد ان الاكثر من اثناء التعليق أخذنا بما يذكره انما اه سم (قوله من تلك المدة) أى ولا يحرم عليه الاستمتاع بها بعد التعليق وظاهره وان طرأ عليه مرض يقطع بموته عادة فيه على وجه يتبين به وقوع الطلاق قبل الوطء فان تبين بعد الوطء انه وقع بعد الطلاق كان وطء شبهة اه عش (قوله ولا عدة عليها الخ) أى حيث انقضت عدة الطلاق قبل موته والافتتقل الى عدة الوفاة ان كان الطلاق رجعيا وتكمل عدة الطلاق ان كان بائنا اه رشيدى زاد عش وفي سم على حج ومعلوم ان عدة البائن قد تنقضى قبل مضي الاربعة اشهر وعشر وكذا عدة الرجعية لانها لو كانت تنقل الى عدة الوفاة لومات في اثناء عدتها لكن عدتها تنقضى هنا قبل الموت فلا يتصور انتقال انتهى اه (قوله وأصل هذا) أى قوله انت طالق قبل موتى الخ اه عش (قوله من اثناء التعليق) هو صادق بان الزيادة على الشهر بقية التعليق وهو ظاهر لان الطلاق يقارن التعليق فتحقق الصفة سم على حج اه عش (قوله فاعتبر) أى الشهر رشيدى وكردى (قوله باخر التعليق) متعلق بالصادقة يعنى يصدق على الجزء الذى هو زمن التلفظ باخر التعليق وعلى اكثر من ذلك الجزء انه أكثرية للشهر أى يصير الشهر مع ذلك أكثر من الشهر واعتبار تلك الاكثرية انما يحتاج اليها ليقع فيها الطلاق اه كردى (قوله وقولهما الخ) جواب سؤال ناشأ عن اعتبار الاكثرية والزيادة على الشهر (قوله وقع بعد شهر الخ) أى فهو تعليق روى الحاكم والبيهقى ان ابن عباس رضى الله عنهما سئل عن رجل قال لامرأته انت طالق الى سنة فقال هى امرأته سنة اه سم (قوله مؤبدا) أى وان كان الى تنقضى ان الطلاق مغيا باخر الشهر وانها تعود بعده الى الزوجية اه عش (قوله فيقع حالا) أى ومؤبدا أيضا عش ورشيدى (قوله ومثله) أى قوله الى شهر اه عش (قوله ومثله الى آخر يوم الخ) تقديره اخذنا بما يأتى انفا الى اليوم الاخير من عمرى أى فيقع فى اليوم الاخير منه كما يفيد قوله ومثله اه سم (قوله و به يعلم) أى بقوله ومثله الى آخر يوم من عمرى (قوله وتقدير ذلك الخ) أى تأويله بان المعنى فى اليوم الاخير من أيام الخ اه عش (قوله فى ذلك الخ) خبر وتقدير ذلك (قوله من اضافة الصفة) وهى اخرا الى الموصوف وهو يوم اه سم (قوله ومحل هذا الخ) مقول قال والاشارة الى قوله طلقت

وأخر اليوم الاخير وقد قال فى أوله ولعله غير مراد فى مثل هذا اذ لا وجه للتبيين حينئذ (قوله فقدم يوم الاربعاء) أى او الخميس (قوله فعاش أكثر من ذلك) ينبغى ان يراد الاكثر من اثناء التعليق اخذنا بما يذكره انما اه سم (قوله ولا عدة عليها ان كان بائنا الخ) ومعلوم ان عدة البائن قد تنقضى قبل مضي الاربعة اشهر وعشر وكذا عدة الرجعية لانها لو كانت تنقل الى عدة الوفاة لومات في اثناء عدتها لكن عدتها تنقضى هنا قبل الموت فلا يتصور انتقال (قوله من اثناء التعليق) صادق بان الزيادة على الشهر بقية التعليق وهو ظاهر لان الطلاق يقارن التعليق فتحقق الصفة (قوله وقع بعد شهر الخ) أى فهو تعليق روى الحاكم والبيهقى ان ابن عباس سئل عن رجل قال لامرأته انت طالق الى سنة فقال هى امرأته الى سنة (قوله ومثله الى آخر يوم من عمرى) تقديره اخذنا بما يأتى انفا الى اليوم الاخير من عمرى أى فيقع فى اليوم الاخير منه كما يفيد قوله ومثله (قوله من اضافة الصفة) أى وهو اخرا الى الموصوف أى وهو يوم (قوله ومحل هذا الخ) بقى ما لومات فى ليلة التعليق فقد يقال هو كالمقال انت طالق امس فيأتى فيه تفصيله الاقلى لانه بمنزلة قوله

ليلة موته وتقدير ذلك فى اليوم الاخير من أيام عمرى اذ هو من اضافة الصفة للموصوف قال بعضهم اخذنا من كلام الجلال البلقينى ومحل هذا ان مات فى غير يوم التعليق او فى ليلة غير الليلة التالية ليوم التعليق بطلوع



والاوقع حالا انتهى ومراده انه يتبين وقوعه من حين التلفظ ولو قال آخريوم لموتى أو من (٨٩) موتى لم يقع شيء لاستحالة الايقاع والوقوع

بعد الموت ولو قال آخريوم ولم يزد لانية فالتى افيتت به انه لا يقع به شيء لتردده بين آخريوم من عمرى او من موتى وما تردد بين موقع وعدمه ولا مرجح لاحدهما من تبادرو نحوه يتبين عدم الوقوع به لان العصمة ثابتة بيقين فلا ترفع بمحتمل ولو قال على آخر عرق يموت منى كما اعتادته طائفة فهو كقوله مع موتى فلا وقوع به كما يأتى او آخر جزء من عمرى او من اجزاء عمرى وقع قبيل موته اى آخر جزء يليه موته خلافا لمن زعم وقوعه حالا فقد صرحوا فى انت طالق آخر جزء من اجزاء حيضتك بانه سنى لاستعقاب الشرع فى العدة واجاب الرويانى عما يقال كيف يقع مع ان الوقوع عقب آخر جزء وهو وقت الموت بان حالة الوقوع هى الجزء الاخير لا عقبه لسبق لفظ التعليق هنا فلا ضرورة الى التعقيب بخلافه فى انت طالق فانه انما يقع عقب اللفظ لا معه لاستحالة ولو قال قبل ان اضربك او نحوه مما لا يقطع بوجوده فضررها بان وقوعه قال جمع عقب اللفظ ورده شيخنا بان الموافق لقولهم فى انت طالق قبل شهر بعده رمضان وقع آخر جزء من رجب وقوعه قبيل الضرب

بطلوع فجر يوم موته الخ (قوله والاوقع حالا) يشمل ما اذا مات فى ليلة التعليق وفى الوقوع حالا حينئذ نظر لاذلم يوجد المعاق عليه بعد التعليق والطلاق ولا يسبق اللفظ اه سم اقول قول الشرح والاحتج صورتان ان يقوله نهار او يموت فى بقية اليوم او يقوله نهار او يموت فى الليلة التالية له وفى كل منها اذا قلنا يتبين وقوع الطلاق من وقت التعليق لا يقال ان الطلاق سبق اللفظ بل وقع الطلاق بصيغته لكن تاخر تنبيهه عن وقته اما لوقاله ليلا ومات فى بقيتها فهو غير داخل تحت ذلك وحكمه ان لا وقوع لعدم وجود ما يصدق عليه اليوم ونظيره ما لو قال ليلا اذ مضى اليوم وحكمه ان لا وقوع اه ع ش (قوله ومراده) اى البعض (قوله ولا لانية له) ظاهره انه ان نوى آخريوم من عمرى فحكمه الوقوع فيه او من موتى فعدم الوقوع مطلقا اه سيد عمر (قوله فالتى افيتت به انه لا يقع الخ) خلافا للنهاية عبارة ته طلقت بغروب شمس بلى ذلك التعليق فيما يظهر ولم نزعهم بعضهم انه افاق بعدم الوقوع مطلقا اه قال ع ش قوله بغروب شمس بلى الخ بل قد يقال فى آخر اليوم الذى عاق فيه لانه يصدق عليه انه آخريوم من هاتيك الايام وهو وجه وقوله ولم نزعهم بعضهم وهو ح (قوله بين وقوعه ودمه) نشر مرتب (قوله ونحوه) اى كالقرينة الخارجية (قوله كما يأتى) اى فى التنبيه (قوله او آخر جزء) الى الماتن فى النهاية الا قوله خلافا لى فقد (قوله او آخر جزء من عمرى) ويظهر انه لو قال آخر عمرى كان الحكم كذلك اه سيد عمر (قوله فقد صرحوا الخ) عبارة النهاية لتصر يحكم الخ (قوله وهو) اى الموت (قوله لاستحالة) اى الوقوع مع اللفظ (قوله ولو قال قبل ان اضربك الخ) قال فى الروض وان قال انت طالق قبل موتى وقع فى الحال انتهى اه سم (قوله مما لا يقطع بوجوده) اخرج قبل طلوع الشمس اه سم (قوله فضررها) اى بعد التعليق واو بزمن طويل ومعه وم قوله فضررها اننا لم يضر بها لم يقع لان المعنى ان ضربك فانت طالق قبل الضرب ولم يوجد الضرب فلا وقوع اه ع ش (قوله قال جمع الخ) معتمده اه ع ش عبارة السيد عمر اقول يؤيده ما نقله الشيخان عن القفال فى انت طالق قبل موتى من الوقوع فى الحال بخلاف قبل موتى بضم القاف مع ضم الباء واسكانها وقيل موتى فانه لا يقع الا فى آخر جزء من عمره نعم يشكل على ما قاله ذلك الجمع بل وعلى مسئلة الموت ما استند اليه شيخ الاسلام ولا يجدى فى الفرق ما افاده الشارح رحمه الله تعالى اذ التعليق فى المسئلة المذكورة ليس بمحدود بل بمطابق مضاف لمحدود ومع ذلك صادق بكل زمن من الازمنة السابقة بلا شك فليتأمل اه سيد عمر (قوله وقوعه الخ) خبر ان الموافق الخ (قوله لقولهما مستند الى حال اللفظ ولم يقلوا الخ) وقد يقال قولهما مستند الى حال اللفظ ولم يقلوا وقوعه فى حال اللفظ يؤيد الثانى اه سم

انت طالق فى اليوم الماضى وقد يقال بخلافه لان هذا جاهل بموته فليس قصده الا التعليق بجميى آخريوم من عمره وقد بان بموته استحالة فلا يقع شيء لان الطلاق لا يسبق اللفظ (قوله والاوقع حالا) يشمل ما اذا مات فى ليلة التعليق وفى الوقوع حالا نظر اذ لم يوجد المعاق عليه بعد التعليق والطلاق لا يسبق اللفظ وقد يقال يجرى فيه انت طالق امس لانه معناه وقد يفرق فيجوز (قوله ولو قال آخريوم ولم يزد لانية فالتى افيتت به انه لا يقع به شيء الخ) ولو قال آخريوم ولم يزد لانية له وقع بغروب شمس اول يوم يلقاه اى لوجوده سمى المعاق عليه بعد التعليق خلافا لمن قال انه افاق بعدم الوقوع مطلقا شرح مر (قوله ولو قال قبل ان اضربك او نحوه الخ) قال فى الروض وان قال انت طالق قبل موتى وقع فى الحال اه (قوله مما لا يقطع بوجوده الخ) اخرج قبل طلوع الشمس (قوله عقب اللفظ) قد يتضح انه لو اتصل موته باخر اللفظ بلا فاصل لانه لا يقع وفيه نظر ويؤيد النظر ما تقدم فى انت طالق قبل قدوم زيد بشهر فقدم بعد شهر فقط بعدم تمام التعليق من انه يقع مع آخر التعليق لا بعده فقد وقع مع اللفظ مع انه لم يسبق زمان الوقوع فليراجع فان ما قاله الرويانى مشكوك وما ادعاه من الاستحالة ممنوع وكذا يقال فى قوله الاتى قال جمع عقب اللفظ (قوله لقولهما مستندا الى حال اللفظ ولم يقلوا الى اللفظ) وقد يقال قولهما مستند الى حالة اللفظ ولم يقلوا وقوعه فى حال اللفظ يؤيد

باللفظ السابق وقول الشيخين فحينئذ يقع مستند الى حال اللفظ اقرب

الى الاول بل ظاهر فيه لقولهما مستند الى حال اللفظ ولم يقلوا الى اللفظ

وعليه فرق بين هذا وما قاس عليه بان التعاقب ثم بازمنة متعاقبة كل منها عدد والطارفين فقيد الوقوع بمصادقة فقط وهنا بفعل ولا زمن له محدود يمكن التقيد به فتعين الوقوع من حين اللفظ (او) انت طالق (اخره) اى شهر كذا او انسلاخه او نحو ذلك (هـ) يقع) باخر جزء من الشهر) لأن المفهوم منه آخره الحقيقى (٩٠) (وقيل) يقع (بأول النصف الآخر) منه وهو أول جزء منه ليلة سادس عشره لأن منه إلى

آخره يسمى آخره ويرد بمنع ذلك (ولو قال ليلا إذا مضى يوم) فانت طالق (هـ) تطلق (بغروب شمس غده) اذ به يتحقق مضى يوم (أو) قاله (نهارا) يفدأوله (ففى مثل وقته من غده) يقع الطلاق لأن اليوم حقيقة فى جميعه متواصلا او متفرقا ولا ينافيه مامر انه لو نذر اعتكاف يوم لم يجزله تفريق ساعاته لأن النذر موسع يجوز ايقاعه اى وقت شاء والتعليق محمول عند الاطلاق على أول الازمنة المتصلة به اتفاقا ولأن الممنوع منه ثم تخلل زمن لا اعتكاف فيه ومن ثم لو دخل فيه اثناء يوم واستمر الى نظيره من الثانى أجزأه كما لو قال اثناءه على ان اعتكف يوما من هذا الوقت وهذا هو نظير ما هنا بجامع ان كلا حصل الشروع فيه عقب اليمين اما لو قاله اوله بان فرض انطباق اخر التعليق على اوله فتطلق بغروب شمسها ولو قال أنت طالق كل يوم طلقة طلقت فى الحال طلقة واخرى اول الثانى واخرى

(قوله وعليه) أى على الاول وهو ما قاله الجمع يفرق بين هذا أى نحو قبل أضر بك (قوله وما قاس) أى شيخنا والضمير فى بمصادقه يرجع إلى الوقوع اهـ كرى اقول والظاهر المتعين ان الضمير راجع إلى الزمن المحدود وهو كامل الرجب (قوله ولا زمن له الخ) على ان قوله او لا مما لا يقطع بوجوده ظاهر فى الفرق بين ما ذكره وبين ما قاس عليه لأن الشهر الذى بعده رمضان مما يقطع بوجوده اهـ عش (قوله اى شهر كذا) إلى قول المتن وبه يقاس فى النهاية (قوله منه ليلة الخ) الاخصر الاوضح من ليلة الخ (قوله لأن منه إلى اخره) لعل هنا سقطت من الكاتب والاصل لأن أول جزء منه الخ وعلى فرض عدم السقطة غاية ما يتكافى فى توجيهه ان اسم ان محذوف اى لانه اى النصف الآخر منه اى من اوله إلى آخره يسمى أو ان من بمعنى اول والضمير ان راجعان إلى النصف الآخر عبارة النهاية والمغنى إذ كله اخر الشهر اهـ وهى ظاهرة (قوله بمنع ذلك) عبارة المغنى بسبق الاول إلى الفهم (تنبيه) لوعلق باخر اول اخره طلقت باخر جزء منه وان علقه بأول اخره طلقت بأول اليوم الاخير منه او علق بان تصاف الشهر طلقت بغروب الشمس الخامس عشر وإن نقص الشهر أو علق بنصف نصفه الاول طلقت بطول فجر الثامن أو علق بنصف يوم كذا طلقت عند زواله او علق بما بين الليل والنهار طلقت بالغروب ان علق نهارا أو لا فبالفجر اهـ محذوف وقوله لو علق باخر اول الخ فى النهاية مثله (قوله بعد اوله) سيد كر محترزه بقوله اما لو قال اوله الخ (قوله فى جميعه) اى جميع النهار (قوله ولا ينافيه) اى التعليق (قوله المتصلة به) اى بالتعليق (قوله ثم) اى فى نذر الاعتكاف (قوله لو دخل فيه) اى الاعتكاف (قوله اثناءه) اى اليوم (قوله وهذا) اى قوله ومن ثم لو دخل الخ اهـ عش (قوله ما هنا) أى فى تعليق الطلاق (قوله عقب اليمين) فيه تغليب اهـ رشيدى (قوله بان فرض انطباق اخر التعليق الخ) بان وجد اوله بعقب اخر التعليق بخلاف ما اذا قارنه سم على حج اهـ رشيدى زاد عش اى فلا يقع الا بمضى جزء من اليوم الثانى اهـ عبارة السيد عمر قوله بان فرض الخ وهذا كما قال الزركشى اذا تم التعليق واستعقبه اول النهار اما لو ابتداء اول النهار فقد مضى جزء قبل تمامه فلا يقع بغروب شمسها اهـ اى بل بمضى قدر من التعليق من غده اهـ (قوله طلقت فى الحال الخ) اى ان كان قاله نهارا والا فلا تطلق الا بمضى الغداه عش (قوله وأخرى أول الثانى الخ) وفى المطلب عن العبادى لو قال انت طالق اول النهار واخره اطلق واحدة بخلاف ما لو قال انت طالق اخر النهار واوله فتطلق طلقتين والفرق انها فى الاولى اذا طلقت فى اول النهار أمكن سحب حكمها على اخره بخلافه فى الثانية كذا فى الخادم فى كتاب الايمان (فرع) لو قال لزوجه انت طالق فى افضل ساعات النهار فالظاهر انه لا يقع عليه الطلاق الا بمضى النهار نظير ما لو قال انت طالق ليلة القدر وقد قالوا فيه انه انما يقع عليه الطلاق بأول الليلة الاخيرة من رمضان لان بها يتحقق ادراك ليلة القدر ولو حصل منه التعليق فى اثناء العشر الاخير لم يقع الطلاق الا بمضى مثله من السنة القابلة اهـ عش (قوله ولم ينتظر فهما) اى اليوم الثانى والثالث اى بل اوقعنا الطلاق اولهما اهـ رشيدى (قوله الصادق) اى المستحق (قوله او قال إذا مضى) إلى قول المتن وبه يقاس فى المغنى لا قوله فان قلت إلى وخرج (قوله وإن بقى منه لحظة) وإن اراد الكامل دين كما يأتى عن سم (قوله والحمل على الجنس متعذر الخ) قديقال قضية تحقق الجنسية فى كل من افراده صدق

الثانى (قوله بان فرض انطباق آخر التعليق على أوله) بأن وجد أوله بعقب آخر التعليق بخلاف ما اذا قارنه (قوله لاقتضائه التعليق بفراغ ايام الدنيا) قديقال قضية تحقق الجنسية فى كل من افراده صدق التعليق

اول الثالث ولم ينتظر فيهما مضى ما يكمل به ساعات اليوم الاول لانه هنالم يعلق بمضى اليوم حتى يعتبر كاله بل باليوم الصادق باوله وظهور هذا تعجب من استشكل ابن الرفعة له (او) قال اذا مضى (اليوم) فانت طالق (فان قاله نهارا) أى اثناءه وان بقى منه لحظة (فبغروب شمسها) لان الالعهدية تصرفه الى الحاضر منه (والا) يقوله نهارا بل ليلا (لغا) فلا يقع به شيء اذ لانهار حتى يحمل على المهود والحمل على الجنس متعذر لاقتضائه التعليق بفراغ ايام الدنيا فان قلت

لم لا يحمل على المجاز لتعذر الحقيقة قلت لان شرط الحمل على المجاز في التعاليق ونحوها قصد المتكلم له أو قرينة خارجية تعينه ولم يوجد واحد منهما هنا وخرج بمضى اليوم قوله أنت طالق اليوم أو الشهر أو السنة أو هذا اليوم أو الشهر أو السنة فانها تطلق حالا ولو ليلسا أو أنصب أم لا لأنه أوقعه وسعى الزمن بغير اسمه فلفت التسمية (وبه) أي بما ذكر (يقاس شهر وستة) في التعريف والتكثير لكن لا يتاق هنا الغاء كما هو معلوم فيقع في إذا مضى الشهر أو السنة بانقضاء باقيهما وان قل فان أراد الكامل دين وفي إذا مضى شهران وافق قوله أي آخر قوله أخذنا بما مر آفاق الروياني ابتداء بمضيه وان نقص وان لم يوافقه فان قاله ليلا وقع بمضى ثلاثين يوما ومن ليلة الحادي والثلاثين بقدر ما كان سبق من ليلة التعليق أو نهارا فكذا لكن من اليوم الحادي والثلاثين بعد التعليق ومحله أن كان

التعليق بمضى يوم واحد بعد اه سم (قوله لم لا يحمل على المجاز) أي بان يراد باليوم الليلة بعلاقة الضدية أو مطلق الوقت فتطلق بمضى الليلة أو مضى ما يصدق عليه الوقت الذي وقع فيه التعليق اه ع ش (قوله أو قرينة خارجية الخ) أي فيحمل اللفظ عند الإطلاق على ما دللت عليه القرينة اه ع ش (قوله ولم يوجد واحد منهما) هلا جعلت استحالة الحقيقة قرينة فانهم عدوا الاستحالة من القرائن اللهم إلا إن يقال ليست خارجية وقرينة المجاز في التعاليق ونحوها لا تكون الا خارجية كما صرح به الشارح سم وقوله هلا الخ لعله على سبيل النزول وتسليم أن أُل حقيقة في العهد الحضورى والا فالتحقيق انها حقيقة في الجنس من حيث هو وعليه فلا يخفى ما في كلام الشارح كغيره اه سيد عمر (قوله أو الشهر) أو شعبان أو رمضان من غير ذكر شهر اه نهاية قال ع ش قوله من غير ذكر شهر افهم انه لو قال أنت طالق شهر رمضان لم تطلق الا بدخول شهر رمضان كما لو قال أنت طالق في شهر رمضان ويخالفه ما في حاشية الزبدي من انه لو قال أنت طالق شهر رمضان أو شعبان يقع حالا مطلقا اه عبارة الرشيدى قوله من غير ذكر شهر انظر ما وجهه وفي حاشية الزبدي ما يخالفه اه (قوله أنصب الخ) أي ما ذكر من اليوم وما عطف عليه (قوله في التعريف) الى المتن في النهاية وفيها وفي المغنى وسم هنا مسائل راجعها (قوله فيقع) الى الفرع في المغنى ثم قال تنبيهه لو شك بعد مضى مدة من التعليق هل تم العدد أو لا عمل باليتين وحل له الوطء حال التردد لان الاصل عدم مضى العدد والطلاق لا يقع بالشك ولو علق بمسئله عرفا كصعود السماء والطيران واحياء الموتى أو عقلا كالجمع بين الصدين أو شرعا كنسخ رمضان لم تطلق لانهم ينجز الطلاق وانما علقه على صفة ولم توجد اه (قوله وان قل) أي وإن كان الباقي لحظة اه سم (قوله دين) ينبغي ان يجري هذا في إذا مضى اليوم سم على حج اه ع ش (قوله وفي إذا مضى شهر الخ) بمضيه الخ عطف على في إذا مضى الشهر أو السنة بانقضاء باقيهما الخ (قوله عن الروياني) فيه انه لم يعز ما مر انفاق قيل قول المتن أو اليوم الخ لم يعزه الى اجدوا اما ما مر قبل قول المتن أو آخره الخ فمع بعده لا مناسبة بينهما حتى يظهر الاخذ (قوله ابتداء) مفعول وافق وقوله بمضيه صلة يقع اه سم أي المقدر بالعطف (قوله وازلم يوافقه الخ) عطف على ان وافق الخ (قوله ومحله) أي محل تكمل الشهر بما ذكر اه رشيدى (قوله ان كان) أي قوله إذا مضى

بمضى يوم واحد بعد الا أن يقال لا يصدق معنى الجنس ما بقي منه شيء وفيه نظر (قوله ولم يوجد واحد منهما هنا) هلا جعلت استحالة الحقيقة قرينة فانهم عدوا الاستحالة من القرائن اللهم الا ان يقال انها ليست خارجية وقرينة المجاز في التعاليق ونحوها لا تكون الا خارجية كما صرح به الشارح يتأمل من القرائن (قوله فيقع في إذا مضى الشهر) قال في العباب ولو قال إذا مضى الشهر وقع بانقضاء الهلال ولما مضت الشهور فهو باقى شهور تلك السنة أو إذا مضت شهور فضى ثلاثا أو علق بمضى الساعات فبمضى اربعة وعشرين ساعة أو ساعات فبمضى ثلاث اه وما ذكره في الساعات هو ما قاله الجليل وهو موافق لما قاله فيما إذا مضت الشهور انها لا تطلق الا بمضى اثني عشر شهرا لكن الاصح عند القاضي انها تطلق بمضى ما بقي من السنة وقياسه ساعات ان تطلق هنا بمضى ما بقي من ساعات اليوم واللييلة مع اعتبار سبق الليل ولو قال إذا مضت الايام ففيه نظر وقياسه قولهم واللفظ للروض قليل الرجعة أو حلف ليصوم من الايام فليصم ثلاثا قال في شرحه حملا عليها لا على ايام العمر انتهى الوقوع هنا بمضى الثلاث لكن قياس ذلك الوقوع فيما إذا مضت الساعات بمضى ثلاث إلا أن يفرق فليجروا لو قال إذا مضى ليل فانت طالق لم تطلق الا بعد مضى ثلاث ليل كما أفتى به شيخنا الشهاب الرملى اذ الليل واحد معنى جمع وواحدة ليلة مثل تمر وتمرقة وقد جمع على ليال فزادوا فيها الياء على غير قياس انتهى ولينظر فيما لو قال إذا مضى الليل هل ينصرف للييلة التي هو فيها فيبحث بمضى الباقي منها لان ليلا وان كان بمعنى الجمع الا انه بدخول ال يحمل على الجنس وينصرف للمعهود فيه نظرو قد يقال قد اعتبر الثلاث في الايام والنساء في لا تزوج النساء مع دخول لام الجنس (قوله وان قل) أي وان كان الباقي لحظة (قوله دين) ينبغي ان يجري هذا في إذا مضى اليوم (قوله ابتداء) مفعول وافق وقوله بمضيه صلة

في غير اليوم الاخير والامضى بعده شهر هلالى كفى نظير ما مر في السلم وفي اذامضت سنة بمضى اثني عشر شهر اهلالية فان انكسر الشهر الاول حسب احد عشر شهرا بالالهة وكلت بقية الاول ثلاثين يوما من الثالث عشر والسنة للعربية نعم يدين مر يد غيرها (فرع) حلف لا يقيم بمحل كذا شهر افاقاه مفر قاحت على ما ياتي في الايمان ولو قال انت طالق في اول الاشهر الحرم طلقت باول القعدة لان الصحيح انه اولها وقبل اولها ابتداء المحرم ذكره الاسنوى (أو) قال (انت طالق أمس) أو الشهر الماضي أو السنة الماضية (وقصد أن يقع في الحال مستند اليه) أي أمس أو نحوه (وقع الحال) لانه واقعه حالا وهو ممكن واستدله من سابق وهو غير ممكن فالغى وكذا لو قصد ان يقع أمس أو اطلق أو تعذرت مراجعته لنحو موت أو خرس ولا إشارة له مفهومة (وقيل لغو) نظر الاسناده لغير ممكن ويرد بان الاناطة بالممكن اولى الا ترى الى ما مر في له على ألف من ثمن خمر أنه يلغى قوله من ثمن خمر ويلزمه الألف (أو قصد أنه تطلق أمس وهي الآن معتدة) من طلاق رجعي أو بائن (صدق يمينه) لقرينة الاضافة الى أمس ثم ان صدقته (٩٢) فالعدة بما ذكر وان كذبه او لم تصدقه ولم تكذبه فن حين الاقرار (أو) قال اردت اني

(طلقتها أمس) (في نكاح آخر) فبانت مني ثم جددت نكاحها أو أن زوجها آخر طلقها كذلك (فان عرف) النكاح الآخر والطلاق فيه ولو باقرارها (صدق يمينه) في إرادة ذلك للقرينة (والا) يعرف ذلك (فلا) يصدق ويقع حالا بعد دعواه هذا ما جري عليه هنا وهو المنقول عن الاصحاب وللإمام احتمال جرى عليه في الروضة تبعاً لنسخ أصلها السقيمة أنه يصدق لاحتماله وجزم به بعضهم ولو قال أنت طالق قبل أن تخلق طلقت حالا أو بين الليل والنهار فان كان نهرا فبالغروب أو ليلا فبالفجر (تنبيه) ما تقرر في أنت طالق أمس من الوقوع حالا عملاً بالممكن وهو الوقوع

شهر أنت طالق (قوله في غير اليوم الاخير الخ) عبارة المغنى في غير الاخير من الشهر فان علق في اليوم الاخير أو الليلة الاخرة من الشهر كفى بعد شهر هلالى اه (قوله وفي اذامضت الخ) تطف على قوله وفي اذامضى شهر الخ وقوله بمضى الخ صلة يقع المقدر بالهطف (قوله والسنة للعربية الخ) عبارة المغنى والنهاية والمعبر السنة العربية فان قال اردت غيرها لم يقبل منه ظاهرا التهمة التأخير ويدين نعم لو كانت ببلاد الروم أو الفرس فينبغي قبول قوله اه (قوله أو الشهر الماضي) الى التنبيه في النهاية وكذا المغنى لا لقوله ويرد الى المتن (قوله وهو الخ) أي الاستناد اه معنى (قوله وكذا لو قصد الخ) أي وكذا يقع حالا لو قصد الخ سم ومعنى (قوله اولى) أي بان يلغى الطلاق من الاناطة بالحال مع انه لم يباغ في الاولى (قول المتن أو قصد انه طلق أمس) أي ولم يقصد الزوج انشاء طلاق حالا ولا ماضيا بل قصد الاخبار بانه طلقها أمس في هذا النكاح اه معنى (قوله كذلك) أي فبانت منه ثم نكحها (قوله فلا يصدق الخ) يظهر ان المراد ظاهرا فيدين (قوله هذا) أي قول المصنف ولا فلا (قوله وجزم به بعضهم) والصواب ما في الكتاب وعن صرح بما في الكتاب القاضي حسين والبعوى والمتولى والرويانى وقد وقع في بعض نسخ الشرح الكبير على الصواب كما ذكره الاذرعى اه معنى (قوله ولو قال انت طالق قبل ان تخلق) قال مر في شرحه ولو قال انت طالق قبل ان تخلق طلقت حالا اذالم تكن له إرادة كما قاله الصيغرى وافق به الوالد رحمه الله تعالى فان كانت له ارادة بان تصداتيانا به بوقوله قبل ان تخلق قبل تمام لفظ الطلاق فلا وقوع به انتهى ولك ان تقول ما الفرق بينه وبين أمس ونحوه اذ قال اردت إيقاعه في الماضي وانه يقع حالا على المذهب فان ظاهرا إطلاقهم ان الحكم كذلك ولو كان الارادة قبل فراغ لفظ الطلاق والحاصل انه اما ان يلتزم ما ذكر من التقييد في أمس وغيره بما علق بمحال عامم ويأتى واما ان يتمحل الفرق فليأمل اه سيد عمر (قوله لمن سبقوه) أي وهو المعتمد كما مر قبيل التنبيه (قوله وعلة) أي بعضهم (قوله هنا) أي في صورتى للبدعة وللشهر الماضي وقوله فهو أي ما ذكر من الصورتين (قوله ايضا) أي كما يعمل بكون اللام للتعليل (قوله كما اشاروا اليه) أي التعليل بالغاء المحال (قوله ومن ثم) أي من اجل جواز التعليل بالغاء المحال مع وجود اللام (قوله لما ذكرته) أي في الجواب المار انفا (قوله اثر) ببناء الفاعل من التأثير (قوله وهو قوله غدا) لا يخفى ما فيه يقع (قوله حنث) كذا مر (قوله وكذا لو قصد الخ) أي وكذا يقع حالا لو قصد الطلاق فيه لا يقال الطلاق فيه من لازم انه نكاح اخر لا نأمنع ذلك لاحتمال فسخ أو تبين فساد الاول (قوله وهو المنقول الخ) اعتمده

بانت طالق والغاء لما لا يمكن وهو قوله أمس يوافق الوقوع حالا في أنت طالق قبل ان تخلق الغاء لما لا يمكن وهو قبل أن تخلق وفي أنت طالق لا في زمن الغاء للمحال وهو لا في زمن وفي أنت طالق بين الليل والنهار على ما بحثه بعضهم مخالفاً لما سبقوه وعلموا بانه ليس لنا من بين الليل والنهار فهو كقوله لا في زمن وقد تقرر حكمه وفي أنت طالق للبدعة ولا بدعة لها وللشهر الماضي فيقع فيها حالا الغاء للمحال وهو ما بعد لام التعليل كذا قاله غير واحد وفيه نظر بل ملحظ الوقوع هنا حالا ان اللام فيما لا ينتظر له وقت للتعليل فهو كأنه طالق لرضا زيد فانه يقع وان لم يرض وقد يجاب بانه لا مانع من ان يعمل بالغاء المحال ايضا كما اشاروا اليه في الشهر الماضي ومن ثم قاس شيخنا الوقوع حالا في أمس على الوقوع حالا في البدعة ولا بدعة لها ولم يبال بما افادته اللام لما ذكرته وفي أنت طالق الان طلاقا اثر في الماضي فيقع حالا ويلغو قوله اثر في الماضي لانه محال وفي أنت طالق اليوم غدا للمحال وهو قوله غدا وفي أنت طالق طلقة سنية بدعية وهي في حال البدعة الغاء للمحال وهو اجتماعهما من جهة واحدة وفي أنت طالق الطلقة الرابعة على احد وجهين لم ار من رجح منها شيئا وقياس كلام القاضي

الاثني عدم الوقوع ويلحق بهذه المسائل انت طالق امس غدا او غدا امس من غير اضافة (٩٣) فيقع صديحة الغد ويلغو ذكر امس

لانه علقه بالغد وبالامس ولا يمكن الوقوع فيها ولا الوقوع في امس فتعين الوقوع في غدا لامكانه وحاصل هذا الغاء المحال والاخذ بالممكن فهو كما مر في أنت طالق امس ويخالف هذه الفروع كلها عدم الوقوع اصلا نظرا للمحال في أنت طالق بعد موتي او معه في أنت طالق مع انقضاء عدتك وفي أنت طالق طلبة بائنة لمن يملك عليها الثلاث كما قاله القاضي اورجعية لمن لا يملك عليها سوى طلبة او لغير موطوءة كما قاله القاضي ايضا قال في التهذيب وهو المذهب وفي أنت طالق الآن أو اليوم إذا جاء الغدا وإذا دخلت الدار فلا تطلق بمجيء الغد ولا بدخول الدار لانه علقه بمجيء الغد فلا يقع قبله وإذا جاء الغد فقد فات اليوم او الآن أي فلم يمكن ايقاعه بوجه وفي أنت طالق ان جمعت بين الضدين او نسخ رمضان أو تكلمت هذه الدابة فلا يقع نظر للمحال باقسامه الثلاثة والحاصل منه ان الطلاق وقع حالا في اكثر الاحدى عشرة الاولى ولم ينظروا فيها للمحال الذي ذكره ولم يقع في الصور الاخرى التسع نظر للمحال فيها وفي الفرق

بين تلك وهذه باءاء معنى اوجب الغاء المحال في جميع تلك ومعنى اخر اوجب

من التسامح ومع ذلك فواضح ان محله إذا أراد إيقاع طلاق واحد فيها أم لا إذا أراد إيقاع طلقتين في كل منهما واحدة فلا استحالة حيث لم يكن ثم مانع من نحو بينونة فينبغي ان يقع ثم يتردد النظر في ضرورة الاطلاق بايها تلحق وظاهر كلامهم انها تلحق بالاولى فليتأمل اه سيد عمر وفي الروض مع شرحه ما يوافق عبارته لو قال انت طالق اليوم غدا فواحدة تقع في الحال ولا يقع شيء في الغد لان المطلقة اليوم طالق غدا ويحتمل انه لم يرد لذلك وكذا يقع واحدة فقط في الحال لو اراد بذلك نصفها اليوم ونصفها الاخر غدا لان ما اخره تعجل فان أطلق نصفين بأن اراد نصف طلبة اليوم ونصف طلبة غدا فطلقتان لان اثنين بالاولى وكذا لو قال اردت اليوم طلبة وغدا اخرى كما فهم بالاولى وصرح به الاصل ولو قال انت طالق غدا اليوم طلقت طلبة غدا فقط أي في اليوم ايضا لان الطلاق معلق بالغد وذكره اليوم بعده كمنعجيل الطلاق المعلق وهو لا يتعجل اه (قوله الاتي) أي انفا (قوله من غير اضافة) أي فيهما اه سم (قوله من غير اضافة الخ) ولو قال نهرا انت طالق غدا امس او امس غدا بالاضافة وقع الطلاق في الحال لان غدا امس وامس غدا هو اليوم ولو قاله ليلا وقع غدا في الاولى وحالا في الثانية معنى وروض مع شرحه (قوله ولا يمكن الوقوع فيهما) يعلم ما فيه مما مر انفا اه سيد عمر ويظهر بالتأمل انه لا يجري هنا نظير ما مر انفا (قوله وحاصل هذا) أي ما ذكر في انت طالق امس غدا امس الخ (قوله فهو) أي حكم انت طالق امس غدا الخ (قوله لمن يملك الخ) أي خطأ لمزوجة يملك الخ (قوله كما قاله القاضي) راجع الى قوله وفي أنت طالق طلبة بائنة الخ (قوله أو رجعية الخ) عطى على بائنة (قوله كما قاله القاضي) راجع الى قوله اورجعية الخ (قوله وهو المذهب) أي ما قاله القاضي (قوله وإذا دخلت الخ) كذا في اصله رحمه الله تعالى لكن لا يخطه فيحتمل انه من تفسير الناسخ أو يقال أو بمعنى الواو ولا فهو مشكل فيما يظهر لاذ مقتضاه انه إذا قال أنت طالق اليوم إذا دخلت الدار ودخلت فيه ان لا تطلق ولا وجه له ويؤيد ما ذكرناه من الاحتمال اقتصاره في التعليل على قوله لانه علقه الخ نعم يقال حيث لا فائدة لزيادة ولا بدخول الدار إذا دخل له بالكلية والحاصل ان كلامه لا يتخلو عن شيء بكل تقدير فليتأمل ثم رابت الفاضل قال ما نصه قوله وفي أنت طالق الآن أو اليوم الخ مما دخل تحت هذا انت طالق اليوم إذا دخلت الدار ودخلت الدار في اليوم وای مانع من الوقوع عند دخول الدار انتهى وقد يجب بان قوله إذا جاء الغد راجع الى اليوم وقوله وإذا دخلت الدار راجع الى الان ولا شك ان دخول الدار المعلق به يستحيل وقوعه الان بل انما يقع في المستقبل فهما مستلزمان والنشر على عكس ترتيب اللف وقوله لانه علقه بمجيء الغد أي مثلا في مسئلته وهي ربط الطلاق باليوم اه سيد عمر اقول وينافي هذا الجواب قول الشارح الاتي فقد فات اليوم او الان نعم يصرح بما تضمنه الجواب صنيع المغنى والروض مع شرحه عبارتهما ولو قال انت طالق اليوم اذا جاء الغد او انت طالق الساعة اذا دخلت الدار لغا كلامه فلا تطلق وان وجدت الصفة لانه علقه بوجودها فلا يقع قبله واذا وجدت فقد مضى الوقت الذي جعله محلا لا يقع اه وبه يعلم ما في تعبير الشارح من الحفاء والتعقيد (قوله بمجيء الغد ولا بدخول الدار الخ) حقه ان يقول ولو بعد مجيء الغد ودخول الدار لانه علقه بمجيء الغد ودخول الدار فلا يقع قبله واذا جاء الغد ودخلت الدار فقد فات الخ (قوله باقسامه الثلاثة) أي العقلي والشرعي والعادي (قوله منه) أي من الاشكال المذكور بقوله ويخالف هذه الفروع الخ (قوله في اكثر الاحدى عشرة الخ) ليتأمل مع ماسياتي المقتضى الوقوع في جميعها اه سيد عمر أقول ماسياتي في الوقوع المطلق الشامل للحالي والاستقبالي وما هنا في خصوص الوقوع في الحال فاخرج بقيد الاكثر انت طالق امس غدا او غدا امس فانه يقع الطلاق فيهما وفي صديحة الغد (قوله ذكره) الا صوب اسقاط الهاء وزيادته وواو الجمع او تاء التكلم (قوله التسع) أي بعد قوله وفي أنت طالق ان جمعت بين الضدين الخ صورة واحدة (قوله

مر (قوله من غير اضافة) أي فيهما (قوله وفي أنت طالق الآن أو اليوم اذا جاء الغد اذا دخلت الدار الخ) بما دخل تحت هذا انت طالق اليوم اذا دخلت الدار ودخلت الدار في اليوم فای مانع من الوقوع عند

النظر للمحال في جميع هذه عسرا أو تعدر لمن أمعن النظر في مدرك كل من تلك وكل من هذه فان قلت هذا الاشكال لا يتوجه لان هذه

النزوع المبددة بعضها مبني على ان المحال يمنع الوقوع وبعضها على انه لا يمتدح والاشكال إنما جاء من ذكر المتأخرين لها كما ذكر قلت بل الاشكال متوجه وما ذكر ممنوع الا ترى ان الشيخين قائلان بان التعليق بالمحال يمنع الوقوع مع قولهما في امس ونحوه بالوقوع الغاء للمحال فان قلت يمكن الفرق بان المحال إنما يمنع الوقوع وان وقع في التعليق لقولهم قد يكون الفصد من التعليق به عدم الوقوع وهو قضيه فرق بعضهم بين أنت طالق اليوم إذا جاء الغد وأنت طالق أمس غدا بان الاول فيه لفظ عريج في التعليق فمنع الوقوع بخلاف الثاني قلت لا يطر ذلك لان أنت طالق امس وقبل ان تخلق ولا في زمن ونحوها مثل أنت طالق مع موتى أو بعده او مع انقضاء عدتك او طلقة بائنة او رجعية في صورتيهما السابقتين فهذا تنجيز في الكل ربط بمحال فالغى تارة ولم يبلغ اخرى فان قلت عللوا مع موتى ومع انقضاء عدتك بقولهم لم يقع لمصادفته البيئونة وبه يفرق بين نحو هذين ونحو امس فان وقوعه هنا لا يصادف البيئونة قلت لا نظر لذلك أيضا لان قياسه ان لا يقع في قيل ان تخلق لمصادفته عدم وجودها بالكلية (٩٤) وهو اولى بالرعاية من مصادفة البيئونة وايضا فالتعليق بمصادفة البيئونة إنما هو بيان لوجه

المحالية وهي لا تنحصر في ذلك فليس القصد به الا بيان وجه الاحالة والا فكثر صور المحال الذي منع الوقوع ليس فيها مصادفة بينونة فان قلت البحث بين الاصحاب في منع المحال باقسامه الثلاثة للوقوع انما هو في التعليق به كما اطبقت عليه عباراتهم والتعليق انما يكون بمستقبل فالحقنا به كل تنجيز فيه الربط بمستقبل كمع موتى أو بعده أو مع انقضاء عدتك بخلاف تنجيز ليس فيه ذلك الربط بان ربط بماض او حال او لم يربط بماض ولا مستقبل فانه لا ينظر للمحال فيه كأمس وقبل ان تخلق ولا في زمن وللشهر الماضي وطلاقا اثر في الماضي وطلقة سنية بدعية قلت الفرق بذلك ممكن لكن

كما ذكر (أى من غير تنبيه على المبني عليه (قوله يمكن الفرق) أى بين الصورة الاولى والاخرى (قوله ان وقع في التعليق) أى لافى التنجيز (قوله بين أنت طالق اليوم إذا الخ) أى حيث لا وقوع فيه وقوله وأنت طالق امس الخ أى حيث يقع فيه صبيحة الغدا سم (قوله مثل أنت طالق الخ) خبر لان الخ فهذا أى الطلاق (قوله فالغى تارة) أى فيما قبل مثل وقوله ولم يبلغ الخ أى في مدخول مثل (قوله عللوا مع موتى الخ) أى عدم الوقوع في مع موتى الخ ولو عبر بهذا وحذف قوله الاق لم يقع لكان أولى (قوله هنا) أى في نحو امس (قوله ذلك) أى الفرق (قوله لان قياسه) أى ذلك الفرق (قوله وهو لا تنحصر) أى المحالية (قوله في ذلك) أى مع موتى ومع انقضاء عدتك (قوله به) أى التعليق بمصادفة البيئونة (قوله وإلا فاكثر صور الخ) أى ولو قصد بذلك ظاهره من التعليق حقيقة لما اطر دفان اكثر صور الخ (قوله الذى منع) صفة المحال (قوله إنما هو) أى البحث (قوله به) أى بالتعليق (قوله بذلك) أى بالتعليق بالمحال حقيقة او حكما (قوله لمعارضه الخ) خبر ان (قوله وهو) أى الضد (قوله لكونه حاضرا) علة لقوله الاقوى (قوله وهو) أى ما قلناه الخ وقوله لانها الخ خبر ما قلناه الخ (قوله واما الصور الاخرى) أى التسع (قوله بعدم موتى الخ) خبر فالمستقبل الخ (قوله هنا) أى فى الان إذا جاء الغد ودخلت الدار (قوله لانه) أى التعليق (قوله لما تقرر الخ) علة للعلة (قوله في منع المحال) أى الوقوع فهو من إضافة المصدر إلى فاعله (قوله معلقا) أى به على الحذف والايصال (قوله به) أى بالتعليق (قوله ما مر انفا الخ) وهو قوله وهو اليوم الاقوى الخ (قوله وان جمعت الخ) عطف على قوله بعدم موتى الخ (قوله فهذه الغى المحال الخ) يتأمل مع ان الذى قدمه فيها هو عدم الوقوع اه سم أى ومع انه لا معنى لاستدراكه عما قبله ولا يلاقيه الجواب الاقوى ثم رايت قال عبد الله الا باقشير قوله الغى المحال ينبغى ان يقر الغى بالبناء للفاعل وفاعله المحال أى الغى المحال الطلاق فلا يرد قول المحشى انها لا طلاق فيها فكيف الغى المحال فيها وانه قراه بجحولا والمحال نائب فاعل اه وهذا حسن وان كان خلاف الظاهر (قوله المقتضى الخ) صفة للبتبادر اه كرى (قوله ما وقع به التناقض فقط) وهو بائنة ورجعية والرابعة (قوله العرف المفهوم من قولهم الخ) قد يقال

دخول الدار (قوله بين أنت طالق اليوم إذا جاء الغد) أنت طالق أمس غدا أى حيث لا وقوع في الاول وحث في الثانى صبيحة الغد كما مر في الشرح (قوله فهذه الغى المحال فيها) يتأمل مع ان الذى قدمه فيها هو عدم الوقوع (قوله العرف المفهوم من قولهم الخ) قد يقال قولهم المذكور شامل للمستقبل وغيره

يرد عليه اليوم غدا حيث ألغوا غدا مع انه مستقبل ويحاج بان الغاءه من المعارضة ضده له وهو اليوم الاقوى لكونه حاضرا قولهم فقد منما مقضاهم ما قلناه في هذه الصورة الاولى الاحدى عشرة بأسرها وهو الغاء المحال لانها غير مستقبلة واما الصور الاخرى فالمستقبل منها صريح بعدم موتى في وقعه ومع انقضاء عدتك والان اذا جاء الغد ودخلت وغلب التعليق هنا على الان لانه اقوى لما تقرر ان الاصل في منع المحال أن يكون معلقا وبه فارق ما مر انفا في اليوم غدا من الغاء غدا دون اليوم وان جمعت بين الضدين وما بعده نعم تبقى طلقة بائنة وطلقة رجعية وطلقة الرابعة فهذه الغى المحال فيها مع انها ليست بمستقبل وقد يحاج بان هذه الحتمت بالمستقبل لان المتبادر منها أنت طالق طلقة ان كانت رجعية وكذا الباقي المقتضى لبطان ما وقع به التناقض فقط فيخذ اتجاه الفرق بين تلك المسائل الاحدى عشرة الاولى والتسع الاخيرة فتأمل ذلك كما فانه مهم ولم يتعرض لشيء منه لما يشفى ولا نبهوا على تخالف في شيء من تلك الفروع وغيره من ظهور المخالفة كما علمت فان قلت أى معنى اوجب الفرق بين المستقبل وغيره قلت العرف المفهوم من قولهم في تعليل عدم الوقوع بالمحال



قولهم المذكور شامل للمستقبل وغيره اه سم وقد يمنع الشمول ما مر في الشارح آتفان من أن التعليق إنما يكون في المستقبل (قوله لان المعلق الخ) بدل من قولهم او مقول له (قوله بالتعليق به) اى بالمحال (قوله عدم الوقوع) اى فيه (قوله لا يقصد اهل العرف به الخ) قديمع اه سم (قوله كثيرة) لى قول المتن ولا تكرر فى النهاية من غير مخالفة لافى ما سانه عليه (قوله الدار من نسائي الخ) فى هذا التقدير تغيير المتن اه سم اى وكان الاولى القلب كما فعله المغنى (قول المتن وان) وهى ام الباب وكان ينبغي تقديمها (تنبيه) فى فتاوى الغزالي أن التعليق يكون بلا فى بلد عم العرف فيها كقول أهل بغداد أنت طالق لا دخلت الدار اه مغنى عبارة سم وفى الروض وإن قال أنت طالق لا دخلت الدار من لغته بها اى بلا مثل ان كالبغداديين طلقت بالدخول انتهى قال فى شرحه امامن ليس لغته كذلك فتطلق زوجته انتهى ثم قال فى الروض وقوله أنت طالق لا دخل الدار تعليق قال فى شرحه ظاهره وان لم تكن لغته بلا مثل ان وهو مخالف لما مروى يمكن الفرق بان المضارع على اصل وضع التعليق الذى لا يكون إلا بمستقبل فكان ذلك تعليقا بخلاف الماضى انتهى اه سم على حجج اه ع ش (قوله أو أنت طالق) أى باسقاط الفاء اه سم (قوله بتفصيله الاق الخ) اى فى الفرع الذى فى آخر الفصل اه كرى عبارة ع ش اى فى آخر هذا الفصل وحاصله انه ان قصد بذلك التعليق على مجرد الفعل طلقت بمجرد الدخول وان قصد تعليق التطلق على الفعل ولم يقصد فوراً لم تطلق إلا بالياس من التطلق وان قصد الوعد عمل به فان طلق بعد الفعل وقع وإلا فلا اه (قوله ذلك) اى التفصيل (قوله ومن زعم وقوعه الخ) لعله محمول على ما إذا لم يخطر له التعليق إلا بعد الفراغ من طلقته وهو واضح حيثئذ وهذا أولى من التخطئة سيما ويبعد كل البعد بمن ينسب إلى العلم ان يرى الوقوع عند قصد التعليق بشرطه اه سيد عمر (قوله هنا) اى فى تقديم طلقته على الشرط وقوله وفى الاولى اى فى تأخيرها عنه (قوله مطلقاً) اى غير قائل بجريان التفصيل الاق فى المسئلين اه سيد عمر (قوله والحق بها الخ) وقد سئل الوالد رحمه الله تعالى عما لو قال أنت طالق لو لا دخلت الدار فاجاب بانه ان قصد امتناعاً او تحضيضاً عمل به وان لم يقصد شيئاً او لم يعرف قصده لم يقع طلاق حملاً على ان لو لا امتناعية لتبادرها الى الفهم عرفاً ولان الاصل بقاء العصمة فلا وقوع بالشك اه نهاية قال الرشيدى قوله حملاً على ان لو لا امتناعية صريح فى انه ان حمل على التحضيض وقع اه وقال صاحب النهاية فى هامشها ما نصه علم من ذلك الامتناع غير التحضيض فالاول امتناع الوقوع لوجود الدخول والثانى وجوده لوجوده فهو تعليق فى المعنى فيشترط للوقوع الدخول ولا يعتبر الفور اه وهو ظاهر ومال سم الى عدم الوقوع عند قصد التحضيض مطلقاً ومال ع ش عند قصده الى الوقوع عند الياس من الدخول ان اطلق وعند

(قوله لا يقصد اهل العرف به ذلك) قديمع (قوله فى المتن وادوات التعليق من كمن دخلت الخ) سئل شيخنا الشهاب الرملى عما لو قال طالق لو لا دخلت الدار واجاب بانه ان قصد امتناعاً او تحضيضاً عمل به وان لم يقصد شيئاً او لم يعرف قصده لم يقع طلاق حملاً على ان لو لا الامتناعية بالرفع خبر ان اى هى الامتناعية لتبادرها الى الفهم عرفاً ولان الاصل بقاء العصمة فلا وقوع بالشك ولان الامتناعية قد يلها الفعل فقد قال ابن مالك فى تسهيله وقد تلى الفعل غير مفهومة تحضيضاً انتهى وليس فى كلامه افصاح فيما اذا قصد تحضيضاً بوقوع الطلاق مطلقاً او اذا لم تدخل الدار وقد يدل استدلاله بقوله حملاً على ان لو لا الامتناعية الخ وقوله ولان الاصل بقاء العصمة فلا وقوع اذا قصد التحضيض ولا نه لو لم يقع عند قصده التحضيض لم يكن فى تفصيله فائدة لثبوت عدم الوقوع حيثئذ سواء اراد الامتناع او التحضيض او لم يرد شيئاً او جهلت ارادته لكن يحتمل ان ذلك غير مراد له بل المراد عدم الوقوع مطلقاً كما هو صريح الكوكب للاسنوى (قوله الدار من نسائي) فى هذا التقدير تغيير المتن (قوله او أنت طالق) باسقاط الفاء (قوله والحق بها غير واحد الخ) وفى الروض وان قال أنت طالق لا دخلت الدار من لغته بها اى بلا مثل ان اى كالبغداديين طلقت بالدخول انتهى قال فى شرحه امامن ليست لغته كذلك فتطلق زوجته انتهى ثم قال فى الروض وقوله أنت طالق لا دخل الدار تعليق قال

لان المعلق قد يقصد بالتعليق به منع الوقوع فعلينا من هذا أن المستقبل يقصد به ذلك فائز عدم الوقوع بخلاف غير المستقبل لا يقصد اهل العرف به ذلك فلم يؤثر فى عدم الوقوع (وادوات التعليق) كثيرة منها (من كمن دخلت) الدار من نسائي فهى طالق (وان) كان دخلت الدار فأنت طالق أو أنت طالق وكذا طلقته بتفصيله الاق قريبا ويجرى ذلك فى طلقته ان دخلت ومن زعم وقوعه هنا حالا وفى الاولى عند الدخول مطلقاً فقد أخطأ كما قاله البلقينى (واذا) والحق بها غير واحد الى كالى دخلت الدار فأنت طالق

لا طرادها في عرف اهل اليمن بمعناها (ومنى ومنى ما) بزيادة ما كأمرو ومهما وما واذما وإما وإين واينما وحيث وحيثما وكيف وكيفما (وكما  
وإى كإى وقت دخلت) الدار فانت طالق (٩٦) (ولا يقتضين) إى هذه الادوات (قورا) فى المعلق عليه (ان علق باثبات) إى فيه او بمثبت

فوات الوقت الذى قصده إن أراد وقتاً معيناً (قوله لا طرادها في عرف اهل اليمن) هل يختص بهم سم أقول  
قضية ما مر عن الروض مع شرحه اولاً وعن المغنى الاختصاص مطلقاً وقضية ما مر عن الروض وشرحه ثانياً  
الاختصاص إذا دخلت على الماضى وعدهم إذا دخلت على المضارع (قوله إى فيه) فالباء بمعنى فى او بمثبت  
فالمصدر بمعنى المفعول (قوله لاها وضعت) إى قوله وبحث فى المغنى (قوله كأمرو) إى فى الخلع اه رشيدى  
(قوله كما يأتى) إى فى المتن (قوله وبحث فى متى) عبارة النهاية وما أفتى به الشيخ فى متى خرجت شكوتك من  
تعين الفور الخ محمول على ما إذا قصد الفورية كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى وإلا فلا نسلم انحلاله الخ (قوله  
ولا نسلم انحلاله الخ) قد يقال منع انحلاله لذلك وضعنا مسلم وعرفنا ما كرهه فالا وجه ما أفتى به شيخ الاسلام اه  
سيد عمر (قوله لذلك) إى إلى الاثبات والنفي اه عش (قوله لا تنهاها) إى الشكوى إى وقتها (قوله  
وبفرض ما قاله) إى الباحث وهو شيخ الاسلام كأمرو (قوله لاقتضائه) إى ما عدا ان اه عش (قوله  
فلا يبعد العمل بها) معتمد إى حيث نوى مقتضاها ويصدق فى ذلك اه عش والاولى حيث لم ينبو خلاف  
مقتضاها الخ فيشمل الاطلاق (قوله أو إذا شئت) إلى الفرع فى النهاية والمغنى (قوله انه) أى التعليق  
بالمشيئة (قوله وخطاب غيرها) إى كان شاء زيد (قوله يعتبر) إى الفور (قوله فيها) إى الزوجة لافيه  
أى زيد (قوله ولا يقتضين الخ) إى إن علق بمثبت وسيأتى التعليق بالنفي اه معنى (قوله بل إذا وجد مرة  
الخ) عبارة المغنى بل إذا وجد مرة واحدة فى غير نسيان ولا إكراه انحلت اليمين ولم يؤثر وجوده ثانياً اه  
(قوله انحلت اليمين الخ) فلو قال متى سكنت بزوجتى فاطمة فى بلد من البلاد ولم تكن معها زوجتى  
أم الخير كانت أم الخير طالقاً ثم سكن بهما فى بلدة انحلت يمينه لانها تعلقت بسكنى واحدة إذ ليس فيها  
ما يقتضى التكرار واقى الوالد رحمه الله تعالى بانحلال يمين من حلف لا يخدم عند غير زيد الا ان تأخذه يد  
عادية فاخذته واستخدمته مدة ثم أطلقه وخدم عند غيره بعد ذلك مختاراً اه نهاية قال عش قوله واستخدمته  
مدة أى وإن قلت اه (قول المتن إلا كلما) قال فى شرح الارشاد وقديتوهم ان ايتسكن فى معنى كلما ويرد  
بمنعه لانها لا تقتضى التكرار وان كانت موضوعاً للعموم كما قاله شيخنا وهو ظاهر خلافاً لما يوهمه  
كلامه فى شرح الروض اه وهو كما قال فلو قال كلما دخلت واحدة منسكن الدار فهى طالق فدخلت  
واحدة ثلاث مرات طلقت ثلاثاً او ايتسكن دخلت فهى طالق فدخلت واحدة ثلاثاً طلقت واحدة إذ  
لا تكرر اه سم (قوله وقال اخرون فيه دور) كان المراد بهذا الدور انه جعل الزوج مانعاً من  
الطلاق مع ان الزوج متوقف على الطلاق لاستحالة بدونه والطلاق متوقف على الزوج اه سم وإنما

كال دخول فى ان دخلت (فى  
غير خلع) لانها وضعت لا  
بقيد لالة على فور او تراخ  
ودلالة بعضها فى الخلع على  
الفورية كما مر فى ان وإذا  
ليست من وضع الصيغة بل  
لاقتضاء المعاوضة ذلك إذ  
القبول فيها يجب اتصاله  
بالايجاب وخرج بالاثبات  
النفي كما يأتى وبحث فى متى  
خرجت شكوتك تعين الفور  
بالشكوى عقب خروجها  
لان حلقه ينحل الى متى  
خرجت ولم اشكك فهو  
تعلق باثبات ونفى ومتى  
لا تقتضى الفور فى الاثبات  
وتقتضيه فى النفي اه وفيه  
نظر ولا نسلم انحلاله لذلك  
وضعا ولا عرفاً وإنما التقدير  
المطابق متى خرجت دخل  
وقت الشكوى أو أوجدتها  
وحيث فلا تعرض فيه  
لانها وبفرض ما قاله  
يجرى ذلك فيما عدا ان  
لاقتضائه الفور فى النفي  
وعلى ما قلناه فقد تقوم قرينة  
خارجية تقتضى الفور فلا  
يبعد العمل بها (الا) ان قال  
(انت طالق ان شئت) او  
إذا شئت فانه يعتبر الفور  
فى المشيئة بناء على الاصح  
انه تمليك بخلاف نحو متى  
شئت وخرج بخطابها ان  
شامت وخطاب غيرها  
فلا فور فيه وفى ان شئت

فى شرحه فظاهره أن الحكم كذلك وان لم تكن لغة الزوج بلا مثل ان وهو مخالف لما مر فى أنت طالق  
لادخلت الدار ويمكن الفرق بان المضارع على اصل وضع التعليق الذى لا يكون الا بمسقبل فكان ذلك  
تعليقاً مطلقاً بخلاف الماضى اه والمفهوم من سياقه انه تعليق بالدخول (قوله لا طرادها في عرف اهل اليمن)  
هل يختص بهم (قوله تعين الفور بالشكوى عقب خروجها) هذا ما أفتى به شيخ الاسلام وهو محمول على  
ما إذا قصد الفورية كما أفتى به شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله (قوله فى المتن إلا كلما) قال فى شرح الارشاد  
وقديتوهم أن ايتسكن فى معنى كلما ويرد بمنعه لانها لا تقتضى التكرار وإن كانت موضوعاً للعموم كما قاله  
شيخنا وهو ظاهر خلافاً لما يوهمه كلامه فى شرح الروض اه وهو كما قال فلو قال كلما دخلت واحدة منسكن  
الدار فهى طالق فدخلت واحدة ثلاث مرات طلقت ثلاثاً او ايتسكن فهى دخلت طالق فدخلت واحدة  
ثلاثاً طلقت واحدة إذ لا تكرر (قوله وقال اخرون فيه دور) كان المراد بهذا الدور انه جعل الزوج  
مانعاً من الطلاق مع ان الزوج متوقف على الطلاق لاستحالة بدونه والطلاق متوقف على الزوج (قوله

وشاء زيد يعتبر فيها لافيه (ولا) يقتضين (تكراراً) للمعلق عليه بل إذا وجد مرة انحلت اليمين لدلائلهم على مجرد وقوع الفعل الذى قال  
فى حيزهن وان قيد بالابدان كان خرجت ابداناً باذنى فانت طالق لان معناه إى وقت خرجت (الا كلما) فانها للتكرار وضعا واستعمالاً (فرع)  
قال أنت طالق ان لم تتزوجى فلا ناطلقت حالاً كما يأتى بما فيه أو ان لم تتزوجى فلا ناطلقت طالقاً فانت طالق أطلق جمع الوقوع وقال آخرون فيه دور

فمن الغاه أو قعه ومن صححه لم يوقعه في تخصيص الدور هذه نظرا بل باقى فى الاولى إذ لا فرق (٩٧) بينهما من حيث المعنى على أن الذى يتجه

أن هذا من باب التعليق بما يؤهل للمحال الشرعى لانه حث على تزوجه المحال قبل الطلاق لا من الدور فيقع حالا نظير الاولى فتأمل ولو حلف ليرسن عليه لم يتوقف البر على طلب الترسيم عليه من حاكم على ما فتنى به بعضهم وقال غيره بل يتوقف على ذلك لان حقيقة الترسيم تختص بالحاكم وأما الترسيم من المشتكى فهو طلبه ولا يغنى مجرد الشكاية للحاكم عن ترسيمه وهو أن يؤكل به من يلزمه حتى يؤمن من هربه قبل فصل الخصومة ولو حلف بالثلاث أن يزوجه بنته ما عا د يكون لها زوجا ولم يطلق الزوج عقب حلفه وقع خلافا لمن اطلق وقوعهن محتجا بان معناه أن بقى لها زوجا لان هذا المعنى لا يتنافى ما ذكرته بل يؤيده ومحل ذلك أن أراد انتفاء نكاحه بان يطلقها وإلا فلا اخذنا من قولهم فى لست بزوجه حتى أنه كناية ويجرى ذلك فى أن فعلت كذا ما تصحىين أو تعودين لى بوجه (ولو قال) لموطوءة كما علم بالاولى من كلامه الا فى كلها خلافا لمن اعترض عليه أنت طالق كما حلت حرمت وقعت واحدة إلا أن أراد بتكرار الحرمة تكرار الطلاق فيقع مانواه أو (إذا طلقك) أو أو قعت طلاقك مثلا فانت

قال كان الخ إذا لدور حقيقة كما باقى لان الزوج الموقوف تزوج فلان والزوج الموقوف عليه تزوج (قوله بهذه) أى بصورة تقديم الشرط وقوله فى الاولى أى فى صورة تقديم الجزاء (قوله أن هذا) أى الثانية فكان الاولى التانيث (قوله من باب التعليق الخ) أى تعليق الطلاق بالزوج المحال وقوله لانه حث الخ أى فهو فى المعنى تعليق للطلاق للزوج المحال ولا يخفى بعده (قوله قبل الطلاق) اعتبار أن يكون قبل الطلاق من أين وما المانع أن يقال لا تطلق إلا بالياس ووجود البر فى حالة البينة كاف حينئذ فقياس ما باقى فى شرح وقع عند الياس من قضية كلامه أنه أن أبانها واستمرت بلا تزوج فلان إلى الموت لم يقع طلاق وأن لم يبنها وحصل الياس بالموت طلقت قبيله فليتأمل اه سم وقوله أنه أن أبانها الخ لم يقع طلاق لا يخفى أنه حال عن الفائدة وعبرة عرش فى نظير ما هنا فان معنى التحضيض الحث على الفعل فهو بمنزلة ما لو قال على الطلاق لا بد من فعلك كذا وذاك يقتضى الوقوع عند عدم الفعل الا أنه لا يتحقق عدم فعلها الا بالياس أن اطلق ويتحقق بفوات الوقت الذى قصده أن اراد وقام فيها اه (قوله لا من الدور) عطف على من باب التعليق (قوله يتوقف الخ) لعل محله بفرض اعتماده حيث لم يصدر من ذى شوكة له قدرة عليه اه سيد عمر (قوله على ذلك) أى طلب الترسيم من الحاكم وترسيمه بالفعل (قوله ولا يغنى الخ) عطف على قوله يتوقف على ذلك (قوله عن ترسيمه) متعلق بغنى والضمير للحاكم (قوله ولو حلف بالثلاث الخ) وقع السؤال عن انسان كانت عنده اخت زوجته وارادت الانصراف خلف بالطلاق انها ان راحت من عنده ما خلى اختها على عصمته فراحت فظهر لى أنه يقع عليه الطلاق أن ترك اختها عقب رواحها بان مضى عقبه ما يسع الطلاق ولم يطلق فهو محمول على الفور خلافا لمن بحث معى أنه لا يقع إلا بالياس ثم رفع السؤال للشمس الرملى فافتنى بما قلته سم على حج أقول وهل يبرئ زوجها عن عصمته بالطلاق الرجعى أم لا فيه نظروا الا قرب الاول لان العصمة حيث اطلقت حملت على العصمة الكاملة المحيطة للوطء اه عرش (قوله ولم يطلق الزوج) أى زوج البنت عقب حلفه أى الاب (قوله ومحل ذلك) أى وقوع الثلاث اه كرى (قوله وإلا) أى كان قصد نحو عدم حسن العشرة أو اطلق (قوله فلا) أى لا يقع الطلاق أصلا (قوله ويجرى ذلك) أى قوله ومحل ذلك الخ (قوله لموطوءة) إلى قول المتن ولو علق بكلمة فى النهاية إلا قوله خلافا لمن اعترض إلى المتن (قوله لموطوءة) يملك عليها أكثر من طلقة كما يشير اليه قوله بعد فثلاث فى مسوسه ولو ذكر التقيد هنا ليفهم منه التقيد فى الاتى لكان اولى اه معنى (قوله لموطوءة الخ) ينبغى أن تكون كذلك عند وجود المعلق عليه وإن لم تكن موطوءة عند التعليق كما سياتى اه سيد عمر (قوله كلما حلت الخ) يتأمل المراد بالحل مع أنها تحرم بالطلاق ما لم يراجعها اه سيد عمر وقد يجاب بان المراد بالحل زوال العصمة وهو الطلاق (قوله أو وقعت طلاقك) إلى قول المتن ولو علق بكلمة فى المعنى إلا قوله بناء على الاصح إلى المتن وقوله عند ما ذكر (قوله مثلا) أى كذا وقع عليك طلاقى (قوله من غير عوض) متعلق

قبل الطلاق) اعتبار أن يكون قبل الطلاق من أين وما المانع أن يقال لا تطلق إلا بالياس ووجود البر فى حال البينة كاف وحينئذ فقياس ما باقى فى شرح قوله وقع عند الياس عن قضية كلامه أنه أن أبانها واستمرت بلا تزوج فلان إلى الموت لم يقع طلاق وأن لم يبنها وحصل الياس بالموت طلقت قبيله فليتأمل (قوله ولو حلف بالثلاث أن زوج بنته الخ) وقع السؤال عن انسان كانت عنده اخت زوجته وارادت الانصراف خلف بالطلاق انها ان راحت من عنده ما خلى اختها على عصمته فراحت فظهر لى أنه يقع عليه الطلاق وأن ترك طلاق اختها عقب رواحها بان مضى عقبه ما يسع الطلاق ولم يطلق فهو محمول على الفور خلافا لمن بحث معى أنه لا يقع إلا بالياس ثم رفع السؤال للشمس الرملى فافتنى بما قلته وذكر عن شيخنا الشهاب الرملى أنه قال أن النخلة محمولة على معنى الترك فعنى أن خليت أو ما خليت أن تركت أو ما تركت ثم رابت الشارح قال فى باب الايمان أو لا اخليك تفعل كذا حمل على نفي تمكينه منه بان يعلم به ويقدر على منعه منه اه فليتأمل (قوله من غير عوض الخ) متعلق بقول المتن طلق

(أو علق) طلاقها (بصفة فوجدت فطلقتان) تقعان عليهما أن ملكهما واحدة بالتطليق بالتنجيز أو التعليق بصفة وجدت وأخرى بالتعليق به إذا التعليق مع وجود الصفة تطليق وقد وجد بعد التعليق الأول ومن ثم لم يعلق طلاقها أو لا بصفة ثم قال إذا طلقك فانت طالق فوجدت الصفة لم يقع المعلق بالتطليق كما أفهمه قوله ثم طلق أو علق لأنه لم يحدث بعد تعليق طلاقها شيئا ولو قال لم أرد بذلك التعليق بل أنك تطلقين بما أوقعتين أما غير موطوءة وموطوءة (٩٨) طلق بعوض وطلاق الوكيل فلا يقع بواحد منها الطلاق المعلق لينتهي في الأولين

ولعدم وجود طلاقه في الأخيرة فلم يقع غير طلاق الوكيل وتحل اليمين بالخلع بناء على الأصح أنه طلاق لا فسخ (أو) قال (كلما وقع طلاق) عليك فانت طالق (فطلق) هو أو وكيله (فثلاث في ميسوسة) ولو في الدبر ومستدخلة ماء المحترم عند وجود الصفة ولا نظر لحالة التعليق لاقتضاء كلما التكرار فتقع ثانية بوقوع الأولى وثالثة بوقوع الثانية فإن لم يعبر بوقوع بل با وقعت أو بطلقتك طلقت ثنتين فقط لا ثالثة لأن الثانية وقعت لا أنه أو تعما) وفي غيرها) عندما ذكر (طلقة) لأنها بانت بالأولى (ولو قال وتحت) نسوة (أربع) ان طلقت واحدة) من نسائي (فعبد) من عبيدي (حر وان) طلقت (ثنتين فعبدان) حران (وان طلقت ثلاثا فثلاثة) أحرار (وان) طلقت (أربعاً فاربعة) أحرار (فطلق أربعا معا أو مرتباً عتق عشرة) واحد بالأولى واثنان بالثانية وثلاثة بالثالثة وأربعة

يقول المتن طلقها أه سم (قوله أو التعليق الخ) عطف على التنجيز (قوله بالتعليق به) أي بالتطليق (قوله إذا التعليق الخ) علة لقوله وأخرى الخ من حيث اشتباهه على التطليق بالتعليق بصفة وجدت (قوله تطليق) أي وإيقاع وأما مجرد التعليق فليس بتطليق ولا إيقاع ولا وقوع نهاية ومعنى (قوله وقد وجد) أي التعليق والصفة (قوله ثم قال إذا طلقك الخ) وواضح أنه لو قال إذا وقع عليك طلاق الخ أنها تطلق طلقين في هذه أيضا أه سيد عمر (قوله لم يحدث بعد تعليق طلاقها شيئا) لأن وجود الصفة ووقوع لا تطليق ولا إيقاع نهاية ومعنى (قوله ولو قال الخ) أي في مسألة المتن (قوله بذلك) أي بقوله إذا طلقك فانت طالق (قوله أما غير موطوءة الخ) حق التعبير أما طلاق غير موطوءة وطلاق موطوءة بعوض (قوله وطلاق الوكيل) ولو قال لها ملكتك طلاقك فطلقت نفسها فهو كطلاق الوكيل فلا يقع إلا طلقها كما رجحه المأوردى أه مغني (قوله وتحل اليمين الخ) أي في مسألة المتن (قوله بناء على الأصح الخ) انظر مفهومه أه سم (قولاً من ميسوسة) يحتمل تعلقه بثلاث فيفهم التقييد بذلك في المسئلة الأولى بالأولى كما أفاده الشارح ويحتمل أن يكون خبر المبتدأ مخوف أي ما تقرر في المسئلتين من وقوع ثنتين في الأولى وثلاث في الثانية محله في ميسوسة وفي غيرها طلاقه فيهما أه سيد عمر (قوله عند وجود الصفة الخ) راجع لكل من ميسوسة ومستدخلة سم وسيد عمر وعش (قوله لاقتضاء كلما الخ) لتعليل للثنى (قوله طلقت ثنتين) أي أن طلق بنفسه كما هو واضح أه سيد عمر أي من غير عوض (قوله عند ما ذكر) أي عند وجود الصفة انظر ما فائدته (قول المتن ولو قال) أي من له عبيد أه مغني (قوله بالأولى) أي بطلاقها وكذا نظائره الآتية (قوله واثنان بالثانية) الأنسب بالثنتين وكذا الكلام في الثالثة والرابعة إذ لا تمايز في صورة المعية وفي صورة ترتيب السبب طلاق الثنتين لا طلاق الثانية إلا أن يؤول بان المراد ما به يتبين الحكم أه سيد عمر (قوله وتعين المعتقين إليه) أي وإن كان من يعينه صغيراً أو زمناً أه عش (قوله وبحت ابن النقيب) عبارة المغني والأسنى في شرح ثمانية عشر على الصحيح (تنبيه) تعيين العبيد المحكوم بعقدهم إليه قال الزركشي اطلقوا ذلك ويجب أن يعين ما يعتق بالواحدة وبالثنتين وبالثلاث وبالاربعة فان فائدة ذلك تظهر في الإكساب إذا طلق مرتباً لا سيما مع التباعد وكانهم سكتوا عن ذلك لوضوحه أه (قوله ومن بعدها) الأولى وما بعدها أو من مابعداها (قوله لأنها ثانية الأولى) كان الظاهر أن يقول لو وجود صفة تطليق ثنتين بعد الأولى بها أه رشيدى عبارة المغني ولو عطف الزوج ثم ومثله الفاء لم يضم الأول والثاني للفصل ثم فلا يعتق بطلاق الثانية والرابعة شيء لأنه لم يطلق بعد الأولى ثنتين ولا بعد الثالثة أربعا أه وعبارة الكردي قوله ثانية الأولى أي بعد الأولى أه (قوله صفة طلاق ثنتين) قول المتن ولو علق بكما) أي كقول من له عبيد وتحت نسوة أربع كلما طلقت واحدة من نسائي الأربع فعبد من عبيدي حرو هكذا إلى آخر التعليقات الأربع ثم يطلق النسوة الأربع معا ومرتباً أه مغني (قوله في كل مرة) إلى التنبيه في المغني وإلى قول المتن ولو علق بنى فعل في النهاية (قوله الأولى) اللغة الفصحى الأولى كما عبر به النهاية (قوله من جملتها) أي تلك الأوجه (قوله يكفي فيه) أي في عتق عشرين (قوله وجودها) (قوله بناء على الأصح الخ) انظر مفهومه (قوله عند وجود الصفة) راجع لكل من ميسوسة ومستدخلة

بالرابعة وتعين المعتقين إليه وبحت ابن النقيب وجوب تمييز من يعتق بالأولى ومن بعدها إذا طلق مرتباً ليعتقهم كسبهم من حين العتق ولو أبدل الواو بالفاء أو ثم لم يعتق فيما إذا طلق معاً إلا واحداً ومرتباً لا ثلاثاً واحداً بطلاق الأولى واثنان بطلاق الثالثة لأنها ثانية الأولى ولا يقع شيء بالثانية لأنها لم توجد فيها بعد الأولى صفة اثنين ولا بالاربعة لأنه لم يوجد فيها بعد الثالثة صفة الثلاثة ولا صفة الأربعة وسائر ادوات التعليق كان في ذلك إلا كلما كما قال (ولو علق بكما) في كل مرة أو في المرتين الأولى والثانية ويرهمها في الكل لأنها ولتجرى الأوجه المقابلة للصحيح التي من جملة عتق عشرين لكن يكفي فيه وجودها في الثلاثة الأولى

(تنبية) ماهذه تسمى مصدرية ظرفية لانها نابت بصلتها عن ظرف زمان كما ينوب عنه المصدر الصريح والمعنى كل وقت فكل من كلما منصوب على الظرفية لاضافتها الى ما هو قائم مقامه ووجه افادتها التكرار الذى عليه الفقهاء والاصوليون النظر الى عموم ما لان الظرفية مراد بها العموم وكل أكدته (خمس عشرة) عبدا يعتقدون (على الصحيح) لان صفة الواحدة تكررت أربع مرات (٩٩) لان كلاما من الاربع واحدة في نفسها

وصفة الثنتين لم تتكرر إلا مرتين لان ما عد باعتبار لا بعد ثانيا بذلك الاعتبار فالثانية عدت ثانية لانضمامها للاولى فلا تعد الثالثة كذلك لانضمامها للثانية بخلاف الرابعة فانها ثانية بالنسبة للثالثة ولم تعد قبل ذلك كذلك وثلاثة واربعة لم تتكرر وبهذا اتضح ان كلما لا تحتاج اليها إلا في الاولين لانها المتكرران فقط فان اتى بها في الاولى فقط او مع الاخيرين فثلاثة عشر او في الثاني وحده او معها فاثنا عشر ولو قال ان صليت ركعة فبعد حر وهكذا إلى عشرة عتق خمسة وخمسون لانها مجموع الاحاد من غير تكرار فان اتى بكلمة عتق سبعة ثمانون لانه تكرر معه صفة الواحد تسعاً وصفة الاثنين اربعاً في الرابعة والسادسة والثامنة والعاشرة ومجموعها ثمانية وصفة الثلاثة مرتين في السادسة والتاسعة ومجموعهما ستة وصفة الاربعة مرة في الثامنة وصفة الخمسة مرة في العاشرة وما بعد الخمسة لا يمكن تكرره ومن ثم لم يشترط

أى كلما (قوله تسمى مصدرية) فيه نظر سمى اي في تسميتها مصدرية اه سيد عمر عبارة ع ش قد يتوقف في كونها مصدرية بل الظاهر انها ظرفية فقط لانها بمعنى الوقت فهي نابتة عنه لاعتبار المصدر اه واجاب الرشيدى بما نصه قوله والمعنى كل وقت هذا تفسير لكونها ظرفية فقط كما لا يخفى ومن ثم توقف سمى في كونها مصدرية لا توقف فيه لانه سكت عن سبكها بالمصدر لوضوحه فالحل الموفى بالمراد ان يقال وقت تطبيق امرأة عبد حر وهكذا فتأمل اه (قوله بصلتها) اي معها وقوله مقامه اي الوقت اه ع ش (قوله ووجه افادتها الخ) ليتأمل في هذا الوجه بل العموم من كل اه سيد عمر (قوله أكدته) اي العموم (قوله لان صفة الواحدة الخ) عبارة المعنى والقاعدة في ذلك ان ما عد مرة باعتبار لا بعد اخرى بذلك الاعتبار فماعد في ميم الثانية ثانية لا بعد بعدها اخرى ثانية وماعد في ميم الثالثة ثالثة لا بعد بعدها ثالثة فيعتق واحدا بطلاق الاولى وثلاثة بطلاق الثانية لانه صدق عليه طلاق واحدة وطلاق اثنين واربعة بطلاق الثالثة لانه صدق عليه طلاق واحدة وطلاق ثلاث وسبعة بطلاق الرابعة لانه صدق عليه طلاق واحدة وطلاق اثنين غير الاولتين وطلاق أربعة فالمجموع خمسة عشرون شئت قلت إنما عتق خمسة عشر لان فيها أربعة آحاد واثنين مرتين وثلاثة واربعة (قوله لان صفة الواحدة) إلى قوله لانه تكرر معه في المعنى (قوله تكررت) اي وجدت كما عبر به فيما ياتي ولا فتكررها ثلاث مرات لا اربع كما نبه عليه السيد عمر فيما ياتي انفا اه ع ش (قوله لم تتكرر الا مرتين) محل تأمل إذ التكرار ذكر الشيء مرة بعد اخرى فقل مرتبة ان يذكر الشيء مرتين فلم يحصل تكرار الثنتين الا مرة واحدة فتأمل ان كنت من اهله فكان مرادهم بالتكرار مطلق الذكر لا المعنى المعروف اه سيد عمر (قوله كذلك) أي ثانية (قوله ولم تعد) اي الثالثة (قوله كذلك) اي ثانية (قوله وثلاثة واربعة) مبتدأ وقوله لم تتكرر خبره اه سم اي والسويع الاضافة اي وصفة ثلاثة الخ (قوله الاولين) اي التعليقين الاولين اه ع ش (قوله او مع الاخيرين) وقوله في الثاني الانسب ثانيهما (قوله فثلاثة عشر) اي لنقص تكرار الثنتين وقوله فاثني عشر لنقص تكرار الواحد فلم يحسب الامر ففصل ثلاث اه سيد عمر (قوله لانها مجموع الاحاد الخ) بان يضم واحد إلى اثنين فثلاثة ثم الثلاثة إلى ثلاثة فستة ثم الستة إلى اربعة فعشرة ثم العشرة إلى خمسة فخمس عشرة عشر ثم خمسة عشر إلى ستة فواحد وعشرين ثم الواحد والعشرون إلى سبعة فثمانية وعشرين ثم الثمانية والعشرون إلى ثمانية فستة وثلاثين ثم الستة والثلاثون إلى تسعة فخمس عشرة واربعين ثم الخمسة والاربعون إلى عشرة فبلغ خمسة وخمسين اه سيد عمر بزيادة توضيح (قوله صفة الواحد تسعاً) اي لان التكرار بعد الاول وقوله وصفة الاثنين اربعاً والاولان لا تتكرر فيهما اه سيد عمر (قوله في الرابعة الخ) بيان محل التكرار وقوله ومجموعها ثمانية أي لما تقدم من ان ما عد باعتبار لا بعد ثانياً بذلك الاعتبار اه ع ش (قوله تضم خمسة وخمسين) أي فتحصل سبعة وثمانون (قوله وحاصله) اي التوجيه (قوله وما بعدها) مبتدأ خبره قوله لا تتكرر فيه (قوله الفاظ اعداده) اي ما بعد العشرة ويضم مجموعها وهو مائة وخمسة وخمسون الى ما مر اي مجموع المكررات وهو مائة إلا ما سابه عليه واربعة وثمانون فالاحاصل حينئذ ثلاثمائة وتسعة وثلاثون الذى قدمه اه سيد عمر (قول المتن وقع عند الياس الخ) وحل اعتبار الياس ما لم يقل اردت ان دخلت

(قوله ماهذه تسمى مصدرية) فيه نظر (قوله وثلاثة واربعة لم تتكرر) ثلاثة مبتدأ ولم تتكرر خبره (قوله في المتن وقع عند الياس من الدخول) وحل اعتبار الياس ما لم يقل اردت ان دخلت

كلما إلا في الخمسة الاول وجملة هذه اثنان وثلاثون تضم خمسة وخمسين الواقعة بلا تكرار فان قال ذلك بكما إلى عشرين وصلى عشرين عتق ثلثمائة وتسعة وثلاثون ولا يخفى توجيهه مما تقرروا حاصله ان صفة الواحدة وجدت عشرين والاثنين عشر والثلاثة ستا والاربعة خمسا والخمسة اربعاً والستة ثلاثا والسبعة ثنتين وكذا الثمانية والتسعة والعشرة وما بعدها لا تتكرر فيه فيؤخذ الفاظ اعداده ويضم مجموعها إلى ما مر (ولو علق بنى فعل فالذهب انه ان علق بان كان لم تدخل) الدار فانت طالق او انت طالق ان لم تدخل (وقع عند الياس من الدخول)

كان مات أحدهما قبل  
الدخول فيحكم بالوقوع  
قبل الموت أى اذا بقى مالا  
يسع الدخول ولا أثر هنا  
للجنون لأن الدخول من  
الجنون كمن من العاقل ولو  
أبأنها بعد تمسكها من الدخول  
واستمرت الى الموت ولم  
يفتق دخول لم يقع طلاق  
قبيل البينونة لانحلال الصفة  
بدخولها لو وجد هداما  
اقتضاه كلامهما قال  
الاسنوى وهو غلط  
والصواب وقوعه قبيل  
البينونة كما اقتضاه كلامهما  
عقب ذلك وصرح به في  
اليسيط وابد بالحنث بتلف  
ما حلف أنه يأكله غدا  
فتلف فيه قبل أكله بعد  
تمسكه منه وقد يطرأ بأن  
العود بعد البينونة يمكن  
هنا فلا يفوت البر باختياره  
بخلافه ثم وفى ان لم اطلقك  
فأنت طالق يحصل اليأس  
بموت أحدهما وبنحو  
جنونه المتصل بالموت  
فيقع قبيل الموت ونحو  
الجنون حينئذ أى بحيث  
لا يبقى زمن يمكن ان يطلقها  
فيه بخلاف مجرد الجنون  
لتوقع الافاقة والتطليق  
بعده وبالفسخ المتصل  
بالموت أيضا فيقع قبيل  
الفسخ لان الفرض انه رجعى  
فلا يقع اليأس قبيله للدور

الآن أو اليوم فان اراده تعلق الحكم بالوقت المنوى كما صرحا به في نظيره فيمن دخل على صديقه فقال له تغد  
معى فامتنع فقال ان لم تغد معى فامرأتى طالق ونوى الحال شرح مر اه سم قال عش قوله ونوى الحال أى  
أودلت القرينة على ارادته على ما مر فانه يحث فلو لم ينو ذلك لم يحث الا بالياس وهو قبيل الموت بزمن لا  
يمكن الغذاء معه فيه اه اقول قوله ومحل اعتبار الياس سيذكره الشرح قبيل قول المتن ولو قال انت طالق  
(قوله كان مات) الى قوله وفى ان لم اطلق في النهاية والى التنبيه فى المغنى الا قوله بعد تمسكها من الدخول وقوله  
كما اقتضاه كلامهما عقب ذلك وقوله وايد الى وفى ان لم اطلقك وقوله والحنث وقوله ان دخلت الان الخ  
لعل صوابه ان لم تدخل الان الخ (قوله ولو ابأنها الخ) محترز قوله كان مات الخ (قوله بعد تمسكها من  
الدخول) بان مضى زمن يمكنها فيه الدخول اه عش (قوله لانحلال الصفة الخ) يعنى لو وجد الدخول  
حال البينونة لانحلت الصفة فلم يحصل الياس بالبينونة اه كردى (قوله هذا) أى قوله لم يقع طلاق (قوله  
قال الاسنوى الخ) عبارة النهاية كما اقتضاه كلامهما وان زعم الاسنوى انه غلط وان الصواب وقوعه  
وقد يطرأ بان العود الخ اه سيد عمر (قوله والصواب الخ) الوجه انه ان كان المعلق هو الطلاق الرجعى  
وقع قبيل البينونة كما فى نظيره من مسألة الفسخ الاتية فان حمل كلام الاسنوى على هذا كان مسلما وان كان  
الطلاق البائن لم يقع ولا يمكن حمله أى كلام الاسنوى على هذا أى الطلاق البائن مع تعبيره بالبينونة  
وعلى هذا يحمل كلام الشيخين ولا اشكال عليه ولا تغليط ولهذا صرحا بمثله فى مسألة التفاحتين ونحوها  
اه سم (قوله فى البسيط) كذا فى شرح الروض بالباء لكن فى الهاية والمغنى بالواو بدل الباء (قوله  
وايد) بالباء للجهول والمؤيد ابو زرعة فى تحريره اه رشيدى (قوله يا كله) أى الرغيف (قوله بان  
العود) صوابه بان الدخول اه رشيدى وفيه ان المراد بالعود ان تعود الزوجة الى ما تركتها من  
الدخول وتفعلها فقال التعبيرين واحد وان كان التعبير بالدخول واضحا (قوله فلم يفوت) أى الزوج  
(قوله ثم) أى فى مسألة الاكل (قوله بنحو جنونه) هو ظاهر فى نحو جنون الزوج ولعل الضمير له لا  
لاحدهما اه سم عبارة الروض والمغنى بأن يموت أحدهما أو يجن الزوج جنونا متصلا الخ ثم قال المغنى  
وشرح الروض وكالجنون الاغتمام والخرس الذى لا كتابة لصاحبه ولا اشارة مفهومة اه (قوله وبالفسخ)  
عطف على يموت احدهما عبارة المغنى فان فسخ النكاح او انفسخ او طلقها وكيله ومات احد الزوجين  
قبل تجديد النكاح او الرجعة او بعده ولم تطلق تبين وقوعه قبيل الانفساخ ان كان الطلاق المعلق رجعى  
لاذلا يمكن وقوعه قبيل الموت لفوات المحل بالانفساخ وان كان الطلاق بائنا لم يقع قبيل الانفساخ لان  
البينونة تمنع الانفساخ فيقع الدور اذ لو وقع الطلاق لم يقع الانفساخ فلم يحصل الياس فلم يقع الطلاق فان طلقها  
بعد تجديد النكاح او علق بنفى فعل غير التطليق كالضرب فضربها وهو مجنون او وهى مطلقة انحلت اليمن اه  
زاد الاسنوى واعتبر طلاق وكيله لانه لا يفوت الصفة المعلق عليها بخلاف طلاقه هو اه (قوله للدور) اذ  
لو وقع بطل الفسخ فلم يياس فلم يقع ادمم الياس فيلزم من وقوعه عدم وقوعه اه سم (قوله اذلا يختص

الآن أو اليوم فان اراده تعلق الحكم بالوقت المنوى كما صرحا به في نظيره فيمن دخل على صديقه فقال له تغد  
معى فامتنع فقال ان لم تغد معى فامرأتى طالق ونوى الحال شرح مر (قوله والصواب الخ) الوجه  
أنه ان كان المعلق هو الطلاق الرجعى وقع قبيل البينونة كما فى نظيره من مسألة الفسخ الاتية فان حمل كلام  
الاسنوى على هذا كان مسلما وان كان هو الطلاق البائن لم يقع كيف يتأتى حمله على هذا مع تعبيره  
بالبينونة فى قوله والصواب وقوعه قبيل البينونة أخذنا بما تقدم من تحرير السبكي فى مسألة ابن الرفعة  
انه اذا كانت الصيغة ان لم كان الخلع مخلصا من الطلاق المعلق وعلى هذا الحمل كلام الشيخين ولا اشكال  
عليه ولا تغليط ولهذا صرحا بمثله فى مسألة التفاحتين ونحوها فليتامل (قوله وبنحو جنونه) هو  
ظاهر فى نحو جنون الزوج ولعل الضمير لاحدهما (قوله للدور) اذ لو وقع بطل الفسخ فلم يياس فلم



ما به البر والحنث هنا بحالة النكاح فان لم يجدده أو جدد ولم يطلق بان وقوعه قبيل الفسخ (تنبيه) ما تقرر أن من علق بنفى فعل كال دخول فوجد في حال الجنون انحلت الصفة حتى لا يقع الطلاق قبيل نحو الجنون لعدم اليأس (١٠١) به هو ما نقلناه هنا عن الغزالي وقرأه

واعترضا بانها ناقضا كالغزالي في الايلاء نظر إلى أن المجنون ليس له قصد صحيح ويرد بان الوجه اختلاف الملحقين لان المدار هنا على ما به يتحقق اليأس ومع نحو الجنون لم يتحقق حتى يقع قبيله لا مكان فعل المعلق عليه بعده ويؤيده ما تقرر ان الدخول لو وجدوهي بائن انحلت اليمين فلا تطلق قبيل البيونة فكما اعتبروا الصفة هنا مع البيونة لا جل منع الوقوع قبلها فكذا يعتبر مع نحو الجنون لذلك فتامله (أو) علق (بغيرها) كاذبا وسائر مامر (ف) تطلق (عند مضى زمن يمكن فيه ذلك الفعل) وفارقت ان ابانها مجرد الشرط من غير اشعار لها بزمن بخلاف البقية كاذبا فانها ظرف زمان كمتي فتناولت الاوقات كلها فمضى إن لم تدخل في ان فاتك الدخول وفواته باليأس ومعنى إذا لم تدخل أي وقت فاتك الدخول فوقع بمضى زمن يمكن فيه الدخول فتركته بخلاف ما إذا لم يمكنها الا كراه أو نحوه ويقبل ظاهر ا قوله أردت

ما به البر والحنث هنا بحالة النكاح أي النكاح الذي وقع فيه التعليق ظاهر بالنسبة إلى البر ألا ترى ان الطلاق في النكاح المجدد اذا انحلال اليمين اما بالنسبة إلى الحنث فحل تأمل بناء على ما تقرر من ان فعل المحلوف عليه بعد الخلع لا حنث به فليحذر فان عبارة المغنى اى والاسنى فلان البر لا يختص بحال النكاح اه سيد عمر عبارة سم قوله والحنث راجعه إلا ان يراد انه قد وجد بعد الفراق ما يؤثر الوقوع قبله اه (قوله) بان وقوعه قبيل الفسخ وظاهر ان وقوعه قبيل الفسخ لا يؤثر مع الفسخ في صحة التجديد اذا غايتة انه تجدد بعد طلاق ثم فسخ وهو صحيح وإنما فائدة الوقوع نقص العدد اه سم (قوله) انحلت الصفة فان قلت يشكل بقولهم لا اثر لفعل الناسى في بولاحنث لان المجنون في معنى الناسى لعدم تصوره اليمين قلت ما هنا مجرد تعليق سم اقول ينبغي ان يتأمل فان ظاهر كلامهم انه لا فرق بين قصد مجرد التعليق وبين قصد اليمين بان اراد به المنع ألا ترى تعبيرهم ببر وحنث وانحلت اليمين وهذا لا يناسب التصوير بالتعليق المجرد اه سيد عمر (قوله) فكذا يعتبر الضمير للصفة فكان الاولى التانيث (قوله) وسائر مامر) عبارة المغنى والروض مع شرحه ولو كان التعليق المذكور بصيغة كلما مضى تدر ما يسهل ثلاث تطبيقات متفرقات ولم يفعل طلقت ثلاثا إن لم تب بالاولى ولا تطلق واحدة فقط وحين اوحى او هما او كلما لم اطلقك كقوله إذا لم اطلقك فيما مر اه (قوله) وفارقت إلى قوله لازمنا في النهاية وإلى المتن في المغنى إلا قوله بخلاف ما إلى ويقبل وقوله على ما اقتضاه إلى و فرق وقوله وفيه ما فيه (قوله) بانها مجرد الشرط الخ) يرد على ذلك الفرق من الشرطية اه رشيدى اقول وفي صنع المغنى والروض مع شرحه كما مر انما ما يخرج نحو من بما لا يدل على الزمن (قوله) فوقع) الانسب وفواته كافي المغنى والاسنى (قوله) بخلاف ما إذا لم يمكنها الخ) لعل هذا إذا قصد منها بخلاف ما إذا قصد مجرد التعليق او اطلق على ماسياتى اه سم وقوله منعها لعل المناسب حشا (قوله) لا كراه) أى على ترك الفعل (قوله) ويقبل ظاهر الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه وإن قال اردت باذا معنى إن قبل ظاهرا لان كلامهما قد يقوم مقام الآخر وإن اراد بان معنى إذا قبل لانه غلط على نفسه وإن اراد بغير ان وقتا معيناً قريباً او بعيداً ين لا احتمال ما اردو لا ينافى هذا ما مر فيما لو اراد باذا معنى إن لانه ثم اراد بلفظ معنى لفظ آخر بينهما اجتماع في الشرطية بخلافه هنا اه (قوله) لازمنا مخصوصا) كان المعنى انه لا يقبل ظاهر اذا قال اردت باذا لم تدخل في أى في غرة مضان و لعل وجه قوله الاتى وفيه ما فيه انه قد تقدم انها شاملة للاوقات أى على سبيل البدلية فالوقت المعين من بعض ماصدقاتها وان تجوز بها في ملاحظة خصوص التعيين والحاصل ان في استعمالها بمعنى ان تجزئها عن خصوص الظرفية واستعمالها في مطلق الشرطية وهو ضرب من التجوز وفي ارادة المعين استعمال لفظ المطلق في المقيد وهو ضرب اخر من التجوز فما الداعي لتجوز احدهما ومنع الآخر مع ان كلامهما فيه اخرج للفظ عن حقيقته المتبادرة منه فليتأمل اه سيد عمر وقد يفرق بتبادر الاول بالنسبة إلى الثاني كما يفيد مامر انفاعن المغنى وشرح الروض (قوله) و فرق) أى بين ارادة معنى ان والزمن المخصوص (قوله) وبان الخ) عطف على قوله باذا الخ (قوله) لان ان المفتوحة) إلى قوله

يقع لعدم اليأس فيلزم من وقوعه عدم وقوعه (قوله) والحنث) راجعه إلا أن يراد انه قد يؤثر جل بعد الفراق ما يؤثر الوقوع قبله (قوله) او جدد ولم يطلق بان وقوعه قبيل الفسخ وظاهر ان وقوعه قبيل الفسخ لا يؤثر مع الفسخ في صحة التجديد إذا غايتة انه تجدد بعد طلاق ثم فسخ وهو صحيح وإنما فائدة الوقوع نقص العدد (قوله) انحلت الصفة) فان قلت يشكل بقولهم لا اثر لفعل الناسى في بولاحنث لان المجنون في معنى الناسى لعدم تصوره اليمين قلت ما هنا مجرد تعليق (قوله) بخلاف ما إذا لم يمكنها الخ) لعل هذا إذا قصد منها بخلاف ما إذا قصد مجرد التعليق او اطلق ماسياتى (قوله) او ان) عطف على قوله باذا

باذا معنى ان لازمنا مخصوصا على ما اقتضاه كلام بعضهم وعليه فرق بانه ثم اراد بلفظ معنى لفظ آخر بينهما اجتماع في الشرطية بخلافه هنا وفيه ما فيه وبان معنى اذا او غيره كالتمقيد بزمن قريب او بعيد لانه غلط على نفسه (ولو قال انت طالق) اذا و (ان) دخلت او اذا و (ان) لم تدخل فيفتح همزة (ان وقع في الحال) لان ان المفتوحة ومثلها اذ لتعليل فالمعنى للدخول او عدمه فلم يفرق الحال بين وجود الدخول وعدمه كما مر في لرضانيد

هذا في غير التوقيت اما فيه فلا بد من وجود الشرط كما يحته الزركشي وهو ظاهر لان اللام التي هي بمعناها للتوقيت كانت طالق ان جاءت السنة أو البدعة أو للسنة أو للبدعة فلا تطلق الا عند وجود الصفة (قلت إلا في غير نحوى) وهو من لا يفرق بين أن وأن (فتعلق في الاصح) فلا تطلق إلا أن وجدت الصفة (والله اعلم) لان الظاهر قصده للتعليق ولو قال النحوى أنت طالق ان طلقك بالفتح طلقت طلفتين واحدة باقراره واخرى بايقاعه بخلاف غيره لا يقع عليه إلا واحدة على المعتمد من اضطراب في ذلك كذا قيل وليس بصحيح بل قياس ما تقرر أنه تعليق فاذا طلقها وقعت واحدة وكذا ثانية إن كان الطلاق رجعيا ويخالف هذا التفصيل قولها في أنت طالق إن شاء الله بالفتح انه يقع حالا حتى من غير النحوى وقد يفرق بان التعليق بالمشيئة يرفع حكم الميم بالكلية فاشترط تحققه وعند الفتح لم يتحقق فوقع مطلقا بخلاف التعليق بغيرها فانه لا يرفع ذلك بل يخصه كما مر فاكتفى فيه بالقرينة وحاصله انه احتيط لذلك لقوته ما لم يحط لهذا لضعفه (فرع) لا يصح تعليق الطلاق المعلق خلافا لما وقع العلم بالقينى

لان اللام في المعنى وإلى قوله بخلاف غيره في النهاية (قوله هذا الخ) عبارة المعنى قال الزركشي ومحل كونها اى ان للتعليق في غير التوقيت فان كان فيه فلا كمالو قال أنت طالق ان جاءت السنة أو البدعة لان ذلك بمنزلة لان جاءت واللام في مثله للتوقيت كقوله أنت طالق للسنة أو للبدعة وهذا معين وإن سكتوا عنه اه وما قاله في لان جاءت ممنوع قال شيخنا ولئن سلم فلهم ان يمنعوا ذلك في ان جاءت فان المقدّر ليس في قوة الملفوظ مطلقا اه وكذا في سم الافوله وما قاله إلى قوله قال (قوله في غير التوقيت) اى في غير إرادة التوقيت باللام المقدرة قبل ان اه سيد عمر (قوله لان اللام التي هي بمعناها) لعل الاولى لان اللام المقدرة قبلها للتوقيت اى عند إرادته اه سيد عمر (قوله كانت طالق ان جاءت الخ) قد يتبادر منه انه كالذى قبله لا يحمل على التوقيت إلا عند إرادته والظاهر خلافه وانه يحمل على التوقيت عند الاطلاق ايضا لانه المتبادر منه كما ان التعليق هو المتبادر من نحو لرضا زيد فليتأمل اه سيد عمر واهل هذا اظهر مما مر عن شيخ الاسلام والمعنى (قوله وهو من لا يفرق الخ) يؤخذ منه ان المراد بالنحوى من يدرى الفرق بينهما وان لم يعلم شيئا من أحكام النحو وينبغي أن يلحق به عربى سلمت لغته من الدخيل بالاولى اه سيد عمر (قوله لان الظاهر) إلى قوله بخلاف غيره في المعنى (قوله طلقت طالقتين) اى في الحال نهاية ومعنى وسم (قوله بل قياس ما تقرر الخ) اعتمده النهاية والمعنى (قوله فاذا طلقها وقعت واحدة الخ) اى وإن لم يطلق لا يقع شيء سم على حج اه ع ش (قوله ويخالف) إلى قوله كما مر في المعنى (قوله إن شاء الله الخ) او إذا شاء الله او ماشاء الله اه معنى (قوله حتى من غير النحوى) لا يبعد ان محل ذلك عند الاطلاق اما لو قصد التعليق فهو تعليق فليراجع اه سم أقول ويؤيده قولهم المار لان الظاهر الخ قصده الخ والفرق الآتى في الشارح وما يأتي عن المعنى والاسنى (قوله بان التعليق) الظاهر التعليق اه سم عبارة المعنى والاسنى بان حمل إن شاء الله على التعليق الخ وايضا المشيئة لا يغلب فيها التعليق فعند الفتح ينصرف للتعليق مطلقا بخلاف الاول فانه يغلب فيه التعليق فعند الفتح يفرق بين العالم بالعريية وغيره اه (قوله مطلقا) اى سواء كان الزوج نحويا او غيره (قوله بخلاف التعليق الخ) أقول هذا الفرق ينتقض باذ شاء زيد وان شاء زيد بفتح ان فان الطلاق يقع في الحال فيه ما مع أن التعليق بمشيئة زيد لا يرفع حكم الميم بالكلية بل يخصه كالتعليق بنحو الدخول اه سم اى فالمعول عليه الفرق المار عن المعنى والاسنى (قوله بالقرينة) اى ككون الزوج غير نحوى (قوله وحاصله الخ) (فرع) لو قال أنت طالق طالق لم يقع شيء حتى يطلقها فتطلق حينئذ طالقتين إذ التقدير إذا صرت مطلقة فانت طالق ومحلها ما لم تبين المنجزة ولا لم يقع سواها نعم إن أراد إيقاع طلاقة مع المنجزة وقع ثنتان او أنت طالق إن دخلت الدار طالق فان طلقها رجعا فدخلت وقعت المعلقة ودخلت غير طالق لم تقع

(قوله كما بحث الزركشي) قال في شرح الروض قال الزركشي أخذ من التعليق ومحل كونها اى ان للتعليق في غير التوقيت فان كان فيه فلا كمالو قال أنت طالق ان جاءت السنة أو البدعة لان ذلك بمنزلة لان جاءت واللام في مثله للتوقيت كقوله أنت طالق للسنة أو للبدعة وهذا معين وإن سكتوا عنه وما قاله في لان جاءت ولو سلم فلهم ان يمنعوا ذلك فان جاءت فان المقدّر ليس في قوة الملفوظ مطلقا اه (قوله طلقت طالقتين) اى في الحال (قوله فاذا طلقها وقعت واحدة) اى وإن لم يطلق لا يقع شيء (قوله حتى من غير النحوى) لا يبعد ان محل ذلك عند الاطلاق اما لو قصد التعليق فهو تعليق فليراجع (قوله وقد يفرق) قال في شرح الروض ويجاب بأن حمل إن شاء الله على التعليق يؤدي إلى رفع الطلاق اصلا بخلاف ان دخلت الدار ثم رايت الزركشي اجاب في الخادم بان الاول لا يغلب فيه الطلاق فعند الفتح ينصرف للتعليق به مطلقا والثاني يغلب فيه التعليق فعند الفتح يفرق بين العالم بالعريية وغيره اه (قوله وقد يفرق) أقول هذا الفرق ينتقض باذ شاء زيد وان شاء زيد بفتح ان فان الطلاق يقع في الحال مطلقا كافي إذ شاء الله وان شاء الله مع ان التعليق بمشيئة زيد لا يرفع حكم الميم بالكلية بل يخصه كالتعليق بنحو الدخول لان مشيئة زيد تتصور ويسهل الوقوف عليها كما هو ظاهر فليتأمل (قوله بان التعليق) الظاهر التعليق

المعلقة وقوله ان قدمت طالقا فانت طالق وطالق تعليق طلقتين بقدمها مطلقة فان قدمت طالقا وقع طلقتان وكالقدم غيره كالدخول وان قال انت ان كنتك طالقا وقال بعده نصبت طالق على الحال ولم اتم كلامي قبل منه فلا يقع شيء وان لم يقله لم يقع شيء ايضا الا ان يريد ما يراد عنه الرفع فيقع الطلاق اذا كلفه واوغايتة انه لحن نهاية ورؤض مع شرحه (قوله لوضوح الخ) علة لعدم الصحة (قوله ومن ثم) اي لوضوح ذلك (قوله لو حكم به) اي بالصحة (قوله ولو قال الخ) اي ولم ينوشينا اخذا من قوله فان نوى الخ (قوله كان تعليقا) اي لانشاء الطلاق بلا فور على الفعل كما يفيد قوله فتطلق بالياس الخ (قوله فتطلق بالياس) ينبغي مراجعة هذه المسئلة فان كانت منقولة عنمن يعتمدواخذها مع اشكالها والا فالوجه خلاف ما ذكره فيها اذ ليس في هذا التصوير ما يقتضي الوقوع بالياس وايضا فقوله فان نوى انها الخ ان كان تفصيلا لما قبله فلا مطابقة بينهما لان هذا التفصيل ليس فيه اعتبار الطلاق بالياس مطلقا مع انه لا طلاق مطلقا في بعض صورته وان كان مبينا لما قبله اقتضى حمل قوله طلقتك فيما قبله على معنى مغاير لجميع ما اعتبر فيه في هذا التفصيل وذلك يقتضي الوقوع بالياس وهو غير متصور مطلقا ولو كان التصوير هكذا على الطلاق ان فعلت كذلك طلقتك استقام مع انه يتكرر حيثئذ مع ما ياتي سم وقوله فالوجه خلاف ما ذكره لم يتعرض لذلك الخلاف ولا بعد ان يقال ان قصد بقوله طلقتك انشاء الطلاق وقع بفعل المعلق عليه او الوعد فهو بالخيار بين تنجيزه وعدمه وان اطلق فهو محل نظر لانه تعارض هنا امر ان كون مقتضى اللفظ وظاهره الوعد وكون قصد الحث او المنع يقتضي الحمل على الانشاء وقدير جرح الاول باصل بقاء العصمة والله اعلم ثم ظهر توجيه لعبارة الشارح بما يدفع اعتراض المحشى حاصله وان قوله فتطلق بالياس الخ تفريع على القول بانه وعد الذي حكاه غير مرتض به وقوله فان نوى الخ تفصيل لما اختاره من انه تعليق وحاصله انه تعليق لانشاء الطلاق او للوعد به كما قررنا غاية ان كلامه غير مفصح عن حالة الاطلاق اه سيد عمر اقول لا يخفى بعد هذا التوجيه فان قول الشارح نعم يظهر الخ وقوله ويفرق الخ كالصريح او صريح في ان اول كلام الشارح مفروض عند الاطلاق وان قوله فان نوى الخ مقابل له بل لا يصح تفريع قوله فتطلق بالياس الخ على القول بانه وعد او لا يلزم الوفاء به فالتوجيه الصحيح الدافع للاعتراض ان يحمل اول كلام الشارح على الاطلاق ويجعل قوله فتطلق بالياس الخ مفردا على التعليق وقوله فان نوى الخ مقابلا لما قبله من الاطلاق ويدفع قول سم وهو غير متصور مطلقا بان المعنى ولو قال ان فعلت الخ ولم ينوشينا كان تعليقا لانشاء الطلاق بلا فور على الفعل فتطلق بالياس من التطلق فان نوى الخ وهذا لا غبار عليه والله اعلم ثم رايت قال عبد الله باقشير ما نصه قوله فتطلق بالياس مفرع على تعليقا اي حيث اطلق وقوله فان نوى اي بان فصل تفريع عليه أيضا والا فلا وجه لمن وعد بوقوع طلاقه عند الياس فاعزى للسيد فيه نظر اه وقال عرش ما نصه وحاصله انه ان قصد بذلك التعليق على مجرد الفعل طلقت بمجرد الدخول وان قصد تعليق التطلق على الفعل ولم يقصد فورا لم تطلق الا بالياس من التطلق وان قصد الوعد عمل به فان طلقت بعد الفعل وقع

(قوله كان تعليقا لا وعدا) محصل ما في الديمري عن السبكي انه عند الاطلاق محمول على الوعد في الصورة الاولى وعلى التعليق في الصورة الثانية ولا يخفى اشكال الفرق بينهما مع ان كلاهما في حين الشرط لان المتقدم ايضا شرط او دليله فله حكمه (قوله فتطلق بالياس من التطلق) ينبغي مراجعة هذه المسئلة فان كانت منقولة عنمن يعتمدواخذها مع اشكالها وإلا فالوجه خلاف ما ذكره فيها اذ ليس في هذا للتصوير ما يقتضي الوقوع بالياس وايضا فقوله فان نوى انها تطلق الخ ان كان تفصيلا لما قبله فلا مطابقة بينهما لان هذا التفصيل ليس فيه اعتبار الطلاق بالياس مثلامع انه لا طلاق مطلقا في بعض صورته وان كان مبينا لما قبله اقتضى حمل قوله طلقتك فيما قبله على معنى مغاير لجميع ما اعتبر فيه في هذا التفصيل وذلك يقتضي الوقوع بالياس وهو غير متصور مطلقا ولو كان التصوير هكذا على الطلاق ان فعلت كذا طلقتك استقام مع انه يتكرر حيثئذ مع ما ياتي

لوضوح ان ما علقه بالشرط يتعلق به وحده فلا يقبل شركة فيه ومن ثم قال بعض تلامذته لو حكم به حاكم لم ينفذ ولو قال ان فعلت كذا طلقتك أو طلقتك ان فعلت كذا كان تعليقا لا وعدا فتطلق بالياس من التطلق

فان نوى انها تطلق بنفس الفعل وقع عقبه او انه يطلقها عقبه وفعل وقع والافلا نعم يظهر في ان ابرأني طلقك ما جرى عليه غير واحد انه وعد ويفرق بان مقابلة الطلاق بالابراء مالوف شائع فحمل لفظه على ما هو المتبادر منه وهو الوعد بخلافه في غير ه فان قصد المنع او الحث المقصود من الشرط غالبا يصرف اللفظ اليه ويمتنع من انصرافه للوعد المنافي لذلك غالبا ولو قال ان خرجت حصل الطلاق لم يقع به شيء على ما اتي به بعضهم زاعمائه غير تعليق وفيه نظر بل الذي يتجه ان عمله ان لم ينو به التعليق والواقع بالخروج بل لو قيل انا صريح في التعليق باعتبار معناه المتبادر منه فلا يحتاج لنية لم يبعد ولو قال على (١٠٤) الطلاق ان طلبت الطلاق طلقك فان قصد تعليق طلاقها بطلبها فطلبته فاني طلقته وإن لم يقصد ذلك بل انه يطلقها عقب طلبها فلم يفعل فكذلك او بعد طلبها لم تطلق الابا لياس ولو قال هي طالق ان لم او الا ان او بشرط ان او على ان لا تزوج بفلان طلقت ولغا ماثر طه ذكره ابن ابي الصيف والعامري والازرق وغيرهم كعبد الله بن عجيل ونقله عن مشايخه وقاسه العامري على انك أنت طالق على ان لا تحتجبي عني وغيره على ان لم تصعدى السماء فانت طالق بجامع استحالة البر اذ لا يمكنها الزوج به وهي زوجة وعند استحالة يقع حالا وقيل عند الياس وخالفهم النور الاصبحي فاقى بانها لا تطلق الابوات الصفة بموت الزوجة او المحلوف عليه وعن الامام احمد بن موسى بن عجيل ما يوافقه فانه اتي في انت طالق ان لم ترجعي لزوجك الاول بانها لا تطلق رجعت اليه ام لا الاول اوجزه اذ الازرق وعليه متى تزوجت به لزمتها للمعلق مهر المثل قياسا على ما في البحر

والافلا اه (قوله فان نوى الخ) مقابل الاطلاق المحمول عليه ما قبله كما مر (قوله وفعل) اي طلق (قوله والا) اي وان لم يطلق (قوله نعم يظهر الخ) استدراك على حمل قوله المذكور عند الاطلاق على التعليق لا الوعد (قوله ما جرى الخ) فاعل يظهر (قوله لفظه) اي اللفظ المذكور للزوج (قوله بخلافه) اي لفظ الزوج في غيره اي غير الابراء (قوله فان قصد المنع الخ) علة لقوله بخلافه في غيره (قوله غالبا) لاخراج قصد مجرد التعليق (قوله يصرف اللفظ الخ) خبر ان (قوله اليه) اي المنع او الحث (قوله المنافي) اي الوعد لذلك اي قصد المنع او الحث (قوله ان محله) اي عدم الوقوع (قوله فلا يحتاج) اي الوقوع بالخروج لنيته اي التعليق (قوله فان قصد الخ) كان الفرق ان التقدير عند قصد على الطلاق ان طلبت الطلاق او قصته عليك فالخائف على تعليق ايقاعه بالطلب وعند عدم قصد على الطلاق لا طلقك عقب الطلب او بعده اه سم (قوله فاني) قضية اول كلامه انه ليس بقيد (قوله طلقت) اي حالا (قوله وان لم يقصد ذلك الخ) اي وان لم يقصد بلفظه المذكور تعليق طلاقها على طلبها لم يقع بمجرد طلبها ثم ان قصد انه يطلقها بعد طلبها فور او مضى بعد طلبها من امكنه ان يطلقها فهو لم يطلقها طلقت وان لم يقصد فور الم تطلق عند ياسه من طلاقها انتهى فتاوى الشهاب الرملی اه سيد عمر (قوله فكذلك) اي طلقت في الحال (قوله بالياس) اي من التطلق بالموت ونحو الجنون او الانفاسخ بقيدهما فيقع الطلاق قبيل الموت او نحو الجنون او الانفاسخ بحيث لا يبقى زمن يمكنه ان يطلقها فيه (قوله طلقت) اي في الحال (قوله وغيره) اي وقاسه غير العامري (قوله اذ لا يمكنها الزوج الخ) هذا يظهر حتى في الصورة الاولى اي ان لم تزوج بفلان لكن تقدم ان مابه البر لا يختص بحال النكاح اه سم (قوله وقيل عند الياس) يظهر انه موافق لما يحكيه عن النور الاصبحي فلم يقل ووافقه النور الخ (قوله الابوات الصفة) وهي الزوج بفلان (قوله او المحلوف عليه) وهو فلان (قوله وعن الامام الخ) اي نقل عنه (قوله الاول اوجه) اي ما قاله ابن ابي الصيف ومن معه من الوقوع حالا ولغوية الشرط (قوله وعليه) اي الاول (قوله انه الخ) بيان لما في البحر الخ (قوله ولزمها الخ) اي لو ارث الموصى (قوله ولا يقال) اي في الفرق بينهما (قوله لان البضع الخ) علة لثني القول وعدم صحته (قوله مستحق له) اي للزوج (قوله ايضا) اي كان الامة مستحقة لسيدها (قوله فاذا فوته) اي الزوجة البضع بالزوج بفلان (قوله بخلاف شروط الزوج) اي فلا تؤثر فيما بعد الطلاق (قوله وسره) اي تأثير شروط السيد بعد العتق (قوله فمكن) اي السيد (قوله استشكل الازرق الاول الخ) ويؤيد الاشكال ما في النهاية مما نصه ولو طلب منه جلاء زوجته على رجال

(قوله فان نوى الخ) ان كان تفصيلا لما قبله فلينظر قوله فتطلق بالياس اذ لم يذكر فيه حالة تقتضي الطلاق بالياس وان لم يكن تفصيلا فلينظر قوله فتطلق بالياس اذ لم تظهر قرينة على ما قبله (قوله فان قصد) كان الفرق ان التقدير عند قصد على الطلاق ان طلبت الطلاق او قصته عليك بالخلف على تعليق ايقاعه بالطلب وعند عدم قصد على الطلاق لا طلقك عقب الطلب او بعده (قوله اذ لا يمكنها الزوج به) هذا يظهر حتى في الصورة الاولى لكن تقدم ان مابه البر لا يختص بحال النكاح

واقره ابن الرفعة انه لو اوصى باعتاق امته بشرط ان لا تزوج عتقت فان تزوجت صح ولزمها قيمتها ولا يقال هذه مملوكة اجانب لان البضع مستحق له ايضا فاذا فوته اي بفوات شرطه لمزمتها عوضه وهو مهر مثلها انتهى وفيه نظر والفرق واضح فانه عهد تأثير شروط السيد فيما بعد العتق كان تخدم ولده او فلان سنة بخلاف شروط الزوج وسره ان العتق احسان فمكن من اشتراط ما ينفعه بعده ولا كذلك الطلاق فتامله ولو قال ان كلت رجلا واطلق شمل المحارم كما نقل عن الاصحاب وقضية ما في الروضة في ان رايت من اختي شيئا ولم تخبريني من انه يحمل على موجب الريبة ان يحمل ما هنا على الاجانب ومن ثم استشكل الازرق الاول بانه يعلم بالعادة ان المراد الاجنبي ولو قال ان لم اخرج من هذه

البلدة بر بوصوله لما يجوز القصر فيه وان رجع حالاً نعم قال القاضي في ان لم يخرج من مرو والرو ذلاً بدم من خروجه من جميع القرى المضافة اليها انتهى وكأنه لان مرو الرو ذاسم للجميع ويقع من كثيرين لا على الطلاق ما تفعلين (١٠٥) كذا وعرفهم انهم يستعملونه لتأكيد

النفي فلا دخلة تقدير ا على فعل يفسره الفعل المذكور اى لا تفعلينه على الطلاق ما تفعلينه فيقع بفعلها له وان لم يقصد ذلك التأكيد عملاً ببدلول اللفظ في عرفهم (فصل) في انواع من التعليق بالحل والولادة والحيض وغيرها اذا (علق) الطلاق (بحمل) كان كنت حاملاً فان طالق (فان كان بها حل ظاهر) بان ادعته وصديقها او شهد به رجلان بناء على انه يعلم وهو الاصح فلا تكفي شهادة النسوة به كما لو علق بولادتها فشهدن بهن لم تطلق وان ثبت النسب والارث لانه من ضروريات الولادة بخلاف الطلاق نعم قياس ما مر اول الصوم انهن لو شهدن بذلك وحكم به ثم علق به وقع الطلاق ثم الاصح عندهما انه اذا وجد ذلك (وقع) حالاً لوجود الشرط واعتراضا بان الاكثرين على انه ينتظر الوضع لان الحمل وان علم لا يتيقن ويرد بان الظن المؤكد حكم اليقين في أكثر الأبواب وكون العصمة ثابتة يتيقن لا يؤثر في ذلك لانهم كثير اما ينزلونها بالظن الذي اقامه الشارع مقام اليقين الا ترى انه لو علق بالحيض وقع بمجرد رؤية الدم كما يأتي حتى لو

أجانب خلف بالطلاق الثلاث انها لا تجلي عليه ولا على غيره ثم حليت تلك الليلة على النساء ثم أردت بلفظ غيرى الرجال الاجانب قبل قوله يمينه ولم يقع بذلك طلاق كما افنى بذلك الوالدرحه الله تعالى للقرينة الحالية وهي غيرته على زوجته من نظر الاجانب لها اه وقال عرش قوله ثم قال أردت الخ قضيته الحكم بالوقوع حيث لم يقل ذلك كان مات ولم تعرف له ارادة واقضية ما سيدكره من ان شرط الحل على المجاز في التعاليق ونحوها قصد المتكلم له او قرينة خارجية تفيد عدم الوقوع لان القرينة المذكورة تقتضي ان المراد بالغير الاجانب فليتأمل اه (قوله الاول) اى ما نقل عن الاصحاب (قوله اسم للجميع) اى للبلد والقرى المنسوبة اليها لا خصوص البلد (قول) ويقع من كثير) إلى قوله وان لم يقصد نقله النهاية عن افتاء والده واقره (قوله عملاً ببدلول اللفظ الخ) يؤخذ من هذا التوجيه ان ما ذكره عند الطلاق فان تصداتها لا يقع عليها الطلاق ان فعلت لم يقع عليه شيء بفعلها ويقبل ذلك منه ظاهر الاحتمال اللفظ لما ذكره اه عرش (فصل في انواع من التعليق بالحل والولادة) (قوله في انواع) إلى قول المتن فان ولدت في النهاية (قوله وغيره) كالتعليق بالمشيئة وبفعله او فعل غيره اه عرش (قول المتن علق بحمل الخ) ولو علق بالحل وكانت حاملاً بغير ادعى فقيه نظرو الوجه الوقوع لان الحمل عند الطلاق يشمل غير الادعى سم على حج ويذهب ان يرجع لاهل الخبرة في معرفة اصل الحمل ومقداره فان ولدت لاقول ما هو معتاد عندهم طلقت وإلا فلا اه عرش (قوله بان ادعته) إلى قوله لانه من ضروريات الولادة في المعنى عبارته (تنبيه) المراد بظهور الحمل ان تدعيه الزوجة ويصدقها الزوج على ذلك او يشهد به الخ (قوله بناء على انه يعلم) اى يظن ظناً غالباً بدليل ما يأتي (قوله فلا تكفي شهادة النسوة) اى ولو اربعاً لان الطلاق لا يقع بذلك معنى وعرش (قوله كمالو علق) اى الطلاق (قوله لانه) اى ثبوت النسب والارث اه عرش عبارة الرشيدى اى لان المذكور اه (قوله ولو شهدت بذلك) اى الحمل اه عرش وقال الكردى اى الحمل الظاهر اه وهو الظاهر (قوله ثم الاصح عندهما الخ) يلزم من الدخول بهذا على المتن ضياع جواب الشرط في كلام المصنف اه رشيدى (قوله اذا وجد ذلك) اى التصديق او شهادة رجلين اه رشيدى (قوله وقع حالاً) اى ظاهراً فلو تحقق بعد انتفاء الحل بان مضى اربع سنين من التعليق ولم تلد تبين عدم وقوعه وعلى هذا فلو ادعت الاجهاض قبل مضى الاربع فالأقرب انها لا تقبل لان الاصل عدم اجهاضها والعصمة محققة اه عرش (قوله وان علم) اى غلب على الظن بدليل ما يأتي بعده اه رشيدى (قوله بان للظن المؤكد) اى بان استند الى شيء اه عرش (قوله لا يؤثر الخ) خبره وكون العصمة الخ (قوله يظهر حل الخ) عبارة المعنى اى وان لم يكن بها حل ظاهر لم يقع حالاً وينظر حينئذ فان ولدت الخ (قوله حل له الوطء) الى المتن في المعنى (قوله نعم يندب الخ) كذا في الروض كاصله ثم قال كاصله وان قال ان احببتك فانت طالق فالتعليق بما يحدث من الحمل وكلما وطئها وجب استبرأؤها اه قال في شرحه وهو ممنوع فقد تقدم وطئها وجب استبرأؤها اه انتهى قال في شرحه قال في المهيات وهو ممنوع فقد تقدم قريباً انه لا يجب اه سم واعتمد النهاية والمعنى ما في الروض واصله ورد على الاسنوى بالفرق بان ما تقدم فيما اذا كان قبل الوطء وهذا فيما بعد الوطء الذي هو سبب ظاهر في حصول الحمل اه (قوله حتى يستبرئها) فلو وطئها قبل

(فصل) في انواع من التعليق بالحمل الخ (قوله في المتن علق بحمل الخ) (فرع) لو علق بالحمل وكانت حاملاً بغير ادعى فقيه نظرو الوجه الوقوع لان الحمل عند الطلاق يشمل غير الادعى اه (قوله نعم يندب تركه حتى يستبرئها) كذا في الروض كاصله ثم قال كاصله وان قال ان احببتك اى فانت طالق فالتعليق بما يحدث من الحمل اى وكلما وطئها وجب استبرأؤها اه قال في شرحه وهو ممنوع فقد تقدم قريباً انه لا يجب (قوله حتى يستبرئها) قال في الروض وشرحه فلو وطئها قبل استبرأائها او بعده وبانت حاملاً كان الوطء شبهة يجب به المهر لا الحد انتهى وقوله بقوله في الروض وشرحه والاستبراء هنا كافي

(١٦ - شرواني وابن قاسم - ثامن) ماتت قبل مضى يوم وليلة أجزيت عليها أحكام الطلاق كما اقتضاه كلامهم وان احتمل كونه دم فساد (ولاً) يظهر حمل حل له الوطء لان الاصل عدم الحمل نعم يندب تركه حتى يستبرئها

بقراء احتياطاً (فان ولدت لدون ستة (١٠٦) اشهر) واستبراء شهر فقط بناء على اعتبار لحظة للعلق ولحظة للوضع فتكون الستة حينئذ

ملحقة بما دونها ( من التعليق ) أى من آخره أخذاً بما مر فى أنت طالق قبل قدوم زيد بشهر ( بان وقوعه ) لتحقق وجود الحمل حين التعليق لاستحالة حدوثه لما مر ان أقله ستة اشهر ونزاع ابن الرفعة فيه بان الستة معتبرة لحياته لا لكاله لان الروح تنفخ فيه بعد الاربعة كما فى الخبر مردود بان لفظ الخبر ثم يأمر الله الملك فينفخ فيه الروح و ثم تقتضى تراخى النفخ عن الاربعة من غير تعيين مدة له فانيط بما استنبطه الفقهاء من القرآن ان اقل مدة الحمل ستة اشهر ( او ) ولده ( لا كثر من اربع سنين ) من التعليق وطئت أم لا ( أو بينهما ) أى الستة والاربع سنين ( ووطئت ) بعد التعليق او معه من زوج او غيره ( واماكن حدوثه به ) أى بذلك الوطء بأن كان بينه وبين وضعه ستة اشهر ( فلا ) طلاق فيهما للعلم بعدمه عند التعليق فى الاولى ولجواز حدوثه فى الثانية من الوطء مع اصل بقاء العصمة ( والا ) توطأ بعد التعليق او وطئت وولدت لدون ستة اشهر من الوطء ( فالأصح وقوعه ) لتبين الحمل ظاهره

استبرأها او بعده وبانت حاملاً كان الوطء شبهة يجب به مهر المثل لا الحد نهية ومغنى وروض مع شرحه قال ع ش قوله يجب به مهر المثل الخ وكذا الحكم فى كل موضع قيل فيه بعدم وقوع الطلاق ظاهر امن انه يجوز له الوطء وإذا تبين وقوع الطلاق بعد فهو وطء شبهة يجب به المهر لا الحد وكذا لو حرم الوطء للتردد فى الوقوع ثم تبين الوقوع يجب المهر لا الحد للشبهة اه ( قوله بقراءة احتياطاً ) عبارة المغنى والنهاية والروض والاستبراء هنا كما فى استبراء الامة فيكون بحضرة او بشهر والاستبراء قبل التعليق كاف لان المقصود معرفة حالها فى الحمل اه ( قول المتن فان ولدت الخ ) ويتجه شمول الولادة خروج الولد من غير الطريق المعتاد كخروجه من فها ومن محل الشق للبطن لان المقصود من الولادة انفصال الولد سم على حج ولو قيل بعدم الوقوع لانصراف الولادة لغة وعرفاً لخروج الولد من طريقه المعتاد لم يبعد اه ع ش وما نقله عن سم اقرب ( قول المتن فان ولدت الخ ) فان ولدت ولداً كاملاً اما إذا ألقت لدونها أى الستة اشهر علقه او مضغة يمكن حدوثها بعد التعليق فلا يقع عليه شيء اه مغنى وكان وجه عدم تعرض الشارح لذلك القيد لان القاء ما ذكر لا يسمى ولادة فلا حاجة للتقييد اه سيد عمر اقول وقد ردد هذا التوجيه ما يأتى فى شرح او ولدت فانت طالق ( قوله أو ستة اشهر فقط ) خلافاً للنهاية كما يأتى ( قوله بناء على اعتبار لحظة للعلق ) قديقال لحظة العلق ممكنة من اثناء التعليق إلى آخره فاذا كان بين آخر التعليق والوضع ستة اشهر امكن الحدوث بعد اول التعليق فكيف يتبين وقوعه مع ان الظاهر من التعليق اعتبار وجود الحمل عند جميع اجزاء التعليق فليتأمل اه وسياق فى التنبيه الجواب عنه بما حاصله ان ما ذكر نادر وإنما النظر للغالب ( قوله فتكون الستة ) أى أشهر ( قوله أى من آخره ) إلى التنبيه فى النهاية ( قوله أخذاً ما مر ) أى أول الفصل الذى قبل هذا الفصل وقوله لما مر أى اول الوصية اه كردى ( قوله ونزاع ابن الرفعة الخ ) عبارة شرح الروض ونزاع ابن الرفعة فيما إذا ولدت لدون ستة اشهر مع قيام الوطء وقال ان كمال الولد ونفخ الروح فيه يكون بعد اربعة اشهر كما شهد به الخبر فاذا انت به خمسة اشهر مثلاً احتمل العلق به بعد التعليق قال والستة اشهر معتبرة لحياة الولد غالباً واجيب عنه بانه ليس فى الخبر ان نفخ الروح يكون بعد الاربعة تحديداً فان لفظه ثم يأمر الله الخ ويوجب أيضاً بان المراد بالولدى قولهم أو ولدت له الولد التام ( قوله من التعليق ) إلى قوله و قول ابن الرفعة فى المغنى لا لقوله او معه ( قوله أى الستة ) كذا فى اصله رحمه الله تعالى بحذف اشهر اه سيد عمر ( قوله او غيره ) بشبهة اوزنا ( قوله للعلم بعدمه الخ ) لان الحمل لا يكون اكثر من اربع سنين اه مغنى ( قوله توطأ بعد التعليق الخ ) عبارة المغنى بان لم توطأ اصلاً بعد التعليق او وطئت بعده من زوج او بشبهة او زنا ولم يمكن حدوث الحمل من ذلك الوطء بان كان بينه وبين الوضع دون ستة اشهر ( قوله ولهذا ثبت نسبه الخ ) أى فى غير الزنا ( قوله ان لم يطأها ) أى ولا غيره وترك ذلك لان الغالب معرفته فلا حاجة لرده اه سم ( قوله بانه ظن ) أى ابن الرفعة ( قوله منه ) أى الزوج ( قوله بل على مطلقه ) أى مطلق الحمل ( قوله من إلحاقها بما دونها ) وقوله وما فسرت به ضمير بينهما الخ خالف النهاية فيهما عبارته وعلم بما قررناه ان الستة

استبراء الامة فيكون بحضرة او بشهر والاستبراء قبل التعليق كاف لان المقصود معرفة حالها فى الحمل فلا فرق بين التقدم والتاخر بخلاف العدة واستبراء المملوكة انتهى ( قوله فى المتن فان ولدت لدون ستة اشهر الخ ) ( فرع ) هل تشمل الولادة خروج الولد من غير الطريق المعتاد لخروجه كالمولود من الشق او خرج الولد من فها فيه نظر ويتجه الشمول عند الاطلاق لان المقصود من الولادة انفصال الولد فليتأمل ( قوله بناء على اعتبار لحظة للعلق ) قديقال لحظة العلق ممكنة من اثناء التعليق الخ فاذا كان بين آخر التعليق والوضع ستة اشهر امكن الحدوث بعد اول التعليق فكيف يتبين وقوعه مع ان الظاهر من التعليق اعتبار وجود الحمل عند جميع اجزاء التعليق فليتأمل ( قوله مردود بان لفظ الخبر الخ ) قال فى شرح الروض ويوجب ايضا بان المراد بالولدى قولهم او ولدت له الولد التام ( قوله إذا عرف انه لم يطأها ) أى ولا غيره وترك ذلك

ولهذا ثبت نسبه منه وقول ابن الرفعة ينبغي الحزم بالوقوع باطنا إذا عرف أنه لم يطأها بعد الحلف مردود بأنه ظن ملحقة أن التعليق على أن الحمل منه وابس كذلك بل على مطلقه منه أو من غيره كما يقتضيه المتن ( تنبيه ) ما ذكرته فى الستة من إن إلحاقها بما دوا



لانه لا يدمعها من زيادة لحظة هو ما انتصر له الاسنوى وغيره أخذوا من قولهم في العدد لا بد من لحظة للعلق ولحظة للوضع وما فسرت به ضمير  
بينها المقتضى للحاق الاربع بما فوقها هو ما اعتمدته ابن الرفعة والاذرعي والزر كشي وغيرهم ووجهه بانها اذا اتت به لاربع من الحلف  
تبين انهم تمكن عند الحلف حاملوا ولا زادت مدة الحمل على اربع سنين وامامامشي عليه شيخنا هنا في شرح منهجه من الحاق الستة بما فوقها  
والاربع بما دونها فهو وان اقتضاء ظاهر كلام الشيخين هنا لكن بعضه مبنى على مامر (١٠٧) له في الوصية وقد مررده وإن العبرة في  
غير الوصية بالغالب فما

ملحقة بما فوقها والاربع بما دونها كما مر في الوصايا اه (قوله لا يدمعها) أي الستة أشهر من زيادة لحظة  
أي للعلق (قوله وما فسرت الخ) عطف على قوله ما ذكرته الخ (قوله ولا زادت) أي بضم ز من التعليق  
إلى الاربع (قوله مامشي عليه شيخنا الخ) اعتمده النهاية كما مر آنفا (قوله ظاهر كلام الشيخين هنا) منه  
ظاهر المنهاج لان المتبادر من قوله أو بينهما ان المعنى أو بين دون الستة أشهر وأكثر من اربع سنين اه سم  
(قوله وإن العبرة) عطف على رده (قوله يحمل كلامهم) أي فيه ولو حذف كلامهم كان اخصر وأوضح  
(قوله ما هنا) أي من الحاق الستة بما فوقها اه كرى (قوله لما قررته) أي بقوله وما سكتوا الخ (قوله الوطء  
أو استدخال المني الذي الخ) الاول ما يشمل استدخال المني الخ (قوله عد اللحظة منها) أي مع اعتبار الابتداء  
من اول الحلف لا من عقبه ولا زادت مدة الحمل على اربع فتأمل اه سم (قوله منها) أي من الستة أو  
الاربع (قوله انهم لم يعتبروا الخ) دعوى عدم الاعتبار فيها نظر اه سم (قوله لذلك) أي امكان استدخال  
المني وقوله منه أي من استدخال المني (قول المتن وإن قال ان كنت حاملا الخ) ولو قال ان كنت حاملا وان لم  
تكوني حاملا فانت طالق وهي ممن تحيل حرم وطؤها قبل الاستبراء لان الاصل والغالب في النساء الحيال  
والفراغ من الاستبراء موجب للحكم بالطلاق لظاهر الحال فتحسب الحيضة او الشهر من العدة التي وجبت  
بالطلاق فتتمها ولا يحسب منها الاستبراء قبل التعليق لتقدمها على موجبها فان ولدت ولو بعد الاستبراء لم تطلق  
ان ولدت لدون ستة أشهر اولدون اربع ولم توطأ لتبين انها كانت حاملا عند التعليق لان وطئت وطأ يمكن  
كونه منه لان الظاهر حيا لها حيثئذ حدوث الولد من هذا الوطء ولان ولدت لاربع سنين فأكثر من  
التعليق لتحقق الحيال عنده فان وطئها قبل الاستبراء أو بعده وبانت مطلقة منه لزمه المهر لا الحد للشبهة في  
الحال اما إذا لم تكن ممن تحيل كان كانت صغيرة أو آيسة فطلق في الحال اه معنى زاد النهاية والاسنى ولو  
قال لها إن لم تحيلي فانت طالق لم تطلق حتى تياس كما قاله الروياني اه أي بنحو الموت قال ع ش أي مالم  
يرد الفور كسنة أو تقم قرينة على ارادته أو لا يقع عند فوات ما اراده أو دلت القرينة عليه اه (قوله أو  
ان كان يبطئك ذكر) إلى قوله وعن ابن القاص في النهاية والمعنى الا قوله كالأول علق إلى فان ولدت احدهما  
(قوله هي بمعنى الواو) هذا ممنوع وما استدلل به في قوله لان الفرض الخ لا يفيد اذا جمع بين التعليقين  
لا يتوقف على كونها بمعنى الواو وانما يتوقف على ذلك لو كان قوله أو اني معطوفا على قال إن كنت الخ  
وليس كذلك بل هو معطوف على بذكر الذي هو متعلق المقول واول تقسيم متعلق المقول قالوا انها في التقسيم  
اجود من الواو وتقسيم متعلق المقول لا ينافي جمع اقسامه في التعليق فليتأمل فصوره لفظ المعلق هكذا ان

لان الغالب معرفته فلا حاجة لرده (قوله ظاهر كلام الشيخين) منه ظاهر المنهاج لان المتبادر من قوله أو منها  
ان المعنى أو بين دون ستة أشهر وأكثر من اربع سنين (قوله عد اللحظة منها) أي مع اعتبار الابتداء من اول  
الحلف لا من عقبه ولا زادت مدة الحمل على اربع فتأمل اه سم (قوله انهم لم يعتبروا الخ) دعوى عدم الاعتبار  
فيها نظر (قوله هي بمعنى الواو الخ) هذا ممنوع وما استدلل به في قوله الآتي لان الفرض الخ لا يفيد اذا جمع  
بين التعليقين لا يتوقف على كونها بمعنى الواو وانما يتوقف على ذلك لو كان قوله أو اني معطوفا على قال ان  
كنت حاملا بذكر وليس كذلك بل هو معطوف على بذكر الذي هو متعلق المقول واول تقسيم متعلق  
المقول قالوا انها في التقسيم اجود من الواو وتقسيم متعلق المقول لا ينافي جمع اقسامه في التعليق فليتأمل

انتهى وسأذكر في العدد ما يردده والحاصل ان الذي يتجه لا بد هنا من النظر للغالب بالنسبة للستة والاربع وإن من أطلق الحاق  
الستة أو الاربع بالدون عد اللحظة منها أو بالفوق لم يعد هامنه مع اعتبارها فلا خلاف في المعنى ويؤيد ما ذكرته من النظر للغالب انهم  
لم يعتبروا هنا إمكان استدخال المني وإنما فصلوا بين وقوع الوطء وعدمه بالفعل فاقضى أنه لا نظر لذلك لندرة الحمل منه جدا (وإن قال  
إن كنت حاملا بذكر) أو ان كان يبطئك ذكر (فانت طالق أو) هي بمعنى الواو لان الفرض أنه جمع بين التعليقين كما يعلم

يمكن تصويره باستدخال  
المني حال وضع الاول قال  
وتقيدهم بالوطء في قولهم  
يعتبر لحظة للوطء جرى على  
الغالب والمراد الوطء أو  
استدخال المني الذي هو  
اولي بالحكم هنا بل يقال  
يمكن الوطء حالة الوضع

من آخر كلامه ان كنت حاملا بحمل (انثى) او ان كان بطنك انثى (ف) انت طالق (فطلقتين فولدتها) اى ذكر او انثى وان كان عند التعليق نقطة ووصفها حينئذ بالكورة او الاونة صحيح لان التخطيط يظهر ما كان كامنا في النقطة معا او مرتبا وبينهما دون ستة اشهر (وقع ثلاث) لتحقق الصفتين كالمعلق بكلامها الرجل (١٠٨) وبه لاجنبى وبه لطويل فكلمت من فيه الصفات الثلاث وكما ياتي في رمانة ونصف رمانة

فان ولدت احدهما فما علق به او خشي فطلقة حالا وتوقف الثانية لاتضاعه وتنقضى العدة في الكل بالولادة لانها طلقت باللفظ بخلافه فيما ياتي في ان ولدت وعن ابن القاص لو كان احدهما خشي امر برجعتهما واجتنبها حتى يتضح انتهى ويظهر ان امره باجتنابها ندب لا واجب لان الاصل الحل وعدم وقوع الثلاث (او) قال (ان كان حملك) او ما في بطنك (ذكر او فطلقة او) بمعنى الواو نظير ما مر (انثى فطلقتين فولدتها لم يقع شيء) لان الصيغة تقتضى الحصر في احدهما فمعهما لم يحصل الشرط ولو تعدد الذكر او الانثى وقع ماعلق به لان المفهوم من ذلك الحصر في الجنس لا الوحدة ولو ولدت خشي وحده فكمرا مر او مع ذكر او بان ذكر او فطلقة او انثى فلا طلاق او مع انثى وبان انثى فطلقتين او ذكر او فلا طلاق (او) قال (ان ولدت فانت طالق) طلقت بولادة ما ثبت به الاستيلاد بما ياتي في بابه بشرط انفصال جميعه فلو انفصل بعضه ومات أحد الزوجين قبل انفصال كله

كنت حاملا بذكر فانت طالق طلقة او انثى فطلقتين اه سم (قوله من آخر كلامه) اى من قوله فولدتها الخ (قوله ووصفها) الاولى تذكير الضمير بارجاعه الى الحمل (قوله معا او مرتبا الخ) راجع لقول المتن فولدتها (قوله لتحقق الصفتين) اى الحمل بذكر والحمل بانثى (قوله من فيه الصفات الخ) اى رجلا طويلا اجننيا (قوله او خشي فطلقة الخ) او انثى وخشي فثنتان وتوقف الثالثة لتبين حال الخشي اه نهاية قال ع ش فان بان ذكر او وقعت الثالثة حالا او انثى لم يرد على الطلقتين اه (قوله في الكل) اى في جميع صور التعليق بالحمل (قوله امر برجعتهما) اى دفعا لضرر طول منع تزوجها الى الاتضاع (قوله او ما في بطنك) الى قول المتن ولو قال لا ربع في النهاية والمغنى لا قوله ولو ولدت خشي وحده فكمرا (قوله بمعنى الواو نظير ما مر) فيه ما تقدم اه سم (قوله ماعلق به) اى بالذكر والانثى (قوله فكمرا) اى آنفا (قوله وبان ذكر الخ) وقوله وبان انثى الخ في مالو لم بين وظاهر انه لا طلاق لاحتمال المخالفة فلم توجد الصفة ولا طلاق بالشك اه سم ويفيده ايضا قول المغنى والنهاية هنا وفيما ياتي ونف الحكم فان بان الخ (قوله بولادة ما ثبت به الاستيلاد الخ) عبارة النهاية والمغنى والروض مع شرحه بانفصال ماتم تصويره ولو ميتا وسقطاه قال الرشيدى قوله وسقطا لا يشكل هذا بما في الجائز من انه لا يسمى ولدا الا بعد تمام اشهر دخلا فالما في حاشية الشيخ ع ش لاذلا ملازمة بين اسم الولادة واسم الولد كما هو ظاهر اه (قوله لم يقع شيء) لان لولادة لم توجد حال الزوجية اه مغنى (قوله بذلك) اى الولادة (قوله ان كان الخ) عبارة النهاية والمغنى ان طلق الزوج ولا يقع به طلاق سواء كان من حمل الاول بان كان الخ ام من حمل آخر بان وطئها الخ (قوله وكذا ان كان من حمل آخر الخ) لان عدة الطلاق ووطء الشبهة لشخص واحد فتدخلنا وحيث تدخلنا انقضت بالحمل اه ع ش (قوله بان وطئها بعد ولادة الاول) بان كان الطلاق رجعيا لان وطء حينئذ ووطء شبهة اه حلى (قوله بعد ولادة الاول) قضيته انه لو وطئها قبل ولادته لم يكن حملا آخر ثم قوله بعد ولادة الاول اى قبل مضى عدة اه سم (قوله لا ربع سنين) والا لم يكن من هذا الوطء حتى ينسب اليه وتنقضى به العدة اه سم (قوله اما لو ولدتها معا) اى بان تم انفصالهما وان تقدم ابتداء خروج أحدهما فالمعتبر في الترتيب والمعية الانفصال اه حلى (قوله ولدا) عبارة الروض او كليا ولدت ولدا فولدت في بطن ثلاثة معاطلقت ثلاثا اه وقضية التقيد بولادته عند حذفه لا تطلق ثلاثا اذا ولدت ثلاثة معا لانه ولادة واحدة سم على حجة اه ع ش اقول وسيصرح به الشرح قبيل قول المتن ولو قال لا ربع (قول المتن من حمل) وفي تجريد المراد اذ قال كليا ولدت ولدا فانت طالق فولدت ثلاثة

فصورة لفظ المعلق هكذا ان كنت حاملا بذكر فانت طالق طلقة او انثى فطلقتين (قوله بمعنى الواو) فيه ما تقدم في الحاشية السابقة (قوله وبان ذكر الخ) وكذا قوله الاتى وبان انثى الخ في مالو لم بين وظاهر انه لا طلاق لاحتمال المخالفة فلم توجد الصفة ولا طلاق بالشك (قوله بان وطئها بعد ولادة الاول) قضيته انه لو وطئها قبل ولادته لم يكن حملا آخر (قوله بعد ولادة الاول) وقيل مضى عدة (قوله وات بالثاني لا ربع سنين) والا لم يمكن من هذا الوطء حتى ينسب اليه وتنقضى به العدة (قوله وان قال كليا ولدت ولدا الخ) في الروض او كليا ولدت ولدا فولدت في بطن ثلاثة معاطلقت ثلاثا اه وقضية التقيد بولادته عند حذفه لا تطلق ثلاثا اذا ولدت ثلاثا معا لانه ولادة واحدة (فرع) علق بالولادة فولدت حيوانا غير آدمي فهل تطلق ينبغى نعم لانها ولادة وهو ولد مر (في المتن ثلاثة من حمل) في الروض وشرحه في باب العدد (فرع) لو علق طلاقها بالولادة فانت بالولد ثم باخر وكان بينهما دون ستة اشهر طلقت بالاول وانقضت عدتها بالثاني ولحقاه

متعاقبين

لم يقع شيء وإذا علق بذلك (فولدت اثنين مرتبا طلقت بالاول وانقضت عدتها بالثاني)

ان كان بين وضعه ووضع الاول دون ستة اشهر وكذا ان كان من حمل آخر بان وطئها بعد ولادة الاول وات بالثاني لا ربع سنين فاقول اما لو ولدتها معا فوقع الطلاق باحدهما ولا تنقضى العدة بالآخر بل تشرع فيها من وضعهما (وان قال كليا ولدت) ولدا فانت طالق

متعاقبين وكان بين الولد الثاني والثالث ستة أشهر فأكثرت الثالث حمل حادث لا يلحقه وتكون العدة قد انقضت بالولد الثاني انتهى فليتامل فتقييد المصنف بقوله من حمل احتراز عن مثل هذا سم على حج اه عش (قول المتن وانقضت الثالث) ينبغى فيما اذا كان كل واحد حمل آخر ان تنقضى العدة بالثاني ولا يقع به ثانية لفراغ الرحم بولادته اذ عند ولادته لا يكون الثالث في الرحم حتى ينفى الفراغ لانه حمل آخر ولا يجتمع ولدان من حملين في رحم فليتامل وكذا فيما اذا كان الاولان حملًا واحدًا والثالث حملًا آخر فتقضى بالثاني ولا يقع به ثانية لما ذكر فتقييد المتن بالحمل الواحد ظاهر اه سم (قوله او ولدت اثنين مرتبًا) في الروض وشرحه أو أنت بولدتهم بآخر وكان بينهما دون ستة أشهر طلعت بالاول وانقضت عدتها بالثاني ولحقاه فان كان بينهما ستة أشهر فأكثرت لم يلحقه الثاني باثنا كانت او لا وانقضت به العدة وان لم يلحقه لاحتمال وطء بشبهة منه بعد الفراق اذا ادعته اخذا بما مر انتهى اه سم (قوله لما مر) اى انفا في شرح او ولدت فانت طالق وقوله به اى بالولادة وقوله انفضاله اى الولد وقوله ومقارنة الوقوع الخ رد لدليل مقابل الصحيح (قوله لبراءة الرحم به) اى دون ما قبله اه سم (قوله ومقارنة الوقوع) مبتدأ وخبره قوله متعذر (قوله ولهذا) اى للتعذر (قوله ولو قال الخ) عطف على لو قال انت الخ عبارة النهاية والمغنى او قال الخ (قوله كذلك) اى من حمل واحد مرتبين (قوله امالو ولدتهم) اى الثلاثة او الاربع (قوله معا) اى بان يخرجوا في كيس واحد اه عش فان لم يقل هنا اى فيما لو ولدتهم معا سم وسيد عمر (قوله فكذلك) اى يقع الثلاث (قوله والا) اى بان لم يقل هنا ولدا ولم ينوه (قوله وقعت واحدة) اى لعدم تكرار المعلق عليه وهو الولادة (قوله حوامل) اى منه نهاية ومغنى قال عش والرشىدى انما قيد به لقول المصنف فيما ياتى وانقضت عدتهما بولادتهما والا فالحكم من حيث وقوع الطلاق لا يتقيد بهذا القيد اه (قوله على ما جرى عليه جمع) وافقهم المغنى (قوله لكن الاوجه الخ) وفاقا للنهاية (قوله

فان كان بينهما ستة أشهر فأكثرت لم يلحقه الثاني ان كان باثنا لان العلوق به لم يكن في النكاح بخلاف ما اذا لم يعلق الطلاق بالولادة حيث يلحقه الولد الى اربع سنين لاحتمال العلوق في النكاح وكذا لا يلحقه الثاني ان كانت رجعية بناء على ان السنين الاربع تعتبر من وقت الطلاق لا من وقت انقضاء العدة وانقضت به العدة وان لم يلحقه لاحتمال وطء بشبهة منه بعد الفراق اذا ادعته اخذا بما مر وان كان ما ولدت ثلاثة انقضت عدتها بالثالث ان كان بينه وبين الاول دون ستة أشهر ولحقه اى الثلاثة وان كان بين الاول والثالث ستة أشهر فأكثروا بين الثاني والاول دونها لحقاه دون الثالث وان كان بينه وبين الثاني دون ستة أشهر كما صرح به الاصل وانقضت عدتها بالثاني وان كان بين الثاني والاول ستة أشهر فأكثروا بين الثاني والثالث دونها لم يلحقاه وكذا ان كان ما بين كل منهما وتاليه ستة أشهر انتهى سقته مع طوله لان فيه ابصاح المقام ومنه يظهر صحة تقييد المصنف بقوله من حمل الخ فتامله (قوله في المتن من حمل) قال الزركشى الثالث اى من التنبيهات تقييده بالحمل مع ان حكم الحملين اذا كان الثاني والثالث لاحقا للزوج كذلك كما سبق انتهى وفي الروض وشرحه فان عقبته اى الولد الذى وقع به الطلاق باخر يلحق الزوج بان ولدت له دون اربع سنين انقضت عدتها به وفي تجريد المزج اذا قال كذا ولدت ولدا فان طالق فولدت ثلاثة متعاقبين وكان بين الولد الثاني والثالث ستة أشهر فأكثرت الثالث حمل حادث لا يلحقه وتكون العدة قد انقضت بالولد الثاني انتهى فليتامل فتقييد المصنف بقوله من حمل احتراز عن مثل هذا (قوله في المتن من حمل وقع بالاولين طلقان وانقضت الثالث) ينبغى فيما اذا كان كل واحد حمل آخر ان تنقضى العدة بالثاني ولا يقع به ثانية لفراغ الرحم بولادته اذ عند ولادته لا يكون الثالث في الرحم حتى ينفى الفراغ لانه حمل آخر ولا يجتمع ولدان من حملين في رحم فليتامل وكذا فيما اذا كان الاولان حملًا واحدًا والثالث حملًا آخر فتقضى بالثاني ولا يقع به ثانية لما ذكر وحينئذ فتقييد المتن بالحمل الواحد ظاهر (قوله لبراءة الرحم به) اى دون ما قبله (قوله فان لم يقل هنا) اى فيما لو ولدتهم معا

(فولدت ثلاثة من حمل)  
واحد مرتبين (وقع بالاولين  
طلقان) عملا بقضية كلها  
(وانقضت عدتها) (بالثالث)  
لتبين براءة الرحم (ولا يقع  
به ثالثة) أو ولدت اثنين  
مرتبًا فواحدة بالاول  
وانقضت عدتها بالثاني  
ولا يقع به ثانية (على  
الصحيح) لما مر انه لا يقع به  
الا عند تمام انفضاله وهو  
وقت انقضاء العدة لبراءة  
الرحم به ومقارنة الوقوع  
لانقضائها متعذر اذا عصمة  
حينئذ ولهذا لو قال أنت  
طالق مع موتى لم يقع ولو  
قال لغير مو طوء اذا طلقك  
فانت طالق فطلقها لم تقع  
المعلقة لمصادفتها البيونة  
ولو ولدت أربعة كذلك  
طلعت ثلاثا وانقضت عدتها  
بالرابع امالو ولدتهم معا  
فيقع الثلاث (وتعتمد  
بالاقراء) فان لم يقل هنا ولدا  
ونواه فكذلك والواقعة  
واحدة فقط (ولو قال  
لاربع) حوامل (كلها)  
وكذا اى على ما جرى عليه  
جمع لكن الاوجه  
اختصاص الاحكام الآتية  
بكلما دون غيرها ولو اى

لأنها وإن أفادت العموم لا تفيد التكرار ولذلك تنتم في شرح الارشاد (ولدت واحدة) منكن (فصو احبها طوالق فولدن معا) او ثلاث معا ثم الرابعة وقد بقيت عدتهن إلى ولادتها (١١٠) (طلقن ثلاثا ثلاثا) لأن لكل واحدة ثلاث صواحب فيقع بولادة كل على من عداها طلبة

طلقة لا على نفسها ويعتد دن جميعا بالاقراء إلا الرابعة في الصورة الثانية فبالوضع وكرر ثلاثا ثلاثا يتوهم أنه لمجموعهن (او) ولدن (مرتبا طلقت الرابعة ثلاثا) بولادة كل من الثلاث طلقة وانقضت عدتها بولادتها (وكذا الاولى) تطلق ثلاثا (إن بقيت عدتها) عند ولادة الرابعة لأنه ولد بعدها ثلاث وهي فيها والطلاق الرجعي لا ينفي الصحة والزوجية إذ لو حلف بطلاق نسائه أو زوجاته أو طلقهن دخلت فيهن وتعتد بالاقراء ولا تستأنف للطلقة الثانية والثالثة بل تنبى على ما مضى من عدتها (و) طلقت (الثانية طلقة) بولادة الاولى (و) طلقت (الثالثة طلقتين) بولادة الاولى والثانية (وانقضت عدتهما بولادتهما) فلا يلحقها طلاق من بعدهما لم يلدتا توأمين ويتاخر ثانيهما لولادة الرابعة فطلقتان ثلاثا ثلاثا وسيدكر ان شرط انقضاء العدة بالولد لحوقه بالزوج (وقيل لا تطلق الاولى وتطلق الباقيات طلقة طلقة) لأن من علق طلاقهن بولادتها خرجن عن كونهن صواحب لها ويرد وان قيل عليه الاكثرون بمنع ما علل به كإمر (وإن ولدن ثنتان معا

لأنها وإن أفادت العموم لا تفيد التكرار) لقائل أن يقول هذا الحكم المذكور هنا لا يتوقف على التكرار بل يكفي فيه العموم لأنه إذا قال ايتكن ولدت فصو احبها طوالق فقد علق على ولادة كل واحدة طلاق صواحبها لأن أي عامة لكل واحدة منهن عموما شموليا فكل واحدة معلق بولادتها طلاق غيرهما فكل من ولدت وقع على صواحبها فاذا ولدن معا وقع بولادة كل واحدة على من عداها فيقع على كل واحدة ثلاث بولادة صواحبها الثلاث فوقع الطلاق على كل لم ينشأ عن دلالة الاداة على التكرار بل عن دلالتها على العموم المقتضى لتعدد التعليق ويصرح به قول الروض أو قال ايتكن لم أطأها اليوم فصو احبها طوالق فان لم يطأه فطلقن ثلاثا ثلاثا الخ نعم يظهر التفاوت بين ما يفيد التكرار وما يفيد مجرد العموم في نحو ايتكن ولدت فصو احبها طوالق فولدت واحدة ثلاث مرات وقع على صواحبها طلقة واحدة ولو أتى بدل أي هنا بكل ما طلقن ثلاثا فتأمل بل قضية ذلك ان غير أي من صيغ العموم كن ولدت منكن كذلك ايضا ولا مانع من التزامه فليتأمل اه سم وعبرة المعنى تنبيه تصويره بكلمة تبع فيه المحررو الروضة وهو يوم اشترط اداة التكرار قال ابن النقيب وليس كذلك فان التعليق بان كذلك فلو مثل بها كان أحسن اه (قول المتن فولدن معا الخ) ويعتبر انفصال جميع الولد ولو سقطا كما مر فان اسقطت ما لم بين فيه خلق آدمي تاما لم تطلق اه نهاية (قوله او ثلاث معا) إلى قول المتن وقيل في النهاية والمعنى (قوله وقد بقيت الخ) أي والإلام تقع الثالثة على البقية إذ لا صحة لهذا اه سم (قوله في الصورة الثانية) أي قوله او ثلاث معا ثم الرابعة الخ (قوله انه أي الثلاث لمجموعهن) أي بتوزيع الثلاث على الأربع وتكميل المنكسر (قوله وهي فيها) أي في العدة (قوله دخلت) أي الرجعية فيهن أي النساء أو الزوجات (قوله وتعتد) أي الاولى بالاقراء أو الاشهر نهاية ومعنى (قول المتن والثالثة طلقتين) أي إن بقيت عدتها عند ولادة الثانية لما يفيد قوله وانقضت الخ (قوله طلاق من بعدهما) عبارة النهاية والمعنى طلاق بولادة من بعدهما اه (قوله لحوقه بالزوج) فيه شيء لما علم مما مر عن الروض وشرحه من انقضاء العدة بالولد وإن لم يلحق الزوج إلا ان يراد لحوقه به ولو بدعوى الزوجة وإن لم يلحق بذلك اه سم (قوله لأن من علق الخ) عبارة النهاية والمعنى وتطلق الباقيات طلقة طلقة بولادة الاولى لأنهن صواحبها عند ولادتها لا شراك الجميع في الزوجية حيثئذ وبطلانهن انقضت الصحة بين الجميع فلا تؤثر ولادتهن في حق الاولى ولا ولادة بعضهن في حق بعض الاول ورد بان الصحة لا تنقضي بالطلاق الرجعي الخ (قوله كما مر) أي انفسا بقوله والطلاق الرجعي الخ (قوله (قوله لأنها وإن أفادت العموم لا تفيد التكرار) أقول عدم إفادة أي التكرار لاشك أنه الصواب وإن أفادت العموم إذ التكرار غير العموم واحدهما لا يستلزم الاخر لكن لقائل أن يقول هذا الحكم المذكور هنا لا يتوقف على التكرار بل يكفي فيه العموم لأنه إذا قال ايتكن ولدت فصو احبها طوالق فقد علق على ولادة كل واحدة طلاق صواحبها لأن أي عامة لكل واحدة منهن عموما شموليا فكل واحدة معلق بولادتها طلاق غيرهما فكل من ولدت وقع على صواحبها فاذا ولدن معا وقع بولادة كل واحدة على من عداها فيقع على كل واحدة ثلاث بولادة صواحبها الثلاث فوقع الطلاق على كل لم ينشأ عن دلالة الاداة على التكرار بل عن دلالتها على العموم المقتضى لتعدد التعليق ويدل على ذلك بل يصرح به قول الروض ما نصه أو قال ايتكن لم أطأها اليوم فصو احبها طوالق فان لم يطأه فطلقن ثلاثا ثلاثا الخ نعم يظهر التفاوت بين ما يفيد التكرار وما يفيد مجرد العموم في نحو ايتكن ولدت فصو احبها طوالق فولدت واحدة ثلاث مرات وقع على صواحبها طلقة واحدة ولو أتى بدل أي هنا بكل ما طلقن ثلاثا فتأمل بل قضية ذلك ان غير أي من صيغ العموم كن ولدت منكن كذلك ايضا ولا مانع من التزامه فليتأمل (قوله وقد بقيت عدتهن إلى ولادتها) أي والإلام تقع الثالثة على البقية إذ لا صحة لهذا اه سم (قوله لحوقه بالزوج) فيه شيء لما علم مما مر في الروض

ثم ثنتان معا) وعدة الاولين باقية (طلقت الاولى ثلاثا ثلاثا) واحدا بولادة من معها وثنان بولادة الاخيرتين أما إذا لم تبق عدة الاولتين لولادة الاخيرتين فلا يقع على من انقضت عدتها إلا لطلقة (وقيل) تطلق كل منهما (طلقة) بناء على



وحاصلها انه متى علق بوجود شيء يمكن إقامة الزوجة البينة عليه فادعته وانكر صدق يمينه أو بنفيه فادعى وجوده وانكرت فان لم يتعلق بفعله وفعلها كان لم يدخل زيد الدار صدق ايضا لاصل بقاء النكاح وإن كان الاصل عدم الفعل كذا نقله بعضهم عن المصنف وسيأتي عنه تناقض فيه وان يتعلق باحدهما فان لم يعرف الا من جهة صاحبه غالبا كالحب والنية صدق صاحبه يمينه اى في وجوده وعدمه كما هو ظاهر ومنه كافي الكافي أن يتعلق بضربه لها فضررب غيرها فاصابها وادعى انه انما قصد غيرها فيصدق يمينه لانه أعلم بقصده بل لا يمكن علمه من غيره لكن نقل عن البغوى كياتي في الايمان بزيادة (١١٢) انه لا يقبل كالتزومه الدية وان قال ذلك وله احتمال بالقبول وهو اقوى مدركا ولا حجة في لزوم الدية لان باب الضمان

اوسع اذ لا يتوقف على قصد ولا اختيار بخلاف ما هنا قال بعض المتأخرين ويتمين الجزم به عند القرينة بصدقه نظير ما في الروضة وغيره انه لو اقرى فقيه عاميا بطلاق فاقربه ثم بان خطأ الفقيه لم يؤخذ بذلك الاقرار للقرينة فانه انما بناء على ظن الوقوع المعذور به وان عرف من خارج كان لم اتفق عليك اليوم فسياتي آخر هذا الفصل ومتى لزمه اليمين فذلك هو او واره حلفت هي او وارشها وطلقت وفيما اذا علق بما لا يعلم الا من الغير كحجته او عدمها فادعاه الزوج وانكر الغير حلفت هي لا الغير قال البلقيني واخطا من حلفه لانه نظير ما ذكره فيمن علق طلاقها بحض غيرها اى من حيث ان الغير لا يحلف (لا في ولايتها) فلا تصدق فيها اذا علق طلاقها بها فادعته او قال بل الولد مستعار (في الاصح) كسائر الصفات الظاهرة لسهولة

أى في قول المتن وتصدق يمينها الى قوله وان كذب واحدة اه كرى (قوله وحاصلها) أى القاعدة (قوله فادعته وانكر الخ) مقتضى هذه القاعدة ان يصدق هو يمينه في مسألة الحيض اذ يمكن إقامة البينة عليه كما صرحوا به مع انها تصدق فيه كافي المتن اه سم اقول وأشار الشارح الى جوابه بقوله السابق آنفا وسياتي ما يعلم الخ (قوله او ينفية) عطف على بوجود شيء (قوله وفعلها) الاولى ابدال الواو باو (قوله وسياتي عنه) اى عن المصنف (قوله فان لم يعرف الا من جهة صاحبه الخ) فى ادخال هذا تحت القسم المعبر فيه امكان إقامة البينة عليه ما لا يخفى فتأمل اه سم (قوله أى فى وجوده الخ) فى ادخاله تحت قوله او ينفية تأمل (قوله ومنه) اى بما لا يعرف الا من جهة صاحبه وقوله ان يتعلق بضربه الخ فى جعله من افراد المعلق بنى شيء تسامح (قوله وان قال ذلك) اى انه انما قصد غير ذلك (قوله وهو) اى احتمال القبول (قوله الجزم به) اى باحتمال القبول (قوله انه لو اقرى الخ) بيان لما فى الروضة (قوله لم يؤخذ) اى العامى (قوله على ظن الوقوع) اى المستند الى افتاء الفقيه بالوقوع (قوله وان عرف الخ) عطف على قوله ان لم يعرف الخ (قوله فسياتي الخ) جواب وان عرف الخ (قوله كحجته) المفهوم انه علق بمحبة الغير فيشكل قوله فادعاه الزوج لانه حينئذ معترف بالطلاق فيؤاخذ به ولا حاجة لحلفها اذا انكر الغير بل لا وجه له فليتأمل اه سم عبارة السيد عمر قوله فادعاه الزوج ظاهره اى ما علق به فيرد عليه اعتراض المحشى فيتعين تأويله بان المراد فادعى ضده بقرينة السياق والسباق اه ولك دفع الاعتراض من اصله بان المراد بقوله ما لا يعلم الخ ما يشمل وجوده وعدمه بقرينة قوله كحجته الخ فقوله فادعاه اى وجوده فيما اذا علق بعدمه أو عدمه فيها اذا علق بوجوده (قوله فلا تصدق) الى المتن فى النهاية والى قوله فان قلت فى المغنى (قوله مستعار) اى مثلاً نهاية ومعنى (قول المتن فى الاصح) محل الخلاف بالنسبة للطلاق المعلق به اما فى حقوق الولد به فلا تصدق قطعاً بل لا بد من تصديقه او شهادة اربع نسوة او عدلين ذكرين نهاية ومعنى اى اورجل وامراتين ع ش (قوله وهو) اى التعسر (قوله فلا ينافى قولها الخ) وقد يقال اخذا بما ياتي انه لا تعارض لان ما هنا ثبت حيض يترتب عليه طلاق وذلك لا يثبت بشهادة النسوة بالحيض وما هناك ثبت حيض بشهادة النسوة فلا تعارض اه معنى (قوله لا يشتهب الخ) فيه نظر بل قد يشتهب بوطء الشهادة وبوطء زوجة تزوجها سراً كفى واقعة الشهادة على المغيرة اه سم (قوله اذا كان) اى الحيض (قوله مطلقاً) اى سواء علق به طلاق نفسها او غيرها اه كرى اى كانت حاضت ضرتك فهى طالق وانت طالق

(قوله فادعته وانكر صدق يمينه) مع ان الحيض يمكن إقامة البينة عليه كما صرحوا به اى مع انها تصدق يمينها اذا علق طلاقها به كافي المتن وكان مقتضى هذه القاعدة انه يصدق هو يمينه (قوله فان لم يعرف الا من جهة صاحبه) فى ادخال هذا تحت القسم المعبر فيه امكان إقامة البينة عليه ما لا يخفى فتأمل (قوله كحجته) المفهوم انه علق بمحبة الغير فيشكل قوله فادعاه الزوج لانه حينئذ معترف بالطلاق فيؤاخذ به ولا حاجة لحلفها اذا انكر الغير بل لا وجه له فليتأمل (قوله لا يشتهب الخ) فيه نظر بل قد يشتهب بوطء الشهادة وبوطء زوجة تزوجها

إقامة البينة عليها بخلاف الحيض فان قيامها به متعسر اذ الدم المشاهد يحتمل كونه دم استحاضة وهو مرادها هنا يعذره فلا ينافى قولها فى الشهادات تقبل الشهادة به فان قلت الذى مر فى القاعدة ان ما يمكن إقامة البينة به لا يصدق مدعيه كالزنا فافرق بينه وبين الحيض فان كلاً يمكن إقامة البينة به مع التعسر بل ربما يقال انها بالزنا اعسر منها بالحيض ومن ثم قيل لم يثبت الزنا قط بينة قلت يفرق بان الحيض مع مشاهدة خروجه من الفرج يشتهب بالاستحاضة من كل وجه فلا يميز فيه الا القرينة الخفية والزنا مع مشاهدة غيبة الحشفة فى الفرج لا يشتهب بغيره فكانت الشهادة بالحيض اعسر (ولا تصدق فيه) اى الحيض اذا كان من غيرها مطلقاً او من نفسها اذا كان (فى تعليق)



طلاق (غيرها) به كان حصة فضر ترك طالق فادعته وكذبها فيصدق هو عملا باصل تصديق المنكر لاهی (اذلا بد من اليمين وهي من الغير متمتعة وفارق تصديقها من غير يمينها في نحو المحبة بالنسبة لطلاق غيرها إن حلفت بامكان إقامة البينة على الحيض في الجملة بخلاف المحبة وسيعلم مما يأتي أنه لو حلفت أنها فعلت كذا فقالت لم أفعله صدق في دعواه أنها فعلته وإن قامت البينة بخلافه لأنه لما حلفت على ما في ظنه فزعم بعضهم تصديقها يمينها هنا غير صحيح وزعم أنها نظيرة إن لم تدخل في الدار اليوم فانها تصدق في عدم الدخول لأن الاصل عدمه غير صحيح ايضا لما اشرت اليه من الفرق بين التعليق المحض والتنجيز المبني على الظن على ان ما ذكره من تصديقها في عدم (١٣) الدخول سيأتي آخر الفصل ما ينافيه وفي قواعد

التاج السبكي ما حاصله لا اعرف مسطورا في ان علمت كذا فانت طالق فقالت علمت الا بحث اخي بهاء الدين انها لا تطلق لان أحد قیدی العلم المطابقة الخارجية فلم يقبل قولها فيه لا مكان البينة عليه فلا بد ان يعلم من خارج وقوع ذلك الشيء اهـ ويؤخذ منه ان محله في نحو ان علمت دخول زيد الدار لا في نحو ان علمت محبة لان هذا لا يمكن اقامة البينة عليه ومن ثم لو قال ان أبرأني من مهرها فابرائته ثم ادعى جهلها به وقالت بل اعرفه صدقت يمينها انها تعلم قدره وصفته حال البراءة ولو طلب تجربتها بذكر قدره فلم تذكره لاحتمال طرو النسيان عليها ويفرق بين هذا وتجربة قن اختلاف المعق وشريكه في صنعة فيه

حال الاعتاق وقبل مضى زمن يمكن تعلمها فيه بان نسيان الصنعة لا يمكن في هذا الزمن القريب بخلافه في مسئلتنا (ولو قال) لزوجة (ان حضنتا فانتما

فادعته المخاطبة وكذبها الزوج (قوله به) أي بحيض نفسها (قوله فادعته) أي قالت حضنت اهـ معنى (قوله) وهي من الغير متمتعة) عبارة المغنى وإذا حلفت لزوم الحكم بالانسان يمين غير هو وهو ممنوع اهـ (قوله ان حلفت) أي الغير (قوله مما يأتي) أي في شرح ففعله ناسيا او مكرها (قوله لو حلفت) بالله او بالطلاق (قوله لان) احد قیدی العلم المطابقة الخارجية) أي مطابقة العلم للعلوم في خارج الذهن ونفس الامر فانهم حددوا العلم بالجزم الثابت المطابق للخارج (قوله فيه) وقوله عليه أي قيد المطابقة لما في الخارج (قوله ويؤخذ منه) أي لتعليقه ان محله الخ ويؤخذ منه ايضا ان المراد حقيقة العلم أي اليقين لا ما يعم الظن والاعتقاد اهـ سم (قوله ولو طلب الخ) غاية (قوله في صنعة الخ) أي في وجودها (قوله حال الاعتاق) متعلق بتجربة قن وقوله وقبل مضى زمن الخ عطف تفسير عليه ولو حذف العاطف فجعل الاول متعلقا بصنعة فيه والثاني بتجربة قن كان اولي (قول المتن ولو قال ان حضنتا الخ) ولو قال ان حضنتا حيضة او ولدتما ولدا فانما طالقان لغت لفظة الحيضة او الولد ويبقى التعليق بمجرد حيضهما او ولادتهما فاذا طعننا في الحيض او ولدتما طلقنا اما اذا قال ولدا واحدا او حيضة واحدة فهو تعليق بمحال فلا يقع به طلاق معنى ونهاية (قوله فاندفع) أي بقوله بان ادعتا الخ (قوله ما قيل الخ) وافقه المغنى عبارة عطف زعمته بالفاء يشعر بانهما لو قالتا فور احضنا تقبلان وليس مرادا بل لا بد من حيض مستأنف وهو يستدعي زمنا اهـ (قوله أن هذا) أي قوله بأن ادعتا الخ وقوله في ذلك إشارة إلى قوله يقتضي الخ اهـ كرددی (قوله وذكر الفاء الخ) من تنمة وجه الاندفاع فهو اما بالنصب عطف على اسم ان او بالرفع على انه استئناف ياتي (قوله وذكر الفاء الخ) ليتأمل انتظام التركيب فكان ان ساقطة قبل عدم اهـ سيد عمر اقول يغنيك عن احتياج السقطة جعل اولي مفعولا مطلقا مجازيا للافهام أي انها ما اولويا (قوله اولي) انظر ما وجه الاولوية (قوله وصدقهما) عطف على زعمته وقوله طلقنا جواب لو في المتن (قوله يعلم انه استعمل الزعم الخ) خالفه النهاية والمغنى فقالوا واستعمال الزعم في القول الصحيح مخالف لقول الاكثر انه يستعمل فيما لم يقم دليل على صحته او اقيم على خلافه اهـ (قوله طلاق واحدة) إلى قوله نعم يمكن في النهاية والمغنى الا قوله ولم يثبت بقولهما وقوله ويتعين الى توقف ابن الرفعة (قوله بشرطين) أي حيضتها وحيض ضربتها (قوله ولم يثبت) أي وجود الشرطين (قوله ويتعين الخ) مبني على ان الحيض يثبت بشهادة الرجال وفي المغنى أي والنهاية خلافا ليراجع وتوقف ابن

سرا كما في واقعة الشهادة على الغيرة (قوله فانها تصدق الخ) انظره مع قوله السابق وإن عرف من خارج الخ (قوله لا اعرف مسطورا في ان علمت كذا) أي والمراد اليقين (قوله ويؤخذ منه ان محله الخ) يؤخذ منه ايضا ان المراد حقيقة العلم لا ما يعم الظن والاعتقاد (قوله في المتن ولو قال ان حضنتا الخ) قال في الروض ولو قال ان حضنتا حيضة او ولدتما ولدا فانما طالقان لغت لفظة الحيضة أو الولد قال في شرحه فاذا طعننا في الحيض او ولدنا طلقنا ثم قال في الروض فان قال ولدنا احد اقدمت على محال قال في العباب ويتجه مثله في حيضة واحدة ولم اره اهـ (قوله والام يحتاج الخ) في هذه الملازمة بحث ظاهر لان عدم استعماله في حقيقة بعد

(١٥) - شرواني وابن قاسم - ثامن) طالقان فزعمته) ولو فور بان ادعتا طرو عتب لفظة فاندفع ما قيل مقتضاه أنهم ما لو قالتا فور احضنا الان او قبل واستمر قبلنا وليس كذلك لان التعليق يقتضي حيضا مستأنفا وهو يستدعي زمنا اهـ ووجه اندفاعه ان هذا معلوم من وضع التعليق الصريح في ذلك وذكر الفاء انما هو لافهامها عدم القبول عند التراخي او لا وصدقهما طلقا والتوقف على تصديقه يعلم انه استعمل الزعم في حقيقته وهو ما لم يقم عليه دليل والام يحتاج لتصديقه (و) ان (كذبها مصادق يمينه ولا يقع) طلاق واحدة منهما لان طلاق كل واحدة منهما معلق بشرطين ولم يثبت بقولهما والاصل عدم الحيض وبقاء النكاح نعم ان أقامت كل بينة بحيضها وقع على ما في الشامل ويتعين حمل البينة فيه على رجلين دون النسوة اذ لا يثبت من الطلاق كما يصرح به ما مر آنفا في الحمل والولادة ومن ثم توقف ابن الرفعة في اطلاق

الشامل وورد الاذرعى عليه بان الثابت بشهادتهن الحيض واذا ثبت ترتب عليه وقوع الطلاق مردود بان لو كان كذلك لما تاتي ما مر في الولادة والحمل نعم يمكن حمل كلام الشامل والاذرعى على ما قدمته ثم ان ثبت الحيض بشهادتهن اولا فيحكم به ثم يعلق عليه (وان كذب واحدة طلقت فقط) اذا حلفت لثبوت الشرطين في حقها حيض ضررتها باعترافه وحيضها بخلفها ولا تطلق المصدقة اذ لم يثبت حيض صاحبها في حقها لتكذيبه (ولو قال ان اولا او متى طلقتك فانت طالق قبله ثلاثا) في مو طوء او غيرها او واحدة او اثنتين في غير مو طوء او ان طلقت ثلاثا فانت طالق قبله واحدة (فطلقها وقع (١١٤) المنجز فقط) وهو الثلاث في الاخير لا المعلق اذ لو وقع لمنع وقوع المنجز واذا لم يقع لم يقع

المعلق لبطلان شرطه وقد يتخلف الجزاء عن الشرط باسباب نظير ما مر في اخ اقر بابن للبيت يثبت نسبه ولا يرث ولان الطلاق تصرف شرعي لا يمكن نبذه ونقله ابن يونس عن اكثر النقلة واطبق عليه علماء بغداد في زمن الغزالي منهم ابن سريج كما ياتي وقد اختلف في الانتصار له وانه الذي عليه الاكثرون خلافا لما زعمه من ياتي كتابا باحافلا سمية الادلة المرضية على بطلان الدور في المسئلة السريجية (وقيل ثلاث) واختاره ائمة كثيرون متقدمون المنجز ووطقتان من الثلاث المعلقة اذ بوقوع المنجز ووجد شرط وقوع الثلاث والطلاق لا يزيد عليهن فيقع من المعلق تمامهن ويلغو قوله قبله لحصول الاستحالة به وقد مر ما يؤيد هذا تايدا واضحا في انت طالق امس مستندا اليه حيث قالوا انه اشتمل على ممكن ومستحيل فالفينا المستحيل

الرفعة يؤيد ما ذكره المغني ولا فلا وجه له اه سيد عمر (قوله وورد الاذرعى الخ) مبتدأ خبره قوله مردود (قوله اذا حلفت) الى المتن في النهاية والمغني (قوله اذا حلفت) وتطلق المكذبة فقط بلا يمين في قوله لها من حاضمت منكما فصاحبها طالق وادعته وصدق احدهما وكذب الاخرى لثبوت حيض المصدقة بتصديق الزوج نهاية ومغني (قوله اذ لم يثبت الخ) عبارة المغني والنهاية اذ لم يثبت حيض ضررتها الا لا يمينها واليمين لا تؤثر في حق غير الخالف اه (قوله في غير مو طوء) ما مضى منه فليحرج (قوله ان طلقت ثلاثا فانت طالق قبله واحدة) يتامل في هذا المثال اه سم (قول المتن فطلقها) اي طلقة او اكثر اه مغني (قوله لا المعلق) الى قوله كما ياتي في النهاية والمغني الا قوله واطبق الى منهم (قوله لمنع وقوع المنجز) اي لزيادته على المملوك اه مغني اي في مسئلة المتن وما زاده الشارح اخره لحصول اليقونة فيما زاده اولا (قوله) واذا لم يقع المعلق الخ اي في فوقه محال (قوله نسبه ولا يرث) اي الابن (قوله ولان الطلاق الخ) عطف على قوله اذ لو وقع الخ عبارة المغني ولان الجمع بين المعلق والمنجز ممتنع ووقوع احدهما غير ممتنع والمنجز اولى بان يقع لانه اقوى من حيث ان المعلق يقتصر الى المنجز ولا ينعكس اه (قوله ونقله) اي الوجه الذي في المتن اه مغني (قوله منهم ابن سريج) اي من علماء بغداد في زمن الغزالي هذا ما يقتضيه صنيعة ولا يخفى ما فيه فان ابن سريج مقدم على الغزالي بكثير فكان الاولى تقديم قوله منهم الخ على قوله واطبق كما عبر به النهاية اي والمغني اه سيد عمر (قوله واختاره) الى قوله وعدوا منهم في النهاية (قوله اذ بوقوع المنجزه الخ) هذا اصح توجيهين هنا وعليه يشترط ان تكون مدخولا بها لان وقوع طلقتين بعد طلقة لا يتصور الا في المدخول بها اه مغني (قوله لحصول الاستحالة به) بقيد قال لا استحالة مع كون الواقع قبل طلقتين فقط فليتامل اه سم (قوله على ممكن) وهو وقوع الطلاق وقوله ومستحيل وهو استناده الى امس (قوله من المنجز) الاولى لا المنجز (قوله للدور) لانه لو وقع المنجز لو وقع المعلق قبله بحكم التعليق ولو وقع المعلق لم يقع المنجز واذا لم يقع المنجز لم يقع المعلق اه مغني (قوله في الطريقين) اي طريق العراقيين وطريق المراوزة (قوله قالوا) لعل الضمير للاذرعى والامام والعمراني ويحتمل انه للجماعة (قوله من جملة الحور الخ) الحور النقصان والكور الزيادة وفي الحديث واعوذ بك من الحور بعد الكون هكذا في صحيح مسلم بالنون وكذا رواه الترمذي والنسائي قال الترمذي ويروى الكور بالراء وكلاهما له وجه قال العلماء ومعناه الرجوع من الاستقامة والزيادة الى النقص يعني اعوذ بك من نقصان الحال والمال بعد زيادتها وتمازجها اي من ان يتقلب حالنا من السراء الى الضراء ومن الصحة الى المرض اه من البحر العميق من كتب الاصناف (قوله استقر رايه) اي الغزالي (قوله واشتهرت المسئلة) الى قوله والمنقول عن الشافعي في النهاية الا قوله ثم رايت الى ويؤيد رجوعه وقوله وقول القاضي الى وقد نسب وقوله قال ابن الرفعة الى

تسلم ان حقيقة ما ذكره صادق مع عدم الدليل لان معناه حينئذ الدعوى وهي اعم بما معه دليل (قوله) وان طلقت ثلاثا فانت طالق قبله واحدة يتامل في هذا المثال (قوله لحصول الاستحالة به) قد يقال

واخذنا بالممكن ولقوته نقل عن الائمة الثلاثة ورجع اليه السبكي آخر امره بعد ان صنف تصنيفين في نصرة الدور الآتي (وقيل) والبقيني لاشيء يقع من المنجز ولا المعلق للدور ونقله جماعة عن النص والاكثرين وعدوا منهم عشرين اماما وعبارة الاذرعى هو المنسوب للاكثرين في الطريقين وعزاه الامام الى المعظم والعمراني الى الاكثرين انتهت قالوا وهو مذهب زيد بن ثابت ورجحه الغزالي ولا ثم ثلثا كاد لا عليه قوله كنت نصرت صحة الدور على ما عليه معظم الاصحاب ونص عليه الشافعي ثم قال فلاح لنا تغليب ادلة ابطاله وراينا تصحيحه من جملة الحور بعد الكور واقتت على ذلك مدة ثم قال حتى عاد الاجتهاد الى الفتوى بتبينه وترجيحه وكان قولهم انه استقر رايه على ابطال ناشيء عن عدم رويتهم لهذا الاخير من كلامه واشتهرت المسئلة بابن سريج لانه الذي اظهرها لكن الظاهر انه رجع عنها لتصريحه في كتابه الزبادات

بوقوع المنجز ثم رأيت الأذرعى قال الظاهر أن جوابه يختلف ويؤيد رجوعه تخطئة الماوردى من نقل عنه عدم وقوع شيء و قول القاضي وابن الصباغ أخطأ من نسب إليه تصحيح الدور وأطال الاسنوى وغيره في تصحيح الدور بما رددته عليهم ثم كيف وقد نسب القائل بالدور إلى مخالفة الاجماع وإلى أن القول به زلة عالم وزلات العلماء لا يجوز تقليدهم فيها ومن ثم قال ابن الرافعة عن شيخه العماد أخطأ القائل به خطأ ظاهراً والبقيني كان عبد السلام ينقض الحكم به لأنه مخالف للقواعد الشرعية ولو حكم به حاكم مقلد للشافعي لم يبلغ رتبة الاجتهاد فحكمه كالعدم ويؤيده قول السبكي الحكم بخلاف الصحيح في المذهب مندرج في الحكم بخلاف ما أنزل الله تعالى ويأتي في القضاء بسط ذلك قال الروياني ومع اختيار ناله لا وجه لتعليمه للعوام وقال غيره الوجه تعليمه لهم لأن الطلاق صار في الستهم كالطبع لا يمكن الانفكاك عنه فكأنهم على قول عالم بل أئمة أولى من الحرام الصرف ويؤيد الأول قول ابن عبد السلام التقليدي في عدم الوقوع فسوق وقال (١١٥) ابن الصباغ أخطأ من لم يوقع الطلاق خطأ

فأحشا وابن الصلاح وددت

لوحيت هذه المسئلة وابن سريج يرى بما ينسب إليه فيها وقد قال بعض المحققين المطلعين لم يوجد من يقتدى به القول بصحة الدور بعد الستائة إلا السبكي ثم رجع وإلا الاسنوى وقوله أنه قول الأكثر منقوض بان الأكثرين على وقوعه وقد قال الدارقطني خرق القائل به الاجماع والمنقول عن الشافعي في صحة الدور هو في الدور الشرعي أي كالسابق قبيل العارية وأما الدور الجعلى فلم يعرج عليه قط اه ويؤيده قول جميع القائلون بالنص نسبه إلى كتاب الافصاح وتبعه بعض المحققين فلم يجده فيه نعم بين الشاشي أن من نسبه إليه اعتمد على ظاهر كلام له في التعريض بالخطبة وما أحسن قول بعض المحققين

والبقيني وقوله ويأتي إلى قال (قوله ويؤيد رجوعه تخطئة الماوردى الخ) أي لانه إذا رجع فالناقل عنه مخطىء اه رشيدى (قوله وقول القاضي الخ) عطف على تخطئة الماوردى (قوله ثم) أي في التاليف السابق اسمه انفاً (قوله ينقض الحكم به الخ) يؤخذ من ذلك امتناع تقليد القائل به لأن من شروط التقليد أن لا يكون ما قلده مما ينقض الحكم به اه سم (قوله ويؤيده) أي ما قاله البقيني وابن عبد السلام (قال الروياني الخ) عبارة المغنى ولما اختار الروياني هذا الوجه قال لا وجه لتعليم العوام هذه المسئلة في هذا الزمان وعن الشيخ عز الدين انه لا يجوز التقليد في عدم الوقوع وهو الظاهر وإن نقل عن البقيني والزر كشي الجواز اه (قوله لا وجه لتعليمه للعوام) أي لا يجوز ذلك وهو المعتمد اه ع ش (ويؤيد الأول) أي عدم جواز التعليم للعوام (قوله وابن سريج الخ) من جملة مقول ابن الصلاح (قوله به) أي بعدم الوقوع (قوله ويؤيده) أي ما قاله الدارقطني (قوله إليه) وقوله أي كتاب الافصاح للشافعي رضى الله تعالى عنه (قوله ثم وقف الخ) أي اطلقاه (قوله مع تحقيقهما الخ) لعل الأسبكي أن يزيد الوأهنا ويسقط قوله الاتي ومع ذلك (قوله ثم تلاهما) أي تبع الشيخين على ذلك أي القول بوقوع المنجز (قوله وشرط صحته الخ) محل تأمل فإن المقلد يكفيه اعتقاد عدم الوقوع مستنداً إلى قول القائل بعدمه وأما معرفة منشاء عدم الوقوع فرتبة المجتهد نعم أن كان مراد المذكورين الاحترار عن عامي لقن لفظه من غير معرفة معناه فواضح غير أن هذا لا يختص بالدور بل هو في كل طلاق كما تقدم اه سيد عمر اقول وقوله نعم الخ فقه مثل ما قدمه بلا فرق (قوله قال ابن المقرئ الخ) هذا من جملة إفتاء مبسوط في نصرة تصحيح الدور اه سيد عمر ثم قال في آخره على أن كثير من العلماء المحققين أفتوا بوقوع المنجز ورعا الخ ووافق في الروض على وقوع المنجز وعبارته واختار وقوع المنجز انتهت فيحمل اختلاف رايه في المسئلة ويحتمل أن يكون مراده لاختار أي لما فيه من الورع الذي أشار إلى تفصيله في الافتاء اه سيد عمر وقوله ويحتمل أن يكون الخ أي احتمالاً لا بعيداً (قوله من الغور) أي الدقة (قوله انه لم يصدر الخ) أي بأنه لم يصدر منه الخ فرار عن وقوع الثلاث عليه على الوجه الثاني وقوله تعليقه أي التعليق به على الحذف والابصال وقوله ثم أقام الخ أي فرار عن وقوع المنجز عليه على الوجه الأول (قوله بينه به) أي بصدر والتعليق منه (قوله مثلاً) إلى التنبه في النهاية والمغنى وفيهما هنا فوائد نفيسة (قوله فان الغينا الدور الخ) عبارة المغنى في الأول الرأجح يصح ويلغو تعليق الطلاق لاستحالة وقوعه وعلى الثالث يلغو أن جميعاً ولا ياتي الثاني هنا اه (قوله ولولو في نحو حيض وبقى ما لوقال لها إن وطنتك وطاحر ما فانت طالق ثم وطئها في الحيض هل تطلق أم لا فيه نظر لا استحالة مع كون الواقع قبل طلقين فتمط فليتا مل (قوله ينقض الحكم به الخ) يؤخذ من ذلك امتناع

هذه المسئلة وقع التعارض فيها بين المتقدمين وكثرت التصانيف من الجانبين واستدل كل فريق على مدعاه بأدلة متعددة ثم وقف الشيخان على كل ذلك مع تحقيقهما والاعتماد على قولهما في المذهب ومع ذلك لم يعد لاعتناء القول بوقوع المنجز ثم تلاهما على ذلك غالب المتأخرين قال كثيرون من معتمدى الدور وشرط صحة تقليد القائل به معرفة المقلد للمعنى الدور وقال ابن المقرئ ولا أرى حقاً إلا القول هو لا فان كثيراً من المتفقه لا يعرفون معنى الدور ولا ما فيه من الغور فضلاً عن العوام وعلى صحة الدور فلو أقر بعد الطلاق أنه لم يصدر منه تعليقه ثم أقام بينه به لم تقبل لتكذيبه لها باقراره الأول (ولو قال ان ظهرت منك أو آليت أو لا عنت أو فسخت) النكاح (بعيك) مثلاً (فانت طالق قبله ثلاثاً ثم وجد المعلق به) من الظاهر وما بعده (في صحته) أي المعلق به من الظاهر وما بعده (الخلاف) السابق فان الغينا الدور صح جميع ذلك وإلا فلا (ولو قال إن وطنتك) وطاً (مباحاً فانت طالق قبله) وإن لم يقل ثلاثاً (ثم وطئ) ولو في نحو حيض لأن المراد المباح لذاته فلا ينافيه الحرمة العارضة

خارج الوطء في الدبر فلا يقع به شيء خلافا للاذرعى لانهم يوجد الوطء المباح لذاته وفارق ما ياتي بان عدم وقوعه من عدم الصفة وفيما ياتي للدور (لم يقع قطعا) للدور اذ لو وقع (١١٦) لخرج الوطء عن كونه مباحا ولم يقع ولم يات هذا ذلك الخلاف لان محله اذا انسدت بصحيح

والاقرب الاول اه ع ش (قوله فخرج الوطء) أى خرج عن كونه من افراد مسئلتنا التي انتفى الوقوع فيها للدور وان وافقها في الحكم لكن في هذا السياق صعوبة لا تخفى اه رشيدى (قوله وفارق ما ياتي الخ) المراد انه ان وطئ في الدبر لا تطلق لعدم وجود الوطء المباح لذاته وان وطئ في غيره فكذلك لكن للدور فلم انه لا يلحقها طلاق مطلقا وان اختلف جهة عدم الوقوع اه ع ش (قوله ما ياتي) هو قول المصنف لم يقع قطعا اه ك ردى (قوله لعدم الصفة) وهى الوطء المباح لذاته اه ع ش (قوله ذلك الخلاف) اشارة الى قول المصنف في صحة الخلاف اه ك ردى (قوله وذلك غير موجود هنا) لان التعليق هنا وقع بغير الطلاق فلم يند عليه باب الطلاق اه معنى (قوله وصحناه) اى التقليد (قوله ولو وجد ما يقتضى الخ) انظر صورته وكان المراد بذلك انه لو قال انسان ان طلقك فانت طالق قبله ثلاثا ثم طلقها طلقة او علقها بصفة فوجدت في حكم الحاكم بالغائها للدور لم يكن هذا الحكم حكما بالغاء ثانية لو وقعت كان يكون الطلاق معلقا ايضا على صفة اخرى اه سم وفيه تأمل ولك تصويره بالتعليق بكلاما (قوله لذلك) اى لا لغاء طلقة ثانية لو وقعت (قوله ولا يما يصح) أى ما قاله بعض المحققين (قوله لا الموجب) بفتح الجيم (قوله ما ياتي الخ) ومنه ان الحكم بالموجب يتناول الآثار او جودة والتابعة لها بخلافه بالصحة فانه انما يتناول الموجودة فقط فلو حكم شافعى بموجب الهبة للفرع لم يكن للحنفى الحكم بمنع رجوع الاصل لشمول حكم الشافعى للحكم بجوازه او بصحتها لم يمنع ذلك ولو حكم حنفى بصحة التذبير لم يمنع الشافعى من الحكم بصحة بيع المدبر او بموجبه منه الخ (قوله اى الطلاق) الى قوله بخلاف ما اذا اكره في النهاية (قول المتن خطابا) اى وهو مخاطب لها اه معنى (قوله او سكرانة) اى آثمه بسكرها اه معنى (قوله باللفظ) متعلق بقوله مشيتها وقوله منجزة مفعوله (قوله او بالاشارة) عطف على باللفظ عبارة المغنى لو علق بمشيته اخرس فاشارة مفهومة وقع او ناطق فخرس فكذلك على الاصح اه (قوله بان نحو اردت الخ) يتأمل انتظام تركيبه اه سيد عمر اقول لم يظهر لى وجه توقفه في انتظامه فانه من قيل زيد وان كثر ماله لكنه بخيل وقد بسط المطول في توجيه حسنه وفصاحته (قوله وان رادفه) اى لفظ شئت (قوله على اعتبار المعلق عليه) اى وهو لفظ المشيئة اه معنى (قوله في اتيانها الخ) اى في حكمه او في جواب السؤال (قوله لا يقع) مفعول قال الخ (قوله ومخالفة الانوار له) اى للبوشنجى (قوله فيها) اى المخالفة (قوله بها) اى بالمشيئة ويغنى عنه قوله مشيتها عقب المتن (قوله وهو مجلس التواجب) الى قول المتن وقيل في المغنى (قوله وهو مجلس التواجب

تقليد القائل به لان من شروط التقليد ان لا يكون ما قلده بما ينقض الحكم به (قوله ولو وجد ما يقتضى وقوع طلقة الخ) انظر صورته وكان المراد بذلك انه لو قال انسان ان طلقك فانت طالق قبله ثلاثا ثم طلقها طلقة او علقها بصفة فوجدت في حكم الحاكم بالغائها للدور لم يكن هذا الحكم حكما بالغاء ثانية لو وقعت كان يكون الطلاق معلقا ايضا على صفة اخرى (قوله في المتن ولو علقه بمشيئتها الخ) في الروض وشرحه فصل لو قال لامرأته طلقك ان شئت فطلقك لحدها لم تطلق لعدم مشيئتها او شاء كل منهما طلاقها اى طلاق نفسها دون ضررتها فوقعه تردد اى وجهان احدهما نعم لان المفهوم منه تعليق طلاق كل واحدة بمشيئتها والثانى وهو الاوجه لالان مشيئة كل منهما طلاقها لعله لو وقع الطلاق عليها وعلى ضررتها اه واعلم ان كلامهما لا بد في مشيئتها بالنسبة لطلاق نفسها من الفور بخلافها بالنسبة لضررتها ليست تملكها فيكفى وجودها على التراخي بالنسبة لضررتها حينئذ فقوله وهو الاوجه لاجل محله اذا اقتضت كل واحدة منهما بعد ذلك على ما ذكر من مشيئتها طلاق نفسها فقط حتى لو شئت كل واحدة منهما بعد ذلك طلاق ضررتها ولو متراخيا لمقتضى ان طلاقها قد يكون بعد مشيئتين من كل منهما ثنتان على الفور وهما مشيئة كل طلاق نفسها و ثنتان على الفور او التراخي وهما مشيئة كل منهما طلاق الاخرى ولو وجدت

الدور باب الطلاق أو غيره من التصرفات الشرعية وذلك غير موجود هنا (تنبيه) ليس لقاض الحكم بصحة الدور كما علم مما مر نعم ان اعتقد صحته بتقليد قائله وصحناه لم يكن له الحكم به إلا بعد وجود ما يقتضى الوقوع وإلا كان حكما قبل وقته ولو وجد ما يقتضى وقوع طلقة فحكم بالغائها لم يكن حكما بالغاء ثانية لو وقعت فان تعرض في حكمه لذلك فهو سفيه وجعل لا يراده الحكم في غير محله فلم انه لا يصح الحكم بصحة الدور مطلقا بحيث لو وقع طلاق بعد لم يقع كذا قاله بعض المحققين وإنما يصح ان حكم بالصحة لا الموجب لما ياتي في القضاء وغيره (ولو علقه) أى الطلاق (بمشيئتها خطابا) كانت طالق ان او اذا شئت أو ان شئت فانت طالق (اشترطت) مشيئتها وهى مكلفة او سكرانة باللفظ منجزة لا معلقة ولا مؤقتة أو بالاشارة من خرساء ولو بعد التعليق وظاهر كلامهم تعين لفظ شئت ويوجه بان نحو أردت وان رادفه إلا ان المدار في

التعليق على اعتبار المعلق عليه دون مرادفه في الحكم ومن ثم قال البوشنجى في اتيانها شئت بالـ أردت في جواب ان أردت لا يقع ومخالفة الانوار له فيها نظر (على فور) بها وهو مجلس التواجب في العقود نظير ما مر في الخلع

لانه استدعاء لجوابها المنزل منزلة القبول ولانه في معنى تفويض الطلاق اليها وهو تملك كأم نعم لو قال متى أو اى وقت مثلاً شئت لم يشترط فور (أو غيبة) كزوجى طالق وإن شاءت وإن كانت حاضرة سامعة (أو بمشيئة اجنبى) كان شئت (١١٧) فزوجى طالق (فلا) يشترط فور

في الجواب (في الاصح) بعد التملك في الاول مع عدم الخطاب ولعدم التملك في الثاني نعم ان قال ان شاء زيد لم يشترط فور جزماً ولو جمع بينها وبينه فلكل حكمه (ولو قال المعلق بمشيئة) من زوجة أو اجنبى (شئت) ولو سكرانا أو (كارها) للطلاق (بقلبه) وقع الطلاق ظاهر او باطنا لان القصد اللفظ الدال لافى الباطن لخفائه (وقيل لا يقع باطناً) كما لو علقه بحضه فاخبرته كاذبة ورد بان التعليق هنا على اللفظ وقد وجد من ثم لو وجدت الارادة دون اللفظ لم يقع إلا ان قال ان شئت بقلبك قال في المطلب ولا يجيء هذا الخلاف في نحو بيع فلا رضا ولا إكراه بل يقطع بعدم حله باطناً لقوله تعالى عن تراض منكم وحمله الاذرعى على نحو بيع لنحو حياه او رهبة من المشتري أو رغبة في جاهد بخلاف ما إذا كره لمحبة للبيع وإنما باعه لضرورة نحو فقر او دين فيحل باطناً قطعاً كما لو أكره عليه بحق ولو علق بمحبته له او رضاها عنه فقالت ذلك كارهة بقلبها لم تطلق كما يحثه في الانوار اى باطناً وهذا بناء على ما هو الحق عند اهل السنة ان المشيئة والارادة

الخ) أى بأن لا يتخلل بينهما كلام أجنبى ولا سكوت طويل اه ع ش (قوله لانه) أى التعليق بالمشيئة (قوله استدعاء لجوابها الخ) عبارة المغنى استبانة لرغبتها فكان جوابها على الفور كالقبول في العقد اه (قول المتن أو بمشيئة اجنبى) اى خطاباً اه مغنى (قوله مع عدم الخطاب) عبارة شرح المنهج بانتفاء الخطاب اه (قوله نعم ان قال الخ) عبارة المغنى اما إذا علقه بمشيئة اجنبى غيبة كان شاء زيد الخ ولو علقه بمشيئته خطاباً وبمشيئة زيد كذلك اشترط الفور في مشيئتها فقط دون زيد اعطاء لكل منهما حكمه لو انفرد (قوله ولو سكرانا) الو او فيه للحال وقضية سياقه ان الخلاف في الكاره الذى صار معطوفاً على هذا جار فيه أيضاً فليراجع اه رشيدى (قول المتن كاره الخ) قد وجهه بأن الكراهة لا تنافى الارادة فالارادة الباطنية ايضاً متحققة في هذه الحالة وهذا احسن من قولهم لان القصد اللفظ الخ كما هو ظاهر نعم يتردد النظر حينئذ فيما لو سبق اللفظ على لسانه من غير قصد فان الارادة الباطنية ايضاً منتفية حينئذ والقلب إلى عدم الوقوع باطناً اميل وان اقتضى قولهم لان القصد الخ خلافاً فليتأمل اه سيد عمر (قوله لخفائه) قد يشكل بما يأتى قريباً فيما لو علق بمحبته له او رضاها عنه فليتأمل سم وحلى (قوله وحله) اى ما فى المطلب (قوله او رغبة في جاهد) محل تأمل لان الظاهر ان حقيقة الرضا محققة والرغبة المذكورة منشؤها والحامل عليها بخلافها في الصورتين السابقتين فانها منتفية فيهما اه سيد عمر ويمكن ان يدعى ان الرضا الناشئ عن الرغبة المذكورة لا عبرة به في الشرع (قوله إذا كره) أى البيع (قوله ولو علق) إلى قوله وأما تعليقه في النهاية لا لا قوله وهذا بناء على المتن (قوله له وقوله عنه) اى الزوج وبمحتمل الطلاق (قوله فقالت ذلك) اى احببتك اورضيت عنك (قوله وهذا) اى بحث الانوار والفرق بين التعليق بالمشيئة والتعليق بالرضا (قول المتن ولا يقع بمشيئة صبي وصبية) ولو علق بمشيئة ناقص بصبي او جنون فشاء فوراً بعد كماله لم يقع كما هو ظاهر كلامهم اه مغنى عبارة ع ش والعبرة بحال التعليق حتى لو علق الطلاق بالمشيئة وكانت الصيغة صريحة في التراخي وكان المعلق بمشيئته غير مكلف وشاء بعد تكليفه لم يقع اه شيخنا الزبائى اه وفي سم عن شرح الارشاد للشارح مانصه ولو بلغا بعد التعليق وتلفظا بالمشيئة بان كان التعليق بمضى او بان لكن حصل البلوغ ثم القبول فوراً فالتجّه الوقوع وهو المفهوم من التعليق اه (قوله بمشيئة) كذا في أصل الشارح رحمه الله تعالى والمحلى والذى رايته في نسخة المغنى ونسخة النهاية جعل مجموع بمشيئة من المتن فليحرر اه سيد عمر (قول المتن وقيل يقع بمشيئة عيّن) قضيته انه لا يقع بمشيئة غيره جزماً وبه صرح في الروضة واصلاً نعم ان قال المجنون او لصغير ان قلت شئت فزوجتى طالق فقالت شئت طلقت اه مغنى (قوله لان لها) اى المشيئة منه اى المميز دخلاً الخ عبارة المغنى لان مشيئته معتبرة في اختيار احد ابويه اه (قوله إذا ما هنا تملك) كذا في أصله رحمه الله تعالى ولو قال تملك لكان انساب اه سيد عمر (قوله

مشيئة واحدة من كل منهما على الفور مطلقة غير مقيدة بنفسها طلقاً وفي شرح م ر ولو قال لامرأته طلقتكما إن شئتما فشاءت إحداهما لم تطلق أو شاء كل منهما طلاق نفسها دون ضرتها ففي وقوعه وجهان أو جههما لا لان مشيئة كل منهما طلاقهما علة لوقوع الطلاق عليها وهى على ضرتها اه (قوله لخفائه) قد يشكل بما يأتى قريباً فيما لو علق بمحبته له او رضاها عنه فليتأمل (قوله في المتن ولا يقع بمشيئة صبي ولا صبية) قال الشارح في شرح الارشاد وان كلاً فوراً عند النطق به على الوجه الذى افهمه كلامه دون كلام أصله وقول الشارح ما اقتضته عبارة الحاوى غير بعيد ممنوع إذاً عبرة بقولهما في التصرفات اه ولو بلغا بعد التعليق وتلفظا بالمشيئة بان كان التعليق بمضى او بان لكن حصل البلوغ ثم القبول فوراً فالتجّه الوقوع وهو المفهوم من تعليق شرح الارشاد المار قال في الروض (فرع) علق بمشيئة الملائكة لم تطلق لان لهم مشيئة ولم يعلم حصولها قال وكذا بمشيئة بهيمة اى لا تطلق لانه تعليق بمستحيل وكذا لو علق بمشيئة جنى او الجن

غير الرضا والمحبة (ولا يقع) الطلاق (بمشيئة صبي و) لا (صبية) لان عبارتهما ملغاة في التصرفات كالمجنون (وقيل يقع ب) مشيئة (مميز) لان لها منه دخلاً في اختياره لا بويه ويرد بوضوح الفرق إذا ما هنا تملك أو يشبهه ومحل الخلاف ان لم يقل ان قلت شئت

والاوقع بمشيئته لانه بتعليقه بالقول صرف لفظ المشيئة عن مقتضاه من كونه تصرفا يقتضى الملك او شبهه هذا هو الذى يتجه فى تعليقه واما تعليقه بان المعلق عليه حينئذ محض تلفظه بالمشيئة (١١٨) فهو ان لم يرد به ذلك مشكل لانه لو لم يقل ذلك المعلق عليه مجرد تلفظه بما للمامر انه

بمشيئته) أى المميز اه سم وتقدم عن المغنى آتفا ما يفيد أن التميز ليس بقيد هنا (قوله فهو) أى التعليق الثانى وقوله ذلك نائب فاعل لم يرد والاشارة إلى التعليق الاول (قوله مشكل) خبر فهو (قوله ولم يقل ذلك) أى ان قلت شئت (قوله للمامر) أى فى شرح وقيل لا يقع باطنا (قوله نظر الى انه) إلى قول المتن ولو علق فى النهاية والمغنى (قول المتن ولو قال الخ) (فرع) ولو علق بمشيئة الملاك لم تطلق إذ لهم مشيئة ولم يعلم حصولها وكذا بمشيئة هيمة أى لا تطلق لانه تعليق بمستحيل مغنى ونهاية زاد سم عن الروض ما نصه ولو علق بمشيئة جنى أو الجن لم تطلق كما هو ظاهر لان لهم مشيئة كما هو ظاهر ولم تعلم اه (قوله أو أكثر) لعل محله حيث لم يرد المعلق لتوحيد اه سيد عمر (قوله كالمالك) أى فى قبول لان فيه تغليظا فان لم يشأ شيئا وقع الثلاث ولو قال انت طالق واحدة إلا ان يشأ فلان ثلاثا نشاء الم تطلق وان لم يشأ أو شاء واحدة أو ثنتين وقع واحدة اه مغنى (قوله إذا شاءها) كذا فى اصله رحمه الله وقد يقال الاولى شاءه أى عدم وقوعها اه سيد عمر أى كما عبر به المغنى (قوله لومات) أى ارجن (قول المتن بفعله) أى وجودا أو عدما كما يفيد كلامهم فيما يأتى (قوله بخلاف ما إذا طلق) سياق فى التعليق بفعل غيره المبالى عن ابن رزين انه لا وقوع فى الاطلاق والوجه ان ما هنا كذلك وفاقار اه سم على حجة اه ع ش عبارة البجيرمى قوله ولو علقه بفعله أى وقصد حدث نفسه أو منعها وكذا ان أطلق على المتجه وفاقا لشيخنا م وخلافا لابن حجة بخلاف ما إذا قصد التعليق المجرد به مجرد صورته الفاعل فانه يقع طافا وشورى (قوله بباطل اوحق) تقدم فى مبحث الاكراه الذى افتى به شيخنا الشهاب الرملى فم لو كان الاطلاق معاقبة لصفة انها ان وجدت باكراه بغير حق لم تنحل بها كما يقع بها أو بحق حث وانحلت شرح مر اه سم (قوله كاهم) أى عند قول المصنف ولا يقع طلاق مكره بباطل اه سم (قوله أوجاهلا) إلى قوله وعجرب فى النهاية (قوله أوجاهلا) بانه المعلق عليه) كذا فى المغنى (قوله ومنه) أى من الجهل (قوله ان تخير) ببناء المفعول وقوله من حاف الخ نائب فاعله وقوله بانه الخ متعلق به (قوله وان بان كذبه) أى كذب الخبر أو المخبر المفهوم من السياق اه سيد عمر كما قاله البلقينى ومثله ما لو حلف انها لا تعطى شيئا من امتعة بيتها إلا باذنه فأتى اليها من طلب منها قائلا ان زوجك اذن لك فى الاعطاء فبان كذبه اه ع ش (قوله وبه ينظر الخ) النظر فيه لا يتخلو عن نظر سم كان وجهه ان مسئلة الوالد فيها جهل بالمحلف عليه لانها فعلته على ظن انه غير المحلوف عليه بخلاف مسئلة الولد فان فيها فعل المحلوف عليه مع العلم إلا انه أتى به لظنه انحلال اليمين بموت الزوجة لكن سيد كر الشارح انه ملحق بمسئلة جهلها بالمعلق به اه سيد عمر (قوله ومنه ايضا الخ) ومنه ايضا ما لو حلف انها

لم تطلق كما هو ظاهر لان لهم مشيئة كما هو ظاهر ولم تعلم (قوله ولا اوقع بمشيئته) أى المميز (قوله بخلاف ما إذا اطلق) سياق فى التعليق بفعل غير المبالى عن ابن رزين انه لا وقوع فى الاطلاق والوجه ان ما هنا كذلك وفاقار لم (قوله بباطل اوحق) تقدم فى مبحث الاكراه الذى افتى به شيخنا الشهاب الرملى فيما لو كان الاطلاق معاقبة لصفة انها ان وجدت باكراه بغير حق لم تنحل بها كالم يقع بها أو بحق حث وانحلت شرح مر (قوله كاهم بما فيه) أى عند قول المصنف ولا يقع طلاق مكره بباطل ولا ينافيه ما يأتى فى التعليق من ان المعلق بفعله لو فعل مكرها بباطل أو بحق لاحث خلافا لجمع لان الكلام فيما يحصل به الاكراه على الاطلاق فاشترط تعدى المكره به ليعذر المكره وشم فى ان فعل المكره هل هو مقصود بالخالف عليه أولا كالناسى والجاهل والاصح الثانى فلا يتقيد بحق ولا بباطل وبهذا يتجه ما اقتضاه كلام الراعى من عدم الحث فى ان اخذت حقت منى فاكره السلطان حتى اعطى بنفسه وان دفع قول الزر كشي المتجه خلافا لانه اكره بحق كطلاق المولى الخ (قوله بانه) هو متعلق بتخير (قوله وبه ينظر) النظر فيه لا يتخلو عن نظر (قوله

لا يعتبر غيره) ولا رجوع له قبل المشيئة) نظر الى انه تعليق ظاهرا وان تضمن تملكا كما لا يرجع فى التعليق بالا عطاء وان تضمن معاوضة (ولو قال أنت طالق ثلاثا إلا ان يشأ يزيد طلة نشاء طلة) أو أكثر (لم تطلق) لانه استثناء من اصل الطلاق كانت طالق إلا ان يدخل زيد الدار فان لم يشأ شيئا فى حياته وقع الثلاث قبيل نحو موته (وقيل يقع طلة) إذا التقدير إلا ان يشأ واحدة فتقع فالأخراج من وقوع الثلاث دون أصل الطلاق وتقبل ظاهرا إرادته هذا لانه غلظ على نفسه كالم قال اردت بالاستثناء عدم وقوع طلة إذا شاءها فتقع طلقتان ويأتى قريبا حكم ما لو مات وشك فى نحو مشيئته (ولو علق) الزوج الطلاق (بفعله) كدخوله الدار وقد قصد حدث نفسه أو منعها بخلاف ما إذا أطلق أو قصد التعليق بمجرد صورة الفعل فانه يقع مطلقا كما اقتضاه كلام ابن رزين (ففعله ناسيا للتعليق أو مكرها) عليه بباطل أو

بحق كما قاله الشيخان وغيرهما خلافا للزر كشي وغيره كما مر بما فيه أو جاهلا بانه المعلق عليه ومنه كما يأتى فى التعليق بفعل الغير ان تخبر من حلف زوجها أنها لا تخرج إلا باذنه بانه اذن لها وان بان كذبه كما قاله البلقينى وبه ينظر فى قول ولده الجلال لو حلف لا يأتى كل كذا فأخبر بموت زوجته فأكله فبان كذبه حث لتقصيره ومنه أيضا ما أفتى به بعضهم فيمن خرجت ناسية فظنت انحلال اليمين



او انها لا تتناول إلا المرة الاولى فخرجت ثانياً وعجيب تفرقة بضمهم بين هذين الظنين نعم لا بد من قرينة على ظنها لما ياتي فالحاصل انه متى استند ظنها إلى امر تعذر معه لم يحنث أو إلى مجرد ظن الحكم حنث وكلاهما آخر العتق فيمن حلف بعق مقيدان في قيده عشرة ارطال دال على هذا الاخير كما قدمته في مبحث الاكراه لا يحكمه إذ لا اثر له خلافاً لجمع وهو ا فيه فقد قال غير (١١٩) واحد نص الائمة أنه لا أثر للجهل بالحكم

قال جمع محققون وعليه يدل كلام الشيخين في الكتابة وغيرها وبه تندفع منازعة بعضهم لهم في ذلك بكلام الاذرعى وغيره لا يدل له إلا ان اعتمد على من قال له ليس هذا هو المحلوف عليه او على من يظنه فقيهاً وعبر شيخنا بكونه يعتمد ويرجع اليه في المشكلات وفيه نظر وذلك كان علق بشيء فقال له او اخبره عنه من وقع في قلبه صدقه لا يقع بفعله له ففعله معتمد على ذلك فلا يقع به عليه شيء لانه الآن صار جاهلاً بأنه المعلق عليه مع عذره ظاهراً والحق بذلك بعضهم ما لوطن صحة عقد فحلف عليها ولم يكن كذلك وإن لم يفته أحد بذلك وافرقت بينه وبين حنث رافضى حلف أن علياً أفضل من أبي بكر رضي الله عنهما ومعتزلى حلف أن الشر من العبد بأن هذين من العقائد المطلوب فيها القطع فلم يعذر الخطيء فيها مع اجماع من يعتمد باجماعهم على خطئه بخلاف مسئلتنا وقد يقال

لا تذهب إلى بيت أبيها فخرجت بأن زوجها فدى عن يمينه فذهبت اه ع ش (قوله أو أنها لا تتناول الخ) هذا فيما إذا كان التعليق بكلاً وبه يدفع قول السيد عمر (قوله أو أنها الخ) يظهر وانها بالواو لا بالواو فليحرر اه (قوله وهذين الظنين) كان المراد ظن انه غير المحلوف عليه في صورة الجهل بالمحلوف عليه وظن انحلال اليمين في صورة من خرجت ناسية الخ اه سيد عمر اقول المتبادر ظن الانحلال وظن عدم تناول لغير المرة الاولى المذكور انفا (قوله لما ياتي) اى انفا في قوله فالحاصل الخ (قوله تعذر معه) نعمت امر والضمير المستتر للزوجة (قوله أو إلى مجرد ظن الحكم) اى الانحلال أو عدم تناول بلا قرينة اه كردى (قوله بعق مقيد) بالاضافة (قوله إن في قيده) كذا في اصله رحمه الله تعالى ولعل ترك في اولى اه سيد عمر (قوله على هذا الاخير) اى قوله أو إلى مجرد الخ (قوله لا يحكمه) عطف على قوله بأنه المعلق عليه سم والضمير يرجع إلى التعليق اى لان كان جاهلاً بالحكم التعليق وهو وقوع الطلاق بفعل المعلق عليه كردى (قوله انه لا اثر الخ) اى على انه الخ (قوله عليه) اى على انه لا اثر الخ (قوله وبه) اى يقول الجمع المحققين (قوله لهم) اى لغير واحد وقوله في ذلك اى في قولهم لا اثر للجهل بالحكم اه كردى (قوله ولغيره لا يدل له) بدل من كلام الاذرعى واصل المعنى ويجوز لغير ذلك الغير ان يقول لا يدل كلام الشيخين لعدم الاثر للجهل بالحكم هذا على ما في بعض النسخ من بكلام الاذرعى بالاضافة وفي بعض نسخ مصحح سرار على اصل الشارح بكلام للاذرعى بزيادة لام الجر وعليها قوله ولغيره عطف على للاذرعى وقوله لا يدل له نعمت لكلام اى لا يدل هذا الكلام لما ادعاه البعض (إلا ان اعتمد) استثناء من قوله لا يحكمه اه كردى (قوله إلا أن اعتمد الخ) قد يقال إن هذا من الجهل بالمحلوف لا بالحكم اه سيد عمر (قوله وعبر شيخنا الخ) عبارة النهائية ولو فعل المحلوف عليه معتمد على افتاء مفت بعدم حنث به وغلب على ظنه صدقه لم يحنث اى وإن لم يكن اهلاً للافتاء كما افق به الوالد رحمه الله تعالى إذ المدار على غلبة الظن وعدمها لا على الاهلية اه واقره سم قال ع ش قوله وإن لم يكن اهلاً للافتاء ومثله لا يقع كثيراً من قول غير الحالف له بعد حلفه إلا ان شاء الله ثم يخبر بان مشيئة غيره تنفعه فيفعل المحلوف عليه اعتماداً على خبر المخبر والظاهر ان مثله ما لو لم يخبره أحد لكنه ظنه معتمد على ما اشتهر بين الناس من ان مشيئة غيره تنفعه فذلك الاشتهار ينزل منزلة الأخبار وحينئذ فلا يقال ينبغى الوقوع لانه جاهل بالحكم وهو لا يمنع الوقوع ويدل لهذا قول الشارح والحاصل الخ اه (قوله وذلك) اى الاعتماد على من يظنه فقيهاً (قوله عنه) ضمير راجع لقوله من وقع الخ الذى تنازع فيه قال واخبروكذا قوله لا يقع الخ تنازع فيه هذان الفعلان (قوله بذلك) اى الاعتماد المذكور (قوله وفرق) إلى قوله وقد يقال في النهاية (قوله وفرق) اى هذا البعض وقوله بينه اى الملحق المذكور وكذا الاشارة في قوله لان هذا الخ (قوله بخلاف مسئلتنا) هى قوله ما لوطن صحة عقد الخ اه كردى (قوله بما نحن فيه) وهو الجهل بالحكم اه كردى (قوله على الاثر) اى عن قريب (قوله للخبر) إلى قوله منها قولها في الايمان في النهاية إلا قوله وإن قصد الى والحاصل (قوله اى لا يؤاخذهم الخ) عبارة المغنى اى لا يؤاخذهم بذلك ومقتضاه رفع الحكم فيعلم كل حكم الا ما قام الدليل على استثنائه كقيم المتلفات اه (قوله الاما دل عليه) اى على استثنائه (قوله وتبعهم الخ) اى في التوقف (قوله ولا فرق) لا يحكمه (عطف على بأنه المعلق عليه) (قوله وعبر شيخنا بكونه يعتمد الخ) حيث ظن صدق الفقيه فلا حنث وإن لم يكن اهلاً للافتاء كما افق به شيخنا الشهاب الرملى إذ المدار على غلبة الظن وعدمها لا على الاهلية شرح

لا يحتاج لهذا إلا لاحق لان هذا ليس مما نحن فيه كما يعلم مما ياتي على الاثر فيمن حلف على ما في ظنه وما قاله في الرافضى والمعتزلى ليس على اطلاقهما لما ياتي فيهما قريباً (لم تطلق في الاظهر) (الخبر الصحيح) ان الله وضع عن امتي الخطا والنسيان وما استكرهوا عليه اى لا يؤاخذهم بأحكام هذه الاما دل عليه الدليل كضمان قيم المتلفات وأقبح جمع من أئمتنا بالمقابل وقال ابن المنذر انه مشهور مذهب الشافعى وعليه اكثر العلماء ومن ثم توقف جمع من قدماء الاصحاب عن الافتاء في ذلك وتبعهم ابن الرفعة في اخر عمره ولا فرق

على الاول بين الحلف بالله وبالطلاق على المعتقد ولا بين ان ينسئ في المستقبل فيفعل المحلوف عليه او ينسئ فيحلف على ما لم يفعله انه فعله او بالعكس كان حلف على نفي شئ وقع جاهلا به او ناسيا له وان قصد ان الامر كذلك في الواقع بحسب اعتقاده كما بسطته في الفتاوى خلافا لكثيرين وإن الف غير واحد فيه (١٣٠) والحاصل ان المعتقد الذي يلتزم به اطراف كلام الشيخين الظاهرة التنافي ان من حلف على ان الشئ

الفلائي لم يكن او كان او سيكون او ان لم اكن فعلت او لم يكن فعل او في الدار ظنانه انه كذلك او اعتقاده لجهله به او نسيانه ثم تبين انه على خلاف ما ظنه او اعتقده فان قصد بحلفه ان الامر كذلك في ظنه او اعتقاده او فيما انتهى اليه عليه اى لم يعلم خلافا فلا حنث لانه انما ربط حلفه بظنه او اعتقاده وهو صادق فيكون لم يقصد شيئا فكذلك على الاصح حملا للفظ على حقيقة وهي ادراك وقوع النسبة او عدمه بحسب ما في ذهنه لا بحسب ما في نفس الامر للخبر المذكور وقد صرح الشيخان وغيرهما بعدم حنث الجاهل والناسي في مواضع منها قولها في الايمان ان الجمين تعتقد على الماضي كالمستقبل وانه ان جهل فني الحنث قولان كمن حلف لا يفعل كذا ففعله ناسيا وهذا ظاهر في عدم الحنث خلافا لمن نازع فيه بانه لا يلزم من اجراء الخلاف الاتحاد في الترجيح لاننا ندع للزوم والظاهر كاف في ذلك ومنها قولها لو حلف شافعي ان

الى قوله للخبر المذكور في المغنى (قوله على الاول) اى الاظهر (قوله ولا بين ان ينسئ في المستقبل) اى الذي هو صورة المتن اه رشيدى عبارة شرح المنهج هذا كله كما رايت اذا حلف على فعل مستقبل اما لو حلف على نفي شئ وقع جاهلا به او ناسيا له كالحلف ان زيد ليس في الدار وكان فيها ولم يعلم به او علم ونسئ فلا طلاق وإن قصد ان الامر كذلك في الواقع خلافا لابن الصلاح اه قال الحلبي قوله هذا الخ اى كون الجاهل والناسي لا يقع عليهما الطلاق وقوله اذا حلف على مستقبل كذا ففعله كذا او ان لم افعل كذا او ان لم تدخل الدار او ان دخلت الدار اه (قوله او ينسئ الخ) او بمعنى الو او (قوله كان حلف الخ) تصوير للعكس (قوله جاهلا به) اى بالوقوع ولا يخفى ما في ادخاله في تصوير العكس المفروض في النسيان (قوله وإن نصد الخ) غاية (قوله والحاصل الخ) اى حاصل ما يتعلق بقوله او ينسئ فيحلف الخ (قوله او ان لم اكن الخ) يتامل عطفه على ما قبله ولو قال او ما فعلته او ما فعله او لم يكن في الدار لظهر العطف (قوله لجهله الخ) متعلق بقوله حلف (قوله وإن لم يقصد شيئا) اى بان اطلق اه عرش (قوله فكذلك) اى لا حنث (قوله للخبر المذكور) علة لقوله وإن لم يقصد شيئا فكذلك الخ (قوله ان جهل) اى الوقوع او عدمه في الماضي (قوله في عدم الحنث) اى في صورة الجمل (قوله لاننا ندع الخ) علة لما يفهمه قوله خلافا لمن نازع الخ من فساد النزاع (قوله وبه) اى بقوله لدم قاطع هنا الخ (قوله بما قبلها) اى من مسائل السني والمعتزلي والرافضي الاتية (قوله انه اخذ) اى الزوج (قوله بدله) اى بدل خفه (قوله وإن قصد ان الامر كذلك في نفس الامر) هذا مقابل قوله السابق فان قصد بحلفه الخ وقد جعل هذه المتقابلات اقساماً لقوله والحاصل الخ الذي منه ثم تبين الخ فيكون قوله هنا حنث مقيدا بالتبين وقد جعل من امثلة ذلك مسائل

مر (قوله او ينسئ فيحلف على ما لم يفعله انه فعله او بالعكس كان حلف الخ) قال السيوطى تكرر السؤال عن حلف كذا او لم يفعله او كان كذا او لم يكن ناسيا او جاهلا ثم تبين خلاف ذلك هل يحنث في البين والطلاق او لا يحنث فيهما كالحلف لا يفعل كذا ففعله ناسيا او جاهلا بانه المحلوف عليه فاجبت بان الذي يظهر ترجيحه الحنث بخلاف صورة الاستقبال او طال في الاحتجاج لذلك من كلام الشيخين وغيرهما بما يؤخذ جوابه من كلام الشارح في الحاصل المذكور اى بعد كما لا يخفى (والحاصل ان المعتقد في فتاوى السيوطى) **مسئلة** رجل حلف بالطلاق انى اجود من فلان فهل عليه البينة بذلك ورجل حلف ان هذا الشاش الذي على راس زيد لعمر وواشار اليه فظهر ان الشاش لغيره وكان الحالف عهد شاش عمر و على زيد فهل يغلب جانب الاشارة على الظن ويقع عليه الطلاق او لا ورجل اكره زيدا على طلاق زوجته بمجلسه بطلقة فلم يرفعها في مجلسه ثم انه خرج في الترسيم وخلع زوجته بطلقة على عوض معلوم فهل يعد ذلك اكرها ولا يحنث ام يقع عليه بصريح الخلع بطلقة بائنة وما هو الاجود هل الافضل ديناً والنسيب او الاكرم الجواب الاحوال الثلاثة تارة يعرف الناس ان الحالف اجود اى ادين من الاخر فلا حنث وتارة يعرفون ان الاخر ادين منه فيحنث وتارة لا يعلم ذلك لكونهما متقارنين في الدين او النسب لا ولا يعلم ايها امين فلا حنث للشك ومسئلة الشاش يقع الطلاق عندى ولى في ذلك مؤلف ومسئلة الخالع يقع فيها الطلاق لانه خالف ما اكره عليه اه واقول لا يخفى ما في جوابه مما ذكره الشارح في هذا الحاصل فان الموافق لعدم الحنث بالحلف على غلبة الظن عدم الحنث في المسئلة الاولى إذا ظن الحالف انه اجود وان كان خلاف الواقع وكذا في المسئلة الثانية (قوله وإن قصد ان الامر كذلك في نفس الامر) هذا مقابل قوله السابق فان قصد بحلفه

مذهبه اصح المذاهب وعكس الحنفى لم يحنث واحد منهما لان كلا حلف على غلبة ظنه المعذور فيه اى لعدم قاطع هنا ولا ما يقرب منه وبه يفرق بين هذا وما ياتى قريبا في مسئلة الفاتحة فان ادلة قراءتها في الصلاة ما قاربنا القطع نزلت منزلة القطعى فالحقت بما قبلها ومنها قول الروضة لو جلس مع جماعة فقام ولبس خف غيره فقالت له امراته استبدلت بخفك فخلف بالطلاق انه لم يفعل ذلك وكان خرج بعد الجميع ولم يعلم انه اخذ بدله لم يحنث واول بعضهم هذه العبارة بما لا يتفهم وإن قصد ان الامر كذلك في نفس الامر

بان يقصد به ما يقصد بالتعليق عليه حث كما يقع الطلاق المعلق برجود صفة وقول الاسنوى وغيره بعدم الوقوع في قصده أن الامر كذلك في نفس الامر اخذ من كلامهما أي في بعض الصور يحمل على ما إذا قصد ذلك لا بالحقيقة التي ذكرتها بان قصدها في الواقع كذلك بحسب اعتقاده إذ مع تلك الحقيقة لا وجه لعدم الوقوع إذا بان أن ما في نفس الامر خلاف ما علق عليه وعلى هذه الحالة يصح حل كلام الشيخين في مواضع كقولهما وحلف أن هذا الذهب هو الذي أخذه من فلان فشهد عدلان أنه ليس هو حث وإن كانت شهادة نبي لأنه محصور حمل الاسنوى له على المتعمد وتبعه غيره مراده به القاصد لما ذكر به بدليل قوله نفسه وإنما قيدناه بذلك ليخرج الجاهل فلا يثبت لأن من حلف على شيء يعتقد أنه ياهو وغيره يكون جاهلا والجاهل لا يثبت كما ذكرناه في الايمان فتفتن له واستحضره فانه (١٢١) كثير الوقوع في الفتاوى وقد ذهلا عنه في مسائل وإن تفتنا

له في مسائل أخرى اه  
فقوله يعتقد أنه ياهو يفهم ما  
قدمته أن من قصد التعليق  
على ما في نفس الامر يثبت  
كما تقرر وكقولهما وحلف  
لا يفعل كذا فشهد عدلان  
أي أخبراه بأنه فعله  
وصدقهما لزمه الأخذ  
بما قولهما وبجمله على ذلك  
أيضا سقط قول الاسنوى  
وإن قيل أنه الحق هذا إنما  
يأتي على الضعيف أنه يقع  
طلاق الناسي اه وإذا حملناه  
على ما قلناه وأخبره من صدقه  
فقياس نظائره السابقة في  
نحو الشفعة ورمضان أنه  
يلزمه الأخذ بقوله ولو  
فاسدة أو قياس هذين أيضا  
أنه لا يحتاج في أخبار  
العدل إلى تصديق فليحمل  
وصدقهما السابق على ما إذا  
عارضهما قرينة قوية  
تكذبهما وكقولهما لو قال  
السنى إذا لم يكن الخير والشر  
من الله تعالى أو أن لم يكن  
أبو بكر أفضل من علي رضى

السنى والمعتزلى والرافضى الآتية مع أن تبين ما في نفس الامر غير ممكن فيها وكان مراده بالتبين ما يشمل ظهور الدليل وقوته فليتامل اه سم أي كما أشار إليه الشارح في الفرق بين مسألة اصح المذاهب ومسألة الفاتحة (قوله بان يقصد به ما يقصد الخ) يبق النظر فيما إذا اراد أن الامر كذلك بحسب الواقع واطلق بان لم يقصد ما يقصد بالتعليق عليه ولا أنه كذلك بحسب اعتقاده اه أقول هذا على فرض تصور داخل في قول الشارح المار وإن لم يقصد شيئا الخ (قوله حث) وقاله غنى (قوله ذلك) أي أن الامر كذلك في نفس الامر وقوله لا بالحقيقة الخ وقوله الآتي مع تلك الحقيقة إشارة إلى قوله بان يقصد به ما يقصد بالتعليق عليه اه كردى (قوله بان قصد أنه الخ) تصوبر للنفي لا للنفي باميم (قوله عاق) اه لم يحرف عن حث (قوله) وعلى هذه الحالة أي على قصد ذلك بالحقيقة المذكورة (قوله وحل الاسنوى) مبتدأ خبره قوله مراده الخ (قوله له) أي لقول الشيخين لو حلف أن هذا الذهب الخ قال السركردى أي لا يثبت اه (قوله على المتعمد) أي على ما إذا كان الحالف متعمدا (قوله مراده به) أي بالمتعمد وقوله لما ذكرته اراد به بان يقصد به ما يقصد بالتعليق عليه اه كردى (قوله بدليل قوله) أي الاسنوى (قوله ولا ينافي ذلك الخ) مقول الاسنوى (قوله بذلك) أي بالمتعمد (قوله فتفتن له الخ) أي قيد المتعمد وكذا ضمير قوله عنه وقوله له الآتين (قوله فانه الخ) أي قولهما بالحث (قوله لا يفعل كذا) أي ما فعله أخذا بما بعده (قوله لزمه الأخذ الخ) يعني حث (قوله وبجمله) أي قول الشيخين لو حلف لا يفعل كذا الخ على ذلك الخ كان مراده بذلك أنه محمول على ما إذا كان قصده مجرد التعليق لا الحث والمنع وقد يعيد هذا الحمل تصوير المسئلة بلفظ الحلف لأنه عند تحض التعليق لا يمين اه سيد عمر (قوله على ذلك) أي على قصد أن الامر كذلك في نفس الامر مع الحقيقة المذكورة اه كردى (قوله وإن قيل أنه) أي قول الاسنوى (قوله هذا إنما الخ) مقول الاسنوى (قوله وإذا حملناه) أي قول الشيخين لو حلف لا يفعل كذا الخ على ما قلناه أي قصد التعليق على ما في نفس الامر مع الحقيقة المذكورة (قوله وقياس هذين) أي الشفعة ورمضان (قوله السابق) أي اتفاق كلام الشيخين (قوله حثا) أي المعتزلى والرافضى أي دون السنى اه سيد عمر (قوله في حث) أي الحنفى دون الشافعى (قوله من عدم الخ) بيان لما وقوله من خاطب الخ مفعول فارق (قوله لانه الخ) الاولى بانه (قوله هنا) أي فيما إذا قصد بحلفه أن الامر كذلك في ظنه أو اعتقاده (قوله بظنه) أي أو اعتقاده (قوله واما ثم) أي في مسئلة ظنها اجنبية (قوله من هذا) أي الفرق المذكور (قوله)

أن الامر كذلك في ظنه أو اعتقاده الخ وقد جعل هذه المقابلات أقساما لقوله والحاصل الخ الذي منه تم تبين الخ فيكون قوله حث مقيدا بالتبين وقد جعل من أمثلة ذلك مسائل السنى والمعتزلى والرافضى الآتية مع أن تبين ما في نفس الامر غير ممكن فيها وكان مراده بالتبين ما يشمل ظهور الدليل وقوته فليتامل (قوله حث وإن كانت شهادة على نفى لأنه محصور) قال في المهمات إذا قبلنا الشهادة على النفي المحصور وهو الحق فما

(١٦ - شروانى وابن قاسم - ثامن) الله عنهما فامر أنى طالق وعكس المعتزلى أو الرافضى حثا وكذا وحلف شافعى

أن من لم يقر الفاتحة في الصلاة لم يسقط فرضه وعكسه الحنفى في حث والخلاف في هذه المسائل بين المتقدمين والمتأخرين طويل والمعتمد منه ما قررته وفارق ما تقرر من عدم الوقوع من خاطب زوجته بطلاقا أنها اجنبية لانه هنا لما ربطه بظنه كان معلقا على ما يحمل وجوده وقد تقرر أن من فعل المحلوف عليه جاهلا بكونه المعلق به لم يثبت لانه لم يوقعه في محله أصلا واما ثم فواقعه في محله وقرنه بظن كونها اجنبية المخالف للواقع والغير المعارض لما نجزه وأوقعه فلم يدفعه ويؤخذ من هذا مع ما تقرر في أن لم يكن فعلت وما بعده أنه لو غيرت هيئة زوجته فقبل له هذه زوجتك فانكر ثم قال أن كانت زوجتى فهي طالق ظانا أنها غيرها لم تطلق لأن هذا ليس تعليقا محضا

وإنما هو تحقيق خبر وهو يناط بما في (١٢٢) الظن كما مر وما يصح به قول التوسط لو قال إن لم يكن فلان سرق مالي فأمرني طالق وهو

وإنما هو تحقيق خبر) ينبغي أن لا يتوقف كونه من قبيل تحقيق الخبر على تصريحه بالانكار بعد أن قيل له هذه زوجتك بل يكفي فيه ظنه أنها غير ها بعد قول ذلك لأن ظنه ذلك يستلزم الانكار ويقتضي كون المقصود تحقيق الخبر فليتأمل اه سم (قوله) وما يصح به) أي بعدم الطلاق في مسألة تغيير الهيئة (قوله) لأنه ظن الخ) قد يقال مقتضى قوله السابق وفيما اه إليه عليه أي لم يعلم خلافه اه أن كلام الأذرعى هنا على ظاهره غير محتاج إلى تأويله بما ذكره فليتأمل اه سيد عمر (قوله) ذلك) أي أن فلان سرق (قوله) ولو علق) إلى قوله أو بانه لا ينسئ في النهاية (قوله) أو قال) إلى قوله اتفاقا في المغنى (قوله) مطلقا) أي سواء فعله عامدا أو مختارا أو ناسيا أو مكرها (قوله) بل نسي) ببناء المفعول من باب التفعيل (قوله) به) أي بالخلف أو الفعل (قوله) أو نحوه) أي من الأكره أو الجمل (قوله) فالغيت) أي دعواه نحو النسيان (قوله) بذلك) أي الخلف أو الفعل (قوله) ومر) أي في بحث الأكره (قول المتن) أو بفعل غيره ممن يبالي بتعليقه الخ) ظاهر إطلاقه سواء كان التعليق بصيغة الخصوص كان فكيت قيد فلان أو العموم كمن فك من أهل بيتي قيد فلان وبقي ما لو كان بصيغة شاملة للمبالي وغيره فهل هو من التعليق بفعل غير المبالي نظرا لبعده قصد منع الكل أو هو في قوة التعليقين التعاقب بفعل المبالي والتعليق بفعل غير المبالي فيه طى كل حكمه اخذان من نظائره فليراجع وميل القلب إلى الثاني وقد يشمله إطلاقهم والله اعلم (قول المتن) أو بفعل غيره) أي وقد قصد بذلك منعه أو حثه اه معنى (قوله) من زوجة) إلى قوله ومنه أن يعلق في النهاية إلا قوله فراد المتن إلى المتن (قول المتن) ممن يبالي بتعليقه) وعلم فكذلك الخ) وحكم الذين فيما ذكر كالطلاق ولا تتحل بفعل الجاهل والناسي والمكره نهاية ومعنى (قوله) فهو) أي عظيم القرية (قوله) لما ذكر) وهو قوله بأن تقضى العادة الخ اه كرى (قوله) يعنى وقصد اعلامه) ظاهره زيادة على علم المحلوف عليه بدليل ما يأتى اتفاقا وهو قضية كلام النهاية في شرح والافيق قطعاً ويجوز أن يكون مراده به تأويل العلم في المتن بأن المراد به غاية فقط وهو قصد الخلف اعلام المحلوف عليه سواء علم أو لم يعلم بدليل ما سئذ كره في المفهوم عبارة المنهج مع شرحه أو بفعل ممن يبالي بتعليقه وقصد المعلق اعلامه به وإن لم يعلم المبالي بالتعليق اه (قوله) ويعبر عنه) أي عن قصد اعلامه بقصد منعه الخ أي أو حثه عليه (قوله) العلم والمقصود منه) خبر فراد المتن الخ (قوله) وهو) أي المقصود من العلم (قوله) الامتناع الخ) الظاهر قصد منعه فتأمل اه سيد عمر أقول قوله وهو الراجع للمقصود يغنى عن

لا يعرف أنه سرق فلم تطلق اه ومراده أنه ظن ذلك ولو علق بفعله وإن نسي أو أكره أو قال لا أفعله عامدا ولا غير عامد حث مطلقا اتفاقا والحق به ما لو قال لا أفعل بطريق من الطرق أو بانه لا تنسى فتنسى لم يحث لأنه لم ينس بل نسي كما في الحديث (تنبه مهم) محل قبول دعوى نحو النسيان ما لم يسبق منه إنكار أصل الخلف أو الفعل أما إذا أنكره فشهد الشهود عليه به ثم ادعى نسيانا أو نحوه لم يقبل كما يحثه الأذرعى وتسعوه وافتيته به مرارا للتناقض في دعواه فالغيت وحكم بقضية ما شهدوا به وأن ثبت الأكره ببينة فما يظهر لانه مكذب لها بما قام له أو لا يخلاف ما إذا قر بذلك فيقبل دعواه لنحو النسيان لعدم التناقض ومر أن الأكره لا يثبت إلا ببينة مفصلة (أو) علق (بفعل غيره) من زوجة أو غيرها (ممن يبالي بتعليقه) بأن تقضى العادة والمرواة بانه لا يتخالفه ويعبر عنه لنحو حياء أو صداقة أو حسن خلق قال في التوشيح فلو نزل به عظيم قرية خلف أن لا ير حل حتى يضيفه فهو مثال لما ذكر (وعلم) ذلك الغير (به) أي بتعليقه يعنى

فرعه عليه من الحث غير صحيح على قاعدته فإنه إذا حلف معتقدا لذلك الشيء وليس هو إياه يكون جاهلا والأصح أن الجاهل لا يحث الخ ونقل السيدان الأذرعى نقل ذلك عن الأسنوى ثم قال إن كان الفرض أنه ادعى الغلط ولم يكذب الشاهدين فالاعتراض متوجه وإن كان مضرا على ما دعاه فالاعتراض غير صحيح ويقضى عليه بالطلاق المتجه خلافه فتأمل قال السيد قلت ويشهد له ما في شرح التلخيص للقفال أنه لو قال إن لم أحج هذا العام فأمرني طالق فشهد شاهدان أنه كان بالكوفة يوم الاضحى وقال هو قد حججت أن مذهبنا أن امراته تطلق خلافا للحنيفة اه ووجهه أنه لما عدل عن دعوى النسيان إلى دعوى الاتيان بالفعل وشهدت البينة بما يقتضى تكذيبه حكمنا عليه بمقتضاها فقياسه في مسألة الرويانى أي مسألة المذهب المذكورة القضاء عليه بمقتضى البينة حيث اصر على تكذيبها ولم يدع الغلط وقد يفرق بينهما اه كلام السيد والفرق ظاهر لانه في مسألة المذهب المذكورة اعتمد ظنه بخلافه في مسألة الحج (قوله) وإنما هو تحقيق خبر) ينبغي أن لا يتوقف كونه من قبيل تحقيق الخبر على تصريحه بالانكار بعد أن قيل له هذه زوجتك بل يكفي فيه ظنه أنها غير ها بعد قول ذلك لأن ظنه ذلك يستلزم الانكار ويقتضي كون المقصود تحقيق الخبر فليتأمل (قوله) في المتن أو علق بفعل غيره) قال في الروض أو بدخول أي أو علق بدخول بهيمة ونحوها أي كطفل فدخلت لا مكره طلقت قال في شرحه بخلاف ما إذا دخلت مكره لا تطلق اه ثم ذكر فيه اشكالا وجوبا فراجع وسيتعرض الشارح للمسئلة قريبا (قوله) في المتن وعلم به) عبارة شرح

المقصود من التعليق وقبل قوله لم اعلم وإن تحقق عليه لكن طال الزمن بحيث قرب نسيانه لذلك كما اتي به بعضهم (فكذلك) لا يحنث بعه له  
اسيا للتعليق والمعلق به او مكرها عليه ومنه ان ياق بانتقال زوجته من بيت ابيها فيحكم (١٢٣) القاضي عليها به وإن كان هو المدعى

كما اقتضاه اطلاقهم وليس  
من تفويت البر بالاختيار  
كما هو ظاهر لأن الحكم ليس  
اليه ويقاس بذلك نظائره  
او جاهلا بالتعليق او  
المعلق به ويظهر ان معرفة  
كونه من يبالي به يتوقف  
على بينة ولا يكتفى فيه بقول  
الزوج الا ان كان فيه ما يضره  
ما ياتي ولا المعلق بفعله لمسألة  
علمه من غيره كالا كراه  
بخلاف دعواه النسيان او  
الجهل فانه يقبل وإن كذبه  
الزوج كما لو فوض اليها  
الطلاق بكنائية فانت بها  
وقالت انو وكذبها لا تطلق  
كما اقتضاه كلام الشيخين  
وتابعيهما وقال الماوردي  
تطلق باعترافه وهو وجيه  
وإن رد بان شرط الاقرار  
ان يكون بما يمكن المقران  
يعلم به وعلمه بالنية او  
بالتذكر والتعمد متعذر فلم  
يقتض تكذيبه وقوع  
الطلاق عليه وغاية ما فيه  
انا شاكون في الوقوع  
والشك فيه لا اثر له وظاهر  
ان محل الخلاف في مجرد  
تكذيبه لها اما لو ادعت  
عليه بنفقتها مثلا فقال لا  
تلزمني لانك نويت فلا بد  
من حلفها نكلت فحلف  
طلقت اتفاقا لان نكولها  
قرينة مسوغة لحلفه فكان  
كأقرارها ويجرى هذا كما  
هو ظاهر فيما لو علق بكل

اعتبار القصد في التعريف (قوله المقصود) اي الامتناع (قوله ويقبل قوله) اي الغير بلا يميز (قوله)  
او مكرها (الخ) اي من غير الحالف اه بجبري عن الشورى عبارة سم بعد كلام عن شرح الروض  
وعلى هذا فحل عدم الحنث إذا كان المعلق بفعله مكرها إذ الم يكن الحالف هو المكره له اه واقره ع ش  
(قوله) ومنه ان يعلق بانتقال زوجته) اتي شيخنا الشهاب الرمي بما يوافق ذلك او لا ثم اتي بما يخالفه  
وقال وقد تقدم مني افتاء بخلاف ذلك فاحذره سم على حج اه ع ش (قوله عليه) اي الاب او عليها  
اي الزوجة (قوله) وإن كان هو المدعى (الخ) فيه نظر لان الدعوى سبب ظاهر داد في الحكم والتسبب اليه  
تفويت للبر بالاختيار اه سم اي كمر عن الشهاب الرمي (قوله او جاهلا) تطاف على ناسيا ومنه  
يؤخذ جواب حادثة وقع الشؤال عنها وهي ان شخصا اشاجر مع ام زوجته وبناته في منزلها فحلف بالطلاق  
انها لا تاتي اليه في هذه السنة ولم تشعر الزوجة بالدين ثم اتت إلى منزل زوجها هل تطلق الزوجة ام لا وهو  
عدم الحنث وعدم انحلال الدين فتى عادت إلى منزل والدتها ثم رجعت إلى منزل زوجها بعد العلم بالحلف  
وقع عليه الطلاق اه ع ش (قوله على ما ياتي) اي انفاعن الماوردي (قوله بخلاف دعواه) اي المعلق بفعله  
(قوله) فانه يبل وإن كذبه الزوج) صريح في انه لا يحنث مع تكذيبه وإن كان متضعا للاعتراف بالحنث  
وقد يتجه خلافه ويفرق بينهما وبين مسألة الكناية المذكورة بان اصل الصفة وجدناها والاصل عدم المانع  
كالنسيان فهو كما لو علق بخروجها بغير اذنه فخرجت وادعى الاذن وهي عدمه فان القول قولها لوجود اصل  
الصفة باتفاقهما ويقع الطلاق بخلاف مسألة الكناية المذكورة فان لفظ الكناية بمجرد لا يؤثر فلم يقع اتفاق  
على اصل المؤثر مر اه سم اقول ويؤيده قول الشارح الاق وهو وجيه وإن ردا (الخ) (قوله وهو وجيه)  
لعله من حيث الدليل لا من حيث الحكم اخذا بما مر وما ياتي (قوله) وعلمه بالنية) اي كافي مسألة الكناية

المنهج وقصد اعلامه وإن لم يعلم اه ملخصا (قوله) ومنه ان يعلق بانتقال زوجته من بيت ابيها) يوافق  
ذلك ما اتي به شيخنا الشهاب الرمي فانه سئل عن علق انه متى نقل زوجته من سكن ابيها بغير رضاها ورضا  
ابويها او ابرائه من قسط من اقساط صداقها عليه كانت طالقة طلقا تملك بها نفسها فهل له حيلة في نقلها ولا  
يقع الطلاق فاجاب بقوله يحكم عليها الحاكم بانتقالها مع زوجها فلا يقع عليه بذلك طلاق اه وظاهره  
انه يتخلص بذلك وإن تسبب في ذلك بالرفع إلى الحاكم والدعوى وفي فتاوى شيخنا المذكور في باب الايمان  
ما نصه سئل عن شخص حلف بالطلاق الثلاث انه لا يسافر إلى مصر في هذه السفينة فجاء رئيس السفينة  
واستأجره للعمل فيها اجارة عين ثم ذهب إلى القاضي وارسل خلفه وادعى عليه انه استأجره ليسافر معه إلى مصر  
وانه استأجره اجارة عين للعمل في سفينته وهو متمنع من السفر معه فالزمه الحاكم بالسفر معه وحكم عليه  
بالسفر في السفينة لتوفية الاستأجره عليه ففسا فيها فهل يقع عليه الطلاق الثلاث لتفويته البر باختياره ولا  
يكون الزام الحاكم للسفر معه ما نعلم من وقوع الطلاق إذ ليس من صور الا كراهه في شيء كما لو حلف لا يبيت عند  
زوجته فاستأجرته لانياس به وحكم عليه الحاكم بالمبيت عندها فانه يحنث لما ذكره وقد تقدم مني افتاء  
بخلاف ذلك فاحذره اه (قوله) وإن كان هو المدعى (الخ) فيه نظر لان الدعوى سبب ظاهر عادة في الحكم  
والتسبب اليه تفويت للبر بالاختيار وفي الروض بعد ذلك لو قال ان خرجت بغير اذني فاخرجها فهل يكون  
اذا نالها وجهان القياس المنع اه ما ذكر عن الروض هناك اذكره ايضا اخر الباب لكن لم يذكر قوله ولعل  
وجه الخ وكتب على قوله فتطلق هذا ظاهر ان كان تعليقا محضاه وقد حذفت ما ذكره هناك استغناء  
بما هنا قال في شرحه فتطلق لعل محله اذ الم يكن اخر اجه اياها بنحو قوله اخر جى والاقتلتك لان هذا اذن منه  
اه ولعل وجهه انه فوت البر باختياره وعلى هذا فحل عدم الحنث إذا كان المعلق بفعله مكرها إذ الم يكن  
الحالف هو المكره له فليتأمل (قوله) فانه يقبل وإن كذبه الزوج) صريح في انه لا يحنث مع تكذيبه وإن

ما لا يعلم الا منها كحبثها له وادعاهما فانكرت ومن دعوى الجهل بالمحلف عليه ان تريد الخروج محل معين فيحلف انها  
لا تخرج ثم تدعى انه لم يحلف الا على الخروج لذلك المحل وانها لم تخرج اليه فلا حنث لقيام القرينة على صدقها في اعتقادها المذكور

وهو مستلزم لجهلها بالخلاف عليه وحينئذ (١٢٤) فلا نظار هنا إلى تكذيب الزوج لها أيضا قال الجلال البلقيني ولو صدقة الزوج في دعوى

النسيان وكذبت حلف الزوج لا المعلق بفعله ويؤيده قول والده وإن كان مخالفا لغير الشيخين في الإيمان في أن خرجت بغير إذن في الآتي قبيل الفصل في أن خرجت بغير إذن إيك فخرجت فقال الزوج بأذنه وانكر حلف الزوج لا الأب وان وافقته ولو ادعى النسيان ثم العلم لم يعمل بما قاله ثانيا (والا) بان لم يبال بتعليقه كسلطان أو حجيج علق بقدمه علم أو لا قصد اعلامه أو لا أو بالي به ولم يعلم وقد قصد اعلامه لكن هذه غير مرادة لان المنقول المعتمد فيها عدم الوقوع كما يأتي نعم أن أريد بعلم غايته فقط وهو قصد الاعلام لم ترد عليه هذه على أن قرينة قوله قطعاً تخرجها اذ من تأمل سياقه علم أن فيها الخلاف وأن الراجع عدم الحث أو بالي به ولم يقصد اعلامه لحثه أو لمنعها وإن علم به (فيقع قطعاً) ولو مع نحو النسيان أو الاكراه لان الحلف لم يتعلق به حينئذ غرض حث ولا منع وانما هو منوط بوجود صورة الفعل نعم لو علق بقدم زيد وهو عاقل ثمن ثم قدم لم يقع كما في الكفاية عن الطبري وظاهره أنه لا فرق بين أن يبالى زيد به ويقصد اعلامه

وقوله أو بالتذكير الخ أي كافي مسألة النسيان أو الجهل (قوله وهو) أي اعتقادها المذكور (قوله ايضاً) كمسألة الكناية وما قبلها (قوله ولو صدقه) أي المعلق بفعله (قوله حلف) أي الزوج (قوله في أن خرجت بغير إذن) متعلق بترجيح الشيخين (قوله الآتي) صفة قول والده اه سيد عمر (قوله في أن خرجت بغير إذن إيك الخ) متعلق بقول والده وقال الكردي هو مقول لقول والده اه (قوله وانكر) قال المحشي الظاهر انكرت اه وهذا لا يلائم الغاية وهي قوله وإن وافقته ولعل الغاية وقعت في نسخة المحشي بلفظ وإن وافقته اه سيد عمر وقوله وإن وافقته حق وإن وافقها ثم يظهر أن مراد المحشي استظهار تائيد الفعل هنا وتذكيره في الغاية واكتفى بالتنبيه على الأول عن التنبيه على الثاني (قوله حلف الزوج الخ) مقول الوالد (قوله ولو ادعى) أي المبالى المعلق بفعله النسيان أي مثلاً (قوله بان لم يبال الخ) عبارة النهاية بان لم يقصد الحالف حثه أو منعه أو لم يكن يبالى بتعليقه كالسلطان والحجيج أو كان يبالى ولم يعلم ويمكن من اعلامه ولم يعلمه كما شمله كلامهم فيقع قطاً اه قال الرشدي قوله ولم يعلم مفهوم قول المتن وعلم به لكن قضيته أن الوقوع في هذه أيضاً مقطوع به وهو خلاف الواقع بل فيها خلاف والاصح منه عدم الوقوع بل قال حجج أنه المنقول المعتمد وأن هذه الصورة غير مرادة للمصنف اه وقال ع ش قوله ويمكن من اعلامه الخ يؤخذ منه جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي أن شخصاً قال لزوجته إن لم تبسلي بسيسة في هذه الليلة فانت طالق ثلاثاً ومضت الليلة ولم تفعل والحال أنها ساكنة معه في محله وهو وقوع الطلاق الثلاث لانه بتقدير عدم علمها هو متمكن من اعلامها فحسب لم يعلمها مع ذلك حملت الصيغة منه على التعليق المجرد فكانه قال إن مضت هذه الليلة بلا فعل منها فهي طالق وقد تحقق ذلك اه (قوله كسلطان) محله ما لم يكن صديقاً أو نحوه للحالف وإلا فلا يقع اه بجري عن الماوردي (قوله لكن هذه) إلى قوله كما يأتي في المغني (قوله هذه) أي صورة ما إذا قصد اعلام المبالى ولم يعلم (قوله لان المنقول الخ) عبارة شرح المنهج وإفادة طلاقها فيما إذا لم يقصد اعلامه به وعلم به المبالى من زيادته وكذا عدم طلاقها فيما إذا قصد اعلامه به ولم يعلم وهو مفهوم كلام الروضة واصلها وكلام الأصل مؤول اه قال البجيرمي أي فيؤول قوله وعلم به قصد اعلامه به شيخنا اه (قوله المعتمد فيها عدم الوقوع) قال الشارح يعني الولي العراقي وينبغي في هذه الحالة أنه إذا تمكن من اعلامه ولم يعلمه يحن بكل حال اه شرح البهجة الصغير للشيخ زكريا اه سيد عمر وقوله وينبغي الخ تقدم اتفاقاً عن النهاية مثله (قوله كما يأتي) أي في أوائل السوادة الآتية (قوله بعلم) أي الذي في المتن (قوله وغايته وهو الخ) قديقال الذي يتبادران العلم الحاصل للمخولف عليه غاية لقصد اعلام الحالف لا العكس فلي تأمل اه سيد عمر (قوله لم ترد عليه) أي المتن (قوله اذ من تأمل سياقه علم الخ) في هذه الملازمة وقفة (قوله لحنه الخ) قيد للنفي (قوله ولو مع نحو النسيان) إلى قوله وظاهره في النهاية (قوله لان الحلف الخ) عبارة المغني وشرح المنهج لان الغرض حينئذ مجرد التعليق بالفعل من غير قصد منع أو حث اه وهي أحسن (قوله وفيه نظر) أي بالنسبة إلى قوله وإن لا (قوله ثم رأيتم صرحوا بانه لو علق بتكليمها الخ) المتجه غندى أن التعليق سواء كان بالدخول أو بالتكليم أو بغيرهما أن

كان متضمناً للاعتراف بالحنث وقد يتجه خلافه ويفرق بينه وبين مسألة الكناية المذكورة بان أصل الصفة وجدنها وأصل عدم المانع كالنسيان فهو كالمعلق بخروجها بغير إذن فخرجت وادعى الاذن وهي عدمه فان القول قولها لوجود أصل الصفة بانفاقها ويقع الطلاق بخلاف مسألة الكناية المذكورة فان لفظ الكناية بمجرد لا يؤثر فلم يقع اتفاق على أصل المؤثر مر (قوله ولو علق بتكليمها زيدا فكلتمه ناسية أو مكرهه الخ) وعبارة الروض فصل علق بتكليمها زيدا فكلتمه وهو مجنون أو سكران سكر ايسمع معه ويتكلم وكذا وهي سكرى لا السكر الطافح طلقت لاني نوم ولا غمأه أي منه أو منها ولا في جنونها ولا بهمس ولا نداء من حيث لا يسمع وإن فهمه بقرينة أو حملته ريح وسمع فان كلمته بحيث يسمع لكنه لم يسمع لذهول أو

كان

وإن لا وفيه نظر لما مر في شرح قوله وقع عند البأس

من الدخول أن الدخول من المجنون كهو من العاقل ثم رأيتم صرحوا بانه لو علق بتكليمها زيدا فكلتمه ناسية أو مكرهه أو مجنون لم يحنث



قال القاضي الا ان علق بذلك وهي مجنونة وهذا صريح في ان الاصحاب قائلون بعدم الفرق (١٢٥) وان كلام القاضي والطبري مقالة مخالفة

لكلامهم وعليها فقد يفرق  
بينه وبين ما قبله بان من شأن  
فعل من طرا جنونه بعدم  
الحلف انه لا يقصد بالحلف  
اصلا فلم يتناول اليمين  
بخلاف فعل نحو الناسي  
ولا يرد على المتن عدم  
الوقوع في نحو طفل  
او بهيمة او مجنون علق بفعلهم  
فاكرهوا عليه لان الشارع  
لما لغي فعل هؤلاء وانضم  
اليه الا كراه اخرجه عن  
ان ينسب اليهم وبه فارق  
الوقوع مع الاكراه فيما  
ذكر انفا وبما اولت به  
المتن ان المراد بالعلم هو  
غاياته المذكورة وان سياقه  
يخرج تلك الصورة اندفع  
استشكال جمع له بانه يقتضي  
القطع بالوقوع فيها مع كونه  
جاهلا فكيف يقع بفعله  
قطعا دون الناسي او المكره  
او الجاهل بالمحلف عليه  
مع انه اولى بالعذر منه  
لسبق علمه على ان الاسوى  
نقل عن الجمهور ان فيه  
القولين اظهرهما لاحث  
ولقوة الاشكال حمل السبكي  
المتن على ما عدا هذه واستدل  
بعبارة الروضة وتبعه غيره  
فقال ويستثنى من المنهاج  
ما اذا قصد اعلام المبالى ولم  
يعلم فلا يحنث كما اقتضاه  
كلام الروضة وأصلها أى  
ونقله الزركشى عن الجمهور  
ولوضوح هذا الاستثناء  
من سياقه اولتاويل عبارته  
اطال المحققون في رد  
الاعتراض عليه كالبلقيني

كان حلفا فلا حث فيه بفعل المجنون أخذنا ما في شرح الروض من الحاق الجنون بالنسيان والا كراه اذ فعل  
الناسي والمكره لاحث به وان لم يكن حلفا وقع الحث فيه بالفعل مطلقا ولو من المجنون كالناسي والمكره  
فليتأمل اسم وسياق عن السيد عمر ما يوافقه (قوله قال القاضي الخ) من جملة ما صرحوا به واعتمده اى  
قول القاضي الاسنى والنهاية (قوله وهذا) اى تصريحهم بذلك (قوله بعدم الفرق) اى بين طريان الجنون  
وعدمه اه كردى (قوله وان كان كلام القاضي والطبري مقالة الخ) هذا يدل على رد قول القاضي الا ان  
علق بذلك وهي مجنونة اه سم (قوله مخالفة لكلامهم) يتأمل وجه المخالفة سم أقول الذى يظهر أنه  
لا مخالفة وان كلام القاضي بحمله ان المجنونة لا يتوجه اليها الحالف بقصد حث او منع فالتعليق  
بفعلها محض تعليق فيقع مع الجنون وكلام الاصحاب فيما اذا علق بقصد الحث او المنع ثم طرا الجنون او  
كان مقارنا ولم يعلم به الحالف فلا حث بفعل المجنون حينئذ اه سيد عمر وتقدم عن سم ما يوافقه  
(قوله وعليها) اى مقالة القاضي والطبري (قوله فقد يفرق بينه) اى من طرا جنونه حيث لا يقع  
الطلاق بفعله وقوله وبين ما قبله أراد به قبوله ولو مع نحو النسيان الخ اه كردى (قوله بان من شأن  
الخ) لا يخفى بعده (قوله ولا يرد) الى قوله وبما اولت في المغنى والنهاية (قوله ولا يرد على المتن الخ) عبارة  
المغنى تنمى لوعلى الطلاق بدخول بهيمة او نحوها كطفل فدخلت مختارة وقع الطلاق بخلاف ما اذا دخلت  
مكرهه لم يقع فان قيل هذا يشكل بما مر من وقوع الطلاق فيما اذا لم يعلم المعلق بفعله التعليق وكان عن لايبالى  
بتعليقه او عن لايبالى ولم يقصد الزوج اعلامه ودخل مكرها اجيب بان الادعى فعله منسوب اليه وان اتى  
به مكرها وهذا يضمن به بخلاف فعل البهيمة فكانها حين الاكراه لم تفعل شيئا اه (قوله فاكرهوا  
عليه) واما اذا فعلوا المعلق عليه بلالا كراه وقع الطلاق كذا في شرح الروض اه كردى (قوله وبه فارق  
الوقوع الخ) عبارة النهاية بخلاف فعل غيرهم اه اى عن لايبالى اه رشيدى عبارة ع ش اى غير  
المدكورين من هؤلاء فانه لا فرق في الحث بفعلهم بين المكره وغيره حيث لم يبالوا بالتعليق اه (قوله  
فيما ذكرنا) إشارة الى قوله عقب المتن ولو مع النسيان او الاكراه اه سم (قوله وان سياقه الخ)  
قضية قول السابق على ان قرينة الخ وقوله اللاحق اولتاويل عبارته ان الواو هنا بمعنى او (قوله تلك الصورة)  
اى ما اذا لم يعلم المبالى التعليق وقد قصد المعلق اعلامه (قوله بانه) اى المتن (قوله فيها) اى تلك الصورة  
مع كونه اى المبالى جاهلا اى التعليق (قوله دون الناسي الخ) اى فيقع فيها على الاظهر لا قطعاً (قوله  
بالمحلف) تنازع فيه الناسي والمكره والجاهل (قوله مع أنه) اى المبالى الجاهل بالتعليق (قوله منه وقوله  
عليه) اى الناسي او المكره او الجاهل الخ (قوله ان فيه) اى فعل المبالى الجاهل بالتعليق (قوله فقال)  
اى السبكي (قوله ولم يعلم) بفتح الياء (قوله ولو وضوح الخ) فى دعوى الوضوح ما لا يخفى (قوله عليه)  
اى المنهاج (قوله لكنه) اى بأزرعة فصل فيه اى فى الرد (قوله ليوافق الاعتراض) اى ليرد عليه  
الاعتراض يعنى بسبب هذا الحمل يرد الاعتراض قاله الكردى أقول بل المراد ليسم ورود الاعتراض  
وعدم اندفاعه بغير حمل قول المصنف والا الخ على عموم السلب (فالقسط) تفريع على المراد المذكور

لفظ لا يفيد معه الاصغاء طاعت أو لصمم لم تطلق والتعليق بتكليمها نائما أو غائبا بتعليق بمستحيل اه وقوله  
ولا فى جنونها قال فى شرحه كالوكلة ناسية او مكرهة نعم ان علق بما ذكره كروى مجنونة طلقت بذلك قاله  
القاضي اه والمتجه عندى ان التعليق سواء كان بالدخول او بالتكليم او بغيرهما ان كان حلفا فلا حث  
فيه بفعل المجنون أخذنا ما مر من الحاق الجنون بالنسيان والا كراه اذ فعل الناسي والمكره لاحث به  
وان لم يكن حلفا وقع الحث فيه بالفعل مطلقا ولو من المجنون كالناسي والمكره فليتأمل (قوله وان كلام  
القاضي والطبري مقالة) هذا يدل على رد قول القاضي الا ان يكون علق بذلك وهي مجنونة (قوله مخالفة  
لكلامهم) يتأمل وجه المخالفة (قوله لان الشارع لما لغي) ما المراد بالغائه (قوله فيما ذكرنا) اى

وولده الجلال وابى زرعة لكنه فصل فيه تنصيلا فى فتاويه فى بعضه نظر واما حمل المتن ليوافق الاعتراض على أن المراد والايحصل علم ولا مبالاة

فانقطع بالوقوع مرتب على انتفاءها مادون أحدهما فردود بتطهرهم به في الإذالم يزال به وعلم ولو أطلق فلم يصد حثا ولا منعوا ولا تعلية  
محض بل أخرجه مخرج اليمين وقع عند ابن الصلاح وجرى عليه جمع وإن رده تليذه ابن رزين بأن الأصحاب أطلقوا فيها القولين واختار  
كثيرين منهم الرافعي عدم الوقوع ووجهه بأن الغالب من يحلف على فعل مستقبل من مبال أنه يقصد حثه أو منعه فلم يقع مع نحو النسيان  
إلا أن يصرفه بقصد وجود صورة الفعل وكان الفرق بين هذا وما مر عنه في فعل نفسه أنه لا غالب في فعل نفسه بل التعليق فيها خارج مخرج  
اليمين المجردة فائرا مطلقا إلا أن تحقق قصده لحث نفسه أو منعها بخلاف فعل الغير فإن الغالب فيه ماسر فلم يؤثر التعليق إلا مع تحقق صرفه عن  
ذلك بأن يقصده مجرد صورة الفعل وفيه ما فيه ولا ذالم يقع بفعل نحو الناسي لا تنحل به اليمين كما قاله في موضعين واعتمده البلقيني وغيره وإن  
اقتضى كلامهما في ثالث الانحلال واعتمده الأسنوي وعلى الأول يفرق بين هذا وانحلالها في شك معلق القضاء بالهلال فيه فاخر فبان أنه  
الليلة الماضية بتعذر الحث في هذه بعد (١٢٦) فلا فائدة لبقاء اليمين بخلافه في مسئلتنا ويؤخذ من عدم انحلالها بما أكره عليه أن من

حلف لا يكلم غيره فاجبره  
القاضي على كلامه فكله  
لم يحنث بما يزول به الهجر  
المحرم وهو مرة في كل ثلاثة  
أيام لأن هذه هي المكروه  
عليها بخلاف الزائد عليها  
في الثلاث فإن الأكره لا  
يتناولها لما تقر أن القصد  
بالأكره هنا إنما هو إزالة  
الهجر المحرم لا غير ومرفى  
مبحث الأكره ماله تعلق  
بهذا قال بعض شراح  
البخاري وإنما يحرم هجر  
أكثر من الثلاث أن واجبه  
ولم يكلمه حتى بالسلام أما  
لوم يومه فلا حرمة وإن  
مكث سنين وهو ظاهر ولا  
تنحل أيضا في نحو إن خرجت  
لابسة الحرير فخرجت  
لابسة غيره ثم خرجت لابسة  
له فيحنت لأن الخرجة الأولى  
لم يتناولها اليمين أصلا إذ  
التعليق فيها ليس له إلا جهة

(قوله فردود الخ) جواب أما (قوله به) أي الوقوع (قوله ولو أطلق الخ) مقابل ما في المتن فقوله فلم يقصد  
حثا ولا منعاً راجع لما قبل قوله ولا إلا الخ وقوله ولا تعلية الخ راجع لقوله ولا إلا الخ (قوله بل أخرجه مخرج  
اليمين لعل المراد مجرد التأكيد (قوله وجرى عليه) أي على الوقوع (قوله وإن رده تليذه الخ) اعتمد  
الرد وعدم الوقوع مر أه سم (قوله أطلقوا فيها) أي في صورة الإطلاق (قوله ووجهه) أي وجه ابن  
رزين عدم الوقوع (قوله فلم يقع مع نحو النسيان الخ) أي حمله المطلق على الغالب ولم يقع الخ (قوله بين  
هذا) أي الإطلاق في التعليق بفعل الغير (قوله وما مر عنه) أي عن ابن رزين أه سم (قوله في فعل  
نفسه) أي في إطلاق التعليق عليه (قوله فيها) أي في صورة التعليق على فعل نفسه (قوله ماسر) أي قصد  
حثه أو منعه (قوله وفيه) أي في الفرق المذكور (قوله ولا ذالم يقع الخ) أي فيما لو علق بفعله أو بفعل من  
يبالي بتعليقه وقصد إعلامه به (قوله وعلى الأول) أي عدم الانحلال (قوله في شك) أي فيما لو شك  
(قوله معلق القضاء) بكسر اللام المشدودة وقوله (١) لحق الغير متعلق بالمضاد إليه وقوله بالهلال متعلق  
بالمضاد وقوله فيه أي الهلال متعلق بشك (قوله فاخر) أي القضاء (قوله فبان أنه الخ) هذا مبنى على أن  
الهلال إنما يطلق على الليلة الأولى فقط (قوله بتعذر الحث) متعلق بيفرق (قوله من عدم انحلالها الخ)  
أي فيما لو علق بفعل نفسه أو المبالى وقصد إعلامه به (قوله لم يحنث) الأولى تأخيره وذكره قبيل لأن الخ  
(قوله وهو مرة في كل ثلاثة أيام) قد يتوقف في تناول إجبار القاضي بل الاعتداد به إذا صرح بمرة الثلاثة  
الثانية وما بعدها مع استبقائها كما قد يتوهم من كلامه والوجه اختصاص حكمه بمرة الثلاثة الحاضرة وعدم  
تناوله لما بعدها وإن صرح به ثم رأيت شيخنا الشهاب الرملي أفتى به أه سم (قوله في الثلاث) الأولى  
التذكير (قوله ولا تنحل) إلى قوله لما تقر في النهاية (قوله أيضا) أي كافي مسألة إجبار القاضي (قوله  
وهي الأولى) أي الخروج بالأذن وقوله وهي الثانية أي الخروج بلا إذن (قوله راجعاً) أي أوجد  
نكاحها المفهوم بالأولى (قوله وغيره) أي وافق غير السبكي (قوله فأكثرت) أي الناشئة دابة أه  
كردي (قوله مع المكاري) أي صاحب الدابة (قوله لأنه الخ) أي المكاري (قوله فلو خرجت) أي ثانياً  
قوله عقب المتن ولو مع النسيان أو الأكره (قوله وإن رده الخ) اعتمد الرد وعدم الوقوع مر (قوله وما  
مر عنه) أي عن ابن رزين (قوله فاجبره القاضي على كلامه فكله لم يحنث بما يزول به الهجر المحرم وهو  
مرة في كل ثلاثة أيام) قد يتوقف في تناول إجبار القاضي بل الاعتداد به إذا صرح بمدة الثلاثة الثانية وما

حنت وهي الخروج المقيد بلبس الحرير فتى وجد حنت وخروجها غير لابسة لا يسمى جهة بر ما تقر أن  
اليمين لم تتناولها بخلاف أن خرجت بغير إذنى فخرجت بأذنه ثم بغير إذنه لا حنت لأن لها جهة بروهي الأولى وجهة حنت وهي الثانية فتناولت  
كلامها وإيضافاً لأولى هي مقصود الحلف فتناولها فأنحلها ولا كذلك في لابسة حرير فتأمل وافق السبكي فيمن حلف ليعطين زيدا كل يوم  
كذا فلم يعطه يوماً بانحلالها بحنته هذا إذا راجعها ولم يعطه شيئاً لم تطلق وغيره بأنه لو حلف لا يسافر معه فسا فرأى وحده ثم سافر معه حنت  
لعدم الانحلال أي كافي مسألة الحرير وفي الروضة حلف لا يرد الناشئة أحد فأكثرت ورجعت مع المكاري لم تطلق لأنه صحبها ولا يرداها  
وانحلت فلو خرجت فردا الزوج أو غيره لم يحنث إذ ليس في اللفظ ما يقتضى تكراراً وتنحلاً أيضاً في إن رأيت الهلال وصرح بالمعانية  
(١) قوله وقوله لحق الخ لعل ذلك ثابت في نسخته أه

أو فسر بها وقبلناه بمضى ثلاث ليال فلم يره فيما من أول شهر يستقبله وفي أن دخلت أن كلمت فانت طالق يشترط تقديم الأخير فان عكست أو وجدنا معام تطلق وانحلت المين فلو كلمته بعد ذلك ثم دخلت لم يحث لان المين تنعقد على المرة الاولى هذاما نقلناه عن المتولى وإقراره واعترضهما الاسنوى وغيره بأن المحلوف عليه إنما هو دخول سبقه كلام ولم يوجد إلا بعضه وهو الكلام فالمين باقية حتى لو دخلت لم يحث وفي أنت طالق قبل قدوم زيد بشهر فقدم قبل أكثر من شهر من انشاء التعليق لم تطلق وانحلت حتى لو قدم زيد بعد بأن سافر ثم قدم وقدمضى أكثر من شهر لم تطلق وفي أن دخلت أو كلمت فانت طالق تطلق باحدهما (١) وكذا ان قدم انت طالق على الشرط وانحلت يمينه فيهما فلا يقع بالصفة الاخرى شىء وفي أن تركت طلاقك فانت طالق يقع إذا لم يطلقها فوراً وكذا ان سكنت عنه (١٢٧) بخلاف إن لم تترك أو إن لم اطلق فلا فور فان

طلق فور انحلت يمين الترك فلا تقع اخرى لانه لم يترك طلاقها بخلاف يمين السكوت فتقع اخرى بسكوتها وانحلت يمينه و فرق ابن العماد اخذاً من كلام الماورى بانه في الاولى علق على الترك ولم يوجد في الثانية على السكوت وقد وجد لانه يصدق عليه ان يقال سكنت عن طلاقها وإن لم يسكنت اولاً ولا يصح ان يقال ترك طلاقها إذالم يتركها اولاً وفيه نظر لان ما علق به من الصدق او عدمه ان اريد به الصدق لغة فظاهر ان اللغة ليست كذلك او شرعاً فكذلك أو عرفاً فان اريد عرف خاص فليبين أو عام ففيه ما فيه وإنما اطلعت في جمع هذه المسائل المتعلقة بالانحلال لانه مبحث مشكل لان كلامهم فيه غامض فاحتجج إلى جمع متفرقات كلامهم فيه (فرع) علق الطلاق بصفة ثم وجدت واستمر معاشراً الزوجته ثم مات لم ترث منه كما أتى به بعضهم لو وقع الطلاق عليها بظاهر

(قوله أو فسر بها) أى بالمعينة بأن قال أردت بالرؤية المعينة لا العلم اه كرى (قوله وقبلناه) أى وقبلنا إطلاق اللال إلى مضى ثلاث ليال اه سيد عمر اقول والظاهر ان الضمير للتفسير بالمعينة وقوله بمضى الخ متعلق بتحل عبارة المغنى وقبلنا التفسير بالمعينة ومضى ثلاثة ليال ولم تر فيها اللال من أول شهر يستقبله اه (قوله يستقبله) أى يستقبل حلفه (قوله وفي أن دخلت الخ) متعلق بقوله يشترط الخ والجملة عطف على وتحل الخ (قوله وفي أن دخلت فكلبت الخ) هكذا اتفقت النسخ حتى اصل الشارح بخطه وعبارة الروض وشرحه فان قال ان دخلت الدار وان كلمت زيداً بتقدم انت طالق أو تأخيره وقع بكل صفة طلاقه وان دخلت وكلمت شرطاً أى الوصفان أى وجودهما لوقوع طلاقه فان عطف بالفاء أو ثم كان دخلت فكلبت أو ثم كلمت اشترط ترتيبهما بان يقدم في المثال الدخول على الكلام وكذا يشترط ترتيبهما في قوله ان دخلت ان كلمت لكن يشترط تقدم الأخير لانه شرط للاول فهو تعليق للتعليق وهو يقبله كما ان التثجيز يقبله ويسمى اعتبار اض الشرط على الشرط فان عكست بان دخلت ثم كلمت أو وجدنا معام تطلق وانحلت أى المين فلو كلمته بعد ذلك ثم دخلت لم تطلق لان المين تنعقد على المرة الاولى كذا نقله الاصل عن المتولى فهو كما قال الاسنوى غير مستقيم لان المحلوف عليه إنما هو دخول يسبقه كلام ولم يوجد إلا بعضه وهو الكلام فالمين باقية حتى لو دخلت حثت والتعليق بان في الشرطين مثال لغيرهما من ادوات الشرط مثلها انتهت فاما ان يكون ثم سقط أو تحريف في قوله فكلبت وصوابه ان كلمت اه سيد عمر وقوله وكذا يشترط الى قوله فان عكست في النهاية والمغنى مثله في مبحث ادوات الشرط (قوله هذا الخ) أى قوله وفي أن دخلت الخ (قوله لم يحث) كذا في اصله رحمه الله تعالى وصوابه حث كما في شرح الروض وفتح الجواد اه سيد عمر (قوله فقدم قبل أكثر الخ) تقدم في فصل تعليق الطلاق بالازمنة توجيهه وتفصيله راجعه (قوله فيهما) أى في صورتى تأخير الجزاء وتقديمه (قوله وكذا الخ) أى يقع ان لم يطلقها فوراً (قوله عنه) أى عن طلاقك (قوله فلا فور) أى فيقع باليأس بنحو الموت (قوله فان طلق فور الخ) تفريع على قوله وفي أن تركت طلاقك الخ وحاصله ان في صورة يمين الترك اذا طلق فوراً تقع واحدة وتحل بها المين وفي صورة يمين السكوت اذا طلق فوراً تقع واحدة بتطبيقه وثانية بسكوتها عقبه ثم تحل المين اه سيد عمر (قوله الى جمع متفرقات الخ) بالإضافة (قوله لانه مانع الخ) تعليل لعدم النظر (قوله والاصل عدمه) فيه تأمل (قوله مع ذلك) أى ما ذكر من الاصلين ويوافق ذلك أى الافتاء المذكور (قوله فدخل) أى ثم مات الزوج والمعلق بفعله مثلاً اخذ من قوله الاقنى انما وان لم يعلم الخ وقوله الاقنى بعده ولا ينافى الافتاء الخ (قوله اهو مبال) أى ام لا (قوله او ناس) أى ام لا (قوله حال الداخل) أى والحالف (قوله فافقنى فيمن حلف

بعدها مع استقبالها كما قد يتوهم من كلامه والوجه اختصاص حكمه بمدة الثلاثة الحاضرة وعدم تناوله لما بعده وان صرح به ثم راي شيخنا الشهاب الرملى افاق به

وجود الصفة ولا نظر لاحتمال نحو نسيان لانه مانع للوقوع والاصل عدم المانع ولا نأشك الآن في استحقاقها للارث والاصل عدمه فلا نظر مع ذلك الاصل بقاء العصمة ويوافق ذلك إفتاء بعضهم اخذاً من كلام الجلال البلقينى فيمن حلف لا يدخل زيد الدار فدخل وشك اهو مبال او ناس وهل قصد الحالف منعه أو لا بانه يحث بالدخول وان لم يعلم حال الداخل وخالف في ذلك بعضهم فافقنى فيمن حلف ليقضين حقه يوم كذا فمضى اليوم ولم يقضه ثم مات ولم بدر حاله بانه لا يحث لاحتمال نسيانه أو اعساره والعصمة محققة فلا ترفع بالشك وكان اصل (١) قوله تطلق باحدهما في نسخة لم تطلق وكتب عليها هذا ظاهر ان قال ان دخلت وكلمت بالواو لا باو فليحجر اه من بعض الموارش

هذا التخالف نشأ من تناقض الشيخين في انت طالق إلا أن يقدم زيد ثم مات زيد وشك هل قدم أو لا جريها على عدم الوقوع للشك في الصفة الموجبة للطلاق وفي الإيمان على الوقوع وهو الذي عليه الأكثرون وبه يعلم صحة الافتاء الاول والثاني وأن الثالث مبنى على ما عليه الاولون وفي الروضة في أنت طالق أمس ذكر أحوال (١٣٨) منوطة بارادته بعضها يقع وبعضها لا ثم قال فان مات ولم يفسر حنث وفي إن لم أصطد

هذا الطائر اليوم فاصطاد طائر أو شك أهو هو أو لا لاحق ورجح ايضا في ان لم يدخل أو ان لم يشأ اليوم وجهل دخوله أو مشيئته انه لاحق ومنازعة الاستوى وغيره فيه ردها الاذرى بانه الموافق للنص ولك ان تقول لا تخالف في الحقيقة لان المعلق عليه تارة يوجد ويشك في مقارنة مانع لم يدل عليه اللفظ كالنسيان وهذا الاثر للشك فيه لان الاصل عدم المانع ومجرد احتمال وجوده لا اثر له اذ لا بد من تحققه ومنه المسائل المذكورة قبل ما في الروضة وتارة يشك في وجود اصل المعلق عليه وهذا لا وقوع فيه على المعتمد خلافا لما عليه الاكثر اذ لا بد من تحققه ومنه ما في الروضة في مسألة الطائر وما معها وعلى هذا يحمل اختلاف كلامهم ويتبين ان المعتمد الافتاء الاول والثاني دون الثالث فتأمل ذلك فانه مهم فان قلت يرد على ذلك ما تقرر في مسألة الشك في المشيئة والدخول فانه شك في وجود المانع وقد عملوا به على المعتمد المذكور قلت قد اشترت الى الجواب عن

الخ) اي الذي هو نظير من حلف لا يدخل زيد الدار الخ (قوله هذا التخالف) اي بين الافتاء الثاني والافتاء الثالث (قوله من تناقض الشيخين) اي كلامهما (قوله هنا) اي في باب الطلاق (قوله للشك في الصفة الخ) وهي عدم القدوم (قوله وفي الإيمان) عطف على قوله هنا (قوله وهو الخ) اي الوقوع (قوله وبه الخ) اي بذهاب الاكثرين على الوقوع يعلم صحة الافتاء الاول الخ وفي دعوى عليها بذلك تأمل اذ ما تقدم من الافتاءات من الشك في مقارنة المانع وما هنا من الشك في وجود اصل المعلق عليه (قوله وان الثالث) عطف على صحة الخ (قوله وفي الروضة الخ) خبر مقدم لقوله ذكر أحوال الخ (قوله بعضها الخ) اي في بعض تلك الاحوال يقع الطلاق وفي بعضها لا يقع (قوله ثم قال) اي صاحب الروضة (قوله ولم يفسر) اي ولم يبين مراده (قوله وفي إن لم أصطد الخ) عطف على قوله في انت طالق امس (قوله ورجح) اي صاحب الروضة ايضا اي كما في مسألة الاصطيد (قوله فيه) اي ترجيح عدم الحنث (قوله ردها الخ) خبر ومنازعة الخ (قوله بانه) اي عدم الحنث (قوله وهذا الاثر الخ) اي المانع الذي لم يدل له اللفظ او ما وجد فيه المعلق عليه وشك في مقارنة مانع لم يدل عليه اللفظ وكذا ضمير ومنه المسائل الخ (قوله المسائل المذكورة قبل الخ) لعله اراد الامسلة قدوم زيد بقرينة كلامه بعدولان هذه من القسم الاتي (قوله وهذا لا وقوع الخ) اي ما شك فيه في وجود اصل المعلق عليه وكذا ضمير ومنه في الروضة الخ (قوله في مسألة الطائر الخ) وما يستشكل ايضا قولهم ولو سقط حجر من علو فقال إن لم تخبر بني الساعة من رماه فانت طالق اي ولم يرد تعيينا فقال رماه مخلوق لا ادمي تخلص من الحنث قال في شرح الروض ولم تألم بتخلص بقوله رماه ادمي لجواز أن يكون رماه كلب أو ريح أو نحوهما لان سبب الحنث وجد وشككنا في الرفع وشبهه بما لو قال انت طالق إلا ان يشاء زيد فضى اليوم ولم تعرف مشيئته اه فقد قالوا بالحنث هنا بقولها ادمي مع ان هذه نظير مسألة الطائر وما معها فليحذر اه سم (قوله وعلى هذا) اي من كون الشك قسمين مختلفي الحكم (قوله على ذلك) اي تقسيم الشك (قوله ما تقرر) اي من عدم الحنث (قوله في وجود المانع) وهو المشيئة او الدخول (قوله على المعتمد المذكور) اي انفا (قوله وسره) اي سر التقييد بذلك القيد (قوله انه) اي المانع معلق عليه حيثئذ أي حين دلالة اللفظ عليه وفيه ان المعلق عليه هنا حقيقة عدم المشيئة وعدم الدخول لا المانع الذي هو المشيئة والدخول فلعل الجواب التحقيقي ان الشك هنا حقيقة في نفس المعلق عليه والشك في المانع لازم له لكون المانع هنا نقيض المعلق عليه (قوله في وجود الصفة) وهي المشيئة او الدخول (قوله هنا) اي في الشك في القدوم ناسيا او ذا كرا (قوله كما يقتضيه الخ) وقد يمنع دعوى الافتضاء بالفرق بوجود اصل المعلق عليه في الافتاء من الاولين والشك في وجوده هنا كما يأتي في الجواب (قوله الافتاء أن كذا في اصله بخطه رحمه الله تعالى بالف واحدة وكذا فيما سياتي اه سيد عمر (قوله بل هما اي مسألة هل قدم حيا وميتا ومسألة هل قدم ناسيا او ذا كرا (قوله وهي القدوم الخ) فيه (قوله وتارة يشك في وجود اصل المعلق عليه وهذا لا وقوع فيه الخ) مما يستشكل ايضا قوله لو سقط حجر من علو فقال إن لم تخبر بني الساعة من رماه فانت طالق فقال رماه مخلوق لا ادمي تخلص من الحنث قال في شرح الروض ولم تألم بتخلص بقوله رماه ادمي لجواز أن يكون رماه كلب أو ريح أو نحوهما لان سبب الحنث وجد وشككنا في الرفع وشبهه بما لو قال انت طالق إلا ان يشاء زيد اليوم فضى اليوم ولم تعرف مشيئته اه فقد قالوا بالحنث هنا بقولها ادمي مع ان هذه نظير مسألة الطائر وما معها فليحذر

هذا بقولي أو لا لم يدل عليه اللفظ وسره أنه معلق عليه حيثئذ وقد شككنا في وجود الصفة المعلق عليها كما في الروضة فآثر ذلك وإن كان وجودها ما نعا فان قلت وقع في كلام غير واحد التسوية في إلا أن يقدم زيد بين ما إذا شك في أصل قدومه وهو الذي في الروضة وغيرها وما إذا علم قدومه وشك هل قدم حيا أو ميتا فلا حنث هنا أيضا وهذا مشكل بما لو شك هل قدم ناسيا أو ذا كرا فانه يحث هنا كما يقتضيه الافتاء آن الاول لان قلت لا إشكال بل هما ناسيا في انه لاحق للشك في وجود الصفة المعلق عليها وهي القدوم الخالي عن الموانع وأما الافتاء آن

المذكور ان فاما محلهما في مانع لم يتعرض له في اللفظ بوجه كما علم بما قدمته هذا وبشكل على المعتمد المذكور قوله في الايمان في راحة لا دخان إلا ان يشاء زيد وشك في مشيئته انه يحث واختلف المتأخرون فمنهم من عد هذا مع قولهما هنا لا حث تناقضا وهم الا كثرون ومنهم من فرق بين البابين كابن المقرئ فانه فرق بما حاصله ان الحث هنا يؤدي إلى رفع النكاح بالشك بخلافه ثم واعرضه غير واحد بان الحث ثم يؤدي ايضا إلى رفع براءة الذمة بالشك وأجاب عنه شيخنا بأن النكاح جعلي والبراءة شرعي والجعل أقوى من الشرعي كما صرحوا به في الرهن ووجه قوته أن ما يلزم الانسان به نفسه أقوى مما يلزمه به غيره فلكون النكاح أقوى لم يؤثر التمسك فيه بخلاف البراءة ولا ينافي الاقضاءين الاولين كما هو ظاهر قبول دعوى الزوج لو كان حيا النسيان أو نحوه وكذا وفاء الدين لكن بالنسبة لعدم الوقوع لا لسقوط الدين عنه بذلك أخذنا من افتاء القاضي لكن خالفه ابن الصلاح بان لهو علق بعدم الاتفاق عليها ثم ادعاه قبل لعدم وقوع الطلاق لان الاصل (١٢٩) بقاء العصمة لا لا سقاط نفقتها لان

الاصل بقاؤها واعرض

ما قاله القاضي بترجيح

الشيخين في الايمان في إن

خرجت بغير اذن فخرجت

وادعى الاذن وانكرته

انها تصدق ونقل البغوى

عن القاضي أنه أجاب به مرة

لان الاصل عدم الاذن قال

الاذرى هذا ما تضمنه

كلام كثيرين والاكثرين

وقد كنت ملت الى قول ابن

كعب يصدق هو ثم توقفت

فيه لفساد الزمان واعتمده

الزركشى ايضا ويؤيده

ما مر ان كل ما يمكن إقامة

البينة عليه لا يصدق

مدعيه والاذن والاتفاق

ما يمكن إقامة البينة عليهما

ولا يشكل عليه ما مر في

مسائل الشك لانه لا منازع

ثم وبفضه فزاعه مستند

لمجرد حذرو تخمين من غير

ان يستند لاصل ولا ظاهر

فلم يعول عليه بخلافه فيما

نظير ما تقدم آنفا أن المعلق عليه هنا عدم القدوم والشك في القدوم لازم للشك في عدمه فعدم الحث هنا حقيقة للشك في وجود اصل المعلق عليه (قوله هنا) أي في باب الطلاق (قوله براءة الذمة) أي من كفارة اليمين (قوله واجاب عنه) أي عن الاعتراض (قوله ان ما يلزم) من باب الافعال (قوله قبول دعوى الزوج الخ) هذا كالصريح في ان الزوج يصدق في دعوى نحو نسيان المبال في المألو علق بفعله وقصد اعلامه كما يصدق في دعوى نسيان نفسه فيما لو علق بفعله فليراجع (قوله او نحوه) أي من الاكره والجهل (قوله لكن خالفه ابن الصلاح الخ) يتأمل وجه المخالفة فان الذي يتبادر الموافقة لما قبله لا المخالفة اه سيد عمر ولعل ما قاله مبنى على تعلق بانه الخ يخالفه الخ والظاهر بل المتعين اخذا من كلام الشارح بعد انه متعلق بافتاء القاضي فحينئذ فمخالفة ابن الصلاح بان قال بعدم تصديق الزوج في مسألة الاتفاق مطلقا (قوله ثم ادعاه) أي الاتفاق (قوله واعرض ما قاله القاضي الخ) قد يجاب بالفرق بتحقيق اصل الصفة في مسألة الشيخين اه سم (قوله هذا) أي تصديقها اللازم له الوقوع (قوله واعتمده) أي تصديقها (قوله ايضا) أي كالأذرى (قوله والاذن والاتفاق الخ) أي ومثلهما وفاء الدين (قوله عليه) أي على تصديقها (قوله مامر) أي من عدم الوقوع وقوله في مسائل الشك أي كالتى نقلت عن الروضة (قوله لا منازع) أي للزوج (قوله فزاعه) أي المنازع (قوله بخلافه فيما ذكر) أي فانه مستند إلى اصل عدم الاذن وعدم الاتفاق وعدم الوفاء (قوله مخالفة ابن الصلاح للقاضي) أي بتصديق الزوجة في مسألة الاتفاق (قوله وقياس ذلك) أي تصديقها فيما ذكر (قوله أي ولم نقل بما مر عن الماوردى الخ) كلام الماوردى ههنا يتجه جدا وان لم نقل بقوله فيما سبق اه سم أي لما يأتي آنفا (قوله فأنكرت صدقت الخ) قضية هذا الكلام انه لا يحكم بوقوع الطلاق وهو مشكل لان مقتضى دعواه انه معترف والجواب السابق في مسألة الماوردى السابقة لا يتأتى هنا لانه هنا يمكن ان يعلم ما اقر به فليتامل اه سم (قوله قد يؤيده) أي قول البعض (قوله قال غيره) أي غير بعض المتأخرين (قوله من الخفيات) أي المتعسر إقامة البينة عليها (قوله انتهى) أي قول الغير (قوله وتفرقة بعضهم الخ) لعل المراد بتصديقه في الاول وتصديقها في الثاني

(قوله واعرض ما قاله القاضي الخ) قد يجاب بالفرق بتحقيق أصل الصفة في مسألة الشيخين (قوله وقياس ذلك انه لو علق بلغنها لو اذنيه إلى قوله فأنكرت صدقت لا مكان إقامة البينة على اللعن) قضية هذا الكلام انه لا يحكم بوقوع الطلاق وهو مشكل لان مقتضى دعواه انه معترف والجواب السابق في مسألة الماوردى السابقة لا يتأتى هنا لانه هنا يمكن ان يعلم ما اقر به فليتامل (قوله أي ولم نقل بما مر عن الماوردى الخ) كلام الماوردى ههنا يتجه جدا وان لم نقل بقوله فيما سبق

(١٧ - شرواني وابن قاسم - ثامن) ذكر فاندفع ما لبعضهم هنا وبذلك كله تتأيد مخالفة ابن الصلاح للقاضي وقياس

ذلك أنه لو علق بلغنها لو اذنيه ثم ادعى أنها لعنتها أي ولم نقل بما مر آنفا عن الماوردى في شرحه فكذلك فأنكرت صدقت لا مكان إقامة البينة على اللعن وقول بعضهم تصديقها بالنسبة لعدم العقوبة لا للوقوع إنما يتأتى على ما مر عن القاضي وقد علم ما فيه نعم قد يؤيده قول الشيخين عن البوشنجي وأقراهم لو قال أنت طالق للسنة ثم ادعى الوطء في هذا الطهر ليمتنع الوقوع حالا وادعت عدمه صدق وقد يجاب بأن الوطء تنعسر إقامة البينة عليه فصدق فيه لقوة اصل بقاء العصمة هنا ثم رأت بعض المتأخرين اجاب بذلك حيث قال ذكر الاصحاب في أن لم اطاك الليلة أن القول قوله في الوطء لعسر إقامة البينة عليه قال غيره وتصديق مدعى الوطء لا يتعدى إلى غيره من الخفيات فالراجح تصديقها في غيره مما يتعلق بفعل أحدهما وبه جزم المتولي وغيره اه وتفرقة بعضهم بين كون الفعل الظاهر المعلق عليه من أحد الزوجين وكونه من غيرهما

ليست بصحيحة لان المحظ  
كما تقرر امكان البينة وعدمه  
وهو لا يختلف بذلك  
(فصل) في الاشارة الى  
العدد وأنواع من التعليق  
(قال) لزوجته (أنت طالق)  
وأشار باصبعين أو ثلاث لم  
يقع عدد) أكثر من واحدة  
(الابنية) له عند قوله طالق  
ولا تكن الاشارة لان  
الطلاق لا يتعدد الا بلفظ  
أونية لانه مما لا يؤدي بغير  
الالفاظ ومن ثم لو وجد  
لفظ أثرت الاشارة كما قال  
(فان قال مع ذلك) القول  
المقترن بالاشارة (هكذا)  
طلقت في اصبعين طلعتين  
وفي ثلاث ثلاثا ولا يقبل  
في ارادة واحدة بل يدين لان  
الاشارة بالاصابع مع قول  
ذلك في العدد بمنزلة النية  
كافي خبر الشهر هكذا الى  
آخره هذا ان أشار اشارة  
مفهمة للثنتين أو الثلاث  
لاعتيادها في مطلق الكلام  
فاحتاجت لقربة تخصصها  
بانها للطلاق وخرج مع ذلك  
أنت هكذا فلا يقع به شيء  
وان نواه اذلا اشعار للفظ  
بطلاق وبه فارق أنت ثلاثا  
(فان قال أردت بالاشارة) في  
صورة الثلاث (المقبوضتين  
صدق يمينه)

(فصل) في الاشارة الى العدد وأنواع من التعليق (قوله في الاشارة الى العدد) الى قوله كما مر في النهاية  
وكذا في المغنى الا قوله بل يدين (قول المتن قال أنت طالق الخ) اي اذا قال أنت طالق الخ ولم يقل هكذا أم  
مغنى قول المتن وأشار باصبعين الخ ينبغي ولو برجله انتهى سم اقول ان مثل الاصبعين غيرهما مبادل  
على عدد كعشرين اه عش (قوله أكثر من واحدة) اسم التفضيل ليس على بابه عبارة المغنى (تنبيه)  
افهم قوله لم يقع عدد وقوع واحدة وهو كذلك لان الواحد ليس بعدد اه (قوله عند قوله طالق) يتجه  
الا كتفاءها عند قوله أنت بناء على الاكتفاء بمقارنة نية الكناية لها على ما تقدم سم وعش ورشدي  
عبارة السيد عمر بعد ذكر كلام سم المذكور ولا شبهة فيما افاده اي سم بل الظاهر ان قولهم المذكور  
بيان لغاية ما يعتبر قرن النية به اه اقول وهذا ظاهر خلافا للتشويبي حيث حمل كلامهم على ظاهره وفرق  
بين ما هنا وما تقدم بما لا يظهر (قوله ولا تكن الاشارة) اي بلا لفظ ولا نية (قوله الا بلفظ اونية) اي ولم  
يوجد واحد منهما اه مغنى (قوله لانه ما الخ) لا يخفى ما في تقريره (قوله المقترن بالاشارة) اي ولو  
باصبع رجله فيما يظهر مر اه سم (قول المتن طلقت الخ) اي وان لم ينو مغنى وشرح المنهج (قوله)  
بل يدين) خلافا للمغنى (قوله لان الاشارة الخ) تعليل للمتن (قوله في العدد) اي في اعتباره (قوله كما  
في خبر الشهر هكذا) عبارة المغنى وفي الحديث الشهر هكذا وهكذا وأشار باصبعه الكريمة وحبس ايمامه  
في الثالثة واراد تسعة وعشرين اه (قوله هذا) اي التعدد حيث تعدد المشار به اه سم (قوله لا اعتيادها)  
تعليل لاشتراط الافهام في الاشارة فالضمير في اعتيادها راجع الى مطلق الاشارة رشدي وسيد عمر (قوله)  
لقربة) كالنظر للاصابع أو تحريكها أو ترديد اسم ومغنى (قوله أنت هكذا) اي وأشار باصبعه ولم يقل  
طالق اه (قوله فلا يقع به شيء) ظاهره وان وقع في جواب قولها طلقتي وقد يقال في هذه اخذ بما بقي له آخر  
الفصل انه ان قدر طالق ونوى وقع فليحرر اه سيد عمر اقول يؤيد الظاهر المذكور ما ياتي من الفرق  
بين أنت ثلاثا وأنت الثلاث مغنى (قوله وبه) اي بالتعليل (قوله فارق أنت ثلاثا) اي فانه كناية فان  
نوى به الطلاق الثلاث وانتهى على مقدر اي أنت طالق ثلاثا وقع والا فلا اه عش (قوله في صورة  
الثلاث) فان عكس فاشار باثنين وقال اردت بها الثلاث المقبوضة صدق بالاولى لانه غلط على نفسه ولو كانت  
الاشارة بيده مجموعة ولم ينو عدد او وقع واحدة كما بحثه الزركشي ولو قال أنت الثلاث ونوى الطلاق لم يقع  
ذكره الماوردي وغيره وان طالق وأشار باصبعه ثم قال اردت بها الاصبغ لا الزوجة لم يقبل ظاهره ولا  
باطنانهية ومغنى ومسئلة الماوردي ذكرها سم عن شرح الروض وقوله ما وانت طالق وأشار باصبعه  
الخ سيد كره الشارح وقال عش قوله ونوى الطلاق لم يقع قديقال ما المانع من كونه كناية فانه لو  
صرح بالمصدر فقال أنت طلاق كان كناية كما مر فما المانع من ارادته حيث نواه كافي صورة النصب الا ان  
يقال ان ثلاثا عهدا استعما لها صفة اطلاقا بخلاف الثلاث لم يعهد استعما لها لا يقع الطلاق بنحو أنت الطلاق  
الثلاث حتى لو ذكر ذلك لم يكن صريح طلاق اه (قول المتن المقبوضتين الخ) قال في الروض لا احداها  
اه اي فلا يصدق في ارادة احدي المقبوضتين وانظر اذا اشار باربع وقال اردت المقبوضة ولا يبعد القبول  
سم على حج اه عش عبارة السيد عمر بعد ذكر كلام سم المذكور اقول هو كذلك بلا توقف اه

(فصل في الاشارة الى العدد وأنواع من التعليق) (قوله في المتن وأشار باصبعين أو ثلاثا) ينبغي ولو  
برجله (قوله عند قوله طالق) يتجه الا كتفاءها عند قوله أنت بناء على الاكتفاء بمقارنة نية الكناية لها على  
ما تقدم (قوله المقترن بالاشارة) اي ولو باصبع رجله فيما يظهر مر (قوله هذا) اي التعدد حيث تعدد  
المشار اليه (قوله لا اعتبارها) اي الاشارة (قوله فاحتاجت لقربة) اي كالنظر للاصابع أو تحريكها  
أو ترديد (قوله وبه فارق أنت ثلاثا) قال في شرح الروض ولو قال أنت الثلاث ونوى الطلاق لم يكن شيئا  
ذكر ذلك الماوردي وغيره اه (قوله في المتن فان قال اردت بالاشارة المقبوضتين) قال في الروض لا احداها  
اي فلا يصدق في ارادة احدي المقبوضتين وانظر اذا اشار باربع وقال اردت المقبوضة ولا يبعد القبول



لا احتمال اللفظة فيقع ثنتان فقط (ولو قال عبد) لزوجته (إذا مات سیدی فانت طالق طلقين وقال سیده) له (إذا مات فانت حر فعتق به) أي بموت سیده بان خرج من ثلثة او اجاز الوارث او قال إذا جاء الغد فانت طالق طلقين وقال سیده إذا جاء الغد فانت حر (فلا يصح أنها لا تحرم) عليه الحرمة المحتاجة لمحال (بل له الرجعة) في العدة (وتجديد) بعدها ولو (قبل زوج) لان الطلقين والعق وقعا معا بالموت او بمجيء الغد فغلب حكم الحرية لتشوف الشارع لها وكما تصح الوصية لمديره ومستولده مع ان استحقاتهما (١٣١) يقارن العتق فجعل كالمستقدم عليه اما عتق

بعضه فيقع معه ثنتان ويحتاج لمحال لان المبعوض كالقن في العدد وخرج باذامات سیدی ما لو علقها بآخر جزء من حياة السيد فيحتاج لمحال لوقوعهما في الرق (ولو نادى احدى زوجتيه فاجابته الاخرى فقال أنت طالق وهو يظنها المناداة لم تطلق المناداة) لانه لم يخاطبها حقيقة (وتطلق المجيبة في الاصح) لانها المخاطبة به حقيقة ولا عبرة بظن بان خطؤه وخرج يظنها المناداة الذي هو محل الخلاف عليه أو ظنه ان المجيبة غير المناداة فان قصدها طلقت فقط أو المناداة طلقتا فان قال لم أقصد المجيبة دين ولو قال طلقك أو انت طالق وقال إنما خاطبت يدى أو شيئا فيها مثلا لم يقبل ظاهرا بل ولا يدين كما قاله الماوردي والشاشي واعتمده القمولى وغيره كما مر وبه يرد ترجيح بعضهم انه يدين وإفتاء كثيرين يمنية وغيرهم بانه إذا اشار إلى اصبعه

(قوله لا احتمال اللفظة) أي للنسوى فان قال أردت أحدهما لم يصدق لان الإشارة صريحة في العدد كما مر فلا يقبل خلافها اه معني (قوله أو قال الخ) عطف على قول المتن قال عبد الخ (قوله الحرمة المحتاجة لمحال) أي بدليل ببقية كلامه اه سم (قوله بالموت) أي في مسألة المتن أو بمجيء الخ أي في مسألة الشرح (قوله فجعل) أي العتق وقوله عليه أي الاستحقاق اه عش (قوله اما عتق بعضه الخ) قسم لما فهم من قول المتن فعتق به من ان العتق لكاه اه عش (قوله وخرج الخ) ولو علق زوج الامة طلاقها وهي غير مدبرة بموت سيدها وهو أي الزوج وارثه فمات السيد انفسخ النكاح ولم تطلق وإن كانت مكاتبه أو كان على السيد دين اما المدبرة فتطلق إن عتقت بموت سيدها ولو باجازه الوارث العتق نهاية ومعني قال عش قوله انفسخ النكاح وتظهر فائدته فيما لو علق طلاقها ثلاثا ثم اعتق بعدم موته فانه لا يحتاج إلى محلل لعدم وقوع الطلاق اه (قوله لو علقها الخ) أي وعلق السيد عتقه بموته معني وسم (قول المتن لم تطلق المناداة) أي جزما معني (قوله به) أي بالطلاق (قوله فان قصدها) أي المجيبة وقوله أو المناداة أي مع المجيبة كما يدل له قوله بمدفان قال لم أقصد المجيبة الخ اه عش ولك أن تمنعه بأن تقول أن قول الشارع فقط راجع لكل من الشرط والجزاء وقوله أو المناداة شامل لا طلاق المجيبة وقوله لم أقصد المجيبة الخ يعني قصدت طلاق المناداة مع بقاء عصمة المجيبة بخلاف ما إذا قال قصدت المناداة ولم تخطر المجيبة بيالي فلا يدين فليراجع (قوله طلقت) بقى ما لو قصدتهما معا بقوله انت هل تطلقان معا باطنا أو لا محل تأمل اه سيد عمر أقول قد مر في فصل شك في طلاق انه لو قال لزوجتيه احدا كما طالق ونواهما لم تطلقا بل إحداهما لان نيتهما باحدا كما لا يعمل بها لعدم احتمال لفظه لما نوا اه وقضيته عدم طلاقهما هنا لكن تقدم عن عش حل قول الشارع أو المناداة على قصدتهما معا فمقتضاه أنهما تطلقان معا حينئذ باطنا والله اعلم (قوله طلقت) أي ظاهر القول به بعد فان قال الخ اه عش وفيه نظر ظاهر فان قوله فان قال الخ تفريع على قوله أو المناداة الخ قوله طلقتا لكن المناداة ظاهرا وباطنا والمجيبة ظاهرا اه كردى عبارة السيد عمر اما المناداة فظاهرا وباطنا لا عترة واما المجيبة فظاهر فقط لان الخطاب معها بحسب الظاهر لا باطنا لانها لم يخاطبها حقيقة ولهذا ين كما اشار اليه اه (قوله كما مر) أي في تعدد الطلاق اه كردى (قوله كما مر) بينا فيما مر ان المعتمد عند شيخنا الشهاب الرملى انه يدين سم على حجج اه رشيدى وتقدم هناك انه جرى عليه شرح الروض ونقل في بعض الهوامش عن الجمل الرملى (قوله وإفتاء كثيرين الخ) عطف على ترجيح بعضهم الخ وقد قدمنا في فصل تعدد الطلاق ان بعضهم فرق بين الإشارة إلى الاصبع والإشارة إلى نحو العجورة حين القائها (قوله قبل) ظاهره القبول ظاهرا اه سم (وهو هنا لا يحتمله) هذا ممنوع اه سم (قوله ولا يقبل دعواه الخ) نفي القبول

(قوله الحرمة المحتاجة لمحال) أي بدليل ببقية كلامه (قوله ما لو علقهما بآخر جزء من حياة السيد) أي وعلق السيد بالموت (قوله أو المناداة طلقتا) عبارة الروض وقد سمي المناداة عمرة الوال والحال وضمير سمي يرجع للزوج والمجيبة حفصة أو قال قصدت عمرة حكم بطلاقها ودين في حفصة اه (قوله كما مر) بينا فيما مر أن المعتمد عند شيخنا الشهاب الرملى أنه يدين (قوله قبل) ظاهره القبول ظاهرا (قوله وهو هنا لا يحتمله) هذا ممنوع (قوله ولا يقبل دعواه الخ) نفي القبول لا يستلزم عدم التدين في الاستشهاد به نظره (قوله

أو شيء آخر حال تلفظه بالطلاق وقال أردت ما أشرت اليه وصدقته على الإشارة أو قامت بها بينة قبل وكانهم لم يروا تعبير الماوردي والشاشي بقولهما وأشار باصبعه ثم قال أردت بها الاصبع دون الزوجة لم يدين في الاصح واما تصديق الزوجة أو قيام بينة بالإشارة فلا يفيد لان ملحظ التدين احتمال اللفظ للنسوى وهو هنا لا يحتمله لتصريحهم بأنه لو قال لزوجته ودابة إحدا كما طالق وقع على الزوجة ولا يقبل دعواه لإرادة الدابة لانها لا تصلح محلا للطلاق بخلافها مع اجنبية كما مر فهذا تصريح منهم بعدم القبول هنا لان ما أشار اليه لا يصلح محلا للطلاق وأقوى أبو زرعة فيمن واطأ الشهود بأنه يسمى حماره باسم امرأته وإن ذكر اسمها يريد الحماره ففعل

بانه يقع ظاهر الاباطنا وما ذكره يرد (١٣٢) كما هو ظاهر (ولو علق باكل رمانة وعلق بنصف) كان اكلت رمانة فانت طالق وان اكلت

نصف رمانة فانت طالق  
(فاكلت رمانة فطلقتان)  
لوجود الصفتين فان علق  
بكلمة ثلاث لانها اكلت  
رمانة مرة ونصفا مرتين ولو  
قال رمانة فاكلت نصف  
رمانتين لم يقع شيء لانهما لا  
يسميان رمانة وكون النكرة  
اذا أعيدت غير الليس بمطرد  
كما مر في الاقرار على ان  
المغلب هنا العرف الا شهر  
من اللغة أو هذا ونصفه  
وربعه فاكلته وقع ثلاث  
أو نصفه فثنتان وأما قول  
الصيمري في هذه فثلاث  
فبعيد جدا وأشار في البيان  
الى بنائه على ان ان تقضى  
الشكر اى ولا نعلم قائلا به  
(والحلف بالطلاق) وغيره  
اذا علق الطلاق به (ما تعلق  
به حث) على فعل (أو منع)  
منه لنفسه أو لغيره أو لها  
(أو تحقيق خبر) ذكره  
الحالف أو غيره ليصدق  
فيه لان الحلف بالله تعالى  
الذى الحلف بالطلاق فرعه  
يشتمل على ذلك (فاذا قال  
ان حلفت بطلاق فانت  
طالق ثم قال ان لم تخرجى)  
مثال للاول (أو ان خرجت)  
مثال للثاني (أو ان لم يكن  
الامر كما قلت) مثال للثالث  
(فانت طالق وقع المعلق  
بالحلف) في الحال لانه  
حلف (ويقع الاخران)

لا يستلزم عدم التدين في الاستشهاد به نظر اه سم (قوله بانه الخ) متعلق باقنى (قوله وما ذكره يرد)  
لكن ما ذكره لم يسلم اه سم (قوله كان اكلت) الى قوله وكون النكرة الخ في المعنى والى قول المتن ولو قيل  
له في النهاية الا قوله وما قول الصيمري الى المتن وقوله اذا علق الطلاق به (قوله فان علق بكلمة) اى في  
التعليقين او في الثاني فقط لان التكرار انما هو فيه سم وسيد عمر وعش (قوله فاكلت نصفى رمانتين  
الخ) وكذا لو اكلت الف حبة مثلاً من الف رمانة وان زاد ذلك على عدم رمانة نهائية ومعنى (قوله وكون  
النكرة الخ) أى كفى قوله السابق وان اكلت نصف رمانة فهذا دفع اعتراض على وقوع طلقتين باكل  
الرمانة الواحدة اه سم عبارة عش جواب سؤال يرد على قول المتن ولو علق باكل رمانة الخ اه زاد  
السيد عمر فالاولى تقديمه على قوله قال رمانة اه (قوله غيرا) خبر كون (قوله او هذا الخ) عبارة النهاية  
والمعنى ولو قال انت طالق ان اكلت هذا الرغيف وانت طالق ان اكلت نصفه وانت طالق ان اكلت ربعه  
فاكلت الرغيف طلقت ثلاثا ولو قال ان لم اصل ركعتين قبل زوال الشمس اليوم فانت طالق فصلاهما قبل  
الزوال وقبل ان يسلم زالت الشمس وقع الطلاق اه قال عش قوله وقبل ان يسلم الخ أى أو قارن الزوال  
السلام بحيث لم تقدم الميم على الزوال لانه لم يصل حينئذ الركعتين قبل الزوال لان الصلاة لا تتم بدون السلام  
اه (قوله او نصفه) اى اكلت نصفه اه كرى (قوله فثنتان) اى لوجود صفة اكل النصف وصفة اكل  
الرابع اه سم (على ان ان تقضى التكرار) اى فقد وجد باكل نصفه ثلاث صفات اكل نصفه واكل ربعه  
واكل نصف ربعه اه سم (قول المتن والحلف) بفتح المهملة وكسر اللام بخطه ويجوز سكنها نهاية ومعنى  
(قوله وغيره) الى قول المتن ولو قيل له في المعنى الا قوله اذا علق الطلاق وقوله ولان الحلف الى المتن (قوله  
وغيره) الو او فيه بمعنى او كما عبر به النهاية والمعنى قال الرشيدى قوله وغيره مراده به ما يشمل غير الحلف بالله  
من عتق او غيره ليتأتى التعليل اه اى بقوله الاقنى لان الحلف الخ (قوله به) اى بالحلف بالطلاق او غيره  
(قوله لنفسه الخ) تنازع فيه قوله فعل وضمير منه الرجوع للفعل (قوله ليصدق الخ) ببناء المفعول من  
التصديق واللام متعلق بتحقيق خبر فى المتن (قوله لان الحلف الخ) تعليل لانقسام الحلف بالطلاق لما فى  
المتن من الثلاثة (قوله على ذلك) اى ما ذكر من الاقسام الثلاثة (قوله مثال للاول) اى الحث وقوله  
للاثنى اى المنع وقوله للثالث اى تحقيق الخبر (قوله لانه حلف) اى لان ما قاله حلف باقسامه السابقة كما  
تقرر اه معنى (قول المتن ويقع الاخران وجدت صفته) فيه نظر بالنسبة للثالث فانه حلف على غلبة  
الظن ولا يقع فيه الطلاق بدين خلاف المحلوف عليه فاذا كره المصنف انما يأتى على المرجوح اى من حث  
الجاهل سم على حج وقد يقال هو محمول على ما لو اراد ان لم يكن الامر كما قلت فى نفس الامر اه عش  
(قوله ان كانت موطوءة) اى بخلاف غيرهما فانها تبين بوقوع المامق بالحلف اه معنى (قول المتن

وما ذكره يرد) لكن ما ذكره لم يسلم (قوله فان علق بكلمة) أى فى التعليقين أو فى الثاني فقط لان التكرار  
انما هو فيه وما عبر به الشارح المحلى من قوله فى التعليقين مثال لا يفيد كما هو معلوم (قوله وكون النكرة اذا  
اعيدت) اى كفى قوله السابق وان اكلت نصف رمانة فهذا دفع اعتراض على وقوع طلقتين باكل الرمانة  
الواحدة اه (قوله فثنتان) اى لوجود صفة اكل النصف وصفة اكل الرابع (قوله على ان ان تقضى التكرار)  
اى فقد وجد باكل نصفه ثلاث صفات اكل نصفه واكل ربعه واكل نصف ربعه (قوله لان الحلف بالله الذى  
الحلف بالطلاق فرعه) لا يقال به كل على الفرعية ان الحلف بالطلاق منهي عنه والله مطلوب لانا نقول  
لا يلزم ان يساوى الفرع الاصل فى كل احكامه على ان كلا منهما يكون تارة منها عنه واخرى مأمورا به كما هو  
معلوم من محلهما فلا يصح اطلاق دعوى النهى عن الطلاق وطلب اليين وعلى ان المراد اصله اليين للطلاق  
من حيث كونه حلفا لا مطلقا فلا اشكال بوجه لان اصالة احد الامرين للاخر فى امر مخصوص لا تقتضى  
اصالته مطلقا ولا مساواته له فى جميع احكامه (قوله فى المتن ويقع الاخران وجدت صفته) هذا مشكل  
فى الثالثة لان الحلف فيها مبني على ظنه والحلف بناء على الظن لا حث فيه وان بان خلافه فالوجه ان الوقوع

كانت موطوءة (ووجدت صفته) وبقيت العدة كما باصله

وحذفه لوضوحه (ولو قال) بعد تعليقه بالخلف (إذا طلعت الشمس أو جاء الحجاج فانت طالق) ولم يقع بينهما تنازع في ذلك (لم يقع المعلق بالخلف) لخلوه عن أقسامه الثلاثة بل هو تعليق محض بصفة يقع بها إن وجدت وإلا فلا (١٣٣) (ولو قيل له استخبارا أطلقته) أي

زوجتك (فقال نعم) أو مرادها كجبر واجل وإي بكسر الهمزة ويظهر أن بلى هنا كذلك لما مر في الإقرار أن الفرق بينهما لغوي لا شرعي (فاقرار به) لأنه صريح لإقرار أن كذب فهي زوجة باطنا (فان قال اردت) طلاقا (ماضيا وراجعت فيه صدق يمينه) لاحتمال ما يدعيه وخرج براجعت جددت وحكمه كما مر في أنت طالق أمس وفسره بذلك (فان قيل له ذلك التماسا) أي طلبا منه (لأنشاء) لا يقع طلاق ومنه كما هو ظاهر لو قيل له وقد تنازعا في فعله شيء الطلاق يلزمك ما فعلت كذا (فقال نعم) أو نحوها (فصرح) في الإيقاع حالا (وقيل كناية) لأن نعم ليست من صرائح الطلاق يرد بانها وإن كانت ليست صريحة فيها لكنها كناية لما قبلها اللازم منه إفادتها في مثل هذا المقام أن المعنى نعم طلقتهما وأصرحتا في الحكاية تنزلت على قصد السائل فكانت صريحة في الإقرار تارة وفي الأنشاء أخرى تبعا لقصد به وبهذا يتضح قول القاضي وقطع به

أوجاء الحجاج الخ) وتعبيره بالجمع يشعر بأنه لو مات واحد أو انقطع لعذر لم توجد الصفة واستبعد بعضهم واستظهر أن المراد الجنس وهل ينظر في ذلك لاكثر أو لما يطلق عليه اسم الجمع أو إلى جمع من بقي منهم ممن يريد الرجوع احتمالات أقربها ثانياً نهاية ومعنى وقولهما أو إلى جميع الخ قد يؤيد بان الجمع المعروف للعموم بل هذا قد يؤيد الأول وإن استبعدوا ووضح أن محل التوقف والاستبعاد حيث لا قصد فلو قال اردت التعليق برجوع كل فرد فرد فرجعو الأول واحداً لنحو موت فينبغي أن لا وقوع وإنما استبعد الحل على هذا في صورة الإطلاق لأن العادة جارية بانهم لا يتخلون عن فقد بعضهم فيبعد الحل على الجميع أما إذا صرح فلا استبعاد هذا والقلب أميل في صورة الإطلاق إلى اشتراط مجيء جميع من بقي لأن اللفظ حقيقة في جميعهم أخرج المتخلف بعذر بالقرينة وبقي من عداه أه سيد عمر (قوله) ولم يقع بينهما تنازع الخ) ولو تنازعا في طلوع الشمس فقالت لم تطلع فقال إن لم تطلع فانت طالق طلعت حالا لأن غرضه التحقيق فهو حلف ولو قال لو طوءة أن حلفت بطلاقك فانت طالق ثم أعاده أربعة أو وقع بالثانية طلقة وتنحل الأولى وبالثانية طلقة ثانية بحكم اليمين الثانية وتنحل وبالرابعة طلقة ثالثة بحكم اليمين الثالثة وتنحل نهاية ومعنى وروى مع شرحه قال ع ش قوله ثم أعاده الخ أي إن حلفت بطلاقك الخ (فرع) وما يغفل عنه أن يخلف بالطلاق أنه لا يكلمه ثم يخاطبه بنحو أذهب متصلاً بالخلف فقع به الطلاق لأن ذلك خطاب وينبغي أنه يدين فيما لو قال اردت بعد هذا الوقت الذي هو حاضر عندي فيه أه (قوله) عن أقسامه الثلاثة أي الحث والمنع وتحقيق الخبر (إن وجدت) أي ولو في غير الوقت المعتاد كان تأخر الحجاج عن العادة في مجيئهم أه ع ش (قوله) أي زوجتك (إلى قوله) وما لو قال طلقت في النهاية (قوله) بينهما أي بلى ونعم أه ع ش (قوله) وحكمه كما مر الخ) أي من أنه إن عرف النكاح الآخر والطلاق فيه ولو باقرارها صدق يمينه وإلا فلا يصدق ويقع حالا (قول المتن ذلك) أي أطلقت زوجتك أه معني (قوله) ومنه) أي من الالتباس (قوله) لو قيل له الخ) وقد يقال الفرق بين هذه ومسئلة البغوى لا يتخلو عن اشكال فان قوله الطلاق يلزمك ما فعلت كذا حاصله إن فعلت كذا فزوجتك طالق فهذه أيضاً مشتملة على التعليق فليتام أه سيد عمر وباقى عن سم ما يوافقه (قول المتن فقال نعم) ولو قصد بنعم الاخبار كاذباً هل يدين أه سم أقول قضية قول الشارح ولصرحتا في الحكاية الخ أنه لا يدين (قوله) اللازم منه) أي بما قبلها أي من كونها حكاية له قوله لو قيل الخ مقول قول القاضي عبارة المعنى ولو قال شخص لآخر فعلت كذا فأنكر فقال إن كنت فعلت فامراتك طالق فقال نعم وقد كان فعلم لم يقع الطلاق كما في فتاوى القاضي أه (قوله) لم يكن شيئاً) أي على المعتمد ومثله ما يقع كثيراً من أنه

في الثالثة مبنى على خلاف الصحيح وهو حث الجاهل لا يقال يحمل الوقوع فيها على ما إذا أراد مجرد التعليق لا نأقول هذا لا يصح لأنه جعل هذا حلفاً ومجرد التعليق لا يكون حلفاً مع أن هذا الحل ينافي جعل ذلك مثلاً لتحقيق الخبر فليتام لا يقال إنما يعتبر الظن بحيث يمنع الحث في التجيز دون التعليق كما هنا لا نأقول قد تقدم التصريح بخلاف ذلك في قوله في شرح قول المصنف ولو علق بفعله ففعل ناسياً للتعليق أو مكرها لم تطلق في الاظهر والحاصل أن المعتمد الذي يلتزم به أطراف كلام الشيخين الخ فراجع (قوله) وحذفه لوضوحه) قد يقال أيضاً حذفه لدلالة قوله إن وجدت صفته عليه وعلى كونها موطوءة لتوقف تأثير الصفة على ذلك ولعل المآل واحد (قوله) في المتن أو جاء الحجاج) فيه أمران الأول أنه ينبغي توقف الوقوع على دخولهم البلد والثاني أنه هل يشترط مجيء الجميع أو الأكثر أو مسمى الجمع فيه نظر وفي شرح م أن الأوجه مسمى الجمع فليتام (قوله) ولم يقع بينهما تنازع في ذلك) ولو تنازعا في طلوع الشمس فقالت لم تطلع فقال إن لم تطلع فانت طالق طلعت أي إذا كان علق على الحلف منه حالا لأن غرضه التحقيق فهو حلف شرح م (قوله) في المتن فإن قبل ذلك التماساً لأنشاء فقال نعم فصرح) فلو قال طلقت فهو كناية م

البغوى واقتضى كلام الروضة ترجيحه ومن ثم جزم به غير واحد من

مختصريها لو قيل له إن فعلت كذا فزوجتك طالق فقال نعم لم يكن شيئاً وبه أفتى البلقيني وغيره لأنه ليس هنا استخبار

يقال للزوج بعد عقد النكاح ان تزوجت عليها او نحو ذلك وأبرأت من كذا فهي طالق فيقول نعم من غير تلفظ بتعليق اه ع ش (قوله ولا انشاء) الاولى ولا لالتماس انشاء سيد عمر (قوله معناه) اى التعليق ع ش (قوله فاندفع قول البغوى الخ) وللغوى ومن اخذ بقوله ان يقول ان قوله ان فعلت فزوجتك طالق لا يحتمل الا التماس التعليق فهو على تقدير همزة الاستفهام فوقوع نعم في جوابه يجعل معناها وتقديرها نعم ان فعلت كذا فزوجتى طالق على طريقة ما تقدم في توجيه وقوعها في جواب التماس غير التعليق ولعمري انه وجيه ظاهر للتأمل فالمبالغة عليه بما أطال به ونسبة ابن رزين ذلك الامام الى الاغترار بكلام البغوى الذى هو عمدة الشيخين مع موافقة المتولى من مشاهير الاصحاب في غير محلها فتدبر اه سم (قوله على الوجهين) أى اللذين فى المتن (قوله فاقى بالوقوع) هل المراد بمجرد قوله نعم او اذا وجدت الصفة المعلق عليها وهى الفعل سم اقول والمراد الاول لان من تنمة تصوير المسئلة وكان قد فعله اه سيد عمر ومر آتفاعن المعنى ما يوافقه (قوله وتبعه الخ) اى المتولى ويحتمل ابن رزين (قوله وبحت) الى قوله ومالو قال طلقت فى النهاية (قوله وبحت الزركشى الخ) اعتمده المعنى والنهاية ايضا (قوله أنه لو جهل السؤال الخ) (فرع) لو قصد السائل بقوله اطلقت زوجتك الانشاء فظنه الزوج مستخبر او بالعكس فينبغى اعتبار ظن الزوج وقبول دعواه ظن ذلك مر (فرع) علق طلاق زوجته على تابر البستان هل يكفي تابر بعضه كما يكفي فى دخول ثمره فى البيع او لا بد من تابر الجميع فيه نظار ويتجه الى الثانى (فرع) علق شافعى طلاق زوجته الحنفية على صلاة فصلت صلاة تصح عندها دون الزوج فالتنجه الوقوع لصحتها بالنسبة لها حتى فى اعتقاد الزوج (فرع) وقع السؤال عن قيل له طلق زوجتك بصيغة الامر فقال نعم وبلغنى ان بعضهم اقبى بعدم الوقوع محتجا بان نعم هنا وعد لا يقع به شيء وفيه نظر بل تقدم الطلب يجعل التقدير نعم طلقها بمعنى الانشاء فالوقوع محتمل قريب جدا سم على حج وهو مستفاد من قول الشارح وفى الانشاء اخرى اه ع ش (قوله حمل على الاستخبار) اى فيكون جوابه اقرارا وبدين اه ع ش (قوله ومالو قال الخ) ونظيره الاق عطف على قوله ومالو أشار الخ (قوله على الاوجه) وفاقا للمعنى وشرح الروض وصحح النهاية كونه صريحا (قوله أيضا) الاولى اسقاطه (قوله بينه) اى بين طلقت فى جواب اطلقت زوجتك (قوله بانه شم) اى فى طلقت بعد نحو طلق نفسك الخ وقوله هناى فى طلقت بعد اطلقت زوجتك (قوله ومالو قال كان) الى

ولا انشاء حتى ينزل عليه بل تعليق ونعم لا تؤدى معناه فاندفع قول البغوى مرة أخرى يجب ان يكون على الوجهين فيمن قيل له اطلقت زوجتك فقال نعم وكان ابن رزين اغتر بكلامه هذا فاقى بالوقوع وليس كما قال وان سبقه اليه المتولى وتبعه فيه بعض المتأخرين وبحت الزركشى انه لو جهل حال السؤال هنا حمل على الاستخبار وخرج بنعم مالو أشار بنحوراسه فانه لا عبرة به من ناطق على الاوجه لما مر أول الفصل ومالو قال طلقت فانه كناية على الاوجه ايضا ويفرق بينه وبين طلقت بعد نحو طلق نفسك او طلقها بانه شم امتثال لما سبقه الصريح فى الالتزام فلا احتمال فيه بخلافه فاناه وقع جوابا لما لا الزام فيه فكان كناية

ولو قصد بقوله نعم الاخبار كذا باهل يدين (قوله فاندفع قول البغوى الخ) كذا الى الفصل شرح مر وللغوى ومن اخذ بقوله ان يقول ان قوله ان فعلت كذا فزوجتك طالق التماس التعليق بل لا يحتمل الا التماس التعليق اذ لا يتصور ان يقصد به فى هذا المقام الاخبار اذ لا معنى له ولا يسوغ فهو على تقدير همزة الاستفهام فوقوع نعم فى جوابه يجعل معناها وتقديرها نعم ان فعلت كذا فزوجتى طالق على ان طريقه ما تقدم فى توجيه وقوعها فى جواب التماس غير التعليق ولعمري انه وجيه ظاهر للتأمل فالمبالغة عليه بما أطال به ونسبة ابن رزين ذلك الامام الى الاغترار بكلام البغوى الذى هو عمدة الشيخين مع موافقة المتولى من مشاهير الاصحاب فى غير محلها فتدبر (قوله فاقى بالوقوع) المراد الوقوع بمجرد قوله نعم او المراد الوقوع اذا وجدت الصفة المعلق عليها وهى الفعل (فرع) لو قصد السائل بقوله اطلقت زوجتك الانشاء فظنه الزوج مستخبر او بالعكس فينبغى اعتبار ظن الزوج وقبول دعواه ظن ذلك مر (فرع) علق طلاق زوجته على تابر البستان هل يكفي تابر بعضه كما يكفي فى دخول ثمره فى البيع او لا بد من تابر الجميع فيه نظر ويتجه الى الثانى (فرع) علق شافعى طلاق زوجته الحنفية على صلاة فصلت صلاة تصح عندها دون الزوج فالتنجه الوقوع لصحتها بالنسبة لها حتى فى اعتقاد الزوج (فرع) وقع السؤال عن قيل له طلق زوجتك بصيغة الامر فقال نعم وبلغنى ان بعضهم اقبى بعدم الوقوع محتجا بان نعم هنا وعد لا يقع به شيء وفيه نظر بل تقدم الطلب يجعل التقدير نعم طلقها بمعنى الانشاء فالوقوع محتمل قريب جدا (قوله فانه كناية على الاوجه) اى فى شرح الروض ايضا

وما لو قال كان بعض ذلك فانه لغوا أيضا لاحتمال سبق تعليق او وعد بول اليه او قال اعلم ان الامر على ما تقول فكذلك كما نقلناه وقرأه لانه امره أن يعلم ولم يحصل هذا العلم ولو وقع ما لا يقع شيئا ولا يقع إلا واحدة كانت على حرام فظنه (١٣٥) ثلاثا فاقربها بناء على ذلك الظن قبل منه

دعوى ذلك إن كان بمن يخفى عليه ويجرى ذلك فيما لو علقها بفعل لا يقع به مع الجهل أو النسيان فأقربها ظانا وقوعها وفيما لو فعل المحلوف عليه ناسيا فظن الوقوع ففعله عامدا فلا يقع به لظنه زوال التعليق مع شهادة قرينة النسيان له بصدقه في هذا الظن فهو أولى من جاهل بالمعلق عليه مع علمه ببقاء اليمين كما مر وإنما لم يقبل من قال أنت بائن ثم أوقع الثلاث بعد زمن تنقضي به العدة ثم قال نويت بالكنية الطلاق فهي بائن حالة إيقاع الثلاث لانه هنا متهم برفعه الثلاث الموجبة للتحليل اللازم له ولو قيل له قل هي طالق فقال ثلاثا فالوجه انه ان نوى به الطلاق الثلاث وأنه مبني على مقدر وهو هي طالق وقعن وإلا لم يقع شيء ومثله ما لو قيل له سرحها فقال سبعين ولو قال لمن في عصمته طلقك ثلاثا يوم كذا فبان انها ذلك اليوم بائن منه وقع عليه الثلاث وحكم بطلانه في التاريخ ذكره أبو زرعة

﴿فصل في أنواع أخرى من التعليق (علق) بمستحيل عقلا كان أحييت ميتا أي وجدت الروح فيه مع موته أو شرعا كان نسخ صوم رمضان أو عادة كان صعدت السماء لم يقع في الحال شيء فاليمين منعقدة فيحسبها المعلق على الحلف ويأتي في والله لا أصعد السماء أنها لا تنعقد لكن لا لما هنا بل لأن امتناع الحنث لا يخل بتعظيم اسم الله ومن ثم انعقدت في لاقتل فلانا وهو ميت مع تعليقها بمستحيل لأن امتناع البريئة حرمة الاسم فيحجج الى التكفير أو بنحو دخوله ساكتا قادرا على الامتناع وأدخل

الفصل في النهاية (قوله وما لو قال الخ) عبارة المغنى ولو قيل له أطلقت ثلاثا فقال قد كان بعض ذلك فليس إقرارا بالطلاق لاحتمال الخ فلو فسر بشيء من ذلك قبل ولو قيل له ان جاء زيد فامر انك طالق فقال نعم لم يكن تعليقاً ولو قيل له لك زوجة فقال لا لم تطلق وان نوى لانه كذب محض ولو قال لزوجه ما انت لي بشيء كان لغوا لا يقع به طلاق وإن نوى ولو قال امرأتى طلقها زوجها ولم تتزوج غيره طلقت اه مغنى وفي البجيرى عن القليوبي لو قيل له لك عرس او زوجة فقال لا او انا عازب فهو كناية عند شيخنا ولغو عند الخطيب اه (قوله فكذلك) أي لغو (قوله كأنت على حرام) أي فانه لا يقع شيئا ان لم ينو ووقع واحدة ان نوى فهو مثال لها وقوله قبل منه أي ظاهرا اه عش (قوله لو علقها) أي الطلقة او الثلاث اه سيد عمر (قوله بفعل) أي لنفسه او لغيره او لها (قوله مع الجهل الخ) أي او الاكراه (قوله وفيما لو فعل الخ) أي المعلق بفعله من نفسه او المبالي (قوله فظن الوقوع) أي وانحلال اليمين (قوله مع شهادة قرينة النسيان له الخ) لم يظهر وجه الشهادة المذكورة ولعل المناسب ان يقول مع شهادة ظن الوقوع بفعله ناسيا بصدقه في هذا الظن أي ظن زوال التعليق (قوله كما مر) أي في شرح ففعله ناسيا للتعليق (قوله ولم تألم يقبل الخ) أي ظاهرا ويدين اه عش (قوله اللازم له) يغنى عنه ما قبله (قوله فقال ثلاثا) خرج به ما لو قال الثلاث أو هي الثلاث فلا طلاق وإن نواه على ما مر في قوله أو قال أنت الثلاث ونوى الطلاق لم يقع الخ اه عش (قوله وانه مبني على مقدر) قد يقال إذا قدر ما ذكر فأي حاجة للنية اه سيد عمر أقول والمحجج ضعف دلالة المقدر (قوله وإلا) أي وإن انتفى الامر ان واحداهما (قوله فبان انها ذلك اليوم بائن) أي لكونه طلقها قبل الدخول ثم جدد بعد ذلك اليوم اول عدم تزوجها إذ ذاك اه عش (قوله وقع عليه الثلاث) أي ظاهرا اه عش او يدين

﴿فصل في أنواع أخرى من التعليق (قوله بمستحيل) إلى قوله ويأتي في النهاية (قوله بمستحيل) أي اثباتا كما في هذه الامثلة بخلاف النفي كان لم تصعدى الخ فان حكمه الوقوع حالا كما سيصرح به قريبا في شرح قول المصنف والصورتان فيمن لم يقصد تعريفا اه رشيدى (قوله أي وجدت الروح فيه مع موته) أي فيصير ميتا حيا حتى يكون من المحال عقلا اه رشيدى أي واما الاحياء بعد موته فهو من المستحيل عادة لا عقلا (قوله لم يقع في الحال) لانه لم ينجز الطلاق وإنما علقه ولم توجد الصفة اه كردى (قوله في الحال) لعل التقيد به نظر الاحتمال وجود المعلق عليه في الثالث فقط (قوله فاليمين منعقدة الخ) أي حيث قصد منعها من الصعود وإن كان مستحيلا وإلا فلا فيكون حلفا ولا يحنث به من علق على الحلف اه عش أقول في كون الاولين لا سيما الثاني حلفا نظر (قوله فيحسبها المعلق على الحلف) أي الذي علق الطلاق على حلفه كان قال ان حلفت بطلاقك فانت طالق ثم قال ان أحييت ميتا فانت طالق وقع الطلاق المعلق بالخلف في الحال دون الآخر (قوله ويأتي) أي قبيل قول المتن ولو قال ثلاث (قوله لكن لا لما هنا) أي من الاستحالة (قوله بل لأن امتناع الحنث الخ) يؤخذ منه الانعقاد في الطلاق كعلى الطلاق لا أصعد السماء فيحسبها المعلق على الحلف فليراجع اه سم أقول هذا ظاهر لان قوله على الطلاق لا أصعد السماء معناه ان صعدت السماء فانت طالق (قوله مع تعليقها) أي اليمين بالله (قوله أو بنحو دخوله) عطف على بمستحيل وهو إلى المتن في النهاية إلا قوله وفيه ما فيه (قوله فحمل ساكتا الخ) وإنما لم يحنث لذلك لعدم نسبة الفعل للحالف بخلاف دخوله راكب دابة فانه يحنث لنسبة الفعل اليه عرفا وان كان زاما يبد غيره وينبغي

﴿فصل في أنواع أخرى من التعليق (قوله لأن امتناع الحنث لا يخل بتعظيم اسم الله) قد يؤخذ منه الانفاق في الطلاق كعلى الطلاق لا أصعد السماء فيحسبها المعلق على الحلف فليراجع (قوله

موته أو شرعا كان نسخ صوم رمضان أو عادة كان صعدت السماء لم يقع في الحال شيء فاليمين منعقدة فيحسبها المعلق على الحلف ويأتي في والله لا أصعد السماء أنها لا تنعقد لكن لا لما هنا بل لأن امتناع الحنث لا يخل بتعظيم اسم الله ومن ثم انعقدت في لاقتل فلانا وهو ميت مع تعليقها بمستحيل لأن امتناع البريئة حرمة الاسم فيحجج الى التكفير أو بنحو دخوله ساكتا قادرا على الامتناع وأدخل

ان مثل الدابة المجنون وبخلاف ما لو امر غيره ان يحمله فانه يحتمل بحمله ودخوله ولو بعد مدة حيث بناء على الامر السابق وليس من الامر ما لو قال الخائف عنده من خاف ان لا يخل فخله غيره ودخل به لم يحتمل ففهم السامع الحكم منه فخل به فلا خنت اه ع ش (قوله لم يحتمل) اي ولا تحمل اليمن بذلك اه ع ش (قوله ولم يتحرك) اي حين علت ولم يتحرك بعد ذلك وتكرر ذلك منه حتى يبرح للماعل به من ان الاستدانة لا تسمى جماعا فان نزع وعاد حنت بالودولانه ابتداء جماع كما يأتي في الايلاء اه ع ش (قوله لاستدامتها) اي الدخول والجماع اه ع ش (قوله او باعطاء كذا الخ) عطف على قوله يستحيل (قوله فان كان بلفظ اذا) كان يقول على الطلاق اذا مضى الشهر اعطيك كذا (قوله وجه هذا) اي اقتضاء اذا هنا الفور (قوله ان الاثبات فيه الخ) هذا الايلاق رده على شيخ الاسلام في افتائه فيما لو قال متى خرجت شكوتك المتقدم في الكلام على ادوات التلق فراجعه رشيدى وع ش (قوله فيه) اي فى الاعطاء اه ك ر دى ولعل الاول في التعليق المذكور (قوله وهذا للفور) اي هذا التعليق يقتضى الفور اه ك ر دى (قوله او لا يقيم الخ) على تقدير حلف لا يقيم الخ عطف على قول المتن علق (قوله لم يحتمل) الا باقامة ذلك الخ تقدم في فصل قال انت طالق في شهر كذا ما يخالفه سيد عمر وسموع ش (قول المتن باكل رغيف) (فروع) لو قال ان اكلت اكثر من رغيف فانت طالق حنت باكلها رغيفا وادما وان اكلت اليوم لم لا رغيفا فانت طالق فاكلت رغيفا ثم فاكلة حنت او ان لبست قميصين فانت طالق طلقت بلبسهما ولو له واليمن او قال لها نصف الليل مثلا ان بت عندك فانت طالق فبات عندها بقية الليلة حنت لاقرينة وان اقتضى الميت اكثر الليل او تمت على ثوبك فانت طالق فتوسد مخدتها لم يحتمل كما لو وضع عليها يديه او رجليه او ان قتلت زيدا غدا فانت طالق فضر به اليوم فمات منه غدا لم يحتمل لان القتل هو الفعل المموت للروح ولم يوجد او قال لها ان كان عندك نار فانت طالق حنت بوجود السراج عندها او ان جعت يوما في بيتي فانت طالق فجاعت بصوم لم تطلق بخلاف ما لو جاعت يوما بلا صوم او ان لم يكن وجهك احسن من القمر فانت طالق لم تطلق وان كانت زنجية له وله تعالى لقد خلقنا الانسان في احسن تقويم نعم ان اراد بالحسن الجمال وكانت قبيحة الشكل

لم يحتمل وكذا اذا علق بجماعه فعلت عليه ولم يتحرك ولا اثر لاستدامتهما لانها ليست كالا ابتداء كما اتى او باعطاء كذا بعد شهر مثلا فان كان بلفظ اذا اقتضى الفور عقب الشهر او ان لم يحتمل الا بالياس وكان وجهه هذا مع مخالفته لظاهر ما مر في الادوات ان الاثبات فيه بمعنى النفي فعنى اذا مضى الشهر اعطيتك كذا اذا لم اعطيك عند مضيه وهذا للفور كما مر فكذا ما بمعناه وفيه وفيه او لا يقيم بكذا مدة كذا لم يحتمل الا باقامة ذلك متواليا لانه المتبادر عرفا او (باكل رغيف

اقول المحشى في ههنا في النسخ ولعله في يمين فليحذر

فان كان بلفظ اذا الخ) كذا شرح مر (قوله لم يحتمل) الا باقامة ذلك متواليا) كذا شرح مر وقد تقدم في فصل قال انت طالق في شهر كذا قوله ما نضه فرع حلف لا يقيم محل كذا شهر افاقا مفرقا حنت على ما ياتي في الايمان اه (قوله في المتن او باكل رغيف او رمانة الخ) قال في العباب ولم يعلق باكلها وبعده لم يبرأ باكل البعض بل يحتمل في نهى عدم الاكل اذا مات قبل اكل الباقي او تلف قبله اه وهل يتناول الرمانة المعلق باكلها جلدها كما لو علق اكل القصب فانه يتناول قشره الذي يمص حتى لو مصه ولم يتبلده لم يحتمل او يفرق فيه نظر ومال مر للفرق وقال لا يتناول القرم المعلق باكله نواه ولا اقامه اه وفي فتاوى السيوطى ما نضه مسئلة رجل اشترى خرقة جوخ فقطع بعض الثمن للبائع فقال البائع على الطلاق ما يلبسها الا اناى الخرقة المذكورة ولا نية للحالف اصلاحا ثم اتفق هو والمشتري على ان يفصل الخرقة المذكورة ويخطها فلما فصلت وخطت جى بها وعلق فيها ما خرج منها ما لا بد من اخراجه عند الخياطة من قوارة وما يقطع من الذيل وغيره للاصلاح ولبسها البائع ثم نزعا وقلع منها ما علقه فيها من القوارة وغيره ثم دفعها للمشتري ولبسها هو وغيره فهل اليمين تعلقت بحملة هذه الخرقة حتى لا يحتمل الحالف بلبس غيره لها بعد ازالة ما ذكر او تحمل اليمين على خلاف القوارة وغيرها فلا تتعلق به اليمين كما في مسئلة فتات الخبز عند الامام وغيره وكما هو ظاهر كلام الروضة اذا حلف لا يلبس هذا الثوب فخطه قيصا او قباء او جبة او سراويل او جعل الحلف نعلان حنت بالمتخذ منه حتى يحتمل البائع بلبسها بعد ازالة ما ذكر الجواب يحتمل الحالف والحالة هذه كما هو مقتضى صيغة الحصر حيث حلف لا يلبسها الا وهو ولا يفيد في دفع الحنت ازالة ما ذهب بالتفصيل من قوارة وقصاصة لان العرف قاض بازالة ذلك في حال التفصيل ليحصل اللبس المعتاد في مثلها وهذا مما لا شبهة فيه ولا وقفة وليس كما لو حلف لا ياكل الرغيف فاكلة الا لقمة كما لا يخفى على من له ادنى ممارسة اه وفيه نظر ثم



اورمانة ( كان اكلت  
هذا الرغيف او هذه الرمانة  
اورغيفا اورمانة ) فبقى  
بعدا كلها المعلق به ( لبابة )  
لا يدق مدر كها كما اشار  
اليه كلام اصله بان يسمى  
قطعة خبز ( او حبة لم يقع )  
لانه لم يأكل الكل حقيقة  
امامادق مدر كها بان لا يكون  
له وقع فلا اثر له فى بربولا  
حنت نظر للعرف المطرد  
واجرى تفصيل اللبابة فيما  
لذا بقى بعض حبة فى الثانية  
(ولو اكلها) اى الزوجان  
(تمرا و خلطا نواهما فقال )  
لها (ان لم تميز نواك) من  
نواى (فانت طالق فجعلت  
كل نواة وحدها لم يقع )  
لحصول التمييز بذلك لغة  
لا عرفا (الا ان يقصد تعيينا)  
لنواه من نواها فلا يحصل  
بذلك فيقع كما اقتضاه المتن  
واعتمده شارح وقال  
الاذرعى وغيره يحتمل ان  
يكون من التعليق بالمستحيل  
عادة لتعذره والذى يتجه  
انه ان امكن التمييز عادة  
فبنت لم يقع والاوقع وان  
لم يمكن عادة فهو تعليق  
بمستحيل (ولو كان بفهما  
ثمرة فعلق بيلعها ثم بربمها  
ثم بامساكها فبادرت مع  
فراغه باكل بعض) وان  
اقتصرت عليه (ورمى  
بعض) وان اقتصرت عليه  
(لم يقع) لان اكل البعض  
اورمى البعض مغاير لكل  
من الثلاثة وقضية المتن

حنت كما قاله الاذرعى ولو قال لها ان تصدك بالجامع فانت طالق فقصدته هى فجامعها لم يحنت فان قال ان  
قصدت جامعك فانت طالق فقصدته فجامعها حنت نهاية ومعنى قال عش قوله ثم فأكمة اى مثلا فما  
لا يسمى فأكمة يحنت به ايضا حيث كان مما يؤكل عادة ولو بغير بلد الحالف بخلاف غيره كسحاقة خرف فلا  
يحنت به وقوله ولو متوايين اى متفرقين وقوله نصف الليل اى اودونه كما يشعر به قوله مثلا وقوله فتوسد  
تخذتها وان حلف لا ينام على مخدة لها فينبغى الحنت بتوسد هالانه المقصود عرقا من النوم على المخدة قوله  
فجاعت يوم اى جوعا مؤثرا عرفا بلا تركها الا كل قصد امع وجود ما يؤكل بيتهما من جهة الزوج والا فلا يحنت  
ان دلت القرينة على ان المراد ان تركتك يوما بلا طعام يشبك وقوله وكانت قبيحة الشكل مفهوما انها لو  
كانت حسنة الشكل لم يحنت وقد يتوقف فيه بانها ليست اجمل من القمر وقوله فقصدته هى اى ولو  
بتعريض منه لها وقوله قد يتوقف الخ قد يقال ان القمر اضو الا اجمل (قول المتن اورمانة) وهل  
يتناول الرمانة المعلق باكلها جلدتها كالأقلاق باكل القصب فانه يتناول قشره الذى يص معه او يفرق فيه  
نظر ومال مر الى الفرق وقال لا يتناول الثمر المعلق باكله نواه ولا اقاعه اه سم اى فلا يتناول  
الرمانة جلدتها اه عش وقوله ومال مر الخ اعتمده المغنى كما يأتى (قوله كان اكلت) الى قوله  
والذى يتجه فى المغنى الا قوله لا عرفا الى قول المتن ولو كان فى النهاية الا قوله واعتمده شارح (بعد  
اكلها) مصدر مضاف الى فاعله وقوله المعلق عليه اى من الرغيف والرمانة فعوله عبارة المغنى فبقى من ذلك  
بعد اكلها له اه (قوله يدق مدر كها) بضم الميم وفتح الراء اى يخنى ادراك اللبابة والاحساس بها اه  
بجبرمى (قوله او حبة) اى من الرمانة (قوله لانه لم يأكل الخ) اى المحلوف عليه وهو الزوجة عبارة المغنى لانه  
يصدق انها لم تأكل الرغيف او الرمانة وان ساء اهل العرف فى اطلاق اكل الرغيف او الرمانة فى ذلك اه  
(قوله فيما اذا بقى الخ) وكذا فى الثمرة المعلق باكلها اذا بقى قعرها وشئ مما جرت العادة بتركه اه معنى  
ويؤخذ منه عدم الحنت كما مال اليه عش فيما لو حلف ان تأكل هذا الرغيف فترك بعضه لكونه محرقا  
لا يعتاد اكله (قوله فى الثانية) اى الرمانة اه عش (قول المتن ان لم تميز) قال فى العباب اى والمغنى  
ولو قال ان لم تخبر بنى بنواى او ان لم تشيرى اليه فانت طالق بر بان تعد الكل عليه وتقول فى الكل هذا نواك  
اه سم اى الا ان يقصد تعيينا فلا يبر بذلك فيقع (قوله لغة لا عرفا) اى والمعلول عليه فى الطلاق اللغة  
بخلاف الحلف بالله تعالى مالم يشتهر عرف بخلافها اه عش (قوله انه ان امكن التمييز) اى فيما لو  
قصد التعيين وقوله لم يقع ظاهره وان كذبها الزوج ويذبح خلافة لانه غلظ على نفسه اه عش (قوله  
والاخ) اى ان لم تميز وقع بالياس سم وعش ورشيدى (قوله فهو تعليق بمستحيل) اى فى التنى فيقع فى  
الحال سم وعش ورشيدى (قول المتن ثمرة) اى مثلا (قوله فعلق بيلعها الخ) كقوله ان بلغتها فانت  
طالق وان رميتها فانت طالق وان امسكتها فانت طالق معنى وشرح المنهج (قول المتن مع فراغه) اى عقب  
فراغه من التعليق اه معنى (قوله وان اقتصرت) الى قوله وهو ما اعتمده فى النهاية ولى المتن فى المغنى الا  
قوله والذى يتجه الى وعكسه (قوله وان اقتصرت عليه) فى الموضوعين لا يتناق مع تصوير المتن ولو ساقه بربمته ثم  
قال وكذا لو اقتصرت على احدهما او نبه على ان الواو بمعنى او لكان واضحا اه رشيدى عبارة المغنى (تنبيه)  
اشعر كلامه باشتراط الامرين وليس مراد ابل الشرط المبادرة باحدهما اه (قوله وقضية المتن) اى حيث

عرضته على مر فوافق على النظر (قوله فى المتن ان لم تميز نواك من نواى الخ) قال فى العباب ولو قال ان لم  
تخبر بنى بنواى او ان لم تشيرى اليه فانت طالق بر بان تعد الكل عليه وتقول فى الكل هذا نواك اه (قوله  
والاوقع) فان قلت متى يقع قلت القياس عند الياس (قوله فهو تعليق بمستحيل) اى فى التنى فيقع فى الحال  
(قوله وقضية المتن) اى حيث قال باكل بعض (قوله وان لا يتلوعا كل مطلقا) هو ما ذكر اه فى الايمان والذى  
جرى عليه فى الروض هنا تبعا لاصله عدم الحنت لصدق القول بانه ابتلع ولم يأكل قال شيخنا الشهاب الراملى  
والمعتمد فى كل باب ما فيه والفرق بينهما ان الطلاق مبنى على الوضع اللغوى والبلع لا يسمى اكل و بناء الايمان

الحنث ياكل جميعها وان الابتلاع اكل (١٣٨) مطلقا وهو ما اعتمدته شارح لكنه معترض بان الفرض انه ذكر التمرة واكلها مضغ

يزيل اسمها فلم تبلى ثمرة  
والذى يتجه في ذلك انه حيث  
اتقى المضغ كان الابتلاع  
غير الاكل كما ياتي وحيث  
وجد المضغ كان عينه مالم  
يزل بالمضغ اسم المحلوف  
عليه وفي عكسه بان علق  
بالا كل فابتلعت لاحتكا  
قالاه عن المتولى هنا واعتمده  
ونسب للاكثرين لكن  
جريا في مواضع على الحنث  
وخرج ببادرت مالمو امسكتها  
لحظة فطلق ومن ثم كان  
الشرط تاخيرمين الامساك  
فيحنث ان توسطت او  
تقدمت ومع تاخيرها لافرق  
بين العطف بالواو وثم  
فذكرها تصوير (ولو  
اتهمها بسرقة فقال ان لم  
تصدقني فانت طالق  
فقلت سرقت ما) نافية  
(سرقت لم تطلق) لصدقتها  
في احدهما يقينا فان قال  
ان لم تعليني بالصدق لم  
تتخلص بذلك (ولو قال ان  
لم تخبرني بعدد حب هذه  
الرمانة قبل كسرهما) فانت  
طالق (فالخلاص) من  
الحنث يحصل بطريقة هي  
(ان تذكر) من الواحد الى  
ما يعلم انها لا تزيد عليه او  
(عددا يعلم انها لا تنقص  
عنه) عادة (ثم يزيد واحدا  
واحدا حتى تبلغ ما يعلم انها  
لا تزيد عليه) عادة ليدخل  
عددها في جملة ما اخبرته  
بعينه ولا ينافيه قولهم

قال باكل بعضه سم (قوله الحنث باكل جميعها) وهو كذلك نهاية (قوله وان الابتلاع اكل) كذا في  
المغنى والنهية وصوابه وان الاكل ابتلاع كما نقل من تعبير الزركشي وبه عبر ابن عبدالحق اه سيد عمر  
عبارة الرشيدى قد ينازع في كون كلام المصنف يقتضى هذا ويدعى ان الذى يقتضيه كلامه إنما هو ان  
الاكل ابتلاع مطلقا فاذا حلف لا يتبع فاكل حنث لان التعليق في المتن إنما هو بالابتلاع واقتضى قوله باكل  
بعض انها لو اكلت الجميع حنث اه اقول ويوافق ما قالاه ورود الاعتراض الاق (قوله مطلقا) اى  
وجد المضغ أولا (قوله وهو ما اعتمدته شارح الخ) عبارة المغنى قال ابن النقيب وهو واضح لكن لم أر من  
ذكره وقد ينازع فيه إذا ذكر التمرة في يمينه فان اكلها الخ (قوله واكلها الخ) عطف على الفرض (قوله  
لا حنث كما قالاه الخ) عبارة المغنى والنهية فالذى جرى عليه ابن المقرئ تبعا لاصله في هذا الباب انه لو علق طلاقها  
بالا كل فابتلعت لم يحنث لانه قال ابتلع ولم ياكل ووقع له كاصله في كتاب الايمان عكس هذا واختلف  
المناخرون فمنهم من ضعف احد الموضوعين ومنهم من جمع وفرق بان الطلاق مبنى على اللغة والبلغ لا يسمى فيها  
اكلا والايمان مبناها على العرف والبلغ يسمى فيها اكلا وهذا أولى من تضعيف أحد الموضوعين اه وأقرها  
سم قال الرشيدى قوله بان الطلاق مبنى على اللغة اى ان اضطر العرف فان اطردهو المبني عليه الطلاق  
كما سيأتى ومعلوم ان الايمان لا يبنى على العرف إلا إذا اطردهو حينئذ فقد يقال فافرق بين البابين اه  
(قوله وخرج) الى قوله ولو قال ان لم تدبى في النهاية (قوله فذكرها) اى ثم تصور هذا إنما ياتي لو كان  
ثم المذكورة في المتن من كلام المعاق ولا يخفى انه ليس كذلك بل ما يقوله المعلق مسكوت عنه في المتن وان  
التي فيه إنما هي لبيان اعتبار تاخير الحالف يمين الامساك سم ورشيدى (قول المتن ان لم تصدقني) بفتح  
التاء الفوقية وضم الدال وكسر القاف المخففة اى ان لم تخبرني بالصدق اه يجزى (قول المتن ان لم  
تصدقني) اى في امر هذه السرقة اه مغنى (قول المتن فقالت سرقت ما سرقت) خرج مالمو اقتصرت على  
احدهما اه سم (قوله فان قال ان لم تعليني الخ) اى او اراد ذلك كما هو ظاهر سم اقول لا يحتاج اليه لانه  
سياق التصريح به في المتن اه سيد عمر (قول المتن ولو قال ان لم تخبرني الخ) واما البشارة فمختصة بالخبر  
الاول السار الصدق قبل الشعور فاذا قال لنسائه من بشرتنى منكن بكذا فبى طالق فاخبرته واحدة بذلك  
ثانيا بعد اخبار غيرهما او كان غير سار بان كان يسوء او وهى كاذبة او بعد علمه به من غيرهن لم تطلق لعدم  
وجود الصفة نعم محل اعتبار كونه سارا اذا اطلق كقوله من بشرتنى بخبر او امر عن زيد فان قيد كقوله من  
بشرتنى بقدم زيد فبى طالق اكتفى بصدق الخبر وان كان كارها كما قاله الماوردى نهاية ومغنى وفيهما  
هنا زرع فراجع (قول المتن عدد الخ) اى كما تته نهاية ومغنى (قوله ولا ينافيه) اى انحصار الخلاص  
فيما ذكر (قوله قال البلقيني) اى في توجيه عدم المنافاة (قوله لان ما وقع معدودا) اى كحب الرمانة

على العرف وهو فيه يسمى اكلا اه شرح مر (قوله لكنه معترض بان الفرض انه ذكر التمرة) قديمة قال قول  
المصنف فعلق برميها الخ صادق مع تعبير الحالف بنحو ان اكلت هذه الخ من غير ذكر للفظ التمرة (قوله  
فذكرها) اى ثم تصور إنما يتجه هذا الكلام لو ذكرت بالنسبة للفظ الحالف وليس كذلك وإنما ذكرت  
في عبارة المصنف لبيان اعتبار تاخير الحالف يمين الامساك وان عطفها هو بالواو كما يصدق بذلك تعبير المصنف  
فتامله فانه في غاية الظهور (قوله في المتن فقالت سرقت ما سرقت) خرج مالمو اقتصرت على احدهما فان قلت  
يشكل على الوقوع حينئذ عدم الوقوع فيما لو قال ان لم يكن هذا الطائر غرابا فانت طالق وجهل حاله قلت  
الفرق فيما نحن فيه ان المعلق عليه في مسئلتنا انتفاء الصدق وقد كان محققا قبل قبورها ما ذكره والاصل بقاؤه  
والمعلق عليه في مسئلة الغراب عدم الغرابة ولم يتحقق حتى يستصحب والاصل بقاء العصمة فليتامل (قوله  
فان قال ان لم تعليني بالصدق) اى او اراد ذلك كما هو ظاهر (قوله لان ما وقع معدودا الخ) هذا يحتاج لبيان إذ

لا يعتبر في الخبر صدق فلو قال ان اخبرتنى بقدم زيد فاخبرته به كاذبة طلقت قال البلقيني لان ما وقع معدودا او مفعولا كرمى حجر اه  
لا بد فيه من الاخبار بالواقع بخلاف محتمل الوقوع وعدمه كما تقدم ولان المقهور من الاخبار بالعدد التلغظ بذكر العدد الذى في الرمانة

ولا يحصل إلا بذلك ولو قال إن لم تعد حبا تعينت الطريقة الاولى على احد وجهين يظهر ترجيحه ويفرق بانه هناك على عدد كل حبة حبة على حيا لها بخلافه ثم (والصورتان) في السرقة والرمانه (فيما لم يقصد تعريفا) اي تعيينا فان (١٣٩) قصده لم يتخلص بذلك لانه لا يحصل به ولو

وضع شيئا وسها عنه ثم قال لها ولا علم لها به إن لم تعطنيه فانت طالق ثلاثا ثم تذكر موضعه فراه فيه لم تطلق بل لا تعتقد يمينه لانه بان انه حلف على مستحيل هو اعطاها ما لم تأخذه ولم تعلم محله فهو كلا اصعد السماء بجامع انه في هذه منع نفسه بما لا يمكن فعله وهناك على ما لا يمكن فعله (ولو قال ثلاث) من زوجته (من لم تخبرني بعدد ركعات فرائض اليوم واليلة) فهي طالق (فقال واحدة سبع عشرة) اي غالبا (واخرى خمس عشرة اي يوم الجمعة وثلاثة لاحدى عشرة اي لمسافر ان يقع) على واحدة ممن طلاق لصدق الكل نعم إن قصد تعيينا لم يتخلص بذلك (ولو قال انت طالق الى حين او زمان) او حقب بسكون القاف او عصر (او بعد حين) او نحوه (طلقت بمضى لحظة) لأن كلا من هذه يقع على الطويل والقصير والى بمعنى بعد وفارق قولهم في الايمان في لا قضين حتمك الى حين لم يحتم بل لحظة فاكثر بل قبيل الموت بان الطلاق تعلق فتملق باول ما يسمى حيناً إذ المدار في التعاليق على وجود ما يصدق عليه لفظها

اه ع ش (قوله ولا يحصل) أي التلطف بذكر العدد إلا بذلك أي باحدى الطريقتين المذكورتين (قوله تعينت الطريقة الاولى) أقول قديتوهم ان عبارة المصنف لا تشمل الطريقة الاولى وهو خطأ فان ذكر الواحد إلى ما يعلم انها لا تريد عليه يصدق عليه ذكر عدد يعلم انها لا تنقص عنه الخ فتأمل في زيادة الشارح إياها إيضاح اه سم وقديم مع الصدق بناء على ان الواحد ليس بعدد (قوله هنا) أي في ان لم تعدى جها نص على عدد كل أي على طلب عدد الخ (قوله عدد كل الخ) المناسب عد كل الخ (قوله ثم) أي ما في المتن (قوله لم يتخلص الخ) وينبغي في مسألة الرمانه أن تكون من التعليق بمستحيل في النفي فيقع في الحال (فرع) قال في الروض او اخذت له دينار ا فقال إن لم تعطني الدينار فانت طالق وقد انفتحت لم تطلق الا بالياس من اعطائه بالموت فان تلف أي الدينار قبل التمكن من الرد فكرهه اه أي فلا تطلق او بعد التمكن منه طلقت سم على حج اه ع ش (قوله بذلك) أحد باحدى الطريقتين السابقتين (قوله ثم قال لها ولا علم لها به إذالم تعطنيه الخ) خرج به ما لو قال إن لم تعطنيه فلا يحتم بذلك كان نسخة حج التي وقعت لسم فيها التعبير بان لم الخ ومن ثم كتب عليه ما نصه قد يقال هذا تعليق بمستحيل وقاعدته الوقوع في الحال ويتجه ان يقال ان قصد الاعطاء في الحال مع اتصافها بعدم علمها به فهو كان لم تصعدى السماء فيقع في الحال وإلا فهو كان لم تدخل الدار لا مكان اعطائها بعد علمها فلا يقع إلا بالياس بشرطه فليتامل يظهر انه لا وجه لما ذكره بل الظاهر أنه سهو اه ع ش (قوله بل لا تعتقد يمينه) هذا ممنوع بل هي منعقدة نهاية وسم (قوله فهو كلا اصعد الخ) هذا ممنوع إذ ليس نظير هذا كما هو ظاهر نهاية وسم (قوله في هذه) أي يمين لا اصعد السماء (قوله اي غالبا) إلى قوله وقضيته في النهاية والمغنى وفيهما هنا فروع فراجع (قوله إن قصد تعيينا) يعني معيناتها اه رشيدى (قوله لم يتخلص الخ) عبارة المغنى فالحلف على ما اراده اه (قوله بسكون القاف) عبارة المغنى والحقب بفتح القاف كالزمان والحين واما الحقب بضم القاف فهو ثمانون سنة اه وعبارة القاموس والحقب بالضم وبضمتين ثمانون سنة او اكثر اه (قوله وإلى معنى بعد) قد يقال ما المحجج لاجراجها عن حقيقةها وهو يقع طلاق مؤقت فيقع في الحال ويلغو التأكيد اه سيد عمر وقد يقال المحجج اليه قول المصنف بمضى لحظة تدبر (قوله وفارق) أي الحث في مسائل المتن بمضى لحظة (قوله لم يحتم الخ) مقول قولهم في الايمان (قوله وقضيته) أي الفرق لكن في هذه القضية وقفة ولعل لهذا سكت عنها النهاية والمغنى (قول المتن ولو علق برؤية زيد) مثلا كان رأيته فأنت طالق أو لمسه أو قدفه كان لمسته أو

يقال لم كان ذلك (قوله تعينت الطريقة الاولى) أقول قديتوهم أن عبارة المصنف لا تشمل الطريقة الاولى وهو خطأ فان ذكر الواحد إلى ما يعلم انها لا تريد عليه يصدق عليه ذكر عدد يعلم انها لا تنقص عنه الخ فتأمل في زيادة الشارح إياها إيضاح (قوله فان قصده لم يتخلص بذلك) وينبغي في مسألة الرمانه أن تكون من التعليق بمستحيل في النفي فيقع في الحال (فرع) قال في الروض او اخذت له دينار ا فقال إن لم تعطني الدينار فانت طالق وقد انفتحت لم تطلق الا بالياس من اعطائه بالموت فان تلف أي الدينار قبل التمكن من الرد فكرهه اه أي فلا تطلق او بعد التمكن منه طلقت سم على حج اه ع ش (قوله ثم قال لها ولا علم لها به إذالم تعطنيه الخ) خرج به ما لو قال إن لم تعطنيه فلا يحتم بذلك كان نسخة حج التي وقعت لسم فيها التعبير بان لم الخ ومن ثم كتب عليه ما نصه قد يقال هذا تعليق بمستحيل وقاعدته الوقوع في الحال ويتجه ان يقال ان قصد الاعطاء في الحال مع اتصافها بعدم علمها به فهو كان لم تصعدى السماء فيقع في الحال وإلا فهو كان لم تدخل الدار لا مكان اعطائها بعد علمها فلا يقع إلا بالياس بشرطه فليتامل يظهر انه لا وجه لما ذكره بل الظاهر أنه سهو اه ع ش (قوله بل لا تعتقد يمينه) هذا ممنوع بل هي منعقدة (قوله فهو كلا اصعد السماء) هذا ممنوع إذ ليس نظير هذا كما هو ظاهر (قوله في المتن ولو علق برؤية زيد أو لمسه الخ) لا حث برؤية أو لمسه شعر أو سن أو ظفر وقع السؤال عما لو خلق كل بدنه بصورة

ولا قضين وعد وهو لا يختص بزمن فنظر فيه للياس وقضيته أنه لو حلف بالطلاق ليقضينه حقه الى حين لم تطلق الا بالياس (ولو علق برؤية زيد أو لمسه) ويظهر ان مثله هنا المس وان فارقته في نقض الوضوء لا طراد العرف هنا باتحادهما (او قدفه تناول حيا) مستيقظا

قدفته فانت طالق اه معنى ( قوله او نائما ) خلافا للمعنى ( قول الماتن وميتا ) اما فى الرؤية واللمس  
 فظاهر واما فى القذف فلان قذف الميت اشد من قذف الحي لان الحي يمكن الاستحلال منه بخلاف الميت  
 اه ع ش ( قوله ويظهر ) الى قول المتن ولو خاطبته فى النهاية ( قوله فى غير نحو الشعر ) اى والسن والظفر  
 فلا حث برؤية ذلك اه سم ( قوله نظير ما يأتى ) اى فى اللمس ( قوله عليها ) اى الرؤية ( قوله ولو ما فى ماء  
 صاف ) الى سواء الرأى فى المعنى الا قوله لامع اكر اه ( قوله ولو فى ماء الخ ) غاية لما قبل لامع اكر اه سيد  
 عمر عبارة الرشيدى غاية فى المثبت اه وما لهما واحد ( قوله ولو فى ماء صاف الخ ) اى بخلاف ما لو رأت  
 وهو مستور بتراب او ماء كدرا وزجاج كسيف او نحوه اه معنى ( قوله دون خياله الخ ) نعم لو علق برؤيتها  
 وجهها فرائته فى المرأة طلقت اذ لا تمكنها رؤيته الا كذلك صرح به القاضى فى فتاويه فيما لو علق برؤيته  
 وجهه نهاية معنى ( قوله ولبس شىء الخ ) انظر لم يقيد بالمستلزم وهو معطوف على قوله برؤية شىء الخ اه  
 رشيدى ( قوله سواء الرأى الخ ) له على طريقة الفاضل المحشى المتقدمة فى التعليق اما الحلف فلا اثر لفعل  
 غير العاقل فيه اه سيد عمر ( قوله العاقل وغيره ) هذا هو محط التسوية ولو زاد لفظ فى عقب قوله سواء  
 لسكان واضحا رشيدى عبارة الكردى قوله العاقل وغيره يتنازع فيه الرأى والمرئى واللاس والمبوس  
 اى سواء الرأى العاقل وغيره وكذا البواق اه ( قوله ولو لمسه ) اى المحلوف عليه وهو الزوجة المعاق عليه  
 وهو زيد فى الماتن ( قوله على اس من المحلوف عليه ) اى اس صدر من الذى حلف الزوج على مسه شخصا اخر  
 بخلاف الضوء فان الحكم فيه منوط بالتقاء البشريتين من ايها صدر اه كردى ( قوله من المحلوف  
 عليه ) وهى الزوجة فى الماتن ( قوله ويشترط ) الى الماتن فى المعنى ( قوله مثلا ) اى أو رجله ( قوله فلا حث )  
 اى بخلاف ما اذارت وجهه من الكوة فينبذ وقوع الطلاق لانه يصدق عليها رؤيته مر سم وشو برى  
 ( قوله ولو قال لعمية الخ ) ولو علق برؤيتها للال حل على العلم به ولو برؤية غيرهما او بتمام العدد اى للشهر  
 فتطلق بذلك لان العرف يحمل ذلك على العلم به بخلاف رؤية زيد مثلا فقد يكون الغرض زجرها عن رؤيته  
 وعلى اعتبار العلم بشرط الثبوت عند الحاكم او تصديق الزوج كما قاله ابن الصباغ وغيره ولو اخبره به صبي او  
 عبدا وامرأة او فاسق فصدقه فالظاهر كما قاله الاذرى مؤاخذه ولو قال أردت بالرؤية المعاينة صدق بيمينه نعم  
 ان كان التعليق برؤية عمياء لم يصدق لانه خلاف الظاهر لكن يدين وإذا قبلنا التفسير فى الللال بالمعاينة  
 ومضى ثلاث ليال ولم يرف فيها من اول شهر يستقبله انحلت يمينه لانه لا يسمى بعد هلالا اه معنى زاد النهاية  
 اما التعليق برؤية القمر مع تفسيره بمعانيته فلا بد من مشاهدته بعد ثلاث لانه قبلها لا يسمى قمر ا كذا اقبى به  
 الوالد رحمه الله تعالى ( فرع ) لو علق برؤيتها النبي صلى الله عليه وسلم وقيد بالنوم او اراد ذلك فادعت  
 رؤيته صلى الله عليه وسلم فى المنام طلقت فان نازعها فيها صدقت بيمينها اذ لا يطلع عليه الا منها بخلاف ما لو اراد  
 الرؤية الحقيقية او اطلق فلا يقع برؤيته فى المنام اه زاد سم ولا يقبل دعواه رؤيته عليه الصلاة والسلام  
 حقيقة بان رآته يقظة فان علق على رؤية نفسه وادعاها او خذ بذلك لا عتراه به اه وقول المحشى ولا يقبل  
 دعواه رؤيته الخ محل توقف لانه يمكن بل واقع على سبيل خرق العادات وايضا قوله فان علق يقتضيه اللهم  
 الا ان يقال ليس عدم تصديقها ليس لعدم إمكانه بل لندرته بخلاف رؤية النوم اه سيد عمر ( قوله وان  
 رأيت فهو الخ ) محله اذ علق بنير رؤية الللال والقمر كما مر اه رشيدى ( قوله تعليق بمستحيل ) اى فلا

أو نائما ( وميتا ) فيحنت  
 برؤية شىء من بدنه متصل  
 به غير نحو الشعر نظير ما يأتى  
 لامع اكر اه عليها ولو فى ماء  
 صاف أو من وراء زجاج  
 شفاف دون خياله فى نحو  
 مرآة ولبس شىء من بدنه  
 لامع اكر اه عليه من غير  
 حائل لا نحو شعر وظفر  
 وسن سواء الرأى والمرئى  
 واللاس والمبوس العاقل  
 وغيره ولو لمسه المعلق عليه  
 لم يؤثر وانما استويا فى  
 نقص الضوء لان المدار  
 هنا على لمس من المحلوف  
 عليه ويشترط مع رؤية  
 شىء من بدنه صدق رؤية  
 كله عر فابخلاف ما لو اخرج  
 يده مثلا من كوة فرائها فلا  
 حث ولو قال لعمية ان  
 رأيت فهو تعليق بمستحيل  
 محلا لرأى على المتبادر منها

السن أو الظفر ويحتمل الحث برؤية ولمس ماعد الظفر الاصل والسن الاصل من البدن وان كان بصورة  
 وفاقا لما اجاب به مر ( فرع ) علق برؤيتها النبي صلى الله عليه وسلم وقيد بالنوم او اراد ذلك فادعت  
 رؤيته صلى الله عليه وسلم قبل قولها لانه لا يعلم الا منها ووقع الطلاق بخلاف ما لو اراد الرؤية الحقيقية او اطلق  
 فلا يقع برؤيته فى المنام ولا يقبل دعواه رؤيته عليه الصلاة والسلام حقيقة بان رآته يقظة فان علق على  
 رؤية نفسه وادعاها او خذ بذلك لا عتراه به ( قوله غير نحو الشعر ) اى والسن والظفر فلا حث برؤية  
 ذلك ( قوله بخلاف ما لو اخرج يده مثلا من كوة فرائها فلا حث ) اى بخلاف رؤية وجهه منها مر ( قوله

(بخلاف ضربه) فانه لا يتناول إلا الحى لان الله صمد منه الايلاام ومن ثم صححا هنا اشتراط كونه مؤلما لكن خالفاه فى الايمان وصوره الاسنوى إذا المدار على ما من شأنه وسيأتى ثم ان منه ما لو حذفها بشيء فاصابها ولو علق بتقيل زوجته اخنص بالحية بخلاف امه لان القصد ثم الشهوة وهما الكرامة (ولو خاطبه بمكره كياسفيه او ياخسيس) او ياحقرة (فقال ان كنت كذافانت طالق ان اراد مكافأتها باسماع ما تكره) من الطلاق لكونها اغاظته بالشتم (طلقت) حالا (وان لم يكن سفه) ولا خسة ولا حقرة إذا المعنى إذا كنت كذلك فى زعمك فانت طالق (او) اراد (التعليق اعتبرت الصفة) كسائر التعليقات (وكذا ان لم يقصد) مكافأة ولا تعليقاً (فى الاصح) مراعاة لقضية لفظه إذ المرعى فى التعليقات الوضع اللغوى لا العرف إلا إذا قوى واطرد لما يأتى فى الايمان وكان بعضهم اخذن من هذا ان التعليق بغسل الثياب لا يحصل البر فيه إلا بغسلها

تطلق لان التعليق بالمستحيل فى الاثبات يقتضى عدم الوقوع بخلافه فى النفي اه ع ش (قوله فانه) إلى قوله لكن خالفاه فى المعنى (قوله لا يتناول الا الحى) اى ولوننيا وشهدا اه ع ش (قوله اشتراط كونه مؤلما) اى ولو مع حائل بخلاف ما إذا لم يؤلمه او عضته او قطعت شعره وانحو ذلك فانه لا يسمى ضربا اه معنى (قوله لكن خالفاه فى الايمان) وجمع الوالدرحه الله تعالى بينهما يحمل الاول على اشتراطه بالقوة والثانى على نفي ذلك بالفعل اه نهاية عبارة المعنى فان قيل قد صرحوا فى الايمان بعدم اشتراط الايلاام فكان ينبغى ان يكون هنا كذلك اجيب بان الايمان مبناها على العرف ويقال فى العرف ضربه ولم يؤلمه اه (قوله وسيأتى ثم) اى فى الايمان ان منه اى الضرب (قوله بخلاف امه) اى فيما إذا علق بتقيلها فلا يختص بها حية اه رشيدى عبارة ع ش فانه يتناولها حية وميتة اه (قوله او ياحقرة) إلى قوله ولو حذف فى النهاية (قوله كسائر التعليقات) إلى قوله لما يأتى فى المعنى (قوله إذ المرعى فى التعليقات الخ) ومحل العمل بهما حيث لم يعارضهما وضع شرعى والا قدم فلو حلف لا يصلى لم يحنث بالدعاء وان كان معناها لغة لانها موضوعة شرعا للهيئة المخصوصة اه ع ش وسيأتى فى الشارح قبيل قول المتن والسفاه ما يوافقه (قوله من هذا) اى من قوله إلا إذا قوى الخ (قوله ان التعليق بغسل الثياب الخ) اى نفيا بقرينة ما بعده (قوله

لكن خالفاه فى الايمان) قدي جمع يحمل ما هنا على الايلاام بالقوة والمنى ثم على ما بالفعل (فرع) قال فى الروض قال ان خالفت امرى فانت طالق تخالفت نهيته لم تطلق بخلاف عكسه اه قال شيخنا الشهاب الرملى ولا يملك جعلوا مخالفة نهيته مخالفة لامره بخلاف عكسه لان المطلوب بالامر الايقاع وبمخالفتها نهيته حصل الايقاع لا تركه والمطلوب بالنهى الكف اى الانتهاء وبمخالفتها لامره لم تنكف ولم تنته لانها بضد مطلوبه والعرف شاهد لذلك اه شرح مر ولو قال ان خرجت إلى غير الحمام فخرجت اليه ثم عدلت لغيره لم تطلق اولهما طلقت كما فى الروضة هنا وقال فى المهمات المعروف المنصوص خلافه وقال فى الروضة فى الايمان الصواب الجزم به وقال شيخنا الشهاب الرملى ان عبارة الروضة ان خرجت لغير عيادة اه فالاصح وقوع الطلاق هنا وعدم الحنث فى تلك والفرق بينهما ان إلى فى مسئلتنا لانتهاء الغاية الكافية اى ان انتهى خروجك لغير الحمام فانت طالق وقد انتهى لغيرها واللام فى تلك للتعليل اى ان كان خروجك لاجل غير العيادة فانت طالق وخروجها لاجلها مع ليس خروجها لغير العيادة اه وفى حاشية اخرى بخط المحشى حذفها لتكررها مع هذه لاجل العيادة فليحذر شرح مر قال فى الروض او حلف ان لم يشبعها جماعا اى فهى طالق فليطأها حتى تنزل او بان تقر به أو تسكن لذتها اى شهوتها وكانت هى لا تنزل كما قيد به الاصل فان لم تشتهه فتعلق بمحال اه وقوله فتعلق بمحال قال فى شرحه فلا تطلق اه وكتب شيخنا الشهاب الرملى فطلق اه وما كتبه شيخنا هو الموافق لقاعدة التعليق بالمحال فى النفي من الوقوع فى الحال كما فى ان لم تصعدى السماء فانت طالق بخلاف ما قاله الشارح فانه مخالف لذلك لكن ينبغى ان لا يشمل من لم تشتهه لصغروا الا لم يكن من التعليق بالمحال بل إذا بلغت واشبعها بروي صور ذلك فى الصغيرة بما لو قيد بمدة لا تبلغ فيها كهذه الليلة وفى الروض ايضا ولو حلف ان بقى لك هنا متاع ولم اكسره على راسك فانت طالق فبقى هاون فقيل لا تطلق وقيل تطلق عند الموت اه والمعتمد كما قاله شيخنا الشهاب الرملى انها تطلق فى الحال كما هو القاعدة فى التعليق بالمحال فى النفي وهذا موافق لما نقله فى شرحه عن الاسنوى وان نازعه بما لا يضرنا فى هذا الحكم بعد تسليمه فليأمل ه وفى فتاوى السيوطى مسئلة رجل عليه دين لشخص فطالبه فخلف المديون بالطلاق متى ما اخذت منى هذا المبلغ فى هذا اليوم ما اسكن فى هذه الحارة ثم انه تعوض فى المبلغ المذكور قماشاً وانتتمل من وقته فهل إذا عاد يقع عليه الطلاق ام لا الجواب هنا امران يتكلم فيهما الاول كونه تعوض بالمبلغ قماشاً والحلف على اخذ هذا المبلغ فالإشارة الى المدعى به الثابت فى الذمة وهو نقد والمأخوذ غير المشار اليه فلم يقع اخذ المحلوف عليه فلا يقع الطلاق الا ان يريد باخذ مطلق الاستيفاء فيقع حينئذ عملاً بنية الثانى العود بعد النقلة فان لم يقع الطلاق وهى صورة الاطلاق فواضح وان وقع وهى صورة قصد مطلق

بعد استحقاقها الغسل من الوسخ أى لانه العرف في ذلك كالوسخ النجاسة كما هو ظاهر وتردأ بوزرعة في التعليق بان بنته لا تجب له فجاءت لبا به فلم تجتمع به ثم مال الى عدم الحنث حيث لانية لانها لم تجب بالفعل الا لبا به ومجيبها لبا به بالقصد لا يؤثر قال والورع الحنث لانه قد يقال جاءه ولم يجتمع به قال ومدلول لا يعمل عنده (١٤٢) لغة عمله بخضوره وعرفا ان يكون اجير اله فان اراد احدهما فواضح والا بنى على ان

المغلب اللغة او العرف عند  
أما رخصها والا كثرون  
يغلبون اللغة واشتهر تغليب  
العرف في الأيمان ولا  
يخفى الورع انتهى ويتجه  
أخذنا مقرره من تغليب  
العرف إذا قرى وأطرد  
تغليبه هنا لا طرده قالوا  
والخياطة اسم لمجموع غرز  
الابرة وجذبها بمحمل  
واحد فلو جذبها ثم غرزها  
في محل آخر لم يكن خياطة  
ورجح في إن نزات عن  
عن حضانه ولدى نزولا  
شرعيا انه لا حنث مطلقا  
لانه باعرا اضها واسقاطها  
لحقها يستحقها شرعا بنزولها  
مع ان حقها لا يسقط بذلك  
إذ لها العود لاخذها قهرا  
عليه ولو حذف قوله نزولا  
شرعيا فهل هو كذلك نظرا  
للو وضع الشرعى وان لم يذكره  
او ينظر الى اللغة والعرف  
المقتضيين لتسمية قولها نزول  
به نزولا للنظر فيه مجال  
وكذا حيث تنافى الوضع  
الشرعى وغيره وظاهر  
كلامهم انه لا يحنث بفاسد  
نحو صلاة تقديم الشرعى  
مطلقا فحل الخلاف في  
تقديم اللغوى او العرفى  
إنما هو فيما ليس للشارع فيه  
عرف (والسفة منافى  
إطلاق التصرف) وهو ما

بعد استحقاقها الغسل (أى في عرف الخالف اه ع ش) قوله ثم مال الى عدم الحنث (الخ) وهو المعتمد ذلك  
ما وقع السؤال عنه من ان شخصا أتسا جرم مع زوجته خالف عليها بالطلاق الثلاث أنها لا تذهب إلى أهلها  
إلا ان جاءها بأحدهم فتوجه إلى أهلها وأتى بوالدتها بناء على أنها قاعد في منزله فرآها في الطريق وردها إلى  
منزله لانها لم تعمل إلى أهلها ومثل ردها إلى منزله ما لو ذهبت إلى أهلها مع والدتها بامر أو بدونه اه ع ش  
(قوله ان يكون اجير اله) الا قرب ولو بمجرد التوافق على نحو كونه يحرث عنده من غير استئجار صحيح لانه  
العرف العام المطرد بينهم بخلاف ما لو حلف لا أو جرا ولا يبيع حيث لا يحنث بالفاسد منهما لان مدلول  
اللفظ ثم العقد الصحيح شرعا وما هنا ليس له مدلول شرعى فحمل على المتعارف اه ع ش (قوله تغليبه هنا  
الخ) أى فلا يحنث الا إذا عمل أخير اعنده اه ع ش (قوله فلو جذبها الخ) أى بعد غرزها (قوله مطلقا) أى  
سواء نزلت عنها ام لا (قوله لا بنزولها) عطف على قوله باعرا اضها فالحاصل ان النزول الشرعى لا يتصور  
غاية ما فيه انه باعرا اضها يستحقها هو شرعا لثلا يضيع الطفل مع عدم سقوط حقها حتى لو عادت اخذته قهرا  
اه رشيدى (قوله كذلك) لا يحنث مطلقا (قوله وإن لم يذكره) أى قيد الشرعى (قوله نزولا) مفعول  
ثان لتسمية (قوله انه لا يحنث الخ) بدل من كلامهم وقوله تقديم الشرعى خبر وظاهر الخ (قوله مطلقا)  
أى وجد التقييد بالشرعى او لا (قوله إنما هو الخ) وفى جمع الجوامع ثم هو أى اللفظ محمول على عرف المخاطب  
أى بكسر الطاء فى الشرع الشرعى لانه عرفه ثم العرفى العام ثم اللغوى اه ولا ينافى ما ذكر سم على حجج  
انتهى ع ش (قول المتن والسفة) أى المعلق به الطلاق اه معنى (قوله ونازع فيه الاذرى الخ)  
قضية قوله السابق انفا فحل الخلاف الخ عدم توجه هذا النزاع اه سم وقد يتال ما تقدم مخصوص بما  
إذالم توجد قرينة صارفة عن المعنى الشرعى نظير ما مر فى صرائح الطلاق (قوله ونطقه الخ) عطف تفسير اه  
كردى (قوله إن دلت القرينة عليه) المتجه اعتبار القرينة اه سم وعبارة المغنى والنهاية والمتجه إن السفيه  
يرجع فيه إلى ما قال المصنف لا إلى ما قاله الاذرى إلا ان ادعاه وكان هناك قرينة وما العامى فيرجع فيه  
إلى ما ادعاه وإن لم يوجد قرينة اه (قول المتن قيل) أى قال العبادى نهاية ومعنى (قول المتن من باع دينه  
بدينه) اخرج من ترك دينه ولم يشتغل بدينه فقضيته انه ليس خسيسا على هذا اه سم (قول المتن  
ويشبه ان يقال الخ) قاله الرافعى تفقه من نفسه نظر للعرف نهاية ومعنى وعليه لا يتوقف الحنث على فعل  
حرام ولا على ترك واجب ع ش (قول المتن بخلا) أى بما يليق به نهاية ومعنى (قوله لان ذلك الخ) علة لقول  
المتن ويشبه الخ (قوله لازهدا) إلى قوله وقضية كلام الروض فى النهاية (قوله لازهدا الخ) محترز قول المتن  
بخلا (قوله واخس الاخساء الخ) هل هو على القولين فى معنى الخسيس او على الاول فقط وحينئذ فما معناه  
على الثانى وقوله من باع دينه الخ اخرج به من لم يبيع بان ترك دينه ولم يشتغل بدينه غيره فقضيته انه لا حنث

الاستيفاء فالجلب قد وقع على السكنى من غير تقييد فيحنث بالسكنى فى أى وقت كان اه (قوله تقديم الشرعى  
مطلقا فحل الخلاف الخ) فى جمع الجوامع ثم هو أى اللفظ محمول على عرف المخاطب أى بكسر الطاء فى  
الشرع الشرعى لانه عرفه ثم العرفى ثم اللغوى اه ولا ينافى ما ذكر (قوله ونازع فيه الاذرى  
الخ) قضية قوله السابق انفا فحل الخلاف فى تقديم اللغوى او العرفى الخ عدم توجه هذا النزاع  
(قوله إن دلت القرينة عليه) المتجه اعتبار القرينة (قوله فى المتن من باع دينه بدينه) اخرج من ترك دينه ولم  
يشتغل بدينه فقضيته انه ليس خسيسا على هذا (قوله واخس الاخساء من باع دينه بدينه غيره) هل هو على  
القولين فى معنى الخسيس او على الاول فقط وحينئذ فما معناه على الثانى (قوله من باع دينه بدينه غيره)

يوجب الحنث مما مر فى باه ونازع فيه الاذرى بان العرف عم بانه بذاءة اللسان ونطقه بما يستحي منه سيما ان دلت القرينة بذلك  
عليه ككونه خاطبها ببذاءة فقالت له يأسف فيه مشيرة لما صدر منه (والخسيس قيل من باع دينه بدينه) بان تركه باشتغاله بها (ويشبه  
ان يقال هو من يتعاطى غير لائق به بخلا) لان ذلك قضية العرف لازهدا او تواضعا او طر حاله تكلف واخس الاخساء من باع دينه بدينه غيره



بذلك في التعليق باخس الاخساء ولا خفاء على عاقل ان من ترك دينه لدنيا غيره اقيح من تركه لالشيء لانه  
 ارتسكب قبيحين ترك دينه والاستغفال بدنيا غيره وعكس بعضهم ذلك عجيب فليتامل اھم وقوله هل هو على  
 القولين الخ اقول صنيع النهاية والمغنى حيث نسباه الى صاحب القيل انه على الاول فقط (قوله والحقرة الخ)  
 والقواد من يجمع بين الرجال والنساء جميعا حراما وان كن غير اھله قال ابن الرفعة وكذا من يجمع بينهم وبين  
 المردو القرطبان من يسكت عن انزاني بامراته وفي معناه محارمه ونحوهن والديوث من لا يمنع الداخذل على  
 زوجته من الدخول ومحارمه وامائه كالزوجة كما بحثه الاذرعى وقليل الحية من لا يغار على اھله ومحارمه  
 ونحوهن والقلاش الذواق للطعام كان يرى انه يريد الشر او لا يريد القحبة هي البغى ومنه قيل له يا زوج  
 القحبة فقال ان كانت زوجتي كذا فبى طالق طلقت ان قصد التخلص من عارها كالمقصود المكافاة والا  
 اعتبرت الصفة والجمود ووري من قام به الذل والحساسة وقيل من قام به صفة الوجه فعلى الاول لو علق مسلم  
 طلاقه به لم يقع لانه لا يوصف بها فان قصد المكافاة بطلقت حالا والكوسج من قل شعر وجهه وعدم شعر  
 عارضيه والاحمق من يفعل الشيء في غير موضعه مع علمه بقبحه والغواء من يخالط الاراذل ويخاصم الناس بلا  
 حاجة والسفلة من يعتاد في الافعال لا نادر افا ان وصفت زوجها بشيء من ذلك فقال لها ان كنت كذلك فانت  
 طالق فان قصد مكافاتها بطلقت حالا ولا اعتبر وجود الصفة ولو قالت له كم تحرك لحيتك فقد رايت مثلها  
 كثيرا فقال ان كنت رايت مثلها كثيرا فانت طالق فهذه اللفظة في مثل هذا المقام كناية عن الرجولية  
 والقوة ونحوها فان قصد بها المغاينة والمكافاة بطلقت ولا اعتبر وجود الصفة ولو قالت له انا استنكف  
 منك فقال كل امرأة تستنكف مني فهي طالق فظاهره المكافاة فتطلق حالا ان لم يقصد التعليق ولو قالت  
 لزوجها المسلم انت من اهل النار فقال لها ان كنت من اهل النار فانت طالق لم تطلق لانه من اهل الجنة  
 ظاهر افا ان اردت ومات مرتدا بان وقوع الطلاق فان قالت ذلك لزوجها الكافر فقال لها ذلك طلقت لانه من  
 اهل النار ظاهر افا ان اسلم بان عدم الطلاق فان قصد الزوج في الصورتين المكافاة بطلقت حالا ولو قال لزوجته  
 ان فعلت معصية فانت طالق لم تطلق بترك الطاعة كصلاة وصوم لانه ترك وليس بفعل ولو وطى زوجته  
 ظانا انها امته فقال ان لم تكوني احلى من زوجتي فهي طالق بطلقت لوجود الصفة لانها هي الحرة فلا تكون  
 احلى من نفسها كما مال الى ذلك الاسنوى وهو المعتمد ولو قال ان وطئت امتي بغير اذنك فانت طالق فقالت له  
 طأها في عينها فليس باذن نعم ان دل الحال على الاذن في الوطء كان اذنا وقولها في عينها يكون توسيعا له في  
 الاذن لا تخصيص قاله الاذرعى اھم معنى زاد النهاية ولو قال ان دخلت البيت ووجدت فيه شيئا من متاعك ولم  
 اكسره على راسك فانت طالق فوجد في البيت ها وناطلقت حالا كما اتى به الوالد رحمه الله تعالى اه عبارة  
 سم والمعتمد كما قاله شيخنا الشهاب الرملی انها تطلق في الحال كما هو القاعدة في التعليق بالحال في النبی اه ای  
 خلافا للمغنى حيث قال لم تطلق كما جزم به الخوارزمي ورجحه الزركشي للاستحالة اه قال ع ش قوله من لا يمنع  
 الداخذل على زوجته ای ولو لغیر الزنا ومنه الخدام وقوله من الدخول ای على وجه يشعر بعدم المروءة من  
 الزوج اما ما جرت العادة به من دخول الخادم ونحوه لا خذ مصلحة من غير مخالطة للمرأة فالظاهر انه لا يكون  
 مقتضيا لتسمية الزوج بما ذكر وقوله ولا اعتبر الصفة وهل يكنى فيها الشيوع او لا بد من اربع كالزنا او  
 يكنى اثنان فيه نظرا واقراب الاخير لان الطلاق ثبت برجلين اه (قوله ذانا ضئيل الشكل فاحش القصر  
 الخ) فان عين احدهما في يمينه كان قال فلان حقرة ذانا او صفة عمل به وان اطلق حث ان كان حقره باحد  
 الامرين اصدق الحقرة على كل منهما فلو قال اردت احدهما وعينه في يميني قبوله معه اه ع ش (قوله  
 ضئيل الشكل) يقال رجل ضئيل ای صغير الجسم اه قاموس (قوله ووضعنا) الظاهر ووصفا حتى يقال  
 بل قوله ذانا وينتظم الكلام واما سكوته عن معناه اللغوي فلا محذور فيه اما لوضوحه او للحواله على اللغة لان  
 الكلام عليه مظنة معروفة اه سيد عمر (قوله ولا عبرة بعرفهن) معتمد اه ع ش (قوله ولا يقري  
 اخرج من لم يبع بان ترك دينه ولم يشتغل بدنيا غيره فقضيته انه لا حث بذلك في التعليق باخس الاخساء ولا

والحقرة عرفا ذانا ضئيل  
 الشكل فاحش القصر  
 ووضعنا الفقير الفاسق  
 ذكره ابو زرعة ثم قال  
 وبلغني ان النساء لا يردن  
 به الا قليل النفقة ولا عبرة  
 بعرفهن تقديرا للعرف  
 العام عليه وفي اصل  
 الروضة عن التهمة  
 والبخل من لا يؤدي  
 الزكاة ولا يقسرى

الضيف فمما قيل اه وقضيته أنه لو اقتصر على أحد هالم يكن بخيلا واعترض بان العرف يقتضى الثاني فقط ويرد منع ذلك وقضية كلام  
الروض أن كلامهما بخيل قال شيخنا وهو ظاهر اه قيل والكلام في غير عرف الشرع اما فيه فهو من يمنع مالا لزمه بذله اه وفيه نظر  
ظاهر بل لا يصح لان صريح كلامهم ان ( ١٤٤ ) من يؤدى ذينك لو امتنع من اداء دين لومه فور الايسمى بخيلا وان ضبطه بما مر انما

هو بالنسبة للعرف العام  
لعدم وجود ضابط له  
لغة ولا شرعا وهو واضح  
( فروع ) اكثرها  
لا نقل فيه بعينه وإنما حكمه  
ماخوذ من كلامهم علق  
بغيبته مدة معينة بلا نفقة  
ولا منفق احتيج في اثبات  
ذلك جميعه إلى بينة تشهد به  
حتى تركها بلا نفقة ولا  
منفق لانه نفي يحيط به العلم  
كالشهادة بالاعسار وانه  
لا مال له وبانه لا وارث له  
ولو قال لا اكلم زيدا ولا  
عمر افكلمهما ولو متفرقين  
وقع عليه طلقتان كما في  
الايمان لاعادة لا خلافا  
في الخادم من انه يمين واحدة  
لانه مفرع على ضعيف كما  
ياتى ثم ولو قال ان فعلت  
كذا وان فعلت كذا بمحل  
كذا وان فعلت كذا  
فامرأتى طالق ولانية له في  
رجوع قيد الوسط الى ما  
قبله وما بعده تردد المرجح  
كأمر في الوقف رجوعه لان  
الاصل اشتراك المتعاطفات  
في المتعلقات ولانها متأخرة  
عن الاول ومتقدمة على  
الثاني وهما يرجعان للسلك

الضيف) بفتح الباء والظاهر انه ليس المراد بالضيف هنا خصوص القادم من السفر بل يطرا عليه وقد جرت  
العادة باكرامه اه ع ش (قوله الثاني فقط) اى من لا يقرى الضيف (قوله ان كلا منهما) اى من  
يمنع الزكاة ومن لا يقرى الضيف (قوله قال شيخنا الخ) اعتمده المغنى ايضا (قوله والكلام في غير عرف  
الشرع الخ) جزم به النهاية (قوله لزمه بذله) اى فدخل الدين اه ع ش (قوله ذينك) اى الزكاة والضيافة  
(قوله فورا) الظاهر انه قيد للزوم لا للاداء (قوله وان ضبطه الخ) عطف على قوله ان صريح الخ (قوله بما مر)  
اى عن التهمة وشيخ الاسلام (قوله لانه) اى تركها كذلك (قوله ولو قال لا اكلم زيدا) (فروع) لو علق  
بتكليمها زيدا فكلمته وهو مجنون او سكران سكر ايسمع معه ويتكلم وكذا ان كلمته وهى سكرى لا السكر  
الطافح طلقت لوجود الصفة من يكلم غيره ويكلم هو عادة فان كلمته في نوم او اغماء منه او منها او كلمته وهى  
مجنونة او كلمته بهمس وهو خفض الصوت بالكلام بحيث لا يسمعه المخاطب او نادته من مكان لا يسمع منه  
وان فهمه بقرينه او جملته ريج اليه وسمع لم تطلق لان ذلك لا يسمى تكليما عادة وان كلمته بحيث يسمع سكنه  
لا يسمع لذهول منه او لشغل او لغط ولو كان لا يفيد معه الا صغاء طلقت لانها كلمته وعدم السماع لعارض  
وان كان اصم فكلمته ولم يسمع لاصم بحيث لم يكن اصم لسمع فقيل تطلق وقيل لا تطلق والا وجه كما قال  
شيخنا حمل الاول على من يسمع مع رفع الصوت والثاني على من لم يسمع ولو مع رفع الصوت ولو قال ان كلمت  
نأما او غائباعن البلد مثلا فانت طالق لم تطلق لانه تعليق بمستحيل كما لو قال ان كلمت ميتا او حمارا ولو قال  
ان كلمت زيدا فانت طالق فكلمت حائطا مثلا وهو يسمع فوجهان صحهما انها لا تطلق ولو قال ان كلمت  
رجلا فانت طالق فكلمت اباه او غيره من محارمها وزوجها طلقت لوجود الصفة فان قال قصدت منعها من  
مكالمة لرجال الاجانب قبل منه لانه الظاهر ولو قال ان كلمت زيدا او عمر فانت طالق بتكليم احدهما  
وانحلت فلا يقع بتكليم الاخر شىء وان كلمت زيدا وعمر فانت طالق لا بكلامهما معا او مرتبا او  
ان كلمت زيدا ثم عمر اوزيدا فاعمر اشترط تكليم زيدا ولا وتكليم عمر وبعده مترخيا في الاولى وعقب كلام  
زيد في الثانية نهاية ومعنى وبعض ذلك قد مر (قوله ثم) اى فى الايمان (قوله ولو قال ان فعلت الخ) تصويره  
ان يقول مثلا ان اكرمت زيدا وان اهنت عمر ابصر وان كلمت بكرا اه سيد عمر (قوله ولا انها متأخرة  
عن الاول ومتقدمة) وكان ينبغي التذكير لان الضمائر لقيد الوسط (قوله وهما) اى القيد المتأخر عن الكل  
والقيد المتقدم عليه (قوله يشمول اليوم) اى رجوعه (قوله وان امتنعت الخ) تطف على قوله ان فعلت  
الخ (قوله او متى مضى يوم كذا الخ) وفي فتاوى السيوطى مسئلة رجل عليه دين لشخص فطالبه فحلف المديون  
بالطلاق متى اخذت منى هذا المبلغ في هذا اليوم ما سكن في هذه الحارة ثم انه تعوض في المبلغ المذكور قاشا  
وانتقل من وقته فل اذا عا ديقع عليه الطلاق ام لا الجواب هنا امران الاول كونه تعوض بالمبلغ قاشا  
والحلف على اخذ هذا المبلغ المدعى به التابت فى الذمة وهو نقد او ما خذ غير المشار اليه فلا يقع الطلاق الا  
ان يريد بالاخذ مطلق الاستيفاء فيقع حينئذ عملا بنبته والثاني العود بعد النقلة فان لم يقع الطلاق وهى صورة  
الاطلاق فواضح وان وقع وهى صورة قصد مطلق الاستيفاء والحلف قد وقع على السكنى من غير تعييد  
فيحنت بالسكنى فى اى وقت كان اه سم بحذف (قوله ويؤيده) اى قوله لكن بشرط الخ (قوله ان  
لم تصل الخ) على حذف في متعلق بقول الكافى (قوله ان كان الخ) مقول قول الكافى والضمير لطر والحيز  
خفاء على عاقل ان من ترك دينه لذي نيا غيره أقبح حالا من تركه لالشئ لانه ارتكب قبيحين ترك دينه والاشتغال

من غير تردد ومن ثم أقي بعض شراح الوسيط في ان كلمت زيدا اليوم وعمر ايشمول اليوم لهما وان امتنعت من الحالم (قوله  
الاحتك بالهرب لان الامتناع ان يطالب فيمتنع او متى مضى يوم كذا مثلا ولم اوف فلا ندينه فاعسر لم يحنت لكن بشرط الاعسار من حين  
التعليق الى مضى المدة يؤيده قول الكافى ان لم تصل اليوم الظهر فحاضت في وقته ان كان قبل مضى ما يمكن فيه الفرض لم تطلق ولا طلقت

وفيد ذلك شيخنا بما إذا لم يغلب على ظنه عدم يساره وقت الوفاة ولا حث لانه تعليق بمحض الصفة اه وفيه نظر لان الامور المستقبلية يعدها التحقيق وما قرب منه غالبا فليس تعليقاً بذلك ولا يخالف ما تقرر افتاء ابن رزين في ان لم او فك حثك يوم كذا فاعسر بالوفاء فاحال به انه ان قصد بالوفاء الاعطاء حث او البراءة من الدين على اي وجه كان فلا لانه وجه ضعيف وان نقله جمع لانهم صرحوا او اشاروا لما مرده واما حث من خلف لا يفارق غريمه حتى يستوفي حقه منه بمفارقة له وان وجبت لما ياتي في الايمان ويظهر ان المراد بالا عسار هنا ما مرق الفليس ويحتمل ان يكون ما هنا اضييق فلا يترك له هنا جميع ما يترك له ثم ولما يترك له الضرورى لا الحاجى ولا اثر لقدرته على بعض الدين اذ لا يتعلق به بولا حث ونقل المزنى الاجماع على حث العاجز مؤول بما اذا قصد الحالف شمول اليمين لحالة العجز دون ما اذا لم يقصد ذلك لما دل عليه تفاريع الائمة في اعتبار الامكان في الحث فقد قالوا وحلف لي قصينه غدا فابرى او عجز لم يحث لان (١٤٥) التمكن شرط لاستقرار الحقوق الشرعية

وبحث الجلال البلقيني وسبقه اليه ان البرى انه لا يحث لو سافر الغريم اى قبل تمكنه من وفائه قال غيره وهو الظاهر لقوته بغير اختياره وان امكنه بالقاضى لان حمله عليه مجاز والخم على الحقيقة اولى قال بعض المتأخرين وحيث قلنا الاعسار كالا كراه فادعاه فالراجح قبوله اه وفي اطلاقه نظر لما مر انه لا يقبل دعواه الا كراهه الا بقرينة كحبس فكذا هنا ويؤيده قولهم في التفليس لا يقبل قوله فيه الا اذا لم يعمله مال ولو تعارضت بيننا تعليق وتنجيز قدمت الاولى لان معناه زيادة علم بسماع التعليق وعمله كما هو ظاهر ان لم يكن العمل بهما ولو قال كل زوجة في عصمتى طالق دخلت الرجعية وان ظن انها ليست في عصمتها كالمطلقة زوجته ظانا انها اجنبية ولما قبل

(قوله وفيد ذلك) اى عدم الحث (قوله اذا لم يغلب الخ) اى حين التعليق (قوله وما قرب منه) اى وغلبة الظن (قوله بذلك) اى بمحض الصفة (قوله ولا يخالف الخ) اى لا يعقل بخلافه (قوله ما تقرر) اى من عدم الحث (قوله انه الخ) على حذف الباء متعلق بالافتاء (قوله لانه الخ) متعلق لقوله ولا يخالف الخ (قوله وجهه ضعيف) اى والموافق للصحيح انه لا حث اذا عسر وان قصد بالوفاء الاعطاء اه سم (قوله وان نقله) اى ذلك الوجه (قوله او اشاروا) الظاهر انها اى او للتوزيع اى من الجمع الناقلين له من صرح برده ومنهم من اشار لرده اه سيد عمر (قوله لما مرده الخ) تنازع فيه الفعلان فاعمل الثانى (قوله واما حث الخ) جواب سؤال وارده على عدم الحث فى مسألة اليمين على الوفاء اذا عسر (قوله وان وجبت) اى المفارقة بنحو الاعسار (قوله لما ياتي الخ) متعلق بقوله واما حث الخ (قوله ونقل المزنى) جواب سؤال ظاهر البيان (قوله فابرى) ببناء المفعول (قوله لاستقرار الحقوق) لا يخلو عن شىء ولو قال لاداء الحقوق الخ لكان واضحا اه سيد عمر (قوله وببحث الجلال الخ) اى فى مسألة الحلف على وفاء الدين الخ (قوله لو سافر الغريم) اى الدائن (قوله بالقاضى) اى بتسليمه للقاضى (قوله عليه) اى على الوفاء ولو بالقاضى (قوله ويؤيده) اى اشتراط القرينة هنا ايضا (قوله وحله) اى التقديم (قوله ان لم يمكن الخ) كان اتحد تاريخهما ووجدت الصفة بعد العدة (قوله او لا وصلته) ظف على متى وقع الخ (قوله فلا يجوز) قضية ما اعتمده شيخنا الشهاب الرملى كايئناه فى الاقرار من ان الاشرى يجملى بين الذهب وقدر معلوم من الفضة انه يجوز من الفضة اه سم (قوله وممر) اى فى فصل بيان محل الطلاق اه كرى (قوله توزيعه) اى الطلاق الثلاث (قوله وله ان يعين فى ميتة الخ) تقدم فى فصل شك فى طلاق فلا أن الذى استقر عليه راي شيخنا الشهاب الرملى فى فتاويه انه انما يجوز فى ميتة ومبانه بعد وجود الصفة لاقبله اه سم (قوله ولو قال ان خرجت الخ) (فروع) لو قال لزوجته ان خرجت الا باذنى فانت طالق فاذن لها وهى لا تعلم او كانت مجنونة او صغيرة فخرجت لم تطلق وان اذن لها فى الخروج مرة فخرجت لم يقع وانحلت اليمين ولو اذن ثم رجع فخرجت بعد المنع لم يحث لحصول الاذن ولو قال كلما خرجت الا باذنى فانت طالق فإى

بدينا غيره وعكس بعضهم ذلك عجيب فليتأمل (لانه وجهه ضعيف) اى والموافق للصحيح انه لا حث اذا عسر وان قصد بالوفاء الاعطاء (قوله فلا يجوز) غير الذهب الاشرى لما مر قضية ما اعتمده شيخنا الشهاب الرملى كايئناه فى الاقرار من ان الاشرى يجملى بين الذهب وقدر معلوم من الفضة انه يجوز من الفضة المذكور من الفضة (قوله وله ان يعين فى ميتة وبائة بعد التعليق الخ) تقدم فى فصل شك فى طلاق فلا ان الذى استقر عليه راي شيخنا الشهاب الرملى فى فتاويه انه انما يجوز تعيينه فى ميتة ومبانه بعد وجود الصفة

(١٩- شروانى وابن قاسم - ثامن) فيما مر فى كل زوجة لى طالق وقال أردت غير المخاصمة لانه ثم أخرجهما بالنية مع وجود القرينة المصدقة ولو قال متى وقع طلاقى عليها كان معلقا بكذا فهو لغولان الواقع لا يعلق او لا وصلته عشرة اشرفية ولا نية له تعينت فلا يجوز غير الذهب الاشرى لما مر فى الافرار والبيع ولو علق على ضرب زوجته بغير ذنب فشمته فضر بها لم يحث ان ثبت ذلك ولا صدقت على ما مر فتحلف ومرا أنه لو حث ذوزوجات لم بنوا احداهن والطلاق ثلاث عينه فى واحدة ولا يجوز له توزيعه لمنافاته لما وقع عليه من البينة الكبرى وله ان يعين فى ميتة وبائة بعد التعليق لان العبرة بوقته لا بوقت وجود الصفة على المعتمد ولو حلف انه لا يطلق غريمه فهرب وأمكنه اتباعه حث لادعنى لا أطلقه لا أخلى سبيله كذا قيل وفيه وقفة بل المتبادر من أطلقه بأشراطلاقه بان أخرجه من الحبس أو اذن له فى الخروج او فى ذهابه عنى ولو قال ان خرجت مع اى الى الحمام فخرجت اولا فى فتاوى المصنف إن قصد منه من الاجتماع معها فى الحمام

مرة خرجت بلاذن طلقت لان كلما تقتضى السكرار كما مرو خلاصه من ذلك ان يقول لها اذنت لك ان تخرجى متى شئت او كلما شئت ولو حلف لا يخرج من البلد الا مع امراته فخر جالكن تقدم عليها بخطوات لم تطلق مغنى ونهاية (قوله حكم ما لو حلف الخ) عبارة المغنى ولو حلف لا ياكل من مال زيد فاضافه او نشر ما كولا فالتقطه او خطا زاد بهما واكل من ذلك لم يحنث لان الضيف يملك الطعام قليل الازدراد والمثلث تملك الملقوط بالاخذو الخلط فى معنى المع او ضة ولو حلف لا يدخل دار زيد مادام فيها فانتقل منها وعاد اليها ثم دخلها الخالف وهو فيها لم يحنث لا تنفاه الديومية بالا انتقال منها نعم ان اراد كونه فيها فنبغى الحنث قاله الاذرى اه وكذا فى النهاية الامسئلة النثر وخط الراد فنبه عليهم الرشىدى بمانصه الظاهر ان الضيافة ليس بقيد بل المدار على ما وجدت فيه العلة فيشمل نحو الاباحة كان اذن له فى الاكل من ماله او نحو ذلك فليراجع اه

(كتاب الرجعة)

(قوله هى بفتح الراء) الى قوله ويجاب فى المغنى والى قول المتن وتختص فى النهاية الا قوله واثرو هذا الى نعم وقوله وتنحصر صرائحها فيما ذكره وقوله ويظهر الى المتن (قوله بل هو الاكثر) اى فى الاستعمال والا فالقياس الفتح لانها اسم للبرة وهى بالفتح واما التى بالكسر فهى اسم للهيئة اه ع ش (قوله وشرع ارد مطلقة الخ) قال فى الروض ولا تسقط اى الرجعة بالاسقاط قال فى شرحه ولا بشرط الاسقاط انتهى اه سم (قوله بالشروط الاتية) اى فى قول المتن وتختص الرجعة بموطاة الخ (قوله محل الخ) عبارة المغنى ثلاثة مرتجع وصيغة وزوجة فاما الطلاق فهو سبب لاركن اه (قول المتن اهلية النكاح الخ) بان يكون بالغاعاقلا مختارا غير مرتد اه مغنى (قوله للحديث السابق) اى فى كتاب الطلاق اه ع ش (قوله ومرتد) اى وان اسلم اه ع ش (قوله من سكران) اى متعد بسكره مغنى وسم زاد ع ش واما غيره فا قوله كلها لاغية اه (قوله وسفيه الخ) اى ومفلس اه نهاية (قوله وعبد) ولو عتقت الرجعية تحت عبد كان له الرجعة قبل اختيارها قاله الزركشى نهاية ومغنى قال ع ش قوله كان له الرجعة اى ولا يسقط خيارها بتاخير الفسخ لعذرها فى انها انما اخرت رجاء البينة بانقضاء العدة وقوله قبل اختيارها اى للفسخ اه (قوله ولو بغير اذنولى) اى فى السفيه وسيد اى فى العبد اه ع ش (قوله بما اذا حكم الخ) ويحمله على فسخ صدر عليه وقلنا انه طلاق نهاية اى على المروج ع ش (قوله بصحة طلاقه) قال سم على المنهيج وانظر اذا طلق الصبي وحكم الحنبلى بصحة طلاقه لوليه الرجعة حيث يزوجه كاهو قياس المجنون اه اقول الظاهر ان له الرجعة قياسا على ابتداء النكاح وان كان بائنا عند الحنبلى لان الحكم بالصحة لا يستلزم التعدى الى ما يترتب عليها فان كان حكم بالصحة بموجبها وكان من موجبها عنده امتناع الرجعة وان حكمه بالموجب يتناول احتياج فى ردها الى عقد جديد اه ع ش (قوله لا يلزم من نفي الشيء بلا مكانه) اى فانه قد يكون مستحيلا كقولك هذا الميت لا يتكلم مثلا اه ع ش زاد الكردى بخلاف ام اه (قوله كامر) اى فى الشفعة اه كردى

لا قبله قال فى الروض (١) ولا تسقط اى الرجعة بالاسقاط قال فى شرحه ولا بشرط الاسقاط (قوله ماله حلف لا ياكل طعامه فاضافه) اى فلا يحنث شرخم راى فانه يملكه بالا زدراد فلا يصير طعامه فان اراد بلا ياكل لا يمتنع ولا يدخله فنه فالحنث ظاهر

(كتاب الرجعة)

(قوله وتصح من سكران) اى متعد (قوله وعبد ولو الخ) ولو عتقت الرجعة تحت عبد كان له الرجعة قبل اختيارها قاله الزركشى شرح مر (قوله واستشكل بانه لا يتصور وقوع طلاق عليه) قد يكون مقصود المستشكل انه لا فائدة فى هذا النفي لعدم تصور المنفى وايضا للمبتدأ من نفي الفقهاء الامكان لندرة ترتيبهم الاحكام على المحالات فالحكم بالغفلة بما لا يلىق بل غفلة عن معنى الاستشكل (قوله على انه لا يلزم من نفي الشيء بلا مكانه) اى اذا جعل الاشكال انه لا فائدة فى نفي صحة رجعة الصبي لانها فرع الطلاق وهو لا يتصور منه لم يندفع بالعلاوة المذكورة ولم يكن غفلة وكذا جعل ان المتبادر من نفي صحة الرجعة تصور الطلاق مع عدم

طلقت والا فلا ويقاس به نظائره وباقى اوائل الايمان حكم ما لو حلف لا ياكل طعامه فاضافه

(كتاب الرجعة)

هى بفتح الراء ويجوز كسر ها قيل بل هو الاكثر لعدة المرة من الرجوع وشرع ارد مطلقة لم تن الى النكاح بالشروط الاتية والاصل فيها الكتاب والسنة واجماع الامة واركنا محل وصيغة ومرتجع (شرط المرتجع اهلية النكاح) لانها كالنشأته فلا تصح من مكره للحديث السابق ومرتدان مقصودها الحل والردة تنافيه (بنفسه) فلا تصح من صبي ومجنون لنفسهما وتصح من سكران وسفيه وعبد ولو بغير اذنولى وسيد تغليبا لكونها استدامة وذكر الصبي وقع فى الدقائق واستشكل بانه لا يتصور وقوع طلاق عليه ويجاب بما اذا حكم حنبلى بصحة طلاقه على انه لا يلزم من نفي الشيء بلا مكانه كما مر اوائل الشفعة

(١) قول المحشى قال فى الروض الخ حق هذا ذكره بعد قوله كتاب الرجعة

وانما صحت رجعة محرم  
ومطلق امة معه حرة لان  
كلاهل للنكاح بنفسه في  
الجملة وانما منع منه مانع  
عرض له ولم تصح كما ياتي  
رجعة مطلق احدى زوجتيه  
مبهما ومثله على احدى وجهين  
مالو كانت معينة ثم نسيها  
مع اهليته للنكاح لو وجود مانع  
لذلك هو الا بهام واثرها  
دون وقوع الطلاق لانه مبني  
على الغلبة والسراية بخلاف  
الرجعة نعم لو شك في طلاق  
فراجع احتياطاً بان وقوعه  
اجزائه تلك الرجعة اعتباراً  
بما في نفس الامر كما ياتي  
(ولو طلق) الزوج (فجن)  
فللولى الرجعة على الصحيح  
حيث له ابتداء النكاح  
بان احتاجه كما مر لان الاصح  
صحة التوكيل في الرجعة  
واعترضت حكايته للخلاف  
بان هذا بحث للرافعي ويرد  
بان من حفظ حجة على من  
لم يحفظ (وتحصل) الرجعة  
بالصريح والكنائية ولو بغير  
العريية مع القدرة عليها فن  
الصريح ان ياتي (براجعتك  
ورجعتك) وارجعتك (اي  
بواحد منها الشيوعاً وورودها  
وكذا ما اشتق منها كانت  
مراجعة او مرتجعة كما في  
التتمة ولا يشترط اضافتها  
اليه بنحو الى او الى نكاحي  
لكنه مندوب بل اليها  
كفلانة او لضميرها كما ذكر  
او بالاشارة كهذه فجرد  
راجعت لغو) والاصح ان  
الرد والامساك

(قوله فلاستشكال غفلة الخ) رده سم راجعه (قوله وانما صحت) الى قول المتن فلاصح في المغنى الا قوله واثراً  
هذا الى نعم وقوله بالصريح والكنائية (قوله لان كلاهل الخ) قد يعكر عليه ما قدمه في المكره فلو علل بتغليب  
الاستدامة كما في شرح الروض لكان واضحاً اه رشيدى (قوله في الجملة) اى ولو بالتوكيل فيه في الجملة  
اه سم (قوله مانع الخ) وهو الاحرام ووجود الحرة في نكاحه (قوله كما ياتي) اى في شرح ولا تقبل تعليقا  
(قوله رجعة مطلق احدى زوجتيه مبهما الخ) قد يخرج هذا التصوير ما لو راجع احدهما بعينها او كل  
واحدة بعينها ثم عينا في صورة الا بهام او تذكرها في صورة النسيان فتجزىء الرجعة وهو قياس ما ياتي في قوله  
نعم لو شك الخ سم على حجة اه ع ش وياتي عن السيد عمر ما يوافق ولان عقب كلام سم المذكور بما نصه انما  
يتم هذا الاخراج لو كان مبهما صفة للارتجاع والظاهر انه صفة للطلاق اه (قوله على احدى وجهين الخ)  
عبارة فتح الجواد نعم لو طلق معينة ثم نسيها صح ان يراجع المطلقة مبهما في احدى وجهين يظهر تر جيحه كما بينته  
في الاصل انتهت اه سيد عمر (قوله واثراً) اى الا بهام هذا اى عدم الصحة المار في قوله ولم يصح كما ياتي  
اه سم عبارة الكردي قوله واثرها اى اثر الا بهام هنا بان يمنع الرجعة دون وقوع الطلاق فانه لا يمنع اه  
فكان نسخ الشارح مختلفة (قوله دون وقوع) المتبادر منه ان المغنى انه لم يؤثر الوقوع وهو خلاف المراد  
وانما المراد انه لم يؤثر عدم الوقوع بل جامعه الوقوع فكان المناسب ان يقول دون عدم الوقوع فتأمل اه  
سم (قوله لانه) اى الطلاق اه سم (قوله والسراية) عطف تفسير للغلبة بعنى غلبة الواقع وسرايته غير  
الواقع في بعض الطلقة فان البعض الواقع يسرى الى غيره اه كردي (قوله كما ياتي) اى في شرح وتختص  
الرجعة بموطوء اه كردي (قوله بان احتاجه) اى المحنون الوطء (قوله كما مر) اى في باب النكاح  
(قوله لان الاصح صحة التوكيل الخ) اى والخلاف في صحتها من الولي مبني على صحة التوكيل فيها كما صرح به  
الجلال المحلى وكان على الشارح ان يصرح به ايضا اه رشيدى (قوله ويرد الخ) على انه اذا اعتدى ببحث  
الرافعي في الاحكام فليعتد به في اجراء الخلاف اذ لا وجه للفرق اه سم (قوله بان من حفظ حجة) عبارة  
المغنى واجيب باحتمال وقوف المصنف على نقل الوجهين عن الاصحاب اه (قوله بالصريح والكنائية)  
هذا الصنيع لا ينسجم مع قول المصنف الاقنى كما لا يخفى اه رشيدى (قوله مراجعة الخ) اى او مسترجعة  
ونحو ذلك اه مغنى (قوله ولا يشترط الخ) هل هو شامل لنحو انتم مراجعة ظاهر كلامه نعم غير انه لا يخلو  
عن شيء لانه حينئذ يخلو عن اسناد الرجعة اليه بالسكينة بخلاف نحو راجعتك فليأمل اه سيد عمر (قوله  
ولا يشترط اضافتها الخ) اى في راجعتك الخ وفيما اشتق منها اه ع ش (قوله بل اليها) اى بل يشترط  
الاضافة اليها اه ع ش عبارة المغنى والروض مع شرحه (تنبيه) لا يكتفى بمجرد راجعت او ارجعت او  
نحو ذلك بل لا بد من اضافة ذلك الى مظهر كراجعت فلانة او مضمرك راجعتك او مشار اليه كراجعت هذه  
ولو قال راجعتك للضرب او الاكرام او نحو ذلك لم يضر في صحة الرجعة ان قصد ها او اطلق لان قصد ذلك  
دون الرجعة فيضرب فيسأل احتياطاً لانه قد يبين ما لا يحصل به الرجعة فان مات قبل السؤال حصلت الرجعة لان  
اللفظ صريح اه (فجرد راجعت لغو) ينبغى ان يستثنى منه ما لو وقع جوازا لقول شخص له راجعت  
امر تلك التماساً كما تقدم نظيره في طلقت جوازا بالملتهس الطلاق منه ونقل عن سم في الدرس ما يصرح به

تصوره هنا (قوله في الجملة) اى ولو بالتوكيل فيه في الجملة (قوله احدى زوجتيه مبهما الخ) قد يخرج هذا  
التصوير ما لو راجع احدهما بعينها او كل واحدة بعينها ثم عينا في صورة الا بهام او تذكرها في صورة  
النسيان فتجزىء الرجعة وهو قياس ما ياتي في قوله نعم لو شك الخ (قوله واثراً) اى الا بهام هذا اى عدم الصحة  
المار في قوله ولم تصح كما ياتي الخ شرح مر (قوله دون وقوع) المتبادر منه ان المغنى انه لم يؤثر الوقوع وهو  
خلاف المراد انما المراد انه لم يؤثر عدم الوقوع بل جامعه الوقوع فكان المناسب ان يقول دون عدم الوقوع  
فتأمل اه (قوله لانه) اى الطلاق مبني الخ (قوله ويرد الخ) اقول على انه اذا اعتدى ببحث الرافعي في الاحكام  
فليعتد به في اجراء الخلاف اذ لا وجه للفرق (قوله في المتن) وتحصل براجعتك قال في الروض وشرحه وقوله

وما اشتق منهما (صريحان) لورودهما في القرآن والاول في السنة أيضا ومن ثم كان أشهر من الامساك بل صوب الاسنوى انه كناية كانهصر عليه وتنحصر صرائحها فيما ذكر (وان) (١٤٨) التزويج والنكاح كنايةتان لعدم شهرتهما في الرجعة سواء اتى باحدهما وحده

اه ع ش ( قوله وما اشتق منهما ) صريح هذا العطف ان المتن على ظاهره من كون المصدرين من الصريح وهو خلاف ما في شرح المنهج عبارة مع المتن وذلك اما صريح وهو رد ذلك الى ورجعتك وراجعتك وامسكتك الى ان قال وفي معناها سائر ما اشتق من مصادرها كانت مراجعة الخ اه رشيدى ويمنع دعوى الصراحة احتمال كون ذلك العطف تفسيريا وقول الشارح الاقوى يظهر ان منها اى الكناية انت رجعة الخ ( قوله بل صوب الاسنوى الخ ) ضعيف ع ش ( قوله انه ) اى الامساك ( قوله لعدم شهرتها ) الى قوله خلافا لجمع في المغنى ( قول المتن وايقل رددتها الى الخ ) يظهر ان نية الرجعة المعبر عنها بلفظ الرد تغنى عن الاضافة اخذ ان عدم اشتراطها بناء على ان الرد كناية اه سيد عمر ( قوله المتبادر الخ ) خبر ان ( قوله فاشترط ذلك ) اى الاضافة الى الزوج ( قوله لينتخ الخ ) متعلق بقوله فاشترط الخ ( قوله ان الامساك كذلك ) اى مثل الرد واعتمد انه لا يشترط في الامساك اضافة اليه بكرى في حواشى المحلى واعتمد السنباطى في حواشيه على المحلى اشتراط الاضافة اه سيد عمر ( قوله لكن جزم البغوى الخ ) معتمد اه ع ش ( قوله بنسب ذلك ) اى الاضافة الى الزوج فيه اى الامساك ( قوله ومن ثم لم تحتج لولى الخ ) عبارة المغنى ولا يشترط رضا الزوج ولا رضا وليها ولا سيدها اذا كانت امة ويسن اعلام سيدها ولا تسقط الرجعة بالاسقاط اه ( قوله بل يندب ) اى الاشهاد ( قوله على عدمه ) اى عدم وجوب الاشهاد ( قوله ويسن الاشهاد الخ ) عبارة المغنى والنهاية فان لم يشهد استحب الاشهاد عند اقراره بالرجعة خوفا من جحودها فان اقراره بها في العدة مقبول لقدرته على الانشاء اه ( قوله مطلقا ) اى نوى أم لا اه ع ش ( قوله ولو بفتح ان من غير نحوى ) كما بحثه الاذرى كذا في النهاية وهو محل تأمل فقد قال في المغنى والاسنى وينبغى كما قال الاذرى ان يفرق بين النحوى وغيره فيستفسر الجاهل بالعربية اه اللهم الا ان ثبت ان الاذرى كلامين متغايرين وقد يقال لا تغاير لان صاحب النهاية والشارح اعتمد بعض بحث الاذرى وهو التفصيل بين النحوى وغيره في الاثبات بان المفتوحة لم يعتمد الاستفسار المذكور لان الظاهر من حاله ارادة التعليق ولهذا لم يتعرض الاصحاب فيما تقدم في الطلاق للاستفسار بالكيفية هذا والقلب الى اعتبار الاستفسار هنا وفي الطلاق اميل الان يطرد العرف عند عوام ناحية استعمال المفتوحة في التعليق فلا يبعد عدم اعتباره اه سيد عمر ( قوله ولا توقيتا ) الى قول المتن وتختص في المغنى الا قوله وبه فارق الى ويرد ( قوله ولا توقيتا الخ ) شمل ما لو قال

كثر زوجتك أو مع قبول بصورة العقد) وليقل رددتها الى اولى نكاحي) حتى يكون صريحا لان الرد وحده المتبادر منه الى الفهم ضد القبول فقد يفهم منه الرد الى اهلها بسبب الفراق فاشترط ذلك في صراحته خلافا لجمع لينتقى ذلك الاحتمال وبه فارق عدم الاشتراط في رجعتك مثلا وقضية كلام الروضة واصحابنا ان الامساك كذلك لكن جزم البغوى كما نقلاه بعد عنه و اقراره بنسب ذلك فيه (والجديد انه لا يشترط لصحة الرجعة (الاشهاد) عليها بناء على الاصح انها في حكم الاستدامة ومن ثم لم تحتج لولى ولا لرضاها بل يندب لقوله تعالى فاذا بلغن اجلهن اى قاربن بلوغه فامسكوهن بمعروف او فارقوهن بمعروف واشهدوا ذوى عدل منكم وصرفه عن الوجوب اجماعهم على عدمه عند الطلاق فكذا الامساك ويسن الاشهاد ايضا على الاقرار بها في العدة على الاوجه خوف الانكار واذا لم يجب الاشهاد عليها (فتصح بكناية) مع النية كما خبرت رجعتك لانه يستقل بها كالطلاق وزعم الاذرى وغيره ان المذهب عدم صحتها بها مطلقا

راجعت مثلا بلا اضافة الى مظهر او مضمحل لا يجوز فلا بد من اضافة اليه كراجعت فلانة او راجعتك او راجعتك كما صرح به الماوردى وغيره وقوله راجعتك للضرب او لا كرام او نحوهما لا يضر في صحة الرجعة الا ان قصد هادون الرجعة فيضرب فتحصل الرجعة فيما اذا قصد هادون او اطلق فيسئل احتياطا لانه قد يبين ما لا تحصل به الرجعة فان مات قبل السؤال حصلت الرجعة لان اللفظ صريح اه وما ذكره المتن اى متن المنهاج والشرح من الصرائح هو ما ذكره في الروض وشرحه مع زيادته راجعتك للضرب او لا كرام على ما تبين ومع مخالفة الروض في صراحة الامساك تبعالا لاسنوى ثم قال في شرحه وقد علم من كلامه ان صرائح الرجعة منحصرة فيما ذكره على ما تقرر فلا تجزى في غير به صرح الاصل قال لان الطلاق صرائحه محصورة مع انه ازال الحل الرجعة التي تحصله اولى اه ويوافق ذلك قول الشارح اى ابن حجر وتنحصر صرائحها فيما ذكره وحينئذ فالتبعية في قول الشارح فن الصرائح الخ متعاقبا قبل قول المتن والاصح ان الرد الخ لا يجمع ما ذكره المتن والشرح (قوله فاشترط ذلك في صراحته خلافا لجمع الخ) كذا شرح مر ( قوله بل يندب ) اى الاشهاد لقوله تعالى فاذا بلغن الخ الاية ظاهرا الاية طلب الاشهاد على المفارقة ايضا (قوله كراجعتك ان شئت ولو بفتح ان من غير نحوى) قال في الروض ولا يضر راجعتك ان شئت او ان بفتح ان لا كسر اه قال في شرحه قال الاذرى وينبغى ان يفرق بين النحوى وغيره فيستفسر الجاهل بالعربية

ويظهر ان منها انت رجعة كانت طلاق (ولا تقبل تعليقا) راجعتك راجعتك ان شئت ولو بفتح ان من غير نحوى وان قلنا انها استدامة كاختيار من أسلم على أكثر من أربع ولا توقيتا كراجعتك شهرا



واستفيد من المتن عدم صحة رجعة مبهمه كالو طلق إحدى زوجتيه ثم قال راجعت المطلقة لان ما لا يقبل التعليق لا يقبل الابهام (ولا تحصل بفعل كوطه) وإن قصد به الرجعة لان ابتداء النكاح لا يحصل بالفعل وبه فارق حصول الاجازة والفسخ به في زمن الخيار لان الملك يحصل به كالسبي قيل رد عليه اشارة الاخرس المفهومة والكتابة فانها تحصل بهما مع كونهما فعلا ويرد بانها الحقا بالقول في كونها كنايةتين او الاولى صريحة وكذا و طء وتمتع كافر اعتقده رجعة وترافعوا اليها أو أسلموا فذكرهم عليه كآقهرهم في (١٤٩) العقد الفاسد بل أولى (وتختص الرجعة

بمطوعة) ولو في الدبر ومثلا مستدخلة مائه المحترم على المعتمد اذ لا عدة على غيرهما والرجعة شرطها العدة ولا يشترط على المعتمد تحقق وقوع الطلاق عند الرجعة فلو شك فيه فراجع ثم بان وقوعه صحت كما لو زوج أمة أبيه طائنا حياته فبان ميتا (طلقت) بخلاف المفسوخة لانها انما أنيطت في القرآن بالطلاق ولان الفسخ لدفع الضرر فلا يليق به ثبوت الرجعة والطلاق المقر به او الثابت بالبينه يحمل على الرجعي ما لم يعلم خلافه (بلا عوض) بخلاف المطلقة بعوض لانها مملكت نفسها بما بذلته (لم يستوف عدد طلاقها) فان استوفى لم تحل الا بمحل (باقية في العدة) فتمتع بعدها ويتردد النظر فيها لو قارنت الرجعة انقضاء العدة وصريح قولهم لو قال لها انت طالق مع انقضاء عدتك لم يقع عدم صحة الرجعة حينئذ ثم رايته

راجعتك بقية عمرك فلا تصح الرجعة وقد يقال بصحتها لان قوله ذلك معناه أنه راجعها بقية حياتها اه ع ش (قوله واستفيد من المتن) اي بواسطة القاعدة الاتية اه رشیدی وهي قول الشارح لان ما يقبل التعليق لا يقبل الابهام عبارة المغنى وبقي من شروط المرتجعة كونها معينة فلو طلق إحدى زوجتيه واهم ثم راجع او طلقهما ثم راجع احدهما لم تصح الرجعة اه (قوله عدم صحة رجعة مبهمه) يؤخذ من هذا انه لو راجع معينة ثم اختارها للطلاق صحت اه سيد عمر وتقدم عن سم ما يوافق (قول المتن ولا تحصل بفعل) ولا تحصل ايضا بانكار الزوج طلاقها اه نهاية (قوله به) اي بالوطء من المشتري في الاول ومن البائع في الثاني (قوله ويرد بانهما الحقا الخ) عبارة المغنى (تنبيه) هل الكتابة بالتاء الفوقية كالكناية اولا مقتضى كلام الشيخين الاول وهو المعتمد اما الاخرس فتصح منه بالاشارة المفهومة فان فهمها كل احد فصریحة او فطنون فقط فكناية وبالكناية بالفوقية لعجزه فلا ياتي فيه الخلاف اه بخذف (قوله او الاولى صريحة) ينبغى التفصيل سم اقول وهو كذلك بلا شك كما صرح به المغنى وهو مراد الشارح ايضا الا أن تعبيره لا تخلو عن قلاقة فكان الظاهر أن يقول في كون الكتابة كناية والاشارة صريحة أو كناية اه سيد عمر (قوله وكذا و طء الخ) اي كالاشارة المفهومة من الاخرس و طء الخ في حصول الرجعة بذلك عبارة النهاية وتحصل بوطء الخ (قول المتن بمطوعة) اي وإن لم تنزل بكارتها بان كانت غورا اذ لا ينقص عن الوطء في الدبر رسم على حج اه ع ش (قوله ولو في الدبر) الى قوله ولا يشترط في النهاية والمغنى (قول المتن طلقت) اي ولو بتطبيق القاضي على المولى ويكنى في تخليصها منه اصل الطلاق فلا يقال ما فائدة طلاق القاضي حيث جازت الرجعة من المولى اه ع ش (قوله بخلاف المفسوخة) الى قول المتن محل الحل في النهاية الا قوله ويتردد النظر الى وذلك وكذا في المغنى الا قوله ولان الفسخ الى المتن وقوله بما بذلته (قول المتن بلا عوض) وان قال لها انت طالق طلبة تملكين به نفسك اه ع ش (قوله بما بذلته) الاولى بما اخذه ليشمل خلع الاجنبى اه رشیدی (قوله فان استوفى الخ) الفاء للتعليل لا للتفريع (قوله عدم صحة الرجعة) خبر وصريح قولهم (قوله وذلك) راجع الى قول المتن باقية في العدة (قوله فلا تعضلوهن) اي تمنعهن اه ع ش (قوله فلو بقيت الرجعة) أى حقها (قوله ويلحق بها) أى بعدة الطلاق (قوله حلت الخ) أى ويمتع عليه التمتع بها مادامت حاملا فلو لم يراجع حتى وضعت وراجع صحت الرجعة ايضا لوقوعها في عدته اه ع ش (قوله في عدة الحمل السابقة الخ) ولو قال بدل قوله باقية الخ لم تنقض عدتها لشملة هذه الصورة اللهم الا ان يحمل البقاء في كلامه على بقاء اصل العدة اه معنى (قوله لا ما بعد مضى الخ) عطف على قوله اما قبلها (قوله فيما اذا خالطها) اي مخالطة الا زواج بلا و طء اه معنى (قوله اي قابلة) الى قول المتن او انقضاء اقراء في النهاية (قوله فذكره) اي لم يستوف الخ (قوله اسلمت) اي واستمر زوجها على الكفر (قول المتن لا مرتدة) وكذا لو ارتد الزوج او ارتد معا وضابط ذلك انتقال احد الزوجين الى دين يمنع دوام

اه (قوله ويرد بانهما الحقا الخ) كذا شرح مر (قوله او الاولى صريحة) ينبغى التفصيل كالطلاق (قوله) في المتن وتختص الرجعة بمطوعة) اي وإن لم تنزل بكارتها بان كانت غورا كما هو ظاهر اذ لا ينقص عن الوطء في الدبر (قوله ولو في الدبر ومثلا الخ) اي فلا يرد على التعليق

مصرحاً به وذلك لقوله تعالى فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن فلو بقيت الرجعة بعد العدة لما أبيح النكاح والمراد عدة الطلاق فلو وطئها فيها لم يراجع الا فيما بقي منها كما يذكره ويلحق بها ما قبلها فلو وطئت بشبهة خملت ثم طلقها حلت له الرجعة في عدة الحمل السابقة على عدة الطلاق كارجحه البلقنى لا ما بعد مضى صورتها فيما اذا خالطها فانه بعد ذلك تمتع رجعتها وان لم تنقض عدتها حقيقة ومن ثم لحقها الطلاق (محل الحل) اي قابلة لان محل للراجع وهذا لكونه اعم يغنى عن لم يستوف عدد طلاقها فذكره ايضا (لا) مطلقة أسلمت فراجعها في كفره وان أسلم بعد ولا (مرتدة) أسلمت بعد لان مقصود الرجعة الحل وتخلف الزوج أو ردتا تنافيه

نوعاً من الحل كالنظر والخلو  
(ولما ادعت انقضاء عدة  
اشهر) لكونها آيسة اولم  
تحض اصلاً (وانكر صدق  
بيمينه) لرجوع اختلافها  
إلى وقت الطلاق وهو يقبل  
قوله في أصله فكذا في وقته  
إذ من قبل في شيء قبل في  
صفته وإنما صدقت بيمينها  
في العكس كطقتك في  
رمضان فقالت بل في شوال  
لأنها غلظت على نفسها  
بتطويل العدة عليها نعم  
تقبل هي بالنسبة لبقاء  
الثقة قيل فالأولى التعليل  
بان الأصل عدم الطلاق في  
الزمن الذي يدعيه ودوام  
استحقاق الثقة ويقبل هو  
بالنسبة لحل نحو اختها ولو  
مات فقالت انقضت في حياته  
لزمها عدة الوفاة ولا ترثه  
وقيد القفال بالرجعي  
واخذ منه الأذرعى قبولها  
في البائن ولو ماتت فقال  
وارثها انقضت وانكر  
المطلق ليرثها فالذي يتجه  
تصديق المطلق في الأشهر  
والوارث فيما عداها كافي  
الحياة ولأن الوارث يقوم  
مقام المورث إلا في نحو  
حقوق العرض كالخسد  
والغنية وعلى ما فصلته  
يحمل إطلاق بعضهم  
تصديقه وبعضهم تصديق  
الوارث (أو وضع حل لمدة  
إمكان وهي من تحيض لا  
آيسة) وصغيرة كما باصه  
وحذفها لإلتاقي اختلاف

النكاح اه معنى (قوله وصحت) إلى قوله فالأولى في المعنى (قوله وصحت رجعة المحرمة الخ) أى فلا يرد  
على التعليل اه سم وعبرة المعنى (تنبيه) لا يرد على المصنف رجعة المحرمة فإنها صحيحة مع عدم إفادة  
رجعتها حل الوطء لأن المراد قبول نوع من الحل وقد افادت حل الخلو (قول المتن ولما ادعت) أى  
المعتدة البالغة العاقلة أما الصغيرة والمجنونة فلا يقع الاختلاف معها لأنه لا حكم لوطئها اه معنى (قوله  
في أصله) أى في أصل الطلاق (قوله إذ من قبل) أى قبل قوله في شيء (قوله في العكس الخ) أى بان ادعى الانقضاء  
وأنكرت كان يقول طقتك في رمضان الخ (قوله لأنها غلظت الخ) فهلا صدقت بلايين وإن لم تستحق النفقة  
بدونها اه سم (قوله نعم تقبل هي الخ) هذا الاستدراك بالنسبة للتعليل وهو التغليظ لا للعمل إذ قولها  
مقبول فيها اه سيد عمر عبارة الرشيدى هذا الاستدراك على ما فهم من التعليل بالتغليظ من أنها لا تقبل إلا  
فيما فيه تغليظ عليها اه (قوله فالأولى التعليل الخ) أى بدل قوله لأنها غلظت الخ عش و سم (قوله  
ويقبل هو الخ) عطف على قوله نعم تقبل هي الخ اه عش (قوله فقالت) أى الرجعية عش (قوله لزمها  
عدة الوفاة) أى لعدم تصديقها ولعل هذا في الأشهر ففي غيرها لا تلزمها التصديق فيها وقد يؤيد هذا قوله  
الآتى والوارث فيما عداها الخ اه سم وسيأتى عن الرشيدى ما يوافقه (قوله وقيد القفال الخ)  
معتمد اه عش (قوله واخذ منه الأذرعى الخ) لعل هذا الأخير متين لأننا وإن تحققت بقاء العدة في البائن  
لكنها لا تنتقل لعدة الوفاة عش و سم عبارة الرشيدى وجه الأخذ أن قولهم لزمها عدة الوفاة هو فرع عدم  
قبولها في انقضاء العدة وقد قيد القفال بالرجعية فاقضى القول في البائن ولعل الصورة أنها ادعت انقضاء  
العدة من غير أن تفصل أنها بالأقراء أو بالأشهر أو بالحمل كما هو ظاهر كلام الشارح أما إذا ادعت شيئاً من ذلك  
فيجوز فيه حكمه المقرر في كلامهم ويحتمل قبولها مطلقاً فيراجع اه وقد مر آنفاً عن سم ما يوافق  
الأول (قوله ماتت) أى الرجعية عش (قوله والوارث الخ) أى حيث ادعاه في زمن يمكن فيه ذلك وقوله  
فيما عداها أى من الحل والأقراء وقوله تصديقه أى الزوج اه عش (قول المتن أو وضع حل) حى أو  
ميت كامل أو ناقص ولو مضى ولا بد من انفصال كل الحمل حتى لو خرج بعضه فراجعها وصحت الرجعة ولو ولدت  
ثم راجعها ثم ولدت آخر لدون ستة أشهر وصحت الرجعة ولو إلا فلانهاية ومعنى قال عش والاقرب أنه يكفي في  
صحة الرجعة بقاء الشعر وحده لأنه يصدق عليه حينئذ أنه لم يفصل بتامه لشغل الرحم بشيء منه اه (قول  
المتن لمدة إمكان) وسيأتى بيانها بقول المصنف وإن ادعت ولادة تام فامكانه الخ اه معنى (قوله وصغيرة)  
إلى قول المتن أو سقط في المعنى إلا قوله عددية إلى المتن (قوله وحذفها) أى الصغيرة (قوله دون نحو نسب  
الخ) وفرق بان المرأة غير مؤتمنة في النسب وبان الامة تدعى بالولادة زوال ملك متيقن اه معنى عبارة سم  
أى فلا يقبل قولها فيها إلا بينة اه (قوله لأنها مؤتمنة الخ) تعليل لتصديقها بالنسبة لانقضاء العدة ولم يعمل  
عدم قبول قولها في النسب والاستيلاء مع أن العلة جارية فيها فكان القياس القول إلا أن يقال لما كان  
النسب والولادة متعلقين بالغير وامكنت إقامة البينة على الولادة لم يقبل قولها فيها بخلاف انقضاء العدة لتعلقها

(قوله لأنها غلظت على نفسها الخ) فهلا صدقت بلايين وإن لم تستحق النفقة بدونه (قوله فالأولى) أى من  
التعليل بأنها غلظت على نفسها (قوله لزمها عدة الوفاة) أى لعدم تصديقها ولعل هذا في الأشهر ففي غيرها  
لا يلزمها لتصديقها فيه وقد يؤيد هذا قوله الآتى والوارث فيما عداها الخ (قوله واخذ منه الأذرعى الخ)  
لعل هذا الأخذ متعين لأن المعتدة عن بائن لا تنتقل إلى عدة الوفاة بل قضية هذا أنه لا يلزمها عدة الوفاة ولو لم  
يكن القول قولها إذ غاية الأمر أنها في عدة بائن وهي لا تنتقل (قوله فالذى يتجه الخ) كذا شرح مر (قوله  
دون نحو نسب) لا يقال هذا مخالف ما تقرر من أنه إذا اتت الزوجة بولد لا مكان لحقه ولا ينتفى عنه إلا بنفيه  
بشرطه لا نأمنع المخالفة إذ ذاك فيما إذا سلم أنها اتت به وما هنا إذا نكر إتيانها به وهذا ظاهر لكنه قد  
يلتبس قبل التأمل اه (قوله واستيلاء) أى في الامة (قوله دون نحو نسب واستيلاء) أى فلا يقبل  
قولها فيها إلا بينة

فسياتي واما الآيسة والصغيرة فانهما لا يجبلان وكذا من لم تحض ولا ينافيه إمكان حملها لانه نادر (ولو ادعت ولادة ولد تام) في الصورة الانسانية (فامكانه) اي اقله (سنة اشهر) عديدة لاهلالية كما يحتمه البلقيني اخذاما ياتي في المائة والعشرين (ولحظتان) واحدة اللوطه وواحدة للوضع وكذا في كل ما ياتي (من وقت) إمكان اجتماع الزوجين بعد (النكاح) لثبوت النسب بالامكان وكان أقله ذلك لما استنبطه العلماء اتباعا على كرم الله وجهه من قوله تعالى وحمله وفصاله ثلاثون شهرا مع قوله وفصاله في (١٥١) عامين (أو) ولادة (سقط مصور فماتة

وعشرون يوما) عبروا بها دون اربعة اشهر لان العبرة هنا بالعدد دون الالهة (ولحظتان) بما ذكر الخبر الصحيحين ان احدهما يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوما ثم يكون علقه مثل ذلك ثم يكون مضغة مثل ذلك ثم يرسل الملك فينفخ فيه الروح وقدم على خبر مسلم الذي فيه إذا مر بالنطفة اثنتان وأربعون ليلة بعث الله إليها ملكا فصورها لانه أصبح وجمع ابن الاستاذ بان بعثه في الأربعين الثانية للتصوير وبعد الأربعين الثالثة لنفخ الروح فقط قيل وهو حسن لكن يلزم عليه ان دلالة في الخبر انه ويجب ان ابتداء التصوير من أوائل الأربعين الثانية ثم يستمر يظهر شيئا فشيئا إلى تمام الثالثة فحينئذ يرسل الملك لتامه ولنفخه او الامر يختلف باختلاف الاشخاص واخذوا بالاكثر لانه المتيقن وحينئذ فالدلالة في الخبر باقية على كل من هذين الجوابين ثم رايه الرافعي وآخرين صرحوا بان الولد يتصور في ثمانين وحمل على مبادئ التصوير ولا ينافي

بها فصدقت فيها اه عش (قوله فسياتي) أي في المتن الآتي على الاثر اه رشيدى (قوله فانهما لا يجبلان) أي فلا يصدقان وينبغي ان محله في الامة ما لم تضافه الى وقت يتاقي حملها فيه كان ادعت انها حامل قبل سن الياس بزم يمكن اضافة الحمل الذي ادعت وضعه فيه اه عش (قوله لا يجبلان) كان الظاهر الثاني (قوله) امكان حملها (الخ) وهو المعتمد فيحمل كلامه هنا على الغالب اه معنى (قوله لانه) اي حملها (قوله) في الصورة الانسانية (متعلق بالتام اي ان المراد تمامه في الصورة الانسانية وان كان ناقص الاعضاء رشيدى وعش (قوله أي أقله) أي أقل مدة تمكن فيها ولادته اه معنى (قوله عديدة لاهلالية الخ) قديم بعد هذا الاخذ كون الوارد هنا في النص الاشهر وهي في الشرع الهلالية وشم الوارد عدد الايام فتقيد بهادون الاشهر والحاصل انه مستبعد نقلا لمنافاته لظاهر كلامهم ومدركا لما ذكره سيد عمر (قوله للوطه) ونحوه نهاية اي كاستدخال المني عش (قوله امكان اجتماع الزوجين الخ) اي احتماله بالفعل عادة خلافا للحنفية اه رشيدى (قوله لما استنبطه العلماء الخ) اي فاذا كان فصاله في عامين وهما مدة الرضاع كان الباقي ستة اشهر وهي مدة الحمل اه يجزى (قوله بما ذكر) اي من وقت امكان اجتماع الزوجين بعد العقد معنى وسم (قوله لخبر الصحيحين) (فائدة) لا ولد في الجنة اماما رواه الترمذى اذا اشتبهى الوادى الجنة كان وضعه وحمله في ساعة كما يشتهى فحمول على انه لو اشتبهه لكان لكنه لم يشتهى اه معنى (قوله الذى الخ) صفة الخبر وقوله اذا مر الخ مراد اللفظ مبتدأ مؤخر وفيه خبره والجملة صلة الذى (قوله بان بعثه في الأربعين الثانية) اي الذى في خبر مسلم وقوله وبعد الاربعين الثالثة اي الذى في خبر الصحيحين (قوله ان لدلالة) اذ قد وجد التصوير قبل مائة وعشرين اه سم (قوله ويجاب) اي عن طرف ابن الاستاذ اه رشيدى (قوله لتامه) الاولى اسقاطه الا ان يجعل هو مفعولا له حصولا وقوله ولنفخ تحصيليا (قوله بالاكثر) وهو مائة وعشرون (قوله وحينئذ) يغنى عنه قوله على كل الخ (قوله ولا ينافي) اي الحمل المذكور ما ذكرته وهو ان ابتداء التصوير من أوائل الأربعين الثانية (قوله تخطيطه الخ) اي تصويره اه كردى (قوله بما ذكر) اي من وقت امكان الاجتماع اه معنى للخبر الاول الى قوله واطال جمع في المعنى (قوله شهادة القوابل) اي اربع منهن على ما يفهمه اطلاقه كابن حجب لكن عبارة الشارح في العدد عند قول المصنف وتنقض مضغة الخ فاذا اكتفى بالاخبار بالنسبة للبطن فيكتفى بقبالة كما هو ظاهر اخذان قو لهم لمن غاب زوجها فاخبرها عدل بموته ان تزوج باطنا اه ويمكن حمل ما هنا من اشتراط الاربع على الظاهر كما لو وقع ذلك عند خا كم دون الباطن اه عش (قوله بان تطلق) الى قول المتن ويحرم الاستمتاع في النهاية (قوله ثم تحيض الاقل) اي يوما وليلة ثم تظهر الاقل اي خمسة عشر يوما اه معنى (قوله ثم تطعن) بضم العين من باب قتل ويجوز فتحهما من باب نفع كما يؤخذ من عبارة المصباح اه عش (قوله لتيقن الخ) متعلق بقوله ثم تطعن الخ وقوله فليست بهذه اللحظة أى لحظة الطعن في الحيض (قوله فلا تصح الرجعة الخ) عبارة المعنى فلا تصح الرجعة ولا لغيرها من اثر نكاح المطلق كارتوان او هم كلام المصنف خلافا اه (قوله هذا) اي ما في المتن (قوله فلا تحسب) أي المبتدأة الطهر الذى طلقت فيه قرأ (قوله ولحظة) أي (قوله بما ذكر) اي من وقت امكان اجتماع الخ (قوله ان لدلالة) اذ قد وجد التصوير قبل مائة وعشرين

ما ذكرته لان الثمانين مبادئ ظهوره وتشكله والاربعة اشهر تمام كاله وابتداء الأربعين الثانية مبادئ تخطيطه الخ (أو) ولادة (مضغة بلا صورة) ظاهرة (فثمانون يوما ولحظتان) بما ذكر للخبر الاول ويشترط هنا شهادة القوابل انها اصل ادمي ولا لم تنقض بها (أو) ادعت (انقضاء اقراءه) كانت حرة وطلقت في طهر فاقبل الامكان اثنان وثلاثون يوما ولحظتان) بان تطلق قبيل آخر طهرها فهذا قرء ثم تحيض الاقل ثم تظهر الاقل فهذا قرء ثان ثم تحيض وتظهر كذلك فهذا ثالث ثم تطعن في الحيض لتيقن الانقضاء فليست هذه اللحظة من العدة فلا تصح الرجعة فيها وكذا في كل ما ياتي هذا في غير مبتدأة اما هي اذا طلقت ثم ابتدأها الحيض فلا تحسب لان القرء الطهر المحتوش بدمين فاقبل

الامكان في حقها ثمانية واربعون يوما ولحظة لانه يزداد على ذلك قدر اقل الحيض والظهر الاولين وتسقط اللحظة الاولى (او) طلقت (في حيض) او نفاس (فسبعة واربعون يوما ولحظة) بان تطلق اخر حيضها او نفاسها ثم تطهر وتحيض اقلها ثم تطهر وتحيض كذلك ثم تطهر الاقل ثم تطعن في الحيض كما مرولا يحتاج (١٥٢) هنا للحظة الاولى لانها ليست من العدة (او) كانت (امة) اي فيها رقب وان قل (وطلقت

في طهر فسته عشر يوما ولحظتان) بان تطلق قبيل آخر طهرها فهذا قرء ثم تحيض وتطهر اقله فهذا اثنان ثم تطعن كما مر هذا في غير مبتدأة اما مبتدأة فاقله اثنان وثلاثون يوما ثم لحظة لما مر (او) طلقت (في حيض) او نفاس (فاحد وثلاثون) يوما (ولحظة) بان تطلق اخر حيضها او نفاسها ثم تطهر الاقل ثم تطعن في الحيض ولو لم يعلم هل طلقت في الحيض او الطهر حمل على الحيض كما صوبه الزركشي خلافا لما وردى لانه الاحوط ولان الاصل بقاء العدة (وتصدق) الحرة والامة في حيضها (ان) امكن وفي عدمه لتجب نفقتها وسكنها وان تبادت لمن الياس ان (لم تخالف) فيما ادعته (عادة) لها (دائرة) وهو ظاهر (وكذا ان خالفتها) (في الاصح) لان العادة قد تنغير وهي مؤتمنة وتخلف ان كذبها فان نكلت حلف وراجعها واطال جمع في الانتصار لمقابل الاصح نقلا وتوجيها ونقلنا عن الروياني واقراه أنها لو

للطعن في الحيض اه معنى (قوله وتسقط اللحظة الاولى) أي لأنها إنما حسبت فيما تقدم لأنها قرء وما هنا لا قرء لما قبل الحيض اه سم وعبارة المغنى وعش لاحتمال طلاقها في اخر جزء من ذلك الطهر اه (قوله او طلقت) اي حرة وهي معتادة او مبتدأة اه معنى (قوله بان تطلق اخر حيضها الخ) اي بفرض انها طلقت اخر الخ اه عش عبارة المغنى بان يعلق طلاقها باخر جزء من حيضها الخ (قوله كما مر) اي لتيقن الانقضاء فليست هذه اللحظة من العدة الخ (قوله لانها ليست من العدة) اي وكذلك اللحظة الاخيرة كما علم بما قدمه اه رشيدى (قوله بان تطلق الخ) فيه ما قدمناه اه عش (قوله ثم لحظة) اي للطعن (قوله لما مر) انما من قوله لانه يزداد على ذلك الخ (قوله او طلقت) اي امة ولو مبعضة وهي معتادة او مبتدأة اه معنى (قوله بان تطلق الخ) فيه ما قدمناه ايضا اه عش عبارة المغنى كان يعلق طلاقها باخر جزء من حيضها الخ (قوله ولو لم تعلم الخ) عطف على مقدر عبارة المغنى هذا كله في الذكرة فلو لم تذكر هل كان طلاقها في حيض او طهر الخ (قوله حمل الحيض) اي حرة كانت او امة اه عش (قوله لانه الاحوط الخ) اي الحمل على الحيض (قوله الحرة والامة) عبارة المغنى والنهاية المرأة حرة كانت او غيرها الخ (قوله في حيضها) عبارة المغنى في دعوى انقضاء عدتها باقل مدة الامكان اه (قوله ان امكن) سيدكر محترزه (قوله وان تبادت) اي امتدت (قول المتن ان لم تخالف عادة دائرة) بان لم يكن لها عادة مستقيمة في طهر وحيض او كانت مستقيمة فيهما اولم يكن لها عادة اصلا اه معنى (قول المتن دائرة) كانها بمعنى مطردة اه (قوله وهو ظاهر) عبارة المغنى وذلك لقوله تعالى ولا يحل لهن ان يكتمن ما خلق الله في ارحامهن ولانه لا يعرف الا لمن جهتها فصدقت عند الامكان فان كذبها الزوج حلفت فان نكلت حلف وثبت له الرجعة اه سم (قول المتن وكذا ان خالفت) بان كانت عاداتها الدائرة اكثر من ذلك فان ادعت مخالفتها لما دونها مع الامكان فتصدق اه معنى (قوله وتخلف الخ) راجع لما قبل وكذا وما بعده كما هو صريح صنيع المغنى (قوله وراجعها) عبارة المغنى وثبت له الرجعة اه (قوله ونقلنا عن الروياني الخ) عبارة الماوردي في حاويه اذا ادعت انقضاء عدتها بالاقرار او ذكرت عاداتها حيضا وطهر استلقت هل طلقت حائضا او طاهرا فان ذكرت احدهما سلكت هل وقع في اوله ام اخره فان ذكرت شيئا عمل به وبظهر ما يوجب حساب العارفين في ثلاثة اقراء على ما ذكرته من حيض وطهر واول كل منهما واخره فان وافق ما ذكرته من انقضاء العدة ما اوجه الحساب من عاداتي الحيض والطهر صدقت بلايين الا ان كذبها الزوج في قدر عاداتها في الحيض والطهر فذكر اكثر مما ذكرته فيهما او في احدهما فله تخليفها لجواز كذبها وان لم يوافق ما ذكرته من انقضاء العدة ما اوجه حساب العارفين لم تصدق في انقضاء العدة انتهت اه رشيدى وقوله وبظهر لعله محرف من ويطبق (قوله ردت) اي دعواها ولا تعز ولا احتمال شبهة لها فيما ادعته اه عش (قوله وان استمرت الخ) اي لان استمرارها يتضمن دعوى الانقضاء الان اه سم (قوله الزوج) الى التنبيه في المغنى (قوله وهي غير حامل) سيدكره محترزه (قوله ولو لمع تعمده وعله) ومعلوم انه مع

(قوله وتسقط اللحظة الاولى) أي لأنها إنما حسبت فيما تقدم لأنها قرء وما هنا لا قرء لما قبل الحيض (قوله حمل على الحيض الخ) عبارة شرح الروض قال الماوردي اخذت بالاقل وهو انه طلقتها في الطهر وقال شيخه الصيمري اخذت بالاكثر لانها لا يخرج من عدتها الا بيقين قال الاذرعى والزركشي وهو الاحتياط والصواب اه (قوله في المتن دائرة) كانها بمعنى مطردة (قوله وان استمرت) اي لان استمرارها يتضمن دعوى الانقضاء الان

فالت انقضت عدتي وجب سؤالها عن كيفية طهرها وحيضها وتخليفها عند التهمة لكثرة الفساد ولو ادعت لدون الامكان ردت ثم تصدق عند الامكان وان استمرت على دعواها الاولى (ولو وطئ) الزوج (رجعيته) بالهاء كما في خطه وهي غير حامل ولو لمع تعمده وعله (واستأنفت الافراء) او الاشهر وآثر الافراء لغلبتها (من وقت) الفراغ من (الوطء) العلم

كما هو الواجب عليها (راجع فيما كان بقى) فان وطىء بعد قرء او شهر فله الرجعة في قرآن أو شهرين دون ما زاد ولو حملت من وطئه دخل فيه ما بقى من عدة الطلاق وانقضت عدتها بالوضع وله الرجعة اليه كما سبذ كره في العدد فلا يرد عليه (١٥٣) هنا على أنه لا استئناف فهي خارجة بقوله

بقوله واستأنفت أما وطء الحامل منه فلا استئناف فيه (تبيينه) الظاهر أن المراد بفراغ الوطء هنا تمام النزاع ويفرق بينه وبين ما مر في مقارنة ابتداء النزاع لطول الفجر فانه لا يضر بأن المدارم على ما يسمى جماعا وحالة النزاع لا تسماه وهنا على مظنة العلوق وما دام من الحشفة شيء في الفرج المظنة باقية فاشترط تمام نزاعها (ويحرم الاستمتاع بها) أي الرجعية ولو بمجرد النظر لأن النكاح يبيحه فيحرمه الطلاق لأنه ضده وتسميته بعلا في الآية لا تستلزمه لأن نحو المظاهر وزوج الحائض والمعتدة عن شبهة بعلا ولا تحل له (فان وطىء فلاحدا) وان اعتقد حرمة للخلاف الشهير في إباحته وحصول الرجعة به (ولا يعزر) على الوطء وغيره حتى النظر (الا معتقد تحريره) بخلاف معتقد حله والجاهل بتحريره وذلك لا قدمه على معصية عنده وقول الزركشي لا ينكر الإجماع عليه سهو بل ينكر أيضا ما اعتقد الفاعل تحريره كما صرحوا به نعم

العلم حرام اه ع ش اي كياتي في المتن (قوله كما هو الخ) أي الاستئناف (قوله بعد قرء) أي في ذات الافراء او شهر اي في ذات الاشهر اه ع ش (قوله ولو حملت الخ) عبارة المغنى وشرح المنهج ولو احبلها بالوطء راجعها ما لم تلد لوقوع عدة الحمل عن الجهتين اه (قوله وله الرجعة اليه) أي إلى الوضع اه ع ش (قوله فلا يرد الخ) تفريع على كما سبذ كره في العدد والضمير المستتر لجواز الرجعة إلى الوضع (قوله فهي خارجة) أي صورة الحمل من الوطء (قوله اما وطء الحامل منه) أي الزوج (قوله ويفرق بينه) أي اعتبار تمام النزاع هنا (قول المتن ويحرم الاستمتاع بها فان وطىء فلاحدا) ومثله في ذلك المرأة اه مغنى (قوله أي الرجعية) إلى قول المتن ويصح في النهاية وكذا في المغنى إلى قوله وقول الزركشي إلى المتن (قوله ولو بمجرد النظر) عبارة المغنى بوطء وغيره حتى بالنظر ولو بلا شهوة كما يقتضيه كلام الروضة اه (قوله وتسميته بعلا الخ) أي الذي احتج به على جواز الاستمتاع بها اه مغنى (قوله لا تستلزمه) أي حل الاستمتاع اه ع ش (قول المتن فان وطىء فلاحدا) عد في الزواجر من الكبائر ووطء الرجعية قبل ارتجاعها من معتقد تحريره واطال في يانه اه سم عبارة ع ش وينبغي أن يكون الوطء صغيرة لا كبيرة اه (قول المتن ولا يعزر) بالبناء للجهول وقوله وغيره الخ إيمان على الغير بعد نفي التعزير في الوطء لدفع توهم أن يقال لم يعزر على الوطء لأنه قيل أنه رجعة بخلاف غيره اه ع ش (قوله حتى النظر) لا يخفى ما في هذه الغاية ولذا قال النهاية بدلها من مقدماته اه (قوله وذلك) راجع إلى الاستثناء (قوله والشافعي يعزر الحنفى الخ) هذا مشكل مع قولهم لا يعزر إلا معتقد التحريم اه رشيدى عبارة سم هذا في غاية الاشكال ويلزم عليه تعزير من وطىء في نكاح بلاولى أو بلاشهود من اتباع ابن حنيفة أو مالك وتعزير حنفى صلى بوضوء لانية فيه أو وقدم فرجه ومالكى توضحا بما قليل وقعت فيه نجاسة لم تغيره أو بمسعمل أو ترك قراءة الفاتحة خلف الامام وكل ذلك في غاية الاشكال لاسيلا اليه وما اظن احدا يقوله واما القاعدة التي ذكرها فعلى تسليم أن الاصحاب صرحوا بها فتيعين فرضها في غير ذلك وامثاله وبالجملة فالوجه الاخذ بما افادته عبارتهم هنا من أن معتقد الحل كالحنفى لا يعزر اه وعبارة ع ش بعد ذكره كلام سم المذكور وتحسينه نصها ونقل عن التعقبات لابن العباد التصريح بما قاله سم وفرق بين حد الحنفى إذا شرب النبيذ وبين عدم تعزيره على وطء المطلقة رجعيًا بان الوطء عنده رجعة فلا يعزر عليه كما أنه إذا نكح بلاولى ورفع للشافعي لا يحده ولا يعزره اه وعبارة البجيرمى بعد ذكر كلام الشارح الموافق له النهاية والزيادة نصها ونازع فيه سم وع ش واعتمدان العبرة بعقيدة الفاعل والقاضى معا وإنما عزر الشافعى الحنفى الشارب للنبيذ مع أنه يعتقد حله لان ادلته ضعيفة تدبر اه (قوله بالقاعدة) أي قاعدة أن العبرة بعقيدة الحاكم (قوله فليقيد الخ) هذا التقييد لا يخلص من الاشكال لأنه إذا فرض أن المرفوع اليه يعتقد تحريره فهو يعزر

(قوله في المتن ويحرم الاستمتاع بها الخ) عد في الزواجر من الكبائر ووطء الرجعية قبل ارتجاعها من معتقد تحريره ثم قال وعدى هذا كبيرة إذا صدر من معتقد تحريره غير بعيد إلى آخر ما اطال به في يانه (قوله والشافعي يعزر الحنفى إذا رفع له وان اعتقد حله عملا بالقاعدة) هذا في غاية الاشكال ويلزم عليه تعزير من وطىء في نكاح بلاولى أو بلاشهود من اتباع ابن حنيفة أو مالك وتعزير حنفى صلى بوضوء لانية فيه أو وقدم مس فرجه ومالكى توضحا بما قليل وقعت فيه نجاسة لم تغيره أو بمسعمل أو ترك قراءة الفاتحة خلف الامام وكل ذلك في غاية الاشكال لاسيلا اليه وما اظن احدا يقوله واما القاعدة التي ذكرها فعلى تسليم أن الاصحاب صرحوا بها فتيعين فرضها في غير ذلك وامثاله وبالجملة فالوجه الاخذ بما افادته عبارتهم هنا من أن معتقد الحل كالحنفى لا يعزر فليحرر (قوله فليقيد الخ) هذا التقييد لا يخلص من الاشكال لأنه إذا فرض

(٢٠ - شروانى وابن قاسم - ثامن)

فيه إشكال من جهة أخرى لأنهم صرحوا بأن العبرة بعقيدة الحاكم لا الخصم فحينئذ الحنفى لا يعزر الشافعى فيه وإن اعتقد بتحريره لأن الحنفى يرى حله والشافعى يعزر الحنفى إذا رفع له وإن اعتقد حله عملا بالقاعدة فكيف مع ذلك يصح المتن باطلافه فليقيد بما إذا رفع لمعتقد تحريره أيضا (ويجب) عليه لها بوطئه (مهر مثل إن لم يراجع)

للشبهة ولا يتكرر بتكرار الوطء كما علم بما قيل التشاير لاتحاد الشبهة (وكذا) يجب لها (ان راجع على المذهب) لان الرجعة لا ترفع اثر الطلاق وبه فارق ما لو أسلم أحدهما ثم وطئها ثم أسلم المتخلف لأن الاسلام يرفع أثر التخلف لا يقال الرجعية زوجة فإيجاب مهر ثان يستلزم إيجاب عقد النكاح لمهرين وانه محال لا نناقول ليست زوجة من كل وجه لتزول العقد بالطلاق فكان موجبه الشبهة لا العقد (ويصح إيلاء وظهار) منها (وطلاق) لها ولو بمال (١٥٤) فلو قال وله مطلقة رجعية وغير مطلقة كل زوجة لي طالق طلقت الرجعية وكذا لو قال كل

امراة في عصمتي كما قدمته اخذا من اطلاقهم ان الرجعية زوجة في لحوق الطلاق لها واما قول بعضهم في ان وضعت وانت على عصمتي فلم تضع الا وهي رجعية أنها لا تطلق لانها ليست على عصمتها فلا ينافي ما قلناه لا نقضاء عدتها بوضعها فان اراد انها لا تطلق وان وضعت مالا تنقضي به عدتها فبعيد من كلامهم إلا ان يحمل على أنه أراد العصمة الحقيقية ولا اثر لما يتبادر إلى الافهام في ذلك لأن المتبادر اليها أنها ليست بزوجة ولم ينظروا لذلك فكذا في مسئلتنا (ولعان) منها (ويتوارثان) أي الزوج والرجعية كما قدمه لان الرجعية زوجة في هذه الأحكام الخمسة بنص القرآن كما مر عن الشافعي وسيأتي أنه لا يثبت حكم الظهار والإيلاء إلا بعد الرجعة (وإذا ادعى والغدة منقضية) جملة حالة (رجعة فيها فانكرت فان اتفقا على وقت الانقضاء كيوم الجمعة وقال راجعتك

معتقد الحل أيضا كما صرح به فلا يصح الحصر في قوله إلا معتقد تحريره ولو ضبط يعزر بكسر الزاي وجعل معتقد تحريره فاعله يعزر الواطيء سواء اعتقد التحريم او الحل اه سم وفيه انه يخالف قول الشارح ايضا عبارة ع ش قوله فليقيد الخ معتمدا (قوله بالشبهة) علة لوجوب مهر المثل وفي تقريره تأمل عبارة المغنى لانها في تحریم الوطء كالتخلف في الكفر فكذا في المهر اه (قوله وبه) أي بالتعليق (قوله منها) أي الرجعية (قوله ولو بمال) إلى قوله وكذا في المغنى وإلى قوله واما قول بعضهم في النهاية (قوله طلقت الرجعية) أي كغيرها اه ع ش (قوله ان وضعت وانت على عصمتي) وتامه فانت طالق اه كردد (قوله انها لا تطلق الخ) مقول القول (قوله فان اراد) أي البعض (قوله ان يحمل) أي البعض التعليق المذكور على انه اراد الخ أي المعلق على الوضع في حال العصمة (قوله في ذلك) أي في مسألة البعض اه كردد (قوله انها) أي الرجعية (قوله لذلك) أي للبتاد اه كردد (قوله في مسئلتنا) وهي قوله كل امراة في عصمتي فهي طالق (قوله كما قدمه) أي في فصل خطاب الاجنبية به وذكروا هنا تنميلا لاحكام الرجعية وإشارة إلى قول الشافعي رضي الله عنه الرجعية زوجة في خمس آيات من كتاب الله تعالى أي آيات المسائل الخمس المذكورة وسكت هنا عن وجوب نفقتها المذكور له في كتاب النفقات اه مغنى (قوله كما مر) أي في فصل بيان محل الطلاق اه كردد (قول المتن فان اتفقا على وقت الانقضاء الخ) مراده انهما اتفقا على عدة تنقضي مثلها باشهر او اقراء او حمل ولم يرد الاتفاق في حقيقة الانقضاء لان دعوى الزوج الرجعة يوم الخميس مانع من ارادة حقيقة الاتفاق اه مغنى (قوله انها لا تعلم) إلى قول المتن قلت في النهاية والمغنى الاما سانه عليه (قول المتن فان تنازعا في السابق الخ) أي سواء كانت بالاشهر او غيرها فيصدق إذا سبق بالدعوى وإن كانت العدة بالا قراء أو تصدق هي إذا سبقت بالدعوى وإن كانت العدة بالاشهر ولا ينافي ذلك ما تقدم من تصديقه في انكاره انقضاء عدة الاشهر وتصديقها في انقضاء عدة الاقراء والوضع لان ذلك في مجرد الاختلاف في انقضاء العدة وبقائها من غير دعوى رجعة وما هنا في الاختلاف في سبق الرجعة الانقضاء وعدم سبقها اياه مع الاتفاق على الانقضاء وفرق ظاهر بينهما وهذا كله ظاهر وإيمان بهت عليه لا في رايه من اشتبه عليه ذلك واستشكل احدا الموضوعين بالآخر فلي تأمل اه سم (قوله على أحد ذينك) أي وقت الانقضاء او وقت الرجعة اه ع ش (قوله ان عدتها انقضت) ظاهره انها تخلف هنا على البت وعليه فافرق بينه وبين ما تقدم حيث اكتفى فيه بنفي العلم وقد يفرق بان التمين السابقة على نفي الرجعة التي هي

أن المرفوع اليه يعتد تحريره فهو يعزر معتقد الحل أيضا كما صرح به فلا يصح الحصر في قوله إلا معتقد تحريره ولو ضبط يعزر بكسر الزاي وجعل معتقد تحريره فاعله زال الاشكال وإن كان خلاف ظاهر المتن والمعنى حينئذ لا يعزر الواطيء إلا الحاكم الذي يعتد تحريره فانه يعزر الواطيء سواء اعتقد التحريم او الحل (قوله في المتن فان تنازعا في السابق بلا اتفاق) أي سواء كانت العدة بالاشهر او غيرها فيصدق اذا سبق بالدعوى وإن كانت العدة بالا قراء أو تصدق هي إذا سبقت بالدعوى وإن كانت العدة بالاشهر ولا ينافي ذلك ما تقدم من تصديقه في انكاره انقضاء عدة الاشهر وتصديقها في انقضاء عدة الاقراء والوضع لان ذلك

يوم الخميس) مثلا (فقلت بل السبت) مثلا (صدقت يمينها) أنها لا تعلم أنه راجعها فيه فعل لاتفاقهما على وقت الانقضاء والأصل عدم الرجعة قبله (أو) اتفقا (على وقت الرجعة) كيوم الجمعة (وقالت انقضت الخميس وقال بل) انقضت (السبت صدق يمينه) أنها ما انقضت يوم الخميس لاتفاقهما على وقت الرجعة والأصل عدم انقضاء العدة قبله (فان تنازعا في السابق بلا اتفاق) على أحد ذينك (فالأصح ترجيح سبق الدعوى) لاستقرار الحكم بقول السابق (فان ادعت الانقضاء) أو لا (ثم ادعى رجعة قبله صدقت يمينها) أن عدتها انقضت قبل الرجعة لأنها لماسبة بادعائه وجب أن تصدق لقبول قولها فيه من حيث هو فوقع قوله لغوا



(او ادعاها قبل انقضاء)  
 للعدة (فقلت) بترأخ عنه  
 بل إنما راجعت (بعده  
 صدق) يمينه انه راجعها  
 قبل انقضاء لانها لما سبق  
 بادعائها وجب تصديقه  
 لانه بما حكم فصح ظاهرا  
 فوقع قولها بذلك لغوا  
 ومثل ذلك ما لو علم الترتيب  
 دون السابق منهما فحلف  
 هو ايضا لان الاصل بقاء  
 الادة قال ابن عجل والمراد  
 سبق الدعوى عند الحكم  
 وقال اسمعيل الحضرمي  
 يظهر من كلامهم انهم  
 لا يريدونه ورجعه الزركشي  
 فقال انظروا ان مرادهم اعم  
 من ذلك وتبعه ابو زرعة  
 وغيره هذا كله اذ لم تنكح  
 والا فان اقام بينة بالرجعة  
 قبل الانقضاء فهي زوجته  
 وان وطئها الثاني ولها عليه  
 بوطئه مهر مثل فان لم يقمها  
 فله تحليفها وإن لم يقبل  
 اقرارها له على الثاني ولا  
 تسمع دعواه عليه على  
 الاوجه لان الزوجة من  
 حيث هي زوجة ولو امة  
 لا تدخل تحت اليد وفيما  
 اذا اقرت او نكلت خلف  
 تغرم له مهر المثل لانها حالت  
 باذنها في نكاح الثاني او  
 بتكيتها له بين الاول  
 وبين حقه ولو ادعى على  
 من زوجة انها زوجته فقالت  
 كنت زوجته

فعل الغير وهنا على انقضاء الادة وإن قيد بكونه قبل الرجعة اه سيد عمر (قول المتن أو ادعاها) أى سبق  
 وادعى رجعتها قبل الانقضاء لعدتها فقالت بل راجعتني بعده أى انقضاء العدة اه معنى (قوله بترأخ)  
 وقال الشيخ الاسنى والمغنى وخلافه لانهما عابا تهتم ما ذكر من اطلاق تصديق الزوج فيما اذا سبق هو ما فى  
 الروضة كالشرح الصغير وهو المعتمد وإن ذكر في الكبير عن القفال والبعوى والمتولى انه يشترط تراخي  
 كلاهما عنه فان اتصل به فهى المصدقة اه (قوله ومثل ذلك) أى فى تصديقه اه ع ش (قوله ما علم  
 الترتيب الخ) عبارة المغنى فان اعترفتا بترتيبهما واشكل السابق صدق الزوج يمينه لان الاصل بقاء العدة  
 وولاية الرجعة والورع تركها اه (قوله فيحلف هو ايضا) قد يتوقف فى تصور حلفه مع عدم علمه وعبارة  
 الروض وشرحه وان اعترفتا بترتيبهما واشكل السابق قضى له لان الاصل بقاء العدة وولاية الرجعة انتهت  
 وعبارة العباب ولو قال لا نعلم ترتيب الامرين ولا نعلم السابق فالاصل بقاء العدة وولاية الرجعة انتهت  
 وسيأتى فى كلام الشارح انهما لو قال لا نعلم سبقا ولا معية فالاصل بقاء العدة وولاية الرجعة وفى حواشى  
 التحفة لسم ما نصه قوله ما لو علم الترتيب أى بين المدعين اه ولعله بحسب ما فهمه والافه لا يوافق ما مر عن  
 الروض والعباب اه رشيدى ولم يظهر لى وجه عدم الموافقة فليتام وليحرر (قوله وقال اسمعيل الحضرمي  
 الخ) اشار الشهاب الرملى فى حواشى شرح الروض الى تصحيحه اه رشيدى (قوله لا يريدونه) أى عند  
 الحكم (قوله ورجعه الزركشي الخ) معتمد اه ع ش عبارة المغنى وهذا هو الظاهر كما قاله الزركشى اه  
 (قوله اعم من ذلك) أى من ان يكون عند حكم او غير ذلك كان الغير من احاد الناس اه ع ش (قوله هذا  
 كله) أى قول المصنف واذا ادعى والعدة من فضيلة الخ (قوله اذ لم تنكح) أى لم تزوج به غير ع ش (قوله وان  
 وطئها الثاني) غايه (قوله ولا تسمع دعواه عليه على الاوجه) خلافا للمغنى والنهاية عبا رهما اما اذا نكحت  
 غيره وادعى مطلقها تقدم الرجعة على انقضاء العدة فله الدعوى بها عليها وهل له الدعوى على الزوج لانها فى  
 حبالته وفراشه والا لما مر فيما مر اذا زوجها وليان من اثنين فادعى احد الزوجين على الآخر سبق نكاحه  
 فان دعواه لا تسمع عليه الاوجه الاول كما جرى عليه ابن المقرئ واجيب عن التماس بانهما متفقان على  
 انها كانت زوجة للاول بخلافهما ثم على هذا تارة يبدى بالدعوى عليها وتارة عليه فان اقام بينة بمدعاه  
 انتزعا سواء بدا بها ام به وان لم يكن معه بينة وبدا بها فى الدعوى فانكرت فله تحليفها فان حلفت سقطت  
 دعواه وان اقرت لم يقبل اقرارها على الثاني مادامت فى عصمته لتعلق حقه بها فان زال حقه بنحو موت  
 سلمت للاول وقبل زوال حق الثاني يجب عليها الاول مهر مثلها للحيولة وان بدا بالزوج فى الدعوى فانكر  
 صدق يمينه وان اقر له او نكل عن التمين وحلف الاول التمين المرودة بطل نكاح الثاني ولا يستحقها الاول  
 حينئذ الا باقرارها له او حلف بعد نكاحها ولها على الثاني بالوطء مهر المثل ان استحقها الاول والا فالمسمى  
 ان كان بعد الدخول ونصفه ان كان قبله اه (قوله على الاوجه) والمعتمد ان له الدعوى على الزوج اه ع ش  
 (قوله لانها احالت الخ) قضيته انها لو لم تاذن بان زوجت بالا جبار ولم تمكن لا تغرم شيئا اسم وصورة كونها

فى مجرد الاختلاف فى انقضاء العدة وبقائها من غير دعوى رجعة وما هنا فى الاختلاف فى سبق الرجعة  
 الانقضاء وعدم سبقها اياه مع الاتفاق على الانقضاء وفرق ظاهر بينهما وهذا كله ظاهر وانما نبهت عليه  
 لاني رايت من اشتبه عليه ذلك واستشكل احدا ما وضع بين الاخر فليتام (قوله بترأخ عنه) وكذا بدونه  
 م ر (قوله ما لو علم الترتيب) أى بين المدعين (قوله ولا تسمع دعواه عليه على الاوجه) اعتمد فى الروض  
 سماع الدعوى عليه فقال فله الدعوى عليها وكذا على الزوج اه وذكر فى شرحه ان ترجيح ذلك من زيادته  
 وان عدم السماع هو المناسب لما مر فيها اذا زوجها وليان من اثنين فادعى احد الزوجين على الآخر بسبق  
 نكاحه قال وقد يجاب بانهما متفقان على انها كانت زوجة للاول بخلافهما ثم اه واقول تقدم فى عدم  
 السماع على الآخر فى مسئلة الوليين تفصيل يراجع (قوله لانها احالت الخ) قضيته انها لو لم تاذن

زوجت بالا جبار مع كونها مطلقة طلاقا رجعيا ان تستدخل ماء المحترم أو يطأها في الدبر أو في القبل ولم  
تزل بكارتها اه ع ش (قوله جعلت زوجة له الخ) ان حلف انه لم يطلق نهية ومعنى (قوله ثم حمله الخ)  
عبارة النهاية وشرح الروض نعم ان اقرت او لا بالنكاح للثاني او اذنت فيه لم تنزع منه ذكره البغوى وأشار  
اليه القاضى وكذا البلقيني فقال يجب تقييده بما اذا لم تكن المرأة اقرت بالنكاح لمن تحت يده ولا ثبت ذلك  
بالبينة فان وجد احدهما لم تنزع منه جز ما اه قال الرشيدى قوله ولا ثبت ذلك اى اقرارها اه وقال  
ع ش قوله فان وجد احدهما اى الاقرار او الاذن في النكاح اه (قوله على ما اذا لم تعترف الخ) أى والا  
ففيه نظير التفصيل المار في قوله فان اقام بينة بالرجعة الخ وهو انها ان اقامت بينة بالطلاق سقطت دعواه  
وان لم تقمها فلها تحليفه فان حلف تغرم له مهر المثل وان اقر او نكل وحلفت سقطت دعواه وان لم تحلف  
تغرم له مهر المثل (قوله او قالته عقب قوله) هذا محترز قوله السابق بتراخ وتركه مر اه سم (قوله  
لان الانقضاء) الى المتن في النهاية (قوله ولا يشك الخ) عبارة المعنى فان قيل قد ذكر في الروضة واصطفا في  
العدد ما يخالف ما ذكر في المتن وهو فيما اذا ولدت وطلقها واختلفا في المتقدم منهما فقال ولدت قبل الطلاق  
فلى الرجعة فقالت بعده نظر ان اتفاقا على وقت الولادة صدق الزوج بيمينه وان اتفاقا على وقت الطلاق صدقت  
بيمينها وان لم يتفقا على شيء بل قال كانت الولادة قبل الطلاق وادعت العكس صدق بيمينه مع ان مدرك البابين  
واحد وهو التمسك بالاصل اجيب عن الشق الاول بانه لا مخالفة فيه بل عمل بالاصل في الموضعين وان كان  
المصدق في احدهما غير في الاخر وعن الثاني بانهما هنا اتفاقا على انحلال العصمة قبل انقضاء العدة وشم لم  
يتفقا عليه قبل الولادة فيقوى فيه جانب الزوج اه (قوله مامر) أى من التفصيل في قول المصنف واذا  
ادعى العدة منقضية الخ اه ع ش عبارة الكردي قوله ولا يشكل مامر وهو قول المتن فان اتفاقا على  
وقت الانقضاء الخ والاشكال يشق في احدهما على مسألة الاتفاق والاخر على عدمه وقوله فالعكس مامر  
اشارة الى الشق الاول من الاشكال وجوابه قوله وذلك لاتحاد الخ وقوله وان لم يتفقا اشارة الى الشق الثاني  
وجوابه قوله لاتفقا هما هنا الخ اه (قوله فاذا اتفقا على احدهما فالعكس مامر الخ) كائن الولادة هنا  
نظير الانقضاء ثم وعند الاتفاق ثم على الانقضاء هي المصدقة مع انه عند الاتفاق هنا على الولادة هو المصدق  
والطلاق هنا نظير الرجعة ثم وعند الاتفاق ثم على الرجعة هو المصدق مع انه عند الاتفاق هنا على الطلاق هي  
المصدقة اه سم (قوله فاذا اتفقا على وقت الولادة) اى كيوم الجمعة وقال طلقت السبت فالعدة باقية  
ولى الرجعة فقالت بل طلقت الخميس وقوله او الطلاق اى كيوم الجمعة وقال الولادة الخميس وقالت السبت

بان زوجت بالا جبار ولم تمكن لا تغرم شيئا (قوله ثم حمله الخ) في شرح الروض نحو هذا التقييد عن  
البغوى والبلقيني فقال نعم ان اقرت او لا بالنكاح للثاني او اذنت فيه لم تنزع منه ذكره البغوى وأشار اليه  
القاضى وكذا البلقيني فقال يجب تقييده بما اذا لم تكن المرأة اقرت بالنكاح لمن تحت يده ولا ثبت ذلك  
بالبينة فان وجد احدهما لم تنزع منه جز ما اه (قوله او قالته عقب قوله) السابق بتراخ وتركه مر اه قال  
في الروض فرع كانت الزوجة اى المطلقة طلاقا رجعيا امة اى واختلما في الرجعة ف قيل القول قول السيد  
حيث قلنا القول قول الحرة والمذهب خلافه اه اى وهو اى القول قولها كالحرة ثم قال في الروض وشرحه  
فرع لو قال اخبرتنى مطلقتى بانقضاء العدة فرجعتها مكذبا لها او لا مصداقا ولا مكذبا لها ثم اعترفت بالكذب  
بان قالت ما كانت انقضت فالرجعة صحيحة لا نعلم يقر بانقضاء العدة وانما اخبر عنها اه ولو سال الرجعية  
الزوج او نائبه عن انقضائها لمها اخباره كافي الاستقصاء بخلاف الاجنبى لو سألها في وجه القولين شرح مر  
(قوله فالعكس مامر فاذا اتفقا على وقت الولادة صدق او الطلاق صدقت) كان الولادة هنا نظير الانقضاء  
ثم وعند الاتفاق ثم على الانقضاء هي المصدقة مع انه عند الاتفاق هنا على الولادة هو المصدق والطلاق هنا  
نظير الرجعة ثم وعند الاتفاق ثم على الرجعة هو المصدق مع انه عند الاتفاق هنا على الطلاق هي المصدقة  
(قوله فاذا اتفقا على وقت الولادة) اى كيوم الجمعة وقال طلقت السبت فالعدة باقية ولى الرجعة فقالت بل

فطلقتنى جعلت زوجة له  
لاقرارها له كذا اطلاقه  
وأطال الاذرعى في رده نقلا  
وتوجيها ثم حمله على ما اذا لم  
تعترف للثاني ولا مكنته ولا  
اذنت في نكاحه (قلت فان  
ادعياما) بان قالت انقضت  
عدتي مع قوله راجعتك أو  
قالته عقب قوله كما نقله  
الرافعى عن جمع وأقرهم  
(صدقت) بيمينها (والله  
أعلم) لان الانقضاء يتعسر  
الاشهاد عليه بخلاف  
الرجعة ولو قال لا نعلم سبقا  
ولا معية فالاصل بقاء العدة  
ولا بية الرجعة ولا يشكل  
مامر بقولهم فيما لو ولدت  
وطلقها واختلفا في السابق  
انهما ان اتفقا على وقت  
احدهما فالعكس مامر  
فاذا اتفقا على وقت الولادة  
صدق أو الطلاق صدقت

وذلك لاتحاد الحكمين بالعمل بالاصل فيهما وان كان المصدق في احد هما غيره في الاخر وان لم يتفقا حلف الزوج لاتفاقهما هنا على انحلال العصمة قبل انقضاء العدة وثم لم يتفقا عليه قبل الولادة فقوى جانب الزوج (ومتى ادعاها والعدة باقية) جملة حالة ايضا (صدق) لقدرة على انشاءها ما بعد العدة وقد انكرتها من اصلها فهي المصدقة لاجماعا وظاهر المتن انه لا يمين عليه مطلقا لكن قال الماوردي ان تعلق به حق لها كان وطئها قبل اقراره بالرجعة لا بد من يمينه وأطلق غيره انه لا بد من حلفه والذي يتجه بناء على حلفه (١٥٧) أن إقراره هل يجعل إنشاء للرجعة

وهو ماصوبه الاسنوي ونقله عن نص الام او لابل

يبقى على حقيقته وهو ما صرح به الامام واعتمده

الاذرعي وأطال فيه فعلى الاول لا وجه لحلفه وعلى

الثاني لا بد منه (ومتى انكرتها وصدقت ثم اعترفت) بها

له قبل ان تنكح (قبل اعترافها) لانها جحدت

حقا له ثم اعترفت به وفارق ماله ادعت أنها بنت زيد

أو أخته من رضاع ثم رجعت وكذبت نفسها

لا يقبل منها بادعائها هنا تايد الحرمة فكان اقوى

وبان الرضاع يتعلق بها فالظاهر انها لا تقربه إلا

عن ثبت وتحقق بخلاف الرجعة فانها قد لا تشعر

بها ثم تشعر وبان النفي قد يستصحب فيه العدم الاصل

بخلاف الاثبات لا يصدر إلا عن ثبت وبصيرة غالبا

فامتنع الرجوع عنه كسائر الاقارير قاله الامام وبني

عليه انها لو ادعت انه طلقها فانكر ونكل عن

اليمين خلفت ثم كذبت نفسها لم تقبل وإن أمكن لاستناد

قولها الاول إلى إثبات

اه سم (قوله وذلك الخ) توجيه لعدم الاشكال ع ش وكردى (قوله لاتفاقهما الخ) هذا توجيه لاطلاق تصديق الزوج ثم مع التفصيل هنا بين سبق الدعوى وعدمه اه سم (قول المتن ومتى ادعاها) اى الرجعة وانكرت والعدة باقية باتفاقهما نهاية ومعنى (قوله لقدرة على انشاءها) إلى قوله واطلاق غيره في النهاية (قوله مطلقا) اى تعلق به حق لها ام لا (قوله ونقله عن نص الام) جزم به الروض اه سم (قوله اولاهو ما صرح به الامام الخ) وهذا هو الوجه نهاية ومعنى واسنى اى فيكون إقرار او يبنى عليه انه ان كان كاذبا لم تحل له باطنا ع ش (قول المتن ومتى انكرتها) اى ولو عند حاكم (فرع) قال الاشمونى فى بسط الانوار ولو أخبرت المطلقة بان عدتها لم تنقض ثم اكدت نفسها وادعت الانقضاء والمدة محتملة زوجت فى الحال اه ع ش (قول المتن ومتى انكرتها الخ) قال فى الروض عقب هذه ولو انكرت غير المجبرة الاذن قبل الدخول اى او بعد الدخول بغير رضاها كما فى شرحه ثم اعترفت لم يقبل منها اه و فرقى فى شرحه بينها وبين مسئلة المتن اه و يأتى عن المغنى ما يوافقه (قول المتن وصدقت) اى كما تقدم اه معنى (قوله لانها جحدت) إلى قوله وبان النفي فى المغنى وإلى قوله ولو طلقت فى النهاية (قوله حقالة الخ) لان الرجعة حق الزوج نهاية ومعنى (قوله وتحقق) عطف تفسير (قوله فانها قد لا تشعر بها الخ) عبارة المغنى فانه رجوع عن نفي والنفي لا يرازم ان يكون عن علم فان قيل يرد على هذا الحواب ماله وانكرت غير المجبرة الاذن فى النكاح وكان انكارها قبل الدخول بها او بعده بغير رضاها ثم اعترفت بانها كانت اذنت لم يقبل منها مع انه نفي اجيب بان النفي اذا تعلق بها كان كالاثبات بدليل ان الانسان يحلف على نفي فعله على البت كالاثبات وجدد النكاح بينهما فلا تحل بدون تجديد اه (قوله وبني عليه) اى على قوله وبان النفي الخ اه ع ش (قوله وان امكن) اى بان تنسب الطلاق لزوجها من غير تحقق (قوله ولنا كذا الامر الخ) قضيته انه لو وقع التنازع فى الرجعة عند حاكم وصدقت فى انكارها لا يقبل تصديقها بعد وهو خلاف ما اقتضاه اطلاق قول المصنف ومتى انكرتها وصدقت الخ وعليه فالتعليل بالنفي هو المعول عليه اه ع ش (قوله فقال واحدة الخ) اى الطلقة التى اوقعتها واحدة (قوله كما يأتى الخ) اى انفا (قوله لا تبطل به) اى رجوعها (قوله وبهذا) اى بكل من التعليلين وقوله مع ما يأتى اى فى قوله لان المرأة الخ (قوله رد قول الانوار الخ) وقد يقال ان قول الانوار هذا نظير ما قدمه بقوله وبني عليه انها لو ادعت الخ لان يفرق بما يأتى عن سم بانه لا حلف هنا من الزوجة (قوله فانكر وحلف) اى الزوج (قوله لم تقبل) لعل من فوات عدم القبول انها لا تطالب بالنفقة وانه لو مات لم ترثه اه سم (قوله فقل من ذكرها) اى هذه المسئلة وحكمها (قوله ذلك) اى الطلاق

طلقت الخنيس وقوله او الطلاق اى كيوم الجمعة وقال الولادة الخنيس وقالت السبت (قوله لاتفاقهما) هذا توجيه لاطلاق تصديق الزوج ثم مع التفصيل هنا بين سبق الدعوى وعدمه (قوله ونقله عن نص الام) جزم به الروض (قوله اولاهو ما صرح به الامام الخ) جزم به (قوله فى المتن ومتى انكرتها الخ) قال فى الروض عقب هذه ولو انكرت غير المجبرة الاذن اى قبل الدخول او بعد الدخول بغير رضاها كما فى شرحه ثم اعترفت لم يقبل منها اه و فرقى فى شرحه بينها وبين مسئلة المتن بفرق بين احدهما ان اذن الزوجة شرط فى النكاح دون الرجعة والاخر ان النفي اذا تعلق بها كان كالاثبات بدليل ان الانسان يحلف على نفي فعله على البت كالاثبات (قوله فامتنع الرجوع عنه الخ) كذا شرح مر (قوله فانكر وحلف) اى الزوج ثم اكدت نفسها لم تقبل لعل من

ولنا كذا الامر بالدعوى عند الحاكم ولو طلق فقال واحدة وقالت ثلاث ثم صدقته قبلت كما نص عليه وجزم به فى الانوار ووجه السبكي كما يأتى عن ولده فترثه لانه لا يثبت الطلاق بقولها قبل رجوعها ولا انها لا تبطل به حقا لغيرها وبهذا مع ما يأتى ومع اتفاقهم على انها لو ادعت انقضاء عدتها قبل ان يراجعها ثم رجعت قبلت يتضح رد قول الانوار لو ادعت الطلاق فانكر وحلف ثم اكدت نفسها لم تقبل قال البلقنى ولو ادعت ان زوجها طلقها ثلاثا ثم رجعت فقل من ذكرها والارجح قبول رجوعها لان المرأة قد تنسب ذلك لزوجها من غير تحقق اه

ويؤيده ما مروى عن السبكي ويفرق بين هذا وعدم قبول رجوعها فيما مر عن الامام بتا كذا الحكم فيه بالدعوى والحلف عن رضاع اقوت به بانه لا يتخاطل للتحريم المؤبد ما لا يتخاطل لغيره وانها قد تنسب ذلك لزوجها من غير تحقق بخلاف الرضاع لا تقر به إلا عن تحقق او ظن قوى فاندفع ما قيل القياس منع قبولها على ان بعضهم بحث انها لو اقوت رضاع ثم ادعت انه ذون الخس او بعد الحولين وقالت ظننته محر ما قبلت وأقوى ولده الجلال في رجل تزوج امرأة بولاية أبيها وشاهدين باذنها له فأنكرت الاذن فأثبت القاضي النكاح وأمرها بالتمكين فامتنعت ثم مات الزوج فرجعت بان لها بعد الرجوع المطالبة بالمهر والارث وفي قواعد التاج السبكي عن النص انه لو اقرب بطلاق رجعي وادعت انه ثلاث ثم صدقته واكذبت نفسها قبلت فاذا مات (١٥٨) ورثته كما قاله ابني في فتاويه ولا نظر لاعتراؤها بالثلاث لان الشارع الغاء بل قال ابني في

فتاويه أيضا لو خالها فادعت انها ثالثة ثم رجعت وزوجت منه بغير محلل فالاقرب ثبوت الزوجية والارث اه ويوافقته قول أبي زرعة في فتاويه ذكرت انه طلاقها ثلاثا فانكر ثم ابانها لم يجز لها في العود اليه بلا محلل الا ان اكذبت نفسها قبل الاذن كما لو ادعت التحليل فكذبها ثم أراد العقد عليها لا بد ان يصدقها اه ويظهر انه لا يحتاج للتلفظ بالتكذيب ثم والتصديق هنا بل يكتفى في الظاهر بالاذن ثم والعقد هنا لثمنهما للتكذيب والتصديق ومرفى النكاح انه لو قال هذه زوجتي فانكرت ثم مات فرجعت ورثته (واذا طلق دون ثلاث وقال وطئت فلي الرجعة وأنكرت) وطأه (صدقتم يمين) انه ما وطئها ولا رجعة له ولا نفقة لها ولا سكنى لان الاصل

الثلاث (قوله عن السبكي) تنازع فيه الفعلان (قوله بالدعوى الخ) أي منها اه سيد عمر (قوله والحلف) أي ونكول الزوج فانه يقوى جانبها وفي مسئلتى الانوار والبلقينى لاحلف منها اه سم (قوله وعن رضاع الخ) كذا في النسخ بعن عطف على عن الامام ولا يخفى ما فيه (قوله القياس) أي في مسئلة البلقينى (قوله وافق ولده) أي البلقينى (قوله بان لها الخ) متعلق بقوله وافق ولده الخ (قوله انها ثالثة) أي الطلقة التي اوقعها بالخلع (قوله ثم) أي في المقيس وقوله هنا أي في المقيس عليه (قول المتن وطئت) أي زوجتي قبل الطلاق نهاية ومعنى (قول المتن صدقت الخ) فاذا حلفت لا عدة عليها وتزوج حالا اه معنى (قوله انه ما وطئها) إلى قوله هذا في صدق في المعنى لا قوله وبه فارق إلى وليس له وإلى الباب في النهاية إلا ذلك القول وفيها مانصه ولو كانت الزوجة المطلقة رجعية امة واختلفا في الرجعة كان القول قولها يمينها حيث صدقت لو كانت حرة لا قول سيدها على المذهب المنصوص ولو قال اخبرتني مطلقتي بان قضاء عدتها فراجعها مكذبا لها او لا مصدقا ولا مكذبا لها ثم اعترفت بالكذب بأن قالت ما كانت انقضت فالرجعة صحيحة لانه لم يقر بانقضاء العدة وإنما اخبر عنها ولو سال الرجعية الزوج ولو بنائه عن انقضاء العدة لزما اخباره قاله في الاستقصاء وفي سؤال الاجنبى قولان والظاهر عدم اللزوم اه (قوله له) أي للوطء والجار متعلق بدعوى الخ (قوله وليس الخ) أي في مسئلة المتن (قوله وليس له الخ) أي ويحرم عليه ذلك إلى ان تنقضى عدتها اه معنى (قول المتن وهو مقرر لها الخ) أي بدعواها وطأها وهي لا تدعى إلا لنصفه اه معنى (قوله امتنع من قبول نصفها) نعمت عين أي بان قال لا استحق فيها شيئا لكون الطلاق بعد الوطء وقالت هي بل لك النصف لكون الطلاق قبل الوطء فالعين مشتركة اه ع ش (قوله فيلزم) ببناء المفعول من الالزام والضمير المستتر للزوج والملازم هو القاضي (قوله أي تملكه) أي النصف لها أي الزوجة تفسيره للإبراء (قوله بطريقه) متعلق بالتمليك والضمير له وقوله بان يتلطف الخ تصوير لطريقه (قوله به) أي الزوج والجار متعلق بيلطف (قوله فان صمم) أي الزوج على الامتناع (كتاب الايلاء)

(قوله مصدر آلى) إلى قوله ولا أجا معك في النهاية لا فوله وللمعلق إلى النصبي (قول المتن حلف زوج الخ)

فرائد عدم الغبول أنها الانطال بالنفقة وأنه لو مات لم ترثه (قوله بالدعوى والحلف) أي ونكول الزوج فانه يقوى جانبها وفي مسئلتى الانوار والبلقينى لاحلف منها (قوله انه لو اقرب بطلاق رجعي إلى قبلة) هذا موافق لقوله السابق ولو طلق فقال واحدة وقالت ثلاث الخ (قوله إلا باقرار ثان) كذا في الروض وشرحه والترجيح من زيادته هنا وصرح به الاسنوى ونقله عن ترجيح الرافعى في الاقرار اه (كتاب الايلاء)

عدم الوطء وإنما قبل دعوى عين ومول له ثبوت النكاح وهي تريد تزويجه بدعواها والاصل عدم مزيله وهنا ويصح قد تحقق الطلاق وهو يدعى مثبت الرجعة قبل الطلاق والاصل عدمه وبه فارق ما مر قبيل فصل قال انت طالق وأشار باصبعين وليس له نكاح اختها ولا اربع سواها مؤاخذه له باقراره (وهو مقرر لها بالمهر فان قبضته فلا رجوع له) لانه مقرر باستحقاقها لجمعه (والا) تكن قبضته (فلا تلطبه الا بنصف) لاقرارها انها لا تستحق غيره فواخذته ثم اقوت بوطئه لم تاخذ النصف الاخر إلا باقرار ثان منه هذا في صدق دين أماعين امتنع من قبول نصفها فيلزم بقبوله أو إقرارها منه أي تملكه لما بطريقه بأن يتلطف القاضي به نظير ما مر في الوكالة فان صمم فيظهر ان القاضي يتسمها فيعطيا نعمتها ويوقف النصف الاخر تحت يده إلى الصلح او البيان (كتاب الايلاء) مصدر آلى أي حلف (هو) لغة الحلف وكان طلاقا في الجاهلية فغير الشرع حكمه وخصه بانه (حلف زوج يصح طلاقه) بالله أو صفقه كما يأتي في الايمان

أوبما الحق بذلك بما ياتي  
 (ليمتنع من وطئها) أى  
 الزوجة ولورجعية ومتحيرة  
 لاحتمال الشفاء ومحرمة  
 لاحتمال التحلل لنحو حصر  
 وصغيرة بشرطها الآتى  
 سواء أقال فى الفرج أم  
 أطلق وسواء أقيد بالوطء  
 الحلال أم سكنت عن ذلك  
 (مطلقا) بان لم يقيد بمدة  
 وكذا ان قال أبدا أو حتى  
 أموت أنا أو زيد أو تموتى  
 ولا يرد عليه لانه لاستيعاده  
 كالزائد على الأربعة ولو قال  
 لأطأ ثم قال أردت شهرا  
 مثلا دين (أو فوق أربعة  
 أشهر) ولو بلحظة لقوله  
 تعالى للذين يؤلون من  
 نسائهم الآية وفائدة كونه  
 موليا فى زيادة اللحظة مع  
 تعذر الطلب فيها لانه لا تحلل  
 الايلاء بمضيها ثمه اثم المولى  
 بايذائها وإياها من الوطء  
 المدة المذكورة فخرج  
 بالزوج حلف سيد أو أجنبي  
 فهو محض يمين كما ياتي  
 ويصح طلاقه الشامل  
 للسكران والعبد والكافر  
 والمريض بشرطه الآتى  
 وللمعلق فى السريحية بناء  
 على صحة الدور فيها لصحة  
 طلاقه فى الجملة الصبي  
 والمجنون والمكره وليمتنع  
 الذى لا يقال عادة الا فيما  
 يقدر عليه العاجز عن الوطء  
 بنحو جب او شلل

ويصح من عجمى بالعربية ومن عربى بالعجمية ان عرف المعنى كافى الطلاق وغيره اه (قوله أوبما  
 الحق بذلك الخ) أى من كل ما يدل التزامه على امتناعه من الوطء خوفا من لزوم ما التزمه بالوطء قال سم  
 عدنى الزواج الايلاء من الكبائر ثم قال وعدنى لهذا من الكبائر غير بعيد وان لم أر من ذكره اه لكن  
 نقل عن الشارح انه صغيرة وهو اقرب اه ع ش (قوله أى الزوجة) أى ولو أمة اه سم (قوله ولورجعية)  
 ولا تضرب المدة الا بعد الرجعة اه ع ش (قوله ومتحيرة) قاله الزركشى وضم اليها المحرمة والمظاهر منها  
 وقال فى الاولى أى المتحيرة ولا تضرب المدة الا بعد الشفاء اه وقياسه ان لا تضرب المدة فى الآخرين الا بعد  
 التحلل والتكفير اه نهاية وفى سم عن شرح الروض مثله (قول المتن مطلقا) نعت لمصدر محذوف  
 أى امتناعا مطلقا غير مقيد بمدة وفى معناه ما اذا اكده بقوله أبدا اه معنى عبارة السيد عمر يجوز ان مراد  
 المصنف مطلقا أى عن القيد الآتى وهو ما فوق أربعة أشهر بقرينة المقابلة فيندفع عدم الجامعة حتى  
 بابد الانه لا تعيين فيه والتعيين ملحوظ فى المقابل اه (قوله ولا يرد عليه) أى على جمع الحد وظاهره انه  
 راجع الى ما بعد وكذا جميعا ولكن رجعه المعنى الى قوله أو حتى أموت الخ وهو قضية قول الشارح لانه  
 لاستيعاده الخ أى فى النفوس (قوله دين) أى ان كان الحلف بالطلاق كما هو ظاهر اه رشيدى (قول  
 المتن أو فوق أربعة أشهر) قال البلقينى وهذه الاشهر هلالية فلو حلف لا يطؤ هامة وعشرين يوما لم يحكم فى  
 الحال بانه مول فاذا مضت أربعة هلالية ولم يتم ذلك العدد لنقص الالهة او بعضها تبين حينئذ كونه موليا  
 قال ولم أر من تعرض له اه سم وقال النهاية والأربعة هلالية فلو حلف لا يطؤ هامة وعشرين يوما حكم  
 بكونه موليا حالا اذ الغالب عدم كمال الأربعة فكل شهر نقص تحققنا انه مول اه وقال ع ش فلو جاءت  
 الأربعة كوامل على خلاف الغالب تبين عدم صحة الايلاء بناء على ان العبرة بما فى نفس الامر اه (قوله  
 ولو بلحظة) الى قوله وليمتنع فى المعنى (قوله يؤلون من نسائهم) وانما عدى الايلاء فيها بمن وهو انما  
 يعدى بعلى لانه ضمن معنى البعد كانه قال يؤلون مبعدين انفسهم من نسائهم معنى ونهاية (قوله وفائدة  
 كونه الخ) مبتدأ وخبره قوله اثم الخ وكان الاولى والمراد بكونه موليا الخ عبارة المعنى بعد كلام نصها الاولى  
 انه يقال كلام الامام أى انه يكفى زيادة لحظة لا تسع المطالبة محمول على اثم الايذاء وكلام الماوردى أى انه  
 لا يكون موليا الا بالحلف على فوق أربعة أشهر يز ما نيتاى فيه المطالبة على اثم الايلاء الا ترى انه لو قال والله  
 لا أطؤك أربعة أشهر فاذا مضت فوالله لا أطؤك أربعة أشهر فانه ليس بمول كما سياتى مع انه ياتى بذلك اثم  
 الايذاء على الراجح فى الروضة اه (قوله فهو محض يمين) أى وليس ايلاء فليس لها مطالبة بالوطء بعد أربعة  
 أشهر ومتى وطئ حث ولزمه ما التزمه اه ع ش (قوله ويصح طلاقه الخ) أى وخرج يصح الخ الصبي  
 الخ (قوله للسكران) أى المتعدى بسكره وللخصى اه معنى (قوله وللمعلق الخ) عبارة المعنى والمراد أنه  
 يصح طلاقه فى الجملة ليدخل ما لو قال اذ وقع عليك طلاقى فانت طالق قوله ثلاثا وفرنعا على انسداد باب  
 الطلاق فانه زوج لا يصح طلاقه فى هذه الصورة ومع ذلك يصح ايلأؤه اه (قوله بنحو جب الخ) ولو حلف  
 زوج المشركة بالمغرب لا يطؤ هالم يكن موليا كالا يلاء من صغيرة وقال البلقينى يكون موليا لاحتمال الوصول  
 على خلاف العادة ولا تضرب الا بعد الاجتماع ولو الى مرتد او مسلم من مرتدة فعندى تتعقد اليمين فان جمعها  
 الاسلام فى العدة وكان قد بقى من المدة أكثر من أربعة أشهر فهو مول والا فلا انهاية وقوله ولو حلف الى

عدنى الزواج الايلاء من الكبائر ثم قال وعدنى لهذا كبيرة غير بعيد وان لم أر من ذكره اه (قوله أى  
 الزوجة) ولو أمة (قوله ومتحيرة لاحتمال الشفاء) قاله الزركشى وضم اليها المحرمة والمظاهر منها قبيل  
 التكفير قال فى شرح الروض قال فى الاول ولا تضرب المدة الا بعد الشفاء وقياسه فيما بعدها انها لا تضرب  
 الا بعد التحلل والتكفير اه (قوله فى المتن أو فوق أربعة أشهر) قال البلقينى وهذه الاشهر هلالية فلو حلف  
 لا يطؤ هامة وعشرين يوما لم يحكم به فى الحال بانه مول فاذا مضت أربعة هلالية ولم يتم ذلك العدد لنقص  
 الالهة او بعضها تبين حينئذ كونه موليا قال ولم أر من تعرض له اه (قوله لصحة طلاقه فى الجملة) قد يشكل

قوله ولو آلى الخ في الرشيدي عن حواشي الروض للشهاب الرملي مثله (قوله أورتق) أى أقرن اه نهاية  
 (قوله فيها) أى الزوجة احتز به عن الزوج الصغير فانه خرج يصح طلاقه كما مر انفا (قوله اندفع ايرادهذا  
 الخ) ويمن اوردها هنا على منع الحد وما مر على جمع الحد المغنى (قوله والحيض) أى والنفسان نهاية ومعنى  
 (قوله او نهار رمضان) لعل محله إذا كان بينه وبين رمضان دون أربعة أشهر اه رشيدى (قوله أنه إيلاء)  
 خلافا للنهائية ووفقا للمغنى عبارة وان قال والله لا اجامعك الا فى الدبر قول او الا فى الحيض او النفاس  
 أو فى نهار رمضان أو فى المسجد فوجهان أحدهما وهو الاوجه انه مول قال الاسنوى وهو ما جزم به فى  
 الذخائر ولا يتجه غيره وقال الزركشى انه الراجح وقال فى المطلب انه الاشبه لان الوطء حرام فى هذه  
 الاحوال فهو ممنوع من وطئها ويجب عليها الامتناع وتضرب المدة ثم تطالب بعدها بالفيسة والطلاق فان فاء  
 اليها فى هذه الاحوال سقطت المطالبة فى الحال ولو المضايرة به وتضرب المدة ثانيا لبقاء التمين كالو طلق المولى  
 بعد المدة ثم راجع تضرب المدة ثانيا لبقاء التمين اه (قوله وبمطلقا) الى المتن فى النهاية والمغنى (وان كلاله شروط  
 الخ) لا يخفى أن ذلك انما يعلم من كلامه السابق واللاحق اه رشيدى (قول المتن بل لو علق به طلاقا الخ) كذا  
 اطلقوه هنا ويتجه ان يقال اخذ انما قدموه فى الطلاق ان محل ذلك اذا قصد به منع نفسه عن وطئها لان التعليق  
 بنحو الطلاق حينئذ يكون يمينا فان اراد محض التعليق فلا إيلاء اذ لا قصد للامتناع من الوطء وإن اطلق  
 فباقى فيه خلاف نظير ما مر ثم فعلى ما مشى عليه الشارح ثم لا يكون إيلاء وعلى ما مشى عليه الفاضل المحشى  
 ونقله عن الجمال الرملى ايضا يكون إيلاء فليتأمل وليراجع اه سيد عمر اقول وقد يصرح بعدم الإيلاء  
 عند إرادة محض التعليق قول النهاية وأقره سم نصه ولو كان به أو بها ما يمنع الوطء كمرض فقال ان وطئت  
 ففقه على صلاة او صوم او نحوهما قاصدا به نذر المجازاة لا الامتناع من الوطء فالظاهر كما قاله الاذرعى انه  
 لا يكون موليا ولا آثما ويصدق فى ذلك كسائر نذور المجازاة وإن أبى ذلك اطلاق الكتاب وغيره اه  
 ويصرح بعدم الإيلاء فى صورة الاطلاق ايضا قول الرشيدى نصه قوله وإن أبى ذلك اطلاق الكتاب فيه  
 بحث اذ هذه خارجة بقوله أى المصنف فى التعريف ليمتنع اه وكذا يصرح به ما يأتى عن المغنى فى حاشية  
 وكالحلف الظاهر الخ (قول المتن أو عتقا) أى كالمثال الأخير وقوله أو قال إن وطئت الخ هلا عبر المصنف  
 بقوله طلاقا أو عتقا ونحوهما كقوله إن وطئت الخ اه سم عبارة المغنى مع المتن طلاقا أو عتقا كان وطئت  
 فانت أو ضرتك طالق أو فعبدى حرا ونحو ذلك مما لا تنحل التمين منه إلا بعد أربعة أشهر كان قال إن وطئت  
 الخ ونحوها يعلم أن فى قول الشارح مما لا ينحل الخ حذف المبين (قوله مما لا ينحل الخ) وذلك اما بان يقيد بما  
 لا يوجد إلا بعد مضي أربعة أشهر او يطلق فان الاطلاق يلحق بالتقييد بما فوقها نظير ما مر فى الحلف بالله

على اعتبار الصحة فى الجملة خروج المكره فان قيل هو بوصف الاكره لا يتصور صحة طلاقه قلنا والمعلق  
 المذكور بناء على صحة الدور بوصف كونه معلقا كذلك (قوله وبني الفرج الى اخره حلقه على الامتناع  
 من وطئها فى الدبر او الحيض الى قوله انه إيلاء) فى تصحيح ابن قاضى عجّلون ولو حلف لا يطؤها فى الحيض او  
 فى الدبر فلا إيلاء ولا فى قول او لا فى حيض او نفاس فوجهان بل ترجيح فى الروضة واصلها وجزم فى  
 الصغير بعدم الإيلاء ولم ينقله فى المهمات بل نسب للذخائر الجزم بمقابله وقال لا يتجه غيره وهذا ذكر الزركشى نحوه  
 وزاد عن المطلب انه الاشبه والحق فى الروضة واصلها بذلك ما لو قال لا فى نهار رمضان او لا فى المسجد اه  
 والارجح ما فى الصغير فى الحيض والنفاس ومثلهما البقية شرح مروى فى الروض وشرحه او قال والله لا اجامع  
 فرجك او لا اجامع نصفك الاسفل فإيلاء لان قال والله لا اجامع سائر الاعضاء أى باقىها كان قال لا اجامع  
 يدك او نصفك الاعلى او بعضك او نصفك فلا يكون الإيلاء الا ان يريد بالبعض الفرج وبالنصف النصف  
 الاسفل فيكون إيلاء اه (فى المتن بل لو علق به طلاقا أو عتقا أو قال إن وطئت الخ) هلا عبر المصنف بقوله طلاقا  
 أو عتقا ونحوهما كقوله إن وطئت الخ (قوله فى المتن أو عتقا) أى كالمثال الأخير (قوله فى المتن أو قال ان  
 وطئت ففقه على الخ) لو كان به أو بها مانع وطء كمرض فقال ان وطئت ففقه على صوم أو صلاة أو نحوهما

أو رتق أو صغر فيها بقيده  
 الآتى فلا إيلاء اذ لا إيلاء  
 وبهذا الذى قررته اندفع  
 ليراد هذا على المتن بانه غير  
 مانع لدخول هذا فيه على انه  
 سيصرح بذلك وبوطئها  
 حلقه على ترك التمتع بغيره  
 وبني الفرج الى اخره حلقه  
 على الامتناع من وطئها فى  
 الدبر أو الحيض أو الاحرام  
 فهو محض تمين والارجح فى  
 لا اجامعك الا فى نحو الحيض  
 أو حيض أو نهار رمضان  
 أو المسجد أنه إيلاء وبمطلقا  
 وما بعده الاربعة قائل لان  
 المرأة تصبر عن الزوج أربعة  
 أشهر ثم يفنى صبرها أو يقل  
 وعلم من كلامه أن أركانها  
 ستة محلوف به وعليه ومدة  
 وصيغة وزوجان وان كلاله  
 شروط لا بد منها (والجديد  
 أنه) أى الإيلاء (لا يختص  
 بالحلف بالله تعالى وصفاته  
 بل لو علق به) أى الوطء  
 (طلاقا أو عتقا أو قال ان  
 وطئت ففقه على صلاة أو  
 صوم أو حج أو عتق) مما لا  
 ينحل الا بعد أربعة أشهر  
 (كان موليا)



لأن ذلك كله يسمى يمينا لتناولها لعة الحلف بالله تعالى وبغيره فشملته الآيات والغفران فيها لما اشتمل عليه الأيلاء من الإثم كما مر لا الحث لانه واجب وإن كان الحلف بالله ولانه يتمتع من الوطء خشية ان يلزمه ما يلزمه كالممتع منه (١٦١) في الحلف بالله تعالى خشية الكفارة

وكان الحلف الظهار كانت  
على كظهر امي سنة فانه  
ايلاء كما ياتي اما اذا انحل  
قبلها كان وطئتك ففلي  
صوم هذا الشهر او شهر كذا  
وهو ينقضى قبل اربعة  
شهر من البين فلا يلاء  
(ولو حلف اجنبي) لا جنية  
او سيد لامته (عليه) اى  
الوطء كوالله لا اطوك  
(فيمين محضة) اى لا يلاء  
فيها فيلزمه قبل النكاح او بعده  
كفارة بوطنها فان نكحها  
فلا يلاء) يحكم به عليه فلا  
تضر كل المدة وإن بقي من  
مدة عنها فوق اربعة اشهر  
وتأذت لا تنفاه الاضرار  
حين الحلف لا اختصاصه  
بالزوج بنص من نسائهم  
(ولو آلى من رتقاء او قرناء  
او آلى محبوب) لم يبق له  
قدر الحشفة ومثله اشل كما  
مر (لم يصح) هذا الايلاء  
(على المذهب) إذ لا يذاء  
منه حيث نذر بخلاف الحصى  
والعاجز لمرض او عنة  
والعاجزة بنحو مرض او  
صغر يمكن معه وطؤها في  
مدة قدرها وقد بقي منها  
اكثر من اربعة اشهر لان  
الوطء مرجو من طرائحو  
جيبه بعد الايلاء فانه لا  
يبتل ومرصحة الايلاء من  
الرجعية وإن حرم وطؤها  
لا مكانه برجعتها (ولو قال  
واالله لا وطئتك اربعة

وبدل على ذلك تصويرهم وعبارة أصل الروضة فلو قال إن وطئتك فعلى صوم شهر أو الشهر الفلاني وهو يتأخر عن أربعة أشهر فهو مول انتهت اه سيد عمر افول قد افاد ذلك قول الشارح المار او بما الحق بذلك الخ (لان ذلك) إلى قول المتن ولو قال في المعنى إلا فوله والغفران إلى ولا نه وقوله وإن بقي إلى المتن وقوله ومر إلى المتن وإلى قول المتن والجديد في النهاية إلا فوله والغفران إلى ولا نه وقوله بل بحث إلى وخروج وقوله قبل خروج الدجال (قوله لان ذلك) اى تعليق الطلاق والعنق والتزام نحو الصلاة بالوطء (قوله ولانه) عطف على قوله لان ذلك الخ (قوله وكالحلف الظهار الخ) عبارة المعنى وكلامه هنا وفيما سبق يشعر بان الإيلاء لا يكون بغير الحلف لكن سياقي في الظهار انه لو قال انت عى كظهر اى سنة مثلاً انه ايلاء مع انتفاء الحلف في هذه الصورة واليمين المذكورة يمين لجاح واليمين بصوم شهر الوطء ايلاء كان وطئتك فنته على صوم الشهر الذى اطافه فاذا وطئ في اثناء الشهر لزمه مقتضى اليمين ويجز به صوم بقية ويقضى يوم الوطء اه (قوله اما اذا انحل الخ) محترز قوله بما لا ينحل الخ (قوله اى الوطء) يعنى عدم ما بدليل ما بعده عبارة المعنى لان ترك الوطء اه (قوله فيلزمه قبل النكاح) أى بزنا أو شبهة اه عش (قوله كفارة) أى في الحلف بالله تعالى اه معنى (قوله بوطئها) الاولى تقديمه على قبل النكاح (قول المتن فان نكحها الخ) اى او اعتقها السيد وتزوجها ويمكن إدخالها في المتن اه عش (قوله لانتفاء الاضرار الخ) تعليل للمتن وقوله لاختصاصه الخ علة للاملة ولعل الاولى ان يجعله علة ثانية بزيادة الواو (قوله ينص من نسائهم) باضافة (قوله لم يبق له الخ) عبارة المعنى اى مقطوع الذكركله وكذا ان يبقى منه دون الحشفة اما من جب ذكره وبقي منه قدر الحشفة فيصح إيلاؤه لا مكان وطئه اه (قوله إذ لا إبداء منه) قضيته انه لا يتغير الحكم بزوال الرق والقرن لعدم فصد الإبداء وقت الحلف لان زوال الرق والقرن غير محقق بخلاف الصغر فان زواله محقق للحصول اه عش (قوله يمكن معه الخ) الظاهر انه راجع لجميع ما قبله حتى قوله والعاجز لمرض او عته وحينئذ يتضح قوله السابق في المريض بشرطه الآتى وهو الامكان المذكور وعبارة الروض وشرحوه يصح إيلاء الزوج من صغير يمكن جماعها فيا قدره من المدة ومريضة ولا تضرب المدة حتى تدرك الصغيرة إطاقة الجماع وتطبق المريضة ذلك انتهت اه سم (قوله قدرها) جملة فعلية نعت لمدة (قوله ومن طرأ الخ) عطف على الخصى (قوله برجعتهما) اى وتحسب المدة منها كما ياتى اه عش (قوله مرتين) لا موقع له مع قول المصنف وهكذا اه رشيدى عبارة المعنى مع المنن وسواء اقتصر على ذلك ام قال هكذا مرارا اه (قوله لانحلال كل الخ) عبارة المعنى لانتفاء فائدة الإيلاء من المطالبة بموجبه في ذلك إذ بعد مدة أربعة أشهر لا تمسك المطالبة

قاصدا به نذر المجازاة لا الامتناع من الوطء فالظاهر كما قاله الاذرعى أنه لا يكون موليا ولا آثما ويصدق في ذلك كسائر صور نذر المجازاة وإن ابنى ذلك إطلاق السكتاب وغيره شرح مر (فرع) قال البلغيني لو حلف زوج المشرقية بالمغرب لا يطؤها كان موليا لاحتمال الرصول على خلاف العادة ولا تضرب المدة إلا بعد الاجتماع ولو آلى مرتدا أو مسلم من مرتدة فعندى تنعقد اليمين فان جمعها الاسلام في العدة وكان قد بقي من المدة من أكثر من أربعة أشهر فهو مول ولا فلا كذا شرح مر فليتأمل مع قول العباب ما نصه فرع من آلى وهو غائب ولو مشرقيا عن مغربية أو وهو حاضر ثم غاب حسبت المدة ولها توكيل من يطالبه فإذا تمت رفعه لقاضى بلد الغيبة وطالبه فيأمره القاضى بفيئة اللسان حالا وينقلها اليه أو رجوعه اليها أو إطلاقها إن امتنع من ذلك ويمهل لاهبة السفر وأمن طريقته ومرض معجز فان لم يف بلسانه أو لم يسمع في اجتماعه بها بعدا مكانه ثم طالب العود اليها لم يمكن بل يطلقها القاضى بطاب وكيلها ولو غاب بعد طلبها بالحق وامتناعه لم يكفيه فيئة اللسان ولم يمهل بل يطلقها القاضى بطابها اه (قوله يمكن معه إلخ) الظاهر انه راجع لجميع ما قبله حتى قوله والعاجز لمرض أو علة وحيفئذ يتضح قوله السابق في المريض بشرط الآتى أى وهو

أشهر فإذا مضت فوالله لاوطئتكم أربعة أشهر وهكذا) مرتين

(۲۱ - شروانی وابن قاسم - ثامن)

أو (مرارا) متصلة (فليس يمول في الاصح) لانحلل كل بمضي الاربعة فتعذر المطالبة نعم ياثم اثم مطلق الايذاء دون خصوص اثم الايلاء

بل بحث أنه فوقه لأن هذا لا يرتفع بالوطء وفيه نظر للخلاف في أصل تأنيبه وخرج بقوله فوالله ما لو حذفه بأن قال فلا وطئتكم فهو إيلاء قطعاً  
لأنه يمين واحدة اشتملت على أكثر من أربعة أشهر وبمتصلة ما لو فصل كلا عن الأخرى أي بأن تسكلم باجني وإن قل أو سكت بأكثر من  
سكتة تنفس وعي فيما يظهر فليس إيلاء ( ١٦٢ ) قطعاً (ولو قال والله لا وطئتكم خمسة أشهر فإذامضت فوالله لا وطئتكم سنة) بالنون كافى

الروضة وأصلها وبالرفقية  
أى ستة أشهر كما فى أصله  
قيل وهو الأول انتهى وفيه  
نظر بل الأول الأول لما فى  
الثانى من الإيهام الذى  
خلا عنه أصله بذكره  
المضاف إليه ( فإيلاً أن  
لكل ) منهما ( حكمه )  
فتطالبه بموجب الأول فى  
الخامس لا فيما بعده  
لأنحلها بمضيه وانعقاد  
مدة الثانية فطالب بذلك  
بعد مضى أربعة أشهر  
وخرج بقوله فإذا مضت ما لو  
أسقطه كان قال والله لا  
أجامعك خمسة أشهر ثم قال  
والله لا أجامعك سنة فإنهما  
يتداخلان لتداخل  
مدتيهما وانحلتا بوطء واحد  
وبقوله فوالله ما لو حذفه  
فيكون إيلاء واحد ( ولو  
قيد ) يمينه على الامتناع من  
الوطء ( مستبعد الحصول  
فى ) الأشهر ( الأربعة )  
عادة ( كنزول عيسى صلى  
الله عليه وسلم ) قبل خروج  
الدجال وخروج الدجال أو  
ياجوج وما جوج ( فقول )  
لأن الظاهر تأخره عن  
الأربعة فتضرره بقطع  
الرجاء وعلم به أن محقق  
الامتناع كطلوع السماء  
كذلك بالاولى أمالوقيدها

بوجوب اليمين الأولى لأنحلها ولا بموجب الثانية لأنه لم تمض مدة المهلة من وقت انعقادها وبعد مضى  
الأربعة الثانية يقال فيه كذلك وهكذا لا خرحله اه ( قوله بل بحث أنه الخ ) عبارة المغنى قال فى المطلب  
وكانه دون اثم المولى ويجوز أن يكون فوقه لأن ذلك يقدر فيه على دفع الضرر بخلاف هذا فإنه لا يدفع له إلا  
من جهة الزوج بالوطء اه ( قوله وفيه نظر للخلاف الخ ) لا يخفى ما فى هذا النظر من النظر إذا ما استند إليه  
الباحث أقوى وأولى من الاستناد إلى جريان الخلاف بعدم التأنيب فتأمل به بقلب من الحسد سليم اه سيد عمر  
( قوله وبمتصلة ما لو فصل الخ ) عبارة المغنى وأفهم كلامه أيضاً أن محل الخلاف إذا وصل اليمين باليمين فإن قال  
ذلك مرة ثم لما مضت تلك المدة أعاد اليمين وهكذا أمراراً فلا يكون مولياً قطعاً اه ( قوله بالنون الخ ) عبارة  
المغنى قوله سنة موافق للشرح والروضة وفى المحرر ستة أشهر وكل صحيح ولكن كان الأول موافقاً لأصله  
ويصح أن يقر المتن بالثبوت من فوق فيوافق أصله لكن نسخة المصنف بالنون اه ( قوله قيل وهو الأول ) أى  
فى المتن اه سم زاد الرشيدى بقرينة ما بعده اه ( قوله وفيه نظر بل الأول الخ ) قد يجاب بأنه  
لا اعتبار بهذا الإيهام إذ لا يفهم من قولنا سنة بعد قوله خمسة أشهر الاستة أشهر هذا أن أراد القائل أولوية  
ضبط عبارة المصنف بالرفقية فإن أراد أولوية عبارة الأصل على عبارة الروضة فلا نظر بوجه سم قديقال  
على الأخير أنه لا وجه للأولوية بل متساويان اه سيد عمر وعبارة المغنى المارة صريحة فى الاحتمال الأول  
( قوله المضاف إليه ) أى لفظة أشهر ( قوله فتطالبه ) أى قوله وقيس به فى المغنى لا قوله ثانى أيامه أو قوله كما  
بحثه أبو زرعة ( قوله فتطالبه الخ ) عبارة المغنى فلها المطالبة فى الشهر الخامس بموجب الإيلاء الأول من  
القيبة أو الطلاق فإن انحلت فإن آخرت حتى مضى الخامس دخل مدة الإيلاء الثانى فلها المطالبة بعد أربعة  
أشهر منها بوجه كما مر فإن لم تطالب فى الإيلاء الأول حتى مضى الشهر الخامس منه فلا مطالبة به سواء  
أتركت حقها لم تعلم به لأنحلها كما لو آخرت المطالبة فى الثانى حتى مضت سنة اه ( قوله مدة الثانية )  
الأنسب التذكير ( قوله بذلك ) أى بموجب الإيلاء الثانى ( قوله قبل خروج الدجال ) ظرف لما أفهمه  
المتن والمغنى كالتقييد قبل خروج الدجال بنزول عيسى ( قوله تأخره ) أى ما ذكر من النزول والخروج  
( قوله وعلم به ) أى بقول المصنف بمستبعد الخ ( قوله أن محقق الخ ) أى المقيده ( قوله أمالوقيدها الخ )  
محتز قوله قبل خروج الدجال ( قوله ومحلله ) أى محل قوله فلا يكون إيلاء ( قوله إن كان ) أى التقييد  
المذكور ( قوله الأربعين ) نعت أيامه ( قوله كذلك ) أى حقيقة ( قوله وبقيتها ) أى بقية أيام الدجال  
( قوله مع أمره بأن الأول الخ ) فى هذه العبارة تسمح لا يخفى إذ لا أمر هنا اه رشيدى عبارة المغنى فسئل عن  
ذلك اليوم الذى كسنة بكفينا صلاة يوم فقال لا أقدر والله قدره اه ( قوله وقيس به ) أى باليوم الأول ( قوله )  
فيها ) أى الأول والثانى والثالث ( قوله أى الأربعة الخ ) عبارة المغنى أى مضى الأربعة الأشهر كقوله فى

الإمكان المذكور وعبارة الروض وشرحه ويصح إيلاء الزوج من صغيرة يمكن جماعها فيما قدره من المدة  
ومريضة ولا تضرب المدة حتى تدرك الصغيرة أطاقة الجماع ونطبق المريضة ذلك اه ( قوله وبمتصلة ما لو فصل  
كلا الخ ) كذا شرح مر ( قوله قيل وهو الأول ) أى فى المتن ( قوله وفيه نظر بل الأول الأول لما فى الثانى  
من الإيهام الخ ) قد يجاب بأنه لا اعتبار بهذا الإيهام إذ لا يفهم من قولنا سنة بعد قوله خمسة أشهر الاستة أشهر  
هذا أن أراد القائل أولوية ضبط عبارة المتن بالرفقية فإن أراد أولوية عبارة الأصل على عبارة الروضة فلا  
نظر يرجحه ( قوله قبل خروج الدجال ) ظرف لقول المتن قيد ( قوله ومحققه ) أى الحصول ( قوله )

بعد خروج الدجال بنزوله فلا يكون إيلاء ومحلله كما بحثه أبو زرعة أن كان ثانى أيامه أو أولها ولم يبق منه مع باقى أيامه وقت  
الأربعين ما يكمل أربعة أشهر باعتبار الأيام المعهودة أذ يومه الأول كسنة حقيقة والثانى كشهر والثالث كجمعة كذلك وبقيتها كأيامنا  
كما صح عنه صلى الله عليه وسلم مع أمره بأن الأول لا يكفي فيه صلاة يوم وبأنهم يقدرون له وقيس به الثانى والثالث وبالصلاة غيرها فيقدر فيها  
أقدار العبارات والأجال وغيرهما كما مر أوائل الصلاة ( وأن ظن حصوله ) أى المقيده ( قبلها ) أى الأربعة كجئى المطر فى الشتاء

(فلا) يكون إيلاء بل محض يمين ومحققه كجفاف الثوب أولى فلذا حذفه وان كان في أصله (وكذا الوشك) في حصول المقيد به قبل الأربعة أو بعدها كمرضه أو مرض زيد أو قدومه من تحتل الوصول منه قبل الأربعة فلا يكون (١٦٣) إيلاء (في الأصح) حالا ولا بعد مضي

الأربعة قبل وجود المعلق به لانه لم يتحقق منه قصد الإيلاء أو لا أمال لم يحتتمل وصوله منه لبعده مسافته بحيث لا تقطع في أربعة أشهر فهو مول نعم أن ادعى ظن قربها حلف ولم يكن موليا بل حالفا (ولفظه) المفيد له

وإشارة الأخرس به (صريح وكنية) ومنها الكتابة

كغيره (فمن صريحه تغيب) حشفة أو (ذكر) أي حشفته إذ هي المرادة منه

بخلاف مالو أراد كله لحصول مقصودها بتغيب الحشفة

مع عدم الحنث (بفرج ووطء وجماع) ونيك أي

مادة نيك وكذا البقية (وافتنضاض بكر) غير

غوراء لشيوعها نعم يدين أن أراد بالجماع الاجتماع

وبالوطء الدوس بالقدم وبالأفتضاض غير الوطء

ومحله أن لم يقل بذكري والام يدين في واحد منها

كالنيك مطلقا أما الغوراء إذا علم حالها قبل الحلف

فالخلف على عدم افتضاضها غير إيلاء على ما قاله ابن

الرفعة لحصول مقصودها بالوطء مع بقاء البكارة قال

إلا أن يقال الفية في حق البكر تخلفها في حق الثيب

كما يفهمه لإيراد القاضي

وقت غلبة الأمطار والله لا أطوك حتى ينزل المطر اه (قوله فلا يكون) إلى قوله فلذا في المغنى (قوله ومحققه) أي الحصول مبتدأ وخبره قوله أولى (قوله كمرضه أو مرض زيد) لعل المراد به كشفاء مرضه الخ (قوله من محتمل الخ) أي محل محتمل الخ وقوله منه أي المحل المذكور (قوله حالا) إلى قوله لما يأتي في المغنى لإاقوله أي حشفته إلى المتن (قوله حالا ولا بعد مضي الأربعة) قضية كلام الروض وشرحه أنه لو مات زيد قبل قدومه صار الحالف موليا للباس منه اه سم باختصار (قوله بخلاف مالو أراد كله الخ) قضية أنه لو أطلق كان موليا حال الذكرك على الحشفة وهو قضية قوله قبل أي حشفته إذ هي الخ وأنه إذا قال أردت جميع الذكرك قبل منه ظاهر اه ع ش وقال السيد عمر قوله بخلاف مالو أراد كله الخ ينبغي أو أطلق لأن اللفظ عند الإطلاق ينزل على حقيقته ثم رايت في حاشية السنباطي على المحل التصريح بأن حالة الإطلاق كقصد الكل وأما قول التحفة إذ هي المراد للإمام النووي بقوله ذكر لأنه المراد في إطلاق الحالف لفظ الذي ذكر من غير إرادة وإن أو همت عبارتها ذلك اه أقول وهو ظاهر صنيع المغنى حيث قال فمن صريحه مهجو النيك وتغيب أي إدخال ذكره وحشفته بفرج أي فيه ووطء وجماع وإصابة اه وافتضاض بكر وهي إزالة قضيتها بكسر القاف أي بكارتها كقوله والله لا أغيب أو لا أدخل أو لا أوج ذكرى أو حشفتي في فرجك أو لا أطوك أو لا أجامعك أو لا أصيبك أو لا أفتضك بالقاف أو بالقاء وهي بكراه (قوله أي مادة الخ) أي ما ترك منها سواء كان ماضيا أو مضارعا أو غيرهما اه ع ش (قوله نعم يدين الخ) ولا ينافي ذلك الصراحة لأن الصريح يقبل الصرف اه سم (قوله إن أراد الخ) عبارة المغنى ويدين في الأربعة الأخيرة أن ذكر محتملا ولم يقل بذكري أو بحشفتي كان يريد بالوطء الوطء بالقدم وبالجماع الاجتماع وبالاخيرين الإصابة والافتضاض بغير الذكرك اه (قوله كالنيك مطلقا) كما في التنبيه والحاوي اه شرح المنهج وفي شرح الارشاد وبحث ابن الرفعة وغيره ونقل عن قضية نص الآم أنه لو أراد بالنيك الوطء في الدبر دين أيضا اه سم (قوله أما الغوراء) بقين معجمة وهي التي بكارتها في صدر فرجها اه مغنى (قوله وهذا هو المعتمد) أي فيكون موليا إذ لا تحصل الفية إلا بزوال البكارة اه ع ش (قوله نظير ما مر في التحليل) ومن ثم أفنى شيخنا الشهاب الرملي رحمه الله تعالى بأشراط انتشار الذكرك فيها أي الفية كالتحليل شرح مر اه سم (قوله كافتضاء) إلى قوله ونوزع فيه في المغنى وإلى قوله فان قلت في النهاية (قوله كافتضاء) أي ودخول كوالله لا أفضي إليك أو لا أمسك أو لا أدخل بك اه مغنى (قول المتن كنيات) (فروع) لوقال لا أجامعك إلا بجماع سوء أو أراد بالجماع في الدبر أو فيما دون الفرج أو بدون الحشفة كان موليا وإن أراد بالجماع الضيف أو لم يرد شيئا لم يكن موليا ولو قال والله لا أغتسل عنك وأردت ترك الغسل دون الجماع أو ذكر امرأ محتملا كان لا يمكث بعد الوطء حتى ينزل واعتقد أن الوطء بلا إنزال لا يوجب

حالا ولا بعد مضي الأربعة من ذلك قول الروض وشرحه أو قال والله لا أجامعك حتى يشاء فلان شاء الجماعة ولو تراخيا الخاتمين وإلا أي وإن لم يشأها صار موليا بموته قبل المشيئة للباس منها سواء شاء أن لا يجامعها لم يشأ شيئا لا بمضي مدة الإيلاء لعدم اللباس من المشيئة اه والظاهر أن نحو القدوم كالمشيئة إذا كان حصصه قبل مضي المدة أو بعده على الاحتمال حتى إذا قال لا أطوك حتى يقدم زيد لم يصير موليا وإن مضت المدة فان مات قبل قدومه صار موليا للباس منه فليأمل (قوله نعم يدين إن أراد بالجماع الاجتماع الخ) فلا ينافي ذلك الصراحة لأن الصريح يقبل الصرف (قوله كالنيك مطلقا) قال في شرح المنهج كما في التنبيه والحاوي وفي شرح الارشاد وبحث ابن الرفعة وغيره ونقل عن قضية نص الآم أنه لو أراد بالنيك الوطء في الدبر دين أيضا اه (قوله قال إلا أن يقال الخ) كذا شرح مر (قوله نظير ما مر في التحليل) ومن ثم أفنى شيخنا

والنص انتهى وهذا هو المعتمد لما يأتي أنه لا بد في الفية في البكر من زوال بكارتها ولو غوراء نظير ما مر في التحليل وأن أمكن الفرق (والجديد أن ملامسة ومباضة ومباشرة وإتيانا وغشيانا وقربانا) بكسر أوله ويجوز ضمّه (ونحوها) كافتضاء ومس (كنيات) لاستعمالها في غير الوطء أيضا مع عدم اشتهاها فيه حتى المس وإن تكرر في القرآن بمعنى الوطء (ولو قال إن وطئت فعبدي حر فزال ملكه)

الغسل أو أراد أن أجامعها بعد جماع غير ما قبل منه ولم يكن مولى أو قال والله لا أجامع فركك أو لا أجامع نصفك الأسفل كان مولى بخلاف باقي الأعضاء كلا أجامع يدك أو رجلك أو نصفك الأعلى أو بعضك أو نصفك لم يكن مولى إلا أن يريد بالبعض الفرج وبالنصف النصف الأسفل ولو قال لا بعدن أو لاغبين عنك أو لا غيظتك أو لا سوانك كان كناية في الجماع والمدة لاحتمال اللفظ لها وغيرهما ولو قال والله لا تجتمع راسنا على وسادة أو تحت سقف كان كناية إذ ليس من ضرورة الجماع اجتماع راسيهما على وسادة أو تحت سقف مغنى وروى مع شرحه وكذا في النهاية إلا أنه قال في لا بعدن وما عطف عليه وفي لا طيلن تركي لجماعك كان صريحاً في الجماع وكناية في المدة قال ع ش قوله كناية في المدة أي فان قصد بذلك أربعة أشهر فافل لم يكن إيلاء وإن أراد فوق أربعة أشهر كان إيلاء وإن أطلق فينبغي أن يكون إيلاء أيضاً لأنه حيث كان صريحاً في الجماع يكون بمنزلة والله لا أطوك وهو لو قال ذلك كان مولى لها وذو يبغي النظر في كون ذلك كناية بعد كونه صريحاً في الجماع مع قولهم في والله لا أطوك أنه يحمل على التأييد في المدة اه (قوله بيع) أي لجمعه وقوله لازم من جهة أي بان باعه بتأويل بشرط الخيار للشترى اه ع ش (قوله أو بغيره) كموت أو عتق ونحوها اه مغنى (قوله العتق عنه) أي الظاهر عبارة المغنى وإن لم يمتد كفارة الظاهر اه (قوله على موجب الظاهر) متعلق بزيادة اه رشيدى (قوله فكان الخ) قدمه المغنى على الغاية وقال بدلهائهم إذا وطئ في مدة الإيلاء أو بعد ما عتق العبد عن ظهاره اه وهو أحسن (قول المتن باطناً) أي بينه وبين الله اه مغنى (قوله وبوقوع العتق الخ) أي إذا وطئ اه مغنى (قوله لا نه لا يلزمه شيء) إلى قوله فاذا ظاهر صار مولى يفيد اعتبار تقدم الظهار ثم الوطء اه سم (قوله فاذا ظاهر) كان يقول أنت على كظهارى اه ع ش (قوله لكن لا عن الظاهر) أي فيكون بجناو وكفارة الظاهر باقية اه ع ش (قوله لسبق لفظ التعليق) أي تعليق العتق له أي على الظاهر (قوله عنه) وقوله بعده أي الظاهر (قوله وبحث فيه) أي في حصول العتق بالوطء لا عن الظاهر قاله ع ش اه مغنى أقول بل مرجع الضمير كما يؤخذ من كلام الشارح الاتي ويصرح به ما يأتي عن سم انفاً إطلاق قولهم فاذا ظاهر صار مولى (قوله فان اراد انه اذا حصل الثاني الخ) أي وعلى هذا يصير مولى إذا حصل الثاني وقوله وان اراد انه اذا حصل الاول الخ أي وعلى هذا لا يصير مولى لأنه قبل حصول الاول الذي هو الوطء لا يتمتع منه لأنه لا يترتب عليه العتق وبعد حصوله لا يخاف من حصوله مرة أخرى اذ حصوله كذلك لا يترتب عليه شيء لأنه حصل أولاً وصار العتق معلقاً على مجرد الظاهر هكذا يظهر فليتأمل اه سم (قوله اذا حصل الثاني) أي الظاهر تعلق أي العتق بالاول أي لوطء ع ش وكردى (قوله ان تقدم الوطء) أي على الظاهر اه كرى (قوله تعلق بالثاني الخ) أي ان وطئ بعد الظاهر كما يأتي في قول مر بعده بالوطء قاله ع ش وقال سم والكردى قوله عتق أي ان تقدم الوطء على الظاهر اه وهو ظاهر صنيع الشرح (قوله بتقديم الثاني) أي الظاهر على الاول أي الوطء فيما قاله الرافعى مقارنته له أي في ترتيب العتق عليه وان كان في صورة تقدم الظاهر مولى أو في صورة المقارنة غير مولى لان الإيلاء

بيع لازم من جهته أو بغيره (عنه زال الإيلاء) وإن عاد للمسلم لعدم ترتب شيء على وطئه (ولو قال) ان وطئتكَ (فعبدى حر عن ظهارى وكان) قد (ظاهر) وعاد (قول) لانه وإن لم يمه العتق عنه فتعجيله وربطه بمعين زيادة التزامها بالوطء على موجب الظاهر وإن وقع عنه لو وطئ في المدة أو بعدها فمساكين كالإيلاء أصل العتق (والا) يكن قد ظهر (فلاظهار ولا إيلاء باطناً) لكذبه (ويحكم بهما ظاهراً) لا قراره بالظهار فيحكم بإيلائه وبوقوع العتق عن الظاهر (ولو قال) ان وطئتكَ فعبدى حر (عن ظهارى ان ظاهرت فليس بمولى حتى يظاهر) لانه لا يلزمه شيء بالوطء قبل الظاهر لتعلق العتق به مع الوطء فاذا ظاهر صار مولى وحينئذ يعلق بالوطء في مدة الإيلاء وبعدها لوجود المعلق به لكن لا عن الظاهر اتفاقاً لسبق لفظ التعليق له والعق انما يقع عنه بلفظ يوجد بعده وبحث فيه الرافعى بأنه ينبغي مراجعته ويعمل بمقتضى إرادته اخذاً من قولهم في الطلاق لو علفه بشرطين بلا عطف فان قدم الجزاء عليهما أو أخره عنهما اعتبر في حصول المعلق به وجود الشرط الثاني قبل الاول وان توسط بينهما كما هنا روجع فان

الشهاب الرملى باشتراط انتشار الذكر فيها كالتحليل مر (قوله لانه لا يلزمه شيء إلى قوله فاذا ظاهر صار مولى) يفيد اعتبار تقدم الظهار ثم الوطء (قوله وبحث فيه الرافعى إلى قوله اه) ويعتذر عن الاصحاب بان كلامهم في الإيلاء المقصود منه ما يصير به مولى أو لا يصير واما تحقيق ما يحصل به العتق فانما جاء بطريق العرض والمقصود غيره فيؤخذ تحقيقه ما ذكر في الطلاق ويتفرع على ذلك مسألة الإيلاء فحيث اقتضى التعليق تقديم الظاهر وتعلق العتق بعده بالوطء كان إيلاء والا فلا وذلك لاقتضاء قد يكون بنية المولى وقد يكون بقربة كلامه وقد يكون بمجرد دلالة لفظية شرح مر (قوله فان اراد انه ان حصل الثاني تعلق بالاول) أي وعلى هذا يصير مولى إذا حصل الثاني (قوله تعلق بالثاني) أي وعلى هذا لا يصير مولى لأنه قبل حصول الاول الذي هو الوطء لا يتمتع منه لأنه لا يترتب عليه العتق وبعد حصوله لا يخاف من حصوله مرة أخرى اذ حصوله كذلك لا يترتب عليه شيء لأنه حصل أولاً وصار العتق معلقاً على مجرد الظاهر هكذا يظهر

مشروط بتقديم الظاهر اه بغيره (قوله ورجح غيره الخ) وافقه المغنى فقال والظاهر كما قال شيخنا انه لا ايلاء مطلقا اه اى تقدم الوطء على الظاهر او لا (قوله انه لا ايلاء مطلقا) ووجه احتمال ما قى به للمعنى الثانى ومع الاحتمال لا يحكم بالايلاء للشك اه سم (قوله ونوزع فيه) وافقه النهاية فقال والوجه كما افاده الشيخ فى شرح منهجه ان يكون موليان وطىء ثم ظاهر على قياس ما فسر به قوله تعالى وعبرة شرح المنهج فان تعذرت مراجعته او قال ما اردت شيئا فالظاهر انه لا ايلاء مطلقا لكن الاوفق بما فسر به آية قل يا ايها الذين هادوا من ان الشرط الاول شرط لجملة الثانى وجزائه ان يكون موليان وطىء ثم ظاهر بخبرى المغنى على ان مختار شيخ الاسلام ما قبل لكن والنهاية على انه ما بعدها (قوله ان يكون موليان وطىء ثم ظاهر) كذا فى شرح م ر وفى شرح المنهج وكتب عليه شيخنا الشهاب البرلى ما نصه لم افهم معناه اذ كيف يقال ان الايلاء متوقف على الوطء ثم الظاهر ولعله انتقل نظره من العتق إلى الايلاء اه وكان وجه توقفه فيه ان مقتضى قياس ما ذكر بالآية اعتبار تقدم الوطء وحينئذ فلا معنى للايلاء لانه اذا حصل الوطء لم يبق محلوا عليه وإذا حصل الظاهر انحلت العتق فليتأمل سم على حجج اه ع عبارة الرشيدى قوله ان يكون موليان وطىء ثم ظاهر لعل صواب العبارة ان يعتق ان وطىء ثم ظاهر والا فامعنى الحكم عليه بانه مول بعد وقوع الشرطين الوطء والظاهر الموجبين لحصول العتق عقب اخرهما ثم رابت الشيخ عميرة سبق إلى هذا اه (قوله ويؤيد ذلك) اى القياس المذكور (قوله فان قلت الخ) عبارة النهاية ويعتذر عن الاصحاب اى القائلين إذا ظاهر صار موليا وحينئذ يعتق بالوطء إلى آخر ما تقدم بان كلامهم فى الايلاء المقصود منه ما يصير به موليا وما لا يصير وما يتحقق ما يحصل به العتق فانما جاء بطريق العرض والمقصود غيره فيؤخذ

عتق انتهى والحق السبكي  
بتقديم الثانى على الاول  
فيما قاله الرافعى مقارنته  
له وسكت الرافعى  
عمالو تعذرت مراجعته  
او قال ما اردت شيئا  
ورجح غيره انه لا ايلاء  
مطلقا ونوزع فيه بان  
قياس ما فسر به قوله تعالى  
قل يا ايها الذين هادوا ان  
زعمتم الآية من ان الشرط  
الاول شرط لجملة الثانى  
وجزائه ان يكون موليان  
وطىء ثم ظاهر ويؤيد  
ذلك ان هذا هو الذى  
صرحوا به فى الطلاق  
فان قلت هل يمكن

فليتأمل (قوله عتق) اى ان تقدم الوطء (قوله انه لا ايلاء مطلقا) لعل وجه احتمال ما قى به للمعنى الثانى الذى لا ايلاء فيه كما سنبين عبارته كما بيناه بالهامش فليحرروا هو انه اذا حصل الاول تعلق بالثانى ومع الاحتمال لا يحكم بالايلاء للشك وقضية مراعاة هذا الاحتمال عند عدم الارادة ان يتوقف العتق على تقدم الوطء على الظاهر فان لم يتقدم فلا عتق ثم رابت ذلك فيما ياتى عن السبكي (قوله ونوزع فيه بان قياس الخ) كذا م ر قال شيخ الاسلام فى شرح منهجه ما نصه فان تعذرت مراجعته او قال ما اردت شيئا فالظاهر انه لا ايلاء مطلقا لكن الاوفق بما فسر به آية قل يا ايها الذين هادوا من ان الشرط الاول شرط لجملة الثانى وجزائه ان يكون موليان وطىء ثم ظاهر اه وكتب بهامشه شيخنا الشهاب البرلى ما نصه قوله فالظاهر الخ ما خوذ من كلام السبكي رحمه الله تعالى حيث قال لوروجع فقال ما اردت شيئا فقياس ما قاله الرافعى فيما اذا قال ان دخلت فانت طالق ان كلت زيدا ان لا يقع العتق الا بان يطا ثم يظاهر وحينئذ يجب ان لا يكون موليا لانه اذا قدم الظاهر انحلت العتق وان قدم الوطء لم يصير الوطء محلوا فاعليه فلا ايلاء اه قال السكالك المقدسى وفى شرح الارشاد لمؤلفه ما يخالفه واعلم ان قول السبكي الا بان يطا ثم يظاهر محصله ان ارتباط العتق بالظاهر متوقف على سبق الوطء وذلك كما ترى وهو محصل معنى الآية المذكور كقول الشارح لكن الاوفق الخ وقد رتب السبكي على ذلك انه لا ايلاء اصلا ووجهه بما سلف فكيف يصح للشارح ان يرتب على ذلك قوله الا ان يكون موليان وطىء ثم ظاهر فان قلت بل قضية اللاحق بالآية اعنى جعل ربط العتق بالظاهر مشروطا بسبق الوطء غير ما قاله معاوه وان يجعل موليا حال لانه يتمتع من الوطء خوفا من ربط العتق بالظاهر قلت هذا امر دود لان الوطء حينئذ مقرب من الخث لا مقتض له ولو صح هذا السؤال لزم ان يكون الشخص موليا من الثالثة بوطء الثانية فى مسألة الاربع الاتية وقد رابت فى التمشية لابن المقرئ ما يصحح هذا الجواب والله اعلم اه (قوله ان وطىء ثم ظاهر) هكذا فى شرح المنهج وكتب بهامشه بازائه شيخنا الشهاب البرلى ما نصه قوله ان وطىء ثم ظاهر لم افهم معناه اذ كيف يقال ان الايلاء متوقف على الوطء ثم الظاهر ولعله انتقل نظره من العتق إلى الايلاء اه وكان وجه توقفه فيه ان مقتضى قياس ما ذكر بالآية اعتبار تقدم الوطء وحينئذ فلا معنى للايلاء لانه اذا حصل الوطء لم يبق محلوا فاعليه واذا حصل

توجيه ما جرى عليه الاصحاب هنا ولم يجعلوه من تلك القاعدة التي قررروها في الطلاق كما يصرح به كلامهم قلت نعم يمكن اذ نظير ما هنا ثم ان دخلت الدار فانت طالق ان قلت زيدا والفرق (١٦٦) بينه وبين ما هنا غير خفي اذ كل من الدخول والكلام مثلاً وقع شرطاً للطلاق محتملاً للتقدم

والتأخر وليس بين الشرطين ربط ولا مناسبة شرعيان يقتضى بهما على ما أفهمه اللفظ فرجع لارادته وقيل عند عدمها او تعذر معرفتها الاطلاق الا ان تقدم الاول لان الاصل بقاء العصمة واما هنا فبين الشرطين الوطء والظهار ذلك فقضى بهما على اللفظ وبيانه ان الوطء هنا لما تعلق به العتق صار كالظهار في تعلق العتق به أيضاً فكان بينهما ارتباط ومناسبة شرعيان فصار بمنزلة شرط واحد ولم يعول على ارادته ولا عدمها اكتفاء بالقرينة الشرعية المقتضية لذلك وايضاً فقول ان ظهرت ليس شرطاً مطلق وقوع العتق بل لكونه عنه ظاهراً غسباً والايلاء ليس مشروطاً بوقوع العتق عن الظهار لتعذره بل بمطلق وقوعه فلم يتحد الجزاء ويتعدد الشرط حتى يكون من القاعدة وايضاً فالايلاء ليس جزءاً مذكوراً في اللفظ وانما هو حكم شرعي مرتب على وقوع مثل هذه الصيغة و الفرق بين الجزاء اللفظي والجزاء الحكي اذ الاول يتعلق بكل من الشرطين على حدته فنظرنا لما بينهما

تحقيقه بما ذكر في الطلاق ويتفرع على ذلك مسألة الايلاء حيث اقتضى التعليق تقديم الظهار وتعليق العتق بعده بالوطء كان ايلاء والا فلا وذلك لاقتضاء قد يكون بنية المولى وقد يكون بقرينة في كلامه وقد يكون بمجرد دلالة لفظية اي وما هنا من ذلك انتهت بادنى زيادة من ع ش (قوله ما جرى عليه الاصحاب الخ) وهو اطلاق قولهم المارفاذا ظاهر صار مولى الخ (قوله كما يصرح به) اي بعدم الجعل (قوله قلت نعم يمكن الخ) لا يخفى ما في جميع هذا الجواب مع التامل الصادق اه سم (قوله ثم) اي في الطلاق (قوله يقتضى) ببناء المفعول (قوله وقيل الخ) عطف على رجوع الخ (قوله عند عدمها) اي الارادة وقوله او تعذر الخ عطف على عدمها (قوله الاول) اي من الشرطين (قوله ذلك) اي ما ذكر من الربط والمناسبة الشرعيين (قوله فقضى بهما الخ) اي بالربط والمناسبة الشرعيين (قوله وبيانه الخ) اقول هذا البيان من العجائب اذ حاصله ان وجه الارتباط والمناسبة بين الشرطين هنا تعلق الجزاء المذكور بكل منهما ومعلوم ان هذا متحقق في مثال الطلاق المذكور اذ الجزاء متعلق فيه بكل من الشرطين اه سم وفيه نظر اذ مراد الشارح ان تعلق العتق بالظهار ذاتي شرعاً سواء وجد التعليق كثال الماتن أم لا بخلاف مثال الطلاق المذكور فان تعلق الجزاء بكل من الشرطين فيه جعلي حصل بالتعليق (قوله فقضى بهما الخ) اي حكم بسببهما بمفهوم اللفظ ولم يحتاج الى ارادة اه كروى (قوله وايضاً فقول ان ظهرت الخ) اقول حاصله منع اتحاد الجزاء فلا يندرج في القاعدة لكن لا يخفى فساد ما ذكره اما اولاً فمن الواضح ان ليس الجزاء في هذا الكلام الا قوله فعبدي حر عن ظهاري وان ليس الشرطان الا قوله ان وطئتكم وقوله ان ظهرت فاتحاد الجزاء حينئذ مما لا شبهة فيه واما ثانياً فلان الايلاء لم يقع في هذا الكلام مشروطاً ولا شرطاً اذ ليس واحداً من الشرطين المذكورين والجزاء المذكور هو الايلاء بل وليس مشروطاً في الواقع بالعتق لان الظهار ولا مطلقاً كيف وهو متحقق قبل العتق مطلقاً لان الامتناع من وجود العتق فكيف يكون مشروطاً به وانما هو مشروط بالظهار كما مر في قوله فاذا ظاهر صار مولى فتدبر اه سم ولك ان تمنع الفساد الاول بان مراد الشارح ان جزاء الشرط الثاني في نفسه بقطع النظر عن الشرط اول العتق عن الظهار وجزاء الشرط الاول في نفسه بقطع النظر عن الثاني مطلق العتق وقيد عن ظهاري بالنسبة اليه لغو كما علم من كلام المصنف اولاً والفساد الثاني بان الشرط الاول مع جزائه في نفسه صيغة ايلاء فمراد الشارح بالايلاء جزؤه الاول وهو الوطء (قوله عنه ظاهراً) لعله يحرف عن ظهار (قوله لتعذره الخ) اي لما قيل قوله وببحث فيه الرافي (قوله ويتعدد الشرط) بالجزء عطف على يتحد الشرط (قوله وايضاً فالايلاء ليس جزءاً الخ) اقول هذا من

الظهار انحلت الدين فلي تأمل (قوله قلت نعم يمكن الخ) لا يخفى ما في جميع هذا الجواب مع التامل الصادق قوله وبيانه الخ اقول هذا البيان من العجائب اذ حاصله كما لا يخفى بادنى تأمل ان وجه الارتباط والمناسبة بين الشرطين هنا تعلق الجزاء المذكور بكل منهما ومعلوم ان هذا متحقق في مثال الطلاق المذكور اذ الجزاء متعلق فيه بكل من الشرطين فسبحان الله عما يصفون (قوله وايضاً فقول ان ظهرت الخ) اقول حاصله منع اتحاد الجزاء فلا يندرج في القاعدة لكن لا يخفى بادنى تأمل صادق فساد ما ذكره اما اولاً فمن الواضح ان ليس الجزاء في هذا الكلام الا قوله فعبدي حر عن ظهاري وان ليس الشرطان الا قوله ان وطئتكم وقوله ان ظهرت فاتحاد الجزاء حينئذ مما لا شبهة فيه واما ثانياً فلان الايلاء لم يقع في هذا الكلام مشروطاً ولا شرطاً اذ ليس واحداً من الشرطين المذكورين والجزاء المذكور هو الايلاء بل وليس مشروطاً في الواقع بالعتق لان الظهار ولا مطلقاً كيف وهو يتحقق قبل العتق مطلقاً لان الامتناع من وجود العتق فكيف يكون مشروطاً به وانما هو مشروط بالظهار كما تقدم في قوله فاذا ظاهر صار مولى فتدبر (قوله وايضاً فالايلاء ليس جزءاً مذكوراً في اللفظ الخ) اقول هذا من اعجب العجائب لان الرافي في بحثه المذكور لم يدع

وحكمنا بما تقتضيه اللغة أو العرف بخلاف الثاني اذ الايلاء يتعلق بكل من أجزاء جملة الشرطين وجزأهما فلم اعجب ينظر لما بين اجزائهما بتقدم ولا تأخر فاتضح ما ذكره وانه لا تتأتى فيه تلك القاعدة أصلاً فتأمل (أو) قال (ان وطئتكم فضررتك ما التقي قول)



من المخاطبة لأن طلاق الغرة الواقع بوطء المخاطبة يفرض قال الزركشي وله إن وطئت في طلاق ضرتك أو طلائك بناء على ما جرى عليه في النذر أن فيه كفارة يمين لكنهما جرياها على أنه لا يجب به شيء فحينئذ لا إيلاء انتهى (فان) (١٦٧) وطئ في المدة أو بعدها (طلقت

الغرة) لوجود الصفة (وزال الإيلاء) إذ لا شيء عليه بوطئها بعد (والأظهر أنه لو قال لأربع والله لا أجامعك فليس بمول في الحال) لأنه لا يحنث إلا بوطء الكل إذ المعنى لا أطأ جميعكم كالو حلف لا يكلم هؤلاء وفارقت ما بعدها بأن هذه من باب سلب العموم وتلك من باب عموم السلب كما يأتي (فان جامع ثلاثا) ممنه ولو بعد البيونة أو في الدبر لأن اليمين يشمل الحلال والحرام (فول من الرابعة) لحنثه حينئذ بوطئها (فلومات بعضهن قبل وطء زال الإيلاء) لتحقق امتناع الحنث إذ الوطء إنما يقع على ما في الحياة أما بعد ووطئها وقبل وطء الاخرى فلا يزول (ولو قال) لمن والله (لا أجامع) واحدة ممنه ولم يرد واحدة معينة أو مبهمه بأن أراد الكل أو أطلق كان موليا من كل ممنه حملا له على عموم السلب فان النكرة في سياق النفي للعموم فيحنث بوطء واحدة ويرتفع الإيلاء عن الباقيات أما إذا أراد واحدة فيختص بها ويعينها أو يبينها أولا

أعجب العجائب لأن الرافعي في بحثه المذكور لم يدع أن الإيلاء جزء مطلقا فضلا عن كونه جزءا مذكورا في اللفظ وإنما مدعاه أن الجزء هو قوله فعبدي حر عن ظهاري توسط بين شرطين وقضية القاعدة أنه ان أراد أنه إذا حصل الشرط الثاني الذي هو الظاهر هنا تعلق بالاول الذي هو الوطء فلو تقدم الوطء لم يعتق لأن تعلق العتق بالوطء مشروط بتقدم الظاهر ولم يتقدم وعلى هذا التقدير اعني انه اراد ما ذكر يصير موليا إذا حصل الظاهر لأنه حينئذ يتمتع من الوطء خوف العتق فقد بان فساد جميع ما ذكره في هذا المقام فاعجب بعد ذلك من قوله أولا والفرق بينه وبين ما هنا غير خفي وقوله ثانيا فأتضح ما ذكره الخ اه سم (قوله من المخاطبة) إلى قوله قال الزركشي في المغنى وإلى قول المتن ولو قال لا أجامعك في النهاية لا قوله وفيه نظر إلى وقد يوجه (قوله وان وطئت فلي الخ) قضية ما ذكره هنا أنه إذا وطئ في هذه الحالة لا يقع عليه طلاق بل الواجب أما كفارة يمين على ما في النذر أو عدم وجوب شيء على ما هنا اه ع ش (قوله لكنهما جرياها الخ) اعتمده المغنى ايضا (قوله فحينئذ لا إيلاء) (فرع) لو قال إن وطئت فانت طالق فله ووطؤها وعليه النزع بتغيب الحشفة في الفرع لو وقع الطلاق حينئذ وظاهر كلام الاصحاب وجوب النزع عينا وهو ظاهر إذا كان الطلاق باثنا فان كان رجعا قالوا يجب النزع أو الرجعة كافي الاثوار فلو استدام الوطء ولو عالما بالتحريم فلا حد عليه لا باحة الوطء ابتداء ولا مهر عليه ايضا لأن وطأه وقع في النكاح وإذا نزع ثم أوجج فان كان تعلق الطلاق بطلاق بائن نظر فان جهلا التحريم فوطء شبهة كالمو كانت رجعية فله المهر ولا حد عليها وان علما فزنا وان اكرهها على الوطء او علم التحريم دونها فعليه الحد والمهر ولا حد عليها وهي دونه وقد رت على الدفع فعليها الحد ولا مهر لها نهاية ومعنى (قول المتن وزال الإيلاء) واضح في التعليق بغير كلبا اي كما هو الفرض فان علق بها يمكن ان يقال بأنه يتصور عدم زواله بان تكون عدة الغرة باقرا وكانت لا ترى الدم إلا بعد مدة كنحو عام وكان الطلاق رجعا فليتامل اه سيد عمر (قوله لأنه لا يحنث) إلى قوله بما لا يدفعه في المغنى (قوله كالو حلف لا يكلم الخ) أي فانه لا يحنث الا بتكليم الجميع والكلام عند الطلاق فلو أراد أنه لا يكلم واحدا منهم حنث بتكليم كل واحد على انفراده اه ع ش اي وإذا كلم واحدا منهم حنث وانحل اليمين في حق الباقيين اخذنا ما يأتي عن تصحيح الاكثرين (قوله حينئذ) اي حين جماعه ثلاثا ممنه (قوله اما بعد ووطئها الخ) محترز قول المتن قبل وطء اي امالو ماتت بعد ووطئها الخ (قوله اما إذا اراد واحدة الخ) عبارة المغنى فان اراد الامتناع من واحدة ممنه معنية فمول منها فقط ويؤمر بالبيان كافي الطلاق ويصدق يمينه في إرادتها وإن أراد واحدة مبهمه كان موليا من إحداهن ويؤمر بالتعيين فاذا عين كان ابتداء المدة من وقت التعيين على الاصح اه (قوله فيختص) اي الإيلاء (قوله ويعينها) اي في صورة الابهام أو يبينها اي في صورة التعيين اه سيد عمر (قول المتن قول من كل واحدة) كالو افردها بالإيلاء فاذا مضت المدة فلكل مطالبة اه مغنى (قوله اي لا يعم الخ) تفسير لسلب العموم (قوله فاذا وطئ الخ) تفريع على قول المتن قول من كل واحدة سم وع ش (قوله كأنقلاه عن تصحيح الاكثرين) وهو المعتمد نهاية

أن الإيلاء جزء مطلقا فضلا عن كونه جزءا مذكورا في اللفظ وإنما مدعاه أن الجزء هو قوله فعبدي حر عن ظهاري توسط بين شرطين وقضية القاعدة أنه ان أراد أنه إذا حصل الشرط الثاني الذي هو الظاهر هنا تعلق بالاول الذي هو الوطء فلو تقدم الوطء لم يعتق لأن تعلق العتق بالوطء مشروط بتقدم الظاهر ولم يتقدم وعلى هذا التقدير اعني انه اراد ما ذكر يصير موليا إذا حصل الظاهر لأنه حينئذ يتمتع من الوطء خوف العتق فقد بان بما لا مزيد عليه للعاقل فساد جميع ما ذكره في هذا المقام فاعجب بعد ذلك من قوله أولا والفرق بينه وبين ما هنا غير خفي وقوله ثانيا فأتضح ما ذكره الخ فاعتبروا يا اولي الابصار (قوله فاذا وطئ واحدة الخ) تفريع على قول المتن قول من كل واحدة (قوله كأنقلاه عن تصحيح الاكثرين) وهو المعتمد شرح مر

أجامع (كل واحدة ممنه قول) ممنه على حدتها لعموم السلب لو ظن بخلاف لا أطوك فانه لسلب العموم أي لا يعم وطئ لكن فاذا وطئ واحدة حنث وزال الإيلاء في حق الباقيات كما نقلاه عن تصحيح الاكثرين وقال الامام لا يزول

كما هو قضية الحكم بتخصيص كل بالإلاء (١٦٨) وهو ظاهر المعنى ولذا بحث الرافعي انه ان اراد تخصيص كل بالإلاء لم ينحل والا كان

كلا أجامعك فلا بحث إلا بوطء جميعهن وأجاب عنه البلقيني بما لا يدفعه ومن ثم أيده غيره بقول المحققين تاخر المسور بكل عن التني يفيد سلب العموم لا عموم السلب ومن ثم كانت تسوية الاصحاب بين صورة المتن ولا اطاء واحدة مشكلة واجيب بان ما قاله المحققون اكثرى لا كلى بدليل قوله تعالى ان الله لا يحب كل محتال فغور وفيه نظر لان هذا إنما حمل على النادر بشهادة المعنى ولا كذلك هنا فحمله عليه بعيد جدا وقد يوجه تصحيح الاكثرين بانهم إنما حكموا بإيلائه من كلهن ابتداء فقط لان اللفظ ظاهر فيه سواء أقلنا ان عمومه بدلى ام شمولى واما اذا وطىء احداهن فلا يحكم بالعموم الشمولى حيثئذ حتى تعدد الكفارة لانه يعارضه اهل براءة الذمة منها بوطء من بعد الاولى وساعد هذا الاصل تردد اللفظ بين العموم البدلى والشمولى وان كان ظاهرا فى الشمولى فلم تجب كفارة اخرى بالشك ويلزم من عدم وجوبها ارتفاع الإيلاء ولا نظر لنية الكل فى الاولى ولا للفظ كل فى الثانية لان الكفارة حكم رتبة الشارع فلم يتعدد الا بما يقتضى تعدد الحث فصار

ومعنى (قوله كما هو) أى عدم الزوال (قوله وهو) أى ما قاله الامام (قوله ولذا) أى لما قاله الامام اه ع ش اول كونه ظاهر المعنى (قوله لم ينحل) أى الإيلاء عن الباقيات (قوله واجاب عنه) أى عن بحث الرافعي سم ورشيدى (قوله بما لا يدفعه) عبارة المعنى بان الحلف الواحد على متعدد يوجب تعاق الحث باى واحد وقع لا تعدد الكفارة واليمين الواحدة لا يتبعض فيها الحث ومتى حصل فيها حث حصل الانحلال اه زاد سم عليها عن شرح البهجة لشيخ الاسلام مانصه قال أى البلقيني وقد ذكر ذلك الرويانى وقال انه ظاهر المذهب اه (قوله أيده) أى بحث الرافعي سم ورشيدى (قوله غيره) أى شيخ الاسلام سم ورشيدى عبارة ع ش أى غير البلقيني اه والا اول تفسير للمضاف والثاني للمضاف اليه (قوله بين صورة المتن) أى لا اجمع كل واحدة منكم سم وع ش (قوله ولا اطاء واحدة) قال فى شرح البهجة حيث لا ارادة وقوله مشكلة عبارة شرح البهجة لشيخ الاسلام فتسوية الاصحاب بينهما حيثئذ فى الحكم بعيدة وابعدها قطعهم به فى الاولى دون الثانية انتهت اه سم (قوله واجيب) المجيب هو شيخ الاسلام اه سم (قوله وفيه نظر) أى فى هذا الجواب (قوله لان هذا) أى قوله تعالى المذكور (قوله سواء أقلنا ان عمومه بدلى ام شمولى) فى التردد بين الشمولى والبدلى مع كون النكرة فى سياق التني للعموم الشمولى وضعا فظهر فان بنى البدلى على احتمال سلب العموم فلا يسلم انه يقتضيه مع ان قضية هذا البناء حيثئذ ان يكون الظاهر البدلى لان سلب العموم هو الاكثر كما تقدم لا الشمولى كما قال اه سم (قوله واما اذا وطىء الخ) من تمة التوجيه اه ع ش (قوله حتى تعدد الكفارة) تفريع على المنفى (قوله يعارضه) أى تعدد الكفارة (قوله فى الاولى) أى صورة لا اطاء واحدة منكم وقوله فى الثانية أى صورة اتمان اه كرى (قوله سنة) الى قوله قيل فى النهاية وكذا فى المعنى الا قوله واراد سنة الى اتمان وقوله واطلق (قوله سنة الخ) ولو قال السنة بالتعريف اقتضى الحاضرة فان بقى منها فوق اربعة اشهر بعد وطئه العدد الذى استثناه كان موليا والا فلا ولو قال لا اصبحتك ان شئت واراد ان شئت الجماع او الإيلاء فقالت فى الحال شئت صار موليا لوجود الشرط وان اخرت فلا بخلاف ما لو قال متى شئت او نحوها فانه لا يقتضى الفور ولو اراد ان شئت ان لا اجمعك فلا إيلاء اذ معناه لا اجمعك الا برضاك وهى اذ ارضيت فوطئهم يلزمه شىء وكذا لو أطلق المشيئة حملا على مشيئة عدم الجماع لانه السابق الى الفهم ولو قال والله لا اصبحتك الا ان تشائى واراد التعليق للإيلاء او الاستثناء عنه فول لانه حلف وعلق رفع اليمين بالمشيئة فان شاءت الاصابة فوراً انحل الإيلاء والا فلا ينحل ولو قال والله لا اصبحتك متى يشاء فلان فان شاء الاصابة ولو مترخيا انحلت اليمين وان لم يشاها صار موليا بموته قبل المشيئة للباس منها لا بمضى مدة الإيلاء لعدم الياس من المشيئة ولو قال ان وطئتك فعدى حرقه بشهر ومضى شهر صار موليا اذ لو جامعها قبل مضيه لم يحصل العتق لتعذر تقدمه على اللفظ وينحل الإيلاء بذلك الوطء فان وطىء بعد مضى شهر فى مدة الإيلاء او بعدها وقد باع العبد قبله بشهر انحل الإيلاء لعدم لزوم شىء بالوطء حيثئذ

(قوله وأجاب عنه) أى عن بحث الرافعي وقوله ومن ثم أيده أى بحث الرافعي ولهذا عبر شيخ الاسلام فى شرح البهجة بقوله ويؤيد ما بحثه أى الرافعي قول المحققين الخ ثم قال وقد منع البلقيني بحث الرافعي بان الحلف الواحد على متعدد يوجب تعاق الحث باى واحد وقع لا تعدد الكفارة واليمين الواحدة لا يتبعض فيها الحث ومتى حصل فيها حث حصل الانحلال قال وقد ذكر ذلك الرويانى وقال انه ظاهر المذهب انتهت عبارة شرح البهجة (قوله غيره) أى شيخ الاسلام (قوله بين صورة المتن) أى قوله ولو قال لا اجمع كل واحدة منكم فنول من كل واحدة (قوله ولا اطاء واحدة) قال فى شرح البهجة حيث لا ارادة (قوله مشكلة) عبارة شرح البهجة لشيخ الاسلام فتسوية الاصحاب بينهما حيثئذ فى الحكم بعيدة وابعدها قطعهم به فى الاولى دون الثانية (قوله واجيب) المجيب هو شيخ الاسلام (قوله سواء أقلنا ان عمومه بدلى ام شمولى) فى التردد بين الشمولى والبدلى مع كون النكرة فى سياق التني للعموم الشمولى وضعا فظهر فان بنى البدلى على احتمال سلب العموم فلا يسلم انه يقتضيه مع ان قضية هذا البناء حيثئذ ان يكون الظاهر البدلى لان سلب العموم هو

وأراد سنة كاملة أو أطلق أخذاً عاماً في الطلاق (الامرة) وأطلق (فليس بمول في الحال في الاظهر) لانه لا حث بوطئه مرة لاستثنائها أو السنة فان بقي منها عند الحلف مدة الايلاء فإيلاء أو الافلا (فان وطئ وبقى منها) أى السنة (أكثر من أربعة أشهر فمول) من يومئذ لحثه به حيثئذ فيه منع منه أو أربعة فأقل خالف فقط وإن لم يطأ حتى مضت السنة انحل الايلاء ولا كفارة عليه ولا نظر لاقتضاء اللفظ وطأ مرة لان القصد منع الزيادة عليها لا إيجادها قيل هذا مخالف لما مر ان الاستثناء من النفي اثبات وردبانه لا يخالفه لانه ليس المراد بكونه اثباتاً أنه إنبات لنقيض الملفوظ بل المراد أنه اثبات لنقيض ما دل عليه الملفوظ به وحيثئذ فهو موافق (١٦٩) للقاعدة المذكورة لانه في هذا المثال وهو

المستقبل منع نفسه من الوطء واخرج المرة فعلى الضعيف ان الثابت بعد الاستثناء نقيض الملفوظ به قبله وهو الوطء اذ لم يطأ المرة يحث وعلى الاصح ان الثابت نقيض ما دل عليه لفظه وهو الامتناع ينتفى الامتناع في المرة ويثبت التخيير فيها ويجرى ذلك في كل حلف على مستقبل بخلافه على ماض او حاضر ففي لا وطئت الامرة يحث اذ لم يكن قد وطئها جزماً لا تنفاء توجيه التخيير لعدم إمكانه فلما لم يحتمل الاستثناء الا وقوعه خارجاً حثت اذ لم يكن كذلك ولهذا جز موافق ليس له على الامانة بلزومها ولم يخرجوه على هذا الخلاف قال البلقيني وقياس ما ذكر ان من حلف لا يشكو غيره الا من حاكم الشرع لم يحث بترك شكواه مطلقاً لان قصده نفي الشكوى من غير حاكم الشرع لا إيجادها عنده وتبعه ابو زرعة فقال فيمن قيل له بت عندى لا

لتقدم البيع على وقت العتق او مقارنته له وان باعه قبل ان يجامع بدون شهر من البيع تبين عتقه قبل الوطء بشهر فينبين بطلان بيعه وفي معنى بيعه كل ما يزيل الملك من موت وهبة وغيرهما اه (قوله سنة الخ) اى او يوماً ونحو ذلك اه معنى (قوله واطلق) اى بخلاف ما اذا قصد إيجاد المرة فيلزمه الكفارة اذ لم يطأ حتى مضت السنة اخذاً من قوله الاتى ولا نظار الخ (قوله أو السنة) عطف على قوله سنة ش اه سم أى الذى قدره الشارح عقب لا اجماعك وهذا هو الظاهر وما قول الرشيدى انه عطف على قول المتن سنة فع ظهر وعدم صحته بالتأمل يرده ما ياتى عنه آنفاً (قوله فان بقي منها الخ) لعل الصورة انه اقتصر على قوله لا اجماعك السنة ولم يات باستثناء وان اى السياق هذا والافسياتى قريباً اى فى النهاية مسئلة ما اذا استثنى اه رشيدى اقول بل هذا متعين يدل عليه قوله عند الحلف حيث لم يقل بعد الوطء (قوله أو أربعة الخ) محترز قول المتن اكثر الخ وقوله مخالف فقط اى يلزمه الكفارة اذ وطئ وقوله وان لم يطأ الخ محترز قوله فان وطئ (قوله ولا نظر) جواب سؤال منشؤه وقوله ولا كفارة عليه عبارة المغنى وهل يلزمه كفارة لان اللفظ يقتضى ان يفعل مرة اولاً لان المقصود منع الزيادة وجهان اصحهما كما في زوائد الروضة الثانى اه (قوله قيل هذا) اى قوله ولا كفارة عليه (قوله لانه) اى ما دل عليه الملفوظ به (قوله وهو الخ) اى والحال ان هذا المثال مستقبل (قوله واخرج) اى من المنع (قوله فعلى الضعيف) متعلق بيحث الاتى وقوله ان الثابت الخ بيان للضعيف وقوله وهو الخ اى الملفوظ به قبله وقوله يحث اى فيلزمه كفارة البين (قوله وعلى الاصح) متعلق ينتفى الاتى وقوله ان الثابت الخ بيان للاصح وقوله لفظه اى ما قبل الاستثناء وقوله وهو اى ما دل عليه الخ الامتناع اى من الوطء (قوله ويجرى ذلك) اى الخلاف المذكور (قوله بلزومها) اى المائة (قوله ما ذكر) اى قوله وان لم يطأ حتى مضت الخ او قوله وعلى الاصح الخ (قوله مطلقاً) اى من حاكم الشرع وغيره (قوله فيمن الخ) اى فى قول من الخ فقول لا ايت الخ مقول لهذا المحذوف او لفظه فقال مقدرة قبل قوله لا ايت الخ (قوله ملى الخ) مقول ابى زرعة (قوله الى عدم الوقوع) اى عدم الحث (قوله ثم استدل) اى ابو زرعة على عدم الوقوع (قوله بافتاء شيخه) وهو البلقيني (قوله يتضمن قضيتين) اى يحتملها ما وقوله الامتناع الخ وقوله ومقابله بدل من قضيتين بدل مفصل من يحمل (قوله وهو) اى مقابل الامتناع وقوله منه اى من هذا (قوله فعنى الاول) اى الامتناع من اكل غيره وقوله ومعنى الثانى اى عدم الامتناع منه وقوله عليه الخ اى هذا (قوله لانه لا مقابل لنفيها) اى المائة اى بخلاف اخراج هذا من المنع فيصدق بالاقدام عليه الخ فكان المناسب ان يقول لا اخرجها من النفي (قوله ثم نازع) اى التاج السبكي (قوله خبرية) اى لانه

الاكثر كما تقدم لا الشمولى كما قال (قوله أو السنة) عطف على قوله سنة ش (قوله قال البلقيني وقياس ما ذكر ان من حلف) نظير مسئلة البلقيني المذكورة ما لو حلف لا يخرج زوجته الا باذنه او لا يكلم زيداً الا في شرفان خرجت بغير اذنه او كلبه في غير شرفان انحلت البين او خرجت باذنه او كلبه في شرفان انحلت

(٢٢ - شررائى وابن قاسم - ثامن) أبيت عندك الا هذه الليلة ملى الى عدم الوقوع بترك المبيت عنده لان معناه عر فاليس اثبات المبيت بل ان وجد يكون ليلة فقط ثم استدل بافتاء شيخه والقاعدة المذكورين وبين التاج السبكي تلك القاعدة بان لا اكل الا هذا يتضمن قضيتين الامتناع من اكل غيره ومقابله وهو عدم الامتناع منه فعنى الاول ائمنع نفسى غيره واخرج هذا من المنع فيصدق بالاقدام عليه وتركه ومعنى الثانى ائمنعها غيره وأحملها عليه والاصح الاول وانما يات هذا فى ليس له الامانة لانه لا مقابل لنفيها الاثبوتها اذ لا واسطة بينهما ثم نازع فيما مر من جريان ذلك فى كل مستقبل بانه قد لا يتأتى فى بعض المستقبلات نحو لا يقوم غدا الا يزيد اذ لا بد من قيامه غدا لكن ان كانت الجملة خبرية والامتناعين قيامه بل يبقى التخيير كما مر فاذا ذكر ليس من عموم المستقبلات بل من خصوص الحث او المنع انتهى

﴿فصل في احكام الایلاء﴾ (قوله عليها) ای المدة المضروبة (قوله وجوبا) الى قول المتن في الاصح في النهاية الا قوله في صورة صحة الایلاء الى المتن وكذا في المعنى لا قوله ومردة وقوله اوزوال الردة الى لا من اليمين وقوله وكذا ما نعلم الى المتن وقوله وخرج الى المتن وقوله فان قلت الى المتن وقوله لا يجوز له تحليها منه (بلا مطالبة) الظاهر انه بيان للامهال ويحتمل انه لدفع توهم انه لا يهل الا بطلبه اه رشیدی (قوله ولو قنا الخ) لا يخفى ما في هذه الغاية عبارة المعنى سواء الحر والرق في الزوج والزوجه اه (قوله من حين الایلاء ای لا من وقت الرفع الى القاضي اه معنى (قوله من وقتش) عبارة المعنى من وقت الحلف اه (قوله ولو بلا قاض) اقرب من هذا التقدير تقدير المضاف ای بلا اعتبار قاض فانه يصدق مع وجوده اه سم (قوله نعم في ان جامعك) قد يقال لا حاجة الى استثناء ذلك لانه انما يصير موليا بعد الشهر كما يدل عليه قول الروض وان مضى شهر ولم يطاها صار موليا اه فقوله صار موليا يفيد انه لا يكون موليا قبل مضى الشهر وهو ظاهر لانه لا يلزمه حينئذ بالوطء شيء فليتام اه سم (قول المتن من الرجعة) ولولم يراجع حتى انقضت المدة او بقي منها اقل من اربعة اشهر فلا مطالبة كما هو ظاهر لكن هل نقول تبين انه لا ایلاء او نقول انحل الایلاء اه سم اقول قضية صدق تعريف الایلاء عليها الثاني (قوله اوزوال الردة) الانسب لما قبله العطف بالواو (قوله لان بذلك) ای بما ذكر من الرجعة وزوال ما ذكر (قوله في الاواین) ای الرجعة والمرادة (قوله في الاخير) الانسب لما قبله التثنية كما في النهاية قال عرش قوله في الاخيرین ای الصغر والمرض اه (قوله املو الى الخ) محترز حال الایلاء سم (قوله او وطئت بشبهة الخ) في بعض النسخ ای للنهاية جعل هذا مسألة مستقلة بعد مسألة الرجعة وهو الالاق لان المقصود اخذ مفهوم المتن ولا يتوجه عليه كلام الشهاب سم الا في اه رشیدی اقول وكذا جعله المعنى مسألة مستقلة (قوله فتقطع المدة او تبطل) ای تنقطع ان حدث ذلك فيها وتبطل ان حدث ذلك بعدها لكن هذا ظاهر في صورة الطلاق ولهذا قال في الروض وشرحه

اليمين مر وسئل شيخنا الشهاب الرمي عما قاله البلقيني فيمن حلف بالطلاق على صديقه أنه لا يبيت ليلة الجمعة الا عنده فوضت الجمعة ولم يبيت عنده ای ولا عند غيره كما هو ظاهر والافلوبات عند غيره حنث لان المبيت عند غيره هو الممنوع منه المحلوف عليه منه بعدم الحنث كما نقله عنه العراقي فاجاب بان ما قاله البلقيني معتمد اه وهو حينئذ نظير ما ذكرنا عن البلقيني في مسألة الشكوى لان التقدير لا يبيت ليلة الجمعة عند احد الا عنده فالغرض والقصد نفي المبيت ليلة الجمعة عند غيره لا ايجاد المبيت ليلة الجمعة عنده فان قلت احد في قولكم لا يبيت ليلة الجمعة عند احد شامل لنفس المحلوف عليه لانه احد فاذا بات في بيت نفسه فقد بات عند احد غير الخالف فينبغي الحنث قلت قضية ما قاله البلقيني واقره العراقي وبين شيخنا الشهاب الرمي ان ذلك معتمد لا التفات الى ذلك الشمول وكان وجه ذلك انه لا يراد في العرف العام باحد في مثل ذلك الا غير المحلوف عليه هذا هو مقتضى ما قاله هؤلاء الأئمة في هذه المسئلة فليتام

﴿فصل في احكام الایلاء الخ﴾ (قوله كعدة) ای فانها لا تختلف بذلك (قوله ولو بلا قاض) اقرب من هذا التقدير تقدير المضاف ای بلا اعتبار قاض فانه يصدق مع وجوده (قوله نعم في ان جامعك الخ) كذا شرح مر (قوله لا تحسب المدة من الایلاء بل بعد مضى شهر) قد يقال لا حاجة الى استثناء ذلك لانه انما يصير موليا بعد الشهر كما يدل عليه قول الروض وان قال ان وطئتك فعبدي حر قبله بشهر فان وطئ قبل مضى شهر انحلت اليمين وان مضى شهر ولم يطاها صار موليا اه فقوله صار موليا يفيد انه لا يكون موليا قبل مضى الشهر وهو ظاهر لانه لا يلزمه حينئذ بالوطء شيء فليتام (قوله في المتن من الرجعة) ولولم يراجع حتى انقضت المدة او بقي منها اقل من اربعة اشهر فلا مطالبة كما هو ظاهر لكن هل نقول تبين انه لا ایلاء او نقول انحل الایلاء (قوله املو الى الخ) محترز حال الایلاء (قوله فتقطع المدة او تبطل) ای تنقطع ان حدث ذلك فيها وتبطل ان حدث ذلك بعدها لكن هذا ظاهر في صورة الطلاق ولهذا قال في الروض وشرحه وتستأنف في صورة الطلاق ولو طلق بعد المطالبة یعنی بعد المدة بمطالبة او بدونها رجعة ای تستأنف المدة

﴿فصل في احكام الایلاء﴾ من ضرب مدة وما يتفرع عليها (عمل) وجوب المولى بلا مطالبة (أربعة أشهر) رفقاه وللاية ولو قنا أو قنة لان المدة شرعت لامر جبلي هو قلة صبرها فلم تختلف بحرية ورق كعدة حيض وغنة وتحسب المدة (من) حين (الایلاء) لانه مول من وقتش ولو (بلا قاض) لثبوتها بالنص والاجماع وبه فارقت نحو مدة العنة نعم في ان جامعك فعبدي حر قبل جماعي بشهر لا تحسب المدة من الایلاء بل بعد مضى الشهر لانه لو وطئ قبله لم يعتق (و) تحسب (في رجعية) ومردة حال الایلاء (من الرجعة) اوزوال الردة كزوال الصغر والمرض كما يأتي لا من اليمين لان بذلك يحل الوطء في الاولین ويمكن في الاخير أن لو آلى ثم طلق رجعيا أو وطئت بشبهة فتقطع المدة أو تبطل حرمة وطئها

وتستأنف في صورة الطلاق ولو طلق بعد المطالبة يعني بعد المدة بمطالبة أو بدونها برجمة أي تستأنف المدة بالرجعة اهـ وأما في صورة الوطء فغير ظاهر في حدوثه بعد المدة فقد قال في شرح الروض بعد ذكر الروض أمور منها عدة الشبهة نعم أن طرأ شيء منها بعد المدة وقبل المطالبة ثم زالت فلها المطالبة بلا استئناف مدة اهـ وفي العباب ولو وطئت بشبهة في المدة فكالردة في القطع والاستئناف بعد فراغها أو بعد المدة فلا استئناف اهـ أي بخلاف الردة سمع على حجج اهـ رشيدى عبارة السيد عمر قوله فتقطع المدة الخ ما اقتضاه صنيعه من الحاق وطء الشبهة بالطلاق الرجعي في سائر أحواله وقضية عبارة أصل الروضة فانه بعد ذكر مسئلتى الطلاق والردة قال ما نصه والحق بغوى العدة عن وطء الشبهة بالطلاق الرجعي وبالردة في منع الاحتساب وجوب الاستئناف عند انقضائها انتهت وظاهره أن الحاق جار في الحالين نعم وقع في العزيز بما أسقطه من الروضة ما يقتضى الحاق وطء الشبهة بما ساقى من الأعذار التي لا تقتضى الاستئناف عند عرضها بعد انقضاء المدة فاخذ به ابن المقرئ رحمه الله تعالى فأسقط ما حكاه الأصل في وطء الشبهة عن بغوى وأدرجه في الأعذار المشار إليها تبعاً لما أفهمه كلام العزيز فهذا هو منشأ الاختلاف الواقع بين ما في التحفة أي والنهاية وما في الروضة والعباب أي والأسنى ونقل صاحب المغنى كلام أصل الروضة هنا وقره اهـ (قوله وتستأنف من الرجعة) ظاهره أنه لا فرق في الاستئناف بين أن يكون قد طلق قبل المطالبة تبرعاً أو أن يكون قد طلق بعد المطالبة لكن بحث مر التقييد بالأول وأنه لا استئناف في الثاني لأنه أتى بمقتضى الإيلاء فليتأمل فقد يحتاج لمساعدة نقل على ذلك وقضية إطلاقهم أنه لا فرق وهو الموافق لنظيره من الظاهر وهو أنه لو طلق عقب الظهار ثم راجع صار عائداً اهـ سمع أقول ويصرح بعدم الفرق ما مر آنفاً عن شرح الروض وأما قوله لأنه أتى الخ يرده قول المغنى ونقله نقل المذهب ولا تتحل المين بالطلاق الرجعي اهـ (قوله أن بقى) أي أو كان المين على الامتناع من الوطء مطلقاً كما يأتي (قوله المتولى الخ) هذا راجع لكل من طرأ الطلاق ووطء الشبهة وقوله في نكاح الخ راجع لطرأ الطلاق الرجعي فقط (قول المتن أحدهما) أي أو كلاهما مغنى وشرح المنهج (قول المتن بعد دخول) أي أو استدخال من الزوج المحترم اهـ مغنى (قوله أو بعدها) كان ينبغي له حيث زاد هذا أن يزيد قوله أو يطلب بعد قول المصنف انقطعت ولعله أدخل البطلان في الانقطاع تغليبا اهـ رشيد (قوله لما ذكر) أي من قوله لأن الأضرار إنما يحصل الخ كما يصرح به كلام الجلال المحلى أي والمغنى اهـ رشيدى (قوله والا) أي بأن بقى من مدة المين ما لا يزيد على أربعة أشهر (قول المتن ولم يخل بنكاح) احتراز به عن الردة والطلاق الرجعي وقد سبقوا قوله لم يمنع المدة أي لا يقطع مدة الإيلاء اهـ مغنى (قوله سواء المانع الخ) وسواء أقرنها أم حدث فيها كما صرح به في المحرر اهـ مغنى (قول المتن كصوم وأحرام) واعتكاف فرضاً أو نفلاً اهـ مغنى (قوله كحبس) أي بحق بخلاف ما لو حبس ظلماً اهـ اسنى (قوله ممكنة) من التمكين (قوله يمنع) أي كل من الصغر والمرض (قوله في صورة صحة الإيلاء معهما

بالرجعة اهـ وأما في صورة الوطء فغير ظاهر في حدوثه بعد المدة فقد قال في شرح الروض بعد ذكر الروض أمور منها عدة الشبهة نعم أن طرأ شيء منها بعد المدة وقبل المطالبة ثم زالت فلها المطالبة بلا استئناف مدة اهـ وفي العباب ولو وطئت بشبهة في المدة فكالردة في القطع والاستئناف بعد فراغها أو بعد المدة فلا استئناف اهـ أي بخلاف الردة (قوله وتستأنف من الرجعة) ظاهره أنه لا فرق في الاستئناف بين أن يكون قد طلق قبل المطالبة تبرعاً أو أن يكون قد طلق بعد المطالبة لكن بحث مر التقييد بالأول وأنه لا استئناف في الثاني لأنه أتى بمقتضى الإيلاء وليس هناك ما يقتضى التكرار فسقط حكم الإيلاء بالطلاق فلا أثر للراجعة بعد ذلك فليتأمل فقد يحتاج لمساعدة نقل على ذلك وقضية إطلاقهم أنه لا فرق وهو الموافق لنظيره من الظاهر وهو أنه لو طلق عقب الظهار ثم راجع صار عائداً (قوله في صورة صحة الإيلاء معهما) أي وهو أن يكونا بحيث يمكن وطؤهما في المدة التي قدرها وقد بقى منها أكثر من أربعة أشهر فالحاصل ما هنا أنه إذا آلى من صغيرة أو مريضة فإن كانت المدة بحيث يتأتى جماعهما فيها وقد بقى منها أكثر من أربعة أشهر صح الإيلاء

وتستأنف من الرجعة أو انقضاء العدة أن بقى من مدة المين فوق أربعة أشهر لأن الأضرار إنما يحصل بالامتناع المتوالى أربعة أشهر في نكاح سليم (ولو ارتد أحدهما) قبل دخول انقضاء النكاح كما مر (أو بعد دخول في المدة) أو بعدها (انقطعت) لحرمته ووطنها حينئذ (فاذا أسلم) المرتد منهما في العدة (استؤنفت) المدة لما ذكر المعلوم منه أن محله إذا كانت المين على الامتناع من الوطء مطلقاً أو بقى من مدة المين ما يزيد على أربعة أشهر أو لا فلا معنى للاستئناف (وما منع الوطء ولم يخل بنكاح أن وجد فيه) أي الزوج (لم يمنع) المدة سواء المانع الشرعي (كصوم وأحرام و) الحسى كحبس و) مرض وجنون (لأنها ممكنة) والمانع منه مع أنه المقصر بالإيلاء (أو وجد فيها) أي الزوجة (وهو حسى كصغر ومرض) يمنع من إيلاج الحشفة في صورة صحة الإيلاء معهما السابقة ونشوز (منع) المدة فلا يبتدىء بها حتى تزول (وإن حدث) نحو مرضها المانع من ذلك أو نشوزها

وكذا إيمانها الشرعي غير نحو الحيض كتبها بفرض كهم (في) أثناء (المدة قطعهما) لأنهم يتمتع من الوطء لاجل اليمين بل لتعذرهم (فاذا زال) وقد بقي فوق أربعة أشهر من اليمين (استؤنفت) المدة المأمور (وقبل تاتى) إبقاء النكاح هنا وخرج في المدة طرود ذلك بعدها فلا يمينها بل يطالب بالفيئة بعد زوالها لوجود (١٧٢) المضارة في المدة على اتوالى مع بقاء النكاح على سلامته وبهذا يفرق بين ما هنا وما مر في الردة

والرجعة (أو) وجد فيها

وهو (شرعي كحيض) أو

نفاس كما قاله وإن اطل

جمع في رده (وصوم نفل)

أو اعتكافه (فلا) يمنع المدة

ولا يقطعها لو حدث فيها

لأن الحيض لا يخلو عنه

شهر غالباً فلو منع لا تمتنع

ضرب المدة غالباً وألحق

به النفاس طرداً للباب لأنه

من جنسه ومشارك له في

أكثر أحكامه ولأنه

متمكن من وطئها مع نحو

صوم النفل فإن قلت لم لم

ينظر وأهنا إلى كونه يباب

الوطء معه ومن ثم حرم

عليها وهو حاضر بلا اذنه

كما مر قلت لأن المدار هنا

على التمكن وعدمه فلم ينظر

لكونه يباب الأقدام

بخلافه ثم (ويمنع) المدة

ويقطعها صوم أو اعتكاف

(فرض) وأحرام لا يجوز

له تحليلها منه (في الأصح)

لعدم تمكنه معه من الوطء

وقضيته أن الصوم الموسع

زمنه من نحو قضاء أو نذر

أو كفاره لا يمنع لأنه كالنفل

في تمكنه معه من الوطء

وهو ظاهر ثم رأيت الزركشي

بحته (فان وطئ في المدة

أنحلت) اليمين وفات الأيلاء

(الخ) وهي أن يكونا بحيث يمكن وطئهما في المدة التي تدرها وبقى منها أكثر من أربعة أشهر فالحاصل ما هنا أنه إذا آلى من صغيرة أو مريضة فإن كانت المدة بحيث يتأتى جماعهما فيها وبقى منها أكثر من أربعة أشهر صح الأيلاء ولا تحسب المدة إلا من وقت اطاقاة الجماع والالم يصح الأيلاء وهذا حاصل مراده بالصورة السابقة اه سم (قوله) وكذا ما نفعها الشرعي (قديقال لم خصه بمسئلة الحدوث في أثناء المدة دون مسئلة الوجود ابتداء ثم ما الفائدة في ذكره هنا مع بحته في المسئلةين في قوله الاتي ويمنع المدة ويقطعها صوم أو اعتكاف فرض الخ اه سم (قوله من اليمين) لعله متعلق ببقى اه سم (قوله المأمور) عبارة المغنى إذ المطالبة مشروطة بالاضرار أربعة أشهر متوالية ولم توجد اه (قوله بعد زوالها) كان الظاهر زواله اه رشيدى (قوله وبهذا) أى بقاء النكاح على سلامته (قوله وما مر في الردة الخ) أى من منعها بعد المدة ايضاً اه سم (قوله أو نفاس كما قاله) وهو المعتمد نهاية ومعنى (قوله أو اعتكافه) أى النفل (قوله فلا يمنع المدة) أى لو قارنهما (قوله ولا لأنه متمكن الخ) عطف على قوله لأن الحيض الخ (قوله هنا) أى في الأيلاء (قوله معه) أى نحو صوم النفل وكذا ضمير حرم (قوله وهو) أى الزوج (قوله كما مر) أى في باب الصيام (قوله ثم) أى في الصوم (قوله ويمنع المدة ويقطعها صوم الخ) فلو حدث ذلك بعد المدة فسيأتى أنه يمنع مطالبته في قوله ولا مطالبته الخ اه سم (قوله وأحرام) ولو بنفل نهاية ومعنى (قوله لا يجوز له تحليلها الخ) أى بان كان فرضاً ونفلًا وأحرمت باذن الزوج ع ش ورشيدى (قوله وقضيته) أى التعليل (قوله لا يمنع) خالفه النهاية والمغنى فقالا وقضية كلامه أن الصوم الموسع زمنه من نحو قضاء أو نذر أو كفارة يمنع وهو الأوجه وإن استظهر الزركشي أن المترأخى كصوم النفل اه (قوله أنحلت اليمين) إلى قول المتن أو يطلق في المغنى وإلى قول المتن بأن يقول إذا في النهاية إلا قوله بقية السابق (قوله وفات الأيلاء) ولزمنه كفارة يمين في الحلف بالله ولا يطالب بعد ذلك بشئ نهاية ومعنى (قوله بل توقف الخ) أى المطالبة عبارة المغنى ويلتظر بلوغ المراهقة وفاقاة المجنونة ولا يطالب ولهما بذلك بل يندب تخويف الزوج من الله تعالى اه (قوله من فاء إذا رجع) عبارة المغنى وسعى الوطء فيئة من فاء إذا رجع لأنه امتنع ثم رجع اه (قوله وليس لها تعيين احدهما) أى بل تردد الطلب بين الفيئة والطلاق وفاقاً للنهاية وخلافاً للمغنى كما يأتى (قوله كما في الروضة الخ) وهو الأوجه اه نهاية (قوله فصولاً ما قاله الرافعى الخ) وهذا أوجه وجرى عليه شيخنا في منهجه اه مغنى (قوله ثم بالطلاق) عبارة المغنى والنهاية فإن لم يبق مطالبته بالطلاق اه (قوله لأن نفسه الخ) في تقريره نامل إلا أن يجعل هذا علة لما في الروضة وقوله ولأنه لا يجبر الخ علة لما قاله الرافعى (قوله

ولا تحسب المدة إلا من وقت اطاقاة الجماع والالم يصح الأيلاء وهذا حاصل مراده بالصورة السابقة (قوله) وكذا ما نفعها الشرعي (قديقال لم خصه بمسئلة الحدوث في أثناء المدة دون مسئلة الوجود ابتداء ثم ما الفائدة في ذكره هنا مع بحته في المسئلةين في قوله الاتي ويمنع المدة ويقطعها صوم أو اعتكاف فرض الخ (قوله من اليمين) لعله متعلق ببقى (قوله وما مر في الردة الخ) أى من منعها بعد المدة ايضاً (قوله في المتن والشرح) ويمنع المدة ويقطعها صوم الخ (قوله حدث ذلك بعد المدة فسيأتى أنه يمنع مطالبته في قول المتن والشرح) ولا مطالبته الخ (قوله في المتن ويمنع فرض) وقضية كلامه أن الصوم الموسع زمنه من نحو قضاء أو نذر أو كفارة يمنع وهو الأوجه وإن استظهر الزركشي أن المترأخى كصوم النفل شرح مر (قوله وصوبه الاسنوى في تصحيحه)

كأهو ظاهر (والا) يطافيا وقد انقضت ولا مانع بها (فلها) دون وليها وسيدها بل توقف حتى تكمل ببلوغ أو عقل (مطالبته) واليمين وإن كان حلفه بالطلاق (بان ينفى) أى يرجع إلى الوطء الذى امتنع منه بالأيلاء من فاء إذا رجع (أو يطلق) أن لم ينفى لظاهر الآية وليس لها تعيين احدهما كما في الروضة وصوبه الاسنوى في تصحيحه وإن ضعفه في مهماته وتبعه الزركشي وغيره فصولاً ما قاله الرافعى أنها تطالبه بالفيئة أولاً ثم بالطلاق لأن نفسه قد لا تطاوعه على الوطء ولأنه لا يجبر على الطلاق إلا بعد الامتناع من الوطء



واليمين بالطلاق (الخ) مستأنف راجع الى قوله وإن كان حلفه بالطلاق (قوله) لكن يجب النزع فوراً) تقدم عن النهاية والمغنى ان هذا ظاهر إذا كان الطلاق بائناً فان كان رجعيًا فالواجب النزع أو الرجعة كافي الانوار اهـ (قول المتن ولو تركت حتمها) بسكوتهما عن مطالبة زوجها أو باسقاط المطالبة عنه نهاية ومغنى (قوله ان بقيت المدة) عبارة العباب ما بقي مدة الحلف اهـ سم عبارة النهاية والمغنى ما لم تنزه مدة اليمين اهـ (قول المتن وتحصل الفية) وهى الرجوع فى الوطء اهـ مغنى (قول المتن بتغيب حشفة) ينبغى من ذكر اصلى فلا اعتبار بالزائد مر ويشمل كلام المصنف ما لو ادخلها بقبلها معتقدها اجنبية فحشفت مطالبتها لوصولها لحقها اهـ سم لكنه لا يبحث ولا يجب كفارة ولا تنحل اليمين اخذًا عما يأتى عن الروض والمغنى (قوله او قدرها) الى قول المتن بان يقول فى المغنى الا قوله وبما اذا حلف الى المتن وقوله وصوم الى المتن وقوله ويجب الى قبل (قول المتن بقبل) ينبغى اصلى فلا اعتبار بالزائد مر اهـ سم (قوله ولو غوراء) اى حيث كان ذكره يصل الى محل البكارة والا فالقياس انه كالمكان مجبواً قبل الحلف فلا يطالب بازنها عرش وفيه أن المجهوب قبل الحلف لا يصح ايلاؤه كما مر (قوله وان حرم الوطء) اى كان يكون فى حالة الحيض (قوله او كان بفعلها الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه فرع لو استدخلت الحشفة او ادخلها ناسيا او مكرها او مجنونا لم يبحث ولم يجب كفارة ولم تنحل اليمين وان حصلت الفية وارتفع الايلاء وتضرب له المدة ثانياً لبقاء اليمين فلو وطئها فى المدة بعد ذلك عالماً بما دعا فلا يختار احث ولو تمت الكفارة وانحلت اليمين اهـ بخذف (قوله وان لم تنحل به) اى بفعلها وقوله لانه الخ علة لعدم الانحلال اهـ سم (قوله وذلك) اى حصول الفية بما ذكر (قوله بخلافه فى دبر الخ) عبارة المغنى وقوله بقبل مزيد على المحرر فلا يكتفى بتغيب ما دونها اى الحشفة ولا بتغيبها بدبر لان ذلك مع حرمة الثانى لا يحصل الغرض اهـ (قوله وتسقط المطالبة الخ) اى ويكون فائده الاثم فقط اهـ عرش (قوله فان اراد الخ) يعنى فان اراد تصوير عدم الفية به مع بقاء الايلاء فليصور الخ اهـ رشيدى (قوله به) اى بالوطء فى الدبر (قوله وبما اذا حلف ولم يقيد الخ) عبارة شرح الروض والمغنى وخرج بالقبول الدبر لان الوطء فيه مع حرمة لا يحصل الغرض نعم لم يصرح فى ايلائه بالقبول ولا نواه بأن أطلق انحل بالوطء فى الدبر اهـ (قوله لكنه فعله) اى الوطء فى الدبر وهو راجع لكل من المعطوفين (قوله لكنه فعله مكرها الخ) فضيته عدم حصول الفية بوطء المكره والناسى وفيه نظر وفى

هو الاوجه شرح مر (قوله ان بقيت المدة) عبارة العباب ما بقي مدة الحلف (قوله فى المتن وتحصل الفية بتغيب حشفة بقبل) يشمل ما لو ادخلها بقبلها معتقدها اجنبية فحشفت مطالبها لوصولها لحقها (قوله فى المتن بتغيب حشفة) ينبغى من ذكر اصلى فلا اعتبار بالزائد مر (قوله فى المتن بقبل) ينبغى اصلى فلا اعتبار بالزائد مر (قوله مع زوال بكارة بكر ولو غوراء) هذا نظير التحليل فقد قدم الشارح فيه ان المعتمد انه لا بد من زوال البكارة ولو غوراء (قوله وان لم ينحل به) اى بفعلها وقوله لانه لم يطأ علة لعدم الانحلال شرح مر (قوله بخلافه فى دبر فلا تحصل به فية لكن تنحل الخ) عبارة الروض وتحصل اى فية القادر بادخال الحشفة فى القبل مختاراً فينحل الايلاء اهـ قال فى شرحه وبالقبول الدبر لان الوطء فيه مع حرمة لا يحصل الغرض نعم ان لم يصرح به فى ايلائه بالقبول ولا نواه بان أطلق انحل بالوطء فى الدبر اهـ ومن صور الايلاء لا أطوك إلا فى الدبر فان وطئ فى الدبر فان زال الايلاء بذلك فهو مشكل لان الوطء فى الدبر غير محلو فعليه وان لم يزل فهو مشكل لانه نظير ما تقدم فى الحاشية قبيل الفصل فى نحو لا تخرجى الا باذن ولا اكلمه إلا فى شر فان قياس ما تقدم فى ذلك انحلال اليمين فيزول الايلاء الا ان يختار الثانى ويوجب بان بقاء الايلاء هنا لمدر كينخص هذا وهو بقاء المضارة التى هى السبب فى حكم الايلاء فتراجع المسئلة ولنحصر (قوله لكنه فعله مكره او ناسيا) قضية قوله فان اراد عدم حصول الفية به عدم حصول الفية بوطء المكره والناسى وفيه نظر فى شرح الروض عقب قول الروض وان استدخلتها اى الحشفة او ادخلها ناسيا او مكرها او مجنونا لم يبحث ولم يجب كفارة ولم تنحل اليمين اهـ مانصه وان حصلت الفية وارتفع الايلاء اهـ وصرح

واليمين بالطلاق لا تمنع حل الايلاج لكن يجب النزع فوراً (ولو تركت حتمها فلها المطالبة بعده) أى الترك ان بقيت المدة لأن الضرر هنا يتجدد كالاعسار بالنفقة بخلافه فى العنة والعيب والاعسار بالمهر لانه خصلة واحدة (وتحصل الفية) بفتح الفاء وكسرهما (بتغيب حشفة) أو قدرها من مقطوعها (بقبل) مع زوال بكارة بكر ولو غوراء وان حرم الوطء أو كان بفعلها فقط وإن لم تنحل به اليمين لانه لم يطأ وذلك لأن مقصود الوطء إنما يحصل بذلك بخلافه فى دبر فلا تحصل به فية لكن تنحل اليمين وتسقط المطالبة لحشفه به فان اراد عدم حصول الفية مع بقاء الايلاء تعين تصويره بما إذا حلف لا يطأها فى قبلها وبما إذا حلف ولم يقيد لكنه فعله مكرها او ناسيا لليمين فانها لا تنحل به (ولا مطالبة) بفيته ولا طلاق (ان كان بها مانع وطء كحيض) ونفاس واحرام وصوم فرض

يقيد السابق أو اعتكافه (ومرض) لا يمكن معه (١٧٤) الوطء لان المطالبة انما تكون بمسحق وهي لا تستحق الوطء لتعذره من جهتها

الروض مع شرحه وان استدخلتها أى الحشفة وأدخلها ناسيا أو مكرها أو مجنونا لم يحث ولم تجب كفارة ولم تنحل التمين وان حصلت الفية وارتفع الإيلاء وصرح بذلك الزركشي وغيره اه سم وقد مر مثله عن المغنى لكن كلامه كالروض مع شرحه في الوطء في القبل كما يظهر بمراجعتهم وكلام الشارح كالنهاية في الوطء بالدبر فلا مخالفة (قوله بقيد السابق) الاولى رجوعه لاحرام ايضا وقيد السابق ان لا يجوز للزوج تحليلها منه واما القيد السابق للصوم الفرض فذكره مضيقا عند الشارح خلافا للنهاية والمغنى (قوله او اعتكافه) أى الفرض (قوله وتعجب في الوسيط) أقول تعجب الوسيط في غاية الدقة كما يدرك بالتأمل الصادق المعلوم به ان الجواب بمعزل عنه اه سم (قوله ويجاب بان منعه الخ) أقول وجه تعجب الوسيط ان الغرض من ضرب المدة انتظار الفية فيها فان ترك الفية حتى مضت طوبى فاذ لم يمنع الحيض في المدة انتظار الفية فيها فلا يمنع الطلب بعدها لان عدم منعه ذلك يقتضى ملاحظة إمكان الوطء دون حرمة في الجواب ما فيه اه سم (قوله ولا لم تحسب الخ) هذا لا يتأتى في النفاس اه سيد عمر أقول اشار الشارح الى جوابه بقوله كما مر راجعه (قوله به) أى بالوطء ع ش (قوله وود بفرضه) أى قولهم اه سم (قول المتن كمرض) أى اوجب او كانت آلتها لا تزال بكارتها لكونها غورا اه ع ش وفيه نظر لان ان كان الجب قبل الحلف فلا يصح الإيلاء كما مروا ان طرأ بعده فسيأتى توجيه الشارح انه يطالب بالطلاق وحده لا ان يكون ما قاله مبنيًا على ما يأتى عن ابن الرفعة (قوله بالفية) أى او بالطلاق ان لم يفيء اه مغنى (قوله لان به) الى الكتاب في النهاية لا أقوله ويتدرد النظر الى المتن وقوله ويظهر ضبطه الى واستمهل وقوله بخلاف بيع غائب الى المتن وكذا في المغنى لا أقوله قطعا ان عهدهما الى المتن (قوله ثم اذ لم يفيء) عبارة الروض مع شرحه طوبى بفية اللسان أو الطلاق ان لم يفيء بلامه لفية اللسان وان استمهل فيقول إذا قدرت فتت وحين يقدر على وطئها يطالب بالوطء والطلاق ان لم يطأ تحقيقا لفية اللسان انتهت باختصار فقول الشارح ثم اذ لم يفيء طابته بالطلاق يحتمل ان معناه ثم اذ لم يفيء باللسان طابته بالطلاق ويحتمل ان معناه ثم اذ لم يفيء بالوطء عند القدرة طابته بالطلاق فليتأمل اه سم أقول وكلام المغنى والنهاية صريح في الثاني وعبارة السيد عمر قوله ثم اذ لم يفيء طابته بالطلاق عبارة أصل الروضة ثم اذ ازال المانع يطالب بالوطء او الطلاق انتهت اه (قوله فيما اذا طرأ الجب) ظاهر كلامهم ان طرأ الجب لا يسقط حكم الإيلاء وان لم يمض بعد الإيلاء وقبل الجب زمن يمكن فيه الوطء وهو كذلك خلافا لمن أبطله حيث لم يمض الزمن المذكور م ر اه سم (قوله انه يقنع الخ) ذكره المغنى عن الامام واقره عبارة قال الامام ولو كان لا يرجي زوال عذره كجب طوبى بان يقول لو قدرت فتت ولا يأتى باذاه (قوله لم يقرب) وقوله ولم يستمهل الخ سيد عمر محترزهما (قوله بغير الصوم) أى بالعق أو الاطعام

الزركشي بذلك وغيره (قوله ويجاب الخ) أقول تعجب الوسيط في غاية الدقة كما يدرك بالتأمل الصادق المعلوم به ان الجواب بمعزل عنه وجه تعجب الوسيط ان الغرض من ضرب المدة انتظار الفية فان ترك الفية حتى مضت طوبى فاذ لم يمنع الحيض في المدة انتظار الفية فيها فلا يمنع الطلب بعدها لان عدم منعه ذلك يقتضى ملاحظة إمكان الوطء دون حرمة في الجواب ما فيه (قوله وود بفرضه) أى قولهم وكذا م ر ش (قوله في المتن ان يقول إذا قدرت فتت ثم قوله في الشرح اذ لم يفيء طابته بالطلاق) عبارة الروض وشرحه طوبى بفية اللسان أو الطلاق ان لم يفيء بلامه لفية اللسان وإن استمهل فيقول إذا قدرت فتت وحين يقدر على وطئها يطالب بالوطء او الطلاق ان لم يطأ تحقيقا لفية اللسان اه باختصار فقول الشارح ثم اذ لم يفيء طابته بالطلاق يحتمل ان معناه ثم اذ لم يفيء باللسان طابته بالطلاق ويحتمل ان معناه ثم اذ لم يفيء بالوطء عند القدرة طابته بالطلاق فليتأمل اه (قوله فيما اذا طرأ الجب) ظاهر كلامهم ان طرأ الجب لا يسقط حكم الإيلاء وان لم يمض بعد الإيلاء وقبل الجب زمن يمكن فيه الوطء وهو كذلك خلافا لمن أبطله حيث لم يمض الزمن المذكور م ر (قوله لم يقرب تحمله منه) أى كما ذكره الرافعي شرح م ر (قوله بغير الصوم) يحتمل انه احتراز عن الصوم لدخوله في قوله قبله وصوم فرض الخ وفيه نظر ويحتمل انه لطلو زمنه

وتعجب في الوسيط من منع الحيض للطلب مع عدم قطعه المدة ويجاب بان منعه لحرمة الوطء معه وهو ظاهر وعدم قطعه للصحة ولا لم تحسب مدة غالبًا كما مر قيل قولهم طلاق المولى في الحيض غير بدعي يشكل بعدم مطالبة به وورد بفرضه فيما إذا طوبى زمن الطهر بالفية فترك مع تمكنه ثم حاضت فيطالب بالطلاق حينئذ (وان كان فيه مانع طبيعي كمرض) يضر معه الوطء ولو بنحو بطء براءه (طوبى) بالفية بلسانه (بان يقول إذا) أو ان اولو فيما يظهر خلافا لما يقتضيه كلام ابن الرفعة واختلاف معناها وضما لا يؤثر فيما نحن فيه كما هو واضح (قدرت فتت) لان به يندفع ايذائه لها بالحلف بلسانه ويزيد نداء وندمت على ما فعلت ثم إذا لم يفيء طابته بالطلاق ويتدرد النظر فيما اذا طرأ الجب بعد الإيلاء وسقط خيارها والذي يتجه انه يطالب بالطلاق وحده إذ لا فائدة تترتب هنا قطعا ثم رايت ابن الرفعة ذكر ما يقتضى انه يقنع منه بقوله لو قدرت فتت وفيه نظر ظاهر لان ذلك لا آخر له (او شرعى كاحرام) لم يقرب تحمله منه وصوم فرض مضيق او موسع ولم يستمهل الى

الليل وظهار ولم يستمهل الى الكفارة بغير الصوم (فالذهب انه يطالب بالطلاق) عينا لان المانع منه لا بفية معه ولا وحده (قوله

لحرمتها عليه وإنما طولب من غضب دجاجة ولؤلؤة فابتلعها بالترديد بان (١٧٥) يقال له إن ذبحتها غرمتها ولا غرمت

اللؤلؤة لأن الابتلاع  
المانع ليس منه وهنا المانع  
من الزوج أما إذا قرب  
التحل ويظهر ضبطه بما  
يأتى عن غير البغوى أو  
استهل في الصوم إلى الليل  
أو في الكفارة إلى العتق أو  
الاطعام فانه يمهل وقد  
البغوى الأخير يوم  
ونصف وقدره غيره بثلاثة  
وهو الأوجه (فان عصى  
بوطنه) في القبل أو في الدبر  
وقد أطلق الامتناع من  
الوطء (سقطت المطالبة)  
وانحلت اليمين وتائم  
بتمكينه قطعاً ان عمهما  
المانع كطلاق رجعى أو  
خصماً كحيض وكذا  
ان خصه على الأصح لانه  
إعانة على معصية (وإن  
أبى) بعد ترافعهما إلى  
القاضى فلا يكتفى بثبوت إباته  
مع غيبته عن مجلسه إلا إذا  
تعدراً حضاره لتواريه أو  
تعززه (الفية والطلاق)  
فالأظهر أن القاضى يطلق  
عليه (بسؤالها) (طلقة)  
وإن بانتهى بعدم دخول  
أو استيفاء ثلاث بأن  
يقول أو قعت عليها طلقة  
عنه أو طلقها عنه وأنت  
طالق عنه فان حذف عنه  
لم يقع شيء وذلك لانه لا  
سبيل لدوام اضرارها ولا  
لإجباره على الفية مع

(قوله لحرمتها) أى الفية (قوله وإنما طولب الخ) رد لدليل مقابل المذهب عبارة النهاية والمغنى والطريق  
الثانى انه لا يطالب بالطلاق تحصره ولكن يقال له ان قت عصيت وافسدت عبادتك وان طلقت ذهبت  
زوجتك وان لم تطلق طلقنا عليك كمن غضب دجاجة ولؤلؤة فابتلعها يقال له ان ذبحتها غرمتها ولا غرمت  
اللؤلؤة ورد بان الابتلاع المانع الخ (قوله غرمتها) أى ما بين قيمتها ذبوحه وحياة اه عش (قوله بما  
يأتى الخ) وهو ثلاثة أيام اه عش (قوله إلى العتق الخ) أى لا الصوم لطول مدته اه مغنى (قوله فانه  
يمهل الخ) عبارة المغنى امهل ثلاثة أيام كما قاله أبو اسحق وقيل يمهل يوماً ونصف يوم كما في التهذيب اه (قوله  
وقد أطلق الامتناع الخ) راجع المعطوف فقط أى ولم يقيد بالقبل ولا نواه (قول المتن سقطت المطالبة)  
لا يقال سقوط المطالبة بالوطء في الدبر ينافى عدم حصول الفية بالوطء فيه لانه لا يمنع ذلك اذا يلزم من سقوط  
المطالبة حصول الفية كالوطء مكرهاً أو ناسياً اه شرح المنهج وكتب عليه شيخنا الشهاب البرلى  
مانصه قوله لا يقال سقوط المطالبة الخ غير نافع عند التأمل فانه إذا سقط الطلب وانحلت اليمين فلا اثر لعدم  
حصول الفية بالوطء في القبل وقوله كالوطء مكرهاً الخ فيه نظر من وجهين الاول تصريح الزركشى وغيره  
بان الفية تحصل بالوطء مكرهاً أو ناسياً وبفعلها والثانى ان اليمين في مثل ذلك باقية وان اتنى الايلاء بخلاف  
الوطء في الدبر في مسئلنا عند من اعتبره كالشارح هنا فانه مزيل للايلاء واليمين كما لا يخفى انتهى اه سم  
بجذف وفي الجبرمى عن القليوبى جواباً عن الاشكال الاول مانصه الا ان يقال المراد عدم حصول الفية  
الشرعية القاطعة لا ثم ما بقى من المدة وعن الحنفى جواباً عن النظر في التشبيه بقوله كالوطء الخ مانصه ان  
المراد بحصول الفية أى في كلام الزركشى وغيره سقوط المطالبة ولا تحل اليمين مع النسيان والا كراه لان  
فعلها ما كلاً فعل اه أى والتشبيه في سقوط المطالبة فقط فلا منافاة بين ما هنا وبين تصريح الزركشى وغيره  
أى كشرحى الروض والبهجة (قول المتن وإن أبى الفية والطلاق الخ) قد يفهم من هذا الكلام وما تقدم  
انه حيث طاب منه الطلاق فطلق ولورجعيّاً تخلص مطلقاً من الايلاء وليس مراداً فى الروض وشرحه  
او ائله الباب مانصه وان طلق حين طولب بالفية او الطلاق ثم راجع أى اعاده مطاقته ضربت المدة ثانياً الا  
ان بانتهى جديداً كما حها فلا تضرب اه وفيهما أيضاً هنا نظير ما تقدم فى اوائل الفصل وفيهما قبل هذا أيضاً  
مانصه فان طلق ثم راجع والباقي من المدة أكثر من اربعة اشهر عاد الايلاء والا فلا اه والموضعان  
السابقان شاملان للايلاء المقيد بمدة المطلق وهو ظاهر لان اليمين لا تحل بالطلاق فايراجع ما نقل عن  
بعضهم من خلاف ذلك فى المطلق اه سم بجذف (قوله فلا يكتفى بثبوت إباته الخ) أى وبعد ثبوت إباته فى  
حضرته لا يشترط ان يقع الطلاق فى حضرته كفى الروض أى والمغنى اه سم (قوله لتواريه او تعززه)  
هلا زادوا او لغيبته غيبة تسوغ الحكم على الغائب سم على حج وقد يقال إنما لم يزيدوه لعذره فى غيبته  
فلم يحكم عليه بالطلاق بخلاف المتوارى او المتعزز فانه مقصر بتواريه او تعززه فغلظ عليه اه عش (قوله  
لم يقع شيء) ظاهره وإن نوى عنه سم على حج اه عش (قوله لا لإجباره على الفية) أى لانها لا تدخل

لم يغتفر (قوله ويظهر ضبطه الخ) كذا شرح مر (قوله وهو الأوجه) كذا مر (قوله فى المتن والشرح  
فان عصى بوطنه فى القبل أو فى الدبر) كذا فى شرح المنهج ثم قال لا يقال سقوط المطالبة بالوطء فى الدبر  
ينافى عدم حصول الفية بالوطء فيه لانه لا يمنع ذلك إذا يلزم من سقوط المطالبة حصول الفية كما لو وطئ  
مكرهاً أو ناسياً اه وكتب عليه شيخنا الشهاب البرلى بها مشه مانصه قوله ولو فى الدبر لم يسلك هذا فيما  
سلف عند التجرد من المانع أى حيث قال لا تحصل الفية بالوطء فى الدبر وهو تحكم وأما قوله الاق لا يقال  
سقوط المطالبة فاول به دفع ما قلناه وهو غير نافع عند التأمل فانه إذا سقط الطلب وانحلت اليمين فلا اثر  
لعدم حصول الفية بالوطء فى القبل وأما قوله كالوطء مكرهاً الخ فقيهه نظر من وجهين الاول تصريح  
الزركشى وغيره بان الفية تحصل بالوطء مكرهاً أو ناسياً وبفعلها والثانى ان اليمين فى مثل ذلك باقية وان اتنى  
الايلاء بخلاف الوطن فى الدبر فى مسئلنا عند من اعتبره كالشارح هنا فانه مزيل للايلاء واليمين كما لا يخفى

قبول الطلاق للنيابة فناب الحاكم عنه

تحت الاجبار اه معنى (قوله فلا يقع) ظاهر العبارة أن الذي لا يقع هو الزائد فقط وأصرح منه في ذلك قول الروض اى والمغنى لم يقع الزائد اه فالتشبيه في قوله كالو بان انه طلق الخ غير تام إذ لا وقوع في المشبه به اصلا اه رشيدى (قوله كالو بان انه طلق الخ) فان طلقها اى القاضى ثم طلقها الزوج نفذ تطليقه كما اقتضاء كلام الروضة ونفذ تطليق الزوج ايضا وإن لم يعلم طلاق القاضى كما صححه ابن القطان اه نهاية زاد المغنى ولو آلى من احدهما وابتى الفتيه والطلاق طلق القاضى مبهما ثم بين الزوج ان عين ويعين ان ابهم اه قال الرشيدى قوله ونفذ تطليق الزوج الخ اخذ منه ان طلاق القاضى يقع رجعيا وقد تقدم في كلامه عند قول المصنف وفي رجعية من الرجعة ما يعلم منه ان الزوج لو راجعها عاد حكم الايلاء اه وتقدم عن المغنى والروض ما يصرح به (قوله فان بانا) اى طلاق المولى وطلاق القاضى (قوله لتعذر تصحيحها) هذا ظاهر في اتحاد المبيع اه سم (قوله للفتية بالفعل) عبارة المغنى ليقى اى يطلق فيها (تنبيه) افهم كلامه انه لا يزداد على ثلاثة قطعا وهو كذلك وجوز امهاله دون ثلاث وليس على إطلاقه بل إذا استتمل بشغل امهل بقدر ما يتبها لذلك الشغل فان كان صائما أمهل حتى يفطر أو جائعا فحتى يشبع أو ثقيلا من الشبع فحتى يخف أو غلبة النعاس فحتى يزول قال والاستعداد فى مثل هذه الاحوال بقدر يوم فمادونه ولوراجع المولى بعد تطليق القاضى وقد بقى مدة الايلاء ضربت مدة اخرى ولو بانات فتزوجها لم يعد الايلاء فلا تطالب اه (قوله بالفعل) تقييد لمحل الخلاف وسيد كر محترزه (قوله فيمهل له) اى للفتية بالفعل (قوله وقدر) اى حصول الخفة للتمتئ (قوله والمغفرة الخ) رد لدليل مقابل الاظهر (قوله بقربة) اى كصلة وصوم وحج وعتق (قوله نحو طلاق) ومنه العتق اه عش (قوله وقع بوجود الصفة) خاتمة لو اختلف الزوجان فى الايلاء او فى انقضاء مدة بان ادعته عليه فانكر صدق يمينه لان الاصل عدمه ولو اعترف بالوطء بعد المدة وانكره اى اولم ينكره سقط حقها من الطلب عملا باعترافها ولم يقبل رجوعها عنه لاعترافها بوصول حقها اليها ولو كرر يمين الايلاء مرتين فاكثر وراد بغير الاولى التاكيد لها ولو تعدد المجلس وطال الفصل صدق يمينه كنظيره فى تعليق الطلاق وفرق بينهما وبين تنجيز الطلاق بان التنجيز إنشاء والاىلاء والتعليق متعلقان بامر مستقبل فالتاكيد بها اليق او أراد الاستئناف تعددت الايمان وإن اطلق بان لم يردنا كيد او الاستئنافا فواحدة ان اتحاد المجلس حملا على التاكيد ولا تعددت لبعدها التاكيد مع اختلاف

نعم إن كان غرض الشارح فيما سلف أن الفتية على الوجه الشرعى غير حاصلة وإن اليمين انحلت وانتفت المطالبة فلا إشكال ثم ينبغى على هذا انتفاء الاثم كما لو اعتق العبد الذى علق على الوطء بعد انقضاء المدة وقبل الوطء اه ما كتبه شيخنا (قوله فى المتن وإن ابى الفتية والطلاق الخ) قد يفهم من هذا الكلام وما تقدم انه حيث طلب منه الطلاق فطلق ولورجعيها يخلص مطلقا من الايلاء وليس مراد افى الروض وشرحه اوائل الباب فيما لو قال إن وطئتكم فعبدى حر قبله بشهر الخ ما نصه وإن طلق حين طوالب بالفتية او الطلاق ثم راجع أى أعاد مطلقة ضرت المدة ثانيا إلا ان بانات منه جدد نكاحها فلا تضرب المدة بناء على عدم عود الحنث اه وفيها ايضا ما نصه وتنقطع المدة بطريان ذلك اى كل من الطلاق والردة وتستأنف فى صورة الطلاق ولو طلق بمدة المطالبة يعنى بعد المدة بمطالبة او بدونها رجعة اى تستأنف المدة بالرجعة لان الاضرار إنما يحصل بالامتناع المتوالى فى نكاح صحيح سليم اه وفيها قبل هذا ايضا فرع لو قال والله لا وطئتكم خمسة أشهر فان مضت فوالله لا وطئتكم ستة فيها لا إلا أن إلى أن قال فان طلق ثم راجع والباقي من المدة أكثر من أربعة أشهر عاد الايلاء ولا فلا اه والموضعان السابقان شاملان للايلاء المقيد بمدة والمطلق وهو ظاهر لان اليمين لا تنحل بالطلاق فليراجع ما نقل عن بعضهم من خلاف ذلك فى المطلق (قوله فلا يكتفى بثبوت إبانته مع غيبته) اى وبعد ثبوت إبانته فى حضرته لا يشترط ان يقع الطلاق فى حضرته كفاى الروض (قوله لتواريه او تعززه) هلا زادا ولغيبته غيبة تسوغ الحكم على الغائب (قوله فان حذف عنه) كذا امرش (قوله لم يقع شيء) ظاهره وإن نوى عنه (قوله لتعذر تصحيحها) هذا ظاهر فى اتحاد المبيع والله اعلم

كما يزوج عن العاضل وخرج بطلقة ما زاد عليها فلا يقع كمالو بان انه طلق أو فاء فان بانا معا وقعا لا مكانها بخلاف بيع غائب بان انت مقارنته لبيع الحاكم عنه لتعذر تصحيحها فقدم الاقوى (و) الاظهر (انه لا يعمل) للفتية بالفعل فيما إذا استتمل لها (ثلاثة) من الايام لزيادة اضرارها أما للفتية باللسان فلا يعمل قطعا كالزيادة على الثلاث وأما مادونها فيمهل له لكن بقدر ما ينتهى فيه مانعه كوقت الفطر للصائم والشبع للجائع والخفة للمتمتع وقدر يوم فافل (و) الاظهر (أنه إذا وطئ بعد مطالبة) أو قبلها بالاولى (لزمه كفارة يمين) إن كان حلفه بالله تعالى لحنثه والمغفرة والرحمة فى الآية لما عصى به من الايلاء فلا ينفى الكفارة المستقر وجوبها فى كل حنث اما إذا حلف بالتزام ما يلزم فان كان بقربة تخير بين ما التزمه وكفارة يمين او بتعليق نحو طلاق وقع بوجود الصفة

سمى به لتشبيهه الزوجة بظهر  
نحو الام وخص لانه محل  
الركوب والمرأة مركوب  
الزوج ومن ثم سمي المركوب  
ظهر او كان طلاقاً في الجاهلية  
قيل واول الاسلام وقيل لم  
يكن طلاقاً من كل وجه بل  
لتبقى معلقة لاذات زوج ولا  
خلة تسكح غيره فنقل  
الشرع حكمه الى تحریمها  
بعد العود ولزوم الكفارة  
وهو حرام بل كبيرة لان فيه  
اقداماً على احالة حكم الله  
وتبديله وهذا احظر من  
كثير من الكبائر لاذ قضيته  
الكفر لولا خلو الاعتقاد  
عن ذلك واحتمال التشبيه  
لذلك وغيره ومن ثم سماه  
تعالى منكراً من القول  
وزوراً في الآية اول المجادلة  
وسببها كثرة مراجعة المظاهر  
منها لرسول الله صلى الله عليه  
عليه وسلم لما قال لها حرمت  
عليه وكرره وإنما كره  
أنت على حرام لان الزوجية  
ومطلق الحرمة يجتمعان  
بخلافها مع التحريم المشابهة  
لتحريم نحو الام ومن ثم  
وجب هنا الكفارة العظمى  
وتم كفارة يمين واركانه  
مظاهر ومظاهر منها ومثبه  
به وصيغة (يصح من كل  
زوج مكلف) مختار دون  
أجنبي وان تسكح بعد وصبي  
ومجنون ومكره لما مر في  
الطلاق نعم لوعلقه بصفة  
فوجدت وهو مجنون مثلاً

المجلس ونظيرهما جار في تعليق الطلاق وكذا الحكم لو حلف يميناً سنة ويمينا سنتين مثلاً وعند الحكم  
بتعدد اليمين يكفيه لانحلالها وطء واحد ويتخلص بالطلاق عن الايمان كلها ويكفيه كفارة واحدة كما علم  
بما مر مغنى ونهاية وروض مع شرحه قال ع ش قوله ولو كرر يمين الايلاء اى وإن كان يمينه بالطلاق وقوله  
وعند الحكم بتعدد اليمين الخ يتأمل وجه انحلالها اى فرق خيئذ بين التعدد وعدمه ولعله انه عند عدم  
التعدد تكفيه كفارة واحدة وعند التعدد تجب كفارات بعدد الايمان بالوطء الواحدة ولا يجب شئ بما  
زاد عليها اه اقول فهذا خلاف صريح قولهما ويكفيه كفارة واحدة

## (كتاب الظهار)

(قوله سمي به) الى قوله لان فيه اقداماً في المعنى لا قوله ومن ثم سمي المركوب بظهر او الى قوله وإنما كره في  
النهاية (قوله سمي به الخ) عبارة المعنى هو لغة ما خوذ من الظهر لان صورته الاصلية ان يقول لزوجته انت  
على كظهر اى وخصوصاً الظهرون البطن والفخذ وغيرهما لانه الخ وحقيقته الشرعية تشبيه الزوجة غير  
البائن بانثى لم تكن حلاً على ما يأتى بيانه وسمى هذا المعنى ظهاراً لتشبيهه الزوجة بظهر الام اه (قوله وخص)  
اى الظهر بالتشبيه اه سم (قوله ومن ثم) اى من اجل ان الظهر محل الركوب (قوله وكان طلاقاً الخ)  
اى لاجل بعده لا رجعة ولا بعقد لان المرأة المظاهر منها التي هي سبب النزول لما جاءت للنبي صلى الله عليه  
وسلم وظهرت ضرورتها بان معها من زوجها صغاراً ان ضممتهم الى نفسى جاعوا وان رددتهم الى ايهم  
ضاعوا لانه قد كان عمى وكبر وليس عنده من يقوم بامرهم وجاء زوجها للنبي ﷺ وهو يقاد فلم  
يرشد هم الى ما يكون سبباً في عودها الى زوجها بل قال حرمت عليه فلو كان رجعيّاً لأرشدته الى الرجعة او بانثى  
نحل له بعدد لامره بتجديدها فتوقفه وانتظاره الى حى دليل على انه كان طلاقاً لا حل بعده رجعة ولا بعقد  
اه ع ش (قوله ولزوم الكفارة) عطف على تحریمها (قوله وهو) اى الظهار (قوله بل كبيرة) معتمد  
اه ع ش (قوله على احالة حكم الله) اى نسبتها بالجهل وبه يدفع توقف السيد عمر (قوله وتبديله) عطف  
تفسير للاحالة اه كردى (قوله عن ذلك) اى احالة حكم الله تعالى اه ع ش (قوله واحتمال التشبيه  
الخ) عطف على خلو الاعتقاد اه سم زاد الكردى اى وقضيته الكفر لو لم يكن التشبيه محتملاً لذلك  
الاقدام وغيره بان يحتمل الاقدام فقط اما اذا كان محتملاً له واغيره الذى هو التحريم المشابهة لتحريم المحارم  
لم يكن كفراً اه (قوله لذلك الخ) علة ان قوله او قضيته الخ والاشارة لا قوله ان فيه اقداماً الخ (قوله ومن  
ثم) اى من اجل انه كبيرة عبارة المعنى وهو من الكبائر قال تعالى وانهم ليقولون منكراً من القول وزوراً  
اه (قوله وسببها الخ) اى المجادلة اى سبب نزولها اه سم والاولى اى الآية اول المجادلة عبارة المعنى  
والاصل في الباب قبل الاجماع قوله تعالى والذين يظاهرون من نسائهم الآية نزلت في اوس بن الصامت لما  
ظاهر من زوجته فاشتكت الى رسول الله ﷺ فقال لها حرمت عليه وكررت وهو يقول حرمت  
عليه فلما ايست اشتكت الى الله تعالى فانزل الله تعالى قد سمع الله قول الذى تجادلك فى زوجها الايات رواه  
ابوداود وابن ماجه وابن حبان اه (قوله مراجعة المظاهر منها) وهى خولة بنت ثعلبة على اختلاف فى  
اسمها ونسبها كما فى شرح الروض اه ع ش (قوله بخلافها) اى الزوجية (قوله واركانه) الى قول  
المتن كطلاقه فى المعنى والى قوله فان قلت فى النهاية لا قوله الذى نظر الى منوع وقوله او جزؤك (قوله دون  
اجنبى) يشمل السيد عبارة المعنى فلا يصح مظاهر السيد من امته ولو كانت ام ولد اه (قوله ومجنون) اى  
ومغنى عليه اه مغنى (قوله لوعلقه) اى علق المكلف الظهار (قوله وهو مجنون مثلاً) اى او مغنى

## (كتاب الظهار)

(قوله وخص) اى الظهر بالتشبيه به (قوله واحتمال التشبيه) عطف على خلو الاعتقاد (قوله وسببها)  
اى المجادلة اى سبب نزولها (قوله وهو مجنون) اى او ناس روض وقال فى الروض وشرحه وإنما يؤثر  
النسيان والمجنون فى فعل المحلوف على فعله ولا عود منه حتى يفيق من جنونه او يذكر اى يتذكر بعد

حصل (ولو) هو (ذمي) وحربي اعموم الآية وكونه ليس من اهل الكفارة الذي نظر اليه الخصم ومن ثم نه عليه ممنوع باطلافة اذ فيها شبهة الغرامات ويتصور عتقه بنحو ارتد لمسلم (١٧٨) (وخصي) ونحو مسح ولا تالم يصح ايلاؤه كمن الرقاة لان الجماع مقصود ثم لاهنا

وعبد وان لم يتصور منه العتق لا مكان تكفيره بالصوم (وظاهر سكران) تعدى بسكره (كطلاق) فيصح منه وان صار كالرق (وصريحه) اي الظاهر (ان يقول) او يشير الاخرس الذي يفهم اشارته كل احد (لزوجه) ولو رجعية فنة غير مكلفة لا يمكن وطؤها (انت على او مني او) لي او لي او (معى) ارعدي كظهر امي لان على والحق بهما ذكر المعبود في الجاهلية (وكذا) أنت كظهر امي صريح على الصحيح) كما ان انت طالق صريح وان لم يقل مني لتبادره للذهن (وقوله) جسمك أو بدنك أو نفسك) او جملتك (كبدن امي او جسمها) او نفسها (او جملتها صريح) وان لم يقل على لاشتمال كل من ذلك على الظهر (والاظهر ان قوله) انت كيدها او بطنها او صدرها) ونحوها من كل عضو لا يذكر للكرامة (ظهار) لانه عضو يحرم التلذذ به فكان كالظهر (وكذا) العضو الذي يذكر للكرامة (كعيناها) او راسها او روحها ومثله انت كامي او مثل امي لكن لا مطلقا بل (ان قصد) به

عليه كافي المغنى أو ناس كافي الروض وبه يندفع قول الرشيدى الاولى حذف مثلاً (قوله حصل) اي الظاهر اما العود فلا يحصل إلا باسماً كما بعد الافاقه كما ياتي سم وعش (قوله) وكونه ليس من اهل الكفارة (الخ) عبارة المغنى وانما صرح به اي الذي مع دخوله فيما سبق لخلاف ابى حنيفة ومالك فيه من جهة ان الله شرط فيه الكفارة وليس هو من اهلنا انه لفظ يقتضى تحريم الزوجة فيصح منه كاطلاق والكفارة فيها شبهة الغرامة ويتصور منه الاعتاق عن الكفارة كان يرث عبدا مسلماً او يسلم عبده او يقول لمسلم اعتق عبدك المسلم عن كفارتى والحربى كالذمي كما صرح به الرويانى وغيره فلو عبر المصنف بالكافر لشمله (تنبيه) كثيرا ما رفع المصنف ما بعد له كما سبق في قوله ولو طين وماء كدر على انه خبر مبتدأ مجذوف كما قدرته ولكن الكثير نصبه على حذف كان واسمها كقوله صلى الله عليه وسلم ولو خاتماها (قوله ومن ثم) اي من اجل الخلاف فيه نه اي المصنف عليه اي شمول الزوج للذمي (قوله ممنوع) خبر وكونه (الخ) (قوله ونحو مسح) عبارة المغنى وبموجب مسح وعين كاطلاق وزاد في المحرر وعبد لاجل خلاف مالك فيه اه (قوله) ولا تالم يصح ايلاؤه) أى نحو المسحوح (قوله كمن الرقاة) أى كالا يصح ايلاؤه من الرقاة فهو مثال للنبي اه عش (قوله) ولورجعية) عبارة المغنى والركن الثانى المظاهر منها وهى زوجة يصح طلاؤها فيدخل في ذلك الصغيرة والمريضة والرقاة والكافرة والرجعية وتخرج الاجنبية ولو لمختلفة والامة كما مر فلو قال لاجنبية اذا نسكتك فانت على كظهر امي او قال السيد لامته انت على كظهر امي لم يصح اه (قوله او الى) اي اولدى اه مغنى (قول المتن كظهر امي) اي في تحريم ركوب ظهرها واصله اتيانك على ركوب ظهر امي فحذف المضاف وهو اتيان فانقلب الضمير المتصل بالمجرور مرفوعا متصلاً اه مغنى (قوله لان على الخ) علة لما يفهمه المتن من كون صراحة ما ذكر متفقا عليه (قوله المعبود) اي هو المعبود فهو بالرفع خبر ان اه عش اي وقوله والحق بها ما ذكر جملة معترضة (قول المتن وكذا انت كظهر امي) اي بحذف الصلة اه مغنى اي نحو على (قول انت صريح على الصحيح) والثانى انه كناية لاحتمال ان يريد انت على غيرى كظهر امي بخلاف الطلاق وعلى الاول لو قال اردت به غيرى لم يقبل كصحة في الروضة واصليها وجزم به الامام والغزالي وبحث بعضهم قبول هذه الارادة باطنا مغنى ونهاية قال عش قوله وبحث بعضهم الخ معتمداه (قول المتن او نفسك) يظهر ان المراد بها هنا البدن لا ما يرادف الروح لقولهم لاشتمال كل الخ اه سيد عمر (قول المتن او نفسك) اي يسكون القاء اما به تحملا فلا يكون به مظاهر لان النفس ليس جزءا منها اه عش (قوله او جملتك) اي او ذاتك وقوله او نفسها اي او ذاتها مغنى ونهاية (قوله) وان لم يقل على) عبارة النهاية والمغنى الصلة (قول المتن كيدها الخ) قد يشمل المنفصل وهو غير بعيد اه سم (قوله ونحوها من كل) الى قوله من الاعضاء الظاهرة في المغنى (قوله من كل عضو الخ) اي وهو من الاعضاء الظاهرة كما ياتي في قوله ويظهر انه ياتي الخ اه عش (قوله) او روحها ومثله الخ) عبارة المغنى والنهاية او نحو ذلك مما يحتمل الكرامة كانت كامي او روحها او وجهها ظهارا ان قصد الخ وهى احسن من صنع الشارح الموهل رجوع الاستدراك لقوله ومثله الخ (قوله) بتحريم نحو الام) الاولى بنحو ظهر الام في التحريم (قوله لذلك) اي لقوله لانه نوى الخ اه عش (وغلّب)

نسيانه ثم يمسك المظاهر منها ما يمكن فيه الطلاق ولم يطلق ووقع في الاصل هنا ما يخالف ذلك وسببه سقوط لفظة لامنه اه ثم رايت الشارح ذكر ذلك فيما ياتي (قوله من كل عضو) قد يشمل المنفصل وهو غير بعيد (قوله ومثله انت كامي او مثل امي لكن لا مطلقا) عبارة الروض اما احتمال الكرامة كامي وعينها وكذا راسها وروحها ل كناية في الظهار والطلاق اه قال في شرحه فلا ينصرف اليهما الابنية (قوله)

(ظهارا) أى معناه وهو التشبيه بتحريم نحو الام لانه نوى ما يحتمله (وان قصد كرامة فلا) يكون ظهارا لذلك (وكذا ان اطلق في الاصح) لاحتماله الكرامة وغلب لان الاصل عدم الحرمة والكفارة



وقوله رأسك أو ظهرك أو جزأوك (أو يدك) أو فرجك أو شعرك أو نحوها من الأعضاء الظاهرة بخلاف الباطنة كالكدو والقلب فلا يكون ذكرها ظاهرا لأنها لا يمكن التمتع بها حتى توصف بالحرمة (كظهر امي) أو يدها مثلا (ظهار في (١٧٩) الاظهر) وإن لم يقل على كما ويظهر انه

يلحق بالظهر كل عضو ظاهر لا باطن نظير ما ذكر في المشبه فان قلت يتنافيه ما مر في الروح من التفصيل مع انها كالعضو الباطن بناء على الاصح إنها جسم سار في البدن كسريان ماء الورد في الورد قلت لا يتنافيه لان المدار هنا على العرف والروح تذكر فيه تارة للكرامة وتارة لغيرها فوجب التفصيل السابق فيها بخلاف سائر الأعضاء الباطنة نعم يقوى التردد في القلب والذي يتجه فيه انه كالروح لانه إنما يذكر مراداً به ما يراد بها لا خصوص الجسم الصنوبري (والتشبيه بالجدة) لا ب او ام وإن بعدت (ظهار) لانها تسمى اما (والمذهب طرده) أي هذا الحكم (في كل محرم) شبه بها من نسب أو رضاع أو مصاهرة (لم يطرأ) على المظاهر (تحريمها) كاخته نسباً ورضعاً أمه أو أبيه وأمه وزوجة أبيه التي نكحها قبل ولادته بجامع التحريم المؤبد ابتداءً لا مرضعة له (وزوجة ابن) له لانها لما حلت له في وقت احتمل إرادته (ولو شبه) زوجته (باجنية) تعدية شبه بالباء مسموعة خلافاً لمن أنكره (ومطلقة) واخت

أي احتمال الكرامة على الظاهر (قول المتن وقوله رأسك الخ) عبارة الروض وتشبيه جزء من المرأة بجزء من الام ونحوها ظاهراً فكل تصرف يقبل التعليق يصح إضافته إلى بعض محله وما لا فلا ولا يقبل من أتى بصريح الظاهر لإرادة غيره اهـ وينبغي إلا بقرينة كما في الطلاق اهـ سم (قوله أو جزؤك) عبارة المغنى وكان ينبغي أن يمثل أيضاً بالجزء الشائع كالنصف والربع اهـ (قول المتن أو يدك) شمل المتصل والمنفصل سم على حجب أي فهو من باب التعبير ببعض عن الكل والراجح إنه من باب السراية وعليه فلو قال لمقطوعه بمن يمينك على كظهر امي لم يكن ظاهراً اهـ ع ش (قوله أو نحوها) كرجلك وبدنك وجلدك نهاية ومعنى (قوله بخلاف الباطنة الخ) عبارة الخطيب هنا تنبيه تخصيص المصنف إلا مثله بالأعضاء الظاهرة من الام قديهم لإخراج الأعضاء الباطنة كالكدو والقلب وبه صرح صاحب الروق واللباب والوجه كما اعتمده بعض المتأخرين انها مثل الظاهرة كما اقتضاه إطلاقهم البعض اهـ وقوله والوجه الخ ضعيف اهـ ع ش فلا يكون ذكرها ظاهراً أي لا صريحاً ولا كناية كما هو ظاهر هذه العبارة ونقل في الدرس عن م ر انه يكون كناية وتوقفنا فيه والا قرب الأول للتعليل المذكور أي في الشارح اهـ ع ش (قوله أو يدها مثلاً) يغني عنه قوله الاتي ويظهر إنه الخ (قوله نظير ما ذكر في المشبه) بل أولى لانه إذ لم يعتبر ما لا يمكن الاستمتاع به فيمن هي محل الاستمتاع فلان لا يعتبر فيمن أيت محللاً بالكلى بالاولى اهـ سيد عمر (قوله يتنافيه) أي قوله لا باطن (قوله قلت لا يتنافيه الخ) محل تأمل لانه إن سلم إنها كالباطن كما هو ظاهر كلامه فما ذكره لا يجدي كما هو ظاهر وإن لم يسلم فهو مكابرة غير مسموعة هذا والاولى في بيان كونه كالباطن كونه لا يمكن التمتع به كالأعضاء الباطنة لا ما ذكره الا ان يكون مراده ما تقرر اهـ سيد عمر (قوله فيه) أي العرف (قوله والذي يتجه الخ) إن كان رجوعاً عما تقدم له فيه فواضح اهـ سيد عمر والظاهر إنه ليس رجوعاً عن ذلك (قوله لانه إنما يذكر الخ) محل تأمل إذ لا يراد به في العرف العام الا الجسم الصنوبري واما إطلاقه على الروح فلا يدريه إلا الخواص كما يشهد به الاستقراء صادق بل استعمال القلب في معنى الروح المراد به الجسم الساري الخ لم نره لاحد فليراجع ويحرر اهـ سيد عمر (قوله لا ب او ام) إلى قوله وتضيته في النهاية وكذا في المغنى لا قوله واما إلى بجامع التحريم وقوله ولو قال إلى المتن (قوله أي هذا الحكم) أي التشبيه المقتضى للظهور اهـ مغنى (قوله واما) أي ام المرضعة (قوله التي نكحها قبل ولادته) قد يقال اخذاً بما بحثه شيخ الاسلام في بنت المرضعة ينبغي أن يكون الحكم كذلك فيما لو نكحها الاب مع ولادته لانها لم تحل له في زمنه اهـ سيد عمر (قول المتن لا مرضعة) واما بنت مرضعته فإن ولدت بدار رضاعه أي الرضعة الخامسة فهي لم تحل في حالة من الحالات بخلاف المولودة قبله والمولودة بعده المولودة معه كما بحثه الشيخ نهاية ومعنى (قوله احتمل إرادته) قد يقتضي أنه لو أراد التشبيه باعتبار وقت الحرمة كان ظاهراً والظاهر أنه غير مراد اهـ (قوله مسموعة الخ) أي كما في المحكم وغيره ومنه ابن عصفور وجعله لحنوا وقال المسموع تعديته بنفسه ورد عليه ابن مالك بقول عائشة رضي الله عنها شبهتمونا بالحر اهـ مغنى وسم (قوله مثلاً) أي وغيره من الرجال كالآب (قوله فلما مر) لعله يريد به المار بجامع التحريم المؤبد

في المتن وقوله رأسك الخ) عبارة الروض وتشبيه جزء من المرأة بجزء من الام ونحوها ظاهراً فكل تصرف يقبل التعليق يصح إضافته إلى بعض محله وما لا فلا ولا يقبل من أتى بصريح الظاهر لإرادة غيره اهـ ينبغي إلا بقرينة كما في الطلاق (قوله ويأتي ذلك<sup>(١)</sup>) أي الفرق بين الظاهرة والباطنة كما في عضو المحرم أي فلا يكون التشبيه بالباطن منه ظاهراً (قوله في المتن لا مرضعة) قال في الروض وتحريم المرضعة حادث لا بنتها المولودة بعد قال في شرحه أي بعدار رضاعه من امها فليس حادثاً فيكون التشبيه ظاهراً بخلاف المولودة قبله والمولودة بعده المولودة معه فيما يظهر اهـ (قوله احتمل إرادته) قد يقتضي لو أراد التشبيه باعتبار وقت الحرمة كان

زوجه وبأب مثلاً (وملاعة فلفو) ١٠٠٠ غير الآخرين فلما مر واما الاب فليس محلاً للاستمتاع وتأيد حرمة الملاعة لفطاعتها (١) قول المحشى قوله وباتي ذلك كذاباً بالنسخ ونسخ الشارح بايدينا كما ترى

لا لوصلتها عكس المحرم ومن ثم كان مثلها مجوسية ومرددة وكذا امهات المزمين رضی الله عنهم لان حرمتهم لشرفه <sup>عليه السلام</sup> ولو قال انت على حرام كما حرمت اى فلا وجه انه (١٨٠) كناية طلاق او ظهار فان نوى انها كظهار او نحو بطن امه في التحريم فظهار ولا فلا (ويصح)

توقيته كانت كظهار اى يوما او سنة كما يأتى و (تعليقه) لانه لاقتضائه التحريم كالطلاق والكفارة كالمين وكلاهما يصح تعليقه (كقوله ان) دخلت فانت على كظهار اى فدخلت ولو في حال جنونه أو نسيانه لكن لا عود حتى يمسكها عقب افاقته أو تذكره وعلمه بوجود الصفة قدر امكن طلاقها ولم يطلقها وكقوله ان لم ادخلها فانت على كظهار اى ثم مات وفي هذه تصور الظهار لا العود لانه بموته يثبت الظهار قبيله وحينئذ يستحيل العود وكقوله ان (ظاهرت من زوجتى الاخرى فانت على كظهار اى فظاهرت منها) صار مظاهرا منها) عملا بمقتضى التخييز والتعليق وقضية كلامهم انعقاد الظهار وان كان المعلق بفعله او ناسيا أو جاهلا وهو ممن يبالي بتعليقه وبه قال المتولى وعلمه بوجود الشرط اه عليه فيفرق بين ما هنا ونظيره السابق في الطلاق بانه ثم عهد بل غلب الحلف به على الحث أو المنع فحمل لفظه عليه صرفا له عن موضوعه لهذه القرينة

أى لما علم عامرا ره رشيدى عبارة المغنى لان الثلاثة الاول لا يشبهن الام في التحريم المؤبد والاب وغيره من الرجال كالابن والعلام ليس محلا للاستمتاع والحشى هنا كالكذا ذكر اه (قوله لا لوصلتها) اى فلا يصح قياسها على الام بجامع التحريم المؤبد للفرق بخلاف المحارم المذكورة اه سيد عمر (قوله مثلها) اى الملاعة اه ع ش (قوله فالوجه انه كناية الخ) مقتضاه انه لو لم ينوبه واحدا منها لا يكون طلاقا ولا ظهارا اه سيد عمر (قوله فظاهرا) اى او مطلقا ان نوى به الطلاق اه ع ش عبارة الرشيدى قوله والافلا اى وان لم ينو الظهار فلا يكون ظهارا او معلوم انه ان نوى الطلاق فهو طلاق كما هو قضية كونه كناية فيه فليراجع اه (قوله كما يأتى) اى فى الفصل الاق (قوله لانه لاقتضائه) الى قوله وكقوله ان لم ادخلها فى المغنى (قوله والكفارة كالمين) بنصب الكفارة اه رشيدى اى عطف على قوله التحريم كالطلاق (قوله وكلاهما) اى الطلاق والمين يصح تعليقه ومن تعليق المين ان يقول والله لا اكلك ان دخلت الدار شيخنا الزيدى اه ع ش (قوله ولو فى حال جنونه الخ) بقى ما دخلت فى حال جنونها او نسيانها وسيعلم حكمه قريبا اه سم عبارة المغنى فدخلت وهو مجنون او ناس فظاهرها كتنظيره فى الطلاق المعلق بدخولها وانما يؤثر الجنون والنسيان فى فعل المحلوف على فعله اه وعبرة سم بعد ذكر مثلها عن الروض مع شرحه وفى قوله وانما يؤثر الخ اشعار لطيف بأن ما هنا كالطلاق اه (قوله قدر الخ) هو ظرف ليمسكها اه سم (قوله لا العود) اى فلا كفارة اه ع ش (قوله وقضية كلامهم) الى قوله اه فى النهاية ثم قال لكن قياس تشبيهه بالطلاق ان يعطى حكمه فيما مر فيه وهو كذلك وكلامهم محمول عليه ويحمل كلام المتولى على ما اذا لم يقصد اعلامه اه اقول ينبغى على طريقة صاحب النهاية انه اذا علق بفعل نفسه ثم فعل ناسيا او جاهلا فان اراد محض التعليق وقع وان اراد الحث والمنع فلا وكذا ان اطلق بناء على ما تقدم عنه وعن الفاضل المحشى فليتاامل اه سيد عمر وقول النهاية لكن قياس الى قوله وهو كذلك ذكر سم عن شرح الروض مثله واقدمر انفا عن المغنى وشرح الروض ما يوافق كلام النهاية وما زاده السيد عمر قال ع ش قوله وقضية كلامهم الخ متصل بقوله كقوله ان دخلت ولو قدمه وذكره عقبه كان اولى وقوله ان يعطى حكم الخ أى من أنه لا يكون مظاهرا ان فعل المعلق عليه ناسيا أو جاهلا وهو ممن يبالي بتعليقه اه (قوله وإن كان المعلق بفعله ناسيا الخ) اى حين الفعل اه سم (قوله وعليه فيفرق الخ) قديقال هذا الفرق بتسليمه انما يظهر ق صورة الاطلاق اما اذا اراد الحث والمنع فلا وجه لانها ارادة تحتلها اللفظ ولا مانع منها اه سيد عمر (قوله مطلقا) اى سواء كان المعلق بفعله مباليا او غيره فعلة عامدا عالما اولا (قوله ولم يقيد بشيء) الى قوله نعم فى النهاية (قوله ولم يقيد بشيء) اى بما يأتى فى المتن ونحوه (قول المتن نخاطبها) اى الاجنبية اه مغنى (قوله اى التعليق) الى قول المتن ولو قال انت طالق فى المغنى الا قوله ولم يحتاج الى

ظهار او الظاهر أنه غير مراد (قوله ولو فى حال جنونه أو نسيانه) بقى ما لو دخلت فى حال جنونها أو نسيانها وسيعلم حكمه قريبا (قوله قدر) هو ظرف ليمسكها (قوله وقضية كلامهم انعقاد الظهار) ولو علق بفعل غيره ففعل لم يصير عائدا بالامساك قبل عليه بالفعل بخلافه بعد فعله به او علق بفعل نفسه ففعل ذا كرا للتعليق ثم نسي الظهار عقب ذلك فامسكها ناسيا له صار عائدا اذ نسيانه الظهار عقب فعله عالما به بعيد نادرو قيل يتخرج ذلك على قول حنث الناسى قال فى الاصل وهو احسن بعد قوله ان المعروف فى المذهب الاول واعتمد البلقينى ما استحسنه وقضية كلامهم انعقاد الظهار وان كان المعلق بفعله جاهلا او ناسيا وهو ممن يبالي بتعليقه وبه قال المتولى وعلمه بوجود الشرط لكن قياس تشبيهه بالطلاق ان يعطى حكمه فيما مر فيه اه (قوله وان كان المعلق بفعله ناسيا او جاهلا) اى حين الفعل (قوله وعلمه بوجود الشرط) قاله فى

وفصل بين أن يكون المحلوف عليه ممن يقصد حثه ومنعه وغيره وهنالم يعهد ذلك فنزل اللفظ على موضوعه المتن وهو وجود الجزاء بوجود الشرط مطلقا (ولو قال ان ظاهرت من فلانة) ولم يقيد بشيء فانت على كظهار اى (وفلانة) اى والحال انها (أجنبية نخاطبها بظهار لم يصير مظاهرا من زوجته) لعدم صحته من الاجنبية (الا ان يريد اللفظ) أى التعليق على مجرد تلفظه

بذلك فيصير مظاهرا من زوجته لوجود المعاق عايه (ولو تكلمها) اى الاجنبية (و ظاهر منها) بعد نكاحها ولم يحتج لهذا لان ما قبله دال عايه (صار مظاهرا) من تلك لوجود الصفة حينئذ (ولو قال) ان ظاهرت (من فلانة الاجنبية فكذلك) يكون مظاهرا من تلك ان نكح هذه ثم ظاهر منها والافلا الان يريد اللفظ وذكر الاجنبية للتعريف لا للشرط اذ وصف المعرفة لا يفيد (١٨١) تخصيصا بل توضيحا ونحوه (وقيل)

بل ذكرها للشرط والتخصيص حينئذ (لا يصير مظاهرا) من تلك (وان نكحها) اى الاجنبية (و ظاهر منها) لخروجها عن كونها اجنبية ويوافقه عدم الحنث في نحو لا اكلم ذا الصبي فكله شيخالكن فرق الاول بان حمله هنا على الشرط يصيره تعليقا بمحال ويبعد حمل اللفظ عليه مع احتماله لغيره بخلافه في البين (ولو قال ان ظاهرت منها وهى اجنبية) فانت على كظراى (فلفو) فلا شيء به مطلقا الا ان اراد اللفظ و ظاهر منها وهى اجنبية وذلك لان آتيانه بالجملة الحالية نص في الشرطية فكان تعليقا بمستحيل كان بعث الخمر فانت كظراى ولم يقصد مجرد صورة البيع كاهو ظاهر ثم باعها (ولو قال انت طالق كظهر اى ولم ينوبه) شيئا (او نوى) بجميعة (الطلاق او الظاهر او هما) نوى (الظهار بانت طالق) نوى (الطلاق بكظهر اى) او نوى بكل منهما على حدته (الطلاق او نواهما او غيرهما) بانت طالق ونوى بكظهر اى طلاقا واطلق هذا ونوى بالاول شيئا مما ذكر او

المتن وقوله ويوافقه الى المتن (قوله بذلك) اى الظاهر من الاجنبية اه معنى (قوله لهذا) اى لقوله بعد نكاحها وقوله لان ما قبله اى من قول المتن فخطبها بظاهر اه عرو ويظهر ان المراد بما قبله قول المتن فلو نكحها (قوله من تلك) اى من زوجته الاولى اه معنى (قوله لا للشرط الخ) ولو ادعى ارادة الشرط هل يدين او يقبل ظاهر الاحتمال اللفظ اه سم ولعل الاقرب انه يدين وانه يقبل ظاهر ايمينه فليراجع (قوله ونحوه) اى كالمذبح او الذم وقال ع ش اى كيان الماهية اه (قوله لكن فرق الاول الخ) وقد يفرق ايضا بان المدار في الايمان على العرف والظاهر انه يقتضى التقييد في مثل ذلك واما الظاهر فالظاهر انه ملحق بالطلاق في النظر لاصل الوضع فليتامل اه سيد عمر (قول المتن وهى اجنبية) ومثله ما لو قال ظاهرت من فلانة اجنبية اه معنى (قوله كان بعث الخمر الخ) ينبغى الا ان اراد التلفظ بالبيع كذا قاله الفاضل المحشى وكان قول الشارح ولم يقصد الخ ساقط من نسخة المحشى فانه من الملاحظات في اصل الشارح بخطه (والافلا وجه لهذا الاستدراك اه سيد عمر (قوله به شيئا) عبارة المعنى بمجموع كلامه هذا شيئا اه (قوله بجميعة) ينبغى بمجموعه اه سيد عمر (قوله وهو لا يقبل الصرف) تديشكل بان الصرف يحقبل الصرف كما صرح به كلامهم في وضع اه سم وتديجاب بان ما هنا عند عدم القرينة الظاهرة وكلامهم عند وجودها كما مر عنه انفا (قوله واما عند عدمه فلان الخ) عبارة المعنى واما انتفاء الظاهر في الاولين اى من صور المتن الخمس فلم يعد استقلال لفظه مع عدم نيته واما في الباقي اى من صور المتن فلانه لم ينوبه بلفظه ولفظ الطلاق لا ينصرف الى الظاهر وعكسه كما مر في الطلاق اه (قوله وفصل بينه) اى ظهر اى وبينها اى انت اه ع ش (قوله ولفظه لا يصلح الخ) جواب سؤال واراد على قول المتن ولاظهار بالنسبة الى الصورة الاخيرة في المتن حاصله ان يقال هلا وقع الظاهر بالاول اذ نواه به والطلاق بالثاني مع نيته به اه بجري (قوله كما مر) اى في الطلاق اى من ان ما كان صريحا في بابه ووجد نفاذا في موضوعه لا يكون كناية في غيره

شرح الروض لكن قياس تشبيهه بالطلاق ان يعطى حكمه فيما مر فيه اه وهو كذلك وكلامهم محمول عليه ويحمل كلام المتولى على ما اذا لم يقصد اعلامه شرح مر (فرع) لو علق الظاهر بدخولها الدار قد خلت وهو مجنون او ناس فمظاهر منها كتنظيره في الطلاق المعلق بدخولها وانما يؤثر النسيان والجنون في فعل المحلوف على فعله ولا يعود منه حتى يتيقن من جنونه او يذكر اى يتذكر بعد نسيانه ثم يمسك المظاهر منها منما يمكن فيه الطلاق ولم يطلق كذا في الروض وشرحه وفي قوله وانما يؤثر الخ اشعار لطيف بان ما هنا كالطلاق وقد تقدمت هذه المسئلة في كلام الشارح (قوله لا للشرط) لو ادعى ارادة الشرط هل يدين او يقبل ظاهر الاحتمال اللفظ (قوله كان بعث الخمر الخ) ينبغى الا ان اراد التلفظ بالبيع (قوله في المتن او نوى الظاهر بانت طالق) نوى الطلاق بكظهر اى قال في شرح المنهج قال الرافعي فيما اذا نوى بكل الاخر ويمكن ان يقال اذا خرج كظهر اى عن الصراحة وقد نوى به الطلاق يقع به طلاق اخرى ان كانت الاولى رجعية وهو صحيح ان نوى به طلاقا غير الذى اوقعه وكلامهم فيما اذا لم ينوبه بذلك فلا منافاة اه وكتبها مشه شيخنا الشهاب البرلسى مانصه قوله ان نوى به طلاقا غير الذى اوقعه هذا الكلام لم افهم له معنى وذلك لان الغرض انه لم يقصد ايقاع طلاق بقوله انت طالق وانما نوى به الظاهر فليس في اعتقاده ايقاع طلاق الا الذى نواه بقوله كظهر اى واذالم يحظر بذهته ايقاع طلاق بقوله انت طالق فكيف يصح مع ذلك ان يفصل فيما قصده اخر ايبين ان يكون عين الاول او غيره فيبحث الرافعي في موضعه والله اعلم اه نعم يمكن ان يجاب عن بحث الرافعي بما سياتى عن شيخنا الشهاب الرملى فليتامل (قوله وهو لا يقبل الصرف) تديشكل بان

اطلق الاول ونوى بالثاني شيئا مما ذكر غير الظاهر او نوى بهما او بكل منهما او بالثاني غيرهما وكان الطلاق باثنا (طلقت) لآتيانه بصريح لفظ الطلاق وهو لا يقبل الصرف (ولاظهار) اما عند بينوتها فواضح واما عند عدمها فلان لفظ الظاهر لكونه لم يذكر قبله انت وفصل بينه وبينها بطالق وقع تابع غير مستقل ولم ينوبه باللفظ وانما لا يصح الخلاق كعكسه كما نعم على عدم وقوع طلاق ثانية به اذا نوى

(قوله به) أى كظهر أى عبارة ع ش أى بما ذكره المصنف اه (قوله اذ انوى به الخ) ظرف لعدم وقوع الخ وقوله ما اذ انوى الخ خبر محل عدم وقوع الخ وقوله اوقعه أى بقوله انت طالق وان ينوه وقوله او اطلق عطف على نوى الطلاق الخ (قوله اما اذ انوى به طلاقا آخر الخ) هذا الاياتى لا فى بعض الصور وهو ما اذا نوى الطلاق بانت طالق اذ من لم ينو الطلاق بانت طالق كافى اكثر الصور لا يتصور انصافه بان ينوى كظهر أى طلاقا آخر غير الاول اذ نية المغاير للاول متوقفة على نية الاول لا لانه يمنع ذلك بل انما توقف على العلم بمحصول الاول فيأتى فى الجميع بشرط العلم بمحصول الاول حيث لم ينو الطلاق بانت طالق فليتامل اه سم وقوله وهو ما اذ انوى الطلاق الخ أى وحده او مع الظهار فيشمل الصورة السادسة والسابعة وقوله فى الجميع أى حتى فى الخامسة والسادسة والسابعة والثامنة والعاشرة وقوله حيث لم ينو الطلاق الخ أى فى الخامسة والثامنة والعاشرة (قوله فيقع على الاوجه الخ) تبع فى ذلك شيخ الاسلام وقدر شيخنا الشهاب الرملى بان الايقاع به يقتضى تقدير انت قبل كظهر أى ولا لم يقع به شيء. وحينئذ تتحقق صيغة الظهار التى هى صريحة فيه وذلك مانع من كونها كناية فى الطلاق لان ما كان صريحا فى شيء لا يكون كناية فى غيره سم ونهاية قال ع ش قوله ورده الودائع قال شيخنا الزبائدى وفى هذا الرشد نظر لان كلام الرافعى أى الذى وافقه شيخ الاسلام والتحفة فيما اذا خرج عن الصراحة فصار كناية وكلام الرادف فيما اذا بقى على صراحته فلم يتلاقيا اه وقال الرشيدى قوله التى هى صريحة فيه الخ يقال عليه فيلزم ان يقع به الظهار ايضا ولم يقولوا به على انه قد يناقضه ماسياق فى تعليل المتن الآتى على الاثر اه أى قوله مع صلاحية كظهر أى لان يكون كفاية فيه الخ (قوله أو لم ينو به شيئا) الى الفصل فى النهاية والمغنى (قول المتن وحصل الظهار الخ) ولو قال انت على كظهر أى طالق عكس ما فى المتن واراد الظهار بانت على كظهر أى والطلاق بطالق حصلا ولاعود أى فلا كفارة لانه عقب الظهار بالطلاق اه نهاية زاد المغنى والروض مع شرحه فان راجع كان عائدا كما سياتى وإن طلق فظاهر ولا طلاق على قياس ما مر فى عكسه فان ارادهما بمجموع اللفظين وقع الظهار فقط وكذا إن اراد به احدهما او اراد الطلاق بانت كظهر أى والظهار بطالق (تمت) لوقال انت على حرام كظهر أى ونوى بمجموعه الظهار فظاهر لان لفظ الحرام ظهار مع النية فع اللفظ والنية اولى وإن نوى به الطلاق فقط لان لفظ الحرام مع النية فع اللفظ اولى ومع عدم وقوع الطلاق فاعدم صريح لفظه ونيته وان اراد بالتحريم تحريم عينها لزمه كفارة يمين لانها مقتضاها ولاظهار الا ان نواه بكظهر أى ولو اخر لفظ التحريم عن لفظ الظهار فقال انت على كظهر أى حرام فظاهر لصريح لفظ الظهار ويكون قوله حرام

الصريح يقبل الصرف كما صرح به كلامهم فى مواضع (قوله أو اطلق) قديقال قياس التعدد عند الاطلاق فى انت طالق انت طالق التعدد عند الاطلاق هنا الا ان يفرق (قوله اما اذ انوى به طلاقا آخر غير الاول) هذا الاياتى لا فى بعض الصور كافى اكثر الصور لا يتصور انصافه بان ينوى كظهر أى طلاقا آخر غير الاول اذ نية المغاير للاول متوقفة على نية الاول الا ان يمنع ذلك بل انما يتوقف على العلم بمحصول الاول فيأتى فى الجميع بشرط العلم بمحصول الاول حيث لم ينو الطلاق بانت طالق فليتامل (قوله فيقع على الاوجه) أى فهو كناية وتبع فى ذلك شيخ الاسلام وقدره شيخنا الشهاب الرملى لان الايقاع به يقتضى تقدير انت قبل كظهر أى ولا لم يقع به شيء. وحينئذ تتحقق صيغة الظهار التى هى صريحة فيه وذلك مانع من كونها كناية فى الطلاق لان ما كان صريحا فى شيء لا يكون كناية فى غيره (قوله لان تكون كناية فيه بتقدير انت) قضية كونه كناية الاحتياج الى نية الظهار لكن قضية ما مر عن شيخنا الشهاب الرملى فى رد ما قاله شيخ الاسلام ان لا يحتاج

به الطلاق وهى رجعية أما اذ انوى ذلك الطلاق الذى اوقعه أو اطلق أما اذ انوى به طلاقا آخر غير الاول فيقع على الاوجه لانه لما خرج عن كونه صريحا فى الظهار بوقوعه تابعاصح أن يكون كناية فى الطلاق (أو) نوى (الطلاق) بانت طالق) أو لم ينو به شيئا أو نوى به الظهار أو غيره (و) نوى (الظهار) وحده أو مع الطلاق (بالباقى) أو نوى بكل منهما الظهار ولو مع الطلاق (طلقت) لوجود لفظه الصريح (وحصل الظهار وان كان الطلاق طلاق رجعة) لصحته من الرجعية مع صلاحية كظهر أى لان تكون كناية فيه بتقدير أنت قبله لوجود قصده به وكأنه قال أنت طالق أنت كظهر أى أما اذا كان باثنا فلا ظهار لعدم صحته من البائن

﴿فصل﴾ فيما يترتب على الظهار من حرمة نحو وطء ولزوم كفارة وغير ذلك يجب (على المظاهر كفارة إذا عاد) للآية السابقة فوجبها الأمران أعني العود والظهار كما هو قياس كفارة البين وإن كان ظاهر المتن الوجه الثاني أن موجبها الظهار فقط والعودانما هو شرط فيه ولا ينافي ذلك وجوبها فوراً مع أن أحدهما هو العود غير معصية لأنه إذا اجتمع غير معصية لأنه إذا اجتمع حلال وحرام ولم يمكن تميز أحدهما عن الآخر غلب الحرام وبه يندفع ما للسبكي هنا (وهو) أي العود في غير مؤقت وفي غير رجعية لما ياتي فيها (أن يسكبها) على الزوجية ولو جهلا ونحوه كما هو ظاهر (بعد) فراغ (ظهاره) ولو مكرراً للتأكيد وبعد عليه بوجود الصفة في المعلق وإن نسي أو جن عند وجودها كما مروا كأنهم إنما لم ينظروا لامكان الطلاق بدل التأكيد لأنه لمصلحة تقوية الحكم فكان غير اجنبي عن الصيغة (زمن) إمكان فرقة) لأن تشبيهها بالحرمة يقتضي فراقها فعدم فعله صار عائداً فيما قال إذا العود للقول نحو قال قولاً ثم عاد فيه وعاد له مخالفته ونقضه وهو قريب من عاد فلان في هبته وقال في القديم مرة كالك وأحمد هو العزم على

تأكيد أسواء أنوى تحريم عنها فيدخل مقتضى التحريم وهو الكفارة الصغرى في مقتضى الظهار وهو الكفارة العظمى أم أطلق فإن نوى بلفظ التحريم الطلاق وقعا ولا عود لتعقيقه الظهار بالطلاق ولو قال أنت مثل أمي أو كروحها أو كعصتها ونوى به الطلاق كان طلاقاً لما مر أن ذلك ليس صريحاً بظهار أه ﴿فصل فيما يترتب على الظهار﴾ (قوله الآية السابقة) إلى قوله ولا ينافي في النهاية والمعنى (قوله) موجبها أي الكفارة الأمر أن الصريح التفريع أن هذا مفاد المتن وينافيه قوله بعد وإن كان ظاهر المتن الوجه الثاني الخ أه رشدي ولك أن تمنعه بأن التفريع على المتن مع الآية عبارة المعنى وهل وجبت الكفارة بالظهار والعود أو بالظهار والعود شرط أو بالعود فقط لأنه الجزء الأخير وجه ذكرها في أصل الروضة بل لا ترجيح والاول هو ظاهر الآية الموافقة لترجيحهم أن كفارة البين تجب بالبين والحنت معاً أه (قوله أن موجبها الخ) بدل من الوجه الثاني أه ع ش (قوله ذلك) أي الوجه الاول (قوله) وجوبها فوراً) وفاقاً للمعنى وخلافاً للنهاية عبارة وقد جزم الرافعي في بابها بأنها على التراخي مالم يطأ وهو الوجه أه قال ع ش قوله مالم يطأ أفهم أنه لو وطئ وجبت على الفور أه عبارة الحلبي والمعتد أن الكفارة على التراخي وإن وطئ ولا يقال أنه عصى بالسبب خلافاً لابن حبيب حيث قال إنها على الفور وإن كان أحد سببها وهو العود غير معصية لأنه إذا اجتمع حلال وحرام الخ ويرد بان محل ذلك إذا كان كل منهما مستقلاً وكل جزء علة (قوله) ولم يمكن تمييز أحدهما الخ) قد يقال ما وجه عدم إمكانه فيما نحن فيه سيد عمر و سم (قوله) أي العود) إلى قول المتن فلما اتصل في النهاية (قوله) لما ياتي فيهما) أي من أنه في الظهار المؤقت إنما يصير عائداً بالوطء في المدة لا بالامساك والعود في الرجعية إنما هو بالرجعة أه معنى (قوله ونحوه) يشمل الإكراه لكن كلامه الآتي في التنبيه يخرج له فليحرر أه سيد عمر (قوله) ولو مكرراً للتأكيد) عبارة المعنى واستثنى من كلامه ما إذا كرر لفظ الظهار وقصد به التأكيد فإنه ليس بعود على الأصح مع تمكنه بالآتيان بلفظ الطلاق بدل التأكيد وكذا لو قال عقب الظهار أنت طالق على ألف مثلاً فلم تقبل فقال عقبه أنت طالق بلا عوض فليس بعائد وكذا لو قال يازانية أنت طالق كقوله يازينب أنت طالق أه (قوله) وإن نسي أو جن الخ) يعني أنه لا بد من علمه بوجود الصفة في المعلق في الحكم بالعود ولا يضر في الحكم بالعود حينئذ كونه عند وجود الصفة ناسياً أو مجنوناً أه رشدي (قوله) كما مر) الذي مر أن الصفة إذا وجدت مع جنون أو نسيان حصل الظهار ولا يصير عائداً إلا بالامساك بعد الإفاقة أو التذكر فليحمل ما هنا على ما مر من أنه لا يصير عائداً إلا بالامساك المذكور أه ع ش (قوله) لمصلحة تقوية الحكم) الاولى لما كان من توابع الكلام أه رشدي (قول المتن زمن إمكان فرقة) وإن علق طلاقها أي عقب الظهار بصفة فعائد لا أن علقه ثم ظاهر وأردفه بالصفة وروض (فائدة) سئل شيخنا الشهاب الرمل عن قال لزوجه أنت على حرام هذا الشهر والثاني والثالث مثل لبن أمي فأجاب بأنه أن نوى بآنت على حرام طلاقاً وإن تعدد باثناً أو رجعيًا أو ظهاراً حصل ما نواه فيها أي الظهار والطلاق أو نواهما معاً مراً بتأخير وثبت ما اختاره منهما ولا يثبتان جميعاً لاستحالة توجه القصد إلى الطلاق والظهار إذا الطلاق يزيل النكاح والظهار يستدعي بقاءه وأما قوله مثل لبن أمي فلغو لا اعتبار به وظاهر أنه أن نوى به الظهار في القسمين المذكورين أي قوله أن

بعد تقدير أنت لنية فليأمل اللهم إلا أن يراد بكونه كناية مجردة للاحتياج إلى قصد تقدير أنت فليأمل ﴿فصل﴾ فيما يترتب على الظهار الخ (قوله موجبها) أي الكفارة (قوله) ولا ينافي ذلك وجوبها فوراً الخ) وقد حرم الرافعي في بابها بأنها على التراخي مالم يطأ وهو الوجه وإن جزم في باب الصوم بأنها على الفور ونقله في باب الحج عن القفال ولا يشكل القول بالتراخي بان سببها معصية وقياسه أن يكون على الفور لأنهم اكتفوا بتحريم الوطء عليه حتى يكفر عن إيجابها على الفور وبأن العود لما كان شرطاً في إيجابها وهو مباح كانت على التراخي شرح مر (قوله) ولم يمكن تمييز الخ) يتأمل عدم التمييز هنا (قوله) في المتن وهو أن يسكبها بعد ظهاره زمن إمكان فرقة) وإن علق طلاقها أي عقب الظهار بصفة فعائد لا أن علقه ثم ظاهر وأردفه

الوطء لان ثم في الآية للتراخي ومرة ( ١٨٤ ) كفي حثيفة والوطء لنا ان الآية للانزات وأمر صلى الله عليه وسلم المظاهر بالكفارة

لم يسأله هل وطئ أو عزم على الوطء والاصل عدم ذلك والوقائع القولية كهذه يعممها الاحتمال وانها ناصة على وجوب الكفارة قبل الوطء فيكون العود سابقا عليه ﴿ تنبيه ﴾ الظاهر ان مرادهم امكان الفرقة شرعا فلا عود في نحو حائض الا بالمساك بعد انقطاع دمها ويؤيده ما مر ان الاكره الشرعي كالحسي (فلو اتصل به) اي لفظ الظهار (فرقة بموت) لاحدهما (أو فسخ) منه او منها او انفساخ بنجوردة قبل وطء (او طلاق بائن او رجعي ولم يراجع او جن) او اغنى عليه عقب اللفظ (فلا عود) للفرقة او تعذرهما فلا كفارة ومحل ان لم يسكها بعد الافاقة وصور في الوسيط الطلاق بان يقول انت على كظهر امي انت طالق ونازع فيه ابن الرفعة بامكان حذف انت فليكن عائداه لان زمن طالق أقل من زمن انت طالق ويوجب بنظير ما قدمته في تعليل اغتفارهم تكرير لفظ الظهار للتأكيد بل هذا اولي بالاغتفار من ذلك لان أنت كظهر امي طالق فيه قلاقة وركبة بخلاف عدم التكرير ويأتي انه لا يؤثر تطويل كلمات اللعان وقاسوه على ما لو قال عقب

نوى الخ وقوله او نواهما الخ لا يلزمه الكفارة الا ان وطئها قبل تمام الشهر الثالث فيلزمه كفارة ظهار صيرورتها عاتدا حينئذ وان نوى تحريم عينها أو فرجها او نحو ذلك ولم ينوشئ لزمه كفارة يمين ان لم تكن معتدة أو نحوها شرح مر اه سم قال الرشدي قوله وظاهر أنه ان نوى الخ الا صوب أن يقول وظاهر انه حيث قلنا انه ظهار في القسمين أي بان نواه في القسم الاول واختاره في القسم الثاني وقوله او نحوها كان كانت محرمة باذنه اه (قوله وأمر الخ) الاسبك حذف الواو هنا وانيناه في لم يسأله (قوله كهذه) أي الامر بالكفارة (قوله يعممها الاحتمال) صوابه تعميم عند عدم الاستفصال أي كما قاله الشافعي رضي الله عنه والافواقع الاحوال اذ طرقها الاحتمال كساها ثوب الاجمال وسقط بها الاستدلال كما قاله الشافعي رضي الله عنه أيضا اه رشدي (قوله وانها الخ) عطف على قوله ان الآية الخ ولو قال على انها الخ كان أولى (قوله مامر) أي في الطلاق اه كرى (قوله أي لفظ الظهار) الى قول الماتن فعلى الاول في النهاية الا قوله خلافا لما توهمه عبارة وقوله وسيأتي الى الماتن (قول الماتن أو طلاق) عطف على موت (قول الماتن أو رجعي الخ) فلوراجعها فسيأتي قريبا اه سم (قول الماتن لم يراجع) قديقال ان أراد المصنف بقوله فلا عود أي مطلقا فلا يصح لما يذكره الشارح في المجنون وان اراد في الحال فلا وجه لتقييد الرجعي بقوله ولم يراجع فليتلأمل اه سيد عمر ولك ان تجيب بما أشار اليه المغني من ان المعنى فلا يحصل عود بما ذكر (قوله للفرقة) أي في غير الاخيرين أو تعذرهما أي في الاخيرين (قوله بعد الافاقة) أي من الجنون والاعشاء (قوله الطلاق) أي المتصل بالظهار (قوله به) أي بالقول المذكور او بذكر انت (قوله ويجاب بنظير الخ) ويمكن ان يجاب ايضا بمنع ان في ذكر انت امساك زمن امكان فرقة لان زمنه لا يسعها لانه دون زمن لفظ طالق فليتلأمل وبان انت شروع في الفرقة فلا يعد امساكا كذا قاله الفاضل المحشي وجوابه الثاني متجه واما الاول فيمكن اثبات الممنوعة فيه بان الفرقة انما تحصل بالقاف من قوله انت طالق فبالوصول الى النطق باللام يمكن ان يقال مضى زمن يمكن فيه الفرقة اي بلفظ طالق فتواتي به فقط لفارق اه سيد عمر وقد يقال ان الجواب الثاني لسم داخل في قول الشارح بنظير ما الخ (قوله فيه قلاقة) خبر فبتدا والجملة خبر ان (قوله وقاسوه) اي ما ياتي (قوله لم يكن عاتدا) عبارة المغني فانه لا يكون عاتدا اه (قوله وبه) اي القياس او المقيس عليه المذكور (قول الماتن وكذا الخ) اي لا يكون عاتدا اه مغني (قول الماتن

بالصفة روض ﴿ فائدة ﴾ مثل شيخنا الشهاب الرملي عمن قال لزوجه انت على حرام هذا الشهر والثاني والثالث مثل ابن امي فاجاب بانه ان نوى بان على حرام طلاقا وان تمدد بانثا او رجعا او ظهارا حصل ما نوا فيه ما لان التحريم ينشأ عن الطلاق وعن الظهار به العود فصحت الكفاية به عنهما من باب اطلاق المسبب على السبب او نوهما معا او مرتبا وتخبر وثبت ما اختاره منهما ولا يثبتان جميعا لاستحالة توجه القصد الى الطلاق والظهار اذ الطلاق يزيل النكاح والظهار يستدعي بقاءه واما قوله مثل ابن امي فلغو لا اعتبار به لصيرورتها عاتدا حينئذ وان نوى تحريم عينها او فرجها او نحو ذلك ولم ينوشئ لزمه كفارة يمين ان لم تكن معتدة او نحوها شرح مر (قوله لان ثم في الآية للتراخي) التراخي متحقق على قولنا في صور كثيرة منها الظهار المعلق اذ تراخي عليه بوجود الصفة عن وجودها فان العود فيه انما يحصل بالمساك بعد العلم ومنها ما ياتي في التنبيه الا في فان العود فيه انما يحصل بالمساك بعد انقطاع الحيض ومنها الظهار المؤقت فان العود فيه بالوطء الذي قد يتراخي عن الظهار وحينئذ فيجوز ان يكون ثم في الآية لمطلق الترتيب اعم من ان يكون معه تراخ او لا لان العود قد يكون مع تراخ وقد يكون بدون ولو عبر فيها بالفاء لسكانت محمولة على مطلق الترتيب ايضا اعم من ان يكون مع تراخ او لا لما ذكر وقد ينتفي التراخي على قول المخالف بان يقع العزم أو الوطء عقب الظهار (قوله في الماتن أو رجعي) فلوراجعها فسيأتي قريبا (قوله ويجاب الخ) يمكن ان يجاب ايضا بمنع ان في ذكر انت امساك زمن امكان فرقة لان زمنه لا يسعها لانه دون زمن لفظ طالق فليتلأمل وبان

وكذا

ظهاره أنت يا فلانة بنت فلان الفلاني وأطال في اسمها ونسبها طالق لم يكن عاتدا وبه كقولهم لو قال

لها عقب الظهار أنت طالق على ألف فلم تقبل وقال عقبه أنت طالق بلا عوض لم يكن عاتدا وكذا يا زانية أنت طالق يتضح رد ما قاله ابن الرفعة



(وكذا لو) كان قنا او كانت قنة فعبء الظهار ملكته او (ملكها) اختيارا بقبول نحو وصية او شرا من غير سوم وتقدير ثمن لانهم يسكنها على النكاح ولا يؤثر ارثها قطعا ويؤثر قبول هبتها التوقفها على القبول ولو تقدير اربان كانت بيده (او لا عنها) عقب الظهار (في الاصح) لاستغاله بموجب الفرق وإن طالت كلمات اللعان لما مر (بشرط سبق انذف) والرفع للقاضي (ظهار في الاصح) بخلاف ما لو ظاهر فذف او رفع للقاضي فلا عن فانه عائد لسهولة الفرق اق بغير ذلك (ولو راجع) من ظاهر منهار رجعية أو من طلقها رجعا عقب الظهار (أو اوردته متصلا) بالظهار وهي موطوءه (ثم أسلم فالذهب) بعد الار تفاق على عودا احكام الظهار (انه عائد بالرجعة) وإن طلقها عقبها (لا باسلام بل) إنما يعود بما ساكها (بعده) ز مناسيع الفرق والفرق ان مقصود الرجعة استباحة الوطء لا غير ومقصود (١٨٥) الاسلام العود للدين الحق والاستباحة

أمر يرتب عليه (ولا تسقط الكفارة بعد العود بفرقة) لاستقرارها بالامساك قبلها (ويحرم قبل التكفير) بعق او غيره (وطء) للنص عليه في غير الاطعام وقياسا فيه على ان الخبر الحسن وهو قوله صلى الله عليه وسلم للظهار لا تقر بها حتى تكفر يشمله ولزيادة التغليظ عليه نعم الظهار المؤقت إذا انقضت مدته ولم يطقا لا يحرم الوطء لارتفاعه بانه قضاء ومن ثم لو وطئ فيها لزمت الكفارة وحرم عليه الوطء حتى تنقضي او يكفر واعترض الملقني حله بعدمضى المدة وقبل التكفير بأن الآية نزلت في ظهار مؤقت كما ذكره الآمدي وغيره ويرد بأن الذي في الاحاديث نزولها في غير المؤقت (وكذا) يحرم (لمس ونحوه) من كل مباشرة لانظار (بشهوة في الاظهر) لافضائه للوطء

وكذا لو ملكها) يخرج شرأوها بشرط الخيار للبائع وحده بل أولها وفسخ العقد فايراجع اه سم (قوله اختيارا) إلى قوله ولزيادة التغليظ في المعنى (قوله اختيارا) لاجراء الارث الاقنى عن محل الخلاف اه معنى (قوله او شراء) اى وان تقدم الايجاب على القبول كما في شرح الروض اه سم (قوله وتقدير ثمن) عطف على سوم اه رشيدى وهو بالدال في المعنى وببض نسخ الشارح (قوله ولا يؤثر) اى فى كونه عائدا وقوله ارثها اى ارث الزوج لاروجة اه ع ش اى ومثله ارث الزوجة لاروجة ولمما اقتصر على الاول لمجرد موافقة الماتن وبهذا اقتصراره على قبول هبتها وإلا فثله قبولها هبتها (قوله لتوقفها) اى الهبة والتك بها (قوله بان كانت) اى الزوجة (قوله لما مر) اى من قوله وقاسوه الخ وقال ع ش اى من قوله لاستغاله بموجب الخ اه وفيه شائبة التكرار (قوله رجعية) اى حال كونها رجعية اه ع ش (قول الماتن ثم أسلم) اى فى العدة اه معنى (قول الماتن بعده) اى الاسلام اه ع ش (قول الماتن ويحرم) اى وإن عجز عن جميع الخصال كما صرح به الروض وشرحه ونقل بالدرس عن الخطيب دلى شرح اى شجاع ما يوافقه ثم رايت التصريح به ايضا فى الروض وشرحه فى اخر الكفارة وهى يحرم عليه ذلك وإن خاف الغت ام لا فيه نظروا الاقرب الجواز لكن يجب الاقتصار على ما يدفع به خوف الغت اه ع ش اقول وصرح بذلك ايضا المعنى فى اخر الباب كما ياتى (قوله على ان الخبر الحسن الخ) ولعله إنما لم يستدل به لانه ليس نصا فى ذلك اه ع ش (قوله يشمله) اى الاطعام (قوله وازيادة التغليظ الخ) عطف على قوله للنص (قوله لا ترفعاه) اى الظهار (قوله وحرم عليه الوطء) اى ثانيا كما ياتى اه رشيدى (قوله حتى تنقضى الخ) اى المدة اى فاذا انقضت ولم يكفر حل الوطء كما صرح به شرح البهجة اه ع ش اقول وسيصرح به ايضا الشارح والنهاية والمعنى (قوله من كل مباشرة) إلى قول الماتن ويصح الظهار فى المعنى (قوله لانظار) عبارة المعنى وقضية كلام المصنف جواز النظر بشهوة قطعا وتخصيص الخلاف بمباشرة البشوة وهو قضية كلام الجمهور (قول الماتن الاظهر الجواز) قال الاذرعى لم لا يفرق بين من تحرك القبله ونحوها شهوته وغيره كما سبق فى الصوم وينبغى الجزم بالتحريم إذا علم من عادته انه لو استمتع لو طئ لشبهه ورقة تقواه اه نهاية قال ع ش قوله وينبغى الجزم بالتحريم الخ معتمد اه (قوله ومن ثم حرم الخ) اى هنا (قوله ما مر فى الحائض) اى ما مر تحريره فى الحيض اه ع ش (قوله وإذا صححناه الخ) هذا حل معنى واما حل الاعراب فهو كما فى المعنى ظهارا مؤقتا فى الاظهر (قوله كما التزمه) اى عملا بالتوقيت اه معنى (قوله وإن اثم به) بل ياثم بلا خلاف اه معنى (قوله لم غلبوا الخ) اى على الاول (قوله قلت يفرق الخ) محل تأمل إذ قد يقال التاقيت من مقتضى الصيغة لاحكام خارج عنها اه سيد عمر (قوله واما حكم الظهار الخ) الانسب واما الظهار من أنت شروع فى الفرقة فلا يعد إمساكا (قوله فى الماتن وكذا لو ملكها) يخرج شرأوها بشرط الخيار للبائع وحده بل أولها وفسخ العقد فايراجع (قوله او شراء) اى وإن تقدم الايجاب على القبول كما فى شرح

(٢٤ - شروانى وابن قاسم - ثامن)

(قلت الاظهر الجواز والله أعلم) لأن الحرمة ليست لمعنى يخل بالنكاح فأشبهه الحيض ومن ثم حرم فيما بين السرة والركبة ما مر فى الحائض خلافا لما توهمه عبارة (ويصح الظهار المؤقت) للخبر الصحيح انه صلى الله عليه وسلم أمر من ظاهر مؤقتا ثم وطئ فى المدة بالتكفير وإذا صححناه كان (مؤقتا) كما التزمه وتغليبا لشبهه البين (وقيل بل) يكون (مؤبدا) تغليظا عليه وتغليبا لشبهه الطلاق (وفى قول) هو (لغو) من اصله وإن اثم به لانه لما وقته كان كالتشبيه بمن لا تحرم تايبدا وورده الخبر المذكور فان قلت لم غلبوا هنا شائبة البين لاشائبة الطلاق كما تقرر وعكسوا ذلك فيما لو قال أنت على كظهر أمى ثم قال لاخرى أشركتك معها فانه يصح على الاصح قلت يفرق بان صيغة الظهار اقرب إلى صيغة الطلاق من حيث إفادة التحريم فالحقت بها فى قبولها للتشريك فيها واما حكم الظهار

من وجوب الكفارة فهو مشابه لليمين دون الطلاق فالحق المؤقت على القول بصحته باليمين في حكمه المرتب عليه من التاقيت كاليمين دون التأييد كالطلاق وسيأتي في توجيه الجديد (١٨٦) والقديم ما هو صريح فيه فتأمل (فعلى الاول) أى صحته مؤقتا (الاصح ان عوده) أى العود فيه (لا يحصل بامساك بل بوطء) مشتمل على تغيب الحشفة أو قدرها من مقطوعها (في المدة) للخبر المذكور ولان الحل منتظر بعدها فالامساك لا يحتمل كونه لا تنتظاره أو للوطء فيها فلم يتحقق الامساك لاجل الوطء الا بالوطء فيها فكان هو المحصل للعود وقيل يتبين به من الظهار فيحل على الاول كان وطئتك فانت طالق لا الثاني كان وطئتك فانت طالق قبله أما الوطء بعدها فلا عود به لا ارتفاع بها كما مر فلم يتميزه يتوقف العود فيه على الوطء ويحله أولا وبجرمته كالمباشرة بعد إلى التكفير أو مضى المدة كما مر وفي أنت على كظهر أمى خمسة أشهر يكون مظاهر مؤقتا وموليا لا تمتاعه من وطئها فوق أربعة أشهر لانه متى وطئ في المدة لزمه كفارة الظهار لحصول العود ولا يلزمه كفارة يمين على الاوجه اذ لا يمين هنا وادعاء تنزيل ذلك منزلتها حتى لزوم الكفارة بعيد وان جزم به غير واحد (ويجب النزاع بمغيب الحشفة) أى عده

حيث حكمه المترتب عليه من وجوب الكفارة فهو الخ (نوله دون التأييد الخ) راجع لقوله من التأييد (قوله وسيأتي في توجيه الجديد الخ) يتأمل التوجيه المذكور اه سم (قوله أى صحته مؤقتا) إلى قول المتن ويجب النزاع في المعنى إلا قوله للخبر المذكور وقوله كان وطئتك إلى أما الوطء بعدها كذا في النهاية إلا قوله وقيل يتبين به من الظهار وما انبه عليه (قول المتن الاصح) بالرفع نهاية ومعنى (قوله للخبر المذكور) يراجع فان مجرد انه امر من ظاهر مؤقتا ثم وطئ بالثبوت لا يبرأ من العود حصل بالوطء بل يحتمل ان يكون حصل بغيره اه سم (قوله ولان الحل منتظر بعدها) الاولى بعدها منتظر كما في شرح المنهج (قوله فكان هو) أى الوطء في المدة (قوله وقيل يتبين به من الظهار) عبارة المعنى والثاني ان العود فيه كالعود في الظهار المطلق إلحاقا لاحد نوعي الظهار بالاخر (تنبيه) افهم كلامه ان الوطء نفسه عود وهو الاصح وقيل يتبين به العود بالامساك عقب الظهار وعلى الاصح على الاول لا يحرم الوطء لان العود الموجب للكفارة لا يحصل الا به اه وعلم بهذه ان كلام المصنف إيجازا محلا (قوله على الاول) أى الاصح وقوله لا الثاني وهو وقيل يتبين الخ وفيه تأمل (قوله أما الوطء بعدها) عبارة المعنى (تنبيه) قضية قوله في المدة انه لو لم يطأ فيها ووطئ بعدها لاشىء عليه به صرح في المحرر لا ارتفاع الظهار وان لو وطئ في المدة ولم يكفر حتى انقضت حل له الوطء لا ارتفاع الظهار بقيت الكفارة في ذمته به صرح في الروضة واصلها وقد علم مما تقرر ان الظهار المؤقت يخالف المطلق في ثلاث صور الخ (قوله بها) أى بالمدة وانقضائها (قوله تميزه) أى الظهار المؤقت عن المطلق (قوله اولاً) أى قبل التكفير (قوله كالمباشرة) أى بعد الوطء الاول (قوله كما مر) أى في شرح ويحرم قبل التكفير ووطء (قوله لا تمتاعه الخ) تعليل لقوله وموليا فقط وقوله لانه الخ تعليل للعلة أى الامتناع (قوله ولا يلزمه الخ) عبارة النهاية وهل تلزمه كفارة اخرى او لا جزم بالاول صاحب التعليق والانوار وغيرهما بالثاني البارزى وصححه في الروضة كاصلها وحمل الوالدرحه الله الاول على ما لو انضم اليه حلف كوا الله انت على كظهر امى سنة والثاني على خلوه عن ذلك اه (قوله كفارة يمين) أى الايلاء اه معنى (قوله على الاوجه) وفاقا للمعنى (قوله وادعاء الخ) أى الذى وجه به في شرح الروض اه سم (قوله في لزوم الكفارة) أى كفارة اليمين (قوله أى عده) إلى قوله وحينئذ يحرم في النهاية ثم قال لكنه متى وطئها فيه لم يحرم في غير ذلك المكان قياسا على قولهم ان متى انقضت المدة لم يحرم في المؤقت بزمان كذا افاده الشيخ خلافا للبلقينى في الشق الاخير اه وافرده سم (قوله وبحث البلقينى) إلى قوله اه فى المعنى (قوله فيه) أى فى ذلك المكان (قوله وحينئذ يحرم الخ) ظاهره ولو فى غير ذلك المكان واظهر منه فى إفادة ذلك المعنى قول المعنى ومتى وطئها فيه حرم وطؤها مطلقا حتى يكفر اه ومر انفا مخالفة شيخ الاسلام والنهاية للبلقينى فى هذا التعميم وتخصيصها الحرمة قبل التكفير بالوطء فى ذلك المكان (قوله واعترضه ابو زرعة بانه الخ) اعتمده المعنى كما يأتى (قوله على الضعيف فى انت طالق الخ) يعنى منه انه لا يقع عند الاطلاق الا بدخولها الدار (قوله

حيث حكمه المترتب عليه من وجوب الكفارة فهو الخ (نوله دون التأييد الخ) راجع لقوله من التأييد (قوله وسيأتي في توجيه الجديد الخ) يتأمل التوجيه المذكور اه سم (قوله أى صحته مؤقتا) إلى قول المتن ويجب النزاع في المعنى إلا قوله للخبر المذكور وقوله كان وطئتك إلى أما الوطء بعدها كذا في النهاية إلا قوله وقيل يتبين به من الظهار وما انبه عليه (قول المتن الاصح) بالرفع نهاية ومعنى (قوله للخبر المذكور) يراجع فان مجرد انه امر من ظاهر مؤقتا ثم وطئ بالثبوت لا يبرأ من العود حصل بالوطء بل يحتمل ان يكون حصل بغيره اه سم (قوله ولان الحل منتظر بعدها) الاولى بعدها منتظر كما في شرح المنهج (قوله فكان هو) أى الوطء في المدة (قوله وقيل يتبين به من الظهار) عبارة المعنى والثاني ان العود فيه كالعود في الظهار المطلق إلحاقا لاحد نوعي الظهار بالاخر (تنبيه) افهم كلامه ان الوطء نفسه عود وهو الاصح وقيل يتبين به العود بالامساك عقب الظهار وعلى الاصح على الاول لا يحرم الوطء لان العود الموجب للكفارة لا يحصل الا به اه وعلم بهذه ان كلام المصنف إيجازا محلا (قوله على الاول) أى الاصح وقوله لا الثاني وهو وقيل يتبين الخ وفيه تأمل (قوله أما الوطء بعدها) عبارة المعنى (تنبيه) قضية قوله في المدة انه لو لم يطأ فيها ووطئ بعدها لاشىء عليه به صرح في المحرر لا ارتفاع الظهار وان لو وطئ في المدة ولم يكفر حتى انقضت حل له الوطء لا ارتفاع الظهار بقيت الكفارة في ذمته به صرح في الروضة واصلها وقد علم مما تقرر ان الظهار المؤقت يخالف المطلق في ثلاث صور الخ (قوله بها) أى بالمدة وانقضائها (قوله تميزه) أى الظهار المؤقت عن المطلق (قوله اولاً) أى قبل التكفير (قوله كالمباشرة) أى بعد الوطء الاول (قوله كما مر) أى في شرح ويحرم قبل التكفير ووطء (قوله لا تمتاعه الخ) تعليل لقوله وموليا فقط وقوله لانه الخ تعليل للعلة أى الامتناع (قوله ولا يلزمه الخ) عبارة النهاية وهل تلزمه كفارة اخرى او لا جزم بالاول صاحب التعليق والانوار وغيرهما بالثاني البارزى وصححه في الروضة كاصلها وحمل الوالدرحه الله الاول على ما لو انضم اليه حلف كوا الله انت على كظهر امى سنة والثاني على خلوه عن ذلك اه (قوله كفارة يمين) أى الايلاء اه معنى (قوله على الاوجه) وفاقا للمعنى (قوله وادعاء الخ) أى الذى وجه به في شرح الروض اه سم (قوله في لزوم الكفارة) أى كفارة اليمين (قوله أى عده) إلى قوله وحينئذ يحرم في النهاية ثم قال لكنه متى وطئها فيه لم يحرم في غير ذلك المكان قياسا على قولهم ان متى انقضت المدة لم يحرم في المؤقت بزمان كذا افاده الشيخ خلافا للبلقينى في الشق الاخير اه وافرده سم (قوله وبحث البلقينى) إلى قوله اه فى المعنى (قوله فيه) أى فى ذلك المكان (قوله وحينئذ يحرم الخ) ظاهره ولو فى غير ذلك المكان واظهر منه فى إفادة ذلك المعنى قول المعنى ومتى وطئها فيه حرم وطؤها مطلقا حتى يكفر اه ومر انفا مخالفة شيخ الاسلام والنهاية للبلقينى فى هذا التعميم وتخصيصها الحرمة قبل التكفير بالوطء فى ذلك المكان (قوله واعترضه ابو زرعة بانه الخ) اعتمده المعنى كما يأتى (قوله على الضعيف فى انت طالق الخ) يعنى منه انه لا يقع عند الاطلاق الا بدخولها الدار (قوله

كما فى ان وطئتك فانت طالق وبحث البلقينى صحة تقييد الظهار بالمكان كالوقت  
أما  
فلا يعود إلا بالوطء فيه وحينئذ يحرم حتى يكفر نظير المؤقت واعترضه ابو زرعة بانه إنما يأتى على الضعيف فى انت طالق فى الدار

أما على الأصح أنه يقع حالا فليكن هذا مؤبدا أيضا اه ويرد بانه انما يأتي على الضعيف أن المؤقت مؤبد كالطلاق أما على الأصح أنه مؤقت كاليمين لا الطلاق فالوجه ما بحثه البلقيني على أن الأصح في أنت طالق في الدار أنه لا يقع الا بدخولها وكلام البلقيني واضح لا اعتراض عليه (ولو قال لا ربع أنتن على كظهر أمي فظاهر منهن) تغليا لشبه الطلاق (فان أمسكن (١٨٧) فاربعة كفارات) لوجود الظاهر والعود

في حق كل منهن أو أمسك  
بعضهن وجبت فيه فقط  
(وفي القديم) عليه (كفارة)  
واحدة فقط لاتحاد لفظه  
وتغليا لشبه اليمين (ولو  
ظاهر منهن) ظاهرا مطلقا  
(اربعة كلمات متوالية  
فعائد من الثلاث الاول)  
لعوده في كل بظهار ما بعدها  
فان فارق الرابعة عقب  
ظهاره لزمه ثلاث كفارات  
والا فاربعة قيل احترز  
بمتوالية عما اذا تفصلت  
المرات وقصد بكل مرة ظهارا  
أو أطلق فكل مرة ظهار  
مستقل له كفارة انتهى  
وفيه نظر إذ المتوالية كذلك  
كما تقرر فالظاهر أن ذكر  
النواحي مجرد التصوير أو  
ليعلم به غيره بالاولى وقوله  
وقصد إلى آخره يوم صحة  
قصد التأكد هنا وليس  
كذلك (ولو كرر) لفظ ظهار  
مطلق (في امرأة متصلا)  
كل لفظ بما بعده (وقصد  
تاكيدا لظهار واحد)  
كالطلاق فيلزمه كفارة  
واحدة ان أمسكها عقب  
آخر مرة أما مع تفصيلها  
بفوق سكتة تنفس وعي فلا  
يفيد قصد التأكد ولو  
قصد بالبعض تاكيدا  
وبالبعض استئنافا أعطى  
كل حكمه (أو) قصد

أما على الأصح أنه الخ) في كون هذا الأصح نظروا لذا قال في شرح الروض في أنت طالق في الدار انه تعلق اه  
سم وسيفيده ايضا قول الشارح على أن الأصح الخ (قوله فليكن هذا مؤبدا أيضا اه) وهو الظاهر اه  
مغنى أي خلا للشارح والنهاية (قوله انه لا يقع الخ) أي الطلاق (قوله تغليا لشبه الطلاق) الى قوله اما  
الوقت في المغنى والى الكتاب في النهاية (قوله أو أمسك بعضهن الخ) عبارة المغنى فان امتنع العود في بعضهن  
بموت أو طلاق أو غيره وجبت الكفارة بعد من عاد فيه منهن اه (قوله عليه كفارة واحدة الخ) أي سواء  
أمسكن أو بعضهن اه مغنى (قوله مطلقا) سيأتي محترزه في قوله الآتي اما المؤقت الخ (قول المتن متوالية)  
أي أو غير متوالية كما فهم بالاولى اه مغنى (قوله وقوله) أي صاحب القيل (قوله هنا) أي في تعدد الزوجة  
(قوله مطلق) احترز به عن المؤقت الآتي اه سم (قوله ان أمسكها الخ) وان فارقها عقبه فلا شيء عليه اه  
مغنى (قوله ولو قصد بالبعض تأكيدا أو بالبعض استئنافا الخ) لعله على التفصيل المتقدم في الطلاق لا مطلقا  
فلا يرجع (قوله ولو في ان دخلت الخ) ادخال هذه المبالغة هنا مع اطلاق قوله الآتي وانه بالمرّة الثانية الخ  
مشكل لانه يوم جريان هذا الآتي هنا ايضا وليس كذلك ولذا قال في الروض وشرحه ولو كرر تعليق  
الظهار بالدخول بنية الاستئناف تعدد مطلقا أي سواء فرقه ام لا ووجبت الكفارات كلها بعود واحد بعد  
الدخول فان طلقها عقب الدخول لم يجب شيء اه سم وقوله قال في الروض الخ أي والمغنى عبارته  
ولو قال ان دخلت الدار فانت على كظهر أمي وكرر هذا اللفظ بنية التأكيد لم يتعدد وان فرقه في مجالس وان  
كرره بنية الاستئناف تعددت الكفارات سواء فرقه ام لا ووجبت الكفارات كلها بعود واحد بعد الدخول  
وان طلقها عقب الدخول لم يجب شيء وان أطلق لم يتعدد اه (قوله فالظاهر استئنافه) يتأمل هذا التفرع  
عبارة المغنى بان الطلاق محصور الزوج يملكه فاذا كرر فالظاهر استيفاء الملوك اه وهي ظاهرة أي  
الملوك اه (قوله وان أطلق الخ) شامل للنجز والمعلق كما في الروض وشرحه أي وفي المغنى اه سم (قوله  
والاظهر الخ) أي على التعدد اه مغنى (قوله مطلقا) أي قصد استئنافا ام لا اه ع ش (قوله لعدم العود  
فيه الخ) خاتمة لو قال ان لم تزوج عليك فانت على كظهر أمي وتمكن من الزوج توقف الظهار على موت  
احدهما قبل الزوج ليحصل اليأس منه لكن لا عود لوقوع الظهار قبيل الموت فليحصل امساك اما اذا  
تزوج او لم يتمكن من الزوج بان مات احدهما عقب الظهار فلا ظهار ولا عود والفسخ وجنون الزوج  
المتصلان بالموت وبالثاني صرح في الروضة ومثله ما لو حرمت عليه تحريم مؤبدا برضاع أو غيره بخلافه  
بصيغة اذا لم تزوج عليك فانت على كظهر أمي لانه يصير مظاهرا بامكان متزوج عقب التعليق فلا يتوقف

المدة لم يحرم ذلك شرح م (قوله اما على الأصح انه يقع حالا) في كون هذا الأصح نظروا لهذا لما قال في  
الروض او اخر باب الطلاق او انت طالق في البحر او في مكة او في الظل طلقت في الحال ان لم يقصد التعليق  
قال في شرحه وهذا مخالف لما مر في قوله انت طالق في الدار من انه تعلق والوجه ان هذا مثله وجري عليه  
الموارد وغيره وقال ان غيره لا يصح لانه يسقط فائدة التخصيص اه (قوله مطلق) احترز عن المؤقت  
الآتي (قوله ولو في ان دخلت فانت على كظهر أمي) ادخال هذه المبالغة هنا مع اطلاق قوله الآتي وانه  
بالمرّة الثانية عائد في الاول مشكل لانه يوم جريان هذا الآتي هنا ايضا وليس كذلك ولذا قال في الروض  
وشرحه او كرره أي تعليق الظهار بالدخول لنية الاستئناف تعدد مطلقا أي سواء فرقه ام لا ووجبت  
الكفارة كلها بعود واحد بعد الدخول فان طلقها عقب الدخول لم يجب شيء اه (قوله وان أطلق فكا لاول)  
كذا م ش (قوله وان أطلق) شامل للنجز والمعلق قال في الروض وشرحه وان أطلق أي تكرير

(استئنافا) ولو في ان دخلت فانت على كظهر أمي وكرره (فالظاهر التعدد) كالطلاق لا اليمين لما مر أن المرجح في الظهار شبه الطلاق في نحو  
الصيغة وان أطلق فكا لاول وفارق الطلاق بانه محصور بملوك فالظاهر استيفاءه بخلاف الظهار (و) الاظهر (أنه بالمرّة الثانية عائد في)  
الظهار (الاول) لان اشتغالها بمساك أما المؤقت فلا تعدد فيه مطلقا لعدم العود فيه قبل الوطء فهو كتكرير يمين على شيء واحد

على موت أحدهما والفرق بين أن يؤذمر بيانه في الطلاق ولو قال ان دخلت الدار فوالله ما وطئت وكفر قبل الدخول لم يجزه لتقدمه على السببين جميعا كتقديم الزكاة على الحول والنصاب ولو علق الظاهر بصفة وكفر قبل وجودها وعلق عتق كفتارته بوجود الصفة لم يجزه لما مر وان ملك من ظاهر منها واعتقه من ظاهرها صح ولو ظاهر أو آلى من أمراته الأمة فقال لسيدها ولو قبل العود اعتقها من ظاهري أو يلاقي ففعل عتقت عنه وانفسخ النكاح لان اعتاقها يتضمن تملكها له اه معنى وكذا في النهاية الامسئلة الفسخ والجنون والتحرير المؤبد

### (كتاب الكفارة)

اي جنسها الا كفارة الظهار فقط اه معنى (قوله من الكفر) الى قوله أى فهمى في النهاية وكذا في المغنى الا قوله بمحوه (قوله بمحوه) اي ان قلنا انها جوارى وقوله او تخفيف اي ان قلنا انها زواجر الخ وقوله بناء انها زواجر قضيتها انها على القول بانها زواجر تمحو الذنب او تخففه ويرد عليه انه على هذا يستوى القولان والذي ينبغي انه على القول بانها زواجر يكون الغرض منها منع المكلف من الوقوع في المعصية فاذا اتفق انه فعل المعصية ثم كفر لا يحصل بها تخفيف للاثم ولا محو وتكون حكمة تسميتها كفارة على هذا ستر المكلف من ارتكاب الذنب لانه اذا علم اذا فعل شيئا من موجبات الكفارة ان مته تباعد عنه فلا يظهر عليه ذنب يقتضح به لعدم تعاطيه اياه اه ع ش (قوله بمحوه الخ) عبارة المغنى تخفيفا من الله تعالى وعل الكفارات بسبب حرمان زواجر الحدود والتعازير او جوارى للخلل الواقع وجهان او جههما الثاني كما رجحه ابن عبد السلام (قوله بناء على انها زواجر الخ) يتبادر منه اننا اذا قلنا انها زواجر محت الذنب او جوارى خففت فليتامل وجه البناء على هذا التقدير فانه قد يقال انما بناؤهما على انها جوارى لان الجبرية تصور بالمحو والتخفيف وأما الزجر فلا يستلزم واحدا منهما ثم يظهر ان محل الخلاف في المقصود اصالته منها والا فلا مانع من اجتماعهما على انه لا يظهر مانع ايضا من كون كل منهما مقصودا لاصالة الا ان يظهر نص من الشارع بخلافه فتأمل ثم رايت في شرح الارشاد اشار لنحو ما استظهرناه في محل الخلاف وعبارة على ان المراد بما مر ان المقلب فيها ما ذوا والا فكل المعنيين موجود فيها انتهى اه سيد عمر وقوله يتبادر منه انا الخ اقول بل هذا صريح اخر كلامه (قوله أو جوارى) قسم قوله زواجر اه ع ش (قوله الثاني) أى قوله جوارى وهو المعتمد اه ع ش عبارة سم اي انها جوارى وبنه صاحب التقريب على انها في حق الكافر بمعنى الزجر لا غير وهو ظاهر بر ماوى اه (قوله على الثاني) اي تخفيف الاثم اه سم (قوله وعلى الاول) اي محو الاثم (قوله من حيث هو حقه) لعل المراد بذلك الحكم الاخرى وهو العقاب وبقوله واما بالنظر الخ الحكم الدينوى وهو الحكم عليه بكونه فاسقا اه سيد عمر (قوله بانوى) الى قوله ولا نه لوقال في النهاية وكذا في المغنى الا قوله فان عجز الى ويتصور وقوله فان لم يمكنه الى وأفاد وقوله ويكنى الى ولوعلم (قوله مثلا) أى أو الصوم أو الاطعام اه معنى (قوله لا الواجب الخ) اي فلا يكنى الاعتاق أو الصوم أو الكسوة أو الاطعام الواجب عليه اه معنى (قوله غيره) الاولى التائيت كافي النهاية (قوله لشموله) اي الواجب عليه وقوله النذر اي الواجب به (قوله انوى اداء الواجب الخ) هل لذكر الاداء دخل او هو محض تصوير حتى لو اقتصر على الواجب اجزا محل تأمل ولعل الثاني اقرب اه سيد عمر اقول ويصرح بالثاني قول المغنى نعم لو نوى الواجب بالظهار او القتل كفى اه (قوله وذلك) اي اشتراطية الكفارة (قوله نعم هي) اي النية اه ع ش (قوله في كافر الخ) شامل للمرتد عبارة المغنى والروض مع شرحه كالذى فيما ذكر مر تدبعت وجوب الكفارة وتجزيه الكفارة بالاعتاق

عليق الظاهر بالدخول فقولا ان اظهرهما اجزم به صاحب الانوار عدم التعدد ونظرة الملقنى بالظهار المنجز وبما اتي به النووى من انه لو كرر تعليق الطلاق بالدخول واطلق وقع عليه طلبة واحدة اه والله اعلم

### (كتاب الكفارة)

(قوله ورجح ابن عبد السلام الثاني) اي انها جوارى وبنه صاحب التقريب على انها في حق الكافر بمعنى الزواجر لا غير وهو ظاهر بر (قوله على الثاني) اي تخفيف الاثم

### (كتاب الكفارة)

من الكفر وهو الستر لسترها الذنب بمحوه أو تخفيف اثمه بناء على انها زواجر كالحودود والتعازير او جوارى للخلل ورجح ابن عبد السلام الثاني لانها عبادة لا فتقارها لنية أى فهمى كسجود السهو فان قلت المقرر في الدفن لكفارة البصق انه يقطع دوام الاثم وهنا الكفارة على الثاني لا تقطع دوامه وانما تخفف بعض اثمه قلت يفرق بان الدفن من يل لعين ما به المعصية فلم يبق بعده شيء يدوم اثمه بخلاف الكفارة هنا فانهم ابست كذلك فتأمل وعلى الاول الممحوه هو حق الله من حيث هو حقه وأما بالنظر لنحو الفسق بموجبها فلا بد فيه من التوبة نظير نحو الحد (يشترط نيتها) بأن ينوى الاعتاق مثلا عنها لا الواجب عليها وان لم يكن عليه غيره لشموله النذر نعم ان نوى اداء الواجب بالظهار مثلا كفى وذلك لانها للتطهير كالزكاة نعم هي في كافر كفر بالاعتاق

لا الصوم لأنه لا يصح منه  
لأنه عبادة بدنية ولا ينتقل  
عنه للأطعام لقدرته عليه  
بالإسلام فإن عجز أطعم  
ونوى للتمييز أيضا يتصور  
ملكه للصوم بنحو إرث أو  
إسلام قته أو يقول لمسلم  
أعققتك عن كفارتك  
فيجب فإن لم يمكنه شيء من  
ذلك وهو مظاهر موسر  
منع من الوطء لقدرته على  
ملكه بأن يسلم فيشتريه  
وأفاد قوله نيتها أنه لا يجب  
التعرض للفرضية لأنها  
لا تكون إلا فرضا وأنه  
لا يجب مقارنتها لنحو العتق  
وهو ما نقله في المجموع عن  
النص والاصحاب وصوبه  
ووجهه بأنه يجوز فيها  
النيابة فاحتيج لتقديم النية  
كافي الزكاة بخلاف الصلاة  
لكن رجح في الروضة  
كاصلها أنها سواء وعلى  
الأول إذا قدمها يجب قرنها  
بنحو عزل المال كافي الزكاة  
ويكفي قرنهما بالتعليق  
عليهما كما هو ظاهر ولو علم  
وجوب عتق عليه وشك  
أهو عن نذر أو كفارة  
ظهار أو قتل أجزاء بنية  
الواجب عليه للضرورة  
ولأنه لو قال عن كذا أو  
كذا أو اجتهدو عيني أحدهما  
لم يجزى عنه وإن بان  
أنه الواجب كما هو ظاهر  
(لا تعيينها) عن ظهار مثلا لأنها في معظم

والأطعام فيطاع بعد الإسلام وإن كفر في الردة اه (قوله للتمييز) أي لا للتقرب اه معنى (قوله كافي قضاء الدين) كذا قاله الرافعي قال بعض المتأخرين ويؤخذ منه اشتراط النية في قضاء الدين فلو دفع ما لا يمن له عليه دين لا بنية الوفاء كان هبة قال وفيه وقفة أهم معنى عبارة سم قوله كافي قضاء الدين يدل على وجوب النية في قضاء الدين وقد تقدم في باب الضمان في شرح وإن اذن بشرط الرجوع رجع الخ بسط أنه لا بد من قصد الاداء من جهة الدين نقلا عن السبكي عن الإمام وأن كثيرا من الفقهاء يغلطون فيه فراجع اه (قوله لا الصوم) أنظر هذا العطف مع أن الحكم الذي ذكره في المعطوف غيره في المعطوف عليه اه رشدي عبارة المغنى والصوم منه لا يصح لعدم صحته نيته له ولا يطعم وهو قادر على الصوم فيترك الوطء أو يسلم ويصوم ثم يطأ اه (قوله ولا ينتقل) أي الكافر عنه أي الصوم (قوله فان عجز) أي عن الصوم لنحو مرض بشرطه كافي المسلم سم وعش (قوله انتقل) أي للأطعام اه عش (قوله فان لم يمكنه الخ) عبارة شرح الروض فان تعذر تحصيله الاعتاق وهو موسر امتنع عليه الوطء فيتركه أو يسلم ويعتق ثم يطأ اه (قوله موسر) ومثله ما لو أعسر لقدرته على الصوم بالإسلام فيحرم عليه الوطء وقضية قوله موسر الخ أنه لو عجز عن الكفارة بأنواعها جاز له الوطء في الرض وشرحه آخر الباب فصل إذا عجز من لزومه الكفارة عن جميع الخصال بقيت أي الكفارة في ذمته إلى أن يقدر على شيء منها كما مر في الصوم فلا يطأ حتى يكفر في كفارة الظهار اه فهو شامل للمسلم والكافر اه عش (قوله لأنها لا تكون إلا فرضا) قد ينظر فيه بأن المحرم لو قتل قلة من نحو لحيته سن له التصديق بلقمة وظاهر أنها كفارة ولو تعرض لصيد محرما أو بالحرم وشك أنه مما يحرم له التعرض فدى ند بافقد تكون الكفارة مندوبة سم على حجة ويمكن الجواب بأن المراد أن الكفارة بأحدى هذه الخصال التي هي مرادة عند الإطلاق لا تكون إلا فرضا اه عش (قوله وأنه لا يجب مقارنتها الخ) لعل وجه إفادة كلام المصنف لهذا من حيث إطلاقه وعدم تقييده اه رشدي (قوله لنحو العتق) عبارة المغنى للاعتاق أو للأطعام بل يجوز تقديمها كما نقله في المجموع الخ وسيأتي وأخر هذا الكتاب أن التكفير بالصوم يشترط فيه التثبيت اه (قوله وهو ما نقله في المجموع الخ) وهو المعتمد اه نهاية (قوله فاحتيج الخ) يعني فاحتجنا للحكم بجواز التقديم اه رشدي (قوله أنهما سواء) أي الكفارة والصلاة وقوله قرنهما أي النية اه عش (قوله بنحو عزل المال) بأن يقصدان يعتق هذا العبد عن الكفارة أو يطعم هذا الطعام عن الكفارة وحينئذ لا يجب أن يستحضر عند الاعتاق أو الأطعام كون العتق أو الأطعام مثلاً عن الكفارة حلبي فالمراد بعزل المال التعيين اه يجزى (قوله ويكفي قرنهما بالتعليق) بل يتعين ذلك على مصحح الروضة كما تصرح به عبارة وهو عبارة الرض خلافا لما يؤهمه تعبيره بالكفاه اه سيد عمر (قوله بالتعليق) أي تعليق العتق اه سم (قوله عليهما) أي القولين سم وعش (قوله أجزأه الخ) أي ولو علم به بعد ذلك اه عش (قوله ولأنه الخ) أمل الأولى استمات الوأو وقوله لم يجز عنه وهل يعتق نقلا أو لا سيأتي ما فيه (قوله أنه الواجب) أي ما عينه بالاجتهاد (قوله عن ظهار) إلى المتن في النهاية وكذا في المغنى إلا قوله وله صرفه إلى نعم (قوله مثلا) أي أو عن غيره كالقتل (قوله لأنها في معظم خصاها) هلا قال لأن معظم خصاها نازع الخ مع أنه أخصر

(قوله كافي قضاء الديون) قد يدل على وجوب النية في قضاء الديون لكن ينبغي أن يجري في ذلك ما يأتي في النفقات في أداء واجب الزوجة ثم تذكرت ما تقدم في باب الضمان في شرح قول المصنف وإن اذن بشرط الرجوع رجع وكذا إن اذن مطلقا في الأصح من بسط أنه لا بد من قصد الاداء من جهة الدين نقلا عن السبكي عن الإمام وأن كثيرا من الفقهاء يغلطون فيه فراجع اه (قوله فان عجز) أي عن الصوم لنحو مرض بشرطه كافي المسلم (قوله لا تكون إلا فرضا) قد ينظر فيه بأن المحرم لو قتل قلة من نحو لحيته سن له التصديق بلقمة وظاهر أنها كفارة ولو تعرض لصيد محرما أو بالحرم وشك أنه مما يحرم التعرض له فداء ند بافقد تكون الكفارة مندوبة (قوله أنه لا يجب الخ) اعتمده مر وكذا اعتمد ما نقله في المجموع عن النص الخ اه (قوله بالتعليق) أي تعليق العتق وقوله عليهما أي القولين

خصها لها نازعة إلى الغرامات فاكنتي فيها باصل النية فلو اعتق من عليه كفارة قاتل وظاهر رقتين بنية كفارة ولم يعين اجزا عنهما اورقة كذلك اجزا عن احدهما مبهما وله صرفه إلى احدهما ويتعين فلا يتمكن من صرفه إلى الاخرى كالأولى من عليه ديون بعضها مبهما فان له تعيين بعضها للاداء نعم لوني غير ما عليه غلطا لم يجزئه ولا نماصح في نظيره في الحدث لانه نوى رفع المانع الشامل لما عليه ولا كذلك هنا (وخصال كفارة الظهار) ثلاث (عتق (١٩٠) ربة) فصوص فاطعام كما يفيد سياقه الاقوى وعلم من كلامه ان مثلها في الخصال الثلاث

ومامعنى الظرفية اه بجمري أقول والظرفية هنا من ظرفية الجزئي لكليه (قوله نازعة) أى مائلة عرش وكردي (قوله كذلك) أى بنية الكفارة بتعيين (قوله وله صرفه الخ) وينبغي عدم جواز وطئه لها حتى يعين كونه عن كفارة الظهار عرش اه بجمري (قوله فان له تعيين بعضها الخ) أى وإن كان ماعينه مؤجلا او ما اداه من غير جنس ما هو المدفوع عنه لكن في هذه لا يملكه الدائن إلا بالرضا هذا ولو اسقط بعضها وقال تعيينه لكان أولى اه عرش (قوله غلطا) كان نوى كفارة قتل وليس عليه الا كفارة ظهار اه شرح المنهج (قوله لم يجزئه) ويقع نفلا في الاعتاق والصوم وبستر الطعام اه بجمري عبارة عرش قوله لم يجزئه ظاهره حصول العتق بجانا ثم رايت سم على المنهج صرح به وقرىء بالدرس بهامش نسخة صحيحة مانصه قوله لم يجزئه أى ولا يعتق كما في شرح الروض اه وقوله كافى شرح الروض لعله في غير باب الكفارة ولا اقتبعته فارجده فيه لكن قول المغنى لم يجزئه كالأولى خطأ في تعيين الامام اه يرجح ما نقل عن شرح الروض (قوله لانه نوى رفع المانع الخ) قد يقال إنمانوى رفع المانع المخصوص اه سم (قوله فصوص اطعام) إلى قوله وقضيته في النهاية (قوله وعلم من كلامه الخ) انظر ما وجهه اه رشدي (قوله ولا نماجيزى عنها الخ) خرج به عتق التطوع ومالو نذر اعتاق ربة فلا يشترط فيه ذلك فيصح ولو كان اعمى او زمنا اه عرش (قول المتن مؤمنة) أى فلا تجزىء كافرة وينبغي اخذا بما ذكر في المريض إذا شئ من الاجزاء انه لو اعتق كافرا فتبين إسلامه الاجزاء ومثله ايضا مالو اعتق عبدا مورثه ظاننا حياته فان ميتا اه عرش وفيه نظر ظاهر لعدم الجزم بالنية في الماخوذ قطعاً بخلاف الماخوذ منه وسيأتي قبيل قول المصنف ولو أعتق بعوض ما هو كالصريح فيما قلت (قوله ولو تبع الخ) كذا في المغنى (قوله تكميل حاله) أى الرقيق (قوله ليتفرغ) أى حالا او مالا فلا يرد الصغير اه بجمري (قوله والكسب) أى عطفه (قوله وهو ظاهر) أى لأن الكسب قد حصل بلا عمل كالبيع والشراء اه عرش (قوله او المغاير) أى الملبين (قول المتن فيجزىء صغير) أى لأن الاصل السلامة من العيب قال شيخنا الزايدى فان خلافه تبين عدم الاجزاء ولومات صغيرا اجزاء عرش وحلي (قوله ولو عقب ولادته) إلى قوله ومن اقتصر في المغنى (قوله بخلاف الهرم) أى الآتي في المتن فانه لا يرجى برؤه فلا يجزىء هنا ولا في الغرة اه عرش (قوله من خلاف إيجابه) أى القائل بوجوبه (قوله وفارق الغرة) أى حيث لا يجزىء فيها الصغير مغنى وشرح المنهج أى غير المميز فاعتبروا فيها ان يكون مميزا سوى عشودية امه حلي (قوله على انها) أى الغرة الخيار لا ذغرة الشئ خياره اه نهاية (قوله كذلك) أى عقب ولادته شأسم (قوله لقلة الخ) بل لا تأثير للاقرعية في العمل (قوله بخلاف ما الخ) كذا في اصله رحمه الله تعالى والانصب من اه سيد عمر (قوله حذف الواو) أى واو وأخرج (قوله لذلك) أى لقلة تأثيره في العمل (قوله ومن اقتصر الخ) وينبغي اعتبارهما قال في التنبية فان جمع بين الصمم والخرس لم يجزئه لأن اجتماع ذلك يورث زيادة الضرر وظاهر كلامه في الروضة تبعا للرافعي ترجيح الاجزاء وهو الظاهر اه مغنى وفي عرش عن صريح حواشي شرح الروض ما يوافقه (قوله والا) أى وإن لم يسلم اه سم (قوله جميعها) إلى قوله لانه وإن أعطى في المغنى (قوله ومجذوم) أى بمجذام (قوله لانه نوى رفع المانع الشامل الخ) قد يقال إنمانوى رفع المانع المخصوص (قوله والصغير كذلك)

كفارة وقاع رمضان وفي الاولين كفارة القتل وفي الاولى كفارة مخبرة اراد العتق عنها ولا نماجيزى عنها عتق ربة (مؤمنة) ولو تبع لاصل او دار او ساب حلالا للطلق في اية الظهار على المقيد في آية القتل بجامع عدم الاذن في السبب (بلا عيب يخل بالعمل والكسب) (إخلا لا بينا) لان القصد تكميل حالة ليتفرغ لوظائف الاحرار وذلك متوقف على استقلاله بكفاية نفسه والكسب امان من عطف الرديف ومن ثم حذفه في الروضة أو الاعم وهو ظاهر او المغاير بان يراد بالخل بالعمل ما ينقص الذات وبالخل بالكسب ما ينقص نحو العقل (فيجزىء صغير) ولو عقب ولادته لرجاء كبره كبره المرض بخلاف الهرم ويسن بالغ خروجاً من خلاف إيجابه وفارق الغرة بأنها عوض وحق آدمى فاحتيط لها على انها الخيار والصغير كذلك ليس منه (واقرع) لانبات براسه لداه (واعرج يمكنه) من غير مشقة لا تحتل عادة

كما هو ظاهر (تباع المشي) لقلة تأثيرهما في العمل بخلاف ما لا يمكنه ذلك وحكى عن خطه حذف الواو اجزاء احدهما بالاولى لم (واعور) لذلك نعم إن ضعف نظر سليمته واخل بالعمل اخلا لا بينا لم يجزئه (واصم) واخرس يفهم إشارة غيره ويفهم غيره إشارة بهما يحتاج اليه ومن اقتصر على أحدهما اكتفى بتلازمهما غالبا ويشترط فيمن ولد آخرس اسلامه تبعا أو بإشارته المفهمة وإن لم يصل خلافا لمن اشترط صلواته ولا لم يجزىء عتقه (واخشم) أى فاقد الشم (وفاقد انفه واذنيه واصابع رجليه) جميعها واسنانه وعينيه ومجبوب ورتقام وقرناء وأبرص ومجذوم وضعيف بطش ومن لا يحسن صنعة وفاسق وولد زنا وأحمق وهو من يضع الشئ في غير محله مع علمه بقبحه



وآبق ومغضوب وغائب علمت حياتهم أو بانته وإن جهلت حالة العتق (لا زمن) وجنين وإن انفصل لدون ستة أشهر من الاعتاق لانه وإن اعطى حكم المعلوم لا يعطى حكم الحى لما يأتى فى الغرة (ولا فاقدر جل) أو يداو اشل احدهما لإضرار ذلك بعمله لإضرارنا (أو) فاقد (خنصر وبنصر من يد) لذلك بخلاف فقد أحدهما أو فقدهما من يدن (أو) فاقد (انتملتن من غيرهما) وهو الإبهام أو السبابة أو الوسطى وخصهما لأن فقدهما من خنصر أو بنصر لا يضركا علم بالاولى عما قبله فعلم مساواة عبارته لقول اصله وفقد (١٩١) انتملتن من اصبع كفقدها خلافا

لمن اعترضه فان قلت أصله يفهم ضرر فقدهما من كل من الخنصر والبنصر معا والمتن لا يفهم ذلك بل خلافة قلت بمنوع بل يفهمه لانه علم منه أن الانتملتن فى الثلاثة كالاصبع فقياسه انهما فيهما كالاصبع ايضا (قلت أو انملة إبهام والله اعلم) لتعطل منفعتها حيثئذ بخلاف انملة من غيرها ولو العليا من أصابعه الأربع نعم يظهر أن غير الإبهام لو فقد أنتملته العليا ضرر قطع أنملة منه لانه حيثئذ كالإبهام (ولا هرم عاجز) عن الكسب صفة كاشفة ويحتمل انه للاحتراز عما إذا كان يحسن مع الهرم صنعة تكفيه فيجزى موهو قريب وقضيته أنه لو قدر الاعمى مثلا على صنعة تكفيه أجزأ وهو محتمل ولك أن تعتمد ظاهر كلامهم أن من صرحوا فيه بعدم اجزائه لا نظر فيه لقدرته على العمل كأن من صرحوا باجزائه لا نظر

لم يحل بالعمل اه ع ش (قوله وآبق) ويجزىء سرهون وجان ان نفذنا عتقهما بأن كان المعتق موسرا ويجزىء حامل وان استثنى حملها ويقعها فى العتق ويطل الاستثناء فى صورته ويسقط به الفرض ولا يجزىء موصى بمنفعته ولا مستاجر نهاية ومعنى وروض مع شرحه (قوله ومغضوب) أى وإن لم يقدر على انتزاعه من غاصبه نهاية ومعنى وروض مع شرحه (قوله علمت حياتهم) سواء اعلموا عتق انفسهم ام لا لان علمهم ليس بشرط فى نفوذ العتق فكذا فى الاجزاء معنى واسنى (قول المتن لا زمن) أى مبتلى باقعة العمل كذا فى المختار وعليه فالزمانة تشمل نحو العرج الشديد اه ع ش (قوله وجنين) أى ونحيف لا عمل فيه اه معنى (قوله وإن انفصل الخ) وكذا لا يجزىء لو خرج بعضه كما قاله القفال اه معنى وفى ع ش عن سم على المنهج مثله (قوله أو يد) إلى قوله كاعلم فى المعنى (قوله وخصهما) أى الإبهام وما بعده اه ع ش والاولى أى استثنى الخنصر والبنصر (قوله لمن اعترضه) ومنهم المعنى (قوله انهما فيهما) أى فى الخنصر والبنصر معا (قوله ولو العليا) لا يخفى ما فى هذه الغاية إلا ان تحمل حالا مؤكدة عبارة المعنى فلو فقدت انامله العليا من الأصابع الأربع أجزأ (قوله نعم يظهر الخ) لا حاجة إلى بحث هذا إذ الفقد فى كلام المصنف أعم من ان يكون بقطع او خلقيا رشيدى وسم (قوله صفة كاشفة) فيه بحث إذ يعتبر فى الكاشفة ان تبين حقيقة الموصوف وهذه ليست كذلك فحق العبارة صفة لازمة اه سم (قوله ويحتمل انه للاحتراز الخ) حملة على ذلك ظاهر بل متعين لان الهرم مجزؤه لا يستلزم العجز اه ع ش (قوله وهو قريب الخ) عبارة النهاية وهو ظاهر وقضيته انه لو قدر نحو الاعمى على صنعة تكفيه اجزأ وليس كذلك كما هو ظاهر كلامهم اه (قوله لقد رته الخ) صلة نظر (قوله فيه تجوز بالاخبار الخ) فهو كقولهم نهاره صائم اه سم اقول ما أطبق عليه المعلقون على هذا الكتاب من انه من الاسناد المجازى ان كان مستندا لضبط خط المصنف أكثر بضمنه فسلم ولا يحيد عنه ولا فيجوز ان يكون باقيا على ظرفيته والمبتدأ محذوف وشرط حذف عائد المبتدأ موجود وهو طول الصلة فليتامل وليحرر اه سيد عمر وهو وجه (قوله لما ذكر) أى من إضراره بالعمل اه ع ش عبارة المعنى لعدم حصول المقصود منه اه (قوله ويؤخذ منه) أى من التعليل (قوله ز من الجنون الخ) أى مع ز من الافاقة (قوله بخلاف ما إذا) إلى المتن فى النهاية لا قوله كذا قيل الى وخرج (قوله بخلاف ما إذا لم يكن الخ) راجع إلى المتن (قوله ويؤخذ منه) أى من قوله لان غالب الكسب الخ (قوله وان من يبصر الخ) يظهر انه معطوف على قوله انه لو كان فى ز من افاقته الخ (قوله وانما يل الخ)

أى عقب ولادته ش (قوله والا) أى وان لم يسلم لم يجز عتقه (قوله ضرر قطع أنملة الخ) لعل هذا غنى عن بحثه لدخوله فى قول المصنف أو انتملتن من غيرهما إذ لا فرق فى فقدهما بين كونه دفعة او على الترتيب كما لا يخفى إلا ان يكون كلامه فى فقد العليا خلقه ولعله مراده ومع ذلك لا يفيد لشمول المتن الفقد خلقه باعتبار الجميع والجموع كما هو ظاهر (قوله صفة كاشفة) فيه بحث إذ يعتبر فى الكاشفة ان تبين حقيقة الموصوف وهذه ليست كذلك فحق العبارة صفة لازمة فليتامل (قوله وهو قريب وقضيته انه لو قدر الاعمى مثلا على صنعة تكفيه اجزأ) وليس كذلك كما هو ظاهر كلامهم شرح مر (قوله فيه تجوز بالاخبار بمنحون عن أكثر وقته) فهو كقولهم نهاره صائم (قوله وقد يؤخذ منه انه لو كان الخ) وان من يبصر وقتادون

فيه لعدم قدرته على العمل حالا ويوجه ذلك بأنهم نظروا فى القسمين للغالب وما ذكر نادر فلم يعولوا عليه (و) لا (من أكثر وقته بمنحون) فيه تجوز بالاخبار بمنحون عن أكثر وقته والاصل ولا من هو فى أكثر وقته بمنحون وذلك لما ذكر وقد يؤخذ منه انه لو كان فى ز من افاقته الاقل يعمل ما يكفيه ز من الجنون الا أكثر أجزأ وهو محتمل ويحتمل خلافا لما إذا لم يكن أكثر وقته كذلك بأن قل ز من جنونه عن ز من افاقته واستوياى والافاقة فى النهار ولا لم يجزىء كما بحثه الا ذرعى لان غالب الكسب إنما يتيسر نهارا ويؤخذ منه انه لو كان يتيسر له ليلا أجزأ وان من يبصر وقتا دون وقت كالمنحون فى تفصيله المذكور وهو متجه وبما نحو خيل بعد الافاقة يمنع العمل فى حكم الجنون

وإنما لم يلزم من استوى زمن جنونه وفاقته لأنه يحتاج لطول نظر واختبار ليعرف الاكفاء وهو لا يحصل مع التساوي بخلاف الكفاية المقصودة هنا كذا قيل وبما لم يأمريه (١٩٢) يعلم أنه لا جامع بينه وبين ما هنا وخرج بالجنون الانغماء لأن زواله مرجو وبه صرح

الماوردي لكن توقف غيره  
فما لو اطردت العادة بتكرره  
في أكثر الاوقات (و) لا  
(مريض لا يرجي) عند  
العتق بره مرضه كفالج  
وسل ولا من قدم للقتل  
بخلاف من تحتم قتله في  
المحاربة أي قبل الرفع للإمام  
أما إذا رجى برؤه فيجزىء  
وإن اتصل به الموت لجواز  
أن يكون لهجوم علة بل لو  
تحقق موته بذلك المرض  
أجزأ في الاصح نظرا  
للغالب وهو الحياة من ذلك  
المرض (فإن برىء) من لا  
يرجى برؤه بعد اعتاقه (بأن  
الاجزاء في الاصح) لخطا  
الظن وبه يفرق بين هذا وما  
م ر قبيل فصل تجب الزكاة  
على الفور وعن الداروياني  
لأنه لا ظن ثم اختلف مع  
أن الاصل عدم النصاب  
ثم والاصل أي الغالب هنا  
البرء بخلاف ما لو اعتق  
اعنى فابصر لتحقق يأس  
ابصاره فكان محض نعمة  
جديدة ورجح جمع المقابل  
لعدم الجزم بالنية مع عدم  
رجاء البرء ويحجب بمنع تأثير  
ذلك في النية لأنه جازم  
بالاعتاق وإنما هو متردد  
في أنه هل يستمر مرضه  
فيحتاج إلى اعتاق ثان أو لا  
فلا ومثل ذلك لا يؤثر في  
الجزم بالنية كما لا يخفى  
وهذا إن تأملته يظهر لك

جواب سؤال منشؤه قوله أو استويا (قوله لأنه) أي ولي النكاح (قوله وإنما لم يلزم من الاستكاح) المراد أنه  
لا تنتظر إفاقته لما ذكره ثم من أنه لو زوج في زمن الافاقة صح وان قلت جدا كيوم في سنة أه عش (قوله  
وبما لم يأمري) حاصل ما مر أنه تنتظر إفاقته ولو زوج في زمن الافاقة صح وان قصر جدا كيوم في سنة (قوله  
لكن توقف غيره) فمالوا طردت) والقياس عدم اجزائه أه عش (قوله عند العتق) إلى قوله بل لو تحقق في  
المغنى وإلى قوله وهل يشترط في النهاية (قوله ولا من قدم للقتل) أي وقتل كما هو ظاهر بما يأتي أه رشیدی  
عبارة المغنى فإن لم يقتل كان كهریض لا يرجی برؤه أه (قوله أي قبل الرفع للإمام) ولو رفع وقتل  
فالأقرب أنه يتبين عدم اجزائه لتبين موته بالسبب السابق على الاعتاق أه عش (قول المتن برأ)  
بفتح الراء أه مغنى (قوله وبه) أي بالتعليل (قوله وما مر قبيل الخ) أي من قوله أن من لا يعلم أن ملكه  
نصاب لا يجزئ في غير زكاة التجارة التعجيل كمن أخرج خمسة دراهم عن دراهم عنده يجهل قدرها فبانت  
نصابا فانها لا تجزئ لعدم جزمه بالنية أه وقد يقال خلف عدم البرء هنا يوجب عدم الجزم بالنية وتبين  
خطا الظن لا يدفع ذلك فليتام أه سم وقوله وقد يقال الخ سياقي جوابه مع ما فيه (قوله بخلاف ما لو  
أعتق الخ) راجع للمتن عبارة المغنى في شرحه وأور نصها (تنبيه) أفهم كلامه عدم الاكتفاء بالأعنى  
وهو كذلك وإن ابصر لتحقق اليأس في العمى وعروض البصر نعمة جديدة بخلاف المرض كما سيأتي فإن قيل  
هذا يشكل بقولهم لو ذهب بصره الخ اجيب بأن الاول في العمى الاصل والثاني في الطارىء أه وهو سالم  
عمما يأتي على جواب الشارح الآتي (قوله فكان) أي ابصاره (قوله لأنه جازم بالاعتاق) فيه نظر لأن  
النية ليست مجرد قصد الاعتاق بل قصد الاعتاق عن الكفارة وهو متردد فيه قطعا فأنظر بعد ذلك ما بناه على  
هذا من قوله وهذا إن تأملته الخ سم على حج أه رشیدی وقوله وهو متردد فيه قطعا قريب من المكابرة  
(قوله ووجه عدم المنافاة الخ) وقد يقال هذا لا يدفع المنافاة الموردة هنا وهي دلالة ما هنا على زوال العمى  
المحقق وما هناك على عدم زواله فتأمل سم على حج أه رشیدی وقوله ما هنا ثم قوله وما هناك صوابهما القلب  
بزيادة الكاف في الاول وحذفه عن الثاني (قوله المتبادرة من حصول صورته الخ) صريح في أنه لو ابصر  
وتبين أن ما كان بعينه غشاوة وأنه ليس باعمى لم يجز لفساد النية أه عش (قوله فلم يجز الاعنى مطلقا) أي  
ابصر بعد أم لا وينبغي أن مثل ذلك زوال الجنون والزمان فلا يكفي عن الكفارة اخذا من الفرق الذي

وقت كالجنون في تفصيله المذكور وهو متجه شرح مر (قوله وبما لم يأمريه الخ) عبارته هناك عقب  
قول المتن أنه لا ولاية لصبي ومجنون مانصه لتقصيهما أيضا وإن تقطع الجنون تغليباً منه المقتضى لسلب  
العبارة فيزوج إلا بعد زمنه فقط ولا تنتظر إفاقته نعم بحث الأذري أنه لو قل جدا كيوم في سنة انتظرت  
كالانغماء قال الإمام ولو قصر زمن الافاقة جدا فهو كعدم أي من حيث عدم انتظاره لا من حيث عدم صحة  
انكاحه فيه لو وقع يشترط بعد إفاقته صفاءه من آثار خبل يحمله على حدة في الخلق أه (عن والداروياني)  
عبارته هناك لقول الجواهر والخادم عن والداروياني لو عجل في الحول الاول زكاة فوق قسطه لم تجز لأن  
الحول لم ينعقد في الزائد أو معجل زكاة دون قسط الاول كعشرين وقسطه خمسة وعشرون فإن كان بعد  
مضى أربعة أخماس الحول جاز أو قبله لم يجز لأن من لا يعلم أن ملكه نصاب لا يجزئ به في غير زكاة التجارة  
التعجيل كمن أخرج خمسة دراهم عن دراهم عنده لجهل قدرها فبانت نصابا فانها لا تجزئ له لعدم جزمه بالنية أه وقد  
يقال إن عدم البرء هنا يوجب عدم الجزم بالنية وتبين خطا الظن لا يدفع ذلك فليتام (لأنه جازم بالاعتاق)  
فيه نظر لأن النية ليست مجرد قصد الاعتاق بل قصد الاعتاق عن الكفارة وهو متردد فيه قطعا فأنظر بعد ذلك  
ما بناه على هذا من قوله وهذا إن تأملته الخ (قوله ووجه عدم المنافاة الخ) كذا شرح مر وقد يقال هذا  
لا يدفع المنافاة الموردة هنا وهي دلالة ما هنا على زوال العمى المحقق وما هناك على عدم زواله فتأمل (قوله

أن ما تقرر هنا في الاعنى لا ينافي قولهم لو ذهب بصره بجنابة فاخذ ديتة ثم عاده استردت لأن العمى المحقق لا يزول  
ووجه عدم المنافاة أن المدار هنا على ما ينافي الجزم بالنية والعمى ينافيه نظر الحقيقة المتبادرة من حصول صورته فلم يجزىء الاعنى دالما

وتم على ما يمكن عادة عوده وما لا وبالزوال بان انه غير عمى فوجب الاسترداد (ولا (١٩٣) يجرى شراء) أو تملك (قريب) أصل أو فرع

(بنية كفارة) لان عتقه

مستحق بغير جهة الكفارة

فهو كدفع نفقته الواجبة

اليه بنية الكفارة (ولا) عتق

فهو المعطوف على شراء

وحذف إقامة للمضاف اليه

مقام المضاف لاهما على

قريب لفساد المعنى المراد

ويجوز رفعها عطفًا على

شراء ولا إشكال فيه وتوقف

صحته المعنى على تقدير عتق

لا يمنع ذلك (أم ولد) لا

(ذى كتابة صحيحة) قبل

تعيينه ومشروط عتقه في

شرائه لذلك (ويجزىء)

ذو كتابة فاسدة (ومدير

ومعلق) عتقه (بصفة) غير

التدبير لصحة تصرفه فيه

ومحله ان تجزى عتقه عن

الكفارة او علقه بصفة

تسبق الاولى بخلاف ما إذا

علقه بالاولى كما قال (فان

اراد) بعد التعليق بصفة

(جعل العتق المعلق

كفارة) كان قال ان

دخلت هذه فانت حر ثم قال

ان دخلتها فانت حر عن

كفارتك عتق بالدخول

و (لم يجزىء) عتقه عن

الكفارة لانه استحق العتق

بالتعليق الاول (وله تعليق

عتق) مجزىء حال التعليق

عن (الكفارة بصفة) كان

دخلت فانت حر عن كفارتك

فاذا دخل عتق عنها إذ لا

ذكره الشارح إلا أن يقال العمى المحقق أيس معه من عود البصر بخلاف الجنون والزمانة المحققين فان كلا منهما يمكن زواله بل عهده وشوهد وقوعه كثيرا اه ع ش اقول وقد تقدم في شرح ولاهرم عاجز ما يؤيد الاول (قوله وثم) أى فى الجنابة (قوله وما لا) أى لا يمكن عادة عوده (قوله أو تملك قريب) عبارة المغنى تنبيه لو قال تملك قريب لكان اشتمل فان هبته وارثه وقبول الوصية به كذلك اه (قوله بغير جهة الكفارة) أى بجهة القرابة فلا ينصرف عنها إلى الكفارة اه معنى (قوله فهو) أى عتق القريب عن الكفارة (قوله فهو المعطوف) أى عتق عبارة المغنى تنبيه جر المصنف أم الولد وما بعده على إضافة عتق المقدر كما قدرته فيها ويجوز رفعها فاعلين ليجزى بلا تقدير مضاف اه (قوله لاهما) أى أم الولد وما بعده سم ع ش (قوله ويجوز رفعها) أى فى حد ذاته لافى خصوص كلام المصنف إذ ينفيه وذى وقضيته عدم رفعها على الوجه الاول وينافيه قضية قوله إقامة للمضاف اليه مقام المضاف إذ معناه إقامة مقامه فى الاعراب كما لا يخفى قال الشهاب سم فان اراد انهما على الوجه الاول مجروران وان المعطوف مقدر وهو لفظ عتق المضاف ففيه أن هذا مع كونه ليس من قبيل إقامة المضاف اليه مقام المضاف لم يوجد فيه شرط جر المضاف اليه بعد حذف المضاف كما يعلم من محله انتهى اه رشيدى عبارة ع ش قوله ويجوز رفعها لعل وجه مغايرة هذا قوله اولاهو المعطوف الخ ان يقرأ أم ولد بالجر فيكون محذوف فيه المضاف وبقي المضاف اليه على جره وهو المناسب لقوله ولاذى كتابة لكن قوله إقامة للمضاف اليه مقام المضاف ظاهر فى قراءة أم ولد بالرفع إلا انه لا يظهر فى قوله ولاذى كتابة اه (قوله ولا إشكال فيه) أى لان حذف المضاف وإقامة المضاف اليه مقامه كثير شائع اه ع ش (قوله قبل تعجيزه) إلى قوله وهل يشترط فى المغنى إلا قوله ومشروط عتقه فى شرائه (قوله ومشروط) عطف على ذى كتابة (قوله لذلك) أى لان عتقه مستحق الخ سم وع ش (قوله او علقه بصفة الخ) كان قال ان دخلت الدار فانت حر ثم قال ان كلمت زيدا فانت حر من كفارتك ثم كلم زيدا قبل دخول الدار اه سم (قوله بخلاف ما إذا علقه بالاولى) يتردد النظر فيما إذا علقه بصفة فانت الاول هل يقع عنها ولا ليتأمل اه سيد عمر اقول قضية ما قبله الثانى بل قول المغنى يدل قول الشارح المذكور ولا لم يجزه صريح فى الثانى وكذا قول الاسنى ومحله إذ انجز عتق كل منها عن الكفارة أو علقه بصفة أخرى ووجدت قبل الاولى اه كالصريح فيه (قول المتن لم يجز) بفتح اوله بخطه اه معنى (قوله حال التعليق) قضيته انه لو كان سليما حال التعليق ثم طرأ عليه عيب بعد التعليق وقبل وجود الصفة اجزا اه ع ش اقول ويصرح بذلك قول سم قوله حال التعليق اخرج حال وجود الصفة اه ويفيده ايضا قول النهاية والمغنى وفى الروض مع شرحه نحوه ولو علق عتق رقيقه المجزىء عن الكفارة بصفة ثم كاتبه فوجدت الصفة أى قبل اداء النجوم اجزاه ان كان وجودها بغير اختيار المعلق كما اقتضاه كلام الرازمى اه (قوله لاعتها) أى بل بجانا اه ع ش

فهو) أى العتق (قوله لاهما) أى أم ولد وما بعده (قوله ويجوز رفعها) انظره مع ذى (قوله ويجوز رفعها عطفًا على شراء) قضيته عدم رفعها على الوجه الذى قبل هذا لكن قضية قوله إقامة للمضاف اليه مقام المضاف انها مرفوعة ان عليه لانه لا معنى لاقامة المضاف اليه مقام المضاف إلا اعطاؤه اعرابه فان اراد انهما على الوجه الاول مجروران وان المعطوف مقدر وهو لفظ عتق المضاف ففيه ان هذا مع كونه ليس من قبيل إقامة المضاف اليه مقام المضاف لم يوجد فيه شرط جر المضاف اليه بعد حذف المضاف كما يعلم من محله (قوله ولاذى كتابة صحيحة) فى الروض بعد ذلك وإن علق عتقه عنها بالدخول ثم كاتبه فدخل فهل يجزىء فيه وجهان اه وبين فى شرحه ان مقتضى كلام الرازمى ترجيح الاجزاء ان وجدت الصفة بغير اختيار المعلق وبسط ذلك (قوله لذلك) أى لان عتقه مستحق الخ (قوله او علقه بصفة تسبق الاولى) أى كان قال ان دخلت الدار فانت حر ثم قال ان كلمت زيدا فانت حر عن كفارتك ثم كلم زيدا قبل دخول الدار (قوله حال التعليق) اخرج حال وجود الصفة (قوله فى المتن والشرح) بان قال اعتمدت عن كل منهما نصف ذا العبد

(٢٥) - شروانى وابن قاسم) - ثامن مانع اما غير المجزىء ككافر علق عتقه عنها باسلامه فيعتق إذا أسلم لاعتها (و) له (اعتاق

عبيده عن كفارتيه) ككفارة قتل وكفارة ظهار وإن صرح بالثبوت بان قال اعتمدت (عن كل) منها (نصف ذا) العبد

(ونصف ذا) العبد الآخر لتخلص رقبة كل عن الرق ويقع العتق موزعا كما ذكره فاذا ظهر أحدهما معيما لم يجزىء واحد منهما فان لم يذكره فلا تشقيص (ولو اعتق معسر نصفين) له (١٩٤) من عدين (عن كفارة فالاصح الاجزاء ان كان باقيهما) او باقى احدهما كما استظهره

الزركشى وغيره وان توقف فيه الاذرى (حرا) لحصول الاستقلال المقصود ولو فى أحدهما بخلاف ما اذا كان باقيهما لغيره لعدم السراية عليه فلم يحصل مقصود العتق من التخلص من الرق واما المورس ولو باقى احدهما كما علم بما قبله فيجزىء ان نوى عتق الكل عنها لانه للسراية عليه كانه باشر عتق الجميع وهل يشترط هنا علمه بانه يسرى عليه ينبنى على ما لو اعتق قنالا اجنبى فبان انه لمورثه الميت قبل اعتاقه فلم يجزىء هنا اعتبارا بما فى نفس الامر او لعدم الجزم بالنية لانهم تستند لشيء اصلا بخلاف عتق غائب ومريض كل محتمل والثانى أقرب ويؤيده ان العبرة فى العبادات بما فى نفس الامر وظن المكلف (ولو اعتق) قناعتا عن كفارته (بعوض) على القن او اجنبى كما عتقتك عنها بالف عليك وكاعتقته عنها بالف على (لم يجزىء عن كفارة) لعدم تجرد العتق لها من ثم استحق العوض على الملتمس ولما ذكرنا حكم الاعتاق عن الكفارة بعوض استطرذا ذكر حكمه فى

(قوله كما ذكره) أى المعلق أى فيقع على طبق ما ذكره رشيدى وعش (قوله لم يجزىء واحد منهما) انظر لو اعتق اخر موزعا بدلا عن ظهر معييا سم على حج اقول وينبغى عدم الاجزاء لانه تبين ان عتق الاول وقع موزعا على الكفار تبين فينفذ بجنا فالا يجزىء ولا يعتد بما فعله بعد فيعتقان بجنا اه عش (قوله فان لم يذكره) اى قوله عن كل نصف ذا الخ عبارة المغنى (تنبيه) لو سكت المكفر عن التشقيص بان اعتق عبده عن كفارته ولم يزد على ذلك صح كما جزم به الامام وتقع كل رقبة عن كفارة فى احد وجهين يظهر ترجيحه اه (قوله اما المورس الخ) عبارة الروض مع شرحه والمغنى فرع مجزىء المورس اعتاق عبد مشترك بينه وبين غيره عن كفارته لحصول العتق بالسراية وكذا لو اعتق نصيبه عنها ونوى حينئذ صرف عتق نصيب الشريك ايضا اليها لذلك فان لم ينو حينئذ صرف ذلك اليها لم ينصرف اليها اما نصيبه فينصرف اليها فيكمل عليه ما يوفى رقبة اه (قوله فيجزىء ان نوى عتق الكل) اى كل العبد الذى سرى لباقيه قال فى العباب فرع لو قال لله على ان اعتق هذا عن كفارتي ثم تعيب او مات لزمه اعتاق سليم وان لم يتعيب فاعتق عنها غيره مع مكنته اعتاق المعين فالظاهر براءة ته وهل يلزمه اعتاق المعين لم ار من ذكره اه وقوله وهل يلزمه الخ هل هو راجع للشقين او للثانى سم على حج اقول الظاهر رجوعه للشقين وينبغى وجوب الاعتاق لانه يلزمه بالنذر وتبرع باعتاق غيره عن الكفارة اه عش اقول بل الظاهر انه راجع للثانى فقط (قوله الاجنبى) هل المراد به ما يشمل مورثه فليراجع (قوله ويؤيده ان الخ) قد يقال لو وقفوا مع هذا الاصل لا تمتنع عتق الغائب والمريض اه سيد عمر (قوله على القن) الى قول المتن والاصح فى النهاية وكذا فى المغنى لا قوله نعم الى المتن (قوله كما عتقتك عنها الخ) اى عن كفارتي (قوله وكاعتقته عنها الخ) اى عن كفارتك اه رشيدى (قول المتن لم يجزىء عن كفارة) ويقع الولاء للمعتق لا نعلم يعتقه عن البازل ولا هو استدعا لنفسه مغنى وروض مع شرحه (قوله على الملتمس) اى من القن الاجنبى اه عش (قوله ذكر حكمه) اى الاعتاق بعوض (قوله ولا) اى وان لم يجزىء على الفور عتق على المالك بجناها وشامل لنحو اعتاق عبدك على الف فاجابه لا على الفور وهو ظاهر ونحو اعتقت عبدي على الف عليك فلم يجبه على الفور فليراجع سم على حج اقول القياس فى الثانية عدم الاعتاق لان المانع ليس من جهة المالك فلم يعتد بما فعله اه عش عبارة السيد عمر بعد ان ذكر عبارة سم المذكورة القول بالعتق حينئذ اى فى الصورة الثانية بعيدا عن النعم قد يقال فيما لو نوى اى فى الصورة الاولى العوض هل يعتق باطنا ولا يتامل اه اقول ويصرح بعدم الاعتاق فى الثانية قول الروض مع شرحه ويشترط فى صورة الاستدعاء وقوع العتق عن المستدعى ولزوم العوض الجواب له فورا ولا الخ حيث خصا الكلام بجواب المالك (قوله عتقه) اى اعتاقه اه مغنى (قوله اما اذا قال) اى الملتمس وقوله فاعتقها عنه اى اعتق المالك ام ولده عن الملتمس وقوله لاستحاثته اى عتقها عن الملتمس اه

ونصف ذا الخ) قال فى شرح الارشاد وقد يفهم من المثال وكلام المصنف انه لو قال اعتقت نصفك عن ظهر بافيكما عن قتل لا يجزىء بالنسبة للظاهر وهو محتمل لان العتق عنه كان مع بقاء رق باقيهما بخلاف ما لو قال اعتقتك نصفك عن ظهر وار نصفك عن قتل اه فليتامل (قوله لم يجزىء واحد منهما) انظر لو اعتق اخر موزعا بدلا عن ظهر معييا (قوله كما استظهره الزركشى الخ) كذا شرح مر (قوله فيجزىء ان نوى عتق الكل) اى كل العبد الذى سرى لباقيه (فرع) قال فى العباب فرع لو قال لله على ان اعتق هذا عن كفارتي ثم تعيب او مات لزمه اعتاق سليم وان لم يتعيب واعتق عنها غيره مع مكنته اعتاق المعين فالظاهر براءة ته فهل يلزمه اعتاق المعين لم ار من ذكره اه وقوله فهل يلزمه الخ هل هو راجع للشقين او للثانى (قوله ولا)

غيرها وتبعهم كاصله فقال (والاعتاق بمال كطلاق به) فيكون معاوضة فيها شوب تعليق من المالك وشوب جعلالة من الملتمس عش ويجب الفور فى الجواب والاعتاق على المالك بجنا (فلو قال) لغيره (اعتق ام ولدك على الف) ولم يقل عنى سواء اقال عنك او اطلق (فادته) هما فورا (نقد) عتقه (ولزمه) اى الملتمس (العوض) لانه اقتداء من جهته كاختلاع الاجنبى اما اذا قال عتق فاعتقها عنه فتعق ولا عوض لاستحاثته

عش (قوله بخلاف طلق زوجتك عنى الخ) عبارة المغنى بخلاف ما لو قال طلق زوجتك عنى على كذا فطلق حيث يلزمه العوض لانه لا يتخيل في الطلاق انتقال شيء اليه بخلاف المستولدة فقد يتخيل جواز انتقالها اليه اه وعبارة الروض مع شرحه فلو قال له اعتق مستولدة منك او طلق امرأتك بالف ففعل صح لزومه الا لف فان قال فيه ما عنى وجب مع الصحة العوض في الزوجة لانه افتداء ولغاؤه عنى لافى المستولدة لانه التزم العرض على ان يكون عتقها عنه وهو ممتنع لانها لا تنتقل من شخص الى شخص وفارقت الزوجة بانه يتخيل فيها أى المستولدة انتقال العتق أو الولاء ولم يحصل اه وعلم بذلك عدم صحة قول عش قوله بخلاف طلق زوجتك الخ اى فلا يقع الطلاق اه (قوله لانه لا يتخيل فيه الخ) علة لمخدر فعبارة المغنى كما مر فطلق حيث يلزمه العوض لانه لا يتخيل في الطلاق الخ (قول المتن على كذا) اى كالف نهاية ومعنى وكان ينبغي للشارح ان يذكره هنا ايضا ليظهر قوله الاق ويستحق المالك الالف (قول المتن فى الاصح) تنبيه اشعر قوله على كذا انه لا يشترط كون العوض ما لا فلو قال على خمر او مغصوب مثلا نفذو لزومه قيمة العبد فى الاصح ولو ظهر بالعبد عيب بعد عتقه لم يبطل عتقه بل يرجع المستدعى العتق بارش العيب ثم ان كان عيبا يمنع الاجزاء فى الكفارة لم تسقط به ولا فرق فى نفوذ العتق بالعوض بين كون الرقيق مستاجرا او مغصوبا لا يقدر على انتزاعه مغنى ونهاية وروض مع شرحه قال عش قوله لم تسقط به اى ونفذ العتق عن المستدعى بجانا اه (قوله او اطعم الخ) عطفه على المتن ولم يبين حكمه كما بين المتن حكم ما ذكره بقوله عتق عن الطالب الخ اه سم اقول لم يصرح بحكمه اتكالا على انفهامه مما فى المتن (قوله فيهما) اى فى القماس الاطعام والا كساء (قوله ففعل فورا) ولم يكن من يعتق على الطالب فان طال الفصل عتق عن المالك ولا شيء على الطالب فان كان الطالب من يعتق عليه العبد لم يعتق عليه لانه لو كان اجنيا للمكناه اياه وجعلنا اسؤل نائبا فى الاعناق والملك والملك فى مسئلتنا يوجب العتق فالتوكيل بعده بالاعتناق لا يصح ويصير دورا قاله القاضى حسين فى فتاويه اه معنى (قوله ان ملكه) اى العوض بان كان ماله عش ومعنى (قوله والا) اى بان كان مغصوبا او نحو خمر اه عش (قوله فقيمة العبد) اى والامداد والكسوة كما هو قضية قول الشارح المار او اطعم ستين الخ وسكت عن التصريح به لانفهامه بالمقايضة على ما فى المتن عبارة النهاية والمغنى ولو قال لغيره اطعم ستين مسكينا كل مسكين مدام حنطة عن كفارتى او نواها بقلبه ففعل اجزاه فى الاصح ولا يختص بالمجلس والكسوة قبل الاطعام كما قاله الخوارزمى اه قال عش قوله اجزاه فى الاصح اى ولزومه المسمى ان ذكره والا فبدل الامداد كما لو قال اقض عنى ديني ففعل وقوله ولا يختص بالمجلس اى الاطعام هذا قد يشكك بما مر من عدم اعتناقه عن الطالب فيما لو قال اعتق عبدك على كذا فلم يجبه فورا الا ان يقال ان الاطعام يشبه الاباحة فاغتفر فيه عدم الفور والاعتناق عن الغير يستدعى حصول الولاء له فاعتبرت فيه شروط البيع ليكن الملك فيه وقوله والكسوة مثل الاطعام هذا مخالف لما قدمه فى اول البيع من ان البيع الضمنى لا ياتى فى غير الاعتناق وقد يجاب بما مر من ان الاطعام كالا باحة اه وبذلك يسقط ما فى سم والسيد عمر عبارة الثانى قوله فقيمة العبد كالخلع مفهوما انه لا يلزمه قيمة الامداد والكسوة لعدم صحة المعاوضة وحصول الملك وهو ظاهر ابن قاسم وقد يقال اذا لم يحصل الملك فكيف يقع عنه اللهم الا ان يقال لا يقع فيهما وهو الظاهر اه (قوله فان قال الخ) اى الطالب وكذا قاله المعتق روض ومعنى وبفيدة ايضا قول الشارح بخلاف ما اذا سكتنا الخ وقوله والا فلا (قوله بخلاف ما اذا سكتنا عن العوض الخ) عبارة المغنى وان لم يشترط عوض ولا نقاه بان قال اعتقه عن كفارتى وسكت عن العوض لزومه قيمة العبد كما لو قال له اقض ديني وان قال اعتقه عنى ولا عتق عليه فالذى يقتضيه نص الشافعى فى الامور ايراد الجمهور هنا لانه لا تلزمه قيمة العبد وان ذلك هبة مقبضة اه (قوله

أى وان لم يجب الفور عتق على المالك بجانا هو شامل لنحو اعتق عبدك على ألف فاجابه لافى الفور وهو ظاهر ونحو اعتقت عبدى على ألف عليك فلم يجبه على الفور فليراجع اه (قوله اطعم ستين مسكينا الخ) عطف على المتن ولم يبين حكمه كما بين المتن حكم ما ذكره بقوله عتق عن الطالب الخ (قوله فقيمة العبد)

بخلاف طلق زوجتك عنى لانه لا يتخيل فيه انتقال شيء اليه (وكذا لو قال اعتق عبدك على كذا) ولم يقل عنى سواء اقال عنك ام اطلق (فاعتق) فورا فينفذ العتق جزما ويستحق المالك الالف (فى الاصح) لانه منه اقتداء كام الولد (فان قال اعتقه عنى على كذا) او اطعم ستين مسكينا ستين مداعنى بكذا واكس عشرة كذا عنى بكذا كما فى الكافى فيهما (ففعل) فورا (عتق عن الطالب) واجزاه عن كفارة عليه نواها به لتضمن ما ذكر للبيع لتوقف العتق عنه على ملكه له فكانه قال بعينه بكذا واعتقه عنى فقال بعتك وأعتقته عنك (وعليه العوض) المسمى ان ملكه والا فقيمة العبد كالخلع فان قال بجانا لم يلزمه شيء بخلاف ما اذا سكتنا عن العوض فان المعتمد

انه ان قال عن كفارتى أو عني وعليه عتق ولم يقصد المعتق العتق عنه يلزمه قيمته كما لو قال له اقص ديني وإلا فلا نعم لو قال ذلك المالك بعضه عتق عنه بالعوض ولا يجوز منه عنها الا انه يملكه له استحق العتق بالقرابة (والاصح انه) اى الطالب (بملكه) اى القن المطلوب اعتاقه (عقب لفظ الاعتاق) الواقع بعد الاستدعاء لانه الناقل (١٩٦) للملك (ثم) عقب ذلك (يعتق عليه) اى الطالب في زمنين لطيفين متصلين بلفظ

الاعتاق لاستدعاء عتقه عنه ذلك اذ الشرط يترتب على المشروط لكن صحح في الروضة في موضع انه معه (ومن) لزمته كفارة مرتبة وهو رشيد أو غيره على ما مر في بابيه وقد (ملك عبدا) أى قنا (أو ثمنه) أى ما يساويه من نقد أو عرض (فاضلا) كل منهما (عن كفاية نفسه وعياله) الذين تلزمه مؤنتهم (نفقة وكسوة وسكنى واثنا) كآنية وفرش (لا بد منه) وعن دينه ولو مؤجلا (لزمة العتق) لقوله تعالى فمن لم يجد فصيام شهرين وهذا واجدو يأتى في نحو كتب الفقيه وخيل الجندى وآلة المحترف وثياب التجميل هنا ما مر في قسم الصدقات اما اذا لم يفضل القن أو ثمنه عما ذكر لاحتياجه لخدمته لمنصب يأتى خدمته بنفسه أو ضخامة كذلك بحيث يحصل له بعته مشقة شديدة لا تحتمل عادة ولا اثر لفوات رفاهية أو لمرض به أو بمو نه فلا عتق عليه لانه فاقد شرعا كمن وجد ماء وهو يحتاجه لعطش ويشترط

ان قال عن كفارتى الخ أى أو نوى ذلك كما يستفاد من شرح الروض اه سم (قوله المعتق عنه) أى عن نفس المعتق (قوله وإلا) اى بان لم يقل ذلك ولم يكن عليه عتق أو قصد العتق عن نفسه اه كرى (قوله لو قال) اى الطالب ذلك اى اعتقه عني على كذا وقوله للمالك بعضه اى بعض الفاعل من اصل أو فرع سم وع ش (قوله عتق عنه بالعوض) خلافا للمعنى كما مر (قوله اى الطالب) الى قول المتن ومن ملك فى المغنى وكذا فى النهاية لا قوله لكن الى المتن (قوله لانه) اى لفظ الاعتاق (قوله ثم عقب ذلك) اى الملك وأشار بزيادة عقب الى ان ثم مجرد الترتيب (قوله فى زمنين) متعلق بمحذوف عبارة النهاية والمغنى فيقعان فى زمنين الخ (قوله عنه) اى الطالب وقوله ذلك اى تقدم الملك (قوله لاذ الشرط) المراد به العتق وبالمشروط الملك فالصواب عليه المشروط او يقول اذ المشروط يترتب على الشرط عبارة شرح الروض فاذا وجد اى الملك ترتب العتق عليه اه (قوله لكن صحح فى الروضة الخ) وهذا يوافق القول بان العلة مع المعلول زمنا اه سم عبارة السيد عمر ينبغى ان يكون هذا هو التحقيق بالاعتماد اه (قوله انه معه) اى يحصل الملك والعتق معا بعد تمام اللفظ بناء على ان الشرط مع المشروط يقعان معا اه معنى (قوله أو غير رشيد) خلافا للمعنى والنهاية (قوله اى قنا) اى ولو اثنى اه سم (قوله اى ما يساويه) الى قول المتن الفهم فى النهاية لا قوله وعن دينه ولو مؤجلا وكذا فى المغنى لا قوله أو ضخامة الى ويشترط وقوله فقد صرح الى المتن وقوله ومثلها الى المتن وقوله بحيث لى اما اذا وقوله أو بعضه (قوله كل منهما) الانسب اى القن أو ثمنه عبارة البجيرمى قوله فاضلا اى الرقيق أو ثمنه ومثله الاطعام والكسوة فلا بد ان تكون الثلاثة فاضلة عن كفايته العمر الغالب فى كفارة الظهار وغيره اشيخنا عزى اه (قوله الذين تلزمه الخ) خرج به من يمونهن مروءة كاخوته وولده الكبير فلا يشترط الفضل عنهم اه ع ش (قول المتن واثنا) وخدا ما اه معنى (قوله ويأتى فى نحو كتب الفقيه الخ) عبارة المغنى واعلم ان ما ذكر فى الحج وفى قسم الصدقات من ان كتب الفقيه لا تباع فى الحج ولا تمنع اخذ الزكاة وفى الفلس من ان خيل الجندى المرتزق تبقى له يقال بمثله هنا بل اولى كما ذكره الاذرى وغيره اه (قوله هنا) اى فى الكفارة (قوله ما مر) اى مثله فاعل يأتى (قوله للمنصب) ظاهره انه لا فرق بين الدينى والدنيوى وقوله يأتى خدمته الخ ظاهره اعتبار ما من شأنه ذلك ويعد فيمن اعتاد من ذكر خدمة نفسه وصار ذلك خلقا له اعتبارا ان يفضل عن خادم يخدمه اه حلى (قوله أو ضخامة) اى عظمة اه ع ش (قوله أو بمو نه) اى الواجب عليه مؤنته اه ع ش (قوله فضل ذلك) اى القن أو ثمنه عن كفاية ما ذكر اى من نفسه وعياله نفقة الخ وقوله العمر الغالب على تقدير فى ظرف الكفاية الخ قال الحلى والمراد بالعمر الغالب ما بقى منه فان استوفاه قدر بسنة اه (قوله فقد صرح فيها) اى الروضة (قول المتن ولا يجب بيع ضيعة الخ) ومن له اجرة تزيد على قدر كفايته لا يلزمه التأخير لجمع الزيادة لتحصيل العتق فله الصوم ولو تيسر له جمع الزيادة لثلاثة ايام او ما قاربها فان اجتمعت الزيادة قبل صيامه وجب العتق اعتبارا بوقت الاداء كما سياتى معنى ونهاية وروض مع شرحه (قول المتن بيع ضيعة) وهى بفتح الضاد المعجمة العقار قاله الجوهري وراس مال للتجارة اه معنى (قوله اى ارض) عبارة شرح المنهج اى عقار اه قال البجيرمى قوله اى عقار كذا قال الجوهري وليس مراد ابل المراد ما يستغله الانسان من بناء وشجر أو ارض أو غيرها سميت مفهوماه لانه لا يلزمه قيمة الامداد والكسوة لعدم صحة المعاوضة وحصول الملك وهو ظاهر (قوله ان قال عن كفارتى) اى أو نوى ذلك كما يستفاد من شرح الروض (قوله العتق عنه) اى عن المعتق (قوله نعم لو قال ذلك) اسم الاشارة راجع للبتن كما هو ظاهر وقوله للمالك بعضه اى بعض القائل (قوله انه معه) وهذا يوافق

فضل ذلك عن كفاية ما ذكر العمر الغالب على المنقول المعتمد وما وقع فى الروضة هنا من اعتبار سنة مبنى على الضعيف السابق بذلك فى قسم الصدقات فقد صرح فيها بان من يحل له أخذ الزكاة والكفارة فقير يكفر بالصوم وبان من له راس مال لو بيع صار مسكينا كفر بالصوم كما قال (ولا يجب بيع ضيعة) اى ارض (وراس مال لا يفضل دخلهما) وهو غلة الاولى وربح الثانى ومثلها الماشية



ونحوها (عن كفايته) بحيث لو باعها صار مسكينا لان المسكينة اقوى من مفارقة المألوف ما إذا نضل او بعضه فيباع الفاضل قطعاً (ولا) بيع (مسكن وعبد) أى قن (نفيسين) بان يجد بشن المسكن مسكينا يكفيه وقنايعته و بشن القن قنا يخدمه وقنايعته (الفهما فى الاصح) بحيث يشق عليه مفارقتها مشقة لا تحتمل عادة فيما يظاير مشقة مفارقة المألوف (١٩٧) نعم ان اتسع المسكن المألوف بحيث يكفيه

بعضه وباقيه يحصل رقة  
لزمه تحصيلها اما لو لم  
بالفهما فيلزمه بيعهما وتحصيل  
قن يعقته قطعاً واحتياجه  
الامة للوطء كهم وللخدمة  
(ولا يجب) (شراء) لرقة  
(بغبن) (أى زيادة على ثمن  
مثلها) وإن قلت نظير ما مر  
فى شراء الماء والفرق بينهما  
بتكرار ذاك ضعيف قال  
الاذرعى وغيره نقلا عن  
الماوردى واعتمدوه  
وعلى الاول لا يجوز العدول  
للصوم بل يلزمه الصبر إلى  
الوجود بشن المثل وكذا  
لو غاب ماله فيكف الصبر  
إلى وصوله ايضا ولا نظر  
إلى تضررهما بفوات التمتع  
مدة الصبر لانه الذى ورط  
نفسه فيه اهـ ولك ان تستشكل  
ذلك بما مر فى نظيره من دم  
التمتع وما فى معناه ان له  
العدول للصوم وإن ايسر  
يلده الا ان يفرق بان ذاك  
وقع تابعا لما هو مكلف به  
فلم يتمحض منه توريط  
نفسه فيه بخلاف هذا فتغلظ  
فيه اكثر ثم رايتم فرقا  
بين اعتبار موضع الذبيح فى  
نحو دم التمتع وفى الكفارة  
العدم مطلقا بان فى بدل  
الدم تاقيتا بكونه فى الحج  
ولا تاقيت فيها وبانه يختص  
ذبحه بالحرم بخلافها وهذا

بذلك لان الانسان يضع بتركها برماوى اهـ (قوله ونحوها) أى كالفسنية (قوله عن مفارقة المألوف  
أى المانع من وجوب المبيع كما يأتى انفا) (قوله اما إذا فضل الخ) وقياس ما قيل من انه يكلف النزول عن  
الوظائف لقضاء الدين انه لو كان بيده وظائف يزيد ما يحصل منها على ما يحتاج اليه لنفقته انه يكلف النزول  
عن الزائد لتحصيل الكفارة اهـ ع ش (قوله فيباع الفاضل) ظاهره انه لا يباع الكل فيما إذا فضل البعض  
ولم يوجد من يشتره عبارة الجبرمى وفى كلام شيخنا م كحج انه يبيع الفاضل ان وجد من يشتره والا فلا  
يكلف بيع الجميع حلى الا إذا كان الفاضل من ثمنها يكفيه العمر الغالب برماوى اهـ (قوله فيباع الفاضل  
الخ) أى إذا كان يوفى برقة كما يعلم بما يأتى اهـ رشيدى زاد سلطان والا فلا لان القدرة على بعض الرقة  
لا اثر لها اهـ (قوله بان يجد بشن المسكن الخ) هذا تصور للنفاسة المرادة لهم هنا وإن لم يسم عرفا نفيسا اهـ  
سيد عمر (قول المتن فى الاصح) ويفارق ما هنا ما مر فى الحج من لزوم بيع المألوف بان الحج لا بد له وللاعتاق  
بدل وما مر فى الفلاس من عدم تبقية خادم ومسكن له بان للكفارة بدلا كما مر وبان حقوقة تعالى مبنية على  
المساحة بخلاف حقوق الادمى نهاية ومعنى (قوله نعم) إلى المتن فى المغنى وإلى قول المتن واطهر الاقوال  
فى النهاية الا قوله ثم رايتم إلى ولا يلزم (قوله نعم ان اتسع المسكن الخ) لم يذكر وانظير ذلك فى العبد بان  
يمكنه ان يبيع منه ما يوفى برقة ويكفيه ما يخصه من الخدمة باعتبار ما يلقى له منه سم اقول هو متجه فى غير  
المألوف اما فيه فالفرق بينه وبين الدار واضح لانه يؤدى إلى مفارقتها فى بعض الاوقات وهى تشق عليه بخلاف  
الدار لا يفارقتها فليتأمل اهـ سيد عمر اقول ويفيده قول المغنى ويجب بيع ثوب نفيس لا يلبق بالمكفر  
إذا حصل غرض اللبس وغرض التكفير الا إذا كان مألوفاً كما مر فى العبد فلا يلزمه بيع بعضه لعدم مفارقة  
المألوف فيجزيه الصوم اهـ (قوله لزمه تحصيلها) أى بيع فاضله اهـ معنى أى لا كله وان لم يجد من يشترى  
الفاضل فقط كما مر عن الحلبي بل اولى لما سبق من مشقة مفارقة المألوف (قوله واحتياجه الامة الخ)  
وفى الاستدكار لو كان له امة للوطء وخادم فان امكن ان تخدمه الامة اعتق والا فلا اهـ معنى (قول المتن  
ولا شراء بغبن) (فرع) لا يجب قبول هبة الرقة ولا ثمنها ولا قبول الاعتاق عنه لعظم المنفعة بل يستحب قبولها  
روض مع شرحه ومعنى (قوله زيادة) إلى قوله ولا نظر فى المغنى الا قوله والفرق إلى لا يجوز (قوله بينهما)  
أى الوضوء والكفارة (قوله ضعيف) عبارة النهاية مردود اهـ (قوله وعلى الاول) أى عدم وجوب الشراء  
بغبن وان قل (قوله وكذا لو غاب ماله) أى ولو فوق مسافة القصر نهاية ومعنى (قوله فيكف الصبر إلى  
وصوله الخ) وقياس ذلك لزوم انتظار حلول الدين المؤجل وان طالت مدته اهـ ع ش (قوله إلى تضررهما)  
أى من وجد القن بغبن ومن غاب ماله ع ش ورشيدى (قوله وما فى معناه) من المرتب المقدر كدم  
الفوات والقران (قوله بان ذاك الخ) أى نحو التمتع (قوله لما هو مكلف به) وهو النسك (قوله بين اعتبار  
موضع الذبيح) المراد به بين اعتبار العدم فى موضع الذبيح الخ والعدم مطلقا فى الكفارة اهـ سيد عمر (قوله  
من الفرق) اراد اصل الفرق لا خصوص الفارق اهـ سيد عمر (قوله ولا يلزمه الخ) عبارة النهاية وما فى  
الكافى من عدم لزوم شراء امة الخ محل وقفة لانها حيث الخ (قوله لخروجها الخ) علة لعدم اللزوم (قوله  
وفيه نظر لانها الخ) معتمد اهـ ع ش (قوله ورددته عليه الخ) عبارة النهاية وهو مردود اهـ (قول المتن

القول بان العلة مع المعلول زمتنا (قوله أى قن) ولو انشئ (قوله بحيث يكفيه بعضه) لم يذكر وانظير ذلك  
فى العبد بان يمكنه ان يبيع بعضا منه يوفى برقة ويكفيه ما يخصه من الخدمة باعتبار ما يلقى له منه (قوله نظير  
ما مر الخ) كذا شرح مر (قوله الا ان يفرق الخ) كذا شرح مر (قوله وفيه نظر لانها الخ) كذا شرح

صريح فيما ذكرته من الفرق ولا يلزمه كفاى الكافى

شراء امة بارعة الحسن تباع بالوزن لخروجها عن ابناء الزمان اهـ وفيه نظر لانها حيث بيعت بشن مثلها فاضلة عما ذكر لا عذر له فى  
الترك وقد ذكر الاذرعى فى نحو المحفة فى الحج نظير ذلك ورددته عليه فى الحاشية وغيرها (واظهر الاقوال اعتبار اليسار) الذى يلزم به الاعتاق

(بوقت الاداء) للكفارة لانها عبادة لها بدل من غير جنسها كوضوء وتيمم وقيام صلاة وقعودها فاعتبر وقت ادائها وغلب الثاني شائبة العقوبة فاعتبر وقت الوجوب كالماء زنى قن ثم عتق فانه يحسد القن والثالث الاغلب من الوجوب الى الاداء والرابع الاغلب منهما واعرض عما بينهما (فان عجز) المظاهر مثلاً (عن ١٩٨) عتق) بان لم يجد الرقبة وقت الاداء ولا ما يصرفه فيها فضلاً عما ذكر او وجدها لكنه قلها

مثلاً او كان عبداً اذ لا يكفر الا بالصوم لانه لا يملك وليس لسيدته تحليله هنا وان اضره الصوم لتضرره بدوام تحريم الوطء بخلاف نحو كفارة القتل (صام) وله حينئذ تكلف العتق خلافاً لما توهمه عبارته على ما زعمه الزركشي (شهرين متتابعين) للآية ولو بان بعد صومها ان له مالا ورثه ولم يكن عالماً به لم يعتد بصومه على الاوجه اعتباراً بما في نفس الامر ويعتبر ان (بالهلال) وان نقصاً لانه المعتبر شرعاً ويجب تبتيث نية الصوم كل ليلة كما علم مامر في الصوم وان تكون تلك النية واقعة بعد فقد الرقبة لا قبلها وان تكون ملتبسة (بنية كفارة) في كل ليلة كما علم مامر وإن لم يعين جهتها فلو صام اربعة اشهر بنيتها وعليه كفارتا قتل وظهار ولم يعين اجزائه عنهما ما لم يجعل الاول عن واحدة والثاني عن اخرى وهكذا لفوات التتابع وبه فارق نظيره السابق في العيدين (ولا يشترط نية التتابع في الاصح) لانه شرط وهو لا تجب نيته كالاستقبال في الصلاة واستفيد من

بوقت الاداء) أى إرادة أداء الكفارة واخر اجها ولو بعد وجوبها عليه بمدة طويلة اه حلى عبارة عش يؤخذ من اعتبار وقت الاداء انه لا عبرة بما قبله حتى لو كان في ابتداء امره خاملاً لا يحتاج لحاد من صار من ذوى الهيات اعتبر حاله وقت الاداء ولا نظر لما كان عليه قبل اه وعبارة الروض مع شرحه فلو عتق العبد الذى لزمته الكفارة وايسر حاله الاداء فقرضه الاعتاق كالماء لو كان الحر معسر احواله الوجوب ثم ايسر حاله الاداء اه (قوله فاعتبر وقت الوجوب) وهو وقت القتل ووقت الجماع ووقت عودته في الظهار اه بجمري (قوله منهما) أى وقتي الوجوب والاداء (قوله فان عجز المظاهر) أى حساً او شرعاً مغنى وشرح المنهج (قوله مثلاً) او القاتل او المجمع (قوله بان لم يجد) الى قوله وليس لسيدته في النهاية والمغنى (قوله بان لم يجد الرقبة وقت الخ) أى في محل إرادة الاداء او ما قرب منه بحيث لا تحصل في تحصيلها مشقة لا تحتل عادة اه عش (قوله قتلها مثلاً) أى او باعها او اتلف ثمنها اه عش (قوله او كان عبداً الخ) لا يخفى ما في هذا العطف (قوله وليس لسيدته الخ) او فاقال للروض وشرح المنهج عبارة الروض مع شرحه لا يكفر العبد الا بالصوم والسيد منعه من الصوم ان اضره فلو شرع فيه بغير اذنه كان له تحليله الا في كفارة الظهار فلا يمنعه من الصوم عنها لتضرره بدوام التحريم اه يحذف وخلافاً للنهاية والمغنى عبارتهما وسيدته تحليله ان لم ياذن له فيه اه (قوله تحليله) أى بان يخرج من صوم شرع فيه بغير اذنه اه سم (قوله هنا) أى في كفارة الظهار (قوله بخلاف نحو كفارة القتل) أى كفارة النين (قوله وله حينئذ) الى قوله كالا نقضاء المذكور في النهاية الا قوله خلافاً الى المتن وقوله في كل ليلة كما علم مامر وقوله وهذا الى وقت (قوله وله حينئذ تكلف العتق الخ) عبارة المغنى فلو تكلف الاعتاق بالاستقراض او غيره اجزاه على الاصح اه قال الرشيدى لا يخفى ان هذا أى تكلف العتق لا يتأتى في العبد فهو غير مراد هنا اه (قوله ولو بان بعد صومها) قال الشارح في شرح العباب في باب التيمم فرع قال الناشرى لو صام للكفارة ناسياً رقبة بملكه لم يجزه او قد ورث رقبة ولم يشعر اجزاه اه والفرق تقصيره في الاول بالنسيان بخلاف الثاني انتهى اه سم (قوله لم يعتد بصومه) أى ويقع له نفلاً اه عش (قوله ويعتبران) أى الشهران (قوله وان نقصاً) الى قول المتن ولا يشترط في المغنى (قوله وان تكون تلك النية واقعة) فلو نوى من الليل الصوم قبل طاب الرقبة ثم طلبها فلم يجدها لم تصح النية مغنى وروض أى الا ان يجدد النية في الليل بعد عدم الوجدان شرح الروض (قوله لا قبلها) هذا مسلم بالنسبة لليوم الاول دون ما بعده لان القدرة على الرقبة بعد الشروع في الصوم لا اثر له اه سم (قوله في كل ليلة كما علم مامر) يغنى عنه ضمير وان تكون ملتبسة (قوله جهتها) أى جهة الكفارة من ظهار او قل مثلاً كما سبق اول الباب اه مغنى (قوله ما لم يجعل الاول) أى الشهر الاول او اليوم الاول الخ كما هو ظاهر اه عش (قوله يقطعه) أى التتابع (قوله كيوم النحر) أى وشهر رمضان اه الغنى (قوله لا العلم الذى ذكره الخ) أى فلا يقع له فيه نفلاً لان نيته الخ (قوله صحة نيته) أى الشخص م (قوله وليس لسيدته تحليله) أى بان يخرج من صوم شرع فيه بغير اذنه (قوله ولو بان بعد صومها ان له مالا ورثه ولم يكن عالماً به لم يعتد بصومه على الاوجه) قال الشارح في باب التيمم من شرح العباب قبيل قول العباب فرع فرض كل من تلزمه الاعادة مانصه فرع قال الناشرى لو صام للكفارة ناسياً رقبة بملكه لم يجزه او قد ورث رقبة ولم يدرك اجزاه اه والفرق تقصيره في الاول بالنسيان بخلاف الثاني اه (قوله لا قبلها) هذا مسلم بالنسبة لليوم الاول دون ما بعده لان القدرة على الرقبة بعد الشروع في الصوم لا اثر له (قوله او جاهلاً فيما يظهر الخ) كذا شرح م

متتابعين ما باصله أنه لو ابتدأها عالماً طرماً يقطعه كيوم النحر أى أو جاهلاً فيما يظهر لم يعتد بما أتى (قوله) به ولكن يقع له نفلاً أى في صورة الجهل التى ذكرتها لا العلم الذى ذكره لان نيته لصوم الكفارة مع علمه بطرماً ما يبطله تلاعب فهو كالأحرام بالظهر قبل وقتها مع العلم بذلك فان قلت ظاهر كلامهم صحة نيته بل وجوبها في رمضان وان علم بخبر معصوم

(قوله موته) أى أو طرو نحو الحيض أه ع ش (قوله وهذا) أى الظاهر المذكور (قوله كأن عقاد صلاة الخ) أى على ما يحته الشارح خلاف ما يحته السبكي من عدم الانعقاد كما تقدم ذلك فى محله أه سم (قوله يؤيد الخ) خبر وهذا (قوله يؤيد ما أطلقوه) أى قولهم ولكن يقع له نقلا المقيد لصحة نية الصوم مع العلم بطرو ما يقطع التابع المعلوم منه بالاولى صحتها مع الجهل بذلك وبه يندفع اعتراض سم بمافيه قوله ما أطلقوه انظره مع قوله السابق العلم الذى ذكره وقوله قبله ما باصه الخ أه (قوله جازمة) خبر فالية (قوله كالانقضاء المذكور) فيه نظر واضح اذ لا نسلم الجزم بالنية مع العلم به ولهذا بحث السبكي تقييد الانعقاد بما اذا ظن بقاء المدة الى فراغها وان نظره الشارح بمافيه نظر كما مر فى محله أه سم (قوله نعم ان قيل بوجوب التثبيت الخ) اعتمده ع ش كما مر انفا وسم والرشىدى كما ياتى مع منع التاييد ببيان الفرق (قوله ايد ذلك بلا شك) قد يفرق بين رمضان والكفارة بان كل يوم من رمضان لا يتوقف صحته صومه على صحة صوم غيره بخلاف الكفارة ولا يقال ان صوم بعض اليوم فى رمضان يتوقف على باقيه كما يتوقف كل يوم على غيره فى الكفارة كما صرح به المحلى هنا انها انما كلفت ببعض اليوم فلا يقال انه يتوقف على باقيه أه سم عبارة الرشىدى قوله لان الموت ليس رافعا للخ انظر هل مثله ما لو اخبره معصوم بموته فى اثناء الشهرين والاقرب الفرق لان المقصود فى يوم رمضان اشغاله بالصوم احترام الوقت واما هنا فلا فائدة لصومه لتيقنه عدم حصول التكفير بذلك فالظاهر انه يعدل الى الاطعام فليراجع أه (قوله لتمامه) أى الشهر الثانى (قول المتن يزول التابع بفوات يوم) وهل يبطل ماضى او ينقلب نقلا فيه قوله لان رجح فى الانوار وأولها وابن المقرئ ثانيهما وينبغى حل الاول على الافساد بلا عذر والثانى على الافساد بعذر مغنى وأسنى (قوله بفوات يوم من الشهرين) ولو مات المكفر بالصوم وبقي عليه منه شئ هل يبنى وارثه عليه او يستأنف والظاهر الثانى لان تنفاه التابع وعليه فيخرج من تركته جميع الكفارة لبطان ماضى وعجزه عن الصوم بموته ولا يجوز لو ارثه البناء على ماضى أه ع ش اقول ويأتى عن النهاية وشرح الارشاد ما قد يؤيد الاول (قوله كان نسي) الى قوله لكن يشكل فى المعنى الا قوله او باذن قريبه او بوصيته الى قوله ويؤخذ فى النهاية (قوله كان نسي النية) ولو شك فى نية صوم يوم بعد الفراغ من صوم هذا اليوم لم يضر اذ لا أثر للشك بعد الفراغ من الصوم ويفارق نظيره فى الصلاة بانها اضيق من الصوم مغنى وروض مع شرحه (قوله يمكن معه الصوم) بمعنى يصح معه الصوم بقرينة ما يأتى حتى لا يرد المرض أه رشىدى (قوله فى كفارة القتل الخ) عبارة المعنى (تنبيه) النفاس كالحيض لا يقطع التابع على الصحيح وطرو الحيض والنفاس انما يتصور فى كفارة قتل لاظهار اذ لا تجب على النساء من ثم اعترض على المصنف ذكره الحيض هنا وكلامه فى كفارة الظهار وأجيب عنه بأن كلامه فى مطلق الكفارة وأيضافه تتصور فى المرأة بان تصوم عن قريبها الميت العاجز فى كفارة الظهار بناء على القدم المختار أه (قوله اذ كلامه يفيد الخ) ظاهره انه يجب عليها التابع اذا صام عن غير ما ونقله سم فى شرح الغاية عن بعضهم لكنه مخالف لما قدمه الشارح فى الصيام فى شرح ولو صام اجنبى باذن الولى صح بمافيه وسواء فى جواز فعل الصوم اكان قد وجب فيه التابع ام لا لان التابع انما وجب فى حق الميت لمعنى لا يوجد فى حق القريب ولانه التزم صفقة زائدة على اصل الصوم فسقطت بموته انتهى وفى سم عن شرح الارشاد مثله وعليه فيمكن ان المراد من قوله ويتصور الخ مجرد تاتى

موته اثناء يوم وهذا كأن عقاد صلاة من علم انقضاء مدة الخف فيها يؤيد ما أطلقوه هنا قلت لا يؤيده لان الموت ليس رافعا للتكليف قبله فالية مع العلم به جازمة كالانقضاء المذكور بخلاف تخلل يوم النحر مثلا هنا نعم ان قيل بوجوب التثبيت مع علمها بخبره بطرو ونحو حيض اثناء اليوم أيد ذلك بلا شك (فان بدأ فى اثناء شهر حسب الشهر بعده بالهلال) لتمامه (وآتم الاول من الثالث ثلاثين) لتدبر اعتبار الهلال فيه بتلفقه من شهرين (ويزول التابع بفوات يوم) من الشهرين ولو آخرهما (بلا عذر) كأن نسي النية لنسبته لنوع تقصير (وكذا) بعذر يمكن معه الصوم كسفر مبيح للفطر وخوف حامل أو مرضع (ومرض فى الجديد) لا مكان الصوم مع ذلك فى الجملة فهو كفطر من أجده الصوم (لا) بفوات يوم فاكثر فى كفارة القتل اذ كلامه يفيد أن غير كفارة الظهار مثلها

(قوله كأن عقاد صلاة من علم انقضاء مدة الخف) الانعقاد هنا هو ما يحته الشارح خلاف ما يحته السبكي من عدم الانعقاد كما تقدم ذلك فى محله (قوله ما أطلقوه) انظره مع قوله السابق لا العلم الذى ذكره وقوله قبله ما باصه (قوله كالانقضاء المذكور) فيه نظر واضح اذ لا نسلم الجزم بالنية مع العلم به ولهذا بحث السبكي تقييد الانعقاد اذا انقضت مدة الخف فيها بما اذا ظن بقاء المدة الى فراغها والالم تعتقد وان نظره الشارح بمافيه نظر كما يعلم بتامله مع ما كتبناه عليه فى محله فراجع (قوله نعم ان قيل بوجوب التثبيت مع علمها بخبره بطرو ونحو حيض الخ) ذكر الجلال المحلى فى شرح جمع الجوامع قيل

فيما ذكر ويتصور أيضا في كفارة الظهار بان تصوم امرأة عن مظاهر ميت قريب لها أو باذن قريبه أو بوصيته (بحيض) عن لم تعتدانة طاعة شهرين لانه لا يخلو منه شهر غالباً وتكليفها (٣٠٠) الصبر لسن الياس خطر أما اذا اعتادت ذلك فشرعت في وقت يتخلله الحيض فانه لا

صومها عن الظهار وان لم يكن بصفة التتابع اه ع ش أقول وقوله وعليه فيمكن الخ لا يخفى بعده اعدم ملاقة الجواب حينئذ للاعتراض الوارد على المتن (قوله فيما ذكر) اي في زوال التتابع بفوات يوم بما ذكر (قوله ويتصور) اي طروا الحيض ايضاً اي مثل تصوره في كفارة القتل (قوله لكن يشكك عليه) اي على قوله اما اذا اعتادت الخ (قوله الحاقهم النفاس) اي مع اعتياد انقطاعه شهرين فاكثر بل مع لزوم انقطاعه ما ذكر اي شهرين فاكثر فليتامل وقوله بالحيض اي في ان لا ينقطع اي فكيف اغتفر مع اعتياد انقطاعه ما ذكر ولم يغتفر الحيض عند اعتياد انقطاعه ما ذكر رسم على حج اه ع ش عبارة السيد عمر ابدان ذكر كلام سم المذكور وقوله بل مع لزوم الخ محل تامل اذ للنفاس الدم الخارج بعد فراغ الرحم ولو من نحو علقة لانه مقصور على المولود الكامل وهو من يولد لسته اشهر فاكثر فليتامل اه وقد يجب بان المراد اللزوم العرفي لا المنطقي فلا ينافيه التخلف نادراً (قوله الا ان يفرق الخ) يتامل فيه اه (قوله بان العادة الخ) وقد يفرق ايضاً بان النفاس لا يلزم منه قطع التتابع وان شرعت بعد تمام الحمل لاحتمال ولا دتها ليلاً ونفاسها لحظة فيها اه رشيدى (قوله نعم ان تقطع الخ) كذا في المغنى (قوله من العلة) اي من قوله اذ لا اختيار الخ (قوله ليلاً) ظرف شرب (قوله ومثله الاغماء الخ) عبارة النهاية والمغنى والاغماء المستغرق كالجنون ولو صام رمضان بنية الكفارة او بنية بطل صومه وياثم بقطع صوم الشهرين ليستأنف اذها كصوم يوم ولو وطئ المظاهر منها ليلاً اي قبل تمام الشهرين حتى اي بتقديم الوطء على تمام التكفير ولم يستأنف اذ قال ع ش ولو امرهم الامام بالصوم للاستقاء فصادف ذلك صوماً عن كفارة متتابعة فينبغي ان يصوم عن الكفارة ويحصل به المقصود من شغل الايام بالصوم المأمور به وان قلنا يجب بامر الامام اه وظاهر قوله فينبغي الخ ان يتنهما يضرو فيه وقفة فايراجع (قوله المبطل للصوم) وهو المستغرق سم على حج اي لجميع النهار اذ غيره بان افاق في النهار ولو لحظة لا يبطل الصوم كما مر اه رشيدى (قوله عطف عام على خاص) فان المرض عرضي والهرم مرض طبيعي يتامل اه سيد عمر لعل وجه التامل ان مقتضى تعليل المغنى انه من عطف المغاير الا ان يريد به ان المرض نوعان عرضي وطبيعي وهو الهرم (قوله وانما يتجه الخ) فيه ان شرط عطف العام على الخاص ان يكون بالواو فلا بد ان يراد بالمرض ما عدا الهرم وان سمي مرضاً اهمم (قوله وقال الاقلون الى الكتاب) في النهاية (قوله وصححه في الروضة) اعتمده الروض والمنهج والنهاية عبارة المغنى وصحح هذا في زيادة الروضة ولو اقتصر المصنف على هذا لفهم من الاول اه (قوله في ظنه الخ) اي فان اخلف الظن اوزال المرض الذي لا يرجى برؤه لم يجزه الاطعام ع ش اه بحيرى وفيه وقفة ثم رايت في الاسنى مانصه فلم انه يكتفى بالدفع وان زال المرض بعده به صرح الاصل اه و قول الشارح كالنهاية والمغنى

يجزى لكن يشكك عليه الحاقهم النفاس بالحيض الا ان يفرق بان العادة في بحىء الحيض اضبط منها في بحىء النفاس (وكذا جنون) فأت به يوم فاكثر لا يضرب في التتابع (على المذهب) اذ لا اختيار له فيه نعم ان تقطع جاء فيه تفصيل الحيض ويؤخذ من العلة انه لو اختاره بشرب دواء يجن ليلاً انقطع وهو مقبى وهل استتجبال الحيض بدواء كذلك او يفرق كل محتمل والفرق اقرب لان الحيض يعهد كثير تقدمه وتاخره عن وقته فلم تمكن نسبة بحىء لا اختيارها كافي الجنون الذي لا يترتب عرفاً في مثل ذلك الاعلى فعلها ومثله الاغماء المبطل للصوم وقيل كالمرض وانتصر له الاذرعى واطال (فان يجزى عن الصوم) او تتابعه (هرم او مرض) عطف عام على خاص على ما قبل وانما يتجه بناء على تسمية الهرم مرضاً وهو ما صرح به الاطباء ومقتضى كلام الفقهاء واهل العرف ان الهرم قد لا يسمى مرضاً (قال الاكثر ان لا يرجى زواله) وقال الاقلون كالامام ومن تبعه وصححه في الروضة يعتمر بدواءه في ظنه مدة شهرين بالعادة

الغالبية في مثله أو بقول الاطباء ويظهر الاكتفاء بقول عدل منهم (أو لحقه بالصوم) أو تتابعه  
(مشقة شديدة) أى لا تحتمل عادة وإن لم تنجح التيمم فيما يظهر ويؤيده تميمهم لها بالشبق نعم غلبة الجوع ليست عذراً

ابتداء لفقده حينئذ يلزمه الشروع في الصوم فاذ عجز عنه انظر وانتقل الاطعام بخلاف الشبق لوجوده عند الشروع لادء وشدة الغلبة وإنما لم يكن عذرا في صوم رمضان لانه لا بد له (او خاف زيادة مرض كفر) في غير القتل لما يأتي (باطعام) اي تمليك و آخر الاول لانه لفظ القرآن فحسب إذ لا يجوز حقيقة اطعامهم وقياس الزكاة الا اكتفاء بالدفع وإن لم يوجد لفظ تمليك واقتضاء الروضة اشتراطه استبعده الاذرى على انها لا تقتضى ذلك لانها مفروضة في صورة خاصة كما يعرف بتامها (ستين مسكينا) (٢٠١) الآية لا اقل حتى لو دفع لواحد ستين مدا

في ستين يوما لم يجوز بخلاف ما لو جمع الستين ووضع الطعام بين ايديهم وقال ملكيتكم هذا وإن لم يقل بالسوية فقبولوه ولحم في هذه القسمة بالتفاوت بخلاف ما لو قال خذوه ونوى الكفارة فانه إنما يجوز ان اخذوه بالسوية والالم يجوز إلا ان اخذهم الا دونه ويفرق بين هذه وتلك بان المملك ثم القبول الواقع به التساوى قبل الاخذ وهنا لا تملك إلا الاخذ فاشتراط التساوى فيه (او فقيرا) لانه اسوا حالا او البعض فقراء والبعض مساكين ولا اثر لقدرته على صوم او عتق بعد الاطعام ولولمدا كالوشرع في صوم يوم من الشهرين فقدر على العتق (لا كافرا) ولا من تلزمه مؤنته ولا مكفيا بنفقة غيره ولا قنوا ولو للغير إلا باذنه وهو مستحق لان الدفع له حقيقة (ولا هاشيا ومطليا) ونحوهم كالزكاة بجامع التطهير (ستين مدا) لكل واحد مد لانه صح في رواية وصح في اخرى ستون صاعا وهي

الآتي ولا اثر لقدرته على صوم الخ (قوله ابتداء) أي حين الشروع في الصوم (قوله لفقده) أي عذر غلبة الجوع (قوله بخلاف الشبق) الى الماتن في المغنى (قوله شدة الغلبة) اي شهوة الوطء (قوله وإنما لم يكن الخ) اي الشبق (قوله لانه لا بد له) ولا يملكه الوطء فيه لئلا بخلافه في كفارة الظهار لاستمرار حرمة الى الفراغ منها مغنى واسنى (قوله اي تمليك) الى قوله ويفرق في المغنى الا قوله على انها الى الماتن (قوله الاول) اي الاطعام (قوله فحسب) اي فقط اه ع ش (قوله اذ لا يجوز حقيقة اطعامهم) اي تغديتهم او تعشيهم اه مغنى (قوله وان لم يوجد الخ) معتمداه ع ش واقتضاء الروضة الخ أي حيث عبر بالتمليك اه مغنى (قوله استبعده الاذرى) اي قال وهو بعد اي لا يشترط لفظ وهو الظاهر كدفع الزكاة اه مغنى (قوله ويفرق بين هذه) اي صورة ان يقول خذوه وقوله تملك اي صورة ان يقول ملكيتكم هذا فقبولوه (قوله او البعض فقراء الخ) ظاهره العطف على مسكينا وفيه ما لا يخفى عبارة المغنى ويكفي البعض مساكين والبعض فقراء اه وهى ظاهرة (قوله ولا اثر لقدرته) الى الكتاب في المغنى الا قوله لانه صح الى الماتن وقوله لكن المعتمد الى فان عجز (قوله ولا اثر لقدرته الخ) عبارة الروض مع شرحه فرع لو شرع المعسر في الصوم فاي سر او عاجز عن الصوم في الاطعام فقد رعى الصوم لم يلزمه الانتقال الى الاعتاق في الاول والى الصوم في الثانى اه (قوله ولو اد) تضيقه انه لا اثر للقدرة على الصوم وان عجز عن بقية الامداد اه ع ش (قوله من تلزمه مؤنته) كزوجته وبهضه (قوله بنفقة غيره) كالزوج والبعض (قوله ولا قنا) ولو مكاتباه اه مغنى (قوله الا باذنه) اي الغير وقوله وهو اي الغير اه ع ش (قوله ستين مدا لكل واحد مد) وإن صرف ستين مدا الى مائة وعشرين بالسوية احتسب له ثلاثين مدا فيصرف ثلاثين أخرى الى الستين منهم ويسترد من الباقي ان كان ذكر لهم انها كفارة وان صرف ستين الى ثلاثين بحيث لا ينعكس كل منهم عن مدله صرف ثلاثين مدا الى ثلاثين غيرهم ويسترد كما سبق ولو صرف لمسكين واحد مد من كفارتين جاز وان اعطى رجلا مدا وشرا منه مثلا ودفعه لآخر وهكذا الى ستين اجزا او كرهه ولو دفع اطعام الى الامام فتلف في يده قبل التفرقة فلم يجوز بخلاف الزكاة مغنى وروض مع شرحه (قوله لتعذر النسخ) قد يقال ما وجه تعذره اه سيد عمر عبارة الرشيدى قوله لتعذر النسخ الخ يعنى لا يمكن الجمع لانه حيث يمكن الجمع لا يصار الى النسخ فتأمل اه وفيه تأمل ولعل وجه تعذر النسخ عدم العلم بالمتاخر منها (قوله على ما وقع للمصنف الخ) اقره المغنى (قوله لكن المعتمد لافرق) فيجوز هنا ايضا نهاية اي حيث يحصل منه ستون مدا من الاطع كافي زكاة الفطر اه ع ش (قوله فان عجز الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه اذ عجز من تلزمه الكفارة عن جميع الخصال بقيت الكفارة في ذمته الى ان يقدر على شئ منها فلا يباطا المظاهر حتى يكفر ولا يجوز كفاة مائة من خصلتين كان يعتق نصف رقبة ويصوم شهر او يصوم شهر او يطعم ثلاثين فان وجد بعض الرقبة صام لانه عادم لها فان عجز عن الصوم يطعم بخلاف ما اذا وجد بعض الطعام فانه يخرج به ولو

ان يراد بالمرض ما عدا الهرم وان يسمى مرضا (قوله واقتضاء الروضة الخ) كذا شرح مر (قوله وان اخذوه بالسوية) انظر لو اخذوه جملة هل يملكون لهذا الاخذ حتى لا يضر قسمتهم بعد ذلك بالتفاوت (قوله ولولمدا) انظر بعض المد (قوله لكن المعتمد لافرق) فيجوز هنا ايضا شرح مر والله اعلم

(٢٦ - شروانى وابن قاسم - ثامن) محمولة على بيان الجواز الصادق بالنسبة لتعذر النسخ فتعين الجمع بما ذكر وانما يجوز الاخراج هنا (نما) اي من طعام (يكون فطرة) بان يكون من غالب قوت محل المكفر في غالب السنة كالاقط ولولمدا لا يجوز نحو دقيق مما رثم نعم اللبن يجوز ثم لا هنا على ما وقع للمصنف في تصحيح التنبيه لكن المعتمد لافرق ويظهر ان المراد بالمكفر هنا المخاطب بالكفارة لا ماذونه او وليه لوافق ما رثم ان العبرة ببلد المؤدى عنه لا المؤدى فان عجز عن الجميع استقرت في ذمته فاذا قدر على خصلة فعلمها كما يعلم بمقدمه في الصوم ولا اثر للقدرة على بعض عتق او صوم بخلاف بعض الطعام ولو بعض مداد لا بد له فيخرجه ثم الباقي اذا ايسر

بعض مدلانه لا بدله والميسور لا يسقط بالمعسور ويبقى الباقي في ذمته وإذا اجتمع عليه كفارتان ولم يقدر الا على رقبة اعتقها عن إحداهما وصام عن الاخرى إن قدروا الا اطلعهم اه

### ( كتاب اللعان )

( قوله هولغة ) إلى قوله ثم رايت في النهاية ( قوله الابعاد ) بالجر بدلا من لعن او بالرفع خبر مبتدا محذوف اي وهو اي اللعن الابعاد وعبارة شرح الروض واللعان لغة مصدر لعن وقد يستعمل جمعا للعن وهو الطرد والابعاد امر شدي أقول هذا لما يتعين لو ثبت ضبط الشارح لفظ مصدر بضمه وعطف ما بعده بأو ولا فيجوز رفع الابعاد على انه خبر هو فيكون جمع لعن معطوفا بالواو على مصدر المنصوب على الحالية كظائره السابقة وقوله وعبارة شرح الروض الخ اي وشرح المنهج وقال البجيرمي قوله مصدر لعن اي مدلوله وهو التكلم بكلمات اللعان لأن المصدر اسم للفظ وليس معنى لغويا اه ( قوله وشرعا ) إلى قوله ولم يذكره في الترجمة في المعنى الا قوله وجعلت إلى ولم يختر وقوله قبل الاجماع وقوله من حيث هو ( قوله كلمات الخ ) قد يقال المناسب للمصدر ولقوله الآتي فصل اللعان قوله الخ قول كلمات الخ اه سم ( قوله جعلت الخ ) نعت ثان لكلمات ( قوله حجة لمن اضطر الخ ) بمعنى سيادافعا للحد عن المضطر اه ع ش ( قوله لمن اضطر الخ ) اي شأنه الاضطرار إلى تلك الايمان ولا فيساقى ان له ان يلاعن وان كان معه بينة اه حلي ( قوله لقذف الخ ) فيه انه ليس مضطرا للقذف وإنما هو مضطر لدفع الحد عنه واجيب بان كلامه على حذف مضافين أي لدفع موجب القذف وهو الحد وقوله من أي زوجة لطخ أي تلك الزوجة وذكره باعتبار اللفظ وقوله فراهه اي المضطر وفراهه هو الزوجة وقوله والحق الخ من عطف مسبب على سبب وقيل تفسير وفيه نظرا به بجيرمي ( قوله سميت ) اي هذه الكلمات بذلك اي بلفظ اللعان ( قوله لاشتمالها على ابعاد الخ ) عبارة المعنى لقول الرجل عليه لعنة الله إن كان من الكاذبين واطلاقه في جانب المرأة من مجاز التغليب اه ( قوله وابعاد كل عن الآخر ) اذ يحرم النكاح بينهما ابدا اه شرح المنهج ( قوله وصيانة الخ ) عطف مغاير اه ع ش ( قوله ولم يختر الخ ) بينا المفعول يعني اختار الاحباب للترجمة لفظ اللعان دون لفظ الغضب وإن كانا موجودين في الآية ( قوله معه ) اي مع لفظ اللعان باعتبار المادة ( قوله في الآية ) عبارة المعنى والاسنى في اللعان ( قوله لانه الخ ) عبارة الاسنى لان لعانه متقدم على لعانها في الآية والواقع الخ وعبارة المعنى لكون اللعنة متقدمة في الآية الكريمة والواقع اه ( قوله أوائل سورة النور ) وسبب نزولها ما في البخاري ان هلال بن امية قذف زوجته عند النبي صلى الله عليه وسلم بشريك بن سماعة فقال له صلى الله عليه وسلم أو أحدنا على امرأته رجلا ينطلق يلتمس البينة فجعل النبي صلى الله عليه وسلم يكرر ذلك فقال هلال والذي بعثك بالحق نبيا إلى لصديق ولينزلن الله ما يرى اه ظهر من الحد فنزلت الآيات معنى واسنى ( قوله ولكونه الخ ) متعلق بقوله الاتي توقف الحد وخول في المتن ( قوله بما ذكر ) اي في التعريف ( قوله لانه تعالى الخ ) فيه توارد علتين على معلول واحد بدون عطف إلا ان يجعل الاول علة خارجية والثاني علة ذهنية واستغنى المعنى عن هذا التكلف بعطف الثاني على الاول ( قوله من حيث هو ) انظر ما فائدته وقد اسقطه المعنى وشيخ الاسلام ( قوله تعميلا ) يخرج عنه ما لو شهد به ولم يتم النصاب اه رشيدى عبارة الحلبي يرد على تعريف القذف ما لو شهد على الزنا دون اربع فأنهم لم يريدوا التعبير خصوصا إذا كانوا طامعين في شهادة الرابع فاعرض مع انهم قذفة اه ( قوله ولم يذكره ) اي القذف ( قوله لانه وسيلة ) اي بالنسبة لللعان المقصود بالباب اه سم ( قول المتن ) وصريحه الزنا والفاظ القذف ثلاثة صريح وكناية وتعريض وبدا بالاول فقال وصريحه الخ اه معنى ( قوله في معرض

### ( كتاب اللعان )

هولغة مصدر أو جمع لعن الابعاد وشرعا كلمات تأتي جعلت حجة لمن اضطر للقذف من لطخ فراهه وألحق العار به أو لنفي ولد عنه سميت بذلك لاشتمالها على ابعاد الكاذب منها عن الرحمة وابعاد كل عن الآخر وجعلت في جانب المدعى مع انها أيمان على الاصح رخصة لعسر البينة بزناها وصيانة للانساب عن الاختلاط ولم يختر لفظ الغضب المذكور معه في الآية لانه المقدم فيها كالواقع ولانه قد ينفرد لعانه عن لعانها ولا عكس واصله قبل الاجماع أوائل سورة النور مع الاحاديث الصحيحة فيه ولكونه حجة ضرورية لدفع الحد أو لنفي الولد كما علم بما مر توقف على أنه ( يسبقه قذف ) بمعجمة أو نفي ولد لانه تعالى ذكره بعد القذف وهذا اعنى القذف من حيث هو لغة الرمي وشرعا الرمي بالزنا تعبير أو لم يذكره في الترجمة لانه وسيلة لا مقصود كما تقرر ثم رأيت الزركشي اجاب بنحو ذلك ( وصريحه الزنا كقوله ) في معرض

### ( كتاب اللعان )

( قوله وشرعا كلمات الخ ) قد يقال المناسب للمصدر قول كلمات الخ وهو المناسب لقوله الآتي فصل اللعان قوله الخ ( قوله ولم يختر ) اي في الترجمة ( قوله لانه وسيلة ) اي بالنسبة لللعان المقصود بالباب ( قوله



التعير (لرجل أو امرأة) أو خنى (زنت) بفتح التاء في الكل (أو زنت) بكسر هاء في الكل (أو) قوله لأحدهما (يا زاني أو يا زانية لتكر) وذلك وشهرته واللحن بتد كبير المؤنث وعكسه غير مؤثر فيه بخلاف ما لا يفهم منه تعير (٢٠٣) ولا يقصده به أن قطع بكذبه كقوله ذلك لبنت

سنة أو شهد عليه به نصاب أو جرحه به ليرد شهادته أو قال مشهود عليه خصمي يعلم زنا شاهده أو أخبرني أنه زان فليحلف أنه لا يعلمه فلا يكون قذفا نعم يعزر في الأولى للإيذاء وأذنه في القذف يرفع حده لاثمه نعم أن ظنه مبيحا وعذر بجمله فلا اثم ولا تعزير فيما يظهر (فرع) قال لاثنين زنى أحدا أو ثلاثة قال الزركشي لم يتعرضوا له ويظهر أنه قاذف لواحد ولكل أن يدعى عليه أنه أراد على قياس ما لو قال لأحد هؤلاء الثلاثة على ألف يصح الإقرار ولكل منهم أن يدعى ويفصل الخصومة أهو هو ظاهر نعم لو ادعى اثنان وحلف لهما انحصر الحق للثالث فيحمله من غير يمين على أحد احتمالين قدمته أو اتل الإقرار في مسئلته التي قاس عليها (والرأي بإيلاج حشفة) أو قدرها من فاقدها (في فرج) أو بما ركب من نى ك (مع وصفه) أي الإيلاج والنيك (بتحريم) سواء أقاله لرجل أم غيره كالولت في فرج محرم أو ألج في فرجك أو علوت على رجل فدخل

التعير إلى الفرع في النهاية وكذا في المغنى لا قوله نعم إن ظنه الخ (قوله أو خنى) أي إن أضاف الزنا إلى فرجه فان أضافه إلى أحدهما كان كناية اه معنى وسياق في الشارح مثله (قوله لأحدهما) الانسب بما زاده لأحدهما سيد عمر عبارة الرشدي أي الاحد الدائر الصادق بها إذا قالت له يا زانية وبه إذا قال لها يا زاني وكان ينبغي حيث زاد الخنى أن يقول لأحدهما (قوله) واللحن بتد كبير المؤنث الخ قد يمنع كونه لحنًا وتاويل الرجل بالنسمة والمرأة بالشخص اه عش (قوله أو شهد الخ) عطف على قطع اه سم (قوله أو شهد عليه الخ) أي أن شهادة النصاب على شخص بالزنا ليست قذفا اه سم (قوله أو جرحه به الخ) عبارة النهاية والمغنى أو شهد بجرحه فاستفسره الحاكم فآخبره بزناه كما قاله الشيخ أبو حامد وغيره اه والظاهر أن هذه عين مسألة الشارح المذكورة واستظهر السيد عمر أنها غيرها (قوله أو قال مشهود عليه الخ) عبارة النهاية والمغنى وكذا الوشيد عليه شاهد بحق فقال خصمي الخ (قوله أو أخبرني الخ) عطف على يعلم الخ فالضمير المستتر للخصم وقول السيد عمر قوله أو أخبرني أي المدعى أو الشاهد كما أفاده السنباطي في حاشية المحلى اه مسلم في ذاته لا في حل كلام الشارح إذ سياقه يمنع رجوع الضمير للشاهد (قوله فليحلف أنه لا يعلم) ظاهر اقتضاره عليه أنه يكتفي بدعوى الأخبار بالزنا أيضا فليراجع (قوله فلا يكون قذفا) أي موجبا للحد ولا فلا خفاء أن بعض ما ذكر قذف فتأمل قاله الرشدي لكنه مخالف لصريح صنيع الشارح وأصرح منه في نفي أصل قذفيه ما ذكر قول المغنى وهذه الصور كلها تخرج بقولنا على جهة التعير اه (قوله نعم يعزر في الأولى) إن أراد بالاولى صورة القطع بكذبه ففيه أن الوجه التعزير في صورة شهادة النصاب أيضا فكان ينبغي ذكره أيضا اللهم إلا أن يكون الكلام في الشهود والظاهر أنه أراد اه سم أقول صنيع النهاية والمغنى صريح في إرادة صورة القطع وكالصريح في عدم التعزير عند تمام النصاب ولذا كتب عشم انصه قوله ولو شهد عليه بالزنا مع تمام النصاب لم يكن قذفا أي ولا تعزير ومثله ما لو شهد عليه نصاب أي أو دونه في حق فجرح الشاهد بالزنا ليرد شهادته وطلب القاضي اثبات زناه ليرد شهادته فأقام شاهدين فقط قبل اه (قوله وأذنه في القذف الخ) عبارة النهاية والمغنى أو قال له أقذفني فقفذه إذا ذنه فيه رفع الخ قال عشم قوله أو قال له أقذفني أي ولم تقم قرينة على عدم إرادة الإذن كان أراد التهديد يعني أنه إذا قذفه قابله على فعله اه (قوله لا اثم) أي فيعزر اه عشم (قوله إن ظنه) أي الإذن في القذف مبيحا أي للقذف (قوله أو ثلاثة) أي قال لثلاثة مثلا زنى أحدهم (قوله لم يتعرضوا له) أي لحكم ذلك القول (قوله يصح الإقرار) أي حيث يصح الخ (قوله اثنان) أي من الثلاثة (قوله في مسئلة) أي مسئلة الزركشي المارة انفا (قوله أو قدرها) إلى قولهم ومن ثم صوب في النهاية والمغنى (قوله أو يمارك من نى ك) حقه أن يقدم على فرج (قول المتن بتحريم) أي واختيار وعدم شبهة كما يأتي اه رشدي (قوله مع ذكر التحريم) راجع للمعطوفين معا (قوله لذكر أو خنى) وسأتى المرأة اه سم (قوله أي كل منهما صريح) عبارة المغنى وهذا خبر المبتدأ والمعطوف عليه المقدر باو التقسيمية كما تقرر ولو قال صريح كان أولى لأن العطف باو اه لو صف الأول أي الإيلاج في الفرج (قوله أي لذاته الخ) قد يقتضى اعتبار هذه الملاحظة أي فلا يكون قذفا في حالة الإطلاق لكن سياقه الاتي انفا قد يقتضى خلافه وقدير جرح الثاني بأن المتبادر الحرام لذاته اه سيد عمر قوله وقد يرجع الخ يصرح به قول المغنى فان قيل الوطء في القبل قد يكون محرما وليس بزنا كوطء حائض ومحرمة بنسب أو رضاع فالوجه أن يضيف إلى وصفه بالتحريم ما يقتضى الزنا اجيب بأن المتبادر عند الإطلاق الحرام

أو شهد عليه به نصاب) إذا الشهادة عليه بالزنا ليست قذفا وشهد عطف على قطع (قوله نعم يعزر في الأولى) إن أراد بالاولى صورة القطع بكذبه ففيه أن الوجه التعزير في صورة شهادة النصاب أيضا فكان ينبغي ذكره أيضا اللهم إلا أن يكون الكلام في الشهود والظاهر أنه المراد (قوله لذكر أو خنى) وسأتى المرأة (قوله

ذكره في فرجك مع ذكر التحريم (أو) الرمي بإيلاجها في (دبر) لذكر أو خنى وإن لم يذكر تحريما (صريحان) أي كل منهما صريح لأن ذلك لا يقبل تأويلا واحتيج لو صف الأول بالتحريم أي لذاته

يحل بحال ومن ثم صوب  
ان الرفعة وغيره انه لا بد  
أن ينضم للوصف بالتحريم  
ما يقتضي الزنا ويوافقه  
تقييد البغوى وغيره لطت  
أولا ط بك فلان بالاختيار  
قل ويأتى مثله في صورة  
الرمى بالزنا ولا يغنى عنه  
قيد التحريم لان الاكراه  
لا يبيح الزنا وقد يقال لا  
حاجة اليه فانه وان لم يحل  
لا يوصف بالتحريم كوطء  
الشبهة اه وفيه نظر والذي  
يتجه ان نحو الزنا والواط  
لا يحتاج للوصف بتحريم  
ولا اختيار ولا عدم شبهة  
لان موضوعه يفهم ذلك  
ويؤيده ما يأتى في زينة  
بك وفي يالوطى بخلاف  
نحو النيك وايلاج الحشفة  
في الفرج لا بد فيه من الثلاثة  
أما الرمى بايلاجها في دبر  
امرأة خلية فهي كالذكر أو  
مزوجة فينبغى اشتراط  
وصفه بنحو اللياطة لتخرج  
وطء الزوج فيه فان الظاهر  
أن الرمى به غير قذف بل  
فيه التعزير لانه لا يسمى  
زنا ولا لياطة كما هو واضح  
وعلى هذا التفصيل يحمل  
اطلاق من قال لافرق  
في قوله او دبر بين ان يخاطب  
به رجلا أو امرأة كاولجت  
في دبر أو أوج في دبرك اه  
ويقبل على الاوجه قوله  
يمينه اردت بايلاجه في

لذاته فهو صريح فان ادعى شيئا ما ذكر واحتمله الحال قبل منه كما في الطلاق في دعوى ارادة حل الوثاق اه  
وقوله بان المتبادر الخ اى وبقول الشارح كالتحريم فيصدق في إرادته الخ اى تحريم نحو الحائض حيث لم يقل  
لا في عدم ارادة التحريم لذاته (قوله احترازا) علة لذاته وقوله لان ايلاج الحشفة الخ علة لاحتياج الخ اسم  
(قوله بخلافها) اى ايلاج الحشفة وانث ضميره لا كتسابه التانيث من المضاف اليه اه ع (قوله ومن  
ثم الخ) لعل المراد من اجل ان الاول قابل للتاويل ومحتاج للتقييد (قوله للوصف) اى وصف الايلاج في  
الفرج (قوله ويوافقه) اى ما صوب به ان الرفعة (قوله بالاختيار) متعلق بالتقييد (قوله ويأتى مثله) اى مثل  
ما فعله البغوى من تقييد اللواط بالاختيار (قوله ولا يغنى عنه) اى عن قيد الاختيار (قوله لاحاجة  
اليه) اى قيد الاختيار لاخراج الوطء بالا كراهه فانه اى الوطء بالا كراهه لا يوصف بالتحريم اى فيخرج  
بقيد التحريم وقوله كوطء الشبهة اى كالا يوصف وطء الشبهة بالتحريم فيخرج بقيد التحريم (قوله وفيه)  
اى فيما قيل نظراى من حيث اقتضاؤه احتياج الرمى بالزنا والواط للوصف بالتحريم (قوله والذي يتجه)  
الى قوله وبالوطء في النهاية (قوله والواط) اى ولو في حق المرأة كما يأتى (قوله لان موضوعه) اى نحو الزنا  
الخ وقوله يفهم ذلك اى الوصف بالتحريم والاختيار وعدم الشبهة (قوله وفي يالوطى) يأتى ما فيه  
(قوله من الثلاثة) اى من التقييد بكل من التحريم والاختيار وعدم الشبهة (قوله اما الرمى الخ) محترز قوله  
لذكر او خشي عقب قول المصنف دبراه رشيدى (قوله بايلاجها) اى الحشفة (قوله امرأة خلية) اى لم تزوج  
اصلا وقوله او مزوجة اى في الجملة ولم تكن مزوجة حالا ويظهر اخذ ما مر انه لا بد من وصفه بالاختيار  
ولا حاجة الى وصفه بالتحريم لانه لا يكون إلا محر ما وفى الوصف بعدم الشبهة تأمل اه سيد عمر (اقول)  
والاقرب ان الوصف بنحو اللياطة يغنى عنه (قوله فهمى) اى المرأة الخلية يعنى رميها بالايلاج في دبرها  
كالذكر اى في الصراحة (قوله فينبغى اشتراط وصفه الخ) اى فلو اطلق فلا يكون صريحا كناية (قوله وصفه)  
اى الايلاج (قوله به) اى بوطء زوجته في دبرها (قوله لانه الخ) تعليل لما قبل بل (قوله وعلى هذا التفصيل)  
هو قوله اما الرمى بايلاجها في دبر امرأة الخ (قوله في قوله) اى القاذف (قوله كاولجت في دبر الخ) نشر مرتب  
(قوله ويقبل) اى فيما اذمرى الرجل بايلاجه في الدبر وسكت عن جنس ذى الدبر (قوله مما قررته) اى  
من التفصيل بين دبر الذكر والخشى ودبر الخلية او المزوجة (قوله ويالوطى صريح) خالفه النهاية والمغنى  
فقالا وان يالوطى كناية لاحتمال ارادة كونه على دين قوم لوط بخلاف كناية لا تطافه صريح ويا بغاء كناية  
كما قاله ابن القطان وكذا بائحت خلافا لابن عبد السلام ويا قجة صريح كما فقي به اه وزاد الاول ومثله اى  
يا قجة يا عاهر كما فقي به الوالد رحمه الله تعالى ويا علق كناية لكنه يعزى ان لم ير بالقذف وليس التعريض قذفا  
وبانه لو قالت فلان راودى عن نفسى او نزل الى بيتى وكذبها عزرت لا يذاتها بذلك اه قال ع ش قوله ومثله  
يا عاهر اى اللاتى شيخنا الزى ادى وفي المصباح عهر عهر امن باب تعب فجر فهو عاهر وعهر عهور امن باب قعد  
لغة فجر العبد فجور امن باب قعد فسق وزنى اه وعليه فالعاهر مشترك بين الذكر والانثى ويميز بينهما بالهاء  
للانثى وعدمها للرجل فحقه ان يكون صريحا فيهما او كناية فيهما بان يراده الفاجر لا بقتيد الزنا مع ان  
تخصيص شيخنا الزى ادى له بالانثى يقتضى انه ليس صريحا في حق الرجل وقوله ويا علق مثله ما بون وطنجير  
وسوسم رومثله تحتانى وقوله وليس التعريض بالصاد المهمة قذفاى لا صريحا ولا كناية وينبغى ان  
فيه التعزير للايذاء وقوله عزرت ظاهره لو فى مقام خصومة كان ادعت عليه بنحو ذلك التطلب من القاضى  
ان يعززه وهو بعيد جدا اه كلام ع ش اقول لا بعد اذا عجزت عن اثبات ردعا عن نحو القذف بصورة

احترازا) علة لذاته وقوله لان ايلاج الحشفة الخ علة لاحتياج (قوله بخلاف نحو النيك وايلاج الخ) كذا  
شرح مروى في العباب وكالنيك تعيب الحشفة او ايلاجها في الفرج ان وصفها بالحرام المطلق وانتفاء الشبهة  
اه (قوله ويالوطى صريح) اى كما قال في الروضة انه ينبغى ان يقطع بذلك مع قوله ان المعروف في المذهب انه

وذكر ابن القطن في بغاء وقبة انهما كنيان ومقتضى كلام الروضة آخر الطلاق ان الثاني صريح وبه ائق ابن عبد السلام للعرف ايضا (وزنات) بالهمزة وكذا بالف بلا همز على احد وجهين (في الجبل) او في بيت وله درج (٢٠٥) (كناية) لانه معنى الصعود فيه فان لم يكن

له درج فصريح (وكذا زنات) بالهمزة (فقط) اي من غير ذكر جبل ولا غيره كناية (في الاصح) لان ظاهره الصعود (وزنيت) بالياء (في الجبل) صريح (في الاصح) لظهوره فيه وذكر الجبل لبيان محله فلا يصرفه عن ظاهره وانا به الياء عن الهمزة خلاف الاصل وبازانية في الجبل في الروضة عن النص انه كناية وعليه يفرق بان النداء يستعمل كذلك كثيرا في الصعود بخلاف زنت فيه بالياء (وقوله) للرجل (يا فاجر يا فاسق) يا خبيث (ولها) اي المرأة (يا خبيثة) يا فاجرة يا فاسقة (وانت تحبين الخلوة ولقرشي) او عربي (يانبطي) وعكسه والانباط قوم ينزلون البطائح بين العراقيين سموا بذلك لاستباطهم اي اخر اجهم الماء من الارض (ولزوجته لم أجذك عذراء) بالمعجمة اي بكر او لاجنية لم يجذك زوجك ولم أجذك عذراء ولم يتقدم لواحدة منهما اقتضاض مباح ولا احدهما وجدت معك رجلا وقوله لمن قذف زوجته صدقت على الاوجه (كناية) لاحتمالها القذف وغيره وهو في الثالثة لام المخاطب

الدعوى وقوله في بغاء قياس يا بغاء ان يا بغى للمرأة كناية ايضا فليراجع اه سيد عمر (قوله ان الثاني) اي يا فجة صريح اي لامرأة لو ادعى ارادة انها تفعل فعل القحاب من كشف الوجه ونحو الاختلاط بالرجال فلا قرب قبوله لوقوع مثل ذلك كثير او عليه فهو صريح يقبل الصرف وفي سم على المنهج عن م ر ان ما يقال بين الجهلة من قولهم بلاع الزب ينبغي ان لا يكون صريحا في الرمي بالزنا لاحتمال البلع من الفم اه ع ش (قوله بالهمز) الى قول المتن وقوله يا ابن الحلال في النهاية لا قوله وقوله لمن قذف الى المتن وكذا في المعنى لا قوله وعكسه وقوله ولم يرد الى قوله ولا يجوز (قول المتن في الجبل) اي والسلم أو نحوه اه معنى (قوله او في بيت له) اي على اصح الوجهين نهاية ومعنى عبارة السيد عمر قوله او في بيت الخ الانسب تاخيرها الى المسئلة الآتية لا يهاهم هذا الصنيع القطع اه (قول المتن وزنيت في الجبل صريح الخ) كما لو قال في الدار اه معنى (قوله لظهوره فيه) اي في الزنا (قوله فلا يصرفه عن ظاهره) فلو قال اردت الصعود صدق يمينه لاحتمال ارادته معنى واسنى (قوله ولما نابة الياء الخ) رد لدليل المقابل (قوله وعليه) اي على ما في الروضة (قوله يستعمل ذلك الخ) كذا في النهاية ولعل العبارة مقلوبة والاصل بان النداء لذلك يستعمل الخ اي لزانية في الجبل عبارة المعنى بانه لما قارن قوله في الجبل الذي هو محل الصعود بالاسم المنادى الذي لم يوضع لانشاء العقود خرج عن الصراحة بخلاف الفعل اه (قوله بخلاف زنت فيه) اي الجبل اه ع ش (قول المتن الخلوة) اي او الظلة اه معنى (قول المتن يانبطي) نسبة للانباط اي اهل الزراعة اه معنى (قوله قوم ينزلون) اي من العجم فقد نسب العربي لغير العربي وقوله البطائح جمع ابطح وهو المكان المنخفض وقوله بين العراقيين اي عراق العرب وعراق العجم اه بحيرى (قوله ولم يتقدم الخ) سيد كر محترزه عبارة المعنى لم يعلم لها تقدم افتضاض مباح فان علم فليس بشيء قطعاه اه (قوله وجدت معك الخ) اي اولاتردين يدلا مس نهاية ومعنى (قوله على الاوجه) وفي العباب (فرع) لو قيل لرجل فلان زان او اهل زنا فقال نعم لم يكن قاذفا وان نوى او هل قذفه فقال نعم فمقر ولو قال شخص من دخل دارى فهو زان لم يكن قذفا لمن دخلها ولو قذف امرأة رجل لا يعرفها فان عرف انه لامرأة فصريح ولما افلا اه سم (قول المتن كناية) اي في القذف وهو راجع للسائل كلها اه معنى (قوله وهو) اي القذف (قوله في الثالثة) هي قول المتن ولقرشي الخ ش اه سم اي ومثلها عكسها (قوله وخلقنا) الواو بمعنى او كما عبر بها شرح المنهج (قوله لها) اي لواحدة من الزوجة والاجنية (قوله لذلك) اي الافتضاض اه ع ش (قوله فليس كناية) اي فلا حد ولا تعزير ومفهوم قوله السابق مباح انه لو كان الافتضاض غير مباح كان كناية ويوجه بانه يصدق بالزنا فحيث نواه به عمل بنية اه ع ش (قوله انه ما اراد الخ) عبارة المعنى والنهاية وصيغة الحلف ان يحلف انه ما اراد قذفه كما صرح به الماوردي قال ولا يحلف انه ما قذفه وهل وجب الحد بمجرد اللفظ مع النية او لا يجب حتى يعترف انه اراد بالكناية القذف ترد فيه الامام والظاهر الاول اه وقوله والظاهر الاول اي وجود الحد بمجرد اللفظ مع النية ولعل المراد بهذا انه يحدث تلفظ بالكناية واعترف بارادة المعنى الذي هو قذف وان لم يعترف بانه قصد بذلك القذف بمعنى التعبير اه رشيدى (قوله ويعزر الخ) اي في الكنايات اه ع ش (قوله ولم يرد الخ) وقيد الماوردي بما اذا خرج لفظه مخرج

كناية م (قوله وذكر ابن القطن الخ) وبابغاء كناية كما قاله ابن القطن وكذا يا خنث خلافا لابن عبد السلام شرح م (قوله وبه ائق ابن عبد السلام) وكذا ائق به شيخنا الشهاب الرملى وكذا ائق بان باعلق كناية لكنه يعزر ان لم يرد القذف وبانها لو قالت فلان راودنى عن نفسى وانزل الى بيتى وكذا عازرت لا يذاتها به بذلك شرح م (او في بيت له درج) هو واحد وجهين وقال شيخنا الشهاب الرملى احصهما صراحتا ايضا شرح م (قوله وجدت معك رجلا) ولا تردى يدلا مس شرح م (قوله وهو في الثالثة) هي قول

اذ نسبة لغير من ينسب اليه ويحتمل أن يربد أنه لا يشبههم خلقا وخلقاً أما اذا تقدم لها ذلك فليس كناية (فان أنكر) متكلم بكناية في هذا الباب (ارادة قذف صدق يمينه) أنه ما أراد قذفه لانه اعرف بمراة ويعزر الايذاء وان لم يرد سباً ولا ذماً

لأن لفظه يوم ولا يجوز له الحلف كاذبا دفعا للحد لكن بحث الأذرعى جواز التورية وإن حلفه الحاكم إذا علم زناه قال بل يقرب أيجابها إذا علم أنه يحد وتبطل عدالته وروايته وما تحمله (٢٠٦) من الشهادات (وقوله) لآخر (يا ابن الحلال وأما أنا فلست بزنا ونحوه) كما ليست

بزانية وأنا لست بلائط ولا ملوط بي (تعريض ليس بقذف وإن نواه) لأن اللفظ إذا لم يشعر بالمنوى لم تؤثر النية فيه وفهم ذلك منه هنا إنما هو بقرائن الأحوال وهى ملغاة لاحتمالها وتعارضها ومن ثم لم يلحقوا التعريض بالخطبة بصريحها وإن توفرت القرائن على ذلك وبه يرد انتصار جمع لقطع العراقيين بأن ذلك كناية وبما تقرر علم الفرق بين الثلاثة هنا وهو أن كل لفظ يقصد به القذف إن لم يحتمل غيره فصريح والإفان فهم منه القذف بوضعه فكناية والإفتريض كذا قاله شيخنا في شرح منبهه وفي جعله قصد القذف به مقسما للثلاثة إيهام اشتراط ذلك في الصريح وإن الكناية يفهم من وضعها القذف دائما وإنها والتعريض يقصد بهما ذلك دائما وليس كذلك في الكل فالأحسن الفرق بأن مالم يحتمل غير ما وضع له من القذف وحده صريح وما احتمل وضعها القذف وغيره كناية وما استعمل في غير موضوع له من القذف بالكلية وإنما يفهم المقصود منه بالقرائن

السبب والذم ولا فلا تعزير وهو ظاهر اه معنى (قوله) لأن لفظه يوم) قد يؤخذ من ذلك التعزير في التعريض فليراجع سم وقد يفرق بأن الكناية من محتملات اللفظ وإن لم يرد به بخلاف التعريض اه سيد عمر (قوله) ولا يجوز له الحلف الخ) عبارة المغنى والاسنى وإذا عرضت عليه اليمين فليس له الحلف كاذبا دفعا للحد وتحوز من إتمام الأيذاء بل يلزمه الاعتراف بالقذف ليحد أو يعنى عنه كالقاتل لغيره خفية لأن الخروج من المظالم واجب اه (قوله) دفعا لحد) اما لو علم أنه يترتب على إقراره عقوبة أو نحوه أزيد على الحد فلا يجب الإقرار بل يجوز الحلف والتورية وإن حلفه الحاكم ولا يبعد وجوب ذلك حيث علم أنه يترتب عليه قتل أو نحوه لمن زنى بها وهى معذورة أو ليس حد زناها القتل ومعلوم أنه حيث ورى لا كفارة وإنه لو حلف بالطلاق حنث مالم يكن الحامل له على الحلف امر الحاكم وورى فيه فلا حنث اه ع (قوله) إذا علم زناه) أى زنا المخاطب اه سم (قوله) بل يقرب أيجابها الخ) أى التورية هو المعتمد اه ع (قوله) وقوله لآخر) أى في خصومة أو غيرها اه معنى (قوله) كما لم يست) إلى قوله كذا قاله شيخنا في النهاية إلى قوله ولا ملوط بي (قوله) وأنا لست بلائط) ولست ابن خباز أو إسكافي وما أحسن اسمك في الجيران اه معنى (قول المتن ليس بقذف) وليس الرمي باتيان البهائم قذفا والنسبة إلى غير الزمان الكبائر وغيرها مما فيه إيذاء كقوله لها زنت بفلائة أو أصابتك فلائقة يقتضى التعزير للإيذاء لا الحد لعدم ثبوتها بمغنى قال ع (قوله) وليس الرمي باتيان البهائم قذفا) ولكن يعز به ولا فرق بين أهازل وغيره اه (قول المتن) وإن نواه) ظاهره أنه لا يعز اه ع (قوله) ويأتى عن سم أنه يعز بالتعريض (قوله) لاحتمالها) أى القرائن لغير المنوى وتعارضها أى بعضها مع بعض (قوله) ومن ثم لم يلحقوا الخ) نظر فيه سم راجعه (قوله) بين الثلاثة) أى الصريح والكناية والتعريض (قوله) كل لفظ) إلى قوله كذا قاله شيخنا في المغنى (قوله) ولا فتعريض) أى وإن فهم منه القذف بغير وصفه فتعريض (قوله) وفى جعله قصد القذف الخ) فيه بحث لأنه لم يجعل المقسم قصد القذف بل اللفظ الذى يقصد به القذف أى من شأنه ذلك وذلك لا يقتضى قصد القذف بالفعل أبدا حيث يسقط قوله وإن الكناية الخ) وإما إيهامه ذلك لو سلم فلا محذور فيه لا ندفاعه بآدى تأمل فليتأمل سم وع (قوله) السيد عمر قوله) وإن الكناية الخ) قد يقال ممنوع إذ ليس في كلامه ما يدل على الدوام وبتمليحه فلا محذور فيه والذى يتخلف في بعض الأحيان الإرادة ولا تلازم بينهما ما هى بين الدلالة والإرادة (قوله) من القذف وحده) بيان لما وضع له وقوله من القذف بالكلية بيان لغير موضوع له (قوله) المقصود لا حاجة إليه (قوله) لرجل أو امرأة) إلى قول المتن والمذهب في النهاية إلى قوله وهو صريح إلى المتن وقوله على ما مال إلى قول واحد وقوله ولم يقل ليس بقذف (قوله) ولم يعد بينهما الخ) وإلا فلا اه اسنى أى لا إقرار ولا قذف (قوله) من حين صغره) أى القاتل (قول المتن) إقرار بزنا) أى فيلزمه حد الزنا اه روض (قوله) ومحل أن قال أردت الخ) كذا فى الاسنى والنهاية قال ع (قوله) ومحل أن قال أردت الزنا الشرعى وينبغى أن مثله الاطلاق اه فليراجع (قوله) فى الإقرار) أى بالزنا اه اسنى (قوله) كون المخاطب

المتن والقرشى ش (قوله) لأن لفظه يوم) قد يؤخذ من ذلك التعزير في التعريض فليراجع (قوله) إذا علم زناه) أى زنا المخاطب (قوله) التعريض بالخطبة) قد يفرق بأن أصل وضع الخطبة كونها جائزة بل مطلوبة وأما امتناعها بشروطه فعارض بخلاف القذف فاصل وضعه الامتناع وأما إباحته بالزوجة بشروطه فعارض وحيث يسقط قوله وبه يرد انتصار الخ (قوله) وفى جعله قصد القذف به مقسما للثلاثة الخ) فيه بحث إذ لم يجعل المقسم قصد القذف لأنه عبر بالمضارع حيث قال فاللفظ الذى يقصد به القذف بالفعل أى من شأنه ذلك أو يقصد به في الجملة وذلك لا يقتضى القذف بالفعل أبدا وحيث يسقط قوله وإن الكناية الخ) إذ حيث

تعريض (وقوله) لرجل أو امرأة زوجة أو أجنبية وقوله لرجل زوج أو أجنبي (زنت بك) ولم يعد بينهما زوجية مستمرة من بفتح حين صغره إلى حين قوله ذلك (إقرار بزنا) على نفسه لا سنده الفعل له ومحل أن قال أردت الزنا الشرعى لأن الأصح اشتراط التفصيل في الإقرار (وقذف) للقول له لقوله بك وخالف فيه الإمام لاحتمال كون المخاطب مكرها أو نائما وقد يجاب بأن المتبادر من لفظه أنه يشاركه في الزنا

وهو ينفي احتمال ذلك ويفرق بينه وبين ما يذهب إليه الراجح في البحث بعد ان قواه وتبعه الزركشي من قولهم ان زينة مع فلان قذف لها دونه بان الباء في بك تقتضي الآلية المشعرة بان مدخولها تأثير مع الفاعل في ايجاد الفعل ككتبت (٣٠٧) بالقلم بخلاف المعية فانها انما تقتضي

بجر المصاحبة وهي لا تشعر بذلك فتأمل ثم رايت الغزالي اجاب عن البحث وتبعه ابن عبد السلام بان اطلاق هذا اللفظ يحصل به الايذاء التام لتبادر الفهم منه الى صدور عه من طواعيته وان احتمل غيره ولذا احدى بلفظ الزنا مع احتماله زنا نحو العين وهو صريح فيما اجبت به وليس فيه تعرض للفرق الذي ذكرته (ولو قال لزوجته يا زانية) او انت زانية (فقلت) في جوابه (زينة بك) وأنت ازني مني فقاذف) لصراحة لفظه فيه (وكانية) لاحتمال قولها الاول لم افعل كالم تفعل وهذا مستعمل عرفا ويحتمل ان تريد اثبات زناها فتكون مقرة به وقاذفة له فيسقط باقرارها حد القذف عنه ويعزر والثاني ما وطني غيرك ووطؤك مباح فان كنت زانية فانت ازني مني لاني ممكنة وانت فاعل ولكون هذا المعنى محتملا منه لم يكن ذلك منها اقرارا بالزنا وان استشكله الملقيني ويحتمل ان تريد اثبات الزنا فتكون قاذفة فقط والمعنى أنت زان وزناك أكثر مما نسبتي اليه وتصدق في ارادة شيء

بفتح الطاء (قوله وهو ينفي احتمال الخ) فيه ان التبادر لا ينفي الاحتمال بل يدل عليه وليته قال فيقدم على ذلك الاحتمال اه سم ولك ان تجيب المراد ينفي اعتباره والعمل به (قوله ويفرق بينه) اي قوله زينة بك وقوله البحث اي بحث الامام اه ع ش (قوله من قولهم الخ) بيان لما (قوله ان زينة) اي ان قوله لامرأة زينة الخ (قوله تقتضي الآلية المشعرة الخ) قد يقال ان اراد ان مدخولها يتصف بالفاعلية كالفاعل فواضح ان الامر ليس كذلك بل هذا الاحتمال في مدخول مع اقرب وان اراد توقف فاعلية الفاعل عليه في الجملة فسلم لانه لا يجدي اه سيد عمر اي لما قاله سم من ان التوقف كذلك صادق مع النوم والا كراهه ولذا اصح زني بنائمة اه (قوله الغزالي اجاب) الى قوله وهو صريح في المعنى لا قوله وتبعه ابن عبد السلام (قوله البحث) اي بحث امامه (قوله هذا اللفظ) اي زينة بك (قول المتن يا زانية) ولو قال يا زانية يا بنت الزانية يجب حدان لها ولا مهاد فان طلبنا الحد بد اجد الام لو جوبه بالا جماع وحد الزوجة مختلف فيه وبمهل للثاني الى البرء اه معنى (قوله في جوابه) الى قوله وان استشكله في المعنى لا قوله ويحتمل الى والثاني (قوله لاحتمال قولها الاول) هو زينة بك اه ع ش (قوله وهذا مستعمل الخ) اي كما يقول الشخص لغيره سرقت فيقول سرقت معك ويريدني السرقة عنه وعن نفسه اه اسنى (قوله اثبات زناها) الانسب لابعده التثنية وعبارة شرح المنهج اثبات الزنا اه وقال البجيرمي اي لها وله قبل نكاحه لها اه (قوله فتكون مقرة به) اعتمده المعنى عبارته (( تنبيه )) قضية كلامه انها ليست مقرة بالزنا لانه لم يتعرض لذلك الا في الصورة الالية قال الملقيني وهو المنصوص في الامم والمختصر واتفق عليه الاصحاب انتهى وهذا ظاهر في قولها الثاني واما الاول فهي مقرة بالزنا كما صرح به بعض المتأخرين وهو ظاهر لان قولها اقرار صريح بالزنا وكانية اسم فاعل من كينت ويجوز كناية من كنوت عن كذا اذا لم تصرح به اه وقوله بعض المتأخرين لعله اراد به البغوى اخذ من كلامه الاتي انفا (قوله والثاني) اي ولا احتمال قولها الثاني وهو انت ازني مني اه ع ش (قوله لكون هذا المعنى الخ) اي ما وطني غيرك (قوله محتملا) بفتح الميم الثاني منه اي القول الثاني لم يكن ذلك اي القول الثاني منها اي الزوجة الخ (قوله اثبات الزنا) اي للزوج (قوله وتصدق الخ) فان نكلت فحلف فله حد القذف اه اسنى (قوله بما ذكر) اي من المعنيين الاولين لقولها (قوله في جوابه) اي جواب الزوج في المثال المتقدم اه معنى (قول المتن فلو قال زينة بك الخ) كذا في النهاية باثبات لفظه بك وليس هي موجودة في المحلى والمعنى والمنهج وقال ع ش لم يذكر في شرح المنهج في هذه لفظه بك وهو ظاهر واما على ما ذكره الشارح من اثباتها فقد يشكل الفرق بينها وبين ما قبلها حيث علل كون الاول كناية بقوله لاحتمال قولها زينة بك انها لم تفعل كما انه لم يفعل مع ان هذه العلة موجودة في هذه ايضا ثم رايت في نسخة صحيحة حذف بك وهي ظاهرة اه ويؤيده حذفها في المقيس الاتي انفا (قول المتن مقرة وقاذفة) فتحد للقذف والزنا ويبدأ القذف لانه حق ادى اه معنى (قوله بالزنا) الى قوله ويجري في المعنى (قوله ويسقط باقرارها الخ) اي ويعزر كما مر (قوله بذلك) اي

كان المراد ان من شأنه أو انه يقصد في الجملة لم يقتض ما ذكره وأما ايها ما يراه لو سلم فلا محذور فيه لاندفاعه بادنى تأمل فليتأمل (قوله وهو ينفي احتمال ذلك) هذا عجيب لوضوح ان التبادر لا ينفي الاحتمال بل يدل عليه وليته قال فيقدم على ذلك الاحتمال (قوله يقتضي الآلية المشعرة بان مدخولها تأثير مع الفاعل الخ) لغافل ان يقول الآلية والتأثير مع الفاعل اي وهو ايجاد الفعل فيها ذكر لا ينفي الا كراهه ونحوه لان الآلة هي الواسطة بين الفاعل ومنفعله والتوسط كذلك صادق مع النوم والا كراهه ولذا اصح الزنا بنائمة فتأمل (( فرع )) في العباب لو قيل لرجل فلان زان او اهل زنا فقال نعم لم يكن قاذفا وان نوى او هل قذفته فقال نعم فمقر ولو قال شخص من دخل دارى فهو زان لم يكن قذفا لم يدخلها ولو قذف امرأة رجل لا يعرفها فان عرف

بما ذكر يمينها (فلو قالت) في جوابه وكذا ابتداء (زينة بك) وأنت ازني مني مقرة) بالزنا على نفسها (وقاذفة) له كما هو صريح لفظها ويسقط باقرارها حد القذف عنه ويقاس بذلك قولها لزوجها يا زاني فقال زينة بك أو أنت ازني مني فهي قاذفة صريحا وهو كان

وقاذف ويجري نحو ذلك  
في أجنبي أو أجنبية قال ذلك  
على ما مال إليه الشيخان بعد  
أن نقلا عن البغوي أنها  
مقرة لتأني الاحتمال السابق  
في زنيته بك هنا ولا احتمال  
أن يريده أنت أهدى إلى الزنا  
مني وقول واحد لاخر  
ابتداء أنت أزني مني أو  
من فلان ولم يقل هو زان  
ولا ثبت زناه وعلمه ليس  
بقذف إلا أن يريده وليس  
بإقرار به لأن الناس في  
تشاتمهم لا يتقيدون بالوضع  
الأصلي على أن أفعّل قد  
يجي لغير الاشتراك وقوله  
أنت أزني الناس أو أهل  
بغداد مثلا غير قذف إلا  
الا أن قال من زناهم أو  
أرادوه ولا فرق في كل ذلك  
بين أن يعلم المخاطب حال  
قوله ذلك أن المخاطب زوج  
أو غيره كما اقتضاه إطلاقهم  
خلافًا للجويني (وقوله)  
لو أضح (زني فرجك أو  
ذكرك) أو قبلك أو دبرك  
والخشي زني ذكرك و فرجك  
بخلاف ما لو اقتصر على  
أحدهما فانه كناية (قذف)  
لذكره آلة الوطء أو محله  
وكذا زنيته في قبلك  
لامرأة لارجل فانه كناية  
لأن زناه بقبسه لا فيه  
ويؤخذ منه أنه لو قال لها  
زنيته بقبلك كان كناية  
الا أن يفرق بان زناها قد  
يكون قبيلها بأن تكون هي

بما في المتن من قوله ولو قال لزوجته يا زانية الخ (قوله أوزنيت الخ) عظم على زنيته بك الخ على ما مال إليه  
الشيخان بعد أن نقلا الخ عبارة الروضة ولو قال لأجنبية يا زانية أو أنت زانية فقالت زنيته بك فقد أطلق  
البغوي أن ذلك إقرار منها بالزنا وقذف له ومقتضى ما ذكرناه من إرادة نفي الزنا عنه وعنها أن تكون الأجنبية  
كالزوجة اه سم (قوله عن البغوي أنها مقررة) اعتمده المغني عبارة وقوله لأجنبية يا زانية فقالت زنيته  
بك أو أنت أزني مني فقاذف وهي في الجواب الأول قاذفة له مع إقرارها بالزنا وفي الجواب الثاني كناية  
لا احتمال أن تريده أنه أهدى إلى الزنا وأحرص عليه منها ويقاس بما ذكر قولها لأجنبي يا زاني فيقول زنيته  
بك أو أنت أزني مني اه (قوله لتأني الاحتمال الخ) علة لما مال الخ اه سم (قوله ولا احتمال أن يريده الخ) قضيته  
أن البغوي قائل بكونها مقررة في كل من الجوابين لكن قضية ما قدمنا عن المغني وعن سم عن الروضة أنه قائل  
بذلك في الجواب الأول فقط (قوله وقول واحد) إلى قوله وكذا زنيته في المغني إلا قوله على أن أفعّل قد  
يجي لغير الاشتراك وقوله خلافا للجويني (قوله وقول واحد الخ) عبارة المغني والروض مع شرحه ولو  
قالت لزوجها ابتداء أنت أزني من فلان كان كناية إلا أن يكون قد ثبت زناه وعلمت ثبوته فيكون صريحا  
فتكون قاذفة لا أن جهلت فيكون كناية فتصدق بيمينها في جهلها ولو قالت له ابتداء أنت أزني مني فهو كنهه  
الصورة (قوله ولا ثبت زناه) بالينة أو الإقرار اه أسنى (قوله وعلمه) جملة حالية بتقدير قد (قوله ليس  
بقذف) أي في كل منها وقوله وليس بإقرار الخ أي في الأولى (قوله ليس بقذف الخ) قد يستشكل مع قوله الاتي  
إلا أن قال من زناهم أو أراداه سم وقد يفرق بتحقيق وجود الزنا بحسب العادة فيما يأتي وعدم تحقق زنا  
المخاطب هنا (قوله وليس بإقرار به) قد يقتضي أنه ليس بإقرار وإن أراد فليحذر اه سيد عمر أقول يمنع  
ذلك الاقتضاء قوله السابق في رد البغوي ولا احتمال أن يريده الخ فانه يفيد أنه عند إرادته إقرار باتفاق وكذا  
يمنعه قوله لأن الناس الخ قائل (قوله به) أي الزنا (قوله على أن أفعّل الخ) قد يغني عنه مقابلة (قوله قد يجي  
لغير الاشتراك) كما في قول يوسف لاختوته أتم شرمكنا أسنى وعش (قوله وقوله أنت أزني الناس الخ)  
عبارة المغني والروض مع شرحه ولو قالت له ابتداء فلان زان وأنت أزني منه أو في الناس زناة وأنت أزني  
منهم فصرح لأن قالت الناس زناة أو أهل مصر مثلا زناة وأنت أزني منهم فليس قذفاً لتحقق كذبها إلا أن نوت  
من زني منهم فيكون قذفاً اه (قوله في كل ذلك) أي قول المصنف ولو قال لزوجته يا زانية الخ وما في شرحه  
(قوله أن يعلم المخاطب) بكسر الطاء وقوله أن المخاطب بفتح الطاء (قوله زوج) يشمل الذكر والأنثى (قول  
المتن فرجك الخ) بفتح الكاف أو كسرهما ولو قال وطئت في القبل أو الدبر أثنان معا لم يكن قذفاً لاستحالة فهو  
كذب محض فيعزر للإبذاء فان أطلق بان لم يقيد بقبل ولا دبر قال الأسنوي فيحذر لا مكان ذلك بوطء واحد  
في القبل والآخر في الدبر اه وفي هذا نظر لا يخفى على من يعرف النساء اه مغني وكذا في الأسنى إلا قوله  
وفي هذا نظر الخ فاقول كلام الأسنوي (قوله وكذا زنيته في قبلك) قياسه أنه لو قال لرجل زنيته في دبرك كان  
قذفاً وأنه لو قال زنيته بدبرك كان كناية اه عش (قوله كان كناية) معتمداً على عش (قوله زنا) في أصله  
رحمه الله تعالى بصورة ألف فليحذر اه سيد عمر أقول عبارة الشافعية وأما الثالثة فان كانت عن يا  
كسبت ياء ولا فبالألف ومنهم من يكتب الباب كله بالألف اه وفي حفظي أن من يكتب الباب كله بالألف  
ابن مالك فالشارح مختار لرأيه (قول المتن ولولده) أي وإن قوله ولولده لاحق به اه مغني (قوله أي كل)  
أن له امرأة فصرح ولا فبالألف (فرع) النسبة إلى غير الزنا من الكبائر وغيرها تقتضي التعزير لا الحد  
عاب (قوله على ما مال إليه الشيخان بعد أن نقلا عن البغوي أنها مقررة) عبارة الروضة ولو قال لأجنبية  
يا زانية أو أنت زانية فقالت زنيته بك فقد أطلق البغوي أن ذلك إقرار منها بالزنا وقذف له ومقتضى ما  
ذكرناه من إرادته نفي الزنا عنه وعنها أن تكون الأجنبية كالزوجة اه (قوله لتأني الاحتمال الخ) علة لما  
(قوله ليس بقذف الخ) قد يستشكل مع قوله الاتي إلا أن قال من زناهم أو أراداه (قوله لارجل الخ)  
كذا شرح مر (قوله ويؤخذ منه الخ) كذا شرح مر



أى كل من له ولادة عليه وان سفل كما هو ظاهر أنت ولد زنا كان قاذفا لأمه او (لست منى أولست ابني) أو لآخيه لست أخى كما بحثه الزركشى (كناية) لاحتماله وفي الخبر الصحيح اطلاق الزنا على نظر العين ونحوه ومن ثم لو قال زنت (٢٠٩) يدى ونحوه لم يكن مقرا بالزنا قطعاً

ويؤخذ من هذا القطع وحكاية الخلاف في زنت يدك صحة قول القمولى لو قال زنى بدنك فصريح أوزنى بدنى لم يكن اقراراً بالزنا انتهى ويوجه بانه يحتاط لحذ الزنا لكونه حقا لله مالا يحتاط لحذ القذف لكونه حق آدمى ومن ثم سقط بالرجوع ذاك لا هذا فلا نظر في كلام القمولى خلافا لمن زعمه (و) ان قوله (لولد غيره لست ابن فلان صريح) في قذف أمه وفارق الاب بانه يحتاج لزجر ولده وتاديبه بنحو ذلك فحرب احتمال كلامه له بخلاف الاجنبى وكان وجه جعلهم له صريحا في قذف أمه مع احتمال لفظه لكونه من وطء شبهة ندره وطء الشبهة فلم يحمل اللفظ عليه بل على ما يتبادر منه وهو كونه من زنا وبهذا يقرب ما أفهمه اطلاقهم انه لو فسر كلامه بذلك لا يقبل وخرج بقوله لست ابن فلان قوله لقرشى مثلاً لست من قرشى فانه كناية كما قاله وان نوزعاه (لا) إذا قال ذلك (لمنى) نسبة (بلعان) في حال انتفائه

إلى قوله أنت ولد زنا في النهاية (قوله أى كل من له ولادة عليه الخ) لعله من خصوص جهة الابوة فليتامل ويراجع اه رشيدى (قوله قاذفا) يتامل وجه نصبه اه سيد عمر اقول بل يتامل وجه ذكره هنا مع ظهور منافاته لقول المصنف كناية ولذا حذفه النهاية والمعنى (قوله أو لآخيه) محل توقف وبتسليمه فانما يتضح في نحو صغيره سيد عمر عبارة الاسنى وقضية التعليل اى بالاحتياج الى ناديب ولده ان ذلك جار فى كل من له تاديبه كآخيه وعمه اه (قوله لاحتماله) الى قوله ثم رأيتهم في النهاية (قوله لاحتماله الخ) عبارة المغنى أما فى الاولى فلان المفهوم من زنا هذه الاعضاء للمس والمشى والنظر كما في خبر الصحيحين العينان يزنيان واليدان يزنيان فلا ينصرف الى الزنا الحقيقي بالارادة وأما فى الثانية فلان الاب يحتاج الى تاديب ولده بمثل هذا الكلام زجره فيحمل على التاديب اه (قوله ومن ثم) اى من اجل ان ما ذكر كناية وقوله لم يكن مقرر الخ اى لان الاقرار لا يكون بالكنايات اه رشيدى (قوله وحكاية الخلاف) اى فى المتن (قوله فصريح) اى فى القذف (قوله ذاك) اى حذ الزنا وقوله لا هذا اى حذ القذف (قول المتن ولولد غيره) دخل فيه من له عليه ولاية بنحو وصاية وقد يقال ان الحاقه بالابن أولى من الاخ الذى لا ولاية عليه على بحث الزركشى المتقدم اه سيد عمر اقول قد مر آتفا عن الاسنى ما يفيد الحاق نحو الوصى بالاب (قول المتن صريح) يتنبه لذلك فانه يقع ويغفل عن كونه قذفا صريحا اه سم عبارة ع ش قضيته اى توجيه الصراحة بما فى الشارح انه لو قال اردت انه لا يشبهه خلقا او خلقا عدم قبول ذلك منه والقياس قبوله لان الصريح يقبل الصريح ولا يستعمل فيه كثير اه اقول هذا وجيه ومع ذلك الاحتياط تقليد مقابل المذهب الذى نه عليه المغنى بقوله وقيل انه كناية كولد اه (قوله احتمال كلامه له) أى لقصد التاديب (قوله جعلهم له) اى قوله لولد غيره الخ (قوله لكونه من وطء شبهة) لعل المراد شبهة من الموطوءة اذ الشبهة من الواطئ دون الموطوءة لا يمنع زناها سم قد يقال انها لو ان حكم عليها بالزنا فى هذه الصورة الا ان الولد لا ينتفى بوجود الشبهة من الوطء اه سيد عمر ولم يظهر لى معنى قوله الا ان الولد الخ اذ مقصود المتن نفي الولد عن صاحب الفراش لاعن الواطئ وبشبهة (قوله ندره وطء الشبهة) خبر كان (قوله وبهذا) اى بقوله وكان وجه جعلهم الخ (قوله بذلك) أى يكون الولد من وطء الشبهة (لقرشى لست) ومثله ما لو قال لشخص مشهور بالنسب الى طائفة لست منها وينبغى ان مثله ايضا لست من فلان فيكون كناية اه ع ش وقوله وينبغى ان مثله الخ اقول قد صرح الاسنى بان لست من زيد صريح من الاجنبى كناية من الاب اذا كان اسمه زيدا (قوله فى حال انتفائه) سيدى كحترزة (قوله والاحلف) وان نكل وحلفت انه اراد قذفها حذ مغنى وروض (قوله اما اذا قاله بعد استلحاق الخ) حاصله انه قذف عند الاطلاق فتجده من غير ان نسأله ما اراد فان اراد محتملا صدق يمينه ولا حد والفرق بين هذا وبين ما قبل الاستلحاق اننا لا نجد هناك حتى نسأله لان لفظه كناية فلا يتعلق به حد الابالية وهنا ظاهر لفظه القذف فيحد بالظاهر الا ان يذكر محتملا مغنى واسنى (قوله بعد استلحاقه) ينبغى وبعد علمه بالاستلحاق حتى اذا ادعى الجهل صدق يمينه اخذنا مامرا آتفا بل قد يقال سماع دعوى الجهل بالاستلحاق أولى بالقبول من قوله اردت حال النفي اه سيد عمر (وقياس مامر) اى آتفا (قوله الآية) الى قوله نعم بحث الاذرعى فى النهاية الا قوله ويؤيده الى المتن وقوله يوجب الى المتن وكذا فى المغنى الا قوله سواء

(قوله ويوجه بانه يحتاط الخ) كذا شرح مر (قوله فى المتن ولولد غيره لست ابن فلان صريح) يتنبه لذلك فانه يقع كثير أو يغفل عن كونه قذفا صريحا (قوله من وطء شبهة) لعل المراد شبهة من الموطوءة اذ الشبهة من الواطئ دون الموطوءة لا تمنع زناها (قوله فى المتن ويحد قاذف محصن) قال فى الروض وشرحه ما نصه ولو قذفه اى شخصا بذنه سقط عنه الحد اى لم يجب كما لو قطع يده باذنه وان لم يبيع القذف

(٢٧ - شروانى وابن قاسم - ثامن) فلا يكون صريحا في قذف أمه لاحتمال ارادته لست ابن الملا عن شرع بل هو كناية فيستفسر فان اراد القذف حدوا لاحلف وعزرا لا يذاه اما اذا قال له بعد استلحاقه فيكون صريحا في قذفها فيحد ما لم يدع انه اراد لم يكن ابنه حال النفي ويحلف عليه وقياس مامر أنه يعزر ثم رأيتهم صرحوا به (ويحد قاذف محصن) الآية والذين يرمون المحصنات

نعم ثم بحث الزركشي أنه لو قذفه فعفا عنه ثم ( ٢١٠ ) قذفه ثانياً لم يجب غير التعزير ويؤيده أنه لو حذم قذف ثانياً عزر و لظهور كذبه بالحد

والعفو كالحل ( ويعزر  
غيره ) أي قاذف غير المحصن  
للإيذاء سواء في ذلك  
الزوج وغيره ما لم يدفعه  
الزوج بلعنه كما يأتي  
( والمحصن مكلف ) أي بالغ  
عاقلاً ومثله السكران ( حر  
مسلم عفيف عن وطء محد  
به ) وعن وطء دبر حليته  
وأن لم يحده لأن الإحصان  
المشروط في الآية الكمال  
واضداد ما ذكر نقص  
وجعل الكافر محصناً في  
حد الزنا لأنه أهانة له ولا  
برد قذف مرتد ومجنون  
وقن بزنا ضافه إلى حال  
اسلامه أو افاقته أو حرته  
بان أسلم ثم اختار الإمام  
رقه لأن سبب حده اضافته  
لنألي حالة الكمال ( وتبطل  
العفة ) المعتبرة في الإحصان  
( بوطء ) يوجب الحد  
وبوطء ( محرم ) ينسب أو  
رضاع أو مصاهرة ( مملوكة )  
له ( على المذهب ) إذا علم  
التحريم لدلالته على قلة  
مبالاته وأن لم يحده لأنه  
لشبهة الملك ( لا ) بوطء  
( زوجة ) أو أمة ( في عدة  
شبهة ) أو نحو أحرار لأن  
التحريم لعارض يزول  
( و ) لا بوطء ( أمة ) ولده  
( و ) لا بوطء ( منكوحته )  
أي الواطئ ( بلاولي ) أو  
بلاشهود قلد القائل بحله

في ذلك إلى المتن ( قوله لم يجب غير التعزير ) ظاهر أنه لا تعزير على القذف الأول أه سم أقول ويصرح  
بذلك قوله الاتي ويسقط حده وتعزيره بعفو أه ( قوله والعفو كالحل ) مبتدأ وخبر ( قول المتن ويعزر  
غيره ) وكذا يعزر بإيذاء المحصن بما ليس بقذف كزنت يدك وكنسبة امرأة إلى اتيان أخرى وكانت قاتل أو  
سارق أو بكناية لم تقترن بنية أو تعريض أو تصريح مع كون القاذف أصلاً للقذوف كما في شرح الإرشاد  
للشارح أه سم ( قوله أي قاذف غير المحصن ) كالعبد والذمي والصبي والزاني أه معنى ( قوله في ذلك ) أي  
حد قاذف محصن وتعزير قاذف غيره ( قوله وغيره ) شامل للسيد عبارة الرض و لو قذف أي السيد عبده فله  
مطالبة سيده بالتعزير أه ( قول المتن والمحصن ) أي هنا لا في باب الرجم أه ع ش ( قول المتن مكلف ) دخل  
فيه الرقيق والكافر عبارة الرض مع الأسنى فرع لوزني وهو عبد أو كافر لم يحده قذفه بعد الكمال بالحرية  
والإسلام ولو قذفه بغير ذلك الزنا أه سم ( قوله ومثله السكران ) أي المتعدي بسكره وإنما لم يستثنه  
مع أنه على رأيه غير مكلف اعتماداً على استثنائه في باب حد القذف أه معنى ( قول المتن عفيف عن وطء  
يحده ) بان لم يوطأ أصلاً أو وطئ وطأ لا يحده كوطء الشريك الأمة المشتركة أه معنى ( قول المتن عن  
وطء يحده ) مفهومه أن من يأتي البهائم محصن لا نه لا يحده بل يعزر فقط في حد قاذفه لا إحصانه أه ع ش ( قوله  
وعن وطء الخ ) وعن وطء محرم مملوكة له كما يؤخذ مما ساقى وصرح به المنهج وغيره هنا أه سم ( قوله  
وعن وطء دبر حليته الخ ) إشارة إلى الاعتراض على المتن ( قوله لأنه أهانة له ) أي والحد بقذفه أكرام له  
أه معنى ( قوله ولا يرد الخ ) أي على المتن ( قوله بان أسلم ) أي الأسير ( قوله لأن سبب الخ ) علة لعدم  
ورود ما ذكر على تعريف المحصن ( قوله بوطء يوجب الحد ) ومنه وطء أمة زوجته ووطء المرتن  
المرونة عالماً بالتحريم أه أسنى ( قوله يوجب الحد ) مع ما تقدم في المتن مكرر أه سيد عمر أقول وكذا  
في هذا الحل قطع وطء عن الإضافة وتنوينه ( قوله وبوطء محرم الخ ) وبوطء دبر حليته له روض ومنهج  
وتقدم في الشارح ما يفيد ( قوله إذا علم التحريم ) ينبغي أو جهله وهو ممن لا يعذر بجهله أه سيد عمر  
( قوله لدلالته على قلة مبالاته ) أي بالزنا بل غشيان المحارم أشد من غشيان الاجنبيات أه معنى ( قوله  
لا بوطء زوجة أو أمة ) ولا بوطء زوجته أو أمة في حيض أو نفاس أو صوم أو اعتكاف ولا بوطء مملوكة  
له مرتدة أو مزوجة أو قبل الاستبراء أو مكاتبه ولا بوطء زوجته الرجعية ولا بزنا صبي ومجنون ولا بوطء  
جاهل لتحريم الوطء لقرب عهده بالإسلام أو نشئه يادية بعيدة عن العلماء ولا بوطء مكره ولا بوطء مجوس  
محرم ماله كآمه بنكاح أو ملك لا نه لا يعتد بتحريمه أه روض مع شرحه زاد المغني ولا بمقدمات الوطء في  
الاجنية أه ( قوله قلد القائل الخ ) عبارة المغني تنبيه قضية إطلاقه أنه لا فرق في جريان الخلاف في وطء  
المنكوحه بلاولي بين معتقد الحل وغيره لكن قضية نص الامم والمختصر وكلام جماعة من الأصحاب اختصاصه  
بمعتقد التحريم أي ولا تبطل عفة مقلد الحل قطعاً وهو ظاهر أه وفي السيد عمر والرشيدي ما يوافق  
( قوله نعم بحث الأذرع ) عبارة النهاية والمغني واستثناء الأذرع بجماعه وطوء الابن ومستولده لحرمتها  
على أبيه أبداً بخلاف لظاهر كلامهم أه قال ع ش قوله مخالف لظاهر كلامهم أي فلا يزول إحصانه

والقطع بالأذن أه وقد يقال قياس عدم إباحة القذف بالأذن التعزير لأنه معصية لأحد فيها  
ولا كفارة فليتامل ويحجب بان التعزير إنما هو لحق الله وهو هنا تابع لحق الأذى فلا يجب بدونه مر  
( قوله نعم بحث الزركشي أنه الخ ) كذا شرح مر ( قوله لم يجب غير التعزير ) ظاهر أنه لا تعزير على  
القذف الأول ( قوله في المتن ويعزر غيره ) أي قاذف غير المحصن وكذا يعزر بإيذاء المحصن بما ليس بقذف  
كزنت يدك وكنسبة امرأة إلى اتيان أخرى وكانت قاتل أو سارق أو بكناية لم تقترن بنية قذف أو تعريض  
أو تصريح مع كون القاذف أصلاً للقذوف كما في شرح الإرشاد للشارح ( قوله ومثله السكران ) لعل المراد  
المتعدي وقد يقال حيث فسر المكلف بالبالغ العاقل شمل السكران فلا حاجة للحاق ( قوله وعن  
وطء دبر حليته الخ ) وعن وطء محرم مملوكة له كما يؤخذ مما ساقى وصرح به المنهج وغيره هنا ( قوله

أولا ( في الإصح ) لقوة الشبهة فيهما نعم بحث الأذرع استثناء مستولدة الابن لحرمتها على أبيه أبداً بوطئها

رسوابة موطوءة الابن ولعله مراده على أن هذا معلوم من قوله بوطء محرم (ولو زنى (٢١١) مقذوف) قبل حد قاذفه ولو بعد الحكم به بل

ولو بعد الشروع في الحد  
كما هو ظاهر (سقط الحد)  
عن قاذفه ولو بغير ذلك  
الزنا لان زناه هذا يدل  
على سبق مثله لجريان  
العادة الالهية بان العبد  
لا يهتك في اول مرة كما قاله  
عمر رضي الله عنه ورعايتها  
هنا لا يلحق بها مالمو حكم  
بشهادته فزنى فورا حتى  
لا يتنقض الحكم وان قلنا  
هذا الزنا يدل على زنا سابق  
منه قبل الحكم ويفرق بان  
الحد يسقط بالشبهة بخلاف  
الحكم (او ارتد فلا)  
يسقط الحد لان الردة  
لا تشعر بسبق اخرى لانها  
عقيدة وهي تظهر غالبا  
(ومن زنى) أو فعل ما يبطل  
عفته كوطء حليلته في  
دبرها (مرة) وهو مكلف  
(ثم) تاب و (صلح) حاله  
حتى صار أتقى الناس (لم  
يعد محصنا) أبدا لان  
العرض إذا اتلم لم تفسد  
ثلمته فلا نظر إلى ان التائب  
من الذنب كمن لا ذنب له ولو  
قذف في مجلس القاضي  
لزمه اعلام المقذوف  
ليستوفيه ان شاء وفارق  
اقراره عنده بما لا يغير بانه  
لا يتوقف استيفاؤه عليه  
بخلاف الحد ومحل لزوم  
الاعلام للقاضي اي عينا  
إذا لم يكن عنده من يقبل  
اخباره وإلا كان كفاية  
كما هو ظاهر (وحد القذف)

بوطنهما (قوله وصوابه الخ) قد يعلم من كلام المغنى والنهاية ان الاذرعى صرح بذلك ولعل منشأ  
الخلاف اى بينهما وبين كلام الشارح اختلاف النسخ او تحريف الناسخ او اختلاف كلامه في تصانيفه  
اه سيد عمر (قوله على ان هذا معلوم) اى بالاولى كما هو ظاهر اه سيد عمر (قول المتن ولو زنى مقذوف  
الخ) وكطرو الزنا طرو الوطء المسقط للعفة اسنى ومعنى (قوله قبل حد قاذفه) إلى قول المتن والاصح في  
النهاية (قوله المتن سقط الحد) انظر التعزيز اه سم اقول يعزراخذنا من قول المتن السابق ويعزرها  
(ولو بغير ذلك الزنا) يعنى سقط حد من قذفه قبل ذلك الزنا ولا حد على من قذفه بعد هذا الزنا اه رشيدى  
(قوله لجريان العادة) ظاهره انه فى الزنا وغيره ولا مانع منه اه ع ش (قوله لا يهتك) ببناء المفعول عبارة  
المغنى بانه تعالى لا يهتك السر اولى مرة الخ (قوله ورعايتها) اى العادة الالهية ش اه سم (قول المتن  
او ارتد فلا) عبارة الروض مع شرحه والمغنى ولو ارتد المقذوف او سرق او قتل قبل حد قاذفه لم يسقط  
لان ما صدر منه ليس من جنس ما قذف به اه (قوله لان الردة) لا يخفى ما فى هذا التعليل لانها وان اشعرت  
بسبق اخرى بل وان تحقق سبق اخرى لا تسقط احصانه كما هو واضح وان اوهمه هذا الصنيع ولو علل  
بنظير ما عللوا به نحو السرقة لكان اوضح اه سيد عمر (قوله وهو مكلف) دخل فيه العبد والكافر فانهما  
إذا زنى لم يحد قاذفهما بعد الكمال وخرج به الصبي والمجنون فان حصاتهما لا تسقط به فيحد من قذف واحد  
منهما بعد الكمال لان فعلهما ليس بزنا لعدم التكليف مغنى وسم وروض مع شرحه (قول المتن لم يعد  
محصنا) عبارة المنهج لم يحد قاذفاه قال البجيرمى عليه ومنه يعلم ان الشخص إذا صدر منه شيء من ذلك  
كوطء مملوكته المحرم ووطء حليلته في دبرها حرم عليه ان يطالب الحد من قاذفه عند جميع العلماء إلا مالكا  
كما نقله ابن حزم في كتاب الابصار شوبرى اه وعبارة المغنى والنهاية ولو قذف رجلا بزنا يعلمه المقذوف لم  
يجب الحد عند جميع العلماء إلا مالكا فانه قال له طلبه اه (قوله فلا نظر إلى ان التائب) اى لان هذا بالنسبة  
إلى الآخرة ومعنى ع ش (قوله لزمه) اى القاضي اه سم (قوله ليستوفيه) اى القاضي الحد (قوله ان  
شاء) اى المقذوف وقوله وفارق اقراره عنده الخ اى حيث لا يلزمه ان يعلمه بذلك وقوله لا يتوقف استيفاؤه  
عليه اى على القاضي اه ع ش (قوله ما إذا الخ) الاخصر الاوضح حذف ما (قوله وتعزيره) إلى الفصل  
في المغنى لإلا قوله وفيه نظر إلى المتن وقوله او كان غير مكلفا (قوله كسائر الحقوق) ولو مات المقذوف مرتدا  
قبل استيفاء الحد فالوجه كما قال شيخنا انه لا يسقط بل يستوفيه وارثه ولو لا الردة للتشقي كافى نظيره من قصاص  
الطرف اه مغنى (قوله بعفو عن كله) او بان يرث القاذف الحد اى جميعه (فرع) لو تقاذف شخصان فلا  
تقاص لانه لا يما يكون إذا اتحد الجنس والقدرو الصفة ومواقع السياط وألم الضربات متفاوتة مغنى وروض  
مع شرحه (قوله لم يسقط شيء الخ) وفائدته انه لو اراد الرجوع اليه بعد عفو ممكن منه اه ع ش (قوله  
ولا يخالف الخ) عبارة المغنى فان قيل قد صح في باب التعزير جواز استيفاء الامام له مع العفو فهو بخالف لما  
هنا اجيب بانه لا مخالفة إذ المراد هنا بالسقوط سقوط حق الادعى وهذا متفق عليه في الحد والتعزير

وصوابه موطوءة الابن) إذ يكتفى في الحرمة ابدًا مجرد كونها موطوءة (قوله في المتن سقط الحد) انظر التعزير  
(قوله ورعايتها) اى العادة الالهية ش (قوله وهو مكلف) خرج الصبي والمجنون قال في الروض ولاى ولا  
تبطل العفة بزنا صبي ومجنون قال في شرحه حتى إذا كلفا قذفهما شخص لزمه الحد اه ودخل في المكلف الرقيق  
والكافر قال في الروض فرع زنى وهو عبادا وكافر لم يحد قاذفه بعد الكمال اى بالحريية والاسلام ولو قذفه بغير  
ذلك الزنا قال في شرحه لان العرض إذا انخرم بالزنا لم يزل خلله بما يطهر أمن الفقه (قوله لزمه) اى القاضي  
اعلام المقذوف لعله إذا لم يكن علم ولا فلا حاجة الى قوله بخلاف الحد في نسخة بعده راجع محل هذه النسخة  
في شرح م ر ومحل لزوم الاعلام للقاضي اى عينا ما إذا لم يكن عنده من يقبل اخباره به او الا كان كفاية كما  
هو ظاهر (قوله لم يسقط منه شيء) قاله الرافعى في باب الشفعة

وتعزيره إذا لم يعف عنه المورث (يورث) ولو للامام عمن لا وارث له خاص كسائر الحقوق (ويسقط) حده وتعزيره  
(بعفو) عن كله ولو بمال لكن لا يثبت المال فلو عفا عن بعض الحد لم يسقط شيء منه ولا يخالف سقوط التعزير بالعفو ما في بابه

وقائده أنه لو غني عن التعزير ثم عاد وطلبه لا يجاب وأن للامام أن يقيمه للصلحة لالكونه حتى آدمى وهو المراد هنا اه (قوله لان الساقط) أى بالعفو (قوله ويستوفى سيدقن الخ) أى لا عصيته الاحرار ولا السلطان مغنى واسنى (قول المتن والاصح انه) أى حد القذف ومثله التعزير مغنى ونهاية (قوله اذامات المقدوف) أى قبل استيفائه اه مغنى (قوله الحر) أى اما القن فقد مر حكمه آنفا (قول المتن كل الورثة) أى على سبيل البدل وليس المراد ان كل واحد له حد والالتعدد الحد بتعدد الورثة مغنى وزيدى (فرع) لو قذفه او قذف مورثه شخص فله وان لم يعجز عن بيعة الزنا او بيعة الاقرار به تحليفه فى الاولى انه لم يزن وفى الثانية انه لا يعلم زنا مورثه لانه لم يقر فيسقط الحد عن القاذف مغنى ونهاية وروى مع شرحه (قوله حتى الزوجين) الى الفصل فى النهاية الا قوله وفيه نظر الى المتن وقوله او كان غير مكلف (قوله قذف الميت) هذا تصريح بان قذف الميت يوجب العقوبة كقذف الحى ولو مات زيد مثلاً عن ولد ثم مات الولد عن ولد او عم ثم قذف زيد فهل المستحق لحد القذف الامام او المستحق له ولد الولد او العم والذى يظهر الثانى اه سم يحذف (قوله على احد وجهين رجح) اعتمده الاسنى والنهاية والمغنى (قوله وبه) أى بقوله مع انه لا بد له (قوله فانه لا يورث) لافرق فى ذلك بين كون الغيبة فى حياة المغتاب او بعد موته اه ع ش

﴿فصل فى بيان حكم قذف الزوج﴾ (قوله فى بيان حكم) الى الفصل فى النهاية الا قوله كما يعلم بما تاتى آخر

(قوله ان للامام استيفاءه الخ) هذا يدل على ان الآتى فى بابه تعزير القذف (فرع) فى الروض وشرحه لو قذفه او قذف مورثه فله وان لم يعجز عن بيعة الزنا او بيعة الاقرار به تحليفه نه لم يزن فى الاولى او انه لم يعلم زنا مورثه فى الثانية لانه لم يقر فيسقط الحد عن القاذف قال فى الاصل عن الاكثرين قالوا ولا تسمع الدعوى بالزنا والتحليف على نفيه الا فى هذه المسئلة اه ما فى الروض وشرحه أى فان حلف حد القاذف وان نكل حلف القاذف وسقط عنه الحد ولا يحذف المقدوف نعم تسمع الدعوى والتحليف فى مسئلة اخرى وهى مالو وقف على ولديه على ان من زنى منهما رجع نصيبه لاختيه فلوا دعى احدهما على الاخرانه زنى فيرجع اليه نصيبه سمعت دعواه وله تحليفه (قوله نعم قذف الميت لا يرثه) هذا تصريح بان قذف الميت يوجب العقوبة كقذف الحى وبانه يرثه وورثته فكان المراد انه يقدر ثبوته للميت قبيل موته ثم انتقاله لورثته كما يقدر دخول دية المقتول فى ملكه قبيل موته ثم انتقاله لورثته وكما يقدر دخول الصيد الذى وقع بعد موته فى شبكة نصبتها فى حياته فى ملكه قبيل موته ثم انتقاله لورثته ببقى مالو مات زيد مثلاً عن ولد ثم مات الولد عن ولد او عم ثم قذف زيد فهل المستحق لحد القذف الامام لانه لا وارث له الآن لان الولد الذى هو الوارث غير موجود وولد الولد او العم لم يكن وارثاً عند الموت لحجبه بالولد والمستحق له ولد الوالد او العم لاننا نقدر انتقاله عن الميت للولد ثم عن الولد لولده او عمه كما انافى اذا الحق انسان النسب بجده يشترط ان يكون وارثاً لجده حائزاً او نكتنى بكونه وارثاً حائزاً التركة اياه الحائزاً تركه جده فيه نظر والذى يظهر الثانى فان قيل لا حاجة لذلك بل يكفى ان يقدر موت زيد عند القذف فيرثه الوارث حينئذ هو والد الولد او العم قلنا هذا لا يخالف ما قلناه وهذا قال ابن الرفعة فى مسئلة الاخلاق المذكورة انه يفهم ان يعتبر كون المقر حائز الميراث الملحق به لو قدر موته حين الاخلاق ثم اعترض على هذا بما اجيب عنه الا انه لا بد من ملاحظة ما قلناه اذ لو قطعنا النظر عنه ونظرنا لغيره حال القذف وتقدير موت المقدوف حينئذ لم ان يستحق ولد الولد او العم فى الصورة المذكورة وان كانا كافرين عند موت زيد وولده ثم اسلما عند القذف فالظاهر انه لاحق لهما حينئذ كما صرحوا بظايرهم فى مسئلة الاستلحاق المذكورة فليتا مل (قوله على احد وجهين رجح) اعتمدهم وروى فى شرح الروض انه اوجههما (قوله وفيه نظر لتصريحهم الخ) يجاب بضعف العلقه بعد الموت فلم تثبت جميع الاثار ولا ينافى ذلك ثبوت الزوجية بينهما فى الجنة لان الزوجية تعود فى الجنة بعد انقطاع احكامها الدنياوية بالموت بدليل جواز تزوج اخت الزوجة واربع سواها بعد موتها (قوله فى المتن وانه لو عفا بعضهم) أى او ورث القاذف من الميت بعض حد القذف كما فى الروض (قوله فانه) أى نحو الغيبة ش ﴿فصل﴾ فى بيان حكم قذف الزوج ونفى الولد

أن للامام استيفاءه لان الساقط حق الآدمى والذى يستوفيه الامام حق الله تعالى للصلحة ويستوفى سيدقن مقدوف مات تعزيره وان لم يرثه (والاصح انه) اذامات المقدوف الحر (يرثه كل الورثة) حتى الزوجين كالقصاص نعم قذف الميت لا يرثه الزوج او الزوجة على أحد وجهين رجح لانقطاع الوصلة بينهما وفيه نظر لتصريحهم ببقاء آثار النكاح بعد الموت (و) الاصح (انه لو عفا بعضهم) عن حقه من الحد او كان غير مكلف (فللباق) منهم وان قل نصيبه (كله) أى استيفاء جميعه كان لاحد منهم طلب استيفائه وان لم يررض غيره او غاب لانه لدفع العار اللازم للواحد كالجمل مع انه لا بد له وبه فارق القصاص فان ثبوت بدله يمنع من التفويت فيه ويفرق بين هذا ونحو الغيبة فانه لا يورث ومن ثم لم يكف تحليل الوارث منه بان ملحظ ما هنا العار وهو يشمل الوارث ايضا فكان له فيه دخل بخلاف نحو الغيبة فانه محض ايداء يختص بالميت فلا يتعدى أثره للوارث

﴿فصل﴾ فى بيان حكم قذف الزوج ونفى الولد

جواز أو وجوباً (له) أى الزوج (قذف زوجته) (له) (علم زناها) بان رآه وهى فى نكاحه كما يعلم (٢١٣) عما يأتى آخر الباب والاولى له تطليقها

ستر اعليها ما لم يترتب على فراقها مفسدة لها او له او لاجنبى فيها يظهر (او ظنه ظنا مؤكداً) لاحتياجه حينئذ للاتقاف منها لتلطيفها فراشه والبيتة قد لا تساعد (كشياح زناها بزيد مع قرينة بان) بمعنى كان (رأهما فى خلوة) وكان شاع زناها مطلقاً رأى رجلاً خارجاً من عندها قال الماوردى فى وقت الرية اورأها خارجة من عند رجل اى وثم رية ايضا ويحتمل الفرق وعلى الاول فادنى رية فيها كاف بخلافه فانه قد يدخل لنحو سرقة او ارادة لكره او إلحاق عار ولا كذلك هى وكأخبار عدل رواية او من اعتقد صدقه له عن معانة بزناها وليس عدواً لها ولا له ولا للزاني فالى بعضهم وقد بين كيفية الزنا لثلاث يظن ما ليس بزنا زنا وكأقارها له به واعتقد صدقها اما مجرد الشروع فلا يجوز اعتماده لانه قد ينشأ عن خبر عدو او طامع بسوء لم يظفر وكذا مجرد القرينة لانه ربما دخل عليها الخوف او نحو سرقة (ولو اتت) او حملت (بولد علم انه ليس منه) او ظنه ظنا مؤكداً وامكن كونه منه ظاهراً لما سيذكره (لزمه نفيه)

الباب وقوله ويحتمل الفرق وقوله وكانهم لم يعتبروا الى المتن (قوله فى بيان حكم قذف الزوج) وانما أفرد به بالذکر لخالفته غيره فى ثلاثة أمور احدها انه يباح له القذف او يجب لصورة نفي النسب والثانى ان له إسقاط الحد عنه بالامان والثالث انه يجب على المرأة الحد بلعانه إلا ان تدفعه عن نفسها بلعانه اه معنى (قوله جواز الخ) راجع لكل من المعطوفين وكان ينبغى من الجواز او الوجوب لعدم ظهور التمييز هنا فامل (قوله بان رآه) اى رأى ما يحصله وهو الذکر فى الفرج لان الزنا معنى لا يرى اه بجزى عبارة المغنى بان رآها ترى اه (قوله كما يعلم الخ) أى قیدوهى فى نكاحه (قوله والاولى الخ) عبارة شرعى المنهج والروض والاولى لاذالم يكن ثم ولد نفيه ان يستر عليها ويطلقها ان كرها اه زاد المغنى لما فيه من ستر الفاحشة وإقالة العثرة اه وفى السيد عمر بعد ذكر كلام المغنى مانصه وبه يعلم ما فى صنع الشارح فتدبر اه اى من إطلاق اولوية التطليق مع انها مقيدة (قوله ما لم يترتب على فراقه الخ) اى والاولى الامساك ان ترتب على الفراق ونحو مرض له او لها بل قد يجب لاذاتحقق انه فارقها فى غيرها وانها مادامت عنده تصان عن ذلك اه عش وبه يعلم ما فى قول سم كان المراد فراقه بخصوص الطلاق وإلا فالفراق حاصل باللعان ايضا اه (قوله لاحتياجه حينئذ الخ) عبارة الاسنى وإنما جازله حينئذ القذف المرتب عليه اللعان الذى يتخلص به لاحتياجه الخ (قوله والبيتة الخ) وكذا الاقرار (قول المتن كشياح) بفتح الشين المعجمة بخطه اى ظهور اه معنى عبارة عش بكسر الشين كما يؤخذ من عبارة المصباح اه وعبارة القاموس والشياع ككتاب دق الخطب تشييع به النار وقد يفتح اه (قول المتن كشياح زناها) اى كالظن المستفاد من الشياع (قول المتن بان رأها الخ) أى زوجته وزيد او لومرة واحدة اه معنى قال السيد عمر يتردد النظر فيما لو شاع زناها بزيد فرأى عمر اخرجها من عندها وهى خارجة من عنده اه اقول الاقرب حصول الظن المؤكد بذلك ان كان ثم رية كما هو الفرض (قوله وكان شاع زناها الخ) معطوف على قول المصنف كشياح زناها لا على قوله كان رأها فى خلوة فهو بمجرد يؤكد الظن كسكل واحد بما بعده اه رشيدى (قوله مطلقاً) اى من غير تقييد بواحد بعينه اه عش (قوله ثم رأى رجلاً الخ) ظاهره ولو مرة (قوله وعلى الاول الخ) أى عدم الفرق وتقييد كل منها بالرية عبارة النهاية وينبغى أن يكتفى فيها بادنى رية بخلافه الخ (قوله وكأخبار عدل) الى قوله ولعظم التغليظ فى المغنى قال بعضهم الى وكأقارها وقوله لما سيذكره (قوله وكأخبار عدل الخ) وكان يرى اى الزوج رجلاً معها مرافق محل رية ومرة تحت شعار فى هيئة منكروه روض ومعنى (قوله ومن اعتقد صدقه الخ) وإن لم يكن عدلاً مغنى واسنى وعش (قول المتن ولو اتت الخ) عبارة المغنى وشرح المنهج هذا كله حيث لا ولد نفيه فافى كان هناك ولد فقد ذكره بقوله ولو اتت الخ (قوله وامكن كونه منه ظاهراً) أى بخلاف ما لاذالم يمكن شرعاً كونه منه كان كان اتت به لدون ستة اشهر فانه منقضى عنه شرعاً فلا يلزمه النفى اه رشيدى (قوله لما سيذكره) اى فى اواخر الفصل الآتى (قول المتن لزمه نفيه) ولا يلزمه فى جواز النفى والقذف تبيين السبب المجوز لها للنفى والقذف من رؤية زنا واستبراء ونحوهما لكن يجب عليه باطنارعاية لسبب المجوز لها معنى وروض مع شرحه (قوله لما يأتى) اى قبل قول المتن وإن ولدته (قوله على فاعل ذلك) اى الاستلحاق والنفى اه عش فكان الانسب الاخصر فاعليها وقال الكردي قوله لذلك إشارة الى النفى وضمير عليها يرجع الى النفى والاستلحاق اه وفيه تشييع (قوله وإن اول) اى الكفر اه عش اى وإطلاق الكفر (قوله سبب له) اى دليل على التهاون بالدين المؤدى الى الكفر كاقيل المعاصى بريد الكفر اه سيد عمر (قوله او بكفر النعمة) الانسب تقديمه على قوله او بانها سبب له (قوله ثم) اى بعد علمه انه ليس منه او ظنه ذلك ظناً

جوازاً أو وجوباً (قوله ما لم يترتب على فراقه لها مفسدة الخ) كان المراد فراقه بخصوص الطلاق وإلا فالفراق حاصل باللعان ايضا

والا لكان بسكوته مستلحقاً لمن ليس منه وهو ممتنع كما يحرم نفي من هو منه لما يأتى ولعظيم التغليظ على فاعل ذلك وقبيح ما يترتب عليها من المفاسد كانا من أقبح الكبائر بل أطلق عليها الكفر فى الاحاديث الصحيحة وان أول بالمستحل أو بانها سبب له أو بكفر النعمة

ثم ان علم زناها او ظنه ظنا مؤكدا قد فها ولا عن نفية وجوب بافهما والاقتصر على النفي باللعان لجواز كونه من شبهة أو زوج سابق وشمل المتن وغيره ما لو أتت بولد علم أنه ليس منه ولكنه خفية بحيث لا يلحق به في الحكم لكن الاوجه قول ابن عبد السلام الاولى له السترى وكلامهم إنما هو حيث ترتب على عدم النفي لحوقه به كما (٢١٤) اقتضاه تعليلهم المذكور (ولا نما يعلم) أنه ليس منه (إذ لم يأت) في القبل ولا استدخلت ماء

المحترم أصلا (أو وطئ) أو استدخلت ماء المحترم ولكن (ولده لدون ستة أشهر) من الوطء ولو لا أكثر منها من العقد (أو فوق أربع سنين) من الوطء للعلم حينئذ بانه من ماء غيره ولو علم زناها في طهر لم يطاق فيه وأت بولد يمكن كونه من ذلك الزنا لزومه قذفها ونفيه وصرح جمع بان نحو رؤيته معها في خلوة في ذلك الطهر مع شيوع زناها به يلزمه ذلك ايضا ويؤيده ما ياتي عن الروضة (فلو ولدته لما بينهما) أي دون الستة وفوق الأربعة من الوطء وكانهم إنما لم يعتبروا هنا لحظة الوطء والوضع احتياطا للنسب لا مكان الحاق مع عدمها (ولم يستبرأ) بها (بحيضة) بعد وطئها واستبرأها بها وكان بين الولادة والاستبراء أقل من ستة أشهر (حرم النفي) للولد لانه لاحق بفراشه ولا عبرة برية يجدها وفي خبر أبي داود والنسائي وغيرهما إجماع على اجحدولده وهو ينظر اليه احتجب الله منه يوم القيامة وفضحه على رؤس الخلائق (وان ولدته لفوق ستة أشهر من الاستبراء) بحيضة

مؤكد (قوله ثم إن علم) إلى قوله للعلم حينئذ في المعنى لا أقوله أي وكلامهم إلى المتن (قوله وجوب بافهما) أي القذف واللعان ولم وجب القذف مع انه إنما وجب وسيلة للنفي وهو لا يتوقف عليه كما في الشق الثاني اه سم (قوله اقتصر على النفي) بان يقول هذا الولد ليس مني وإنما هو من غيري اه معنى (قوله ولكنه) أي الاتيان بالولده كرهى (قوله ولكنه خفية) أي بان لم تشتهر ولادتها وأمكن تريته على أنه لقيط مثلا اه ع ش عبارة السيد عمر لعل المراد ان تلده لا بحضرة احد يشهد بالاداد بقوله اه (قوله بحيث لا يلحق به في الحكم) أي لا يحكم احد بانه ولده اه كرهى (قوله المذكور) أي في قوله وإلا لكان الخ (قول المتن ولا نما يعلم) ففتح الياء اه معنى (قوله في القبل) سياق حكم الدبر (قوله أصلا) راجع لكل من الوطء والاستدخال (قوله لكن ولدته لدون ستة أشهر) لعل هذا في الولد التام كما يعلم مما تقدم في الطلاق والرجعة اه سم (قوله من الوطء) أي أو الاستدخال (قوله لزومه قذفها ونفيه) صادق مع إمكان كونه منه أيضا وعليه ينبغي تقييده بما إذا كان احتمال كونه من الزنا أقوى أخذا بما يأتي في قول المصنف ولو علم زناها الخ فليراجع سم على حج اه رشيدى (قوله يلزمه) اما من باب الافعال او على حذف العائد أي فيه (قوله ذلك) أي للقذف والنفي اه ع ش (قوله ما ياتي الخ) أي في شرح في الاصح (قول المتن لما بينهما) أي لستة أشهر فأكثر إلى أربع سنين وقول الشارح أي دون الخ تفسيرهما من بينهما اه سم (قوله بعد وطئه) أي الزوج ومثله الاستدخال (قوله يجدها) أي في نفسه اه معنى (قوله وهو ينظر اليه) إلى يعرف به اه ع ش (قول المتن لفوق ستة أشهر الخ) أي ولستة أشهر فأكثر من الزنا اه معنى (قوله بحيضة) إلى قوله ووجه البلقنى في المعنى (قوله لانه) أي طروا الحيض اه معنى (قوله عدمه) أي عدم النفي (قوله ومحل) أي حل النفي (قوله وصحح في الروضة الخ) وهو الراجح اه معنى (قوله قرينة الخ) أي ظاهرة وان لم يكن شيوع بخلاف ما مر اه سيد عمر اه (قوله والا) أي ان لم ير شيئا لم يجز أي النفي اه (قوله واعتمده الخ) معتمد اه ع ش (قوله واعتمده الاسنوى وغيره) ويمكن

(قوله قذفها ولا عن نفية وجوب بافهما) لم وجب القذف مع أنه إنما وجب وسيلة للنفي وهو لا يتوقف عليه كما في الشق الثاني (قوله لكن الاوجه قول ابن عبد السلام الخ) كذا شرح مر (قوله لكن ولدته لدون ستة أشهر) لعل هذا في الولد التام كما يعلم مما تقدم في الطلاق والرجعة (قوله لزومه قذفها ونفيه) صادق مع إمكان كونه منه أيضا وعليه ينبغي تقييده بما إذا كان احتمال كونه من الزنا أقوى أخذا بما يأتي في قول المصنف ولو علم زناها الخ فليراجع (قوله أي دون الستة وفوق الأربعة) أي ولدته لستة أشهر فأكثر إلى أربع سنين أي ودون الخ تفسير لهما من بينهما (قوله في المتن وان ولدته لفوق ستة أشهر من الاستبراء حل الخ) عبارة الروض وكذا يلزمه النفي لورأى ما يبيح قذفها وأت بعده لستة أشهر من حين الزنا لا من الاستبراء وكان قد استبرأها قبله بحيضة او غلب على الظن انه من الزانى بان كان يعزل او أشبه الزانى وان لم يغلب على ظنه حرم النفي لا القذف ويجوز النفي لمن يطأ في الدبر لا لمن يعزل ولا يلزمه تعيين السبب المجوز للنفي والقذف لكن يجب عليه أي باطنا رعاية السبب المجوز اه فعلم أن للعزل حالتين وقوله لا القذف أي واللعان بين في شرحه انه خلاف ما صححه الاصل والمنهاج واصله ثم قال في الروض فرع أنت بايضا وهما اسودان لم يستبح به النفي ولو أشبهه من تهم به اه فعلم من هذا مع قوله السابق او أشبه الزانى ان للشبه حالتين فتأمل (قوله واعتمده الاسنوى وغيره) ويمكن حمل المتن عليه شرح مر

أي من ابتداء الحيض كما ذكره جمع لانه الدال على البراءة (حل النفي في الاصح) لان الاستبراء أمانة ظاهرة حمل على أنه ليس منه نعم يسن له عدمه لان الحامل قد تحيض ومحل ان كان هناك تهمة زنا والام يحز قطعاً وصح في الروضة أنه ان رأى بعد الاستبراء قرينة بزناها مما مر لزومه نفيه لغلبة الظن بانه ليس منه حينئذ والام يحز واعتمده الاسنوى وغيره وقوله من الاستبراء تبع فيه الرافعى



وصح في الروضة أيضا اعتبارها من حين الزنا بعد الاستبراء لانه مستند اللعان فعليه إذا ولدت لدون ستة أشهر منه ولا كثر من دونها من الاستبراء تنبيها انه ليس من ذلك الزنا فيصير وجوده كعدمه فلا يجوز النفي رعاية للفرش (٢١٥) ووجه البلقني المتن يمنع تبين ذلك

لا احتمال سبق زناه بها خفية قبل الزنا الذي رآه (ولو وطئ وعزل حرم) (النفي على الصحيح) لان الماء قد يسبقه ولا يشعر به ولو كان يطاف فيما دون الفرج بحيث لا يمكن وصول الماء اليه لم يلحقه اوفى الدبر تناقض فيه كلامها والارجح انه لا يلحقه أيضا وليس من الظن عليه من نفسه انه عقيم على الاوجه خلافا لقول الروياني يلزمه نفيه باللعان اي بعد قذفها وذلك لاننا نجد كثيرين يكاد ان يحزم بعقمهم ثم يحلون (ولو علم زناها واحتمل كون الولد منه ومن الزنا) على السواء بان ولده لسته أشهر فاكث من وطئه ومن الزنا ولا استبراء (حرم النفي) لتقاوم الاحتمالين والولد للفرش والنص على الحل يحمل على ما إذا كان احتمال من الزنا اغلب لوجود قرينة تؤكد ظن وقوعه (وكذا) يحرم (القذف واللعان على الصحيح) إذ لا ضرورة اليها للحقوق الولد به والفرق يمكن بالطلاق ولا نه يتضرر باثبات زناها لانطلاق الالسة فيه وقيل يحلان انتقاما منها وأطال جمع في تصويبه ويرده ما تقرر إذ كيف يحتمل ذلك الضرر

حل كلام الكتاب على ذلك نهاية أي بأن يقال الحل فيه صادق بالزوم رشدي (قوله وصح في الروضة الخ) وهو الصحيح اه معني (قوله ايضا) اي كصحيحها السابق انفا (قوله اعتبارها) اي الستة الاشهر اه معني (قوله لانه) اي الزنا معني وسم (قوله منه) اي الزنا ش اه سم (قوله وجوده الخ) اي الزنا (قوله فلا يجوز النفي الخ) جزما فكان ينبغي للمصنف ان يرد ذلك في الكتاب كما زدت في كلامه ليسلم من التناقض اه معني (قول المتن ولو وطئ) اي في القبل اه معني (قول المتن وعزل) مثل ذلك ما إذا وطئ ولم ينزل كما يشعر به التعليل بأن الماء قد يسبقه الخ سلطان قال مر في أمهات الاولاد والعزل حذر من الولد مكروه وإن اذنت فيه العزول عنها حرة كانت او امة لانه طريق إلى قطع النسل اه بجمري عبارة ع ش ومعلوم ان العزل مكروه فقط اه (قوله والارجح انه لا يلحقه) وهو المعتمد اه معني قال ع ش ولا فرق في ذلك بين كون الموطوءة زوجة او امة اه (قوله لانا نجد كثيرين الخ) يؤخذ منه انه لو اخبره معصوم بانه عقيم وجب النفي بل ينبغي وجوب النفي ايضا فيما لم يكن عقيما واخبره معصوم بانه ليس منه اه ع ش (قوله على السواء) الا قوله وكالزنا في المعني لا قوله والنص إلى المتن (قوله ظن وقوعه) اي كون الولد من الزنا (قول المتن وكذا القذف واللعان) (فرع) لو انت امرأة بولدا بيضا وابواه سودان او عكسه لم يبع لايه بذلك فنيه ولو كان اشبه من تهم به امة او انضم إلى ذلك قرينة لزال خبر الصحيحين ان رجلا قال للنبي صلى الله عليه وسلم ان امرأتى ولدت غلاما اسود قال هل لك من ابل قال نعم قال فما الوانها قال حمر قال هل فيها من اوراق قال نعم قاله فاني اتاها ذلك قال عسي ان يكون نزع عرق قال فلعل هذا نزع عرق روض مع شرحه ونهاية زاد المعني والاورق جل ايض يخاطب طياضه سوداه وفي ع ش عن مقدمة الفتح نزع الولد إلى أيه أي جذبه وهو كناية في الشبه اه (قوله إذ لا ضرورة اليها الخ) عبارة المعني لان اللعان حجة ضرورية إنما ينص اليها لدفع النسب او قطع النكاح حيث لا ولد على الفرش المططح وقد حصل الولد هنا فلم يبق له فائدة والفرق يمكن بالطلاق اه (قوله ولا نه يتضرر) اي الولد عبارة المعني ولان الولد يتضرر بنسبة امة إلى الزنا وإثباته عليها باللعان إذ يعبر بذلك وتطلق فيه الالسة اه (قوله ما تقرر) يعني التعليل الثاني

(فصل في كيفية اللعان وشروطه وثمراته) (قوله في كيفية اللعان) إلى قوله ومن ثم في النهاية والمعني (قوله وثمراته) اي المذكورة في قوله ويتعلق بلعانه فرقة الخ اه معني (قوله وثمراته) اي وما يتبع ذلك كشدة التعليل الآتي اه ع ش (قوله ان قذفها الخ) عبارة المعني ان كان قذف لم تثبت عليه بيينة ولا بان كان اللعان لنفي الولد كان احتمل كونه من وطئه شبهة او اثبتت قذفه بيينة قال في الاولى فيماريتها الخ وفي الثاني فيما ثبت على من رمى الخ (قوله وان الولد الخ) اي وفي ان الولد الذي ولدته ان غاب او هذا الولدان حضر من غيري لامي (قوله هنا) اي فيما إذا لم يقذفها بالزنا ش اه سم (قوله ولو ثبت الخ) اي بيينة (قوله لانه مستند اللعان الى قوله منه) الضمير ان للزنا ش (قوله والارجح الخ) اعتمدهم ر (قوله في المتن وكذا القذف واللعان) ظاهره حرمتها وإن لم يرد بها التوصل لنفي الولد نعم لو تعدى وقذف فينبغي صحة اللعان لدفع الحد فليتأمل فقد يقال اللعان لا يعتد به الا بتلقين القاضي مع حرمة الا ان يقال غاية ان القاضي معتد ايضا بتلقينه وذلك لا يوجب عزله لان الظاهر انه لا يفسق بذلك (فصل في كيفية اللعان وشروطه وثمراته) (قوله ولا تلاعن هي هنا) اي فيما إذا لم يقذفها بالزنا (قوله ولو ثبت قذف انكره قال فيما ثبت الخ) في العباب ولو ادعت على الزوج القذف واقامت به بيينة بان كان جوابه لدعواها بلا يلزمي الحد او لم يجبها قال اشهد بالله اني لمن الصادقين في انكار ما اثبتت به على من رمي

العظيم لمجرد غرض انتقام وكالزنا فيما ذكر وطئه الشبهة (فصل في كيفية اللعان وشروطه وثمراته) (اللعان قوله) أي الزوج (أربع مرات اشهد بالله اني لمن الصادقين فيما رميت به) زوجتي (هذه) ان حضرت (من الزنا) ان قذفها بالزنا والا قال فيماريتها به من اصابة غيري لها على فراشي وان الولد منه لامي ولا تلاعن هي هنا إذ لا حد عليها بلعانه ولو ثبت قذف انكره قال فيما ثبت من قذف اياها بالزنا

وذلك للآيات أول سورة النور وكررت (٢١٦) لنا كد الامرو لانهما منه بمنزلة اربع شهود ليقام عليها الحد ولذا سميت شهادات واما

الخامسة فهي مؤكدة لمفادها نعم الغلب في تلك الكلمات مشابها للآيات كما يأتي ومن ثم لو كذب لزمه كفارة يمين والاوجه انها لا تتعدد بعددها لان المحلوف عليه واحد والمقصود من تكررها محض التاكيد لا غير (فان غابت) عن المجلس او البلد لعذر أو غيره (سماها ورفع نسبها) او ذكر وصفها (بما يميزها) عن غيرها دفعا للاشتباه ويكني قوله زوجتي اذا عرفها الحاكم ولم يكن تحتها غيرها (والخامسة ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين) عدل عن علي وكنت تفاؤلا (فيما رماها به من الزنا وان كان له ولد ينفيه ذكره في الكلمات) الخمس كلها لينتفي عنه لا ليصح لعانه ومن ثم لو اغفل في واحدة صح لعانه بالنسبة لصحة لعانه بعده وان وجبت اعادته لنفي الولد (فقال) في كل واحدة منها (وان الولد الذي ولدته) ان غاب (أو هذا الولد) ان حضر (من زوج أو شبهة أو من زنا ليس مني) وذكر ليس مني تاكيدا كما في اصل الروضة والشرح الصغير حملا للزنا على حقيقته وقال الاكثرون شرط وهو مقتضى المتن

اه معنى (قوله وذلك الخ) عبارة المغنى أما اعتبار العدد فلايات الخ (قوله وكررت) أى الشهادة اه معنى (قوله لنا كد الامر) كذا في اصله من باب التفعّل اه سيد عمر يعنى الاولى التاكيد من التفعّل كما عبر به الشارح فيما يأتى انفاو عبارة المغنى لنا كيد الامر لانها اقيمت مقام اربع شهود من غيره ليقام الخ (قوله ولانها) أى الشهادة (قوله اربع شهود) بخطه اربعة اه سيد عمر (قوله بها الحد) أى فيما فيه حد اه سم (قوله والخامسة) أى الكلمة الخامسة الآتية فهي مؤكدة لمفادها أى الاربع واما تسمية ما رماها به فلانه المحلوف عليه اه معنى (قوله نعم الغلب الخ) عبارة المغنى وهى أى الاربع فى الحقيقة ايمان اه (قوله والاوجه انها الخ) مقابله انها تتعدد فيلزمه اربع كفارات سم على حج واعتمد شيخنا الزياى ما قاله حج اه عش (قول المتن فان غابت سماها ورفع نسبها الخ) سكنت عن الاكتفاء بتسميتها ورفع نسبها بما يميزها عند الحضور فليراجع اه سم اقول قياس ما تقدم فى تشخيص الزوج الحاضر فى النكاح الا كتفاء بذلك هنا (قوله عن المجلس) الى المتن فى المغنى وإلى قول المتن ويلاعن فى النهاية الا قوله لا ليصح الى المتن وقوله ويجوز بناؤه للفعول (قوله لعذر) كمرض او حيض ونحو ذلك اه معنى (قول المتن والخامسة) عطف على اربع فهو بالنسب ويجوز رفعه عطفًا على قوله اللعان قاله عش وقضية صنع المغنى انه بالرفع عطفًا على قول المصنف قوله الخ عبارة متو والخامسة من كلمات لعان الزوج هي ان لعنة الخ (قوله عدل عن علي الخ) عبارة المغنى أتى المصنف رحمه الله تعالى بضمير الغيبة تاسيا بلفظ الآية ولا فالذى يقوله الملاعن على لعنة الله كما عبر به الروضة اه وعبارة المنهج وخامسة ان لعنة الله على ان كنت من الكاذبين فيه اه (قوله تفاؤلا) فيه تأمل اه سم اقول ولعل المراد بالتفاؤل تجنب المصنف عن صفة اللعن على نفسه ثم رايت السيد عمر قال بعد ان ذكر كلام سم المذكور وكان وجهه ان ما ذكر لا يسمى تفاؤلا بل نظير او فى القاموس الفال ضد الطيرة ويستعمل فى الخير والشر اه وعليه فلا نظرا وقال الاسنى وعدل عنهما ادبافى الكلام اه (قول المتن فيما رماها) ويشير اليها فى الحضور ويميزها فى الغيبة كما فى الكلمات الاربع اه معنى (قول المتن وان كان له ولد ينفيه ذكره الخ) قال فى الاسنى وكذا الحكم فى تسمية الزانى ان اراد إسقاط الحد عن نفسه اه سم (قوله الخمس) الى قول المتن والخامسة فى المغنى الا قوله زوج الى المتن وقوله ويؤخذ الى ولا يكتفى (قول المتن فقال وان الولد الذى الخ) ظاهره انه باقى بهذا اللفظ حتى فى الخامسة ولا يخفى ما فيه فلعل المراد انه يأتى فى الخامسة بما يناسب كان يقول ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فيما رماها به من الزنا وفى ان الولد من زنا ليس منه اه رشيدى (قوله زوج) أى سابق (قول المتن ليس مني) قضية حله ان يزيد الو او هنا كما فعله المغنى (قوله كما فى اصل الروضة الخ) وهو الراجح اه معنى (قوله ان وطء الشبهة زنا) أى ان وطءه بشبهة اه سم عبارة الرشيدى أى فقد يكون هذا هو الواطء لها بالشبهة ويعتقد ان وطءه زنا لا يلحقه به الولد اه (قوله ولا يكتفى الاقتصار الخ) وهو الصحيح اه معنى (قوله لاحتمال عدم شبهه) عبارة المغنى لاحتمال ان يريد انه لا يشبهه خلقا او خلقا فلا بد ان يسنده مع ذلك على سبب معين كقوله من زنا او وطء شبهه اه (قول المتن وتقول هي) أى اربع مرات اه معنى

ايها بالزنا وان اجاب بالى ما قد فتها فله اللعان وان لم يذكر تأويلا ولا أنشأ قدفا آخر او بانى ما قد فتها ولا زنت لم يلاعن ولم تسمع بينته زناها فان قدفا ايضا وان كرر زناها لا عن ويسقط القذف الثابت بالبينه اه (قوله ليقام عليها بها الحد) أى فيما فيه حد (قوله والاوجه انها لا تتعدد الخ) ومقابل هذا الاوجه انها تتعدد فيلزمه اربع كفارات (قوله فان غابت سماها ورفع نسبها بما يميزها) سكنت عن الاكتفاء بتسميتها ورفع نسبها بما يميزها عند الحضور فليراجع (قوله ولم يكن تحتها غيرها) أى حاجة له مع ما قبله ويجاب باحتمال ارادة الاخرى (قوله تفاؤلا) فيه تأمل (قوله فى المتن وان كان ولد ينفيه ذكره الخ) قال فى شرح الروض وكذا الحكم فى تسمية الزانى ان اراد إسقاط الحد عن نفسه اه (قوله ان وطء الشبهة) أى ان وطءه بشبهة

واعتمده الاذرعى لاحتمال ان يعتقد ان وطء الشبهة زنا ويؤخذ منه أن محله فيمن يمكن أن يشتبه عليه ذلك ولا يكتفى (قوله) الاقتصار على ليس منى لاحتماله عدم شبهه له (وتقول هي) بعده لو جوب تأخير لعانها كما سنده (أشهد بالله انه لمن الكاذبين فيما رماى به)

وتشير اليه ان حضرو الاميزته نظير مامر (من الزنا) ان رماها به ولا تحتاج لذكر الولد (٢١٧) لانه لا يتعلق به في امانها حكم (والخامسة

ان غضب الله عليها) عدل  
عن علي المامر وذكره رماها  
ثم ورماني هنا تفنن لا غير  
(ان كان من الصادقين فيه)  
اي فيمارماني به من الزنا  
وخص الغضب بها لان  
جريمة زناها اقبح من جريمة  
قذفه والغضب وهو  
الانتقام بالعذاب اغلظ  
من اللعن الذي هو البعد عن  
الرحمة (ولو بدل لفظ) الله  
بغيره كالرحمن او لفظ شهادة  
بالحلف) سر في الخطبة حكم  
ادخال الباء في حين بدل  
فراجع لتعلم به رد  
الا عراض عليه (ونحوه)  
كانسم او احلف بالله (او)  
لفظ (غضب بلعن وعكسه)  
بان ذكر لفظ الغضب وهي  
لفظ اللعن (او ذكر) اي  
اللعن والغضب (قبل تمام  
الشهادات لم يصح في  
الاصح) لان المرعي هنا  
اللفظ ونظم القرآن  
(ويشترط فيه) اي في صحة  
اللعان (امر القاضي) او  
نائبه او المحكم او السيد اذا  
لا عن بين امته وعنده به  
ولو كان اللعان لنفي الولد  
الغير المكلف فقط امتنع  
التحكيم لان للولد حق في  
النسب فلم يسقط برضاها  
(و) معنى امره به انه  
(يلقن) كلا منهما ويجوز  
بناؤه للمفعول (كلماته)  
فيقول له قل كذا وكذا الى  
اخره فإاتي به قبل التلقين  
لغو اذا لم يكن لا يعتد بها قبل

(قوله وتشير الخ) اي في الشهادات الخمس اه معنى (قوله نظير مامر) ومنه ان تقول زوجي ان عرفه القاضي  
اه عش (قوله ولا تحتاج لذكر الولد) ولو تعرضت له لم يضر اه معنى (قوله عدل عن علي الخ) عبارة  
المعنى وانما قال المصنف عليها تاسيا بالاية والا فلا بد ان تاتي بصمير التكلم فتقول غضب الله علي ان  
كان الخ اه (قوله للمامر) اي للتفاوت (قوله تفنن لا غير) اي اذ لو عبر هنا ايضا برماها صح اه سم  
واستشكله الرشدي بما يظهر سقوطه بادنى تأمل (قوله اي فيمارماني) الى قول المتن ويصح في المعنى الا  
قوله ويظهر الى المتن وقيل الى فيكرر (قوله لان جريمة زناها) وهي الرجم او مائة جلدة وقوله من جريمة  
قذفه وهي ثمانون جلدة (قول المتن بدل) بالبناء للمفعول اه معنى (قوله في الخطبة) بضم الخاء (قوله رد  
الا عراض الخ) اي اعترض ابن النقيب بانه عبارة مقلوبة وصوابه حلف بشهادة لان الباء تدل على المتروك  
اه معنى (قوله بان ذكر) اي الزوج (قوله والغضب) الواو بمعنى او اه عش وفيه ان المناسب البدل ان  
ذكر ا ببناء المفعول فيتعين حيث ذلوا او لو سلم انه ببناء الفاعل فالواو للتوزيع فلا حاجة الى جعله بمعنى  
او (قوله لم يصح في الاصح) هل محل ذلك اذ لم يعد في موضعه او لا يصح اللعان مطلقا فيحتاج الى استئناف  
الكلمات بتمامها فيه نظرو ظاهر كلامه الثاني ويمكن توجيهه بان ذكر اللعن في غير موضعه ينزل منزلة كلمة  
اجنبية والفصل بها مبطل للعان اه عش وفي الحلبي ما يوافقه (قوله او المحكم الخ) عبارة المعنى والمحكم  
حيث لا ولد كالحاكم واما اذا كان هناك ولد لا يصح التحكيم الا ان يكون مكلفا ويرضى بحكمه لان  
له حقا في النسب الخ والسيد في اللعان بين امته وعنده اذا زوجها منه كالحاكم لا المحكم كما قاله العراقيون  
وغيرهم لان له ان يتولى لعان رقيقه اه وفي سم يعد ذكر مثلها عن شرح الروض مانصة وعنديته جواز  
لعانه اي السيد ولو لنفي الولد الغير المكلف اه (قوله به) اي اللعان والجار متعلق بالامر (قوله فقط)  
اي بخلاف ما اذا كان لنفي الحد او لنفي الحد والولد اه عش عبارة سم قوله فقط يخرج ايضا ما لو كان  
لنفي الولد المذكور ولغيره كدفع الحد فلا يمتنع التحكيم لكن هل المراد حيث انه يصح اللعان حتى بالنسبة  
لنفي الولد تبعا او المراد انه يصح بالنسبة لغير نفي الولد فقط فيه نظر اقول والا قرب الثاني كما هو قضية التعليل  
ومعنى امره به انه الخ اي القاضي (قوله كلا منهما) اي المتلاعن الزوج والمرأة (قوله ويجوز بناؤه للمفعول)  
فيشمل المحكم لكن يحتاج الى زيادة حيث لا ولد غير مكلف اه معنى (قوله فيقول له قل كذا وكذا)  
الخ اي ولو اجمالا كان يقول له قل اربع مرات كذا الخ فيما يظهر ثم راي في سم على المنهج في موضع  
عن مرميا يوافقه وفي موضع عن البر ماوى مانصة ثم ان التلقين يعتبر في سائر الكلمات ولا يكفي في اولها اه  
عش عبارة البجيرمي عن الشويري قال شيخا والمراد بتلقينه كلماته ان يامر به الا ان ينطق بها القاضي  
خلاف ما يوهمه كلام الشارح في بعض كتبه اه (قوله فيقول له قل كذا الخ) اي ولها قولي كذا وكذا اه  
معنى (قوله فإاتي الخ) اي الزوج ومثله الزوجة ومثله الزوجة ويجوز بناؤه للمفعول فيشمل الزوجة (قوله اذ  
اليمين الخ) عبارة المعنى كاليمين في سائر الخصومات لان المقلب على اللعان حكم اليمين كما مر وإن غلب فيه معنى  
الشهادة فهي لا تؤدى الخ (قوله لا يعتد بها الخ) اي في حصول المقصود من اللعان وفصل الخصومة في غيره

(قوله تفنن لا غير) اي اذ لو عبر هنا ايضا بنائها صح (قوله في المتن ويشترط فيه امر القاضي ويلقن كلماته)  
قد يتوهم منافاة ذلك لما ياتي انه يصح اللعان بالعجمية وانه يجب مترجم لقاض جهلها لانه لا يلقن ما يجمله  
ويجاء بمنع المنافاة بان يلقنه بالعربية فيعبر هو عمالقه بالعجمية ويترجمها لاثان فلي تأمل (قوله او المحكم  
او السيد) عبارة شرح الروض والظاهر ان السيد في ذلك كالحاكم لا كالحكم الخ اه وقضيته جواز لعانه  
ولو لنفي الولد الغير المكلف (قوله فقط) يخرج ايضا ما لو كان لنفي الولد المذكور ولغيره كدفع الحد  
فلا يمتنع التحكيم لكن هل المراد حيث انه يصح اللعان حتى بالنسبة لنفي الولد تبعا او المراد انه يصح بالنسبة  
لغير نفي الولد فقط فيه نظر (قوله فإاتي به قبل التلقين لغوا ذ اليمين الخ) قد يقال كل من اليمين والشهادة

وان كانت منعقدة في نفسها ملزمة للكفارة ان كان الحالف كاذبا اه ع ش (قوله للعانيهما) هذا مستفاد من عموم قول المصنف فان غابت الخ فانه شامل لغيبتهما عن البلد ومن لازمها عدم الموالاة بين لعانيهما اه ع ش (قوله بما مر في الفاتحة) اي فيض السكوت العمدة الطويل واليسير الذي قصد به قطع اللعان وذكر ما لا يتعلق باللعان اه ع ش (قوله ولا يثبت الخ) فلو حكم حاكم بالفرقة قبل تمام الخمس نقض روض ومغنى (قوله لا بعد تمامها) اي الكلمات الخمس (قول المتن وان يتاخر لعانها الخ) فلو حكم حاكم بتقديم لعانها نقض حكمه اسنى ومغنى (قوله من اعتقل لسانه) الى قول المتن وان يتلاعنا في النهاية لا قوله لخبر به اصح وقوله والمراد الى ولم يكن بالحجر (قوله من اعتقل لسانه) عبارة الروض مع شرحه والمغنى ولو قذف ناطق ثم خرس ورجى لظقه الى ثلاثة ايام انتظر لظقه فيها ولاى بان لم يرج لظقه او رجى الى اكثر من ثلاثة ايام لاعن بالاشارة الخ (قوله ولم يرج برؤه) اي قبل مضي ثلاثة ايام بدليل ما بعده وينبغي ان يكتفى بقول طبيب عدل اه ع ش (قوله منها) اي من الزوجين اه ع ش (قوله ويقذف) معطوف على يلاعن فهما متنازعان في باشارة بالنسبة للآخرس فتأمل اه رشيدى (قول المتن باشارة الخ) ولو انطلق لسان الآخرس بعد قذفه ولعانه بالاشارة ثم قال لم ارد القذف باشارتي لم يقبل منه لان اشارته اثبتت حقا لغيره او قال لم ارد اللعان بها قبل منه فيما عليه لافيهاله فيلزمه الحد والنسب ولا ترفع الفرقة والحرمة المؤبدة ويلاعن ان شاء لاسقاط الحد ولتنى الولدان لم يمت مغنى وروض مع شرحه (قوله فيه) اي اللعان (قوله شائبة اليمين) اي وهي تعتقد بالاشارة اه ع ش (قوله وبفرض تغليبها) اي شائبة الشهادة اه سم (قوله هو) اي الآخرس أصليا أو طارئا (قوله هنا) اي في اللعان (قوله لاثم) اي لافي غير هذا المحل اه سم ولعل الانسب اي لافي الشهادة (قوله قيل النص الخ) عبارة المغنى وقضية إطلاق المصنف انه لافرق بين الرجل والمرأة وهو كذلك كما صرح به في الشامل والتمة وغيرهما وان كان النص على خلافه اه عبارة النهاية وما تقر من التسوية بينهما هو المعتمد وان نقل عن النص انها الخ (قوله لا تلacen بها) اي بالاشارة (قوله ان محل ذلك قبل لعان الزوج الخ) في هذا شيء لان لعانها ابدا لا يكون إلا بعد لعان الزوج سم ورشيدى زاد ع ش أى فالأولى انه يقول ان محل ذلك ان لاعن لنى الولد فان لاعن لدفع الحد عنه لاعنت بالاشارة لانها حيثئذ مضطرة اليه اه (قوله فيكرر) اي الملاعن الآخرس زوجها وزوجة (قوله او يشير للبعض) عبارة المغنى والاسنى ولكن لو كتب كلمة الشهادة مرة و اشار اليها اربعا جاز وهذا مجمع بين الاشارة والكتابة اه (قوله فلا يصح الخ) اي فيتعذر ذلك ابدا مادام كذلك اه ع ش عبارة المغنى لم يصح قذفه ولا لعانه ولا شيء من تصرفاته اه (قوله والقذف) اقتصر المغنى والمحلى على اللعان وهو المناسب لقول المصنف وفيمن عرف الخ (قوله اي ما عدا العربية) الى قول المتن وان يتلاعنا في المغنى لا قوله وانتصر له جمع وقوله ولو في كافر على الاوجه وقوله والمراد الى ولم يكن بالحجر وقوله وان حلف الى المتن وقوله ومن ثم اعتبر الى المتن (قوله ترجمة اللعان الخ) اي والشهادة اه مغنى (قوله على الاوجه) لعل البحث بالنسبة لمجموع التغليظات

لا يتوقف على تلقين (قوله في المتن وان يتاخر لعانها عن لعانه) قال في شرح الروض فلو حكم حاكم بتقديمه نقض حكمه اه (قوله في المتن والشرح ويلاعن عن آخرس ويقذف باشارة الخ) قال في الروض وشرحه فان انطلق لسانه بعد قذفه ولعانه بالاشارة وقال لم ارد القذف باشارتي لم يقبل منه لان اشارته اثبتت حقا لغيره او قال لم ارد اللعان بها قبل منه فيما عليه لافيهاله فيلزمه الحد والنسب فيلاعن ان شاء للحد اي لاسقاطه وكذا يلاعن لنى ولد لم يفت زمنه ولا ترفع الفرقة والتحرير المؤبد اه (قوله وبفرض تسليمها) اي شائبة الشهادة اي تغليبها (قوله لاثم) اي لافي غير هذا المحل (قوله ان محل ذلك قبل لعان الزوج لا بعده) في هذا شيء لان لعانها ابدا لا يكون إلا بعد لعان الزوج (قوله او يشير للبعض ويكتب البعض) قال في شرح الروض ولو كتبها مرة و اشار اليها اربعا جاز وهو مجمع بين الاشارة والكتابة اه (قوله ولو في كافر على الاوجه) وفي شرح الروض والتعليظ في حق الكفارة بالزمان معتبر باشرف الاوقات عندهم كاذكره

الموالاة هنا بما مر في الفاتحة ومن ثم لم يضر الفصل هنا بما هو من مصالح اللعان ولا يثبت شيء من أحكام اللعان الا بعد تمامها (وان يتاخر لعانها عن لعانه) لان لعانها لدرء الحد عنها وهو لا يجب قبل لعانه (ويلاعن من اعتقل لسانه بعد القذف ولم يرج برؤه) اورجى ومضت ثلاثة ايام ولم ينطق (وآخرس) منها ويقذف (باشارة مفهومة وكتابة) او يجمع بينهما كسائر تصرفاته ولان المذهب فيه شائبة اليمين لا الشهادة وبفرض تغليبها هو مضطر اليها هنا لاثم لان الناطقين يقومون بها قبل النص انها لا تلacen بها لانها غير مضطرة اليها ومن علمته يؤخذ ان محل ذلك قبل لعان الزوج لا بعده لا يضطر اربعا حيثئذ الى درء الحد عنها فيكرر الاشارة او الكتابة خمسة او يشير للبعض ويكتب البعض اما اذا لم تكن له اشارة مفهومة فلا يصح لتعذر معرفة مراده (ويصح) اللعان والقذف (بالعجمية) اي ما عدا العربية من اللغات ان راعى ترجمة اللعان والغضب وان عرف العربية كاليمين والشهادة (وفيمن عرف العربية وجه) انه لا يصح لعانه بغيرها لانها الواردة وانتصر له جمع

وهو بعد فعل (عصر) أى يوم كان إن لم يتيسر التأخير للجمعة لأن اليمين الفاجرة حينئذ أغلظ عقوبة كإدله عليه خبر الصحيحين فان تيسر التأخير لم بعد عصر (جمعة) لأن يومها اشرف الاسبوع وساعة الاجابة فيها بعد عصرها كما فى رواية صحيحة وإن كان الاشهر انها زمن يسير من اول الخطبة إلى آخر الصلاة لخبر به أصبح (ومكان وهو اشرف بلده) أى اللعان لأن فى ذلك تأثير فى الزجر عن اليمين الكاذبة وعبارته مساوية لعبارة اصله اشرف مواضع البلد (فبمكة) يكون اللعان (بين الركن) الذى فيه الحجر الاسود (والمقام) أى مقام إبراهيم صلى الله على نبينا وعليه وسلم وهو المسمى بالحطيم لحطم الذنوب فيه ولم يكن بالحجر مع انه افضل لكونه من البيت (٢١٩) صوته عن ذلك وإن حلف عمر فيه قاله

الموردى (و) فى (المدينة) يكون (عند المنبر) بما يلي القبر المكرم على مشرفه افضل الصلاة وفضل السلام لانه روضة من رياض الجنة وللخبر الصحيح لا يخلف عندهذا المنبر عبد ولا امة يمينا آثمة ولو على سواك رطب لا اوجبت له النار وفى رواية صحيحة على منبرى هذا يمينا آثمة تبوأ مقعده من النار ومن ثم صح فى اصل الروضة صعوده ويصح رد عبارة المتن اليه بعمل عند بمعنى على (و) فى (بيت المقدس) يكون عند الصخرة لانها قبلة الانبياء وفى خبر انها من الجنة (و) فى (غيرها) أى الاماكن الثلاثة يكون (عند منبر الجامع) أى عليه لانه اشرفه وزعم ان صعوده لا يليق بهائمنوع لاسيما مع مارواه البيهقي وإن ضعفه انه صلى الله عليه وسلم لاعتن بين العجلاني وامراته عليه (و) تلعن (حائض) ونفساء مسلمة ومسلم به جنابة ولم يميل

ولا فسياتى التصريح فى المتن بان الذى يلاعن فى بيعة وكنيسة أو أنه بالنسبة للزمن خاصة اه ع ش أى لمطلق الزمن مع قطع النظر عن تعيينه لما يأتى من قول الشارح ويعتبر الزمن بما يعتقدون تعظيمه (قوله وهو بعد اذ) أى فى حق المسلم اه سم (قوله فعل عصر) لعل التقيد به نظرا للغالب من فعل صلاة العصر فى اول وقتها فان اخره إلى آخر الوقت لاعتن فى اوله اه ع ش (قوله من اول الخطبة) عبارة المغنى والنهاية من مجلس الامام على المنبر اه قال ع ش أى قبل الشروع فى الخطبة اه (قوله وهو) أى ما بين الركن والمقام (قوله لحطم الذنوب) أى ذهابها فيه اه ع ش (قوله وإن حلف عمر اذ) لعله رأى أن فيه تخويفا للحالف اكثر من غيره اه ع ش (قوله على منبرى اذ) صدر هذه الرواية من حلف على اذ اه رشيدى (قوله صح فى اصل الروضة صعوده) أى المنبر وهو المعتمد فان لم يصعد او قف على يسار المنبر من جهة المحراب فى المدينة وغيرها من سائر البلاد كما فى شرح الروض وقوله على يسار المنبر أى مستقبل المنبر اه ع ش (قول المتن عند الصخرة) والتغليظ بالمساجد الثلاثة لمن هو بها فمن لم يكن بها لم يحز نقله اليها أى بغير اختياره كما جزم به الماوردى معنى ونهاية (قوله لانه اشرفه) أى باعتبار انه محل الوعظ والازجار وما أدى صعوده إلى تذكره واعراضه نهاية أى لا باعتبار كونه اشرف بقاع المسجد من حيث كونه جزءا من المسجد ع ش (قوله لا يليق بها) أى بالمرأة (قوله العجلاني) بفتح فسكون منسوب إلى بنى العجلان بطن من الانصار اه ع ش (قوله او نجس) عطف على جنابة (قوله بعد خروج القاضى اذ) عبارة المغنى فيلاعن الزوج فى المسجد فاذا فرغ خرج الحاكم وناثبه اليها اه (قوله فلا باس) أى لاحرمته ولا كراهة اه ع ش (قوله تمكينها) أى الذمية والذى (قوله لليهود) وتسمى البيعة أى معبد النصارى أيضا كنيسة بل هو العرف اليوم اه معنى (قوله بمحالمهم تلك) أى بالبيعة والكنيسة وبيت النار (قوله لما مر) أى لانهم يعظمونها (قوله مطلقا) أى وإن اذنوا فى دخوله اه ع ش (قوله كغيره اذ) أى كحرمة دخول غير ما به صورة اذ بل اذهم (قوله بلا اذهم) أى اما باذهم فيجوز وظاهره ولو بدون حاجتنا ولا حاجتهم للدخول وقضية إطلاقه انه يكتفى فى جواز دخوله باذن واحد منهم كما يكتفى باذن واحد من باذهم مساجدنا اه ع ش (قوله لا ان رضى به) أى الزوج بالمسجد عبارة المغنى فان قالت الاعن فى المسجد ورضى به الزوج جاز ولا فلا اه (قوله دخل دارنا بدهنة واما اذ) ولا فامكنة الاصنام مستحقة الهدم اه معنى (قوله ولا تغليظ اذ) عبارة المغنى (تنبيه) سكت المصنف عن لا ينتحل مله كالدهرى بفتح الدال كما ضبطه ابن شعبة وبضمها كما ضبطه ابن قاسم والزنديق الذى لا يتدين بدين وعابد الوثن والاصح انه لا تشرع فى حقه تغليظ بل

الماوردى اه وكان الشارح أشار لمخالفته بقوله ولو فى كافر على الاوجه لكن سياق قوله ويعتبر الزمن بما يعتقدون تعظيمه فان كان متعلقا بجميع فرق الكفار المذكورة قبله كانت المبالغة هنا بالنظر للتغليظ بمطلق الزمان مع قطع النظر عن تعيينه وإن اختص بمن لا يتدين اشكل التخصيص لكن يمكن الفرق على هذا والوجه هو ما فى شرح الروض عن الماوردى لان الغرض من التغليظ الزجر وهو بما يعتقدونه ابلغ وكافى

للفسأل أو نجس يلوث المسجد (بياب المسجد) بعد خروج القاضى مثلا ليه حرمة مكث كل من أولئك فيه ولورأى تأخيرها لزوال المانع فلا باس اما ذمية حائض او نفساء امن تلويثها وذمى جنب فيجوز تمكينها من الملاعة فى المسجد إلا المسجد الحرام (و) يلاعن (ذمى) أى كتاني ولو معاهدا أو مستمنا (فى بيعة) للنصارى بكسر الباء (وكنيسة) لليهود لانهم يعظمونها كتعظيمنا لمساجدنا (وكذا بيت نار مجوسى) فى الاصح (لذلك ويحضر نحو القاضى والجمع الآتى بمحالمهم تلك لما مر الا ما به صور معظمه حرمة دخوله مطلقا كغيره بلا اذهم وتلاعن كافرة تحت مسلم فما ذكر لافى المسجد إلا أن رضى به (لا بيت أصنام وثنى) دخل دارنا بدهنة وأمان وترافعوا اليها فلا يلاعن فيه بل فى مجلس الحاكم إذ لا أصل له فى الحرمة واعتقادهم لوضوح فساده غير مرعى ولان دخوله معصية ولو باذهم ولا تغليظ فى حق من لا يتدين بدين

كدهرى وزنديق بل يحلف ان لزمته يمين بالله الذى خلقه ورزقه ويعتبر الزمن بما يعتقدون تعظيمه (و) حضور (جمع من الاعيان) والصلحاء للاتباع ولان فيه ردع للكذب (واقله (٣٢٠) اربعة) لثبوت الزنا بهم ومن ثم اعتبر كونهم من اهل الشهادة ومعرفتهم لغة المتلاعنين

يلاعن في مجلس الحكم لانه لا يعظم زمانا ولا مكانا فلا ينزجر قال الشيخان ويحسن أن يحلف بالله الذى خلقه ورزقه لانه وان غلاني كفره وجد نفسه مذعنة لخالق مدبره (قوله كدهرى) وهو المعطل اه ع ش (قوله ويعتبر الزمن الخ) عبارة الاسنى اما تغليظ الكافر بالزمان فيعتبر باشرف الاوقات عندهم كما ذكره الماوردى اه زاد المغنى وان كان قضية كلام المصنف انه كالمسلم اه (قوله وحضور جمع) بالجر عطفًا على زمان المجرور بالباقى المتن (قوله من الاعيان الخ) اى من عدول اعيان بلد اللعان وصلاحته ولا بد من حضور الخاكم ويكنى السيد في رقيقه ذكر اكان أو أثنى اه معنى (قوله من الاعيان والصلحاء) أى ولو كانا ذميي اه ع ش (قوله ومن ثم اعتبر الخ) هل هو كذلك ولو في لعان الكافر كما هو ظاهر إطلاقهم او ينظر لكونهم كذلك في الكفار بالنسبة لدينهم لان المدار على ما يدعوا الى الانزجار وهو بمجانسهم ابلغ ويؤيده اعتبار ما يعتقدون تعظيمه من الزمان والمكان اه سيد عمر وتقدم آفا عن المغنى وع ش ما يؤيد الثانى (قول المتن والتغليظات) اى بما ذكر من زمان ومكان وجمع سنة اى في مسلم او كافر اه معنى (قوله ولو بنائبه) عبارة المغنى ونائبه ومحكم وسيداه (قول المتن عند الخامسة) أى من لعنهما قبل شروعهما فيها فيقول للزوج اتق الله في قولك على لعنة الله فانها موجهة للعن ان كنت كاذبا وللزوجة اتق الله في قولك غضب الله على فانها موجهة للغضب ان كنت كاذبة لعلمها ينزجران ويتركان اه معنى (قوله ويسن فعل الخ) عبارة المغنى ويا امر رجلا ان يضع يده على فيه وامرأة ان تضع يدها على فيها فان ايا الاتمام اللعان تركهما على حالهما ولقنهما الخامسة اه عبارة ع ش وينبغى ان يكون فاعل ذلك في المرأة محرما لها أو أثنى فان لم يكن ثم أحد منهما فالأقرب عدم استحباب ذلك اه (قوله على فيه) ينبغى في الاخرس على ما يشير به من نحو يد اه سيد عمر (قوله من ورائه) اى كل منهما (قوله يرى كل منهما الخ) زاد الاسنى عن الماوردى ويسمع كلامه ويجوز ان لا يكونا كذلك لكن ان كان ذلك بغير عذر كرهوا الا فلا قال الزركشى وينبغى بحيته فيما ذكر من السنن اه (قوله حال من كل الخ) عبارة المغنى فيقوم الرجل عند لعانه والمرأة جالسة ثم تقوم عند لعانها ويقعد الرجل فقوله قائمين حال من مجموعهما لا من كل واحد منهما ولو قال عن قيام كان أو وضع وإذا كان أحدهما لا يقدر على القيام لا عن قاعدة أو مضجعا لم يقدر على الجلوس كافي الام اه (قوله من كل من فاعلى الخ) اى على وجه قسمته عليهما بدليل تفسيره المذكور اه سم (قوله بخلاف فاني ادخلتهما طاهرتين) اى المذكور في الحديث الشريف (قوله اشترط عند دخول كل الخ) يتأمل جدا اه سم (قوله ليصح الخ) اى اللعان وقوله ما تضمنه الخ هو خبر عن قول المتن وشرطه اه سم (قوله ما تضمنه قوله الخ) يعنى الزوجة (قوله ولو باعتبار) الى قوله وتجويز رفع فى المغنى الا قوله وكان هذا الى المتن والى الفصل فى النهاية الا قوله ولا وصول مائة الى المتن وقوله اوسار (قوله ليدخل ما ياتى فى البائن الخ) نشر مرتب (قوله ونحو المنكوحة الخ) اى كالمطوءة بشبهة كان ظنها زوجته او امته ثم قذفها ولا عن لئى النسب معنى وروض (قوله فلا يصح من غيره) اى لا يصح اللعان من اجنبى ولا من

(والتغليظات سنة لا فرض على المذهب) كما فى سائر الايمان (ويسن للقاضى) ولو بنائبه (وعظهما) بالتخويف من عقاب الله للاتباع ويقرأ عليهما آية آل عمران ان الذين يشتركون بعهد الله وخبر وحسابك على الله الله يعلم ان احداكم كاذب فهل منكم من تائب (ويبالغ) فى التخويف (عند الخامسة) لعله يرجع الخبر الى داود انه صلى الله عليه وسلم امر رجلا ان يضع يده على فيه عند الخامسة وقال انها موجهة ويسن فعل ذلك بهما وياتى واضع يده على الفم من ورائه (وان يتلاعنا قائمين) وبحيث يرى كل صاحبه للاتباع ولان القيام ابلغ فى الزجر وقائمى حال من كل من فاعلى تلاعنا اى كل قائما او من مجموعهما وعلى كل هولا يقتضى ما هو السنة من جلوس كل عند لعان الآخر بخلاف فاني ادخلتهما طاهرتين فانه ان كان من المجموع اشترط عند دخول كل وكونهما طاهرتين او من كل لم يشترط فليس ما هنا نظير ذلك خلافا لمن زعمه فنامله ويقعد كل وقت لعان الآخر (وشرطه) اى الملاعن او اللعان ليصح ما تضمنه قوله (زوج) ولو باعتبار ما كان او الصورة ليدخل ما ياتى فى

المكان فانا قد اعتبرنا فيه معتقدهم فلوزاد الشارح بعد لفظ هو من قول المصنف وهو بعد عصر جمعة قولنا فى حق المسلم وافق ذلك ولم يشك (قوله وبحيث يرى كل صاحبه) عبارة شرح الروض قال الماوردى وينبغى ان يتلاعنا مجتمعين بحيث يرى كل منهما الآخر ويسمع كلامه ويجوز ان لا يكونا كذلك لكن ان كان ذلك بغير عذر كرهوا الا فلا قال الزركشى وينبغى بحيته فيما ذكر من السنن اه (قوله من كل فاعلى) اى على وجه قسمته عليهما بدليل تفسيره المذكور (قوله اشترط عند دخول كل الخ) يتأمل جدا (قوله فى المتن وشرطه زوج) عبارة الروض الشرط الثانى الزوجية والرجعية كالزوجة اه (قوله ليصح) اى اللعان وقوله ما تضمنه هو خبر عن قول المتن وشرطه (قوله ولو باعتبار ما كان الخ) عبارة الروض الشرط



سيداً مة وأم ولد مغنى وروض (قول المتن يصح طلاقه) بان يكون بالغاً عاقلاً مختاراً صادقاً بالحر والعبد والمسلم والذمي والرشيدي والسفيه والسكران والمحدود بالمطلق رجعيًا وغيرهم اه مغنى (قوله كسكران) اى بتعد اه سم (قوله وغير مكلف) اى من صبي ومجنون مغنى وروض فهو عطف العام (قوله فى قذفه) اى غير المكلف اه ع ش (قوله ويعزر الخ) اى ان كان مميزاً على ورشيدى عبارة المغنى ويعزر المميز منهما اى الصبي والمجنون اه وزاد الروض مع شرحه ويسقط عنه بيلوغه وإفاقته لانه كان الزجر عن سوء الادب وقد حدث له زاجر أقوى منه وهو التكليف اه (قوله أو استدخال ماء) اى استدخالها لمنه المحترم قال ع ش اى ولو فى الدبر ويكون لعانه للعلم بالزنا او ظنه لئنى الولد لمرانه لا يلحقه اه ع ش (قوله نفذ) اى اللعان المشتمل على النفي فينتفى النسب ويسقط الحد كما صرح به الاذرى اه رشيدى (قوله صح) اى اللعان سم ومغنى وفيه وفى النهاية فروع كثيرة (قوله ولا نظر الخ) اى وإن لم تلعن الزوجة اه مغنى (قوله ظاهر او باطنا) قال فى الروض سواء صدقت أم صدق اه سم (قول المتن مؤبدة) اى حتى فى لعان المبانة والاجنبية الموطوءة بشبهة حيث جاز لعانها بان كان هناك ولد ينفيه سم على المنهج اه ع ش (قوله فلا تحل له الخ) يعنى لا يحل له نكاحها ولا وطؤها بنكاح وقوله ولا ملك اى لا يحل له وطؤها بملك يمين وإن جاز له تملكها اه رشيدى عبارة الاسنى والمغنى فيحرم عليه نكاحها وطؤها بملك اليمين لو كانت أمة فملكها اه (قوله ولا ملك) وينبغى أن يجوز له نظرها فى هذه المحرم اه ع ش وقوله نظرها اى ونحوه عبارة سم هل يصير حكمها بعدم ملكها فى النظر ونحوه حكم المحرم اه (قوله وكان هذا الخ) عبارة النهاية وكان هذا مستند الودرحه الله تعالى فى أنها لا تعود اليه ولا فى الجنة انتهت ولك أن تقول يجوز أن يكون الخبر اريد به النهى ومحل دار التكليف وما يبرجحه بل يعينه اى الانشاء ان الحمل عليه اى الاخبار يوقع فى الخلف فان خص بنحو على وجه يبيحه الشرع جاء فيه ما ينجى فى الحمل على الانشاء فليتأمل اه سيد عمر اى من ان محل دار التكليف (قول المتن وإن ا كذب الخ) غاية ع ش قال الرشيدى إنما ذكر هذه هنا ولم يؤخرها عن قوله وسقوط الحد الخ للإشارة إلى ان ا كذاب النفس له تأثير فى سقوط الحد وما بعده كانه عليه الشارح بقوله فلا يفيد عود حل لانه حقه بل عود حد ونسب اه (قوله بل عود

الثانى الزوجية قال فى شرحه فلا لعان لاجنبى إذ الم يكن ولد بقرينة ما يأتى ومن الاجنبى السيد مع امته اه وقوله بقرينة ما يأتى إشارة إلى قول الروض بعد فرع قذف المطلقة البائن او من وطئها ظاناً انها زوجته لم يلعن فان كان هناك ولد منفصل لا عن لنفيه وكذا حل اه وقوله او من وطئها الخ يرد على المتن بعد التاويل ايضا إلا ان يراد زوج ولو باعتبار ظنه عند الوطء ثم قال فى الروض فصل لا ينتفى ولد الأمة باللعان بل بدعوى الاستبراء وإن ملك زوجته ووطئها اى بعد ملكها ولم يستبرأ ثم اتت بولد واحتمل كونه من النكاح فقط فله نفيه أى باللعان أو من الملك فقط فلا وكذا لو احتمل كونه منهما أى لا ينفيه باللعان بل بدعوى الاستبراء وتصير ام ولد اه وقوله وتصير ام ولد قال فى شرحه للحقوق الولد به بوطئه فى الملك لانه اقرب بمقابلته اه ولا يتخلو عن إشكال لكن قد يوضح بان الحادث يقدر باقرب زمن (قوله كسكران) اى متمد (قوله ويعزر عليه) عبارة الروض وشرحه نعم يعزر المميز من الصبي والمجنون ويسقط عنه بيلوغه وإفاقته لانه كان للزجر عن سوء الادب وقد حدث له زاجر أقوى منه وهو التكليف اه (قوله وافهم قوله قذف وقوعه فى الردة الخ) فيه شئ فقد يقال إنما أفهم وقوع مجموع القذف والاسلام بعد الردة لا القذف قبل الاسلام اذ لم يرتب بينهما إلا لفظاً إلا ان يقال المتبادر من الترتيب لفظاً ذلك اوى يقال المقصود بيان إفهام مجرد عدم الوقوع قبل الردة (قوله فلو قذف قبلها صح) اى اللعان (قوله فى المتن ويتعلق بلعانه فرقة) قال فى الروض ولا يبدى فى نفوذ اللعان من إتمام كلمته فلو حكم حاكم بالفرقة قبل تمامها لم ينفذ اه (قوله ظاهر او باطنا) قال فى الروض سواء صدقت او صدق اه (قوله ولا ملك) هل يصير حكمها بعدم ملكها فى النظر ونحوه حكم المحرم (قوله بانها لا تعود اليه) افى بذلك شيخنا الشهاب الرملى

(يصح طلاقه) كسكران وذمى وفاسق تغليبا لشبهه اليمين دون مكره وغير مكلف ولا لعان فى قذفه وإن كمل بعد ويعزر عليه (ولو ارتد) الزوج (بعد وطء) او استدخال ماء (فقذف) واسلم فى العدة (لا عن) لدوام النكاح (ولو لا عن) فى الردة (ثم أسلم فيها) اى العدة (صح) لتبين وقوعه فى صلب النكاح (او اصر) مرتدا إلى انقضائها (صادف) اللعان (بينونة) لتبين انقطاع النكاح بالردة فان كان هناك ولد نفاه بلعانه نفذوا إلا بان فساده وحد للقذف وافهم قوله قذف وقوعه فى الردة فلو قذف قبلها صح وإن اصر كما يصح من ابائها بعد قذفها (ويتعلق بلعانه) أى الزوج وإن كذب اى بفراغه منه ولا نظر للعانها (فرقة) اى فرقة انفساخ (وحرمة) ظاهر او باطنا (مؤبدة) فلا تحل له بعد بنكاح ولا ملك لخبر الشيخين لا سبيل لك عليها وفى رواية للبيهقي المتلاعنان لا يجتمعان أبدا وكان هذا هو مستند جزم بعضهم بانها لا تعود اليه ولا فى الجنة (وإن ا كذب) الملاعن (نفسه) فلا يفيد عود حل لانه حقه بل عود حد ونسب لانها حق عليه

وتجوز رفع نفسه أى كذبه (٢٢٢) نفسه بعيد لان المراد هنا بالاكذاب نسبة الكذب اليه ظاهرا لترتب عليه أحكامه وذلك

حداخ) وأما أحدها فهل يسقط با كذبه نفسه قال في الكفاية لم أره مصرحاً به لكن في كلام الامام ما يفهم سقوطه في ضمن تعليل وجزم به في المطلب اه معنى (قوله وتجوز رفعه الخ) عبارة المعنى (تنبه) نفسه في المتن بفتح السين بخطه ويجوز رفعها ايضاً كما جوز في قوله صلى الله عليه وسلم ان الله تجاوز عن امتي ما حدثت به انفسها وفي سم ما يوافقها مع بسط في الرد على الشرح وافرده السيد عمر و اجاب الرشيدى بما نصه قوله لان المراد هنا بالاكذاب نسبة الكذب اليه ظاهرا اى وذلك إنما يعبر عنه با كذب نفسه بجعل نفسه منصوباً بوا مرفعه وان صح في نفسه إلا ان لا يؤدى هذا المعنى إذ لا يفهم من قولنا كذبه نفسه إلا تنازعه فيها ادعاه وهذا غير مراده كما لا يخفى وقد اشار الشارح لهذا تبعا لابن حجر بقوله وذلك لا يظهر اسناده للنفس وهذا يندفع ما في حواشي ابن حجر للشهاب سم مما حاصله انه كما يصح نسبة الاكذاب اليه يصح اسناده لنفسه بمعنى ذاته إذ هما عبارة عن شىء واحد والتغاير بينهما اعتبارى فكيف يسلم ظهور النصب دون الرفع ووجه الاندفاع ما قدمته من انه وان صح كل منهما إلا ان معنى اكذب نفسه غير معنى اكذبه نفسه كما يشهد بذلك الاستعمال فتأمل اه رشيدى (قوله نظير ما حدثت به) أى المذكور في الحديث الشريف اه ع ش (قوله او التعزير الخ) عبارة المعنى اى حد قذف الملاعة ان كانت محصنة وسقوط التعزير ان لم تكن محصنة اه (قوله وكذا قذف الزانى) إلى قوله ولا يفتنى عنه في المعنى إلا قوله اما الذى الى المتن وقوله ولا وصول إلى المتن (قوله ان لم تلغى) اى تلاعن فان لا عنت سقط عنها اه ع ش زاد الروض مع شرحه وان لا عنت بعد لعانه ثم اقرت بالزنا حدث له ان لم ترجع عن اقرارها اه (قوله فسيأتى) اى فى اواخر الفصل الآتى (قوله فى حقه فقط) خرج به حصانتها فى حق غيره فلا تسقط اه شرح المنهج (قوله وحل نحو اختها الخ) عبارة المعنى وحكمها حكم المطلقة طلاقاً باتناً فلا يلحقها طلاقاً ويستباح نكاح اربع سواها ومن يحرم جمعه معها كاختها وعمتها وغير ذلك من الاحكام المترتبة على البينونة وان لم تنقض عدتها ولا يتوقف ذلك على قضاء القاضى (فرع) لو قذف زوج زوجته وهى بكر ثم طلقها وتزوجت ثم قذفها الزوج الثانى وهى ثيب ثم لاعنا ولم تلاقه اى جلدت ثم رجعت اه (قوله لدون الخ) متعلق بولده وهو فى المصوردون مائة وعشرين وفى المضغة دون ثمانين اه ع ش (قوله صغيرا) ويمكن احوال الصبي لتسع سنين ويشترط كمال التاسعة ثم بعد امكن احواله ولحق النسب به لا يلاعن حتى يثبت بلوغه فان ادعى الاحتلام ولو عقب انكاره له صدق معنى وروض مع شرحه (قوله او بمسوحا) خرج به محبوب الذكردون الاثنين وعكسه فانه يمكن احوالهما معنى وروض مع شرحه (قوله ولم يمض زمن يمكن فيه اجتماعهما) يعنى لم يمض زمن يحتمل اجتماعهما فيه بان قطع بانه لم يصل اليها فى ذلك الزمن كان قامت بينة بانه لم يفارق بلده فى ذلك الزمن وهى كذلك ولا نظر لاحتمال ارسال مائه اليها كما نقله سم عن الشارح خلافاً لابن حجر والافقد يقال ان ذلك ممكن دائماً فلو نظر ناله لم يكن اللحق فيما إذا كان احدهما بالمشرق والآخر بالمغرب متعذرا ابداً كما لا يخفى وليس المراد من الامكان فى قوله ولم يمض زمن يمكن الخ مجرد مضى مدة تسع الاجتماع وان قطع بعدم الاجتماع إذ ذاك مذهب الحنفية وبهذا تعلم ما فى حاشية الشيخ اه رشيدى يعنى ع ش حيث قال قوله ولم يمض زمن الخ مفهومه انه إذا مضى ذلك لحقه وان لم يعلم لاحدهما سفر إلى الآخر اه ولا يخفى انه غير مخالف لما قاله وإنما يخالفه لو قال وان علم عدم سفر أحدهما إلى الآخر فتأمل (قوله يمكن فيه اجتماعهما) اى ووطء وحل اقل مدة الحمل اه معنى (قوله ولا وصول مائه الخ) المعتمد عدم اعتبار امكن الارسال م

(قوله وتجوز رفع نفسه أى كذبه نفسه بعيد الخ) قد يقال الا كذاب هنا ليس الا بمعنى التكلم بخلاف الواقع وابقاع ذلك على النفس إنما يناسب إذا اريد بها المعنى المراد فى باب التاكيد وذلك قطعاً يقتضى صحة الرفع واتحاد الفاعل والمفعول وان التغاير بينهما اعتبارى على التقديرين فكيف يسلم ظهور النصب دون الرفع فتأمل (قوله فى حقه) قال فى شرح المنهج وخرج بقولى فى حقه حصانتها فى حق غيره فلا تسقط اه (قوله ولا وصول مائه اليها) المعتمد عدم اعتبار امكن الارسال م ر قال فى الروض فصل قذفها اى زوجته

لا يظهر اسناده للنفس  
وحينئذ فليس هذا نظير  
ما حدثت به لانفسها المجوز  
فيه الامر لان التحديث  
يصح نسبة ايقاعه الى  
الانسان وإلى نفسه كما هو  
واضح (وسقوط الحد)  
أو التعزير الواجب لها  
عليه والفسق (عنه) بسبب  
قذفها للآية وكذا قذف  
الزانى إن ساء فى لعانه  
(ووجوب حد زناها)  
المضاف لحالة النكاح ان  
لم تلغى ولو ذمية وان لم  
ترض بحكمنا لانهم ابعد  
الترافع البنا لا يعتبر  
رضاهم اما الذى قبل  
النكاح فسيأتى (وانتفاء  
نسب نفاه بلعانه) اى فيه  
لخبر الصحيحين بذلك  
وسقوط حصانتها فى حقه  
فقط ان لم تلغى او التعتن  
وقذفها بذلك الزنا او  
اطلق لان اللعان فى حقه  
كالبينة وحل نحو اختها  
والتشطير قبل الوطء  
(وإنما يحتاج الى نفي) ولد  
(يمكن) كونه (منه) فان  
تعذر (لحوقه به) بان  
ولده (وهو غير تام لدون  
ما مر فى الرجعة او هو  
تام (لسته أشهر) فاقل  
(ومن العقد) لا انتفاء  
لحظى الوطء والوضع  
(او) لا كثر ولكن (طلق  
فى مجلسه) اى العقد  
(او نكح) صغيرا او مسوحا

أو (وهو بالمشرق وهى بالمغرب) ولم يمض زمن يمكن فيه اجتماعهما ولا وصول مائه اليها كما هو ظاهر عادة

فلا نظر لوصول ممكن  
كرامة كما مر (لم يلحقه)  
لاستحالة كونه منه فلم  
يحتاج في انتفائه عنه إلى لعان  
(وله نفية) أي الممكن لحوقه  
به واستلحاقه (ميتا) لبقاء  
نسبه بعد موته وتسقط  
مؤنة تجهيز الأول عنه  
ويرث الثاني ولا يصح نفي  
من استلحقه ولا ينتفي عنه  
من ولد على فراشه وأمكن  
كونه منه إلا باللعان ولا  
أثر لقول الأم حملت به من  
وطء شبهة أو استدخال مني  
غير الزوج وإن صدقها  
الزوج لأن الحق للولد  
والشارع أناط لحوقه  
بالفرأش حتى يوجد اللعان  
بشروطه (والنفي على الفور  
في الجديد) لأنه شرع لدفع  
الضرر فكان كالرد بالعيب  
والأخذ بالشفعة فيأتي  
الحاكم ويعلمه بانتفائه عنه  
ويعذر في الجهل بالنفي أو  
الفورية فيصدق فيه يمينه  
إن كان عاميا لحفائه على  
العوام وإن خالطوا العلماء  
وخرج بالنفي اللعان فلا  
يجب فيه فور (ويعذر)  
في تأخير النفي (لعذر) بما مر  
في أذار الجمعة نعم يلزمه  
إرسال من يعلم الحاكم فإن  
عجز فلا شهادة أو الإبطال حقه  
كغائب آخر السير لغير عذر

اه سم (قوله فلا نظر لوصول ممكن الخ) لا نالنا نعمل على الأمور الخارقة للعادة نعم أن وصل إليها ودخل  
حرم عليه باطن النفي كما هو ظاهر اه عش (قوله مؤنة تجهيز الأول) أي المنني بعد موته (قوله ويرث  
الثاني) أي المستلحق بعد الموت عبارة المغني ولو مات الولد بعد النفي جاز له استلحاقه كما في حال الحياة ويستحق  
ارثه ولا نظر إلى تهمة بذلك اه (قوله ولا أثر لقول الأم الخ) ولا لما يقع كثير من العامة من أن واحدا  
منهم يكتب بينه وبين ولده بأنه ليس منه ولا علاقة به اه عش (قوله من وطء شبهة الخ) أي أو من زنا  
بالطريق الأولى لأن أضرار الولد بكونه ولد زنا أقوى منه بكونه من وطء شبهة أو استدخال مني اه عش  
(قوله لا نه شرع) إلى قوله والتعبير في المغني (قوله فيأتي الحاكم ويعلمه) عبارة المغني والمراد بالنفي هنا كافي  
المطلب أن يحضر عند الحاكم ويذكر أن هذا الولد أو الحمل الموجود ليس مني مع الشرائط المعتبرة أو عبارة  
الرشيدى فالمراد بالنفي المشترط فيه اعلام الحاكم وليس المراد منه النفي الذي تترتب عليه الأحكام لأنه  
لا يكون إلا باللعان اه (قوله أن كان عاميا الخ) عبارة النهاية أن كان ممن يخفى عليه عادة ولو مع مخالطته مع  
العلماء اه (قوله بما مر الخ) عبارة المغني والروض مع شرحه كان بلغه الخبر ليلا فآخر حتى يصبح أو كان  
جائعا فاكل أو عاريا فلبس فإن كان محبوسا أو مريضا أو خائفا ضايحا مال أرسل إلى القاضي ليعث إليه نائباً  
يلاع عنه أو ليعلمه أنه مقيم على النفي فإن لم يفعل بطل حقه فإن تعذر عليه الإرسال أشهد أن أمكنه فإن لم  
يشهد مع تمكنه منه بطل حقه وللغائب النفي عند القاضي أن وجدته في موضعه وله مع وجوده التأخير إلى  
الرجوع أن بادر إليه بحسب الامكان مع الأشهاد وإلا فلا على الأصح في الشرح الصغير أما إذا لم يكن عذراً فإن  
حقه يبطل من النفي في الأصح ويلحقه الولد اه (قوله نعم يلزمه إرسال من يعلم الخ) وإن احتاج الرسول إلى  
أجرة فيدفعها حيث كانت أجرة مثل الذهاب اه عش (قوله فإن عجز الخ) أي عن الإرسال وهذا يفيد أنه مع  
الإرسال لا يلزم الأشهاد ولعل الفرق بينه وبين الغائب حيث وجب الأشهاد مع سيره أن مجرد سيره لا يدل  
على عدم الرضا بالولد بخلاف إرسال المعلم فإنه يدل على ذلك فليتأمل وجه ذلك أي مجرد السير لا ينافي الرضا  
وإرسال المعلم ينافيه تدبر اه سم وقد يفرق بأن الأول فعل فقط والثاني اجتماع فيه القول والفعل (قوله  
فلا لأشهاد) أي أن أمكنه والآخر لا يشهد مع تمكنه منه مغني واسنى (قوله كغائب آخر الخ) أي وإن أشهد  
بمعين أو بمعينين وذكرهم في اللعان سقط الحد عنه أي حد قذفها وحد قذفهم وإلا فلا أي أن لم يذكرهم لم  
يسقط حد قذفهم لكن له أن يعيد اللعان أي ويذكرهم لا سقاطه عنه فإن لم يلاع وحده لقذفها فطالبه الرجل  
أي بالحد وقلنا يجب عليه حدان أي لها وللرجل وهو الأصح فله اللعان أي لا سقاطه حد الرجل وهل تتأبد  
الحرمة أي للزوجة باللعان لاجله أي الرجل فقط وجهان ولو ابتدأ الرجل فطالبه فهل له اللعان وجهان ولو  
عفا أحدهما فلا أثر المطالبة مطلقاً أي سواء قلنا الواجب حدان حدان (فرع) لو قذف امرأته وأخته عند  
الحاكم يزيد فعلى الحاكم إعلام يزيد ليطلب بحقه وإن أقر له أي الشخص بمال عند الحاكم لم يلزمه إعلامه  
(فصل) قذف جماعة بكلمات فلكل حدو كذا بكلمة كذا بنت الزانية فهو قذف لا بويها ويتعدد اللعان أي  
بعدد المقذوفات ولو بكلمة أن كن زوجات فإن رضين بلعان واحد لم يحز أن ذكرهن في اللعان معافان رتب  
وقع للأولى فإن تنازعن البداءة وهو بكلمات بدأ بمن قذف أولاً أو بكلمة أقرع بينهما ولو قدم الحاكم أحدهن  
بلا قصد إثارة جاز وإن قال لأمراة يا زانية بنت الزانية وجب حدان وقدمت البنت فلو كانت زوجته قدمت  
الأم أي لأن حدها أقوى لأنه لا يسقط باللعان وتقدم أي من بدأ بقذفها مطلقاً أي سواء كانت الثانية زوجة  
أو لا إن قال يا زانية أم الزانية اه وسقط مع طول لفوائده ولا يوضح المقام به (قوله إرسال من يعلم الحاكم)  
عبارة الروض وشرحه أرسل إلى القاضي ليعث إليه نائباً يلاع عنه أو ليعلمه أنه مقيم على النفي وعبارة الأصل  
يعث إلى القاضي ويطالع على ما هو عليه ليعث إليه نائباً أو ليكون عالماً بالحال إن أخر بعث النائب فإن لم  
يفعل بطل حقه وإن تعذر عليه الإرسال أشهد أنه على النفي أن أمكنه فإن لم يشهد حينئذ بطل حقه وهو يفيد  
أنه مع الإرسال لا يلزم الأشهاد (قوله فإن عجز الخ) أي عن الإرسال وهذا يفيد أنه مع الإرسال لا يلزم الأشهاد

او سار او تاخر لعذر ولم يشهد والتغير باعذار الجمعة هو ما قاله شارح ومقتضى تشبيههم لما هنا بالرد بالعيب والشفعة ان المعتذر اعذارهما وهو ظاهر ان كانت اضيق لكن وجدنا ان اعذارهما ارادة دخول الحمام ولو للتنظيف كما شمله اطلاقهم والظاهر ان هذا ليس عذرا في الجمعة ومن اعذارها كل كرية ويعد كونه عذرا (٢٢٤) هنا وان قلنا انه عذر في الشهادة على الشهادة كما ياتي في بابها فالوجه اعتبار الاضيق من تلك

الاعذار (وله نفى حمل) كما صح ان هلال بن أمية لا عن عن الحمل (و) له (انتظار وضعه) ليعلم كونه ولدا لاذما يظن حملا فيكون نحو ربيع لا لرجاء موته بعد علمه ليسكني اللعان فلا يعذر به بل يلحقه لتقصيره (ومن اخر) النفي (وقال جهلت الولادة صدق يمينه ان) أمكن عادة كان (كان غائبا) لان الظاهر يشهد له ومن ثم لو استفاضت ولادتها لم يصدق (وكذا) يصدق مدعى الجهل بها (الحاضر) ان ادعى ذلك (في مدة يمكن جهله) به (فيها) عادة كان بعد علمه عنها ولم يستفرض عنده لاحتمال صدقه حيثئذ بخلاف ما اذا انتفى ذلك لان جهله به إذن خلاف الظاهر ولو اخبره عدل رواية لم يقبل منه قوله لم أصدقه ولا قبل يمينه (ولو قيل له) وهو متوجه للحاكم او وقد سقط عنه التوجه اليه لعذر به (متعت بولدك) أو جعله الله لك ولدا صالحا فقال آمين او نعم) ولم يكن له ولد آخر يشتبه به ويدعى إرادته (تعذر نفيه) ولحقه لتضمن ذلك منه رضاه به (وإن قال) في أحد الحالين السابقين (جزاك الله خيرا

(قوله أو سار) أي بلا تأخير (قوله ولم يشهد) راجع لقوله أو سار الخ عبارة سم قوله ولم يشهد يفيد وجوب الاشهاد مع السير وأنه لا يغني السير عنه وبه صرح شرح الروض اه أي والمغنى كما مر انفا (قوله تشبيههم) أي الاصحاب وقوله ان المعتذر اعذارهما أي العيب والشفعة وقوله ان كانت اضيق أي من اعذار الجمعة اه عش (قوله والظاهر ان هذا ليس عذرا الخ) وليس من الاعذار الخوف من الحكام على اخذ مال جرت العادة بانهم لا يفعلون إلا باخذه مالو خاف من اعلامه جورا يحمله على اخذ ماله او قدر لم تجر العادة باخذ مثله فلا يبعد انه عذرا اه عش (قوله ومن أعذارها) أي الجمعة (قوله ويعد كونه) أي كل الكرية اه عش (قوله هنا) أي في اللعان (قوله انه عذر) أي أكل الكرية (قوله من تلك الاعذار) أي اعذار الجمعة والعيب والشفعة (قوله كما صح) إلى الفصل في المغنى لا قوله لو كان ناقله إلى المتن (قوله لا لرجاء موته الخ) عبارة المغنى وشرح المنهج بخلاف انتظار وضعه لرجاء موته فلو قال علمته ولدا واخرت رجاء وضعه ميتا فاكفى اللعان بطل حقه من النفي اه (قوله بعد علمه) متعلق بانتظار وضعه المقدر بالعطف (قوله مدعى الجهل بها) يغني عنه قوله بعد ان ادعى ذلك (قوله به) أي بالولادة اه مغنى (قوله عنها) أي محل الولادة (قوله ولم يستفرض) أي الولادة والتذكير بتأويل ان يتولد (قوله بخلاف ما اذا انتفى ذلك) كان كافيا في دار واحدة ومضت مدة يبعد الخفاء فيها فانه لا يقبل اه مغنى (قوله لأن جهله به اذن) كذا في النسخ بالنون حتى في نسخة لشارح اه سيد عمر (قوله عدل رواية) أي ولورقيقا او امرأة اه مغنى (قوله لم يقبل الخ) جواب لو (قوله ولا) أي بان اخبره من لا تقبل روايته كصبي وفاسق اه مغنى (قوله قبل) أي قوله لم اصدقه (قوله ولم يكن له) عبارة المغنى نعم ان عرف له ولدا اخر وادعى حمل التهنئة والتأمين ونحوه عليه فله نفيه الا ان كان

وقد يستشكل الفرق حيث وجب الاشهاد مع سير الغائب ولم يجب مع ارسال المعلم إلا أن يقال مجرد سيره لا يدل على عدم الرضا بالولد فيلحقه فلا بد من الاشهاد الدال على ذلك بخلاف ارسال المعلم فانه يدل على ذلك فليتأمل وجه ذلك وهو ان مجرد السير لا ينافي الرضا به وارسال المعلم ينافيه تدبر (قوله أو سار او تاخر لعذر ولم يشهد) يفيد وجوب الاشهاد مع السير وأنه لا يغني السير عنه وبه صرح في شرح الروض فانه بعد قول الروض وهو له أي للغائب التأخير إلى رجوع بادريه بحسب الامكان مع الاشهاد أي بانه على النفي وجهان اه وذكره وان أحصهما في الشرح الصغير الاول وان كلام الاصل يميل اليه قال مانصه فان آخر المبادرة مع الامكان وإن أشهد او لم يشهد وإن بادر بطل حقه وإن لم يمكنه المبادرة لخوف الطريق او غيره فليشهد اه وعبارة مختصر الكفاية لابن النقيب فرع إذا امكن الغائب السفر فليأخذ فيه عقب بلوغ الخبر ويشهد انه على النفي فان اخر بطل حقه وإن أشهد وكذا إن سار ولم يشهد في اصح الوجهين واحال الامام جميع ذلك على الشفقة وقال لا فرق بين البابين اه وهذا الكلام يفيد اعتبار اجتماع السير والاشهاد وانه لا يكتفي باحدهما وهذا بخلاف ما قيل في الرد بالعيب وانه وإن لم يكن مقيدا بالغائب من أنه إذا أشهد حال ذهابه إلى الخاك سقط عنه وجوب الانهاء اليه والفرق متيسر فليتأمل وليراجع والفرق انه ثم يشهد على الفسخ فلا يضر التأخير بعد ذلك بخلافه هنا فانه لا يفتني عنه إلا باللعان (قوله ومقتضى تشبيههم لما هنا بالرد بالعيب) مقتضاه ايضا ان الحاضر إذا ذهب إلى الخاك لم يلزمه الاشهاد حال ذهابه ان امكن لثبوت ذلك في الرد بالعيب ومقتضاه ايضا انه إذا أشهد حال ذهابه سقط عنه الذهاب لكن قياس ما قاله هنا في سير الغائب انه لا بد معه من الاشهاد وأنه لا يغني أحدهما عن الآخر عدم سقوط الذهاب عنه والفرق يمكن فليراجع (قوله ومقتضى تشبيههم) قضية التشبيه بالرد بالعيب انه إذا أشهد سقط وجوب المبادرة إلى الخاك مع انه ليس

أو بارك عليك فلا) يتعذر النفي لاحتمال أنه قصد مجرد مقابلة الدعاء (وله اللعان) لدفع حد أو نفى ولد (مع إمكان) إقامة (بينة بزيانها) لان كلا حاجة تامة وظاهر الآية المشروط لتعذر البينة صدقته الاجماع وكان ناقله لم يعتد بالخلاف فيه لشذوذه على أن شرط حجية مفهوم المخالفة أن لا يكون القيد خرج على سبب وسبب الآية كان الزوج فيه فاقتدا للبينة (ولها) اللعان

أشار إليه فقال نفعك الله بهذا الولد فقال آمين أو نحوه فليس له نفيه اه (قوله بل يلزمها الخ) ظاهر هذا الصنيع انه يجوز لها اللعان وإن كانت كاذبة فتقول اشهد بالله اني الكاذبين الخ وهو بعيد جدا كما لا يخفى ويحتمل ان قوله يلزمها تفسير للمراد بالجو از الذي افاده قول المصنف ولها فيكون قوله إن صدقت للمتن نفسه بالمعنى الذى ذكره الشارح فليراجع اه رشيدى عبارة المغنى (تنبيه) قضية قوله لها انه لا يلزمها ذلك لكن صرح ابن عبد السلام فى قواعده بوجوده عليها اذا كانت صادقة فى نفس الامر فقال اذا لعن الزوج امرأته كاذبا فلا يحل لها النكول كيلا يكون عوننا على جلدتها أو رجها وفضيحة اهلها وصوبه الا ذرعى والزركشى وغيرهما هو ظاهر اه (قوله لا بالينة الخ) اى لا ليتوجه عليها بالينة فيمتنع حينئذ لعانها لانه الخ (قوله غير هذا) اى دفع الحد

(فصل) له اللعان لنفى ولد (قول المتن لنفى ولد) ولومن وطء مشبهة او نكاح فاسد اه معنى (قوله بل يلزمه) الى قوله والخوض فى المغنى والى الفصل فى النهاية (قوله بل يلزمه اذا علم) فيه ما مر قريبا اه رشيدى عبارة المغنى (تنبيه) قضية قوله انه لا يجب وان علم انه ليس منه وليس مرادا بل يجب فى هذه الحالة كما علم ما مر اه (قوله اذا علم الخ) اى او ظن ظنا مؤكدا كإسار اه رشيدى اى وكما يأتى (قوله ولو أقام بينة الخ) غاية معطوفة على وإن عفت الخ (قوله لاحتاجته اليه) اى الى اللعان لنفى الولد لتعليل للمتن والشارح معا (قوله من حاجته) اى الى اللعان (قوله بل يلزمه ان صدق) فيه ما مر ايضا قريبا اه رشيدى عبارة المغنى (تنبيه) قضية انه لا يجب فى هذه الحالة وبه صرح الماوردى ولكن الذى صرح به ابن عبد السلام فى القواعد هو أقعد الوجوب دفعا للحد والفسق عنه وهل وجب الحد فى هذه الحالة على الملا عن ثم سقط باللعان اولم يجب اصلا احتمالا لان للامام والاول اوجه اه رشيدى (قوله لإظهارا لصدقه) اى المترتب عليه دفع عار الحد والفسق وغير ذلك واما قوله ومبالغة الخ فلا يظهر له دخل فى اللزوم اه رشيدى (قوله ولد دفع تعزيره) قال شيخنا الشهاب البرلى والظاهر ان الفرقة تثبت بهذا اللعان وانه يفعل ذلك وإن زال النكاح اه سم (قوله لكونها ذمية مثلا) عبارة المغنى كقذف زوجته الامة أو الذمية وصغيرة يمكن جماعها ويسمى هذا تعزير تكذيب ايضا اه (قوله لصدقه ظاهرا) كيف يأتى هذا اذا رماها بغير الذى ثبت مع ان الحكم كذلك اه سم وقد يقال ذلك من تعزير التكذيب الاق (قوله مع امتناعها) كانه احتراز عما لو لا عنت ثم قد فها بزنا آخر فانه يحسد اه سم (قوله منه) أى اللعان (قوله وهو ظاهر) أى صدقه (قوله او لصدقه الخ) عطف على قوله لصدقه ظاهرا اه ع ش (قول المتن لا توطا) خرج التى توطا عبارة الروض مع شرحه وكذا اى له اللعان لدفع تعزير ووجب لتكذبه ظاهرا بان قذف زوجته غير المحصنة ولم يعلم كذبه ولم يظهر صدقه كقذف صغيرة توطا ومجنونة لكن لا يلاعن لدفع تعزيره لها حتى تكمل بالبلوغ والافاقه وتطالبها اه سم (قوله وكقذف كبيرة) الى قوله وما عاذهذين فيه ركة وتعقيد عبارة المغنى اى لا يمكن وطؤها فانه لا يلاعن لاسقاطه وإن بلغت وطالبته للعلم بكذبه فلم يلاحق بها عارا بل يعزرتاديبا على الكذب حتى لا يعود للأيذاء ومثل ذلك ما لو قال زنى بك بمسوح او ابن شهر مثلا او قال

كذلك ويفرق بانه هناك يشهد على الفسخ فلم يضر التأخير بعد ذلك

(فصل له اللعان الخ) (قوله بل يلزمه ان صدق) فى مختصر الكفاية لا بن النقيب ولو قذفها ولا يينة له فقد يظهر ان اللعان واجب عليه لانه يدفع به محرما لا يمكن إباحته وهو الجلد ودفع الحرام واجب ويؤيده مفهوم النص الاق انه ليس عليه ان يلاعن حتى يطالب بالحد واطلق فى الحاوى عدم الوجوب اه (قوله ولد دفع تعزيره) قال شيخنا الشهاب البرلى والظاهر ان الفرقة تثبت بهذا اللعان وانه يفعل ذلك وإن زال النكاح لكن عبارة الشارح يعنى المحلى توهم خلاف الثانى اه (قوله لصدقه ظاهرا) كيف يأتى هذا اذا رماها بغير الذى ثبت مع ان الحكم كذلك (قوله مع امتناعها) كانه احتراز عما لو لا عنت ثم قد فها بزنا آخر فانه يحسد (قوله فى المتن لا توطا) خرج التى توطا قال فى الروض وكذا اى له اللعان لدفع تعزير ووجب لتكذبه ظاهرا

بل يلزمها ان صدقت كما قاله ابن عبد السلام وصوبه (لدفع حد الزنا) المتوجه عليها بلعانه لا بالينة لانه حجة ضعيفة فلا يقاومها ولا فائدة للعانها غير هذا (فصل له اللعان لنفى ولد) بل يلزمه اذا علم انه ليس منه كما مر بتفصيله (وإن عفت عن الحد وزال النكاح) بطلاق او غيره ولو أقام بينة بزناها لاحتاجته اليه لدفع الحد (وله) اللعان بل يلزمه ان صدق كما قاله ابن عبد السلام (لدفع حد القذف) ان طلبته هى أو الزانى (وإن زال النكاح ولا ولد) لإظهارا لصدقه ومبالغة فى الانتقام منها (ولا دفع تعزيره) لكونها ذمية مثلا وقد طلبته (إلا تعزير تاديب) لصدقه ظاهرا كقذف من ثبت زناها بينة او اقرارا ولعانه مع امتناعها منه لان اللعان لاظهار الصدق وهو ظاهر فلا معنى له او لكذبه الضرورى (كقذف طفلة لا توطا) اى لا يمكن وطؤها وكقذف كبيرة

لر تقاء أو قرناء زنت فانه يعذر للايذاء ولا يلاعن وهذا ظاهر إذا صرح بالفرج فان أطلق فيبغى ان يسأل عند دعواها عن ارادته فان وطأها في الدبر يمكن فليحق العار بها ويترتب على جوابه حكمه زاد النهاية وتعزير التاديب يستوفيه القاضي للطفلة الخ اه (قوله نحو قرناء) نعت كبيرة (قوله او بوطه نحو بمسوح) اى او قذف بوطه الخ (قوله فلا يلاعن) تفريع على ما في المتن (قوله لا سقاطه) اى تعزير التاديب (قوله وان بلغت) اى الطفلة (قوله فلا يمكن) من التمسكين (قوله ولا نماز جراح) جواب سؤال منشؤه قوله لا إذا عار الخ (قوله حتى لا يعود للايذاء) اى لما من شأنه الايذاء ولا فلا ايذاء في القذف المذكور او المراد مطلق الايذاء اى حتى لا يعود لا ايذاء احدها رشيدى اقول او المراد ايذاء اهلها (قوله ومن ثم) راجع الى قوله وانما زجر الخ (قوله يستوفيه القاضي للطفلة) ظاهره ولو مع وجود دولي لم يطلب سم على حج اه ع ش (قوله من الاول) اى ما في قوله ولد دفع تعزيره اه كرى والاصوب وهو اللعان لحد القذف الخ (قوله وما عدا قوله اعنى ما) الاولى فيه ما من (قوله اعنى ما علم الخ) تفسير لذين وما علم صدقه كقذف من ثبت زناها بينة الخ وما علم كذبه كقذف الطفلة وما عداهما هو ما لم يعلم صدقه ولا كذبه كقذف زوجته غير المحصنة (قوله وهو) اى تعزير التكذيب (قوله من جملة المستثنى منه) عبر بمن جملة لان هذين منها ايضا فتامله إلا ان فيه لعنا لانه من الباقي بعد الاستثناء بخلاف هذين (قوله ولا يستوفى) اى تعزير التكذيب اه ع ش (قوله الابطل بالمقدوف) ظاهره ولو غير كامل فيؤخر الى كاله اه سم (قوله او التعزير) الى الفصل فى المغنى الا قوله ولا نحو مجنونة الى المتن وقوله بناء على انه لا يلاعن وقوله على ما مر الى فهم حملان (قول المتن عن طلب الحد) أى أو التعزير اه معنى (قول المتن أو جنت الخ) أو قذفها مجنونة بزنا مضاف للافاقة اه معنى (قوله مادام السكوت او الجنون الخ) فلو طالبت من سكنت او المجنونة بعد كمالها لاعتن اه معنى (قوله سيما الخ) عبارة المغنى لسقوط الحد فى الصور الثلاث الاول ولا تنقضاء طلبه فى الباقي اه (قوله سيما الثانية) وهى اقامة البينة بزناها او اقرارها به والثالثة وهى تصديق الزوجة للزوج فى الزنا (قوله فيلاعن الخ) عبارة المغنى فان له اللعان لفيه قطعاً اه (قوله بما لم يصفه) اى بزنا لم يصفه اصلاً او اضافته لحال الجنون (قوله او بقذف صغير) عبارة غير صغيرة بالتاء قال الرشيدى قوله أو بقذف صغيرة أى يمكن وطؤها بقرينة ما قدمه من ان التلى لا يمكن وطؤها يستوفى لها الحاكم اه (قوله بعد كمالها) اى بالافاقة والبلوغ (قوله بلعانه) اى فيما إذا كان هناك ولد او حمل ولا فلا لعان له فى حال جنونها كما مر انفا (قول المتن ولو ابانها) لو عبر بيانت لشمال ما لو انقضت عدة رجعية او حصل انفساخ اه معنى عبارة الروض مع شرحه فرع لو قذف المفسوخ نكاحها او المطلقة البائن مخلع أو طلاق ثلاث أو انقضاء عدة بزنا مطلق أو مضاف الى حالة النكاح او قذف من وطئها فى نكاح فاسد او طأنا انها زوجته او امته لم يلاعن ان لم يكن هناك ولد ولا حمل فان كان هناك ولد منفصل لاعتن لفيه وكذا ان كان هناك حمل ولا حد لها بلعانه ان لم يكن اضاف الزنا الى نكاحه وتابا الحرمه هذا اللعان فان كان قال زنت فى نكاحى وجب الحد عليها بلعانه وتسقطه باللعان فان بان فى صورة اللعان لثنى الحمل ان لاحتل فسد لعانه وحدو كذا لا عن زوج ولا ولد وبان بعد لعانه فساد نكاحه تبيناً

كقذف صغيرة وطأ ومجنونة لكن لا يلاعن حتى يكمل ويطلبها اه وقوله كذبه ظاهر اقال فى شرحه بان قذف زوجته غير المحصنة لم يعلم كذبه ولم يظهر صدقه اه (قوله يستوفيه القاضي للطفلة) ظاهره ولو مع وجود دولي لم يطلب (قوله وهو من جملة المستثنى منه) عبر بمن جملة لان هذين منها ايضا فتامله (قوله لا بطل بالمقدوف) ظاهره ولو غير كامل فيؤخر الى كاله وفى شرح مر فلو قال الزوج قذفتك فى النكاح فى اللعان وادعت هى صدوره قبله صدق يمينه ولو اختلفا بعد الفرقه وقال قذفتك قبلها فقالت بل بعدها صدق يمينه ايضا ما لم ينكر اصل النكاح فتصدق يمينها او قال قذفتك وانت صغيرة فقالت بل باللغة صدق يمينه ان احتمل صدوره فى صغرها او قال قذفتك وانا نائم فانسكرت نوم لم يقبل منه لبعده او وانت مجنونة او رقيقة او كافرة ونازعت صدق يمينه ان عهد ذلك لها ولا صدقت او وانصبي صدق ان احتمل نظير ما مر او وانا

ممسوح فلا يلاعن لا سقاطه وان بلغت وطالبته إذا عار يلحقها به للعلم بكذبه فلا يمكن من الخلف على صدقه وإنما زجر حتى لا يعود للايذاء والخوض فى الباطل ومن ثم يستوفيه القاضي للطفلة بخلاف الكبيرة لا بد من طلبها ومحل ما ذكر فى نحو القرناء حيث لم يرد وطء دبرها ولا فهو من الاول وما عدا هذين اعنى ما علم صدقه او كذبه يقال له تعزير التكذيب لما فيه من اظهار وكذبه بقيام العقوبة عليه وهو من جملة المستثنى منه ولا يستوفى لا بطل بالمقدوف (ولو عفت عن الحد) او التعزير (او اقام بينة بزناها) او اقرارها به (او صدقته) فيه (ولا ولد) ولا حمل نفيه (او سكنت عن طلب الحد) بلا عفو (او جنت بعد قذفه) ولا ولد ولا حمل ايضا (فلا لعان) فى المسائل الخمس مادام السكوت او الجنون فى الاخيرتين (فى الاصح) إذ لا حاجة اليه فى الكل سيما الثانية والثالثة لثبوت قوله بحجة اقوى من اللعان اما مع ولدا وحمل نفيه فيلاعن جز ما وإذا الزمه حد بقذف مجنونة بزنا اضافته لحال افاقته او تعزير بما لم يصفه او بقذف صغير انتظر طلبهما بعد كمالها ولا تحد مجنونة بلعانه حتى تفيق وتمتنع من اللعان (ولو ابانها)



فساد لعانه و حد فلا يثبت شيء من أحكامه اهـ وأقره سم (قول المتن بعد النكاح) أى مقارنة للنكاح أخذنا بما ياتى اهـ سيد عمر (قوله حد قذفه) أى أو تعزيره عبارة المغنى وتسقط عنه العقوبة بلعانه ويجب به على البائن عقوبة الزنا حيث كان مضافا بخلاف المطلق وتسقط عنها بلعانه اهـ (قوله ان اضافته للنكاح) أى

يجنون صدق ان عهد له اهـ وفي الروض وشرحه (فرع) لو قذف المفسوخ نكاحها أو المطلقة البائن بخلع أو طلاق ثلاث وانقضاء عدة بن نامطلق أو مضاف إلى حالة النكاح أو قذف من وطئها في نكاح فاسد أو ظاننا لها زوجته أو امتهلم يلاعن فان كان هناك ولد منفصل لا عن لفيه وكذا ان كان هناك حمل ولا حد لها بلعانه ان لم يكن اضاف الزنا إلى نكاحه وتباد الحريمة بهذا اللعان فان كان قال زنيته في نكاحي وجب الحد عليها وتسقطه باللعان فان بان في صورة ان لا حمل فسد لعانه و حد كذا الولاعن زوج ولا ولد وبان بعد لعانه فساد نكاحه تبينا فساد لعانه و حد فلا يثبت شيء من أحكامه اهـ باختصار وفي الروض وشرحه ايضا ما نصه فصل لو قذف من لا عنها عزر فقط ان قذفها بذلك الزنا أو اطلق فان قذفها بزنا آخر عزر ايضا فقط ان حدثت بلعانه لم تكن لهم تلاعن للعانه وذلك لان لعانه في حقه كالبينة فلا يحدوا بما عزروا ولا يذام وحدان لا عنت سواء اذ قذفها بذلك بعد اللعان ام قبله في النكاح ام قبله كما يحد للاجنية واللعان لما يسقط الحصانة اذ لم يعارضه لعانه فان عارضه بقيت الحصانة بحالها على ان اللعان حجة ضعيفة فيختص اثرها بذلك الزنا كما يختص بالزوج وليس له اسقاط العقوبة من تعزير او حد باللعان لانها بانت بلعان القذف الاول ولا ولد وان حد بالقذف الاول ولم يلاعن ثم عاد إلى القذف بذلك عزر تأديبا لا يذام ولا يحد لظهور كذبه بالحد الاول ولا يلاعن لا سقاط التعزير كما علم بما مر أو قذفها بغيره أى بزنا غير ذلك الزنا فلا لعان لا سقاط العقوبة لظهور كذبه بالحد وهل يحد لان كذبه في الاول لا يوجب كذبه في الثاني فوجب الحد لدفع العار أو يعزر لظهور كذبه بالحد وجهان أو جههما الثاني اخذ من عموم ما ياتى فيمن قذف شخصا فحد ثم قذفه ثانيا وتحد بقذفها الاجنبى ولو بما حدث فيه أى بسببه لان اللعان في صورته مختص بالزوج فيقتصر أثره عليه وسواء في الزوج والاجنبى أكان ثم ولد فنفاه باللعان وبقي أو مات ولم يكن (فرع) لا يتكرر الحد بتكرار القذف ولو صرح فيه بزنا آخر أو قصد به الاستئناف فيكفى الزوج لعان واحد يكره فيه الزنيات كلها وكذا الزنا ان سهاهم في القذف بان يقول اشهد بالله انى لمن الصادقين فيارميتك به من الزنا بفلان وفلان وفلان ومن قذف شخصا فحد ثم قذفه ثانيا عزر لظهور كذبه بالحد الاول والزوج في ذلك كغيرها ان وقع القذفان في حال الزوجية فان قذف اجنبية ثم تزوجها قبل ان يحد أو بعده ثم قذفها بالزنا الاول فالحد الواجب واحد ولا لعان لا سقاطه بل يحتاج الى بيعة لانه قذفها بالاول وهى اجنبية أو قذفها بغيره تعدد الحد لا اختلاف موجب القذفين لان الثاني يسقط باللعان بخلاف الاول فان اقام باحدهما أى احد الزنا من بينة بعد طلبها الحد القذف سقطا أى الحدان لانه ثبت انها غير محصنة ولا فان بدأت بطلب حد القذف بالزنا الاول حمله مطلقا ثم للثاني ان لم يلاعن ولا سقط عنه حده وان بدأت بالثاني فلا عن لم يسقط الحد الاول لان اللعان يختص اثره بذلك الزنا بخلاف البيعة وسقط الثاني وان لم يلاعن حد للثاني أى للقذف الثاني ثم للاول بعد طلبها الحده وان طالبت بهما أى بالحدين جميعا فكابدتها بالاول فيحد له ثم للثاني ان لم يلاعن (فرع) لو قذف زوجته ثم ابانها بلا لعان ثم قذفها بزنا آخر ثم جد نكاحها بل اول لم يحدده فان حد للاول قبل التجديد للنكاح قال البيهقي صوابه قبل القذف عزر للثاني كما لو قذف اجنبية فحد ثم قذفها ثانيا ويبنى حمله على ما اذا لم يصف الثاني الى حالة البيونة لثلاثين شكلا بما مر في القذف اجنبية ثم تزوجها ثم قذفها بزنا آخر من ان الحد يتعدد فان لم تطلب حد القذف الاول حتى ابانها قال البيهقي صوابه حتى قذفها فان لاعت للاول قبل القذف الثاني او بعده عزر للثاني لا يذام ولا يحد بلعانه سقطت حصانته في حقه ولا أى وان لم يلاعن للاول حد حدين لا اختلاف القذفين في الحكم وهو محمول على ما اذا اضاف الزنا الى حالة البيونة اخذنا ما مر اهـ سقته مع طوله لكثرة فوائده وإيضاحه المقام مع اخصار الشارح فيه اهـ (قوله أو حمل على المعتمد) جزم به الروض (قوله

بواحدة أو أكثر) أو ماتت  
ثم قذفها) فان قذفها (بزنا  
مطلق أو مضاف الى ما)  
أى زمن (بعد النكاح  
لا عن) للنفي (ان كان)  
هناك (ولد) أو حمل على  
المعتمد (يلحقه) ظاهر  
وأراد نفيه في لعانه للحاجة  
اليه حينئذ كما في صلب  
النكاح وحينئذ يسقط  
عنه حد قذفه لها ويلزمها  
به حد الزنا ان أضافه  
للنكاح ولم تلاعن هى  
كالزوجة

تخلاف ما إذا انتفى الولد عنه في حد (٢٢٨) ولا إمام (فإن أضاف) الزنا الذي رما به (إلى ما) أي من (قبل نكاحه) أو بعد ينيوها فلا

لعان) جائز أن لم يكن ولد  
ويحذف لعدم احتياجه لقذفها  
حيث كذا لا جنسية (وكذا)  
لا لعان (أن كان) ولد (في  
الاصح) لتقصيره بالاستناد  
لما قبل النكاح ورجح في  
الصغير المقابل واعتمده  
الاسنوي لأنه الذي عليه  
الاكثرون وقد يعتقدان  
الولد من ذلك الزنا (لكن  
له) بل يلزمه أن علم زناها أو  
ظنه كما علم مامر (إنشاء  
قذف) مطلق أو مضاف لما  
بعد النكاح بناء على أنه  
لا يلاعن (ويلاعن) حيث  
لنفي النسب للضرورة فإن  
أى حد (ولا يصح نفي أحد  
توأمين) وإن ولدتهما مرتبا  
مالم يكن بين ولادتهما ستة  
أشهر لجريان العادة الإلهية  
بعد اجتماع ولد في الرحم  
من ماء رجل وولد من ماء  
آخر لأن الرحم إذا اشتمل  
على منى فيه قوة الاحبال  
أنسد فيه عليه صونا له من  
نحو هواء فلا يقبل منيا آخر  
فلم يتبعها لحوقا ولا انتفاء  
فإن نفي أحدهما واستلحق  
الآخر أو سكنت عن نفيه أو  
نفاها ثم استلحق أحدهما  
لحقاه وغلبي الاستلحاق على  
النفي لقوته بصحته بعد النفي  
دون النفي بعده احتياطا  
للسبب ما أمكن ومن ثم  
لحقه ولد أمكن كونه منه  
بغير استلحاق ولم ينتف عنه  
عند إمكان كونه من غيره  
الابالنبي أما إذا كان بين

بخلاف المطلق مغني وعش (قوله بخلاف ما إذا انتفى الخ) عبارة المغني تنبيه أفهم كلامه أنه إذا لم يكن ولد  
يلحقه لا لعان وهو الصحيح لأنه لا جنسي ولا نه لا ضرورة حيث ينفذ فيه (قوله الولد) أي والحمل (قول  
المتن فإن أضاف إلى ما قبل نكاحه) مثل هذا ما لو صدر منه القذف حال الزوجية وأضافه إلى ما قبل النكاح  
أه روض (قوله كالأجنبية) أي كقذفها (قول المتن وكذا أن كان في الاصح) اعتمده المنهج (قوله  
بالاستناد الخ) هذا مختص بما في المتن عبارة المغني لتقصيره بذكر التاريخ أه وهو شامل لما في الشارح أيضا  
(قوله في الصغير) أي في شرح الصغير أه عش (قوله واعتمده الاسنوي الخ) ومع هذا فالعتمد ما في  
المتن إذا كان حقه أن يطلق القذف أو يضيفه إلى النكاح أه مغني (قوله بناء على أنه لا يلاعن) أي بناء على  
الاصح المذكور في المتن أم على مقابله فلا يحتاج لإنشاء قذف كما هو واضح أه سيد عمر (قول المتن ويلاعن)  
وظاهرا أنه لا ينتفي بهذا اللعان ما ثبت عليه من الحد الأول قاله الرشدي أقول يفهم قول الشارح كالتهاية  
والروض فإن أي من إنشاء القذف ثم اللعان حد أنه يسقط باللعان حد القذف الأول أيضا وقد يصرح  
به قول المنهج مع شرحه ويلاعن لنفيه وتسقط عقوبة القذف عنه بلعانه فإن لم ينش عوقب أه وأصرح  
منه قول المغني ويلاعن لنفي النسب ويسقط عنه بلعانه حد القذف فإن لم ينش قذفا حد ولا حد عليه بلعانه  
أن لم يكن أضاف الزنا إلى نكاحه وتبدأ الحرمة بعد اللعان أه (قوله فلا يقبل منيا آخر) وبجاء الولدين  
انما هو من كثرة الماء اسنوي ومغني (قوله فإن نفي الخ) أي باللعان (قوله فإن نفي أحدهما الخ) أو نفي  
أولهما باللعان ثم ولدت الثاني فسكت عن نفيه وأما قبل أن تلده لحقه الأول مع الثاني أه مغني (قوله  
الابالنبي) أي باللعان (قوله فهما حملان) فيصح نفي أحدهما (خاتمة) فيها مسائل منشورة تتعلق بالباب  
لا ينتفي ولد الأمة باللعان بل بدعي الاستبراء لأن اللعان من خواص النكاح كالطلاق والظهار ولو ملك  
زوجة ثم وطئها ولم يستبرأ ثم أتت بولد واحتمل كونه من النكاح فقط فله نفيه باللعان كاله نفيه بعد  
الينونة بالطلاق أو احتمل كونه من الملك فقط فلا ينفى باللعان وكذا لو احتمل كونه منهما فلا ينفى باللعان  
أيضا وتصير أم ولد للحقوق الولد به بوطنه في الملك لأنه أقرب بمأقبه ولو قال الزوج بعد قذفه لزوجه قذفتك في  
النكاح فلي اللعان فقالت بل قبله فلا لعان عليك الحد صدق يمينه لأنه القاذف فهو أعلم بوقت القذف ولو  
اختلفا بعد الفرقة وقال قذفتك قبلها فقالت بل بعدها صدق يمينه أيضا إلا أن أنكرت أصل النكاح  
فتصدق يمينها ولو قال قذفتك وانت صغيرة فقالت بل وأنا بالغه صدق يمينه أن احتمل أنه قذفها وهي صغيرة  
بخلاف ما إذا لم يحتمل كان ابن عشرين سنة وهي بنت أربعين ولو قال قذفتك وأنا نائم فأنكرت نومها لم  
يقبل منه لبعده أو أنت مجنونة أو رقيقة أو كافرة أو ادعت خلاف ذلك صدق يمينه أن عهد لها ذلك والا

فلا يقبل منيا آخر) وبجاء الولدين انما هو من كثرة الماء فالنوا مان من ماء رجل واحد في حمل واحد شرح  
روض (قوله فهما حملان) فإن قلت لا يرد على قوله فهما حملان أن قضية قوله السابق لجريان العادة الإلهية  
الخ انهما حملان من واحد وهذا يشكل بقوله لأن الرحم إذا اشتمل الخ بما ساق في العددان تنقضي بالاول  
دون الثاني اذ لو كانا من واحد وجب توقف انقضائها على الثاني لا نأمنع جميع ذلك لأن كونهما حملين صادق  
بكونهما من رجلين ولا يلزم أن يجتمع في الرحم ولدان من ماء رجلين لجواز أن يكون وصول ماء الثاني مع ولادة  
ولد الاول وكونهما من واحد ولا يشكل بقوله لأن الرحم الخ ولا بما ساق في العدد من انقضائها بالاول  
دون الثاني لجواز مثل ما ذكر أيضا بان يكون وصول ماء الثاني مع ولادة الولد الاول قلت هذا المنع لا يفيد مع  
قولهم في باب العدد والبراءة للروض وشرحه (فرع) لو علق طلاقها بالولادة فانت بولد ثم بأخر وكان بينهما  
سنة أشهر طلقت بالاول وانقضت عدتها بالثاني ولحقاه إلى أن قال وان كان الحمل ثلاثة إلى أن قال وان كان  
بين الاول والثالث ستة أشهر فأكثروا بين الثاني والاول ودونها لحقاه دون الثالث وان كان بينه وبين الثاني  
دون ستة أشهر كما صرح به الاصل وانقضت عدتها بالثاني أه فانظر قوله دون الثالث الخ المصريح بان  
الثالث مع الثاني حمل آخر مع ان بينهما دون ستة أشهر فقد اجتمع في الرحم ولد من ماء رجل واحد وآخر من

(كتاب العدد)

فهى المصدقة أو وأناصبي فقالت بل وأنت بالغ صدق يمينه إن احتمل ذلك كما مر أو أنا مجنون فقالت بل  
وانت عاقل صدق يمينه أن تهمل جنون لأن الأصل بقاءه وليس لاحد غير صاحب الفرائض استحقاق  
مولود على فرائض صحيح وإن نفى عنه باللعان لأن-ق الاستلحاق باق له فإن لم يصح الفرائض كولد الموطوءة  
بشبهة كان لكل احدا ان يستلحقه ولو نفى الذى ولدا ثم اسلم لم يتبعه في الاسلام فلو مات الولد وقسم  
ميراثه بين ورثته الكسفار ثم استلحقه لحقه في نسبه وإسلامه وورثته ونقضت القسمة ولو قتل الملائن  
من نفاه ثم استلحقه لحقه وسقط عنه القصاص والاعتبار في الحد والتعزير بحالة القذف ولا يتغيران  
بحدوث عتق أو ورق أو اسلام في القاذف أو المقتذوف معنى ونهاية وروض مع شرحه  
(كتاب العدد)

(قوله جمع عدة) إلى المتن في النهاية (قوله من العدد) أى مأخوذة منه (قوله لاشتمالها) أى العدة بالمعنى الاتى  
(قوله على عدد اقراء الخ) بالاضافة (قوله غالبا) ومن غير الغالب ان يكون بوضع الحل اه ع ش (قوله  
مدة تربص الخ) عبارة غير مدة تربص فيها المرأة قال السيد عمر قد يقال يصدق هذا التعريف بالاستبراء  
لا يقال المراد بالمرأة الزوجة لأنه مع كونه تخصيصا بدون قرينة يخرج عدة الشبهة وقد يجاب بأنه تعريف  
لفظي وهو جائز بالاعم كاصروا به في كتب المناطق اه اقول ولك منع خروج عدة الشبهة بان يراد  
الزوجة ولو باعتبار ظن الزوج فظاهر ما مر في شرح وشرطه زوج (قوله لتعرف الخ) المراد بالمعرفة ما يشمل  
الظن إذ ما عدا وضع الحل يدل عليها ظنا اه يجزمى أى ولوله الاتى واكتفى بها الخ (قوله لتعرف الخ)  
الموافق لما بعده كونه من باب التفعّل (قوله اول لتعبد) انفصال حقى اه يجزمى (قوله وهو اصطلاحا  
ما لا يعقل الخ) قال الشهاب سم لعل في حمله مسامحة اه أى لان الذى لا يعقل معناه هو المتعبد به  
لانفس التعبد اه رشيدى قال السيد عمر ويمكن ان يرجع الضمير للتعبدى المفهوم من السياق وعليه فلا  
تسامح اه (قوله معناه) أى حكمته (قوله او غيرها) أى كالعدة في بعض احوالها اه ع ش (قوله لا يقال  
فيها) أى في العدة اه ع ش (قوله تعبد) أى تعبدى بحذف ياء النسبة (قوله او لتفجعها) أى تحزنها  
وتوجعها وأوهنا مانعة خلو فتجوز الجمع لان النفي قد يجتمع مع التعبد كما في الصغيرة والآيسة المتوفى  
عنها وقد يجتمع مع معرفة براءة الرحم كالحائل المتوفى عنها اه يجزمى (قوله واخرت) أى العدة (قوله  
والحق الخ) جواب سؤال ظاهر البيان (قوله كانا طلاقا) أى في الجاهلية (قوله وللطلاق تعلق بهما)  
كيف وقد يترتب عليهما اه سم عبارة ع ش لأنه إذ ما مضت المدة ولم يطأ طوب بالوطء او الطلاق فإن لم  
يفعل طلق عليه القاضى وإذا ظاهر ثم طلق فور الم يكن عائدا ولا كفارة اه (قوله على بعض تفصيلها)  
الانسب بسياق كلامه اسقاط بعض اه سيد عمر (قوله وكررت الخ) عبارة المعنى والمغلب فيها التعبد بدليل  
انها لا تنقض بقراء واحد مع حصول البراءة به اه (قوله مع حصول البراءة بواحد) بدليل كفايته في  
الاستبراء اه سم (قوله استظهارا) أى طلبا لظهور ما شرعت لاجله وهو معرفة براءة الرحم اه ع ش  
(قوله واكتفى بها) أى بالاقراء سم وع ش (قوله لان الحامل الخ) تعليل للنفي اه ع ش (قوله لأنه) أى  
حيض الحامل نادر تعليل للاكتفاء (قوله وهو) أى المراد بالنكاح (قول المتن الاول يتعلق الخ) ويأتى  
الثانى في فصل عدة الوفاة اه سم (قوله بنحو عيب) إلى المتن في النهاية لا قوله أو مكره (قوله بنحو عيب)  
أى كالأعسار وقوله بنحو لعان أى كالرضاع (قوله لأنه) أى كلام الفسخ والانسفاخ (قوله في معنى  
الطلاق) وفى معنى الطلاق ونحوه ما لو مسخ الزوج حيوانا نهاية أى فتعبد عدة الطلاق ع ش (قوله

(كتاب العدد)

ماء آخر

(قوله اول لتعبد وهو اصطلاحا ما لا يعقل معناه) لعل في حمله مسامحة (قوله وللطلاق تعلق بهما) كيف وهو  
قد يترتب عليهما (قوله مع حصول البراءة بواحد) بدليل كفايته في الاستبراء (قوله واكتفى بها) أى  
بالاقراء (قوله ضربان الاول يتعلق الخ) ويأتى الثانى في فصل عدة الوفاة (قوله وهو) أى وطء

بنحو لعان لأنه فى معنى الطلاق

المقصود عليه) نعت للطلاق (قوله) وخرج) إلى التين في المغنى لإقوله ووطء الشبهة إلى وهو (قوله) ووطء الشبهة الخ) عبارة المغنى لكن برده عليه ووطء الشبهة وقد يقال إن المفهوم إذا كان فيه تفصيل لا يرداه (قوله) وهو) أى ووطء الشبهة أه سم عبارة المغنى وضبط المتولى الوطء الماوجب للعدة بكل ووطء لا يوجب الحد على الواطئ الخ (قوله) أو مكره) وفاقا للمغنى والاسنى وخلافا للنهاية ووالده عبارة سم أفتى شيخنا الشهاب الرملى بعدم لحوق الولد الحاصل من ووطء المكره وعلى الزنا لأن الشرع قطع النسب عن الزانى وهو زان لأنه ممنوع من الفعل آثم به وإن سقط عن الحد للشبهة وقياس عدم الحقوق أنه لا عدة لهذا الوطء ويفارق الصبي والمجنون بأنه مكف بالامتناع آثم بالفعل بخلافهما مر اه (قوله) كاملة) أى بالغة عاقلة طائعة مفعول ووطئ (قوله) منها) أى الكاملة (قوله) لا احترام الماء) أى حقيقة في المجنون والمكره وحكما في المراهق لكونه مائة الانزال (قوله) المذكور) وهو الصحيح (قوله) حصر الوطء) أى المتسبب عن وجوب العدة (قوله) ووجه الوهم) أى وجه كونه وهما اه كرى (قوله) لوجوبها بنحو الوطء الخ) لعل الأولى أن يقال أن الحصر إنما هو لوجوبها المتعلق بفرقة الحى عن نكاح صحيح في الوطء والاستدخال اه سم (قوله) لا يناسب الاصطلاح) أى المعانين (قوله) الأول) أى كالوجوب هنا وقوله الأخير أى كبعد نحو الوطء هنا (قوله) يذكر) إلى قوله واستدخاله في المغنى لإدوله وهل يالحق إلى فلا عدة وكذا في النهاية إلا قوله واستدخاله (قوله) بذكر متصل) وإن كان زائدا وهو على سنن الاصلى ولعل وجه الاحتياط لاحتمال الاحبال منه اه نهاية عبارة المغنى قال البغوى ولو استدخمت المرأة ذكرًا زائداً أوجب العدة أو أشل فلا كالمباين اه وهو ظاهر في الأولى إذا كان الزائد على سنن الاصلى وإلا فلا وليس بظاهر في الثانية كما قاله شيخنا اه قال ع ش قوله وهو على سنن الاصلى أى بخلاف الزائد الذى ليس كذلك فلا تجب العدة بالوطء به وإن كان فيه قوة اه (قوله) من نحو صبي) متعلق بوطء (قوله) تها) لا ووطء) وكذا يشترط في الصغيرة ذلك اه مغنى وفي ع ش عن الزيادة وسم مثله (قوله) اما قبله) أى الوطء اه ع ش (قوله) كزوجة مجبوب) أى مقطوع الذكر اه مغنى (قوله) لم استدخلة منية) أى لم ذلك اما لو لم يعلم عدم استدخاله كان ساحقها ونزل منية ولم يعلم هل دخل فرجها أو لا فتجب به العدة ويالحق به النسب وتنفى عدها بوضع الحمل الحاصل منه كما يعلم عما يأتى للشارح في أول الفصل الآتى من قوله أما إذا لم يمكن الخ اه ع ش (قوله)

الشبهة كل ما يوجب الخ (قوله) أو مكره) أفتى شيخنا الشهاب الرملى بعدم لحوق الولد الحاصل من ووطء المكره على الزنا لأن الشرع قطع النسب عن الزانى وهذا زان لأنه ممنوع من الفعل آثم به وإن سقط عنه الحد للشبهة وقياس عدم الحقوق أنه لا عدة لهذا الوطء ويفارق الصبي والمجنون بأنه مكف بالامتناع آثم بالفعل بخلافهما مر (قوله) ووجه الوهم أن الحصر إنما هو لوجوبها المتعلق بفرقة الحى عن نكاح صحيح في الوطء والاستدخال (قوله) بذكر متصل الخ) تقدم في قول المصنف في باب الغسل وجنابة بدخول حشفة أو قدرها في رجا قول الشارح في قوله حشفة ما نصه (نوضح اصلى او مشتبه به متصل او مقطوع اه وفي قوله او قدرها ما نصه من مقطوعها او مخلوق بدونها الواضح المتصل او المنفصل فيهما كما صرح به جمع متأخرون في الأولى وعبارة التحقيق لا تنافي ذلك خلافاً لظاهره وقد صرحوا بأن إيلاج المقطوع على الوجهين في نقض الوضوء بمسه و الاصح نقضه ويجرى ذلك في سائر الاحكام اه ثم قال والذكر الزائد أن نقض مسه وجب الغسل بايلاجه وإلا فلا اه وقوله او مشتبه يفيد حصول الجنابة بأحد ذكرين أحدهما زائد واشتبه وهو مشكل لإدلاج جنابة بالشك والكلام حيث لم ينقض مسه وقوله ويجرى ذلك في سائر الاحكام مع قوله قبله متصل او مقطوع قد يخالف قوله هنا متصل لدخول العدة في قوله سائر الاحكام بل يدخل فيه أيضا ما هو حاصل ما في فتاوى شيخنا الشهاب الرملى من وجوب المهر وحصول التحليل بايلاج المقطوع لكن لا يخفى إشكاله وقوله والزائد أن نقض مسه الخ ينبغي جريان ذلك في العدة

ومسوح مطلقا اذ يلحقه

الولد (أو) بعد (استدخال منه) أى الزوج المحترم وقت انزاله واستدخاله ولو منى محبوب لانه أقرب للعلق من مجرد ايلاج قطع فيه بعدم الانزال وقول الاطباء الهواء يفسده فلا يتأتى منه ولد ظن لا ينافى الامكان ومن ثم لحق به النسب أيضا ما غير المحترم عند انزاله بان انزاله من زنا فاستدخلته زوجته وهل يلحق به ما استنزل به يده لحرمة أو لا للاختلاف فى اباحته كل احتمال والا قرب الاول فلا عدة فيه ولا نسب يلحق به واستدخالها منى من تظنه زوجها فيه عدة ونسب كوطء الشبهة كذا قالوا التشبيه بوطء الشبهة الظاهر فى انه نزل من صاحبه لاعلى وجه سفاح يدفع استشكله بان العبرة فيهما بظنه لا ظنها ومرفى محرمات النكاح بسط الكلام فى ذلك وتجب عدة الفراق بعد الوطء وان تيقن براءة الرحم) لكونه علق الطلاق بها فوجدت أو لكون الواطىء طفلا أو الموطوءة طفلة لعموم مفهوم قوله تعالى من قبل ان تمسوهن وتعيولا على الايلاج لظهوره دون المنى المسبب عنه العلق لخفائه فاعرض الشرع عنه واكتفى بسببه وهو الوطء او دخول المنى كما عرض عن المشقة فى

ومسوح) أى وكروجه مسوح الخ اه ع ش (قوله مطلقا) المتبادر منه ان معناه سواء استدخلت منه أولا وهذا لا يوافق قوله الآتى فى فصل عدة الوفاة لتعذر انزاله اه سم عبارة ع ش قوله مطلقا أى استدخلت ماءه أولا وظاهره وان ساحقها حتى نزل ماؤه فى فرجها اه (قوله المحترم) نعت للمنى ووقت انزاله الخ ظرف للمحترم ش اه سم (قوله وقت انزاله الخ) عبارة المغنى ولا بد ان يكون محترما حال الانزال وحال الادخال حكى الماوردى عن الاصحاب ان شرط وجوب العدة بالاستدخال ان يوجد الانزال والاستدخال معا فى الزوجية فلو انزل ثم تزوجها فاستدخلته او انزل وهى زوجة ثم ابانها واستدخلته لم تجب العدة ولم يلحقه الولد اه الظاهر ان هذا غير معتبر بل الشرط ان لا يكون من زنا كما قالوا اه (قوله واستدخاله) خلافا للنهائية عبارة تولى اثر لوقت استدخاله كما افق به الوالدون نقل الماوردى عن الاصحاب اعتبار حالة الانزال والاستدخال فقد صرحوا بان لولو استنجى بنجر فامنى ثم استدخلته اجنبية عالمة بالحال او انزل فى زوجته فساقت بنته مثلا فانت بولد لحقه اه (قوله لانه الخ) أى الاستدخال (قوله قطع فيه الخ) أى كايلاج صى اه سم (قوله ظن الخ) عبارة المغنى والاسنى غايته ظن وهو لا ينافى الامكان فلا يلتفت اليه اه (قوله) اما غير المحترم عند انزاله الخ لم يبين غير المحترم عند الاستدخال مع انه اولى بالبيان للخلاف فيه بخلاف هذا اه سيد عمر (قوله وهل يلحق به) أى بما انزل من زنا عبارة النهائية ولو استمنى يدمن يرى حرمة أى كالشافعى فالاقرب عدم احترامه اه (قوله والا قرب الاول) أى فلا عدة فيه ولا نسب يلحق به وظاهره وإن كان ذلك خوفا الزنا وهو ظاهر اه ع ش عبارة سم ولا ينافى كونه حراما فى نفسه انه قد يحل إذا اضطر له بحيث لولا له وقع فى الزنا لان الحل حينئذ تسليمه لعارض مراه (قوله فلا عدة) الخ جواب اما وقوله وهل الخ جملة اعتراضية (قوله واستدخالها الخ) مبتدا وخبره قوله كوطء الشبهة (قوله استشكله) أى ما قالاه (قوله بان العبرة فيهما) أى الاستدخال ووطء الشبهة ويحتمل ان مرجع الضمير العدة والنسب (قوله) وتجب الخ دخول فى المتن (قوله بعد الوطء) أى او استدخال المنى (قوله لكونه علق الطلاق) إلى قوله وبه يندفع فى المغنى لا قوله الواطىء طفلا او الى قول المتن والقراء فى النهاية لا قوله وبه يندفع إلى المتن وقوله وإن استجلبتها بدواء (قوله لكونه علق الطلاق الخ) كقوله متى تيقنت براءة رحمك من منى فانت طالق ووجدت الصفة مغنى واسنى (قوله بها) أى براءة الرحم وقوله فوجدت أى بان حاضت بعد التعليق اه ع ش والاولى بان ولدت الخ (قوله طفلا) أى يمكن وطؤه وقوله طفلة أى يمكن وطؤها اه ع ش (قوله

فليتأمل (قوله مطلقا) المتبادر منه أن معناه سواء استدخلت منه أولا وهذا لا يوافق قوله الآتى فى فصل عدة الوفاة لتعذر انزاله (قوله فى المتن او استدخال منه) انظر المنى الذى لا يوجب الغسل كالخارج من احد فرجى المشكل والمنفتح والزائد مع انفتاح الاصل هل يوجب العدة والنسب لانه بصفة المنى او لامر لعدم الاعتراف به بدليل عدم ايجابه الغسل وهل يلحق الولد المتعقد منه بصاحبه وعدم اللحق بعيدو تقدم فى باب الغسل فى قول المصنف يخرج منى من طريقه المعتاد وغيره قول الشارح فى قوله وغيره ما نصه إن استحکم بان لم يخرج لمرض وكان من فرج زائد كاحد فرجى الخنى او منفتح تحت صلب رجل او ترائب امرأة وقد انسد الاصل ولا فلا إلا ان يخلق منسد الاصل اه فافاد ان خروجه من الزائد كاحد فرجى الخنى يوجب الغسل ان انسد الاصل ولا فلا فينبغى جريان هذا التفصيل فى وجوب العدة (قوله المحترم) نعت للمنى ووقت انزاله واستدخاله ظرف للمحترم ش واعتمد شيخنا الشهاب الرملى اعتبار وقت الانزال فقط وإن كان الاستدخال محرما هو قضيته انه لا يتقيد الحكم فى قوله الآتى واستدخالها منى من تظنه زوجها الخ بان تظنه زوجها حيث كان محترما عند خروجه (قوله لانه) أى الاستدخال اقرب الخ فى اقرب المقضى المشاركة نظر (قوله قطع فيه بعدم الانزال) أى كايلاج صى (قوله والا قرب الاول الخ) ويفارق استنزاله بالاستمتاع بنحو الحائض بانها محل الاستمتاع وتحريم الاستمتاع بها عارض بخلاف الاستنزال باليد فانه حرام فى نفسه كالزنا ولا ينافى كونه حراما فى نفسه انه قد يحل إذا اضطر له بحيث لولا له وقع فى الزنا لان الحل حينئذ بتسليمه

السفر واكتفى به لانه مظنهما (٢٣٢) وبه يدفع اعتماد الزركشي ان ابن سنة مثلا لا يعتد بوطئه وكذا صغيرة لا تحتل

وبه يدفع اعتماد الزركشي (الخ) تأمل الجمع بينه وبين قوله آتفاميا للوطء ثم رأيت الفاضل المحشي نبه على ذلك وعبارته هل رفعه اعتماد الزركشي المذكور مخالف تقييده الصبي بقوله السابق تهما للوطء اه سيدعروا قول انه وإن لم يخالف ذلك لكنه يخالف لما قدمناه عن المغنى وغيره تقييد الصغيرة بذلك وايضا المخاطب بالاية المكفون فيخرج مس الصبي (قول الماتن لا بخلة) وعليه ولو اختلفت بها ثم طلقتها فادعت انه لم يطا لتزوج حالا صدقت يمينها بناء على أن منكر الجماع هو المصدق وهو الراجح ولو ادعى هو عدم الوطء حتى لا يجب عليه بطلاقة الا نصف المهر صدق يمينه وينبغي في هذه وجوب العدة عليها لا عتبارها بالوطء اه عش (قوله او استدخال) الاولى الواو كافي النهاية (قوله) ومرىيا نها في الصداق محل تأمل فانه لم يبينها ثم اه سيدعروا (قوله المفهوم المذكور) الظاهر لما طوق الاية المذكورة كالا يخفى اه رشيدى (قوله فن وجوها الخ) اى العدة بالحلوة (قول الماتن وعدة حرة) مستأنف اه عش (قول الماتن ذات اقراء) اى بان كانت تحيض اه معنى (قول الماتن ثلاثة) سياتى في النفقات حكم ما لو اختلفا في انقضاء العدة اه سم (قوله وان استجلبتها) اى الاقراء بمعنى الحيض كما عبر به المغنى والاسنى (قوله الاية) اى لقوله تعالى والمطلقات يتربصن بانفسن ثلاثة قروء (قوله وكذا لو كانت حاملا الخ) اى فانها تمتد بثلاثة اقراء اه عش (قوله) ولم يمكن لحوقه الخ) اى كان ولدا لاكثر من اربع سنين من وقت امكان وطء الزوج لها كان مسافرا بمحل بعيد اه عش (قوله حل على انه من زنا) اى من حيث صحة نكاحها معه وجواز وطء الزوج لها ما من حيث عدم عقوبتها بسببه فيحمل على انه من وطء شبهة نهائية ومعنى وروض مع شره (قوله ولو اقرت بأنها من ذوات الاقراء الخ) هل مثله ما لو اقرت بأنها من ذوات الاشهر ثم أكدت نفسها وقضية التعليل الاقنى في المسئلة الاتية عقب هذه انها تقبل مايراجع اه رشيدى (قوله وزعمت) اى ادعت اه عش (قوله عنه) اى القول الاول او ما تضمنه (قوله) كما جزم به بعضهم عبارة النهاية كما افق بجميع ذلك الوالد رحمه الله تعالى اه (قوله) وهى مقبولة الخ) يعنى ان قولها انالاحيض الخ بنته على عاداتها السابقة ودعواها الا ان انها تحيض زمنه ليس متضمنا لنفيها الحيض في زمن الرضاع السابق لجواز تغير عاداتها فتكون صادقة من القولين بخلاف ما تقدم لان معنى قولها انام من ذوات الاقراء انه سبق لها حيض ومعنى قولها انام من ذوات الاشهر انه لم يسبق لها حيض وهما متنافيان اه عش (قوله ولو التحقت حرة الخ) اى فى اثناء العدة وقوله ثم استقرت قبل تمامها اه عش (قوله كمات عدة الحرة) ظاهره ولو كانت بائنا وهو كذلك والفرق بينه وبين ما يأتى في الذمة واضح للتدبر اه سيدعروا (قوله بضم اوله) الى قول الماتن وام ولد في النهاية الا قوله واستعمال قرأ الى الماتن وقوله على كلام الى الماتن (قوله وهو) اى الفتح اكثر ولذا ضبطه المصنف به بخطه اه معنى (قوله مشترك) خبر والقرء (قوله لكن المراد هنا)

عارض مر (قوله) وبه يدفع اعتماد الزركشي (الخ) هل دفعه اعتماد الزركشي المذكور مخالف تقييده للصبي بقوله السابق تهما للوطء (قوله) فى الماتن وعدة حرة ذات اقراء ثلاثة) سياتى في النفقات حكم ما لو اختلفا في انقضاء العدة ومنه قول الروض فصل للرجعية ما للزوجة سوى الا انتظاف حتى تقر بانقضاء العدة قال في شرحه بوضع الحمل او بغيره فهى المصدقة فى استمرار النفقة كما تصدق فى بقاء العدة وثبوت الرجعة اه ثم قال فى الروض (فرع) قال لرجعية طلقك قبل الوضع فقالت بعده وجبت العدة والنفقة ومقطت الرجعة اه (قوله ولو جهل حال الحمل الخ) عبارة الروض وشرحه والحمل المحمول حاله يحسب زناى يحمل على انه منه اى من حيث صحة نكاحها معه وجواز وطء الزوج لها شرح مر منه فلا يعتد بوطئه وما قاله نقله الاصل عن الرويانى واقره وقال الامام يحمل على انه من وطء شبهة تحسبنا للظن وبه جزم صاحب التعجيز لكن القفال أفق بالاول وجزم به صاحب الانوار فقال حمل على أنه من الزنا ولاحد وقد يجمع بينهما يحمل الاول على انه كالزنا فى انه لا تنقض به العدة كما تقرر والثانى على انه من شبهة تجنبنا عن حمل الآثم بقرينة اخر كلام قائله اه ويمكن حمل ما ذكره فى الاول على تفصيل الشارح فيه فانه لا يحصى عن ذلك التفصيل

الوطء (لا بخلة) مجردة عن وطء او استدخال منى ومرىيا نها فى الصداق فلا عدة فيها (فى الجديد) للمفهوم المذكور وما جاء عن عمرو على رضى الله عنهما من وجوبها منقطع (وعدة حرة ذات اقراء) وان اختلفت وتناول ما بينها (ثلاثة) من الاقراء وان استجلبتها بدواء الاية وكذا لو كانت حاملا من زنا ادخل الزنا لحرمة له ولو جهل حال الحمل ولم يمكن لحوقه بالزوج حمل على انه من زنا كما نقله واقراء اما اذا أتت به للامكان منه فيلحقه كما اقتضاء إطلاقهم وصرح به البلقينى وغيره ولم ينتف عنه الا باللعان ولو اقرت انها من ذوات الاقراء ثم كذبت نفسها وزعمت انها من ذوات الاشهر لم تقبل لان قولها الاول يتضمن ان عدتها لا تنقض بالاشهر فلا يقبل رجوعها عنه بخلاف ما لو قالت لا أحيض زمن الرضاع ثم اكذبت نفسها وقالت أحيض زمنه فيقبل كما جزم به بعضهم لان الثانى متضمن لدعواها الحيض في زمن امكانه وهى مقبولة وان خالفت عاداتها ولو التحقت حرة ذمية بدار الحرب ثم استقرت كملت

عدة الحرة (واقراء) بضم اوله ونحوه ودوا أكثر مشترك بين الحيض والظهار كما كى عليه اجماع اللغويين لكن المراد هنا (الظاهر) أى



المحتوش بدمه بين كفاه جماعة من الصحابة رضي الله عنهم إذا قرء الجمع وهو في زمن الطهر اظهر واستعمال قرأ بمعنى غاب نادر (فان طلقت طاهرا) وقد بقي من الطهر لحظة (انقضت بالطعن في حصة ثالثة) لا طلاق القرء على اقل لحظة من الطهر وان وطئ فيه ولان اطلاق الثلاثة على اثنين وبعض الثالث سائق كافي الحج أشهر معلومات أما إذا لم يبق منه ذلك كانت طالق آخر طهر فلا بد من ثلاثة اقراء كوامل (أو) طلقت (حائضاً وان لم يبق من زمن الحيض شيء) تنقض عدتها بالطعن (في) حصة (رابعة) إذا ما بقي من الحيض (٢٣٣) لا يحسب قرأ قطعاً لان الطهر الاخير

إنما يتبين كماله بالشروع فيما يعقبه وهو الحيضة الرابعة (وفي قول يشترط يوم وليلة) بعد الطعن في الثالثة في الاولى والرابعة في الثانية إذ لا يتحقق كونه دم حيض إلا بذلك وعلى هذا فهم ليساهن العدة كزمن الطعن على الاول بل ليتبين بهما كمالها فلا يصح فيها رجعة وينكح نحو اختها وقيل منها (وهل يحسب طهر من لم تحض) أصلاً (قرأ) أولاً يحسب (قولان بناء على ان القرء) هل هو (انتقال من طهر إلى حيض) فيحسب (أم) الإفصح أو على كلام فيه مبسوط مر في الوصية بجماع ان الاستفهام هنا لطلب التصديق كهو ثم (طهر محتوش) بفتح الواو (بدمين) حيضين أو نفاسين أو حيض ونفاس فلا يحسب (والثاني) من المبني عليه (اظهر) فيكون الاظهر في المبني عدم حسابه قرأ فاذا حاضت بعده لم تنقض عدتها إلا بالطعن في الرابعة كمن طلقت في الحيض وذلك لما مر ان القرء الجمع والدم زمن الطهر يتجمع في الرحم

أى في هذا الباب بناء على الاظهر الآتي حتى يتأتى قوله المحتوش وكان الاولى إسقاط لفظ المحتوش لينأى كلام المصنف الاتي اه رشیدی (قوله وهو) اى الجمع في زمن الطهر اظهر وسياتي وجهه في الشارح قريباً رشیدی اى فرجح أقول به على القول بان المراد بالحيض اه عرش عبارة المغنى ولان القرء مشق من الجمع يقال قرأت كذا في كذا إذا جمعت فيه وإذا كان كذلك كان بالطهر احق من الحيض لان الطهر اجتماع الدم في الرحم والحيض خروجه منه وما وافق الاشتقاق كان اعتباره اولى من مخالفته اه مغنى (قوله واستعمال قرء الخ) رد لدليل القول الثاني (قوله وقد بقي) إلى قوله كن طلقت في المغنى لا اتوله ولا انصح إلى المتن (قوله وان وطئ فيه) ظاهر صنيته انه غاية الاطلاق ويظهر انه غاية للمتن (قوله على اقل لحظة الخ) في هذا التعبير شيء عبارة المغنى لان بعض الطهر وان قل يصدق عليه اسم قرء اه (قوله ولان اطلاق الثلاثة الخ) قديقال هو خلاف الاصل وقيل به في الحج للتوقيف فيها بنقله عن الساق فان تم مثله هنا فتجبه وإلا فجل تأمل فاعول عليه الالة الاولى اه سيد عمر (قوله اما إذا لم يبق منه ذلك) اى لحظة اه عرش (قول في الاولى) اى الماطقة طاهراً وقوله في الثانية اى الماطقة حائضاً (قوله إذ لا يتحقق الخ) اجاب الاول بان الظاهر انه دم حيض لا يزيد الة مدة على ثلاثة اقراء فان انقطع دون يوم وليلة ولم يعد قبل مضى خمسة عشر يوماً تبين عدم انتضاء ثلثه (نتيجه) ذكر المصنف حكم الطلاق في الطهر والحيض وسكت عن حكم الطلاق في النفاس وظاهر كلام الروضة في باب الحيض انه لا يحسب من العدة وهو قضية كلامه هنا ايضا في الحال الثاني في اجتماع عدتين اه مغنى وقوله وسكت الخ كذا في النهاية وقال عرش قوله وظاهر كلام الروضة الخ معتمد اه (قوله وعلى هذا) اى القول الثاني فيهما اى اليوم والليلة (قوله على الاول) اى المعتمد (قوله كمالها) اى العدة (قوله وقيل منها) اى العدة (قوله لم تحض اصلاً) اى ثم حاضت بعد الطلاق في اثناء عدتها بالا شهر اه مغنى (قول المتن انتقال من طهر الخ) فيه تسمح والمراد طهر تنتقل منه إلى حيض كما بينه الجلال اه رشیدی (قول المتن إلى حيض) اى او نفاس اه مغنى (قوله او نفاسين) كما صرح به المتولى اه مغنى (قوله بعده) اى بعد الطلاق في اثناء العدة بالا شهر (قوله وذلك) اى كون الحسبان اظهر (قوله وهنا) اى في صورة الانتقال (قوله هذا الترجيح) اى ترجيح عدم الحسبان (قوله حالاً) اى بمجرد قوله الاتي بدون توقف إلى طهر بعد حيض يطرأ بعد ذلك القول (قوله لان القرء الخ) تأمله مع قوله قبل لما مر الخ اه سم (قول المتن المردودة

(قوله المحتوش بدمين) قيل ولودى نفاس اه ومن صورته ان يطلقها بعد الولادة ثم بعد طهرها من النفاس تحمل من زنا وتلد فان حمل الزنا لا اثر له ولا تنقض به عدة ولا يقطع العدة فلا إشكال في تصوير ذلك كما توهمه بعض الطلبة قال في الروضة وذكر الرافعي في اخر العدد عن فتاوى البغوى ان التي لم تحض قط إذا ولدت ونفست تعتد بثلاثة أشهر ولا يجعلها النفاس من ذوات الاقراء فجزم البغوى بهذا ولم يذكر الرافعي هناك خلافة والله اعلم اه وهذا يقتضى ان يراد بالدمين المحتوشين ان يكونا من دماء الحيض ويكون احدهما دم نفاس ويتقدم دم الحيض فليتأمل مع ذلك اطلاق قول الشارح فيما ياتي قريباً حيضين او نفاسين أو حيض ونفاس (قوله وهنا لا يجمع) قديقال هنا جمع لما يخرج بعد (قوله لان القرء الخ) تأمله مع قوله قبل لما مر الخ (قوله في المتن المردودة) جار على غير من هو له

(٣٠ - شرواني وابن قاسم - ثامن) وزمن الحيض يتجمع بعضه ويستترسل بعضه إلى ان يتدفع الكل وهنا لا يجمع ولا ضم ولا يعارض هذا الترجيح ترجيحهم وقوع الطلاق حالاً فيما إذا قال لمن لم تحض قط أنت طالق في كل قرء طلقة لان القرء اسم للطهر فوق الطلاق لصديق الاسم وأما الاحتواش هنا فائما هو شرط لا نقضاء العدة ليغلب ظن البراءة (عدة) حرة وأمة (مستحاضة) غير متحيرة (باقراؤها المردودة) هي (اليها) حيضاً وطهرات فتردهم عن عادة لعادتهم افيهما وبه تميزها كذلك وبه بدأ يوم وليلة في الحيض وتسع وعشرين في الطهر

(الخ) جار على غير من هوله اه سم (قوله) فعدتها تسعون يوما (الخ) لعل الصورة ان الدم لم يبتدى بها  
 الا بعد الطلاق وان لم عليه قصورا ذلك كانت الصورة اعم من ذلك اشكل فيما اذا طلقت في اثناء شهر  
 جرى الدم عليها من اوله فانها حينئذ مطلقة في طهر احتوشه دمان وقضية مامر حسابان ما بقي منه بقرة  
 ثم رايت الشهاب سم استوجه حسابانه بقرة قال الا ان يمنع عنه نقل اه رشيدى عبارة سم عقب كلامه  
 الا في آنفاعن الشهاب الرملى نصها (تنبيه) لو اتفق مثل ذلك للمبتدأة بان طلقت في اثناء شهر بقي منه  
 ستة عشر يوما فاكثر فهل يحسب ذلك قرأ لاشتماله على طهر لا محالة او لا بد ان تكمله ثلاثون يوما  
 بعده فيه نظر والاول متجه الا ان يمنع عنه نقل والثاني ظاهر عبارته اه (قول المتن ومتحيرة) اى لم  
 تحفظ قدر دورها ولو مئةضة الدم مبتدأة كانت او غيرها اه معنى (قوله) اكثر من خمسة عشر يوما كذا  
 عبر الروض وكتب شيخنا الشهاب الرملى بها مشه ما نصه مراده بالا اكثر يوم فاكثر فيكون المراد انه بقي منه  
 ستة عشر يوما فاكثر وكان وجه ذلك انه لو اكتفى بمادون الستة عشر لجاز ان يقع الطلاق مطابقا لاول  
 الحيض واقله يوم وليلة والباقي بعد اليوم واليلة على هذا التقدير لا يسع الطهر لان اقله خمسة عشر يوما  
 ولا كذلك الستة عشر لانها يجعل منها يوم وليلة حيضا والخمسة عشر الباقية طهرا فليتام اه ووافق  
 قول النهاية بعد ان ذكر مثل ما في الشارح هنا ما نصه ويؤخذ من التعليل انه يشترط في هذا الاكثر ان  
 يكون يوما وليلة اه لكن نظر فيه عش بما نصه قوله ويؤخذ من التعليل هو قوله لاشتماله على  
 طهر الخ ولم يذكر حجج اى والمغنى هذا الاخذ وفي اخذ ذلك من التعليل نظر فانه لو زاد على خمسة عشر يوما  
 ولو لحظة علم منه ان بعض ذلك طهر اذ لو فرض فيه حيض فغايتة خمسة عشر يوما وما زاد عليه ما طهر  
 وخصوص كون الحيض يوما وليلة بتقديره لا يلزم ان يكون الطهر المصاحب له هذه الخمسة عشر لجواز ان  
 يكون الطهر لا يتم الا بمضى زمن من الشهر الذى يليه اه (قوله) والاغنى (الخ) عبارة المغنى وان بقى خمسة  
 عشر يوما فاقل لم تحسب تلك البقية لاحتمال انها حيض فتبتدى العدة من الهلال لان الاشهر ليست متصلة  
 في حق المتحيرة وانما احسب كل شهر في حقها قرأ لاشتماله على حيض وطهر غالبا بخلاف من لم تحض  
 والآيسة حيث تكملان المنكسر كاسياق اه (قوله على ما ذكر) اى من طهر وحيض غالبا اه معنى  
 (قوله بالنسبة الخ) عبارة المغنى تنبيه محل الخلاف المذكور في المتحيرة بالنسبة لتحريم نكاحها اما  
 الرجعة وحق السكنى فالى ثلاثة اشهر فقط قطعاه اه (قوله) ثلاثة اشهر بعد الياس (خبر قوله عدتها الخ  
 (قوله هذا كله) اى قول المتن ومتحيرة بثلاثة اشهر في الحال الخ (قوله) بلغت الخ (عبارة النهاية والمغنى  
 سواء كانت اكثر من ثلاثة اشهر ام اقل اه (قوله على ستة) كذا فيما اطلعنا من النسخ بآباء المثناة  
 الفوقية فيحمل على ستة اشهر وعبارة المغنى اعلم انها لا تجاوز ستة مثلا اخذت بالاكثر وتجعل السنة دورها  
 اه بالنون الموحدة الفوقية (قوله) الثلاثة المذكورة (اى بقول المصنف بثلاثة اشهر وقوله الا ان يعلم

فعدتها تسعون يوما من  
 ابتداء الدم لاشتماله كل  
 شهر على حيضة وطهر غالبا  
 (و) عدة حرة (متحيرة  
 بثلاثة اشهر) هلالية نعم ان  
 وقع الفراق اثناء شهر فان  
 بقى منها اكثر من خمسة  
 عشر يوما حسب قرأ  
 لاشتماله على طهر لا محالة  
 فتعد بعده بهالين والاغنى  
 واعتدت من انقضائه بثلاثة  
 أهلة (في الحال) لاشتمال  
 كل شهر على ما ذكر وصبرها  
 لسن الياس فيه مشقة عظيمة  
 وبه فارق الاحتياط في  
 العبادة اذ لا تعظم مشقته  
 (وقيل) عدتها بالنسبة لحملها  
 للازواج لا للرجعة وسكنى  
 ثلاثة اشهر (بعد الياس)  
 لانها قبله متوقعة للحيض  
 المتيقن هذا كله ان لم تحفظ  
 قدر دورها والاعتدت  
 بثلاثة ادوار بلغت الثلاثة  
 الاشهر او لا ولو شكت في  
 قدر دورها لكانت قالت اعلم  
 انه لا يزيد على سنة جعلت السنة  
 دورها على المعتمد في المجموع  
 خلافا لمن اعتمد الثلاثة  
 المذكورة الا ان تعلم من  
 عاداتها ما يقتضى زيادة  
 او نقصا اما من فيهارق

(قوله من ابتداء الدم) انظر معناه اذا كان الطلاق في الاثناء (قوله) اكثر من خمسة عشر يوما كذا عبر في  
 الروض وكتب شيخنا الشهاب الرملى بها مشه بخطه مراده بالا اكثر يوم فاكثر فيكون المراد انه بقي منه ستة  
 عشر يوما فاكثر وكان وجه ذلك انه لو اكتفى بمادون الستة عشر لجاز ان يقع الطلاق مطابقا لاول الحيض  
 واقله يوم وليلة والباقي بعد اليوم الليلة على هذا التقدير لا يسع الطهر لان اقله خمسة عشر يوما ولا كذلك  
 الستة عشر لانه يجعل منها يوم وليلة حيضا والخمسة عشر الباقية طهرا فليتام اه (تنبيه) لو اتفق مثل ذلك  
 للمبتدأة بان طلقت في اثناء شهر بقي منه ستة عشر فاكثر فهل يحسب ذلك قرأ لاشتماله على طهر لا محالة  
 او لا بد ان تكمله ثلاثين يوما بعده فيه نظر والاول متجه الا ان يمنع عنه نقل والثاني ظاهر عبارته (قوله)  
 وصبرها لسن الياس فيه مشقة عظيمة (قديقال هذا المعنى موجود فيمن انقطع دمها عارض او لا  
 فيحتاج للفرق وقد يجاب بان العلة عظم المشقة في الصبر مع وجود الدم في الحال الظاهر في الحيض فاكتفى به

فتعتمد بشهرين على الاوجه بناء على ان الاشهر غير متأصلة في حقه ما هذا ان طلعت اول الشهر والابان بقي اكثره فيباقيه والثاني او دون اكثره فبشهرين بعد تلك البقية (و) عدة امة حتى (أم ولد ومكاتبها ومن فيهارق) وإن قل (٢٣٥) (بقرأين) لان الفن على نصف ما للحر

وكل القرء لتعذر تنصيفه وليس هذا من الامور الجبلية التي يتساويان فيها لان ما زاد على القرء هنا لزيادة الاحتياط والاستظهار وهي مطلوبة في الحرا اكثر نخصت بثلاثة نعم لو تزوج لقيطة ثم اقرت بالرق ثم طلقها اعتدت عدة حرة لحقة أو مات عنها اعتدت عدة امة لحق الله تعالى (وان عتقت) امة بسائر أحوالها (في عدة رجعية) وفي نسخ رجعة وهي أوضح لان اضافة العدة إلى الرجعية توهم أن الرجعية غيرها (كملت عدة حرة في الاظهر) لان الرجعية زوجة في اكثر الاحكام فكانها عتقت قبل الطلاق (أو) في عدة (بينونة) أو وفاة (ف) لتكمل عدة (أمة في الاظهر) لان البائن والتي في حكمها كالاجنبية أما لو عتقت مع العدة كان علق طلاقها وعقها بشيء واحد فتعتمد عدة حرة قطعاً ﴿تنبيه﴾ العبرة في كونها حرة أو أمة بظن الواطيء لا بما في الواقع حتى لو وطئ أمة غيره يظنها زوجته الحرة اعتدت بثلاثة أقرأ أو حرة يظنها أمة اعتدت

الخ استثناء من الثلاثة المذكورة اه كرى (قوله على الاوجه) أي كما قاله البلقيني خلافاً لما قاله البارزي تعتمد بشهر ونصف نهاية وسم (قوله هذا) أي اعتداد من فيهارق بشهرين (قوله فان بقي اكثره) أي بان زاد على خمسة عشر يوماً ولو لحقة على ظاهر كلامه وكلام المعنى أو بان بقي ستة عشر يوماً فاكثراً على ما مر عن النهاية وهو والده (قوله والثاني) أي والشهر الثاني اه ع (قوله أو دونه) أي بان بقي خمسة عشر يوماً فاقل (قوله وعدة امة حتى) إلى قوله ويؤخذ في النهاية إلا قوله لان اضافة إلى الماتن وقوله أو حرة يظنها إلى ولو وطئ أمته وقوله بالنسبة للاولى إلى الماتن وقوله وانصر له الشافعي إلى الماتن (قوله وعدة امة) أي وهي ذات أقرأ سواء طلقت أم وطئت بشبهة اه معني (قول الماتن أم ولد) أي ومذبراه معني (قول الماتن ومن فيهارق) صادق بكاملة الرق والمعنى من استقر فيهارق كامل أو ناقص وعطافه على ما قبله من حفظ العام فلا حاجة لتقدير الشارح امة اه سيد عمر (قول الماتن بقرأتين) بفتح القاف اه معني (قوله وكل القرء الخ) وقد يقال لا حاجة لهذا فان القرء الاول ضروري لتيقن البراءة وهما لا يتفاوتان فيه والقرء الثاني الاخيران للاحتياط وهو يجوز فيه التفاوت فجعلت الامة فيه على نصف ما للحره فليتامل اه سيد عمر (قوله لتعذر تنصيفه) إذ لا يظهر نصفه الا بظهور كله فلا بد من الانتظار إلى ان يعود الدم اه معني (قوله وليس هذا) أي مقدار العدة (قوله يتساويان) أي الحرة والفن (قوله فيها) أي الامور الجبلية (قوله هنا) أي في العدة (قوله نخصت) أي الحرة (قوله لحقة) أي الزوج (قوله رجعة) بفتح العين بلفظ المصدر معني ونهاية (قوله وهي أوضح) وانسب بقوله أو بينونة كما هو ظاهر اه سيد عمر (قوله غيرها) أي غير الامة اه سم (قوله أو وفاة) إلى قوله أو حرة في المعنى إلا قوله أو أمة (قوله مع العدة الخ) لا يخفى ما فيه من التسامح فان العتق في الصورة المذكورة متقدم عليها لا معها ثم رايت في المعنى مانصه واحترز بقوله في عدة عمالو عتقت مع الطلاق بان علق طلاقها وحررتها بشيء واحد فانها تعتد عدة حرة قط كما قاله الماوردي انتهت وهي سالمة من التسامح المذكور اه سيد عمر (قوله زوجته الحرة الخ) أو زوجته الامة اعتدت بقرأتين أو أمته اعتدت بقرء واحد معني وروض وقولها اعتدت بقرء الخ أي استبرأت به اه ع (قوله اعتدت بقرء أو زوجته الامة الخ) خلافاً للروض والمعنى والنهاية حيث قالوا ولو ظن الحرة أمته أو زوجته الامة فانها تعتد بثلاثة أقرأ اه وعلمه الاسنى والمعنى بان الظن إنما يؤثر في الاحتياط لا في التخفيف اه (قوله اعتدت بقرء) يتأمل وجهه فانها أمته في نفس الامر ومزني بها يحسب الظاهر وكل

(قوله فتعتمد بشهرين على الاوجه) أي كما قاله البلقيني خلافاً للقول البارزي بشهر ونصف (قوله لتعذر تنصيفه) علموه بأنه لا يظهر نصفه إلا بظهور كله حيث قد يمنع التعذر ويقال هلا اكتفى بنصفه وجعل مضى كله لتبين نصفه لتمام العدة الا ان يجاب بأنه لما لم ينضبط النصف وكان قد يقع خلل في معرفته كان اعتباره مظنة الخطأ فلم يعتبر واعتبر الامر بالظاهر المنضبط وهو التام فليتامل فانه ظاهر ويؤخذ منه توجيه اعتبار تمام القرء الثالث في الحرة والثاني في غيرها وعدم الاكتفاء ببعضه كما في الاول فليتامل (قوله في الماتن وإن عتقت في عدة رجعية الخ) أما عكس ذلك بان تصير الحرة أمة في العدة لا لتحاقها بدار الحرب ثم استرقاقها ففيه وجهان احدهما قال شيخ الاسلام في شرح البهجة وهو الاوجه تكمل عدة حرة وثانيهما ما به قال ابن الحداد ترجع إلى عدة الامة قال في الروض وكذا أي تتم ثلاثة أقرأ ولا تستأنفها إن عتقت أي وهي رجعية في عدة عبد ففسخت ومتى آخرت الفسخ فراجعها ثم فسخت قبل الدخول استأنفت الثلاثة اه (قوله ان الرجعية غيرها) أي غير الامة (قوله املأه) اعتقت مع العدة أي مع اولها (قوله أو حرة يظنها أمته) اعتدت بقرء الخ) غير الشيخان في ذلك بعد نقل ما خلافة بالاشبه قال في شرح الروض أي من جهة القياس اه فاشار إلى انهم لم يريدوا ترجيح من جهة المذهب وجزم في الروض في المسئلة الاولى من هاتين بانها تعتد

بقرء أو زوجته الامة اعتدت بقرأتين لان العدة حقه فنيطت بظنه هذا ما قالاه وهو ظاهر وان اعترض بأن المنقول خلافه ولو وطئ أمته يظن أنه يزني بها اعتدت بقرء ولحقة الولد ولا أثر لظنه هنا لفساده ومن ثم لم يحكم كما يأتي لعدم تحقق الفسدة

بل ولا يعاقب في الاخرة عتاب الزاني بل دونه كما ذكره ابن عبد السلام وغيره نعم يفسق بذلك كما قاله ابن الصلاح وكذا كل فعل قدم عليه  
يظنه معصية فاذا هو غير ما (و) عدة (حرة) (٢٣٦) لم تحض (لصغرها اولدلة او جيلة منعتارؤية الدم اصلا او ولدت ولم تردما) (اويست) من

الحيض بعد أن رأتها  
(بثلاثة اشهر) بالادلة الالية  
هذا ان انطبق الفراق على  
أول الشهر كان علق الطلاق  
به او بانسلاخ ما قبله (فان  
طلقت في اثناء شهر فبعده  
هلان ويكمل) الاول  
(المنكسر) وان نقص  
(الثلاثين) يوما من الرابع  
وفارق ما مر في المتحيرة بان  
التكامل ثم لا يحصل الغرض  
وهو تيقن الطهر بخلافه  
هنا لان الاشهر متصلة في  
حق هذه (فان حاضت فيها)  
اي اثناء الشهر (وجبت  
الاقراء) اجماعا لانها الاصل  
ولم يتم البدل ولا يحسب  
ما مضى الاول بأقسامها قرأ  
كأمر وخرج فيها بعده فلا  
يؤثر الحيض فيه بالنسبة  
الاولى بأقسامها بخلاف  
الآيسة كما يأتي (و) عدة  
(امة) يعنى من فيها رق لم  
تحض او يئست (بشهر  
ونصف) لا مكان التبويض  
هنا بخلاف القرء اذ لا يظهر  
نصفه الا بظهور كله فوجب  
انتظار عود الدم (وفي قول  
عدتها شهران) لانها بدل  
القرين (وفي قول) عدتها  
(ثلاثة) من الاشهر ورجحه  
جمع لعموم الالية (فرع)  
أطلق في الروضة أن المجنونة  
تعتد بالاشهر ويتعين حملها

منها الا يقتضى وجوب عدة فلعل المراد انها تعتد بذلك لحقة اذا كانت مزروجة فيحرم على زوجها وطؤها  
قبل الاستبراء وان لا يجوز له تزويجها اذا كانت خلية قبل الاستبراء ايضا ع شر وشيدى (قوله بل لا يعاقب  
الخ) اي لانها امته في نفس الامر وان اثم بالاقدام اه ع ش (قوله وكذا الخ) اي يفسق به اه ع ش  
(قوله كل فعل قدم عليه الخ) اي وهو وما يفسق به لو ارتكبه حقيقة اه نهاية (قوله قدم) عبارة النهاية  
اقدم اه (قوله لم تحض) هو شامل كما قاله الزركشى فلا عن الروضة ان ولدت ولم تر نفاسا ولا  
حيضا سابقا فانه تعتد بثلاثة اشهر حيث طلقت بعد الولادة اه اقول عبارة المغنى والروض مع شرحه  
وهي ان ولدت ورات نفاسا اه ظاهرة سبكا وحكما (قوله او ولدت الخ) انظر هذا معطوف على اى شيء  
ولا يصح دطفه على ما لم تحض لانه يقتضى انها اذا حاضت وولدت ولم ترد ما تعتد بالاشهر لان او يقدر بعدها  
نقض ما قبلها ويقتضى ان الحكم فيما اذا رات دم النفاس يخالف ما اذا لم تره وفي القوت (فرع) لو ولدت  
ولم تر حيضا قط ولا نفاسا في عدتها وجهان احدهما بالاشهر الى ان قال والثاني انها من ذوات الاقراء اه  
فالشارح عن يختار الوجه الاول لكن يبقى الكلام في صحة العطف فتأمل اه رشيدى عبارة ع ش قوله  
او ولدت ولم ترد ما ي قبل الحمل سم على حج واطلاق الشارح يشمل ما بعد الولادة وفي العميرة ما يوافق  
اطلاق عبارته (قوله الالية) وهي قوله تعالى واللاتى يئسن من المحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن  
ثلاثة اشهر واللاتى لم يحضن اى فعدتهن كذلك فحذف المبتدأ والخبر من الثانى لدلالة الاول عليه نهاية  
ومغنى (قوله هذان) الى قوله مفارق في المغنى (قول المتن في اثناء شهر) اي ولو في اثناء اول يوم اوليلة منه  
اه مغنى (قوله ما مر في المتحيرة) اى فيما اذا لم يبق من شهر الفراق بعده اكثر من خمسة عشر يوما  
اه سم (قوله متصلة الخ) اى اصيل لا بدل عن شيء اه ع ش (قوله اجماعا) الى قوله بالنسبة في المغنى  
الا قوله للاولى الى وخرج (قوله ماضى) اى من الطهر (قوله للاولى) اى بخلاف الثانية لوجود  
الاحتواش بالنسبة اليها والاولى من لم تحض والثانية من ايسر سم ورشيدى (قوله كما مر) اى في قول المتن  
وهل يحسب الخ وقوله كما يأتى اى في قوله او بعدها فاقوال اظهرها الخ فافاد جريان التفصيل الآتى هنا ايضا  
وان كان ما يأتى فيها اذا كان انقطاع الدم قبل الياس وما هنا فيها اذا كان بعده لئلا يلزم التكرار اه سم  
(قوله من في هارق) اى وان قل اه ع ش (قوله ان المجنونة تعتد الخ) اى وان لم تكن متحيرة وقوله  
اما اذا عرف حيضها اى المجنونة بان اطلع على حيضها في زمن الجنون وعرف انه حيض بعلا مات تظهر لمن  
راه اه ع ش (قول المتن ومن انقطع دمها) اى دم حيضها من حرة او غيرها اه مغنى (قوله تعرف)  
اى ولا فلا يكون لالة في الواقع اه سم (قوله خلافا لما اعتمدته الزركشى) لعله يقول ان عدتها ثلاثة  
اشهر الحاقا لها بالآيسة اه ع ش (قوله فتعتد بالاقرء) الى قوله ولهذا في المغنى (قوله لسن الياس الخ)  
عبارة المغنى حتى تحيض فتعتد بالاقرء او تياس فتعتد بالاشهر اه قال ع ش انظر عليه هل يمتد زمن  
الرجعة الى الياس ام ينتفى بثلاثة اشهر كنظيره السابق في المتحيرة الظاهر الاول اه عميرة والاقرب ان

بثلاثة اقرء او مثلها الثانية كما بينه في شرحه اى ولا يما يعتد بظنه ان اقتضى تغليظا في العدة (فرع) وطىء  
امة اى لغيره يظنها امته اعتدت بقرء اى واحد روض (قوله وفارق ما مر في المتحيرة) اى فيها اذا لم يبق  
من شهر الفراق بعده اكثر من خمسة عشر (قوله ولا يحسب ما مضى للاولى) اى بخلاف الثانية لوجود  
الاحتواش بالنسبة اليها والاولى لم تحض والثانية من ايسر كما يأتى اى في قوله او بعدها فاقوال اظهرها  
ان نكحت فلا شيء ولا فلا اقراء فافاد جريان التفصيل الاتى هنا ايضا وان كان ما يأتى فيما اذا كان انقطاع  
الدم قبل الياس وما هنا فيها اذا كان بعده لئلا يلزم التكرار (قوله على الوجه خلافا الخ) كذا شرح الرمل

على ما اذا انهم زمن حيضها ولم يعرف اذا غايتها انها حينئذ كالمتحيرة أما اذا عرف حيضها فتعتد به (ومن انقطع دمها لالة) النفقة  
تعرف (كرضاع ومرض) وان لم يرج برؤه على الوجه خلافا لما اعتمدته الزركشى (تصبر حتى تحيض) فتعتد بالاقرء (او) حتى  
(تياس) فتعتد (بالاشهر) وان طال المدة وطال ضررها بالانتظار لان عثمان رضى الله عنه حكم بذلك في الموضع رواه البيهقي

بل قال الجويني هو كالأجماع من الصحابة رضي الله عنهم (أو) انقطع (للعلة) تعرف (فكذا) تعبر لسن الياس ان لم تحض (في الجديد) لانها لرجائها العود كالأولى ولهذا ومن لم تحض اصلها وان لم تبلغ خمس عشرة سنة استعجال الحيض بدوا وزعم ان استعجال التكليف من ليس في محله كما هو ظاهر (وفي القديم) وهو مذهب مالك واحمد (تربص تسعة اشهر) ثم تعتد (٢٣٧) بثلاثة اشهر ليعرف فراغ الرحم

لأذهي غالب مدة الحمل وانتصر له الشافعي بان عمر قضى به بين المهاجرين والانصار رضي الله عنهم ولم ينكر ومن ثم اختاره البلقيني وقيل ثلاثة من التسعة عدتها وبه أفتى البارزي (وفي قول) قديم أيضا تربص (أربع سنين) لانها أكثر مدة الحمل فتتقن براءة الرحم (ثم) ان لم يظهر حمل (تعتد بالاشهر) كما تعتد بالاقراء المعلق طلاقها بالولادة مع تقن براءة رحمها (فعلى الجديد لو حاضت بعد الياس في الاشهر الثلاثة) (وجبت الاقراء) لاسيما الاصل ولم يتم البدل ويحسب ما مضى قرأ قطعاً لاحتواشه بدمين (أو) حاضت (بعدها) أي الاشهر الثلاثة (فاقوال أظهرها ان نكحت) زوجها آخر (فلا شيء) عليها لان عدتها انقضت ظاهر أو لاربية مع تعلق حق الزوج بها (ولم لا) تكن نكحت (فلا اقراء) تجب عليها لانه بان أنها غير آيسة وانها من يحضن مع عدم تعلق حق بها ويؤخذ من قولهم الاقوي ويعتبر بعد ذلك

النفقة مثل الرجعة لانها تابعة للعدة وقد قلنا ببقائها وطريق الخلاص من ذلك أن يطلقها بتمية الطلاقات الثلاث (قوله بل قال الجويني الخ) انظر هذا الاضراب مع انه لا يتم الدليل إلا بمضمونه إذ قول الصحابي ليس حجة إلا ان سكنت عليه الباقون بشرطه فيكون اجماعا سكتوا به (قوله ولهذه) أي لمن انقطع دمها لعدة أو لا ويأتي عن سم ما يفيد ارجاع الاشارة إلى الثانية (قوله ولهذه ومن لم تحض) أفهم تخصيص جواز الاستعجال بها تين حرمة استعجال الحيض على غيرهما كمن تحيض في كل شهرين مثلاً مرة فإرادت استعجال الحيض بدوا لتتقضى عدتها فيما دون الاقراء المعتادة ولعله غير مراد فليراجع اه ع ش (قوله ان استعجال التكليف ممنوع) عبارة النهائية وان زعم ذلك استعجال للتكليف وهو ممنوع الخ قوله ثم تعتد الى قول المتن ثم تقدم في المعنى الاقوله وقيل الى المتن (قوله ثم تعتد بثلاثة اشهر) اشار به الى ان قول المصنف الاقوي ثم تعتد الخ راجع للمعطوف عليه ايضا (قوله اذهي) أي التسعة اشهر اه ع ش (قوله المعلق طلاقها) فهو فاعل تعتداه سم (قوله طلاقها) بالرفع نائب فاعل للمعلق اه رشيدى (قول المتن فعلى الجديد) وهو التربص لسن الياس اه معنى (قول المتن لو حاضت بعد الياس الخ) لا يخفى ان هذا مفروض فيما اذا انقطع لالعدة وظاهر انه يجري ايضا فيما اذا انقطع لعدة اه سم (قول المتن وجبت الاقراء) ولو حاضت الايسة المنتقلة الى الحيض قرء أو قرأين ثم انقطع حيضها استأنفت ثلاثة اشهر بخلاف ذات اقراء ايسست قبل تمامها فانها لا تستأنف كما هو المنقول اسنى ونهاية زاد المعنى كما سيأتي آخر فصل لزوما عدتا شخص خلافا لابن المقرئ في التسوية بينهما في الاستئناف اه قال الرشيدى قوله او قرأين أي فيما اذا لم يتقدم لها حيض ايضا والافتقار انه يحسب ما مضى قرء او عليه فقد تمت العدة بهذين القرأين فلا تحتاج الى ثلاثة اشهر ويجوز ان يكون مراده هنا بالقرء الحيض على خلاف ما مر اه (قوله لانها الاصل) الى قوله ويؤخذ في المعنى (قول المتن نكحت) بضم اوله لخطئه اه معنى (قوله زوجها آخر) أي من زوج غير صاحب العدة فلا شيء عليها أي من الاقراء وصح النكاح اه معنى (قوله الاقوي) أي في التنبيه (قوله ان هذا التفصيل) أي قول المصنف ان نكحت فلا شيء الخ وقوله في غيرها أي فمن صدقت عليها غيرها الاقوي وقوله اعلى الياس أي تمامه وقوله ثم بلغ ذلك أي خبر تلك المرأة اه كردى (قوله بالاشهر) أي الثلاثة متعلق باعتد دن (قوله فان كان الخ) جواب فاذا صار الخ وقوله ذلك أي بلوغ الخبر (قوله بعد السبعين) أي بعد بلوغها (قوله أي لما الخ) علة لعلة العلة الاولى وقوله أي من قوله ويؤخذ الخ (قوله او بعد ان ينكح الخ) عطف على قبل ان ينكح (قوله بهذا الذي ثبت) أي بالحكم الذي ثبت لذات الدم (قوله

(قوله تعرف) أي أو الا فلا تكون الالعدة في الواقع (قوله المعلق طلاقها) هو فاعل تعتد (قوله في المتن لو حاضت بعد الياس في الاشهر الخ) لا يخفى ان هذا مفروض فيما اذا انقطع لالعدة وظاهره انه ايضا يجري فيما اذا انقطع لعدة (قوله ولو حاضت بعد الياس في الاشهر وجبت الاقراء) لا يقال هذا مع قوله السابق فان حاضت فيها وجبت الاقراء بالنسبة للايسة تكرار لاننا نقول ما هنا مفروض فيما اذا انقطع دمها قبل سن الياس وما سبق فيما اذا لم ينقطع الا بعده فلا تكرار (قوله وجبت الاقراء) فلو انقطع الدم قبل تمام ثلاثة اقراء استأنفت ثلاثة اشهر كما اذا ايسست ذات الاقراء قبل تمامها قال في الروض فان حاضت أي المنتقلة الى الحيض بعد الياس قرء أو قرأين ثم انقطع أي الدم استأنفت ثلاثة اشهر كذات اقراء ايسست قبل تمامها اه اكن اعترض في شرحه قوله كذات اقراء الخ فقال وهذا التنظير من زيادته ولا يخالف ما سيأتي في اوائل

بها غير ها أن هذا التفصيل يجري في غير ها فاذا صار أعلى الياس في حق امرأة سبعين مثلاً ثم بلغ ذلك غيرها من اعتد دن بعد سن الياس الذي هو اثنان وستون بالاشهر فان كان ذلك قبل ان ينكح اعدن العدة بالاشهر بعد السبعين وبان ان العدة الاولى وقعت في غير محلها القوله لانه بان انها غير ايسة الى اخره أي لما علم ان جميع النساء بعد بلوغ الخبر صرن كالمرأة الواحدة في اعطائهن حكم ذات الدم كما ذكر او بعد ان ينكحن صح نكاحهن ولم يحكم عليهن بهذا الذي ثبت لتنظير قولهم لان عدتها انقضت الخ نعم يتردد النظر هنا في ان العبرة في بلوغ ذلك لهن

بزن من انقطاع دم التي رأت حتى ينظر ان النكاح وقع قبله أم بعده أو بزن من بلوغ الخمر كل محتمل وقياس تقريرهم الخلاف هنا به فيما لو باع مال ابيه ظاناً حياته فإن موته الاول اعتباراً بما في نفس الامر وفي ان العبرة في البلوغ بثبوت ان المرثي حيض وان في زمن سنهافيه كذا وان ه انقطع لزمن كذا أو يكفى اخبار التي (٢٣٨) رات بذلك كله كل محتمل ايضا والذي يتجه الاول اخذ من قولهم في الطلاق المعلق بحيض

الضرة انه لا يقبل قول المعلق بحيضها في حق غيرها لا مكان اقامة البينة على الحيض كما مر فكذا هنا لا يقبل قولها في حق غيرها لهذا الامكان نعم يظهر ان من صدقها يقبل قولها في حقه بالنسبة لما يتعلق بها دون زوجها ونحوه فتأمل ذلك كله فانه مهم ولم أر من نبه على شيء منه (والمعتبر) في الياس على الجديد (ياس عشرتها) اي نساء اقاربها من الابوين الاقرب اليها فالاقرب لتقاربهن طبعاً وخلقاً وبه فارق اعتبار نساء العصبه في مهر المثل لانه لشرف النسب وخسته ويعتبر اقلهن عادة وقيل اكثرهن ورجحه في المطلب ومن لا قريسة لها تعتبر بما في قوله (وفي قول) ياس (كل النساء) في كل الازمنة باعتبار ما يبلغنا خبره ويعرف (قلت ذاً القول اظهر والله اعلم) لان مبنى العدة على الاحتياط وطلب اليقين وحدوده باعتبار ما بلغهم باثنتين وستين سنة وفيه اقوال اخر اقصاها خمس وثمانون وادناها خمسون وتفصيل طرو الحيض المذكور يجري

بزن من انقطاع الخ) ويحتمل اعتبار اوله لانه بانقطاعه تبين أنه حيض من اوله اه سم (قوله قبله) أي زمن الانقطاع (قوله أو بزن من) عطف على قوله بزن من انقطاع الخ الواقع خبر الان (قوله هنا) أي في العدة وقوله فيما لو باع الخ متعلق بضمير به الراجع للخلاف قال السيد عمر هنا به كذا في النسخ وفي اصل الشارح بخطه بيانه بدل هنا به اه (قوله الاول) خبر قوله وقياس الخ والمراد بالاول ان العبرة بزن من الانقطاع (قوله وفي ان العبرة الخ) عطف على في ان العبرة الخ باعادة الجار (قوله وانه الخ) اي وثبت ان الحيض المرثي في زمن الخ (قوله أو يكفى الخ) عطف على قوله بثبوت الخ وعلى قوله العبرة في البلوغ الخ باعتبار المعنى اي ويتردد النظر في انه هل يشترط في البلوغ ثبوت ما ذكره بالبينة أو يكفى اخبار الخ (قوله بذلك) متعلق بالاخبار وقوله كله اي بان المرثي حيض وانه في زمن وانه انقطع الخ (قوله الاول) اي اشتراط ثبوت تلك الثلاثة (قوله ان من صدقها) اي ذات الدم (قوله في حقه) اي من صدقها (قوله في الياس) اي قوله كذا قاله في النهاية وكذا في المعنى الا قوله ويعتبر اقلهن الى المتن وقوله اقصاها خمس وثمانون (قوله عادة) المناسب سن ياس فتأمل (قوله باعتبار ما يبلغنا الخ) والافطوف نساء العالم غير ممكن اه معنى (قول المتن قلت ذالقول اظهر) وعليه هل المراد نساء زمانها او النساء مطلقاً قال الاذرعى ايراد القاضي وجماعة يقتضى الاول وكلام كثيرين أو الاكثرين يقتضى الثاني اه وهذا الثاني هو الظاهر اه معنى وتقدم في الشارح ما يوافقه (قوله وحدوده) كذا فيما اطالعناه من النسخ بدلين بينهما او ولعله من تحريف النسخ بتقديم الواو ضمير الجمع عبارة ع ش قوله وحدوده باعتبار الخ معتمداً اه (قوله خمس وثمانون) عبارة المعنى واختلافه في سن الياس على ستة اقوال اشهرها ما تقدم وهو اثنان وستون سنة وقيل ستون وقيل خمسون وقيل سبعون وقيل خمسة وثمانون وقيل تسعون وقيل غير العربية لا تحيض بعد الخمسين ولا تحيض بعد الستين الا قرشية اه (قوله وتفصيل طرو الحيض) اي بعد سن الياس اه ع ش (قوله بها) اي بذات الدم بعد سن الياس اه كرى (قوله غيرها) اي عن اعتدال بعد سن الياس بالشهر عبارة ع ش قوله غيرها اي من معاصرها ومن بعدهم اه (قوله كذا قالوه) عبارة النهاية كما قالوه اه (قوله وفيه اشكال مر مع جوابه الخ) عبارة هناك ولو اطردت عادة امرأة أو أكثر بمخالفة شيء مما مر لم تتبع لان بحث الاولين أتم وحمل دمه على الفساد أولى من خرق العادة المستمرة وقد يشكل عليه خرقهم لها برؤية امرأة دما بعد سن الياس حيث حكموا عليه بانه حيض وابطلوا به بتجديدهم له بما مر وقد يجاب بان الاستقرار أو ان كان ناقصاً فمما لكانه هنا اتم بدليل عدم الخلاف عند نافية بخلافه ثم لما يأتي من الخلاف القوي في سنه اه بحذف (قوله وهل يقبل الخ) عبارة النهاية ولو ادعت بلوغها سن الياس لتعتد بالشهر صدقت في ذلك ولا تطالب ببينة كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى اه قال ع ش قوله صدقت في ذلك ومعلوم ان الكلام حيث لم تقم عليها بينة بخلاف ما قالته اه (قوله جزم بعضهم بالاول) افتى به شيخنا الشهاب الرملي ويرد عليه نظر الشارح واجيب عنه بان ثبوت السن هنا وقع تابعاً لدعوى عدم الحيض والاعتداد بالشهر ويعتفر في ثبوت الشيء تابعاً لما لا يعتفر في ثبوته مقصودا كما في نظائر معلومة اه سم وفي النهاية نحوه (قوله اذا الشارح الخ) الاوضح بان الشارح الخ

الباب الثاني اذا ذلك مصوراً بما اذا وجد نكاح فاسد بعد قراءة او قرين والنكاح ولو فاسد احتاط له بالاعتبار بما تقدمه اه ويؤيده ويوضحه في الجملة قولهم الآتي اظهرها ان نكحت فلا شيء الخ فتأمل (قوله بزن من انقطاع دم التي رات الخ) ويحتمل اعتبار اوله لانقطاعه تبين أنه حيض من اوله (قوله جزم بعضهم بالاول)

نظيره في الامة أيضاً (تنبيه) رأت بعد سن الياس دماً وأمكن كونه حيضاً صار على الياس زمن انقطاعه الذي لا عود (فصل) بعده ويعتبر بعد ذلك بها غيرها كذا قالوه هنا وفيه إشكال مر مع جوابه أول الحيض وهل يقبل قول المرأة أنها بلغت سن الياس حتى تعتد بالشهر أو لا بد من بينة به جزم بعضهم بالاول فقال تخلف على ذلك وفيه نظر وقياس قولهم لا يقبل قول الانسان أنه بلغ بالسن الابينة لتيسرها أي غالباً أن هذا كذلك وإن أمكن أن يتكلف فرق بينهما إذ الشارح جعلها أمينة في جنس العدة دون البلوغ بالسن



« (فصل في العدة بوضع الحمل) \* (قوله الحرية) إلى قوله واحتاج في المغنى إلا قوله أو ذكره فقط إلى مولود وإلى قوله وأعلم في النهاية (قوله عن فراق حى) بطلاق رجعى أو بائن نهاية ومغنى أو بفسخ أو انفساخ رشيدى (قول المتن بوضعه) ويقبل قول المرأة في وضع ما تنقض به العدة وظاهره ولو مع كبر بطنها لاحتمال انه يرجع مرسى على حج اه ع ش (قوله أى الحمل) ولو مات الحمل في بطنها وتعدر خر وجهه لم تنقض عدتها ولم تسقط نفقتها ولو استمر في بطنها مددا طويلا وتضررت بعدم انقضاء العدة وكذا لو استمر حيا في بطنها وزاد على أربع سنين حيث ثبت وجوده ولم يحتمل وضعه ولا وطء ولا ينافي ذلك قولهم أكثر مدة الحمل أربع سنين لانه في مجهول البقاء زيادة على الأربع حتى لا يلحق نحو المطلق إذا زاد على الأربع وكلامنا في معلوم البقاء زيادة على الأربع هذا هو الذى يظهر وهو حق ان شاء الله تعالى سم على حج وقوله ولم تسقط نفقتها وكالنفقة السكنى بالاولى وقوله وكذا لو استمر الح هذا ظاهر حيث ثبت وجوده كما فرضه لكن يبقى الكلام في الثبوت انه بما إذا فانه حيث علم ان أكثر الحمل أربع سنين وزاد المدة عليها كان الظاهر من ذلك انتفاء الحمل وان ما تجده في بطنها من الحرمة مثلا ليس مقتضيا لكونه حلالا نعم ان ثبت ذلك بقول معصوم كعيسى عليه الصلاة والسلام وجب العمل به اه ع ش (قوله للآية) أى لقوله تعالى وأولات الاحمال اجملن ان يضعن حملن فهو محض لآية والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلاثة قروء نهاية ومغنى (قول المتن بشرط نسبه الخ) أى بشرط امكان نسبه الخ اه مغنى (قوله او واطىء بشبهة) هل يصدق عليه قوله عن فراق حى او ميت الا ان يراد بفراق الحى ما يعم الفراق بنحو اعتزال الموطوءة بشبهة اه سم (قول المتن كنى بلعان) أى في فرقة الحياة لان الملاعة لا تمتد للوفاة نهاية (قوله وهو الخ) أى المنى والجملة حالية (قوله لان نفية الخ) يغنى انتفاء نسبة الحمل الى الملاعة (قوله لاحتمال كذبه) أى الملاعة (قوله مطلقا) أى امكان استدخالها منية ام لا اه ع ش (قوله ولم يمكن ان تستدخل الخ) ينفي ان محله اذا لم تعترف باستدخال المنى بان ساحقها فنزل منية بفرجها اه ع ش وقد مر عنه في اوائل الباب ما يتعلق به راجعه (قوله ومولود) أى تام اه سم (قوله لدون ستة اشهر الخ) او أكثر منه وكان بين الزوجين مسافة لا تقطع في تلك المدة أو لفوق أربع سنين من الفرقة لكن لو ادعت على الاخيرة انه راجعها او جدد نكاحها او وطئها بشبهة وامكن فهو وان انتفى عنه تنقضى به عدته مغنى واسنى (قوله فلا تنقضى به) ولا يشترط لاعتبار العدة بالاشهر وضع الحمل بل تنقضى العدة مع وجوده حملا على انه من زنا ولا خد عليها عدم تحقق زناها اه ع ش عبارة المغنى والحمل المجبول قال الرويانى يحمل على انه من زنا وقال الامام يحمل على انه من وطء شبهة تحسينا للظن وجمع بين كلاميهما يحمل الاول على انه كالزنا فى انه لا تنقضى به العدة والثانى على انه من شبهة تجنبا عن تحمل الاثم وهو جمع حسن اه ومر عن النهاية (قول المتن وانفصاله كله) لو انفصل كله

أفتى به شيخنا الشهاب الرملى ويرد عليه نظر الشارح المذكور وأجيب عنه بأن ثبوت السن هنا وقع تابع للدعوى عدم الحيض والاعتداد بالاشهر ويعتبر في ثبوت الشيء تابعا لما لا يخفى في ثبوته مقصودا كما في نظائر معلومة

« (فصل عدة الحامل الخ) (قوله في المتن عدة الحامل الخ) يقبل قول المرأة في وضع ما تنقض به العدة وظاهره ولو مع كبر بطنها لاحتمال انه يرجع مرسى ولو مات الحمل في بطنها وتعدر خر وجهه لم تنقض عدتها ولم تسقط نفقتها ولو استمر في بطنها مددا طويلا وتضررت بعدم انقضاء العدة وكذا لو استمر حيا في بطنها وزاد على أربع سنين حيث ثبت وجوده ولم يحتمل وضعه ولا وطء ولا ينافي ذلك قولهم أكثر مدة الحمل أربع سنين لانه في مجهول البقاء زيادة على الاربعة حتى لا يلحق نحو المطلق اذا زاد على الأربع وكلامنا في معلوم البقاء زيادة على الأربع هذا هو الذى يظهر وهو حق ان شاء الله (قوله او واطىء بشبهة) هل يصدق عليه قوله عن فراق حى او ميت الا ان يراد بفراق الحى ما يعم الفراق بنحو اعتزال الموطوءة بشبهة (قوله وعلى هذا التفصيل) كذا شرح مر (قوله ومولود) أى تام (قوله في المتن وانفصال كله) لو انفصل كله الاشهر

« (فصل عدة الحامل) الحرية

والامة عن فراق حى او ميت

(بوضعه) أى الحمل للآية

(بشرط نسبه الى ذى العدة)

من زوج أو واطىء بشبهة

ولو احتمالا كنى بلعان

وهو حمل لان نفية عنه غير

قطعى لاحتمال كذبه ومن

ثم لو استلحقه لحقه اما اذا لم

يمكن كونه منه كصبي لم يبلغ

تسع سنين ومسوح ذكره

وانثياه مطلقا أو ذكره فقط

ولم يمكن أن تستدخل منية

ولا لحقه وإن لم يثبت

الاستدخال وعلى هذا

التفصيل يحمل بحث البلقينى

للحقوق وغيره عدمه

ومولود لدون ستة اشهر

من العقد فلا تنقضى به

(و) بشرط (انفصال كله)

فلا أثر

الخروج بعضه واحتاج لهذا مع قوله (٢٤٠) أولا بوضعه في المربع في رده كله لاحتماله للشرطية ومجرد النص بوضعه لا يقال وضعت

لاشعر انفصل عنه وبقي في الجوف لم يؤثر في انقضاء العدة بخلاف ما لو كان الشعر متصلا وقد انفصل كله ما  
عد ذلك الشعر والشعر فكما ذكر الظفر كذا افتى بذلك ممر ولو كان الحمل غير ادمي فالظاهر انقضاؤها  
بوضعه ممر اه سم على حج اه عش (قوله لخروج بعضه) اي متصلا او منفصلا اه معنى (قوله  
احتاج لهذا الخ) عبارة المغني فان قيل لاحاجة الى هذا الشرط لانه لا يقال وضعت الا عند انفصال كله  
اجيب بان الوضع يصدق بالكل والبعض اه (قوله لاحتماله للشرطية) اي بان يكون المعنى بشرط وضع كله  
وقوله ومجرد التصوير اي بان يريد ان ذكر وضع السكك صورة بما يصدق عليه الوضع اه عش (قوله  
وزعم انه يقال الخ) قال الشهاب سم انظر موقعه مع ما قبله من قوله الصريح الخ ثم قال ويجاب بان موقعه  
التنبيه على وقوع هذا الزعم وانه مردود اه وفيه ما فيه إذ كيف يسوغ له رده مع جزمه به او لا اه  
رشيدى (قوله كما مر) اي قبيل الباب (قوله اوستة) الى الفرع في النهاية (قوله غلظه فيه الرافعي)  
سبحان الله لم يعبر الرافعي بالتعليط وإنما قال ان فيه اختلا لا فان قيل ان ذلك في المعنى تعليط قلنا بتسليم ذلك  
في التعبير بالتعليط من الفحش ما ليس في التعبير بالاختلال فلا يليق نسبته لحجة الاسلام خصوصاً على لسان  
الرافعي المعروف بغاية التاديب مع الاثمة وسلامة اللسان من الفحش معهم كما مدحوه بذلك سم على حج  
اقول والشهاب حج لم ينفرد بنسبة التعليط للرافعي بل سبقه اليه الاذرعى وغيره اه رشيدى (قوله  
ولك ان تقول الخ) عبارة النهاية والمدع ادعاء في الخل الخ وكل من العبارتين يؤم عدم السبق الى هذا  
الجواب وليس كذلك بل هو لابن الرفعة مع مزيد بسط اه رشيدى (قوله حتى يكون منه) اي من الوطء  
أو الاستدخال اه سم ولك ارجاع الضمير الى صاحب العدة (قوله وذلك) اي لزوم لحظة الوطء  
او الاستدخال (قوله فحيث انتفت الخ) عبارة المغني فاذا وضعت للثاني لسته أشهر مع وضع الاول سقط  
منها ما يسع الوطء فيكون الباقي دون ستة أشهر اه (قوله وتوقف انقضائها) اي العدة عليه اي على وضع  
الثاني من عطف اللازم (قوله فان قلت الخ) اي كما قال الاسنى والمغني (قوله المصحوب الخ) نعت لا مكان  
اه سم (قوله مراعاة الخ) علة للبنى وقوله إذا النسب الخ علة للبنى (قوله لشارح الخ) ومنهم الاسنى  
والمغني كما أشرنا اليه (قوله وحيث ذيل الخ) مجرد تاكيد لما قبله قال سم قوله وحيث ذيل الخ ثم قوله ويلزم الخ  
هذا وان قرب من جهة المعنى كيف يسوغ من جهة النقل حتى يجزم باعتماده ثم قال بعد سوق عبارة الروضة  
والروض مانصه فهذا كله صريح في انه إذا كان بين الولدين ستة أشهر لا يلحق الثاني ولا يتوقف انقضاء  
العدة على وضعه فكيف يسوغ مخالفة ذلك وان كان مشكلا فليتامل نعم يمكن ان مراد الروضة وغيرها بان

انفصل عنه وبقي في الجوف لم يؤثر في انقضاء العدة بخلاف ما لو كان الشعر متصلا وقد انفصل كله ما عد ذلك  
الشعر والشعر فكما ذكر الظفر كذا افتى بذلك ممر ولو كان الحمل غير ادمي فالظاهر انقضاؤها  
بوضعه ممر (قوله وزعم الخ) انظر موقعه مع ما قبله من قوله الصريح الخ اللهم الا ان يكون اشارة الى جواب آخر  
وهو منع ان ذكر الوضع يستلزم انفصال كله فاحتاج للنص صريح به ويجاب بان موقعه التنبيه على وقوع هذا  
الزعم وانه مردود (قوله غلظه فيه الرافعي) سبحان الله الرافعي لم يعبر بالتعليط بل بعبارة ما نصه وقوله في  
الكتاب واقصى المدة بين التوأمن ستة أشهر فيه اختلال فان هذه المدة مدة أقل الحمل وإذا تخللت ستة أشهر  
كان الثاني حملا آخر والشرط ان يكون المتخلل أقل من ستة أشهر فان قيل نسبة الاختلال اليه هو في المعنى تعليط  
قلنا بتسليم ذلك وفي التعبير بالتعليط من الفحش ما ليس في التعبير بالاختلال فلا يليق نسبته لحجة الاسلام  
خصوصاً على لسان الرافعي المعروف بغاية التاديب مع الاثمة وسلامة اللسان من الفحش معهم كما مدحوه  
بذلك والله اعلم (قوله حتى يكون منه) اي من الوطء او الاستدخال (قوله حتى يكون الخ) كذا شرح ممر  
(قوله فان قلت) اي كما قال في شرح الروض (قوله المصحوب) نعت لا مكان (قوله وحيث ذيل الخ) الثاني  
الخ ثم قوله ويلزم من لحوقه به توقف انقضاء العدة على وضعه اقول هذا وان قرب من جهة المعنى كيف  
يسوغ من جهة النقل حتى يجزم باعتماده وعبارة الروضة في هذه المسئلة فان كان بينهما ستة أشهر فصاعدا

لا إذا انفصل كله مردود  
(حتى ثاني توأمين) لانهما  
حمل واحد كما مر واعلم ان  
التوأم بلا همز اسم لمجموع  
الولدين فاكثري في بطن واحد  
من جميع الحيوان وهمز  
كرجل توأم واسرة توامة  
مفردو تثنيته توأمين كما في  
المتن واعتراضه بانه لا تثنية  
له وهم لا علمت من الفرق بين  
التوأم بلا همز والتوأم بالهمزة  
وان تثنية المتن إنما هي للهموز  
لا غير (ومتى تخلل دون ستة  
أشهر فتوأمين) اوستة فلا  
بل هما حلالان والحااق الغزالي  
السته بما دونها غلظه فيه  
الرافعي ولك ان تقول لا غلط  
لانه لا بد من لحظة للوطء او  
الاستدخال عقب وضع الاول  
حتى يكون منه هذا الحمل  
الثاني وذلك يستدعي ستة  
أشهر ولحظة فحيث انتفت  
اللحظة لزوم نقص الستة  
ويلزم من نقصها لحوق  
الثاني بنى العدة وتوقف  
انقضائها عليه فان قلت يمكن  
مقارنة الوطء او الاستدخال  
للموضع فلا يحتاج لتقدير  
تك اللحظة قلت هذا في  
غاية الدور مع انه يلزم  
عليه انتفاء الثاني عن ذي  
العدة مع إمكان كونه منه  
المصحوب بالغالب كما علمت  
فلم يجز نفيه عنه مراعاة  
لذلك الامر النادر اذا النسب  
يحتاج له ويكتفى فيه بمجرد  
الإمكان فتأمل ليندفع به  
ما وقع هنا لشارح وغيره  
فيلحق الثاني بنى العدة لانه يكتفى في الاحاق بمجرد الإمكان ويلزم من لحوقه به توقف انقضاء العدة على وضعه (وتنقض) العدة بينهما

(بميت) لاطلاق الالية (لا عاقبة) لانها تسمى دمالا حلا ولا يعلم كونها اصل آدمي (و) تنقضي (بمضغة فيها صورة آدمي خفية) على غير القوابل (اخبر بها) بطريق الجزم اهل الخبرة ومنهم (القوابل) لانها حينئذ تسمى حلا وعبروا باخبر (٢٤١) لانه لا يشترط لفظ شهادة إلا إذا وجدت

دعوى عند قاض أو محكم  
وإذا اكتفى في الاخبار  
بالنسبة للباطن فليكتف  
بقابلة كما هو ظاهر اخذا  
من قولهم لمن غاب زوجها  
فاخبرها عدل بموته ان  
تزوج باطنا (فان لم يكن)  
فيها (صورة) خفية (و)  
لكن (قلن) اى القوابل  
مثلا مع تردد (هي اصل  
آدمي) ولو بقيت تخلقت  
(انقضت) العدة بوضعها  
أيضا (على المذهب) لتيقن  
براءة الرحم بها كالم بل  
أولى وإنما لم يعتد بها في  
الغرة وأمسية الولد لان  
مدارهما على ما يسمى ولدا  
(فرع) اختلفوا في  
التسبب لاسقاط ما لم يصل  
لحد نفخ الروح فيه وهو  
مائة وعشرون يوما والذي  
يتجه وفاقا لابن العماد  
وغيره الحرمة ولا يشكل  
عليه جواز العزل لوضوح  
الفرق بينهما بان المنى حال  
نزوله محض جماد لم يتبها  
للحياة بوجه بخلافه بعد  
استقراره في الرحم واخذه  
في مبادئ التخلق ويعرف  
ذلك بالامارات وفي  
حديث مسلم أنه يكون بعد  
اثنتين واربعين ليلة اى  
ابتدؤه كما مر في الرجعة  
ويحرم استعمال ما يقطع  
الحبل من اصله كما صرح

بينهما ستة أشهر غير لحظة الوطء أو الاستدخال ويكون سكوته عن ذلك لظهور إرادته (قول المتن بميت)  
أى بوضع ولد ميت ولو مات في بطنها واستمر أكثر من أربع سنين لم تنقض (إلا بوضعه لعموم الالية كما أفتى به  
الشهاب الرملى رحمه الله تعالى نهاية ومعنى قال ع ش قوله لم تنقض (إلا بوضعه أى ولو خافت الزنا اه (قوله  
على غير القوابل) المناسب لما بعده على غير اهل الخبرة اه سم (قوله بطريق الجزم) فلو شكت القوابل في  
انها اصل آدمي لم تنقض بوضعهما فطما والقول قول المرأة يمينها في انها اسقطت ما تنقض به العدة سواء  
اكدتها الزوج ام لا لانها مؤتمنة في العدة ولانها تصدق في اصل السقط فكذا في صفته معنى وروض مع  
شرحه (قوله إلا إذا وجدت الخ) فظاهر انه لا بد من شهادة القوابل ولا بد من عدالتهم كفى سائر الشهادات  
خلاف ما اتوهم من قبول الفاسقات منهم مر اه سم (قوله فليكتف بقابلة) اى امرأة واحدة اه ع ش (قوله  
لمن غاب الخ) خبر مقدم لقوله ان تزوج الخ والجملة مقول القول (قوله باطنا) يؤخذ من ذلك ان محل  
الاكتفاء بقابلة بالنسبة للباطن واما بالنسبة لظاهر الحال فلا يثبت إلا بأربع من النساء او رجلين او رجل  
وامرأتين ثم أيت شرح الروض أنه صرح بالأربع بالنسبة لظاهر اه ع ش (قوله خفية) عبارة المغنى  
لاظاهرة ولا خفية اه (قوله اى القوابل مثلا) اى او رجلان فلو اخبرت بذلك واحدة حل له ان  
يتزوجها باطنا اه حلى (قوله تخلقت) اى تصورت اه معنى (قوله والذي يتجه الخ) سياق في النهاية في  
امهات الاولاد خلافه وقوله واخذه في مبادئ التخلق قضيته انه لا يحرم قبل ذلك وعموم كلامه الاول  
يخالفه وقوله من اصله اى اما ما يبطىء الحمل مدة ولا يقطعه من اصله فلا يحرم كما هو ظاهر ثم الظاهر انه  
إن كان لعذر كترية ولد لم يكره ايضا ولا يكره اه ع ش (قوله او بعدها) كما قاله الصيمرى اه نهاية  
زاد المغنى وان افهم كلام المصنف خلافه اه (قوله لانه اقوى) اى قوله كذا عبر به في النهاية والمغنى (قوله  
بدلالته) اى بسبب دلالة اه ع ش (قوله قطعا) اى بخلاف الافراء والاشهر نهاية ومعنى (قوله

فالثاني حمل آخر اه ومن لازم كونه حملا آخر أن لا يتوقف انقضاء العدة على وضعه ثم قال في الروضة فرع  
علق طلاقها بالولادة فولدت ولدين فان كان بينهما دون ستة اشهر لحماه وطلقت بالاول وانقضت عدتها  
بالثاني وإن كان بينهما ستة اشهر فاكثر طلقت بولادة الاول ثم إن كان الطلاق باثنا لم يلحقه الثاني لان  
المعلق به لم يكن في نكاح وان كان رجعي ابى على ان السنين الاربع هل تعتبر من وقت الطلاق اى وهو الاصح  
كما ياتي في المتن ام من انصرام العدة إن قلنا بالاول لم يلحقه وإن قلنا بالثاني لحقه إذا اتت به لدون أربع سنين  
من ولادة الاول وتنقض العدة بوضعه سواء لحقه ام لا لا احتمال وطء الشبهة بعد اليقونة كذا قاله ابن  
الصباغ اه وعبارة الروض في الشق الثاني من هذا الفرع وإن كان بينهما ستة اشهر لم يلحقه الثاني ان كانت  
باثنا وكذا اى لا يباحث الثاني ان كانت رجعية وانقضت به العدة اه ثم ذكر في الروضة في مسألة ما لو ولدت  
ثلاثة اولاد ما يوافق ذلك فهذا كلاء صريح في انه اذا كان بين الولدين ستة اشهر في مسئلتنا لا يباحث الثاني ولا  
يتوقف انقضاء العدة على وضعه فكيف يسوغ مخالفة ذلك وان كان مشكلا فليتأمل فان قلت قياس ما ذكر في  
فرع الروضة المذكور توقف انقضاء العدة في مسئلتنا على وضع الثاني وان لم يلحقه قلت لانه انما انقضت به  
العدة في فرع الروضة لتأخر الشروع فيها عن وضع الاول فتتقضى بالثاني بخلافه في مسئلتنا فان الشروع فيها  
سبق وضع الاول والثاني غير لاحق به كما استفيد من فرع الروضة فلا يتوقف انقضاؤها عليه فليتأمل نعم  
يمكن أن مراد الروضه غير ما بان بينهما ستة أشهر غير لحظة الوطء أو الاستدخال ويكون سكوته عن ذلك  
أظهور إرادته (قوله على غير القوابل) هلا قال على غير اهل الخبرة لانه المناسب لقوله اخبر بها اهل الخبرة  
الخ (قوله) وعبروا باخبر لانه لا يشترط لفظ شهادة الا الخ فظاهر انه لا بد من شهادة القوابل ولا بد من  
عدالتهم كفى سائر الشهادات خلاف ما اتوهم من قبول الفاسقات منهم مر (قوله) وإذا اكتفى في الاخبار

به كثيرون وهو ظاهر (ولو ظهر في

(٣١ - شروانى وابن قاسم - ثامن)

عدة أقراء أو أشهر) أو بعدها (حمل للزوج اعتدت بوضعه) لانه أقوى بدلالته على البراءة قطعا (ولو ارتأيت) اى شكت

في انها حامل لوجود نحو ثقل او حركة (فيها) اي العدة باقراء او اشهر (لم تنكح) اخر بعد الاقراء او الاشهر (حتى تزول الريبة) بامارة قوية على عدم الحمل ويرجع فيها للقوايل وذلك (٢٤٢) لان العدة قد لزمتها ييقين فلا تخرج عنها الا ييقين فان نكحت مرتابة فباطل كذا

عبرابه قال الاسنوي والمراد باطل ظاهرا فان بان عدم الحمل فالقياس الصحة كالباع مال ابيه ظانا حيا ته فان ميتا انتهى وكون القياس ذلك واضح كاقدمته مع زيادة فروغ وبيان في بحث اركان النكاح وما يصرح به ما ياتي في زوجه المفقود المبطل لكون المانع فيها وهو النكاح المحقق الذي الاصل بقاؤه اقوى الفرق بان الشك هنا في حل المنكوحه وبان العدة لزمته هنا ظاهرا وذلك لان كلا من هذين غفلة عما ذكره فيها من النظر لما في نفس الامر مع الشك في حلها وقوة النكاح المانع لذلك ظاهرا (او) اراتابت (بعدها) اي العدة (وبعد نكاح) لآخر (استمر) النكاح لوقوعه صحيحا ظاهرا فلا يبطل الا ييقين (الا ان تلد لدون ستة اشهر من) امكان العلوق بعد (عقده) فلا يستمر لتحقق المبطل حيث لا فيحكم بطلانه وبان الولد الاول ان امكن كونه منه اما اذا ولدت لستة اشهر فاكثر فالولد للثاني لان فراشه ناجز ونكاحه قد صح ظاهرا فلم ينظر لامكانه من الاول لثلا يبطل ما صح بمجرد الاحتمال وهل يعتبر هنا لحظة يحتمل لاحتمالها

في انها الخ) فيه مع قول المتن فيما تعلق الجارين بعامل واحد بدون اتباع عبارة المغني اي شكت فيها اي العدة بان لم يظهر لها الحمل بامارة وانما اراتابت بثقل او حركة تجدها وهي ظاهرة (قوله ويرجع فيها) اي في زوال الريبة والثانيث باعتبار المضاف اليه ويحتمل ان التضمير للامارة (قوله الا ييقين) قضية قوله السابق بامارة قوية الخ ان المراد باليقين ما يشمل الظن القوي (قوله فباطل) وان بان ان لا حمل نهاية ومعنى قال ع ش قوله وان بان اي خلا فلا بن حج والا قرب ما قاله ابن حج ووجهه ان العبرة في العقود بما في نفس الامر اه (قوله وما يصرح به الخ) وفي كلام الروض وغيره ما يدل عليه ايضا وفرق م بان الشك هنا اي في مسئلة الريبة لسبب ظاهر فكان اقوى انتهى ولا يخفى ما فيه اما اولافان اقرويته بعد تسليمها لا تفيد مع كون قاعدة العقود ان العبرة فيها بنفس الامر واما ثانيا فغاية ما يؤثر هذا السبب الظاهر التردد في انقضاء العدة وهذا لا يقاوم الحكم ببقاء النكاح شرعا اه سم (قوله ما ياتي في زوجه المفقود الخ) اي في الفصل الثالث وقوله المبطل صفة ما ياتي اه كردى (قوله لكون المانع الخ) علة للابطال وقوله وهو اي المانع في زوجه المفقود (قوله اقوى) هو خبر كون اه سم (قوله الفرق الخ) مفعول المبطل عبارة السكردى قوله للفرق متعلق بالمبطل اه فلعل نسخ الشرح مختلفة (قوله بان الشك الخ) اي وهو من موانع النكاح (قوله هنا) اي في مسئلة العدة (قوله وذلك لان الخ) اي ابطال الفرق ثابت لان الخ اه كردى (قوله من هذين) اي الفرقين (قوله فيها) اي زوجه المفقود والمراد بالنكاح نكاح المفقود (قوله في حلها) اي حل زوجه المفقود لزوج اخر (قوله وقوة النكاح) عطف على الشك (قوله المانع) اي الشك لذلك اي حل زوجه المفقود لآخر (قوله ظاهرا) اي اذا الاصل بقاء النكاح الاول (قوله اي العدة) الى قوله والحاصل في المغني الا قوله وهل يعبر الى وكالتي الى قوله ولا اكثر فلا في النهاية الا ذلك القول (قوله ان امكن الخ) هل هو راجع ايضا للحكم بطلانه حتى اذا لم يمكن كونه من الاول صح النكاح على ما سياتي في الحاشية عن شرح الروض على قول الشارح قبيل الفصل فهو منفي عنهما اه سم وسنذكر عن المغني والنهاية ما يوافق كلام شرح الروض وقوله من الاول اي ولا من الثاني كما هو الفرض (قوله ما صح) اي النكاح الثاني (قوله وهل يعتبر الخ) قضية قوله السابق من امكان العلوق بعد عقده الجزم باعتبارها كما هو قضية صنع النهاية والمنهج (قوله لحظة) اي للوطء والاستدخال (قوله يحتمل لا) اي يحتمل انها لا تعتبر (قوله وكالتي) اي النكاح الثاني (قوله فيلحقه) اي الواطء بشبهة اه ع ش (قوله ان امكن منه)

الخ كذا شرح م (قوله وما يصرح به الخ) بما يدل عليه ايضا ما في الروض كغيره في الباب الثاني في اجتماع عدتين فيما اذا وطئت المطلقة في العدة بشبهة وانت بولد يمكن ان يكون من كل منهما وتعدر الحاق القتف فانه ذكر انه تنقضي عدة احدهما بوضعه ثم تعدل لآخر بثلاثة اقراء ثم ذكر انها لو كانت باثنا فنكحها الزوج مرة واحدة قبل الوضع او بعده لم يحكم بصحته لاحتمال كونه في عدة الثاني فان بان بعد بالقائف انها في عدته صح كما صحت رجعة اعتبارا بما في نفس الامر ثم ذكر انه لو نكحها الواطء بشبهة قبل الوضع لم يصح لاحتمال كونه في عدة الزوج حيث ذكر كذا ان نكحها بعده في باقى عدة الزوج على ما مر فيه لذلك فلو بان في هذه بالقائف ان الحمل من الزوج صح اعتبارا بما في نفس الامر الان يفرق بانها هنا حالة النكاح يحتمل ان يكون في عدته الان هذا لا يزيد على ما في مسئلتنا من احتمال انها غير معتدة بالكلية فليتأمل (قوله وما يصرح به ما ياتي في زوجه المفقود الخ) فرق م بان الشك هنا اي في مسئلة الريبة لسبب ظاهر فكان اقوى اه ولا يخفى ما فيه اما اولافان اقرويته بعد تسليمها لا تفيد مع كون قاعدة القودان العبرة فيها بنفس الامر واما ثانيا فغاية ما يؤثر هذا السبب الظاهر التردد في انقضاء العدة وهذا لا يقاوم الحكم ببقاء النكاح شرعا (قوله اقوى) هو خبر كون (قوله ان امكن الخ) هل هو راجع

الى للنسب الناجز لامكانه وكالتي فيما ذكر وطء الشبهة بعد العدة فيلحقه الولد اذا امكن منه وان امكن من الاول ايضا لا تقطاع النكاح والعدة عنه ظاهرا (او) اراتابت (بعدها قبل نكاح فلتصير) ندبا والا كره وقيل وجوب (الزوال الريبة) احتياطا

(فان نكحت) ولم تصبر اذ لك (فالانه ب عدم ايلاله) أى النكاح (فى الحال) لانالم تحت المبط (فان علم مقتضيه) أى البطلان بان ولدت لدون ستة أشهر بماسر (أبطالناه) أى حكمنا بطلانه لتبين فساد ه والا فلا ولور اجمعها وقت الرية وقت الرجعة فان بان حمل صحت والا فلا (ولو أبانها) أى زوجها بخلع او ثلاث ولم ينف الحمل (فولدت لاربع سنين) فاقولم (٢٤٣) تزوج بغيره أو تزوجت بغيره ولم يمكن

كون الولد من الثاني (لحقه) وبان وجوب سكنها ونفقتها وإن أقرت بانقضاء العدة لقيام الامكان اذ اكثر مدة الحمل اربع سنين بالاستقراء وابتدأها من وقت امكان الوطء قبل الفراق فاطلاقهم انه من الطلاق محمول على ما اذا قارنه الوطء بتنجيز أو تعليق والحاصل أن الاربع متى حسب منها لحظة الوطء أو لحظة الوضع كان لها حكم مادونها ومتى زاد عليها كان لها حكم ما فوقها ولم ينظروا هنا لغلبة الفساد على النساء لان الفراش قرينة ظاهر ولم يتحقق انقطاعه مع الاحتياط للانساب بالاكتفاء فيها بالامكان (او) ولدت (لاكثر) من أربع سنين مما ذكر (فلا) يلحقه لعدم الامكان وذكرت تميما للتقسيم فلا تكرار فى تقديمها فى اللعان (ولو طلقها) (رجعيا) فانت بولد لاربع سنين لحقه وبان وجوب نفقتها وسكنها أولاكثر فلا وحذف هذا لعلمه بما قبله بالاولى لانه اذا ثبت ذلك فى البائن فى الرجعية التى هى زوجة فى اكثر الاحكام اولى و (حسبت المدة من الطلاق)

أى بان أنت به لسة أشهر فاكثر من الوطء (قوله بماسر) أى من امكان العلوق بعد العقد (قوله والا فلا) أى وان لم يعلم مقتضى البطلان بان بان عدم الحمل أو ولدت له لسة أشهر فاكثر فلا بطله والولد للثاني وان أمكن كونه من الاول أيضا عبارة المغنى وان علم انتفاؤه لم بطله ولحق الولد بالثاني اه وعبارة المنهج مع شرحه او اراتابت بعدها اى العدة سن صبر عن النكاح لنزول الرية فان نكحت قبل زوالها او اراتابت بعد نكاح الاخر لم يبطل اى النكاح لانقضاء العدة ظاهر الا ان تلدون ستة أشهر من امكان علوق بعد عقده وهو اولى من عقده فيدين بطلانه والولد الاول ان امكن كونه منه بخلاف ما اذا ولدت لسة اشهر فاكثر فالولد للثاني وان امكن كونه من الاول اه (قوله وقت الرجعة) اى فيحرم عليه قربانها وغيره اه عش (قوله بخلع او ثلاث) اى او غيرهما اه معنى (قوله ولم يمكن كون الولد من الثاني) أما اذا امكن ذلك فانه لا يلحق الاول كما سياتى معنى (قوله وجوب سكنها الخ) اى الى الولادة اه أسنى (قوله وان أقرت) غاية راجعة للثاني والشارح معا (قوله بالاستقراء) وحكى عن مالك انه قال جارتنا امرأة محمد ابن عجلان امرأة صدق وزوجها رجل صدق حملت ثلاثة ابطان فى ثنتى عشرة سنة كل بطن فى اربع سنين وقدروى هذا عن غير المرأة المذكورة وقيل ان اباحيفة حملت به امه ثلاث سنين وفى صحته كما قال ابن شهبة نظر لان مذهبه اكثر مدة الحمل سنتان فكيف يخالف ما وقع فى نفسه اه معنى (قوله وابتدأها) اى الاربع سنين (قوله قبل الفراق) اى قبيله اه معنى (قوله فاطلاقهم) أى أكثر الاصحاب اه معنى (قوله اذا قارنه) اى الطلاق (قوله بتنجيز او تعليق) متعلق بالفراق اه سم اقول او يقارنه عبارة المغنى اذ اوقع اى الطلاق مع الانزال بالتنجيز انتفاقا وبال تعليق اه (قوله لحظة الوضع) لمنع الخلو فقط (قوله بما ذكر) اى من الطلاق ان قارنه الوطء والافن وقت امكان العلوق قبيله اه معنى (قوله وذكرت) اى مسألة الولادة لاكثر (قوله فى تقديمها) اى معه (قوله فانت بولد) الى قوله وحذف هذا فى المغنى (قوله لاربع سنين) اى فاقول (قوله وبان وجوب نفقتها الخ) اى وان المرأة معتدة الى الوضع حتى يثبت للزوج رجعتها اه معنى (قوله وحذف هذا) اى تفصيل الولادة بقوله فانت الخ (قوله لعلمه بما قبله الخ) هذا غير ظاهر فى قوله او لاكثر فلا اه سم اقول عدم الظهور ومتمجه لكن بالنسبة لدعوى الاولوية واما اصل العلم فظاهر اه سيد عمر (قوله قبله) اى الطلاق (قوله وحذف) الى الفصل فى النهاية الا قوله على احد قولين الى المتن وقوله كان كان بمسافة القصر (قوله هذا) اى قوله حسب المدة من الطلاق (قوله لانه اذا حسب) الاولى الثانيت (قوله لانها) اى الرجعية (قوله وانها) اى ويعلم انها اه عش (قوله من الحذف من الاول الخ) وهو المسمى

للحكم أيضا بطلانه حتى اذ لم يمكن كونه من الاول صح النكاح على ما سياتى فى الحاشية عن شرح الروض على قول الشارح قبيل الفصل فهو منى عنهما (قوله بتنجيز او تعليق) متعلق بالفراق (قوله فى المتن او لاكثر فلا) قال فى الروض بعد هذا وقد صور المسئلة اولابا اذا طلقها باثنا ارجعيا او فسخ نكاحها مانصه لكن ان ادعت انه حصل تجديد فاش برجعة او نكاح اى او وطء شبهة كما فى شرحه عن الاصل فانكره واعترف وانكره الولادة فالقول قوله فان اقامت بينة او نكل فحلفت ثبت النسب وله نفقه باللعان وان نكلت حلف الولد اذا بلغ واما عدتها فتقتضى به وان حلف اى الزوج على النفي ولم يثبت ما ادعت اه قال فى شرحه لانها تزعم ان الولد منه اه ومفهوم ذلك انها اذا لم تدع ما ذكر لا تنقضى به العدة وحينئذ فيبغى ان تنقضى العدة مع وجوده اخذاما حرره فى شرح الروض ان الحمل المجهول بحمل على انه من الزنا بالنسبة لعدم انقضاء العدة به فان قضية ذلك انقضاء العدة مع وجوده كفى حمل الزنا المعلوم اه (قوله لعلمه بما قبله بالاولى)

ان قارنه الوطء والافن امكان الوطء قبله وحذف هذا من البائن لعلمه بما قبله بالاولى لانه اذا حسب من الطلاق مع أنها فى حكم الزوجة فالبائن اولى ومن ثم وقع خلاف فى الرجعية فقط كما قال (وفى قول) ابتدأها (من انصرام الغدة) لانها كالمسكوحه بما قررت فى عبارته يعلم زيف ما اعترض به عليها وأنها من محاسن عبارته البليغة لما اشتملت عليه من الحذف من الاول لدلالة الثانى عليه ومن الثانى لدلالة الاول عليه

وان ما بين الدالين من دلالة الفجوى التي هي من اقوى الدلالات فتأمله فان قلت في الرجوية وجه انه يلحقه من غير تقدير مدة فمن اين يؤخذ من المتن ردها قلت من قوله المدة بالعهدية المصرحة بان الاربع تعتبر فيها ايضا (ولو نكحت بعد العدة) اخر او وطئت بشبهة (فولدت لدون ستة اشهر) من امكان (٢٤٤) العلوق بعد العقد ومن وطء الشبهة (فكانها لم تنكح) ولم توطأ ويكون الولد الاول ان كان

لاربعة سنين فاقبل من طلاقه او امكان وطئه قبله نظير ما مر لا تحصر الامكان فيه (ولان كان) وضع الولد (لسته) من الاشهر بما ذكر (فالولد للثاني) لقيام فراشه وان امكن كونه من الاول (ولو نكحت) اخر (في العدة) نكاحا (فاسدا) وهو جاهل بالعدة او بالتحريم وعذر لنحو بعده عن العلماء والافو زان لا نظر اليه مطلقا وكالنكاح الفاسد في تفصيله الا في وطء الشبهة (فولدت للامكان من الاول) وحده بان ولدته لاربعة سنين فاقبل ما مر ولدون ستة اشهر من وطء الثاني (لحقه) وانقضت عدتها بوضعه ثم تعتد ثانيا (لثاني) لان وطء شبهة (او) ولدت (للامكان من الثاني) وحده بان ولدته لاكثر من اربع سنين من امكان العلوق قبل فراق الاول ولسته اشهر فاكثر من وطء الثاني (لحقه) وان كان طلاق الاول رجعيا على احد قولين لم يرجعها منهما شيئا لكن الذي اعتمده البلقيني ونقله عن نص الام انه اذا كان طلاقه رجعيا يعرض على القائف كما في قوله (او) ات

بالاحتباك (قوله وان هاتين الداليتين) اي قوله لما اشتملت عليه الخ وقوله ومن الثاني لدلالة الاول عليه اه ع ش (قوله من دلالة الفجوى) اي دلالة مفهوم الموافقة الاولى من المنطوق اه جمع الجوامع عبارة ع ش اي من دلالة مفهوم الموافقة وهو ان يكون الحكم المسكوت عنه موافقا للمذكور اه (قوله بال العهدية الخ) قديقال انه يؤخذ من ذكر المدة فقط اذ لا مدة على هذا الوجه سم على حجة اه رشيدى (قول المتن ولو نكحت) اي نكاحا صحيحا اه معنى (قوله او وطئت الخ) اي بعد العدة اه ع ش (قوله بعد العقد) اي الثاني (قوله ومن وطء الشبهة) الانسب لما قبله او بدل الواو (قوله لاربعة سنين فاقبل) اي فان كان لاكثر فهو منفي عنهما ويصح النكاح الثاني اخذا بما ياتي في الحاشية اه سم عبارة المغنى ويأتى عن النهاية نحوها وان وضعته لاربعة سنين لحق الاول ولاكثر لم يلحقه وحيث لحقه فنكاح الثاني باطل لجر يانه في العدة ولاذالم يلحقه كان منفياعنهما وقد بان ان الثاني نكحها حاملا فهل يحكم بفساد نكاحه حملا على انه من وطء شبهة من غيره ولا حملا على انه من زنا وان الشبهة منه وقد جرى النكاح في الظاهر على الصحة الاقرب كما قال الاذرى الثاني وجزم به في المطلب وهو ما خوذ من كلام الرويانى كما ذكرناه في الحمل المجهول بل هو حمل مجهول فيأتى فيه الجمع المتقدم فيه اه في اوائل الفصل (قوله نظير ما مر) اي عقب قول المتن حسبت المدة من الطلاق (قوله بما ذكر) اي من امكان العلوق بعد العقد الخ (قوله لقيام فراشه) الى الفصل في المغنى الا قوله كان كان بمسافة القصر (قول المتن ولو نكحت في العدة فاسدا الخ) لو قال المحرر ولو نكحت فاسدا كان نكحت في العدة لكن اولى لان النكاح في العدة لا يكون الا فاسدا وقد يحرز بذلك عن انكحة الكفار فانهم اذا اعتقدوا ذلك صحيحا كان محكوما بصحته كما مر في باب اه معنى وقوله وقد يحرز الخ ياتي في الشارح ما يوافقه (قوله وهو جاهل بالعدة الخ) عبارة المغنى بان ظن انقضاء العدة وان المعتدة لا يحرم نكاحها بان كان قريب عهد بالاسلام او نشأ بعيدا عن العلماء زاد الاسنى او يجنون نشأ عليه من الصغر ثم بلغ ووافق فنكح اه (قوله لنحو بعده الخ) افهم ان عامة اهل مصر الذين هم بين العلماء لا يعذرون دعواهم الجهل بالمفسد فيكونون زناة ومنه اعتقادهم ان العدة اربعون يوما مطلقا اه ع ش (قوله والا) اي بان علم ذلك او جهله ولم يعذر بجهله (قوله مطلقا) اي سواء ولدت للامكان منه او لا (قوله وطء الشبهة) اي في العدة اه ع ش (قوله بما مر) اي من طلاقه او امكان وطئه قبله (قوله شبهة) اي وطء شبهة (قول المتن او للامكان من الثاني لحقه) اي ثم بعد وضعه تكمل عدة الاول اه سم (قوله وان كان الخ) غاية (قوله على احد قولين الخ) رجحه مر اه سم عبارة النهاية وان كان طلاق الاول رجعيا كما هو ظاهر عبارته وان اعتمد البلقيني الخ قال ع ش قوله وان اعتمد البلقيني ضعيف اه (قوله لكن الذى اعتمده ونقله عن نص الام انه الخ) وهذا هو الظاهر اه معنى وقضية صنيع الشارح اعتماده ايضا (قوله اذا كان طلاقه رجعيا) اي وقد اتت للامكان من انصرام العدة كما هو معلوم اه سم (قوله من الاول) اي من طلاقه او امكان وطئه قبله وقوله من الثاني اي من وطئه (قول المتن على قائف) وهو كما سيأتى اخر كتاب الدعوى مسلم عدل يجرب اه معنى (قوله او بهما الخ) اي او نقاه عنهما اه معنى (قوله وانتسابه بنفسه)

هذا غير ظاهر في قوله ولاكثر فلا (قوله بالعهدية) قديقال انه يؤخذ من ذكر المدة فقط اذ لا مدة على هذا الوجه (قوله ان كان لاربعة سنين) اي فان كان لاكثر فهو منفي عنهما ويصح النكاح الثاني اخذا بما ياتي في الحاشية (قوله في المتن او للامكان من الثاني لحقه) اي ثم بعد وضعه تكمل عدة الاول (قوله وان كان طلاق الاول رجعيا على احد قولين الخ) رجحه مر (قوله انه اذا كان طلاقه رجعيا) اي

اي به للامكان (منهما) بان كان لاربعة سنين من الاول ولسته اشهر فاكثر من الثاني (عرض على قائف فان الحق باحدهما فكالامكان منه فقط) وقد علم حكمه او بهما او توقف او فقد كائن كان بمسافة القصر انتظر بلوغ الولد وانتسابه بنفسه اما لالم يمكن من واحد منهما كان كان لدون ستة من وطء الثاني وفوق اربع من نحو طلاق الاول



فهو منفي عنهم واخرج بفساد النكاح الكفار إذا اعتقدوا صحته فاذا أمكن منهما فهو للثاني بلا قائف (فصل) في تداخل العدين إذا (لزمها  
عدتا شخص) واحد (من جنس) واحد (بان) بمعنى كان (طلق ثم وطئ) رجعية أو بائنا (٢٤٥) (في عدة) غير حمل من (اقراء أو أشهر)

ولم تجل من وطنه (جاهلا)  
بأنها المطلقة أو بتحريم  
وطء المعتدة وعذر لنحو  
بعده عن العلماء (أو عالما)  
بذلك (في رجعية) لا بائن  
لأنه زان (تداخلتا) أي  
عدتا الطلاق والوطء  
(فتبتدى عدة) باقراء أو  
أشهر (من) فراغ (الوطء  
ويدخل فيها بقية عدة  
الطلاق) وهذه البقية واقعة  
عن الجهتين فله الرجعة في  
الرجعي فيها اجماعا على ما  
حكاه العبادي دون ما بعدها  
(فان) كانتا من جنسين كان  
(كانت احدهما حملا  
والاخرى اقراء) كان  
حبلت من وطنه في العدة  
بالاقراء أو طلقها حاملا  
ثم وطئها قبل الوضع وهي  
من تحيض حاملا (تداخلتا  
في الاصح) أي دخلت  
الاقراء في الحمل وإن لم تتم  
الاقراء قبل الوضع على  
المعتمد خلافا لما يوهمه  
كلام الروضة وإن اغتربه  
غير واحد من الشراح  
وغيرهم لأن كلامها مفرع  
على ضعيف كما بينه النشائي  
وغيره لاتحاد صاحبهما مع  
أن العلم باشتغال الرحم  
منع الاعتداد بها لاتقاء  
فائدتها من كونها مظنة

أي فلو لم ينتسب بعد البلوغ لم يجبر عليه لجواز أنه لم يل طبعه لو احدهما ع ش (قوله فهو منفي عنهما)  
زاد النهاية وقد بان أن الثاني نكحها حاملا وهل يحكم بفساد النكاح حملا على أنه من وطء شبهة من غيره أو لا  
حملا على أنه من الزنا وقد جرى النكاح في الظاهر على الصحة الاقرب كما قاله الاذرعى الثاني وجزم به في  
المطلب وفيه الجمع الماراه وكذا في سم عن شرح الروض ومر مثله عن المغنى قال ع ش يؤخذ من هذا جواب  
السؤال عن حادثة هي بكر وجدته حاملا وكشف عليها القوابل فزوجه بكر اهل يجوز لوليها ان يزوجه  
بالاجبار ام لا وهو انه يجوز تزويجها بالاجبار لاحتمال ان شخصا ذكره على فرجها فامنى ودخل منه  
في فرجها فحملت منه من غير زوال البكارة فهو غير محترم فيصح نكاحها في هذه الصورة مع وجود الحمل  
واحتمال كونها زنت وعادات البكارة والتحمت فيه اساءة ظن بها فعملنا بالظاهر من انها بكر مجبرة وإن  
لوليها ان يزوجه بالاجبار اه (اتمة) لو وطئ معتدة عن وفاة بشبهة فانت بولد يمكن كونه اسكل منها  
ولا قائف او هناك قائف وتعذر الحاقه انقضت بوضعه عدة احدهما وبقي عليها الاكثر من ثلاثة اقراء  
ومن بقية عدة الوفاة بالاشهر فان مضت الاولى قبل تمام الثانية فعليها اتمامها لاحتمال كونه من الاول مغنى  
وروض مع شرحه

(فصل في تداخل العدين) (قوله في تداخل العدين) أي وفيما يتبعه من نحو عدم صحة الرجعة زمن وطء  
الثاني اه ع ش (قوله بمعنى كان) إلى قول المتن وقيل في المغنى الاقوله رجعية أو بائنا وقوله اجماعا إلى  
دون ما بعدها وقوله وهي من تحيض حاملا وقوله لا بعده مطلقا والى الفصل في النهاية لإلا قوله اجماعا إلى  
دون ما بعدها وقوله عطف اخص إلى المتن وقوله وظاهر كلامهم الى المتن وقوله استئناف إلى المتن (قوله  
جاهلا بأنها المطلقة) كان نسي الطلاق وظنها زوجته الاخرى اه مغنى (قول المتن أو عالما) أي أو جاهلا  
لا يعذر اه ع ش (قوله لأنه) أي العالم بذلك في البائن (قوله فيها) أي البقية (قوله وهي من تحيض  
حاملا) ليس بقيد كما يفيد كلام المغنى والنهاية ونبه عليه ع ش والرشيدى (قوله أي دخلت الاقراء الخ)  
سواء أ رأيت الدم أم لا نهاية ومغنى (قوله لان كلامها) أي الروضة مفرع على الضعيف وهو عدم التداخل  
نهاية ومغنى (قوله كما بينه النشائي) بفتح النون نسبة إلى النشائي المعروف اه انساب السيوطى اه ع ش (قوله  
لاتحاد صاحبهما) تعليل للمتن (قوله بها) أي بالاقراء (قوله ويكون) أي وضعه (قوله لا بعده) عطف  
على قبله وقوله مطلقا في الرجعي وغيره (قول المتن إن كان الحمل الخ) أي وكانت تعتد بالاقراء عن طلاق  
رجعي اه مغنى (قوله فلا يراجع) أي قبل الوضع (قوله لوقوعه) أي الوضع عنه أي الوطء  
عبارة المغنى بناء على أن عدة الطلاق قد سقطت بالوطء اه (قوله ويرده الخ) فيه تأمل (قوله ما تقرر) أي في  
قوله ويكون واقعا عنهما اه ع ش (قوله عطف اخص) فيه ان عطف الاخص لا يكون باو فلا بد من حمل  
الشبهة على ما عدا النكاح الفاسد ليتبينوا وقد يجاب عنه بان المراد انه عطف اخص بالنظر لمفهوم اللفظ

وقد اتت للامكان من انصرام العدة كما هو معلوم (قوله فهو منفي عنهما) قال في شرح الروض فيما اذا  
نكحت بعد العدة وانت بولد لا يمكن كونه منهما وقد بان ان الثاني نكحها حاملا وهل يحكم بفساد النكاح  
حملا على أنه من وطء شبهة من غيره أو لا حملا على أنه من زنا أو ان الشبهة منه قال الاذرعى قال بعض الائمة  
فيه نظر والاقرب الثاني وبه جزم الزركشي وغيره وهو ما خوذنا من الروايات اه  
(فصل في تداخل العدين) (قوله ويكون) أي وضعه (قوله في المتن ويراجع قبله) أي ويجدد في غيره كما هو  
ظاهر بل لا حاجة لهذا فان التجدد جائز له حتى بعده (قوله لا بعده) عطف على قول المتن قبله (قوله عطف  
اخص) فيه ان عطف الاخص لا يكون باو فلا بد من حمل الشبهة على ما عدا النكاح الفاسد ليتبينوا وقد يجاب

للدلالة على البراءة (فيقتضيان بوضعه) ويكون واقعا عنهما (و) من ثم جاز له انه (يراجع قبله) في الرجعي وإن كان الحمل من الوطء الذي في  
العدة لا بعده مطلقا (وقيل إن كان الحمل من الوطء فلا) يراجع لوقوعه عنه فقط ويرده ما تقرر (او) لزوما عدتان (لشخصين بان) أي كان  
(كانت في عدة زوج او) وطء (شبهة فوطئت) من آخر (بشبهة أو نكاح فاسد) عطف اخص لأنه من جملة الشبهة ووجه خفاء كونه منها

(٢٤٦) فلا تدخل (تعدد المستحق بل تعدد لكل منهما عدة كاهلة كما جاء عن علي وغيره ولا يعرف

لها مخالف من الصحابة وما نقل عن ابن مسعود وما يخالف ذلك لم يثبت نعم ان كانا حربيين فاسلمت مع الثاني او امانا فترافعا لينا لغت على المعتمد بقية عدة الاول وتكفيها واحدة من حين وطء الثاني لضعف حق الحربي وان نازع فيه البلقيني (فان كان) اى وجد (حل) من احدهما قدمت عدته (وان تاخر لانه لا تقبل التأخير فقيما اذا كان من المطلق ثم وطئت بشبهة تنقضى عدة الطلاق بوضعه ثم بعدمضى زمن النفاس تعدد بالاقرار للشبهة وله الرجعة قبل الوضع لا وقت وطء الشبهة بعقد أو غيره اى لا في حال بقاء فراش واطئها بان لم يفرق بينهما وكذا فيما ياتي وسيعلم بما ياتي ان نيته عدم العود اليها كالتفريق وذلك لانها خرجت بصيرورتها فاشا للواطئ عن عدة المطلق واستشكله البلقيني بان هذا لا يزيد على ما ياتي ان حمل وطء الشبهة لا يمنع الرجعة ويحجب بمنع ما ذكره بل يزيد عليه اذ مجرد وجود الحمل اثر عن الاستفراش ولا شك ان المؤثر اقوى فلم يلزم من منعه للرجعة منع اثره لها لضعفه بالنسبة اليه وفي عكس ذلك تنقضى عدة الشبهة بوضعه ثم تعدد أو تكمل للطلاق وله

في نفسه وان لم يكن باعتبار المراد منه وقوله ووجهه اى العطف خفاء كونه اى النكاح الفاسد منها اى الشبهة اه سم (قوله) او كانت زوجته معتدة الخ) كذا في اصله رحمه الله تعالى والذي رايته في نسخ المحلى والمغنى والنهاية زوجة فليحرقان الظاهر ان ترك الهاء اولى اه سيد عمر (قوله عن علي وغيره) كذا في اصله رحمه الله تعالى وعبارة النهاية عن عمرو علي ولا يعرف لها الخ ونحوها عبارة المغنى اه سيد عمر (قوله ان كانا) اى صاحب العدتين حربيين كان زوجت بحري ثم وطئها اخر بصورة النكاح في عدة الاول ع ش او بشبهة اخرى مغنى (قوله) لغت على المعتمد بقية عدة الاول الخ) والثاني ان ينكحها فيها لانها في عدته دون الاول فان حبلت من الاول لم يكن لها عدة واحدة فتعد للثاني بعد الوضع وإن حبلت من الثاني كفها ووضع الحمل وتسقط بقية الاولى اه مغنى وروض مع شرحه ونقل ع ش عن الزيايدي مثله (قوله) (وان تاخر) الى قوله ويوجه في المغنى الا قوله بعقد الى وذلك وقوله واستشكله الى وفي عكس ذلك (قوله) لانها الخ) اى عدة الحمل اه مغنى (قوله) فقيما اذا كان) اى الحمل (قوله) وله الرجعة قبل الوضع الخ) وكذا له تجديد نكاحها قبل الوضع وبعد التفريق بينهما كافي الروض وشرحه اه سم (قوله) لا وقت وطء الشبهة) ولو اختلفا فادعى الزوج ان الرجعة ليست وقت الشبهة فصحيحة والزوجة أنها في وقتها فباطلة فالأقرب تصديق الزوج لان الاصل بقاء حقه اه ع ش (قوله) اى لا في حال بقاء فراش) اى كان نكحها فاسدا واستمر معها مدة قبل ان يفرق بينهما فليس المراد خصوص زمن الوطء اه ع ش (قوله) وكذا فيما ياتي) يعنى ان قوله لا وقت وطء الشبهة الخ معتبر في قوله الاتي في العكس وله الرجعة الخ (قوله) بما ياتي) اى في الفصل الاتي في شرح والا فلا (قوله) ان نيته) اى الواطئ بشبهة بعد الطلاق اليها اى الموطوءة بشبهة (قوله) وذلك) اى عدم صحة الرجعة في حال بقاء فراش الواطئ بشبهة اه ع ش (قوله) بان هذا) اى بقاء الفراش هنا (قوله) على ما ياتي) اى عن قريب في العكس (قوله) لا يمنع الرجعة) اى فهذا اولى بان لا يمنعها اه كرى (قوله) اذ مجرد وجود الحمل) اى بقاء الفراش (قوله) ان المؤثر) اى الاستفراش وقوله أقوى اى من الأثر وهو الحمل اه ع ش (قوله) وفي عكس ذلك) اى فيما اذا كان الحمل من وطء الشبهة سم وع ش (قوله) ثم) اى بعد الوضع ومضى زمن النفاس تعدد اى اذا كان وطء الشبهة قبل الشروع في عدة الطلاق وقوله او تكمل اى فيما اذا كان بعدمضى بعضها (قوله) وله الرجعة الخ) اى لا في حال بقاء الفراش كانه عليه الشارح بقوله السابق وكذا فيما ياتي اه سم (قوله) قبل وضع الخ) لانها وان لم تكن الان في عدة الرجعة فهي رجعية حكما ولهذا ثبت التوارث قطعاً واذا رجع قبل الوضع فليس له التمتع بها حتى تضع كافي الروضة كاصلها (تنبيه) لو اشبه الحمل فلم يدر ان الزوج هو ام من الشبهة جدد النكاح مرتين مرة قبل الوضع ومرة بعده ليصادف التجديد عدته يقينا فلا يكفي تجديده مرة لاحتمال وقوعه في عدة غيره فان بان بالحق القائف انه وقع في عدته اكتفى بذلك وللحامل المشتبه حملها نفقة مدة الحمل على زوجها ان ألحق القائف الولد به ما لم تصر فراشا لغيره بنكاح فاسد فتسقط نفقتها الى التفريق بينها لنشوزها وليس لها مطالبة قبل اللحق اذ النفقة لا تلزم بالشك فان لم يلحقه به القائف او لم يكن قائف فلا نفقة عليه ولا للرجعية مدة كونها فراشا للواطئ مغنى واسنى وفي النهاية مثله الا ما قبل التنبيه قال ع ش قوله جدد النكاح مرتين اى حيث اراد التجديد في العدة والا فله الصبر الى انقضاء العدتين وهو اولى لا انتفاء

عنه بأن المراد انه عطف أخص بالنظر لمفهوم اللفظ في نفسه وان لم يكن كذلك باعتبار المراد منه وقوله ووجهه اى العطف خفاء كونه منها اى الشبهة (قوله) من حين وطء الثاني) كذا في شرح الروض مع جعله من صور الثاني ان يتزوجها معتدة فبلا زاد او من حين طلاقه حيث حكمنا بصحة نكاحه بان اعتمدوا صحته في العدة (قوله) وله الرجعة قبل الوضع الخ) عبارة الروض وان كان الحمل للمطلق فله رجعتها قبل الوضع لكن بعد التفريق بينهما اى في الصورتين كما في شرحه اه (قوله) وفي عكس ذلك) اى بان كان من غير المطلق (قوله) وله الرجعة قبل وضعه) اى لا وقت وطء الشبهة كما تقدم في قوله اى الشارح وكذا ما ياتي

وفارق الرجعة بأنه ابتداء بنكاح المباح في عدة النير وهي شبهة باستدامة النكاح فاحتدل وقوعه في عدة النير وظاهر كلامهم إزالة التجديد بد  
الوضع في زمن النفاس مع أنه من غير عدت أو يوجه بأن المحذور كونه في عدة النير وقد انتهى ( ٢٧ ) ذلك (والا) يكن حل (فان سبق

الطلاق) وطء الشبهة  
(أتمت عدته) لسبقها (ثم)  
عقب عدة الطلاق  
(استأنفت) العدة  
(الآخرى) التي للشبهة  
(وله) استئناف غير مقيد  
بما قبله من عدم حل وسبق  
طلاق (الرجعة في عدته)  
لا وقت وطء الشبهة نظير  
ما مر (فاذا رجع) وشم حل  
أولا (انقطعت) عدة  
الطلاق (وشرعت) عقب  
الرجعة حيث لا حمل منه  
والا فعقب زمن النفاس  
وله التمتع بها قبل شروعها  
(في عدة الشبهة) بان  
تستأنفها إن سبقها الطلاق  
وتتمها إن سبقته (ولا  
يستمتع بها) أي الموطوءة  
بشبهة مطلقا مادامت في  
عدة الشبهة حملا كانت أو  
غيره (حتى تقضيها) بوضع  
أو غيره لاختلال النكاح  
بتعلق حق الغير بها ومنه  
يؤخذ أنه يحرم عليه نظرها  
ولو بلا شهوة والخلوة بها  
(وان سبقت الشبهة)  
الطلاق (قدمت عدة  
الطلاق) لأنها أقوى  
باستنادها لعقد جائز  
(وقيل) تقدم عدة (الشبهة)  
لسبقها وفي وطء بنكاح  
فاسد وطء بشبهة أخرى

الشك حال العقد في صحة النكاح اه (قوله) وبعده الخ) قال في الروض ويتوارثان ويلحقها طلاقه قبل  
الوضع وبعده انتهى اه سم (قوله) وفارق) أي التجديد وقوله وهي أي الرجعة اه ع ش (قوله)  
(كونها) أي المرأة ولو ذكر الضمير بارجاعه إلى التجديد كان انصب (قوله) لسبقها) ولقوتها لاستنادها  
العقد جائز نهاية ومعنى (قول المتن) وله) أي المطلق اه معنى (قوله) غير مقيد الخ) قضية ذلك أن قوله  
السابق وله الرجعة الخ ليس مغاير لما هنا فقوله هنا نظير ما مر فيه نظر لاقتضائه مغايرة ما هنا لما مر فتأمل  
اه سم (قول المتن) الرجعة في عدته) أي أن كان الطلاق رجعيا وتجديد النكاح إن كان الطلاق باثنا اه معنى  
(قوله) نظير ما مر) والمراد به مادام الفراه باقيا كما مر اه ع ش (قوله) قبل شروعها) شمل زمن النفاس  
اه سم (قوله) مطلقا) عبارة النهائية والمغنى بوطء جزما وبغيره على المذهب اه (قوله) ومنه يؤخذ) أي  
من حرمة التمتع وقوله حرمة نظره هذا يخالف ما مر قبيل الخطبة من جواز النظر لما عدا ما بين السرة والركبة  
من المعتدة عن الشبهة إلا أن يجاب بان الغرض مما ذكره هنا مجرد بيان أنه يؤخذ من عبارة المصنف ولا يلزم  
من ذلك اعتدائه فليراجع على أنه قد يمنع أخذ ذلك من المتن لأن النظر بلا شهوة لا يعتد بها نعم إن كان ضمير  
منه راجعا لقول الشارح لاختلال النكاح الخ لم يبعد الأخذ اه ع ش (قوله) وفي وطء بنكاح فاسد الخ)  
عبارة المغنى تمتة لو كانت العدتان من شبهة ولا حمل قدمت الأولى لتقدمها ولو نكح شخص امرأة نكاحا  
فاسدا وشم وطئها شخص آخر بشبهة قبل وطئها وبعده ثم فرق بينهما قدمت عدة الواطئ بها بشبهة لتوقف  
عدة الشكاح الفاسد على التفريق بخلاف عدة الشبهة فانها من وقت الوطء وليس للفاسد قوة الصحيح حتى  
يرجع بها ولو نكحت فاسدا بعده مضى قرآن ولم يفرق بينهما إلى مضى سن اليأس أتمت العدة الأولى  
بشهر بدلا عن القرء الباقي ثم اعتدت للفاسد بثلاثة أشهر فان كان ثم حمل فعدة صاحبه مطلقا مقدمة تقدم  
الحمل أو تاخر لان عدته لا تقبل التأخير كما مر وحيث كانت العدتان من وطء شبهة كان لكل من الواطئين  
تجديد النكاح في عدته دون عدة الآخر اه (قوله) يقدم الأسبق من التفريق بالنسبة للنكاح الخ) يعني  
أنه إذا كان وطء الشبهة سابقا على النكاح قدمت عدته وإن كان التفريق بالنسبة للنكاح الفاسد سابقا  
على الوطء قدمت عدته فالسابق من التفريق والوطء عدته مقدمة اه ع ش

﴿ فصل في حكم معاشرة المفارق للمعتدة ﴾ (قوله) في حكم معاشرة المفارق) إنما اقتصر عليه في الترجمة لأنه  
هو الذي تعلق بمعاشرته الأحكام الاتية بخلاف الاجنبى فإنه لا يتعلق بمعاشرته حكم اه رشيدى (قوله)  
أي المفارقة) إلى قوله وبه يندفع في النهاية إلا قوله بان نوى إلى كملت (قوله) بان كان يحتل بها) عبارة بعضهم  
بالمواكلة والمباشرة وغير ذلك اه رشيدى (قوله) ولو في بعض الزمن) صادق بما إذا قل الزمن جدا ولعله غير  
مراد وإنما احتراز به عن اشتراط دوام المعاشرة اه رشيدى (قول المتن) بلا وطء) خرج به ما إذا وطئ فإنه  
إن كان الطلاق باثنا لم يمنع انقضاء العدة فإنه زال الحرمة له وإن كان رجعيا امتنع المضى في العدة مادام يطؤها  
لان العدة لبراءة الرحم وهي مشغولة بقوله في عدة اقراء الخ الحمل فان المعاشرة لا تمنع انقضاء العدة به بحال

قال في الروض ويتوارثان ويلحقها طلاقه قبل الوضع وبعده وإن لزم زوجته الحامل عدة شبهة أو مطلقته  
فراجعها والحمل له فله وطؤها ما لم تشرع في عدة الشبهة بالوضع انتهى قال في شرحه فان شرعت في عدة  
الشبهة حرم عليه وطؤها ما لم تنقض العدة أما إذا كان الحمل للواطئ فيحرم على الزوج وطؤها حتى تضع  
انتهى وأما غير الوطء من الاستمتاع فستفاد من قول المتن ولا يستمتع بها إلى آخر المتن والشرح (قوله)  
غير مقيد الخ) قضية ذلك أن قوله السابق وله الرجعة الخ ليس مغايرا لما هنا فقوله أي الشارح بعد هنا نظيره  
ما مر فيه نظر لاقتضائه مغايرة ما هنا لما مر فليتأمل انتهى (قوله) قبل شروعها) شمل زمن النفاس (قوله)  
ومنه يؤخذ الخ) كذا شرح م

﴿ فصل في حكم معاشرة المفارق للمعتدة ﴾

ولا حمل يقدم الأسبق من التفريق بالنسبة للنكاح ومن الوطء بالنسبة للشبهة ﴿ فصل في حكم معاشرة المفارق للمعتدة ﴾ (عاشرها)  
أي المفارقة بطلاق أو فسخ معاشرة (ك) معاشرة (زوج) لزوجته بأن كان يحتل بها ويتمكن منها ولو في بعض الزمن (بلا وطء)

أومعه والتقييد بعده إنما هو لجرى ( ٢٤٨ ) الأوجه الآتية كما يفهمه علماها (في عدة) غير حل من (أقراء وأشهر فواجه) ثلاثة أولها

تنقضي مطلقا ثانيا لا مطلقا  
ثالثا هو (أصحها) إن كانت  
بائنا انقضت ) عدتها مع  
ذلك اذ لا شبهة لفراشه ومن  
ثم لو وجدت بان جهل ذلك  
وعذر لم تنقض كالرجعية  
في قوله (والا) تكن بائنا  
(فلا) تنقضي لكن اذا زالت  
المعاشرة بان نوى أنه لا يعود  
اليها فما دام ناويها فهي  
باقية فيما يظهر كملت على  
ما مضى وذلك لشبهة الفراش  
كألو نكحها جاهلا في العدة  
لا يحسب ز من استفرشه عنها  
بل تنقطع من حين الخلوة  
ولا يبطل بها ما مضى فتبني  
عليه إذا زالت ولا تحسب  
الاولقات المتخللة بين الخلوات  
(و) في هذه (لارجعة) له  
عليها (بعد) مضى (الأقراء  
أو الأشهر) وان لم تنقض  
عدتها (قلت) ويلحقها  
الطلاق الى انقضاء العدة  
احتياط فيهما وتعليظا عليه  
لتقصيره وبه يندفع ما أطل  
به جمع هنا وقضية تعبيرهم  
ببقاء العدة بقاء التوارث  
بينهما وان تردد فيه الزركشي  
وغيره ومؤنتها عليه الى  
انقضائها وعليه يفرق بينهما  
وبين الرجعة بانهم غلبوا  
فيها كونها ابتداء نكاح  
في مسائل فاحتيط لها  
بامتناعها عدم مضى صورة  
العدة بخلاف نحو التوارث  
والنفقة فانها محض آثار

وأفهم تعبيره بنى الوطء أنه لا يضر مع ذلك الاستمتاع بها وهو كذلك وإن ألحقه الامام بالوطء اه معنى  
اعلم ان الفاضل المحشى نقل نحو ما في المغنى عن الروضة ثم قال وقضيته انه مع الوطء لا خلاف في التفصيل بين  
البائن والرجعية ويلزم من ذلك انه لا خلاف في الانقضاء مع وطء البائن وجريان خلاف في الانقضاء مع عدم  
وطئها ولعله غير معقول اه سيد عمر (قوله اومعه) ومعلوم حرمة ذلك اه ع ش (قوله أو معه)  
يتقيد بالنسبة للبائن بما إذا لم تكن شبهة والافساق ان الوطء بشبهة يقطع عدة البائن وكان الا صوب أن يبقى  
المتن على ظاهره فان التقييد بعدم الوطء لتأتى الاحكام الآتية لتأتى الاوجه فليراجع اه رشيدى  
(قوله كما يفهمه علماها) أى المذكورة في كلامهم والا فالشارح لم يذ كر هنا منها شيئا اه ع ش (قوله  
تنقضي مطلقا) أى لان هذه المخالطة لا توجب عدة اه معنى (قوله لا مطلقا) أى لانها بالمعاشرة كالزوجة  
اه معنى (قوله ومن ثم لو وجدت) أى الشبهة اه ع ش (قوله لم تنقض الخ) ظاهره وان لم يكن وطء لكن  
عبارة شرح المنهج نعم ان عاشرها بوطء شبهة فكالرجعية انتهت وهي التي تلائم ما يأتى اه رشيدى (قوله فلا  
تنقضي) أى عدتها وان طالت المدة اه معنى (قوله بان نوى الخ) أو فرق القاضى بينهما كما مر (قوله أن  
لا يعود اليها) أى المعاشرة اه سم وكذا الضمير ان في قوله ناويها فهي باقية (قوله ناويها) الا وفق لما قبله  
لم ينو اه عدم العود فيشمل الاطلاق (قوله كملت) جواب اذا ش اه سم (قوله على ما مضى) أى من عدتها  
قبل المعاشرة اه ع ش (قوله وذلك) راجع الى قول المتن والا فلا (قوله كألو نكحها) أى الزوج اه ع ش  
عبارة المغنى كألو نكحت غيره اه ويؤيدها قول الشارح جاهلا الخ اذ تجديد نكاح غير المطلقة ثلاثا  
صحيح مطلقا (قوله بل تنقطع) عطف على فلا تنقضي اه كردى وقضية صنيع ع ش أنه عطف على  
قوله لا يحسب الخ ولعله الظاهر لتلا يتكرر قوله ولا يبطل بها ما مضى فتبني الخ مع قوله السابق لكن اذا زالت  
المعاشرة كملت الخ (قوله من حين الخلوة) المناسب لما يأتى في قوله ولو نكح مع عدة الخ من حين الوطء الا أن  
يفرق بان النكاح الفاسد هنا ما كان من الزوج وتقدم فراشه اكتفى في حقه بالخلوة بخلاف الاجنبى اه  
ع ش ويؤيده ظاهر قول الشارح السابق ومن ثم لو وجدت الخ لم تنقض كالرجعية الخ لكن قضية قول  
المغنى فرع لو طلق زوجته ثلاثا ثم تزوجها ووطئها في العدة طائنا انقضاءها وتحملها بزواج اخر لم تنقض العدة  
كالرجعية اه عدم الفرق واشترط الوطء مطلقا كما مر عن الرشيدى عن شرح المنهج (قوله ما مضى) أى  
من عدتها قبل المعاشرة (قوله ولا تحسب الخ) أى من العدة (قوله وفي هذه) أى صورة معاشرة الرجعية اه  
ع ش (قول المتن ويلحقها) أى الرجعية حيث حكم بعدم انقضاء عدتها بما ذكر الطلاق أى طلاق ثانية  
وثالثة ان كان طلقها طلبة فقط اه معنى (قوله فيها) أى في عدم صحة الرجعة ولحق الطلاق (قوله  
بقاء التوارث الخ) خلافا للنهية كما يأتى (قوله ومؤنتها) عطف على التوارث (قوله بينهما) أى التوارث  
والمؤنة (قوله فانها) أى التوارث والنفقة ونحوهما مما يأتى آنفا (قوله فلم تنقطع) أى التوارث والنفقة  
ونحوهما (قوله لكن الذى رجحه البلقينى) عبارة الناشرى وقال اى البلقينى على الاول أى انه لا رجعة بعد  
الأقراء والأشهر الا حوط ان لا يتزوج أختها ولا أربعا سواها لتعديده بالمخالطة التي منعت انقضاء العدة  
ولا يجب النفقة والكسوة ولا يصح خلعها وليس لنا امرأة يلحقها الطلاق ولا يصح خلعها الا هذه اه

(قوله أو معه) عبارة الروضة فصل طلق زوجته وهجرها وأغاب عنها انقضت عدتها بمضى الأقراء أو الأشهر  
فلولم يجرها بل كان يطؤها فان كان الطلاق بائنا لم يمنع ذلك انقضاء العدة لانه ووطء زنا لا حرمة فان كان  
رجعيا قال المتولى لا تشرع في العدة مادام يطؤها لان العدة لبراءة الرحم وهي مشغولة وان كان لا يطؤها  
ولكن يحالطها ويعاشرها معايشرة الأزواج فلا تارة وجه الخ اه وقضيته انه مع الوطء لا خلاف في التفصيل  
بين البائن والرجعية ويلزم من ذلك انه لا خلاف في الانقضاء مع وطء البائن وجريان خلاف في الانقضاء مع  
عدم وطئها ولعله غير مقبول فليتام (قوله فادام ناويها) أى المعاشرة وقوله كملت جواب اذا ش (قوله  
لكن الذى رجحه البلقينى الخ) عبارة الناشرى وقال اى البلقينى على الاول أى انه لا رجعة بعد الأقراء

مترتبة على النكاح الاول فلم تنقطع بمضى مجرد صورة العدة لكن الذى رجحه البلقينى أنه لا مؤنة لها وجزم به غيره وينبغي

فقال لا توارث بينهما ولا يصح إيلاءهما ولا ظهور ولا إيمان ولا مؤنة لها ويجب لها السكنى لأنها بائن الا في الطلاق ولا يحسد بوطئها اه (ولو عاشرها اجنبي) فيها بغير شبهة ولا وطء كمعاشرة الزوج (انقضت) العدة (والله اعلم) لعدم الشبهة اما اذا عاشرها بشبهة كان كان سيدها فهو كمعاشرة الرجعية واما اذا عاشرها بوطء فان كان زنا لم يؤثر او بشبهة فهو كافي قوله الا في ولو (٢٤٩) نكح معتدة الى اخره وخرج باقرا او

اشهر عدة الحمل فتتقضى بوضعه مطلقا لتعذر قطعها

(ولو نكح معتدة) لذيره

(بظان الصحة ووطئ

انقطعت) عدتها (من

حين ووطء) لحصول الفراش

بوطئه بخلاف ما اذا لم يطاق فلا

تقطع وان عاشرها لانتهاء

الفراش اذ مجرد العقد

الفاسد لا حرمة له (وفي قول

او وجهه) وهو الا ثبت ومن

ثم جزم به في الروضة تنقطع

(من) حين (العقد)

لاعراضها به عن الاولى (ولو

راجع حائلا ثم طلقها)

(استأنفت) العدة وان لم

يظاها بعد الرجعة لعودها

سها للنكاح الذي وطئت فيه

(وفي القديم) وحكي جديدا

(تبنى ان لم يظاها) بعد

الرجعة وخرج برأيه ثم

طلق طلاق الرجعية في

عدتها فانها تبنى على العدة

الاولى (او) راجع (حاملها

ثم طلقها) (فبالوضع)

تنقض عدتها وان وطئ

بعد الرجعة لا طلاق الآية

(فلو وضعت) بعد الرجعة

(ثم طلقها) (استأنفت)

عدة وان لم يظاها بعد الرجعة

لما مرانها عادت لما

وطئت فيه (وقيل ان لم

يظاها) (بعد الوضع) ولا

قبله (فلا عدة ولو خالع

وينبغي أن يكون المراد أنه اذا خالعا وقع الطلاق ولا يلزم العوض انتهت اه سم (قوله فقال) أي غير البلقنى (قوله لا توارث بينهما الخ) اتي بجميع ذلك شيخنا الشهاب الرمي رحمه الله تعالى سم ونهاية (قوله الا في الطلاق) أي لحوقه وفيه مسامحة لما مر من انه تجب لها السكنى ويأتي من انه لا يحسد بوطئها اه ع ش (قوله فيها) أي العدة (قوله بغير شبهة) الى النص في المغنى الا قوله لذيره (قوله كان كان سيدها الخ) انظر ما دخل تحت الكاف ولعل الكاف استقصائية كما هو صريح صنيع الروض وشرح المنهج اه رشدي (قوله مطلقا) أي في الطلاق البائن وغيره وفي معاشرته الاجنبي وغيره (قوله لتعذر قطعها) أي عدة الحمل الخ (قول الماتن ولو نكح معتدة بظان الصحة الخ) فان قيل هذه المسئلة مكررة لذكرها في قول الماتن سابقا ولو نكحت في العدة الخ اجيب بانها ذكرت هنا لبيان وقت انقضاء العدة الاولى وهناك لتصوير عدتين من شخصين اه مغنى (قول الماتن معتدة) أي عن طلاق بائن او رجعي اه ع ش (قوله لحصول الفراش الخ) و مرانه اذا زال الفراش بالتفريق أي اوبنية عدم الود الى المعاشره تبنى على ما مضى اه كرى (قوله وهو الا ثبت) أي كونه وجهها ع ش وسم (قوله وجزم به) أي يكون الخلاف وجهها اه مغنى (قوله عن الاولى) أي العدة الاولى عبارة النهائية والمغنى عن الاولى اه أي الزوج الاول وهو الانسب (قوله بها) أي الرجعة (قوله فانها تبنى الخ) أي فتسكن في بمانق وان قل كقرءن الطلاق الاول والثاني ع ش (قول الماتن بعد الوضع) لم يذكره في المحرر ولا في الروضة فكان الاولى حذفه مغنى (قول الماتن ثم نكحها الخ) اقتضى صحة نكاح المختلعة في عدته وهو المذهب (تمت) لو احبل امرأة بشبهة ثم نكحها ومات او طلقها بعد الدخول هل تنقض عدة الشبهة وعدة الوفاة او الطلاق بالوضع لانها من شخص واحد او بالاكثر منه ومن عدة الوفاة في الاولى وعدة الطلاق في الثانية وجهان او وجههما كما قال شيخنا الاول ولو طلق زوجته الامه ثم اشترىها انقطعت العدة في الحال على ظاهر المذهب وحلت له ويبقى بقية العدة عليها حتى يزول ملسه فينقضها حتى لو باعها او اعتقها لا يجوز تزويجها حتى تنقض بقية العدة قاله المتولى وغيره اه مغنى (قول الماتن ثم طلقها) أي او خالعا ثانيا اه مغنى (قوله من العدة الاولى) أي من عدة الخالع اه ع ش (قوله لو فرض بقية شيء) أي مع ان المفروض منقطع اه كرى (قوله بالنكاح والوطء بعده) قضيته ان مجرد النكاح لا ترتفع به وعلى هذا يتضح قوله الا في بنت على ما سبق من الاولى الخ فتأهله اسم عبارة المغنى واحترز بقوله ووطء عما اذا طلق قبل الوطء فانها تبنى على العدة الاولى ولا عدة لهذا الطلاق وعليه فيه نصف المهر فقط لانه نكاح جديد طلقها فيه قبل الوطء فلا يتعلق به عدة بخلاف ما مر في الرجعية اه (قوله ومن ثم لم يوجد ووطء الخ) فلو اختلفا في الوطء وعدمه صدق منكره على قاعدة ان منكر الوطء يصدق الا فيما استثنى اه ع ش (فصل في عدة الوفاة) (قوله في الضرب الثاني) الى قول الماتن او بائن في النهاية الا قوله ثم رايت الى ان

والاشهر الاحوط انه لا يتزوج أختها ولا أربعاسواها لتعديده بالخاطلة التي منعت انقضاء العدة قال ولا تجب النفقة والكسوة لانها بائن بالنسبة الى انه لا تجوز رجعتها قال ولا يصح خلعا لذلها العوض من غير فائدة قال وليس لنا امرأة يلحقها الطلاق ولا يصح خلعا الا هذه ولم ار من تعرض له انتهى قال الناشرى وينبغي ان يكون المراد انه اذا خالعا وقع الطلاق ولا يلزم العوض (قوله فقال لا توارث بينهما الخ) اتي بجميع ذلك شيخنا الشهاب الرمي رحمه الله تعالى (قوله وهو الا ثبت) الضمير الى انه وجه (قوله بالنكاح والوطء بعده) قضيته ان مجرد النكاح لا ترتفع به وعلى هذا يتضح قوله الا في بنت على ما سبق من الاولى واكملتها فتأمل

(فصل في عدة الوفاة)

(٣٢ - شرواني وابن قاسم - ثامن) مو طوء ثم نكحها في العدة (ثم وطئها) (ثم طلق استأنفت) عدة لاجل الوطء (ودخل فيها البقية) من العدة الاولى لو فرض بقية شيء منها والا فهي قد ارتفعت من اصلها بالنكاح والوطء بعده ومن ثم لم يوجد وطء بنت على ما سبق من الاولى واكملتها ولا عدة لهذا الطلاق لانه قبل الوطء (فصل) في الضرب الثاني من الضربين السابقين اول الباب

عن انصرح به وبوجوبه  
اتكالا على شهرة ذلك  
وودوحه وفي المفقود وفي  
الا-داد (عدة حرة حائل)  
او- حامل يحمل لا يلحق ذا  
العدة كما يعلم بما سيذكره  
(لوفاة) لزوج (وان لم  
توطا) لصغر او غيره وان  
كانت ذات اقراء (اربعة  
اشهر وعشرة ايام لباليها)  
للكتاب والسنة والاجماع  
إلا في اليوم العاشر نظر إلى  
ان عشرة إنما يكون للمؤنث  
وهو الليالي لا غير ووردوه  
بأنه يستعمل فيها وحذف  
التاء إنما هو لتغليب الليالي  
أي لسبقها ولأن القصد  
بها التفجع وكان حكمة  
هذا العدد ما مران النساء  
لا يصبرن عن الزوج أكثر  
من أربعة أشهر فجعلت مدة  
تفجعهن وزيدت العشر  
أما تظاهرا ثم رأيت شرح  
مسلم ذكر ان حكمة ذلك  
ان الأربعة بها يتحرك الحمل  
وتنفخ الروح وذلك يستدعي  
ظهور حمل ان كان وتعتبر  
الأربعة بالاهلة ما لم يمت أثناء  
شهر وقد بقي منه أكثر  
من عشرة ايام فحينئذ ثلاثة  
بالاهلة وتكمل من الرابع  
ما يكمل اربعين يوما ولو  
جملت الاهلة حسبها كاملة  
(و) عدة (امة) حائل او  
حامل بمن لا يلحقه أي من  
ذيها رق قل او أكثر بأي  
صفة كانت (نصفها) وهو  
شهران هلالين بقية

الأربعة وقوله ويرد إلى الماتن (قوله وهو) أي الضرب الثاني (قوله به وبوجوبه) أي الضرب الثاني  
(قوله وفي المفقود الخ) عطف على قوله في الضرب الثاني (قوله يحمل لا يلحق الخ) أي بان كان من زنا او  
شبهة فالاول تنقضي معه العدة والثاني تؤخر معه عدة الوفاة عن عدة الشبهة فتشعر فيها بعد وضع الحمل  
(فرع) لو مسخ الزوج حجرا اعتدت زوجته عدة الوفاة او حيوانا اعتدت عدة الطلاق سم على المنهج  
اه ع ش (قوله لصغر) أي وان لم تكن متهمة الموطأ اه ع ش (قوله إلا في اليوم العاشر) راجع  
للاجماع فقط اه سم (قوله نظرا إلى ان عشر الخ) تعليل للقول بعدم اعتبار اليوم العاشر الذي  
هو احد الوجهين المفقودين من قوله إلا في اليوم العاشر لعدم الاجماع على اليوم العاشر وان اوجه  
سياقه وتحرير العبارة إلا في اليوم العاشر فقد قيل بعدم اعتباره نظرا إلى اه رشيدى عبارة المغني  
إنما قال بإياليها لان الاوزاعي والاصم قالتا تعدت باربعة اشهر وعشر ليال وتسعة ايام قال لان العشر تستعمل  
في الليالي دون الايام وورد بان العرب تغلب صفة التانيث في العدد خاصة فيقولون سرناعشرا ويريدون  
به الليالي والايام وهذا يقتضي انه لو مات في أثناء ليلة الحادي والعشرين من الشهر او مع فجر ذلك اليوم ان  
هذه العشرة لا تنكفي مع اربعة اشهر بالهلال بل لابد من تمام تلك الليلة والذي يظهر ان ذلك يكفي وتحمل  
العشر في الآية الكريمة على الايام لان المعدود إذا حذف جاز اثبات التاء وحذفها اه (قوله ووردوه) بانه  
يستعمل فيهما) يحتمل قوله فيهما مجوعهما أي الليالي والايام وحينئذ فقوله وحذف التاء الخ من  
تمام الردو يحتمل كلاهما وحينئذ فقوله وحذف التاء الخ وجه الردو قوله ولان القصد بها التفجع أي  
فيحتمل ناطله فقوى الردين الذين قبله قاله السيد عمر وفيه نظر من وجوه (قوله يستعمل فيهما الخ) كذا  
في أصله رحمه الله تعالى مخطؤه وبالتأمل فيه يعلم ما في صنيعه اه سيد عمر ولم يظهر لي ما فيه فليحذر (قوله  
وحذف التاء إنما هو لتغليب الخ) قد يقال ما الداعي إلى هذا مع ان عشرًا يستعمل فيها إلا ان يقال هو وان  
استعمل فيها إلا ان استعماله في الايام على خلاف الأصل فتأمل اه رشيدى والاولى ان يقال ان ما تقدم  
من انه يستعمل فيهما المراد به استعماله في كل منهما على الانفراد وان المراد به في الآية الكريمة هما معا  
لهذا احتج إلى التغليب (قوله ولان القصد بها الخ) عطف على قوله لا لكتاب اه ع ش عبارة الرشيدى  
دو علة أخرى للبتن من حيث المعنى لكن لان حيث اصل ثبوت عدة الوفاة ولا من حيث كونها اربعة اشهر  
وعشر ابل من حيث استواء المدخول بها وغيرها فيها اه (قوله ما مر) أي في الايلاء (قوله فجعلت) أي  
الأربعة اشهر (قوله استظهارا) انظر لاي شيء وذكره النهاية في الحكمة الآية فقط ووجهه ظاهر  
(قوله ذكر ان حكمة ذلك الخ) قد يقال ان ذلك ينافي كونها للتفجع المستوي فيه المدخول بها وغيرها  
اه رشيدى وقد يجاب بان الحكمة لا تطردو النكاح لا تتنازع (قوله بها) أي الأربعة (قوله وقد بقي  
منها أكثر الخ) أي واما لوبقي منه عشرة فقط فتعدت باربعة اهلة بعد ما لو نواقص ع ش وسم أي اقل  
منه عشرة فتكملها من الخامس (قوله من الرابع) من فيه ابتداءية اه رشيدى (قوله ولو جهلت الخ)  
عبارة المغني فان خفيت عليها الاهلة كالحبوسة اعتدت بمائة وثلاثين اه (قول الماتن وامة الخ) ولو عتقت  
الامة مع موته اعتدت كحرة كما بحثه الاذرعى مغني واسنى (قوله بقيد السابق) وهو قوله ما لم يمت أثناء شهر

(قوله إلا في اليوم العاشر) هذا الاستثناء راجع للاجماع فقط (قوله وقد بقي منه أكثر من عشرة ايام)  
ولان بقي منه عشرة اعتدت بها واربعة اشهر بعد ما شرح روض (قوله أي من فيها راق الخ) في شرح الروض  
قال الاذرعى والظاهر ان المبعضة كالفنعة وان الامة لو عتقت مع موته اعتدت كالحرة اه (قوله وبحث  
الزركشى وغيره الخ) عبارة شرح الروض قال الزركشى وتقدم انه لو وطئ امة يظن انها زوجته الحرة ولم  
ينكشف له الحال إلى الموت اعتدت عدة الحرة بخلاف ما لو انكشف له الحال قبل الموت فتعدت عدة الامة  
لانقطاع اثر الظن بالعلم بالحال لا اختصاص عدة الوفاة بالنكاح الصحيح وظاهر ان محله إذ مات قبل علمه  
بالحال اهو ينبغي تصوير ما قاله الزركشى يكون تلك الامة زوجة له لا لملوكه او لغيره وقوله لا اختصاص



الح اه عس عبارة السيد عمر قوله ببقده السابق لا يخفى ما فيه من التسامح والمقصود واضح فيقال على نهج ما تقدم ما لم يمت اثناء شهر وقد بقي منه اكثر من خمسة ايام فثمة دلالي ويعتبر منه من الثاني ما يكمل خمسة وثلاثين يوما اه وعبارة المغنى وياقنى الانكسار والخفاء مامر اه (قوله ان قياس مامر) اى فى اوائل الباب فى التنبيه الاول (قوله انه لو ظنها) اى عند الوطء بدليل الفرق اه سم (قوله زوجته الحرة) اى ولم ينكشف له الحال إلى الموت بخلاف ما لو انكشف له الحال قبل الموت فتتعدد الامة اه سم عن الاسنى عن الزركشى (قوله ويرد الخ) رده النهاية بما نصه وأما ما بحثه الزركشى وغيره أن قياس مامر الخ صحيح إذ صورته ان يطاق زوجته الامة طانا انها زوجته الحرة ويستمر ظنه إلى موته فتتعدد الوفاة عدة حرة لإدخال الظن كما نقلها من الاقل إلى الاكثر فى الحياة فكذلك فى الموت وبذلك سقط القول بان يرد بان عدة الوفاة لا تتوقف الخ اه قال الرشيدى قوله وبذلك سقط القول الخ قال سم هذا عجيب مع ما اشار اليه الشارح من الفرق بان عدة الحياة لما توقفت على الوطء اختلفت باختلاف الظان فيه بخلاف عدة الوفاة لا تتوقف عليه فلم تختلف بذلك اه وكذا رده عس بما نصه ومقاله حجج الاقرب لما عمل به اه (قوله فتجد) بضم التاء وكسر الحاء من الاحداد (قوله فلا تتحد إلى قوله اه) زاد المغنى عقبه مانصه وعدة الوفاة والاحداد لا يلزمان ام الولد وفاسدة النكاح والموطوءة بشبهة لان ذلك من خصائص النكاح الصحيح اه وفى سم مناعن الروضة والروض وشرحه زيادة بسط فى احوال المستولدة التى مات سيدها وزوجها معا ام مرتبا (قوله قال الزركشى الخ) اعتمده المغنى كما اثرنا اليه والنهاية (قول حاق الطلاق بموته الخ) وفى الجبير مى عن القليوبى مانصه فرع

الخ يحتاج لتأمل (قوله انه لو ظنها) اى عند ووطئها بدليل الفرق (قوله ويرد بان عدة الوفاة الخ) رده عليه بان الوطء بظن انها زوجته الحرة كما اثر فى العدة فى الحياة فايؤثر بعد الموت وافول هذا عجيب مع ما اشار اليه الشارح من الفرق بان عدة الحياة لما توقفت على الوطء اختلفت باختلاف الظان فيه بخلاف عدة الوفاة لا تتوقف عليه فلم تختلف بذلك نعم قد يرد على الزركشى ايضا ما تقدم فى آخر باب اللقيط فيها واقترت متزوجة بالرق والزواج بمن لا تحل له الامة انه لا يفسخ نكاحه لعدم قبول اقرارها فى حقه وانما معتدة للوفاة عدة الامة سواء اقترت قبل موت الزوج أم بعده فهذه حرة فى اعتقاد الزوج مع معاشرته لها واستمتاعه بها على ذلك الاعتقاد إلى الموت ومع ذلك لم تعد عدة الحرائر بل عدة الاماء ولما ورد ذلك على م الموافق الزركشى حمله على ما لا ذالم يطاها الزوج قبل الموت اه وافول يجب ايضا بمنع انها حرة فى اعتقاد الزوج كما بيناه فى الحاشية فى باب اللقيط اخذنا من عباراتهم ثم المصرة بذلك كقولهم للزوج الخيار فى فسخ النكاح إن شرطت الحرة وعلوه بفوات الشرط اه ولو اعتقد حررتها لم يفت الشرط فى اعتقاده فلا وجه لتخييره وكقولهم ان اولادها الحادئين بعد الاقرار ارقاء وعلوا ذلك بقولهم لانه وطئها عالما برقتها اه لكن يشكل نفي حررتها فى اعتقاد الزوج مع التعليل بعدم قبول اقرارها فى حقه فليراجع (فرع) فى الروضة فى باب الاستبراء مانصه فرع المستولدة المتزوجة إذا مات سيدها وزوجها جميعا فله احوال احدها ان يموت السيد او لا فقد ماتت وهى متزوجة وقد ذكرنا انه لا استبراء عليها على المذهب فاذا مات الزوج بعده اعتدت عدة حرة وكذا لو طلقها الحال الثانى ان يموت الزوج او لا فتتعدد امة بشهرين وخمسة ايام ثم ان مات السيد وهى فى عدة الزوج فقد عتقت فى اثناء العدة وقد سبق فى أول كتاب العدد الخلاف فى أنها هل تكمل عدة حرة أم عدة أمة والمذهب أنه لا استبراء عليها كما ذكرنا فى بيان وان مات السيد بعد خروجها من العدة لزمه الاستبراء على الاصح فترعا على عودها فراقا الحال الثالث ان يموت السيد والزوج معا فلا استبراء لانها لم تعد إلى فراشها ويحى فيه الخلاف المذكور فيما إذا عتقت وهى معتدة وهل تعد عدة امة أم عدة حرة وجهان اصحهما عند الغزالي عدة امة وقطع البغوى بعدة حرة احتياطا وعبارة الروض فرع مات سيد المستولدة ثم زوجها او ماتا معا اعتدت كالخبرة اه الحال الرابع أن يتقدم أحدهما ويشكل السابق فله صور احدها أن يعلم أنه لم يتخلل بين موتها شهران وخمسة ايام فعليها اربعة اشهر وعشر من موت اخرهما موتا لاحتمال ان السيد مات او لاثم مات الزوج

ان قياس مامر أنه لو ظنها زوجته الحرة لزمها أربعة أشهر وعشرو يرد بان عدة الوفاة لا تتوقف على الوطء فلم يؤثر فيها الظن عنده وبه يفرق بين هذا ومامر (وإن مات عن رجعية انتقلت إلى) عدة (وفاة) وسقطت بقية عدة الطلاق فتحد وتسقط نفقة لها (أو) عن (بأن) كفسوخ نكاحها كان اشترى زوجته ثم مات عقب الشراء (فلا) تنقل بل تكمل عدة الطلاق أو الفسخ لانها ليست زوجة فلا تحدد لها النفقة إن كانت حاملا (فرع) قال الزركشى علق الطلاق بموته ومات فالظاهر أنها تعتد عدة الوفاة وإن أوقفنا الطلاق قبيل الموت ولا ترث احتياطا فى الموضعين اه وفيه نظر

لو قال أنت طالق قبل موتى باربعة أشهر وعشرة أيام ثم مات بعد تلك المدة تبين وقوعه ولا عدة عليها ولا إرث لها وإن كان الطلاق رجعياً ويؤخذ مما يأتى أنه لا أحد ادعى عليه أيضاً ولا يمنع من معاشرتها ولا من وطئها حال حياته كما مره ولعله مختص بغير ذات حل أو أقراء استمر حملها أو إقرارها إلى الوفاة فليراجع (والذى مر) أى قبيل ادوات التعليق اه كرى (قوله انفصال كله) حتى ثانى توأمين اه معنى (قوله ولو احتمالاً) كمننى بلعان كذا قاله الشارح وصورته أنه لا عنها لنى حملها ثم طلق زوجته ثم اشتبهت الماطقة الحامل بالملاعة الحامل أيضاً ويكون ذلك تنظير انهية أى مكانه قال ولو احتمالاً لا نظير المنفى بلعان فانه ينسب إلى الثانى احتمالاً لكن ينظر ما صورة المنسوب للبيت فى مسئلتنا احتمالاً لا رشيدى وعبارة المنفى تنبيه لا يأتى هنا قول المصنف فيما سبق ولو احتمالاً كمننى بلعان لما مر أن الملاعة كالباثن فلا تنتقل إلى عدة الوفاة اه (قوله لا يمكن إنزاله) أى بان كان دون تسع سنين اه رشيدى (قول المتن إذ لا يلحقه الخ) قضية ذلك أنه لو فرض أنه نزل منه ماء لم يثبت له حكم المنى فى نحو الغسل ولا للحقه الولد لا مكان الاستدخال حينئذ وقد يقال قضية قول الشارح لتعذر إنزاله أنه لو علم أنزاله وجب الغسل ولحق الولد إذا احتتم الاستدخال اه سم و قوله وقد يقال قضية قوله الخ محل تأمل بل قضيته كقضية الاول اه سيد عمر عبارة ع ش بعد أن ذكر كلام سم المذكور نصها أقول ويمكن الجواب بان كلامه قوله لتعذر أنزاله وقوله ولا نعلم يعهد الخ علة مستقلة والحكم يبقى ببقاء علة فلا يلحقه الولد لفساد منيه ويجب عليه الغسل لوجوده وإن لم ينقضه منه الولد اه ع ش أقول وعلى هذا الجواب يشكل الفرق بين الممسوح والمسلول فتأمل ولعل الاول ما قاله الرشيدى بما نصه قوله بفقد انثيه سياتى فى المسلول أنه يلحقه الولد مع فقد انثيه فلعل العلة مركبة من هذا التعليل والذى بعده أن سلم أن المسلول عهد مثله ولادة اه (ولأنه لم يعهد مثله ولادة) وقيل يلحقه وبه قال الاصطخرى والقاضيان

وهى حرة ولا استبراء عليها على الصحيح لأنها عند موت السيدزوجة أى إن مات السيد أو لا أو معتدة أى إن مات الزوج أو لا وإن أوجبت الاستبراء خكمه كما نذكره إن شاء الله تعالى فى الصورة الثانية ولو تخلل شهران وخمسة أيام بلا مزيد فهل هو كالمكان المتخلل أقل من هذه المدة أو كالمكان أكثر منها فيه الوجهان السابقان الصورة الثانية أن يعلم أنه تخلل بين الموتين أكثر من شهرين وخمسة أيام فعليها الاعتداد باربعة أشهر وعشرة أيام من موت آخرهما مو تأثم إن لم تحض فى هذه المدة فعليها أن تتربص بعدها بحیضة لاحتمال أن الزوج مات أو لا وانقضت عدتها وعادت فرائشاً للسيد وإن حاضت فى هذه المدة فلا شىء عليها وسواء كان الحيض فى أول المدة أو آخرها وقبل يشترط كونه بعد شهرين وخمسة أيام من هذه المدة لثلايقع الاستبراء وعدة الوفاة فى وقت واحد قال الأصحاب لأن الاستبراء إنما يجب على تقدير تأخر موت السيد وحينئذ تكون عدة الوفاة منقضية بالمدة المتخللة ولا يتصور الاجتماع سواء كان الحيض فى أول هذه المدة أو آخرها ولو كانت المستولدة من لا تحيض كفاها أربعة أشهر وعشرة أيام الصورة الثالثة أن لا يعلم كم المدة المتخللة فعليها التربص كما ذكرناه فى الصورة الثانية اخذاً بالاحوط ولا نورثها من الزوج إذا شككنا فى أسبقهما موتاً فإن ادعت علم الورثة أنها كانت حرة يوم موت السيد فعليهم الحلف على نفي العلم اه كلام الروضة سقناه مع طوله لحسن بيانه للمسئلة وعبارة الروض فى الحال الرابع وإن تقدم موت أحدهما واشكل أى المتقدم منهما أولم يعلم هل ماتا معا أو مرتباً اعتدت باربعة أشهر وعشر من آخرهما موتاً أى لاحتمال موت السيد أو تأثم إن لم يتخلل بين الموتين شهران وخمسة أيام ولحظة فلا شىء أى لاستبراء عليها وإن تخلل ذلك أو أكثر أو جهل قدره فإن كانت تحيض لزومها حيضة إن لم تحض فى العدة لاحتمال موت السيد آخرها ولهذا لا ترث ولها تحليف الورثة أنهم ما علوا حررتها عند الموت اه قال فى شرحه فان حاضت فلا شىء عليها وإن حاضت أول العدة أما إذا كانت لا تحيض فتكفيها المدة المذكورة اه (قوله فى المتن إذ لا يلحقه) قضية ذلك أنه لو فرض أنه نزل منه ماء لم يثبت له حكم المنى فى نحو الغسل ولا للحقه الولد لا مكان الاستدخال حينئذ وقد يقال قضية قول الشارح لتعذر أنزاله أنه لو علم أنزاله وجب الغسل ولحق الولد إذا احتتم الاستدخال (قوله وقد أمكن الخ) كذا شرح مر (قوله

والذى مر أنه لا طلاق هنا فتعنت عدة الوفاة وترث (و) عدة (حامل بوضعه) للآية (بشرطه السابق) وهو انفصال كله وامكان نسبته للبيت ولو احتمالاً (فلو مات صبي) لا يمكن إنزاله (عن حامل قبل الأشهر) عدتها للقطع بانتفاء الحمل عنه (وكذا ممسوح) ذكره وانثياه مات عن حامل فعدها بالأشهر لا بالحمل (إذ لا يلحقه) الولد (على المذهب) لتعذر إنزاله بفقد انثيه ولأنه لم يعهد لمثله ولادة (ويالحق) الولد (بحبوا بابق أنثياه) وقد أمكن استدخالها لمنيه وإن لم يثبت كما مر لبقاء أوعية المنى (فتعنت) زوجته (به) أى بوضعه

لوفاته (وكذا ما سأل) خمسة (بقي ذكره) فيلحقه الوالد بعد تزوجه (به) أي بوضعه (على الذم) لأنه قد بالغ في الإيلاج فينزل ماء رقيقا  
وكون الخصية الغني التي واليسرى للشعر أنه ان صح اغلي ولا فتدراينا من ليس له الا يسرى له من كثير وشتر كذلك (ولو طلق احدى  
امرأتين) كاحدا كاطالق ونوى معينة منهما ولم ينوشثا (ومات قبل بيان) للمعينة (او تعين) للمهمة (فان كان لم يطا) واحدة منهما او طوى  
واحدة فقط وهي ذات الشهر مطلقا او ذات اقراف في طلاق رجعي كما يعلم مما سيذكره (اعتدتا ٢٥٣) لوفاة احتياطا اذ كل منهما يحتمل انها

فورقت بطلاق فلا يجب  
شيء على غير الموطوءة  
او موت فتجب عدته (وكذا  
ان وطىء) كلا منهما (وهما  
ذواتا الشهر) والطلاق بائن  
او رجعي (او) ذواتا (اقراء  
والطلاق رجعي) فتمتد كل  
عدة الوفاة وان احتمل  
خلافها لانها الاحوط هنا  
ايضا على ان الرجعية تنقل  
لعدة الوفاة كما مر (فان كان)  
الطلاق في ذواتي الاقراء  
(بائنا) وقد وطئهما او  
احدهما (اعتدت كل  
واحدة) منهما في الاولى  
والموطوءة منهما في الثانية  
(باكثر من عدة وفاة وثلاثة  
من اقراءها) لوجوب  
أحدهما عليها يقينا وقد  
اشتبه فوجب الاحوط وهو  
الاكثر كمن لزمه احدى  
صلاتين وشك في عينها يلزمه  
ان ياتي بهما وتعتد غير  
الموطوءة في الثانية لوفاة  
(وعدة الوفاة) ابتداءها  
(من) حين (الموت والاقراء)  
ابتداءها (من) حين  
(الطلاق) ولا نظر الى ان  
عدة المهمة من التعيين لانه  
لما ايس منه لموته اعتبر  
السبب الذي هو الطلاق  
فلو مضى قبل الموت قرآن

الحسين وأبو الطيب لأن معدن الماء الصلب وهو ينفذ من ثقبه الى الظاهر وهما باقيا ان نهاية زاد المغنى  
وحكى ان ابا عبيد بن حريبه قد قضاه مصر وقضى به فحملها المسوح على كنفه وطاف به الاسواق وقال  
انظر الى هذا القاضي يلحق اولاد الزنا بالخدام (اه) (قوله لوفاته) او طلاقه مغنى وقول الشارح ولا عدة  
عليها الطلاقه اي حيث لم تكن حاملا ولم تستدخل ماء المحترم نهاية (قوله لانه قد بالغ الخ) قد يقال ان هذا  
يتناقض في المسح بالمسحاة اذ الذكر لا اثر له في الماء وانما هو طريق كالثقبه اه رشيدى (قوله والافقد  
راينا الخ) هذا يقتضى قوة مذهب اليه الاصطخرى من لحوق الولد للمسح لبقاء معدن المغنى وقوله وشعر  
كذلك لا يصلح ان يكون من محل الرد لوجود مادة الشعر عند القائل به وكان الاظهر في الرد ان يقول بمد قوله  
وله ماء كثير ومن له البني فقط وله شعر كثير اه ع ش (قوله مطلقا) اي بائنا او رجعي اه ع ش (قوله  
وان احتمل خلافها) عبارة المغنى وان احتمل ان لا يلزمها لعدة الطلاق التي هي اقل من عدة الوفاة في ذات  
الشهر وكذا في ذات الاقراء بناء على الغالب من ان كل شهر لا يخلو عن حيض وطهر (اه) (قوله في الاولى) اي  
فيما اذا وطئها وقوله في الثانية اي فيما اذا وطىء احدهما قول المتن والاقراء بالرفع بخطفه اه مغنى (قوله  
فلو مضى الخ) متفرع على المتن (قوله فلو مضى قبل الموت قرآن الخ) ولو مضى جميع الاقراء قبل الوفاة اعتدت  
كل واحدة عدة الوفاة كما هو ظاهر لان كلا يحتمل انها متوفى عنها وانما مطلقة منقضية العدة سم على حج اه  
ع ش (قوله بسفره) الى قول المتن ويستحب في النهاية الاقوله ثم يعتد وقوله خلافا لبعضهم وقوله الا انى الى  
المال لا ضرر وقوله كما مر انما بما فيه (قوله او غيره) عبارة المغنى او لم يغب عنها بل فقد في ليل او نهار او  
انكسرت به سفينة ونحو ذلك اه (قوله اي يظن الخ) الواجهة تفسير التيقن بالاعم من حقيقة ومن  
الظن لا بخصوص الظن فتأمل اه سم عبارة المغنى او ثبت بما مر في الفرائض والمراد باليقين الطرف  
الراجح حتى لو ثبت ما ذكر بعدلين كفى وسيأتى ان شاء الله تعالى في الشهادات الا كتفاء في الموت بالاستفاضة  
مع عدم افادتها اليقين اه (قوله بشرطه) وهو اصراره على الردة الى انقضاء العدة اه ع ش (قوله ثم  
تعتد) ظاهره وجوب الاعتداد بعد التيقن وان بان مضى العدة بعد نحو الموت لكن قضية قوله الاتى  
ولو نسكت بعد التربص والعدة الخ خلافه وهو المتجه اه سم اقول ويصرح به ما ياتي من قول الشارح  
تصوير اذ المدار الخ وقول المصنف سولو بلغتها الوفاة بعد المدة الخ (قوله الاب) اي باليقين او بما الحق به اي  
الظن القوي اه ع ش (قوله فكذا زوجته) اي لا تقترق (قوله نعم لو اخبرها) الى قوله الذى هو في  
المغنى الاقوله اذ لم يرد طلاقها وقوله واعتبرت الى المتن (قوله عدل) ينبغي اوافاق اعتدت صدقه او بلغ الخبر  
عدد التواتر ولو من صبيان وكفار لان خرمهم يفيد اليقين اه ع ش (قوله باحدهما) المناسب لما زاده  
بقوله او نحوهما اسقاط الميم (قوله ويقاس بذلك الخ) عبارة المغنى قال الزركشى والمستولدة كالزوجة وان

لوفاته) وقول الشارح ولا عدة عليها الطلاقه أي حيث لم تكن حاملا ولم تستدخل ماء المحترم شرح مر (قوله  
وتعتد غير الموطوءة في الثانية) اي وهى المارة في قوله او احدهما (قوله فلو مضى قبل الموت قرآن مثلا الخ)  
ولو مضى جميع الاقراء قبل الوفاة اعتدت كل واحدة عدة الوفاة كما هو ظاهر لان كلا يحتمل انها متوفى عنها  
وانما مطلقة منقضية العدة (قوله اي يظن) الواجهة تفسير التيقن بالاعم من حقيقة ومن الظن لا بخصوص  
الظن فتأمل (قوله ثم تعتد) ظاهره وجوب الاعتداد بعد التيقن وان بان مضى العدة بعد نحو الموت لكن

مثلا اعتدت بالاكثر من القرء الباقي وعدة الوفاة (ومن غاب) بسفر او غيره (وانقطع خبره ليس لزوجه نكاح حتى يتيقن) أي يظن بحجة  
كاستفاضة وحكم بموته (موته او طلاقه) او نحوهما كرده قبل الوطء او بعده بشرطه ثم امتد لان الاصل بقاء الحياة والنكاح مع ثبوته يمين  
فلم يزل الاب به او بما الحق به لان ماله لا يورث وام ولده لا تعتق فكذا زوجته نعم لو اخبرها عدل ولو عدل رواية باحدهما حل لها باطنا  
ان تنسكح غيره ولا تفر عليه ظاهر اخلافا لبعضهم ويقاس بذلك فقد الزوجة بالنسبة لنحو اختها او خامسة اذ لم يرد طلاقها (وفي القديم

اتباعا لقضاء عمر رضى الله عنه بذلك واعتبرت الاربع لانها أكثر مدة الحمل (فلو حكم بالقديم قاض نقض) حكمه (على الجديد فى الاصح) لمخالفته القياس الجلى لانه جعله ميتاى النكاح دون قسمة المال الذى هو دون النكاح فى طلب الاحتياط ووجه عدم النقض الا فى القضاء عندى أظهر لو ضوح الفرق اذ المال لا ضرر على الوارث بتأخير قسمته ولو فقير لان وجوده لا يمنع من تحصيل غيره بكسب أو اقتراض مثلا فضرره يمكنه دفعه بخلاف الزوجة فانها لا تقدر على دفع ضرر فقد الزوج بوجه فجاز فيها ذلك دفعا لعظم الضرر الذى لا يمكن تداركه وفى نفوذ القضاء به وجهان صحح لا سنوى نفوذه مظاهر او باطنا كسائر المختلف فيه ويظهر ان هذا انما يتأتى على عدم النقض اما على النقض فلا ينفذ مطلقا لقول السبكي وغيره بمتنع التقليد فيما ينقض (ولو تكحت بعد التربص والعدة) تصوير اذ المدار فى الصحة على نكاحها بعد العدة (فبان) الزوج (ميتا) قبل نكاحها بقدر العدة (صح) النكاح (على الجديد) ايضا (فى الاصح) اعتبارا بما فى

الزوجة المنقطعة الخبر كالزوج حتى يجوز له نكاح أختها وأربع سواها اه (قوله تربص) كذا فى أصله رحمه الله تعالى وفى المغنى تربص بحذف احدى التائين أى تربص زوجة الغائب المذكور اه فليحرر اه سيد عمر (قوله اتباعا لقضاء عمر الخ) قال البيهقي وروى مثله عن عثمان وابن عباس رضى الله تعالى عنهم ولان للمرأة الخروج من النكاح بالجب والعنة لفوات الاستمتاع وهو هنا حاصل اه معنى (قول المتن) فلو حكم بالقديم الخ) أى حكم حاكم غير شافعى بما يوافق القديم عند نقض الخ خرج به مالو رفعت أمرها لقاض ففسخ عليه فانه ينفذ فسخه ظاهر او باطنا اه عش ولعل الفسخ بالا عسار بشرطه (قول المتن بالقديم) أى بما تضمنه من وجوب التربص أربع سنين ومن الحكم بوفاته وبمحصول الفرقه بعده هذه المدة اه معنى (قول المتن قاض) أى مخالف كما هو ظاهر ولا فلو كان مستند القضاء مجرد القديم والقاضى شافعى لم يصح القضاء إذ لا يصح القضاء بالضعيف اه رشيدى (قوله لمخالفته القياس الجلى) أى ومحل قولهم حكم الحاكم يرفع الخلاف ما لم يخالف القياس الجلى الذى هو ما قطع فيه بنفى الفارق اه بجيرى (قوله الذى هو دون النكاح الخ) فيه إشارة للرد على الحنفية اه عش (قوله ووجه عدم النقض الا فى القضاء) الذى يظهر ان إضافة الوجه إلى عدم الخ لبيان وان قوله الا فى القضاء أى الجسارى فى القضاء بالقديم صفة للوجه عبارة النهاية والوجه الثانى لا ينقض حكمه بما ذكر لا اختلاف المجتهدين ولان المال لا ضرر الخ اه (قوله لان وجوده) أى المال (قوله فضرره) أى الوارث (قوله وفى نفوذ القضاء به) أى بالقديم (قوله صحح الاسوى) والوجه الثانى انه ينفذ ظاهر فقط ويتفرع على الوجهين إنه اذا عاد الزوج بعد الحكم وكانت قد تزوجت فان قلنا ينفذ ظاهر فقط فهى الاول وإن قلنا ينفذ ظاهر او باطنا فهى الثانى لبطالان نكاح الاول بالحكم واعلم ان هذين الوجهين من القديم ومن تفاريعه وكان الشارح فهم انهما من الجديد فرتب عليه ما تراه إذ لو فهم انهما من القديم لم يحتج إلى قوله ويظهر ان هذا انما يتأتى الخ اه رشيدى (قوله على عدم النقض) أى الذى هو مقابل الاصح (قوله اما على النقض) أى المعتمد اه عش (قوله مطلقا) أى لا ظاهر ولا باطنا (قوله لقول السبكي ويمنع التقليد الخ) قال الشهاب سم فيه انه لا يلزم ان يكون القضاء به بالتقليد بل قد يكون بالاجتهاد اه رشيدى (قوله فيما ينقض) أى ينقض قضاء القاضى فيه اه عش (قول المتن بعد التربص والعدة) أى وقبل ثبوت موته او طلاقه اه معنى (قوله على نكاحها) أى وقوعه بعد العدة أى سواء مضى مدة التربص ايضا ام لا (قوله اعتبارا بما فى نفس الامر) الى قول المتن ويجب فى المغنى الا قوله كما مر انفا (قوله كما مر انفا) أى فى فصل عدة الحامل بوضعه الخ فى شرح لم تنكح حتى تزول الريبة (قوله فهى له الخ) ولوات بولد ولم يدعه المفقود لحق بالثانى عند الامكان لتحقق براءة الرحم من المفقود بمضى المدة المذكورة ولو لم تزوج وات بولد بعد أربع سنين لم يلحق بالمفقود لذلك فان قدم المفقود وادعاه لم يعرض على القائف حتى يدعى وطاها بمكنا فى هذه المدة فان انتفى عنه ولو بعد الدعوى به والعرض على القائف كان له منعها من ارضاعه غير اللبا الذى لا يعيش الا به ان وجد مرضعة غير ها والا فلا تمنعها منه وإذا جاز له المنع ومنعها وخالفته وارضعته فى منزل المفقود ولم تخرج منه ولا وقع خلل فى التمكن لم تسقط نفقتها منه ولا سقطت مغن وروض مع شرحه (قول المتن) ويجب الاحداد يظهر ان الحكمة فى مشروعية الاحداد تنفير الاجانب عن التطلع للمفارقة فوجب فى معتدة الوفاة لعدم وجود من يدافع عن النسب وسن فى البائن لوجوده ولم يشرع فى الرجعية لعدم التطلع لها لبا مع كونها زوجة فى كثير من الاحكام اه سيد عمر (قوله باى وصف) أى حاملا او حائلا كاملة او ناقصة (قوله للخبر)

قضية قوله الا فى ولو تكحت بعد التربص والعدة الخ خلافة وهو المتيحه (قوله فى المتن وتنكح) عبارة التنبيه ثم تحل للزوج فى الظاهر وهل تحل فى الباطن قولان اه (قوله وفى نفوذ القضاء به) أى القديم (قوله لقول السبكي وغيره يمتنع التقليد الخ) فيه انه لا يلزم ان يكون القضاء به بالتقليد بل يكون بالاجتهاد وادائه

نفس الامر كما مر آنفا بما فيه اما اذا بان حيا فهى له وان تزوجت بغيره وحكم به حاكم لكن لا يتمتع بها حتى تعتد للثانى لان وطاه الى بشهة (و يجب الاحداد على معتدة وفاة) باى وصف كانت للخبر المتفق عليه لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تحد على ميت فوق ثلاث

الاعلى زوج أربعة أشهر وعشر أى فانه يحل لها الاحداد عليه هذه المدة أى يجب لأن ما جاز (٢٥٥) بعد امتناعه وجب وللإجماع على ارادته

الا ما حكى عن الحسن  
البصرى وذكر الايمان  
لغالب اولائه ابعث على  
الامثال ولا افن ذا امان  
يلزمها ذلك ايضا ويلزم  
الولى أمر موليت به وعدل  
عن قول غيره المتوفى عنها  
ليشمل حاملا من شبهة  
حالة الموت فلا يلزمها  
احداد حالة الحمل الواقع عن  
الشبهة بل بعد وضوحه ولو  
أحلبا بشبهه ثم تزوجها ثم  
مات اعتدت بالوضع عنهما  
على احد وجهين رجوع ولا يرد  
على المتن لانه يصدق على ما بقى  
انه عدة وفاة فلزمها الاحداد  
فيها وان شاركتها الشبهة  
(لا) على (رجعية) لبقاء  
معظم احكام النكاح لها  
وعليها بل قال بعض الاصحاب  
الاولى ان تزين بما يدعوه  
لرجعتها وبفرض فحنته والا  
فالمقول عن الشافعى نذب  
الاحداد لها فحل ان رجعت  
عوده بالتزين ولم يزعم انه  
لنفرحها بطلاقه (ويستحب)  
الاحداد (لبائن) نفع او  
ثلاث اوفسخ لثلاث يقضى  
تزينها لفسادها (وفي قول  
يجب) عليها كالمتوفى عنها  
وفرق الاول بانها مجفوة  
بالفراق فلم يناسب حالها  
وجوبه بخلاف تارك قيل  
قضية الخبر تحريمه ليها ولم  
يقولوا به انتهى ولى قضيته  
ذلك كما هو واضح من جعل  
المقسم الاحداد على الميت

الى قول المتن ويستحب فى المغنى الا قوله ولو أحلبها الى المتن (قوله لان ما جاز الخ) قضيته ان الاحداد على  
الزوج هذه المدة كان متمعا وقد يقال ما دليل الامتناع اه سيد عمر و ظاهر صنيع الشارح ان دليل  
الامتناع اول الحديث (قوله وجب) اى غالبا نهية (قوله الا ما حكى عن الحسن الخ) اى من انه  
مستحب لا واجب اه معنى (قوله وذكر الايمان للغالب) وكذا ذكر الاربعة أشهر وعشر افان ذلك فى  
الحائل واما الحامل فتجد مدة بقاء حملها قاله شيخنا فى حاشيته على البخارى اه معنى (قوله) ولا افن لها امان  
يلزمها ذلك) أى وان كان زوجها كافرا لم يلزم من لا امان لها أيضا الزوم عقاب فى الآخرة بناء  
على الصحيح من تكليف الكفار بفروع الشريعة سم وعش ورشيدى (قوله امر موليت به الخ) عبارة  
المغنى وعلى ولى الصغيرة والمجنونة منعهما عما يمنع منه غيرهما اه (قوله ليشمل حاملا الخ) كذا فى اصله  
رحمه الله ورايت فى هامشه بخط تلميذه الفاضل عبد الرؤف ماصورته قوله ليشمل صر اياه ليخرج اه وقد  
يقال اسم الفاعل حقيقة فى حال التدبس ومثله اسم المفعول وسائر المشتقات فيما يظهر وان لم ارم من ذكره فمن  
عبر بالمعتدة كالمصنف شمل كلامه احداد هذه فى زمان عدتها عن الوفاة ومن عبر بالمتوفى عنها الا يشمل لانها  
لا يقال لها حينئذ متوفى عنها الا على سبيل التجوز فلا محل لتخطئة الشارح رحمه الله بل يقال التعبير بالشمول  
هو الصواب دون التعبير بالايحراج اه سيد عمر اقول تخطئة الشيخ عبد الرؤف وكذا جراب السيد عمر  
كل منهما مبنى على ما هو ظاهر صنيع الشارح من رجوع ضمير ليشمل للماعدل اليه المصنف ويمكن دفع التخطئة  
مع الاستغناء عن التعسف بارجاع الضمير الى قول الغير كما جرى عليه الرشيدى ثم قال قوله فلا يلزمها الخ هذا  
التفريع على ما علم من عدل المصنف اه (قوله ثم تزوجها) اى حاملا اه عش (قوله اعتدت بالوضع عنهما)  
ثم قوله وان شاركتها الشبهة يدل على عدم سقوط عدة الشبهة بالتزوج بالكلية وان كانت للتزوج  
وقضية ذلك انه لو كانت المسئلة بحالها لا انها لم تحمل من وطء الشبهة اعتدت بالاشهر عن الوفاة ودخل فيها  
عدة وطء الشبهة لانها لشخص واحد وان حملت من وطء الزوج اعتدت عن الوفاة بوضعه ودخل فيها  
عدة الشبهة سم على حج اه عش (قوله فالمقول عن الشافعى نذب الاحداد) اعتمده النهاية والمغنى أيضا (قول  
المتن ويستحب لبائن) عبارة الروض ويستحب فى عدة فراق الزوج قال فى شرحه خرج بفراق الزوج  
الموطوءة بشبهة او بنكاح فاسد وام الولد فلا يستحب لها الاحداد اه والاقتصار على نفي الاستحباب يشعر  
بالجواز وقد يلتزم وان حرم فى الزيادة على ثلاثة ايام فى غير الزوج كما ياتى فيكون ذاك مخصوصا بغير هذا فليراجع  
مر اه سم وقوله خرج الى قوله اه فى المغنى مثله (قوله بخلع) الى قول المتن ويحرم فى النهاية لا قوله اوفسخ  
(قوله و فرق الاول) عبارة المغنى كالمتوفى عنها زوجها بجمع الاعتداد عن نكاح ودفع هذا بانها ان فورقت  
بطلاق فهى مجفوة به او بفسخ فالفسخ منها والامعنى فيها فلا يلىق بها فيها ما يحجب الاحداد اه (قوله بخلاف  
تلك) اى المتوفى عنها زوجها (قوله اى الاحداد) الى قوله ويرجى فى المغنى (قول المتن لبس مصبوغ

الى القول به فليتأمل (قوله ولا افن لها امان يلزمها) أى وان كان زوجها كافرا لم يلزم من لا امان  
لها الزوم عقاب فى الآخرة بناء على الصحيح من تكليف الكفار بفروع الشريعة (قوله عنهما ثم قوله وان  
شاركتها الشبهة) يدل على عدم سقوط عدة الشبهة بالتزوج بالكلية وان كانت للتزوج وقضية ذلك انه  
لو كانت المسئلة بحالها لا انها لم تحمل من وطء الشبهة اعتدت بالاشهر عن الوفاة ودخل فيها عدة وطء الشبهة  
لانها لشخص واحد وان حملت من وطء الزوج اعتدت عن الوفاة بوضعه دخل فيها عدة الشبهة (قوله  
على احد وجهين رجوع) اعتمده ايضا مر (قوله فالمقول عن الشافعى الخ) اعتمده مر (قوله فى المتن  
ويستحب لبائن) عبارة الروض ويستحب فى عدة فراق الزوج قال فى شرحه خرج بفراق الزوج الموطوءة  
بشبهة او بنكاح فاسد وام الولد فلا يستحب لها الاحداد اه والاقتصار على نفي الاستحباب يشعر بالجواز  
وقد يلتزم وان حرم فى الزيادة على ثلاثة ايام فى غير الزوج كما ياتى فيكون ذاك مخصوصا بغير هذا فليراجع مر  
(تنبيه) حيث طلب الاحداد او ابيح وتضمن تغيير اللباس لاجل الموت كان مستثنى من حرمة تغيير اللباس

(وهو) اى الاحداد من أحد ويقال فيه الحداد من حد لغة المنع ويروى بالجيم وهو التطلع واصطلاحا هنا (ترك لبس مصبوغ)

بما يقصد (لزينة وأن خشن) للنهي الصحيح عنه كالاكتحال والتطيب والاختضاب والتحلل وذكر المعصفر والمصبوغ بالمغفرة بفتح أوله في رواية من باب ذكر بعض أفراد العام على أنه لبيان أن الصبغ لا بد أن يكون لزينة (وقيل يحل) لبس (ما صبغ غزله ثم نسج) للاذن في ثوب العصب في رواية وهو بفتح فسكون (٢٥٦) للمهملتين نوع من البرود يصبغ ثم ينسج واجيب بأنه نهى عنه في أخرى فتعارضتا والمعنى

(الخ) يتجه أخذ ما يأتي في الحلج جواز لبسه عند الحاجة كاحرازه اه سيد عمر (قوله بما يقصد) إنما قدره لأن المتن يوهم أن الممتنع إنما هو المصبوغ بقصد الزينة بخلاف ما صبغ لا بقصدها وإن كان الصبغ في نفسه زينة فإشار بهذا التقدير إلى امتناع جميع ما من شأنه أن يقصد للزينة وإن لم يقصد بصبغ خصوصه زينة وهذا التقدير ما خوذ من كلام المصنف فيما يأتي قريباً اه رشيدى (قول المتن وأن خشن) أى المصبوغ به به على أن فيه خلافاً والمشهور عدم الجواز اه معنى (قوله عنه) أى عن لبس المصبوغ (قوله كالاكتحال الخ) أى كانهى عن الاكتحال الخ وليس المراد أن ما هنا مقيس على الاكتحال الخ وإنما ذكر هذا هنا مع أن محله ما سياتى عند ذكر الاكتحال وما بعده لأن النهى عن ذلك في نفس الحديث المشتمل على النهى عما هنا اه رشيدى (قوله وذكر المعصفر الخ) مبتداً خبره من باب ذكر الخ اه ع ش عبارة الرشيدى قوله وذكر المعصفر والمصبوغ بالمغفرة أى الاقتصار عليهما اه (قوله بفتح أوله) عبارة الاوقيانوس المغفرة بفتح الميم وسكون الغين المعجمة ويجوز فتحها الطين الاحمر اه (قوله في رواية) متعلق بذكر المعصفر الخ (قوله من باب ذكر بعض أفراد العام) وهو أى العام المصبوغ المنهى عنه المذكور بقوله للنهي الخ أى وذكر فرد من أفراد العام لا يخصه اه ع ش (قوله على أنه لبيان أن الصبغ الخ) يعنى أنه أشير بذلك هذين في الحديث إلى أن الصبغ الممتنع إنما هو المقصود للزينة لا كل صبغ من باب بيان الشيء بذلك بعض أفراد اه رشيدى (قوله بفتح فسكون الخ) أى بفتح العين واسكان الصاد المهملتين اه معنى (قوله يصبغ) عبارة المغنى يعصب غزله أى يجمع ثم يشد ثم يصبغ معصوباً اه (قوله إذ لا يصبغ أولاً) عبارة المغنى لأن الغالب أنه لا يصبغ قبل النسج الخ اه (قوله وأن نعمت) عبارة المغنى وإن نفست لأن تقييده صلى الله عليه وسلم الثوب بالمصبوغ يفهم أن غير المصبوغ مباح ولأن نفاستها من أصل الخلقة لا من زينة دخلت عليها كالمراة الحسنة لا يلزمها أن تغير لونها بسواد ونحوه اه (قوله أى حرير) تفسير لا يرسم (قول المتن فى الاصح) ولها لبس الخز قطعاً لاستتار الابرسم فيه بالصوف ونحوه معنى ونهاية (قوله بان الغالب فيه الخ) فيه ما فيه وكذا فى قوله وبه يرد الخ اه سم (قوله لا يقصد لزينة النساء) أى ولا نظر للزينة به فى بعض البلاد اه ع ش (قوله بل لنحو) إلى قول المتن وكذا فى المغنى لا قوله أى بان المتن وقوله أن ستره وقوله ويفرق إلى وكذا (قوله وعبارته الاولى) هى قول المتن ترك لبس مصبوغ لزينة (قوله ولا) أى بان كان كدرا او مشعبا او اكهب بان يضرب إلى الغبرة اه معنى (قوله وعبارته هذه) أى قول المتن ومصبوغ لا يقصد لزينة (قوله طراز) إلى قوله ويفرق بينهما فى النهاية (قوله طراز مركب) أى ولو كان صغيراً اه معنى (قوله الا ان كثر) أى الطراز المنسوج مع الثوب اه معنى (قوله وقرط) اسم لما يلبس فى شحمة الاذن والمراد به هنا الحلج لا بقيداه ع ش (قوله ومنه) أى من الحلج والضمير فى مشبهه راجع للموه اه سم عبارة الرشيدى نصها عبارة الاذرى نقلاً عن الحاوى للباوردى ولو تحلت برصاص او نحاس فان كان موه بذهب او فضة او مشابها لها بحيث لا يعرف الا بالتأمل او لم يكن كذلك ولكنهما من قوم يتزينون بمثل ذلك فخرام او الافحال انتهت وعليه فيتعين قراءة او مشبهه بالرفع عطفًا على موه والضمير فيه لاحدهما والتقدير موه موه باحدهما ومنه مشبه احدهما وقوله ان ستره ليس فى كلام الاذرى عن الماوردى كما ترى فكان الشارح قيد به الموه باحدهما لكن كان ينبغى تقديمه على قوله او مشبهه مع بيان للبوت المقررة فى باب الجنائز (قوله بان الغالب فيه الخ) فيه ما فيه وكذا فى قوله وبه يرد الخ (قوله أى بان ع الخ) كذا م (قوله ومنه) أى من الحلج والضمير فى مشبهه راجع للبوه

يرجح أنه لا فرق بل هذا يبلغ فى الزينة اذ لا يصبغ أولاً الا رفيع الثياب (ويباح غير مصبوغ) لم يحدث فيه زينة كمنقش (من قطن وصوف وكتان) على اختلاف ألوانها الخلقية وان نعمت (وكذا ابرسم) لم يصبغ ولم يحدث فيه ذلك أى حرير (فى الاصح) لعدم حدوث زينة فيه وان صقل وبرق وبوجه بان الغالب فيه أنه لا يقصد لزينة النساء وبه يرد ما اطال به الاذرى وغيره من أن كثير من نحو الاحمر والاصفر الخلقى يربو لصفاء صقله وشدة بريقه على كثير من المصبوغ (و) يباح (مصبوغ لا يقصد لزينة) اصلاً بل لنحو احتمال وسخ أو مصيبة كاسود وما يقرب منه كالمشعب من الاخضر وكحلى وما يقرب منه كالمشعب من الازرق ولا يرد على عبارته مصبوغ تردد بين الزينة وغيرها كالاخضر والازرق لأن فيه تفصيلاً هو أنه ان كان براقاصافى اللون حرم وعبارته الاولى قد تشمله لأن الغالب فيه حينئذ انه يقصد للزينة والا فلا وعبارته هذه تشمله لأنه لا يقصده

انه

زينة حينئذ (ويحرم) طراز مركب على الثوب لا منسوج معه

إلا ان كثر أى بان عد الثوب بسببه ثوب زينة فيما يظهر (حلى ذهب وفضة) ولو نحو خاتم وقرط للنهى عنه ومنه موه باحدهما ومشبهه ان ستره بحيث لا يعرف إلا بالتأمل ويفرق بين هذا وما مر فى الاو اتى بان المدار هنا على مجرد الزينة وشم على العين مع الخيلاء وكذا نحو نحاس



وودع وعاج وذيبل إن كانت من قوم يتحلون به نعم يحل لبسه ليلا فقط مع الكراهة إلا الحاجة كاحرازه وفارق حرمة اللبس والتطيب إيلا  
بانهما يحركان الشهوة غالباً ولا كذلك الحلي (وكذا) يحرم (لؤلؤ) ونحوه من الجواهر التي (٢٥٧) يتحل بها ومنها العقيق (في الاصح)

لظهور الزينة فيها (و) يحرم  
لغير حاجة كما يأتي (طيب)  
ابتداء واستدامة فاذا طرأت  
العدة عليه لزومها إزالته  
للنهي عنه ويفرق بينهما وبين  
نظيره في المحرم بانه ثم من  
سنن الاحرام ولا كذلك  
هنا وبانه يشدد عليها هنا  
أكثر بدليل حرمة نحو  
الحناء والمعصر عليها هنا  
لا ثم (في بدن) نعم رخص  
صلى الله عليه وسلم لها ان  
تتبع لنحو حوض قليل قسط  
أو اغتفار نوعين من البخور  
للحاجة وألحق الاسنوي  
بها في ذلك المحرمة وخالفه  
الزركشي والوجه الاول  
(وثوب وطعام) في كل  
(كحل) والضابط ان كل  
ما حرم على المحرم من الطيب  
والدهن لنحو الرأس  
واللحية حرم هنا لكن  
لا فدية لعدم النص وليس  
للقياس فيها مدخل وكل  
ما حل لثم حل هنا (و) يحرم  
(اكتحال بائد) ولو غير  
مطيب وإن كانت سوداء  
للنهي عنه وهو الاسود  
ومثله نسا الاصفر وهو  
الصبر بفتح أو كسر فسكون  
وبفتح فكسر ولو على بيضاء  
لا الايض كالتوتياء إذ

انه من عنده وقوله بحيث لا يعرف الا بتأمل قد عرفت انه قيد في مشبه أحدهما فتأمل اه أقول ويصرح  
بذلك قول المغني نصه والتقيد بالذهب والفضة مفهم جواز التحلي بغيرهما كنجاس وخصائص وهو كذلك  
إلا ان تعود قومه التحلي بهما أو اشبهها بالذهب والفضة بحيث لا يعرفان الا بتأمل أو موهبا بهما فانهما يحزمان  
قال الاذرعى والتوبة بغير الذهب والفضة أى مما يحرم تزينه به كالتمويه بهما وإنما اقتصرنا على ذكرهما  
اعتباراً بالغالب اه (قوله وودع) خرز يبيض تخرج من البحر يضاء لتعلق لدفع العين اه كرى (قوله وذيبل)  
وزان فلس شىء كالعاج وقيل هو ظهر السلحفاة البحرية مصباح اه عش (قوله نعم يحل الخ) ينبغى أن  
يستثنى من الليل ما لوعرض لها اجتماع فيه بالنساء لوليمة أو نحوها فيحرم اه عش (قوله لبسه الخ) أى الحلى  
مغنى وقال الرشيدى يعنى جميع ما راه (قوله ليلا فقط) وأما لبسه نهاراً فإحرام إلا ان تعين طريقاً لا حرازه  
فيجوز للضرورة كما قاله الاذرعى اه مغنى (قوله الحاجة) أى فلا يكره اه عش عبارة السيد عمر ظاهره  
انه راجع الى كراهة اللبس ليلا ويحتمل ارجاعه اليه وإلى حرمة اللبس نهاراً فيكون موافقاً لما في المغنى تبعاً  
للاذرعى اه (قوله حرمة اللبس) أى لبس الثياب المصبوغة مغنى ورشيدى (قول المتن وطيب) أى بان  
تستعمله وخرج بذلك ما لو كان حرقها عمل الطيب فلا حرمة عليها حينئذ اه عش (قوله ابتداء) الى قوله  
والحق الاسنوي في المغنى الا قوله ويفرق الى المتن (قوله بينها وبين نظيره) الضمير ان يرجع الى استدامة  
اه كرى أى الاول باعتبار لفظها والثاني باعتبار معناها أى ان يستدام (قوله بانه) التطيب (قوله عايلها) أى  
المرأة هنا أى في عدة الوفاة (قوله لا ثم) أى فى الاحرام (قوله قسط) بكسر القاف وضمها وهو الاكثر  
مصباح عش (قوله أو اظنار) ضرب من العطر على شكل اظفار الانسان قسطاً على البخارى اه بجرى  
(قوله نوعين) عبارة المغنى وهما نوعان اه (قوله من البخور) بفتح الباء مصباح اه بجرى (قوله والوجه  
الاول) فيجوز للمحرمة ان تتبع حيضها أو نفاسها شيئاً منهما خلافاً للنهية (قوله والضابط) الى التثنية في النهاية  
الا قوله بان فى اسناده مجهول وقوله وان اقتضت الى خشية وقوله أو تصغير (قوله والدهن لنحو الرأس الخ)  
عبارة المغنى ويحرم عليها دهن شعر راسها ولحيتهما ان كان لها لحيه لما فيه من الزينة بخلاف دهن سائر البدن اه  
وفى سم بعد ذكر مثلها عن شرح المنهج ما نصه وينبغى الامان من شأنه ان يظهر حال المهنة فيحرم دهن شعره مر  
اه (قوله فيها) أى الفدية (قوله له) أى للمحرمة ثم أى فى الاحرام ولا يخفى ان الثانى يغنى عن الاول (قوله  
ويحرم اكنة حال) الا قرب ولو للعمياء الباقية الحدقة سم على حج اه عش (قوله ولو غير مطيب) الى قوله  
ويظهر فى المغنى الا قوله بان فى اسناده مجهول وقوله للدهن (قوله وهو الاسود) عبارة المغنى وهو بكسر  
الهمزة الميم حجر يتخذ منه الكحل الاسود يسمى بالاصهبانى اه (قوله ضرراً) الاول اضر بها لانه  
لا يتعدى إلا بحرف الجر كما راه عش (قوله رأى صبر الخ) تمسك بهذا الحديث ونحوه من قال بجواز  
نظروجه الاجنبية حيث لا شهوة ولا خوف فتنة واجيب بجواز انه صلى الله عليه وسلم لم يقصد الرؤية بل  
وقعت اتفاقاً وبانه لا يقاس عليه غيره لعدم مقتضى ذلك من خصائصه اه عش (قوله ثم قال فلا تجعله إلا  
ليلا الخ) وحملوه على انها كانت محتاجة اليه ليلا فاذا ناله ليلاً بالضرورة عند الحاجة مع ان الاول تركه  
نهاية ومغنى واسنى (قوله صح النهى) أى نهى معتدة اخرى (قوله ورد) أى الاعتراض الثانى وأما الاول  
فسكت عن جوابه فليراجع اه سيد عمر (قوله فى زعمك) خطاب لام المعتدة المعيدة للسؤال بعد قوله والتحليل

(قوله والدهن لنحو الرأس واللحية) قال فى شرح المنهج بخلاف دهن سائر البدن اه وينبغى الامان من شأنه  
ان يظهر حال المهنة فيحرم دهن شعره مر (قوله فى المتن واكتحال) هل يشمل العمياء الباقية الحدقة ولا يبعد  
الشمول لانه مزين فى العين المفتوحة وإن فقد بصرها (قوله ثم قال فلا تجعله إلا ليلاً) قال فى شرح الروض

(٣٢) - شروانى وابن قاسم - ثامن - لا زينة فيه (الا الحاجة كرم) فتجعله ليلاً وتمسحه نهاراً إلا ان أضرها مسحه لانه صلى الله عليه وسلم رأى  
صبراً يعنى ام سلة وهى محددة على ابى سلة فزجرها فاجابت بانه لا طيب فيه فاجابها بانه يزيد حسن الوجه ثم قال فلا تجعله إلا ليلاً وامسح به نهاراً  
واعترض بان فى اسناده مجهول وبانه صح النهى عنه وإن خشيت المرأة انفقاء عينها ورد بان المراد لو ان انفتحت فى زعمك فأتى اعلم انها لا تنفق

من اى او الطيب جاز ايضا وقد يشمله المتن ويظهر ضبط الحاجة هنا وفي الكحل سواء ما في الليل والنهار وان اقتضى الليل (٢٥٨) الحاجة ويشترط في النهار الضرورة بخشية مبيح تيمم وحيث زالت وجب مسحه او غسله

وسلم لامرئين أو ثلاثا بأن قالت انى أخشى أن تتفق عنيها بدونه (قوله وبحت الاذرى الخ) عبارة المغنى وشرح المنهج ولو احتاجت الى تطيب جاز كما قاله الامام قياسا على الاكتهال هو عبارة النهاية والوجه انها لو احتاجت له نهارا جاز فيه والدهن للحاجة كالاكتهال للمدا (قوله هنا) اى في التطيب والدهن (قوله وقد يشمله المتن) اى بالنسبة للطيب اذا الدهن لا ذكر له فيه بالكلية وذلك بان يجعل الاستئنا راجعا اليه ايضا هذا ولو جعل راجعا الى جميع ما سبق لكان متجها ايضا فيشمل ما صرحوا به من جواز لبس الخلى عند الحاجة وما بحثناه قياسا عليه من جواز لبس ثوب الزينة عند الحاجة ايضا فليتأمل اه سيد عمر (قوله ضبط الحاجة الخ) ومعلوم ان العول عليه في ذلك اخبار بطيب عدل اه عش (قوله بخشية مبيح التيمم) اعتمده الحلبي والزياى وقال البرماوى فيه بعدد الوجه الاكتفاء بما لا يحتمل عادة اه بجيرى (قوله ويحرم اسفنداج الخ) ويحرم ايضا طلى الوجه بالصبر لانه يصفر الوجه فهو كالخضاب اه مغنى (قوله بمعجمة الخ) عبارة المغنى وهى بقاء ذال معجمة ما يتخذ من رصاص يطلى به الوجه ليبيضه قال بعضهم وهو لفظ مولد اه (قوله بضم) الى التنييه في المغنى (قوله وهو الحمرة الخ) واشتهر عند العامة بحسن يوسف اه بجيرى (قوله وتسويد الخ) عبارة النهاية ويحرم الاثمد في الحاجب كما قاله صاحب البيان والحق به الطبرى كلما يترين به كالشفة واللثة والحدين والذقن فيحرم في جميع ذلك اه قال الرشيدى قوله والحق به اى بالحاجب وقوله كل ما يترين به هو ببناء يترين للفاعل اه (قوله او تصغير الحاجب) بالغين المعجمة عبارة المغنى وحشو حاجبها بالكحل وتدقيقه بالحف اه (قوله وتطريف الاصابع) شامل لاصابع اليدين والرجلين اه سم (قوله كورس) اى وزعفران اه مغنى (قوله لما يظهر الخ) كالوجه واليدين والرجلين لا لما تحت الثياب قال الرافعى والغالية وان ذهب ربحها كالخضاب اه مغنى زاد النهاية وشعر الراس منه اى مما يظهر فى المهنة وان كان كثيرا ما يكون تحت الثياب كالرجلين (قوله وتجميع صدغ) اى شعره اه سم (قوله وتصفيف طرة) اى شعرها اه مغنى زاد النهاية ونقش وجهها اه (قوله وظاهر كلامهم الثانى) فعليه يحرم تحلى السودان بحلى الذهب وان لم يعدوه زينة مر اه سم (قوله ولا ينافيه) اى الثانى وكذا الاشارة فى قوله الا تى ما يؤيد ذلك (قول المتن تجميل فراش) وهو ما تقدمت عليه من نطق ومرتبة ووسادة ونحوها مغنى وشرح المنهج (قوله بمثلثين) الى الفصل فى النهاية والمغنى لا ما فى ما سابه عليه ان شاء الله تعالى (قوله لا الالتحاف به) اى حيث حرم عليها لبسه لما تقدم من جواز لبس غير المصبوغ منه سم (قوله لانه كاللبس) اى ليلا ونهارا مغنى ونهاية واسنى (قوله نحو عانة) اى كما لا يبط (قول المتن) وازالة (وسخ) اى ولو طاهر انهاء ومغنى (قوله لان ذلك) اى ما ذكر من التنظيف والازالة (قوله ليس من الزينة المرادة الخ) واما ازالة الشعر المتضمن زينة كاخذ ما حول الحاجبين واعلى الجبهة فمتنع منه كما بحثه بعض المتأخرين بل صرح بالوردى بامتناع ذلك فى حق غير المعتدة واما ازالة شعر الحية او شارب نبت لها قد سن ازالته كما مر فى شروط الصلاة مغنى ونهاية قال عش قوله بل صرح بالوردى بامتناع ذلك الخ معتمد وقوله فى حق غير المخدة اى الا باذن الزوج اه (قوله من غير ترجيل الخ) عبارة النهاية والمغنى بلا ترجيل بدهن ويجوز بنحو سدر اه (قول المتن وحام) بناء على جواز دخولها بلا ضرورة نهاية ومغنى قال

حلوه على انها اى أم سلبة كانت محتاجة اليه ليلا (قوله وتطريف الاصابع) شامل لاصابع اليدين والرجلين (قوله لما يظهر) ومنه شعر الراس ولو سلم فهو ملاحق بما يظهر لان من شأنه ان يقصد التزين بخضبه مر (قوله وتجميع صدغ) اى شعره (قوله وظاهر كلامهم الثانى) فعليه يحرم تحلى السودان بحلى الذهب وان لم يعدوه زينة مر (قوله لا الالتحاف به) حيث حرم عليها بسببه لما تقدم من جواز لبس غير المصبوغ منه (قوله لانه كاللبس) قال فى شرح الروض عقب الكلامين قلت والوجه انه كاللبس مطلقا انتهى قوله مطلقا اى نهارا

زالة شعر نحو عانة (وازالة وسخ) بسدر أو نحوه لأن ذلك ليس من الزينة عش  
و للوطء فلا ينافى عددهم له فى الجمعة من الزينة (قلت ويحل امتشاط) من غير ترجيل ولا دهن (وحمام

إن لم يكن فيه (خروج محرم) لعدم الزينة (ولو تركت الاحداد) الواجب كل المدة أو بعضها (عصت) الكاملة العالمية بوجوبه وولي غيرها (وانقضت العدة كما لو فارقت المسكن) اللازم لها ملازمته فانها (٢٥٩) أو وليها تعصى وتنقضى العدة بمضى

المدة (ولو بلغت الوفاة) أو الطلاق (بعد المدة) أى مدة العدة (كانت منقضية) بمضى مدتها (ولها) أى المرأة المروجة وغيرها (احداد على غير زوج) من قريب وسيد وكذا أجنبي حيث لا ريب فيما يظهر ثم رأيت شارحين تحالفوا فيه وما فصلته أوجه كالإخفى وظاهر أن الزوج لو منعها مما ينقص به تمتعه حرم عليها فعله (ثلاثة أيام) فأقل (وتحرم الزيادة) عليها ان قصدت بها الاحداد (والله أعلم) لمفهوم الخبر السابق ولأن فيها إظهار عدم الرضا بالقضاء ولم يجر ذلك في المعتدة لحبسها على المقصود من العدة وبحث الامام ان للرجل التحزن مدة الثلاثة ورده ابن الرفعة بأن ذلك إنما شرع للنساء لنقص عقلمن المقتضى لعدم الصبر مع أن الشرع ألزمهن بالاحداد دون الرجال وبفرض صحة كلام الامام فحلله في تحزن بغير تغيير ملبوس ونحوه وإلا حرم عليه كما مر في الجنائز ﴿فصل في سكنى المعتدة﴾ (تجب سكنى لمعتدة طلاق

عش قوله بناء على جواز دخوله الخ معتمداه (قول المتن إن لم يكن فيه خروج الخ) فان كان لم يحل مغنى ونهاية قال عش قوله خروج محرم أى بان كان لغير ضرورة فان كان لضرورة جاز اه (قوله العالمية الخ) أى بخلاف الجاهلة بذلك فلا تعصى وظاهره وان بعد عدها بالاسلام ونشأت بين اظهر العلماء اه عش (قوله وولي غيرها) عطف على الكاملة (قوله اللازم لها ملازمته) أى بلا عذر نهاية ومغنى (قول المتن الوفاة) أى موت زوجها (قوله من قريب الخ) عبارة النهاية والمغنى والاشبه كما ذكره الاذرعى عن اشارة القاضى ان المراد بغير الزوج القريب فيمتنع على الاجنبية الاحداد على اجنبى مطلقا ولو ساءة وألحق الغزى بحثا بالقريب الصديق والعالم والصالح والسيد والملوك والصحرة وضابطه ان من حزنتم لموته فانها الاحداد عليه ثلاثة ومن لا فلا ويمكن حمل اطلاق الحديث والاصحاب على هذا اه (قوله ان قصدت بها الاحداد) فلوتركت ذلك أى التزين بلا قصد لم تاتم نهاية ومغنى (قوله لمفهوم الخبر) كذا فى اصله رحمه الله تعالى وقد يقال حرمة ما ذكر منظوق الخبر لا مفهومه اه سيد عمر أى وان كان جواز الثلاثة مفهومه ولذا أى ليشمل المنظوق والمفهوم معا اسقط النهاية والمغنى لفظ مفهوم (قوله ولم يجز ذلك الخ) عبارة النهاية والمغنى ولما تمارخص للمعتدة فى عدتها لحبسها الخ وغيرها فى الثلاثة لان النفوس لا تستطيع فيها الصبر ولذا سن فيها التعزية وتنكسر بعدها اعلام الحزن اه (قوله فحلله الخ) ثم ينظر فيه بان التحزن بغير ما ذكر ينبغى ان يكون جائزا مطلقا اه سم عبارة السيد عمر قد يقال بعد الحمل عليه فما وجه التوقف فى صحته بل ينبغى ان يقطع به حينئذ والتقييد بالثلاثة بالنسبة للتأكد لقرب العهد بالمصيبة فلا يرد قول الفاضل المحشى ينبغى ان يكون جائزا مطلقا اه (قوله ولا حرم) وفى الزواجر انه كبيرة وقد يتوقف فيه والا قرب انه صغيرة لانه لا وعيد فيه اه عش

﴿فصل فى سكنى المعتدة﴾ (قوله فى سكنى المعتدة) وملازماتها مسكن فراقتها نهاية ومغنى أى وما يتبع ذلك كخروجها لقضاء حاجة عش (قوله ولو هو بائن) أى الطلاق عبارة النهاية والمغنى قوله ولو هو بائن بجره كما بخطه عطف على المجرور ونصبه أولى أى ولو كانت بائنا ويجوز رفعه بتقدير مبتدأ محذوف أى ولو هى بائن اه (قوله إلى انقضاء عدتها) إلى قوله ويؤخذ منه فى المغنى لا قوله وفى مدة المشور إلى ومثلها وإلى قوله كذا اطلقوه فى النهاية لا قوله ويؤخذ منه إلى المتن (قوله بأى صفة كانت الخ) إنما قدره ليتضح الاستثناء الاق (قوله وان تراضيا على عدمها) كفى فتاوى المصنف لانها يجب يوما بيوم ولا يصح إسقاط ما لم يجب مغنى ونهاية قال عش يؤخذ منه أى التعليل أنها تسقط عنه فى اليوم الذى وقع فيه الاسقاط لوجوب سكنها بطولع فجره اه (قوله للآية) وهى قوله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم وقوله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن أى بيوت أزواجهن و اضافها اليهن للسكنى نهاية ومغنى (قوله يرجع عليها مؤجر المسكن) صورة ذلك ان تعد بسكنها غاصبة فتفسخ الأجارة بالغصب شيئا فشيئا وتعود المنفعة فى مدته إلى ملك المؤجر فيرجع عليها باجرته مدة سكنها ناشرة وكذا يقال فيما إذا كان ملك الزوج سم على حج أى بخلاف ماله تركها الزوج ساكنة ولم يطالبها بخروج ولا غيره فانه المفوت لحقه فلا اجرة عليها ولعل وجه ذلك انها

أو ليلا (قوله من قريب الخ) لا أجنبي مطلقا على الاشبه وألحق الغزى بحثا بالقريب الصديق والعالم والصالح والسيد والملوك والصحرة كما الحقرا من ذكر به فى اعذار الجمرة والجماعة وضابطه ان من حزنتم لموته لها الاحداد عليه ثلاثة ومن لا فلا ويمكن حمل اطلاق الحديث والاصحاب على هذا مرش (قوله ورده ابن الرفعة الخ) مشى على الرد مر (قوله فحلله الخ) ثم ينظر فيه بان التحزن بغير ما ذكر ينبغى ان يكون جائزا مطلقا قد علم بما تقرر فى المعتدة وغيرها تخصيص ما تقرر فى الجنائز ﴿فصل فى سكنى المعتدة﴾ (قوله يرجع عليها مؤجر المسكن بأجرته) لك أن تستشكل رجوع المؤجر

ولو هى (بائن) بخلع أو ثلاث الى انقضاء عدتها ولو حائلا بأى صفة كانت وان تراضيا على عدمها الآية (إلا ناشرة) حال الفراق أو أثناء العدة فلا سكنى لها حتى تعود للطاعة كصلب النكاح وفى مدة النشور يرجع عليها مؤجر المسكن بأجرته وقياسه انه

لما كانت مستحقة للسكنى برضا الزوج استصحب ذلك ولأن الغالب على الأزواج أنهم لا يخرجون المرأة من البيت بسبب النشوز اه عش (قوله لو كان) أى المسكن (قوله ومثلها) أى مثل الناشئة اه سم (قوله كل من الخ) وكذا مثلها من وجبت العدة بقولها بان طلعت ثم اقرت بالاصابة وانكرها الزوج فلا نفقة ولا سكنى لها وعليها العدة نهاية ومغنى (قوله ويتصور وجوب العدة الخ) أى وإن كان فيه بعد اه مغنى (قوله وامة لا نفقة لها) أى على زوجها كالسلبية لى لا فقط او نهارا فقط اه مغنى (قوله او وارثه) بل غير الوارث كالوارث كما قاله الرويانى تبعه الباوردى أى حيث لا رية نهاية ومغنى قال ع ش وهل طلب ذلك منهم مباح او مسنون فيه نظر والا قرب الثانى اه (قوله ويؤخذ منه) أى من التعليل (قوله ان محله) أى جواز الاجبار (قوله التعبير بذلك) أى بتحصينا وقوله لذكاه أى تحصينا ايضا اه سم (قوله كما يأتى) أى آتفا (قوله وهو) أى إمكان الحمل وقوله فيها أى المتوفى عنها (قوله ولا يمكن) أى الزوج او وارثه من ذلك أى الاجبار وقوله بعد فراغ الخ أى بعد فراغها من خدمة سيدتها (قول المتن والمعتدة وفاة) قال فى الروض مع شرحه أى والمغنى وإن مات زوج المعتدة فقالت انقضت عدتي فى حياتي لم تسقط العدة عنها ولم ترث أى لا قرارها قال الأذرى وقيد القفال بالرجعية فلو كانت بائنا سقطت عدتها فيما يظهر اخذا من التقيد بذلك فان لم يعلم هل كان الطلاق رجعيا او بائنا فادعت انه كان رجعيا وانها ترث فلا شبهة تصديقها لأن الأصل بقاء احكام الزوجية وعدم الابانة انتهى اه سم على حجج اه ع ش (قوله للخبر الصحيح) إلى قوله ولو لمضت العدة فى المغنى لا قوله كذا اطلقوه إلى ولو غاب (قوله ولا تالم تجب الخ) رد لدليل المقابل من قياس السكنى بالنفقة (قوله كالبائن الخ) مثال للننى اه سم (قوله والسكنى لصون مائه الخ) أى اصل مشروعيتها لذلك فلا يرد المتوفى زوجها قبل إمكان الحمل لنحو صغرها اه سم (قوله ويسن للسلطان الخ) لاسيما ان كانت متهمة برية وإن لم يسكنها احد حيث شاءت نهاية ومغنى قال ع ش وينبغى ان يتجرى الاقرب من المسكن الذى فورقت فيه ما يمكن اه وقال الرشيدى وظاهر انه يلزمها ملازمة ما سكنت فيه فليراجع اه (قوله كوفاء دينه) يراجع فيه اه سم (قوله إن كان) أى المال (قوله وحينئذ الخ) أى حين أذن لها فى الاقتراض أو الاكترام من مالها (قوله أو شهدت الخ) ظاهره أنه لا بد منه مطلقا لأن العجز عن الاشهاد هنا نادر غير معتبر فليراجع (قوله ولو مضت المدة الخ) قال فى الروض وكذا فى صلب النكاح اه أى ومثل المعتدة لو وفاة إذا مضت العدة او بعضها ولم تطالب بالسكنى فى انها لا تصير دينيا للنكوحه إذا فانت السكنى فى حال النكاح ولم تطالب بها سم على حجج اه ع ش (قوله ولو تبرع) إلى قوله نعم يجب فى النهاية والمغنى لا قوله ومثله الامام فيما يظهر وقوله من تناقض لها فيه (قوله ولا رية

هو عليها بذلك ومثلها كل من لا نفقة لها حال النكاح كصغيرة لا تحتل وطا ويتصور وجوب العدة عليها باستدخال الماء وامة لا نفقة لها نعم للزوج او وارثه اجبار من لا نفقة لها على ملازمة المسكن تحصينا لمائه ويؤخذ منه ان محله فيمن يمكن حملها الا ان يقال التعبير بذلك لا الغلب لذكاه فى المتوفى عنها كما يأتى وهو غير معتبر فيها اتفاقا ولا يمكن من ذلك فى الامة إلا بعد فراغ خدمتها (و) تجب ايضا (لمعتدة وفاة) حيث وجدت تركه فتقدم على الديون المرسله فى الذمة (فى الاظهر) للخبر الصحيح به ولا تالم تجب نفقتها كالبائن غير الحامل لانها للسلطنة وقد فانت والسكنى لصون مائه وهو موجود ويسن للسلطان حيث لا تركه ولا متبرع اسكانها من بيت المال كذا اطلقوه ولو قيل يجب كوفاء دينه بل اولى لان هنا حقا لله ايضا لم يمد ولو غاب المطلق ولا مسكن له اكرى الحاكم مسكنا من ماله إن كان والا اقتراض او اذن لها ان تقرض عليه او تكترى من مالها وحينئذ ترجع فان فعلته بلا إذن لم ترجع إلا ان يحجز كل عن استئذانه وقصد الرجوع واشهدت على ذلك ولو لمضت العدة او بعضها ولم تطالب بالسكنى

عليها إذا كان المسكن فى إيجار الزوج إيجار صحيحا إذا المنفعة حينئذ ملك الزوج دونه وغاية الامر انه فوتها على نفسه بترك الزوجة فى المسكن إلا ان يقال صورة المسئلة ان سكنها بعد النشوز على وجه التعدى بحيث تعد غاصبة والاجارة تنفسخ بالغصب شيئا فشيئا والمنفعة فى مدة الغصب رجعت إلى المؤجر ولم تلتف إلا فى ملكه فيرجع عليها باجرته مدة سكنها ناشئة وكذا يقال فيما إذا كان ملك الزوج (قوله ومثلها) أى مثل الناشئة وقوله التعبير بذلك أى تحصينا وقوله لذكاه أى تحصينا ايضا (قوله فى المتن والمعتدة وفاة) قال فى الروض وإن مات زوج المعتدة فقالت انقضت عدتي فى حياتي لم تسقط العدة عنها ولم ترث أى لا قرارها قال فى شرحه قال الأذرى وهذا قيد القفال بالرجعية فلو كانت بائنا سقطت عدتها فيما يظهر اخذا من التقيد بذلك قال فان لم يعلم هل كان الطلاق بائنا او رجعيا فادعت انه كان رجعيا وانها ترث فلا شبهة تصديقها لأن الأصل بقاء احكام الزوجية وعدم الابانة انتهى (قوله كالبائن) مثال للننى (قوله وهو موجود) فان قلت هو غير موجود إذا توفى قبل الدخول او كان صغيرا الا بولمثلة او كانت صغيرة كذلك قلت يمكن ان يكون المراء ان اصل مشروعيتها لذلك (قوله كوفاء دينه) يراجع (قوله ولو مضت العدة الخ) قال فى الروض وكذا فى صلب النكاح انتهى أى ومثله المعتدة لو وفاة إذا مضت العدة او بعضها ولم تطالب بالسكنى فى انها

لم تصير دينيا فى الذمة بخلاف النفقة لانها معاوضة ولو تبرع وارث باسكانها الزمها الاجابة ومثله الامام فيما يظهر أو اجنبى ولا رية فكذا

فكذلك على المعتمد وفارق وفاء الدين بان هناحق الله تعالى فإزم القبول لاجله على ان حفظ الانساب يحتاج له اكثر ولا نظر للنية لانها ليست عليها بل على الميت (و) المعتمدة (فسخ) او انفساخ غير نحو ناشرة ولو حائلا (على المذهب) من (٢٦١) تناقض لها فيه كالطلاق بخلاف معتدة

عن وطء شبهة كنكاح فاسد وام ولد ولو حاملين نعم يجب على الاولى ملازمة المسكن لحق الله تعالى وهل يلحق بها الثانية محل نظر (وتسكن) وجوبا (في مسكن كانت فيه عند الفرقة) باذن الزوج ان لاق بها حينئذ وامكن بقاؤها فيه لاستحقاقه منفعتها أما إذا فورقت وهي بمسكن لم باذن فيه فسياتي (وليس لزوج وغيره اخرجها) ولورجعية كما اطلقه الجمهور ونص عليه في الام واعتمده الامام وجمع متأخرون بل قال الاذرعى خلافه شاذ لكن العراقيون على ان له اسكانها حيث شاء لانها كالزوجة وجزم به المصنف في نكته واعتمده الاسنوى وغيره (ولا لها خروج) وان رضى به الزوج فيمنعها الحاكم وجوب الحق الله تعالى (قلت ولها الخروج في عدة وفاة وكذا بائن) بفسخ او طلاق (في النهار لشراء طعام (و) بيع او شراء (غزل ونحوه) كقطن ونحو احتطاب ان لم تجد من يقوم لها بذلك ونحو اقامة حد على برزة لا مخدرة فيأتيها الحاكم او نائبه لاقامته كالتحليف وذلك لخبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم اذن

فكذلك على المعتمد (الخ) راجع للاجنبي فقط (قوله وفارق وفاء الدين الخ) عبارة النهاية والمغني ويفارق عدم لزوم اجابة اجنبي بوفاء دين ميت او مفلس بخلاف الوارث بان ملازمة المعتدة للسكنى حق لله تعالى لا بد له فلزم القبول الخ (قوله اكثر) اى بخلاف الدين نهاية ومعنى (قول المتن وفسخ) اى بنحو عيب (قوله او انفساخ) اى بردة او اسلام او رضاع نهاية ومعنى (قوله غير نحو ناشرة) لم ترك ذكره في معتدة الوفاة ايضا وعبارة الروض وشرحه ولا سكنى لمن طلقت او توفي زوجها ناشرة او نشرت في العدة ولو في عدة الوفاة بالخروج من منزله حتى تطيع انتهت اسم عبارة النهاية وسكت المصنف عن استثناء الناشرة في عدة الوفاة والفسخ للعلم بما ذكره في الطلاق لاستوائهما في الحكم وتجب السكنى للملاعة اه بحذف وعبارة المغني تنبيه سكت المصنف عن استثناء الناشرة في عدة الوفاة وعدة الفسخ مع ان حكمها كالناشرة في عدة الطلاق كما صرح به القاضي والمتولى فيمن مات عنها ناشرا فلو اخر قوله لا ناشرة الى هنا لشمّل ذلك وشمّل اطلاقه الملاعة والذى في الروضة نقلا عن البغوى انها تستحق قطعاً اه (قوله كالطلاق) تعليل للبتن (قوله وام ولد) عطف على معتدة اه سم (قوله على الاولى) وهى المعتدة عن وطء شبهة الخ (قوله ملازمة المسكن) اى وان لم تستحق السكنى كما افاده قوله بخلاف معتدة الخ وصرح به شرح الروض عبارة ومثلها اى المعتدة عن وفاة في ملازمة المسكن المعتدة عن وطء شبهة او نكاح فاسد وان لم تستحق السكنى على الواطىء والنالك اه سم (قوله الثانية) وهى ام الولد (قول المتن في مسكن كانت فيه الخ) اى ويقدم سكناها فيه على مؤنة التجهيز لانه حق يتعلق بعين التركة وليس هو من الديون المرسلّة في الذمة وينبغي ان هذا إذا كان ملكه او يستحق منفعته مدة عدتها باجارة واما إذا دخلها في بيت معار او مؤجر وانقضت المدة فالظاهر انها تقدم باجرة يوم الموت فقط لان ما بعده لا يجب إلا بدخوله فلم يزاحم مؤنة التجهيز اه ع ش (قوله ان لاق بها وامكن بقاؤها فيه) سيأتي مفهومها هذين القيدين (قوله لاستحقاقه الخ) تعليل لقوله وامكن بقاؤها الخ لا للبتن عبارة النهاية والمغني وإنما تسكن بضم و له كما يخطه اى المعتدة حيث وجب سكناها في مسكن مستحق للزوج لائق بها كانت فيه الفرقة بموت او غيره للاية وحديث فريضة المارين اه (قوله فسياتي) اى فالأقرب يخص هذا اه سم (قوله ولورجعية) الى قوله ويؤخذ منه في النهاية والمغني لا قوله واعتمده الاسنوى وغيره وقوله فيمنعها الى المتن وقوله ولنحو احتطاب (قوله كما اطلقه الخ) تعليل للغاية (قوله ونص عليه في الام الخ) معتمد وقوله لكن العراقيون الخ ضعيف (قوله اسكانها) اى الرجعية (قوله وان رضى به الزوج) اى لا لعذر كما سيأتي معنى ونهاية (قول المتن في عدة وفاة) اى وعدة وطء شبهة ونكاح فاسد ومعنى ونهاية (قوله ان لم تجدا الخ) راجع لما قبل وكذا ايضا عبارة المغني والنهاية وضابط ذلك كل معتدة لا يجب نفقتها ولم يكن لها من يقضيها حاجتها لها الخروج اه (قوله فيأتيها) اى المخدرة اه سم (قوله به غيره) الاولى التانيث كافي النهاية (قوله ونخل الانصار قريب الخ) تتمته كافي النهاية والمغني والجذاذ لا يكون إلا نهارا اى غالبا اه (قوله ويؤخذ منه) اى من كلام الشافعى (قوله ومحل) اى محل

لا تصير ديناً للسكوة إذا فاقمت السكنى في حال النكاح ولم تطالب بها (قوله فكذلك على المعتمد) اعتمده ايضا مر (قوله غير نحو ناشرة) لم ترك ذكره في معتدة الوفاة ايضا وعبارة الروض وشرحه ولا سكنى لمن طلقت او توفي زوجها ناشرة او نشرت في العدة ولو في عدة الوفاة بالخروج من منزله حتى تطيع اه (قوله وام ولد) عطف على معتدة (قوله ملازمة المسكن) اى وان لم تستحق السكنى كما افاده بخلاف الخ ولهذا لما قال الروض وعليها اى المعتدة ملازمة المسكن عبر في شرحه بقوله ومثلها المعتدة عن وطء شبهة او نكاح فاسد وان لم تستحق السكنى على الواطىء والنالك (قوله في المتن عند الفرقة) هلا قال او الوفاة او اراد بالفرقة ما يشمل فرقة الوفاة (قوله فسياتي) اى فالأقرب يخص هذا (قوله ولورجعية الخ) اعتمده مر وقوله

لطلقة ثلاثا ان تخرج لجذاذ نخلها وقيس به غيره قال الشافعى رضى الله عنه ونخل الانصار قريب من دورهم ويؤخذ منه تقييد نحو السوق والمحتطب بالقرب من البلد المنسوب اليها وإلا فيظهر انها لا تخرج اليه إلا للضرورة ولا تكفى الحاجة ومحل ان امنّت

والواو في كلاهما أي أو أما الرجعية (٢٦٢) فلا تخرج إلا باذنه أو ضرورة لأن عليه القيام بجميع مؤنها كالزوجة ومثلها بان حامل

وقيدها السبكي وغيره بما إذا خرجت للنفقة لأنها مكفية بخلاف خروجها لشراء قطن أو طعام وقد أعطيت النفقة دراهم ولا ياتي هذا في الرجعية لما تقرر أنها في حكم الزوجة أما الليل ولو أوله خلافا لبعضهم فلا تخرج فيه مطلقا لذلك لأنه مظنة الفساد إلا إذا لم يمكنها ذلك نهارا أي وأمنت كما بحثه أبو زرعة (وكذا) لها الخروج (ليلا إلى دار جارة) بشرط أن تامن على نفسها يقينا ويظهر أن المراد بالجار هنا الملاصق أو ملاصقه ونحوه لا ما مر في الوصية (لغزل وحديث ونحوهما) لكن (بشرط) أن يكون زمن ذلك بقدر العادة وأن لا يكون عندهما من يحدثها ويؤنسها على الأوجه و(أن ترجع وتبيت في بيتها) لا ذنه صلى الله عليه وسلم في ذلك كما في خبر مرسل اعتضد بقول ابن عمر رضي الله عنهما بما يوافقه (وتنقل) جوازا (من المسكن الخوف) على نفسها أو نحو ولدها أو مال ولو لغيرها كوديسة وإن قل أو اختصاص كذلك فيما يظهر (من) نحو (هدم أو غرق) أو سارق (أو) لخوف (على نفسها) ما دامت فيه من رية للضرورة وظاهر أنه

جواز الخروج لما ذكر (قول) والواو) إلى قول الماتن أن ترجع في النهاية إلا قوله وقيدها إلى أما الليل وقوله يقينا وقوله وأن لا يكون إلى الماتن (قوله) أما الرجعية (الخ) عبارة المغني إمامه وجبت نفقة تها من رجعية أو مستبرة أو بائن حامل فلا تخرج إلا باذن أو ضرورة كالزوجة لأنهن مكفيات بنفقة أزواجهن اه (قوله) وقيدها السبكي (الخ) خلافا للنهاية عبارة أما الرجعية فلا تخرج لما ذكر إلا باذنه لأنها مكفية بالنفقة وكذا لو كانت حاملا لوجب نفقة تها فلا تخرج إلا ضرورة أو باذنه وكذا البقية حوا نجبها كشراء قطن كما قاله السبكي اه قال الرشيدى قوله فلا تخرج لما ذكر إلا باذنه أي أو ضرورة كما صرحوا به وقوله وكذا البقية حوا نجبها (الخ) أي وإن لم يكن التحصيل للنفقة كما صرح به في شرح الروض نقلا عن السبكي اه (قوله) بخلاف خروجها (الخ) خلافا للنهاية والمغني كما مر انفا (قوله) ولا ياتي هذا في الرجعية (الخ) فان قلت هذا يدل على أن على الزوج شراء نحو الغزل والقطن وبيعهما للرجعية والزوجة والاتفاق ذلك قلت ممنوع بل يجوز أن المراد أنها لما كانت كالزوجة كان له منعها من الخروج لذلك فليتامل فليراجع اه سم (قوله) أما الليل) محترز في النهار اه سم (قوله) وكذا لها الخروج) أي لغير الرجعية اه شرح البهجة وعبارة الروض مع شرحه والمغني ولا تخرج أي لا نهار إلى نحو السوق لشراء أو بيع ما ذكر ولا ليلا إلى الجيران لنحو الحديث الرجعية والمستبرة والبائن الحامل إلا باذن أو ضرورة كالزوجة لأنهن مكفيات بنفقة تها اه وقوله إلا باذن يفيد جواز الخروج بالأذن ولا ينافيه امتناع ترك ملازمة المسكن بتوافقهما لأن ذلك في الأعراض عنه مطلقا اه سم (قوله) بشرط أن تامن) إلى قول الماتن أن ترجع في المغني إلا قوله يقينا إلى الماتن (قوله) بقدر العادة) ينبغي الغالبة حتى لو اعتيد جميع الليل فينبغي الامتناع لأنه نادر في المادة سم على حجج اه ع (قوله) وأن لا يكون عندها (الخ) والأفلا يجوز لها الخروج فقد قالت عائشة رضي الله تعالى عنها لو يعلم النبي صلى الله عليه وسلم ما أحدث النساء بعده لمنعهن المساجد وهذا في زمن السيدة عائشة اه معنى (قول الماتن) تبيت في بيتها) أي وإن كان لها صناعة تقتضي خروجها بالليل كالمسماة بين العامة بالعالمه وينبغي أن محله إذا لم تحتج إلى الخروج في تحصيل نفقتها وإلا جاز لها الخروج اه وقوله إلى الخروج وقوله لها الخروج أي والبيتوته في غير بيتها (قوله) كذلك) ينبغي أن يرجع للغاية الأولى فقط إذ لا وجه لجواز الخروج للخوف على كف من سرجين سم على حجج اه ع (قوله) من رية) من فساق والجار متعلق بالخوف (قوله) ومن ذلك) أي من العذر المجوز للانتقال (قوله) أي لا يحتمل عادة) عبارة النهاية والمغني وافهم تقبيد

فيأتيها أي المخدرة (قوله) ولا ياتي هذا في الرجعية (الخ) فان قلت هذا يدل على أن على الزوج شراء نحو الغزل والقطن وبيعهما للرجعية والزوجة والاتفاق ذلك قلت ممنوع بل يجوز أن يكون المراد أنه لما كانت كالزوجة كان منعها من الخروج لذلك فليتامل وليراجع (قوله) أما الليل (الخ) محترز في النهار (قوله) في الماتن وكذا ليلا (الخ) صنيع الماتن والشرح يقتضي شمول هذا للرجعية والبائن الحامل أيضا والماتن لا يساعده وكذا صنيع الروض وشرحه وصرح في شرح البهجة بالتقيد بغير الرجعية فقال ولها أن كانت غير رجعية عبارة الروض وتعذر معتدة مطلقا لا تجب نفقة تها في الخروج لشراء الطعام والقطن وبيع الغزل نهارا ليلا ولها الخروج ليلا إلى الجيران للحديث والغزل ولا تبيت ولا تخرج الرجعية والمستبرة إلا باذن اه قوله ولا تخرج أي لما ذكر وقوله الرجعية والمستبرة اه قال في شرحه والبائن الحامل وقوله إلا باذن قال في شرحه أو ضرورة كالزوجة لأنهن مكفيات بنفقة تها إلى أن قال نعم للبائن الحامل الخروج لغير تحصيل النفقة كشراء قطن وبيع غزل ونحوهما كما ذكره السبكي وغيره انتهى وقوله إلا باذن يفيد جواز الخروج بالأذن ولا ينافيه امتناع ترك ملازمة المسكن بتوافقهما لأن ذلك في الأعراض عنه مطلقا (قوله) بقدر العادة) ينبغي الغالبة حتى لو اعتيد الحديث جميع الليل فينبغي الامتناع لأنه نادر في العادة (قوله) أو اختصاص كذلك) إطلاق القلة هنا فيه نظر إذ لا وجه لجواز الخروج للخوف على كف من سرجين فينبغي أن لا يرجع قوله كذلك

الاذى

يجب الانتقال حيث ظنت فتنة كخوف على نحو بضع ومن ذلك أن ينتجع قوم البدوية

وتحشى من التخلف كما ياتي (أو) تأذت بالجيران) اذى شديدا أي لا يحتمل عادة فيما يظهر (أو هم) تأذوا (بها اذى شديدا)



كذلك ( والله أعلم )  
 للضرورة أيضا وروى  
 مسلم أن فاطمة بنت قيس  
 كانت تبذوا على أحمائها  
 فنقلها عليه السلام عنهم إلى بيت  
 ابن أم مكتوم ولا يعارضه  
 رواية نقلها الخوف مكانها  
 لاحتمال تكرار الواقعة  
 وبفرض اتحادها فاقصر  
 كل راو على أحدهما ليان  
 الاكتفاء به وحده في العذر  
 فلم أن من الجيران الاحماء  
 وهم أقارب الزوج نعم إن  
 كانوا في دارها وإن اتسعت  
 فيما يظهر خلافا لمن قيد  
 بضيقها فنقلوهم لاهي لعدم  
 الحاجة لا الابوان وإن  
 اشتد الشقاق بينهم لانه  
 لا يطول غالبا ( تنبيه )  
 يتعين حمل المتن على ما إذا  
 كان تأذيهما بأمر لم تعددهي  
 به وإلا أجبرت على تركه  
 ولم يحل لها الانتقال حينئذ  
 كما هو ظاهر ولها النقلة أيضا  
 بل يلزمها كما هو ظاهر إذا  
 فورت بدار الحرب ولم  
 نأمن باقامتها ثم على نحو  
 بضعها أو دينها وأمنت في  
 الطريق وكذا إن كان خوفها  
 أقل فيما يظهر ويجب تغريبها  
 للزنا إلا إذا بقي من العدة  
 نحو ثلاثة أيام فقط على  
 ما يحته الاذرعى فيؤخر  
 تغريبها لانقضائها

الاذى بالشديد عدم اعتبار القليل وهو كذلك إذ لا يخلو منه أحد اه (قوله كذلك) أى لا يحتمل عادة  
 اه سم (قوله تبذوا) كذا في اصله رحمه الله تعالى بالف بعد الواو وكان الظاهر تركها اه سيد عمر (قوله  
 ليان الاكتفاء الخ) اولانه الذى علمه اه سم (قوله ليان الاكتفاء به وحده) قديقال هذا بتسليمه من  
 تصرف الراوى فلعله مستنده اجتهاده منه فانه يحتج به ويجوز ان تكون العلة بحسب الواقع بمجموع الامرين  
 اه سيد عمر (قوله فعلم) اى من خبر مسلم (قوله نعم إن كانوا الخ) عبارة المغنى والنهاية نعم إن اشتد اهائهم  
 أو عكسه وكانت الدار ضيقة نقلهم الزوج عنها وكذا لو كان المسكن لها فانها لا تنتقل منه لاستطالته ولا غيرها  
 بل ينتقلون عنها وكذا لو كانت بيت ابويها وبذت عليهم نقلوا دونها لانها حق بدار ابويها كما قاله قال  
 الاذرعى وكان المراد ان الاولى نقلهم دونها وهو حسن وخرج بالجيران ما لو طلقت بيت ابويها وتاذت  
 بهم او هم بها فلا نقل لان الوحشة لا تطول بينهم اه وفي سم بعد ذكر عبارة الروض مع شرحه الموافقة لذلك  
 مانصه ولا يخفى ان حاصلها فيما اذا لم تكن الدار لها ولا ابويها انها تخرج عنهم في الواسعة ويخرجون عنها في  
 الضيقة فليحجر المعنى المقضى لهذه التفرقة ولعل عذرهما في الضيقة العسر في اجتناب الضرر دون الواسعة  
 لسهولته فيها اه ولا يخفى ما فيما ترجاه ولذا قال الرشيدى مانصه قوله وكانت الدار ضيقة انظر ما حكم مفهومه  
 وهو ما إذا كانت واسعة فان كان الحكم انها تنتقل هي فلا يظهر لها معنى وإن كان الحكم انها لا تنتقل هي ولا هم  
 فامعنى قوله ومن الجيران الاحماء اه اقول ولا يبعد ان يختار الشق الاول ويقال ان المراد بانتقالها في  
 الدار الواسعة انتقالها من بيت كانت هي والاحماء فيه وقت الفرقة إلى بيت آخر منها او من بيت ملاصق  
 لبيت مع أهله التآذى إلى بيت آخر منها لا تأذى مع أهله والله أعلم (قوله نقلوا) ببناء المفعول وقوله هم تأكيد  
 لو والضمير (قوله لا الابوان) عطف على الاحماء اه سم عبارة السيد عمر قوله لا الابوان كذا في اصله  
 رحمه الله والظاهر عطفه على الاحماء وعليه فهو معطوف على محل اوجار على لغة الزام المثني الالف اه اقول  
 الا وفق لكلام غيره عطفه على هم في المتن كما هو صريح صنيع الروض عبارة مع الاسنى وإن بذت هي عليهم اى  
 على احمائها فله اى الزوج او وارثه نقلها لان بذت على ابويها إن ساكنتهما في دارهما فلا تنقل ولا ينقلان  
 وإن تاذت بهما او هما بها اه بخذف (قوله يتعين) إلى قوله إلا إذا بقي في النهاية والمغنى لا قوله بل يلزمها  
 كما هو ظاهر (قوله إذا فورت الخ) قياس ما يأتى من انه لو تعذر سكنها في محل الطلاق وجبت في اقرب محل  
 اليه ان تسكن هنأ في اقرب محل بل بلاد الحرب من بلاد الاسلام حيث امنت فيه بل ينبغي انها لو امنت في  
 محل من دار الحرب غير محل الطلاق وجب اعتدادها فيه اه عش اقول بل ما يحته داخل فيما يأتى ومن  
 أفراد (قوله بدار الحرب) ينبغى أودار البدعة أو الفسق اه سيد عمر (قوله ولم تأمن باقامتها ثم الخ)  
 فان امنت بها على ما ذكر فلا تهاجر حتى تعتد مغنى ونهاية (قوله خوفها) اى الطريق اه سم  
 (قوله ويجب تغريبها) اى المعتدة للزناى إذ اذنت وهى بكر اه نهاية (قوله إلا إذا بقي الخ) لم يتعرض

لقوله أيضا وان قل فليأتمل (قوله كذلك) أى لا يحتمل عادة الخ (قوله ليان الاكتفاء الخ) أولانه الذى  
 علمه (قوله فعلم ان من الجيران الاحماء الخ) عبارة الروض وان بذت هي عليهم اى على احمائها فله اى الزوج  
 او وارثه نقلها هذا ان اتحدت الدار واتسعت لها والاحماء فان ضاقت فهي اوليها اه وشرح في شرحه  
 قوله هذا الخ بقوله هذا ان اتحدت الدار واتسعت لها والاحماء ولم تكن ملكها ولا ملك ابويها فان ضاقت  
 عنهم او كانت ملكها او ملك ابويها فهي اولي فتخرج الاحماء منها اه وهو صريح في موافقة الشارح  
 في قوله الآتى وإن اتسعت فيما يظهر ولا يخفى أن حاصل عبارة الروض وشرحه فيما اذا لم تكن الدار ولا  
 لا بويها انها تخرج عنهم في الواسعة ويخرجون عنها في الضيقة فليحجر المعنى المقضى لهذه التفرقة ولعله  
 عذرهما في الضيقة العسر في اجتناب الضرر دون الواسعة لسهولته فيها (قوله الابوان) عطف على الاحماء  
 وعبارة الروض وشرحه لان بذت على ابويها ان ساكنتهما في دارهما فلا تنقل ولا ينقلان وان تاذت بهما  
 او هما بها الخ (قوله خوفها) اى الطريق وقوله واذا رجع المعير الخ عطف على اذا فورت (قوله)

وإذا رجع المعير أو انقضت مدة الاجارة كإتاق أو كان عليها ما يذمها أو فورا وانحصر فيها وحيث انتقلت وجب الاقتصار على أقرب مسكن صالح إلى ما كانت فيه على ما يأتي وليس لها خروج لنحو استئجار مال وتعجيل حجة الاسلام وان كانت بمكة على ما اقتضاء اطلاقهم (ولو انتقلت) بيدنها إلا ذللا عبرة بالامتنع (إلى) (٢٦٤) مسكن) في البلد (بأذن الزوج فوجب العدة) بموت أو طلاق (قبل وصولها إليه) وبعد

مفارقة الأول (اعتدت) وجوبا (فيه) أي الثاني وان كان أبعدا منها من الأول أو رجعت إليه لا خدمت (على النص) في الام لا عرضها عن الأول بحق قبل الفراق أما بعد وصولها إليه فتعتد فيه قطعا (أو) انتقلت إليه (بغير إذن) من الزوج (ففي الأول) يلزمها الاعتداد وإن لم تجب العدة إلا بعد وصولها للثاني لعصيانها بذلك نعم إن أذن لها الزوج بعد وصولها إليه في المقام به كان كالنقلة بأذنه (وكذا) تعتد في الأول (لو أذن) لها في النقلة منه (ثم وجبت) العدة (قبل الخروج) منه لأنه الذي وجبت فيه العدة (ولو أذن) لها (في الانتقال إلى بلد فسك) الأذن لها في الانتقال من مسكن إلى (مسكن) فيأتي هنا ذلك التفصيل ومنه تعين الأول إن وجبت قبل مفارقة بنين بلده أي بأن لم تصل لما يباح القصر فيه وإلا فالثاني (أو) أذن لها (في سفر حج) ولو نفلا (أو) وفي نسخ بالواو والأولى أظهر

لهذا الاستثناء صاحب المغني والنهاية اه سيد عمر (قوله) وإذا رجع المعير (الخ) عطف على قوله إذا فو رقت (الخ) وكان الأولى الاقتصار ورجع (الخ) (قوله) كإتاق) أي في الماتن راجع لمساتي الرجوع والانتضاء جميعا (قوله) (أو كان عليها الخ) يعني لو وجب عليها حق فوري يختص بها إذا فو فلا يؤثره إلى انتضاء العدة بل تنتقل من المسكن لادائه فإذا اذنته رجعت إليه حالان بقي من العدة شيء اه كردي (قوله) (وحيث) إلى قوله وإن كانت بمكة في النهاية والمغني (قوله) وجب الاقتصار) كما قاله الرافعي عن الجمهور وقال الزركشي والمنصوص في الام أن الزوج يحصنها حيث رضى لا حيث شاءت نهاية ومغني (قوله) (على ما يأتي) أي من التفصيل (قوله) وتعجيل حجة الاسلام) خرج به ما لو نذرت في وقت معين وأخبرها طبيب عدل بأنها إن أخرت عضيت فتخرج لذلك حينئذ بل هو أولى من خروجها للحاجة المارة اه ع ش أقول بل هذا داخل في قول الشارح السابق انفا أو كان عليها الخ (قوله) بيدنها) إلى قوله ومنه تعين الأول في المغني والنهاية (قوله) بالامتنع) أي والخدمة وغيرهما مغني ونهاية (قوله) (أو طلاق) أي أو فسخ نهاية ومغني (قوله) (أما بعد وصولها الخ) أي أما إذا وجبت العدة بعد الخ (قوله) نعم إن أذن) أي الزوج أو وارثه اه أسنى (قوله) (بعد وصولها إليه الخ) أخرج ما قبل الوصول وعبارة الروض وشرحه صريحة في اعتبار تأخر الطلاق والموت عن الانتقال إلى الثاني وتأخر الأذن عنهما اه سم (قوله) كالنقلة بأذنه) أي فتعتد وجوبا في الثاني (قول الماتن) ثم وجبت قبل الخروج) أي وإن بعثت امتعتها وخدمتها إلى الثاني مغني ونهاية (قوله) (بلده) الأولى التأنيث (قوله) (والا) أي بأن وجبت بعد مجاوزة عمره بلدها (قول الماتن) (أو في سفر لحج الخ) أي والسفر لحاجتها اه مغني زاد سم عن الروض ولو صحبها اه (قوله) (من كل سفر مباح) كاستحلال مظلة ورد آبق مغني ونهاية (قوله) (وزيارة) أي لأقاربها أو للصالحين اه بحيرى (قوله) (إلى مسكنها) إلى قول الماتن ولو خرجت في النهاية والمغني إلا قوله أو وجبت إلى الماتن وقوله لمسكن آخر في البلد وقوله كذا قيل إلى ولو سافرت (قوله) (وهو الأول) هذا شامل كاترى لما إذا كان السفر لاستحلال مظلة أو الحج ولو مضيقا وفي جواز الرجوع حينئذ فضلا عن أفضليته مع عدم المانع من المضى نظر لا يخفى اه رشيدى أى فينبغي استثناء السفر لو اوجب فوري (قوله) (وهي معتدة الخ) مستأنف (قول الماتن) أقامت لقضاء حاجتها) من غير زيادة عملا بحسب الحاجة وإن زادت إقامة على مدة المسافرين مغني ونهاية وروض (قوله) (أن كانت) أي وجدت الحاجة وكان السفر لحاجتها (قوله) (ولا فثلاثة أيام الخ) أي غير يومى الدخول والخروج عبارة المغني والنهاية أما إذا سافرت لنزهة أو زيارة أو سافر بها الزوج لحاجته فلا تزيد على مدة إقامة المسافرين ثم تعود اه وفي سم عن الروض

و تعجيل حجة الاسلام الخ) في الناشرى تنبيه قال الأذرعى ولينظر فيما لو قال أهل الطب أنهم لم يحج في هذا الوقت عضيت هل يقدم الحج تقديم الحق الرب المحض وفيما لو كانت نذرت قبل التزوج أو بعده أن تحج عام كذا فحصل الفراق فيه بموت أو طلاق (قوله) نعم إن أذن لها الزوج بعد وصولها إليه) أخرج ما قبل الوصول وعبارة الروض فان طلقها أي أو مات وقد انتقلت إلى بلد أو مسكن بلا إذن عادت إلى الأول قال في شرحه إلا أن يأذن هو أو وارثه لها في الإقامة في الثاني فيلزمها فيه كما صرح به الاصل انتهى والعبارة صريحة في تأخر الطلاق والموت عند الانتقال في المستثنى منه وتأخر الأذن عنهما في المستثنى فتأمل (قوله) (في الماتن) (أو في سفر) قال في الروض لحاجتها ولو صحبها انتهى (قوله) (في الماتن) (فان مضت) أقامت لقضاء حاجتها) عبارة الروض فان مضت والسفر لحاجة عادت بعد انتضاءها ولو لم تنقض مدة إقامة المسافر أو لنزهة أو زيارة أو سافر بها الزوج

(تجارة) أو غيرهما من كل سفر مباح ولو سفر نزهة أو زيارة (ثم وجبت) العدة (في الطريق فلها الرجوع) إلى مسكنها وهو مثله الأولى (و) لها (المضى) إلى غيرها المشقة الرجوع مشقة ظاهرة وهي معتدة مضت أو عادت (فان مضت) وبلغت المقصد قبل انتضاء العدة أو وجبت بعد أن بلغته فقوله في الطريق قيد للتخير الذي ذكره لا لقوله (أقامت) فيه (لقضاء حاجتها) أن كانت وإلا فثلاثة أيام كاملة إن لم يقدر لها مدة وإلا فقدره (ثم) عقب فراغ إقامتها الجائزة (يجب) عليها (الرجوع) فورا إن أمنت على نفسها وما لها ووجدت رفقة

ولو قبل ثلاثة ايام في الاولى كافي الروضة وإن نازع فيه جمع (لنعتد البقية في المسكن) الذي فورقت فيه او بقر به اذ يلزمها الرجوع فوراً وإن علمت انقضاء البقية قبل وصولها اليه وخرج بنى الطريق مالو وجبت قبل مفارقة العمران (٢٦٥) فيلزمها العود ولو اذن لها في النقلة

لمسكن آخر في البلد وقدر لها مدة فانتقلت ثم لزمها العدة اقامت به بمقدرة كذا قيل وقياس ما تقرر انها تعتد فيه ولا يجوز لها الرجوع للاول كما يصرح به كلامهم ولو سافرت معه لحاجته ففارقها لزمها العود نعم لها اقامة ثلاثة ايام كاملة محل الفرفة لان سفرها كان تابعا لسفره وقد فات فامهلت ذلك لا اكثر منه لانه مدة تاهب المسافرين غالباً (ولو خرجت الى غير الدار) او البلد (المالوفة) لمسكنها (فطلق وقال ما اذنت في الخروج) وقالت بل اذنت (صدق يمينه) انه لم ياذن ووارثه انه لم يعلم ان مورثه اذن لان الاصل عدم الاذن فترجع فوراً بعد حلفه للمالوفة (ولو قالت) له (نقلتي) اى اذنت لى في النقلة في هذه الدار فلا يلزم منى الرجوع (فقال بل اذنت)

في الخروج اليها لكن (الحاجة) او لا لنقلة فيلزمك الرجوع (صدق يمينه) ايضا انه لم ياذن في النقلة (على المذهب) لانه اعلم بقصده ولو وقع هذا الاختلاف بينهما وبين الوارث صدقت بيمينها لانها اعرف منه بما جرى وترجع جانبها بوجودها في الثاني مع كون الوارث اجنبيا عنهما فضعف عن

مثله (قوله) ولو قبل ثلاثة ايام في الاولى الخ) اى في مسئلة اثنتين عبارة المغنى والنهاية قبيل قول الماتن ثم يجب الرجوع نصها وافهم اى كلام المصنف ان الحاجة إذا انقضت قبل ثلاثة ايام لم يجوز لها استبكاها وهو الاصح كما في زيادة الروضة وقطع به في المحرر وإن كان مقتضى كلام الشرحين استبكاها اهـ (قوله) الذي فورقت فيه) الا صوب منه عبارة النهاية والمغنى الذي فارقت اهـ (قوله) او بقر به) عطف على في المسكن (قوله) مالو وجبت الخ) اى ومالو وجبت قبل الخروج من المنزل فلا تخرج قطعاً نهائياً ومغنى (قوله) ولو اذن لها في النقلة) عبارة النهاية والمغنى فان قدر لها مدة في نقلة او سفر حاجة او في غيره كاعتكاف استوفيتها وعادت لتقام العدة ولو انقضت في الطريق اهـ وفي سم بعد ذكر مثلها عن الروض مانصه واطلاقه كالصريح في موافقة القيل المذكور ومخالفة قول الشارح وقياس الخ اهـ (قوله) وقياس ما تقرر) وهو قوله اما بعد وصولها اليه الخ اهـ كرى ولا يخفى ما في هذا القياس اذ ما تقرر في الاذن المطلق الظاهر في الدوام وما هنا في الاذن المقيد بمدة (قوله) ولو سافرت معه لحاجته) ولو جهل امر سفرها بان اذن لها ولم يذكر حاجة ولا نزهوة ولا اقيى ولا ارجعى حمل على سفر النقلة كما قاله الرويان وغيره (فرع) لو احرمت بحج او قران باذن زوجها او بغير اذنه ثم طلقها او مات فان خافت الفوات اضيق الوقت وجب عليها الخروج معتدة لتقدم الاحرام وإن لم تخف الفوات لسعة الوقت جاز لها الخروج الى ذلك لما في تبيين الصبر من مشقة صابرة الاحرام وإن احرمت بعد ان طلقها او مات باذن منه قبل ذلك او بغير اذن بحج او غيره او بها امتنع عليها الخروج سواء اخافت الفوات ام لا لبطالان الاذن قبل الاحرام بالطلاق او الموت في الاولى ولعدمه في الثانية فاذا انقضت العدة اتمت عمرتها وحجها ان بقى وقته والاتممت بافعال عمره ولو لمها القضاء ودم الفوات اهمغنى ونهاية قال ع شر قوله حمل على سفر النقلة اى فتعتد فيما سافرت اليه اهـ وقال الرشيدى قوله لما في تعيين الصبر الخ هذا لا يظهر في الحج والقران اللذين الكلام فيهما كما لا يخفى وهو تابع في هذا الشرح الروض لكن ذلك جعل اصل مسئلة الاحرام بالحج او غيره فصح له ذلك وانظر لم قيد الشارح بالحج والقران اهـ (قوله) او البلد) الى قوله وتصدق هي في النهاية الا قوله او لا لنقلة وكذا في المغنى الا قوله ووارثه الى لان الاصل (قوله) لمسكنها) اى بالسكنى فيها اهـ مغنى (قوله) ووارثه) الاسبك وكذا وارثه يصدق بيمينه انه الخ (قوله) فترجع الخ) اى وجوباً فان وافقه على الاذن في الخروج لم يجب الرجوع حالاً مغنى ونهاية (قوله) لهذه الدار) اى او البلد عبارة المغنى والنهاية الى موضع كذا اهـ (قوله) في الثاني) اى في المنزل الثاني نهاية ومغنى (قوله) فضعف) اى الوارث (قوله) وتصدق هي ايضا) قال في الروض مطلقاً وقال في شرحه اى

لحاجته لم ترد على اقامة المسافر ثم تعود انتهى (قوله) وإن نازع فيه جمع) قديو يد النزاع قوله الاتى نعم لها الخ الا ان يفرق بان الاقامة هنا للحاجة فضبطناً بها وليس فيما ياتى ما يضبط به فضبطناً بالثلاثة لا اعتبار الشرع لها كثيراً (قوله) في البلد) خرج غيره وفي الروض فان قدر لها مدة في نقلة او في سفر حاجة او غيرها استوفتها وعادت لتقام العدة ولو انقضت في الطريق اهـ واطلاقه كالصريح في مقابلة القيل المذكور ومخالفة قول الشارح وقياس الخ (قوله) اقامت به بمقدرة) لما تقدم في قول الماتن اعتدت فيه على النص وقول الشارح فتعتد فيه قطعاً فيما اذا لم تقدر مدة (قوله) ولو سافرت معه لحاجته) قال في شرح الروض ولو جهل امر سفرها بان اذن لها ولم يذكر حاجة ولا نزهوة ولا اقيى ولا ارجعى حمل على سفر النقلة ذكره الرويان وغيره انتهى (قوله) ووارثه انه لم يعلم) كذا مـ (قوله) ولو وقع هذا الاختلاف بينهما وبين الوارث صدقت بيمينها) عبارة الروض ولو اختلفت هي والزوج او ووارثه في الاذن وعدمه فالقول قوله بيمينه لان الاصل عدم الاذن انتهى ونقل الخطيب الشربيني عن شيخنا الشهاب الرملى المخالفة في ذلك فليحذر (قوله) وتصدق هي ايضا) قال في الروض مطلقاً قال في شرحه اى سواء كان اختلافاً مع الزوج ام مع ووارثه (قوله)

سواء كان اختلافا مع الزوج أو مع وارثه اه سم (قول المتن ومنزل بدوية) بفتح الدال نسبة لسكان البادية وهو من شاذ النسب كما قاله سيوريه نهاية ومغنى اى والقياس بادية بتشديد الياء اه عش (قول المتن ومنزل بدوية وبيتها الخ) (تنبيه) مقتضى الحاق البدوية بالحضرية ان ياتى فيها ما سبق من انه لو اذن لها فى الانتقال من بيت فى الحلة الى آخر فيها فخرجت منه ولم تصل الى الاخر هل يجب عليها المضى او الرجوع او اذن لها فى الانتقال من تلك الحلة الى حلة اخرى فوجد سبب العدة من طلاق او موث بين الحلتين او بعد خروجها من منزلها وقبل مفارقة حلتها فهل تمضى أو ترجع على التفصيل فى الحضرية وسكت فى الروضة كاصلها عن جميع ذلك ولو طلقها ملاح سفينة او مات وكان مسكنها السفينة اعتدت فيها ان انفردت عن الزوج فى الاولى بمسكن فيها بما رافقه لا تساعدها على بيوت متميزة المرافق لان ذلك كالبيت فى الحان وان لم تنفرد بذلك فان صحها حرم لها يمكنه ان يقوم بتسيير السفينة خروج الزوج منها واعتدت هي وان لم تجد حرم ما موصوفا بذلك خرجت الى اقرب القرى الى الشط واعتدت فيه وان تعذر الخروج منه تسرت وتنحت عنه بقدر الامكان مغنى ونهاية قال ع ش قوله اخرج الزوج والا قرب انها تستحق عليه الاجرة على تسيير السفينة اه (قوله فيما ذكر) الى قوله ولا عبرة فى النهاية والمغنى الا قوله وبه فارقت الى فان ارتحل وقوله غير رجعية الى المشتقة (قوله فيما ذكر من وجوب ملازمة الخ) عبارة العباب كالروض وشرحه فرع منزل المعتدة البدوية من صوف او غيره كمنزل الحضرية فى الملازمة ان كان اهل حلتها لا ينتقلون الى الحاجة وان كانوا ينتقلون شتاء او صيفا فان انتقل الكل انتقلت جواز امهم او البعض وفى المقيمين قوة فان انتقل غير اهلها لم تنتقل كالوهرب اهلها خوفا من عدو ولا لنقلة ولم تخف وان انتقل اهلها تخيرت وان انتقلت فلها الاقامة فى قرية بطريقها لا تمام العدة انتهت فتجوز انتقلها مع الكل والبعض الذى ذكره الشارح بقوله نعم الخ انما ذكره فيما اذا كان اهل حلتها ينتقلون شتاء او صيفا وقضيته امتناع انتقال الحضرية اذا انتقل اهل بلديتها والبدوية التى لا ينتقل اهل حلتها اذا انتقل اهل حلتها وهو ظاهر اذا انتقلوا الحاجة وامت بخلاف ما اذا انتقلوا الاقامة على خلاف عادتهم او الحاجة ولم تامن وامتناع اذا انتقل البعض مطلقا حيث امنت وقد يتجه جواز انتقالها حيث انتقل الاهل للاقامة ولو مع الامن لعسر مفارقة الاهل لكن قول الشارح الاق وبه يفرق الخ صريح فى انه لا اعتبار بمفارقة فى حق الحضرية اه سم وقوله وقضيته الخ فيه تامل (قوله لها الانتقال الخ) اى فلا يجب كما صرح به الروض اه سم (قوله لانها) اى الاقامة اليق بها اى بحال المعتدة من السير (قوله وبه فارقت الحضرية السابقة) اى فى قول المتن او فى سفر حج او تجارة ثم وجبت فى الطريق الخ (قوله ذلك) اى الاقامة بقرية فى الطريق (قوله

(ومنزل بدوية وبيتها من)  
نحو (شعر كمنزل حضرية)  
فيما ذكر من وجوب ملازمة  
فى العدة نعم لها الانتقال مع  
حيها ان انتقلوا كلهم  
الضرورة ولها مفارقتهم  
للاقامة بقرية فى الطريق  
لانها ايق بها وبه فارقت  
الحضرية السابقة فانه  
لا يجوز لها ذلك بل يتعين  
عليها اما العود للمسكن أو  
الوصول للبصد فان ارتحل

فيما ذكر من وجوب ملازمة فى العدة) عبارة العباب كالروض وشرحه فرع منزل المعتدة البدوية من صوف او غيره كمنزل الحضرية فى الملازمة ان كان اهل حلتها لا ينتقلون الى الحاجة وان كانوا ينتقلون شتاء او صيفا فان انتقل الكل انتقلت معهم اى انتقلت جواز افهى بالخيار كما يصرح به الروض او البعض وفى المقيمين قوة فان انتقل غير اهلها لم تنتقل كالوهرب اهلها خوفا من عدو ولا لنقلة ولم تخف وان انتقل اهلها تخيرت وان انتقلت فلها الاقامة فى قرية بطريقها لا تمام العدة بخلاف البلدة المأذون لها فى السفر انتهى فتجوز انتقلها مع الكل والبعض الذى ذكره الشارح بقوله نعم الخ انما ذكره فيما اذا كان اهل حلتها ينتقلون شتاء او صيفا وقضيته امتناع انتقال الحضرية اذا انتقل اهل بلديتها والبدوية التى لا ينتقل اهل حلتها الى الحاجة اذا انتقل اهل حلتها وهو ظاهر اذا انتقلوا الحاجة وامت بخلاف ما اذا انتقلوا الاقامة على خلاف عادتهم او الحاجة ولم تامن وامتناع اذا انتقل البعض مطلقا حيث امنت وقد يتجه جواز انتقالها حيث انتقل الاهل للاقامة ولو مع الامن لعسر مفارقة الاهل لكن قول الشارح الاق وبه يفرق الخ صريح فى انه لا اعتبار بمفارقة الاهل فى حق الحضرية (قوله نعم لها الانتقال الخ) اى فلا يجب (قوله ان انتقلوا كلهم) قضيته ان الحضرية بخلاف ذلك (قوله وبه فارقت الحضرية السابقة) عبارة شرح الروض

بعضهم وهو غير اهلها وفي المقيمين قوة او منعة اقامت والا فلا واهلها تخيرت غير رجعية اختار الزوج اقامتها المشقة مفارقة الامل مع خطر البادية في الجلمة وبه يفرق بين اهلها واهل الحضرية ولا عبرة بالارتحال مع نية العود اوقربه (٢٦٧) عرفا على الوجه الا ان خافت لو

اقامت (ولما كان المسكن)

مستحقا (له) ولم يتعلق به

حق الغير (ويعلق بها تعين)

مكثها فيه الا لعذر بما مر اما

لما يتعلق به حق كرهن وقد

بيع في الدين لتعذر وفاته

من غيره ولم يرض مشتريه

باقامتها فيه باجرة المثل

فتنقل منه اما ما لا يعلق بها

فلا تكلفه كالزوجة خلافا

لمن فرق (ولا يصح بيعه)

اي المسكن المذكور لعدم

انضباط المدة نعم يظهر صحة

بيعه لها اخذا من نظيره

السابق في الموصى له بالمنفعة

مدة مجبولة (الا في عدة

ذات اشهر ف) بيعه حينئذ

(ك) بيع (مستاجر)

فيجري فيه خلافا للاصح

صحته فان حاضرت في اثنائها

وانتقلت الى الاقراء لم

ينفسخ فيخير المشتري

(وقيل) بيعه في عدة الاشهر

(باطل) قطعاً ولا يجري فيه

خلاف المستاجر لانها قد

تموت في المدة وترجع المنفعة

للبيع اي على احد وجهين

مر في بيع المستاجر اذا

انفسخت الاجارة وذلك

غرر بخلاف المستاجر

يموت فان المنفعة لورثته

ويرد بان لو فرض ان فيه

غررا يكون متوقفاً لا محققاً

ومستقبلاً لا حالاً وما هو

بعضهم (اي بعض حينها (قوله وهو) اي البعض (قوله ومنعة) بفتح تين وقد تسكن عطف تفسير على قوة اه عش (قوله وإلا) اي ان لم يكن في المقيمين قوة (قوله او اهلها الخ) اي وفي المقيمين قوة معنى ونهاية (قوله تخيرت) اي بين ان يقيم وبين ان ترتحل ولها اذا ارتحات معهم ان تقف دونهم في قرية او نحوها في الطريق لتعذر فانه لا يقبل المأتمنة من السير وان هرب اهلها خوفاً من عدو وامنت لم يجز ان تهرب معهم لانهم يعدون اذا امنوا معنى ونهاية (قوله غير رجعية اختار الزوج الخ) قاله الفقهاء وهو مبنى على ان له ان يسكن الرجعية حيث شاء والمشهور انها كغيرها كالميراث وحينئذ فلا يسألها منها نهاية ومعنى قال عش قوله والمشهور الخ معتمده (قوله المشقة الخ) دالة للتخير (قوله وبه) اي بقوله مع خطر البادية الخ (قوله وبه يفرق الخ) صريح في امتناع انتقال الحضرية اذا انتقل اهلها وهل لها الانتقال حيث انتقل جميع اهل بلدتها المأتمنة بالاقامة وحدها وان امتنت اه سم عبارة عش لعل المراد انه ارتحل بعضهم وفي الباتين قوة والا فينبغي جواز الارتحال لها في الحضرية اذا ارتحل الجميع اه (قوله بالارتحال) اي ارتحال اهل البدوية (قوله او قربه) اي او مع قرب العود عرفاً (قول المتن) واذا كان المسكن) اي الذي فورقت المأتمنة فيه (قول ككثرتها) الى قوله فان حاضرت في النهاية والمغنى (قوله كالزوجة) اي اخذاه من كلام المصنف الا في اه عش (قوله خلافاً لمن فرق) عبارة النهاية والمغنى وقول المصنف يعلق بها ظاهره اعتبار المسكن بمأهلها لا بحال الزوج وهو كذلك كفي حال الزوجية وقول الماوردي يراعي حال الزوجية حال الزوج بخلافه هنا قال الاذرعى لا اعرف التفرقة لغيره اه (قوله اي المسكن المذكور) اي مسكن المعتدة ما لم تنقض عدتها اه معنى (قوله لعدم انضباط المدة) اي مدة العدة (قوله نعم يظهر الخ) عبارة المغنى والنهاية ومحل الخلاف حيث لم تكن المعتدة هي المشتريه والاصح البيع جز ما اعادة الحمل والاقراء فلا يصح بيعه فيهما للجهل بالمدة اه (قول المتن فكهم مستاجر) بفتح الجيم اه معنى (قوله والاصح صحته) عبارة المغنى والنهاية ومر في الاجارة صحة بيعها في الاظهر فيع مسكن المعتدة كذلك (قوله لم ينفسخ) لانه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء اه ع ش (قوله فيخير المشتري) انظر لوراجعها وسقطت العدة هل يبطل خياره او لا اه يجزمى عن الشورى اقول قياس قول الشارح الا في لانها قد تموت الخ رجوع المنفعة للبائع حينئذ وعليه فالخيار على حاله (قوله لانها) اي المعتدة (قوله اي على احد وجهين الخ) اعتمده النهاية والمغنى (قوله بخلاف المستاجر) بكسر الجيم (قوله يموت) اي قديموت (قوله فورقت وهى بمسكن) وكان الاسبق الاخصر الاقتصار على تقدير كان كما فعله المغنى والنهاية وتقدير نحو ما قبله عقب قول المصنف السابق واذا كان المسكن (قول المتن لزمتها) اي العدة (قوله وامتنع) الى قوله لكن فرق في المغنى والى قول المتن فان كان في النهاية (قوله وامتنع) اي لو كذا لها (قوله ولم يرض باجرة مثله) اي بان طلب اكثر منها او امتنع من اجارته نهاية ومعنى قال عش قوله اكثر منها اي وان قل اه (قوله نحو جنون الخ) اسقط النهاية والمغنى لفظة نحو فايراجع (قوله اوزال استحقاها الخ) ينبغى الا ان يرضى بالاجرة من صار له الاستحقاق بعده اه سم اقول وهل يقال اخذاه منه فيما قبله الا ان يرضى بالاجرة وله فليراجع (قوله لنحو انقضاء اجارة) كالموت اه معنى عبارة عش ومثله ما لو كان المسكن يستحقه الزوج لكونه موقفاً عليه او مشروطاً لنحو الامام وكان اماماً اه (قول المتن نقلت) اي الى اقرب

بخلاف الحضرية الاذن لها في السفر لا يجوز لها الاقامة بقرية في الطريق لانها ساكنة موطنها والسفر طارئ عليها واهل البادية لا اقامة لهم في الحقيقة ولا مقصد (قوله وبه يفرق الخ) صريح في امتناع انتقال الحضرية اذا انتقل اهلها وهل لها الانتقال حيث انتقل جميع اهل بلدتها المأتمنة بالاقامة وحدها وان امتنت (قوله اي على احد وجهين الخ) اعتمده مر (قوله اوزال استحقاها الخ) ينبغى الا ان يرضى بالاجرة من

كذلك لا يؤثر (او) فورقت وهى بمسكن وكان (مستجاراً لزمها فيه) وامتنع نقلها (فان رجع المعير) في عاريتها له (ولم يرض باجرة) مثله او طاراً عليه نحو جنون او سفه او زال استحقاها لمنفعة لنحو انقضاء اجارة (نقلت) منه وجوب بالضرورة

فان رضى بها لزمه بذلها وامتنع (٢٦٨) خروجها ولو للملك الملاصق له كما شمله كلامهم وبحث في المطلب انه لو اعاره لسكنى معتدة عالما

ما يوجد نهاية ومعنى (قوله فان رضى بها) أى المعير بأجرة المثل (قوله لزمه) أى الزوج (قوله ولو للملك الخ) عبارة النهاية والمعنى كما نقله عن المتولى واقراءه وان توقف فيه الاذرعى فيما لو قدر على مسكن مجاناً بعارية او وصية او نحوهما اه (قوله وبحث في المطلب انه الخ) اعتمده المغنى حيث قال بعد ذكره مانصه بل صرحوا بذلك في باب العارية اه ورده النهاية بما نصه والحاصل حينئذ جواز رجوع المعير للمعتدة مطلقاً ولا يمتنع كون لازمة من جهة المستعير كما تقرر في باب العارية فدعوى تصريحهم بما قاله في المطلب خلط اه واقره سم وقال عرش وهو المعتمد اه (قوله لكن فرق الرويانى الخ) وفي الرشيدى بعد ذكر كلام البحر مانصه وبه تعلم ما في كلام الشارح من الاخذة فانه اوهم ان كلام الرويانى مبنى على الصحيح مع انه مبنى على الضعيف القائل يلزم العارية للبناء ونحوه اه (قوله في نحو الاعارة للبناء) كالاغارة لوضع الجذوع اه رشيدى (قوله وعدمه هنا) اى في الاعارة لسكنى المعتدة (قوله بخلاف نحو الهدم ثم) عبارة الرشيدى عن البحر وفي نقل البناء والجذوع افساد وهدم وضررا اه (قوله فكذا يقال هنا) اى فيقال بمثل ما فرق به الرويانى بين ما هنا والاعارة للبناء ونحوه في قياس ابن الرفعة ما هنا على الاعارة لدفن الميت وبهذا يدفع ما في حواشى التحفة لابن قاسم اه رشيدى اى من قوله قد يقال ليس ما هنا غير ما ذكره الرويانى حتى يلحق به اه ولا يخفى ان اعتراض سم مبنى على ظاهر تعبير الشارح في حكاية فرق الرويانى بنحو الاعارة للبناء الشامل للاغارة لدفن الميت وجواب الرشيدى مبنى على تعبير الرويانى في البحر بالاعارة للبناء والجذوع فقط (قوله والاوجه) الى قوله اى مع كونه تابعاً في المغنى (قوله لورضى الخ) اى بلا اجرة عبارة المغنى في شرح وكذا امتناعاً جراً انقضت مدته نصه ولورضى المعير أو المؤجر بأجرة مثل بعد ان نقلت نظر فان كان المنتقل اليه مستعاراً ردت الى الاول لجواز رجوع المعير او مستاجر الم ترد في احد وجهين يظهر ترجيحه وقال الاذرعى انه الاقرب لان عودها الاول لإضاعة مال اما اذا رضى باعدها بعارية فلا ترد لانها لا تأمن من الرجوع لجواز رجوع المعير اه (قوله ان لم يجد المالك الخ) اى حيث لم يرض مالكة بتجديد إجارته بأجرة مثل بخلاف ما اذا رضى بذلك فلا تنتقل وفي معنى المستاجر الموصى له بالسكنى مدة وانقضت نهاية ومعنى (قوله لزمته العدة وهي بمسكن مستحق) الاولى كما مر آنفاً الاقتصار على تقدير مستحق (قوله فان مضت مدة قبل طلبها سقطت الخ) اى اذا كانت مطلقة التصرف كما هو ظاهر مغنى ونهاية (قوله كما لو سكن معها الخ) اى فانه لا اجرة عليه ومثل منزلها منزل اهلها باذنهم ولا يكتفى بالسكوت منها ولا منهم فتلزمه الاجرة كما لو نزل سفينة وسرها مال السكاه وهو ساكت فتلزمه اجرة المركب كما صرح به الدميرى في منظومته اه عرش (قوله اى مع كونه تابعاً الخ) هذا ليس قيداً في عدم وجوب الاجرة وكانه انما قيد به لبيان الواقع وإلا ففى وجد الاذن فلا اجرة مطلقاً كما يعلم مما قدمه في باب الاجارة اه رشيدى ويظهر أنه لما ذكره لقوله ومن ثم الخ (قوله بحث شارح ان محله الخ) عقبه النهاية بقوله لكن ظاهر كلامهم يخالفه شرح مر اه سم قال عرش فلا تلزمه تميز امتعته ام لا هو المعتمد اه (قوله ولا الخ) لعله مصور بما اذا لم تأذن في وضع امتعة ولا هو ظاهر العبارة فهو مشكل اه سم (قوله لا يلىق بها) الى قوله وفي التوسط في النهاية لا لقوله ومن ثم الى والكلام وقوله لكنها متسعة الى المآل وقوله متصفة بذلك وقوله مطلقاً (قوله لان ذلك النفيس غير واجب الخ) وإنما كان يسمح له بدوام الصحة وقد زالت وان رضى ببقائها فيه لزمها اه معنى (قوله ووجوب الخ) وهو الظاهر مغنى ونهاية (قوله بانه قياس نقل الزكاة) اى عدم الاصناف

بذلك لزم العارية لحق الله تعالى كما تلزم في نحو دفن ميت لكن فرق الرويانى بين لزومها في نحو الاعارة للبناء وعدمه هنا بانه لا مشقة ولا ضرورة في انتقالها هنا لو رجع بخلاف نحو الهدم ثم فكذا يقال هنا والاوجه ان المعير الراجع لو رضى بسكنها بعد انتقالها لمعار او مستاجر لم يلزمها العود الاول لانها لا تأمن رجوعه بعد (وكذا مستاجر انقضت مدته) فانتقل منه ان لم يجد المالك اجارة بأجرة المثل (او) لزمته العدة وهي بمسكن مستحق (لها استمرت) فيه وجوباً ان لم تطلب النقلة لغيره والا فجزا (و) اذا اختارت الإقامة فيه (طلبت الاجرة) منه او من تركته ان شاء لان السكنى عليه فان مضت مدة قبل طلبها سقطت كما لو سكن معها في منزلها باذنها وهي في عصمته على النص وبه افتى ابن الصلاح ووجهه بان الاذن المطلق عن ذكر العوض ينزل على الاعارة والاباحة اى مع كونه تابعاً لها في السكنى ومن ثم بحث شارح ان محله ان لم تميز امتعته بمحل منها والالزمت اجرة ما لم تصرح له بالاباحة (فان كان مسكن النكاح) المملوك له الذى لزمته العدة

وهى فيه (نفيساً) لا يلىق بها (فله النقل) لها منه (الى) مسكن آخر (لا يلىق بها) لان ذاك النفيس غير واجب عليه ويتحرى اقرب صالح اليه ندباً على ما قال الاذرعى انه الحق ووجوباً كما هو ظاهر كلامهم وايد بانه قياس نقل الزكاة فى



وتقليلاً لمن الزوج ما أمكن (أو) كان (خسيساً) غير لائق بها (فلها الامتناع) لانه دون حتها (وليس له مساكنتها ولا مداخلتها) أى دخول محل هي فيه وإن لم يكن على جهة المساكنة مع انتفاء نحو المحرم الآتى فيحرم عليه ذلك ولو أغمى وإن كان الطلاق رجعيًا ورضيت لان ذلك يجر للخلوة المحرمة بها ومن ثم يلزمها منعه لان قدرته عليه والكلام هنا فيما إذا لم يرد مسكنها على مسكن (٢٦٩) مثلها لما سيذكره في الدار والحجرة

في البلد وجوزنا النقل فانه يتعين الاقرب اه معنى (قوله وتقليلاً) انظر ما متبوعه ولو قال وبان فيه تقليلاً الخ كان ظاهراً (قول المتن فلها الامتناع) أى من استمرارها فيه وطلب النقلة إلى لائق بها إذا ليس هو حقها وإنما كانت سمحت به لدوام الصحة وقد زالت اه معنى (قوله فيحرم) إلى قوله ومن ثم في المعنى إلا قوله ورضيت (قوله ذلك) أى كل من المساكنة والمداخلة (قوله بها) الأولى تقديمه على المحرمة (قوله والكلام هنا) أى في منع المساكنة والمداخلة (قوله إذا لم يرد مسكنها) أى سعة (قوله بما يأتى) أى في قول المصنف وينبغي أن يغلق ما بينهما من باب الخ (قوله وبه) أى بقوله بان كان ممن يحتشم الخ (قوله من التناقض) أى بين عبارة المتن وعبارة الروضة اه رشيدى (قوله لا حيث) أى حين كون المحرم بصيراً يميز يحتشم الخ (قوله أو اثني) كاخاتها أو خالتها أو عمته إذا كانت ثقة فقد صح في الروضة انه يكفى حضوره المرأة الأجنبية الثقة فالمحرم أولى اه معنى (قوله للعلم به من زوجته وأمته) أى اللتين في المتن انفاء (قوله يميز) إلى قوله وكالأجنبية في المعنى (قوله يميز) ولا عبرة بالجنون والصغير الذى لا يميز اه معنى (قوله كذلك) أى مميزة بصيرة (قوله وكل منهن) أى من المحرم الاثني والزوجة الأخرى والأمة والمرأة الأجنبية (قوله بشرط التمييز الخ) أى في الممسوح وعندها (قوله ويظهر انه يلحق الخ) خلافاً للمعنى وعبارة ع ش (قوله ويظهر انه الخ) قد يتوقف في ذلك اه (قوله مع الكراهة) كذا في المعنى (قوله إن وسعتهما الدار) تقدم هذا الشرط على قوله ومداخلتها يقتضى عدم اعتباره فيه وإن أطلق قوله السابق لكنها متسعة الخ وصنيع الروض قد يفهم كذلك ان اتساع الدار إنما يشترط في المساكنة دون مجرد المداخلة ونحوها لكن صنيع شرحه قد يفهم انه شرط فيهما اه سم (قوله وإنما حلت) إلى قوله ومنه يؤخذ في المعنى (قوله بخلاف عكسه الخ) عبارة المعنى ومحرم كافى الموضوع خلوة رجلين أو رجال بامرأة ولو بعدت مواطاتهم على الفاحشة لان استحباب المرأة من المرأة أكثر من استحباب الرجل من الرجل اه (قوله بمرء) ظاهره ولو كثروا جدا اه ع ش (قوله محرم) أى على الرجل اه نهاية (قوله محرم نظرم) لعل المراد محرم عليه نظرهم لو فرضوا أنا لا يخرج الصغار والمحارم ولا فالمرء لا يحرم نظرهم على المذهب خلافاً لاختيار المصنف السابق في النكاح ولا يقال محرم نظرهم بشهوة لانا نقول لا خصوصية للرد بذلك اه رشيدى (اقول) لعله على مختار النهاية والاف قد سبق هناك اعتماد الشارح لحرمة نظر الامرء مطلقاً بشهوة وبدونها وفاقاً للمصنف ولذا قال هنا مطلقاً (قوله في مسجد مطروق) ينبغي هو ومحلها منه (قوله ومثله في ذلك الخ) يؤخذ منه ان المدار في الخلوة على اجتماع لا تؤمن معه الرية عادة بخلاف ما لو قطع بانتفاها في العادة

العبارة فهو مشكل (قوله ان وسعتهما الدار) تقدم هذا الشرط على قوله ومداخلتها يقتضى عدم اعتباره فيه وان أطلق قوله السابق لكنها متسعة الخ وعبارة الروض فصل يحرم على الزوج ولو اعشى كما في شرحه معاشره المعتدة الا في دار واسعة مع محرم لها من الرجال اوله من النساء أو زوجة أو جارية ويكره ويشترط في المحرم تمييز الخ اه قال في شرحه وظاهره انه يعتبر في الزوجة والجارية ان يكونا ثقتين اخذاً بما يأتى ويحتمل خلافاً في الزوجة لما عندها من الغيرة والاقتصار على المساكنة قد يفهم ان اتساع الدار إنما يشترط في المساكنة دون مجرد المداخلة ونحوها لكن في شرحه زاد عطف المداخلة على المساكنة قبل الاستثناء المذكور (قوله بامراتين ثقتين الخ) ويمتنع خلوة رجل بغير ثقات وان كثرن شرح مر (قوله ومنه يؤخذ الخ) كذا شرح مر ببق خلوة رجلين بامرأة وقياس حرمة خلوة رجلين بامرءة الحرمة هنا بالاولى

عنها ومداخلتها ان كانت ثقة لا من المخدور وحيث بخلاف ما إذا انتفى شرط ما ذكره وإنما حلت خلوة رجل بامرأتين ثقتين يحتشمهما بخلاف عكسه لانه يبعد وقوع فاحشة بامرأة متصفة بذلك مع حضور مثلها ولا كذلك الرجل ومنه يؤخذ انه لا تحل خلوة رجل بمرءة يحرم نظرهم مطلقاً بل ولا أمرءة بمثلها وهو متجه ولا تجوز خلوة رجل بغير ثقات وإن كثرت وفي التوسط عن الفقهاء لو دخلت امرأة المسجد على رجل لم تكن خلوة لانه يدخله كل أحد اه وإنما يتجه ذلك في مسجد مطروق لا ينقطع طارقه عادة ومثله في ذلك الطريق أو غيره

المطروق كذلك بخلاف ما ليس مطروقا كذلك فان قلت ظاهر هذا انه لا تحرم خلوة رجال أمرناة قلت ممنوع وإنما قضيته أن الرجال ان  
احالت العادة توأطوهم على وقوع فاحشة بها يحضرتهم كانت خلوة جائزة وإلا فلا ثم رابت في شرح مسلم النصريح به حيث قال تخل خلوة جماعة  
يبعد توأطوهم على الفاحشة لنحو صلاح أو مروءة بأمرة لكنه حكاه في المجموع حكاية الوجه الضعيفة ورايت بعضهم اعتمد الاول وقيد  
بما اذا قطع بانتفاء الريبة من جانبه (٢٧٠) وجانبها (ولو كان في الدار حجرة فسكنها احدهما والآخر الاخرى فان اتحدت المرافق

كطبخ ومستراح) وبئر  
وبالوعة وسطح ومصعد  
ومروالو بمعنى أو لم يكن  
اتحاد بعضها فيما يظهر وهل  
العبرة في اتحاد الممر باول  
الدار فيضرا اتحاد دهلزها  
لانحاد الممر فيه أو بالباب  
الذي بعد الدهليز دونه لانه  
يمزله صحن سكة غير نافذة أو  
يفرق بين كون الدهليز  
ينتفعن به بما يتعلق بالسكنى  
فيضرا اتحاد حينذ وبين  
ان لا يكون كذلك لكونه  
معد للزوج ورحاله فلا يضر  
كل محتمل والثالث اقربها  
(اشترط محرم) أو نحوه  
من ذكر وخالف في ذلك  
القاضي والرويانى فخرما  
المساكنة مع اتحادها ولو مع  
المحرم واطال الاذرعى في  
الاتصا له اذ لا سبيل الى  
ملازمته لها في كل حركة  
وبانتفاء ذلك وجدت مظنة  
الخلوة المحرمة وخرج  
بفرضه الكلام في حجرتين  
ما لو لم يكن في الدار إلا بيت  
وصفف فانه لا يجوز ان  
يساكنها ولو مع محرم لانها  
لا تتميز من المسكن بموضع  
نعم ان بنى بينهما حائل وبقي  
لها ما يليق بها سكتنا جاز

فلا بعد خلوة اه عش (قوله المطروق) أى الطريق أو غيره كذلك اى لا ينقطع طارقه عادة (قوله  
التصريح به الخ) فيه وقفة لما ذكره اولا فيما استحال التواطؤ عادة وما في شرح مسلم فيما اذا بعد  
وبينهما فرق بعيد ولذا حكاه في المجموع حكاية الوجه الضعيفة (قوله اعتمد الاول) اى ما في شرح مسلم  
(قول المتن احدهما) اى الزوجين والآخر اخرى اى وسكن الآخر الحجرة الاخرى من الدار نهاية  
ومعنى (قوله لانه) اى الدهليز (قوله ينتفعن) الاول ينتفعان اى الزوجان (قوله ورحاله) جمع رحل  
(قوله والثالث) اى الفرق (قوله وانحوه) الى الفصل الى النهاية لإلا فوله وخالف الى وخرج (قوله مع  
اتحادها) اى المرافق (قوله وبانتفاء ذلك) اى الملازمة (قوله وصف) عبارة النهاية وصفة اه (قوله ولا  
يتحدثى منها) بان اختص كل من الحجرتين بمرافق نهاية ومعنى (قوله فلا يشترط نحو محرم) ويجوز له  
مساكنتها بدونه لانها تصير حينئذ كالدارين المتجاورتين نعم لو كانت المرافق خارج الحجرة في الدار لم  
يجز لان الخلوة لا تتمتع مع ذلك قاله الزركشى اه معنى (قوله اى يجب) الى الفصل فى المعنى لإلا فوله قال  
القاضى الى المتن (قوله بمراحدهما) اى الحجرةتين بحيث يمر فيه على الحجرة  
الاخرى من الدار اه (قوله يمر به) اى بسببه اه عش (قول المتن وسفل) بضم اوله بخطه ويجوز كسره  
وعلو بضم اوله بخطه ويجوز فتحه وكسره نهاية ومعنى

#### ﴿باب الاستبراء﴾

(قوله هو بالمد) الى قوله لانها في نفسها فى المعنى لإلا فوله ولتشار كما الى والاصل وقوله بالفعل الى او  
التزويج ولما قول المتن وسواء فى النهاية لإلا ذلك القول الثانى (قوله تربص بمن) لعل الباء زائدة ولذا اسقطها  
المعنى (قوله بمن فيمارق) اى ولو فيما مضى ليشمل من وجب عليها الاستبراء بسبب العتق اه عش (قوله  
للعلم) اى ليحصل العلم اه سم اى او الظن كما مر (قوله او للبعد) لا يبعدان بعد منه مالمو اخبر الصادق بخلوها  
من الحل سم وعش (قوله سمي اى التربص بمن فيمارق الخ) بذلك اى بلفظ الاستبراء (قوله باقل ما يدل الخ)  
اى بما يدل على البراءة من غير اشتغال على عدد اقراء واشهر قال السيد عمر قديقال الاولى اسقاط لفظ  
اقل لا يهاهيه ان له دخلا فى التسمية وليس كذلك اه وقد يمنع قوله وليس كذلك بانه جملة المدعى بقرينة المقام  
ولم يعكس (قوله ولتشار كهما الخ) اى مع شرافة الحرية الغالبة فى المعتدة (قوله فى اصل البراءة)  
اى الدلالة على البراءة (قوله ذيلت به) اى جعلت العدة مذيلا بالاستبراء (قوله بالفعل) اى حالا (قوله

(قوله وخرج بفرضه الكلام فى حجرتين) فان قلت من أن يؤخذ فرض الكلام فى حجرتين مع انه المتبادر  
من قوله ولو كان فى الدار حجرة ان المراد حجرة واحدة قلت من قوله والآخر الاخرى لان المتبادر منه  
ارادة الحجرة الاخرى واما حمل قوله الاخرى على بقية الدار فبعد (قوله فانه لا يجوز ان يساكنها ولو  
مع محرم) قد يخالف قوله السابق جاز مع الكراهة كل من مساكنتها ان وسعتها الدار المفروض فيما اذا  
لم يكن بها إلا مسكن واحد كما يعلم من سابقه إلا ان يصور ما هنا بما لا ذالم تسعها فليراجع والله اعلم اه

#### ﴿باب الاستبراء﴾

(قوله للعلم) اى ليحصل العلم (قوله او للبعد) لا يبعدان بعد منه مالمو اخبر الصادق بخلوها من الحل (قوله

(والا) يتحدثى منها (فلا) يشترط نحو محرم اذا خلوة (و) لكن (ينبغي) أى يجب (أن يغلق) قال القاضى أبو الطيب والموردى ويسمى لما  
(ما بينهما من باب) واولى من اغلاقه سده (وان يكون بمراحدهما) يمر به (على الاخر) حذر من وقوع خلوة (وسفل وعلو كدار وحجرة)  
فيما ذكر فيهما والاولى ان تكون فى العلو حتى لا يمكنه الاطلاع عليها ﴿باب الاستبراء﴾ هو بالمدة طلب البراءة وشرعا تربص بمن فيها  
رق مدة عند وجوب سبب بما ياتى للعلم ببراءة رحمها او للتبعد سمي بذلك لتقديره باقل ما يدل على البراءة كما سمي ما مر بالعدة لاشتغاله على العدد  
وليشاركهما فى اصل البراءة ذيلت به والاصل فيه ما ياتى من الاخبار وغيره (يجب) الاستبراء لحل التمتع بالفعل

ومعتدة او التزويج كما يعلم  
 بما سيذكره (يسبين)  
 باعتبار الاصل فيه فلا يرد  
 عليه وجوبه بغيرهما كان  
 وطى امة غيره ظانا انها  
 امة فانه يلزمها قرء واحد  
 لانها في نفسها مملوكة  
 والشبهة شبهة ملك اليمين  
 (احدهما ملك امة) اى  
 حدوثه وهو باعتبار الاصل  
 ايضا ولا فالمدار على  
 حدوث حل التمتع بما يخل  
 بالملك فلا يرد ما ياتي في  
 شراء زوجته كان التعبير  
 في السبب الثاني بزوال  
 الفرائض كذلك ولا فالمدار  
 على طلب التزويج ودل  
 على ذلك ما سيذكره في نحو  
 المسكاتبة والمرندة  
 وتزويج موطوءه (بشراء)  
 اوارث او هبة) مع قبض  
 (اوسى) بشرطه من  
 القسمة واختيار التملك  
 كما سيعلم مما سيذكره في السير  
 فلا اعتراض عليه (اورد  
 بعيب او تحالف او اقالة)  
 ولو قبل القبض او غير ذلك  
 من كل ملك كقبول وصية  
 ورجوع مقرض وبائع  
 مفلس والدفى هبة لفرعه  
 وكذا امة قراض انفسخ  
 واستقل بها المالك وامة  
 تجارة اخرج زكاتها  
 وقلنا بالاصح

لما ياتي الخ) علة للتقييد بقوله بالفعل (قوله او التزويج) عطف على التمتع اه سم (قوله فيه) اى وجوب  
 الاستبراء وقوله عليه اى قوله بسبين (قوله ظانا انها امة) خرج به ما لو ظنها زوجته الحرة فانها تعتد بثلاثة  
 اراء او زوجته الامة فتعتد بترين كما قدمه اه ع ش (قول المتن احدهما) وهو مختص بحل التمتع  
 (قوله ملك امة) اى ملك الحرجية امة لم تكن زوجته كما سيأتي بخلاف ما لو ملك بغضها فانها لا تحل له حتى  
 يستبرئها ويدخل في ذلك ما لو كان مالكا لبعض امة ثم اشترى باقيها فانه يلزمه الاستبراء وخرج المبعوض  
 والمكاتب فانه لا يحل لهما وطء الامة بملك اليمين وان اذن لهما السيد اه معنى (قوله وهو) اى حصر  
 السبب الاول في حدوث الملك (قوله ايضا) اى كان الاقتصار على السبين باعتبار الاصل (قوله فالمدار) اى  
 للسبب الاول (قوله على حدوث حل التمتع) يشمل عوده كما في المكاتبه وطروءه كما في امة المكاتبه لان كلا  
 حدوث في الجملة اه سم (قوله بما يخل بالملك) لعل من فيه تعليلية اى حدوث حل التمتع بعد حرمة  
 لاجل حصول ما يخل بالملك على انه قد يقال انه ليس بقيد بدليل ما سيأتي فيما لو زوج امة فطلقت قبل الوطء  
 وفي نحو المرتدة وسياتي في كلامه ان العلة الصحيحة حدوث حل التمتع فليراجع اه رشيدى عبارة السيد عمر  
 قوله بما يخل بالملك اى من اجل زوال شىء يخل بالملك بان لا يجامعه بان كانت ملكا لغيره قبل حدوث حل  
 التمتع او بان يضعفه كان كانت مكاتبه ثم فسخته او مزوجة فطلقت اه فاشار الى ان من للتعليل وان في  
 الكلام حذف مضاف اى من زوال ما يخل الخ وان القول المذكور قيد (قوله فلا يرد ما ياتي في شراء زوجته)  
 اى فانه ملك امة ولم يجب الاستبراء لحلها قبل الشراء اه سم وعبارة الرشيدى اى لاذ هو خارج بهذا  
 التأويل لعدم حدوث حل التمتع كما دخل به ما ياتي في المكاتبه ونحوها اه (قوله كذلك) اى باعتبار  
 الاصل (قوله ودل على ذلك) اى على ما ذكر في السبين كما يعلم من الامثلة اه رشيدى عبارة سم اى  
 المذكور من التأويل في السبين بما ذكر وجه الدلالة انه حكم بوجوب الاستبراء في مكاتبه عجزت ومرندة  
 اسلمت مع انه لم يحدث فيهما الملك بل حل الاستمتاع بوجوب الاستبراء في موطوءه التى اريد تزويجها مع  
 انها عند ارادة التزويج لم يزل فراشه عنها اه قول المتن بشراء اوارث الخ) اشار بهذه الامثلة الى انه لا فرق  
 بين الملك القهرى والاختيارى اه معنى (قوله بشرطه من القسمة) عبارة المغنى وقوله اوسى اى قسمة غنيمة  
 وكان الاولى ان يصرح به فان الغنيمة لا تملك قبل القسمة اه (قوله من القسمة او اختيار التملك) اى  
 على القولين في ذلك اه رشيدى عبارة ع ش قوله من القسمة اى على الراجح وقوله او اختيار التملك اى  
 على المرجوح اه (قول المتن اورد بعيب) اى ولو في المجلس اه بجيرى (قول المتن او تحالف او اقالة)  
 معطوفان على العيب اه سم (قوله ورجوع مقرض) وصورة اقرضا ان تكون حراما على المقرض  
 او التزويج) عطف على التمتع (قوله على حدوث) يشمل عوده كما في المكاتبه وطروءه كما في امة المكاتبه لان  
 كلا حدوث في الجملة (قوله بما يخل بالملك) خرج ما لا يخل نحو الاحرام والحيض كما ياتي (قوله فلا يرد ما ياتي  
 في شراء زوجته) اى فانه ملك امة ولم يجب الاستبراء لعدم الحل لحلها قبل الشراء (قوله ولا فالمدار على طلب  
 التزويج) اى مع انه ليس هناك زوال فرائض (قوله ودل على ذلك) اى المذكور من التأويل في السبين بما  
 ذكر وجه الدلالة انه حكم بوجوب الاستبراء في مكاتبه عجزت ومرندة اسلمت مع انه لم يحدث فيهما الملك بل  
 حل الاستمتاع بوجوب الاستبراء في موطوءه التى اريد تزويجها مع انها عند ارادة التزويج لم يزل فراشه عنها  
 (قوله في المتن او تحالف او اقالة) هما معطوفان على العيب (قوله ورجوع مقرض) اى وصورة اقرضا  
 ان يكون حراما على المقرض (قوله وكذا امة قراض انفسخ واستقل بها المالك وامة تجارة الى قوله قاله  
 البلقينى) وهو ظاهر في جارية القراض وكلامهم يقتضيه واما في زكاة التجارة فلا وجه له عند القائل كما افاده  
 شيخ الاسلام شرح مر (قوله وكذا امة قراض انفسخ) بخلافه قبل انفسخ لكن يشكل ذلك بان العامل  
 لا يملك حصته من الربح بالظهور فاى حاجة لا اعتبار انفسخ الا ان يجاب بانه بالظهور وان لم يملك له حق مؤكدا  
 يورث عنه ويتقدم به على الغرماء ويصح اعراضه عنه ويغرمه المالك باتلافه المال واسترداده كما تقدم في

سم وعش (قوله ان المستحق شريك) قد يقال شركة المستحق غير حقيقية فلا أثر لها اه سم (قوله  
والحل فيهما) اى امة التجارة وامة القراض هو ظاهر فى امة القراض اذا ظهر ربح على القول بانه يملك  
بالظهور والافعال لا شىء له والمال على ملك المالك ولم ينتقل عنه حتى يقال تجدد له ملك اللهم الا ان يقال ان  
المعنى لتجدد الملك والحل فى مجموعهما فى الجملة وان لم يحصل كل منهما فى كل منهما اه عش (قوله قاله  
الباقين) وهو ظاهر فى جارية القراض وكلامهم يقتضيه واما فى امة التجارة فلا وجه له عند التامل كما افاده  
الشيخ شرح مر اه سم قال الرشيدى قوله فلا وجه له الخ اى لان تعلق حق الاصناف فى زكاة التجارة  
لا يمنع التصرف فى المال بخلاف غيرها اه عبارة عش قوله فلا وجه له اى لما قاله فيها من وجوب الاستبراء  
وهو المعتمد وقوله عند التامل اى لان الشركة فيها ليست حقيقية بدليل انه لا يجوز اعطاء جزء منها  
للمستحقين بل الواجب اخراج قدر الزكاة من قيمتها وقوله كما افاده الشيخ اى فى غير شرح منهجه اه (قوله  
فى وجوب الاستبراء) الى قول المتن بقرء فى النهاية الا قوله بعد زوال مانعها الى المتن (قوله بالنسبة لحل التمتع)  
أى لا بالنسبة لحل التزويج كما يعلم مما يأتى فى شرح ويحرم تزويج أمة موطوءة الخ من قوله أما من لم يطأها  
مالكها الخ اه سم (قوله وايسة) اى وصغيرة منهج ظاهره وان لم تطق الوطء ويوجه بانه تعبدى اه  
عش (قول المتن وغيرها) برفع الرأى بخطه اى غير المذكورات من صغيرة وايسة اه معنى (قوله لعموم  
ماصح) عبارة المحلى لا طلاق فليحرر هل هو من العام او من المطلق والظاهر الثانى اه سيد عمر اقول بل  
الظاهر الاول اذ النكرة فى سياق النفي للعموم وعموم الاشخاص يستلزم عموم الاحوال عبارة الرشيدى قوله  
لعموم الخ اى اذ العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب وحينئذ فلا حاجة لقوله وقيس بالمسبية غيرها الخ  
اذ لا حاجة للقياس مع النص الذى منه العموم كما لا يخفى فالصواب حذفه اه (قوله فى سبايا او طاس) بضم  
الهمزة افصح من فتحها او يمنع الصرف العلمية والتأنيث باعتبار البقعة او بالصرف باعتبار المكان وهى اسم  
واد من هو ازن عند حنين اه شيخنا على الغزى عبارة عش بفتح الهمزة موضع اه مختار ومثله فى  
المصباح والتعذيب اى فهو مصروف خلافاً لمن توهم لان الاصل الصرف ما لم يرد منهم سماع بخلافه اه (قوله  
الشامل الخ) صفة المسبية كما هو صريح صنيع المعنى فكان المناسب عدم الفصل بينهما بقوله غيرها (قوله  
وبمن تحيض الخ) عطى على المسبية الخ باعادة الجار (قوله من لا تحيض) اى الصغيرة والايسة (قوله  
فى امة اذا زوجها الخ) اى وان سبق التزويج شرأها من استبرأها او من نحو امرأة او استبرأها هو بعد  
الشراء كما هو ظاهر لانها حرمت بالتزويج وحدث حل الاستمتاع بعد الطلاق اه سم (قوله قبل الوطء) وكذا  
بعده بالاولى عبارة المعنى والاسنى (فرع) لو زوج السيد امة ثم طلقها بعد الدخول فاعتدت من الزوج  
لم يدخل الاستبراء فى الغدة بل يلزمه ان يستبرأ بعد انقضاء عدتها اه (قوله كتابة صحيحة) الى قول المتن  
ويحرم فى المعنى الا قوله بعد زوال مانعها الى المتن وقوله المفهوم الى ذلك وقوله واكتفاء المقابل الى ولو  
ملك (قول المتن عجرت) بضم اوله وتشديد ثانيه المكسور بخطه اى بتعجيز السيد لها عند عجزها عن النجوم اه  
معنى (قوله وامة مكاتب كذلك) اى كتابة صحيحة اه عش (قوله فيها) اى المكاتب (قوله بقسميها)  
اى امة المكاتب وامة المكاتب (قوله ومن ثم لم تؤثر الفاسدة) هو ظاهر فى المكاتب نفسها اما امة وامة  
بانه وذلك مانع من استقلال المالك بالمالك فليأمل لكن يشكل مع ذلك قوله الا تى لتجدد الملك والحل فيهما  
بالنسبة لهذه الا ان يكون قوله الملك بالنسبة للمجموع او يراد ما هو فى حكم التجدد ايضا (قوله ان المستحق  
شريك) قد يقال شركة المستحق غير حقيقية فلا أثر لها (قوله بالنسبة لحل التمتع) اى بالنسبة لحل التزويج  
كما يعلم من قوله الا تى فى شرح ويحرم تزويج أمة موطوءة الخ اما من لم يطأها مالكها الخ وفى الروض كغيره  
ولو اشترى غير موطوءة او من امرأة اوصى او من استبرأها البائع فله تزويجها فان اعتقها فليتزويجها قبل  
الاستبراء اه (قوله ويجب الاستبراء فى امة اذا زوجها فطلقها زوجها قبل الوطء) اى وان سبق التزويج  
شرأها من استبرأها او من نحو امرأة او استبرأها هو بعد الشراء كما هو ظاهر لانها حرمت بالتزويج وحدث

ان المستحق شريك بالواجب  
بقدر قيمته فى غير الجنس  
لتجدد الملك والحل فيهما  
قاله الباقي (وسواء) فى  
وجوب الاستبراء فما ذكر  
بالنسبة لحل التمتع (بكر)  
وايسة (ومن استبرأها  
البائع قبل البيع ومتنقلة  
من صبي وامرأة وغيرها)  
لعموم ماصح من قوله صلى  
الله عليه وسلم فى سبايا  
أوطاس الا لا توطأ حامل  
حتى تضع ولا غير ذات حمل  
حتى تحيض حيضة وقيس  
بالمسبية غيرها الشامل للبكر  
والمستبرأة وغيرهما جامع  
حدوث الملك ومن تحيض  
من لا تحيض فى اعتبار قدر  
الحيض والطهر غالباً وهو  
شهر (ويجب) الاستبراء  
(فى) امة اذا زوجها فطلقها  
زوجها قبل الوطء وفى  
(مكاتب) كتابة صحيحة وأمتها  
اذا انفسخت كتابتها بسبب  
مما يأتى فى بابها كان (عجرت)  
وأمة مكاتب كذلك عجز  
لعود حل الاستمتاع فيها  
كالزوجة وحدوثه فى الامة  
بقسميها ومن ثم لم تؤثر  
الفاسدة (وكذا مرتدة)  
اسلمت

أو سيد مرتد أسلم فيجب الاستبراء عليها أو على أمته (في الأصح) لعود حل الاستمتاع أيضا (لا) في (من) أي أمة له حدث لها ما حرمها عليه من صوم ونحوه لاذنه فيه ثم (حلت من صوم أو اعتكاف وإحرام) ونحو حيض ورهن لان (٢٧٣) حرمتها بذلك لا تحل بالملك بخلاف نحو

المكاتب كتابة فاسدة فالقياس وجوب الاستبراء لحدوث ملك السيد لها اه ع ش عبارة السيد عمر ظاهره اعتبار كون الكتابة صحيحة حتى بالنسبة لامة المكاتب والمكاتب والظاهر خلافه لان الملك حادث بكل تقدير وعلى عدم اعتباره فيها فينبغي أن يبتدأ مدة الاستبراء فيها من حين الملك ويحتمل خلافه فليتام وليراجع اه (قوله او سيد مرتد) تركيب وصنى اول منع الخلو (قوله لاذنه فيه) كانه ليصدق قوله ما حرمها عليه والكلام فيما يتوقف على لاذنه اه سم عبارة المغنى لامن اي امة حلت بما لا يتوقف على اذنه كحيض ونفاس وصوم واعتكاف أو يتوقف وأذن فيه كرهن وإحرام اه وهذا أحسن من حل الشارح (قوله بوضوح الفرق) اي المارانفا في قوله لان حرمتها بذلك الخ (قوله او صائمة) اي صوما واجبا اه مغنى (قوله واجبا) اي اعتكافا منذورا اه مغنى (قوله باذن سيدها) كانه ليصدق قوله بعد زوال مانعها اذ لا مانع اذالم يوجد اذن فليرجع اه سم (قوله بعد زوال مانعها الخ) وقضية كلام العراقيين انه يكفي وقوع الاستبراء في الصوم والاعتكاف للحامل وذوات الاشهر وهو المعتمد نهاية ومغنى (قوله كما يعلم بما يأتي) لعله قول المتن فان زالا الخ لكن الفرق بين المانعين ظاهر (قول المتن زوجته) قال في العباب المدخول بها اه قال في الروض فان اراد ان زوجها اي لغيره وقد وطئها وهي زوجة اعتدت بقرين اي قبل ان يزوجها اه سم زاد المغنى على ما ذكره عن الروض مانعه لانه اذا انفسخ النكاح وجب ان تعتد منه فلا تنكح غيره حتى تنقضي عدتها بذلك ولومات عقب الشراء يلزمها عدة الوفاة لانه مات وهي مملوكة وتعتد منه بقرين اه (قوله فانفسخ نكاحها) احتزبه عما لو اشترىها بشرط الخيار للبائع أو لها ثم فسخ عقد البيع فانه لم يوجد سبب الاستبراء اه ع ش (قوله فيه) أي وجوب الاستبراء (قوله وممر) أي في البيع (قوله وطؤها) اي زوجته الفتنه وقوله في زمن الخيار اي لها كما مر في خيار البيع اه ع ش (قوله اي لهما كما مر الخ) اي في النهاية واما على مختار الشارح هناك فيحرم على المشتري وطؤها في زمن الخيار مطلقا (قوله بالملك) اي الضعيف الذي لا يبيع الوطاء اه مغنى (قوله المكاتب الخ) اي والمبعض اه مغنى (قوله ليس له وطؤها الخ) اي فان عتق وجب الاستبراء لحدوث حل التمتع كما هو ظاهر المتن فليراجع اه رشيدى (قوله بالملك) أي ولا بالزوجية لانفساخ النكاح بملكها اه مغنى زاد ع ش فاذا اراد التمتع بالوطء فطريقه ان يتزوج غير امته حرة كانت او امة اه (قوله واجاز) اي البيع اه مغنى (قوله ولداننى الضمير الخ) قضيته بل صريحه انه لو كان الضمير راجعا للمعطوف به في مثل هذا المحل افر دويره قول ابن هشام وشرط افراده بعد او ان تكون للترديد لا للتوزيع

حل الاستمتاع بعد الطلاق (في المتن لامن حلت من صوم أو اعتكاف أو إحرام) أما لو اشترى نحو محرمة او صائمة ومعتكفة واجبا باذن سيدها فلا بد من استبرائها وهل يكفي ما وقع في زمن العبادات ام يجب استبرائها بعد زوال مانعها قضية كلام العراقيين الاول وهو المعتمد ويتصور الاستبراء في الصوم والاعتكاف بالحامل وذوات الاشهر شرح م (قوله لاذنه فيه) كانه ليصدق قوله حرمتها عليه والكلام فيما يتوقف على اذنه (قوله باذن سيدها) كانه ليصدق قوله بعد زوال مانعها اذ لا مانع اذالم يوجد اذن فليراجع اه (قوله بعد زوال مانعها) قضية كلام العراقيين انه يكفي وقوع الاستبراء في زمن العبادات المذكورة وهو المعتمد ويتصور الاستبراء في الصوم والاعتكاف بالحامل وذوات الاشهر شرح م (قوله في المتن ولو اشترى زوجته) قال في العباب المدخول بها اه قال في الروض فان اراد ان يزوجها وقد وطئها وهي زوجته اعتدت منه بقرين اي قبل ان يزوجها اه (قوله استحجب الاستبراء) اي بعد اللزوم عباب (قوله ثم يعتق) اي بالملك (قوله في الكفاية عن النص ليس له وطؤها بالملك) قال في الكنز وإن اذن سيده (قوله في الكفاية الخ) كذا شرح م (قوله ولداننى الضمير الخ) قضيته بل صريحه انه لو كان الضمير راجعا للمعطوف به في

(٣٥) - شرواني وابن قاسم - ثامن) لنكاح او وطء مشبهة وعلم بذلك أو جهله وأجاز (لم يجب) استبرائها حالاً لأنها مشغولة بحق الغير (فان زالا) اي الزوجية والعدة المفهوم انما ذكر ولذا ثنى الضمير ولان عطف باولها وظاهر انه لا يلزم

اه سم (قوله من اتحاد الراجع) أى افرادة اه عش (قوله بها) أى بار (قوله وذلك) أى زوال الزوجية أو العدة (قول الماتن وجب) أى بالنسبة لحل التمتع دون حل التزويج وفي الروض وشرحه فلو اشترى أمة معتدة لغيره ولو مز وطء شبهة فانقضت عدتها او مزوجة من غيره وكانت مدخولا بها فطلقت وانقضت عدتها او كانت غير مدخول بها وطلقت او زوج امته فطلقت قبل الدخول بها او بعده وانقضت عدتها جازله تزويجها بلا استبراء ووجب في حقه لحل وطئه لها الاستبراء لان حدوث حل الاستمتاع إنما وجد بعد ذلك وان تقدم عليه الملك انتهى اه سم وسيد عمر (قوله واكتفاء المقابل الخ) عبارة المغنى والثاني لا يجب وله وطؤه في الحال اكتفاء بالعدة وعليه العراقيون وقال الماوردي ان مذهب الشافعى انه لا يجب عليه الاستبراء ويطأ في الحال اه (قوله ينتقض بمطلقة الخ) محل تأمل لانه يقول حدوث حل التمتع موجب للاستبراء في غير الموطوءة تتعين مدة تخصه وفيها يكتب في بالعدة لوجود ما يصلح لاندراج عدة الاستبراء فيه بخلافه في الاول اه سيد عمر ولا يخفى انه إنما يتم على ما سئذ كرهه الشارح من جمع المقتضى ان غير ذلك الجمع عمم القولين بالموطوءة وغيرهما فلا يتم عليه (قوله ولو لو ملك معتدة منه) أى بان طلق زوجته ثم ملكها في العدة اه سم (قوله معتدة منه) أى ولو من طلاق رجعى اه مغنى وتقدم انفا في الشارح مثله (قوله وجب قطعاً) أى بالنسبة لحل تمتعه اما بالنسبة لحل التزويج فيكفى فيه انقضاء ما بقي من عدته كالمالك معتدة من غيره فانها اذا تمت عدتها منه حل له تزويجها بلا استبراء كما مر عن الروض وشرحه اه سم (قوله لاذلا شئ الخ) لان عدته انقطعت بالشراء كالمالو جدد نكاح موطوءة ته في العدة اه عش (قول الماتن موطوءة) أى

من اتحاد الراجع للمعطوف  
بها اتحاد الراجع لما فهم من  
المعطوف بها وذلك بان  
طلقت قبل وطء أو بعده  
وانقضت العدة أو انقضت  
عدة الشبهة (وجب)  
الاستبراء (في الاظهر)  
لحدوث الحل واكتفاء  
المقابل بعدة الغير ينتقض  
بمطلقة قبل وطء ومن ثم  
خص جمع القولين  
بالموطوءة ولو لو ملك معتدة  
منه وجب قطعاً لاذلا شئ  
يكفى عنه هنا (الثاني)  
زوال فراش له (عن أمة  
موطوءة) غير مستولدة  
(أو مستولدة بعق) معلق  
أو منجز قبل موت السيد  
(أو موت السيد)

مثل هذا المحل افر دويرده قول ابن هشام شرط افرادة بعداً وأن تكون للترديد لا للتزويج (قوله وجب) أى بالنسبة لحل التمتع دون حل التزويج وفي الروض وشرحه فلو اشترى أمة معتدة لغيره ولو مز وطء شبهة فانقضت عدتها او مزوجة من غيره وكانت مدخولا بها فطلقت وانقضت عدتها او كانت غير مدخول بها وطلقت او زوج امته فطلقت قبل الدخول بها او بعده وانقضت عدتها جازله تزويجها بلا استبراء ووجب في حقه لحل وطئه لها الاستبراء لان حدوث حل الاستمتاع إنما وجد بعد ذلك وان تقدم عليه الملك فلو كانت المشتراة محرماً للبشترى أو اشترتها امرأة أو رجلان لم يجب الاستبراء في حق المشتري اه وفيها ايضا وان انقضت عدة المستولدة والامة من زوج واراد السيد وطأها استبرا الامة فقط أى دون المستولدة لعودها فإشاله بفرقة الزوج دون الامة اه ويلخص من ذلك في امته اذا طلقت واعتدت عدم الاحتياج للاستبراء بالنسبة للتزويج وكذا بالنسبة لحل التمتع إلا ان تكون غير مستولدة وقياس ذلك ان مستولدة المزوجة لو طلقت قبل الدخول واراد وطأها جازم قال في الروض وان اعتقها او مات بعد انقضائها أى عدة الزوج ولو لم يمض بعد انقضائها لحظة واراد تزويجها استبرئت المستولدة دون الامة قال في شرحه لذلك أى لعود المستولدة فإشاله بفرقة الزوج دون الامة فلو عادت المستولدة فإشاك ذلك ما نفع من التزويج قبل الاستبراء بخلاف الامة فانها لم تعد فإشاك وقد انقضت عدتها فلم يبق مانع منه والظاهر ان احتياج المستولدة للاستبراء بالنسبة لغير السيد وان عدم احتياج الامة له في مسألة الموت بالنسبة لغير الوارث بخلافه لحدوث حلها له بحدوث ملكها ايها (قوله ولو لو ملك معتدة منه) أى بان طلق زوجته ثم ملكها في العدة وجب قطعاً أى وجب بالنسبة لحل تمتعه الاستبراء اما بالنسبة لحل التزويج فيكفى فيه انقضاء عدته أى ما بقي منها كما هو ظاهر كالمالك معتدة من غيره فانه اذا تمت عدته منها حل له تزويجها بلا استبراء كما نقلناه في الحاشية الاخرى عن الروض وشرحه (قوله في الماتن زوال الفراش عن أمة موطوءة أو مستولدة بعق) فيه تمتع تزويجها قبل الاستبراء وبالاولى اذا باعها ثم فسخ البيع قبل استبراء المشتري ثم أعتقها البائع وقد وافق مر عليه بعد افتائه بخلافه (فرع) في الروض وشرحه فرع لو باع جارية لم يقر بوطئها فظهر بها حمل وادعاه وكذبه المشتري فالقول قول المشتري يمينه انه لا يعلمه منه ولا عبرة بدعوى البائع كالمالو ادعى عتق العبد بعد بيعه في ثبوت نسبه من البائع خلاف الاوجه ثبوته لاذلا ضرر على المشتري في المالية والقائل بخلافه علمه بان ثبوته



كزوال فراش الحرة  
الموطوءة فيجب قره  
أوشهر كما صح عن ابن  
عمر ولا يخالف له أما  
عتيقة قبل وطء فلا استبراء  
عليها قطعاً (ولو مضت  
مدة استبراء على مستولدة)  
ليست مزوجة ولا معتدة  
(ثم اعتقها) سيدها (أو  
مات) عنها (وجب) عليها  
الاستبراء (في الأصح) كما  
تلزم العدة من زوال نكاحها  
وان مضى أمثالها قبل  
زواله (قلت ولو استبرأ أمة  
موطوءة) له غير مستولدة  
(فاعتقها لم يجب) إعادة  
الاستبراء (وتتزوج في  
الحال) والفرق بينهما وبين  
المستولدة ظاهر (إذا  
تشبه) هذه (منكوحة)  
بخلاف تلك لثبوت حق  
الحرية لها فكان فراشها  
أشبه بفراش الحرة  
المنكوحة (والله أعلم  
ويحرم) ولا ينعقد (تزوج  
أمة موطوءة) أي وطئها  
مالكها (ومستولدة قبل)  
مضى (الاستبراء) بما يأتي  
(لثلاثاً مختلطاً ما آن) وإنما  
حل بيعها قبله مطلقاً لأن  
القصد من الشراء ملك  
العين والوطء قد يقع وقد  
لا بخلاف النكاح لا يقصد  
به إلا الوطء أما من لم  
يطأها مالكا فإن لم توطأ

بملك المين اه مغنى (قوله كزوال فراش الخ) عبارة المغنى فيجب عليها الاستبراء لزوال فراشها كما  
يجب العدة على المفارقة عن نكاح اه (قوله اما عتيقة الخ) واما المولات السيد عن أمة موطوءة لم يعتقها  
فانها تنتقل للوارث وعليه استبرأؤها لحدوث ملكة فيكون من السبب الاول اه مغنى (قوله أي وطئها  
مالكها) او من ملكها من جهة ولم يكن استبرأها اه مغنى (قوله وانما حل بيعها الخ) (فروع)  
يسن للمالك استبراء الأمة الموطوءة للبيع قبل بيعه لها لكونه على بصيرة منها ولو وطئ أمة شريكان في حيض  
أو طهر ثم باعها أو أراد تزويجها أو وطئ اثنتين أو رجل كل يظنها أمة وأراد الرجل تزويجها وجب  
استبراء أن كالعديتين من شخصين ولو باع جارية لم يقر بوطئها فظهر بها حمل وادعاه فالقول قول المشتري  
بيمينه انه لا يعلمه منه ويثبت نسب البائع على الوجه من خلاف فيه إذا ضرر على المشتري في المالية والقائل  
بخلافه عليه بان ثبوته يقطع ارث المشتري بالولاية لأن اقرب بوطئها وباعها نظرت فان كان ذلك بعد ان استبرأها  
فانت بولد لستة اشهر فاكثروا لولد لملك للمشتري ان لم يكن وطئها والافان امكن كونه منه بان ولدته لستة  
اشهر فاكثروا من وطئها لحقه وصارت الأمة مستولدة له وان لم يكن استبرأها قبل البيع فالولد له ان امكن كونه  
منه الا ان وطئها المشتري وامكن كونه منها فيعرض على القائف مغنى وروض مع شرحه وكذا في الهاية الا  
انه صحيح عدم ثبوت نسب البائع واعتمده شيخنا وكذا مال الى سم ثم قال وفي تجريد المزجد كغيره انه إذا  
وطئها المشتري قبل الاستبراء وباعها فاراد المشتري وطأها فاصح الوجهين انه يلزمه استبرأها مرتين مرة  
للاول ومرة للثاني وان لم يطأها قبل البيع قال الرويانى لزوم الثاني استبراء واحد والاستبراء الواجب بملك  
الاول سقط بزوال ملكه انتهى وقضية قول الروض لو وطئ الأمة شريكان الخ انها لم يطأها لا يجب  
استبراء أن بل يكفي واحد للتعبد وشمل وجوب الاستبراءين إذا وطأها مالو كانت صغيرة لا يتصور حملها  
وقياس ما ذكر انه لو كان البائع امرأتين أو ولي صبيين مثلاً اتحد الاستبراء فليتا مل فليراجع اه بخلاف (قوله  
قبلة) أي الاستبراء مطلقاً أي موطوءة أو غيرها اه ع ش (قوله لم فان توطأ) أي من غيره ايضاً (قوله  
يقطع ارث المشتري بالولاية وان كان البائع قد أقر بوطئها وباعها بعد الاستبراء منه لحقه وبطل البيع لثبوت  
أمية الولد وان ولدته لستة اشهر فاكثروا لولد لملك للمشتري فلا يلحق البائع لانه لو كان في ملكه لم يلحقه الا ان  
وطئها المشتري وامكن كونه منه بان ات به لستة اشهر فاكثروا من وطئها فانه ليس بملكه كاله بل يلحقه وصارت  
الأمة مستولدة له وان لم يستبرأها البائع قبل البيع فالولد له ان امكن كونه منه بان ولدته لافل من ستة اشهر من  
استبراء المشتري او لا كثر ولم يطأها المشتري والبيع باطل الا ان وطئها المشتري وامكن كونه منها فيعرض  
على القائف (فروع) لو وطئ الأمة شريكان في طهر او حيض ثم باعها أو أراد تزويجها أو وطئ اثنتين أو  
رجل كل يظنها أمة وأراد الرجل تزويجها وجب استبراء أن كالعديتين من شخصين انتهى ما في الروض وشرح  
بعض تغيير في اللفظ وقول الروض السابق وفي ثبوت نسبة من البائع خلاف الأصح منه عدم الثبوت خلافاً  
لقول شرحه الا وجه ثبوته وجه عدم الثبوت تفويت الولاية على المشتري وقد تقرر في باب لا قرار عدم صح  
استحقاق عبد الغير وعتيقه الا ان كان كبيراً أو صدقه وتعليل شرحه ثبوته بانه لا ضرر على المشتري في المالية  
يدل على انه وان قلنا بثبوت نسبة من البائع بنى كونه مملوكاً للمشتري وفي تجريد المزجد كغيره مانصه اذا  
وطئها المشتري قبل الاستبراء وباعها فاراد المشتري وطأها فهل يلزمه استبرأها مرتين مرة للاول ومرة  
للاثنى ام يكفي مرة واحدة ويدخل فيها الاول فيه وجهان اصحهما الاول وان لم يطأها قبل البيع قال الرويانى  
لزوم الثاني استبراء واحد والاستبراء الواجب بملك الاول سقط بزوال ملكه ولهذا قالوا واشترى جارية ولم  
يطأها ولا هائم اعتقها قبل ان يستبرأها سقط الاستبراء هو قضية قول الروض فرغ لو وطئ الأمة شريكان  
انهم لم يطأها لا يجب استبراء أن وكان وجهه ان الاستبراء حينئذ للتعبد المحض فسكنى واحد فخذ بذلك  
لأنه يوجد نقل بخلافه وشمل وجوب الاستبراءين إذا وطأها مالو كانت صغيرة لا يتصور حملها ولا يقال  
يكفى بوأه هنا لانه للتعبد لان الوطء في نفسه يقتضى الاستبراء فعد الوطء لا بد من تعدده فليتا مل م

زوجها (الخ) أى حالا وقوله غير محترم أى من زنا أه عش (قوله أو مضت) سواء مضت عنده أو عند  
المنتقل منه أو بعضها عند أحدهما والباقي عند الآخر اه سيد عمر (قوله لم يلزمه) أى المشتري استبرأ إلى  
قبل التزويج اه عش (قوله بموطوءته) أى المعتق اه عش (قوله من وطئها غيره الخ) فاعل وخرج اه سم  
(قوله فلا يحل له) أى للمعتق فقوله وإن اعتقها حال مؤكدة بل الأولى تركه (قول المتن أو مات الخ)  
(فرع) لو مات سيد المستولدة المزوجة ثم مات زوجها أو ماتا معا اعتدت كالحره لتأخر سبب العدة  
فى الأولى واحتياط فى الثانية ولا استبرأ عليها وإن تقدم موت الزوج موت سيدها اعتدت عدة أمه ولا  
استبرأ عليها إن مات السيد وهى فى العدة فإن مات بعد فراغ العدة لزمها الاستبرأ وإن مات أحدهما قبل الآخر  
ولم يعلم السابق منهما أولم يعلم هل ماتا معا أو مرتبا نظرت فإن كان بين موتها شهران وخمسة أيام لبلىا لها  
فمادونها لم يلزمها استبرأ لأنها تكون عند موت السيد الذى يجب الاستبرأ بسببه زوجة إن مات السيد أو لا  
أو معتدة إن مات الزوج أو لا ولا استبرأ عليها فى الحالين ويلزمها أن تعتد بأربعة أشهر وعشر من موت الثانى  
لاحتمال أن يكون موت السيد أو لا فتكون حره عند موت الزوج وإن كان أكثر من ذلك أو جهل قدره  
لزمها الأكثر من عدة الوفاة وهى أربعة أشهر وعشرون حصة لاحتمال تقدم موت السيد فتكون عند  
موت الزوج حره فيلزمها العدة فوجب أكثرهما التخرج عما عليها يمينه معنى وفى سم عن الروضة ما يوافقه  
وكذا فى النهاية والروض مع شرحه ما يوافقه إلا فيما إذا كان بين الموتين شهران وخمسة أيام لبلىا فقط  
فجعلاه كالأكثر من ذلك (قوله عتقت) أى المدبرة (قوله فيهما) أى فى الاعتاق والموت (قول المتن  
فلا استبرأ) أى بعد زوال الزوجية وانقضاء عدتها فى الأولى وبعد انقضاء العدة فى الثانية وينبغى أن المراد نفى  
لاستبرأ فى صورة الموت فى غير المستولدة بالنسبة للتزويج أما بالنسبة لحملها للوارث فلا بد منه لحديث حلها  
له بعد انقضاء الزوجية والعدة كما يفيد قول المصنف السابق ولو ملك مزوجة أو معتدة لم يجب فإن زالا الخ  
فان قوله ولو ملك الخ شامل للملك بالارث بل قوله لا فى حسب أن ملك بارت بدل على وجوب الاستبرأ فيما  
نحن فيه اه سم وقوله وينبغى الخ يتأمل فيه فان الكلام هنا فى ن لا تورث (قوله لأنها غير فراش للسيد) أى بل  
الزوج فهى كغير الموطوءة (قوله حل مامر) أى الاستمتاع اه معنى (قوله بخلافها فى عدة وطء الشبهة)

وقياس ما ذكر أنه لو كان البائع امرأتين أو ولى صيين مثلاً اتحد الاستبرأ فليتا مل وليراجع (قوله من  
وطئها غيره) من فاعل خرج السابق (قوله وهى مزوجة الخ) عبارة الروض وإن اعتقها أى موطوءته  
ومستولدة أو مات أى عنهما وهما مزوجتان أو فى العدة من زوج لا شبهة فلا استبرأ اه وظاهران  
المراد أنه لا استبرأ بعد زوال الزوجية وانقضاء عدتها فى الأولى وبعد انقضاء العدة فى الثانية ولا فى حال  
الزوجية والعدة لا يتوهم أحد الاستبرأ وينبغى أن المراد نفى الاستبرأ فى صورة الموت فى غير المستولدة  
بالنسبة للتزويج أما بالنسبة لحملها للوارث فلا بد منه لحديث حلها له بعد انقضاء الزوجية والعدة وهذا يستفاد  
من قول المصنف السابق ولو ملك مزوجة أو معتدة لم يجب أى الاستبرأ فى الحال فإن زالا وجب فى الظاهر اه  
فان قوله ولو ملك شامل للملك بالارث وقد فرضه فى المزوجة والمعتدة عند زوال الزوجية والعدة فليتا مل بل  
قوله الآتى حسب أن ملك بارت بدل على وجوب الاستبرأ فيما نحن فيه (قوله ولان الاستبرأ) تقدم فى العدد  
حاشية عن الروضة فيما إذا مات الزوج والسيد معا أو مرتبا وعلم السابق أو جهل فيها بيان ما يلزم من  
الاستبرأ والعدة والارث وما يتعلق بذلك فراجع (بخلافها فى عدة وطء الشبهة) أى فيلزمها الاستبرأ  
وهذا محترز قوله أى الشارح عن زوج قال فى شرح الروض لقصورها عن دفع الاستبرأ الذى هو مقتضى  
العتق ولو وطئت موطوءته أو مستولدة بشبهة ولم يعتقها لم يجب عليها استبرأ بعد عدة الشبهة حتى يحل  
استمتاعهما بعدها وقد يؤيد ذلك أنه لما قال فى الروض وإن انقضت عدة المستولدة والامة من زوج وأراد  
السيدوطأهما استبرأ الامة فقط أى دون المستولدة اه علل ذلك فى شرحه بقوله لعودها أى المستولدة  
فراشا بفرقة الزوج دون الامة اه فاذا كان عود المستولدة فراشا يوجب سقوط الاستبرأ فليوجب

زوجها من شاء وإن وطئها  
غيره زوجها للوطأى وكذا  
لغيره إن كان الماء غير محترم  
أو مضت مدة الاستبرأ منه  
(ولو اعتق مستولدة) يعنى  
موطوءته (فله نكاحها بلا  
استبرأ فى الأصح) كما يجوز  
أن ينكح المعتدة منه إذا  
اختلط هنا ومن ثم لو  
اشترى أمة فزوجها لبائعها  
الذى لم يطأها غيره لم يلزمه  
استبرأ كالألو اعتقها فأراد  
بائعها أن يتزوجها وخرج  
بموطوءته ومثلها من لم توطأ  
أو وطئت زنا أو استبرأها  
من انتقلت منه إليه من  
وطئها غيره وطأ غير محرم  
فلا يحل له تزوجها قبل  
استبرأها وإن اعتقها (ولو  
اعتقها أو مات) عن مستولدة  
أو مدبرة عتقت بموته (وهى  
مزوجة) أو معتدة عن  
زوج فيهما (فلا استبرأ) عليها  
لأنها غير فراش للسيد ولان  
الاستبرأ لحل مامر وهى  
مشغولة بحق الزوج بخلافها  
فى عدة وطء الشبهة لأنهم  
تصربه فراشا لغير السيد  
(وهو) أى الاستبرأ فى حق  
ذات الأقراء يحصل (بقراء  
وهو) هنا (حيضة كاملة فى  
الجديد)

للخبر السابق ولا حائل حتى تحيض حيضة فلا يكن بقيتها التي وجد السبب كالشراء في اثائها (٢٧٧) وفارق العدة حيث تعين الطهر واكتفى

ببقية بتكرار الاقراء الدال  
تخلل الحيض بينها على البراءة  
وهنا لا تكرر فتعين الحيض  
الكامل الدال عليها ولو  
وطئها في الحيض لحلت  
منه فان كان قبل مضي اقل  
الحيض انقطع الاستبراء  
وبقي التحريم الى الوضع كالمو  
حلت من وطئها وهي طاهر  
او بعد اقله كني في الاستبراء  
لمضي حيض كامل لها قبل  
الحل (وذات اشهر) كصغيرة  
وآيسة (بشهر) لانه لا يخلو  
في حق غيرها عن حيض  
وطهر غالبا (وفي قول بثلاثة)  
من الاشهر لان البراءة  
لا تعرف بدونها (وحامل  
مسيية اوزال عنها فراش  
سيد بوضعه) أي الحل كالعدة  
(وان ملكت بشراء) وهي  
حامل من زوجها وطئ  
شبهه فقد سبق ان لا استبراء  
في الحال) وانه لا يجب بعد  
زوال النكاح او العدة فليس  
هو هنا بالوضع (قلت يحصل  
الاستبراء) في حق ذات  
الاقراء (بوضع حمل زنا)  
لا تحيض معه وان حدث  
الحمل بعد الشراء وقبل مضي  
محصل استبراء اخذا من  
كلام غير واحد وهو متجه  
(في الاصح والله اعلم)  
لاطلاق الخبر وللبراءة  
وانما لم تنقض به العدة  
لاختصاصها بمزيد تأكيد  
ومن ثم وجب فيها  
التكرار أما ذات أشهر

أي فيلزمها الاستبراء وهذا محترز قول الشارح أي عن زوجها سم (قوله للخبر السابق) إلى قول المتن ولو  
مضى في النهاية والمغنى (قوله ولا حائل الخ) لعل هذا من قبيل الرواية بالمعنى او ورد ذلك في رواية لكن لا يلائم  
هذا الثاني قوله السابق إلا بضرب من التأويل اه سيد عمر (قوله فلا يكن الخ) وتنتظر ذات الاقراء المنقطع  
دمها لعل سن الياس كالعدة اه معنى (قوله ولو وطئها في الحيض الخ) عبارة الروض وشرحه فرع وطئ  
السيد امته قبل الاستبراء او في اثائه لا يقطع الاستبراء وإن اثم به لقيام الملك بخلاف العدة فان حلت  
منه قبل الحيض بقي التحريم حتى تضع كالمو وطئها ولم تحبل او حبلت منه في اثائه حلت بانقطاعه لتامه قال  
الامام هذا إن مضي قبل وطئها اقل الحيض وإلا فلا تحل له حتى تضع كالمو احبلها قبل الحيض اه وقضية  
إطلاقه الاستبراء انه لا فرق بين ذات الحيض وغيرها لكن قوله قبل الحيض الخ قد يقتضي التصور بذات  
الحيض لكن ينبغي ان ذات الاشهر كذلك فلا ينقطع استبراءها بالوطئ فان حبلت قبل الشهر أي تمامه  
بقي التحريم حتى تضع كما يدل عليه قوله كالمو حبلت من وطئها وهي طاهر ولا يتصور ان يفصل في الحبل  
في اثائه بين أن يمضي ما يكون استبراء أو لا فليتأمل ويراجع اه سم وقوله وقضية إطلاقه الاستبراء انه  
لا فرق الخ أي قوطه ذات الاشهر في اثناء الشهر لا يقطع الاستبراء عند عدم الحبل قد صرح به ولا حاجة  
لبخه اه سيد عمر وقول سم عن شرح الروض كالمو وطئها ولم تحبل انظر ما موقعه هنا (قوله وبقي التحريم  
إلى الوضع الخ) يفيد وبقي انه يحصل بالوضع الاستبراء فلا يحتاج الى حيضة بعده فليراجع (قوله كني) أي  
بالنسبة لحل تمتعه اه سم (قول المتن وذات اشهر بشهر) والمتحيرة تستبرأ بشهر ايضا كذا في المغنى وينبغي  
ان يكون محله فيمن لم تذكر مقدار دورها والافدور اخذا مما مر في العدة اه سيد عمر (قوله لان البراءة الخ)  
عبارة المغنى نظرا الى ان الماء لا يظهر اثره في الرحم في اقل من ثلاثة اشهر (قول المتن وحامل مسنية) وهي  
التي ملكت بالسبي لا بالشراء اوزال فراش سيد بعتقه لها وموته وقوله وان ملكت أي حامل بشراء او  
نحوه وهي في نكاح او عدة فقد سبق أي عند قوله ولو ملك مزوجة او معتدة اه معنى (قوله وانه يجب) أي  
لحل تمتعه اه سم (قوله او العدة) لمنع الخلو (قوله لا تحيض معه) فان كانت ترى الدم مع وجوده حصل  
الاستبراء بحضه معه معنى وروض وزيادى عبارة شيخنا على الغزى والحاصل ان الاستبراء في الحامل من  
الزنا يحصل بالاسبق من الوضع أو الحيضة فيمن تحيض وبالا سبق من الوضع أو الشهر في ذات الاشهر اه  
(قوله لا إطلاق الخبر الخ) الا وفق بسابق كلامه لعموم الخبر كافي المغنى (قوله اما ذات اشهر) أي بان لم  
يسبق لها حيض ووطئ من زنا فحلت منه وتصدق في هذه الحالة في عدم تقدم حيض لها على الحل بلامين  
لانها لو نكحت لا يحلف الخصم على سبق ذلك اه ع ش (قوله وذكر له) أي لما في المتن (قوله مع التبري)

سقوطه عدم زوال الفراش بالكلية في مسئلتنا كما يؤخذ من قول الشارح كشرح الروض لانها لم تصر به  
فراش الغير السيد لكن قد يشكل هذا التعليل بقوله في العدة في فصل تداءل العدة في شرح قوله فان كان حمل  
قدمت عدته مانصه أي لا في حال بقاء فراش واطئها بان لم يفرق بينهما الخ فليحذر (قوله ولو وطئها في  
الحيض الخ) عبارة الروض وشرحه فرع وطئ السيد امته قبل الاستبراء او في اثائه لا يقطع الاستبراء وان  
اثم به لقيام الملك بخلاف العدة فان حبلت منه قبل الحيض بقي التحريم حتى تضع كالمو وطئها ولم تحبل او حبلت  
منه في اثائه حلت له بانقطاعه لتامه قال الامام هذا ان مضي قبل وطئها اقل الحيض وإلا فلا تحل له حتى تضع  
كالمو احبلها قبل الحيض اه وقضية اطلاقه الاستبراء او لانه لا فرق بين ذات الحيض وغيرها لكن قوله  
قبل الحيض الخ قد يقتضي التصور بذات الحيض لكن ينبغي ان ذات الاشهر كذلك فلا ينقطع استبراءها  
بالوطئ فان حبلت قبل الشهر بقي التحريم حتى تضع كما يدل عليه قوله كالمو حبلت من وطئها وهي طاهر ولا  
يتصور ان يفصل في الحبل في اثائه بين أن يمضي ما يكنى استبراء أو لا فليتأمل ويراجع (قوله كني) أي  
بالنسبة لحل تمتعه (قوله وانه يجب) أي لحل تمتعه (قوله وهو متجه) كذا شرح مر (قوله فيحصل بشهر

فيحصل بشهر مع حل الزنا كما يحته الزركشي كالأذرعى قياسا على ما جرموا به في العدة لان حل الزنا كالعدم (ولو مضي زمن استبراء  
بعد الملك قبل القبض حسب ان ملك بارث) لقوة الملك به ولذا أصبح يبعه قبل قبضه وذكر له الاذرعى تعليلا اخر مع التبري منه ومع ما يؤخذ منه

فقال في توسطه قالو الان الملك بالارث مقبوض حكما وإن لم يحصل حسا وهذا اذا كانت مقبوضة للبورث حيث يعتبر قبضه في الاستبراء مالو ابتاعها ثم مات قبل قبضها لم يعتد باستبرائها إلا بعد ان يقبضها الوارث كما في بيع المورث قبل قبضه به عليه ابن الرفعة وهو واضح اه وإنما يتجه وضوحه بعد تسليم التعليل الذي (٢٧٨) تبرأ منه ومن ثم تبع ابن الرفعة المتأخرون لكنه مع ذلك مشكل لان البيع الاضعف اذا اعتد

بالاستبراء فيه قبل القبض فالارث الاقوى اولى وكان الاذرعى اشار الى بنائه على ضعف بقوله حيث يعتبر قبضه في الاستبراء لكن يتنافيه قوله اما الخ مع قوله انه واضح الان يقال انه واضح على القول في البيع انه لا يكتفى فيه بالاستبراء قبل القبض وقد يقال في جواب الاشكال صرحوا بان الارث لا خلاف في الاعتداد بالاستبراء فيه قبل القبض بخلاف نحو البيع فان فيه خلافا الاصح منه الاعتداد و اشارو للفرق بما حاصله ان المملوك بالارث مقبوض حكما فهو أقوى من نحو البيع ولذا صح التصرف فيه قبل قبضه ويلزم من هذه القوة المقتضية لصحة التصرف كون المورث في نحو البيع قبضه قبل موته والا فكان لا ملك بخلاف نحو البيع الملك فيه تام بالعقد لكنه ضعيف فجري الخلاف فيه فالاصح نظر الى تمامه والضعيف الى ضعفه واما الارث فالملك به مبنى على تقدير قبضه ولا يوجد إلا اذا كان مورثه قبضه ان ملكه بنحو بيع فتأمله فانه دقيق (وكذا شراء) ونحوه من

أى تبرى الاذرعى منه أى من ذلك التعليل لانه ذكره بلفظ قالوا كما ياتى وقوله ومع ما الخ عطف على مع التبرى أى ومع الشيء الذى يؤخذ من ذلك التعليل يعنى يؤخذ منه شيء لا يتخلو عن نزاع وهو قوله الاقوى مالو ابتاعها الخ (قوله فقال) أى الاذرعى في توسطه وهو اسم كتاب له اه كردى (قوله وهذا) أى ما ذكره من الحسبان عبارة المغنى تنبيه قول ابن الرفعة محله ان تكون مقبوضة للبورث مالو ابتاعها ثم مات قبل قبضها لم يعتد باستبرائها إلا بعد ان يقبضها الوارث مبنى على ضعف كما يعلم من قول المصنف وكذا شراء فى الاصح اه (قوله إذا كانت مقبوضة الخ) أى إن كانت مشترا للبورث يشترط الحصول للاستبراء للوارث بما مضى ان تكون مقبوضة للبورث لكن هذا مبنى على مقابل الاصح الآتى كما سيصرح به الشارح اه كردى (قوله حيث يعتبر قبضه) أى المورث (قوله كما في بيع المورث الخ) أى كالا يعتد ببيع المورث ما اشتراه ولم يقبضه (قوله به عليه) أى على قوله وهذا اذا كانت مقبوضة الى هنا (قوله ومن ثم الخ) أى لاجل التسليم (قوله لكنه) أى ما قاله ابن الرفعة مع ذلك أى تبعية المتأخرين له (قوله الى بنائه على ضعف) جزم به المغنى كما مر انفا (قوله يتنافيه قوله) أى قول الاذرعى حكاية عن ابن الرفعة وقوله مع قوله الخ أى مع قول الاذرعى تقوية لما حكاه عن ابن الرفعة (قوله على القول في البيع) أى المرجوع (قوله في نحو البيع) أى فيما ملكه بنحو البيع (قوله قبضه الخ) خبر كون والضمير لنحو البيع (قوله والا) أى وان لم يكن المورث قبضه قبل موته (قوله فكان) بسكون النون لا ملك أى للوارث (قوله بخلاف نحو البيع) أى ما ملكه الشخص بنحو البيع ولم يقبضه (قوله فجري الخلاف فيه) أى فى المملوك بنحو البيع (قوله فالملك به مبنى على تقدير قبضه) يتأمل معناه مع حصول الملك بالارث مطلقا اه سم وقد يقال ان معناه ما قدمه ان نظام ان المملوك مقبوض حكما (قوله ان ملكه الخ) شرط للشرط الاول وتقييد للحصر الذى أفاده النفي والاستثناء (قوله ونحوه من المعاوضات) الى قوله اه فى المغنى والى قول المتن ويحرم الاستمتاع فى النهاية الا قوله ومنه ما لو اشترى الى نعم (قوله حيث لا خيار) أى لاحد من البائع والمشتري اه ع ش (قوله لم يحسب) أى زمن الاستبراء (قوله ولو للمشتري الخ) وما سبق فى باب الخيار ان الخيار اذا كان للمشتري فقط انه يحل له وطؤها فالمراد بالحل هناك ارتفاع التحريم المستند لضعف الملك وانقطاع سلطة البائع فيما يتعلق بحقه وان بقى التحريم لمعنى آخرو هو الاستبراء فلا منافاة اه معنى (قوله فلا مبالاة الخ) تفرع على قوله كما قدمه (قوله بايها م عارته الخ) منشأ الايها م قوله بعد الملك قبل القبض اه سم (قوله ومثلها) الموهوبة التى لم تقبض (قوله لم تقبض) لعله لم تقسم لقوله بعدى بناء الخ اللهم الا ان يقال ان القسمة للغنيمة لا تتحقق الا بالقبض اه ع ش عبارة الرشيدى قوله لم تقبض لعل المراد لم تقسم بقرينة ما بعده الا ان يقال ان القبض فيها يحصل بمجرد القسمة أى حكما بدليل صحة تصرفه فى نصيبه قبل استيلائه عليه ولعل هذا أولى مما فى حاشية الشيخ ع ش وسبق ما يحصل به الملك فى الغنيمة اه (قوله ان الملك لا يحصل الا بالقسمة) ولهذا قال الجوينى والفقهاء وغيرهم انه يحرم وطء السرارى اللاتى يجلبن من الروم والهند والترك الا ان ينصب الامام من يقسم الغنائم من غير ظلم اه معنى وفى البجيرمى بعد ذكر مثله عن سم ما نصه والمتعمد جواز الوطء لاحتمال ان يكون السانى بمن لا يلزمه التخميس ونحن لا نحرم بالشك مرو الزيادة والحفى اه (قوله بعد قبولها) وكذا قبل قبولها كما قاله الرافعى اه معنى وهو خلاف ظاهر

(الخ) كذا مر وجزم فى الروض بحصول الاستبراء بحضرة من الحامل من زنا (قوله فالملك به مبنى الخ) يتأمل معناه مع حصول الملك بالارث مطلقا (قوله فلا مبالاة بايها م عارته) منشأ الايها م قوله بعد الملك

المعاوضات (فى الاصح) حيث لا خيار لتام الملك به ولزومه ومن ثم لم يحسب فى زمن الخيار ولو للمشتري لضعف ملكه كلام (لابهة) فلا يحسب قبل القبض لتوقف الملك فيها عليه كما قدمه فلا مبالاة بايها م عارته هنا حصوله قبله ومثلها غنيمة لم تقبض أى بناء على أن الملك فيها لا يحصل الا بالقسمة كما هو ظاهر ويحسب فى الوصية بعد قبولها ولو قبل القبض للملك الكامل فيها بالقبول

(ولو اشترى مجوسية) او نحو وثنية او مرتدة (خاصة) مثلا (ثم) بعد فراغ الحيض او في اثنا (٢٧٩) ومثله الشهر في ذات الاشهر وكذا

الوضع كاصرحا به (اسلمت لم يكف) حيضها او نحوه في الاستبراء لانه لم يستعقب الحل ومن ثم لو اشترى عبد مأذون أمة وعليه دين لم يعتد به قبل سقوطه فلا يحل لسيده وطؤها حينئذ قال المحاملي عن الاصحاب وضابط ذلك ان كل استبراء لا يتعلق به استباحة الوطء لا يعتد به انتهى ومنه مالو اشترى محرمة خاصة ثم تحللت او صغيرة لا تحتمل الوطء فاطاقته بعد مضي شهر على ما قاله الجرجاني في الثانية ثم رايت الزركشي قال انه بعيد جدا نعم يعتد باستبراء المهرهونة قبل الانفكاك كما يميل اليه كلامهما وجزم به ابن المقرئ ويفرق بينها وبين ما قبلها بانه يحل وطؤها باذن المهرته فهي محل للاستمتاع بخلاف غيرها حتى مشرأة المأذون لان له حقا في الحجر وهو لا يعتد باذنه وبهذا يدفع ما للاذرعي ومن تبعه هنا فان قلت هي تباح له باذن العبد والغرماء فساوت المهرهونة قلت الاذن هنا اندر لاختلاف جهة تعلق العبد والغرماء بخلافه في المهرهونة وفارقت أمة المأذون أمة مشتر حجر عليه بقلس فانه يعتد

كلام الشارح والنهاية ولذا قال ع ش قوله بعد قبولها أي فلو مضت مدة الاستبراء بعد الموت وقبل القبول لم يعتد بها وان تبين بالقبول ان الملك حصل من الموت اه (قول المتن ولو اشترى) عبارة المنهج مع شرحه ولو ملك بشرأ او غيره (قوله مثلا) اي او وجد منها ما يحصل به الاستبراء من وضع حمل او مضى شهر لغير ذوات الافراء مغنى وحلي (قوله ومثله الخ) يغني عن قوله مثلا (قوله لانه) اي هذا الاستبراء اه مغنى (قوله الحل) اي حل الاستمتاع اه مغنى (قوله مأذون) اي في التجارة (قوله وعليه الخ) اي والحال ان على العبد المأذون (قوله لم يعتد به) اي بالاستبراء وقوله قبل سقوطه اي الدين اه ع ش (قوله حينئذ) اي حين اذ سقط الدين عبارة المغنى فانه لا يجوز للسيد وطؤها ولو مضت مدة الاستبراء فاذا زال الدين بقضاء او ابرأ لم يكف ما حصل من الاستبراء قبله على الاصح اه (قوله لا يتعلق به الخ) اي لا يستعقبه مغنى وع ش (قوله ومنه) اي من ذلك الضابط وافراده (قوله مالو اشترى محرمة خاصة الخ) تقدم قريبا ان الذي اقتضاه كلام العراقيين وهو المعتمد الا كنفاء هنا بالحيض قبل التحلل اه سم (قوله فاطاقته بعد مضي شهر) أي فلا يعتد بما مضى ولا بد من استبراء بعد الاطاقة اه سم (قوله في الثانية) اي الصغيرة (قوله باستبراء المهرهونة) اي كان اشترها او ورثها او قبل الوصية بها ثم رهنها قبل الاستبراء خاصة او مضى الشهر او وضعت قبل انفكاك الرهن فيعتد بما حصل في زمنه اه ع ش وقوله ثم رهنها قبل الاستبراء الاحسن وهي مهرهونة (قوله وجزم به ابن المقرئ) وهو المعتمد اه نهاية خلافا للمغنى عبارته وجرى الاذرعي وغيره على الثاني اي وجوب إعادة الاستبراء بعد انفكاك الرهن تبعا لابن الصباغ وهو اوجه اه (قوله بينها) أي المهرهونة (قوله وما قبلها) أي المجوسية اه ع ش أي وما زاده الشارح (قوله يحل) أي للمالك المهرهونة (قوله لانه) اي للمأذون (قوله ومن تبعه) اي كالمغنى كما مر (قوله باذن العبد) انظره مع قوله السابق وهو لا يعتد باذنه الا ان يراد وحده اه سم (قوله الاذن هنا اندر) وايضا فالمرتهن معين يمكن تحقق اذنه بخلاف الغرماء لجواز ان يكون هناك غريم غير معلوم فلا يمكن تحقق اذنه لجميع الغرماء اه سم (قوله بضعف الخ) متعلق بفارقت (قوله في هذه) اي أمة المشتري المحجور عليه بقلس (قوله ايضا) اي كتحلقه بالامة (قوله تلك) اي أمة المأذون المديون (قول المتن ويحرم الاستمتاع) والاقرب انه كبيرة وينبغي ان محل امتناع الوطء ما لم يخف الزنا فان خافه جازله اه ع ش (قوله ولو بنحو نظر) اي قول المتن ولو منعت في النهاية الا ما سابه عليه (قوله بشهوة) (فرع) وقع السؤال استطراد اعن النظر لاجل الشراء هل يجوز اذا كان بشهوة كافي نظر الخطبة او يفرق فيه نظر اه سم وفيه إيماء الى ميله للجواز (قوله ومس) انظر هل ولو بغير شهوة اه رشيدى اقول قضية اطلاقهم المس وتقيدهم النظر بشهوة حرمة المس مطلقا فليراجع (قوله لادائه الخ) عبارة المغنى بوطء لما مر وغيره كقبلة ونظر بشهوة قياسا عليه ولانه يؤدي الى

قبل القبض (قوله قال المحاملي الخ) كذا شرح م (قوله ومنه مالو اشترى محرمة خاصة الخ) تقدم قريبا ان الذي اقتضاه كلام العراقيين وهو المعتمد الا كنفاء هنا بالحيض قبل التحلل (قوله فاطاقته بعد شهر) اي فلا تعتد بما مضى ولا بد من استبراء بعد الاطاقة (قوله وجزم به ابن المقرئ) وهو المعتمد شرح م (قوله باذن العبد) انظره مع وهو لا يعتد باذنه الا ان يراد وحده (قوله قلت الاذن هنا اندر الخ) وايضا فالمرتهن معين يمكن تحقق اذنه بخلاف الغرماء لجواز ان يكون هنا غريم غير معلوم فلا يمكن تحقق اذنه لجميع الغرماء (قوله في المتن ويحرم الاستمتاع بالمستبرأة) قد يشمل الاستمتاع بنحو شعرها وظفرها بمس او نظر بشهوة وبجزمها المنفصل وهو غير بعيد ما لم يوجد نقل بخلافه ويسن الاستمتاع بالقبلة ولو في غير الفم كما هو ظاهر (فرع) وقع السؤال استطراد اعن النظر لاجل الشراء هل يجوز اذا كان بشهوة كافي نظر الخطبة او يفرق فيه نظر (فرع) بحث في اعنى اراد التوكيل في شراء جارية لانه يجوز له مسها المتوقف عليه معرفة او صافها بدلا عن النظر المتوقف عليه ذلك ولا يخفى فساد هذا البحث لان مسه المذكور لا يتوقف عليه صحة

باستبرائها قبل زوال الحجر لضعف التعلق في هذه لكونه يتعلق بالذمة أيضا بخلاف تلك لانحصار تعلق الغرماء بما في يد المأذون لا غير (ويحرم الاستمتاع) ولو بنحو نظر بشهوة ومس (بالمستبرأة) أي قبل مضي ما به الاستبراء لادائه الى الوطء المحرم ولا حتمال انها حامل بحر

فلا يصح نحو بيعها نعم يحل له الخلو بها (٢٨٠) ولا يحال بينه وبينها لان الشرع جعل الاستبراء مفوضا لامانته وبه فارق وجوب الاحالة بين

الوطء المحرم وإذا ظهرت من الحيض حل ما عدا الوطء على الصحيح وبقي تحريم الوطء إلى الاغتسال اه  
(قوله فلا يصح الخ) تفريع على قوله انها حامل بحر اه سم (قوله مفوضا لامانته) اى من حيث انه ان  
شاء صبر عن التمتع إلى مضى الاستبراء وان شاء عصى وتمتع قبل مضيه اه بجري (قوله وهى جميلة) لعله  
لمجرد تأكيد النظر وليس بقيد (قوله نظر ظاهر) معتمد فيحال بينهما حينئذ عش وحلي (قول  
المتن إلى المسية) اى وقعت في سهمه من الغنمة والمشتراة من حربى كالمسية كما قاله صاحب الاستقصاء إلا  
ان يعلم انها انتقلت إليه من مسلم او ذمى او نحوه والعهد قريب وخرج بالاستمتاع الاستخدام فلا يحرم اه  
مغنى (قول المتن فيحل غير ووطء) ولو غلب على ظنه ان الاستمتاع بوقعه في الوطء فالوجه امتناع الاستمتاع  
مر اه سم (قوله لما نظر عنقه الخ) او انه فعل ذلك اغاظة للكفار حيث يبلغهم ذلك مع انها كانت من  
بنات عظامهم اه عش اقول وينافى هذا التوجيه قول المغنى مانصه ولما روى البيهقي عن ابن عمر رضى  
الله عنهما انه قال وقعت في سهمى جارية من سبي جلولا ففطرت اليها فاذا عنقها مثل ابريق الفضة فلم  
أتمالك ان قبلتها والناس ينظرون ولم ينكر عليه أحد من الصحابة وجلولا بفتح الجيم والمدقورية من نحو  
فارس والنسبة اليها جلولى على غير قياس ففتح يوم اليرموك سنة سبع عشرة من الهجرة فبلغت غنائها  
ثمانية عشر الف الف اه (قوله كابر يق فضة) اى كسيف من فضة فان ابريق لغة السيف اه عش  
(قوله وفارقت) اى المسية (قوله الاحتمال السابق) اى الحمل بحر (قوله لالحرمته) اى ماء الحربى  
اه مغنى (قوله لندوره) يرد عليه ان الاحتمال ولو كان نادرا ينافى التيقن إلا ان يراد به ما هو قريب من  
التيقن اه سم (قوله من ذلك) أى الفرق (قوله المانع) وصف لحملها اه رشيدى (قوله لصيرورتها  
الخ) علة للمانع اه سم (قوله ومشتراة مزوجة) قد يشكك عدم امكان حملها إلا ان يجاب بان المراد حمل  
تصير به ام ولد كما قال لصيرورتها الخ وهذه لا يمكن حملها كذلك لان حملها من الزوج لا يصير به ام ولد اه سم  
(قوله كالمسية في حل التمتع بها الخ) لكن ظاهر كلامهم بخالفه نهاية وهو المعتمد عش (قوله لانه  
لا يعلم) إلى قوله واذا صدقناها في المغنى (قوله بلا يعين) متعلق بصدقت (قوله لم يقدر الخ) لانه لا يطلع عليه  
اه مغنى (قوله قياسا على ما لو ادعت الخ) قال الروض في مبحث التحليل فرع يقبل قولها في التحليل  
وان كذبها الثانى وله اى الاول تزوجها وان ظن كذبها لكن يكره فان كذبها منعناه الا ان قال بعده تبينت  
صدقها انتهى فقوله قياسا على ما الخ غير مستقيم الا ان يريد بتكذيبها ظن كذبها ولا يخفى انه تعسف بعيد  
اه سم ولذا عبر النهاية في الموضوعين بقوله وظن كذبها (قوله والاول اوجه) كذا في بعض نسخ النهاية

بل ويفيد عدم صحة البيع لانه لا يصح عقده بنفسه بل يعقدوكيله والواجب نظر العاقد دون مسه فيحرم  
فليتأمل (فرع) لو غلب على ظنه ان الاستمتاع بوقعه في الوطء فالوجه امتناع الاستمتاع مر (قوله فلا  
يصح نحو بيعها) تفريع على قوله انها حامل (قوله لاحتمال الخ) يردان الاحتمال ولو نادرا ينافى التيقن الا ان  
يراد ما هو قريب من التيقن (قوله واخذ الماوردى الخ) ظاهر كلامهم خلافه مر (قوله لصيرورتها) علة  
للمانع (قوله ومشتراة مزوجة الخ) قد يشكك ان هذه لا يمكن حملها الا ان يجاب بان المراد حمل  
ام ولد كما قال لصيرورتها به ام ولد وهذه لا يمكن حملها كذلك لان حملها من الزوج لا يصير به ام ولد (قوله قياسا  
على ما لو ادعت التحليل فكذبها الخ) قال في الروض في مبحث التحليل فرع يقبل قولها في التحليل وان كذبها  
الثانى الى ان قال وله اى الاول تزوجها وان ظن كذبها لكن يكره فان كذبها منعناه الا ان قال بعده تبينت  
صدقها انتهى فقوله قياسا على ما لو ادعت التحليل فكذبها غير مستقيم ويحتمل انه انتقل نظره الى تكذيب  
الثانى فليتأمل فان اراد فكذبها الثانى لم يكن نظير مانحن فيه فلا يستقيم القياس ايضا فليتأمل فظهر ان  
قياس التحليل هو الثانى لا الاول اللهم الا ان يريد بتكذيبها ظن كذبها ولا يخفى انه تعسف بعيد (قوله  
والاول اوجه) المنتجه الثانى مر (قوله في المتن ولو منعت السيد فقال اخبرتنى بتمام الاستبراء صدق) عبارة

الزوج والزوجة المعتدة  
عن شبهة كذا اطلقوه وفيه  
اذا كان السيد مشهورا بالزنا  
وعدم المسكة وهى جميلة  
نظر ظاهر (المسية فيحل  
غير ووطء) لانه <sup>صلوات الله عليه</sup>  
يحرم منها غيره مع غلبة  
امتداد الاعين والايدي  
الى مس الامام سيما الحسان  
ولان ابن عمر رضى الله عنهما  
قبل امة وقعت في سهمه  
لما نظر عنقه كابر يق فضة  
فلم يتالك الصبر عن تقيلها  
والناس ينظرون ولم ينكر  
عليه أحد رواه البيهقي  
وفارقت غير هاتين ملكها  
ولو حاملا فلم يجر فيها  
الاحتمال السابق وحرّم  
وطؤها صيانة لماته ان يختلط  
بماء حربى لالحرمته ولم  
يلتفتوا لاحتمال ظهور  
كونها ام ولد لمسلم فلا  
ملكها السابق لندوره  
واخذ الماوردى وغيره من  
ذلك ان كل من لا يمكن  
حملها المانع لملكها لصيرورتها  
به ام ولد كصبية وحامل  
من زنا وآيسة ومشتراة  
مزوجة فطلقها زوجها  
تكون كالمسية في حال التمتع  
بها بماء الوطء (وقيل  
لا يحل التمتع بالمسية  
ايضا وانتصر له جمع (واذا  
قالت) مستبرة (حضت  
صدقت) لانه لا يعلم الا  
من جهة بلا يعين لانها لو  
نكلت لم يقدر السيد على

الحلف على عدم الحيض واذا صدقناها فكذبها فهل يحل له وطؤها قياسا على ما لو ادعت التحليل فكذبها بل  
أولى أو لا ويفرق محل نظر والاول اوجه (ولو منعت السيد) من تمتع بها (فقال) أنت حلال لى لآنك (أخبرتني بتمام الاستبراء صدق)



شيء من زمن الاستبراء ولو قال حضت فأنكرت صدقت على ما قاله الامام ومن تبعه وعلله بأنه لا يعلم الا منها وهو جرى على ما مشى عليه الشيوخ في موضع والمعتمد ما جريا عليه في موضع اخر انه يعلم من غيرها فعليه يحتمل تصديقه كما في دعواه اخبارها له به بجماع أن الاصل عدم كل ويحتمل الفرق بأن الحيض يعسر اطلاعه عليه وأن أمكن فصدقت بخلاف الاخبار وهذا أقرب (ولا تصير أمة فراشا) لسيدها (الابوطاء) منه في قبلها أو دخول مائه المحترم فيه ويعلم ذلك باقراره أو بينة وبه يعلم أن المحبوب متى ثبت دخول مائه المحترم لحقه الولد والافلا وهذا أوجه بمن أطلق لحوقه أو عدمه فتأمل وخرج بذلك بمجرد ملكه لافلا يلحقه به ولد اجماعا وان خلاها وأمكن كونه منه لأنه ليس مقصوده الوطء بخلاف النكاح كما مر ما الوطء في الدبر فلا لحوق به على المعتمد من تناقض لهما كما مر وإذا تقرر أن الوطء يصير هافراشا (فاذا ولدت للامكان من وطئه) أو استدخال منيه ولدا (لحقه)

وفي أكثرها المتجه الثاني ونقله سم عنه وأقره وقال ع ش وهو الأقرب اه (قوله يمينه) إلى قوله ومن تبعه في النهاية والمغنى (قوله وأيحت الخ) الأولى التفرع (قوله لما تقرر الخ) علة للمتن (قوله يلزمها الامتناع منه الخ) أي ولو بقتله لأنه كالصائل اه ع ش (قوله ولو قال حضت الخ) ولو ورث أمة فادعت حرمتها عليه بوطء مورثه أي الذي لا يحرم بوطئه الوارث فانكر صدق يمينه لأن الاصل عدمه نهاية ومغنى وروض (قوله على ما قاله الامام الخ) عبارة النهاية والمغنى كما جزم به الامام اه (قوله منه في قبلها) إلى قوله وجمع المتن في المغنى إلى قوله أي بعد عله إلى المتن وقوله لأن عمر إلى قوله لأن الوطء سبب وإلى الكتاب في النهاية مع مخالفة في مواضع سانه عليها لا قوله ولا يجوز له الاقتصار إلى المتن (قوله فيه) أي القبل اه ع ش (قوله ويعلم ذلك) أي الوطء أو دخول مائه المحترم (قوله أو بينة) أي على الوطء أو على اقراره اه مغنى (قوله وبه) أي بقوله ويعلم ذلك الخ وقال ع ش أي بقوله أو دخول مائه الخ اه (قوله ان المحبوب) أي مقطوع الذكر مع بقاء الاثنين (قوله متى ثبت) أي باقراره أو بينة اه مغنى (قوله وخرج بذلك) أي بما في المتن مع قول الشارح أو دخول الشارح أو دخول مائه المحترم (قوله به) أي بمجرد الملك (قوله وإن خلاها الخ) أو وطئها فيما دون الفرج اه مغنى وكذا في سم عن الامداد (قوله بخلاف النكاح الخ) عبارة المغنى بخلاف الزوجة فانها تكون فراشا بمجرد الخلو بها حتى إذا ولدت للامكان من الخلو بها لحقه وإن لم يعترف الوطء لأن مقصود النكاح التمتع والولد فاكفى فيه بالامكان وملك البين قديقه بده التجارة أو الاستخدام اه وفي سم عن الامداد مثلهما وعن الروض ما يوافقها (قوله كما مر) أي في باب العدد حيث قال عقب قول المصنف ويلحق بمجوب باقئ انشاء مائه وقدا يمكن استدخالها لمنيه وإن لم يثبت كما مر اه سم (قوله اما الوطء في الدبر الخ) أي سواء كانت الموطوءة حرة أو أمة اه ع ش (قوله كما مر) أي قبل فصل اللعان قوله الخ (قوله أن الوطء) الانسب لما قبله وما بعده أن يزيد قوله أو دخول مائه المحترم (قوله لما مر) أي انفاء اللام علة لقوله أي بعد عله الوطء وقوله من الاجماع بيان لما مر اه كردى (قوله بعد الوطء) متعلق بحبضة أو استبراء (قوله بستة أشهر) متعلق بالوضع عبارة

الروض ولو قال السيد أخبرني بانها حضت وأنكرت أو قالت للوارث ووطئ مورثك أي الذي يحرم بوطئه الوطء الوارث فانكر فالقول قوله أي قول السيد في الأولى وقول الوارث في الثانية قال مر في شرحه ولو ورث أمة فادعت حرمتها بوطء مورثه فانكر صدق يمينه لأن الاصل عدمه اه (قوله صدقت على ما قاله الامام الخ) اعتمدهم خلافا للشارح (قوله ولا فلا وهذا أوجه الخ) كذا شرح مر وفي شرح الروض ما يقتضي أن هذا مخصوص بملك الأمة فانه عبر بقوله تنبيه قد تقرر أن الأمة لا تصير فراشا إلا بالوطء أو استدخال المني فلو كان السيد محبوب الذكر باقئ الاثنين وانت بولد فقبل نقول يلحقه كالمكان من زوجة أولا ويقتد اطلاقهم لحوق الولد به بما لو كان من زوجة النخ ويوافق ذلك قول المنهاج في باب العدد ويلحق بمجوبا بقئ انشاء ما قال الشارح هناك عقبه وقد أمكن استدخالها لمنيه وإن لم يثبت كما مر اه وعبارة الشارح في شرح الارشاد الكبير وإنما تصير الأمة فراشا بالوطء الذي يمكن فيه الاحبال كوطء الخصى كارجحه البلقيني وغيره لما مر من أن الولد يلحقه ما ينفعه بالبين وباستدخاله المني المحترم والحق البلقيني المحبوب في ذلك بالخصى والأقرب كما قاله شيخنا أنه ليس مثله لأن ووطء ذلك يمكن بخلاف ووطء هذا فانتفى كون الأمة فراشا لأنه إنما يثبت بالوطء أو استدخال المني وكلاهما منتف هنا وإنما لحقه ولد زوجته لأن الامكان يكفي هناك لا هنا لا بمجرد الملك فلو خلاها بلا ووطء أو وطئها فيما دون الفرج أو في الدبر مثلا فولدت ولدا يمكن كونه منه ملحقه بخلاف الزوجة لأن فراش النكاح أقوى من فراش الملك أذ مقصود النكاح التمتع والولد وملك البين قديقه بده خدمة أو تجارة ولهذا لا ينكح من لا تحل وملك من لا تحل ولو قال كنت اطأ أو اعزل لحقه لأن الماء قد يسبقه إلى الرحم وهو لا يحس به بخلافه في الوطء في غير الفرج لأن سبق الماء من غيره إليه بعيد اه (قوله على المعتمد)

وحلف على ذلك وان وافقته  
الامة على الاستبراء على  
الوجه لاجل حق الولد (لم  
ياحقه) الولد (على المذهب)  
لان عمر وزيد بن ثابت  
وابن عباس رضى الله عنهم  
نفوا اولاد جوارهم بذلك  
ولان الوطء سبب ظاهر  
والاستبراء كذلك فتعارض  
وبقي أصل الامكان وهو  
لا يكتفى به هنا بخلاف  
النكاح كما مر أمت به  
لدون ستة اشهر من الاستبراء  
فيلحقه ويلغو الاستبراء  
ووقع في أصل الروضة هنا  
ان له نفيه بالعان وردوه  
بانه سهو لما فيه في باب وفي  
العزير هنا وجمع المتن بين نفي  
الولد ودعوى الاستبراء  
تصوير او قيد للخلاف ففي  
الروضة اذا علم انه ليس منه  
له نفيه باليمين وان لم يدع  
الاستبراء فان نكل فوجهان  
أحدهما يرجح انه متوقف  
للحقوق على يمينها فان نكلت  
فيمين الولد بعد بلوغه وقضية  
عبارتها أن اقتصاره على  
دعوى الاستبراء كاف في  
نفيه عنه اذا حلف عليه (فان  
انكرت الاستبراء) وقد  
ادعت عليه أمية الولد (حلف)  
ويكتفى في حلفه (ان الولد  
ليس منه) ولا يجب تعرضه  
للاستبراء ولا يجزیه  
الاقتصار عليه لان المقصود  
هو الاول وفيه اشكال  
اجبت عنه في شرح الارشاد  
(وقيل يجب تعرضه

المغنى وادعى بعد وطئها استبراء منها بحضة كاملة وآتى الولد لسته أشهر فاكثر منها إلى أربع سنين اه (قوله  
وحلف على ذلك الخ) يعنى ولا بد من حلفه وان وافقته الخ اهرشيدى عبارة المغنى ولا بد من حلفه مع دعوى  
الاستبراء وعبرة سم وظاهر المنهج وشرحه بل صريحه انه لا بد من الحلف اه وعبرة الرشيدى قوله  
وحلف الخ يعنى ولا بد من حلفه وإن وافقته الامة الخ اه (قوله بذلك) اى بالحلف مع دعوى الاستبراء اه  
عش (قوله وهو لا يكتفى به هنا) اى في فراش الامة بل لا بد فيه من الاقرار بالوطء او البينة عليه مغنى ونهاية  
(قوله بخلاف النكاح) اى لان فراشه أقوى من فراش الملك إذ مقصود النكاح التمتع والولد ملك اليمين  
قد يقصد به خدمة او تجارة ولهذا لا ينكح من لا تحمل ويملك من لا تحمل اه سم عن الامداد (قوله امالو ماتت به  
الخ) محترز قوله بسة أشهر فاكثر (قوله هنا) اى في باب الاستبراء (قوله ان له نفيه الخ) اى فيما اذا علم انه  
ليس منه (قوله وردوه الخ) عبارة المغنى قال على الصحيح كما سبق في اللعان اه ونسب في ذلك للشهو فان  
السابق هناك صحيح المنع وهو كذلك هنا في كلام الراعى اه (قوله تصوير) خبر وجمع المتن (قوله في الروضة  
الخ) استدلال على كون الجمع لمجرد التصوير (قوله أحدهما ورجح) رجه في شرح الروض اه سم وعبرة  
النهاية أحدهما توقف للحقوق على يمينها الخ وثانيهما وهو الاصح لحق الولد بنكوله اه (قوله وقضية  
عبارتها) اى عبارة الروضة المارة أنفاؤه إذا حلف عليه اى على نفي الولد عنه لا على الاستبراء اخذنا  
بأى (قول المتن حلف) بضم اوله بخطه اى السيد على الصحيح اه مغنى (قوله ولا يجزیه الاقتصار الخ) مع  
قوله السابق وقضية عبارتها الخ المصرح باجزاء الاقتصار عليه يدل على الفرق بين انكارها الاستبراء مع  
دعوى الامة وعدم انكارها اه سم اقول في دعوى دلالة ما ذكر على الفرق توقف ظاهر اذا اجزاء فيما  
سبق بالنسبة إلى الدعوى لا اليمين كانهب عليه وعدم الاجزاء هنا بالنسبة إلى اليمين لا الدعوى كما هو صريح  
السياق (قوله وفيه إشكال اجبت عنه في شرح الارشاد) عبارته واستشكاه في المطلب من حيث ان يمينه  
لم يوافق دعواه الاستبراء ولذا قلنا في الدعاوى إذا اجاب بنفى ما ادعى وعليه لم يحلف إلا على ما اجاب به ولا  
يكفيه ان يحلف انه لاحق له عليه إلا ان يكون ذلك هو جوابه في الدعوى وقد يجاب عنه بان قوله ليس منى هو  
المقصود بالذات والاستبراء وسيلة اليه فوجب التعرض للمقصود ولم يكتف بذكر وسيلته لانه قد يتخلف  
عنها اه سم بخلاف (قول المتن يجب تعرضه) اى مع حلفه المذكور (فرع) لو وطئ أمته واستبراءها ثم

كتب شيخنا الشهاب الرملى بخطه على كتب متعددة أنه المتعمد خلافا لمن نسب اليه خلاف ذلك (قوله وإن  
وافقته الامة إلى قوله لاجل حق الولد) كذا مر وعبرة بالمنهج إلا ان نفاه وادعى استبراء اى بعد الوطء  
وحلف ووضعته ستة اشهر اى فلا يلحقه قال في شرحه وانما حلف لاجل حق الولد اه وظاهره بل صريحه  
انه لا بد من الحلف ولم يتعرض له في الروض ولما قال في التنبه ولا ينتفى عنه إلا ان يدعى الاستبراء ويحلف  
عليه قال الاسنوى في صحيحه ان الاصح عدم وجوب الحلف على الاستبراء وهو المناسب لقول الشارح الاق  
وجمع المتن بين نفي الولد ودعوى الاستبراء فلا معنى لوجوب الحلف عليه فليتأمل اه (قوله أحدهما ورجح)  
رجحه في شرح الروض (قوله أحدهما الخ) وثانيهما وهو الاصح لحق الولد بنكوله شرح مر (قوله  
وقضية عبارتها الخ) كذا شرح مر (قوله ولا يجب تعرضه للاستبراء) وإذا حلف على الاستبراء فهل يقول  
استبراء قبل ستة اشهر من ولادتها هذا الولد او يقول ولدته بعد ستة اشهر بعد استبراء فيه وجهان الاول  
ان كلا منهما كاف في حلفه لحصول المقصود به شرح مر (قوله ولا يجزیه الاقتصار عليه) مع قوله  
السابق وقضيته عبارتها الخ المصرح باجزاء الاقتصار عليه يدل على الفرق بين انكارها الاستبراء مع دعوى  
الامة وعدم انكارها ولم يتعرض مر لقول الشارح ولا يجزیه الخ (قوله وفيه إشكال اجبت عنه في شرح  
الارشاد) عبارته واستشكاه في المطلب من حيث ان يمينه لم يوافق دعواه الاستبراء ولذلك قلنا في الدعاوى  
إذا اجاب بنفى ما ادعى به عليه لم يحلف إلا على ما اجاب ولا يكفيه أن يحلف أنه لاحق له عليه إلا ان يكون  
ذلك هو جوابه في الدعوى وفارق نفي الولد في النكاح بان نفيه لم يعتمد دعوى الاستبراء فيه فلذلك لم يشترط

اعتقها ثم اتت بولد لسته اشهر من العتق لم يلحقه اه معنى (قول المتن ولو ادعت استيلادا الخ) افهم صحة دعوى الامة الاستيلاد وهو كذلك نهايها بمغنى اى ثم بعد دعواها تطلب منه جواب منعه بطريقه ع ش (قول المتن اصل الوطء) اى ودخول مائه المحترم في قبلها (قوله لم يلحقه) اى وان اشبهه بل وان الحق به القائف لا تنفاه سببه اه ع ش (قوله اذ لا ولاية الخ) عبارة المغنى لموافقة للاصل من عدم الوطء وكان الولد منفياعنه اه (قوله ولم يسبق) الى قوله قال ابن الرفعة في المغنى (قوله فلا يحلف) معتمداه ع ش (قوله ويرد بمنع الخ) لا يخفى ما فيه وقوله اذ لا سبب للحرية الخ فيه انه قد لا يقصد الا المطلوب لاسببه وقوله والحرية منتظرة قد يقال مراد ابن الرفعة بحريتها حق حريتها وهو حاضر لا منتظر اه سم (قول المتن لحقه في الاصح) خاتمة لو اشترى زوجته وانت بولد يمكن كونه من النكاح والملك بان ولدته لسته اشهر فاكثر من الوطء بعد الشراء اقل من اربع سنين من الشراء لم تصرف ام ولد الا ان اقربوطه بعد الملك بغير دعوى استبراء يمكن حدوث الولد بعده بان لم يدعه او ادعاه وولدت لدون ستة اشهر من الاستبراء فتصير ام ولد ولو زوج أمته فطلقت قبل الدخول وأقر السيد بوطئها فولدت ولد الزم من يحتمل كونه منهما لحق السيد عملا بالظاهر وصارت ام ولداه معنى

### (كتاب الرضاع)

(قوله هو بفتح أوله) الى قوله وفي وجه ذكره في المغنى الا قوله وقد تبدل ضاده تام الى التنبيه الاول في النهاية بلا مخالفة الا في مواضع سانه عليها (قوله بفتح أوله وكسره) وقد يقال الرضاعة باثبات التاء فيهما معنى وشيخنا (قوله وقد تبدل الخ) ظاهره على اللغتين اه ع ش (قوله لغة اسم لص الثدي الخ) هو اخصص من المعنى الشرعى من جهة انه لا يشمل ما اذا حلب اللبن في اناؤه وسقى للولد او تناول ما حصل منه كالجبن واعم منه من جهة انه يشمل الرضاع من بهيمة او فوق حولين اه بجيرى (قوله وشرب لبنه) اى مع شربه اه شيخنا (قوله)

التعرض في نفيه الى ذكره واستظهر الزركشى ما قاله وقد يجاب عنه بان قوله ليس منى هو المقصود بالذات والاستبراء وسيلة اليه فوجب التعرض للمقصود ولم يكتف بذكر وسيلته لانه قد يتخلف عنها وانما يمكن لاحقه على ما اذا ادعى عليه بشئ خاص لان العام غير الخاص على ان الحق له اطلاقات فلم يتحقق شموله للدعى فيه العين انتهت عبارته ولباحث ان يقول في قوله لان العام غير الخاص لا اثر للغايرة مع كون هذا العام نصا في العموم وقد صرحوا بان النكرة المنفية بلا نص في العموم كما صرحوا بان العام يدل على كل فرد مطابقة فلا اثر لهذه المغايرة مع تناول هذا العام للدعى نصا ودلالته عليه مطابقة وفي قوله على ان الحق الخ ان الحق باعتبار تلك الاطلاقات اما من قبيل المتواطىء او من قبيل المشترك فان كان الاول فهو قوله عام بجميع تلك المعاني على وجه النصوصية الخ ما تقدم فلا اثر لجردان له اطلاقات وان كان الثاني فكذلك بناء على ما عليه الشافعى وانه قوله من صحة استعمال المشترك في معنييه مثلا وظهوره فيهما عند التجرد عن القرائن قال الجلال المحلى في حد العام من جمع الجوامع ومن العام اللفظ المستعمل في حقيقته او حقيقته ومجازه او مجازيه على الراجح المتقدم من صحة ذلك ويصدق عليه الحد كما يصدق على المشترك المستعمل في افراد معنى واحدا لانه مع قرينة الواحد لا يصلح لغيره اه فتأمل (قوله في المتن ولو ادعت استيلادا فانكر اصل الوطء وهناك ولد الخ) قال في الروض والسيد المنكر للوطء اى الذى ادعته امته لا يحلف على نفيه ولو كان ثم ولداى لان الاصل عدم الوطء مع كون النسب حقا لها قال في شرحه وظاهره انه لا بد من حلفه ان ادعت امية الولد كما صرح به الامام لان لها فيها حقا وان اقتضى كلامه تبع الصريح كلام اصله خلافاً له على ذلك البلقينى وقال ان ما في الروضة واصلها لا يعرف لاحد من الاصحاب اه (قوله ويرد بمنع الخ) لا يخفى ما فيه (قوله اذ لا سبب للحرية غيره) فيه انه قد لا يقصد الا المطلوب لاسببه (قوله والحرية منتظرة) قد يقال مراد ابن الرفعة بحريتها حق حريتها وهو حاضر لا منتظر والله أعلم

### (كتاب الرضاع)

للاستبراء) ليثبت بذلك دعواه (ولو ادعت استيلادا فانكر اصل الوطء وهناك ولد لم) يلحقه لعدم ثبوت الفراش ولم (يحلف) هو (على الصحيح) اذ لا ولاية لها على الولد حتى تنوب عنه في الدعوى ولم يسبق منه اقرار بما يقتضى اللحق وبه فارق حلفه فيما مر لاقراره ثم بالوطء اما اذا لم يكن ثم ولد فلا يحلف جز ما كما قاله لكن قال ابن لرفعة لكن ينبغي حلفه جز ما اذا عرضت على البيع لان دعواها حينئذ تنصرف الى حريتها لا الى ولدها ويرد بمنع قوله لا الى الخ بل الانصراف يتمحض له اذ لا سبب للحرية غيره وأيضا هو حاضر والحرية منتظرة والانصراف للحاضر أقوى فتعين (ولو قال من) أنت موطوءة بولد (وطئها) (وعزلت) عنها (لحقه) الولد (في الاصح) لان الماء قد يسبق من غير احساس به

### (كتاب الرضاع)

هو بفتح أوله وكسره وقد تبدل ضاده تاء لغة اسم لص الثدي وشرب لبنه وشرعا اسم لحصول لبن امرأة

او ما حصل منه في جوف طفل بشرط تاتي وهي مع ما يفرع عليها المقصودة بالباب واما مطلق التحريم به فقد مر في باب ما يحرم من النكاح والاصل فيه الكتاب والسنة وإجماع (٢٨٤) الامة وسبب تحريمه ان اللبن جزء المرصعة وقد صار من اجزاء الرضيع فأشبهه منيها في النسب

او ما حصن منه) كالزبد والجبن اه ع ش (قوله في جوف طفل) أي لمعدته أو دماغه وشرح المنهج (قوله وهي) أي الشروط اه ع ش (قوله المقصودة الخ) خبر وهي (قوله به) أي الرضاع (قوله فيه) أي تحريم الرضاع اه معني (قوله واجماع الامة) أي على اصل التحريم به ولا في تفصيله خلاف بينهم اه ع ش (قوله فأشبهه منيها) أي ولما كان حصوله بسبب الولد المنعقد من منيها ومنى الفحل سري إلى الفحل واصلوه وحواشيه كما يأتي ونزل منزله منيها في النسب ايضا اه ع ش (قوله ولقصوره) أي اللبن عنه أي المني وقوله دون نحو إرث أي كسقوط حد وجوب نفقة وعدم حبس الوالد لدين الولد اه ع ش (قوله وفي وجه ذكره) خبر مقدم لقوله غموض (قوله هنا) أي عقب العدة (قوله غموض) أي خفاء اه ع ش (قوله فيه) أي وجه ذكره هنا (قوله لان ذاك) أي باب ما يحرم من النكاح (قوله لم يذكر فيه إلا الذوات الخ) فيه ان الذوات المحرمة إنما ذكرت هناك باعتبار تحريمها المتوقف على تلك الشروط فلذلك تلك الشروط هناك غاية المناسبة وانسية ذكر الذوات المحرمة هناك لاتعارض مناسبة ذكر تلك الشروط هناك ايضا اه سم (قوله واركانه) إلى التنيه الاول في المعنى إلا قوله لانه لا يصلح إلى لان الاخوة وقوله او الابوة إلى ادمية وقوله وقضيته إلى المتن وقوله نعم إلى المتن (قول المتن بلبن امرأة) (فائدة) الواجب على النساء ان لا يرضعن كل صبي من غير ضرورة وإذا أراضعن فليحفظن ذلك ويشهرنه ويكتبنه احتياطا كذا أفاده الكمال ابن الهمام الخنفي في شرح الهداية اه سيد عمر (قوله ولقرعه) أي ولاصوله وحواشيه على قياس ما يأتي من انتشار الحرمة إلى اصول وفروع وحواشي المرصعة وذى اللبن سم على حج ع ش (قوله الا ان بان اثني) فلو مات قبله لم يثبت التحريم فللرضيع نكاح ام الخنثى ونحوها كما نقله الاذرعى عن المتولى معني وشيخنا (قوله وان أمكن ثبوت الامومة) أي كالوارضعت البكر طفلا وقوله وعكسه كما يأتي أي في قول المصنف ولو كان لرجل خمس مستولدات الخ اه ع ش (قوله آدمية) نعت امرأة (قوله فلا يثبت بلبن جنية) وفاقا للبعثي وشيخ الاسلام وخلافا للنهية كما يأتي (قوله لانه) أي الرضاع تلو النسب بكسر فسكون أي فرعه (قوله والله تعالى قطع النسب بين الجن والانس) أي بقوله تعالى جعل لكم من انفسكم ازواجا اه ع ش (قوله على الاصح) من حرمة تناكحهما وفاقا للبعثي وشيخ الاسلام (قوله اما على ما عليه جمع من حله) وهو الاوجه اه نهاية (قوله فيحرم) وعليه فتعير الشافعي بالآدمية لم يرد به الاحترار عن الجنية بل هو لدرة الارتضاع منها اه ع ش ولا يخفى بعده (قوله وهو متجه) أي التفصيل المذكور في البناء (لا من حركتها حركة مذبوح) قضية إطلاقه انه لا فرق في وصولها إلى ذلك الحدين كونه بجناية او بدونها والموافق لما في الجنايات اختصاص ذلك بالاول لكن قضية ما يأتي في شرح رضيع حي من قوله لا انتفاء التغذي اه ان المدرك هنا غير شم وان لا فرق بين الحالين اه ع ش وقوله لكن قضية ما يأتي الخ قد يمنع بان ما يأتي في الرضيع وما هنا في المرصعة عبارة شيخنا ولا بلبن من انتهت إلى حركة مذبوح بجر احة لانها كالميتة بخلاف من انتهت إلى حركة مذبوح بمرض فانه

ولقصوره عنه لم يثبت له من احكامه سوى المحرمية دون نحو إرث وعتق وسقوط قود ورد شهادة وفي وجه ذكره هنا مع انه قد يقال الانسب به ذكره عقب ما يحرم من النكاح غموض وقد يقال فيه ان الرضاع والعدة بينهما تشابه في تحريم النكاح لجعل عقبا لا عقب تلك لان ذاك لم يذكر فيه إلا الذوات المحرمة الانسب بمحله من ذكر شروط التحريم وأركانها رضيع ولبن ومرضع (إنما يثبت) الرضاع المحرم (بلبن امرأة) لارجل لان لبنه لا يصلح للغذاء نعم بكره له ولقرعه نكاح من ارتضعت منه للخلاف فيه ولا خنثى الا ان بان اثني ولا بهيمة فيما لو ارتضعت منها ذكر وأثنى لانه لا يصلح لغذاء الولد صلاحية لبن الآدمية ولان الاخوة لا تثبت بدون الامومة او الابوة وإن أمكن ثبوت الامومة دون الابوة وعكسه كما يأتي آدمية كما عبر به الشافعي رضي الله عنه فلا يثبت بلبن جنية لانه تلو النسب لخير يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب والله تعالى قطع النسب بين الجن والانس

(قوله لم يذكر فيه إلا الذوات المحرمة الانسب بمحله) فيه بحث لان الذوات المحرمة لم يذكر فيه إلا باعتبار تحريمها المتوقف على تلك فلذلك تلك الشروط هناك غاية المناسبة وانسية ذكر الذوات المحرمة لاتعارض مناسبة ذكر الشروط ايضا وكان الاوجه حذف هذا التني اعني قوله لا عقب تلك والاقتصار على ما قبله لانه وجه مناسبة لذكره هنا وان وجدت مناسبة اخرى لذكره هناك ولو اتهم من هذه المناسبة (قوله نعم بكره له ولقرعه) هل واصلوه وحواشيه على قياس ما يأتي من انتشار الحرمة إلى اصول وفروع وحواشي المرصعة وذى اللبن (فرع) لو خرج اللبن من غير طريقه المعتاد فهل يؤثر مطلقا وفيه نحو تفصيل الغسل بخروج المني من ذلك فيه نظر ولعل القياس الثاني وكذا لو خرج من ثدى زائد فهل يؤثر مطلقا او يفصل فيه (قوله اما على ما عليه جمع من حله) وهو الاوجه شرح م

قاله الزركشي وقضيته أنه مبني على الاصح من حرمة تناكحهما أما على ما عليه جمع من حله فيحرم وهو متجه (حياة) مستقرة لا من حركتها حركة مذبوح ولا ميتة خلافا للآئمة الثلاثة كما لا تثبت حرمة المصاهرة بوطنها ولانه منفصل من جثة

منفكة عن الحل والحرمة كالبيمة أو به اندفع قو لهم اللبن لا يموت فلا عبرة بظرفه كلبن حية في سقاء نجس نعم يكره كراهة شديدة كما هو ظاهر لقوة الخلاف فيه (بلغت تسع سنين) قرية تقريبا بالمعنى السابق في الحيض ولو بكر اخلية (٢٨٥) دون من لم تبلغ ذلك لانها لا تحتل

الولادة واللبن المحرم فرعها (ولو حلبت) لبنها المحرم وهو الخامسة او خمس دفعات او حلبه غيرها او نزل منها بلا حلب ثم ماتت (فاو جرح) طفل مرة في الاولى وخمس مرات في الثانية (بعد موتها حرم) بالتشديد هنا وفيما بعد (في الاصح) لانفصاله منها وهي غير منفكة عن الحل والحرمة (ولو جرح) او نزعه منه زبد او اطعم الطفل ذلك اللبن او الزبد او سقا المزروع منه الزبد (حرم) لحصول التغذية (تنبية) قضية هذا الصنيع الذي تبعت فيه غيري حيث عجم في المطعوم وخصص المسقى بما نزعه زبده ان المزروع منه اللبن وهو المسمى على السنة العامة بالمصل لانه يشبه المصل الحقيقي وهو ماء الاقط بعد غليانه وعصره على احد تفسيرية في الربا لا يحرم هنا ويوجه بانه انسلخ عنه اسم اللبن وصفاته بالكلية بخلاف المزروع منه الزبد لبقائها فيه وعجيب ان الروضة وفروعها وغيرهن فيما علمت لم يتعرضوا للمزروع منه زبد ولا لبن ولا يقاس ما هنا بما في الفطرة والربا لا اختلاف الملحظ فيهن كما هو واضح (ولو خلط) اللبن (بمائع)

يثبت الرضاع بلبنها هو كذا في البجيرمي عن الحلبي وسم على المنهج (قوله منفكة عن الحل الخ) اي لا يتعلق بها اباحة شيء لها ولا تحريم شيء عليها لخروجها عن صلاحية الخطاب كالبيمة سم وعش (قوله كلبن حية) اي امرأة حية (قوله في سقاء نجس) اي على القول بنجاسة الادمي بالموت مغنى وسيد عمر (قوله نعم يكره كراهة) اي نكاح نحو فرع من تحرم منا كحتمها بتقدير الرضاع منها حية (فرع) لو خرج اللبن من غير طريقه المعتاد او من ثدي زائد فقياس تفصيل خروج المني من ذلك انه لو خرج مستحكما بان لم يحل خروجه على مرض حرم والا فلا وليس من ذلك ما لو انخرق ثديها وخرج منه اللبن فلا يقال فيه هذا التفصيل بل الاقرب التحريم قياسا على ما لو انكسر صلبه فخرج منه حيث قالوا ابو جوب الغسل فيه ومثله في التحريم ما لو استوصل ثديها وخرج اللبن من اصله اه عش (قوله بالمعنى السابق الخ) وهو انه لا يضر نقصها عن التسع بما لا يسع حيضا وطهرا عش اي بان يكون اقل من ستة عشر يوم ما شيخنا (قوله دون من لم تبلغ ذلك) فان انفصل منها اللبن قبل التسع بما يسع حيضا وطهرا او هو ستة عشر يوما فاكثرت لم يؤثر اه شيخنا (قوله او خمس دفعات) عطف على لبنها المحرم (قوله في الاولى) اي حلب الخامسة وقوله في الثانية اي حلب خمس دفعات (قول المتن ولو جبن) اي او جعل منه اقط او عجن به دقيق اه مغنى (قوله الجبن) ومثله القسطة اه شيخنا (قوله او الزبد) اي او السمن بالطريق الاولى عبارة سم على المنهج قوله من جبن او غيره يشمل السمن وهو متجه انتهت اه عش (قوله قضية هذا الصنيع) اي قوله واطعم الطفل الخ (قوله وهو المسمى الخ) ويعرف عندهم بالمش الحصيد اه شيخنا (قوله لا يحرم هنا) معتمد سم وعش وشيخنا وانظر ما فائدة لفظة هنا (قوله ولا جبن) اي ولا المزروع منه جبن (قول المتن بمائع) طاهر كماء او نجس كخمر اه مغنى (قوله او جامد) الى التنبية في النهاية الا قوله بان تحقق الى قوله بقي وكذا في المغنى لا قوله لكن حكى الى المتن وقوله وعدم فدية الى وعدم تأثير البعض وقوله ويظهر الى ولو اختلط (قول المتن ان غلب) اي اللبن (قوله المائع) هلا قال او الجامد اه سم (قوله بان ظهر لونه الخ) يحتمل ان يراد بظهور اللون ما يشمل الحسى والتقديرى كما في المياه ويدل له قوله الاتى حسا وتقديرا الخ قوله ولو زلزل الخ اه عش (قوله وان شرب البعض) لكن بشرط كون اللبن يمكن ان ياتى منه خمس دفعات لو انفرد مغنى ورشيدى اي او كان هو الخامسة نظير ما ياتى (قوله لانه المؤثر الخ) اذا المغلوب كعدم اه مغنى (قوله حيثئذ) اي حين اذا غلب (قول المتن فان غلب الخ) وسكت عن استواء الامرين وحكمه يؤخذ من الثانية بطريق الاولى اه مغنى (قوله والحال انه) اي اللبن لو انفرد عن الخليط (قوله يمكن ان ياتى منه خمس دفعات) اي او كان هو الخامسة رشيدى وسم (قوله خمس دفعات) اي وانفصل في خمس دفعات وشربه في خمس دفعات اه عش هذا على مختار النهاية والمغنى وشيخ الاسلام والزبادى من اعتبار تعدد انفصال اللبن مطلقا سواء اختلط بغيره ام لا خلافا لما ياتى في التنبية (قوله كما نقلناه)

(قوله منفكة عن الحل والحرمة) كان المراد عن الحل لها والحرمة عليها اي لا يتعلق بها حل شيء ولا حرمة لخروجها عن صلاحية الخطاب كالبيمة (قوله في المتن ولو خلط بمائع الخ) في الروض وشرحه ولا يضر في التحريم غلبة الريق لقطرة اللبن الموضوع في الفم الحاقا له بالرطوبات في المعدة اه وفي شرح التنبية لابن النقيب وقعت قطرة لبن في فم صبي واختلطت بريقه ثم وصل الى جوفه فطريقان احدهما ينظر الى كونه غالبا او مغلوبا كما ذكرنا والثاني يحرم قطعاً انتهى واقول يؤخذ من تفصيل المصنف انه اذا ابتلع جميع الريق الذي اختلطت به القطرة دفعة واحدة اثر وحسب رضعة ولا كلام او دفعات جاء فيه تفصيل المصنف (قوله المائع) هلا قال او الجامد (قوله والحال الخ) قضية ذلك مع قوله او كان هو الخامسة انه لو لم يمكن ان ياتى منه الادفعة وشرب الكل وكان هو الخامسة لم يكف وهو ممنوع منعا واضحا فتامله

او جامد (حرم ان غلب) بفتح أوله المائع بان ظهر لونه أو طعمه أو ريحه وإن شرب البعض لانه المؤثر حيثئذ (فان غلب) بضم أوله بأن زال طعمه ولو نوره حسا وتقديرا بالاشد فيما ياتى والحال انه يمكن أن ياتى منه خمس دفعات كما نقلناه واقرأه لكن حكى الرويانى عن النص خلافه

أى عن السرخسى اه معنى (قوله وأن القطرة الخ) عطف تفسير على خلافه عبارة النهاية قال بعضهم أن القطرة وحدها الخ وجعل أن اختلاط اللبن بغيره ليس كافرا ده فلا يعتبر في انفصاله عدد وليس كما قال اه ولعله أراد البعض الشارح (قوله إذا وصل اليه) أى إلى جوف الطفل (قوله ما وقعت) فاعل وصل ولم يبرز الضمير في الصلة مع جريانها على غير ما هي عليه اختيار المذهب الكوفي من عدم وجوبه عندا من اللبن كما هنا (قوله على خمس دفعات الخ) عبارة المغنى ومحل الخلاف ما إذا شرب من المختلط خمس دفعات وكان حلب في خمسانية أو شرب منه دفعة بعد أن سقى اللبن الصرف أربعا اه ويوافقه ما مر من قول النهاية وليس كما قال اه (قوله أو كان هو) أى المخلوط الخامسة قضية هذا الصنيع أنه إذا كان هو الخامسة لا يكتفى شرب البعض ولا يخفى اشكاله جدا لأنه إذا اعتد بشرب ذلك البعض واحدة من خمس محرمة فليجب أن يعتد به خامسة لأربع قبل من الخالص فتامله اه سم (قوله لأن اللبن في شرب الكل الخ) قد يقال أن وصول اللبن بمجرده ليس كافيا في التحريم بل لا بد من وصول خصوص اللبن في خمس دفعات فان قيل اللبن باختلاطه صار في كل جزء من اجزاء المائع جزءا منه قلنا فيحيز ثبوت الحرمة بشرب البعض إذا شربه في خمس دفعات أى والصورة أن اللبن يتأق منه في نفسه خمس دفعات كما علم بما مر اه رشيدى (قوله وبه) أى بالتعليل المذكور (قوله وعدم حد الخ) وقوله وعدم فدية الخ كل منهما بالنصب عطف على عدم تأثير الخ اه سم (قوله وعدم تأثير البعض) مبتدأ خبره قوله لعدم تحقق الخ (قوله أو بقى أقل من قدر اللبن) قد يقال بقاء الأقل لا يقتضى تحقق الوصول في خمس دفعات لاحتمال خلو بعض الخمس عنه لانحصاره في غيرها مما شرب أو ما بقى ايضا إلا أن يخص هذا بما إذا كان المشروب هو الخامسة فقط فليتأمل سم وقوله لانحصاره في غيرها الخ هذا الاحتمال بعيد جدا أو تمتنع إذا الغرض تحقق اجزائه بجميع اجزاء الخليط نعم قولهم إن بقى أقل من قدر اللبن ينبغى أن يقيد بما إذا كان القدر المحقق استعماله منه يمكن أن يتأق منه خمس دفعات اخذا بما تقدم وكانهم لم يتعرضوا له لوضوحه وتبادره إلى الفهم سيما مع قرب التكلم على هذا الشرط في بيان اصل المسئلة اه سيد عمر (اقول) وقوله إذا الغرض الخ مع كونه خلاف مقتضى قاعدة العطف باو يقتضى أن لا فرق بين شرب الكل وشرب البعض وأن حكمهما واحد كما مر عن الرشيدى واما قول ع ش بعد ذكر كلام سم أقول ويأتى مثله فيما لو شرب جميع المخلوط به في خمس دفعات لجواز أن يكون بعضها خاليا منه اه إن اراد به الاعتراض عليه يدفع بان هذا الاشكال وارد على كلامهم أيضا كما مر عن الرشيدى بل فيما قدمنا عن سم على قول الشارح أو كان هو الخامسة اشارة اليه (قوله أقل من قدر اللبن) لا يخفى أن التحقيق يحصل وأن بقى من المخلوط قدر اللبن فاكثر لأن الباقي بعضه من اللبن وبعضه من الخليط قطعا فهذا البعض من الخليط بدل جزء ذهب من اللبن قطعا اه رشيدى (قوله ولو زابت اللبن الخ) أى فارقت اللبن اه ع ش (قوله أو صافه) هو بالرفع فاعل زابت اه سم أى واللبن مفعوله (قوله اعتبر) أى قدر اللبن اه معنى (قوله بماله لون قوى الخ) اعتبار ما ذكر انما تظهر فائدته من حيث الخلاف واما من حيث الحكم فلا لأن الغالب يحرم قطعا أو المغلوب في الاظهر اه ع ش (قوله اخذا بما مر اول الطهارة) محل تأمل اذهذه المقالة ثم مرجوحة اه سيد عمر عبارة الرشيدى قد

(قوله أو كان هو الخامسة) قضية هذا الصنيع أنه إذا كان هو الخامسة لا يكتفى شرب البعض وإن كان لو لم يكن هو الخامسة بان احتيج لشرب الخمس لكان شرب ذلك البعض واحدة من خمس إذا شرب الكل في خمس دفعات ولا يخفى اشكاله جدا لأنه إذا اعتد بشرب ذلك البعض واحدة من خمس محرمة فليجب أن يعتد به خامسة لأربع قبل من الخالص فتامله (قوله وعدم حد الخ) هو بالنصب عطف على عدم من عدم تأثير الخ وكذلك قوله وعدم فدية (قوله أو بقى أقل من قدر اللبن) قد يقال بقاء الأقل لا يقتضى تحقق الوصول في خمس دفعات لاحتمال خلو بعض الخمس عنه لانحصاره في غيرها مما شرب أو ما بقى ايضا إلا أن يخص هذا بما إذا كان المشروب هو الخامسة فقط فليتأمل (قوله أو صافه) هو بالرفع فاعل زابت (قوله

وأن القطرة وحدها مؤثرة إذا وصل اليه في خمس دفعات ما وقعت فيه (وشرب الكل) على خمس دفعات أو كان هو الخامسة (قيل أو البعض حرم في الاظهر) لأن اللبن في شرب الكل وصل لجوفه يقينا فحصل التغذى المقصود وبه فارق عدم تأثير نجاسة استهلك في ماء كثير لا تنفاه استقذارها حيثئذ وعدم حد بخمر استهلك في غير ما لا تنفاه الشدة المطربة وعدم فدية بطعام فيه طيب استهلك لوزال التطيب وعدم تأثير البعض هنا لعدم تحقق وصول اللبن للجوف ومن ثم لو تحققه بأن تحقق انتشاره فيما شربه أو بقى أقل من قدر اللبن حرم ولو زابت اللبن المخاط لغيره أو صافه اعتبر بماله لون قوى يستولى على الخليط كما قاله جمع متقدمون ويظهر اعتبار أقوى ما يناسب لون اللبن أو طعمه أو ريحه أخذا بما مر اول الطهارة في التغير التقديرى بالاشد فاقصرارهم هنا على اللون كأنه مثال ولو اختلط لبن امرأتين ثبتت أمومة غالبه اللبن وكذا مغلوبته



بالشرط السابقه (تنبيه) صريح قولهم هنا يمكن أن يأتي منه خمس دفعات الموافق لما في أصل الروضة انه يشترط أن يكون اللبن قدرا يمكن أن يسقى منه خمس دفعات لو انفرد عن الخليط أن مسئلة الخلط لا يشترط في اللبن فيها تعدد انفصاله بل لو انفصل دفعة واحدة وامكن ان يسقى منه خمس لو انفرد عن الخليط حرم ووجه صراحته في ذلك انه لو كان الفرض انه انفصل خمس (٢٨٧) دفعات بالفعل لم يتأت الخلاف في

اشتراط الامكان المذكور

فنعين أن الفرض انه انفصل دفعة واحدة وحينئذ فقل يكفي مطلقا والاصح انه لا بد من ذلك الامكان وعليه فينايه قولهم الاتي ولو حاب منها دفعة وأوجره خمس الخ لاذصر يجه انه لاذ ان فصل في مسئلة الخلط دفعة فهو مرة أمكن أن يأتي منه خمس أم لا وحينئذ فاما أن يقال اشتراط امكان الخمس والا كنفاء بهن مع اتحاد الانفصال طريقة مخالفة للذهب الآتي لهما انه لا بد من التعدد في الطرفين الانفصال والايجار وسكتا عليها هنا للعلم بضعفها بما سيذكر انه كالاصحاب وهذا بعيد جدا تطابق مختصرى الروضة وسائر من بعدها فيما علمت على ما فيها في المحلين واما أن يفرق بان الصرف لا صارف عن اعتبار التعدد فيه في الطرفين الحقيقيين بخلاف المختلط بغيره فان اجتماع الغير معه أوجب له حكما اخر هو امكان التعدد بعد الخلط لاحالة الانفصال لان طرو الخلط عليه ألغى النظر اليه وأوجه للحالة

يقال لم يمر أول الطهارة اعتبار ما يناسب التجاسة بل الذي مر انما هو اعتبار أشد ما يخالف الماء في صفاته سواء ناسب التجاسة ام لا بدليل تمثيلهم بلون الخبر مثلا فليراجع اه (قوله بالشرط السابق) وهو امكان ان يأتي منه خمس دفعات ثم شرب الكل او البعض بشرط تحقق وصول اللبن للجوف بتحقيق الانتشار او بقاء اقل من قدر اللبن (قوله هنا) اي في المختلط بغيره (قوله يمكن الخ) مقول القول (قوله انه يشترط الخ) بيان لما (قوله خمس الخ) نائب فاعل يسقى اه سيد عمر (قوله ان مسئلة الخلط الخ) خبر قوله صريح قولهم اه سم (قوله حرم) خلافا للنهي والمغنى وشيخ الاسلام والزيادى (قوله لو كان الفرض الخ) يمكن منع هذه الملازمة بان يمكن ان يفصل في خمس دفعات ثم يتلف من كل دفعة معظمها بحيث يكون الباقي منها لا يمكن وصوله للجوف وحده لحقارته جدا ويمكن وصول مجموع الباقي من الخمس وفي هذا يتأتى الخلاف المذكور فليتأمل اه سم (اقول) عبارة المغنى المارة انفا كالصريحة في ان الفرض ما ذكر فليراجع (قوله وعليه) اي الاصح (قوله الاتي) اي في المتن عن قريب (قوله امكن ان يأتي الخ) اي سواء امكن الخ (قوله وحينئذ) اي حين المناقاة فاما ان يقال الخ اي في دفع المناقاة (قوله بهن) الانسب به اي الامكان (قوله لهما) اي للشيخين (قوله انه لا بد الخ) بيان للذهب (قوله وسكتا) اي الشيخان عليها اي الطريقة المخالفة للذهب وكذا ضمير بضعفها (قوله بما سيذكر انه) متعلق بالعلم وضمير التثنية للشيخين (قوله على ما فيها) اي في الروضة (قوله واما ان يفرق الخ) لا يخفى ما في هذا الفرق من التعسف والوجه استواء المسئلتين سم على حجج اه ع ش (قوله بان الصرف) اي اللبن الخالص (قوله لا حالة الانفصال) يعني لا التعدد بالفعل حالة الانفصال (قوله اليه) اي الى حال الانفصال (قوله واوجه) اي النظر (قوله في المسئلتين) اي مسئلة الصرف ومسئلة الخلط (قوله هذه) اي في مسئلة الخلط وقوله اكتفى ببناء المفعول وقوله وتلك اي في مسئلة الصرف (قوله حالة الانفصال) اي واما حالة الايجار فيعتبر التعدد فيه في المسئلتين معا (قوله فانه دقيق مهم) بل هو غاية التعسف والصواب خلاف ذلك ولا اشكال بطلان الملازمة التي بنى عليها كل ذلك ما بيناه انفا سم على حجج اه ع ش (قوله وهو صب اللبن) الى قوله ويعتبر التعدد في النهاية لا قوله يقينا في موضعين وقوله حسن الترمذى وكذا في المغنى لا قوله وحسن الترمذى الى وخبر مسلم وقوله بان المراد بانه لا بعد (قوله يقينا) قيد للوصول فيفيد عدم التحريم عند الشك كما في المنهج وغيره وما في سم من انه يفيد التحريم عند التردد والاحتمال فهو مبنى على تعلقه بقبل وصولها (قوله لذلك) اي للحصول التغذى بذلك معنى وشرح المنهج ونظر فيه الحلبي بان التغذى لا يحصل الا بالوصول للبعدة (قول المتن لاحقة) وهي ما يدخل من الدبر او القبل من دواء فلا يجرم اه معنى (قوله ومثلها) اي الحقنة (قوله في نحو اذن الخ) اي حيث لم يصل منهما الى المعدة او الدماغ

أن مسئلة الخلط الخ) هو خبر قوله صريح (قوله لو كان الفرض الخ) يمكن منع هذه الملازمة بان يمكن أن يفصل في خمس دفعات ثم يتلف من كل دفعة معظمها بحيث يكون الباقي منها لا يمكن وصوله للجوف وحده لحقارته جدا ويمكن وصول مجموع الباقي من الخمس وفي هذا يتأتى الخلاف المذكور فليتأمل (قوله واما ان يفرق بان الصرف الخ) لا يخفى ما في هذا الفرق من التعسف والوجه استواء المسئلتين (قوله فالخاصل الخ) لا يخفى ما فيه (قوله فتأمل فانه دقيق مهم) بل هو في غاية التعسف والصواب خلاف ذلك ولا اشكال بطلان الملازمة التي بنى عليها كل ذلك على ما بيناه في الحاشية الاخرى (قوله يقينا) يفيد

الطائفة لقوتها فالخاصل ان التعدد يعتبر في الطرفين في المسئلتين لكن هذا اكتفى بما كانه حالة الخلط لانه الاقوى وتلك تعين اعتباره حالة الانفصال لانه لا معارض له فتأمل فانه دقيق مهم (ويحرم ايجار) وهو صب اللبن في الحلق فهر الحصول التغذى به ومن ثم اشترط وصوله للبعدة ولو من جافة لا مسام فلو تقياه قبل وصولها يقينا لم يحرم (وكذا اسعاط) بان صب اللبن في الانف حتى وصل للدماغ (على المذهب) لذلك (لاحقة في الاظهر) لانها الاسهل ما انعقد في الاماء فلم يكن فيرا تغذو منها صبه في نحو اذن او قبل (وشرطه) اي الرضاع المحرم اي مالا بد فيه منه فلا يتنافى

اه ع ش (قوله عده) اى الرضيع (قوله فيما سر) اى قبيل قول المتن لما ثبت (قوله حركة مذبح) فيه ما قدمناه اه ع ش عبارة شيخنا لراحة بخلافه لمرض اه (قوله اتفاقا) اى من الائمة الاربعة وانظر ما فائدة تعرض ذلك ونفى تأثيره فان التحريم انما يتعدى من الرضيع الى فروعه وهى منتفية عن ذكر وأما اصوله وحواشيه فلا يتعدى التحريم اليهم نعم أظهر فائدة ذلك فى التعاليق كما لو قال زوجها ان كان هذا ابنى من الرضاع فانت طالق وفيما لومات الرضيع عن زوجة فان قلنا بتأثير الرضاع بعد الموت حرم على صاحب اللبن ان يتزوجها لصيرورتها زوجة ابنه اه ع ش اى وفيما لومات الرضيع عن زوج فلو قلنا بتأثير ذلك حرم على زوج الرضيع ان يتزوج المرضعة لكونها ام زوجته (قول المتن لم يبلغ الخ) اى يقينا فلا اثر لذلك بعدهما ولا مع الشك فى ذلك منهج ومغنى وشيخنا على الغزى وسياق عن سم ما يوافقه (قوله ما لم ينكسرخ) اى بان وقع انفصال الولد اول الشهر (قوله اول شهر) من اضافة الصفة الى الموصوف عبارة المغنى وشرح المنهج الشهر الاول اه وقوله فيكمل الخ اى اذا انكسر الشهر الاول بان وقع انفصاله فى اثنا عشر (قوله فان بلغهما يقينا الخ) مفهوم التقيد باليقين انه لو احتمل بلوغهما ابتداء حرم وهو مخالف لقول المتن الا ترى اهل رضع فى الحولين ام بعد فلا تحريم اه سم اى فلذا اسقطه النهاية والمغنى (قوله ابتداء الخامسة) معمول بلغهما اه سم (قوله ويحسبان) اى الحولان (قوله من تمام انفصاله) اى الرضيع (قوله وان رضع) اى قبل تمام انفصاله فقوله زمن الانفصال تنازع فيه الفعلان فاعمل فيه الثانى كما هو مختار البصريين (قوله وان نازع فيه الا ذرى) اى فقال والاشبه ترجيح تأثير الارضاع قبل تمام الانفصال لوجود الرضاع حقيقة اه معنى (قوله فلا تحريم) جواب فان بلغهما الخ (قوله وحسن الترمذى خبز الخ) دليل ثان لما فى المتن (قوله الا ما فتق الامعاء) اى دخل فيها بخلاف ما لو تقاياه قبل وصوله الى المعدة فالمراد بفتق الامعاء وصوله للبعده اه ع ش (قوله وخبر مسلم) استئناف يأتى (قوله فى سالم الذى الخ) قد تشكل قضية سالم بان المحرمة المجوزة للنظر انما تحصل بتمام الخامسة فكيف جاز لسالم الارضاع منها المستلزم عادة لمس الاجنية والنظر قبل تمام الخامسة الا ان تكون قد حلت خمس مرات فى انا وشربها منه او خصا بجواز النظر والمس الى تمام الرضاع كما خصا بتأثير هذا الرضاع سم على حج اه ع ش (قوله وهو رجل) اى والحال ان سالم رجل كامل حين الارضاع (قوله ليحل الخ) وقوله باذنه الخ كل منهما متعلق بارضعته (قوله خاص به) خبر وخبر مسلم الخ والضمير لسالم (قوله كما قاله امهات المؤمنين الخ) اى وهن بالخاص والعام والناسخ والمنسوخ اعلم اه معنى (قوله او فى اثنا عشر) عطف على ابتداء الخامسة سم وع ش (قوله حرم) اى لان ما وصل قبل تمام الحولين بعد رضة (فرع) قال فى العباب ولو حكم قاض بثبوت الرضاع بعد الحولين نقض حكمه بخلاف ما لو حكم بتحريمه باقل من الخمس فلا نقض اه ولعل الفرق ان عدم التحريم بعد الحولين ثبت بالنص بخلافه بما دون الخمس اه ع ش وقوله بخلاف ما لو حكم الخ فى سم عن الروض وشرحه مثله (قول المتن وخمس رضعات) وقيل يكفى رضة

التحريم عند التردد والاحتمال (قوله يقينا ابتداء الخامسة) مفهوم التقيد باليقين انه لو احتمل بلوغها ابتداء حرم وهو مخالف لقول المتن الا ترى اهل رضع فى الحولين ام بعد فلا تحريم وان قيد قول المتن لم يبلغ سنتين يتيقن عدم البلوغ ابتداء الخامسة حتى يكون مفهومه الحل اذا لم يتيقن ذلك تعارض المفومان اه (قوله ابتداء) هو معمول بلغهما (قوله وخبر مسلم فى سالم الخ) قد يشكل قضية سالم بان المحرمة المجوزة للنظر انما تحصل بتمام الخامسة فهى قبلها اجنية يحرم نظرها ومسها فكيف جاز لسالم الارضاع منها المستلزم عادة للمس والنظر قبل تمام الخامسة الا ان يكون ارتضع منها مع الاحتراز عن المس والنظر بحضرة من تزول الخلوة بحضوره او تكون قد حلت خمس مرات فى انا وشربها منه او جوز له ولها النظر والمس الى تمام الرضاع خصوصية لهما كما خصا بتأثير هذا الرضاع (قوله او فى اثنا عشر) عطف على ابتداء (قوله فى المتن وخمس رضعات) قال فى الروض ولا اثر لدون خمس رضعات الا ان حكمه حاكم اه قال فى

عده فيما مررنا (وضع حتى) حياة مستقرة فلا اثر لوصول الجوف من حركته حركة مذبح وميت اتفاقا لانتهاء التغذى (لم يبلغ) فى ابتداء الخامسة (سنتين) بالاهلة ما لم ينكسرخ أول شهر فيكمل ثلاثين من الشهر الخامس والعشرين فان بلغهما يقينا ابتداء الخامسة ويحسبان من تمام انفصاله لان اثنا عشر وان رضع وطال زمن الانفصال وان نازع فيه الا ذرى فلا تحريم لخبر الدارقطنى والسبب لارضاع الاما كان فى الحولين وحسن الترمذى خبر لارضاع الاما فتق الامعاء وكان قبل الحولين وخبر مسلم فى سالم الذى ارضعته زوجة مولاه ابى حذيفة وهو رجل ليحل له نظرها باذنه صلى الله عليه وسلم خاص به او منسوخ كما قاله امهات المؤمنين رضى الله عنهن او فى اثنا عشر (وخمس رضعات) أوأكلات من نحو خبز عجن به

او البعض من هذا والبعض من هذا الخبر مسلم عن عائشة رضي الله عنها بذلك والقراءة الشاذة يحتاج بها في الاحكام كخبر الواحد على المعتمد وحكمة الجنس ان الحواس التي هي سبب الادراك كذلك وقدم مفهوم خبر الجنس على مفهوم خبر مسلم ايضا لاتحرم الرضعة ولا الرضعتان لا اعتضاده بالاصل وهو عدم التحريم لا يقال هذا الاحتجاج بمفهوم العدد وهو غير حجة عند (٢٨٩) الاكثرين لانا نقول محل الخلاف فيه

حيث لا قرينة على اعتباره

وهنا قرينة عليه وهو ذكر

نسخ العشر بالجنس واللام

يقول ذكرها فائدة (وضبطن

بالعرف) اذ لم يرد لهن ضبط

لغة ولا شرعا وتوقف

الاذرعى مع ذلك وما في

الخبر ان الرضاع ما ثبت

للحم وأنشر العظم في

قولهم لو طارت قطرة الى

فيه فزلات جوفه أو أسعط

قطرة عدر رضعة ويحاج بان

المراد بما في الخبر أن من شأنه

ذلك وبأنه لا بعد ان يسمى

العرف ذلك رضعة باعتبار

الافل (فلو قطع) الرضيع

الرضاع (اعراضا) عن

الثدى أو قطعه عليه الرضعة

ثم عاد اليه فيها ولو فوراً

(تعدد) الرضاع وان لم

يصل للجوف منه في كل مرة

الاقطرة (أو) قطعه (للهو)

او نحو تنفس او ازدرداد

ما اجتمع منه في فمه او قطعه

المرضعة لشغل خفيف (وعاد

في الحال او تحول) او

حولته (من ثدى الى ثدى)

اخرها او نام خفيفاً (فلا

تعدد عملاً بالعرف في كل

ذلك بقي الثدى بفهمه لا اما

اذا تحول او حول لثدى غيرها

فيتعدد أو ما اذا نام أو انتهى

واحدة وهو مذهب أبي حنيفة ومالك رضي الله تعالى عنهما معنى وشيخنا (قوله أو البعض من هذا الخ) عبارة المغنى ولا يشترط اتفاق صفات الرضعات بل لو اجر مرة أو اسعط مرة أو ارتضع مرة أو كل مما صنع منه مرتين ثبت التحريم اه (قوله خبر مسلم عن عائشة) قالت كان فيما انزل الله في القرآن عشر رضعات معلومات يحرمن فنسخت بخمس معلومات فتوفي رسول الله ﷺ وهن فيما يقرأ من القرآن اه اى فالقراءة الدالة على الجنس قراءة شاذة كما اشار اليه الشارح كابن حجر وهو ظاهر الخبر وإن كان في كلام غيرهما كشرح الروض ما هو صريح في ان القراءة الدالة عليها منسوخة ايضا حيث احتاج الى تاويل قول عائشة فتوفي رسول الله ﷺ وهن فيما يقرأ الخ بأن المراد يتلى حكمن أو يقرأهن من لم يبلغه النسخ لقربه اه رشيدى ايضا (قوله والقراءة الشاذة) اى المشار اليها بقوله خبر مسلم بذلك اه سم (قوله وقدم مفهوم خبر الجنس الخ) عبارة المغنى وقيل يكفي ثلاث رضعات لمفهوم خبر مسلم لاتحرم الرضعة ولا الرضعتان وإنما قدم مفهوم الخبر الاول على هذا الاعتضاده الخ (قوله خبر الجنس) اى المار انفا عن مسلم عن عائشة رضي الله تعالى عنها (قوله لا اعتضاده) اى مفهوم الخبر الاول (قوله هذا) اى الاحتجاج بالخبر الاول (قوله لا نانا نقول الخ) على ان حاصل عبارة جمع الجوامع تصحيح اعتبار مفهوم العدد اه سم (قوله وهو ذكر نسخ الخ) عبارة المغنى لان عائشة رضي الله تعالى عنها لما اخبرت ان التحريم بالعشرة منسوخ بالجنس دل على ثبوت التحريم بالجنس لا بمدونها اذ لو وقع التحريم باقل منها بطل ان يكون الجنس ناسخا وصار منسوخا كالعشر اه (قوله لذكرها) اى العشرة والجنس يعنى لذكر نسخ الاولى بالثانية (قوله اذ لم يرد لهن ضبط لغة الخ) اى وما لا ضابط له في اللغة ولا في الشرع فضابطه العرف اه شيخنا (قوله مع ذلك) اى الضبط بالعرف (قوله وما في الخبر) عطف على ذلك وقوله في قولهم متعلق بتوقف اه سم (قوله الى فيه) اى فم الرضيع (قوله عد) اى كل من طريان القطرة واسعاطها (قوله بان المراد الخ) هذا الجواب دافع لمنافاة قولهم المذكور للخبر وقوله وبأنه لا بعد الخ دافع لمنافاة للضبط بالعرف (قوله ذلك) اى كلامن طريان القطرة واسعاطها (قوله باعتبار الافل) وهذا نظير قولهم في بدو الصلاح يكفى فيه بتمررة واحدة وفي اشتداد الحب بسنبلة واحدة فحيث لم يكن لها ضابط بقله ولا كثرة اعتبرنا اقل ما يقع عليه الاسم اه معنى (قوله او قطعه عليه الخ) اى اعراضا بقرينة ما ياتي اه رشيدى (قوله لها) اى الرضعة وسيد كر مفهومه (قوله خفيفا) اى نوما خفيفا اه عش (قوله او حول) ببناء المفعول (قوله لثدى غيرها) اى لثدى امرأة أخرى اه معنى (قوله فيتعدد) ظاهره وإن عاد الى الاولى حالا ويوجه بأن تحوله للثانية بعد في العرف قطعاً للرضاع من الاولى اه عش (قوله في اكل نحو اللبن) اى المتخذ من لبن الرضعة (قوله هنا) اى في باب الرضاع (قوله عقب ذلك) اى ما تقرر في اللبن (قوله مانحن فيه) اى تعدد ذلك الرضاع (قوله اعتبر التعدد فيه بمثل هذا) كذا في الروض اه سم اى خلافا لما ياتي من ميل الشارح الى الفرق (قوله ولو اطال الخ) وقوله وإن صحبه الخ كل منهما عطف على لو اكل لقمة الخ فهو مرة

شرحه فلا ينقض حكمه (قوله لا نانا نقول محل الخلاف فيه حيث لا قرينة الخ) على ان حاصل عبارة جمع الجوامع تصحيح اعتبار مفهوم العدد (قوله وما في الخبر) عطف على ذلك وقوله في قولهم متعلق بتوقف (قوله أن من شأنه ذلك) أقول وبأنه لا مانع أن تؤثر القطرة انبثا للحم وانشار امال للعظم خصوصاً مع انضمام بقية الرضعات اليها (قوله اعتبر التعدد فيه بمثل هذا) كذا في الروض

(٣٧ - شروانى وابن قاسم - ثامن) طويلا فان بقي الثدى بفهمه لم يتعدد ولا تعدد ويعتبر التعدد في اكل نحو اللبن بنظير ما تقرر في اللبن اخذا من قولهم هنا عقب ذلك يعتبر مانحن فيه بمرات الاكل فلو حلف لا ياكل في اليوم لا مرة اعتبر التعدد فيه بمثل هذا فلو اكل لقمة ثم أعرض واشتغل بشغل طويل ثم عاد وأكل حث أى لان هذا الاعراض مع الطول صير الثانية مرة أخرى فكذا يقال هنا ولو اطال الاكل فهو مرة واحدة وإن صحبه حديث او انتقال من طعام لآخر او قيام ليالى يبدل ما نفد مرة اى وان طال الزمن

في الاخيرة كما يصرح به اشتراطهم في الاولى الاعراض الطول المفتضى ان أحدهما لا يضر لكن يتأق اعتبار الطول هنا مع الاعراض قولهم السابق ولو فوراً فيمكن انهم جروا في مسألة اللبن على الضعيف هنا ان الاعراض وحده لا يضر ويحتمل انهم راوا العرف مختلفاً فيهما وفيه نظر ظاهر وان كان هو الاقرب الى (٢٩٠) كلامهم فانهم ذكروا الخلاف في المفرع دون المفرع عليه فيبعد جزمهم في المفرع عليه بما

يخالف الاصح في المفرع ويؤيد الاول ذكرهم في اعراضه عدم الفرق وفي اعراض المرضة عدم الشغل الخفيف وهذا صريح في اختلاف العرف فيهما وحينئذ فليس ببعد اختلافه فيما ذكر وقولنا لياتي ببدل ما نفد حذفه بعضهم وله وجه لكن الاقرب الى كلامهم انه قيد (ولو حلب منها دفعة او اوجره خمساً او عكسه) اي حلب خمساً واوجره دفعة (فرضة) اعتبار اجماله الانفصال من الثدي في الاولى ووصوله للجوف في الثانية (وفي قول) ذلك (خمس) فيهما تنزيلاً في الاولى للنام منزلة الثدي ونظر في الثانية لحالة انفصاله من الضرع وقوله منها قيد للخلاف فلو حلب من خمس في اناء او جره طملاً دفعة او خمساً حسب من كل رضعة (ولو شك هل رضع خمساً ام) الافصح او (اقل او هل رضع في الحولين ام بعد فلا تحريم) لان الاصل عدمه ولا يخفى الورع هنا وحيث وقع الشك للكرهه حينئذ كما هو ظاهر مما مر انه حيث وجد خلاف يعتد به في التحريم وجدت الكراهة

واحدة الخ اي فلا يثبت لان ذلك كله يعد في العرف اكلة واحدة اه شيخنا (قوله في الاخيرة) وهي قوله وان صحبه الخ اه كرى (قوله كما يصرح به اشتراطهم في الاولى الاعراض الخ) قد يكونون لم يريدوا هنا حقيقة الاعراض بل مطلق الترك فليراجع اه سم اقول وهو قضية اقتصار شيخنا في الاولى على الطول (قوله في الاولى) وهي قوله فلو اكل لقمة ثم الخ اه كرى (قوله هنا) اي في اللبن او الاولى (قوله وان لم يطل) لعله حكاية بالمعنى اه سم اي والا فلفظ السابق ولو فوراً (قوله هنا) اي في الرضاع وقوله ان الاعراض الخ بيان للضعيف هنا (قوله فيهما) اي الرضاع واللبن (قوله وفيه نظر) اي في قوله ويحتمل الخ وقوله لانهم ذكروا الخ توجيه للنظر لكنه انما يناسب النظر في الاول لافي الثاني وكذا ما سيذكره في التأييد انما يناسب لتأييد الثاني اي احتمال اختلاف العرف لا الاول اي امكان جريانهم في اللبن على الضعيف هنا فلعل هذا الصنيع لشاغل توهم تقديمه احتمال الاختلاف على امكان الجريان (قوله في المفرع) اي مسألة الرضاع وقوله دون المفرع عليه اي مسألة اللبن اه كرى (قوله بما يخالف الخ) اي اشتراط الاعراض والطول معاً وقوله الاصح في المفرع اي من الاكتفاء باحدهما (قوله في اعراضه) اي الرضيع (قوله فيهما) اي الرضيع والمرضة (قوله فيما ذكر) اي الرضاع واللبن (قول المتن ولو حلب الخ) اما لو حلب منها خمس دفعات واوجره خمس دفعات من غير خلط فهو خمس قطعاً وان خلط ثم فرق واوجره خمس دفعات فخمس على الاصح وقيل واحدة لانه بالخلط صار كالخلوب دفعة اه معنى (قول المتن واوجره) اي وصل الى جوف الرضيع او دماغه بايجار أو اسعاط أو غير ذلك اه معنى (قوله اي حلب) الى قوله هنا وحيث في المعنى الا قوله الافصح الى المتن والى قول المتن واللبن في النهاية الا قوله لو وهم الى وذلك (قوله ووصوله الخ) اي وبجالة وصوله (قوله ذلك) يعني عنه قوله فيهما (قوله قيد للاختلاف) اي في الوحدة (قوله حسب من كل رضعة) اي جز ما في الاولى وعلى الاصح في الثانية اه معنى (قول المتن لو شك الخ) عبارة المعنى ولا بد من تبين الخمس رضعات وتبين كون الرضيع قبل الحولين فعلى هذا الوشك في رضيع هل رضع الخ او في دخول اللبن جوفه او دماغه او في انه لبن ام راء او بهيمة او في انه حلب في حياتها فلا تحريم اه (قول المتن ولو شك) المراد بالشك مطلق التردد في شمل ما لو غلب على الظن حصول ذلك لشدة الاختلاط كالنساء المجتمعة في بيت واحد وقد جرت العادة بارضاع كل منهن او لا دغيرها وعلمت كل منهن الارضاع لكن لم تتحقق كونه خمساً فليتنبه له فانه يقع كثير في زماننا اه عش (قوله عدمه) اي ما ذكر اه معنى اي من الخمس والكون في الحولين (قوله وحيث) عطى على هنا اه سم ولو اقتصر على المعطوف كما فعل النهاية لكان اخصر ووضح (قوله للكرهه) متعلق لقوله ولا يخفى الورع الخ (قوله في التحريم) متعلق بخلاف الخ (قوله هنا) اي في الرضاع (قوله ثم في المحارم الخ) عطف على في الابضاع (قوله اي الرضيع) الى قول المتن واللبن في المعنى بمخالفة يسيرة سانه عليها (قوله من جعله) اي ضمير اولاده اه سم (قوله

(قوله كما يصرح به اشتراطهم في الاولى الاعراض) قد يكونون لم يريدوا هنا حقيقة الاعراض بل مطلق الترك فليراجع (قوله وان لم يطل) لعله حكاية بالمعنى (قوله قيد للاختلاف) قضية عدم اختلاف الحكم وفيه نظر لان في مسألة الحلب من الخمسة قد يحرم شره دفعة بان يكون الخمس مستولداً لرجل مثلاً فيصير الرضيع ابنه فليتامل ويحجب بان التأثير هنا بالنسبة للرضعات ليس من حيث الرضاع (قوله وحيث وقع الشك) عطف على هنا (قوله ولو وهم من جعله) اي ضمير اولاده

ومعلوم انها هنا أغلظ لان الاحتياط هنا يفي الرية في الابضاع المختصة بمزيد احتياط ثم في المحارم المختصة باحتياط أعلى فتأمل (وفي) الصورة (الثانية قول او وجهه) في التحريم لان الاصل بقاء الحولين (و) بالرضاع المستوفى للشروط (تصير المرضة امه) اي الرضيع (والذي منه اللبن اباه وتسرى الحرمة) من الرضيع (الى اولاده) اي الرضيع نسباً ورضاعاً وان سفلوا ووهم من جعله لذى اللبن (١) (قول المحشى قوله وان لم يطل الخ ليس في الشرح الذي بايدنا اه)

تصرن أمهاته رضاعا  
( فيحرم من عليه لانهن  
موطوات أيه ) لا لاموتهن  
له لانتفاء استقلال كل  
بارضاعه الخمس ( ولو كان  
بدل المستولادات بنات او  
أخوات ) او ام و اخت و بنت  
وجدة و زوجة له فريض  
الطفل من كل رضعة ( فلا  
حرمة ) لهن عليه ( في الاصح )  
والا اصار جد الام او خالا  
مع عدم امومة وهو محال  
بمخلافه فيما امر لانه لا تلازم  
بين الابوة و الامومة لثبوت  
الابوة فقط فيما ذكر  
والامومة فقط فيما اذا  
ارضعت خلية او مرضع من  
زنا ( وآباء المرضعة من نسب  
اورضاع اجداد للرضيع )  
وفروعه فاذا كان انثى  
حرم عليهم نكاحها  
( و امهاتها ) من نسب او  
رضاع ( جداته ) فاذا كان  
ذكر ا حرم عليهن نكاحه  
( و اولادها من نسب او  
رضاع اخوته و اخواته  
و إخوتها و اخواتها ) من  
نسب او رضاع ( احواله  
و خالاته و ابو ذى اللبن جده  
و اخوه عمه و كذا الباقي )  
فامهاته جدات الرضيع  
و اولاده اخوة الرضيع  
و اخواته ( و اللبن لمن نسب

(قوله والاصار) أى ذوات البنات وما بعدهن (قوله أما حيث لا دخول) أى ولا علم بدخول (قوله لا دخول) أى ولا استدخال (قوله ان ظاهر كلام الجمهور يخالفه) وهذا هو الاصح شرح مر (قوله قبل حملها منه) مفهومة ان ما نزل بعد حملها وقبل ولا ذواتها ينسب اليه ويوافق قوله الا انى نزل بسبب علوق زوجه منه لكن يخالفه ما فى الروضة عن المتولى واقرب مما نضوه ولو نكحت امرأة لابن لها غلبت ونزل لها لبن قال المتولى فى ثبوت الحرمة بين الرضيع والزوج وجهان بناء على الخلاف ان جعلنا اللبن الاول لم يجعل الحمل مؤثرا ولا

اليه ولد نزل) اللبن (به) أي بسببه (بنكاح) فيه دخول أو استدخال مني محترم أو ملك يمين فيه ذلك أيضا كما أفاده ما قدمه في المستولدة (أو وطء شبهة) لشوت النسب بذلك الرضاع تلوه (لا زنا) لأنه لا حرمه له نعم يكره له نكاح من ارتضعت من لبنه أما حيث لا دخول بان لحقه ولد بمجرد الامكان فلا تثبت الحرمة بين الرضيع وأبي الولد كما قاله ابن القاص قال البلقيني وهو قضية كلام الاصحاب وقال غير أن ظاهر كلام الجمهور يخالفه وخرج بقوله نزل به ما نزل قبل حملها منه ولو بعد وطئها فلا ينسب اليه ولا تثبت به ابوته كما قاله جمع متقدمون (ولو نفاه)

كالخطيب وشرح الروض ومفهومه أنه بعد الحمل ينسب له ولو لم تلد ويشكل عليه ما يأتي في كلام المصنف من أنها لو نسكت بعد زوج وبعد ولادتها منه لا ينسب للين الثاني إلا إذا ولدت منه وأنه قبل الولادة للاول وقد يجب بانها في ما ياتي لما نسب للاول قوى جانبه فنسب اليه حتى يوجد قاطع قوى وهو الولادة وهنا لما تقدم نسبة اللين اكتفى بمجرد الامكان فنسب لصاحب الحمل اه ع ش وهذا الجواب ظاهر وان استشكله سم والرشيدى بما في الروض والمغنى من انه لو نزل لبكر ابن وتزوجت وحملت من الزوج فاللين لها للزوج مالم تلد ولا أب للرضيع اه وقد يجب عنه بأن سبق نزول لبن البكر على الزوج منزل منزلة سبق ولادة على ولادة الا في المتن (قوله اى الزوج الخ) اى مثلاً عبارة المغنى اى نفي من نسب اليه الولد الولد اه وعبارة المنهج مع شرحه ولو نفاه اى نفي من لحقه الولد الولد اتنى اللين النازل به اه (قول المتن اتنى اللين) فلو ارتضعت به صغيرة حلت للثاني مغنى وشرح المنهج لا يقال كيف حلت للثاني مع أنها بنت موطوءة لا بناقول هذا مصور بما إذا لم يدخل بامه او لا إنما لحقه الولد بمجرد الامكان ثم نفاه باللان زياى (قول المتن ولو وطئت منكوبة الخ) اى وطئها واحد (قوله بعد وطئها) اى منها اه ع ش اه مغنى (قوله لا مكانه منها) اى ان امكن كونه منهما بان يكون بين وطء كل منهما وبين الولادة اربع سنين فاقول وستة اشهر فاكثر (قوله كانهما الامكان الخ) عبارة المغنى بان انحصر الامكان في واحد منها ولم يكن قائف او الحقبة بها او نفاه عنهما او اشكل عليه الامر وانتسب الولد لاحدهما بعد بلوغه او بعد افاقة من جنون ونحوه فالرضيع من ذلك اللين ولدرضاع لن لحقه ذلك الولد لان اللين تابع للولد فان مات الولد قبل الانتساب وله ولد قام مقامه او اولاد وانتسب بعضهم لهذا وبعضهم لذلك دام الاشكال فان ماتوا قبل الانتساب او بعده فيما اذا انتسب بعضهم لهذا وبعضهم لذلك او لا يمكن له ولده ولا ولد ولد انتسب الرضيع حينئذ ما قبل انقراض ولده وولد له فليس له الانتساب بل هو تابع للولد او ولده اه مغنى (قوله او غيره) او بمعنى الواو (قوله ويجب ذلك) اى الانتساب فيجبر عليه اى حيث مال طبعه لاحدهما بالجيلة وكان قد عرفهما قبل البلوغ وعند استقامة طبع على ما ذكر في باب اللقيط ولا فلا يجبر على الانتساب وليس له ذلك بمجرد التشبهى اه ع ش وقوله او لم يكن له الخ اى للولد (قوله ان شاء) اى فلا يجبر عليه سم زاد المغنى والفرق ان النسب يتعلق به حقوقه وعليه كالميراث والنفقة والعق بالملك وسقوط القودور والشهادة فلا بد من دفع الاشكال والمتعلق بالرضاع حرمة

ثبتت الحرمة حتى يفصل الولد وان جعلناه للثاني أو لهما ثبتت اه وأراد بالخلاف في قوله بناء على الخلاف ما ذكره فيما قبل هذا فيما لو نسكت بعد العدة وزوجا وحملت منه ولم تضع لكن دخل وقت حدوث اللبن للحمل حيث قال في ذلك وان دخل وقت حدوث اللبن للحمل فاما ان يقطع اللبن مدة طويلة واما ان لا يكون كذلك بان لم يقطع او انقطع مدة يسيرة في الحالة الاولى ثلاثة اقوال اظهرها انه لبن للاول والثاني والثالث انه لهما وفي الحالة الثانية ثلاثة اقوال ايضا المشهور انه للاول والثاني لهما والثالث ان زاد اللبن فلهما والا فلاول اه لا يقال كلام الشارح هنا فيما اذا لم تنسج غيره ولا وطئت بشبهة او ملك كما صور به قوله الا في نزل بسبب علوق زوجته منه وما في الروضة عن المتولى فيما اذا نسكت غيره او وطئت بشبهة لا نناقول هذا الا يصح لانها وان لم تنسج غيره ولا وطئت بما ذكر لا يكون اللين له قبل الولادة وان حملت ولهذا قال في الروض وان نزل لبكر ابن وتزوجت وحملت اى من الزوج فاللين لها للثاني مالم تلد اه وقوله لا للثاني قال في شرحه الاولى للزوج وكذا يخالفه قوله الا في فكل مرتاض يلينها قبل ولادتها نسبيا الخ وقول المتن وكذا ان دخل فلي تأمل (تتيه) هل المراد بالولادة فيما تحصل من ان اللين قبل الولادة للزوج الاول وبعدها للزوج الثاني تمام انفصال الولد او يكفي ابتداء انفصاله فيه نظرا وقياسا ان ارضاع الولد قبل تمام انفصاله لا يحرم ان المراد بها تمام الانفصال حتى يكون اللين قبل التمام للاول (قوله) وكان تنسب الولد او فرعه بعد موته الخ عبارة العباب فمن انتسب اليه الولد بعد بلوغه او ولده بعد موته تبعه الرضيع الخ (قوله ان شاء) اى فلا يجبر عليه وقوله لا تحل له اى

اى الزوج الولد النازل به اللين (بلعان اتنى اللين عنه) لما تقرر انه تابع للنسب ومن ثم لو استلحقه بعد لحقه الرضيع (ولو وطئت منكوبة بشبهة أو وطئ اثنان) امرأة (بشبهة فولدت) بعد وطئها ولدا (فاللين) النازل به (لن لحقه الولد) منهما (بقائف) لا مكانه منهما (أو غيره) كانهما الامكان فيه وكان تنسب الولد أو فرعه بعد موته اليه بعد كما قاله لفقد القائف أو غيره ويجب ذلك فيجبر عاياه حفظا للنسب من الضياع ولو انتسب بعض فروعه لواحد وبعضهم لآخر دام الاشكال فان ماتوا أو لم يكن له ولد انتسب الرضيع ان شاء



وقبل ذلك لا تحل له بنت أحدهما ونحوها (ولا تنقطع نسبة اللبن) لزواج نزل بسبب علوق زوجته منه (عن زوج مات أو طلق وإن طالبت المدة) فكل مرتضع بلبنها قبل ولادتها نسيباً من غيره يكون ابنه كما قال (أو انقطع) اللبن (وعاد) ولو بعد عشر سنين لعدم حدوث ما يقطع نسبته عن الأول إذ الكلام فيمن لم تنكح غيره ولا وطئت بشبهة أو ملك (فإن نكحت آخر) (٢٩٣) أو وطئت بأحد ذينك (وولدت منه

فاللبن بعد) تمام (الولادة) بأن تم انفصال الولد (له) أي الثاني (وقبلها) أو معها (للاول) إن لم يدخل وقت ظهور لبن حمل الثاني وكذا (أن دخل) وقته وزاد بسبب الحمل لأنه ليس غذاء للحمل فلم يصلح قاطعاً عن ولد الأول ويقال أقل مدة يحدث فيها للحامل أربعون يوماً (وفي قول) هو فيما بعد دخول وقت ذلك (لثاني) أن انقطع مدة طويلة ثم عاد الحاقاً للحمل بالولادة (وفي قول) هو (لها) لتعارض مرجحهما واحترزت بقولي نسيباً عما حدث بولد الزنا فإن الذي يظهر أنه لا تنقطع به نسبة اللبن للاول لأنه لا احترام للزنا ثم رأت ابن أبي الدم ذكر ذلك لكن بعد قوله لا يبعد انقطاعه به والزركشي ضعف ما ذكره من عدم الانقطاع واستدل بأنها إذا أرضعت بلبن الزنا طفلاً صار أخاً لولد الزنا ووضح أنه لا دليل في ذلك لأن أخوة الأم تثبت لولد الزنا لثبوت نسبته من الأم فكذا الرضاع وليس الكلام في ذلك وإنما هو في قرابة الأب وهي لا تثبت لولد الزنا فكذا الرضاع ثم رأت عبارة الروضة

النكاح وجواز النظر والخلو وعدم نقض الطهارة والامساك عنه سهل فلم يجبر عليه الرضيع ولا يعرض أيضاً على القائف ويفارق ولد النسب بأن معظم اعتماد القائف على الاشباه الظاهرة دون الاخلاق وإنما جاز انسابه لأن الإنسان ميل إلى من ارتضع من لبنه اه (قوله) وقبل ذلك (أي الانتساب) (قوله) لا تحل (له) أي للرضيع اه سم (قوله) لزواج (أي أو غيره اه معنى أي من وطء بملك أو شبهة) (قوله) بسبب علوق زوجته منه (هذامع قوله) الاتي إذ الكلام فيمن لم تنكح غيره الخ يقتضي أن اللبن ينسب إلى الزوج بمجرد علوق زوجته منه وليس كذلك كما تقدم في الحاشية المتقدمة عن الروضة عن المتولي وإنما ينسب إليه بعد الولادة كما يأتي انفافي قول المصنف وقبلها للاول أن لم يدخل وقت ظهور لبن حمل الثاني وكذا الخ اه سم وقوله وليس كذلك الخ يعني مطلقاً سواء سبق نحو نكاح أم لا كما صرح به فيما كتبه على قول الشارح السابق ما نزل قبلها حملها منه الخ وقد قدمنا هناك عن ع ش ما يدفع المناقاة بين مفهوم قوله السابق الموافق لقضية كلامه هنا وبين ما يأتي انفافي المتن الموافق لما في الروضة عن المتولي ويجمع بينهما جمعا حسنا راجعه (قوله) نسيباً) يأتي محترزه اه سم أي وأنه ليس بقيد (قوله) ابنه) أي للزوج أو نحوه (قوله) ولو بعد عشر) إلى قوله واحترزت في المعنى الاقوله بأن تم إلى المتن وقوله أو معها (قوله) عن الاول) أي عن الزوج أو الواطيء بشبهة أو ملك (قوله) بأحد ذينك) أي الشبهة والملك (قول المتن) ولدت) هل يشمل العلق والمضغة أم لا فيه نظروا الاقرب الثاني وقد يؤخذ ذلك من قول الشارح بأن تم انفصال الولد لأن كلا من العلق والمضغة لا يسمى ولداً فليراجع ع ش أقول قضية قول المعنى أو سقط عطفاً على ولد في قول المتن المار لمن نسب إليه ولد الاول فليراجع (قوله) وزاد الخ) الاول ولأن زاده (قوله) لا نه الخ) عله لقول المتن وكذا الخ وعلل المعنى ما قبله بأن الأصل بقاء الاول ولم يحدث ما يغيره اه (قوله) فلم يصلح) أي الحمل الذي ظهر به اللبن (قوله) ويقال الخ) عبارة المعنى ويرجع في اول مدة يحدث فيها لبن الحمل للقابل على النص وقيل أن اول مدته أربعون يوماً وقيل أربعة أشهر اه (قوله) للحامل) أي بسبب الحمل اه ع ش (قوله) عما حدث) أي عن لبن حدث (قوله) به) أي بولد الزنا (قوله) للاول) أي الزوج أو نحوه (قوله) في ذلك) أي فيما استدل به الزركشي (قوله) بانقطاع نسبته عن الزوج) جزم به المعنى وقال في النهاية وهو الوجه اه وقال ع ش وهو المعتمد اه

• (فصل في حكم الرضاع الطاريء على النكاح) • (قوله) في حكم الرضاع) إلى الفصل في النهاية (قول المتن تحتة صغيرة الخ) أي لو كان تحتة زوجة صغيرة اه معنى (قوله) من تحرم عليه بنتها) إلى قوله ولو حبلت لبها في المعنى لا قوله موطوءة وقوله لو خرج إلى المتن وقوله أي في الجملة إلى اما المكروهة (قوله) كان أرضعتها

للارضيع (قوله) بسبب علوق زوجته منه) هذامع مع قوله الاتي إذ الكلام فيمن لم تنكح غيره يقتضي أن اللبن ينسب إلى الزوج بمجرد علوق زوجته منه وليس كذلك بل لا تنقطع عنه الا بعد ولادتها من الثاني كما يأتي انفافي قول المصنف وقبلها للاول الخ (قوله) نسيباً) يأتي محترزه (قوله) عن ولد الاول) على أن شرط كون اللبن للاول أن تكون ولدت منه والا فلا ينسب إليه ويدل عليه ما ذكرناه فيما مر (قوله) ثم رأت عبارة الروضة الخ) وعبارة الروضة ولو حبلت امرأة من الزنا وهي ذات لبن من زوج فحيث قلنا هناك اللبن للاول أو لهما فهو للزوج وحيث قلنا فهو للثاني فلا بل للرضيع اه عبارة الروضة وإذا حبلت مرضع مزوجة من زنا فاللبن للزوج مالم تضع ثم هو لبن الزنا اه وقول الروضة هناك أي فيما إذا نكحت بعد العدة زوجها وولدت منه • (فصل) • في حكم الرضاع الطاريء على النكاح تحريماً وغرماً

مصرحة بانقطاع نسبته عن الزوج ويوجهه بأن اللبن الآن للزنا يقينا غاية أن الشارع قطع نسبته للزنا كأن الولادة قطعت نسبته للاول إذ لا يمكن نسبته إليه بعدها فنتج أنه لا أب لهذا الرضيع وأن ثبت الرضاع من جهة الأم • (فصل) • في حكم الرضاع الطاريء على النكاح تحريماً وغرماً (تحتة صغيرة فارضعتها) من تحرم عليه بنتها كان أرضعتها (أمه أو اخته) أو زوجة أصله أو فرعه أو أخيه

ولما زاد ما بعد الكاف لمجرد المحافظة على اعراب المتن (قوله بلبنهم) أما إذا كان اللبن من غير الأصل والفرع والآخر فلا يؤثر لأن غايته أن تصير بنية أصله أو فرعه أو أخيه وليست بحرام عليه اهـ (قوله من نسب أو رضاع) راجع لما في المتن والشرح معاً (قوله موطوءة) سياق ما فيه اهـ سم قول المتن انفسخ (نكاحه) يتردد في حكم هذا الرضاع المؤدى إلى تقويت زوجة على زوجها والتفريق بينهما وظاهر كلامهم الجواز ولو قيل بالحرمة أي حيث لم يتبين لما فيه من الأضرار لم يعد اهـ سيد عمر وقوله ولو قيل بالحرمة الخ أقول هذا لا يحيد عنه إلا إذا وجد نص بخلافه (قوله لأنها صارت محرمة عليه أبداً) لأنها صارت أخته أو بنت أخته أو اخته أيضاً أو بنت ابنه أو بنت أخيه أو بنت زوجته اهـ (قوله) وخرج بالموطوءة غيرها فتحرّم الخ لا يخفى عدم مناسبة ذلك لأن الكلام في الانفساخ فكيف يقيد بالموطوءة ويحترز بالتقييد عن عدم تحرّم الصغيرة مع عموم الانفساخ فهذا التقييد وهذا الاحتراز مما لا وجه له بل الصواب ترك التقييد وتعميم الانفساخ وحالة التحريم على ما يأتي ويأبى هنا بعد بيان الانفساخ فليتامل اهـ سم وقد يجاب بأن التقييد بذلك ليصدق على زوجة أخرى قوله السابق من تحرّم عليه بنتها لأن بنتها لا تحرّم إلا إذا كانت موطوءة (قوله فتحرّم المرصعة فقط الخ) أي بخلاف الصغيرة لأنها ربيبة وهي لا تحرّم قبل الدخول اهـ سم (قوله أن كان الرضاع بغير لبنه) فإن كان لبنه فتحرّم الصغيرة أيضاً لكونها صارت بنته اهـ سم زاد عش ويمكن تصوير أرضاعها بلبنه مع كونها غير موطوءة له بأن استدخلت ماءه المحترّم فإن الولد المنعقد منه يلحقه ويصير اللبن له اهـ وإتماماً قال ويمكن الخ إذا مراد بالوطء في هذا الباب ما يشمل دخول الماء المحترّم (قوله كما يأتي) أي في قوله ولو كان تحتها صغيرة وكبيرة الخ اهـ سم (قوله وللصغيرة عليه) أي على الزوج ولو عبد أفاقه يؤخذ من كسبه للصغيرة نصف المسمى أن كان صحيحاً وإلا فنصف مهر المثل وسكت المصنف عن مهر الكبيرة وحكمه أنه أن كانت مدخولاً بها فلها المهر وإلا فلا اهـ (قوله) وللأفلسيده الخ لأن ذلك بدل البضع فكان للسيد كعوض الخلع معنى (فرع) لو نكح عبداً صغيرة مفوضة بتقويض سيدها فأرضعته أمه مثلاً فلها المتعة في كسبه ولا يطالب بسيد المرصعة إلا بنصف مهر المثل نهاية ومعنى واسئ (قوله أن لم ياذن لها) فإن أذن لها في الرضاع فلا غرم وكراده لها على الرضاع إذن وزيادة معنى فلو اختلفا فيه صدق أي يمينه لأن الأصل عدم الإذن ع ش (قوله) أو كانت مكاتبته (معطوف على قوله ولم تكن مملوكة أي أو كانت مملوكة له لكنها مكاتبته اهـ رشيدى عبارة المغنى فإن كانت مملوكة له ولو مدبرة أو مستولدة فلا رجوع له عليها وإن كانت مكاتبته رجوع عليها بالغرم ما لم تعجز اهـ (قوله لتعنيها) متعلق بيزمها الخ (قوله المتلف) بفتح اللام أو كسرهما (قوله قد يزيد) أي في حال الرضاع لا العقد وإلا فلا يصح المسمى لا متناع النقص عن مهر مثل الصغيرة في تزويجها اهـ (قوله ولو حبلت) أي أمه مثلاً وقوله لها أي الصغيرة (قوله على ما في المعتمد) عبارة النهاية كما في المعتمد ووقع في أصل التحفة ضرب على ما في وهو تصرف من المصلح مفسد ولعله لم يستحضر أن في هذا المذهب كتاباً باسمه المعتمد فليتامل وليحذر

(قوله موطوءة) قد يقال لا محل له لأن الكلام في الانفساخ وهو عام في الموطوءة وغيرها كما يصرح به قول المصنف الاتي ولو كان تحتها صغيرة وكبيرة الخ فتأمل مع شرحه (قوله) وخرج بالموطوءة غيرها فتحرّم المرصعة فقط لا يخفى عدم مناسبة ذلك لأن الكلام في الانفساخ فكيف يقيد بالموطوءة ويحترز بالتقييد عن عدم تحرّم الصغيرة في الجملة مع عموم الانفساخ فهذا التقييد وهذا الاحتراز مما لا وجه له بل الصواب ترك التقييد وتعميم الانفساخ وحالة التحريم على ما يأتي ويأبى هنا بل بعد بيان الانفساخ فليتامل (قوله فتحرّم المرصعة فقط أن كان الرضاع بغير لبنه) أي بخلاف الصغيرة لأنها ربيبة وهي لا تحرّم قبل الدخول وبخلاف ما لو كان الرضاع بلبنه فتحرّم الصغيرة أيضاً لأنها بنته وقوله كما يأتي أي في قوله ولو كان تحتها صغيرة وكبيرة الخ (قوله) فلا ينافي أن نصف مهر المثل اللازم قد يزيد (هذا يدل على صحة المسمى إذا كان دون مهر المثل وفيه نظر لا متناع النقص عن مهر مثل الصغيرة في تزويجها إلا أن يكون المسمى قدر مهر المثل حال النكاح ثم يزيد مهر المثل حال

بلبنهم من نسب أو رضاع (أو زوجة أخرى) له موطوءة (انفسخ نكاحه) من الصغيرة لأنها صارت محرمة عليه أبداً وكذا من الكبيرة في الأخيرة لأنها صارت أم زوجته وخرج بالموطوءة وغيرها فتحرّم المرصعة فقط أن كان الرضاع بغير لبنه كما يأتي (وللصغيرة) عليه (نصف مهرها) المسمى أن صح وإلا فنصف مهر مثلاً لأنها فورقت قبل الوطء لا بسببها (وله) أن كان حراً وإلا فلسيده وإن كان الفوات إنما هو على الزوج (على المرصعة) المختارة أن لم ياذن لها ولم تكن مملوكة له أو كانت مكاتبته (نصف مهر مثل) وإن لم يرضعها لتعنيها لأن غرامة المتلف لا تتأثر بذلك ولزمها النصف اعتباراً لما يجب له بما يجب عليه أي في الجملة فلا ينافي أن نصف مهر المثل اللازم قد يزيد على نصف المسمى أما المسكوة فيلزمها ذلك لكن لا بطريق الاستقرار على المعتمد وإنما هي طريق والقرار على مكرها ولو حبلت لبنتها ثم أمرت أجنبية يسقيه لها كان طريقاً والقرار عليها على ما في المعتمد ونظر فيه الأذرع إذا كان المأمور مميّزاً لا يرى تحتم طاعتها أي

ولذى يتجه في الميزان الغرم عليه وفيه من يرى تحتم الطاعة أنه عليها فقط (وفي قول له عليها) (كاه) أى مهر المثل لانه قيمة البضع الذى فوته وعلى الاولى فارقت شهود طلاق رجوعا فانهم يفرمون اكل بانهم أحالوا بينه وبين حقه الباقي بزعمه فكانوا كغاصب حال بين المالك وحقه وأما الفرقة هنا حقيقية بمنزلة التلف فلم تغرم المراجعة إلا ما تلفته وهو ما غرمه فقط (ولو رضعت) (٢٩٥) رضاءا محرما (من نائمة) أو مستيقظة

ساكتة كما في الروضة وجعله كالاصحاب التمكن من الارضاع لإرضاع الاماهاو بالنسبة للتحريم لا الغرم وإنما عدا سكوت المحرم على الحلق كفعله لان الشعر في يده مائة فلزمه دفعه لمقاته ولا كذلك هنا (فلا غرم عليها) لانها لم تصنع شيئا (ولا مهر للرضعة) لان الانفساخ بغيرها وهو مسقط له قبل الدخول وله في مالها مهر مثل الكبيرة المنفسخ نكاحها أو نصه لانها اتلفت عليه بضعها وضمان الانفاق لا يتوقف على تمييز (ولو كان تحتة كبيرة وصغيرة فارضعت ام الكبيرة الصغيرة انفسخت الصغيرة) لانها صارت أخت الكبيرة (وكذا الكبيرة في الاظهر) لذلك ويفرق بينه وبين مالو نكح اختا على اختها بان هذه لم تجتمع مع الاولى اصلا لوقوع عقدها فاسدا من اصله فلم يؤثر في بطلان الاولى بخلاف الكبيرة هنا فانها اجتمعت مع الصغيرة فبطلنا اذ لا مرجح (وله نكاح من شاء منها) (من غير جمع لانها اختان) (وحكم مهر الصغيرة) عليه (وتغريمه)

اه سيد عمر عبارة ع ش قوله كما في المعتمد أى البند نجي اه (قوله فارقت) أى المراجعة (قوله شهود طلاق) أى قبل الدخول اه معنى (قوله بزعمه) لا قال بزعمهم اذ هو اقوى في الفرق كما لا يخفى اه رشيدى عبارة المعنى بزعم الزوج والشهود اه (قوله وهو ما غرمه فقط) أى في الجملة كما مر انفا (قول المتن ولو رضعت الخ) أى لو دبت صغيرة ورضعت الخ نهاية ومعنى (قوله محرما) بشدراء المكسورة (قوله وجعله) أى صاحب الروضة (انما هو بالنسبة للتحريم) فيه ان التحريم لا يتوقف على التمكن اه رشيدى (ولا كذلك هنا) أى ولو كانت مستأجرة للارضاع اذ غايته انه يترتب عليه عدم إرضاع من استؤجرت لارضاعه وهو يفوت الاجرة أن ما شربته الصغيرة ليس متعينا للارضاع على من استؤجرت له اه ع ش (قول المتن فلا غرم) (فرع) لو حملت الريح اللبن من الكبيرة إلى جوف الصغيرة لم يرجع على واحدة منهما اذ لا يصنع نهما ولو دبت الصغيرة فارضعت من ام الزوج أى مثلا لاربعا ثم ارضتها ام الزوج الخامسة أو عكسه اختص التحريم بالخامسة معنى ونهاية أى فالغرم على ام الزوج فى الاولى وعلى الصغيرة فى الثانية اه ع ش ويظهر انه خرج بجوفها مالو حملته الريح إلى فيها فابتداء لو جود الصنع منها فليبر اجمع اه رشيدى (قوله لان الانفساخ) إلى قوله ويفرق فى المعنى (قوله وله فى مالها الخ) يفيد ان الكبيرة النائمة أو المستيقظة الساكتة زوجة اه سم عبارة ع ش قوله فى مالها أى الصغيرة فان لم يكن لها مال بقى في ذمتها وقوله مهر مثل الكبيرة أى حيث كانت زوجة وخرج به مالوا راضعت من امه أو اختها ونحوهما فلا شىء فيه للكبيرة كما هو ظاهر اه (قوله مهر مثل الكبيرة) أى إن كانت مدخولا بها وقوله الكبيرة يشمل المستيقظة المذكورة وقوله أو نصفه أى إن لم تكن مدخولا بها سم (قول المتن انفسخت الصغيرة) أى نكاحها معنى (قوله لانها صارت) أى ولا سبيل إلى الجمع بين الاختين اه معنى (قوله لذلك) أى لانها صارت أخت الصغيرة اه ع ش (قوله ويفرق بينه) أى بين ما هنا من الانفساخ (قوله وبين مالو نكح اختا الخ) أى الذى قاس عليه المقابل القائل باختصاص الانفساخ بالصغيرة اه سم (قوله فلم يؤثر الخ) أى عقد الثانية (قول المتن وله الخ) أى على الاظهر اه معنى (قول المتن نكاح من شاء) أى بعقد جديد كما هو ظاهر ويعود له بالثلاث إن لم يكن سبق منه طلاق أو بما بقى منها إن سبق ذلك لان الانفساخ لا ينقص العدد اه ع ش (قوله اول الفصل) أى فى إرضاع ام الزوج ونحوها الصغيرة فبليه للصغيرة نصف المسمى الصحيح أو نصف مهر مثل وله على المراجعة نصف مهر المثل وقيل كله اه معنى (قوله حكمها مسبق) إلى الفصل فى المعنى لا أقوله بشروطها السابقة وقوله أو حكمه حاكم برأه وقوله ولا تحرمان مؤبدا (قوله بشروطها السابقة) أى فى قوله المختارة إن لم ياذن لها الخ اه ع ش (قوله وهو) أى ما يأتى (قوله منفعة) أى البضع (قوله بدله) أى المهر الذى هو بدل البضع (قوله بمهرها) أى مهر نفسها اه ع ش عبارة المعنى فلا

الارضاع (قوله والذى يتجه الخ) كذا شرح مر (قوله فى المتن وفى قول كله) ولو نكح عبدة صغيرة مفوضة بتفويض سيدها فارضعتا أمة مثلا فلها المتعة فى كسبه ولا يطالب سيده المراجعة إلا بنصف مهر المثل وإنما صوروا ذلك بالامة لانه غير متصور فى الحرية لانقضاء الكفاءة شرح مر (قوله وإنما عدا سكوت المحرم الخ) كذا شرح مر (قوله وله فى مالها الخ) يفيد ان الكبيرة النائمة أو المستيقظة زوجة (قوله مهر مثل الكبيرة) يشمل المستيقظة المذكورة (قوله المنفسخ نكاحها) أى إن كانت مدخولا بها (قوله أو نصفه) أى إن لم تكن مدخولا بها (قوله وبين مالو نكح اختا الخ) أى الذى قاس عليه المقابل القائل باختصاص الانفساخ بالصغيرة

أى الزوج (المراجعة مسبق) أول الفصل (وكذا الكبيرة إن لم تكن موطوءة) حكمها ما سبق فى الصغيرة فلها عليه نصف المسمى الصحيح وإلا فنصف مهر المثل وله على أمها المراجعة نصف مهر المثل (فان كانت موطوءة فله على الام) (المراجعة) بشروطها السابقة (مهر مثل فى الاظهر) كما لزمه لبنتها جميع المسمى ان صح والا فجميع مهر المثل وباقى أنهم لو شهدوا بطلاق بعد موطوءة ثم رجعوا غرموا مهر المثل وهو يرد دعوى المقابل أنه بالدخول استوفى منفعته فلا يغرم له بدله أما لو كانت الكبيرة الموطوءة هى المفسدة لنكاحها بارضاعها الصغيرة فلا يرجع عليها بمهرها

لئلا يخلو نكاحها مع الوطء عن مهر وهو من خصائص ندينا صلى الله عليه وسلم (ولو أَرْضَعَتْ بِنْتُ الْكَبِيرَةِ الصَّغِيرَةَ حُرِّمَتْ الْكَبِيرَةُ أَبَدًا) لانهَا جَدَّةٌ زَوْجَتُهُ (وكذا الصَّغِيرَةُ) فَتَحْرِمُ أَبَدًا (ان كانت الْكَبِيرَةُ مَوْطُوءَةً) لانهَا رِبِيَّةٌ بخلاف ما إذا لم تكن مَوْطُوءَةً لان بِنْتَ الزَّوْجَةِ لَا تَحْرِمُ إِلَّا بِالْدُّخُولِ وَحُكْمُ الْغَرَمِ هُنَا مَسْبُوقٌ أَيْضًا وَتَرْكُهُ لَوْ ضَوْحُهُ مَا ذَكَرَهُ (ولو كان تحتها صَغِيرَةٌ فَطَلَقَهَا فَأَرْضَعَتْهَا امْرَأَةٌ صَارَتْ أُمًّا أَمْرَأَتُهُ) فَتَحْرِمُ عَلَيْهِ أَبَدًا لِخِلَافِ الطَّارِئِ بِالْمَقَارِنِ كَمَا هُوَ شَأْنُ (٢٩٦) التَّحْرِيمِ الْمُؤَيَّدِ (ولو نَكَحَتْ مُطْلَقَتَهُ صَغِيرًا أَوْ أَرْضَعَتْهُ بِلَبْنِهِ حُرِّمَتْ عَلَى الْمُطْلَقِ وَالصَّغِيرِ أَبَدًا)

يرجع الزوج عليها بمهر مثلها كافي الروضة وأصلها عن الأئمة اه (قوله لئلا يخلو الخ) لا يخفى انه لا يلزم خلو اذا نقص مهر المثل عن المسمى على انه قد يقال الخلو الطاريء لعارض لا ينافي الخصوصية سم على حج ويؤيده انه لو سمي لها مهر اثم ابرأته منه صح مع خلو النكاح حيثئذ من المهر اه ع ش عبارة السيد عمر قد يقال تقدم انه يخلو عنه فيما اذا زوج امته بعبد اه وكل ذلك مجرد بحث في الدليل والحكم مسلم (قوله وحكم للغرم) اى للصغيرة والكبيرة اه معنى (قوله ما سبق الخ) فعليه ان لم يطل الكبيرة لكل منهما نصف المسمى او نصف مهر مثل وله على المرضعة ان لم ياذن نصف مهر مثلها وما اذا كان وطئها فلا لجلها على المرضعة مهر مثل كما وجب عليه لامها المهر اه شرح المنهج (قول المتن فطلقها) اى ولو بانثا وقوله امرأة اى اجنبية اه ع ش (قوله فتحرم عليه) اى الكبيرة وأما الصغيرة فهي باقية على حلها ان لم تكن الكبيرة موطوءة المطلق اه ع ش (قوله الحاقا للطاريء الخ) اى فلا يشترط كون الارضاع في حال الزوجية بل يكفي صدق اسم الزوجية على المرتضعة ولو باعتبار ما مضى اه ع ش (قوله المتن ولو نكحت مطلقته) اى ولو بعد مدة طوبلة وقوله بلبنه خرج به ما لو أَرْضَعَتْهُ بِلَبْنٍ غَيْرِهِ فَلَا تَحْرِمُ عَلَى الْمُطْلَقِ لانه لا يصير بذلك أبا للصغير ولكنها تحرم على الصغير لكونها صارت امه اه ع ش (قول المتن حرمت على المطلق) هذا ان كانت حرة فان كانت أمة فلا تحرم على المطلق لبطان النكاح لان الصغير لا يصح نكاحه أمة فلم تصر حليلة ابنة (فرع) لو فسخت كبيرة نكاح صغير يعيب فيه مثل اثم تزوج كبير افار تضع بلبنه منها او من غيرها حرمت عليهما ابدا لان الصغير صار ابنا للكبير فهي زوجة ابن الكبير وزوجة ابى الصغير بل امه ان كان اللبن منها اه معنى (قوله او حكم الخ) او قلد القائل به من الائمة سيد عمر (قوله او حكم به الخ) اى بصحة النكاح بعد عقده (قول المتن حرمت عليه) اى العبد ابدا اه معنى (قوله بلبنه) اى لبن السيد (قوله وان انفسخ الخ) الو او للحال (قوله لا تنفء سبب التحريم الخ) لان الصغير لم يصرا بناله فلم تكن هي زوجة الابن اه معنى (قول المتن موطوءة ته الامة) اى بملك او نكاح ثم ان كان بملك فلا شئ له عليها لان السيد لا يجب له على عبده شئ وان كان بنكاح فينبغي تعلق ما يجب للصغيرة عليه برقبته لا له بدل المتلف وهو انما يتعلق بالرقبة اه ع ش (قول المتن صغيرة تحتها) اى زوجة صغيرة تحت السيد وقوله اولبن غيره بان تزوجت غيره او وطئها بشبهة حرمتا اى الموطوءة والصغيرة عليه اى السيد اه معنى (قول المتن انفسختا) اى وان لم يدخل بالكبيرة بدليل اطلاق الفسخ وتفصيله في التحريم وقوله الاق فر بية فلا تحرم الا ان دخل بالكبيرة اه سم (قوله المتن انفسختا الخ) وفي الغرم للصغيرة والكبيرة ما مر فلو كانت الكبيرة أمة غيره تعلق الغرم برقبته او امته فلا شئ عليها الا ان كانت مكاتبه فعليها الغرم فان عجزها سقطت المطالبة بالغرم اه معنى (قوله لبيان الغرم) اى وليان الغرم (قوله او لا تكن موطوءة) اى الزوج وقوله والابن الخ اى والحال اه ع ش (قوله اثنتين) الاولى اثنتين بالتاء (قوله فله نكاح كل الخ) اى يتجديده اه معنى (قوله كما ذكر) اى مؤبدا لما ذكر اه

(قوله لئلا يخلو) لا يخفى انه لا يلزم خلو اذا نقص مهر المثل عن المسمى على انه قد يقال الخلو الطاريء لعارض لا ينافي الخصوصية (قوله في المتن انفسختا) اى وان لم يدخل بالكبيرة بدليل اطلاق الفسخ وتفصيله في التحريم وقوله الاق فر بية فلا تحرم الا ان دخل بالكبيرة (قوله لبيان الغرم) اى وليان الغرم (قوله

لانهَا زَوْجَةُ ابْنِ الْمُطْلَقِ وَأُمِّ الصَّغِيرِ وَزَوْجَةُ أَبِيهِ (ولو زوج أم ولده عبده الصغير) بناء على المرجوح انه يزوجه اجبارا أو حكم به كما يراه (فارضته لبن السيد حرمت عليه) لانهَا أُمُّهُ وَمَوْطُوءَةُ أَبِيهِ (وعلى السيد) لانهَا زَوْجَةُ ابْنِهِ وَخَرَجَ بِلَبْنِهِ لِبْنٌ غَيْرُهُ فَانَ النِّكَاحَ وَانْ انْفَسَخَ لَكُونُهَا أُمًّا لَا تَحْرِمُ عَلَى السَّيِّدِ لَا تَنْفَاءُ سَبَبِ التَّحْرِيمِ عَلَيْهِ الْمَذْكُورُ (ولو أَرْضَعَتْ مَوْطُوءَةً أُمًّا صَغِيرَةً تَحْتَهُ بِلَبْنِهِ أَوْ لِبْنٍ غَيْرِهِ حُرِّمَتْ عَلَيْهِ) أَبَدًا لَانِ أُمُّهُ أُمُّ زَوْجَتِهِ وَالصَّغِيرَةُ بِنْتُهُ أَنْ رَضَعَتْ لَبْنَهُ وَالْأَفْبِتُ مَوْطُوءَتُهُ (ولو كان تحتها صغيرة وكبيرة فارضتهما) اى الكبيرة الصغيرة (انفسختا) لانهَا بِنْتُهُمَا فَامْتَنَعَ جَمْعُهُمَا وَسَبَقَتْ هَذِهِ أَوَّلُ الْفَصْلِ لِيَّانِ الْغَرَمِ وَسَيَقْتُ هُنَا لِيَّانِ التَّحْرِيمِ (وحرمت الكبيرة ابدا) لانهَا أُمُّ زَوْجَتِهِ (وكذا الصغيرة ان كان الارضاع بلبنه) لانهَا بِنْتُهُ (والا) يَكُنْ بِلَبْنِهِ بَلْ بِلَبْنٍ غَيْرِهِ (فر بية)

فلا تحرم الا ان دخل بالكبيرة (ولو كان تحتها كبيرة وثلاث عفاثر فارضتهن حرمت) عليه (أبدا) لانهَا أُمُّ زَوْجَاتِهِ (وكذا معنى الصفاثر ان أَرْضَعْتَهُنَّ بِلَبْنِهِ أَوْ ابْنِ غَيْرِهِ) معا او مرتبا (وهى) فى الارضاع بلبن غيره (موطوءة) لانهن بناته او بنات موطوءته (والا) تكن موطوءة والابن للغير (فان أَرْضَعْتَهُنَّ مَعًا) ويتصور (بإيجارهن) الرضعة (الخامسة) فى وقت واحد او بان تلقم اثنتين ثديها وتوَجَّرُ الثالثة لبنيها المحلوب (انفسخن) لاجتماعهن مع أمهن ولعصيرورتهم اخرات (ولا يحرم مؤبدا) اذ لم يطلأ من فله نكاح كل من غير جمع فى نكاح (أو) أرضعتن (سربا لم يحرم من) كما ذكر (وتنفسخ الاولى) بأرضعها لاجتماعها مع الام فى النكاح ولا تنفسخ الثانية

بمجرد إرضاعها اذ لا موجب له (و الثالثة) بارضاعها لا اجتماعها مع اختها الثانية الباقية في نكاحه (وتنفسخ الثانية بارضاع الثالثة) لانها صارتا  
اختين معا فاشبه ما إذا ارضعتهم معا (وفي قول لا ينفسخ) نكاح الثانية بل يخص الانفساخ بالثالثة لان الجمع ثم بارضاعها فاختص الفساد بها  
كالونكح أختا على أخت تبطل الثانية فقط ويرده ما قدمته من الفرق ولو ارضعت ثنتين معاً (٢٩٧) الثالثة انفسخ من عداها لو وقع

ارضاعها بعد اندفاع نكاح  
امها واختها او واحدة ثم  
ثنتين معا انفسخ نكاح الكل  
لا اجتماع الام والبنت  
وصيرورة الاخيرتين  
اختين معا (ويجوز القولان  
فيمن تحتها صغيرتان ارضعتها  
اجنبية) ولو بعد طلاقهما  
الرجعي (مرتبا انفساخ)  
وهو الاظهر لما مر ولا  
يجزى من مؤبدا (ام الثانية)  
فقط فان ارضعتها معا  
انفسختا قطعاً لانها صارتا  
اختين معا والمرضة تحرم  
مؤبدا قطعاً لانها ام زوجته  
﴿فصل في الاقرار  
والشهادة بالرضاع  
والاختلاف فيه﴾ (قال)  
رجل (هند بنتي او اختي  
رضاع او قالت) امرأة (هو  
أخي) أو ابني من رضاع  
وامكن ذلك حساً وشرعاً  
كاعلم من كلامه اخر الاقرار  
(حرم تناكحهما) ابداً  
مؤاخذه للبقر باقراره  
ظاهراً وباطناً ان صدق  
المقر والا فظاهراً فقط  
وان لم يذكر الشروط  
كالشاهد بالاقرار به لان  
المقر يحتاط لنفسه فلا يقر  
الا عن تحقيق سواء الفقيه  
وغيره ويظهر انه لا تثبت  
الحرمة على غير المقر من  
فروعه واصله مثلاً الا ان  
صدقه اخذاً مما مر اول

مغنى اى لا تنفاد الدخول بامه (قوله بمجرد ارضاعها) اى ارضاع الكبيرة للثانية اه ع ش (قوله ويرده)  
اى ذلك القياس (قوله ما قدمته الخ) اى في شرح وكذا الكبيرة في الاظهر (قوله ولو ارضعت) اى الزوجة  
الكبيرة (قوله انفسخ من عداها) اى من الاولتين مع الكبيرة لثبوت الاخوة بينهما ولا اجتماعهما مع الام  
في النكاح اه مغنى (قوله لو وقع ارضاعها الخ) اى ولا ينفسخ نكاح الثالثة لو وقع الخ (قوله او واحدة)  
عطف على ثنتين (قوله نكاح الكل) اى الرابع اه مغنى (قوله والبنت) اى الاولى (قوله ولو بعد  
طلاقهما الرجعي) قيد به ليتصور انفساخ سم ويتصور الرجعي بان دخل منه في فرجهما ع ش (قوله  
لما مر اى من انهما صارتا اختين معا (قوله فان ارضعتها معا الخ) محترز مرتبا في المتن

﴿فصل في الاقرار والشهادة بالرضاع والاختلاف فيه﴾ (قوله في الاقرار) اى قوله ويظهر في المغنى  
لا قوله حساً او شرعاً الى قوله ثم رايت في النهاية (قوله وامكن ذلك) فان لم يمكن بان قال فلانة بنتي وهى  
اكبر سن منه فهو لغواه مغنى (قوله حساً او شرعاً) ويصور الامتناع حساباً من الاجتماع بها او بمن  
تحرم عليه بسبب ارضاعها مانع حسي والامتناع شرعاً بان امكن الاجتماع لكن كان المقر في سن لا يمكن فيه  
الارتضاع المحرم اه ع ش وتصوره الشرعى بما ذكر فيه نظر بل الظاهر انه من الحسى ايضا ولذا قال  
الحلي انظر ما صورته الشرعى ولعل الحكمة في اقتصار شرح المنهج على الحسى عدم تصوير الشرعى فقط  
وجزم به القليوبى اه بجزمى وفي السيد عمر ما يوافقه وما قدمنا عن المغنى من اطلاق الامكان والتصوير  
بكبر السن يؤيده قوله مؤاخذه للبقر باقراره ولورجع المقر لم يقبل رجوعه نهاية ومغنى واسنى وكذا لو  
انكرت المرأة رضاها بالنكاح حيث شرط ثم رجعت فيجدد النكاح مغنى وظاهره عدم القبول وان ذكر  
لرجوعه وجهاً محتملاً ومعلوم ان عدم قبوله في ظاهر الحال اما باطنا فالمدار على علمه ع ش (قوله وان لم يذكر  
الخ) غاية للثنتين (قوله بالاقرار به) اى بخلاف الشاهد بنفس الرضاع كما يأتى اهرشيدى (قوله الا عن تحقيق)  
لعل المراد به هنا ما يشمل الظن لما يأتى من قوله وان قضت العادة بجعلها الخ اه ع ش (قوله ويظهر انه  
لا تثبت الحرمة على غير المقر) اى حيث كانت المقر برضاعها في نكاح الاصل او الفرع كان اقر ببنتية زوجة  
ايه او ابنته من الرضاع بخلاف ما لو قال فلانة بنتي مثلاً من الرضاع والحال ليست زوجة اصله ولا فرعه  
فليس لواحد منهما نكاحاً بعده كما يؤخذ من قوله وحينئذ يأتى هنا الخ اه سم بالمعنى وسيأتى عن الرشيدى  
ما يوافقه مع انكاره ما في ع ش مما يخالفه (قوله مثلاً) اى ومن حواشيه (قوله الا ان صدقه) اى الغير المقر  
اه سم (قوله انه لو طلق) اى اصل المقر او فرعه اى والصورة انها في عصمة الاصل او الفرع وقوله مطلقاً  
اى سواء اصدق ام لا اهرشيدى (قوله اما المحرمة فلا تثبت) اى بالاقرار بالرضاع اى فلا يجوز له نظرها  
والخلوة بها وما اخذه الشيخ ع ش من هذا بما اطال به في حاشيته ليس في محله كما يعلم بتامله اذ الحرمة غير المحرمة  
اهرشيدى (قوله فلا تثبت) اى ومع ذلك ينبغي ان لا نقض باللبس للشك سم وع ش (قوله دون محرمته)

الرجعي) قيد به لتصور الانفساخ (قوله في المتن ام الثانية) هى نظير الثالثة في المسئلة السابقة  
﴿فصل في الاقرار والشهادة بالرضاع والاختلاف فيه﴾ (قوله مؤاخذه للبقر باقراره) ولورجع المقر له  
يقبل رجوعه م ر ش (قوله ويظهر انه الخ) كذا م ر ش (قوله الا ان صدقه) اى الغير المقر (قوله  
وحينئذ يأتى هنا ما مر ثم انه لو طلق الخ) كذا م ر ومن هنا يعلم ان الكلام فيما اذا كان المقر به في نكاح  
الاصل او الفرع بان اقر ببنتية زوجة اصله او فرعه من الرضاع او باختيتها من رضاع نحو امه لا من اجنبية  
(قوله فلا تثبت) كذا م ر ومع ذلك ينبغي ان لا نقض باللبس للشك (قوله واضح) كذا م ر (قوله

(٣٨) — شروانى وابن قاسم — ثامن) محرمات النكاح فيمن استلحق زوجة ولده بل اولى وحينئذ يأتى هنا ما مر ثم انه لو طلق  
بعد الاقرار او اخذ به مطلقاً فلا تحل له بعد ثم رايت الزركشى قال استفدنا من قوله حرم تناكحها تأثيره بالنسبة للتحريم خاصة لانه الاصل  
في الابضاع اما المحرمة فلا تثبت عملاً بالا حياط في كليهما ولم اره منقولاً اه وما ذكره من ثبوت التحريم على المقر دون محرمته واضح وهو

غير ما ذكرته لكنه يؤيد قولي بل اولى لان الاقرار المثبت للحرمة أيضا المزمع اخذ به غير المصدق في بطلان حقه الناجز فالولى ما لا يثبتها (ولو قال زوجان) أى باعتبار صورة (٢٦٨) الحال (بيننا رضاع محرم فرق بينهما) عملا بقولهما وان قضت العادة بهما

واضح كذا في النهاية (قوله غير ما ذكرته) أى الذى هو عدم حرمتها على غير المقر الخ (قوله المثبت للحرمة) أى كما فهم من اول محرمات النكاح وقوله فالولى ما لا يثبتها أى كما هنا على ما قاله الزركشى اه سم (قول المتن زوجان) خرج به اقرار ابي الزوج او الزوجة وام احدهما بذلك فلا عبرة به اه ع ش (قوله أى باعتبار صورة الحال) الى قوله واقرارا في النهاية الا التنية (قول المتن بيننا رضاع الخ) أى بشرطه السابق اه معنى ولعله امكان الرضاع بينهما (قوله وان قضت المادة الخ) ومنه ما لو قرب عهد المقر بالاسلام اه ع ش (قوله بانه قد يستند الخ) أى القائل اه رشيدى (قوله قضية صنيع المتن الخ) أى حيث أطلق الرضاع هناك وقيد هنا بالمحرم (قوله لنا كده) أى الحل بالنكاح (قوله انه لا بد منه فيهما) وهو ظاهر كلام المعنى ايضا عبارته واحترز المصنف بقوله محرم عمالوقال بيننا رضاع واقتصر عليه فانه وقف التحريم على بيان العدد اه (قول المتن وسقط المسمى) أى اذا اضيف الرضاع الى ما قبل الوطء واما اذا اضيف الى ما بعده فالواجب المسمى اه معنى (قوله للشبهة ومن ثم) عبارة المعنى ان رطئها وهى معذورة بنوم او اكراه او نحو ذلك فان لم يوطأ او وطئ بلا عذر لها لم يجب شىء اه (قوله عالمة) أى للرضاع (قوله مختارة) أى وكانت بالغة وان لم تكن رشيدة اه ع ش (قوله الزوج) الى قوله نعم ان كان فى المعنى لا قوله على ما حكي عن نص الام وقوله مع ان فعلها الى ولا نظر (قوله رضاعا محرم) ما وجه التقييد به مع ما قدمه من عدم اشتراط التعرض له فليتام اه سيد عمر (قوله ان صح) أى المسمى اه سم (قوله حلف) قال فى العباب بتاه سم وسيصرح به الشارح ايضا (قوله هذا فى غير مفوضة الخ) هو قيد لقول المتن والافنصفه لكن كان عليه ان يعبر بقوله فان كانت مفوضة رشيدة فليس الخ ليكون مفهوم المتن انه مفروض فيما اذا كان مسمى ويجوز ان يكون قد لا حظ ما ادخله فى خلال المتن من قوله والافهر المثل ومع ذلك ففيه ما فيه فتأمل اه رشيدى (قوله اماهى) أى واما المفوضة الغير الرشيدة بان يفوضها له وليها فلها المهر بعد الوطء ونصفه قبله لانه ليس لوليها ان يفوضها كذا نقله الاذرى عن الشافعى ايضا ولعله ضعيف كما يعلم مما مر اوائل النكاح اه رشيدى (قوله الا المتعة) أى وليس لها مهر اه معنى (قوله على ما حكي) عبارة النهاية كما حكي الخ (قول المتن صدق يمينه) وتستمر الزوجية بعد حلف الزوج على نفي الرضاع ظاهر او عليها منع نفسها منه ما أمكن ان كانت صادقة وتستحق عليه النفقة مع اقرارها بفساد النكاح كما قاله ابن ابي الدم لانها محبوسة عنده وهو مستمتع بها والنفقة تجب في مقابلة ذلك ويؤخذ منه صحة ما اقي به شيخنا الشهاب الرملى فمن طلب زوجته محل طاعته فامتنعت من النقلة معه الخ ثم انه استمر يستمتع بها فى المحل الذى امتنعت فيه من استحقاق نفقتها نهاية ومعنى وسم قال ع ش قوله وعليها منع نفسها الخ أى وان ادى ذلك الى قتله اه (قوله بان عينته الخ) او عين لها فسكت حيث يكفى سكوتها اه معنى (قوله لتضمنه) أى رضاها به (قوله بل اجبارا) جنون

المثبت للحرمة) وان كان فيما مر اول محرمات النكاح (قوله فالولى ما لا يثبتها) أى كما هنا على ما قاله الزركشى (قوله ويوجه الخ) كذا مر ش (قوله قضية صنيع المتن) أى حيث أطلق هناك وقيد هنا قوله فى المتن ولها المسمى ان وطئ والافنصفه اه وظاهره عدم المتعة للدخول وتقدم فى بابها وجوبها للدخول من غير تقييد بالمفوضة ولا غيرها فليحرر (قوله ان صح) أى المسمى (قوله فان نكحت حلف) قال فى العباب بتاه (قوله فى المتن وان ادعته فانكر صدق) قال الزركشى اذا حلف على نفيه فالزوجية مستمرة بينهما ظاهرا قال ابن ابي الدم لانها محبوسة عنده وهو مستمتع بها والنفقة تجب في مقابلة ذلك (قوله فى المتن صدق يمينه ان زوجت برضاها) وتستمر الزوجية ظاهر ابعده حلف الزوج على نفي الرضاع وعليها منع نفسها منه ما أمكن ان كانت صادقة وتستحق عليه النفقة مع اقرارها بفساد النكاح كما قاله ابن ابي الدم لانها محبوسة عنده وهو مستمتع بها والنفقة تجب في مقابلة ذلك ويؤخذ منه ما اقي به شيخنا الشهاب

بشروط الرضاع المحرم كما شمله اطلاقهم ويوجه بانه قد يستند فى قوله ذلك الى عارف اخبره به (تنبيه) قضية صنيع المتن ان الاقرار قبل النكاح لا يشترط فيه تقييد الرضاع بكونه محرما بخلافه بعده وله وجه لنا كده وقضية عبارة بعضهم انه لا بد منه فيهما وبعضهم انه لا يشترط فيهما وهو الذى يتجه حملا للرضاع المطلق على المحرم (وسقط المسمى) لتبين فساد النكاح (ووجب مهر مثل ان وطئ) للشبهة ومن ثم لو مكنته عالمة مختارة لم يجب لها شىء لانها زانية (وان ادعى) الزوج (رضاعا) محرما (فانكرت) الزوجة (انفسخ) لاقراره (ولها المسمى) ان صح والافهر المثل (ان وطئ والا) يطأ (فنصفه) لان الفرقه منه ولا يقبل قوله عليها فيه نعم له تحلفها قبل وطء وكذا بعده ان زاد المسمى على مهر المثل فان نكحت حلف ولزمه مهر المثل بعد الوطء ولم يلزمه شىء قبله هذا فى غير مفوضة رشيدة اماهى فليس لها الا المتعة على ما حكي عن نص الام (وان

ادعته) أى الزوجة الرضاع المحرم (فانكر) الزوج (صدق يمينه ان زوجت) منه (برضاها) او به بان عينته فى اذنها لتضمنه اقرارها بحملها (والا) تزوج برضاها بل اجبارا او اذنت من غير تعيين زوج (فالاصح تصديقها) يمينها



أو بكاره أه معنى (قول ما لم تمكنه الخ) أي بعد بلوغها ولو سفيهة كما هو ظاهر أه ع ش (قول ما لم تمكنه الخ) فان مكنته لم يقبل قولها أه معنى (قول ما لم تمكنها في نحو ظلة الخ) وينبغي ان اذنها في معين في نحو ظلة كذلك كالاذن من غير تعيين وقوله كذا تمكن هذا انما يعقل لو كان هناك شخص آخر يسوغ لها تمكينه ولو بدعواها زوجه أه سم وفي ذلك الحصر نظر لاحتمل زناها بمجمول (قول ما لم تمكنه الخ) ودعوى الزوجة الماهرة كقولها كنت زوجة إليك مثلاً كدعوى الرضاع نهائية ومعنى أي فيصدق في انكاره ع ش (قول ما لم تمكنه الخ) الأولى حذف الواو (قول ما لم تمكنه الخ) كما جزم به صاحب الانوار ووجه ابن المقرئ ويخالف ذلك كما قال البغوي مالو اقرت بان بينهما خوة نسب حيث لا تقبل لان النسب اصل يبنى عليه احكام كثيرة بخلاف التحريم بالرضاع أه معنى وخالف النهاية وسم في الأولى فقالوا اللفظ الاول ولو اقرت امة باخوة رضاع بينهما وبين سيدها لم تقل على سيدها في اوجه الوجوه ولو قبل التمكين كما قاله الاذرع وافق به الواو الدرهم الله تعالى أه (قول ما لم تمكنه الخ) أي في المسئلتين معنى وسم أي مسئلتى تصديقه وتصديقها فيما اذا ادعت الرضاع المحرم (قول ما لم تكن عالمة) الى الكتاب في النهاية الا قوله ومع ذكر الشروط الى ان (قول ما لم تكن عالمة الخ) عبارة المعنى ان وطنها جاهلة بالرضاع ثم علمت وادعته أه (قول ما لم تكن عالمة) أي ورشيده ولو سفيهة كما مر انفا ع ش (قول ما لم تكن عالمة) يعني عنه قوله السابق ما لم تمكنه من وطنها الخ ولعله لهذا لم يتعرض له المعنى هنا (قول ما لم تكن عالمة) الى المتن كان الأولى تأخيرها عن قول المصنف والافلاشي أه رشيدى أي كافعله شرح المنهج ليرجع لقوله ولها مهر مثل الخ وقوله والا فلاشيء كما نبه عليه البجيرمي (قول ما لم تكن عالمة الخ) وان كان مهر المثل اكثر من المسمى لم تطلب الزيادة ان صدقنا الزوج كما قاله الاذرعى وغيره أه معنى (قول ما لم تكن عالمة) أي المسمى (قول ما لم تكن عالمة) هذا التعليل انما يظهر في مسئلة تصديقها لا في مسئلة تصديقه ولعل لهذا القصور عدل النهاية الى التعليل بقوله عملاً بقوله فيما لا تستحقه أه (قول ما لم تكن عالمة) أي من رجل او امرأة أه معنى (قول ما لم تكن عالمة) أي الرضيع منهما (قول ما لم تكن عالمة) أي لانه كان صغيراً أه معنى ونهاية (قول ما لم تكن عالمة) أي واما ما في المتن ففي المين الاصلية معنى ونهاية (قول ما لم تكن عالمة) أي الارضاع من رجل او امرأة أه معنى ومحل وشرح المنهج وقد يشكل ذلك في الرجل لانه اذا ادعى الرضاع انفسخ نكاحه مؤاخذه له باقراره ولا حلف لانه لا يملكها ولا يملكها ولا يملكها بتصويره بما تقدم في قول الشارح نعم له تحليفها الخ فان نكحت حلف الخ وحلفه حينئذ على البت وهو مدع أه سم وصوره النهاية بصورة اخرى ردّها عليه الرشيدى وغيره (قول ما لم تكن عالمة) ولو ادعت الرضاع

الرملى فيمن طلب زوجته لمحل طاعته فامتنعت من البتة معه ثم انه امتنع يستمتع بها في المحل الذي امتنعت فيه من استحقاق نفقتها كما سيأتى مر (قول ما لم تكن عالمة الخ) استفتى ان اذنها في معين في نحو ظلة كذلك كالاذن من غير تعيين (قول ما لم تكن عالمة الخ) هذا انما يعقل لو كان هناك شخص آخر يسوغ لها تمكينه ولو بدعواها زوجه أه سم وفي ذلك الحصر نظر لاحتمل زناها بمجمول (قول ما لم تمكنه الخ) ودعوى الزوجة الماهرة كقولها كنت زوجة إليك مثلاً كدعوى الرضاع نهائية ومعنى أي فيصدق في انكاره ع ش (قول ما لم تمكنه الخ) الأولى حذف الواو (قول ما لم تمكنه الخ) كما جزم به صاحب الانوار ووجه ابن المقرئ ويخالف ذلك كما قال البغوي مالو اقرت بان بينهما خوة نسب حيث لا تقبل لان النسب اصل يبنى عليه احكام كثيرة بخلاف التحريم بالرضاع أه معنى وخالف النهاية وسم في الأولى فقالوا اللفظ الاول ولو اقرت امة باخوة رضاع بينهما وبين سيدها لم تقل على سيدها في اوجه الوجوه ولو قبل التمكين كما قاله الاذرع وافق به الواو الدرهم الله تعالى أه (قول ما لم تكن عالمة الخ) أي في المسئلتين معنى وسم أي مسئلتى تصديقه وتصديقها فيما اذا ادعت الرضاع المحرم (قول ما لم تكن عالمة) الى الكتاب في النهاية الا قوله ومع ذكر الشروط الى ان (قول ما لم تكن عالمة الخ) عبارة المعنى ان وطنها جاهلة بالرضاع ثم علمت وادعته أه (قول ما لم تكن عالمة) أي ورشيده ولو سفيهة كما مر انفا ع ش (قول ما لم تكن عالمة) يعني عنه قوله السابق ما لم تمكنه من وطنها الخ ولعله لهذا لم يتعرض له المعنى هنا (قول ما لم تكن عالمة) الى المتن كان الأولى تأخيرها عن قول المصنف والافلاشي أه رشيدى أي كافعله شرح المنهج ليرجع لقوله ولها مهر مثل الخ وقوله والا فلاشيء كما نبه عليه البجيرمي (قول ما لم تكن عالمة الخ) وان كان مهر المثل اكثر من المسمى لم تطلب الزيادة ان صدقنا الزوج كما قاله الاذرعى وغيره أه معنى (قول ما لم تكن عالمة) أي المسمى (قول ما لم تكن عالمة) هذا التعليل انما يظهر في مسئلة تصديقها لا في مسئلة تصديقه ولعل لهذا القصور عدل النهاية الى التعليل بقوله عملاً بقوله فيما لا تستحقه أه (قول ما لم تكن عالمة) أي من رجل او امرأة أه معنى (قول ما لم تكن عالمة) أي الرضيع منهما (قول ما لم تكن عالمة) أي لانه كان صغيراً أه معنى ونهاية (قول ما لم تكن عالمة) أي واما ما في المتن ففي المين الاصلية معنى ونهاية (قول ما لم تكن عالمة) أي الارضاع من رجل او امرأة أه معنى ومحل وشرح المنهج وقد يشكل ذلك في الرجل لانه اذا ادعى الرضاع انفسخ نكاحه مؤاخذه له باقراره ولا حلف لانه لا يملكها ولا يملكها ولا يملكها بتصويره بما تقدم في قول الشارح نعم له تحليفها الخ فان نكحت حلف الخ وحلفه حينئذ على البت وهو مدع أه سم وصوره النهاية بصورة اخرى ردّها عليه الرشيدى وغيره (قول ما لم تكن عالمة) ولو ادعت الرضاع

ما لم تمكنه من وطنها مختارة لاحتمال ما تدعيه ولم يسبق منها ما يناقضه فاشبهه مالو ذكرته قبل النكاح ويظهر ان تمكينها في نحو ظلة مانعة من رويته كذا تمكين واقرار امة برضاع بينهما وبين سيدها قبل ان تمكنها أو وبين من لم يملكها محرم كالزوجة (و) لها مهر مثل (ان وطىء) ولم تكن عالمة مختارة حينئذ والافرانية كما مر لا المسمى لاقرارها بانها لا تستحق نعم ان كانت قبضته لم تسترده لزمه انه لها والورع تطليق مدعيته لتحل لغيره يقينا بفرض كذبها (والا) يأت (فلا شيء لها) لتبين فساد (ويحلف منكر رضاع) منها (على نفي عليه) به لانه يبنى فعل الغير وفعله في الارضاع لغو نعم المين المردودة تكون على البت لانها مثبتة (و) يحلف (مدعيه على بت) لانه يشهد فعل الغير (ويثبت) الرضاع

( بشهادة رجلين ) وان تعمد النظر لثديها ( ٣٠٠ ) لغير الشهادة وتكرر منهما لانه صغيرة وادمانها لا يضربقده الآتى اولى اول

فشك الزوج فلم يقع في نفسه صدقها ولا كذبها حلف اى على البت كما جزم به في الانوار نهاية وروض ( قول المتن بشهادة رجلين ) اى ولو مع وجود النساء فلا يشترط لقبول شهادتهما فقد النساء كما لا يشترط لقبول الرجل والمرأتين فيما يقبلون فيه فقد الثاني من الرجلين اه ع ش ( قوله لانه الخ ) اى تعمد النظر الى الثدي لغير الشهادة اه معنى ( قوله بقيد الاق ) اى حيث غلبت طاعاته معاصيه نهاية ومعنى ( قول المتن والاقرار به شرطه رجلان ) انما ذكر المصنف هذه المسئلة هنا مع انه ذكرها في الشهادات التي هي محلها تميم لما ثبت به الرضاع معنى ونهاية ( قوله فيه ) اى الاقرار بالرضاع ( قوله ولو عاميا ) اى او قريب عهد بالاسلام اه ع ش ( قوله ما ياتي ) اى انفا ( قوله في الشاهد ) اى بالرضاع ( قول المتن وتقبل شهادة المرضعة الخ ) وتقبل في ذلك ايضا شهادة ام الزوجة وبنتها مع غيرهما حسبة بلا تقدم دعوى لان الرضاع يقبل فيه شهادة الحسبة كما لو شهد ابوها وابنها وابناها بطلاقها من زوجها حسبة اما لو ادعى احد الزوجين الرضاع وشهد بذلك ام الزوجة وبنتها او ابناها فان كان الزوج صحت الشهادة لانها شهادة على الزوجة او هي لم تصح لانها شهادة لها ويتصور شهادة بنتها بذلك مع ان المعتمد في الشهادة بذلك المشاهدة بان شهدت بان الزوج ارتضع من امها ونحوها اه معنى ( قول المتن ان لم تطلب اجرة ) اى بان لم يسبق منها طلب اصلا او سبق طلبها واخذتها ولو تبرعا من المعطى اه ع ش اى وان لم ياخذها لا تقبل شهادتها وفي البجيرى عن القليوبي والبرماوى انه لا يضرب الطلب بعد الشهادة اه ( اقول ) وما مر عن ع ش قد يفهمه ايضا ( قوله عليه ) اى الرضاع ( قوله الى اثبات المحرمة ) وجواز الخلوة والمسافرة وقوله لانه غرض تافه الخ اى لا ترد الشهادة بمثله اه معنى ( قوله بعق ) اى لامة اه معنى ( قوله حل المتكوحة ) يعنى المناكحة كما عبر به المغنى ( قوله بخلاف شهادة المرأة الخ ) اى حيث لا تقبل ( قوله بولادتها ) اى بولادة نفسها ع ش ( قوله بعد التسع ) اى التقرينية كما مر اه ع ش ( قوله

يحلف على البت فيستوى فيه الرجل والمرأة فلو نكحت عن اليمين وردتها عليه فاليمين المردودة تكون على البت لانها مثبتة وقال الفخال على نفي العلم وقيل ان يمين المنكر منهما على البت وقيل ان يمينه اذا انكر على البت ويمينها على نفي العلم والمذهب الاول ولو ادعت الرضاع فشك الزوج فلم يقع في نفسه صدقها ولا كذبها فان قلنا يحلف على نفي العلم فله ان يحلف وإن قلنا على البت فلا اه وقوله وان قلنا على البت فلا ضعيف بل الاصح انه يحلف ( قوله ومدعى على ب ) قال المحلى رجلا كان او امرأة وقد يشكك ذلك في الرجل لانه اذا ادعى الرضاع انفسخ نكاحه مؤاخذه له باقراره ولا حلف لانه ولا منها وبجواب بتصويره باليمين المردودة عليه وذلك فيما اذا كانت هي المدعية المصدقة وردت عليه اليمين انه حينئذ لا يصدق عليه انه مدع بل انه منكر نعم يمكن ان يتصور بما اذا ادعى وانفسخ نكاحه مؤاخذه له باقراره فادعت عليه المدخول بها المسمى الاكثر من مهر المثل فاجاب بعدم استحقاقها للرضاع فانكرت ذلك وحلفته فان الظاهر احتياجه الى اليمين وانها على البت فليتامل ثم ظهر ان احسن من ذلك واقرب تصويره بما اذا كان هو المدعى فان له تحليفه قبل الوطء وكذا بعده ان زاد المسمى كما تقدم في قوله نعم له تحليفه الخ فان نكحت حلف وحلفه حينئذ على البت وهو مدع فليتامل وفي شرح مرقى قول الشارح رجلا كان او امرأة مصور في الرجل بما لو ادعى غائب رضاعا محرما بينه وبين زوجته فلا نه واقام بينه وحلف معها يمين الاستظهار فيكون معه على البت وقوله ولو نكل المنكر او المدعى عن اليمين مصور بما لو ادعت مزوجة بالايجاب لم يسبق منها مناف رضاعا محرما فهي مدعية ويقبل قولها فلو نكحت وردت اليمين على الزوج حلف على البت ولا يعارضه قولهم يحلف منكره على نفي العلم اذ محله في اليمين الاصلية كما مر ولو ادعت الرضاع فشك الزوج فلم يقع في نفسه صدقها ولا كذبها حلف كما جزم به في الانوار وما في الروضة من انه لا يحلف بناء على انه يحلف على البت وجه ضعيف اه ( قوله قول الشاهد بالرضاع ) بقى الشاهد بالاقرار بالرضاع وفي شرح الروض قال اى في الاصل وفي قبول الشهادة المطلقة على الاقرار بالرضاع وجهان اه وكلام القاضى والمتولى يقتضى ترجيح انها لا تنكفي

الشهادات ( اورجل وامراتين وباربع نسوة ) لانهن يطلعن عليه غالبا كالولادة ومن ثم لو كان النزاع في الشرب من ظرف لم يقبل لان الرجال يطلعون عليه غالبا نعم يقبلن في ان مافى الظرف لن فلانة لان الرجال لا يطلعون على الحلب غالبا ( والاقرار به شرطه ) اى شرط ثبوته ( رجلان ) لا اطلاع الرجال عليه غالبا ولا يشترط فيه تفصيل المقر ولو عاميا لان المقر محتاط لنفسه فلا يقر الا عن تحقيق وبه فارق ما ياتي في الشاهد ( وتقبل شهادة المرضعة ) مع غيرها ( ان لم تطلب اجرة ) عليه والام تقبل لانها حينئذ متهمة ( ولا ذكرت فعلها ) بان قالت بينهما رضاع محرم وذكرت شروطه ( وكذا ) تقبل ( ان ذكرته ) ( فقالت ارضعته ) او ارضعتها ذكرت شروطه ( في الاصح ) اذ لا تهمة مع ان فعلها غير مقصود بالاثبات اذ العبرة بوصول اللين لجوفه ولا نظر الى اثبات المحرمة لانه غرض تافه لا يقصد كما تقبل الشهادة بعق او طلاق وان استفادها الشاهد حل المتكوحة بخلاف شهادة المرأة بولادتها لظهور التهمة بجرحها لنفسا حق النفقة والارث وسقوط القود ( والاصح انه لا يكفي ) قول الشاهد بالرضاع

الشاهد فقيها يوثق بمعرفته  
وفقه موافقا للقاضي  
المقلد في شروط التحريم  
وحقيقة الرضعة اكتفى منه  
باطلاق كونه محرما على  
ما ياتي بمافيه في الشهادات  
ومع ذكر الشروط لا يحتاج  
لقوله محرم خلافا لما قد  
يوهمه المتن (وصول اللبن  
جوفه) في كل رضعة كما يجب  
ذكر الابلاج في الزنا  
(ويعرف ذلك) أي وصوله  
للجوف وإن لم يشاهد  
(بمشاهدة حلب) بفتح لامه  
كما يخطئه وهو اللبن المحلوب  
أو بسكونها كما قاله غيره قيل  
وهو المتجه انتهى وفيه نظر  
للعلم بالمراد من قوله عقبه  
(ولم يجاروا زرداد) وقرائن  
كالنقام ثدى ومصه وحركة  
حلقة يتجرعوا زرداد بعد  
عليه انهلون) أي أن في  
ثديها حالة الارضاع أو قبيله  
لبننا لأن مشاهدة هذه قد  
تفيد اليقين أو الظن القوي  
ولا يذكرها في الشهادة بل  
يجزم بها اعتمادا عليها أما  
لماذا لم يعلم أنها ذات لبن حينئذ  
فلا تحل له الشهادة لأن الأصل  
عدم اللبن

### (كتاب النفقات)

وما يذكر معها وأخرت إلى  
هذا لوجوبها في النكاح  
وبعده وجمعت لتعدد  
اسبابها الآتية النكاح  
والقراة والمالك وأورد  
عليها اسباب آخر ولا ترد  
لأن بعضها خاص وبعضها

موافقا للقاضي المقلد) أي بخلاف المجتهد وقوله على ما يأتي الخ أي والراجح منه عدم الاكتفاء فيقال هنا بمثلة  
وفي سم على حج ما يفيد حيث قال وفي شرح مر مثله وفيه نظر اه لكن ظاهر كلام شيخنا الزيدى اعتماد  
الاكتفاء بالاطلاق اه ع ش وهو ظاهر المغنى ايضا وقال السيد عمر والقلب اليه اميل (قوله في كل رضعة)  
إلى الكتاب في المغنى إلى قوله موافقا للقاضي إلى اكتفى منه وقوله على ما ياتي بمافيه في الشهادات وقوله فيه  
نظر إلى المتن (قوله في الزنا) أي في الشهادة به (قوله وهو اللبن المحلوب) أي المراد به هنا ذلك ولا فهو بالفتح  
للمصدر أيضا لكن منع من ارادته ما سياتي من قوله للعلم بالمراد الخ وقوله أو بسكونها يعني مصدرا كما هو  
ظاهر إذ هو بالسكون ليس إلا للمصدر كما صرح به أئمة اللغة اه رشيدى (قوله أو بسكونها) ظاهره أن  
المراد به مع السكون اللبن أيضا لكن في المختار أن اللبن يطلق عليه الحلب بالفتح ولم يذكر فيه السكون وأنه  
مصدر بالفتح والسكون اه ع ش (قوله قيل الخ) عبارة المغنى قال ابن شهبة وهو المتجه وقيد في الام  
المشاهدة بغير حائل فأراه من تحت الثياب لم يكف اه (قوله وفيه نظر الخ) فيه نظر كذا قاله الفاضل المحشى  
سم ووجه أنه لا يلزم من مشاهدته العلم بكونه منفصلا عنها ولا يغنى عنه الابجار لأنه فعل آخر مغاير للحلب  
الذى هو الانفصال اه سيد عمر (قول المتن ولم يجار) أي اللبن في فم الرضيع وأزدراد أي مع معاينة ذلك  
أو قرائن أي دالة على وصول اللبن جوفه كالنقام أي كشاهدة النقام ثدى بلا حائل كما صرح به القاضي  
حسين وغيره اه مغنى (قول المتن بعد عليه) أي الشاهد (قوله أو قبيله لبننا) أي لأن الأصل استمراره اه  
ع ش (قوله لأن مشاهدة هذه) أي القرائن المذكورة (قوله ولا يذكرها) أي القرائن عبارة المغنى ولا يكتفى  
في اداء الشهادة ذكر القرائن بل يعتمد عليها ويجزم بالشهادة اه وقال ع ش أي الحلب وما بعده اه  
وفيه ما لا يخفى (قوله فلا تحل له الشهادة الخ) خاتمة لو شهد الشاهد بالرضاع ومات قبل تفصيل شهادته  
توقف القاضي وجوبه في أوجه الوجهين وقال شيخنا أنه الأقرب ويسن أن يعطى الرضعة أي ولو أماشينا  
عند الفصال أي فطمه والأولى عندنا أنه فان كانت مملوكة استحسب للرضيع بعد كماله أن يعتقها لأنها  
صارت أماله ولن يجزى ولد والده إلا باعتاقه كما ورد به الخبر مغنى ونهاية

### (كتاب النفقات)

(قوله وما يذكر معها) إلى قول المتن والمدنى النهاية إلى قوله والشاهد إلى وأندفع (قوله وما يذكر معها) أي  
كالفسخ بالأعسار اه ع ش (قوله وأخرت) أي النفقة أي بابها (قوله وبعده) كان طلقت وهي حامل  
أو كان الطلاق رجعيا اه ع ش (قوله لتعدد اسبابها الخ) عبارة المغنى لاختلاف أنواعها وهي قسمان  
نفقة تجب للإنسان على نفسه إذا قدر عليها وعليه أن يقدمها على نفقة غيره لقوله صلى الله عليه وسلم أبدا  
بنفسك ثم يعمى تعول ونفقة تجب على الإنسان لغيره قالوا وأسباب وجوبها ثلاثة النكاح والقراة والمالك وأورد  
الاسنوى على الحصر في هذه الثلاثة الهدى والاضحية المندورين فان نفقتهم على الناذر مع انتقال المالك فيها  
للفقراء وما لو أشهد صاحب حق جماعة على قاض بشىء مخرج بهم للبادية لتؤدى عند قاضى بلد آخر فامتنعوا  
في أثناء الطريق حيث لا شهود ولا قاض هناك فليس لهم ذلك ولا اجرة لهم لأنهم ورطوه لكن تجب عليه  
نفقتهم وكرادوا بهم كما في أصل الروضة قبيل القسمة عن البغوى وأقره ونصيب الفقراء بعد الحول وقبل  
الامكان تجب نفقته على المالك اه (قوله لأن بعضها خاص) انظر ما معنى الخصوص اه رشيدى  
(أقول) لعل المراد بالخصوص هنا القلة والندرة كالاسباب المارة عن المغنى (قوله وبعضها ضعيف) أي  
كالعبد الموقوف اه رشيدى (قوله من الانفاق) أي أن النفقة مأخوذة من الانفاق (قوله ولا يستعمل  
إلا في الخير) أي ولهذا ترجع المصنف بالنفقات دون الغرامات اه مغنى (قوله كما مر) أي في باب الحجر

اه وتقدم في أول الفصل قول الشارح وإن لم يذكر أي المقر الشروط كالشاهد بالافرار الخ قوله (نعم إن  
كان الشاهد الخ) كذا مر وفيه نظر

### (كتاب النفقات)

ضعيف من الانفاق وهو الاخراج ولا يستعمل إلا في الخير كما مر والأصل فيها الكتاب والسنة والاجماع وبدا بنفقة الزوجة لأنها أقوى لكونها

معاوضة في مقابلة التمكن من التمتع ولا تسقط بمضي الزمان فقال (على موسر) حركه (لزوجته) ولو أمة وكافرة ومريضة (كل يوم) بلبثه المتأخرة عنه أي من طلوع فجره ولا ينافيه ما يأتي عن الاسنوي فيما لو حصل التمكن عند الغروب لأن المراد منه كإظهاره أنه يجب لها قسط ما بقي من غروب تلك الليلة إلى الفجر دون ما مضى من الفجر إلى الغروب ثم تستقر بعد ذلك من الفجر دائماً وما يأتي عن البلقيني أنه لا يجب القسط مطلقاً ضعيف وإن كان في كلام الزركشي ما قد يوافقه (مداد طعام ومعسر) ومنه كسوب وإن قدر من كسبه على مال واسع ومكانب وإن أيسر لضعف ملكوه وكذا بعض (٣٠٢) على المعتمد لنقصه وإنما جعل موسر في الكفارة بالنسبة لجوب الاطعام لأن مبنها على

التغليظ أي ولأن النظر للاعسار فيها يسقطها من اصلها ولا كذلك هنا وفي نفقة القريب احتياطاً له لشدة لصوقه وصلة لرحمه (مدو متوسط مدو نصف) ولولر فية أما أصل النفقات فأنه قوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته وأما ذلك التقدير فبالقياس على الكفارة بجامع أن كلا مال يجب بالشرع ويستقر في الذمة وأكثر ما وجب فيها لكل مسكين مدان ككفارة نحو الحلقي في النسك وأقل ما وجب له مد في كفارة نحو البين والظهار وهو يكتفي به الزهيد وينتفع به الرغيب فلزم الموسر الأكثر والمعسر الأقل والمتوسط ما بينهما وإنما لم يكثر شرف المرأة ضده لأنها لا تعبر بذلك ولا الكفاية كنفقة القريب لأنها تجب للريضة والشعبانة نعم ظاهر خبره ندى ما يكتفيك وولدك بالمعروف أنها مقدره بالكفاية واختاره جمع من جهة الدليل وبسطوا القول فيه وقد يجاب عن الخبر بأنه لم

أه ع ش (قوله معاوضة) أي في مقابلة التمكن من التمتع أه نهاية (قوله حر) بالجر نعت موسر وقوله كله بالرفع فاعل حرو يجوز رفعهما على أنهما خبر ومبتدأ والجملة نعت موسر أه ع ش (قوله ولا ينافيه الخ) أي قوله أي من طلوع فجره (قوله ما يأتي) أي في أول الفصل الاتي (قوله ثم تستقر) أي النفقة أي وجوبها (قوله وما يأتي الخ) أي في أول الفصل الاتي (قوله مطلقاً) أي سواء مكنته ليلاً فقط مثلاً أو في دار مخصوصة مثلاً (قوله ومنه) أي المعسر إلى قوله وإنما جعله في المغني (قوله كسوب الخ) أي فهو معسر في الوقت الذي لا مال بيده فيه وإن كان لو اكتسب حصل ما لا كثير أو موسر حيث اكتسبه وصار بيده وقت طلوع الفجر ع ش وسم (قوله وإن قدر الخ) فقدرته على الكسب لا يخرج به عن الاعسار في النفقة وإن كانت تخرج به عن استحقاق سهم المساكين في الزكاة وقضية ذلك أن القادر على نفقة الموسر بالكسب لا يلزمه كسبها وهو كذلك أه مغني (قوله على مال واسع) أي على تحصيله بالكسب (قوله ومكانب) عطف على كسوب (قوله وإنما جعل) أي المبعوض (قوله يسقطها من أصلها) أي من حيث المال ويرجع إلى الصوم رشدي ولا يصرف شيئاً للمساكين مغني (قوله ولا كذلك هنا) فانه ينفق نفقة المعسر أه مغني (قوله وفي نفقة القريب) عطف على في الكفارة وقوله وصلة لرحمه عطف على احتياطاً أه سم (قوله ولولر فية) أي نسبا أه ع ش (قوله لينفق ذو سعة من سعته) أي إلى آخره أه سم (قوله فيها) أي الكفارة (قوله له) أي لكل مسكين (قوله وهو) أي المد (قوله الزهيد) أي قليل المال أه ع ش (قوله والمتوسط ما بينهما) لأنه لو ألزم المدين لضره ولو اكتفى منه بمد لضرها فلزمه مدو ونصف أه مغني (قوله بذلك) أي بالنفقة قليلة وكثرة (قوله ولا الكفاية) عطف على شرف المرأة (قوله لأنها) أي نفقة الزوج يجب للريضة الخ أي ولو اعترت بالكفاية كنفقة القريب لسقطت نفقتهم وليس كذلك فإذا بطلت الكفاية حسن تقريبها من الكفارة أه مغني (قوله عن الخبر) أي المار آنفاً (قوله لوقع التنازع الخ) وإنما نظر إليه هنا لاني جانب نفقة القريب لأن ما هنا معاوضة والمعاوضة يحترز فيها عن النزاع بقدر الامكان بخلاف غيره أه سم (قوله كما تقرر) إشارة إلى قوله بل بها بحسب المعروف أه كردى (قوله بالمعروف) أي بالكفاية أه زيادى (قوله عليه) أي الاذرعى ايضاً أي مثل ما تقرر (قوله في مقابلة) أي لشيء وهو التمتع أه ع ش (قوله شبهاً) كان هذا في أصل الشارح بخطه ثم ضرب عليه والله أعلم بالضارب أه سيد عمر (قوله وتفاوت الخ) انظر هل يغني عنه قوله فإما ما أصل التفاوت الخ أو قوله وأما ذلك التقدير الخ أه رشدي (قوله لا ناوجدنا ذوى النسك الخ) لا يخفى أن ذوى النسك لا يتفاوتون في القدر لأن

(قوله أنه يجب لها قسط ما بقي الخ) ما المراد بالقسط (قوله وما يأتي عن البلقيني الخ) كذا م ر ش (قوله ومنه كسوب) أي قادر على المال بالكسب فإن جعل حالاً منه نظريه باعتبار ما يأتي في قوله ومسكين الزكاة معسر الخ بأنه قد يكون معسراً وقد يكون غير (قوله وفي نفقة القريب) عطف على في الكفارة وقوله وصلة لرحمه عطف على احتياطاً (قوله لينفق ذو سعة من سعته) أي الخ (قوله لوقع التنازع الخ) قد يقال لو نظر لهذا نظر إليه في جانب القريب والنظر إليه هنا لا ثم لا يظهر له معنى معتبر إلا أن يقال نفقة الزوجة معاوضة

يقدرها فيه بالكفاية فقط بل بها بحسب المعروف وحينئذ فما ذكره هو المعروف المستقر كما هو ظاهر ولو فتح باب الكفاية للنساء الواجب من غير تقدير لوقع التنازع لا إلى غاية فتعين ذلك التقدير للاتق بالعرف الشاهد له تصرف الشارع كما تقرر فأتضح ما قالوه واندفع قول الاذرعى لأعرف لا ما منارضى الله عنه سلفاً في التقدير بالامداد ولو لا الادب لقلت الصواب أنها بالمعروف تاسياً واتباعاً بما يرد عليه ايضاً أنها في مقابلة وهي تقتضى التقدير فتعين وأما تعين الحب فلأنها اخذت شبهاً من الكفارة من حيث كون كل منهما في مقابل وتفاوت في القدر لا ناوجدنا ذرى النسك متفاوتين فيه فالحقنا ما هنا بذلك أن أصل التقدير وإذا ثبت أصله تعين استنباط معنى بوجوب التفاوت وهو ما تقرر فتأمل (والمدة)

والاصل في اعتباره الكيل  
وانما ذكروا الوزن  
استظهارا او اذا وافق  
الكيل كما مر ثم الوزن اختلفوا  
فيه فقال الرافعي انه (مائة  
وثلاثة وسبعون درهما  
وثلاث درهم) بناء على ما مر  
عنه في رطل بغداد (قلت  
الاصح مائة واحد وسبعون)  
درهما (وثلاثة اسباع)  
درهم (والله اعلم) بناء على  
لاصح السابق فيه (ومسكين  
الزكاة) المارضا بطله في باب  
قسم الصدقات (معسر) قيل  
هي عبارة مقلوبة وصوابها  
والمعسر هو مسكين الزكاة  
انتهى وليس في محله وبما  
يطل حصره ما مر ان ذا  
الكسب الواسع معسر  
هنا وليس مسكين زكاة  
فتعين ما عبر به المتن لئلا يرد  
عليه ذلك ثم السياق قاض  
بان المراد معسر هنا وكان  
وجه الفرق بينهما في متسع  
الكسب العمل بالعرف في  
ايبين فان اصحاب الاكساب  
واسعة لا يعطون زكاة اصلا  
ويعدون معسرين لعدم  
مال بايديهم (ومن فوقه) في  
التوسع بان كان له ما يكفي  
من المال لا الكسب (ان  
كان لو كلف مدين) كل يوم  
لزوجته (رجع مسكينا  
فتوسط والا) يرجع  
مسكينا لو كلف ذلك (فوسر)

الواجب على المعسر هو الواجب على الموسر وانما التفاوت باعتبار الموجب بالنظر لكل شخص على حدة  
بخلاف ما هنا فاننا راعينا حال الشخص فاجبنا على الموسر ما لم نوجب له على المعسر مع اتحاد الموجب فلا جامع بين  
ما هنا وما تقرر في ذوى النسك اه رشيدى (قوله الاصل) الى قول المتن فان اعتاضت في النهاية الاقوله ثم  
السياق الى المتن وقوله واعررض الى المتن وقوله وياق الى المتن (قوله او اذا وافق) اي الوزن (قوله كما مر)  
اي في زكاة النبات (قوله ثم الوزن) الى قوله انتهى في المعنى الاقوله قيل (قوله بناء على ما مر الخ) اي بناء  
على ما صححه في زكاة النبات من ان رطل بغداد مائة وثلاثون درهما اه معنى (قوله عنه) اي الرافعي (قول  
المتن قلت الخ) عبارة المعنى وخالفه المصنف فقال قلت الخ (قوله بناء على الاصح الخ) اي بناء على  
ما صححه المصنف في زكاة النبات من ان رطل بغداد مائة وثمانية وعشرون درهما واربعة اسباع درهم اه  
معنى (قوله فيه) اي رطل بغداد (قوله المارضا بطله الخ) اي بانه من قدر على مال او كسب يقع موقعه من  
كفايته ولا يكفيه معنى وعش (قول المتن ومسكين الزكاة معسر) علم منه ان فقيرها كذلك بطريق  
الاولى معنى ونهاية (قوله قيل هي عبارة مقلوبة الخ) قد يقال ان هذا القول هو الذى ينبغي حتى لا يلزم خلط  
المتن عن بيان المعسر وعدم تمام الضابط الذى هو مراد المصنف بلا شك واما الكسب الذى اوردته فهو  
وارد على المصنف بكل تقدير ولهذا احتج هو الى استثنائه من قول المصنف ومن فوقه على ما قررته رشيدى  
وفي سم ما يوافقه (قوله ما مر) اي في شرح ومعسر مد (قوله معسر هنا) اي عند عدم اكتسابه كما قدمناه  
اه ع ش (قوله ثم السياق الخ) تمهيد للفرق الاق و قوله وكان وجه الفرق الخ فيه مصادرة (قوله بينهما)  
اي باني الزكاة والنفقة (قوله العمل بالعرف الخ) خبر وكان الخ (قوله لا يعطون) وقوله يعدون كلاهما  
ببناء المفعول (قول المتن ومن فوقه) اي المسكين معنى وسم (قوله كل يوم لزوجه) قد يتوهم منه انه لو كان  
معه مال يقسط على بقية غالب العمر فان كان لو كلف في كل يوم منه مدين رجع معسرا كان متوسطا والا  
فلا وليس مراد ابل الظاهر ما قاله سم على حج من قوله قال في شرح البهجة تنبيه قال الزركشى يبقى  
الكلام في الانفاق الذى لو كلف به لو صل الى حد المسكين وقضية كلام النووى وصرح به غيره انه الانفاق  
في الوقت الحاضر معتبرا يوما ما يوم الى اخر ما اطال به فليراجع وقضيته ان الشخص قد يكون في يوم موسرا  
وفي اخر غيره اه ع ش قال السيد عمر بعد نحو ما مر عن ع ش عن نفسه ثم رابت قول الشارح في  
حاشيته على فتح الجواد واعتبار كل يوم مشكلا لا اذا اعتبرنا كل لا ندري يعتبر الى اي غاية ومن المعلوم ان  
غاية النكاح لاحد لها فاضبط بذلك لا يفيدو حينئذ فالذى يتجه ان المراد انه يعتبر عند فجر يوم الوجوب حاله  
فاذا كان لو كلف في هذا اليوم مدين صار مسكينا فتوسطوا الا فوسر ثم يعتبر في اليوم الثاني كذلك وهكذا  
يعتبر حاله في نحو الكسوة اول الفصل لان الفصل ثم كال يوم هنا ثم ايتهم عبروا بقولهم والاعتبار في يساره  
اعساره وتوسطه بطولع الفجر لانه وقت الوجوب ولا عبرة بما يطر الى اناء النهار وهو يرى الى ما ذكرته  
ثم رابت شيخنا عبر في الغرر بقوله تنبيه قال الزركشى الخ انتهى كلامه في حاشية فتح الجواد اه اقول  
كذا في المعنى ما يوافقه (قول المتن فوسر) ولو ادعت الزوجة يسار الزوج وانكر صدق يمينه اذ لم يعهد له مال

والمعاوضة يتحرز فيها عن النزاع بقدر الامكان بخلاف غيرها (قوله وليس في محله) لكن يبقى على عبارة  
المصنف انها لا تنفذ ضبط المعسر ولا يبان معناها بتمامه وانها حينئذ تقتضى دخول غنى الكسب الواسع في  
قوله ومن فوقه اي فوق مسكين الزكاة لانه فوقه وذلك يقتضى دخوله في المتوسط والموسر لانه قسم من فوقه  
اليهم مع انه مع المعسر ورجوع ضمير فوقه للمعسر بعيد لفظا ومعنى (قوله في المتن ومن فوقه) ان كان  
لو كلف مدين الخ قال في شرح البهجة تنبيه قال الزركشى يبقى الكلام في الانفاق الذى لو كلف به لو وقف  
الى حد المسكين وقضية كلام النووى وصرح به غيره انه الانفاق في الوقت الحاضر معتبرا يوما ما يوم الخ  
ما اطال به فليراجع وقضيته ان الشخص قد يكون في يوم موسرا وفي اخر غيره (في المتن فوسر) ولو ادعت  
يسار زوجها وانكر صدق يمينه ان لم يعهد له مال والا فلا فان ادعى تلفه فعليه تفصيل الوديعة ثم رش (قوله)

ولا يلزمه لو تعددت  
الانفقة متوسط أو معسر  
لكن استبعده الأذرعى  
وغيره واعترض هذا  
الضابط بما فيه نظر فاعله  
(والواجب غالب قوت  
البلد) أى محل الزوجة من  
بر أو غيره كاقط كالقطرة  
وان لم يلق بها ولا الفتة إذ لها  
إبداله (قلت فان اختلف)  
غالب قوت محلها أو أصل  
قوته بأن لم يكن فيه غالب  
(وجب لا تقي به) أى يبساره  
أوضده ولا عبرة بما يتناول  
توسعا أو بخلا مثلا (ويعتبر  
اليسار وغيره) من التوسط  
والاعسار (طلوع الفجر)  
ان كانت ممكنة حيثئذ  
(وانه أعلم) لأنها تحتاج إلى  
طحنه وعجنه وخبزه ويلزمه  
الاداء عقب طلوعه ان قدر  
بلا مشقة لكنه لا يخاصم  
فان شق عليه فله التأخير  
كالعادة أما الممكنة بعده  
فيعتبر حاله عقب التمكنين  
ويأتى أن من أراد سفرا  
يكلف طلاقها أو توكيل  
من ينفق عليها من مال  
حاضر (و) الواجب (عليه  
تمليكها) يعنى أن يدفع اليها  
ان كانت كاملة والا فلوليها  
أو سيد غير المكاتبه ولو مع  
سكوت الدافع والآخذ  
(حبا) سليما ان كان واجبه  
كالكفارة ولا نه أكل في

والأفلا يصدق فان ادعى تلفه فقيه التفصيل المذكور في الوديعة مغنى ونهاية (قوله ويختلف) إلى قوله حتى  
أن الشخص في المغنى لا قوله زاد في المطلب (قوله وقلة العيال) والظاهر ان المراد بهم من تلزمه نفقته كزوجة  
وخادمها وام ولد وخادمه الذى يحتاج اليه اخذا ما يأتى انه يشترط في نفقة القريب الفضل عن ذكر اه  
عش (قوله ولا يلزمه) الو او حالية وقوله لو تعددت أى الزوجة ولعل الأسبك ثم تعدد ولا يلزمه إلا نفقة  
متوسط الخ (قوله لكن استبعده) أى ما زاده المطلب الأذرعى الخ في استبعاده نظر اه سم (قوله واعترض)  
ببناء المفهول (قوله أى محل الزوجة) فالتعبير بالبلد جرى على الغالب ولو اختلفت قوت بلد الزوج والزوجة  
قال الماوردى ان نزلت عليه اعتبر غالب قوت بلده وان نزل عليها في بلدها اعتبر غالب قوت بلدها وإذا نزلت  
ببلده ولم تألف خلاف قوت بلدها قيل لها هذا حقك فأبدله قوت بلدك ان شئت ولو انتقل عن بلدهما لزمه  
من غالب قوت ما انتقل اليه دون ما انتقل عنه سواء كان أعلى أم أدنى فان كان كل بلد أو نحوها اعتبر محلها  
كما قال ذلك بعض المتأخرين اه مغنى (قوله أى محل الزوجة) أى وقت الوجوب وهو الفجر فلو نقلها إلى  
محل آخر اعتبر غالب قوت وقت الوجوب وهكذا لو دفع إليها غير الواجب الذى هو الغالب لم يلزمها القبول  
ان كان أعلى منه م ر اه سم (قوله من بر الخ) يان للغالب (قوله كالقطرة) قيدل على ان المعتبر في  
الغلبة جميع السنة اه سم أى فيخالف ما مر من ان المعتبر فجر يوم الوجوب ثم يعتبر يوما  
يوم (قوله غالب قوت محلها) إلى قول المتن فان اعتاضت في المغنى مع مخالفة يسيرة سأنبه عليه إلا قوله ان  
قدر الى اما الممكنة وقوله ويأتى إلى المتن وقوله فوليها وقوله او لكون بذله إلى المتن (قوله مثلا) أى او هذا  
اه مغنى (قول المتن ويعتبر اليسار وغيره طلوع الفجر) أى في كل يوم اعتبار اوقات الوجوب حتى لو ايسر  
بعده او اعسر لم يتغير حكم نفقة ذلك اليوم وإنما وجب لذلك بفجر اليوم لأنها تحتاج الخ اه مغنى وبه  
علم ما في صنيع الشارح كالتحايه ولذا استشكله الرشيدى بما نصه قوله لأنها تحتاج إلى طحنه هذا أى  
الاحتياج إلى نحو طحنه إنما يظهر علة للزوم الاداء عقب الفجر الذى ذكره هو بعد لا اعتبار اليسار وغيره  
طلوع الفجر كما لا يخفى وعلى الجلال بقوله لانه الوقت الذى يجب فيه التسليم اه (قوله ان قدر بلا مشقة)  
وحيثئذ ياثم بعدم الاداء مع المطالبة م ر اه سم (قوله لكنه لا يخاصم) أى فليس لها الدعوى عليه وان  
جاز للقاضى أمره بالدفع إذا طلبت من باب الأمر بالمعروف م ر اه سم وعش (قول المتن وعليه تمليكها)  
أى بنفسه أو نائبه (قوله يعنى ان يدفع اليها) قال في شرح الروض أى والمغنى بان يسلمها بقصد اداء مالزمه  
كسائر الديون من غير افتقار إلى لفظ اه وقضية ذلك اعتبار القصد هنا وتقدم بسطه في باب الضمان اه سم  
عبارة عش كانه يشير إلى عدم اعتبار الايجاب والقبول في براءة ذمته من النفقة اه (قوله ولومع  
سكوت الخ) أى فابوهمه تعبيره بالتمليك من اعتبار الايجاب والقبول ليس مرادا اه مغنى (قوله ولومع  
سكوت الدافع والآخذ) بل الوضع بين يديها كاف نهاية ومعنى (قوله ان كان واجبه) أى بان كان الحب  
غالب قوتهم فان غلب غير الحب كتمرو ولحم واقط فو الواجب ليس غير لكن عليه مؤنة اللحم وما يطبخ به  
اه مغنى (قوله بنفسه الخ) الاولى تأخيره عن قول المتن في الاصح (قوله وان اعتادت الخ) وقع السؤال في  
الدرس هل يجب على الرجل إعلام زوجته بانها لا تجب عليها خدمته بما جرت به عاداتهن من الطبخ والكنس

لكن استبعده الأذرعى وغيره) في استبعاده نظر (قوله أى محل الزوجة) أى وقت الوجوب وهو الفجر فلو  
نقلها إلى محل آخر اعتبر غالب قوته وقت الوجوب وهكذا لو دفع إليها غير الواجب الذى هو الغالب لم يلزمها  
القبول ولو كان أعلى منه م ر (قوله كالقطرة) قيدل على ان المعتبر في الغلبة جميع السنة (قوله ان قدر بلا  
مشقة) وحيثئذ ياثم بعدم الاداء مع المطالبة م ر (قوله لكنه لا يخاصم) فليس لها الدعوى عليه وان جاز  
للقاضى أمره بالدفع إذا طلبت من باب الأمر بالمعروف (قوله ان يدفع اليها) قال في شرح الروض بان يسلمه  
لها بقصد اداء مالزمه كسائر الديون من غير افتقار إلى لفظ اه وقضية قوله كسائر الديون اعتبار القصد فيها  
وقد تقدم بسطه في باب الضمان (قوله والآخذ) بل الوضع بين يديها كاف م ر ش (قوله على الاوجه)



(طحنه) وجمعه (وخبزه في الاصح) وإن أطال جمع في استشكله وترجيح مقابله لانهاني (٣٠٥) حبسه وبهذا فارقت الكفارة حتى لو

باعته أو أكلته جبا استحققت  
مؤن ذلك كما مال إليه الغزالي  
وميل الرافعي إلى خلافه  
ويوجه الأول بأنه بطول  
الفجر تلزمه تلك المؤن فلم  
يسقط بما فعلته وكذا عليه  
مؤنة اللحم وما يطبخ به أي  
وإن أكلته نيتا أخذما  
ذكر (ولو طلب أحدهما  
بدل الحب) مثلا من نحو  
دقيق أو قيمته بأن طلبته هي  
أو بذله هو فذكر الطلب فيه  
للتغليب أو ليكون بذله  
متضمنا لطلبه منها قبول ما بذله  
(لم يجبر الممتنع) لانه اعتياض  
وشرطه التراضي (فإن  
اعتاضت) عن واجبها نقدا  
أو عرضا من الزوج أو غيره  
بناء على الاصح أنه يجوز  
بيع الدين لغير من عليه  
(جاز في الاصح) كالقرض  
بجامع استقرار كل في الذمة  
المعين فخرج بالاستقرار  
المسلم فيه والنفقة المستقبلية  
كأجزائه ونقله غيرهما عن  
الاصحاب لأنها معرضة  
للسقوط وقضيته جريان  
ذلك في نفقة اليوم قبل مضيه  
لما يأتي أنها لو نشزت فيه أو  
في ليلته آتية سقطت نفقته  
وبحث جواز أخذه استيفاء  
لأن لها أن ترضى بغير مالها  
عند المشاحة لا اعتياضا فيه  
نظر ظاهر بل لا يصح لأن  
القرض أنها إلى الآن لم  
تستقر فأى شيء تستوفيه  
حينئذ فاعلل به الاستيفاء  
كما هو ظاهر وإنما لا ينتجه

ونحوهما أم لا وأجبناعنه بأن الظاهر الأول لأنها إذا لم تعلم بعدم وجوبها ربما ظنت وجوبها وعدم  
استحقاقها للنفقة والكسوة لو لم تفعله فتصير كأنها مكرهة على الفعل ومع ذلك لو فعلته ولم تعلمها يحتمل أنه  
لا يجب لها أجره على الفعل لتقصيرها بعدم البحث والسؤال عن ذلك أه ع ش (قول المتن طحنه الخ) أي إن  
أرادته منه وإلا فالواجب لها أجره ذلك بدليل قوله الآتي حتى لو باعته الخ أه ع ش عبارة المغنى وكذا  
على الزوج أيضا طحنه وجمعه وخبزه في الاصح أي عليه مؤنة ذلك يذلل مال أو يتولاه بنفسه أو بغيره كما صرح  
به في المحرر أه وظاهرها أن الخيار للزوج دون الزوجة ويأتي في الشارح كالتحاشي في ثمن نحو ماء الغسل  
ما يصرح بهذا (قوله لانهاني الخ) تعليل للبني (قوله كما مال الخ) عبارة المغنى كما في الوسيط وغيره أه (قوله  
وكذا عليه مؤنة اللحم) أي من الأفعال كالإيقاد تحت القدر ووضع القدر وغسل اللحم ونحو ذلك كما هو قضية  
التشبيه رشيدى وسم وع ش (قوله وما يطبخ به) أي من الأعيان كالنوازل أي الإبارز والادهان  
والوقود رشيدى وع ش (قوله أخذما ذكر) أي في بيع الحب وأكله جبا (قوله من نحو دقيق الخ)  
ينبغي حمله على ما إذا كان من غير جنس الحب الواجب لما يأتي من عدم جواز اعتياض الدقيق عن الحب حيث  
كان من جنسه سواء كان بمقدور لا أه ع ش (قوله ولو لم يكن بذله الخ) لا يخفى ما فيه من التكلف (قوله عن  
واجبها) إلى قوله وقضيته في النهاية والمغنى (قوله عن واجبها) أي في اليوم أه نهاية (قوله بناء على  
الاصح الخ) راجع لقوله أو غيره فقط (قوله كأجزائه) أي يمنع الاعتياض عن النفقة المستقبلية أه  
مغنى (قوله لانهاني) أي النفقة المستقبلية (قوله وقضيته) أي التعليل جريان ذلك أي منع الاعتياض في نفقة  
اليوم الخ خالفه النهاية والمغنى وسم فجوزوا الاعتياض عنها من الزوج دون غيره عبارة المغنى قضية إطلاقه  
أن الاصح أنه يجوز الاعتياض عن النفقة ولو كانت مستقبلية وبه صرح في الكفاية والاصح كما في الشرح  
والروضة منع الاعتياض عن النفقة المستقبلية بخلاف الحالية والماضية ومحل الخلاف في الاعتياض من الزوج  
أما من غيره فلا يجوز قطعا كما في الروضة أي في النفقة الحالية فانها معرضة للسقوط بنحو نشوز أما الماضية  
فيصح فيها بناء على صحة الدين لغير من هو عليه أه عبارة سم في الروض ولها بيع نفقة اليوم  
لأن الغد منه أي من زوجها قبل القبض لا من غيره انتهى أي وأما النفقة الماضية فيجوز بيعها ولو من غيره بناء  
على جواز بيع الدين لغير من هو عليه لاستقرار الماضية وأما المستقبلية فيمتنع بيعها من الزوج وغيره لعدم  
وجوبها فضلا عن استقرارها وما ذكره الروض من منع بيع نفقة اليوم من غير الزوج هو المعتمد خلافا لما  
في شرحه أه عبارة الجبرمي قال العلامة البايي والحاصل أن الاعتياض بالنظر للنفقة الماضية يجوز من  
الزوج ومن غيره وبالنظر للمستقبلية لا يجوز من الزوج ولا من غيره وأما بالنظر للحالية فيجوز بالنظر للزوج  
لغيره أه (قوله وبحث جواز أخذه) أي أخذ العوض عن نفقة اليوم (قوله استيفاء) أي بلا عقد  
وقوله لا اعتياضا أي بعقد أخذ ما يأتي (قوله فيه نظر) انظر هذا مع إقراره ما سياتي عن الأذرع بقوله ثم  
حمل الأول الخ مع تصويره بالاستيفاء أه سم (قوله لأن الغرض أنها إلى الآن لم تستقر الخ) قد يقال  
الاستيفاء لا يتوقف على الاستقرار بل يكفي فيه الوجوب وهو متحقق هنا بالفجر أه سم (قوله فيما قبضته)

كذا مر (قوله استحققت مؤنة ذلك الخ) كذا مر (قوله وكذا عليه مؤنة اللحم الخ) قد يدخل فيه مؤنة  
نحو تقطيعه ونفس طبخه كما في مؤنة نحو العجن والخبز (قوله فإن اعتاضت عن واجبها نقدا أو عرضا من  
الزوج أو غيره الخ) في الروض ولها بيع نفقة اليوم لأن الغد منه أي من زوجها قبل القبض لا من غيره أه  
أي وأما النفقة الماضية فيجوز بيعها ولو من غيره بناء على جواز بيع الدين لمن عليه لاستقرار الماضية وأما  
المستقبلية فيمتنع بيعها من الزوج وغيره لعدم وجوبها فضلا عن استقرارها وما ذكره الروض من منع بيع  
نفقة اليوم من غير الزوج هو المعتمد خلافا لما في شرحه (قوله فيه نظر ظاهر) انظر هذا مع إقراره ما سياتي  
عن الأذرع بقوله ثم حمل الأول الخ مع تصويره بالاستيفاء (قوله لأن الغرض أنها إلى الآن لم تستقر فأى شيء  
تستوفيه) قد يقال الاستيفاء لا يتوقف على الاستقرار بل يكفي فيه الوجوب وهو متحقق هنا بالفجر (قوله

أى من نفقة اليوم (قوله لأن ذلك) أى احتمال سقوطه أه سم (قوله وبالمعين الخ) عطف على قوله بالاستقرار الخ (قوله حيث قال) أى ابن كج وغيره (قوله وصرح الشيخان الخ) مستأنف عبارة المغنى ويجرى الخلاف فى الاعتياض عن الكسوة أن قلنا تملك وهو الأصح وفى الاعتياض عن الصداق كما فى الشرح والروضة أه (قوله وقوله الخ) عطف على محته (قوله وهم) خبر فإ وقع الخ (قوله وغيرها) كالكسوة والصداق (قوله ويتعين) إلى قوله ونقل الأذرعى فى المغنى (قوله حمله على الربوى) قياس وجوب القبض لأجل الربا أنها لو اعتاضت ربويًا من أجنبي وجب قبضه أيضاً ما فى ذمة الزوج لها قبل التفرق أه سم (قوله ونحوهما) إلى قوله ونقل الأذرعى فى النهاية (قوله عن الحب الموافق له جنسا) أمالوا أخذت غير الجنس كمخبز الشعير عن القمح فانه يجوز كالوا أخذت النقداه مغنى (قوله ونقل الأذرعى) إلى قوله ويؤيده عقبه النهاية بقوله والمعمد الاطلاق وان زعم انه يؤيده قولهم ولو أكلت الخ وأقره محشوه وسم والسيد عمر (قوله ونقل الأذرعى مقابله الخ) عبارة المغنى والثانى الجواز وقطع به بغوى لأنها تستحق الحب والاصلاح فإذا أخذت ما ذكر فقد أخذت حقه لا عوضه ورجحه الأذرعى وقال الا كثرون على خلاف الاول رفقا ومساعدة ثم قال ولا شك انما تم جعلناه اعتياضا فالقياس البطان والمختار جعله استيفاء وعليه العمل قديما وحديثا وبه يعلم ما فى قول الشارح ثم حمل الاول على ما اذا وقع اعتياض بعقد (قوله وهو المختار) أى الفرق بين كونه بعقدا ولا أعش هذا ظاهر على صنيع الشارح وأما على ما قدمناه عن المغنى فرجع الضمير جعله استيفاء (قوله ويؤيده) أى كلام الأذرعى أه رشيدى (قول المن ولو أكلت الخ) قال فى المهمات والتصوير بالا كل معه على العادة يشعر بانها إذا تلفته أو أعطته غير ما لم تسقط أسنى ومعنى وينبغى أن يقال ان كان الاتلاف أو الاعطاء من غير قبضها من الزوج عن النفقة فى ضامته لذلك ولو سفيهة ونفقتها باقية فى ذمة الزوج وإن كان الاتلاف أو الاعطاء بعد ان قبضته قبضا صحيحا عن النفقة ولو من غير جنسها سقطت نفقتها ولا رجوع لها عليه بشئ سم وعش (قوله مختارة) إلى قوله وقضية كلام الرافعى فى النهاية الا قوله أو ارسل إلى أو اضافها (قوله عنده) يعنى من طعامه يقال فلان يأكل من عند فلان وإن لم يكن فى بيته أه رشيدى (قول المتن كالعادة) أى من غير تملك ولا اعتياض أه مغنى (قوله أو وحدها) إلى قوله وقضية كلام الرافعى فى المغنى الا قوله وحده وقوله بل قال شارح (قوله أو وحدها الخ) عطف على معه (قوله أو ارسل) انما يحتاج إليه إذا كان عنده بمعنى فى بيته وأما إذا كان بالمعنى السابق عن الرشيدى فقد يغنى عنه ما قبله ولذا أقصر عليه النهاية (قوله أو اضافها الخ) كقوله أو ارسل الخ عطف على أكلت معه (قوله رجل) أى شخص أه نهاية (قوله أكراماله) أى وحده فان كان لها فينبغى سقوط النصف أو لها فقط لم يسقط شئ عش وحلى (قوله ان أكلت قدر الكفاية الخ) مقتضاه انه لا رجوع لها عليه وان كان ما أكلته دون الواجب

لأن ذلك) أى احتمال سقوطه (قوله ويتعين حمله على الربوى) قياس وجوب القبض لأجل الربا أنها لو اعتاضت ربويًا من أجنبي وجب قبضه أيضاً ما فى ذمة الزوج لها قبل التفرق (قوله ثم حمل الاول الخ) والمعمد الاطلاق مرش (قوله فى المتن ولو أكلت معه كالعادة سقطت نفقتها) قال فى شرح الروض قال فى المهمات والتصوير بالا كل معه على العادة يشعر بانها إذا تلفته أو أعطته غير ما لم تسقط وبأنها إذا أكلت معه دون الكفاية لم تسقط وبه صرح فى النهاية وعليه فهل لها المطالبة بالكل أو بالتفاوت فقط فيه نظر قال الزركشى والأقرب الثانى قال ابن العاد وينبغى القطع به أه وستاق المسئلة الثانية فى كلام الشارح وأما الاول اعنى إذا تلفته أو أعطته غير ما فينبغى ان يقال ان كان الاتلاف أو الاعطاء من غير قبضها من الزوج ما تلفته أو أعطته عن النفقة فى ضامته لذلك ونفقتها باقية فى ذمة الزوج وان كانت قبضته عن النفقة وهو من جنسها كان اتلافها أو اعطاؤها واقعا فى ملكها وقد برى الزوج بمجرد اقباضها وكذا لو كان من غير جنسها ووجدت عوىض صحيح والاضمت ما تلفته أو أعطته ونفقتها باقية بحالها فإتأمل وظاهر انه لا فرق فى ضمان ما تلفته بين الرشيدة والسفينة لأن اتلاف السفينة مضمون (قوله أو اضافها) كذا هم (قوله

لأن ذلك لا يمتنع نظير ما مر فى الاجرة وغيرها وبالمعين الكفارات وما فى الكفاية من تصحيح الاعتياض عن المستقبل ضعيف وان سبقه الى نحوه ابن كج وغيره حيث قال للقاضى ان يفرض لها دراهم عن الخبز والادم ونوابهما وصرح الشيخان بجواز الاعتياض عن الصداق إذا كان ديناً فما وقع للزركشى هنا من محته امتناعه أخذاً من فتاوى ابن الصلاح وقوله لم يتعرضوا له وهم ويجب قبض ما تعوضته عن نفقة وغيرها لئلا يصير بيع دين بدن كذا نقله عن الذيلى ويتعين حمله على الربوى أما غيره فيكفى تعيينه فى المجلس كما مر فى باب المبيع قبل قبضه (الخبز أو دقيقاً) ونحوهما فلا يجوز ان تتعوضه عن الحب الموافق له جنسا (على المذهب) لانه ربا ونقل الأذرعى مقابله عن كثيرين ثم حمل الاول على ما اذا وقع اعتياض بعقد والثانى على ما إذا كان مجرد استيفاء قال وهو المختار وعليه العمل قديما وحديثا ويؤيده قولهم (ولو أكلت) مختارة عنده (معه كالعادة) أو وحدها أو أرسل إليها الطعام فأكلته محضورته أو غيبته بل قال شارح أو اضافها رجل أكراماله

بالتفاوت كما رجحه الزركشي وقطع به ابن العاد قال وتصدق هي في قدر ما اكلته لان الاصل عدم قبضها للزائد (في الاصح) لا طابق الناس عليه في زمنه عليه السلام وبعده ولم ينقل خلافه ولا انه عليه السلام بين أن لمن الرجوع ولا قضاء (٣٠٧) من تركه من مات وقضية كلام الراعي

وهو محل تأمل فان صح هذا الاطلاق كان المراد بالتفاوت التفاوت بين ما أكلته وبين كفايتها وإن قيد بما إذا كان ما أكلته بقدر الواجب فالمراد به التفاوت بين ما أكلته وبين الواجب ولعل هذا التفصيل في المراد بالتفاوت اولى من إطلاق الفاضل المحشي اترجيح الثاني ثم رايت منبج الامام النووي في زوائد الروضة يشعر بالاكتفاء بالكفاية وإن كان دون الواجب بالا مداد سيد عمر اى فتعين الاول ويؤيده ان هذه مستثناة من وجوب تسليم النفقة لها (قوله قال) اى ابن العاد (قوله) وتصدق هي في قدر الخ اى إذا كان ما أكلته غير معلوم وتنازع في قدره معنى (قوله ولا انه الخ) اى ولم ينقل انه الخ (قوله ولا قضاء) جملة فعلية عطف على بين الخ (قوله من مات) اى ولم يوفه معنى (قوله انه) اى الزوج (قوله على المقابل) اى القائل بانها لا تسقط لانه لم يؤد الواجب وتطوع بغيره نهاية (قوله الرجوع عنه) اى عن رضاها بالا كل معه (قوله يمنعه) اى المخالف وقوله ذلك الحكم فاعل بمنع (قوله لذلك) اى لمنع المخالف (قوله قلة) اى قوله بلايين في النهاية وإلى قوله والقياس في المعنى لا قوله يرد إلى اخذ البلقيني (قوله او طرا) اى سفهها بعد رشدها (قوله ولا) اى بان طرا سفهها ولم يحجر عليها (قوله لم يحتج الخ) اى السقوط بالا كل مع الزوج لنفوذ تصرفها مالم يتصل بها حجر الحاكم معنى (قوله ولا) اى بان كان السيد محجور اعليه (قوله لانه متبرع) فلا رجوع له عليها بشئ من ذلك إن كان غير محجور عليه وإن قصد به جعله عوضا عن نفقتها ولا فولي له ذلك كما افق به الوالد رحمه الله تعالى ومثل نفقتها فما ذكر كسوتها نهاية واقره سم وعبرة الزيادة هذا إن كان اهلا للتبرع وإن كان غير اهل له رجوع وليه عليها او على وليها ان كانت محجور اعليها اه (قوله اخذ البلقيني الخ) عبارة المعنى واقى البلقيني بسقوطها بذلك قال وما قيده النووي غير معتمد وقد ذكر الائمة ما يقتضى ذلك وعلى ذلك جرى الناس في الاعصار والامصار اه (قوله باكلها) اى الزوجة (قوله مطلقا) اى رشيدة ام لا اه ع ش (قوله واكتفى الخ) اى على ما اختاره المصنف من السقوط باذن الولي (قوله مع ان قبض غير المكلفة) الانسب لما قبله قبض المحجور عليها (قوله باذنه) اى الولي (قوله عليها) اى غير المكلفة (قوله ان محله) اى الاكتفاء باذن الولي (قوله لم يعتد باذنه) اى فهو كالمولم باذن وقياس ذلك أنه لا رجوع له عليها ان كان غير محجور عليه والظاهر عدم رجوعه على الولي ايضا اذا غايه ما يتخيل وجوده منه مجرد التقرير وهو لا يوجب شيئا م اه سم وعبرة المعنى اما لو كان الحظ في اخذ المقدر فلا ويكون وجوده منه كعدمه لبخس حقها الا ان رأى الولي المصلحة في ذلك فيجوز فقد تؤدي المضايقة الى المفارقة اه (قوله صدق بلايين على مافى الاستقصاء) اقره المعنى عبارة قال في الاستقصاء صدق بلايين كالمولم دفع اليها شيئا وادعت انه قصد به الهدية وقال بل قصدت به المهر اه (قوله والقياس وجوبها) وفاقا للنهية عبارة تصدق يمينه كالمولم دفع لها شيئا ثم ادعى كونه عن المهر وادعت هي الهدية اه وقال سم بعد ذكرها اى فانه المصدق باليمين خلافا لمن زعم التصديق بلايين فلا بد من اليمين في المقيس والمقيس عليه م اه وقوله لمن زعم الخ اى كالمعنى (قوله

بالتفاوت) هل المراد بالتفاوت بين ما أكلته وكفايتها أو بينه وبين الواجب شرعا فيه نظر ويتجه الثاني إذ الواجب شرعا هو اللازم له دون ما زاد عليه الى حد الكفاية اذا كانت اكثر منه (قوله فلا تسقط قطعا لانه متبرع) فلا رجوع له عليها بشئ من ذلك ان كان غير محجور عليه وان قصد به جعله عوضا عن نفقتها ولا فولي له ذلك كما افق به شيخنا الشهاب الرمل ومثل نفقتها فما ذكر كسوتها م رش (قوله لانه متبرع) قضيته عدم رجوعه بما أكلته وعليه لعل محله اذا كان الزوج كاملا (قوله ولا لم يعتد باذنه) اى فهو كالمولم باذن وقياس ذلك أنه لا رجوع عليها ان كان غير محجور عليه والظاهر عدم رجوعه على الولي ايضا اذا غايه ما يتخيل وجوده منه مجرد التعزير وهو لا يوجب شيئا ولو قال قصدت النفقة صدق يمينه كالمولم دفع لها شيئا ثم ادعى كونه عن المهر وادعت هي الهدية اى فانه المصدق باليمين خلافا لمن وهم التصديق بلايين فلا بد من اليمين في

بالتفاوت) هل المراد بالتفاوت بين ما أكلته وكفايتها أو بينه وبين الواجب شرعا فيه نظر ويتجه الثاني إذ الواجب شرعا هو اللازم له دون ما زاد عليه الى حد الكفاية اذا كانت اكثر منه (قوله فلا تسقط قطعا لانه متبرع) فلا رجوع له عليها بشئ من ذلك ان كان غير محجور عليه وان قصد به جعله عوضا عن نفقتها ولا فولي له ذلك كما افق به شيخنا الشهاب الرمل ومثل نفقتها فما ذكر كسوتها م رش (قوله لانه متبرع) قضيته عدم رجوعه بما أكلته وعليه لعل محله اذا كان الزوج كاملا (قوله ولا لم يعتد باذنه) اى فهو كالمولم باذن وقياس ذلك أنه لا رجوع عليها ان كان غير محجور عليه والظاهر عدم رجوعه على الولي ايضا اذا غايه ما يتخيل وجوده منه مجرد التعزير وهو لا يوجب شيئا ولو قال قصدت النفقة صدق يمينه كالمولم دفع لها شيئا ثم ادعى كونه عن المهر وادعت هي الهدية اى فانه المصدق باليمين خلافا لمن وهم التصديق بلايين فلا بد من اليمين في

عليها وظاهر أن محله ان كان لها فيه حظ والا لم يعتد باذنه فيرجع عليه بما هو مقدر لها ولو قالت له قصدت باطعائى التبرع فنفتى باقية فقال بل قصدت النفقة صدق بلايين على مافى الاستقصاء والقياس وجوبها (ويجب) لها (أدم غالب البلد)

فى القوت ومن ثم يأتى هنا مامر فى اختلاف الغالب ولم يعتبر ما يتناوله الزوج (كزيت) بدا به لخبر احمد والسترمدى وغيرهما كالخاكم وصححه على شرطها كلو الزيت وادهنوا به فانه من شجرة مباركة وفى لفظ فانه طيب مبارك وفى آخر فانه مبارك (وسمن وجبن وتمر) واخل لانه من المعاشرة بالمعروف المأمور بها إذ الطعام لا ينساغ غالبا إلا به ويظهر ان الواو هنا لبيان انواع الادم فلا يرد عليه أنه يوم وجوب الجمع بين المذكورات على أنه لا يبعد وجوبه إذا اعتد كما هو قياس كلامهم الا فى وبحث الاذرى أنه إذا كان القوت نحو لحم أولبن اكتفى به فى حق من يعتاد اقتيانه وحده ويجب لها ايضا المشروب كما افهمه قوله الا فى آلات اكل وشرب وبحث الزركشى وغيره أنه يقدر بالكفاية وأنه امتاع لا تملك فيسقط بمضى المدة وكان وجهه أنه لا يمكن معرفة قدره بالنسبة لها ولا للخارج فاستحال وجوبه بمضى الزمان ويلزم من عدمه به كونه امتاعا لا تملك ومنه يؤخذ ان ماء ظهرها او ثمنه على ما يأتى اللازم له تملك لانه يمكن تقديره كالسكوة (ويختلف) الادم (بالفصول) الاربعة فيجب فى كل فصل

أى محل الزوجة) إلى قوله وكان وجهه فى النهاية بمخالفه فى موضع سأنبه عليه إلا قوله وفى آخر فانه مبارك وقوله ويظهر إلى وبحث الاذرى (قوله ولم يعتبر الخ) عطف على قوله يأتى هنا الخ (قوله لانه الخ) أى اعطاء الادم (قوله على أنه لا يبعد وجوبه إذا اعتد الخ) تنبيه يؤخذ من قاعدة الباب واناطته بالعادة وجوب ما يعتاد من الكعك فى عيد الفطر واللحم فى الاضحى لكن لا يجب عمل الكعك عندها بان يحضر عندها مؤنه من الدقيق وغيره ليعمل عندها إلا ان اعتد ذلك لمثلته فان لم يعتد ذلك لمثلته بل اعتد لمثلته تحصيله لها باى وجه كان فيجب تحصيله لها بشرأ أو غيره ولا يجب الذبح عندها حيث لم يعتد ذلك لمثلته بل يكفى أن يأتى لها بلحم بشرأ أو غيره على العادة حتى لو كان له زوجتان فعمل الكعك عند احدهما وذبح عندها واشترى للآخرى كعكا او لحما كان جائزا بحسب العادة مر اه سم على حج وقياس ما ذكره فى الكعك ولحم الاضحية وجوب ما جرت به العادة فى مصر نامن عمل الكشك فى اليوم المسمى باربعة ايووب وعمل البيض فى الخنيس الذى يليه والطحينة بالسكرفى السبت الذى يليه والبندق الذى يؤخذ فى راس السنة لما ذكر من العادة اه ع ش زاد شيخنا والضابط أنه يجب لها كل ما جرت به العادة اه (قوله وبحث الاذرى) إلى قوله وأنه امتاع فى المعنى (قوله وبحث الاذرى) أنه إذا كان الخ وهذا لا ينافى ما يأتى عنه من قوله بخلاف نحو خل لمن قوتها التمر الخ لان ذلك إذا لم تجر العادة بالاكتفاء به وحده اه معنى (قوله نحو لحم) وينبغى ان يجب لها مؤنة نحو طبخ اللحم سم ع ش (قوله أولبن) وينبغى ان تعطى قدر ايتحصل منه مدان مثالا من الاقط كما قيل بمثلته فى زكاة الفطر اه ع ش (قوله المشروب) أى ماء الشرب وإذا شرب غالب اهل البلد ماء ملحا وخوصا عذبا وجب ما يليق بالزوج نهاية وسم (قوله كما افهمه قوله الآتى الخ) لانه اذا وجب الظرف وجب المظروف نهاية ومعنى (قوله انه يقدر الخ) أى الماء المشروب اه ع ش (قوله وأنه امتاع لا تملك الخ) لكن مقتضى كلام الشيخين وغيرهما أنه تملك وهو المعتمد نهاية واقره سم قال ع ش قوله وهو المعتمد وعليه فينبغى ان يملكها ما يكفيا غالبا اه عبارة المعنى وفى قوله أى الزركشى وأنه امتاع الخ ونظر الظاهر أنه تملك لانهم قالوا كل ما تستحقه الزوجة تملك إلا المسكن والخادم اه (قوله ولا للخارج) لعل المراد ولا بالنسبة لما يخرج من الزوج من مدين مثلا (قوله ويلزم من عدمه) أى الوجوب وقوله به أى بمضى الزمان اه سم (قوله ومنه يؤخذ الخ) أى من التوجيه المذكور (قوله على ما يأتى) أى عن قريب (قوله الاربعة) إلى قوله فيكفى عن الادم فى المعنى وإلى قول المتن وكسوة فى النهاية إلى قوله أى حجازته وقوله وايد إلى المتن (قوله)

المقيس والمقيس عليه مر (قوله إذا كان القوت نحو لحم الخ) وينبغى أن يجب لها مؤنه نحو طبخ اللحم (قوله ويجب لها ايضا المشروب) وإذا شرب غالب اهل البلد ماء ملحا وخوصا عذبا وجب ما يليق بالزوج مر ش (قوله كما افهمه قوله الآتى الخ) لانه إذا وجب الظرف وجب المظروف مر ش (قوله انه يقدر) كذا مر (قوله وأنه امتاع الخ) لكن مقتضى كلام الشيخين وغيرهما أنه تملك وهو المعتمد مر ش (قوله ويلزم من عدمه) أى الوجوب وقوله به أى الزمان (قوله حتى الفواكه فيكفى عن الادم الخ) المنتجة أنه يجب وأن المعتمد فى قدرها ما هو اللائق بامثاله وأنها إن أغنت عن الادم بان تاتى عادة التأدم به لم يجب معها آدم آخر ولا وجب (تنبيه) ينبغى ان يجب نحو القهوة إذا اعتدت نحو ما تطلبه المرأة عند ما يسمى بالوحم من نحو ما يسمى بالملوحة إذا اعتدت ذلك وأنه حيث وجبت الفاكهة والقهوة ونحو ما يطلب عند الوحم يكون على وجه التملك فلو فوته استقر لها ولها المطالبة ولو اعتادت نحو اللبن والبرش بحيث يتخشى بتركه محذور من تلف نفس ونحوه لم يلزم الزوج لان هذا من باب التداوى فليتامل مر (تنبيه) يؤخذ من قاعدة الباب واناطته بالعادة وجوب ما يعتاد من الكعك فى عيد الفطر واللحم فى الاضحى لكن لا يجب عمل الكعك عندها بان يحضر اليها من الدقيق وغيره ليعمل عندها إلا ان اعتد ذلك لمثلته فيجب وإن لم يعتد ذلك لمثلته بل اعتد لمثلته تحصيله لها باى وجه كان فيكفى تحصيله لها بشرأ أو غيره ولا يجب الذبح عندها حيث لم يعتد ذلك لمثلته بل يكفى ان يأتى لها بلحم بشرأ أو غيره على العادة حتى لو كان له زوجتان فعمل الكعك عند احدهما

ما يعتاده الناس فيه حتى الفواكه فيكفي عن الادم على ما اقتضاه كلامهما وببحث الادرعى الرجوع فيه للعرف وانه يجب من الادم ما يليق بالقوت بخلاف نحو خل لمن قوتها التمر وجبن لمن قوتها الاقط (ويقدره) كاللحم الاتي (٣٠٩) (قاض باجتهاده) عند تنازهما إذ لا

توقيف فيه (ويفاوت) فيه قدر او جنسا (بين موسر وغيره) يفرض ما يليق بحاله وبالمدن او المد والصف وتقدير الشافعي بمكيلة سمن او زيت حملوه على التقريب وهي اوقية قال جمع حجازية وهي اربعون درهما لا بغدادية وهي نحو اثني عشر لانيها لا تغني عنها شيئا ونص على الدهن لانه اكمل الادم واخفه مؤنة ولو تبرمت بجنس ادم فرضه لم يبدل لرشدة إذ لا بد له من غيره وصرفه للقوت وعكسه وقيل له منعها من ابدال الاشراف بالاخص ويتعين ترجيحها ان ادى ذلك الى ابدال الى نقص تمتعها كما يؤخذ مما ياتي آخر الفصل ويعلم بما ذكر ان له منعها من ترك التادم بالاولى اما غير رشدة ليس لها من يقوم بابداله فيبدلها الزوج وببحث الادرعى انه يجب لها سراج اول الليل في البنيان ولها ان تصرفه لغير السراج والذي يتجه اناطة ذلك بعرف محلها (و) يجب لها (لحم) ويقدره قاض عند تنازهما باجتهاده معتبرا في قدره وجنسه وزمنه ما (يليق بيساره واعساره) وتوسطه (كعادة البلد) اي محل الزوج في اكله ونوعه وقدره وزمنه كما هو ظاهر

ما يعتاده الناس فيه حتى الفواكه) المتجه أنه يجب ما يعتاد من الفاكهة وان المعتبر في قدرها ما هو اللائق بامثاله وانها ان اغتت عن الادم بان تاتي عادة التادم به لم يجب معها ادم والاوجب (تنبيه) ينبغي ان يجب نحو القهوة إذا اعتدت ونحو ما تطلبه المرأة عند ما يسمى بالوحم من نحو ما يسمى بالملوحة اذا اعتد ذلك وانه حيث وجبت الفاكهة والقهوة ونحو ما يطلب عند الوحم يكون على وجه التملك فلو قوته استقر لها ولها المطالبة به ولو اعتادت نحو اللبن والبرش بحيث يخشى بتركه محذور من تلف نفس ونحوه لم يلزم الزوج لان هذا من باب التداوى فليتا مل مر اه سم على حج (أقول) الاقرب ان القهوة وما عطف عليها لا يجب لانه من حيز التداوى واي فرق بينه وبين البرش لان كلا منهما يتضرر بتركه وليس له دخل في التغذية بخلاف الفواكه اه سيد عمر لكن اقرعش ما في التنبيه عن مر بتمامه وزاد شيخنا والحلي والحفي عليه وجوب الدخان المشهور ان اعتاده اه (قوله على ما اقتضاه كلامهما وببحث الادرعى) عبارة النهاية كما اقتضاه كلامهما نعم يتجه كما بحثه الادرعى الرجوع الخ (قوله وانه الخ) عطف على الرجوع عبارة المغني قال الادرعى ويجب أيضا أن يختلف الادم باختلاف القوت الواجب فمن قوتها التمر لا يفرض لها التمر ادم ولا مالا يؤكل مع التمر عادة كالخل ومن قوتها الاقط لا يفرض لها الجبن ادم وقس على هذا اه (قوله عند تنازهما) الى قوله وببحث الادرعى في المغني الا قوله وهي اوقية الى ولو تبرمت وقوله وقيل الى اما غير رشدة (قوله إذ لا توقف فيه) اي من جهة الشرع (قوله بحاله) اي من يسار وغيره (قوله وبالمد) عطف على بحاله اه سم (قوله وهي) اي المكيلة (قوله لانها) اي الاوقية البغدادية (قوله عنها) اي الزوجة وقوله شيئا اي حاجة اه عش (قوله ونص) اي الشافعي على الدهن اي في قوله بمكيلة سمن او زيت اه كردى فان الزيت من الادهان وقول عش اي في قوله كريت الخ اه فيه نظر ظاهر ولو تبرمت اي سئمت اه معنى (قوله فرض لها) نعمت ادم (قوله لم يبدل) اي لا يلزمه ابداله (قوله ان له منعها الخ) اي ادى الترك الى نقص التمتع بها (قوله فيبدل الخ) اي لزوما عند امكانه اه معنى (قوله وببحث الادرعى) عبارة النهاية والوجه كما بحثه الادرعى وجوب سراج لها اول الليل في محل جرت العادة باستعماله فيه ولها ابداله بغيره (قوله اول الليل) قضية التقييد به انه لو جرت العادة بالسراج جميع الليل لا يجب وقد يوجه بانه خلاف السنة للاسراف بطافته عند النوم وقد يقال الاقرب وجوبه عملا بالعادة وان كان مكروها كوجوب الحمام لمن اعتاده مع كراهة دخوله للنساء اه عش وقوله وقد يقال الخ هو الظاهر المطابق لقاعدة الباب (قوله ولها ان تصرفه الخ) ظاهره وان اضربه ترك السراج ويوجه بانها المقصودة بالسراج وقد رصيت به فان اراد لنفسه هيا اه عش (قوله والذي يتجه اناطة ذلك الخ) فيجب ان جرت العادة باستعماله فيه بخلاف ما اذا جرت بعدم استعماله اصلا كمن تمام صيفا بنحو سطح اه عش عبارة المغني ويتبع فيه العرف حتى لا يجب على اهل البوادي شيء اه (قوله ويقدره قاض) كما صرح به في البسيط ولو ان المصنف اخر عن الادم واللحم قوله ويقدره الخ لرجع التقدير اليهما اه معنى (قوله في اكله) لعل المراد في كيفية اكله من كونه مطبوخا او مشويا او نحو ذلك فليرجع رشدي وسيد عمر (قوله ونوعه) اي كالضاني والجاموسي اه شيخنا (قوله وتقديره الخ) مبتدأ خبره قوله جرى الخ اه كردى (قوله جرى على عادة اهل مصر) اي في زمنه من قلة اللحم فيها ويزاد بعده بحسب عادة البلد معنى وشيخنا (قوله ومن ثم) اي من اجل

لها وذيح عندها واشترى للآخرى كعكا أو لحما كان جائزا بحسب العادة على ما تقرر لانه اتي بما عليه بما اقتضته العادة مر (قوله وبالمد) عطف على بحاله (قوله وتقدير الشافعي) كذا مر (قوله وببحث الشيخان الخ) المتجه انه ان كفى اللحم غدا وعشاء لم يجب معه ادم والاوجب ليكون احدهما للغداء والآخر للعشاء

ولا يتقدر بشيء إذ لا توقف فيه وتقديره في النص برطل أي بغدادى على المعسر في كل أسبوع أي ويوم الجمعة أولى لانه أولى بالتوسيع جرى على عادة اهل مصر لعزة اللحم عندهم يومئذ ومن ثم تعتبر عادة اهل القرى من عدم تناولهم له الا نادرا او عادة اهل المدن رخصا وغلاء

وقر به البغوى بقوله على موسر كل يوم (٣١٠) رطل ومتوسط كل يومين أو ثلاثة ومعسر كل أسبوع وقول جمع لا يزداد على ما مر عن النص

لان فيه كفاية لمن يقنع  
ضعيف وبحث الشيخان  
عدم وجوب آدم يوم اللحم  
ولهما احتمال بوجوبه  
على الموسر إذا أوجبنا عليه  
اللحم كل يوم ليكون  
أحدهما غداء والآخر  
عشاء واعتمد الأذرى  
وغیره الاول وأيد بخبر  
ابن ماجه سيد آدم أهل  
الدنيا والآخرة اللحم  
فسماه أدما ولو كانت تاكل  
الخبز وحده وجب الاדם  
ولم ينظر لعادتها لما مر انه  
من المعاشرة بالمعروف  
(وكسوة) بضم أوله وكسره  
معطوف على آدم أو على  
جملة ما مر أول الباب أى  
وعلى زوج باقسامه الثلاثة  
كسوة والاول وأولى وذلك  
لقوله تعالى وكسوتهن  
بالمعروف ولا نه صلى الله  
عليه وسلم عدها من حقوق  
الزوجة ولان البدن لا يقوم  
بدونها كالقوت ومن ثم  
مع كون استمتاعه بكل  
البدن لم يكف فيها ما يقع  
عليه الاسم إجماعا بخلاف  
الكفارة بل لا بد أن تكون  
بحيث (تكفيها) بفتح أوله  
بحسب بدنها ويظهر أنه  
لا عبرة باعتياد أهل بلد  
تقصيرها كشياب الرجال  
وانها لو طلبت تطو بلها ذراعا

أن المدار على عادة محل الزوجة (قوله وقربه) أى تقدير اللحم أه كرى (قوله بقوله على موسر الخ) اعلم  
ان كلام البغوى تقرير لحالة الرخص خاصة كما افصح به الجلال المحلى أه رشيدى (قوله وبحث الشيخان  
الخ) ذكر نحو ذلك العلامة البكرى فى حواشيه على المحلى ثم قال والراجح فى ذلك كله اعتبار العادة او الظاهر  
انه كذلك أه سيد عمر (قوله ولهما احتمال الخ) وهو الظاهر وينبغى على هذا كما قال بعضهم ان يكون الاדם  
يوم اطاء اللحم على النصف من عادته وتجب مؤنة اللحم وما يطبخ به مغنى كالحطب وغيره والمؤخية  
وغیرها أه شيخنا (قوله واعتمد الاذرى الاول) أى ما بحثه الشيخان والا قرب حمله على ما إذا كان اللحم  
كافيا للغداء او العشاء والثانى أى احتمال الشيخين على خلافه بنهاية وسم (قول المتن ولو كانت) أى عادتها أه  
مغنى (قول المتن وجب الاדם) ومثله كما هو ظاهر عكسه بان كانت تاكل الاדם وحده فيجب الخبز أى بان  
يدفع لها الحب ولا ينفى ذلك ما لو كان قوتهم الغالب اللحم والا قط مثلاً فانه لا يجب غيره كما هو ظاهر لان  
ما هنا فيمن قوته الحب وهو يحتاج الاדם فوجبوا كذا يقال فى عكسه الذى ذكر بان يقال هو فيمن قوته الاדם  
وهو يحتاج للخبز سم على جميع اعرش وما ذكره فى العكس مع ما فيه ينبغى حمله على ما إذا لم تجر العادة بالا كتفاء  
بالأدم وحده كما يشعر به قوله وهو يحتاج للخبز ولا فم ونحالف اصریح بحث الأذرى المار فى شرح وسم  
الخ وقد جمع المغنى بين بحثى الأذرى المارين هناك بذلك الحمل كما قدمناه هناك (قول المتن وكسوة) عبارة  
الباب الثالث الكسوة فتجب وإن اعتد العرى أه سيد عمر وباقى عن سم عن م ما يوافقه قال ع ش  
ويؤخذ من ضبط الكسوة والفراش بما ذكر انه لا يجب لها المنديل المعتاد للفراش وانه ان اراده حصيلة  
لنفسه ولا فلا يجب عليها تحصيله (قوله بضم أوله) إلى قول المتن والة تنظيف فى النهاية لا قوله وإن لم يعتده  
أهل بلدها (قوله وكسره) وهو افصح شرح مسلم للنووى ومن ثم قدمه فى المختار اعرش أى وفى شرح المنهج  
(قوله معطوف على آدم) اقتصر عليه المغنى وقوله أو على جملة الخ أى بتقدير عليه (قوله والاول  
أولى) أى لقرب العامل وعلى كل فهو بالرفع اعرش أى ولقلة الحذف وكون المعطوف عليه مذكورا  
صراحة (قوله بل لا بد ان تكون الخ) وإن اعتادوا العرى مر أه سم وعش (قوله بحيث  
تكفيها) ظاهره ان العبرة فى الكفاية باول جفر الفصل فلو كانت هزيلة عنده وجب ما يكفيها وإن سمنت فى  
بادية مراه عش ولعله فيما إذا هيأت الكسوة بالفعل قبل طرو ونحو السمن ولا فالمعتبر حالة التهية (قوله  
بحسب بدنها) ولو أمة كما هو ظاهر أه نهاية (قوله بحسب بدنها) طولا وقصرا وسمناً وهزالاً أه مغنى  
(قوله وابتدأه) أى الذراع الذى تطوله على المعتادة من نصف ساقها أى سواء بلغت المعتادة نصف  
الساق فقط أو زادت وقوله وإن لم يعتده أى التطويل أه كرى (قوله ويختلف) إلى قول المتن فى الاصح فى  
المغنى لا قوله ومن ثم إلى وجودتها وقوله أو نحوه إلى المتن (قوله ويختلف عددها الخ) ولا فرق بين البدوية  
والحضرية على المذهب وفى الحاوى لو نكح حضرى بدوية واقام فى بادية وحاضرة وجب عليه عرفها  
ويقاس عليه عكسه أه مغنى (قوله باختلاف محل الزوجة) أى لا باختلاف يسار الزوج واعساره أه

مر (قوله فى المتن ولو كانت تاكل الخبز وحده وجب الاדם) ومثله كما هو ظاهر عكسه بان كانت تاكل الاדם  
وحده فيجب الخبز أى بان يدفع لها الحب ولا ينفى ذلك ما لو كان قوتهم الغالب اللحم والا قط مثلاً فانه  
لا يجب غيره كما هو ظاهر لان ما هنا فيمن قوته الحب وهو يحتاج للادم فوجبوا كذا يقال فى عكسه الذى ذكره  
بان يقال هو فيمن قوته الاדם وهو يحتاج للخبز (فى المتن وكسوة تكفيها) وظاهر ان العبرة فى كفايتها باول  
جفر الفصل فلو كانت هزيلة عنده وجب ما يكفيها حينئذ وإن سمنت فى باقيه وبالعكس مر (فرع) لو اعتادوا  
العرى وجب ستر العورة لحق الله تعالى وهل يجب بقية الكسوة أو لا كافى الارقام إذا اعتادوا العرى يجب  
ستر ما بين السرة والركبة فقط كما ساقى المتجه وجوب البقية هنا والفرق ان كسوة الزوجة تمليك ومعوضة  
فانها تستحقها وإن لم تلبسها ولم تحتج اليها وكسوة الرقيق امتاع مر (قوله ومن ثم الخ) كذا مرش وقوله

كافى خبر أم سلمة أى وابتدأه من نصف ساقها أجيب وإن لم يعتده أهل بلدها لما فيه من زيادة الستر لها التى حث عليها الشارع ومشاهدة مغنى  
كفاية البدن المانعة من وقوع التنزع فيها فلم يحتج إلى تقديرها بخلاف النفقة ويختلف عددها باختلاف محل الزوجة بردا وحر او من ثم



لو اعتادوا أو بالذم وجب كما جزم به بعضهم وجودتها وضدها يساره وضده (فيجب قيص وسراويل) أو ما يقوم مقامه بالنسبة لعادة محلها (وخمار) للرأس أو ما يقوم مقامه كذلك (ومكعب) بضم مفتح أو بكسر فسكون ففتح أو نحوه يداس فيه إلا إذا لم يعتادوه وهذه في كل من فصل الشتاء والصيف (ويزد في الشتاء) على ذلك في المحل البارد (جبة) محشوة ونحوها (٣١١) فاكثربحسب الحاجة (وجنسها) أي

الكسوة (قطن) لانه لباس اهل الدين وما زاد عليه ترفه ورعونة فعلى موسر لينة ومعسر خشنة ومتوسطه (فان جرت عادة البلد) أي المحل الذي هي فيه (لمثله) مع مثلها فشكل منها معتبر هنا (بكتان أو حرير ونجب) متفاوتا في مراتب ذلك الجنس بين الموسر وضده كما تقرر (في الاصح) عملا بالعادة المحركة في مثل ذلك وإطال الأذرعى في الانتصار للثاني وانه المذهب ولو اعتيد بمحل لبس نوع واحد ولو أداما كفى أو لبس ثياب رفيعة لا تستر البشرة أعطيت من صفيق يقرب منها ويجب توابع ذلك من نحو تكة سراويل وكوفية وورنحو قيص أو جبة وظاهر ان اجرة الخياط وخيطه عليه لا عليها نظير مامر في نحو الطحن (ويجب ما تقعد عليه) ويختلف باختلاف حال الزوج (كزلية) على متوسط شتاء وصيفا وهي بكسر الزاى وتشديد الياء مضرب صغير وقيل بساط كذلك وكطنفسه بساط صغير تخين له وبرة كبيرة وقيل كساء في الشتاء ونطع في الصيف على موسر

مغنى (قوله لو اعتادوا) أي أهل محل الزوجة (قوله وجودتها) عطف على عددها اه سم (قول المتن قيص) وهو ثوب مخطط يستر جميع البدن اه مغنى (قول المتن وسراويل) وهو ثوب مخطط يستر أسفل البدن ويصون العورة وهو معروف اه مغنى (قوله أو ما يقوم مقامه الخ) عبارة المغنى ومحل وجوبه كما قاله الماوردى إذا اعتادت لبسه فان اعتادت لبس مئزر أو فوطة وجب ومحل وجوبه في الشتاء اما في الصيف فلا كما قاله الجويني وإن أفهم كلام المصنف كغيره خلافه اه وظاهر ما يأتي من قول الشارح كانه نهاية وهذه في كل الخ موافق لما أفهمه المتن (قوله كذلك) أي بالنسبة لعادة محلها (قوله ومكعب) قال ابن الرفعة ويجب لها الققباب وإن اقتضاه العرف قال الماوردى ولو جرت عادة نساء أهل القرى ان لا يلبسن في أرجلن شيئا في البيوت لم يجب لارجلن شيء مغنى ونهاية (قوله بضم ففتح) أي في الأشهر اه مغنى (قوله أو نحوه يداس الخ) عبارة المغنى وهو مداس الرجل بكسر الراء من نعل أو غيره خلاف ما توهمه عبارة الروضة من جمعه بين المكعب والنعل اه (قوله الا لم يعتادوه) أي نحو المكعب اه ع ش (قوله وهذه في كل من فصل الشتاء والصيف) والمراد بالشتاء ما يشمل الربيع وبالصيف ما يشمل الخريف فالسنة عند الفقهاء فصلان وإن كانت في الأصل أربعة فصول فالفصل عندهم ستة أشهر فيجب لها لكل ستة أشهر كسوة اه شيخنا (قوله أو نحوها) كفروة اه شيخنا (قول المتن قطن) أي ثوب متخذ منه اه مغنى (قوله فكل منهما) أي الزوجين وقوله معتبر هنا أي في الكسوة دون الحب والادم فانه يعتبر بما يليق بالزوج اه ع ش (قوله وانه الخ) أي وفي انه الخ (قوله ولو أداما) بفتح الهمزة والدال اه سم أي جلدا ع ش (قوله لا يستر البشرة) ولا تصح فيها الصلاة اه مغنى (قوله أعطيت من صفيق الخ) يؤخذ منه انه لو جرت عادة بلدها بتوسعة ثيابهم إلى حد تظهر معه العورة أعطيت منه ما يستر العورة مع مقاربه لما جرت به عادتهم اه ع ش (قوله يقرب منها) أي في الجودة اه مغنى (قوله من نحو تكة) بكسر التاء ع ش وهي ما يستمسك به السراويل شيخنا (قوله وكوفية) وهي الطاقية التي تلبس في الرأس تحت الخمار اه شيخنا (قوله وخيط عليه) أي وإن فعلته بنفسها اه ع ش (قوله على متوسط) إلى قول المتن وكذا في المغنى (قوله وتشديد الياء) عبارة المغنى وتشديد اللام والياء اه (قوله كذلك) أي صغيرة (قوله وكطنفسه) بكسر الطاء والفاء وبفتحهما وبكسر الطاء وفتح الفاء مغنى وشرح المنهج وكطنفسه عطف على كزلية وقوله بساط الخ بيان لطنفسه وقوله في الشتاء راجع إلى الطنفسه أي وكطنفسه في الشتاء على الموسر وقوله ونطع عطف على طنفسه والنطع من الأديم اه كردى (قوله بساط صغير الخ) وهو المسمى بالسجادة اه شيخنا (قوله ونطع) بفتح النون وكسرهما مع إسكان الطاء وفتحها مغنى وشرح المنهج وهو الجلد كالقروة التي يجلس عليها اه شيخنا (قوله أن يكونا) أي الطنفسه والنطع اه كردى (قوله على فقير) أي معسر أو في كلامه أي المصنف للتوزيع للتخيير اه مغنى (قول المتن فراش للزوم) ويعتبر فيه ما يعتاد لمثلها اه ع ش أي مع مثله فكل منهما معتبر كما مر عبارة المغنى (تنبيه) المعتبر في الفراش وما بعده لامرأة الموسر من المرتفع والمعسر من النازل والمتوسط لما بينهما اه (قوله لذلك) أي لاقتضاء العرف ذلك (قوله مخمل) بضم الميم وسكون الخاء وفتح الميم الثانية مخففة اسم مفعول من أخله إذا جعل له خلايا وبرة كبيرة كما يؤخذ من القاموس اه ع ش (قوله

وجودتها عطف على عددها (قوله أو ما يقوم مقامه) كازار (قوله فكل منهما معتبر هنا) كذا مر ش (قوله ولو أداما) هو بفتح الهمزة والدال (قوله ضعيف) ضعفه أيضا مر

قالا ويشبه أن يكونا بعد بساط زلية أو حصير فانها لا يبسطان وحدهما (أو لبد) شتاء (أو حصير) صيفا على فقير لاقتضاء العرف ذلك (وكذا) على كل منهم مع التفاوت بينهم نظير ما تقرر في فراش النهار (فراش للزوم) غير فراش النهار (في الاصح) لذلك فيجب مضربة لينة أو قطيفة وهي دثار مخمل وقول البيان هذا في امرأة الموسر أما زوجة غيره فيكفيها فراش النهار ضعيف واعتراض صنيعها هذا بان الموجود

في كتب الطريقين عكسه من حكاية الخلاف فيما قبل كذا والجزم فيما بعدها (ومخدة) بكسر اوله (و) يجب لها مع ذلك (لحاف) او كساء (في الشتاء) يعني وقت البرد ولو في غير (٣١٣) الشتاء وما في الروضة من الوجوب في الشتاء مطلقا والتقيد بالمحل البارد في غيره يحمل على الغالب

في كتب الطريقين) أي المروزة والعراقيين اه ع ش (قول المتن ومخدة ولحاف في الشتاء) قد يروى صنيع المتن تخصيص وجوب المخدة بالشتاء ووضح عدم ارادته سيد عمر (قوله والتقيد) عطف على الوجوب (قوله لمن ظنه) أي التناهي (قوله فيجب لها رداء الخ) عبارة المغني وشرح المنهج وكل ذلك بحسب العادة حتى قال الروياني وغيره لو كانوا لا يعتادون في الصيف لنومهم غطاء غير لباسهم لم يجب غير اه (قوله او نحوه) كاللما (قوله ولا يجب) إلى قوله ولعل الماوردي في المغني لا قوله وبه يعلم إلى المتن وقوله كاسفيداج إلى المتن وإلى التنبيه الثاني في النهاية إلى قوله المطردة في أمثاله وقوله وخصه إلى المتن (قوله ولا يجب تجديد هذا) بل يجب تصليحه كما احتاج لذلك بحسب ما جرت به العادة وهو المسمى عند الناس بالتجديد اه شيخنا (قوله وثيابها) عبارة المغني (تنبيه) سكنت الشخان عن وجوب الاثتان والصابون لغسل الثياب وصرح القفال والبعوي بوجوده قال في الكافي ويجب في كل اسبوع او عشرة ايام والاولى الرجوع فيه الى العرف اه مغني (قول المتن كشط) بضم الميم وكسر هاء مع لسكان الشين وضمها اسم الالة المستعملة في ترجيل الشعر اه مغني (قوله وبه يعلم أن السواك كذلك) شمل السواك في رمضان ثم ما قاله ظاهر إذا احتيج اليه لتنظيف الفم لتغير لونه اوريحه اما لو لم يحتج اليه لذلك بل لمجرد التعبد به ففي الوجوب نظر لانه لا يتعلق به ما يتعلق بعبادتها التي لم تتعلق بها بسببه فليتامل اه سم (قول المتن ودهن) أي يستعمل في ترجيل شعرها وبدهنها اما دهن الاكل فتقدم في الادم ويتبع فيه عرف بلدها حتى لو اعتدن المطيب بالورد او البنفسج وجب قال الماوردي ووقته كل اسبوع مرة والاولى الرجوع فيه الى العرف اه مغني (قوله إن لم يندفع الخ) ويشبه كما قاله الاذرعى وجوب نحو المرتك للشريفة وإن قام التراب مقامه إذا لم تعتده اه نهاية (قوله بنحو رماد) أي ولو من سرجين ومحل المنع من التضمخ بالنجاسة إذا كان عبثا وما هنا حاجة اه ع ش (قول المتن وما يزين) ومنه ما جرت به العادة من استعمال الورد ونحوه في الاصداغ ونحوها للنساء فلا يجب على الزوج لكن إذا احضره لها وجب عليها استعماله إذا طلب تزنيها به اه ع ش (قوله فان اراده هياه الخ) قضية التعبير بذلك انه لا يتوقف على طلب استعماله منها صريحا بل يكفي في اللزوم القرينة اه ع ش عبارة المغني فان هياه لها وجب عليها استعماله وعليه حمل ما قبل انه <sup>ويعلم</sup> لعن الخ اه (قوله لا تختضب) أي بالحناء وقوله ثم حمله أي الماوردي اه ع ش (قوله على من فعلت ذلك) أي ترك الاختضاب والاكتحال (قول المتن ودواء مرض) عطف على كحل سم على حج يعني انه لا يجب ذلك اه ع ش (قوله وفاسد) إلى قوله أي ولا رية في المغني (قوله لحفظ الاصل) يؤخذ منه ان ما تحتاج اليه المرأة بعد الولادة لازالة ما يصيبها من الوجود الحاصل في باطنها ونحوه لا يجب عليه لانه من الدواء وكذا ما جرت به العادة من عمل العصيدة واللبانة ونحوهما لمن يجتمع عندها من النساء فلا يجب لانه ليس من النفقة ولا ما تحتاج اليه المرأة أصلا ولا نظر لتأذيها بتركه فان ارادته فعلت من عند نفسها اه ع ش (قوله والة تنظفها) كالدهن والمرتك ونحوهما اه مغني (قوله وتصرفه) منصوب بان المضمرة عطفًا على طعام (قول المتن والاصح

فلا ينافي ما تقرر خلافا لمن ظنه اما في غير وقت البرد ولو وقت الشتاء ولو في البلاد الحارة فيجب لها رداء او نحوه إن كانوا ممن يعتادون فيه غطاء غير لباسهم او ينامون عرايا كما هو السنة ولا يجب تجديد هذا كله كالجبة إلا في وقت تجديده عادة (و) يجب لها ايضا (آلة تنظف) لبدها وثيابها ويرجع في قدر ذلك ووقته للعادة (كشط) قال القفال وخلال وبه يعلم أن السواك كذلك بالاولى (ودهن) كزيت ولو مطبيا اعتيد ولو لكل البدن (وما يغسل به الرأس) عادة من سدر او نحوه (ومرتك) بفتح اوله وكسره (ونحوه) كاسفيداج وتوتياوراسخت (لدفع صنان) إن لم يندفع بنحو رماد لتأذيها ببقائه (لا كحل وخضاب وما يزين) بفتح اوله غير ما ذكر كطيب وعطر لانه لزيادة التلذذ فهو حقه فان اراده هياه ولمها استعماله ونقل الماوردي انه <sup>ويعلم</sup> لعن المرأة السلانة أي التي لا تختضب والمره أي التي لا تكتحل من المره بفتح حين أي البياض ثم حمله على من فعلت ذلك حتى يكرهها ويفارقها وفي رواية ذكرها غيره

(قوله وبه يعلم أن السواك كذلك) شمل السواك في رمضان ولا ينافيه كراهة السواك فيه لأنها مختصة بما بعد الزوال إلى الغروب دون ما قبل الزوال وما بعد الغروب وشمل السواك لوضوء الغسل وهو ظاهر لاستحبابه فيه كما شمله اطلاقهم طلبه للوضوء ثم رابت ما في الحاشية الاخرى بما يقتضي عدم وجوب السواك لعبادتها مطلقا فتأمل (قوله أن السواك كذلك) هو ظاهر إن احتيج اليه لتنظيف الفم لتغير لونه اوريحه اما لو لم يحتج اليه لذلك بان لم يكن فيه تغير مطلقا وإنما احتاجت لمجرد التعبد به واقامة سنية الاستياك ففي الوجوب نظر لانه لا يتعلق بعبادتها التي لم تتعلق بها بسببه فليتامل (في المتن ودواء مرض) عطف على كحل (قوله في المتن والاصح

اني لا بغض المرأة السلانة والمره والكلام في المزوجة كراهة الخضاب أو حرمة لغيرها على ما مر فيه في باب الاحرام وجوب (تنبيه) ليس لحامل بائن ومن غاب زوجها إلا ما يزيل الشعث والوسخ على المذهب (ودواء مرض واجرة طبيب وحاكم) وفاسد وخاتن لأنها لحفظ الاصل (ولها طام ايام المرض وأدمها) وكسوتها وآلة تنظفها وتصرفه للدواء أو غيره لأنها محبوسة عليه (والاصح

وجوب أجرة حمام) لمن اعتاده أى ولا رية فيه وجه كما هو ظاهر وحيث قد دخله كل جمعة أو شهر مثلاً مرة أو أكثر (بحسب العادة) المطردة في أمثالها للحاجة إليه حيث قد تقييد بعضهم بمرة في الشهر خرج مخرج التمثيل وهذا بناء (٣١٣) على جواز دخوله وإن كره وهو المعتمد

وقال جمع يحرم دخوله إلا لضرورة حاجة للأخبار الصحيحة المصرحة بمنعه وإطال الأذرعى في الانتصار له وخصه بما إذا شاركها غيرها فيه دون ما إذا أدخل (وثن ماء غسل) ما تسبب عنه لنحو ملاحظة أو (جماع) منه (ونفاس) منه يعنى ولادة ولو بلا بلل لأن الحاجة إليه من قبله به يعلم أنه لا يلزمه إلا الماء الفرض لا السنة (تنبيه) ظاهر قوله ثمن أنه الواجب لا الماء وإن حصلته بدون ثمن كما يجب لها القوت وغيره وإن حصل لها تبرعا وأنهما لو تنازعا دفع لها ماء وطلبت ثمنه أجبت وفيه نظر ثم رأيت شارحاً قال الواجب الماء أو ثمنه وقضيته أن الخيرة إليه دونها وهو محتمل (لاحيض) وإن وطئ فيه أو بعد انقطاعه فيما يظهر (واحتلام) والحق به استدخالها لذكره وهو نائم إذ لا صنع منه كغسل زناها ولو مكرهه وولادتها من وطء شبهة فاء هذه عليها دون الواطئ وفارق الزوج بان أحكاماً تخصه فلا يقاس به غيره ألا ترى أنه تلزمه الكفارة دونها في جماع رمضان والنسك

وجوب أجرة حمام) ولو كانت من وجوه الناس بحيث اقتضت عادة مثلها إخلاء الحمام لها وجب عليه إخلاؤه كما بحثه الأذرعى وأقوى فيمن يأتي أهله في البرد ويمتنع من بذل أجرة الحمام ولا يمكنها الغسل في البيت لخوف هلاكه بعدم جواز امتناعها منه ولو علم أنه متى وطئها ليلاً لم تغتسل وقت الصبح وتقوتها أى الصلاة لم يحرم عليه وطؤها كما قاله ابن عبد السلام ويأمرها بالغسل وقت الصلاة وفي فتاوى المصنف نحوها بقوله سم وقوله من وجوه الناس ظاهره ولو مع فقره فليراجع اه رشيدى وقوله بعدم جواز امتناعها الخ وعليه فقط إليه بعد التمكن بما يحتاج إليه ولو بالرفع لقاض اه ع ش وسيأتى عن سم ما يوافق وقوله ويأمرها أى وجوبها اه ع ش (قوله لمن اعتاده) أما لو كانت من قوم لا يعتادون دخوله فلا يجب لها جرة ته مغنى (قوله) مثلاً مرة أو أكثر (كذا في أصله رحمه الله تعالى ولا يخفى ما فيه من التكرار فليتام اه سيد عمر وقديقال أن قوله أو أكثر عطف على مرة كما هو الظاهر لا على شهر حتى يتكرر مع مثلاً (قوله وإن كره) أى للنساء ومحل الكراهة حيث لم يترتب على دخولها رؤية عورة غير ما عكسه والاحرم وعلى الزوج أن يأمرها حيث يتركه كبقية المحرمات فإن ابت إلا الدخول لم يمنعها ويأمرها بستر العورة والغض عن رؤية عورة غير ما ع ش (قوله وهو المعتمد) أى الجواز مع الكراهة (قوله وخصه) أى خص الأذرعى بالمنع (قول المتن وثن ماء غسل الخ) أن احتاجت إلى شرائه اه مغنى (قوله ما تسبب) إلى قوله وبه يعلم في المغنى (قوله عنه) لعل عن بمعنى (قوله لا السنة) أى سنة الغسل كالغسلة الثانية والثالثة أما الغسل المستنون فعلوم وجوبه مما يأتى بالأولى اه رشيدى (قوله ظاهر قوله ثمن أنه الواجب الخ) الوجه أنه لا يتعين الثمن بل له دفع الماء كما يصرح به كلام الروض بل قد يقال دفع الماء هو الأصل كما في نظيره من النفقة بل لا يبعد اجابته إذا طلبت الماء وامتنعت من الثمن وينبغى فيما لو كان غسلها مذكراً في بيتها يضرها أنه لا يكفي دفع الماء ولا ثمنه بل يجب أجرة الحمام اه سم عبارة النهاية ويتجه أن الواجب بالأصالة الماء لا ثمنه اه (قوله وإن حصل لها تبرعا) خلافاً لظاهر ما مر عن المغنى أنفاً (قوله فيما يظهر) بل ينبغى القطع به اه سيد عمر (قوله والحق به) إلى قوله ألا ترى في النهاية والمغنى (قوله وهو نائم) أى ولو استيقظ ونزع ثم أعاد الحصول الجنابة بفعلها أو لا اه ع ش (قوله فاء هذه عليها الخ) وبه يعلم أن العلة مركبة من كونه زواجا وبفعله اه نهاية وبذلك علم أنه لا يجب على اجنبى نقض وضوء اجنبية ذلك ولا عليها إذا نقض وضوء زوجها اه مغنى (قوله وفارق الزوج) أى غيره من الزانى والواطئ بشبهة حيث لا يجب عليهما شيء اه ع ش (قوله ألا ترى أنه الخ) لا يخفى ما فى هذا التأكيد (قوله ومنه يؤخذ) أى من الفرق المذكور (قوله القياس الخ) مقول القول (قوله لأنه) أى الماء

وجوب أجرة حمام) بحسب العادة ولو كانت من وجوه الناس بحيث اقتضت عادة مثلها إخلاء الحمام لها وجب عليه إخلاؤه كما بحثه الأذرعى وأقوى فيمن يأتي أهله في البرد ويمتنع من بذل أجرة الحمام ولا يمكنها الغسل في البيت لخوف هلاكه بعدم جواز امتناعها منه ولو علم أنه متى وطئها ليلاً لم تغتسل وقت الصبح وتقوتها أى الصلاة لم يحرم عليه وطؤها كما قاله ابن عبد السلام ويأمرها بالغسل وقت الصلاة وفي فتاوى المصنف نحوهم رش وقوله بحسب العادة شامل لا يعتادها دخوله للغسل من نحو حيض واحتلام ولا ينافيه التفصيل إلا فى وجوب ثمن ماء الغسل وقد يتجه أنه أن دخلته للتنظيف فهذا محل الكلام أو للغسل جرى فيه ما يأتى فليحذر (قوله أنه لا يلزمه إلا الماء الفرض لا السنة) بحث ذلك الأذرعى (قوله ظاهر قوله ثمن أنه الواجب لا الماء الخ) الوجه أنه لا يتعين الثمن بل له دفع الماء كما يصرح به قول الروض وعليه الماء لغسل جماع ونفاس وضوء نقضه اه بل يقال وجمع الماء هو الأصل كما في نظيره من النفقة ولا يبعد اجابته إذا طلبت الماء وامتنعت من الثمن وينبغى فيما لو كان غسلها مذكراً في بيتها يضرها أن لا يكفي دفع الماء ولا ثمنه بل يجب أجرة الحمام (قوله)

(٤٠ - شروانى وابن قاسم - ثامن) ومنه يؤخذ رد قول الزركشى فيمن أكره امرأة على الزنا القياس أنه يلزمه ماء غسلها كغيرها ولا تداخل لأنه من غير الجنس بخلاف ارش البكارة انتهى ووجه رده أن واطئ الشبهة قد يكون متعدداً ومع ذلك لم يلزمه بماء فكذا الزانى ويفرق بين المهر والماء بان المهر في مقابلة ما تمتع به فلزمه ولا كذلك الماء

ويلزمه ايضا ماء وضوء وجب لتسببه (٣١٤) فيه وحده بخلاف ما وجب لغير ذلك كان تلا مسامعا فيما يظهر وماء غسل ما تجس من بدنها

وثيابها وإن لم يكن بتسببه  
كما اقتضاء إطلاقهم كما  
نظا فتأمل أولى (وله) عليه  
ايضا (آلات اكل وشرب)  
بتثليث أوله أو هو بالفتح  
مصدر وكل من الآخرين  
اسم ذكره في القاموس  
فاقتصار الزركشي على  
الضبط بالفتح وقوله وبه  
قيد حديث أيام منى أيام  
اكل وشرب إنما ياتي على  
الثاني (وطبخ كقدر وقصة)  
بفتح القاف ومغرفة (وكوز  
وجرة ونحوها) كاجانة  
تغسل فيها ثيابها لان المعيشة  
لا تتم بدون ذلك ومثله كما  
يحمته الاذرعى ابريق الوضوء  
ومناارة السراج ان اعتيدت  
ويرجع في جنس ذلك للعادة  
كالنجاس للشريفة والخزف  
لغيرها ويفاوت فيه بين  
الموسر وضديه نظير مامر  
(و) لها عليه ايضا (مسكن)  
تأمن فيه لو خرج عنها على  
نفسها وما لها وإن قل  
للحاجة بل الضرورة اليه  
وكالمعتدة بل أولى (يليق بها)  
عادة لانها لا تملك ابداله  
لانه امتناع بخلاف ما سرفى  
النفقة والكسوة لانها تملكهما  
وابدا لهما فاعترا به لايها  
وتردد في المطلب في بدوية  
اراد قروى سكنها في  
القرية هل يسكنها بيت شعر  
او حجرة واسعة لان اعظم  
اغراضها السعة والذى

من غير الجنس أى جنس المهر (قوله ويلزمه ايضا) إلى المتن في النهاية والمغنى إلى اقوله وحده إلى وماء غسل  
(قوله وحده) خلافا للنهية والمغنى عبارة الاول كلسه وإن شاء شاركته فيه فيما يظهر اه وعبارة الثاني ولو  
حصل النقص بفعلها بقياس وجوب نفقتها عليه فيما لو سافرت باذنه لحاجتهما وجوبه عليه اه (قوله وماء  
غسل الخ) يتجه في ماء النجاسة تفصيل حسن وإن لم ار من ذكره وهو ان يقال إن كان بفعلها متعدية كان  
تضمخت به عبثا ففعلها التقصير ها او بفعله تعدى به او لافعله لتسببه او لا بفعلها فان حصل منها تقدر فعليه  
كما ازاله الوسخ وإلا فاعلم لا نه واجب شرعى لم يتسبب فيه اه سيد عمر (قوله وثيابها) ظاهره وان تهاوت  
في سبب ذلك وتكررها مخالفت عادة امثالها وهو ظاهر لا مانع منه وينبغي ان مثله ما لو كثر الوسخ في  
بدنها لكثرة نحو عرقها مخالفا للعادة لان ازالته من التنظيف وهو واجب عليه اه ع ش (قوله بتثليث اوله)  
اى مصدر عبارة القاموس شرب كسبح شربا وثلاث جرع او الشرب مصدر وبالضم والكسر اسمان اه  
(قوله فاقتصار الزركشي الخ) محل تأمل لانه ان ثبت عن ضبط المصنف او رواية الحديث هيئة مخصوصة  
تعين التزامها على كلا القولين وإلا فالمنعني فيها مستقيم على كلا القولين باى ضبط قرىء لجواز الاضافة اكل  
اه سيد عمر (قوله على الثاني) وهو قوله او هو بالفتح الخ اه سم (قول اما ان كة در) بكسر الهمزة مثالا لآلة  
الطابخ وقوله وقصة مثال لآلة الاكل اه مغنى (قوله بفتح الناف) إلى قوله ويرجع في المغنى وإلى قوله  
وظاهر قولهم في النهاية إلى قوله وتردد إلى ولو سكن (قوله ومغرفة) بالكسر ما يغرف به اه ع ش (قول  
المتن وكوز وجرة) مثالا لآلة الشرب اه مغنى (قوله كاجانة) مثالا لنحو (قوله ومثله) اى الاجانة او ما فى  
المتن (قوله ابريق الوضوء) أى ولو لم تكن من المصاين اه ع ش عبارة السيد عمر اى بالنسبة ان يعتاده كما هو  
ظاهر بخلاف اهل البوادي اه وبه صرح المغنى ايضا (قوله ان اعتيدت) حتى لا يجب لاهل البادية اه مغنى  
وقيد الاعتقاد راجع لكل من المعطوف والمعطوف عليه كما يفيد صنيع المغنى وصرح به السيد عمر (قوله  
ويرجع في جنس ذلك الخ) خلافا للمغنى عبارة ته ويكفى كون الآلات من خشب او حجر او خزف لحصول  
المقصود فلا تجب الآلة من النحاس وإن كانت شريفة كما رجح ذلك ابن المقرئ قال الامام ويحتمل ان  
يجب للشريفة الظروف النحاس اه (قوله للعادة) أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملى اه سم (قوله على نفسها)  
يؤخذ منه انه لا يجب عليه ان يأتى لها بمؤنة حيث امنت على نفسها فلو لم تأمن ابدل لها المسكن بما تأمن على  
نفسها فيه فتنبه له فانه يقع فيه الغلط كثيرا ع ش (قوله وما لها) اى واختصاصها اه ع ش (قوله وكالمعتدة)  
عطف على للجاجة (قوله عادة) إلى قوله وتردد في المغنى (قوله وابدالها) عطف على هما فى تملكهما  
(قوله فاعتبرا) اى النفقة والكسوة وقوله به اى بالزوج فقط في النفقة او مع مثلها في الكسوة كما مر في  
شرح وإن جرت عادة البلد وقوله لايها أى بالزوجة فقط (قوله اغراضها) أى البدوية (قوله فالذى  
يتجه النظر للعادة) فلو لم تكن ثم عادة او كانت ولم تطردفا الحكم محل تأمل ولا يبعد حيث ترددت جميع الثاني  
من احتمالى ابن الرفعة سيد عمر اى الحجرة الواسعة (قوله لان الاذن العرى الخ) قد يقال اى اذن في صورة  
امتناعها او منع ابها من النقلة اه سيد عمر عبارة سم هذا يخص صورة الاذن وكان الامتناع بمنزلة الاذن اه  
وقوله وكان الامتناع اى والمنع وعليه فالمراد بالسكوت الآتى السكوت العارى عن الامتناع والمنع (قوله

ويلزمه ايضا إلى قوله بخلاف ما وجب لغير ذلك كان تلا مسامعا) قال مرفى شرحه ويلزمه ايضا ماء وضوء  
وجب بتسببه فيه كلسه وإن شاء شاركته فيه فيما يظهر اه وقد يؤيد كلام الشارح بان المانع مقدم على المقضى  
ومسما مانع من الوجوب ومسه مقتضى له وقد يدفع وقد يمنع ان مسما مانع بل غايته انه غير مقتضى وهذا  
محل تأمل فليتأمل (قوله كما اقتضاء إطلاقهم الخ) كذا مر ش (قوله في المتن آلات اكل الخ) يؤخذ  
من وجوب الآلات وجوب المشروب ايضا كما تقدم (قوله على الثاني) اى وهو قوله او هو بالفتح الخ  
(قوله للعادة) أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملى (قوله لان الاذن العرى الخ) هذا يخص صورة الاذن وكان

يتجه النظر للعادة المطردة في أمثالها إذا سكنوا القرى ولو سكن معها في منزلها باذنها أو لا امتناعها من  
النقلة معه أو في منزل نحو أبيها باذنه أو منعه من النقلة لم تلزمه أجرة لان الاذن العرى عن ذكر العوض ينزل على الاعارة والاباحة

بخلافه مع السكوت كما مر مع زيادة قبيل الاستبراء (ولا يشترط كونه ملكه) لحصول المقصود وبغيره كعمار (وعليه لمن لا يليق بها خدمة نفسها) بان كانت حرة ومثلها تخدم عادة في بيت أبيها مثلاً بخلاف من لا تخدم فيه وان حصل (٣١٥) لها شرف من زوج أو غيره يعتاد لأجله اخداً لها لأن الامور الطارئة لا عبرة بها وظاهر قولهم ومثلها الخ انه لا تعتبر الخدمة في بيت أبيها بالفعل فلو كان مثلها يخدم عادة في بيت أبيه فتركة الاب بخلاف أو اطروا عسار أو ريت في بيت غير أبيها ولم تخدم أصلاً وجب اخداً لها بخلاف من ليس مثلها كذلك وان خدمت فلا يجب اخداً لها وهو محتمل ويحتمل الضبط بوقوع الخدمة بالفعل في بيت مربيها والاول أقرب إلى كلامهم كما عرفت (اخذامها) ولو بدوية لانه من المعاشرة بالاعرف بواحدة لا أكثر مطلقاً إلا ان مرضت واحتاجت لاكثر من واحدة فيجب قدر الحاجة وله منع من لا تخدم من ادخال واحدة ومن تخدم وليست مريضة من ادخال أكثر من واحدة داره سواء اكن ملكها ام باجرة والزوجة مطلقاً من زيارة أبيها وان احتضر أو شهد جنازتها ومنعها من دخولها كولدها من غيره وتعيين الخادم ابتداء إليه فله اخداً لها (بحرة) ولو متبرعة وقول ابن

بخلافه مع السكوت) أي بخلاف ما لو سكنت معها مع سكوتها ان كان المسكن له فتلازم الاجرة فيما ذكر لكن هذا لم يتقدم فيها نقله قبيل الاستبراء لما تقدم انه إذا سكن بالاذن لا اجرة عليه ولم يبين ثم مفهومه فالمراد بما مر من متطوقا ومفهومه ما هو عس (قوله كعمار) ومستاجر ولا يثبت في الذمة نهاية أي لا يثبت بدل المسكن وهو الاجرة إذ لم يسكنها مدة لانه امتناع عس (قوله بان كانت) إلى قوله لان الامور في المغنى (قوله حرة) بخلاف الرقيقة كالأول بعضها فلا اخداً لها وان كانت جميلة لان شأنها ان تخدم نفسها وان وقع الاخدال بالفعل كافي الجوارى البيض اهـ شيخنا وسيأتي في الشارح ما يوافق (قوله) ومثلها تخدم عادة الخ) لكونها لا يليق بها خدمة نفسها في عادة البلد كمن يخدمها اهـ لها او تخدم بآمة او بحرة مستأجرة او نحو ذلك اهـ معنى عبارة قسم سئل هل يكفي في كونها ان تخدم خدمة أبيها او احدهما لها في بيتها والوجه انه يكفي على انه لا وجه لهذا السؤال مع قول الشارح وظاهر قولهم الخ اهـ (قوله مثلاً) أي أو عمها ملوت أبيها في حال صغرها اهـ بجري (قوله من زوج) يشمل زوجاً سابقاً عليه ورشيداً وشيخاً (قوله بخلاف الخ) أي او لعدم وجوده من يخدم او لصدتوا وضعاها او رياءتها اهـ شيخنا (قوله وان خدمت) أي في بيت نحو أبيها بالفعل اهـ حابي (قوله والاول اقرب) جزم به شيخنا (قوله كما عرفت) أي من توصيفه بالظهور (قوله ولو بدوية) إلى قوله قال الزركشي في النهاية (قوله ولو بدوية لانه الخ) أي وبأننا حاملها لوجوب نفقتها اهـ نهاية (قوله بواحدة) متعلق باخدالها (قوله مطلقاً) أي شريفة او لا اهـ عس عبارة السيد عمر هل المراد به وان اعتادت ذلك في بيت أبيها فإيراجع ممرات كلام العزيز مصرحاً بذلك ونقل عن الامام مالك رحمه الله تعالى رعايتها حالها في بيت أبيها وعن أبي حنيفة واحمد رحمهما الله تعالى كذهنها من عدم اعتبارها والاكتفاء بواحدة (قوله فيجب قدر الحاجة) أي وان تعددت سواء كانت أي الزوجة حرة او أمة لان ذلك للحاجة التي هي أقوى من المروءة اهـ شيخنا وسيأتي في الشارح مثله (قوله وله) أي للزوج (قوله ادخال واحدة) أي سواء كانت مملوكة لها او باجرة كإياني (قوله ومن تخدم الخ) عطف على من لا تخدم (قوله سواء اكن) أي الاكثر ملكها أي الزوجة (قوله والزوجة) عطف على من لا تخدم وقوله مطلقاً أي سواء كانت من تخدم او لا (قوله من زيارة أبيها) أي وغيرهما المعلوم بالاولى (قوله وان احتضر) أي حيث كان عندهما من يقوم بتمريضهما اخذاً مما يأتي عن عس (قوله وشهود الخ) عطف على زيارة الخ (قوله ومنعهما الخ) أي وله منع أبيها من الدخول عليها لكن مع الكراهة اهـ معنى (قوله لها) أي وان احتضرت حيث كان عندها من يقوم بتمريضها اهـ عس (قوله كولدها) أي ولو صغيراً اهـ عس (قوله كولدها الخ) أي وما لها اهـ معنى (قوله وتعيين الخادم) مبتدأ خبره قوله اليه (قول المتن له) أي اولها كما قاله ابن المقرئ اهـ معنى (قوله او صبي) إلى قوله وان لها في المغنى إلا لفظة نحو من قوله او بنحو محرم وقوله قال الزركشي (قوله او بنحو محرم الخ) عطف على بحرة في المتن (قوله او مملوك) أي لها ويؤخذ مما ذكر من التخيير انه لا يجبر على شراء أمة ولا على استئجار حرة بعينها اهـ عس (قوله اما الظاهرة) كقضاء الحوائج من السوق اهـ معنى (قول المتن او بالانفاق على من صحبتها الخ) يكفي في ذلك التراضي ويلزمه دفع ما تراضيا عليه مادام التراضي لكن لو رجع عنه بعد مدة بلا انفاق فهل تستقر

الامتناع بمنزلة الاذن (قوله وظاهر قولهم الخ) (مسئلة) هل يكفي في كونها من تخدم خدمة أبيها أم احدهما في بيتها والوجه انه يكفي على انه لا وجه لهذا السؤال مع قول الشارح وظاهر قولهم الخ فتأمل (قوله) ولو بدوية الخ) كذا مرش (قوله في المتن او بالانفاق على من صحبتها) يكفي في ذلك التراضي ويلزمه دفع ما تراضيا عليه مادام التراضي لكن لو رجع عنه بعد مدة بلا انفاق فهل تستقر عليه نفقة ما مضى

الرفعة لها الامتناع من المتبرعة للينة يرد بأن المنة عليه لا عليها لان الفرض انها إنما تبرعت عليه لا عليها (أو أمة أو مستأجرة) أو صبي غير مراهق أو بنحو محرم لها أو مملوك وكذا كل من يحل نظره من الجانبين كمسوح لاذمية وشيخ هم قال الزركشي وهذا في الخدمة الباطنة أما الظاهرة فيتولاها الرجال والنساء من الاحرار والمماليك (أو بالانفاق على من صحبتها من حرة أو أمة لخدمة)

الحصول المقصود بجميع ذلك وبحث الأذرعى منع إعدام زوجة ذمية بمسئلة حرة أو أمة لما فيه من الإذلال وإن لها أن تمتنع إذا أخذها أحد أصولها كالأرأاد أن يتولى خدمتها بنفسه ولو فى نحو طبخ وكس لأنها تستحق منه غالباً وتعير به وفى المرأاد بأخذها الوأجب خلاف والمعتمد منه أنه ليس على أأادها إلا ما يخصها وتحتاج إليه كحمله الماء للمستحم والشرب وصبه على بدنأا وغسل خرق الحيض والطبخ لا كلها بخلاف نحو الطبخ لا كله وغسل ثيابها فإنه عليه (٣١٦) فله أن يفعل بنفسه وله منعها من أن تتولى خدمة نفسها لتفوز بمؤنة الخأاد لأنها تصير بذلك

مبتذلة وأخرج بقولنا ابتداء ما إذا أأادها من الفتأا أو حملت مالوفة معها فليس له أأادها من غير ربة أو خيأته أو يصدق هو يمينه فيما يظهر (تنبيه) سبق فى الآجارة ويأتى أأر الإيمان ما يعلم منه أألاف الخأمة بأألاف الأبواب لا ناطة كل يعرف يخصه (وسواء فى هذا) أى الأأاد بأشرطه (موسر ومعرس وعبد) كسائر المؤمن وأأأيار كثيرين أدم وأوبه على المعسر مستأدين بأنه <sup>كأنه</sup> لم يوجب لفاطمة على على رضى الله عنهما أأاداً لا عساره يرد بأنه لم يثبت أنهما تنازعا فى ذلك فلم يوجب له وأما مجرد أدم إيجابه من غير تنازع فهو لما طبع عليه صلى الله عليه وسلم من المسأحة بأحقوقه وأأقوق أهله على أنها واقعة أال أأتملة فلا دليل فيها (فأن أأادها بآرة أو أمة بأآرة فليس عليه غيرأا) أى الآآرة (أو بأتمته أنفق عليها بالملك أو بمن أأبتها) ولو أأتها (لزمه نفقتها) لا تكرأ فيه مع قوله أولاً وأبلاً أنفاق

عليه نفقة ماضى أو يلزمه أآرة المثل فيه نظر أه سم وقوله فيه نظر لعل الأقرب الأول كما أشار إليه بتأديه (قوله لأصول المقصود) إلى المتن فى النهاية إلا قوله وفى المرأد إلى وله منعها (قوله كالأرأاد) إلى قوله ويصدق هو فى المعنى إلا قوله وفى المرأد إلى وله منعها (قوله كحمله) أى الخأاد (قائلة) يطلق الخأاد على الذكرو الأنثى ويقال فى لغة قليلة للأنثى أأدمة أه معنى (قوله للمستحم) كذا فى أصله ثم أصلح بالمستحم بغير خطه فى أأتمل كونه منه ومن غير سيد عمر (قوله وله منعها أأ) فأن أنفقا عليه فكأعتبأها من النفقة حيث لأرباً وقضيته أأواز يوم ما يوم أه معنى (قوله بقولنا ابتداء) أى من قوله وتعين الخأاد أأ (قوله ما يعلم أأ) تنازع فيه سبق ويأتى (قوله بشرطه) أى من كونها آرة لا يلقى بها أأمة نفسها (قوله كسائر المؤمن) إلى قول المتن ويجب فى المسكن فى النهاية إلا قوله وإنما أوجب ألى وما أأجلس وقوله لا نحو سراً ويل (قوله على أنها) أى قضية فاطمة وعلى رضى الله تعالى عنهما (قول المتن لزمه نفقتها) فأن كانت المصحوبة بمملوكة للزوجة ملكت نفقتها كأتملك نفقة نفسها أه معنى عبارة النهاية وأتملك نفقة مملوكها الخأاد لها ذكر أكان أو أنثى لا نفقة الآرة فى أوجه الوجهين بل أتملكها الخأمة كأتملك الزوجة نفقة نفسها أه وأعتمده سم (قوله لا تكرأر) إلى قوله فقول شارأ أأ فى المعنى (قوله وأجب الأأاد) الأضافة للبيان (قوله لبيان أنه أأ) عبارة المعنى لبيان أأس ما يعطأه وأأره كأقال وأأس طعأها أأ (قوله استروأ) أى كلام بلا تعب فكر (قوله لكن يكون) أى طعأ الخأمة أأون منه أى من طعأ المأأمة (قوله لأنه أأ) أى أأأاسة (قوله عليه) أى المتوسط (قوله هنا) أى فىمن أأب الزوجة (قول المتن ولأا كسوة تلىق أأ) أى ولو على متوسط ومعرس معنى ولو أأأأأ فى البلاد الباردة إلى أأب وأأأم وأعتأته وأب فأن أعتأدت عوأعن ذلك زبل نحو أبل أو بقر لم يجب غير نهأة بقوله ولو أأأأأ أى الخأمة ومثلها الزوجة بالأولى عأش عبارة الرشيدى هذا فى الروض إنما هو مذكور فى الزوجة أأون الخأمة عكس ما فى الشارأ أه (قوله فتكون) إلى قوله والذى يتأجه فى المعنى إلا قوله وإنما أوجب ألى وما أأجلس عليه

أو يلزمه أآرة المثل فيه نظر (قوله وبحث الأذرعى أأ) لأذمية لمسئلة ولا عكسه مرش (قوله بخلاف نحو الطبخ) كذا مرأال فى شرحه ولو قال أنا أأدمك لتسقط عنى مؤنة الخأاد لم أأجرهى ولو فلما لا يستأأ منه كغسل ثوب أو استأأ ماء وطبخ لأنها تعير به ويستأأ منه فقول الشارأ وله أن يفعل ما لا أستأأ منه قطعاً تبع فيه الفقأل وهو وجه مرأوح والأصح خلافه مرش (وأخرج بقولنا ابتداء) من قوله وتعين الخأاد أأ (قوله ويصدق هو يمينه أأ) كأأأه الأذرعى مرش (قوله فى المتن أو بمن أأبتها لزمه نفقتها) وأتملك نفقة مملوكها الخأاد لها ذكر أكان أو أنثى لا نفقة الآرة فى أوجه الوجهين بل أتملكها الخأمة كأتملك الزوجة نفقة نفسها لكن الزوجة المطأبة بها لا مطأبته بنفقة مملوكة ولا مستأآرة مرش وقوله لكن للزوجة المطأبة أأ أقدم أن الزوجة لا أأأصم فى نفقة اليوم وفى أأأشية بناء على أدم صحة أأوأها بها ففعل المرأد هنا بالمطأبة بنفقة اليوم مطأبة لأأأصة فيها ولا أأوى (قوله وهذا البيان أأ) أقول وأأصوأوق أأاد ما هنا ما لا يفيد ما أقدم وهو أن الوأجب ليس مجرد الأناق بالمعنى المتأأار منه بل ما يشمل الكسوة ونحوها (قوله والمتوسط أأ) يتأمل (قوله فى المتن ولأا كسوة تلىق بأأها) ولو أأأأأ فى البلاد الباردة

أأ لأن ذاك لبيان أقسام وأجب الأأاد وهذا لبيان أنه إذا أأأر أأ ذلك الأقسام ما الذى يلزمه فقول شارأ أنه مكر (قوله استروأ) (وأأس طعأها) أى التى أأبتها (أأس طعأ الزوجة) لكن يكون أأون منه نوعاً لأنه المعروف (وهو) من أجهة المقأار (مد على معسر) إذ النفس لا تقوم بأونه غالباً (وكذا متوسط) عليه مد (فى الصحيح) كالمعرس وكان وجه أأأهم له به هنا فى الزوجة أن أأار نفقة الخأاد على أأ الضرورة لا المأساة والمتوسط ليس من أهلها فساوى المعسر بخلاف الموسر (وموسر مأل) ووجه أن نفقة الخأمة على المتوسط ثلثا نفقة المأأمة عليه فجعل الموسر كذا لك إذ المأل والثلث ثلثا المأأ (ولأا) أى التى أأبتها (كسوة تلىق بأأها) فتكون



دون كسوة المخدومة جنسا ونوعا كقميص ونحو جبة شتاء كالعادة وكذا مقنعة وملحفة وخشب حررة وامة شتاء وصيفا ونحو قبع لذكروا لما وجبت لها الملحفة لاحتياجها للخروج بخلاف المخدومة وما تجلس عليه كحصير صيفا وقطعة لبد شتاء ومخدة وما تغطي به ليلا شتاء ككساء لانحو سراويل (وكذا) لها (أدم على الصحيح) لأن العيش لا يتم بدونه كجنس أدم المخدومة (٣١٧) ودونه نوعا وقدرة بحسب الطعام وفي

وجوب اللحم لها وجهان والذي يتجه ترجيحها منها اعتبار عادة البلد (لا آلة تنظف) فلا تجب لها لان الاتق بحالها عدمه لثلاث تمتد إليها العين (فان كثرت وسخ وتأذت) الاثني وذكرت لانها الاغلب ولا فالذكر كذلك (بقمل وجب ان ترفه) بان تعطى ما يزيل ذلك (ومن تخدم نفسها في العادة ان احتاجت الى خدمة لمرض او زمانة وجب اخداها) ولو أمة بواحدة فاكثر كما مر للضرورة (ولا اخدام لرقيقة) اي من فيها رق وإن قل في حال صحتها ولو جميلة لانه لا يليق بها (وفي الجميلة وجه) لجر بان العادة به وقد يمنع ذلك بانه غير مطرد وان وجد فهو لعروض سبب محبة ونحوها فلم ينظر اليه (فرع) قال ابن الصلاح نقل زوجته من الحضرة الى البادية وان كان عيشها خشنا لان لها عليه نفقة مقدرة أى لا تزيد ولا تنقص واما خشونة عيش البادية فيمكنها الخروج عنه بالابدال كما مر قال وليس له ان

(قوله دون كسوة المخدومة جنسا الخ) ويفاوت فيه بين الموسر وغيره اه معنى (قوله جنسا ونوعا) تمييزان من الدون والظاهر ان الواو بمعنى اولا نه يلزم من كونه دوناً في الجنس ان يكون دوناً في النوع اه بجيرى (قوله كقميص) اي صيفا وشتاء حرا كان الخادم او رقيقا اه معنى (قوله ونحو جبة الخ) عبارة النهاية ونحو مكعب وجبة الخ وعبارة المغنى ويجب للخادم ذكر اكان او اثني جبة لشتاء او فروة بحسب العادة فان اشتد البرد زيد له على الجبة او الفروة بحسب العادة اه (قوله مقنعة) بكسر الميم شئ من القماش مثلاً تضعه المرأة فوق راسها كالقوطة اه بجيرى (قوله وملحفة) اي الرداء التي تسترها من فرقها الى قدمها اه نهاية (قوله لحررة وامة الخ) اما الخادم الذكر فلا لاستغنائه عنها اه معنى (قوله ونحو قبع) الاولى قبة بالتاء وهو ما يغطي به الراس (قوله بخلاف المخدومة) هذا هو المنقول والاوجه كما قاله شيخنا وجوب الخف والرداء للمخدومة ايضا فانها قد تحتاج الى الخروج الى الحمام او غيره من الضرورات وإن كان نادرا معنى ونهاية (قوله وما تجلس عليه الخ) عطف على كسوة (قوله ومخدة) اي شتاء وصيفا (قوله لانحو سراويل) هذا مبنى على عرف قديم وقد اطرده العرف الان بوجوبه للخادمة وهذا هو المعتمد اه زيادى وفي سم عن مر مثله وعبارة شيخنا وسروال لجر بان العادة به للخادم واما قول الشيخ الخطيب تبعا لشيخ الاسلام لاسراويل فهو بحسب العادة القديمة فيجب الان عملا بالعادة اه وبه يعلم اندفاع استشكل السيد عمر لما مر عن سم بانه مخالف للمنقول عن الجمهور (قول المتن وكذا ادم الخ) ويفاوت فيه بين الموسر وغيره اه معنى (قوله والذي يتجه الخ) وفاقا للنهاية وخلافا للمغنى عبارة اه ولا يجب اللحم في احد وجهين يؤخذ ترجيحه من كلام الرافي اه (قول المتن لا آلة تنظف) كمشط ودهن اه معنى (قوله وذكرت) أى خصت الاثني بالذكر (قول المتن بقمل) (فائدة) القمل مفردة قملة قال الجوهرى ويتولد من العرق والوسخ وقال الجاحظ ربما كان الانسان قمل الطباع وإن تنظف وتعتري وبدل الثياب كما عرض لعبد الرحمن بن عوف والزبير بن العوام رضى الله تعالى عنهما اه معنى (قوله بان تعطى) الى قول المتن وفي الجملة في المغنى (قوله ما يزيل ذلك) من نحو مشط ودهن اه شرح المنهج (قول المتن لمرض الخ) اي او هرم اه شرح المنهج (قوله فاكثر الخ) بقدر الحاجة اه معنى (قوله لان لها عليه نفقة مقدرة) فيه انه يعتبر جنسا وقد يكون الواجب لها في البادية إذا ابدلته لا يكفيها كما إذا كان قوت البادية ذرة وهى معتادة للبر فقديكون مد الذرة لا يساوى نصف مد بر رشيدى وسيد عمر وايضا قد لا يجب لها في البادية ما كان يجب لها في الحضرة من انواع الادوم والكسوة والالات الاكل والنظافة باختلاف عرفها وما ذكره اخر اه وقوله وليس له منعها الخ (قوله وفي سد الطاقات الخ) عطف على قوله اخر اه (قوله كما اتقى به ابن عبد السلام الخ) وكذا اتقى به شيخنا الشهاب الرملى اخذ من الافتاء المذكور نهاية وسم (قوله لاجماعا) الى قوله وفي الكافي في النهاية لا قوله بمجرد اعطائه الى لان الصفة (قوله واعترض) اي دعوى الاجماع (قوله ما قدمه الخ) اي

الى حطب أو خم واعتادته وجب كما قاله الاذرى فان اعتادت عوضا عن ذلك زبل نحو لبل أو بقر لم يجب غيره مرش (قوله بخلاف المخدومة) والاوجه كما افاده الشيخ اي شيخ الاسلام وجوب الخف والرداء للمخدومة ايضا فانها قد تحتاج للخروج الى حمام او غيره من الضرورات وان كان نادرا مرش (قوله لانحو سراويل) الاوجه وجوب السراويل للخادمة حيث اعتيد كما هو الان بنحو مصر لان الباب مبنى على العادة مرش (قوله والذي يتجه الخ) كذا مر (قوله وما ذكره اخر ايتعين حمله الخ) كذا مر (قوله بل يجب)

يسد عليها الطاقات في مسكنها وله أن يغلق عليها الباب اذا خاف ضررا يلحقه في فتحه وليس له منعها من نحو غزل وخياطة في منزله اه وما ذكره اخر ايتعين حمله على غير زمن الاستمتاع الذي يريده وعلى ما اذا لم تتعذر به وفي سد الطاقات يحتمل على طاقات لارية في فتحها والا فله السد بل يجب عليه كما اتقى به ابن عبد السلام في طاقات ترى منها الاجانب أى وعلم منها تعدد رؤيتهم لانه من باب النهي عن المنكر (ويجب في المسكن امتاع) اجماعا واعترض ولانه لمجرد الانتفاع فاشبه الخادم المعلوم بما قدمه فيه انه

بقوله بجرة أو أمة له الخ (قوله كذلك) أى امتناع لا تملك (قول المتن كطعام) أى وادهم ودهن ولحم اه  
 مغنى (قوله بمجرد الدفع من غير لفظ الخ) عبارة المغنى ولو بلا صيغة ويكفى ان بنوى ذلك عما تستحقه عليه  
 سواء اعلمت بنيتها ام لا كالكفارة اه وسبق عن الاسنى وياتى عنه وعن النهاية ما يوافقه (قوله يبنى على  
 كونه الخ) اشار به الى ان قول المصنف يتصرف الخ مفرع على ما قبله فكان الاولى ان يأتى بالفاء بدل الواو  
 كانه عليه المغنى (قوله بما شاء الخ) فلو تصرف فيه ببيع مثلاً ثم نشزت فى اثناء اليوم او الليلة فهل يتبين  
 فساد التصرف لسقوط النفقة بالنشوز كما سياتى وعليه فلوزادت النفقة زيادة منفصلة بأن اعتاضت حيوانا  
 حصل منه نحو لبن وسمن ثم نشزت فى اليوم او الليلة وهو باق رجع فيه بالزيادة المنفصلة او لا يتبين ما ذكر  
 ولا يرجع فى الزيادة المنفصلة فيه نظر وقال مر القياس الاول اه سم (قوله ولاجل هذا) أى من بيان  
 الانباء مع غرض التقسيم الى الامتاع والتملك وطأله أى لقوله يتصرف فيه بما قبله أى بقوله تملك وقوله  
 وان علم أى ما قبله وقوله تملكها حبا بدل من قوله السابق (قوله على نفسها) ينبغى زيادة او على خادمها  
 ليتنزل عليه ما يأتى اه رشيدى أى قوله أو بما يضرب خادمها (قول المتن منعها) أى زوجها من ذلك اه  
 مغنى (قول المتن وما دام نفقه) أى مع بقاء عينه اه مغنى (قوله فلا يرد عليه) أى ان اهمله (قوله ومنه)  
 أى الطعام (قوله بجامع الاستهلاك واستقلالها الخ) يتأمل ما معنى استهلاك نحو الظروف وما معنى  
 الاستقلال بالاخذ مع انه يشترط دفع الزوج بقصد اداء ما عليه وقد اوردت ذلك على مر التابع له فى ذلك

أفتى به شيخنا الشهاب الرملى أخذ من املاء ابن عبد السلام المذكور مر ش (قوله لها أو لخادمها الخ)  
 عبارة قد تدل على انها تملك طعام خادمها الحرة وهو احد وجهين فى الروض وشرحه بلا ترجيح والاوجه  
 خلافه وان الملك للحرة الخادمة وقد يمنع دلالة عبارة على ما ذكر فليتأمل فانه أى المنع تعسف (قوله للحرة  
 ولسيد الامة) المفهوم من العبارة انه تفصيل فى الزوجة وحينئذ فلا يشكل ذكر الامة بما تقدم انه لا اخدام  
 لها لانها تخدم حال المرض لكن على هذا فى إطلاق تصرف سيد الزوجة الامة بما يشاء شىء يعلم بما سياتى وفى  
 الجزم بملك الزوجة نفقة خادمها الحرة نظر لانه أحد وجهين بلا ترجيح فى الروض وشرحه والاوجه خلافه  
 فان قلت ما الدليل على ان المفهوم من العبارة ان تفصيل الزوجة لا يكون تفصيلاً للخادمة قلت لا مور منها القطع  
 بان ضمير تتصرف الفاعل وضمير يضربها المفعول للزوجة مع القطع بانه لا يفهم من العبارة إلا الاتحاد مرجع  
 هذين الضميرين مع مرجع ضمير تتصرف فيه الفاعل فيكون للزوجة ايضا ومنها قول الشارح ولاجل هذا الخ  
 فان قول المصنف السابق تملكها حبا ليس إلا فى الزوجة فيكون الموطأ به والموطأ له فى الزوجة أيضا فليتأمل  
 (قوله فى المتن يتصرف) فان قيل هلا عبر بالفاء التفرعية قلت اشارة الى ان هذا مقصود مستقل (قوله بما  
 شاء من بيع وغيره) فلو تصرف فيه ببيع مثلاً ثم نشزت فى اثناء اليوم والليلة فهل يتبين فساد التصرف  
 لسقوط النفقة بالنشوز كما سياتى بناء على ان المار بسقوطها بذلك تبين عدم وجوبها اذ وجوبها مشروط  
 بانتفاء النشوز فى اليوم والليلة وعلى هذا فلوزادت النفقة زيادة منفصلة بان اعتاضت حيوانا حصل منه نحو  
 لبن وسمن ثم نشزت فى اليوم والليلة وهو باق رجع فيه بالزيادة المنفصلة أو لا يتبين ما ذكر ولا يرجع فى  
 الزيادة المنفصلة فيه نظر وقال مر القياس الاول (قوله وان علم الخ) أى ما قبله (قوله فى المتن ككسوة)  
 قال فى الروض فلا تسقط بمسئاجرو مستعار فلو لبست المستعار وتلف أى بغير الاستعمال فضئاه يازم  
 الزوج قال فى شرحه لانه المستعير وهى نائبة عنه فى الاستعمال والظاهر ان له عليها فى المستأجر اجرة المثل لانه  
 إنما اعطاها ذلك عن كسوتها اه (قوله ومنها الفرش) تناول ما دام نفقه للفرش ظاهر فلا حاجة الى تكلف  
 ادخالها فى الكسوة مع عدم تبادلها منها بل يتبادر عدم كونها منها ولا وجه لا يرادها مع ظهور تناول الممثل  
 لها (قوله بجامع الاستهلاك) يتأمل وعبارة الروض فكل ما يستهلك يجب تملكه وكذا الكسوة والفرش  
 والآلة اه (قوله بجامع الاستهلاك واستقلالها بأخذه) يتأمل ما معنى استهلاك نحو الظروف وما معنى  
 الاستقلال بالاخذ مع انه يشترط دفع الزوج بقصد اداء ما عليه وقد اوردت ذلك على مر التابع له فى ذلك

كذلك (و) فى (ما يستهلك  
 كطعام) لها او لخادمها  
 المملوكة لها او الحرة  
 (تمليك) للحرة ولسيد الامة  
 بمجرد الدفع من غير لفظ كما  
 فى الكفارة (و) يبنى على  
 كونه تملكها ان الحرة وسيد  
 الامة كل منهما (يتصرف  
 فيه) بما شاء من بيع وغيره  
 ولاجل هذا مع غرض  
 التقسيم وطأله بما قبله وان  
 علم من قوله السابق تملكها  
 حبا (فلو قترت) أى ضيقت  
 على نفسها فى طعام او غيره  
 ومثلها فى هذا سيد الامة كما  
 هو ظاهر (بما يضربها) ولو  
 بان ينفره عنها او بما يضرب  
 خادمها (منعها) لحق التمتع  
 (وما دام نفقه ككسوة)  
 ومنها الفرش فلا يرد عليه  
 (وظروف طعام) لها ومنه  
 الماء (ومشط) وما فى معناه  
 من آلات التنظيف (تمليك)  
 كالطعام بجامع الاستهلاك  
 واستقلالها بأخذه

في نحو فرش ولحاف وظاهر  
انها على الاول تملكه بمجرد  
الدفع والاخذ من غير لفظ  
وان كان زائدا على ما يجب  
لهالكن الصفة دون الجنس  
فيقع عن الواجب بمجرد  
إعطائه من غير قصد صارف  
عنه وقبضها لان الصفة  
الزائدة وقعت تابعة فلم تحتج  
للفظ بخلاف الجنس فلا  
تملكه إلا بلفظ لانه قد  
يعبرها قصدا لتجملها به ثم  
يسترجعه منها ومن ثم لو  
قصد به الهدية ملكته  
بمجرد القبض إذ لا يشترط  
فيها بعث ولا اكرام  
وتعبرهم بهما للغالب وحينئذ  
فكسوتها الواجبة لها باقية  
في ذمته وفي الكافي لو اشترى  
حليا وديباجا لزوجه  
وزينها به لا يصير ملكا لها  
بذلك ولو اختلفت هي  
والزوج في الاهداء والعارية  
صدق ومثله وارثه كما يعلم  
بما مر آخر العارية والقراض  
وفي الكافي ايضا الزوج يئنه  
بجهاز لم تملكه الا بايجاب  
وقبول والقول قوله انه  
لم يملكها ويؤخذ مما تقرران  
ما يطيح الزوج صلحة او  
صاحبة كما اعتد ببعض  
البلاد لا تملكه الا بلفظ  
أو قصد اهداء وافتاء

فلم يجب بمقنع (قوله تملكه بمجرد الدفع) ولا بتقدير أي بشرط قصد الدفع عما لزمه بل يكفي عن القصد المذكور الوضع بين يديهما مع التمكن من الأخذ ولو دفع لها النقطة والكسوة بقصد ما لزمه لكن مع زيادة فان كانت الزيادة من جنس الواجب ملكت الجميع وكان الدفع بقصد اداء ما لزمه متضمنا للتبرع بالزيادة وان دفع بلا قصد او زيادة من غير الجنس لم تملكها وله الرجوع فيما دفعه وحتما باق في ذمته مر ولها الانتفاع بما دفعه على وجه الغارية مر (قوله بمجرد اعطائه من غير قصد الخ) كذا مر ش (قوله بمجرد اعطائه الخ) في شرح الروض بأن يسلمه لها بقصد اداء ما لزمه كسائر الديون من غير افتقار الى لفظ اداء وتقدم في الضمان انه لا بد في وقوع المدفوع عن الدين من قصد الاداء عنه ولو اختلفت مع الزوج او وارتبه فان ما دفعه

غير واحد بأنه لو أعطاها مصروفا للعرس ودفعها وصباحية فنشزت استرد الجميع غير صحيح إذ التقييد بالنشوز لا يتأتى في الصباحية لما قررته فيها كالصلحة لانه ان تلفظ بالاهدام او قصده ملكته من غير جهة الزوجية ولما فهو ملكه واما مصروف العرس فليس بواجب فاذا صرفته باذنه ضاع عليه وأما الدفع أى المهر فان كان قبل الدخول استرده ولما فلا لتقرره به فلا يسترد بالنشوز

ويدفع التامل بما في عرش من ان المهر مع وجوبه بالعقد لا يجب تسليمه حتى تطبيق الوطاء وتمكنه ومعنى وجوبه بالعقد حيث انه لو مات احدهما قبل التمكن استقر المهر او طلقها قبل الدخول استقر النصف اه (قول المتن وتعطى الكسوة الخ) هل هي كالنفقة فلا تخاصم فيها قبل تمام الفصل كالاتخاصم في اثناء اليوم او الخاصة من اول الفصل ويجبر الزوج على الدفع من حينئذ ويفرق بان الضرر بتأخير الكسوة إلى آخر الفصل اشد من الضرر بتأخير النفقة إلى آخر اليوم فيه نظروا المتجه الثاني ثم اوردت ذلك على مرفوف في افاق على ما استوجته فليراجع سم على حج اه عرش (قوله لتكون عن فصلها) إلى قوله فان نشرت في النهاية (قول المتن اول شتاء وصيف) قال الدميري والظاهر ان هذا التقرير في غالب البلاد التي تبقى فيها الكسوة هذه المدة فلو كانوا في بلاد لا تبقى فيها هذه المدة لفرط الحرارة او لرداءة ثيابها وقلة بقائها اتبعت عادتهم وكذا ان كانوا يعتادون ما يبق سنة مثلا كالا كسية الوثيقة والجلود كاهل السواد بالسين المهمة فلا شبه اعتبار عادتهم اه سم على حج ويفهم من اعتبار العادة انهم لو اعتادوا التجديد كل سنة اشهر مثلا فدفع لها من ذلك ما جرت به عادتهم فلم ييل في تلك المدة وجوب تجديدها على العادة لانها ملكة ما اخذته سن تلك المدة دون ما بعدها اه عرش (قوله هذا إن وافق) إلى قول المتن فان ماتت في المعنى (قوله هذا ان وافق الخ) وعليه فلا خصوصية لاول الشتاء ولا لاول الصيف بل المدار حينئذ على وقت الوجوب رشدي عبارة عرش قوله ولا اعطيت وقت وجوبها الخ هذا مشكل فان المناسب للشتاء غير المناسب للصيف والفصل على هذا الوجه قد يكون ملفقا من شتاء وصيف هذا وقال سم عبارة شرح الروض فلو عقد عليها في اثناء احدهما حكمه يعلم بما يأتي في نظيره من النفقة اول الباب الا ان انتهت و اشار بما يأتي إلى ما قدمه الشارح في قول المصنف على مو سر لزوجه الخ عن الاسنوي فيما لو حصل التمكن عند الغروب من انه يجب القسط فلينظر ما المراد بالقسط اه اقول وينبغي ان يعتبر قيمة ما يدفع اليها عن جميع الفصل فيقسط عليه ثم ينظر لما مضى قبل التمكن ويجب قسط ما بقى من القيمة فيشتري لها به من جنس الكسوة ما يساويه والخيرة لها في تعيينه اه عرش اى ويبتدا بعد تلك البقية فصولا كوا مل دائما فليوبى (قوله كفرش) اى وآلات اه عرش (قوله يعتبر في تجديدها الخ) يؤخذ منه وجوب اصلاحها المعتاد كالسمي بالتجديد مرفسم على حج ومثل ذلك اصلاح ما اعده لها من الالة كتنبيض النحاس اه عرش (قوله العادة الغالبة) اى فان تلفت قبل العادة الغالبة فيها لم يجب التجديد اه عرش (قوله وبلا تقصير) مبتدا خبره قوله ليس قيدا عبارة المعنى (تنبيه) قوله بلا تقصير ليس بشرط لعدم الابدال فانه مع التقصير اولى ولكنه

( وتعطى الكسوة اول شتاء ) لتكون عن فصلها وفصل الربيع ( و ) اول ( صيف ) لتكون عنه وعن الخريف هذا ان وافق اول وجوبها اول فصل الشتاء ولا اعطيت وقت وجوبها ثم جددت بعد كل ستة اشهر من ذلك نعم ما يبق سنة فاكثر كفرش وبسط وجبة يعتبر في تجديدها العادة الغالبة كما مر ( فان تلفت ) الكسوة ( فيه ) اى اثناء الفصل ( بلا تقصير لم تبدل ان قلنا تمليك ) كنفقة تلفت في يدها وبلا تقصير اى منها ليس قيد لما بعده بل عدم الابدال مع التقصير اولى بل لمقابلته وهو الامتاع

لما قصد به الواجب ولا صدق الزوج ووارثه وطالبت بحقوق الزوج او التركة مرف (قوله من غير قصد الاداء بما لزمه) وذكر شيخ الاسلام خلافا (قوله في المتن وتعطى الكسوة اول شتاء وصيف) هل هي كالنفقة فلا تخاصم فيها قبل تمام الفصل كالاتخاصم في النفقة في اثناء اليوم او الخاصة من اول الفصل ويجبر الزوج على الدفع حينئذ ويفرق بان الضرر بتأخير الكسوة إلى آخر الفصل اشد من الضرر بتأخير النفقة إلى آخر اليوم فيه نظروا المتجه الثاني ثم اوردت ذلك على مرفوف في افاق على ما استوجته فليراجع (قوله في المتن وتعطى الكسوة الخ) قال الدميري والظاهر ان هذا التقدير في غالب البلاد التي تبقى فيها الكسوة هذه المدة فلو كانوا في بلاد لا تبقى فيها هذه المدة لفرط الحرارة او لرداءة ثيابها وقلة مادتها اتبعت عادتهم وكذا ان كانوا يعتادون ما يبق سنة مثلا كالا كسية الوثيقة والجلود كاهل السواد بالسين المهمة فلا شبه اعتبار عادتهم اه (قوله هذا ان وافق اول وجوبها اول فصل الشتاء ولا الخ) عبارة شرح الروض تعطاها اول كل منهما اى الشتاء والصيف فلو عقد عليها في اثناء احدهما حكمه يعلم بما يأتي في نظيره من النفقة اول الباب الا ان اهو اشار بما يأتي إلى ما قدمه الشارح في قول المصنف على مو سر لزوجه كل يوم عن الاسنوي فيما لو حصل التمكن عند الغروب لكن حاصل الذي تقدم انه يجب القسط فلينظر ما المراد بالقسط هنا (قوله يعتبر في تجديدها العادة) يؤخذ من وجوب تجديدها على الزوج على العادة وجوب اصلاحها المعتاد كالسمي

امامته فهو قيد لما بعده ومن فهم صرح ابن الرفعة بانها ألويت اثناء الفصل لسخافتها أبدلها بتقصيره (فان) نثرت اثناء الفصل سقطت فان عادت للطاعة كان أول فصل الكسوة ابتداء عودها ولا حساب لما قبل النشوز من ذلك الفصل لانه بمنزلة يوم النشوز وان (ماتت) أو مات (فيه لم ترد) ان قلنا تملك وان فهم تردانها قبضتها فان وقع موت او فراق قبل قبضتها وجب لها من (٣٢١) قيمة الكسوة ما يقابل زمن العصمة

على ما بحثه ابن الرفعة ونقل عن الصميري لكن أفتي المصنف بوجوبها كلها وان ماتت أول الفصل وسبقه الى نحوه الروياني واعتمده جمع متأخرون منهم الاذرعى والبلقيني واطال في الانتصار له قال ولا يهول عليه بانها كيف تجب كلها بعد مضي لحظة من الفصل لان ذلك جعل وقتا للانجاب فلم يترق الحال بين قليل الزمان وطويله اى ومن ثم ملاكتها بالقبض وجاز لها التصرف فيها بل لو أعطاه كسوة أو نفقة مدة مستقبله جاز وملاكت بالقبض كتهجيل الزكاة ويستردان حصل مانع وفي القياس على تعجيل الزكاة نظر لان له سببين دخل وقت احدهما ومن ثم لم يجوز لسنتين وليس هنا إلا سبب واحد هو أول اليوم أو الفصل إلا ان يقال النكاح هو السبب الاول فحينئذ يجوز التعجيل مطلقا (ولم يكسها) أو ينفقها (مدة) هي ممكنة فيها (ة) الكسوة والنفقة لجميع ماضى من تلك المدة (دين) لها عليه ان قلنا تملك لانها استحققت ذلك في ذمته (فرع)

شرط لفهوم قوله ان قلنا تملك فانه يفهم الابدال ان قلنا امتاع كما تقدم بشرط عدم التقصير ويمكن ان يقال المراد بلا تقصير من الزوج فلو دفع اليها كسوة سخيصة فبليت الخ اه (قوله امامته) محترز قوله اى منها اه سم (قوله أبدلها) هلا وجب التفاوت فقط اه سم (قوله سقطت كسوتها) قضيتها انه لو كان دفعها لها قبل النشوز استردتها لسقوطها عنه وهو ظاهر اه ع ش (قوله كان اول فصل الكسوة الخ) فيه نظر والوجه سقوط جميع الفصل وان عادت إلى الطاعة كافي نظيره من اليوم إلا ان يوجد نقل بخلاف ذلك فليراجع ثم رأيت شرح مر عبر بقوله فان عادت للطاعة اتجه عودها من أول الفصل المستقبل ولا يحسب ما بقى من ذلك الفصل اه سم (قوله لانه بمنزلة يوم النشوز) فيه ان المتبادر عود الضمير الى الفصل فيفيد التعليل حيث نعدم حساب ما بقى فيخالف ما قبله اه سم اى من حساب الفصل باول عودها وعدم تأثير النشوز إلا فيما مضى اه رشيدى (قوله وان ماتت) اى او بانها بطلاق او غيره اه معنى (قوله أو مات) إلى الفرع في النهاية (قوله ان قلنا تملك) معتمداه ع ش (قوله او فراق) اى بطلاق او غيره (قوله لكن أفتي المصنف بوجوبها الخ) وهو المعتمد ناهى بمقضى (قوله ولا يهول عليه الخ) التحويل التقرير والمراد به هنا انه لا يبالغ في التشنيع بالاعتراض عليه اه ع ش (قوله لان ذلك الخ) تعليل لعدم التحويل (قوله بل لو أعطاه الخ) عبارة المغنى ولو أعطاه كسوة ستة أو نفقة يومين مثلا فماتت في اثناء الفصل الاول منها او اليوم الاول من اليومين استرد كسوة الفصل الثانى ونفقة اليوم الثانى كالزكاة المعجلة اه (قوله لان له) اى لو جوب الزكاة (قوله سببين) احدهما النصاب والاخر الحول اه كردى (قوله مطلقا) اى يومين أو فصلين فاكثراه كردى (قول المتن دين) اما الاخداف في حالة وجوبه لو مضت مدة ولم يات لها فيه بمن يقوم به فلا مطالبة لها به كما أفتى به الوالدر رحمه الله تعالى شرح مر اه سم قال ع ش ومثل الاخداف الاسكان اه (قوله كفى في الجواب الخ) قضيتها ان القول قوله يمينه على عدم الاستحقاق فلو اجاب بانفقت او نثرت فالقول قولها يمينها كما سياتى قريبا في الشرح اه سم

﴿فصل﴾ في موجب المؤن ومسقطاتها (قوله في موجب المؤن) الى قوله ولها مطالبة في النهاية لا قوله قال إلى ويشتب (قوله ومسقطاتها) اى وما يتبع ذلك كالرجوع بما انفقه يظن الحل اه ع ش (قوله على مامر) اى من التفصيل (قوله ومنه) اى التمكن اه ع ش (قوله ان تقول الخ) فان لها النفقة من

بالتنجيد مر (امامته) هو محترز قوله قبل اى منها (قوله أبدلها) هلا وجب التفاوت فقط (قوله كان اول فصل الكسوة الخ) هذا صريح في انه يحسب لها بعد عودها الى الطاعة ما بقى من الفصل الذى نثرت في اثنائه وفيه نظر على ان الهاء في لانه بمنزلة الخ ان عادت للفصل دل على عدم حساب ما بقى فيخالف ما بقى وبالجملة فالوجه سقوط جميع الفصل وان عادت الى الطاعة كافي نظيره من اليوم إلا ان يوجد نقل بخلاف ذلك فليراجع ثم رأيت مر عبر بقوله فان عادت للطاعة اتجه عودها من اول الفصل المستقبل ولا يحسب ما بقى من ذلك الفصل اه (قوله لكن أفتي المصنف الخ) اعتمده مر (قوله إلا ان يقال النكاح الخ) اعتمده مر (قوله في المتن فدين) اما الاخداف في حالة وجوبه لو مضت مدة ولم يات لها فيه بمن يقوم به فلا مطالبة لها به كما أفتى به شيخنا الشهاب الرملى مر ش (قوله كفى في الجواب لا تستحق الخ) قضية كفاية ذلك ان القول قوله يمينه على عدم الاستحقاق فلو اجاب بامتنعت او نثرت فالقول قولها يمينها كما سياتى قريبا في الشرح ﴿فصل﴾ في موجب المؤن ومسقطاتها

(٤١ - شروانى وابن قاسم - ثامن) ادعت نفقة أو كسوة ماضية كفى في الجواب لا تستحق على شيئا وكذا نفقة اليوم إلا ان عرف التمكن على ما بحثه بعضهم وفيه نظر بل الاوجه انه كفى وان عرف ذلك لان نشوز لحظة يسقط نفقة جميعه كاياتى وتصدق يمينها في عدم النشوز وعدم قبض النفقة ﴿فصل﴾ في موجب المؤن ومسقطاتها (الجديد انها) اى المؤن السابقة من نحو نفقة وكسوة (تجب) يوم ما يوم أو فصلا بفصل أو كل وقت اعتد فيه التجديد أو دائما بالنسبة للسكن والخدام على مامر (بالتمكين) التام ومنه ان تقول

مكفأة أو سكرانة أو ولي غيرهما متى دفعت المهر الحال سلبت قال بعضهم بشرط ملازمتها المسكنة وفيه نظر لأن حبسها لنفسها الجائز لها يشمل امتناعها من مسكنه أيضا لأنه المقصر وذلك لأنها في مقابلته وبثبت باقراره وبشهادة البينة به وبأنها في غيبته باذلة للطاعة ملازمة للسكن ونحو ذلك ولها مطالبة بها إن أراد سفرها أو لا كما قاله الدارمي والبعوي ولا غرابة فيه خلافا لابي زرعة فيلزم القاضي إيجابتها لذلك ويفرق بينها وبين من له دين مؤجل فإنه لا يمنع له وإن كان يحل عقب الخروج بان الدائن ليس في حبس المدين وهو المقصر برضاه بذمته ولا كذلك الزوجة فيها إذ لا تقصير منها وهي في حبسها (٣٢٢) فلو مكنته من السفر الطويل بلا نفقة ولا منفق لآدى ذلك إلى اضرارها بما لا يطاق الصبر

عليه لاسيما الفقيرة التي لا تجد منفقا فاقضت الضرورة الزامه ببقاء كفايتها عند من يتق به لينفق عليها وما فيوما وكبقاء مال لذلك دينه على موسر مقر باذل وجهة ظاهرة اطردت العادة باستمرارها فيما يظفر في الكل ومثلها بعضه الذي يلزمه ابتغافه فيلزمه ان يترك له ما ذكر او قطع السبب بفراقها وخرج بالتام مالو مكنته ليلا فقط مثلا او في دار مخصوصة مثلا فلا نفقة لها وبحث الاسنوى انه لو حصل التمكين وقت الغروب فالقياس وجوبها بالغروب ان مراده وجوبها بالغروب قال شيخنا عقبه والظاهر ان مراده وجوبها بالقسط فلو حصل ذلك وقت الظهر فينبغي وجوبها كذلك من حيث انه ورجح البلقيني أنه لا يجب القسط مطلقا ويتردد النظر في المراد بالقسط هل هو باعتبار توزيعها على الزمن كله اعني من الفجر إلى الفجر فتحسب حصة ما كنته من ذلك

حينئذاه مغنى (قوله مكفأة) أى ولو سفهته اه ع ش (قوله أو سكرانة) أى متعدية اه سم (قوله أو ولي غيرهما الخ) قضيته ان غير المحجورة لا يعتد بعرض وليها وإن زوجت بالايجاب فلا يجب برضه نفقة ولا غيرها والظاهر انه غير مراد اكنفاء بما عليه عرف الناس من ان المرأة سبها البكر إنما يتكلم في شأن جوازها ولياؤها اه ع ش (قوله متى دفعت المهر الحال) خرج به ما اعتد دفعه من الزوج لاصلاح شأن المرأة كحام وتنجيد ونفس فلا يكون عدم تسليم الزوج ذلك عذرا بل امتناعها لاجله مانع من التمسكين فلا تستحق نفقة ولا غيرها وما اعتد دفعه أيضا لاهل الزوجة فلا يكون الامتناع لاجله عذرا في التمسكين اه ع ش (قوله بشرط الخ) متعلق بما يفهمه قوله ومنه ان تقول الخ أى فتجب لها النفقة بمجرد ذلك القول بشرط الخ (قوله الجائز لها) أى لتسلم المهر اه ك ردى (قوله لانها) أى المؤمن في مقابلته أى التمسكين (قوله وبشهادة البينة به) أى بالتمسكين والباء متعلق بكل من الشهادة والاقرار على سبيل التنازع (قوله أو بانها في غيبته الخ) أى والصورة انه تقدم منها نشوز كما يعلم بما يأتى رشيدى وع ش (قوله ونحو ذلك) أى كارسال القاضي له في غيبته على ما يأتى اه ع ش (قوله ولها مطالبة) إلى قوله وكبقاء مال في المغنى لا قوله وهو المقصر برضاه في ذمته وقوله لا تقصير منها (قوله بها) أى المؤنة عبارة المغنى بنفقة مدة ذهابه ورجوعه اه (قوله ببقاء كفايتها الخ) الاولى بابقاء الخ (قوله عند من يتق الخ) وينبغي ان يكتب بملازم موسر يوثق به بنفقة التزاما مصحوبا بحكم حاكم يرى الزوم بالالتزام كالما لكى اه سيد عمر (قوله وكبقاء مال الخ) خبر مقدم لقوله دينه (قوله دينه على موسر مقر الخ) قياس النظائر ان يقال او منكرو ثم بينة أو علم قاض يقضى بعلمه اه سيد عمر (بازل) لعله للاحتراز عن نحو غائب لا يقدر القاضي على قسره اه سيد عمر (قوله وجهة الخ) عطف على قوله دينه (قوله ومثلها) أى الزوجة (قوله بعضه) أى بعض مرد السفر من اصله وفرعه (قوله او قطع السبب) بالجر عطف على بقاء كفايتها (قوله وخرج) إلى المتن في النهاية (قوله ليلا فقط مثلا او في دار مخصوصة الخ) أى والصورة انه لم يستمتع بها فيهما كما صوره الشيخ ع ش اخذ ما يأتى في شرح ولحاجتها تسقط في الاظهر اه رشيدى (قوله وبحث الاسنوى) إلى قوله ورجح البلقيني في المغنى (قوله قال شيخنا الخ) عبارة المغنى والظاهر كما قال شيخنا أن المراد وجوبها الخ (قوله ورجح البلقيني الخ) مر اوائل الباب انه ضعيف اه ك ردى (قوله مطلقا) أى سواء كان التمسكين في وقت الظهر فقط او دار مخصوصة مثلا (قوله او على اليوم فقط) الظاهر ان هذا الاحتمال لا يأتى في مسألة الاسنوى اه سم (قوله يأتى ذلك) أى وجوب القسط في مسألة الاسنوى (قوله لانها) أى النفقة (قوله غالبا) أى ولا نظر إلى نشوزها بنحو الجنون اه ع ش (قوله بخلافه ثم) أى فى مسألة الاسنوى (قوله إذ لا تعدى الخ) أى فصورة مسألة الاسنوى في ابتداء التمسكين اه رشيدى (قوله لم توزع) والفرق بين هذه ومسألة الاسنوى انه لم يسبق منها نشوز ولا ما يشبهه وامتناعها (قوله أو سكرانة) أى متعدية (قوله لانها في مقابلته) أى التمسكين (قوله أو على اليوم فقط) الظاهر ان هذا الاحتمال لا يأتى في مسألة الاسنوى

وتعطأها أو على اليوم فقط أو على وقتى الغداء والعشاء كل محتمل والاقر بالاول هنا بل قول الاسنوى فالقياس وجوبها بالغروب صريح فيه إذ الظاهر ان مراده وجوبها به بالقسط لا مطلقا كما افاده الشيخ فان قلت يأتى ذلك قولهم تسقط نفقة اليوم ببلية بنشوز لحظة ولا توزع على زمان الطاعة والنشوز لانها لا تتجزأ ومن ثم سلبت دفعة ولم تفرق غدوة وعشية قلت يفرق بانه تحلل هنا مسقط فلم يمكن التوزيع معه لتعديها به غالبا بخلافه ثم فانه لا مسقط فوجب توزيعها على زمن التمسكين وعدمه إذ لا تعدى هنا أصلا فان قلت قياس ذلك انها لو منعت من التمسكين بلا عذر ثم سلبت أثناء اليوم مثلا لم توزع



قلت القياس ذلك وسيأتي عن الأذرعى ما يؤيده قال البلقينى ومقتضى كلام الرافعى فى الفسخ بالاعسار أن ليلة اليوم فى النفقات هى التى بعده  
وسببه أن عشاء الناس قد يكون بعد الغروب وقد يكون قبله فلتكن لىالى النفقة تابعة لىامها (لا العقد) بخلاف المهر لأن جملتها فى مدة العقد  
بجوهلة العقد لا يوجب ما لا يجوز ولا ولا أنها تخالف المهر والعقد لا يوجب عرضين مختلفين (فان اختلفا فيه) أى التمكين بان ادعته فانكره  
(صدق) يمينه لأن الأصل عدمه ومن ثم لم اتفقوا عليه وادعى سقوطه بنشوزها فانكرت صدقت لأن الأصل حينئذ بقاءه (فان لم تعرض غايه)  
من جهة نفسها أو وليها (مدة فلا نفقة) لها (فيها) أى تلك المدة وإن لم يطالبها بعدم التمكين (٣٢٣) وقضيته أنه لا فرق بين عليها بالنكاح

وعدمه فلو عقدت لىها إجبارا  
وهى رشيدة ولم تعلم  
فتركت العرض مدة ثم  
علمت لم تجب لها مؤنة تلك  
المدة وفيه نظر لأنها الآن  
معذورة بعدم العلم وهو  
مقصر بعدم الطلب وقد  
يجاب بأن المؤن انما هى فى  
مقابلة التمكين فتى وجد  
وجدت ومتى انتفى انتفت  
ولا نظر لذلك التفسير ألا  
ترى أنه لو طلقها بائنا ولم  
تعلم الا بعد مدة لم تلزمه  
مؤنة تلك المدة وان قصر  
بعدم اعلامها وقد سئلت  
عن طلق ناشرة ثم راجعها  
ولم يعلبها بالرجعة فهل  
يلزمه مؤنتها قبل العلم  
وقياس ما تقرر عدم اللزوم  
سواء ألقنا الرجعة ابتداء  
أم استدامة لانها ان كانت  
ابتداء فقد علم أنه لا بد من  
التمكين لأن الجهل بالنكاح

هنا من التمكين بلا عذر فى معنى النشوز المسقط لنفقة اليوم والليلة اه ع ش (قوله القياس ذلك) معتمداه  
ع ش (قوله هى التى بعده) معتمداه ع ش (قوله وقد يكون قبله) استطرادى (قوله لان جملتها) أى المؤن  
(قوله أى التمكين) إلى قوله وقضيته فى المغنى لا قوله أو وليها وإلى قوله وفيه نظر فى النهاية لا قوله أو  
ولها (قوله عليه) أى التمكين (قوله سقوطه) أى الواجب اه ع ش (قول المتن فان لم تعرض) ببناء  
المفعول اه ع ش (قوله وإن لم يطالبها) أى بالتمكين (قوله ولم يعلمها) من الاعلام (قوله وقياس ما تقرر)  
أى من الجواب المذكور (قوله أو استدامة) عطف على ابتداء (قوله قريبا) أى فى شرح فرضها القاضى (قوله  
كذلك عليه) إلى قول المتن وتسقط فى النهاية لا قوله ومروا إلى واخذوا قوله مروا إلى المتن (قوله كذلك) أى  
من جهة نفسها أو وليها (قوله عليه) أى مع حضوره فى بلدها اه معنى (قوله أوولى المحجورة) أى بصبا أو  
جنون إذ تمكين السفينة معتبر رشيدى وع ش (قوله انى يمكنه أو يمكن) الأول راجع لغير المحجورة  
والثانى لولى المحجورة اه سم (قوله انى يمكنه) عبارة المغنى انى مسلمة نفسى اليك فاختر انا انيك حيث  
شئت أو أنت تأتى إلى اه (قوله أو يمكن) أى لك منها اه ع ش (قول المتن وجبت الخ) أى إن كان المخبر  
ثقة أو صدقه الزوج ويصدق فى عدم تصديقه للمخبر برماوى اه بجيرى (قول المتن من بلوغ الخبر)  
ظاهره وإن لم يمض زمن يمكنه الوصول إليها وسيأتى فى الغائب اعتبار وصوله إليها إن لم يتمتع من المجيء  
بعد اعلامه ومضى زمن وصوله ان امتنع وصوله وقياسه اعتبار مضى زمن امكان الوصول هنا ايضا سم  
على حج اه ع ش (قوله لانه المقصر) إلى قوله فان لم يكن فى المغنى الا قوله وجوبا كما هو ظاهر وقوله  
الواجبة الى فى ماله وقوله وجزم الى واخذ (قول المتن فان غاب الخ) تقدم فى أوائل باب الصداق بيان من يلزم  
عليه مؤنة الطريق فما اذا غاب أحد الزوجين عن محل العقد راجعه (قوله ابتداء) أى قبل عرضها عليه واما  
اذا غاب بعد عرضها عليه وامتناعه من تسليمها فان النفقة تقرر عليه ولا تسقط بغيبته اه معنى (قول المتن  
كتب الحاكم الخ) قد يقال ما الحكم لو لم يكن بالبلد كما قيل راجع اه سيد عمر أقول سيأتى حكمه قبيل قول  
المتن وطريقها ان يكتب الحاكم (قوله ان عرف) سيد ذكر محترزه (قول المتن ليعلمه) وفى سم بعد ذكر  
كلام الروض وشرحه مانصه وقياس ما رجحه الروبانى ان من يذهب الى بلد الغائب لا اعلامه بالحال  
ليجىء أو يوكل لو طلب اجرة كانت عليها لان التمكين واجب عليها فلزمها مؤنته وقياس ذلك ان الحاضرة  
اذا لم يأت تمكين زوجها الحاضر الا فى منزله واحتاجت فى ذهابها اليه الى مؤنة كانت عليها فليراجع اه  
وقوله وقياس ذلك الخ قد مر عن المغنى ما يؤيده بل يفيد (قول المتن فيجىء الخ) بالنصب عطف على يعلمه اه

(قوله لم تجب لها مؤنة تلك المدة) اعتمده مر (قوله يمكنه أو يمكن) الأول راجع لغير المحجورة والثانى لولى  
المحجورة (قوله فى المتن من بلوغ الخبر) ظاهره وإن لم يمض زمن امكان وصوله إليها وسيأتى فى الغائب اعتبار  
وصوله ان يتمتع من المجيء بعد اعلامه هنا ايضا (قوله فان غاب الزوج عن بلدها ابتداء) أو قصد الاقامة فى بلد  
الغيبه وطلب حماها اليه فهل مؤنة الحمل عليها لترقف التمكين عليها أو لا ويكون المعتمد من التمكين بلد العقد  
فيه نظر (قوله فى المتن فان غاب كتب الحاكم الخ) فى الروض يشرحه فى باب الصداق وتقدم نقله وان تزوج

قلت يأتى قريبا أن كون الامتناع منه يجعله كالتسليم لها وهذا ينافى ما تقرر قلت لا ينافيه لانها ثم عرضت نفسها عليه فامتنع فعدت  
ممكنة ولا كذلك هنا فانه لا عرض منها اصلا فلا تمكين (وإن عرضت) كذلك عليه ان كان مكلفا والافعلى وليه بان ارسلت  
له غير المحجورة أو لى المحجورة انى ممكنة أو يمكن (وجبت) النفقة والكسوة ونحوهما (من بلوغ الخبر) لانه المقصر حينئذ (فان غاب)  
الزوج عن بلدها ابتداء أو بعد تمكينها ثم نشوزها كما يأتى ثم ارادت عرض نفسها لتجب مؤنتها رفعت الامر للحاكم وظهرت  
له التسليم وحينئذ (كتب الحاكم) وجوبا كما هو ظاهر (لحاكم بلده) ان عرف (ليعلمه) بالحال

ع ش (قول المتن فيجىء الخ) ويجئته بنفسه او وكيه حين عليه يكون على الفور اه معنى (قوله) وتجب مؤنتها من وصول نفسه الخ) اى الى المرأة نفسها لا الى السور اه ع ش (قوله) او وكيه) قضيته انه بمجرد وصول وكيه لم يتحقق معه التمكن حتى فيما اذا وكله ليحملها اليه فان كان كذلك فالقياس ان مؤنة الحمل اليه عليه لا عليها اه سم اقول قضية قول المغنى وتجب النفقة من وقت التسلم اه انه لا يتحقق التمكن بمجرد وصول وكيل الحمل (قوله ذلك) اى شيئا من الامر ين اه معنى (قوله) مع قدرته الخ) سيد كر محترزه (قوله) فليكتب) اى القاضى (قوله) وينادى باسمه) ماضيا بطمعة المدة التى ينادى فيها اه سيد عمرو لا يعد ضبطها بما يفيد ظن بلوغ النداء اليه عادة لو كان فى محل النداء (قوله) فرض القاضى) عبارة المغنى اعطاها القاضى من ماله الحاضر واخذ منها الخ اه (قوله) ما لم يعلم الخ) اى بطريق من الطرق كاخبار اهل القوافل عن حاله اه ع ش (قوله) وجزم بعضهم الخ) عبارة النهاية ويجوز له ان يفرض دراهم وياخذ منها كفيلا بما تاخذه لاحتمال عدم استحقاقها كما اتفق به الوالد رحمه الله تعالى اه قال الرشيدى قوله ويجوز الخ اى فيما اذا لم يعرف محله كما هو صريح عبارة الروض اه (قوله) بان له فرض الدراهم) سئل شيخنا الشهاب الرمل عن امرأة غاب زوجها وترك معها اولاد اصغار ابلا نفقة ولا اقام لها منفقا وشكت الى حاكم شافعى وطلبت منه ان يفرض لها ولاولادها على زوجها نفقة ففرض لهم نقدا معينا فى كل يوم واذن لها فى انفاق ذلك عليها وعلى اولادها وفى الاستدانة عليه عند تعذر الاخذ من ماله والرجوع عليه بذلك فهل التقدير والفرض صحيح ام لا وعملا اذا قرر الزوج لزوجه نظير كسوتهما عليه حين العقد نقدا كما يكتب فى وثائق الانكحة ومضت على ذلك مدة وطلبت به بما قرر لها عن تلك المدة عند حاكم شافعى واعترف به والزمه فهل الزامه صحيح ام لا وعملا

(فيجىء) لها (او يوكل)  
من يتسلمها او يحملها  
اليه ويجب مؤنتها من وصول  
نفسه او وكيه (فان لم  
يفعل) ذلك مع قدرته عليه  
(ومضى) بعد ان بلغه ذلك  
(زمن) امكان (وصوله)  
اليها (فرضها القاضى) فى  
ماله من حين امكان وصوله  
وجعل كالتسليم لها لان  
الامتناع منه اما اذا لم يعرف  
فليكتب لحكام البلاد التى  
تردها القوافل عادة من  
تلك البلد ليطلب وينادى  
باسمه فان لم يظهر فرض  
الحاكم نفقتها الواجبة على  
المعسر ما لم يعلم انه بخلافه فى  
ماله الحاضر وجزم بعضهم  
بان له فرض الدراهم  
ارل الباب ما يرد

رجل امرأة بتعز وهي يزيد سلت نفسها بتعز اعتبارا بمحل العقد فان طلبها الى عدن فنفتها من زيد الى بتعز عليها ثم من بتعز الى عدن وعليه هل يلزمه مؤنة الطريق من زيد الى اعز ام لا قال الحناطى فى فتاويه نعم وحكى الرويانى فيه وجهين احدهما نعم لانها خرجت بامر هو والثانى لا لان تمكينها لا بما يحصل بتعز قال وهذا اقيس واما من تعز الى عدن فعليه اه وقياس ما رجحه الرويانى ان من يذهب الى بلد الغائب فى مسئلة المتن لاعلامه بالحال ليجىء او يؤكل لو طلب اجرة كانت عليها لان التمكن واجب عليها فيلزمها مؤنته وقياس ذلك ان الحاضرة اذا لم يات تمكين زوجها الحاضر الا فى منزله واحتاجت فى ذهابها اليه الى مؤنه كانت عليها فليراجع واعلم ان قوله السابق اعتبارا بمحل العقد يفهم امرين الاول انه لو وكل من بتعز وكلا عقد له يزيد كان محل التسليم يزيد لانه فى هذه الحالة محل العقد ولعل الظاهر خلافه والامر الثانى انه لو عقد لنفسه يزيد ثم ذهب قبل التسليم الى تعز وطلبها ان تجىء اليه كان محل التسليم يزيد سواء كانت تعز وطنه ام لا وهو محتمل (قوله) او وكيه) قضيته انه بمجرد وصول وكيه يتحقق فيه التمكن حتى فيما اذا وكله ليحملها اليه فان كان كذلك فالقياس ان مؤنة الحمل اليه عليه لا عليها (وجزم بعضهم بان له فرض الدراهم الخ) سئل شيخنا الشهاب الرمل عن امرأة غاب عنها زوجها وترك معها اولاد اصغار او لم يترك عندها نفقة ولا اقام لها منفقا وضاعت مصلحتها ومصلحة اولادها وحضرت الى حاكم شافعى وانتهت له ذلك وشكت واضررت وطلبت منه ان يفرض لها ولاولادها على زوجها نفقة فقوض لهم عن نفقهم نقدا معينا فى كل يوم واذن لها فى انفاق ذلك عليها وعلى اولادها وفى الاستدانة عليه عند تعذر الاخذ من ماله والرجوع عليه بذلك وقبلت ذلك منه فهل التقدير والفرض صحيح واذا قدر الزوج لزوجه نظير كسوتهما عليه حين العقد نقدا كما يكتب فى وثائق الانكحة ومضت على ذلك مدة وطلبت به بما قدر لها عن تلك المدة ادعت عليه بذلك عند حاكم شافعى واعترف به والزمه فهل الزامه صحيح ام لا وهل اذا مات الزوج وترك زوجته ولم يقدر لها كسوة واثبتت وسالت الحاكم الشافعى ان يقدر لها عن كسوتها الماضية التى حلفت على استحقاقها نقدا واجابها بذلك وقدر لها كما تفعله القضاة الان فهل له ذلك او لا وهل ما تفعله القضاة من الفرض للزوجة والاولاد عن النفقة او الكسوة عند الغيبة او الحضور نقدا صحيح او لا فاجاب تقدير الشافعى فى المسائل الثلاث صحيح اذا الحاجة داعية اليه والمصلحة

وأخذ منها كفيلا بما تأخذه منه لاحتمال عدم استحقاقها فان لم يكن له مال حاضر الاحتمل (٣٢٥) أن يقال انه يقتضيه وأعلى باذن لها في

الاقتراض واما إذا منعه من السير أو التوكيل عذر فلا يفرض عليه شيئا لعدم تقصيره ورجح الاذرعى وغيره قول الامام يكتفى بعلمه من غير جهة الحاكم ولو باخبار مقبول الرواية (والمعتبر في مجنونة ومراهقة) قيل الاحسن ومعصر لان المراهقة وصف مختص بالغلام يقال غلام مراهق وجارية معصر ومرافيه في النكاح (عرض ولى) لها لاهى لانه المخاطب بذلك نعم لو تسلم المعصر بعد عرضها نفسها عليه ونقلها المنزل لزمه نفقتها وبحث الاذرعى أن نقلها لمنزله غير شرط بل الشرط التسليم التام ويظهر ان عرضها نفسها عليه غير شرط أيضا بل متى تسلمها ولو كررها عليها وعلى وليها لزمه مؤنتها وكذا تجب بتسليم بالغة نفسها لزوج مراهق فتسليمها وإن لم ياذن وليه لان له يدا عليها بخلاف نحو مبيع له (وتسقط) المؤن كلها (بنشوز) منها اجماعا أى خروج عن طاعة الزوج وإن لم تأثم كصغيرة ومجنونة ومكرهة وإن قدر على ردها للطاعة فترك أى الحاقا لذلك بالجناية قيل المراد بالسقوط منع الوجوب

إذا مات الزوج ولم يقدر لزوجه كسوة وأثبتته وسالت الحاكم الشافعى أن يقدر لها عن كسوتها الماضية التي حلفت على استحقاقها نقدا وقدره لها كما تفعله القضاة الان فهل له ذلك ام لا فاجاب بان تقدير الحاكم في المسائل الثلاث صحيح إذا الحاجة داعية اليه والمصلحة تقتضيه فله فعله ويثاب عليه بل قد يجب عليه سم على حجب وقد يتوقف في بعض ذلك إذا تجاوز الاعتياض عن النفقة المستقبلية كما تقدم اه ع ش (قوله واخذ الخ) عطاف على قوله فرض القاضي الخ والاقرب ان اخذ الكفيل واجب والظاهر انه يأخذه قبل ان يصرف لها ويشكل بانه ضمان ما لم يجب ولا يقال إنه من ضمان الدرك لانه إنما يكون بعد قبض المقابل وما هنالك كذا ذلك اللهم إلا ان يقال ان هذا مستثنى اه ع ش (قوله منه) أى ماله بالحاضر (قوله لاحتمال عدم استحقاقها) أى بموته او طلاقه اه معنى (قوله احتمل ان يقال انه يقتضيه الخ) اعتمده النهاية عبارته اتجه اقتراضه عليه واذا نه لها الخ (قوله فلا يفرض الخ) ولو فرض القاضي لظن عدم العذر فبان خلافه لم يصح فرضه وينبغى انه لو ادعى العذر وانكرت انه لا يقبل منه لسهولة اقامة البينة عليه اه ع ش (قوله يكتفى) أى الحاكم أى في انه منعه من السير مانع رشيدى وقوله من السير أى والتوكيل عبارة ع ش أى في العذر وعدمه انتهى (قوله قيل الاحسن الخ) وافقه المغنى (قول المتن عرض ولى) قضيته ان العبرة في السفينة بعرضها دون وليها وهو الظاهر اه ع ش (قوله لها الخ) عبارة المغنى لهما بالثنية (قوله نعم) إلى قوله اه فى المغنى لإقوله ومرافيه في النكاح وقوله قيل (قوله لو تسلم المعصر الخ) فرضه الكلام في المعصر مخرج للمجنونة وينبغى ان يكون الحكم فيها كذلك ان تسلمها بعرضها او بدون عرضها اه سيد عمر وسياق عن ع ش ما يوافقه (قوله بل الشرط التسليم الخ) لعل المراد التسليم منه اه رشيدى (قوله بل متى تسلمها الخ) والقياس ان المجنونة وبالغة للمعصر فى ذلك اه ع ش (قوله بتسليم البالغة الخ) قضيته ان المراهقة لو سلت نفسها للمراهق وتسلمها لا يعتد به وقضية قوله لان له يدا الخ خلافه اه ع ش وقد يصرح بتلك القضية قول المغنى وتسلم الزوج المراهق زوجته كاف وإن كره الولى اه (قوله فتسلمها) هو قيد معتبر اه ع ش (قوله منها اجماعا) إلى قوله إلا ان كانت معصرة فى النهاية (قوله أى خروج الخ) أى بعد التمكين اه معنى (قوله ومكرهة) من ذلك ما يقع كثير من اهل المرأة ياخذونها مكرهين لها من بيت زوجها وإن كان قصدهم بذلك اصلاح شأنها كمنعهم للزوج من التقصير فى حقها بمنع النفقة او غيرها اه ع ش (قوله بل المراد به هنا حقيقته) أى ومجازه فهو مستعمل فى الاعم فى النسبة ليوم النشوز وفصله حقيقة ولما بعدهما مجاز ع ش ورشيدى عبارة سم لعل الاوجه ان المراد اعم من حقيقته ليدخل ما لو قارن النشوز اول اليوم او الفصل اه (قوله سقطت نفقته الواجبة الخ) بقى السكنى فانظر ما سقط منه بالنشوز هل سكنى ذلك اليوم او الليلة او الفصل او زمن النشوز فقط حتى لو اطاعت بعد لحظة استحقته لانه غير مقدر بزمن معين فيه نظر ولا يبعد سقوط سكنى اليوم واليلة الواقع فيهما النشوز م ر سم على حجب والظاهر ان مثل السكنى فى ذلك ما يدوم ولا يجب كل فصل كالفرش والاولاى وجبة البرد اه بجيرى (قوله ويعلم من ذلك سقوطها الخ) يعنى عدم وجوبها اذ هو المتعين هنا كالا يخفى اه رشيدى (قوله لما بعد يوم) بلا تنوين (قوله بالاولى) متعلق يعلم (قوله ولو جهل سقوطها الخ) ومثله

تقتضيه فله فعله ويثاب عليه بل قد يجب عليه اه (قوله ويظهر الخ) كذا م ر ش (قوله المؤن كلها) ليس فيه إفصاح بالاسكان (قوله بل المراد هنا حقيقته) لعل الاوجه ان المراد من حقيقته ليدخل ما لو قارن النشوز اول اليوم او الفصل (قوله اذ لو نشرت اثناء الخ) بقى النشوز بالنسبة لما يدوم ولا يجب كل فصل كالفرش والاولاى وجبة البرد فهل يسقط ذلك ويسترد بالنشوز ولو لحظة مدة بقائها او كيف الحال للاذرعى فيه ترددوا احتمالات ير اجمع ويحرج الترجيح (قوله سقطت نفقته الخ) بقى السكنى فانظر ما يسقط منه بالنشوز هل سكنى ذلك اليوم او الليلة او الفصل او زمن النشوز فقط حتى لو اطاعت بعد لحظة استحقته لانه غير مقدر

لاحقيقته إذا لم يكن إلا بعد الوجوب اه وليس على اطلاقه بل المراد به هنا حقيقته اذ لو نشرت اثناء يوم أو ليل سقطت نفقته الواجبة بفجره او اثناء فصل سقطت كسوته الواجبة باوله ويعلم من ذلك سقوطها لما بعد يوم وفصل النشوز بالاولى ولو جهل سقوطها بالنشوز فانفق رجع عليها

إن كان ممن يخفى عليه ذلك كما هو قياس نظائره وإنما لم يرجع من أنفق في نكاح أو شرأ فاسد وإن جهل ذلك لأنه شرع في عقدهما على أن يضمن المأون بوضع اليد ولا كذلك (٣٢٦) هنا ويحصل (ولو) بحبسها ظاهرا أو بحق وإن كان الحابس هو الزوج إلا أن كانت معسرة وعلم

مالو جهل نشوزها فانفق ثم تبين له الحال بعد اه ع ش (قوله إن كان الخ) أى ولم تكن محبوسة عنده كما يأتى  
قيل قول المصنف والحائل البائن (قوله فاسد) راجع للنكاح أيضا (قوله وإن جهل) أى ولم يستمتع بها  
نهاية ومعنى (قوله ذلك) أى الفساد (قوله لأنه شرع الخ) فيه وقفة لا تخفى اه رشيدى (قوله  
ويحصل) أى النشوز اه ع ش (قوله ولو بحبسها ظاهرا) إلى قوله وعلم فى المغنى (قوله أو بحق الخ) وفى شرح  
الارشاد الصغير ولو أذن لها فى الاستدانة ثم حبست فى الدين لم تسقط كمرتبسوطا فى التفليس اه سم (قوله  
وإن كان الحابس الخ) غاية لقوله أو بحق فقط رشيدى وخ ش عبارة السيد عمر إن كان التعميم بالنسبة  
للظالم والحق فهو واضح الفساد وإن كان بالنسبة للثانى فقط كما هو الظاهر فلا حاجة لقوله إلا أن كانت الخ لأنه  
غير حق والحال ما ذكر اه (قوله وإن كان الحابس هو الزوج الخ) ويؤخذ منه بالاولى سعة وطما بحبسها له  
ولو بحق للحيولة بينه وبينها كما أتى به الوالد رحمه الله تعالى شرح مر اه سم (قوله وعلم) أى الزوج  
ويظهر أنه ليس بقيد عبارة المغنى ولو حبسها الزوج بدينه هل تسقط نفقة ثلثها أو لالان المنع من قبله والاقرب  
كما قال الأذرى أنها ان منعت منه عند استة طأت أو لعسار فلا ولا أثر لزمانها وإن حبست لأنه لا يمنع الاستمتاع  
بها اه فاطمى الأعسار (قوله على الأوجه) وجيه اه سم (قوله أنتى بذلك) أى باستثناء المعسرة (قوله  
فيه) أى بالدخول بحل الحبس وقوله أو إخراجها الخ عطف على فيه (قوله دائما) أى المحبوسة والتامع  
بها (قوله بين هذا) أى حبس الزوجة حيث سقط به النفقة (قوله وما يأتى) أى فى شرح إلا أن يشرف  
على إندام (قوله أو باعتداده) إلى قول المتن والخروج فى المغنى وإلى قول الأشارح ومن الأذرى فى النهاية  
(قوله أو باعتداده الخ) عطف على بحبسها الخ (قوله أو بفصها) ومنه ما يقع كثيرا فى زماننا من أن أهل  
المرأة إذا عرض عليهم أمر من الزوج أخذوا قراعتها فلا تستحق نفقة مادامت عندهم اه ع ش (قوله  
أو بمنع الزوجة الخ) قال الامام إلا أن يكون امتناع دلالة سم على المنع اه ع ش (قوله من نحو لمس  
أى من مقدمات الوطء اه معنى (قوله أو توليته) أى وجهها وقوله عنه أى عن الزوج تنازع فيه التغطية  
والتولية (قول المتن بلا عذر) وليس من العذر كثرة جماعه وتكرره وبطء انزاله حيث لم يحصل لها منه مشقة  
لا تحتل عادة اه ع ش (قول المتن يضرمعه الوطء) لعل المراد بالضرر هنا مشقة لا تحتل عادة وإن لم تنج  
التيتم اخذا بما يأتى له فى ركوب البحر اه سيد عمر ومر آفان ع ش ما يوافق (قوله أو نحو حيض)  
أى ما يمنع الجماع كرتق وقرن وصناوه وبالفتح والقصر مرض مدنف ونفاس وجنون وإن قارنت تسليم  
الزوجة لأنها عذار بعضها يطرا ويؤول وبعضها دائم وهى معذورة فيها وقد حصل التسليم اه (قوله  
فتستحق المأون) أى مع منع الوطء لعذرهما إذا كانت عنده لحصول التسليم الممكن ويمكن التمتع بهما من بعض  
الوجوه اه معنى (قوله وثبت عبالته الخ) سكت عما ثبت به المرض والقياس لأنه لا يثبت إلا برجلين من  
الاطباء لأنه مما يطلع عليه الرجال غالبا اه ع ش (قوله ولو بيتها الخ) أى ولو كان ذلك المحل بيتها الخ (قوله ولو  
العيادة) كذا فى النهاية بالمشاة التحققة عبر المغنى بالموحدة فقال وسواء كان لعباده كحج أم لا (قوله الآتى)

على الأوجه ثم رأت أبا  
زرعة أتى بذلك فان قلت  
ما ذكر فى حبس الزوج  
لها مشكل لأنه إذا كان هو  
الحابس يمكنه التمتع بها  
فيه أو باخراجهما منه إلى محل  
لا تقي ثم يعيدها إليه قلت  
كل من هذين فيه مشقة  
عليه فلم يعد قادرا عليها ما  
فى الاول فواضح وأما فى  
الثانى فلأنه إذا فعل بها ذلك  
لم يؤثر فيها الحبس فلم يفده  
شيئا فان قلت ما الفرق بين  
هذا وما يأتى أنه لو طلبها  
للسفر معه فاقرت بدين  
فتمنعها المقر له منه بقيت  
نفقتها قلت الفرق أنه ثم  
ما لم يسافر بعد متمكن منها  
بلا مشقة فالامتناع إنما  
هو منه بخلافه فيها هنا  
وتعين السفر عليه نادر  
لا يعول عليه أو باعتداده  
لو طء شبهة أو بفصها أو  
(بمنع) الزوجة للزوج من  
نحو (لمس) أو نظر يتغطية  
وجها أو تولية عنه وإن  
مكنه من الجماع (بلا عذر)  
لأنه حقه كالوطء بخلافه  
بعذر كان كان بفرجها قرحة  
وعلى أنه متى لمسها واقعها  
(وعبالته زوج) بفتح العين  
أى كبر ذكره بحيث  
لا تحتله (أو مرض) بها  
(يضرمعه الوطء) أو نحو  
حيض (عذر) فى عدم

بمن معين فيه نظروا لا يبعد سقوط سكن اليوم والليلة الواقع فيها النشوز مرش (قوله وإنما لم يرجع  
الخ) كذا مرش (قوله ولو بحبسها ظاهرا أو بحق وان الخ) فى شرح الارشاد الصغير ولو أذن لها فى  
الاستدانة ثم حبست فى الدين لم تسقط كمرتبسوطا فى التفليس اه وقياس اعتماد شيخنا الشهاب الرمل  
سقوطها بحبسها بحق مر (قوله إلا أن كانت معسرة الخ) لا محص عن ذلك لأن سقوطها بحبسها ليس  
الاحيولة ولا حيولة مع ظلمه بحبسها وقدرته على إخراجها (قوله على الأوجه) هو وجيه (قوله أى من  
المحل الذى يرضى الخ) كذا مرش (قوله الآتى) فى شرح قوله ولو خرجت فى غيبته لزيارة ونحوها لم تسقط

التمكين من الوطء فتستحق المأون وثبت عبالته باربع نسوة فإن لم يمكن معرفتها  
الابنظرهن اليها مكشوفى الفرجين حال انتشار عضوه جاز ليشهدن وليس لها امتناع من زفاف لعبالته بخلاف المرض لتوقع شفائه  
(والخروج من بيته) أى من المحل الذى رضى باقامتها فيه ولو بيتها أو بيت ايها كما هو ظاهر ولو لعيادة وإن كان غائبا بتفصيله الآتى

(بلا إذن) منه ولا ظن رضاه عصيان و (نشوز) إذله عليها حق الحبس في مقابلة المؤمن وأخذ الأذرع وغيره من كلام الامام أن لها اعتماد  
العرف الدال على رضا أمثاله لمثل الخروج الذي تريده وهو محتمل ما لم يعلم منه غيرة قطعه (٣٢٧) عن أمثاله في ذلك ومن الأذن قوله إن لم

تخرج جى ضربك فلا يسقط  
به حقها ما لم يطلبها للرجوع  
فتمتنع كما أفتى به بعضهم  
ويتعين حمله على امتناعها  
عشا لا خوفا من ضرب به الذي  
توعدها به إلا أن أمنها  
و وثقت بصدقه فيما يظهر  
(إلا أن يشرف البيت  
أى أو بعضه الذى يخشى  
منه كما هو ظاهر ) على  
انهدام ) وهل يكفي قولها  
خشيت انهدامه أو لا بد من  
قرينة تدل عليه عادة كل  
محتمل والثاني أقرب أو  
تخاف على نفسها أو مالها  
كما هو ظاهر من فاسق أو  
سارق ويظهر أن الاختصاص  
الذى له وقع كذلك أو تحتاج  
للخروج لقاض لطلب  
حقها أو الخروج لتعلم أو  
استفتاء لم يغنها الزوج  
الثقة أى أو نحو محررها كما  
هو ظاهر عنه ويظهر أنها  
لو احتاجت للخروج لذلك  
وخشى عليها منه فتنه  
والزوج غير ثقة أو امتنع  
من أن يعلمها أو يسألها  
أجبره القاضى على أحد  
الأمريين ولو بان يخرج  
معها أو يستاجر من يسأل  
لها أو يخرجها معير المنزل  
أو متعظلا أو يهددها  
بضرب ممتنع فتخرج خوفا  
منه ونحوها حينئذ غير  
نشوز للعدر فتستحق النفقة

أى فى شرح ولو خرج فى غيبته الخ (قول المتن بلا إذن) يظهر أنها لو اختلفا فى الأذن فهو المصدق لأن  
الأصل عدمه وفى ظن الرضا فهى المصدقة لأنه لا يعلم إلا منها ثم رابت قوله الاق ويظهر تصديقها الخ  
الضريح فى هذا التفصيل وهل يكفي قولها ظننت رضاه أو لا بد من قرينة محل تأمل ولعل الثانى أقرب أخذا  
بما يأتى أنفا اه سيد عمر (قوله عصيان) أى الا خروجها لئلا يفسد فانه وإن كان نشوز لا تعصى به لخطر  
امر النسك كما يأتى اه ع ش (قوله ان لها الخ) مفعول اخذ اه كرى (قوله بمثل الخروج الخ) كالخروج  
إلى الحمام ونحوه من حوائجها التى يقتضى العرف خروج مثلها للعود عن قرب اه معنى (قوله وهو  
محتمل الخ) عبارة النهاية نعم لو علم مخالفته لامثاله فى ذلك فلا اه (قوله به) أى بالخروج حينئذ (قوله  
الذى توعدها به) قد يقال أن التوعد بالضرب إنما هو على عدم الخروج لاعتلى العود فكان الأولى إذ أتوعدا  
به (قوله البيت) إلى قوله ولو طلبها للسفر فى النهاية إلا قوله ويظهر أنها إلى أو يخرجها (قوله أو تخاف) إلى  
قوله أو يهددها فى المعنى إلا المسئلة الخوف على المال أو الاختصاص وقوله أو نحو محررها إلى أو يخرجها  
(قوله أو تخاف الخ) عطف على يشرف (قوله أو مالها الخ) أى وإن قل أخذ من إطلاقه هنا وتقييده  
الاختصاص بماله وقع ولو اعتبر فى المال كونه ليس تأمرا جادا لم يكن بعيدا اه ع ش (قوله كذلك) أى  
كالمال (قوله لقاض الخ) أو لاعتساره بالنفقة سواء أراضيت بأعساره أم لا اه معنى (قوله لتعلم) أى للامور  
الدينية لا الدنيوية وقوله أو استفتاء أى لا محتاج إليه بخصوصه أما إذا ارادت الحضور لمجلس علم لتستفيد  
أحكاما تنتفع بها من غير احتياج إليها حالا أو الحضور لسماع الوعد فلا يكون عذرا اه ع ش (قوله لم  
يغنها الزوج الخ) راجع لقوله أو الخروج لتعلم الخ فقط كما يدل عليه سياقه وصنيع غيره اه سيد عمر (قوله  
عنه) أى الخروج (قوله لذلك) أى لتعلم أو الاستفتاء (قوله منه) أى من الخروج لذلك (قوله أجبره  
القاضى الخ) ظاهر بالنسبة لصورة الامتناع أما إذا كان غير نفقة فلا يكفي بسؤاله نعم يحتمل أن يقال يأذن  
لها أو يستاجر لها ثقة يسألها اه سيد عمر ولعله لم يقع نظره على قول الشرح ولو بان يخرج الخ فتأمل  
(قوله على أحد الأمريين) أى التعليم والسؤال (قوله أو يخرجها الخ) أو تخرج لبيت أبيها لزيارة أو عيادة  
اه معنى (قوله معير المنزل) أى أو مؤجره لا نقضاء مدة الاجارة (قوله أو يهددها) أى الزوج ع ش  
ورشيدى (قوله بضرب ممتنع) أى شرعا فالتركيب وصنى ويحتمل أنه إضافى والمعنى بضرب من يمتنع عن  
الخروج من البيت لكن قد يغنى عنه على هذا قوله السابق ومن الأذن قوله الخ (قوله حينئذ) أى حين  
الخوف (قوله مما ذكر) أى من الضرب والانهدام والفاسق والسارق (قوله وإلا) أى بان كان ما يعلم من  
غيرها كإخراج المعير أو الظالم لها (قوله من إخراج المتعدى) بيان البوصل وقوله بحبسها الخ متعلق  
بشكل (قوله بان نحو الحبس الخ) وأيضا فالحبس حيلولة حسية بخلاف مجرد الإخراج لا مكان جعلها فى محل  
آخر فان فرض تمكنه من دخول الحبس لها فقيه غاية المشقة عليه مع عدم تمكنه من مقصوده فيه غالبا اه  
سم (قوله بان نحو الحبس) الأولى حذف النحو (قوله مانع عرفا) أى من التمتع (قوله فى البحر الملح) فيه  
أمران الأول بالملح لا حاجة إليه إلا يطلق البحر الأعلى الملح والثاني أن مقتضاه أن الامتناع من ركوب  
الإنهار نشوز وإن غاب فيها الهلاك أو خافت الضرر المذكور وهو بعيد جدا ولعل التقييد به لأن الغالب  
فيها بحسب الواقع السلامة والأمن من الضرر المذكور فلو فرض خوف ماذكر فيها كوقت هيجانها

(قوله ويظهر الخ) كذا مر ش (قوله بحبسها) متعلق بشكل وقوله إلا أن يفرق اعتمده مر (قوله  
بان نحو الحبس الخ) وأيضا فالحبس حيلولة حسية بخلاف مجرد الإخراج لا مكان جعلها فى محل آخر فان  
وإن كان الحبس هو الزوج كما اقتضاه كلام ابن المقرئ واعتمده شيخنا  
فرض تمكنه

مالم يطلبها المنزل لائق فتمتنع ويظهر تصديقها فى عذر ادعته إن كان ما يعلم إلا منها كالخوف مما ذكره والاحتاجت إلى إثباته وقد يشك  
ما ذكره هنا من إخراج المتعدى لها بحبسها ظالما إلا أن يفرق بان نحو الحبس مانع عرفا بخلاف مجرد إخراجها من منزلها ومن النشوز أيضا  
امتناعها من السفر معه ولو لغير نقلة كما هو ظاهر لكن بشرط أن الطريق والمقصود أن لا يكون السفر فى البحر الملح يياض بالأصل

إلا ان غلبت فيه السلامة ولم يخش من ركو به ضررا يبيح التيمم أو يشق مشقة لا تحمل عادة وعلى هذا التفصيل الذي ذكره البلقيني واعتمده غيره يحمل إطلاق جمع منهم القفال وابن الصلاح المنع وجرى عليه في الانوار وكذا الاسنوى بل زاد انه يحرم إركابها ولو بالغة ولو طلبها للسفر فأقرت بدين عليها لئلا تمنعها الدائن منه بطلب حبسها أو التوكل بها فاقفيا صحة الاقرار ظاهرا لكن يظهر أن الزوج تحليف المقر له ان الاقرار عن حقيقة ثم رايت شريحا الروياني (٣٢٨) صرح بصحة الاقرار واعتمده الاذرعى وغيره قال الاذرعى لكن لو اقام بينة بانها لو اقرت

فرار من السفر فوجهان وقوله بعيد إلا ان توفرت القرائن بحيث تقارب القطع فهو محتمل وقدير فونه باقرارها أو باقرار الغريم اه وتخطئة التاج الفزاري ما ذكره شريح بان حق الزوج لا يسقط باقرارها غير صحيحة لان الاقرار اخبار عن حق سابق فالمدار فيه على الظواهر لا غير كيف وإقرار المفلس بعد الحجر بدين قبله صحيح مع ظهور المواطاة فيه غالبا ولم ينظروا اليها ثم رأيتني ذكرت ذلك او اخر التفليس بزيادة فراجعوا اقرارها باجارة عين سابقة على النكاح كموالدين ولو كان لها عليه مهر فلها الامتناع من السفر معه حتى يوفى بها كما افاده قول القفال في فتاويه إذا دفع لامراته صداقها فليس لها الامتناع من السفر معه والقاضى في فتاويه للولى حمل موليته من بلد الزوج إلى بلده حتى يقبض مهرها قال الزركشى وابن العماد وقياسه ان لبالغة زوجها الحاكم ولم يعطها الزوج

كانت كالبحر بلا شك اه سيد عمر (قوله إلا ان غلبت الخ) معتمداه ع ش (قوله أو يشق) أى السفر اه ع ش وظاهره عطفه على يكون السفر لكن الظاهر انه معطوف على يبيح والضمير للضرر (قوله مشقة لا تحمل الخ) ويتجه ان منها ان لا يعدها في السفينة منع لا عن الرجال تامين فيه من اطلاعهم عليها وعلى ما يجب كتبه مما يشق إظهاره مشقة لا تحمل اه سم (قوله لا تحمل عادة) أى لمثلها اه ع ش (قوله المنع) مفعول الاطلاق (قوله وجرى عليه) أى إطلاق منع اركاب الزوجة البحر الملح او منع التشوز (قوله اركابها) أى الزوجة البحر (قوله أو التوكل الخ) عطف على حبسها ولعله مجاز في التكفل أو محرف عنه (قوله لو اقام) أى الزوج (قوله وقوله) أى الزوج وبيته (قوله فهو) أى قبول بينة الزوج حين توفى القرائن (قوله وقدير فونه) أى يعرف الشهود قصدوا الفرار من السفر (قوله ما ذكره الخ) أى من صحة الاقرار (قوله بان حق الزوج الخ) متعلق بتخطئة (قوله بدين قبله) أى الحجر (قوله فيه) أى الاقرار (قوله ولم ينظر الخ) أى والحال لم ينظر اصحابنا إلى احتمال الموطوءة وظهورها (قوله ذكرت ذلك) أى صحة الاقرار أو اخر التفليس الخ حاصل ما رجحه هناك أنه يقبل إقرارها بدين لا آخر وتمنع من السفر معه ولا تقبل بيته انها قصدت بذلك عدم السفر معه على اوجه الوجهين وإن توفرت القرائن بذلك ولو طلب من الزوجة او المقر له الحلف على ان باطن الامر كظاهاه اجيب في المقر له دون الزوجة لان اقرارها بان ذلك حيلة لا يجوز سفرها معه بغير رضا المقر له (قوله واقرارها باجارة) مبتدأ خبره قوله كموالدين (قوله لها عليه) أى للزوجة على الزوج (قوله كما افاده قول القفال) أى بمفهومه (قوله إذا دفع) بدل من قول القفال (قوله والقاضى الخ) أى وأفاده قول القاضى الخ أى بمنطوقه (قوله وقياسه) أى قول القاضى (قوله فهذه) أى مسألة سفر البالغة المقيسة اولى أى بالتوقف من مسألة حمل الولي لموليته المقيس عليها (قوله المهر وغيره) شامل لمهر حل بعد التمكن ومقتضى قوله الآتى إلا في مهر الخ خلافه فليحرر اه سيد عمر (أقول) ولا تغالفة ويفرق بينهما بان المضرة فيما يأتى اشد فلذا احتيج هنا الى مسوغ قوى وهو المهر الحال بالعقد بخلاف ما هنا فلذا جاز بمطلق الدين الحال ولو مهر حل بعد التمكن (قوله منعه منه) أى منع الزوج من السفر لاجل دينها وكذا الضمير في عليه راجع للسفر سم وكردى (قوله في ذلك) أى في كون الدين الحال عذرا في امتناعا من السفر (قوله سفر الولي) أى حمله لموليته (قوله ولو لحاجتها) إلى قوله وقولهم في النهاية (قوله ولو مع حاجة غيره) شامل لحاجة الزوجة ايضا (قوله على ما باتى) أى آنفا (قوله لانها يمكنه الخ) عبارة المغنى يمكنه في الاولى وفي غرضه في الثانية فهو المسقط لحقه اه (قوله وخرج) إلى قوله والظاهر في المغنى (قوله وبعث الاذرعى الخ) معتمداه ع ش (قوله ان محله) أى الوجوب

الشهاب الرملى ويؤخذ منه بالاولى حبسها له ولو بحق للحيلولة بينه وبينها كما أفتى به شيخنا الشهاب الرملى ودخول الحبس له فيه غاية المشقة عليه لعدم تمكنه من مقصوده فيه غالبا (قوله أو يشق مشقة لا تحمل عادة) ويتجه ان من المشقة التي لا تحمل عادة ان لا يعدها في السفينة ممزلا عن الرجال تامين فيه من اطلاعهم عليها وهل ما يجب كتبه مما يشق إظهاره مشقة لا تحمل (قوله منعه منه) أى من السفر وكذا الضمير في عليه راجع للسفر (قوله او باذنه) أى وحدها

مهرها السفر لبلدها مع محرم لكن توقف الاذرعى فيما قاله القاضى فهذه اولى والذي يتجه في دينها عليه الحال المهر وغيره (قوله) انه عذر في امتناعها من السفر لانه إذا جاز لها منعه منه فالولى منعه من اجبارها عليه ويلحق المعسر بالموسر في ذلك فيما يظهر فاما سفر الولي وسفرها المذكوران فالوجه امتناعهما إلا في مهر جاز لها حبس نفسها لتقبضه (وسفرها باذنه معه) ولو لحاجتها أو حاجة أجنبي (أو) باذنه وحدها (لحاجته) ولو مع حاجة غيره على ما باتى (لا يسقط) مؤنها لانها يمكنه وهو المفوت لحقه في الثانية وخرج بقوله باذنه سفرها معه بدونه لكن صححا وجوبها هنا ايضا لانها تحت حكمه وإن ائتمت وببحث الاذرعى ان محله إن لم يمنعها



ولا فاشرة قال البلقيني وهو التحقيق لكنه قيده بقوله ولم يقدر على ردها والظاهر انه مجرد تصوير لما مر انه لا فرق بين قدرته على ردها لطاعته وأن لا (و) سفرها (لحاجتها) أو حاجة أجنبي باذنه لا معه (يسقط) مؤنها (في الأظهر) لعدم (٣٢٩) التمكين اما باذنه لحاجتها فمقتضى قولهم

في ان خرجت لغير الحمام فانت طالق فخرجت له ولغيره لم تطلق عدم السقوط وقولهم لو ارتدا معا لا متعة لها السقوط واعتمده البلقيني وغيره ونص الام والخنصر ظاهر فيه وفي الجواهر وغيرها عن الماوردي واقروه لو امتنعت من النكحة معه لم تجب النفقة الا ان كان يتمتع بها في زمن الامتناع فتجب ويصير تمتعه بها عفا عن النكحة حيثئذ اه وقضيته جريان ذلك في سائر صور النشوز وهو محتمل ونوزع فيه بما لا يجدي وما مر في مسافرة معه بغير اذنه من وجوب نفقتها لتمكينها وان ائتمت بعصيانها صريح فيه وظاهر كلام الماوردي انها لا تجب الا من التمتع دون غيره نعم يمكن في وجوب نفقة اليوم تمتع لحظة منه بعد النشوز وكذا الليل (ولو نشرت) كان خرجت من بيته (فغاب فاطاعت) في غيبته بنحو عودها لبيته (لم تجب) مؤنها مادام غائبا (في الاصح) لخروجها عن قبضته فلا بد من تجديد تسليم وتسليم ولا يحصلان مع الغيبة وبه فارق نشوزها بالردة فانه يزول باسلامها مطلقا لزوال المسقط

(قوله ولا فاشرة) أي ما لم يتمتع بها عرش (قوله لكنه قيده الخ) أي البلقيني الخ وقضية صنيع المغني أن التقييد موجود في كلام الأذري (قوله مجرد تصوير) أي لا قيد اه نهاية خلافا لظاهر المغني (قوله لما مر) أي في شرح وتسقط بنشوز (قوله أو حاجة أجنبي الخ) هذا ظاهر إذ لم يكن خروجها بسؤال الزوج لها فيه ولا فينبغي أن يلحق بخروجها لحاجته باذنه مغني وعش (قوله اما باذنه لحاجتها) أي الزوج والزوجة أو الأجنبي اه عرش (قوله لم تطلق) مقول القول (قوله عدم السقوط) اعتمده النهاية والمغني وشيخ الاسلام (قوله وفي الجواهر) إلى قول المتن ولو خرجت في النهاية إلا قوله وهو محتمل إلى وما مر وقوله بعد النشوز وقوله وعدم حاكم وقوله له فائدة إلى فيحتمل (قوله واقروه) واقى به الوالد رحمه الله تعالى اه نهاية (قوله وقضيته) أي كلام الماوردي المذكور جريان ذلك أي قوله الا ان كان يتمتع بها الخ (قوله وظاهر كلام الماوردي الخ) معتمد وقوله نعم يمكن الخ معتمد ايضا اه عرش (قوله نعم يمكن في وجوب نفقة اليوم الخ) ظاهره انه لا يجب مع هذا اليوم نفقة الليلة بعده إذ لم يستمتع بها في اسم وعش (قوله بعد النشوز) قضية ذلك حمل ما يصرح به كلامهم من أن نشوزها في أثناء اليوم يسقط نفقتها وإن عادت للطاعة في بقيته على ما إذا لم يستمتع بها بعد النشوز وهل يجري ذلك في كسوة الفصل فيه نظر ظاهر وجرى مر على الجريان وقال وكذا يقال في كسوة الفصل فاذا نشزت في اثنتائه في المنزل واستمتع بها وجب قسط من الاستمتاع وما بعده من الفصل إلى وجود نشوز جديد كذا قال بحسب ما ظهر له فليحرر ولم يذكر في شرحه تقييد الشارح بعد النشوز اه سم (قول المتن ولو نشرت) أي في حضور الزوج اه مغني (قوله كان خرجت الخ) عبارة المغني بان خرجت من بيته كما قال الراعي بغير اذنه اه (قوله في غيبته) إلى قوله قال الخ في المغني (قوله وبه فارق الخ) أي بالتعليل المذكور (قوله فانه يزول باسلامها) أي حيث اعلته به كما يأتي في قوله ويتجه ان مراده الخ وقوله مطلقا أي سواء جدد تسليم وتسليم ام لا اه عرش (قوله لزوال المسقط) أي مع كونها في قبضته ليفارق نظيره اه رشیدی (قوله وأخذ منه) أي من الفرق المذكور (قوله عادت نفقتها) أي حيث اعلته وينبغي عدم تصديقها في ذلك لو اختلفا فيه اه عرش (قوله وهو كذلك على الاصح) من جملة كلام الأذري فكان ينبغي أن يزيد قبله لفظة قال اه رشیدی (قوله قال الخ) أي الأذري (قوله النشوز الجلي) أي الظاهر اه عرش (قوله ان مراده) أي الأذري (قوله ارسال اعلامه الخ) هل يشترط ارسال من جهة الحاكم كما قد يشعر به قوله الاتي وعدم حاكم او لا اه سم (اقول) وقول الشارح بخلاف نظيره الخ كالصريح في عدم الاشتراط وسياق عن الرشیدی ما يصرح به (قوله ذلك) أي ويتجه ان مراده الخ (قوله لان عودها الخ) يعني ان عود الاستحقاق بعودها الخ (قوله وهل

(قوله والظاهر الخ) كذا مر (قوله عدم السقوط) كذا مر (قوله فتجب) أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملي (قوله نعم يمكن في وجوب نفقة اليوم الخ) كذا مر وظاهره انه لا يجب مع هذا اليوم نفقة الليلة بعده إذ لم يستمتع بها (قوله بعد النشوز) قضية ذلك حمل ما يصرح به كلامهم من أن نشوزها في أثناء اليوم يسقط نفقتها وان عادت للطاعة في بقيته على ما إذا لم يستمتع بها بعد النشوز وهل يجري نظير ذلك في كسوة الفصل فيه نظر ظاهر وجوز الجرجاني وقال لا يبعد انه اذا استمتع لحظة في يوم وجبت نفقته وما بعده بما يمكن فيه من الاستمتاع ما لم يوجد منها نشوز جديد قال وكذا يقال في كسوة الفصل فاذا نشزت في اثنتائه في المنزل واستمتع بها وجب قسط من الاستمتاع وما بعده من الفصل إلى وجود نشوز جديد كذا قال بحسب ما ظهر له فليحرر ولم يذكر في شرحه تقييد الشارح بعد النشوز (قوله ويتجه الخ) كذا مر (قوله ارسال اعلامه) هل يشترط ارسال من جهة الحاكم كما قد يشعر به قوله وعدم حاكم أولى (قوله

(٤٢- شرواني وابن قاسم - ثامن) وأخذ منه الأذري أنها لو نشزت في المنزل ولم تخرج منه كان منعه نفسها فغاب عنها ثم عادت للطاعة عادت نفقتها من غير قاض وهو كذلك على الاصح قال وحاصل ذلك الفرق بين النشوز الجلي والنشوز الخفي اه ويتجه ان مراده بعودها للطاعة ارسال اعلامه بذلك بخلاف نظيره في النشوز الجلي وانما قلنا ذلك لان عودها للطاعة من غير علمه بعيد كما هو ظاهر وهل

اشهادها عند غيبته وعدم حاكم كاعلامه فيه نظر وقياس ما مر في نظائره ثم (وطريقها) في عود الاستحقاق (ان يكتب الحاكم كما سبق) في ابتداء التسليم فاذا علم وعاد او ارسل من (٣٣٠) يتسلمها او ترك ذلك لغير عذر عاد الاستحقاق (فرع) التمسث زوجة غائب من القاضي

اشهادها الخ) عبارة النهاية والاقرب كما هو قياس ما مر في نظائره ان اشهادها عند غيبته كاعلامه اه (قوله) وقياس ما مر في نظائره نعم) وظاهر انه ياتي في النشوز الجلي ايضا وقياس النظائر ايضا ان الاشهاد لا يكفي إلا عند تعذر الاعلام فليراجع اه رشیدی (قول المتن وطريقها ان يكتب الخ) اي طريقها ذلك فقط بالنسبة للنشوز الجلي وهو طريقها ايضا مع ارسالها تعلمه بالنسبة للنشوز الخفي كما علم مما مر اه رشیدی. (قوله) في عود الاستحقاق) إلى الفرع في المغنى (قوله) او ترك ذلك) اي العود وارسال الوكيل (قوله) التمسث الخ) أي لو التمسث زوجة الخ وان لم يكن نشوز فهي مسئلة مستقلة اه رشیدی (قوله) في مسكنه) اي المحل الذي رضى باقامتها فيه ولو بيتها او بيت ابيها (قوله) وحلفها الخ) عطف على قوله ثبوت الخ (قوله) فحينئذ يفرض الخ) اي ولو كان ما يفرضه من الدراهم اه عش وهذا على مختار النهاية ووالده خلافا للشارح كما مر (قوله) حيث لم يثبت الخ) ويظهر انه لو تبين يساره كان لها المطالبة بما بقي من قدر التفاوت اه سيد عمر (قوله) ولا فلا فائدة الخ) تقدم في كلامه ان القاضي يقتضيه عليه حيث لم يكن ثم مال او ياذن لها في الاقتراض اه عش (قوله) لاعلى وجه النشوز) إلى اوله كذا اطلقه شارح في النهاية إلا قوله وقضية التعبير إلى المتن وقوله وايضا إلى المتن (قوله) عن البلد) خرج به خروجها في غيبته في البلد فهو نشوز ولو اجرت نفسها اجارة عين باذنه لشغل في البلد سقطت نفقتها م اه سم على حج وينبغي ان مثل غيبته عن البلد خروجها مع حضوره فيه حيث اقضى العرف رضاه بمثل ذلك على ما مر في قوله السابق واخذ الرافعي وغيره الخ ومن ذلك ما جرت عادة بانه اذا خرج لا يرجع إلا اخر النهار مثلالها الخروج للعيادة ونحوها إذا كانت ترجع إلى بيتها قبل عوده وعلمت منه الرضا بذلك اه عش (قوله) لا لا جني الخ) اي حيث كان هناك ربية او لم يدل العرف على رضاه بذلك والافلح الخروج كاشمله قوله فيما مر واخذ الرافعي وغيره الخ اه عش عبارة المغنى والواجه ما قاله الدميري من ان المراد خروجها إلى بيت ابيها او اقاربها او جيرانها لزيارة وعبادة او تعزية اه اي بشرط علمها الرضا ولو بالعرف في رضامثله بذلك كما مر عنه (قوله) الواقع) اي التعبير بالاهل (قوله) انه لا فرق الخ) وفاقا للمغنى والنهاية (قوله) تقييده) أي القريب (قوله) وهو متجه) خلافا للمغنى والنهاية كما مر (قول المتن ونحوها) من موت ابيها وشهود جنازته فما نقله الزركشي عن الحموي شارح التنبية من انه ليس لها الخروج لموت ابيها ولا لشهود جنازته مقيد بحضوره اه سم وفي المغنى ما يوافقه (قوله) لمن ذكر) اي من المحارم (قوله) في ذلك) اي الخروج للزيارة ونحوها (قوله) او يرسل لها الخ) اي او تدل القرينة على عدم رضاه بخروجها في غيبته مطلقا كما مر اه عش (قوله) ولا مؤنة) الى قوله فان قلت في المغنى (قوله) ولا مؤنة لصغيرة) شمل ذلك المهر فلا يجب عليه تسليمه قبل اطاقة الوطاء وقد تقدم ذلك اه عش (قول المتن لصغيرة) ظاهره وان كان الزوج ايضا صغير او يوافقه قوله الاتي وانها تجب لكبيرة على صغير فان مفهوم قوله كبيرة خروج الصغيرة اه سم (قوله) بغيره) اي غير الوطاء اه سم (قوله) وبه فارقت الخ) اي بقوله وليس اهلا الخ (قوله) على صغير) اي وبجئون اه بجري (قوله) اذا عرضت الخ)

وقياس الخ) كذا مر ش (قوله) عن البلد) خرج خروجها عن غيبته في البلد فهو نشوز ولو خرجت باذنه لم تسقط نفقتها او اجرت نفسها اجارة عين باذنه لشغل في البلد سقطت نفقتها (قوله) على الواجهة) كذا مر (قوله) في المتن ونحوها) منه موت ابيها وشهود جنازته فما نقله الزركشي عن الحموي شارح التنبية مقيد بحضوره (قوله) فيما يظهر) كذا مر (قوله) في المتن لصغيرة) ظاهره وان كان الزوج ايضا صغيرا او بوجه بان المانع من النفقة وهو صغيرها مقدم على المقتضى وهو صغيره ان سلم انه مقتضى وهذا يوافقه ايضا مفهوم قوله الاتي وانها تجب لكبيرة على صغير فان مفهوم قوله كبيرة خروج الصغيرة (قوله) بغيره) اي بغير

ان يفرض لها فرضا عليه اشترط ثبوت النكاح واقامتها في مسكنه وحلفها على استحقاق النفقة وانها لم تقبض منه نفقة مستقبله فحينئذ يفرض لها عليه نفقة معسر حيث لم يثبت انه غيره ويظهر ان محل ذلك ان كان له مال حاضر بالبلد تريد الاخذ منه والا فلا فائدة للفرض الا ان يقال له فائدة هي منع المخالف من الحكم بسقوطها بمضى الزمان وايضا فيحتمل ظهور مال له بعد فتاخذ منه من غير احتياج لرفع اليه (ولو خرجت) لاعلى وجه النشوز (في غيبته) عن البلد بلاذنه (لزيارة) لقريب لا اجنبي أو اجنبية على الواجهة وقضية التعبير هنا بالقريب وبالاهل الواقع في كلام الشارح وتبعه شيخنا في شرح منهجه انه لا فرق بين المحرم وغيره لكن قضية تعبير الزركشي بالمحرم وتبعه في شرح الروض تقييده بالمحرم وهو متجه (ونحوها) كعبادة لمن ذكر بشرط ان لا يكون في ذلك ربية بوجه فيما يظهر (لم تسقط) مؤنتها بذلك لانه لا يعد نشوزا عرفا وظاهر ان محل ذلك ما لم يمنعها من

الخروج قبل سفره او يرسل لها بالمنع (والاظهر ان لا نفقة) ولا مؤنة (لصغيرة) لا تحتل الوطاء وان سلبت له لان تعذر اي وطئها لمغنى فيها وليس اهلا للتمتع بغيره وبه فارقت المريضة ونحو الرتقاء (و) الاظهر (انها تجب لكبيرة) اي لمن يمكن وطؤها وان لم تبلغ كما هو ظاهره (على صغير) لا يمكن وطؤه اذا عرضت على وليه لان المانع من جهته (واحرامها بحج او عمرة) او مطلقا (بلاذن) منه

(نشوز ان لم يملك تحليها) على قول في الفرض لان المانع منها ومع كونه نشوز ليس تعاطيه حراما عليها لخطر امر النسك وبه فارق ما يأتي في الصوم (وان ملك) تحليها بأن أحرمت ولو بفرض على المعتمد (فلا) يكون لإحرامها نشوزا فلها المؤن لانها في قبضته وهو قادر على تحليها والتمتع بها فاذا ترك فقد فوت على نفسه فان قلت هذا يشكل بما يأتي في الصوم أنه يهاب إفساد العبادة قلت يفرق بأن الصوم يتكرر فلوا أمرناه بالافساد لتكرر منه وفي ذلك ما يهيب بخلاف الاحرام لانه نادر فلا تقوى مهابته وأيضا فالزمن (٣٣١) ثم قريب فتقوى الهية حينئذ بخلافه هنا

غالبا (حتى تخرج فساورة حاجتها) فان كان معها استحقت ولا فلا نعم من أفسد حبها الذي أذن فيه بجاع يلزمها الاحرام بقضائه فورا والخروج له ولو بلا إذنه وحينئذ يلزمه مؤنها بل والخروج معها (أو) أحرمت (بأذن) منه (ففي الاصح) لها نفقة مالم تخرج (لأنها في قبضته وفوات التمتع نشأ من إذنه فان خرجت فكما تقرر ولو آجرت عنها قبل النكاح لم يتخير ويقدم حق المستأجر لكن لا مؤنة لها مدة ذلك كذا أطلقه شارح هنا وفيما مر آنفا وهو مشكل لأن قضية ما مر ان نفقتها لا تسقط مدة الاجارة وهذا بخلافه وقد يجاب بتقدير أن الأمر كذلك عندهم بحمل هذا على ما إذا ثبت بالبينة وذلك بالاقرار والفرق أن الاقرار أقوى فائز وجوب النفقة بخلاف البينة هذا والذي يتجه ترجيحه أنه لا مؤنة لها مدة الاجارة مطلقا ويفرق بينه وبين

أى أو أسلمت نفسها اه معنى (قول المتن نشوز) أى من وقت الاحرام اه معنى (قوله على قول الخ) أى مرجوح مر في باب الحج اه معنى (قوله وبه فارق) أى بقوله لخطر الخ (قوله هذا) أى قول المصنف وان ملك فلا (قوله فلوا أمرناه) أى لو جوزنا لها الصوم وجعلنا الافساد إليه إذا اراد ولا فلا أمرنا كالما يخفى اه رشيدى (قوله ثم) أى في الصوم وقوله هنا أى في الاحرام (قوله فان كان معها) أى قوله كذا أطلقه الشارح في المغنى (قوله استحقت) أى ان لم يمنعها من السفر كما مر (قوله نعم من أفسد حبها) فان قلت ما صورة ذلك فانها إن طأوعته مختارة فهي المفسدة وان أكرهها لم يفسد حبها قلت قد يصور بالاول ويصح نسبة الفساد إليه لما شاركته في سببه اه سم (قوله فكما تقرر) أى في فساورة حاجتها اه سم (قوله لم يتخير) أى الزوج في فسخ النكاح وان جهل الحال اه معنى (قوله لكن لا مؤنة لها الخ) ينبغى ان محله ما لم يتبعها اخذنا ما مر في في الناشئة ولا وجبت نفقةها مدة التمتع وأنه يجب نفقة اليوم أو الليلة بالتبع في لحظة منه اه ع شر (قوله كذا أطلقه شارح الخ) أى بلا تقييد بثبوت بالاقرار أو بالبينة (قوله وفيما مر الخ) أى في شرح الا ان يشرف على انهدام (قوله لان قضية ما مر الخ) أى حيث جعلوا هناك المستأجرة الذين قبل النكاح كالمدينة لاخر (قوله بحمل هذا) أى ما هنا من السقوط (قوله إذا ثبت) أى سبق لإجارة الذين على النكاح (قوله وذلك) أى ما اقتضاه ما مر من عدم السقوط وقوله بالاقرار أى على ما ثبت بالاقرار أى كقائده الشارح به هناك (قوله مطلقا) أى سواء ثبت بالاقرار أو بالبينة (قوله ويفرق بينه) أى بين الاقرار بالاجارة عينا (قوله ثم) أى في الاقرار بالدين (قوله وان مكنته المستأجر الخ) أى رضى المستأجر بتمكينه منها اه معنى (قوله ولم يتعرضوا) أى الاصحاب (قوله فرق بينه) أى السقوط بالاجارة عينا (قوله هنا) أى في الاجارة عينا (قوله بخلاف تينك) أى الصوم والاعتكاف (قول المتن ويمنعها صوم نفل الخ) والوجه تقييد المبيع بمن يمكنه الوطء فلا يمنع لمثل بسبب الصوم واعتكاف واجبين او كان محرما او مريضا مد نفقا لا يمكنه الوقاع أو مسحوا عينا او كانت قرناء او متحيرة كالغائب واولى لان الغائب قد يقدم نهارا فيطأ شرح م راه سم وقد يشير إليه قول الشارح لانه قد يطرأ الخ لكن ظاهر صنيع المغنى اعتماد اطلاق المنع عبارته سواء أمكنه جماعها ام امتنع عليه لعذر حسي كعجزه او شرعى كتلبسه بواجب كصوم أو إحرام وبحث الاذرعى انه لا يمنع من لا يحل له وطؤها كمتحيرة ومن لا تحتل الوطء اه (قوله إن شاء) إلى قوله لكن الوجه في النهاية (قول المتن فان أبت) أى امتنعت من عدم الشروع أو الفطر بعد أمره لها به (قوله

الوطء (قوله قلت يفرق الخ) كذا مر (قوله نعم من أفسد حبها) فان قلت ما صورة ذلك فانها إن طأوعته مختارة فهي المفسدة وان أكرهها لم يفسد حبها قلت يصور بالاول ويصح الفساد لما شاركته في سببه (قوله فكما تقرر) أى في قوله فساورة حاجتها (قوله ولو آجرت الخ) كذا مر (قوله في المتن ويمنعها صوم نفل الخ) والوجه تقييد المنع بمن يمكنه الوطء فلا يمنع لصوم واعتكاف واجبين او كان محرما او مريضا مد نفقا لا يمكنه الوقاع أو مسحوا عينا او كانت قرناء او متحيرة كالغائب واولى لان الغائب قد يقدم نهارا فيطأ ولو كانا مسافرين سفر امر خصا في شهر رمضان كان مخرجا على فعل المكتوبة في اول الوقت واولى لما في التأخير من الخطر على اوجه احتمالات في ذلك حيث لم يكن الفطر افضل م ر ش (قوله على الوجه)

الاقرار بالدين بأنه لا حائل ثم بينها وبين الزوج لأنه يمكنه ترك السفر والتمتع بها كما مر وأما هنا فمد المستأجر حائلة فنعت النفقة ثم رأيت أن المنقول الذي سكت عليه سقوط نفقتها هنا وان مكنته المستأجر منها لانه وعد لا يلزم مع ما فيه من المنة ولم يتعرضوا للفرق بين الاقرار والبينة وهو صريح فيما ذكرته ورأيت شيخنا فرق بينه وبين عدم سقوطها بنذرهما الصوم أو الاعتكاف المعين قبل النكاح بعين ما فرقت به وهو أن هنا إذا حائلة بخلاف تينك (ويمنعها) إن شاء (صوم) أو نحو صلاة أو اعتكاف (نفل) ابتداء وانتهاء ولو قبل الغروب لأن حقه مقدم عليه لوجره به عليها وان لم يرد التمتع بها على الوجه لانه قد يطرأ له ارادته فيجدها صائمة فيتضرر (فان أبت) وصامت أو تمت

غير نحو عرفة وعاشوراء وصلت غير راتبة (فناشزة في الاظهر) فتسقط جميع مؤن ما صامته لا متاعها من التحكين الواجب عليها ولا نظر إلى  
تسكنه من وطئها ولو مع الصوم لانه قد يهاب افساد العبادة فيتضررون ثم حرم صومها نفلا او فرضا موسعا وهو حاضر من غير اذنه او علم رضاه  
وظاهر امتناعه مطلقا ان اضرها (٣٣٣) او ولدها الذي ترضعه واخذ ابو زرعة من هذا التعليل انها لو اشتغلت في بيته بعمل ولم يمنعه الحياء

من تبطلها عنه كخياطة  
بقيت نفقتها وان امرها  
بتركها فامتنعت لاذلا مانع  
من تمتعها أي وقت أراد  
بخلاف نحو تعليم صغار لانه  
يستحي عادة من اخذها  
من بينهن وقضاء وطء منها  
فاذا لم تنته بنهي فهي ناشزة  
اما نحو عرفة وعاشوراء  
فلها فعلها بغير اذنه كرواتب  
الصلاة بخلاف نحو الاثنين  
والخميس وبه يخص الخبر  
الحسن لا تصوم المرأة يوما  
سوى شهر رمضان وزوجها  
شاهد الا باذنه ولو نكحها  
صائمة تطوعا لم يجبرها على  
الفطر لكن الاوجه سقوط  
مؤنها (والاصح ان قضاءه  
لا يتضيّق) لكون الافطار  
بعذر مع اتساع الزمن وقد  
تشمل عبارة قضاء الصلاة  
في فصل فيه بين التضييق  
وغيره وهو الوجه (كفيل  
فيمنعها) منه قبل الشروع  
فيه وبعده من غير اذنه لانه  
مترار وخفة فوري بخلاف  
ما تضيّق للتعدى بافطاره  
او لضيق زمنه بان لم يبق من  
شعبان الا ما يسعه فلا يمنعها  
منه ونفقتها واجبة لكنه  
مشكل في صورة التعدى  
لان المانع نشاعن تقصيرها  
وله منعها من صوم نذر  
مطلق كعين نذرت في نكاحه

غير نحو عرفة الخ) من النحو تاسوعاء والاثنين وأيام البيض كما يأتي في كلامه اه ع ش (قول المتن  
فناشزة) والا قرب ان المراهقة الحاضرة أي المقيمة كالبالغة لو ارادت صوم رمضان لانها ما مورة بصومه  
مضروبة على تركها نهاية (قوله فتسقط) إلى قوله وظاهر في المغنى (قوله او فرضا موسعا) أي وان كان لها  
غرض في التقديم كقصر النهار اه ع ش (قوله مطلقا) أي موسعا او مضيقا ع ش أي وسواء وجد الاذن او  
العلم بالرضا ام لا سم (قوله من هذا التعليل) أي قوله لانه قد يهاب الخ اه ع ش (قوله وان امرها بتركها)  
أي ما لم يكن امره بالترك لغرض اخر غير التمتع كرية تحصل له من له الخياطة مثلا كتردده على باب بيته  
لطلب ما يتعلق به من الخياطة ونحوها اه ع ش (قوله من بينهن) أي الصغار وكان الاولى التذكير (قوله  
نيه) أي عن نحو تعليم صغار (قوله اما نحو عرفة) إلى قوله بخلاف نحو الاثنين في المغنى (قوله اما نحو  
عرفة الخ) أي كالتاسوعاء نهاية (قوله فلها فعلها الخ) وليس له منعها منها ولا تسقط نفقتها بالا متناع من  
فطرهما اه مغنى (قوله بغير اذنه) أي إلا في أيام الزفاف فله منعها من صومهما فيها اه ع ش (قوله  
بخلاف نحو الاثنين الخ) ومنه ستة شوال وان نذرتا بعد النكاح بلا اذن منه كما يأتي اه ع ش (قوله وبه)  
أي بقياس نحو عرفة وعاشوراء على رواتب الصلاة (قوله شاهد) أي حاضر (قوله لكن الاوجه الخ)  
خلافا للنهاية ووافقا للمغنى عبارة تهو في سقوط نفقتها وجهان اوجهها السقوط كما قاله الاذرعى لان النظر  
افضل عند طلب التمتع اه (قوله لكون الافطار) إلى قوله انتهى في النهاية والمغنى إلى قوله لكنه مشكل  
إلى وله منعها (قوله بين التضييق) أي بان فات بلا عذر اه ع ش (قوله وله منعها الخ) نعم قياس ما مر في  
الاعتكاف من انها لو نذرت اعتكافا متابعا بغير اذنه ودخلت فيه باذنه ليس له منعها استثناء ههنا شرح م  
اه سم على حج أي فليس له تحليلها منه حيث دخلت فيه باذنه ومثل الاعتكاف سائر العبادات إذا نذرتا  
بلا اذن منه وشرعت فيها باذنه اه ع ش عبارة المغنى تنبيه تسقط نفقتها بالا اعتكاف إلا باذن زوجها  
وهو معها أو بغير اذن لكن اعتكفت بنذر معين سابق للنكاح فلا تسقط نفقتها اه (قوله من صوم نذر  
الخ) عبارة المغنى والنهاية وله منعها من منذور معين نذرتا بعد النكاح بلا اذن ومن صوم كفارة ان لم تعص  
بسببه لانه على التراخي ومن منذور صوم او صلاة مطلق سواء انذرتا قبل النكاح ام بعده ولو باذنه لانه موضع  
اه (قوله كعين نذرتا الخ) ويكون باقيا في ذمتها إلى ان تموت فيقضى من تركتها او تيسر لها فعله بنحو  
غيته كاذنه لها بعد اه ع ش (قوله وصوم كفارة) ان لم يعص بسببه كذا في شرح الروض وهو موافق  
للاخذ الا في اه سم (قوله ان المتعدية بسبب الكفارة) أي كان حلفت على امر ماض انه لم يكن وهي  
عامة بوقوعه اه ع ش (قوله وهو متجه الخ) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله وهو) أي ما قاله الاذرعى الخ

كذا مر ش (قوله غير نحو عرفة الخ) هذا الصنيع حيث أطلق المنع أولا وفصل في النشوز ثانيا يدل  
على اصاله المنع مطلقا وان التفصيل بين نحو عرفة وغيره إنما هو في النشوز بالا متناع وليس مرادا بدليل  
قول الروض ويمنعها من تطويل الرواتب وصوم الاثنين والخميس ونحوهما لا عاشوراء وعرفة اه بل  
صرح هو بذلك في قوله الا في امان نحو عرفة الخ (قوله نحو عرفة وعاشوراء) يحتمل ان يدخل فيه ستة  
شوال (قوله مطلقا) يدخل فيه اذنه وعلم رضاه فيما يضرها وفي اطلاقه نظر (قوله لكن الاوجه) أي من  
وجبه سقوط مؤنها اصح الوجهين عدم السقوط مر ش (قوله ونفقتها واجبة) كذا مر ش (قوله  
وله منعها من صوم نذر مطلق الخ) نعم قياس ما مر في الاعتكاف من انها لو نذرت اعتكافا متابعا بغير اذنه  
ودخلت فيه باذنه ليس له منعها استثنى هذا مر ش (قوله وصوم كفارة) قال في شرح الروض أي ان لم تعص

بلا اذنه وصوم كفارة ولو من اتمامه وان شرعت فيه قبل منعها على الأوجه ويؤخذ مما ذكر في المتعدية بالا فطار ان وكذا  
المتعدية بسبب الكفارة لا يمنعها وتستحق النفقة وافتى البرهان الفزاري في مسافرين بر رمضان بان لا يمنعها من صومها قال الاذرعى وتبعه  
الزر كشي وهو متجه ان لم يكن الفطر افضل انتهى قيل وهو اوجه مما نقل عن الماوردي المخالف لذلك انتهى ويؤيده قولهم (و) الاصح

(انه لا منع من تعجيل مكتوبة اول الوقت) لحيازة فضيلته واخذ منه الزركشي وغيره ان له (٣٣٣) المنع اذا كان التأخير افضل وبحث

الاذرعى أن له المنع من  
تطويل زائد بل تقتصر على  
أكمل السنن والآداب  
وفارق مامر في الاحرام  
بطول مدته (و) لا من  
(سنن راتبة) ولو أول وقتها  
لأن كدها مع قلة زمنها ومن  
ثم جازله منعها من تطويلها  
بان زادت على أقل مجزئ  
فيما يظهر ويحتمل اعتبار  
أدنى الكمال لأنهم راعوا  
هنا فضيلة أول الوقت فلا  
تبعد رعاية هذا أيضا ومر  
أول محرمات النكاح أن  
العبرة في المسائل المختلف  
فيها بعقيدته لا بعقيدتها  
(ويجب) إجماعا (لرجعية)  
حرة أو أمة ولو حائلا  
(المؤن) السابق وجوبها  
للزوجة لبقاء حبس الزوج  
وسلطته نعم لو قال طلقت  
بعد الولادة في الرجعة  
وقالت بل قبلها فلا رجعة  
لك صدق يمينه في بقاء  
العدة وثبوت الرجعة ولا  
مؤن لها لأنها تنكر  
استحقاقها وأخذ منه أنها  
لا تجب لها وإن راجعها  
وكذا لو ادعت طلاقا بانها  
فانكره فلا مؤن لها كما قاله  
الرافعي وجعله أصلا مقبسا  
عليه ويظهر أن محله كالذي  
قبله مالم تصدقه (إلا مؤن  
تنظف) لا تنقأ موجبا

وكذا ضمير ويؤيده (قوله لحيازة فضيلته) إلى قوله وفارق في المغنى وإلى الفرع في النهاية بمخالفة يسيرة  
أنه عليها (قوله واخذ منه) أي من التعليل (قوله إذا كان التأخير افضل) أي لنحو إيراد نهاية ومغنى  
انظر هل يسن الإبراد في حق المرأة مع أن صلاتها في بيتها افضل رشیدی (قوله وفارق) أي عدم المنع من  
تعجيل المكتوبة ع وش وسم (قول المتن وسنن راتبة) المراد بالراتبة ماله وقت معين سواء تابع الفرائض  
وغيرها وقد ذكر الرافعي أن هذا اصطلاح القدماء وحيث قد يدخل العیدان والكسوفان والتراويح  
والضحى فليس له منعها من فعلها في المنزل ولكن يمنعها من الخروج لذلك اه مغنى عبارة ع وش ولا فرق  
في السنن بين المؤكدة وغيرها اخذ من إطلاقهم بل ينبغي أن مثلها صلاة العیدین وصلاة الضحى والخسوف  
والكسوف والاستسقاء وان مثلها الاذكار المطلوبة عقب الصلوات من التسبیح وتکبیر العیدین ونحوهما  
ما يستحب فعله عقب الصلوات اه (قوله ولو أول وقتها) وظاهر كلامهم انه يمنعها من تعجيلها مع المكتوبة  
اول الوقت مغنى واسنى (قوله جازله منعها من تطويلها الخ) كما صرح به الماوردي اه مغنى (قوله  
جازله منعها الخ) وعليه فيفرق بين الراتبة والفرض حيث اغتفر فيه أكمل السنن والآداب بعظم شأن  
الفرض فروعى فيه زيادة الفضيلة اه ع وش (قوله بان زادت الخ) عبارة النهاية ان زادت على أدنى  
الكمال فيما يظهر ويحتمل المنع من زيادة على أقل مجزئ اه (قوله فيما يظهر) معتمد اه ع وش (قوله حرة)  
إلى قوله وكذا لو ادعت في المغنى (قوله المؤن السابق الخ) من نفقة وكسوة وغيرهما ولا يسقط ما وجب  
لها الا بما يسقط به ما يجب للزوجة ويستمر وجوبه لها حتى تقره بانقضاء عدتها بوضع الحمل أو بغيره  
فهي المصدقة في استمرار النفقة كما تصدق في بقاء العدة وثبوت الرجعة اه مغنى (قوله وسلطته) عطف  
سبب على مسبب اه ع وش (قوله انها لا تجب ولو راجعها) هل وإن كانت محبوسة عنده والظاهر الوجوب  
حينئذ أخذنا مما يأتي قريبا فليراجع اه رشیدی ويأتى آنفا عن المغنى وع ش ما يوافقه (قوله فلا  
مؤن لها الخ) قال في المطلب لكن ظاهر نص الامم الوجوب انتهى وهذا الوجه لانها محبوسة لاجله كما يؤخذ  
مما مر فيما اذا ادعت الرضاع وانكر اه مغنى وجمع سم بين ما هنا وما مر في مسألة الرضاع بحمل ما هناك  
على المستمتع بها بالفعل وما هنا على غير المستمتع بها ويوافقه قول ع وش ولعل ما هنا مفروض فيما إذا لم  
يحبسها ولا تمتع بها اه (قوله مالم تصدقه) ينبغي أو يستمتع بها اخذنا مما مر في الحاشية آخر الرضاع عن ابن  
أن الدم وشيخنا الشهاب رحمهما الله تعالى اه سم (قول المتن إلا مؤنة تنظف) فلا تجب لها إلا إذا تأذت  
بأهوام أو لوسخ فيجب كما قاله الزركشي ما ترفه به كما مر مغنى والحاصل ان الرجعية والحامل البائن الغير  
المتوفى عنها يجب لها المؤن سوى آلة التنظف والحائل البائن والمتوفى عنها يجب لها السكنى فقط بجيرى (قول  
المتن فلو ظنت) بضم اوله اه مغنى (قوله لانه بان) إلى قوله ولو وقع في المغنى (قوله فان لم تذكر شيئا الخ)  
عبارة المغنى فان جهلت وقت انقضائها قدرت بعادتها حيضا وطهرا إن لم تختلف فان اختلفت اعتبر باقلها

بسيه اه و مر موافق للاخذ الآتي (قوله إذا كان التأخير افضل) أي لنحو إيراد م ر ش (قوله  
وبحث الاذرعى الخ) كذا م ر ش (قوله وفارق مامر) أي في قوله في المتن لا منع من تعجيل الخ ولو أول  
وقتها كذا م ر ش وفي شرح الروض وقضية كلامهم انه يمنعها من تعجيل الراتبة مع المكتوبة أول الوقت  
اه (قوله ويحتمل الخ) جرى عليه م ر (قوله ويحتمل اعتبار أدنى الكمال) هلا اعتبر الكمال كما في قول الاذرعى  
السابق بأكمل السنن والآداب (قوله وكذا لو ادعت طلاقا بانها فأنكره فلا مؤن لها) وقياسه أنها لو ادعت  
أن بينهما رضاعا محرما فلا مؤن لها لكن نقل عن ابن أبي الدم خلافة وعلمه بانها في حبسه وهو مستمتع بها فان  
حل على أنه مستمتع بها بالفعل وهذا على خلافه فلا إشكال لان الظاهر تقيدها بهذا بغير المستمتع بها اما هي  
فينبغي وجوب مؤنها عليه اخذنا مما تقدم في شرح قوله ولحاجتها سقط في الاظهر وقد يفرق فليتامل (قوله  
ويظهر الخ) كذا م ر ش (قوله مالم تصدقه) ينبغي أو يستمتع بها اخذنا مما يأتي في الحاشية آخر الرضاع عن

من غرض التمتع (فلو ظنت) الرجعية (حاملا فانفق) عليها (فبان حائلا استرجع) منها (مادفعه) لها (بعد عدتها) لانه بان ان لاشيء  
عليه بعدها وتصدق في قدر أقرائها وان خالفت عاداتها وتحلف ان كذبها فان لم تذكر شيئا وعرف لها عادة متفقة عمل بها او مختلفة فالأقل

فیرجع الزوج بما زاد لانه المتيقن وهي لا تدعى زيادة عليه فان نسبتها اعتبرت بثلاثة أشهر فیرجع بما زاد  
 عليه اخذا بغالب العادات (تنبيه) وان تنفى عنه الولد الذي انت به لادم امكن لخرقه به استرد الزوج منها  
 ما انفقه عليها في مدة الحمل ولكنها انسال عن الولد فقد تدعى وطء شبهة في اثناء العدة والحمل يقطعها كالنفقة  
 فتتم العدة بعد وضموه وينفق عليها تتميمها اه (قوله ولا) اي ان لم يعرف لها عادة (قوله ولو وقع عليه  
 الخ) عمره يشمل ما لو كان سبب الوقوع من جهتها كان علق طلاقها على فعل شيء ففعلته ولم تعلم به وفي عدم  
 الرجوع عليها بما انفقه في هذه الحالة نظر ظاهر لتدليسها اه عش (قوله او فسخ) الى الفرع في المعنى  
 لا لقوله وانفساخ في موضعين وقوله والقول الى المتن (قوله او انفساخ بمقارن) سياق ما فيه (قوله خلافا  
 لمن وهم فيه) عبارة النهاية على الراجح اه (قول المتن او ثلاث) اي في الحروتين في العبد اه معنى (قوله  
 كالخادم الخ) عبارة المعنى تنبيه اقتصاره على النفقة والكسوة قد يفهم انه لا يجب غيرهما وليس مرادا بل  
 يجب لها الادم والسكنى والخادم للخدمومة اه (قول المتن الحامل) (تنبيه) تسقط النفقة لا السكنى بنى الحمل  
 فان استلحقه بعد رجعت عليه باجرة الرضاع ويبدل الاتفاق عليها قبل الوضع وعلى ولدها ولو كان الاتفاق  
 عليه بعد الرضاع فان قيل رجوعها بما انفقه على الولد يناهى اطلاقهم ان نفقة القريب لا نصير ديناً الا بفرض  
 القاضي اجيب بان الاب هنا تدعى بنفيه ولم يكن لها طلب في ظاهر الشرع فلما اكذب نفسه رجعت حيثئذ  
 اه معنى وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض مانصه وظاهر رجوعها بما ذكر وان لم تشهد ولا اذن  
 لها حاكم مر اه (قوله انفساخ بمقارن الخ) يتأمل صورة الانفساخ بمقارن للعقد ع ش رشيدى اي  
 وكان ينبغي الاقتصار على الفسخ كافي المعنى (قوله بمقارن للعقد) أى واما ان كان بسبب عارض كالردة  
 والرضاع واللعان ان لم ينف الولد فتجب لانه قطع للنكاح كالطلاق اه معنى (قوله مطلقاً) اي حائلاً كان  
 اولاً (قوله لانه رفع للعقد من اصله) ولذلك لا يجب المهر ان لم يكن دخول اه معنى (قوله من اصله)  
 يتأمل اه سم اي فانه يخالف لقوله في باب الخيار قال السبكي ان الفسخ بالغيب يرفع العقد من حين  
 وجود سبب الفسخ لا من اصل العقد ولا من حين الفسخ بخلاف الفسخ بنجورة او رضاع او اعسار فانه  
 يرفعه من حين الفسخ قطعاً اه وهو مشكل في الاعسار فانه ليس فاسخاً بذاته بخلاف الردة والرضاع فكان  
 القياس الخافه بالغيب لاهما اه (قوله لانه) اي المؤن لازم المعسرو تنقرر اي ولو كانت للحمل لم  
 تكن كذلك معنى (قوله ولا تسقط الخ) اي ولو كانت للحمل لم تكن كذلك اه معنى (قوله ولا  
 بموته الخ) عبارة الرض ولو مات الرجل قبل الوضع لم تسقط والقول في تاخر تاريخ الوضع قول مدعيه انتهت  
 اه سم عبارة المعنى هذا كله مادام الزوج حياً فلو مات قبل الوضع فتقضيه كلام الروضة هنا السقوط وفي  
 الشرحين والروضة في عدة وفاة عدم السقوط وهو المعتمد فان قيل مقتضى قول المصنف قلت الخ ترجيح  
 الاول اجيب بانها ثم رجعت قبل الموت فاغتفر في الدرام الخ اه فكل من المبارتين المذكورتين صريح في

ولا اقل ثلاثة أشهر ولو وقع  
 عليه طلاق باطنا ولم يعلم به  
 فانفق مدة ثم علم لم يرجع  
 بما انفقه على الاوجه كالمو  
 أنفق على من نكحها فاسدا  
 بجامع انها فيهما محبوسة  
 عنده وان لم يستمتع بها  
 كما اقتضاه اطلاقهم ومحل  
 رجوع من أنفق بظن  
 الوجوب حيث لا حبس منه  
 (والحائل البائن بخلع) أو  
 فسخ او انفساخ بمقارن او  
 عارض خلافا لمن وهم فيه  
 (او ثلاث لا نفقة) لها (ولا  
 كسوة) لما قطعاً للخبر المتفق  
 عليه بذلك ولا تنفاه سلطنته  
 عليها وانما وجبت لها  
 السكنى لانها لتحصين الماء  
 الذى لا يفرق بوجود  
 الزوجية وعدمها (ويجب ان)  
 كالخادم والادم (لحامل)  
 بائن لآية وان كن اولات  
 حمل ولانه كالمستمتع برحمها  
 لاشتغاله بها نعم البائن  
 بفسخ او انفساخ بمقارن  
 للعقد كعيب او غرور  
 لا نفقة لها مطلقاً على ما قاله  
 في الخيار لانه رفع للعقد من  
 اصله والوجوب انما هو  
 (لها) لكن بسبب الحمل  
 لانها تلزم المعسرو تنقدر  
 وتسقط بالنشوز كما بانها  
 عن ان تسكن فيما عينه لها  
 وهو لا تقا وخرجها منه  
 لغير عذر ولا تسقط بمضى  
 الزمان



ولا يموت به اثناء ما لانه يغتفر في الدرام ما لا يغتفر في الاقدام والقول في تاخر الولادة قول مدعيه (وفي قول للحمل) انوقف الوجوب عليه (فعل الاول لا يجب لحامل عن شبهة او نكاح فاسد) إذ لا نفقة لها حالة الزوجية فبعدها اولى (قلت ولا نفقة) ولا مؤنة (لمتدة وفاة) ومنها ان يموت الزوج وهي في عدة طلاق رجعي (ولان كانت حاملا والله اعلم) لصحة الخبر بذلك (٣٣٥) (ونفقة العدة) ومؤنتها كمؤنة زوجة

في جميع ما مر فيها فهي (مقدرة كزمن النكاح) لانها من لواحقه (وقيل يجب الكفاية) بناء على انها للحمل (ولا يجب دفعها) لها (قبل ظهور حمل) سواء اجعلناها لها ام له لعدم تحقق سبب الوجوب نعم اعتراف ذي العدة بوجوده كظهوره مؤاخذه له باقراره (فاذا ظهر) الحل ولو بقول اربع نسوة (وجب دفعها للماضى من حين العلق فتأخذه ولما بقى (يوما يوم) اذلو تأخرت للوضع أضرت (وقيل حتى تضع) للشك فيه وردوه بان الاصح ان الحمل يعلم ولو قبل ستة اشهر (ولا تسقط بمضى الزمان على المذهب) ولان قلنا انها للحمل لانها المنتفعة بها (فرع) حكم حنفى لبائن بنفقة العدة وقررها في مقابلتها قدرا ثم ظهر بها حمل فلها ان لم يتناول حكمه الكسوة عنده الرفع لشافعى ليحكم لها بها وافق ابو زرعة في شافعى حكم لبائن حائل انه لا نفقة لها بان حكمه انما يتناول يوم الدعوى وما قبله دون ما بعده لانه لم يدخل وقته ومرو عنه نظير ذلك

ان الضمير للزوج وقال الرشيدى الظاهر ان الضمير للولد اى مات في بطنها او ولد له استروح ولم يرجع لكتب المذهب (قوله اثناء ما) اى العدة يعنى قبل الوضع (قوله والقول الخ) فوالت وضعت اليوم فلى نفقة شهر قبله وقال بل وضعت من شهر قبله صدقت لان الاصل عدم الوضع وبقاء النفقة اه اسنى (قول المتن لحامل عن شبهة) اى وهى غير مزوجة اما المنكوحه اذا حبلت من الواطى بالشبهة فان اوجبت النفقة على الواطى سقطت عن الزوج قطعوا لافعلى الاصح في الروضة ولو كان زوج الحامل البائن رقيقا فان قلنا النفقة لها وجبت لانها تجب على المعسر والافلا قال المتولى لو ابرأت الزوج من النفقة ان قلنا انها لها سقطت والافلا (تنبيه) لا نفقة لحامل مملوكة له اعتقها بناء على انها للحامل اه معنى (قوله لها) اى الحامل عن نكاح فاسد اه معنى (قوله وهى في عدة طلاق رجعي) لانها تنتقل الى عدة الوفاة بخلاف عدة البائن لانها لا تنتقل الى عدة الوفاة فيستصح وجوب المؤنة لها اه سم (قول المتن وان كانت حاملا) اى وان كان للحمل جدلان النفقة لها لاله وهى قد بانت بالوفاة والقريب تسقط مؤنته بها اه عش (قوله اعتراف ذي العدة الخ) اى ومع ذلك اذا تبين عدمه استرده لانه ادى على ظن تبين خطؤه عش ومعنى انظر هل يقيد بما اذا لم تكن محبوسة عنده اخذا بما مر قبيل قول المتن والحائل البائن (قوله مؤاخذه الخ) ثم لو ادعت حينئذ سقوط الحمل هل تصدق هى او الزوج فيه نظر وينبغى ان يقال ان اقامت بينة على ذلك عمل بها والاصدق الزوج لان الاصل عدم الوجوب اه عش (قوله ولو بقول اربع الخ) اى او تصديقه لها اه معنى (قوله من حين العلق) الاولى من حين الفراق (قوله وردوه الخ) عبارة المغنى والخلاف مبنى على ان الحمل يعلم ام لا ولا يظهر انه يعلم وعليه لو ادعت ظهوره فانكر فعليها البينة ويكفى فيه شهادة النساء فيثبت باربع نسوة عدول ولهن ان يشهدن بالحمل وان كان لدون ستة اشهر اذ اعرف اه (قول المتن ولا تسقط) اى نفقة العدة بمضى الزمان اى من غير انفاق فتصير ديناً عليه اه معنى (قوله ومحل الخ) ان كان ضميره راجعا الى افتاء اى زرة فلا يظهر توجيهه فليتأمل وان كان للمنازعة التى اشار اليها فظاهر ويكون حاصله انه اذا حكم بموجب البينة اثر في المستقبل كما هو شان الحكم بالموجب والافلا اه سيد عمر وجزم الكردي بالثاني عبارته اى محل كون ما هنا نظيره ان حكم هنا بموجب البينة فتاتى هنا ايضا تلك المنازعة واما اذا حكم بسقوط النفقة فلا اه

(فصل) في حكم الاعسار (قوله في حكم الاعسار) الى قول المتن حضرا وغاب في النهاية (قوله في حكم الاعسار الخ) اى وما يتبع ذلك كخروجها لتحصيل النفقة مدة الامهال وقوله بمؤن الزوجة اراد بها ما يشمل المهر اه عش (قوله الزوج) اى او من يقوم مقامه من فرع او غيره اه معنى (قوله اى النفقة) اى المستقبلية اه معنى (قوله فان صبرت زوجته) اى وانفقت على نفسها من مالها او بما اقترضته والرجعية كالتى في العصمة قاله ابراهيم المروزي اه معنى (قوله ولم تمنعه الخ) فان منعه لم تصرفنا عليه قاله الرافعى في الكلام على الامهال اه معنى (قوله ماعدا المسكن الخ) اى والخادم عش ورشيدى وسيد عمر

(قوله ولا يموت به اثناء ما) عبارة الروض ولو مات الرجل قبل الوضع لم تسقط والقول في تاخر تاريخ الوضع قول مدعيه اه (قوله في المتن وفي قول للحمل) قال في التنبيه فلا يجب الا على من تجب عليه نفقة الولد قال ابن النقيب فان كان المطلق او الحمل رقيقا لم يجب على هذا القول ويجب على الاول اه (قوله وهى في عدة طلاق رجعي) لانها تنتقل الى عدة الوفاة بخلاف عدة البائن لانها لا تنتقل الى عدة الوفاة فيستصح وجوب المؤنة لها (فصل) في حكم الاعسار بمؤن الزوجة (قوله فان صبرت) اى ثم ارادت الفسخ فعلم ان رضاها بذمته

آخر الوقف مع المنازعة فيه ومحل ان حكم بموجب البينة لا بالسقوط لانه انما يتناول ماوجب بخلاف الموجب (فصل) في حكم الاعسار بمؤن الزوجة اذا (اعسر) الزوج (بها) اى النفقة (فان صبرت) زوجته ولم تمتعه تمتعا مباحا (صارت) كسائر المؤن ماعدا المسكن لما مر انه امتناع (دينا عليه) وإن لم يفرضا فاقض لانها في مقابلة التمكين (والا) تصير ابتداء او انتهاء

(قوله بأن صبرت الخ) علم بذلك أن رضاها بذمته لا يسقط حقها من الفسخ خلافا لما وقع في الروض لأنه من تصرفه وليس بصحيح كما بينه في شرحه اه سم (قول المتن فلها الفسخ) وبحت مر الفسخ بالعجز عما لا بد منه من الفرش بأن يترتب على عدهم الجلوس والنوم على البلاط والرغام المضروب من الاواني كالذي يتوقف عليه نحو الشرب سم على حج اه ع ش (قوله في الرجل) اى في حقه متعلق بالخبر او نعت له وقوله لا يجد الخ الجملة حال من الرجل او نعت له وقوله يفرق بينهما بدل من الخبر (قوله وقضى به) اى بالفسخ بالاعسار (قوله) ولم يخالفه أحد الخ) اى فصار إجماعاً سكوتياً (قوله وقال ابن المسيب الخ) ظاهره أنه غير الخبر المار و ظاهر صنيع المعنى انهما خبر واحد عبارة والخبر البيهقي باسناد صحيح ان سعيد بن المسيب سئل عن رجل لا يجد ما ينفق على اهله فقال يفرق بينهما فقبل له سنة فقال نعم سنة قال الشافعي رحمه الله تعالى ويشبه أنه سنة النبي صلى الله عليه وسلم اه (قوله من السنة) اى من الطريقة الماخوذة عنه صلى الله عليه وسلم لا ان ذلك مندوب كما هو ظاهر جلى اه ع ش (قوله وهو اولى الخ) من كلام الشارح لابن المسيب عبارة المعنى ولائها اذا فسخت بالجواب والعنة فبالعجز أو لى لان البدن لا يقوم بدونها بخلاف الوطء اه (قوله) ولا فسخ بالعجز الخ الى المتن فى المعنى (قوله او عن نفقة الخادم) سواء اخذت نفسها ام استاجرت ام انفقت على خادمها اه معنى (قوله نعم تثبت الخ) قال فى شرح الروض قال البلقيني ومحل ما ذكر فى نفقته الخادم إذا كان الخادم موجودا فان لم يكن ثم خادم فلا تصير نفقته ديناً فى ذمة الزوج انتهى وقضية ذلك ان بحث الاذرعى مفروض مع وجود الخادم وإلا فلا حاجة اليه وحينئذ فقيه نظرا اه سم عبارة ع ش قوله فانها فى ذلك كالقريب قضيته انها تسقط بمضى الزمن مطلقا ما لم يفرضا القاضى ويأذن لها فى اقتراضها وتقرضها وان نفقة خادمة من تخدم فى بيت ايها لا تسقط مطلقا و قياس ما مر فى قوله انها امتناع ان نفقة الخادمة مطلقا ان قدرت واقرضتها وجبت عليه والا فلا اه اقول وقد يفرق بان الخدومة لا تستخدم ما فى بيت ايها تستحق الاخد ام بمجرد النكاح بخلاف الخدومة لنحو مرض فان استحقاقها بواسطة امر عارض (قوله قال الاذرعى الخ) عبارة المعنى وينبغى كما قال الاذرعى ان يكون هذا فى الخدومة لرتبتها أما من تخدم لمرضها ونحوه فالوجه عدم الثبوت كالقريب اه (قوله الا من تخدم) الظاهر أنه بفتح أوله اه رشيدى اقول قضية ما مر انفاق المعنى انه بضم اوله (قوله فانها) اى نفقة خادم الخدومة لنحو مرض فى ذلك اى فى ثبوت الذمة كالقريب اى كنفقة القريب فلا تثبت الا يفرض القاضى (قول المتن يمنع موسى) اى امتناعه من الاتفاق اه معنى (قول المتن موسى) اى حضر ماله دون مسافة القصر بدليل المسئلة الاتية اه سم (قوله او متوسط) اقول قد يقال او معسر واما قوله الاقنى وانما الخ فانما يفيد الفسخ بعجزه عن نفقة المعسر القادر على نفقة المعسر فليأمل سم اقول هو متجه جدا وعليه فمراده بالموسر هنا القادر على الاتفاق الواجب عليه اعم من ان يكون موسرا بالمعنى المتقدم والا اه سيد عمر اى فلا حاجة لما زاده الشارح والمحشى (قول المتن او غاب) وعند غيبته يبعث الحاكم بلده ان كان موضعه معلوما فيلزمه بدفع نفقتها وان لم يعرف موضعه بان انقطع خبره فهل لها الفسخ ولا نقل الزركشى عن صاحبى المذهب والكافى وغيرهما ان لها الفسخ ونقل الرويانى فى البحر عن نص الام انه لا فسخ مادام الزوج موسرا وان غاب غيبة منقطعة وتعذر استيفاء النفقة من ماله انتهى قال الاذرعى وغالب ظنى الوقوف على هذا النص فى الام والمذهب نقل فان ثبت له نص بخلافه فذاك والا فذهب المنع كما رجحه الشيخان انتهى وهذا حوط

بأن صبرت ثم أرادت الفسخ كما سيعلم من كلامه ( فلها الفسخ) بالطريق الآتى (على الاظهر) الخبر الدارقطنى والبيهقى فى الرجل لا يجد شيئا ينفق على امراته يفرق بينهما وقضى به عمر رضى الله عنه ولم يخالفه أحد من الصحابة وقال ابن المسيب انه من السنة وهو أولى من الفسخ بنحو العنة ولا فسخ بالعجز عن نفقة ماضية أو عن نفقة الخادم نعم تثبت فى ذمته قال الاذرعى بحثا الا من تخدم لنحو مرض فانها فى ذلك كالقريب (والاصح) انه لا فسخ يمنع موسى او متوسط كما يفهمه قوله الاقنى وانما الى آخره (حضر أو غاب)

لا يسقط حقها من الفسخ خلافا لما وقع فى الروضة لأنه من تصرفه وليس بصحيح كما بينه فى شرحه (قوله نعم تثبت فى ذمته) قال فى شرح الروض قال البلقيني وعلى ما ذكر فى نفقة الخادم اذا كان الخادم موجودا فان لم يكن ثم خادم فلا تصير نفقته ديناً فى ذمة الزوج اه وقضية ذلك ان بحث الاذرعى مفروض مع وجود الخادم والا فلا حاجة اليه وحينئذ فقيه نظرا (قوله قال الاذرعى الخ) كذا مر ش (قوله فى المتن موسى) اى حضر ماله دون مسافة القصر بدليل المسئلة الاتية (قوله او متوسط) قد يقال او معسر واما قوله الاقنى وانما

لتمسكها منه ولو غابا كماله  
بالحاكم فإن فرض مجزه  
عنه فتأدروا اختار كثير من  
في غائب تعذر تحصيلها منه  
الفسخ وقواه ابن الصلاح  
قال كتعذرهما بالأعسار  
والفرق بأن الأعسار عيب  
فرق ضعيف انتهى والمعتمد  
ما في المتن ومن ثم صرح في  
الأم بأنه لا فسخ مادام  
موسرا وانقطع خبره  
وتعذر استيفاء النفقة  
من ماله والمذهب نقل كما  
قاله الأذرعى فجزم شيخنا  
في شرح منهجه بالفسخ  
في منقطع خبر لا مال  
له حاضر مخالف للتعقيل كما  
علمت ولا فسخ بغيبة من  
جمل حاله يسار أو أعسار  
بل لو شهدت بينة أنه غاب  
معسرا فلا فسخ مالم تشهد  
بأعساره الآن وإن علم  
استناده للاستصحاب  
أو ذكرته تقوية لاشكا  
كما يأتي (ولو حضر وغاب  
ماله) ولم ينق عليها بنحو  
استدانة (فإن كان) ماله  
(بمسافة القصر) فاكث  
من محله (فلها الفسخ)

والاول ايسر اه مغنى وقال الشهاب السنباطي في حاشيته على المحلى وهو أى الاول المعتمد وما نقله الرويانى  
عن النص ضعيف انتهى اه سيد عمر وسياق عن سم تاويل النص بما يرتفع به الخلاف بينه وبين الاول  
(قوله لتمسكها منه) عبارة المغنى لتمسكها من تحصيل حقها بالحاكم او بيدها إن قدرت وعند غيبته يبعث  
الحاكم لهما كماله الخ اه وعبارة النهاية لا تنفاد الأعسار المثبت للفسخ وهى متمكنة من خلاص حقها  
في الحاضر بالحاكم بان يلزمه بالحبس وغيره وفي الغائب يبعث الحاكم إلى بلده اه (قوله كماله) سياق ما فيه  
(قوله بالحاكم) متعلق بتمسكها سم (قوله مجزه) أى الحاكم عنه أى الزوج (قوله واختار) إلى قوله  
او ذكرته في النهاية لا قوله وقواه إلى والمعتمد قوله ومن ثم صرح في الأم بأنه الخ) وافق به شيخنا الشهاب  
الرملى سم ونهاية (قوله مادام موسرا الخ) أى ولم يعلم غيبة ماله في مرحلتين اخذا بما يأتي اه نهاية قال  
عش قوله في مرحلتين أى عن البلدة التى هو مقيم بها اه (قوله فجزم شيخنا) مبتدأ خبره قوله مخالف الخ  
(قوله ولا فسخ) إلى قوله او ذكرته في المغنى (قوله ولا فسخ بغيبة الخ) أى واحتمل ان يكون له مال فيما دون  
مسافة القصر اخذا بما يأتي عن سم (قوله من جهل حاله) أى واحتمل أن ماله معه اخذا بما يأتي اه  
رشيدى (قوله مالم تشهد بأعساره الآن الخ) فلو شهد بذلك بناء على الاستصحاب جاز لها ذلك إذا لم تعلم  
زواله وجاز الفسخ حينئذ اه مغنى (قوله وإن علم استناده الخ) يعنى ان القاضى يقبل البينة بأعساره  
الآن وإن علم انها إنما شهدت بذلك معتمدة على الاستصحاب ويوجه بان الاصل عدم حصول شيء له وكما  
يقبلها القاضى مع ذلك كذلك للبينة الافدام على الشهادة اعتمادا على الظن المستند للاستصحاب اه عش  
ومرتفعان المغنى ما يوافقه (قوله أو ذكرته الخ) أى وإن ذكرت البينة الاستصحاب تقوية لعلمهم بما  
شهدوا به بان جزموا بالشهادة ثم قالوا أشهدنا به لذلك وقوله كما يأتي أى في الشهادات في بحث التسامع اه كرمى  
(قول المتن ولو حضر وغاب ماله) وبالأولى إذا غاب مع ماله المسافة المذكورة لا يقال بل بينهما فرق لان  
الحاضر يمكنه انفاقها بنحو الافتراض فهو مقصر بتركه ولا كذلك الغائب لا نأقول هو مقصر ايضا بغيبته مع  
ماله من غير إقامة منفق او ترك نفقتها فلا وجه للفرق بينهما وينبغي حمل النص على من له مال دون مسافة القصر  
أو احتمل أن يكون له مال كذلك ليوافق هذا ويمكن أن يحمل على ذلك أيضا ما في شرح المنهج بان يراد بأنه  
لا مال له حاضر في البلد مع احتمال له في دون مسافة القصر او لا مال له حاضر معلوم أى لم يعلم حضور مال له دون  
مسافة القصر فلا يخالف المنقول عن النص فليتأمل فان رد الشارح ما في شرح المنهج ظاهر في خلاف هذا  
لكن الوجه المتعين الاخذ بهذا وقد وافق مر عليه آخرا واثبت في شرحه ما يوافقه اه سم (قول المتن  
ولو حضر وغاب ماله) أى او غاب ولم يكن ماله معه اخذا بما مر وفرق البغوى بين غيبته موسرا وغيبته ماله بأنه  
إذا غاب ماله فالعجز من جهةه وإذا غاب هو موسرا فقد رتته حاصلة والتعذر من جهةه اه رشيدى (قوله ولم  
ينفق عليها) إلى قوله ولا يلزمه ذلك في المغنى الا قوله ويفرق الى وبحث الأذرعى الى قول المتن وانما تفسخ  
في النهاية الا قوله كذا في السيد الى بوجه ما قاله وقوله بل هو الى المتن (قول المتن فلها الفسخ) وبالأولى اذا غاب

الخ فانما يفيد الفسخ لعجزه عن نفقة المعسر فليتأمل (قوله بالحاكم) متعلق بتمسكها (قوله ومن ثم صرح في  
الأم بأنه الخ) وافق به شيخنا الشهاب الرملى (قوله وان انقطع خبره وتذر استيفاء النفقة من ماله) أى ولم  
يعلم غيبة ماله في مرحلتين اخذا بما يأتي مرش (قوله مالم تشهد بأعساره الآن) أى فان شهدت بذلك فلها  
الفسخ وهل يتوقف على الذكر لا يقال بينهما فرق لان الحاضر يمكنه انفاقها بنحو الافتراض فهو مقصر  
بتركه ولا كذلك الغائب لا نأقول هو مقصر ايضا بغيبته مع ماله من غير إقامة منفق او تركه نفقتها فلا وجه  
للفرق بينهما وينبغي حمل النص على من له مال دون مسافة القصر او احتمل ان يكون له مال كذلك ليوافق  
هذا ويمكن ان يحمل على ذلك ايضا ما في شرح المنهج بان يراد بأنه لا مال له حاضر في البلد مع احتمال له في دون  
مسافة القصر فلا يخالف المنقول عن النص فليتأمل فان رد الشارح ما في شرح المنهج ظاهر في خلاف هذا  
لكن الوجه المتعين الاخذ بهذا وقد وافق عليه مر آخرا واثبت في شرحه ما يوافقه (قوله في المتن فلها الفسخ)

ولا يلزمها الصبر للضرورة ويفرق بينهما وبين المعسر الآتي بان هذا من شأنه القدرة لتيسر اقتراضه فلم يناسبه الامهال بخلاف المعسر ومن ثم بحث الاذرعى انه لو قال أحضره وأمكنه (٣٣٨) في مدة الامهال الآتية أمهل (والا) بان كان على دونها (فلا) فسخ لانه في حكم الحاضر

(ويؤمر بالاحضار) عاجلا وقضية كلامهم انه لو تعذر احضاره هنا للخوف لم يفسخ وهو محتمل لندرة ذلك (ولو تبرع رجل) ليس اصلا للزوج (بها) منه وسلبها لها (لم يلزمها القبول) بل لها الفسخ لما فيه من المنفعة ومن ثم لم يسلبها المتبرع له وهو سلبها لها لزوما القبول لا انتفاء المنفعة اما اذا كان المتبرع أبا الزوج او جده وهو تحت حجره فيلزمها القبول لدخوله في ملك الزوج تقدير ابحاث الاذرعى ان مثله ولد الزوج وسيدته قال ولا شك فيه اذا اعسر الاب وتبرع ولده الذى يلزمه اعفاه او لا يلزمه ذلك ايضا في الاوجه وفيما بحثه في الولد الذى لا يلزمه الاعفاف نظر ظاهر وكذا في السيد لا انتفاء علقته التى نظروا اليها من ملك الزوج الا ان يوجه ما قاله في السيد بان علقته بقتنه اتم من علقته الولد بوالده (وقدرته على الكسب) الحلال اللائق وكذا غيره اذا اراد تحمل المشقة بمباشرة فيما يظهر (كالمال) لاندفاع الضرورة به فلو كان يكتسب في يوم ما يني بثلاثة ثم يبطل ثلاثة ثم يكتسب ما يني بها فلا فسخ

هو ايضا لان السبب حينئذ ان لم يزد قوة ما نقص كما هو ظاهر وهذا يعين الجزم السابق عن شرح المنهج واما عبارة الام فيمكن حملها على من له مال حاضر فيما دون مسافة القصر فليحررها سم وقد مر انفا منه ما يوافق بزيادة بسط (قوله ولا يلزمها الصبر) عبارة النهاية ولا تسلك الامهال اه (قوله ومن ثم بحث) معتمد على معنى (قوله احضره) هو بصيغة التكلم وقوله وامكنه بصيغة المضى (قوله امهل) اى وجوبه اه ع (قوله عاجلا) اى فان ابى فسخت اه ع (قوله لم تفسخ) معتمد وظاهره وان طال زمن الخوف لانه موسر وقد يقال هو مقصر بعدم الاقتراض ونحوه اه ع (قوله لندرة ذلك) اى التعذر اه ع (قول المتن رجل) اى مثلاه معنى (قوله ليس اصلا للزوج) شمل الفرع وسياق ما فيه اه سم (قوله عنه) اى عن زوج معسر (تنبيه) يجوز لها اذا اعسر الزوج وله دين على غيره مؤجل بقدر مدة احضار المال الغائب من مسافة القصر الفسخ بخلاف تأجيله بدون ذلك ولها الفسخ ايضا لكون ماله عروضا لا يرغب فيها ولكون دينه حالا على معسر ولو كان الدين عليها لانها في حال الاعسار لا تصل الى حقها والمعسر ينظر بخلافها فيما اذا كان دينه على موسر حاضر غير معاطل ولو غاب المديون الموسر وكان ماله بدون مسافة القصر فوجه الوجهين ان لا يفسخ لها فان كان المديون حاضرا او ماله بمسافة القصر كان لها الفسخ كالوكان مال الزوج غائبا ولا يفسخ بكون الزوج مديونا وان استغرق ماله حتى يصرفه اليها ولا يفسخ بضمان غيره له باذنه نفقة يوم بيوم بان جدد ضمان كل يوم واما ضمانها جملة فلا يصح ففسخ به اه معنى (قوله المتبرع) بكسر الراء وقوله له اى للزوج متعلق بسم (قوله وهو سلبها الخ) ليس بقيد بالنسبة الى منع الفسخ بل مثله ما اذا لم يسلبها فلا يفسخ لانه الآن موسر اه حلى (قوله وهو تحت حجره) اخرج غيره اه سم (قوله ان مثله) اى مثل اصل الزوج اه ع (قوله وتبرع ولده الخ) في التعبير بالتبرع هنا تسميح بل لا وجه لبحثه لان نص المذهب كما مر ان عليه كفاية اصله وزوجه اه رشيدى (قوله ايضا) فيه ركة والاولى وكذا الذى لا يلزمه ذلك في الاوجه (قوله نظر ظاهر) اى فلا يجب عليها القبول ولها الفسخ كالتبرع عن الزوج اصله الذى ليس هو في ولايته لانه لا يتمكن من ادخال المال فى ملكه اه ع (قوله الحلال) الى قوله ويؤيده فى المعنى (قوله وكذا غيره) اى غير اللائق سم على حجج ومنه السؤال حيث لم يكن لا نقاب اه ع (قوله فلو كان يكتسب الخ) وكذا لو كان يكسب كل يوم قدر النفقة لم تفسخ لانها هكذا يجب وليس عليه ان يدخر للمستقبل اه معنى (قوله بثلاثة) اى بثلاثة ايام ماضية اه معنى (قوله حينئذ) عبارة المعنى لمثل هذا التأخير اليسير اه (قوله ومن تجمع له اجرة الاسبوع) يؤخذ منه ان الاسبوع هو الغاية فى الامهال فن له غلات يستحقها آخر كل شهر لا يمهل الى حصولها حيث كانت المدة تزيد على اسبوع وان زادت على

وبالاولى اذا غاب هو ايضا لان السبب حينئذ ان لم يزد قوة ما نقص كما هو ظاهر وهذا يعين الجزم السابق عن شرح المنهج واما عبارة الام فيمكن حملها على من له مال حاضر فيما دون مسافة القصر فليحررها سم (قوله ويفرق الخ) هذا الفرق مصرح بان الفسخ هنا لا يتوقف على الامهال الآتى فى المعسر (قوله ومن ثم الخ) كذا مرش (قوله ليس اصلا) شمل الفرع وسياق ما فيه (قوله وهو تحت حجره) اخرج غيره فيلزمها القبول كذا مرش (قوله وسيدته) اى لان له ولاية قوية عليه وان لم يملكه بتمليك فليس هذا متبرعا على انه يملكه كما يتوهم (قوله وكذا غيره) اى غير اللائق (قوله ومثله نحو نساج ينسج الخ) كذا مرش (قوله ومن تجمع له اجرة اسبوع) قال فى الروض كغيره ثم قال متصلا به فلو بطل اسبوعا لعارض فسخت اه اى صورة المسئلة كما هو ظاهر انه لم ينفق بنحو استدانته وحاصله ان وقوع هذا التبطل لعارض لا يغتفر معه ترك الاتفاق وينبغى توقف الفسخ على الامهال الآتى لانه حينئذ ليس فى حكم الموسر لعدم القدرة على الكسب والحالة ما ذكره وبذلك يفارق هذا ما ذكره الشارح بقوله لا تفسخ به لو امتنع الخ (قوله بل المراد

اذ لا تنشق الاستدانة حينئذ فصار كالموسر ومثله نحو نساج ينسج فى الاسبوع ثوبا فى أجرته بنفقة الاسبوع النفقة ومن تجمع له أجره الاسبوع فى يوم منه وهى تنى بنفقة جميعه وليس المراد اننا نصبر بها اسبوعا بلا نفقة بل المراد انه فى حكم واحد نفقتها

وينفق بما استدانه لا مكان  
 القضاء كذا قالوه وبه يعلم  
 أنا مع كوننا نمسكها من  
 مطالبته ونامر به بالاستدانة  
 والاتفاق لا تنسخ عليه  
 ولو امتنع لما تقرر أنه في حكم  
 موثر امتنع ويؤيده قولهم  
 امتناع القادر على الكسب  
 عنه كامتناع الموسر فلا  
 فسخ به ولا أثر لعجزه إن  
 رجي برؤه قبل مضي ثلاثة  
 أيام وخرج بالحلال  
 الحرام فلا أثر لقدرته  
 عليه فلها الفسخ وأما قول  
 الماوردي والرويانى  
 الكسب بنحو بيع الخمر  
 كالدم وبخو صنعة آلة  
 لهو محرمة له أجره المثل  
 فلا فسخ لزوجه وكذا  
 ما يعطاه منجم وكاهن لانه  
 عن طيب نفس فهو كاهنة  
 فردوه بان الوجه انه لا أجره  
 لصانع محرم لطباقتهم على  
 أنه لا أجره لصانع آنية  
 النقد ونحوها وما يعطاه  
 نحو المنجم إنما يعطاه أجره  
 لاهبة فلا وجه لما قاله  
 (وإنما تنسخ بعجزه عن  
 نفقة معسر) لأن الضرر إنما  
 يتحقق حينئذ ولا يشكل  
 عليه قولهم لو حلف  
 لا يتعدى أو لا يتعشى  
 حنث باكله زيادة بقينا  
 على نصف عادته أى حين  
 اكله فيما إذا اختلفت  
 باختلاف نحو من أو مكان  
 وذلك لأن المدار ثم على  
 العرف وهو يصدق عليه

النفقة اضعه أفالانه مقصر بترك الاقتراض كالأغاب ماله اه ع ش (قوله وليس المراد) أى من عدم الفسخ  
 حين قدرته ان يكتسب في اسبوع ما يفي بنفقة الاسبوع (قوله وينفق بما استدانه) قديقال إذا كان المراد  
 ذلك فليمتنع الفسخ حيث استدان وانفق وإن لم يجمع له أجره اسبوع بل أجره شهر أو سنة مثلاً بل وإن لم  
 تكن له أجره مطلقاً ويجاب بانه فيما ذكره بمنزلة الموسر حتى لو امتنع من الاستدانة والاتفاق لم تنسخ  
 بخلافه فيما ذكر فليتأمل اه سم (قوله لا مكان القضاء) فلو كان يكسب في يوم كفاية اسبوع فتعذر  
 العمل فيه لعارض فسخت لتضررها معنى واسنى اى وصورة المسئلة كما هو ظاهر انه لم ينفق بنحو استدانة  
 وحاصله ان وقوع هذا التبطل لعارض لا يغفر معه ترك الاتفاق وينبغي توقف الفسخ على الامهال الآتى  
 لانه حينئذ ليس في حكم الموسر لعدم القدرة على الكسب والحالة ما ذكره وبذلك يفارق هذا ما ذكره  
 الشارح بقوله لا تنسخ به لو امتنع الخ سم (قوله كذا قالوه) عبارة المغنى والاسنى كما قال الماوردي  
 والرويانى وغيرهما (قوله ولو امتنع) اى من الاقتراض وقوله فلا فسخ به اى وعليه فيجبره الحاكم على  
 الا كسب فان لم يفد الاجبار فيه فينبغى أن تنسخ صيحة الرابع لتضررها بالصبر اه ع ش وانظر هل  
 هذا مخالف لما مر عن سم آنفاً وقول الشارح السابق في اول الفصل فان فرض عجزه عنه فنادراه (قوله  
 ولا اثر لعجزه) اى بمرض اه ع ش اى ونحوه (قوله وخرج) الى المتن في المغنى (قوله وكذا ما يعطاه  
 منجم الخ) ومثله ما يعطاه الطبيب الذى لا يشخص المرض ولا يحسن الطب ولكن يطالع كتب الطب وياخذ  
 منها ما يصفه للمريض فان ما ياخذ لا يستحقه ويحرم عليه التصرف فيه لان ما يعطاه أجره على ظن  
 المعرفة وهو عار منها ويحرم عليه ايضا وصف الدواء حيث كان مستنده مجرد ذلك انتهى فتاوى حج  
 الحديثة بالمعنى اه ع ش (قوله فردوه) اى قولها او بنحو صنعة الخ (قوله وما يعطاه الخ) عطف  
 على الهاء من قوله انه الخ (قوله إنما يعطاه أجره الخ) محل تأمل لاسيما لعارف بعدم استحقاقها اه سيد  
 عمر (قول المتن وإنما تنسخ الخ) قضيته ان المعسر القادر على نفقة المعسر لا فسخ بامتناعه منها ولو قدر على  
 نصف مد من الغالب الذى هو الواجب وعلى بقية من غير الغالب فينبغى ان لها الفسخ إذ هو عاجز عن  
 واجب المعسر اه سم (قول المتن بعجزه عن نفقة معسر) فلو عجز عن نفقة موسر او متوسط لم تنسخ لان  
 نفقته الآن نفقة معسر فلا يصير الزائد ديناً عليه بخلاف الموسر او المتوسط إذا انفق مدافها لا تنسخ  
 ويصير الباقي ديناً عليه اه مغنى (قوله لان الضرر) الى قول المتن ولها الفسخ صيحة الرابع في الهاية إلا  
 قوله بقينا وقوله اى حين اكله الى لان المدار وقوله الحال الى المتن وقوله بالبناء للفاعل او المفعول (قوله  
 اى حين اكله الخ) اى لو اختلفت عادته في الاكل زماناً او مكاناً اعتبر في كل زمان او مكان ما هو عادته فيه اه  
 ع ش (قوله وذلك) اى عدم الاشكال (قوله ثم) اى فى الايمان (قوله هنا) اى فى النفقات (قوله  
 ولو لم يجد) الى قول المتن وفى إعساره بالمهرى المغنى (قوله غداء) اى فى وقته وقوله عشاء اى فى وقته اه

(الخ) قال فى شرح الروض كما قال الماوردي والرويانى وغيرهما وينفق بما استدانه قديقال إذا كان المراد  
 ذلك فليمتنع الفسخ حيث استدان وانفق وإن لم يجمع له أجره اسبوع بل أجره شهر أو سنة مثلاً بل وإن لم يكن  
 له أجره مطلقاً ويجاب بانه فيما ذكره بمنزلة الموسر حتى لو امتنع من الاستدانة والاتفاق لم تنسخ بخلافه فيما  
 ذكر فليتأمل (قوله فى المتن) وإنما تنسخ بعجزه قضيته ان المعسر لا فسخ بامتناعه منها ولو قدر على بعض نفقة  
 المعسر القادر على نفقة المعسر بان قدر على نصف مد من الغالب الذى هو الواجب وعلى بقية من عين الغالب  
 فينبغى ان لها الفسخ إذ هو عاجز عن واجب المعسر قال فى الروض فان انفق الموسر اى او المتوسط مد لم تنسخ  
 وبقى الباقي ديناً اه قديقال ما فائدة ذلك مع انه لا فسخ اذا كان موسر اى او متوسطاً وان لم ينفق شيئاً (ولو لم  
 يجد الا نصف مد غداء) اى فى وقته وقوله ونصفه عشاء اى فى وقته قال فى الروض او كان يحصل يوم ما مد او يوم ما  
 نصفاً فسخت قال فى شرحه لتضررها وكذا لو كان يحصل كل يوم نصف مد ودونه او يوم ما مد او يوم ما لا يحصل  
 شيئاً كما فهم بالاولى وصرح به الاصل ولو كان يحصل كل يوم أكثر من نصف مد فالظاهر ان لها الفسخ وان زعم

حينئذ أنه تغدى أو تعشى وهنا على ما تقوم به البنية وهي لا تقوم باقل من مد ولو لم يجد إلا النصف مد غداء ونصفه عشاء

فلا فسخ (والاعسار بالكسوة) او ببعضها (٣٤٠) الضروري كقميص ونحوه شتاء بخلاف نحو سراويل ومخدة وفرش

وأوان (كوب بالنفقة) بجامع أن البدن لا يبق بدونهما (وكذا) الاعسار (بالادم والمسكن) كمو بالنفقة (في الاصح) لتذمر الصبر على دوام فقدهما (قلت الاصح المنع في الادم والله أعلم) لانه تابع مع سهولة قيام البدن بدونه بخلاف نحو المسكن وامكانه بنحو مسجد كمكان تحصيل القوت بالسؤال (وفي اعساره بالمهر) الدين الواجب الحال ابتداء ولو لما يجب في المفوضة مادام لم يطأ بالفرض كما مر (أقوال اظهرها تفسخ) ان لم تقبض منه شيئا (قبل وطء) للعجز عن تسليم العوض مع بقاء المعوض بحاله وخيارها حيثئذ عقب الرفع للقاضي فوري فيسقط بتأخيرها بلا عذر كجهل كما هو ظاهر (لا بعده) لتلف المعوض به وصيرورة العوض ديناله في الذمة قال بعضهم إلا ان يسلمها الولي وهي صغيرة لغير مصلحة فتحبس فلها الفسخ حيثئذ ولو بعد الوطء لان وجوده هنا لعدمه اما إذا قبضت بعضه فلا فسخ لها على ما ائق به ان الصلاح واعتمده الاسنوي وكذا الزركشي واطال فيه وفارق

سم (قوله فلا فسخ) ولو وجد يوما ما دام يوما نصف مكان لها الفسخ ولو وجد كل يوم اكثر من نصف مكان لها الفسخ ايضا كما شمله عبارة المصنف وان زعم الزركشي خلافه مغني واسنى (قوله الضروري) صفة لبعضها وقوله كقميص الخ مثال البعض الضروري (قوله بخلاف نحو سراويل ومخدة الخ) اي فلا خيار ولا فسخ بالعجز عن الاواني ونحوها كما جزم به المتولي لانه ليس ضروريا كالسكنى وإن كان يصير دينا في ذمته اه معنى (قوله وفرش) اي لا تنضر بتركه وقوله ووان اي يمكنها الاكل والشرب بدونها فلا ينافي ما قدمناه عن سم عن مر اه عش (قول المتن بالادم) قال في المغرب الادم ما يؤتدم به والجمع ادم بضمين ومعناه الذي يطيب الخبز ويصلحه والادم مثله والجمع ادم كحل و احلام اه سيد عمر (قوله مع سهولة قيام البدن الخ) اي وان كان التناول بلا ادم صعبا في نفسه اه رشيدى (قوله كمكان تحصيل القوت بالسؤال) اي فلا يعتبر كاتفهم هذه العبارة فلها الفسخ وقد يتوقف فيما اذا قدر على الكسب بالسؤال فانه لا منة عليها فيما يصرفه عليها منه ويحتمل ان المراد انها لا تفسخ بقدر ته على السكنى بنحو المسجد كالبيت المعد للخطيب او الامام في المسجد وليس داخل في وقفته لانه لا منة عليها في السكنى بذلك ولا حرمة حيثئذ فينتجه تشبيهه بالقدرة على القوت بالسؤال وهذا الاحتمال اقرب من الاول ومع ذلك لا يكلف السؤال بل ان سال واحضر لهما ما تنفقه امتنع عليها الفسخ والا فلا اه عش وقوله وهذا الاحتمال اقرب الخ لعله من حيث الحكم والافتقار من العبارة هو الاول (قوله ابتداء) خرج به المؤجل إذا حل فلا فسخ به اه عش (قوله بالفرض) متعلق بيجب قال في شرح المنهج فلا فسخ بالاعسار بالمهر قبل الفرض اه سم (قوله ان لم تقبض) الى قوله خلا فلن قيد في المعنى لا قوله قال بعضهم الى اما اذا قبضت وقوله ولا تحبس الى فان فقد وقوله كان قال الى استقلت (قوله للعجز عن تسليم العوض الخ) فاشبهه ما لا لم يقبض البائع الثمن حتى حاجر على المشتري بالفلس والمبيع باق بينه اه معنى (قوله عقب الرفع) قضيته انه لا فور قبل الرفع اه سم عبارة عش اي اما الرفع نفسه فليس فوريا فلما أخرت مدة ثم ارادته مكنت كما ياتي في قوله لا قبلها لانها تؤخرها الخ والفرق انه بعد الرفع ساغ لها الفسخ فتأخيرها رضا بالاعسار وقبل الرفع لم تستحق الفسخ الان لعدم الرفع المقتضى لاذن القاضي لاستحقاقها للفسخ اه (قوله فوري) وعلم من كونه على الفور بعد الطلب انه لا يمهل ثلاثة ايام ولا دونها وبه صرح الماوردي والرويانى قال الاذرى وليس بواضح بل قد يقال ان الامهال هنا اولى لانها تنضر بتأخير النفقة بخلاف المهر اه وهو ظاهر لكن المنقول خلافه اه معنى عبارة سم وما قاله الاذرى هو الوجه وعليه فالفورية إنما تعتبر بعد الامهال كما هو ظاهر اه (قوله كجهل) مثال للعذر (قوله به) اي الوطء (قوله قال بعضهم الخ) عبارة النهاية نعم يتجه عدم تأثير تسليم وليها من غير مصلحة الخ (قوله فتحبس به) اي بالمهر الواجب الحال ابتداء (قوله بامكان التشريك فيه) اي في المبيع اه معنى (قوله وقال البارزى الخ) واقفى به والودرحه الله تعالى انها نهاية (قوله لها الفسخ هنا) قال مهر والضابط ان ما جاز لها الحبس لاجله فسخت بالاعسار به اه ويؤخذ منه انها لا تفسخ بالمؤجل إذا حل سم على المنهج اه عش (قوله قال الاذرى وهو الوجه الخ) وهذا هو المعتمد كما اعتمده السبكي وغيره اذ لا يلزم على فتوى ابن الصلاح كما قال ابن شعبة اجبار الزوجة على تسليم نفسها بتسليم بعض الصداق إذ ليس لها

الزركشي الخ اه (قوله بخلاف) كذا مر (قوله مع سهولة الخ) انظر مع تعليقه فيما سبق وجوب الادم بقوله اذ الطعام لا ينساغ غالبا الا به فإى سهولة مع عدم الانساغ غالبا بدونه وقوله بالفرض متعلق بيجب قال في المنهج فلا فسخ بالاعسار قبل الفرض اه (قوله عقب الرفع) قضيته انه لا قول قبل الرفع (قوله فوري) قال في شرح الروض وعلم من كونه على الفور بعد الطلب انه لا يمهل ثلاثة ايام ولا دونها وبه صرح الماوردي والرويانى قاله الاذرى وليس بواضح بل قد يقال بان الامهال هنا اولى لانها تنضر بتأخير النفقة بخلاف المهر اه وما قاله الاذرى هو الوجه وعلى الفورية إنما تعتبر بعد الامهال كما هو ظاهر (قوله وقال البارزى

جواز الفسخ بالفلس بعد قبض الثمن بامكان التشريك فيه دون البضع وقال البارزى كالجورى لها الفسخ هنا ايضا قال الاذرى وهو الوجه نقلا ومعنى واطال فيه (ولا فسخ) باعسار بمهر او نحو نفقة منع



المحكم (ويثبت) باقراره أو  
بينة (عند قاض) أو محكم  
(لإعساره فيفسخه) بنفسه  
أو نائبه (أو يأذن لها فيه)  
لانه يجتهد فيه كالعنة فلا  
ينفذ منها قبل ذلك ظاهرا  
ولا باطنا ولا تحسب عدتها  
إلا من الفسخ فان فقد قاض  
ومحكم بمحلها أو عجزت عن  
الرفع اليه كان قال لا فسخ  
حتى تهبطي مالا كما هو  
ظاهر استقلت بالفسخ  
للضرورة وينفذ ظاهرا  
وكذا باطنا كما هو ظاهر  
خلافا لقيد بالاول لان  
الفسخ مبني على أصل صحيح  
وهو مستلزم للنفوذ باطنا  
ثم رأيت غير واحد جزموا  
بذلك (ثم) بعد تحقق  
الاعسار (في قول ينجز)  
بالبناء للفاعل أو المفعول  
(الفسخ) لتحقيق سببه  
(والاظهر إيماله ثلاثة أيام)  
وإن لم يستعمل لأنها مدة  
قريبة يتوقع فيها القدرة  
بقرض أو غيره (ولها الفسخ  
صبيحة الزايع) بنفقه بلا  
مهلة لتحقيق الاعسار (إلا  
أن يسلم نفقته) أي الرابع  
فلا تفسخ بما مضى لانه  
صار ديناً ومن ثم لو اتفقا  
على جعلها عمماً مضى لم تفسخ  
كما رجحه ابن الرفعة لان  
القدرة على نفقة الرابع  
وإن جعله عن غيره مبطله

منع الزوج بما استقر له من البضع وهو مستبعد ولو أجبرت لا تخذه الا زواج ذريعة إلى ابطال حق المرأة من  
حبس نفسها بتسلم درهم واحد من صداق هو الف وهو في غاية البعد اه معنى (قوله أو المحكم) أي بشرطه  
نهاية أي بان يكون مجتهدا ولو مع وجود قاض أو مقلدا وليس في البلدة قاضي ضرورة ع ش (قول المتن  
فيفسخه) بالرفع بخطه ويجوز فيه وفي ياذن النصب عطفه على يثبت اه معنى أقول في النصب حرازة لإذ يصير  
المعنى ولا فسخ حتى يفسخه الخ فالرفع متعين (قوله قبل ذلك) أي قبل اذن القاضي ولا حاجة كما قال الامام  
الى ايقاعه في مجلس الحكم لان الذي يتعلق به اثبات حق الفسخ اه معنى (قوله مالا) ظاهره وان قل وقاس  
ما مر في النكاح من ان شرط جواز العدول عن القاضي للحكم غير المجتهد حيث طلب القاضي مالا ان يكون  
له وقع جريان مثله هنا اه ع ش (استقلت) أي بشرط الامهال مر اه سم (قوله للضرورة) اما عند  
القدرة على ذلك فلا ينفذ ظاهرا وكذا باطنا كما رجحه ابن المقرئ وصرح به الاسنوي اه معنى (قوله غير  
واحد الخ) ومنهم الاسنوي والمعنى (قوله جزموا بذلك) معتمد اه ع ش (قوله وان لم يستعمل) الى قوله لانه  
صار في المعنى (قوله بنفقه) أي بعجزه عنها (قوله بلامهلة) أي الى يايض النهار اه معنى (قوله ومن ثم الخ)  
لم يظهر لي وجه التفرع (قوله ومن ثم لو اتفقا الخ) عبارة المعنى وليس لها ان تأخذ نفقة يوم قدر فيه عن نفقة  
يوم قبله عجز فيه عن نفقته لتفسخ عند تمام المدة لان العبرة في الاداء بقصد المؤدى فان تراضيا على ذلك ففيه  
احتمال ان احدهما لها الفسخ عند تمام الثلاث بالتلفيق وثانيهما لا وتجعل القدرة عليها مبطله للمهلة قال  
الاذرعي والمتبادر ترجيح الاول ورجح ابن الرفعة الثاني بناء على انه لا فسخ بنفقة المدة الماضية واجيب  
عنه بان عدم فسخها بنفقة المدة الماضية قبل أيام المهلة لا فيها اه وفي سم بعد ذكر مثلها عن الاسنوي مانصه  
فعلم ان بطلان المهلة بالقدرة على نفقة الرابع مع جعله عن غيره ليس امرا ثابتا قطعا فقول الشارح وان جعل  
عن غيره فيه مالا يخفى فليتأمل اه (قوله لم تفسخ الخ) خلافا للاسني والمعنى كما مر انفا والنهاية عبارة  
فاحتمال ان ارجحهما نعم عند تمام الثلاث بالتلفيق اه (قوله وان جعله) أي المقدور عليه في الرابع

الخ) أفتى به الشهاب الرملي (قوله حتى ترفع للقاضي) لا يخفى أن من لازم ذلك الدعوى وذلك شامل للاعسار  
في أيام التمسكين ولا يتأني ذلك ما تقدم انها لا تخصم بنفقة اليوم وان وجبت بالفجر لجواز تخصيص  
ذلك بغير دعوى الاعسار واما تخصيص هذا بالا عسار في غير اول أيام التمسكين فبعد ثم بحث بما ذكرته  
مع مر فوافق (قوله فلا ينفذ منها) لا يخفى مع هذا الفورية في قوله السابق وخيارها عقب الرفع للقاضي  
فوري فامعنى اعتبار الفورية مع انها لا تستقل به (قوله استقلت بالفسخ الخ) بشرط الامهال مر  
(قوله وينفذ الخ) كذا مر ش (قوله ثم رأيت غير واحد) ومنهم شرح الروض (قوله ومن ثم لو  
اتفقا على جعلها عمماً مضى الخ) عبارة الروض وان تراضيا ففيه تردد قال في شرحه أي احتمال ان احدهما لها  
والفسخ عند تمام الثلاث بالتلفيق وثانيهما لا وتجعل القدرة عليها مبطله للمهلة قال الاذرعي والمتبادر  
ترجيح الاول قال ورجح ابن الرفعة الثاني بناء على انها لا تفسخ بنفقة المدة الماضية قبل أيام المهلة لافي  
أيامها اه فعلم ان بطلان المهلة بالقدرة على نفقة الرابع مع جعله عن غيره ليس امرا ثابتا قطعا فليتأمل وقوله  
في الاحتمال الاول عند تمام الثلاث بالتلفيق هل ذكر التلفيق بناء على ان النفقة واقعة عن يوم القدرة ولا  
اعتبار بجعلها عمماً مضى اذ لو وقعت عمماً مضى كما جعله فلا تلفيق لان يوم القدرة يصح الى ماضى  
وهو متوال معه اوليس بناء على ذلك لانها قد جعلها عن يوم من اثناء المدة الماضية وحينئذ يتأني  
التلفيق لان ذلك اليوم يتخلل الايام الخالية عن الاتفاق فان قلت اشترط تمام الثلاث بقوله عند تمام  
الثلاث يقتضى عدم تمامها بعد مع انها تامة على التقديرين سواء وقعت البقية عن الرابع او عما قبله قلت  
الروض لم يفرض القدرة على النفقة في خصوص الرابع بل كلامه شامل للقدرة عليها في الثالثة فانه قال فلو  
تخللها قدرة نفقة الثلاث وليس لها ان تأخذ نفقة يوم أي قدر فيه عن يوم قبله وان تراضيا ففيه تردد اه  
لكن كان القياس على هذا ان يقال ولو بالتلفيق (قوله مبطله للمهلة) هل يرد هذا قوله الاتي ورده

بنفقة الخامس بنت على المددة ولم تستأنفها وظاهر قولهم بنفقة الخامس انه لو اعسر بنفقة السادس استأنفها وهو محتمل ويحتمل انه اذا تخللت ثلاثة وجب الاستئناف او اقل فلا (ولو مضى يومان بنفقة وانفق الثالث وعجز الرابع بنت) على اليومين لتضررها بالاستئناف فتصبر يوما اخر ثم تفسخ فيما يليه (وقيل (٣٤٣) تستأنف) الثلاثة لزوال العجز الاول وورده الامام بان قديته تخذلك عادة فيؤدي الى عظيم

ضررها (ولها) ولو غنية (الخروج زمن المهلة) نهارا (لتحصيل النفقة) بنحو كسب وان امكنها في بيته او سؤال وليس له منعها لان حبسه لها انما هو في مقابلة انفاقه عليها نعم يتجه ان محلها ان لم يكن في خروجها ربية ثبتت هي او قرانها والا منعها فان اضطرتمكنها أو خرج معها (وعليها الرجوع) لبيته (ليلا) لانه وقت الايواء دون العمل ولها منعه من التمتع بها كما قاله البغوي ورجحه في الروضة وقال الروائي ليس لها المنع وحل الاذرعى وغيره الاول على النهار والثاني على الليل وبه صرح في الحاوى وتبعه ابن الرفعة واذا قلنا لها المنع ولو ايلا سقطت عن ذمته نفقة زمن المنع وقياسه انه لا نفقة لها زمن خروجها للكسب (فرع) حضر المفسوخ نكاحه وادعى ان له بالبلد ما لا خفي على بيته الاعسار لم يكفه حتى يقيم بيته بذلك وبانها تعلمه وتقدر عليه فحينئذ يبطل الفسخ قاله الغزالي وفي الاحتياج الى قيامه البيعة بعلمها وقدرتها نظر ظاهر لانه بان بيعة

(قوله بنفقة الخامس) قال في شرح الروض والسادس اه وهو مخالف لقوله وظاهر قولهم الخ اه سم اي وموافق للاحتمال الثاني الذي اعتمدته النهاية كما ياتي (قوله بنت على المددة ولم تستأنفها) اي فلها الفسخ صديحة الخامس مغنى وسم وعش (قوله بنفقة السادس) اي مع الخامس (قوله وجب الاستئناف الخ) معتمد اه عش (قوله او اقل فلا) والاصح ان لها الفسخ حينئذ نهاية اي حين اذ تخلل اقل رشيدى والضابط انه متى انفق ثلاثة متواليه وعجز استأنفت وان انفق دون الثلاث بنت على ما قبله برماوى (قوله على اليومين) الى قوله نعم في المغنى والى الفصل في النهاية الا قوله وقياسه الى الفرع وقوله اخذ بعضهم الى لا عبرة وقوله قال ابو زيد الى الفصل (قوله بنحو كسب الخ) عبارة المغنى بكسب او تجارة او سؤال (قوله او سؤال) عطف على نحو كسب (قوله منعها) اي من الخروج اه (قوله والا منعها) اي وان ارادته صحبت معها من يدفع الربية عنها وعليها اجرته ان لم يخرج الا بها وقوله او خرج معها اي ولا اجره له عليها اه عش (قوله وحل الاذرعى وغيره الخ) معتمد اه عش (قوله على النهار) اي وقت التحصيل نهاية ومعنى (قوله) وبه صرح الخ اي بالتفصيل المذكور (قوله واذا قلنا لها المنع الخ) والاوجه عدم سقوط نفقتها مع منعها له من الاستمتاع زمن التحصيل فان نفقة ذلك في غير مدة التحصيل سقطت زمن المنع نهاية ومعنى اي فتسقط نفقة اليوم واليلة بمنعها له من التمتع في غروقت العمل وان قل زمن المنع كحظرة عش (قوله فرع) الى قوله وتردد شارح في المغنى لا قوله وفي الاحتياج الى لا عبرة بعقار (قوله وبانها الخ) اي الزوجة اه عش (قوله يبطل الفسخ) اي يتبين بطلانه اه مغنى (قوله قاله الغزالي) ونقل السنباطي في حاشيته على المحلى كلام الغزالي واقره اه سيد عمر وكذا اقره المغنى كما اشرنا اليه (قوله كامر) عبارة النهاية اخذا بما مر في قوله والاصح انه لا فسخ يمنع موسر حضر او غاب اه (قوله كامر) وقد يحمل البار على من له مال مقدور عليه وعلى هذا يكون عدم علم الال او العجز عنه بمنزلة غيبته مسافة القصر اه سم (قوله واخذ بعضهم الخ) مقتضاه انه ليس مصرحاً به في كلامهما وليس كذلك في اصل الروضة بعد كلام مانصه على قياس هذه الصورة لو كان له عقار ونحوه لا يرغب في شرائه ينبغي ان يكون لها الخيار انتهى وبه جزم في متن الروض اه سيد عمر عبارة النهاية ولا اعتبار بعرض او عقار لا يتيسر بيعه كما يؤخذ من كلامهما اه (قوله لا يتيسر بيعه) لعل المراد لا يتيسر بيعه بعد مدة قريبة فيكون كالل مال الغائب فوق مسافة القصر اه عش (قوله نعم تسقط به) الى المتن الضمائر البارزة فيه كلها راجعة لرضاها اه سم (قول المتن ولورضيت الخ) ومعلوم ان الكلام في الرشيدة فلا اثر لرضا غيرها به اه عش (قوله وكرضاها به امسا كما الخ) فيسقط خيارها

الامام الخ فانه صريح في ان القدرة لا تبطل المهلة السابقة بل قد يقال عدم الابطال هنا بالاولى لان القدرة هنا بعد المددة وفيما ياتي عن الامام قبل تمامها (قوله بنفقة الخامس) قال في شرح الروض والسادس اه وهو مخالف لقوله وظاهر قولهم الخ (قوله بنت) فحل ابطال المهلة بالاتفاق الذي دل عليه قوله لان القدرة الخ مالم يعسر بنفقة ما بعده والظاهر ان معنى البناء انها تفسخ في الخامس لان الرابع الايام الخالية عن الانفاق والفسخ محلها رابعها ولو استأنفت لاحتاجت الى مضى ثلاثة بعده بالاتفاق ثم تفسخ في ثالثها الذي هو رابع الجملة فليتأمل (قوله وظاهر قولهم الخ) كذا مرش (قوله والا منعها) او خرج معها مرش (قوله وحل الاذرعى وغيره الخ) كذا مرش (قوله على النهار) اي وقت التحصيل مرش (قوله وفي الاحتياج الخ) تركه مرش (قوله كامر) قد يحمل الال على من له مال مقدور عليه وعلى هذا يكون عدم الال او العجز عنه بمنزلة غيبته مسافة القصر (قوله نعم تسقط به الخ) كذا مرش والضمير في به وفي بعده وفي لانه

الوجود انه موسر وهو لا يفسخ عليه وان تعذر تحصيل النفقة منه كما مرواخذ بعضهم من كلام الشيخين انه لا عبرة به بعقار او عرض لا يتيسر بيعه (ولورضيت باعساره) بالنفقة ابدا (او نكحته عالة باعساره) بذلك (فلها الفسخ بعده) لان الضرر يتجدد كل يوم ورضاها بذلك وعدم تسقط به المطالبة بنفقة يومه وتمهل بعده ثلاثة ايام لانه يبطل ما مضى من المهلة (ولورضيت باعساره بالمهر) او نكحته عالة بذلك (فلا) تفسخ بعده لان الضرر لا يتجدد وكرضاها به امسا كما عن المحاكمة بعدم مطالبتها بالمهر لا قبلها لانها تأخر هالتوقع يسار

به و قوله لا قبلها أى قبل المطالبة فلا يسقط اه معنى (قول المتن ولا فسخ لولى صغيرة ومجنونة) أى وإن كان فيه مصلحة لها اه معنى (قوله فعلى من تلزمه مؤنتها الخ) ومنه بيت المال نعم مياسير المسلمين حيث لم يوجد منفق اه ع ش (قوله قبل النكاح) أى على فرض عدم النكاح (قوله وإن كانت الخ) عبارة المغنى ويصير نفقتهما ومهرهما ديناً عليه يطالب به إذا ايسر (تنبيه) أفهم كلامه أن عدم فسخ لولى البالغة من باب أولى اه عبارة ع ش سكت عن البالغة وقضية إطلاق شرح المنهج أنها كالصغيرة فليس له منع نفقتها ليلجئها إلى الفسخ وعليه فيمكن الفرق بينها وبين الامة بأن نفقة الحرة سببها القرابة ولا يمكنه إسقاطها عند العجز بخلاف الامة فإنه قادر على إزالة وجوبها عنه بان يبيها أو يؤجرها فكان وجوبها عليه من هذه الحثية دون نفقة القريب اه بخذف (قوله كالرشيعة) أى فلها الفسخ اه ع ش (قول المتن ولو أعسر زوج أمة) (فروع) للامة مطالبة زوجها بالنفقة فإن أعطاها لها برىء منها وملكها السيد دونها لكن لها قبضها وتناولها لأنها كالماذونة في القبض بحكم النكاح وفي تناولها بحكم العرف وتعلقت الامة بالنفقة المقبوضة فليس له بيعها قبل إبدائها بغيرها فإن أبدلها جاز له التصرف فيها ببيع وغيره ويجوز لها إيراد زوجها من نفقة اليوم لا أمس كالمرء والسيد بالعكس ولو ادعى الزوج تسليم النفقة الماضية والحاضرة والمستقبلية فأنكرت الامة صدقت يمينها فإن صدقه السيد برىء من النفقة الماضية دون الحاضرة والمستقبلية ومن طوّل بنفقة ماضية وادعى الأعراس يوم وجوبها حتى يلزم نفقة المعسر وادعت هى اليسار فيه صدق يمينه أن لم يعرف له مال ولا فلا ولو عجز العبد عن الكسب الذى كان ينفق منه ولم ترض زوجته بذمته كان لها الفسخ وإن رضيت صارت نفقتها ديناً عليه معنى وروض مع شرحه (قوله لم يلزم سيدها الخ) نعمت زوج أى بان لم يكن فرعاً للزوج اه ع ش عبارة المغنى (تنبيه) استثنى من ثبوت الخيار لها ما لو انفق السيد عليها من ماله فإنه لا خيار لها حيث ذم ما لو كانت زوجة أحد أصول سيدها الموسر الذى يلزمه اعفافه لأن نفقتها على سيدها وحيث ذم فلا فسخ له ولا لها والحق بها نظائرها كالزوج أمته بعده واستخدمه فإن لم يستخدمه وعجز عن الكسب فيظهر أن لها الفسخ أن لم ترض بذمته ولم ينفق عليها السيد اه وفي سم بعد ذكر مثلها ع ش شرح الروض مانصه وقد يشكّل كون أمته زوجة أحد أصوله بما قدمه في محرمات النكاح أنه لا ينكح مملوكته وأن مملوكته فرعه كمملوكته اه إلا أن يصور ما ذكر بما إذا طرأ ملك الفرع فإنه لا يبطل نكاح الأصل كما تقدم اه (قوله الفسخ) فاعل مر اه سم (قوله وإن رضى السيد الخ) فإن ضمن لها النفقة بعد طلوع فجر يومها صح كضمان الاجنبي اه معنى (قوله لكن نص فى الام الخ) معتمد اه ع ش (قوله على إجبارها الخ) أى فيمتنع الفسخ اه سم (قوله فالفسخ به) أى بسبب المهر له أى للسيد (قوله

راجع لرضاها) (قوله فى المتن ولو أعسر زوج أمة الخ) قال فى الروض وتطالب الامة زوجها بالنفقة فلو أعطاها برىء وملكها السيد وتعلقت بها فليس له منعها قبل إبدائها ولها إبراؤه من نفقة اليوم لا أمس والسيد بالعكس وإن ادعى التسليم فأنكرت الامة فالقول قولها وإن صدقه السيد برىء من الماضية فقط إذا الخصومة للسيد فى الماضية لا الحاضرة أى ولا المستقبلية اه قال فى شرحه ولو أقرت بالقبض وأنكر السيد فالقول قولها لأن القبض اليها بحكم الحاكم أو بصرىح الأذن ذكره الأصل اه فى الهامش بعده هذه الحاشية (قوله لم يلزم سيدها اعفافه) قال فى شرح الروض تنبيه لو كانت أمة الموسر زوجة أحد أصوله الذين يلزمه اعفافهم فهو تنهاتها عليه كإساقى وحيث ذم فلا فسخ له ولا لها والحق به نظائرها كالزوج أمته بعده واستخدمه اه وقد يشكّل كون أمته زوجة أحد أصوله بما قدمه فى محرمات النكاح أنه لا ينكح مملوكته وأن مملوكته فرعه كمملوكته ولم يقيد الفرع بموسر ولا معسر والشارح قيده هناك بالموسر والعاب عمم إلا أن يصور ما ذكر بما إذا طرأ ملك الفرع فإنه لا يبطل نكاح الأصل كما تقدم (قوله الفسخ) فاعل (قوله لكن نص فى الام على إجبارها) قد يؤخذ من قوله السابق ولو تبرع رجل بها لم يلزمها القبول بل لها الفسخ لما فيه من المنة الدال على أن لزوم القبول مع عدم المنة يمنع الفسخ أنه على الإجبار هنا يمتنع الفسخ وقد يؤيده بحث

(ولا فسخ لولى) امرأة حتى  
(صغيرة ومجنونة بأعراس  
بمهر ونفقة) لأن الخيار  
منوط بالشهوة فلا يفوض  
لغير مستحقه فنفتقتهما فى  
مالهما أن كان والا فعلى  
من تلزمه مؤنتها قبل  
النكاح وإن كانت ديناً على  
الزوج والسفينة البالغة  
كالرشيعة هنا (ولو أعسر  
زوج أمة) لم يلزم سيدها  
اعفافه (بالنفقة) أو نحوها  
بما مر الفسخ به (فلها الفسخ)  
وإن رضى السيد لأن حق  
قبضها لها ومن ثم لو سلطها  
من ماله لم تجبر على ما قاله  
شارح لكن نص فى الام  
على إجبارها أى لأنه لا منة  
عليها فيه وخرج بالنفقة  
المهر فالفسخ به له لأنه  
المستحق لقبضه

نعم المبعضة لا بد في الفسخ (الخ) هذا إنما يأتي على ما تقدم فيما لو قبض بعض المهر عن ابن الصلاح من امتناع  
الفسخ اما على المتمد الذي تقدم عن غيره من جوازه فلم او حدها الفسخ وكذا السيد وحده ويجرى ذلك في  
سببى فنة فلكل وحده الفسخ لان غايته انه فسخ ببض المهر وهو جائز مراههم وفي النهاية وكذا في عرش  
عن الزبادى ما يوافق (قوله فيها) اى في صورة المهر عرش وسم (قوله بان يفسخها الخ) اى بعد ان ياذن  
لها القاضي في الفسخ اخذ المأمور من قول المصنف فيفسخه او ياذن لها فيه ومن قول الشارح هناك فلا  
ينفذ منها قبل ذلك الخ (قول المأين وله أن يلجئها الخ) عبارة المغنى وعلى الاول لا يلزم السيد نفقة إذا كانت  
بالغة عاقلة ولكن له أن يلجئها الخ اهـ (قوله انها كالنفة فيما ذكر) اى في عدم فسخ السيد وقوله إلا في  
إلجاء السيد الخ لا حاجة اليه لان السيد لا يلزمه نفقة مكاتبته إلا ان يصور ذلك بما لو تجرت المكاتبه عن نفقة  
نفسها اهـ عرش (قول ولو اعسر الخ) عبارة النهاية ولو اعسر سيد مستولدة عن نفقتها اجبر على تخليتها  
للكسب لتنفق منه او على ايجارها ولا يجبر على عتقها او تزويجها ولا بيعها من نفسها فان عجزت عن الكسب  
أنفق عليها من بيت المال قال القمولى ولو غاب مولاه ولم يعلم له مال ولا لها كسب ولا كان بيت مال فالرجوع  
إلى وجهه اى زيد بالتزويج اولى للمصاحبة وعدم الضرر اهـ وفي المغنى والروض مع شرحه مثلها الا قوله قال  
القمولى الخ قال عرش قوله من بيت المال اى فان لم يكن فيه شيء او منع متوليه فينبغى ان يجبر على تزويجها  
للضرورة وقوله بالتزويج اولى الخ لعل المراد ان الحاكم يزوجه لان الفرض غيبة سيدها ثم على حج (قوله  
قال ابو زيد الخ) في اقتصاره على نقل مقالة ابو زيد وتقريرها لشارع باعتمادها وهو غريب وفي الروضة بعد  
ذكر مقالة ابو زيد ما نصه وقال غيره لا يجبر عليه بل تخليها لتكسب وتنفق على نفسها قالت هذا الثانى  
اصح فان أعذر نفقتها بالكسب فهى في بيت المال انتهت وجزم في الروض بما صحه النووى ثم رايت  
الشارح في نفقة الرقيق جزم به ايضا ثم رايت المحشى سم تعقب كلامه هنا بما في الروض وشرحه بكلامه  
في نفقة الرقيق اهـ سيد عمر

(فصل في مؤن الاقارب) (قوله في مؤن الاقارب) إلى قوله وهل يشترط في النهاية إلا قوله وهل يلحق إلى  
وذلك لعموم الادلة وكذا في المغنى إلا قوله ومن ثم إلى لقوله (قوله الحر او المبعوض) خرج به الرقيق فان لم

الاذرى السابق هناك ان تبرع سيد الزوج بمنع الفسخ (قوله لا بد في الفسخ) أى بالمهر أو الفسخ بالنفقة  
للنفة فالمبعضة اولى فلا مدخل للسيد فيه ثم توقف الفسخ على موافقتها هى والسيد إنما يأتي على ما تقدم فيما  
لوقبض بعض المهر عن ابن الصلاح من امتناع الفسخ اما على المتمد الذى تقدم عن غيره من جوازه فلم او حدها الفسخ وكذا السيد وحده ويجرى ذلك في  
سببى فنة فلكل وحده الفسخ لان غايته انه فسخ ببض المهر وهو جائز مراههم وفي النهاية وكذا في عرش  
عن الزبادى ما يوافق (قوله فيها) اى في صورة المهر عرش وسم (قوله بان يفسخها الخ) اى بعد ان ياذن  
لها القاضي في الفسخ اخذ المأمور من قول المصنف فيفسخه او ياذن لها فيه ومن قول الشارح هناك فلا  
ينفذ منها قبل ذلك الخ (قول المأين وله أن يلجئها الخ) عبارة المغنى وعلى الاول لا يلزم السيد نفقة إذا كانت  
بالغة عاقلة ولكن له أن يلجئها الخ اهـ (قوله انها كالنفة فيما ذكر) اى في عدم فسخ السيد وقوله إلا في  
إلجاء السيد الخ لا حاجة اليه لان السيد لا يلزمه نفقة مكاتبته إلا ان يصور ذلك بما لو تجرت المكاتبه عن نفقة  
نفسها اهـ عرش (قول ولو اعسر الخ) عبارة النهاية ولو اعسر سيد مستولدة عن نفقتها اجبر على تخليتها  
للكسب لتنفق منه او على ايجارها ولا يجبر على عتقها او تزويجها ولا بيعها من نفسها فان عجزت عن الكسب  
أنفق عليها من بيت المال قال القمولى ولو غاب مولاه ولم يعلم له مال ولا لها كسب ولا كان بيت مال فالرجوع  
إلى وجهه اى زيد بالتزويج اولى للمصاحبة وعدم الضرر اهـ وفي المغنى والروض مع شرحه مثلها الا قوله قال  
القمولى الخ قال عرش قوله من بيت المال اى فان لم يكن فيه شيء او منع متوليه فينبغى ان يجبر على تزويجها  
للضرورة وقوله بالتزويج اولى الخ لعل المراد ان الحاكم يزوجه لان الفرض غيبة سيدها ثم على حج (قوله  
قال ابو زيد الخ) في اقتصاره على نقل مقالة ابو زيد وتقريرها لشارع باعتمادها وهو غريب وفي الروضة بعد  
ذكر مقالة ابو زيد ما نصه وقال غيره لا يجبر عليه بل تخليها لتكسب وتنفق على نفسها قالت هذا الثانى  
اصح فان أعذر نفقتها بالكسب فهى في بيت المال انتهت وجزم في الروض بما صحه النووى ثم رايت  
الشارح في نفقة الرقيق جزم به ايضا ثم رايت المحشى سم تعقب كلامه هنا بما في الروض وشرحه بكلامه  
في نفقة الرقيق اهـ سيد عمر

(فصل في مؤن الاقارب) (قوله في مؤن الاقارب) إلى قوله وهل يشترط في النهاية إلا قوله وهل يلحق إلى  
وذلك لعموم الادلة وكذا في المغنى إلا قوله ومن ثم إلى لقوله (قوله الحر او المبعوض) خرج به الرقيق فان لم

نعم المبعضة لا بد في الفسخ  
فيها من موافقتها هى  
والسيد كما اعتمده الاذرى  
أى بأن يفسخا معا أو بواحد  
أحدهما الآخر كما هو  
ظاهر وقول شارح انها  
كالنفة ضعيف (فان رضيت  
فلا فسخ للسيد في الاصح)  
لانه إنما يلقى النفقة عنها  
(وله ان يلجئها) أى المكلفة  
إذ لا ينفذ من غيرها (اليه)  
أى الفسخ (بان لا ينفق  
عليها) ولا يموئها (ويقول)  
لها (افسخى أو جوعى)  
دفعاً للضرر عنه وتردد  
شارح في المكاتبه والذى  
يتجه أنها كالنفة فيما ذكر  
الافى إلجاء السيد لها ولو  
أعسر سيد مستولدة عن  
نفقتها قال ابو زيد اجبر على  
عتقها أو تزويجها  
(فصل) في مؤن الاقارب  
(يلزمه) اى الفرع الحر  
أو المبعوض الذكروا لاثنى  
(نفقة) أى مؤنة حتى نحو  
دام وأجرة الطبيب (والوالد)  
المعصوم الحر وقت المحتاج  
له وزوجته

ان وجب اعفائه والمبعض بالنسبة لبعضه الحر لا المكاتب (وان علا) ولو انني غير وارثة اجماعا لقوله تعالى وصاحبها في الدنيا معروفا وللخير الصحيح ان اطيب ما اكل الرجل من كسبه وولده من كسبه (و) يلزم الاصل الحر او المبعوض المذكور والاشئ مؤنة (الولد) المصوم الحر او المبعوض كذلك (وان سفل) ولو انني كذلك لقوله تعالى وعلى المولود الاية ومعنى وعلى الوارث مثل ذلك الذي اخذته ابو حنيفة رضى الله عنه وجوب نفقة المحارم اى فى عدم المضارة كما قيده ابن عباس رضى الله عنهما وهو اعلم (٣٤٥) بالقران من غيره وقوله فان ارضعن لكم

فاتوهن أجورهن فإذا  
لزمه اجرة الرضاع فكفايته  
الزم ومن ثم اجمعوا على ذلك  
فى طفل لا مال له والحق به  
بالغ اجز كذلك لقوله صلى  
الله عليه وسلم لهند خذى  
ما يكفك وولدك بالمعروف  
(وان ان تلقت بينهما) بشرط  
عصمة المنفق عليه كما مر لا  
نحو مر تد وحرى كما يحثه  
الزركشى وغيره وهو ظاهر  
لانها راساة وهما ليسا من  
اهلهما هل يلحق بهما نحو  
زانية من بجماع الا هدار  
او يفرق بينهما قادر ان  
على عصمة نفسيهما فكان  
المانع منهما بخلافه فان  
توبته لا تعصمه ويسن له  
الستر على نفسه وكذا  
للشهود على ما ياتى فكان  
من أهل المواساة لعدم  
مانع قائم به يقدر على اسقاطه  
كل محتال والثانى اوجه  
ولا يعارضه ما مر فى التيمم انه  
لا يجب بل لا يجوز صرف  
الماء لشربه بل يظهر  
صاحبه به وان هلك الاخر  
عطشا وذلك لاختلاف  
ملحظى ما هنا وشم لان ملحظ  
ذاك تعلق حة الطهر بعين  
الماء بمجرد دخول الوقت

يكن مكاتبان كان منفقا عليه ففى على سيده وان كان منفقا فهو أسوأ حالا من المعسر والمعسر لا تجب عليه نفقة قريبه واما المكاتب فان كان منفقا عليه فلا يلزم قريبه نفقته على الاصح لبقاء احكام الرق عليه وان كان منفقا فلا تجب عليه لانه ليس اهلا للمواساة الا ان يكون له ولد من امته وان لم يجز وطؤها ومن زوجته التى هى امة سيده فيجب عليه نفقته اه معنى (قوله او المبعوض) عطف على الحر هنا وفيما بعد اه سم (قوله ان وجب اعفائه) اى بان احتاج اليه اه عش (قوله لا المكاتب) قال فى التنية الا ان يكون له ولد من امته فتجب عليه نفقته انتهى اه سم أى أو من زوجته التى هى امة سيده كما مر عن المغنى (قوله ما اكل) عبارة المغنى والاسنى ياكل اه (قوله وولده من كسبه) تنم الخبر كفى الاسنى والمغنى فكلوا من اموالهم اه (قوله او المبعوض كذلك) اى بالنسبة لبعضه الحر سم وعش (قوله ولو انني كذلك) اى غير وارثة سم وعش (قوله لقوله تعالى الخ) هذا دليل الاول وقوله الاق وقوله الخ دليل الثانى (قوله وجوب نفقة المحارم) بشرط اتفاق الدين فى غير الابعاض اه معنى (قوله اى فى عدم المضارة) هو خبر ومعنى الخ رشيدى وكردى (قوله وقوله الخ) هو بالجر اه رشيدى اى عطف على قوله تعالى (قوله عاجز كذلك) اى لا مال له (قوله لا نحو مر تد وحرى) كذا فى النهاية وكتب عليه الرشيدى مانصه نظر ما مر اده بالنحو ويؤخذ من فرق الشهاب ابن حجر بينهما وبين الزانى المحصن بانه غير قادر على زوال مانعته ان تارك الصلاة كالحرى والمر تدفع له مراد الشارح بالنحو اه (قوله نحو زان الخ) يشمل تارك الصلاة مع ان فرقه الاق لا يأتى فيه لتمكنه من التوبة اه سيد عمر عبارة عش ومثلها على الراجح نحو الزانى المحصن لكن قال حج فيه ان الاقرب وجوب الاتفاق عليه لعجزه عن عصمة نفسه بخلافها ومقتضى ما علل به ان مثله قاطع الطريق بعد بلوغ خبره للامام اه (قوله والثانى) اى الفرق (قوله وان هلك الاخر) اى نحو الزانى المحصن (قوله وذلك) اى عدم المعارضة (قوله لمنعه) اى الوصف المانع سببه اى سبب الاتفاق الذى هو وصف القرابة (قوله كذلك) اى ينافى القرابة من كل وجه (قوله لمقتضى اصل الخ) اى للاتفاق (قوله وذلك) اى قوله وان اختلف دينهما اه عش (قوله وكالعطف الخ) عطف على لعموم الادلة (قوله فانه) اى الارث (قوله حينئذ) اى حين اختلاف الدين (قوله والوجه الثانى) مبتدا

(قوله ولو انني كذلك) اى غير وارثة (قوله ومعنى وعلى الوارث مثل ذلك الخ) قال البيضاوى قوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك مانصه عطف على قوله وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن وما بينهما تعليل معترض والمراد بالوارث الاب وهو الصبي اى ومؤنة المراجعة من ماله اذا مات الاب وقيل الباقي من الابوين من قوله عليه الصلاة والسلام واجعله الوارث منا وكلا القولين يوافق مذهب الشافى رضى الله عنه اذ نفقة عنده فيما عدا الولادة وقيل وارث الطفل واليه ذهب ابن ابي لى وقيل وارثه المحرم منه واليه ذهب ابو حنيفة رضى الله عنه وقيل عصا به به قال ابو زيد وذلك اشارة الى ما وجب على الاب من الرزق والكسوة اه قوله وكلا القولين لا يخفى ان كلا القولين لا ينافى القراءة الشاذة وعلى الوارث المحرم مثل ذلك غاية الامران الوصف بالمحرم من الوصف اللازم ذكر لنسكتة فليتأمل وعلى ما نقله الشارح عن ابن عباس فالامر واضح وعليه فيكون التقييد بالمحرم فى تلك القراءة لانه اولى بذلك فليتأمل (قوله بشرط عصمة المنفق عليه) كذا

(٤٤ - شروانى وابن قاسم - ثامن) حتى لا يصح تصرفه فيه فلم يقبل الصرف عنه بسبب ضعفه واما هنا فالعلق منوط بوصف القرابة وحينئذ يجب النظر الى من قام به وصف ينافيها من كل وجه وهو الحر اية او الردة منع الاتفاق عليه لمنعه سببه بالكلية بخلاف من لم يقم به وصف كذلك وهو نحو الزانى المحصن لانه لا تقصير منه الا ان فلم يوجد فيه وصف ارفع لمقتضى اصل القرابة فاستصحبه حاشا فيه ذلك اعموم الادلة وكالعطف ورد الشهادة بخلاف الارث فانه مبنى على المناصرة وهى مفقودة حينئذ وهل يشترط اتحاد محل المنفق والمنفق عليه او لا حتى لو اراد المنفق عليه سفرا او كان مقبلا بمحل بعيد عن المنفق لزمه ارسال كفايته له مع من يثق به لينفق عليه كل محتمل والثانى او - اذ هو

الاقرب الى عموم كلامهم ثم رأيت ما أتى في منفقين استوبا وغاب أحدهما وهو يؤيد ما ذكرته وإنما يجب (بشرط يسار المنفق) لأنها مواساة ونفقة الزوجة معاوضة ويصدق كما علم مما مر في الفلاس في اعساره يمينه ما لم يكذب به ظاهر حاله فلا بد له من بينة تشهد له به (بفاضل عن قوته وقوت عياله) زوجته وخادمها وام ولده وعن سائر مؤنهم وخص القوت لأنه الأهم لا عن دينه لما مر في الفلاس وذلك لخبر مسلم أبدا بنفسك فتصدق عليها فان فضل شيء فلا هلك فان فضل (٣٤٦) عن أهلك شيء فلدى قرابتك وبعمومه يتقوى ما مر عن أبي حنيفة إلا أن يحجب بانه يستنبط من

النص معنى يخصه (في يومه) وليته التي تليه غداء وعشاء ولولم يكفه الفاضل لم يجب غيره (ويباع فيها) أى كفاية القريب (ما) فضل عن اليوم والليلة مما (يباع في الدين) من عقار وغيره كالمسكن والخادم والمركوب ولو احتاجها لأنها مقدمة على وفائه فيبيع فيها ما يباع فيه بالاولى فاندفع ما قيل كيف يباع مسكنه لا كتره مسكن لاصله ويبقى هو بلا مسكن مع خبر أبدا بنفسك على أن الخبر إنما يأتي فيما إذا لم يبق معه بعد يبيع مسكنه إلا ما يكتفى بأجرة مسكنه أو مسكن والده وحيث تقدم مسكنه فذكر الخبر تأييداً للاشكال وهم فعلم أنه بعد بيع مسكنه في كل يوم وليلة لولم يفضل إلا ما يكتفى بأجرة مسكن أحدهما قدم مسكنه وأنه لا يعتبر مؤنه وأجرة مسكن بعضه إلا إذا فضل عن مؤنه ومؤن عياله وأجرة مسكنهم يوم ما وليلة ما يصرفه لمؤنة بعضه ومنها مسكنه وكيفية بيع العقار لها كما صححه المصنف في نظيره من

وخبر (قوله ما يأتي) أى في آخر الفصل (قول المتن يسار المنفق) من والد أو ولد اه معنى (قوله لأنها مواساة) الى قوله فعلم في النهاية (قوله به) أى الاعسار اه عش (قول المتن بفاضل عن قوته الخ) أى ويؤمر بوفائه إذا أيسر بفاضل الخ اه معنى (قوله زوجته) الى قوله واندفع في المعنى الا قوله وبعمومه الى المتن (قوله وأم ولده) أى المنفق (قوله وذلك) أى الشرط المذكور (قوله فلا هلك) أى لزوجتك اه عش (قوله معنى يخصه) أى كان يقال إنما وجبت على الأقارب لكونهم كالجزء منه وهذا خاص بالاصل والفرع اه عش (قوله ولولم يكفه الخ) فان لم يفضل شيء فلا شيء عليه اه معنى (قوله لأنها) أى كفاية القريب اه معنى (قوله على وفائه) أى الدين (قوله لاصله) أى أوفرعه (قوله أو مسكن والده) أى أو ولده (قوله في كل يوم الخ) أى لأجل مؤنه (قوله أجرة مسكن أحدهما) أى مسكنه أو مسكن والده (قوله وكيفية بيع العقار) الى قوله أما ما لا يباع في المعنى الا قوله وألحق الى أنه يستقرض الى قوله ويبحث الأذرعى في النهاية (قوله يبعه) عبارة المعنى يبيع العقار له اه (قوله فان تعذر الخ) عبارة المعنى ولولم يوجد من يشتري الا الكل وتعذر الاقتراض يبيع الكل اه (قوله ولم يوجد الخ) عطف على تعذر اه سم أى عطف سبب على سبب (قوله لا يباع فيه) أى في الدين (قول المتن ويلزم كسوبا الخ) أى إذا لم يكن له مال اه معنى (قوله كالادم الخ) قضيته أنه يلزم الفرع آدم زوجة الاصل وقد جزم في فصل الاعفاف بانه لا يلزمه لها آدم ولا نفقة خادمها لأنها لا تنسخ بذلك اه سم (قوله حيث وجب) أى الاخداع لا احتياجه اليه لمرض أو زمانة أو نحوهما اه أسنى (قوله أى أقل ما يكتفى الخ) عبارة النهاية والمعنى ومحل وجوب ذلك في حليلة الاصل بقدر نفقة المعسرين فلا يكلف فوقها وان قدر كإقتضاه كلام الامام والغزالي وان اقتضى كلام الماوردي خلافه اه (قوله لان القدرة الخ) ولخبر كفى بالمرء أنما ان يضع من يقوت اه معنى (قوله) وإنما لم يلزمه) أى الكسب (قوله ولقلة هذه) أى المؤنة وقوله وانضباطها أى أذهى مقدرة من جهة الشارع وقوله بخلافه أى الدين فانه لا انضباط له من جهة الشارع ويختلف باختلاف حال المدينون فقد يكون قليلا بالنسبة لشخص وكثير بالنسبة لآخر على أنه قديطر أما يقتضى تجديد الديون في كل يوم كعروض اتلاف منه لمال غيره بغير اختيار منه اه عش (قوله ولا يجب لاجلها سؤال زكاة الخ) قضيته أنه لو دفعت له الزكاة بلا سؤال وجب قبولها وعليه فيفرق بينه وبين عدم وجوب قبول الهبة بوجود النفقة لئلا يذهب بخلاف المذكي

مر (قوله ما لم يكذب الخ) كذا مر ش (قوله على أن الخبر إنما يأتي الخ) في هذا الحصر نظر بل الخبر شامل للحاجة لغير المسكن فيقتضى بقاءه عند الحاجة اليه فتأمل بلطف وعدم لزوم بيعه في الحكم بالوهم نظر (فذكر الخبر تأييداً للاشكال) فديقوى الاشكال بان حاجته وحاجة عياله مقدمان على الدين وعلى حاجة بعضه فكيف يباع ما يحتاج اليه المقدم لحاجة المؤخر وإنما يتضح الاستدلال بان حاجة البعض مقدمة على وفاة الدين بعد انتفاء حاجته المقدمة ويحجب بان حاجته المقدمة هي حاجة اليوم والليلة والكلام فيما زاد (قوله) وكيفية بيع العقار الخ) ان أرادت عين هذه الكيفية لما فيها من المصلحة إذا الاقتراض جملة والمبادرة لبيع البعض فيه خطر تلف القرض والتمن قبل انفاقه تعين انه في بيع الحاكم (قوله ولم يوجد) عطف على تعذر (قوله كالادم والسكنى والاخداع) قضيته أنه يلزم الفرع آدم زوجة الاصل وقد جزم في فصل الاعفاف بانه

نفقة العبد وصوره الاذرعى وألحق غير العقار به في ذلك انه يستقرض لها الى ان يجتمع ما يسهل بيعه فيباع فان تعذر بيعه فانه البعض ولم يوجد من يشتري الا الكل يبيع الكل أما ما لا يباع فيه مما مر في باب الفلاس فلا يباع فيها بل يترك له ولمؤنه (ويلزم كسوبا كسبها) أى المؤن ولو لحليلة الاصل كالادم والسكنى والاخداع حيث وجب أى أقل ما يكتفى منها على الوجه (في الاصح) ان حل ولا يق به وان لم يحجر عادة به لان القدرة بالكسب كهي بالمال في تحريم الزكاة وغيره وإنما لم يلزمه لو فاد دين لم يعص به لانه على التراخي وهذه فورية ولقلة هذه وانضباطها بخلافه ومن ثم لو صارت ديناً بفرض قاض لم يلزمه الا اكتسابها ولا يجب لاجلها سؤال زكاة



ولا قبول هبة فان فعل وفضل منه شيء عمامر انفق عليه منه (ولا تجب) المأون (لمالك كفايته ولا) لشخص (مكتسبها) لاستغنائه فان قدر على كسب ولم يكتسب كلفه ان كان حلالا لا نقابه والا فلا (وتجب لفقر غير مكتسب (٣٤٧) ان كان زمتا) او اعمى او مريضا (او صغيرا

او مجنونا) لعجزه عن كفاية نفسه ومن ثم لو اطاق صغير الكسب او تعلمه ولاق به جاز للولي ان يحمله عليه وينفق عليه منه فان امتنع او هرب لزم الولي انفاقه (والا) يكن غير المكتسب كذلك (فاقوال احسبها تجب) للاصل والفرع ولا يكلفان الكسب لحرمتها وثانيها لا تجب لانه غنى (والثالث) تجب (لاصل) فلا يكلف كسبا (لا فرع) بل يكلف الكسب نعم لا تكلف الام او البنت التزوج لان حبس النكاح لا غاية له بخلاف سائر الاكساب وتزوجها تسقط نفقتها بالعقد وان كان الزوج معسرا مالم تفسخ لتعذر ايجاب نفقتين كذا قيل وفيه نظر لان نفقتها على الزوج انما تجب بالنسبة كما مر فكان القياس اعتباره الا ان يقال انها بقدرتها عليه فموتة لحقها وعليه فحلها في مكلفه فغيرها لا بد من التمكين والالم تسقط عن الاب فيما يظهر (قلت الثالث اظهر والله اعلم) لنا كد حرمة الاصل ولان تكليفه الكسب مع كبر سنه ليس من المعاشرة بالمعروف

فانه انما دفع للفقر ما اوجبه الشرع عليه فاشبه الديون اه ع ش (قوله ولا قبول هبة) اي او وصية اه معنى ولعل المراد بالهبة ههنا ما يشمل الصدقة والهدية (قول المتن ولا تجب لمالك كفايته) اي ولو زمتا او صغيرا او مجنونا اه معنى (قول المتن ولا مكتسبها) اي بالفعل وكذا قوله بعد غير مكتسب اه سم (قوله كلفه) اي حيث كان فرعا بخلاف الاصل ليوافق ما ياتي في كلام المصنف ع ش وسم (قول المتن زمتا) وفي اختار الزمانة في الحيوانات ورجل زمن اي مبتلى بين الزمانة اه وعليه فذكر الاعمى وما بعده من ذكر الخاص بعد العام اه ع ش (قول المتن او مجنونا) اي او سلبا من ذلك كله لكنه لا يحسن كسبا ولا يقدر على تعلمه اه ع ش (قوله فان امتنع الخ) اي في بعض الايام اه معنى (قوله غير المكتسب) اي بالفعل اه سم (قوله كذلك) اي زمتا الخ (قوله غنى) اي بالقدرة على الكسب (قوله فلا يكلف كسبا) اي وان قدر عليه اه ع ش (قوله بل يكلف الكسب) ينبغي ولو صغيرا يقدر عليه فيؤجره الاصل وينفق عليه من اجرته كما علم مما ذكر انفا اه سم اي ان كان لا نقابه كما مر ايضا (قوله نعم لا تكلف الام) فيه شيء اه سم ولعله اشارة الى انه لا حاجة الى استثنائها على طريقة المصنف اه سيد عمر (قوله لا غاية له) اي فقيه اضرا بهما مع انه قد لا يكون لهما غرض فيه لعدم القدرة على القيام بحقوق الزوج اه ع ش (قوله وتزوجها تسقط الخ) هذا واضح ان كان الزوج حاضرا فلو كان غائبا فقد سلف ان الوجوب يتوقف على الارسال ليحضر فتجب من وقت حضوره والمتجه ان تكون في تلك المدة على من كانت عليه قبل النكاح ويدل على هذا التفصيل قولهم لثلا تجمع بين النفقتين وكافي الصغيرة والمجنونة اذا اعسر زوجها ما به اسم على المنهج اه ع ش (قوله اعتباره) اي التمكين اه سم (قوله الا ان يقال الخ) معتمد اه ع ش (قوله انها) اي الام او البنت (قوله عليه) اي التمكين اه ع ش (قوله وعليه) اي على قوله الا ان يقال الخ (قوله فحلها) اي محل سقوط نفقتها بمجرد العقد (قوله ومحل ذلك) اي الخلاف (قوله ان لم يشتغل) اي الاصل وقوله جز ما اي لانها تنزل حينئذ منزلة اجرته اه ع ش (قوله لم تجر عاداته بالكسب) اي وان قدر على الكسب وتعلمه والا فلا حاجة الى بحثه لامر في الشارح قيل قول المصنف وان اختلف دينهما وعن ع ش عند قول المصنف او مجنونا (قوله او شغله عنه) المعتمد الوجوب حينئذ لكن بشرط ان يستفيد من الاشتغال فائدة يعتد بها عرفا بين المشتغلين ويظهر فيمن حفظ القرآن ثم نسيه بعد البلوغ وكان اشتغاله بحفظه يمنعه من الكسب ان اشتغاله بالحفظ حينئذ كالا اشتغال العلم ان لم يتيسر الحفظ في غير اوقات الكسب اه ع ش (قوله وهو محتمل) اقول بحثه في الثاني متجه بخلافه في الاول فانه بعيد جدا

لا يلزمه لها ادم ولا نفقة خادما لانها لا تفسخ بذلك (قوله في المتن ولا مكتسبها) اي بالفعل وكذا قوله بعد غير مكتسب (قوله كلفه) شامل للاصل وهو مشكل مع ما ياتي من تصحيح لو وموتة الاصل وان قدر على الكسب لان تكليفه الكسب ليس من المعاشرة بالمعروف المأمور بها ولذا عبر في المنهج بقوله كفاية اصل وفرع لم يملكها ويجز الفرع عن كسب يليق وقال في شرحه وبما ذكر علم انهما لو قدر على كسب لائق بهما وجب لاصل لا فرع اه الا ان يكون هذا محمولا على الفرع او منبأ على طريق المحرر ويرد على الثاني ان السياق المتفق عليه بين المحرر وغيره واعلم ان اطلاق قوله السابق ويلزم كسوبا كسبا وقوله هنا قلت الثالث وجوب كسبها لاصل كسوبا (قوله غير المكتسب) اي بالفعل (قوله بل يكلف الكسب) ينبغي ولو صغيرا يقدر عليه فيؤجره الاصل وينفق عليه من اجرته كما علم مما ذكر انفا (قوله نعم لا تكلف الام) فيه شيء (قوله اعتباره) اي التكليف (قوله بقدرتها عليه) القياس فيما اذا لم يكن التمكين في الحال كافي مسئلة تزويج من بتعز من هي يزيد المذكورة بها مش فصل التمكين ان تجب نفقتها الى مكان التمكين في المسئلة المذكورة تجب قبل وصولها الى تعز فليتأمل (قوله ويحتمل الفرق) ظاهره بالنسبة للصورتين وخصه م بالثانية (قوله

المأمور بها ومحل ذلك ان لم يشتغل بمال الوالد ومصالحه والا وجبت نفقته جز ما وبحث الاذرعى وجوبها للفرع كبير

لم تجر عاداته بالكسب او شغله عنه اشتغال بالعلم اخذا مما مر في قسم الصدقات انتهى وهو محتمل ويحتمل الفرق بان الزكاة مواساة

خارجة منه على كل تقدير فصرف لـ (٣٤٨) لانهما من جنس من يواسى منها والافاق واجب فلا بد من تحقق إيجابه وهو في الفرع

العجز لا غير كما يصرح به  
كلامهم وإذا لم يصرح  
الاكتساب لمؤن اصله مؤن  
نفسه المقدمة على اصله أولى  
(وهي الكفاية) لخبر خذى  
ما يكفيك ولذلك بالمعروف  
فيجب أن يعطيه كسوة  
وسكنى تليق بحاله وقوتا  
وإذا ما يليق بسنه كونه  
الرضاع حولين ورغبته  
وزهادته بحيث يتمكن  
معه من التردد كالعادة  
ويدفع عنه ألم الجوع لاتمام  
الشبع أى المبالغة فيه وأما  
اشباعه فواجب كما في الابانة  
وغيرها وإن يخدمه  
ويداويه إن احتاج وإن  
يبدل ما تلف بيد وكذا  
إن اتلفه لكر الرشد يضمنه  
إذا ايسر ولا ينظر لمشقة  
تكرر الابدال بتكرار  
الاتلاف بتقصيره بالافعال  
لا يمكنه ان ينفقه من غير  
تسليم وما يضطر لتسليمه  
كالكسوة يمكنه ان يوكل به  
من يراقبه ومنعه من  
اتلافها (ونسقط) مؤن  
القريب التي لم ياذن المنفق  
لاحد في صرفها عنه لقريبه  
(بفواتها) بمضى الزمن وإن  
تعدى المنفق بالمنع لانها  
وجبت لدفع الحاجة الناجزة  
مواصلة وقد زالت بخلاف  
نفقة الزوجة نعم لو نفاه ثم  
استلحقه رجعت امرأته أى  
مثلا عليه بها ويوجه بان  
مزيد تقصيره بالنفى الذى

ثم رأيت الفاضل المحشى كتب ما نصه قوله ويحتمل الفرق الخ ظاهره بالنسبة للصورتين وخصه م بالثانية  
أه سيد عمر وقوله بالثانية قضية السياق ان يقول بالاولى فعله من تحريف الناسخ فليراجع (قوله خارجة  
منه) أى من المزكى (قوله كلا منهما) أى الفرعين المذكورين في بحث (قول الماتن وهى) أى نفقة  
القريب أه معنى (قول الماتن وهى الكفاية) وهى امتناع لا يجب تملكها أه روض وعبارة العباب امتناع  
لا تملك أه سم (قوله لخبر خذى) إلى قوله ونازع كثيرون فى النهاية لا قوله وإن لم ياذن إلى لكن يشترط  
(قوله فيجب أن يعطيه كسوة الخ) وينبغى وجوب فرش وغطاء وأوانى الاكل والشرب وما ينتظف به من  
أوساخ مضرة واجرة حمام معتاد احتيج اليه لنحو إزاله الأوساخ بل لا يبعد وجوب ثمن ماء الغسل من  
الاحتلام وإن لم يجب للزوجة لظهور الفرق فليراجع وينبغى ان يجب للقريب ايضا ماء الطهارة سفر او حضرا  
نظير ما يأتى فى الرقيق أه سم (قوله ورغبته) عطف على سنه (قوله بحيث يتمكن) حال من قوله وقوتا عبارة  
الروض ولا يسكنى سد الرق بل يعطى ما يقيمه للتردد أه (قوله لاتمام الشبع) لعله عطف على بحيث  
يتمكن معه الخ أى بحيث يحصل معه تمام الشبع فلا يجب هذا المقدار (قوله وان يخدمه ويداويه الخ)  
هذا علم من قوله اول الفصل حتى نحو دواء الخ عش ورشيدى (قوله وان يبدل الخ) ولو ادعى تلف ما دفعه  
له فهل يصدق فى ذلك اولا فيه نظر والا قرب الاول حيث لم يذكر للتلف سببا ظاهرا يسئل إقامة البينة عليه  
أه عش (قوله وكذا إن اتلفه) ينبغى ان ما تلف بتقصير كالاتلاف أه سم (قوله لكن الرشيد يضمنه) أى  
دون غيره كما قاله الأذرعى ثم قال ولا يخفاه ان الرشيد لو اثر بها غيره او تصدق بها لا يلزم المنفق ابدالها أه  
وهو ظاهر إن كانت باقية أه شرح الروض وقد يعتبر مع بقائها القدرة على تخلصها فليتأمل أه سم (قوله  
إذا ايسر) أى بعد يساره أه نهاية (قوله التي لم ياذن المنفق) أى بخلاف ما إذا اذن له أى وانفق كما هو ظاهر  
رشيدى فن لم ينفق سقطت بمضى الزمان عش (قوله أى مثلا) أى فثل أمه غيرها ولو من الأحاد أه عش  
(قوله بها الخ) أى بمؤن الولد عبارة المغنى باجرة الرضاع ويبدل الاتفاق عليها قبل الوضع وعلى وادها  
ولو كان الاتفاق عليه بعد الرضاع أه (قوله فلذا اخرجت هذه عن نظائرها) وظاهر رجوعها بما مر  
ويأتى وإن لم تشهد ولا اذن لها كما مر أه سم (قوله وإن جعلت الخ) أى على المرجوح وقوله لما ذكر

فى الماتن وهى الكفاية) قال فى الروض وهى امتناع لا يجب تملكها أه عبارة العباب وما وجب له فهو له أه امتناع  
لا يملك أه (قوله فيجب أن يعطيه كسوة وسكنى الخ) ينبغى وجوب فرش وغطاء وأوانى الاكل والشرب  
وما ينتظف به من أوساخ مضرة واجرة حمام معتاد احتيج اليه لنحو إزاله الأوساخ بل لا يبعد وجوب ثمن  
ماء الغسل من الاحتلام وإن لم يجب للزوجة لظهور الفرق فليراجع (تنبه) ينبغى ان يجب للقريب ايضا ماء  
الطهارة سفر او حضرا نظير ما يأتى فى الرقيق لكن لو دفع له ذلك فأتلفه عبثا أو تطهر به ثم احدث عبثا قبل ان  
يصل الفرض فهل يجب الابدال وإن تكرر على قياس ما يأتى فى الرقيق فى هامش ذلك المحل أو لا يجب أخذا  
من قوله هنا أو يمكنه ان ينفقه من غير تسليم الخ إذا لا يمكنه منعه من الحدث ويفرق على هذا بين ما هنا والرقيق  
بأنه كنه التخلص من الرقيق بنحو بيعه بخلاف القريب أو يقال يجب هنا فى مسألة الاتلاف كما فى اتلاف  
النفقة والكسوة ولا تجب فى مسألة الحدث عبثا والفرق أنه يمكنه دفع الاتلاف بان يطهره بصب الماء عليه  
ولا يمكنه دفع الحدث وقد يقال لا اثر لهذا الفرق لانه لا يستقل بتطهيره من الحدث لتوقفه على نيته وقد يمتنع  
منها فليتأمل وسكتوا عن نحو التفكه وظاهره أنه لا يجب وإن وجب فى الزوجة فليراجع فان وجوب المعتاد  
منه قريب (قوله وان يبدل ما تلف) ينبغى ان ما يتقصير أى ما تلف بتقصير كالاتلاف (قوله لكن الرشيد  
يضمنه) عبارة الروض لكن باتلافه يضمنها ونقل فى شرحه التقييد بالرشيد وعدم ضمان غيره لما ذكره  
الشارح عن الأذرعى ثم قال عنه قال ولا يخفى ان الرشيد لو اثر بها غيره او تصدق بها لا يلزم المنفق ابدالها وهو  
ظاهر إن كانت باقية أه وقد يعتبر مع بقائها القدرة على تخلصها فليتأمل وعبارة الروض فان اتلفها ببدل

بأن بطلانه برجوعه عنه أو جب عقوبته بإيجاب ما فوته به فلذا اخرجت هذه عن نظائرها وكذا نفقة الحمل  
وإن جعلت له لا تسقط بمضى الزمان لان الحامل لما كانت هى المنتفعة بها التحقت بنفقتها (ولا تصير دينا) لما ذكر (الاب فرض قاض)

بالغام وان لم ياذن لمن ينفق عليه فيكفي قوله فرضت او قدرت لفلان على فلان كل يوم كذا لكن يشترط ان يثبت عنده احتياج الفرع وغنى الاصل (او اذنه) ولو للتمون ان تاهل (في اقتراض) بالقاف وان تاخر الاقتراض عن الاذن كما اقتضاء اطلاقهم وان نازع فيه السبكي وبحث انها لا تصير ديناً الا بعد الاقتراض قيل فعليه الاستثناء في المتن لفظي لدخوله في (٣٤٩) ملك المستقرض فالواجب قضاء دينه

لا النفقة اهو ويرد بمنع ذلك بل هو عليه حقيق لان المستقرض صار كانه نائبه فالدين انما هو في ذمته وانما تصير ديناً باحد هذين ان كان (لغية) للمنفق (او منع) صدر منه فيثبت تصير ديناً لتأكدها بفرضه او اذنه ونازع كثيرون الشيخين في ذلك واطالوا بما رددته عليهم في شرح الارشاد فراجع فانه مهم وزعم بعضهم حمل كلامهما على ما اذا قدرها واذن لآخر في ان ينفق على القريب ما قدره فاذا انفق صارت حينئذ ديناً قال وهذا غير مسألة الاقتراض انتهى وليس كما قال بل هو نوع من الاقتراض لان اتفاق مادونه انما يقع ترصاً لمن القاضي نائب عنه وهو الغائب او الممتنع فصدق عليه ان القاضي اذن في الاقتراض وهي المشكلة الثانية فكيف تحمل الاولى على بعض ماصدقات الثانية مع مغايرة الشيخين بينهما وعلم من كلامه صيرورتها ديناً باقتراض القاضي او نائبه بالاولى ولو فقد القاضي وغاب المنفق او امتنع ولا مال للولد أو تعذر الانفاق من ماله حالاً فاستقرضت الام وانفقت او انفقت من مالها

أى من قوله لانها وجبت الخ اه ع ش (قوله بالفاء) احتراز عن القرض بالقاف (قوله وان لم ياذن الخ) خلافاً لنهاية ر المنى (قوله فيكفي) اى في صيرورتهما ديناً وقوله قوله فرضت الخ ظاهره وان لم ينفق بالفعل وسياتي ما فيه عبارة النهاية واما اذا قال الحاكم قدرت لفلان على فلان كذا ولم يقبض شيئاً لم تصير ديناً بذلك اه وفي المعنى ما يوافقه (قوله لكن يشترط الخ) انظر لو خص المسئلة بنفقة الفرع اه سم عبارة الرشيدى هذا راجع لاصل المتن فكان ينبغي اسقاط لكن ثم انظر لم نص على ثبوت احتياج الفرع وغنى الاصل دون عكسه والظاهر انه مثله اه (قوله وبحث الخ) ليس معطوفاً على الغاية بل هو كلام مستأنف تقييداً للثبوت رشيدى (قوله وبحث انها لا تصير ديناً الخ) وهو كذلك نهاية ومعنى (قوله لا بعد الاقتراض) اى بالفعل اه ع ش (قوله قيل فعليه) اى ذلك البحث (قوله الاستثناء) اى بالنسبة للمعطوف (قوله لدخوله) اى القرض (قوله فالواجب الخ) اى على القريب (قوله قضاء دينه الخ) عبارة المغنى انما هو وفاء الدين ولا يسمى هذا الوفاء نفقة اه (قوله قضاء دينه) اى المستقرض (قوله ويرد بمنع ذلك الخ) استشكله سم راجعه (قوله بل هو) اى الاستثناء عليه اى البحث المذكور (قوله نائبه) اى المنفق (قوله باحد هذين) اى فرض القاضي او اذنه في الاقتراض اه معنى (قوله وزعم بعضهم) كشيخنا الشهاب الرملى اه سم اى ووافقه المغنى والنهاية (قوله حمل كلامهما) اى في مسألة الفرض بالفاء اه سم (قوله صارت حينئذ ديناً) اى في ذمة الغائب او الممتنع اه نهاية (قوله قال) اى ذلك البعض (قوله وهذا) اى فرض القاضي غير مسألة الاقتراض اى الثانية في المتن (قوله مادونه) اى القاضي (قوله فكيف تحمل الاولى على بعض ماصدقات الثانية) اجيب بمنع ذلك وان الاولى اذن في الاقتراض والثانية اذن في الاقتراض والاقتراض غير الاقتراض فليست الاولى من ماصدقات الثانية انتهى فليتأمل فيه اه سم والمجيب هو النهاية (قوله وعلم) الى قوله والتمهيد في النهاية لا لقوله ولا ترد الى ولا يكفي وقوله لما مر الى ويظهر (قوله او امتنع) وللغريب اخذ نفقته من مال قريبه عند امتناعه ان لم يجد جنسها ان يحجز عن الحاكم وللأب وان علا اخذ النفقة من مال فرعه الصغير او المجنون بحكم الولاية وليس للام اخذها من ماله حيث وجبت لها إلا بالحاكم كفرع وجبت نفقته على اصله المجنون لعدم ولايتهما اه نهاية قال ع ش قوله ان لم يجد جنسها فيهم منه انه اذا وجد جنس ما يجب له كالحبز استقل باخذه وان وجد الحاكم وكذا يقال في الام والفرع الاتيين فليراجع ويؤخذ من قوله لعدم ولايتهما ان الام لو كانت وصية على ابنها لم يحتج الى اذن الحاكم اه عبارة المغنى وللغريب اخذ نفقته من مال قريبه عند امتناعه ان وجد جنسها وكذا ان لم يجده في الاصح ويرجع ان اشهد كجد الطفل المحتاج وابوه غائب مثلاً وللأب والجد اخذ النفقة الى اخر ما مر عن النهاية (قوله وتعذر لانفاق الخ) ان كان كالتعسير والتوضيح لسابقة فلا اشكال وان كان قيداً اخر فليتأمل محترزه اه سيد عمر (قوله من ماله) اى المنفق (قوله ان اشهدت وقصدت الرجوع) اى ولا فلا اه نهاية نهاية (قوله ان هذا)

لكن باتلافه يضمها اه وزاد في شرحه عقب أ تلفها عبثاً أو تلفت بتقصيره بعد التمكن من الانتفاع بها تسقط نفقته لكن كلامهم بخلافه (قوله احتياج الفرع) انظر لم خص المسئلة بنفقة الفرع (قوله وبحث انها الخ) وهو كذلك مرش (قوله ويرد بمنع ذلك الخ) فيه بحث من وجبين الاول ان هذه العبارة المنقولة عن هذا القيل لا تنافي ان المستقرض كانه نائب وان الدين انما هو في ذمة المنفق والثاني ان حاصل هذا القيد ان معنى صيرورة النفقة ديناً ان يلزم ذمة المنفق نفقة اى في مسألة القرض (قوله فكيف تحمل الاولى على بعض ماصدقات الثانية مع مغايرة الشيخين بينهما) اجيب بمنع ذلك وان الاولى اذن في الاقتراض والثانية

ولو غير وصية رجعت عليه ان اشهدت وقصدت الرجوع ولا ترد هذه على حصره لانه اضاف الى لا يصير ديناً مع وجود القاضي إلا بفرضه الخ وإلا فلا ولا يكفي قصده وحده عند تعذر الاشهاد لما مر اخر المساقاة مع اخر الاجارة ويظهر ان هذا لا يختص بها بل مثلها كل منفق والتقييد بنفق القاضي هو قياس نظائره السابقة في هرب الجمل وغيره وجرى عليه الاسنوى وغيره هنا فقول ابن الرفعة يكفي قصد الرجوع والاشهاد

ولومع وجود القاضى ضعيف وإن أطال فيه وتبعه البلقنى وغيره ويظهر أن طلب القاضى ما لى الاذن أو الاقراض يصيره كالمفقود وأطلق بعضهم أن لام الطفل الاتفاق عليه من ماله ويتعين فرضه فيما إذا غاب وليه ولا قاضى تستأذنه ومثلها غيرهما كأمراً وأخر الحجر (وعليها) أى الام (ارضاع ولدها للبا) بالهمز والقصر وهو ما ينزل بعد الوالدة ويرجع في مدته لاهل الخبرة وقيل يقدر بثلاثة أيام وقيل بسبعة وذلك لأن النفس لا تعيش بدونه غالباً ومع ذلك (٣٥٠) لها طلب الاجرة عليه إن كان مثله أجرة كاجب إطعام المضطر بالبدل (ثم بعده) أى ارضاعه

اللبا (أن لم يوجد لاهى أو اجنية وجب ارضاعه) على من وجدت ابقاء له ولها طلب الاجرة بمن تلزمه مؤنته (وأن وجد تالم تجبر الام) خلية كانت أو في نكاح ابيه وان لا قها ارضاعه لقوله تعالى وأن تعاسرتم فسترضع له أخرى (فان رغبت) في ارضاعه ولو باجرة مثل (وهى منكوحه ابيه) أى الطفل (فله منعها فى الاصح) ليكمل تمتعه بها (قلت الاصح ليس له منعها وصححه الاكثرون والله أعلم) لأن فيه اضرار بالولد لمزيد شفتها به وصلاحيها لها فاعتذر لاجل ذلك نقص تمتعها ان فرض لان فوات كاله لا يشوش اصل العشرة كاهو ظاهر على أن غالب الناس يؤثر فقدته تقدما لمصلحة ولده فلم يعتبر النادر فى ذلك واعتراض هذا التصحيح بما لا يلاقيه فاحذرهما غير منكوحته بان كانت خلية فان تبرعت مكنت منه قطعاً والأفكافى قوله (فان اتفقا) على أن الام ترضعه (وطلبت اجرة مثل) له وقلنا بالاصح أن للزوج

أى قوله ولو فقد القاضى وغاب المنفق الخ (قوله على الاذن الخ) أى الفرض (قوله من ماله) أى الطفل (قوله ويتعين فرضه الخ) وظاهر كلام شرح الروض عن الاذرى الجواز مع امتناع الاب أو غيبته بدون اذن القاضى مع وجوده بخلاف عبارة الشارح اه سم (قول المتن وعليها ارضاع ولدها الخ) فلو امتنعت من ارضاعه ومات فالذى ذكره ابن ابي شريف عدم الضمان لانه لم يحصل منها فعل يحال عليه سبب الهلاك فياسا على مالوا مسك الطعام عن المضطر واعتمده شيخنا الزيدى اه ع ش وهل ترثه أو لا فيه نظر فليراجع عنائى والظاهر أنها ترثه لانه غير قاتلة اه بجرى (قوله بالهمز) الى قول المتن والوارثان فى النهاية لا قوله بخلاف ما إذا طلعت (قوله بعد الوالدة) أى عقبها ع ش ورشيدى (قوله ويرجع فى مدته لاهل الخبرة) فان قالوا يكفيه مرة بلا ضرر يلحقه كفت ولا عمل بقولهم اسنى ومعنى (قوله غالباً) إنما قيد به لانه شوهه كثير من النساء بمن عقب ولا تهن ويرضع الولد غير امه ويعيش اه ع ش (قوله بمن تلزمه الخ) عبارة المغنى من ماله إن كان ولا فمن تلزمه نفقته اه (قوله خلية كانت أو فى نكاح ابيه) عبارة المغنى وان كانت فى نكاح ابيه اه وهى أخصرو أعم (قوله وان تعاسرتم) أى تضايقتن فى الارضاع فامتنع الاب من الاجرة والام من فعله فسترضع له أى الاب أخرى ولا تكراه الام على ارضاعه اه حلى (قوله ان فرض) أى النقص (قوله يؤثر فقده) أى يختار فقد التمتع (قوله بان كانت خلية) أى اما اذا كانت منكوحه للغير فله أى الاب المنع لان له منع ولده من دخول دار الزوج وان رضى كما ساقى فى الفصل الاقضى اه رشيدى عبارة المغنى وافهم قوله ابيه انها اذا كانت منكوحه غير ابيه ان له منعها وهو كذلك الا ان تكون مستاجرة للارضاع قبل نكاحه فليس له منعها كما قال ابن الرفعة ولا نفقة لها اه (قوله والا فحكم الخلية كذلك) أى كما قدمه قبيل المتن اه رشيدى (قوله فاندفع ما قيل الخ) عبارة المغنى تنبيه ذكر المصنف حكم المنكوحه وسكت عن المفارقة وصرح فى المحرر بالتسوية خذف المصنف له لا وجه له كما قاله ابن شهاب اه (قوله لغيرها) أى للخلية اه رشيدى (قوله ثم ان لم ينقص ارضاعها الخ) ظاهر هذا السياق ان هذا التفصيل لا يأتى فيما لو لم تأخذ اجرة وانها تستحق حينئذ النفقة مطلقاً فليراجع اه رشيدى (قوله ويفرق بان الخ) ومن هذا الفرق يؤخذ ما اقيمت به من أن الزوج لو خرجت فى البلدة باذنه لصناعة له لم تسقط نفقتها بخلاف سفرها باذنه لحاجتها لتكفنه عادة من استرجاعها دون المسافرة ولا يخالفه ما فى كلامهما فى العدد من أنها لو خرجت لا رضاع باذنه فى البلدة سقطت شرح مر اه سم قال ع ش ولعل وجه عدم المخالفة ان مسألة الارضاع مصورة بما لو آجرت نفسها للارضاع باذنه وخرجت فانه لا يتمكن من عودها لاستحقاق منفعتها للمستاجر اه (قوله فان وجد ذلك بحيث الخ) معتمد اه ع ش (قوله فلا اجرة لها) أى وان كان سكوتها لجهلها بجواز طلب الاجرة وينبغى وجوب اعلامها

اذن فى الاقراض والاقراض غير الاقراض فليست الاولى بما صدقات الثانية اه فليتأمل فيه (قوله وأطلق بعضهم أن لام الطفل) عبارة الروض ولو انفقت على طفلها الموسرة من ماله بلا اذن أى من الاب والقاضى كافى شره جاز قال فى شره قال الاذرى وينبغى أن لا يجوز لها ذلك الا اذا امتنع الاب او غاب ولعله مرادهم اه وظاهره الجواز مع امتناعه أو غيبته بدون اذن القاضى مع وجوده بخلاف عبارة الشارح (قوله ويفرق بان من شأن لارضاع الخ) ويؤخذ من هذا الفرق أن المروجة لو خرجت فى البلدة باذنه لصناعة له لم تسقط

استتجار زوجها لارضاع ولده لتضمنه رضاه بترك التمتع وفرض الكلام فى الزوجة للاشارة الى هذا الخلاف فى استتجارها والا باستحقاق فحكم الخلية كذلك فاندفع ما قيل تخصيص الزوجة مع ذكر اصله لغيرها ايضاً لا وجه له (اجيب) وكانت احق به لو فور شفتها ثم ان لم ينقص ارضاعها تمتعه استحققت النفقة ايضاً الا فلا كالمسا فرت لحاجتها باذنه كذا قالوا واعتراضهما الاذرى بان ذاك فيما اذا لم يصحبها فى سفرها والا فلها النفقة وهو هنا صاحبها فلتستحقها ويفرق بان من شأن الرضاع ان يشوش التمتع غالباً فان وجد ذلك بحيث فات به كمال التمكين سقطت والا فلا فلم ينظروا هنا للبصاحبة وخرج بطلت مالوا ارضعته سا كته فلا اجرة لها لانها متبرعة بخلاف ما اذا طلعت فانها من حين الطلب تستحق الاجرة

وإن لم تجب لما طلبته (أو) طلبت (فوقها) أي اجرة المثل (فلا) تلزمه الاجابة لتضرره (وكذا) (٣٥١) لا تلزمه الاجابة هنا إلا في الحضنة

الثابتة للأم كما بحثه أبو زرعة  
(ان) رضيت الأم باجرة  
المثل أو بأقل كما هو ظاهر و  
(تبرعت اجنبية أو رضيت  
بأقل) بما طلبته الأم (في  
الآظهر) لا ضراره يبذل  
ما طلبته حيثنذ ومحلله إن  
استمر الولد لبن الاجنبية  
والا اجيببت الأم وان طلبت  
اجرة المثل حذرا من اضرار  
الرضع وبحث الاذرعى ان  
محلله ايضا في ولد حر وزوجة  
حرة وفي ولد رقيق وام حرة  
للزواج منها كالمولود  
من غيره وفي رقيقة وولد  
حر أو رقيق قد يقال من  
واقفه السيد منهما اجيب  
ويحتمل خلافا انتهى (ومن  
استوى فرعا) قربا أو بعدا  
وارثا أو عدمه (انفقا) عليه  
سواء وإن تفاوتا يسارا أو  
كان احدهما غنيا بمال  
والآخر بكسب لا ستواهما  
في الموجب وهو القرابة فان  
غاب احدهما دفع الحاكم  
حصته من ماله وإلا اقترض  
عليه فان لم يقدر أمر الآخر  
بالانفاق بنية الرجوع  
ويظهر انه لا يلزمه ان  
يتعرض في امره له اليها وان  
يجرد امره كاف فيه ما لم ينو  
التبرع (والا) يستوي في ذلك  
بان كان احدهما اقرب  
والآخر وارثا (فلاصح  
اقرهما) هو الذي ينفقه ولو  
اشي غير وارثة لان القرابة  
هي الموجبة كما تقر فكانت

باستحقاق الاجرة كاقيل بمثله في وجوب الاعلام بالمتعة وقياسه وجوب الاعلام بكل ما لا تعلم بحكمه المرأة  
ولكنها تبشره للزوج على عادة النساء كالطبخ وغسل الثياب ونحوهما اه عش (قوله وإن لم تجب الخ)  
قد يستشكل فيما إذا لم يسلمه لها بل استقلت باخذه وارضاعه فليراجع اه سم وقد يقال ان إيجاب الشرع  
إجابتها ينزل منزلة تسليمه لها (قوله إلا في الحضنة) سياق إن شاء الله تعالى عن الامداد خلافا وعبرة  
النهاية كما بحثه العراقي اه سيد عمر عبارة الرشيدى قوله إلا في الحضنة الثابتة للأم الخ صريح هذا السياق انه  
لا تسقط حضنتها اذا طلبت عليها اجرة المثل وان تبرعت بها اجنبية أو رضيت بدونها وانها لا تسقط إلا اذا  
طلبت اكثر من اجرة المثل وانها لا تلازم بين الارضاع والحضنة فقد ينزع منها لاجل الارضاع ويعاد اليها  
للحضنة وسياق في كلامه في الباب الاتي ما يخالفه والشهاب ابن حجج لما ذكر هذا الاستثناء هنا ختمه بقوله  
على ما بحثه أبو زرعة فبما رآه ثم جزم فيما ياتي بخلافه فلم تقع في كلامه مخالفة بخلاف الشارح اه (قول المتن  
وتبرعت اجنبية) أي صالحة نهاية أي بان لم تكن فاسقة ولم يحصل للولد ضرر بتربيتها اه عش (قول المتن  
أو رضيت بأقل) أي بما لا يتغابن به عادة اه عش (قول المتن في الآظهر) وعليه فلو ادعى الاب وجود متبرعة  
أو راضية بما ذكر وانكرت الأم صدق في ذلك يمينه لانها تدعى عليه اجرة والاصل عدمها ولا يشق عليه  
إقامة البينة وتجب الاجرة في مال الطفل فان لم يكن له مال فعلى من تلزمه نفقته نهاية وروض مع الاسنى (قوله  
ومحلله) أي الخلاف اه نهاية (قوله إذا استمر الولد الخ) أي بان كان لا يؤذيه ويحصل له به فهو كمنموه بلبن  
امه اه عش (قوله وان طلبت اجرة المثل) بقی مالوم ترض إلا باكثر اه سم اقول قضية اطلاق قول المصنف  
أو فوقها فلا عدم لزوم إجابتها حيثنذ بقی ما إذا الحق الضرر للولد بلبن الاجنبية ولا يبعد حيثنذ لزوم اجابة الام  
مطلقا اخذ من اطلاق ما قدمه في شرح ثم بعده إن لم يوجد الخ فليراجع وليامل (قوله وفي ولد رقيق) أي كما  
لو اوصى بالاولاد ثم مات واعتقها الوارث اه عش (قوله وفي رقيقة) أي ام رقيقة (قوله منهما) أي  
الزوج والأم اه عش (قوله اجيب) فيه نظر إذا طلبت الأم الارضاع المنقص للاستمتاع وابتى الزوج  
وواقفها السيد اه سم (قوله ويحتمل خلافا الخ) والاول اقرب اه نهاية (قوله وارثا أو عدمه) ذكورة  
أو أنوثة اه نهاية عبارة المغنى في قرب ووارث أو عدمهما وان اختلفا في الذكورة وعدمها كابنين أو بنتين  
أو ابن وبنت اه (قوله وإلا) أي وإن لم يكن له مال اه معنى (قوله فان لم يقدر) أي على الاقتراض اه  
رشيدى زاد عش وقضية التقيد بعدم القدرة انه لو قدر على الاقتراض ليس له امر الحاضر بالانفاق وعليه  
فلو خالف وامره وانفق فالظاهر الرجوع للقرينة الظاهرة في عدم التبرع ولكونه إنما انفق باذن الحاكم  
اه (قوله أمر الآخر بالانفاق الخ) محل هذا كما قاله الاذرعى إذا كان المأمورا أهلا لذلك مؤتمنا وإلا اقترض  
الحاكم منه وامر عدلا بالصرف إلى المحتاج بوما فيوماه (قوله في امره اليها) أي إلى البينة وقوله  
كاف فيه أي في الرجوع اه سم (قوله بان كان احدهما اقرب) كابن البنت وقوله والآخر وارثا كابن  
الابن اه عش (قول المتن في الاصح) والثاني لا اثر للارث لعدم توقف وجوب النفقة عليه اه معنى (قوله  
نفقها بخلاف سفرها باذنه حاجته لتمكنه عادة من استرجاعها دون المسافرة ولا يخالفه ما في كلامهما في  
العدد أنها لو خرجت لارضاع باذنه في البلد سقطت م (قوله وإن لم تجب الخ) قد يستشكل فيما إذا لم يسلمه  
لها بل استقلت باخذه وارضاعه فليراجع (قوله كما بحثه أبو زرعة) سياق تنظير الشارح فيه في شرح قول  
المصنف في الحضنة وان كان رضيعا اشترط ان ترضعه على الصحيح (قوله في المتن وكذا ان تبرعت اجنبية  
أو رضيت بأقل) قال في الروض وشرحه ولو ادعى وجودها أي المتبرعة أو الراضية بما ذكر وانكرت  
هي صدق يمينه لانها تدعى عليه اجرة والاصل عدمها ولا يعسر عليه إقامة البينة اه وان طلبت اجرة  
المثل بقی مالوم ترض إلا بالاكثر (قوله اجيب) فيه نظر إذا طلبت الأم الارضاع المنقص للاستمتاع  
وابن الزوج وواقفها السيد (قوله في امره اليها) أي إلى البينة وقوله كاف فيه أي في الرجوع (قوله

الاقرية أولى بالاعتبار من الارث (فان استوى) قريهما كبنت ابن وابن بنت (ة) الاعتبار (بالارث في الاصح) لقوته حيثنذ (و) الوجه  
(الثاني) المقابل للاصح أو لا الاعتبار (بالارث) فينفقه الوارث وان كان غيره اقرب (ثم القرب) ان استويا رثا (والوارثان) المستويان

قربا الواجب عليهما التكوين كابن وبنت هل (يستويان) فيه (أم توزع) المؤن عليهما (بحسبه) أي الارث (وجهان) لم يرجحنا منهما شيئا وجزم في الانوار بالثاني وهو نظير ما رجحه المصنف وغيره فيمن له ابوان وقلنا ان مؤنته عليهما لكن منعه الزكشي ورجح الاول ونقل تصحيحه عن جمع ورجحه ايضا ابن المقرئ (٣٥٢) وغيره (ومن له أبوان) أي اب وان علا وام (ف) نفقته (على الاب) ولو بالغا

استصحا بالما كان في صغره ولعموم خبر هند (وقيل) هي (عليهما بالغ) ع قل لاستوائهما فيه بخلاف الصغير والمجنون لتمييز الاب بالولاية عليهما (او) اجتمع (اجداد وجدات) لعاجز (ان ادلى بعضهم ببعض فالقرب) هو الذي ينفقه لادلاء الاب بعده (ولا) يدل بعضهم ببعض (ف) الاعتبار (بالقرب) فينفقه الاقرب منهم (وقيل) الاعتبار بوصف (الارث) كما مر في الفروع (وقيل) الاعتبار (بولاية المال) أي بالجهة التي تفيدها وان وجد ما نعتها كالفسق لانها تشعير بتغويض التربية اليه (ومن له اصل وفرع) وهو عاجز (ففي الاصح) ان مؤنته على الفرع وان بعد لان عصبته اولى وهو اولى بالقياس بشأن ابيه لعظم حرمة (او) له (محتاجون) من اصوله وفروعه او احدهما مع زوجة وضاق موجوده عن الكل (بقدم) نفسه ثم (وزوجته) وان تعددت لان نفقتها أكد لالتحاقها بالديون ومما يؤخذ منه ان مثلها خادما وام ولده

التكوين) أي تحصل المؤن للقريب اه كردى (قوله) أم توزع المؤن عليهما معتمد اه ع ش (قوله) وجزم في الانوار بالثاني) وهو المعتمد نهاية ومعنى (قوله) وقلنا ان مؤنته الخ) أي على المروجح الآتي انفا اه نهاية (قوله) لكن منعه الخ) عبارة النهاية وإن منعه الخ (قوله) أي اب وإن علا) إلى الفرع في النهاية الا قوله ومرا إلى المتن (قوله) ولو بالغا) أي عاجزا عن الكسب لنحوز ما نعتها ع ش (قول المتن وجدات) الو او بمعنى او فلو وجد جد وجدة قدم الجد وان بعد كما يفيد قوله أي اب وان علا اه حلي (قول المتن فبالقرب) هلا قال هنا فان استويا في القرب فالاعتبار بالارث كما تقدم في جانب الفروع اه سم (قوله) كما مر) أي القول بذلك ثم هلا قال أي في المتن ثم القرب على قياس ما مر في الفروع اه سم (قوله) أي بالجهة التي الخ) في كلامه مضاف محذوف نهاية ومعنى أي والتقدير بجهة ولاية المال اه رشيدى (قول المتن على الفرع) وإن بعد كابن وابن ابن نهاية ومعنى (قوله) ومرا) أي في شرح وقوت عياله (قوله) وام ولده) سكت عن الرقيق غير ها كانه لانه يباع لنفقة القريب اه سم (قوله) ثم بعد الزوجة الخ) عبارة الروض وان ضاق بدا بنفسه ثم زوجته ثم بولده الصغير ثم الام ثم الاب ثم الولد الكبير ثم الجد ثم ابوه اه سم (قوله) ثم بعد الزوجة) أي وان الحق بها من خادما وام ولده (قوله) مستومع الولد الصغير الخ) أي فيوزع عليهما اه ع ش (قوله) اضعف) عطف بيان اه ع ش (قوله) على اب) أي في الاولى قوله او ابن أي في الثانية اه رشيدى (قوله) وتقدم العصبه الخ) عبارة الروض مع شرحه وان كان احدا الجدين المجتمعين في درجة عصبه كان الاب مع ابى الام قدم فان بعد العصبه منهما استويا بالتعادل القرب والعصوبة قال الاسنوى هذا خلاف الصحيح فقد ذكر في اعفاف الجد انه دائر مع النفقة وان العصبه البعيد مقدم ولو اختلفت الدرجة واستويا في العصوبة او عدمها فالاقرب مقدم اه وفي المعنى مثلها الا قوله قال الاسنوى الى ولو اختلفت فعلم من هذا ان الشارح والنهاية جريا على ما قاله الاسنوى وان المعنى جرى على ما في الروض (قوله) وان بعد) أي العاصب اه رشيدى (قوله) وجدة لها الخ) عبارة المعنى والروض مع شرحه فروع لو اجتمع جدتان في درجة وزادت احدهما على الاخرى بولادة اخرى فقدمت فان قربت الاخرى دونها قدمت لقربها ولو عجز الاب عن نفقة احد ولديه وله اب موسر لزم اباه نفقته فان رضى كل منهما باخذ ولد لينفق عليه او انفقا على الاتفاق بالشركة فذاك ظاهرا وان تنازعا اجيب طالب الاشتراك وقال البلقيني يقرع بينهما ولو عجز الولد عن نفقة احد ولديه وله ابن موسر فعلى الاب نفقة ابى ابيه لاختصاص الام بالابن لما مر من ان الاصح تقدم الام على الاب ولو اعسر الاب بالنفقة لزم الاب بعد ولا رجوع له عليه بما انفق اذا ايسر به اه

وجزم في الانوار بالثاني) وهو المعتمد مر ش (قوله) ورجحه ايضا ابن المقرئ) فرع عليه في الاثله قوله ابن وولد خنى سواء اه فانظر مثل هذا على الثاني الذى جزم به في الانوار وهل يوقف المشكوك كالارث او ينفقان سواء ثم يرجع احدهما على الاخر عند الاتضاح او كيف الحال (قوله) في المتن فبالقرب) هلا قال هنا او استويا في القرب فالاعتبار بالارث مع تقدم في جانب الفروع (قوله) كما مر) أي القول بذلك ثم هلا قال أي في المتن ثم القرب على قياس ما مر في الفروع حيث قيل والثاني الخ (قوله) في المتن يقدم زوجته الخ) عبارة الروض وان ضاق بدا بنفسه ثم زوجته ثم بولده الصغير ثم الام ثم الاب ثم الولد الكبير ثم الجد ثم ابوه اه (قوله) وام ولده) سكت عن الرقيق غير ها كانه لانه يباع لنفقة القريب

(ثم) بعد الزوجة يقدم (الاقرب) فالاقرب نعم يقدم ولده الصغير او المجنون على الام وهى على الاب كالجدة عن الجد وهى على الاب (قوله) على الولد الكبير العاقل لكن الاوجه ان الاب المجنون مستومع الولد الصغير او المجنون ويقدم من اختص من احد مستوين قربا بمرض او ضعف كما تقدم بنت ابن على ابن بنت لضعفها وارثا وابواب على ابى ام لارثه وجدوا ابن ابن زن على الاب او ابن غير زن وتقدم العصبه من جدين وان بعد وجدته لها ولادان على جدة لها ولادة فقط ولو استوى جمع من سائر الوجوه وظاهر انه لا يقدم هنا بنحو علم وصلا خلافا لمن يحشه



وزع ما يجده عليهم ان سد مسد امن كل والا اقرع وبحت في فرع نازل وجد مرتفع تقديم الضائع فالصغير فالاقرب ادلاء بالمنفق (وقيل)  
يقدم (الوارث وقيل) يقدم (الولي) نظير مامر (فرع) افعى ابن عجيل فيمن كسى اولاده (٣٥٣) ثم مات فهل ما عليهم تركه بان نفقتهم  
ان لزومه ملكوا ذلك

بالسليم كما يملك الغريم دينه  
به اى وان لم يلزمه كان  
تركة الا ان علم تبرعه به  
(فصل في الحضانة)  
واختلف في انتهائها في  
الصغير فقيل بالبلوغ وقال  
الماوردي بالتيميز وما بعده  
الى البلوغ كقالة والظاهر  
انه خلاف لفظي نعم ياتي  
ان ما بعد التيميز يخالف  
ما قبله في التخيير وتوابعه  
(الحضانة) بفتح الحاء لغة من  
الحضن بكسرها وهو الجنب  
لضم الحاضنة الطفل اليه  
(تنبيه) هذا ما في كتب  
الفقه والذى في القاموس  
الحضن بالكسر مادون  
الابطال الى الكشح والصدر  
والعضدان وما بينهما وجانب  
الشيء وناحيته ثم قال وحضن  
الصبي حضنا وحضانة  
بالكسر جعله في حضنه او  
رباه كاحضنه انتهى وشرعا  
(حفظ من لا يستقل)  
باموره ككبير مجنون  
(وترتيبه) بما يصلحه وبقية  
عما يضره وقد مر تفصيله  
في الاجارة ومن ثم قال  
الامام هي مراقبته على  
اللحظات (والاناث اليق  
بها) لانهن عليها اصبر  
ومؤنتها على من عليه نفقته  
ومن ثم ذكرت هنا ويأتي  
هنا في انفاق الحاضنة مع  
الاشهاد وقصد الرجوع

(قوله وزع الخ) جواب ولو استوى الخ (قوله من كل) متعلق بسد اه ع ش (قوله فالصغير الخ) يعنى  
بحث انه يقدم الصغير الخ بعد مطلق الضائع لا بقيد القرعية او الجدلية خلافا لما يورده صريحه (قوله نظير  
مامر) اى على الخلاف المتقدم فى الاصول اه معنى (قوله ملكوا ذلك بالسليم الخ) هل بشرط قصد  
الدفع عما لزمه كما تقدم فى الزوجة وعلى الاشتراط لو تنازعوا مع الوارث من القول قوله سم (اقول) قد مرنا  
فى اخر فصل الاعسار عن السيد عمر ان الشارح يعتبر فى كل دين قصد الاداء بما لزمه فعدم تعرضه هنا للعلم  
بما قدمه اه وقد ذكر الشارح هناك ما يفهم منه ان القول للوارث اه راجعه

(فصل فى الحضانة) (قوله فى الحضانة) الى التنبيه الثانى فى النهاية الا التنبيه الاول وقوله كبرت خالة  
وبنت عم لام (قوله فى الصغير الخ) وتنتهى فى المجنون بالا فافاه ع ش (قوله خلاف لفظي) هو كذلك  
قطعا وان اوهم قوله نعم الخ خلافه فليتام اه سيد عمر (قوله من الحضن) اى ما خوذته منه اه معنى  
(قوله لضم الحاضنة الخ) اى سعى المعنى الشرعى الاتى بلفظ الحضانة لضم الخ (قوله اليه) اى الجنب  
(قوله هذا) اى قوله بفتح الفاء لغة الى هنا (قوله والذى فى القاموس الخ) اى فقوله هو وهو الجنب هو واحد  
معانيه لغة اه ع ش (قوله والصدر والعضدان وما بينهما) مجموع ذلك معنى واحد (قوله وحضن من  
باب نصر وقوله حضنا بفتح الحاء اه ع ش (قوله ككبير مجنون) قال فى الروض وشرحه المحضون كل  
صغير ومجنون ومختل وقيل التيميز انتهى اه سم (قوله بما يصلحه الخ) اى بتمهده بطعامه وشرابه  
ونحو ذلك اه معنى (قوله ومؤنتها الخ) عبارة المغنى والروض مع الاسنى ومؤنة الحضانة فى مال المحضون  
فان لم يكن له مال فعلى من تلزمه نفقته اه رشيدى (قوله فى انفاق الحاضنة) من اضافة المصدر الى فاعله  
او مفعوله اه (قوله مامر انفا) اى قبيل قول المتن وعليها ارضاع ولدها للبا (قوله ويكنى) اى فى صيرورة  
اجرة الارضاع والحضانة دين على الاب (قوله واحضنيه) بضم الضاد المعجمة من حضن كنصر كما فى المختار  
(قوله ولك الرجوع) اى بما يقابل ذلك اه ع ش (قوله ولك الرجوع الخ) قضية قوله ويأتي هنا الخ انه ليس  
بالزام وان مجرد قوله ارضعها واحضنيه كاف فى الرجوع (قوله على الاب) اى مثالا (قوله وان لم يستاجرها)  
اى وتستحق الاجرة وان الخ اه ع ش والاولى رجوع الغاية لقوله ويكنى مع ظرفه المحذوف الذى قدرته  
(قوله فعلى من عليه الخ) خبر مقدم لقوله اخذاه (قوله ويأتي الخ) اى فى شرح للجدلة على الصحيح ذلك  
اى مسألة الاخد ام (قول المتن واولاده) اى احقن بمعنى المستحق منهن ام فلا يقدم غيرها عليها  
الابا عرضها وتركها للحضانة فيسلم لغيرها مادامت متمتعة كما ياتي اه ع ش (قوله عند التنازع) عبارة شرح  
الروض فتى اجتمع اثنان فاكثر من مستحقها فان تراضوا بواحد فذاك او تدافعا فعلى من تلزمه نفقته كما مر  
او طلبها كل منهم وهو بالصفة المعبرة فان تمحضن اى الاناث فاولاهن الام الخ اه سم (قوله فى حر) سيد ذكر  
محرزه فى شرح ولا حضانة لرفيق (قول المتن ام) اى الا ان طلبت اجرة وعنده متبرع فيسقط حقها منها نظير

(قوله ملكوا ذلك بالسليم) هل يشترط الدفع عما لزمه كما تقدم ذلك فى الزوجة وعلى الاشتراط لو تنازعوا  
مع الوارث من القول قوله

(فصل فى الحضانة) (قوله فى المتن من لا يستقل) قال فى الروض المحضون كل صغير ومجنون قال فى شرحه  
ومختل وقيل التيميز ثم قال فى الروض وتسد ام اى الحضانة على من بلغ سن التبذير لا فاسقاما لصالحا لدينه قال  
فى شرحه وما ذكره من التفصيل هو ما ذكره ابن كج واستحسنه الاصل بعد نقله عن اطلاق جماعة ادامة  
الحضانة عليه (قوله ويكنى كما قاله الخ) كذا مر (قوله عند التنازع) عبارة شرح الروض فتى اجتمع  
اثنان فاكثر من مستحقها فان تراضوا بواحد فذاك او تدافعا فعلى من تلزمه نفقته كما مر او طلبها كل منهم

(٤٥) - شروانى وابن قاسم - ثامن) شراح التنبيه قول الحاكم ارضعها واحضنيه ما مر انفا ويكنى كما قاله بعض  
ولك الرجوع على الاب وان لم يستاجرها فان احتاج الولد الذكر او الانثى لخدمة زائدة على ما يتعلق بالترتبية فعلى من عليه نفقته واخذاه بلائق  
به عرفا ولا يلزم الحاضنة هذه الخدمة وان وجب لها اجرة الحضانة ويأتي ذلك بزيادة (واولاهن) عند التنازع فى حر (ام) للخبر الصحيح

في مطلقه اراد مطلقها ان ينزع ولده منها انت احق به ما لم تنكحى نعم يقدم عليها ككل الاقارب زوجة محضون يتاقى وطؤه لها وزوج محضونه تطبيق الوطء لاذغيرها لا تسلم اليه ولا حق هنا محرم رضاع ولا لمعتق (ثم امهات) لها (يدلين باناث) لمشاركتهم الام ارثا وولادة (يقدم اقربهن) فاقربهن لو فور شفقتهم نعم يقدم عليهن بنت المحضون كما ياتي بما فيه (والجد يد) انه (يقدم بعدهن ام اب) وإن علا لذلك وقدم عليها لتحقق ولادتهن ومن ثم كن اقوى ميراثا لاذلا يسقطهن الاب بخلاف امهاته (ثم امهات المدليات باناث) تقدم القربى فالقربى لذلك (ثم ام اب كذلك) اي ثم امهات المدليات (٣٥٤) باناث (ثم ام اب كذا) اي ثم امهات المدليات باناث تقدم القربى فالقربى (والنديم)

ما مر امداد ويؤخذ من قوله نظير ما مر ان الحكم كذلك لو طلبت اكثر من اجرة المثل ووجد الاب من يرضى بها او طلبت اجرة المثل ووجد الاب من يرضى بدونها اه سيد عمر اقول وياتي في شرح فان كان رضيعا اشترط الخ ما يصرح بذلك (قوله في مطلقه) عبارة غيره ان امرأه قالت يا رسول الله ان ابني هذا كان بطني له وعاء وحجري له حواء وتدني له سقاء وإن اباه طلقني وزعم انه ينزع مني فقال انت احق به ما لم تنكحى (قوله نعم يقدم) الى قوله كبت اثني في المغنى الا قوله اقوى قرابة الى المتن (قوله يقدم زوجة محضون) ولو كان كل من الزوج والزوج محضونا فالخصانة لحاضن الزوج لانه يجب على الزوج القيام بحقوق الزوجة فيلزم امرها من يتصرف عنه توفية لحقها من قبل الزوج اه ع ش (قوله وزوج محضونه الخ) وله نزاعها من ايها وامها الحرين بعد التمييز وتسليمها الى غيرهما بنا على جواز التفريق حينئذاه مغنى عبارة ع ش قوله وزوج الخ اي وان لم تزف له فيثبت حقه بنفس العقد فله ان ياخذها من له حضانتها قهر ان عليه في هذه الحالة اه (قوله لاذغيرها) اي اتى لا تطبيق الوطء (قوله لا تسلم اليه) اي فتبقى الخصانة للام ولا يفيد تزويجها منع الام كما يتوهمه من يفعله توصلا به الى منعها فليتنبه له اه سم (قوله ولا حق هنا محرم رضاع) اي ولا محرم مصاهرة كزوجة الاب ع ش ورشيدى (قوله لو فور شفقتهم) اي الاقرب وقوله عليهن اي الامهات اه سم (قوله كما ياتي الخ) اي في الفرع الاتي في شرح وقيل تقدم الخ (قوله وإن علا) الظاهر ان الاصول حذفه لانه عين المتن الاتي على الاثر فتامل اه رشيدى اي قول المصنف ثم ام اب كذا (قوله لذلك) اي لمشاركتها الام ارثا وولادة اه مغنى (قوله وقدم) اي امهات الام وقوله عليها اي ام الاب اه سم (قوله لتحقق ولادتهن) اي وطان ولادة ام الاب اه مغنى (قوله لذلك) اي لو فور شفقتهم (قوله او البطن) او لمنع الخلو فقط (قوله بان اولئك) عبارة المغنى بان النظر هنا الى الشفقة وهي في الجدات اغلب اه (قول المتن وتقدم اخت) اي للرضيع اه ع ش (قوله بخلاف من ياتي) عبارة المحلى والمغنى بخلافهما اه (قوله وهي من تدلى) الى قوله وقد يقال في المغنى (قوله ومثلها) اي الجدة الساقطة اه مغنى (قوله قيل الخ) اجاب عنه المغنى والنهاية بان قولهما وبنت العم معطوف على كل محرم لا على بنت ابن البنت كما توهمه اه (قوله عامر) وهو قوله يدلى بذكر لا يرث اه كرى (قوله كبت خال) اي مطلقا (قوله والمحضون) لم يتقدم في كلامه ما يخرج اه ع ش (قوله واما قول الروضة) اعتمده شيخنا الشهاب الرملى واجاب عما اعترضوا به بانه انما يعتبر الادلاء بمن له حق في الخصانة عند قوة النسب لا عند ضعفه بترايحه شرح مر اه سم وكذا اعتمده وهو بالصفة المعبرة فان تمحضن اي الاناث فالاولاهن الام (قوله لاذغيرها لا تسلم اليه) اي فتبقى الخصانة للام ولا يفيد تزويجها منع الام كما يتوهمه من يفعله توصلا به الى منعها فليتنبه له (قوله لو فور شفقتهم) اي الاقرب وقوله يقدم عليهن اي الامهات وقوله وقدم من اي الامهات عليها اي ام الاب (قوله ذهول) قد يجاب بعطف قوله وبنت العم على كل محرم فلا ذهول فيه وعلم ما تقرران قول الشارح وبنت العم للام معطوف على قوله محرم لانها معطوفة على بنت ابن البنت رش (قوله واما قول الروضة) الذي اعتمده شيخنا

انه يقدم (الاخوات والحالات عليهن) اي امهات الاب والجد المذكورات لان الاخوات اشفق لاجتماعهن معه في الصلب او البطن ولان الحالة بمنزلة الام رواه البخارى واجاب الجديديان اولئك اقوى قرابة من ثم عتقن على الفرع بخلاف هؤلاء (وتقدم) جزما (اخت) من أى جهة كانت (على خالة) لقربها (وخالة على بنت اخ) (وبنت) (اخت) لانها تدلى بالام بخلاف من ياتي (و) تقدم (بنت اخو) بنت (اخت) على عمه لان جهة العمومة مقدمة على جهة العمومة ومن ثم قدم ابن اخ في الارث على عمه وتقدم بنت اخت على بنت اخ كبت اثني كل مرتبة على بنت ذكرها ان استوت مرتبتهما والا فالمرتبة بالمرتبة المتقدمة (و) تقدم (اخت) او خالة او عمه (من ابوين على اخت) او خالة او عمه (من احدهما) لقوة قرابتهما (والاصح تقديم اخت من اب على اخت من

ام) لقوة ارثها بالفرض تارة والعصوبة اخرى (و) تقديم خالة وعمه لاب عليهما لام لقوة الابوة (و) الاصح سقوط النهاية كل جدة لا ترث) وهي من تدلى بذكر بين اثنين كام اب الام لانها ما ادلت بمن لاحق له هنا اشبهت الاجانب قالوا ومثلها كل محرم يدلى بذكر لا يرث كبت ابن البنت وبنت العم للام انتهى قيل كون بنت العم محرما ذهول انتهى وقد يقال هو مثال للمدلية بمن لا يرث لا بقيد المحرمية وهذا ظاهر لوضوحه فلا ذهول فيه (دون اثني) قرينة (غير محرم) لم تدل بذكر غير وارث كما علم عامر (كبت خالة) وبنت عمه او عم لغير ام فلا تسقط على الاصح اما غير قرينة كعمتة وقرينة ادلت بذكر غير وارث كبت خال وبنت عم لام او بوارث او باثني والمحضون ذكر يشتهى فلا حضانة لها (تنبيه) ما ذكر في بنت الخال هو قياس ما اطبقوا عليه في بنت العم للام واما قول الروضة ان بنت الخال تحضن

فردة الاسنوى كابن الرفعة وكذا البلقيني وزاد ان كلام الرافعي يدل على ان ما ذكره فيها سبق فلم فان قلت هل يمكن الفرق بين بنت الخال وبنت العم للام الذي جرى عليه في الروضة قلت نعم وهو ان بنت الخال اقرب لان اباه اقرب الى الام فان قلت ما الفرق بينها وبين أم أبي الام بل قال الاذرعى وغيره لو قيل ان هذه أولى لكان الوجه قلت يفرق بان ادلاء تلك (٣٥٥) للام بالبنوة ثم الاخوة وهذه بمحض

الابوة والبنوة أقوى من الابوة كما صرحوا به حتى في هذا الباب لما مر ان بنت المحضون مقدمة على جداته فكان المدلى بالبنوة أقوى من المدلى بالابوة وان اشتركا في الادلاء بغير وارث (وتثبت) الحضنة (لكل ذكر محرم وارث) كاب وان علا وأخ أو عم لو فور شفقته (على ترتيب الارث) كما مر في باب نعم يقدم هنا جد على أخ وأخ لاب على أخ لام كافى ولاية النكاح (وكذا) وارث قريب كما افاده السياق

فلا يرد المعتق (غير محرم كابن عم) وابن عم اب او جد بترتيب الارث هنا أيضا (على الصحيح) لفوق قرابته بالارث (ولا تسلم اليه) اى غير المحرم (مشتة) لانه يحرم عليه نظرها والخولة بها (بل) تسلم (الى) امرأة (ثقة) لكنه هو الذى (يعينها) لان الحق له في ذلك وان اطلال جمع في ردده وله تعيين نحو بنته وشرط الاسنوى كونها ثقة ورد بان غيرها على قريبها تغنى عن كونها ثقة ويرد بان يشاهد كثيرا من غير الثقة جرها

النهاية والمغنى (قوله فيها) أى بنت الخال (قوله بينها) أى بنت الخال على قول الروض (قوله كاب وان علا) الى الفرع في النهاية والمغنى (قوله او عم) عبارة بالمغنى والاخ لا يوين ولا اب والعم كذلك اه (قول المتن على ترتيب الارث) اى فيقدم اب ثم جد وان علا ثم اخ شقيق ثم لاب وهكذا فالجد هنا مقدم على الاخ فلو قال المصنف على ترتيب ولاية النكاح لكان اولى اه معنى (قوله واخ لاب على أخ لام) فيه مساححة بالنسبة للاخ من الام فانه لاحق له في ولاية النكاح اصلا وتعبيره بالتقديم يشعر بخلافه اه ع (قوله كما فاده) أى التقييد بالقرب السياق أى والتثيل بان العم نهاية ومغنى (قول المتن كابن عم الخ) ويفارق ثبوت الحضنة له عليها عدم ثبوتها لبنت العم على الذكر بان الرجل لا يستغنى عن الاستنابة بخلاف المرأة ولا اختصاص ابن العم بالعصوبة والولاية والارث اه معنى وفي سبم بعد ذكر مثله عن شرح الروض ما نصه فعلم ان ابن العم يحضن بنت عمه وبنت العم لا تحضن ابن العم المشتبه ولعل القياس ان الخنثى المشتبه كالانثى إذا كان الحاضن ابن العم وكالذكر إذا كان الحاضن بنت العم لان ذلك هو الاحتياط وقياس ذلك انه لا حضنة لابن العم الخنثى على ابن عم خنثى مشتبه لاحتمال انوثة الاول وذكورة الثانى فليتأمل وليراجع اه (قول المتن ولا تسلم اليه مشتة) فهم تسليم الذكر له مطلقا ولو مشتبه وهو قضية كلام الروضة وصرح به ابن الصباغ وصوب الزركشى عدم تسليم المشتبه له اه معنى زاد النهاية ويمكن حمل الاول على عدم رية والثانى على خلافه اه (قول المتن بل الى ثقة يعينها) اى ولو باجرة من ماله نهاية ومغنى (قوله كونها) اى نحو بنته (قوله غيرتها) بفتح الغين وقوله اشترط كونها اى نحو بنته وقوله ثقتين اى ولو كانت احدهما زوجة له اه ع (قوله وما اقتضاه كلام غير واحد الخ) عبارة بالمغنى والاسنى فان كان له بنت مثلا يستحى

الشهاب الرملى ما في الروضة وأجاب عما اعترضوا به بانه لما يعتبر الادلاء بمن له حق في الحضنة عند قوة النسب لا عند ضعفه بترابيه اه وقد يشكك على ما ذكر في بنت العم للام (قوله فردة الاسنوى) اجاب عنه شيخنا الشهاب الرملى بان في الجدة الساقطة الحضنة ثابتة لا قوياى بالنسب فانقلت عنها الحضنة واما بنت الخال فقد تراخى للنسب فلم يوثق فيها عدم ادلائها بوارث م ر ش (قوله في المتن ولا تسلم اليه مشتة الخ) وافهم كلام المصنف تسليم الذكر له مطلقا ولو مشتبه وهو قضية كلام الروضة وصرح به ابن الصباغ وصوب الزركشى عدم تسليم المشتبه له ويمكن حمل الاول على عدم رية والثانى على خلافه م ر ش (قوله في المتن ولا تسلم اليه مشتة الخ) اى بخلاف بنت العم إذا كان ابن العم صغيرا يشتبه فانه لا حضنة لها كما سلف فان الذكر لا يستغنى عن الاستنابة بخلاف المرأة ولهذا إذا نكحت بطل حقها بخلاف الذكر ثم قضية كلامهم ان المحضون الذكر يسلم لغير المحرم ولو كان مشتبه كذا بخط شيخنا البرلسى بهامش شرح المنهج ثم قضية كلامهم الخ انظر مع ما تقدم موافقا لما في شرح المنهج وغيره من قوله اما غير قرية الخ فانه يفيد ان غير المحرم لاحق لها إذا كان المحضون ذكرا يشتبه ويحجب بالفرق بين الذكر الحاضن والانثى في ذلك كما علم من الفرق في اول هذه الحاشية قال في شرح الروض ويفارق ثبوت الحضنة له على عدم ثبوتها لبنت العم على الذكر المشتبه بان الذكر لا يستغنى عن الاستنابة بخلاف المرأة ولا اختصاص ابن العم بالعصوبة والولاية والارث اه فعلم ان ابن العم يحضن بنت عمه وبنت العم لا تحضن ابن العم المشتبه والفرق ما ذكره ولعل القياس ان الخنثى المشكل كالانثى إذا كان الحاضن ابن العم ولا كذلك إذا كان الحاضن بنت العم لان ذلك هو الاحتياط المبني على أمر الخنثى وقياس ذلك انه لا حضنة لابن العم الخنثى على ابن عم حتى يشتبه لاحتمال اختلافها انوثة الاول وذكورة الثانى فليتأمل وليراجع (قوله ثم رجح قول الشامل الخ) ويمكن الجمع بان

الفساد لمحرما فضلا عن بنت عمها فالوجه اشتراط كونها ثقة وقد مر انه لا تجوز خولة رجل بامرأتين إلا ان كانتا ثقتين يحتمسهما وما اقتضاه كلام غير واحد انها تسلم لمن له بنت توقف فيه الاذرعى ثم رجح قول الشامل وغيره انها تسلم للبنت كما تقرر (فان فقد) في الذكر (الارث والمحرمة) كابن خال أو خالة أو عمة (أو) فقد (الارث) دون المحرمة كابى أم وخال وابن أخت وابن أخ لام أو القرابة دون الارث كعتق

(فلا) حضانه لهم (في الاصح) لضعف قرابتهم بانتفاء الارث والولاية والعقل ولا تنفائها في الاخيرة (وان اجتمع ذكورا واناث فالام) مقدمة على الكل للخبر ولا نهازات على الاب بالولادة المحققة والاثثة بالحضانه (ثم امهاتها) المدليات بابا وان علون لانهن في معناها (ثم الاب) لانه اشفق بمن يأتي ثم امهاته (٣٥٦) وان علون (وقيل تقدم عليه الخالة والاخت من الام) او هما لادلائهما بالام كامهاتها ويرد

بضعف هذا الادلاء (فرع)

في اصل الروضة مالفظة لبنت المجنون حضانه اذا لم يكن له اب وان ذكره ابن كنج انتهى وظاهره ان المراد بالا بون الاب والام لا غير فحينئذ تقدم البنت عند عدمهما على الجدات من الجهتين ولم يرتض الزركشي هذا الظاهر فقال لا ينبغي التخصيص بالا بون بل سائر الاصول كذلك انتهى فعليه جميع الاجداد والجدات مقدمون عليها وهو محتمل لان الاصل في الاصول انهم اشفق من الفروع ومع ذلك فالاقرب للمنقول التخصيص بالا بون لانه المتبادر من العبارة المذكورة وهو مستلزم لتقدمها على سائر الاصول غيرهما وله وجه ايضا ولذا جرى غير واحد عليه ويتفرع عليه ما لو اجتمعت جدة لام واب وبنت فهل الاب المحبوب بام الام حاجب للبنت هنا فتقدم ام الام ثم الاب ثم البنت ولا نظر لحجبه كافي الاخوة يحبون الام والجد وان حبوا الولا فيقدم لاب ثم البنت ولا حق لام الام لحجبه بالبنت وإن حببت بالا ب لما تقرر ان المحبوب

منها جعلت عنده مع بنته نعم ان كان مسافرا او بنته معه لا في رحله سلبت اليها لاله كالمكان في الحضر ولم تكن بنته في بيته وبهذا اجمع بين كلامي الكتاب والروضة واصلا حيث قالوا في موضع تسلم اليه وفي اخر تسلم اليها اه وفي النهاية ما يوافقها وان كان في عبارته خلل كما به عليه الرشيدى قال السيد عمر ويمكن الجمع ايضا بان يقال ان ادى التسليم اليه الى محذور من نظر او خلوة لم تسلم اليه بل الى البنت والا فلا يتمتع التسليم اليه اه (قوله فلا حضانه لهم) فان كان من له الحضانه سلم له ولا يعين القاضي من يقوم بها اه ع ش (قوله ولا تنفائها) أي القرابة اه ع ش (قوله في الاخيرة) أي العتق (قوله مقدمة) أي عند التنازع اه معنى (قوله للخبر) أي المار في شرح واولاهن ام (قوله بالولادة المحققة) أي لانه منها ولو من زنا ع ش (قوله ثم امهاته الخ) عبارة المحلى وهو اي الاب مقدم على امهاته وبعدهن الجدا بوه وهو مقدم على امهاته وبعدهن ابو الجد وهو مقدم على امهاته اه (قول المتن عليه) أي الاب اه ع ش (قوله او هما) يتامل هل المراد او الاخت من الابوين او حصل فيه تحريف وصوابه اذ هما سيد عمر عبارة النهاية او الاب او هما لادلائهما الخ وقال الرشيدى قوله لادلائهما بالام لا يجري هذا التعليل في الاخت للاب فالصواب اسقاطها اذ هذا التعليل لا يجري فيها عبارة الشارح الجلال أي المعنى عقب المتن نصفها لادلائهما بالام بخلاف الاخت للاب لادلائها به انتهت اه (قوله كامهاتها) أي الام اه ع ش (قوله فعليه) أي على ما جرى عليه الزركشي (قوله وهو) أي التخصيص (قوله لتقدمهما) الظاهر لتقدمهما اه سيد عمر (قوله ويتفرع عليه) أي على تقديم البنت على سائر الاصول غير الابوين وقال الكردى أي على ما ذكر من الاحتمالين اعنى احتمال تقديم البنت واحتمال تقديم الجدة اه وفيه نظر ظاهر (قوله وأب) عطف على جدة (قوله هنا) أي في مسألة اجتماع الثلاثة (قوله فتقدم ام الام الخ) اقول قد يرجح قوليهم والاثثة الق بها وقولهم وان اجتمع ذكورا واناث فالام ثم امهاتها (قوله لحجبه) أي الاب بام الام (قوله فالحاصل) أي حاصل ما ذكر من شق التردد اه كردى (قوله ان الجدة من حيث هي محبوبة بالبنت) أي فقضاءه هو الشق الثاني من التردد والبنت من حيث هي محبوبة بالاب أي فقضاءه هو الشق الاول من التردد وللكردي هنا كلام لم تظهر لي صحته فتر كنه (قوله فايهما الخ) أي من الحببين أو من الاب والجدة أو من البنت والجدة والمال واحد (قوله الذكر) الى قوله قيل في المعنى والى قول المتن وفاثق في النهاية الا قوله فان قلت يتناهي الى المتن (قوله من النسب) احتراز عن الرضاع (قوله مطلقا) أي من الذكرو الاثثة اه معنى (قوله الذكرو الاثثة) أي ذكر اكانوا اثثة (قوله هنا) أي قوله فالاصح الاقرب (قوله مخالف لما مر) أي لاقتضاء هذا تقديم بنى الاخ والاخت على الخالة لانهما اقرب اه سم (قوله بمنع ذلك) يعنى اقرية بنى الاخ والاخت من الخالة المستلزم لتقدميهما عليها المخالف لما مر (قوله بالمؤخر) أي الاخ والاخت (قوله

يحمل الاول على ما اذا انفردت عنه لكونه مسافرا او ابنته معه لا في رحله والثاني على خلافه مر ش (قوله قيل هذا مخالف لما مر الخ) أي لاقتضاء هذا تقديم بنت الاخ والاخت على الخالة لانهما اقرب وعبارة الزركشي وهو مخالف لما جزم به قبل من تقدم الخالة على بنات الاخوة ولا خوات على القولين الجديد والقديم فكيف يمكن جعله اصح مع مخالفة الجديد والقديم اه قال شيخنا البرلسي عقبه لا يقال بنت الاخ والاخت ليست اقرب من الخالة لاننا نقول معارض بالمثل فتاوى القرعة وبالجملة فمسئلة الخالة مستثناة من ذلك اه ولما قال في الروض فتقدم اخت ثم اخ ثم بنت اخت ثم بنت اخ ثم خالة الخ قال في شرحه تاخيرها أي الخالة عن بنى

قد يحجب فالحاصل ان الجدة من حيث هي محبوبة بالبنت والبنت من حيث هي محبوبة بالاب فايهما المقدم للنظر فيه مجال يتناهي (ويقدم الاصل) الذكرو الاثثة وان علا (على الحاشية) من النسب كاخت وعمه لقوة الاصول (فان فقد) الاصل مطلقا وشم حواش (فالاصح) انه يقدم منهم (الاقرب) فالاقرب الذكر والاثثة كالارث قيل هذا مخالف لما مر من تقديم الخالة على بنت اخ والاخت انتهى ويحجب بمنع ذلك لان الخالة تدلى بالام المقدمة على الكل فكانت اقرب هنا بمن تدلى بالمؤخر عن كثيرين فان قلت

ينافيه ما مر ان العمة للاب مقدمة على العمة للام مع ان الام مقدمة على الاب قلت هناك استويا في الادلاء بالاصل فنظرنا الى قوة جهة الاب من حيث هي بخلاف ما هنا فانه في ادلاء بأم وادلاء بحاشية فان قلت ينافي ذلك تقديم أمهات (٣٥٧) الام على أمهات الاب قلت لان أمهات

الام أمهات حقيقة لتحقق ولادتهن بخلاف أمهات الاب (والا) يوجد اقرب كان استوى جمع في القرب كاخ واخت (فالانثى) مقدمة لانها اصبر وابصر (والا) يكن من المستويين قربا انثى كاخوين او اختين (فيقرع) بينهما قطعاً للنزاع والخشى هنا كالكرد مالم يدع الانوثة ويحلف (ولا حضنة) على حرا وقرن ابتداء ولادها (لرقيق) اي لمن فيه رقة وان قل لنقصه وان اذن سيده لانها ولا يقرع ولا يقرن لحر غير سيده لكن ليس له زرع من احدا بوجه الحر قبل التمييز لانها اشفق منه مع كراهة التفريق حينئذ ومن بعضه حر يشترك مالك بعضه وقرنيه على الترتيب السابق في حضنته فان توافقا على شيء فذاك والا استأجر القاضي له حضنة عليهما وقد ثبتت لام قنة فيما اذا اسلمت ام ولد كافر فلها حضنة ولدها التابع لها في الاسلام مالم تتزوج لفراغها لمنع السيد من قربانها مع وفور شفقها ومع زوجها لاحق للاب لكفره (ومجنون) وان تقطع جنونه مالم يقل كيوم في سنة لنقصه (تنبيه) ينبغي في ذلك اليوم الذي يحن فيه

ينافيه) أي التعليل بقوله لان الحالة الخ (قوله هناك) أي في مسألة العمة (قوله هنا) أي في مسألة الحالة (قوله ينافي ذلك) أي قوله قلت هناك استويا الخ (قوله كان استويا الخ) أي وفيهم انثى وذكر اه معنى (قول المتن فالانثى) قال ابن المقرئ فتقدم الاخت مطلقا على الاخ مطلقا فتقدم ذات الابوين ثم ذات الاب ثم ذات الام ثم الاخ للابوين ثم لاب ثم لام اه سم (قوله مقدمة) أي على الذكر كاخت على اخ وبنت اخ على ابن اخ اه معنى (قوله وابصر) عطف مغاير اه عش (قوله يكن من المستويين الخ) عبارة المغنى بان لم يكن فيهم انثى وذكر بان استوى اثنان من كل وجه كاخوين وخالتين واختين اه (قوله انثى) أي مع ذكر اه عش عبارة الرشيدى أي مفردة بقرينة ما بعده اه ومآلها واحد (قوله والخشى هنا كالكرد) فلا يقدم على الذكر في محل لو كان انثى لتقديم لعدم الحكم بالانوثة معنى وامداد (قوله مالم يدع الانوثة الخ) أي بظهور علامة له خفيت على غيره عش فلو ادعى الانوثة صدق يمينه لانها لا تعلم إلا منه غالبا فيستحق الحضنة وان اتهم لانها ثبتت ضمنا لا مقصودا ولان الاحكام لا تتبع معنى وامداد (قوله ويحلف) أي بتقديم على الذكر اه عش (قوله أي لمن فيه رقة) إلى التنبيه في المغنى (قوله لانها ولا ية) أي وليس الرقيق من اهلها اه معنى (قوله من احد ابويه الحر) ويتصور ذلك في الام بان تعتق بعد ولادته أو وصى بأولادهما ثم عتقت فهي حرة والاب رقيق كالولد اه عش (قوله وقرنيه) أي المستحق لحضنته اه معنى (قوله في حضنته) متعلق بيشترك (قوله فان توافقا على شيء) أي على المهاداة أو على استئجار حاضنة أو رضى احدهما بالآخر نهاية ومعنى (قوله والا) أي بان تمانعا اه نهاية (قوله لام قنة) هو بالاضافة كذا في سم عن صاحب التحفة والنظر ما وجهه مع ان قوله فيما اذا اسلمت الخ قديعين ان الام بالتبوين فتأمل اه رشيدى اقول ويؤيده قول المغنى ويستثنى أي من المتن مالم واسلمت أم ولد الكافر الخ (قوله لفراغها) علة لقوله فلها حضنة الخ وقوله لمنع السيد الخ علة لفراغها وقوله مع وفور الخ متعلق بالفراغ (قوله ومع زوجها لاحق الخ) ويؤخذ مما مر وياتي انها تنتقل لما بعد الابوين ثم القاضي الامين فليراجع اه رشيدى وياتي عن المغنى ما يصرح به (قوله في ذلك اليوم) أي في يوم في سنة اه سم (قوله كذلك) أي ينبى عنه القاضي من يحضنه (قوله ولما) أي بان دام ثلاثة ايام فاكثر اه عش (قول المتن وفاسق) ولو تاب الفاسق اتجه ثبوت حقه في الحال من غير احتياج إلى

الاخ والاخت بخلاف ما مر من تقديمهما عليهما وهو المذكور في المنهاج كاصله وغيره فاعتمد عليه الاسنوى وغيره اه (قوله في المتن فالانثى) قال ابن المقرئ فتقدم الاخت مطلقا على الاخ مطلقا فتقدم ذات الابوين ثم ذات الاب ذات الام ثم الاخ للابوين ثم لاب ثم لام قال وتوهم بعض الطلبة من قولهم يقدم ولد الابوين ثم ولد الاب ثم ولد الام تقديم كل اخت على مساويها فقط حتى وقف على تصريح الشامل بتقديم الاخت للام على الاخ للابوين اه (قوله والخشى هنا كالكرد مالم يدع الخ) عبارة شرح الارشاد للشارح والخشى هنا كالكرد فلا يقدم على الذكر في محل لو كان انثى لعدم الحكم بالانوثة نعم يصدق يمينه في دعوى الانوثة لا تعلم الا منه غالبا فيستحق الحضنة وان اتهم لانها ثبتت ضمنا لا مقصودا ولان الاحكام لا تتبع ولو كان للخشى ولدا بام وولدا بختين فقط تعارضت العمومة والخوالة فقبل هما سواء وقبل يقدم المدلى بالام ورجح لانها اقوى في الحضنة اه وقوله ولدا بام وولدا بختين اذا كانا ذكرين فقد اجتمع عم وخال او اثنيان فقد اجتمع عمه وخاله او عمه وخالته ولا يخفى حكم هذه الاقسام بما سبق وقد يشكك تقديم المدلى بالام لانه من اهل الحضنة على تقدير الانوثة دون الذكورة بخلاف الاخر فانه من اهلها على التقديرين (قوله وقد ثبتت لام قنة) هو بالاضافة ش (قوله ينبغي في ذلك اليوم) أي في يوم في سنة (قوله ويظهر الخ) كذا مر ش (قوله في المتن وفاسق) لو تاب الفاسق اتجه ثبوت حقه في الحال من غير

الحاضن أن الحضنة لوليه ولم أر لهم كلاما في الاغناء ويظهر أن القاضي ينبى عنه من يحضنه لقرب زواله غالبا ويحتمل أخذ ما مر في ولاية النكاح أن يفصل بين أن يعتاد قرب زواله بالحكم كذلك ولا فينتقل لمن بعده (وفاسق) لانها ولاية نعم يكفي مستور العدالة كما قاله

جمع لكن يخالفه ما أفتى به المصنف في مطلقة ادعت أهلية الحضانة وأنكر المطلق أنها لا تقبل الابينة ولا تسمع بينة بعدم الأهلية إلا مع بيان السبب كالجرح وجمع في التوشيح (٣٥٨) وارتضاه الأذرعى وغيره بحمل الأول على ما بعد تسليم الولد لها فتصدق بيمينها والثاني على

ما قبل تسليمه وهذا معنى قول غيره من أراد إثباتها بالحاكم احتياج لبينة بالعدالة (وكافر على مسلم) لذلك بخلاف العكس لأن المسلم بلى الكافر (ونا كحة غير أبى الطفل) وإن رضى زوجها ولم يدخل بها للخبر السابق أنت أحق به مالم تنكحى وإذا سقط حق الأم بذلك انتقل لامها مالم يرض الزوج والاب ببقائه مع الأم وإن نازع فيه الأذرعى أما نا كحة أبى الطفل وإن علا حضانتها بآية أما الاب فواضح وأما الجد فلا نهولى تام الشفقة وقضيته أن تزوجها بأبى الأم يبطل حقها وهو المعتمد وتناقض فيه كلام الأذرعى وقد لا تسقط بالتزوج لكون الاستحقاق بالإجارة بان خالع زوجته بالف وحضانة الصغير سنة فلا يؤثر تزوجها أثناء السنة لأن الإجارة عقد لازم (إلا) أن تزوجة من له حق في الحضانة في الجملة رضى به كان تزوجت (عمه وابن عمه وابن أخيه) أو أخته لأمه أخاه لآية (في الأصح) لأن هؤلاء أصحاب حق في الحضانة والشفقة تحمّلهم على رعاية الطفل

استبرأه مره سم ويأتى عن المغنى ما يوافقه (قوله أنها لا تقبل الخ) بيان للبوصول (قوله وجمع في التوشيح الخ) اعتمده النهاية والمغنى (قول المتن وكافر على مسلم) أفهم كلامه ثبوتها للكافر على الكافر وهو كذلك نهاية ومغنى (قوله لذلك) عبارة المغنى أذلا ولا يلة له عليه ولأنه ربما فتنه في دينه وحيث أنه فيحضنه أقاربه المسلمون على الترتيب المار فان لم يوجد أحد منهم حضنه المسلمون ومؤتته في ماله كما مر فان لم يكن له مال فعلى من تلزمه نفقته فان لم يكن فهو من محاييج المسلمين وينزع ندبا من الأقارب الذميين ولد ذى وصف الإسلام كما مر في باب اللقيط وإن قال الأذرعى المختار وظاهر النص الوجوب (قوله بخلاف العكس) إلى قوله مع الاغتناء في المغنى وإلى قول المتن فان كملت في النهاية لا قوله وأما ما قيل الفصل إلى أما إذا لم يكن (قول المتن ونا كحة غير أبى الطفل) أى وإن علا كفى زوجة الجد أبى الاب وصورته أن يزوج الرجل ابنه بنت زوجته من غيره فتلد منه ويموت أبو الطفل وأمه فتحضنه زوجة جده بره سم على منهج أه غش (قوله ولم يدخل بها) أى قد سقط بمجرد العقد وإن كان الزوج غائبا صرح به فى الأم أه غش (قوله أما نا كحة أبى الطفل الخ) أى كخالة الطفل إذا نكحت أباه أو جده سم وعش (قوله وقضيته) أى التعليل (قوله أن تزوجها) أى الحاضنة وقوله بأبى الأم أى كان تكون عمة المحضون وتزوجت بأبى أمه غش وسم (قوله بالف وحضانة الصغير الخ) وكذا لو خالها على الحضانة فقط مغنى وعش ورشيدى (قوله إلا أن تزوجت من له حق الخ) فلو تزوجته واستحققت الحضانة ثم عرض لها ما أخرجه عن أن يكون له حق في الحضانة كفسق فهل تستمر الحضانة لها ويغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء أو ينقطع حقها فيه نظر سم قضية هذا التردد أنه لا بد من عدالة في الابتداء قطعاً وقديتوقف فيه لأنه الآن ليس حاضناً شرعياً كالآلثى الحاضنة بل هى مختصة بها نعم شرط بقاء حضانتها تزوجها بمن له فيها حق وإن لم يكن الآن له حق فيها لتأخره في الترتيب أو لفسقه فليتا مل وعبارة الامداد الأذوحضانة أى له حق فيها وإن لم يستحقها الآن انتهت وهو صريح في عدم مشاركتها في الحضانة أه سيد عمر أقول وكذا في النهاية والمغنى ما يصرح به بل هو المراد من قول الشارح في الجملة (قوله كان تزوجت) لا يخفى ما فى الدخول بهذا على المتن مع العطف بالواو أه رشيدى أقول وسوغه تقدير المستثنى وقصد الإشارة إلى عدم اختصاص الاستثناء بمن ذكر (قوله أو أخته لأمه) أى أو تزوجت أخته لأمه الخ أه سم (قول المتن وابن أخيه) ويتصور نكاح ابن الأخ فيما إذا كان المستحق غير الأم وأمهاتها كان تزوج أخت الطفل لأمه بابن أخيه لآية فانها تقدم على ابن أخيه لآية في الأصح نهاية ومغنى (قوله فيتعاونان) أى الزوج والزوجة (قوله بخلاف الأجنبى) يعنى من لا حق له في الحضانة كالجد أبى الأم والخال فيسقط حضانة المرأة بتزويجها به أه مغنى (قوله اشترط أن ينضم الخ) أى كما تقدم في قوله مالم يرض الزوج والاب الخ أه سم (قوله لرضاه) أى الأجنبى (قوله إذا كانت ذات الخ) سيد كر محترزه (قوله كما باصله) وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى أه نهاية (قوله أمراً) أى أوفق أه غش (قوله فان امتنعت سقط حقها) كذا فى المغنى (قوله وحيث أنه

احتياح إلى استبرأه مر (قوله أى نا كحة أبى الطفل) أى كخالة الطفل إذا نكحت أباه أو جده (قوله أن تزوجها) أى كعمة الطفل (قوله بأبى الأم يبطل حقها) إذ ليس ولياً (قوله إلا أن تزوجت من له حق في الحضانة) فلو تزوجه واستحققت الحضانة فعرض لها ما أخرجه عن أن يكون له حق في الحضانة كفسق فهل تستمر الحضانة لها ويغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء أو ينقطع حقها فيه نظر (قوله أو أخته لأمه) أى أو تزوجت أخته لأمه الخ (قوله أن ينضم لرضاه والاب) أى كما تقدم في قوله مالم يرض الزوج والاب الخ (قوله إذا كانت ذات لبن كما باصله) أفتى به شيخنا الشهاب الرملى مرش

فيتعاونان على كفاله بخلاف الأجنبى ومن ثم اشترط أن ينضم لرضاه والاب بخلاف من له حق يكفى رضاه وحده (فان يأتى كان) المحضون (رضيعاً اشترط) في استحقاق نحوامه للحضانة إذا كانت ذات لبن كما باصله خلافاً لنزع فيه (ان ترضعه على الصحيح) لعسر استئجار مرضعة تترك بيتها وتنقل إلى بيت الحاضنة مع الاغنياء عن ذلك بلبن الحاضنة الذى هو



أمر من غيره لمزيد شفقتها فان امتنعت سقط حقها ولها ان أرضعته أجرة الرضاع والحضانة وحينئذ ياتي هنا ما مرفوع من رضيت بدون ما رضيت به وأما ما مرفوع في الفصل عن أبي زرعة بما ظاهره يخالف ذلك ففيه نظر ظاهر أما إذا لم يكن لها ابن فتستحق جز ما ويشترط أيضا سلامة الحضانة من ألم مشغل كفالج أو مؤثر في عسر الحركة في حق من يباشرها بنفسه دون من يدبر الامر ويباشره غيره قاله الرافعي ومن عني عند جمع وخالفهم آخرون والوجه الموافق لكلام الرافعي المذكور وما أشار إليه آخرون أنها إذا احتاجت للبشارة فان لم تجد من ينوب عنها في القيام بمصالحه أثر وإلا فلا سواء في ذلك الكبير والصغير ومن تغفل كما في الشافعي قال الاذرعى (٣٥٩) وهو حسن متعين في حق غير المميز

ومن سفه أى إن صحبه حجر ومن سفه أى إن صحبه حجر فيما يظهر ومن جذام ربرص ان خالطته كما اعتمده جمع لما يخشى من العدوى ولقوله عليه السلام لا يورد ذو عاهة على مصح ومغنى لا عدوى أنها ليست مؤثرة بذاتها وإنما يخلق الله ذلك عند المخالطة كثيرا فان كملت ناقصة كان عتقت أو أفافت أو أسلت أو رشت (أو طلقت منكوحة) ولورجيا (حضنت) حالا ولو في العدة إن رضى المطلق ذوالبيت بدخول الولد له وذلك لزوال المانع ومن ثم لو اسقطت الحضانة حقها انتقل لمن يليها فاذا رجعت عاد حقها ( فان غابت الام او امتنعت الحضانة للجدة) ام الام (على الصحيح) كالومات اوجنت وقضيته ان الام لا تجبر ومحلها إن لم يلزمها نفقة وإلا اجبرت ومثلها كل أصل يلزمه الانفاق ومنه إذ المراد به الكفاية الاخداع بنحو شراء خادم أو استئجاره لمن يخدم مثله ولا يلزم الام المستحقة

ياتي هنا) أى بالنسبة للحضانة إذ مسئلة الرضاع تقدمت في كلام المصنف فلا يحتاج للتنبيه عليها هنا وحينئذ فهذا صريح في أنها إذا لم ترض إلا باجرة وهناك متبرعة أو لا باجرة المثل وهناك متبرعة أو لا باجرة المثل وهناك من رضى باقل تسقط حضانتها اه رشيدى ومر عن السيد عمر ما يوافقه (قوله ما مرفوع) أى قبيل الفصل (قوله فيمن) أى اجنبية وقوله بدون ما رضيت أى الام (قوله وأما ما مرفوع في الفصل الخ) أى فى شرح وكذا ان تبرعت اجنبية الخ وقوله بما ظاهره يخالف الخ قد مر هناك عن الرشيدى وجه المخالفة (قوله ذلك) أى الاتيان (قوله أما إذا لم يكن) الى قوله كما اعتمده جمع فى المغنى الا قوله سواء الى ومن تغفل وقوله قال الاذرعى الى ومن سنه وقوله أى ان صحبه حجر فيما يظهر (قوله فتستحق جز ما) أى الحضانة (قوله سلامة الحضانة الخ) وان لا تكون صغيرة منهج ومغنى ثم الاولى اسقاط التاء كفى المغنى (قوله كفالج) وسئل اه مغنى (قوله فى حق من يباشرها الخ) متعلق بيشترط او خبر مبتدأ محذوف والتقدير هذا أى اشترط السلامة عما ذكر معتبر فى حق من الخ (قوله ومن عني) وقوله ومن تغفل ومن سفه وقوله ومن جذام الخ كل منها عطف على من الم الخ (قوله انها الخ) بيان لما (قوله فان لم تجد الخ) الاولى ولم تجد الخ كفى النهاية (قوله اثر) أى العنى اه ع ش (قوله سواء فى ذلك) أى فى اشترط سلامة الحضانة عما ذكر وقوله الكبير الخ أى المحضون الكبير الخ اه كرى (قوله فى حق غير مميز) أى محضون غير مميز (قوله لا يورد الخ) أى يكره ذلك فهو نهى تنزيه اه ع ش (قوله ذو عاهة) على تقدير مضاف اذ المورد ليس صاحب عاهة وانما هو صاحب ذات العاهة اه رشيدى (قوله انها ليست الخ) خبر ومغنى الخ والضمير للداء (قوله كان عتقت) الى قوله ومثلها فى النهاية وكذا فى المغنى الا قوله اورشت (قوله اورشت) أى او ثابت فاسقة اه مغنى (قوله ذالبيت) أى بخلاف ما اذا لم يكن البيت للزوج المطلق فتستحقها مطلقا مغنى (قوله عاد حقها) أى وإن تكررت ذلك منها اه ع ش (قوله وإلا) أى وإن لزمتها نفقة الولد المحضون بان لم يكن للولد مال ولا اب موسر اجبرت أى الام لانها من جملة النفقة فهى حينئذ كالاب مغنى (قوله ومنه) خبر مقدم لقوله الاخداع والضمير للانفاق وقوله إذا المراد الخ علة مقدمة على بعض معلولها (قوله ان تخدمه) فاعل ولا يلزم (قوله وقول الماوردى) الخ تقييدا لقولهم ولا يلزم الام الخ (قوله لا يخدم) بفتح الياء هنا وفيما ياتي (قوله لغيرها) أى غير الام التى لا يلزمها انفاق ولدها المحضون (قوله بقصد الرجوع) أى باجرة الحضانة (قوله قام الخ) أى لو قام (قوله لا يختلف المذهب) الى المتن مقول القول (قوله فى ان ازواجهن الخ) أى فى صورة كون المانع التزويج اه كرى (قول المتن هذا) أى المذكور من الفصل الى هنا كله فى غير مميز وهو

(قوله وقضيته الخ) كذا مرفوع (قوله وإلا اجبرت الخ) انظر مع ما ياتي فى الحاشية عن الروض وشرحه من قولهما وإن امتنع منها وكان بعدهما مستحقان الخ إذا فادانه لا جبر الا اذا لم يكن بعدهما مستحق والام اجبرت مع ان بعدها مستحقا وهو الجدة الا ان الكلام هنا فى غير المميز وما ياتي فى المميز وما يوافق ما هنا فى الحاشية اول الفصل عن شرح الروض اه ولو تدافعا الحضانة فعلى من تلزمه نفقته (قوله بقصد الرجوع) أى

للحضانة إذا لم يلزمها انفاقا أن تخدمه وقول الماوردى إذا كان مثلها لا يخدم مردود بان الاخداع من جملة الانفاق اللازم لغيرها فلا يلزمها وإن كان مثلها يخدم ولده من استحققت الحضانة فحضنت بقصد الرجوع واشهدت عليه فان كان ذلك لغيبه المنفق او امتناعه ومع فقد القاضي رجعت باجرتها وإلا فلا نظير ما مرفوع فى النفقة خلافا لمن أطلق الرجوع ولمن أطلق عدمه (تنبيه) قام بكل من الاقارب مانع من الحضانة رجع فى أمرها للقاضى الامين فيضعه عند الاصلح منهن أو من غيرهن كما يحتمل الاذرعى وغيره خلافا للماوردى فى قوله لا يختلف المذهب فى أن ازواجهن إذا لم يمنعهن يكن باقيات على حقهن فان اذن زوج واحدة فقط فهى الاحق وإن بعدت او زوجا لثنتين قدمت قرباهما

( هذا كله في غير ميمز والمميز ) الذكر ( ٣٦٠ ) والاثني ومرضاطه قبيل الاذان ( ان افترقا ابواه ) مع اهليتهما ومقامهما في بلد واحد خير

ان ظهر للقاضي انه عارف  
باسباب الاختيار وإذا  
اختار احدهما ( كان عند  
من اختار منهما ) للخبر  
الحسن انه صلى الله عليه  
وسلم خير غلامين آتية  
وامه وانما يدعى الغلام  
المميز ومثله الغلامه ( فان  
كان في احدهما ) مانع ومنه  
( جنون او كفر او رقيق او فسق  
او نكحت ) من لاحق له في  
الحضانه ( فالحق للآخر )  
لانحصار الامر فيه ( ويخير )  
المميز الذي لا اب له ( بين ام )  
وان علت ( وجد ) وان علا  
عند فقد من هو اقرب منه  
او قيام مانع به لوجود  
الولادة في السك ( وكذا )  
الحواشي فهم كالجد ومنهم  
( اخ او عم ) او ابنه الابن  
عم في مشتهاة ولا بنت له  
ثقة اي مثلا والمراد انه لا يجد  
ثقة يسلمها اليها وحينئذ فلا  
اعتراض عليهما خلافا  
لمن زعمه فيخير بين  
احدهم والام في الاصح  
كالا ب بجامع العصبية  
ولانه صلى الله عليه وسلم  
خير ابن سبع او ثمان بين امه  
وعمه رواه الشافعي ( او اب  
مع اخت ) شقيقة او لام  
( او خالة ) حيث لا ام فيخير  
بينهما ( في الاصح ) فان فقد  
الاب ايضا خير بين الاخت  
او الخالة وبقية العصبية على  
الوجه وظاهر كلامهم ان  
التخير لا يجري بين ذكرين  
ولا اثنتين

كامر من لا يستقل كطفل ومجنون بالغ اه مغنى ( قول المتن في غير ميمز ) اي سواء افترقا ابواه أولا كما  
يؤخذ من اطلاقه مع التفصيل في مقابله الذي هو المميز اه سم ( قوله الذكر ) الى قول المتن او اثني في  
النهاية الا قوله وافتاء ابن الصلاح الى ويظهر وقوله نعم ان اضرت الى ولو مرضت الام ( قوله ومرضاطه  
الخ ) وهو من ياكل وحده ويشرب وحده الى اخر ما هناك وظاهر اناطة الحكم بالتيميز انه لا يتوقف  
على بلوغه سبع سنين وانه اذا جاوزها بلا تيميز بقي عند امه اه ع ش ويأتي عن المغنى ما يوافقه ( قول  
المتن ان افترقا ابواه ) اي من النكاح نهاية ومغنى وشرح المنهج وينبغي ان مثله ما اذا لم يفترقا ولو كان  
اختلف محلها وكان كل منهما لا ياتي للآخر او ياتي احيانا لا يتأتى فيها القيام بمصالح المحضون سم على  
حج اه رشيدى ( قوله مع اهليتهما الخ ) اي وإن فضل احدهما صاحبه بدين او مال او محبة نهاية ومغنى  
( قوله ومقامهما في بلد واحد ) سياق مختزه في المتن ( قوله خير ان ظهر الخ ) وظاهر كلامهم ان الولد  
يتخير ولو اسقط احدهما حقه قبل التخير وهو كذلك نهاية ومغنى ( قوله وإذا اختار احدهما الخ ) فلو  
اختارهما معا فينبغي ان يقرع بينهما الا ان ظن ان سببه قلة عقله فينبغي ان يكون عند الام فليراجع اه  
سم اقول وقول الشارح المارخير ان ظهر الخ كالصريح فيما بحثه ( قول المتن كان عند من اختار منهما )  
ولو اختار احدهما فامتنع من كفالته كفه للآخر فان رجع الممتنع اعيد التخير وإن امتنعوا بعدهما  
مستحقان لها كجد وجدته خير بينهما والا بان لم يكن بعدهما مستحق اجبر عليهما من تلزمه نفقته لانهما من  
جملة الكفاية نهاية ومغنى وفي سم بعد ذكره عن الروض وشرحه مثله ويؤخذ منه انه لو امتنع جميع  
مستحقى الحضانه من حضن غير المميز اجبر عليهما من تلزمه نفقته وهو كذلك ( قوله للخبر الحسن ) ولان  
القصود بالكفاية الحفظ للولد والمميز اعرف بحظه فيرجع اليه وسن التيميز غالبا سبع سنين او ثمان تقريرا  
وقد تقدم على السبع وقد يتاخر عن اثمان والحكم داره عليه لاعلى السن اه مغنى ( قوله وانما يدعى  
الخ ) وفي المصباح عن الازهرى ان الغلام يطلق على المولد حين يولد وعلى السكمل وهو فاش في كلامهم فلم  
يختص الغلام بالمميز اه ع ش ( قول المتن او نكحت ) اي الاثني اه مغنى ( قوله لانحصار الامر فيه )  
فان عاد صلاح الآخر انشا التخير اه مغنى ( قوله المميز ) الى قوله ولانه في المغنى الا قوله عند فقد من هو  
اقرب منه وقوله ولا بنت له الى فيخير ( قوله لا اب له ) اي او قام به مانع اه مغنى ( قوله اقرب منه ) اي من  
الجد وانظر من الاقرب من الجد بعد الاب والام وامهاتها ( قوله ولا بنت له ) اي والحال اه ع ش ( قوله  
وحيث ان ) اي حين ان يقيد المستثنى بما ذكر ( قوله فلا اعتراض عليهما ) اي في اطلاقهما في الروضة  
واصلها ان الام اولى بالاثني من ابن العم اه سم وقد يقال ان المراد لا يدفع الايراد ( قوله فتخير ) متفرع  
على قوله وكذا الحواشي فهم كالجد ( قوله لام ) اي لادلائها بالام واما الاخت للاب فلا كما صرح به  
المأوردى مغنى واسنى زاد النهاية ومثل الاخت للاب العمه اه ( قوله ايضا ) اي كالام ( وظاهر كلامهم ان  
التخير لا يجري بين ذكرين الخ ) كاخوين واخوين وهو ما نقله الاذرعى في الاثني عن فتاوى البغوى

باجرة الحضانه ( قوله في المتن هذا كله في غير ميمز ) اي سواء افترقا ابواه أولا كما يؤخذ من اطلاقه مع التفصيل  
في مقابله الذي هو المميز ( قوله في المتن ان افترقا ابواه ) قال في شرح المنهج من النكاح اه وينبغي ان يكون  
كالا فترقا من النكاح ما اذا لم يفترقا منه لكنهما لا يجتمعان بان اختلف محلها وكان كل منهما لا ياتي للآخر  
لان ذلك في معنى الافتراق من النكاح وكذا اذا كان ياتيه لكن احيانا لا يتأتى فيها القيام بمصالحه ( قوله ان  
افترقا ابواه ) اي وإن لم يفترقا فهو عندهما ( قوله في المتن كان عند من اختار منهما ) فلو اختارهما معا فينبغي  
ان يقرع بينهما الا ان ظن ان سببه قلة عقله فينبغي ان يكون عند الام فليراجع اه ( قوله فلا اعتراض عليهما )  
اي في اطلاقهما في الروضة واصلها ان الام اولى بالاثني من ابن العم ( اولاد لهما )<sup>(١)</sup> اي بالام ( قوله او لام )  
كما قيده بذلك المأوردى كما قاله في شرح الروض بعد قوله ان ظاهر كلامهم انه لا فرق بين التي للاب وغيرها  
( قوله وظاهر كلامهم ان التخير لا يجري بين ذكرين ) اي كاخوين ولا اثنتين اي كاختين قال في شرح الروض

فان اختار أحدهما) أى  
 الابوين ومن الحق بهما (ثم  
 الآخر حول اليه) لانه قد  
 يبدوله الامر على خلاف  
 ظنه نعم إن ظن أن سببه قلة  
 عقله فعند الام وإن بلغ كما  
 قبل التمييز (فان اختار  
 الاب ذكر لم يمنعه زيارة أمه)  
 أى لم يحزله ذلك وتكليفها  
 الخروج لزيارتها لانه يؤدى  
 للعة وقطع الرحم (ويمنع  
 أنثى) ومثلها هنا وفيما يأتى  
 الخشى من زيارة أمها لتألف  
 الصيانة وافتاء ابن الصلاح  
 بان الام إذا طلبتها أرسلت  
 اليها محمول على معذرة عن  
 الخروج للبت لنحو تخدر  
 أو مرض أو منع نحو زوج  
 ويظهر أن محل الزام ولى  
 البنت بخروجها للام عند  
 عذرها بناء على ما ذكر  
 حيث لاربية فى الخروج  
 قوية وإلا لم يلزمه (ولا  
 يمنعه) أى الاب الام  
 (دخولا عليها) أى الابن  
 والبت إلى بيته (زائرة)  
 حيث لا خلوة لها بها محرمة  
 ولاربية كما هو ظاهر نظير  
 ما يأتى فى عكسه دفعاً للعقوق  
 (والزيارة مرة فى أيام) على  
 العادة لافى كل يوم ولا تطيل  
 المكث (فان مرضاً فالام  
 أولى بتمريضها) لانها  
 اصبر عليه (فان رضى به  
 فى بيته)

ونقل عن ابن قطان وعن مقتضى كلام غير جريانه بينهما أى المتساويين وهو الوجه لانه إذا خير بين غير  
 المتساويين فبين المتساويين أولى نهاية ومعنى واسنى (قوله أى الابوين) إلى قول المتن زائرة فى المغنى لإلا قوله  
 وافتاء ابن الصلاح إلى ويظهر (قوله ومن الحق الخ) الو او بمعنى أو كما عبر بها المغنى (قول المتن حول اليه)  
 أى وإن تكرر ذلك منه روض اه سم (قوله لانه قديداً) أى أو يتغير حال من اختاره أو لا ولان  
 المتبع شهوته كما قد يشتهى طعاماً فى وقت وغيره فى آخر ولانه قد يدرى ما يعاد الجانين اسنى ومعنى (قوله  
 نعم إن ظن الخ) عبارة المغنى تنبيه ظاهر إطلاق المصنف أنه يحول وإن تكرر ذلك منه دائماً وهو ما قاله الامام  
 لكن الذى فى الروضة كاصلها انه إن كثر ذلك منه بحيث يظن أن سببه قلة تمييزه جعل عند الام كما قبل التمييز  
 وهذا ظاهر اه (قوله وتكليفها) بالرفع عطفاً على ذلك اه رشيدى (قول المتن ويمنع) أى الاب ندبا  
 أنثى إذا اختارته معنى ونهاية (قوله لتألف الخ) قلة لما فى المتن (قوله وافتاء ابن الصلاح) عبارة النهاية  
 والمغنى وظاهر كلامه عدم الفرق فى الام بين المخدرة وغيرها وهو كذلك خلافاً لما يحتمل الاذرعى من الفرق  
 وظاهر كلامهم انه لو مكنتها من زيارتها لم يحرم عليه نعم لا يمنعه من عيادتها لمرض أشدة الحاجة اليها اه  
 (قوله أرسلت) ببناء المفعول والضمير للأنثى (قوله لنحو تخدر) وقوله أو منع نحو زوج خلافاً للنهاية والمغنى  
 كما مر آنفاً (قوله بناء على ما ذكر) أى من الحمل (قوله والام يلزمه) بل الظاهر حرمة تمكينها من ذلك اه  
 ع ش (قول المتن ولا يمنعه الخ) عبر الماوردى بأنه يلزم الاب أن يمكنها من الدخول ولا يؤهلها على ولدها  
 وفى كلام بعضهم ما يفهم عدم الزوم وبه ائق ابن الصلاح فقال فان بخل الاب بدخولها إلى منزله اخرجها اليها  
 انتهى وهذا هو الظاهر لان المقصود يحصل بذلك اه معنى واعتمد ع ش الاول أى الزوم وهو قضية  
 كلام الرشيدى كما يأتى (قوله فى عكسه) أى فى زيارة الاب الولد فى بيت الام (قوله لافى كل يوم) بل فى يومين  
 وأكثر نعم إن كان منزهاً قريبا فلا بأس أن تدخل كل يوم كما قاله الماوردى معنى ونهاية قال الرشيدى حاصل  
 هذا مع ما قبله ان منزهاً لمان كان قريبا لجاءت كل يوم لزومه تمكينها من الدخول وإن كان بعيداً لجاءت كل يوم

عقب هذا ثم رايت الاذرعى نقله فى الانثيين عن فتاوى البغوى ونقل عن ابن القطان وعلى مقتضى كلام غيره  
 جريان ذلك بينهما وهو الوجه م لانه إذا خير بين غير المتساويين فبين المتساويين أولى اه (قوله فى المتن فان  
 اختار احدهما ثم الآخر حول اليه) قال فى الروض وشرحه وإن تكرر ذلك منه لانه قد يظهر له الامر بخلاف  
 ما ظنه أو يتغير حال من اختاره أو لا ولان المتبع شهوته كما قد يشتهى طعاماً فى وقت وغيره فى آخر ولانه قد  
 يقصد مراعاة الجانين انتهى وقد يؤخذ من التعليل الاخير انه لو اختار ابتداء أن يكون عند احدهما مدة  
 كيوم أو أسبوع أو شهر وعند الآخر مدة كيوم أو أسبوع أو شهر أجيب لذلك وليس بعيداً أو يحتمل أن  
 لا يجاب بل يقرع فليراجع وفى الروض وشرحه فرع لو اختار احدهما فامتنع من كفالاته فله الآخر ولا  
 اعتراض للولد فان رجع الممتنع وطلب كفالاته اعيد التخيير وإن امتنعاً منها وكان بعدهما مستحقان لها  
 كالجد والجدة خير بينهما وإلا بان لم يكن بعدهما مستحقان جبر عليها من تلزمه النفقة لانهما من جملة  
 الكفاية انتهى ويؤخذ منه انه لو امتنع جميع مستحقى الحضنة من حضن غير المميز جبر عليها من تلزمه  
 نفقته وهو كذلك (قوله فى المتن ويمنع أنثى) وظاهر كلامه عدم الفرق بين الام المخدرة وغيرها وهو كذلك  
 خلافاً لما يحتمل الاذرعى من الفرق وظاهر كلامه انه لو مكنتها من زيارتها لم يحرم عليه نعم لا يمنعه من عيادتها  
 لمرض أشدة الحاجة اليها مر ش (قوله فى المتن ولا يمنعه دخولها عليها زائرة) عبارة شرح البهجة وإذا  
 زارت لا يمنعه الدخول لبيته ويحلى لها حجرة فان كان البيت ضيقاً خرج ولا يطيل المكث فى بيته وعدم منعها  
 الدخول لازم كما صرح به الماوردى فقال يلزم الاب أن يمكنها من الدخول ولا يؤهلها على ولدها انتهى عنه وفى  
 كلام غيره ما يفهم عدم الوجوب وبه ائق ابن الصلاح فقال فان بخل الاب بدخولها إلى منزله اخرجها اليها أى  
 إلى مسكن الام بدليل قوله ويكون ذلك برضا زوج الام فان ابى تعين أن يبعثها إلى الام فان امتنع الزوج من  
 إدخالها إلى منزله نظرت اليها والبت خارجة وهى داخله ثم نقل عن بعضهم أن الدخول من غير إطلاقة لغرض

بالشرطين المذكورين فذاك (٣٦٢) (والافق بينهما) فهو المخير في ذلك نعم ان اضرت النقلة لبيتها امتنعت ولو مرضت الام فليس للاب

منع الولد الذكر والاثنى من عيادتها (ولو اختارها ذكر فمنداها) يكون (ليلا وعند الاب) وان علا ومثله وصى وقيم يكون (نهارا) وهو كالليل للغالب في نحو الاتوني الامر بالعكس نظير ما مر في القسم (يؤديه) وجوبا بتعليمه طهارة النفس من كل رذيلة وتحليها بكل محمود (ويسله) وجوبا (لمكتب) بفتح الميم مع فتح اركس التاء وهو محل التعليم وسماه الشافعي الكتاب كما هو على الالسة ولم يبال انه جمع كاتب (وحرفة) اي ذبيها وظاهر كلام الماوردي انه ليس

لاب شريف تعليم ابنه صنعة تربية لان عليه رعاية حظه ولا يكله الى امة اعجز النساء عن مثل ذلك واجرة ذلك في مال الولدان وجدوا لافعل من عليه نفقته وافق ابن الصلاح في ساكن يسلد ومطلقة بقره وله منها ولد مقيم عندها في مكتب بانه ان سقط حظ الولد باقامته عندها فالحضانة للاب رعاية لمصلحته وان اضرت ذلك بامه ويؤخذ منه ان مثل ذلك بالاولى مالوكان في اقامته عندها ربية قوية (او) اختارها (اثنى فمنداها) تكون (ليلا ونهارا) لاستوائهما في حقها اذا لاقى بها سترها

فله منعها ويظهر ان وجه الفرق النظر الى العرف فان العرف ان قريب المنزل كالجار ويتردد كثير بخلاف بعيدة اه و قوله لزومه الخ ومثله في عرش مخالف لما مر انفا عن المغنى (قوله بالشرطين المذكورين) اي بقوله حيث لا خلوة بها محرمة ولا ربية الخ اه سم (قول المتن ولا في بيتها) اي يكون التريض ويعودها ويجب للاحتراز من الخلوة بها في الحالين ولا يمنع الام من حضور تجهيزهما في بيته اذا ما تاوله منعها من زيارة قبرهما اذا دفنا في ملكه والحكم في العكس كذلك نهاية ومغنى (قوله وان اضرت الخ) اي المريض اه كرى (قوله امتنعت) اي النقلة (قوله ولو مرضت الام الخ) تقدم هذا وعبارة النهاية والمغنى والاسنى وان مرضت الام لزوم الاب تمكين الاثنى من تمريرها ان احسنت ذلك بخلاف الذكر لا يلزمه تمكينه من ذلك وان احسنه اه (قوله وان علا) الى الفصل في المغنى الا قوله وافق الى المتن وقوله ويرده الى ولومات وقوله ولو ضعيفة فيما يظهر وقوله ولم تصحبه واتحد مقصدهما وقوله وليس الطاعون الى المتن (قوله وهو كالليل للغالب في نحو الاتوني الخ) هذا ظاهر فيما اذا كان يعلمه تلك الحرفة ولا فلا وجه له على انه قد لا يلائم قول المصنف ويسله لمكتب وحرفة والفرق بين ما هنا والقسم ظاهر فليتأمل اه رشيدى (قول المتن يؤديه) فن ادب ولده صغير اسره كبير يقال الادب على الالباء والصلاح على الله اه مغنى (قوله وجوبا) الظاهر انه متعلق بالمكتب والحرفة والواو بمعنى او اه رشيدى (قول المتن لمكتب) اي او نحوه مما يليق بحال الولد اه عرش (قوله اي ذبيها) يتعلم من الاول الكتابة ومن الثاني الحرفة على ما يليق بحال الولد نهاية ومغنى (قوله انه ليس لاب الخ) وكذا لا ينبغي ان له صنعة شريفة ان يعلم ابنه صنعة رديئة اه مغنى (قوله ولا يكله) اي الاب مطلقا الولد الذكر (قوله عن مثل ذلك) اي عن القيام به (قوله وافق ابن الصلاح الخ) وقد يقال قضية ماسياتي في سفر النقلة ان الحق للاب انه هناله مطلقا فليتأمل الا ان يخص هذا بقرب يطلع معه على احواله اه سم (قوله ومطلقة بقرية) جملة حالية (قوله بانه ان سقط الخ) معتمد اه عرش (قول المتن اثنى) اي او خشي كما يحتمل الشيخ ومرت الاشارة الىه نهاية ومغنى (قول المتن ويوزورها الاب على العادة) وظاهر انها لو كانت بمسكن زوجها امتنع دخوله الا باذن منه فان لم باذن اخر جتها اليه ليراهوا ويتفقد حالها ويلاحظها بالقيام بمصالحها اه نهاية زاد المغنى وكذا حكم الصغير الغير المميز والمجنون الذي لا تستقل الام بضبطه فيكونان عند الام ليلا ونهارا ويوزورها الاب ولا حظهما بما مر وعليه ضبط المجنون اه قال عرش وينبغي انه لا يجب عليها تمكينه من دخول المنزل اذا كانت مستحقة لمنفعته ولا زوج لها بل ان شاءت اذنت له في الدخول حيث لا ربية ولا خلوة وان شاءت اخر جتها له وعليه يفرق بين وجوب التمكين على الاب من الدخول الى منزلها حيث اختارته الاثنى وبين هذا بتيسر مفارقة الاب للمنزل عند دخوله الام بلا مشقة بخلاف الام فانه قد يشق عليها مفارقة المنزل عند دخوله فر بما جرد ذلك الى نحو الخلوة اه (قوله ولا يطلبها) اي لا يطلب الاب احضارها اه مغنى (قوله لما ذكر) اي في قوله لاذ الا ليق الخ (قوله واخذ الخ) اعتمده النهاية والمغنى فقلا ومقتضى قوله على العادة من زيارتها ليلا كما صرح به بعضهم لمنافيه من الربية والتهمة اه (قوله ويرده اشترطهم الخ) قد يقال هذا الاشتراط لا ينبغي انه قد تحصل ربية سم على حج اه رشيدى (قوله ولومات) الى قوله ونازع فيه في النهاية بمخالفة يسيرة

الزيارة لا منع منه اه (قوله بالشرطين المذكورين) اي بقوله حيث لا خلوة له بها محرمة ولا ربية (قوله ولو مرضت الام) قال في الروض وان مرضت اي الام مرضتها الاثنى ان احسنت تمريرها قال في شرحه بخلاف الذكر لا يلزم الاب تمكينه من ان يمرضها وان احسن اه (قوله في المتن ولو اختارها ذكر) قال في شرح الروض والخشي كالاثنى فيما يظهر اه (قوله في نحو الاتوني الامر بالعكس) على الاقرب في شرح الروض (قوله وافق ابن الصلاح الخ) كذا مر ش وقد يقال قضية ماسياتي في سفر النقلة ان الحق للاب انه هناله مطلقا فليتأمل لان يخص هذا بقرب يطلع معه على احواله (قوله ويرده اشترطهم الخ) يفيدان

اجيب الاب الى محل دفنه على الوجة ولها بعد البلوغ الانفراد عن نحو ابويها الا ان ثبتت رية ولو ضعيفة فيما يظهر فلولى نكاحها وإن رضى اقرب منه ببقائها في محلها فيما يظهر أن يمتنعها الانفراد بل يضمها اليه إن كان محرما ولا فالى ( ٣٦٣ ) من يأمنها بموضع لائق ويلاحظها ويظهر في أمر دثبت الرية في انفراده

أن لوليه منعه منه كاذ كرم رايهم صرحوا به وجوزوا ذلك لكل عصبته وهو شاهد لما قدمته في الاثنى أيضاً ( وإن اختارهما اقرع ) بينهما إذ لا مرجح ( وإن لم يختار ) واحدا منهما ( فالام أولى ) لأنها اشفق واستصحبا لما كان ( وقيل يقرع ) بينهما إذ لا أولوية حينئذ ويرد بمنع ذلك ( ولو اراد احدهما سفر حاجة ) غير نقلة ( كان الولد المميز وغيره مع المقيم حتى يعود ) المسافر لخطر السفر طال أو قصر فان اراده كل منهما واختلفا مقصدا وطريقا كان عند الام وإن كان سفرها اطول ومقصدها ابعد وللرافعى احتمال فيه ( أو ) أراد أحدهما ( سفر ) نقلة فالأب أولى ( به وإن كان هو المسافر ولو كان للأب اب يولد الام احتياطاً للنسب ولمصلحة نحو التعليم والصيانة وسهولة الانفاق نعم ان صحته الام وان اختلف مقصدهما ولم تصحبه واتحد مقصدهما دام حقها كالأب عاد لمحلها ووضح فيما إذا اختلف مقصدهما وصحبه أنها تستحقها مدة صحته لا غير وإنما يجوز السفر به بشرط أمن طريقه والبلد ) أى المحل ( المقصود ) اليه فان كان احدهما مخوفا امتنع

سأنه عليها إلا قوله وضعيفة فيما يظهر وقوله وجوزوا الى المتن وقوله وللرافعى احتمال فيه وقوله أو كان به إلى وليس الطاعون وقوله لكن اطال الملقين في رده ( قوله ولو مات ) أى المحضون عبارة النهاية والمغنى ولو تنازع في دفن من مات منهم في تربة أحدهما أى في التربة التى اعتاد أحدهما الدفن فيها ولو مسيلة عرش ( قوله اجيب الاب ) أى حيث لم يترتب عليه نقل محرم كان مات عند امه والاب في غير بلدها اه ع ش ( قوله ولما بعد البلوغ الخ ) عبارة المغنى ولو بلغ عاقلا غير رشيد فاطلق مطلعون انه كالصبي وقال ابن كج إن كان لعدم اصلاح ماله فكذلك وإن كان لدينه فقيل تدام حضاته إلى ارتفاع الحجر والمذهب انه يسكن حيث شاء قال الرافعى وهذا التفصيل حسن اه وإن كانت اثنى فان بلغت رشيدة فالأولى ان تكون عند احدهما حتى تزوج إن كانا مفترقين وبينهما إن كانا مجتمعين لانه ابعد عن التهمة ولها ان تسكن حيث شاءت ولو بكر اه إذ لم يكن رية ولا فلام اسكانها معها وكذا الولي من العصبه إسكانها معها إذا كان محرما لها ولا ففى موضع لائق بها يسكنها ولا حظها دفعا لعار النسب كما يمنع نكاح غير الكفء ويجبر على ذلك والامرد مثلها فيما ذكر وان بلغت غير رشيدة ففيها التفصيل المار قال المصنف حضنة الخنى المشكل وكفالتة بعد البلوغ لم ارقه نقلا وينبغى ان يكون كالبنات البكر حتى يحجى في جواز استقلاله وانفراده عن الابوين وجهان اه ويعلم التفصيل فيه مامراه ( قوله الا ان ثبت ) أى وجدت في الانفراد وكذا يقال فيما باقى اه رشيدى ( قوله رية ) ويصدق الولي يمينه في دعوى الرية ولا يكلف بينة اه مغنى ( قوله فلولى نكاحها الخ ) يفيدان لنحو الاخ المنع وإن رضى الاب اه سم ( قوله في امرد ) أى بالغ اه ع ش ( قوله وجوزوا ذلك ) أى منع الامرد من الانفراد عند وجود الرية فيه ( قوله واحدا منهما ) سواء اختار غيرهما أولا اه مغنى ( قول المتن مع المقيم ) ( تنبيه ) لو كان المقيم الام وكان في مقامه معها مفسدة او ضياع مصلحة كالوكان يعلمه القران او الحرفة وهما يبذلان يقوم غيرهما مقامه في ذلك فالتجته كإقال الزركشى تمكين الاب من السفر به لاسيما إن اختاره الولد مغنى وروض مع شرحه واقره سم ( قوله كان عند الام ) وينبغى ان يأتى فيه البحث المتقدم اه مغنى عبارة سم لعل محله مالم يظن فساد حاله بكونه عندها اه ( قوله كالوعاد ) أى الاب من سفر النقلة اه مغنى ( قوله وإنما يجوز السفر به ) إلى قوله وأقر عند المقيم شامل لسفر النقلة وقضيته انه إذا كان مريده الاب وكان الطريق أو المقصود مخوفا اقرع مع الام اه سم ( قوله إن لم يصلح الخ ) أى للإقامة اه مغنى ( قوله عند المتولى ) عبارة النهاية كإقاله المتولى اه ( قوله او كان وقت شدة حراخ ) قال الأذرى وهو ظاهر إذا كان بتضرره الولد اما إذا حله فيما يقيه ذلك فلا اه مغنى عبارة النهاية كإقاله ابن الرفعة وتضرر بذلك كما قيده الأذرى اه ( قوله او كان ) أى السفر اه سم ( قوله بجرا الخ ) عبارة النهاية والمغنى ويجوز له سلوك البحر به لما مر في الحجراه ( قوله مانعا ) أى من

لنحو الاخ المنع وإن رضى الاب ( قوله في المتن ولو أراد أحدهما سفر حاجة كان الولد المميز وغيره مع المقيم ) قال في شرح الروض نعم إن كان المقيم الام وكان في بقائه معها مفسدة او ضياع مصلحة كما لو كان يعلمه القران او الحرفة وهما يبذلان يقوم غيرهما مقامه في ذلك فالتجته تمكين الاب من السفر به لاسيما إن اختاره الولد ذكره الزركشى وغيره اه ( قوله كان عند الام ) لعل محله مالم يظن فساد حاله بكونه عندها ( قوله في المتن او سفر نقلة فالأب أولى به ) قال في شرح البهجة وفيها أى الكفاية عن تعليق القاضى لو اراد النقلة من بلد إلى بادية فالام أحق قال الأذرى ولم أره في تعليقه ولا كتب أصحابه اه وفي شرح الارشاد للشارح وانه أى الاب يقدم ايضا السفر لنقلة ولو من بلد لبادية خلا للباوردى اه ( قوله وإنما يجوز السفر به الى واقره عند المقيم ) شامل لسفر النقلة وقضيته انه لو كان مريده هو الاب وكان الطريق أو المقصد مخوفا اقرع مع الام ( قوله ومراخ ) كذا شرح م ( قوله او كان ) أى السفر

السفر به وأقر عند المقيم وكذا إن لم يصلح المحل المنتقل اليه عند المتولى أو كان وقت شدة حرا أو برد عند ابن الرفعة أو كان السفر به بجرا أخذنا من منعهم السفر بماله فيه قيل بل أولى اه ومرأوا آخر الحجر ما يرداه وكان به إلى دار الحرب وإن أمكن كما نقله الأذرى

واعتمده وليس خوف الطمانون مانعاً وان وجدت قرأته كما هو ظاهر نظر الأصل عدمه والقرائن كثير اما تتخلف بخلاف تحققه لحرمه  
الدخول إلى محله كالخروج منه لغير حاجة (٣٦٤) ماسة (قبل و) شرط كون السفر بقدر (مسافة قصر) لأن الانتقال لما دونها

كالاقامة بمحلة اخرى من بلد متسع لسهولة مراعاة الولد قبل وعليه الاكثر من ورد بمنع سهولة رعاية مصالحه حينئذ ولو نازعته في قصد النقلة حلف فان نكل حلفت وامسكته (ومحارم العصبية) كالاخ والعم (في هذا) اي سفر النقلة (كالاب) فيقدمون على الام احتياطاً للنسب ايضا بخلاف محرم لا عصبية له كاني أم وخال واخ لام وقال المتولي وأقره في الروضة لكن أطال البلقيني في رده ان الاقرب كالاخ لو اراد النقلة وهناك أبعدك العلم كان أولى (وكذا ابن عم لذكر) فياخذه اذا اراد النقلة لمامر (ولا يعطى أثني) مشتهاة حذرا من الخلوة المحرمة (فان رافقته بنته) أو نحوها المكلفة الثقة (سلم) المحضون الذي هو أثني (اليها) لا تنفاه المحذور حينئذ ونازع فيه الاذرعى واطال بما فيه نظر (فصل) في مؤنة الممالك وتوابعها (عليه) أي المالك (كفاية رقيقة) الامكاتب ولو كتابة فاسدة ومزوجة تجب نفقتها فان قلت لموجب نفقة المرتد هنالو فرض تاخر قتله بخلاف نظيره في القريب قلت لان

السفر به اه عش (قوله كالخروج منه) أي إذا كان واقعا في أمثاله كالمسكن التقييد به في فصل إذا ظننا المرض بخروفاه عش (قوله لغير حاجة الخ) راجع لمكمل من الدخول والخروج اه عش (قوله مائة) أي قوية اه عش (قوله ولو نازعته الخ) أي فقال اريد الانتقال فقالت بل اردت التجارة اه مغنى (قوله وقال المتولي الخ) عبارة المغنى تنبيهه للاب نقله عن الام كما مروا ان اقام الجد ببلدها وللجد ذلك عند عدم الاب وان اقام الاخ ببلدها لا الاخ مع اقامة العم وابن الاخ فليس له ذلك بخلاف الاب والجد لانهما اصل في النسب فلا يعتنى به غيرهما كاعتنائهما بالحواشي يتقاربون فالقيمة منهم يعتنى بحفظه هذا ما حكاها في الروضة كاصلها عن المتولي واقراءه وعليه فيستثنى ذلك من قول المصنف ومحارم العصبية ولكن البلقيني جرى على ظاهر المتن وقال ما قاله المتولي من مفرداته التي هي غير معمول بها اه وعبارة النهاية وقال المتولي واقراءه في الروضة ان الاقرب كالاخ لو اراد النقلة وهناك أبعدك العلم كان أولى اه وقال الرشيدى بعد ذكره عن الروض مثل ما مر عن المغنى مانصه و به تعلم ما في قول الشارح كان أي العم أولى اذ الأولى به حينئذ الام لا اقامة العم اه وعبارة عش قوله وقال المتولي الخ معتمداً قوله كان أولى أي الابعد اه (قوله ان الاقرب) يعني من الحواشي رشيدى ومغنى (قول المتن لذكر) أي من اه مغنى (قوله فياخذه) أي من الام (قوله لمامر) أي احتياطاً للنسب (قوله مشتهاة) قضيته تسليم غير المشتهاة له وهو مشكل فيما اذا كان مقصده بعيداً تبلغ معه حد الشهوة اه رشيدى (قوله أو نحوها) ومنه الزوجة عش أي واخوته مغنى (قول المتن اليها) أي لاله ان لم تكن في رحله كما لو كان في الحضر اما اذا كانت بنته أو نحوها في رحله فانها تسلم اليه بذلك تؤمن الخلوة وقدم ان بهذا جمع بين كلامي الروضة والكتاب اه مغنى (قوله ونازع فيه الاذرعى الخ) عبارة المغنى وإن لم تبلغ حد الشهوة اعطيت له وان نازع في ذلك الاذرعى اه

(فصل في مؤنة الممالك وتوابعها) (قوله وتوابعها) أي المؤنة (قول المتن كفاية رقيقة) ذكر ان او اثني واخنتي نهاية (قوله الامكاتب الخ) نعم ان احتاج لزمنه كفايته كاسياقي في الكتابة وكذا لو عجز نفسه ولم يفسخ سيده فعليه نفقته وهي مسئلة عزيزة النقل ويلزمه فطرة المسكاتب كتابة فاسدة نهاية وقوله نعم ان احتاج الخ ظاهره ولو كانت الكتابة صحيحة وفيده قوله وكذا الخ عش وقوله لو عجز نفسه إلى قوله ويلزمه الخ في المغنى مثله (قوله تجب نفقتها) أي على زوجها بان سلبت له ليلاً ونهاراً اه عش (قوله قوتا) إلى قوله والواجب في النهاية والمغنى الا قوله في الحضر (قوله وسائر مؤنه) حتى يجب على السيد اجرة الطبيب وثمن الادوية وان لم يجب عليه ذلك لنفسه اكتفاء في حق نفسه بداعية الطبع اه نهاية قال ع ش قوله وان لم يجب عليه الخ أي وان اخبره طبيب عدل بحصول الشفاء لو تناوله وينبغي وجوبه اذا اخبره معصوم بهلاكه لو ترك الدواء اه (قوله كما طهره) ولو سفر او تراب تيممه ان احتاجه نهاية ومغنى (قوله

(قوله ان الاقرب كالاخ الخ) اعتمده في الروض فقال كالاخ اقامة العم وابن الاخ اه (فصل في مؤنة الممالك وتوابعها) (قوله الامكاتب) نعم ان عجز نفسه وجبت نفقته وإن لم يفسخ السيد وهي مسئلة عزيزة النقل مر (قوله قلت لان الموجب الخ) وايضا فهنا يمكن التخلص منه بنحو البيع والاعتاق ولا كذلك ثم (قوله وثم مواساة القريب) بل الموجب القرابة كما تقدم اول الباب وهي موجودة والمواساة حكمه (قوله ولو سفر<sup>(١)</sup>) م (قوله كما طهره) ولو دفعه له فتعمد اتلافه بلا حاجة وجب دفعه ثانياً وهكذا غاية الامر انه ياثم بتعمد اتلافه وله تاديبه على ذلك وإنما لم يمتدح الدفع لحق الله تعالى مر وقياس ذلك وجوب تكرار الدفع إذا كان متعمداً لحدث بعد الطهارة (قوله كما طهره) لو دفع اليه ماء الطهر فطهر به ثم قبل ان يصلى به الفرض احدث عمداً بلا حاجة فهل يلزمه ان يدفع له ماء اخر فيه نظرو ولا يبعد انه لا يلزمه وعلى هذا لو تعدى بالجناية كان زنى او بتنجس بدنه او ثوبه كان ضمخه بالنجاسة عمداً بلا حاجة فهل يلزمه ماء

الموجب هنا الملك وهو موجود وثم مواساة القريب والمهدير ليس من اهل المواساة (١) قول المحشى قوله ولو سفر ليس في نسخ الشارح التي بايدينا في



في الحضر) وكذا في السفر في الاوجه ولو دفعه له فتمعدا تلافه بلا حاجة وجب دفعه له ثانيا وهكذا غاية الامر  
انه ياتهم بتعمد اتلافه وله تاديبه على ذلك لا تمازجه تعدد الدفع لحق الله تعالى مر وقياس ذلك وجوب  
تكرار الدفع اذا كان يتعمد الحدث بعد الطهارة بلا حاجة سم على حج اه عش (قوله بما فيه) اي في  
الخبر (قوله مستحق المنفعة) اي او موارا او مروهونا او كسوبا اه نهاية (قوله او ابقا) ومن صورة  
تمكن الا بق من النفقة حال اباؤه ان يجد هناك وكلا مطلقا للسيد تامل سم على المنهج ويمكن ان يصور  
ايضا بالورفع امره القاضي بلد الا باق وطلب منه ان يقترض على سيده لكن يبقى الكلام هل يجيبه الى ذلك  
حيث علم اباؤه او لا ليحمله على العود الى سيده فيه نظر والا قرب انه يامر بالعود الى سيده فان اجابه الى ذلك  
وكل به من يصرف عليه ما يوصله الى سيده قرضا اه عش (قوله اكلوا الخ) عبارة المغنى والنهاية وتعتبر  
كفايته في نفسه زهادة ورغبة وان زادت على كفاية مثله غالبا اه (قوله نظير ما ياتي) اي في علف الدواب  
وسقيها اه عش (قول المتن من غالب قوت رقيق البلد) من قمح وشعير ونحو ذلك وقوله وادمهم من سمن  
وزيت وجبن ونحو ذلك مغنى ونهاية (قوله ولا اعتبر الخ) في ترتيب هذا الجزاء على هذا الشرط شي لان  
نفي الاختلاف المذكور صادق باتحاد قوت رقيق البلد لكنه دون قوت السادات عادة فليتامل اه سم (قوله  
ولا نظر لما ياكله السيد الخ) عبارة النهاية والمغنى ولا بد من مراعاة حال السيد في يساره واعساره فيجب  
ما يليق بحاله ولو كان السيد ياكل ويلبس دون المعتاد غالبا بخلا او رياضة لزمه لرفيقه رعاية الغالب له اه  
قال ع ش اي ولا بدايضامن مراعاة حال العبد جمالا وعدمه كما يدل عليه قوله قال والمعروف عندنا الخ ولا  
يخالف هذا ما سذكره من كراهة تفضيل النفيس من العبيد الخ لانه قيده ثم بالنفاسة لذاته وما هنا في النفاسة  
بسبب النوع او الصنف كالرومي مع الزنجي اه (قوله كذلك) اي ان اختلف كسوتهم باختلاف جمالهم  
الخ (قوله خبر الشافعي) الى قوله ويظهر في المغنى ولا الى قول المتن وتسقط في النهاية (قوله وان لم يضره) اي  
لم يتاذبحر ولا بردها في معنى (قوله نعم ان اعتيد الخ) عبارة المغنى هذا بيلا دنا كما قاله الغزالي وغيره اما بيلا د  
السودان ونحوها فله ذلك كما في المطلب وهذا يفهمه قولهم من الغالب فلو كانوا لا يستترون اصلا وجب ستر  
العورة لحق الله تعالى اه زاد النهاية ويؤخذ من التعليل ان الواجب ستر ما بين السرة والركبة اه اي

الطهارة لذلك ويفرق اولاه فيه نظر وقد تقدم في نفقة الاقارب قول الشارح وانه يدل ما تلف بيده وكذا ان  
اتلفه لكن الرشيد يضمنه اذا ايسر ولا نظر لمشفقة تكرار الابدال بشكر اراتلاف لتقصيره بالدفع له إذ يمكنه  
ان ينفقه من غير تسليم وما يضطر لتسليمه كالكسوة يمكنه ان يوكل به من راقبه ويمنعه من اتلافها اه ولا  
يخفى جريان ذلك بالاول الا لضمان فلا ياتي هنا وقد يؤخذ من قوله اذ يمكنه ان ينفقه من غير تسليم الخ  
الفرق بين وجوب ابدال النفقة والكسوة هنا مطلقا اخذاءا تقرر في القريب وبين عدم وجوب ابدال ماء  
الطهارة فيما ذكرنا هنا وقد يقال ينبغي ان يحجب ابدال ماء الطهارة هنا مطلقا لا مكان التخلص منه بنحو البيع  
(فرع) اختلفا في كفاية النفقة فيتجه تصديق السيد اذا كان يكفي امثاله ظاهر اما لم يثبت خلافة (قوله  
في الحضر) وكذا في السفر في الاوجه (قوله في المتن من غالب قوت الخ) ولو اعطى السيد رقيقه طعامه لم يجز له  
تبدله بما يقتضي تاخير الاكل (لا لمصلحة الرقيق ولو فضل نفيس رقيقه لانه على خسيسته كره في العبيد وسن  
في الاماء مرش (قوله ولا اعتبر الخ) في ترتيب هذا الجزاء على الشرط شي لان نفي الاختلاف المذكور  
صادق باتحاد قوت رقيق البلد لكنه دون قوت السادات عادة فليتامل (قوله وعليه حملوا الخ) قد يقال فلا  
حاجة حينئذ لقوله من طعامه ومن لباسه ويجاب بانه لدفع توهم انه لا يماجب له بما دون الغالب تمييزا له بينه  
وبين السيد (قوله في المتن وكسوتهم) ولا يكفي ستر العورة ولو كانوا لا يستترون اصلا وجب ستر العورة لحق  
الله تعالى وقد مر ذلك ويؤخذ من التعليل ان الواجب ستر ما بين السرة والركبة مر ش اي ولوانثي  
والكلام حيث لا عارض والا وجب ستر كل البدن كان تعين لدفع نظر محرم فعليه منعها من خروج يازمه  
نظر محرم او سترها بما يمنع منه مر (قوله اذ لا تحقير) ولما وجب ما زاد على ستر العورة في الميت مطلقا لان

الخبر (قوله مستحق المنفعة للغير بنحو وصية او اجارة او ابقا او (اعمى زمنا) اكلوا وان زادت كفايته على كفاية مثله والواجب اول الشبع والرى كما ياتي نظير ما مر (ومدبرا ومستولدة) لبقاء ملكة لهما ولا يماجب (من غالب) نحو (قوت رقيق البلد وادمهم) ان اختلف نحو قوتهم باختلاف جمالهم وبيسار ساداتهم ولا اعتبر غالب قوت البلد وعليه حملوا خبر فليطعمه من طعامه وليلبسه من لباسه وخبر واطعموهم مما تاكلون ولا نظر لما ياكله السيد او يلبسه غير لا تق به بخلا او رياضة (و) من غالب (كسوتهم) اي الارقاء كذلك لخبر الشافعي رضى الله عنه انه للمملوك نفقته وكسوته بالمعروف قال والمعروف عندنا المعروف لمثله ببلده (ولا يكفي ستر العورة) وان لم يضره لان فيه اذلالا له وتحقيرا نعم ان اعتيد ولو بيلا دنا على الاوجه كفي اذ لا تحقير حينئذ

(ويسن) لمن لم يفعل الا فضل من (٣٦٦) لاجلاسهم معه للاكل اى حيث لاربية فيما يظهر (ان يناوله بما يقتنع به) ولو فوق اللاتق به (من طعام

وأدم) لاسيما ما عالج له خبر  
الشيخين اذا اتى احدهم  
خادمه بطعامه فان لم يقعه  
معه فليناوله لقمة او اقمطين  
او اكلة او اكلتين فانه ولي  
حره وعلاجه والتعليل بما  
بعد الفاء يرشد الى حملهم  
للامر على الذنب ويسن ان  
يكون ما يناوله له يد مسدا  
لا قليلا يهيج الشهوة ولا  
يقضى النهمة (و) من  
(كسوة) لا من مكارم  
الاخلاق ويظهر في أمره  
جميل انه يسن ان لا ينعمه  
بنحو ملبوسه الناعم لان  
ذلك يؤدى الى سوء الظن به  
والوقوع في عرضه لاسيما  
اليوم وقد فشا هذا الفساد  
وغيره (وتسقط) كفاية  
القن (بعض الزمان) كنفقة  
القريب بجماع اعتبار  
الكفاية فيها ومن ثم لم  
تصر ديننا الا بما مر ثم  
(ويبيع القاضى فيها ماله)  
أو يؤجره عند امتناعه منها  
ومن ازالة ملكه عنه بعد  
امر القاضى له بالبيع او  
الاجار او عند غيبته نظير  
ما مر ثم فقما يتيسر بيع  
بعضه او اجارته شيئا فشيئا  
بقدر الحاجة يفعل ذلك فيه  
وفي غيره كالعقار يستدين  
حتى يجتمع قدر صالح ثم  
يبيع ما يني به أو يؤجره ولو  
تعذر بيع البعض واجارته  
وتعذرت الاستدانة باع  
الكل أو أجره هذا في غير

ولو أنثى والكلام حيث لا عارض والاوجب ستر كل البدن كان تعين لدفع نظر محرم فعليه منعها من خروج  
يلزمه نظر محرم او سترها بما يمنع منه مرسوع ش (قول المتن ويسن ان يناوله الخ) ولو اعطى السيدر رقيقه  
طعامه لم يحز له اى للسيد تبديله بما يقتضى تاخير الاكل الاصلحة للرقيق ولو فضل نفيس رقيقه لذاته على  
خسيسه كرهه في العبيد وسن في الاماء اه نهاية زاد المعنى فتفضل امه للتسرى مثالا على امه الخدمة في الكسوة  
كافي التنبيه وفي الطعام ايضا كما قاله ابن النقيب للعرف في ذلك اه قال ع ش قوله الاصلحة للرقيق ينبغي  
ان محل ذلك ما لم تدع اليه حاجة حافة كان حضر للسيد ضيف يشق عليه عدم اطعامه فاراد ان يقدم له مادفعه  
للعبد ثم ياتي ببديله للعبد بعد من لا يتضرر بالتاخير اليه اه (قوله ولو فوق اللاتق به) اى بالسيد نهاية  
ومعنى (قوله احكم) هو بالنصب مفعول مقدم اه رشيدى (قوله او اكلة) بضم الهمزة اللقمة كافي  
شرح مسلم وحينئذ فعل او للشك من الراوى اه رشيدى (قوله والتعليل بما بعد الفاء الخ) يتامل وجهه  
اه سيد عمر عبارة النهاية والمعنى والمعنى فيه تشوف النفس لما تشاهده وهذا يقطع شهوتها والامر في  
الخبر محمول على الذنب طلبا للتواضع ومكارم الاخلاق اه (قوله ولا يقضى النهمة) بفتح فسكون اى  
الحاجة الشهوة كافي القاموس اه ع ش (قوله انه يسن الخ) قضيته جواز التنعيم المؤدى الى ما ذكره وهو  
الوجه وفاقا لم اه سم (قوله لانه يؤدى الى سوء الظن الخ) هل هو على إطلاقه نظر الما من شأنه ذلك او  
بالنسبة لمن يعلم انه لا يسلم من الوقعة فيه لو فعل ذلك محل تامل ولعل الثانى اقرب اه سيد عمر (قوله كفاية  
القن) الى قوله اى قرضا في النهاية وكذا في المعنى الا قوله هذا في غير محجوره الى المتن وقوله ولو يبلد القاضى  
الى المتن (قوله الا بما مر) اى بفرض قاض او نحوه وقد قال الرويانى لو قال الحاكم لعبد رجل غائب استدن  
وانفق على نفسك جاز وكان دينا على سيده نهاية وقياس ما قدمه في نفقة القريب انها انما تصير دينا على السيد  
اذا اذن له القاضى في الاقتراض واقترض او امر القاضى من يتفق على الرقيق ويرجع بما انفقه وفعل  
ع ش وسم عبارة المعنى الا باقتراض القاضى او اذنه فيه واقترض اه (قوله او يؤجره) عطف على يبيع  
اه سم والضمير لمال السيد (قوله عند امتناعه) تنازع فيه الفعلان (قوله منها) اى كفاية القن (قوله  
بعدا من القاضى الخ) ظرف لبيع اه سم أى ويؤجر (قوله أو عند غيبته) عطف على عند امتناعه (قوله  
يفعل ذلك) اى يبيع البعض او اجارته (قوله وفي غيره الخ) عطف على فيما يتيسر الخ (قوله قدر صالح)  
اى يسهل بيع او اجار ما يقابله (قوله هذا في غير محجور عليه اما هو فيجب الخ) هذا الصنيع يفهم انه في غير  
المحجور لا يجب على القاضى فعل الا حظ وهو مشكل ثم رايت التنبيه الاق الذى انحط كلامه فيه على  
انه يجب مراعاة الاصلح في غير المحجور ايضا ولو يبيع القن اه سم وهو الاظهر الموافق لنظائره ع ش  
(قوله او يبيع مال له اخر) ينبغي او اجارته اه سم (قوله او الاقتراض الخ) اى اقتراض القاضى من  
بيت المال على مغل السيد اه ع ش (قوله ولو يبلد القاضى الخ) قضيته انه لو كان له مال في غير بلد

ذلك خاتمة أمره والاقتصار المذكور ينافى الاكرام (قوله الا بما مر ثم) منه فرض القاضى وهو بناء على  
ظاهره الذى مشى عليه الشارع هناك في غاية الاشكال هنا اذ الرقيق لا يتصور ملكه فكيف يصير دينا بالفرض  
فليتامل فالوجه حمل فرض القاضى هنا على المعنى المتقدم عن مر (قوله في المتن ويبيع القاضى فيها ماله الخ)  
عبارة الروض وشرحه ويبيع مال سيده في نفقته اى يبيعه عليه الحاكم اذا امتنع من الاتفاق عليه او غاب  
او يؤجره بعد استدانة شيء عليه صالح فان عدم ماله امر يبيعه اى الرقيق او اجارته او عتقه فان امتنع من  
ذلك باعه الحاكم أو أجره اه باختصار وقوله فان امتنع من ذلك ينبغي أو غاب (قوله أو يؤجره) عطف على  
يبيع وقوله بعد امر القاضى الخ ظرف لبيع (قوله فيجب فعل الا حظ الخ) هذا الصنيع يفهم انه في غير محجور  
لا يجب على القاضى فعل الا حظ وهو مشكل وسيأتى ما يصرح بوجوب مراعاة الاصلح فيه ايضا ثم  
رايت التنبيه الاق الذى انحط كلامه فيه على وجوب مراعاة الاصلح ولو باع القن (قوله او يبيع مال له اخر)

محجور عليه اما هو فيجب فعل الا حظ له من بيع القن أو اجارته أو يبيع مال له آخر أو الاقتراض على مغله (فان فقد المال) القاضى  
بأن لم يكن للمالك مال ولو يبلد القاضى فقط فيما يظهر والمالك حاضر تمتع من انفاقه (أمره) القاضى بايجاره أى ان وفى بمؤنته فيما يظهر أو

القاضي وامكن احضاره عن قرب لا ينتظر ويؤمر بازالة ملكه عن العبد ولو ان القاضي يقترض عليه إلى ان يحضر ماله اذ ارى ذلك مصلحة لم يبعد اه ع ش اقول بل قد يصرح به مامر انه يجب على القاضي مراعاة المصلحة في حق المحجور وغيره (قوله او اجره) واذنه في العمل والاتفاق على نفسه من كسبه وقوله فان لم يجد مشتريا ولا مستاجرا اى ولم يقدر على الاكتساب والاتفاق على نفسه من كسبه اه سم (قوله اى قرضا الخ) اى مالم يكن السيد فقيرا محتاجا إلى خدمته الضرورية اخذ من كلام الشارح الاتى اه ع ش عبارة الاسنى والنهاية والمغنى قال الاذرعى وظاهر كلامهم انه ينفق عليه من بيت المال او المسلمين بجانا وهو ظاهر ان كان السيد فقيرا ومحتاجا إلى خدمته الضرورية ولا فينبغي ان يكون ذلك قرضا عليه انتهى قال سم ولا يقال بل ليس كلام الشارح الا في الفقير لفرض المسئلة فيما اذ لم يكن له مال لا نأقول قد قيد انتفاء المال بما يشمل انتفائه ببلد القاضي فقط كما ترى اه (قوله اخذا مامر في اللقيط) حاصله انه ان لم يعرف له مال ينفق عليه من بيت المال بجانا فان لم يكن فيه شيء او كان ثم ما هو اهم منه او منع متولي اقترض عليه الحاكم ان رآه او الاقام مياسير المسلمين بكفايته وجوبا قرضا اه ويذا هناك ان الوجه ان محل رجوع المسلمين عليه بناء على القرض مالم يتبين انه حين الاتفاق عليه فقير لا منفق له فليتأمل مع ذلك قوله اخذا مامر في اللقيط اه سم (قوله فعلى مياسير المسلمين) والدفع هنا يكون للسيد كما قاله ابن الرفعة

بازالة ملكه عنه (بيعه او اعتاقه) او نحوهما فان ابي باعه او اجره عليه فان لم يجد مشتريا ولا مستاجرا انفق عليه من بيت المال اى قرضا فيما يظهر اخذا مامر في اللقيط فان لم يكن فيه مال او منع ناظره تعديا فعلى مياسير المسلمين وما اقتضاه

ينبغي او اجارته (قوله اى فرضا) ظاهره وان كان فقيرا وسياق في الحاشية عن شرح البهجة تفصيل في نظيره من الدابة لا يقال بل ليس كلامه الا في الفقير لفرض المسئلة فيما اذ لم يكن له مال لا نأقول قد قيد انتفاء المال بما يشمل انتفائه ببلد القاضي فقط كما ترى وفي شرح الروض هنا قال الاذرعى وظاهر كلامهم انه ينفق عليه من بيت المال او المسلمين بجانا وهو ظاهر ان كان السيد فقيرا او محتاجا إلى خدمته لضرورته واقتصر مرم على نقل الاذرعى (قوله اخذا مامر في اللقيط) عبارة المتن والشرح ثم فان لم يعرف له مال خاص ولا عام فلا يظهر انه يفرق عليه ولو محكوما بكفره من بيت المال من سهم المصالح بجانا فان لم يكن في بيت المال شيء او كان ثم ما هو اهم منه او منع متولي ظلمنا اقترض عليه الحاكم ان رآه والاقام المسلمون مياسيرهم بكفايته وجوبا قرضا وفي قول نفقة اه باختصار ويينا هناك ان الوجه ان محل رجوع المسلمين عليه بناء على القرض مالم يتبين انه حين الاتفاق عليه فقير لا منفق له فليتأمل مع ذلك قوله اخذا مامر في اللقيط (قوله فعلى مياسير المسلمين) قال القمولى من نصفه حرو نصفه رقيق يجب نصف نفقته على سيده والنصف الاخر عليه فان عجز عن القيام به فيجب نصف نفقته في بيت المال وقال الزركشى وغيره نفقة البعض اى المعجوز عن نفقته في بيت المال ان لم يكن بينهما مائة او الافلى من هي في نوبته اه م قال في شرح الروض وفيما قال اى الزركشى في الشق الثانى نظر اه ولعل وجه النظر ان القرض انه معجوز عن نفقته وذلك يقتضى عجز ذى النوبة والوجه كما هو ظاهر ان يقال ان نفقته الغير المعجوز عنها عليه وعلى سيده ان لم يكن مائة او الافلى ذى النوبة والمعجوز عنها في بيت المال ثم على المياسير (فرع) في ملكه رقيقان ذكر واتى وقد روى على نفقة احدهما فقط ولو قسمت بينهما لم تسد مسدا فهل يتخير بينهما او تقدم الاثنى لانها اضعف كما قدمه الامم في النفقة على الاب لانها اضعف فيه نظروا الوجه وفاقا للاول ويفارق ذلك مسألة الام لان الشارع اكده في حقها وجعل لها من البر ما ليس للاب ولا كذلك الرقيقة (تنبيه) في باب الاجارة من تجريد المزج ما نصه قال البغوى لو لم ينفق السيد على عبده فله العمل باجرة وينفق على نفسه من كسبه ولا شيء للمولى اى على المستاجر قال الاذرعى وفي اطلاقه نظروا وينبغي فرضه اذا تعذر الحاكم لامع امكانه اه وقوله فله العمل باجرة هل هو ثابت وإن امكن الاتفاق من بيت المال ثم من المسلمين لانه مستغن بقدرته على الاكتساب فلا يجب انتفاؤه على بيت المال او المسلمين او محله مالم يمكن ذلك فيه نظر لكن الاوجه ان محل هذا التردد ان لم يكن حاكما ولا فالوجه ثبوت ذلك وإن امكن ما ذكر اخذ من قوله السابق فان لم يجد مشتريا ولا مستاجرا انفق عليه من بيت المال الخ لانه دل على تاخير الاتفاق من بيت المال ثم من المسلمين عن بيعه وابعاره وعند عدم الحاكم قد

كلامهما من انه مخير بين البيع والاجارة ينبغي حمله كما هو معلوم من محله على ما اذا استمرت مصلحتهما في نظره والاوجب فعل الاصلاح منهما فقول جمع يجب الايجار او لا يحمل على ما اذا كان اصلاح هذا كله في غير المستولدة اما هي فيخلياها ان لم يزوجها ولا اجرها لئلا يكسب كفايتها فان لم يكن لها كسب او لم يف بها في بيت (٣٦٨) المال ثم المياسير (نتيجه) قضية كلامهم في الممتنع هنا الذي له مال ان القاضي لا يبيع عليه

الفن الممتنع من انفاقه وان رآه اصلاح وانه يبيع لكفايته ببقية امواله ولو رقيقا مكفيا بكسبه وهو مشكل لاسيما في الغائب المنوط التصرف في ماله بالاصلاح ولو قيل في الغائب يجوز لما ذكر دون الممتنع لان امتناعه من بيعه يدل على قوة الرغبة في امساكه دون غيره لم يبعدهم راي كلامهم الا في الدابة وهو صريح في ان القاضي لو رأى يبعه اصلاح باعه سواء الممتنع الذي له مال وغيره ولا فارق بين الدابة والفن في ذلك كما صرح به غير واحد (ويجبر) ان شاء (أتمته على ارضاع ولدها) ولو من غيره بزاو غيره لانه يملك لبنها و منافعها بخلاف الزوجة ولو طلبت ارضاعه لم يجز له منعها منه لان فيه تفريقا بين والدته ولدها الا عند تمتعه بها فيعطيه لغيرها الى فراغ تمتعه والا اذا كان رضاعها له يقدرها بحيث تنفر طباعه عنها فيما يظهر وله في الحر طلب اجرة رضاعها والتبرع بها رضيت او ابت (وكذا غيره) اي غير ولدها فيجبرها على ارضاعها ايضا (ان فضل) لبنها (عنه) اي عن ولدها

لان النفقة عليه لا لا بد مغنى ونهاية (قوله كلامهما) اي قولها ويبيع القاضي فيها ماله او يزوجه الخ (قوله مصلحتهما) اي البيع والاجارة (قوله هذا) اي كلام المصنف اه ع ش (قوله في غير المستولدة الخ) اي وفي غير المبعوض اما هو فان كان يذنبه وبين سيده ما يباعه فالفقمة على صاحب الزينة والا فليعلم ما يحسب الرق والحرية مغنى ونهاية وقال سم هذا في غير المعجوز عن نفقته واما المعجوز عنها فنفقة في بيت المال ثم على مياسير المسلمين (فرع) في ملكه رقيقان ذكر واثق وقدر على نفقة احدهما ولو قسمت بينهما لم تسد مسداهن اختيار بينهما او تقدم الاثني لانها اضعف كما قدم الام في النفقة على الاب لذلك فيه نظر والوجه وقا لم الاول اه (قوله يجوز) اي يبيع الفن المحتاج الى النفقة وقوله لما ذكر اي اذا رآه اصلاح (قوله دون غيره) قد يتوقف فيه بان القاضي لا يبيع الغير ايضا لا بعد امره ببيعه وامتناعه منه فليتام اه سيد عمر (قوله يبعه) اي الفن (قوله وغيره) شامل للغائب والحاضر الذي لا مال له (قوله في ذلك) اي رعاية الاصلاح (قوله به) اي بعدم الفرق (قول المتن ويجبر) ببناء الفاعل من اجبر اه ع ش (قوله ان شاء) الى قول المتن ويجوز مخارجه في النهاية الا قوله ولا اذا كان الى وله في الحر وقوله بان يخشى الى وعليه اراحته وقوله ويضربها لا تنفاه المحذور وكذا في المغنى الا قوله وله في الحر الى المتن وقوله ويظهر الى المتن في موضعين وقوله وايداه ابن الصلاح الى وقيدته الا ذرعي (قوله الا عند تمتعه الخ) ولا اذا كان الولد حر من غيره او مملوك كالغيره فله منعها من ارضاعه ويسترضعها غيره لان ارضاعه على والده او مالكة اسنى ونهاية ومغنى (قوله وله في الحر) اي وفي الرقيق المملوك لغيره نهاية ومغنى (قوله هذا) اي قول المصنف وكذا غيره الخ اه سم (قوله فله ان يرضعها الخ) اي ان يمنعها من ارضاعه غير اللبا الذي لا يعيش الا به ويسترضعها غيره نهاية قال الزركشي ولا اجرة له والوجه ان له اخذ الاجرة وإن وجب ذلك سم وع ش (قوله من شاء) اي وإن لم يفضل لبنها عن ولدها اه سم

يقال ينبغي الحكم هنا على الحر المعسر هل محل وجوب انفاقه من بيت المال ثم من المسلمين اذ لم يقدر على الاكتساب والتبادر نعم وقياسه ترجيح الاول من التردد لان يفرق بان الرقيق ليس من اهل الايجار ولو لنفسه بخلاف الحر فليس له ايجار نفسه الا عند الضرورة بان تعذر انفاق بيت المال ثم المسلمين وظاهر كلام البغوي المتقدم عدم الفرق فليتام (قوله الا عند تمتعه بها الخ) قال في شرح الروض والا اذا كان الولد حر من غيره او مملوك كالغيره فله منعها من ارضاعه ويسترضعها غيره لان ارضاعه على والده او مالكة نقله ابن الرفعة وغيره عن الماوردي وأفرده اه (قوله وله في الحر الخ) كذا اقتصر في الروض وشرحه أيضا على الحر فلا زادو الرقيق المملوك لغيره (قوله هذا ان كان ولدها ولده او ملكه الخ) هذا واجب تقييد الولد في قوله السابق على ارضاع ولدها بولده او ملكه وحيتن يشكك قوله السابق وله في الحر الخ لان الحر حيثن ليس الاولده ولا يتصور ان يطلب اجرة رضاعها ولده لا يقال المراد بالحر فيما ذكر ولد غيره لانا نقول هذا لا يوافق ان الكلام في ولده او ملكه الذي افاده قوله هنا هذا ان كان ولدها الخ و ارادة غير ولده لا محل له حيثن هنا فليتام والروض وغيره اتماد كروا مسئلة طلب الاجرة في الحر بعد فرضهم الكلام في اعم من ولده وملكه والله أعلم ويحاج بان مراد الشارح بقوله هذا الخ تقييد الولد بالنسبة لقوله وكذا غيره لا بالنسبة لما قبله ايضا فانه قال المراد بالولد في قولنا وكذا غيره ولدها ولده او ملكه وان كان فيما قبله عام على ما تقر فيه (قوله فله ان يرضعها من شاء) غير اللبا الذي لا يعيش الا به م قال الزركشي ولا اجرة له (١) ان له أخذ الاجرة وان وجب ذلك لانها تؤخذ على الواجب (قوله فله ان يرضعها من شاء) اي وان لم يفضل لبنها عن

لكثيرته مثلا بخلاف ما اذا لم يفضل لقوله تعالى

لا تضار والدة بولدها هذا ان كان ولدها ولده او ملكه فان كان ملك غيره او حرا فله ان يرضعها من شاء لان ارضاع هذا

(١) قوله ان له اخذ الاجرة لعلها تسقط اي وقال غير موثلا وقوله بان يخص ليس موجودا بنسخ الشرح التي بايد يتا فليحرر

(قوله)

على بعضه او مالكة (و) على (فطمه قبل حولين إن لم يضره) او يضرها ذلك (و) على (إرضاعه بعدهما إن لم يضرها) او يضره واقتصر في كل من القسمين على الاغلب فيه فلا يرد عليه ما زدت فيه وما وليس لها الاستقلال باحدهذين (٣٦٩) إذ لاحق لها في نفسها (وللحره) الام ويظهر

أن يلحق بها من لها الحضانه من امهاتها وامهات الاب (حق في التريه) كالأب (فليس لاحدهما) أي الابوين الحزين ويظهر أن غيرهما عند فقدهما بمن له حضانه مثلها في ذلك (فطمه قبل حولين) من غير رضا الآخر لانهما تمام مدة الرضاع نعم ان تنازعا اجيب طالب الاصلاح للولد كالفطم عند حمل الام او مرضها ولم يوجد غيرها فيتعين وكلامهم محمول على الغالب ذكره الاذرعى (ولهما) فطمه قبلهما (ان لم يضره) ولم يضرها لا تنفاه المحذور (ولا احدهما) فطمه بغير رضا الآخر (بعد حولين) لمضى مدة الرضاع ولم يقيد بذلك نظرا للغالب اذ لو فرض اضرار الفطم له لضعف خلقتها اولشدة حر او برد لزوم الاب بذل أجرة الرضاع بعدهما حتى يجتزى بالطعام وتجبر الأم على ارضاعه بالاجرة ان لم يوجد غيرها كما علم عامر (ولها الزيادة) في الرضاع على الحولين حيث لا ضرر لكن افتى الخناطى بأنه يسن عدمها الا الحاجة (ولا يكلف رقيقه) أو بهيمته (الاعملا

(قوله على بعضه) أي والده نهية ومعنى (قول المتن إن لم يضره) أي الفطم الولد بأن اكتفى بغير لبنها معنى (قوله او يضرها) عبارة المغنى ولم يضرها ايضا اه وهي احسن وإن كان او في سياق النفي تفيد العموم (قوله او يضرها ذلك) قد يستشكل تصوير ضررها إذ غاية ما يتخيل حصوله حبس اللبن ويمكن إخراج به بغير الرضاع اه سيد عمر ولك ان تقول ان تكلف الاخراج بغير الرضاع كاف في الضرر (قوله او يضره) عبارة المغنى والنهاية ولم يضره ايضا اه (قوله واقتصر في كل الخ) وقد يتقابل الضرران بان كان فطمه قبل الحولين يضره وإرضاعه حينئذ يضرها وامل حكمه ان الاب يجب عليه إرضاعه لغيرها إن أمكن والا فلا يجب على الام بل يفطم وإن لحقه الضرر اه عش (قوله ما زدت فيه) أي قوله او يضرها في الاول وقوله او يضره في الثاني (قوله باحدهذين) عبارة النهاية مع عش بارضاع أي بعد الحولين ولا فطام أي قبل الحولين او بعدهما اه (قوله ويظهر ان يلحق الخ) يغنى عنه قوله الا في ويظهر ان غيرهما الخ فالأقتصار عليه كافي النهاية اولى (قوله اجيب طالب الاصلاح) فان لم يكن احدهما اصلح بان استريا اجيب طالب الرضاع كما هو ظاهر اه سيد عمر أي ونبه عليه النهاية والمغنى (قوله وكلامهم الخ) عبارة المغنى وليس هذا تخالفا لقولهم بل إطلاقيهم محمول على الغالب اه (قوله ولم يضرها) فيه نظير ما مر من إشكال التصوير وايضا فالغرض رضاها اللهم إلا ان يفرض انه ضرر يبيح التيمم فانه يتمتع عليها فله وإن رضيت اه سيد عمر وتقدم جواب الاشكال الاول ويؤيد الاشكال الثاني سكوت النهاية والمغنى عما زاده الشارح هنا (قوله لا تنفاه المحذور) عبارة المغنى لانفاقها وعدم الضرر بالطفل فان ضره فلا اه (قوله ولم يقيد بذلك) أي بعدم ضرره سيد عمر وكردى (قوله لضعف خلقتها) أي لا يجتزى بغير الرضاع اه مغنى (قوله لشدة حر او برد) فيجب على الاب إرضاعه في ذلك الفصل فان فطامه فيه يقضى الى الاضرار وذلك لا يجوز بخلاف تمامها أي الحولين في فصل معتدل اه مغنى (قوله وتجبر الام الخ) أي إن لم يضرها اخذنا عامر (قوله حيث لا ضرر) استدراك على ما يوهمه الكلام السابق من استواء الامرين اه عش (قوله) بأنه يسن عدمها أي الزيادة اقتصارا على الوارد اه عش أي وخرجوا من خلاف من حرما كافي حنيفة رحمه الله تعالى (قوله بان يخشى الخ) متعلق بتضرره اه سم (قوله ويحتمل الضبط بما لا يحتمل الخ) واصل هذا الاحتمال أقرب وبقي ما لو رغب العبد في الاعمال الشاقة من تلقاء نفسه فهل يجب على السيد منعه منها فيه نظر والا فرب عدم الوجوب لانه الذي ادخل الضرر على نفسه اه عش وينبغي حمله على ضرر لا يبيح التيمم والا ففعل ضرر مبيح التيمم حرام كما مر عن السيد عمر اتقا أي فيجب منعه منه (قوله وعليه اراحته الخ) عبارة المغنى والنهاية ويجب على السيد في تكليف رقيقه ما يطيقه اتباع العادة فيريحه في وقت القيلولة وهي النوم في وسط اليوم وفي وقت الاستمتاع ان كان له امرأة ومن العمل طرفي النهار ومن العمل اما في الليل ان استعمله نهارا وفي النهار ان استعمله ليلا وان سافر به اركبه وقتا فوقتا على العادة وان اعتاد السادة الخدمة من الارقاء نهارا مع طرفي الليل لطوله اتبعت عادتهم ويجب على الرقيق بذل المجود وترك الكسل في الخدمة ويكره أن يقول المملوك لا لكربي بل يقول سيدي او مولاي وان يقول السيد له عبيدي أو أمي بل يقول غلامي أو جاري أو فتاتي ولا كراهة في اضافته قرب إلى غير المكلف كرب الدار ورب الغنم ويكره ان يقال للعامة والمتهم في دينه يا سيدي اه قال الرشيدى قوله الى غير مكلف اما

ولدها (قوله بأن يخص) متعلق بضره (قوله في المتن ولا يكلف رقيقه الاعمال بطيقه) ويكره أن يقول المملوك لا لكربي بل يقول سيدي ومولاي وان يقول السيد عبيدي وأمي بل يقول غلامي وجاري أو فتاتي ولا كراهة في اضافته قرب الى غير المكلف كرب الدار ورب الغنم ويكره ان يقول للفاسق او المتهم في دينه

(٤٧ - شروانى وابن قاسم - ثامن) بطيقه أي لا يجوز له أن يكلفه الاعمال بطيق دوامه للخبر السابق بخلاف ما اذا كان يطيقه يومين أو ثلاثة ثم يعجز نعم له أن يكلفه الاعمال الشاقة في بعض الاحيان حيث لم تضره بأن يخشى منه محذور تيمم فيما يظهر ويحتمل الضبط بما لا يحتمل عادة وإن لم يخش منه ذلك المحذور وعليه اراحته وقت قيلولة لصيف وفي غير وقت الاستعمال باعتبار عادة بلبل

وظاهر عليه وجوب ذلك وينبغي حمله على انه بالنسبة للدوام لما تقرر من جواز تكليفه المشتق لاعلى الدوام واقى القاضى بانه اذا كلفه مالا يطيقه بيع عليه وايده ابن الصلاح بيع (٣٧٠) المسلم على الكافر صيانة له عن الذل وبما اقى به ايضا من بيع امة على مغنية تروم حملها

على الفساد وقيد الاذرى بما اذا تعين طريقا لخلاصه بان لم يمتنع من تكليفه ذلك إلا به (وتجوز مخارجه) أى القن كما ثبت عن جمع من الصحابة رضى الله عنهم بل روى البيهقي عن الزبير رضى الله عنه انه كان له الف مملوك يخارجهم ويتصدق بجميع خراجهم وصح انه صلى الله عليه وسلم اعطى ابا طيبة لما حجه صاعين او صاعا من تمر وامر اهله ان يخففوا عنه من خراجهم (بشرط) كون القن يصح تصرفه لنفسه لو كان حرا كما هو ظاهر وقدرته على كسب مباح وفضله عن مؤنته إن جعلت فيه وما فضل يتصرف فيه كالحر ويشترط (رضاهما) فليس لاحدهما إجبار الآخر علمها لانها عقد معاوضة كالكتابة ومع ذلك لا تلزم من جهة السيد كما هو ظاهر ويفرق بينهما بان الكتابة تؤدي إلى العتق فالزمناها من جهة السيد لئلا تبطل فائدتها بخلاف المخارجة لا تؤدي له فلم يحتج لالزامها من جهة ويؤخذ من كونها عقد معاوضة انه لا بد فيها من صيغة من الجانبين وان صريحها خارجتك وما اشتق منه وان كنايتها باذلتك عن كسبك

المكلف يعنى من شأنه التكليف وان كان صيا فيكفه اضافة قرب اليه اه (قوله وظاهر عليه) أى لفظة عليه فى قولهم وعليه اراحتة الخ (قوله واقى القاضى الخ) عبارة النهاية ولو كلف رفيقه مالا يطيقه او حمل امة على الفساد اجبر على بيع كل منهما ان تعين طريقا فى خلاصه كما قيده به الاذرى اه (قوله اى القن) الى قوله ويفرق بينهما فى المعنى (قوله كائنت) اى عقد الخارجة (قوله ويتصدق بجميع خراجهم) ومع ذلك بلغت تركته خمسين الف الف ومائتى الف نهاية اى من الدراهم الفضة ع ش (قوله كون القن) الى قول المتن وهى فى النهاية الا قوله كالكتابة الى ويؤخذ (قوله وفضله) اى كسبه عن مؤنته الخ فلولا لم يفسد بخرجه لم تصح مخارجه كما صرح به الماوردى وغيره معنى ونهاية (قوله وما فضل الخ) عبارة النهاية والمعنى فان زاد كسبه على ذلك فالزيادة برو توسيع من سيده له ويجبر النقص فى بعض الايام بالزيادة فى بعضها وقد علم ان مؤنته تجب حيث شرطت من كسبه او من مال سيده اه (قوله يتصرف فيه الخ) اى يجوز ان يتصرف فيه وإن كان لا يملكه ومعلوم ان السيد منعه منه وهو مصرح به رشيدى وع ش (قوله ويشترط) كذا فيها اطلمت عليه من النسخ وحق المقام وبشرط (قوله لانها عقد معاوضة) فاعتبر فيه التراضى كغيره نهاية ومعنى (قوله ومع ذلك لا تلزم الخ) عبارة المعنى والاصل فيها الا باحوة وقد يعرض لها عوارض تخرجها عن ذلك فهى جائزة من الطرفين اه (قوله وان صريحها خارجتك الخ) انظر وجه أخذ هذا وما بعده اه رشيدى (قوله باذلتك عن كسبك الخ) قد يقال ما المعنى الثانى الغير المراد اذا الكناية ما يحتمل المراد وغيره اه سيد عمر وهو اى الولي وقوله منه اى من التبرع (قوله اللهم الخ) عبارة النهاية نعم لو انحصر الخ (قوله إلا اذا انحصر الخ) لا يخفى انه قد يكون بحيث لو خارجه اكتسب ذلك القدر والام يمكن اكتسابه اياه وهذه مصلحة يجوز اعتبارها وان لم يتعذر بيعه بل قد يكون اصلح من بيعه سم على حج اه ع ش (قوله او شهر) الى قوله نظير ما مر فى النهاية الا قوله وقد يشكك الى وذلك وقوله حيث لا مانع (قوله مثلا) اى او سنة او نحو ذلك على حسب اتفاقهما معنى ونهاية (قوله لم يرديعها الخ) يعنى اما اذا اراد ذلك جالا بان كان شارع فى البيع فى الاولى ومتعاطيا لاسباب الذبح فى الثانية فلا يجب عليه العلف بمعنى انه يحرم عليه البيع أو الذبح حتى يعلف اه رشيدى وقوله انه يحرم الخ لعل لا سقطت من قلم الناسخ واصله لا يحرم (قول المتن علف دوايه) ويحرم تكليفها على الدوام مالا تطيق الدوام عليه ولا يحل له ضربها الا بقدر الحاجة قال الاذرى هل يجوز الحرث على الحر والظاهر انه لم يضربها جازا ولا فلا هو فى كتب الحنابلة وهو جار على القواعد انه يجوز الاتقاء بالحيو ان فى غير ما خلق له كالقمر للركوب او الحمل والابل والخيول للحرث وقوله صلى الله عليه وسلم يبنارجل يسوق بقرة اذ اراد ان يركبها فقالت انا لم تخلق لذلك متفق عليه المراد به معظم منافعها ولا يلزم منه منع غير ذلك شرح مر اه سم ومثل الضرب النخس حيث اعتيد به فيجوز بقدر الحاجة

باسيدى مرش (قوله فى المتن وتجوز المخارجة) (تنبيه) لو خارجه ثم كاتبه فهل تبطل المخارجة لضعفها بتوقفها على الرضا وجوازها من الجانبين وقوة الكتابة بلزومها من جهة السيد فلا يلزم دفع مال غير الكتابة فيه نظر وقد يتجه البطالان او يقال لاحاجة للحكم ببطالها لان المكاتب يستقل ويملك اكسابه فله الامتناع من دفع مال المخارجة لانه يجوز له الرجوع عنها والامتناع رجوع عنها وليس للسيد اخذ ما اند على مال الكتابة لاستقلال المكاتب وملكه ما يديه فان تبرع المكاتب بدفع زيادة عليه جاز فليتأمل (قوله وتجوز المخارجة بشرط رضاهما) ولو خارجه على مالم يحتمله لم يجز ويلزمه الحاكم بعدم معاوضته مرش واقول قد لا يحتاج لذلك مع ما تقرر ان احدهما لا يجبر الاخر (قوله إلا اذا انحصر الخ) كذا مرش (قوله إلا اذا انحصر الخ) لا يخفى انه قد يكون بحيث لو خارجه اكتسب ذلك القدر والام يمكن اكتسابه اياه وهذه مصلحة

يكذا ونحوه وبحت ان للولى مخارجة قن محجوره اذا آه مصلحة وفيه نظر لان فيها تبرعا وإن كانت باضعاف قيمته وهو ممنوع منه اللهم ع ش إلا اذا انحصر صلاحه فيها وتعذر بيعه نظير ما مر او اخر الحجر من بيع ماله بدون ثمن مثله للضرورة (وهى) اى المخارجة (خراج) معلوم اى ضر به عليه (يؤديه) إلى سيده من كسبه (كل يوم او اسبوع) او شهر مثلا (وعليه) اى مالكه دواب لم يرديعها ولا ذبح ما يحل منها (علف)



بالسكون كما يحطه وهو الفعل  
وبفتحها وهو المعلوم  
(دوابه) المحترمة وان وصلت  
إلى حد الزمانة المانعة من  
الانتفاع بها بوجه  
(وسقيها) وسائر ما ينفعها  
وكذا ما يختص به من نحو  
كلب محترم كما هو ظاهر ثم  
رايت الاذرعى صرح  
بذلك مع زيادة فقال اما ان  
يكفيه او يدفعه لمن ينفعه  
او يرسله انتهى وقد يشكك  
على ذلك قول الشيخين  
يلزمه ذبح شاة لكلبه إذا  
اضطر إلا ان يحمل على  
ما إذا لم يرد ارساله او على  
ما قبل الاضطرار على انه  
في المجموع نقل عن القاضي  
ان الاصح منع وجوب  
ذبحها له وذلك لحرمة  
الروح هذا ان لم تالف  
الرعى ويكفيها والا كفى  
ارسالها له حيث لا مانع  
وعليه اول الشيخ والرى  
له نهايتها نظير ما مر في  
البعض بل اولى فان لم يكفها  
الرعى لزمه التكميل (فان  
امتنع) من علفها وارسالها  
ولا مال له آخر اجبر على  
ازالة ملكه او ذبح الماكولة  
او الايجار صونها عن  
التلف فان ابى فعل الحاكم  
الاصلح من ذلك او وله  
مال (اجبر في الماكول على)  
منيل ملك بنحو (بيع)

عش (قوله وبفتحها الخ) ويجوز هنا الامران اه معنى (قوله المحترمة) حرج بها غيرها كالفواسق  
الخمس نهاية ومعنى وعلى مقتضى الكلب المباح اقتناؤه ان يطعمه او يرسله اى لياكل لا كسوائب الجاهلية  
او يدفعه لمن له الانتفاع به ولا يحل له حبسه ليهلك جوعا ولا يجوز حبس الكلب العقور ليهلك جوعا بل يحسن  
القتل بحسب ما يمكنه شرح مر اه سم (قوله وسائر ما ينفعها) قال الاذرعى والظاهر انه يجب ان يلبس  
الخيل والبغال والخيرو ما يقبها من الحرو والبرد الشديدين إذا كان ذلك يضرها ضررا يينا اعتبارا بكسوة  
الريق ولم ارفيه نصا اه وهو ظاهر نهاية ومعنى قال عش قوله الخيل والبغال الخ اى ونحوها حيث  
لم يندفع الضرر إلا به اه (قوله فقال الخ) اعتمده المغنى والنهاية وقوله لمن ينفعه عبارة عنهما لمن يحل له  
الانتفاع به اه (قوله على ذلك) اى قوله او يرسله (قوله قول الشيخين يلزمه الخ) سياق اعتماده عن المغنى  
وسم (قوله إلا ان يحمل على ما إذا لم يرد ارساله الخ) او على ما إذا لم يحصل بالارسال ما يدفع ضرره اه سم  
(قوله وذلك) إلى المتن في المغنى إلا قوله حيث لا مانع وقوله نظير ما مر في البعض بل اولى (قوله وذلك)  
الاشارة هنا وفي قوله الا فى هذا الى قول المصنف وعليه علف دوابه الخ (قوله والا كفى ارسالها الخ) ولولم  
يمكنه علفها فيخيلها للرعى مع علمه انها لا تعود اليه فينبغى ان لا يحرم ذلك وان لا يكون من تسبب السوائب  
المحرم لان هذا للضرورة ومن ذلك ما لو ملك حيوانا باصطيد او علم ان له اولادا يتضررون بفقده فالوجه  
جواز تخليته ليذهب لا ولاده وفي الحديث ما يدل له وبقى الكلام فيما لو خلاها للرعى وعلم انها لا تعود بنفسها  
لكن يمكنه ان يتبعها في المراعى ويرجع بها هل يجب عليه ذلك ويتجه الوجوب حيث لا مشقة دون ما إذا كان  
مشقة فليحرم سم على منهج اه عش (قوله وعليه اول الشيخ) المراد باول الشيخ هنا الشيخ عرفا  
بدون المبالغة فيه اه عش (قوله او وله مال الخ) عطف على قوله ولا مال له الخ (قول اتين على بيع او  
علف) ينبغى او ايجار اه سم اقول قد افاده قول الشارح إذا لم يمكن ايجارته الخ (قوله منيل ملك الخ)

يجوز اعتبارها وان لم يتعذر بيعه بل قد تكون اصلح من بيعه (قوله المحترمة) قال في شرح الارشاد وخرج  
بالمحترمة الفواسق الخمس اه ومن الواضح انه ليس له حبسها مع تعذيبها بنحو جوع او عطش بل اما ان  
يكفيها او يرسلها واما امتناع الاقتناء وجوازه في نحو الكلب مسئلة اخرى ولا يشكل على جواز كفايتها  
باطعامها وسقيها ما تقر في التميم من عدم اعتبار الحاجة لعطش غير المحترم لمعارضة حق الله تعالى هناك  
وهو الطهارة ببقى مالها كانت تضع بارسالها بحيث يحصل تعذيبها بالجوع والعطش فهل يجوز له ارسالها  
او يجب كفايتها او قتلها فيه نظر (قوله على ما إذا لم يرد ارساله الخ) او على ما إذا لم يحصل بالارسال ما يدفع  
ضرره قال مر في شرحه وعلى مقتضى الكلب المباح اقتناؤه ان يطعمه او يرسله لياكل لا كسوائب  
الجاهلية او يدفعه لمن له الانتفاع به ولا يحل له حبسه ليهلك جوعا ولا يجوز حبس الكلب العقور ليهلك جوعا  
بل يحسن قتله بحسب ما يمكنه ويحرم تكليفها على الدوام ما لا تطيق الدوام عليه ولا يحل له ضربها إلا بقدر  
الحاجة قال الاذرعى هل يجوز التحرث على الخيرو الظاهر إذا لم يضرها جازوا الافلا والظاهر انه يجب ان يلبس  
الخيل والبغال والخيرو ما يقبها من الحرو والبرد الشديدين إذا كان ذلك يضرها ضررا يينا اعتبارا بكسوة الرقيق  
ولم ارفيه نصا اه وهو ظاهر وفي كتب الخنا بلة وهو جار على القواعد انه يجوز ان ينتفع بالحيوان في غير  
ما خلق له كالبحر للركوب او الحمل والابل والخيرو للحرث وقوله عليه السلام بينمارجل يسوق بقرة إذ  
اراد ان يركبها فقالت انا لم تخلق لذلك متفق عليه المراد انه معظم منافعتها ولا يلزم منه منع غير ذلك مرش  
(فرع) لو كان عنده حيوان يؤكل واخر لا يؤكل ولم يجد الا نفقة احدهما وتعذر بيعهما فهل يقدم نفقة  
مالا يؤكل ويذبح الماكول او يسوى بينهما فيه احتمالا لابن عبد السلام قال فان كان الماكول يساوى  
الفاو غيره يساوى درهما ففيه نظر واحتمال كذا في شرح الروض ولو لم يجد شيئا مطلقا لوجه وجوب ذبح  
الماكول واطعامه غير الماكول وقد تقدم قريبا قول الشارح عن الشيخين يلزمه ذبح شاة لكلب إذا اضطر  
(قوله في المتن على بيع او علف) ينبغى او ايجار

الاولى ازالة ملك الخ (قوله اذالم يمكن) عبارة المغنى قال الاذرعى ويشبه أن لا يباع ما أمكن اجارته وحقى  
عن كلام الشافعى والجمهور اه (قوله او يبنى بموته) كذا فى اصله بخطه بياض اخر يبنى سيد عمر اى وقضية  
عطفه على الجزوم حذف الياء (قوله ايضا) اى مثل ما تقدم (قول اثنى وفى غيره على بيع الخ) ويحرم  
ذبحه للنهى عن ذبح الحيوان الا لاله اه معنى (قوله بشرطه) اى اذالم يمكن اجارته الخ (قوله صيانة)  
الى المتن فى النهاية والمغنى (قوله صيانة لها عن الهلاك) (فرع) لو كان عنده حيوان يؤكل واخر لا يؤكل  
ولم يجد لافئقة أحدهما وتعدريه لغيره فهل يقدم نفقة مالا يؤكل ويذبح المأ كول أم يسوى بينهما فيه  
احتمالان لابن عبد السلام قال فان كان المأ كول يساوى الفأ وغيره يساوى درهما فقيه نظر واحتمال  
اه والراجح تقدم غير المأ كول اى بان يذبح له المأ كول فى الحالين اه نهاية عبارة المغنى وينبغى ان لا يتردد  
فى ذبح المأ كول فقد قالوا فى التيمم انه يذبح شاة لكلبه المحترم فاذا كان يذبح لنفس الكلب فبالاولى ان يذبح  
ليؤكل وتعطى النفقة لغيره نعم ان اشدت حاجته للمأ كول لم يجز ذبحه كان جملا وهو فى برية متى ذبحه  
انقطع فيها اه وعبارة سم ولولم يجد شيئا مطلقا فالوجه وجوب ذبح المأ كول واطعامه غير المأ كول وقد  
تقدم قريبا قول الشارح عن الشيخين يلزم ذبح شاة لكلبه اذا اضطر اه (قوله او يبيع بعضها الخ)  
عطف على ذلك (قوله فان تعذر الخ) راجع لكل من قسمى لآمال له اآخر وله مال اخر كما هو صريح صنيع  
المغنى (قوله انفق عليها من بيت المال الخ) كظهير فى الرقيق ويأتى فيه ما مر ثم اسنى ونهاية ومعنى اى من  
كونه بجانا اذ كان المالك فقيرا او قرضا اذ لم يكن فقيرا ع ش وسم (قوله فان لم يجد الخ) عبارة المغنى ويجوز  
غصب العلف للذابة وغصب الخيط لجر احتياولكن بالبدل ان تعينا ولم يباعا اه زاد النهاية بل يجب كل  
منهما حيث لم يخف مبيع تيمم كما هو ظاهر اه (قول المتن ولا يحلب الخ) اى يحرم عليه ذلك نهاية ومعنى  
(قول المتن يحلب) قال فى المختار يحلب بالضم حلبا بفتح اللام وسكونها اه ع ش (قوله وظاهر ضبط  
الضرر) الى قوله وقد تحمل فى النهاية والمغنى الا قوله كجز نحو صوف (قوله من نموا مثلهما) اى من نمو  
البهيمة وولدها نموا مثلهما (قوله وضبطه) اى الضرر وقوله فيه اى ولد البهيمة (قوله توقف فيه الرافعى  
الخ) معتمد اه ع ش (قوله وصوب الاذرعى الخ) هذا ظاهر ينبغى الجزم به اه معنى (قوله وليس  
له) اى المالك البهيمة (قوله لا لان استمر اه) فان اباه ولم يقبله كان احق بلبن امه نهاية ومعنى (قوله ويسن  
قص ظفر الحالب) قال الاذرعى ويظهر انه اذا نفاحش طول الاظفار وكان يؤذيها لا يجوز حلبها لم يقص  
ما يؤذيها اسنى ومعنى عبارة ع ش ولو علم لحوق ضررها وجب قصها اه (قوله وان لا يستقصى) اى  
الحالب فى الحلب بل يترك فى الضرر شيئا نهاية ومعنى (قوله ويجب حلب ماضرها) عبارة النهاية والمغنى

(قوله فان تعذر ذلك كله انفق عليها من بيت المال ثم المياسير) قال فى شرح الروض كظهيره فى الرقيق  
ويأتى فيه ما مر ثم اه وقال ثم الاذرعى وظاهر كلامهم انه ينفق عليه من بيت المال او المسلمين بجانا وهو  
ظاهر ان كان السيد فقيرا او محتاجا الى خدمته الضرورية والا فينبغى ان يكون ذلك فرضا عليه انتهى  
ولا يخفى اشكال التعبير باوفى قوله محتاجا الى خدمته (قوله انفق عليها من بيت المال ثم المياسير)  
قال فى شرح البهجة وهذا ظاهر ان كان المالك فقيرا والا فينبغى أن يكون ذلك قرضا كما فى اللقيط اه  
واعلم ان الذى تقدم فى اللقيط ان نفقته على بيت المال بلار جوع ثم على مياسير المؤمنين فرضا فلهم الرجوع  
اذا ظهر له مال او منفق وبينافى ذلك المحل ان الوجه الماخوذ من كلام شرح الروض انه اذا بان حين  
الانفاق عليه ان لا مال له ولا منفق لار جوع وحينئذ يقول شرح البهجة وهذا ظاهر اذا كان المالك فقيرا  
قضيته انه لار جوع عليه حيث لا لبيت المال ولا للمياسير وهذا موافق لما فى اللقيط بالنسبة  
لبيت المال وكذا بالنسبة للمياسير على ما قلنا انا بيناه وقوله والا فينبغى ان يكون ذلك قرضا  
على وفق ما فى اللقيط بالنسبة للمياسير لا بالنسبة لبيت المال على ما هو قضية كلامهم وصريح  
فرق الشارح ثم بين كونها على المياسير قرضا وعلى بيت المال بجانا فراجع

اذا لم يمكن اجارته او يبنى  
بموته (أو علف) بالسكون  
كما بخطه أيضا (أو ذبح وفى  
غيره على بيع) بشرطه  
(أو علف) صيانة لها عن  
الهلاك فان ابى فعل الحالك  
الاصلح من ذلك او يبيع  
بعضها او اجارها فان تعذر  
ذلك كله انفق عليها من بيت  
المال ثم المياسير فان لم يجد  
الا ما يغصبه غصبه ان لم  
يخف مبيع تيمم كما هو ظاهر  
(ولا يحلب) من البهيمة  
المأ كولة وغيرها كما هو  
ظاهر (ماضر)ها ولو لفلة  
العلق أو (ولدها) للنهى  
الصحيح عنه وظاهر ضبط  
الضرر بما منع من نمو  
أمثالهما وضبطه فيه بما  
يحفظه عن الموت توقف فيه  
الرافعى وصوب الاذرعى  
الضبط بما قرره لقول  
المالوردي انه كولد الامة  
فلا يحلب الا ما فضل عن  
ربه حتى يستغنى عنه برعى  
أو علف وليس له أن يعدل  
به عن ابنها لغيره الا ان  
استمر أه ويسن قص ظفر  
الحالب وان لا يستقصى  
ويجب حلب ماضرها بقاؤه

ويحرم عليه ترك الحلب ان ضرها والاكراه للاضاعة اه (قوله كجز نحو صوف) أى ضربقاؤه اه سم (قوله حلقة من اصله) عبارة النهاية والمغنى ويحرم جز الصوف من اصل الظاهر ونحوه وكذا حلقة اه (قوله المراد الخ) خبر وكرهته الخ (قوله وقد يحمل) أى ما فى كلام الشافعى رضى الله تعالى عنه (قوله على مالهما) إلى الكتاب فى النهاية والمغنى الا قوله وكذا وكيل (قوله لانها) أى العماره (قوله وهى لا تجب) أى تنمية المال اه سم (قوله كترك سقى زرع وشجر) قال ابن العباد فى مسألة ترك سقى الاشجار صورتها ان يكون لها ثمرة تنى بمؤنة سقيها وإلا فلا كراهة قطعاً قال ولو أراد بترك السقى تخفيف الاشجار لاجل قطعها للبناء او الوقود فلا كراهة أيضاً انتهى نهاية ومغنى (قوله دون ترك زراعة الارض الخ) أى فلا يكره اه سم (قوله بحرمة) أى الاضاعة (قوله حيث كان سببها فلا الخ) هل من ذلك ما لو اغترف من البحر بانائه ثملقى ما اغترفه فى البحر فانه ملكه تنازع فيه الفضلاء ويتجه وفاقا للشيخنا الطبري عدم التحريم هنا لان ما يغترف من نحو البحر من شأنه ان يكون حقير الا يحصل باللقاء ضرر بوجهه وينبغى ان يكون مثل ذلك القاء الخطب من المحتطب وكذلك الحشيش وأقول بل يتجه جواز القاء ما اغترفه من البحر على التراب سم على منهج اه ع ش (قوله كلقاء مال ببحر) أى بلا خوف اه مغنى عبارة ع ش أى بلا غرض لما مر من انه يجب على راكب السفينة إذا اشرفت على الفرق القاء ما لا روح فيه لا ما فيه روح الخ اه (قوله

كجز نحو صوف ويحرم حلقة من أصله لانه تعذيب وكرهته فى كلام الشافعى المراد بها التحريم وقد تحمل على ما لا تعذيب فيه ان تصور (وما لا روح له كقناة ودار لا تجب عمارتها) على مالهما الرشيد لانها تنمية للمال وهى لا تجب نعم يكره تركها الى أن تخرب لغير عذر كترك سقى زرع وشجر دون ترك زراعة الارض وغرسها ولا ينافى ما هنا من عدم تحريم اضاعة المال تصريحهم فى مواضع بحرمة لان محل الحرمة حيث كان سببها فعلا كالقاء مال ببحر والكرهه حيث كان سببها تركا كهذه الصور

(قوله كجز نحو صوف) أى ضربقاؤه وقوله لا تجب أى تنمية المال (قوله كترك سقى زرع الخ) أى فانه يكره وقوله دون ترك زراعة الارض الخ أى فلا يكره (قوله والكرهه حيث كان سببها تركا الخ) وعلم من تعليل الاسوى عدم تحريم اضاعة المال ان كان سببها ترك اعمال لانها قد تشق ان الاعتراض عليه بان مجرد ترك الاعمال لا يكتفى بل لا بد من تقيدها بالشاقة ليحترز من نحو رط الدراهم فى الكم ووضع المال فى الحرز ساقط قال ابن العباد فى مسألة ترك سقى الاشجار صورتها ان يكون لها ثمرة تنى بمؤنة سقيها وإلا فلا كراهة قطعاً قال ولو أراد بترك سقى الاشجار تخفيف الاشجار لاجل قطعها للبناء او الوقود فلا كراهة أيضاً اه وهذا فى مطلق التصرف اما المحجور عليه فعلى وابه عماره عقاره وحفظ شجره وزرعه بالسقى وغيره وفى المطلق اما الوقف فيجب على ناظره عمارته حفظه على مستحقه عند تمكنه منها اما زرعه او من جهة شرطها لو اوقف فيما إذا لم يتعلق به حق لغيره فاما لو اجر عقاره ثم اختل فعليه عمارته ان اراد بقاء الاجارة فان لم يفعل تخير المستاجر قال الاذرى لو غاب الرشيد عن ماله غيبة طويلة ولا نائب له هل يلزم الحاكم ان ينصب من يعمر عقاره ويسقى زرعه وثمره من ماله الظاهر نعم لان عليه حفظ مال الغائب كالمحجورين وكذلك لومات مديون وترك زرع وغيره وتعلقت به ديون مستغرفة وتعذر بيعه فى الحال فالظاهر ان على الحاكم ان يسعى فى حفظه بالسقى وغيره الى ان يباع فى ديونه حيث لا وارث خاص يقوم بذلك ولم يحضرنى فى هذا نقل خاص اه وهو ظاهر والزيادة فى العماره على الحاجة خلاف الاولى وما قيل بكرهتها وفى صحيح ابن حبان ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الرجل ليوجر فى نفقته كلها الا فى هذا التراب وفى رواية أبى داود كل ما نفقه ابن ادم فى التراب فهو عليه وبال يوم القيامة الا ما لا بد منه أى ما لم يقصد بالانفاق فى البناء به مقصد اصالحا كما هو معلوم ولا تكره عماره حاجة وان طال والاعخبار الدالة على منع ما زاد على سبعة اذرع وان فيه الوعيد الشديد محمول على من فعل للخلاء والتفاخر على الناس ويكره للناس ان يدعوا على نفسه أو ولده أو ماله أو خدمه لخبر مسلم فى اخر كتابه وأبى داود عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تدعوا على انفسكم ولا تدعوا على اولادكم ولا تدعوا على خدمكم ولا تدعوا على اموالكم لا توافقوا من الله ساعة يسأل فيها عطاء فيستجيب له واما خبر ان الله لا يقبل دعاء حبيب على حبيبه فضعيف مرش (قوله والكرهه حيث كان سببها تركا) قضيته انه لو كان ماله موضوعا بقرب ماء خشى زيادته واتلافه ذلك المال جاز تركه وان تلف ويحتمل ان يمتنع تركه اذا سهل اخذه بغير مشقة لا تحتمل ولا ينافى ما تقرروا لو كان الموضوع بقرب الماء حيوانا محتتما كرضيع وخشى هلاكه بزيادته فانه يجب اخذه

لمشقة العمل) يفيد حرمة الترك اذا لم تكن فيه مشقة اه عش عبارة سم قد يفهم التحريم حيث لم يشق العمل بوجه كترك تناول دينار بقر به او على طرف ثوبه مع نحو انحلاله عنه ولو لم يتناول له سقط وضاع او ترك ضم نحو كرهه او يده عليه وان لم يفعل سقط وضاع وهو ظاهر جدا فليتأمل اه (قوله اما غير رشيد الخ) عبارة النهاية وهذا في مطلق التصرف اما المحجور عليه فعلى وليه عمارة عقاره وحفظ شجره وزرعه بالسقي وغيره وفي الطلق اما الوقف فيجب على ناظره عمارته حفظه على مستحقه عند تمكنه منها اما من ريعه او من جهة شرطه او وقف وفيما اذا لم يتعلق به حق لغیره فاما لو آجر عقاره ثم اختل فعليه عمارته ان أراد بقاء الاجارة فان لم يفعل تخير المستأجر قال الاذرعى لو غاب الرشيد عن ماله غيبة طويلة ولا نائب له هل يلزم الحاكم ان ينصب من يعمر عقاره ويسقي زرعه وثمره من ماله الظاهر نعم لان عليه حفظ مال الغيب كالمحجورين وكذلك لومات مديون وترك زرعاً او غيره وتعلقت به ديون مستغرفة وتعذر بيعه في الحال فالظاهر ان على الحاكم ان يسعى في حفظه بالسقي وغيره الى ان يباع في ديونه حيث لا وارث له خاص يقوم بذلك ولم يحضر في هذا نقل خاص انتهى وهو ظاهر اه وأقره سم وقال عث قوله فالظاهر أن على الحاكم أن يسعى في حفظه الخ ويجوز له ان ياخذ من مال الصبي قدر اجرة مثل عمله فيه وان كان واجبا اذا لم يكن له في بيت المال في مقابلة عمله شيء لنحو ذلك وقد يشملهم قولهم للولي ان ياخذ من مال المولى عليه اجرة مثله ان لم يكن اباً ولا جداً ولها اخذ الاقل من اجرة المثل وكفايتهم ما قال الرشيدى انظر مفهوم قوله مستغرفة وكذا مفهوم قوله حيث لا وارث له خاص اه (قوله ومنها) اى من المصالح او من رعايتها الخ (قوله ابقاء عسل للنحل الخ) عبارة المغنى والنهاية فمن ذلك النحل فيجب أن يبق له شئ من العسل في الكورة بقدر حاجته ان لم يكفه غيره والافلا يجب عليه ذلك قال الرافعى وقد قيل يشوى له دجاجة ويلقها بياض الكورة فيا كل منها اه (قوله وعلف دود القز من ورق التوت) او تخليته لا كله ان وجد ثلاثه كغير فائدة مغنى ونهاية وقد يفهم التعليل عدم وجوب ذلك فيما اذا اصابه داء يؤدى الى هلاكه قبل تسوية بول بقول اهل الخبرة لكن قضية ما مر في شرح وعليه علف دوابه الوجوب فليراجع (قوله ولا تتركه عمارة لحاجة الخ) اى بل قد تجب كما اذا ترتب على تركها مفسدة بنحو اطلاع الفسقة على حرمة مثلاً اه عث (قوله وان فيه الخ) اى وعلى ان الخ (قوله وتكره الخ) عبارة النهاية والمغنى والزيادة في العبارة على الحاجة خلاف الاولى وبقايل بكر اهتيا اه (قوله وتكره الزيادة الخ) ويكرهه للانسان ان يدعو على ولده او نفسه او ماله او خدمه بخير مسلم في آخر كتابه وانى داود عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تدعو على انفسكم ولا تدعوا على اولادكم ولا تدعوا على خدمكم ولا تدعوا على اموالكم لا توافقوا من الله ساعة يسأل فيه عطاء فيستجيب له واما خبر ان الله لا يقبل دعاء حبيب على حبيبه فضعيف نهاية ومغنى قال الرشيدى والظاهر ان المراد بالدعاء الدعاء بنحو الموت وان محل الكراهة عند الحاجة كالنادب ونحوه والافلاذى يظهر انه بلا حاجة لا يجوز على الولد والخادم فافى حاشية الشيخ عث من ان قضية سياق الحديث ان الظالم اذا دعا على المظلوم ووافق ساعة الاجابة استجيب له وان كان الظالم اثماً بالدعاء الخ محل توقف اه (قوله مقصداً صالحاً) ومنه ان ينتفع بقلته بصرفها في وجوه القرب او على عياله اه عث وظاهره ولو بعد موته والله اعلم (كتاب الجراح)

(قوله جمع جراحة) الى التنبيه الثانى في النهاية الا قوله ويدخل الى المتن (قوله جمع جراحة) بكسر الجيم

وحفظه عن التلف مطلقاً وان شق أخذه كما هو ظاهر لظهور الفرق بينه وبين المال (قوله لمشقة العمل) قد يفهم التحريم حيث لم يشق العمل بوجه كترك تناول دينار بقر به او على طرف ثوبه مع نحو انحلاله عليه ولو لم يتناول له سقط وضاع او ترك ضم نحو كرهه او يده عليه ان لم يفعل سقط وضاع وهو ظاهر فليتأمل والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب (كتاب الجراح)

لمشقة العمل اما غير رشيد فيلزم وليه عمارة داره وأرضه وحفظ ثمره وزرعه وكذا وكيل وناظر وقف واما ذوالروح المحترمة فيلزم مالكة رعاية مصالحه ومنها ابقاء عسل للنحل في الكورة ان تعين لغذائها وعلف دود القز من ورق التوت ويباع فيه ماله كالبيضة فاذا استكمل جاز تجفيفه بالشمس وان أهلكه لحصول فائدته كذبح الماء كولا تتركه عمارة لحاجة وان طالت والاخبار الدالة على منع ما زاد على سبعة أذرع وأن فيه الوعيد الشديد محمولة على من فعل ذلك للخيلاء والتفاخر على الناس وتكره الزيادة عليها أى لغير حاجة وصح ان الرجل ليؤجر في نفقته كلها الا في هذا التراب اى ما لم يقصد بالانفاق في البناء به مقصداً صالحاً كما هو معلوم والله أعلم

(كتاب الجراح)  
جمع جراحة

أيضا ع ش (قوله غلبت) أى على الجناية بغيرها ع ش (قوله لأنها الخ) ولأن الجناية تطلق على نحو القذف والزنا والسرقة عميرة أى مع أنها غير مرادها (قوله منها) أى الجراحة (قوله ولذا الخ) الأولى تأخيرها عن قوله لشموها الخ (قوله أثرها) أى الجنايات وقوله غيره ومن الغير الروض والمنهج (قوله لشموها الخ) لكنها تشمل غير المراد هنا كطمة خفيفة وكالجناية على نحو المال فإثره المصنف أولى لأن الترجمة لشيء ثم الزيادة عليه غير معيب رشيدى أى بخلاف العكس (قوله لاختلاف أنواعها الخ) أو باعتبار أفرادها عميرة (قوله الآية) أى من كونها رهقة أو مينة للعضو أو غير ذلك محلى (قوله واكبر الكبائر الخ) مستأنف (قوله القتل) وتصح توبة القاتل عمدا لأن الكافر تصح توبته فهذا أولى ولا يتحتم عذابه بل هو في خطر المشيئة ولا يخلد عذابه إن عذب وإن أصر على ترك التوبة كسائر ذوى الكبائر غير الكفر مغنى وروض مع الأسنى (قوله القتل ظلما) أى من حيث القتل وظاهره ولو كان المقتول معاهدا أو مؤمنا ولا مانع منه لكن ينبغي أن أفرادها متفاوتة فقتل المسلم اعظم أثما ثم الذى ثم المعاهد والمؤمن وأما الظلم من حيث الاقتيات على الإمام كقتل الزانى المحصن وتارك الصلاة بعد إمام له بها فينبغي أن لا يكون كبيرة فضلا عن كونه أكبر الكبائر ع ش (قوله أو العفو) أى على مال أو بجنا مغنى ونهاية وسم (قوله لا تبقى الخ) أى من جهة الادى كما يعلم بما يأتى رشيدى وسم (قوله بعض العبارات) أى عبارة الشرح والروضة مغنى ونهاية (قوله لا يفيد) أى فى التوبة ع ش (قوله وعزم أن لا يعود) أى مثله ع ش (قوله للجنس) قديقال الجنس واحد لا تعد فيه إلا أن يقال التقدير أقسام الفعل ثلاثة سم أو يقال المراد بالجنس كما هو ظاهر الماهية لا بشرط شيء وهى تقبل الوجود الخارجى والتعود لا الماهية بشرط لاشيء فأنها لا تقبل التعدد ولا الوجود الخارجى سيد عمر (قوله القول) وكذا الصياح سم (قوله لأنه يأتى له) أى للمصنف تقسيم الخ وحينئذ فلا اعتراض عليه فى التقيد بالمزهر سم (قوله تقسيم غيره) أى غير المزهر عميرة وكردى (قوله لذلك) أى للثلاثة أقسام ع ش (قوله أيضا) أى كالمزهر (قول المتن ثلاثة) وجه الحصر فى ذلك أن الجانى أن لم يقصد عين الجنى عليه فهو الخطأ أو قصد هافان كان بما يقتل غالباً فهو العمد والافشبه العمد مغنى (قوله لمفهوم الخبر الخ) انظره مع أن أحد الثلاثة هو منطوق الخبر على أن مفهومه لا يدل على خصوص شيء وإنما يدل على أن هناك شيئا آخر يخالف منطوقه فليتامر رشيدى عبارة المغنى روى البيهقى عن محمد بن خزيمه أنه قال حضرت مجلس المزنى يوما فساله رجل من العراق عن شبه العمد فقال أن الله وصف القتل فى كتابه بصفتين عمد وخطأ فلم قلت أنه ثلاثة أصناف فاحتج عليه المزنى بما روى أبو داود والنسائى وابن ماجه وابن حبان الخ أن النبي ﷺ قال إلا أن فى قتل عمد الخطأ الخ اه (قوله قتل السوط الخ) بالجر بدل من قبله ع ش (قوله ما كان الخ) بدل من شبه العمد (قوله فيه مائة) خبر أن

(قوله غلبت) لا يخفى أنه يجوز أيضا أن تكون الجراح مجازا عن الجناية التى هى وصف الجراح الأعم والقرينة ما فى كلامه مما بيناه فى الحاشية الأخرى وهذا غير التغليب وإن كان هو أيضا مجازا فتامله والفرق أنه على التغليب يكون المراد بالجراح وغيره ولكن غلب الجراح فعبر بلفظه عن الجميع وعلى غيره يكون المراد بالجراح مطلق الجناية (قوله أيضا غلبت) مما يدل على التغليب وإن المراد أعم سياقه لقوله الآية جراح أو مثل وقوله ومنه الضرب بسوط أو عصا والتغليب من قبيل المجاز وآثره لأنه أبلغ كما تقرر فى محله (قوله وجمعها) ضبب بينه وبين قوله جمع جراحة (قوله أو العفو) شامل للعفو على الدية (قوله لا تبقى مطابقة) من جهة حق الادى (قوله للجنس) قديقال الجنس واحد إلا أن يقال التقدير أقسام الجنس ثلاثة (قوله ويدخل فيه هنا القول) وكذا الصياح (قوله لأنه يأتى له تقسيم الخ) وحينئذ فلا اعتراض عليه بالتقيد بالمزهر (قوله أيضا لأنه يأتى له تقسيم غيره الخ) فى قوله الآتى فصل يشترط لقصاص الطرف والجراح ما شرط للنفس ففيه إشارة إلى ذلك التقسيم لأنه فيه اشتراط العمدية واشتراط العمدية فيه إشارة إلى انقسام الجناية على مادون النفس إلى العمد وغيره وإنما اقتصر هنا على تقسيم المزهر لأن الكلام هنا فى

غلبت لأنها أكثر طرق الزهوق وأعم منها الجناية ولذا أثرها غيره لشموها القتل بنحو سحر أو سم أو مثل وجمعها لاختلاف أنواعها الآية واكبر الكبائر بعد الكفر القتل ظلما وبالقود أو العفو لا تبقى مطابقة أخرى وما أفهمه بعض العبارات من بقائها محمول على بقاء حق الله تعالى فإنه لا يسقط إلا بتوبة صحيحة وبجرد التمسك من القود لا يفيد إلا أن انضم إليه ندم من حيث المعصية وعزم أن لا يعود والقتل لا يقطع الاجل خلافا للمعتزلة (الفعل) للجنس فلذا أخبر عنه بثلاثة ويدخل فيه هنا القول كشهادة الزور لأنه فعل اللسان (المزهر) كالفضل لكنه لا مفهوم له لأنه يأتى له تقسيم غيره لذلك أيضا (ثلاثة) لمفهوم الخبر الصحيح إلا أن فى قتل عمد الخطأ قتل السوط والعصا مائة من الأبل الحديث وصح أيضا ألا أن دية الخطأ شبه العمد ما كان بالسوط والعصا مائة من الأبل

عش (قول المتن عمد) فائدة يمكن انقسام القتل إلى الاحكام الخمسة واجب وحرام ومكروه ومندوب ومباح  
والاول قتل المرتد اذالم يتب والحر في اذالم يسلم ولم يبط الجزية والثاني قتل المصوم بغير حق والثالث قتل  
الغازي قريبه الكافر اذالم يسب الله اورسوله والرابع قتله اذاسب احدهما والخاص قتل الامام الاسير فانه  
خير فيه كما ياتي اه شرح الخطيب وينبغي ان تراجع ما ذكره في قتل الاسير فانه لما يفعل بالمصاحفة فقطناه  
وجوت القتل حيث ظهرت المصاحفة فيه عش (قول المتن وخطا) وهو لا يوصف بجرام ولا حلال لانه غير  
مكف فيما اخطا فيه فهو كفعل المجنون والبهيمة مغنى (قول المتن وشبه عمد) وهو من الكبائر تركه عمد عش  
وشبه بكسر الشين واسكان الباء ويجوز فتحهما ويقول ايضا شبيه كمثل ومثل ومثل مغنى (قوله لاخذ  
شبهان كل منهما) وهو من العمد تصد الفعل والشخص من الخطا كونه بما لا ياتى غالبا عش (قوله  
الاتي) اي في المتن انفا حده (قوله وشبه العمد) عطف على الخطا وقوله لا ياتى غالبا عش (قوله  
قتل عمد الخطا) الخ وقوله الا ان دية الخطا الخ عش (قول المتن وهو) اي العمد عش (قوله يبنى ان  
الانسان) إلى قوله وصح في المغنى إلى قوله وما لى المتن وقوله اول المذكور على ما ياتي (قول يبنى الانسان)  
اي باعتبار كونه انسانا ولا لم يخرج صورة النخلة سم ومراده بالانسان البشر فيخرج الجن فلا ضمان  
فيهم مطلقا لانه لم يثبت عن الشارع فيهم شيء عش وقوله مطلقا اي سواء اكان على صورة الادمي اولا  
(قول المتن بما يقتل غالبا) اي بالنسبة لذلك الشخص وذلك المحل الذي وقعت فيه الجناية فيدخل غرزا لا برة  
بمقتل والضرب بعضا خفيفة لنحو مريض او صغير يقتل مثله غالبا عش (قول المتن غالبا) اي قطعنا او غالبا  
مغنى (قوله فقتله) لما زاده لانه لا يلزم من قصده اصابة السهم له ولا من اصابته قتله فلا يتم قوله فيه القصاص  
عش (قوله من حيث هو) قد يلزم انه حد للعمد الموجب للحد وغاية الامر انه ترك قيد من مفهومين  
من المباحث الاتية فهو من الحذف لقرينة سم على حج اه عش (قوله فان اريد) اي حد العمد  
(قوله زيد فيه) اي في الحد (قوله من حيث الاتلاف) اي من حيث اصل الاتلاف بان لا يستحقه اصلا يخرج  
الظلم من حيث كيفية الاتلاف كما ياتي رشيدى (قوله كمن امره الخ) مثال للقتل بشبهة على حذف مضاف  
اي كقتل من الخ (قوله خطؤه) اي القاضى في سببه اي الامر مغنى (قوله من غير تقصير) قد يرد عليه  
ان عدم تركته للشاهد تقصير اي تقصير (قوله او غير مكافئ) في خروجه نظرا فان قتله ظلم من حيث  
الاتلاف وكذا مسألة الوكيل ان اريد ولو في الواقع سم وقد يمنع ابراء الوكيل لان له شبهة في القتل اي شبهة  
عش (قوله وايراد هذه الصور الخ) فيه وقفة اذ صريح الاستثناء في المتن ان المراد العمد الموجب للقصاص  
كما لا يخفى وقد يجاب بان معنى قوله لا قصاص الا في العمد انه لا يتصور الا في العمد ولا يلزم منه ايجاب كل عمد

(عمد وخطا وشبه عمد)  
اخره عنده لاخذ شبهان  
كل منهما وما ياتي حد كل (ولا  
قصاص الا في العمد) الاتي  
اجماعا بخلاف الخطا الآية  
ومن قتل مؤمنا خطأ وشبه  
العمد للخبرين المذكورين  
(وهو قصد الفعل) عين  
(الشخص) يعنى الانسان  
اذ لو قصد شخصا يظنه نخلة  
فبان انسانا كان خطأ كما  
ياتي (بما يقتل غالبا) فقتله  
هذا حد للعمد من حيث  
هو فان اريد بقيد ايجابه  
لحد زيد فيه ظلما من  
حيث الاتلاف لاخراج  
القتل بحق او شبهة كمن  
امراده قاض بقتل بان خطؤه  
في سببه من غير تقصير كتيبن  
رق شاهده وكن رمى لمهدر  
او غير مكافئ فعصم او كافا  
قبل اصابة ووكيل قتل  
فبان انزاله او عفو موكله  
وايراد هذه الصور عليه غفلة

بيان ضمان النفس (قوله يعنى الانسان) اي باعتبار كونه انسانا ولا لم يخرج صورة النخلة (قوله بما يقتل  
غالبا) اي بالنسبة لذلك الشخص وذلك المحل الذي وقعت فيه الجناية فيدخل غرزا لا برة بمقتل والضرب  
بعضا خفيفة لنحو مريض او صغير يقتل مثله غالبا (قوله هذا حد للعمد الخ) قد ياتى من انه حد للعمد الموجب  
للحد وغاية الامر انه ترك قيد من مفهومين من المباحث الاتية فهو من الحذف لقرينة ونقل ابن النقيب في  
مختصر الكفاية عن بعضهم حدا اخر للعمد ثم قال واعترض على هذا الحد بان من ضرب كوع شخص بعضا  
فتورم ودام الالم حتى مات فانا نعلم حصول الموت به ولا قصاص اه فليتامل ويراجع فقد يتوقف فيه (قوله  
او غير مكافئ الخ) في خروجه نظرا فان قتله ظلم من حيث الاتلاف وكذا مسألة الوكيل ان اريد ولو في الواقع  
(قوله غفلة) فان قلت لا يصح ذلك لان المفهوم من قوله هو قصد الفعل الخ عقب قوله ولا قصاص الا في  
العمد هو تفسير العمد الموجب للقصاص فلا يراى صحيح (قلت) قوله ولا قصاص الا في العمد لا يقتضى  
وجوب القصاص في كل عمد فلا ينافى اعتبار امور اخرى للقصاص نعم المتبادر منه ذلك فان كان الايراد  
باعتبار المتبادر فلا غفلة سم (فرع) نقل ابن النقيب في مختصر الكفاية عن بعضهم حدا اخر للعمد ثم قال  
واعترض على هذا الحد بان من ضرب كوع شخص بعضا فتورم ودام الالم حتى مات فانا نعلم حصول الموت به



عما قرره والظلم لا من حيث الاتفاق كان استحق حررقته ففقد نصفهين وغالبا ان رجع للالة (٣٧٧) لم يرد غرزالا مرة الموجب للقود لانه

سند كره على أنه بقيد كونه  
في مقتل او مع دوام الالم  
يقتل غالبا وللعمل لم يرد قطع  
أنملة سرت للنفس لأنه مع  
السراية يقتل غالبا فاندفع ما  
لبعضهم هنا ومال ابن العماد  
فيمن اشار لانسان بسكين  
تخويفه فسلطت عليه من  
غير قصد إلى أنه عمد موجب  
للقود وفيه نظر لأنه لم يقصد  
عينه بالالة قطعا فالوجه أنه  
غير عمد (جارج) بدل من  
ما الواقعة على أعم منها  
كسجوع وسحر وخصاه  
لأنهما الاغلب مع الرد  
بالثاني على أبي حنيفة رضى  
الله تعالى عنه مع قوله لو قتله  
بعمد وحديد قتل (او مثقل)  
للغير الصحيح أن يهوديا  
رض رأس جارية بين  
حجرين فأمر صلوات الله عليه  
رأسه كذلك ورعاية المائلة  
وعدم إيجابه شيئا فيها يرد  
ان زعم انه قتله لنقضه  
العهد ودخل في قولنا عين  
الشخص رمية لجمع بقصد  
اصابة أى واحد منهم  
بخلافه بقصد اصابة واحد  
فرقا بين العام والمطلق إذ  
الحكم في الاول على كل فرد  
فرد مطابقة وفي الثاني على  
الماهية مع قطع النظر عن  
ذلك (فان فقد) قصدهما  
أو (قصد أحدهما) أى  
الفعل وعين الانسان (بان)  
تستعمل غالبا لخصر ما قبلها

للقصاص فتأمل رشيدى وسم نعم المتبادر منه ذلك فان كان الايراد باعتبار المتبادر فلا غفلة سم (قوله  
عما قرره) أى من قوله هذا حد العمد من حيث هو عرش (قوله والظلم) عطف على القتل (قوله  
وغالبا ان رجع الالة) عبارة المغنى وان أراد بما يقتل غالبا الالة اه (قوله لأنه سب كره) أى لخروجه  
عن الضابط معنى (قوله اول الفعل) عطف على الالة (قوله لأنه مع السراية الخ) نازع سم فيه راجعه  
(قوله من غير قصد) ويصدق في ذلك وقوله بالالة أى بسقوطها عرش (قوله بدل من مال الخ) قد يستشكل  
بأنه ان كان بدل يعرض فبدل البعض يخص ولا وجه للتخصيص مع عموم الحكم او بدل كل لم يصح لأنه  
لا يساوى لفظة ما فى المعنى فينبغى ان يقدر معطوف اخذ من السياق والتقدير او غيرهما ويجعل من بدل  
الكل سم عبارة المغنى وقوله جارح او مثقل جرى على العالب ولو اسقطها كان أولى ليشمل ذلك القتل  
بالسحر وشهادة الزور ونحوهما وهما مجروران على البدل من ما ويجوز رفعهما على القطع ولعله قصد  
بالنصريح بهما التنبه على خلاف أبي حنيفة فانه لم يوجب في المثقل كالجر والدبوس اثباتين ودليلنا الخ  
وظاهرها انه يجوز كونه بدل كل بلا تقدير (قوله الواقعة على أعم منها) الانسب لما بعده الشاملة لها  
ولغيرهما (قوله منها) أى الجارج والمثقل (قوله كتجوع الخ) مثال لمادة افتراق العام (قوله  
وخصاه) أى الجارج والمثقل بالذكور مع ان المراد أعم منها (قوله لانها) أى وانما خص الجارج والمثقل  
بالنصريح لانها الخ (قوله بالثاني) أى المثقل (قوله مع قوله الخ) عبارة المغنى وقد وافقنا أبو حنيفة على  
ان القتل بالعمود والحديد موجب للقود وقد ثبت النص في القصاص بغيره من المثقل كما يأتى فلا خصوصية  
للعمود والحديد لان القصاص شرع لصيانة النفوس فلم يلزم بحجب المثقل لما خصت الصيانة اه (قوله ورعاية  
المائلة الخ) مبتدأ خبره قوله يردان الخ (قوله فيها) أى الجارية عرش (قوله انه قتله) أى امر بقتله (قوله  
بخلافه) أى الرمي لجمع (قوله بقصد اصابة واحد) أى فهو شبه عمد كما يعلم مما يأتى في شرح قول المصنف  
وان قصد هما الخ رشيدى وعرش (قوله فرقا بين العام والمطلق) الفرق محل تأمل قوى فليتأمل المتأمل  
سم على حج لعل وجه التأمل ان قصد واحد لا بعينه هو عبارة عن قصد القدر المشترك بين الافراد وهو  
يتحقق في ضمن كل واحد منها وكان عاما في هذا المعنى فلا يتم قوله فرقا الخ وقد يجاب بانه لما قصدوا احدا من  
غير ملاحظة التعميم فيه لم يتعاقب تصدبه وفرق بين كون الشيء حاصلًا وكونه مقصودا عرش عبارة المغنى  
لان أى للعموم فكان كل شخص مقصودا بخلاف ما إذا قصدوا احدا لا بعينه فلا يكون عمدا اه (قوله  
في الاول) أى العام وقوله وفي الثاني أى المطلق (قوله عن ذلك) أى الفرد (قوله تستعمل) أى لفظة  
بان (قوله لخصر ما قبلها الخ) أى فتكون الباء للتصوير (قوله وكثيرا ما تستعمل الخ) أى فتكون الباء

ولا قصاص اه فليتأمل وليراجع فقد يتوقف فيه (قوله وغالبا ان رجع للالة) يتأمل (قوله لأنه  
مع السراية يقتل غالبا) اقول فيه نظر من وجوه منها ان السراية خارجة عن الفعل والموصوف بغلبة القتل  
لإنما هو الفعل ومنها ان الفعل مع السراية لا يقال فيه يقتل غالبا إذ مع وجود السراية يستحيل تخلف القتل  
بل هو معها قاتل ولا بد فان اريد هذا المعنى بان اريد ان الفعل مع السراية قاتل ولا بدور عليه ما يقتل نادرا  
لذا سرى فانه مع السراية قاتل ولا بد مع انه لا قصاص فيه فليتأمل وقد يقال ما يقتل دائما من افراد ما يقتل  
غالبا فليتأمل سم (قوله بدل من ما الواقعة على أعم منها) قد يستشكل البدية بانه ان كان بدل بعض  
فبدل البعض يخص كما صرح به ابن الحاجب وغيره ولا وجه للتخصيص مع عموم الحكم او بدل كل لم يصح  
لان الجارج او المثقل لا يساوى لفظ ما فى المعنى فينبغى ان يقدر معطوف عليهما اخذا من السياق لقوله  
الاتى فلو شهد بقصاص الخ والتقدير او غيرهما ويجعل من بدل الكل إذ المعنى حينئذ باحده هذه الامور  
مراد باحدها المعنى العام الشامل لكل واحد من الثلاثة (قول المتن او مثقل) أى او غيرهما بقرينة  
السياق (قوله وعدم إيجابه شيئا فيها) ضبب بينه وبين قوله رأس جارية (قوله فرقا الخ) الفرق تحكم  
قوى فليتأمل المتأمل (قوله فرقا بين العام والمطلق) أى بين معنى العام ومعنى المطلق ان قلنا ان العموم من

كاسر(فات)وهذا مثال للمحذوف (٣٧٨) اولئذ كور على ماياتي (اورى شجرة) مثالا وادميا (فاصا به) اى غير من قصده فأت

أورى شخصاً ظنه شجرة  
فبان انساناً ومات (فخطا)  
وهذا مثال لفقد قصد

الشخص دون الفعل ويصح  
جعل الاول من هذا ايضا  
على بعد نظر الى ان الوقوع  
لما كان منسوباً للواقع  
صدق عليه الفعل المقسم  
لثلاثة وانه قصده وعكسه  
محال وتصويره يضرب به بظهر  
سيف فخطا لحدّه فهو لم  
يقصد الفعل بالحدّ رد بان  
المراد بالفعل الجنس وهو  
موجود هنا وبما لو هدده  
ظالم فأت به فالذى قصده به  
الكلام وهو غير الفعل  
الواقع يرد به ايضا بان مثل  
هذا الكلام قديماً لك عادة  
(تنبيه) سيعلم من كلامه  
ان من الخطا ان يتعمد رمى  
مهتر في عصم قبل الاصابة  
تنزيلاً لطور العصمة  
منزلة طرو اصابة من لم  
يقصده (وان قصدهما)  
اى الفعل والشخص اى  
الانسان وان لم يقصده عينه  
(بما لا يقتل غالباً شبه عمد)

ويسمى خطا عمد وخطا  
وخطا شبه عمد سواء اقتل  
كثيراً ام نادراً كضربة يمكن  
عادة احواله الهلاك عليها  
بخلافها بنحو قلم او مع خفتها  
جدا وكثرة الثياب فهدر  
(تنبيه) وقع لشيخنا فى  
المنهج وشرحه ما يصرح  
باشتراط قصد عين الشخص  
هنا ايضا وهو عجيب لتصحيحه

بمعنى الكاف (قوله كاسر) اى بقوله يعنى الانسان (قوله وهذا) اى قول المصنف بأن وقع الخ (قوله  
للمحذوف) اى الذى قدره بقوله قصدهما ولك ان تقول المتن يشمل لان قوله فان فقد قصد احدهما  
يصدق مع فقد قصد الاخر رشيدى وسم فيكون هذا مثالا للئذ كور وهذا غير قوله اولئذ كور الخ اى  
فقد قصد احدهما (قوله على ماياتي) اى انفا (قوله وهذا) اى قول المصنف اورى الخ (قوله جعل  
الاول) اى قول المصنف بان وقع الخ من هذا اى فقد قصد الشخص دون الفعل ايضا اى كقول المصنف  
اورى الخ (قوله وانه الخ) عطف على الفعل (قوله وانه قصده) فيه تأمل فتأمل سم ورشيدى ووجه ذلك  
ان الوقوع وان فرض نسبته للواقع لكنه لا يستلزم كون الوقوع فعلاً مقصوداً له ع ش (قوله وعكسه) اى  
بان فقد قصد الفعل دون الشخص (قوله وتصويره) اى العكس بضر به اى بقصد ضربه (قوله لحدّه) اى  
لضربه بجحد السيف (قوله بان المراد بالفعل الجنس) اى لخصوص الفعل الواقع منه حتى يستشكل بان  
الضرب بخصوص الحد لم يقصده ع ش (قوله وبما الخ) عطف على قوله بضر به الخ (قوله وهو غير الفعل  
الخ) يعنى ان الكلام الذى صدر من المهتر غير الفعل المملك الذى يقع من الجاني كالضرب بسيف فليس  
المراد ان المهتر صدر منه فعل تعلق بالمجنى عليه غير الكلام بل المراد ان هذه صورة قصد فيها الشخص  
ولم يقصد فيها فعل اصلاً ومن ثم رد بان هذا الكلام قديماً يقتل فالفعل والشخص فيها مقصودان ع ش  
(قوله بان مثل هذا الكلام الخ) المناسب فى الردان يقول بان المراد بالفعل ما يشمل الكلام ومثل هذا  
الكلام الخ رشيدى (قوله تنزيلاً لطور والعصمة الخ) يغنى عن ذلك ان يراد بالشخص فى تعريف العمدة  
الانسان المعصوم بقرينة ما سيعلم والتقدير حينئذ قصد الانسان المعصوم باعتبار انه انسان معصوم سم على  
حج اه ع ش (قوله منزلة طرو اصابة من لم يقصده) لاولى حذف لفظه اصابة (قوله وان لم يقصده عينه)  
يعنى معينا ليطابق ما مر رشيدى عبارة سم حاصل هذه المبالغة مع الاصل ان شبه العمدة ان يقصد  
الانسان سواء قصد عينه او اى واحداً من جماعة او واحداً لا بعينه بما لا يقتل غالباً لكن قضية قوله السابق  
بخلاف قصد اصابة واحداً وما يأتى فى التنبيه فى مسئلة المنجنيق ان قصد واحداً لا بعينه شبه عمد ولو بما يقتل  
غالباً فكان ينبغى أن يقال وان قصدهما بما لا يقتل غالباً وكذا بما يقتل غالباً ولم يقصد عين الشخص شبه  
عمد اه وفى ع ش ما يوافقه (قوله او مع خفتها جدا) اى او ثقلمها مع كثرة الثياب ع ش عبارة الرشيدى  
قوله وكثرة الثياب لعل المراد بخلافها اى مطلق الضربة مع كثرة الثياب وإلا ففهمها مشكل اه  
(قوله هنا) اى فى شبه العمدة ايضا اى كما فى العمدة (قوله لكن هذا الخ) اى ما صححه فى الروضة الخ  
من عدم اشتراط قصد العين فى العمدة (قوله ان وجد قصد العين) اى او قصد اصابة اى واحداً من الجماعة

عوارض الالفاظ فقط أو بين المعنى العام والمعنى المطلق ان قلنا انه من عوارض المعانى ايضا (قوله وهذا  
مثال للمحذوف) اقول يمكن ان يشمل قوله فان فقد قصد احدهما فقد قصدهما فيكون هذا مثالا للئذ كور  
وهذا غير قوله اولئذ كور على ما يأتى فتأمل سم (قوله وانه قصده) فيه تأمل (قوله وهو غير الفعل  
الواقع به) لا يخفى انه ليس هنا الا الكلام المهتر به والمتاثر به والتاثر به ليس فعلاً فاهو الفعل الواقع به الذى  
الكلام غيره (قوله مثل هذا الكلام قديماً لك عادة) اى فهو الفعل هنا وهو مقصود (قوله منزلة طرو الخ)  
يغنى عن ذلك ان يراد بالشخص فى تعريف العمدة الانسان المعصوم بقرينة ما سيعلم والتقدير حينئذ قصد  
الانسان المعصوم باعتبار انه انسان معصوم (قوله وان لم يقصده عينه) مع قوله قبيله اى الانسان يتحصل منه  
ان صورة المسئلة انه قصد انساناً من جماعة اى واحداً منهم لا واحداً بعينه ولا اى واحداً منهم وحينئذ  
فحاصل هذه المبالغة مع الاصل ان شبه العمدة ان يقصد الانسان سواء قصد عينه او اى واحداً او احداً بآل  
يقتل غالباً لكن قضية قوله السابق بخلافه بقصد اصابة واحداً من قايين العام الخ وما ذكره فى التنبيه الا فى  
مسئلة المنجنيق ان قصد اصابة واحداً شبه عمد ولو بما يقتل غالباً وكان ينبغى ان يقال وان قصدهما بما لا يقتل

فى الروضة قبيل الديات ان قصد العين لا يشترط العمدة فالولى شبهه فى لكن هذا ضعيف والمعتمد كما  
قاله الاسنوى وغيره به جزم الشيخان فى الكلام على المنجنيق انه ان وجد قصد العين فعمد وإلا كان قصد غير معين كاحداً الجماعة فشبهه عمد

(ومنه الضرب بسوط أو عصا) خفيفين لم يوال ولم يكن بمقتل ولا كان البدن نضوا ولا اقترن (٣٧٩) بنحو حرا وصغروا لافعمد كمالو

خفته فضضع وتالم حتى  
مات لصدق حده عليه  
وكالتوالى مالو فرق وبقى  
ألم كل إلى مابعده نعم ان  
أبيح له أوله فقد اختلط  
شبه العمد به فلا قود ولك  
أن تقول لا يرد على طرده  
تعزرو ونحوه فانه إنما جعل  
خطأ مع صدق الحد عليه  
لان تجوز الاقدام له الغي  
قصده ولا على عكسه قول  
شاهدين رجعا لم نعلم انه  
يقتل بقولنا فانه إنما جعل  
شبه عمد مع قصد الفعل  
والشخص بما يقتل غالبا  
لان خفاء ذلك عليهما مع  
عذرهما به صيره غير قاتل  
غالبا وإذا تقررت الحدود  
الثلاثة (فلو غر زابرة) بيدن  
نحوهم أو نضوا وصغير أو  
كبير وهي مسمومة أي  
بما يقتل غالبا اخذا من  
اشراطهم ذلك في سقيه له  
ويحتمل الفرق لان غوصها  
مع السم يؤثر مالا يؤثره  
الشرب ولو بغير مقتل أو  
(بمقتل) بفتح التاء كدماغ  
وعين وحلق وخاصة  
واحليل ومثانة وعجان وهو  
ما بين الخصية والدير  
(فعمد) وان لم يكن معه ألم  
ولا ورم لصدق حده عليه  
نظر الخطر المحل وشدة تآثره  
(وكذا) يكون عمد اغرزاها  
(بغيرها) كاليه وورك (ان

كأمر) قول المتن ومنه) أي من شبه العمد عرش (قول المتن أو عصا) ومثل العصا المذكورة الحجر الخفيف  
وكف مقبوضة الاصاب لمن يحمل الضرب بذلك واحتمل موته به معنى وحكمة التنصيص على السوط  
والعصا ذكرهما في الحديث عمرة (قوله لم يوال) إلى قوله نعم ان أبيح في المغنى وإلى قول المتن ولو خيف  
في النهاية إلا التنبيه (قوله لم يوال) أي بين الضربات (قوله نضوا) أي تخيفا (قوله ولا اقترن) أي الضرب  
(قوله بنحو حرا) أي كالمريض (قوله والا) أي بان كان فيه شيء من ذلك معنى (قوله لصدق حده) أي  
العمد (قوله وكالتوالى) أي في كونه عمدا عرش (قوله مالو فرق وبقى ألم الكل) أي وقصد ابتداء  
الاتيان بالكل مر سم (قوله نعم ان أبيح له الخ) لعل هذا إذا كان لا وله المذكور مدخل في التلف اما إذا لم  
يكن وكان مابعده مما يستقل بالتلف فلا اثر لهذا الاختلاط سم (قوله اوله) أي الضرب (قوله فقد  
اختلط شبه العمد به) أي بالعمد وهل يوجب هذا نصف دية شبه العمد اخذا بما يأتي في شرح وإلا فلا الخ  
سم على حج أقول القياس الوجوب عرش (قوله فلا قود) قد يشكل عليه قوله الآتى وعلم الحابس  
الحال فعمد لان أول الضرب الذي أبيح له نظيره ما سبق هناك من الجوع والعطش وهو هنا عالم انه ضارب  
سم (قوله لا يرد الخ) وجه الورود انه يصدق عليه انه قصد الفعل والشخص بما لا يقتل غالبا وليس بشبه  
عمد بل خطأ معنى (قوله إنما جعل خطأ) أي حتى تجب دية الخطأ سم (قوله قول شاهدين رجعا الخ)  
أي وكأنا ممن يخفى عليه ذلك معنى لان خفاء ذلك أي القتل بشهادتهما (قوله صيره الخ) هذا ممنوع منعا  
واضحوا لو قال صيره في حكم غير القاتل غالبا كان له نوع قرب سم والضمير في صيره راجع للفعل الصادر  
منهما وهو الشهادة عرش (قوله بيدن نحوهم) إلى قوله واشتد في المغنى إلا قوله او كبير إلى ولو بغير مقتل  
(قوله نحوهم) أي كمرض عرش (قوله وهي مسمومة) قيد في الكبير فقط عرش ورشيدى (قوله  
أي بما يقتل غالبا) هذا هو المعتمد عرش (قوله ذلك) الإشارة راجعة لقوله بما يقتل غالبا عرش (قوله  
لان غوصها الخ) علة للفرق عرش (قوله ولو بغير مقتل) غاية لقوله بيدن نحوهم الخ (قوله كدماغ  
الخ) واصل اذن واخذع بالادل المهمة وهو عرق العنق واثنتين معنى وروض (قوله وحلق الخ) ونغرة  
نحر معنى وروض (قوله وعجان) بكسر العين المهمة اسنى ومعنى (قوله وان لم يكن معه الخ) ظاهره  
الرجوع إلى جميع ما مر من قوله بيدن نحوهم وما عطف عليه وهو شامل لما لو غرزاها في جلدة عقب من  
نحوهم وما عطف عليه عرش أقول صنيع الاسنى كالصريح في الرجوع إلى الجميع ولكن قوله وهو شامل  
الخ فيه وقفة بل يخالف لا إطلاقهم الآتى نفا في المتن (قول المتن بغيره) أي غير المقتل معنى (قوله ليس  
بقيد الخ) عبارة المغنى وظاهر هذا انه لا قصاص في الألم بلا ورم وليس مراد ابل الاصح كما صحه المصنف في  
شرح الوسيط الوجوب واما الورم بلا ألم فقد لا يتصور اه (قوله لذلك) أي لصدق حده عليه عرش  
عبارة المغنى لحصول الهلاك به اه (قوله بان لم يشتد الألم) وليس المراد بان لا يوجد ألم أصلا فانه لا بد من  
ألم ما معنى واسنى وسم (قول المتن ومات في الحال) اما إذا تأخر الموت عن الغرز فلا ضمان قطعاً كما قاله

غالبا وكذا بما يقتل غالبا ولم يقصد عين الشخص فشبه عمد (قوله وكالتوالى مالو فرق وبقى ألم كل إلى مابعده)  
الضابط في الضربات انه قصد ابتداء الاتيان بالجميع وبقى ألم كل واحدة إلى مابعدها وجب القصاص وإلا  
فلا مر (قوله نعم ان أبيح له اوله الخ) لعل هذا إذا كان للاول المذكور مدخل في التلف اما إذا لم يكن  
وكان مابعده مما يستقل بالتلف فلا اثر لهذا الاختلاط (قوله فقد اختلط شبه العمد) هل الواجب هنا  
نصف دية شبه العمد اخذا بما يأتي في الشرح وإلا فلا في الاظهر وقوله فلا قود قد يشكل عليه قوله الآتى وعلم  
الحابس الحال فعمد لان أول الضرب الذي أبيح له نظيره ما سبق هناك من الجوع والعطش وهو هنا عالم لانه  
ضارب (قوله فانه إنما جعل خطأ) أي حتى تجب دية الخطأ (قوله صيره غير قاتل غالبا) هذا ممنوع منعا  
واضحوا لو قال صيره في حكم غير القاتل غالبا كان له نوع قرب (قوله بان لم يشتد الألم) أي وإلا فالألم على الجملة

نورم) ليس بقيد كما صرح هو به (وتألم) تألما شديدا دام به (حتى مات) لذلك (فان لم يظهر أثر) بأن لم يشتد الألم واشتد ثم زال (ومات في الحال)

أو بعدد من يسير أي عرفا في يظهر (فشيبه عمد) كالضرب بسوط خفيف (وقيل عمد) كجرح صغير ويرد بوضوح الفرق (وقيل لاشيء) من قود و لادية إحالة للوت على سبب آخر (٣٨٠) ويرد بانه تحكم إذ ليس مالا وجود له أولى مما له وجود وإن خف (ولو غرزها فيما لا يؤلم

كجلدة عقب) فمات (فلا شيء بحال) لأن الموت عقبه موافقة قدر وخرج بما لا يؤلم ماله بالغ في إدخالها فانه عمد وأبانه فلفة لحم خفيفة وسقى سم يقتل كثيرا لا غالبا كغرزها بغير مقتل وقياس ما مر أن ما يقتل نادرا كذلك (ولو) منعه سد محل الفصد أو دخن عليه فمات أو (حبسه) كأن أغلق بابا عليه (ومنعه الطعام والشراب) أو أحدهما (والطلب) لذلك أو عراه (حتى مات) جوعا أو عطشا أو بردا (فإن مضت مدة) من ابتداء منعه أو أعرائه (يموت مثله فيها غالبا جوعا أو عطشا) أو بردا ويختلف باختلاف حال المحبوس والزمن قوة وحرارته ووضعه وحدا أطباء الجوع الممك غالبا باثنين وسبعين ساعة متصلة واعترضهم الروياني بمواصلة ابن الزبير رضي الله تعالى عنهما خمسة عشر يوما ويرد بان هذا نادر ومن حيز الكرامة على أن التدرج في التقليل يؤدي لصبر نحو ذلك كثير والذي يظهر أنه لا عبرة بذلك ولو بالنسبة لمن اعتاد ذلك التقليل لأن العبرة في ذلك بما من شأنه القتل غالبا فان قلت مر اعتبار نحو النضو قلت يفرق بان كل نضو

المأوردى وغيره معنى (قول أو بعدد من يسير الخ) أي بخلاف الكثير سم أي فانه لاشيء فيه عيش (قول كجرح صغير) أي بمحل تغلب فيه السراية قوب هذا يتضح قوله ويرد الخ لأن موته بالجرحة المذكورة قرينة ظاهرة على أنه منعها عيش (قول المتن كجلدة عقب) أي غير نحوهم على ما مر انقاعن عيش انفا (قول فمات) يعني وتالم حتى مات (قول المتن بحال) أي سواء مات في الحال أم بعد معنى (قول عقبه) هذا لا يناسب قول المتن بحال عبارة المغنى للعلم بأنه لم يميت منه ولم ينفاه موافقة قدر اه (قول لأن الموت) إلى قوله وحد الاطباء في المغنى لا قوله وأبانه إلى المتن (قول فلفة) بكسر الفاء وضمها مع إسكان اللام فيهما القطعة اسنى (قول كغرزها) خبر قوله وإبانه فلفة الخ أي فان تأثرو تالم حتى مات فعمد ولم لا ومات بلا كثير تأخر فشيبه عمد (قوله وقياس ما مر) أي في تفسير شبه العمد من قوله سواء أقتل كثير أم نادرا سيد عمر فيه أن ما هنا قضية ذلك لا قياسه وقال عيش أي من غرز الأبرة بغير القتل فانه في حد ذاته لا يمتل غالبا لكن أن تالم حتى مات فعمد والافشي به على ما مر اه وهو الظاهر ويوافقه قول الكردي وهو قول المتن فان لم يظهر الخ اه (قوله كذلك) أي فيه التفصيل المذكور عيش (قوله أو دخن عليه) بان حبسه في بيت وسد منافذه فاجتمع عليه الدخان وضاق نفسه معنى واسنى (قوله لذلك) أي للطعام والشراب (قول أو عراه) أي ومنه الطالب لما يتدفع به عيش (قول أو بردا) ينبغي أو حرار شدي (قوله أو أعرائه) المناسب لما قبله أو تعريته لكنه قصد التنبيه على جواز الغتين عيش (قوله أو بردا) أي أو ضيق نفس مثلاً من الدخان أو نزف الدم من منع السد عيش أي أو حرار (قوله ويختلف) عبارة الاسنى والمغنى وتختلف المدة اه (قول قوة الخ) أنش على ترتيب اللف (قوله وحرار) أي وبرد (قوله باثنين وسبعين ساعة) أي فلكية فجملة ذلك ثلاثة أيام لياليها عيش ورشيدى وسيد عمر (قوله ابن الزبير) واسمه عبد الله لانه المراد عند الإطلاق وقوله خمسة عشر يوما عبارة الدميرى سبعة عشر يوما عيش (قول والذي يظهر الخ) محل فطر بل الذي يظهر خلافه سيد عمر وسياتي عن سم ما يؤيده (قول بان كل نضو كذلك) أي يتأثر بغير غرز الأبرة عيش (قول وليس كل معتاد للتقليل يصبر الخ) قد يقال الجوع المعتاد لا يقتل غالبا سم على جميع أهرشيدى (قول المتن فعمد) وقع السؤال عما لو منعه البول فمات أقول الظاهر أنه ان ربط ذكره بحيث لا يمكنه البول ومضت عليه مدة يموت مثله فيها غالبا فعمد كالو حبسه ومنعه الطعام الخ وإن لم يربطه بل منعه بالتهديد مثلاً كان راقبه وقال ان بليت قتلتك فلا ضمان كمالو اخذ طعامه في مفازة فمات وينبغي أن من العمد أيضا ماله أخذ من العوام نحو جراه بما يعتمد عليه في العوم وإنه لا فرق بل علمه بانه يعرف العوم وعدمه عيش (قوله إحالة الهلاك) إلى قول المتن ويجب القصاص في المغنى لا قوله وعلم من كلامه إلى المتن (قوله وخرج بحبسه ماله أخذ بمفازة قوته الخ) وقياس ذلك أنه لو قطع على أهل قلعة ماء جرت عادتهم بالشراب منه دون غيره فماتوا عطشا فلا قصاص لانهم يسئيل من غيره ولو بمشقة فان تعذر ذلك فليس من المانع للباء عيش (قوله وإن علم أنه يموت) أي فهو هدر مطلقاً وإن كان لا يمكنه الخروج من تلك المفازة نعم إن قيده كان كالو حبسه مسم (قوله وعلم به) جملة حاله (قوله خوفا الخ) متعلق بامتنع (قوله أو من طعام) أي أو امتنع

لازم للمغرور (قوله أو بعدد من يسير) بخلاف الكثير (قوله إذ ليس الخ) قد يقال ذلك السبب يحتمل الوجود والاحالة عليه موافقة لاصل برائة الذمة والسبب الموجود لم يعلم تأثيره فلا تحكم (قوله أولى مما له وجود الخ) أي كما لزم من الاحالة المذكورة (قوله فلفة لحم) قال في شرح الروض بكسر الفاء وضمها مع إسكان اللام فيهما اه (قوله وقياس ما مر) ما هو (قوله من ابتداء منعه أو أعرائه) هذا لا يشمل التدخين (قوله باثنين وسبعين ساعة) ما المراد بالساعة هنا (قوله يصبر على جوع ما يقتل غالبا) الجوع المعتاد لا يقتل غالبا (قوله وإن علم أنه يموت) أي فهو هدر مطلقاً وإن كان لا يمكنه الخروج من تلك المفازة نعم إن قيده كان كما

كذلك وليس كل معتاد للتقليل يصبر على جوع ما يقتل غالبا كما هو واضح (فعمد) إحالة للهلاك على هذا السبب الظاهر وخرج من حبسه ماله أخذ بمفازة قوته أو لبسه أو ماءه وإن علم أنه يموت ومنعه ماله امتنع من تناول ما عنده وعلم به خوفاً وحزناً أو من طعام خوف

عاش أو من طالب ذلك أي وقد جرد أنه يجاب في إظهاره فلا قد دبل ولا ضمان في الحر لانه (٢٨١) لم يحدث فيه صنعاً في الأول وهو القائل

لنفسه في البقية قال  
الفراني وكذا لو أمكنه  
الحرب بلا مخاطرة فتركه  
(والا) تمض تلك المدة ومات  
بالجوع مثلاً لا بنحو هدم  
(فان لم يكن به جوع  
وعطش) أي أو عطش لقوله  
(سابق) على حبسه (فتشبه  
عمد) وعلم من كلامه السابق  
انه لا بد من مضي مدة يمكن  
عادة احالة الهلاك عليها  
فإيهام عموم والا هنا غير مراد  
(وان كان) به (بعض جوع  
وعطش) الو او بمعنى أو كما مر  
سابق (وعلم الخابس الحال  
فعمد) لشمول حده  
السابق له اذ الفرض ان  
مجموع المديتين بلغ المدة  
القائلة وانه مات بذلك كما علم  
من المتن (والا) يعلم الحال  
(فلا) يكون عمداً (في  
الاطهر) لانه لم يقصد  
اهلاكه ولا أني بهلاك بل  
شبهه فيجب نصف دية  
لحصول الهلاك بالامرين  
وفارق مريضاً بضرباً  
يقتله فقط مع جهله بحاله  
فانه عمد مع كون الهلاك  
حصل بالضرب بواسطة  
المرض فكانه حصل بهما  
بان الثاني هنا من جنس  
الاول فصح بناؤه عليه  
ونسبة الهلاك اليها بخلافه  
ثم فانه من غير جنسه فلم  
يصلح كونه متمماً له وانما  
هو قاطع لآثره فتمحضت  
نسبة الهلاك اليه (ويجب

من أكل طعام (قوله في الحر) خرج به الرقيق فانه مضمون باليد أسنى ونهاية ومعنى (قوله) لانه لم يحدث فيه صنعاً قال الاذرعى وقضية هذا التوجيه انه لو أغلق عليه بيتاهو جالس فيه حتى مات جوعاً لم يضمه وفيه نظر انتهى وهذه القضية بمنزلة لانه في اخذ الطعام منه متمكن من اخذ شيء من أخذه في الحبس بل هذه داخلة في كلام الاصحاب أي فيضمن ثم قال وهذا في مفارقة يمكن الخروج منها اما اذا لم يمكن ذلك لطولها اول زمانته ولا طارق في ذلك الوقت المتجه وجوب الفود كما لمحبوس انتهى وهو بحث قوى لكنه خلاف المنقول معنى ونهاية وهذا كله حيث لم يحدث فيه صنعاً كما هو الفرض والا فقد قال في العباب بعد ذلك ولو وضع صدياً أو شيخاً ضعيفاً أو مريضاً مدناً بمفارقة مات جوعاً أو عطشاً أو برداً فسكر حه في مغرق انتهى وقال في الاقواء وكذا أي يقاد منه لو القاه في ماء أو نار ويجز عن الخلاص فيها ما لم يكن مكتوفاً أو صدياً أو ضعيفاً الخ سم (قوله في الاول) أي فيما لو اخذ بمفارقة قوته أو لبسه أو ماءً معنى (قوله في البقية) أي الخارجية بقول المتن ومنعه معنى (قوله) وكذا لو أمكنه الخ) أي لا ضمان ع ش (قوله أي أو عطش لقوله الخ) يعني ان الو او بمعنى أو بدليل افراد الضمير في قوله سابق معنى (قوله على حبسه) عبارة المعنى على المنع اه (قوله) وعلم من كلامه السابق الخ) انظر ما وجهه رشيدى ولعل وجهه ان معنى قول المتن حتى مات أي بسبب المنع كما صرح به المعنى وأشار اليه الشارح والنهاية هناك بقولها جوعاً أو عطشاً الخ (قوله) أنه لا بد من مضي مدة الخ) أي والا فهدر كما رقييل التنبيه الثاني (قوله سابق) صفة قول المصنف بعض جوع الخ (قوله) بلغ المدة القائلة) اما اذا لم يطغها فهو كالمولم يكن به شيء سابق كما قاله ابن النقيب وتبعه الزركشى اه معنى (قوله) بل شبهه) أي بل يكون شبه عمد رشيدى (قوله نصف دية) أي دية شبه العمد ع ش (قوله) وفارق مريضاً الخ بان الثاني هنا الخ) فيه ما فيه سم على حج اذا الملحظ كون الهلاك حصل بالمجموع ولا شك انه حصل به في المستثنين الا ترى انه لو كان صحيحاً في مسألة المريض لم يقتله ذلك الضرب واما كونه من الجنس او من غيره فهو امر طردى لا يدخل له في ذلك فتأمل رشيدى (قوله بان الثاني) متعلق بفارق (قوله هنا) أي في مسألة المتن (قوله من جنس الخ) وهو مطلق الجوع (قوله ثم) أي في مسألة المريض (قوله) كالمباشرة) أي قول المتن ولو ضيف المعنى الاقوله وسيعلم الى قوله ثم السبب والتنبيه (قوله وهى) أي المباشرة (قوله ما أثر التلف الخ) أي كحز الرقة وقوله التلف أي فيه (قوله وهو) أي السبب (قوله ما أثره) أي أثر في التلف (قوله فقط) أي بان ترتب عليه الهلاك بواسطة ولم يحصله بذاته ع ش (قوله) ومنه منع نحو الطعام الخ) أي فكان الاولى تأخيرها الى هنا معنى وعميرة (قوله ما لا ولا) أي ما لا يؤثر في الهلاك ولا يحصله ووجه الحصر في ذلك ان الفاعل لا يخلو اما ان يقصد عين الجنى عليه او لا فان قصده بالفعل المؤدى الى الهلاك بلا واسطة فهو المباشرة وان ادى اليه بواسطة فهو السبب كالشهادة بموجب قصاص وان لم يقصد عين الجنى عليه بالكلية فهو الشرط معنى (قوله تأثيره) أي الغير (قوله فان المفوت) أي المؤثر

لوحبسه مر (قوله) لانه لم يحدث فيه صنعاً قال في شرح الروض وقضية هذا التوجيه انه لو أغلق عليه بيتاً هو جالس فيه حتى مات جوعاً لم يضمه وفيه نظر نعم ان كان التصوير في مفارقة يمكن الخروج منها فهذا محتمل وان لم يمكنه ذلك لطولها اول زمانته ولا طارق في ذلك الوقت فالتوجيه وجوب الفود كما لمحبوس اه قال بعضهم ولو فصل بان يعلم الاخذ حال المفارقة فيجب القود وبين ان يجهل فتجب دية شبه العمد لكان متجهماً اه هذا كماه حيث لم يحدث فيه صنعاً كما هو الفرض والا فقد قال في العباب بعد ذلك ولو وضع صدياً أو شيخاً ضعيفاً أو مريضاً مدناً بمفارقة مات جوعاً أو عطشاً أو برداً فسكر حه في مغرق اه وقال في الاقواء في المغرق وكذا أي يقاد منه لو القاه في ماء أو نار ويجز عن الخلاص فيها بكونه مكتوفاً أو صدياً أو ضعيفاً الخ (قوله) لقوله سابق) او سابق صفة عطش وحذف نظيره مما قبله (قوله وفارق مريضاً الخ) فيه ما فيه (قوله) ونسبة الهلاك اليها (ضرب يدينه وبين قوله فصيح بناؤه عليه وقوله وهو ما أثره فقط ضرب يدينه وبين قول المصنف ويجب

القصاص بالسبب) كالمباشرة وهى ما أثر التلف وحصله وهو ما أثره فقط ومنه منع نحو الطعام السابق والشرط ما لا ولا وانما حصل التأثير عنده بغيره المتوقف تأثيره عليه كالحفر مع التردى فان المفوت هو التخطى صوب البئر والمحصل هو التردى فيها المتوقف على الحفر ومن ثم لم

نحجب به قود مطلقا وسيعلم من (٣٨٢) كلامه ان السبب قد يغلبوا وعكسه وانهما قد يعتدلان ثم السبب اما حسنى كالا كراه واما عرقى

اه معنى (قوله مطلقا) أى سواء كان الحفر عدوانا أم لا (قوله ان السبب) أى كالشهادة قد يغلبها أى  
المباشرة (قوله وعكسه) أى كالتقدم مع الالتقاء من شأق وقوله قد يعتدلان أى كالمكره والمكره شورى  
(قول المتن فأو شهدا) أى رجلان عند قاض معنى (قوله او بردة الخ) عطف على بقصاص (قول المتن  
فقتل) أى المشهود عليه (قوله فيها) أى الشهادة (قوله بها) أى بشهادتها (قوله او قال كل تعمدت)  
أى واقتصر عليه (قول المتن لزوما القصاص) وخرج بالشاهد الراوى كالأشككت قضية على حاكم فروى  
له فيها انسان خبر افقتل الحاكم به شخصاً ثم رجع الراوى وقال تعمدت الكذب فلا قصاص كافى الروضة  
واصلها وقياسه مالمو استفتى القاضى شخصاً فافتاه بالقتل ثم رجع معنى ونهاية قال ع ش قوله فلا  
قصاص عليه أى ولا دية وكذا لا قصاص على القاضى حيث كان اهلا لاخذ من الحديث بان كان مجتهدا أو لا  
اقتص منه وقوله فافتاه الخ أى ولو قال تعمدت الكذب وعلمت انه يقتل بافتائى وقوله ثم رجع أى المفتى اه  
(قوله وموجه) أى القصاص عليهما (قوله والتعمد مع العلم) أى الاعتراف به معنى (قوله لا الكذب)  
أى وحده رشيدى (قوله ومن ثم لو شوهدا الخ) يتأمل موقع هذا الكلام فانه تحصل من كلامه ان شرط  
وجوب القصاص الرجوع مع الاعتراف بتعمد الكذب وبالعلم بانه يقتل بشهادتهما فان تحقق هذا الشرط  
وجب القصاص ولا اثر للمشاهدة المذكورة وإن لم يتحقق لم يجب وان انتفت المشاهدة المذكورة فليتأمل  
وقد يجاب بان المراد انهما إذا لم يعترف بالتعمد وشاهدنا المشهود بقتله حيا لم يجب القصاص لاحتمال الغلط  
وعدم التعمد ولا يخفى عدم مساعدة العبارة عليه فليتأمل سم على حجج اه ع ش (قوله لم يقتل)  
وعلى القاتل دية عمداً فى ماله كما يأتى فى شرح ولو القاه فى ماء مغرق فالتقمه حوت الخ ع ش (قوله قتل الاول)  
أى من قال تعمدت انا وصاحبي ع ش (قوله فان قال الخ) ويظهر انه يأتى هنا وفيما يأتى عن البلقينى نظير  
قوله السابق ولو قال احدهما تعمدت الخ (قوله قبل ان امكن الخ) عبارة المعنى فانه ينظر ان كانا ممن يخفى  
عليهما ذلك لقرب عهدهما بالاسلام او بعدهما عن العلماء لم يجب عليهما القصاص بل دية شبه عمد وان لم  
يخف عليهما ذلك فلا اعتبار بقولهما كن رضى سهما الى شخص واعترف بانه قصده ولكن قال لم اعلم انه  
يلغزه اه (قوله ان امكن) أى صدقهما نافية (قوله قال البلقينى الخ) بحث تقييد ما قاله البلقينى بما اذا كان  
حالهما معلوما وإلا فلا التفات إلى قولهما ذلك وهو بحث فى غاية الانجاء سم ويؤيد ذلك قول المعنى بدل  
قول الشارح لمقتضى الخ لظهور امور فينا تقتضى ردها الخ (قوله ووجب الخ) عطف على قوله قبل (قوله  
فى ما لهم) أى الشهود ع ش (قوله ان لم تصدقهم العاقلة) فان صدقهم فالدية على العاقلة ع ش (قوله انه لا بد)  
أى فى لزوم القصاص عليهما (قول المتن الولي) أى ولي المقتول معنى (قوله عند القتل) متعلق بعلمه (قوله  
فلا قود عليهما) هذا إذا تمحض القصاص فلو شهدا على قاطع الطريق ثم رجعا لم يسقط القصاص عنهم  
باعتراف الولي بكذبهما لان حق الله تعالى باق معنى (قوله بل هو) أى القود وقوله او الدية الخ أى ان عفى  
عن القود وقوله عليه أى الولي (قوله والجائهما) عطف تفسير على تسبيهما (قوله بعلمه) متعلق بانقطاع

القصاص بالسبب (قول المتن لزوما القصاص) قال فى العباب بخلاف راوى حديث للقاضى فى حكم قد  
توق فى فيه حكم بمقتضاه ثم رجع عن روايته اه ومثل الراوى المذكور فيما يظهر المفتى إذا افتى بالقتل  
ثم رجع م (قوله ومن ثم لو شوهدا الخ) يتأمل موقع هذا الكلام فانه تحصل من كلامه ان شرط وجوب  
القصاص الرجوع مع الاعتراف بتعمد الكذب وبالعلم بانه يقتل بشهادتهما فان تحقق هذا الشرط وجب  
القصاص ولا اثر للمشاهدة المذكورة وإن لم يتحقق وان انتفت المشاهدة المذكورة فليتأمل وقد يجاب بان  
مرادهما انهما ان لم يعترف بالتعمد وشاهدنا المشهود بقتله حيا لم يجب القصاص لاحتمال الغلط وعدم  
التعمد ولا يخفى عدم مساعدة العبارة عليه فليتأمل (قوله لم يقتل) أى بالمشهود عليه الذى قتل  
(قوله قال البلقينى او قال لم نعم الخ) بحث تقييد ما قاله البلقينى بما اذا كان حالهما معلوما وإلا فلا التفات

كتقدم الطعام المشعوم للضيف واما شرعى كشهادة الزور (فلوشهدا) على آخر (بقصاص) أى موجه فى نفس او طرف او بردة او سرقة (فقتل) او قطع بامر الحاكم بشهادتهما (ثم رجعا) عنها ومثلها المزيان والقاضى (وقالا تعمدنا الكذب) فيها وعلمنا انه يقتل بها او قال كل تعمدت اوزاد ولا اعلم حال صاحبي (لزمهما القصاص) فان عفى عنه فدية مغفلة لتسبيهما الى اهلا كىما يقتل غالبا وموجه مركب من الرجوع والتعمد مع العلم لا الكذب ومن ثم لو شوهدا المشهود بقتله حيا لم يقتل لاحتمال غلطهما ولو قال احدهما تعمدت انا وصاحبي وقال الآخر اخطأت او اخطانا او تعمدت واطأنا صاحبي قتل الاول فقط لانه المقر بموجب القود وحده فان قال لم نعم انه يقتل بها قبل ان امكن لنحو قرب اسلامهما قال البلقينى او قال لم نعم قبول شهادتنا لمقتضى لردنا فينا وانما الحاكم قصر لقبولها ووجب دية شبه العمد فى ما لهم ان لم تصدقهم العاقلة (تنبيه) ظاهر كلامهم انه لا بد من قولهما وعلمنا انه يقتل بشهادتنا وان كانا عالمين

عدلين ويوجه بانهما مع عدم ذكره قد يعتدلان فاحتيط للقود باشرط ذكرهما لذلك (الا ان يعترف الولي بعلمه) رشيدى عند القتل كافى المحرر (بكذبهما) فى شهادتهما فلا قود عليهما بل هو او الدية المغفلة عليه وحده لا نقطاع تسبيهما والجائهما بعلمه فصار اشرطا



كالمسك مع القاتل واعترافه بعله بعد القتل لأثره فيقتلان واعتراف القاضي بعله بكذبهما حين الحكم أو القتل موجب لقتله أيضا رجما أم لا وحل ذلك كله ما لم يعترف وارث القاتل بان قتله حق ولورجع الولي والشهود فسيأتي (٣٨٣) في الشهادات (ولو ضيف بمسموم) يعلم أنه يقتل غالبا غير ميم (صديا) كان (او مجنونا) او اعجميا يعتد وجوب طاعة الامر فأكله (فمات وجب القصاص) لانه الجاه إلى ذلك سواء اقال هو مسموم ام لا كذا عبر به كثيرون مع فرض اكثرهم الكلام في غير المميز وهو عجيب إذ لا يتعقل مخاطبة غير المميز بنحو ذلك ولا يتوهم أحدهم فراق بين القول وعدمه فلذا قال الشارح وإن لم يقل هو مسموم إشارة إلى أن اللائق نفي هذا القول بالكلية لانه لا معنى لوجوده بخضرة غير المميز فقام له ولك أن تجعل الغاية في كلام الشارح بالنسبة للمميز الصادق به الصبي وتمنع أنه يطرد فيها أن ما بعدها أولى بالحكم بما قبلها بل قد ينعكس وقد يستويان كما في قوله تعالى فلن يقبل من أحدهم ملء الارض ذهبوا لو اقتدى به ولما نظر الكشف إلى الغالب اول الآية بما أكثر المحشون على كلامه وغيرهم الكلام فيه ردا وجوابا فراجع نعم عندي في الآية جواب هو أن باذل المال قد يبذله كرها وقد يبذله اختيارا وهذا قد يبذله ساكتا وقد يبذله مصرحا بان فداء عن نفسه المذعنة بالخطا

رشيدى (قوله واعترافه) أى الولي ع ش (قوله بعد القتل) متعلق بعله رشيدى والمراد قتل الجاني ع ش (قوله واعتراف القاضي) أى دون الولي معنى (قوله حين الحكم) متعلق بعله (قوله رجما) أى الشاهدان (قوله وارث القاتل) أى القاتل الاول الذى قتلناه بشهادة الآية ع ش (قوله بان قتله حق) فلو قال انا أعلم كذبهما في رجوعهما وان مورثي قتله فلا قصاص على احد معنى (قوله يعلم) إلى قوله كذا عبر به في النهاية والمعنى (قوله يعلم انه الخ) سكت عنه المنهج والمعنى فقضيته كمقتضى كلام الشارح الا في في الدرس وفي التنبيه أنه ليس بقيد (قوله غالبا) لم يبين هو ولا غيره محترز به أنه احتراز عما إذا لم يقتل غالبا بل كثيرا أو نادرا فيجب حينئذ دية شبه العمد فليتأمل ثم رايت في الروض ما يصرح بذلك في الكثير وينبغي ان النادر كذلك ويدل عليه قول المتن السابق وإن قصد بها بما يتل غالبا فشبّه عمد وقال الشارح هناك سواء قتل كثيرا ام نادرا سم (قوله او اعجميا الخ) جعله من اقسام غير المميز لكونه في معناه هنا (قوله لانه الجاه الخ) أى لان الضيف بحسب العادة يا كل بما قدم له وهو لكونه غير مميز لا يفرق بين حالة الاكل وعدمها فكان التقدير له الجاه عاديا ع ش عبارة الحلبي قوله لانه الجاه إلى ذلك أى ولا اختيار له حتى يقال أنه تناول ذلك باختياره له فغد العمد صادق على هذا اه (قوله فلذا قال الشارح الخ) لا يخفى ان ما قاله هو بمعنى ما قاله غيره لان معنى قوله وإن لم يقل هو مسموم انه لا فرق بين القول وتركه ولا دلالة فيه على ان اللائق ترك هذا القول بل الذى يدل عليه إنما هو انه لا اثر لتركه وان الحكم مع تركه اضعف وهذا محل الاشكال في كلامه سم (قوله ان ما بعدها أولى بالحكم بما قبلها) يتأمل فان الظاهر بناء على ما اشترت ان صواب العبارة ان ما قبلها أولى بالحكم بما بعدها ولو كان معنى الغاية ما أفاده لم يرد إشكال على عبارة الشارح حتى يحتاج لمنع اطرا دمعنى الغاية فتأمل سيد عمر وقوله ان الصواب ان ما قبلها أولى الخ أى كفى بعض نسخ الشرح وايضا يصرح بذلك قوله الاتي نعم عندي في الآية جواب الخ (قوله بل قد ينعكس) أى ومنه قول الشارح المذكور (قوله بما) أى يتأويل (قوله وغيرهم) أى غير محشى كلام الكشف عطف على المحشون وقوله الكلام مفعول اكثر وقوله فيه أى في ذلك التأويل (قوله وهذا) أى الباذل بالاختيار (قوله المذعنة) المعترفة (قوله من هذا) أى من صرح بذلك (قوله فهم) أى الآية (قوله من الغالب) أو أولوية ما قبل الغاية بالحكم بما بعدها (قوله اما المميز فكذلك) ضعيف (قوله ومنه قول غيرهما) عطف على بحثهما (قوله انه كفى قوله الخ) عبارة النهاية والمعنى اما المميز فكل بالغ وكذا مجنون له تمييز كما قاله البغوى اه (قوله كما باصله) وهو المحرر المختصر من الوجز المختصر من الوسيط المختصر من البسيط المختصر من نهاية امام الحرمين الماخوذ من الام وكل من الوجز والوسيط والبسيط للغز الى بجيرى (قوله فهو) أى ما في الاصل وقوله ابين أى اكثر يانا في المتن (قوله يجب هنا) خبر فدية وقوله لا قد عطف على ضميرها المستتر فيجب

إلى قولها ذلك وهو بحث في غاية الاتجاه (قوله يعلم أنه يقتل غالبا) لم يبين هو ولا غيره محترز قوله غالبا ويتجه انه لا جل جريان القصاص هنا وفيما يأتي على احد الاقوال وانه إذا لم يقتل غالبا نادرا او كثيرا اتجب دية العمد فليتأمل ثم رايت في الروض قبل ذلك ولو سقاه سبما يقتل كثيرا لا غالبا فكغرز الابر في غير مقتل اه قال في شرحه ما إذا كان يقتل غالبا فهو كغرز الابر بمقتل اه فاخرج النادر لكن ينبغي انه كذلك ويدل عليه قول المتن السابق وإن قصد بها بما لا يقتل غالبا فشبّه عمد وقال الشارح هناك سواء قتل كثيرا ام نادرا فليتأمل (قوله فلذا قال الشارح وإن لم يقل الخ) لا يخفى ان ما قال الشارح هو بمعنى ما قاله غيره لان معنى قوله وإن لم يقل الخ لا فرق بين القول وتركه ولا دلالة فيما قاله على ان اللائق ترك هذا القول بل الذى يدل عليه إنما هو ان لا اثر لتركه وان الحكم مع تركه اضعف وهذا محل الاشكال في كلامه (قوله ولو اقتدى به)

والتقصير فاذا لم يقبل ذلك البذل من هذا فمن قبله أولى فهي حينئذ من الغالب أما المميز فكذلك على منقول الشيخين لكن بحثهما ومنقول غيرهما وانتصر لها جمع متأخرون أنه كفى قوله (أو بالناس عاقلا ولم يعلم حال الطعام) فأكله فمات (فدية) لشبه العمد كما باصله فهو أبين يجب هنا لتغريه لا قود لتناوله له باختياره (وفي قول قصاص) لتغريه كالا كراه ويجاب بان في الاكراه الجاء دون هذا وقته صلوات الله

(قوله سمته) أى سمته له الشاة (قوله لما مات الخ) ظرف لقتله (قوله لادليل فيه) أى فى قتله المذكور على وجوب القصاص ع ش (قوله بل أرسلت به اليهم الخ) عبارة المغنى لانها لم تقدم الشاة الى الاضياف بل بعثتها اليه صلى الله عليه وسلم وهو اضاف اصحابه وما هذا سبيله لايضا منه قصاص اه (قوله فقطع فعل الرسول الخ) عبارة النهاية لانها لم تضيفهم بل أرسلت به اليهم وبفرض التضيف فالرسول فعله قطع فعلم الخ (قوله فعل الرسول) أى الذى أرسلته بالشاة ع ش وهو فاعل قطع وقوله فعلها وهو الاسال مفعوله (قوله فعدم رعاية المماثلة الخ) أى حيث لم يقتلها بمثل السم الذى قتلت به ع ش (قوله قرينة الخ) قد يقال عدم رعاية المماثلة لان العدول الى السيف جائز سم (قوله بذلك) أى بارسال المسموم (قوله لاللقود) أى لالكونها ضيفت بالمسموم ع ش (قوله وتأخيرها) أى تأخير قتلها ع ش (قوله بها) أى بتلك الجناية (قوله حينئذ) أى حين موت بشرضى الله تعالى عنه (قوله واقعة حال فعلية الخ) قد يمنع بل هى قولية لظهور انه صلى الله عليه وسلم لم يباشر قتلها بل امر به والامر بالقول فليتامل سم (قوله فلا دليل الخ) أى لان من قواعدا ما نارضى الله تعالى عنه ان وقائع الاحوال اذا تطرق اليها الاحتمال كساها ثوب الاجمال وسقط بها الاستدلال ع ش (قوله اما اذا علم) أى الضيف حال الطعام مغنى (قوله فهدر) كذا فى النهاية والمغنى (قوله وكالتضيف مالو ناوله اياه) اقتصر عليه المغنى والنهاية (قوله بتثليث اوله) والفتح افصح مغنى ويليهِ الضم ع ش (قول المتن فى طعام شخص) ومثل الطعام فى ذلك ماء على طريق شخص معين والغالب شر به منه مغنى (قوله بمين) اخرج غير المميز ولم يبين حكمه فهل هو وجوب القصاص كالموضيعة سم اقول مفهوم صنيع الشارح وجوب القصاص ع ش (قوله على مامر) أى فى قوله سواء الخ رشيدى ولعل الصواب فى قوله لكن بحجتهما ومنقول غيرهما الخ (قول المتن الغالب اكله منه) زيادة على المحرر وهى فى الشرحين ولم يتعرض لها الا كثيرين وقضية انه اذا كان اكله منه نادرا يكون هدر او جرى على ذلك جمع من الشراح وليس مراد وانما هو لاجل الخلاف حتى باتى القول بالفصاص والافالو اوجب دية شبه العمد مطلقا نيه على ذلك شيخى فتنبه له مغنى ونهاية زاد سم فقول الشارح الا فى فهدر ممنوع بالنسبة للاول على هذا اه (قوله بالخال) الى قوله ويفرق فى النهاية والمغنى الا قوله ما لا يغلب اكله منه (قوله فعليه دية شبه عمد) وكذا ان غطى بشر فى دهلينه ودعا اليه او الى بيته وكان الغالب انه يمر عليها اذا ناه فانه وقع فيها ومات بذلك فلا قصاص بل لهدية شبه

قال البيضاوى محمول على المعنى كانه قيل فلن يقبل من احدهم فدية ولو اقتدى بملء الارض ذهب او معطوف على مضمر تقديره فلن يقبل من احدهم ملء الارض ذهب او تقرب منه فى الدنيا ولو اقتدى به من العذاب فى الآخرة او المراد لو اقتدى بمثله لقوله تعالى ولو ان للذين ظلموا فى الارض جميعا ومثله معه والمثل يحذف يراد كثير الان المثلين فى حكم شىء واحد او قوله محمول على المعنى الخ جواب عما يقال ان الوصلية تدخل على ابعاد الامرين لتنفيذ الحكم المسكوت عنه اولى ولا يخفى ان الفدية بملء الارض عن الحكم المسكوت عنه وهو عدم قبول مطاق الفدية فتنقض الظاهر ان يقال لا يقبل منه الفدية ولو اقتدى بملء الارض فاجاب بثلاثة اوجه الاول ظاهر والثانى والثالث بان يخرج لوعن الوصلية بقى الكلام فى قوله او المراد لو اقتدى قال الطيبى لا بد من تقدير الكلام ليستقيم المعنى وهو ان يقال ولو اقتدى به ومثله ص (قوله فعدم رعاية المماثلة الخ) قد يقال عدم رعاية المماثلة لان العدول الى السيف جائز (قوله واقعة حال فعلية) قد يمنع بل هى قولية لظهور انه عليه الصلاة والسلام لم يباشر قتلها بل امر به والامر بالقول فليتامل (قوله فى طعام شخص معين) اخرج غير المميز ولم يبين حكمه فهل هو وجوب القصاص كالموضيعة (قول المتن الغالب اكله منه) هذا القيد وقع فى المنهاج وغيره من كتب الشيوخين ولم يذكره الا كثيرين وهو تنقيح لمحل الخلاف المذكور حتى يتأتى القول بوجوب القصاص والافدية شبه العمد واجبة مطلقا سواء كان الغالب اكله منه او لا خلافا لما ذكره كثير من الشراح من اهداره اذا لم يكن الغالب اكله منه نيه على ذلك شيخنا الشهاب الرملى فقول الشارح الا فى فهدر ممنوع بالنسبة للاولى على هذا (قوله فعليه دية شبه عمد على الاظهر) قال فى الروض وقيمة الطعام

للهدية التى سمته بخير لما مات بشرضى الله عنه لادليل فيه لانها لم تقدمه بل أرسلت به اليهم فقطع فعل الرسول فعلها كالممسك مع القتال وبفرض انه لم يقطعه فعدم رعاية المماثلة هنا بخلاف ما ع اليهودى السابق قرينة لكون قتله لها لنقضها المهد بذلك على ما باتى اخر الجزية لاللقود وتأخيرها لموت بشر بعد العفو لتحقق عظيم الجناية التى لا يليق بها العفو حينئذ لا يقتلها اذا مات والحاصل انها واقعة حال فعلية محتملة فلا دليل فيها (وفى قول لاشىء) تغليبا للباشرة ويحاج بان محل تمليهما حيث اضمحل ما معها كالممسك مع القتال ولا كذلك هنا اما اذا علم فهدر لانه المهلك لنفسه ولو قدم اليه المسموم مع جملة اطعمة ففضية كلام الامام انه كالموت وحده وهو متجه لو جرد التعزير حيث جرت العادة بدعيه اليه سواء النفيس وغيره وهذا اوجه من فزددات الاذرعى فيه وكالتضيف مالو ناوله اياه او امره باكله (ولو دس سما) بتثليث اوله (فى طعام شخص) معين وبالعلى على امر (الغالب اكله منه) فاكله جاهلا بالخال (فعلى الاقوال) فعليه دية شبه عمد

على الاظهر لما سر وخرج بذلك مالا يغلب أكله منه وطعام نفسه إذا دسه فيه فأكله صدقة وهو الآكل العالم فهدر لا تغريرو يفرق بينه وبين ما ياتى في السيل النادر بان ثم فعلا منه في بدنه وهو كفته أو القاؤه الذى يقصده القتل ولا كذلك الدس هنا ولو أكره جاهلا ولو بالغاعلى تناول سم يقتل غالبا قتل وإن ادعى الجهل بكونه قاتلا بخلاف ما لو ادعى الجهل بكونه ساما (٣٨٥) وأمكن فانه يصدق أو عالما فلا كمالو

أكرهه على قتل نفسه (ولو ترك المجروح علاج جرح مهلك فمات وجبت القصاص) لان البرء لا يوثق به وإن عالج ومن ثم لو ترك عصب الفصد المجنى عليه به كان هو القاتل لنفسه وسيأتى قبيل مبحث الختان حكم تولد الهلاك من فعل الطبيب (ولو القاه) أى المميز القادر على الحركة كما هو ظاهر (فى ماء) راكد أو جار ومن قيد بالاول أراد التمثيل (لا يعدم غرقا) بسكون غينه (كمنسبط) يمكنه الخلاص منه عادة (فمكث فيه مضطجما) مثلاً مختاراً لذلك (حتى هلك فهدر) لا ضمان فيه ولا كفارة لانه المهلك لنفسه ومن ثم وجبت الكفارة فى تركته اما إذا لم يقصر بذلك لسكونه القاه مكتوفا مثلاً فعمد (أو) فى ماء (مغرق لا يخلص منه) عادة كلجعة وقت هيجانها فعمد مطلقاً (أو) (الابساحة) بكسر او له أى عوم (فان لم يحسنها أو كان) مع كونه يحسنها (مكتوفاً وزمناً) أو ضعيفاً فهلك (فعمد) لصديق حده عليه حينئذ (وإن منعه منها) وهو يحسنها (عارض)

العمد إن جهل البئر روض مع الاسنى ويأتى فى التقيد بالغلبة هنا ما تقدم عن شيخنا الشهاب الرملى سم (قوله على الاظهر) وعلى الثلاثة يجب له قيمة الطعام لان الداس اتلفه عليه معنى وروض (قوله لما سر) أى فى شرح أو بالغاً وعافلاً الخ (قوله مالا يغلب أكله منه) هذا مبنى على ان التقيد بغلبة الاكل منه للحكم بانه شبه عمد وليس كذلك بل هو محل الخلاف لياتى القول بوجوب القصاص والمعتمد وجوب الدية مطلقاً أى سواء غلب الاكل منه أو ندر أو استوى الأمران حلبي وتقدم أنفا ما يوافقه (قوله فهدر) تقدم ما فيه بالنسبة لاول المحترزات الثلاثة (قوله بينه) أى الدس (قوله أو القاؤه الخ) الموافق لما ياتى أو بديل أو (قوله ولو أكره الخ) عبارة المغنى والنهاية فرع لو قال العاقل كل هذا الطعام وفيه سم فأكله فمات فلا قصاص ولا دية كما نص عليه فى الام ولو ادعى القاتل الجهل بكونه ساما فالوجه انه إن كان بمن يخفى عليه ذلك صدق وإلا فلا أو بكونه قاتلا فلا قصاص ولو قامت بينة بان السم الذى أوجره يقتل غالبا وقد ادعى انه لا يقتل غالبا وجب القصاص فان لم تقم بينة بذلك صدق يمينه ولو أوجر شخصاً سما لا يقتل غالبا فثبته عمد أو يقتل مثله غالبا فالقصاص وكذا إذا أكره جاهل عليه لا عالم اه قال ع ش قوله صدق يمينه أى فى أنه لا يقتل غالبا فعليه دية شبه العمد وقوله فثبته عمد أى وإن كان المجرصياً وقوله فالقصاص أى ولو كان المجر بالغا فلا اه (قوله فانه يصدق) أى وعليه دية عمد لانه قصد الفعل والشخص بما يقتل غالبا ويحتمل ان عليه دية خطا ثم رايت ابن عبدالحق اقتصر على الاحتمال الثانى ع ش (قوله فلا) أى فلا ضمان وينبغى تقييده بما إذا كان المكروه بفتح الراء يميز الخدمان قوله كما وأكره الخ (قوله لان البرء) إلى قول المتن ولو امسكه فى النهاية (قوله ومن ثم الخ) عبارة المغنى واما ما لا يهلك كان فصدده ولم يعصب العرق حتى مات فانه لا ضمان اه (قوله راكد أو جار) كذا فى المغنى (قوله بسكون غينه) وبفتحها وتشديد الراء معنى وع ش (قوله اما إذا لم يقصر الخ) كذا فى المغنى (قوله أو فى ماء مغرق) أى أو الذى رجلا أو صبياً يميز فى ماء مغرق كنهى معنى (قوله عادة) إلى قول المتن ولو امسكه فى المغنى (قوله مطلقاً) أى سواء كان يحسن السباحة أم لا مغنى وكان الاولى ان يقدمه على قوله كلجعة الخ كما فعله المغنى (قول المتن فان لم يحسنها) ظاهره وإن ظن الملقى منه انه يحسنها ويوجه بان الضمان من خطاب الوضع ولا يعتبر فيه علم بصفة الفعل وقياس ماسر من اشتراط علم المضيف بكون السم يقتل غالبا انه لو ظن ذلك لم يجب قصاص بل تجب فيه دية خطا نظير ما هى عن ابن عبدالحق ع ش وقوله من اشتراط علم المضيف الخ تقدم ما فيه (قول المتن فعمد) (فرع) لو امر صغيراً يستقى له ماء فوق ع فى الماء ومات فان كان يميز ايسر عمل فى مثل ذلك هدر ولا ضمنه عاقلة الأمر ولو قرص من يحمل أى من إنسان أو دابة رجلا فتجرك وسقط المحمول فمات أكرهه على الرمي انتهى والد الشارح على شرح الروض ع ش (قوله أو قبله فعمد) مكرر مع قوله السابق كلجعة الخ سم (قول المتن وإن امسكته) أى سباحة أو غيرها كتعلق بزورق مغنى (قوله ومن ثم لزومه الخ) أى من امسكه التخلص فتركه لقتله نفسه ع ش (قوله أو القاه فى نار) (فرع) أو قدت امرأة ناراً وتركت رلدها الصغير عندها وذهبت فقرب الولد من النار واحترق بها فان تركته بموضع تعد مقصرة بتركه فيه ضمنته وإلا فلا هكذا قال بعض اهل اليمن وهو حسن مر

أى لان الدس اتلفه عليه ثم قال وكذلك إن غطى بئراً فى هليز ودعاها قال فى شرحه اليه أو إلى بيته وكان الغالب انه يمر عليها إذا اتاه فأتاه ووقع فيها ومات بذلك فلا قصاص بل لعدية شبه العمد ان جهل البئر اه فانظر هل ياتى فى التقيد بالغلبة هنا ما تقرّر فى الحاشية المتقدمة عن شيخنا الشهاب الرملى القياس الاتيان (قوله أو قبله الخ) انظره مع قوله السابق كلجعة وقت هيجانها

(٤٩ - شروانى وابن قاسم - ثامن) بعد الالتقاء (كريح وموج) فمات (فشبه عمد) أو قبله فعمد لان القاه فيه مع عدم تمكنه منه مهلك غالبا (وإن أمسكته فتركها) خوفاً أو عناداً (فلا دية) ولا كفارة (فى الاظهر) لانه المهلك لنفسه إذا لاصل عدم الدهشة ومن ثم لزومه الكفارة (أو) القاه (فى نار) يمكنه الخلاص منها (فمكث فى) وجوب (الدية القولان)

سم على المنهج والضمان بدية العمد عش (قوله أظهرهما لا) أى عدم الوجوب ويعرف الامكان بقوله أو يكونه على وجه الأرض وإلى جانب أرض لا نار عليها وعلى عدم الوجوب ويجب على الملقى أرش ما أثرت النار فيه من حين الإلقاء إلى الخروج على النص سواء كان أرش عضواً حكومتاً فإن لم يعرف قدر ذلك لم يجب إلا التعزير كما في البحر عن الأصحاب معنى (قوله هنا) أى في مسألة النار وقوله ثم أى في مداواة الجرح عش (قوله أما إذا لم يمكنه الخلاص) بقی ما لو لم يمكنه الخلاص منها إلا بانتقال إلى مهلك كغرق بجوارها فانتقل إليه فهلك فهل يضممه الملقى له في النار فيه نظراً والوجه أنه لا يضممه بقصاص ولا بغيره لأن فعل الملقى انقطع بانتقاله إلى المهلك الآخر وقد يؤيد هذا أنه لو ذبح نفسه في النار لم يضممه الملقى كما هو ظاهر وإن قصد به الاستراحة (فرع) لو القاه في ماء مغرق ولم يعلم حال الماء فقال الولي كان مغرقاً وقال الملقى كان غير مغرق وإنما مات بسبب آخر من جهة نفسه فلا شبهة في تصديق الولي لأن الموت بعد الإلقاء في الماء ظاهر في أنه بسببه سم أقول بل هذا داخل في قول الشارح ولو قال الملقى الخ (قوله لعظمها) أى كونها في وهدة وقوله أو نحو زمانه أى ككونه مكتوفاً أو صغيراً أو ضعيفاً معنى (قوله ولو قال الملقى) أى في الماء أو النار معنى (قوله صدق) أى يمينه معنى عبارة عش أى الوارث يمينه على قاعدة أنهم حيث أطلقوا التصديق ولم يقولوا معه بلا يمين كان محمولاً على التصديق باليمين ويكفيه يمين واحدة لأنه لا يماخلف على عدم قدرته على التخلص لا على أن الملقى قتله عش (قوله لأن الظاهر معه) لأن الظاهر أنه لو أمكنه الخروج لخرج معنى (قوله غالباً) كالمذبذب البصرة معنى (قوله أو نادر الخ) قد يقال أنه عين ما بعده عبارة المعنى أو قد يزيد وقد لا يزيد فزاد ومات به فشبّه عمد اه وهى ظاهرة (قوله فاتفق سيل) أى نادر نهاية ومعنى (قوله ولو عدوانا) إلى قوله كما لو القاه يثر في المعنى وإلى قوله وفيما إذا اقتصر في النهاية (قوله وهى) أى الترددية معنى والوال للجال (قوله أى مكان عال) تفسير مرادولاً قال الشاهق كما في المختار الجبل المرتفع أى والإلقاء منه يقتل غالباً عش (قول المتن على القاتل) أى المكلف فلو أمسكه وعرضه لمجنون أو سبع ضار فقتله فالقصاص على الممسك قطعاً معنى وإفاده قول الشارح الأهل مع قوله إلا أنى أما غير الأهل (قوله وصحح ابن القطان الخ) أى صحح أنه مسند لا مرسل رشيدى (قوله ولقطع فعله) أى الثانى (قوله ولم يتصور الخ) عبارة المعنى تنبيه كلامه قد يفهم تعلق القصاص بالحافر لو انفرد وليس مراد أن الحفر شرط والشرط لا يتعلق به قصاص كما مر اه (قوله لكن عليهم الأثم الخ) لا يخفى أن هذا لا يتأتى في الحافر على الإطلاق رشيدى وسم أى بل بقيد العدوان (قوله كمجنون الخ) حال من غير الأهل فيخرج به الحربى إلا أن عش (قوله ضار) أى كل من المجنون والسبع عش (قوله فلا قطع) أى لفعل الأول منه أى غير الأهل (قوله فعلى الأول الخ) أى في غير الحافر سم وعش رشيدى (قوله القود) ظاهره وإن لم يعلم الأول بالضارى ويوافقه

(قوله أما إذا لم يمكنه الخلاص الخ) بقی ما لو لم يمكنه الخلاص منها إلا بانتقال إلى مهلك آخر كغرق بجوار لها فانتقل إليه فهلك به فهل يضممه الملقى له في النار بقصاص أو غيره فيه نظراً والوجه عدم الضمان لأن فعل الملقى انقطع بانتقال هذا إلى المهلك الآخر وقد يؤيد ذلك أنه لو ذبح نفسه في النار لم يضممه الملقى كما هو ظاهر وإن قصد به الاستراحة (قوله ولو القاه مكتوفاً الخ) لو القاه في ماء غرقه ولم يعلم حال الماء فقال الولي كان مغرقاً وقال الملقى كان غير مغرق وإنما مات بسبب آخر من جهة نفسه فلا شبهة في تصديق الولي لأن الموت بعد الإلقاء في الماء ظاهر في أنه بسببه (قوله ولو عدوانا) هذا التعميم لا يناسب إطلاق الأثم إلا أنى (قوله لكن عليهم الأثم) لا يأتى في الحافر على الإطلاق (قوله أما غير الأهل الخ) ظاهره الرجوع للسائل الثلاث فيفيد ضمان الملقى إذا كان القاه غير أهل لكن ضار وعدم ضمان الممسك إذا كان القاتل غير أهل وليس ضارياً وضمان الحافر أى المتعدى إذا كان المردى ضارياً وفيه نظر لأن الكلام في الضمان بالقود ولا قود على الحافر كإدال عليه قوله وإن لم يتصور الخ بل الذى ينبغى الضمان بالدية لما يأتى في موجبات الدية أنه يضمن بالحفر العدوان والضارى آلة كما تقرروها فلا ينقض بما لو تردى بنفسه (قوله فعلى الأول القود) ظاهره وإن لم يعلم

في صورتين) الماء والنار (وفي النار) وكذا الماء ومن ثم استوياني في جميع التفاصيل المذكورة (وجه) بوجوبه كما لو أمكنه دوأه جرحه ويرد بوضوح الفرق للوثوق هنا لا ثم أما إذا لم يمكنه الخلاص لعظمها أو نحو زمانته فيجب القود ولو قال الملقى كان يمكنه التخلص فأنكر الوارث صدق لأن الظاهر معه الماء والنار مثال ولو القاه مكتوفاً أو به مانع عن الحركة بالساحل فزاد الماء وأغرقه فإن كان بمحل تعلم زيادته فيه غالباً فعمد أو نادراً فشبهه أو لا تتوقع زيادة فيه فاتفق سيل خطأ (ولو أمسكه) أى الحرو لو للقتل (فقتله آخر أو حفر بئراً) ولو عدوانا (فرداه فيها آخر) وهى تقتل غالباً (أو القاه من شاهق) أى مكان عال (فقتله آخر) بسيف (فقده) به نصفين (فالقصاص على القاتل والمردى والقاد) الأهل (فقط) أى دون الممسك والحافر والملقى الحديث في الممسك صوب البيهقي لإرساله وصحح ابن القطان إسناداً ولقطع فعله أثر فعل الأول وإن لم يتصور قود على الحافر لكن عليهم الأثم والتعزير بل والضمان في القن وقرروه على القاتل أما غير الأهل كمجنون أو سبع ضار فلا قطع منه لأنه كآلة فعلى الأول القود

من سبيع أوحية أو مجنون  
ولأنما قطعه الحرق لأنه  
لا يصلح أن يكون آلة لغيره  
مطلقا بخلاف أولئك فانهم  
مع الضراوة يكونون آلة  
لامع عدمها قيل يرد على المتن  
تقديم صبي لهدف فاصابه  
سهم رام فيقتل المقدم لا  
الرامي ويرد بمنع ما ذكره  
بل إن كان التقديم قبل الرمي  
وعليه الرامي فهو مما نحن فيه  
لأن الضمان على الرامي فقط  
أو بعده فهو مما نحن فيه أيضا  
لأن المقدم حينئذ هو المباشر  
للقتل (ولو القاه في ماء مغرق)  
لا يمكنه التخلص منه فقد  
ملزم قتل فقط لقطعه اثر  
اللقاء أو حرقه فلا قد على  
الملقى لما مر آنفاً أو  
(فالتقمة حوت) قبل وصوله  
للباء أو بعده ولم يفرقوا بين  
علم ضراوته وعدمها لأنه إذا  
التقم فأنما يلتقم بطبعه فلا  
يكون إلا ضاريا (وجب  
القصاص في الاظهر) وإن  
جهله لأن اللقاء حينئذ يغلب  
عنه الهلاك فلا نظر للهلاك  
كالواقاه يتر فيها سكاكين  
منصوبة لا يعلمها بخلاف  
ما لو دفعه دفعا خفيفا فوق  
على سكين لا يعلمها فعليه دية  
شبه عمد وفيما إذا اقتص  
من الملحق فقتل الحوت من  
ابتلعه حيا لا يمنع وقوع  
القصاص موقعا كما قد يؤخذ  
من كلامهم فيما وقع سن  
مشغور فقلعت سنه ثم عادت

قوله الآتي في السكاكين لئلا يمكن إذا لم يعلم الأول بالضاري ينبغي تقييده في الامساك بما إذا أمسكه للقتل فلو  
امسكه لنحو دفعه عن نفسه أو مزاح فقتله ضار لم يتجه القود بل ولا الضمان وفي اللقاء بما إذا كان اللقاء  
بمهلك غالبا ولا ينبغي وجوب دية شبه العمد وقضية التقييد بالضاري أن غيره يقطع فعل الأول ويدل عليه  
قوله الآتي لامع عدمها وعلى هذا ففهم التقييد بالاهل فيه تفصيل سم وسيأتي عن عرش الجزم بالتفصيل  
(قوله كالواقاه يتر) أي مهلك اللقاء فيها غالبا ولا فدية شبه العمد سم (قوله أسفلها ضار من  
سبع الخ) أي فإن القصاص على الملحق عرش (قوله ولأنما قطعه) أي فعل الممسك وما عطف عليه  
عرش (قوله مطلقا) أي ضاريا كان أو لا (قوله لامع عدمها) أي فيضمن المجنون حيث لم يكن ضاريا  
ويهدر المقتول عند قتل الحية أو السبع له فلا قصاص على الممسك ولا دية ولا كفارة عرش عبارة سم قال  
في العباب كالروض ومجنون غير ضار كعاقل في عدم تضمنين المردى اهـ (قوله وعليه الرامي) خرج ما إذا  
جهله لكن ينبغي أن يضممه بالدية وظاهر أنه لم يعلم واحد منهم فدية الخطأ على الرامي سم (قوله على  
الرامي فقط) أي لأنه المباشر معنى (قوله أو بعده) أي الرمي (قوله فهو مما نحن فيه أيضا) أي فإن القصاص  
على المقدم معنى (قوله لا يمكنه التخلص منه الخ) ومن باب أولى إذا كان يمكنه التخلص كما هو ظاهر أي أنه  
يقتل الملتزم القادر المذكور وإنما قيد بعدم إمكان التخلص لأنه الذي يتوهم معه ضمان الملحق حتى يحتاج إلى نفيه  
فتأمل سم (قوله فقد) أي مثلا وقوله ملتزم أي للاحكام وقوله على الملحق أي ولا على الحرق أيضا عرش  
(قوله لما مر الخ) أي لقطعه اثر اللقاء (قوله قبل وصوله) أي قوله وفيما إذا اقتص في المعنى لا قوله ولم  
يفرقوا إلى المتن (قوله وإن جهله) أي جهل الملحق الحوت عرش (قوله حينئذ) أي حين كون الماء مغرقا  
(قوله فقتل الحوت الخ) جملة فعلية عطف على مدخول إذا ويحتمل أنه مبتدأ خبره قوله لا يمنع الخ (قوله  
من ابتلعه) مفعول القذف (قوله لا يمنع الخ) الذي ائق به شيخنا الشهاب الرمي هنا وجوب دية

الأول بالضاري المذكور ويوافقه قوله الآتي كالواقاه يتر فيها سكاكين الخ لكن إذا لم يعلم الأول بالضاري  
بل أو علم ينبغي تقييده في الامساك بما إذا أمسكه للقتل ولا فلو أمسكه لنحو دفعه عن نفسه أو مزاح فقتله ضار  
لم يتجه القود بل ولا الضمان وفي اللقاء بما إذا كان اللقاء بمهلك غالبا ولا ينبغي وجوب دية شبه العمد على  
طريق ما كتبناه في الهامش في مسألة البشر الآنية واخذنا من مسألة اللقاء في غير مغرق فالتقمة حوت لم يعلم به  
فليتأمل وقضية التقييد بالضاري أن غيره يقطع فعل الأول ويدل عليه قوله لامع عدمها وعلى هذا ففهم التقييد  
بالاهل فيه تفصيل فليحرر (قوله فعلى الأول) قد لا يأتي في الثانية بدليل وإن لم يتصور الخ وليس في الكلام  
افصاح برجوع قوله الاهل إلى الجمع (قوله كالواقاه يتر) أي مهلك اللقاء فيها غالبا ولا فدية شبه عمد اخذا  
بما بعدها إذا اللقاء الذي لا يهلك غالبا كالدفع الخفيف المذكور (قوله أيضا كما والقاه يتر أسفلها ضار الخ)  
أي وإن جهله اخذا من قوله الآتي كالواقاه يتر فيها سكاكين الخ لكن بالشرط الذي بيناه هاهنا نعم أن  
علم كون الضاري فيها ينبغي وجوب القود بدون الشرط المذكور فانهم مع الضراوة يكونون آلة (قوله  
لامع عدمها) قال في العباب كالروض ومجنون غير ضار كفاتل في عدم تضمنين المردى اهـ (قوله وعليه الرامي  
الخ) وظاهر أنه لو لم يعلم واحد منهم فدية الخطأ على الرامي (قوله أيضا وعليه الرامي) خرج ما إذا جهله لكن  
ينبغي أنه يضممه بالدية إذا غاب أمره أنه مخطئ كما أن من تلقى الملحق من شأقه لوجهه بأن أحال سيفه في الهواء  
أو أراد ضرب غيره ولم يعلم به فاصابه فقتله ينبغي أنه الضامن بالدية (قوله لا يمكنه التخلص) أي ولو بسباحة  
بالنسبة للالتزام اخذا من المقابل في قوله الآتي ولو بسباحة انظر (قوله أيضا لا يمكنه التخلص منه) ومن باب  
أولى إذا كان يمكنه التخلص كما هو ظاهر أي أنه يقتل الملتزم القادر المذكور وإنما قيد بعدم إمكان التخلص  
لأنه الذي يتوهم معه ضمان الملحق حتى يحتاج إلى نفيه فتأمل (قوله كالواقاه يتر) أي مهلك اللقاء فيها غالبا  
والافدية شبه العمد اخذا بما بعدها إذا اللقاء الذي لا يهلك غالبا كالدفع الخفيف المذكور (قوله وفيما إذا  
اقتص من الملحق فقتل الحوت من ابتلعه حيا الخ) الذي ائق به شيخنا الشهاب الرمي هنا وجوب

وحينئذ يحتمل وجوب دية المقتول كما لو شهدت بينة بموجب قد قتل ثم بان المشهود بقتله حيا بجامع انه في كل قتل بحجة شرعية ثم بان خلافها إلا أن يفرق هنا بأن المقتول هنا لا تقصير منه البتة وفي مسئلتنا فعله الذي قصد به هو السبب في قتله فناسب اهداره ثم رأيت بعض المحققين بحث هذا وقاسه على ما لو قتل مسلما ظنه كافرا (٣٨٨) بشرطه الآتي أي فان هذا كما أهدر نفسه بفعله ما أوجب قتله فكذلك الملقى في مسئلتنا (أو غير

مغرق) فان أمكنه الخلاص منه ولو بسباحة فالتقمة (فلا) قود بل دية شبه عمد ما لم يعلم ان به حوتا يلتقم ولم يتوان الملقى مع قدرته حتى التقمه وإلا فهدر كما هو ظاهر بما مر وإلا فالقود كما ألقمه إياه مطلقا « تنبيه » فصلوا هنا بين علمه بحوت يلتقم وعدمه واطلقوا في الالتقاء في نحو المغرق وقالوا فيمن ضرب من جهل مرضه ضربا يقتل المريض فقط انه عمد وكان الفرق ان المملاك في نفسه وهو الاخير ان ونحوهما يعد فاعله قاتلا بما يقتل غالبا وان جهل بخلاف المملك في حالة دون أخرى لا يعد كذلك إلا ان علم ومرفى علم الجوع السابق ويأتي قبيل ولا يقتل شريك مخطيء ما يؤدي ذلك فان قلت يأتي في قوله وان قتل السم وعلم حاله وفي شرحه ما يخالف ذلك قلت ممنوع لأن ذاك فيه بناء فعل الانسان على فعل غيره فاشترط علمه به فهو نظير ما مر في مسألة التجويع بخلاف ما هنا (ولو أكرهه على قطع أو قتل) لشخص بغير حق كقتل هذا وإلا فقتلك فقتله (فعليه) أي

الملقى على الولي ماله لا على عاقلة مر سم (قوله) وحينئذ يحتمل الخ) جزم به النهاية عبارة ولو اقتصر من الملقى فقذف الحوت من ابتلعه سالما وجبت دية المقتول على المقتص دية عمد في ماله ولا قصاص للشبهة كما افق به الوالد رحمه الله تعالى اه (قوله هنا) أي في مسألة الشهادة (قوله فعله الخ) وهو الالتقاء (قوله) وقاسه الخ) نازع فيه سم بالفرق بينهما راجعه (قوله الملقى) بكسر القاف (قوله فان أمكنه) إلى التنبيه في النهاية لإلا قوله ولم يتوان إلى وإلا فالقود (قوله ولو بسباحة) هذا صريح في شمول غير المغرق لما يكون مغرقا في نفسه لكن يمكن الخلاص منه بالسباحة وفي ان الالتقاء في هذا القسم مع التقام الحوت يفصل فيه بين العلم بالحوت وعدمه فليراجع فان المغرق في نفسه معدن الحوت فالقياس القود بالتقاه وان جهله حيث لا تقصير من الملقى بالفتح ثم رأيت مر تبعة في ذلك فأوردت الاشكال عليه فاعترف به وضرب على قوله ولو بسباحة سم ولكنه الان ثابت فيما اطلعناه من نسخ النهاية وان صنع المغنى كالصريح فيما مال اليه سم وكذا كلام الشارح الآتي في التنبيه كالصريح في ذلك (قوله فلا قود) إلى التنبيه في المغنى لإلا قوله ولم يتوان إلى وإلا فالقود (قوله ما لم يعلم الخ) ولو ادعى الولي علم الملقى بالحوت وانكره صدق الملقى يمينه لان الاصل عدم العلم وعدم الضمان ع ش (قوله ولم يتوان) أي لم يتكامل كردى (قوله الملقى) بالفتح (قوله والا) أي بان تواتى (قوله بما مر) أي من قول المصنف وان أمكنته فتركها الخ وقال الكردى أي في شرح ولو ترك المجرع الخ اه (قوله وإلا) أي وان علم ان فيه حوتا يلتقم مغنى (قوله كما لو لقمه الخ) أي فعليه القود ع ش (قوله مطلقا) أي سواء تواتى أم لا كردى وفيه نظر ظاهر بل المراد سواء كان يلتقم أم لا وفي الماء ام لا (قوله هنا) أي في الالتقاء في غير المغرق (قوله وقالوا الخ) عطف على واطلقوا الخ (قوله الاخير ان) وهما الالتقاء في نحو المغرق وضرب المريض (قوله ويأتي الخ) أي في اخر فصل في شروط القود (قوله على قطع) إلى قوله ولا خلاف في النهاية وإلى قول المتن فان وجبت دية في المغنى لإلا قوله لنحو ولده وقوله بعد تسليمه (قوله ومنه) أي من المكروه بالكسر (قوله وان كان المكروه) بالفتح (قوله إلى انه) أي المكروه بالكسر (قوله في المكروه) بالفتح (قوله ويقصد به) أي بالا كراه عطف على يولد (قوله إلا بضرب شديد) أي يؤدي إلى القتل كما يؤخذ من حواشى سم على المنهج رشيدى وع ش عبارة المغنى ولم يبين المصنف ما يحصل به الا كراه اكتفاء بما ذكره في الطلاق ولكن نقل الراجح هنا عن المعبرين ان الا كراه لا يحصل إلا بالتخويف بالقتل او بما يخاف منه التلف كالقطع والضرب الشديد وقيل يحصل بما يحصل به الا كراه على

دية الملقى على الولي في ماله لا على عاقلة وبقي ما لو استمر بعد قذف الحوت له متألمًا بتأثير الابتلاع إلى أن مات ويبعد حينئذ ان يقول يقع قتل الملقى قصاصا لانه يلزم ان يسبق القصاص موت الجنى عليه فيحتمل ان تجب ديته في تركه الملقى كما وجب على وليه دية الملقى فليتأمل (قوله وقاسه الخ) قد يفرق بان الولي تبين تقصيره لان العفو كان مندوبا بخلاف قاتل من ظنه كافرا بدار الحرب لم يتبين تقصيره إذ ترك القتل لم يكن مندوبا فليتأمل وايضا الكفر المظنون بدار الحرب يقتضى اهداره لذاته لكل احد ولا كذلك ما نحن فيه (قوله فان أمكنه) الظاهر بأن أمكنه (قوله فان أمكنه الخلاص منه ولو بسباحة) هذا صريح في شمول غير المغرق لما يكون مغرقا في نفسه لكن يمكن الخلاص منه بالسباحة وفي ان الالتقاء في هذا القسم مع التقام الحوت يفصل فيه بين العلم بالحوت وعدمه فليراجع فانه لا يتخلو عن إشكال لان المغرق في نفسه وان أمكن الخلاص منه بالسباحة معدن الحوت فالقياس القود بالتقاه وان جهله حيث لا تقصير من الملقى بالفتح ثم رأيت مر تبعة في ذلك فأوردت هذا الاشكال عليه فاعترف به وضرب على قوله ولو بسباحة (قوله نحو مخطيء)

المكروه بالكسر ولو اماما أو متغلبا ومنه أمر خيف من سطوته لا اعتياده فعل ما يحصل به الا كراه لو خولف فأمره الطلاق كالا كراه (القصاص) وان كان المكروه نحو مخطيء ولا نظر إلى أنه متسبب والمكروه مباشر ولا إلى ان شريك المخطيء لا قود عليه لانه معه كآلة إذا لا كراه يولد ادعية القتل في المكروه غالبا في دفع عن نفسه ويقصد به الاهلاك غالبا ولا يحصل الا كراه هنا إلا بضرب شديد



الطلاق اه والاول اظهر اه (قوله فافوقه) أى كالقتل والقطع عش (قوله لالنحو ولده) وفاقا  
 للنهائية وخلافا للمغنى عبارته ولو قال اقبل هذا ولا اقبلت ولدك قال فى أصل الروضة فى كتاب الطلاق انه  
 ليس باكر اه على الاصح ولكن قال الرويانى الصحيح عندي انها كراهه وهذا هو الظاهر لان ولده كنفسه  
 فى الغالب اه (قوله او مامور الامام) عطف على اجميما قال فى الانوار وليس المراد بالامام هنا الظلة  
 المستولين على الرقاب والاموال المعزقين لهم كالسباع والمنتهين لاموالهم كاهل الحرب اذا ظفروا بالمسلمين  
 بل المراد به الامام العادل الذى لا يعرف منه الظلم والقتل بغير حق اه رشيدى (قوله اوزعيم بغاة) اى سيدهم  
 عطف على الامام (قوله لم يعلم الخ) فان علم مامور كل منهما ظلمه اقتص من المامور دون الامر روض مع  
 الاسنى (قول المتن فى الاظهر) ومحل الخلاف فيما اذا كان المكروه عليه غير نبى واماما اذا كان نبيا فيجب على  
 المكروه بفتح الراء القصاص قطعاً مغنى ونهاية وسم ولا يلحق بالنبي العالم والولى والامام العادل عش (قوله  
 ولعدم تقصير المجنى عليه) اخرج به الصائلى رشيدى (قوله ولا خلاف فى ائمه) والكلام فى القتل المحرم لذاته  
 واما المحرم لغيره كقتل صبيان الكفار ونسائهم فيباح بالا كراهه كقوله ابن الرفعة اسنى اه سم وعش  
 (قوله على الزنا) اى واللواط ويجوز لكل من المكروه على القتل المحرم لذاته والمكروه على الزنا او اللواط  
 دفع المكروه بما امكنه عش (قوله وتباح به) عبارة المغنى والروض مع الاسنى ويباح به شرب الخمر والقذف  
 والافطار فى رمضان على القول بابطال الصوم به والخروج من صلاة الفرض واتلاف مال الغير وصيد  
 الحرم ويضمن كل من المكروه والماله والصيد والقرار على المكروه بكسر الراء وليس للمالك المال دفع  
 المكروه عن ماله بل يجب عليه ان يقره بماله ويجب على المكروه ايضا ان يقره بوجهه باتلافه ويباح به الاتيان  
 بما هو كفر قول او فعلا مع طمانينة القلب بالايمان والامتناع منه افضل مصابرة وثباتا على الدين اه وفى  
 الشبراملى عن الدميرى مثله (قوله وبالاولين) اى الا كراهه على القتل بغير حق والا كراهه على الزنا  
 (قوله وقيد البغوى الخ) عبارة النهاية وشمل كلامه ما اذا ظن ان الا كراهه يبيحه وهو كذلك خلافا لما نقل عن  
 البغوى من عدم القصاص عليه حينئذاه (قوله واقره الخ) عبارة المغنى وهو ظاهر ان كان ممن يخفى عليه تحريم  
 ذلك اذ القصاص يسقط بالشبهة اه (قوله بعد تسليمه) فيه اشارة الى منعه سم (قول المتن فان وجبت  
 دية) اى فى صورة الا كراهه مغنى (قوله لنحو خطا) الى قول المتن او على صعود شجرة فى النهاية لا قوله  
 كذا قيل الى المتن (قوله نعم ان كان الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه ولو امر شخص عبده او عبد غيره  
 المميز لا يعتقد وجوب طاعته فى كل امر بقتل او اتلاف ظلما ففعل اثم الامر واقتص من العبد وتعلق ضمان  
 المالى برقبته وان كان للصبى او المجنون تمييز فالضمان عليهم بدون الامر وما اتلفه غير المميز بلا امر فخطا  
 يتعلق بذمته ان كان حرا وبرقبته ان كان رقيقا لا هدر ولو اكره شخص عبد اميزا على قتل مثلا ففعل  
 تعلق نصف الدية برقبته اه (قوله غير يميز) لصغر او جنون ضار اه عباب وروض وقضية قولهما

كاسيائى (قوله ما لم يكن اجميما يعتقد وجوب طاعة كل امر او مامور الامام) فطلق الامر غيرا كراهه  
 والكلام فيه (قول المتن فى الاظهر) اى ومحل الخلاف فى غير قتل نبى والاوجب عليه قطعاً (قوله ولا  
 خلاف فى ائمه الخ) والكلام فى قتل المحرم لذاته واما المحرم لغيره كقتل صبيان الكفار ونسائهم ويباح  
 بالا كراهه كما قاله ابن الرفعة شرح الروض (قوله وتباح به بقية المعاصى) دخل فيها القذف مر (قوله  
 ايضا وتباح به بقية المعاصى) الاباحة لا تنافى الوجوب فى بعض الصور فى الروض وشرحه ويباح به بل  
 يجب كما قاله الغزالى فى وسيطه ونقل ابن الرفعة الاتفاق عليه اتلاف مال الغير وصيد الحرم ويضمنان اى كل  
 من المكروه والمكروه الماله والصيد والقرار على المكروه اه العباب والقرار على المكروه الامر اه ويفرق  
 بتغليظ امر القتل والزجر عنه بتضمين كل منهما اقرار (قوله وبالاولين يخص عموم ما استكرهوا عليه)  
 ضبب بينه وبين قوله ولا خلاف فى ائمه كالمكروه (قوله وقيد البغوى) المعتمد خلاف هذا التقيد مر  
 (قوله بعد تسليمه) اشارة الى منعه (قوله نعم ان كان المامور غير يميز الخ) قال فى الروض وما اتلفه غير المميز

وإن كان المأمور قته فلا يتأق برقبته شيء بل له التصرف فيه وإن أعسر لانه آلة عضمة (فان كافاه احدهما قط) كان أكره حرقنا أو عكسه على قتل قن (فالقصاص عليه) أى (٣٩٠) المكافئ منها هو المأمور فى الاولى والآمر فى الثانية وللولى تخصيص أحد المكافئين بالقتل

ضار وان غير الضارى يضمن دون الأمر لان غير المميز من اهل الضمان وليس آلة للامر فكانه استقل سم (قوله وإن كان المأمور الخ) أى الغير المميز أو الاعمى سم وعش وإلا يتأق برقبته كما يصرح بذلك عبارة العباب والروض سم (قوله فلا يتأق برقبته شيء) أى والصورة انه غير مميز والقصاص على السيد رشيدى (قوله كان أكره الخ) عبارة المغنى كان كان المقتول ذميا أو عبدا أو احدهما كذلك والآمر مسلم أو حر اه (قوله أى المكافئ الخ) أى وعلى الآخر نصف الضمان مغنى (قوله واخذ حصته الخ) عبارة النهاية وأخذ الخ بالواو وعبارة المغنى واخذ نصف الدية من الآخر اه بالواو وأيضا (قوله أو صديا) كانه من حفظ العام على الخاص رشيدى (قول الماتن فعلى البالغ الخ) واما الصبي فلا قصاص عليه بحال الانتفاء تكافيه نهاية ومغنى أى وعليه أى الصبي نصف دية مدعش (قوله إن كان لها فهم) كانه قيد ليكون عمده عمار رشيدى عبارة المغنى محل الخلاف عمار الصبي والمجنون هل هو ومدوا خطأ إذا كان لها نوع تمييز والاضطاطعا اه (قوله وإلا) أى وإن قلنا انه خطأ نهاية ومغنى (قوله كذا قيل) راجع لقوله كشرىك المخطئ (قوله هنا) أى فى الاكره (قوله كما مر) أى فى شرح فعليه القصاص بقوله بان كان المكروه نحو مخطئ سم وكردى (قوله وباقى) أى فى شرح فالاصح وجوب القصاص الخ (قوله وإن هذا مع عدم التمييز الخ) يرد عليه ان موضوع المسئلة الغير المكلف الشامل المميز وايضا لا يتأق هذا التوجيه فى العكس (قول الماتن ولو اكره) بفتح الهمزة بخطه مكلفا مغنى وقضية قول الشارح الآتى واكره ميزانه بضم الهمزة (قوله بالسكسر) إلى قول الماتن أو على صعود شجرة فى المغنى لا قوله فى ظنها (قول الماتن صيدا) أى أو حجر أو نحو ذلك مغنى (قوله لان خطاه) أى المكروه بالفتح (قوله نتيجة إكرهه الخ) جواب عما تمسك به مقابل الاصح من انه شريك مخطئ وهو لا يقتل وحاصل الجواب ان خطاه لما نشأ من إكرهه المتعمد الغنى بالنظر بالسكسر واعتبر كونه آلة له عش (قوله دية مخففة) أى نصفها نهاية ومغنى وسم (قوله فى ظنها) هذا التقييد غير متجه لان الحكم لا يتقيد بذلك كما هو ظاهر وقد يوجه بان كونه فى ظنها اعم من كونه فى الواقع ايضا لكنه يخرج مالمو تيقنا انه صيد إلا ان يقال هو مفهوم بالاولى لكن لا حاجة للتكلفات مع حصول المطلوب بالاطلاق سم (قول الماتن على صعود شجرة) أى أو نزول بشر نهاية ومغنى (قوله

أو أخذ حصته من الدية) ولو اكره بالغ عاقل مكافئ (مراهقا) أو صديا أو مجنونا أو عكسه على قتل ففعله (فعلى البالغ) المذكور (القصاص ان قلنا عمد الصبي) والمجنون (عمدوه هو الاظهر) إن كان لها فهم وإلا لم يقتل كشرىك المخطئ كذا قيل وليس فى محله لانه ضعيف إذ المعتمد ان شريك المخطئ هنا يقتل كما مروى بالقول وجه توجيهه بان هذا مع عدم التمييز لا يقصد للآلية لاستواء الاكره وعدمه فيه فتمحض فعله لنفسه بخلاف المخطئ المذكور فى نحو قولهم لان شريك المخطئ يقتل هنا كما مر (ولو اكره على رمى شاخص علم المكروه) بالسكسر (انه رجل وظنه المكروه) بالفتح (صيدا فرماه) فمات (فالاصح وجوب القصاص على المكروه) بالسكسر وإن كان شريك مخطئ لان خطاه نتيجة إكرهه فجعل معه كآلة إذ لم يوجد منه ارتكاب حرمة ولا قصد فعل ممتنع يخرج به عن الآلية وعلى عاقلة المكروه بالفتح دية مخففة وإن جعل آلة لانه لم يتمحض للآلية (أو) اكره (على رمى صيد) فى ظنها (فأصاب رجلا فمات فلا قصاص

بلا أمر نخطا لا هدر انتهى (قوله وإن كان المأمور) أى الغير المميز أو الاعمى والاتعلق برقبته كما تصرح به عبارة الروض فلا يتأق برقبته شيء أى والفرض انه غير مميز كما يصرح به صديعه وعبارة العباب كالروض وشرحه فرع من امر عبد الله أو لغيره بقتل أو اتلاف مال ظالما ثم فان امثل العبد هو مميز يتعلق به القود فان عني أو كان مراهقا فالمال فى رقبته أو هو غير مميز لصغر أو جنون ضار أو اعمى يعتقه وجوب طاعة أمره فالقود أو الغرم على الأمر والعبد آلة كيميعة أغريت على قتل انتهى وقضية قوله ضار ان غير الضارى يضمن دون الأمر لان غير المميز من الضمان وليس آلة للامر فكانه استقل (قوله كما مر) أى فى قوله وان كان المكروه نحو مخطئ (قوله دية مخففة) أى نصف دية كما هو ظاهر وما ذكره من وجوب الدية المخففة بالمغنى المذكور هو الاوجه فى شرح الروض وهو ما يؤخذ من كلام الانوار انتهى خلافا لما فى الروض من انه لا شيء عليه مطلقا وهو احد وجهين ماخوذ من كلام اصله (قوله فى ظنها) هذا التقييد غير متجه لان الحكم لا يتقيد بذلك كما هو ظاهر وقد يوجه بان كونه فى ظنها اعم من كونه فى الواقع ايضا لكنه يخرج مالمو تيقنا انه صيد إلا ان يقال انه مفهوم بالاولى لكن لا حاجة للتكلفات مع حصول المطلوب بالاطلاق وبالجملة فانما كان يتجه هذا التقييد لو كان المراد ان ما اكرهه على رميه تبين انه رجل وليس كذلك بل المراد انه اكرهه على رمى شيء هو صيد فأصاب شيئا آخر هو رجل (قوله فتجب الدية على عاقلته) أى على عاقلة المكروه كما جزم به فى التهذيب وهو الظاهر وان حكى ابن القطان فى فروعه عن نص الشافعى انها فى ماله م

على أحد) منها لانها حطان فعلى عاقلتها الدية نصفين (أو) اكره (على صعود شجرة) ومثلها (وإن بمايزلق غالبا) (فولق ومات ففسده عمد) فتجب الدية على عاقلته إذ لا يقصد به القتل غالبا فان قصد له كونه تزلق غالبا ويؤدى ذلك للملاك غالبا فعمد

وإن لم تزل غالبا فخطا (وقيل) هو (عمد) أن أزلت غالباً مطلقاً وفارق هذا المسكره دلي قتل نفسه بأن متعاطى قتل نفسه لا تجوز معه السلامة بخلاف صعود الشجرة مطلقاً (أو) أكرهه ميز أولو الاعجمي السابق (على قتل نفسه) كقتل (٣٩١) نفسك والاقتلتك فقتلها (فلاقصاص

في الاظهر) ولادية كما اعتمده المتأخرون ولا كفارة اذا جرى ليس باكره حقيقة لاتحاد المأمور به والخوف به فكانه اختار القتل وقضيته انه لو أكره بما يتضمن تعذيباً شديداً كاحراق أو تمثيل أن لم يقتل نفسه كان أكرها وجرى عليه الزاوم مال إليه الرافعي وله وجهه أن رده البلقيني أما غير المميز فعلى مكرهه القود لا انتفاء اختياره وبه فارق الاعجمي لأنه لا يجوز وجوب الامتثال في حق نفسه وأما غير النفس كقطع يدك والاقتلتك فهو أكره لأن قطعها يرجي معه الحياة (ولو قال) حرلحر أوقن (اقتلني والاقتلتك فقتله) (المقول له) (فالمذهب) أنه (لاقصاص) عليه للآذن له في القتل وإن فسق بامثاله والقود يثبت للمورث ابتداء كالدية ولهذا أخرجت منها ديونه وصاياه (و) من ثم كان (الظاهر) أنه (لادية) عليه لأن المورث اسقطها أيضاً باذنه نعم تلزمه الكفارة والآذن في القطع يدره وسرايته كما يأتي أماً لو قال ذلك فن فلا يسقط الضمان وبـل

وإن لم تزل غالبا فخطا) المعتمد أنه شبه عمد وإن لم يزل غالبا والتقييد بالآزال غالبا لاجل الضعيف وهو أن ذلك عمد دم ونهاية (وقوله مطلقاً) أي سواء قصد بها القتل أم لا كردى (قوله وفارق هذا) أي المسكره على صعود الشجرة حيث ضمن وقوله المسكره الخ أي حيث لم يضمن (قوله لا تجوز الخ) من التجويز (قوله مطلقاً) أي أزلت غالباً لم لا (قوله) أو أكرهه (مميز) إلى الفرع في المغنى الآقوله ومال إلى أما غير المميز وقوله حرلحر إلى المتن وقوله نعم تلزمه الكفارة وإلى الفصل في النهاية الآقوله ولادية إلى اذا جرى (قوله السابق) أي في شرح وكذا على المسكره كردى (قوله كقتل نفسك الخ) أي أو اشرب هذا السم مغنى (قوله والاقتلتك) ليس بقيد ورشيدى (قوله ولادية) خلافاً للنهاية عبارة وتوجب على الأول على الأمر نصف الدية كما جزم به ابن المقرئ تبعاً لاصله وهو المعتمد اهـ وقوله نصف الدية أي دية عمد عـش (قوله كما اعتمده) عبارة المغنى كما ذكره الرافعي في باب موجبات الدية وإن جرى به ابن المقرئ على وجوب نصف دية اهـ (قوله وقضيته) أي التعليل (قوله وجرى) عبارة المغنى كما قاله الفرع الزاواه (قوله أما غير المميز) لصغر أو جنون مغنى (قوله كقطع يدك الخ) بقى ما لو قال أقتل نفسك والاقتطعت يدك والقياس أنه ليس باكره عـش (قوله اقتلني) أشار به إلى ما صرح به المغنى وعـش من أن قول المصنف والاقتلتك ليس بقيد (قوله وإن فسق بامثاله) بقى ما يقع كثيراً أن الحاكم يكسر شخصاً أو يصلبه مثلاً ثم أنه يطلب من المتفرجين عليه قتله للتوبيخ عليه فهل إذا اجاب به إنسان وهو ن عليه بازهاق روحه باثم أم لا فيه نظر والأقرب عدم الحرمة لأن في ذلك تخفيفاً على الآذن بأسراع الآزهاق وعدم تطويل الآلم على أن موته بعدمه مقطوع به عادة عـش (قوله والقود يثبت الخ) من تمام التعليل والمراد به دفع ما قد يتمسك به المقابل من أن الحق فيه للوارث والمقتول آذن في إسقاط ما لا يستحق عـش (قوله ابتداء الخ) أي في آخر جزء من حياته ثم ينتقل إلى الوارث مغنى (قوله عليه) أي القاتل (قوله والآذن في القطع الخ) عبارة المغنى والنهاية هذا كله في النفس فلو قال له أقطع يدي مثلاً فقطعها ولم يمت فلا قود ولا دية قولوا واحداً قال في الروضة فإن مات فعلى الخلاف ولو قال أذقني والاقتلتك فقد فـه فلا حد كما في زوائد الروضة اهـ (قوله وسرايته) بالنصب عطف على ضمير يدره البارز (قوله أماً لو قال ذلك) أي اقتلني أو أقطع يدي مثلاً (قوله بل القود) أي بل يسقط القود وقوله فقط أي وتجب في نفسه قيمته وفيما دونها رشه عـش (قول المتن ولو قال) أي حر أو غيره عـش (قوله والاقتلتك) ليس بقيد رشيدى وعـش (قول المتن فليس باكره) هل الحكم كذلك وإن كان زيد وعمر مجتمعين بمحل فرماهما المسكره بسهم قاصداً أحدهما لا على التعيين محل تأمل الانتفاء الاختيار حينئذ سيد عمر (قوله انشه) أي لو أنشه شخصاً (قوله على قتل آخر) أي شخص آخر متعلق بحث (قوله أو نفسه) أي على قتل نفسه كردى عبارة الرشيدى أي قتل غير المميز وقوله في غير الاعجمي أي أماً لو فلا يقتل به أذهول لا يجوز وجوب الطاعة في حق نفسه كما مر اهـ (قوله أو عكسه) أي القى شخصاً على سبع ضار (قوله في مضيق) راجع للعكس واصله (قوله أو اغراه به فيه) أي أغرى سبعا ضارياً بشخص في مضيق (قوله قتل به) جواب قوله انشه الخ على حذف عاطف ومعطوف أي فقتله قتل الخ (قوله أو حية) أي القى عليه حية رشيدى وكردى أي أو عكسه (قوله أو حية فلا الخ) محل تأمل بالنسبة لما

(قوله وإن لم تزل غالبا فخطا) المعتمد أنه شبه عمد وإن لم يزل غالبا والتقييد بالآزال غالبا لاجل الضعيف وهو أن ذلك عمد دم (قوله ولادية كما اعتمده المتأخرون) جزم في الروض بوجوب نصف الدية وهو المعتمد بناء على أن المسكره شريك وأن سقط عنه القصاص للشبهة مر (قوله وقضيته) أنه لو أكره الخ قد يقال قضيته أيضاً أنه لو قال أقطع يدك والاقتلتك كان أكرها وهو قريب وذكره الشارح كما ترى (قوله أو حية فلا

القود فقط (ولو قال) أقتل (زيد أو عمراً) والاقتلتك (فليس باكره) فيقتل المأمور بمن قتله منها لا اختياره له وعلى الأمر الاثم فقط (فرع) انشه نحو عقرب أو حية يقتل غالباً وحث غير مميز كاعجمي يعتقد وجوب طاعة أمره على قتل آخر أو نفسه في غير الاعجمي أو القى عليه سبعا ضارياً يقتل غالباً أو عكسه في مضيق لا يمكنه التخلص منه أو اغراه به فيه قتل به لصديق حد العمد عليه أو حية فلا

الادى حتى في المضيق

والسبع يشب عليه فيه دون

المتسع نعم ان كان السبع

المغرى في المتسع ضاريا

شديد العدو ولا يتاقي

الهرب منه وجب القود على

المعتمد ولوربط بيا به

اود هائزه نحو كلب عقور

ودعا ضيفا فافترسه هدركا

ياقي قبيل السير لانه يفترس

باختياره ولا الجاء من الداعي

وبه فارق مالو غطى بئرا

بممر غير ميمر بخصوصه

ودعا له محل الغالب انه ميمر

عليها فاتاه فوقع فيها ومات

فانه يقتل به لانه تغرير

والجاء يفضى الى الهلاك في

شخص معين فاشبهه الاكراه

بخلاف مالو غطاها ليقع

بها من يمر من غير تعيين فانه

لا يقتل اذ لا تتحقق العمدية

مع عدم التعيين كما مر اما المميز

ففيه دية شبه العمد

﴿ فصل في اجتماع

مباشرين ﴾ (اذا) وجد من

شخصين معا ( اى حال

كونهما مقترنين في زمن

الجناية بان تقارنا في الاصابة

كما هو ظاهر ومحل قول ابن

مالك بخلاف الثعلب وغيره

انها لا تدل على الاتحاد في

الوقت كجميعا حيث لا قرينة

( فعلان مز هقان ) للروح

( مذفقان ) بالمهملة

والمعجمة اى مسرعان

للقتل ( كحز ) للرقبة ( وقد

ينقل عن بعض الحيات من ان لها ضرارة كالسبع فمرأيت في الروضة عن القاضي حسين اشارة لذلك سيد  
عمر عبارة ع ش ظاهره ولو كانت شديدة الضرارة لكان قد يشكك بما تقدم فيه لوالقاء في بئر بها صار  
من سبع اوحية او مجنون حيث اعتبر في الحية وصف الضرارة اه ( قوله مطلقا ) اى سواء كان في متسع  
او مضيق كرى ( قوله يشب ) اى يظفر كرى ( قوله فيه ) اى في المضيق ( قوله ولوربط الخ ) ومثله بل  
اولى ما اعتيد من تربية الكلب العقور ع ش ( قوله وبه ) اى بقوله ولا الجاء الخ ( قوله بممر غير  
ميمر ) بالاضافة سم ( قوله بخصوصه ) اى بخصوص ذلك الغير والمراد ان يكون لغير المميز المدعو ممر غيره  
فتأمل ع ش اقول يرد المراد المذكور كلام الشارح بعد ( قوله فانه لا يقتل ) لم يتعرض للضمان بالمال  
سم عبارة الرشيدى وظاهر انه يجب دية وانظر اى دية هي اه اقول قضية ما قدمنا عن الرشيدى وع ش  
في اوائل الباب في قصود واحد من الجاعة لا بعينه انما دية شبه عمد ( قوله كمر ) اى في حد العمد كرى ( قوله  
اما المميز ففيه دية شبه العمد ) اى والفرض انه دعاه والغالب مروره عليها وقد غطاها وكتغطيتها عدم  
تغطيتها لكن لم يره المدعو لعمى او ظلمة سم وينبغي ان التعبير بالغالب في كلامه ليس بقيد لان شبه العمد  
لا يشترط فيه ذلك بل النادر فيه كالغالب ع ش

﴿ فصل في اجتماع مباشرين ﴾ ( قوله في اجتماع ) الى التنبيه في النهاية ( قول في اجتماع مباشرين ) اى  
وما يذكر معه معنى اى من قوله ولو قتل مريض الخ ع ش ( قول الماتن مباشرين ) بفتح الشين ( قول الماتن  
من شخصين ) اى مثلا معنى ( قوله ومحل قول الخ ) مبتدا خبره قوله حيث لا قرينة ( قوله انها الخ ) اى لفظه  
معا ( قوله حيث لا قرينة ) والقرينة هنا قوله وان انها الخ المفعول للترتيب الدال على ان ما قبله عند الاتحاد  
في الزمان سم وع ش ورشيدى ( قول الماتن فعلان ) اى مثلا معنى ( قول الماتن مز هقان ) صفة فعلان  
وقوله مذفقان صفة اخرى قوله ولا اعطف عليه اى او غير مذفقين فهو من عطف الصفة وبلغنى ان بعضهم  
زعم انه لا يصح كون مذفقان صفة فعلان لانه قسم الفعلين الى المذفقين وغير المذفقين وانه يتعين كونه  
خبر مبتدا محذوف اى وهما مذفقان ولا انتهى وظاهر ان هذا خطأ لا سند له لا نقلا ولا عقلا اذ لا منع  
من وصف الشيء بصفتين مباينتين فتأمل سم على حجة اه ع ش وقوله ان بعضهم الخ منه المغنى والعميرة  
( قوله مز هقان للروح ) اى بحيث لو انفرد كل منهما لا يمكن احالة الا زهاق عليه معنى اى ولو بالسراية ع ش  
( قوله او جرح من واحد الخ ) اى او قطع عضو من واحد وقطع اعضاء كثيرة من اخر سم على المنهج ع ش  
( قوله فيقتلان ) ببناء المفعول عبارة المغنى يجب عليهما القصاص وكذا الدية اذا وجبت لوجود السبب  
منهما اه وعبارة ع ش فان آل الامر الى الدية وزعت على عدد الرؤس لا الاجراحات اه ( قوله

مطلقا ) اى فلا يقتل به وعبر في الروض بانه لا ضمان ( قوله دون المتسع ) قال في شرح لانه لم يلجئه الى قتل  
ولا ما قتله باختياره ولان السبع ينفر بطبعه من الادى في المتسع فجعل اغراؤه كالعدم وبهذا فارق ما مر من  
ايجاب القصاص على من امر مجنوننا ضاريا او اعجميا بعتة طاعة آمره بقتل فقتل ولو بمتسع انتهى وتضيته  
تقييد قول الشارح اوحث غير ميمر بالضارى في غير الاعجمي الا ان يفرق بين مجرد الامر وبين الحث لكن  
في الروض وشرحه بعد ذكر مسائل اغراء السبع والمجنون الضارى كالسبع المغرى في المضيق وفارقه في  
المتسع لان المتسع ينفر فيه من الادى كما مر بخلاف المجنون انتهى فقيد اغراء المجنون بالضارى ( قوله  
بممر غير ميمر ) مضاف لغير ( قوله فانه لا يقتل ) لم يتعرض للضمان بالمال ( قوله اما المميز ) والفرض انه دعاه  
والغالب مروره عليها وقد غطاها وكتغطيتها عدم تغطيتها لكن لم يرها المدعو لعمى او ظلمة

﴿ فصل في اجتماع مباشرين ﴾ ( قوله حيث لا قرينة ) والقرينة هنا قوله وان انها درجل الخ ( قول الماتن  
مز هقان ) صفة فعلان وقوله مذفقان صفة اخرى وقوله ولا اعطف عليه اى او غير مذفقين فهو من عطف  
الصفة وبلغنى ان بعضهم زعم انه لا يصح كون مذفقان صفة فعلان لانه قسم الفعلين الى المذفقين وغير  
المذفقين وانه يتعين كونه خبر محذوف اى وهما مذفقان ولا انتهى وظاهر ان هذا خطأ لا سند له نقلا ولا

للجنة ( اولا ) اى غير مذفقين ( كقطع عضوين ) او جرح من واحد ومائة مثلا من اخر فقاتلان فيقتلان ( اذا

أذرب جرح له نكابة باطنا أكثر من جروح فان ذفب أحدهما فقط فهو القاتل فلا يقتل الآخر وإن شككنا في تذفف جرحه لان الأصل عدمه والقول لا يجب بالشك مع سقوطه بالشبهة وبه فارق نظير ذلك الاتي في الصيد فان النصف يوقف فان بالامر أو اصطلاحا أو القسم بينهما (تنبيه) هل على مقارن المذفب ارش جرحه أو قوده لاستقرار الحياة عند اول الاصابة (٣٩٣) أو لعدم استقرارها عند تمام الاصابة

كل محتمل وقد تنافى في ذلك مفهوم ما قولهم ان تقدم الجرح على التذفف ضمن أو تاخر فلا والذي يتجه الاول (وان انها رجل) أي أو صله جان (الى حركة مذبوح بأن لم يبق) فيه ادراك و (ابصار ونطق وحركة اختيار) قبل الاولى اختيارات وانما يتجه ان علم تنوين الاولين في كلام المصنف والاحتماء على عدم تنوينها تقدرا للاضافة فيهما (ثم جنى آخر فالاول قاتل) لانه الذي صيره لحالة الموت ومن ثم اعطى حكم الاموات مطلقا (ويعزر الثاني) لهتك حرمة ميت وأفهم التقييد بالاختيار انه لا اثر لبقاء الاضرار فهو معه في حكم الاموات ومنه مالو قد يظنه وخرج بعض احشائه عن محله خروجا يقطع بموته معه فانه وان تكلم بمنظوم كطلب من وقع له ذلك ماء فشر به ثم قال هكذا يفعل بالجيران ليس عن روية واختيار فلم يمنع الحكم عليه بالموت بخلاف مالو بقيت أحشاؤه كلها بمحلها فانه

أذرب جرح الخ) راجع لقوله أو جرح من واحد الخ (قوله فان ذفب) كذا في المغنى (قوله وإن شككنا الخ) غاية (قوله في تذفف جرحه) أي جرح الآخر سم (قوله لان الأصل الخ) قضيته ضمناه بالمال أو قصاص الجرح ان أو جب الجرح قصاصا كالموضحة كانا مترتين فان تقارنا لم يجب قصاص في الجرح كما ياتي في حج ع ش (قوله عدمه) أي التذفف ع ش (قوله وبه فارق) أي بقوله لان الأصل عدمه الخ ع ش (قوله فان النصف) أي نصف الصيد (قوله فان بالامر أو اصطلاحا) أي فذلك ع ش (قوله والذي يتجه الخ) وفاقا للنهاية (قوله والذي يتجه الاول) وظاهر انه ان اوضح مع ابتداء المذفقة وهشم مع انتهائها والوصول إلى حالة التذفف فالواجب ارش الموضحة لا غير سيد عمر (قوله الاول) أي وجوب الارش والقود (قوله جان) اشارة إلى ان الرجل ليس بقدير شدي (قوله إلى حركة مذبوح) ولو شرب سماء انتهى به إلى حركة مذبوح فالظاهر انه كالجريح عميرة اه سم على منهج ع ش (قول المتن بأن لم يبق ابصار ونطق الخ) والحياة التي يبق معها ما ذكر وهي المستقرة ويقطع بموته بعد يوم أو ايام هي التي يشرط وجودها في إيجاب القصاص دون المستمرة وهي التي لو ترك معها العاش مغنى ونهاية (قوله قيل) إلى المتن في النهاية (قوله ان علم) أي من خط المصنف أو الرواية عنه وقوله تنوين الاولين هما ابصار ونطق ع ش (قوله حملناه) أي كلام المصنف (قوله تقرير للاضافة) الاولى جعله بمعنى اسم الفاعل حالا من النون ويجوز جعله علة لعدم التنوين (قول المتن فالاول قاتل الخ) وظاهر إطلاقهم عدم الضمان على الثاني انه لا فرق بين كون فعل الاول عمدا وكونه خطأ أو شبه عمد بل عدم الفرق بين كونه مضمونا أو كونه غير مضمون كما لو انهاء سبع إلى تلك الحالة فقتله آخر ع ش وقد يفيد ذلك ما مر انفا عن المغنى والنهاية (قوله ومن ثم اعطى حكم الاموات الخ) قضيته جواز تجهيزه ودفنه حينئذ وفيه بعدوانه يجوز تزويجه وجمته حينئذ اذا انقضت عدتها كان ولدت عقب صيرورة إلى هذه الحالة وان لا يرث من مات من اثار به عقب هذه الحالة ولا يملك صيد ادخل في يده عقبها ولا مانع من التزام ذلك اه سم أقول ولا بعد ايضا انه تقسم تركته قبل موته ع ش وحلي عبارة المغنى وحالة المذبح تسمى حالة الياس وهي التي لا يصح فيها اسلام ولا ردة ولا شيء من التصرفات وينقل فيها ماله لورثته الحاصلين حينئذ لامن حدث ولومات له قريب لم يرته اه (قول المتن ويعزر الثاني) أي فقط ع ش (قوله لهتك حرمة ميت) الافصح في مثله التخفيف بخلاف الخي فان الافصح فيه التشديد ومنه قوله تعالى إنك ميت ولهم ميتون ع ش (قوله وأفهم الخ) أي بالاولى وقوله فهو معه الخ الفطر هل يترتب عليه غير ما يترتب على الاول (قوله ومنه) أي من الواصل إلى حركة مذبوح (قوله مالوقد) أي شق رشدي (قوله بعض احشائه) أي أمعائه ع ش (قوله كطلب من الخ) عبارة المغنى حكى ابن أبي هريرة ان رجلا قطع نصفين فتكلم واستقى ماء فسقى وقال هكذا يفعل بالجيران اه (قوله ذلك) أي الوصول إلى حركة مذبوح (قوله ليس عن روية الخ) بل يجري مجرى الهذيان الذي لا يصدر عن عقل صحيح ولا قلب ثابت مغنى (قوله وصريحها) أي عبارة الانوار (قوله ان قوله) أي الانوار (قوله ويرجع) إلى الفرع في المغنى وإلى

عقلا اذا لا مانع من وصف الشيء بصفةتين متباينتين (قوله وان شككنا في تذفف جرحه) الضمير يرجع للآخر في قوله فلا يقتل الآخر كما في تضيقه (قوله ادراك الخ) وهذه الحالة المستقرة التي يبق معها الادراك ويقطع بموته بعد يوم أو ايام بخلاف الحياة المستمرة وهي التي لو ترك معها عاش مر (قوله مطلقا) قضيته جواز تجهيزه ودفنه حينئذ وفيه بعدوانه يجوز تزويجه وجمته حينئذ اذا انقضت عدتها كان ولدت عقب صيرورة

(٥٠ - شرواني وابن قاسم - ثامن) في حكم الاحياء لانه قد يعيش مع ذلك كما هو مشاهد حتى فيمن خرق بعض أمعائه لان بعض المهرة فعل فيه ما كان سببا للحياة مدة بعد ذلك وعبارة الانوار لو قطع حلقومه أو مريته أو أخرج بعض أحشائه وقطع بموته لا محالة وصريحها ان مجرد اخراج بعض الاحشاء قد تبق مع الحياة على أن قوله وقطع بموته لا محالة يرد عليه ما يأتي في باب الصيد والذباح أنه مع استقرار الحياة لا أثر لقطع بموته بعد وظاهر أن ما هنا كذلك اذا ظاهر أن تفاصيل بقاء الحياة المستقرة وعدمه ثم يأتي هنا ويرجع فيمن شك

في وصوله لها الى عدلين خيرين (وإن جنى اثني قبل الانتهاء اليها فان ذنفاً كجر بعد جرح فالثاني قاتل) لقطعه اثر الاول وإن علم انه قاتل بعد نحو يوم (وعلى الاول قصاص العضو (٣٩٤) او مال بحسب الحال) من عمد وضده ولا نظر لسريان الجرح لاستقرار الحياة عنده

(والا) يذقق الثاني ايضا ومات بهما كان قطع واحد من الكوع وآخر من المرفق او اجافاه (فقاتلان) لوجود السراية منهما وهذا غير قوله السابق ولا الى آخره لان ذلك في المعية وهذا في الترتيب (ولو قتل مريضاً في النزاع) وهو الوصول لآخر رمق (وعيشه عيش مذبوح وجب) بقتله (القصاص) لانه قد يعيش مع انه لا سبب يحال الهلاك عليه ثم تخالفهما إنما هو بالنسبة لنحو الجنابة عليه ومصير المال للورثة اما الاقوال كالاسلام والردة والتصرف فهما سواء في عدم صحتها منهما (فرع) اندملت الجراحة واستمرت الحية حتى مات فان قال عدلا طلب انها من الجرح فالقود وإلا فلا ضمان (فصل في شروط القود) ووطاؤها بمسائل يستفاد منها بعض شروط اخرى كما لا يخفى على المتأمل اذا (قتل) مسلم (مسلباً ظن كفره) يعني حرابته او شك فيها اي هل هو حربي او ذمي فذكره الظن تصوير او أراد به مطلق التردد او الإشارة لخلاف (بدار الحرب) كأن كان عليه زى الكفار او رآه يعظم آهتهم واثبات اسلامه مع

الفصل في النهاية (قوله في وصوله لها) أى إلى حركة مذبوح مغنى (قوله الى عدلين الخ) فلو لم يوجد أو تخيرا فهل يقال بالاضمان لانه الاصل اولافيه نظرو ويحتمل ان يقال يجب دية عدد دون القصاص لانه يسهل بالشبهة ع ش (قول الماتن اليها) أى حركة مذبوح مغنى (قول الماتن بعد جرح) أى من الاول مغنى قال ع ش الجرح هنا بفتح الجيم لانه مثال للفعل والاثرا لاصل به جرح بالضم اه (قوله لقطعه اثر الاول الخ) عبارة المغنى فعليه القصاص أى والدية الكاملة لان الجراح إنما يقتل بالسراية وحز الرقبة بقطع اثره ولا فرق بين أن يقع البرء من الجراحة السابقة أو يتيقن الهلاك بها بعد يوم أو أيام لان له في الحال حياة مستقرة وقد عهد عمر رضى الله تعالى عنه في هذه الحالة وعمل بهمده ووصاياه وقوله ولا فرق الخ في شرح الروض مثله (قوله وان علم انه) أى ان الاول رشيدى أى جرحه (قوله كان قطع الخ) عبارة الروض وان جرحه جرحاً يقتل غالباً كان قطع أحدهما الساعد والآخر العضد اه (قوله او اجافاه) من الاجافة (قوله وهو) أى النزاع ع ش (قوله لانه قد يعيش) قال الامام ولو انتهى المريض الى سكرات الموت وبدت تخاليله لم يحكم بالموت وإن كان يظن أنه في حالة المقدود و فرقوا بأن انتهاء المريض الى تلك الحالة غير متطوع به وقد يظن ذلك ثم يشفى بخلاف المقدود ومن في معناه مغنى (قوله ثم تخالفها) أى الجريح والمريض عبارة المغنى (تنبيه) قضية كلام المصنف ان المريض المذكور يصح اسلامه وردت وليس مراد بل ما ذكرناه هنا من انه ليس كالميت محمول على انه ليس كالميت في الجنابة وقسمته تركته وتزوج زوجته اما في غير ذلك من الاقوال فهو فيه كالميت بقرينة ما ذكرناه في الروضة من عدم صحته وصيته واسلامه وردته ونحوها وحاصله ان من وصل إلى تلك الحالة بجناية فهو كالميت مطلقاً ومن وصل اليها بغير جناية فهو كالميت بالنسبة لأقواله وكالحى بالنسبة لغيرها كما جمع به بعض المتأخرين وهو حسن اه

(فصل في شروط القود) (قوله في شروط القود) الى قوله او قتله في النهاية (قوله بعض شروط اخرى) يؤم انه اهمل بعضها لم يصرح به ولا يستفاد من كلامه هنا فاعله ما مر في اول الباب من كون القتل عمدا وظلماً (قوله يعني حرابته الخ) أى لا يكتفى ظن كفره بل لابد من ظن حرابته اما اذا ظنه ذمياً فسياتى في كلامه ان المذهب وجوب القصاص مغنى (قوله او ذمى) انظر لم صور به مع ان مثله ما لو شك في انه حربي او مسلم كما ياتى رشيدى (قوله او اراد به) أى الظن ع ش (قوله مطلق التردد) يشمل الوهم وظاهر انه غير مراد رشيدى (قوله او الإشارة) الاولى تنكيهه وتقديمه على قوله او اراد الخ (قوله لخلاف) لم نطلع عليه عبارة الدميرى وهذا أى عدم القصاص على من ظن حرابته بما لا خلاف فيه ثم ذكر محترز ظن الحرابة كما ياتى في الشارح فلم يتعرض لخلاف فيه ع ش (قوله كان كان الخ) تصوير لظن حرابته (قوله زى الكفار) أى الحربيين ع ش (قوله وإثبات اسلامه) أى القول به (قوله مع هذين) أى التزى والتعظيم ع ش (قوله مطلقاً) أى بدار الحرب وغيرها ع ش (قوله في دار الحرب) خرج به دارنا فيكون ردة ع ش ولعلم ارادوا بدار الحرب هنا كما يفيد التعليل ما يشمل دار الكفر بان استولى الكفار على بلاد الاسلام ويحكمون على المسلمين واليه اشار سم بما نصه قوله بدار الحرب انظر هذا التقيد مع ما ياتى في شرح او بدار الاسلام اه (قوله الاول) أى التزى (قوله كذلك) أى سبباً لظن حرابته مع بقاءه على الاسلام ع ش (قوله على مقالة غيره) أى من عدم الردة مطلقاً (قوله او محل كلامه الخ) أى ثم واما هنا فنصور

إلى هذه الحالة وأنه لا يرث من مات من أقاربه عقب هذه الحالة ولا يملك صيدا دخل في يده عقبها ولا مانع من التزام ذلك

(فصل في شروط القود) (قوله او شك فيها أى هل هو حربي او ذمي) خرج ما لو شك هل هو حربي مثلاً او مسلم كاسياتى (قوله بدار الحرب) انظر هذا التقيد مع ما ياتى في قوله او بدار الاسلام (قوله

هذين لان الاصح أن التزى يزيمهم غير ردة مطلقاً وكذا تعظيم آهتهم في دار الحرب لاحتمال اكراهه أو نحوه فان قلت بدار الرافعى يجعل الاول ردة مع ذكره هنا كذلك قلت أما جرى هنا على مقالة غيره أو قصد مجرد التصوير أو محل كلامه في غير دار الحرب



لما تقرر في الثاني بل أولى  
أو قتله في صفهم ولو بدارنا  
ولم يعرف مكانه وأن لم يظن  
كفره (نلاقصا) لوضوح  
عذره (وكذا لادية) علم  
أن في دارهم مسلما أم لا عين  
شخصا أم لا عهد حراية من  
عينه أم لا كما يأتي (في الأظهر)  
لأنه أسقط حرمة نفسه وثبوتها  
مع الشبهة محله في غير ذلك  
نعم تجب الكفارة قطعاً لأنه  
مسلم باطنا ولا جناية منه  
تقتضي إهداره مطلقاً  
وخرج بظن حرايته الصادق  
بعدمها وعدمه كما تقرر ما لو  
اتفي ظنها وعهدا فان عهد  
أو ظن إسلامه ولو بدارهم  
أوشك فيه وكان بدارنا  
فيلزمه القود لتقصيره أو  
بدارهم أو بصفهم فهدر  
لما مرأماً إذا عرف مكانه  
بدارنا فكفخته بها في غير  
صفهم حتى إذا قصد قتله  
قصداً معيناً له كما علم عامر  
قتل به أو قتل غيره فإصابه  
لزمهم دية مخففة وبقولنا  
مسلم ذمى لم نستعن به في قتل  
به (أو) قتل مسلماً بظن  
كفره سواء حرايته  
وردته وغيرهما كان رأى  
عليه زهيم أوراها يعظم  
آلهم (بدار الإسلام)

بدار الحرب لا يتأخر وإن كثر ضمه في نفسه إذا لم تعد عدم الردة مطلقاً (قول لا تقرر) وهو  
قوله وكذا أنه ظم آلهم بدار الحرب كرمي أي بغيره، عبارة الوشيدى أي من احتمال الإكراه (قوله  
بل أولى) أي بل أتى في دار الحرب أولى لعدم كونه كافراً كرمي (قول أو قتله الخ) عطف على قتل  
مسلم أو ضربه المني، ولا تراجع ما لا يقدر ظن كفره إذا من قوله وإن لم يظن كفره (قول ولم يعرف مكانه)  
أي محله في صفهم فإن عرفه ففيه القود كما يأتي عبارة المني وأما ترزبة ولا ظن كفره عما إذا لم يظنه ففيه تفصيل  
فإن عرف مكانه وقصد فكه بدارنا الخ وإن لم يعرف مكانه ورمى سهمها إلى صف الكفار فظن أن لم يبين  
شخصاً أو عين كافر أخطأ أو أصاب مسلماً لا قود ولا دية وكذا لو قتل في بيات أو غارة ولم يعرفه وإن عين شخصاً  
فأصابه فكان مسلماً تصاص وفي الدية القولان فيمن ظنه كافراً أه بمذف (قوله علم أن في دارهم)  
إلى قول الماتن وفي التصاص في المني (قول في دارهم) أي أو في صفهم (قوله دين شخصاً) كان المراد به عينه  
للمرعى مثلاً أي قصده بالرمي سهم (قوله كما يأتي) أي في قوله الصادق الخ (قوله لأنه أسقط) إلى قوله أما إذا  
عرف في النهاية (قوله لأنه أسقط الخ) أي تمام في دار الحرب التي هي دار الإباحة مني أي أو في صفهم  
(قول وثبوتها) أي الدية (قوله في غير ذلك) أي فيما إذا لم يسقط حرمة نفسه بعامر (قول مطلقاً) أي  
أهدأ مطلقاً حتى بالنسبة للكفارة (قول كما تقرر) أي في شرح وكذا لادية (قول ولو بدارهم) ويحتمل  
أو بصفهم سهم وهو ظاهر كما جزم به شرح فقال قوله وكان بدارنا أي وليس بصفهم لما يأتي أه (قوله  
فيلزمه القود) بشرط علم عمل المسلم ومعرفة عينه نهاية ومني (قوله أو بدارهم أو بصفهم الخ) أي  
أوشك فيه بدارهم الخ سهم (قول لما مر) أي من قوله لوضوح عذره شرح (قول أما إذا عرف الخ)  
يحتجز قوله ولم يعرف مكانه (قول عامر) أي في بحث - دال على (قول لزومه دية مخففة) عبارة المني  
فدية مخففة على العائلة أه (قوله وبقولنا مسلم) أي في قوله إذا قتل مسلم الخ سهم (قوله لم نستعن به)  
فلو استعنا به لم يمتل ثم ظاهره وإن كان المستعين به غير الإمام من المسلمين وهو ظاهر شرح (قوله ظن كفره  
الخ) خرج به الوعد حريراً وسياق في قوله أه الوعد حريراً الخ سهم (قول وغيرهما) أي كذمته  
(قوله وليس) إلى قوله أه الوعد حريراً في النهاية إلا قوله أهدأ إلى بل الدية وقوله وجهه (قوله عليه زهيم)

عين شخصاً أم لا) كان المراد عينه للرمي مثلاً أي قصده بالرمي (قول ولو بدارهم) يحتمل أو بصفهم (قوله  
أو بدارهم أو بصفهم) أي أوشك فيه بدارهم أو بصفهم فهدر يخرج على ذلك ما وقع لبعض الصحابة من قتله من  
سمع إسلامه وحمله على أنه تقي وكان ذلك في دارهم أو بصفهم فله شك في صدور ما سمعه على غير وجه التقية  
وقد يقال قضية الشرع الاعتداد بالإسلام وعدم جواز التعويل على ما يفتقن من الارتياح في صحته وكونه تقية  
فتشكل الواقعة إلا أن يقال هي واقعة حال محتملة على أنه قد يقال ليس هذا من قبيل الشك المراد هنا لأن  
الظاهر أنه ليس المراد إلا أنه لم يعلم حاله لا قبله ولا في الحال بل تردد في أنه مسلم أو كافر والواقع لبعض الصحابة  
أنه يبعده حريراً سمع منه كلمة الإسلام فحملها على التقية فهذا شيء آخر يحتاج إلى التامل ثم رايث النووي في  
شرح مسلم ذكر أن في وجوب الدية قولين للشافعي (قوله أيضاً أو بدارهم أو بصفهم فهدر) بقى ما لو أهدأ قتل  
حريراً يعلم أنه حرير في دارهم مثلاً فقال لا اله إلا الله فقتله لا اعتقاده أنه قالها تقية كما وقع لأسامة رضي الله  
تعالى عنه كما روى مسلم وأن النبي ﷺ بالغ في إنكار ذلك عليه وقد قال النووي في شرحه وأما كونه  
ﷺ لم يوجب له على أسامة قصاصاً ولا دية ولا كفارة فقد استدلل به لاسقاط الجميع ولكن الكفارة  
واجبة والقصاص ساقط للشبهة وإن ظنه كافراً أو ظن أن أظهر كلمة التوحيد في هذه الحالة لا تجعله مسلماً وفي  
وجوب الدية قولان للشافعي وقال بكل منهما بعض من العلماء أه ثم أجاب بأن الكفارة على التراخي  
وتأخير البيان لو قت الحاجة جائز وبأن أسامة ويحتمل أنه كان معسراً فاخترت الدية على قول الوجوب  
أي ساره (قوله أما إذا عرف مكانه بدارنا) أخرج دارهم فليراجع (قوله وبقولنا مسلم) أي في قوله إذا قتل مسلم  
مسلم الخ (قوله ظن كفره) خرج ما لو وعد حريراً وسياق في قوله أه الوعد حريراً فقتله بدارنا الخ (قوله

وليس في وصف الحريين (قوله وليس في صف الخ) أو في صف الحريين وعرف مكانه على ما تقدم سم (قوله وليس في صف الحريين) أما إذا كان فيه فلا قصاص قطعاً ولا دية في الاظهر مغني (قوله اي القود) اي ابتداء والدية على البدل اي بدلا عن القود محلي (قوله على البدل) وقد يقال وجب القصاص إن وجدت المكافاة والدية إن لم توجد ع (قول المتن وفي القصاص قول) محله حيث عهده حرياً قتل قطعاً بخلاف من بدار الحرب فانه يكفي ظن كونه حرياً وإن لم يعهده نهاية (قوله اما مجرد الظن الخ) محترز ظن حرايته كان رأى عليه الخ سم عبارة السيد عمر أي الظن الخالي عن قرينة تؤيده ككونه على زعيم أو يعظم آلهتهم اه (قوله غير حربي) سيد كرم محترزه (قوله لوجود مقتضيه) عبارة المغني نظراً إلى ما في نفس الامر لانه قتله عمداً عدواً والظن لا يبيح القتل اه (قوله لوجود مقتضيه) وهو المكافاة ع شر (قوله وعهده) عطف تفسير على جهله (قوله وظنه) او او بمعنى او (قوله لان قتله للإمام) فضيته انه لا يجب القصاص على الامام والمعتمد إطلاق المتن إذ كان من حقه التثبيت مغني وفي ع شر عن سم على المنهج ما يوافقه (قوله وفارق ما مر في الحربي) اي إذا كان في دارهم رشيدى عبارة سم لعل مراده بالنسبة لدارهم لأن عدم وجوب القصاص في عهده حرياً إنما مر بالنسبة لدارهم اما بدارنا فسنذكره آنفاً لكن قد يشكك الفرق حيثئذ اه (قوله ما مر في الحربي) اي في اول الفصل كردى (قوله لكن جرى شيخنا في شرح المنهج الخ) وعدم القود صريح الروض سم وع شر (قوله كغيره) اي غير الشيخ (قوله على انه لا قود الخ) جزم به النهاية (قوله في صفهم) اي ولم يعرف مكانه كما مر (قوله بان هذه القرينة) اي التزيي بزيمهم مثلاً (قوله من تينك) اي استصحاب الكفر المتيقن والمقام في صفهم (قوله فالوجه وجوبها معتمد ع شر عبارة الحلبي وعليه دية العمد خلافاً لما في شرح الارشاد اه اي في الامداد والاسعاد من عدم وجوب الدية (قوله ولو قتل مسلماً تترس الخ) عبارة الروض وشرحه في الجهاد او تترسوا

وليس في صف الحريين) أو في صف الحريين وعرف مكانه على ما تقدم (قوله اما مجرد ظن الكفر الخ) محترز قوله كان رأى عليه زيمهم الخ (قوله ما مر في الحربي) لعل مراده بالنسبة لدارهم عدم وجوب القصاص في عهده حرياً إنما هو بالنسبة لدارهم اما لدارنا فسنذكره لكن قد يشكك الفرق حيثئذ (قوله لكن جرى شيخنا في شرح المنهج الخ) عدم القود صريح الروض (قوله اما الدية فالوجه وجوبها) خالفه في شرح الارشاد حيث قال مانصه لا ان عهده حرياً فقتله وهو على زى الكفار بدارنا او دارهم او صفهم فلا قود إلى ان قال وكذا الدية فيه على الواجهة وإن اقتضى كلام المصنف وجوبها وارضاءه في الاسعاد اهو قضيته ان نفي الدية إذا قتله بدارهم غير منقول او غير مرجح لهم حيث عبر فيه بالوجه ايضا وقضية قوله السابق هنا عهد حراية من عينه أو لا خلافه (قوله ولو قتل مسلماً تترس به المشركون الخ) عبارة الروض وشرحه في باب الجهاد او تترسوا بمسلم وذمى فلا تريمهم إن لم تدع ضرورة إلى ريمهم واحتمل الحال الاعراض عنهم فلورمى رام فقتل مسلماً فحكمه معلوم مما مر في الجنائيات فلو دعت ضرورة إلى ذلك جاز ريمهم وتوقيناه أي المسلم والذي بحسب الامكان فان قتل مسلماً وقوله من زيادته عرف قاتل ليس له كبير جدوى وجبت الكفارة لانه قتل معصوماً وكذا الدية إن علمه القاتل مسلماً إذا كان يمكنه توقيه والرمى إلى غيره بخلاف ما إذا لم يعلمه مسلماً وإن كان يعلم أن فيه مسلماً لشدة الضرورة لا القصاص لأنه مع تجوز الرمي لا يجتمعان وإن تترس كافر بترس مسلم أو ركب فرسه فرماه مسلم فأتلفه ضمنه إلا ان اضطر بان لم يمكنه في الالتحام الدفع إلا باصا به فلا يضمنه في احد الوجهين وقطع المتولى بأنه يضمنه اه باختصار وقوله السابق مما مر في الجنائيات إشارة إلى التفصيل المذكور هنا السابق في كلام الشارح كغيره الذي منه اما إذا عرف مكانه الخ وقوله في المسئلة الاخيرة ضمنه ينبغي بالقود ان قصد قتله معينا وبالدية الخففة إن قصد غيره فاصابه (قوله ايضا ولو قتل مسلماً تترس به المشركون) الظاهر أنه أراد بهذه الصورة ما في الحاشية المتقدمة عن الروض وشرحه في قوله فان قتل مسلماً وقوله من زيادته عرف قاتله الخ المفروض فيما إذا دعت ضرورة إلى ريمهم لا المنقول عنهم

مقتضيه وجهله وعهده وظنه لا يبيح له ضرباً ولا قتلاً ولو في المرتد لان قتله للإمام وفارق ما مر في الحربي بانه يخلى بالمهادنة والمرتد لا يخلى فتخليته دليل على عدم رده أو ما لو عهده حرياً فقتله بدارنا فانه يقتل به على ما جرى عليه شارح لكن جرى شيخنا في شرح المنهج كغيره على انه لا قود ويوجهه بعذره باستصحاب كفره المتيقن فهو كما لو قتله بدارنا في صفهم ويفرق بينه وبين ظن كفره بدارنا كان راه على زيمهم بان هذه القرينة أضعف من تينك كما هو ظاهر ومحل الخلاف في القود كما تقرر اما الدية فالوجه وجوبها

بدارهم فان علم اسلامه لزمته دية ولا فلا (ولو ضرب) من لم يبح له الضرب (مريضاً جهل مرضه ضرباً يقتل المريض) دون الصحيح غالباً (وجب القصاص) عليه لتقصيره فان عني على الدية فكلها على الضارب وان فرض (٣٩٧) ان للرض دخلاً في القتل (وقيل

لا) يجب عليه لان ما أتى به غير مهلك في ظنه ويرد بانه لا عبرة بظنه مع تحريم الضرب عليه ومن ثم لم يلزم نحو مؤدب ظن انه صحيح وطيب سقاه دواء على ما ياتى لظنه انه محتاج اليه لا لادبته أى دية شبه العمد كما هو ظاهر ولو علم بمرضه او كان مرضه يقتل الصحيح ايضاً وجب القود قطعاً واعلم ان للقود شروطاً في القتل قد مرت وفي القاتل وستاتى وفي القاتل كما قال (ويشترط لوجوب القصاص) بل والضمان من أصله على تفصيل فيه (في القتل اسلام) مع عدم نحو صيال وقطع طريق للخبر الصحيح فاذا قالوها عصمو ائني دماءهم وامو ائهم لا بحقها (أو أمان) يحقن دمه بعقد دمة او عهد او أمان مجرد ولو من الآحاد او ضرب رقبته لانه به يصير مالا للسلمين وماله في امان لعصمته حينئذ ويشترط للقود وجود العصمة التي هي حقن الدم من اول اجزاء الجناية كالرمي إلى الزهوق كما يأتى (فيهدر) بالنسبة لكل أحد الصائل إذا تعين قتله في دفع شره (والحربي) ولو نحو امرأة وصبي

بمسلم وذى فلا ترميهم ان لم تدع ضرورة إلى رميهم واحتمل الحال الاعراض عنهم فلو رمى رام فقتل مسلماً لحكمه معلوم مما مر في الجنائيات فلو دعت ضرورة إلى ذلك جاز رميهم وتوقيناه أى المسلم والذى بحسب الامكان فان قتل مسلم وجبت الكفارة وكذا الدية ان علمه القاتل مسلماً إذا كان يمكنه توقيه والرمي إلى غيره بخلاف ما إذا لم يعلمه مسلماً وان كان يعلم ان فيهم مسلماً لا القصاص وان تترس كافر بترس مسلم او ركب فرسه فرماه مسلم ضمنه إلا ان اضطر بان لم يمكنه في الالتحام الدفع إلا باصابتة فلا يضمنه في احد وجهين وقطع المتولى بانه يضمنه انتهت باختصار والظاهر ان مراد الشارح هنا قول الروض وشرحه المار فان قتل مسلم وجبت الكفارة الخ المفروض فيما إذا دعت ضرورة إلى رميهم سم (قوله بدارهم) النظر مفهومه ولعل المراد بدارهم هنا ما يشمل ما استولى عليه من دار الاسلام (قوله ولا فلا) أى فلا تلمزه الدية وتجب عليه الكفارة عش (قوله من لم يبح) الى قوله بشرط ان لا يرجع في النهاية (قوله لتقصيره) لان جبهه لا يبيع له الضرب مغنى ونهاية (قوله نحو مؤدب) كالزوج والمعلم مغنى (قوله الادبته) فاعلم يلزم كردى (قوله ولو علم بمرضه) إلى قوله ويشترط للقود في المغنى (قوله وقد مرت) وهى كونه عمداً ظاهراً من حيث الاتلاف (قوله بل والضمان) أى الشامل للدية (قوله وقطع طريق) أى تحتم قتله به كما يأتى سم (قوله فاذا قالوها) أى لا لاله إلا الله مغنى (قوله لا بحقها) لا دخل له في الدليل كالا يخفى رشيدى (قوله يحقن دمه) اشار به إلى ان المراد الا مان بالمغنى اللغوى الشامل لنحو الجزية كما اشار اليه ايضاً بقوله بعقد دمة الخ رشيدى (قوله به يصير) أى بضرب الرق عش (قوله من اول الخ) متعلق بوجود الخ (قوله كالرمي) مثال الجناية (قوله كما يأتى) أى فى او اخر الفصل (قوله بالنسبة لكل احد الخ) شامل للذى والمعاهد عش (قوله ولو نحو امرأة وصبي) إنما أخذهما غاية لحرمة قتلها عش (قوله لا على مثله) فلا يهدر فيقتل بمر تد مثله عش عبارة المغنى والمراد اهداره أى المرتد في حق مسلم اما في حق ذى او مرتد فسيأتى اه (قوله بينة) أى المرتد (قوله وبين الحربى) أى حيث هدر ولو على مثله (قوله بانه) أى المرتد وقوله على مثله أى مرتد مثله عش (قوله مبتداً) أى وخبره كغيره وكانه إنما اعر به ثلاثتهم عطفه على الحربى سم (قوله وقاطع الطريق الخ) مبتداً خبره قوله مهترون (قوله وتارك الصلاة) قال في الروض ويعصم تارك الصلاة بالجنون والسكر أى فلا يقتل حالها الا المرتد أى فيقتل حال جنونه أو سكره اه وفي باب تارك الصلاة كلام في ذلك ينبغى مراجعته سم وعش (قوله الا على مثلهم) قضيته ان القاطع غير مهدر على التارك وبالعكس الا ان يريد المائلة في الاهدار كما سيأتى سم أى في قول الشارح فالحاصل ان المهدر الخ (قوله كما اشار اليه الخ) انظر وجه الاشارة رشيدى

قبل هذا المفروض فيما اذا لم تدع الى ذلك لانه ذكر ان حكمه معلوم مما مر في الجنائيات وقد علم مما مر فيها انه قد يجب القود كما في قول الشارح السابق اما إذا عرف مكانه بدارنا الخ فلا يتأتى اطلاق انه ان علم اسلامه لزمه دية ولا فلا ولا المنقول عنه اخر المذكور بقوله وان تترس كافر بترس مسلم الخ لان الظاهر ان الضمان هنا قد يكون بالقصاص وايضاً قد ابداهموا الضمان فيعدان يتصرف هو بتعيينه تأمل (قوله وقطع طريق) ان اريد ان قطع الطريق يهدره من حيث كونه صائلاً دخل فيما قبله او مطلقاً فسيأتى انه لا يستحق القتل الا اذا قتل مع انه حينئذ لا يهدر الا بالنسبة لولى الا ان يريد ما اذا تحتم قتله في قطع الطريق فانه حينئذ لا يقتل قاتله الا ان كان مثله فليتأمل ثم رآيت كلامه الا ترى وهو دال على ارادته ما ذكرناه بقولنا الا ان الخ (قوله مبتداً) خبره كغيره (قوله ايضاً مبتداً) اعر به كانه لا يأتى بهم عطفه على الحربى (قوله وتارك الصلاة) قال في الروض ويعصم تارك الصلاة بالجنون والسكر لا المرتد اه وفي باب الصلاة كلام في ذلك عن النووي وغيره ينبغى مراجعته (قوله الا على مثلهم) قضيته ان القاطع غير مهدر للتارك وبالعكس الا ان يريد

لقوله تعالى فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم (والمرتد) إلا على مثله كما يأتى للخبر الصحيح من بدل دينه فاقتلوه ويفرق بينه وبين الحربى بأنه ملتزم فعصم على مثله ولا كذلك الحربى (ومن) مبتداً (عليه قصاص كغيره) في العصمة في حق غير المستحق فيقتل قاتله وقاطع الطريق المتحتم قتله وتارك الصلاة ونحوهما مهترون إلا على مثلهم كما اشار اليه بقوله

(والزاني المحصن ان قتله ذمي) (٣٩٨) والمراد به غير الحربى أو مرتد (قتل به) إذ لا تسليط لها على المسلم ولا حتى لها في

الواجب عليه وأخذ منه  
البلقينى ان الزانى الذمى  
المحصن اذا قتله ذمى ولو  
ولو بجوسيا ليس زانيا  
محصنا ولا وجب قتله بنحو  
قطع طريق لا يقتل به  
ويؤخذ منه ايضا ان محل  
عدم قتل المسلم المعصوم به  
ان قصد بقتله استيفاء  
الواجب عليه او اطلاق  
بخلاف ما اذا قصد عدم  
ذلك لانه صرف فعله عن  
الواجب ويحتمل الاخذ  
باطلاقهم ويوجه بان دمه  
لما كان هدرالم يؤثر فيه  
الصارف (أو مسلم) ليس  
زانيا محصنا (فلا) يقتل به  
(في الاصح) لا هداره  
وانما يعزر لافتيانه على  
الامام سواء أثبت زناه  
بينة أم بأقراره بشرط  
ان لا يرجع عنه والاقتل  
به اى ان علم برجوعه فيما  
يظهر نما مر فيما لو عده  
حرى ثم رايته في ذلك  
وجمين بلا ترجيح ولا ريب  
ان ما ذكرته اوجههما  
ولو قتله قبل امر الحاكم  
بقتله ثم رجع الشهود  
وقالوا تعمدنا الكذب  
قتل به دونهم كما يحتمل  
البلقينى وهو متجه لانه لم  
يثبت زناه بمجرد الشهادة  
غير مبيح للاقدام ولو  
رآه يزنى وعلم احصانه  
فقتله لم يقتل به قطعا لكنه  
لا يقبل منه ذلك بالنسبة

(قول المتن والزاني الخ) أى المسلم مغنى (قوله غير الحربى) أى الشامل للبعاهد والمؤمن مغنى (قوله أو مرتد) عطف على ذمى (قوله لها) اى الذمى المرتد (قوله واخذ منه) قد يشكل الاخذ بان الذمى لاحق له فى الواجب على الذمى سم وقد يجاب بان الذمى وان لم يكن له حق لكن الذمى الزانى دونه فقتل به عس (قوله واخذ منه البلقينى) جزم به المغنى (قوله ليس زانيا محصنا الخ) فان كان مثله قتل به مغنى (قوله ويؤخذ منه الخ) اى من قوله ولا حتى لها الخ رشيدى قال السيد عمر لا يخفى ما فى هذا الاخذ من الخفاء ويتسليم ظهوره فلا حتمال الثانى أرجح فها يظهر اه وسأنى عن عس ما يوافقه (قوله به) اى بالمسلم الزانى المحصن عس (قوله ويحتمل الاخذ الخ) هذا الصنيع يقتضى اعطاء الاول ولكن الاحتمال المذكور هو المعتمد اخذ من قوله ويوجه الخ عس (قوله ليس زانيا) الى قوله بشرط ان لا يرجع فى المغنى (قوله بشرط ان لا يرجع عنه الخ) خلافاً للنهاية والمغنى عبارة الاول وسواء اقتله قبل رجوعه عن اقراره او رجوع الشهود عن شهادتهم ام بعده اه قال الرشيدى قوله ام بعده اى لا اختلاف العلماء فى صحة الرجوع لكن هذا انما يأتى فى رجوعه عن الافرار كما نقله سم على المنهج عن الشارح فليراجع الحكم فى رجوع الشهود اه (قوله بشرط الخ) وفى شرحه الارشاد خلاف ذلك حيث قال فيه بعد ذكر ما يوافق ما هنا عن البلقينى والاذرى ما نصه لكن الذى صححه الشيخان انه لا فود لا اختلاف العلماء فى سقوط الحد بالرجوع وحينئذ فلا فرق بين علم القاتل وجهله اه سم (قوله عا مر الخ) اى على ما جرى عليه شيخ الاسلام فى شرح المنهج كغيره فليوجه عدم القتل هنا فيما اذا جهل الرجوع بانه تصحاب استحقات القتل وبذلك يندفع اشكال سم بما نصه قوله عا مر فيما لو عده حرى فيتأمل سم (قوله بلا ترجيح) وفى الروضة ما نصه ولو قتله شخص بعد الرجوع فى وجوب القصاص وجهان نقلهما ابن كعب وقال الاصح لا يجب وبه قال ابو اسحق لا اختلاف العلماء فى سقوط الحد بالرجوع اه سم (قوله كما يحتمل البلقينى الخ) وإنما يتجه هذا اذا كان القتل قبل الحكم بشهادتهم فانه حينئذ مباشرهم متسبيون اما اذا كان بعده فلا اثر لرجوعهم بالنسبة له لعذره وعدم تعديه سم ويغنى عنه قول الشارح ويتجه انه لم يثبت الخ إلا أن يريد التأكيذ والتوضيح (قوله ولورآه) الى قوله لكنه لا يقبل فى النهاية (قوله ولورآه يزنى الخ) أى والحال انه علم ذلك كما هو ظاهر ولا فود يعلم ذلك فقتله وادعى انى انما قتلته لاني رايته يزنى وهو محصن لم يقبل منه ذلك بل يقتض منه كما هو ظاهر سم على حج اه عس (قوله لم يقتل الخ) اى لم يستحق القتل باطنا كما يعلم من كلام غيره رشيدى وهذا التفسير غير ما مر عن سم آنفا ويرجع بل يعين ارادته قول الشارح لكنه الخ

المماثلة فى الاهدار كما سيأتى (قوله وأخذ منه البلقينى الخ) قد يشكل الاخذ بان الذمى لاحق له فى الواجب على الذمى (قوله بشرط ان لا يرجع عنه الخ) فى شرحه الارشاد خلاف ذلك حيث قال قال يعنى البلقينى ولو قتله بعد رجوعه عن اقراره او رجوع الشهود فقتل به الا اذا ظن بقاء شهادتهم فهو كظن الردة اى فيقتل ايضا لكن على خلاف فيه وما ذكره فى رجوعه جرى عليه الاذرى وغيره ونص الام صريح فيه لكن الذى صححه الشيخان فى حد الزنا انه لا فود لا اختلاف العلماء فى سقوط الحد بالرجوع وحينئذ فلا فرق بين علم القاتل وجهله اه (قوله عا مر فيما لو عده) يتأمل (قوله ثم رايته فى ذلك وجهين بلا ترجيح) فى الروضة فى كتاب حد الزنا ما نصه ولو قتله شخص بعد الرجوع فى وجوب القصاص وجهان نقلهما ابن كعب وقال الاصح لا يجب وبه قال ابو اسحق لا اختلاف العلماء فى سقوط الحد بالرجوع اه (قوله كما يحتمل البلقينى) قال فى شرح الارشاد وانما يتجه هذا اذا كان القتل قبل الحكم بشهادتهم لانه حينئذ مباشرهم متسبيون اما اذا كان بعده فلا أثر لرجوعهم بالنسبة له لعذره وعدم تعديه وان أثرى وجوب القود عليهم لتعديهم اه فليتأمل (قوله ولورآه يزنى الى قوله لم يقتل به قطعا) أى والحال انه علم ذلك كما هو ظاهر ولا فود يعلم ذلك فقتله وادعى انى انما قتلته لاني رايته يزنى وهو محصن لم يقبل منه ذلك بل يقتض منه كما هو ظاهر (قوله

في سائر نظائره قيل ولا يعزr للافتيات هنا ان قتله قبل انفصاله عن نحو حليلته ويوجه بان هذا يولد فيه حمية تلجئه لقتله فعذر فيه وخرج بقولي ليس زانيا محصنا الزاني المحصن فيقتل به ما لم يامر به الامام بقتله ويظهر ان يلحق بالزاني المحصن في ذلك كل مذكر كترك صلاة وقاطع طريق بشرطه فالحاصل ان المهدر معصوم على مثله في الاهدار وان اختلفا في سببه ويد السارق مهذرة الاعلى مثله سواء المسروق منه وغيره (و) يشترط لوجوبه (في القاتل) شروط منها التكليف ومحصله (بلوغ وعقل) فلا يقتل (٣٩٩) صبي ومجنون حال القتل وإن كلف عند مقدمته

كالرعي أو عقبه كما حررته بما فيه في شرح الارشاد الصغير وذلك للحديث الصحيح رفع القلم عن ثلاثة ولعدم تكليفهما (و) والمذهب وجوبه على السكران وكل متعد بمزيد عقله لتعديده فلا نظر لاستتار عقله لانه من ربط الاحكام بالاسباب اما غير المتعدى كان اكره على شرب مسكر أو شرب ما ظنه دواء أو ماء فاذا هو مسكر فلا قود عليه لعذره (ولو قال كنت يوم القتل) أي وقته (صبيًا أو مجنونًا) صدق يمينه ان أمكن الصبا فيه (وعهد الجنون) قلبه ولو متقطعًا لاصل بقائهما حيث بخلاف ما اذا اتقى الامكان والعهد ولو اتفقا على زوال عقله وادعى الجنون والولي السكر صدق القاتل يمينه ومثله كما هو ظاهر ما لو قال زال بأمالي أعدبه وقال الولي بل بما تعديت به (ولو قال أنا صبي الان) وأمكن (فلا قصاص ولا يخلف) انه صبي كما سيذكره ايضا في دعوى الدم والقسم لان تحليفه

(قوله في سائر نظائره) أي كروية سرقة شخص بشرطها (قوله هنا) أي فيما لو آه يزني الخ (قوله عن نحو حليلته) هل هو قيد كما هو ظاهر التوجيه (قوله وخرج) إلى المتن في النهاية (قوله الزاني الخ) أي المسلم مغني (قوله فيقتل به) أي للكبافة ع ش (قوله كترك صلاة) أي بعد امر الامام بها مغني (قوله بشرطه) راجع لكل من المعطوف والمعطوف عليه (قوله فالحاصل الخ) يرد عليه ما إذا كان القاتل مردا والقاتل مسلما زانيا محصنا ونحوه وقد مر ان المسلم لا يقتل بالكفر إلا لان يقال مراده ما لم يمنع مانع لكنه بعيدا وان المراد حاصل ما تقدم قبله وهو بعيدا يضاعف جعله ضابطا رشيدي (قوله معصوم على مثله الخ) أي ما لم يامر به الامام بقتله اخذ اعماء مرسوم أي انفا (قوله وان اختلفا في سببه) كزنا وترك صلاة او قطع طريق ع ش (قوله ومحصله) بتشديد الصاد المكسورة وحقيقته الزام ما فيه كلفة ع ش (قوله فلا يقتل صبي ومجنون حال القتل) كذا في النهاية والمغني (قوله او عقبه) عطف على عند مقدمته والضمير للقتل (قوله وذلك) راجع لقوله فلا يقتل الخ (قول المتن على السكران) أي المتعدى مغني (قوله وكل متعد) إلى قوله ومثله في النهاية والمغني (قوله او شرب) عطف على اكره (قوله فلا قود الخ) ويصدق في ذلك وان قامت قرينة على كذبه للشبهة فيسقط القصاص عنه وتجب الدية ع ش (قول المتن ولو قال كنت الخ) قال في الروض وإن قامت بينتان مجنونه وعقله تعارضا اه وينبغي ان يجري ذلك فيما إذا قامتا بصباه وبلوغه سم أي ثم ان عدا الجنون وامكن الصبا صدق الجاني والافالولي كالمولم تكن بينة ع ش عبارة المغني ولو قامت بينة مجنونه واه أخرى بعقله ولم يعلم حاله قبل ذلك او علم حاله وكانت البينتان مقيدتين بحالة الموت تعارضا اه (قوله ولو اتفقا) أي ولي المقتول والقاتل مغني (قوله وادعى) أي القاتل (قوله السكر) أي بتعد مغني (قوله صدق القاتل الخ) أي فلا قصاص عليه ان عهد جنونه وتجب الدية ع ش (قوله ما لو قال) أي الجاني (قوله الان) إلى قوله ولا يخلف كافر في المغني وإلى قوله وقوله عقبه في النهاية الا قوله لعدم التزامه وقوله نعم إلى المتن (قوله وان تضمن الخ) غاية (قوله قضيته) أي قوله لوجود الخ ع ش (قوله الانبات مقتض للقتل) لانه اماراة البلوغ في الكافر دون المسلم سم والمراد ان المسلم اذا ثبتت عاتته وشك عاتته وشك في بلوغه لا يحكم ببلوغه فلا يقتل ولا يثبت له شيء من احكام البالغين بخلاف الكافر فانه اذا ثبتت عاتته وشك في بلوغه قتل اكتفاء بنبات العانة ع ش (قوله ومنها) أي شروط وجوب القود (قول المتن ولا قصاص) أي ولا دية مغني (قوله وان عصم) إلى قوله نعم لو ارتدى في المغني (قوله وان عصم) أي باسلام او عقد دمة مغني (قوله بعد) أي بعد القتل (قوله لعدم التزامه) أي احكامنا مغني (قوله من عدم الافادة) أي عدم الاقتصاص (قوله لذلك) أي لا التزامه احكامنا (قوله لم يضمنوا) وهو المعتمد زيادى اه ع ش (قوله على الاصح) وفاقا للنهاية وخلافا للمغني عبارة تنبيه محله في المرتد اذا لم يكن له شوكة وقوة والافقيه قولان اظهرهما عند البغوى الضمان

فالحاصل الخ) كذا اشرح مر (قوله معصوم على مثله في الاهدار) أي ما لم يامر به الامام بقتله أخذا بما قبله (قول المتن على السكران) أي المتعدى (قول المتن ولو قال كنت يوم القتل صبيًا أو مجنونًا الخ) قال في الروض وان قامت بينتان مجنونه وعقله تعارضا اه وينبغي ان يجري ذلك إذا قامتا بصباه وبلوغه (قوله لا نأقول الانبات مقتض للقتل ثم) لانه اماراة البلوغ في الكافر دون المسلم (قوله ومنها مكافاة) بان لم يفضل

على ذلك يثبت صباه والصبي لا يخلف في تحليفه ابطال تحليفه وانما يخلف كافر ان ثبت واريد بقتله فادعى انه استعجل بدواه وان تضمن حلفه انبات صباه لوجود اماراة البلوغ فلم يترك بمجرد دعواه لا يقال قضيته انه لو انبت هنا وجب تحليفه لا نأقول الانبات مقتض للقتل ثم لا هنا كما مر في الحبر (و) منها عدم الحرابة فحينئذ لا قصاص على حربي وان عصم بعد عدم التزامه ولما تواتر عنه عليه السلام وعن اصحابه من عدم الافادة من اسلم كروحى قاتل حزة رضي الله عنهما (ويجب) القود (على المعصوم) بايمان او هدنة او دمة لا التزامه احكامنا ولو من بعض الوجوه (والمترد) وان كان مهذرا لذلك نعم لو ارتدت طائفة لهم قوة وتلفوا امالا او نفسا ثم اساءوا لم يضمنوا على الاصح المنصوص (و) منها (مكافاة)

وهو الظاهر وظاهر تعبير الشرح الصغير يقتضى ترجيح المنع اه (قوله بالهزم) الى قوله وقوله عقبه في المغنى (قوله حينئذ) اى حين القتل (قوله بغيره) اى غير المسلم ع ش (قوله ليشمل) علة للتفسير المذكور (قوله وتخصيصه) اى الكافر في الخبر ع ش عبارة المغنى لما ذكر الذى لينه على خلاف الحنفية فانهم يقولون ان المسلم يقتل به وحلوا الكافر في الحديث على الحربى لقوله بعد ولا ذوعهد في عهده وذو العهد يقتل بالمعاهد ولا يقتل بالحربى لتوافق المتعاطفين واجيب عن حملهم على ذلك بان قوله صلى الله عليه وسلم لا يقتل مسلم بكافر يقتضى عموم الكافر وبانه لو كان كما قالوه لخلا عن الفائدة لانه يصير التقدير لا يقتل المسلم اذا قتل كافر احريبا ومعلوم ان قتله عبادة فكيف يعقل انه يقتل به اه (قوله وقوله عقبه الخ) جواب عما يريد على قوله لا دليل له من ان له دليلا وهو القول المذكور عقبه لان معناه ان المعاهد لا يقتل بحربى فيراد بالكافر في المعطوف عليه الحربى لوجوب الاشتراك بين المتعاطفين في الحكم وصفته سم (قوله من قبل عطف الجملة الخ) اى وجوب اشتراك المتعاطفين في صفة الحكم لو سلم لما هو في عطف المفرد (قوله فلا دليل فيه) اى في قوله عقبه ولا ذوعهد الخ (قوله احتياجه) اى قوله ولا ذوعهد الخ (قوله للتقدير) اى تقدير بحربى (قوله فالمراد الخ) يتأمل وجه منع هذا الاستدلال السابق لان ان يكون مراده انه لا عطف على هذا اصلا سم (قوله انه لا يقتل) اى المعاهد (قوله استثناء) حال او مفعول له (قوله من المفهوم) اى مفهوم مسلم لا يقتل مسلم

قتله باسلام او امان او حرية الخ قال في التنبيه ومن قتل من لا يقاد به في المحاربة فقهه قولان احدهما يجب القود والثاني لا يجب اه وقوله من لا يقاد به كان قتل مسلم كافرا او حر عبدا وقوله قولان اى بناء على ان المذهب في قتل المحاربة معنى الحد او معنى القصاص وعبارة المنهاج في باب قطع الطريق وقتل القاطع يغلب فيه معنى القصاص وفي قول الحد فعلى الاول لا يقتل بولده وذمى اه (قوله تامة) يريد عليه انه لو قتل ببعض متمحض الرق لم يقتص منه كما نبهنا عليه في هامش الصفحة الاتية على اخذه مما سياتى مع انه لم يفضل به بحرية تامة لان يجب بالتفصيل في المفهوم فقد تؤثر غير التامة كما في هذا المثال وقد لا تؤثر كما في قتل بعض مبعضا اخر مع تفاوت الحرية او لا وكما وجد سبب الحرية فقط كالكتابة والاستيلاء (قوله وقوله عقبه ولا ذوعهد) قال الجلال المحلى في شرح جمع الجوامع في قوله والاصح ان عطف العام على الخاص وعكسه لا يخصص العام مانصه وقيل يخصصه اى يقصره على ذلك الخاص لوجوب الاشتراك بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم وصفته قلنا في الصفة متنوعة مثال العكس حديث ابن دود وغيره لا يقتل مسلم بكافر ولا ذوعهد في عهده يعنى بكافر حربى للاجماع على قتله بغير الحربى فقال الحنفى يقدر الحربى في المعطوف عليه لوجوب الاشتراك بين المعطوفين في صفة الحكم فلا يتانى ما قال به من قتل المسلم بالذمى اه فقول الشارح وقوله عقبه الخ جواب عن سؤال المقدّر على قوله لا دليل له بان يقال بل له دليل وهو القول المذكور عقبه لان معناه ان المعاهد لا يقتل بحربى فيقدر الحربى في المعطوف عليه لوجوب الاشتراك بين المتعاطفين في الحكم وصفته (قوله ايضا وقوله عقبه ولا ذوعهد في عهده الخ) عبارة الزركشى واما حملهم اى المخالفين الكافر في قوله لا يقتل مؤمن بكافر على الحربى لقوله بعده ولا ذوعهد في عهده وذو العهد يقتل بالمعاهد ولا يقتل بالحربى لتوافق المتعاطفين ففيه جرابان احدهما ان قوله لا يقتل مؤمن بكافر يقتضى عموم الكفار من اهل الذمة والمعاهدين والحريين فلا يجوز تخصيصه باضمار وقوله ولا ذوعهد كلام مبتدأ اى لا يقتل ذو العهد لاجل عهده والثاني انه لو كان كما قالوا لخلا عن الفائدة لانه يصير التقدير الا لا يقتل مسلم قتل كافر احريبا فان قتله عبادة معلومة قط ما فكيف يقتل به ولان عطف الخاص على العام لا يقتضى تخصيص العام على الصحيح اه (قوله فلا دليل فيه للمخالف) اى على تخصيص الكافر بغير الذمى بالطريق المتقدم في الحاشية المتقدمة عن شرح جمع الجوامع (قوله فالمراد انه لا يقتل بحربى استثناء الخ) يتأمل وجه منع هذا استدلال الحنفى السابق عن شرح جمع الجوامع لان ان يكون مراده انه على هذا لا عطف (قوله من المفهوم) اى مفهوم قوله لا يقتل مسلم بكافر فان مفهومه ان غير المسلم وهو الكافر يقتل بالكافر (قوله

بالهزمة اى مساواة من المقتول لقاتله حال الجنائية بان لا يفضل قتيله حينئذ باسلام او امان او حرية تامة او اصالته او سيادة (فلا يقتل مسلم) ولو مهدرا بنحو زنا (بذمى) يعنى بغيره ليشمل من لم تبلغه الدعوة فانه وان كان كالمسلم في الآخرة ليس كهو في الدنيا لخبر البخارى الا لا يقتل مسلم بكافر وتخصيصه بغير الذمى لا دليل له وقوله عقبه ولا ذوعهد في عهده من قبيل عطف الجملة عند المحققين اى لا يقتل المعاهد مدة بقاء عهده فلا دليل فيه للمخالف وعلى فرض احتياجه للتقدير فالمراد انه لا يقتل بحربى استثناء من المفهوم وهو قتل الكافر بالكافر فلا تخصيص فيه



على أنه لا يجوز التخصيص بمضمر ولأنه لا يقتض منه به في الطرف فالنفس أولى ولأنه لا يقتل بالمستامن إجماعاً والعبرة في قنين وخرو قن بهما  
اسلاماً وضده دون السيد (ويقتل ذمي) وذو امان (به) أي المسلم (وبذمي) وذى امان (ولأن اختلفت ملتهما) كيهودى ونصرانى ومعاهد  
ومستامن لأن الكفر كله ملة واحدة (فلو أسلم القاتل لم يسقط القصاص) لتكافئها حالة (١٠٠٤) الجنانية فلا نظر لما حدث بعدها ومن ثم لو

زنى قن وأوقد ثم عتق لم  
يحد الاحد القن وعليه حمل  
الخبر المرسل ان صح انه  
صلى الله عليه وسلم قتل يوم خيبر مسلماً  
بكافر وقال أنا أكرم من  
وفى بذمته (ولو جرح ذمي)  
او ذو امان (ذمياً) او ذا  
أمان (وأسلم الجراح ثم مات  
المجروح) على كفره  
(فكذا) لا يسقط  
القصاص في الطرف قطعاً  
ولا في النفس (في الاصح)  
للتكافى حال الجرح المقتضى  
للهلاك واعتبر لانه حال  
الفعل الداخلة تحت الاختيار  
ومن ثم لو جرح ثم جن ثم  
مات المجروح قتل المجنون  
(وفي الصورتين إنما يقتص  
الامام بطلب الوارث) ولا  
يفوضه له لئلا يسلط كافر  
على مسلم ومن ثم لو أسلم  
فوضه اليه (والاظهر قتل  
مرتد) وإن أسلم (بذمي)  
وذى امان لانه حالة القتل  
وهي المعتبرة كما مر دونها  
إذ لا يقر بحال وبقاء جهة  
الاسلام فيه يقتضى التغليب  
عليه وامتناع بيعه وتزويجها  
لكافر نظراً لما هو من  
جملة التغليب عليه لانا لو  
صحناه للكافر فوت علينا  
مطالبته بالاسلام بارساله  
لدار الحرب او باغرائه

بكافر (قوله بمضمر) أي بمحذوف وهو بحرى سم (قوله ولأنه لا يقتص) إلى قوله فاندفع في النهاية لا قوله  
او عليه حمل إلى المتن وقوله واعتبر إلى المتن (قوله ولأنه لا يقتص) عطف على قوله لخبر البخارى الخ (قوله منه به)  
أي من المسلم بالكافر (قوله ولأنه لا يقتص) أي المسلم لا يقتل بالمستامن أي وذو العهد يقتل به ولو كان عطفه عليه يقتضى  
المشاركة بينهما ولو جاز قتل المسلم بالمستامن كما يقتل المعاهد به مع ان المخالف لا يقول به عس (قوله والعبرة)  
مبتدأ خبره قوله بهما اسلاماً وضده (قول المتن ويقتل ذمي الخ) ويقتل رجل بامرأة وخنى كعكسه وعالم  
بجاهل كعكسه وشريف بخسيس وشيخ بشاب كعكسهما معنى (قوله كيهودى) إلى قوله وبقاء جهة  
الاسلام في المغنى (قوله ومعاهد ومستامن) الاولى اسقاطهما لادخال للعهد والامان في اختلاف الملة  
رشيدى (قوله لان الكفر كله ملة واحدة) أي شرعاً من حيث ان النسخ شمل الجميع وإن اقتضت عبارة  
المتن انه ملل إلا ان يريد اختلاف ملتهما بحسب زعمهما معنى ورشيدى (قوله وعليه حمل الخ) أي على  
التكافى في الكفر حالة الجنانية وتأخر الاسلام عنها (قوله واعتبر) أي حال الجرح (قول المتن وفي صورتين)  
وهما اسلام القاتل بعد قتله أو جرحه معنى (قول المتن يطلب الوارث) أما إذا لم يطلب فليس الامام أن يقتص  
فان كان هو الوارث فله ان يقتص معنى (قوله لو أسلم) أي الوارث فوضه اليه أي لزو ال مانع معنى (قوله  
وإن أسلم) أي بعد جنائته نهاية (قول المتن بذمي) وكذا يقتل المرتد بالزاني المحصن المسلم ولا عكس لاختصاصه  
بفضيلة الاسلام والخبر لا يقتل مسلم بكافر معنى (قوله لانه لا يقتل) أي المرتد (قوله كما مر) أي انفاً (قوله دونهما)  
خبر ان سم والضمير للذمي وذى امان (قوله وبقاء جهة الاسلام) مبتدأ خبره قوله يقتضى الخ وقصده  
رد دليل مقابل الاظهر (قوله وامتناع بيعه) أي الرقيق المرتد ذكر أو أنثى مبتدأ وخبره هو من جملة  
ان تغليب الخ (قوله او تزويجها) أي المرتدة عطف على بيعه (قوله نظراً الخ) مفعول له للامتناع (قوله لو  
صحناه) أي ما ذكر من البيع والتزويج (قوله لمساواته) إلى قوله ولذلك لو وجب في المغنى وإلى قوله  
فاقتناء صاحب العباب في النهاية لا قوله لما علم إلى ان محل هذا قوله ونظيره إلى وبما تقرر (قوله ويقدم  
قتله الخ) أي لانه حتى ادمى معنى (قوله حتى لو عني عنه الخ) أي عن القود لغير مثله رشيدى (قوله واخذ  
من تركته) أي حيث كان المقتول غير مرتد كما يعلم من قوله نعم عصمة المرتد الخ عس وسيأتى عن المغنى  
ما يفيد (قوله من تركته) قد يشكل ذلك بما هو مقرر من تبين زوال ملكه حينئذ من حين الردة فإى  
تركة له إلا ان يقال المراد تركته لولا الردة نظير قولهم الاقنى يقتص وارثه لولا الردة سيد عمر (نعم عصمة  
المرتد الخ) عبارة المغنى ولادية لمرتد وإن قتله مثله لانه لا قيمة لدمه اه (قوله لم تجب دية) لان دمه مهدر  
لا قيمة له والقود منه إنما هو للتشني وخرج بالمرتد الزاني المحصن وتارك الصلاة وقاطع الطريق إذا قتلهم  
غير معصوم فانه يقتل بهم ويقدم قتله حد أعلى قتله قصاصاً ولو عني عن القصاص على الدية وجبت كما أفهمه  
التقييد بالعفو عن المرتد (فرع) رفع السؤال عما لو تصورولى في غير ضرورة ادمى وقته شخص وعملوا  
قتل الجنى شخص هل يقتل به ام لا والجواب ان الظاهر في الاول انه إن علم القاتل حين القتل ان المقتول ولى  
تصور في غير ضرورة الأدمى قتل به ولا فلا قود لكن تجب الدية كالأقوى لانه لا يظنه صيداً ويحتمل جريان  
نظير ذلك التفصيل في الثانى لكن نقل عن شيخنا الشوبرى ان الأدمى لا يقتل بالجنى اقول وهو الاقرب  
لانا لم نتعرف أحكام الجن ولا خطر بنابها عس (قول المتن لادمي) بالجر بخطه أو نحوه معنى (قوله  
على أنه لا يجوز التخصيص بمضمر) أي محذوف (قوله دونهما) خبر أن (قوله يقتضى التغليب عليه) قد يقال

(٥١) — شروانى وابن قاسم — ثامن) على بقاءه على ما هو عليه باطنا فاندفع تأييده مقابل الاظهر هنا بين الفرعين اعنى امتناع بيعه ونكاحها  
لكافر (وبمرتد) لمساواته ويقدم قتله قود أعلى قتله بالردة حتى لو عني عنه على مال قتل بها واخذ من تركته نعم عصمة المرتد على مثله إنما هي  
بالنسبة للقود فقط فلو عني عنه لم تجب دية (لادمي) فلا يقتل (بمرتد) لانه أشرف منه بتقريره بالجزية (ولا يقتل حرباً من فيه رق) وإن قل

على أى وجه كان لا تنفأ المكافاة والخبر الدارقطنى واليهىق لا يقتل حر بعدو ولا لاجماع على أنه لا يقطع طرفه بطرفه وخبر من قتل عبده قتلناه ومن جدد أنفه جدعناه ومن خصاده خصيناه غير ثابت أو منسوخ بخبر أنه صلى الله عليه وسلم عز من قتل عبده ولم يقتله أو محمول على ما إذا قتله بعد عتقه لئلا يتوهم منع سبق الرق له فيه ولو قتل مسلم من يشك في إسلامه أو حر من يشك في حرته فلا قود ولا ينافيه وجوبه في اللقيط قبل بلوغه لأنه لما علم التقاطه أجرى عليه حكم (٤٠٣) الدار بخلاف هذا ذكره البلقينى وقضية كلام غيره أن محل هذا إذا كان بغير دارنا ولا ساوى

اللقيط (ويقتل قن ومدير ومكاتب وام ولد بعضهم ببعض) لتساويهم في الرق وقرب بعضهم للحرية لا يفيد لموته قننا نعم لا يقتل مكاتب بقتله وإن ساواه رقا أو كان أصله على المعتد ليزه عليه بسيادته له والفضائل لا يقابل بعضها ببعض (ولو قتل عبد عبدا ثم عتق القاتل أو جرح عبد عبدا ثم عتق الجراح بين الجرح والموت فكحدوث الاسلام) للقاتل والجراح فلا يسقط القود في الاصح لما مر (ومن بعضه حر لو قتل مثله قصاص) عليه زادت حرية القاتل أو لا لأنه ما من جزء حرية إلا ومعه جزء رق شائعا فلزم قتل جزء حرية بجزء رق ولذلك لو وجب فيمن نصفه رقيق نصف الدية ونصف القيمة لا نقول نصف الدية في مال القاتل ونصف القيمة في رقبته بل الذي في ماله ربع كل وفي رقبته ربع كل ونظيره بيع شقص وسيف بقن وثوب واستوا قيمة لا يجعل الشقص أو السيف مقابلا للقب أو الثوب بل المقابل لسلل النصف من كل وبما تقرر

على أى وجه) أى سواء كان مكاتباً أو مديراً أو أم ولد أو عبد قاتل أو عبد غيره معنى (قوله على أنه لا يقطع طرفه) أى الحر بطرفه أى العبد فأولى أن لا يقتل به لأن حرمة النفس أعظم من حرمة الأطراف معنى (قوله ومن جدد الخ) بالدال المهملة عش (قوله غير ثابت الخ) ويحتمل أن يكون المراد به إنشاء الزجر والتهديد سيد عمر (قوله له) متعلق بمنع الخ وقوله فيه أى المعتوق متعلق بضمير له الراجع للقصاص (قوله ولو قتل مسلم الخ) بقى ما لو اراد قتل حربى يعلم أنه حربى في دارهم مثلاً فقال لا اله إلا الله فقتله لا اعتقاده أنه قاتلها تقية كإوقع لاسامة رضى الله تعالى عنه وبالغ النبي صلى الله عليه وسلم في إنكار ذلك عليه قال النووي في شرح مسلم أن عدم إيجابه صلى الله عليه وسلم على أسامة قصاصاً ولا دية ولا كفارة لا يستدل به لسقوط الجميع ولكن الكفارة واجبة والقصاص ساقط للشبهة وفي وجوب الدية قولان للشافعى انتهى سم (قوله ذكره البلقينى) أى قوله ولا ينافيه الخ وأما أصل الحكم فنقله الشيخان عن الرويانى وأقره سيد عمر (قوله وقضية كلام غيره الخ) اعتمده النهاية والمعنى (قوله أن محل هذا) أى عدم القود في قتل المشكوك في إسلامه أو حرته (قوله ولا) أى بأن كان المشكوك في دارنا (قوله ساوى اللقيط) أى فيجب فيه القود أيضاً (قوله لا يفيد) خبر وقرب الخ وقوله لموته الخ علة عدم الإفادة (قوله أو كان أصله) بأن اشترى المكاتب أصله فإنه لا يعتق عليه لضعف ملكه كفى الزيادة بيجرى (قوله لما مر) أى لتكافئها حالة الجنابة (قول المتن لو قتل مثله) أى مبعوضاً وإنما نص المصنف على المبعوض ليعلم منه حكم كامل الرق بالاولى معنى (قوله لأنه الخ) عبارة النهاية لأنه لا يقتل بجزء الحرية جزء الحرية وجزء الرق جزء الرق إذا الحرية شائعة فيهما بل يقتل جميعه بجمعه وليس ذلك حقيقة القصاص فعدل عنه لتعذر بدل له اه (قوله فلزم قتل الخ) أى وهو ممتنع معنى ويؤخذ من ذلك أنه لو قتل مبعوض ممتحض الرق لم يقتص منه سم (قوله ولو وجب فيمن نصفه رقيق نصف الدية ونصف القيمة) أى بأن قتله شخص نصفه حرو نصفه رقيق سم وزيادى (قوله ما صرح به أبو زرعة) عبارة النهاية صحة ما أفتى به العراقى (قوله لسيده) أى لملك نصفه (قوله وربع القيمة) بالجر عطفاً على ربع الدية (قوله يسقط ربع الدية الخ) أقول فيه نظر لأن ربع الدية المقابل للحرية جنى عليه الجزء الحر والجزء الرقيق لأن الحرية شائعة فينبغى أن يسقط ثمن الدية المقابل لفعل الجزء الحر ويتعلق الثمن الآخر المقابل لفعل الجزء الرقيق برقبته برقة الجزء الرقيق فليتأمل سم على حجج أقول ويمكن الجواب بأنه لما كان ربع الدية في مقابلة جزء الحرية وكان لو وجب له شيء لو وجب للجزء الحر اسقطناه لأن الإنسان لا يجب له على نفسه شيء بل فعله هدر في حق نفسه عش (قوله كالأقطع اجنبى) انظره مع أنه لو قطعه اجنبى لم

لكن بما لا يخالف مقتضى اشرفية هذه الجهة (قوله فلزم قتل جزء حرية بجزء رق) يؤخذ من ذلك أنه لو قتل مبعوض ممتحض الرق لم يقتص منه (قوله يسقط ربع الدية) أقول فيه نظر لأن ربع الدية المقابل للحرية جنى عليه الجزء الحر والجزء الرقيق لأن الحرية شائعة فينبغى أن يسقط ثمن الدية المقابل لفعل الجزء الحر ويتعلق الثمن الآخر المقابل لفعل الجزء الرقيق برقبته برقة الجزء الرقيق فليتأمل سم (قوله وربع القيمة المقابل للرق كأنه جنى عليه حرو عبد) هلا قيل وربع الدية كأنه جنى عليه حرو عبد لأن الجنابة شائعة فيسقط ما يقابل الحرية لأن الجزء الحر لا يجب له على نفسه شيء ويبقى ما يقابل الرق متعلقاً برقة الجزء الرقيق للجزء الحر سم (قوله كالأقطع اجنبى) انظره مع أنه لو قطعه اجنبى لم يهدر ربع الدية

يعلم ما صرح به أبو زرعة وغيره أن من نصفه قن لو قطع يد نفسه لزمه لسيده ثمن قيمته لأن يده مضمونة بربع الدية وربع القيمة يسقط ربع الدية المقابل للحرية لأن الإنسان لا يجب له على نفسه شيء وربع القيمة المقابل للرق كأنه جنى عليه حر وعبد للسيد يسقط ما يقابل عبد السيد لأن الإنسان لا يجب له على عبده غير المكاتب مال ويبقى ما يقابل فعل الحرو وهو ثمن القيمة فيأخذه من ماله الآن أو حتى يوسر فافتاء صاحب العباب بأنه يضمن ربع قيمته لملك نصفه ويهدر ربع الدية الواجبة له كالأقطع اجنبى وهم لما تقرر

ثم رأيت عنه أنه رجع عن هذا وقرره كلام شيخه الفتى المخالف فانه من عمل إذا ابقى المبعوض مدة لمثلها الجرة فهل لمالك بعضه مطالبته بمنفعة ملكه في مدة الاباق فاجاب ليس له ذلك \* فان قلت قياس ما تقرر او لا ان لسيده ربع الاجرة قلت يفرق بانه بالقطع في مسئلتنا استولى على ملك السيد واتفق فغرم واما هنا فابقه لا يعده بمستولي على ملك السيد فلم يضمن به شيئا (وقيل (٤٠٣) ان لم تزد حرية القاتل) بان ساوت

او نقصت (وجب) القود بناء على القول بالحصر لا الاشاعة وهو ضعيف ايضا وذلك للمساواة في الاولى ولزيادة فضل المقتول في الثانية وهو لا يؤثر لان المفضول يقتل بالفاضل اى مطلقا ولا عكس ان انحصر الفضل فيما مروى بى بخلافه بنحو علم ونسب وصلاح لان هذه اوصاف طردية لم يعول الشارع عليها قيل الخلاف هنا قوى فلا يحسن التعبير بقيل اه وهو عجيب مع ما مر في الخطبة انه لم يلتزم ببيان مرتبة الخلاف في قيل وقوله ثم فهو وجه ضعيف اى حكما لمدركا الذى الكلام فيه (ولا قصاص بين عبد مسلم وحر ذمى) المراد مطلق القن والكافر بان قتل احدهما الاخر لما مر ان المسلم لا يقتل بالكافر ولا الحر بالقن وفضيلة كل لا تجبر نقيضه لئلا يلزم مقابلة الفضيلة بالنقيضة نظير ما تقرر انفا (ولا) قصاص (بقتل ولد) ذكر او انثى للقاتل الذكر والانثى (وان سفل) الفرع للخبر الصحيح لا يقاد لابل من ابيه وفي رواية لا يقاد الوالد بالولد ولانه كان

يهدر ربع الدية سم وجوابه انه راجع للضمان فقط (قوله) ثم رأيت عنه انه رجع عن هذا (الخ) يتامل وجه دلالة تقرير كلام شيخه المذكور على الرجوع ومخالفته لما تقدم سماع الفرق المذكور لان يكون الرجوع من خارج سم (قوله) بان ساوت الى قوله اى مطلقا في المعنى ولى قوله ولو قتل ولده في النهاية (قوله) بناء على القول (الخ) ومر قاعدة الحصر والاشاعة في الصداق كرى (قوله) على القول بالحصر اى في الرق والحرية رشيدى (قوله) ايضا اى كالمبنى (قوله) وذلك اى وجوب القود (قوله) وهو اى فضل المقتول لا يؤثر اى في منع القصاص (قوله) فيما مر اى من الاسلام والامان والحرية والاصالة والسيادة (قوله) بخلافه اى الفضل (قوله) طردية اى تبعية كرى (قوله) قيل الخلاف (الخ) وافقه المعنى (قوله) فلا يحسن التعبير (الخ) اى بل التعبير بالاصح معنى (قوله) انه (الخ) بيان لما مر (قوله) وقوله ثم اى قول المصنف في الخطبة وهو مبتدأ خبره قوله اى حكما (الخ) والجملة استئناف بياني (قوله) فهو اى المعبر عنه بقيل وجه ضعيف بل زاد الشارح هناك قوله والصحيح او الاصح خلافه سم (قوله) لا مدركا الذى (الخ) فيه توصيف السكره بالمعرفة (قول المتن ولا قصاص بين عبد (الخ) ولو قتل ذى عبد اثم نقض العهد واسترق لا يجوز قتله وان صار كفوا له لان الاعتبار بوقت الجناية ولم يكن مكافئا له فيه معنى (قوله) مطلق القن اى المسلم فيشمل الاثني وقوله والكافر اى فيشمل المعاهد والمؤمن (قوله) ولا الحر بالقن ولو حكم حاكم بقتل الحر بالعبد لم ينقض حكمه روض ومعنى (قوله) انفا اى في شرح وبقتل قن (الخ) قول المتن ولا يقتل ولد ولو حكم حاكم بقتل الاصل بالفرع نقض حكمه الا ان اضجع الاصل فرعه وذبحه فلا ينقض حكمه رعاية لقول الامام مالك بوجوب القصاص حينئذ معنى وروض مع الاسنى ونهاية (قوله) للقاتل صفة ولد في المتن (قوله) قتل به ان اصر على نفيه (الخ) خلافا لظاهر النهاية وصريح المعنى عبارته وهل يقتل بولده المنفى باللعان وجهان بجرى ان في القطع بسرقه ماله وقبول شهادته له قال الاذرى والاشبه انه يقتل مادام مصرعا على النفي اه والاوجه انه لا يقتل به مطلقا للشبهة اه (قوله) لا ان رجع (الخ) ظاهره ولو بعد القتل (قوله) على المعتمد عبارته الرويانى المعتمد انه لا يقتل به وان اصر انتهت وقديفده صنيع الشارح ع ش (قوله) اى الفرع الى قوله فعلم في المعنى ولى قول المتن فان اقتضى في النهاية (قوله) كان قتل اى الاصل قنه اى الفرع (قوله) وما اقتضاه سياق (الخ) حيث ذكر هذه المسئلة في المسائل التى فرع عدم القصاص فيها على المكافاة سم ومعنى (قوله) انه مكافى له كعمه) اقول صورة الاستدلال بهذا انه مكافى لعمه وعمه مكافى

(قوله) ثم رأيت عنه انه رجع عن هذا وقرر كلام شيخه الفتى (الخ) يتامل وجه دلالة تقرير كلام شيخه المذكور على الرجوع من خارج سم (قوله) وقوله ثم فهو وجه ضعيف) بل زاد هناك قوله والصحيح والاصح خلافه (قول المتن ولا قصاص بين عبد مسلم وحر ذمى ولا يقتل ولد وان سفل (الخ) قال في الروض ولا يقتل حر بعبد ولا اصل بفرع فان حكم به حاكم نقض في الاصل دون العبد الا ان اضجع الفرع وذبحه اه فلا ينقض الحكم حينئذ (قوله) فلا يكون هو سببا في عدمه) قديقال لو اقتضى بقتل الولد لم يكن سببا في عدمه بل السبب جنايته اعنى الوالد ويجاب بانه لو لا تعلق الجناية به لاقتل به على ذلك التقدير فلم يخرج عن كونه سببا في الجملة (قوله) لا ان رجع عنه على المعتمد قضية الروض خلافه مر (قوله) وما اقتضاه سياق (الخ) حيث ذكر هذه المسئلة في المسائل التى فرع عدم القصاص فيها على المكافاة (قوله) انه مكافى له كعمه) اقول صورة الاستدلال بهذا انه مكافى لعمه وعمه مكافى لا ييه ومكافى المكافى مكافى ويمكن دفع هذا بمنع ان مكافى المكافى مكافى واما

سببا في وجوده فلا يكون هو سببا في عدمه ولو قتل ولده المنفى قتل به ان اصر على نفيه لا ان رجع عنه على المعتمد كالمسرق ماله أو شهد له على ما مروى بى (ولا) قصاص يثبت (له) اى الفرع على اصله كان قتل قنه او عتيقة او زوجه او امه لانه إذا لم يقتل قتل من له فيه حق اولى فعلم ان الجاني او فرعه متى ملك جزا من القود سقط وما اقتضاه سياق من ان الولد لا يكافى والده متجه لتمييزه عليه بفضيلة الاصلة فرغم الغز الى انه مكافى له كعمه وتاييد ابن الرفعة له بخبر المسلمون تكافؤ ماؤهم بعيد لا تنفاه الاصلة بينه وبين عمه ولان المكافاة في الخبر

لا يعتبر معه مكافأة بوصف  
عما مر (ويقتل بالديه)  
بكسر الدال مع المكافأة  
إجماعاً فبقية المحارم الذي  
بأصله أولى إذ لا تميز نعم لو  
اشترى مكاتب أباه ثم قتله  
لم يقتل به كما مر لشبهة  
السيدية (ولو تداعيا  
بمجهولاً) نسبة (فقتله أحدهما  
فإن الحق القائف) بالقاتل  
فلا قد عليه لما مر أو ألحقه  
(بالآخر) الذي لم يقتل  
(اقتص) هو لثبوت أبوته  
من القاتل رجوع عن  
الاستلحاق أم لا (ولاً)  
يلحقه به (فلا) يقتص هو  
بل غيره إن ألحق به أو ادعاه  
ولاً لا وقف فبناءً على الفاعل  
المفهوم ما ذكر أولى منه  
للمفعول الموهوم أنه إذا لم  
يلحقه بالآخر لا فقصاص  
اصلاً وليس كذلك ولا  
يقبل رجوع مستلحقه  
لثلاً يبطل حقه لأنه صار  
ابناً لأحدهما بدعواهما  
ولو قتلاه ثم رجع أحدهما  
وقد تعذر الإلحاق  
والانتساب قتل به أو  
ألحق بأحدهما قتل الآخر  
لأنه شريك الأب ولو  
لحق القاتل بقائف أو  
انتساب منه بعد بلوغه فقام  
الآخر بينة بأنه ابنه قتل  
الأول به لأن البينة أقوى  
منهما ولو كان الفراش  
لكل منهما لم يكف رجوع  
أحدهما في لحوقه بالآخر

لا ييه ومكافء المكافء مكافء ويمكن دفع هذا بمنع أن مكافء المكافء مكافء كلياً سم (قوله غير هاهنا) إذ  
المراد بهافي الخبر المساواة حيث لا مانع من الموانع المعتبرة فيؤخذ الشريف بالوضع والنسب بالدقء إلى  
غير ذلك عش (قوله وإلا لزم الخ) وتمنع الملازمة بسندان الخروج عن قضية الحديث فيما مر بمخصص  
ولا يخص هنا فليتامل سيد عمر (قوله أن الإسلام الخ) فيلزم المكافأة بين الحر والعبد المسلمين ونحو  
الزاني المحصن وغير الزاني كذلك سم (قوله بكسر الدال) إلى قول المتن فإن اقتص في المغنى لا قوله ثم رجع  
إلى والحق بأحدهما وقوله ولو لحق إلى ولو كان الفراش وقوله ولو احتمالاً بأن لم يتيقن سبق (قوله بكسر  
الدال) بخطه على لفظ الجمع مغنى (قوله مع المكافأة) أى فلا يقتل الولد المسلم بالوالد الكافر مغنى (قوله فبقية  
المحارم) أى قتل بعضهم ببعض مغنى (قوله بأصله) أى فى المحرر (قوله كما مر) أى قبيل قول المصنف ولو  
قتل عبد عبد (قوله لما مر) أى من خبر لا يقاد للابن من أبيه الخ (قوله هو) أى الآخر (قوله من القاتل)  
متعلق باقتص (قوله رجع الخ) أى القاتل (قوله وإلا) أى بأن اتنى الإلحاق أو الادعاء (قوله وقف)  
أى إن رجي إلحاقه بأحدهما ولا فينبغى أن يجب فيه الدية وتكون لورثته إن كان له وارث خاص أو  
لبيت المال إن لم يكن عش (قوله فبناؤه) أى اقتص سم (قوله ما ذكر) أى من قوله بل غيره الخ (قوله  
لثلاً يبطل حقه) أى حق المقتول من النسب مغنى (قوله ولو قتلاه الخ) الأولى التفرع (قوله وقد تعذر  
الإلحاق والانتساب) انظر ما وجه هذا التقيد مع أنه يرجوع أحدهما بلحق بالآخر رشيدى عبارة سم  
قوله وقد تعذر الإلحاق أى لفقد القائف أو تحيره والانتساب أى لسنه بل انتسابه بعد بلوغه ومفهوم  
هذا التقيد أنه لو لم يتعذر ما ذكر لم يقتل الرجوع به وهل المراد بهذا المفهوم أنه إن كان القائف الحق به أو  
كان المقتول انتسب به بعد بلوغه قبل قتله فيهما فلا يؤثر رجوعه فى اللحق فيهما وينتق القتل أو المراد به  
أن الإلحاق والانتساب إن وقعابه الرجوع قبل القتل فيعتد بهما مع رجوعه ولا يؤثر فيهما فليراجع كل  
ذلك وليحرر اه أقول وظاهر إطلاقهم عدم تأثير الرجوع فى اللحق مطلقاً تقدم عليه أو تأخر عنه فلا  
يقتل الرجوع فيهما جميعاً (قوله والانتساب) كذا فى أصله رحمه الله تعالى ثم اصلح وأبدل بلفظ ولا انتساب  
فليتامل وليحرر فان عبارة النهاية أى والاسنى أيضاً والانتساب سيد عمر (قوله قتل به) لأنه برجوعه انتنى  
نسبه عنه وثبت من الآخر فتبين أن القاتل ليس أباه عش (قوله أو الحق الخ) عطف على رجوع فى قوله ثم  
رجع سم وعش (قوله بأحدهما الخ) أى أو بغيرهما اقتص منهما اسنى (قوله قتل الآخر) ظاهره سواء  
وجد الرجوع منهما أو من أحدهما أم لا سواء كان الرجوع قبل الإلحاق أو بعده فليراجع (قوله أقوى  
منهما) أى القائف والانتساب عش (قوله ولو كان الفراش الخ) عبارة المغنى والروض مع الاسنى هذا إذا  
لم يكن لحق الولد بأحدهما بالفراش بل بالدعوى كما هو الفرض أما إذا كان بالفراش كان وطئت امرأة  
بنكاح أو شبهة فى عدة من نكاح وانت بولد أو مكن كونه من كل منهما فلا يكفي رجوع أحدهما فى لحق الولد  
بالآخر وإنما يلحق به بالقائف ثم بانتسابه إليه إذا بلغ اه (قوله لم يكف الخ) أى بخلاف ما إذا وجد  
بجرد الدعوى سم وعش (قوله بالرجوع) عبارة الشيخ عميرة بالجحود وهى أعم لشمولها لموات أمته

الخبر المذكور فيمكن أن يجاب عن التأيد بأنه لا يصح الأخذ باطلاقه وإلا لزم المكافأة بين الحر والعبد إذ هما  
من المسلمين وبين نحو الزانى المحصن وغير الزانى كذلك فمن أين شموله لصورتنا وإرادتهما فيه فليتامل سم  
(قوله فبناؤه) أى اقتص (قوله وقد تعذر الإلحاق) أى لفقد القائف أو تحيره والانتساب أى لقتله قبل  
انتسابه بعد بلوغه ومفهوم هذا التقيد أنه لو لم يتعذر ما ذكر لم يقتل الرجوع به وهل المراد بهذا المفهوم أنه  
كالقائف الحق به أو كالمقتول انتسب إليه بعد بلوغه قبل قتله فيهما فلا يؤثر رجوعه فى اللحق فيهما وينتق  
القتل أو المراد به أن الإلحاق والانتساب وقعا بعد الرجوع قبل القتل فيعتد بهما مع رجوعه ولا يؤثر  
فيهما فليراجع كل ذلك وليحرر (قوله أو ألحق بأحدهما) عطف على رجوع فى قوله ولو قتلاه ثم  
رجع (قوله ولو كان الفراش لكل منهما لم يكف رجوع أحدهما) بخلاف ما إذا وجد مجرد الدعوى

(و) قتل (الآخر الام معا) ولو احتمالا بان لم يتيقن سبق والمعية والترتيب بزهوق الروح (فلكل قصاص) على الآخر لانه قتل مورثه مع امتناع التوارث بينهما ومن ثم لم يفرق هنا بين بقاء الزوجية وعدمه فان عفا احدهما فللعفو عنه قتل العافي (ويقدم احدهما للقصاص عند التنازع) (بقرعة) اذ لا مزية لاحدهما على الآخر مع كونهما مقتولين ومن ثم لو طلب احدهما فقط اجيب ولا قرعة وبحسب البلقيني انه لا قرعة ايضا فيها اذا كان موت كل بسراية قطع عضو فلكل طلب قطع عضو الاخر حالة قطع عضوه اى لا مكان المعية هنا بخلافها في القتل ثم ان ما تأسراية ولو مرتبوا وقع قصاصا ولا فيها لو قتلاهما معا في قطع الطريق فللامام قتلها معا وان لم يطلب منه ذلك تغلبا لشأبة الحد ولها التوكيل قبل القرعة فيقرع بين الوكيلين ويقتل احدهما ينعزل وكيله لان الوكيل ينعزل بموت موكله ومن ثم كان الاوجه انها لو قتلاهما معا لم يقع الموقع لتبين انعزال كل بموت موكله فعلى كل من الوكيلين دية مغلظة نظير ما ياتي فيها لو اقتص بعد عفو موكله او عزله له (فان اقتص بها) اى القرعة (او مبادرا)

المستفرشة بولدوا أنكر كونه ابنه عش (قوله شقيقين) لما قيد به لانه هو الذى يتأتى فيه اطلاق ان لكل منهما القصاص على الآخر ولا جل قول المصنف الاقوى وكذا ان قلا مر تبأ كما لا يخفى وهذا اول مما فى حاشية الشيخ رشيدى اى من قول عش انه شرط لصحة قوله فلكل قصاص الخ الظاهر فى ان كلا منهما له الاستقلال بالقصاص اه (قوله حائزين) قال الشيخ عميرة واما اشتراط الحيابة فلا وجه فيها بظاهر لاه ويمكن ان يجاب عنه بان وجه اشتراطها ان يكون القصاص لكل منهما بمفرده على الآخر حتى لا يمنع منه مانع من عفو من غيره او غير ذلك سم وعش (قوله بان لم يتيقن سبق) اى ولا معية عش (قوله والمعية) مبتدأ خبره قوله بزهوق الخ (قوله والترتيب) اى الاقوى (قوله بزهوق الروح) اى لا بالجناية معنى (قوله بينهما) اى المقتولين بجيرى عبارة الرشيدى اى الابوين موتهما معا ويصرح بذلك قوله ومن ثم الخ اى بخلاف ما سياتى فى مسألة الترتيب وهذا ظاهر وصرح به فى شرح الروض خلافا لما فى حاشية الشيخ اه اى من ارجاع الضمير للقاتل ومقتوله (قوله هنا) اى فى المعية (قوله مع كونهما) اى الاخوين مقتولين اى مستحقين للقتل (قوله لو طلب احدهما) اى القصاص (قوله فلكل الخ) اى من الاخوين (قوله بخلافها) اى المعية (قوله ولا فيما الخ) عطف على قوله فيها اذا كان الخ (قوله فى قطع الطريق) اى من الاخوين عش (قوله قبل القرعة) اى اما بعد القرعة فيجوز التوكيل من خرجت قرعته لانه يتصل له فى حياته دون من لم تخرج قرعته لان وكالته تبطل بقتله معنى واسنى (قوله ينعزل وكيله) اى المقتول (قوله انها لو قتلاهما) اى الوكيلان لولدين عش (قوله لتبين انعزال كل بموت الخ) لان شرط دوام استحقة الموكل قتل من وكل فى قتله ان يبقى عند قتله حيا وهو موقوف على ذلك معنى واسنى (قوله انعزال كل الخ) لان الانعزال يقارن الموت سم (قوله بعد عفو موكله الخ) اى ولم يعلمه عش (قوله اى القرعة) اى قوله قال البلقيني فى المغنى الا قوله لا فى قطع الطريق الى ولا يصح وقوله وعليه الى او واحد الى قول المتن ويقتل الجمع فى النهاية

(قوله شقيقين حائزين) كتب شيخنا الشهاب البرلى ما مش المحلى مانصه قوله شقيقين شرط لصحة قوله فلكل منها القصاص على الآخر وغير ذلك مما يأتى واما اشتراط الحيابة فلا وجه له فيها يظهر لى انتهى (واقول) قوله شرط لصحة قوله فلكل منها القصاص كان مراده شرط لصحة ذلك القول على الاطلاق ولا فصحته مطلقا لا تتوقف على ذلك لانه اذا كان احدهما للاب فقط وقتل الام وقتل الآخر الاب كان لكل القصاص على الآخر لان الذى للاب قتل ام الآخر والآخر قتل اب الذى للاب بخلاف ما لو انعكس الحال لان الذى للابوين حينئذ لم يقتل مورث الذى للاب وقوله واما اشتراط الحيابة الخ يمكن ان يجاب عنه بان وجه اشتراط الحيابة ان يكون القصاص لكل منهما بمفرده على الآخر حتى لا يمنع منه مانع من عفو من غيره او غير ذلك (قوله وان لم يطلب منه ذلك الخ) قد ينزع فيها قوله البلقيني فى هذا ان الصحيح ان المذهب فى قتل قاطع الطريق معنى القصاص فاذا طلب احدهما الاقراعى ليتقدم بالتشفي الذى هو حقه فكيف يمنع منه وكذا يقال فيما يأتى قريبا اذا طلب القاتل الثانى التقديم بالاولى فليتأمل ثم رايت قول الشارح الاقوى فى فصل الصحيح ثبوته لكل وارث مانصه وياتى فى قاطع الطريق ان قتله اذا تحتم تعلق بالامام دون الورثة انتهى (قوله ولها التوكيل قبل القرعة الخ) اما بعد القرعة فيجوز التوكيل ان خرجت قرعته دون من لم تخرج قرعته لان وكالته تبطل بقتله وفيه ما يأتى بالهامش قريبا عن الرويانى كما قاله فى شرح الروض (قوله كان الاوجه) يؤيد هذا الاوجه ما سياتى قريبا فى صورة الترتيب انه لا يصح توكيل الاول فانه منقول عن اصحاب كابين فى الهامش وان خالف فيه الرويانى والمانع من صحة توكيل الاول مانع من صحة توكيلهما فى المعية فتأمل (لتبين انعزال كل بموت موكله) لان الانعزال يقارن الموت (قوله ويبدأ بالقاتل الاول) اقول انما بدىء بالاول لان حقه واجب اولافو جب تقديمه فان قلت لموجب هنا تقديم ما واجب اولافو لم يجب فيها لولزمه ديتان لرجلين على الترتيب حتى لو ضاق ماله عنها لم يجب تقديم الاول بل يجوز قسمته بينهما قلت يمكن ان يفرق بان الحقين هنا لما لم يمكن ان يستوفيهما صاحباهما بنفسهما دفعة كان لا بد من تقديم

قبلها (فلو ارث المقتص منه قتل المقتص ان لم نورث قاتلا بحق) وهو المعتمد لبقاء القصاص عليه ولم ينتقل له منه شيء (وكذا ان قتل مرتبا) وعلت عين السابق (ولا زوجية) بين الابوين فلكل منهما القود على الآخر ويبدأ بالقاتل الاول واما المتن الاقراع هنا ايضا غير مراد خلافا للبقيني إلا في قطع الطريق فللام قتلها معا نظير ما مر ولا يصح توكيله أعني الاول لان الآخر إنما يقتل بعده وبقتله تبطل الوكالة ولا ينافيه انه لو بادروكيه وقاتل لم يلزمه شيء لانه (٦٠٦) لمطلق الاذن ولا يلزم صحة الوكالة فاندفع ما للرويانى هنا (ولا) بان كان بينهما زوجية (فعلى الثاني فقط)

القصاص دون الاول لانه ورث من له عليه بعض القود فقتل إذا قتل واحد اباه ثم الآخر امه لا قود على قاتل الاب لان قوده ثبت لامه وأخيه فاذا قتلها الآخر انتقل ما كان لها لقاتل الاب لانه الذى يرثها وهو ثمن دمها فسقط عنه البكل لانه لا يتبع بعض وعليه في ماله لورثة أخيه سبعة أثمان الدية أو واحد امه ثم الآخر اباه يقتل قاتل الاب فقط لما ذكر قال البلقيني ومحل هذا حيث لا مانع كالقود حتى لو تزوج بأمرها في مرض موته ثم قتلها مر تبا فلكل القود على الآخر مع وجود الزوجية ثم ان كان المقتول أولا هو فلكل القود على الآخر أى لا تنفأ ارثها منه أو هى اختص بالثاني أى لارثه منها قال فليتبين ذلك فانه من النفائس انتهى واعتراض عليه بان ما ذكره من التصوير لا دور فيه ويرد بانه وكل الامر في تمام التصوير على الشهرة فقدم أول الفرائض انما يمنع

(قوله قبلها) أى القرعة (قوله له منه) أى للمقتص من المقتص منه (قول المتن ان قتل) أى الاخوان (قول اثنين مرتبا) أى بان تأخر زهوق روح احدهما مغنى (قوله ويبدأ بالقاتل الاول) لتقدم سببه مع تعلق الحق بالعين مغنى واسنى (قوله هنا) أى في المرتبة بشرطه ايضا أى كالمعية (قوله إلا في قطع الطريق) استثناء من قوله ويبدأ بالقاتل الاول رشيدى (قوله أعني الاول) أى القاتل الاول (قوله بعده) أى الاول وكذا ضمير وبقتله وضمير وكيله (قوله ولا ينافيه) أى عدم صحة توكيل الاول (قوله لم يلزمه) أى وكيل الاول وقوله لانه أى عدم الضمان عرش (قوله ولا يلزم منه) أى من مطلق الاذن ويحتمل من عدم لزوم شيء وعلى هذا فكان الاول الفاء بدل الواو (قوله بان كان بينهما زوجية) أى معها ارث اخذا من كلام البلقيني الاق عرش (قوله لانه نورث) أى الاول وقوله من له عليه أى الشخص الذى له على الاول (قوله اياه) الاول هنا وفيما يأتى ثنية الضمير (قوله وهو) أى ما كان للام ثمن دمها أى قاتل الاب (قوله او واحد الخ) عطف على قوله واحد اياه الخ (قوله يقتل قاتل الاب الخ) أى ولو ورثته على قاتل الأم ثلاثة أرباع الدية عرش (قوله لما ذكر) أى لنظير قوله لان قوده الخ (قوله ومحل هذا) أى محل قتل الثاني فقط حيث كانت زوجية عرش يعنى في صورة ما إذا قتل احدهما اباه ثم الآخر الام رشيدى (قوله ثم قتلها) أى بعد ان حبلت بهما وكبر فى حياة ابويهما كما يأتى فى تصويره عرش (قوله فلكل القود على الآخر) أى فى الجملة بقرينة قوله الاق ثم ان كان الخ (قوله هو) أى الاب وقوله وهى أى الام (قوله قال) أى البلقيني (قوله من التصوير) أى بقوله حتى لو تزوج بامرهما الخ (قوله بانه) أى البلقيني ثم طال به أى المرض بالمعق (قوله ثم قتلها) أى الولدان ابويهما على الانفراد (قوله فالحكم الذى ذكره واضح) أى من الدور ووجهه انه إذا اعتقه اشهر تزوجها ومات فلو قلنا بتوريثهما لكان الاعناق تبرعا فى المرض لو ارث وهو يتوقف على اجازة الورثة وهى متعذرة منها أى الزوجة إذ لا تتمكن من الاجازة فيما يتعلق بها فيمتنع عتقها وامتناعه يؤدى إلى عدم توريثها فيلزم من توريثها عدمه عرش (قوله وجهلت عين السابق الخ) ولو علمت عين السابق ثم نسيت فالوقف الى التبين ظاهر سم (قوله فالوجه الوقف الى التبين) كذا فى المغنى (قوله الى التبين) هلا قروح ولا تحكم مع القرعة حيث لزم القصاص على كل منهما وكذا يقال فى قوله وانه لا طريق سوى الصلح اما إذ لزم على الثاني فقط فاقاله واضح سم (قوله سوى الصلح) أى بمال من الجانبين او احدهما او مجانا وعليه فهو مستثنى من عدم صحة الصلح على انكار عرش (قول المتن ويقتل الجميع بواحد) سواء قتلوه بمحدد ام بمثل كان القوه من شاهر او فى بحر نهاية ومعنى وعلى كل واحد كفارة ببحر يرمى (قوله كان جرحوه) إلى قول المتن ولو داوى فى النهاية إلا قوله قيل إلى امان من وقوله لما مر إلى المتن وكذا فى المغنى إلا

أحدهما السابق حقه أحق بخلاف الحقين هناك سم (قوله ولا يصح توكيله أعني الاول لان الآخر إنما يقتل بعده وبقتله تبطل الوكالة) نقل ذلك الرويانى عن الاصحاب ثم قال وعندي ان توكيله صحيح ولهذا لو بادروكيه بقتله لم يلزمه شيء لكن إذا قتل موكله بطلت الوكالة (قوله فلكل القود على الآخر) انظره مع تفصيله بقوله ثم ان كان الخ ويمكن ان يجاب بان المراد فلكل القصاص على الآخر فى الجملة (قوله ثم ان كان المقتول أولا هو) أى الاب (قوله اما إذا علم سبق وجهلت عين السابق فالوجه الوقف) واول علمت عين السابق ثم نسي فالوقف الى التبين ظاهر (قوله الى التبين) هلا قروح ولا تحكم مع القرعة حيث لزم القصاص كلا

الارث بالزوجية من جانب الزوجة مالم أعتق امته فى مرض موته وتزوج بها للدور فليحمل كلامه هذا على ان التى تزوجها فى مرض موته هى امته التى اعتقها فى المرض ثم طال به حتى اولدها ولدين فعاشا إلى ان بلغا ثم قتلها وحيث ذكره واضح اما إذا علم سبق وجهلت عين السابق فالوجه الوقف الى التبين لان الحكم على احدهما حينئذ بقود او عدمه تحكم هذا ان رجى وإلا فظاهر انه لا طريق سوى الصلح (ويقتل الجميع بواحد) كان جرحوه جراحات لها دخل فى الزهوق وان فحش بعضهما او تفاوتا



في عددها وان لم يتواطأ أو ضربه وضربات وكل قاتلة لو انفردت أو غير قاتلة وتواطأ كما سيذكره لان عمر رضي الله عنه قتل خمسة أو سبعة قتلوا رجلا غيلة أي خديعة بموضع خال وقال لو تمالأ أي اجتمع عليه اهل صنعاء لقتلهم به (٤٠٧) جميعا ولم ينكر عليه ذلك مع شهرته فصار

قوله كما صرح به إلى وكذا يعتبر وقوله وانما قتل إلى المتن وقوله وحرشارك إلى المتن وانما قتل من ضرب إلى المتن (قوله في عددها) أي والارش نهاية ومعنى (قوله وان لم يتواطأ) غاية (قوله أو ضربه الخ) عطف على جرحه الخ (قوله وكل) أي من الضربات (قوله أو غير قاتلة الخ) أي وكان ضرب كل منهم له دخل في الزهوق كما يأتي (قوله لان عمر الخ) ولان القصاص عقوبة يجب للواحد على الواحد فيجب له على الجماعة كحد القذف ولا نهى عن لحقن الدماء فلم يجب عند الاشتراك لاتخاذ ربيعة إلى سفكها نهاية ومعنى (قوله أو سبعة) شك من الراوى (قوله بموضع خال) أي لا يراه فيه احد معنى (قوله خصهم) أي اهل صنعاء (قوله اما من ليس الخ) محترز قوله لها دخل الخ وقوله بقول اهل الخبرة أي اثنين منهم وقوله فلا يمتبر أي فلا يقتل وعليه ضمان الجرح ان اقتضى الحال الضمان او التعزير ان اقتضاه الحال ع ش (قول المتن عن بعضهم الخ) أي وعن جميعهم على الدية معنى (قوله وباعتبار عدد الضربات) بان يضبط ضرب كل على انفراده ثم ينسب إلى مجموع ضربهما ويجب عليه بقسطه من الدية بصفة فعله عمدا كان أو غيره مراعى فيه عدد الضربات ع ش (قوله الاولى) هي قوله وكل قاتلة الخ (قوله فيها) أي في صورتها الاولى (قوله الثانية) هي قوله أو غير قاتلة الخ (قوله بان تلك) أي الضربات (قوله بخلاف هذه) أي الجراحات (تنبيه) من اندملت جراحته قبل الموت لزمه مقتضاها فقط دون قصاص النفس لان القتل هو الجراحة السارية ولو جرحه اثنان متماقبان وادعى الاول اندمال جرحه وانكر الولي ونكل فحلف مدعى الاندمال سقط عنه قصاص النفس فان عفى الولي عن الاخر لم يلزمه الانصف الدية اذ لا يقبل قول الاول عليه الا ان تقوم بينة بالاندمال فيلزمه كمال الدية معنى وروض مع الاسنى (قوله ما لا يقتل) أي ضربا لا يقتل (قوله كسوطين) أو ثلاثا نهاية ومعنى (قوله واخر الخ) الاولى ثم اخر الخ فتدبر سيد عمر (قوله قتلا الخ) لظهور قصد الاهلاك منهما معنى (قوله ان علم الثاني) أي بضرب الاول (قوله والا) أي بان جهل ضرب الاول (قوله فلا قود) أي على واحد منهما لانه لم يظهر قصد الاهلاك من الثاني والا لاول شريكه معنى وع ش (قوله وانما قتل الخ) متعلق بقوله والافلا قود سم ورشيدى (قوله لما مر الخ) عبارة النهاية لا تنفاء سبب اخر ثم يحال القتل عليه اه أي وهنا ضرب كل سبب يحال عليه الموت ع ش (قول المتن ولا يقتل شريك مخطيء) إلى قوله ولو جرحه الخ حاصله انه متى سقط القود عن احدهما تشبهه في فعله بان كان فعله خطأ ولو حكما وشبه عمد سقط عن شريكه أو لصفة قائمة بذاته كالصبي ودفع الصائل وجب على شريكه نهاية مع ع ش (قوله كما يأتي) أي قبيل قول المتن ولو جرحه الخ (قوله والحق به الخ) عبارة النهاية والمعنى والروض ويقتل شريك السبع والحية القاتلتين غالبا مع وجود المكافاة اه (قوله به) أي بغير المكاف (قوله ان لم يقتل الخ) أي أو وقع على المقتول بلا قصد وقوله والى بان يقتل غالبا أي ولم يقعا على المقتول بلا قصد ع ش (قوله فكشريك نحو الاب) أي يقتص منه سم (قوله فغالب المسقط) كما اذا قتل المبعوض رقيقا معنى (قوله على الاول) أي المتعمد معنى (قوله والثاني) عبارة النهاية وعاقلة الثاني اه وهي اقدم سيد عمر وعقوبة المغنى وعلى عاقلة غير المتعمد اه (قول المتن ويقتل شريك الاب) وعلى الاب نصف الدية مغلظة

منهما وكذا يقال في قوله لا طريق سوى الصلح اما اذا علم الثاني فقط فاقاله واضح (قوله ففيه حصة ضربه من دية شبه العمد) اعتبار حصة الضرب فيما اذا تاخرت الخسوس او تقدمت هو ما بحثه الشيخان بعد نقلهما عن البغوى ان على كل نصف الدية في الصورتين والمتعمد بحيث الشيخين مر (قوله فان تقدمت الخسوسون قتلا) فلو عفى على الدية فينبغي ان على كل الحصة المذكورة من دية العمد (قوله وانما قتل الخ) متعلق بقوله والافلا قود (قوله والحق به في تصحيح التنبيه الحية والسبع) عبارة الروض ومن شريك

اجماعا قيل خصهم لكون القاتل منهم اما من ليس لجرحه او ضربه دخل في الزهوق بقول اهل الخبرة فلا يعتبر (ولو لولى العفو عن بعضهم على حصته من الدية باعتبار) عدد (الرؤس) دون الجراحات في صورتها لعدم انضباط نكاياتها وباعتبار عدد الضربات في صورتها الاولى كما صرح به في الروضة وان اعترض بان الصواب فيها القطع باعتبار الرؤس كالجراحات وكذا يعتبر عدد الضربات في صورتها الثانية وفارقت الضربات الجراحات بان تلك تلاقى ظاهر البدن فلا يعظم فيها التفاوت بخلاف هذه ولو ضرب واحد ما لا يقتل غالبا كسوطين وآخر ما يقتل كخمسين والم الاول باق ولا مواطاة فالاول شبه عمد ففيه حصة ضربه من دية شبه العمد والثاني عمد فعليه حصة ضربه من دية العمد فان تقدمت الخسوسون قتلا ان علم الثاني والافلا قود بل على الاول حصة ضربه من دية العمد والثاني حصته من دية شبهه وانما قتل من ضرب مريض اجهل مرضه لما مر في مبحث الحبس (ولا يقتل) متعمد هو (شريك مخطيء) ولو حكما كغير

المكاف الذى لا يتميز له كما يأتي والحق به في تصحيح التنبيه الحية والسبع ومحله كما فى الام ان لم يقتل غالبا والافكشريك نحو الاب (و) شريك صاحب (شبه العمد) لان الزهوق حصل بفعلين أحدهما يوجب والآخريه فغلب المسقط لوجوب الشبهة في فعل المتعمد وعليهما الدية على الاول نصف دية العمد والثاني نصف دية الخطأ أو شبه العمد (ويقتل شريك الاب) في قتل ولده (وعبد شارك حرا في عبد) وحر شارك حرا

جرح عبد افتق بشرط ان يكون فعل المشارك بعد عتقه ثم مات بسرايتهما (وذى شارك مسلما فى ذى وكذا شريك حربى) فى قتل مسلم او ذى (و) قاطع يده ماله وشريك (قاطع) (٤٠٨) اخرى (قصاصا او حدا) فسرى القطعان اليه تقدم المهدر او تاخر (و) جرح بان جرح نفسه

قبله او بعده وكجرحه  
لنفسه امره من لا يميز  
بجرحهما كما هو ظاهر من  
قولهم انه آلة محضة لامره  
فهو (شريك النفس) فى  
قتلها (و) جرح (دافع  
الصائل) على محترم (فى  
الاطهر) لان كلا من  
الفعالين فى جميع الصور وقع  
عمدا وإنما اتفق القود عن  
أحدهما معنى آخر خارج عن  
الفعل فلم يقتض سقوطه  
عن الآخر تقدم أو تاخر  
وكون فعل الشريك فيما  
بعد هذا مهذرا بالكلية  
لا يقتضى شبهة فى فعل  
الآخر أصلا فليس مساويا  
لشريك الخطي فضلا عن  
كونه أولى منه الذى ادعاه  
المقابل وشريك صبي أو  
مجنون لهما نوع تمييز  
كشريك المتعمد أو لا تمييز  
لهما كشريك الخطي كما  
عرف بما مر (ولو جرحه  
جرحين عمدا وخطا) أو  
وشبه عمد (ومات بهما أو  
جرح) جرحا مضمونا  
وجرحا غير مضمون  
كأن جرح (حربيا أو  
مرتدا ثم أسلم) المجروح  
(وجرحه ثانيا فمات)  
بهما (لم يقتل) لان  
الفعالين منه فاذا كان

وفارق شريك الاب شريك الخطي بأن الخطأ شبهة فى فعل الخطي والى ذلك انما افان إلى محل واحد فاورث  
شبهة فى القصاص كالأصدا من واحد وشبهة الابوة فى ذات الاب لا فى الفعل وذات الاب متميزة عن ذات  
الأجنبي فلا تورث شبهة فى حقه معنى (قول) بعد عتقه) اما قبله الاقصاص ايدم المكافاة عند اول الجنابة سم  
(قول) فى قتل مسلم او ذى) او والمشارك مسلم او ذى فى صورة المسلم او ذى فى صورة الذى رشيدى (قول) وقاطع يد  
عطف على قول المصنف شريك حربى عبارة المغنى وكذا شريك قاطع قصاصا او قاطع حدا كان  
جرحه بعد القاطع المذكور غير القاطع ومات بالقاطع والجراح وكذا يقتل شريك جرح النفس كان جرح  
الشخص نفسه وجرحه غير فمات بهما وكذا شريك دافع الصائل كان جرحه بعد دفع الصائل ومات بهما اه  
وهى احسن من جرحا (تقدم المهدر) أى الفعل المهدر ع ش (قول) وجرح بان جرح) أى يقتل جرحا لشخص  
جرح نفسه سواء كان جرحه لنفسه قبل جرح الاول او بعده ع ش (قول) فهو) أى الجراح رشيدى وجرحا  
دافع الصائل ينبغى عطفه على النفس مع تنوينه أى يقتل شريك جرحا دافع الصائل بجرحه على انه صفة  
جرحا سم وع ش عبارة الرشيدى هو بتدوين جرحا المجروح باضافة شريك اليه وإنما قدره لدفع توهم وجوب  
القصاص على شريك دافع الصائل فى الدفع فالصورة ان دافع الصائل جرحه لدفع شريكه بعد الدفع جرحه آخر  
فمات بهما اه وقوله شريك دافع الخ ليس بقيد ومثل البدية المعية والسبق اخذا بما مر بل يصرح به قول  
الشارح الا فى تقدم أو تاخر (قول) المتن وشريك النفس) اعلم إذا كان جرحه لنفسه يقتل غالبا وكان متعمدا  
فيه اخذنا ما سياتى فى مسئلة السم فايراجع رشيدى (قول) فلم يقتض) أى ذلك الانتفاء (قول) سقوطه  
أى القود عن الآخر أى الشريك الآخر (قول) كشريك المتعمد) أى يقتض منه (قول) أو لا تمييز لهما الخ) ولو  
جرحه شخص خطأ ونهشته حية وسبع ومات من ذلك لزمه تلك الدية كالو جرحه ثلاثة نفر وجرح بالخطأ  
العمد فيقتض من صاحبه كإسامة معنى (قول) المتن ولو جرحه جرحين الخ) تقدم العمد او تاخر ع ش (قول  
المتن عمد او خطأ) بالنصب على البدلية من جرحين معنى (قول) المتن او جرح حربيا او مرتدا) أى او عبد نفسه  
او صائلا ثم أسلم المجروح او عتق العبد او رجع الصائل او جرح شخص بحق كقصاص وسرقة ثم جرحه عدوانا  
او جرح حربى مسلما ثم أسلم ثم جرحه ثانيا فمات بالسراية ولو وقعت إحدى الجرحين بامر من لا يميز كان  
الحكم كذلك كما قاله الزركشى لانه كالألة معنى (قول) نحو خطأ) أى فى المسئلة الاولى وقوله أو مهذرا  
أى فى الثانية (قول) نصف دية مغالطة) أى فى ماله وقوله نصف دية مخففة على عاقبته معنى (قول) وفيما  
بعدها) وهو قوله او جرح جرحا مضمونا الخ ع ش أى مكان الانسب وفى الثانية إلا لان يشير بذلك إلى  
كثرة جزئياتها كما قدمنا عن المغنى (قول) وتعدد الجراح الخ) عبارة الروض سواء اتحد الجراح او تعدد  
إلا ان قطع المتعمد طرفه فيقتض منه قال فى شرحه فلو قطع اليد فعليه قصاصها او الاصبع فكذلك مع  
اربعة اعشار الدية انتهى سم (قول) فيما ذكر) أى فى اجتماع العمد مع الخطأ او شبه العمد (قول)

السبع أو الحية القاتلتين غالبا انتهى أى يقتض منه (قول) جرح عبدا) الضمير فيه يرجع للحرفى قوله شارك  
حرا كما فى تضيييه (قول) بعد عتقه) اما قنا فلا قصاص لعدم المكافاة عند اول الجنابة (قول) وقاطع يد مثالا  
عطف على قول المصنف شريك الاب كما فى تضيييه (قول) المتن وقاطع قصاصا او حدا) قال المحلى بان جرح  
المقطوع بعد القطع فمات منها قال شيخنا الرملى افهم عدم القصاص فى المعية والسبق وليس مرادا فيما يظهر  
انتهى (قول) المتن وشريك النفس) قال فى الروض ومن أى يقتض من شريك السبع أو الحية القاتلتين  
غالبا وشريك قاتل نفسه انتهى (قول) وجرح دافع الصائل) ينبغى عطفه على النفس مع تنوينه أى  
ويقتل شريك جرحا دافع الصائل (قول) ايضا وجرحا دافع) يتأمل فان نون قرب وعبارة شرح المنهج  
دافع صائل قال المحلى بان جرحه الدافع انتهى ونظر فيه شيخنا الشهاب بهامش المحلى (قول) إلا ان قطع

أحدهما مسقطا للقود لكونه نحو خطأ أو مهذرا أثر شبهة فى فعله فى الأولى عليه مع قود الجرح الاول إن أوجه نصف دية فيقطع  
مغلظة ونصف دية مخففة وفيما بعدهما عليه وجوب الجرح الواقع فى حال العصمة من قود او دية مغالطة وتعدد الجراح فيما ذكر كذلك إلا ان قطع

المتعمد طرفه فيقطع طرفه فقط (ولو داوى جرحه بسم مذهب) اى قاتل سريعا (فلا قصاص) (٩٠٤) ولادية (على جرحه) في النفس لانه

قاتل نفسه وإن لم يعلم حال  
السم بل في الجرح ان اوجبه  
ولا فالمال (وإن لم يقتل)  
السم الذي داواه به (غالبا)  
اولم يعلم حاله وإن قتل  
غالبا (فشبه عمد) فعليه فلا قود  
على جرحه في النفس ايضا  
بل عليه نصف الدية المغلظة  
مع ما اوجبه الجرح (وإن  
قتل) السم (غالبا وعلم حاله  
ف) الجراح (شريك جراح  
نفسه) فعليه القود في الاظهر  
(وقيل هو شريك مخطيء)  
لان الانسان لا يقصد قتل  
نفسه وخرج بقوله داوى  
جرحه مالوداواه آخر غير  
الجراح فان كان بموح  
وعليه قتل الثاني او بما يقتل  
غالبا وعلم حاله ومات بهما  
قتلا ولا لافية شبه العمد  
وفي فتاوى ابن الصلاح  
فيمن جاء لامرأة لتداوى  
عينه فاحكته فذهبت عينه  
ان ثبت ذهاب عينه  
مدواوتها ضمنها عاقلتها  
فبيت المال فهي ومحله إن لم  
يأذن لها في مداوته بهذا  
الدواء المعين لان اذنه في  
مطلق المداواة لا يتناول  
ما يكون سببا في اتلافه ولا  
لم تضمن كماله قطع ساعته  
مكلف باذنه اه وبه يعلم  
انه متى لم ينص المريض  
على دواء معين ضمنته عاقلة  
الطبيب فبيت المال فهو ومتى  
نص على ذلك كان هدرا  
وسياتي قبيل مبحث الختان  
في ذلك ما يتعين مراجعته ومن

فية قطع طرفه فقط) اى وعلى الثاني ضمان فله من خطأ أو شبه عمد عرش (قول المتن ولو داوى) اى المجرع  
ولو بنائه جرحه بسم كان شره او وضه على الجرح معنى (قوله اى قاتل سريعا) إلى قوله ولا لافية شبه  
العمد في المعنى لا قوله بموح إلى بما يقتل وإلى الفرع في النهاية لا قوله وسياتي إلى ومن الدواء وقوله على  
ما جزم الى والى (قول) وإن لم يعلم حاله غايه وقوله إن اوجبه اى جرحه القصاص عرش (قوله ان اوجبه  
والا الخ) هذا بالنظر لما في المتن خاصة مع قطع النظر عما زاد بقوله ولادية ما مع النظر اليه فكان المناسب ان  
يقتصر على قوله إن اوجب ذلك رشيدى (قوله أو لم يعلم حاله الخ) وخالفته هذه ما قبلها فانه في المذهب الذي  
يقتل سريعا وهذه في غيره وان قتل غالبا عرش (قوله فله) اى تداوى المجرع (قوله مع ما اوجبه الخ)  
عبارة المغنى والقصاص في الطرف ان اقتضاه الجرح اه وعبارة الاسنى وانما عليه موجب جرحه من  
قصاص وغيره اه (قوله لا يقصد) اى بالتداوى (قوله مالوداواه اخر) اى بلا امر منه معنى عبارة عرش  
اى ولو باذنه حيث لم يعين له الدواء اخذ ما ياتي اه (قوله بموح) بضم الميم وفتح الواو واشدد المهملة  
اى مسرع للدوت عرش ورشيدى (قوله غير الجراح) انظر حكمه لو كان المداوى هو الجراح رشيدى  
ويظهر اخذ من كلامهم انه لا فرق الا فيما اذا كان بما يقتل غالبا ولم يعلم حاله فقتل هنا كفى في الصورتين  
الاوليين فليراجع (قوله قتل الثاني) اى المداوى (قوله او بما يقتل غالبا) اى وليس موحيا (قوله ولا)  
اى إن تنفي غلبة القتل او العلم بها (قوله فدية شبه العمد) اى نصفها على المداوى سم اى وعلى الجراح  
نصف الدية المغلظة او القصاص في الطرف ان اقتضاه الجرح (قوله وفي فتاوى ابن الصلاح الخ)  
قائدة مجردة يؤخذ منها تقيد لما سر رشيدى (قوله ضمنته) اى العين عاقلتها الخ اى عاقلة المرأة ان  
وجدت ولا فبيت المال ان انتظم ولم يتبع متوليه من الاداء ولا فالمرأة (قوله ومحله) اى الضمان (قوله  
لان اذنه) علة لا اعتبار تعيين الدواء (قوله ما يكون الخ) اى دواء يكون الخ (قوله في اتلافه) اى الاذن اى  
عينه (قوله على دواء معين) اى بشخصه (قوله ومن الدواء) الى الفرع في المعنى لا قوله على ما جزم الى والى  
وقوله والضرب الخفيف إلى المتن (قوله مالو خاط المجرع) عبارة المغنى والروض مع الاسنى ولو خاط  
المجرع جرحه في لحم حى ولو تداوى باخياطه تقتل غالبا فكشريك قاتل نفسه في الاصح بخلاف مالو خاطه في  
لحم ميت فانه لا اثر له ولا للجلد كما فهم بالاولى لعدم الايلازم المهلك فلي الجراح القصاص او كمال الدية ولو  
خاطه غيره بلا امر منه اقتصر منه ومن الجراح وإن كان الغير لما مله تعديه مع الجراح فان خاطه الامام لصبي  
او مجنون لمصلحة فلا قصاص عليه بل يجب دية مغلظة على عاقلته نصفها ونصفها الآخر في مال الجراح ولا قصاص  
عليه ولو قصد المجرع او غيره الخياطة في لحم ميت فوقع في لحم حى فالجراح شريك مخطيء وكذا لو قصد  
الخياطة في الجلد فوقع في اللحم والسكى فيما ذكر كالخياطة فيه ولا أثر لدواءه لا يضرو ولا اعتبار بما على المجرع  
من قروح ولا بما به من مرض وضى اه (جرحه) اى جرح نفسه الذي جرحه الغير رشيدى (قوله وهو يقتل  
غالبا) اى وعلم انه يقتل غالبا كما في مسألة المداواة بالسم كما اشار اليه في اصل الروضة فانه حينئذ شريك جراح  
نفسه فعليه القود بخلاف ما إذا لم يعلمه فانه شريك صاحبه شبه العمد فلا قود سيد عمر (قوله فالقود) اى

المتعمد طرفه فيقطع طرفه) عبارة الروض سواء اتحد الجراح أو تعدد إلا أن قطع المتعمد طرفه فيقتص منه  
قال في شرحه فلو قطع السيد فعليه قصاصها او الاصبع فكذلك مع اربعة اعشار الدية اه (قوله ولا لافية  
شبه العمد) اى نصفها على المداوى (قوله مالو خاط الخ) قال في الروض فان خاطه غيره بلا امر اقتصر منه  
ومن الجراح وإن كان إما ما لا ين خطاه الامام لصبي او مجنون بل تجب دية مغلظة على عاقلته نصفها ونصفها في  
مال الجراح اه (قوله لكن إن خاط في لحم حى) وإن قصد المجرع او غيره الخياطة في لحم ميت فوقع في  
لحم حى او في الجلد فوقع في اللحم فالجراح شريك مخطيء شرح الروض (قوله فالقود) اى على الجراح

فذهب الدية وإن خاطه ولي المصاحبة فلا قود عليه كإرجاعه المصنف ولا على الجارح على ما جزم به بعضهم ورد بان كلام الشيخين يقتضي وجوبه عليه والسكى كالخياطة (ولو ضربوه ٤١٠) بسياط فقتلوه وضرب كل واحد غير قاتل لو انفرد (ففي القصاص عليهم أوجه أصحها

على الجارح سم ورشيدى (قوله فنصف الدية) أى على الجارح (قوله وإن خاطه ولي الخ) أى بنفسه أو ما ذونه ع ش (قوله ولي للمصاحبة الخ) بخلاف غير الولي والولي لغير المصاحبة فيجب القود سم (قوله فلا قود عليه) قال في الروض بل يجب دية مغلفة على عاقلته نصفها ونصفها في مال الجارح انتهى سم (قوله على ما جزم الخ) عبارة النهاية كما اقتضاه كلامهما و عبارة سم قوله على ما جزم به بعضهم جزم به في شرح الروض اه (قول المتن وضرب كل واحد غير قاتل) اه لو كان ضرب كل قاتل لو انفرد وجب عليهم القود جزم ما نهاية ومعنى أى تو طو أو لا ع ش (قول المتن أن تو طو) ظاهر كلامهم هنا أنه لا قصاص عند عدم التواطؤ وإن علم بالضرب السابق وهو واضح إذا لم يبلغ مجموع الضرب السابق مرتبة ما يقتل غالباً ما إذا بلغها وعلم بذلك فالقول حينئذ بعدم القصاص محل تأمل وتقدم أنه لو ضرب خمسين تقتل ثم ضربه آخر ضربتين مع علم السابق قتلان ثم رأت أن كلام المغنى كالصريح في وجوب القصاص في الثانية (قوله وأنما يشترط ذلك) أى التواطؤ ع ش (قوله المهلك الخ) وصف للضربات خاصة رشيدى (قوله بها) أى الجراحات والضربات المهلك كل منهما (قوله مطلقاً) أى وجد التواطؤ أو لا (قوله ولو احتمالاً) عبارة المغنى أى دفعة كان جرهم أو هدم عليهم جداراً فما توافى وقت واحد أو اشكل أمر المعية والترتيب أو علم سبق ولم يعلم عين السابق اه ويظهر أخذنا من سم أو علمت عين السابق ثم نسيت (قوله وتنازع الخ) عطف على من قتل جمعاً ما (قوله ولو بعد تراضيهم) أى ولو كان تنازعهم فيمن الخ بعد تراضيهم الخ (قول المتن فبالقرعة) ولو طلوا الاشتراك في القصاص والديات لم يجابو بذلك ولو كان ولي المقتول الأول أو بعض أولائه نصيباً أو مجنوناً أو غائباً حبس القاتل إلى بلوغه وفاقته وقدمه معنى (قوله في الصور الثلاث) وهى المرتب والمعية المعاومة المحتملة (قول المتن غير الأول) أى فى الأول وقول الشارح أو غير من الخ أى فى الثانية (قوله لأن الأول) أى ومن خرجت قرعته (قوله أنه الخ) أى الأول (قوله ومن بعده) كان ينبغي بالنظر لما قدمه أن يقول ولمن خرجت قرعته وغيرهما رشيدى (قوله لياسه) لياسه المناسب لما زاده تشنية الضمير أو جمعه (فما إذا اختلف القاتل والمقتول) كان يكون أحدهما رجلاً والآخر امرأة معنى (قوله ولو قتلوه كلهم) ولو قتله اجنبى وعنى الوارث على مال اختص بالدية ولى القاتل الأول معنى (قوله تصارع الخ) أى لو تصارع (قوله فى انتفائها) أى المطالبة

﴿فصل﴾ فى تغير حال المجنى عليه (قوله فى تغير حال المجنى عليه) إلى قول وعلم ما مر فى المغنى وإلى التنبيه فى

(قوله وإن خاطه ولي) عبر فى الروض بالامام (قوله أيضاً وإن خاطه ولي للمصاحبة الخ) بخلاف غير الولي والولي لغير المصاحبة فيجب القود (قوله فلا قود عليه) قال فى الروض بل يجب الدية مغلفة على عاقلته نصفها ونصفها فى مال الجارح قال فى شرحه ولا قصاص عليه (قوله ما جزم به بعضهم) جزم به فى شرح الروض (قول المتن ومن قتل) قال فى شرح الروض من الأحرار فى غير المحاربة ثم قال اه لو كان القاتل عبداً أو حراً لكنه قتل فى المحاربة فسيأتى اه (قول المتن ومن قتل جمعاً تباقتل باولهم) فى باب استيفاء القصاص من الروض وشرحه ما ملخصه ويقتل أقرار القاتل لأحدهم بالسبق لقتل بعضهم والباقيين تحليفه أن كذبوه واستشكله فى المطلب بأنه لو نكل فالنكول مع بين الخصم أن قلنا كالأقرار لم تسمع كالأقرار صريحاً بما يخالف ما أقر به أو لا وأن قلنا كالبينة فكذلك لا نألنا نعدىها الثالث على الصحيح اه كلام الروض وشرحه أى فلا فائدة للتحليف فليظن هل يمكن أن يقال فى الجواب أن فائدة التحليف التقدم بلا قرعة على من عداه من أقرله إذا اسقط حقه لكن هذه الفائدة تتخلف إذا كان المقتول اثنين فقط وقد يلتزم عدم البحث والله اعلم

﴿فصل فى تغير حال المجنى عليه الخ﴾

يجب أن تو طو أو لا أى توافقوا على ضربه وكان ضرب كل منهم له دخل فى الزهوق وأنما يشترط ذلك فى الجراحات والضربات المهلك كل منها لو انفرد لأنها قاتلة فى نفسها ويقصد بها الإهلاك مطلقاً والضرب الخفيف لا يظهر فيه قصد الإهلاك إلا بالموالاتة من واحد والتواطؤ من جمع (ومن قتل جمعاً مرتباً) والعبرة فى الترتيب والمعية بالزهوق كما مر (قتل باولهم) لسبق حقه (أو معاً) ولو احتمالاً كان هدم عليهم جدار أو تنازعوا فيمن يقدم بقتله ولو بعد تراضيهم بتقديم أحدهم (فبالقرعة) يكون التقديم وجوباً قطعاً للنازع (وللباقين) فى الصور الثلاث (الديات) لياسهم من القود فإن وفيت بهم التركة والأوزعت (قلت فلو قتله) منهم (غير الأول) أو غير من خرجت قرعته (عصى) وعزر لتفويته حق غيره (ووقع قصاصاً) لأن الأول إنما يستحق التقديم فقط ألا ترى أنه لو عفا قتله من بعده (والأول) ومن بعده (دية والله اعلم) لياسه من القود والمراد فيما إذا اختلفت دية القاتل والمقتول دية المقتول على الأوجه ولو قتلوه

النهاية

كلهم وزع دمه بينهم ثم يطالب كل منهم بما بقى له من الدية فى ثلاثة يبق لكل ثلاث دية مورثة

﴿فرع﴾ تصارعاً مثلاً ضمن بقوداً ودية كل منهما ما تولد فى الآخر من صراعه لأن كلامه باذن فيما يؤدى إلى نحو قتل أو تلف عضو ويظهر أنه لا اثر لاعتقاده أن لا مطالبة فى ذلك بل لا بد فى انتفائها من صريح الاذن والله اعلم ﴿فصل﴾ فى تغير حال المجنى عليه من وقت الجناية إلى الموت

بحرية أو عصمة أو اهدار أو مقدار المضمون ولتقدم على ذلك قاعدة ينبنى عليها أكثر المسائل الآتية وهي أن كل جرح أوله غير مضمون لا ينقلب مضموناً يتغير الحال في الانتهاء وما ضمن فيهما يعتبر قدر الضمان فيه بالانتهاء وأما القود فيشترط فيه العصمة والمكافأة من أول اجزاء الجناية الى الزهوق اذا علمت ذلك علمت أنه اذا (جرح) انسان (حربياً أو مرتداً أو عبد نفسه فاسلم) أحد الاولين أو آمن الحربى (وعتق) العبد بعد الجرح (ثم مات) أحدهم (بالجرح فلا ضمان) فيه بقود ولا دية اعتباراً بحالة الجناية لانه مهدر عندها وعلم بمات ان قاتل المرتد قد يقتل به وما ياتى ان على قاتل عبده كفارة دون قاتل أحد الاولين لا هداره عند استقرار الجناية (٤١١) (وقيل تجب دية) لحر مسلم مخففة على

العاقلة اعتباراً بالانتهاء ولو (رماها) أى الحربى أو المرتد وجعلها قسماً واحداً لان المراد أحدهما والعبد (فاسلم) أحد الاولين (وعتق) الثالث قبل اصابه السهم ثم ماتها (فلا قصاص) لانتهاء العصمة والمكافأة أول اجزاء الجناية ولكون الاولين مهدرين والثالث معصوماً حسنت ثنية الضمير وان كان العطف ياو لانهما ضدان كما فى الله أولى بهما (والمذهب وجوب دية مسلم مخففة على العاقلة) اعتباراً بحالة الاصابة لانها حالة اتصال الجناية لا الرمى لانه لا مقدمة التى تسبب بها الى الجناية كالوكان مهدياً عند الحفر معصوماً عند التردى ولو جرح حربى معصوماً عصم لم يضمنه وان عصم بعد الرمى وقبل الاصابة ضمنه بالمال دون القود على ما ياتى (تنبيه) علم مما تقرر هنا وما سبق في شروط القود أمر ان لا يسلمان من إشكال فلتقررهما متعرضين لجوابهما

النهاية (قوله في تغير حال المجنى عليه) أى أو الجانى كما يأتى في قوله ولو جرح حربى معصوماً الخ ع ش (قوله بحرية) صلة تغير (قوله أو بقدر) عطف على بحرية (قوله قاعدة) المراد بها الجنس الشامل المتعدد (قوله لا ينقلب مضموناً) وكذا عكسه كما يعلم من قول المصنف الاقوال وار تد الجروح الخ فتراد فى القاعدة وكل جرح وقع مضموناً لا لا ينقلب غير مضمون رشيدى وع ش أى كما زاده المغنى بقوله وما كان مضموناً فى أوله فقط فالنفس هدر ويحب ضمان تلك الجناية اه (قوله العصمة الخ) أى فى المجنى عليه (قوله من أول الخ) عبارة المغنى من الفعل الى الانتهاء اه (قوله الى الزهوق) يرد عليه ما تقدم من انه لو جرح ذمياً أو عبد عبداه ثم أسلم الجارح أو عتق ومات الجروح على كفره أو رقه وجب القصاص لوجود المكافأة حال الجناية فقط فلو عبر هنا بقوله من أول الفعل الى الانتهاء لو افق ما مر ع ش ورشيدى أى كما عبر به المغنى (قوله انسان) أى مسلم أو ذمى مغنى (قول المتن بالجرح) أى بسرايته مغنى (قوله بمات) أى فى قول المتن والظاهر قتل مرتد بذمى ومرتد (قوله قد يقتل به) أى اذا كان مرتداً مثله لوجود المكافأة ع ش وسم (قوله أحد الاولين) أى الحربى والمر تد قوله لا هداره أى الاحد ع ش (قوله وجعلها) أى الحربى والمر تد (قوله والعبد) عطف على الحربى (قوله بها) أى الاصابة (قوله ولكون الاولين الخ) متعلق بقوله حسنت (قوله ثنية الضمير) أى فى وماهما (قوله لانهما الخ) أى المهدوم والمعصوم علة لعلية العلة الاولى (قوله فانه أولى بهما) أى المغنى والفقير واجيب عن الآية بانها ليست من هذا الباب لان التقدير فيها ان يكن غنياً او يكن فقيراً فالضمير فى بهما راجع لمعمول المتعاطفين لهما ع ش (قول المتن دية مسلم) أى أو حر مغنى (قوله لا الرمى) عطف على الاصابة (قوله كالوكان مهدياً الخ) أى كالو حفر بئراً وعدواً وانا وهناك حربى أو مرتد فاسلم ثم وقع فيها فانه يضمنه وان كان عند السبب مهدياً مغنى (قوله معصوماً عند التردى) أى فانه يجب هنا الدية دون القصاص سم (قوله ولو جرح حربى الخ) هذا داخل فى قوله كل جرح أوله غير مضمون الخ ع ش (قوله ثم عصم الخ) عبارة المغنى ثم أسلم الجارح أو عقدت له ذمة ثم مات الجروح فلا ضمان على الصحيح فى زيادة الروضة اه (قوله وان عصم) أى الحربى هذه لم تشملها القاعدة السابقة وقاعدة هذه ان كل فعل غير مضمون وما بعده من الجرح الى الزهوق مضمون تجب فيه دية مسلم مخففة ع ش (قوله على ما ياتى) أى انفاً فى قوله والذى يتجه الخ (قوله فلتقررهما) أى الامرين وقوله لجوابهما أى اشكالى الامرين (قوله هذا) أى اعتبار حال الاصابة فقط فى شرط تكليف القاتل (قوله وهو) أى الشرط الاخر التزامه أى القاتل (قوله اعتباره) أى التزام الاحكام (قوله كسابقه) وهو شرط التكليف (قوله فى الفرق) أى بين شرط التكليف وشرط الالتزام (قوله ان التزامه) أى الى ان الخ (قوله ترجيح الثانى) أى اعتبار التزام الاحكام عند الاصابة لا غير (بينهما) أى التكليف والالتزام وقوله اذ كل أى من التكليف والالتزام

(قوله قد يقتل به) بان يكون مرتداً (قوله معصوماً عند التردى) فانه تجب فى هذا الدية دون القصاص (قوله ضمنه) هو واحد وجهين فى الروض بلا ترجيح قال فى شرحه انه الظاهر ثم فرق بينه وبين ما قبله بان الاصابة هنا حصلت بعد كون الراى ملتزماً للضمان بخلافها ثم

أحد هما ان تكليف القاتل انما يعتبر حال القتل أى الاصابة وأنه لا عبرة بحاله عند مقدمة القتل كالرمى ولا بعده وخالفوا هذا فى الشرط الآخر وهو التزامه الاحكام فحكوا فيه وجهين مطلقين أحدهما اعتباره حتى عند المقدمة فلو عصم عندها وحارب عند الاصابة أو عكسه فلا قود والثانى اعتباره عند الاصابة لا غير كسابقه ورجح بعضهم الاول وكان له ملح فى الفرق أن التزامه عند المقدمة لا يوجد ضده الا بتقصير بان يحارب فلم يعتبر هذا الطر وبخلاف التكليف فان انتفاءه اذ وجد يكون من غير تقصير منه فى الاغلب فلم يكف به حينئذ اذا انتفى عند الاصابة هذا غاية ما يتمحل به للفرق وفيه ما فيه والذى يتجه ترجيحه الثانى لان الجامع بينهما واضح إذ كل يترتب عليه الصيرورة من أهل المؤاخذه فكما

اعتبر التكليف عند الاصابة لا غير فكذا الالتزام ثانياً بما علم من ذلك ايضا ان ما اعتبر في الجاني لا يرفع طر وضده بعد الاصابة بخلاف ما اعتبر في المجنى عليه من العصمة والمكافاة وكان سر ذلك ان نقص الجاني او كماله الطارئ لا يمنع قتله لانه وقع بعد تمام قتله فلم يؤثر بخلاف نقص المجنى عليه عن الجاني فانه متى وقع اثر في مساواته للجاني فاطرطوه فلا إلغاء للنظر الاول لم ينظر لطرطوه بخلاف الثاني هذا وقولهم في التكليف عند القتل انما يظهر في السبب والمباشرة الحسين الذين ليس لهما اجزاء متميزة امانحو التجويع وشهادة الزور والسحر فهل تعتبر المقارنة من اول التجويع الى الزهوق والشهادة (٤١٢) الى تمام الحجة حتى لو شهد احد هما وهو مكلف ثم الاخر وهو غير مكلف لا قود

او يعتبر التكلف عند الشهادة

(قوله علم من ذلك ايضا) لا حاجة اليه (قوله) وكان سر ذلك الخ محل تأمل (قوله لانه) اي النقص او السكال (قوله فلم يؤثر) اي طر ونقص الجاني او كماله (قوله فاطرطوه) اي نقص المجنى عليه (قوله النظر الاول) يعني به انه متى نقص الجاني او كماله اثر في مساواته للمجنى عليه وقوله لطرطوه اي نقص الجاني او كماله (قوله بخلاف الثاني) اي متى وقع نقص المجنى عليه اثر في مساواته للجاني (قوله في التكليف) صلة قولهم وقوله عند القتل مقوله وقوله انما يظهر الخ خبره (قوله امانحو التجويع) اي من الاسباب العرفية وشهادة الزور اي من الاسباب الشرعية والسحر اي من المباشرة العرفية (قوله والشهادة) عطف على التجويع (قوله وهو غير مكلف) اي الشاهد الاول (قوله) ومن اول عمل السحر الخ عطف على قوله من اول التجويع الخ (قوله كسابقه) اي من الاشكالين وجوبهما (قول الماتن ولو ارتد المجروح) اي طرات الردة به الجرح فلو طرات بعد الرمي وقبل الاصابة فلا ضمان باتفاق لانه حين جنى عليه كان مرتدا واحترز بالسراية عمالو قطع يد مسلم فارتدوا ندمت يده فله القصاص وان مات قبل استيفائه مغنى (قوله مرتدا) الى الفصل في النهاية (قوله بالنسبة لغير الجرح المرتد) اما اذا كان جازحه مرتدا فانه يجب عليه القصاص كما مر مغنى (قوله فلا شيء) اي لا قود فيها ولا دية ولا كفارة سواء كان الجرح الامام ام غيره مغنى (قوله الذي) راجع لسكل من القريب والمعق (قوله ولا الخ) يكمل اي وان كان القريب المسلم ناقصا فينتظر الى كماله (قوله وهو للقريب) فلو عفا وارثه عن قصاص الجرح على مال صح وكان المال الواجب فيثا ياخذ الامام ع ش ومغنى (قول المتن فان اقتضى الجرح مالا) اي ولو بالعفو او كان خطأ مثلاً رشيدى وسم (قوله لانه المتيقن) فان كان الارش اقل كجائفة لم يزد بالسراية في الردة شيء وان كان دية النفس اقل كان قطع يديه ورجليه ثم ارتد ومات لم يجب اكثر منها لانه لو مات مسلماً بالسراية لم يجب اكثر منها ففهمنا اولى مغنى (قوله وهو في ولا يجوز العفو عنه لانه لسكافة المسلمين سم على المنهج ع ش) (قوله صار تابعا للنفس) اي والنفس مهددة فكذا ما يتبعها مغنى (قول المتن ولو ارتد ثم اسلم) وقع السؤال عمالو جرح مسلم مسلماً ثم ارتد امعائهم اسلموا ومات المجروح بالسراية هل يجب القصاص للمكافاة في حالتي الاسلام والردة والظاهر وجوب القصاص وبه ائق مرسوم وجرى عليه في النهاية واقره ع ش ورشيدى (قوله بعد الاصابة) انظر ما تحت رزه وقضية القاعدة المتقدمة اول الفصل عدم الفرق بينه وبين قبل الاصابة وبعد الرمي فليراجع (قول المتن بالسراية) خرج به مالوا ندمل الجرح ثم مات فانه يجب ارش الجنابة ويكون الواجب في العبد لسيده فلو قطع يده مثلاً لزمه كمال قيمته سواء كان المعق قبل الاند مال ام بعده مغنى (قوله فاعتبر) الاولى الواو بدل

الثانية فقط والاولى تعطى حكم المقدمة ومن اول عمل السحر الى الموت به او لا يعتبر الا عند خروج الروح اعطاء لجميع ما تقدم على ذلك حكم المقدمة للنظر في ذلك مجال ولم ار من اشار لشيء من هذا كسابقه (ولو ارتد المجروح ومات بالسراية) مرتدا (فالنفس) بالنسبة لغير الجرح المرتد (هدر) فلا شيء فيها (ويجب قصاص الجرح) الذي فيه قصاص كالموضحة (في الاظهر) لاستقراره فلم يتغير بما حدث بعده ثم هذا القصاص (يستوفيه قريبه) او معتقه الذي يرثه لولا الردة (المسلم) السكامل والاخفى يكمل لان ذلك للتشفي وهو للقريب ونحوه وظاهر انه لو لم يكن له قريب ولا معق استوفاه الامام (وقيل) لا يستوفيه الا (الامام) لانه لا وارث للمريد (فان اقتضى الجرح مالا) لا قودا كجائفة (وجب اقل الامرين من ارشه ودية) للنفس

(قول المتن فان اقتضى الجرح مالا) هلا زاد او قودا لكن عني على مال وعبرة العباب فان لم يوجهه كالجائفة او عني بمال وجب الاقل من ارش الجرح ودية النفس ويكون فيثا اه ويمكن حمل عبارة المصنف على معنى فان اقتضى الجرح مالا ولو بواسطة كافي العفو يشمل ذلك (قوله لانه المتيقن) ما معناه (قول المتن والشرح ولو ارتد المجروح ثم اسلم الخ) وقع السؤال عمالو جرح مسلم مسلماً ثم ارتد امعائهم اسلموا ومات المجروح

لانه المتيقن والردة انما تسقط ما يحدث بعدها لا ما يستقر قبلها وهو في لاشيء لقريبه فيه (وقيل) الفاء الواجب (ارشه) اي الجرح بالغاً ما بلغ وان زاد على دية النفس لانه يندرج في نفس تضمن (وقيل هدر) لاشيء فيه لان الجرح اذا سري صار تابعا للنفس (ولو ارتد) المجروح (ثم اسلم ومات بالسراية فلا قصاص) لتخلل المهدر فصار شبهة دارنة للقود (وقيل ان قصرت الردة) اي ز منها بحيث لا يظهر للسراية اثر فيه (وجب) القود لا انتفاء تاثير السراية فيها (و) على الاول (تجب الدية) كاملة مغلظة حالة في ماله لو جود العصمة حال الجنابة والموت (وفي قول نصفها) توزعها على العصمة والاهدار (ولو جرح مسلم ذمياً فاسلم) بعد الاصابة (او جن عبداً فعتق) بعدها (ومات بالسراية فلا قصاص) لا انتفاء المكافاة حال الجنابة (وتجب دية مسلم) او حر مغلظة حالة في ماله لانه مضمون اولاً وانتهاه فاعتبر الانتها



لما مر انه المعترف بقدر المضمون لان الضمان يدل الناف فظهر فيه لحالة التلف وفارق التغليظ هنا عدمه فيما مر بانه هنا تعدد رمي معصوم وثم تعدد رمي مهدر فطرات عصمته فنزلوا اطروها من زلة طروا صابة من لم بقصده (وهي في الاخرة) (سيد العبد) ساوت قيمته حال الجناية او نقصت لانه استحقها بالجناية الواقعة في ملكه نعم للجاني ان يجبره على قبول قيمة الابل ولومع (٤١٣) وجودها لان حقه انما هو في

قيمتها وان لم يطلب الا بالابل نفسها (فان زادت على قيمته فالزيادة لورثته) لانها انما وجبت بسبب الحرية ويتعين حقهم في الابل (و) محل ذلك اذ لم يكن للجرح ارش مقدر ولا اعتبر هو لحيث (لو قطع) الحر (يد عبد) او فقا عنه (فغتنق ثم مات بالسراية) واوجبنا كمال الدية كما هو الاصح (فالسيد الاقل من الدية الواجبة في نفسه) ونصف قيمته (الذي هو ارش الجرح الواقع في ملكه لو اندمل والسراية لم تحصل في الرق فلم يتعلق بها حق له فان كان الاقل اندية فلا واجب غيره او ارش الجرح فلا حق للسيد في غيره والزائد للورثة وذكره النصف لفرضه ان المقطوع يد ولا فكل مثال (وفي قول) الواجب للسيد (الاقل من الدية وقيمتها كلها) لانظرنا للسراية في دية النفس فلنظر اليها في حق السيد حتى يقدر موته قنا (ولو قطع) انسان (يده فغتنق لجرحه اكران) كان قطع احدهما يده الاخرى والاخر رجلاه (ومات بسر ايتهم فلا قصاص على الاول ان كان حرا) لعدم المكافاة حال الجناية (ويجب على الاخرين)

الفاء (قوله لما مر) أي في أول الفصل بقوله وما ضمن فيهما الخ كرمي (قوله فيما مر) أي من قوله والمذهب وجوب دية مخففة على العاقلة سم (قوله في الاخرة) أي فيما اذا مات العبد المقدّر بسراية ولم يكن لجرحه ارش مقدر مغنى (قوله ساوت قيمته) إلى الفصل في المغنى (قوله ولومع وجودها) أي الابل (قوله وان لم يطلب) أي السيد (قوله ومحل ذلك) أي محل كون الدية للسيد ان ساوت قيمته او نقصت عنها (قوله ولا اعتبر الخ) عبارة شرح المنهج ولا فللسيد الاقل من ارشه والدية كما علم ذلك من قولي ولو قطع الخ سم عبارة المغنى ولو كان لجرحه ارش كان قطع يد عبد الخ (قوله او ارش الجرح) وهو نصف القيمة (قول المتن يده) أي العبد (قوله ان وجبت) كان عفا الوارث عن الاخرين او كان قطعها خطا (قوله نفسا) أي جناية نفس ع (قوله وهو) أي ارش الجناية (قوله ولو عاد الاول) متصل بقوله وتوزع الخ ع (قوله فللسيد الاقل الخ) وذلك لانه جرح جرحا حرا في الرق والاخرى في الحرية والدية توزع على عدد الرؤس فيجب عليه ثلث الدية نصفه في مقابلة جراحة الرق والاخرى في مقابلة جراحة الحرية والسيد انما يجب له بدل ما وقع في الرق وهو نصف الثلث ع (قوله لثله) أي الاول (قوله ونصف القيمة) عطف على سدس الدية (فرع) لو قطع حريه عبد فغتنق فخر اخر رقبته بطلت السراية فعلى الاول نصف القيمة للسيد وعلى الثاني القصاص او الدية كاملة للوارث وان قطع الثاني يده الاخرى بعد العتق ثم حررت رقبته فان حرها ثالث بطلت سرية القطعين وكانها اندملا فعلى الاول نصف القيمة للسيد وعلى الثاني القصاص في اليد او نصف الدية للوارث وعلى الثالث القصاص في النفس او الدية كاملة للوارث وان حرره القاطع او لا قبل الاندمال لزمه القصاص في النفس فان قتل به سقط حق السيد وان عفا عنه الوارث وجبت الدية وللسيد منها الاقل من نصفها ونصف القيمة او حرره الاندمال فعليه نصف القيمة للسيد وقصاص النفس او الدية كاملة للوارث وعلى الثاني نصف الدية وان حرره الثاني لال اندمال فله الوارث القصاص في النفس او الدية كاملة او بعد الاندمال فله الوارث ان يقتص منه في اليد والنفس او ياخذ بدلها او بدل احدهما وقصاص الآخر وعلى الاول نصف القيمة للسيد بكل حال مغنى وروض مع الاسنى

بالسراية هل يجب القصاص للمكافاة في حالتي الاسلام والردة والظاهر وجوب القصاص وبه ائقي مر (قوله فيما مر) من قوله والمذهب وجوب دية مخففة على العاقلة (قوله ولا اعتبر هو) عبارة شرح المنهج ولا فللسيد الاقل من ارشه والدية كما علم ذلك من قوله ولو قطع الخ (قول المتن ولو قطع يده فغتنق لجرحه اكران الخ) في الروض فرع قطع يد عبد فغتنق ثم اخر الاخرى قطع الثاني لا الاول ان كان حرا بل عليه للسيد نصف قيمته فان مات منهما قتل الثاني ولزم الاول نصف الدية للسيد منها يعني نصفها نصف قيمته وان عفى أي عن الثاني فعليهما أي القاطعين الدية وللسيد في حصة الاول الاقل من نصفها ونصف القيمة الخ اه وقوله للسيد منها نصف قيمته الظاهر ان المراد ان كان اقل من نصف الدية فان كان نصف الدية اقل من نصف القيمة لم يستحق غيره فيكون له الاقل منهما فيوافق ما ذكره بعده في قوله وللسيد في حصة الاول الاقل الخ ثم قال في الروض وان قطع يديه ورجليه ثم عتق وجرحه اكران فللسيد الاقل من ثلث الدية وكل القيمة اه وقوله وكل القيمة في العباب خلافة عبارته فان قطع واحديه او يديه ورجليه رقيقا ثم جرحه اكران حرا فله العتق الاقل من ثلث الدية وكل القيمة رقيقا في الاولى او وضعفه في الثانية نقله في تجريده عن الراعي بعد ان نقل عن البغوي كل القيمة فقط فليراجع

قصاص الطرف والنفس لانهما كفؤان وتوزع الدية ان وجبت اثلاثا لان جناياتهم صارت نفسا بالسراية الناشئة عنهم ولا حق للسيد فيما على الاخيرين بل فيما على الاول لانه الجاني على ملكه فله اقل الا مريم من ثلث الدية وارش الجناية في ملكه وهو نصف القيمة ولو عاد الاول وجرحه بعد العتق فللسيد الاقل من سدس الدية توزيعا لثله على جرحيه ونصف القيمة

﴿فصل في شروط قود الاطراف﴾ (٤١٤) والجراحات والمعاني مع ما يتعلق بذلك (يشترط لقصاص الطرف) بفتح الراء (والجرح)

والمعاني (ما شرط للنفس) مما مر بتفصيله ولا يرد الضرب ببعض أخففة خلافا لمن زعمه محتجا بأنه عمد في نحو الايضاح لانه يحصله غالبا لافي النفس وذلك لان العمد في كل بحسبه فهما مستويان في حده وان اختلفا في محصله على ان الكلام كما قاله الماوردي حيث لم يسر الايضاح والاوجب القود في النفس لانه حينئذ يقتل غالبا قال البلقيني ويستثنى من كلامه ما اذا جنى مكاتب على عبده في الطرف فله القود منه كما في الام تكاتب عليه او لا مع انه لا يقتل به انتهى وما ذكره عن الام مخالف لصريح كلامهم وان امكن توجيهه بانه في حياته يتشفي بالقود من سيده بخلافه بعد موته لا يتشفي منه اذ لا وارث له ويرد بان السيدية مانعة من ذلك التشفي وحينئذ فالوجه انه لا استثناء (ولو وضعوا) او بعضهم فاسناده الى جميعهم مجرد تصوير (سيفا) مثلا (على سيده) وتحاملوا كلهم (عليها دفعة) بالضم كما قاله شارح وفي القاموس هي بالفتح المرة وبالضم الدفعة من المطر وما انصب من سقاء او انا مرة وبه علم صحة كل من الفتح والضم هنا (فابانوها) ولو بالقوة كما ياتي (قطعوا) كما لو اجتمعوا على قتل نفس

﴿فصل في شروط قود الاطراف﴾ (قوله في شروط قود الاطراف) الى قول المتن ويجب القصاص في النهاية الا قوله تكاتب عليه اولا (قوله بما مر تفصيله) من كون الجاني مكلفا ملتزما وكونه غير اصل للمجنى عليه وكون المجنى عليه معصوما ومكافا للجاني ولا ينترط التساوي في البلد كما لا يشترط في قصاص النفس فيقطع العبد والمرأة بالرجل وبالعكس والذي بالمسلم والعبد بالحر ولا عكس وكون الجناية عمدا عدوانا ومن انه لا قصاص الا في العمد لافي الخطا وشبه العمد ومن صور الخطا ان يقصد ان يصيب حائطا بحجر فيصيب راس انسان فيوضحه ومن صور شبه العمد ان يضرب راسه بلطمة او بحجر لا يشج غالبا لصغره فيتورم الموضع الى ان يتضح العظم معنى (قوله ولا يرد) اي على المتن (قوله لمن زعمه) اي الورود وافقه المغنى (قوله لانه) اي ذلك الضرب (قوله يحصله) اي نحو الايضاح عرش (قوله لافي النفس) عطف على قوله في نحو الايضاح عرش (قوله وذلك) اي عدم الورود (قوله في كل) اي من النفس ونحو الايضاح (قوله فهما) اي النفس ونحو الايضاح (قوله في حده) اي العمد (قوله على ان الكلام الخ) قد يقال هذا لا ينفع في دفع الايراد لان حاصله انه لو ضرب به بعض أخففة فمات من ذلك الضرب كان شبه عمدا وهذا لا يندفع بان السراية من الايضاح بذلك الضرب يوجب القود في النفس فتامله سم على حج وقد يقال وكذا لا ينفع الجواب الاول في دفع الايراد رشيدى عبارة عرش يعنى ان الكلام المورد حيث لم يسر الايضاح فانه حينئذ يكون عمدا في الايضاح واذا وقع مثله بلا ايضاح ومات المجنى عليه منه يكون شبه عمدا وحاصل الجواب ان حد العمد الموجب للقود في النفس قصد الفعل والشخص بما يقتل غالبا وهو منتف في الضرب وحد العمد الموجب للايضاح قصد الفعل والشخص بما يوضح غالبا وهو حاصل بالضرب والكلام حيث لا سراية امامهما فيجب القود في النفس لان الجراحة الخفيفة مع السراية تقتل غالبا اه (قوله والاوجب القود الخ) اي ولا يرد عرش (قوله قال البلقيني الخ) عبارة النهاية واستثناء البلقيني من كلامه الخ مخالف الخ (قوله ويستثنى الخ) اي فعدم سيدية الجاني شرط في قصاص النفس دون قصاص الطرف فلم يصدق عموم قول المصنف يشترط لقصاص الطرف الخ سم (قوله مخالف لصريح كلامهم) اي فلا يقطع بذلك كما لا يقتل به ولكنه اذا قطع يده ضمنه بنصف القيمة عرش اي فيما اذا كان عبد المكاتب مكاتب ايضا (قوله وان امكن توجيهه) اي بتقدير تسليم انه يقطع فيه ولا يقتل به غير ان ما وجه به لا يمنع من وجوب الاستثناء لو قيل به عرش (قوله او بعضهم) قد يقال او غيرهم سم (قول المتن عليها) اي اليد بواسطة التحامل على السيف ويحتمل ان الضمير للسيف بتاويل الالة ويؤيده نسخة عليه (قوله وفي القاموس الخ) المراد به الرد على الشارح المذكور رشيدى (قوله وبه علم صحة كل من الفتح والضم) يتامل وجه الضم فانه ليس هنا ما يصدق عليه ذلك اذ ليس ثم شيء مصبوب يسمى بالدفع الا ان يقال شبه السيف الواقع في محل القطع بالشئ المصبوب من سقاء ونحوه عرش (قوله ولو بالقوة) اي كان صارت معلقة بجلد عرش (قوله كالمواجم) اي قوله فلاضافة في المغنى الا قوله التوزيع الى حق الله تعالى (قوله يتحاملوا) اي الى اخره (قوله مالم يميز فعل بعضهم الخ) اي في نفسه بان انفصل عن فعل الاخر وان لم يميز لنا الاثر في الخارج رشيدى (قوله كان حز كل) اي من البعضين اتحد او تعدد سم (قوله

﴿فصل في شروط قود الاطراف الخ﴾ (قوله على ان الكلام كما قاله الماوردي الخ) قد يقال هذا لا يفيد في دفع الايراد لان حاصله انه لو ضرب به بعض أخففة ووضحه كان هذا الايضاح عمدا موجبا للقود ولو ضرب به بعض أخففة فمات من ذلك الضرب كان شبه عمدا وهذا لا يندفع بان السراية من الايضاح بذلك الضرب توجب القود في النفس فتامله (قوله ويستثنى الخ) اي فعدم سيدية الثاني شرط في قصاص النفس دون قصاص الطرف فلم يصدق عموم قول المصنف يشترط لقصاص الطرف الخ (قوله او بعضهم) قد يقال او غيرهم (قوله كان حز كل) اي من البعضين اتحد او تعدد

او

وانما اشترط في قطع السرقة ان يخص كلاما من مشتركين لصاب لان التوزيع يمكن

شم لا هنا على ان حق الله يتساح فيه اكثر وخرج بتحاملوا مالم يميز فعل بعضهم عن بعض كان حز كل من جانب حتى التقت الحديدتان

أو جذب أحدهما المشار ثم الآخر فلا قد اعدم انضباط فعل كل بل على كل حكومة تليق بجناته يبلغان دية (وشجاج) بكسر أوله جمع شجة بفتح (الراس والوجه عشر) باستقرار كلام العرب وجرح غيرهما لا يسمى شجة فالإضافة اليهما من إضافة الشيء إلى نفسه كذا قيل وفيه نظر بل لا يصح لأن الراس والوجه ليسا عين الشجة بل شرطان في تسميتها شجة فالوجه ان المراد بها هنا مطلق الجرح وان الإضافة للتخصيص ومحل ما ذكر في الشجة إن اطلقت لأن اضيفت كما هنا على ان جماعة اطلقوها على سائر (٤١٥) جروح البدن أولهن طبعوا وضعا

(حارصة) بمهمات (وهي ماشق الجلد قليلا) كالخدش من حرص القصار الثوب خدشه قليلا بالدق (ودامية) بتخفيف الياء (تدمية) بضم أوله أي الشق بلا سيلان دم على الصواب والافهى الدامعة بالمهمة وهذا تبلغ الشجاج إحسدى عشرة (وباضعة تقطع اللحم) بعد الجلد أي تشقه شقا خفيفا من بضع قطع (ومتلاحمة تغوص فيه) أي اللحم ولا تبلغ الجلدة بعده سميت بما تؤول اليه من التلاحم تفاؤلا (وسمحاق) بكسر سينه (تبلغ الجلدة التي بين اللحم والعظم) وهي المسماة بالسماح حقيقة من سماحيق البطن وهي الشحم الرقيق (وموضحة) ولو بغرز ابرة (توضع العظم) بعد خرق تلك الجلدة أي تكشفه بحيث يقرع بنحو ابرة ولم ير (وهاشمه) أي تكسره وإن لم توضحه (ومنقلة) بتشديد القاف مع كسرها أفصح من فتحها (تنقله) من محله لغيره وإن لم توضحه وتشمه (ومامومة) تبلغ خريطة الدماغ) المحيطة

أو جذب أحدهما الخ) أي في الذهاب وقوله ثم الآخر أي في العود (قوله تليق بجناته) أي ان عرفت وإلا في حتمات القاضي في فرضه بحيث لا يحصل ظلم على أحدهما ولا تنقص لمجموع الحكومتين عن الدية فان لم يظهر للقاضي شيء فيبغى أن يسوى بينهما في الحكومة ع ش (قوله بحيث يبلغان) أي الحكومتان وقوله دية أي للبدن سم (قوله باستقرار كلام العرب) أي الدليل على العشر الاستقراء عميرة ومغنى (قوله لا يسمى شجة) بل يسمى جرحا مغنى (قوله بل لا يصح) ويمكن أن يقال بصحتها مع تسامح الشجة لأن الشجة هي جراح الراس والوجه فكانه قيل وجراح الراس والوجه المضافة اليهما فلما اشتمل المضاف وهو الشجاج باعتبار معناه إلى الراس والوجه كان من إضافة الشيء إلى نفسه حكما ع ش (قوله فالوجه) أي في توجيه المتن لما يقال لا معنى لإضافة الشجاج للرأس إذ لا تكون إلا فيه ع ش (قوله ان المراد بها هنا الخ) أي على طريق التجريد (قوله ومحل ما ذكر الخ) جواب عما يتوهم ان يورد عليه ما سبق ذكره في الشجة وشدي (قوله ما ذكر في الشجة) أي من أنها لا تطلق إلا على جرح الراس والوجه ع ش (قوله على ان جماعة الخ) أي وعليه فالإضافة للتخصيص بلا تاويل ع ش (قوله طبعوا) يرد عليه ما سياتي من ان كلا من الحشم والنقل يحصل بغير شيء يسبقه رشدي زاد ع ش إلا ان يقال أنه باعتبار الغالب اه (قوله ووضعها) أي في ذكر الفقهاء سيد عمر (قوله بضم أوله) من باب الافعال أو التفعيل كافي القاموس ع ش (قوله والا) أي وان سال الدم (قوله وبهذا) أي باعتبار سيلان الدم (قوله أي تشقه شقا خفيفا) احتراز عن الغوص الآتي سم (قوله الجلدة بعده) أي التي بين اللحم والعظم مغنى (قوله سميت الخ) وتسمى ايضا المتلاحمة مغنى (قوله من سماحيق البطن) أي ما خوذ منها وقد تسمى هذه الشجة الملطى والملطاة واللاطية مغنى (قوله وان لم ير) أي العظم من أجل الدم الذي ستره مغنى (قوله بتشديد القاف) وتسمى ايضا المنقولة مغنى (قوله من فتحها) ولعل المعنى على الفتح منقل بها على الحذف والإيصال ع ش (قول المتن تنقله) بالتخفيف والتشديد مغنى (قوله وما عدا الأخيرتين) أي ما عدا المامومة والدافعة مغنى (قوله بل وسائر البدن) أي في الصورة والافتقار من هذه الأسماء تختص بالرأس والوجه رشدي (قوله على ما يأتي) أي في المتن انفا (قوله لتيسر ضبطها) إلى قول المتن ولو أوضح في النهاية الاقوله فاعتراضه ليس في محله (قول المتن وفيما قبلها الخ) وهي الدامعة والباضعة والمتلاحمة والسماح مغنى (قوله لا مكان معرفة نسبتها) أي ما قبلها من الشجاج الأربع (قوله كآزاده على أصله الخ) عبارة المغنى تنبيهه استثناء الحارصة مما زاده المصنف على المحرر قال في الدقائق ولا بد منه فان الجارحة لا قصاص فيها قاطعا وانما الخلاف في غيرها اه وفي الكفاية ان كلام جماعة يفهم خلافا فيها وقال في المطالب ان كلام الشافعي في المختصر

(قوله بحيث يبلغان دية) للبدن وقوله يبلغان أي الحكومتان وقوله دية أي للبدن (قوله فالوجه ان المراد بها مطلق الجرح وان الإضافة للتخصيص الخ) لا مانع من إبقاء الشجاج على معناها وجعل الإضافة للتأكيد أو لبيان التعميم إلى الراس والوجه لئلا يتوهم ان المراد هنا أحدهما فقط (قوله أي تشقه شقا خفيفا) احتراز عن الغوص الآتي (قوله من التلاحم) أي الالتصاق (قوله ويرد بان هذا الخ) لا يخفى ما في هذا الرد لان هذا الامكان يدفع قوله الأول بخلاف غيرهما فتأمل وقد يوجه الأول بان النسبة لما كانت قديقع فيها الخطأ لم تعتبر احتياطا للقصاص وبان التيسر اخص من مطلق الامكان وفي هذا نظر يعلم ما يأتي في اصل

به المسماة بام الرأس (ودامعة) بمعجمة (تخرقها) أي خريطة الدماغ وتصله وهي مذقفة غالبا ويتصور الكل في الجبهة وما عدا الأخيرتين في الخد وقضية الانف والحي الأسفل بل وسائر البدن على ما يأتي (ويجب القصاص في الموضحة فقط) لتيسر ضبطها واستيفاء مثلها بخلاف غيرها (وقيل) يجب فيها (وفيما قبلها) لا مكان معرفة نسبتها من الموضحة ويرد بان هذا الامكان لا يكتفى مثله للقصاص بل لتوجيه القول بوجوب القسط من ارش الموضحة بنسبتها اليها (ماسوى الحارصة) كما زاده على أصله فلا قد فيها جز ما لا ذم لفت بها شيء له وقع (ولو أوضح)

يؤخذ منه أن الموضحة ومثلها البقية (٤١٦) ما عدا الاخيرتين مشتركة بين جرح الرأس والوجه وسائر البدن وعليه جرى من قال يتصور

الكل في سائر البدن بخلاف الشجة فانها خاصة كما مر وحيث لا فلاخبار عنها بتلك العشر بنزادها احد مدلولها فقط عند من لم يعممها فتامله ( في باقي البدن ) كصدر وساعد ( او قطع بعض مارن ) وهو ما لان من الانف ( او بعض اذن ) او شفة واطارها وهو بكسر فتخفيف المحيط بها وما في الروضة انه لا فود فيه تحريف وانما هي اطار السه اى الدبر لانه الذى لانهاية له او لسان او حشفة ( ولم يبينه ) بان صار معلقا بجلدة والتقيد بذلك الجريان الخلاف فاعتراضه ليس في محله ( وجب القصاص في الاصح ) لتيسر ضبط كل مع بطلان فائدة العضو وإن لم يبينه وفيما إذا اقتصر في المعلق بجلدة يقطع من الجاني اليها ثم يستل اهل الخبرة في الاصح من ابقاء وترك ويقدر ما عدا الموضحة بالجزئية كشكل وربع لان القود وجب فيها بالمائلة بالجلدة فامتنت المساحة فيها لثلا يؤدي إلى اخذ عضو ببعض عضو وهو ممتنع ولا كذلك في الموضحة فقدرت بالمساحة اما اذا ابانه فيجب القود جز ما ( ويجب ) القصاص ( في القطع من مفصل ) بفتح الميم وكسر الصاد وهو موضع اتصال عضوين على منقطع عظمين

يقتضى القصاص فيها وعلى هذا فلا يحتاج إلى استثنائها اه ( قوله يؤخذ منه ) أى من قول المصنف ولو اوضح الخ ( قوله يتصور الكل ) اى كل ما عدا الاخيرتين سم ( قوله بخلاف الشجة ) لا يخفى ان المخالفة لانما هي في إطلاق لفظ الشجة لا في المعنى فان هذه الامور المعينة بحسب المعنى متحدة في سائر البدن لكن ان كانت في الرأس او الوجه اطلق عليها لفظ الشجاج كالجراح او في غيرهما اطلق عليها لفظ الجراح دون الشجاج وبهذا يعلم ما في قوله فلاخبار الخ سم ( قوله عنها ) اى الشجاج ( قوله يراد به ) اى بلفظ الشجاج ( قوله احدى مدلولها فقط ) لا يخفى ما في هذا الكلام على العارف المتأمل بل المراد بها مفهومها سم ( قوله كصدر ) إلى قول المتن وحكومة الباقي في النهاية لا قوله قيل ( قوله واطارها ) عطف على اذن والواو بمعنى او كما عبر بها النهاية ( قوله المحيط بها ) اى بأعلى الشفة ع ش ( قوله وما في الروضة ) انه لا فود فيه ( قال المصنف ) هذا هو المعتمد كما جرى عليه ابن المقرئ وهما اى اطار الشفة واطار الشارح مستلذان لا بصاص في كل منهما اه ( قوله تحريف الخ ) وفاقا للنهاية وخلافا للمعنى كما مر ( قوله ولسان الخ ) عطف على اذن ( قوله فاعتراضه ) ليس في محله اطلال سم في ردده وتأييد الاعتراض راجعه ( قوله اليها ) أى إلى مثلها ع ش ( قوله ثم يسأل اهل الخبرة في الاصلاح الخ ) اى ويفعل فيها ذلك ( قوله ما عدا الموضحة ) اى بما ذكر كقطع بعض مارن سم ( قوله فيها ) اى فيما عدا الموضحة ( قوله فامتنت الخ ) في هذا التفرع مع قوله الآتى لثلا الخ تأمل وكان الاولى الاخير لا بالمساحة لثلا الخ عبارة المعنى ويقدر المقطوع بالجزئية كالثلث والرابع ويستوفى من الجاني مثله بالمساحة لان الاطراف المذكورة تختلف كبر او صغرا بخلاف الموضحة كما سيأتى اه ( قوله إلى اخذ عضو ببعض الخ ) وذلك لانه قد يكون مارن الجاني مثلا قدر بعض مارن المجنى عليه فيؤدى إلى اخذ مارن الجاني ببعض مارن المجنى عليه لواعبر بالمساحة ع ش ( قوله اما إذا ابانه الخ ) هذا لإيضاح وإلا فهو معلوم من قوله والتقيد بذلك الخ ع ش ( قوله فيجب القود جز ما ) ليس كذلك بل الخلاف جار فيه ايضا كما صرح في الروضة وعبر في البيان بالاظهر وفي غيره بالصحيح سم عبارة المعنى وقد يفهم كلامه انه إذا ابان ما ذكر لا يكون كذلك وليس مراد ابل الصحيح الوجوب اه ( قوله بفتح الميم ) إلى قوله بخلاف قطع البيضتين في المعنى ( قوله بينهما ) اى العظمين مع تداخل اى دخول احد العظمين في الآخر ( قوله الفخذ ونحو كسر السن ) ( قوله الكل ) مشكل في الاخيرتين إلا لأن يكون المراد به ما عدا الاخيرتين ( قوله بخلاف الشجة ) لا يخفى ان المخالفة لانما هي في إطلاق لفظ الشجة لا في المعنى فان هذه الامور المعينة بحسب المعنى متحدة في سائر البدن لكن ان كانت في الرأس او الوجه اطلق عليها لفظ الشجاج كالجراح او في غيرهما اطلق عليها لفظ الجراح دون الشجاج وبهذا يعلم ما في قوله فلاخبار الخ ( قوله يراد به ) احد مدلولها فقط الخ لا يخفى ما في هذا الكلام على العارف المتأمل بل المراد بها مفهومها ( قوله فاعتراضه ليس في محله ) اعترضه الزركشى بانه مضر من وجهين حاصل الاول أن التقيد لان كان لعدم القصاص في المبان لم يصح لانه اولى بالوجوب وقد صرح في الروضة بان الصحيح فيه وجوب ايضا وإن كان لعدم الخلاف في الوجوب فيه لم يصح ايضا لان الخلاف جار فيه كما صرح به في الروضة وعبر في البيان بالاظهر وفي غيره بالصحيح وثانيهما انه يقتضى جريان الخلاف فيما إذا بقي متعلقا بجلدة فقط لكن الرافعى جزم فيه بالقصاص او كمال الدية لا بطلاله فائدة العضو ولم يطرد فيه الخلاف اه وبه يظهر ان جواب الشارح غير ملائمه ولا شكال قوله بان صار معلقا بجلدة وقوله اما إذا ابانه فيجب القود جز ما نعم قد يجاب عن الاول باختلاف الخلاف كما علم مما نقل عن الروضة وعن الثاني بتخصيص بعض ما ذكر بغير ما صار معلقا بجلدة فقط ثم راجعت الروضة فرأيت حكي الخلاف في القسمين على وفق ما قاله الزركشى فاعجب بعد ذلك بموقع فيه الشارح لكن الجزم بوجوب القصاص فيما إذا بقي متعلقا بجلدة مع اجراء الخلاف عند الابانة في غاية الاشكال إلا ان يقول بان المراد بالجزم انه سكوت عن ذكر الخلاف فيه فلا ينافى جريانه فيه فليراجع الرافعى ( قوله ويقدر ما عدا الموضحة ) بما ذكر كقطع بعض مارن ( قوله اما إذا ابانه فيجب القود جز ما ) ليس كذلك

برباطات بينهما مع تداخل كركبة ومرفق أو تلاصق ككوع ومانملة ( حتى في أصل الخذ ) وسيأتى أنه ما فوق الورك ( ومنكب ) ان

وهو جمع ما بين العضد والكتف (إن أمكن) الفطاح (بلا) حمول (اجافة والا) يمكن الامع حمولها (فلا) قود (على الصحيح) لان الجوائف لا تنضب نعم إن مات بانقطع قطع الجاني وإن حصلت الاجافة (ويجب في فقه عين) أى تعويرها بالعين المهمة (وقطع أذن وجفن) بفتح أوله (ومارن وشفة) لسان وذ كروا نثيين) أى بيضتين بقطع جلدتيهما لان لها نهايات مضبوطة فالحقت بالمفاصل بخلاف قطع البيضتين دون جلدتيهما بان سلهما منه مع بقائه فلا فود فيها لتعذر الانضباط حينئذ ويجب أيضا (٤١٧) فى إشلال ذكر وانثيين أو أحدهما

إن قال خير أن الأخرى تسلم وكذا دقها على ما نقله لكن بحثا أنه كسر العظام (تنبيه) سياتى أن فى الانثيين كمال الدية سواء أقطعها أم سلهما أم دقها وزالت منفعتها وبه يعلم فساد ما نقل عن شارح أن فى البيضتين بجلدتيهما ديتين وفى كل منهما إذا انفرد دية وذلك لان الجلد لا يقابل بشيء وما أوهمه تفسير الشارح الخصيتين بجلدتي البيضتين ثم بالبيضتين قيل لم يرد به إلا بيان المعنى اللغوى وهوان الخصيتين تطلقان على كل من الجلدتين ومن البيضتين فى الصحاح الاثنان الخصيتان قال أبو عمر والخصيتان اليضتان والخصيتان الجلدتان اللتان فيهما اليضتان ولا ينافى ذلك اقتصار القاموس على تفسير الانثيين بالخصيتين وعلى تفسير الخصية بالبيضة بدليل قوله سل خصيته والمسلول البيضة لا الجلدة ولاقتصار ابن السكيت على تفسير الانثيين بالبيضتين وإنما اقتصر اعنى الشارح على قطع الجلدتين

إن أمكن القطع) أى من أصل الفخذ والمنتك (قوله وإن حصلت الخ) الانسب وان لم يمكن بلا اجافة (قول المتن وقطع اذن) (تنبيه) شمل اطلاق وجوب القصاص بقطع الاذن ما لوردها فى حرارة الدم والتصقت وهو كذلك لان الحكم متعلق بالابانة وقد وجدت معنى (قوله بفتح أوله) وحكى كسره غطاء العين من فوق واسفل معنى (قول المتن وشفة) أى سواء العليا والسفلى وحد العليا طولاً موضع الارتفاق أى الالتئام مما يلي الانف السفلى طولاً موضع الارتفاق مما يلي الذقن وفى العرض الشدقين سم على المنهج ع ش (قوله بقطع جلدتيهما) الباء بمعنى مع لما يأتى من أن سل البيضتين وحدهما لا قصاص فيه ع ش (قوله منه) أى الجلد ع ش (قوله ويجب) أى القصاص ع ش (قوله أن قال خير أن الخ) عبارة النهاية أن أخبر عدلان بسلامة الأخرى مع ذلك اه (قوله على ما نقله الخ) عبارة النهاية أن أمكنت المائلة كما نقله عن التهذيب ثم بحثنا الخ قال ع ش قوله أن أمكنت المائلة معتمد اه (قوله كسر العظام) أى فلا قصاص فيه ع ش (قوله وفى كل منهما) أى من البيضتين والجلدتين (قوله وذلك) أى الفساد (قوله بشيء) أى من الدية (قوله وما أوهمه الخ) أى من وجوب ديتين كردى (قوله تفسير الشارح) أى فى الباب الآتى فى شرح فيقطع خ ل بخصى سم (قوله قيل الخ) خبر وما أوهمه الخ (قوله قال أبو عمر الخ) هو محل الاستشهاد (قوله ولا ينافى ذلك) أى ما فى الصحاح (قوله بدليل قوله الخ) متعلق بقوله وعلى تفسير الخصية الخ (قوله والمسلول الخ) بيان لوجه الدلالة والوالو للحال (قوله اعنى الشارح) أى الجلال المحلى (قوله لاستلزامه الخ) فلو قطع الجلدتين فقط واستمرت اليضتان لم تجب الدية وانما تجب حكومة ع ش (قوله الا السن) هذا الاستثناء صريح فى أن السن من العظم وهو أحد قولين فيه ثابتهما أنه من العصب لانه يلين بوضعه فى الخل ع ش (قوله سواء سبق القطع كسر) أى من الجاني وقوله أم لا أى بان لم يسبق منه كسر بل سبق من غيره والغرض من هذا أن ما فى المتن هذا الاعتبار اعم مما سياتى فى الخاص بما اذا وقع منه كسر فاتفق التكرار المحض رشيدى (اقول) وقد ينافى الغرض المذكور قول الشارح المشتمل على ما هنا (قوله كما افاده كلامه الخ) انظر وجه افادته ذلك سم (قوله بزيادة) هى أن يحصل بالكسر انفصال العضو فلو حصل الكسر من غير انفصال فليس له أن يقطع أقرب مفصل الى موضع الكسر معنى عبارة سم المراد بها اعتبار الابانة بقوله الآتى وابانه وكون الآتى مشتملا على زيادة ما هنا من هذه الجهة لا ينافى أن ما هنا مشتمل على زيادة على الآتى من حيث شمول ما هنا دون الآتى بكسر من العضد ومن الفخذ اه (قوله فكره المصنف

(قوله بان سلهما منه) أى من الجلد (قوله وما أوهمه تفسير الشارح) أى فى الباب الآتى فانه قال فى شرح قول المصنف فيه فيقطع خ ل بخصى ما منه والخمى من قطع خصيه أى جلدتا البيضتين كالانثيين مثنى خصية وهو من النوادر والخصيتان البيضتان اه وقوله كالانثيين أى فانهما ايضا جلدتا البيضتين أى معنى كل من الخصيتين والانثيين جلدتا البيضتين (قوله كما افاده كلامه) انظر وجه افادته لذلك (قوله بزيادة) لان المراد بها اعتبار الابانة بقوله الآتى وابانه وكون الآتى مشتملا على زيادة على ما هنا من هذه الجهة لا ينافى أن ما هنا مشتمل على زيادة على الآتى من حيث شمول ما هنا دون الآتى بكسر من العضد ومن الفخذ وقوله وللتفريع أى بقوله فلو طلب الكوع مكن فى الاصح وقوله الدافع الخ لا فائدة هذا التفريع ذلك الحكم (قوله فكره المصنف لها الخ) قد يقال هذا لا يقتضى الجمع بينهما بل يوجب الاقتصار على الآتى

وللتفريع لا تأتي عليه الدافع لما اعترض به عليه هنا ان قضيته انه لو قطع من عضده لم يكن له الاخذ من الكوع (قطع اقرب مفصل إلى موضع الكسر) وإن تعدد ذلك المفصل ليستوفي بعض حقه (وحكومة الباقي) لأنه لم يأخذ عوضه وفيما إذا كسر من الكوع له التقاط اصابعه واناملها وان تعددت المفاصل لعدم (٤١٨) قدرته على محل الجناية ومفصل غير ذلك وافهم قوله ابانه انه لا بد في وجوب القود من الفصل

بعد الكسر واعتمده  
الباقين وغيره فلو كسر بلا  
فصل لم يقتص منه بقطع  
اقرب مفصل ولا ينافيه ما في  
الحاوي وشروحه أنه في  
هشم ساعده او ساقه له قطع  
اقرب مفصل لتعين حمله على  
هشم بعده ابانه أو هشم  
صيره في حكم قطع معلق بجلدة  
لما مر ان هذا في حكم القطع  
(ولو اوضحه وهشم اوضح)  
المجنى عليه لا مكان القود  
في الموضحة (واخذ خمسة  
ابرة) ارش الهشم (ولو  
اوضح ونقل اوضح) لما مر  
(وله عشرة ابرة) ارش  
التثقيب المشتمل على الهشم  
غالبا ولو اوضح وأم اوضح  
واخذ ما بين الموضحة  
والمأمومة وهو ثمانية  
وعشرون بعيرا وثلاث  
واطلاق الروضة واصلمها  
هنا ان له الثلث مرادها  
بقيته بدليل قولها الآتي  
لو اوضح واحد وهشم  
اخر ونقل ثالث وام رابع  
فعلى كل من الثلاثة خمسة  
وعلى الرابع تمام الثلث اه  
والام شتم بمنزلة الام هنا بل  
أولى كما هو واضح (ولو  
قطعه من الكوع) بضم  
اوله ويسمى كاعا وهو  
ما يلي الابهام من المفصل

(الخ) قد يقال هذا لا يقتضي الجمع بينهما بل يوجب الاقتصار على الآتي لا غناؤه عما هنا مع زيادة فليتأمل  
سم (قوله وللتفريع الآتي) أي قوله فلو طلب الكوع مكن في الاصح وقوله الدافع الخ أي لا فائدة هذا  
التفريع ذلك الحكم سم (قوله ان قضيته الخ) بيان لما اعترض الخ والضيمير لما هنا (قوله وإن تعدد ذلك  
المفصل) إشارة إلى مسألة الكسر من الكوع الآتية بقوله وفيما إذا كسر الخ سم عبارة المغنى قوله  
اقرب مفصل يفهم اعتبار اتحاداه وليس مرادا فلو كسر العظم من نفس الكوع كان له التقاط الاصابع  
وان تعددت المفاصل كما جز ما به في الروضة واصلمها وأنه إذا كسر عظم العضد لا يمكن من قطع الكوع  
وسياقي في كلامه ان له ذلك على الاصح اه (قول المتن وحكومة الباقي) فلو كسر ذراعه اقتص في الكف  
واخذ الحكومة لما زاد وله العفو عن الجناية ويعدل إلى المال مغنى واسنى (قوله لانه) إلى قوله ولا  
ينافيه في المغنى إلا قوله واناملها (قوله له) أي للمجنى عليه (قوله واناملها) يتأمل سيد عمر (اقول) لعل  
الواو بمعنى او والمراد الائمة الاولى من كل من الاصابع او الاولى من الابهام الثانية من غيرها (قوله  
وافهم قوله ابانه) أي الآتي سم (قوله لتعين حمله الخ) علة لعدم المناقاة (قوله أو هشم صيره في حكم قطع  
معلق بجلدة) الاولى أو هشم في حكم قطع بان صيره معلقا بجلدة (قوله ان هذا) أي المقطوع المعلق بجلدة  
(قوله المجنى عليه) إلى قول المتن فلو طلب في النهاية إلا قوله واطلاق الروضة إلى المتن وكذا في المغنى  
إلا قوله غالبا (قول المتن واخذ) أي المجنى عليه من الجاني (قوله غالبا) أي والصورة هنا من هذا الغالب  
رشيدى (قوله اوضح الخ) أي المجنى عليه الجاني واخذ أي منه (قوله وهو ثمانية وعشرون الخ) أي لأن  
في المأمومة ثلث الدية كما سياقي نهاية (قوله وهو ما يلي الخ) أي العظم الذي يلي الابهام من جهة مفصله  
واحتز بهذا من جهة جانبه الذي هو اصل السبابة رشيدى (قوله ابهام الرجل) بكسر الراء (قول المتن  
فان فعله) أي قطع الاصابع عزز رأي وإن قال لا اطلب للباقي قصاصا ولا ارشالعدوله عن مستحقه نعم إن كان  
من يخنى عليه ذلك ينبغي ان لا يعزر مغنى (قوله وانما لم يمكن) ولو قطع يده من المرفق فرضى عنها بكف  
او اصبع لم يجز لعدوله عن محل الجناية مع القدرة عليه فان قطعها من الكوع عزرو ولا غرم عليه لما مر واهدر  
الباقى فليس له قطعه ولا طلب حكومته لأنه بقطعي من الكوع ترك بعض حقه وقنع ببعضه كما نقله الامام  
والبحوى عن الاصحاب وإن قال البهوى عندى له حكومة الساعد وفارق ما مر في الصورة السابقة من ان  
له قطع الباقي بان القاطع من الكوع مستوف لمسمى اليد بخلاف ملتقط الاصابع مغنى وقال سم  
ولو قطع من المرفق فاقصص من الكوع لم يمكن بعد ذلك من المرفق لانه بالقطع من الكوع اخذ  
صورة يد فلا يمكن من الزيادة بل له الحكومة وحاصل هذه المسائل انه إذا قطع دون حقه فان قطع مسمى  
اليده امتنع العود لزيادة وإلا فان حصل بالعود تمام حقه جاز وإلا فلا وقضية ذلك ان من قطع من المرفق فالتقط  
اصبعها جاز له العود للباقي ولم اره صريحا فراجع اه (قوله من قطعه) أي الكف فانه يذكروا في لغة قليلة

لا غناؤه عما هنا مع زيادة فليتأمل (قوله وإن تعدد ذلك) إشارة إلى مسألة الكسر من الكوع له الآتية  
بقوله وفيما إذا كسر الخ (قوله وافهم قوله) أي الآتي (قوله وانما لم يمكن) أي من قطعه من قطع من نصف  
ساعده فليقتص اصابعه لانه لا يصل بالتمكين لتمام حقه الخ ولو قطع من المرفق فاقصص من الكوع لم يمكن بعد  
ذلك من المرفق لانه بالقطع من الكوع اخذ صورة يد فلا يمكن من الزيادة بل له الحكومة وحاصل هذه المسائل  
انه إذا قطع دون حقه فان قطع مسمى اليده امتنع العود لزيادة وإلا فان حصل بالعود تمام حقه جاز وإلا فلا

وما يلي الخنصر كرسوع وما يلي ابهام الرجل من العظم هو البوع أما الباع فهو مدالدين  
يمينا وشمالا (فليس له التقاط اصابعه) بل ولا ائمة منها لقد رته على القطع من محل الجناية (فان فعله عزز) لعدوله عن حقه مع  
قدرته عليه (ولا غرم عليه) لانه يستحق اتلاف الكل (والاصح ان له قطع الكف بعده) لانه من جملة حقه وانما لم يمكن من قطعه



من قطع من نصف ساعده فلقط اصابعه لانه لا يصل بالتمكين لتام حقه لبقاء فضلة له من الساعد لم ياخذ في مقابلتها شيئا فلم يتم له التشنج المقصود بخلافه هنا ولو عفا عن الكف للحكومة لم يجب لاستيفائه الاصابع المقابلة للدية الداخل فيها الكف كما لا يجب من قطع يدي الجاني الى دية نفسه لاستيفائه مقابلها (ولو كسر عضده و ابانه) اي المكسور مع ما بعده ولو بالقوة (٤١٩) كامر (قطع) ان شاء (من المرفق)

لانه اقرب مفصل للمكسور (وله حكومة الباقي) نظير مامر (فلو طلب) لقط الاصابع لم يمكن أو أصبع مكن وله اخذ دية اربع اصابع وحكومة الباقي او (الكوع مكن) منه (في الاصح) لمساحتها مع عجزه عن محل الجناية وله حكومة الساعد مع الباقي من العدد (ولو اوضحه فذهب ضوءه) مع بقاء حدقه (او ضعه فان اذهب الضوء) فذاك (ولا اذبه) باخف يمكن كتقريب حديدة بحماة من حدته (او وضع كافر فيها ومحل في الايضاح والطم الاق والمعالجة فيها ان أمن بقول خير بن اذهاب حدقه (ولا تعين الارش) ولو لطمه لطمه تذهب ضوءه غالبا فذهب ضوء عينه وبقيت حدقه (لطمه مثلها) ان انضبطت كما هو ظاهر (فان لم يذهب اذهب) بالمعالجة مع بقاء الحدقة اما لو ذهب ضوء عين المجنى عليه فقط فلا يلطم الجاني ان خشي اذهاب ضوء عينه او احداهما مبهمه او مخالفة لعين المجنى عليه بل تعين المعالجة فان تعذرت فالارش (والسمع كالبر

عش (قوله من قطع الخ) ببناء المفعول والموصول نائب فاعل لم يمكن وقوله فلقط ببناء الفاعل مستدا الى ضمير الموصول (قوله فلقط اصابعه) اي تعد يا في الروض ان له حيث ان يقطع اصبعاً ويكتفي به وليس له ان ياخذ ازيد من ذلك لتعدد الجناية حلي (قوله ولو عفا الخ) متصل بقول المتن والاصح ان له الخ (قوله لم يجب) اي للحكومة وعليه فمن يمكن من العود لقطع الكف فيه نظراً والاقرب نعم عش (قوله الكف) اي حكومتها (قوله من قطع الخ) مستحق نفس قطع الخ معنى (قوله الى دية نفسه) اي نفس الجاني وقوله مقابلها اي الدية وهو يد الجاني (قول المتن عضده) وهي من مفصل الرق الى الكتف معنى وعش (قوله كامر) اي في شرح ولم يبينه (قوله لم يمكن) اي لتعدد الجناية روض اه حلي (قول المتن مكن في الاصح) وعليه لو قطع من الكوع ثم اراد القطع من المرفق لم يمكن كما جزمه في الروضه واصحابه قال الزركشي ويحتاج الى الفرق بينه وبين مسئلة التقاط الاصابع فان له قطع الكف بعده اه وفرق بانه هناك يعود الى محل الجناية وهنا الى غير محلها ولا يجوز ناقط مادونه للضرورة فاذا قطع مرة لم يكره معنى (قوله لمساحتها) الى قول المتن ولو قطع في النهاية لا قوله ان انضبطت كما هو ظاهر وكذا في المعنى لا قوله ولم يذكر الى ان (قول المتن فذهب ضوءه) اي سن عينه ولو نقص الضوء امتنع القصاص اجماعاً معنى (قول المتن من حدقه) هي السواد الاعظم الذي في العين والاصغر الناظر والمقلة تخم العين الذي يجمع السواد والياض سم على منهج عش (قوله ومحل) اي الاذهاب باخف يمكن (قوله ولا تعين الارش) اي الدية معنى (قول المتن غالباً) احترزه عما اذا لم تذهب اللطمة غالباً الضوء فانه لا قصاص فيها كما صرح به الروياني معنى (قوله ذهب ضوء عين المجنى عليه فقط) عبارة النهاية والمعنى ذهب به من المجنى عليه ضوء احدي العينين اه (قوله ان خشي الخ) مفهوماً جواز لطمه ان لم يخش ما ذكر سم اي وقضية صنع النهاية والمعنى عدم جوازه مطلقاً (قوله فالارش) اي نصف الدية رشيدى (قول المتن والسمع) اي اذهابه بجناية الاذن معنى (قول المتن وكذا البطش) قال الشيخ عميرة هو يزول بالجناية على اليد او الرجل والذوق بها على الفم والشم بها على الراس اه عش (قوله زواله) اي اللبس وقوله بزواله اي البطش عش (قوله ولا لاهل الخبرة طرق الخ) فان لم يوجد فالحيرة للمجنى عليه بين الانتظار والعفو على الدية عش (قول المتن اصبعاً) اي او ائمة او نحو ذلك معنى (قوله كاصبع اخرى) اي او كف معنى (قول المتن فلا قصاص في المتاكل) بل فيه

وقضية ذلك ان من قطع من المرفق فالتقط اصبعاً جاز له العود للباقي ولم أره صريحاً فراجع (قوله لاستيفائه) الاصابع المقابلة للدية الداخل فيها الكف فان قلت حاصل ذلك ان استيفاء الاصابع يقتضي سقوط حكومة المنابت لكونها مقابلة للدية التي بدخل فيها الكف وهذا يخالف ما سياتي في الباب الاتي فيها لو قطع كاملة بناقصة اصبع حيث يخير المقطوع بين اخذ دية الاصابع الاربع ولقطها من قوله والاصح ان حكومة الكف تجب ان لقط لان اخذ ديتين وعلل الوجوب ان لقط بانها ليست من جنس القود فلا يستتبعها وعدم الوجوب ان اخذ ديتين بانها من جنسها فاستتبعها وذلك لان حاصل هذا كما هو ظاهر ان استيفاء الاصابع يقتضي عدم سقوط حكومة المنابت لا يقال يفرق بالتمكن من اخذ الكف هنا دون ما ياتي لانا نقول لم يجعلوا الملاحظ فيما ياتي الا عدم تجانس القود والحكومة فلم يستتبعها الا لان يجب بان جعلهم الملاحظ ما ذكرنا لينا في اعتبار ملاحظة شيء اخر معه وهو عدم التمكن فليتأمل (قوله ولا تعين الارش) قال في شرح الروض لانه لا يجوز ان يستوفي اكثر من حقه اه (قوله ان خشي الخ) مفهوماً جواز لطمه ان لم يخش ما ذكر (قول المتن فلا قصاص في المتاكل) ولكن تحب ديته على الجاني حاله في ماله لانه ساراية جناية

يجب القصاص فيه بالسراية) لان له محلاً ينضبط (وكذا البطش) ولم يذكره مع اللبس لان الغالب بزواله فان فرض زواله مع بقاء البطش لم يجب فيه الاحكومة لا قود (او الذوق والشم) والكلام يجب القصاص فيها بالسراية (في الاصح) لان لها محال مضبوطة ولا لاهل الخبرة طرق في ابطالها (ولو قطع اصبعاً فتاكل غيرها) كاصبع اخرى (فلا قصاص في المتاكل) بالسراية

وفارق ما تقرر في المعاني كالضرورة بانها لا توجد مستقلة بل تابعة لغيرها فلا يقصد بالجناية عليها الا محالها او مجاوره فكانت الجناية عليه تعد قصدا لنفويتها فتحققت العمدية فيها (٤٢٠) والاجرام توجد مستقلة فلم يقصد بالجناية عليها غير ما لم تعد قصدا لنفويتها فلم ينظر للسراية فيها

لعدم تحقق العمدية حينئذ ومن ثم لم تقع سراية جسم لجسم قصاصا فلو قطع اصبعاً فمرت للبقية فقطعت اصبعه فمرت كذلك لزمه أربعة أخماس دية العمد لانها سراية جنائية عمدا وإنما جعلت خطأ في سقوط القصاص فقط وتدخل فيها حكومة منابت الكف وفارق ما هنا وجوب القود فيما لو ضرب يده فتورمت ثم سقطت بعد أيام بأن الجناية على جميع اليد قصدا فلا سراية

(باب كيفية القصاص)

من قص قطع او اقتص تبع لان المستحق يتبع الجاني الى ان يستوفي منه (ومستوفيه والاختلاف فيه) والعفو عنه والزيادة على ما في الترجمة لا محذور فيها بخلاف عكسه وكانه انما قدم المستوفى في الترجمة على ما بعده لانه الانسب بالكيفية وأخره عنه في الكلام عليه لطوله ومن دأبهم تقديم القليل ليحفظ (لا تقطع) عبر به للغالب والمراد لا تؤخذ ليشمل المعاني ايضا (يسار يمين) من سائر الاعضاء والمعاني لاختلافها محلا ومنفعة فلم توجد المساواة التي هي

الدية في مال الجاني لانه سراية جنائية عمدوان جعلناها خطأ في سقوط القصاص ويطالب بدية المتأكل عقب قطع اصبع الجاني لانه وان سرى القطع الى الكف لم يسقط باقي الدية فلامعنى لا تتظار السراية بخلاف ما لو سرت الجناية الى النفس فاقتص في الجناية لم يطالب في الحال فلعل جراحة القصاص تسرى فيحصل التقاص معنى وروض مع الاسنى وسم (قوله وفارق الى الباب) في النهاية والمعنى (قوله وفارق) اي عدم وجوب القصاص في ذهاب نحو اصبع بالسراية (قوله ما تقرر الخ) اي من وجوب القصاص (قوله بانها) اي المعاني (قوله عليه) اي محل المعاني او مجاوره (قوله والاجرام) عطف على الهاء في قوله بانها (قوله ولم تعد) اي الجناية على غير الاجرام (قوله اصبعه) اي الجاني (قوله وتدخل فيها) اي في الاربعة اخماس (خاتمة) لو اقتص من الجاني عليه خطأ او شبه عمد ففي كونه مستوفيا خلافاً والاصح انه مستوف وان اقتص من قاتل مورثه وهو صبي او مجنون لم يكن مستوفيا فينتقل حقه الى دية متعلقة بتركه الجاني ويلزمه دية عمد بقتله الجاني لان عمده عمد فان اقتص باذن الجاني او تمكينه بان اخرج اليه طرفه فقطعه فهدرو الطرف كالنفس فيما ذكر معنى وسم

(قوله من قص) الى التنبيه في النهاية لاقوله مضمونه وقوله حيث لم يقتض الى المتن وقوله وفارق الدين الى المتن (قوله من قص) والاخذ منه للوفاقعة بينهما في التجرد عن الزيادة انسب عرش او اقتص عبارة المعنى وقيل من قص الاثر اذا تبعه اه وعبارة القاموس قص اثره تتبعه اه (قوله لان المستحق الخ) راجع للثاني فقط (قول المتن ومستوفيه) عطف على كفيته عميرة (قول المتن والاختلاف) اي بين الجاني وخصمه معنى (قول المتن فيه) رد عليه ان الاختلاف الا في بقوله قدمه فالفوق الخ في سبب القود وهو القتل لافي القود إلا ان يقال يلزم من الاختلاف في السبب الاختلاف في المسبب بحري (قوله والزيادة الخ) جواب سؤال نشأ عن قوله والعفو عنه (قوله لا محذور فيها) بل قال السيد عيسى الصفوى ان ما كان من التوابع لا يعد زيادة عبارة وليس مرادهم بكون الباب في كذا الحصر بل انه المقصود بالذات او المعظم فلو ذكر غيره نادر او استطرادا لا يضر اه عرش (قوله على ما بعده) اي على الاختلاف (قوله لانه) اي المستوفى (قوله ومن دأبهم) اي المؤلفين (قوله لا تؤخذ) اي لا يجوز الاخذ ولو بالرضا كما يأتي عرش (قوله من سائر الاعضاء) من يدور جل وأذن وجفن ومنخر معنى (قوله ولا جفن) الى قوله حيث لم يقتض في المعنى لا مسئله اخذنا دباصل وقوله مضمونه (قوله لذلك) اي للاختلاف (قوله في المأخوذ بدلا الدية) لعله اذا قال له وخذها قصاصا اخذنا ما يأتي فليراجع رشيدى عبارة عرش يشمل ما لو اخذ بلا إذن من الجاني وما لو كان باذنه ولم يقل قصاصا وهو يخالف ما يأتي من التفصيل فيما لو قطع صحيحة بشلاء فلينظر الفرق بينهما ولعله اطلق هنا اعتادا على التفصيل الا في فليحرر وعليه فتصور المسئلة هنا بما لو قال خذها قودا فتجب الدية في المقطوع ويسقط حقه اي المجنى عليه من القود لتضمنه العفو عنه ويستحق دية عضوه لفساد العوض وذلك لانه لم يعف بجانا على عوض فاسد فيسقط القصاص بالعفو ويجب بدله لفساد العوض كالموعى عن القود على نحو خمر اه (قوله في الاول) اي عضو المجنى عليه رشيدى (قوله في الافصح) اي من لغاتها التسع وهى تثليث او لها مع تثليث الميم عرش

عمدوان جعلت خطأ في سقوط القصاص كما سيأتى الاشارة اليه (فائدة) في العباب فرع من قتل قاتل أبيه مثلا او قطع قاطعه خطأ او شبه عمد وقع قودا خلافا للروضه او هو صبي او مجنون لم يقع قودا فينتقل حقه الى الدية ويلزمه دية الجاني ولا تحملها عاقلة الصبي والمجنون وكذا لو كان القود لها في طرفيها فقطع طرف الجاني بلا تمكين منه والاهدر اه وقوله وقع قودا عبارة الروض ففي كونه مستوفيا خلافاً قال في شرحه والاصح انه مستوف كما جز منابه بعد تبعا لجزم الاصل به ثم الخ

(باب كيفية القصاص ومستوفيه والاختلاف فيه)

المقصودة من القصاص (ولا تنفقه سفل) لايها ولا جفن أسفل بأعلى (وعكسه) لذلك وان تراضيا في المأخوذ بدلا ومعنى الدية ويسقط القود في الاول لتضمن التراضى العفو عنه (ولا أنملة) بفتح الهمزة وضم الميم في الافصح (بأخرى) ولا أصبع بأخرى

كما با صله ولا اصلي بزائده طاقا (ولا زائد) باصلي او (بزائد) دونه طاقا او مثله ولكن (في محل آخر) خير عمل ذلك الزائد لذلك ايضا بخلاف ما اذا ساوى الزائد الزائد او الاصلي وكان بمحله المساواة حينئذ ولا يؤخذ حادث بعد الجنائية بوجوده لوقوع سناليسر له ومثلها ثم ثبت له مثلها لم يقلع (ولا يضر) مع اتحاد المحل ونحوه مما مر (تفاوت كبير وطول وقوة بطش) ونحوها (في ٢١ غ) أصلي) لاطلاق النصوص ولان المماثلة في ذلك نادرة جدا فاعتبارها

يؤدي إلى بطلان القصاص وكما يؤخذ العالم بالجاهل والكبير بالصغير والشريف بالوضيع نعم لو قطع مستوى الدين بدا أقصر من اختها لم تقطع يده بها لنقصها بالنسبة لاختها وإن كانت كاملة في نفسها ومن ثم وجبت فيها دية ناقصة حكومة ومحل عدم ضرر ذلك في تفاوت خلق أو بآفة أمان نقص نشأ عن جنائية مضمونة فيمنع أخذ الكاملة ويوجب نقص الدية كما حكياء عن الامام وأن قال الزركشي أن الامام حكى عن اصحاب أنه لا فرق وهو الصواب انتهى (وكذا زائد) كاصبع وسن فلا يضر التفاوت فيه ايضا حيث لم يقتض تفاوت الحكومة تفاوت في المفصل ام لا (في الاصح) وكون القود في الاصل بالنص وفي الزائد بالاجتهاد فلم يعتبر التساوي في الاول واعتبر في الثاني يحجب عنه وان اتصر له الاذرعى وغيره بان الاصل تساوى النص والاجتهاد فيما يترتب عليهما (ويعتبر قدر الموضحة) في قصاصها

ومعنى (قوله كما با صله) أى والمفهوم بالاولى زيادى (قوله مطلقا) أى ساوى الاصل في المفاصل أو لا وكان في محله أو لا (قوله دونه) هذا القيد وما عطف عليه راجع لكل من قوله باصلي وقوله بزائد بدليل قوله الاتى بخلاف ما اذا ساوى الخ سم ورشيدى والمراد بالدنو هنا الدنو المتميز كاشتال زائدة الجاني على ثلاثة انا مل وزائدة المجنى عليه على ثنتين ع ش ومعنى (قوله مطلقا) أى تساوى في المحل أو لا (قوله أو مثله ولكن) ضمير هما كضمير دونه راجع إلى الزائد الاول (قول المتن في محل آخر) كان يكون زائدة المجنى عليه بجنب الخنصر وزائدة الجاني بجنب الابهام معنى ومحل (قوله ذلك الزائد) كان ينبغي ان يزيد أو الاصل (قوله) وكان بمحله) يتصور اتحاد محل الزائدة والاصلية كفى سم بان قطع خنصره مثلا وينبت موضعه زائدة فتقطع هذه الزائدة بالخنصر الاصلى قصاصا (قوله مما مر) أى من الاصلية والزيادة (قوله ونحوها) كحدة السمع والبصر (قوله وكما يؤخذ الخ) عطف على قوله لاطلاق الخ (قوله نعم لو قطع مستوى الدين الخ) ينبغي ان يلحق به ما لو قطع مستوى الاصابع اصبع اقصر من اختها من اليد الثانية سيد عمر (قوله ناقصة حكومة) بالاضافة نعم دية (قوله ذلك) أى التفاوت فيما ذكر (قوله حيث لم يقتض) أى التفاوت في العضو الزائد لعله افاد به ان ما ذكره في الاصلى بقوله نعم الخ معتبر هنا ايضا وقوله تفاوت الحكومة مفعول لم يقتض وقوله تفاوت الخ أى الزائدان او الزائد والاصلي تعميم للتفاوت المقتضى للحكومة المعتبر عدمه في عدم المضرة هذا ما يظهر لى في توجيه المقام والله أعلم ثم رأيت في الروض مع شرحه ما نصه وكذا زائد لان تفاوت أى الزائدان بمفصل بان زادت مفاصل زائدة الجاني على مفاصل زائدة المجنى عليه فيضرح حتى لا يقطع بها وكذا ان تفاوتها بالحكومة وان تماثل في المفصل اه وهذا صريح فيما ذكرته والله الحمد (قوله وكون القود الخ) أى الذى أستدل به مقابل الاصح (قوله في قصاصها) إلى قول المتن ولو اوضح في المعنى (قوله فقياس) أى يذرع بعود او خيط معنى (قوله ويعلم) أى يخط عليه بسواد او غيره معنى ونهاية أى وجوبا ان يخيف اللبس وإلا كان مندوبا ع ش (قوله وإنما لم يعتبر) أى قدر الموضحة (قوله لما مر الخ) أى في شرح أو قطع بعض مارن او اذن الخ سيد عمر عبارة النهاية والمعنى لان الرايين مثلا قد يختلفان صغرا وكبرا فيكون جزء احدهما قدر جميع الآخر فيقع الخيف بخلاف الاطراف لان القود وجب فيها بالمائة في الجملة فلو اعتبرناها بالمساحة أدى إلى اخذ عضو ببعض الآخر وهو ممتنع اه (قوله ولم يستحق الخ) أى فان استحق

(قوله دونه) كان يكون لزائدة الجاني ثلاثة مفاصل وزائدة المجنى عليه أو أصليته مفصلا (قوله دونه) هذا وما عطف عليه راجع لكل من قوله باصلي وقوله بزائد بدليل قوله الاتى بخلاف ما اذا ساوى الخ (قول المتن في محل آخر) قال المحلى كزائد بجنب الخنصر وزائد بجنب الابهام (قوله وكان بمحله) انظر صورته في الاصلى وهل هى ان ينبت لمن قطع خنصره مثلا زائدا بمحله فيقطع بالخنصر الاصلى (قوله اما نقص نشأ عن جنائية مضمونة) عبارة التصحيح ولو نقص بطش بدجنانية واخذت حكومتها ثم قطعها كامل البطش فقد حكى الامام انه لا قصاص وانه لا تجب دية كاملة على الاصح اه (قول المتن وكذا زائد في الاصح) بهذا مع قوله الآتى في شرح ولا تقطع صحيحة بشلاء وهو الاصح ان استوى شللهما يعلم ان التفاوت في قوة البطش لا يقتضى التفاوت في قدر الشلل (قوله وفيما إذا كان براسهما شعر يخلق شعر الجاني وجوبا حيث كثف ولم يستحق إيضاح جميع راسه) قال الاذرعى وقضية نص الام ان الشعر الكثيف يجب إزالته ليسهل الاستيفاء ويبعد عن الغلط قال والتوجيه يشعر بانها لا تجب إذا كان الواجب استيعاب الرأس مرش (قوله ولم يستحق إيضاح الخ) أى فان استحق ذلك لم يجب

بالمساحة (طولا وعرضا) فيقاس مثلها من رأس الشاج ويعلم ثم يمسك لثلا يضطرب ثم يوضح بحاد كالموسى لائحوسيف أو حجر وان أوضح به لتعذر أن من الخيف فيه وإنما لم يعتبر بالجزئية لما رقبيل الباب (ولا يضر) هنا (تفاوت) نحو شعر و (غلظ اللحم وجلد) نظير مما مر في تفاوت نحو الطول وقوة البطش وفيما إذا كان برأسهما شعر يخلق شعر الجاني وجوبا حيث كثف ولم يستحق إيضاح جميع رأسه

اما اذا اختص الشعر برأس الجاني فلا قود عليه على ما في الام وخالفه في المختصر وجمع ابن الرفعة بحمل الاول على ما اذا كان عدم الشعر برأس المشجوج لفساد منبته والثاني على ما اذا كان بنحو حلق (ولو اوضح كل رأسه ورأس الشاج أصغر استوعبناه) ولا يكتفى به وإنما كفت نحو اليد القصيرة عن الطويلة لما مر أن المرعى (٤٢٢) ثم الاسم وهنا المساحة ولذا قطعت الكبيرة بالصغيرة ولم تؤخذ رأس أكبر باصغر جزما

(ولا تتمه من) خارج  
الراس نحو (الوجه والفتا)  
لخروجه عن محل الجناية  
(بل يؤخذ قسط الباقي من  
ارش الموضحة لوزع على  
جميعها) فان بقي نصف مثلا  
اخذ نصف ارشها (وان  
كان رأس الشاج أكبر أخذ  
منه قدر راس المشجوج  
فقط) لحصول المائلة  
(والصحيح ان الاختيار في  
موضعه) أي الماخوذ (الى  
الجاني) لان جميع الراس  
محل للايضاح وهو حق عليه  
فيؤديه من أي محل شاء  
كالدين وأشار المصنف  
بالصحيح الى فساد المقابل ان  
الخيرة للجاني عليه لكن  
اطال جمع متأخرون في  
الاتصا له وانه الصواب  
نقلا ومعنى وعليه يمنع من  
اخذ بعض المقدم وبعض  
المؤخر لئلا يأخذ موضحتين  
بوضحة وفارق الدين بتعلقه  
بالذمة وهذا متعلق بعين  
راس الجاني فتخير المستحق  
في اخذه من أي محل شاء  
ليتم له التشفي (ولو اوضح  
ناصيته وناصيته أصغر)  
تعينت الناصية للايضاح  
و (تم) عليها (من باقي  
الراس) من أي محل شاء لان  
الراس كله محل للايضاح

ذلك لم يجب سم ومعنى (قوله) أما إذا اختص الشعر برأس الجاني (الخ) أي بخلاف ما إذا اختص برأس المجنى عليه فيثبت القود كما صرح به الروض سم (قوله) وجمع ابن الرفعة (الخ) معتمدا سم على المنهج عن م ر ع ش (قوله) بحمل الاول (الخ) وهو محل حسن معنى (قوله) ثم أي في قصاص الاطراف (قوله) ولذا قطعت الكبيرة (الخ) نشر على ترتيب اللف (قول المتن) ولا تتمه (الخ) وكذا لو اوضح جبهته وجبهة الجاني اضيق لا يرتق للراس لماذا كر معنى (قول المتن والصحيح) (الخ) وبه قطع الاكثر من كافى الروضة معنى وكذا اعتمده المنهج والنهاية خلافا لظاهر صنيع الشارح (قول المتن في موضعه) أي تعيين موضعه معنى (قول المتن الى الجاني) هل له تفريقها في موضعين بغير رضا المجنى عليه سم على حجج والا فرب نعم لان الجاني رضى بالضرر لنفسه ع ش (قوله) لان جميع الراس (الخ) بخلاف ما إذا لم يستوعب راس المجنى عليه فانه يتعين ذلك المحل فقوهم ان الراس كلها محل للجناية فيما إذا استوعبت راس المجنى عليه معنى ورشيدى (قوله) لكن اطال جمع (الخ) عبارة النهاية وان انتصر له جمع (الخ) (قوله) وعليه أي المقابل عبارة المعنى ومحل الخلاف ما إذا أخذ قدر ذلك القدر من مكان واحد فلو أراد أن يأخذ قدر ما أوضحت منه من مواضع من راسه فالاصح المنع اه (قوله) وفارق الدين (الخ) أي على هذا سم (قوله) وهذا متعلق بعين (الخ) قد يقال التعلق بالعين لا يقتضى التخيير فالتفريع المذكور ممنوع ويؤيد ذلك ان العبد الجاني يتعلق الحق بعينه ولا يتعين الاخراج منه غاية الامر ان القصاص لما لم يكن بغير الاخذ من المحل او جبا الاخذ منه سم (قوله) ليم له التشفي) لا يتوقف على تخييره سم (قول المتن) ولو اوضح ناصيته) كذا في اصله رحمه الله باضافتها الى الضمير وعبارة المحل والمعنى ناصية من شخص (الخ) فليراجع وليحرر المتن سيد عمر (قوله) من أي محل شاء أي الجاني ظاهره وان انفصل عن الناصية لكن يلزم حينئذ اخذه موضحتين في واحدة ولكن لا مانع برضا الجاني سم على حجج اه ع ش عبارة الرشيدى قوله من أي محل شاء يعنى الجاني على قياس ما مر واليه يشير كلام العباب اه (قوله) في محل الزائد) أي في تعيينه (قوله) واماما اقتضاه ظاهر المتن هنا (الخ) وليتأمل وجه الاقتضاء (قوله) لمن) خبر فالخيرة (الخ) وكان حقه التقدم لتضمنه الاستفهام وجملة ينبغى (الخ) جواب الاستفهام ولو جمل خبره بخذف لمن لكان أخصر وأوضح (قوله) فيما ذكرته) أي من جريان الخلاف السابق هنا (قوله) لكن ما ذكرته (الخ) أي قوله إلا ان يفرق (الخ) (قوله) محتمل ايضا (الخ) هذا احتمال ظاهر السقوط فلا ينبغى إلا الغفلة عنه سم (قوله) لا ينافى) الى قوله لان الاصل في النهاية لا قوله نعم الى فان اختلفا وكذا في المعنى لا قوله او وكل فزاد وكيله (قوله) لا ينافى) أي قول المصنف ولو زاد (الخ) (قوله)

(قوله) اما إذا اختص الشعر برأس الجاني فلا قود) أي بخلاف ما إذا اختص برأس المجنى عليه فيثبت القود كما قاله في الروض وكذا أي يقتصر لذى شعر من أقرع لا عكسه اه (قول المتن الى الجاني) هل له تفريقها في موضعين بغير رضا المجنى عليه (قوله) وفارق الدين) أي على هذا (قوله) وهذا متعلق بعين راس الجاني (الخ) قد يقال التعلق بالعين لا يقتضى التخيير فالتفريع المذكور ممنوع ويؤيد ذلك ان العبد الجاني يتعلق الحق بعينه ولا يتعين الاخراج منه وكذا الرهن غاية الامر ان القصاص لما لم يكن بغير الاخذ من المحل او جبا الاخذ منه (قوله) ليم له التشفي) التشفي لا يتوقف على تخييره (قوله) من أي محل شاء) ظاهره وان انفصل عن الناصية لكن يلزم حينئذ اخذه موضحتين في واحدة لكن لا مانع برضا الجاني (قوله) واماما اقتضاء (الخ) من ان قوله محتمل ايضا هو احتمال ظاهر السقوط فلا ينبغى إلا الغفلة عنه

لا

فهو عضو واحد (نبيه) ينبغى ان يأتى هنا في محل الزائد على الناصية الخلاف السابق ان الخيرة فيه

للجاني او المجنى عليه واماما اقتضاء ظاهر المتن هنا من ان الخيرة للمجنى عليه من غير خلاف فبعيد جدا إلا ان يفرق بان التسمي هنا وقع تابعا فلم يكن فيه حيف على المقتص منه بخلاف الابتداء ثم رأيت الزركشى قال وحيث قلنا بالتسمي فالخيرة في التعيين لمن ينبغى ان يأتى فيه ماسبق انتهى وهو صريح فيما ذكرته او لا لكن ما ذكرته بعده محتمل ايضا فلا ينبغى ان يغفل عنه (ولو زاد المقتص) لا ينافى ما يأتى ان المستحق

لا يمكن من استيفاء الطرف ونحوه بنفسه لفرض هذا فيما إذا رضى المقتص منه بمكينة أو وكل فزاد وكيله أو فيما إذا بادر (في موضحة على حقه) عمدا (لزمه) بعد اندمال موضحته (قصاص الزيادة) لتعديه (فان كان الزائد) باضطراب المقتص منه فهدر أو باضطرابها فقيه تردد ويظهر أنه عليها فيهدر النصف مقابل اضطراب المقتص منه نعم إن تولد اضطراب المقتص من اضطراب المقتص منه اتجه اهدار الكل أو عكسه اتجه ضمان الكل فان اختلفا صدق المقتص منه كارجحه البلقيني لان الاصل ضمان الزيادة (٢٣٤) وعدم ضمان اضطرابه ورجح الاذرعى

أن المصدق هو المقتص وعلله بأنه ينكر العمدية فان اراد ظاهره فواضح تصديقه بالنسبة لاسقاط القود لكنه ليس بما نحن فيه أو أنه ينكر تأثير فعله فيه لم يفده وإن كان الاصل براءة ذمته لما مر في توجيه كلام البلقيني أو (خطا) كان اضطربت يده أو شبه عمد (أو) عمدا ولكنه (عفا على مال وجب) له (ارش كامل) لان الزائد لا يوضح كامل (وقيل قسط) منه بعد توزيع الارش عليها لاتحاد الجراح والجراحة ويرد بمنع اتحاد الجراحة مع أن بعضها حق (ولو أوضحه جمع) بأن تحاملوا على القود وجروها معا (أوضح من كل واحد مثلها) أي مثل جيمه ما إذا من جزء الاوكل منهم جان عليه فان وجب مال وزع الارش عليهم على المعتمد (وقيل) يوضح (قسطه) من الموضحة لا مكان التجزى هنا بخلاف القتل ويرد بأنه لا ينظر لا مكانه مع وجود موضحة كاملة من كل (ولا تقطع صحيحة) من نحو يد (بشلاء) بالمدلانها على منها كالا تؤخذ عين بصيرة بعمياء (وإن

لا يمكن) ببناء المفعول من التمكن (قوله لفرض الخ) متملق لعدم المناقاة وعلله (قوله أو وكل الخ) قال ابن شهبة في هذا التصوير نظر مغنى عبارة ع ش هذا لا يتأتى مع قوله الآتى لزمه بعد اندمال موضحته قصاص الزيادة فانه صريح في أن المقتص هو المجنى عليه نفسه لا وكيله اه (قوله فزاد وكيله) انظر قصاص الزيادة حيث يذكر على من رشيدى أقول وظاهر انه على الوكيل ثم رايت في البحر مى مانصه والذي يفهمه كلام ع ش أن القصاص على الوكيل اه (قوله بادر) أي المجنى عليه (قوله ويظهر انهما عليهما الخ) أقول هذا إنما يظهر على ما يأتي له فيما لو أوضحه جمع أنه يوزع الارش عليهم أماغلى أنه يلزم كلا ارش كامل وهو الذى اعتمده شيخنا الشهاب الرملى فقياسه انه يلزم المقتص ارش كامل سم على حج وقد يجاب بان ماسياتى مفروض فيما إذا اشترك الامر بين الجميع على السواء بخلاف ما إذا كان باضطرابها فقد يكون الاثر من احدهما غيره من الاخر ع ش (قوله فان اختلفا) أي بان قال المقتص تولدت باضطرابك فانكر المقتص منه سم ونهاية ومعنى (قوله وعدم ضمان) يتأمل موقعه سم (قوله وعدم ضمان اضطرابه) أي المقتص منه (قوله بأنه ينكر) أي المقتص (قوله فان اراد الخ) أي الاذرعى (قوله لكنه ليس الخ) أي إذا الكلام في مطلق الضمان الشامل للارش (قوله ليس بما نحن فيه) هذا يدل على انه لا قود عند الاختلاف سم (قوله أو خطا) عطف على قوله اضطراب المقتص منه ويحتمل على قوله عمدا (قوله عليهما) أي الايضاح الحق والزائد عليه (قوله وزع الارش الخ) خلافا للنهية والمغنى عبارة الاول فلول الامر للدية وجب على كل ارش كامل كارجحه الامام وجزم به في الانوار وصرح به في باب الديات وقال الاذرعى انه المذهب وأقرب به الى الدرر رحمته الله تعالى اه قال ع ش قوله ارش كامل وذلك لان افعول كل واحد جعل موضحة فيجب ارشها كاملا اه (قوله مع وجود موضحة) أي تنزيلا (قوله من نحو يد) إلى قوله وقد يشكل في النهاية (قوله بشلاء) والشلل بطلان العمل وإن لم يلزم الحسن والحركة كما روجه ابن الرفعة معنى (قوله إن لم يسقط منه) أي من المجذوم (قوله من جمع الصوت الخ) نشر مشوش (قوله وفيما إذا) عطف على غير انف (قوله وفيما إذا لم تستحق) إلى قوله ومر في المغنى (قوله لم تستحق نفس الجاني) بأن سرى قطع الشلاء للنفس سم (قوله نزع الدم) أي خروجه كله شرح الروض سم

(قوله ويظهر انه عليها فيهدر النصف) أقول هذا إنما يظهر على ما يأتي له فيما لو أوضحه جمع أنه يوزع الارش عليهم أماغلى أنه يلزم كلا ارش كامل وهو الذى اعتمده شيخنا الشهاب الرملى كما سياتى قريبا فقياسه انه يلزم المقتص ارش كامل فليتأمل (قوله ايضا ويظهر انه عليهما) كتب شيخنا الشهاب الرملى بهامش شرح الروض انه الراجح لكن قوله فيهدر النصف فيه نظر على الراجح في ايضاح الجمع انه على كل ارش كامل إلا أن يقال الزائد هنا تابع فلا يكمل ارشه وفيه نظر (قوله فان اختلفا) أي بان قال المقتص تولدت باضطرابك فانكر المقتص منه (قوله وعدم ضمان اضطرابه) يتأمل موقعه (قوله لكنه ليس بما نحن فيه) هذا يدل على انه لا قود عند الاختلاف (قوله فان وجب مال وزع الارش عليهم) الذى اعتمده شيخنا الرملى وجوب ارش كامل على كل (قوله على المعتمد) ائق شيخنا الشهاب الرملى بوجوب ارش كامل على كل (قوله لا مكان التجزى مع وجود) (قوله وفيما إذا لم تستحق نفس الجاني) بأن سرى قطع الشلاء للنفس (قوله وإن لم يؤمن نزع الدم) أي خروجه كله شرح الروض (قوله

رضى الجاني) لمخالفته للشرع ومحل في غير أنف وأذن أماهما فيؤخذ صحيحهما بأشلهما ويجزومهما إن لم يسقط منه شيء لبقاء منفعهما من جمع الصوت والريح ونازع فيه البلقيني بما لا يلاقيه وفيما إذا لم تستحق نفس الجاني وإلا اخذت صحيحته من أي نوع كانت بالشلاء والناقصة وشلاء بشلاء وإن لم يؤمن نزع الدم لان النفس ذاهبة بكل تقدير وأفهم المتن قطع الشلاء بالشلاء وهو الاصح إن استوى شللهما (١) قول المحشى قوله لا مكان وجود الخ الذى في النسخ التي بايدنا ماترى اه

أوزاد شلل القاطع وأمن فيهما نرف الدم ومر أنه لا عبرة بما حدث بعد الجنابة فلو جنى سليم على يد شلاء ثم شل لم تقطع وقد يشك بما يأتي أنه لو قطع من لكفه أصابع كف بلا أصابع لمية تص منه إلا إذا سقطت أصابع الجاني فاعتبر وما أحدث به الجنابة إلا أن يحجب بان ذات الكفين ثم لا تفاوت بينهما حال الجنابة (٤٣٤) وإنما الأصابع مانعة وقد زال واما اليدان هنا فيبينها تفاوت مانع للكفاءة حال الجنابة

(قوله أوزاد شلل القاطع الخ) في الروض واصله أنه لو قطع الاشل مثله فصح القاطع لم يقطع اه وعلوه بوجود الزيادة عند الاستيفاء فاعتبر وما أحدث وتقدم أنه لو قتل ذمي ذميا ثم اسلم القاتل لم يسقط القصاص وعلوه بوجود المكافأة حال الجنابة فلم يعتبر وما أحدث فليتامل سم واجاب المغني عن ذلك الاشكال بان المتألف إذا عادت بتدين انهم لم تزل في الحقيقة ما اعتبرنا لا للاحال الجنابة اه (قوله ومر) اي قبيل قول المتألف ولا يضر تفاوت كبر الخ (قوله ثم شل) ببناء المفعول (قوله وقد يشك) اي ماسر (قوله بما يأتي) اي في آخر الفصل (قوله ذات الكفين) أي أنفسهما (قوله وقد زال) اي المانع ولو أنث كان النسب (قوله هنا) اي في مسألة جنابة السليم على يد شلاء (قوله بعدها) اي الجنابة (قوله اي اخذ صحيحة) الى قوله أو شك في المغني وإلى قوله وإنما أخذت في النهاية الا قوله خلافا لما توهمه عبارة (قوله وله حكومة) اي ليد الشلاء مغني (قوله ولم يلزمه شيء) اي وان مات الجاني بالسراية مغني (قوله والا كاقطعها) ووجه ذلك ان قوله اقطعها قصاصا تضمن جعلها عوضا وكونها عوضا فاسد فيجب بدلها وهو الدية بخلاف ما لو لم يقل ذلك بل اقتصر على قوله اقطعها فان القطع باذن منه فيقع هدر أو لا شيء للجنى عليه لاستيفائه حقه برضاه ع (قوله عوضا الخ) لم يتعرضوا للفرق بين العالم وغيره سيد عمر (قوله لزمه) اي الجنى عليه ديتها اي لا نعلم يستحق ما قطعه مغني (قوله وله حكومة) اي على الجاني لانه لم يبدل عضوه بجنا ما مغني (قوله اي اثنان) اي وان اقتضت عبارة انه لا بد من جمع مغني (قوله أو شك) عطف على قول المتألف ان يقول اهل الخبرة الخ ع (قوله أو فقدم) اي بان لم يوجدوا بمسافة القصر ع وشيخ (قوله بالرفع) فيه اشارة الى انه ليس في حيز الاستثناء سم على حجج عبارة المغني فان قالوا ينقطع الدم والحال انه يقع بها مستوفيا بان لا يطلب ارشا للشل فيقطع حينئذ بالصحيحة ثم قال تنبيه لو قدم قوله ويقع بها مستوفيا على قوله إلا ان يقول الخ لا يستغنى عما قدرته اه (قوله واختلا فهما الخ) مبتدأ خبره لا يؤثر (قوله لانهما) اي الصفة ع (قوله ومن ثم) اي من اجل عدم مقابلة الصفة المجردة بمال (قوله لم يجب زائد) اي لفضيلة الاسلام او الحرية مغني (قوله انهم الخ) اي اهل الخبرة (قوله انها تقطع) اي الشلاء بالصحيحة جواب اذا قالوا الخ (قوله لان العلة الخ) اي علة عدم القطع والجار والمجرور متعلق بعدم الافهام وتعليل له (قوله المعلوم) نعت فوات النفس وقوله علمت الخ خبر لان الخ (قوله فدفعت) اي تلك العلة المعلوم من كلامه (قوله ذلك الايهام) لعل وجه الايهام ان تقديم الاستثناء على القناعة قد يتوهم منه انه مخصوص بما اذا لم توجد فلو اخره عنها السكان كلامه نصافي عموم وهو عدم الاختصاص بذلك (قوله يدا) الى المتألف في النهاية (قوله يدا اورجلا) تمييزان فالسليم واقع على الشخص لا على العضو بدليل قوله باعسم واعر ج رشدي (قوله ونحوها) كانه اشارة الى ما كان باقة احتراز افعالها كان بجنابة فيمتنع القصاص سم على حجج ع (قوله كما علم مما مر) كانه يريد ما ذكره في شرح ولا يضر تفاوت كبر الخ سم (قوله والعسم) الى قول المتألف ولا أثر لانتشار

فلم يعتبر بما حدث بعدها (فلو فعل) أي أخذ صحيحة بشلاء بلا اذنه (لم يقع قصاصا) لانها غير مستحقة له (بل عليه ديتها) وله حكومة (فلو سري) قطعها لنفسه (فعليه) حيث لم ياذن له الجاني في القطع كما تقرر (قصاص النفس) لتفويتها بغير حق اما اذا اذن فلا قود في النفس ثم ان اطلق كاقطع يدي جعل المقتص مستوفيا لحقه ولم يلزمه شيء والا كاقطعها عوضا او قودا لزمه ديتها وله حكومة والنفس هدر على كل حال كما تقدم لوجود الاذن (وتقطع الشلاء بالصحيحة) لانها دون حقه (الا ان يقول اهل الخبرة) اي اثنان منهم (لا ينقطع الدم) لو قطعت بان لم تنسد افواه العروق بحسم نار ولا غيرها أو شك في انقطاعه لتردهم او فقدم كما هو ظاهر خلافا لما توهمه عبارة فلا تقطع بها وان رضى الجاني حذرا من استيفاء نفس بطرف وتجب دية الصحيحة (ويوقع بالرفع) بها (لو قطعت باشل أو بصحيح) مستوفيا (ولا يطلب

أوزاد شلل القاطع الخ) في الروض كاصله انه لو قطع الاشل مثله فصح القاطع لم يقطع اه وعلوه بوجود الزيادة عند الاستيفاء فاعتبر واهنا ما حدث وتقدم انه لو قتل ذمي ذميا ثم اسلم القاتل لم يسقط القصاص وعلوه بوجود المكافأة حال الجنابة فلم يعتبر وما أحدث فليتامل (قوله حيث لم ياذن) اي حاجة له بعدما تقدم من قوله بلا اذنه (قوله بالرفع) فيه اشارة الى انه ليس في حيز الاستثناء (قوله ونحوها) كانه اشارة الى ما كان باقة احتراز افعالها كان بجنابة فيمتنع القصاص (قوله كما علم مما مر) كانه يريد ما ذكره في شرح ولا يضر تفاوت

ارش الشلل لاستوائهما جرما واختلافهما صفة لا يؤثر لانهما مجردا لا تقابل بمال ومن ثم في لو قتل قن أو ذمي بحر أو مسلم لم يجب زائد وإنما أخذت دية اصبع نقص لانه يفرد بالقود وتقدم الا الخ على ويقع لا يفهم انهم إذا قالوا لا ينقطع الدم وقنع بها مستوفيا انها تقطع لان العلة وهي فوات النفس المعلوم من كلامه انه لا يباح بالا باحة علمت من الاستثناء فدفعت ذلك الايهام (ويقطع سليم) يدا أو رجلا (باعسم وأخرج) خافة أو نحوه كما علم مما مر إذا خال في العضو والعسم مهملةين ثانيهما محرك



تشنج في المرفق أو قصر في الساعد أو العضد وقيل هو ميل واعر جاج في الرسخ وقيل الاعسر ( ٤٢٥ ) وهو من بطشه يساره أكثر وكلها

صحيحة هنا ( ولا أثر لخضرة  
اظفارها وسوادها ) وغيرهما  
عما يزيل نضارتها حيث  
كان لغير آفة ولم يجف الظفر  
اذ لا خلل حيث في العضو  
( والصحيح قطع ذاهبة  
الاظفار ) خلقة أولا  
( بسليمتها ) وله حكومة  
الاظفار ( دون عكسه )  
لانها أعلى منها وهذا هو محل  
الخلاف نظر إلى أن الاظفار  
تابعة ( والذكر صحة وشلا )  
تميز أو حال من المبتدأ على  
مذهب سيوييه أو من الضمير  
المستقر في الظرف على  
الاصح ( كاليد ) فيما مر  
فقطع أشله بصحيحة وبأشله  
بشرطه لا بصحيحة بأشله  
والشلل في كل عضو بطلان  
عمله المقصود منه وأن بقي  
حسه وحركته ( و ) أما الذكر  
( الاشله ) فهو منقبض  
لا ينسبط وعكسه ( أي  
منسبط لا ينقبض فهو ما يلزم  
حالة واحدة ) ولا أثر للانتشار  
وعدمه في قطع فجعل ( أي  
ذكره ) ( يخصى ) أي بذكره  
وهو من قطع أو سل خصيتاه  
ومرأتهما يطلقان لغة على  
جلدتهما أيضا ( و ) ذكر  
( عتين ) خلافا للآفة الثلاثة  
اذ لا خلل في نفس العضو  
وانما هو في العنين لضعف  
في القلب أو الدماغ أو الصلب  
والخصى أولى منه أقدرته  
على الجماع ( و ) يقطع ( أنف  
صحيح ) شمه ( باخشم ) لا يشم  
( وأذن سميع باصم ) لان

في المعنى الا قوله تميز ( قوله تشنج ) أي يمس منهج ( قوله أو قصر في الساعد ) أي والصورة انها ليست أقصر  
من الاخرى فقد مر انها اذا كانت أقصر من أختها لا تقطع بهار شيدى ( قوله وكلها صحيحة ) أي كل واحد من  
معانيها المذكورة صحيحة مرادة هنا عش وظاهر ان الصورة في الاخيرة ان الجاني قطع يمينه التي هي قليلة  
البطش وشيدى ( قول المتن ولا أثر ) أي في القصاص في يد اور جل معنى ( قوله حيث كان الخ ) الفرق بين هذا  
حيث منعت فيه الآفة من القصاص وما تقدم في شرحه قوله ولا يضرب تفاوت كبر الخ وقوله باصم الخ حيث  
لم تمنع فيهما لا يجلو فليتا مل سم ( قوله لغير آفة ) أي الخلقعة معنى ( قول المتن والصحيح قطع ذاهبة الاظفار  
الخ ) ويقطع فائدة الاظفار بفادتها ولو نبت اظفار القاطع لم يقطع لحدوث الزيادة ويؤخذ منه ان يد الجاني  
لو نبت فيها أصبح بعد الجناية لم تقطع معنى ( قوله خلقة أولا ) إلى قوله وجفن أعشى في النهاية ( قوله وله  
حكومة الخ ) أي لصاحب السليمة ( قول المتن دون عكسه ) أي لا يقطع سليمة الاظفار بذاهبتها قال في  
الروض وشرحه ولكن تكمل ديتها أي ذاهبة الاظفار وفرق بان القصاص تعتبر فيه المماثلة بخلاف  
الدية اه سم ( قوله وهذا ) أي دون عكسه هو محل الخلاف اشارة إلى الاعتراض عبارة المعنى اعترض  
على المصنف بان عبارته تقتضي طردوجين في المسئتين مع أن الاولى لا خلاف فيها والثانية فيها احتمال  
للامام لا وجه فجعله وجهها وبها بالصحيح ولو قال لا يقطع سليمة اظفار بذاهبتها دون عكسه كان أظهر  
وأخصر اه ( قوله تميز ) فيه تأمل لاذ الحلى باللام لا يجيء عنه التميز ( قوله أو حال الخ ) فيه ان يجيء  
المصدر حالا غير مقيس سم ( قوله على الاصح ) منه يعلم أن يجيء الحال من الضمير في الظرف فيه خلاف  
والاصح منه الجواز وبه صرح بعضهم ع ش أقول المقرر في كتب النحو أن الخلاف انما هو في جواز تقديم  
الحال على عاملها الظرف في مجيئها من الضمير المستقر في الظرف فقول الشارح على الاصح انما أراد به  
مذهب الجمهور من منع مجيء الحال من المبتدأ خلافا لسيوييه ( قوله بشرطه ) أي السابق قبيل قول  
المصنف فلو فعل الخ ( قوله فهو منقبض ) جواب وأما الذكر ( قول المتن منقبض ) ليس المراد به عدم  
القدرة على الجماع به بل المراد بانقباضه نحو يمس فيه بحيث لا يسترسل وبانقباضه عدم امكان ضم بعضه إلى  
بعض بدليل ما سذكروه من أنه يقطع الفحل بالعنين ع ش عبارة البجيرمي وشلل الذكر بان لا ينعى ولا  
يبول ولا يجامع لان عمله الامناء والبول والجماع كما قرره شيخنا العزيزي فتى اتنى كل من الثلاثة فهو أشل  
وان وجد انتشارا وعليه يتضح قوله ولا أثر للانتشار فان وجدوا احدهم الثلاثة كان أمى فليس بأشله  
( قوله فهو ما يلزم الخ ) أي الاشله ( قول المتن ولا أثر ) في القصاص في الذكر معنى ( قوله ومر ) في شرح  
وذكره وأنثيين ( قوله أيضا ) أي كالبيضتين ( قوله خلافا للآفة ) إلى قول المتن وفي قلع السن في المعنى الا  
قوله أو الصلب ( قول المتن وأذن سميع ) بالاضافة ( قوله وتقطع اذن صحيحة الخ ) ( تنبيه ) التصاق  
الاذن بعد الابانة لا يسهط القصاص ولا الدية لان الحكم يتعلق بالابانة وقد وجدت ولا يوجب قصاصا ولا دية

كبر وطول الخ ( قوله حيث كان لغير آفة ) الفرق بين هذا حيث منعت فيه الآفة من القصاص وما تقدم  
من قوله ولا يضرب تفاوت كبر وطول الخ حيث لم يمنع فيه كما علم من كلام الشارح هناك وفي قوله باصم  
وأعرج حيث لم يمنع فيه أيضا بناء على شمول قول الشارح أو نحوها للاح فليتا مل ( قول المتن دون عكسه )  
أي لا تقطع سليمة الاظفار بذاهبتها قال في الروض وشرحه ولكن تكمل ديتها أي ذاهبة الاظفار وفرق بان  
القصاص يعتبر فيه المماثلة بخلاف الدية اه ( قوله أو حال ) فيه ان يجيء المصدر حالا غير مقيس ( قوله وهو  
من قطع أو سل خصيتاه الخ ) قال المحلى والخصى من قطع خصيتاه أي جلدتا البيضتين كالأنثيين مثني خصية  
وهو من النوادر والخصيتان البيضتان اه وقوله كالأنثيين أي هما أيضا جلدتا البيضتين كما تقدم تفسير  
الأنثيين بجلدتي البيضتين قبيل الباب ( قول المتن وأنف صحيح ) عبارة التنبيه ويؤخذ الانف الصحيح والاذن  
الصحيح بالانف المستحشف والاذن الشلاء في اصح القوانين اه قال ابن النقيب في شرحه بكسر الشين وهو

السمع والشم ليسا في جرهما وحذف عكسها لعله بالاولى وتقطع اذن صحيحة

بمقولة لا محرومة ذهب بعضها والحزم (٤٣٦) ثقب اوشق اورث نقصا (لا عين صحيحة بمحذرة عيماء) وان بقيت صورتها لانها اعلى

والضوء في نفس جرمها  
وتؤخذ عيماء بصحيحة  
رضى بها المجنى عليه وجفن  
أعنى بجفن بصير وعكسه  
مالم يتميز جفن الجاني  
بالهدب (ولا لسان ناطق  
بأخرس) لأنه أعلى منه مع  
أن النطق في جرم اللسان  
ويقطع أخرس بناطق إن  
رضى المجنى عليه والأخرس  
هنا من بلغ أو أن النطق ولم  
ينطق فإن لم يبلغه قطع به  
لسان الناطق أن ظهر فيه  
اثر النطق بتحريكه عند نحو  
بكاء وكذا إن لم يظهر هو  
ولا ضده على الأوجه لأن  
الأصل السلامة (وفي  
قطع السن) التي لم يبطل  
نقصها ولا نقص (قصاص)  
للآية فيقطع كل من العليا  
والسفلى بمثله (لا في  
كسرهما) لما مر أنه لا قود في  
كسر العظام لكن المعتمد  
أنه إن أمكن استيفاء مثله  
بلا زيادة ولا صدع في الباقي  
فعل ومن ثم صح فيمن  
كسرت سن غيرها كتاب  
الله القصاص وفرق  
الرافعي بينها وبين بقية  
العظام بأنها بارزة ولاهل  
الصناعة آلات قاطعة  
مضبوطة يعتمد عليها اما  
صغيرة لا تصلح للبضع  
وناقصة بما ينقص أرشها  
كثنية قصيرة عن أختها

بقطعها ثانيا لأنها مستحقة لازالة ولا مطالبة للجاني بقطعها بأن يقول اقطعوها ثم اقطعوا أذني بل النظر في  
مثله للامام واما التصاقها وقطعها ثانيا قبل الابانة فيسقط القصاص والدية عن الاول ويوجبها على الثاني  
وللمجنى عليه حكومة على الجاني اولا ويجب قطع الاذن المبانة إذا التصقت إن لم يخف منه محذور تيمم  
بخلاف ما إذا كانت معلقة بجملدة والتصقت فانه لا يجب قطعها وإنما اوجبنا القطع ثم للدم لأن المتصل منه  
بالمبان قد خرج عن البدل بالكلية فصار كالاجنبي وعاد اليه بلا حاجة ولهذا لم يعف عنه وإن قل بخلاف  
المتصل منه هنا ولو استوفى المجنى عليه بعض الاذن فالنصق فله قطعه مع باقيها لاستحقاقه الابانة معنى وروض  
مع الاسنى (قوله بمقولة) اي ثبا غير شائن معنى واسنى (قوله لا محرومة الخ) اي ولا تقطع صحيحة بمحرومة  
والمحرومة ما قطع بعضها بل يقتص منها بقدر ما بقي منها وتقطع محرومة صحيحة ويؤخذ ارض ما نقص منها  
معنى وروض مع الاسنى (قوله ذهب بعضها) صفة كاشفة عرش (قول المتن لا عين الخ) اي لا تؤخذ عين  
صحيحة ولا يصح عطفه على ما قبله لأن العامل فيما قبله وهو يقطع لا يصح تقديره هنا ولذا قدرت في كلامه  
تؤخذ معنى (قوله مالم يتميز جفن الجاني بالهدب) بأن كانت اهدابه سليمة دون هذب المجنى عليه وينبغي أن  
يكون النظر للمنبت لا للشعر فلا يؤخذ جفن صحيح المنبت بفاسد المنبت سيد عمر (قول المتن ولا لسان ناطق)  
بالاضافة ويجوز التوصيف (قوله لا نه اعلى منه) إلى قوله نظير ما مر في النهاية إلا قوله ويقطع أخرس  
بناطق (قوله قطع به) اي حالا عرش (قوله التي لم يبطل الخ) فان بطل نفعها او نقص فلا قصاص مالم يكن  
سن الجاني مثلها كما يؤخذ من قوله الاتي اما صغيرة لا تصلح الخ عرش (قوله ولا نقص) اي ولا صغر فيها  
بحيث لم تصلح للبضع معنى وكان الاولى أن يزيد بها ليظهر قوله الاتي اما صغيرة الخ (قوله للآية) إلى قوله نعم  
يعز في المعنى (قوله بمثلها) اي العليا بالعليا والسفلى بالسفلى معنى (قوله فيمن كسرت) وهي الربيع اخت  
انس بن النضر كسرت ثنية جارية من الانصار فاتوا النبي صلى الله عليه وسلم فقال كتاب الله القصاص معنى  
(قوله كتاب الله القصاص) فاعل صح اي صح هذا الخبر (قوله بينها) اي السن (قوله بضم) اي لا وله  
(قوله التي من شأها ان تسقط) صفة كاشفة ان اريد بالرواضع حقيقتها الآتية ولا فهي مقيدة رشدي  
(قوله ومنها) اي الرواضع المقموعة تقييد للبتن اي واما لو كانت من غيرها فيقتص في الحال ولا ينتظر لانه

اليابس اه (قوله مالم يتميز جفن الجاني بالهدب) ظاهره وان كان عدم الهدب في جفن المجنى عليه لنحو تنف  
مع فساد المنبت وقد يلتحق بما سبق في شعر الراس فلا يرجع (قوله على الاوجه) في شرح الروض خلاف  
قضية الروض واصله (قوله ولا نقص) ينقص ارشها كاقيد به البلقيني اذا كر لهذا القيد وسياتي في كلام  
الشارح ما يفهم منه ذلك وهو قوله الاتي اما صغيرة الخ لكن هذا يقتضي ان لا يقيد بهذا القيد لان فيما خلا  
عنه ايضا القصاص غاية الامر انه لا بد من المائلة قليتا مل (قوله شخص) ولو عبر بمشغور دخل فيه البالغ وغير  
البالغ وقوله سن صغير أو كبير دخل فيه البالغ غير المشغور فقد دخل في هذه العبارة ما إذا كان الجاني بالغاً غير  
مشغور وكان المجنى عليه بالغاً غير مشغور وهذا ما ذكره بقوله الاتي ولو قلع بالغ غير مشغور سن بالغ غير مشغور  
الخ فهذا الاتي مكرر مع هذا فان قلت ذكر الاتي ليرتب على قوله الاتي فان اقتص ولم يعد سن الجاني  
فذاك الخ قلت كان يمكن ذكر هذا هنا كأن يقول وفيما إذا كان كل منهما بالغاً غير مشغور ان اقتص ولم  
يعد سن الجاني فذاك الخ فان قلت هذا مراده وذكره ما ياتي تفصيل ما هنا قلت لو كان كذلك قدمه على قول  
المصنف ولو قلع سن مشغور الخ ودخل في العبارة ايضا ما إذا كان الجاني بالغاً مشغور او اقتص منه لفساد منبت  
المجنى عليه فلم يفسد منبته بل عادت السن فهل تعلق ايضا وهكذا حتى يفسد المنبت كما إذا كان غير مشغور فيه  
نظر وقد يقتضي الفرق الذي ذكره أنها تعلق ايضا وهكذا على ما اعتمده من تكرار القطع إلى ان يفسد  
المنبت اما على عدم التكرار الذي اعتمده مر وطب كانه عليه في الحاشية الآتية قريبا فلا قطع إذا عادت

لا  
وشديدة الاضطراب لنحوه م فلا يقطعها إلا لمثلها (ولو قلع) شخص ولو غير مشغور (سن صغير) أو كبير  
ه ذكر الصغير للغالب (لم يشتر) بضم فسكون للثنية ففتح للبعجمة أي لم تسقط أسنانه الرواضع التي من شأنها أن تسقط ومنها المقموعة

(تنبيه) الرواضع في الحقيقة أربع لانها هي التي توجد عند الرضاع قسمية غيرها (٤٢٧) بذلك من مجاز المجاورة (فلا ضمان)

بقود ولادية (في الحال)  
لعودها غالبا كالشعر نعم  
يعزر كما هو ظاهر (فان جاء  
وقت نباتها بأن سقطت  
البواقي وعدن دونها وقال  
أهل البصر) أي اثنان من  
أهل البصرة والمعرفة نظير  
ما مر لا واحد بخلاف  
نظائر له سبقت لان القود  
يحتاج له أكثر وقدم في  
المرض المخوف أنه لا بد  
من اثنين وهو صريح فيها  
ذكرته (فسد المنبت وجب)  
حيث لم يقصد قاعها  
الاستصلاح لان هذا  
ينزل فعله منزلة الخطأ كذا  
قيل وانما يتجه في الولي  
ونحوه (القصاص) أو يتوقع  
نباتها وقت كذا انتظر  
فان جاء ولم تنبت وجب  
القصاص ولو عادت بعد  
القصاص بان أنه لم يقع  
الموقع فتجب دية المقلوعة  
قصاصا فيما يظهر (ولا  
يستوفى له في صغره) بل  
يؤخر لبلوغه لاحتمال  
عفوهِ فان مات قبله وأيس  
من عودها اقتصر وارثه  
ان شاء فوراً أو أخذ  
الارث وليس هذا مكرراً  
مع قوله الآتي وينتظر  
غائبهم وكالصبيهم لان  
ذاك في كال الوارث وهذا  
في كال الجنى عليه نفسه  
المستحق ولو عادت ناقصة  
اقتصر في الزيادة ان امكن

لا يسقط بجري (قوله الرواضع في الحقيقة الخ) عبارة الانوار والرواضع أربع أسنان تنبت وقت الرضاع  
يعتبر سقوطها لا سقوط الكل فاعلمه اه رشدي (قوله التي توجد الخ) أي تنبت من اعلى واسفل المسماة  
بالثنايا قلوب (قوله نعم يمزر) أي حالاً عش (قول المتن وعدن) قيل كان ينبغي وعادت لان جمع الكثرة  
لغير العاقل يختار فيه فعلت على فعلن عميرة (قول المتن وقال أهل البصر) ظاهره اعتبار المجيء والقول معا  
وانه لا يكتفي بالقول وحده وقد يتجه خلافه سم على حج وعليه فلو قلعت بقولهم ثم نبتت من الجنى عليه وجب  
الارث كما يستفاد من قول الشارح الاتي ولو عادت الخ عش وعبارة الشوري ظاهر كلامه اشتراط  
الامرين وهو متجه في القود لانه لا يتدارك بخلافه في الارش فالوجه العمل بقولهم هنا ثم ان جاء الوقت  
ولم تعدا مضى الحكم والارجع عليه بما اخذ منه لتبين فساد كلامهم اه ولعله الوجه (قوله من أهل  
البصرة) اشار به إلى تساوي البصر والبصرة في المعنى المذكور عش (قوله نظير ما مر) أي في شرح إلا ان  
يقول أهل الخبرة (قوله فيما ذكرته) أي قوله أي اثنان (قوله لان هذا) أي من قصد الاصلاح (قوله في  
الولي) لعل المراد ولي الترية فليراجع وعليه فالمراد من نحوه (قوله أو يتوقع) إلى قوله وهكذا في  
المعنى إلا قوله غير التمزير (قوله أو يتوقع الخ) عطف على قول المتن فسد المنبت (قوله فان جاء) أي  
الوقت المنتظر (قوله ولو عادت بعد القصاص) إلى قوله فانه إنما اقتصر في النهاية إلا قوله وهكذا إلى ان  
يفسد منبتها (قوله ولو عادت) أي سن الجنى عليه وهذا راجع لكل من صورتي المتن والشرح (قوله فتجب  
دية المقلوعة الخ) لم يبين نوع الدية اهي عمد او غيره والظاهر ما في سم على المنهج انها شبه عمد فتحمله العاقلة  
لجواز الاقدام منه عش (قوله فان مات قبله) أي البلوغ معنى (قوله وايس الخ) أي والحال انه ايس  
قبل الوقت بمجيء الوقت وقول أهل البصر بفساد المنبت من عودها عش (قوله فوراً) أي حالاً بغير  
انتظار ظرف لاقتصا عبارة المعنى اقتصر وارثه في الحال واخذ الارش اه (قوله اقتصر في الزيادة) أي  
بقدر النقص سم على حج عش (قوله اما اذا مات) أي الجنى عليه الغير المشغور (قوله قبل الياس) أي قبل  
حصوله وقبل تبين الحال معنى (قوله فلا قود) وكذا لادية على الاصح كما ذكره الشيخان في الديات معنى  
(قوله وكذا لو نبتت الخ) عبارة المعنى والروض مع الاسنى وان نبتت سوداء او معوجة او بها شين او نبتت

(قوله تنبيه الرواضع في الحقيقة أربع) قاله في الانوار كما في شرح الروض (قوله قسمية غيرها بذلك من  
مجاز المجاورة) كما قاله في شرح الروض (قول المتن وقال أهل البصر) ظاهره اعتبار المجيء والقول معا وانه  
لا يكتفي بالقول وحده وقد يتجه خلافه (قوله وايس من عودها) أي قبل الموت بدليل اما اذا مات قبل الياس  
(قوله أيضاً وايس من عودها) ان أراد بالياس ما ذكر من المجيء وقول أهل البصر فلا حاجة للتقييد به لانه  
فرض المسئلة وإن اريد زيادة على ذلك اشكل مع الاكتفاء به في ثبوت القصاص في حياته (قوله اقتصر في  
الزيادة) أي قدر النقص (قول المتن ولو قلع من مشغور) شامل لصورتين إحداهما ان يكون القالع غير مشغور  
وهي المذكورة في قول الشارح وبه فارق ما لو قلع غير مشغور سن بالغ مشغور والثانية ان يكون القالع مشغور  
ايضاً وفي هذه الحالة إذا اقتصر منه وعادت سنه ولم يعد سن الجنى عليه لم يلزمه شيء كما ذكره في الباب في قوله  
وان قلع مشغور سن مشغور اتدأ وأخذ الدية حالاً فان نبت للجنى عليه مثلها قبل القود لم تسقط كما لا يسقط  
قود موصحة لسان ولا ارش جائفة بالتحامها او نباته قبل الاستفهام وإن نبت مثلها بعد القود واخذ الدية  
لم يكن للجاني قلعها ولا استرداد الدية فان قلعها عدواناً لزمه الارش فان لم يقصص منه او لا بل اخذت منه الدية  
اتدل للقطع وإن لم يؤخذ منه الاول قود ولادية لزمه قود ودية او ديتان بلا قود ولو عادت من الجاني بعد  
الاستيفاء لم يلزمه شيء سواء عادت سن الجنى عليه ام لا اهفاظاً قوله ولو عادت الخ المز يد على الروض وشرحه  
مع قوله فيه سواء عادت الخ فانه يصرح بان منبت الجاني لا يجب إفساده بل لا يجوز وإن فسد منبت الجنى عليه  
وهذا لما ينازع في قول الشارح وهكذا حتى يفسد منبتها وإن كان مفروضاً فيما إذا كان كل غير مشغور اذ  
لا يتضح فرق (قوله من اتفرغ الخ) اقول اصل اتفرغ ثم بثلاثة ثم مشاة فيجوز قلب إحداهما إلى الاخرى ثم

أما اذا مات قبل الياس فلا قود وكذا لو نبتت ولو نحو سوداء لكن فيها حكومة (ولو قلع سن مشغور) ويقال مشغور من اتفرغ

بتشديد الفوقية أو المائلة ( فنبت لم يسط القصاص في الاظهر ) لان عودها اندر ته نعمة جديدة فلا يسط ما وجب للمجنى عليه من القود  
او الدية حالا من غير انتظار ولو قلع بالغ ( ٢٨ ع ) غير مشغور سن بالغ غير مشغور فلا قود حاشا ان نبتت فلا شئ غير التعزير والاقود دخل وقته

فللمجنى عليه قود اودية  
فان اقتص ولم تعد سن الجاني  
فذلك والا فقامت ثانيا وهكذا  
الى ان يفسد منبتها وبه فارق  
مالو قلع غير مشغور سن بالغ  
مشغور فرضى باخذ سنه  
وقلعها فنبتت فلا يقطعها  
لرضاه بدون حقه فلم يكن  
قصده افساد المنبت بخلافه  
في الاولى فانه انما اقتص  
لا فساد منبته فاذا بان عدم  
فساده قلع حتى يفسده ( ولو  
نقصت يده اصبعاً قطع  
كاملة قطع وعليه ارش  
اصبع ) لعدم استيفاء قودها  
والمجنى عليه اخذ دية اليد  
كلها ولا قطع ( ولو قطع كامل  
ناقصة ) اصبعاً ( فان شاء  
المقطوع اخذ دية اصابعه  
الاربعة وان شاء لقطها )  
وليس له قطع يد الكامل  
كلها لزيادتها ( والاصح ان  
حكومة منابتهن ) اى  
الاربعة ( يجب ان لقط )  
لانها ليست من جنس القود  
فلا تستبعضها ( لان اخذ  
ديتهن ) لانها من جنسها  
فاستبعضها ( والاصح ) انه  
يجب في الحالين ) حال القود  
واخذ دية الاربعة ( حكومة  
خمس الكف ) الباقي لانه  
لم يؤخذ له بدل ولا استوفى  
في مقابلته شئ يتخيّل  
اندر اجه فيه ونزع البلقيني

أطول عما كانت أو نبتت معها من شاة فحكومة اه ( قوله بتشديد الفوقية ) أى المشاة وهو راجع الى  
كل من مشغور وانغروا اصل انغرا انغرا بثلاثة فشة على وزن اقفل فادغمت الاولى في الثانية في الاول وعكسه  
في الثاني رشيدى عبارة سم اصل انغرا انغرا بثلاثة ثم مشاة فيجوز قلب احدهما الى الاخرى ثم الادغام  
فهذا معنى قوله بتشديد الفوقية او المائلة فقوله ويقال مشغور بالوجهين او يرجع اى قوله بتشديد  
الفوقية الخ الى اى مشغور ايضا اه ( قول المتن لم يسط القصاص ) كمالا يسط قود موصحة او لسان ولا  
ارش جائفة بالتحامها أو نباته مغنى وأسنى وعباب ( قوله فلا يسط الخ ) وان نبت مثلها بعد القود أو أخذ  
الدية لم يكن للجاني قلعها ولا استرداد الدية فان قلعها عدوانا لزمه الارش فان لم يقتص منه او لا بل اخذت  
منه الدية اقتص للقلع وان لم يؤخذ منه للآول قود ولا دية لزمه قود دودية او ديتان بلا قود مغنى وروض  
وعباب ( قوله حالا الخ ) قيد لوجب ( قوله ولو قلع بالغ الخ ) هذه مستفادة من قوله او كبير وذكر الصغير للغالب  
سم على حج فذكرها ايضاح ع ش او ليفرع عليه قوله ثم ان نبت الخ ( قوله وقته ) اى وقت نباتها  
( قوله والا قلعت ثانيا الخ ) الوجه انه لو لم يفسد المنبت بالقلع ثانيا لا يقطع ثالثا ثم وطبلاوى سم على حج  
ع ش عبارة الرشيدى وظاهر كلامه اى النهاية انها لو نبتت ثالثا لا تقلم وفي حاشية الزيادة انه المعتمد اى  
خلافه لابن حجر اه ( قوله وهكذا الخ ) خلافا لنهاية كما مر وللمغنى عبارة وان عادت كان له قلعها ثانيا لفسد  
منبتها كما افسد منبتها وظاهر هذا التعليل انها تقلم ثالثا وهكذا حتى يفسد منبتها وظاهر ما تقدم انها اذا  
طلعت سن المشغور ثانيا انها نعمة جديدة انها لا تقلم وهو الظاهر ولذلك اقتصر على القلع ثانيا اه وقوله  
انها اذا الخ بيان لما وقوله انها نعمة الخ جواب اذا وقوله انها لا تقلم اى ثالثا خبر وظاهر ما الخ وعبارة سم  
قوله وهكذا الخ هذا زائد على ما في شرح الروض وغيره وقديرو جه اسقاطه بان المنبت بالقلع ثانيا بمنزلة الفاسد  
ولهذا كان عود سن المشغور نعمة جديدة فيكتفى بالقلع ثانيا اه ( قوله وبه الخ ) اى بقوله والا قلعت الخ  
( قوله فرضى ) اى البالغ المشغور ع ش ( قوله فلا يقطعها ) اى الثابتة ثانيا ( قول المتن ولو نقصت يده ) اى  
شخص اصالة او بجناية ع ش ( قول المتن اصبعاً ) اى مثلاً وقوله قطع اى المجنى عليه يد الجاني ان شاء وعليه  
أى الجاني مغنى ( قوله لعدم استيفاء ) الى قوله لانه لم يؤخذ في النهاية والى الفصل فى المغنى الا قوله ولما نزع  
الى المتن وقوله كما يحتمل البلقيني الى المتن ( قوله ولا يقطع ) اى ولا يقطع نهاية ( قول المتن ناقصة ) اى يدا  
ناقصة مغنى ( قوله اصبعاً ) اى مثلاً مغنى وسم ( قوله وليس له قطع يد الكامل الخ ) اى ولا لقط البعض  
واخذاً ر ش الباقي مغنى ( قول المتن ان لقط ) اى المقطوع الاصابع الاربعة مغنى ( قوله لانها ) اى الحكومة  
( قوله والاصح انه يجب ) والثاني المنع لان كل اصبع يستبعض الكف كما يستبعض كل الاصابع مغنى ونهاية  
( قوله حال القود الخ ) كان الاولى اما تنية المضاف او اعادته فى المعطوف ( قوله الباقي ) وهو ما يقابل منبت  
اصبعه الباقية مغنى ( قوله لانه لم يؤخذ الخ ) عبارة المغنى اما فى حالة لقط الاصابع فجز ما كافى الشرح والروض

الادغام فهذا معنى قوله بتشديد الفوقية أو المائلة فقوله ويقال مشغور بالوجهين أو يرجع اليه ايضاً قوله  
لتشديد الخ والافهوا باحد الوجهين لا يكون من انغرا بالوجهين ( قوله والا قلعت ثانيا ) الوجه انه لو لم يفسد  
المنبت بالقلع ثانيا لا يقطع ثالثا ثم طب ( قوله وهكذا ) زائد على ما في شرح الروض وغيره وقد يوجه  
اسقاطه بان المنبت بالقلع ثانيا بمنزلة الفاسد ولهذا كان عود سن المشغور نعمة جديدة فيكتفى بالقلع ثانيا  
( قوله غير مشغور سن بالغ مشغور ) هذا دخل فى قول المصنف ولو قلع سن مشغور ( قول المتن فان شاء المقطوع  
الخ ) وليس له قطع الكاملة وان نقصت بعد ذلك على ما جزم به فى الروض لكن قال فى شرحه انه خلاف ما نقله  
الاصل هنا عن التهذيب وجزم به واخر هذا الباب والذى فيه اى فى الاصل منه اوجه هو هذا هو الموافق

فى ذلك بما فيه نظر ( ولو قطع كفاً بلا أصابع فلا قصاص ) عليه لفقد المساواة ( الا أن يكون كفه مثلاً ) حالة الجنابة فعليه وان  
القود فيها للمائلة نعم ان سقطت أصابع الجاني بعد الجنابة قطعت كفه أيضاً ( ولو قطع فاقده الاصابع كامل ما قطع كفه ) قصاصا  
( واخذ دية الاصابع ) ناقصة حكومة الكف كما يحتمل البلقيني لان دية الاصابع تستبعض الكف وقد اخذ

مثلها فإزم استقامت ما بها

من دية الاصابع (ولو شلت) بفتح شينه (اصبعاه فقطع يدا كاملة فان شاء) المجني عليه (لقط) الاصابع (الثلاث السليمة واخذ) مع حكومة منابها كما علم مما مر (دية اصبعين وإن شاء فقطع يده وقنع بها) نظير ما مر في اخذ الشلاء عوض الصحيحة

(فصل) في اختلاف مستحق الدم والجاني ومثله وارثه إذا (قد) مثلا (ملفوفا) في ثوب ولو على هيئة الموتى (نصفين) مثلا (وزعم موته) حين القد وادعى الولي حياته (صدق الولي يمينه) انه كان حيا مضمونا (في الاظهر) وإن قال اهل الخبرة ان دمه السائل من القدم ميت وهي يمين واحدة لا خمسون خلافا للبلقيني لانها على الحياة كما تقرر وإذا حلف وجبت الدية لان القود يسقط بالشبهة إذ الاختلاف في الاهدار إنما صدق الولي لان الاصل استمرار حياته فاشبه اداء ردة مسلم قبل قتله وبه يضعف انتصار كثيرين لمقابله نقلا ومعنى نعم المتجه ما يحسه البلقيني وافهمه التعليل المذكور ان محلهما ان عهدت له حياة وإلا كسقط لم تعده صدق الجاني وتقبل البينة بحياته وهم الجزم بها حالة القد إذا رآه يتلقف ولا يقبل قولهم رآناه يتلقف

وإن أوهم كلام المصنف جريان الخلاف فيه وأما في حالة أخذ الدية فعلى الاصح لانهم يستوف في مقابلته شيء يتخيل اندراج فيه اه (قوله مثلها) أي الكف المقطر ع (قوله بفتح شينه) أي وفتحها في المضارع ايضا ويقال بضم شينه ببناء للفعول رشيدى وعش (قوله بماسر) أي فيما لو قطع كامل ناقصة (تنمة) لو قطع من له ستة اصابع اصلية يدام معتدلة لقط المعتدل خمس اصابع واخذ سدس دية وحكومة خمسة اسداس الكف ويحط شي من السدس بالاجتهاد ولو التبتت الزائدة بالاصلية فلا قطع فان لقط خمسة كفاه ويعزرو ولو قطع ذو الست أصبع معتدل قطعت أصبعه المائلة للقطو عة وأخذ منه ما بين خمس دية اليد وسدسها وهو بعير وثلثان لان خمسها عشرة وسدسها ثمانية وثلث والتفاوت بينهما ما ذكرناه ولو قطع معتدل اليد ذات الست الاصلية قطع يده وأخذ منه شيء للزيادة المشاهدة فان قطع اصبعها منها فلا قصاص عليه لما فيه من اخذ خمس بسدس بل يجب عليه سدس دية وإن قطع اصبعين منها قطع صاحبها منه اصبعها واخذ ما بين خمس دية وثلثها وهو ستة ابعة وثلثان وإن قطع ثلاثا منها قطع منه اصبعان واخذ ما بين نصف دية اليد وخمسها وهو خمسة أبعة ويقطع أصبع ذات أربع أنامل أصلية بمعتدلة كما جزم به المقرئ وجرى عليه البغوى في تعليقه إذ لا تفاوت بين الجملتين بخلاف من له ست اصابع لا يقطع بمن له خمس كما مر لوجود الزيادة في منفصلات العدد وتقطع ائمة من له أربع أنامل بائمة المعتدل مع اخذ ما بين الثلث والرابع من دية اصبع وهو خمسة اسداس بعير لان ائمة المعتدل ثلث اصبع وائمة القاطع ربع اصبع وإن قطعها المعتدل فلا قصاص ولزمه ربع دية اصبع وإن قطع منه المعتدل ائمة من قطع منه ائمة وأخذ منه ما بين ثلث ديتها ونصفها وهو بعير وثلثان معنى (فصل) في اختلاف مستحق الدم (قوله في اختلاف) إلى قول المتن أو يديه في المغنى إلى قوله ومثله وارثه وقوله وإن قال وهو يمين واحدة وإلى الفصل في النهاية إلا انه خالف في محل سانه عليه وإلا قوله فعليه تختلف المرأة والرجل وقوله نظير ما مر وقوله واتحد الكل إلى المتن (قوله ومثله وارثه) أي الجاني واما وارث المجني عليه فدخل في مستحق الدم عش (قوله مثلا) أي او هدم على شخص جدار معنى (قوله على هيئة الموتى) أي التسكين معنى (قوله حين القد) أي مثلا (قوله وادعى الولي حياته) أي حياة مضمونة بدليل ما سياتى في الخلاف إذ هو على طبق الدعوى رشيدى (قوله انه كان حيا مضمونا) أفهم أنه لا يكفي قوله انه كان حيا لاحتمال ان يكون انتهى إلى حركة مذبح بجناية عش ورشيدى (قوله لا خمسون الخ) عبارة المغنى بخلاف نظيره في القسامة يحلف خمسين يميناً لان الحلف ثم على القتل وهنا على حياة المجني عليه وسوى البلقيني بين البابين والفرق ظاهر اه (قوله لانها) أي اليمين هنا على الحياة أي وفي القسامة على الموت معنى (قوله وجبت الدية) أي دية عمد عش (قوله فاشبه) يعنى هذا الحكم رشيدى (قوله فاشبه اداء ردة مسلم) أي في أنه لا يقبل منه لأن الأصل عدمه وقضية التشبيه أنه لا قود عليه للشبهة كالو سرق ما لا وادعى انه ملكه حيث لا يقطع لاحتمال ما قاله عش (قوله وبه) أي بقوله لان الأصل الخ عش (قوله لمقابله) أي مقابل الاظهر القائل بأنه يصدق الجاني لان الأصل براءة الذمة معنى (قوله وافهمه التعليل الخ) أي قوله لان الأصل الخ عش ووجه الافهام انتفاء ذلك الأصل فيما يأتى (قوله ان الخ) بيان لبجث البلقيني عش (قوله ان محلهما) أي الاظهر ومقابله (قوله صدق الجاني) أي يمينه ولا شيء عليه عش عبارة المغنى يقطع بتصدق الجاني اه (قوله وتقبل البينة الخ) أي وتكون مغنية عن حلف الولي وذكر هذا توطئة لابعده وإن كان معلوما رشيدى عبارة الانوار وله ان يقيم بينة على الحياة ايضا سقوط اليمين ووجب القصاص ولو حلف ولا بينة وجب الدية لا القصاص اه (قوله ولهم الجزم الخ) قال في العباب وإن اقاما بينتين تعارضتا اه سم أي فتتساقطان ويبقى الحال كما لو لم تقم بينة بالحياة فيصدق الولي يمينه عش (قوله حالة القد) متعلق بضميرها العائد للحياة (قوله اذا رآه) أي الشهود المقدود (قوله لانه) أي قولهم المذكور (قوله لازم) المناسب

لما ذكره الشارح قوله نعم ان ستمطت الخ اذا لافرق بين اصبع واكثر كما هو ظاهر (فصل) في اختلاف مستحق الدم (قوله ولا يقبل قولهم رآناه) قال في العباب وان اقاما بينتين تعارضتا

اي لانه لازم بعيدو الشهادة لادمن (٣٠) المطابقة فيها للمدعى (ولو قطع طرفاً) عبر بهما للغالب والمراد ازال جرم او معنى (وزعم

نقصه) كشلل والمقطوع  
تمامه (فالذهب تصديقه)  
اي الجاني (ان انكر اصل  
السلامة في عضو ظاهر)  
كاليد واللسان لسهولة اقامة  
البينة بسلامته ويكفي قولها  
كان سليماً وان لم تتعرض  
لوقت الجناية ولا يشكل  
عليه قولهم لا تكفي الشهادة  
بنحو ملك سابق ككان  
ملكه امس الان قالوا  
ولا نعلم من يلا له لان الفرض  
هنا انه انكر السلامة من  
اصلها فقوله كان سليماً  
مبطل لانكاره صريحاً  
ولا كذلك ثم (والا) بان  
اتفقا على سلامته وادعى  
الجاني حدوث نقصه او كان  
انكار اصل السلامة في  
عضو باطن وهو ما يعتاد ستره  
مروءة وقيل ما يجب ستره  
فعليه تختلف المرأة والرجل  
(فلا) يصدق الجاني بل المجنى  
عليه لان الاصل عدم  
حدوث النقص ولعسر اقامة  
البينة في الباطن وهنا يجب  
القود لان الاختلاف لم  
يقع في المهد فلا شبهة (او)  
قطع (يديه ورجليه) فوات  
(وزعم) الجاني (سراية)  
للنفس او انه قتله قبل  
الاندمال حتى تجب دية  
واحدة (والولي) اندمالا  
ممكننا قبل موته (اوسبياً)  
آخر للموت وقد عينه ولم

مازوم (قوله والشهادة لا بد الخ) الو او حالية رشیدی (قول المتن ولو قطع طرفاً الخ) ولو قتل شخصاً ادعى  
رقه وانكر الولي رقه صدق الولي يمينه لان الغالب والظاهر الحرية ولهذا حكمنا بحرية اللقيط المجهول  
معنى ويظهر اخذاً من التعليل ان محله اذا لم يعلم له رقية والصدق الجاني (قوله عبر بهما) اي بالقطع  
والطرف سم (قوله للغالب) انظر ما معنى الغالب هنا ولا نسلم ان الغالب قطع الاطراف لا ازاله المعنى وكان  
الظاهر ان يدل هذا بقوله على طريق التمثيل رشیدی (قوله كشلل) اي او خرس او فقد اصبع معنى  
(قوله والمقطوع الخ) اي وزعم المقطوع (قوله ويكفي قولها) اي البينة ع ش (قوله وان لم تتعرض  
لوقت الجناية) وللشهود الشهادة بسلامة اليد والذكر برؤية الانقباض والانقباض وسلامة البصر برؤية  
توقية الممالك واطالة تأمله لما يراه بخلاف التامل اليسير لانه قد يورث من الاعشى معنى واسنى (قوله الا ان  
قالوا) اي الشهود (قوله لان الفرض الخ) علة عدم الاشكال (قوله انه) اي الجاني (قوله فقوله) اي  
البينة (قوله بان اتفاقاً) اي الجاني والمجنى عليه (قوله او كان انكاراً الخ) عطف على اتفاقاً (قوله وهو) اي  
العضو الباطن (قوله ما يعتاد ستره الخ) لو اختلفت العادة باختلاف طبقات الناس فهل ينظر للغالب او  
يلحق كل شخص باهل طبقته وعلى الثاني فلو عرف من حال المجنى عليه مخالفته للعادة مطلقاً وعادة امثاله هل  
ينظر اليها محل تامل سيد عمر اقول وميل القلب في التردد الاول الى الشق الثاني كما اشار اليه بالتفريع عليه  
وفي التردد الثاني الى الشق الاول كما اشار اليه بتقديمه والله اعلم (فعليه تختلف المرأة والرجل) قضيته عدم  
اختلافهما على الاول وفيه نظر لان ما ستر مروءة قد يتفاوت في الرجل والمرأة سم (قوله وهنا يجب القود)  
وفاقاً للمعنى والاسنى وخلافاً للنهاية والزبادى عبارتهما ويجب القود هنا اذا الاختلاف لم يصدر في المهد فلا  
شبهة وما تقرر من وجوب القود هو ما صرح به الماوردى ونقله ابن الرفعة عن قضية كلام البندنجي  
والاصحاب لكن المعتمد ما قاله الشارح حيث صرح بنفيه بقوله ومعلوم ان التصديق باليمين وان لا قصاص  
انتهى انتهت وعبارة سم عبارة شيخنا الشهاب الرملي هاشم شرح الروض تشعر باعتماد ما قاله الجلال  
المحلي من نفي القصاص اه قال ع ش قوله ويجب القود هنا ضعيف وقوله وان لا قصاص اي ويجب على الجاني  
دية عند العضو المتنازع فيه اه (قوله او انه) اي الجاني (قول المتن والولي) اي وزعم الولي (قوله وقد عينه)  
كقوله قتل نفسه او قتله آخر معنى (قوله ولم يمكن اندمال) اي ولم يبق بينة على السبب ع ش (قوله  
وامكن اندمال) ظاهره سواء ادعى الجاني السراية او انه قتله وفي الاسنى والمعنى خلافاً لعبارة الثاني اما اذا  
لم يعين الولي السبب فينظر ان امكن الاندمال صدق الولي يمينه بسبب آخر وهو كما قال شيخنا ظاهر في  
دعوى قتله اما في دعوى السراية فيصدق بلا يمين كظنيته في المسئلة السابقة اه يعنى تصديق الجاني بلا يمين  
فيما اذا ادعى السراية والولي اندمالا غير ممكن (قوله اما لو لم يمكن الخ) محترز قول المتن بممكننا وقول الشارح  
وامكن اندمال (قوله نعم الخ) استدراك على قوله فيصدق الجاني بلا يمين اي اربع صور حاصلة من ضرب

اه (قوله اي لانه لازم بعيد) ورؤية التلفف تستلزم الحياة فلا واسطة (قوله عبر بهما) اي بالقطع والطرف  
(قوله فعليه تختلف المرأة والرجل) قضيته عدم اختلافهما على الاول وفيه نظر لان ما يستمر مروءة قد يتفاوت  
في الرجل والمرأة (قوله وهنا يجب القود) قال في شرح الروض كما صرح به الماوردى ونقله ابن الرفعة عن  
قضية كلام البندنجي والاصحاب ثم استشكله بما في الملفوف ويفرق بان الجاني ثم لم يعترف ببطل اصله  
بخلافه هنا ما في شرح الروض لكن جزم الجلال المحلي بعدم وجوب القصاص وجعله امر او اضحاح حيث  
قال ومعلوم ان التصديق باليمين وان لا قصاص اه وقد كتب عبارة شيخنا الشهاب الرملي بخطه بهامش  
شرح الروض بازاء ما تقدم عنه فاشعر ذلك باعتماده ما قاله من نفي القصاص (قوله نعم فيما اذا بهم السبب)  
عبارة الروض وشرحه والاي وان لم يعينه حلف الجاني انه مات بالسراية او بقتله ان لم يمكن الاندمال في  
دعوى السراية وان امكن حلف الولي انه مات بسبب آخر وذكر حلف الجاني من زيادته وهو ظاهر في

صورتي

يمكن اندمال او ابهمه وامكن اندمال حتى تجب ديتان (فالاصح تصديق

الولي) يمينه لوجوبهما بالقطع والاصل عدم سقوطهما اما لو لم يمكن اندمال لقصر منه كيومين فيصدق الجاني بلا يمين نعم



صورتى ادعاء الولى اندمالا غير ممكن وادعائه سببا مبهما ولم يمكن اندمال فى صورتى ادعاء الجانى سراية وادعائه قتله قبل الاندمال (قوله اذا اُبهم) اى الولى سم (قوله ولم يمكن اندمال) قضيته انه لو امن الاندمال اختلف الحكم هنا وعبارة شرح الروض قد تقتضى خلاف ذلك فليحرر سم وقد قدمنا عبارة المغنى الموافقة لما فى شرح الروض (قوله انه قتله) اى قبل الاندمال (قوله بخلاف دعوى السراية الخ) اعلم ان حاصل قوله وزعم الجانى الى قوله اما لو لم يمكن الخ ان الجانى اما يدعى السراية او قتله قبل الاندمال صورتان وان الولى اما يدعى اندمالا ممكنا او سببا معينا ممكن الاندمال ام لا او سببا مبهما والاندمال ممكن اربع صور يحصل من ضربها فى صورتى الجانى المذكورتين ثمانية صور يصدق فيها الولى يمينه وان حاصل قوله اما لو لم يمكن الى المتن ان الولى اما يدعى اندمالا غير ممكن او سببا مبهما والاندمال غير ممكن صورتان يحصل من ضربهما فى صورتى الجانى المارتين اربع صور يصدق الجانى فى كل منها بلايين الا فى واحدة يصدق فيها يمين وهى ما اذا ادعى الجانى قتله بعد الاندمال والولى سببا مبهما والاندمال غير ممكن (قوله كما تقرر) ولو قال الولى للجانى انت قتلت بعد الاندمال فعليك ثلاث ديات وقال الجانى بل قبل الاندمال فعلى دية وامكن الاندمال حلف كل منهما على ما ادعاه وسقطت الثالثة بحلف الجانى خلفه فاذا سقوطها وحلف الولى فاذا دفع النقص عن ديتين فلا يوجب زيادة فان لم يمكن الاندمال حلف الجانى عملا بالظاهر مغنى وروض مع الاسنى (قول المتن وكذا الوقع يده الخ) ولو عاد الجانى بعد قطع يده فقتله وادعى انه قتله قبل الاندمال حتى تلزمه دية وادعى الولى انه قتله بعده حتى تلزمه دية ونصف صدق الجانى يمينه لان الاصل عدم الاندمال ولو تنازعا الولى وقاطع اليدين أو اليد فى مضى زمن امكان الاندمال صدق منكر الامكان يمينه لان الاصل عدمه ولو قطع شخص اصبع اخر فدوى جرحه ثم سقط الكف فقال المجروح تاكل من الجرح وقال الجانى من الدواء صدق المجروح يمينه عملا بالظاهر الا ان قال اهل الخبرة ان هذا الدواء ياكل اللحم الحى والميت فيصدق الخارج يمينه مغنى وروض مع الاسنى (قوله ومات) الى قوله ومن ثم فى المغنى الا قوله ولم يمكن اندمال (قوله سببا اخر لموته الخ) كشر بسم يقتل فى الحال مغنى (قوله ولم يمكن الخ) قضيته انه لو امكن الاندمال اختلف الحكم هنا وعبارة شرح الروض قد تقتضى خلاف ذلك فليحرر سم أقول بل عبارة شرح الروض كالصريح فى ان المصدق هنا اى عند الامكان الولى ايضا وتقتضى عبارة المغنى حيث اطلق هنا وحذف قيد ولم يمكن اندمال كما مر (قوله نصف دية) اى او قطع اليد وقوله كل الدية اى او القتل اسنى (قوله تصديق الولى) اى يمينه مغنى (قوله استمرار السراية) عبارة المغنى عدم وجود سبب اخر وقدم هذا الاصل على اصل الذمة لتحقيق الجنابة مغنى (قوله واستشكل هذا) اى تصديق الولى انه بالسراية سم (قوله بالذى قبله) اى بما تقدم فى مسألة قطع اليدين والرجلين من تصحيح تصديق الولى انه مات بسبب اخر بشرطه السابق مغنى واسنى وقولها بشرطه السابق المراد به تعيين السبب مع عدم امكان الاندمال فتدبر

دعوى قتله امد دعوى السراية فالظاهر انه لا يحلف كغظيره فى المسئلة السابقة اه وأراد بالمسئلة السابقة ما لو قطع يده ورجليه فمات وزعم سراية والولى اندمالا غير ممكن وقوله فالظاهر الخ نازعه فيه الشارح فى شرح الارشاد فقال وقد يتوقف فيما قاله والفرق بين الصورتين واضح فان دعوى الولى هنا مستحيلة فلا يحتاج للحلف فى مقابلة لها وشم ممكنة فانه يدعى سببا اخر ممكن الوقوع فلا بد من حلف بنفسه وكون اهماله السبب يحتمل انه يريد به السراية لا اثر له فانه كما يحتملها يحتمل غيرها اه وبذلك يعلم انه هنا موافق له على الظاهر المذكور (قوله فيما اذا اُبهم) اى الولى (قوله ولم يمكن اندمال) قضيته انه لو امكن الاندمال اختلف الحكم هنا وعبارة شرح الروض قد تقتضى خلاف ذلك فليحرر (قوله ايضا ولم يمكن اندمال) فان امكن فسيأتى (قوله واستشكل هذا) اى تصديق الولى انه بالسراية (قوله بالذى قبله) وهو ما لو قطع يده ورجليه فمات وادعى انه مات بالسراية وادعى الولى انه مات بسبب اخر بشرطه السابق مع ان الاصل عدم وجوب سبب اخر شارح الروض (قوله بالذى قبله) حيث صدق الولى انه بسبب اخر

فما اذا اُبهم السبب ولم يمكن  
اندمال وادعى الجانى انه  
قتله لا بد من يمينه على الاوجه  
لان الاصل عدم حدوث  
فعل منه يقطع فعله بخلاف  
دعوى السراية لانها الاصل  
فلم يحتاج ليمين كما تقرر  
(وكذا الوقع يده) ومات  
(وزعم) الجانى (سببا)  
آخروته غير السراية ولم  
يمكن اندمال سواء أُعِين  
السبب أم أبهمه حتى يلزمه  
نصف دية (و) زعم (الولى  
سراية) حتى تجب كل الدية  
فالاصح تصديق الولى لان  
الاصل استمرار السراية  
واستشكل هذا بالذى قبله  
مع ان الاصل فى كل عدم  
وجود سبب آخر

ويجب ان السراية التي هي الاصل تارة يعارضها ما هو اقوى منها فيقدم عليها وهو ما مر لان ايجاب قطع الاربع للدين محقق وشك في مسقطه فلم يسقط وتارة لا يعارضها ذلك فتقدم هي وهو ما هنا ومن ثم لو قال الجاني مات بعد الاندمال وامكن صدق لصنف السراية مع امكان الاندمال بخلاف ما اذا لم يمكن فيصدق الولي اي بلا يمين على الاوجه نظير ما مر ثم رايت بعضهم ايجاب بنحو ما ذكرته (ولو اوضح موضعيتين ورفع الحاجز) بينهما واتحد الكل عمدا أو غيره (وزعمه) أي رفعه المفهوم من رفع (قبل اندماله) أي الايضاح حتى لا يلزمه الارش واحد وقال المجنى عليه بل بعده فعليك ثلاث اروش (٤٣٢) (صدق) الجاني يمينه انه قبل الاندمال ولزمه ارش واحد (إن امكن) عدم الاندمال بان

(قوله ويجب الخ) عبارة المغنى أجيب بأننا لما صدقنا الولي ثم مع ما ذكر لان الجاني قد اشتملت ذمته ظاهرا بديتين ولم يتحقق وجود المسقط لاحدهما وهو السراية فكانت الاحالة على السبب الذي ادعاه الولي اقوى لادعواه قد اعتضدت بالاصل وهو شغل ذمة الجاني اه (قوله صدق) أي الجاني فيجب عليه نصف ذمة فقط ع ش (فيصدق الولي) أي فتجب ذمة كاملة (قوله نظير ما مر) أي في شرح والاصح تصديق الولي (قول المتن ورفع الحاجز) ولو قال المجنى عليه انارفعته او رفعه اخر وقال الجاني بل انارفعته او ارتفع بالسراية صدق المجنى عليه يمينه لان الموضحين موجبتان ارشين فالظاهر ثبوتها واستمرارهما فان قال الجاني لم اوضح إلا واحدة وقال المجنى عليه بل اوضحت موضعيتين وانارفعت الحاجز بينهما صدق الجاني يمينه لان الاصل براءة الذمة ولم يوجد ما يقتضي الزيادة مغنى وروض مع الاسنى (قوله بينهما) إلى قوله واستشكل البلقيني والمغنى (قوله واتحد الكل عمدا الخ) ولورفعه خطأ وكان الايضاح عمدا او بالعكس فثلاث اروش كما اقتضى كلام الرافعي ترجيحه وان وقع في الروضة خلافا لشرح م رسم (قوله او غيره) أي من شبه عمداو خطأ مغنى (قوله أي رفعه) إلى الفصل في النهاية (قوله بل بعده) أي بل الرفع بعد الاندمال (قوله لان الظاهر معه) أي الجاني (قوله انه) أي رفع الحاجز (قوله واستشكل البلقيني) اقول لا تشكل مسألة الكتاب بما ذكره لانها مصورة بقصر الزمن ونظيرها في مسألة قطع اليدين والرجلين بان قصر الزمن يصدق فيه الجاني أيضا كما تقدم سم على المنهج اقول ووجه الاشكال انهم فرقوا هنا في الامكان بين القريب فصدقوا معه الجاني وبين البعيد فصدقوا معه المجنى عليه وهو نظير الولي ثم ولم يفرقوا هناك في الامكان بين القريب والبعيد بل قالوا حيث أمكن يصدق الولي والجواب ما ذكره الشارح ع ش عبارة الرشيدى اعلم ان مبنى الايراد والجواب ان الذي صدق فيه الجاني هنا دون الجريح الذي بمنزلة الولي فيما مر هو الذي صدق فيه المجنى عليه فيما مر وظاهر انه ليس كذلك بل الذي صدق فيه هنا وهو ما اذا امكن عدم الاندمال لقصر الزمن هو الذي صدق فيه فيما مر وهو ما اذا لم يمكن الاندمال والذي صدق فيه الجريح هنا وهو ما اذا امكن الاندمال هو الذي صدق فيه الولي فيما مر فالمسئلتان على حد سواء فلا إشكال اصلا غاية الامر ان المصنف قدم هناك ما يصدق فيه الولي وقدم هنا ما يصدق فيه الجاني في الذكرك فقط فتمل اه (قوله بان الاول) وهو تصديق الجاني عند امكان عدم الاندمال (قوله والثاني) وهو حلف الجريح عند امكان الاندمال (قوله عن الاول) أي من الاشكالين (قوله بانها) أي الجاني والجريح (بالاتفاق) متعلق بقوة رشيدى (قوله لرفع) أي موجب الدينين (قوله وإنما الصالح للسراية) مبتدأ وخبر (قوله وهذا) أي السراية فكان الظاهر التانيث (قوله وحاصله) أي الفرق (قوله وعن الثاني) أي ويجب عن الاشكال الثاني (قوله بالامكان وعدمه) أي بالامكان المثبت أولا والمنفى ثانيا (قوله ختم ظاهرها) أي التثامه (قوله فلا يشكل) أي وجوب اليمين في قول المتن والاحلف الجريح (قوله بما مر) أي في قطع اليدين والرجلين (قوله يصدق) (قوله أي قرب احتمال طول الزمن) فحاصل المراد بعدم إمكان الاندمال بعده

بعد الاندمال عادة لفصر الزمن بين الايضاح والرفع لان الظاهر معه (والا) يمكن عدم الاندمال حين رفع الحاجز بان امكن الاندمال أي قرب احتمال طول الزمن (حلف الجريح) انه بعد الاندمال واستشكل البلقيني وغيره المتن بان الاول مخالف لما مر في قطع اليدين والرجلين من تصديق الولي والثاني لا معنى للحلف فيه فكان ينبغى تصديقه بلا يمين وجوب ارش ثالث قطعاً ويجب عن الاول بانها هنا اتفاقاً على وقوع رفع الحاجز الصالح لرفع الارشين وإنما اختلفا في وقته فنظروا للظاهر فيه وصدقوا الجاني عند قصر الزمن لقوة جانبه بالاتفاق والظاهر المذكورين واما ثم فلم يتفقا على وقوع شيء بل تنازعا في وقوع السراية وفي وقوع الاندمال فنظروا لقوة جانب الولي باتفاقهما على وقوع موجب الدينين وعدم اتفاقهما على وقوع ما يصلح لرفعها فان قلت قد

اتفقا ثم على وقوع الموت وهو صالح لرفعها فقلت زعم صلاحية الموت لرفعها ممنوع وإنما الصالح السراية من الجرح المتولد عنها أي الموت وهذا لم يتفقوا على وقوعه اصلا فأتضح الفرق بين المسئلتين وحاصله ان الجاني هنا هو الذي قوى جانبه الولي ثم هو الذي قوى جانبه فاعطوا كلا حكمه وعن الثاني بان المراد كما اشرت اليه في حل المتن بالامكان وعدمه هنا الامكان القريب عادة بدليل قولهم السابق لقصر الزمن وطوله ولا شك أن الموضحة قد يقع ختم ظاهرها وبقاء الاثر في باطنها سنين لكنه قريب مع قصر الزمن وبعيد مع طوله فوجب التمين لذلك وحينئذ فلا يشكل بما مر من انه عند عدم امكان الاندمال يصدق بلا يمين لما تقرر ان ذاك مفروض في اندمال احواله العادة بدليل تمثيلهم بادعاء وقوعه في قطع يدين او رجلين بعد يوم او يومين وهذا محال عادة فلم تجب يمين واما فرض مسئلتنا فهو في موضعيتين وقعاته ثم

بعد عشرين سنة مثلاً وقع منه رفع للحاجز فبقاؤهما بلا اندمال ذلك الزمان بعد عادة وليس بمستحيل فاحتيج ليمين الجريح حيثئذ لا مكان عدم الاندمال وان بعد (و ثبت له ارشان) ويمينه لما عدها منع النقص عن ارشين فلا تصالح (٤٣٣) لا يجاب الثالث وله نظائر منها ما لو تنازعا

في قدم عيب وحلف البائع انه حادث ثم وقع الفسخ فاراد ارش ما ثبت يمينه حدوته لا يجاب لان حلفه صالح للدفع عنه فلا يصلح لشغل ذمة المشتري (قيل وثالث) عملاً بقضية يمينه (تنبيه) قضية المتن أن الجاني في هذه لا يحتاج ليمين وليس مراداً بل لا بد من يمينه قبل الاندمال وحيثئذ خلفه افاد سقوط الثالث وحلف الجريح افاد دفع النقص عن ارشين كما تقرر

(فصل) في مستحق القود ومستوفيه وما يتعلق بهما يسن في قود غير النفس التأخير للاندمال ولا يجوز العفو قبله على مال لاحتمال السراية واتفقوا في قود غير النفس على ثبوته لكل الورثة واختلفوا في قود النفس هل يثبت لكل وارث أم لا و (الصحيح) ثبوته لكل وارث (على حسب الارث) ولو منع بعد القرابة كذى رحم إن ورثناه أو عدمها كاحد الزوجين والمعتق وعصبته والامام فيمن لا وارث له مستغرق ومر ان وارث المرتد ولو لا الردة يستوفي قود طرفه وياتي في قاطع الطريق ان قتله اذا تحتم تعلق بالامام

أى الجاني (قوله) ويمينه لما الخ عبارة النهاية لا ثلاثة باعتبار الموضحتين ورفع الحاجز بعد الاندمال الثابت بحلفه لان حلفه دفع للنقص عن ارشين الخ (قوله) لو تنازعا) أى البائع والمشتري (قوله) فاراد) أى البائع (قوله) ما ثبت) أى عيب ثبت الخ (قوله) للدفع الخ) أى حق رد المشتري (قوله) بل لا بد من يمينه الخ) قال الشارح في شرح الارشاد بل يتوقف ثبوته على الثالث على طلب المجنى عليه تحليف الجاني انه ما رفعه بعد الاندمال ونكوله عن ذلك ويمين الرد من المجنى عليه فان لم ينكر الجاني وحلف لم يثبت الثالث اه سم (فصل في مستحق القود) (قوله في مستحق القود) إلى قول المتن فقرعة في النهاية لا لقوله وكذا الوصى والقيم على الاوجه (قوله) وما يتعلق بهما) أى كعفو الولي عن القصاص الثابت للمجنون وحبس الحامل ع ش (قوله) يسن الخ) أى لاحتمال العفو (قوله) للاندمال) أى اندمال جرح المجنى عليه ع ش (قوله) على مال) امالو عني مجاناً فلا يتمتع كما ياتي ع ش (قوله) لاحتمال السراية) فلا يدري هل مستحقه القود او الطرف فيلغو العفو لعدم العلم بما يستحقه وظاهره انه لو عني ولم يسر بل اندمل الجرح لا يتبين صحة العفو فراجع ع ش (قوله) لاحتمال الخ) يصح ارجاعه لقوله يسن الخ ايضاً (قوله) واتفقوا) إلى قوله ويفرق في المغنى لا لقوله كما لا يرد إلى المتن وقوله وكذا الوصى والقيم على الاوجه (قوله) في قود غير النفس) أى إذا مات مستحقه مغنى (قول المتن الصحيح) ثبوته الخ) والثاني يثبت للعصبة المذكور خاصة مغنى ونهاية (قوله) على حسب الارث) فلو خلف القاتل زوجة وابناً كان لها الثمن وللان الباقي مغنى (قوله) أو عدمها) أى مع عدم القرابة (قوله) والامام الخ) فيقتص مع الوارث غير الجائر وله ان يعفو على مال ان رأى المصلحة في ذلك مغنى (قوله) لا وارث له مستغرق) يظهر ان النبي راجع لكل من المقيّد والقيد (قوله) ومر) أى في فصل تغير حال الجروح (قوله) يستوفي قود طرفه) أى الذى جنى عليه قبل الردة سم (قوله) وياتي في قاطع الطريق) أى في بابه (قوله) فلا يرد ذلك) أى كل من مسألة الردة ومسألة قاطع الطريق لان ما ياتي يخصص ما هنا وما مر يفيد ان المراد بالوارث هنا ما يشمل قريب المرتد (قوله) لما سيصرح به انه يسقط الخ) لاذل ثبت كله لكل وارث لم يسقط بعفو بعضهم سم على حج أى كما لا يسقط حد القذف بعفو بعض الورثة فان اغير العاقب استفاء الجميع ع ش (نول المتن وكال صبيهم) ولو استوفاه الصبي حال صباه فينبغي الاعتداد به ع ش (قول المتن ومجنونهم) وفي سم على المنهج عن الشيخ عميرة ولو قال اهل الخبرة من الاطباء ان افاقتهم ما يورس منها فيحتمل تعذر القصاص ويحتمل ان الولي يقوم مقامه وهو الظاهر ولم ار في ذلك شيئاً اه ع ش وحلي قال السيد عمر وسكتوا عن المغنى عليه فلي نظر اه اقول حكمه معلوم من

(قول المتن و ثبت له ارشان) ولورفمه خطأ وكان الايضاح عمداً وبالعكس فثلاثة أروش كما اقتضى كلام الرافعي ترجيحه وإن وقع في الروضة خلافه وقول الشارح بعد قول المصنف قيل وثالث لرفع الحاجز بعد الاندمال الكائن قبل الرفع يمينه منجل إلى قوله برفمه الحاجز بعد الاندمال الكائن قبل او الحاصل قبله يمينه فقبل صفة لقوله بعد الاندمال مرو المناسب ان يقال صفة للاندمال في قوله بعد الاندمال (قوله) بل لا بد من يمينه) قال الشارح في شرح الارشاد بل يتوقف ثبوته على طلب المجنى تحليف الجاني انه ما رفعه بعد الاندمال ونكوله عن ذلك ويمين الرد من المجنى عليه فان لم ينكر الجاني وحلف لم يثبت الثالث وهذه الحالة محل قول الشيخين في هذه الصورة حلف كل منهما على ما ادعاه وسقط الثالث فالحاصل تصديق المجنى عليه بالنسبة للارشين والجاني بالنسبة للثالث اه

(فصل) في مستحق القود (قوله) ومران وارث المرتد ولو لا الردة يستوفي قود طرفه) الذى جنى عليه قبل الردة (قوله) فلا يرد ذلك الخ) أى لان ما ياتي في قاطع الطريق يخصص ما هنا (قوله) لما سيصرح به انه يسقط بعفو بعضهم) اذ لو ثبت كله لكل وارث لم يسقط بعفو بعضهم

(٥٥ - شرواني وابن قاسم - ثامن) دون الورثة فلا يرد ذلك على المتن كما لا يرد عليه ما قيل انه يفهم ثبوت كله لكل وارث لما سيصرح به أنه يسقط بعفو بعضهم (وينتظر) وجوباً (غائبهم) إلى أن يحضر أو يأذن (وكال صبيهم) ببلوغه (ومجنونهم) بافاقتهم لأن القود للتشفي

الوصى والقيم على الاوجه  
العفو على الدية لانه ليس  
لافاقة أمد ينتظر أى يقينا  
فلا يرد معتاد الافاقة في زمن  
معين وان قرب كما اقتضاه  
اطلاقهم بخلاف الصبي اذ  
لبو غه أمد ينتظر (ويحبس  
القاتل) أى يجب على  
الحاكم حبس الجاني على  
نفس أو غيرها الى حضور  
المستحق أو كماله من غير توقف  
على طلب ولى ولا حضور  
غائب ضبط الحق مع عذر  
مستحقه ويفرق بين هذا  
وتوقف حبس الحامل على  
الطلب بانه سوح فيهارعاية  
للحمل مالم يساح في غيرها  
(ولا يخفى بكفيل) لانه قد  
يهرب فيفوت الحق والكلام  
في غير قاطع الطريق أما هو  
اذا اتهم قتله فيقتله الامام  
مطلقا (وليتفقوا) أى  
مستحقو القود المسكفون  
الحاضرون (على مستوف)  
له مسلم في المسلم ولا يجوز  
اجتماعهم على قتله أو نحو  
قطعه ولا تمكينهم من ذلك  
لان فيه تعذبا له ومن ثم  
لو كان القود بنحو تغريق  
جاز اجتماعهم وفي قود نحو  
ظرف يتعين كياتى توكيل  
واحد من غيرهم لان بعضهم  
ربما بالغ في ترديد الحديد  
فشدد عليه (والا) يتفقوا  
على مستوف وأراد كل

ذكر المجنون بالاولى (قوله ولا مدخل الخ) عبارة غيره ولا يحصل باستيلاء غيره من ولى أو حاكم أو  
بقية الورثة اه قال ع ش فلو تعدى الولى أو الحاكم وقتل فهل يجب عليه القصاص أو الدية ويكون قصد  
الاستيفاء شبهة فيه نظروا الاقرب الاول اخذوا من قوله لان القود للتشفي الخ اه (قوله فيه) أى التشفي  
(قوله لوليه الاب الخ) قضيته عدم وجوبه عليه وان تعين طريقا للنفقة ولو قيل بوجوبه حينئذ لم يسعد وقد  
يقال هو جواز بعد منع فيصدق بالوجوب ع ش (قوله وكذا الوصى) خالفه النهاية والمغنى وشرح المنهج  
وزاد الاول والقيم مثله اه أى مثل الوصى فى امتناع العفو (قوله أى يقينا) عبارة النهاية أى معينا اه  
وتعبير الشارح احسن (قوله فلا يرد الخ) مفرع على قوله أى يقينا (قوله وان قرب الخ) أى لاحتمال  
عدم الافاقة فيه ع ش (قوله بخلاف الصبي الخ) أى بخلاف ولى الصبي فلا يجوز له العفو عن قصاص الصبي فلو  
كان للولى حق فى القصاص كأن كان ابا القاتل جاز له العفو عن حصته ثم ان اطلق العفو فلا شىء له وان عفى  
على الدية وجبت وسقط القود بعفو وتجب لبقية الورثة حصتهم من الدية لانه لما سقط بعض القصاص  
بعفو سقط باقية قهرا لانه لا يتبع بعض كما يعلم كل ذلك بما يأتى ع ش (قول المتن ويحبس القاتل) أى  
أو القاطع مغنى (قوله حبس الجاني الخ) ومؤنة حبسه عليه ان كان موسرا والا ففى بيت المال والا فعلى  
ميسير المسلمين ع ش (قوله من غير توقف الخ) أى ولا يحتاج الحاكم فى حبسه بعد ثبوت القتل عنده الى  
اذن الولى والغائب مغنى عبارة الرشيدى قوله من غير توقف الخ أى والصورة انه ثبت عليه القتل ومعلوم انه  
فرع دعوى الولى ومثله يقال فى قوله ولا حضور غائب أى بان ادعى الحاضر واثبت كاهو ظاهرا اه وقوله  
ومعلوم أنه الخ مقتضاه أنه لا حبس فيما اذا غاب الوارث الكامل الحادث وثبت القتل عند الحاكم بنحو اقرار  
وفيه توقف ظاهر بل مخالفة لتعليل عميرة بما نصه قوله ويحبس القاتل أى كالموجود الحاكم مال ميت  
منصوبا بالوارث غائب فانه ياخذ حفظ الحق الغائب اه فليراجع (قوله وتوقف حبس الحامل) أى  
التي اخر قتلها لاجل الحمل والصورة ان الولى كامل حاضر رشيدى (قوله على الطلب) أى طلب المستحق ان  
ناهل والافضل وليه (قوله لانه قد يهرب) الى قوله لان له منعه فى المغنى (قوله قد يهرب) من باب نصر ع ش  
(قوله فيقتله الامام) ولا ينتظر ما ذكر مغنى قال ع ش عن سم على المنهج عن الاسنى مانصه لكن يظهر ان  
الامام اذا قتله يكون لنحو الصبي الدية فى ماله أى قاطع الطريق لان قتله لم يقع عن حقه اه (قوله مطلقا)  
أى سواء كان المستحق ناقصا أو كاملا غائبا أو حاضرا (قول المتن على مستوف) أى منهم او من غيرهم مغنى  
وشرح المنهج عبارة ع ش قوله وليتفقوا الخ أى وجوبه بالفليس لو احدث الاستقلال وظاهر الاطلاق جواز كون  
المستوفى منهم او من غيرهم ذكر اجنبيا اذا كان الجاني انثى سم على حج اقول ولعل وجهه انه طريق  
للاستيفاء فاغتفر النظر لاجله ولو بشهوة كما ان الشاهد يجوز له بل قديح عليه اذا تعين طريقا لثبوت  
حق على المرأة اولها اه (قوله او نحو قطعه) ما وهمه هذا من جواز قطع المستحق عند عدم الاجتماع  
مدفوع بما يأتى بعده قريار رشيدى (قوله ولا تمكينهم) أى من جانب الامام ع ش (قوله بنحو تغريق)  
أى او تغريق مغنى واسنى (قوله يتعين كياتى) عبارة المغنى يتعين توكيل اجنبى اذا لم ياذن الجاني كاسياتى  
اه (قوله فشدد عليه) أى الجاني (قوله واراد كل الخ) أى او بعضهم مغنى عبارة الرشيدى هو قيد فى كون  
القرعة بين جميعهم كما لا يخفى اه (قوله يجب على الحاكم) الى قوله وقال الشيخان فى النهاية (قوله يجب على  
الحاكم الخ) أى حيث استمر النزاع بين الورثة فان تراضوا على القرعة بانفسهم وخرجت لو احدثوا رضوا به  
واذنوا له سقط الطلب عن القاضى ع ش (قوله ومن قرع) أى خرجت القرعة له (قوله الا باذن من بى)

(قوله لوليه الاب الخ) قال فى شرح المنهج غير الوصى اه ومثله القيم فيما يظهر م ر ش (قول المتن وليتفقوا  
على مستوف) ظاهر الاطلاق جواز كون المستوفى منهم او من غيرهم ذكر اجنبيا اذا كان الجاني انثى  
(قوله ومن ثم لو كان القود بنحو تغريق) او تغريق شرح الروض (قوله بنحو طرف) قضية  
التقيد بنحو الطرف انه لا يتعين غيرهم فى النفس والفرق لائح وهو صريح ولا الخ

وانا الاستوفى وانما جاز للقارع في النكاح فعله من غير توقف على اذن لان ما هنا مبناه على الدرر (٤٣٥) ما يمكن وذلك مبناه على التعجيل

ما يمكن ومن ثم لم يعضلوا ناب

الفاضى عنهم فان قلت اذا اعتبر الاذن بعد القرعة فافادتها قلت فائدتها تعين المستوفى ومنع قول كل من الباقيين انا استوفى وقول بعضهم للقارع لا تستوف انت بل انا كما افهمه قولنا بان يقول الخ (يدخلها العاجز) عن الاستيفاء كالشيخ الهرم والمرأة لانه صاحب حق (ويستنيب) اذا قرع وإن كانت المرأة قوية جلدة (وقيل لا يدخلها) لانها انما تجرى بين المستوفين في الاهلية وهذا ماقى الروضة واصلها وعليه الاكثرون ونص عليه فهو المعتمد فلو خرجت لقادر فعجز اعيد بين الباقيين (ولو بدر احدهم) اى المستحقين (فقتله) عالما بتحريم المبادرة (فالاظهر انه لا قصاص عليه) لان له حق في قتله نعم لو حكم حاكم بمنعه من المبادرة قتل جزما او باستقلاله لم يقتل جزما كالجوهر المحرم المبادرة ولو بدر اجنبى فقتله فحق القود لورثته للمستحقى قتله (وللباقيين) فيما ذكر وكذا فيما اذ لم المبادرة القود وقتل (قسط الدية) لفوات القود بغير اختيارهم (من تركته) اى الجاني المقتول لان المبادرة فيما وراء حقه كاجنبى ولو قتله اجنبى اخذ الورثة

بذنبى حتى من العاجز فتأمل سم على المنهج وهو ظاهر لاحتمال عفو ولو طرأ العجز على من خرجت له القرعة اعيدت القرعة بين الباقيين كاسياقى ع ش (قوله للقارع) اى من خرجت له القرعة (قوله فعله) اى النكاح (قوله وقول بعضهم الخ) عطف على قول كل الخ (قوله عن الاستيفاء) اى قوله لاستيفاء ما عدا ذلك فى المعنى الا قوله وان كانت المرأة قوية جلدة وقوله ولو بدر اجنبى الى المتن وقوله وكذا اذ لم الى المتن (قوله وان كانت المرأة الخ) خلافا للمعنى (قوله جلدة) بسكون اللام ع ش (قول المتن ولو بدر الخ) عبارة الروض وشرحه وإن قتله احد ورثة المقتول مبادرة بلا اذن ولا عفو من البقية أو بعضهم انتهت سم على حج ع ش (قول المتن احدهم) شامل لمن خرجت قرعته سم على حج ع ش (قوله ولو بدر اجنبى) ظاهره ولو كان الامام او ولى احدهم وهو ظاهر ع ش (قوله فقتله) اى الجاني وكذا ضمير لورثته وضمير قتله (قول المتن وللباقيين) اخرج المبادر فيفيد انه لا شيء له وإن كان الجاني امرأة او المجنى عليه رجلا لأن ما استوفاه من حصته من القتل يقابل حصته من دية المجنى عليه بدليل ما لو اجتمعوا على قتل المرأة فانه لا شيء لهم غيره سم على حج ع ش (قوله وقتل) اى وكذا إن لم يقتل فتأمل سم على حج ع ش (قوله ولو قتله الخ) جملة حالية والضمير للجاني (قوله على المبادر) اى على عاقلته وهذا عند عدم عليه تحريم المبادرة كفى شرح الروض وشرح الارشاد الصغير اى والمعنى سم (قوله وزاد من دية الخ) فلو كان الورثة ثلاثة ابناء والقاتل امرأة غرم المبادرة ثلثي ديتها ويكون لو ارث الجاني لانه بدل ما تلف بغير حق من نفس مورثه وطرب وارث الجاني بحق غير المبادر من دية المجنى عليه فان كان رجلا استحق غير المبادر وهما الابنان الباقيان فى الصورة السابقة مطالبة وارث الجاني بستين وستمين بغير او ثلثي بغير اى شرح الارشاد وبه يظهر ان قولهم على نصيبه من دية مورثه لانه لو كان المراد ما زاد على نفس نصيبه من دية مورثه لغرم فى الصورة المذكورة ثلث دية المرأة فقط لانه الزائد على قدر نصيبه من دية مورثه لان نصيبه منها قدر ثلثي دية المرأة ومنه يشكك قول الشيخين بالتقاص فى مثل هذه الصورة لا اختلاف ما للمبادر وما عليه قدرا كما انه يشكل بين التقاص خاص بالقود والواجب هنا الا بل سم (قوله من دية) اى الجاني وقوله على نصيبه من دية مورثه لاستيفائه أى المبادر رشيدى (قوله ما عدا ذلك) اى ما عدا ما زاد وذلك لم اعدا نصيب المبادر ع ش (قوله هذا ما قاله جمع الخ) وهو المعتمد منهاى ومعنى (قوله وقال الشيخان الخ) حاصل الاختلاف بين العبارتين ان مفاد الاولى ان المبادر يجعل بنفس مبادرته مستوفيا لخصته ويبقى عليه ما زاد لورثة الجاني ومفاد الثانية انه بمبادرته يترتب عليه لورثة الجاني جميع دية فيسقط منها قدر حصته فى نظير الحصص التى استحقها فى تركه الجاني تقاصا رشيدى (قوله يسقط) اى ما زاد وقوله عنه اى المبادر وكذا ضمير بماله

(قول المتن ولو بدر احدهم) عبارة الروض وشرحه وإن قتله احد ورثة المقتول مبادرة بلا اذن ولا عفو من البقية أو بعضهم اه (قول المتن ولو بدر احدهم) شامل لمن خرجت قرعته (قول المتن وللباقيين) اخرج المبادر فيفيد انه لا شيء له وإن كان الجاني امرأة او المجنى عليه رجلا لان ما استوفاه من حصته من القتل يقابل حصته من دية المجنى عليه بدليل ما لو اجتمعوا على قتل المرأة فانه لا شيء لهم غيره (قوله وقتل) اى وكذا إن لم يقتل فتأمل (قوله على المبادر) اى على عاقلته وهذا عند عدم عليه بتحريم المبادرة كما تقدم التمسيد قال فى شرح الارشاد الصغير وأما المبادرة قبله أى قبل العفو مع جهله بتحريم المبادرة فالدية على عاقلته على الاوجه اه وهو واحد قواين فى الروض بلا ترجيح او جهه فى شرحه ما ذكر (قوله ما زاد من دية) على نصيبه من دية مورثه (قال فى شرح الارشاد فلو كان الورثة ثلاثة ابناء والقاتل امرأة غرم المبادر ثلثي ديتها ويكون لو ارث الجاني لانه بدل ما تلف بغير حق من مورثه وطرب وارث الجاني بحق غير المبادر من دية المجنى عليه فان كان رجلا استحق غير المبادر وهما الابنان الباقيان فى الصورة السابقة مطالبة وارث الجاني بستين وستمين بغير او ثلثي بغير اه وبه يظهر ان قولهم على نصيبه من دية مورثه معناه على مثل

الدية من تركه الجاني لامن الاجنبى فكذا هنا ولو ارث الجاني على المبادر ما زاد من دية على نصيبه من دية مورثه لاستيفائه ما عدا ذلك بقتله الجاني هذا ما قاله جمع وانصر له ابن الرفعة وغيره وقال الشيخان يسقط عنه تقاصا بما له على تركه الجاني

عش (قوله ويظهر) أي التفاوت بين قول الجمع وقول الشيخين سم ورشيدى عبارة الكردي قوله ويظهر أي أثر الخلاف فيما لو اختلفت الديتان بأن يكون المقتول أو لارجلا والجاني امرأة فحينئذ يصدق التقاص ولا يصدق أخذ مآزاد (قوله لأنه صاحب حق) إلى قول المتن وتحبس في النهاية إلا قوله كالتقاضي إلى لكنها وقوله وكان هذا حكمة إلى المتن وقوله من ملك الغير وقوله وبه فارق إلى المتن (قول المتن لزمه القصاص) وفي سم هنا فوائد راجعه (قوله وإن لم يعلم) إلى قول المتن ولا يستوفى في المعنى (قوله بتقصير هذا الخ) عبارة المعنى بأن الوكيل يجوز له الإقدام بغير إذن ولا يجوز لأحد الورثة الإقدام بعد خروج القرعة إلا باذن منهم (تنبه) بادر لغة في بدر (قوله كما أفاده الخ) أي فقصد المتن نفي المجموع أي أن لم يوجد الأمران فتقدير لم في الثاني لبيان عطفه على الأول لبيان أن المقصود نفي كل منهما فليتأمل سم على حجج عش (قوله بنفيه) أي نفي القصاص عن المبادر معنى (قوله لشبهة الخلاف) فإن من العلماء من ذهب إلى أن لكل وارث من الورثة أنفراد باستيفاء القصاص معنى (قوله أو نائبه) إلى قول المتن وبإذن لاهل في المعنى إلا قوله لكنها إلى قوله ويسن (قوله لكنها) أي إقامة الحدود ولعل الأولى التذكير كما في النهاية بارجاعه إلى الاستيفاء كما نبه عليه عش (قوله المتاهل) أي للطلب والمراد أنه لا بد من طلب مستحق متاهل أن كان هناك مستحق ثم أن كان متاهلا في الحال طلب حالا والاخيرين يتاهل كما مر رشيدى (قوله ويسن حضور الحاكم) أي أو نائبه وأمر المقتص منه بما مر عليه من صلاة يومه وبالوصية بما له وعليه وبالتوبة والرفق في سوقه إلى موضع الاستيفاء وسرعون ثم شدة عينيه وتركه ومدد العنق معنى (قوله به له) الضمير أن للقصاص والباء متعلق بالحاكم واللام بحضور الخ عش (قوله مع عدلين) وأعوان السلطان معنى (قوله أن أنكر المستحق) أي أنكر وقوع القصاص فيشهد أن عليه ويستغنى القاضي عن القضاء بعله ووقوع القصاص لو لم يحضر هما أن كان ممن يقضى بعله فأحضر هما ممن لا يقضى بعله كغير المجتهد أكد كما لا يخفى رشيدى

نسبة نصيبه فإن نصيبه من دية مورثه ثلثها وقد غرم من دية الجاني ما زاد على ثلثها الذي هو مثل نسبة نصيبه من دية مورثه وهو الثلث ولو كان المراد ما زاد على نفس نصيبه من دية مورثه لغرم في الصورة المذكورة ثلث دية المرأة فقط لأنه الزائد على قدر نصيبه من دية مورثه لأن نصيبه منها قدر ثلثي دية المرأة ومن هنا يشكل قول الشيخين بالتقاص في مثل هذه الصورة لاختلاف مال المبادر وماله قدره كما أنه يشكل بأن التقاص خاص بالنقود والواجب الابل وقد أورد في شرح الإرشاد هذا الثاني ثم قال نعم يمكن حمله على ما إذا عوزت الابل ورجع الواجب إلى النقد وإن كان نادرا (قوله ويظهر فيما لو اختلفت الديتان) والتفاوت بين قول الجمع وبين قول الشيخين (قول المتن لزمه القصاص) ينبغى حينئذ أن يقال فإن اقتص وارث الجاني من المبادر فقد استوفى جميع حقه وعليه تمام دية المجنى عليه لورثته للمبادر منها حصته منها نعم أن كان العفو عن الجاني بجائنا لم يجب تمام دية المجنى عليه بل ما عدا حصة العافي منها وإن عفي عن المبادر بجائنا سقط القصاص ولزمه لورثة المجنى عليه ومنهم المبادر تمام الدية أو ما عدا حصة العافي على ما تقرر أو على مال فعليه لورثة المجنى عليه ما ذكر أيضا من تمام الدية أو ما عدا حصة العافي منها على ما تقرر له على المبادر دية الجاني ويقع التقاص منها في قدر حصة المبادر من دية المجنى عليه إن استوت الديتان كان كل من الجاني والمجنى عليه ذكرا ووجد شروط التقاص كان وجب النقد فإن كان الجاني أنثى وقع التقاص بشرطه في جميع ديتها إن كانت حصة المبادر من دية المجنى عليه النصف (قوله وقد يشكل عليه الخ) في توجه الاشكال ابتداء لاحتياج للجواب مع فرض ما هنا في الإقدام مع المنع منه لثوقفه على إذن الباقيين بعد القرعة ولم يوجد إذ الفرض أنه اقتص بعدها بغير إذنهم بخلاف مسألة الوكيل فإنه بعد تحقق وكالته يجوز له الإقدام من غير توقف على شيء آخر نظر ظاهر نعم يتوجه الاشكال إذا جهل المبادر حرمة المبادرة وعذر في جهله أن قلنا بلزوم القصاص في هذه الحالة أيضا فليراجع (قول الشارح والمنتن كما أفاده قوله إن لم يعلم الخ) فقصد المتن نفي المجموع أي أن لم يوجد الأمران فتقدير لم في الثاني لبيان عطفه على الأول لبيان أن المقصود نفي كل منهما فليتأمل (قوله

الديتان) وفي قول من (المبادر) لأنه صاحب حق فكانه استوفى الكل كما لو أتلّف رديعة أحد مالكيها يرجع الآخر عليه لا على الوديع ورد بأنها غير مضمونة والنفس هنا مضمونة إذ لو تلفت بأفة وجبت الدية (وإن بادر بعد) عفو نفسه أو بعد (عفو غيره لزمه القصاص) وإن لم يعلم بالعفو لثنين أن لاحق له وقد يشكل عليه ما يأتي أن الوكيل لو قتل بعد العزل جاهلا به لم يقتل ويحجب بتقصير هذا بعدم مراجعته لغيره المستحق بمبادرته بخلاف الوكيل (وقيل لا) قصاص إلا إذا علم وحكم كما كمنع بخلاف ما إذا انتفيا أو أحدهما كما أفاده قوله (إن لم يعلم) بالعفو (و) لم (يحكم قاض به) أي بنفيه لشبهة الخلاف (ولا يستوفى) حدا أو تعزير أو (قصاص) في نفس أو غيرها (إلا باذن الامام) أو نائبه كالقاضي فإن الأصح تناول ولايته لإقامة الحدود لكنها في حقوق الله تعالى لا تتوقف على طلب وفي حق الآدمي تتوقف على طلب المستحق المتاهل ويسن حضور الحاكم به له مع عدلين



وذلك لخطره واحتياجه إلى النظر لاختلاف العلماء في شروطه ويلزمه تفقد آله الاستيفاء والامراض بظنه في قود غير النفس حذار من الزيادة باضطرابه ويستثنى من اعتبار اذنه السيد يقيمه على فقهه والمستحق يحتاج لا كل من له عليه قود (٤٣٧) لاضطرابه والقتال في الحرانة

لكل من الامام والولى  
الانفراد بقتله ومالو انفراد  
بحيث لا يرى لاسيما لعجز  
عن اثباته ( فان استقل )  
مستحقه باستيفائه في غير  
ما ذكر ( عزز ) وإن وقع  
الموقع لافتياته على الامام  
( وياذن ) الامام ( لاهل )  
من المستحقين ( في ) استيفاء  
( نفس ) طلب فعله بنفسه  
وقد احسنه ورضى به البقية  
أو خرجت له القرعة كما علم  
بما مر لا من الحيف ( لا ) في  
استيفاء ( طرف ) أو لإيضاح  
أو معنى كقطع عين ( في  
الاصح ) لانه قد يحيف  
ومن ثم لم يجوز له الاذن  
للمستحق في استيفاء تعزير  
أو حد قذف اما غير الاهل  
كشيخ وامرأة وذى له قود  
على مسلم لكونه أسلم بعد  
استقرار الجناية كما مروى  
نحو الطرف في أمره بالتوكيل  
لاهل قال ابن عبد السلام  
غير عدو للجاني لثلاث يعذبه  
ولو قال جان انا أقتص من  
نفسى لم يجب لان التشقي لا  
يتم بفعله على انه قد يتوانى  
فيعذب نفسه فان أجيب أجزأ  
في القطع لا الجلد لانه قد يوهم  
به الا يلام ولا يؤلم ومن ثم  
اجزا باذن الامام قطع السارق  
لاجلد الزانى او القاذف  
لنفسه ( فان اذن له ) اى  
الاهل ( في ضرب رقبة

( قوله وذلك ) توجيه لكلام المتن ع ش ( قوله لخطره ) اى الاستيفاء وقوله واحتياجه أى وجوب  
القصاص واستيفائه معنى ( قوله ويلزمه ) اى الامام تفقد آله الاستيفاء لان قتل بكال فيقتص به  
ويشترط ان لا يكون السيف مسموما ولو قتل الجاني بكال ولم يكن الجناية بمثله او بمسموم كذلك عزز وان  
استوفى طرفا بمسموم فمات لزمه نصف الدية من ماله فان كان السم موجبا لزمه القصاص معنى وانوار ( قوله  
والامراض بظنه ) اى بان يقول لشخص امسك يده حتى لا يزل الجلد باضطراب الجاني ع ش ( قوله بضبطه )  
اى المستوفى منه رشيدى ( قوله ويستثنى الخ ) انظر استثناء هذه المسائل مع وجود العلة وهى الافتيات على  
الامام سم على المنهج وقد يجب بانهم لم يلتفتوا للعلة لما اشاروا اليه من الضرورة في غير السيد ومن كون  
الحق له لا للامام في السيد فلا افتيات عليه اصلا ع ش ( قوله يقيمه على فقهه ) بان استحق السيد قصاصا  
على فقهه بان قتل فقهه الآخر او ابنه او اخاه مثلا حلبي ( قوله يحتاج الخ ) حال من المستحق ( قوله  
لاضطرابه ) اى للاكل ( قوله والقتال في الحرانة ) اهل المراد في قطع الطريق بان يكون الجاني قاطع  
طريق فليس مستحق القود عليه ان يقتله بغير اذن الامام بجيرى ( قوله ومالو انفراد الخ ) وفي معناه كما قال  
الزركشى ما إذا كان يمكن لا امام فيه وبوافقه قول الماوردى ان من وجب له على شخص حد قذف او تعزير  
وكان يباديه بعيدة عن السلطان له استيفاؤه إذا قدر عليه بنفسه معنى ( قوله بحيث لا يرى ) سواء عجز عن  
اثبات القود ام لا بعد عن الامام لا فليؤى وقد يفيد هذا التعميم قول الشارح كالتهاية لاسيما الخ ( قوله  
مستحقه ) اى اما غيره ولو اما ما يقتل به ع ش ( قوله في غير ما ذكر ) اى غير المستثنيات الاربعة ( قوله  
لافتياته على الامام ) ويؤخذ من ذلك انه إذا كان جاهلا بالمانع انه لا يعزرو وهو ظاهر كما بحثه الزركشى لانه  
بما يخفى معنى زاد الحلبي وظاهر كلامهم قبول دعواه ذلك وإن ادعاه من لا يخفى عليه ذلك عادة اه ( قوله  
وياذن الامام الخ ) والحاصل ان الحق لهم لكنهم لا يستقلون باستيفائه بغير اذن الامام فطريقهم انهم  
يتفقون ولا على مستوف منهم او من غيرهم ثم يستأذنون الامام في ان ياذن لمن اتفقوا عليه ع ش ( قوله  
الامام ) او نائبه معنى ( قول المتن لاهل ) من شروط الاهلية ان يكون ثابت النفس قوى الضرب عارفا بالقود  
سم على المنهج ع ش ( قوله ورضى به البقية ) اى ولم يكن ثم غيره سم وع ش ( قوله بما مر ) اى  
قول المتن وليتفقوا الخ ( قوله او ايضاح ) الى قول المتن على الجاني فى المغنى ( قوله او حد قذف ) فان تفاوت  
الضربات كثير وهو حريص على المبالغة فلو فعل لم يجوز كما فى التعزير معنى ( قوله وذى له قود على مسلم )  
فانه غير اهل فى الاستيفاء منه لثلاث يتسلط كافر على مسلم ويؤخذ من ذلك انه لا يصح ان يوكل المسلم ذميا فى  
الاستيفاء من مسلم وبه صرح الرافعى معنى عبارة الانوار ولا يجوز للامام اتخاذ جلد كافر لا قامة الحدود  
على المسلمين كما لا يجوز توكيله باستيفاء القصاص من المسلم اه ( قوله وفى نحو الطرف ) عطف على غير  
الاهل ( قوله في امره ) اى غير الاهل مطلقا والاهل فى نحو الطرف ( قوله اجزا فى القطع ) اى فى قصاص نفس  
او نحو طرف كما هو ظاهر الاسنى ويصرح به المغنى فان اجيب وفعل اجزا فى اصح الوجهين كما قاله الاذرى  
لحصول الزهوق وازالة الطرف اه ( قوله ولا يؤلم ) اى فلا يتحقق حصول المقصود معنى ( قوله اجزا باذن  
الامام قطع السارق ) لان الغرض منه التكيل وهو يحصل بذلك معنى ( قوله لاجلد الزانى الخ ) اى لا يجوز  
فيه اذن الامام ولا يجوزى لما مر معنى ( قوله لنفسه ) تنازع فيه قطع وجلد ( قول المتن غيرها ) كان ضرب

ورضى به البقية ) اى اولم يكن غيره ( قوله على انه قد يتوانى فيعذب نفسه ) عبارة شرح الروض ولانه إذا مسته  
الحديدة فترت يده ولا يحصل الزهوق الا بان يعذب نفسه تعذيبا شديدا اذ هو ممنوع منه اه وقد يشعر قوله  
ولا يحصل الزهوق الخ بشمول المسئلة لاقتصاص فى النفس حتى إذا اجيب اجزا فليزاجع ثم قال فى الروض  
فان اجيب فهل يجزى وجهان اه ويتجه انه اذا اذن له بطريق الوكاله لم يصح والاصح ( قوله قطع السارق )

فاصاب غير هاعدا ) بقوله إذا لا يعرف إلا منه ( عزز ) لتعديبه ( ولم يعزله ) لاهليته ( وان قال اخطات وامكن ) كان ضرب رأسه او كتفه مما يلي  
عنقه ( عزله ) اذ حاله يشعر بعجزه ومن ثم لم يعرف مهارته لم يعزله ( ولم يعزله ) اذا حلف انه اخطا لعدم تعديبه اما لو لم يمكن كان ضرب وسطه

كفة مغنى (قوله بقوله) اى باعترافه بالعمد (قوله فكالتعمد) وينبغى ان لا يعزرا الا اذا اعترف بالتعمد سم على حج ع ش (قول المتن واجرة الجلاذ) ويعتبر في مقدارها ما يليق بفعل الجلاذ كان او قتلا او قطعاً ويختلف ذلك باختلاف الفعل فقد يعتبر في قتل الادمى ما يزيد على ذبح البهيمة مثلاً لان مباشرة القتل ونحوه لا يحصل من غالب الناس بخلاف الذبح ع ش (قوله حيث لم يرزق الخ) عبارة المغنى ان لم ينصب الا امام جلاذ ايرزقه من مال المصالح فان نصبه فلا جرة على الجلاذ اه (قوله وصف باغلب) ولو عبر بالمقتص كان اولى لان الكلام في استيفاء القصاص لافي جلد محدود مغنى (قوله الموسر) يخرج الجاني الرقيق فينبغى ان الاجرة على بيت المال وينبغى ان يكون في مال المرتد وان كان بموته على الكفر يتبين زوال ملكه سم على حج ع ش (قوله الموسر) اى بزكاة الفطر برماوى وقلوبى يجيرى (قوله وان قال انا اقتص الخ) اى ولا اؤدى الاجرة مغنى (قوله لانها مؤنة حق الخ) كاجرة كيال المبيع على البائع ووزن الثمن على المشتري مغنى (قوله اما المعسر الخ) عبارة المغنى وان كان معسراً اقترضه الا امام على بيت المال او استاجره باجرة مؤجلة اى على بيت المال ايضا وسخره من يقوم به على ما يراه اه وفي سم بعد ذكر مثلها عن العباب وينبغى ان يقال فان لم يتيسر شيء من ذلك فعلى اغنياء المسلمين اه (قوله على اغنياء المسلمين) ولولم يكن ثم غنى في محل الجناية بحيث يتيسر الاخذ منه فينبغى ان يقال للمستحق ما تغرم الاجرة لتصل الى حقه او تؤخر الاستيفاء الى ان تتيسر الاجرة من بيت المال او من غيره ع ش (قوله في النفس) الى قول المتن وتحبس في المغنى الا قوله وكان هذا الى المتن (قوله جلد القذف) ينبغى والتعزير سم على حج ع ش (قوله اى للمستحق ذلك) والتاخير اولى لاحتمال العفو مغنى (قوله وكأن هذا) اى ما ذكره من الجواز بالنسبة للمستحق والوجوب بالنسبة للامام (قوله بنائه للمفعول) قضية صنيع المغنى انه ببناء الفاعل عبارته ويقتص المستحق على الفور اى يجوز له ذلك في النفس جز ما وفى الطرف على المذهب اه (قوله ليشمل الخ) مع عدم ظهور سبكه يغنى عنه ما قبله (قوله وإن التجا الخ) غاية (قوله اولى مسجده) اى الحرم ع ش (قوله ويخرج ايضا من ملك الغير) لانه يمتنع استعمال ملك الغير بغير اذنه مغنى (قوله ان خشى الخ) اى ولو كان نجس لان التجسس يقبل التجسس ع ش (قوله في نحو المسجد) اى كالمقابر بخلاف الكعبة فيحرم فيها مطلقاً كما يفيد صنيع المغنى (قوله ويقتص فيهما الخ) وللمجنى عليه ان يقطع الاطراف متوالية ولو فرقت من الجاني مغنى وفي ع ش بعد ذكر مثله عن سم عن الروض مانصه وتقدم للشارح اول الفصل انه يندب في قود ما سوى النفس التاخير لاند مال وقياسه انه يستحب التاخير لغير قود النفس حتى يزول الحرو والبرد والمرضا وعبارة المغنى والاسنى وما نقل عن نص الام من انه اى قصاص الطرف يؤخر محمول على التدب اه (قوله في نحو السرقة) كالجلد في حدود الله تعالى مغنى (قوله وجوبا) الى قول المتن والصحيح في النهاية والمغنى الا قوله والمرجع في موته العرف وقوله ولولم يوجد الى المتن (قوله بطلب المجنى عليه) اى المستحق مغنى ورشيدى (قوله ان تاهل) فان لم يطلب المتاهل لم تحبس وان تحقق هر بالا انه المفوت على نفسه وقوله والا فطلب وليه فان لم يطلب الولي وجب على الامام حبسها المصلحة المولى عليه ع ش (قوله ولو من زنا) حتى ان المرادة لو حبست من الزنا بعد الردة لا تقتل

اى لنفسه م (قوله فكالتعمد) وينبغى ان لا يعزرا الا ان اعترف بالتعمد اه (قول المتن والشارح على الجاني الموسر) يخرج الجاني الرقيق فينبغى ان لا جرة على بيت المال وينبغى ان تكون في مال المرتد وان كان بموته على الكفر يتبين زوال ملكه (قوله اما المعسر الخ) في الغياب والاى وان لم يوسر الجاني اقترضها الا امام على بيت المال او استاجر باجرة مؤجلة قال الرويانى او اكره رجلا اه وينبغى ان يقال فان لم يتيسر شيء من ذلك فعلى اغنياء المسلمين (قوله ومثلها ما وفى فيما يأتى جلد القذف) ينبغى والتعزير (قول المتن والشارح ويقتص فيهما في الحر والبرذ الخ) عبارة الروض ولا يؤخر اى القصاص لحر وبرد ومرض ولو في الاطراف ويقطعها متوالية ولو فرقت اه

حيث لم يرزق من سهم المصالح وهو من نصب لاستيفاء قود وحدو تعزير وصف باغلب او صافه (على الجاني) الموسر على نفس او غيرها سواء حق الله تعالى وحق الادمى وان قال انا اقتص من نفسى (على الصحيح) لانها مؤنة حق لزمه اداؤه اما المعسر ولا بيت مال فيظهر ان المؤنة على اغنياء المسلمين (ويقتص) في النفس والطرف ومثلها هنا وفيما يأتى جلد القذف (على الفور) اى للمستحق ذلك ويلزم الا امام اجابته اليه وكان هذا حكمة بنائه للمفعول ليشمل الجائز والواجب (و) يقتص فيهما (في الحرم) وان التجا اليه اولى مسجده او الكعبة فيخرج من المسجد ويقتل مثلاً لحبر الصحيحين ان الحرم لا يعذف ايدم ويخرج ايضا من ملك الغير ومن مقابر نان خشى تنجيس بعضها فان اقتص في نحو المسجد وامن التلوين كره (و) يقتص فيهما في (الحر والبرد والمرض) وان لم تقع الجناية فيها لبناء حق الادمى على المضايقة وبه فارق التاخير في نحو قطع السرقة (وتحبس) وجوبا بطلب المجنى عليه ان تاهل والا فطلب وليه (الحامل) ولو من زنا وإن حدث

وجلد القذف (حتى ترضعه اللبأ) بالهمز والقصر وهو ما ينزل عقب الولادة (٤٣٩) لان الولد لا يعيش بدونه غالباً والمرجع

في مدته العرف (ويستغنى  
بغيرها) كبهيمة يحل لبنها  
صيانة له (ولو امتنعت  
المراضع ولم يوجد ما يعيش  
به غير اللبن أجبر الحاكم  
احداهن بالاجرة ولا  
يؤخر الاستيفاء ولو لم  
يوجد الا زانية محصنة  
قتلت تلك واخرت هذه  
على الاوجه لانه أدون  
(أو) بوقوع (فظام) له  
(الحواين) ان اضره  
النقص عنهما والنقص  
ولو احتاج لزيادة عليهما  
زيد وظاهر انه لا عبرة  
بتوافق الابوين او المالك  
على فطم يضره ولو قتلها  
المستحق قبل وجود ما  
يغنيه فقتل به نظير ما مر  
في الحبس أول الباب هذا  
كله في حق الادى لبنائه  
على المضايقة أما حق الله  
تعالى فلا تجبس فيه بل تؤخر  
مطلقاً الى تمام مدة الرضاع  
وجود كافل (والصحيح  
تصديقها) بلا يمين لان  
الحق للجنين وتصديق  
مستفرشها لكن ان  
ارتابت (في حملها) الممكن  
بأن لم تكن آيسة ولو (بغير  
مخيلة) اي اماره ظاهرة  
تدل عليه لانها قد تجد من  
نفسها من الامارات ما لا  
يطلع عليه غيرها ويصبر  
المستحق الى وقت ظهور  
الحمل لا الى انقضاء أربع

حتى تضع حملها معنى (قوله وجلد القذف) هل التعزير كذلك سمى على حج وينبغي أنه مثله إن كان التعزير  
اللائق بها شديداً يقتضى الحال تأخير الحمل ع ش (قول المتن حتى ترضعه الخ) اي حتى تضع ولدها وترضعه  
اللبأ ولا بد من انقضاء النفاس كما قاله ابن الرفعة معنى (قوله لان الولد الخ) وقد يؤخذ من مسئلة الحامل  
انه لو صالت هرة حامل وادى دفعها لقتل جنينها لا تدفع وفي ذلك كلام في بابه فراجع سم على منهج ع ش  
(قول المتن ويستغنى بغيرها) ويسن صبر الولي بالاستيفاء بعد وجود مرصعات يتناوبن او لبن شاة او  
نحوه حتى توجد امرأة راتبة مرضعة لئلا يسد خلقه واشؤه بالالبان المختلفة ولبن البهيمة معنى وروض  
مع الاسنى (قوله بالاجرة) اي من مال الصبي إن كان ولا فعلى من عليه نفقته من اب أو جد ولا فن بيت  
ان مال ثم أغنياء المسلمين ع ش وقوله أى أب الخ اي أو جدة (قوله لانه) أى الزنا أدون أى من الجنانية (قوله  
والانقص) اي مع توافق الابوين ارضى السيد في ولد الامه مغنى وبجبرى (قوله ولو قتلها المستحق  
الخ) عبارة المغنى والروض مع الاسنى ولو باذر المستحق وقتلها بعد انفصال الولد وقبل وجود ما يغنيه لزمه  
القيود كمالو حبس رجل ببيت ومنعه الطعام حتى مات فان قتلها وهي حامل ولم ينفصل حملها او انفصل سالماً ثم  
مات فلا ضمان عايله لانه لا يعلم انه مات بالجنانية فان انفصل ميتاً فالواجب فيه غرة او كفارة او ما ملأ الله من مات  
فدية وكفارة لان الظاهر ان ناله وموته من ودها والدية والغرة على عاقلته لان الجنين لا يباشر بالجنانية  
ولا يتيقن حياته فيكون هلاكه خطئاً او شبهه عند بخلاف الكفارة فانها في ماله وإن قتلها الولي بامر الامام الخ  
(قوله اول الباب) اي اول باب الجراح في قوله ولو حبسه ومنعه الطعام والشراب الخ رشيدى (قوله اما حق  
الله تعالى الخ) هل هو شامل لمالو زنت بكر او اريد تغريبها فيؤخر تغريبها في نظر والا قرب انها تغرب ويؤخر  
الجلد خاصة لانه لا معنى لتأخير التغريب ع ش (قوله مطلقاً) اي سواء وجد الاستغناء او الفظام ام لا (قوله  
وجود كافل) اي للولد ع ش ورشيدى (قوله بلا يمين) المتجه حيث لا قرينة انه لا بد من اليمين م رسم  
عبارة النهاية والمغنى يسميها حيث لا تخيلة وبلا يمين مع المخيلة اه (قوله وتصديق مستفرشها) عطف على  
تصديقها في المتن (قوله الممكن بان الخ) وإلا فلا تصديق نهية ومعنى (قوله ويصبر) الى قول المتن او  
يسحرفى النهاية لا قوله ويمنع الزوج الى ولو قتلها (قوله ويصبر الخ) استئناف (قوله الى وقت ظهور  
الحمل) فاذا ظهر عدم الحمل بالاستبراء بحضه او غيرها اقتص منها زياى (قوله لا الى انقضاء أربع سنين)  
كذا في النهاية ونقل ع ش عن الشيخ عميرة انها تمهل الى انقضاء مدة الحمل وهي أربع سنين اه واليه اى الامهال  
يميل كلام المغنى (قوله ويمنع الزوج وطأها الخ) على ما قاله الدميرى لكن المتجه كما في المهمات عدم منعه  
من ذلك وإن كان يؤدى الى منع القصاص نهية واليه اى عدم المنع يميل كلام المغنى (قوله ولو قتلها) الى  
قوله والا ثم في المغنى والاسنى عبارتهما وان قتلها الولي بامر الامام كان الضمان على الامام علماً بالحمل  
أو جهلاً أو علم الامام وحده لأن البحث عليه وهو الأمر به والمباشر كالألة لصدور فعله عن رأيه وبحسبه  
وبهذا فارق المسكره حيث نقص منه فان علم الولي دونه فالضمان عليه لاجتماع العلم مع المباشرة ولو قتلها  
جلاد الامام جاهلاً فلا ضمان عليه او عالماً فكأولى يضمن ان علم دون الامام وما ضمنه على عاقله كالولى  
وان قال ابن المقرئ انه من ماله فان علم بالحمل الامام والجلاد والولى فالقياس على ما مر كما قال الاسنوى ان  
الضمان على الامام هنا ايضاً خلافاً لما في الروضة من انها عليهم اثلاثاً وحيث ضمن الامام الغرة فهي على عاقلته  
كما قاله الراعى وهو قياس ما مر كما قاله الاسنوى خلافاً لما في الروضة من انها في ماله وليس المراد بالعلم بالحمل  
حقيقته بل المراد به ظن مؤكد بمخايله ولو ماتت الام في حد ونحوه من العقوبة بالم الضرب لم تضمن لانها  
تلفت بحد او عقوبة عليها وان ماتت بالم الولادة فهي مضمونة بالدية او بهما فنصفها واقتصاص الولي  
منها جاهلاً بروجوع الامام عن اذنه له في قتلها كوكيل جهل عزل موكله او عفوه عن القصاص  
وسياى اه وذكر معظمها سم عن الثانى وأقره (قوله باذن الامام) قيد في المسئلتين ع ش (قوله

(قوله وجلد القذف) هل التعزير كذلك (قوله بلا يمين) المتجه حيث لا قرينة انه لا بد من اليمين م

سنين بعده بلا ثبوت ويمنع الزوج وطأها والا فاحتمال الحمل دائم فيفوت القود ولو قتلها المستحق أو الجلاد باذن الامام فألفت جنيناً ميتاً

يجهل هو وحده الحمل  
فعلى عاقلتهما والاثم تابع  
للعلم بخلاف الضمان  
(ومن قتل) هو مثال إذ غير  
القتل مثله إن امكنت  
المائة فيه لا كقطع طرف  
بمثقل وايضا ح به او  
بسيف لم تؤمن فيه الزيادة  
بل يتعين نحو موسى كامر  
(بمحدد) كسيف وغيره  
كحجر (أو خنق) بكسر  
النون مصدرا (أو تجويع  
ونحوه) كتغريق بماء ملح  
أو عذب) والقاء من شاق  
(اقصص) ان شاء ما سيذكره  
أن له العدول للسيف (به)  
أى بمثله مقدارا ومحلا  
وكيفية إن كان قصده  
إزهاق نفسه لو لم يفد فيه  
المثل لا العفو وذلك للمائة  
المحصلة للتشفي الدال عليها  
الكتاب والسنة والنهي  
عن المثلة مخصوص بغير  
ذلك ولو كانت الضربات  
التي قتل بها لا تؤثر فيه ظنا  
لضعف المقتول وقوته  
قتل بالسيف وله العدول  
في الماء عن الملح للعذب لانه  
أخف لا عكسه كما لو كان  
المثل محرما كما قال (أو  
بسحر) ومثله انهاش نحو  
حية إذ لا ينضب (فبسيف)  
غير مسموم يتعين ضرب  
عنه به مالم يقتل به أى  
وليس سمه مهريا

مالم يجهل هو وحده الحمل) شامل لما علم الامام وحده أو علما أو جهلا فعلم ان علم الامام لا يمنع ضمان عاقلته  
سم (قوله فعلى عاقلتهما) أى فان علم المدقق أو الجلاد دون الامام فالغرة على عاقلة المستحق أو الجلاد لا على  
الامام رشيدى (قوله بخلاف الضمان) أى فانه لا يتقيد بالعلم بل قد يوجد مع الجهل عس (قوله هو مثال)  
إلى قوله ولو كان الضربات في المغنى (قوله فيه) أى الغير (قوله لا كقطع طرف الخ) محترز قوله ان امكنت  
الخ عس (قوله لم تؤمن فيه الزيادة) ظاهره انها إذا امتنت جازوه وقد يخالف امر رشيدى أى ويمكن  
تقييده امر بعدم الامن أخذنا منها (قوله كامر) أى فى أوائل الباب في شرح ويعتبر قدر الموضحة (قوله  
او غيره) أى المحدد عبارة المغنى أو بمثقل كحجر اه (قوله بكسر النون الخ) ومعناه عصر الخلق مغنى (قوله  
مصدرا) أى ككذب ومضارعه يتحقق بضم النون رشيدى (قول المتن اقصص به) ولا تائق النار عليه إلا ان  
فعل بالاول ذلك ويخرج أى وجوبها من قبل ان يشوى جلده ليمكن من تجهيزه وإن اكلت جسد الاول  
اسنى (قوله أى بمثله الخ) فى التجويع يحبس مثل تلك المدة ويمنع الطعام وفى الالتقاء فى الماء أو النار ياق  
فى ماء أو نار مثلهما ويترك تلك المدة وتشدقوا ثم عند الالتقاء فى الماء إن كان يحسن السباحة وفى الخنق  
يخنق بمثل ما خنق وفى الالتقاء من الشاهق يلقى من مثله وتراعى صلاة الموضع وفى الضرب بالمثل يراعى الحجم  
وعدد الضربات وإذا تعذر الوقوف على قدر الحجر أو النار أو على عدد الضربات أخذ باليقين وهو اقل  
ما يتقن منه مغنى وروض مع الاسنى (قوله إن كان قصده الخ) عبارة المغنى وشرح المنهج هذا أى جواز  
الاقتصاص بمثل ما ذكر إذا عزم على انه إن لم يمت بذلك قتله فإن قال لم يمت به عفو عنه لم يمكن لما فيه من  
التعذيب اه (قوله وذلك الخ) توجيه للتمت (قوله ولو كانت الضربات الخ) هذا جار فيما لو كان نحو الخنق  
والتجويع الذى قتل به لا يؤثر فيه كما صرح به الروض سم (قوله لا تؤثر فيه ظنا الخ) لا يخالف ذلك قوله  
الاتى أو ضرب عدد ضرب به حيث عدل هنا ابتداء للسيف وجرى هناك الخلاف الاتى انه يفعل مثل ضربه  
ثم يزداد أو يعدل للسيف لان ما هنا فى ضرب من شأنه ان لا يؤثر فى مثله وما هناك فى ضرب من شأنه ان يؤثر  
فى مثله سم (قوله ظنا) أى بحسب الظن عس (قوله وقوته) أى القاتل (قوله وله العدول الخ) وان القاء بماء  
فيه حيتان تقتله أى ولا تاكله ولو لم يمت بها بل بالماء يجب القاؤه فيه وإن مات بهما وكانت تاكله اتى  
فيه لتفعل به الحيتان كالاول على ارجح الوجهين رعاية للمائة النهائية وفى الرشيدى عن العباب ما يوافقه  
(قوله ومثله انهاش نحو حية الخ) خالفه النهائية والمغنى فقالا فان قتله بانهاش افغى قتل بالنهش فى ارجح  
الوجهين وعليه تتعين تلك الافى فان فقدت فتثلها اه (قوله إذ لا ينضب) أى الانهاش (قوله غير مسموم)

(قوله فالغرة على عاقلة الامام) شامل لما إذا علم الامام وحده أو علما أو جهلا فعلم ان علم الامام لا يمنع ضمان  
عاقلته وقد قال فى الروض وحيث ضمنا الامام فى ماله إن علم بالحل وإلا فعلى عاقلته اه قال فى شرحه  
وقوله كالروضة انها فى ماله إن علم سهو على عكسها فى الرافعى فانه جزم بانها على عاقلته ذكره الاسنوى  
ويشهد له المأخذ السابق اه والمراد بالمأخذ السابق ما ذكره قبل تعليلا لشيء ذكر فيه ان الدية والغرة  
على العاقلة بقوله لان الجنين لا يباشر بالجناية ولا يتيقن حياته فيكون هلاكه خطأ أو شبه عمد بخلاف  
الكفارة فانها فى ماله اه وفى الروض ولو علم الولي والجلاد والامام ضمنوا أثلاثا والقياس انه على الامام  
كما ذكره الاسنوى اه وقوله والقياس قال فى شرحه على امران الضمان على الامام فيما إذا علم هو  
والولي (قوله فعلى عاقلتهما) عبارة شرح الارشاد فالضمان على عاقلة المباشر اه ومثله فى شرح الروض  
وغيره (قوله ولو كانت الضربات التي قتل بها الخ) ينبغى ان يجرى ذلك فيما لو كان نحو الخنق والتجويع  
الذى قتل به لا يؤثر فيه ثم راي صريح قول الروض فرع لو علم عدم تأثير المثل فيه لقوته بالسيف اه  
(قوله ولو كانت الضربات التي قتل بها لا تؤثر ظنا إلى قتل بالسيف) هذا لا يخالف قوله الاتى أو ضرب  
عدد ضربه حيث عدل هنا ابتداء للسيف وجرى هنا الخلاف الاتى انه يفعل مثل ضربه ثم يزداد  
أو يعدل للسيف لان ما هنا فى ضرب من شأنه ان لا يؤثر فى مثله وما هناك فى ضرب من شأنه ان يؤثر فى مثله

اخذ اماما باقى لحرمة عمل السحر وعدم انضباطه (وكذا خمر) او بول او جرح حتى مات (ولو اط) بصغير يقتل مثله غالبا ونحوهما من كل محرم يتعين فيه السيف (في الاصح) لتعذر المماثلة بتحريم الفعل وايجار نحو المانع ودس خشبة (٤٤١) قرية من ذكر اللانط في دبره لا تحصل

المماثلة فلا فائدة له ويتعين السيف جز ما فيما لا مثل له كالجوامع صغيرة في قبلها فقتلها ورجع ابن الرفعة تعينه ايضا فيما لو ذبحه كالهيمة وليس بواضح ثم راي بعضهم خالفه وهو الاوجه وله قتله بمثل السم الذى قتل به ما لم يكن مهر يا يمنع الغسل ولو اوجره ماء متنجسا او جر ماء طاهرا ولو رجع شهود زنا بعد رجعه رجوا (ولو جوع كتهجوعه) والقي في النار مثل مدته او ضرب عدد ضربه (فلم يمت زيد) من ذلك الجلوس (حتى يموت) ليقول بما قتل به (وفي قول السيف) وصوبه البلقينى وغيره لان المماثلة قد حصلت ولم يبق الا تقويت الروح فوجب بالاسهل وقيل يفعل به الا هو من الزيادة والسيف قال الشيخان وهذا اقرب ونقله الامام عن المعظم (ومن عدل) عن المثل (الى سيف) بان يضرب العنق به لا بان يذبح كالهيمة (فله) ذلك ولان لم يرض الجاني لانه اسهل (ولو قطع فسرى) القطع للنفس (فللولي حزر رقبته) تسهلا عليه (وله القطع) طلبا للمماثلة (ثم الحز) للرقبة (وان شاء انتظر) بعد القطع (السراية) لتكمل

الى قول المتن ولو مات بجائفة في النهاية وكذا في المغنى الا قوله اى وليس سمه الى لحرمة عمل السحر (قوله بما ياتى) اى انفا في شرح في الاصح (قول المتن وكذا خمر الخ) قال الشارح في شرح الارشاد وظاهر كلامه انه لو قتله بالغمس في خمر لم يفعل به مثله ويوجه بان التضخم بالنجاسة حرام لا تباح بحال الا لضرورة فكان كشرب البول اه سم على حج عس (قوله بصغير) هذا قد يخرج البالغ فلا يجب القصاص على من لا ط به ويحتمل انه مجرد التصوير فلا فرق بين الصغير وغيره وهو الظاهر من اطلاق المصنف عس اقول ويبيده اى عدم الفرق قول المغنى ولو اط يقتل غالبا كان لا ط بصغير (قوله يقتل مثله غالبا) راجع للخمر ايضا كما هو صريح صنيع المغنى (قوله لتعذر المماثلة الخ) لا يقال يشكل بجواز الاقتصاص بنحو التجويع والتغريق مع تحريم ذلك لانا نقول بنحو التجويع والتغريق انما حرم لانه يؤدي الى اتلاف النفس والاتلاف هنا مستحق فلم يمنع بخلاف نحو الخمر والواط فانه يحرم وان امن الاتلاف فلذا امتنع هنا فليتأمل سم على حج عس ورشيدى (قوله وايجار نحو المانع الخ) رد دليل مقابل الاصح عبارة النهاية والمغنى والثاني في الخمر يوجه مائعا كخيل او ماء في الواط يدس في دبره خشبة الخ (قوله لا يحصل) من التحصيل والضمير راجع لكل من الايجار والدس (قوله كالجوامع صغيرة الخ) ومعلوم مما سبق في شروط القصاص ان محل ذلك حيث كان جماعة يقتل مثله غالبا وعلم به عس (قوله تعينه) اى السيف (قوله خالفه) اى فجوز كلاما من المماثلة والعدول الى السيف (قوله بدرجه الخ) او بعده وانه بالجلد اقصر منهم بالجلد كافي فتاوى البغوى مغنى (قول المتن وفي قول السيف) اعتمده المنهج وكذا النهاية والمغنى كما ياتى انفا (قوله وصوبه البلقينى الخ) وهو المعتمد نهاية عبارة المغنى وهذا هو الاصح كما نص عليه في الامم والمختصر وقال القاضى حسين ان الشافعى لم يقل بخلافه ولم يختلف مذهب الشافعى فيه اه (قوله وقيل الخ) وقد يدعى انه عين قول تعين السيف وتعيره بالسيف للغالب (قوله بان يضرب) عبارة المغنى تنبيه المراد بالعدول الى السيف حيث ذكر حزر الرقبة على المعهود اه (قول المتن ولو قطع) اى ولو قتله بجرح ذى قصاص كان قطع يده مغنى (قول المتن فللولي حزر رقبته) اى ابتداء مغنى (قوله في الاولى) اى فيما لو قطع الولي ثم اراد الحز حالا (قوله طلب الامهال الخ) اى بان يقول لولى الجنى عليه امهلنى مدة بقاء المحبى عليه بعد جنايتى وقوله ولا في الثانية اى فيما لو قطع ثم انتظر السراية اسنى ومغنى فقول الرشيدى يعنى بالثانية مسئلة القطع بقسميها غير مناسب (قوله طالب القتل الخ) اى بان يقول لولى المقتول ارحنى بالقتل او العفو بل الخير الى المستحق (تنبيه) ظاهر اطلاقه اى المصنف كالروضة واصلمها للولى في صورة السراية قطع العضو بنفسه وان منعناه من القطع حيث لا سراية وهو كذلك مغنى (قول المتن بجائفة الخ) اى ونحو ذلك مما لا قصاص فيه ككسر

(قول المتن وكذا خمر ولو اط في الاصح) قال الشارح في شرح الارشاد وظاهر كلامه انه لو قتله في الغمس في خمر لم يفعل به مثله ويوجه بان التضخم بالنجاسة حرام لا يباح بحال الا لضرورة فكان كشرب البول ولا نظر لجواز التداوى به كما لم ينظر والجواز التداوى بصرف البول فاندفع بذلك ما قاله الشارح بنى الجوجرى اه وما قاله في فارق التغريق في الخمر نحو شربها والواط بان اتلاف النفس مستحق والتنجيس جائز للحاجة كالتوصل هنالى استيفاء الحق فليتأمل (قوله لتعذر المماثلة بتحريم الفعل الخ) لا يقال يشكل بجواز الاقتصاص بنحو التجويع والتغريق مع ذلك لانا نقول التجويع والتغريق انما حرم لانه يؤدي الى اتلاف النفس والاتلاف هنا مستحق فلم يمنع بخلاف نحو الخمر والواط فانه يحرم وان امن الاتلاف فلذا امتنع هنا فليتأمل (قوله وله قتله بمثل السم الذى قتل به) قال في الروض وشرحه فلو اشكل معرفة قدر ما تحصل به المماثلة اخذ باليقين وهو اقل ما يتيقن منه (فرع) لو علم عدم تاثير المثل فيه لقوته فالسيف انتهى (قول المتن ولو جوع كتهجوعه فلم يمت زيد) ولو قتله بسم ففعل به مثله فلم يمت فهل يزاد كافي التجويع او لا بل يعدل

(٥٦ - شروانى وابن قاسم - ثامن) المماثلة وليس للجاني في الاولى طلب الامهال بقدر مدة حياة الجنى عليه بعد جنايته ومن ثم جاز ان يوالى عليه قطع اطراف فرقه ولا في الثانية طلب القتل او العفو (ولو مات بجائفة او كسر عضد فالخز)

متين لتذرمالمائة حننذ (وفي قول) يفعل به (كفعله) وهو الراجح في الروضة واصحابنا بل قيل ترجيح الاول سبق فلم يؤخذ منه انه لو قطع او كسر ساعده فمري انفس جاز قطع (٤٤٣) او كسر ساعده فاقبل من تميز القطع عن الكوع بعيد بل لا يبعد ان يكون مفرعا على

ضعيف ولو اجافه مثلا ثم عفا فان طرأ له العفو بعد الاجافة لم يعزروا ولا عزروا على الراجح (فان) فعل به كفعله (لم) لم تزد الجوانف فلا توسع ولا تفعل في محل اخر بل تحزرقبته (في الاناهر) لا اختلاف تأثيرها باخلاف محالها (تنبيه) يمنع من اجافة وكل ما لا قود فيه ان كان قصده العفو بعد فيعزرها او قتل وذلك لان فيه تعديبا مع الافضاء الى القتل الذي هو تقيض العفو (ولو اقتصر) مقتطوع) ضوئه الذي فيه نصف دية من قاطعه (ثم مات) المقتص (بسرابة للمولى حز) لرقبة الجاني في مقابلة نفس مورثه (وله عفو بنصف دية) فقط لاخذها اقبال نصفها الاخر وهو العضو الذي لمعه ومحل ان استوت الديان وإلا فبالنسبة فلو قطعت امرأة يدرجل فقطع يها ثم مات فلعفو على ثلاثة ارباع الدية لانه استحق دية رجل سقط منها ما يقابل ربع دية رجل وقياسه كما قاله جمع انه لا شيء لها في عكس ذلك وهو مالو قطع يدها فقطعت يده ثم ماتت سرابة فاذا اراد وليها العفو لم يكن له شيء (ولو) قطعت يدها فقطعت ثم مات المقتص بالسراية (فلوله

ساعده مغني وروض (قوله) متين الى قول المتن ولو اقتصر في النهاية وكذا في المغني لا قوله فاقبل الى المتن (قول المتن وفي قول كفعله) اعتمدته المنهج وكذا في النهاية والمغني كجسر (قوله) وهو الراجح اي ان لم يكن غرضه العفو بعد كما علم مما مر وسيصرح به قريبا رشدي (قوله) يؤخذ منه اي من الراجح المذكور (قوله) على ضعيف وهو الذي رجحه المصنف هنا (قوله) فان طرأ له العفو (الخ) ويصدق في ذلك بيحيته لانه لا يعرف الا منه عس (قوله) وإلا اي بان اجاف قاصدا مقدم العفو بعد الاجافة ثم انظر هل يغني عن هذا التنبيه الاتي سم وجزم عس بالاغناء (قوله) وعلى الراجح اي عنده وهو المبر عنه بقول المتن وفي قول كفعله عس (قوله) لا اختلاف تأثيرها باختلاف محالها) اخرج بهذا زيادة التجويع المتقدم ان كان قصد العفو بعد قال في شرح الروض اما اذا قصد الحز بعد ذلك او اطلق فله ان يفعل كفع الجاني وان لم يكن به لو لم يسر قصاص انتهى سم (قوله) تنبيه يمنع (الخ) عبارة المغني تنبيه على الخلاف عند الاطلاق اما اذا قل اجيفه واقتله ان لم يمت فله ذلك قطعاً وان قال اجيفه او القيه من شاهق ثم عفو لم يمكن فان اجاف بقصد العفو عزروا وان لم يمت فله ولا يجبر على قتله اه (قوله) وذلك اي المنع (قوله) ضوئه) الى قوله نعم يعزروا في النهاية والمغني لا قوله وادترض (قوله) ضوئه) نائب فاعل مقتطوع وقوله من قاطعه متعلق باقتص (قول المتن) وله عفو بنصف الدية) وان مات الجاني حننذ او قتله غير لولي تين نصف الدية في تركه الجاني مغني وفي سم عن الروض وشرحه ولو قطع يدرجل وقتل اخر ثم مات المقتطوع بالسراية قطع الجاني بالمقتطوع ثم قتل بالآخر وبني المقتطوع نصف الدية في تركه الجاني فان مات الجاني بسراية المقتطوع فقد استوفى قاطعه حقه والمقتول في تركته الدية انتهى (قوله) لاخذها) اي المقتص (قوله) وهو اي اقبال (الخ) (قوله) ومحل اي قول المتن بنصف الدية (قوله) فلو قطعت) ولو قطع ذمي يده مسلم فاقص منه ومات المسلم سرابة وعنى وليه عن النفس بالبدل فله خمسة اسداس دية لان المستحق استوفى ما يقابل سدسها ولو قطع عبد يدرجل فاقص منه ثم عس فمات الحر بالسراية سقط من دية نصف قيمة العبد ولزم السيد الاقل من القيمة وباقي الدية اذا اعتقه اختيار للفداء مغني (قوله) وقياسه) اي قوله لو قطعت امرأة (الخ) (قوله) لها) اي المرأة اي لاجلها (قوله) لم يكن له شيء) اي لانها استوفت ما يقابل ديتها (قوله) لاستيفائه) اي المقتص (قوله) ومحل اي قول المتن فلا شيء له (قوله) في صورة المرأة) وفي عكس تلك الصورة لو عفا الولي فلا شيء له لاستيفائه ما يقابل ديتها وزيادة وظاهر انه لا شيء عليه لتلك الزيادة لاستحقاقه اخذها قصاصا سم (يبيح له) اي لولي المقتص ولو قطع ذمي يدي مسلم فاقص منه فعفا وليه عن النفس بالبدل فله ثلثا دية لمسلم لان المستحق استوفى ما يقابل ثلثها

الى السيف ويفرق فيه نظر (قوله) وإلا) اي بان اجاف قاصدا مقدم العفو بعد الاجافة ثم انظر هل يغني عن هذا التنبيه الاتي ايضا (قوله) لا اختلاف تأثيرها باختلاف محالها) اخرج بهذا زيادة التجويع المتقدم ان كان قصد العفو بعد قال في شرح الروض اما اذا قصد الحز بعد ذلك او اطلق فله ان يفعل كفع الجاني وان لم يكن فيه لو لم يسر قصاص اه (قول المتن) ولو اقتصر مقتطوع (الخ) بقي ما لو قتل في الروض وشرحه ما حاصله انه لو قتل شخص قاطع يده ومات بالسراية صار قصاصا وان ادمل القطع قتل قصاصا وله دية يده في تركه الجاني ثم ذكر انه لو قطع يدرجل وقتل اخر ثم مات المقتطوع بالسراية قطع الجاني بالمقتطوع ثم قتل بالآخر وبني لا مقطوع نصف الدية في تركه الجاني فان مات الجاني بسراية القطع فقد استوفى قاطعه حقه والمقتول في تركته الدية انتهى وقد يشكك قوله السابق صار قصاصا بان القود لا يسبق الجنائية كما ذكره في قول المصنف وان تاخر فله نصف الدية في الاصح والفرق بمجرد ان المجني عليه هنا بشرقتل الجاني وموت الجاني في المسئلة الاتية إنما حصل بالسراية فيه نظر (قوله) في صورة المرأة السابقة) وفي عكس تلك الصورة لو عفا الولي فلا شيء له لاستيفائه ما يقابل ديتها وزيادة وظاهر انه لا شيء عليه لتلك الزيادة لاستحقاقه اخذها قصاصا

الحز) بنفسه ورثه (فان عفا فلا شيء له) لاستيفائه ما يقابل الدية الكاملة ومحل ان استوت الديتان أيضا فاني صورة المرأة السابقة يبقى له نصف الدية (ولو مات جاني) بالسراية (من قطع قصصا فهدر) لانه قطع بحق (وان ماتا سرابة) بعد الاقتصاص مغني



في اليد (معاً وسبق المجنى عليه فقد اقتصر) بالقطع والسرابة ولا شيء على الجاني لان السرابة لما كانت كالمباشرة في الجنابة وجب ان تكون كذلك في الاستيفاء (وإن تأخر) موت المجنى عليه عن موت الجاني بالسرابة (فله) أي لولي المجنى عليه في تركه الجاني (نصف الدية) ان استوت الدينان نظير مامر (في الاصح) لان القود لا يسبق الجنابة والا كان في معنى السلم في القود (٤٤٣) وهو ممتنع ولو كانت الصورة في قطع

يدن فلا شيء له قبل جزما  
واعترض (ولو قال مستحق)  
قود (يمين) وهو مكلف لجان  
حر مكلف (اخرجهما) أي  
يمينك لا قطعها قود (اخرجهما)  
يسار (له) (وقصد بإحتمالها)  
عالمها وجاهلا على الواجب  
فقطعه المستحق (فهدرة)  
لا ضمان فيها ولا في سرابتها  
وإن لم يتلفظ بالاذن  
القطع ولو علم القاطع أنها  
اليسار وانها لا تجزى لان  
إخراجها بقصد لإباحها  
بذل لها بما ناعم يعززاله  
منها بالتحريم وكية  
لإباحتها ما لو علم ان المطلوب  
منه اليين فاخرج اليسار مع  
عليه بانها لا تجزى. ولم يصد  
العوضيه ويبقى قود اليين  
كما بصله وذكره بعد ذلك  
ان لم يظن القاطع اجزاها  
ولما سقط لتضمن رداه  
باليسار بدلا العفو وله دية  
يمينه وكذا لو علم عدم اجزائها  
شرعا لكن جعلها عوضا  
ولا نظر لقصد الإباحة حينئذ  
لان رضا المستحق بالعوضيه  
متضمن للعفو عن القطع وإن  
فسد العوض اما المستحق  
المجنون والصبي فالأخارج  
له يهدرها لانه تسليط له  
عليها واما المخرج اذن  
فقصده الإباحة لا يهدر  
يساره لان الحق له يده

معنى وأسنى (قوله في اليد) أي مثلاً (قول المتن أو سبق المجنى عليه) أي سبق موته موت الجاني معنى (قوله بالقطع والسرابة) أي حصل قصاص اليد بقطع يد الجاني والسرابة بالسرابة معنى (قول المتن وإن تأخر الخ) ولو شك في المعية ينبغي سقوط الدية لان الأصل براءة لزمه ولو علم السابق ثم نسي أو علم السابق دون السابق فهل هو كذلك لما ذكر أو يوقف الأمر الى البيان سم على المنهج ع ش (قول المتن فله نصف الدية في الاصح) (تنبيه) لو كان ذلك في قطع يديه مثلاً لم يستحق شيئاً لانه قد استوفى ما يقابل النفس أو في موضحة وجب تسعة أعشار الدية ونصف عشرها وقد أخذ المجنى عليه بقصاص الموضحة نصف العشر وقس على ذلك معنى (قوله نظير مامر) أي أنفا في شرح وله عفو به نصف دية (قوله عالما) أي أنها اليسار مع ظن الاجزاء معنى (قول المتن فهدرة) (فرع) على المبيع الكفارة ان مات سرابة كقاتل نفسه وانما لم يجب على المباشر لان السرابة حصلت بقطع يستحق مثله روض وأسنى سم على المنهج ع ش (قوله ولو علم القاطع الخ) غاية (قوله ويبقى الخ) تطف على قول المصنف فهدرة (قوله وذكره) أي المصنف (قوله ومحل) إلى قول المتن وإن قال في النهاية وكذا في المغنى الا قوله أما المستحق إلى وأما المخرج القن وقوله أو الصبي (قوله ومحل) أي بقاء القود عبارة (١) ويبقى قصاص اليين الا اذا مات المبيع أو ظن القاطع الاجزاء أو جعلها عوضاً فانه يعدل إلى الدية لان اليسار وقعت هدرها (قوله والاسقط) وهذا واضح اذا كان الظان المستحق و وكل في قطعها فانه لا يقطعها بنفسه كما تقدم أو تعدى وقطع بنفسه واما اذا كان الظاهر هو الوكيل فقط ولم يصدر من المستحق الا مجرد التوكيل فالوجه بقاء القود ايضا بلا وى أي وعلى الوكيل دية اليسار ولا قصاص عليه فيها لظنه الاجزاء سم على المنهج ع ش (قوله وكذا) أي بسقوط القود ويلزم الدية لو علم أي القاطع وكذا ضمير جعلها (قوله حينئذ) أي حين اذ جعلها عوضاً (قوله أي المستحق المجنون الخ) محترز قوله وهو مكلف لكن يرد عليه أنه موافق لحكم المنطوق فامعنى الاحتراز عنه (قوله فالأخارج) أي بمجرد رد وان لم يقترن به قصد الإباحة رشيدى (قوله) واما المخرج القن الخ محترز (قوله اذا كان القاطع قنا) أي اما اذا كان حراً فاعلم انه لا قود عليه مطلقاً فالتقييد بالن تصور كون الأخراج هو المسقط بمجرد رشيدى (قوله واما المخرج المجنون الخ) عبارة المغنى وخرج بالمكاف المقدر في كلامه المجنون فانه اذا أخرج يساره وقطعها المقتص عالماً بالحال وجب عليه القصاص وان كان جاهلاً وجب عليه الدية وصورته ان يجنى عاقلاً ثم يجنى والا فالمجنون حالة الجنابة لا يجب عليه قصاص (تنبيه) كلام المصنف يشعر بمباشرة المستحق للقطع مع ان الاصح عدم تمكينه من استيفاء القصاص في الطرف كما سبق وصورها المتولى بما اذا ذل له الامام في استيفاء القصاص بنفسه أه ع ش ومر عن ع ش أنفا تصوير آخر (قوله أو الصبي) أي أخرجه من حيث هو ولا في خصوص ما نحن فيه من كونه جانياً والا فالصبي لا قصاص عليه رشيدى (قوله ثم ان علم المقتص) أي علم الصبي أو المجنون ع ش (قول المتن فكذب) أي أو اصدقه عميرة (قوله بل عرفت) بفتح التاء (قوله ان هذا) أي فكذب به (قوله وقول اصله عرفت الخ) عبارة الاصل ولو قال قصدت ايقاعها عن اليين وظننت انها تجزى عنها وقال القاطع عرفت ان المخرج اليسار وانها لا تجزى عن اليين فلا يجب القصاص في اليسار ايضا على الاصح انتهت ومنها يظهر ان المتن حملها على فتح تاء عرفت لانه انما يطالب بها حينئذ وانها على هذا التقدير تفيد ان القاطع كذب المخرج في دعواه ظن الاجزاء لا في دعواه الجعل فيمكن ان يكون وجه جعل الشارح تبعاً للحلى التأكيد راجعاً للظن المترتب عليه الجعل مطابقة ما في الاصل سم (قوله فيكون اخف ليهما

(قول الشرح وقول أصله عرفت يحتمل أنه بضم التاء فيكون أخف أيها ما لما ياتي وبفتحها الخ) عبارة الاصل

لكن الواجب أنه يسقط قودها إذا كان القاطع قنا وأما المخرج المجنون أو الصبي فلا عبرة بأخراجه ثم إن علم المقتص قطع ولا لزمته الدية (وإن قال) المخرج بعد قطعها (جعلتها) حالة الأخراج عوضاً (عن اليين وظننت اجزاءها) عنها (فكذب) القاطع في ظنه الذي رتب عليه الجعل المذكور وقال بل عرفت انها لا تجزى. وسياق ان هذا مجرد تصوير وقول اصله عرفت يحتمل أنه بضم التاء فيكون أخف أيها ما لما ياتي وبفتحها

بضمها حتى يبنى عليه  
الاعتراض على المتن  
(فالاصح) انه (لاقصاص في  
اليسار) على قاطعها سواء  
اظن انه اباحها وانها اليمين  
او عليها اليسار وانها لا تجزى  
او قطعها عن اليمين طانا  
اجزاءها لان مخرجها سلطة  
عليها بجعلها عوضا ومن ثم  
لا قد فيها وان صدقه في  
الظن المذكور على الاصح  
ايضا بل وان اتقى الظن  
المذكور من اصله خلافا  
لما يوهمه كلام اصله ايضا  
وغيره لما تقرر ان المسقط  
للقود هو قصد جعلها عوضا  
فتفريعه ذلك على التكذيب  
مجرد تصوير لا مفهوم له  
بدليل كلامه في الروضة  
(وتجبدية) لليسار لان  
الجعل المذكور منع كونه  
بذله مجانا (ويبقى) حيث  
لم يظن للقاطع اجزاءها ولا  
جعلها عوضا (قصاص  
اليمين) في الاول كما روي  
هذه لانه لم يستوفه ولا عفا  
عنه نعم يلزمه الصبر الى  
اندمال يساره لئلا تهلكه  
الموالة اما اذا ظن اجزاءها  
او جعلها عوضا فلا يبقى  
لما مر ان ذلك متضمن  
للعفو ولكل على الآخر  
دية (وكذا وقال) المخرج  
(دهشت) بضم او فتح  
فكسر عن كونها اليسار  
(فظنتها اليمين) او لم اسمع  
الا اخرج يسارك او ظننته

(الخ) إشارة إلى عدم اندفاع الايهام مطلقا كما سيأتي في قوله خلافا لما يوهمه كلام أصله (الخ) سم (قوله) (الخ)  
يأتي (لعل في قوله بل وان انتفى الخ) (قوله) حتى يبنى عليه الاعتراض) عبارة المغنى (تنبيه) ما ذكره المصنف  
ليس مطابقا لما في المحرر والروضة وأصلها وعبارة المحرر ولو قال قصدت ايقاعها عن اليمين الخ ومراده  
عرفت بضم التاء للتكلم فظن المصنف انها بفتح التاء للخطاب فبعر عنه بالتكذيب قال ابن شبة وهو غير  
صحيح لا مرين احدهما ان هذا ليس موضع تنازعهما والامر الثاني انه يقتضى انه اذا صدقه يجب القصاص  
في اليسار والذي في الشرح والروضة في هذه الحالة انه لا قصاص ايضا على الاصح اه (قوله) سواء اظن (إلى  
قوله) وان انتفى الظن في المغنى (قوله) ايضا) أى كالكذب (قوله) الظن المذكور (أى في المتن) (قوله) ايضا) أى  
كلام المتن (قوله) لما تقرر (أى في قوله) لان مخرجها سلطه عليها بجعلها عوضا (قوله) فتفريعه ذلك على  
التكذيب الخ) قد يمنع ان ذلك فرع على التكذيب بل فرعه على الجعل ويؤيده ان قوله فالاصح الخ جواب  
الشرط الذى هو قوله وان قال جماعتها عوضا والجواب انما يتفرع على الشرط نعم عبارته توهم اعتبار  
المعطوف على الشرط مع ما بعده في ذلك التفرع فيجاء حينئذ بانها قصد بالمعطوف بيان منشأ الجعل  
غالبا وبما بعده بيان حال القاطع غالبا عند ذلك فليتأمل سم (قوله) لليسار) الى قول المتن وكذا لو قال في  
المغنى (حيث لم يظن) الى قول المتن وكذا لو قال في النهاية لا قوله في الاولى الى نعم (قوله) ولا جعلها) عطف  
لم يظن والضمير المستتر للقاطع (قوله) في الاولى) أى في صورة قصد مخرج اليسار الاباحة (كما مر) أى في  
شرح فهدرة (قوله) وفي هذه) أى في صورة جعل المخرج اليسار عوضا عن اليمين (قوله) اما اذا ظن الخ) مختز  
قوله حيث لم يظن الخ (قوله) لما مر) أى في شرح فهدرة (قوله) أن ذلك) أى ظن القاطع الاجزاء أو جعله  
اليسار عوضا عن اليمين (قوله) ولكل على الآخذية) أى دية ما قطعه فلو سرى القطع الى النفس وجب  
ديتها ويدخل فيها اليسار مغنى (قوله) بضم) الى الفصل في المغنى الا قوله اولم اسمع الا اخرج يسارك وقوله  
فاندفع الى وفي جميع هذه الصور وقوله واخذ الدية الى ويصدق وقوله وقد دهش الى بان القصد (قوله) بضم  
الخ) عبارة المغنى بضم او له بخطه ويجوز فتحه وكسر ثانيه من الدهشة وهى التحير اه وكذا لو قال دهشت الخ  
أى أو كان المخرج مجنونا نهاية وروض ولو كان المستحق مجنونا وقال اخرج يسارك أو يمينك فاخرجها له

ولو قال قصدت ايقاعها عن اليمين وظننت انها تجزى عنها وقال القاطع عرفت أن المخرج اليسار وانها لا تجزى  
عن اليمين فلا يجب القصاص في اليسار ايضا على الاصح انتهت ومنها يظهر ان المتن حملها على فتح تاء عرفت  
لانه انما يطابقها حينئذ وانها على هذا التقدير تفيد ان القاطع كذب المخرج في دعواه ظن الاجزاء لا في دعواه  
الجعل فيمكن ان يكون وجه جعل الشارح تبعا للحلجى التكذيب راجعا للظن المترتب عليه الجعل مطابقة  
ما في الاصل ويحتمل ان يوجه بالنسبة رجوع التكذيب الى الظن لعدم وجوب القصاص في اليسار إذ  
رجوعه الى الجعل يناسب وجوب القصاص فيها لا عتراض القاطع حينئذ بعدم تسليط المخرج عليها وكان  
وجه وصف الظن بانه ترتب عليه الجعل بيان الارتباط بينهما والافهمرد وجود الظن لا يقتضى ترتب الجعل  
عليه لجواز انه لا يكون سببا لجعل الظن مع تحققه انه يمكن ان يظن صحة جعلها عوضا ولا يقصد العوضيه مع  
اخراجها اما قول بعض مشايخنا انما لم يجعل الشارح المحلى التكذيب راجعا للجعل لانه فعل وهو لا يوصف  
بالتكذيب فيرد عليه ان التكذيب لدعواه كما انه لدعوى الظن لانه فتنامله (قوله) فيكون اخف ايهاما  
إشارة الى عدم اندفاع الايهام مطلقا كما سيأتي في قوله خلافا لما يوهمه كلام أصله (قوله) حتى يبنى عليه  
الاعتراض على المتن) لقائل أن يوجه الاعتراض على المتن وان اندفع الجزم المذكور بان يحمل عبارة الاصل  
على الوجه الموهوم ببناء اختصارها عليه مع امكان حملها على غيره والاختصار عليه موجب للاعتراض (قوله)  
فتفريعه ذلك على التكذيب الخ) قد يمنع انه فرع ذلك على التكذيب بل فرعه على الجعل ويؤيده ان قوله  
فالاصح جواب الشرط الذى هو قوله وان قال جعلها عوضا والجواب انما يتفرع على الشرط نعم عبارته توهم  
اعتبار المعطوف على الشرط مع ما بعده في ذلك التفرع فيجاء بانها قصد بالمعطوف بيان منشأ الجعل غالبا

قال ذلك (وقال القاطع ظننته اليمين) فلا فود في اليسار على الاصح لان هذا الاشتباه قريب وتجب ديتها ويبقى قود اليمين وخرج بقول القاطع ذلك بالو قال عدلت انها اليسار وانها لا تجزىء اودهشت فلم ادر ما فطعت او ظنت انه اباحها بالاخراج فيجب على القاطع القود في اليسار اما الاولى فواضح واما الثانية فلان الدهشة لا تليق بحال القاطع واما الثالثة فكمن قتل رجلا وقال ظننته اذن لي في قتله واما افاد ظن الاباحة مع جعلها عوضا للنض من جملة الاذن في قطعها كما مروها هنا اخرجها لما افترن (٤٤٥) بنحو دهش لم يتضمن اذنا أصلا فاندفع

استشكله بان الفعل المطابق للسؤال كالاذن لفظا وفي جميع هذه الصور لا يسقط قود اليمين الا ان ظن القاطع الاجزاء أو جعلها عوضا وحيث سقط قود اليسار بغير الاياحة أو القائم مقامها وجبت ديتها وهي في ماله لاعلى عاقلته لتعمده وأخذ الدية ممن قال له خذها عن اليمين عفو عن قودها ويصدق كل في علمه وظنه لانه لا يعلم الا منه وفارق ما هنا اجزاء قطع اليسار عن اليمين في حد السرقة اذا أخرجهما وقد دهش أو ظن اجزاءها عن اليمين لا اذا قصد اباحتها بان القصد من الحد التكيل وتعطيل الآلة الباطشة وقد حصل والقصاص مبنى على المماثلة

(فصل) في موجب العمد وفي العفو وهو سنة مؤكدة وبغير مال أفضل وذلك للآيات والاحاديث منها خبر البيهقي وغيره ما رفع اليه صلى الله عليه وسلم قصاص قط إلا امر فيه بالعفو بل في مسلم أنه رفع اليه قاتل أقر فقال لاخي القاتل اعف عنه فاني فقال اذهب

وقطعها أهدرت لانه ألتفها بتسليطه وإن لم يخرجها له وقطع يمينه لم يصح استيفاؤه لعدم أهليته ووجب لكل دية وسقطتا معنى وروض مع الاسنى (قوله قال ذلك) اى اخرج يسارك (قول المتن وقال القاطع) اى المستحق ايضا معنى (قوله وتجب ديتها) الى قوله اما الاولى في النهاية (قوله ذلك) اى ظننته اليمين (قوله ما لو قال) اى القاطع المستحق (قوله اما الاولى) اى علمت انها اليسار الخ (قوله فواضح) عبارة المغنى لانه لم يوجد من المخرج تسليط اه (قوله واما الثانية) اى دهشت الخ (قوله واما الثالثة) اى ظنت انه اباحها الخ (قوله فكمن قتل الخ) اى فهو اى القاطع كمن قتل الخ (قوله ولانما افاد ظن الاباحة) اى كما تقدم في شرح وان قال جعلتها عن اليمين الخ سم اى بقوله سواء اظن انه اباحها (قوله مع جعلها الخ) اى جعل المخرج اليسار عوضا عن اليمين عبارة المغنى ويفارق عدم لزومه فيما لو ظن اباحتها مع قصد المخرج جعلها عن اليمين بان جعلها عن اليمين تسليط بخلاف اخراجها دهشة او ظنا منه انه قال اخرج يسارك اه (قوله الآن) مفعول لتضمن المضاف الى فاعله (قوله كما مر) اى في شرح فهدرة (قوله لم يتضمنه الخ) قديقال هذا لا يظهر في قوله لم اسمع الا اخرج يسارك او ظننته قال ذلك فليتامل سم وقوله قديقال الخ سالم عما مر انفاعن المغنى (قوله استشكله) اى كلام المصنف هنا (قوله بان الفعل) يعنى فعل المجنى عليه المطابق للسؤال يعنى سؤال الجاني (قوله في جميع هذه الصور) اى صور اقوال المخرج المذكورة في المتن والشرح (قوله او جعلها) عطف على ظن والضمير المستتر للقاطع (قوله بغير الاباحة) اى السابقة في قول المتن وقصد اباحتها وقوله او القائم مقامها اى السابق هناك بقول الشارح وكنية اباحتها الخ (قوله في ماله) اى القاطع وهو المجنى عليه او لا ع ش (قوله وأخذ الدية) مبتدأ وخبره قوله عفو عن قودها والجملة استئنافية (قوله وأخذ الدية ممن قال الخ) اى ولو قال له الجاني خذ الدية عوضا عن اليمين فاخذها وان كان ساكتا سقط القصاص وجعل الاخذ عفو عنه كرده (قوله ممن قال له) اى من قاطع يمين مثلا قال المستحق قودها (قوله ويصدق كل في ظنه وعلمه الخ) عبارة الروض اى والمغنى والقول قول المخرج فيما نوى سم

(فصل) في موجب العمد (قوله وفي العفو) اى وفيما يتبع ذلك ككون القطع هدرا فيما لو قال رشيدا قطعنى ع ش (قوله سنة مؤكدة) اى مطلقا بمال وبدونه (قوله اى تخالفته الامر) اى مع عدم رجوعه عن القتل المتضمن ذلك الرجوع التوبة عن المخالفة والندم عليها سم (قوله ولم يقره الخ) اى لان قوله فهو في النار اى على هذا الالباء انكار عليه سم (قوله بفتح الجيم) الى قوله ويجاب في المغنى الى قوله فتامله في النهاية (قوله المضمون) اخرج نحو الصائل والمراد بالمضمون المستوفى للشروط ع ش (قوله يقودون الجاني

وما بعده بيان حال القاطع غالبا عند ذلك فليتامل (قوله ولانما افاد ظن الاباحة الخ) كما تقدم في شرح قوله ولو قال جعلتها عن اليمين الخ (قوله لم يتضمن) قديقال هذا لا يظهر في لم اسمع الا اليسار او ظننته قال ذلك فليتامل (قوله او جعلها) اى اليسار (قوله ويصدق كل في علمه وظنه الخ) عبارة الروض والقول قول المخرج فيما نوى

(فصل) في موجب العمد الخ (قوله اى تخالفته الامر الخ) قديقال بخالفة الامر متحققه وان لم يقتله لانه لما ذهب به لقصد قتله وقع في المخالفة فلم قيد كونه في النار بوقوع القتل وقد يجاب بان التقييد احتراز عما اذا رجع عن قتله لتضمنه التوبة عن المخالفة والندم عليها (قوله ولم يقره عليه) اى لان قوله فهو في النار اى على

به فلما ولى قال ان قتله فهو في النار اى تخالفته الامر لان هذا الالباء فيه إشعار بما بالاخلاق لم يزد احترامه صلى الله عليه وسلم أو بنفاق ذلك الاخ فان قلت فكيف أقرة على محرم قلت المحرم الالباء ولم يقره عليه واما القود اذا صمم عليه فهو واجب فالحيثية مختلفة (موجب) بفتح الجيم (العمد) المضمون في نفس او غيرها (القود) بعينه وهو بفتح الواو والقصاص سمي به لانهم يقودون الجاني بحبل أو نحوه (والدية) في النفس وأرش غيرها (بدل) عنه عندهما كالدارمى واعترض بان قضية كلام الشافعى والاصحاب وصرح به الماوردى في قود النفس

أنها بذل ما جنى عليه ولا يلزم المرأة بقتل الرجل دية امرأة وليس كذلك اهـ ويجب أن الخلاف في ذلك لا يظن أن لفظة ما جنى عليه على أن الواجب مردية المقتول فلم يبق لذلك الخلاف كبير فائدة (٦١٤) وقد يوجه الأول بأن القود لما وجب علينا كان كحياة نفس القاتل فكأن أخذ الدية في الحقة

بدل لآعها ولا يلزم عليه ما ذكر لما تقرر أنه كحياة القاتل فتأمل ثم رايت شيخنا إجاب بنحو ذلك عند (سقوطه) بنحو موت أو عفو عنه عليها (وفي قول) موجه (أحدهما مبهما) مراده قول أصله لا بعينه الظاهر في أن الواجب هو القدر المشترك بينهما في ضمن أي معين منهما وخبر الصحيحين من قتل له قاتل فهو بخير الأمرين أما أن يودي وأما أن يقاد ظاهري في هذا القول ومن ثم صححه المصنف في بعض كتبه وقد يتعين القود ولا دية كما في قتل مرتد مرتدا وفيما لو استوفى ما يقابل الدية ولم يبق له إلا حز الرقبة وقد تتعين الدية كافي قتل الولد لولده والمسلم لذي وقد لا يجب إلا التعزير والكفارة كما في قتل قته (فائدة) روى البيهقي عن مجاهد وغيره أن شريعة موسى عليه السلام تحتم القود وعيسى عليه السلام تحتم الدية تخفف الله تعالى عن هذه الأمة وخيرهم بينهما (وعلى القولين للولى) يعنى المستحق (عفو) عن القود في نفس أو طرف (على الدية أو نصفها) مثلا (بغير رضا الجاني) لأنه مستوفى

(الخ) أي إلى محل الاستيفاء معنى (قوله أنها) أي الدية وقوله بدل ما جنى عليه أي بدل القاتل رجلا كان أو امرأة أي لا بدل القود ع (قوله ولا) أي بان كان بدل القود (قوله ويجب) (الخ) في هذا الجواب وقفة لأن حاصل الاعتراض أن العبارة الموافقة للمقصود هي هذه لا ما قاله الشيخان وهذا لا يندفع بما ذكره سم وعش (قوله ويوجه الأول) وهو أن الدية بدل عن القود أي يمكن توجيهه بحيث يندفع عنه لزوم ما ذكره وحاصل الدفع أن القود كحياة نفس القاتل للزوم عينا فالدية بدل عن نفس القاتل فلم يلزم ما ذكر عش (قوله بدلا عنه) أي عن القود الذي قاله المصنف وقوله لا عنها أي نفس القاتل الذي اقتضاه كلام الشافعي والأصحاب وهذا أولى مما في حاشية الشيخ رشيدى عبارته قوله بدلا عنه أي الرجل لا عنها أي المرأة اهـ (قوله أنه) أي القود (قوله إجاب بنحو ذلك) فإنه قال ما قاله الشيخان لا ينافى ما قاله الهارودي لأنها مع أنها بدل عن القصاص بدل عن نفس المجنى عليه لأن القصاص بدل عن نفس المجنى عليه وبدل البدل بدل اهـ فليتامل مع حاصل جواب قول الشارح بدلا عنه لا عنها وراجع هذين الضميرين فيه سم أي وبين الجوابين بنوعيد (قوله بنحو موت) إلى الفائدة في النهاية وكذا في المغنى لا قوله وخبر الصحيحين إلى وقد يتعين (قوله بنحو موت) أي أو وجود مانع من القتل كإصابة القاتل عش (قوله عنه عليها) أي عن القود على الدية (قوله مراده) أي بقوله مبهما (قوله القدر المشترك الخ) أي بخلاف المبهم فإنه صادق بكونه معيناً في الواقع حتى يكون الواجب أحدهما بعينه في الواقع لكنهم يتبين في الظاهر سم ورشيدى (قوله من قتل) ببناء المفعول (قوله أمان يودي) أي له بان ندفع له الدية أو يقاد أي له عش (قوله ظاهر في هذا القول) استشكله سم راجعه (قوله صححه المصنف الخ) ولا اعتماد عليه في المذهب وإن قال أنه الجديد معنى (قوله وقد يتعين القود الخ) عبارة المغنى ومحل الخلاف كما قال ابن القتيب فيما إذا كان العمدي وجب القصاص فإن لم يوجهه كقتل والد الخ فإن وجبه الدية جز ما وجبه له أيضا في عمد تدخله الدية ليخرج قتل المرتد مرتداً فإن الواجب فيه القود جز ما اهـ (قوله والكفارة) قديوهم أن مامر لا كفارة فيه وليس مراد رشيدى (قوله روى البيهقي) إلى قوله ومنه يؤخذ في المغنى (قوله يعنى المستحق) إلى قول المتن ولو قطع في النهاية لا قوله من عدم تخلل إلى ولو عني وقوله ومر إلى المتن (قوله بغير رضا الباقي) أي ويسقط بذلك القود وقول الشارح لأن القود الخ إنما هو علة لهذا المقدر رشيدى وعش (قوله سقط) أي القود (قوله ومنه يؤخذ الخ) أي من القياس المذكور (قوله من غير الأعضاء) أي كالأعضاء المذكورة فيما قبله رشيدى (قوله من غير الأعضاء) أي قياساً على الأعضاء كالقلب اهـ (قوله عن اليمين) أي عن قطعها وقودها (قوله سقط القود) جواب لو (قوله عفو) أي عن القود (قوله أنه

هذا الإباء أنكار عليه (قوله ويجب) بان الخلاف الخ) ما المانع من أن يجب بان المراد أن دية المقتول بدل عن قتل القاتل قصاصاً لا عن نفسه فلا يلزم ما ذكر (قوله أيضا ويجب الخ) في هذا الجواب وقفة لأن حاصل الاعتراض أن العبارة الموافقة للمقصود هي هذه لا ما قاله الشيخان وهذا لا يندفع بما ذكره (قوله ثم رايت شيخنا إجاب بنحو ذلك) فإنه قال أما ما قاله الشيخان فلا ينافى ما قاله الهارودي قال وذلك لأنها مع أنها بدل عن القصاص بدل عن نفس المجنى عليه لأن القصاص بدل عن نفس المجنى عليه وبدل البدل بدل اهـ فليتامل مع حاصل جواب قول الشارح بدلا عنه لا عنها وراجع هذين الضميرين فيه (قوله الظاهر في أن الواجب هو القدر المشترك) أي بخلاف المبهم فإنه صادق بكونه معيناً في الواقع حتى يكون الواجب أحدهما بعينه في الواقع لكن لم يعين في الظاهر (قوله ظاهر في هذا القول) قد يقال إنما يكون ظاهراً فيه لو كان قال القاتل بخير النظرين وأما قوله فهو أي الولي بخير النظرين فهو صادق وإن كان القود واجبا علينا لا نه بالخيار بين

منه كالحال عليه والمضمون عنه ولا حد المستحقين العفو بغير رضا الباقي لأن القود لا يتجزأ ومن ثم لم ينع عن بعض يأتي أعضاء الجاني سقط عن كله كما أن تطليق بعض المرأة تطليق لسكها ومنه يؤخذ أن كل ما يقع الطلاق بربطه به من غير الأعضاء يقع العفو بربطه به وما لا فلا وقياس قولهم لو قال له الجاني خذ الدية عوضاً عن اليمين فاخذها ولو ساكتا سقط القود وجعل الأخذ عفواً أنه

يأتي نظير ذلك هنا (وعلى الاول) الاظهر (لو اطلق العفو) عن القود ولم يتعرض للدية ولا اختارها عتب العفو (فالمذهب لاديه) لان اقتل لا وجبها والعفو استقاط ثابت لا اثبات معدوم وقوله تعالى فاتباع اى المال محمول على العفو عليهم اما اذا اختارها عتب العفو فتجب تنزيلا لاختيارها عتب منزله عليها بقرينة المبادرة اليها ويظهر ضبط التعقيب هنا بما مر في البيع من عدم تخلل لفظ اجنبي وان قل او سكوت طويل بعد فاعلا عرفوا لو عفا بعض المستحقين واطلق سقطت حصته ووجب حصه الباقي من (٤٤٧) الدية وان اختاروا هالان السنود.

قضى عليهم كفى قتل الوالد ولو استحال ثبوت المال كما لو قتل أحد قنیه الاخر فغنا عن القود أو عن حصه أو وجب الجناية ولو بد العتق لم يثبت له عليه مال جز ما (و) على الاول ايضا (لو عفا عن الدية لغا) هـ. العفو لوقوعه عما لا يستحقه (وله العفو) عن القود (بعده) وإن تراخي (عليها) لان حصه لم يتغير بالعفو لان اللاغى كالعدم ولو اثار القود ثم الدية وجبت مطلقا (ولو عفا على غير نفس الدية ثبت) ذلك الغير على القولين وان كان أكثر من الدية (ان قبل الجاني) ذلك وسقط القود (والا) ثبت لانه اعتياض فاشترط رضاها (ولا يستط القود في الاصح) لانه انما رضى بسقوطه على عرض ولم يحصل وليس كالصلح على عوض فاسد لان الجاني فيه قبل والتزم (وليس لمحجور فلس) ومثله المريض في الزائد على المثل ووارث المديون (عفو عن مال ان أو جبا أحدها) لانه ممنوع من تقويت المال الحق

يأتي الخ) خبر قوله وقياس الخ (قوله نظير ذلك هنا) أى فلو قال الجاني للمستحق خذ الدية بدل القود فاخذها ولو ساكتا سقط حصه منه لرضاه ببدله ع ش (قوله هنا) نظر ما مراده به رشيدى يعنى ان اولهم المذكور شامل لدية وقود الطرف والنفس والمعنى وقولهم عن اليمين على طريق التمثيل فلا حاجة لقياس غير اليمين عليها (قوله الاظهر) وهو ان موجب العمد القود بدينه وقوله ولم يتعرض الخ اى بنى ولا اثبات معنى (قوله محمول على العفو الخ) ويؤيده قوله تعالى فن عفى له من اخيه شىء سم (قوله عليها) اى الدية (قوله منزله عليها) اى منزلة العفو على الدية معنى (قوله واطلق) اى بان لم يذكر مالا ولم يختره عقبه بقرينة ما مر ع ش (قوله سقطت حصته) اى من القود وبدله (قوله ولو استحال الخ) عبارة المغنى ومحل الخلاف ما اذا امكن ثبوت المال فان لم يمكن كان قتل احد عدى شخص عبده الاخر فليس له ان يقتص وان يعفو ولا يثبت له على عبده مال فان اعتقه لم يسقط القصاص فان عفى السيد بعد العتق مطلقا لم يثبت المال جز ما او على مال ثبت كفى الروضة واصلاها اه (قوله فمعا عن القود) اى عفو مطلقا (قوله ولو بعد العتق) اى للجاني وظاهره ان العفو بعد العتق ع ش وبعبارة الرشيدى قوله ولو بعد العتق اى والصورة انه عفى مطلقا بخلاف ما اذا عفى عنه بعد العتق على مال فانه يثبت كانه قد أدى عن الشيخين رشيدى ومرانعا عن المغنى ما يرافقه (قول المتن بعده) اى بعد العفو عن الدية ع ش ورشيدى (قوله لان اللاغى كالعدم) اى فكانه لم يوجد منه ابتداء سوى العفو عن القصاص على الدية ع ش (قوله مطلقا) اى عقب اختياره او بعد مدة ع ش (قول المتن ولو عفا) على غير الجنس اى او صالحه غيره عليه ثبت ذلك الغير او المصالح عليه وان كان أكثر من الدية (تنبيه) هو عفى عن القود على نصف الدية فهو وكعفو عن القود ونصف الدية فيسقط القود ونصف الدية معنى (قوله وان كان أكثر من الدية) ويجب عليه قبول ذلك انما ذال روحه كانه قد بعض مشايخنا عن المتولى رشيدى (قوله وليس كالصلح على عوض فاسد) اى حيث يسقط القود سم (قوله لان الجاني فيه) اى فى الصلح على عوض فاسد ع ش (قول المتن وليس لمحجور فلس الخ) احترز بمحجور عن المفلس قبل الحجر عليه فانه كونه وبنفس عن المحجور عليه بسلب عبارته كصبي ومجنون فعفوهما لغو معنى (قوله من تقويت المال الخ) الاخصر الشامل لما زاده قول المغنى من التبرع اه (قول المتن وان اطلق) اى بان قال عفوت عن القود ولم يتعرض للدية ولا اختارها عقب العفو (قوله وقضيته) اى قوله والمفلس الخ ع ش (قوله حينئذ) اى حين عصيانه بالاستدانة (قوله ومع ذلك) اى لزوم العفو على الدية (قوله بالمدحمة) الى قوله وكذا الوعد فى المغنى (قوله المحجور عليه بسفه) ولو كان السفه هو القاتل فصالح عن القصاص بأكثر من الدية نفذ ولا حجر للولى فيه كما هو قضية كلام الرافعى (فرع) عفو المكاتب عن الدية تبرع فلا يصح بغير اذن سيده وباذنه فيه القول لان معنى (قوله مطلقا) اى بلا تعرض للدية وقوله او عن الدية يعنى على ان لا مال (قوله فلا يصح عفو عن المال بحال

القود الواجب عينا وبدله الذى هو الدية بالعفو عليها (قوله محمول على العفو عليها) ويؤيده قوله تعالى فن عفى له من اخيه شىء (قوله وليس كالصلح على عوض فاسد) اى حيث يسقط القود (قوله فلا يصح عفو عن المال بحال) قضيته انه على الاول وهو انه كالمفلس يصح عفو عن المال وليس بواضح لانه حيث رجبت الدية

الغرماء (والا) نوجب ذلك بل القود بدينه وهو الاظهر (فان عفا) عنه (على الدية ثبتت) كغيره (وان اطلق) لعفو (فكاسق) من انه لاديه (وان عفا على ان لا مال فالمذهب انه لا يجب شىء) لان القتل لم يوجب مالا والمفلس لا يكلف الا اكتساب ورضيته انه لو عصى بالاستدانة لم يمه العفو على الدية لانه حينئذ يكلف الا اكتساب وهو ظاهر ومع ذلك يصح عفو على ان لا مال اذ غاية الام انه ارتكب محرما وهو لا يؤثر في صحة العفو (والمبذر) بالمدحمة المحجور عليه بسفه (فى) العفو مطلقا او عن (الدية) او عليها (كفلس) فى تنبيهه المذكور (وقيل كصبي) فلا يصح عفو عن المال بحال وخرج بقوله فى الدية القود فهو فيه كالرشيد فلا يحرق فيه هذا الوجه ومر ان للسفيه الممهل حكم الرشيد

ولو تصالحا عن القود على) أكثر (٤٤٨) من الدية لكنه من جنسها نحو (ما تقي بعير) من جنس الواجب وصفته (لغا) الصلح (إن أو جينا

أحدهما) لانه زيادة على الواجب فهو كالصلح من مائة على مائتين (وإلا) بان أو جينا القود عينا (فالاصلح الصحة) ويثبت المال وكذا لو عفا من غير تصالح على ذلك إن قبل الجاني وإلا فلا يثبت ويبيح القود لمسا م أنه اعتياض فيتوقف على رضاها اما غير الجنس الواجب فقد مر (ولو قال) حرم مكلف مختار (رشيد) أو سفيه لآخر (اقطعني ففعل فهدر) لا قود فيه ولا دية كما لو قال له اقتلني أو اتلف مالي واذن القن يسقط القود لا المال واذن غير المكلف والمكروه لا يسقط شيئا (فان سرى) القطع الى النفس (أو قال) ابتداء (اقتلني فقتله فهدر) كما ذكر للاذن ولان الاصلح ان الدية تثبت لمورث ابتداء اى لانها بدل عن القود البدل عن نفسه كما علم بما مر نعم يجب الكفارة ويغزر (وفي قول

قضيته انه على الاول يصح عفو عن المال وليس بواضح لانه حيث وجبت الدية لم يصح عفو عنها إلا ان يراد انه لا يصح عفو عن القود بجناها او على ان لا مال سم اقول وقد ياتي عن المراد المذكور قول الشارح وخرج بقوله في الدية الخ وقوله وإن عفى على ان لا مال بان تلفظ بذلك ع ش عبارة ع ش قوله فلا يصح عفو الخ فلو قال عفوت على القصاص على ان لا مال صح العفو عن القصاص ولغا قوله على ان لا مال ووجبت الدية وعبارة المحلى وقيل كصبي فتجب اه (قول المتن ولو تصالحا) اى الولي والجاني من القود على اكثر الخ ولو تصالحا على أقل من الدية صح بخلاف كما قاله القاضى مغنى (قول المتن أحدهما) أى لا بعينه مغنى (قوله بان أو جينا القود الخ) اى والدية بدل منه وهو الاظهر مغنى (قوله على ذلك) اى اكثر من الدية لكن من جنسها (قوله اما غير الجنس الخ) محترز قوله لكنه من جنسها ع ش (قوله قد مر) اى فى المتن انفا (قوله حر) إلى قول المتن ولو قطع فى المغنى لا اقل قوله مختار وقوله والمكروه وقوله اى لانها إلى نعم وقوله ويغزر (قوله فقتله فهدر) اى ما لم تدل قرينة على الاستهزاء فان دلت على ذلك وقتله قتل به ع ش (قوله كما ذكر) أى لا قود فيه ولا دية سم (قوله تثبت للمورث ابتداء) أى فى آخر جزء من حياته ثم يتلقاها الوارث مغنى (قوله عامر) اى فى اول الفصل (قوله نعم تجب الكفارة) اى فيما لو سرى أو قال اقتلني الخ اذ القطع لا كفارة فيه رشيدى عبارة المغنى وقوله فهدر ليس على عمومها فان الكفارة تجب على الاصلح لحق الله تعالى والاذن لا يؤثر فيها اه (قوله ويغزر) اى فى كل منهما ع ش عبارة الرشيدى اى فى كل من المسائل الثلاث من انضمام القطع المجرد عن السراية اليهما اه اى إلى ما لو سرى وما لو قال اقتلني الخ (قوله أى عضوه) أى الذى يجب فيه قود مغنى (قوله وجعله بعضهم بفتححه) أى ويزم عليه تشييت ضميرى الفعلين (قول المتن وارشه) لا يخفى صراحة السياق كقوله الآتى واما ارش العضو الخ فى صحة العفو عن الارش وفيه شىء لان الواجب القود عينا والعفو عن المال لاغ كما تقدم ويمكن ان تصور المسئلة بما اذا عفى عن القود على الارش ثم عفى عن الارش ويحتمل ان يصح العفو عن المال مع العفو عن القود كما هو ظاهر هذا الكلام سم (اقول) وصرح به المغنى وسيأتى عن سم نفسه الميل اليه وعن ع ش توجيهه (قوله من قود) إلى قوله وكانهم لما ساءحو فى المغنى لا اقل قوله كما نص عليه الى المتن والى قوله وقع فى متن المنهج فى النهاية (قوله الى النفس) اما إذا سرى إلى عضو آخر فلا قصاص فيه وإن لم يعف عن الاول كما مر مغنى (قوله ان تولد السراية الخ) لا يخفى ان هذا التعليل إنما يظهر فى قوله فى نفس واما قوله وطرف فقد مرت علته انفا (قوله اذ هو) اى القطع من جنس الخ علة مقدمة على بعض معلولها (قوله نحو جائفة) فاعل خرج (قوله عفا المجنى عليه الخ) الجملة صفة نحو جائفة وتذكر الرابطة نظرا للضاف اليه (قوله فلوليه) اى المجنى عليه العافى (قوله ان يقتص

لم يصح عفو عنها فليحرر و لينظر التفاوت بين القوانين بالنظر للبال إلا أن يراد بانه لا يصح عفو عن المال بحال انه لا يصح عفو عن القود بجناها او على انه لا مال اذ عبارة الصبي ملغاة (وسفيه) يوم مساواة للرشيد فى الاحكام المذكورة وفيه نظر بالنسبة للعفو عن الارش الآتى وما يترتب عليه ان لا يسوغ عفو ولعل هذا وجه تقييد المصنف بالرشد ثم سمعت ان شيخنا الشهاب الرملى قال ان هذا هو وجه التقييد (قوله فهدر كما ذكر) اى لا قود فيه ولا دية (قوله ولان الاصلح ان الدية تثبت للمورث ابتداء) ثم قوله بناء على الضعيف هل يجرى ذلك على أن الواجب القود عينا وإن كان كذلك أشكل لان الدية لا تجب على هذا القول إلا باللعفو عليها وليس فى تصوير المسئلة ما يقتضى ذلك فكيف يتأتى البناء على انها تجب للمورث او للوارث مع انه لا مقتضى لاصل وجوبها إذ لم يوجد الاذن فى القتل او القطع وذلك يقتضى سقوط ما يجب بذلك والواجب بذلك ليس إلا القود (قوله بناء على الضعيف الخ) هل هذا مبنى على ان الواجب احدهما لا بعينه لا القود عينا (قول المتن وارشه) لا يخفى صراحة السياق كقوله الآتى واما ارش العضو الخ فى صحة العفو عن الارش وفيه شىء لان الواجب القود عينا والعفو عن المال لاغ كما تقدم فلينظر صورة المسئلة ويمكن أن تصور بما اذا عفى

لتولد السراية من معفو عنه وخرج بقوله قطع اذ هو من جنس ما فيه قود نحو جائفة بما لا يوجب قودا عفا المجنى عليه عن القود فيها ثم سرت الجنابة لنفسه فلوليه ان يقتص فى النفس



لانه عفا عن القود فيما لا فود فيه فلم يؤثر العفو وبقوله عن قوده وارشه ما لو قال عفوت عن هذه الجناية ولم يزد فانه عفو عن القود دون الارش كما نص عليه في الام اي فله ان يعفو عقبه عليه لانه يجب بلا اختياره الفوري فيما يظهر اخذا (٤٤٩) مما مر فيما لو اطلق العفو (واما ارش العضو

فان جرى) في صيغة العفو عنه (لفظ وصية كوصية له بارش هذه الجناية فوصية القاتل) وهي صحيحة على الاصح ثم ان خرج الارش من الثلث أو أجاز الوارث سقطوا الانفذ منه في قدر الثلث (او) جرى (لفظ ابراء واسقاط او عفو سقط) قطعان خرج من الثلث أو أجاز الوارث والا فبقدره لانه اسقاط ناجز وكانهم انما ساءحو في صحة البراء هنا عن العضو مع الجهل بواجبه حال البراء اذ واجب الجناية المستقر انما يتبين بالموت الواقع بعدو حيث لا فهو في مقابلة النفس لا العضو لان جنس الدية سوامح فيه بصحة البراء منها مع انواع من الجهل فيها كما علم مما مر في الصلح وغيره وما ياتي فيها (وقيل) هو (وصية) لا اعتباره من الثلث اتفاقا فيجرى فيها خلاف الوصية للقاتل ويرد بان الوصية له انما تنحق فيما علق بالموت دون التبرع الناجز وان كان في مرض الموت ووقع في متن المنهج وشرحه اصلاح مصرح بالفرق بين لفظ الوصية وغيره وهو وهم لما تقرر من اعتبار الكل من الثلث

أي من الجاني المعفو عن القود منه (قوله لانه) أي المجنى عليه (قوله وبقوله عن قوده وارشه الخ) كالصريح في ان عفوه عن القود والارش صحيح بالنسبة للارش ايضا وان كان الواجب القود عينا ولهذا لو اقتصر على العفو عن الارش لعا لعدام وجوبه كما علم بما تقدم فكأنهم يفرقون بين الاقتصا على العفو عن الارش فلا يصح و بين العفو عنه مع العفو عن القود فيصح فليحرر سم على حجج ووجه الفرق بانه لو اطلق العفو لم يجب الارش الا اذا عفا عليه عقب مطلق العفو فذكره في العفو كالصريح بلازم مطلق العفو فيصح ع ش (قوله اي فله ان يعفو الخ) تفسير لقوله دون الارش (قوله لانه الخ) اي وليس المراد بقوله دون الارش انه يجب الارش بالعفو عن القود مطلقا بدون ان يختار الارش عقب العفو المطلق (قول المتن واما ارش العضو) اي في صورة سرية القطع الى النفس معنى (قول المتن فان جرى لفظ وصيته الخ) اعترض بان المقسم العفو عن الارش فتنقيسه الى ما ذكر من الوصية والبراء وغيرهما من تقسيم الشيء الى نفسه وغيره واجاب شيخنا الشهاب الرمي بان المراد بالعفو المقسم مطلق الاسقاط اعم من ان يكون بلفظ العفو او بغيره فلا اشكال سم على حجج ع ش وسياق في الشارح حكاية الاعتراض وجواب اخر (قول المتن كوصية له الخ) اي كان قال بعد عفوه عن القود اوصيت الخ معنى (قوله والا) اي ان لم يجزها الوارث (قوله لانه) اي العفو بواحد من هذه الالفاظ الثلاثة (قوله في صحة البراء هنا الخ) يعني في صحة الاسقاط هنا بلفظ البراء (قوله اذ واجب الخ) علة قوله مع الجهل بواجبه ع ش (قوله وحيث ان) اي حين وقوع الموت (قوله فهو) اي الواجب (قوله اذ واجب الجناية) علة قوله مع الجهل بواجبه ع ش (قوله لان جنس الدية الخ) علة قوله وكانهم انما ساءحو الخ ع ش (قوله فيها) اي الدية (قوله هو) اي العفو بواحد من تلك الالفاظ وكذا ضمير لا اعتباره (قوله فيجرى فيها) اي في تلك الالفاظ اي في العفو بها (قوله دون التبرع الخ) اي الذي منه ما ذكر هنا (قوله من اعتبار الكل) يعني من اعتبار العفو بكل من لفظ الوصية وغيره وقوله لانه اي العفو بكل منهما وقوله منه اي مرض الموت (قوله قيل هذا) اي قول قول المتن واما ارش العضو فان الخ (قوله انه زاد) اي بعد تمام التقسيم (قوله هذا كله) اي قول المصنف واما ارش العضو الخ (قوله اي على ارش العضو) اي المعفو عنه (قوله وهذا) اي الخلاف

عن القود على الارش ثم عني عن الارش ويحتمل انه يصحح العفو عن المال مع العفو عن القود كما هو ظاهر هذا الكلام (قوله وبقوله عن قوده وارشه الخ) كالصريح في ان عفوه عن القود والارش صحيح بالنسبة للارش ايضا وان كان الواجب القود عينا ولهذا لو اقتصر على العفو عن الارش لعا لعدام وجوبه كما علم بما تقدم فكأنهم يفرقون بين الاقتصا على العفو عن الارش فلا يصح و بين العفو عنه مع العفو عن القود فيصح فليحرر ويوجه الفرق بانه لو اطلق العفو لم يجب الارش الا اذا عفا عليه عقب مطلق العفو فذكره في العفو كالصريح بلازم مطلق العفو فيصح (قول المتن واما ارش العضو فان جرى الخ) صريح في وجوب الارش وهو مشكل لما يظهر من تصوير المسئلة غير انه عني عن قوده وارشه والصحيح ان الواجب القود عينا وان العفو عن المال لغو لعدم وجوبه فيكون العفو عن القود صحيحا بخلافه عن الارش فانه لغو لعدم وجوبه ويتحصل من ذلك عدم وجوب الارش وان العفو عنه لغو فمن اين وجب حتى يفصل في العفو عنه (قول المتن فان جرى لفظ وصية الخ) اعترض بان المقسم العفو عن الارش فتنقيسه الى ما ذكر من الوصية والبراء وغيرهما من تقسيم الشيء الى نفسه وغيره واجاب شيخنا الشهاب الرمي بان المراد بالعفو في المقسم مطلق الاسقاط اعم من ان يكون بلفظ العفو او بغيره وحيث فلا اشكال في تقسيمه الى ما ذكر الذي منه الاسقاط بلفظ العفو وسياق في كلام الشارح حكاية الاعتراض مع جواب آخر له (قوله اذ واجب الجناية المستقر الخ) قد يقال

(٥٧) - شرواني وابن قاسم - ثامن) لانه وقع في مرض الموت اذ الجرح الساري منه كما مر في بابه ثم رايت نسخة معتمدة حذف منها ذلك الوهم قيل هذا لا يناسب جعل المقسم العفو عن القود والارش اه ويرد بمنع ما ذكر اذ غاية الامر انه زاد في الارش تفصيلا ومثلا ذلك لا يؤثر هذا كله في ارش العضو لا ما زاد عليه كما قال (وبجب الزيادة عليه) اي على ارش العضو (الى

تمام الدية) للسراية وان تعرض في عفوه لما يحدث لبطلان اسقاط الشيء قبل ثبوته (وفي قول ان تعرض في عفوه) عن الجناية (لما يحدث منها سقطت الزيادة) بناء على الضعيف ان الابرأ عما لا يجب صحيح اذا جرى سبب وجوبه وهذا في غير لفظ الوصية اما اذا عفا عما يحدث بلفظها كوصيته له بارش هذه الجناية وما يحدث منها فهي وصية بجميع الدية لقائل فيأتى فيها مأمور ولو ساوى الارش الدية صح العفو عنه ولم يجب للسراية شيء ففي قطع اليدين لو عفا عن ارش الجناية وما يحدث منها سقطت الدية بكاملها ان وفيها الثلث وان لم تصحح الابرأ عما يحدث لان ارش اليدين دية كاملة فلا يزداد بالسراية (٤٥٠) شيء وبذلك يعلم انه لو عفا عن القاتل على الدية بعد قطع يده لم يأخذ الا نصفها او بعد

قطع يديه لم يأخذ شيئا ان ساواه فيها والاوجب التفاوت كما مر قبيل مسائل الدهشة (فلو سرى) قطع ما عفى عن قوده وارشه (الى عضو آخر وان دمل) كان قطع اصبعًا فتاكل كفه وان دمل الجرح السارى اليه (ضمن دية السراية في الاصح) وان تعرض في عفوه بغير لفظ وصية لما يحدث لانه انما عفا عن موجب جنابة موجودة فلم يتناول غيرها وتعرضه لما يحدث باطل لانه ابراء عماله يجب (ومن له قصاص نفس بسراية طرف) كان قطعت يده فمات سراية (لو عفا) الولي (عن النفس فلا قطع له) لان القطع طريق للقتل المستحق له وقد عفا عنه (أو) عفا (عن الطرف فله حز الرقبة في الاصح) لان كلا منهما مقصود في نفسه كالموت تعدد المستحق وخرج بقوله بسراية طرف ماله استحقيقهما بالمباشرة فان اختلف المستحق كان قطع عبد يد عبد ثم عتق ثم قتله فلا سيد

المذكور (قوله للسراية) الى قول المتن ولو وكل في النهاية وكذا في المعنى الا قوله وبذلك يعلم الى المتن وقوله بغير لفظ وصية وقوله كالموت تعدد المستحق (قوله بلفظها) اي الوصية (قوله وما يحدث منها) عبارة المعنى وارش ما يحدث منها أو يتولد منها أو يسرى اليه اه (قوله مأمور) اي من انا ان صححنا الوصية للقاتل نفذ في الدية كلها ان خرجت من الثلث او اجاز الوارث والا ففى قدر ما يخرج منه عش (قوله لو عفا) اي المقطوع (قوله وما يحدث منها) الاولى حذفه تدبر (قوله وان لم تصحح الابرأ الخ) معتمد عش (قوله فلا يزداد الخ) تفرع على قوله وان لم تصحح الخ عش (اقول) بل على قوله لان ارش اليدين الخ (قوله انه لو عفا) اي المقطوع عن القاتل اي عن قود القاتل بالسراية (قوله على الدية بعد قطع يده) كل من الظرفين متعلق بعفا والضمير للقاتل (قوله لم يأخذ) اي ولي المقطوع الذي مات بالسراية بعد العفو (قوله كما مر) اي فيما لو كان الجاني امرأة والمجنى عليه رجلا عش (قول المتن ضمن دية السراية الخ) اما القصاص في العضو المقطوع وديته فساقتان (تنبيه) كلام المصنف يفهم انه لا قصاص في العضو الذي سرى اليه وهو كذلك لان القصاص لا يجب في الاجسام بالسراية معنى (قوله بغير لفظ وصية) يفيد انه لو كان بلفظ الوصية لم يضمن دية السراية - م (اقول) بل الاولى حذفه كما في المعنى لانه يوم ان المراد هنا سراية النفس (قوله كالموت تعدد المستحق) لعل واول العطف هنا سقطت من قلم الناسخ (قوله ماله واستحقها) اي النفس رشيدى (قوله ثم عتق) اي المقطوع عش ورشيدى (قوله ثم قتله) اي الجاني المقطوع عش (قوله وللورثة) اي لو كان عاما كبيت المال عش (فرع) لو عفا شخص عن عبد تعلق به قصاص له ثم مات بسرايته صح العفو لان القصاص عليه او تعلق به مال له بجنابة واطلق العفو او اضافته الى السيد صح العفو ايضا لانه عفو عن حق لزم السيد في عين ماله وان اضاف العفو الى العبد لانا لان الحق ليس عليه ولو عفا الوارث في جنابة الخطا عن الدية او عن العاقلة او اطلق صح لانه تبرع صدر من اهله وان عفا عن الجاني لم يصح لان الحق ليس عليه ويؤخذ من هذا ان الدية لو كانت عليه صح العفو كان ذميا وعاقلة مسلمين او حربيين وهو كذلك معنى وروض مع الاسنى (قوله وكذا ان اتحد المستحق) اي كالموت قطع يده ثم قتله فالقصاص مستحق فيهما اصاله معنى وبه ينحل توقف الرشيدى عبارة قوله وكذا ان اتحد المستحق لعله في هذه الصورة اي بان كان السيد هو الوارث فليراجع اه (قوله ولو قطعه المستحق) وهو وارث المجنى عليه عش (قوله الموجود) وصف للسبب وهو القاتل رشيدى (قوله عليه) اي السبب متعلق بترتب الخ (قوله بان ان لا مال) اي فيستردان كان قبض عش (قوله والايسر) اي قطع المستحق معنى (قوله فلا يلزمه) اي المستحق والمناسب ولا يلزمه بالو او بدل الفاء اي كما في المعنى دفعا لما يتوهم انه حيث عفا يلزمه ارش عضو الجاني واما التفريع فلا يظهر له وجه رشيدى (قوله كان مستحقا بجلته) اي التي المقطوع بعضها فهو مستوف لبعض حقه وعفوه منصب على ما وراء ذلك وكذا الحكم فيما لو قتله بغير القطع وقطع الولي يده متعديا ثم عفا عنه لانه قطع عضو من مباح له ذمة فكان كالموت قطع يد مرتد هذا لا يمنع كون المبرأ منه معلوما (قوله بغير لفظ وصية) يفيد انه لو كان بلفظ الوصية لم يضمن السراية (قوله

قود اليد وللورثة قود النفس ولا يسقط حق أحدهما بعفو الآخر وكذا ان اتحد المستحق فلا يسقط الطرف معنى  
بالعفو عن النفس وعكسه ولما كان من له قصاص نفس بسراية طرف تارة يعفو وتارة يقطع وذكر حكم الاول تمام بذكر الثاني فقال (ولو قطعه) المستحق (ثم عفا عن النفس مجانا) مثلا اذ العفو بعوض كذلك (فان سرى القطع) الى النفس (بان بطلان العفو) ووقعت السراية قصاصا لترتب مقتضى السبب الموجود قبل العفو عليه فبان ان لا عفو حتى لو كان وقع بمال بان ان لا مال (والا) يسر بان اندمل (فيصح) العفو فلا يلزمه لقطع العضو شيء لانه حال قطعه كان مستحقا بجلته فاتصف عفوه لغيره

(ولو وكل) اخر في استيفاء قوده (ثم عفا فاقص الوكيل جاهلا) بعفوه (فلا قصاص عليه) اذ لا تقصير منه بوجه وبه فارق ما مر في قتل من عهده مرتد ابا بن مسلمان اذ اعلم بالعفو في قتل قطعا ويظهر ان المراد بالعلم هنا الظن كان اخبره ثقة او غيره ووقع في قلبه صدقه ويحتمل انه لا بد من اثنين درء القود بالشبهة ما امكن ويقتل ايضا فيما لو صرف القتل عن موكله اليه بان قال قتلته بشبهة نفسى لا عن الموكل ويفرق بين هذا ووكيل الطلاق اذا أوقعه عن نفسه وقلنا بما اقتضاه كلام الرويانى أنه يقع بأن ذلك لا يتصور فيه الصرف فلم يؤثر وهذا يتصور فيه لنحو عداوة بينهما فائرو يظهر الا كنفاء باحد ذينك اعنى بشهوى ولا عن موكل وعلى لو شرك بان قال (٢٥١) بشهوى وعن موكلى احتمل ان لا قود تغليا

للنابع على مقتضى ودراء بالشبهة (والاظهر وجوب دية) عليه لان عدم تثبته تقصير منه بالنسبة للبال ويجب كونها مغلفة لتعمده وانما سقط عنه القود لعذر (و) من ثم كان الاظهر ايضا (انها عليه) لا على عاقلته والاصح (انه) اى الوكيل الغارم للدية (لا يرجع بها على العاني) لانه محسن بالعفو مالم ينسب لتقصير في الاعلام ولا رجوع عليه لانه غره ولم ينفع بشئ بخلاف الزوج المغرور واكل الطعام المغصوب ضيافة لا لتفاهها بالوطء والاكل وقضية كلام الماوردى ان محل وجوب الدية اذا كان بمسافة يتأق اعلامه فيها وإلا فلا دية والعفو باطل قال البلقينى وتعليمهم قد يرشد لهذا اه وقد يوجه اطلاقهم بالتغليظ على الوكيل تنفيرا عن الوكالة في القود لان مبتاه على الدراء ما امكن (ولو) وجب لرجل (عليها) اى المرأة (قصاص فنكحها)

معنى (قول المتن ولو وكل ثم عفا فاقص الخ) ويجرى هذا التفصيل فيما لو عزل الموكل الوكيل ثم اقتص الوكيل بعد عزله جاهلا به معنى (قوله اذ لا تقصير) الى قوله ويفرق في المعنى لا لقوله ويظهر الى ويقتل وإلى قول المتن لا يرجع في النهاية (قوله او غيره ووقع الخ) معتمد ع ش (قوله صدقة) اى الغير (قوله) ويفرق بين هذا الخ) في الفرق تحكم سم على حج لعل وجهه انه كما يمكن صرف القتل عن كونه عن الموكل لعداوة مثلا يمكن صرف الطلاق عن الموكل لسبب يقتضى عدم إرادة وقوع طلاق الموكل فيصرفه لنفسه حتى يلغو وقد يدفع بان القتل حصل من الوكيل ولا بد بالصرف فانت نسبتته للوكيل وقامت بالوكيل واما الصرف في وقوع الطلاق لو اعتبر كان الطلاق لغوام صراحة صيغته وكونه لغوا ممنوع مع الصراحة فتعذر الصرف ع ش والاولى ان يفرق بان وكيل القتل مقر بما يضره فعمل به بخلاف وكيل الطلاق (قوله وقلنا بما اقتضاه كلام الرويانى الخ) معتمد ع ش (قوله انه يقع) بيان لما (قوله بان ذلك) اى الطلاق (قوله لا يتصور فيه الصرف) اى عن الموكل الى الوكيل (قوله لنحو عداوة الخ) الظاهر ان هذا لا يدخل في ملحظ الفرق بل ذكره يوم خلاف المراد فتأمل رشيدى (قوله وعليه) اى الا كنفاء (قوله احتمل ان لا قود) معتمد ع ش (قوله ودراء بالشبهة) اى وتجب الدية مغلفة ع ش (قوله عليه) اى الوكيل (قوله تقصير منه) قد يقال لا حاجة لاعتبار التقصير لان الضمان ثبت مع التقصير وعدمه سم على حج وقد يقال التقصير للتغليظ لا لاصل الضمان ع ش (قوله لعذر) عبارة المعنى لشبهة الاذن اه (قوله لانه محسن) اى وما على المحسنين من سبيل معنى (قوله مالم ينسب الخ) خالفه النهاية والمعنى فقالوا وان تمكن الموكل من اعلامه خلافا للبقينى اه (قوله قال البلقينى الخ) والمعتمد اطلاق الشيخين سم (قوله وقد يوجه اطلاقهم) اى عدم الرجوع سواء امكن الموكل اعلام الوكيل بالعفو ام لا معنى (كتاب الديات)

(قوله ذكرها) الى قوله اما القن في المعنى لا لقوله ويوجه الى وأما المهدر (قوله باعتبار انواعها الخ) عبارة المعنى باعتبار الاشخاص او باعتبار النفس والاطراف اه (قوله وهاء الدية) مبتدا خبره قوله عوض وما بينهما جملة معترضة (قوله او غيرها) يشمل مالا مقدرها والظاهر انه غير مراد رشيدى ويصرح به قول المعنى وتعرض المصنف في اخر هذا الكتاب لبيان الحكومة وضمان الرقيق وبدا بالدية لان الترجمة لها اه (من الودى) كالعدة من الوعد معنى (قوله كقتل نحو الوالد) انظر ما المراد بنحوه ولعله اراد بالوالد الاب فنحوه الام والاجداد والجدات رشيدى وعبارة ع ش قوله كقتل نحو الوالد والمسلم اليهودى والنصرانى اه (قوله اما الرقيق الخ) بيان لمحتزمات القيود (قوله فسيأتى الخ) عبارة المعنى ويعرض للدية ما يغفلها وهو احد اسباب خمسة كون القتل عمدا او شبه عمدا وفي الحرم او الاشهر الحرم اولذى رحم محرم وقد يعرض

ويفرق بين هذا الخ) في الفرق تحكم (قوله تقصير منه) قد يقال لا حاجة لاعتبار التقصير لان الضمان ثبت مع التقصير وعدمه (قوله مالم ينسب لتقصير في الاعلام الخ) كذا قاله البلقينى والمعتمد اطلاق الشيخين م ر (قوله المعصوم) خرج الزانى المحصن (كتاب الديات)

عليه جاز) النكاح وهو واضح والصداق لأن كل ما صح الصلاح عنه صح جعله صداقا (وسقط) القصاص المكمل له (فان قارة) بها (قبل) الوطء رجع بنصف الارش) لتلك الجنابة لانه البذل لما وقع العقد به (وفى قول بنصف مهر المثل) لانه البذل للبعث (كتاب الديات) ذكرها عقب القود لما امرنا بادل عنه وجمعها باعتبار انواعها الاتية وهاء الدية وهى شرعا مال وجب على حر بجنابة في نقص او غيرها عوض عن فاتها لانها من الودى وهو دفع الدية الاصل فيها الكتاب والسنة والاجماع (فى قتل الحر المسلم) الذكر المعصوم غير الجنين اذا صدر من حر (مائة بعير) لاجماع سواء اوجبت بالعفو او ابتداء كقتل نحو الوالد اما الرقيق والذى والمرأة والجنين فسيأتى ما فيهم

نعم الدية تختلف بالفاضل بخلاف قيمة الفل ويوجه ذلك بان تلك حدودها الشارع اعتناء بالشرف الحرية ولم ينظر لأعيان من يجب فيه والالساوت الرق وهذه لم يحددها فنيطت بالأعيان وما يناسب كلامها واما المهدر كزان محصن وتارك صلاة وقاطع طريق وصائل فلا دية فيهم وأما إذا كان القاتل قاتل غير القاتل (٤٥٢) مكاتبوا لوله فالواجب أقل الامرين من قيمة الفل والدية كما يأتي أو بمعضا وبعضه الفل

لها ما ينقصها وهو أحد أسباب أربعة الانوثة والرق وقتل الجنين والكفر فالاول يرددها الى الشطر والثاني الى القيمة والثالث الى الغرة والرابع الى الثلث واقل كاسياقي بيان ذلك وكون الثاني انقص جرى على الغالب ولا فقد تزيد القيمة على الدية اه (قوله نعم الدية الخ) انظر وجه الاستدراك رشيدى (اقول) وجهه ما تضمنه قوله فسياتي الخ من الاختلاف بالاديان والذكورة والانوثة (قوله بالفاضل) اى والردائل معنى (قوله ويوجه الخ) يتامل سم (قوله لساوت) اى الحرية (قوله وهذه) اى القيمة (قوله كلامها) اى من الاعيان رشيدى (قوله واما المهدر) محترز المعصوم (قوله كزان مخصن وتارك صلاة وقاطع طريق) اى إذا لم يكن القاتل لكل من الثلاثة مثله رشيدى وقوله من الثلاثة اخرج الصائل لكن تدخله عبارة ع ش قوله وسائل الخ ظاهره وان قتلهم مثلهم لكن مرفى شروط القدوة ما يقتضى خلافه فليراجع اه (قوله واما إذا كان الخ) محترز قوله إذا صدر من حر (قوله خلفه بفتح فكسر الخ) ولا جمع لها من لفظها عند الجمهور بل من معناها وهى مخاض كرامة ونساء وقال الجوهرى جمعها خلف بكسر اللام وابن سيدة خلفات معنى واسنى (قوله من هذا الوجه) أى السن معنى والاولى اى التثليث (قوله وحالة الخ) أى وكونها حالة ع ش (قوله ثم) اى فى باب الزكاة (قوله خلافا لما توهمه العبارة) اعترض على المتن بانه كان ينبغى ان يعبر بلفظ يختص بالاناث وما عبر به وان كان صحيحا فى الحقائق لاطلاقها على الاناث كالد كور لانه لا يصح فى الجذاع لانها ليست لاللد كور لكن نقل شيخنا فى حاشيته عن المختار اطلاق الجذاع على الاناث ايضا نعم كان الاولى التعبير فيها بلفظ خاص بالاناث رشيدى عبارة شيخه ع ش قوله فان الجذاع مختصة الخ يخالفه قول المختار الجذاع بفتح التثنية والجمع جذعان وجذاع بالكسر والاثني جذعة والجمع جذعات وجذاع ايضا (قوله إذا الحقائق الخ) علة الابهام وقوله تشملهما اى الذكور والاناث (قوله وذلك الخ) توجيه للبتن (قوله وفيه) اى فى ذلك الحديث (قوله وهذه) اى دية الخطا (قول المتن فان قتل خطأ) اى ولو كان القاتل صديقا او مجنونا نهاية (قوله ولو ذميا الخ) خالفه النهاية والمعنى فقال لا ولا تغليظ بقتل الذمى فيه كما قاله المتولى وغيره وجزم به فى الانوار اه اى بان كان الذمى المقتول فيه رشيدى (قوله وكونه لا يقر الخ) رد لدليل مقابل الاوجه (قوله على من استثنى الجنين) اعتمده المعنى (قوله وان خرج) الى قول المتن ورجب فى النهاية (قوله منه) متعلق بخروج (قوله بخلاف عكسه) أى بان دخل المجروح فى الحل الى الحرم ومات فيه وقوله نظير ما مر الخ صريح فى انه إذا جرح الصديق فى الحل ثم دخل الحرم ومات فيه لم يضمن وبه صرح شرح الروض فى محرمات الاحرام وقضية ذلك انه لو جرح انسانا فى غير الاشهر الحرم فمات بعد دخول الاشهر الحرم لا تغليظ دية وهو ظاهر كما بحثه الشارح بقوله الآتى وهو متجه الخ لان غاية الامر الحاق الاشهر الحرم بالحرم فباحثه بعضهم من التغليظ فى ذلك ممنوع فليحرم سم

ملك لغير القاتل فالواجب مقابل الحرية من الدية والرق من أقل الامرين اما الفل للقتل فلا يتعلق به شئ لان السيد لا يجب له على قته شئ (مثلثة) أى ثلاثة اقسام فلا نظر لتفاوتها عددا (فى العمد ثلاثون حقة وثلاثون جذعة) ومر تفسيرهما فى الزكاة (واربعون خلفه) بفتح فكسر وبالفاء (أى حاملا) لخبر الترمذى بذلك فهى مغلظة من هذا الوجه ومن كونها على الجاني دون عاقبته وحالة لا مؤجلة (ومحسنة فى الخطا عشرون بنت مخاض وكذا بنات لبون) عشرون (وبنو لبون) كذلك ومر تفسيرها ثم أيضا (وحقاق) اناث كذلك (وجذاع) اناث كذلك خلافا لما توهمه العبارة إذا الحقائق تشملهما والجذاع تختص بالذكور لانه جمع جذع لاجذعة خلافا لما يوهمه كلام شارح وذلك لحديث رواه جمع لكنه معلول وفيه أن الواجب عشرون ابن مخاض بدل بنى اللبون واختير لانه أقل ما قيل وهذه مخففة من ثلاثة أوجه تخميسها وتاجيلها وكونها على

(قوله ويوجه ذلك) يتامل (قوله واما المهدر كزان محصن الخ) فى التصحيح لاديه ولا كفارة بقتل زان محصن اه اى إذا لم يكن القاتل مثله (قوله لانه جمع جذع لاجذعة) بل جمعها جذعات (قوله ولو ذميا على الاوجه) خولف مر (قوله وفاقا للبعوى) اى وخلافا وجزم به فى الانوار (قوله وكونه لا يقر على الاقامة فيه) لا ينافى ذلك لان ملحظ التغليظ الخ ذهب بعضهم الى عدم التغليظ إذا كان المقتول فى الحرم ذميا لتعديده بدخوله وظاهره وان كان قاتله ذميا وظاهره التغليظ إذا كان المقتول فى الحرم مسلما وان كان قاتله ذميا وقوله لتعديده بدخوله قال الاستاذ البكرى فى كنهه فلو دخله لضرورة انتقضته فهل يغليظ به او يقال هو نادر الاوجه الثانى اه (قوله بخلاف عكسه) اى بان دخل المجروح

العاقلة (فان قتل خطأ) حال كون القاتل أو المقتول ولو ذميا على الاوجه وفاقا للبعوى وكونه لا يقر على الاقامة وسيأتى فيه لا ينافى ذلك لان ملحظ التغليظ حرمة الحرم مع عصمة المقتول لا غير ومن ثم ردوا على من استثنى الجنين بانه مخالف للنص (فى حرم مكة) وان خرج المجروح فيه منه ومات خارجة بخلاف عكسه نظير ما مر فى صيد الحرم ومن ثم يتأتى هنا كل ما ذكره ثم كما اقتضاه كلام الروضة

فلورمى من بعضه فى الحل ولم يعتمد عليه وحده وبعضه فى الحرم أو من الحل إنسانا فيه (٤٥٣) فمر السهم فى هواء الحرم غلظا (أو) قتل (فى

الاشهر الحرم ذى القعدة  
وذى الحجة) بفتح القاف  
وكسر الحاء على الافصح  
فيهما (والحرم) خصوه  
بالتعريف إشعارا بكونه  
أول السنة كذا قيل والظاهر  
أن فيه للمح الصفة لا  
للتعريف فالمراد وخصوه  
بال والحرم مع تحريم  
القتال فى جميعها لانه  
أفضلها بالتحريم فيه أغلظ  
وقيل لأن الله تعالى حرم  
الجنة فيه على إبليس  
(ورجب) قيل لم يعذب  
الله فيه أمة ورد بأن جمعا  
ذكر وأن قوم نوح أغرقوا  
فيه ومنهم من عدها من  
سنة فبدأ بالحرم والاول  
اشهر بل صوبه المصنف فى  
شرح مسلم لتظافر الاحاديث  
الصحيحة به فلو نذر صومها  
بدا بالقعدة وقياس ما تقرر  
فى الحرم اعتبار الجرح فيها  
وإن وقع الموت خارجها  
بخلاف عكسه وهو متجه  
وإن لم أر من صرح به (أو)  
قتل (محرم ذا رحم) كام  
واخت (فثلثه) كما فعله  
جمع من الصحابة رضى الله  
تعالى عنهم وأقرهم بالاقون  
ولعظم حرمة الثلاثة زجر  
عنها بالتغليظ من هذا  
الوجه فقط بخلاف حرم  
المدينة والاحرام ورمضان  
وإن كان أفضل من الحرم  
ومحرم الرضاع والمصاهرة

وسياق ما يتعلق به (قوله فلورمى) إلى قوله وقياس ما تقرر فى المغنى إلا قوله ولم يعتمد عليه وحده وقوله كذا قيل  
إلى وبالحرمة (قوله أو من الحل) أى رعى شخص من الحل الخ (قوله على الافصح فيها) وسما بذلك لعودهم  
عن القتال فى الاول ولوقوع الحج فى الثانى معنى (قوله إشعارا بكونه الخ) وكأنه قيل هذا الشهر الذى يكون  
أبدا أول السنة معنى (قوله لا للتعريف) أى فان تعريفه بالعلية لا باللام (قوله فالمراد) أى بقول القائل  
خصوه بالتعريف خصوه أى اسم هذا الشهر بال وقوله وبالحرمة الخ عطف على بالتعريف أى سمو هذا  
الشهر بالحرمة دون غيره من الشهور بالتعريف (قوله مع تحريم القتال) أى قبل النسخ (قوله فى جميعها)  
أى الاشهر الحرم (قوله لانه أفضلها) لعله من حيث المجموع فلا ينافى أن يوم عرفة أفضل من غيره ع ش  
(قوله من عدها الخ) وهم الكوفيون معنى (قوله والاول الخ) عبارة المغنى وهذا الترتيب الذى ذكره  
المصنف فى عدا الاشهر الحرم وجعلها من سنتين هو الصواب كما قاله المصنف فى شرح مسلم اه (قوله لتظافر  
الاحاديث) أى تتابعها ع ش (قوله به) أى بالاول من انها من سنتين وإن اولها ذوالقعدة (قوله فلو نذر  
الخ) عبارة المغنى قال ابن دحية ويظهر فائدة الخلاف فيما إذا نذر صومها أى مرتبة فعلى الاول يبتدأ بذى  
القعدة وعلى الثانى بالحرم اه (قوله بدأ بالقعدة) أى فيما إذا نذر البداءة بالاول كما فى حاشية الزبائى  
بحثا رشيدى زاد ع ش أمالوا طلق فقال لله على صوم الاشهر الحرم يبدأ بما يلى نذره اه (قوله بخلاف  
عكسه) خلافا للمغنى عبارة ته وينبغى أنه لورمى فى الشهر الحرام واصاب فى غيره أو عكسه أو جرحه فيها ومات  
فى غيرها أو عكسه أن تغلظ الدية كما تقدم فى الحرم وغيره كما يؤخذ من كلام ابن المقرئ فى إرشاده اه ورده  
سم بعد ذكره كلام الارشاد بما نصه وقضيته أى كلام الارشاد عدم التثليث إذا وقع كل من الرمى والاصابة  
خارجها وإن وقع الموت فيها وهذا يظهر أنه يفيد هذا المتجه الذى قاله فى قوله وإن لم أر من صرح به ووفق  
لأن كلام الارشاد إن لم يكن صريحا فيه كان فى معنى الصريح ووقع لبعضهم بحث أن الاصابة فى غيرها والموت  
فيها تقتضى التغليظ وهو ممنوع فليحرم اه (قوله كام واخت) إلى قول المتن والخطا فى المغنى إلا قوله والذى  
والجوسى والجنين وإلى قول المتن والافغالب فى النهاية إلا قوله وعليه كثيرون أو الاكثر (قوله كام  
واخت) كان ينبغى كاب وأخ إذا الكلام هنا فى دية الكامل وأما غيره كالمرأة فسياق رشيدى (قوله وأقرهم  
الباقون) فكان إجماعا وهذا لا يدرك بالاجتهاد بل بالتوقيف من النبى صلى الله عليه وسلم معنى (قوله ولعظم  
حرمة الثلاثة) أى حرم مكة والاشهر الحرم ومحرم ذى رحم (قوله من هذا الوجه) أى التثليث (قوله بخلاف  
حرم المدينة) عبارة المغنى وخرج بالحرم الاحرام لأن حرمة عارضة غير مستمرة وبمكة حرم المدينة بناء  
على منع الجزاء بقتل صيده وهو الاصح اه (قوله من الحرم) أى من الاشهر الحرم (قوله محرم ذورحم

فى الحل إلى الحرم ومات فيه وقوله نظير ما مر فى صيد الحرم صريح فى أنه إذا جرح الصيد فى الحل ثم دخل  
الحرم ومات فيه لم يضمن وبه صرح فى شرح الروض فى محرمات الاحرام فقال فرع لو أرسلت كلبا  
أو سهما من الحل إلى صيد فيه فوصل إليه فى الحل وتحامل الصيد بنفسه أو بنقل الكلب له إلى الحرم فمات  
فيه لم يضمنه ولم يحل أكله احتياطا لحصول قتله فى الحرم نقل ذلك الاذرعى اه وقضية ذلك أنه لو جرح  
إنسانا فى غير اشهر الحرم فمات بعد دخول الاشهر الحرم لا تغلظ ديته وهو ظاهر كما بحثه الشارح بقوله وهو  
متجه الخ لأن غاية الامر الحاق الاشهر الحرم بالحرم فباحثه بعضهم من التغليظ فى ذلك ممنوع فليحذر (قوله  
وهو متجه وإن لم أر من صرح به) أعلم أن فى الارشاد ما نصه ومثلثة فى حرم شهور كمكة رميا أو اصابة اه وهو  
مصرح بالاكتفاء فى التثليث بوقوع الرمى فى الاشهر الحرم وإن وقعت الاصابة والموت خارجها بوقوع  
الاصابة فيها وإن وقع الرمى والموت خارجها وقضيته عدم التثليث إذا وقع كل من الرمى والاصابة خارجها وإن  
وقع الموت فيها ولهذا يظهر أنه يقيد هذا المتجه الذى قاله فى قوله وإن لم أر من صرح به ووفق لان كلام الارشاد  
المذكور أن لم يكن صريحا فيه كان فى معنى الصريح فيه نعم قد اعترضه فى شرحه حيث قال وسلبت عبارة أصله  
بما أوهمته عبارة من تعلق قوله رميا أو اصابة بالاشهر الحرم ايضا وهو خلاف المعروف من اختصاص

وبقية الارحام كبنى العم لأن المدار فى ذلك على التوقيف مع تراخي حرمة غير رمضان ويفهم من سياق المتن أن المراد محرم ذو رحم

من حيث المحرمة فلا يرد عليه بنت عم هي ام زوجة او اخت رضاع وخرج بالخطا ضداً فلا يزيد واجبهما هذه الثلاثة اكتفاء بما فهمنا من التغليظ وياتي التغليظ بما ذكره والتخفيف في غير النفس الكاملة كنفوس المرأة والذمي والجوسي والجنين والأطراف والمعاني والجرافات بحسبها بخلاف نفس القن (والخطأ وإن تثلث) لأحد هذه الأسباب أي ديته (فعلى العاقلة) أتى بالفاء رعاية لما في المبتدأ من العموم المشابه للشرط (مؤجلة) لما ياتي فغلظت من وجه واحد (٤٥٤) وخفت من وجهين كدية شبه العمد (والعمد) أي ديته (على الجاني معجلة) لأنها قياس

بدل المتلفات (وشبه العمد) أي ديته (مثلة على العاقلة مؤجلة) لما ياتي فهو لا خذه شبهاً من العمد والخطا ملحق بكل منهما من وجه ويجوز في معجلة ومؤجلة الرفع خبراً والنصب حالاً (ولا يقبل معيب) بعيب البيع السابق بيانه فيه (و) منه (مريض) فهو من عطف الخاص على العام وإن كانت إبل الجاني كلها كذلك لأن الشارع أطلقها فاقضت السلامة ولتعلقها بالذمة وبنائها لكونها محض حق آدمي على المضايقة فارتقت ما مر في الزكاة (الابرضاء) أي المستحق الأهل للتبرع لأن الحق له (ويثبت حمل الخلفة) عند انكار المستحق له (بأهل خبرة) أي عدلين منهم فإن كان التنازع فيه بعدموتها عند المستحق وقد أخذها بقولها أو تصديقه شق جوفاً فإن بان عدم الحمل غرمها وأخذ بدلها خلفة ولو قال الدافع اسقطت عندك فإن لم يمض زمن يحتمله ردت عليه وإلا

من حيث المحرمة) عبارة النهاية والمغنى المحرمة من الرحم اه (قوله من حيث المحرمة) قد يقال الذي ينبغي من حيث الرحمة سمى أي كامر عن النهاية والمغنى (قوله او اخت رضاع) عطف على ام زوجة (قوله ضدها) أي العمد وشبهه (قوله وياتي التغليظ الخ) (فرع) الصبي والمجنون لو كانا مميزين وقتلا في الأشهر الحرم او ذارحم محرماً فلا ينال الرفعة فيه احتمالاً لأن أظهرهما أنه يغلف علمها بالتثليث مغنى وتقدم عن النهاية مثله (قوله والذمي) أي مطلقاً عند الشارح وفي غير الحرم عند النهاية والمغنى كامر (قوله والجرافات الخ) أي التي لها ارش مقدر كما نقله سم في حاشيته على شرح المنهج رشيدى وقال المغنى ولا تغليظ في قتل الجنين بالحرم كما يقتضيه إطلاقهم ولا في الحكومات كما نقله الزركشى عن تصريح الماوردى اه (قوله بخلاف نفس القن) ليس بقيد فمثل نفسه غيرها ع ش (قوله لأنها قياس الخ) عبارة المغنى كسائر إبدال المتلفات اه (قوله لما ياتي) عبارة المغنى وسياتي بيان العاقلة والتأجيل والدليل عليه في باب عقب هذا اه (قوله لما ياتي) إلى قول المتن وإلا فغالب الخ في المغنى (قوله وإن كانت الخ) غاية لقول المتن ولا يقبل معيب (قوله كذلك) أي معيبة (قوله أطلقها) أي أبل الدية (قوله وبنائها الخ) عطف على تعلقها وقوله على المضايقة متعلق به وقوله لكونها الخ علة مقدمة للبضايقة (قوله له) أي حمل الخلفة (قوله أي عدلين منهم) وإن فقدوا وقف الأمر حتى يوجدوا أو يترضى الخصمان على شيء ع ش (قوله غرمها) أي قيمتها ع ش (قوله ردت) ويصدق المستحق بلايين نهاية ومغنى (قوله وإلا) أي بان مضي زمن يمكن إسقاطها فيه وظاهر أن الإسقاط يمكن في أقل زمن فلعل المراد أن المستحق بها عن الجاني والشهود بخلاف ما إذا استمروا متلازمين لها ثم ادعى ذلك فليراجع رشيدى (قوله صدق الدافع) أي يمينه نهاية ومغنى (قوله وإن ندر) أي حمل الناقصة قبلها مغنى (قوله وإلا فالأغلب) عبارة المغنى وإن اختلفت أنواع إبله أخذ من الأكثر فإن استوت فاشاء الدافع اه (قوله فلا تجب عينها) تقرير على قوله أي نوعها وقوله تؤخذ متعلق لقول المصنف فيها (قوله لا من غالب الخ) عطف على منها في المتن يعني لا يكفي من غالب إبل محله إن لم تكن إبله من ذلك (قوله من غير ذلك) فإن كانت إبله من الغالب أخذت منها قطعاً مغنى (قوله لأنها بدل متلف) أي فوجب فيها البديل الغالب مغنى (قوله هذا) أي تعين نوع إبله إذا وجدت حلبي (قوله وعليه كثيرون أو الأكثرون) وهو أوجه وجرى عليه شيخنا في منهجه مغنى (قوله والذي في الروضة كاصلها تخيير الخ) وهذا هو المعتمد

ذلك بالحرم بخلاف الأشهر الحرم لا بد من وقوع الفعل والزهرق فيها اه ولا يخفى أن جزمه بأن المعروف اعتبار الفعل والزهرق فيها ينافي قوله وإن لم أر من صرح به إلا يقال مثل ذلك فيما صرح بخلافه كما هنا فإن هذا المعروف تصريح بخلاف المتجه الذي ذكره ثم ينبغي مراعاة ما قال أنه المعروف فإن عبارة الروض والروضة وغيرهما ليس فيها ما ينافي ما أفادته عبارة الارشاد ووقع لبعضهم بحث أن الإصابة في غيرها والموت فيها يقتضى التغليظ وهو ممنوع فليحرر (قوله من حيث المحرمة) قد يقال الذي ينبغي من حيث الرحمة (قوله بخلاف نفس القن) أي لا يأتى فيها التغليظ والتخفيف أي بما ذكر من التثليث والتخميس وإن تاتي فيها التخفيف بكونها توجل على العاقلة كما سيأتي في بابها وهل توجل على العاقل عند فقد من يعقل عنه راجعه من محله (قوله ولو قال الدافع اسقطت عندك) فإن لم يمض زمن يحتمله ردت عليه (فالمصدق المستحق بلايين م ر ش (قوله والذي في الروضة كاصلها الخ) وهو المعتمد م ر ش

فإن أخذت منه بقول الدافع صدق المستحق بيمينه أو بخبرين صدق الدافع (والأصح اجزاؤها قبل خمس سنين) نهاية لصدق الاسم عليها وإن ندر فيجب المستحق على قبولها (ومن لزمته) الدية من العاقلة والجاني (وله إبل فنها) أي نوعها إن اتحدوا وإلا فالأغلب فلا تجب عينها تؤخذ لا من غالب إبل محله (وقيل) يتعين (من غالب إبل بداه) أو قبيلته إذا كانت إبله من غير ذلك لأنها بدل متلف هذا ما جرى عليه هنا وعليه كثيرون أو الأكثرون والذي في الروضة كاصلها تخيير به بين إبله أي إن كانت سليمة وغالب إبل محله



فله الآخر ارج منه وان خالف نوع ابله ويجبر المستحق على قبوله فان كانت ابله معية تعين الغالب ورد الزركشي وغيره بان نص الام تعين نوعها سليما وقطع به الماوردي (والا) يكن له ابل (فغالب) بالجر (ابل بلدة) لبلدى ويصح بالضمير اى الحضري (او قبيلة بدوى) لانها بدل متلف وظاهر كلامهم وجوبها من الغالب وإن لم يمت بيت المال الذى لا ابل فيه فيمن لا عاقلة له سواء وعليه فيلزم الامام دفعها من غالب ابل الناس من غير اعتبار محل مخصوص لان الذى لزمه ذلك هو جهة الاسلام التى لا تختص (٤٥٥) بمحل وهذا الذى ذكرته يندفع بحث

البلقينى تعين القيمة لتعذر الاغلب حيثئذ لان اعتبار بلد بعينها تحكم ووجه اندفاعه انه لا تعذر ولا تحكم فيما ذكرته كما هو واضح ولو لم يلق في محله نوع تخير في دفع ما شاء منها (والا) يكن في البلد او القبيلة ابل بصفة الاجزاء (فاقرب) بالجر (بلاد) او قبائل إلى محل المؤدى ويلزمه النقل ان قربت المسافة وسهل نقلها فان بعدت وعظمت المؤنة في نقلها فالقيمة فان استوى في القرب محال واختلف ابلها تخير الدافع وضبط بعضهم البعد بمسافة القصر وضبطه الامام بان تزيد مؤنة احضارها على قيمتها في موضع العزة كذا نقله قال البلقينى واجراؤه على ظاهره متعذر فتعين إدخال الباء على مؤنة ليستقيم المعنى ولو اختلف محال العاقلة اخذ واجب كل من غالب محله وإن كان فيه تشقيص لانهما هكذا وجبت ومر قيل فصل الشجاج فيمن لزمه اقل الامرين ما يعلم منه انه لا تعين الا بل بل إن كان الاقل القيمة فالنقد او الارش

نهاية (قوله فله الآخر ارج منه) وإن كانت ابله أعلى من غالب ابل البلد نهاية (قوله فان كانت ابله معية الخ) لعل هذا على ما في المنهاج اما على ما في الروضة فالقياس التخيير بين نوع ابله سليما وغالب ابل بلده فليتأمل سم عبارة الرشيدى هذا راجع لقول المتن ومن لزمته وله ابل فنحن خلافا لما يوجهه سياقه فان كلام الزركشي إنما هو في المتن كما يعلم من كلام غير الشارح وكان على الشارح ان يقيد المتن بالسليمة كما قيد كلام الروضة ليتاقى مقابلته بكلام الزركشي والحاصل ان الزركشي يقول انه متى كانت له ابل تعين عليه نوعها وإن كانت في نفسها معية ولا خفاء في ظهور وجهه لانه حيث كان المنظور اليه النوع فلا فرق بين كون ابله سليمة وكونها معية إذ ليس الواجب من عينها حتى يفترق الحال وظاهر انه ينبغي القول بنظيره فيما إذا قلنا بما في الروضة من التخيير فتى كان له ابل تخير بين نوعها وبين الغالب سواء كانت ابله سليمة او معية فتأمل اه (قوله ورد الزركشي الخ) ضعيف ع وشو مر انفا عن الرشيدى ترجيحه وفاقا للشارح والمعنى والنهاية (قوله لانه بدل) إلى قول المتن والمرأة في النهاية الا قوله على المعتمد عند همار قوله خلافا لبعض الأئمة (قوله وظاهر كلامهم الخ) أى حيث قالوا ومن لزمته وله ابل فنحن الخ ووجه ما أشار اليه بقوله لان الذى لزمه ذلك النخ ع ش (قوله ويلزمه النقل) عبارة المعنى فيلزمه نقلها كفى زكاة الفطر ما لو لم تبلغ مؤنة نقلها مع قيمتها اكثر من ثمن المثل ببلد او قبيلة العدم فانه لا يجب حيثئذ نقلها وهذا ما جرى عليه ابن المقرئ وهو احسن من الضبط بمسافة القصر اه (قوله فان بعدت وعظمت المؤنة) لا يخفى ان هذين محترزان لقوله إن قربت المسافة وسهل النقل فالاول محترز الاول والثاني محترزان فالتاسع عطف عظمت باو لا بالواو فلعل الواو بمعنى أو أو ان الالف سقطت من الكتبة رشيدى (قوله تخير الدافع) من الجاني او العاقلة ع ش (قوله فتعين إدخال الباء على مؤنة) بان يقول بان تزيد بمؤنتها ولا بما كان إجرؤه على ظاهره متعذرا لاقتضائه انه إذا لم تزد مؤنتها كلف إحضارها وإن زاد مجموع المؤنة وما يدفعه في ثمنها في محل الاحضار على قيمتها بموضع العزة ش (قوله من غالب محله) اى إن لم يكن له ابل كما علم عامر رشيدى (قوله ومر قيل فصل الشجاج الخ) غرضه بهذا تقييد المتن بان محل تعيين الا بل فيمن لم يلزمه اقل الامرين رشيدى (قوله أو الارش) على القيمة (قوله ولو أعلى) إلى قوله وقضية المتن في المعنى لا قوله ومحله إلى وقولهم (قوله كذلك) اى كسائر ابدال المتلفات يعنى عنه قوله ايضا (قوله ومحله) اى جواز العدول بالتراضى (قوله بما ذكر) اى من قدر الواجب النخ (قوله محمول على هذا التفصيل) اى على معلومة الصفة هنا وبمجهولتها في الصلح وهذا المحل حسن معنى (قوله حسا) اى بان لم توجد في موضع يجب تحصيلها منه معنى (وهو) اى ذلك الحديث وقوله وهو النخ اى وقضية كلام المصنف تخيير الجاني بين الذهب والدرهم وهو

(قوله فان كانت ابله معية) لعل هذا على ما في المنهاج اما على ما في الروضة فالقياس التخيير بين نوع ابله سليما وغالب ابل محله فليتأمل (قوله وضبطه الامام بان تزيد) قضية هذا الضبط مع قوله السابق فان بعدت وعظمت المؤنة في نقلها انه لا يسقط النقل على الضبط الاول بمسافة القصر بل لا بد معها ان تعظم المؤنة في نقلها ولا على الضبط الثانى بمجرد ان يزيد بمؤنة احضارها على قيمتها في موضع العزة ل لا بد مع ذلك ان تعظم المؤنة في نقلها وذلك لان هذا الضبط ضبط للبعد ولم يكتف به فيما سبق بل عطف عليه ان تعظم المؤنة في نقلها

تخير الدافع بين النقد والابل (ولا يعدل) عما وجب من الا بل (إلى نوع) ولو أعلى على المعتمد عندهما إلا بتراض من الدافع والمستحق كسائر ابدال المتلفات (و) لا إلى (قيمة إلا بتراض) منهما ايضا كذلك ومحله ان علما قدر الواجب وصفته وسنه وقولهم لا يصح الصلح عن ابل الدية محله ان جهل واحد ما ذكر كما أفاده تعليلهم له بجماله صفتها وكلامها هنا وفي غيره محمول على هذا التفصيل (ولو عدت) الا بل من المحل الذى يجب تحصيلها منه حسا أو شرعا بان وجدت فيه باكثر من ثمن مثله (فالقديم) الواجب في النفس الكاملة (الف دينار) أى منقال ذهبها (او اثنا عشر الف درهم) فضة لحديث صحيح فيه وهو دال على تعين الذهب على اهلها والفضة على أهلها وهو ما عليه الجمهور

وأى الامام مغنى (قوله ولا تغليظ) أى بواحد من نحو الحرم والعمد (قوله هنا) أى الدنانير أو الدراهم (قوله على الاصح) لأن التغليظ فى الابل إنما ورد بالنسب والصفة لا بزيادة العدد وذلك لا يوجد فى الدراهم والدنانير وهذا احدهما احتج به على فساد القول القديم مغنى (قول المتن والجديد الخ) اقتصر عليه المنهج (قوله اى الابل) الى قول المتن وكذا وثنى فى الغنى لا قوله الحديث فيه الى لانها بدل متلف وقوله ومذا كيره وقوله وفيه تاويل الى امامن لا امان له (قوله عندا عوازاها) اى عند فقد الابل (قوله اى بغالب نقد محل الفقد الخ) هل المراد بالمحل المذكور بلده أو أقرب البلاد إليه حيث فرض فقدها من بعد وجودها فيهما وقد يؤيد الاول أن بلده هى الاصل ولا معنى لاعتبار غيرهما مع وجود شىء فيه سم (قوله بصفات الواجب الخ) نعمت لابل (قوله يوم وجوب الخ) متعلق بقيمتها (قوله يوم وجوب الخ) متعلق بغالب (قوله ويجاب الخ) عبارة المغنى فى شرح وقيمة الباقي (تنبيه) محل ذلك ما لا ذم لم يهل المستحق فان قال انا اصبر حتى توجد الابل لزم الدافع امتثاله لانها الاصل فان اخذت القيمة ثم وجدت الابل واراد القيمة لياخذ الابل لم يجب لذلك لانفصال الامر بالاخذ بخلاف ما لو وجدت قبل قبض القيمة فان الابل تتعين كما صرح به سليم وغيره تبع النص المختصر اهـ (قوله الحرية) الى قول المتن والمذهب فى النهاية لا قوله على تفصيل الى المتن وقوله وفيه تاويل الى امامن لا امان له (قول المتن والخنى) اى الحرم مغنى (قول المتن كنهى ف رجل الخ) فى قتل المرأة والخنى خطأ عشر بنات مخاض وعشر بنات لبون وهكذا وفى قتل احدهما عمدا او شبه عمدا خمس عشرة حقة وخمس عشرة جذعة وعشرون خلفه مغنى (قوله فى غيرها) اى غير النفس ع ش (قوله ويستثنى الخ) هذا الاستثناء إنما هو بما علم من قوله والمرأة والخنى من التسوية بينهما فى الاحكام ولا فالذى فى المتن إنما هو انهما على النصف من الرجل ولو كان غرضه الاستثناء منه لاستثنى كلا من حيلة المرأة والخنى إذ حيلة الرجل ليس فيها الا الحكومة وكل من حملتى المرأة والخنى يخالفه رشيدى (قوله من اطرافه) اى الخنى المشكل (قوله من دية المرأة والحكومة) اى دية حليتها وتوقف الشيخ فى تصور كون الدية اقل من الحكومة ولا توقف فيه إذ محل كون الحكومة لا تبلغ الدية إذا كانتا من جهة واحدة وهما ليس كذلك وإنما الدية باعتبار كونها امرأة والحكومة باعتبار كونها رجلا نعم يشترط فيها حينئذ أن لا تبلغ دية الرجل او دية نفسه كما لا يخفى رشيدى (قوله ماذا كيره) فيه تغليب الذكرك على الخصيتين (قوله وشفره) اى حرقا فرجه (قوله على تفصيل الخ) دفع به ما يوهمه التشبيه من ان فيهما اقل الامر من دية المرأة والحكومة وظاهر انه ليس كذلك فالتشبيه إنما هو فى مطلق الاستثناء لا فى الحكم ايضا كما لا يخفى رشيدى (قوله وتحمل منا كحته) هذا يفيد ان غالب اهل الذمة الان إنما يضمون بدية المجوس لان شرط المنان كحة اى وهو أن يعلم دخول أول آباءه فى ذلك الدين قبل النسخ والتحريف فى غير الاسرائيلى لا يكاد يوجد والله اعلم سم على المنهج ع ش ويأتى عن المغنى ما يوافقه (قول المتن ثلث مسلم) ففى قتل عمدا او شبه عمدا عشر حقا وعشر جذعات وثلاثة عشر خلفه وثلث وفى قتل خطا لم يغلط ستة وثلثان من كل من بنات المخاض وبنات اللبون وبنى اللبون والحقا والجذاع وقال ابو حنيفة دية مسلم وقال مالك نصفها وقال احمد ان قتل عمدا فدية مسلم او خطا فنصفها (تنبيه) السامرة كاليهودى والصابئة كالنصرانى إن لم يكفرهما اهل

ولا تغليظ هنا على الاصح وقضية المتن ان القديم إنما يقول ذلك عند الفقد وهو كذلك خلافا لبعض الائمة (والجديد قيمتها) اى الابل بالغة ما بلغت يوم وجوب التسليم لحديث فيه ايضا رواه ابو داود والنسائى وابن ماجه ولا نها بدل متلف فتعينت قيمتها عندا عوازاها (بنقد بلده) اى بغالب نقد محل الفقد الواجب تحصيلها منه لو كان به ابل بصفات الواجب من التغليظ وغيره يوم وجوب التسليم فان غلب فيه نقدان تخير الدافع ويجاب مستحق صبر الى وجودها (وإن وجد بعض) من الواجب (اخذ) الموجود (وقيمة الباقي) من الغالب كما تقرر (والمرأة) الحرية (والخنى) المشكل (كنصف رجل نفسا وجرحا) واطرافا إجماعا فى نفس المرأة وقياسا فى غيرها ولان احكام الخنى مبنية على اليقين ويستثنى من اطرافه الحيلة فان فيها اقل الامر من دية المرأة والحكومة وكذا ماذا كيره وشفره على تفصيل مبسوط فيه فى الروضة وغيرها (ويهودى ونصرانى) له امان وتحمل منا كحته (ثلث) دية (مسلم) نفسا وغيرها لقضاء عمر عثمان رضى الله تعالى عنهما به ولم ينكر مع انتشاره فكان

ولا يخفى بعد ذلك ومخالفته لمقتضى عبارة غيره كعبارة الروض وشرحه ويمكن جعل العطف المذكور من الوصف باعتبار وكأنه قيل فان بعدت بعد اعظم فيه المؤنة وهو المضبوط بما ذكر فليتأمل (قول المتن والشرح بنقد بلده اى بغالب نقد محل الفقد الخ) عبارة ابن عجلون فى التصحيح وتقوم الابل التى لو كانت موجودة وجب تسليمها فان لم يكن ثم ابل قوم من صنف اقرب البلاد اليهم والاصح اعتبار قيمة موضع الاعواز لو كانت فيه ابل اهـ ويفهم منه انه لو لم يكن يولد الجانى ابل لا فيما مضى ولا الان وكانت الابل موجودة فيما مضى باقرب البلاد اليها لكتها اعدت قوم من صنف اقرب البلاد بقيمتها فان لم يكن وجد شىء من الابل باقرب البلاد ايضا فينبغى (١) لكن يشكل انه اى ابل تعتبر فليحرر (قوله بغالب نقد محل النقد الواجب تحصيلها منه)

وفيه تاويل اورد الماوردى انه على النصف امان لا امان له فهدرو امان لا تحمل منا كحته فديته كدية مجوسى (ومجوسى) له امان (ثلاث عشر) وثلاث خمس انما هو النسب فى اصطلاح اهل الحساب لا يثارهم الا خسر لا الفقهاء (٥٧) فلا اعتراض دية (مسلم) وهى ستة ابرة

وثلاث لقضاء عمر به ايضا  
كاذكرو لان للذى بالنسبة  
للمجوسى خمس فضائل  
كتاب ودين كان حقا وحل  
ذبيحته ومنا كحته وتقريره  
بالجزية وليس للمجوسى  
منها الا اخرها فكان فيه  
خمس دية وهذه اخس  
الديات (وكذا وثنى) اى  
عابدون وهو الصنم من  
حجر وغيره وقيل من غيره  
فقط وكذا عابد نحو شمس  
وزندى وغيرهم من (له  
امان) منا لنحو دخوله  
رسولا كالمجوسى ودية نساه  
كل وخناثم على النصف  
من رجالهم ويراعى هنا  
التغليظ وضده كالمس والمثول  
بين كتابى ونحو مجوسى  
يلحق بالكتابى أيا كان او  
اما واستشكل بما مرفى  
الخنثى من اعتباره انثى  
لانه المتيقن ويحجب بانه  
لا موجب فيه يقينا بوجه  
يلحقه بالرجل وهنا فيه  
موجب يقينا يلحقه بالاشرف  
ولا نظر لما فيه مما يلحقه  
بالاخص لان الاول اقوى  
بكون الولد يلحق اشرف  
ابويه غالبا (والمذهب ان  
من لم تبلغه دعوة) نبينا صلى  
الله عليه وسلم الى (الاسلام  
ان تمسك بدين لم يبدل  
فدية) نفسه وغيرها دية  
(دينه) الذى هو نصرانية

ملتصما ولا يمكن لا كتاب له معنى (قول وفيه الخ) اى فى ذلك القضاء (قول اثنين ثلثا بشره مسلم) فقيه عند  
التغليظ حقتان وجدعتان وخافتان وثلاث خلفه وعند التخفيف بيروث من كل من معنى (قوله) وثلاث  
خمس انما هو النسب) مبتدأ وخبر (قوله لا الفقهاء) فيه ما لا يخفى ولذا اقر المعنى الاعتراض فقال (تنبية)  
قوله ثلثا عشر اولى من ثلاث خمس لان فى الثلاثين تكريرا وايضا فهو ما وافق لصواب اهل الحساب له لكونه  
اخصر اه (قوله ولان للذى) صوابه ولان لليهودى ولانصرانى رشيدى اى كما دبر به المعنى (قوله)  
وهذه دية المجوسى (قوله اى عابدون) الى قوله واستشكل فى المعنى (قوله وغيره) كنجاس وحديد  
معنى (قوله وزندى) وهو من لا يتحمل ديننا معنى (قوله كالمجوسى) بدل من كذا فى المتن وفى الشرح  
وقوله كما مرفى قيل قول المصنف والخطا الخ (قوله) وهنا وجب يقينا وهو ولادة الاشرف سمعش  
(قول المتن ان تمسك بدين لم يبدل) فقيه امور منها انه لا يخفى ان التبديل غير النسخ ومنها انه هل يكفى فى عدم  
التبديل عدم تبديل الاصول فيه نظر ولا يبعد الا كفتاء اخذ من الحاق السامرة والصابئة باليهود والنصارى  
فى حل النكاح حيث وافقوهم فى اصل دينهم وان خالفوهم فى الفروع ومنها هل يشترط فى التبديل تبديل  
الجميع ام لا فيه نظر وقد يلحق الاكثر بالجميع ومنها هل يلحق بالتمسك بما لم يبدل التمسك بذلك الدين  
مع اجتناب المبدل فيه نظر ولا يبعد الحاق اخذ من نظيره فى حل نكاح الكتانيات ومنها ظاهر عبارتهم  
اعتبار تمسكه بنفسه دون تمسك آبائه اى اول اصوله ويحتمل الحاقه بنظيره فى النكاح فيعتبر تمسك اول  
اصوله فليتامل سم وعبرة عش ويحتمل ان المراد تمسك به من ينسب اليه قبل تبديله كما قيل بمثله  
فى حل المناكحة والذبيحة اه (قول المتن فدية دينه) اى الدية التى نوجبها نحن فى اهل دينه لا الدية التى  
يوجبها دينه فى القتل كما قد يتوهم اذ لا عبرة بما يوجب دينهم سم (قوله لانه بذلك ثبت له نوع عصمة) اى  
ويكتفى بذلك ولا يشترط فيه امان منا رشيدى (قوله ولا لا يتمسك بدين كذاك) بان تمسك بما يبدل من  
دين او لم يتمسك بشىء بان لم تبلغه دعوة نبى اصلنا به ومعنى انظر وجه هذا الحصر وهلا كان عمله الا اذا  
بلغته دعوة نبى الا انه لم يتمسك بدينه رشيدى (قوله او جهل دينه) بان علمنا تمسكه بدين حق ولم نعلم عينه  
زيادى (قوله او واجبه) قد يشكل جهل الواجب مع معرفة دينه كما هو مقتضى هذا الصنيع الا ان

هل المراد بالمحل المذكور بلده او اقرب البلاد اليه حيث فرض فقدها منها بعد وجودها فيه او قد يؤيد  
الاول ان بلده هى الاصل ولا معنى لا اعتبار غيرهما مع عدم وجود شىء فيه (قول المتن ان تمسك بدين لم يبدل) فيه  
امور منها انه لا يخفى ان التبديل غير النسخ وقد يغفل فيتوهم انه هو فيستشكل وجود هذا القسم اذ كل دين  
ينسخ ببعثة نبينا عليه افضل الصلاة والسلام ويتكف تصويره عن تمسك قبل البعثة وبقي اليها ومع ملاحظة  
تغايرهما لا اشكال ومنها انه هل يكفى فى عدم التبديل عدم تبديل الاصول فيه نظر ولا يبعد الا كفتاء اخر  
من الحاق السامرة والصابئة باليهود والنصارى فى حل النكاح حيث وافقوهم فى اصل دينهم وان خالفوهم  
فى الفروع ومنها انه هل يشترط فى التبديل تبديل الجميع ام لا فيه نظر وقد يلحق الاكثر بالجميع ومنها انه هل  
يلحق بالتمسك بما لم يبدل التمسك بذلك الدين مع اجتناب المبدل فيه نظر ولا يبعد الحاق اخذ من نظيره فى حل  
نكاح الكتانيات ومنها ظاهر عبارتهم اعتبار تمسكه بنفسه دون تمسك آبائه اى اول اصوله ويحتمل الحاقه  
بنظيره من النكاح فيعتبر تمسك اول اصوله فليتامل (قول المتن فدية دينه) اى الدية التى نوجبها نحن فى  
اهل دينه لا الدية التى يوجبها دينه فى القتل كما قد يتوهم اذ لا عبرة بما يوجب دينهم (قوله او واجبه) قد  
يستشكل جهل الواجب مع معرفة دينه كما هو مقتضى هذا الصنيع الا ان يصور بنحو ان يعلم انه نصرانى  
ولا يعلم هل واجبه الثلث لانه من تحمل منا كحته او ثلث خمس لانه من لا تحمل منا كحته او ان يعلم انه نصرانى  
ولا يعلم اذكر هو او انثى لنحو ظلمة مع فقده بعد القتل (قوله او شك هل بلغته) فرض هذا التردد المشار اليه

(٥٨) - شروانى وابن قاسم - ثامن) او تمسك مثلا من ثلث دية او ثلث خمسها لانه بذلك ثبت  
له نوع عصمة فالحق بالمؤمن من اهل دينه (ولا) يتمسك بدين كذلك او جهل دينه او واجبه او شك هل بلغته دعوة نبى او لا

العصمة اذ كل مولود يولد على الفطرة فقول الاذرى الاشبه بالمذهب فى الاخيرة عدم الضمان مردود (فكمجوسى) فففيه دية مجوسى

(فصل) فى الديات الواجبة فيما دون النفس من الجروح والاعضاء والمعاني تجب (فى موضحة الرأس) ومنه هنا لا فى نحو الوضوء العظم الذى خلف أو اخر الاذن متصلا بها وما انحدر عن آخر الرأس الى الرقبة (والوجه) ومنه هنا لا ثم أيضا ماتحت المقبل من اللحين وكان الفرق بين ما هنا وثم أن المدار هنا على الخطر أو الشرف كما يفهمه الفرق الآتى فى شرح قوله كجرح سائر البدن مع ما هو مقرر أن الرأس والوجه أشرف ما فى البدن وما جاور الخطر أو الشريف مثله وشم على مارأس وعلا وعلى ماتقع به المواجهة وليس مجاورهما كذلك (لحر) أى من حر (مسلم) ذكر معصوم غير جنين (خمسة أبعرة) أن لم توجب قودا أو عني عنه على الارش وفى غيره بحسابه وضابطه أن فى موضحة كل وهاشيمه بلا ايضاح ومنقلته بدونهما نصف عشر دية واقتصر

يصور بنحو أن يعلم أنه نصرانى ولا يعلم هل واجبه الثلث لأنه من تحل منا كحته أو ثلث خمس لأنه من لا تحل منا كحته أو يعلم أنه نصرانى ولا تعلم اذ كرهوا أو اثنى لنحو ظلمة مع فقدته بعد القتل سم (قوله على الاوجه فيهما) وفاقا للشيخ الاسلام والمغنى وخلافه فى الاخيرة للنهاية (قوله فقول الاذرى الخ) واقفه النهاية كما مر آنفا (قول المتن فكمجوسى) قال الزركشى وعلى المذهب يجب فيمن تمسك الآن باليهودية أو النصرانية دية مجوسى لأنه لحقه التبديل اه اى إذا لم تحل منا كحتهم (تتمة) لا يجوز قتل من لم تبلغه الدعوة ويقتصر لمن اسلم بدار الحرب ولم يهاجر منها بعد اسلامه وان تمسك لان العصمة بالاسلام مغنى

(فصل) فى الديات الواجبة فيما دون النفوس (قوله فى الديات) الى قوله وكان الفرق فى المغنى إلا قوله متصلا إلى المتن (قوله والاعضاء) الاولى والاطراف كفى المغنى (قوله ومنه) اى الى الراس ع ش (قوله فى نحو الوضوء) اى كالأحرام (قوله أو اخر الاذن) جمع آخر (قوله بها) اى الاذن (قوله وما انحدر الخ) اى العظم الذى انحدر الخ (قوله الى الرقبة) وهى مؤخر اصل العنق مختار ع ش (قوله ومنه) أى الوجه (قوله لا ثم) أى فى نحو الوضوء (قوله على الخطر) اى الخوف كما يدل عليه عطف الشرف عليه باو خلافا لما فى حاشية الشيخ رشيدى اى من جعل العطف للتفسير ثم استشكله بأنه إنما يكون بالواو فالاولى اسقاط الالف (قوله وشم) اى والمدار فى نحو الوضوء (قوله على مارأس) من باب فتح ع ش (قوله اى من حر) يحتمل أن غرضه من هذا تفسير قول المصنف لحر فاللام بمعنى من وهو الذى فهمه سم على حج وعقبه بأنه لا حاجة اليه ويحتمل وهو الظاهر أن غرضه منه اثبات قيد آخر وهو أن الموضحة إنما توجب الخمسة أبعرة إذا صدرت من حر بخلاف ما إذا صدرت من عبد فانها إنما تتعلق بالرقبة لا غير حتى لو لم تف الخمسة لم يكن للمجنى عليه غير ما وفته به وهذا نظير ما قدمه الشارح كالشهاب ابن حجر فى موجب النفس اول الباب رشيدى (قوله ذكر) الى قوله ومنازعة البلقينى فى المغنى الا قوله معصوم وإلى قوله ولودفع فى النهاية إلا قوله كما يفهمه الى مع ما هو مقرر وقوله ومنازعة البلقينى الى المتن (قوله غير جنين) وأما الجنين فان أوضحه الجانى ثم انفصل ميتا بغير الايضاح فففيه نصف عشرة غرة وان انفصل ميتا بالايضاح فففيه غرة وان انفصل حيا ومات بسبب غير الجنانية فففيه نصف عشرة دية وان انفصل حيا ومات بالجنانية فففيه دية كاملة ولا تفرد الموضحة هنا ولا فيما مر بارش لأنه تبين أن الجنانية على نفس الجنين ع ش (قول المتن خمسة أبعرة) اى مثلية إذا كانت عمدا او شبهه جذعة ونصف وحققة ونصف وخلفتان بجرحى عن الحلى والمغنى (قوله وفى غيره) اى غير الحر المذكور ع ش اى من المرأة والكتانى وغيرهما مغنى اى من الخنثى ونحو المجوسى (قوله بحسابه) اى فى موضحة الكتانى بعير وثلثان وفى موضحة المجوسى ونحوه ثلث بغير معنى زاد الحلى والحفى ولحرة مسلمة بعيران ونصف ولكتابية خمسة اسداس بعير ونحو سية ونحو هاسدس بعير اه (وضابطه) اى ما يجب فى الموضحة والهاشمة والمنقلة (قوله على الاول) يعنى الموضحة (قوله الصحيح) قضية صنيع النهاية والمغنى حيث قال الخبر فى الموضحة خمس من الأبل ورواه الترمذى وحسنه اه أن الحديث حسن لم يبلغ

بقوله على الاوجه وقوله فقول الاذرى الخ فى صورة الشك المذكور يقتضى أنه لو تحقق أنه لم تبلغه دعوة نبي جزم بأنه لا ضمان إذ لو كان حينئذ يضمن لم يكن للتردد حال الشك معنى لضمانه بكل حال على ذلك التقدير وهذا يقتضى أمرين الاول تقييد قول المصنف والمذهب أن من لم تبلغه دعوة نبيها ما إذا بلغته دعوة غيره والثانى أن ما ذكره هنا على هذا الذى قررناه يخالف ما ذكره فى فصل الغنمة من باب قسم النى والغنمة بما حاصله أن لم تبلغه دعوة نبي مضمون مطلقا خلافا للاذرى حيث قال وكذا من لم تبلغه الدعوة أصلا اى بالنسبة لتبيننا صلى الله عليه وسلم أن تمسك بدين حق أى المال الحاصل منه يرد عليه ككل حاصل من الذميين يرد اليهم والافهور كحربى على ما قاله الاذرى ويرده ما يأتى فى الديات من وجوب دية مجوسى فى قتله وهو صريح فى عصمته فالوجه أنه كالذمى اه فان حاصل ذلك كما ترى أنه معصوم سواء تمسك بدين حق أو لا فليتأمل (فصل) فى الديات الواجبة (قوله فى المتن لحر) اى من حر اى حاجة اليه

وغيره يعلم بالقياس عليه اما غير الوجه والراس ففي موضحة الحكومة فقط (و) في (هاشمة مع ايضاح) ولو بسراية او نحوها كان هشتم بلا ايضاح فاحتيج للشق لاخراج العظم او تقويمه ومنازعة البلقيني فيه غير متجهة (عشرة) (٤٥٩) رواه البيهقي والدارقطني عن زيد بن ثابت وهو لا يكون الاعز

رتبة الصحيح فليراجع (قوله وغيره يعلم الخ) مبتدأ وخبر (قوله اما غير الوجه الخ) اي كالساق والعضد معنى (قوله فيه) اي في قوله او نحوها الخ (قول المتن عشرة) اي من اربعة وهي عشر دية الكامل بالحرية وغيرها معنى (قوله رواه البيهقي) الى قوله ولو لدفع في المعنى الاقوله ويفرق لي المتن (قوله ولو وصلت) في اسناد الهشم للوجه والايضاح للقصة نظر ظاهر والانسب العكس ثم رايت عبارة المعنى مانصه فلو وصلت الجراحة الى الفم او داخل الانف بايضاح من الوجهة او بكسر قصبة الانف فارش موضحة في الاولى وارش هاشمة في الثانية مع حكومة فيهما للنفوذ الى الفم والانف لانهما جناية اخرى انتهت وهي سالمة مما ذكر سيد عمر (قوله الفم) اي داخله رشيدى (قوله لانه كسر عظم الخ) اي فاشبه كسر سائر العظام معنى (قوله مسبوقة بهما) عبارة المعنى مع ايضاح وهشم اه وهى اولى لما مر ان السبق ليس بشرط (قوله ومثلها) اي المامومة الدامغة اي فيها ثلث الدية فقط ع ش (قوله فلا يزاد الخ) اي حكومة لخرق غشاء الدماغ معنى (قوله لها) اي للدامغة (قوله بينها) اي الدامغة ع ش (قوله بان ذلك زيادة الخ) ينبغي ان يتأمل فانه انما يتضح لو انيط الحكم فيما نحن فيه من الشارع صلى الله عليه وسلم بلفظ الدامغة ولم ينط به وانما اثبتنا حكمها بالقياس على المامومة المنصوص عليها وكون العرب وضعت لما تجاوز المامومة وخرق الخريطة اسم الدامغة ولم تضع لما تجاوز الجائفة وخرق الامعاء اسما الذي هو محصل فرقه لا يصلح فارقا شرعيا فليتأمل سيد عمر (قوله لانفرادها) اي الدامغة وكان الاولى تذكير الضمائر بارجاعها الى المسمى (قوله لها) اي المامومة (قوله باسم خاص) متعلق بانفرادها رشيدى (قوله بخلافها) اي الزيادة ثم اي في خرق الامعاء في الجائفة (قوله في محله) اي ايضاح (قوله ولو متراخيا الخ) اي وليس تعقيب الهشم للايضاح بشرط وان اوهمه كلامه معنى (قوله كامل) اي ذكر حر مسلم معنى (قول المتن فعلى كل من الثلاثة خمسة الخ) هذا كله اذا لم يمت بما ذكر فان مات منه وجبت ديته عليهم بالسوية معنى (قوله او عني عنه الخ) والا فالواجب القصاص كما صرح به في المحرر حتى لو اراد القصاص في الموضحة واخذ الارش من الباقيين مكن نص عليه في الام معنى (قوله وثلث) اي ثلث بعير (قوله والا) اي وان لم يذفق اي وحصل الموت بالسراية فلو حصل الاندمال او حصل الموت بسبب آخر كجز آخر فعلى كل من قبل الدماغ ارش جرعه و عليه حكومة كما هو ظاهر وصرح به في العباب سم عبارة الرشيدى والحاصل انه اذا ذفق بالفعل فعليه دية النفس قطعاً ويلزم كلامي قبل الدماغ ارش جرحته وان مات بالسراية فعليه دية النفس ايضا والصحيح انها تجب عليهم بالسوية اخماسا وإن لم يمت فعلى الدماغ حكومة اه (قوله السابق) الى قول المتن وهي جرح في المعنى الا قولهم واعتبار الحكومة الى المتن وإلى قول المتن كيطن في النهاية (قوله السابق تفصيلها) اي الخارصة والدامغة والباضعة والمتلاحمة والسمحاق معنى (قوله فيؤخذ) بالواو قبل الخاء المعجمة كذا في النسخ ولعله تحريف من الكتبة وان صوابه بالف قبل الخاء فالضمير لعنق الباضعة وانه يو جد بجم فهملة و نائب الفاعل ضمير العمق ايضا ولفظ ثلث الواقع بعدهم الاول اقعد رشيدى عبارة المعنى بان كان على راسه موضحة اذا قيس بها الباضعة مثلاً عرف ان المقطوع ثلث او نصف في عمق اللحم اه وهي ظاهرة (قوله وما شك فيه) اي بان علت النسبة ثم نسيت فهو غير ما ياتي في المتن كانه عليه ابن قاسم في حواشي المنهج رشيدى (قوله والاصح)

(قوله وفي هاشمة الخ) عبارة الروض وان اوضحت او جرحت بشق او سرت اليه فحشر اه (قوله ولو دمع خامس) فان ذفق لزمه دية النفس اي ولزم كلامي قبله ارش جرعه (قوله والا) اي وان لم يذفق وحصل الموت بالسراية فلو حصل الاندمال او حصل الموت بسبب آخر كجز آخر فعلى كل من قبل الدماغ ارش جرعه و عليه حكومة كما هو ظاهر وصرح به في العباب فقال ولو خرق خامس خريطة الدماغ لزمته حكومة اه

بعير او ثلث ولو دمع خامس فان ذفق لزمه دية النفس والا وجبت ديتها اخماسا عليهم بالسوية و زال النظر لتلك الجراحات (والشجاج قبل الموضحة) السابق تفصيلها (ان عرفت نسبتها منها) بان تكون ثم موضحة فيقاس عمق الباضعة مثلاً فيوجد ثلث عمق الموضحة (وجب قسط من ارشها) بالنسبة كثلثه في هذا المثال وما شك فيه يعمل فيه بالتقنين

والاصح في الروضة انه يعتبر مع ذلك الحكومة ويجب اكثرهما فان استويا تخير واعتبار الحكومة أولى لانها الاصل فيما لا مقدرة له (ولا) تعرف نسبتها منها (لحكومة لا تبلغ ارش وضحة كجرح سائر البدن) ولو بنحو ايضاح وهشم وغيرهما ففيه حكومة فقط لانه لم يرد هنا توقيف ولان ما في الرأس والوجه اشد خوفا وشينا فيز نعم يستثنى من ذلك الجائفة كما قال (وفي جائفة ثلث دية) لصاحبها الخبر صحيح فيه (وهي جرح) ولو بغير حديد (ينفذ إلى جوف) (٤٦٠) باطن يحيل للغذاء أو الدواء أو طريق للحيل (كبطان وصدور وثغرة نحر) ويتردد النظر

فما نزل عن مخرج الحاء المهمة إلى هذه الثغرة هل هو من الطريق لانهم عدوه جوف في نحو الصوم أولا لاختلاف الجوف هنا وثم كل محتمل والقياس الثاني لانه كباطن الاحليل ثم رابت الروضة ذكرت ان الواصل إلى الحلق جائفة وإلى الثغرة كذلك وهو يرجح الاول وعليه يفرق بينهما وبين باطن الذكر بان هذا طريق حسي للجوف ولا كذلك ذاك (وجبين) عدل اليه عن قول اصله جبين اي ثنية جنب للعلم بهما ما ذكر معهما بخلافه فان كون نفوذ جرحه لباطن الدماغ جائفة مما يخفى وزعم ان هذه في حكم الجائفة ولا تسمى جائفة ممنوع وكون شجاج الراس ليس فيها جائفة مخصوص بتصريحهم هناك الاصل لجوف الدماغ من الجبين جائفة (وخاصرة) وورك كما باصله ومثانة وعجان وهو ما بين الخصية والدبر أي كدأخلها وكذا لو أدخل دبره شيئا فخرق به حاجزا في الباطن كما يأتي

عبارة المغنى هذا ما جرى عليه المصنف تبعاً للحرر والذي في الروضة وأصلها عن الاصحاب وجوب الاكثر من الحكومة والقسط من الموضحة اه (قوله) والاصح في الروضة انه يعتبر الخ جرى عليه المنهج والروض وشرحه اه (قوله مع ذلك) أي القسط (قوله) ويجب اكثرهما أي القسط والحكومة (قوله) لا تبلغ ارش موضحة) ليس قيد في المشبه به الواقع بعده في المتن كما لا يخفى وإن اقتضاه السياق رشدي وعش (قوله فقيه) أي في جرح سائر البدن (قوله هنا) أي في جرح سائر البدن وقوله توقيف أي دليل مغنى (قوله فيز) أي ما فهمنا في غيرهما (قوله من ذلك) أي من جرح سائر البدن (قول المتن وفي جائفة) أي وإن صغرت مغنى (قوله لصاحبها) نعت دية والضئير للجائفة (قوله فيه) أي في وجوب ثلث دية في جائفة (قوله ولو بغير حديد) أي كخشبة مغنى (قوله باطن) صفة جوف رشدي ويحتمل انه تفسير له (قول المتن كبطان الخ) أي كدأخلها مغنى (قول المتن وثغرة الخ) يضم المثلثة وعين معجمة ساكنة وهي ثغرة بين الترقوتين مغنى (قوله بينه) أي الحلق (قوله ذاك) أي باطن الذكر (قول المتن وجبين) أي داخله بموحدة بعد جيم وهو احد جانبي الجهة مغنى (قوله عدل اليه) إلى قوله وزعم في المغنى وإلى قول المتن ولا يختلف في النهاية (قوله عما ذكر الخ) أي من التمثيل بالبطن مغنى (قوله إن هذه) أي الشجة النافذة لباطن الدماغ (قوله بتصريحهم الخ) عبارة المحرر وفي الجائفة ثلث الدية وهي الجراحة النافذة إلى جوف كالماء ومرة الواصلة إلى الدماغ اه سم (قول المتن وخاصة) من الخصر وهو وسط الانسان مغنى (قوله ومثانة) وهي مجمع البول عش (قوله كدأخلها) أي البطن وما بعده رشدي (قوله وكذا لو أدخل الخ) أي فقيه ثلث الدية عش (قوله وترد) أي الطعنة الخارجة من الطرف الآخر (قوله على المتن) أي على جميع تعريفه للجائفة (قوله وليس في محله الخ) ولك ان تقول هي واردة على المتن مع قطع النظر عما يأتي لان المصنف قال ينفذ إلى جوف وهذه نافذة من جوف لا إليه إلا بالنظر لصورته بعد فتأمل رشدي (قوله بذلك) أي قوله ولو نفذت في بطن وخرجت الخ (قوله قريبا) أي في قوله ولو نفذت من بطن الخ (قوله فان خرقت الخ) وإن حزت بسكين من كتف وغذ إلى البطن فاجافه فواجبه ارش جائفة وحكومة لجراحة الكتف أو الفخذ مغنى وروض مع الاسنى (قوله اولذعت) إلى قوله وكان الفرق في المغنى لا قوله وغذ (قوله اولذعت) أي جائفة نحو البطن (قوله ففيتها) أي الخرق والذع والكسر (قوله مع ذلك) أي ثلث الدية مغنى (قوله كسرها له) أي كسر الجائفة للضلع لنفوذها منه أي الجائفة من الضلع مغنى (قوله وخرج بالباطن المذكور داخل فم الخ) أي ففيتها حكومة فقط عش (قوله داخل فم وانف وعين) هذه خارجة بوصف الجوف بالباطن وقوله ونفذ وذكر

(قوله) ولو بنحو ايضاح وهشم وغيرهما ففيه حكومة فقط الخ) كما قال في الروض ويقتص فيها أي في الموضحة في البدن (قوله ليس فيها جائفة) انظره مع ما في الهامش عن المحرر إلا ان براد جائفة محضة أي مجردة عن المامومة والدماغ فليتامل (قوله مخصوص بتصريحهم هناك الاصل لجوف الدماغ الخ) انظر بهم يتميز هذا الاصل عن المامومة والدماغ إلا ان يصور بما إذا لم يصل للخريطة أو يقال تسمى مامومة وجائفة ثم رابت عبارة المحرر صريحة في هذا فانه قال في الجائفة ثلث الدية وهي الجراحة النافذة إلى جوفه كالماء ومرة الواصلة إلى الدماغ (قوله وكذا لو أدخل دبره) كذا شمر (قوله فخرق به حاجرا) سياقها ما مش الصفة الآتية عن مختصر الكفاية تفسير الحاجز بغشاوة المعدة أو الحشوة وهو يفيد ان خرق الحشوة جائفة على

ولو نفذت في بطن وخرجت من محل آخر فجائفتان قيل وترد على المتن لان الثانية خارجة لا واصله للجوف خارج وليس في محله لان المتن لم يعبر بواصلة بل بنافذة وهي تسمى نافذة بل واصله كما لا يخفى على انه سيصرح بذلك قريبا فان خرقت جائفة نحو البطن الامعاء اولذعت كدأ أو طحالا أو كسرت جائفة الجنب الضلع ففيها مع ذلك حكومة بخلاف ما لو كان كسرها له لنفوذها منه على الاوجه لاتحاد المحل وخرج بالباطن المذكور داخل فم وانف وعين ونفذ وذكر وكان الفرق بين داخل الورك



خارج بقوله يحمل الخ أو طريق للمحيل رشيدى (قوله وهو) اى الورك (قوله من الالية) بيان لمحل القعود (قوله وهو أعلى الورك) اى من جهة الساق فالخذ ما بين الساق والورك كما فى حاشية الزياى رشيدى (قوله ان الاول مجوف) ينبغى ان يتأمل فان التشريح الذى مستنده الحس قد لا يساعده سيد عمر (قوله ولا كذلك الثانى) اى داخل الفخذ يرد عليه انه حيث يخرج بالجوف لا بالباطل المذكور (قول المتن ولا يختلف أرش موضحة بكبرها) (تنبيه) لا يتقيد ذلك بالموضحة بل الجائفة كذلك حتى لو غرز فيه ابرة فوصلت الى الجوف فهى جائفة معنى (قوله وصغرها) الى قوله وان كانتا عمد فى النهاية (قوله وخفاتها) اى بالشعر معنى (قوله والاولى اولى) اى لخلوه عن التكرار (قول المتن أو أحدهما) اى اللحم فقط او جلد فقط معنى (قوله ما لم يتا كل) الى قوله وان كانتا عمد فى المعنى (قوله ما لم يتا كل الخ) اى وان وجد واحد مما ذكر عادا لارشان الى واحد على الاصح وكان كما لو اوضح فى الابتداء موضحة واسعة معنى وعش (قوله أوزيله) كان حقه الجزم (قوله أو يخرقه الخ) عبارة الاسنى والمعنى ولو ادخل الحديد ونفذها من احدهما الى الاخرى فى الداخل ثم سلها فى تعدد الموضحة وجهان أقربهما عدم التعدد اه (قوله فى الباطن دون الظاهر) اى أو عكسه كما علم بما فى المتن رشيدى (قوله قبل الاندمال) راجع لى أكل وما عطف عليه عش (قوله وان كانتا عمد الخ) خلافا للنهية والمعنى عبارة الاول وان كانتا عمد او الازالة خطأ فعليه ارش ثالث كما صرح بترجيحه كلام الراعى واعتمده الزركشى وهو المعتمد وان وقع فى الروضة الاتحاد (قوله وان كانتا الخ) غاية للسنى لا للنسب (قوله وان اعترض) اى ما فى الروضة (قوله لانه قد يغتفر فى الدوام) اى كالازالة خطأ بعد الموضحين عمد او قوله ما لا يغتفر فى الابتداء اى كمشكلة الانقسام الآتية آنفا (قوله وذلك) راجع لما فى المتن (قوله فيما اذا وجد) اى اللحم والجلد (قوله لانها الخ) علة لقوله دون ما اذا الخ والضمير للجناية (قوله الذى لمح الضعيف) اى المذكور فى المتن (قوله وان زادت) اى اروش الموضحات (قوله أو شبه عمد) الى قوله ولو قطع ظاهر فى النهاية الاقوله وان لم تتحد الى المتن والى قوله وقد يشكل فى المعنى الاقوله المذكور وقوله وفيهما تكلف (قوله أو شبه عمد) اى او قصاصا وعدوانا (تنبيه) نصب عمد او خطأ اما على نزع الخافض او على المفعول المطلق نيابة عن المصدر اى موضحة عمدا وخطا معنى (قول المتن أو شملت راسا ووجها) قد يوهم هذا شمول الموضحة لكل من الرأس والوجه مع انه ليس بقيد فان الحكم كذلك لو اوضح

احد الوجهين وقد يخالف قول الشارح فان خرقت جائفة نحو البطن الامعاء ففيها مع ذلك حكومة الا ان تمحض كون خرق الحشوة مثلا جائفة بما اذا كان الوصول من منفذ موجود كالدر بخلاف ما اذا كان تابعا لا يجاف ويناسب ذلك قوله الآتى او كسرت جائفة الجنب الضلع الخ (قوله ما لم يتا كل الحاجز) فى مختصر الكفاية لا بن النقيب ما نصه فرع لو اوضحه كل واحد موضحة ثم تا كل الحاجز بينهما عادت الى واحدة ولزم كلا منهما نصف ارشها ولو رفع احدهما الحاجز فعليه نصف ارش موضحة وعلى الآخر ارش موضحة كاملة اه وقوله ولزم كلا نصف ارشها قياس اعتماد شيخنا الشهاب الرملى المسطر فى الحاشية الآتية خلافاً له وهو ارش كامل على كل منهما وقوله فعليه نصف ارش موضحة قياس اعتماد شيخنا المذكور خلافاً له وهو ان عليه ارشا كاملا بل قد يقال القياس ان عليه ارشا آخر كاملا لانه برفع الحاجز وسع موضحة الاخر كما بيناه فى الحاشية

الاخرى السفلى واعلم ان هذه غير المذكورة فى تلك الحاشية عن شرح الارشاد كالروض وعبر بقوله ولو رفع احد الجانبين الخ لان صورة تلك انهما اشتركا فى كل من الموضحين وعليه بنينا كلامنا وبدل عليه قولهم اتحدت فى حقه لانه يفهم انها كانت متعددة فى حقه قبل ذلك ولا يكون كذلك الا اذا كانت الصورة ما ذكر فليتأمل اه (قوله أو يخرقه فى الباطن الخ) عبارة تشرح الروض ولو اوضح موضعين ثم ادخل الحديد ونفذها من احدهما الى الاخرى فى الداخل ثم سلها فى تعدد الموضحة وجهان فى الاصل بلا ترجيح اقربهما عدم التعدد اه (قوله كما رجحه فى الروضة) والذى صرح بترجيحه كلام الراعى واعتمده الزركشى وهو المعتمد ان عليه ارشا ثالثا شمر (قوله وان اعترض) المعترض عليه مر

بعض الرأس وبعض الوجه معنى (قوله لا اختلاف الحكم) أى فى صورة الانقسام وقوله أو المحل أى فى صورة الشمول (قوله فى الأخيرة) أى فى الشمول للرأس والقفار قول المتن ولو وسع موضحته) أى قبل الاندمال ع ش (قوله وإن لم يتحد) أى التوسع مع الايضاح سم (قوله وإن لم يتحد عمدا الخ) خلافاً للنهاية والمعنى (قوله أو وسعها غيره الخ) (فرع) لو اشترك اثنان فى موضحة وعنى على مال هل يلزم كل واحد ارش كامل أو عليها ارش واحد كالأول كاشتركا فى قتل النفس فإن عليهما دية واحدة وجهان أو جهما الأول كما جرى عليه صاحب الأنوار ويتفرع على ذلك مالو أو وضحا موضعين مشتركين فيهما ثم رفع أحدهما الحاجز قبل الاندمال فإن الموضحة تتحد فى حقه فإن قلنا بالتعدد فعلى الرفع ارش كامل وعلى غيره ارشان وإن قلنا بعدمه لزم الرفع نصف ارش ولزم صاحبه ارش كامل وجرى على هذا ابن المقرئ معنى وقوله كما جرى عليه صاحب الأنوار قال سم اعتمده شيخنا الشهاب الرملى اخذاً باطلاق قولهم يتعدد بتعدد الفاعل وقوله فعلى الرفع ارش كامل الخ لا يخفى أن هذا قياس اعتماد شيخنا الشهاب الرملى المتقدم اه وقوله اعتمده شيخنا الخ تقدم فى باب كيفية القصاص اعتماد النهاية آياه والشارح خلافاً اه (قول المتن فثنتان) نعم لو كان الموسع مأموراً للوضح أو كان غير مميز فالوجه عدم التعدد لأنه كآلة وإن لم يصرحوا به هنا معنى (قوله مطلقاً) أى اتحد عمدا مثلاً ام لا ع ش (قوله ونقل الخ) عبارة المعنى (تنبية) قوله أو غيره يجوز فيه الرفع أى وسعها غيره وهو ما فى المحرر ونقل الخ (قوله عطفاً على الضمير الخ) هذا العطف جوزه شيخه ابن مالك وبين أنه وارد فى النظم والنثر الصحيح فإى تكلف فيه فضلاً على ظهوره سم وع ش (قوله على حذف مضاف الخ) أى وإعطاء إعرابه للبضاف إليه كقوله تعالى وأسأل القرية أى أهلها معنى يعنى لا تكلف فيه (قوله صورة) أى كافى الإيجاب بموضعين وحكاى كافى الأقسام ومحلا كافى الشمول لكن فى تصورهما تأمل ولعله لهذا ترك فى التفريع الآتى وقوله وفاعلا أى كافى التوسع (قوله وغير ذلك) أى كرفع الحاجز بين الجائفتين معنى (قوله) ما لم يرفع الحاجز الخ) قيد فى قوله بينهما لحم وجلد خاصة كاعلم مامراً آنفاً رشيدى (قوله أو يتاكل الخ) أى فتكون حينئذ واحدة ع ش (قوله إلا أن كان من الظاهر والباطن) أى بخلاف الموضحة فى ذلك فلو أدخل سكيناً فى جائفة غيره ولم يقطع شيئاً فلا ضمان ويعزرو إن زاد فى غورها كان قد ظهر عضو

لاختلاف الحكم أو المحل بخلاف شمولها وجهاً وجبهة أو رأساً وقفاً فواحدة لكن مع حكومة فى الأخيرة (وقيل موضحة) لا اتحاد الصورة ولأن الرأس والوجه محل للايضاح فهما كمحل واحد (ولو وسع موضحته) وإن لم يتحد عمدا مثلاً نظير ما سر عن الروضة (فواحدة على الصحيح) كما لو أتى بها ابتداء كذلك (أو وسعها) غيره فثنتان مطلقاً لأن فعله لا يبنى على فعل غيره ونقل عن خطه جر غير عطفاً على الضمير المضاف إليه موضحة ونصبها على حذف مضاف هو موضحة وفيهما تكلف ظاهر (والجائفة كموضحة فى التعدد) المذكور وعدمه صورة وحكاى ومحلا وفاعلا وغير ذلك فلو أجافه بمحلين بينهما لحم وجلد وانقسمت عمداً وخطأً لجائفتان ما لم يرفع الحاجز أو يتاكل كل قبل الاندمال نعم لا تجب دية جائفة على موسع جائفة غيره إلا أن كان من الظاهر والباطن

(قوله وإن لم يتحد) أى التوسع مع الايضاح (قوله أو وسعها غيره فثنتان) قال فى شرح الارشاد فيما لو أوضحا أو أجا فامعاً انهما لا يلزمهما إلا ارش واحد قال كقطع به البغوى والماوردى وصوبه البلقينى وعليه يدل قول الروضة لو أوضحه رجلان فتاكل الحاجز بين موضعتيهما عادتا إلى واحدة وما وقع فيها فى محل آخر عن البغوى بما يخالف هذا سهو لمخالفته لما فى أصلها من صواب النقل عنه اه وقوله لا يلزمهما إلا ارش واحد اعتمده شيخنا الشهاب الرملى خلافاً وهو وجوب ارشين على كل منهما ارش كامل أخذاً باطلاق قولهم يتعدد بتعدد الفاعل وقضية هذا تفريع مسئلة تأكل الحاجز المذكورة عن الروضة على ضعيف ثم قال فى شرح الارشاد لورفع أحد الجانبين الحاجز اتحدت فى حقه فعليه نصف ارش وعلى صاحبه ارش كامل اه وهكذا فى الروض ولا يخفى أن قياس اعتماد شيخنا الشهاب الرملى المتقدم أن على الرفع ارشاً كاملاً كالأول كاشتركا فى واحدة ابتداء بل لقائل أن يقول القياس أن عليه ارشين واحد لمشاركته فى الايضاح وآخر لأنه موسع موضحة الغير لأن الرفع يتوسع الايضاح المنسوب إلى صاحبه وقد ينظر فى قولهم وعلى صاحبه ارش كامل بل الوجه أن عليه ارشين لبقاء التعدد فى حقه إذ لم يصدر منه ما يقتضى الاتحاد ولعل ما قالوه مبنى على ما تقدم عن البغوى أما على اعتماد شيخنا السابق فيعين أن عليه ارشين كما يفهم ذلك قولهم اتحدت فى حقه فإن مفهومه التعدد فى حق صاحبه وإيجاب ارش واحد مع التعدد أى نصف ارش لكل واحدة مبنى على قول البغوى السابق وحينئذ فقياس ذلك وجوب ثلاثة ارش على الرفع لأنه موضع موسع لموضحة الغير وغاية ما يعتد به عن الغائهم النظر إلى التوسع أنه وقع تبعاً فلم يلتفت إليه وفيه نظر سم (قوله عطفاً على الضمير الخ) هذا العطف جوزه شيخه ابن مالك وبين أنه وارد فى النظم والنثر الصحيح

والأخكومة ولو قطع ظاهر في جانب وباطن في آخره وكلا جائفة فارشها والافقسطه بان ينظر في ثخانة اللحم والجلد ويقسط على المقطوع من الجانبين كذا ذكره وقد يشكل إيجاب الحكومة أولا والقسط آخره ويفرق (٤٦٣) بان الجائفة مركبة من خرق اللحم

والجلد معا غالبا وها وجد قطع في كل فوزع لوجود ما يحصل به مسماها بخلافه ثم فانه لم يوجد الا احدهما وهو لا يمكن ان يحصل به مسماها فتعينت الحكومة وهل يقال بهذا التفصيل في الموضحة أو يفرق بان ما قبلها له اسماء مخصوصة كما مر فقيه الحكومة أو الاكثر على الخلاف السابق وما هنا ليس كذلك ولو ادخل دبره ما خرق به حاجز في الباطن كان جائفة على الوجه الذي اقتضاه ما مر في الموضحة ان خرق الباطن معتد به حتى يرجع الموضحين إلى موضحة واحدة وهذا يندفع ما لبعضهم هنا فتأمل (ولو نفذت من بطن وخرجت من ظهر فجائفتان في الاصح) كما قضى به أبو بكر رضي الله عنه اعتبار الخارجة بالداخل (ولو اوصل جوفه سنانا له طرفان) يعني طعنه به فوصلا جوفه والحاجز بينهما سليم (فثنتان) فان خرجا من ظهره فارجع كما علم ذلك كله من قوله كوضحة في التعدد (ولا يسقط الارش بالتحام موضحة وجائفة) لانه في مقابلة الجزء الفائق والالم

باطن كالكد فغرز السكين فيه فعليه الحكومة معني (قوله والا) اي بان قطع شيئا من الظاهر دون الباطن أو بالعكس معني وروض (قوله وكلا جائفة) اي بان يقطع نصف الظاهر من جانب معني واسني (قوله فارشها) اي فعليه ارش جائفة (قوله والا) اي وإن لم يكملها (قوله فقسطه) اي قسط ارش الجائفة (قوله ويقسط) اي ارش الجناية معني واسني (قوله ايجاب الحكومة أولا) اي في قوله والا أخكومة وقوله والقسط ثانيا اي في قوله والا فقسطه (قوله ويفرق) اي بين الاول والثاني (قوله غالبا) لعله احتراز عن نحو قوله الآتي ولو ادخل دبره الخ (قوله وهنا) اي في الثاني وقوله ثم اي في الاول (قوله لوجود ما يحصل به الخ) اي لو كمل القطعان جائفة سم (قوله بهذا التفصيل) اي قوله نعم الخ (قوله ويفرق الخ) هذا صريح المعني وقضية صنيع النهاية (قوله بان ما قبلها) اي ما قبل الموضحة من الشجاج الخمس (قوله فقيه الحكومة) يعني القسط على ما جرى عليه المنهاج وقوله والاكثر اي من القسط والحكومة على المعتمد المصحح في الروضة (قوله على الخلاف السابق) اي انفاء في الشجاج التي قبل الموضحة (قوله ولو ادخل دبره) إلى قول المتن فثنتان في النهاية الا قوله وهذا إلى المتن (قوله على الوجه) وفاقا للنهاية والمعني (قوله ان خرق الخ) بيان لما مر (قوله حتى يرجع) اي يرد خرق الباطن (قول المتن ولو نفذت) اي طعنه طعنة نفذت معني (قول المتن من بطن الخ) او عكسه او نفذت من جنب وخرجت من جنب (تبيينه) المراد بالبطن والظهر حقيقةتهما الا كل باطن وظاهر لما مر في القسم والذكر وغيرهما معني (قول المتن فجائفتان) وينبغي اخذ ما من قوله السابق فان خرقت جائفة نحو البطن الامعاء الخ وجوب الحكومة ايضا ان خرقت الامعاء سموع ش (قوله كما قضى به أبو بكر الخ) اي وعمر رضي الله عنهما ولا يخالف لهما فساكن اجماعا كما نقله ابن المنذر معني (قوله يعني طعنه به) وإلا فالمتن صادق بما إذا ادخله من منفذ او جائفة مفتوحة قبل رشيدى ومعني اي مع ان هذا لا يسمى الحاقا (قوله والحاجز) إلى قوله والتصادق اذن في المعني (قوله كما علم ذلك كله) اي قول المتن ولو اوصل الخ وقول الشارح فان خرجا الخ (قوله لانه الخ) عبارة المعني لان مبنى الباب على اتباع الاسم وقد وجد وسواء ابق شين ام لا اه (قوله في مقابلة الجزء الخ) فوات الجزء ليس بلازم سم على حج اي لانه لا يلزم من الايجاف ازالة الجزء بل قد يحصل بمجرّد الخرق بنحو ابرة ع ش (قوله ولا فود وارش) اعطف على الارش اي ولا يسقط فود الخ (قوله يعود لسان) اي بنيانه بعد قطعه معني (قوله والتصاق) عطف على عود لسان وهو إلى قوله والسن قد مناه عن المعني والاسني في باب كيفية القصاص باوضح من هذا راجعه (قوله بخلاف معلقة الخ) اي فانها لا يجب قلعها معني (قوله التصقت) اي الاذن المعلقة (قوله وذلك) اي وجوب قلع المبانة (قوله معها) اي المبانة (قوله بلا حاجة لمحله) الجاران متعلقان بعاد (قوله لم يلحق الخ) اي ذلك الدم (قوله في غير ذلك) اي كالمعلقة بجلدها ونحوها (قوله بخلاف عود المعاني) راجع للمتن

ولا تكلف فيه فضلا عن ظهوره (قوله ويفرق بان الجائفة مركبة) وقد يحمل ما تقدم على ما إذا لم يعرف القسط واما فرقه فقيه ما فيه (قوله ما يحصل به) اي لو كمل القطع في كل (قوله ولو ادخل دبره) عبارة مختصر الكفاية لان النقيب مانصه ولو ادخل خشبة او حديدية في حلقه إلى جوفه لم يجب شيء سوى التعزير إلا ان يחדش شيئا في الجوف فتجب حكومة ولو خرق بوصول الخشبة إلى الجوف من حلقه او دبره جزءا من غشاوة المعدة او الحشوة ففي كونها جائفة وجهان اما لو لدعت كبده وطحاله لمزمته تلك الدية وحكومة اه وبه يتضح صورة مسألة الوجهين فان بعض الضعفة غلط في فهمهما فليعرف (قوله فجائفتان) ظاهره عدم الزيادة عليهما بخرق نحو الامعاء وهل يجب ايضا حكومة بخرقها اخذ ما من قوله السابق فان خرقت جائفة نحو البطن الامعاء ينبغي الوجوب (قوله لانه في مقابلة الجزء الفائق) فوات جزء ليس بلازم (قوله

الحاصل ولا فود وارش يعود لسان لانه محض نعمة جديدة والتصاق اذن بعد ابانة جميعها ويجب قلعها اي حيث لم يخش مبيع تيمم كما هو ظاهر بخلاف معلقة بجدة التصقت وذلك لان الدم وان قل لما انفصل معها ثم عاد بعد انفصالها عن البدن بالسكية بلا حاجة لمحله الذي صار ظاهرا على وجه يدوم لم يلحق بالمعفو عنه في غير ذلك لان هذا الخش بخلاف عود المعاني لان به يتبين

والقول الشارح ولا قود الخ (قوله لا خلل) أى لا زوال (قوله سبق) أى قبيل باب كيفية القصاص حيث  
فسر قول المصنف ولم يدينه بقوله بان صار معلقا بجلدة الخ سم (قوله حتى يجب فيه القود الخ) فلو اخذ كمال  
الدية فالتصقت وثبتت فينبغي استرجاع الماخوذو الاقتصار على الحكومة او اقتص فالتصقت وثبتت دون  
اذن الجاني فهل يغرم المجنى عليه ارش اذن الجاني او لافيه نظر فليراجع سم (قوله ولا ينافيه ما تقرر الخ)  
اى بقوله بخلاف معلقة بجلدة الخ والمنافاة المنفية منشأ نوهمها ان عدم وجوب قلعها يتوهم منه انه ليس لها  
حكم المبانة سم (قوله لانها) أى المخالفة المقررة (قوله لعدم وجوب ازالتهما) أى بعد التصاقها (قوله لانها  
لم تصر الخ) علة لعدم وجوب الازالة (قوله فلا تنى فيها) اى حيث قطع قاطع تلك الجلدة المعلقة هى بها سم  
(قوله بخلاف التصاق ما بقى الخ) عبارة غيره واما التصاقها وقطعها ثانيا قبل الابانة فيسقط القصاص والدية  
عن الاول ويوجبها على الثانى وللمجنى عليه حكومة على الجاني او لا سم (قوله على الاول) اى الجاني او لا  
(قوله على الثانى) اى قاطعها بعد التصاقها سم (قوله نعم لو قلعها الخ) هذا الاستدراك مع الفرق الاتى  
انما يحتاج اليه على تفرقه المتقدمة بين الاذن المبانة والاذن المعلقة بجلدة واما على ما اقتضاه كلام الروضة  
وغيرها هنا فلا يحتاج اليه ولهذا اطلق في الروضة تشبيه السن بالاذن وكذا في الروض ولم يتعقبه شارحه  
فليتأمل ثم رايت الفاضل المحشى قال قوله نعم لو قلعها الخ عبارة الروض وشرحه وان تعلقت بعرق فاعادها

تنبيه سبق ان للمعلق بجلدة حكم المبان (كان مراده ان ذلك سبق في قول المصنف قبل باب كيفية القصاص او  
قطع بعض مارن او اذن ولم يبينه وجب القصاص في الاصح فانه فسر قوله ولم يبينه بقوله بان صار معلقا بجلدة اه  
وقوله ولا ينافيه ما تقرر الخ اى بقوله بخلاف معلقة بجلدة التصقت والمنافاة المتروكة منشأ نوهمها ان عدم  
قلعها يتوهم منه انه ليس لها حكم المبان (قوله في التنبيه حتى يجب فيه القود او كمال الدية) فلو اخذ كمال الدية  
فالتصقت وثبتت فينبغي استرجاع الماخوذو الاقتصار على الحكومة او اقتص فالتصقت وثبتت دون اذن  
الجاني فهل يغرم المجنى عليه ارش اذن الجاني او لافيه نظر فليراجع سم (قوله حتى يجب فيه القود) قال فيما سبق  
واذا اقتص في المعلق بجلدة قطع من الجاني اليها ثم يستل اهل الخبرة في الاصلح من ابقاء او ترك اه (قوله اما  
بالنسبة للقود او الدية) اى قطع قاطع تلك الجلدة المعلقة هى بها (قوله بخلاف التصاق الخ) في شرحه  
للا رشاد ما نصه اما التصاقها وقطعها مرة ثانية قبل الابانة وان لم تبق معلقة بالجلدة فانه يسقط القصاص  
والدية عن الاول كما اقتضاه كلام الشيخين لان بقاءه متاسكا ببعض البدن يقتضى بان القضاء اقرب الى عوده  
لحكمه الاول من الصاق المبان بالكلية ويوجبها على الثانى لذلك ايضا وللمجنى عليه حكومة على الجاني  
او لا كالا قضاء اذا اندمل تسقط الدية وتجب الحكومة ويفرق بينه وبين نحو موضحة اندملت بان الاسم لم  
يزل بالاندمال بخلافه هنا فاندفع قول الشارح هو الجورجى وهذا اولى من الموضحة بعدم السقوط اه وفي  
شرح البهجة ما يوافق (قوله فانه يوجب حكومة على الاول الخ) عبارة الروض في باب قصاص الاطراف  
فرع التصاق الاذن بعد الابانة لا يسقط القصاص والدية ولا يوجبها أى ما ذكر من القصاص والدية قطعها  
مرة ثانية واما اى واما التصاقها وقطعها مرة ثانية قبل الابانة فبالعكس أى فيسقط القصاص والدية عن الاول  
ويوجبها على الثانى اه وقوله نعم لو قلعها فتعلقت بعرق الخ عبارة الروض وشرحه في هذا الباب وان قلعها  
فتعلقت بعرق فاعادها عبارة الاصل ثم عادت وثبتت فحكومة تزمه لادى لانها انما يجب بالابانة ولم توجد اه  
اذا علمت ذلك علمت استواء الاذن والسن في انه اذا لم يبينهما الجاني الاول بان بقيت الاذن معلقة بجلدة والسن  
معلقة بعرق ثم ثبتا لم يجب على الجاني الاول غير الحكومة وحيث لا يشكل ما ذكره الشارح من الاستدراك  
والفرق بقوله نعم الخ وقوله في الفرق فان فيها الدية كما تقرر يقال عليه انما فيها الدية على الجاني الثانى  
والكلام بالنسبة للجاني الاول وهو لا يجب عليه الا الحكومة كما في السن بالنسبة للجاني الاول الذى هو المراد  
في هذا الاستدراك فليتأمل فان اراد بقوله فان فيها الدية كما تقرر نظير ما استدركه في السن لقوله  
ثم عادت وثبتت فليتأمل (قوله وقودا اودية على الثانى) اى قاطعها بعد التصاقها

ان لا خلل (تنبيه) سبق ان  
للمعلق بجلدة حكم المبان  
حتى يجب فيه القود او كمال  
الدية ولا ينافيه ما تقرر في  
الاذن المعلقة بجلدة لانها  
بالنسبة لعدم وجوب ازالتهما  
لا غير لانها لم تصر اجنبية  
عن البدن بالكلية أما بالنسبة  
للقود او الدية فلا شىء فيها  
بخلاف التصاق ما بقى منها غير  
الجلدة فانه يوجب حكومة  
على الاول وقودا اودية على  
الثانى والسن كالاذن فيما  
تقرر نعم لو قلعها فتعلقت  
بعرق ثم أعادها وثبتت  
وجب فيها حكومة لادية  
لعدم اباتنها ويفرق بينها  
وبين الاذن المعلقة بجلدة  
فان فيها الدية كما تقرر بان  
عرق السن من اجزائها  
التي بها نباتها فلم يتحقق  
انفصالها بخلاف الجلدة

(والمذهب ان في قطع او قلع (الاذنين دية) كدية نفس المجنى عليه وكذا في كل ما ياتي (لاحكومة) لخبر فيه (و) في (بعض) ويصح رفعه منها  
او من احدهما (بقسطه) في واحدة نصف دية وفي بعضها بنسبته اليها بالمساحة (ولو ايدبها) بالجناية (فدية) فيها لا بطلان منفعتها  
المقصودة من دفع الهوام لزوال الاحساس (وفي قول حكومة) لبقاء جمع الصوت ومنع (٢٦٥) دخول الماء وهما مقصودان ايضا ويرد  
بان الاولى اقوى وآكد

عبارة الاصل ثم عادت ونبتت لحكومة تلزمه لاديتها لانها انما تجب بالابانة ولم توجداه اذا علمت ذلك علمت  
استواء الاذن والسن في انه اذا لم يبينهما للجاني الاول بان بقيت الاذن معلقة بجلدة والسن معلقة بعرق ثم نبتا  
لم يجب على الجاني الاول غير الحكومة وحيث ذكره الشارح من الاستدراك والفرق بقوله نعم  
الخ وقوله في الفرق فان فيها الدية كما تقر ويقال عليه انما فيها الدية على الجاني الثاني والكلام بالنسبة  
للجاني الاول وهو لا يجب عليه الا الحكومة كما في السن بالنسبة للجاني الاول الذي هو المراد في هذا الاستدراك  
فليتأمل فان اراد بقوله فان فيه الدية كما تقر ما اذا لم تنبت لم يكن نظير ما استدرك في السن لقوله ثم عادت  
ونبت فليتأمل سيد عمر (قول المتن والمذهب) شروع في ابانة الطرف ومقدر البدل من الاعضاء ستة عشر  
عضوا وانا اسردها لك اذن عين جفن انف شفة لسان سن لحي يد رجل حلة ذكر اثنيان اليان  
شفران جلد ثم ما وجد فيه الدية منها وهو ثنائي كالدين ففي الواحد منه نصفها او ثلاثي كالانف فثلثها  
او رباعي كالاجفان فربعا ولا زيادة على ذلك وفي البعض من كل منها بقسطه لان ما وجب فيه الدية  
وجب في بعضه بقسطه معنى (قوله في قطع او قلع) الى قوله قيل قضية في المعنى الا قوله ومنع دخول الماء وقوله  
اذ لا يتبع الى المتن ولما في قوله وينافيه في الافة في النهاية (قول المتن دية) اي سواء كان صاحبها سميا او  
اصم نهاية ومعنى (قوله كدية نفس المجنى عليه) وهي مختلفة كما تقدم ع ش (قوله وكذا) عبارة المعنى  
تنبيه المراد بالدية هنا وفيما ياتي من نظائره دية من جنى عليه اه (قوله ويصح رفعه) اقتصر عليه المعنى  
وبعض بالرفع من الاذنين فقسطه اي المقطوع ويقدر بالمساحة (تنبيه) شمل قوله بعض ما لو قطع  
احداهما وما لو قطع البعض من احدهما اه (قوله منهما الخ) صفة بعض (قوله او من احدهما) الاولى  
الثاني بنسبته اي البعض المقطوع اليها اي الاذن (قوله بالمساحة) بان تعرف نسبة المقطوع من  
الباقى بالمساحة اذ لا طريق لمعرفتها سواء كان نصفها مثلاً قطع من اذن الجاني نصفها فالمساحة هنا توصل  
الى معرفة الجزئية بخلافها فيما مر في الموضحة فانها توصل فيه الى معرفة مقدار الجرح من كونه قيرا طاء او  
قيرا طين مثلاً ليوضح من الجاني مقدارها وهذا ظاهر وان توقف الشيخ فيه رشدي (قوله بالجناية) اي  
عليهما بحيث لو حركتهما لم تنجر كما معنى (قوله بان الاولى) وهي دفع الهوام ع ش (قوله لازالة تينك المنفعتين)  
اي جمع الصوت ومنع الماء (قوله ايضا) اي كوجوب دية الاذن (قوله لخبر) الاولى العطف كافي المعنى  
(قوله عين اخفش) وهو من يبصر ليل فقط ويطلق ايضا على ضيق العين ع ش (قوله او اعشى) وهو من  
لا يبصر ليلاً ويبصر نهاراً ع ش ومعنى (قول المتن عين احول واعمش) اي والمقلوع الحولاء او العشاء  
بدليل التعليل الاتي وهذا بخلاف قوله واعور فان الصورة انه قلع الصحيحة كما لا يخفى رشدي (قوله دون  
بصره) اي رؤية (قول المتن واعور) اي او اجبر وهو من لا يبصر في الشمس معنى (قوله لبقاء الخ) هذا  
التعليل لا يناسب حكم الاعور كما لا يخفى رشدي (قوله لبقاء اصل المنفعة) اي ومقدار المنفعة لا ينظر اليه  
معنى (قوله وقيل) عبارة المعنى واحترز بذلك عن يقول كمالك واحمد في عين الاعور كل الدية لعله لان بصر  
الذاهبة انتقل اليها اه (قوله فيها دية) اي نصف دية (قوله فيها دية) اي دية عين رشدي (قوله يمنع ذلك)  
اي الافتضاء (قوله ولو لا عور) اي لشخص اعور (قوله من هذه) اي لفظة ولو عين اعور (قوله على  
الا فصح وغير الا فصح ضم الباء مع شد القاف معنى (قوله ففيها نصف الدية) الى قوله وينافيه في المعنى (قوله  
(قوله ولو اوضح مع قطع الاذن الخ) بقى ما لو اوضح مع قطع الاذن اليابسة فهل تسقط حكومتها لانا غير  
مفردة فيتبع ارض الايضاح اخذ من هذا التعليل او كيف الحال

فكانا بالنسبة اليها كالتابعين  
(ولو قطع يا بستين) ولان  
كان يسهما اصلياً (فحكومة)  
كقطع يد شلاء او جفن او  
انف استحشف ولا ينافيه  
ما مر من قطع صحيحة يابسة  
لان ملحظ القود التام  
وهما متماثلان كما مر (وفي  
قول دية) لازالة تينك  
المنفعتين العظيمتين ولو  
اوضح مع قطع الاذن وجبت  
دية موضحة ايضا اذ لا يتبع  
مقدر مقدر عضو آخر  
(وفي) ازالة جرم (كل عين)  
صحيحة (نصف دية) اجماعاً  
لخبر صحيح فيه (ولو) هي  
(عين) اخفش او اعشى او  
(احول) وهو من بعينه  
خلل دون بصره (واعمش)  
وهو من يسيل دمه غالباً مع  
ضعف بصره (واعور) وهو  
فاقد ضوء احدى عينيه لبقاء  
اصل المنفعة في الكل وقيل  
في عين الاعور كل الدية  
لان سليمته التي عطلها بمنزلة  
عيني غيره قيل قضية كلام  
المتن ان العوراء فيها دية  
يصح ان يقال في الاعور  
في كل عين له نصف دية مع  
انه ليس له الا عين واحدة  
اه ويرد منع ذلك لانه لم  
يقبل ولو لا عور بل ولو عين  
اعور والمتبادر من هذه

السليمة لا غير وبان الغاية ليست غاية لكل

(٥٩ - شرواني وابن قاسم - ثامن)

عين بل لعين فقط كما قرره فقامله (وكذا من بعينه يباح) على ناظرها او غيره (لا ينقص) هو بفتح ثم ضم مخففاً على الافصح كما مر (الضوء)  
مفعول ففيها نصف الدية (فان نقص) وانضبط النقص بالنسبة للصحيحة (فقسط) منه تجب فيها (فان لم ينضبط) النقص (فحكومة)

وفارقت عين الاعمش بان يباض هذه نقص الضوء الخلقى ولا كذلك تلك ومن ثم لو تولد العمش من افة او جناية لم تكمل فيها الدية كما قاله جمع وينافيه في الآفة ما ياتي في الكلام (٦٦) فتأمل (وفي) قطع او ايباس (كل جفن) استؤصل قطعه ولينبذ له فانه قد يتقلص مع بقاء بعضه

حتى يشبه المستأصل (ربع دية) لما فيه من الجمال والمنفعة التامة وانقسمت على الاربعة لان ما وجب في المتعدد من جنس ينقسم على افراده (ولو) كان (لاعمى) وتدرج فيها حكومة الاهداب لانها تابعة لها (وفي) قطع او اشلال (مارن) وهو ما لان من الانف ويشتمل على طرفين وحاجز (دية) لخبر صحيح فيه ولو قطع معه القصة دخلت حكومتها في ديته لانها تابعة بخلاف الموضحة الحاصلة من قطع الاذنين وفي تعويجه حكومة كتعويج الرقبة او نحو تسويد الوجه (وفي كل من طرفيه والحاجز ثلث) من الدية لما مر في الاجفان (وقيل في الحاجز حكومة وفيهما لان الجمال والمنفعة فيهما دونه ويرد بالمنع كما هو واضح (وفي) قطع او اشلال (كل شفة) وهي كما في بعض نسخ المتن في عرض الوجه إلى الشدين وفي طوله إلى ما يستر اللثة (نصف) من الدية لخبر فيه فان كانت مثقوبة نقص منها قدر حكومة وفي بعضها بقسطه كسائر الاجرام (و) في (لسان) ناطق (ولو لا لسان) وأرت والتغ وطفل (ولو

وفارقت عين الاعمش) أى حيث لم تنقص الدية بضعف بصرها ع ش (قوله ولا كذلك تلك) أى عين الاعمش ع ش عبارة المغنى وعين الاعمش لم ينقص ضوءها عما كان في الاصل اه (قوله وينافيه في الآفة) اقول قد يفرق بان المقصود من الحروف حصول كلام مفهوم وهو حاصل مع النقص بالآفة ومن النظر ابصار الاشياء وقد نقص سم على حجر شيدى وفي النهاية فرق آخر ارجعه لكن في كل من الفرقتين بعد (قوله ما ياتي الخ) أى من ان الفئات بالآفة لا اعتبار به فتجب فيه دية كاملة نهاية (قوله وفي قطع او ايباس) إلى قوله لذهاب النطق في النهاية (قوله استؤصل قطعه الخ) وفي بعض الجفن الواحد قسطه من الربع فان قطع بعضه فتقلص باقيه فقضية كلام الرافعى عدم تكميل الدية مغنى (قول المتن ربع دية) وفي قطع المستحشف حكومة مغنى وروض (قوله على افراده) أى اجزائه (قوله ويندرج فيها حكومة الاهداب) بخلاف ما لو انفردت الاهداب فان فيها حكومة إذا فسد منبتها كسائر الشعور ولا فالتعزير مغنى وروض (قوله وفي قطع) إلى قوله لانها تابعة في المغنى (قول المتن وفي مارن الخ) وفي قطع باقى المقطوع من المارن بجناية او غيرها ولو يجذام قسطه من الدية بالمساحة وفي شقه إذا لم يذهب منه شيء حكومة وإن لم يلشم فان تاكل بالشق بان ذهب بعضه وجب قسطه من الدية وفي قطع القصة وحده دية منقلة مغنى وروض مع الاسنى (قوله وفي تعويجه) أى الانف ع ش (قوله لما مر في الاجفان) أى لظيره وهو ان ما وجب في المركب ينقسم على اجزائه عبارة المغنى توزيع الدية عليها اه (قوله وفي قطع) إلى قول المتن ولسان في المغنى (قوله إلى الشدين) قال الشيخ عميرة وهو أى الشدق وهو ما يتنا أى يرتفع عند انطباق الفم ع ش (قوله نصف من الدية) عليا أو سفلى رقت أو غلظت صغرت أو كبرت ففي الشفتين الدية وفي شقهما بلا إبانة حكومة ولو قطع شفة مشقوقة وجبت ديتها إلا حكومة الشق وإن قطع بعضيهما فلتصلق البعضان الباقيان وبقيما كالمقطوع الجميع وزعت الدية على المقطوع والباقي كما اقتضاه نص الام وصرح به في الانوار وهل تسقط مع قطعها حكومة الشارب ولا وجهان اظهرهما الاول مغنى وروض مع الاسنى وقولها اظهرهما الاول كذا في النهاية ثم قال ويسقط مع قطعها حكومة الشارب وفي الشفة الشلاء حكومة اه (قوله مثقوبة) عبارة غير مشقوقة (قوله نقص الخ) ظاهره ولو كان خلقيا ع ش (قوله منها) أى من ارشها (قوله وفي لسان ناطق) إلى قوله وكذا لو ولد في النهاية (قوله وفي لسان ناطق) بالاضافة والانسب لما ياتي لناطق (قول المتن ولو لا لسان) وهو من في لسانه لكنه أى بحكمة وقوله وارت والتغ سبق تفسيرهما في باب صلاة الجماعة مغنى (قول المتن وطفل) عطفه المغنى على الا لسان فقال ولو لسان طفل وإن لم ينطق اه (قوله على المعتمد) وفاقا للنهاية وخلافا لظاهر المغنى (قوله وإن فقد الذوق) غاية للعلة لا للدعى فلا تكرر (قوله كما ياتي) أى في قول المتن وفي الكلام دية (قوله سواء قلنا الخ) تعميم للثن بملاحظة قوله وان فقد ذوقه الخ (قوله أقلنا الذوق فيه) وهو الراجح وقوله اوفى الخلق وهو ضعيف كما سيأتى في شرح وفى ابطال الذوق دية ع ش ورشيدى (قوله بان فيه الحكومة) أى بان في قطع لسان ناطق فاقد الذوق الحكومة كلسان الاخرس (قوله على انه ياتي)

(قوله وفارقت عين الاعمش بان يباض هذه نقص الضوء الخلقى ولا كذلك تلك الخ) عبارة شرح الروض وغيره الاعمش لم ينقص ضوءها عما كان في الاصل اه فاما معنى قولهم في الاعمش مع ضعف بصره الا ان يراد مع ضعفه أصالة (قوله وينافيه في الآفة الخ) اقول قد يفرق بان المقصود من الحروف حصول كلام مفهوم وهو حاصل مع النقص بالآفة ومن النظر ايضا الاشبار وقد نقص سم (قوله في المتن كل جفن) قال في الروض وفي قطع المستحشف حكومة (قوله في المتن كل شفة الخ) ويسقط من قطعها حكومة الشارب في أوجه الوجهين شرح م ر (قوله في المتن ولسان ولو لا لسان الخ) قال في العباب بلا جناية أو بها من غير قطع اه

أى فقد ذوقه على المعتمد لذهاب النطق الذى فيه الدية وإن فقد الذوق كما ياتي سواء قلنا الذوق فيه ام في الخلق واما جزم الماوردى وصاحب المذهب بان فيه الحكومة فضعيف على انه ياتي عن الماوردى ما يناقض ذلك (دية) لخبر صحيح فيه (وقيل شرط) الوجوب في لسان (الطفل ظهور اثن نطق بتحريره بكاء ومص)



ولا لحكومة لعدم يقن سلامته والاصح لافرق أخذ ابظاها السلامة كما تجب في يده ورجله وان فقد البطش حالا ومن ثم لم يبلغ أو ان النطق او التحريك ولم يظهر اثره تعينت الحكومة وكذا لو ولد اصم فقطع لسانه الذي ظهر منه اماراة النطق للباس منه لانه لما ينطق بما يسمعه (و) في لسان (لاخرس) اصالة او لعارض (حكومة) لذهاب اعظم منافعه نعم ان ذهب بقطعه الذوق وجبت الدية اي ان قلنا ان الذوق في جرمه ولا لحكومة له ايضا فيما يظهر اذ لا استتباع حيث ندو باقى الكلام وغيره ما يفهم ذلك وما افهمه كلام الماوردى الذى نقله عنه ابن الرفعة من وجوب الحكومة فقط نظرا لفقد الكلام الذى هو جل منافعه ضعيف ومناقض لقوله (٤٦٧) هو وغيره لو اذهب الكلام والذوق

لزمه ديتان ولجزمه السابق  
آثقا بالحكومة ونظر الفقد  
الذوق دون فقد الكلام  
(و) في (كل سن) اصلية  
تامة مشغورة نصف عشر  
دية صاحبها او قيمته في كل  
سن كذلك (لذكر حر مسلم  
خمس ابرة) ولا ثنى نصف  
ذلك ولذى ثلثه واثن نصف  
عشر قيمته لخبر فيه نعم ان  
كانت احدى ثنيتين أقصر  
من الاخرى او ثنيتين مثل  
رباعية او اقصر نقص من  
الخمس ما يليق بنقصها اذ  
الغالب طول الثنية على  
الرباعية ولو انتهى صغر  
السن فلم تصلح للمضغ تعينت  
فيها الحكومة كالموغير لون  
سن او قلعها وبقيت منفعتها  
والاسنان العليا متصلة  
بعظم الرأس فاذا قلع مع  
بعضها شيئا منه لحكومة  
أيضا اذ لا تبعية (سواء  
كسر الظاهر منها دون السنخ)  
بمهمة مكسورة فنون  
فعجمة وهو اصلها المستر  
باللحم والمراد بالظاهر  
البادى خلقة فلو ظهر  
بعض السنخ لعارض كملت

أى في شرح ولاخرس حكومة (قوله والا لحكومة) الى قوله أى أن قلنا في المغنى (قوله وكذا لو ولد اصم الخ) وفاقا للمغنى وخلافا لظاهر النهاية بما لجزم الانوار بوجوب الدية في قطع لسان من ولد اصم قال ع ش هذا أى ما في الانوار معتمداه (قوله منه) أى من نطقه (قوله لانه الخ) أى الصغير مغنى (قوله بما يسمعه) أى واذ لم يسمع لم ينطق مغنى (قوله اصالة) الى قوله أى ان قلنا في النهاية (قوله أى ان قلنا ان الذوق في جرمه) أى اللسان وهو الراجح كما يأتى (قوله والا) أى ولو قلنا ان الذوق في الخلق وهو المرجوح لحكومة له أى لذهاب الذوق ايضا أى كما ان للسان حكومة (قوله حيث ندو) أى حين اذ لم يكن الذوق في جرم اللسان (قوله من وجوب الحكومة فقط) أى من انه اذا ذهب بقطع لسان الاخرس ذوقه يجب حكومة واحدة مطلقا سواء قلنا الذوق فيه او في الخلق (قوله ولجزمه السابق الخ) أى ان مقتضى ان اعظم منافع اللسان الذوق في اذهابه دية (قوله اصلية) الى قول المتن وفى سن زائدة في النهاية الا قوله قيل الى ويظهر وكذا فى المغنى الا قوله والاسنان الى اثن وقوله كما مر (قوله اصلية تامة الخ) أى غير مقلقة نهاية زاد المغنى صغيرة كانت او كبيرة بيضاء أو سوداء (قوله أو قيمته) أى او نصف قيمة صاحبها اذا كان قنا (قوله كذلك) أى اصلية تامة الخ (قوله ولا ثنى) أى حرة مسلمة نصف ذلك أى بعير ان ونصف ولذى أى نصرانى ويهودى ثلثه أى بعير وثلثان ولجوسى ثلث بعير مغنى (قوله مثل رباعيته) والرباعية بوزن الثمانية السن التى بين الثنية والباب مختار ع ش (قوله فلم تصلح) عبارة المغنى الى ان لا يصلح (قوله كالموغير لون سن الخ) فان الواجب على الجانى فيهما الحكومة ع ش (قوله والاسنان العليا الخ) أى واما السفلى فنبتتها اللحيان وفيهما الدية كما سياتى سم رشيدى (قوله فنون) أى ساكنة (قوله فعجمة) عبارة المغنى وعجما الخاء ويقال بالجيم اه (قوله فى الاول) أى فيما كان باديا فى الاصل مغنى ورشيدى (قوله لانه) أى السنخ (قوله فتجب فيه) أى السنخ (قوله كالموغير لون) أى بان كسر واحد الظاهر وقلع اخر السنخ فتجب السنخ حكومة (قوله ان يأتى هذا) أى ما فى المتن مع ما فى الشارح (قوله كما مر) أى فى التنبيه (قوله لبقاء منفعة الجمال وحبس الريق) قد يصور ذهابها بان يميل السن عن محاذة الباقي فتحصل فرجة سم (قوله ونظير الخ) عبارة المغنى والروض مع الاسنى ولو كسر سنا مكسورة واختلف هو وصاحبها فى قدر الفائت صدق صاحبها لان الاصل عدم فوات الزائد وان كسر من صحبته واختلف هو وصاحبها فى قدر ما كسر منها صدق الجانى فى قدر ما كسر يمينه لان الاصل براءة ذمته اه (قوله فاختلف هو) أى المجنى عليه (قوله فى الباقي منها) هل المراد

(قوله وكذا من ولد اصم فقطع لسانه الخ) فى العباب وكذا من تعذر نطقه لاخلال فى لسانه بل لكونه ولد اصم فلم يحسن النطق لعدم سماعه اه أى تجب ديته وهو ما جزم به فى الانوار وقيل تجب حكومة ورجحه الاذرعى والزر كشي وهما وجهان فى الروضة واصلها بلا ترجيح (قوله والاسنان العليا) أى واما السفلى فنبتتها اللحيان وفيهما الدية كما سياتى (قوله وكفلعهما مالو اذهبت الجناية جميع منافعهما) هل يأتى حيث ندو القصاص اذا امكن اذهاب جميع منافع سن الجانى ايضا بلا قلع (قوله لبقاء منفعة الجمال وحبس الريق) قد يتصور ذهابها بان يميل السن عن محاذة الباقي فتحصل فرجة (قوله فاختلف هو) والثانى فى الباقي منها

الدية فى الاول (او قلعها به) معامن اصلها لانه تابع فاشبه الكف مع الاصابع أمالو كسر الظاهر ثم قلع السنخ ولو قبل الاندمال فتجب فيه حكومة كالموغير لون (قوله فى هذا فى قصة الانف وغيرهما من التوابع السابقة والآتية ولو قلعها الاعراف ففادت فنبت لم يلزمه الا لحكومة كما مر قال الماوردى وكفلعهما مالو اذهبت الجناية جميع منافعهما ويصدق فيه المجنى عليه اذ لا يعرف الا منه انتهى قيل وتصور ذهاب الجميع بعيد لبقاء منفعة الجمال وحبس الريق والظاهر ان مراد قائله النزاع فى تصوير ذهاب الكل لا فى الحكم لو فرض ذهاب الكل ونظير تصديق المجنى عليه فيما ذكره ما لو جنى اثنان على سن فاختلف هو والثانى فى الباقي منها حال جنايته

فيصدق المجنى عليه يمينه (وفي سنن زائدة حكومة) والمراد بها الشاغية التي باصله وهي التي تخالف بنيتها بنية الاسنان لالتى من ذهب فان فيها التعزير فقط ولا الزائدة على الغالب (٦٨) في الفطرة وهو اثنان وثلاثون لان الارجح فيها حيث كانت على سنن البقية وجوب الارش

من السن لكون الجناية بنحو كسرها فكسر أحدهما بعضا والآخر الباقي أو من منافعها فهل هي مضبوطة سم اقول ما مر عن المغنى والروض انفا صريح في الاول ولكن الافيد التعميم (قوله فيصدق المجنى عليه) اى وان اختلف التوجيه راجع سم (قوله والمراد) الى قوله اذ الكلام في النهاية والمغنى الا قوله حيث كانت على سنن البقية وقوله بل قولهم الى المتن (قوله باصله) اى في المحرر (قوله من ذهب) اى او فضة ونحوهما مغنى (قوله فان فيها التعزير الخ) اى وان ثبت باللحم واستعدت للمضغ لانها ليست جزءا من الشخص مغنى (قوله ولم تنقص الخ) أخذه من أو نقصت سم (قوله منفعتها) أى من مضغ وغيره مغنى (قوله دون بقية المنافع) اى من منفعة الجمال وحبس الطعام والريق مغنى (قوله كاسر) اى انفا في شرح او قلعا به (قوله فيجب القود) الى قوله فعليه لوقلها في النهاية وكذا في المغنى الا قوله لكن الى او عادت (قوله اما المتولدة من جناية ثم سقطت الخ) اى بجناية ثانية عبارة الروض اى والمغنى ولو تزلزلت صحيحة بجناية ثم سقطت بعد لزمه الارش وان نبتت وعادت الخ وهي صريحة في تصوير المسئلة باتحاد الجاني وان السقوط بسبب جانيته التي تولدت منها الحركة فيلزمه الارش وأما قول الشارح لكن لا يكمل الخ فانما يظهر عند تعدد الجاني بان حر كها الاول بجناية ثم اسقطها الثاني بجانيته وعلى هذا فقوله ففيها الارش اى على من اسقطها بجانيته وهو الثاني لكن قوله او عادت كما كانت الخ انما يتضح في جان واحد ففي كلامه تشبثت فليتام وليراجع سم على حج سيد عمر و اشار الكردى الى الجواب بما نصه قوله اما المتولدة الخ اى ان تحركت صحيحة بجناية جان ثم سقطت ففيها الارش على ذلك الجاني لكن ان ضمن الجاني تلك الجناية او لا لا يكمل ارش السقوط لثلاث ايضا عاف عليه الغرم اه (قوله ثم سقطت) اى اسقطها جان آخر وكان الاولى حذفه لان الكلام فيما اذا اسقطها جان اخر بدليل ما قدمه في المنطوق مع ان في التعبير بسقطت ايها انها سقطت بنفسها وليس مراد او اما قوله او عادت الخ فظاهره انه معطوف على سقطت وهو غير صحيح بالظور لما قررناه وانما هو فيما اذا جنى انسان على سن فتحركت ثم ثبتت وعادت لما كانت ففي كلامه تشبثت كما اشار اليه سم على حج رشيدى (قوله تلك الجناية) اى الاولى سيد عمر (قوله ففيها الحكومة) اى على من تولدت من جانيته وقوله لزوم الارش اى لمن تحركت بجانيته سم (قوله فعليه) اى ما اقتضاه كلام الشيخين من لزوم الارش في النقص (قوله لزمته حكومة) اى كافي الروض سم (قوله ومشى في الانوار الخ) عبارة المغنى وان عادت ناقصة المنفعة ففيها ارش كذا في الشرحين والروضة والذى في الانوار لزمته الحكومة لا الارش لان الارش يجب بقلعها كما مر قال وهذا الموضع مزالة القدم في الشرحين والروضة فليتام وقد يجب بان المراد بنقص المنفعة ذهابها بالكلية فلا مخالفة حينئذ اه (قوله ان على الاول حكومة) قال في شرح

لا الحكومة بل قولهم الاتى فبحسبها يشمل ذلك (وحركة السن) المتولدة من نحو مرض او كبر (ان قلت) ولم تنقص منفعتها (فكصحيحة) في وجوب القود او الدية لبقاء الجمال والمنفعة (وان بطلت المنفعة) يعنى منفعة المضغ لشدة الحركة مثلا كما دل عليه السياق اذ الكلام كما ترى في ان الحركة قليلة او شديدة وذلك انما يتعلق بالمضغ فقط دون بقية المنافع اذ لا يتصور ابطالها كلها على ما مر (لحكومة) فقط لابين الحاصل بزوال المنفعة (او نقصت) بان بقي فيها اصل منفعة المضغ (فالاصح كصحيحة) فيجب القود او الدية كما يجب مع ضعف البطش والمشى اما المتولدة من جناية ثم سقطت ففيها الارش لكن لا يكمل ان ضمن تلك الجناية لثلاث يتضاعف الغرم في الشيء الواحد او عادت كما كانت ففيها الحكومة او نقصت فتقضيه كلام الشيخين لزوم الارش فعليه لوقلها آخر لزمته حكومة دون حكومة التي تحركت بهرم او مرض لان النقص الذى فيها قد غرمه الجاني الاول بخلافه في الهرم والمرض ومشى في

الخ) هل المراد من السن لكون الجناية بنحو كسرها فكسر أحدهما بعضا والآخر الباقي أو من منافعها فهل هي مضبوطة معلومة (قوله فيصدق المجنى عليه يمينه) اى وان اختلف التوجيه راجع (قوله وهو اثنان وثلاثون الخ) (فائدة) وجدنا من اسنانه قطعة واحدة ففي قلعا عمدا القود وكذا كسر بعضها ان امكن المماثلة والافالدية كان قلعت خطا عاب او عمدا وعنى على مال اى ففيها الدية اى دية صاحبها فقط لانه المتيقن مر (قوله ان قلت ولم تنقص) اخذه من نقصت (قوله ففيها الحكومة) قال في شرح الروض كالولم يبق من الجراحة نقص ولا شين (قوله ففيها الحكومة) على من تولدت من جانيته (قوله فقضية كلام الشيخين لزوم الارش) اى لمن تحركت لجناية (قوله فعليه لوقلها اخر لزمته حكومة) كافي الروض كالولم يبق من الجراحة نقص ولا شين (قوله ومشى في الانوار الخ) قال في الانوار بعد ذكره ما نقل عنه وهذا الموضع مزالة القدم في الشرحين والروضة فليتام (قوله ان على الاول حكومة) قال في شرح الروض يجب بقلعها

الروض

الانوار على القول الآخر ان على الاول حكومة وعلى الثاني

ارشاهو وهو الاوجه مدر كما تقر ان الناقصة بنحو مرض في قلعا الارش بجامع بقاء المنفعة المقصودة في كل منهما وجوب حكومة

في تلك دون هذه لا يمنع القياس كاهو ظاهر (ولو قلع سن صغير) أو كبير وذكر الصغير (٤٦٩) للغالب (لم يشغل تعدد وقت

العود (وبأن فساد المنبت)  
بقول خبيرين أي أو  
بوصوله لسن يقطع فيه عادة  
بفساده إلا أن يدعى أنه  
مادام حيا فالرجاء باق وفيه  
ما فيه (وجب الارش)  
كسن المشغور فإن عادت  
فلا شيء إلا أن بقي شين  
(والاظهر أنه لو مات  
قبل البيان) للحال (فلا  
شيء) لاصل براءة الذمة  
مع أن الظاهر العود لو  
بقي قبل نعم له حكومة  
كالومات قبل تمام نباتها  
(و) الاظهر (أنه لو قلع  
سن مشغور فمادت  
لا يسقط الارش) لأن  
العود نعمة جديدة (ولو  
قلعت الاسنان) كلها  
(فبحسابه) أي المفلوع  
ففيها حيث كانت كالغالب  
اثنتين وثلاثين مائة وستون  
بعيرا (وفي قول لا تزيد  
على دية أن اتحاد جان وجناية)  
كالاصابع ويحجب بان الدية  
ثم نيطت بالجملة وهنالم  
تنط إلا بكل سن على  
حيالها فتعين الحساب  
وبهذا يوجه ما مر من زيادة  
الحساب بزيادة الاسنان  
على أن ترجيح صاحب  
الانوار أن في الزائدة حكومة  
بعيد لأنها إذا انقسمت  
على اربعين مثلا فأي  
ثمانية منها يحكم عليها بالزيادة  
حتى تفرد بحكومات وعايؤيد  
الاول ما مر في الموضحة

الروض لان الارش يجب بقلعها سم (قوله في تلك) أي الناقصة بجناية (قوله دون هذه) أي الناقصة بنحو  
مرض سم (قوله لا يمنع القياس) أي قياس قلع تلك على قلع هذه في وجوب الارش (قوله أو كبير) إلى  
قوله وبهذا يوجه في المعنى الاقوله أي أو بوصوله إلى المتن وإلى قوله وعايؤيد الاول في النهاية الاقوله ذلك  
وقوله كالمومات إلى المتن (قول المتن لم يشغل) بمشاة تحتية مضومة ومثلثة ساكنة وغين ومجمعة مفتوحة أي لم  
تسقط اسنانه وهي روضه التي من شأنها غالبا عودها بعد سقوطها معنى (قوله بقول خبيرين)  
ويحضرهما المجنى عليه وإن بعدت مسافتها وإلا وقف الامر إلى تبين فساده عش (قول المتن وجب  
الارش) أي أو القود نهاية ومعنى (قوله فلا شيء) هلا وجبت حكومة كالم يبق في الجراحة نقص ولا شين  
ولعل وجه كونها كانت بصدد الانقلاع والعود سم (قوله إلا أن بقي شين) أي فتجب الحكومة معنى  
وعش (قوله للحال) أي من طلوعها وعدمه معنى (قوله نعم له حكومة) أي لثلاث تكون الجناية عليها  
هدر ام احتمال عدم العود لو عاش عش (قوله كالمومات الخ) وإنما لم يجب القسط لانالم يتيقن أنه لو  
عاش لم تكمل ولو قلعه قبل تمام نباتها آخر انتظرت فإن لم تنبت فالدية على الآخر ولا الحكومة أكثر من  
الحكومة الاولى وإن فسد منبت غير المشغورة آخر بعد قلع غيرها فعليه حكومة وعلى الاول كذلك  
حكومة وإن سقطت بلا جناية ثم افسد شخص منبتها لزمه حكومة على ما مر لأنه لم يقطع سنا معنى واسنى  
(قول المتن فبحسابه) أي وإن زادت على دية واتحد الجاني نهاية سواء اقلعها معا أو مرتبا معنى (قوله ففيها)  
خبر مقدم لقوله مائة وقوله اثنتين وثلاثين خبر كان سم (قوله كالغالب اثنتين وثلاثين) أربع ثانيا وهي  
الواقعة في مقدم الفم ثنتان من أعلى وثنتان من أسفل ثم أربع ربايعات ثنتان من أعلى وثنتان من أسفل  
ثم أربع ضواحك كذلك ثم أربع انياب كذلك ثم اثنا عشر ضرسا وتسمى طواحين ثم أربع نواجذ اسنى  
ومعنى زاد عميرة وفي الغالب لا تنبت أي النواجذ إلا بعد البلوغ فن لا يخرج له شيء منها تكون اسنانه ثمانية  
وعشرين ومنهم من له اثنتان منها فتكون اسنانه ثلاثين اه زاد البجيرمي والاول هو الخصى والثاني هو  
الاجروداه (قول المتن وفي قول لا تزيد الخ) هذا كله وان خلقت مفرقة كما هو العادة فان خلقت صفيحتين  
كان فيها دية فقط وفي احدهما نصفها معنى ونهاية زاد شيخنا وفي بعضها قسطه منها اه (قوله ثم) أي  
في الاصابع (قوله على حيالها) أي انفرادها عش (قوله على ما مر) أي في شرح وفي سن زائدة الخ (قوله على  
أن ترجيح الخ) لا موقع للعلاوة وعبرة النهاية وترجيح الخ (قوله لأنها إذا انقسمت) أي الاسنان (رشيدى

(قوله في تلك دون هذه) كان المراد مثله في الانوار عبارة الروض وان تزلزلت صحيحة بجناية ثم سقطت لزمه  
الارش اه وهو صريح في تصوير المسئلة باتحاد الجاني وان السقوط سبب جنايته التي تولدت منها  
الحركة فيلزمه الارش واما قول الشارح لكن لا يكل الخ فانما يظهر عند تعدد الجاني بان حركها الاول  
بجنايته ثم اسقطها الثاني بجنايته وعلى هذا فقوله ففيها الارش أي على من اسقطها بجنايته وهو الثاني  
لكن قوله أو عادت كما كانت الخ انما يتضح في جان واحد ففي كلامه امتثلت فليتأمل وليراجع (قوله ولو قلع  
سن صغير لم يشغل تعدد وبأن فساد المنبت الخ) في الروض وان افسد منبت غير المشغور آخر أي بعد قلع  
غيره لها فعليه حكومة وفي الزام الاول الارش اه قال في شرحه أي احتمالا لان للامام والظاهر كافي البسيط  
المنع والاقتصار على حكومة اه ثم قال في الروض فان سقطت بلا جناية ثم افسد شخص منبتها ففي الزام  
المفسد الارش تردد اه قال في شرحه والظاهر المنع كما مر آنفا اه (قوله فلا شيء) هلا وجبت حكومة  
(قوله فلا شيء) ظاهره أنه لا حكومة ايضا فان كان كذلك فلعل وجه كونها كانت بصدد الانقلاع  
والعود (قوله كالمومات قبل تمام نباتها) قال في الروض وان قلعه قبل التمام أي لنباتها آخر انتظرت فان لم  
تنبت فالدية على الآخر ولا الحكومة أكثر من الاولى اه وقوله فان لم تنبت الخ أن اريد النبات ثالثا كما هو  
ظاهر العبارة فقد يشكك قوله والا الحكومة بل ينبغي الارش لان النبات ثالثا نعمة جديدة إلا أن يقال لما  
كان القلع قبل التمام لم ينبعث لذلك (قوله ففيها) خبر المبتدأ وقوله اثنتين وثلاثين خبر كان وقوله مائة مبتدأ

من تعدد الارش بتعدد اه وإن زادت على دية بل ديات وليس وجهه إلا ما تقر من اناطة الحكم فيها بالافراد لا بالجملة كما هنا (و) في (كل لحي)

(قوله بفتح اللام) الى قوله وكذا الاصابع في النهاية والمغنى (قوله بفتح اللام) عبارة المغنى وهي بفتح لامه وكسرها واحد اللحين بالفتح اهـ (قوله عليهما) اى اللحين (قوله اثغرت) بضم الهمزة وسكون المثناة ع ش اقول والموافق لما مر في الشرح بكسر الهمزة وتشديد المثناة (قوله وبه) اى بقوله الاستقلال الخ فارق اى ما هنا من الاسنان مع اللحي (قوله ولزوال منبت الخ) اى فهو كفساد المنبت او ابلغ سم على حجج اى فلا يقال كيف تجب دية غير المثغرة وقد مر انه لا دية فيها وحاصل الجواب ان محل عدم وجوب ديتها عند عدم فساد المنبت كما مر رشيدى (قول المتن وكل يد نصف دية) المراد باليد الكف مع الاصابع الخمس (تنبيه) قال بعض المتأخرين قد يجب في اليد تلك الدية وذلك فيما لو قطع انسان يمين اخر حال صياله ثم يساره حال توليه عنه ثم رجله حال صياله عليه ثانيا فبات بذلك فعليه ثلث الدية لليد اليسرى اهـ وهذا ممنوع لان الثلث انما وجب لاجل ان النفس فانت بثلاث جراحات فوزيت الدية على ذلك لان اليد وجب فيها ثلث الدية ثم قال وقد يجب في اليدين بهض الدية كان سلع جلد شخص فبادر اخر وحياته مستقرة فقطع يديه فالساح تلمزه دية وقاطع يديه تلمزه دية بقص منها ما يخص الجلد الذى كان على اليدين اهـ وهذا ايضا ممنوع فاننا اوجبنا في اليدين الدية بنهاهما وانما نقصنا منها شيئا لاجل ما فات من اليدين لانا اوجبنا دون الدية في يدين تامتين مغنى وفي ع ش بهد ذكر الصورة الاولى عن سم عن عبيدة مانه ووجه ذلك ان الصائل مات بالسراية من ثلاث جنيات ثلثان منها مدرتان وهما قطع يده الاولى ورجله لانها قطعتا منه دفعا اصياله وحيث آل الامر الى الدية فقط ما يقابلها ووجب من الدية ما يقابل اليد التى قطعها الموصول عليه تعديا وهو ثلث الدية اهـ (قول المتن ان قطع) اى اليد والتذكير بتاويلها بالعضو مغنى (قوله يعنى من كوع) انما احتاج لهذا التعبير ليصح قول المصنف بعد فان قطع فوقه الخ ولما فوه صحيح في نفسه كما لا يخفى رشيدى (قوله اذلا يشمله اسم اليد) وبهذا فارق قصبة الانف والتدنى حيث لا يجب في الاول شئ مع دية المارن ولا في الثانى شئ مع دية الحلة ع ش (قوله هذا ان اتحاد الخ) هو تقييد بقوله بخلاف ما بعد الكوع اى من اسفل خلا فلما وقع في بعض العبارات من انه تقييد للبتن لكن كان ينبغي ان يقول القطع بدل القاطع ولعله اراد بالقاطع الثانى ما يشمل القاطع الاول وكانه تعدد بتعدد فعله فتامل رشيدى عبارة المغنى تنبيه قد يفهم قوله ان قطع من كف انه لا يجب النصف اذ قطع الاصابع وبقي الكف لكنه متروك بقوله بعدد كل اصبع عشرة واما قيد اليد بذلك فاعتلوا احتمال ايجاب الحكومة لاجل الكف لالتقص ان قطع من دونه وهذا اذا حزه من الكف فان قطع الاصابع ثم قطع الكف هو او غيره بعد الاند مال او قبله وجبت الحكومة كفى السنخ مع السن اهـ (قوله ماعد الاصابع) اى بما بعد الكوع من الكف (قوله عشرة دية صاحبها الخ) ولولم يكن لاصبعه انامل ففيه دية تنقص شيئا لان الانشاء اذا زال سقط معظم منافع اليد مغنى وعميرة (قوله ولو زادت الانامل الخ) فلوانقسمت اصبع اربع انامل متساوية ففي كل واحدة ربع العشر كما صرح به في اصل الروضة ويقاس بهذه النسبة الزائدة على الاربع والناقصة عن الثلاث اسنى ومغنى (قوله قسط الواجب) اى واجب الاصبع وهو العشرة (قوله وكذا الاصابع) خلا للنهاية والمغنى حيث اعتمد ما سذكره الشارح عن الماوردى من انه لو زادت الاصابع او نقصت لا يسقط واجبا بل يجب في الزائدة حكومة (قوله ويؤيده) اى كون الاصابع كالانامل في التقسيط (فقول الماوردى الخ) جرى عليه النهاية والمغنى كما مر انفا قال السيد عمر يظهر ان كلام الماوردى خرج مخرج الغالب اذ الغالب في زائد الاصابع تميزها بخلاف الانامل اهـ (قوله لانه نفسه الخ) اى الماوردى وحاصله

(قوله ولزوال الخ) اى فهو كفساد المنبت أو ابلغ (ماعد الاصابع) يشمل الكف ايضا لان لقط الاول الاصابع كما يشمل ما فوق الكف بان قطع الاول من الكوع (قوله فقول الماوردى الخ) ولو زادت الاصابع او الانامل عن العدد الغالب مع التساوى او نقصت قسطوا وجب الاصبع المار عليها لا واجب الاصابع وعلى هذا يحمل كلام شرح المنهج فلا يخالف هذا ما فى شرح الروض عن الماوردى شرح مر

كالاذنين (ولا يدخل اشر  
الاسنان) التى عليها وهى  
السفلى اثغرت ام لا (فى  
دية اللحين فى الاصح)  
لاستقلال كل بنفع وبدل  
واسم خاص وبه فارق الكف  
مع الاصابع ولزوال منبت  
غير المثغرة بالكى (و) فى  
(كل يد نصف دية) لخبربه  
فى ابى داود (ان قطع من  
كف) يعنى من كوع كما  
باصله (فان قطع فوقه  
فحكومة ايضا) لانه ليس  
بتابع اذلا يشمله اسم اليد  
هنا بخلاف ما بعد الكوع  
لشمول اسم اليد لهذا ان  
اتحد القاطع والا فعلى  
الثانى وهو القاطع ماعدا  
الاصابع حكومة (و) فى  
قطع او اشلال (كل اصبع)  
عشر دية صاحبها موزعا  
على انامله الثلاثة الا الابهام  
فعلى اناملته ولو زادت الانامل  
على العدد الغالب مع  
التساوى او نقصت قسط  
الواجب عليها وكذا الاصابع  
كما صرح به شارح هنا  
ويؤيده قولهم لو انقسمت  
اصابعه الى ست متساوية  
قوة وعملوا واخبر اهل الخبرة  
بانها اصلية فلها حكم  
الاصلية فقول الماوردى  
انامل يقسمو ادية الاصابع  
عليها اذا زادت او نقصت  
كما فى الانامل بل اوجبوا  
فى الاصبع الزائدة حكومة  
لان الزائدة من الاصابع

التساوى فساوت الاصابع في ان في الزائد منها حكومة وغيره جزءا من الدية ولا اذا تقرر ان في كل اصبع عشر دية صاحبه ففي اصبع الذكر الحر المسلم (عشرة أبعرة) في كل (أتملة) له (ثلث العشر) في (أتملة ابهام) له (نصفها) عملا بالتقسيم الآتي (والرجلان كاليدين) في كل ما ذكر حتى الانامل كما قالوه وذلك للخبر الصحيح به ولو تعددت اليد فان علمت الزائدة لنحو قصر (٤١١) فاحش ففيها الحكومة والاتعرف

الزائدة لا ستواها في سائر ما يأتي أول التعارض الآتي فهما كيد واحدة ففيهما القود أو الدية لانهما في الاولى اصليتان وفي الثانية مشتبهتان ولا مرجح فاعطينا حكم الاصليتين وتجب مع كل حكومة لزيادة الصورة وتعرف الاصلية بطش او قوته وان انحرفت عن سمت الكف او نقصت اصبعها واعتدال فالمنحرفة الزائدة إلا ان زاد بطشها فهي الاصلية فان تميزت إحداها باعتدال والاخرى بزيادة اصبع فلا تميز فان استوتا بطشا ونقصت إحداها وانحرفت الاخرى فالمنحرفة الاصلية كما رجحه الزركشي او زاد جرم إحداها فهي الاصلية كما قاله الماوردي وفي اصبع او أتملة زائدة وتعرف بنحو انحراف عن سمت الاصلية كما تقرر حكومة ويأتي آخر السرقة ماله تعلق بذلك (و) في قطع او اشلال (حليتها) أي المرأة (ديتها) ففي كل منهما وهي رأس الثدي نصف دية لتوقف منفعة الارضاع عليهما وتدخل حكومة ببقية فيها (و) في (حليته) أي

عدم الفرق بين الانامل والاصابع في اشتراط المساواة لأن مدار التقسيم فيهما على المساواة كما دل عليه كلامهم لا على عدم التميز كما صرح به الماوردي كردى (قوله التساوى) أي في القوة والعمل (قوله في ان في الزائد منها) أي من الانامل ولعل المراد بالزائد هنا الغير المساوى وبمقابلة الآتي المساوى (قوله وغيره) أي غير الزائد بالجرو وقوله جزء الخ بالنصب عطف على الزائد منها حكومة (قوله ولا اذا تقرر) إلى قوله ولو تعدت في المعنى وإلى التنبيه في النهاية إلى قوله وما يأتي إلى المتن (قوله الآتي) في أي محل يأتي عبارة المعنى عملا بقسط واجب الاصبغ اه (قوله ما يأتي) وقوله الآتي أي انفا (قوله ففيهما القود أو الدية) أي ففيهما معا دية واحدة وحكومة لكل عرش عبارة الروض مع الاسنى فعلى قاطعها القصاص أو الدية وتجب مع ذلك حكومة لزيادة الصورة وفي قطع إحداها نصف دية والحكومة لانها نصف في صورة الكل ولا قصاص فيها إلا ان يكون للقاطع مثلها انتهت واقرها سم (قوله في الاولى) أي صورة الاستواء وقوله في الثانية أي صورة التعارض (قوله اصليتان) بمنزلة اليد الواحدة سم (قوله فاعطينا) أي المشتبهتان رشيدى (قوله حكم الاصليتين) أي المذكورتين قبل اللتين هما كواحدة رشيدى وسم (قوله مع كل) أي من القود والدية رشيدى (قوله عن سمت الكف) أي السميت الذي من حق الكف ان يكون عليه وهو سمت الساعد ولو عبر به لكان اوضح سيد عمر (قوله فلا تميز) أي يقتضى اصاله إحداها دون الاخرى عرش (قوله ونقصت الخ) أي اصبعها اسنى (قوله وانحرفت الخ) أي عن سمت الكف عرش (قوله كما رجحه الزركشي) وهو المعتمد نهاية (قوله او زاد الخ) أي والحال انهما مستويتان بطش عرش (قوله وفي اصبع الخ) خبر مقدم لقوله حكومة (قوله وفي قطع) إلى قوله وهذا قول في المعنى إلى قوله على تفصيل إلى المتن وإلى قول الشارح ولا يعارضه في النهاية إلا التنبيه (قول المتن ديتها) سواء اذهبت منفعة الارضاع ام لا اسنى ومعنى (قوله وهو راس الثدي) قال الامام ولون الحلية يخالف لون الثدي غالباً وحواليها دائرة على لونها وهي من الثدي لانها اسنى وفي المعنى وعرش ان هذا التعريف يشمل حلبة الرجل اه (قوله عليهما) الاولى الافراد (قوله وتدخل الخ) عبارة المعنى والروض مع الاسنى وان قطع باقي الثدي بعد قطع الحلية او قطعه غيره وجبت فيه حكومة وان قطعه مع الحلية دخلت حكومته في ديتها كالكف مع الاصابع فان قطعهما مع جلدة الصدر وجبت حكومة الجلدة مع الدية فان وصلت الجراحة الباطن وجب ارش الجائفة مع الدية اه (قوله على تفصيل الخ) وهو ان في حلبة الخنثى اقل الامرين من دية حلبة المرأة والحكومة رشيدى (قوله فيها) أي حلبة الرجل (قوله ولا تدخل فيها التندوة) أي ففيها حكومة اخرى معنى زاد عرش قال في الصحاح عن ثعلب التندوة بفتح او لها غير مهموز مثال الترقوة على فعلوة فان ضمنت همزت وهي فعالة اه (قوله لانها) أي الحلبة والتندوة (قوله بخلاف بقية ثدى المرأة مع حليتها) أي فانهما كعضو واحدة معنى واسنى (قوله وعبارة القاموس الخ) أي في تفسير الثدي اراد به اثبات القولين (قوله خاص بالمرأة أو عام) خبر وعلامة القاموس أي في هذه اللفظة (قوله وعرف) أي القاموس الحلبة بانها التؤلؤل

(قوله ففيهما القود أو الدية الخ) عبارة الروض فعلى قاطعها القصاص أو الدية ويجب مع ذلك حكومة لزيادة الصورة وفي إحداها نصف دية والحكومة ولا قصاص اه وقوله ولا قصاص قال في شرحه إلا ان يكون للقاطع مثلها (قوله لانها في الاولى اصليتان) بمنزلة اليد الواحدة (قوله فاعطينا حكم الاصليتين) اللتين كواحدة (قوله او نقصت اصبعها) كما افاد كلام القاضى شرح الروض (قوله فلا تميز) عند الاكثرين شرح الروض

الرجل ومثله الخنثى على تفصيل مرت الإشارة اليه (حكومة) لانه ليس فيها غير الجمال ولا تدخل فيها التندوة من غير المهزول وهي ما حواها من اللحم لانها عضوان بخلاف بقية ثدى المرأة مع حليتها (تنبيه) قال الرويانى ليس للرجل ثدى وإنما هو قطعة لحم في صدره انتهى وهذا قول في اللغة والثاني أنه يسمى ثدى أيضاً وعبارة القاموس خاص بالمرأة أو عام وعرف الحلبة بانها التؤلؤل في وسط الثدي

و يؤخذ من تقييده الحيلة بالثدي ان القائل بان الرجل لا تدي له يقول يانه لا حيلة له (وفي قول دية) كالمرأة (وفي الاثنين دية وكذا ذكر) غير  
أشله ففيه قطعاً واشلالاً الدية للخبر الصحيح فيهما (ولو) كان الذكر (لصغير وشيخ وعين) لكمالته في نفسه (وحشفة كذكر) ففيها وحدها  
دية لان اللذة المقصودة منها وحدها (٤٧٢) (وبعضها) فيه (بقسطه منها) لكمال الدية فيها اقصت على ابعاضها (وقيل من الذكر)

لانه الاصل فان اختل بقطع

بعضها مجرى البول وجب  
الاكثر من قسط الدية  
وحكومة فساد المجرى  
(وكذا حكم) بعض (مارن  
وحلة) ففي بعض كل قسطه  
منهما لان القصبة والثدي  
(وفي الالين) من الرجل  
وغيره وهما محل القعود  
(الدية) لعظم نفعهما وفي  
بعض احدهما قسطه من  
النصف ان عرف وإلا  
فحكومة (وكذا شفرها)  
أى حرفا فرجها المطبقان  
عليه فيهما قطعاً واشلالاً  
الدية وفي كل نصفها (وكذا  
سلخ جلد) لم ينبت بدله فيه  
دية (المسلوخ) منه فان نبت  
استردت لانه ليس محض  
نعمة جديدة لجرى العادة  
في نحو الجلد واللحم بذلك  
ولا يعارضه قولهم ان عود  
فلقة من اللسان لا يسقط  
واجبها لانه نعمة جديدة  
وذلك لان اللسان ليس  
جلداً ولا لحماً بل جنس آخر  
لانه مركب من اعصاب  
ونحوها نعم قد ينافي ذلك  
قولهم سائر الاجسام لا  
يسقط واجبها بعدد لانها  
نعمة جديدة إلا الافضاء  
وسن غير المثغور قلت  
لا ينافيه لان نحو الجلد هنا  
يلشم كثير افهوا كالافضاء

عبارته التثلول كزنبور حيلة الثدي اه (قوله من تقييده) أى القاموس في التعريف المذكور (قول المتن  
وفي الاثنين دية) وفي احدهما نصفها سواء اليمنى واليسرى ولو من عنين ومجبوب وطفل وغيرهم معنى  
ويشترط في وجوب الدية في الاثنين سقوط البيضتين ومجرد قطع جلدتي البيضتين لا يوجب الدية سم وعش  
ومعنى (قوله غير اشل) الى قوله ولا يعارضه في النهاية والمعنى (قوله غير اشل) واما الذكر الاشل ففيه  
حكومة معنى (قوله واشلالاً) الو او بمعنى او (قوله فيهما) أى الاثنين والذكر (قول المتن ولو لصغير)  
أى أو خصى معنى (قول المتن وحشفة كذكر) ولو قطع باقى الذكر بعد قطع الحشفة أو قطعه غيره وجبت  
فيه حكومة بخلاف ما إذا قطعه معها فان شق الذكر طولا فابطل منفعته وجبت فيه دية كالمضرب فاشله وان  
تعذر بضربه الجاع به لا الا نقباض والانبساط فحكومة لانه ومنفعته باقيا والخلل في غيرهما فلو قطعه قاطع  
بعد ذلك فعليه القصاص او كمال الدية معنى وروض مع الاسنى (قوله منه) أى الذكر (قوله فان اختل  
بقطع بعضها الخ) سكتوا عما لو اختل المجرى مع قطع جميع الحشفة فهل يلحق بقطع جميع الذكر فلا يجب  
مع الدية حكومة أو بقطع البعض فتجب بتأمل سيد عمر أقول الظاهر الاول بل يشمل قول المصنف وحشفة  
كذكر (قوله لا من القصبة) المناسب لان الانف كافى للمعنى (قول المتن وفي الالين الدية) وفي احدهما  
نصفها معنى (قوله وهما محل القعود) عبارة للمعنى والروض مع الاسنى وهما النائتان عن البدن عند  
استواء الظهر والفخذ ولا نظر الى اختلاف القدر التام واختلاف الناس فيه كاختلاف فهم في سائر الاعضاء  
ولا يشترط في وجوب الدية بلوغ الحديدي الى العظم ولو نبتا بعد ما قطعاً لم تسقط الدية اه (قول المتن وكذا  
شفرها) أى المرأة بضم الشين ولا فرق في ذلك بين الرتقاء والقرناء وغيرهما ولا بين البكر وغيرها فلو  
زال بقطعها البكارة وجب ارشها مع الدية وان قطع العانة معها او مع الذكر فدية وحكومة ولو قطعها  
فجرح موضعها آخر بقطع لحم او غيره لزم الثاني حكومة معنى وروض مع الاسنى (قوله فان نبت  
استردت) فلو سلخ هذا الثابت ففيه دية مرسوم (قوله ولا يعارضه) أى قوله فان نبت الخ وكذا الاشارة في  
قوله الا ترى قد ينافي ذلك (قوله وذلك) أى عدم المعاوضة (قوله سائر الاجسام) أى جميعها (قوله والاوجه  
الخ) انه لا عبرة به أى فلا يسقط واجبها بعدد وهما مرآ نافعان الروض والمعنى الجزم بذلك (قوله كلامهم  
المذكور) أى قولهم سائر الاجسام الخ (قوله وهو نادر) الى الفرع في النهاية (قوله وهو نادر) أى بقاء  
الحياة المستقرة بعد سلخه (قوله وليس منه) أى السلخ تمزج الجلد الخ أى تقطعه يتأمل تصويره هل يصور  
بما اذا اسقاه دواء حار اتمزج جلده او قرب منه نار اتمزج جلده بلمها او غير ذلك سيد عمر (قوله ومات)  
الى قوله وتحب الدية في المعنى (قوله ومات بسبب آخر) أى او لم يمت اصلاً بان عاش من غير جلد ففيه دية  
فالموت ليس بقيد مجرى (قوله بان حزا الخ) فيجب على الجاني القصاص لانه أزهق روحه وعلى السالخ الدية  
معنى (قوله او حزه السالخ) عبارة للمعنى تنبيهه عبارة تهوهم انه لا يتصور حزا رقبة لا من غيره وليس مراد ابل  
يتصور منه ايضا بان تكون احدي الجائتين عمداً او الاخرى خطأ او شبه عمد فان الاصح انها لا تتداخلان

(قوله في المتن وفي الاثنين دية) يشترط في وجوبها في الاثنين سقوط البيضتين ومجرد قطع جلدتي البيضتين  
من غير سقوط البيضتين لا يوجب الدية وانما فسر الشارح المحلى الاثنين بجلدتي البيضتين لانه اراد بيان  
المعنى اللغوي ولان الغالب سقوط البيضتين بقطع جلدتيهما (قوله في المتن وفي الالين الدية الخ) قال  
في الروض وان نبتا الى الالين فلا تسقط الدية كالموضحة اذا التهمت (قوله في المتن وكذا شفرها) أى  
وان نبتا شمر (قوله فان نبتت استردت) فلو سلخ هذا الثابت ففيه دية مرسوم (قوله ويتردد النظر) انظره

بخلاف غيره ويتردد النظر في عود الالين وبعضهما والاوجه انه لا عبرة كما شمله كلامهم المذكور به  
وقياس ما مر في سن غير المثغور انه ان بقي شين بعد عود الجلد وجبت حكومة وإلا فلا (ان بقي فيه حياة مستقرة) وهو نادر وليس منه تمزج الجلد  
بحرارة (و) مات بسبب آخر غير السلخ بان (حز غير السالخ رقبته) بعد السلخ أو مات بنحو هدم أو حز السالخ واختلفت الجائتان عمداً وغيره



والا فالواجب دية النفس وتجب الدية أيضا بقطع اللحمين النابتين بحجب سلسلة الظهر ( ٤٧٣ ) كالابن وفي كسر عضو أو ترقوة حكومة

ويحط من دية العضو ونحوه بعض جرم له مقدر وواجب جناية غيره ( فرع ) في موجب إزالة المنافع وهي ثلاثة عشر ( في ) إزالة ( العقل ) الغريزي والمراد به هنا العلم بالمدرجات الضرورية الذي به التكليف بنحو لطمه ( دية ) كالتى في نفس المجنى عليه وكذا فى سائر مامرواى اجماعا لا القود للاختلاف فى محله وإن كان الاصح عندنا كما كثر اهل العلم انه فى القلب للاية وإنما زال بفساد الدماغ لانقطاع مدده الصالح الواصل اليه من القلب فلم ينشأ زواله حقيقة إلا من فساد القلب أما المكتسب وهو ما به حسن التصرف والخلق ففيه حكومة لا تبلغ دية الغريزي وكذا بعض الاول ان لم ينضب فان انضب بالزمن أو بمقابلة المنتظم بغيره فالقسط ولو توقع عوده وقدر له خير ان مدة يعيش اليها غالبا انتظر فان مات قبل العود وجبت الدية كما فى البصر والسمع ( فان زال بجرح له ارش ) مقدر كالوضحة ( أو حكومة وجبا ) أى الدية والارش أو الحكومة كالوأو وضحه فذهب سمعه ( وفى قول يدخل الاقل فى الاكثر ) كارش الموضحة وكذا إن تساويا كارش اليدين كما

اه ( قوله وإلا الخ ) أى بان لم يبق فيه حياة مستقرة أو مات بسبب السلخ أو حزه السلخ واتحدت الجناتان عمدا وغيره فاتصارعش على الصورة الاولى لغلبتها ( قوله وإلا فالواجب الخ ) عبارة المغنى فان مات بسبب السلخ أو لم يمت ولكن حز السلخ رقبته فالواجب حينئذ دية النفس إن عني عن العقود اه ( قوله ) وتجب الدية ايضا الخ ) وفاقا للنهاية وخلافا للمغنى عبارة تنبيه اللحم النابت على الظهر فى جانبى السلسلة فيه حكومة وجرى فى التنبيه على ان فيه دية قيل ولا يعرف لغيره اه ( قوله أو ترقوة ) وزنها فعلة بفتح الفاء وضم اللام وهى العظم الذى بين ثغرة النحر والعائق من الجانبين عش ( قوله ويحط من دية العضو الخ ) مراده بهذا تقيد وجوب الدية الكاملة فإما من الاجرام بان محله إذالم ينقص منها بعض له ارش مقدر ولم تسبق فيها جناية وإلا حط من الدية مقدار ما نقص وواجب الجناية السابقة رشيدى عبارة عش يعنى إذا ذهب من العضو المجنى عليه أو نحوه بعض جزءه ولو باخر كافة صبغ ذهبت من اليد حط ووجب ذلك الجزء من الدية التى يضمن العضو بها وكذا اذا جنى على العضو جناية مضمونة أو لا ثم جنى عليه ثانيا فيحط عن الجاني الثانى قدر ما وجب على الجاني الاول ( قوله بعض جرم ) كذا فى النسخ بياء موحدة فعين فساد معجمة ولعله محرف عن نقص بنون قفاف فساد مهملة كفى عبارة غيره رشيدى ( فرع ) فى موجب إزالة المنافع ( قوله فى موجب إزالة المنافع ) الى قوله وفى ابطال السمع فى النهاية وكذا فى المغنى الا قوله والمراد الى الذى به وقوله وكذا الى اجماعا وقوله بالينة أو يعلم القاضى وقوله للاية الى أما المكتسب ( قول المتن فى العقل ) قدمه لانه أشرف المعانى عميرة سم وعش ( قوله والمراد به هنا العلم الخ ) انظر السبب الداعى الى تفسيره هنا بالعلم دون ما مر فى نواقض الوضوء من أنه غير زينة يتبعها العلم بالضروريات عند سلامة الآلات مع أن الذى يزول انما هو الغريزة التى يتبعها العلم لانفسه فقط عش وقد يقال سببه أن المتحقق بالنسبة اليها انما هو زوال العلم لا الغريزة ( قوله الذى به الخ ) صفة الغريزي وقوله بنحو لطمه متعلق بازالة الخ ( قوله وكذا فى سائر الخ ) تأكيدها مقدمه فى شرح والمذهب أن فى الاذنين دية ( قوله اجماعا ) أى من الامة لا الائمة الاربعة فقط وهكذا كل موضع عبر فيه بالاجماع وأما الاتفاق فقد يستعمل فى اتفاق أهل المذهب عش ( قوله وان كان الاصح الخ ) وقيل الدماغ وقيل مشترك بينهما وقيل مسكنه الدماغ وتدبيره فى القلب وسمى عقلا لانه يعقل صاحبه عن التفرط فى المهالك معنى ( قوله فى القلب ) الاولى اسقاط فى ( قوله للاية ) هى قوله تعالى لهم قلوب لا يفقهون بها عش ( قوله لانقطاع مدده ) أى مدد الدماغ والمراد من هذا الكلام بدليل آخره أن الدماغ حيث ما فسد فانما ينشأ فساد من فساد القلب اذ بفساد القلب ينقطع المدد الذى كان يصل الى الدماغ منه فيفسد الدماغ بفساده ففساده لا يكون الا من فساد القلب فالعقل انما زال فى الحقيقة بفساد القلب رشيدى وفيه تأمل ( قوله من القلب ) صلة لانقطاع عش ويظهر أن فى العبارة قلبا وحققا الى القلب منه وهذا أحسن مما مر أنفاعة الرشيدى ( قوله وكذا بعض الاول ) أى الغريزي عش ( قوله فان انضب ) أى بعض الاول ( قوله بالزمن ) أى كان كان يحن يوما ويفيق يوما وقوله أو بمقابلة المنتظم الخ بان يقابل صواب قوله وفعله بالمتن منها وتعرف النسبة بينهما معنى وعش ( ولو توقع عوده وقدر له الخ ) فان استبعد ذلك أو لم يقدر والى المدة أخذت الدية فى الحال معنى ( قوله فان مات الخ ) أى فان عاد فلا ضمان كفى سن من لم يشتر معنى ( قوله كفى البصر والسمع ) أى ونحوهما معنى ( قول المتن أو حكومة ) أى كالباضعة معنى ( قول المتن وجبا ) فلو قطع يديه ورجليه فزال عقله لزمه ثلاث ديوات معنى ونهاية ( قوله أو الحكومة ) أى أو الدية والحكومة ( قوله كالوأو وضحه ) الكاف للقياس وقوله كارش الموضحة الكاف فيه للتشيل ( قوله ) وكذا ان تساوا الخ ) وحينئذ فهذا القيل قائل بالدخول مطلقا كما لا يخفى رشيدى ( قوله وانما تسمع من وليه ) ظاهره انه لا فرق بين الجنون المتقطع والمطبق فى ان الدعوى انما تكون من الولي وينبغى أن المجنى مع قول الروض وان نبتا ( فرع ) فى العقل دية الخ ( قوله وانما تسمع من وليه ) هذا مع قوله الآتى لانها

الواضح أن المجنون لا يصح ذلك منه بل من وليه فزعم تعين الاول وان الثاني خطأ هو الخطأ (زواله) لم تسمع دعواه إلا ان كان مثل تلك الجناية مما يزيد عادة وإلا حمل على الاتفاق كالموت (٤٧٤) من ضربة بقلم خفيف وإذا سمعت دعواه وأنكر الجاني اختبر المجنى عليه في غفلته

الى أن يغلب على الظن صدقه او كذبه (فان لم ينتظم) بالبيئة او بعلم القاضي (قوله وفعله في خلواته فله دية) لقيام القرينة الظاهرة على صدقه (بلايين) لانها تثبت جنونه والمجنون لا يحلف نعم ان كان يجن وقتا ويفيق وقتا حلف من اقامته وان انتظما فلا دية لظن كذبه وحلف الجاني لاحتمال انها صدرا اتفاقا او عادة نرد ديته كسائر المعاني بعوده وخرج بزواله نقصه فيحلف مدعيه اذا لم يعلم الا منه (وفي) ابطال (السمع دية) اجماعا لانه اشرف الخواس حتى من البصر عند اكثر الفقهاء لانه المدرك للشرع الذي به التكليف وكفى بهذا تميزا ولان المعرفة به من سائر الجهات وفي كل الاحوال والبصر يتوقف على جهة المقابلة وتوسط شعاع او ضياء وزعم المتكلمين اشرفيته على السمع بقصر ادراكه على الاصوات وذلك يدرك الاجسام والالوان والهيئات يرد بان كثرة هذه التعلقات فوائدها دينوية لا معمول عليها ولذا يجدر من خلق اصم كالحجر الملقى وان تمتع في نفسه

عليه لو ادعى زمن افاقته سمعت دعواه ثم رأيت سم على حجج صرح بذلك ع (قوله بل من وليه) ومنه منصوب الحاكم محلى ومعنى (قوله واذا سمعت دعواه) اي بان كان تلك الجناية مما يزيد عادة (قوله وانكر الجاني) اي ونسبه الى التجاني معنى (قوله صدقة الخ) اي المجنى عليه (قوله او بعلم القاضي) اي المجتهد (قوله حلف) اي المجنى عليه ع (قوله اجماعا) الى قوله يرد في المعنى الا قوله لانه المدرك الى لان المعرفة وفي قول المتن وفي ضوء كل عين في النهاية (قوله من سائر الجهات) اي من جميع الجهات الست (قوله وفي كل الاحوال) اي من النور والظلمة (قوله والبصر يتوقف) اي الادراك به (قوله على السمع) اي منه (قوله وذلك) اي البصر (قوله يرد الخ) خبر وزعم المتكلمين الخ (قوله فوائدها دينوية) قال سم هذا ممنوع فانه يترتب على إدراكها التفكير في مصنوعات الله تعالى البديعة العجيبة المتفاوتة وقد يكون نفس إدراكها طاعة كشاهدة نحو الكعبة والمصحف الى آخر ما ذكره من الامثلة ولا يخفى ان ما ذكره لا يتوجه منعاً على الشارح كابن حجر لانها انما ادعيان اكثر متعلقات البصر دينوية وهذا مما لا يخفى فيه ولم يدعي ان جميعها دينوية حتى يتوجه عليهما النقص بهذه الجزئيات رشدي أقول هذا الجواب انما يظهر لو كانا عبرا بان اكثر الخ واما على ما في نسخهما من التعبير بان كثرة الخ فلا فان معناه المتبادر ان هذه التعلقات الكثيرة جميعها فوائدها دينوية (قوله والاعمى الخ) عطف على من خلق الخ ويحتمل على اصم (قوله من الدية) الى قوله ويحلف في المعنى الا قوله وان امكن الى فلا شيء وقوله ولا يكفيه الى المتن وقوله او من غيره وقوله عرف او قال انه (قوله لا لتعدد) اي السمع فانه واحد وانما التعدد في منفذه معنى (قوله منه بغيره) اي من الضبط بغير المنفذ (قوله ورد بان السمع الخ) فيه ما لا يخفى فتامله سم اي لان الظاهر من هذا القيل أنه منى على ان السمع واحد فلا يتوجه عليه الرد بان السمع واحد رشدي (قوله بان السمع واحد) اي وانما التعدد في منفذه (قوله ومحل وجوب الدية الخ) عبارة المعنى تنبيه لا بد في وجوب الدية من تحقق زواله فلو قال اهل الخبرة يعود وقد زواله مدة لا يستبعد ان يعيش اليها انتظرت فان استبعد ذلك او لم يقدر والهمدة اخذت الدية في الحال وان قالو لطيفة السمع باقية في مقرها ولكن ارتقت منفذ السمع والسمع باق وجبت فيه حكومة ان لم يرج فتقه لاديه لبقاء السمع فان رجى لم يجب شيء اه (قوله حيث لم يشهد الخ) عبارة النهاية حيث تحقق زواله فلو قال خبر ان الخ (قوله ولكن ارتقت) اي انسد وقوله والاي بان شهد خبر ان ببقائه الخ ع (قوله والاشكوة) اخذ من ذلك انه لو جنى على عينه فصار لا يبصر لكن شهد اهل الخبرة ببقاء لطيفة البصر لكن نزل بالجناية ما يمنع من نفوذها لم تجب الدية بل الحكومة وقياس ذلك وجوب الدية في قلع العينين حينئذ لان فيه ازاله تلك اللطيفة فليراجع بكشف بكرى سم (قوله دون الدية) اي لا الدية نهاية

تثبت جنونه الخ يعلم منه أن الدعوى تتعلق بالولى والعين بالمجنى عليه وتارة تنفي عنه بان دام جنونه وتارة تثبت في حقه بان يقطع (قوله زمن افاقته) ينبغى حينئذ صحة دعواه بل تعينها وقضية العبارة انه لو ادعى الولي زمن جنونه اعتد بذلك وحلف هو زمن افاقته (قوله كسائر المعاني) بخلاف سائر الاجرام لا تسقط بعودها الا السن غير مشغور وسلخ الجلد اذا نبت والافضاء اذا اتجم مر (قوله فوائدها دينوية) هذا ممنوع فانه يترتب على ادراكها التفكير في مصنوعات الله تعالى البديعة العجيبة المتفاوتة وقد يكون نفس ادراكها طاعة كشاهدة نحو الكعبة والمصحف وقد يترتب على الادراك انفاذ محترم من مهلك الى غير ذلك مما لا يحصى وايضا فن فوائدها الابصار مشاهدة ذاته تعالى في الآخرة او في الدنيا ايضا كما وقع له عليه السلام ليلة المعراج ولا اجل من ذلك فليتامل (قوله ورد الخ) فيه ما لا يخفى فتامله (قوله والاشكوة الخ) اخذ من ذلك انه لو جنى على عينه فصار لا يبصر لكن شهد اهل الخبرة ببقاء لطيفة البصر لكن نزل بالجناية ما يمنع

بمتعلقات بصره والاعمى في غاية الكمال الفهمي والعلم الذوق ولان نقص تمتعه الدينوى (و) في ازالته (من اذن نصف) من الدية (قوله لا لتعدد) بل لان ضبط النقص بالمنفذ أولى وأقرب منه بغيره (وقيل قسط النقص) من الدية ورد بان السمع واحد كما تقرر بخلاف البصر فانه متعدد بتعدد الحدود جز ما ومحل وجوب الدية هنا حيث لم يشهد خبر ان ببقائه في مقره ولكن ارتقت داخل الاذن ولا الحكومة دون الدية

ان لم يرج فتقه والابان ر جي في مدة يعيش اليها غالبا كافي نظائره وان امكن الفرق بانه زال في تلك لاهذه فلا شيء (ولو ازال اذنيه وسمعه فديتان) لانه ليس في جرم الاذنين بل في مقرهما من الرأس كامر (ولو ادعى) المجنى عليه (٤٧٥) (زواله) أنكر الجاني اختبر بنحو

صوت مزعج مهول متضمن للتهديد في غفلاته حتى يعلم صدقه أو كذبه (فان ازعج لصياح) أو نحو رد (في نوم وغفلة فكاذب) ظنا بمقتضى هذه القرينة ولكن يحتمل الموافقة فلذا يحلف الجاني أنه باق ولا يكفيه انه لم يزل من جنابتي لان التنازع في ذهابه وبقائه لافي ذهابه بجنابته أو جنابية غيره والايمن لا يكتفي فيها بالالزام (والا) ينزعج (حلف) لاحتمال تجلده ولا بد من تعرضه في حلفه لذهاب سماعه من جنابية هذا (وأخذدية) وينظر عوده إن شهد به خير ان بعد مدة يظن أنه يعيش اليها وكذا البصر ونحوه كامر (وإن نقص) السمع من الاذنين (فقسطه) أي النقص من الدية (إن عرف) قدره منه أو من غيره بان عرف أو قال انه كان يسمع من كذا فصار يسمع من نصفه ويحلف في قوله ذلك لانه لا يعرف إلا منه (والا) يعرف قدر النسبة (فحكومة) تجب فيه (باجتهاد قاض) لتعذر الارش ولا تسمع دعوى النقص هنا وفي جميع ما يأتي الا ان عين المدعى

(قوله فتقه) أي زوال الارتفاق ع ش (قوله وإن أمكن الفرق الخ) وينبنى على الفرق لو قيل انه لا يجب هنا شيء مطلقا من غير تقييد بالرجاء في مدة يعيش اليها غالبا بشدي (قوله بانه زال) أي المعنى (قوله في تلك) أي النظائر وقوله لاهذه أي لطيفة السمع (قوله فلا شيء) ظاهره عدم وجوب حكومة فلم ذلك سم على حج وقد يقال ان سببه ان اللطيفة لما كانت باقية نزلت الجنابة على محلها منزلة لطمة براسه لم تؤثر شيئا ع ش (قوله في مقرهما) الاولى الافراد (قوله كامر) أي انفا (قول المتن زواله) أي السمع من اذنيه معنى (قوله اختبر بنحو صوت الخ) قال في شرح الروض ولا بد في امتحانه من تكرره مرة بعد أخرى إلى أن يغلب على الظن صدقه أو كذبه اه وقد يفيد قول الشارح حتى يعلم الخ يجعل حتى بمعنى إلى دون التعليل سم وقد يقال ان الاختبار يفيد مطلقا إذ الاختبار يستلزم التكرار عبارة المعنى بدله ويكرر ذلك من جهات وفي اوقات الخلو حتى يتحقق زوال السمع بها اه (قوله الموافقة) أي الارتفاق (قول لان التنازع في ذهابه الخ) قد يقال ان هذا بحسب الصورة واللفظ فقط والافاقام في زوال سماعه بجنابته فكان المجنى عليه يقول زال سمعي بجنابتيك والجاني يريد دفع ذلك عنه يمينه فكان ينبغي الاكتفاء منه بأن سماعه لم يزل بجنابته ع ش اقول ويؤيد قول الشارح الاتي ولا بد الخ (قوله بالالزام) يتأمل وجه الزوم هنا (قوله ولا بد من تعرضه الخ) أي لجواز ذهابها بغير جنابته معنى (قوله من جنابية هذا) أي هذا الجاني (قوله وينظر عوده الخ) عبارة المعنى ثم اذا ثبت زواله قال الماوردي يراجع عدول الاطباء فان نفي عوده وجبت الدية في الحال وان جوزه عوده إلى مدة معينة يعيش اليها انتظرت فان عاد فيها لم تجب الدية والا وجبت (تنبيه) لو ادعى الزوال من احدى الاذنين حشيت السليمة وامتحن في الاخرى على ما سبق اه (قوله ان شهد الخ) عبارة النهاية ان قدر خير ان لذلك مدة يغيب على الظن بقاؤها اليها فان عاد فيها لم تجب الدية والا وجبت اه قال ع ش قوله والا وجبت أي وان لم يقدر خير ان بان قال لا يعود او ترد في العود وعدمه او قال لا يحتمل عوده من غير تقدير مدة او فقد ان في محل الجنابة ولم يحضرها الجاني اه أي او قدرا مدة ولم يعد فيها كامر عن المعنى او مات قبل فراغها كامر في الشارح (قوله قدر الخ) عبارة المعنى قدر ما ذهب بان كان يسمع من مكان كذا فصار يسمع من قدر نصفه مثلا وطريق معرفة ذلك ان يحدثه شخص ويتباعد الى ان يقول لا اسمع فيعلي الصوت قليلا فان قال اسمع عرف صدقه ثم يعمل كذلك من جهة أخرى فان اتفقت المسافتان ظهر صدقه ثم ينسب ذلك من مسافة سماعه قبل الجنابة ان عرف ويجب بقدره من الدية فان كان التفاوت نصفًا وجب نصف الدية ثم قال في شرح ويضبط التفاوت فلو قال المجنى عليه انا عرف قدر ما ذهب من سمعي قال الماوردي صدق يمينه لانه لا يعرف الا من جهته كالحيز ولعله فيما إذا لم يمكن معرفته بالطريق المتقدم اه (قوله منه الخ) متعلق بعرف والضمير للمجنى عليه وقوله بان عرف او قال نشر مرتب والضمير فيهما للمجنى عليه (قوله انه كان الخ) يتنازع فيه الفعلان (قول المتن وقيل يعتبر سماع قرنه الخ) كان يجلس القرن بجنبه ويناديهما رفيع الصوت من مسافة لا يسمعه واحدهما ثم يقرب المنادى شيئا فشيئا إلى ان يقول قرنه سمعت ثم يضبط ذلك الموضع ثم يرفع صوته من هذا الموضع شيئا فشيئا حتى يقول المجنى عليه سمعت

من نفوذها لم تجب الدية بل الحكومة وقياس ذلك وجوب الدية في قلع العينين حينئذ لان فيه ازالة تلك اللطيفة فليراجع بكشف بكرى (قوله فلا شيء) ظاهره عدم وجوب حكومة فلم ذلك (قوله ولو ادعى المجنى عليه زواله وانكر الجاني اختبر الخ) قال في شرح الروض ولا بد في امتحانه من تكرره مرة بعد أخرى الى ان يغلب على الظن صدقه أو كذبه اه وقد يفيد ذلك قول الشارح حتى يعلم الخ يجعل حتى بمعنى إلى دون

قدر النقص وطريقه ان يعين المتيقن نعم لو ذكر قدرا فدل الامتحان على اكثر منه فيظهر أنه لا يجب له الا ما ذكره مالم يجد دعوى في الثاني ويطلبه (وقيل يعتبر سماع قرنه) بفتح فسكون وهو من سنة كسسه لانه اقرب (في صحته ويضبط التفاوت) بين سمعيهما ويؤخذ بنسبته من الدية ويرد بان الانضباط في ذلك بعيد فلم يقول عليه (وان نقص) السمع (من اذن سدت وضبطه انتهى سماع لاخرى

ثم عكس ووجب قسط التفاوت) من الدية فان كان بين مساقى السامعة والاخرى النصف فله ربع الدية لانه اذهب ربع سمعه فان لم ينضب  
فحكومة كما علم بامر (وفى) ابطال (ضوء كل عين) ولو عين اخفش وهو من يبصر ليلا فقط واعشى وهو من يبصر نهارا فقط لما مر أن من  
بعينه يابض لا ينقص الضوء يكمل فيها الدية (نصف دية) كالسمع (تنبيه) لو اعشاه بان جنى عليه فصار يبصر نهارا فقط لزمه نصف دية  
توزيعا على ابصاره بانه نهارا وليلا وان (٤٧٦) اخفشه بأن صار يبصر ليلا فقط لزمته حكومة على ما فى الروض وأقره شارحه وهو مشكل

بما قبله الا ان يفرق بان عدم  
الابصار ليلا يدل على نقص  
حقيقى فى الضوء اذ لا معارض  
له حيث لا يخلاف عدمه نهارا  
فانه لا يدل على ذلك بل على  
ضعف قوة ضوئه على ان  
تعارض ضوء النهار فلم  
تجب فيه الاحكومة (فلو  
فقاها) بالجنانية المذهبة  
للضوء (لم تزد) لها حكومة  
لان الضوء فى جرمها (وان  
ادعى) المجنى عليه (زواله)  
وانكر الجانى (سئل) أولا  
(اهل الخبرة) هنا ولا يمين  
إلا فى السمع اذ لا طريق لهم  
فيه وهنا لهم طريق فيه  
بقلب حدقته الى الشمس  
مثلا فيعرفون هل فيها قوة  
الضوء أولا فان قلت مرانه  
يعول على اخبارهم ببقائه  
السمع فى مقره وعلى تقدير  
مدة لعوده وذلك ظاهر فى  
ان لهم طريقا فيه قلت  
لا يلزم من ان لهم طريقا  
الى بقاءه الدال عليه نوع  
من الادراك أو عوده بعد  
زواله الدال عليه الامتحان  
أن لهم طريقا الى زواله  
بالسكينة اذ لا علامة عليه  
غير الامتحان فعمل به دون  
سؤالهم بخلاف البصر يعرف  
زواله بسؤالهم وبالاختام

اه (قوله المتن ثم عكس) بان تسد الصحيحة ويضبط منتهى سماع الناقصة معنى (قوله من الدية) الى التنبيه  
فى النهاية والى قوله على ما فى الروض فى المغنى الا قوله لما مر الى المتن (قوله بامر) اى آنفا فى قول المصنف  
والا فحكومة (قول المتن وفى ضوء كل عين) اى بصر كل عين صغيرة او كبيرة حادة او كالة صحيحة او عقيمة عمشاء  
او حواء من شيخ او طفل حيث البصر سليم معنى (قوله ولو عين اخفش الخ) اى خلقة الما لو كان بجنانية فينبغى  
ان ينقص واجبه من الدية لئلا يتضاعف الغرم عش (قوله لما مر الخ) لا يخفى ما فى تطبيقه (قوله لزمه  
نصف دية الخ) معتمد عش (قوله لزمته حكومة) معتمد عش (قوله على ما فى الروض الخ) عبارة  
المغنى والروض مع الاسنى وان اعشاه لزمه نصف دية وفى ازالة العين الاعشى بأفة سماوية الدية وان كان  
مقتضى كلام التهذيب وجوب نصفها موزعا على ابصارها بالنهار وعدم ابصارها بالليل وان اعشاه او  
اخفشه او احوله او اشخص بصره فالواجب حكومة وان اذهب اخذ شخصين الضوء والاخر الحدقة  
واختلفا فى عود الضوء صدق الثانى يمينه وان كذبه المجنى عليه لان الاصل عدم عوداه وعبارة السيد عمر  
قد يقال ذكره وفى عيوب المبيع ان الاخفش صغير العين ضعيف البصر ويقال هو من يبصر بالليل دون  
النهار اه فاقضى كلامهم ان الاطلاق الا شهر فيه الاول فيجوز ان يكون هو المراد للروض هنا فانه وشارحه  
لم يتعرضا هنا لتفسيره وبيان المراد به فليتأمل اه اقول ويؤيده اقتصار المغنى فى شرح قول المصنف المار  
ولو عين احول وأعشى واعور على تفسيره بالا (قوله لم تزد حكومة) الى قوله ولو اتهم فى المغنى الا قوله  
وذلك الى المتن والى قول المتن وفى بعض الحروف فى النهاية (قول المتن اهل الخبرة) اى عدلان منهم مطلقا أو  
رجل وامرأتان ان كان خطأ أو شبه عدم معنى وروض مع الاسنى (قوله الى بقاءه) اى الى معرفة بقاء السمع  
(قوله أو عوده) عطف على بقاءه (قوله ان لهم الخ) فاعل لا يلزم (قوله الى زواله) اى معرفة زواله (قوله  
عليه) اى الزوال (قوله بل الاول) اى سؤالهم (قوله ومن ثم قال الخ) لعل المراد من اجل ان الاول أقوى  
اخر الامتحان فى الذكرو الاول لا يظهر وجه التفرع (قوله بعد فقد خبرين) انظر ما ضابط القدر هل من  
البلد فقط أو من مسافة القصر او العدوى او كيف الحال فيه نظروا الاقرب الثانى فليراجع عش (قوله  
منهم) لاحاجة اليه رشيدى (قوله وحمل أو على التوزيع الخ) اى الصادق بالترتيب الذى هو المراد والا  
فالترتيب المراد من جملة ما صدقات التوزيع لا عينه وانما اخرجه عن التمييز الظاهر لانه ضد الترتيب فلا  
تصح ارادته به رشيدى (قوله على التوزيع) اى لا التخير اى اذا عجز عن اهل الخبرة انتقل الى الامتحان  
معنى (قوله الذى ذكرته) اى بقوله او لا ثم بقوله بعد فقد خبرين (قوله وذلك) اى الترتيب المذكور (قوله  
الا بعد تغذر اهل الخبرة) ثم ان قالوا يعودوا وقدروا مدة انتظار كالسمع فان مات قبل عودته فى المدة وجبت الدية  
لان الظاهر عدم عودته ولو عاش وهل يجب القصاص او لا وجهان او وجههما الثانى للشبهة وان ادعى الجانى  
عوده قبل الموت وانكر الوارث صدق الوارث يمينه لان الاصل عدم عودته معنى وروض مع الاسنى  
(قوله ما فى المتن تبعا للتولى الخ) عبارة النهاية ما ذكره المتولى من ان الخيرة الخ (قوله ان الخيرة الخ) اى  
فى تقديم السؤال والامتحان (قوله ان عرف) اى قدر النقص معنى (قوله ومن عين الخ) عطف على من  
التعميل (تنبيه) لو اعشاه بان جنى عليه الخ قال فى الروض وفى الاعشاء بأفة سماوية الدية ومقتضى كلام

بل الاول أقوى ومن ثم قال (أو يمتحن) بعد فقد خبرين منهم أو توقفهم عن الحكم بشيء (بتقريب) نحو (عقرب) العينين  
أو حديدة من عينه بغتة وينظر هل يزعم) فيحلف الجانى لظهور كذب خصمه أو لا فيحلف الخصم لظهور صدقه وحمل أو على التوزيع الذى  
ذكرته هو المعتمد الذى ذكره البلقينى وغيره بل قال الاذرى المذهب تعين سؤالهم اه وذلك لضعف الامتحان اذ يعلم البصر أغشية تمنع  
انتشار الضوء مع وجوده فتعين أنه لا يرجع اليه الا بعد تغذر اهل الخبرة ومن ثم ضعف فى الشرح الصغير ما فى المتن تبعا للتولى ان الخيرة  
الحاكم (وإن نقص فكالسمع) فى نقص البصر من العينين مما ان عرف بأن كان يرى لحد فصار يرى لنصفه قسطه وإلا فحكومة ومن عين

نعصب هي ويوقف شخص في محل يراه ويؤمر بالتباعد حتى يقول لا اراه فتعرف المسافة ثم نعصب الصحيحة وتطلق العليلة ويؤمر بان يقرب راجعا إلى ان يراه فيضبط ما بين المسافتين ويجب قسطه من الدية ولو اتهم بزيادة الصحيحة ونقص العليلة امتحن في الصحيحة بتغيير ثياب ذلك الشخص وبالاتقال لبقية الجهات فان تساوت الغايات فصادق وإلا فلا ويأتي نحو ذلك (٢٧٧) في السمع وغيره لكنهم في السمع صوروه

بأن يجلس بمحل ويؤمر برفع صوته من مسافة بعيدة عنه بحيث لا يسمعه ثم يقرب منه شيئا فشيئا إلى ان يقول سمعته فيعلم وهذا يخالف ما مر في تصوير البصر من أمره بالتباعد أولا في محل يراه فيحتمل ان ذلك تصوير فقط ويحتمل انه تقييد ويفرق بان البصر يحصل له عند البعد تفرق وانتشار فلا يتيقن اول رؤية حينئذ فامر فيه بالقرب أولا لتيقن الرؤية ويزول احتمال التفرق بخلاف السمع فانه اذا حصل فيه طنين ثم امر بالتباعد فيستصحب ذلك الطنين القار فيه فلا يضبط منهاه يقينا بخلاف ما اذا قرع السمع أولا وضبط فانه يتيقن منهاه فعملوا في كل منهما بالاحوط فيه فتامله (وفي الشم دية على الصحيح) كالسمع في اذها به من احد المنخرين نصف دية ولو نقص فقسطه ان امكن والا فحكومة وياتي في الارتاق هنا ما مر في السمع ولو ادعى زواله امتحن فان هش أو عس حلف الجاني والا حلف هو ولا يسئل الخبراء هنا لما مر

العنين (قوله ويؤمر) أي ذلك الشخص (قوله) ويجب قسطه من الدية (فان أبصر بالصحيحة من مائتي ذراع مثلا وبالأخرى من مائة فالنصف نعم لو قال اهل الخبرة ان المائة الثانية تحتاج إلى مثل ما تحتاج إليه المائة الاولى لقرب الاولى وبعد الثانية وجب ثلثا دية العليلة مغني وروض مع الاسنى وهذا الاستدراك ذكر الروض في السمع مثله (قوله بزيادة الصحيحة) من إضافة المصدر إلى مفعوله أي بزيادته في نظر الصحيحة سيد عمر (قوله امتحن في الصحيحة الخ) سكت عن العليلة النظر ما حكمها (قوله وياتي نحو ذلك) أي مطلق الامتحان بالمسافة رشيدى (قوله بان يجلس) أي المجنى عليه وقوله ويؤمر أي شخص آخر (قوله بالتباعد او لا في محل يراه) الاوفق لما مر بالوقوف او لا في محل يراه ثم بالتباعد (قوله ويحتمل انه تقييد) وهو اوجه نهاية قال عتش بقى انه اعتبر في تصوير معرفة النقص أنه تربط العليلة او لا وتطلق الصحيحة على ما سرفل ذلك تصوير فقط او تقييد كما هنا في نظر والظاهر انه مجرد تصوير لا يظفر فرق بين ربط العليلة او لا وبين عكسه في حصول المصنف اه (قول المتن وفي الشم) أي في إزالته من المنخرين بجناية على راس وغيره مغني (قوله كالسمع) إلى قوله ولا يسئل في المغني لا قوله وياتي إلى ولو ادعى (قوله من احد المنخرين) تنذية منخر بوزن مجلس ثقب الانف وقد تكسر الميم اتباعا لكسرة الخاء اه مختار وجوز القاموس أيضا فتحهما وضمهما ومنخور كعصفور عش (قوله ولو نقص الخ) أي الشم من المنخرين وجب قسطه من الدية إن امكن معرفته وإلا فالحكومة وإن نقص شم احد المنخرين اعتبر بالجانب الآخر كما في السمع والبصر مغني واسنى (قوله إن امكن) أي معرفة قدر النقص (قوله ولو ادعى زواله) أي من المنخرين وانكسر الجاني (قوله امتحن) أي المجنى عليه في غفلاته بالروائح الحادة مغني (قوله فان هش) أي للطبيب وعس أي لغيره حلف الجاني أي لظهور كذب المجنى عليه مغني وفي عش عن المختار عس بالتخفيف والتشديد اه (قوله لما مر الخ) أي لظهور صدقه مع انه لا يعرف لإلمنه ولو وضع المجنى عليه يده على انفه فقال له الجاني فملت ذلك لعود شمك فقال بل فعلته اتفاقا او لغرض كامتخاط ورعاف وتفكر صدق يمينه لاحتمال ذلك فان قطع انفه فذهب شمه فديتان كما في السمع لان الشم ليس في الانف مغني وروض مع الاسنى (قوله لما مر في السمع) أي من أنه لا طريق لهم في معرفة زواله (قوله كما عليه أكثر اهل العلم) عبارة المغني لخبر البيهقي في اللسان الدية ان منع الكلام وقال ابن اسلم مضت السنة بذلك ولان اللسان عضو مضمون بالدية فكذا منفعة العظمى كاليد والرجل اه (قوله وياتي هنا في الامتحان الخ) عبارة المغني وإنما تؤخذ الدية إذا قال اهل الخبرة لا يعود كلامه قاله في أصل الروضة أي على ما سبق من الفرق بين ان يقدروا مدة يعيش اليها او لا فان أخذت ثم عادت استردت ولو ادعى زوال نطقه امتحن بان يروى في اوقات الخلوات وينظر هل يصدر منه ما يعرف به كذبه فان لم يظفر شيء حلف المجنى عليه كما يحلف الآخر س ووجب الدية اه (قوله وهو) أي النطق (قوله فلا يعول عليه) ظاهره وإن تكلم على ندور لكن قضية ما ياتي في قوله ولو قطع بعض لسانه فلم يذهب شيء من كلامه الخ انه يجب حكومة إلا ان يفرق بان في قطع بعض اللسان لا النطق موجودة في الجملة بخلاف هذا عش (قوله ذهب كلامه) أي وذوقه اخذاما قدمه في قطع اللسان (قوله في هذا) أي اللسان وقوله بخلاف تلك أي اليد (قوله ان بقى له) إلى قول المتن لتهديب نصفها اه (قوله ويحتمل انه تقييد) وهو اوجه شمر (قوله أن في قطع اليد التي ذهب بطشها الخ) راجع إذا ذهب بطشها بجناية هل يسقط من الدية قدر ارشها

في السمع (وفي) ابطال (الكلام دية) كما عليه أكثر اهل العلم وياتي هنا في الامتحان وانتظار العود ما مر في إحداث عجلة او نحو تهمته حكومة وهو من اللسان كالبطش من اليد فلا تجب زيادة لقطع اللسان وكون مقطوعه قد تكلم نادر جدا فلا يعول عليه نعم يرد على التشبيه ان في قطع اليد التي ذهب بطشها الدية بخلاف اللسان الذي ذهب كلامه وقد يفرق بأنه لا جمال في هذا حتى تجب في مقابلته بخلاف تلك فوجب لجأها كاذن مشلولة خلقه (وفي بعض الحروف بقسطه) إن بقى له كلام مفهم وإلا فالدية لزوال منفعة الكلام (و) الحروف

او بجنابة في النهاية (قول المتن والموزع عليها) اي والحروف التي يوزع عليها الدية معنى (قوله فلسكل حرف) الى قول المتن وقيل قسطه في المعنى الا قوله ضعيف الى وتوزع (قوله فلسكل حرف ربع سبع الدية) لانه اذا نسب الحرف للثمانية والعشرين حرفا كان ربع سبعها وربع سبع الدية ثلاثة اربعة واربعة اسباع بعير للسكامل ويؤخذ لغيره بالنسبة كما في الحلبي بجيرى (قوله واسقطوا الا لتركيبها الخ) الظاهر ان الواضع لم يرد جعل لام حيث هي حرفا لانها مركبة وما قبلها وما بعدها من الحروف بسائط وانما اراد الالف اللينة واما الهمزة فهي المرادة بالالف اول الحروف ويدل على ارادته من لا الالف اللينة جعله لها بين اختيها الواو والياء وانما لم يركب اختيها للاشارة الى انه يمكن النطق بمسماهما مستقلا لقبولها للتحريك دونها وحينئذ فلا بد من اعتبارها لانها حرف مستقل يتوقف تمام النطق عليه بل هي اكثر دورا في الكلام من غيرها كما لا يخفى وقوله واعتبار الماوردي لها الخ لا يخفى مما تقرر ان الماوردي لم يعتبرها من حيث تركيبها وانما اعتبر ما اراد منها وهو الالف اللينة وقد علمت ان اعتبارها متعين وحينئذ فاعتبار الماوردي هو عين اعتبار النحاة لا غيره كما اقتضاء صنيع الشارح (قوله واعتبار الماوردي لها والنحاة) اي وعلى كل منهما تكون الحروف تسعة وعشرين معنى (قوله اما الاول فلما ذكر) قد علمت ان الماوردي لم يعتبر لام من حيث تركيبها حتى يتوجه عليه هذا الرد وقوله واما الثاني فلان الالف تطلق على اعم من الهمزة والالف الخ فيه ان المدار في الحروف التي تقسط عليها الدية انما هي المسميات التي هي اجزاء الكلام فلا شك ان نطق اللسان بالهمزة غير بالالف ولكل منهما مخرج مخصوص يبين الاخر وليس المدار فيها على الاسماء التي هي لفظ الالف ولفظ باء الخ حتى يتوجه ما ذكر هكذا ظهر فليتدبر ثم رايت الشهاب سم قرر نحو ما ذكرته آخر ا ثم قال ان الوجه تقسيط الدية على تسعة وعشرين رشيدى (قوله واما الثاني فلان الالف) لا يخفى ما فيه على النيبه اذ الحقيقتان مختلفتان لاختلاف مخرجهما ثم رايت المحشى سم قال لا وجه لتضعيف كلام النحاة فيما ذكر فان اطلاق الالف على الاعم لا يمنع النص على كل بخصوصه الذي هو ا بين و اظهر في بيان المراد ولا وجه للتوزيع على ثمانية وعشرين مع كون الهمزة والالف اللينة حقيقتين متباينتين للزوم اهدار احدهما فالوجه التوزيع على تسعة وعشرين اللهم الا ان يقال الالف اللينة لا يمكن النطق بها وحدها ولا تكون الاتباع وتتولد من اشباع غيرها ولا تتميز حقيقتها بتميز اظاهرها عن الهواء المجرد فلم تعتبر ولم توزع عليها فليتأمل اه سيد عمر وعش (قوله تطلق على اعم الخ) فيه انها من المشترك لا العام فان العام لفظ دال على معنى يشترك فيه افراد يتناولها جميعا وليس الالف كذلك بل تطلق على هذا وعلى هذا ع ش (قوله لا ندر اجها) اي اللينة (قوله ولو تكلم بها تين) غير العربية عبارة الشيخ عميرة ولو كان يحسن العربية وغيرها وزع على العربية اه فليحمل قول الشارح هنا على ما لو كانت اللغتان غير عربيتين ع ش اقول هذا الحمل بعيد في الغاية فليراجع (قوله وزع على اكثرهما) ولو قطع شفتيه فذهبت الميم والباء وجب ارضهما مع ديتهما في اوجه الوجهين نهاية واسنى ومعنى وياق في الشارح خلافة (قول المتن على الشفهية) نسبة للشفهية على اصلها في الاصح وهو شفهة ولك ان تنسبها للفظ فتقول شفى وقيل اصل شفهة شفوة ثم حذف الواو وعليه قول المحرر الشفوية معنى (قوله لانها التي) عبارة المعنى لان الجنابة على اللسان فتوزع الدية على الحروف الخارجة منه وهي ما عدا المذكورات وعلى هذا فيكون الموزع عليه ثمانية عشر لان منفعه اللسان النطق بها فيكمل الدية فيها واجاب الاول بان الحروف وان

(الموزع عليها ثمانية وعشرون حرفا في لغة العرب) فلسكل حرف ربع سبع الدية واسقطوا الا لتركيبها من الالف واللام واعتبار الماوردي لها النحاة للالف والهمزة ضعيف اما الاول فلما ذكر واما الثاني فلان الالف تطلق على اعم من الهمزة والالف الساكنة وبه صرح سيويوه فاستغنوا بالهمزة عن اللينة لا ندر اجها فيها وتوزع في لغة غير العرب اذا كان المجنى عليه منهم على حروفها قلت او كثرت كاحد وعشرين في لغة واحد وثلاثين في اخرى ولو تكلم بها تين وزع على اكثرهما (وقيل لا توزع على الشفهية) وهى الباء والفاء والميم والواو (والخلفية) وهى الهمزة والهاء والعين والغين والحاء والخاء بل على اللسانية لانها التي بها النطق ورد بمنع ذلك بل كمال النطق مركب من جميعها ففى بعض كل من تينك قسطه من الدية ولو اذهب حرفه

(قوله واعتبار الماوردي لها والنحاة الالف والهمزة ضعيف) لا وجه لتضعيف كلام النحاة بما ذكر فان اطلاق الالف على الاعم لا يمنع النص على كل بخصوصه الذي هو ا بين و اظهر في بيان المراد ولا وجه للتوزيع على ثمانية وعشرين مع كون الهمزة والالف اللينة حقيقتين متباينتين للزوم اهدار احدهما فالوجه التوزيع على تسعة وعشرين فقد بر اللهم الا ان يقال الالف اللينة لا يمكن النطق بها وحدها ولا يكون الاتباع ويتولد من اشباع غيرها ولا تتميز حقيقتها بتميز اظاهرها عن الهواء المجرد فلم تعتبر ولم يوزع عليها فليتأمل



فعادله حرف لم يكن يحسنه وجب للذهاب قسطه من الحروف التي يحسنها قبل الجناية (ولو عجز عن بعضها خلقه أو بافة سماوية) وله كلام مفهم  
فجنى عليه فذهب كلامه (فدية) لوجود نطقه وضعفه لا يمنع كمال الدية فيه كضعف البطش والبصر (وقيل) فيه (قسط) من الدية وفارق ضعف  
نحو البطش بأنه لا يقدر غالباً والنطق يتقدر بالحروف ويرد بأنه حيث بقي كلام (٤٧٩) مفهم بقي مقصود الكلام فلم يحتاج لذلك

التقدير (أو) عجز عن بعضها  
(بجناية فالذهب لا يكمل)  
فيها (دية) لثلاث يتضاعف  
الغرم فيما أبطله الجاني  
الاول وقضيته أنه لا أثر  
لجناية الحربى وهو متجه  
وإن قال الأذرى لا  
أحسبه كذلك ويتردد  
النظر فى السيد هل يلحق  
بالحربى لأنه غير ضامن  
لقته أو يفرق بأنه ملتزم  
ولما منع من تعريمه مانع  
ولا كذلك الحربى كل  
محتمل والتعليل المذكور  
يرجح الاول (ولو قطع  
نصف لسانه فذهب ربع)  
أحرف (كلامه أو عكس  
دية) اعتباراً بأكثر الامرين  
المضمون كل منهما بالدية  
لأنه لو انفرد لكان ذلك  
واجبه فدخل فيه الاقل  
ومن ثم اتجه دخول المساوى  
بما اذا قطع النصف فذهب  
النصف ولو قطع بعض  
لسانه فذهب كلامه وجبت  
الدية لأنها اذا وجبت بذهابه  
بلا قطع فمع قطع أولى أو فلم  
يذهب شئ من كلامه وجبت  
الحكومة إذ لو وجب  
القسط لوجب الدية الكاملة

كانت مختلفة الخارج الاعتماد فى جميعها على اللسان وبه يستقيم النطق اه وبه علم ما فى تعبير الشارح من  
الايجاز النخل (قوله فعادله الخ) عبارة المغنى ويضمن ارش حرف فوته ضربه وفادته حروفاً لم يمكن من  
النطق بها ولا يجبر الفأنت بما حدث لانه نعمة جديدة اه (قول المتن خلفه) اى كارت والتخ معنى (قول  
المتن أو بافة سماوية) وكالآفة جناية غير مضمونة على ما اقتضاه كلام حج الاتى ع ش (قول المتن فدية)  
اى كاملة فى ابطال كلام كل منهما فعلى هذا الوصل بالجناية بعض الحروف فالتوزيع على ما يحسنه لا على جميع  
الحروف معنى (قوله وضعفه لا يمنع الخ) استئناف يبانى (قول المتن أو بجناية الخ) ولو ابطال بعض  
ما يحسنه فى المسائل الثلاث وجب قسطه بما ذكر معنى (قوله وفارق الخ) اى على هذا سم وع ش (قوله  
لثلاث يتضاعف) الى قوله ويتردد النظر فى المغنى لا لقوله وهو متجه وان (قوله وقضيته) اى التعليل (قوله  
وهو متجه) والوجه عدم الفرق كذا فى النهاية ونقل المغنى القضية المشار اليها ومقالة الأذرى ولم يصرح  
بترجيح سيد عمر قال ع ش قوله والوجه عدم الفرق اى بين الحربى وغيره ويؤخذ منه بالاولى ان جناية  
السيد على عبده كالخربى ولم يبين علة الوجه وقياس نظائره من ان الجناية الغير المضمونة كالآفة اعتماد  
الاولى اى الفرق كما هو مقتضى التعليل واعتمده حج اه (قول المتن ولو قطع نصف لسانه الخ) ولو قطع  
لسانه ذهب نصف كلامه مثلاً لجناية على اللسان من غير قطع شئ منه فالواجب الدية لانه قطع جميع اللسان  
مع بقاء المنفعة فيه معنى (قول المتن أو عكس) اى بان قطع ربع لسانه فذهب حروف هى نصف كلامه  
معنى (قول المتن فنصف دية) يجب فى المسئلتين ولو قطع فى الصورتين اى فى الباقي فثلاثة ارباع لدية لانه  
ابطل فى الاولى ثلاثة ارباع الكلام وقطع الثانية ثلاثة ارباع اللسان ولا يقتص مقطوع نصف ذهب نصف  
كلامه من مقطوع نصف ذهب ربع كلامه اذا قطع الثانى الباقي من لسان الاول ان اجرينا القصاص فى بعض  
اللسان لنقص الاول عن الثانى ولو قطع نصف لسانه فذهب نصف كلامه فاقتص من الجاني فلم يذهب  
الاربع كلامه فللمجنى عليه ربع الدية لانه لم يقطع شئ من لسانه فان اقتص منه فذهب ثلاثة ارباع كلامه لم يلزمه شئ لان  
سراية القصاص مهددة معنى وروض الاسنى (قوله اعتباراً) الى قوله وقيل القسط فى النهاية وكذا فى المغنى  
الاقوله فذهب الى فلم يذهب (قوله بأكثر الامرين) اى اللسان والكلام (قوله لانه الخ) اى الاكثر وقوله  
لسان ذلك اى نصف الدية (قوله اذلو وجب القسط لوجب الخ) وجه هذه الملازمة ان وجوب القسط على  
هذا التقدير لذات اعتبار الكلام سم (قوله وقيل القسط الخ) راجع لقوله وجبت الحكومة ع ش (قول  
المتن وفى الصوت دية) ولو اذهب باطل الصوت النطق واللسان سليم الحركة وجبت دية  
واحدة بناء على ان تعطيل المنفعة ليس كابطالها وينبغى ايجاب حكمه لتعطيل النطق معنى واسنى مع الروض  
(قوله ان بقيت) الى قوله ومن ثم فى النهاية الاقوله وانتصر لترجيحه الاذرى (قوله بجالها) اى ويمكن  
اللسان من التقطيع والترديد معنى (قوله وتاويله) اى الخبر (قوله فيه) اى فى ذلك الخبر (قوله يحتاج الى  
دليل) اى ولا نعلم له دليلاً والاصل عدمه (قوله وزعم البلقينى الخ) مبتداً خبره قوله لا يلتفت  
اليه (قوله ان ذلك) اى وجوب الدية فى الصوت معنى وع ش (قول المتن معه) اى الصوت معنى (قول المتن  
فمجز عن التقطيع) وهو اخر ارجح كل حرف من مخزجه والترديد تكرير الحروف بجريء عبارة ع ش لعل  
المراد بالتقطيع تمييز الحروف المختلفة عن بعض والترديد الرجوع للحرف الاول بان ينطق به ثانياً كالنطق

(قوله وفارق ضعف نحو البطش) على هذا (قوله اذلو وجب القسط لوجب الدية الكاملة) وجه هذه  
الملازمة ان وجوب القسط على هذا التقدير لذات اللسان بلا اعتبار الكلام

فى لسان الاخرس وقيل القسط وعليه كثيرون (وفى) ابطال (الصوت دية) ان بقيت قوة اللسان بجالها خبر فيه وتأويله بان  
المراد بالصوت فى الكلام يحتاج دليل وزعم البلقينى أن ذلك يكاد أن يكون خرقاً للاجماع لا يلتفت اليه (فان ابطال معه حركة  
لسانه فعجز عن التقطيع والترديد فديتان) لاستقلال كل منهما بدية لو انفرد (وقيل دية) وانتصر لترجيحه الاذرى وغيره

وفارق اذ هاب النطق بالجناية على سمع صبي فتعطل لذلك نقطة لانه بواسطة سماعه وتدرجه فيه بان اللسان هنا سليم ولم تقع عليه جناية أصلا بخلاف ابطال حرركته المذكورة (وفي) ابطال (الدوقية) كالسمع ويمتنع ان انكر الجاني بالاشياء الحادة والمرقة وغير هاتين يظن صدقه وكذبه نظير ما مر ولو ابطال معه نقطه (٤٨٠) او حركة لسانه السابقة فديتان على ما قاله جمع متقدمون ونقله الراعي في موضع عن

به أو لا اه (قوله وفارق الخ) أى على الصحيح رشيدى عبارة ع ش أى ما ذكر من وجوب الديتين اه (قوله اذ هاب النطق بالجناية الخ) أى حيث قالوا بوجوب دية واحدة فى السمع ع ش (قوله لانه بواسطة سماعه الخ) علة لتعطل نطق الصبي بعدم سماعه رشيدى (قوله وتدرجه فيه) عطف على اذ هاب النطق والضمير الاول للنطق والثانى للسمع (قوله بان اللسان الخ) متعلق بفارق (قوله هنا) أى فى الجناية على سمع الصبي (قوله وفى ابطال الذوق) أى بالجناية على اللسان معنى بان لا يفرق بين حلوه وحامض ومر ومالح وعذب نهاية (قوله ان انكر الجاني) أى ذهابه (قوله بالاشياء الحادة) بان يلقمها له غيره معافضة أى على غرة فان لم يعبس صدق يمينه ولا لا فالجاني يمينه نهاية ومعنى (قوله وغيرها) أى الحامضة الحادة معنى (قوله وكذبه) أى او كذبه سيد عمر (قوله فديتان على ما قاله الخ) صريح هذا السياق ان وجوب الديتين ضعيف كما يعلم بتامله لكن فى حاشية الشيخ ع ش انه معتمد فليراجع رشيدى اقول صريح الروض وجوب الديتين فى ابطال الذوق مع النطق وصنيع الاسنى والمغنى كالصريح فى اعتداد وجوب دية واحدة فى ابطالها معا وفصل سم واقره ع ش بما نصه قوله فديتان على ما قاله جمع الخ قد يقال ان كان فرض هذه المسئلة انه قطع اللسانى فلا وجه إلا لوجوب دية واحدة او انه جنى عليه بدون قطعه فوجوب الديتين فى غاية الظهور سواء قلنا ان الذوق فى طرفه ام فى الحلق اه (قوله لافى اللسان) وهذا أى كونه فى اللسان هو الراجح ع ش (قوله لانه) أى النطق منه أى اللسان وقوله كما مر أى فى شرح وفى الكلام دية (قوله ومن ثم) أى قوله ايضا عقبه النهاية بما نصه لكن المعتمد وجوب ارش الحر فىن ايضا كما مر اه وتقدم عن المغنى والاسنى ما يوافقه عبارة سم قوله ومن ثم كان الالوجه الخ أى وان كان الالوجه فى شرح الروض وجوب ارشهما مع دية الشفتين اه (قوله ولم ينظروا) الى قوله وفى افضائها فى النهاية (قوله لدخولها فيها) أى دخول الثلاثة فى الخمسة المذكورة (قوله والعفوصة مع الخوصة) أى والتفاهة مع العذوبة ع ش (قوله فتتخدر) بالخاء المعجمة كما فى المختار ويمكن قراءتها بالخاء المهملة ويراد بالتخدر ميلها عن جهة الاستقامة وقوله وتبطل الخ عطف تفسير ع ش وقوله عطف تفسير يظهر انه من عطف المسبب وفى القاموس خدرت رجلى او عنى إذا فترت اه (قوله أو بان يتصلب الخ) لعل الاولى حذف بان وعطفه على تتخدر (قوله لانه) أى المضغ (قوله وفيها الدية) أى مطلق الدية ولا فديتها غير دية المضغ رشيدى (قول المتن وفى قوة امانة الخ) بخلاف انقطاع اللين بالجناية على الثدى فان فيه حكومة فقط معنى (قوله واعترضه البلقينى بانه الخ) عبارة المغنى ونازع البلقينى فى ذلك وقال الصحيح بل الصواب عدم وجوب الدية لان الامناء الانزال فاذا بطل قوته ولم يذهب المنى وجبت الحكومة لا الدية لانه قد يتمتع الانزال بما يسد طريقه فيشبه ارتفاق الاذن اه وهو اشكال قوى ولكن لا يدفع المنقول (قوله اذ هاب نفسه) يعنى المنى رشيدى (قوله ويجاب بمنع نفي التلازم) هذا عجيب لان البلقينى مانع والمانع لا يمنع كذا قاله المحشى سم وهو محل تأمل إذ المتبادر من كلام البلقينى على نحو ما نقله صاحب المغنى كونه معارضة وهى تقبل المنع فى مقدماتها سيد عمر (قوله وبفرضه يفرق

المتولى وأقره لكنه انما يتأق على الضعيف ان الذوق فى طرف الحلق لافى اللسان لانه قد يبق مع قطعه حيث لم يستاصل قطع عصبه اما على المشهور وبه جزم الراعى فى موضع انه فى طرف اللسان فلا تجب إلا الدية واحدة للسان كالو قطعه فذهب نقطة لانه منه كالبطش من اليد كما مر ومن ثم كان الالوجه فيمن قطع الشفتين فزال الميم والباء انه لا يجب لها ارش لانها منهنما كالبطش من اليد ايضا (وتدرك به حلولة وخوصة ومرارة وملوحة وعذوبة) ولم ينظروا لزيادة بعض الاطباء ثلاثة عليها لدخولها فيه كالحرافة مع المرارة والعفوصة مع الخوصة (وتوزع) الدية (عليين) فى كل خمسها (فان نقص) ادراكه الطوم على كمالها (فحكومة) ان لم يتقدروا لا فقسطه (وتجب الدية فى) ابطال (المضغ) بان ينجى على اسنانه فتتخدر وتبطل صلاحيتها للبضع او بان يتصلب مغرس اللحين فتتمتع حرركتها مجيئا وذهابا لانه المنفعة العظمى للاسنان وفيها

الدية فكذا منفعتها كالبر مع العين والبطش مع اليد فان نقص فحكومة (وفي) ابطال (قوة امانة بكسر صلب) لفوات المقصود الا عظم وهو النسل واعترضه البلقينى بانه لا يلزم من اذ هاب قوة انزاله اذ هاب نفسه لان طريقه قد ينسد مع بقاءه فهو كارتفاق محل السمع ويجاب بمنع نفي التلازم الذى ذكره وبفرضه يفرق بين هذا والسمع بانه للطفه يمكن انسداد طريقه ثم عوده ولا كذلك المنى لانه لكثافته إذا سدت طريقه يفسد ويستحيل الى الاخلاط الرديئة فلا يتوقع عوده ولا صلاحه أصلا فلو قطع اثنيها فذهب منه لزمه ديتان

(و) في ابطال (قوة خبل) من المرأة أو احوال من الرجل لفوات النسل أيضا وقيد الاذرعى بما اذا لم يظهر للطباء أنه عقيم وفيه وقفة (و) في (ذهاب) لذة (جماع) ولومع بقاء المنى وسلامة الصلب والذكر لأنه من المنافع المقصودة ومثله اذهاب لذة الطعام أو سد مسلكه ففي كل دية ويصدق المجنى عليه في ذهاب كل منهما ما عدا (٤٨١) الاخيرة كما هو ظاهر يمينه لأنه لا يعرف

الامنه مالم يقل الخبراء ان مثل جنايته لا تنذهب ذلك (وفي افضائها) أى المرأة (من الزوج (و) كذا من (غيره) بوطه شبهة أوزنا أو أصعب أو خشبة (دية) لها وخرج بافضائها افضاء الخنثى فقيه حكمومة (وهو) أى الافضاء (رفع ما بين مدخل ذكر ودبر) فيصير سبيل الجماع والغائط واحد لفوات المنفعة به بالكلية فان لم يستمسك الغائط لحكومة أيضا (وقيل) رفع ما بين مدخل (ذكر) مخرج (بول) وهو ضعيف وان جزما به في محل آخر فعلى الاول في هذا حكمومة وعلى الثانى بالعكس وقال الماوردى بل عليه يجب الدية في الاول بالاولى فان لم يستمسك البول لحكومة أيضا فان أزالهما فدية وحكومة وصحح المتولى ان في كل دية لأنه يحل بالتمتع ولو التحم وعاد لما كان فلا دية بل حكومة وفارق التحام الجائفة بان المدار هناك على الاسم

الخ) لا يخفى ما في هذا الفرق سيد عمر (قوله من المرأة) الى قوله ومثله في المغنى الا قوله وفيه وقفة وقوله وسلامة الصلب (قوله أو احوال الخ) أى كان يخفى على صلبه فيصير منه لا يحبل أو على الاثنين فإنه يقال انهما محل انعقاد المنى مغنى (قوله وقيد الاذرعى الخ) أى ايجاب الدية باذهاب الاحبال مغنى (قوله بما اذا لم يظهر الخ) أى والا فلا تجب الدية مغنى (قوله وفيه وقفة) وجه الوقفة ان صورة المثلة انه كانت قوة الاحبال موجودة وأبطلها لأنه لا يقال أبطلها الا اذا كانت موجودة قبل رشيدى (قول المتن وذهاب جماع) ظاهر كلام الشارح ان هذا خاص بالرجل فانظر هل هو كذلك رشيدى أى مع أن مقتضى تعليمهم العموم ويؤيده عموم قولهم ومثله ذهاب لذة الطعام (قوله لأنه) أى اللذة بمعنى الالتذاذ ع (قوله ففى كل دية) ولو أبطل امناه أو لذة جماعه بقطع الاثنين وجب ديتان كما في اذهاب الصوت مع اللسان مغنى وأسنى مع الروض (قوله ويصدق الخ) ظاهره الرجوع الى ذهاب لذة الجماع ولذة الطعام أو سد مسلكه وقضية صنيع الروض وشرحه أنه راجع لقوله وفي ابطال قوة امناه الى هنا (قوله ما عدا الاخيرة) وهى سد مسلكه سيد عمر (قول المتن وفي افضائها الخ) أى وإن تقدم له ووطؤهما راعش (قوله أى المرأة) الى قول المتن وفي البطش في النهاية الا قوله فعلى الاول الى وقال الماوردى وقوله ويرد الى المتن وقوله ومرد الى المتن وكذا في المغنى الا قوله وقال الماوردى الى فان لم يستمسك (قول المتن من الزوج) بنكاح صحيح أو فاسد نهاية (قوله دية لها) سواء في ذلك المكروهة والمطاوعة لان الرضا بالوطء لا يقتضى الاذن في الافضاء مغنى زاد الروض مع الاسنى ويجب مع الدية المهران كان الافضاء بالذكر اه (قوله فقيه حكومة) لعل محله في الحال ثم ان اتضحت بالذکر أو لم تنضح فلا شىء غير ها وإن انضحت بالانوثة وجب تكميل الدية سيد عمر (قول المتن وهو رفع ما بين مدخل الخ) فان كان بجماع نحيته والغالب افضاء ووطئها الى الافضاء فهو عمد او بجماع غير ها فشبهه عمد أو بجماع من ظنها زوجته خطأ أسنى من الروض وفي عرش عن العباب مثله (قوله لفوات المنفعة) عبارة المغنى لما روى زيد بن ثابت ولفوات منفعة الجماع أو اختلاها أى بالافضاء (قوله الغائط) فاعل لم يستمسك (قوله فعلى الاول) أى الاصح (قوله في هذا) أى رفع ما بين مدخل ذكر ومخرج بول (قوله وعلى الثانى) أى الضعيف (قوله بالعكس) أى في هذا دية وفي الاول حكومة (قوله بل عليه) أى على الثانى (قوله في الاول) أى رفع ما بين مدخل ذكر ودبر (قوله فان لم يستمسك البول الخ) أى في الثانى مغنى وروض (قوله فان أزالهما) أى الحاجز بين القبل والدبر والحاجز بينهما وبين مخرج البول (قوله فدية وحكومة) معتمد وقوله وصحح المتولى الخ ضعيف عرش (قوله وصحح المتولى الخ) هذا عين القيل المذكور لكن بالنظر لما قاله فيه الماوردى كما لا يخفى رشيدى (قوله بل حكومة) أى ان بقى أثر أسنى ومغنى (قوله على فوات المقصود) عبارة الاسنى والمغنى الحائل اه (قول المتن فان لم يمكن الوطء) أى ابتداء او بعد تقدم الوطء مرار عرش (قوله ولا لها تمكينه) وهل بها الفسخ بكبر آله أو له الفسخ بضيق منفذها تقدم في باب خيار النكاح التنبيه عليه مغنى (قوله فارشها يلزمه) أى وان أذنه الزوج وظاهره وان يحجز عن افضائها واذنت وهى غير رشيدة وهو ظاهر فتنبه له فإنه يقع كثير او منه ما يقع من ان الشخص يعجز عن ازالة بكاره زوجته فهاذا لامرأة مثلافى ازالة بكارها فيلزم المرأة المزموم لها الارش لان إذن الزوج لا يسقط عنها الضمان لا يقال هو مستحق للارزالة

(٦١ - شروانى وابن قاسم - ثامن) وهنا على فوات المقصود وبالعود لم يفت (فان لم يمكن الوطء) من الزوج للزوجة (الابا فضاء) لكبر آله أو ضيق فرجها (فليس للزوج) الوطء ولا لها تمكينه لافضائه الى محرم (ومن لا يستحق افضائها) أى البكر بالقام والقاف (فان أزال البكاره بغير ذكر) كاصبع أو خشبة (فارشها) يلزم وهو الحكومة

الآية نعم ان ازالها بزوج القود (او بذكر اشبه) منها كظنها كونه حليلها (او مكروه) او نحو مجنونة (فهر مثل) يجب لها حال كونها (ثيبا وارش البكارة) يلزمه لها (٤٨٢) وهو الحكومة ولم تدخل في المهر لانه لاستيفاء منفعة البضع وهي لازالة تلك الجلدة فهما جهتان

مختلفتان اما لو كان بزنا وهي حرة مطاوعة فلا شيء او امة فلا مهر اذ لا مهر لبني بل حكومة لانها لفوات جزء من بدنها وهو للسيد (وقيل مهر بكر) لان القصد التمتع وتلك الجلدة تذهب ضمنا ويرده ما تقرر من انهما جهتان مختلفتان ومر آخر خيار البيع ماله تعلق بهذا (و مستحقه) اي الاقتضاض وهو الزوج (لا شيء عليه) وان ازاله بغير الذكر لانه ما ذون له في استيفائه وان اخطا في طريقه (وقيل ان ازال بغير ذكر فارش) لانه لما عدل عما اذن له صار كاجنبي ويرد بمنع ذلك كاهو واضح (وفي) ابطال (البطش) بان ضرب يديه فزالته بقوة بطشهما (دية) لانه من المنافع المقصودة (وكذا المشي) في ابطاله بنحو كسر الصلب مع سلامة الرجلين دية لذلك وانما يؤخذ ان بعد اندمال اذ لو عاد الم يجب الاحكومة ان بقي شين (و) في (نقصهما) يعني في نقص كل على حدته (حكومة) بحسب النقص قلة وكثرة نعم ان عرفت نسبتته وجب قسطه من الدية (ولو كسر صلبه فذهب مشيه وجماعه) اي لذته (أو) فذهب مشيه (ومنيه فديتان) لاستقلال كل بدية لو

فينزل فعل المرأة منزلة فعله لا نأقول هو مستحق لها بنفسه لا بغيره ع (قوله الآية) عبارة المغنى والنهاية بتقدير الرق كإسياني اه (قوله لشبهة منها) جعل المحلى منها النكاح الفاسد ع (قوله او نحو مجنونة) اي او صغيرة مغنى (قوله اما لو كان بزنا) محترز لشبهة الخ (قوله فلا شيء) عبارة الاسنى مع الروض اهدرت بكارتها حكومة كما اهدرت مهر المذلا يمكن الوطء بدون ازالها فكانها رضيت بازالتها بخلاف دية الافشاء لانها رضيت باوطء لا بافشاء اه وهذا كما قال السيد عمر كالصريح في أن المطاوعة على الوطء تستلزم الاذن في ازالة البكارة وإن لم تصرح المرأة به (قوله وهو) اي بدنها او جزؤه (قول المتن وقيل مهر بكر) هذا كله في المرأة اما الحثي إذا ازيلت بكارة فرجه وجبت حكومة الجراحة من حيث هي جراحة ولا تعتبر البكارة من حيث هي لا نعلم يتحقق كونها فرجا مغنى واسنى مع الروض (قوله وان ازاله) اي البكارة والتذكير بتأويل الجزء (بغير الذكر) هل يجوز ذلك او لا فيه نظر وقد قال بعضهم انه إذا كان في ازالها بغير الذكر مشقة عليها أكثر منها بالذكر حرم ولا فلاح ع (أقول) هذا التفصيل ظاهر بل قضية قولهم وان اخطا الخ عدم جواز ذلك مطلقا لا برضاها فليراجع (قوله وإن اخطا في طريقه) اي بخشبة ونحوها نهاية ظاهره وإن طلق قبل الدخول بل او فسخ العقد منها او بعينها فلا يجب لها شيء في الفسخ ولا زائد على النصف في الطلاق ولا ارش للبكارة ولو ادعت ازالها بالجماع لتستحق المهر وادعى ازالها باصبعه مثلا صدق كما شمله إطلاقهم ع (قوله بان ضرب يديه) إلى الفصل في النهاية وكذا في المغنى لا قوله المندفع إلى المتن وقوله وأوما إلى المتن وقوله لا تستقر إلى المتن وقوله أومات إلى المتن (قول المتن وكذا المشي) وفي ابطال بطش يداو اصبع او مشي رجل ديتها مغنى (قوله لذلك) اي لان المشي من المنافع المقصودة (قوله وانما يؤخذ ان) الاولى التنايث (قوله اذ لو عاد) اي البطش والمشي (قوله وفي قطع رجله) عبارة المغنى ولو شل رجله ايضا وجب عليه ثلاث ديات وإن شل ذكره ايضا وجب عليه أربع ديات اه (قوله حيثئذ) أي حين ذهاب ما ذكر بكسر الصلب (قوله ومع سلامة الرجلين الخ) عبارة المغنى (تنبيه) قضية كلامه أنه لا يفرد كسر الصلب بحكومة وهو كذلك فيما إذا كان الذكرو الرجلان سليمين فان شلا وجب مع الدية الحكومة لان المشي منفعة في الرجل فاذا شلت فانت المنفعة لشلها فافرد كسر الصلب بالحكومة واذا كانت سليمة فقوات المشي لخلل الصلب فلا يفرد بالحكومة ويمتنع من ادعى ذهاب مشيه بان يفاجأ بمهلك كسيف فان مشي علنا كذبه ولا يحلف وأخذ الدية اه (قوله أو الذكرو) أو بمعنى الواو كما عبر بها المغنى والنهاية (قوله لان له دخلا في إيجاب الدية) اي للبشي والجماع او والمنى سم (قوله ومع اشلالها الخ) ظاهر هذا الصنيع

(قوله إن بقي شين) انظر هذا التقييد مع قوله الآتي في الحكومة وإن لم يبق نقص اعتبر اقرب نقص إلى الاندمال (قوله لان له دخلا في إيجاب الدية) اي للبشي والجماع او المنى (قوله ومع اشلالها) ظاهر هذا الصنيع تصور المسئلة باشلال ما ذكر مع ذهاب المشي والجماع او المنى إلى ان الاقتصار على قوله لان الدية للاشلال ظاهره تصويرها بمجر داشلال ما ذكر وهو المفهوم من تصوير الروض وشرحه والمناسب للافراد بحكومة ويجب بان الشارح إنما أطلق ذلك لان اشلال الرجلين داخل في تعطل المشي وإن كان التعطيل يمكن انفراد فلا اشكال في الافراد بحكومة إلا ان هذا لا يدل على عدم التصوير بذهاب الجماع او المنى والافراد مع ذلك يشكل لان لكسر دخلا في إيجاب ديته وبالجملة فالمفهوم من الروض وغيره تصوير هذه المسئلة بما اذا شل الرجلين او الذكرو بكسر الصلب من غير ذهاب شيء مما ذكر ولا اشكال حيثئذ فليتأمل

انفرد مع اختلاف محلها وفي قطع رجله وذكره حيثئذ ديتان أيضا لانها صحيحان ومع سلامة الرجلين أو الذكرو تصوير لاحكومة لكسر الصلب لان له دخلا في إيجاب الدية ومع اشلالها يجب لان الدية للاشلال فافرد حيثئذ بحكومة (وقيل دية)

بناء على ان الصلب محل المشى لا بدئانه منه ويرد بمنع ذلك كما هو شاهد ( فرع ) في اجتماع جنائيات بما مر على شخص واحد والديات في الانسان تبلغ سبعا وعشرين بل اكثر كما يعلم بما مر المندفع به مالبضهم هنا إذا ( زال ) جان ( اطرافا ) كاذنين ويدين ورجلين ( ولطائف ) كعقل وسمع وشم ( تقتضى ديات سرية ) من ( ٤٨٣ ) جميعها كما باصه وأوما اليه بالفاء فلا

اعتراض عليه ( فدية ) واحدة تلزمه لان الجنائية صارت نفساً وخرج بجميعها ما لو اندمل بعضها فلا يدخل واجبه في دية النفس ( وكذا لو حزه الجاني قبل اندماله ) لا تجب لالدية واحدة ان اتحاد الحز والفعل الاول عمد أو غيره ( في الاصح ) لوجوب دية النفس قبل استقرار ديات غيرها فتدخل فيها كالسرية إذ لا تستقر الا باندمالها ومن ثم لو حزه بعد الاندمال وجبت ديات غيرها قطعاً ( فان حزه ) الجاني قبل الاندمال ( عمد ) والجنائية بازالة ما ذكر ( خطأ ) أو شبه عمد ( أو عكسه ) بأن حز خطأ أو شبه عمد والجنائية عمد وكذا لو حز خطأ والجنائية شبه عمد أو عكسه ( فلا تدخل في الاصح ) بل يجب كل من واجب النفس والاطراف لاختلافهما حينئذ باختلاف حكمهما ( ولو حز ) رقبته قبل الاندمال ( غيره ) أى غير الجاني تلك الجنائيات

تصوير المسئلة باشكال ما ذكر مع ذهاب المشى والجماع او المني الا ان الاقتصار على قوله لان الدية للاشلال ظاهرة تصويرها بمجرد اشلال ما ذكر وهو المفهوم من تصوير الروض وشرحه والمناسب للافراد بحكومة ويحاج بان الشارح انما اطلق ذلك لان اشلال الرجلين داخل في تعطيل المشى وإن كان التعطيل يمكن انفراد فلا اشكال في الافراد بحكومة الا ان هذا يدل على عدم التصوير بذهاب الجماع او المشى والافراد مع ذلك يشكل لان للكسر دخلاً في ايجاب ديته وبالجملة فالمفهوم من الروض وغيره تصوير هذه المسئلة بما اذا أشل الرجلين أو الذكر بكسر الصلب من غير ذهاب شيء مما ذكر ولا اشكال حينئذ فليتامل سم على حج ع ش ( قوله بناء على أن الصلب الخ ) عبارة المغنى لأن الصلب محل المني ومنه يبدأ المشى ومنشأ الجماع واتحاد المحل يقتضى اتحاد الدية ومنع الاول محلية الصلب لما ذكر اه ( فرع في اجتماع جنائيات ) ( قول المتن تقتضى ديات ) راجع لكل من الاطراف والطائف ( قوله من جميعها الخ ) وكذا من بعضها ولم يندمل البعض الآخر كما اقتضاه نص الشافعي واعتمده البلقيني معنى عبارة الرشيدى قوله من جميعها يعنى مات قبل اندمال شيء منها وان كان الموت إنما ينسب لبعضها بدليل المفهوم الاقوى وصرح بهذا والده في حواشى شرح الروض اه ( قوله نفساً ) أى جنائية نفس ( قوله يدخل واجبه الخ ) وكذا لو جرحه جرحاً خفيفاً لا مدخل للسرية فيه ثم اجابته فمات بسرية الجائفة قبل اندمال ذلك الجرح فلا يدخل ارشه في دية النفس كما هو مقتضى كلام الروضة واصحابها ما لا يقدر بالدية فتدخل ايضاً كما فهم مما تقرر بالاولى معنى ( قول المتن قبل اندماله ) انظر ما معنى الاندمال في الطائف وكذا السرية منها رشيدى وقد يقال معناها اندمال او سرية جراحات نشأ منها ذهاب الطائف كما اشار اليه المغنى بزيادة من الجراحة عقب المتن ( قوله غيرها ) أى غير دية النفس ( قوله بل يجب كل من الخ ) فلو قطع يديه ورجليه خطأ أو شبه عمد ثم حزر رقبته عمد او قطع هذه الاطراف عمد او حزر الرقبة خطأ أو شبه عمد وعنى الولي في العمدة على ديته وجبت في الاولى دية خطأ أو شبه عمد ودية عمد وفي الثانية ديتا عمد ودية خطأ أو شبه عمد معنى وقوله في الاولى دية خطأ او به ديتا خطأ بالثنية ( قوله والاطراف ) أى والطائف سم ( قوله تلك الجنائيات ) مفعول الجاني ( قوله وفرق بينه ) أى بين الموت بالسقوط هنا حيث انقطعت تلك الجنائيات به واستقر ولم تدخل فيه ( قوله لومات بها ) لعله يتاويل السقطة ثم رايت الفاضل المحشى قال الظاهر به اه سيد عمر ( قوله لان فعل الانسان الخ ) الاولى ليشمل ما زاده فعل احد ( قوله وفارق هذا الخ ) أى ما تقدم من دخول الاطراف والطائف في دية النفس إذ مات بسرية او بفعل الجاني وكان الاولى ذكر هذا الفرق بعد قول المصنف وكذا لو حزه الجاني الخ ع ش عبارة الرشيدى الاشارة راجعة الى ما مر من اتحاد الدية اذ مات بسرية او بفعل الجاني الاول كما يعلم من شرح الروض أى والمغنى ولعل الشارح كالشهاب ابن حجر انما اورده هنا بالنظر لمجموع حكم الآدمى فانه يخالف بمجموع حكم غيره اه ( قوله او بقتله ) أى من قاطع الاعضاء قبل الاندمال معنى ( قوله بانه مضمون ) أى الحيوان ع ش

( فرع ) أزال اطرافاً ولطائف الخ ( قوله بل يجب كل من واجب النفس والاطراف ) أى والطائف ( قوله لومات بها ) الظاهر ( ١ )

أومات بالسقوط من نحو سطح كما قى به البلقيني وفرق بينه وبين ما مر من اعتبار التبرع في المرض الخوف من الثلث لو مات بها بان التبرع صدر عند الخوف من الموت فاستمر حكمه ( تعددت ) الجنائيات فلا تدخل لان فعل الانسان لا يبنى على فعل غيره وفارق هذا قطع اعضاء حيوان مات بسريتها أو بقتله حيث تجب قيمته يوم موته ولا يندرج فيها ما وجب في اعضائه بانه مضمون بما نقص وهو يختلف بالكمال وضده والآدمى مضمون بمقدر وهو لا يختلف بذلك مع ان الغالب ضمائه التعبد ( ١ ) قوله الظاهر هكذا في النسخ واعله الظاهر به

(فصل في الجنائية) التي لا تقدير لارشها وفي الجنائية على الرقيق وتأخيرها إلى هنا أولى من تقديم الغزالي له أول الباب (تجب الحكومة فيما) أي جرح أو نحوه واجب ما لا من كل ما (٤٨٤) (لا مقدار فيه) من الدية ولا تعرف نسبتته من مقدار وإلا بان كان بقربه

(فصل في الجنائية) التي لا تقدير لارشها (قوله في الجنائية) إلى قوله واستشكل في المغني لا قوله أي أو المحكم فيما يظهر وقوله وإن لم يكن فيها جمال وقوله ولا قد في نفقته لأنه لا يضبط وإلى قول المتن فإن كانت في النهاية بمخالفة يسيرة سانبه عليها (قوله في الجنائية الخ) أي في واجبهما على حذف المضاف رشيدى (قوله وتأخيرها) أي هذا الفصل عرش عبارة المغني وإنما ذكرت الحكومة بعد المقدرات لتأخيرها عنها في الرتبة لأنها جزء منها كما سيأتي والغزالي ذكرها في أول الباب قال الرافعي وذكرها هنا أحسن ليقع الكلام على الانتظام وكذا صنع في الروضة فذكرها هنا (قوله واجب ما لا) أخرج ما يوجب تهزيراً فقط كقطع سن من ذهب مغني وعبارة السلطان احترام به عما يوجب تهزيراً كإزالة الشعر لاجمال فيه كابط أو عانة أو به جمال ولم يفسد منبته اه ولا يخفى أن المثال الأول إنما يتأتى على مسلك غير الشارح كما يأتي (قوله من كل الخ) هو بيان لجرح أو نحوه رشيدى (قوله كإسار) أي في أوائل فصل في الديات الواجبة الخ (قوله أي أو المحكم) عبارة النهاية أي أو المحكم بشرطه اه ولم يقل فيما يظهر بل جزم به سيد عمر قال عرش قوله أو المحكم بشرطه وهو كونه مجتهداً أو فقد القاضي ولو قاضي ضرورة عرش (قوله غيره) أي غير الحاكم أو المحكم (قول المتن إلى عضو الجنائية) أي إلى دية عضو الجنائية سم (قوله ومحل الخلاف الخ) هذا معلوم من قوله وقيل إلى عضو الجنائية إذ من المعلوم أنه إنما ينسب إلى عضو الجنائية إذا كان له مقدار عرش (قوله اعتبرت) أي الحكومة عرش ومعنى الأولى أرجاع الضمير إلى النسبة وجعل من في قوله من دية النفس بمعنى إلى (قول المتن نقصها) أي الجنائية مغني فقول الشارح أي ما نقص الخ تفسير مراد (قوله إليها) أي القيمة والجار متعلق إلى نسب (قوله وجب عشر الدية) هو مع قوله والتقديم في الحر الخ فيفيد أن الحكومة في الحر لا تكون إلا من الأبل وأن اتفق التقديم بالنقد سم صرح بذلك نقلاً عن شرح الروض عرش عبارة المغني وتجب الحكومة بالأبلا كالدية لا نقداً وأما التقديم فمقتضى كلام المصنف كغيره أنه بالنقد لكن نص الشافعي على أنه بالأبل والظاهر كما قال شيخنا أن كلاماً من الأمرين جائز لأنه يصل إلى الغرض اه (قوله الواجب النقد قطعاً) وكذا التقديم نهاية (قوله وإن لم يكن فيها جمال الخ) خلافاً للنهاية والمغني عبارتهما ومحلها أن كان بها جمال كالحية وشعر راس أماً بالجمال في أزالته كشعر أبط وعانة فلا حكومة فيه في الأصح وإن كان التعزير واجباً للتعدي كما قاله الماوردي والروائي وإن اقتضى كلام ابن المقرئ كالروضة هنا وجوبها اه وفي سم بعد ذكر مثلها عن الأسنن ما نصه فقول الشارح وإن لم يكن فيها جمال رد لما قاله الماوردي والروائي وأخذ بقضية كلام الشيخين اه عبارة السيد عمر قوله وإن لم يكن فيها جمال هذا ما اقتضاه إطلاق الروضة وأصلها ويؤيده إيجاب الحكومة في نحو السن الشاغية اه (قوله

موضحة أو جائفة وجب الأكثر من قسطه وحكومة على المعتمد كما مر وسيت حكومة لتوقف استقرارها على حكم الحاكم أي أو الحكم فيما يظهر ومن ثم لم اجتهد في غيره لم يستقر (وهي جزء) من عين الدية (نسبته إلى دية النفس) لأنها الأصل (وقيل إلى عضو الجنائية) لأنه أقرب ويردبانه لا عبارة بالقرب مع وجود ما هو الأصل المعول عليه في ذلك وغيره ومحل الخلاف في عضوله مقدار والأكد صدر ونفذ اعتبرت من دية النفس قطعاً (نسبة) أي مثل نسبة (نقصها) أي ما نقص بالجنائية (من قيمته) إليها (لو كان رقيقاً بصفاته) التي هو عليها إذا حر لا قيمة له فتعين فرضه فتأمر رعاية صفاته حتى يعلم قدر الواجب في تلك الجنائية فإذا كانت قيمته بدونها عشرة وبها تسعة وجب عشر الدية والتقسيم بالنقد ويجوز بالأبل لكن في الحر ففى الحكومة في اللقن الواجب النقد قطعاً وتجب الحكومة في

(فصل في الجنائية التي لا تقدير لارشها) (قوله وتجب الحكومة في الشعور وإن لم يكن فيها جمال لكن بشرط فساد منبتها) عبارة الروض وفي أفساد منبت الشعور حكومة لأنها اه فقوله وفي أفساد منبت الشعور الخ قال في شرحه ومحلها فيما فيه جمال الخ وقوله لا فيها قال في شرحه أي لا حكومة في أزالته بغير أفساد منبتها انتهى (قوله وإن لم يكن فيها جمال الخ) قال في شرح الروض ومحلها فيما فيه جمال كالحية وشعر الراس أماً لا لجمال في أزالته كشعر الأبط فلا حكومة فيه في الأصح وإن كان التعزير واجباً للتعدي قاله الماوردي والروائي لكن كلام المصنف وأصله هنا وفي الضابط لا يقتضى وجوبها اه فقول الشارح وإن لم يكن



ولا قود في تنفها لانه لا يضبط وقد لا تعتبر النسبة كالمقطع أنملة لها طرف زائد فانه يجب دية (٤٨٥) أنملة وحكومة للزائد باجتهاد القاضي

ولا تعتبر النسبة لعدم  
امكانها واستشكك الرافعي  
بانه يجوز ان يقوم وله الزائد  
بلا أصلية ثم يقوم دونها كما  
فعل في السن الزائدة أو  
تعتبر باصلية كما اعتبرت  
لحية المرأة بلحية الرجل  
ولحيتهما كالاعضاء الزائدة  
ولحيته كالاعضاء الاصلية  
اه وقيس بالانملة فيما  
ذكر نحوها كالاصبع وذلك  
أن تجيب بأن زائدة الانملة  
أو الاصبع لا عمل لها غالبا  
ولا جمال فيها وان فرض  
فقد الاصلية بخلاف السن  
الزائد فانه كثيرا ما يكون  
فيها جمال بل ومنفعة كما  
يأتي وبان جنس اللحية فيها  
جمال فاعتبر في لحية المرأة  
ولا كذلك زائدة الانملة  
او الاصبع ( فان كانت )  
الحكومة (لطرف) مثلا  
وخص بالذكر لانه الغالب  
(له مقدر) او تابع لمقدر أي  
لاجل الجنائية عليه (اشترط  
أن لا تبلغ ) الحكومة  
(مقدره) لثلاث تكون  
الجنائية عليه مع بقائه  
مضمونة بما يضمن به العضو  
نفسه فتقصص حكومة  
جرح أنملة عن ديتها وجرح  
الاصبع بطوله عن ديته  
وقطع كف بلا أصابع  
وجرح بطنها أو ظهرها عن  
دية الخس لا بعضها

ولا قود في تنفها) أنظر مفهوم التنف ولعله غير مراد سم ويؤيده اطلاق النهاية بقوله ولا يجب فيها قوداه  
(قوله واستشكك الرافعي الخ) رده بظهور الفرق نهاية ومعنى (قوله أن يقوم) أي المجنى عليه وله أي والحال  
أن المجنى عليه الزيادة (قوله لحية المرأة) أي إذا أزيلت ففسدت نبتها ومثله الخنثى معنى (قوله وقيس بالانملة)  
أي على مختار الرافعي فيها غالباً في الانملة (قوله ولك أن تجيب الخ) يرد على هذا الجواب أن نفي العمل والجمال  
والاصبع الزائدة ممنوع وان نظير جنس اللحية هو جنس الانملة لا الانملة الزائدة والانملة الزائدة إنما  
هي نظير اللحية الزائدة كلبحية المرأة وكان أن جنس الانملة كذلك جنس الانملة وكان أن زائدة الانملة  
لا جمال فيها ان سلم ذلك فزائدة اللحية كلبحية المرأة لا جمال فيها بل أولى فتأمل ذلك فانه ظاهر والله درامام  
المذهب الرافعي سم (قوله بخلاف السن الخ) يتأمل فانه قد لا يظهر مخالفة إلا أن يقال الفرق أن الجاني  
في السن واللحية قد باشرهما بالجناية عليهما استقلالاً بخلاف الانملة فانه إنما باشر الجنائية على الاصلية  
والزيادة قد وقعت تبعا رشدي (قوله مثلا) إلى قول المتن وفي نفس الرقيق في النهاية إلا قوله ولا يتم يجب  
إلى قيل (قوله وخص) أي الطرف عش (قوله لانه الغالب) يتأمل سم ولعل وجه التأمل أن كل ماله مقدر  
يكون من الاطراف وهي ماعد النفس ويمكن الجواب بأنه أراد بالطرف ما يسمى بذلك عرفا كاليد  
فيخرج نحو الاثنين عش (قوله أو تابع الخ) أي كسئلة الكف الآتية سم وعش (قوله أو تابع لمقدر)  
أي أو هو تابع لماله مقدر (قوله أي لأجل الجنائية الخ) تفسير لطرف وقوله راجع اليه (قول المتن  
مقدره) أي الطرف وكان الأنسب لقول الشارح المار أو تابع الخ وقوله الآتي أو متبوعه أن يزيد هنا أو  
مقدر متبوعه (قوله مضمونة الخ) خبر تكون (قوله بطوله) قيد به لانه إذا لم يكن كذلك كان الجرح في أنملة  
واحدة مثلا فحكومة شرطها أن تنقص عن دية الانملة عش (قوله وجرح بطنها أو ظهرها) أي الكف  
نهاية (قوله عن دية الخس) أي الاصابع الخس (وجرح الرأس عن أرش موضحة) لانه لو ساواه ساوى  
أرش الأقل أرش الأكثر ولو اعتبر ما فوق الموضحة كالمأومة فقد تساوى الموضحة أو تزيد فيلزم المحذور  
المذكور سم على حجج عش (قوله فان بلغه) أي أرش الموضحة وقوله نقص سمحاق الخ فاعل بلغ وقوله نقص  
كل الخ جواب الشرط (قوله منها) أي من نقص السمحاق ونقص المتلاحمة عنه أي عن أرش الموضحة

فيها جمال رد لما قاله الماوردي والروائي واخذ بقضية كلام الشيخين (قوله ولا قود في تنفها) أنظر مفهوم  
التنف ولعله غير مراد (قوله واستشكك الرافعي الخ) رد بظهور الفرق وهو ان تقديره بلا أنملة اصلية  
يقضى أن يقرب من أرش الاصلية لضعف اليد حيث لا تقدر أنملة منها وان اعتبارها باصلية يزيد على ذلك ففي  
كل منها الجحاف بالجاني بايجاب شيء عليه لم تقتضه جناية بخلاف السن ولحية المرأة مرش وقوله يقتضى  
أن يقرب الخ يتأمل وجه انتفاء ذلك في مسألة السن (قوله ولك أن تجيب الخ) يرد على هذا الجواب أن نفي  
العمل والجمال غالباً في الانملة والاصبع الزائدة ممنوع وان نظير حسن اللحية هو حسن الانملة لا الانملة الزائدة  
والانملة الزائدة إنما هي نظير اللحية الزائدة كلبحية المرأة وكان أن حسن اللحية فيها جمال كذلك حسن الانملة وكان  
أن زائدة الانملة لا جمال فيها ان سلم ذلك فزائدة اللحية كلبحية المرأة لا جمال فيها بل أولى فتأمل ذلك فانه ظاهر  
ظاهر والله درامام المذهب الرافعي (قوله لانه الغالب) يتأمل (قوله أو تابع لمقدر) كسئلة الكف  
الآتية (قوله وجرح البطن) أو نحوه شرح روض (قوله عن أرش موضحة) قد يقال الرأس يتصور فيه  
غير الموضحة كالمأومة والدامغة (قوله أيضا عن أرش موضحة) لانه لو ساواه ساوى أرش الأقل أرش  
الاكثر ولو اعتبر ما فوق الموضحة كالمأومة فقد تساوى الموضحة أو تزيد فيلزم المحذور المذكور

وجرح البطن عن جائفة وجرح الرأس عن أرش موضحة فان بلغه نقص سمحاق ونقص مثلا

ونقص السمحاق عن المتلاحة لثلا يستويا مع تفاوتهما (فان بلغته) اى الحكومة مقدر ذلك العضو او متبوعه (نقص القاضى شيئا) منه (باجتهاده) أكثر من أقل (٤٨٦) متمول على الاوجه لان أقله لا يلفظ اليه لوقوع التغايب والمساخطة به عادة وذلك لثلا يلزم

المحذور السابق (أو) كانت الجناية بمحل (لا تقدير فيه) ولا تابع لمقدر كاسر (كفخذ وكثف) وظهر وعضد وساعد (ة) الشرط (أن لا تبلغ) الحكومة (دية نفس) فى الأولى أو متبوعه فى الثانية وان بلغت الأولى دية عضو مقدر أو زادت فان بلغت ذلك نقص منه كاسر (و) إنما (يقوم) الجنى عليه لمعرفة الحكومة (بعد اندماله) أى اندمال جرحه لان الجنائية قبله وقد تسرى إلى النفس أو إلى ما فيه مقدر فيكون هو واجب الجنائية (فان لم يبق) بعد الاندمال (نقص) فى الجال ولا فى المنفعة ولا تأثرت به القيمة (اعتبر أقرب نقص) فيه من حالات نقص قيمته إلى وقت (الاندمال) لثلا تحبط الجنائية (وقيل يقدره) قاض باجتهاده) ويوجب شيئا حذرا من أهدار الجنائية (وقيل لا غرم) كما لو تألم بضربة ثم زال الألم ولولم يظهر نقص لإحالة سيلان الدم اعتبرت القيمة حينئذ فان لم تؤثر الجنائية نقضا حينئذ أوجب فيه القاضى شيئا باجتهاده على

(قوله ونقص السمحاق الخ) كان الظاهر ونقص المتلاحة عن السمحاق إذ السمحاق أبلغ من المتلاحة رشيدى وهذا مبني على أنه بصيغة الماضى معطوف على نقص كل منهما عنه وأما إذا كان مصدرا معطوفا على كل منهما الخ كما جرى ع ش فلا إشكال عبارته قوله ونقص السمحاق الخ أى نقص ما يقدره فيما نقص من السمحاق عما يقدره فيما نقص من المتلاحة لان واجب السمحاق أكثر من واجب المتلاحة اه لكن التعليل ظاهر فيما جرى عليه الرشيدى (قوله أو متبوعه) عطف على ذلك العضو (قوله أكثر من أقل متمول) أى ماله وقع كربع بعير مثلا ع ش (قوله على الاوجه) كذا فى المغنى (قوله المحذور السابق) أى فى قوله لثلا تكون الجنائية الخ وقوله ولا تابع لمقدر أى ولا هو تابع الخ ع ش (قوله كاسر) لعل الكاف بمعنى اللام ومراده تعليل لزوم ما زاده بما زاده أو لا عقب قول المصنف له مقدر (قوله وظهر) قد يقال الظاهر يتصور فيه الجائفة كالبطن سم وع ش (قوله فى الأولى أو متبوعه الخ) أنظر أى أولى وأى ثانية مع أن الذى انتفى عنه التقدير والتبعية للمقدر شىء واحد رشيدى وع ش (قوله أو متبوعه فى الثانية الخ) يتأمل معنى هذا الكلام فان الفرض أنه ليس تابعا لمقدر فلا متبوع له فكيف يصح أن الشرط أن لا تبلغ دية المتبوع سم وقد يقال مراده بالثانية محترز القيد الذى زاده بقوله ولا تابع الخ وهو ماله كان الطرف لا تقدير فيه ولكنه تابع لمقدر كالصابع مع الاصابع فان الشرط فيه أن لا تبلغ دية المتبوع فراده بالاولى مسألة الماتن مع ملاحظة القيد الذى زاده بقوله ولا تابع الخ وبالثانية المفهومة من زيادة القيد المذكور وهذا واضح لا غبار عليه سيد عمر وفيه تكاف ظاهر بل كان حق المقام أن يذكر قول الشارح فى الأولى أو متبوعه فى الثانية عقب قول الماتن مقدره ويحذف قوله الأولى الآتى (قوله فان بلغت) إلى قوله وإنما يتضح وافقه المغنى فى جميع ذلك إلا فى مسألة عدم تأثير الجنائية نقضا أصلا كما سأنبه عليه (قوله فيكون هو) أى أحدا الأمرين لا الحكومة (قوله ولا تأثرت به القيمة) أى على فرض الرقية (قوله حينئذ) أى حين سيلان الدم (قوله أوجب فيه القاضى الخ) خلافا للمغنى حيث قال عز فقط الحاقا لها كفى الوسيط باللطمه أو الضربة التى لم يبق لها اثر اه (قوله وإنما لم يجب الخ) رد لدليل مقابل الاوجه كما يظهر مما مر آتفان المغنى (قوله فى نحو اللطمه الخ) (فروع) لو ضرب به أو لطمه ولم يظهر بذلك شىء فعليه التعزير فان ظهر شىء كان اسود محل ذلك أو اخضر وبقى الاثر بعد الاندمال وجبت الحكومة والعظم المكسورة فى غير الرأس والوجه ان انجبر معوجا فكسره الجاني ليستقيم وليس له كسره لذلك لزمه حكومة أخرى لانه جنائية جديدة معنى واسنى مع الروض (قوله قبل قضية الماتن الخ) عبارة المغنى «نتيجه» يقتضى اعتباره أقرب نقص إلى الاندمال أنه لو لم يكن هناك الخ وليس بمراد كما علم مما مر اه (قوله كلحية امرأة) ومثلها الخنثى معنى (قوله وفسد منبته) أما إذا لم يفسد منبته فلا حكومة فى إلزائها لانه لا تعود غالبا وضابط ما يوجب الحكومة

(قوله أكثر من أقل متمول على الاوجه) مر (قوله وظهر وعضد) قد يقال الظاهر يتصور فيه الجائفة كالبطن (قوله فالشرط أى لا تبلغ دية نفس) فيه كناية عن جواز بلوغها أرش عضو له مقدر وعن أنه لا يشترط هنا سوى ما علم من تعريفها معنى على ذلك المعلوم وكأنه قال جاز أن تبلغ أرش عضو له مقدر ولم يشترط سوى ما علم من التعريف وبهذا يندفع ما يقال لا حاجة إلى هذا الشرط لانه لازم للحكومة كما علم من تعريفها فلا يمكن خلافه حتى يحتاج إلى بيانه فليتأمل (قوله أو متبوعه فى الثانية) يتأمل معنى هذا الكلام فان الفرض أنه ليس تابعا لمقدر فلا

والاوجه وإنما لم يجب فى نحو اللطمه شىء لان جنسها لا يقتضى نقضا أصلا قبل قضية الماتن أنه لو لم يكن هناك نقص أصلا كلحية امرأة أزيلت وفسد منبتها وسن زائدة لاشىء فيه وليس كذلك بل تقدر لحيتها كلحية عبد كبير لتزين بها ويقدر فى

السن وله سن زائدة ثابتة فوق الاسنان وليس خلفها أصلية ثم يقوم مقولوها ليظهر التفاوت لان الزائدة تسد الفرجة ويحصل بها نوع جمال ويجاب بمنع أن قضية ذلك نظرا للجنس الذي قدمه في جواب اشكال (٤٨٧) الرافعي (والجرح المقدر) أرشه

(كموضحة يتبعه الشين)  
ومر بيانه في التيميم  
(حواليه) إن كان بمحل  
الايضاح فلا يفرد  
بحكومة لانه لو استوعب  
جميع محله بالايضاح لم  
يلزمه الارش موضحة  
نعم ان تعدى شينها القفا  
مثلا افرد وكذا لو  
أوضح جبينه فزال حاجبه  
فعليه الاكثر من أرش  
موضحة وحكومة الشين  
وازالة الحاجب وكالموضحة  
المتلاحمة نظرا الى أن  
ارشها مقدر بالنسبة  
للموضحة وإنما يتضح بناء  
على مامر أنه يجب فيها  
قضية هذه النسبة فعلى  
المعتمد أن الواجب فيها  
الاكثر يظهر أن يقال  
إن كان الاكثر النسبة  
فهى كالموضحة أو الحكومة  
فلا وعلى هذا التفصيل يحمل  
قوله (وما لا يتقدر) أرشه  
(يفرد) الشين حوله (بحكومة  
في الاصح) لضعف الحكومة  
عن الاستتباع بخلاف الدية  
وقضية افراد الشين بحكومة  
غير حكومة الجرح بل من  
ضرورياته اذ لا يتأق بغير  
ما ذكره انه يقدر سلما بالكلية  
ثم جريحا بدون الشين ويجب  
ما بينهما من التفاوت فهذه  
حكومة للجرح ثم يقدر جريحا  
بلا شين ويجب ما بينهما من

وما لا يوجبها ان بق أثر الجناية من ضعف أو شين أو جوب الحكومة وكذا إن لم يبق على الاصح بان يعتبر أقرب  
نقص إلى الاندمال كما مر وإن كانت الجناية بغير جرح ولا كسر كازالة الشعور والطمعة فلا حكومة فيه وفيه  
التعزير كما مر معنى وأسنى مع الروض (قوله ويقدر في السن الخ) أى تقويمه في السن الخ ولو عبر بيقوم كان  
أوضح ع ش عبارة المغنى والأسنى مع الروض ولو قطع سنا أو قطع اصبعاً زائدة ولم ينقص بذلك شىء قدرت  
السن أو الاصبغ زائدة ولا أصلية خلفها ويقوم المجنى عليه متصفا بذلك ثم يقوم مقولوها تلك الزائدة فيظهر  
التفاوت بذلك لان الخ (قوله وله سن الخ) أى والحال للمجنى عليه سن الخ (قوله ويجاب بمنع أن قضية ذلك)  
يتأمل في هذا الجواب سم على حج ع ش (قوله الذى قدمته) أى بقوله وبان جنس اللحية فيها جمال  
الخ ع ش (قوله ومر بيانه الخ) عبارة الاسنى كتغير لون ونحول واستحشاف وارتفاع وانخفاض اه  
(قوله جميع محله) أى الشين معنى (قوله مثلا) أى أولوجه معنى (قوله أفرد) أى بحكومة لتعديه محل  
الايضاح معنى (قوله وكذا لو أوضح جبينه الخ) هذا مستثنى عما فى المتن وليس من جملة صورته وإن أوهمه  
سياق الشارح رشيدى عبارة المغنى ويستثنى من الاستتباع ما لو أوضح جبينه الخ (قوله فعليه الاكثر الخ)  
ولو جرحه على بدنه جراحاً واحدة وبقر بها جائرة قدرت بها ولزمه الاكثر من ارش القسطر الحكومة كالموضحة  
بقرها الموضحة معنى وأسنى مع الروض (وكالموضحة المتلاحمة) أى يتبعها الشين ولا يفرد بحكومة (قوله  
ان الواجب فيها) أى المتلاحمة بيان للمعتمد وقوله الاكثر أى من النسبة والحكومة (قوله فهى كالموضحة)  
أى يتبعها الشين حوالها وقوله أو الحكومة فلا أى فلا يتبعها الشين حوالها ع ش (قوله وعلى هذا  
التفصيل يحمل قوله وما لا يتقدر الخ) فالمراد به الجرح الذى لا مقدر له ولا بقر به ماله مقدر يعرف نسبته  
منه أو تعرف النسبة لكن الاكثر الحكومة لا ما اقتضاه النسبة أسنى (قوله بخلاف الدية) عبارة المغنى والاسنى  
بخلاف المقدرو ما لحق به اه (قوله بل من ضرورياته) أى الافراد (قوله اذ لا يتأق الخ) علة لقوله بل من  
ضرورياته وفاعله ضمير الافراد وقوله انه يقدر الخ خبر وقضيته الخ (قوله وهذه) أى ما بينهما والتأنيث  
لموافقة الخبر (قوله كذلك) أى على الكيفية المذكورة بقوله انه يقدر سلما الخ (قوله نقصه) فاعل يجب  
وقوله كل منهما خبر ان (قوله فلا اشكال في ذلك الخ) أى خلافاً لابن النقيب حيث قال وفى التصوير المذكور  
عسر والذى ينبغي أن يقوم سلما ثم جريحا بستم ويجب ما بينهما ولعله لا يختلف مع ما تقدم فلا فائدة فى  
قولنا يفرد بحكومة وللبلقى حيث ذكر نحوه فقال الاقيس عندنا ايجاب حكومة واحد جماعة لهما كذا  
فى الاسنى (قول المتن وفى نفس الرقيق) أى المعصوم نهاية ومعنى أما المرتد فلا ضمان فى اتلافه قال فى البيان  
وليس لنا شىء يصح بيعه ولا يجب فى اتلافه شىء سواء معنى (قوله المتلف) الى قوله ولم يكن تحت يدى المغنى  
قوله فيحتمل فى النهاية الا قوله ولم يكن تحت يد المتن وقوله وبه اندفع الى المتن (قوله المتلف) بفتح اللام  
وكان الاولى التأنيث (قوله وجعله) عبارة المغنى وعقب المصنف الحكومة ببيان حكم الجناية على الرقيق  
لاشتر اكهما فى أمر تقديرى وإن كان استوفى الكلام على ضمان الرقيق وغيره من الحيوان فى كتاب الغصب  
بابسط مما هنا إلا أنه أعاد الكلام فيه هنالين أن الجناية عليه تارة تكون باثبات اليد عليه كما سبق فى  
الغصب وتارة بغير ذلك كما هنا اه (قوله اصل الحرة فى الحكومة) أى فيما لا مقدر له ع ش (قوله بالغة  
متبوع له فكيف يصح أن الشرط أن لا تبلغ دية المتبوع (قوله ويجاب بمنع أن قضية ذلك الخ) يتأمل فى هذا

التفاوت وهذه حكومة للشين وفائدة ايجاب حكومتين كذلك انه لو عني عن احدهما بقيت الاخرى وانه يجوز بلوغ مجموعهما للدية لان الذى  
يجب نقصه عنها كل منهما على انفراد لا مجموعهما فلا اشكال فى ذلك حكماً ولا تصويراً (و) يجب (فى نفس الرقيق) المتلف ولو مكاتباً وأم ولد  
وجعله أثر بحث الحكومة لا شتر اكهما فى التقدير ولذا قال الاثمة الفن أصل الحر فى الحكومة والحر أصل الفن فيما يتقدر منه (قيمته) بالغة

ما بلغت كسائر الاموال المتلفة ( وفي غيرها ) أى النفس من الاطراف واللطائف ولم يكن تحت يد عادية ولا ميبعا قبل قبضه لما مر فيهما ( مانقص من قيمته ) سليما ( ان لم يتقدر ) ذلك الغير ( فى الحر ) نعم نقل البلقيني عن المتولى انه لو كان أكثر من متبوعه أو مثله لم يجب ( ٤٨٨ ) كله بل يوجب القاضى حكومة باجتهاده لئلا يلزم المحذور السابق قال وهذا

تفصيل لا بد منه واطلاق من أطلق محمول عليه وفيه نظر ظاهر لان النظر فى القن اصاله الى نقص القيمة حتى فى المقدر على قول فلم ينظروا فى غيره لتبعية ولم يلزم عليه ذلك الفساد الذى فى الحر فتامله ( والا ) بان يقدر فى الحر كوضحة وقطع طرف ( فنسبته ) أى مثلها من الدية ( من قيمته ) ففى يده نصفها وموضحة نصف عشرها ( وفى قول لا يجب ) هنا ( الا مانقص ) ايضا لانه مال فاشبه البهيمة ( ولو قطع ذكره وانثياه فى الاظهر ) يجب ( قيمتان ) كما يجب فيهما من الحر ديتان نعم لو جنى عليه اثنان وقيمتة ألف وقطع كل منهما يدا وجناية الثانى قبل اندمال الاول ثم اندملت لزوم الثانى مائتان وخمسون نصف مالزم الاول لا أربع مائة لو صار بالقطع الاول يساوى ثمان مائة لان الجناية الاول لم تستقر وقد أوجبنا فيها نصف القيمة فكان الاول انتقص

ما بلغت ) وان زادت على دية الحر وسواء أكانت الجناية عمدا أو خطأ ولا يدخل فى قيمته التغليظ معنى ( قوله لما مر فيهما ) أى فى باهما ( قوله ان لم يتقدر ذلك الغير ) أى ولم يتبع مقدرا معنى ( قوله نعم نقل البلقيني الخ ) عبارة النهاية وما نقله البلقيني عن المتولى الخ غير الخ غير متجه اذ النظر فى القن الخ ( قوله لو كان أكثر من متبوعه الخ ) كان جرح أصبعه طولا فنقص قيمته عشرها أو أكثر فقد ساوى بدل جرح الاصبع بدل الاصبع أو زاد عليه وهذا فساد ينبغى النظر اليه والاحتراز عنه فما وجه قوله فلم ينظروا الخ وقوله ولم يلزم الخ فليتامل سم على حج عش عبارة الرشيدى ولم يلزم الخ أشار الشهاب سم الى التوقف فيه اه ( قوله السابق ) أى فى شرح اشترط أن لا تبلغ مقدره ( قوله فى المقدر ) أى فى جزئه الذى له مقدر فى الحر ( قوله فى غيره ) أى فيما لا مقدر له فى الحر ( قوله لتبعية ) صلة ينظروا ( قوله بان يقدر ) الى قوله ولم يبين فى المغنى ( قوله هنا ) أى فيما لا مقدر له فى الحر ( قوله أيضا ) أى مثل ماله مقدر فى الحر ( قول المتن ذكره وأنثياه ) ونحوهما بما للحر فيه ديتان معنى ( قوله نعم الخ ) مستثنى من أصل المسئلة لا من خصوص قطع الذكروا لاشين فكان الاول تقديمه عليه رشيدى أى كما فعله المغنى فذكره فى شرح فنسبته من قيمته ( قوله لو جنى عليه اثنان الخ ) عبارة الروض مع شرحه والمغنى واذا قطع يد عبد قيمته ألف لزمه خمسمائة فان قطع الاخرى آخر بعد الاندمال وقد نقص مائتان لزمه أربع مائة أو قبل الاندمال فيلزمه نصف ماوجب على الاول وهو مائتان وخمسون لأن الجناية الاول لم تستقر بعد حتى يضبط النقصان وقد أوجبنا بها نصف القيمة فكانه أنقص نصفها اه ( قوله ثم اندملت ) عبارة النهاية ولم يمت منهما اه فكان الاول للشارح الثنية ( قوله فكان الاول انتقص الخ ) أى انتقص به على الحذف والايصال ( قوله ان هذا ) أى لزوم المائتين وخمسين للثانى ( قول المتن والثانى ) بالجر عطفًا على الاظهر كما نبه عليه المغنى ( قوله لما مر ) أى لانه مال الخ ( قوله ففى مقدره بالنسبة الخ ) أعنى فيجب فيما له مقدر باعتبار النسبة عبارة المغنى فن نصفه حريجب فى طرفه نصف ما فى طرف الحر ونصف ما فى طرف العبد ففى يده ربع الدية الخ ( قوله وفى أصبعه نصف عشر ديته الخ ) وعلى هذا الجواب ( قوله أكثر من متبوعه ) أى كان جرح أصبعه طولا فنقص قيمته عشرها أو أكثر فقد ساوى بدل جرح الاصبع أو زاد عليه وهذا فساد ينبغى النظر اليه والاحتراز عنه فما وجه قوله فلم ينظروا الخ وقوله ولم يلزم الخ يتامل ( قوله فى المتن ولو قطع ذكره وانثياه الخ ) عبارة الروض واذا قطع يد عبد قيمته ألف دينار لزمه خمسمائة فان قطع الاخرى آخر بعد الاندمال وقد نقص مائتين لزمه أربع مائة أو قبل الاندمال فنصف ماوجب على الاول لان الجناية لم تستقر وقد أوجبنا نصف القيمة فكانه انتقص نصفها اه ( قوله لان الجناية الاول لم تستقر ) حتى يضبط النقصان شرح روض

القياس

نصفها وبه اندفع قول البلقيني ان هذا لا يظهر

وجهه ( والثانى يجب مانقص ) من قيمته لما مر ( فان لم ينقص ) على الضعيف ( فلا شيء ) وخرج بالريق المبعوض ففى مقدره بالنسبة من الدية والقيمة فى يد من نصفه حر ربع ديته وربع قيمته وفى أصبعه نصف عشر ديته ونصف عشر قيمته ذكره الماوردى

القياس فيما زاد من الجراحة أو نقص نهاية ومعنى (قوله ولم يبين) أي الماوردي (قوله فيحمل الخ) ويتجه أن يقدر كله حراثم قنا وينظر واجب ذلك الجرح ثم يقدر نصفه الحرقنا وينظر ما نقصه الجرح من قيمته ثم يوزع كل منهما على ما فيه من الرق والحرية فلو وجب بالتقدير الأول عشر الدية وبالثاني ربع القيمة وجب فيمن نصفه حر نصف عشر الدية ونصف ربع القيمة نهاية وقوله وبالثاني ربع القيمة يعني ربع قيمة الجميع بدليل ما بعده رشدي

ولم يبين حكم غير المقدر  
فيحتمل أن يقال نقدره  
ابتداءً كله رقيقاً لأن به تحصل  
معرفة الحكومة والنقص  
فاذا كان النقص عشر القيمة  
مثلاً وجب فيمن نصفه  
حر نصف عشر الدية  
ونصف عشر القيمة وإن  
يقال يفرد كل جزء بحكمه  
فيقدر نصفه الحرقنا وحده  
ونوجب ما يقابل نصف  
الجنابة من الدية ويقوم  
نصفه القن وحده ونوجب  
نصف ما نقصته الجنابة  
منه وهذا أقعد بل وأولى  
لإذ تقويم كل وحده يستلزم  
اعتبار قيمة النصف وتقويم  
الكل يستلزم اعتبار نصف  
القيمة والأول أقل فهو  
المحقق

تم الجزء الثامن ويليه الجزء التاسع وأوله باب موجبات الدية







﴿ فهرست الجزء الثامن من حواشى تحفة المحتاج بشرح المنهاج ﴾  
 ﴿ للعلامة شهاب الدين احمد بن حجر الهيتمى المكي رحمهم الله تعالى ﴾

صحيفة

٢	كتاب الطلاق
٢٦	فصل فى بعض شروط الصيغة والمطلق
٤٢	فصل فى بيان محل الطلاق
٤٧	فصل فى تعدد الطلاق
٦١	فصل فى الاستثناء
٦٩	فصل فى الشك فى الطلاق
٧٦	فصل فى بيان الطلاق السنى والبدعى
٨٧	فصل فى تعليق الطلاق بالازمنة ونحوها
١٠٥	فصل فى أنواع من التعليق بالحمل والولادة
١٣٥	فصل فى أنواع أخرى من التعليق
١٤٦	كتاب الرجعة
١٥٨	كتاب الايلاء
١٧٠	فصل فى أحكام الايلاء
١٧٧	كتاب الظهار
١٨٨	كتاب الكفارة
٢٠٢	كتاب اللعان
٢١٢	فصل فى بيان حكم قذف الزوج
٢١٥	فصل فى كيفية اللعان وشروطه وثمراته
٢٢٥	فصل فى اللعان لثنى ولد
٢٢٩	كتاب العدد
٢٣٩	فصل فى العدة بوضع الحمل
٢٤٥	فصل فى تداخل العدتين
٢٤٧	فصل فى حكم معاشرة المفارق للمعتدة
٢٤٩	فصل فى عدة الوفاة
٢٥٩	فصل فى سكنى المعتدة
٢٧٠	باب الاستبراء
٢٨٣	كتاب الرضاع
٢٩٣	فصل فى حكم الرضاع الطارىء على النكاح
٢٩٧	فصل فى الاقرار والشهادة بالرضاع والاختلاف فيه
٣٠١	كتاب النفقات

(تابع فهرست الجزء الثامن من حواشى تحفة المحتاج بشرح المنهاج لابن حجر)

صحيفة

- ٣٢١ فصل فى موجب المؤن ومسقطاتها  
 ٣٣٥ فصل فى حكم الاعسار  
 ٣٤٤ فصل فى مؤن الاقارب  
 ٣٥٣ فصل فى الحضانة  
 ٣٦٤ فصل فى مؤنة المالك وتوابعها  
 ٣٧٤ كتاب الجراح  
 ٣٩٢ فصل فى اجتماع مباشرتين  
 ٣٩٤ فصل فى شروط القود  
 ٤١٠ فصل فى تغير حال المجنى عليه  
 ٤١٤ فصل فى شروط قود الاطراف  
 ٤٢٠ باب كيفية القصاص  
 ٤٢٩ فصل فى اختلاف مستحق الدم  
 ٤٣٣ فصل فى مستحق القود  
 ٤٤٥ فصل فى موجب العمد  
 ٤٥١ كتاب الديات  
 ٤٥٨ فصل فى الديات الواجة  
 ٤٨٣ فصل فى الجناية التى لا تقدير لارشها

